

حَوَاشِي الشَّرْحِ وَالْعِبَادِي

عَلَى

تُحْفَةِ الْمُجْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

تَأَلَّفَ

السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّرَفِ فِي السَّنَةِ ١٣٠١ هـ
السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّرَفِ فِي السَّنَةِ ٩٩٢ هـ

شَرَحَ كِتَابَ الْمُنْهَاجِ

الإمام شهاب الدين بن حجر الهيتمي
٩٧٣ هـ

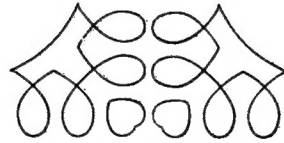
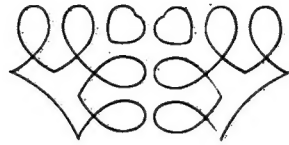
اعْتَنَى بِهِ وَرَافَقَهُ

الدُّكْتُورُ أَنَسُ الشَّامِي
كَلَامَةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ

المجلد السادس



القاهرة



حَوَاشِي الشَّرْحِ وَالْعِبَادِي
عَلَى
تُحْفَةِ الْمُجْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

جميع حقوق الطبع محفوظة للناسر

اسم الكتاب : **تَحْوِيلُ الشَّرَافِ إِلَى الْعَبْدِ الرَّحِيمِ**

مُهَيَّجَةُ الْمَوْتِ بِمَنْحِ الْمَوْتِ

اسم المؤلف : **السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**

السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

اسم المحقق : **الدُّكْتُورُ أَسْنُ الشَّامِي**

القطع : ١٧ × ٢٤ سم

عدد الصفحات : ٧٣٦ صفحة

عدد المجلدات : ١٢ مجلد - المجلد السادس

سنة الطبع : ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م

رقم الإيداع : ٥٠٥٦ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي : ٩٧٨-٩٧٧-٢٠٠-٥٢-٤٥

الباركود الدولي : ٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢

طبع . نشر . توزيع



١٤٠ شارع جوهر القناد اسر جامعة الأزهر تليفون: ٢٥٨٩٩٤٠٩ / ٢٥٩١٨٧١٩ / ٢٥٩١٩٦٩٧ - فاكس : ٢٥٩١٩٦٩٧

www.darelhadith.com

E-mail: info@darelhadith.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الرهن

هو لغة الثبوت ومنه الحالة الرهينة أو الحبس ومنه الخبر الصحيح «نفس المؤمن مرهونة بدينه حتى يقضى عنه دينه» أي محبوسة عن مقامها الكريم ولو في البرزخ إن عصى بالدين أو ما لم يخلف وفاء قولان، لكن المنقول عن جمهور أصحابنا أنه لا فرق بين أن يخلف وفاء وأن لا، قيل: والتفصيل إنما هو رأي تفرد به الماوردي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الرهن

قوله: (هو لغة) إلى قوله: (قولان) في النهاية، وإلى المتن في المغني، إلا قوله: (أو لم يخلف) إلى (والكلام)، وقوله: (وأثره) إلى (على ثلاثين). قوله: (الثبوت) أي والدوام اه معني. قوله: (الرهينة) أي القايمة الموجودة الآن. وقوله: (أو الحبس) الأولى والحبس بالواو؛ لأن المقصود أنه يطلق على كل منهما لغة لا أنه يطلق على أحدهما لا بعينه اه ع ش وعبر المغني بالإحتباس بدل الحبس.

قوله: (بدينه) سواء كان لإدمي أو لله تعالى اه ع ش. قوله: (أي محبوسة إلخ) عبارة المغني أي محبوسة في القبر غير مبسطة مع الأرواح في عالم البرزخ وفي الآخرة معقولة عن دخول الجنة حتى يقضى عنه اه. قوله: (ولو في البرزخ) وهو المدة التي بين الموت والبعث فمن مات فقد دخل البرزخ اه ع ش. قوله: (إن عصى إلخ) ظاهره وإن صرفه في مباح وتاب بعد ذلك وقياس ما يأتي في قسم الصدقات أن من عصى بالاستيدانة وصرفه في مباح أعطى من الزكاة أن هذا كمن لم يعص اه ع ش.

قوله: (قولان) يعني هما قولان الأول يُحبس إن عصى بالدين سواء خلف وفاء أو لا والثاني يُحبس إن عصى بالدين إن لم يخلف وفاء هذا ما ظهر لي في حل عبارته والله أعلم. قوله: (لكن المنقول إلخ) ظاهره ترجيح القول الأول لكن في ع ش ما نصه وفي حج ما يفيد أن الراجح عدم الفرق بين من خلف وفاء وغيره وبين من عصى بالدين وغيره وظاهر إطلاقه كالشارح م ر أنه لا فرق بين موته فجأة وبين كونه بمرض ولعل وجه حبس روحه حيث خلف ما بقي بالدين أنه كان التوفية قبل وفاته فهو منسوب إلى التقصير في الجملة فلا يُرد أنه قد يكون مؤجلاً والمؤجل إنما يجب وفاؤه بعد الحلول اه وقوله وبين من عصى بالدين وغيره لعله أخذ من قول الشارح قيل والتفصيل إلخ وفيه أن الشارح ذكره بصيغة التمريض وقوله ولعل وجه حبس إلخ عبارة المغني والخبر محمول على غير الأنبياء تنزيهاً لهم وعلى من لم يخلف وفاء أي وقصر أما من لم يقصر بأن مات وهو معسر وفي عزمه الوفاء فلا تُحبس نفسه اه.

ومفهومه كما في البجيرمي عن العناني أن من خلف وفاء لا يُحبس وإن لم يقص؛ لأن التقصير حينئذ من الورثة فالإنتم عليهم لتعلق الدين بالتركة فإذا تصرّفوا فيها تعلق الدين بدينهم وأما من مات ولم يخلف وفاء ولم يتمكن من أدائه فلا يكون نفسه مرهونة؛ لأنه مغدور اه. قوله: (والتفصيل) إشارة إلى

والكلام في غير الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وشرعاً جعل غنّين مالٍ وثيقةً بذنّين يُستَوْفَى منها عند تعذّر وفائِهِ. وأصله قبل الإجماع آية ﴿فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣] أي فازهنوا واقبضوا ورهنه عليه السلام درعه عند أبي الشحم اليهودي وآثره ليسلم من نوع مئة أو تكلف مياسير أصحابه بإثرائه أو عدم أخذ الرهن منه على ثلاثين صاعاً من شعير لأهله مُتَّفَقٌ عليه. والصحيح أنه مات ولم يفكه

هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ يَغْنِي هُمَا رَأْيُ الْمَاوَزْدِيِّ لَا قَوْلَانِ أَهْ كُزْدِي. □ فَوُدَّ: (والكلام) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَآثَرَهُ إِلَى عَلَى ثَلَاثِينَ. □ فَوُدَّ: (فِي غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ الْإِنِّح) أَي وَغَيْرِ الْمُكَلَّفِينَ كَانَ لَزِمَهُمْ ذَيْنٌ بِسَبَبِ إِتْلَافِهِمْ عَ ش وَحَلْبِي. □ فَوُدَّ: (وَشَرْعاً) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (لُغَةً). □ فَوُدَّ: (أَي فَازَهَنُوا الْإِنِّح) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ قَالَ الْقَاضِي مَعْنَاهُ فَازَهَنُوا وَاقْبَضُوا؛ لِأَنَّهُ مَضْدَرٌ جُعِلَ جِزَاءً لِلشَّرْطِ بِالْفَاءِ فَجَرَى مَجْرَى الْأَمْرِ كَقَوْلِهِ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾، ﴿فَضْرَبَ الرِّقَابَ﴾ [محمد: ٤] انْتَهَى أَهْ سَم. وَقَوْلُهُ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ فَإِنْ الْمُرَادُ مِنْهُ فَلْيَحْرِرْ رَقَبَةً، وَقَوْلُهُ: ﴿فَضْرَبَ الرِّقَابَ﴾ [محمد: ٤] أَي فَاضْرِبُوا ضَرْبَ الرِّقَابِ أَهْ عَ ش.

□ فَوُدَّ: (أَبِي الشَّحْمِ) سُمِّيَ بِهِ لِكَوْنِهِ سَمِيئاً أَهْ بُجَيْرِي. □ فَوُدَّ: (وَآثَرَهُ لِيَسْلَمَ الْإِنِّح) التَّوْجِيهِ بِالْمِئَةِ لَا يَخْلُو مِنْ آتَةٍ وَبِالتَّكْلُفِ لَا يَخْلُو عَنْ تَعَسُّفٍ؛ لِأَنَّ الْمَقْطُوعَ بِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ عليهم السلام أَنَّهُمْ يَرَوْنَ الْمِئَةَ لَهُ عليه السلام فِي تَأْهِيلِهِمْ لِذَلِكَ وَأَنَّهُمْ بَرِيتُونَ مِنَ التَّكْلُفِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَعْمَلُونَهُ مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ مُطْلَقاً سِيَّماً بِالنِّسْبَةِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام فَالْأَوَّلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْعَارِفِينَ مِنْ أَنَّ إِثْرَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ مَزِيدِ التَّوَاضُّعِ أَهْ سَبْدُ عَمَرٍ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي فَإِنْ قِيلَ هَلَا اقْتَرَضَ عليه السلام مِنَ الْمُسْلِمِينَ؟ أَجِيبَ بِأَنَّهُ عليه السلام فَعَلَ ذَلِكَ بَيَّاناً لِحُجُوزِ مُعَامَلَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَقِيلَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ مَيَاسِيرِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ طَعَامٌ فَاضِلٌ عَنْ حَاجَتِهِ أَه. □ فَوُدَّ: (أَوْ تَكْلُفَ الْإِنِّح) عَطَفَ عَلَى مِئَةٍ. □ فَوُدَّ: (أَوْ عَدَمَ الْإِنِّح) عَطَفَ عَلَى إِثْرَائِهِ. □ فَوُدَّ: (عَلَى ثَلَاثِينَ الْإِنِّح) أَي ثَمَنٍ ثَلَاثِينَ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ عَلَيْهَا أَنْفَسَهَا لِاقْتِرَاضِهَا مِنْهُ وَنُقِلَ بِاللُّزْسِ عَنْ فَتْحِ الْبَارِي الْجُزْمُ بِالْأَوَّلِ فَرَا جَعَهُ أَهْ عَ ش.

□ فَوُدَّ: (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَاتَ وَلَمْ يَفْكَهُ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَقَالَ الْبُجَيْرِيُّ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ افْتَكَّهُ قَبْلَ مَوْتِهِ كَمَا قَالَ الْقَلْبُوبِيُّ وَالْبِرْمَازِيُّ وَخَالَفَ عَ ش فَقَالَ الْأَصَحُّ أَنَّهُ تَوَفَّى وَلَمْ يَفْكَهُ وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ م وَهُوَ ضَعِيفٌ وَالْمَعْوَلُ عَلَيْهِ مَا قَالَ الْقَلْبُوبِيُّ عِبَارَتُهُ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ افْتَكَّهُ قَبْلَ مَوْتِهِ كَمَا رَأَيْتُهُ مُصَرَّحاً بِهِ عَنْ الْمَاوَزْدِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَثَمَةِ، وَكَوْنُ الدُّزْعِ لَمْ يُؤْخَذْ مِنَ الْيَهُودِيِّ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ عليه السلام لَا يَدُلُّ عَلَى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الرِّهْنِ

□ فَوُدَّ: ﴿فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ الْإِنِّح عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ قَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ مَعْنَاهُ فَازَهَنُوا وَاقْبَضُوا لِأَنَّهُ مَضْدَرٌ جُعِلَ جِزَاءً لِلشَّرْطِ بِالْفَاءِ فَجَرَى مَجْرَى الْأَمْرِ كَقَوْلِهِ ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾، ﴿فَضْرَبَ الرِّقَابَ﴾ انْتَهَى.

وأركانُه عاقِدٌ ومَرهُونٌ ومَرهُونٌ به وصيغَةُ وِثاقٍ بها لأَهْمِيَّتِهَا فقال (لا يَصِحُّ) الرهنُ (إلا بإيجابٍ وقبولٍ) أو استيجابٍ وإيجابٍ بشروطِهِما السَّابِقَةِ في البيعِ لأنَّه عقدٌ ماليٌّ مثلهُ ومن ثَمَّ جرى هنا خلافُ المُعاطاةِ، ويُؤخَذُ من هذا أَنَّهُ لا بُدَّ من خِطابِ الوكيلِ هنا نظيرَ ما مرَّ في البيعِ وَبَحَثُ صِحَّةِ رَهْنَتِ مَوَكَّلِكَ، والفرقُ بأنَّ أحكامَ البيعِ تتعلَّقُ بالوكيلِ دونَ أحكامِ الرهنِ فيه نَظَرٌ بل تحكُّمٌ ولو قال دَفَعْتُ إِلَيْكَ هذا وثيقةٌ بحَقِّكَ عَلَيَّ فقال قَبِلْتُ أو بعثك هذا بكذا على

بقائه على الرهنِ لاحتمالِ عَدَمِ المُبادَرةِ لأخذه بَعْدَ فَكِّهِ وما في شَرْحِ شَيْخِنَا م ر غيرُ مُستَقِيمٍ انْتَهَى .
 ٥ قوَدُ: (وأركانُه إلخ) والوثائقُ بالحقوقِ ثلاثةُ شَهادَةٍ ورَهْنٌ وَضَمَانٌ فالأوَّلُ لِيَخَوْفِ الجَحْدِ والآخِرَانِ لِيَخَوْفِ الإفلاسِ نِهَايَةً وَمُعْنَى . ٥ قوَدُ: (ومَرهُونٌ) إِنَّمَا لَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ مَرهُونٌ ومَرهُونٌ به مَعْقُودٌ عَلَيْهِ كَمَا فَعَلَ في البيعِ وَنَحْوِهِ؛ لأنَّ الشُّرُوطَ الْمُعْتَبَرَةَ في أَحَدِهِمَا غَيْرُ الْمُعْتَبَرَةِ في الآخرِ فكان التَّفْصِيلُ أَوْلَى لِمُطَابَقَتِهِ لِمَا بَعْدُ مِنْ قَوْلِهِ وَشَرَطُ الرهنِ كَوْنُهُ عَيْنًا اه ع ش . ٥ قوَدُ: (أو استيجابٍ) إلى التَّنْبِيهِ في النِّهَايَةِ إِلا قَوْلُهُ بِالْمَرْهُونِ إِلَى الْمُثْنِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلا قَوْلُهُ وَبَحَثَ إِلَى الْمُثْنِ . ٥ قوَدُ: (أو استيجابٍ إلخ) هَلَا زَادَ أَيْضًا وَاسْتِغْبَالَ وَقَبُولٍ ثُمَّ يَشْمَلُ ذَلِكَ كُلَّهُ الْمُثْنُ بِإِرَادَةِ إِيْجَابٍ وَقَبُولٍ وَلَوْ حُكِّمًا اه سم عبارةُ الْمُعْنَى والقَوْلُ في المُعاطاةِ وَالِاسْتِجَابِ مَعَ الإِجَابِ وَالِاسْتِغْبَالَ مَعَ الْقَبُولِ هُنَا كَالْبَيْعِ وَقَدْ مَرَّ بَيَانُهُ اه . ٥ قوَدُ: (لأنَّه عَقْدٌ مَالِيٌّ مِثْلُهُ) يُقَيَّدُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ رَهْنْتُكَ هَذَيْنِ فَقَبِلَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْقَرْضِ وَقَدْ يُفْرَقُ بِأَنَّ هَذَا تَبَرُّعٌ مَخْصُصٌ فَلَا يَضُرُّ فِيهِ عَدَمُ مُوَافَقَةِ الْقَبُولِ لِلِإِجَابِ كَالِهِيَةِ وَقَدْ يُؤَيَّدُ الْفَرْقُ مَا تَقَدَّمَ لِلشَّارِحِ م ر فِيمَا لَوْ أَقْرَضَهُ أَلْفًا فَقَبِلَ خَمْسِمِائَةٍ حَيْثُ عُلِّلَ عَدَمُ الصَّحَّةِ فِيهِ بِمُشَابَهَتِهِ لِلْبَيْعِ بِأَخْذِ الْعَوَضِ وَمَا هُنَا لَا عَوَضَ فِيهِ فَكَانَ بِالِهِيَةِ أَشْبَهَ اه ع ش . ٥ قوَدُ: (لأنَّه عَقْدٌ مَالِيٌّ مِثْلُهُ) أَيِ فَاتَّقَرَّ إِلَيْهِمَا مِثْلُهُ نِهَايَةً وَمُعْنَى . ٥ قوَدُ: (خِلَافُ المُعاطاةِ) وَصُورَةُ المُعاطاةِ هُنَا كَمَا ذَكَرَهُ الْمُتَوَلَّى أَن يَقُولَ لَهُ أَقْرِضْنِي عَشْرَةَ لِأَعْطِيكَ ثَوْبِي هَذَا رَهْنًا فَيُعْطَى الْعَشْرَةُ وَيُقْبِضُ الثَّوْبُ اه مُعْنَى . ٥ قوَدُ: (مِنْ هَذَا) أَيِ التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ . ٥ قوَدُ: (وَبَحَثُ صِحَّةِ إلخ) أَفْتَى بِخِلَافِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ اه سم عبارةُ النِّهَايَةِ وَمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ صِحَّةِ إلخ بَعِيدٌ يَرُدُّهُ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ وَقَدْ أَفْتَى بِخِلَافِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى اه . ٥ قوَدُ: (لا بُدَّ مِنْ خِطَابِ الْوَكِيلِ) أَيِ وَإِسْنَادِهِ إِلَى جُمْلَةِ الْمُخَاطَبِ فَلَوْ قَالَ رَهْنْتُ رَأْسَكَ مَثَلًا لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّ كُلَّ مَا صَحَّ تَغْلِيلُهُ كَالْعَيْنِ وَالطَّلَاقِ جَازَ إِسْنَادُهُ إِلَى الْجُزْءِ وَمَا لَا يَصِحُّ تَغْلِيلُهُ كَالْبَيْعِ وَالرَّهْنِ لَا يَصِحُّ إِسْنَادُهُ إِلَى الْجُزْءِ إِلاَّ الْكِفَالَةُ فَإِنَّهَا تَصِحُّ إِذَا أُسْنِدَتْ إِلَى جُزْءٍ لَا يَعِيشُ بِدُونِهِ كَرَأْسِهِ وَقَلْبِهِ مَثَلًا وَلَا يَصِحُّ تَغْلِيلُهَا اه ع ش . ٥ قوَدُ: (وَالْفَرْقُ) بِالْجُزْءِ عَطْفًا عَلَى الصَّحَّةِ . ٥ قوَدُ: (فِيهِ نَظَرٌ إلخ) خَبَرَ وَبَحَثُ صِحَّةِ

٥ قوَدُ: (أو استيجابٍ وإيجابٍ) هَلَا زَادَ أَيْضًا أَوْ اسْتِغْبَالَ وَقَبُولٍ ثُمَّ يَشْمَلُ ذَلِكَ كُلَّهُ الْمُثْنُ بِإِرَادَةِ إِيْجَابٍ وَقَبُولٍ وَلَوْ حُكِّمًا . ٥ قوَدُ: (وَبَحَثُ صِحَّةِ رَهْنَتِ مَوَكَّلِكَ) أَفْتَى بِخِلَافِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ .
 ٥ قوَدُ: (بِالْمَرْهُونِ بِهِ) عِبَارَةُ الرِّوَضِ وَشَرْحِهِ وَالْعِبَابِ وَشَرْحِهِ كَالِإِشْهَادِ بِهِ أَيِ بِالْعَقْدِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ سِيَاقِهِمْ . ٥ قوَدُ: (نَظِيرَ مَا مَرَّ) لَعَلَّهُ فِي الْقَرْضِ .

أَنْ تَرَهْنْتِي دَارَكَ بِهِ فَقَالَ اشْتَرَيْتَ وَرَهْنْتَ كَانَ رَهْنًا. (فَإِنْ شَرَطَ فِيهِ مُقْتَضَاهُ كَتَقَدَّمَ الْمُرْتَهِنُ بِهِ) أَيُّ الْمَرْهُونِ عِنْدَ تَزَاحُمِ الْغُرْمَاءِ (أَوْ شَرَطَ فِيهِ) (مَصْلَحَةُ لِلْعَقْدِ كَالْإِشْهَادِ) بِالْمَرْهُونِ بِهِ وَحْدَهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ آتِفًا (أَوْ) شَرَطَ فِيهِ (مَا لَا غَرَضَ فِيهِ) كَأَنْ لَا يَأْكُلُ الْمَرْهُونُ إِلَّا كَذَا (صَحَّ الْعَقْدُ) كَالْبَيْعِ وَلَعَا الشَّرْطُ الْأَخِيرُ. (وَإِنْ شَرَطَ مَا يَضُرُّ الْمُرْتَهِنَ) وَيَنْفَعُ الرَّاهِنَ كَأَنْ لَا يُبَاعُ عِنْدَ الْمَحَلِّ أَوْ إِلَّا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ (بَطُلَ) الشَّرْطُ (وَالرَّهْنُ) لِمُنَافَاتِهِ لِمَقْصُودِهِ (وَإِنْ نَفَعَ) الشَّرْطُ (الْمُرْتَهِنَ وَضُرَّ الرَّاهِنَ كَشَرَطَ مَنْفَعَتَهُ) مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ (لِلْمُرْتَهِنِ بَطُلَ) الشَّرْطُ وَكَذَا الرَّهْنُ (يَبْطُلُ) (فِي الْأَظْهَرِ) لِمَا فِيهِ مِنْ تَغْيِيرِ قَضِيَّةِ الْعَقْدِ وَكَوْنِهِ تَبَرُّعًا فَهُوَ نَظِيرُ مَا مَرَّ آخِرَ الْقَرْضِ لَا نَظَرَ إِلَيْهِ لِمَا مَرَّ آتِفًا مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا أَمَّا لَوْ قَيَّدَهَا بِسَنَةِ مَثَلًا.....

إِلْخ. قَوْلُهُ: (كَانَ رَهْنًا) أَيُّ وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى قَبُولِ بَعْدَ قَوْلِهِ رَهْنْتَ اهِدْ شَ وَرَشِيدِي.

قَوْلُ (لِش): (فَإِنْ شَرَطَ فِيهِ مُقْتَضَاهُ) الْمُقْتَضَى وَالْمَصْلَحَةُ مُتَبَايِنَانِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُقْتَضَى عِبَارَةٌ عَمَّا يَلْزَمُ الْعَقْدَ وَلِهَذَا ثَبَتَ فِي الْعَقْدِ وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهُ وَأَمَّا الْمَصْلَحَةُ فَلَا يَلْزَمُ فِيهَا مَا ذُكِرَ كَالْإِشْهَادِ فَإِنَّهُ مِنْ مَصَالِحِهِ بَلْ مُسْتَحَبٌّ فِيهِ وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلِمَ أَنَّ الْمُصَنِّفَ أَرَادَ بِالْمَصْلَحَةِ مَا لَيْسَ بِبَلَاغٍ مُسْتَحَبًّا كَانَ أَوْ مُبَاحًا اهِدْ ش. قَوْلُ (لِش): (فِيهِ) أَيُّ فِي عَقْدِ الرَّهْنِ. قَوْلُهُ: (بِالْمَرْهُونِ بِهِ) عِبَارَةٌ الرَّوْضِ وَشَرْحُهُ وَالْعُبَابُ وَشَرْحُهُ أَيُّ وَالنَّهْيَةُ وَالْمُعْنَى كَالْإِشْهَادِ بِهِ أَيُّ بِالْعَقْدِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ سِيَاقِهِمْ سَمِعَ ش. قَوْلُهُ: (وَحْدَهُ) أَيُّ لَا مَعَ غَيْرِهِ بِأَنْ يَقُولَ يَشْرُطُ أَنْ تَشْهَدَ بِهِ وَبِرَهْنٍ آخَرَ عِنْدَكَ فَإِنَّهُ يَفْسُدُ اهِدْ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) وَهُوَ قَوْلُهُ وَإِقْرَازُ بِهِ وَحْدَهُ فِي الْقَرْضِ فِي شَرْحِهِ وَلَهُ شَرْطُ رَهْنٍ وَكَفِيلٍ. قَوْلُهُ: (كَأَنْ لَا يَأْكُلُ) (إِلْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا الشَّرْطُ مِمَّا لَا غَرَضَ فِيهِ مَحَلُّ نَظَرٍ لِحُجُوزِ أَنْ أَكُلَ غَيْرِ مَا شَرِطَ يَضُرُّ الْعَبْدَ مَثَلًا قَرُبًا نَقَصَتْ بِهِ الْوُثْقَةُ بِخِلَافِ الْبَيْعِ فَإِنَّهُ لَمَّا خَرَجَ عَنِ مِلْكِ الْبَائِعِ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَرَضٌ فِيهِمَا يَأْكُلُهُ وَإِنْ أَضَرَّ بِهِ اهِدْ ش. قَوْلُهُ: (الشَّرْطُ الْأَخِيرُ) وَهُوَ قَوْلُهُ وَمَا لَا غَرَضَ فِيهِ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَيَنْفَعُ الرَّاهِنَ) قَيَّدَ بِهِ لِكَوْنِهِ الْغَالِبُ لَا لِلِاحْتِرَازِ اهِدْ ش. عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَإِنْ لَمْ يَنْفَعِ بِهِ الرَّاهِنُ اهِدْ. قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَرَهُ بِقَوْلِهِ أَمَّا لَوْ قَيَّدَهَا بِسَنَةِ إِلْخ.

قَوْلُ (لِش): (وَكَذَا الرَّهْنُ فِي الْأَظْهَرِ) حَكَى الْخِلَافَ فِيهِ دُونَ مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ فِيهِمَا قَبْلَهُ مُنَافٍ لِمَقْصُودِ الرَّهْنِ بِالْكُلِّيَّةِ فَاقْتَضَى الْبُطْلَانَ قَطْعًا وَمَا هُنَا لَا يُفَوِّتُ مَقْصُودَ الرَّهْنِ بِحَالٍ فَأَمَكْنَ مَعَهُ جَرَيَانُ الْخِلَافِ اهِدْ ش. قَوْلُهُ: (وَكَوْنُهُ تَبَرُّعًا) أَيُّ الرَّهْنُ مُتَبَدُّ خَيْرُهُ قَوْلُهُ لَا نَظَرَ إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ آتِفًا) أَيُّ فِي الْقَرْضِ فِي شَرْحِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُقْرِضِ غَرَضٌ صَحِيحٌ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (مِنْ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا) أَيُّ بِقَوْلِهِ وَفَارَقَ الرَّهْنُ بِقُوَّةِ دَاعِي الْقَرْضِ فَإِنَّهُ سَنَةٌ وَيَأْنُ وَضَعَهُ جَرَّ الْمَنْفَعَةِ لِلْمُقْرِضِ اهِدْ ش. قَوْلُهُ: (أَمَّا لَوْ قَيَّدَهَا بِسَنَةِ) (إِلْخ) أَقُولُ يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ صَوْرُهُ ذَلِكَ بِعَتِكَ هَذَا الثُّوبَ بَدِينَارٍ عَلَى أَنْ تَرَهْنْتِي بِهِ دَارَكَ هَذِهِ

قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ) قَضِيَّةُ قَوْلِهِ الْآتِي وَكَانَ الرَّهْنُ إِلْخ أَنْ يَزِيدَ أَوْ مَعَ التَّقْيِيدِ وَلَمْ يَكُنْ الرَّهْنُ إِلْخ لِيَتَأَمَّلَ. قَوْلُهُ: (لَوْ قَيَّدَهَا بِسَنَةِ مَثَلًا) (إِلْخ) أَقُولُ يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ صَوْرُهُ ذَلِكَ بِعَتِكَ هَذَا الثُّوبَ بَدِينَارٍ عَلَى

وكان الرهن مشروطاً في بيع فهو جُمع بين بيع وإجارة فيصِحُّان. (ولو شرط أن تحدث زوائده) كثرمة ونتاج (مرهونة فالأظهر فساد الشرط) لِعَدَمِها مع الجهل بها (و) الأظهر (أنه متى فسد) الشرط (فسد العقد) أي عقد الرهن بفساده لما مر. (تنبيه) قد يقال لا حاجة لهذه الجملة الشرطية لأنه يبين حكم الشرط والعقد فيما قبل هذه

ويكون سُكْنُها لي سنة فيقبل فهذا العقد جمع بين بيع الثوب واستيجار الدار سنة بالثوب فمجموع الدينار والمنفعة المعينة ثمن والثوب مبيع وأجرة فلو عَرَضَ ما يوجب انفساخ الإجارة انفسخ البيع فيما يقابل أجرة مثل الدار سنة من الثوب فليتأمل سم على حج وقوله انفسخ البيع أي ولا خيار للمشتري؛ لأن الصفقة لم تتحد إذ ما هنا بيع وإجارة وإنما يثبت حيث اتحدت الصفقة وكان الأولى له التعبير بالعقد؛ لأن البيع لم ينفسخ وإنما انفسخت الإجارة اهرع ش. هـ قوله: (وكان الرهن مشروطاً في بيع) يخرج ما لو يكن كذلك كرهتلك هذه الدار على كذا على أن يكون لك سُكْنُها سنة بدينار فما المانع من صحته ويكون جمعاً بين رهن وإجارة فليراجع سم على حج أقول وقد يقال وجه عدم الصحة اشتمال العقد على شرط ما ليس من مقتضيات الرهن ولا من مصالحه فهو مقتضى الفساد فهو رهن بشرط مفسد كما لو باع داره لشخص بشرط أن يقرضه كذا وهو مبطل اهرع ش وقوله على شرط ما ليس إلخ أي وفيه عَرَضٌ ونفع للرهن أو للمرتهن. هـ قوله: (لما مر) أي بقوله لِمَنافَاتِهِ إلخ وقوله لما فيه إلخ وقال ع ش أي من قوله لِعَدَمِها إلخ. هـ قوله: (قد يقال لا حاجة لهذه الجملة إلخ) محل تأمل إذا المقصود

أن ترهنتي به دارك هذه ويكون سُكْنُها لي سنة فيقبل فهذا العقد جمع بين بيع الثوب واستيجار الدار سنة بالثوب فمجموع الدار والمنفعة المعينة ثمن والثوب مبيع وأجرة فلو عَرَضَ ما يوجب انفساخ الإجارة انفسخ البيع فيما يقابل أجرة مثل الدار سنة من الثوب فليتأمل. هـ قوله: (وكان الرهن مشروطاً في بيع) يخرج ما لو لم يكن كذلك كرهتلك هذه الدار على كذا على أن يكون لك سُكْنُها سنة بدينار فما المانع من صحته ويكون جمعاً بين رهن وإجارة فليراجع.

هـ قول المتن: (ولو شرط أن تحدث زوائده) كزوائده فيما ذكر منافعهم لكن ولو كان هذا الرهن مشروطاً في قرض لم يبطل القرض قال في الروض: ولو أقرضه بشرط رهن وتكون منفعته للمقرض يبطل القرض والرهن أو أن تكون مرهونة بطل الرهن لا القرض أي لأنه لا يجزى بذلك نفعاً للمقرض انتهى. وقد يقال شرط رهن المنافع نفع جرّه القرض للمقرض وقد يجاب بأنه لو ضر هذا الضر شرط أضل الرهن. (فرع): في الروض وشرجه (فضل) كما لا يدخل الشجر والبناء في رهن الأرض لا يدخل الغرس والآس والتمر ولو غير مؤبر والصوف وإن لم يبلغ أوان الجز في رهن الشجر والجدار والغنم بطريق الأولى وغضن الخلاف وورق الآس وهو المزسين والفِرصاد ونحو ذلك مما يقصد غالباً كورق الحناء والسدر كالتمر فلا يدخل بخلاف ما لا يقصد غالباً كغضن غير الخلاف انتهى. وكان المراد بالآس لأرض الحاملة للجدار.

الصُّورَةُ فَلَوْ قَالَ فَسَادُ الشَّرْطِ وَالْعَقْدُ لَسَلِمَ مِنْ إِيْهَامٍ أَنَّ الْعَقْدَ فِي الصُّورَةِ السَّابِقَةِ لَمْ يُبَيَّنْ حُكْمُهُ. عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْمُلَازِمَةَ غَيْرُ صَحِيحَةٍ إِذْ قَدْ يَفْسُدُ الشَّرْطُ وَلَا يَفْسُدُ الْعَقْدُ كَمَا مَرَّ فِيمَا لَا غَرَضَ فِيهِ وَيُجَابُ بِأَنَّ الَّذِي ذَكَرَهُ قَبْلُ شُرُوطٌ مُعَيَّنَةٌ وَهُنَا قَاعِدَةٌ كُلِّيَّةٌ وَلِذَا تَعَيَّنَ أَنَّ ضَمِيرَ فَسَدَ لَيْسَ لِعَيْنِ الشَّرْطِ قَبْلَهُ بَلْ لِلشَّرْطِ الْأَعْمِ لَكِنْ بَقِيدٌ كَوْنُهُ مُخَالِفًا لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ فَتَأْتِلُهُ.

(وَشَرْطُ الْعَاقِدِ) الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ الْاِخْتِيَارُ (وَكَوْنُهُ مُطْلَقَ التَّصَرُّفِ) لِأَنَّهُ عَقْدٌ مَالِيٌّ كَالْبَيْعِ وَلِكُونِ الْوَلِيِّ مُطْلَقَ التَّصَرُّفِ فِي مَالٍ مَوْلِيَهُ بِشَرْطِ الْمَصْلَحَةِ وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ فِيهِ كَانَ الْمُرَادُ بِمُطْلَقِهِ هُنَا كَوْنُهُ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ فِيهِ بِدَلِيلِ تَفْرِيعِهِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ (فَلَا يَرْهَنُ الْوَلِيُّ) بِسَائِرِ أَقْسَامِهِ (مَالٍ) مَوْلِيَهُ كَالسَّفِيهِ (وَالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ) لِأَنَّهُ يَحْبِسُهُ مِنْ غَيْرِ عَوْضٍ إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَمَا لَوْ اقْتَرَضَ لِحَاجَةِ مُمَوَّنَةٍ أَوْ ضَيَاعِهِ مُرْتَقِيًا غَلَّتْهَا أَوْ حُلُولِ ذَنْبٍ لَهُ أَوْ نِفَاقِ مَتَاعِهِ الْكَاسِبِ أَوْ غِبْطَةِ ظَاهِرَةٍ كَأَن يَشْتَرِيَ مَا يُسَاوِي مِائَتَيْنِ بِمِائَةِ نَسِيقَةٍ وَيَرْهَنَ بِهَا مَا يُسَاوِي مِائَةً لَهُ لِأَنَّ الْمَرْهُونَ إِنْ سَلِمَ

مِنْ قَوْلِهِ وَآتَهُ الْخُ بَيَانُ الْأَظْهَرِ مِنْ قَوْلَيْنِ مَبْنِيَيْنِ عَلَى الْأَظْهَرِ مِنْ فَسَادِ الشَّرْطِ فِي مَسْأَلَةِ الزَّوَائِدِ لَا بَيَانَ قَاعِدَةٍ كُلِّيَّةٍ بَلْزَوْمِ فَسَادِ الْعَقْدِ لِفَسَادِ الشَّرْطِ وَلِذَا قَالَ الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ الْمَحَلِّيُّ أَيِ وَالْمُعْنِي مَتَى فَسَدَ الشَّرْطُ الْمَذْكُورُ أَهْلِيَيْنِ أَنَّ الْكَلَامَ لَيْسَ فِي مُطْلَقِ الشَّرْطِ حَتَّى يَرُدَّ عَلَيْهِ أَنَّ الْمُلَازِمَةَ غَيْرُ صَحِيحَةٍ وَلَوْ قَالَ فَلَا أَظْهَرُ فَسَادُ الشَّرْطِ وَالْعَقْدُ لَا قَتَضَى أَنَّ الْقَوْلَ بِفَسَادِ الْعَقْدِ عَلَى الْقَوْلِ بِفَسَادِ الشَّرْطِ وَأَنْ يَقُولَ بِصِحَّتِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِصِحَّةِ الشَّرْطِ مِنْ أَنَّ الْمُقَرَّرَ أَنَّ صِحَّةَ الْعَقْدِ عَلَى فَسَادِ الشَّرْطِ قَوْلَيْنِ وَبِالْجُمْلَةِ فِيمُرَاجَعَةُ أَضِلَّ الرُّوضَةِ مَعَ تَأْمُلِ الصَّادِقِ وَالتَّحَلِّيِ بِجَلِيَّةِ الْإِنْصَافِ يُعْلَمُ مَا فِي التَّنْبِيهِ فَتَأْتِلُهُ إِنْ كُنْتَ مِنْ أَهْلِهِ اهْ سَيِّدُ عَمْرٍ بِأَذْنَى تَغْيِيرٍ. قَوْلُهُ: (شُرُوطٌ مُعَيَّنَةٌ) خَبَرٌ أَنَّ الْخُ. قَوْلُهُ: (وَهُنَا) عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ قَبْلُ.

قَوْلُهُ: (كَوْنُهُ مُخَالِفًا لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ) أَيِ أَوْ لِمَصْلَحَتِهِ. قَوْلُهُ: (فَتَأْتِلُهُ) لَعَلَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى بُعْدِ الْجَوَابِ.

قَوْلُهُ: (وَلِكُونِ الْوَلِيِّ الْخُ) عِلَّةٌ مُقَدِّمَةٌ لِقَوْلِهِ كَانَ الْمُرَادُ الْخُ. قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ الْخُ) أَيِ الْوَلِيِّ.

قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ فِي مَالٍ مَوْلِيَهُ. قَوْلُهُ: (بِمُطْلَقِهِ) أَيِ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ. قَوْلُهُ: (فِيهِ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ.

قَوْلُهُ: (تَفْرِيعُهُ) أَيِ الْمُصَنَّفِ (عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى كَوْنِ الْعَاقِدِ مُطْلَقَ التَّصَرُّفِ. قَوْلُهُ: (بِقَوْلِهِ فَلَا يَرْهَنُ الْخُ) مَفْعُولٌ تَفْرِيعِهِ. قَوْلُهُ: (بِسَائِرِ أَقْسَامِهِ) أَيِ أَبَا كَانَ أَوْ جَدًّا أَوْ وَصِيًّا أَوْ حَاكِمًا أَوْ أَمِيْنَةً شَرَحَ الْمُنْهَجُ وَع ش. قَوْلُهُ: (بِسَائِرِ) إِلَى قَوْلِهِ الْمَتْنِ وَشَرْطِ الرَّهْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ خِلَافًا لَجَمْعِ وَقَوْلِهِ وَالْمَرْهُونُ عِنْدَهُ إِلَى الْمَتْنِ وَكَذَا فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ؛ لِأَنَّ الْمَرْهُونَ إِلَى وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ. قَوْلُهُ: (كَالسَّفِيهِ الْخُ) الْكَافُ اسْتِثْنَاءٌ. قَوْلُهُ: (إِلَّا لِضَرُورَةٍ) (وَقَوْلُهُ أَوْ غِبْطَةٍ ظَاهِرَةٍ) فِيهِمَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنَّفِ إِلَّا لِضَرُورَةٍ الْخُ رَاجِعٌ إِلَى الْمَغْطُوفِ وَالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ مَعًا. قَوْلُهُ: (مُمَوَّنَةٍ أَوْ ضَيَاعِهِ) أَيِ الْمَوْلَى. قَوْلُهُ: (غَلَّتْهَا) أَيِ غَلَّةُ الضِّيَاعِ. قَوْلُهُ: (أَوْ نِفَاقِ) بِفَتْحِ التَّوْنِ أَيِ رَوَاجٍ كُرْدِيٍّ وَع ش. قَوْلُهُ: (كَأَن يَشْتَرِيَ مَا يُسَاوِي مِائَتَيْنِ) أَيِ حَالَتَيْنِ ع وَيُصَوِّرُ ذَلِكَ بِأَنَّ يَكُونُ الرَّهْنُ زَمَنٌ نَهَبَ وَالْوَلِيُّ لَهُ شَوْكَةٌ اه ع ش. قَوْلُهُ: (لَهُ)

قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) ذَلِكَ مُخَصَّصٌ لِمَا هُنَا.

فواضح وإلا كان في البيع ما يُجبره فلو امتنع البائع إلا برهن ما يزيد على المائة ترك الشراء خلافاً لجمع وفي هذه الصورة لا يرهّن إلا عند أمين يجوز إيداعه زمن أمن أو لا يمتد الخوف إليه (ولا يرهّنه لهما) أو للسفيه لأن في حال الاختيار لا يبيع إلا بحال مقبوض ولا يفرض إلا القاضي كما مر (إلا لضرورة) كما إذا أقرض ماله أو باعه مؤجلاً لضرورة كنهب،

نعت لما يساوي إلخ أو حال منه والضمير للمولى. □ قوله: (ما يزيد على المائة) ظاهره ولو كانت الزيادة قدرًا يتغابن به وهو بعيد جدًا اهـ ش. □ قوله: (وفي هذه الصورة) انظر تقييده بهذه الصورة مع أن ما قبلها كذلك كما يصرح به كلام شرح الرّوض وعبارة العباب وشرحه وإنما يزمن في جميع الصور المذكورة حيث جاز له الرهن عند من يجوز إيداعه انتهى سم على حج ولعلّ النسخة التي كتبت عليها هذه الصورة وإلا فعبارة حج كالشراح م ر هذه الصورة والمراد بها جميع ما تقدّم فهي مساوية لشرح الرّوض اهـ ش. □ قوله: (يجوز إيداعه) أي بأن يكون عدل رواية. □ قوله: (زمن أمن) نعت ثانٍ لأمين.

□ قوله: (أو للسفيه) الواو بمعنى أو. □ قوله: (لأنه) أي الولي. □ قوله: (في حال الاختيار) أي وعدم الغلبة الظاهرة بقرينة ما يأتي قريباً وكان عليه أن يذكر هذا هنا اهـ رشدي. □ قوله: (مقبوض) أي قبل التسليم فلا ائتهان. □ قوله: (كما مر) أي قبيل قول المتن ويجوز إقراض ما يسلم فيه.

□ قول (س): (إلا لضرورة) عبارة الرّوض وشرحه ولا يرهّنه له إلا إن تعدّد التقاضي لذينه أو باع ماله مؤجلاً فیرهّنه فيهما وجوباً وإنما يجوز بيع ماله مؤجلاً لغلبة من أمين غني وإشهاد وباجل قصير في العرف ويشترط كون المزهون واقياً بالثمن فإن شرط مما ذكر بطل البيع وإن باع له نسيئة أو أقرضه لتهب ائتهان جوازاً إن كان قاضياً وإلا فوجوباً انتهى باختصار. وقوله ائتهان جوازاً إلخ كذا قاله بعضهم والأوجه الوجوب مطلقاً م ر اهـ سم وقول شرح الرّوض وإنما يجوز بيع ماله إلخ زاد النهاية والمغني عليه ما نصّه فإن خاف تلف المزهون فالأولى أن لا يرهّنه؛ لأنه قد يثلف ويرفعه إلى حاكم يرى سقوط الدين بتلف المزهون وعلم من جواز الرهن والائتهان للولي جواز معاملته الأب والجدة لفرعهما بأنفسهما ويتوليا الطرفين ويمتنع على غيرهما ذلك اهـ. □ قوله: (لضرورة) راجع للبيع والقرض جميعاً.

□ قوله: (وفي هذه الصورة لا يرهّن إلا عند أمين إلخ) انظر تقييده بهذه مع أن ما قبلها كذلك كما يصرح به كلام شرح الرّوض وعبارة العباب وشرحه وإنما يزمن في جميع الصور المذكورة حيث جاز له الرهن عند من يجوز إيداعه انتهى.

□ قول (سفس): (إلا لضرورة) عبارة الرّوض وشرحه ولا يرهّنه له إلا إن تعدّد التقاضي لذينه أو باع ماله مؤجلاً فیرهّنه فيهما وجوباً وإنما يجوز بيع ماله مؤجلاً لغلبة من أمين غني وإشهاد وباجل قصير في العرف ويشترط كون المزهون واقياً بالثمن فإن فقد شرط مما ذكر بطل البيع وإن باع ماله نسيئة أو أقرضه لتهب ائتهان جوازاً إن كان قاضياً وإلا فوجوباً انتهى. باختصار. وذكر نزاعاً في بطلان البيع بفقد شرط الإشهاد وقوله ائتهان جوازاً إلخ كذا قاله بعضهم والأوجه الوجوب مطلقاً والتعبير بالجواز

والمرهون عنده لا يمتد الخوف إليه أو تعدد عليه استيفاء دينه أو كان مؤجلاً بسبب آخر كإرب (أو غبطة ظاهرة) بأن يبيع ماله عقاراً كان أو غيره مؤجلاً بغبطة فيلزمه الارتهان باليمن. والمكاتب - على تناقض فيه - كالولي فيما ذكر ومثله المأذون إن أعطي مالا أو ربح. (وشرط الرهن) أي المرهون (كونه عينا)

ه قوله: (والمرهون عنده) يتأمل وإن أغرب عنده حالاً والهاء للولي فواضح اه سم أي والجملة الاسمية حال تنازع فيها أقرض وباع. ه قوله: (أو تعدد الخ)، وقوله: (أو كان الخ) عطفان على قوله: (أقرض). ه قوله: (فيلزمه الارتهان الخ) ظاهره ولو كان الولي قاضياً وعبارة الأسنى والمغني اذتهن جوازاً إن كان قاضياً وإلا فوجوباً اه زاد النهاية كذا قاله بعضهم والأوجه الوجوب مطلقاً أي قاضياً أو غيره والتعبير بالجواز لا ينافي في الوجوب اه قال ع ش قوله لا ينافي الوجوب أي لآته جواز بغد منع قيصدق به وأن المراد بالجائز ما ليس بحرام وهو صادق بالوجوب اه. ه قوله: (كالولي) هذا هو الأصح اه سم. ه قوله: (ومثله المأذون الخ) أي مثل الولي عبارة المغني وشرح الروض وكذا العبد المأذون له في التجارة إن أعطاه سيده مالا فإن اتجر بجاهه بأن قال له سيده اتجر بجاهك ولم يغطه مالا فكمطقتي التصريف ما لم يربح فإن ربح بأن فضل في يده مال كان كما لو أعطاه مالا قال الرزكشي وحيث منعنا المكاتب أي بأن لم توجد الشروط المتقدمة في الولي فيستثنى رهنه وارتهاؤه مع السيد وما لو رهن على ما يؤدي به التجم الأخير لإفضائه إلى العتق اه وقوله قال الرزكشي إلى آخره في النهاية مثله. ه قوله: (إن أعطى مالا أو ربح) أي وإلا فله البيع والشراء في الذمة حالاً ومؤجلاً والرهن والارتهان مطلقاً اه سم. ه قول (سني): (كونه عينا) من ذلك رهن ما اشتد حبه من الزرع فإن رهنه وهو بقل فكرهن الثمرة قبل

لا ينافي الوجوب وقولهما إن رآه أي في قولهما في الحجر وتأخذ رهنًا إن رآه أي إن اقتضى نظره أضل الفعل لا إن رأي الأخذ فقط م وانظر لم لم يذكر شروط البيع مؤجلاً في البيع مؤجلاً للتهن ولم لم يخص وجوب الارتهان فيما تقدم بغير القاضي على ما مر. ه قوله: (والمرهون عنده) يتأمل وإن أغرب عنده حالاً والهاء للولي فواضح وعبارة شرح الإرشاد مع المتن وارتهاؤه وجوباً ولي طفل ومجنون وسفيه بما ورت من دين مؤجل استيثاقاً له قال الشيخان قال الصيدلاني والأولى أن لا يرتهاؤه إذا خيف تلف المرهون لآته قد يئلف ويرفعه إلى حاكم يرى سقوط الدين بتلقه انتهى. وقضيته أن ذلك يجري في سائر صور الارتهان وحيث قيّد وجوبه حيث قيل به بما إذا لم يخف تلفه وإلا تخير، والأولى أن لا يرتهاؤه انتهت. ثم ذكر بقية الصور ويصلح قوله قيّد الخ مع حمل الأولوية في عبارة الشيخين على الوجوب والجواز، وفي الروض وشرحه وإن باع ماله نسيئة أو أقرضه لتهن ارتهاؤه جوازاً إن كان قاضياً وإلا فوجوباً والأولى أن لا يرتهاؤه إذا خيف تلف المرهون؛ لآته قد يئلف إلى آخر ما تقدم نقله عن الصيدلاني. ه قوله: (والمكاتب على تناقض فيه كالولي) هذا هو الأصح قال الرزكشي وحيث منعنا المكاتب فيستثنى رهنه وارتهاؤه مع السيد على ما يؤدي به التجم الأخير لإفضائه إلى العتق م م. ه قوله: (إن أعطى مالا أو ربح) أي وإلا فله البيع والشراء في الذمة حالاً ومؤجلاً والرهن والارتهان

يَصِحُّ بَيْعُهَا وَلَوْ مَوْصُوفَةً بِصِفَةِ السَّلَامِ خِلَافًا لِلْإِمَامِ (فِي الْأَصَحِّ) فَلَا يَصِحُّ رَهْنُ الْمَنْفَعَةِ لِأَنَّهَا تَتَلَفُّ شَيْئًا فَشَيْئًا وَلَا رَهْنُ الدِّينِ وَلَوْ مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ قَبْلَ قَبْضِهِ لَا وَثُوقَ بِهِ وَبَعْدَهُ لَمْ يَبْقَ دَيْنًا. نَعَمْ بَدَلُ نَحْوِ الْجِنَايَةِ عَلَى الْمَرْهُونِ مُحْكَمٌ عَلَيْهِ فِي ذِمَّةِ الْجَانِي بِأَنَّهُ رَهْنٌ فَيَمْتَنِعُ عَلَى الرَّاهِنِ الْإِبْرَاءُ مِنْهُ وَمَنْ مَاتَ مَدِينًا وَلَهُ مَنَفَعَةٌ أَوْ دَيْنٌ تَعَلَّقَ الدِّينُ بِتَرِكَتِهِ وَمِنْهَا دَيْنُهُ وَمَنْفَعَتُهُ

بُدُو الصَّلَاحِ انْتَهَى مَثْنُ رَوْضِ هَذَا. وَنُقِلَ عَنِ الْخَطِيبِ أَنَّهُ يُسْتَشَى مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَهِيَ كَوْنُ الْمَرْهُونِ عَيْنًا يَصِحُّ بَيْعُهَا الْأَرْضُ الْمَرْوُوعَةُ فَإِنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُهَا أَيْ حَيْثُ رُئِيَ قَبْلَ الزَّرْعِ أَوْ مِنْ خِلَالِهِ وَلَا يَصِحُّ رَهْنُهَا انْتَهَى. وَقَوْلُ مَثْنِ الرُّوضِ قَبْلَ بُدُو الصَّلَاحِ أَيْ وَحُكْمُهُ الصَّحَّةُ وَإِنْ لَمْ يُشْرَطْ قَطْعُهُ كَمَا يَأْتِي التَّضْرِيحُ بِهِ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ مَرَّ عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ هَلْ يَفْسُدُ الْخُحُّ أَهْ عَشْرَ عِبَارَةٍ الْبُجَيْرِيُّ قَوْلُهُ عَيْنًا وَلَوْ مَوْصُوفَةً بِصِفَةِ السَّلَامِ أَوْ مَشْغُولَةً بِنَحْوِ زَرْعٍ وَالْقَوْلُ بَعْدَهُ صَحَّةُ رَهْنِ الْمَشْغُولَةِ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ الْمَرْئِيَةِ أَهْ وَهُوَ الظَّاهِرُ فَلْيُرَاجَعْ. ٥٠ قَوْلُهُ: (يَصِحُّ بَيْعُهَا) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَرَهْنُ الْجَانِي فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ قِسْمَةً إِلَى فَخْرَجٍ وَقَوْلُهُ أَيْ مِنْ غَيْرِ إِلَى الْمَثْنِ. ٥١ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَوْصُوفَةً بِالْخُحِّ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُشْرَطُ فِي صِحَّتِهِ عَدَمُ طَوْلِ الْفَضْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبْضِ عَلَى خِلَافِ مَا مَرَّ فِي الْقَرْضِ فِي الذَّمَّةِ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الرَّهْنِ التَّوَثُّقُ وَمَا دَامَ الدِّينُ بَاقِيًا فِي ذِمَّةِ الرَّاهِنِ هُوَ مُخْتِاجٌ إِلَى التَّوَثُّقِ وَالْغَرَضُ مَعَ الْقَرْضِ دَفْعُ الْحَاجَةِ وَالْغَالِبُ عَدَمُ بَقَائِهَا مَعَ طَوْلِ الْفَضْلِ أَهْ عَشْرَ. ٥٢ قَوْلُهُ: (فَلَا يَصِحُّ) إِلَى قَوْلِهِ فَعَلِمَ صِحَّةُ الْخُحِّ فِي الْمَغْنِيِّ. ٥٣ قَوْلُهُ: (فَلَا يَصِحُّ رَهْنُ الْمَنْفَعَةِ) يَوْهَمُ أَنَّ الْمَنْفَعَةَ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَكَانَ الْأَضْوَبُ أَنْ يَقُولَ فَلَا يَصِحُّ رَهْنُ الدِّينِ إِذْ هُوَ مَحَلُّ الْخِلَافِ ثُمَّ يَذْكُرُ حُكْمَ رَهْنِ الْمَنْفَعَةِ عَلَى طَرِيقِ الْقَطْعِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيعٍ عَلَى الْأَصَحِّ أَهْ رَشِيدِيٍّ أَيْ كَمَا فِي الْمَغْنِيِّ عِبَارَتُهُ وَلَا يَصِحُّ رَهْنُ مَنَفَعَةٍ جَزْمًا كَانَ يَرَهْنُ سَكَنِي دَارِهِ مَدَّةً أَهْ. ٥٤ قَوْلُهُ: (رَهْنُ الْمَنْفَعَةِ) وَمِنْهَا نَفْعُ الْخَلَوَاتِ فَلَا يَصِحُّ رَهْنُهَا أَهْ عَشْرَ. ٥٥ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهَا تَتَلَفُّ شَيْئًا بِالْخُحِّ) فِيهِ نَظَرٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَمَلِ الْمُتَزَمِّ فِي الذَّمَّةِ مَثَلًا بِلِ الْبِالنِّسْبَةِ لِمَنْفَعَةِ مَلِكٍ الرَّاهِنِ كَانَ يَرَهْنُ مَنَفَعَةَ سَكَنِي دَارِهِ سَنَةً مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ السَّنَةِ سَمَ عَلَى حَاجٍ أَقُولُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالذَّمَّةِ مِنْ قِبَلِ الدِّينِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ رَهْنُهُ وَالْمُبْهَمَةُ لَا يَصِحُّ رَهْنُهَا لِعَدَمِ التَّعْيِينِ وَسَيَأْتِي أَنَّ الْمَنْفَعَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالْعَيْنِ يُشْرَطُ اتِّصَالُهَا بِالْعَقْدِ وَهُوَ يُؤَدِّي إِلَى قَوَاتِهَا كُلًّا أَوْ بَعْضًا قَبْلَ وَقْتِ الْبَيْعِ أَهْ عَشْرَ أَقُولُ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهِ: أَوَّلُهَا الظَّاهِرُ أَنَّ تَنْظِيرَ سَمَ إِنَّمَا هُوَ فِي تَقْرِيبِ الدَّلِيلِ دُونَ الْحُكْمِ. وَثَانِيهَا أَنَّ قَوْلَهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْخُحُّ صَوَابُهُ يَأْتِي. وَثَالِثُهَا أَنَّ قَوْلَهُ وَسَيَأْتِي الْخُحُّ أَيْ فِي الْإِجَارَةِ قَدْ يُمْنَعُ قِيَاسُ الرَّهْنِ عَلَيْهَا. وَرَابِعُهَا أَنَّ قَوْلَهُ قَبْلَ وَقْتِ الْبَيْعِ فَمَا الْمَبِيعُ هُنَا. ٥٦ قَوْلُهُ: (لَا وَثُوقَ بِهِ) أَيْ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ أَهْ سَمَ. ٥٧ قَوْلُهُ: (فِي ذِمَّةِ الْجَانِي) حَالٌ مِنْ ضَمِيرٍ عَلَيْهِ الرَّاجِعُ عَلَى الْبَدَلِ. ٥٨ قَوْلُهُ: (وَمَنْ مَاتَ الْخُحُّ) الْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ بَدَلِ نَحْوِ الْجِنَايَةِ الْخُحُّ لِمُشَارَكَتِهِمَا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ عَمَّا فِي الْمَثْنِ. ٥٩ قَوْلُهُ: (وَلَهُ مَنَفَعَةٌ أَوْ دَيْنٌ) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ الْآتِي وَمِنْهَا دَيْنُهُ وَمَنْفَعَتُهُ. ٦٠ قَوْلُهُ: (وَمِنْهَا) أَيْ مِنْ تَرِكَتِهِ.

مُطْلَقًا. ٦١ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهَا تَتَلَفُّ بِالْخُحِّ) فِيهِ نَظَرٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَمَلِ الْمُتَزَمِّ فِي الذَّمَّةِ مَثَلًا بِلِ الْبِالنِّسْبَةِ لِمَنْفَعَةِ مَلِكٍ الرَّاهِنِ كَانَ يَرَهْنُ مَنَفَعَةَ سَكَنِي دَارِهِ سَنَةً مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ السَّنَةِ. ٦٢ قَوْلُهُ: (لَا وَثُوقَ بِهِ) أَيْ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ

تَعْلَقُ رَهْنٍ وَلَا رَهْنٍ وَقِفٌ وَمُكَاتَبٌ وَأُمٌّ وَلَدٌ. (وَيَصِحُّ رَهْنُ الْمُشَاعِ) مِنَ الشَّرِيكِ وَغَيْرِهِ وَقَبْضُهُ بِقَبْضِ الْجَمِيعِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي مَرَّ فِي قَبْضِ الْمَبِيعِ وَلَا يَحْتَاجُ لِإِذْنِ الشَّرِيكِ إِلَّا فِي الْمَنْقُولِ فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ وَرَضِيَ الْمُرْتَهِنُ كَوْنَهُ بِيَدِهِ جَازَ وَنَابَ عَنْهُ فِي الْقَبْضِ وَالْأَقَامَ الْحَاكِمُ عَدْلًا يَكُونُ فِي يَدِهِ لَهْمَا فَعَلِمَ صِحَّةَ رَهْنٍ نَصَبِيهِ مِنْ بَيْتٍ مُعَيَّنٍ مِنْ دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ بِلَا إِذْنِ شَرِيكِهِ كَمَا يَجُوزُ بَيْعُهُ فَلَوْ اقْتَسَمَاهَا قِسْمَةً صَحِيحَةً بِرِضَا الْمُرْتَهِنِ بِهَا أَوْ لِكُونِهَا إِفْرَازًا أَوْ لِحُكْمِ حَاكِمٍ يَرَاهَا فَخَرَجَ الْمَرْهُونُ لِشَرِيكِهِ لَزِمَهُ قِيَمَتُهُ رَهْنًا لِأَنَّهُ حَصَلَ لَهُ بَدَلُهُ أَيُّ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ فَمَنْ ثُمَّ نَظَرُوا إِلَيْهِ فِي غَرَمِ الْقِيَمَةِ وَلَمْ يَجْعَلُوهُ رَهْنًا لِعَدَمِ تَعْيِينِهِ.

• قَوْلُهُ: (تَعْلَقُ رَهْنٍ) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِقَوْلِهِ تَعْلَقَ الدِّينُ بِتَرَكَّتِهِ. • قَوْلُهُ: (وَلَا رَهْنٌ وَقِفٌ إِلَّا الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ رَهْنٌ الْمَنْفَعَةُ. • قَوْلُهُ: (عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي الْخُ) أَيُّ فَيَكُونُ بِالتَّخْلِيَةِ فِي غَيْرِ الْمَنْقُولِ وَبِالتَّخْلِ فِي الْمَنْقُولِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (إِلَّا فِي الْمَنْقُولِ) أَيُّ لِحَلِّ التَّصَرُّفِ أَمَّا صِحَّةُ الْقَبْضِ فَلَا يَتَرَقَّفُ عَلَى إِذْنِ غَايَتِهِ أَنَّهُ إِذَا قَبِضَ الْمَنْقُولَ بِلَا إِذْنٍ مِنْ شَرِيكِهِ أَثِمَ وَصَارَ كُلُّ مِنْهُمَا طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ وَالْقَرَارِ مِنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ تَحْتَ يَدِهِ ذَكَرَهُ فِي حَوَاشِي الرُّوْضِ وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ مَرَّ كَحُجِّجِ أَنَّ الْإِذْنَ فِي قَبْضِ الْمَنْقُولِ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الْقَبْضِ أَهْ عَشْرَ وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ حَوَاشِي الرُّوْضِ مِنَ الصَّحَّةِ مَعَ الْحُرْمَةِ هُوَ الْمَوَافِقُ لِكَلَامِهِمْ فِي الْمَبِيعِ. • قَوْلُهُ: (إِلَّا فِي الْمَنْقُولِ) أَيُّ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِذْنِ الشَّرِيكِ لِقَبْضِهِ فِي الْعَقَارِ وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ إِذَا تَلَفَ عَدَمُ الضَّمَانِ وَيُوجِبُهُ أَنَّ الْيَدَ عَلَيْهِ لَيْسَتْ حِسْبَةً وَأَنَّهُ لَا تَعْدِي فِي قَبْضِهِ لِحَوَازِهِ لَهُ أَهْ عَشْرَ. • قَوْلُهُ: (بِيَدِهِ) أَيُّ الشَّرِيكِ أَهْ عَشْرَ. • قَوْلُهُ: (جَازَ وَنَابَ) مُفْتَضَاهُ أَنَّهُ يَكُونُ نَائِبًا عَنْهُ بِقَبْضِ الرُّضَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ اللَّفْظِ مِنْ أَحَدِهِمَا وَعَدَمُ الرَّدِّ مِنَ الْآخِرِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ بَابِ الْوَكَالَةِ أَهْ عَشْرَ. • قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَيُّ عَنِ الْمُرْتَهِنِ. • قَوْلُهُ: (فِي يَدِهِ لَهْمَا) وَيُوجِبُهُ إِنْ كَانَ مِمَّا يُوجَرُ وَتَجْرِي الْمُهَاجَاةُ بَيْنَ الْمُرْتَهِنِ وَالشَّرِيكِ كَجَرَّيَانِهَا بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ نِهَائَةً وَمُعْنَى قَالَ عَشْرَ وَقَوْلُهُ وَيُوجِبُهُ أَيُّ الْعَدْلُ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ قَالَ فِي الْإِيْعَابِ وَإِنْ أَبَا الْإِجَارَةَ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ رِعَايَةُ الْمَصْلَحَةِ وَلَا نَظَرَ لِكُونِهِمَا كَامِلَيْنِ فَكَيْفَ يَجْبِرُهُمَا عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا بَامْتِنَاعِهِمَا صَارَا كَالثَّاقِصَيْنِ يَنْخَوِ سَفَهُ فَمَكَّنَهُ الشَّارِعُ مِنْ جَبْرِهِمَا رِعَايَةَ لِمَصْلَحَتِهِمَا أَنْتَهَى أَهْ عَشْرَ. • قَوْلُهُ: (فَعَلِمَ) أَيُّ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيَصِحُّ رَهْنُ الْخُ أَهْ عَشْرَ. • قَوْلُهُ: (مِنْ بَيْتِ الْخُ). • وَقَوْلُهُ: (مِنْ دَارِ الْخُ) مَنْ فِيهِمَا لِلتَّبْعِيضِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا يَجُوزُ بَيْعُهُ) أَيُّ الْجُزْءِ الْمُعَيَّنُ أَهْ عَشْرَ شَأْنٍ بِالْإِشَاعَةِ. • قَوْلُهُ: (فَخَرَجَ) أَيُّ بِالْقِسْمَةِ (الْمَرْهُونُ) يَعْنِي الْبَيْتَ الَّذِي رَهْنٌ نَصَبِيهِ مِنْهُ. • قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ) أَيُّ الرَّاهِنِ (قِيَمَتُهُ) يَعْنِي قِيَمَةَ نَصَبِيهِ مِنَ الْبَيْتِ أَهْ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (رَهْنًا) أَيُّ وَتَكُونُ رَهْنًا أَهْ عَشْرَ. • قَوْلُهُ: (فَمِنْ ثُمَّ) أَيُّ مِنْ أَجْلِ عَدَمِ تَعْيِينِ بَدَلِهِ. • قَوْلُهُ: (نَظَرُوا إِلَيْهِ) أَيُّ الْبَدَلِ وَكَذَا ضَمِيرٌ وَلَمْ يَجْعَلُوهُ وَضَمِيرُ تَعْيِينِهِ. • قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ تَعْيِينِهِ) يَعْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ السَّابِقُ فَمِنْ ثُمَّ.

عليه. • قَوْلُهُ: (يَكُونُ فِي يَدِهِ لَهْمَا) وَيُوجِبُهُ إِنْ كَانَ مِمَّنْ يُوجَرُ وَتَجْرِي الْمُهَاجَاةُ بَيْنَ الْمُرْتَهِنِ وَالشَّرِيكِ كَجَرَّيَانِهَا بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ مَرَّ.

(و) يصح رهنُ (الأم) القَيْتَةِ (دون ولدها) القَيْنِ ولو صغيرًا (وعكسه) لِبَقَاءِ المِلْكِ فِيهِمَا فلا تَفْرِيقَ (وعند الحاجة) إلى توفية الدين من ثَمَنِ المَرهونِ (لِإِعَانِ) معًا إذا ملكهما الرَاهِنُ والوَلَدُ في سِنٍّ يَحْرُمُ فِيهِ التَفْرِيقَ لِتَعَذُّرِ بَيْعِ أَحَدِهِمَا حِينَئِذٍ (وَيُوزَعُ الثَّمَنُ) عليهما ثم يُقَدَّمُ المُرْتَهِنُ بما يَخْصُ المَرهونَ منهما ثم ذَكَرَ كَيْفِيَّةَ ذَلِكَ التَّوْزِيعِ بِقَوْلِهِ (وَالْأَصْحُ أَنَّهُ) أَيُ الشَّأْنِ (تَقَوُّمُ الأم) إذا كانت هي المَرهونة (وحدها) مع اعتبار كونها فيما إذا قَارَنَ وجودُ الوَلَدِ لزومَ الرهنِ

قوله: (القَيْتَةُ) قَيَّدَ بِذَلِكَ لِأَن جَمِيعَ الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ لَا تَجْرِي فِي الأمِّ وَلَدِهَا مِنَ الْبَهَائِمِ .
 فَرَعَ: فِي الرُّوْضِ فَضَّلَ الزَّوَائِدَ الْمُتَّصِلَةَ مَرَهُونَةً لَا الْمُتَفَصِّلَةَ وَالْحَمْلُ الْمُقَارِنُ لِلْعَقْدِ لَا لِلْقَبْضِ مَرَهُونٌ قُبَّاعٌ بِحَمْلِهَا وَكَذَا إِنْ انْفَصَلَ لَا الْحَمْلُ الْحَادِثُ فَلَا تَبَاعُ الأمُّ لِلْمُرْتَهِنِ أَي لِحَقِّهِ حَتَّى تَلِدَهُ إِنْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ ثَالِثٌ أَهْ وَصَرَّحَ أَيْضًا قَبْلَ هَذَا بَعْدَ دُخُولِ الصَّوْفِ فِي رَهْنِ الْغَنَمِ أَي وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ أَوْ أَنَّ الْجِزَّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِهِ أَهْ سَم . قوله: (القَيْتَةُ) إِلَى قَوْلِهِ وَفَائِدَةُ هَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ بِمَا إِذَا قَارَنَ وَجُودُ الْوَلَدِ لَزُومَ الرَّهْنِ . قوله: (القَيْنُ) أَخْرَجَ بِهِ مَا إِذَا كَانَ خُرَافًا فَإِنَّ الْكَلَامَ لَيْسَ فِيهِ وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ قِتَالَهُ أَهْ رَشِيدِي . قوله: (لِبَقَاءِ الْمِلْكِ الْإِلْخُ) وَهُوَ فِي الأمِّ غَيْبٌ يُفْسَخُ بِهِ الْبَيْعُ الْمَشْرُوطُ فِيهِ الرَّهْنُ إِنْ كَانَ الْمُرْتَهِنُ جَاهِلًا كَوْنُهَا ذَاتَ وَلَدٍ نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَهُوَ فِي الأمِّ أَي كَوْنُ الْمَرَهُونِ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ وَقَوْلُهُ يُفْسَخُ بِهِ الْبَيْعُ أَي يَجُوزُ بِهِ الْفَسْخُ لَا أَنَّهُ بِمُجَرَّدِهِ يَنْفَسَخُ بِهِ الْبَيْعُ كَمَا يَقِيدُ قَوْلُهُ يُفْسَخُ دُونَ يَنْفَسَخُ أَهْ . قوله: (إِذَا مَلَكَهُمَا الرَّاهِنُ) قَالَ فِي الْقَوْتِ فَلَوْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ لِوَاحِدٍ بَيْعُ الْمَرَهُونِ وَخَدَهُ قَطْعًا أَهْ ثُمَّ أَخَذَ مِنْ عِبَارَةِ الْمُحَرَّرِ مَا نَسَبَهُ لِيَجْمَعَ أَنَّ الْخِلَافَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلرَّاهِنِ مَالٌ غَيْرُهُمَا فَإِنْ كَانَ كُلُّفَ قَضَاءِ الدَّيْنِ مِنْهُ ؛ لِأَن يَبْعَهَا وَخَدَهَا وَيَبْعَ الْوَلَدَ مَعَهَا ضَرُورَةٌ فَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ وَجُودُ الْمَالِ أَهْ لَكِنَّ الْوَجْهَ أَنَّهُ يُكَلَّفُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ قَضَاءَ الدَّيْنِ مِنْهُ أَوْ بَيْعُهُمَا مَعًا أَهْ سَم . قوله: (وَالْوَلَدُ الْإِلْخُ) وَالْحَالُ أَنَّ الْوَلَدَ الْإِلْخُ . قوله: (لَزُومَ الرَّهْنِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنِ الْعَقْدِ فَلْيَنْظُرْ قَوْلَهُ لَأَنَّهُمَا رَهْنَتْ كَذَلِكَ أَهْ سَم أَي

قوله: (القَيْتَةُ) قَيَّدَ بِذَلِكَ لِأَن جَمِيعَ الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ لَا تَجْرِي فِي الأمِّ وَلَدِهَا مِنَ الْبَهَائِمِ .
 (فَرَعَ): فِي الرُّوْضِ (فَضَّلَ) الزَّوَائِدَ الْمُتَّصِلَةَ مَرَهُونَةً لَا الْمُتَفَصِّلَةَ وَالْحَمْلُ الْمُقَارِنُ لِلْعَقْدِ لَا لِلْقَبْضِ مَرَهُونٌ قُبَّاعٌ بِحَمْلِهَا وَكَذَا إِنْ انْفَصَلَ لَا الْحَمْلُ الْحَادِثُ فَلَا تَبَاعُ الأمُّ لِلْمُرْتَهِنِ أَي لِحَقِّهِ حَتَّى تَلِدَهُ إِنْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ ثَالِثٌ انْتَهَى . وَصَرَّحَ أَيْضًا قَبْلَ هَذَا بَعْدَ دُخُولِ الصَّوْفِ فِي رَهْنِ الْغَنَمِ أَي وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ أَوْ أَنَّ الْجِزَّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِهِ .

قوله: (إِذَا مَلَكَهُمَا الرَّاهِنُ) قَالَ فِي الْقَوْتِ فَلَوْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ لِوَاحِدٍ بَيْعُ الْمَرَهُونِ وَخَدَهُ قَطْعًا أَهْ . ثُمَّ أَخَذَ مِنْ عِبَارَةِ الْمُحَرَّرِ مَا نَسَبَهُ لِيَجْمَعَ أَنَّ الْخِلَافَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلرَّاهِنِ مَالٌ غَيْرُهُمَا فَإِنْ كَانَ كُلُّفَ قَضَاءِ الدَّيْنِ مِنْهُ ؛ لِأَن يَبْعَهَا وَخَدَهَا وَيَبْعَ الْوَلَدَ مَعَهَا ضَرُورَةٌ فَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ مَعَ وَجُودِ الْمَالِ انْتَهَى . لَكِنَّ الْوَجْهَ أَنَّهُ يُكَلَّفُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ قَضَاءَ الدَّيْنِ مِنْهُ أَوْ بَيْعُهُمَا مَعًا . قوله: (لَزُومَ الرَّهْنِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنِ الْعَقْدِ فَلْيَنْظُرْ قَوْلَهُ لَأَنَّهُمَا رَهْنَتْ كَذَلِكَ .

ذات ولید حاضنة له لأنها رهنّت كذلك فإذا ساوت حبيذ مائة (ثم) تُقوّم (مع الولد) فإذا ساوى مائة وخمسين فالخمسون قيمة الولد وهي ثلث المجموع فيوزع الثمن عليهما بهذه النسبة فيكون للمرتين ثلثاه ولا تعليق له بالثلث الآخر فإن كان الولد مرهوناً دونها انعكس الحكم فيقوّم وحده محضونا مكفولاً ثم معها (فالزائد قيمتها) وكالألم من الحق بها في حرمة التفريق كما مر. وفائدة هذا التوزيع مع وجوب قضاء الدين بكل حال تظهر فيما إذا تراحم الغرماء. (ورهن الجاني والمرتهن كبيعهما) السابق في البيع صريحاً في الأول وفي الخيار ضميناً في الثاني فيصيح رهن جان لم يتعلق برقبته مال ومُرْتَدُّ مُطْلَقاً كقاطع طريق وإن تحتّم قتله وإذا صححنا رهن الجاني لم يكن برهنه مختاراً لبقائه لبقاء محل الجناية ويُفَرَّقُ

فالأولى حذف لفظة لزوم كما يأتي آنفاً عن ع ش. فود: (ذات ولد) خبر للكون. فود: (حاضنة له) خبر ثانٍ له أو بدل من ذات ولد. فود: (حاضنة) أي حيث كان الولد موجوداً وقت الرهن وإلا قومت غير حاضنة أخذاً من قوله م ر؛ لأنها رهنّت كذلك اهـ ع ش. فود: (إذا ساوت حبيذ مائة) انظر أين جواب هذا الشرط ولعله جعل الجزاء الآتي جواب الشرطين اهـ رشيدى ولا يخفى أن هذا لا يصحح عطف ثم تقوّم إلخ على ما قبله فالأولى أن يقدر له جواب أخذاً من المعنى عبارته فإذا ساوت حبيذ مائة حفظ ثم إلخ. فود: (انعكس الحكم) ولو رهنّت الأم عند واحد والولد عند آخر واختلف وقت استحقاق أخذيهما الدين كأن كان أحدهما حالاً والآخر مؤجلاً فالأقرب أنهما يباعان ويوزع الثمن كما يخص الحال يوقى به وما يخص المؤجل يرهّن به إلى حلوله اهـ ع ش. فود: (فيقوّم وحده إلخ) لا يصح الدخول بهذا على المتن كما لا يخفى اهـ رشيدى وقوله على المتن وهو فالزائد قيمته بضمير المذكر في غير التخفة وأما على ما فيها من ضمير المؤنث فالدخول ظاهر وإن كانت هذه النسخة خلاف سياق المنهاج. فود: (من الحق بها) وهو الأب والجدة على ما مرّ فيه فليراجع اهـ ع ش. فود: (فيما إذا تراحم الغرماء) أي أو تصرف الراهن في غير المرهون شرح م ر اهـ سم.

فود: (السابق إلخ) لا يخفى ما فيه من التعقيد الشديد ولو قال السابق أولهما في البيع وثانيهما في الخيار ضميناً لسلّم عبارة المعنى وتقدّم في البيع أنه لا يصح بيع الجاني المتعلق برقبته مال بخلاف المتعلق بها فود أو بذمته مال وفي الخيار أنه يصح بيع المرتد اهـ. فود: (في الأول) أي في الجاني.

فود: (فيصيح) إلى قوله ويفرق في المعنى إلا قوله مطلقاً وكذا في النهاية إلا قوله كقاطع طريق إلى وإذا. فود: (مطلقاً) إن أراد وإن تعلّق المال برقبته كما يتبادر من مقابلته لما قبله فهو ممنوع فلعل المراد به شيء آخر اهـ سم ولعل المراد بذلك قبل الاستجابة أو بعدها. فود: (ويُفَرَّقُ إلخ) أقول في هذا الفرق

فود: (فيما إذا تراحم الغرماء) أي أو تصرف الراهن في عين المرهون م ر. فود: (مطلقاً) إن أراد وإن تعلّق المال برقبته كما يتبادر من مقابلته لما قبله فهو ممنوع فلعل المراد به شيء آخر.

فود: (ويُفَرَّقُ) أقول في هذا الفرق بحث ظاهر لأنه إن أراد بالإسراع إلى الفساد كونه بحيث يسرع

بين هذين ومُسْرِعِ الفسادِ الذي لا يُمكنُ تجفيفه حيثُ فرَّقوا ثم بين المؤجِّل والحال لا هنا بأن المانع ثم الذي هو الإسراعُ إلى الفسادِ موجودٌ حال العقد ولا يُمكنُ تداركه لو وقع فائز احتمال وجوده ويلزم من تأثيره رعاية الحُلُول والأجل على ما يأتي وأما المانع هنا وهو القتلُ فمُنْتَظَرٌ ويُمكنُ بل يسهلُ تداركه بالإسلام أو العفو لم ينظر لاحتمال وجوده ولا تُردُّ صحته رهن المحارب بحال ومؤجِّل مع تحتم قتلِه نظرًا إلى أنَّ مانعه مُتعلِّقٌ باختيار القاتل وقد لا يوجد بخلاف مُسْرِعِ الفسادِ المذكور. (ورهن المذبذب) باطل وإن كان الدين حالًا لاحتمال عتقه كُلِّ لحظةٍ بموت السيِّد فجأةً (و رهن المعلق عتقه بصفة يُمكنُ سبُّها حُلُول الدين) يعني لم يُعلم حُلُوله قبلها بأنَّ عِلْمَ حُلُوله بعدها أو معها أو احتِمَلُ الأمران فقط أو احتِمَلُ حُلُوله قبلها أو بعدها ومعها (باطل على المذهب) لفوات غرض الرهن بعتقه المُحتَمَلِ قبل الحُلُولِ

بحَث ظاهر؛ لانه إن أراد بالإسراع إلى الفسادِ كَوْنُهُ بِحَيْثُ يَسْرُعُ فسادُه فَهَذَا كَوْنُ الْمُزْتَدِّ والجاني بِحَيْثُ يُقْتَلَانِ وَكُلُّ مِنْهُمَا مَوْجُودٌ حَالِ الْعَقْدِ وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْفَسَادُ بِسُرْعَةٍ فَهوَ أَمْرٌ مُنْتَظَرٌ فَالْوَجْهُ أَنَّ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْفَسَادَ يَحْصُلُ بِنَفْسِهِ وَلَا بُدَّ بِخِلَافِ قَبْلُهَا لَا يَحْصُلُ بِنَفْسِهِ وَقَدْ يَتَخَلَّفُ قَلِيَّتًا مَل. ثم رأيتُه أشار بهذا الفرقِ بالنسبة للمُحَارِبِ بقوله ولا يُردُّ إلخ فكان الوجه أن يُجرَّبه هنا أيضًا اه سم ولك أن تختار الأول وتَمْنَعُ قوله فَهَذَا نَظِيرُ إلخ بأنَّ مِنْ تَيَمُّمِ الْفَرْقِ إِمَّا كَانَ التَّدَارُكُ هُنَا لَائِمًا. ٥ قوله: (بين هذين) أي المُزْتَدِّ والجاني المُتعلِّقُ بِرَقَبَتِهِ قَوْد. ٥ قوله: (ثم) أي في مُسْرِعِ الفسادِ. ٥ قوله: (لا هنا) أي في المُزْتَدِّ والجاني. ٥ قوله: (بأن المانع إلخ) مُتعلِّقٌ بقوله ويُفَرَّقُ. ٥ قوله: (على ما يأتي) أي على التَّفْصِيلِ الآتِي فِي قولِ المِثْنِ وإلا فإِنَّ رَعْنَهُ إلخ. ٥ قوله: (بالإسلام) أي في المُزْتَدِّ (وقوله أو العفو) أي في الجاني بل والمُزْتَدِّ أيضًا كما في الْأَنْصَارِ والأَغْصَارِ الَّتِي أَقْبَلْتُ فِيهَا لِحُدُودِ كَحْصَرِنَا. ٥ قوله: (ولا يُردُّ) أي على الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ. ٥ قوله: (نظرًا إلخ) مَفْعُولٌ لَهُ لَا تَنْفَاءُ الْوُرُودِ. ٥ قوله: (باطل) أي على الْمَذْهَبِ اه مُعْنِي. ٥ قوله: (يعني) إلى قولِ المِثْنِ وَلَوْ رَهَنَ فِي الْهَيَاةِ. ٥ قوله: (حُلُولُ قَبْلُهَا) أي بَزْمَنٍ يَسَعُ بَيَّعَهُ عَلَى الْعَادَةِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي عَنِ الْمُعْنِي أَنفًا وَفِي الشَّرْحِ فِي مُسْرِعِ الْفَسَادِ الَّذِي لَا يُمكنُ تَجْفِيفُهُ. ٥ قوله: (بأنَّ عِلْمَ حُلُولِهِ بَعْدَهَا أَوْ مَعَهَا) أي أَوْ قَبْلُهَا بَزْمَنٍ لَا يَسَعُ بَيَّعَهُ عَلَى الْعَادَةِ كَمَا مَرَّ وَهَاتَانِ مَأْخُودَتَانِ مِنْ رُجُوعِ التَّفْهِ لِلْقَيْدِ وَهُوَ قَوْلُهُ قَبْلُهَا وَالْإِحْتِمَالُ الْأَرْبَعَةُ الْآتِيَةُ مَأْخُودَةٌ مِنْ رُجُوعِهِ لِلْمُقَيَّدِ وَهُوَ عِلْمُ الْحُلُولِ. ٥ قوله: (أو احتِمَلُ الْأَمْرَيْنِ فَقَطْ) أي الْقَبْلِيَّةُ وَالْبَعْدِيَّةُ وَالْقَبْلِيَّةُ وَالْمَعْيَةُ وَالْبَعْدِيَّةُ وَالْمَعْيَةُ. ٥ قوله: (بعينه الْمُحْتَمَلِ قَبْلَ الْحُلُولِ) أي فِي الصُّورَةِ الثَّلَاثَةِ وَالْخَامِسَةِ وَالسَّادِسَةِ أَيْ وَبِعَيْنِهِ الْمَعْلُومِ قَبْلَهُ أَوْ مَعَهُ فِي

فساده فَهَذَا نَظِيرُ كَوْنِ الْمُزْتَدِّ والجاني بِحَيْثُ يُقْتَلَانِ وَكُلُّ مِنْهُمَا مَوْجُودٌ حَالِ الْعَقْدِ وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْفَسَادُ بِسُرْعَةٍ فَهوَ أَمْرٌ مُنْتَظَرٌ فَالْوَجْهُ أَنَّ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْفَسَادَ يَحْصُلُ بِنَفْسِهِ وَلَا بُدَّ بِخِلَافِ قَبْلُهَا لَا يَحْصُلُ بِنَفْسِهِ وَقَدْ يَتَخَلَّفُ قَلِيَّتًا مَل. ثم رأيتُه أشار لهذا الفرقِ بالنسبة للمُحَارِبِ بقوله (ولا يُردُّ إلخ) فكان الوجه أن يُجرَّبه هنا أيضًا. ٥ قوله: (المُحْتَمَلِ) أي: والمعلوم وقوله (قبل الحُلُولِ) أي: أو يُعْتَقَهُ مَعَهُ.

ولو تيقَّن وجودها قبل الحُلُول بطلَ جزْماً ما لم يشترط بيعه قبلها في جميع الصُّور لِزوال الضرر وأفهم المثنى صحَّة رهن الثاني إذا عَلِم الحُلُول قبلها وكذا إذا كان الدين حالاً وفارق المُدبِّر بأنَّ العتق فيه أكَّد منه في الثاني وإن كان التدبُّير تعليق عتق بصفة بدليل اختلافهم في جواز بيع المُدبِّر دون المُعلَّق عتقه بصفة.

(ولو رهن ما يُسرَّع فسادُه فإنَّ أمكن تخفيفه كزُطْب) وعَنب يجيءُ منهما ثمَّ وزبيب ولو على أمِّهما ولو قبل بدو الصلاح وإن لم يُشترط القطع على تفصيل في ذلك في الروضة وغيرها وفارق هذا بيعه بأنَّ تقدير الجائحة الغالب وقوعها حينئذٍ

الصُّورتين الأوليين والمُحتَمَل معه في الصُّورة الرَّابِعة. □ قوِّد: (ولو تيقَّن إلخ) مُحترزُ قوله يعني لم يُعلَم حُلُوله قبلها اهرع ش وفيه ما لا يخفى وقال سم هذا تفصيل لما سبق وبيان لخروج هذه عن محل الخلاف اهر وهو الظاهر. □ قوِّد: (ما لم يُشترط إلخ) أشار به إلى قيد ملاحظ في المنطوق. □ قوِّد: (في جميع هذه الصُّور) شمل ذلك صوَر الاحتمال وقد يقال لا يتأتَّى بيعه قبل وجود الصفة لعدم العلم بوجودها إلا أن يقال هي وإن كانت مُحتمَلة قد يعلِّب على الظنَّ أو يتحقَّق زمان قبل احتمال وجود الصفة فيباع فيه وفاء بالشرط اهرع ش. □ قوِّد: (وأفهم المثنى صحَّة رهن الثاني إذا عَلِم إلخ) شروع في بيان المفهوم وهو صورتان هذه وقوله وكذا إذا كان الدين حالاً والحاصل أنَّ صوَر المُعلَّق تسعة ستة في المنطوق باطلَّة وثنان في المفهوم صحيحتان وواحدة هي مُحترزُ القيد المُقدَّر صحيحة. □ قوِّد: (إذا عَلِم الحُلُول قبلها) أي بزمن يسع البيع ولا بد من هذا القيد فيما إذا كان الدين حالاً أيضاً وإذا كان كذلك فالمُدبِّر لا يعلَم فيه ذلك فسقط ما قيل إنَّ التدبُّير تعليق عتق بصفة على الأصح فكان ينبغي أن يصح بالدين الحال كالمُعلَّق بصفة كما قاله البلقيني أو يُمنع فيهما كما قاله الشبكي اهرع معني. □ قوِّد: (وفارق) أي فارق المُعلَّق عتقه بصفة فيما إذا كان الدين حالاً. □ قوِّد: (بأنَّ العتق فيه أكَّد إلخ) مرَّ آفاً عن المعني فرَّق آخر. □ قوِّد: (دون المُعلَّق عتقه إلخ) وإن لم يبع المُعلَّق عتقه بصفة حتَّى وُجدت عتق كما رجَّحه ابن المُقري بناءً على أنَّ العبرة في العتق المُعلَّق بحال التعلُّق لا بحال وجود الصفة نهايةً ومعني قال ع ش قوله حتَّى وُجدت أي وإن حلَّ الدين قبل وجودها أو كان حالاً وقوله بحال التعلُّق مُعتمَد وقوله لا بحال وجود الصيغة قضيته نفوذ العتق وإن كان مُعسراً وسيأتي له عند قول المُصنِّف ولو علَّقه بصفة وهو رهن فكالإعناق ما يُنافيه والجواب أنَّ ما يأتي صوَره بما لو علَّق عتقه بعد الرهن وما هنا مُصوَّر بما إذا كان التعلُّق قبله. اهر. □ قوِّد: (ثمَّ وزبيب) أي جيِّدان اهرع ش. □ قوِّد: (على أمِّهما) أي شجَرهما اهر كُردي. □ قوِّد: (على تفصيل إلخ) سيأتي بيانه عن المعني والنهاية في هامش قول الشارح الرهن المُطلَق. □ قوِّد: (وفارق هذا) أي رهنه قبل بدو الصلاح. □ قوِّد: (حينئذٍ) أي حين إذ لم يبدُ الصلاح.

□ قوِّد: (ولو تيقَّن إلخ) هل هذه غيرُ قوله السابق: (بأنَّ عَلِم حُلُوله بعدَها) إلا أنَّ يقصِد بهذا تفصيل ما سبق وبيان خروج هذه عن محل الخلاف.

يُيْتَلُّ سَبَبُ الْبَيْعِ وَهُوَ الْمَالِيَّةُ دُونَ سَبَبِ الرَّهْنِ وَهُوَ الدِّينُ وَكَلَحِمَ صَحَّ الرَّهْنُ مُطْلَقًا، وَإِنْ لَمْ يُشْرَطِ التَّخْفِيفُ إِذْ لَا مَحْذُورَ ثُمَّ إِنْ رَهْنٌ بِمَوْجِلٍ لَا يَحِلُّ قَبْلَ فُسَادِهِ بَأَنْ كَانَ يَحِلُّ بَعْدَهُ أَوْ مَعَهُ أَوْ قَبْلَهُ بَزَمَنِ لَا يَسْعُ الْبَيْعُ (فَعَلْ) ذَلِكَ التَّخْفِيفُ عِنْدَ خَوْفِ فُسَادِهِ أَيْ فَعَلَهُ الْمَالِكُ وَمُؤَنَّتْهُ عَلَيْهِ حِفْظًا لِلرَّهْنِ فَإِنْ امْتَنَعَ أَجْبَرَ عَلَيْهِ فَإِنْ تَعَذَّرَ أَخَذَ شَيْءٌ مِنْهُ بَاعَ الْحَاكِمُ جُزْءًا مِنْهُ وَجَحَّفَ بِثَمَنِهِ وَلَا يَتَوَلَّاهُ الْمُتْرَهِّنُ إِلَّا بِإِذْنِ الرَّاهِنِ إِنْ أَمَكَنَ وَإِلَّا رَاجَعَ الْحَاكِمُ، أَمَّا إِذَا كَانَ يَحِلُّ قَبْلَ فُسَادِهِ بَزَمَنِ يَسْعُ الْبَيْعُ فَإِنَّهُ يُبَاعُ (وَالَا) يُمَكِّنُ تَخْفِيفُهُ (فَإِنْ رَهْنَهُ بِدَيْنٍ حَالٍ أَوْ مُوَجِّلٍ)

قوله: (يُنْبَطِلُ الْخَبَرُ) خَبَرُ أَنَّ اه سم. قوله: (دُونَ سَبَبِ الرَّهْنِ وَهُوَ الدِّينُ) فِيهِ وَقْفَةٌ إِذْ سَبَبُ الرَّهْنِ التَّوَثُّقُ بِالذِّينِ لَا نَفْسُهُ. قوله: (وَكَلَحِمَ) عَطَفَ عَلَى كَرُطِبٍ عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ وَالْمُعْنَى أَوْ لَحِمَ طَرِي يَتَقَدَّدُ اه. قوله: (صَحَّ الرَّهْنُ) جَوَابُ فَإِنْ أَمَكَنَ الْخَبَرُ اه سم. قوله: (مُطْلَقًا) أَيْ حَالًا أَوْ مُوَجِّلًا يَحِلُّ قَبْلَ فُسَادِهِ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَعَهُ شَرَطُ الْبَيْعِ وَجَعْلُ الثَّمَنِ رَهْنًا أَوْ لَا. قوله: (ثُمَّ إِنْ رَهْنٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتْرَهِّنِ: (فَإِنْ شَرَطَ) فِي التَّهْيَاةِ. قوله: (بِمَوْجِلٍ) سَكَتَ عَنْ مُقَابِلِهِ وَهُوَ أَنْ يَزَهْنَ بِحَالٍ وَظَاهِرٌ أَنَّ حُكْمَهُ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ الْآتِي أَمَّا إِذَا كَانَ يَحِلُّ قَبْلَ فُسَادِهِ الْخَبَرُ اه سم. قوله: (فَإِنْ امْتَنَعَ) أَيْ الْمَالِكُ اه ع ش وكذا ضَمِيرُ مِنْهُ. قوله: (بَاعَ الْحَاكِمُ) بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ الْمَرْهُونُ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ أَخَذَ شَيْءٌ مِنَ الْمَالِكِ لِلتَّخْفِيفِ هَلْ يَتَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ يُغْتَفَرُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّبَعِي أَنْ يُقَالَ يُزْعَمُ أَمْرُهُ لِشَخْصٍ مِنْ نَوَابِهِ أَوْ لِحَاكِمٍ آخَرَ يَبِيعُ جُزْءًا مِنْهُ وَيُجَفِّفُهُ بِهِ كَمَا لَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ بِحَقِّ فَإِنَّهُ يَحْكُمُ لَهُ بِهِ بَعْضُ خُلَفَائِهِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ فَلَوْ لَمْ يَجِدْ نَائِبًا وَلَا حَاكِمًا اسْتَنَابَ مَنْ يَحْكُمُ لَهُ فَإِنَّهُ بِاسْتِنَابَتِهِ يَصِيرُ خَلِيفَةً وَلَا يَحْكُمُ لِنَفْسِهِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَقِلَّ بِالْبَيْعِ وَيَشْهَدَ لِإِمْكَانِ الْإِسْتِنَابَةِ اه ع ش. قوله: (وَلَا يَتَوَلَّاهُ) أَيْ لَا يَجُوزُ لَهُ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ تَبَرَّعَ بِالْمُؤَنَةِ وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مِلْكٍ الْغَيْرِ فَلَا يَجُوزُ بغيرِ إِذْنِهِ اه ع ش. قوله: (رَاجَعَ الْحَاكِمُ) أَيْ فَلَوْ لَمْ يَجِدِ الْحَاكِمَ جَحَّفَ بِنَيْتِ الرَّجُوعِ وَأَشْهَدَ فَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ فَلَا رُجُوعَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ فَقَدَ الشُّهُودَ نَادِرٌ وَيَتَّبَعِي أَنْ مَحَلَّ هَذَا فِي الظَّاهِرِ وَأَمَّا فِي الْبَاطِنِ فَإِنْ كَانَ صَادِقًا جَازَ لَهُ الرَّجُوعُ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ أَمْرًا وَاجِبًا عَلَيْهِ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ أَشْرَفَتْ بِهِمَّةٌ تَحْتَ يَدِ رَاعٍ عَلَى الْهَلَاكِ مِنْ أَنْ لَهُ ذَبْحُهَا وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحَاكِمَ إِذَا أَطْلَقَ انْتَصَرَفَ إِلَى مَنْ لَهُ الْوِلَايَةُ شَرْعًا فَيَخْرُجُ نَحْوُ مُلْتَزِمِ الْبَلَدِ وَشَاذًا وَنَحْوِهَا مِمَّنْ لَهُ ظُهُورٌ وَتَصَرَّفَ فِي مَحَلِّهِ مِنْ غَيْرِ وَِلَايَةٍ شَرْعِيَّةٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ مَنْ لَهُ وَِلَايَةُ شَرْعِيَّةٍ يَتَصَرَّفُ مِنْ غَيْرِ عَوِضٍ مَعَ رِعَايَةِ الْمَضْلَحَةِ فِيمَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ وَإِلَّا قَبِلْنِي نَفُودُ تَصَرُّفٍ غَيْرِهِ مِمَّنْ ذَكَرَ لِلضَّرُورَةِ اه ع ش. قوله: (أَمَّا إِذَا كَانَ يَحِلُّ الْخَبَرُ) وَمِثْلُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا لَوْ كَانَ حَالًا ابْتِدَاءً اه سم. قوله: (فَإِنَّهُ يُبَاعُ) أَيْ وَالْبَائِعُ لَهُ الرَّاهِنُ عَلَى مَا يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ اه ع ش. قوله: (وَلَا يُمَكِّنُ تَخْفِيفُهُ) أَيْ كَالثَّمَرَةِ

قوله: (يُنْبَطِلُ) خَبَرُ أَنَّ وَقَوْلُهُ: (صَحَّ الرَّهْنُ) جَوَابُ فَإِنْ أَمَكَنَ وَقَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنْ رَهْنٌ بِمَوْجِلٍ الْخَبَرُ) سَكَتَ عَنْ مُقَابِلِهِ وَهُوَ أَنْ يَزَهْنَ بِحَالٍ وَظَاهِرٌ أَنَّ حُكْمَهُ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ الْآتِي أَمَّا إِذَا كَانَ يَحِلُّ قَبْلَ فُسَادِهِ الْخَبَرُ. قوله: (أَمَّا إِذَا كَانَ يَحِلُّ الْخَبَرُ) وَمِثْلُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا لَوْ كَانَ حَالًا ابْتِدَاءً.

يَجْلُ قَبْلَ فُسَادِهِ) بَزَمَنِ يَبِيعُهُ عَلَى الْعَادَةِ (أَوْ) يَجْلُ بَعْدَ فُسَادِهِ أَوْ مَعَهُ لَكِنْ (شَرْطًا) فِي هَذِهِ الصُّورَةِ (بِيعَهُ) أَيُّ عِنْدَ إِشْرَافِهِ عَلَى الْفُسَادِ لَا الْآنَ وَلَا بَطْلُ قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ كَالسَّبْكِيِّ وَاعْتَرَضَا بِأَنَّهُ مَبِيعٌ قَطْعًا وَبِيعُهُ الْآنَ أَحْظُ لِقَلَّةِ ثَمَنِهِ عِنْدَ إِشْرَافِهِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي بَيْعِ الْمَرْهُونِ قَبْلَ الْمَحَلِّ الْمَنْعُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ وَهِيَ لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا عِنْدَ الْإِشْرَافِ (وَجَعَلَ الثَّمَنَ رَهْنًا) مَكَانَهُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ قَضِيَّةٌ هَذَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اشْتِرَاطِ هَذَا الْجُعْلِ فِيهِ نَظَرًا هـ. وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ مِنْ مَصَالِحِ الْمُرْتَهِنِ لِئَلَّا يُتَوَهَّمُ مِنْ شَرْطِ بَيْعِهِ انْفِكَاكُ رَهْنِهِ فَوَجَبَ لِرَدِّ هَذَا التَّوَهُّمِ (صَحَّ) الرَّهْنُ فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ لِانْتِفَاءِ الْمَحْذُورِ مَعَ شِدَّةِ الْحَاجَةِ لِلشَّرْطِ فِي الْأَخِيرَةِ، وَبِهِ فَارَقَ مَا يَأْتِي أَنَّ الْإِذْنَ فِي بَيْعِ الْمَرْهُونِ بِشَرْطِ جَعْلِ ثَمَنِهِ رَهْنًا لَا يَصَحُّ (وَيُبَاغ) الْمَرْهُونُ فِي تِلْكَ الثَّلَاثِ وَجُوبًا أَيُّ يَرْفَعُهُ الْمُرْتَهِنُ لِلْحَاكِمِ عِنْدَ نَحْوِ امْتِنَاعِ الرَّاهِنِ لِبَيْعِهِ (عِنْدَ خَوْفِ فُسَادِهِ) حِفْظًا لِلْوَثِيقَةِ فَإِنْ أَخْرَجَهُ حَتَّى فَسَدَ ضَمِنَهُ (وَيَكُونُ ثَمَنُهُ) فِي الْأَخِيرَةِ (رَهْنًا) مِنْ غَيْرِ إِنْشَاءٍ عَقِيدٍ عَمَلًا بِالشَّرْطِ

التي لَا تُخَفَّفُ وَاللَّخْمُ الَّذِي لَا يَتَقَدَّدُ وَالْقَوْلُ اهـ مُعْنِي.

هـ قول (سبكي): (يَجْلُ قَبْلَ فُسَادِهِ) أَيُّ يَقِينًا لِقَوْلِهِ بَعْدُ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ هَلْ يَفْسُدُ قَبْلَ الْأَجَلِ صَحَّ فِي الْأَظْهَرِ اهـ ع ش. هـ قوله: (بِيعَهُ عَلَى الْعَادَةِ) وَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا الْقَيْدِ فِي الْحَالِ أَيْضًا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَصَرَّحَ بِهِ الْمُعْنِي فِي مُعَلَّقِ الْعِنَقِ بِصِفَةِ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. هـ قوله: (فِي هَذِهِ الصُّورَةِ) هِيَ قَوْلُهُ أَوْ شَرْطُ بَشِقْتِهِ وَهُمَا قَوْلُهُ يَجْلُ بَعْدُ إِنْخَ وَقَوْلُهُ أَوْ مَعَهُ إِنْخَ اهـ ع ش عبارة الْمُعْنِي فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ اهـ هـ قوله: (أَيُّ إِشْرَافِهِ عَلَى الْفُسَادِ) وَيَنْبَغِي أَنْ يُمَثَّلَ إِشْرَافُهُ عَلَى الْفُسَادِ مَا لَوْ عَرَضَ مَا يَقْتَضِي بَيْعَهُ قَبْلَ أَنْ لَمْ يُشَرْطْ بَيْعُهُ وَقَتَ الرَّهْنِ فَيَكُونُ ذَلِكَ كَالْمَشْرُوطِ حُكْمًا وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَقَعُ كَثِيرًا فِي قُرَى مَضَرٍّ مِنْ قِيَامِ طَائِفَةٍ عَلَى طَائِفَةٍ وَأَخِذَ مَا بَأْيَدِيهِمْ فَإِذَا كَانَ مَنْ أَرِيدَ الْأَخْذَ مِنْهُ مَرْهُونًا عَنْدهُ دَابَّةٌ مَثَلًا وَأَرِيدَ أَخْذَهَا أَوْ عَرَضَ إِبَاقُ الْعَبْدِ مَثَلًا جَازَ لَهُ الْبَيْعُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، وَجُعِلَ الثَّمَنُ مَكَانَهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَسْأَلَةُ الْحِنْطَةِ الْمُتَبَلِّغَةِ الْآتِيَةِ اهـ ع ش. هـ قوله: (فَوَجَبَ) أَيُّ الْإِشْتِرَاطِ اهـ ع ش. هـ قوله: (فِي الْأَخِيرَةِ) أَيُّ فِيمَا بَعْدُ أَوِ الثَّانِيَةَ بَقِيَّةِ هـ هـ قوله: (وَبِهِ) أَيُّ بِقَوْلِهِ مَعَ شِدَّةِ إِنْخَ. هـ قوله: (لِبَيْعِهِ) أَيُّ الْحَاكِمِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَعِبَارَةُ الْقَوْتِ صَرِيحَةٌ فِيهِ اهـ رَشِيدِي. هـ قوله: (فَإِنْ أَخْرَجَهُ) أَيُّ الْمُرْتَهِنُ بَعْدَ إِذْنِ الرَّاهِنِ لَهُ فِي الْبَيْعِ أَوْ تَمَكُّنِهِ مِنَ الرَّفْعِ لِلْقَاضِي وَلَمْ يُرْفَعِ سَمْعٌ ع ش.

هـ قوله: (وَقَدْ يُجَابُ إِنْخَ) يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ أَصَالَهَ الْمَنْعُ إِنَّمَا هِيَ عِنْدَ عَدَمِ رِضَاهُمَا وَتَوَافُقِهِمَا عَلَى الْبَيْعِ أَمَّا عَنْدهُ فَلَا كَلَامَ فِي جَوَازِهِ وَاتَّفَاقُهُمَا عَلَى الشَّرْطِ رِضًا بِبَيْعِهِ قَبْلَ الْمَحَلِّ وَتَوَافُقٌ عَلَيْهِ.

هـ قول (السبكي): (وَجَعَلَ الثَّمَنَ رَهْنًا) قَالَ م ر فِي شَرْحِهِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اشْتِرَاطِ هَذَا الْجُعْلِ وَهُوَ كَذَلِكَ إِذْ مُجَرَّدُ الْإِذْنِ بِالْبَيْعِ لَا يَقْتَضِي رَهْنَ الثَّمَنِ بِالذَّيْنِ الْمُوجَلِّ وَإِنَّمَا يَقْتَضِي وَفَاءَ الذَّيْنِ مِنَ الثَّمَنِ إِنْ كَانَ حَالًا أَنْتَهَى. هـ قوله: (فَوَجَبَ لِرَدِّ هَذَا التَّوَهُّمِ) قَدْ يُقَالُ غَايَةُ الْإِتِّفَاقِ لِهَذَا التَّوَهُّمِ جَوَازُ الْإِشْتِرَاطِ لَا وَجُوبُهُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ فَوَجَبَ جَوَازُ الْإِشْتِرَاطِ لَكِنْ عَلَى هَذَا لَا يُطَابِقُ الْمُرَادُ. هـ قوله: (فَإِنْ أَخْرَجَهُ حَتَّى فَسَدَ ضَمِنَهُ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ فَلَوْ إِذْنُ الرَّاهِنِ لِلْمُرْتَهِنِ فِي بَيْعِهِ فَقَرَطَ بِأَنْ تَرَكَهُ أَوْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ وَتَرَكَ إِلَى

❦ قول (النفس): (فَإِنْ شَرَطَ مَعَ بَيْعِهِ) يَتَّبِعِي رُجُوعُ هَذَا لِلصُّورِ الثَّلَاثِ بِخِلَافِ قَوْلِهِ الْآتِي وَإِنْ أَطْلَقَ فَسَدَ فَإِنَّهُ يَتَّبِعِي اخْتِصَاصَهُ بِالثَّلَاثَةِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ لَكِنْ شَرَطَ فِي هَذِهِ الصُّورِ فَإِنَّ مَقْهُومَهُ عَدَمُ اغْتِيَارِ هَذَا الشَّرْطِ فِي غَيْرِهَا. ❦ قوله: (وَمِنْ ثَمَّ اعْتَمَدَ الْإِسْنَوِيُّ) لَكِنْ الْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ.

قبل الحلول وفارقت هذه نظيرتها السابقة في المعلق عتقه بصفة يُحتمل سبقتها الحلول وتأخرها عنه بتسوف الشارع للعتق. (وإن رهن) بمؤجل (مألاً يسرع فسادَه فطرأ ما عرَضه للفساد) قبل الحلول (كحنيطة ابتلت)، وإن تعدّر تجفيفها (لم يفسخ الرهن بحال) وإن طرأ ذلك قبل قبضه؛ لأنه يُعتَقَر في الدوام ما لا يُعتَقَر في الابتداء فيباع فيهما عند تعدّر تجفيفه قهراً على الراهن إن امتنع وقبض المرهون ويجعل ثمنه رهناً مكانه حفظاً للوثيقة.

أي سواء كان ثمره مما يتجفف أو لا ووجهه عند فسادِه في الثمرة البناء على تفريق الصفة وإن رهن الثمرة منفردة فإن كانت لا تجفف فهي كما يتسارع فسادُه وقد مرّ حكمه وإلا جاز رهنها وإن لم يند صلاحها ولم يشترط قطعها لأن حكم المُرْتَهِن لا يطل باحتياجها بخلاف البيع فإن حق المشتري يطل ولو رهنها بمؤجل يحل قبل الجداد وأطلق الرهن بأن لم يشترط القطع ولا عدمه لم يصح؛ لأن العادة في الثمار الإبقاء إلى الجداد فأشبه ما لو رهن شيئاً على أن لا يبيعه عند المحل إلا بعد أيام ويُجبر الراهن على إصلاحها من سقي وجداد وتجفيف ونحوها فإن ترك إصلاحها برضا المُرْتَهِن جاز؛ لأن الحق لهما لا يعدوهما وهما مطلقان التصرف وليس لأحدهما منع الآخر من قطعها وقت الجداد أما قبله فلكل منهما المنع إن لم يدع إليه ضرورة ولو رهن ثمرة يخشى اختلاطها بدين حال أو مؤجل يحل قبل اختلاط أو بعده بشرط قطعها قبله صح إذ لا مانع وإن أطلق الراهن صح على الأصح فإن اختلط قبل القبض حيث صح العقد نفسه لعدم لزومه أو بعده فلا بل إن اتفقا على كون الكل أو البعض رهناً فذاك وإلا فالقول قول الراهن أفي قدره يمينه ورهن ما اشتد حبه من الزرع كتيبه فإن رهته مع الأرض أو منفرداً وهو بقل فكرهن الثمرة مع الشجرة أو منفردة قبل بدو الصلاح وقد مرّ اه معني وأكثرها في النهاية قال ع ش قوله عند فسادِه في الثمرة أي بأن كانت مما لا يتجفف ورهنت بمؤجل يحل بعد فسادها أو معه ولم يشترط بيعها عند الإشراف على الفساد وقوله وإلا جاز أي بأن كانت تجفف باحتياجها أي نزول الجائحة بها وقوله ورهن ما اشتد أي فيصح إن ظهرت حباته كالشعير وإلا فلا اه ع ش. قوله: (وإن طرأ) غاية. وقوله: (قبل قبضه) أي بل يباع بعد القبض وثمنه رهن انتهى عبا وخرج بيع القبض قبله فلا يباع قهراً على الراهن؛ لأن الرهن غير لازم حيثئذ انتهى إيعاب اه ع ش.

قوله: (لأنه يُعتَقَر في الدوام إلخ) ألا ترى أن بيع الأبق باطل ولو أبق بعد البيع وقبل القبض لم يفسخ نهاية ومعني. قوله: (فيباع فيها) كأن ضمير التثنية عائد على المسألتين الأولى قوله وإن لم يعلم إلخ والثانية قوله وإن هو رهن اه سيّد عمر والأقرب أن مرجع الضمير طرأ ما ذكر في المتن قبل القبض وطروء بعده. قوله: (إن امتنع) أي الراهن من البيع اه معني. قوله: (قبض المرهون) عطف على قوله امتنع أما إذا لم يقبض فلا إيجاب إذ لا يلزم الرهن إلا بالقبض فلا وجه للإيجاب اه سيّد عمر عبارة ع ش أما قبل قبضه فلا إيجاب؛ لأن الرهن جائز من جهته فله فسخه اه وقال الرشيدي الواو فيه للحال اه وهو أحسن. قوله: (ويجعل ثمنه إلخ) ظاهره أنه يحتاج إلى إنشاء عقد وهو قياس ما سبق له أينفاً وقياس كلام المعني السابق أنه لا يحتاج هذا إلى إنشاء عقد اه سيّد عمر.

(ويجوز أن يستعير شيئاً ليرهنه) إجماعاً، وإن كانت العارية ضماناً كما لو قال لغيره ارهن عبدك على ديني ففعل فإنه كما لو قبضه ورهنه (وهو) أي عقد العارية بعد الرهن لا قبله خلافاً لما يوهّمه بعض العبارات (في قول عارية) أي باقٍ على حكمها، وإن بيع؛ لأنه قبضه بإذنه لينتفع به (والأظهر أنه ضمان دين في رقة ذلك الشيء)؛ لأن الانتفاع هنا إنما يحصل بإهلاك العين ببيعها في الدين فهو منافع العارية ومن ثمّ صحّ هنا فيما لا تصحّ فيه كالنقذ ولأنّ الأعيان كالذمم والضمان يكون بدينين ويعين كما يأتي فيه، وأفهم قوله في رقبته أنه لا يتعلّق

قوله: (إجماعاً) إلى قوله نعم إن رهن في النهاية. قوله: (بعد الرهن) أي بعد لزومه أخذاً ممّا يأتي في شرح قلو تلف في يد الرهن إلخ من قوله؛ لأنه مستعير الآن اتفاقاً ومن قوله ولأنه مستعير وهو ضامنه ما دام لم يقبضه إلخ. قوله: (أي باقٍ على حكمها إلخ) عبارة الشارح المحلي أي باقٍ عليها لم يخرج عنها من جهة المعير إلى ضمان الدين في ذلك الشيء وإن كان يباع فيه كما سيأتي انتفتحت فكل قول الشارح م ر وإن بيع غرضه منه ما في قول الجلال وإن كان يباع فيه ولا بقضاء حكم العارية بعد البيع من أبعد البعيد بل لا وجه له فليراجع اهـ رشيدّي أقول عبارة المغني في شرح يزجّع المالك بما بيع نصّها سواء بيع بقيمته أم بأكثر إلى أن قال هذا على قول الضمان وأما على قول العارية فيزجّع بقيمته إن بيع بها أو بأقل وكذا بأكثر عند الأكثرين اهـ وبه يظهر وجهه وبقاء حكم العارية بعد البيع. قوله: (وإن أبيع) كذا في النسخ حتى نسخة الشارح والظاهر بيع اهـ سيّد عمر. قوله: (لأن الانتفاع) أي انتفاع المستعير (هنا) أي فيما إذا استعار شيئاً ليرهنه. قوله: (فهو) أي الانتفاع المذكور ولعل الأولى وهو بواب الحال.

قوله: (ومن ثمّ) أي أجل المنفعة. قوله: (صحّ) أي عقد العارية (هنا) أي فيما إذا كانت الاستعارة لغرض الرهن. قوله: (كالنقذ) أي وإن صحّت إعارته في بعض الصور اهـ سم عبارة المغني وشمل كلامهم الدراهم والدينارين فتصحّ إعارتها لذلك وهو المنتج كما قاله الإسئوي اهـ زاد النهاية والحق بذلك ما لو أعارتهما وصرّح بالتزوين بهما أو للضرب على صورتيهما وإن لم تصحّ إعارتهما في غير ذلك اهـ قال ع ش قوله وهو المنتج إلخ أي ثم بعد حلول الدين إن وقى المالك فظاهراً وإن لم يوفّ بيعت الدراهم بجنس دين المرتهن إن لم تكن من جنسه فإن كانت من جنسه جعلها له عوضاً عن دينه بصيغة تدلّ على نقل المالك وقوله وصرّح أي المعير وقوله على صورتيهما أي أو للوزن بهما إذا كان وزنه معلوماً وتكونان كالشجرة التي تعار للوزن بها وقوله في غير ذلك أي كإعارتها للتفقه اهـ.

قوله: (ولأن الأعيان كالذمم إلخ) عطف على قوله لأن الانتفاع إلخ عبارة المغني والنهاية لأنه كما يملك أن يلزم ديمته دين غيره يتبعني أن يملك إلزام عين مالكة لأن كلا منهما محلّ حقّه وتصرفه فعلم أنّه لا تعلّق للدين بديمته حتى لو مات لم يحلّ الدين ولو تلف المزهون لم يلزمه الأداء اهـ. قوله: (بدينين) يعني بديمته أي بالزمام دين غيره ديمته و. قوله: (ويعين) أي ماله أي بالزمام دين غيره يعين ماله.

قوله: (كالنقذ) أي: وإن صحّت إعارته في بعض الصور.

شيء من الدين بذمة المُعِير وإذا ثَبَتَ أنه ضَمَانٌ (فِيُشْتَرَطُ ذِكْرُ جِنْسِ الدِّينِ وَقَدْرِهِ وَصِفَتِهِ) كَحُلُولِهِ وَتَأْجِيلِهِ وَصِحَّتِهِ وَتَكْسِيرِهِ كَمَا فِي الضَّمَانِ. نَعَمْ فِي الْجَوَاهِرِ لَوْ قَالَ لَهُ ارْهَنَ عَبْدِي بِمَا شِئْتُ صَحَّ أَنْ يَرَهَنَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ اهـ. وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي الْعَارِيَةِ مِنْ صِحَّةٍ: انْتَفَعُ بِهِ بِمَا شِئْتُ وَبِهِ يَنْدَفِعُ التَّنْظِيرُ فِيهِ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الدِّينِ (وَكَذَا الْمَرْهُونُ عِنْدَهُ) وَكَوْنُهُ وَاحِدًا أَوْ مُتَعَدِّدًا (فِي الْأَصَحِّ) لِاخْتِلَافِ الْغَرَضِ بِذَلِكَ فَإِنْ خَالَفَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَلَوْ بِأَنْ يُعَيَّنَ لَهُ زَيْدًا فَيَرَهَنَ مِنْ وَكِيلِهِ أَوْ عَكْسَهُ عَلَى مَا بَحَثْنَاهُ بَعْضُهُمْ أَوْ يُعَيَّنَ لَهُ وَلِيُّ مُحْجُورٍ فَيَرَهَنَ مِنْهُ بَعْدَ كَمَالِهِ بَطَلَ كَمَا لَوْ عَيَّنَ لَهُ قَدْرًا فَرَادَ لَا إِنْ نَقَصَ وَكَمَا لَوْ اسْتَعَارَهُ لِيَرَهَنَهُ مِنْ وَاحِدٍ فَرَهَنَهُ مِنْ اثْنَيْنِ أَوْ عَكْسَهُ (فَلَوْ تَلَفَ فِي يَدِ) الرَّاهِنِ ضَمِنَ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعِيرٌ الْآنَ اتِّفَاقًا أَوْ فِي يَدِ (الْمُرْتَهِنِ فَلَا ضَمَانَ)

❦ قَوْلُ (السِّي): (جِنْسِ الدِّينِ) أَي كَذَهَبٍ وَفِضَةٍ وَقَدْرُهُ كَعَشْرَةٍ أَوْ مِائَةٍ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (فِي الْجَوَاهِرِ) هُوَ لِلْقَمُولِيِّ. ❦ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي إِنْخ) هَذَا التَّايِيدُ إِنَّمَا يَظْهَرُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ عَارِيَةٌ لَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ ضَمَانٌ فَتَأْمَلْ اهـ رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (بِمَا شِئْتُ) سَيَأْتِي فِي الْعَارِيَةِ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي انْتَفَعُ بِمَا شِئْتُ أَنَّهُ يَتَّقَدُّ بِالْمُعْتَادِ فِي مِثْلِهِ فَقِيَاسُهُ أَنَّهُ يَتَّقَدُّ بِمَا يُعْتَادُ رَهْنٌ وَمِثْلُهُ عَلَيْهِ فَلْيَتَأْمَلْ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَقَدْ يُفَرِّقُ بَأَنَّ الْإِنْتِفَاعَ فِي الْمُعَارِ بِغَيْرِ الْمُعْتَادِ يَعُودُ مِنْهُ ضَرَرٌ عَلَى الْمَالِكِ بِخِلَافِ الرَّهْنِ بِأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ لَا يَعُودُ ضَرَرٌ عَلَيْهِ إِذْ غَايَتُهُ أَنْ يُبَاعَ فِي الدِّينِ وَمَا زَادَ عَلَى ثَمَنِهِ بَاقِي فِي ذِمَّةِ الْمُسْتَعِيرِ اهـ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (التَّنْظِيرُ فِيهِ) أَي فِيمَا فِي الْجَوَاهِرِ مِنْ صِحَّةِ رَهْنِهِ بِأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ.

❦ قَوْلُ (السِّي): (وَكَذَا الْمَرْهُونُ عِنْدَهُ) وَلَا يُشْتَرَطُ شَيْءٌ مِمَّا ذُكِرَ عَلَى قَوْلِ الْعَارِيَةِ اهـ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَكَوْنُهُ وَاحِدًا إِنْخ) قَدْ يَتَضَمَّنُهُ مَعْرِفَةُ الْمَرْهُونِ عِنْدَهُ فَتَأْمَلْ اهـ سَمَ وَلَعَلَّ لِهَذَا اسْقَاطَهُ الْمُغْنِي وَتَكَلَّفَ ع ش فِي مَنَعَ التَّضَمُّنِ بِمَا فِيهِ نَظَرٌ. ❦ قَوْلُهُ: (زَيْدًا إِنْخ) أَوْ فَاسِقًا فَيَرَهَنُ مِنْ عَدْلٍ لَمْ يَصِحَّ الرَّهْنُ اهـ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا بَحَثْنَاهُ إِنْخ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ سَمَ وَنِهَآيَةً. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ يُعَيَّنَ لَهُ وَلِيُّ مُحْجُورٍ) قَدْ يُقَالُ وَعَكْسُهُ كَذَلِكَ نَظِيرُ مَسْأَلَةِ الْوَكِيلِ وَيُصَوِّرُ بَيْنَ بِهِ جُنُونٌ مُنْقَطِعٌ أَقِيمَ عَلَيْهِ وَلِيٌّ يَتَصَرَّفُ عَنْهُ فِي أَوْقَاتِ جُنُونِهِ وَيَتَصَرَّفُ هُوَ بِنَفْسِهِ فِي أَوْقَاتِ إِفَاقَتِهِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ أَي وَبَيْنَ طَرَأَ عَلَيْهِ الْجُنُونُ وَأَقِيمَ عَلَيْهِ وَلِيٌّ يَتَصَرَّفُ عَنْهُ. ❦ قَوْلُهُ: (بَطَلَ) أَي لَمْ يَصِحَّ ع ش وَهُوَ جَوَابُ فَإِنْ خَالَفَ إِنْخ رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ عَيَّنَ لَهُ قَدْرًا فَرَادَ) فَإِنَّهُ يَبْطُلُ فِي الْجَمِيعِ لَا فِي الزَّائِدِ فَقَطْ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (فِي يَدِ الرَّاهِنِ) أَي وَلَوْ بَعْدَ انْفِكَاحِهِ سَمَ وَع ش. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ إِنْخ) وَلَوْ أَعْتَقَهُ الْمَالِكُ فَكَإِعْتَاقِ الْمَرْهُونِ فَيَنْفَدُ قَبْلَ قَبْضِ

❦ قَوْلُهُ: (انْتَفَعُ بِهِ بِمَا شِئْتُ) سَيَأْتِي فِي الْعَارِيَةِ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي انْتَفَعُ بِمَا شِئْتُ أَنَّهُ يَتَّقَدُّ بِالْمُعْتَادِ فِي مِثْلِهِ فَقِيَاسُهُ أَنَّهُ يَتَّقَدُّ هُنَا بِمَا يُعْتَادُ رَهْنٌ وَمِثْلُهُ عَلَيْهِ فَلْيَتَأْمَلْ. ❦ قَوْلُهُ: (وَكَوْنُهُ وَاحِدًا إِنْخ) قَدْ يَتَضَمَّنُهُ مَعْرِفَةُ الْمَرْهُونِ عِنْدَهُ فَتَأْمَلْ. ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا بَحَثْنَاهُ بَعْضُهُمْ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ. ❦ قَوْلُهُ: (فَلَوْ تَلَفَ فِي يَدِ الرَّاهِنِ) شَامِلٌ لِمَا قَبْلَ الرَّهْنِ وَلِمَا بَعْدَ انْفِكَاحِهِ وَعِبَارَةُ الْعِرَاقِيِّ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ أَمَّا لَوْ تَلَفَ فِي يَدِ الرَّاهِنِ قَبْلَ الرَّهْنِ أَوْ بَعْدَهُ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ اهـ وَفِي شَرْحِ م ر وَلَوْ أَعْتَقَهُ الْمَالِكُ فَكَإِعْتَاقِ الْمَرْهُونِ فَيَنْفَدُ قَبْلَ

عليهما إذ المرتهن أمينٌ ولم يسقط الحق عن ذمة الراهن نعم إن رهن فاسداً ضمن بالتسليم على ما قاله غير واحد؛ لأن المالك لم يأذن له فيه ولأنه مُستعيرٌ وهو ضامنٌ ما دام يقبضه عن جهة رهن صحيح ولم يوجد ويلزم من ضمانه تضمين المرتهن لترتب يده على يد ضامنه ويرجع عليه إن لم يعلم الفساد وكونها مُستعارة. وأفتى بعضهم بعدم ضمانه محتجاً بأنه إذا بطل الخصوص وهو التوثيق هنا لا يبطل العموم وهو إذن المالك بوضعيها تحت يد المرتهن وبإفناء الجلال البلقيني في وكيل برهن بألف رهنه بألف وخمسمائة بعدم ضمانه؛ لأنه لم يتعد في عين الرهن وفي مُستأجر شيء فاسداً أجره جاهلاً بالفساد بأن الثاني لا يضمن وتردد في ضمان الأول فإذا لم يضمن الثاني مع أن المالك لم يأذن صريحاً بوضعيه تحت يده فالمرتهن في مسألتنا أولى؛ لأن المالك أذن في وضعه تحت يده

المرتهن له مطلقاً وبغده من الموير دون المُعير ولو أثلفه إنسان أقيم بدله مقامه كما قال الزركشي إنه ظاهر كلامهم نهايةً ومغني قال ع ش قوله مطلقاً أي مويراً أو مُعيراً وقوله ولو أثلفه أي المُعار للمُرهِن وقوله أقيم بدله مقامه أي بلا إنشاء عقد اهـ. قو: (عليهما إلخ) عبارة المُغني على المرتهن بحال؛ لأنه أمينٌ ولا على الراهن على قول الضمان؛ لأنه لم يسقط الحق عن ذمته ويضمنه على قول العارية اهـ.

قو: (إذ المرتهن إلخ) علة لعدم تضمين المرتهن. قو: (ولم يسقط إلخ) من السقوط وعلة لعدم تضمين الراهن اهـ ع ش وهو الظاهر الموافق لما مرَّ عن المُغني خلافاً لما في الرشيدي من أن قوله ولم يسقط إلخ معطوف على قول المتن: (فلا ضمان) اهـ. قو: (إن رهن) أي المُعير (فاسداً) أي رهنًا فاسداً. قو: (لم يأذن له فيه) أي في الرهن الفاسد. قو: (ولم يوجد) أي الإقباض عن رهن صحيح. قو: (لترتب يده) أي ترتباً مُنتبهاً أخذاً من قوله الآتي ويرد إلخ اهـ سم. قو: (ويرجع عليه) أي المرتهن على الراهن. قو: (وكونها إلخ) عطف على الفساد والضمير للعين المرهونة ولعل المراد إن جهل كلاً من الأمرين المذكورين والأفلا يظهر وجه عدم الرجوع بمجرد العلم بالأمر الثاني فقط. قو: (بعدم ضمانه) أي عدم ضمان الرهن الفاسد اهـ كُردي أي لا الراهن ولا المرتهن.

قو: (لأنه لم يتعد) يقال عليه بل تعدى بتسليمه إذ هو ممنوعٌ من التسليم على هذا الوجه اهـ سم. قو: (وفي مُستأجر إلخ) عطف على في وكيل إلخ و. قو: (بأن الثاني) على بعدم ضمانه بحرف واحد مع تقدم المجرور كما في قولهم في الدار زيدٌ والحجرة عمرو. قو: (فاسداً) أي استنجاراً فاسداً. قو: (أجره) أي المُستأجر المذكور. قو: (بالفساد) أي فساد الإجارة الأولى. قو: (بأن الثاني) أي المُستأجر الثاني. قو: (وتردد إلخ) من كلام البعض والضمير للجلال اهـ كُردي.

قبض المرتهن له مطلقاً وبغده من الموير دون المُعير ولو أثلفه إنسان أقيم بدله مقامه كما قال الزركشي إنه ظاهر كلامهم. قو: (لترتب يده) أي ترتباً مُنتبهاً أخذاً من قوله الآتي: (ويرد إلخ). قو: (لأنه لم يتعد) يقال عليه بل تعدى بتسليمه إذ هو ممنوعٌ من التسليم على هذا الوجه.

وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ لَمْ أَذُنْ فِي وَضْعِهِ تَحْتَ يَدِهِ إِلَّا بَعْقِدَ صَحِيحٍ وَلَمْ يُوجَدْ فَالْوَجْهَ صَمَانُ الْمُرْتَهِنِ كَمَا تَقَرَّرَ وَأَنَّ مَا قَالَهُ الْجَلَالُ فِيهِ نَظَرٌ وَاضِحٌ (وَلَا رُجُوعَ لِلْمَالِكِ) فِيهِ (بَعْدَ قَبْضِ الْمُرْتَهِنِ) وَلَا لَعَنَتْ فَائِدَةُ هَذَا الرُّهْنِ بِخِلَافِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ لِعَدَمِ لُزُومِهِ (فَإِنْ حُلَّ الدَّيْنُ أَوْ كَانَ حَالًا وَرَجَعَ الْمَالِكُ لِلْبَيْعِ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَفْدِي مِلْكَهُ.

(وَيُبَاغِ إِنَّ لَمْ يُقْضَ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ (الدَّيْنُ) مِنْ جِهَةِ الرَّاهِنِ أَوْ الْمَالِكِ أَوْ غَيْرِهِمَا كَمُتَّبِعِ أَيِّ بَيْعِهِ الْحَاكِمِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ الْمَالِكُ وَلَوْ أَيْسَرَ الرَّاهِنُ كَمَا يُطَالِبُ ضَامِنُ الذَّمَّةِ، وَإِنْ أَيْسَرَ الْأَصِيلُ (ثُمَّ) بَعْدَ بَيْعِهِ (يَرْجِعُ الْمَالِكُ) عَلَى الرَّاهِنِ (بِمَا بَيْعَ بِهِ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقْضَ مِنَ الدَّيْنِ غَيْرُهُ زَادَ مَا بَيْعَ بِهِ عَنِ الْقِيَمَةِ أَوْ نَقَصَ عَنْهَا لَكِنْ بِمَا يُتَغَابَنُ بِهِ إِذْ يَبِيعُ الْحَاكِمُ لَا يُمَكِّنُ فِيهِ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ.

(تَنْبِيهِ) أَلْفَرَّ شَارِخٍ فَقَالَ لَنَا مَرْهُونٌ يَصْحُ بَيْعُهُ جِزْمًا بَغَيْرِ إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ وَصَوْرَتُهُ اسْتِعَارَ شَيْئًا لِرَهْنِهِ بِشُرُوطِهِ فَفَعَلَ ثُمَّ اشْتَرَاهُ الْمُسْتَعِيرُ مِنَ الْمُعِيرِ بَغَيْرِ إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ وَهَذَا الَّذِي جِزَمَ بِهِ اِحْتِمَالٌ لِلْبُلْغَيْنِي تَرَدَّدَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُقَابِلِهِ مِنْ عَدَمِ الصَّحَّةِ وَرَجَحَ هَذَا جَمْعٌ وَلَمْ يُبَالُوا بِمَا قِيلَ: إِنَّ الْجُرْجَانِيَّ صَرَّحَ

□ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ لِأَنَّ) أَيَّ إِفْتَاءِ الْبَعْضِ أَهْ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ لَمْ يَأْذِنْ لِأَنَّ) مُلَاقَاتَهُ لِلِاحْتِجَاجِ السَّابِقِ وَرَدُّ ذَلِكَ بِهَذَا مَحَلٌّ تَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (وَلَا لَعَنَتْ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُغْنِي الْأَقُولُ أَوْ غَيْرَهُمَا إِلَى وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ وَإِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ) وَلِلْمُرْتَهِنِ حَيْثُ نَبَّحَ بَيْعَ شَرْطَ فِيهِ رَهْنٌ ذَلِكَ إِنْ جُهِلَ الْحَالُ وَإِذَا كَانَ الدَّيْنُ مُؤَجَّلًا وَقَبْضُ الْمُرْتَهِنِ الْمُعَارَ فَلَيْسَ لِلْمَالِكِ إِجْبَارُ الرَّاهِنِ عَلَى فَكِّهِ أَهْ مُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ قَدْ يَفْدِي لِأَنَّ) وَلِأَنَّ الْمَالِكَ لَوْ رَهْنٌ عَنْ دَيْنٍ نَفْسِهِ لَوَجِبَ مُرَاجَعَتُهُ فَبِهَا أَوَّلَى أَهْ مُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (لَمْ يُقْضَ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ أَوْ فَتَحِهِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيَّ مِمَّا يُتَغَابَنُ بِهِ وَإِنْ قَضَاهُ الْمَالِكُ انْفَكَّ الرَّهْنُ رَجَعَ بِمَا دَفَعَهُ عَلَى الرَّاهِنِ إِنْ قُضِيَ بِأَذْنِهِ وَإِلَّا فَلَا رُجُوعَ لَهُ كَمَا لَوْ آدَى دَيْنَ غَيْرِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ فَإِنْ أَنْكَرَ الرَّاهِنُ الْإِذْنَ فَشَهِدَ بِهِ الْمُرْتَهِنُ لِلْمُعِيرِ قَبْلَ لِعَدَمِ التُّهْمَةِ وَيُصَدِّقُ الرَّاهِنُ فِي عَدَمِ الْإِذْنِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ وَلَوْ رَهْنٌ شَخْصٌ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ عَنْ غَيْرِهِ بِأَذْنِهِ صَحَّ وَرَجَعَ عَلَيْهِ إِنْ بَيْعَ بِمَا بَيْعَ بِهِ أَوْ بَغَيْرِ إِذْنِهِ صَحَّ وَلَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ كَنَظِيرِهِ فِي الضَّامِنِ فِيهِمَا أَهْ نِهَائِيَّةٌ زَادَ الْمُغْنِي وَإِنْ قُضِيَ مِنْ جِهَةِ الرَّاهِنِ انْفَكَّ الرَّهْنُ وَرَجَعَ الْمَالِكُ فِي عَيْنِ مَالِهِ أَهْ. □ فَوَدَّ: (أَلْفَرَّ شَارِخَ) وَهُوَ الْعَلَامَةُ الدَّمِيرِي أَهْ نِهَائِيَّةٌ.

□ فَوَدَّ: (بِشُرُوطِهِ) أَيَّ عَقْدِ الْعَارِيَةِ لِلرَّهْنِ أَوْ عَقْدِ رَهْنِ الْمُعَارِ لَهُ. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا لِأَنَّ) أَيَّ الصَّحَّةِ.

□ فَوَدَّ: (اِحْتِمَالٌ لِأَنَّ) خَبَرٌ وَهَذَا لِأَنَّ. □ فَوَدَّ: (وَرَجَحَ هَذَا) أَيَّ عَدَمِ الصَّحَّةِ أَهْ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (أَنَّ الْجُرْجَانِيَّ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ مُصَنِّفُ التَّخْرِيرِ وَالْمُعَايَاتِ وَالْبُلُقِ وَالشَّافِي مَاتَ رَاجِعًا مِنْ أَصْبَهَانَ إِلَى الْبَصْرَةِ سَنَةِ ثَمَانِينَ وَارْبَعِمِائَةٍ قَالَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي طَبَقَاتِهِ وَابْنُ سَعْدٍ انْتَهَى مِنْ طَبَقَاتِ الْإِسْنَوِيِّ وَعَدَّ مِنْ أَهْلِ جُرْجَانَ جَمَاعَةً كَثِيرَةً وَصَفَهُمْ بِالتَّبَحُّرِ فِي الْعِلْمِ أَهْ ش.

□ فَوَدَّ: (أَلْفَرَّ شَارِخَ) هُوَ الدَّمِيرِي.

بالأول لكن الحق أنه الأوجه؛ لأن شراءه لا يضر المُرْتَهَن بل يُؤكِّد حَقَّهُ؛ لأنه كان يحتاج لِمُراجعة المُعِير ورُبما عاقه ذلك وبشراء الراهن ارتفع ذلك ولو حكم شافعي برهن ثم استعاده الراهن فأفلس أو مات فحكم مخالف يرى قسبته بين الغرماء بها نَقْدَ إن كان من مذهبه بطلانه بقبض الراهن حين أفلس أو مات بعد صحته؛ لأن هذه قضية طرأت لم يتناولها حكم الشافعي لاتفاقهما على الصِّحَّة أو لا ذكره أبو زُرْعَة وإنما يُتَّجه إن حكم شافعي بالصِّحَّة أما إذا حكم بموجبه فيتناول ذلك؛ لأنه مُفَرَّد مُضَاف فيعُم الآثار الموجودة والتابعة.

(فصل في شروط المرهون به ولزوم الرهن)

(شروط المرهون به) ليصح الرهن

قوله: (بالأول) أي الصِّحَّة. وقوله: (أنه الأوجه) أي الأول اه كُرْدِي. قوله: (استعادة) بالذال أي أخذه وإن لم يَأْذَن فيه المُرْتَهَن اه. قوله: (بها) أي بالقسمة مُتَعَلِّق بقوله فَحُكِّمَ وقول ع ش أي الاستعادة لا يَظْهَرُ له وجه. قوله: (من مذهبه) أي من مسائل مذهبه ويَحْتَمِلُ أن من بمعنى في ولو حَدِّثَهُ لكان أولى. قوله: (بطلانه) أي بطلان الرهن بقبض الراهن واستمراره بيده إلى أن أفلس أو مات. وقوله: (بعد صحته) أي صحَّة الرهن سيِّد عَمَر وكُرْدِي. قوله: (لأن هذه) أي القسمة تَعْلِيلُ لِقَوْلِهِ نَقْدَ إلخ اه ع ش. قوله: (لاتفاقهما إلخ) أي الشافعي ومُخَالِفُه وفي تَقْرِيبِهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ المُنَاسِبَ تَقْدِيمُ هذه العِلَّةِ على الأولى وإبدال لأن فيها بواو الحال. قوله: (وإنما يُتَّجه) أي ما ذكره أبو زُرْعَة عبارة الكُرْدِي أي عَدَمُ التَّنَاوُلِ اه. قوله: (إن حكم) أي الشافعي وكذا قوله إذا حَكَمَ اه كُرْدِي.

قوله: (بموجبه) اسم مفعول أي ما يوجبه الرهن اه كُرْدِي عبارة ع ش أي آثار الرهن المُرتَبَةِ عليه اه. قوله: (فيتناول ذلك) أي يتناول الحُكْمُ قِضِيَّةَ القِسْمَةِ أي فلا يَنْفُذُ حُكْمُ المُخَالِفِ بها. عبارة التَّهْيِية فلا لِنَتَاوُلِهِ لِذَلِكَ حَيْثُ ذِ اه. قوله: (لأنه) أي موجب اه ع ش. قوله: (فيعُم الآثار الموجودة إلخ) هذا هو الذي كان شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ يَراه وأُفْتِيَ به بعضُ أَكْبَارِ العَصْرِ بَعْدَهُ سَم وَنَهَايَةُ.

قوله: (والتابعة) أي ومنها تَقْدُمُ المُرْتَهَن به عِنْدَ تَزَاحُمِ الغَرَمَاءِ.

فصل في شروط المرهون به ولزوم الرهن

قوله: (في شروط المرهون به) إلى قول المتن: (فلا يصح) في التَّهْيِية. قوله: (ولزوم الرهن) أي وما يَتَّبِعُ ذَلِكَ كِبَرَاءَةُ الغَاصِبِ بالإيداع عنده وبيان ما يَحْصُلُ به الرُّجُوعُ اه ع ش. قوله: (ليصح الرهن) دَفَعَ

قوله: (أما إذا حكم بموجبه) إلى قوله: (فيعُم الآثار الموجودة والتابعة) هذا هو الذي كان شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ يَراه وأُفْتِيَ به بعضُ أَكْبَارِ العَصْرِ بَعْدَهُ وقول كثير ممن أذَرْنَاهُ مُتَتَّبِعًا لِلْعِرَاقِيِّ أَنَّ ذَلِكَ خَرَجَ مِنَ المُخَالِفِ مَخْرَجَ الإِفْتَاءِ لا اِغْتِيَابَ به إِذْ لَوْ نَظَرْنَا إِلَى ذَلِكَ لَمَا اسْتَقَرَّ غَالِبُ الْأَحْكَامِ شَرْحُ م ر. أقول وأيضًا فالفرض كما هو ظاهر أن المُخَالِفَ يرى حُكْمَهُ المَذْكُورَ حُكْمًا حَقِيقِيًّا مُلْزِمًا فَكَيْفَ يُقَالُ إِنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الإِفْتَاءِ مع كَوْنِ حَاكِمِهِ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ حُكْمٌ حَقِيقِيٌّ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(كُونُهُ دَيْنًا) وَلَوْ زَكَاةً أَوْ مَنْفَعَةً كَالْعَمَلِ فِي إِجَارَةِ الدُّمَةِ لِإِمْكَانِ اسْتِيفَائِهِ بِبَيْعِ الْمَرْهُونِ وَتَحْصِيلِهِ مِنْ ثَمَنِهِ لَا إِجَارَةَ الْعَيْنِ لِتَعَذُّرِ اسْتِيفَائِهِ مِنْ غَيْرِ الْعَيْنِ، وَإِنْ بَاعَ الْمَرْهُونُ مُعَيَّنًا مَعْلُومًا قَدْرَهُ وَصِفَتَهُ فَلَوْ جَهِلَهُ أَحَدُهُمَا أَوْ رَهْنٌ بِأَحَدِ الدَّيْنَيْنِ لَمْ يَصِحَّ الرَّهْنُ وَقَدْ يُغْنِي الْعِلْمُ عَنِ التَّعْيِينِ؛ لِأَنَّ الْإِبْهَامَ يُنَافِيهِ وَلَوْ ظَنَّ دَيْنًا فَرَهْنٌ أَوْ أَدَّى فَبَانَ عَدَمُهُ

بِهِ مَا يُقَالُ الشُّرُوطُ إِنَّمَا تَكُونُ لِلْعُقُودِ أَوِ الْعِبَادَاتِ وَالْمَرْهُونُ بِهِ لَيْسَ وَاحِدًا مِنْهُمَا اهـ ع ش .

❦ قول (بِسْ): (كُونُهُ دَيْنًا) أَي فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لِمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ وَثَمَّ دَيْنٌ الْخِ اهـ ع ش . ❦ قوله: (وَلَوْ زَكَاةً) أَي تَعَلَّقْتُ بِالدُّمَةِ وَيُحْمَلُ الْقَوْلُ بِالْمَنْعِ عَلَى عَدَمِ نَقْلِهَا بِهَا اهـ نِهَاقَةً قَالَ ع ش أَنَّ تَلْفَ الْمَالِ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ لَيَكُونُ دَيْنًا لِتَعَلُّقِهَا حَيْثُ تَبَيَّنَ بِالدُّمَةِ ثُمَّ إِنْ انْخَصَرَ الْمُسْتَحَقُّونَ فَوَاضِحٌ وَلَا فَهْلُ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَجُوزُ الرَّهْنُ مِنْ كُلِّ ثَلَاثَةٍ فَأَكْثَرُ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ فِيهِ نَظَرٌ أَوْ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ يَمْتَنِعُ هُنَا سَمَ عَلَى حَاجِ أَقُولُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَجُوزُ مِنْ كُلِّ ثَلَاثَةٍ وَمِنْ الْإِمَامِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الصَّنْفَيْنِ إِذَا قُبِضَ بِرَيِّ الدَّافِعِ فَكَانَ الْحَقُّ انْخَصَرَ فِيهِمْ لَكِنْ فِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ حَضَرِ الْمُسْتَحَقِّ لِيَكُونَ الْمَرْهُونُ بِهِ مَعْلُومًا دُونَ مَا إِذَا تَعَلَّقْتُ بِالْعَيْنِ وَعَلَى هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ يُحْمَلُ الْكَلَامَانِ الْمُتَنَاقِضَانِ اهـ . فَأَقْهَمَ قَوْلُهُ لَا بُدَّ مِنْ حَضَرِ الْمُسْتَحَقِّ عَدَمَ الصَّحَّةِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ عَلَى عَدَمِ تَعَلُّقِهَا أَي بَأَنَّ كَانَ النَّصَابُ بَاقِيًا فَإِنَّمَا حَيْثُ تَبَيَّنَ تَتَعَلَّقُ بِعَيْنِ الْمَالِ تَعَلُّقُ شَرِكَةِ اهـ ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَالْمُعْتَمَدُ الْجَوَازُ بَعْدَ الْحَوْلِ كَمَا فِي أَصْلِ الرِّوَاةِ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ قَدْ تَجَبَّ فِي الدُّمَةِ ابْتِدَاءً كَزَكَاةِ الْفِطْرِ وَدَوَامًا بِأَنَّ تَلْفَ الْمَالِ بَعْدَ الْحَوْلِ وَبِتَقْدِيرِ بَقَايِهِ فَالتَّعَلُّقُ بِهِ لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ الشَّرِكَةِ الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يُعْطَى مِنْ غَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ رِضَا الْمُسْتَحَقِّ قَطْعًا فَصَارَتِ الدُّمَةُ كَأَنَّهَا مَنظُورٌ إِلَيْهَا اهـ وَقَوْلُهُمَا وَبِتَقْدِيرِ بَقَايِهِ الْخِ مُخَالَفٌ لِمَا فِي الشَّرْحِ وَالتَّهْلِيهِ.

❦ قوله: (أَوْ مَنْفَعَةً) إِلَى قَوْلِهِ قَدْرَهُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ مُعَيَّنًا. ❦ قوله: (لِتَعَذُّرِ اسْتِيفَائِهِ) أَي الْعَمَلِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ. ❦ قوله: (وَإِنْ بَاعَ الْمَرْهُونُ) غَايَةُ لِتَعَذُّرِ الْإِسْتِيفَاءِ. ❦ قوله: (مُعَيَّنًا مَعْلُومًا) خَيْرٌ بَعْدَ خَيْرٍ لِقَوْلِ الْمَشْرِ كُونُهُ. ❦ قوله: (فَلَوْ جَهِلَهُ) أَي الدَّيْنِ. ❦ قوله: (أَوْ رَهْنٌ) أَي الْمَدِينِ. ❦ قوله: (بِأَحَدِ الدَّيْنَيْنِ) أَي مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ. ❦ قوله: (وَقَدْ يُغْنِي الْعِلْمُ الْخِ) أَي إِذَا حُذِفَ التَّقْيِيدُ بِالْقَدْرِ وَالصِّفَةِ أَمَّا مَعَهُ فَلَا لِيَجُوزَ اتِّحَادُ الدَّيْنَيْنِ قَدْرًا وَصِفَةً فَالرَّهْنُ بِأَحَدِهِمَا بَاطِلٌ مَعَ الْعِلْمِ بِقَدْرِهِ وَصِفَتِهِ ع ش وَرَشِيدِي عِبَارَةُ الْمُغْنِي ثَانِيهَا أَي الشُّرُوطُ كُونُهُ مَعْلُومًا لِلْعَاقِدَيْنِ فَلَوْ جَهِلَاهُ أَوْ أَحَدُهُمَا لَمْ يَصِحَّ اهـ. ❦ قوله: (يُنَافِيهِ) أَي الْعِلْمُ.

فَصْلٌ فِي شُرُوطِ الْمَرْهُونِ بِهِ وَلِزُومِ الرَّهْنِ

❦ قوله: (وَلَوْ زَكَاةً) أَي بَأَنَّ تَلْفَ الْمَالِ لَيَكُونُ دَيْنًا لِتَعَلُّقِهَا حَيْثُ تَبَيَّنَ بِالدُّمَةِ ثُمَّ إِنْ انْخَصَرَ الْمُسْتَحَقُّونَ فَوَاضِحٌ وَلَا فَهْلُ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَجُوزُ الرَّهْنُ مِنْ كُلِّ ثَلَاثَةٍ فَأَكْثَرُ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ فِيهِ نَظَرٌ أَوْ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ يَمْتَنِعُ هُنَا. ❦ قوله: (لِأَنَّ الْإِبْهَامَ الْخِ) قَدْ يُقَالُ الْإِبْهَامُ يُجَامِعُ الْعِلْمَ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ وَهُوَ عِلْمُ الْقَدْرِ وَالصِّفَةِ فَلَوْ رَهْنٌ بِأَحَدِ الدَّيْنَيْنِ الْمُسْتَوْتَيْنِ قَدْرًا وَصِفَةً الْمَعْلُومِينَ لَهُ صَدَقَ شَرْطُ الْعِلْمِ دُونَ التَّعْيِينِ فَلَمْ يُغْنِ الْعِلْمُ عَنِ التَّعْيِينِ فَلَيَتَأَمَّلُ فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ لَا يَرُدُّ عَلَى قَوْلِهِ قَدْ يُغْنِي الْمُفِيدَ جُزْئِيَّةَ الْإِغْنَاءِ .

لغا الرهن والأداء أو ظن صحة شرط رهن فاسد فزهره وتم دين في نفس الأمر صبح لوجود مقتضيه حينئذ قال ابن خيران ولا يصح رهنك هذا بما علي من درهم إلى عشرة بخلاف الضمان وفيه نظر ظاهر، وإن أقوه الزركشي إذ المؤثر هنا الجهل والإبهام وهما منتفیان إذ هذه العبارة مرادفة شرعاً لقوله بتسعة ممّا علي وهذا صحيح بلا نزاع فكذا ما هو بمعناه (ثابتاً) أي موجوداً حالاً ولا يغني لفظ الدين إذ لا يلزم من التسمية الوجود وإلا لم يسم المعدوم معدوماً

قوله: (لغا إلخ) أي لتبين عدم الدين في نفس الأمر. قوله: (أو ظن صحة شرط إلخ) أي ففي العلم بفساد الشرط بالأولى وهذه المسألة بسطها في الرّوض سم على حجّ اه ع ش. قوله: (رهن فاسد) قال في شرح الإزّاد كما إذا اشترى أو اقترض شيئاً من دائته بشرط أن يزهره بما في ذمته فإن البيع وإن فسّد للشرط لكن الرهن صحيح؛ لأنه صادف محلاً سم على حجّ اه ع ش عبارة الرشيدي صورته كما في شرح البهجة أن يكون له على غيره دين فيبيعه شيئاً بشرط أن يزهره بدّينه القديم أو به والجديد وحينئذ ففي قول الشارح م ر أو ظن صحة شرط رهن فاسد مسامحة، والعبارة الصحيحة أن يقال أو ظن صحة شرط رهن في بيع فاسد، ويجوز أن يكون قوله فاسد وصفاً لشرط اه أقول يردّ على كل من التصويرين أن الشيء المذكور فيهما لم يخرج عن ملك الدائن فما معنى صحة رهنه بدّينه. قوله: (لوجود مقتضيه) أي مقتضى الرهن وسببه وهو الدين. قوله: (بخلاف الضمان) فإنه يصح ويكون ضامناً لتسعة اه ع ش. قوله: (إذ المؤثر هنا) أي في فساد الرهن. قوله: (إذ هذه العبارة إلخ) إن كانت العبارة ممّا على إلخ بالميم أو بما على بالباء وكان الذي عليه تسعة فقط اتّضح ما أفاده أما إذا كانت بما بالباء وكان ما عليه أكثر من تسعة فدعوى المرادفة لما ذكره محل تأمل وإن كان معنى من درهم إلى عشرة تسعة إذ يصير قوله من درهم إلخ بياناً لما قبله ولم يطابقه وليأمل فليحرّر اه سيّد عمر ويظهر أن كلاً من الباء ومن هنا بمعنى عن وأن (ما على) صادق لجميع دينه وبعضه فلا فرق بين العبارتين ولا بين كون ما عليه تسعة أو أكثر. قوله: (ولا يغني عنه لفظ الدين إلخ) لا يخفى أن حقيقة الدين متمول من عين أو منفعة متعلّق بالذمة فما لو يوجد التعلّق بالفعل لإطلاق الدين عليه مجاز كإطلاقه على ما سيقترضه وهذا مراد من قال إن لفظه يغني عن الثبوت فقول الشارح لا يلزم من التسمية الوجود إن أراد الوجود الخارجي فمسلم لكنه غير مراد وإن عبّر بالثبوت؛ لأن الدين ليس من الموجودات الخارجية وإن أراد لا يلزم من التسمية تحقّق المعنى في نفس الأمر عند إطلاق اللفظ فمحل تأمل كما علم ممّا تقدّر، وتسمية المعدوم معدوماً صحيحة لتحقق المعنى لدى هو العدم في نفس الأمر عند إطلاق اللفظ اه سيّد عمر. قوله: (معدوماً) فيه نظر وفرق بين تسمية تدل على الوجود وتسمية لا تدل على الوجود بل على

قوله: (أو ظن صحة) نفى العلم بفساد الشرط بالأولى وهذه المسألة بسطها في الرّوض. قوله: (رهن فاسد) قال في شرح الإزّاد كما إذا اشترى أو اقترض شيئاً من دائته بشرط أن يزهره بما في ذمته فإن البيع وإن فسّد للشرط لكن الرهن صحيح لأنه صادف محلاً. قوله: (والألم يسم المعدوم معدوماً) فيه

(لازماً) في نفسه كَثَمَنَ المبيع بعد الخيارِ دونَ ذَيْنِ الكتابةِ فاللُزومُ ومُقابِلُهُ صِفَاتٌ لِلذَّيْنِ في نفسه، وإنْ لم يُوجَدْ فحِينَئِذٍ لَا تَلَازُمَ بَيْنَ الثَّبُوتِ وَاللُّزُومِ وَسَوَاءٌ وَجِدَ مَعَهُ اسْتِقْرَارٌ كَذَيْنِ قَرْضٍ وَإِثْلَافٍ أَمْ لَا كَثَمَنَ مَبِيعٍ لَمْ يُقْبَضْ وَأَجْرَةٌ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ الْمَنْفَعَةِ (فَلَا يَصِحُّ) الرَّهْنُ (بِالْعَيْنِ) الْمَضْمُونَةُ كَالْمَأْخُودَةِ بِالشُّومِ أَوِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ وَالْمَقْصُوبَةِ وَالْمُسْتَعَارَةِ (وَالْحَقُّ بِهَا مَا يَجِبُ رَدُّهُ فَوْراً كَالْأَمَانَةِ الشَّرْعِيَّةِ) (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ الرَّهْنَ فِي الْمُدَائِنَةِ وَلَا سِتْحَالَةَ اسْتِيفَاءِ تِلْكَ الْعَيْنِ مِنْ ثَمَنِ الْمَرْهُونِ وَذَلِكَ مُخَالِفٌ لِمَا يَحْتَاجُ الرَّهْنَ مِنَ الْبَيْعِ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَإِنَّمَا صَحَّ ضَامِنُهَا لِثَرْدٍ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ بِرَدِّهَا لِقَادِرٍ هُوَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ حُصُولِهَا مِنْ ثَمَنِ الْمَرْهُونِ فَإِنَّهُ مُتَعَدِّ فَيَدُومُ حَبْسُهُ لَا إِلَى غَايَةٍ أَمَّا الْأَمَانَةُ كَالْوَدِيعَةِ فَلَا يَصِحُّ بِهَا جِزْماً وَبِهِ عَلِيمٌ بِطُلَانٍ مَا اعْتِيدَ مِنْ أَخِيذٍ رَهْنٍ مِنْ مُسْتَعِيرٍ كِتَابٍ مَوْقُوفٍ وَبِهِ صَرِيحُ الْمَاوَرَدِيِّ وَإِفْتَاءُ الْقَفَالِ لِلزُّومِ شَرْطُ الْوَاقِفِ ذَلِكَ وَالْعَمَلُ بِهِ مَرْدُودٌ بِأَنَّهُ رَهْنٌ بِالْعَيْنِ لَا سَيِّمًا وَهِيَ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ لَوْ تَلَفَتْ بِلَا تَعَدُّ وَبِأَنَّ

الْعَدَمُ سَمٍ عَلَى حَجِّهِ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (لَا زَمًا فِي نَفْسِهِ) أَيِ مِنْ طَرَفَيْ الدَّائِنِ وَالْمُدِينِ ع ش . قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْخِيَارِ) وَسَيَأْتِي الْجَوَازُ بِهِ زَمَنَ الْخِيَارِ أَيْضًا سَمٍ وَرَشِيدِي . قَوْلُهُ: (وَضَمَانٍ لِلذَّيْنِ) كَمَا تَقُولُ ذَيْنِ الْكِتَابَةِ غَيْرَ لَازِمٍ وَثَمَنُ الْمَبِيعِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْخِيَارِ لَا زِمٌ وَالثَّبُوتُ يَسْتَدْعِي الْوُجُودَ فِي الْحَالِ اهـ كُرْدِي . قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَمْ يَوْجَدْ فَحِينَئِذٍ لَا تَلَازُمَ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ لِمَا هُوَ مُقَرَّرٌ مَشْهُورٌ مِنْ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ وَنَحْوَهُ حَقِيقَةٌ فِي حَالِ التَّلَبُّسِ وَأَمَّا إِطْلَاقُهُ قَبْلَ قَوْلِ مَجَازِ الْأَوَّلِ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ .

قَوْلُ (السِّيِّ) (بِالْعَيْنِ) أَيِ بِسَبَبِ الْعَيْنِ إِلَخِ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (الْمَضْمُونَةُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَذَلِكَ) فِي الْتَّهْيَةِ . قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ بِهَا) أَيِ الْعَيْنِ الْمَضْمُونَةِ . قَوْلُهُ: (رَدُّهُ فَوْراً) الْمُرَادُ بِرَدِّهَا فَوْراً إِعْلَامُ مَا لِكَيْهَا وَبَعْدَ الْإِعْلَامِ سَقَطَ الْوُجُوبُ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ الرَّهْنُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ كَالْوَدِيعَةِ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ اسْتِحَالَةِ الْإِسْتِيفَاءِ . قَوْلُهُ: (ضَمَانُهَا) أَيِ الْعَيْنِ . قَوْلُهُ: (لِثَرْدٍ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ وَنَائِبُ فَاعِلِهِ ضَمِيرُ الْعَيْنِ . قَوْلُهُ: (وَهُوَ عَلَيْهِ) أَيِ الضَّامِنِ عَلَى الرَّدِّ . قَوْلُهُ: (أَمَّا الْأَمَانَةُ) أَيِ الْجَفَلِيَّةِ بِقَرِينَةٍ مَا مَرَّ اهـ رَشِيدِي . قَوْلُهُ: (أَمَّا الْأَمَانَةُ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَلَا يَصِحُّ فِي الْتَّهْيَةِ . قَوْلُهُ: (وَبِهِ عَلِيمٌ) أَيِ بِقَوْلِهِ أَمَّا الْأَمَانَةُ إِلَخِ . قَوْلُهُ: (مِنْ مُسْتَعِيرٍ كِتَابٍ إِلَخِ) فِيهِ تَجَوُّزٌ فَإِنْ أَخَذَهُ لِيَتَنَفَّعَ بِهِ لَا يُسَمَّى اسْتِعَارَةً فَإِنَّ النَّاطِرَ مَثَلًا لَا يَمْلِكُ الْمَنْفَعَةَ حَتَّى يُعَبِّرَ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيِ بِالْبُطْلَانِ (صَرِيحُ الْمَاوَرَدِيِّ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (بِلُزُومِ شَرْطِ الْوَاقِفِ ذَلِكَ) أَيِ بِصِحَّةِ شَرْطِ الْوَاقِفِ أَنْ لَا يَخْرُجَ الْكِتَابُ إِلَّا بِرَهْنٍ (وَقَوْلُهُ وَالْعَمَلُ بِهِ) أَيِ وَجُوبِ الْعَمَلِ بِذَلِكَ الشَّرْطِ . قَوْلُهُ: (مَرْدُودٌ) خَيْرٌ وَإِفْتَاءُ الْقَفَالِ إِلَخِ .

نَظَرٌ وَفَرَّقَ بَيْنَ تَسْمِيَةِ تَدُلُّ عَلَى الْوُجُودِ وَتَسْمِيَةِ لَا تَدُلُّ عَلَى الْوُجُودِ بَلْ عَلَى الْعَدَمِ . قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْخِيَارِ) وَسَيَأْتِي الْجَوَازُ بِهِ زَمَنَ الْخِيَارِ أَيْضًا . قَوْلُهُ: (وَأَجْرَةٌ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ الْمَنْفَعَةِ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَيَصِحُّ بِالْأَجْرَةِ قَبْلَ الْإِنْتِفَاعِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَخَرَجَ بِإِجَارَةِ الْعَيْنِ الْمُصَرَّحِ بِهَا مِنْ زِيَادَتِهِ الْأَجْرَةَ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ لِعَدَمِ لُزُومِهَا انْتَهَى . وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُ قَوْلِهِ: (لِعَدَمِ لُزُومِهَا) فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ .

الراهن أحد المستحقين وهو لا يكون كذلك. وقال السبكي إن عني الرهن الشرعي فباطل أو اللغوي وأراد أن يكون المرهون تذكيرة صبح، وإن جهل مراده احتمل بطلان الشرط حملًا على الشرعي فلا يجوز إخراج برهن لتعديده ولا بغيره لمخالفته للشرط أو لفساد الاستثناء

قوله: (وهو) أي الراهن. وقوله: (كذلك) أي مستحقًا له ع ش والرشيدي. وقوله: (وقال السبكي إلخ) المعتمد بطلان الشرط المذكور مطلقًا ولا معمولًا على ما قاله السبكي، نعم، ينبغي امتناع إخراج الكتاب من محله حيث تأتي الإنفعا به فيه؛ لأن الشرط المذكور وإن كان باطلًا لكنه يتضمن منع الواقف إخراج فاعمله به بالنسبة لذلك على حجة ع ش. ورشيدي عبارة النهاية والمغني وأعلم أن محل اختيار شرط عدم إخراج وإن ألغينا شرط الرهن ما لم يتعسر الإنفعا به في ذلك المحل والجاز إخراج منه لموثوق به ينتفع به في محل آخر ويرد له محله بعد قضاء حاجته كما أفتى بذلك بعضهم وهو ظاهر. قال ع ش: قوله: (ولأجاز إخراج) أي من غير رهن عليه فلو خالف واضع اليد على الكتب المذكورة وأخذ رهنًا وتلف عنده فلا ضمان؛ لأن حكم فاسد العقود كصحيحها في الضمان وعدمه. أما لو أثلفه فعليه الضمان بقيمته بتقدير كونه مملوكًا. وقوله: (في محل آخر) أي ولو بعيدًا على ما اقتضاه إطلاقه لكن الظاهر أنه مقيّد ببلد شرط عدم إخراج منه رعاية لغرض الواقف ما أمكن فإنه يكفي في رعاية غرضه جواز إخراج لما يقرب من ذلك المحل وقد يشهد له ما لو انهدم مسجد وتعلل الإنفعا به ولم يزوج عود؛ حيث قالوا: تصرف غلته لأقرب مسجد إليه، ولا بد مع ذلك من رعاية المضلحة فإراعى ما جرث به العادة في إخراج الكتب من إعطاء نحو كراسة لينتفع بها ويعيدها، ثم يأخذ بدلها فلا يجوز إعطاء الكتاب بتمامه حتى لو كان محبوبًا فيبني جواز فك الحبة؛ لأنه أسهل من إخراج جملته الذي هو سبب إضياعه، وعليه فلو جرث العادة بالإنفعا بجملته كالمصحف جاز إخراج، وعلى الناظر تعهده في طلب رده، أو نقله إلى من ينتفع به، وعدم قصره على واحد دون غيره، ومثل المصحف كتب اللغة التي يحتاج من يطالع كتابه إلى مراجعة مواضع متفرقة فيها؛ لأنه لا يتأتى مقصوده بأخذ كراسة مثلًا ع ش. وقوله: (بتقدير كونه إلخ) لا حاجة إليه.

قوله: (إن عني) أي قصد الوقف بشرط الرهن. وقوله: (للشرط) أي لما تضمنته الشرط المذكور من منع الإخراج. وقوله: (أو لفساد الاستثناء) أي قول الواقف إلا برهن ولعل أو بمعنى بل أو لتتويع

قوله: (وقال السبكي إلخ) المعتمد بطلان الشرط المذكور مطلقًا ولا معمولًا على ما قاله السبكي: نعم ينبغي امتناع إخراج الكتاب من محله حيث تأتي الإنفعا به فيه؛ لأن الشرط المذكور وإن كان باطلًا لكنه يتضمن منع الواقف إخراج فاعمله به بالنسبة لذلك وعبارة شرح م ر وأعلم أن محل اختيار شرط عدم إخراج وإن ألغينا شرط الرهن ما لم يتعسر الإنفعا به في ذلك المحل ولأجاز إخراج منه لموثوق به ينتفع به في محل آخر ويرد له محله عند قضاء حاجته كما أفتى بذلك بعضهم وهو ظاهر انتهى.

فكانه قال لا يخرج مُطْلَقًا وشرط هذا صحيح؛ لأنَّ خروجه مِطْلَقًا ضَيَاعُهُ واحْتِمَالُ صِحَّتِهِ حَمْلًا عَلَى اللَّغْوِيِّ وَهُوَ الْأَقْرَبُ تَصْحِيحًا لِلْكَلَامِ مَا أَمَكْنَ اهـ واعتَرَضَ الزَّرْكَشِيُّ مَا رَجَّحَهُ بِأَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ لَا تَتَّبِعُ اللَّغْوَ وَكَيْفَ يُحْكَمُ بِالصُّحَّةِ مَعَ امْتِنَاعِ حَبْسِهِ شَرْعًا فَلَا فَائِدَةَ لَهَا وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا عَمِلَ بِشَرْطِهِ مَعَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِالِاتِّفَاعِ بِهِ إِلَّا بِإِعْطَاءِ الْآخِذِ وَثِيقَةً تَبَعُّثُهُ عَلَى إِعَادَتِهِ وَتَذَكُّرُهُ بِهِ حَتَّى لَا يَنْسَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ ثِقَةً؛ لِأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ قَدْ يَتَبَاطَأُ فِي رَدِّهِ كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ وَتَبَعُّثُ النَّاطِرِ عَلَى طَلَبِهِ لِأَنَّهُ يَشُقُّ عَلَيْهِ مُرَاعَاتُهَا. وَإِذَا قُلْنَا بِهَذَا فَالْشَّرْطُ بُلُوغُهَا ثَمَنَهُ لَوْ أَمَكْنَ بَيْعُهُ عَلَى مَا بَحَثَ إِذْ لَا يُتَبَعَّثُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا حَيْثُ يُذَيِّقُ. (وَلَا يَصِحُّ الرِّهْنُ بِمَا) لَيْسَ بِثَابِتٍ سِوَاةٍ وَجَدَ سَبَبٌ وَجُوبُهُ كَتَفَقُّةٍ زَوْجَتِهِ فِي الْغَدَامِ لَا كَرِهْنَهُ عَلَى مَا (سَيَقْرِضُهُ) أَوْ سَيَشْتَرِيهِ؛ لِأَنَّهُ وَثِيقَةٌ حَقٌّ فَلَا تُقَدَّمُ عَلَيْهِ كَالشَّهَادَةِ. (و) قَدْ يُغْتَفَرُ تَقَدُّمُ أَحَدِ شِقَيْ الرِّهْنِ عَلَى ثُبُوتِ الدِّينِ لِحَاجَةِ التَّوَثُّقِ كَمَا (لَوْ قَالَ أَقْرَضْتُكَ هَذِهِ لِدِرَاهِمٍ وَارْتَهَنْتُ بِهَا عَبْدَكَ) هَذَا أَوِ الَّذِي

التَّغْيِيرُ. □ فَوَدَّ: (وَشَرْطُ هَذَا) أَيِ عَدَمِ الْإِخْرَاجِ مُطْلَقًا. □ فَوَدَّ: (وَاحْتِمَالُ الْإِخْ) عَطْفٌ عَلَى احْتِمَالِ بُطْلَانِ الْإِخْ □ فَوَدَّ: (مَا رَجَّحَهُ) أَيِ مِنْ أَنَّ الْأَقْرَبَ صِحَّتُهُ وَحَمَلَهُ عَلَى اللَّغْوِيِّ اهـ مُعْنَى عِبَارَةِ شَيْءٍ أَيْ صِحَّتُهُ الشَّرْطُ اهـ يَعْنِي فِيمَا إِذَا أَرَادَ اللَّغْوِيُّ أَوْ جَهْلَ مُرَادِهِ. □ فَوَدَّ: (حَبْسِهِ) أَيِ الْمَرْهُونِ. □ فَوَدَّ: (فَلَا فَائِدَةَ لَهَا) أَيِ لِلصُّحَّةِ. □ فَوَدَّ: (وَأُجِيبَ عَنْهُ الْإِخْ) أَيِ فَيَكُونُ الشَّرْطُ صَحِيحًا مُعْمَلٌ بِهِ لَكِنْ قَالَ سَمَ مَا تَقَدَّمَ اهـ ع شِ وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا الْجَوَابَ الْمَذْكُورَ وَفَاقًا لِلشَّارِحِ وَالثَّاهِيَةِ. □ فَوَدَّ: (مَعَ ذَلِكَ) أَيِ مَعَ إِرَادَةِ الْمَعْنَى اللَّغْوِيِّ حَيْثُ عَلِمَ أَنَّهُ أَرَادَهُ أَوْ الْحَمْلُ عَلَيْهِ حَيْثُ جَهْلَ مُرَادِهِ اهـ ع شِ. □ فَوَدَّ: (وَتَذَكُّرُهُ بِهِ حَتَّى لَا يَنْسَاهُ) كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ تَبَعُّثُهُ عَلَى إِعَادَتِهِ. □ فَوَدَّ: (مَعَ ذَلِكَ) أَيِ كَوْنِهِ ثِقَةً. □ فَوَدَّ: (وَتَبَعَّثُ الْإِخْ) عَطْفٌ عَلَى تَبَعُّثِهِ. □ فَوَدَّ: (مُرَاعَاتُهَا) أَيِ الْعَيْنِ الْمَرْهُونَةِ. □ فَوَدَّ: (وَإِذَا قُلْنَا بِهَذَا) أَيِ بِالْعَمَلِ بِشَرْطِهِ.

□ فَوَدَّ: (عَلَى ذَلِكَ) أَيِ الْإِعَادَةِ. □ فَوَدَّ: (كَرِهْنَهُ عَلَى مَا سَيَقْرِضُهُ) أَيِ رَهْنِ شَخْصٍ عَلَى مَا سَيَقْرِضُهُ شَخْصٌ آخَرُ وَلَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ سَيَقْرِضُهُ لَكَانَ أَحْسَنَ عِبَارَةً شَرَحَ الْمَنْهَجَ سَيَبْتِثُ بِقَرْضٍ أَوْ غَيْرِهِ اهـ وَهِيَ أَحْسَنُ. □ فَوَدَّ: (سَيَشْتَرِيهِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ يَتَمَنَّى مَا سَيَشْتَرِيهِ سَمَ عَلَى حَجِّ اهـ ع شِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ الظَّاهِرُ سَيَشْتَرِي بِهِ فَلَعَلَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ أَوْ مِنْ بَابِ الْحَذْفِ وَالْإِيصَالِ. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ يُغْتَفَرُ الْإِخْ) الْفَرْضُ اسْتِثْنَاؤُهُ مِنْ اشْتِرَاطِ كَوْنِ الْمَرْهُونِ بِهِ دَيْنًا ثَابِتًا إِذَا الْمَفْهُومُ مِنْهُ أَنَّهُ ثَابِتٌ قَبْلَ صِيغَةِ الرِّهْنِ اهـ ع شِ.

□ فَوَدَّ: (أَحَدِ شِقَيْ الرِّهْنِ الْإِخْ) قَدْ يُقَالُ بَلْ شِقَاؤُهُ جَمِيعًا فِي صُورَةِ الْقَرْضِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُمْلِكُ بِالْقَبْضِ إِذَا مُقْتَضَى تَوَقُّفُ الْمَلِكِ عَلَى الْقَبْضِ تَوَقُّفُ الدِّينِيَّةِ عَلَيْهِ إِذْ كَيْفَ تَثْبُتُ بِدُونِ الْمَلِكِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَمَ عَلَى حَجِّ وَيَأْتِي مِثْلُهُ فِي التَّمَنِّي إِذَا شَرَطَ فِي الْبَيْعِ الْخِيَارَ لِلْبَائِعِ أَوْ لَهَا بَلْ وَكَذَا لَوْ لَمْ يُشَرِّطْ بِنَاءً عَلَى

□ فَوَدَّ: (لَا تَتَّبِعُ اللَّغْوَ) قَدْ يُقَالُ لَيْسَ فِي هَذَا تَبَعِيَّةُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ لِلَّغْوِ بَلْ غَايَةُ مَا فِيهِ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَاهُ اللَّغْوِيِّ وَهُوَ غَيْرُ عَزِيزٍ فِي الشَّرْعِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ سَيَشْتَرِيهِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ أَوْ يَتَمَنَّى مَا سَيَشْتَرِيهِ.

□ فَوَدَّ: (أَحَدِ شِقَيْ الرِّهْنِ) قَدْ يُقَالُ بَلْ شِقَاؤُهُ جَمِيعًا فِي صُورَةِ الْقَرْضِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُمْلِكُ بِالْقَبْضِ إِذَا

صِفَتُهُ كَذَا (فَقَالَ اقْتَرَضْتُ وَرَهَنْتُ أَوْ قَالَ بَعَثْتُهُ بِكَذَا وَارْتَهَنْتُ) بِشَيْءٍ هَذَا (الثَوْبُ) أَوْ مَا صِفَتُهُ كَذَا (فَقَالَ اشْتَرَيْتُ وَرَهَنْتُ صَحَّ فِي الْأَصَحِّ) لِيَجُوزَ شَرْطُ الرَّهْنِ فِي ذَلِكَ فَمَزَجُهُ أَوْلَى لِأَنَّ التَّوَقُّعَ فِيهِ أَكْثَرُ إِذْ قَدْ لَا يَفِي بِالشَّرْطِ وَفَارَقَ بَطْلَانُ كَاتِبُكَ بِكَذَا وَبِعْتِكَ هَذَا بَدِينَارٍ فَقَبِلَهُمَا بَأَنَّ الرَّهْنَ مِنْ مَصَالِحِ الْبَيْعِ وَالْقَرْضِ وَلِهَذَا جَازَ شَرْطُهُ فِيهِمَا مَعَ امْتِنَاعِ شَرْطِ عَقْدِ فِي عَقْدِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ وَالْكَتَابَةِ. قَالَ الْقَاضِي وَيُقَدَّرُ فِي الْبَيْعِ وَجُوبُ الثَّمَنِ وَانْعِقَادُ الرَّهْنِ عَقِبَهُ كَمَا يُقَدَّرُ الْمَلِكُ بِالْبَيْعِ لِلْمُتَمَسِّسِ فِي الْبَيْعِ الضَّمْنِيِّ أ. هـ. وَالَّذِي يُتَّجَعُ أَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ لِذَلِكَ هُنَا لِاغْتِفَارِ التَّقَدُّمِ فِيهِ لِلْحَاجَةِ كَمَا تَقَرَّرَ بِخِلَافِ ذَاكَ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ فِيهِ وَاسْتِفِيدَ مِنْ صَنِيعِ الْمُتَنِ أَنْ الشَّرْطَ وَقَوْعُ أَحَدِ شِقَيْ الرَّهْنِ بَيْنَ شِقَيْهِ نَحْوِ الْبَيْعِ وَالْآخَرَ بَعْدَهُمَا فَيَصِحُّ إِذَا قَالَ بَعْنِي هَذَا بِكَذَا وَرَهَنْتُ بِهِ هَذَا فَقَالَ بَعْتُ وَارْتَهَنْتُ.

(وَلَا يَصِحُّ) الرَّهْنُ بِغَيْرِ لَازِمٍ وَلَا آيِلٍ لِلزُّومِ، وَإِنْ كَانَ ثَابِتًا؛ لِأَنَّهُ لَا فَايِدَةَ فِي التَّوَقُّعِ بِدَيْنٍ يَتِمَكَّنُ الْمَدِينُ مِنْ إِسْقَاطِهِ فَلَا يَصِحُّ (بِشُجُومِ الْكَتَابَةِ وَلَا يَجْعَلُ الْجِعَالَةَ قَبْلَ الْفَرَاغِ)، وَإِنْ شَرَعَ فِي الْعَمَلِ بِخِلَافِهِ بَعْدَ الْفَرَاغِ لِلزُّومِ حِينَئِذٍ (وَقِيلَ يَجُوزُ بَعْدَ الشُّرُوعِ) لِانْتِهَاءِ الْأَمْرِ فِيهِ إِلَى الزُّومِ كَالثَّمَنِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْبَيْعِ الزُّومُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ الدَّوَامُ وَلَا كَذَلِكَ الْجِعَالَةُ

أَنَّ الْمَلِكَ فِي زَمَنِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ مَوْقُوفٌ وَهُوَ الرَّاجِحُ أ. هـ. ش. قَوْلُهُ: (لِيَجُوزَ شَرْطُ) إِلَى الْمُتَنِ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَفَارَقَ إِلَى قَالَ الْقَاضِي. قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ الْقَرْضِ وَالْبَيْعِ. قَوْلُهُ: (لَا يَفِي بِالْخِ) أَيِ الْمُشْتَرِيِّ أَوْ الْمُقْتَرَضِ الْمَعْلُومِينَ مِنَ الْمَقَامِ أَيِ بِخِلَافِ الْمَزَجِ فَلَا يَتِمَكَّنُ فِيهِ مِنْ عَدَمِ الْوَفَاءِ لِيُطْلَانَ الْعَقْدُ حِينَئِذٍ بَعْدَ تَوَاقُقِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْبَيْعِ وَالْكَتَابَةِ) أَيِ فَإِنَّ الْكَتَابَةَ لَيْسَتْ مِنْ مَصَالِحِ الْبَيْعِ أ. هـ. ش. وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى الْعَكْسُ. قَوْلُهُ: (قَالَ الْقَاضِي وَيُقَدَّرُ فِي الْبَيْعِ بِالْخِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ قَالَ الْقَاضِي فِي صَوْرَةِ الْبَيْعِ وَيُقَدَّرُ بِالْخِ أ. هـ. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (عَقِيَّةُ) أَيِ الْبَيْعِ. قَوْلُهُ: (فِي الْبَيْعِ الضَّمْنِيِّ) كَمَا لَوْ قَالَ أَعْتَقْتُ عَبْدَكَ عَنِّي بِكَذَا فَيُقَدَّرُ الْمَلِكُ لَهُ ثُمَّ يَعْتَقُ عَلَيْهِ لَا قِضَاءَ الْعَتَقِ تَقْدِيمَ الْمَلِكِ أ. هـ. كُرْدِي. قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُتَّجَعُ بِالْخِ) وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ مَا قَالَهُ الْقَاضِي لَا يَأْتِي نَظِيرُهُ فِي صَوْرَةِ الْقَرْضِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يُمْلِكُ بِالْقَبْضِ فَقَبْلَهُ لَا يَكُونُ وَاجِبًا وَإِنْ قَدَّرَ تَقَدَّمَ الْعَقْدُ بَلْ وَإِنْ وَجَدَ بِالْفِعْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ أ. هـ. س. م.

قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَيِ لِتَقْدِيرِ دُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ. قَوْلُهُ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيِ فِي قَوْلِهِ: (وَقَدْ يُفْتَقَرُ) فَلْيَتَأَمَّلْ أ. هـ. ش. قَوْلُهُ: (الرَّهْنُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَلَا يَلْزَمُ) فِي النِّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (لِانْتِهَاءِ الْأَمْرِ بِالْخِ) أَيِ لِأَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ

مُقْتَضَى تَوَقُّفِ الْمَلِكِ عَلَى الْقَبْضِ تَوَقُّفَ الدَّيْنِيَّةِ عَلَيْهِ إِذْ كَيْفَ تَبَيَّنَتْ بِدُونِ الْمَلِكِ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنْ يُصَوَّرَ ذَلِكَ بِمَا إِذَا وَقَعَ الْقَبْضُ بَيْنَ الشَّقَيْنِ بِأَنَّ عَقَبَ قَوْلِهِ أَفْرَضْتُكَ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ بِتَسْلِيمِهَا لَهُ وَقَدْ يُنْتَعَمُ بِمِلْكِهَا بِهَذَا التَّسْلِيمِ قَبْلَ تَمَامِ الْعَقْدِ إِلَّا أَنْ يُقَالُ يَكْفِي مِلْكُهُ بَعْدَ تَمَامِ الْعَقْدِ وَصَدَّقَ أَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ إِلَّا أَحَدُ الشَّقَيْنِ. قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُتَّجَعُ بِالْخِ) يُؤَيِّدُهُ أَنَّ مَا قَالَهُ الْقَاضِي لَا يَأْتِي نَظِيرُهُ فِي صَوْرَةِ الْقَرْضِ؛ لِأَنَّ الْقَرْضَ إِنَّمَا يُمْلِكُ بِالْقَبْضِ فَقَبْلَهُ لَا يَكُونُ وَاجِبًا وَإِنْ قَدَّرَ تَقَدَّمَ الْعَقْدُ بَلْ وَإِنْ وَجَدَ بِالْفِعْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

إذ لهما قبل تمام العمل فسسخها فيسقط به الجعل، وإن لزم الجاعل بفسخه وحده أجره المثل.
(ويجوز) الرهن (بالثمن في مدة الخيار) لأنه يؤول إلى اللزوم مع أنه الأصل في وضعه كما تقرر
ومحلّه إن ملك البائع الثمن ليكون الخيار للمشتري وحده كما مر ولا يباع المرهون إلا بعد
انقضاء الخيار. (و) يجوز (بالدين) الواحد (رهن بعد رهن)، وإن اختلف جنسهما واعترض
الإنسوي تركيبه بما لا يصح إذ بتقدير تعلّق الدين برهن هو جائز؛ لأنه ظرف

يصير إلى اللزوم اهـ ش. ٥. فود: (إذ لهما) انظر وقوله فسسخها ولهما في مدة الخيار فسسخ البيع اهـ سم
أقول قوله ولهما إلخ مقيّد بقول الشارح الآتي ومحلّه إلخ عبارة المغني ولا بجعل الجعالة قبل الفراغ
من العمل؛ لأن لهما فسسخها متى شاء فإن قيل الثمن في مدة الخيار كذلك مع أنه يصح كما سيأتي
أجيب بأن موجب الثمن البيع وقد تم بخلاف موجب الجعل وهو العمل اهـ وهي سالمة عن
الإشكال. ٥. فود: (لأنه يتول) إلى المشتري في المغني. ٥. فود: (يتول إلى اللزوم) أي يصير بعد مدة الخيار
لازماً بالفعل اهـ ش. ٥. فود: (كما تقرر) أي في قوله؛ لأن المقصود منه الدوام اهـ ش. ٥. فود: (لكون
الخيار للمشتري وحده) قال في شرح العباب وخرج بخيار المشتري خيارهما؛ لأنه موقوف وخيار
البائع؛ لأنه باق على ملك المشتري كما مر ثم ولذلك قال المتولي لا يتقدّم الرهن في هاتين الحالتين بلا
خلاف وإن أذن له البائع اهـ سم. ٥. فود: (وخذة) ظاهره عدم تبين الصحة إذا كان لهما وثم اهـ سم.
٥. فود: (ولا يباع المرهون إلا بعد انقضاء الخيار) أي بأن كان الثمن حالاً أو مؤجلاً وتوافقاً على بيعه
ثم تعجيله لكن بشرط أن لا يجعل الإذن مشروطاً بإرادة التعجيل بل يتوافقان على البيع حالاً ثم بعد
البيع يعجله له كما يؤخذ من قول المصنف الآتي آخر الفصل ولو أذن في بيعه ليُعجل المؤجل من ثمنه
لم يصح اهـ ش. ٥. فود: (تركيبه) أي ترهيب المصنف في قوله وبالدين رهن بعد رهن اهـ رشيد.
٥. فود: (بما لا يصح) اعلم أن المعروف امتناع تقديم معمول المضد وإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً

٥. فود: (إذ لهما) انظر وقوله فسسخها ولهما في مدة الخيار فسسخ البيع. ٥. فود: (لكون الخيار للمشتري
وحده) قال في شرح العباب وخرج بخيار المشتري خيارهما؛ لأنه موقوف وخيار البائع؛ لأنه باق على
ملك المشتري كما مر ثم ولذلك قال المتولي لا يتقدّم الرهن في هاتين الحالتين بلا خلاف وإن أذن له
البائع انتهى. وفي نفيه الخلاف نظر كيف وثم قوله إنه ليس باقياً على ملك المشتري فعليه يصح الرهن
انتهى. ٥. فود: (وخذة) ظاهره عدم تبين الصحة إذا كان الخيار لهما وثم. ٥. فود: (تركيبه بما لا يصح)
اعلم أن المعروف امتناع تقديم معمول المضد وإن كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً وجوز بعض النحاة
إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً وحيث قد غرض اغتراض الإسنوي أنه لا يصح تساهل لا ينبغي بل
اللائق دفعه بتخريج تركيب المصنف على القول بجواز ذلك ولعله لم يحرر المسألة هذا وفي شرح
بأن سعاد لابن هشام إن كان المضد يتحل بأن والفعل امتنع التقديم مطلقاً وإلا جاز مطلقاً قال وكثير
من الناس يذهل عن هذا فيمنع مطلقاً انتهى ولعل استثناء الظرف ونحوه عند بعضهم على الشق الأول.

وهو جائزٌ تقديمه، وإن كان معمولاً للمصدر (ولا يجوز أن يرهنه المرهون) مفعول ثانٍ (عنده
بدين آخر) موافقٌ لجنس الأول أو لا (في الجديد)، وإن وفى الدينين وفارق ما قبله بأن ذاك
شغلٌ فارغ فهو زيادة في التوثيق وهذا شغل مشغول فهو نقصٌ منها نعم لو فدى المرتهن
مرهوناً أو أنفق عليه بإذن الراهن

وجوزه بعض الثحا إذا كان ظرفاً أو جازاً ومجوراً وحيثيذا فاعتراضٌ واعتراض الاستثنوي بأنه لا يصح
تسأل لا يتبغى بل اللائق دفعه بتخريج قول المصنف على القول بجواز ذلك ولعله لم يحرر المسألة
هذا وفي شرح بآنت سعاد لابن هشام إن كان المصدر يتحل بأن والفعل امتنع التقديم مطلقاً والإجازة
مطلقاً ثم قال وكثير من الناس يذهل عن هذا فيمنع مطلقاً اهـ ولعل استثناء الظرف ونحوه عند بعضهم
على الشق الأول اهـ سم وقوله يتحل بأن والفعل أي فعله فاعتراض الاستثنوي متوجه على المتن؛ لأن
ما هنا منه وإن كان إطلاقه المنع ممنوعاً رشدياً وع ش. قوله: (وهو جائز) أي التركيب وكان الأولى
تقديم لفظة وهو على قوله بتقدير إلخ بل الأخصر الأسبك إذ تعلق الدين برهن جائز؛ لأنه إلخ.
قوله: (مفعول ثانٍ) إلى قوله: (ومكررة) في المعنى إلا قوله: (مع إذنه إلخ) لقوله: ؟؟؟ وقوله:
(والإذن).

قوله (سئ): (بدين آخر) مع بقاء رهنه الأول نهايةً ومعنى وأسنى زاد سم قال الشارح في شرح العباب
ويؤخذ من التقييد ببقاء رهنية الأول أنه قبض، فقبل قبضه يجوز الرهن الثاني كما في البيان حاكياً فيه
القطع واعتمده الرمي ويوجه بأن الرهن جائز من جهة الراهن لإقباضه من الثاني فسح للأول انتهى
قلت بل نفس الرهن الثاني فسح كما سببته فيما يأتي اهـ وبه يظهر عدم صحة ما استظهره ع ش وما نصه
أن ظاهره أي المتن ولو قبل القبض وهو ظاهر ويوجه ببقاء عقد الرهن وبأن له طريقاً إلى جعله رهناً
بالدينين بأن يسح العقد الأول ويثنى رهنه بهما اهـ. قوله: (وإن وفى إلخ) غايه قوله: (بإذن الراهن)
ظاهره وإن كان قادراً وفي شرح الروض وكذا لو أنفق عليه بإذن المالك كما نقله الزركشي عن القاضي
أبي الطيب والرواني ثم قال وفيه نظر إذا قدر المالك على الإنفاق إذ لا ضرورة بخلاف الجناية وسبقه
إلى نحو ذلك السبكي والأوجه حمل ذلك على ما إذا عجز اهـ وقد يمنع قولنا ظاهره إلخ بناء على حمل
قوله: (لنحو غيبة الراهن) أو عجزه على النشر المرتب اهـ وسم وقال ع ش قوله: (بإذن الراهن) قيد
في المسألتين وقال فيه سم على حج ظاهره ولو كان قادراً ثم قال: والأوجه حمل ذلك على ما إذا عجز

قوله (نفس): (ولا يجوز أن يرهنه المرهون عنده بدين آخر) قال في شرح الروض وغيره مع بقاء
رهنية الأول قال الشارح في شرح العباب: ويؤخذ من التقييد ببقاء رهنية الأول أنه قبض فقبل قبضه
يجوز الرهن الثاني كما في البيان حاكياً فيه القطع واعتمده الرمي ويوجه بأن الرهن حيثيذا جائز من جهة
الراهن لإقباضه الثاني فسح للأول اهـ. قلت: بل نفس الرهن الثاني فسح كما سببته فيما يأتي.
قوله: (فهو نقص) هـ لا جاز برهن المرتهن لأنه المتضرر. قوله: (بإذن الراهن) ظاهره وإن كان قادراً

أو الحاكم لنحو غيبة الراهن أو عجزه ليكون مرهوناً بالفداء أو النفقة أيضاً صَحَّ لأنه فيه مصلحة حفظ الرهن. (ولا يلزم) الرهن من جهة الراهن (إلا) بإقباضه أو (بقبضه) أي المرتهن نظير ما مرَّ في البيع مع إذنه له فيه إن كان المُقبِضُ غيره لقوله تعالى: ﴿وَهُنَّ مُقْبَوَّصَاتٌ﴾ [البقرة: ٢١٣] ولأنه عقد إرفاق كالقرض ومن ثم لم يُجبر عليه وإنما يصح القبض والإذن والإقباض

أه أقول والأقرب الأول وبه جزم شيخنا الزياتي في حاشيته وسم أيضاً على المنهج عن م ر اه ووافقته قول المغني ما نصه لو جنى الرقيق المزهون ففداه المرتهن بإذن الراهن ليكون رهناً بالدين والفداء جاز لأنه من مصالح الرهن لتضمينه استيفاءه ومثله لو أنفق المرتهن على المزهون بإذن الحاكم لعجز الراهن عن التفقة أو غيبته ليكون رهناً بالدين والتفقة وكذا لو أنفق عليه بإذن المالك كما قاله القاضي أبو الطيب والرويانى وإن نظر فيه الزركشي اه. فوه: (أو الحاكم) لعلَّه راجع لقوله أو أنفق إلخ فقط. فوه: (أو عجزه) أي الراهن عن التفقة. فوه: (أيضاً) أي كالدين كزدي. فوه: (لأن فيه) أي فيما ذكر من الفداء والإنفاق. فوه: (من جهة الراهن) إلى قوله: (كما قالاه) في النهاية لإاقوله: (وكمعكسه) وقوله: (من وقت الإذن). فوه: (من جهة الراهن) أي أما من جهة المرتهن لنفسه فلا يلزم في حقه بحال نهاية ومعني أي أما لو اذنت لغيره كطفله فليس له الفسخ لما فيه من التثبيت على الطفل ع ش.

فوه (لئس): (إلا بقبضه) أي فللراهن الرجوع فيه قبل القبض نهاية ومعني. فوه: (أو بقبضه).

فرع: لو أقبضه المزهون ولم يقصد أنه عن الرهن فوجهان بلا ترجيح قال م ر والمُعتمد أنه لا يقع عن الرهن سم على منهج أي ويكون أمانة في يد المرتهن يجب رده متى طلبه المالك ويتبني تضديق المالك في كونه لم يقصد إقباضه عن جهة الرهن؛ لأنه لا يعرف إلا منه اه ع ش.

فوه: (مع إذنه إلخ) يعني عنه قول المصنف الآتي والأظهر إلخ. فوه: (إن كان المُقبِضُ غيره) قد يقتضي أنه لا بد من قبض مع إذن الراهن للمرتهن في القبض مع أنه سيأتي في النهاية والمعني ما يشعر بأنه عند إذن الراهن للمرتهن في القبض يكفي قبض المرتهن ولا يحتاج إلى إقباض فليأمل اه سيّد عمر وهذا مبني على أن ضمير غيره للراهن وليس كذلك بل هو للمرتهن وأن قول الشارح إن كان إلخ احتراز عما إذا كان الراهن أضل المرتهن كما يأتي في شرح والأظهر إلخ. فوه: (عقد إرفاق إلخ) أي عقد تبرع يحتاج إلى القبول فلا يلزم إلا بالقبض كالقرض اه معني. فوه: (لم يجبر عليه) أي الإقباض ع ش.

في شرح الروض وكذا لو أنفق عليه بإذن المالك كما نقله الزركشي عن القاضي أبي الطيب والرويانى ثم قال وفيه نظر إذا قدر المالك على الإنفاق إذ لا ضرورة بخلاف الجناية وسبقه إلى نحو ذلك السبكي والأوجه حمل ذلك على ما إذا عجز اه. وقد يمتنع قولنا ظاهره إلخ. بناء على حمل قوله لنحو غيبة الراهن أو عجزه على التشر المرتب.

(مَنْ يَصِحُّ عَقْدُهُ) أَي الرهن فلا يصح من نحو صبي ومجنون ومحبور ومكره لانتفاء أهليتهم ولا من وكيل رهن مجن أو أعمى عليه قبل إقباض وكيله ولا من مرتبه أذن له الراهن أو أقبضه فطرأ له ذلك قبل قبضه، وأورد عليه غير المأذون فإنه تصح وكالته في القبض مع عدم صحة عقده الرهن وكذا سفية ارتهن ولله على ذنبه ثم أذن له في قبض الرهن ويجاب بأنه ذكر الأول بالمفهوم كما يعلم من قوله ولا عبده. والثاني إن سلم ما ذكره فيه تعين كونه بحضرة الولي وحيث فهو القابض في الحقيقة فلا يرد وقد لا يلزم، وإن قبض لكن لعارض فلا يرد كما لو شرط في بيع وأقبضه في المجلس فله حيث يذ فسخ الرهن بفسخ البيع. (وتجري فيه النيابة من الطرفين كالعقد (لكن لا يستتب) المرتبه في القبض

قوله: (مَنْ يَصِحُّ عَقْدُهُ أَي الرهن) جعل الضمير للمفعول فيلزم خلو الجملة عن ضمير من ويحتاج إلى تقديره أي منه، وأعلم أنه قد يقال إن وقعت من على القبض فكيف يكون من مختزها قوله ولا من وكيل رهن أو على المقبض فكيف يكون من مختزها قوله ولا من مرتبه إلخ وكيف يورد عليه وكذا سفية إلخ اسم بخذ، ولك أن تقول إن من واقعة على مطلق الشخص كما يدل عليه قول الشارح وإنما يصح القبض إلخ وعبارة الرشيد قوله: (أَي الرهن) فيه إخراج الضمير من ظاهره لكن لا بد منه لصحة الحكم إلا أنه كان عليه زيادة لفظ منه عقب قول المصنف يصح كما صنع الجلال المحلي أي والخطيب اهـ. قوله: (جن إلخ) أي الزاهن. قوله: (أو أقبضه إلخ) فيه تأمل. قوله: (فطرأ له) أي الزاهن. قوله: (وأورد عليه) أي على المتن جمعاً. قوله: (غير المأذون) كان المراد غير المأذون المملوك لغير الزاهن سم. قوله: (من قوله ولا عبده) كان المراد أن قوله: (ولا عبده) يفهم صحة استنابة عبد غيره فيقبضه صحة قبض عبد غيره اهـ سم. قوله: (ذكر الأول) هو قوله: (غير المأذون إلخ). وقوله: (والثاني) هو قوله وكذا سفية إلخ اهـ ش. قوله: (وقد لا يلزم) أي الرهن اهـ كزدي. قوله: (فله إلخ) أي الزاهن.

قوله (المتن): (مَنْ يَصِحُّ عَقْدُهُ أَي الزاهن) جعل الضمير المضاف إليه عقد للمفعول فيلزم خلو الجملة عن ضمير من ويحتاج إلى تقديره أي منه فإن قلت: يضمن الفاعل في المضدر أي عقد فلا حاجة للتقدير، قلت: المضدر الذي يتحمل الضمير هو الآتي بدلاً من اللفظ بفعله وعقد هنا ليس كذلك فليتأمل، وأعلم أنه قد يقال: إن وقعت من على القابض فكيف يكون من مختزها. قوله: (ولا من وكيل رهن) أو على المقبض فكيف يكون من مختزها. قوله: (ولا من مرتبه إلخ) وكيف يورد عليه وكذا سفية إلخ وعبارة المحرر (فضل) لا يلزم إلا بالقبض وإنما يصح من يصح منه العقد اهـ. وهي ظاهرة في وقوع من على القابض. قوله: (غير المأذون) كان المراد غير المأذون المملوك لغير الزاهن. قوله: (من قوله ولا عبده) كان المراد أن قوله: (ولا عبده) يفهم صحة استنابة عبد غيره فيقبضه صحة قبض عبد غيره.

(رَاهِنًا وَلَا وَكِيلَهُ) فِي الْإِقْبَاضِ كَعَكْسِهِ لَامْتِنَاعِ اتِّحَادِ الْقَابِضِ وَالْمُقْبِضِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ الرَّاهِنُ وَكِيلًا فِي الرَّهْنِ فَقَطْ فَوَكَّلَهُ الْمُرْتَهِنُ فِي الْقَبْضِ أَوْ عَقَدَ وَلِيُّ الرَّاهِنِ فَرَشَدَ الْمَوْلَى ثَمَّ وَكَّلَ الْمُرْتَهِنُ الْوَلِيَّ فِي الْقَبْضِ جَائِزٌ إِذْ لَا اتِّحَادَ حَيْثُ يُدْعى لِأَنَّ الرُّشْدَ الْمُقْتَضِي لَانْعِزَالِهِ أَبْطَلَ تَسْمِيَتَهُ الْآنَ رَاهِنًا (وَلَا عَبْدَهُ) وَلَوْ مَأْذُونًا وَأُمٌّ وَلَدٌ؛ لِأَنَّ يَدَهُ كَيْدُهُ (وَفِي الْمَأْذُونِ) لَهُ فِي التَّجَارَةِ (وَجْهٌ) لَانْفِرَادِهِ بِالْيَدِ وَالتَّصَرُّفِ كَالْمُكَاتَبِ وَيُرَدُّ بِاللُّزُومِ مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ فِي الْمُكَاتَبِ بِخِلَافِ الْمَأْذُونِ (وَيَسْتَيْبُ مَكَاتَبَهُ) كِتَابَةٌ صَحِيحَةٌ لَاسْتِقْلَالِهِ بِالْيَدِ وَالتَّصَرُّفِ كَالْأَجَنْبِيِّ وَمُبْعَضًا وَقَعَتْ الْإِنَابَةُ فِي نَوْبَتِهِ.

(لَوْ رَهْنٌ وَدِيعَةٌ عِنْدَ مَوْدَعٍ أَوْ مَقْصُوبًا عِنْدَ غَاصِبٍ) أَوْ مُسْتَعِيرًا عِنْدَ مُسْتَعِيرٍ أَوْ رَهْنٌ أَصْلٌ مِنْ فَرْعِهِ أَوْ ارْتَهَنَ لَهُ (لَمْ يَلْزَمْ) هَذَا الرَّهْنُ

□ قَوْلُ (لَشَيْ): (رَاهِنًا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ وَكَّلَ فِي الْإِقْبَاضِ وَهُوَ ظَاهِرُهُ؛ لِأَنَّ يَدَ وَكِيلِهِ كَيْدُهُ فَكَانَ قَابِضًا وَمُقْبِضًا اهـ سم. □ قَوْلُهُ: (كَعَكْسِهِ)؛ لِأَنَّ الرَّاهِنَ لَوْ قَالَ لِلْمُرْتَهِنِ وَكَّلْتُكَ فِي قَبْضِهِ لِنَفْسِكَ لَمْ يَصِحَّ فَإِنْ قِيلَ أَطْلَقُوا أَنَّهُ لَوْ أَذِنَ لَهُ فِي قَبْضِهِ صَحَّ وَهُوَ إِنَابَةٌ فِي الْمَعْنَى أَجِيبَ بَأَنَّ إِقْبَاضَ مِنْهُ لَا تَوَكُّيلَ اهـ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَلِيٍّ) فَاعِلٌ عَقَدَ وَالرَّهْنُ مَفْعُولُهُ. □ قَوْلُهُ: (فَرَشَدَ الْمَوْلَى) أَيِ أَوْ عَزَلَ هُوَ أَيِ الْوَلِيِّ اهـ نِهَائَةً. □ قَوْلُهُ: (لَانْعِزَالِهِ) أَيِ الْوَلِيِّ.

□ قَوْلُ (لَشَيْ): (وَلَا عَبْدَهُ) يُفِيدُ أَنَّ عَبْدَ غَيْرِهِ يَجُوزُ اسْتِنَابَتُهُ كَمَا مَرَّ عَنْ. سم. □ قَوْلُهُ: (كِتَابَةٌ صَحِيحَةٌ) أَخْرَجَ الْفَاسِدَةَ وَكَانَتْ لِيُضْعِفَ الْإِسْتِغْلَالَ فِيهَا اهـ سم. □ قَوْلُهُ: (وَمُبْعَضًا لِلْخ) عِبَارَةٌ مُعْنَى وَالتَّهَافُوتِ وَمِثْلُهُ الْمُبْعَضُ إِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ مُهَاطَةً وَوَقَعَ الْقَبْضُ فِي نَوْبَتِهِ وَإِنْ وَقَعَ التَّوَكُّيلُ فِي نَوْبَةِ السَّيِّدِ وَلَمْ يُشْرَطْ فِيهِ الْقَبْضُ فِي نَوْبَتِهِ اهـ.

□ قَوْلُ (لَشَيْ): (لَوْ رَهْنٌ لِلْخ) أَيِ رَهْنٍ مَالَهُ بِيَدِ غَيْرِهِ مِنْهُ كَانَ رَهْنٌ وَدِيعَةٌ لِلْخ نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مُسْتَعَارًا عِنْدَ مُسْتَعِيرٍ) أَيِ أَوْ مُؤَجَّرًا عِنْدَ مُسْتَأْجِرٍ أَوْ مَقْبُوضًا بِسَوْمٍ عِنْدَ مُسْتَأْمٍ اهـ مُعْنَى زَادَ التَّهَافُوتِ أَوْ مَأْخُودًا بِبَيْعٍ فَاسِدٍ عِنْدَ آخِيهِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ رَهْنٍ أَصْلٍ مِنْ فَرْعِهِ) أَيِ تَوَلَّى الطَّرْفَيْنِ بِاشْتِرَائِهِ شَيْئًا مِنْ فَرْعِهِ لِنَفْسِهِ ثَمَّ ارْتَهَنَ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ لِفَرْعِهِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ ارْتَهَنَ لَهُ) الصَّمِيرُ الْمَجْرُورُ يَرْجِعُ إِلَى الْأَصْلِ أَيِ ارْتَهَنَ الْأَصْلُ مِنَ الْفَرْعِ لِنَفْسِهِ بَأَنَّ بَاعَهُ شَيْئًا أَوْ ارْتَهَنَ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا لِنَفْسِهِ اهـ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (مِنْ فَرْعِهِ) أَيِ الْمَخْجُورِ اهـ سم.

□ قَوْلُ (لَشَيْ): (رَاهِنًا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي الْإِقْبَاضِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ يَدَ وَكِيلِهِ كَيْدُهُ فَكَانَ قَابِضًا مُقْبِضًا.

□ قَوْلُ (لَشَيْ): (مَكَاتَبُهُ) وَمِثْلُهُ الْمُبْعَضُ إِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ مُهَاطَةً وَوَقَعَ الْقَبْضُ فِي نَوْبَتِهِ وَإِنْ وَقَعَ التَّوَكُّيلُ فِي نَوْبَةِ السَّيِّدِ وَلَمْ يُشْرَطْ فِيهِ الْقَبْضُ فِي نَوْبَتِهِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ م ر. □ قَوْلُهُ: (كِتَابَةٌ صَحِيحَةٌ) أَخْرَجَ الْفَاسِدَةَ وَكَانَتْ لِيُضْعِفَ الْإِسْتِغْلَالَ فِيهَا. □ قَوْلُهُ: (مِنْ فَرْعِهِ) أَيِ الْمَخْجُورِ.

(ما لم يَمُضِ زَمَنٌ إِمْكَانِ قَبْضِهِ) من وقت الإِذْنِ مع النَقْلِ أو التَّخْلِيَةِ نظِيرُ ما مرَّ في البيع؛ لأنَّ دَوَامَ اليَدِ كابتداءِ القَبْضِ ولا يُشْتَرَطُ ذَهَابُهُ إِلَيْهِ كَمَا قَالَاهُ، وَإِنْ أَطَالَ جُمُوعٌ فِي رَدِّهِ (وَالْأَظْهَرُ) فِي غَيْرِ الْوَلِيِّ إِذِ الْعِبْرَةُ فِيهِ بِالْقَصْدِ فَقَطْ (اشْتَرَاؤُ إِذْنِهِ) أَيِ لِرَاهِنٍ (فِي قَبْضِهِ)؛ لأنَّ اليَدَ كَانَتْ عَنْ غَيْرِ جِهَةِ الرِّهْنِ وَلَمْ يَقَعْ تَعَرُّضٌ لِلْقَبْضِ عَنْهُ (وَلَا يُبْرِئُهُ ارْتِهَانُهُ) وَنَحْوُ إِجَارَتِهِ وَتَوَكِيلِهِ

فَوَلَّى (سُنِّي): (إِمْكَانِ قَبْضِهِ) أَيِ ذَهَابِهِ إِلَيْهِ اهْ كُرْدِي. فَوَلَّى: (مِنْ وَقْتِ الإِذْنِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَابْتِدَاءُ زَمَنِ إِمْكَانِ الْقَبْضِ مِنْ وَقْتِ الإِذْنِ فِيهِ أَيِ الْقَبْضِ لَا الْعَقْدِ أَيْ عَقْدِ الرِّهْنِ اه. فَوَلَّى: (مَعَ النَقْلِ أَوِ التَّخْلِيَةِ) أَيِ مَعَ زَمَنِ النَقْلِ أَوْ زَمَنِ التَّخْلِيَةِ اهْ كُرْدِي. فَوَلَّى: (مَعَ النَقْلِ وَالتَّخْلِيَةِ) إِنْ أَرَادَ مَعَ زَمَنِ إِمْكَانِ النَقْلِ وَالتَّخْلِيَةِ فَلَا حَاجَةَ عَلَيْهِ لِدُخُولِ النَقْلِ وَالتَّخْلِيَةِ فِي الْقَبْضِ فَاعْتِبَارُ مُضِيِّ زَمَنِ إِمْكَانِ قَبْضِهِ اغْتِبَارُ زَمَنِ إِمْكَانِ النَقْلِ وَالتَّخْلِيَةِ وَإِنْ أَرَادَ مَعَ وُجُودِ النَقْلِ وَالتَّخْلِيَةِ بِالْفِعْلِ فَهَذَا لَا يُعْتَبَرُهَا؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ فِي يَدِ الْمُزْتَهِنِ فَيَكْتَفِي فِي الْقَبْضِ بِمُضِيِّ الزَّمَنِ اه سَمِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ عَقَبَ قَوْلِ الْمُتَنِّ زَمَنِ إِمْكَانِ قَبْضِهِ أَيِ الْمَرْهُونِ كَنظِيرِهِ فِي الْبَيْعِ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ لَكَانَ اللَّزُومُ مُتَوَقِّفًا عَلَى هَذَا الزَّمَنِ وَعَلَى الْقَبْضِ لَكِنْ سَقَطَ الْقَبْضُ إِقَامَةً لِدَوَامِ الْيَدِ مَقَامَ ابْتِدَائِهَا فَبَقِيَ اغْتِبَارُ الزَّمَنِ فَإِنْ كَانَ الرِّهْنُ حَاضِرًا اغْتَبِرَ فِي قَبْضِهِ مُضِيُّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ نَقْلَهُ إِنْ كَانَ مَنقُولًا وَإِنْ كَانَ عَقَارًا اغْتَبِرَ مَقْدَارُ التَّخْلِيَةِ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا فَإِنْ كَانَ مَنقُولًا اغْتَبِرَ فِيهِ مُضِيُّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ الْمُضِيَّ إِلَيْهِ وَنَقْلَهُ، وَإِلَّا اغْتَبِرَ مُضِيُّ زَمَنِ يُمَكِّنُ الْمُضِيَّ فِيهِ إِلَيْهِ وَتَخْلِيَتُهُ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الإِذْنِ أَوْ فِي انْقِضَاءِ هَذِهِ الْمُدَّةِ فَالْقَوْلُ لِلرَّاهِنِ اه. فَوَلَّى: (وَلَا يُشْتَرَطُ ذَهَابُهُ إِلَيْهِ) وَهُوَ الْأَصَحُّ نِهَائَةً وَمُغْنِي. فَوَلَّى: (فِي غَيْرِ الْوَلِيِّ إِنْ خَلَعَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالمُغْنِي وَلَوْ رَهَنَ الْأَبُ مَالَهُ عِنْدَ طِفْلِهِ أَوْ عَكْسَهُ اشْتَرَطَ فِيهِ مُضِيَّ مَا ذَكَرَ وَقَصَدَ الْأَبُ قَبْضًا إِذَا كَانَ مُزْتَهِنًا وَإِقْبَاضًا إِذَا كَانَ رَاهِنًا كَالِإِذْنِ فِيهِ اه قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر وَقَصَدَ الْأَبُ إِنْ خَلَعَ قَضِيَّتَهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ قَضْدُهُ الْإِقْبَاضَ فِي الْأَوَّلَى وَلَا الْقَبْضُ فِي الثَّانِيَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ اه قَالَ سَيِّدُ عَمَرَ يَتَّبِعِي أَنْ يَكْتَفِيَ بِالْقَصْدِ أَيْضًا فِيمَا إِذَا وَهَبَ مَالَهُ لِطِفْلِهِ وَهَذِهِ تَقَعُ كَثِيرًا فِي التَّوَازِلِ فَلْيَتَّبِعْ لَهَا اه. فَوَلَّى: (أَيِ الرَّاهِنِ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَتَرَوُّجُهُ إِيَّاهَا.

فَوَلَّى (سُنِّي): (فِي قَبْضِهِ) أَيِ الْمَرْهُونِ. فَوَلَّى: (عَنْهُ) أَيِ عَنْ جِهَةِ الرِّهْنِ فَكَانَ الْأَوَّلَى الثَّانِيَتِ. فَوَلَّى (سُنِّي): (وَلَا يُبْرِئُهُ) أَيِ الشَّخْصِ الَّذِي بِيَدِهِ شَيْءٌ مَضْمُونٌ ضَمَانًا يَدٍ مِنَ الْمَغْضُوبِ وَالْمُعَارِ وَالْمُسْتَأْمِ وَالْمَقْبُوضِ بِالشَّرَاءِ الْفَاسِدِ وَمَا عَدَا هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ يُضْمَنُ بِالْمُقَابِلِ حِفْنِي اه بُجَيْرِمِي. فَوَلَّى (سُنِّي): (وَلَا يُبْرِئُهُ ارْتِهَانُهُ) الضَّمِيرَانِ رَاجِعَانِ إِلَى الْغَاصِبِ وَقَوْلِ الشَّارِحِ (وَتَوَكِيلِهِ) أَيِ تَوَكِيلِ الْمَالِكِ الْغَاصِبِ فِي التَّصَرُّفِ فِي الْمَغْضُوبِ بَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ غَيْرِهِمَا. فَوَلَّى: (وَنَحْوُ إِجَارَتِهِ) أَيِ كَعَقْدِهِ عَلَيْهِ الْمُشَارَكَةَ اه نِهَائَةً. فَوَلَّى: (وَتَوَكِيلِهِ وَقِرَاضِهِ) وَظَاهِرُ أَنَّهُ إِنْ تَصَرَّفَ فِي مَالِ الْقِرَاضِ أَوْ فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ بَرِيءٌ؛ لِأَنَّهُ سَلَّمَهُ بِإِذْنِ مَالِكِهِ وَزَالَتْ عَنْ يَدِهِ نِهَائَةً وَمُغْنِي وَأُسْنَى.

فَوَلَّى: (مَعَ النَقْلِ أَوِ التَّخْلِيَةِ) إِنْ كَانَ الْمُرَادُ مَعَ وُجُودِ النَقْلِ وَالتَّخْلِيَةِ بِالْفِعْلِ فَهَذَا لَا يُعْتَبَرُ هُنَا؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ فِي يَدِ الْمُزْتَهِنِ فَيَكْتَفِي فِي الْقَبْضِ بِمُضِيِّ الزَّمَنِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وقراضه عليه وتزوجه إياها وإيرائه عن ضمانه قبل ردّه لِمَالِكِهِ (عن الغصب) ونحوه من كل ضمان يد كالعارية؛ لأنّ نحو الرهن تؤثّق لا يُنافي الضمان ومن ثمّ لو تعدّى فيه المرتهن لم يرتفع.

(تنبيه) يأتي في الوديعة أنه لو تعدّى فيها فأبرأه المالك عن ضمانها برئ ويُفرّق بأن يد الغاصب ونحوه متأصّلة في الضمان فلم يرتفع بمجرّد القول ويد الوديع الضمان طارئ عليها فهي متأصّلة في الأمانة فوُذّت إليها بأدنى سبب (ويُبرّئ الإيداع) كاستأمتك عليه أو أذنت لك في حفظه (في الأصح)؛ لأنه محض ائتمان فينافية الضمان ومن ثمّ لو تعدّى الوديع في الوديعة ارتفع عقد الإيداع

❦ قوله: (وقراضه عليه) أي قراض المالك مع الغاصب في المغصوب اهـ كُردّي. ❦ قوله: (عن ضمانه) أي ضمان نحو المغصوب وهو باق؛ لأنّ الأعيان لا يبرأ منها إذ الإبراء إسقاط ما في الذمة أو تمليكها وكذا إن أبرأه عن ضمان ما يثبت في الذمة بعد تلفه لانه إبراء عمّا لم يثبت نهاية ومعني. ❦ قوله: (قبل ردّه لِمَالِكِهِ) كذا في غالب النسخ وفي بعضها بدله وهو بيده خلافاً لما وهم شارح وفي هامش نسخة صحيحة مقابلة على نسخة المؤلف قوله وهو بيده إلخ كذا في نسخة الشارح التي عليها خطه اهـ أقول وهو الموافق لما في النهاية والمعني. ❦ قوله: (كالعارية) عبارة النهاية وكذا لا يبرأ المستعير بالرهن وإن مَنَعه المعير الانتفاع لما مرّ ويجوز له الانتفاع بالمعار الذي اذنته لبقاء الإعارة فإن رجع المعير فيه امتنع ذلك عليه وللغاصب إجبار الرهن على إيقاع يده عليه ليبرأ من الضمان ثم يستعيده منه بحكم الرهن فإن لم يقبل رفع إلى الحاكم ليأمره بالقبض فإن أبي قبضه الحاكم أو ماذونه ويُرّده إليه ولو قال له القاضي أبرأتك واستأمتك أو أودعتك قال صاحب التهذيب في كتابه التعليق برئ وليس للرهن إجبار على ردّ المزهون إليه ليقع يده عليه ثم يستعيده منه المرتهن بحكم الرهن إذ لا غرض له في براءة ذمة المرتهن اهـ وكذا في المعني إلا قوله فإن لم يقبل إلى وليس إلخ قال ع ش قوله قال صاحب التهذيب إلخ مُعْتَمَدٌ اهـ. ❦ قوله: (لأنّ نحو الرهن إلخ) أسقط النهاية والمعني لفظة نحو. ❦ قوله: (لم يرتفع) أي الرهن فإذا كان لا يرتفع الضمان فلأن لا يرتفع ابتداءً أولى وشمل كلامه أي المصنّف ما لو أذن له بعد الرهن في إمساكه رهناً ومضت مدة إمكان قبضه نهاية ومعني. ❦ قوله: (ويد الوديع) عطف

❦ قوله: (وقراضه) قال في شرح الرّوض وظاهره أنه إن تصرف في مال القراض أو فيما وكلّ فيه برئ كما سيأتي في بابهما؛ لانه سلّمه بإذن مالكه وزالت عنه يده انتهى. ❦ قوله: (كالعارية) قال في الرّوض ولا يخرم عليه أي المستعير انتفاعه أي بالمعار الذي اذنته إلا بالرجوع وللغاصب إجبار الرهن على إيقاع يده عليه أي ليبرأ من الضمان ثم يستعيده بحكم الرهن وليس للرهن إجبار على ردّ المزهون إليه لذلك انتهى. ❦ فإن لم يقبل رفع إلى الحاكم ليأمره بالقبض فإن أبي قبضه الحاكم أو ماذونه ويُرّده إليه ولو قال القاضي أبرأتك أو استأمتك أو أودعتك قال صاحب التهذيب في كتابه التعليق برئ م ر .

واجتماع القراض والعارية يَتَصَوَّرُ في إعارة النَقْدِ لِلتَّزْيِينِ (ويحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض بتصرف يزيل الملك كهبية مقبوضة) واعتاق وبيع (وبرهن) أعاد الباء لِقَلَّ يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ مِنَ الْمُزِيلِ (مقبوض) لتعلق حق الغير به لا غير مقبوض على الْمُعْتَمَدِ وإنما استويا في الرجوع عن الوصية؛ لأنه لا قبول فيها حالاً فضغفت بخلاف الرهن (وكتابة) صحيحة (وكذا) فاسدة (وتذبيره في الأظهر) لمنافاة ذلك لمقصود الرهن، وإن جاز الرجوع عنه

على اسم أن وقوله الضمان طارئ عليها الجملة عطف على خبر أن. قوله: (واجتماع القراض) جواب عما يقال إن قضية التمثيل لضمان اليد بالعارية مع قوله السابق وقراضه عليه أنهما قد يجتمعان وكيف يجتمعان والحال أن العارية إنما تكون فيما ينتفع به مع بقاء العين والقراض إنما يكون في التقيد اهـ كزدي أي فكان ينبغي تقديمه على التثنية. قوله: (للتزيين) أي أو لزيهه أو للضرب على صورته أو للوزن به كما مر عن النهاية وع ش.

قوله (س): (مقبوضة) الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي كُلِّ مِنَ الْهَبَةِ وَالرَّهْنِ بَيْنَ الْمَقْبُوضِ وَغَيْرِهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى وَسَم. قوله (س): (وبرهن) لو رهن قبل القبض من المُرْتَهِنِ بَدْنِ آخَرٍ فَهَلْ يَصِحُّ الرَّهْنُ الثَّانِي وَيَكُونُ رُجُوعًا عَنِ الْأَوَّلِ أَوْ لَا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ فُسْخِ الْأَوَّلِ فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِيمَا لو رهن منه بعد القبض هو الثاني لكن تقدم عن شرح العباب عن البيان الصحة فانظره وقال م ر ينبغي الصحة اهـ سم عبارة ع ش قوله وبرهن ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين كون المرهون عنده الثاني الأول بأن رهنه عنده أولاً على دين القرض ثم رهنه عنده ثانياً على دين آخر أو غيره وهو ظاهر ويُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لو رهنه عند المُرْتَهِنِ بَعْدَ الْقَبْضِ حَيْثُ تَتَوَقَّفُ صِحَّتُهُ عَلَى فُسْخِ الْعَقْدِ الْأَوَّلِ ثُمَّ يُنْشَأُ عَقْدًا آخَرًا إِنْ أَرَادَهُ بِأَنَّهُ لَرِمَ مِنْ جِهَةِ الرَّاهِنِ بِإِقْبَاضِهِ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِبْطَالِهِ بِرَهْنِهِ ثَانِيًا بِخِلَافِ مَا قَبْلَ الْقَبْضِ فَإِنَّهُ مُتِمِّكُنٌ مِنْ فُسْخِهِ مَتَى شَاءَ وَكَانَ الرَّهْنُ الثَّانِي فُسْخًا لِلأَوَّلِ اهـ. قوله: (على الْمُعْتَمَدِ) تقدم عن النهاية والمُعْنَى وَسَم خِلافُهُ.

قوله: (وإنما استويا) أي المقبوض وغيره من الهبة والرهن. قوله: (وكذا فاسدة) وإفاداً لِلنَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى قَالَ ع ش وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَ فِي اسْتِنَابَةِ الْمَكَاتِبِ مِنْ اشْتِرَاطِ صِحَّةِ الْكِتَابَةِ أَنَّ الْمَدَارَ هُنَا عَلَى مَا يُشْعُرُ بِالرُّجُوعِ وَثُمَّ عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ وَهُوَ لَا يَسْتَقِلُّ إِلَّا إِذَا كَانَتِ الْكِتَابَةُ صَحِيحَةً اهـ. قوله: (وتذبيره) أي وكذا تعلق العتيق بصفة مُعْنَى ع ش. قوله: (لمنافاة ذلك إلخ) أي التذبير وكذا ضمير عنه النهاية والمُعْنَى لِأَنَّ مَقْصُودَ الْعِتْقِ وَهُوَ مُنَافٍ لِلرَّهْنِ وَالثَّانِي لَا لِأَنَّ الرُّجُوعَ عَنِ التَّذْيِيرِ مُمَكِّنٌ

قوله (لنفسه): (مقبوضة) الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي كُلِّ مِنَ الْهَبَةِ وَالرَّهْنِ بَيْنَ الْمَقْبُوضِ وَغَيْرِهِ. قوله (لنفسه): (وبرهن) لو رهن قبل القبض من المُرْتَهِنِ بَدْنِ آخَرٍ فَهَلْ يَصِحُّ الرَّهْنُ الثَّانِي وَيَكُونُ رُجُوعًا عَنِ الْأَوَّلِ أَوْ لَا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ فُسْخِ الْأَوَّلِ فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِيمَا لو رهن منه بعد القبض هو الثاني لكن تقدم عن شرح العباب عن البيان الصحة فانظره وقال م ر ينبغي الصحة وقول المصنف مقبوض بل أو غير مقبوض كما مر.

(وبإخبارها) لا متناع بيعها (لا الوطء) فقط؛ لأنه استخدام (والتزويج) إذ لا تعلُّق له بمورد العقد ومن ثمَّ جاز ابتداء رهن المزوَّجة، (ولو مات العاقد) الرهن أو المرتهن (قبل القبض أو جن) أو أغمي عليه أو طراً عليه حجراً سقاه أو فلس أو خرس ولم تبق له إشارة مفهمة (أو تخمر العصير أو أبق العبد) أو جنى قبل القبض في الكل (لم يطل) الرهن (في الأصح)

اهـ. وقال الكُردي: أي المذكور من الكتابة والتدبير اهـ.

□ قول (سني): (وبإخبارها) منه أو من أبيه كما في فتاوى القاضي اهـ زاد النهاية وضابط ذلك أن كلَّ تصرّف يمنع ابتداء الرهن طرأته قبل القبض يطل الرهن وكلَّ تصرّف لا يمنع ابتداءه لا يفسخه قبل القبض إلا الرهن والهبة من غير قبض اهـ قال اهـ ع ش قوله منه إلخ أي ولو كان أي الإخبار بإذخال المني ولو في الدبر وأطلق الإخبار وأراد به الحبل استعمالاً للمصدر في متعلّقه فشمّل ما لو استدخلت مئته المخترم أو علّت عليه وقوله إلا الرهن والهبة مثلهما البيع بشرط الخيار لغير المشتري والكتابة الفاسدة والجناية الموجبة للمال على ما يأتي اهـ ع ش وقوله ولو في الدبر الصواب إسقاطه وقوله على ما يأتي فيه أن الذي يأتي في الجناية خلاف ما قاله هنا فيها.

□ قول (سني): (لا الوطء) أي ولو أنزل اهـ ع ش. □ قول (سني): (والتزويج) ولا الإجارة ولو حلّ الدين قبل انقضائها نهاية ومعنى وأسنى. □ فو: (بمورد العقد) وهو الرقبة ع ش. □ فو: (ابتداء رهن إلخ) بالإضافة. □ فو: (رهن المزوَّجة) أي والمزوَّج نهاية ومعنى. □ فو: (الرهن أو المرتهن) أي أو وكلاهما أو وكيل أحدهما اهـ نهاية. □ فو: (أو خرس إلخ) عبارة النهاية ولو خرس الرهن قبل الإذن في القبض وإذن بالإشارة المفهمة قبضه المرتهن وإلا لم يقبضه أو بعد الإذن وقبل القبض لم يطل إذنه اهـ.

□ قول (سني): (أو تخمر العصير) أي ولو بتقلبه من شمس إلى ظل كما يصرّح به قوله الآتي ونحو نقله إلخ اهـ ع ش. □ قول (سني): (أو أبق) ظاهره وإن أس من عوده ويتبني في هذه الحالة أن له مطالبة الرهن بالدين حيث حلّ؛ لأنه في هذه الحالة يعدّ كالتألف اهـ ع ش. □ فو: (أو جنى) ظاهره ولو أوجب مالا

□ قول (سني): (وبإخبارها) وكذا بإخبار أصله لها كما هو ظاهر م ر.

□ قول (سني): (والتزويج) قال في الرّوض والإجارة ولو حلّ الدين قبل انقضائها. □ فو: (أو خرس إلخ) في شرح م ر ولو خرس الرهن قبل الإذن في القبض وإذن بالإشارة المفهمة قبضه المرتهن وإلا لم يقبضه فينطل أو بعد الإذن وقبل القبض لم يطل إذنه انتهى. وعبارة العباب والأخرس لا يفهم وشرحه الشارح هكذا ولا خرس طراً للرهن أو المرتهن قبل القبض إن كان لا يفهم بضمّ أوّله أي لا يفهم من قام به مراده غيره ويلزم منه غالباً أنه هو لا يفهم مراد غيره وذلك لأن غايته أنه كالمجنون، وجنونه قبل القبض لا يفسخه فكذا خرسه غير المفهم بناءً على ما يأتي وقول ابن الصباغ إن بقي له إشارة مفهمة أو كتابة لم يطل إذنه وإلا بطل كالمجنون ضعيف بالنسبة للمجنون وأما الخرس الغير المفهم

أما غير الأخيرين فكالباع في زمن الخيار بجامع أن مصير كل اللزوم فيقوم في الموت الوارث مقام مورثه في القبض والإقباض وفي غيره من ينظر في أمر نحو المجنون والمغنى عليه والأخرس المذكور فيعمل فيه بالمصلحة وبحث البلقيني أن المرتهن لا يتقدم به على الغرماء

وهو ظاهر اهـ ش. هـ قوله: (أما غير الأخيرين) في إخراجهما نظر اهـ سم. هـ قوله: (أن مصير كل) أي من الرهن والبيع. هـ قوله: (الوارث) ولو عاماً اهـ سم أي كناظر بيت المال اهـ ع. هـ قوله: (والإقباض) اعتمدته النهاية والمغنى أيضاً. هـ قوله: (وفي غيره) أي غير الموت عطف على قوله في الموت. هـ قوله: (من ينظر إلخ) لم يتعرض لخصوص المفلس وقد يقال قياس بحث البلقيني المذكور أن يمتنع على المفلس الإقباض بغير رضا بقية الغرماء بجامع تعلق الجميع بماله بالحجر ففي إقباضه تخصيص، وقياس منع بحجه وردّه أن لا يمتنع عليه ذلك. لكن ذكر في شرح العباب تنبيهاً يحصل منه أنه ليس له ذلك إلا برضا الغرماء ثم نقله عن ابن الصباغ اهـ فيحتاج للفرق على مقتضى رد بحث البلقيني اهـ سم على حجج ولعل الفرق أن المفلس لما كان التصرف منه نفسه كان إقباضه تخصيصاً للمرتهن ولم ينظر لتقدم السبب منه قبل الحجر بخلاف مسألة البلقيني فإنه بموت الراهن انتهى فعله وكان تصرف الوارث أمضاء لما فعله الراهن في حياته، وقريب منه جعلهم إجازة الوارث الوصية تنفيذاً لأعطية مبتدأة اهـ ش. هـ قوله: (فيعمل فيه بالمصلحة) هو ظاهره في غير المحجور عليه بالفلس أما هو فلا ولي له بل هو الذي يتولى الإقباض إن قلنا به ويتولى القبض لأنه لا ضرر على الغرماء فيه اهـ ع. ش.

فيحتمل أنه كذلك ويحتمل الفرق بأن للمجنون ولياً يقوم مقامه فلا مسوغ للبطلان فيه وأما الآخرس الذي لا يفهم فإن قلنا إنه يولي عليه فكالمجنون ولا احتتمل بطلان الرهن لتعذر إمضائه لكن الإغماء لا يفسخ مع أن المغنى عليه لا يولي عليه وبذلك اتجه جزم المتن بما ذكر ثم رأيت البنديجي قال وعندي لا يبطل والمحجب الطبري رجحه وهو صريح فيما ذكره المتن وفي نسخة حذف لا والصواب إثباتها لما علمت اهـ. ولقائل أن يقول إن الإذن في القبض حيث لم يتصل به القبض ويبطل بنحو المجنون والخرس الذي لا يفهم ثم من يولي عليه يقوم مقامه في الإقباض أو تركه بالمصلحة ومن لا يولي يبطل رهنه لتعذر إمضائه نعم أن احتتمل زوال عارضه فيحتمل أن لا بطلان ويُنظر زوال العارض فليأمل.

هـ قوله: (أما غير الأخيرين) في إخراجهما نظر. هـ قوله: (الوارث) هل ولو عاماً. هـ قوله: (من ينظر في أمر نحو المجنون) لم يتعرض لخصوص المفلس، وقد يقال قياس بحث البلقيني المذكور أن يمتنع على المفلس الإقباض بغير رضا بقية الغرماء بجامع تعلق الجميع بماله بالحجر ففي إقباضه تخصيص، وقياس منع بحجه وردّه أن لا يمتنع عليه ذلك لكن ذكر في شرح العباب تنبيهاً يحصل منه أنه ليس له ذلك إلا برضا الغرماء ثم نقله عن ابن الصباغ اهـ ولو كان للمفلس غرماء غير المرتهن لم يجز للراهن تسليم الرهن إلى المرتهن قبل فك الحجر لتعلق حق سائر الغرماء به ولأنه ليس له أن يتبدى عقد الرهن في هذه الحالة فكذا تسليم الرهن انتهى. فيحتاج للفرق على مقتضى رد بحث البلقيني وقول ابن الصباغ قبل فك الحجر يشعر بأنه لو انفك الحجر قبل بيع الرهن جاز له التسليم حينئذ فليأمل.

لأنَّ حقَّهم تعلَّقَ بالتركة بالموت فإقباضُ الوارث تخصُّيصٌ وهو ممنوعٌ منه مردودٌ لِسَبْقِ التعلُّقِ قبل الموت بجرَّيانِ العقدِ فلا تخصُّيصٌ وأما فيهما كالجناية فلائنه يُعْتَقَرُ في الدوامِ ما لا يُعْتَقَرُ في الابتداءِ فعادَ بالانقلابِ خلاً وبعُودِ الآبِي وعَفْوِ المجنِّي عليه ويمتَنِعُ القبضُ حالَ التَّخْمُرِ ولو دُبِعَ جِلْدُ مرهونٍ ماتَ لم يُعَذِّرْهُنَا؛ لأنَّ ماليتَّه بالمُعَالَجَةِ بخلافِ الخَلِّ، ونحوُ نقله من شمسٍ لِظِلٍّ قد لا يُحْلَلُّه. (وليس لِلزَّاهِنِ المُقْبِضِ) أي يحزُّمُ عليه ولا ينفذُ منه (تَصَوُّفٌ) مع غيرِ المُرتَهِنِ بغيرِ إِذْنِهِ (فِيهِ الْمَلِكُ) كالبيعِ والوقفِ؛ لأنَّه حَجَرَ على نفسه بالرهنِ مع القبضِ نعم له قَتْلُهُ قَوْدًا ودَفْعًا وكذا لِنَحْوِ رَدِّهِ إِذَا كَانَ وَالِيَا كَذَا قَالُوهُ. وظَاهِرُ أَنَّ المَالِكِيَّةَ هنا لا تَأْتِيْهَا لَهَا وَيُوجِبُهُ أَنَّهُ أَبْطَلَ النِّظَرَ إِلَيْهَا بِخَجَرِهِ على نفسه فيه بالرهنِ ولم ينظرْ لذلك بالنسبة لِنَحْوِ القَوْدِ احتياطًا لِحَقِّ الْآدَمِيِّ (لَكِنْ فِي إِعْتَاقِهِ) وإِعْتَاقِ مَالِكٍ جَانِبًا تَعَلَّقَتْ الْجِنَايَةُ بِرَقَبَتِهِ عَنْ

□ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ الْوَارِثِ. □ فَوَدَّ: (مِنْهُ) أَيِ التَّخْصِيصِ. □ فَوَدَّ: (مَرْدُودٌ) خَبَرٌ وَيَحْتَ الْخ. □ فَوَدَّ: (لِسَبْقِ التَّعْلُقِ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَنَّ الْمُخَصَّصَ فِي الْحَقِيقَةِ عَقْدُ الْمَوْرَثِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَأَمَّا فِيهِمَا) أَيِ الْآخِرَيْنِ أَيِ فِي الْمَثْنِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ كَالْجِنَايَةِ اهـ سم. □ فَوَدَّ: (فَعَادَ بِالْإِنْقِلَابِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنِّهَايَةِ وَإِذَا تَخَلَّلَ عَادَ رَهْنًا كَمَا عَادَ مَلَكًا وَلِلْمُرْتَهِنِ الْخِيَارُ فِي الْبَيْعِ الْمَشْرُوطِ فِيهِ الرَّهْنُ سَوَاءً تَخَلَّلَ أَمْ لَا إِنْ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ لِنُقْصَانِ الْخَلِّ عَنِ الْعَصِيرِ فِي الْأَوَّلِ وَقَوَاتِ الْمَالِيَّةِ فِي الثَّانِي أَمَّا بَعْدَ الْقَبْضِ فَلَا خِيَارَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ تَخَمَّرَ فِي يَدِهِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ لِنُقْصَانِ الْخَلِّ الْخ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا خِيَارَ لَهُ لَوْ لَمْ تَنْقُصْ قِيَمَتَهُ بِالتَّخَلُّلِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَيَمْتَنِعُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (حَالُ التَّخْمُرِ) قُلُو قَبْضُهُ خَمْرًا وَتَخَلَّلَ اسْتَأْنَفَ الْقَبْضُ لِفْسَادِ الْقَبْضِ الْأَوَّلِ بِخُرُوجِ الْعَصِيرِ عَنِ الْمَالِيَّةِ لَا الْعَقْدَ لِوُقُوعِهِ حَالِ الْمَالِيَّةِ اهـ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (جِلْدُ مَرْهُونٍ) بِالْإِضَافَةِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ مَاتَتْ الشَّأُ الْمَرْهُونَةُ فِي يَدِ الزَّاهِنِ أَوْ الْمُرتَهِنِ قَدَبَعَ الْمَالِكُ أَوْ غَيْرُهُ جِلْدُهَا عَادَ مَلَكًا لِلزَّاهِنِ وَلَمْ يُعَذِّرْهُنَا اهـ. □ فَوَدَّ: (بِالْمُعَالَجَةِ) أَيِ مَنْ شَأْنِهِ الْمُعَالَجَةُ فَلَا يَرُدُّ الْإِنْدِبَاعُ بِنَحْوِ الْفَاءِ رِيحَ لَهُ عَلَى دَابِغِ سَمٍ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (مَعَ غَيْرِ الْمُرتَهِنِ بغيرِ إِذْنِهِ) أَمَّا مَعَهُ أَوْ بِإِذْنِهِ فَسَيَاتِي أَنَّهُ يَصِحُّ نِهَائَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ حَجَرَ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِذْ لَوْ صَحَّ لَفَاتَتْ الْوَبَقَةُ اهـ. □ فَوَدَّ: (نَعْمٌ) إِلَى كَذَا فِي النِّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (وَالْوَقْفُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ عَلَى الْمُرتَهِنِ وَقِيَّاسُ جَوَازِ بَيْعِهِ لَهُ صِحَّتُهُ وَفِيهِ عَلَيْهِ قَالَ الْمُناوِيُّ وَهُوَ مَأْخُودٌ مِنْ كَلَامِهِمْ كَذَا نُقِلَ عَنْهُ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (لِنَحْوِ رَدِّهِ) مِنَ التَّخْوِ قَطْعُهُ لِلطَّرِيقِ وَتَرْكُهُ لِلصَّلَاةِ بَعْدَ أَمْرِ الْإِمَامِ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ (سَنِي): (لَكِنْ فِي إِعْتَاقِهِ الْخ) أَيِ الزَّاهِنِ الْمَالِكِ. □ فَوَدَّ: (وَإِعْتَاقُ مَالِكٍ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِي عَطْفِهِ عَلَى مَذْخُولٍ لَكِنْ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ وَمِثْلُهُ سَيِّدٌ جَانٍ تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ الْمَالُ.

□ فَوَدَّ: (وَأَمَّا فِيهِمَا) أَيِ الْآخِرَيْنِ أَيِ فِي الْمَثْنِ بِدَلِيلِ كَالْجِنَايَةِ. □ فَوَدَّ: (وَيَمْتَنِعُ الْقَبْضُ) فَإِنْ فَعَلَ اسْتَأْنَفَ بَعْدَ التَّخَلُّلِ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ دُبِعَ جِلْدُ الْخ) انْظُرْ لَوْ ائْتَدَبَعَ بِنَحْوِ الْفَاءِ رِيحَ لَهُ عَلَى دَابِغٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مِنْ شَأْنِهِ الْمُعَالَجَةُ. □ فَوَدَّ (نَسْنَسَ): (لَكِنْ فِي إِعْتَاقِهِ أَقْوَالٌ أَظْهَرُهَا يَنْفَذُ مِنَ الْمَوْسِرِ) يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مَا لَوْ رَهَنَ مَالِكُ

نفسه تبرعاً أو غيره (أقول أظهرها ينفذ) ويجوز كما اقتضاه كلام الرافعي في النذر ونص عليه في الأم لكنه جزم في هذا الباب بحرمة وحكاه القاضي عن القفال (من المومس) بالقيمة في المؤجل وبأقل الأمرين من قيمته حالة الإعتاق والدين في الحال كما قاله البلقيني دون المومس

قوله: (أو غيره) أي بأن أعتق عن كفارة نفسه على ما يأتي اهـ ع ش. قوله: (ويجوز) إلى قوله لقوة العتق في النهاية والمعنى إلا قوله في المؤجل وقوله في الحال. قوله: (يجوز) فلا يحتاج لاستثناء انعقاد نذره من عدم انعقاد نذر المغصية اهـ سم. قوله: (بالقيمة) أي بقيمة الموهون هل اليسار يتبين بما في الفطرة أو بما في الفليس أو بما في نفقة الزوج والقريب؟ فيه نظر. والأقرب الأول اهـ ع ش عبارة البجيرمي قوله بقيمة الموهون أي فاضلة عن كفاية يومه وليلته شوبري اهـ. قوله: (وبأقل الأمرين) إلى قوله في الحال بل البلقيني لم يقيّد بالحال أطلق عبارته فشمّل المؤجل، ووجه اختيار الدين إذا كان أقل تشوف الشارع إلى العتق فإن اختيار الأقل أكثر تخصيصاً للعتق إذ لو اعتبرنا القيمة مطلقاً فات العتق إذا كان الدين أقل وقدّر عليه فقط اهـ سم. قوله: (كما قاله البلقيني) وفي كلام شيخنا الزيايدي أن البلقيني تناقض كلامه ففي موضع قال إن رهن بمؤجل اعتبرت قيمته أو بحال اعتبر أقل الأمرين وفي آخر قال المعتبر أقل الأمرين مطلقاً اهـ والإطلاق مغمض اهـ ع ش قال الرشيد وهو أي الإطلاق مغمض الشارع م ر أي والمعنى كما يعلم من صنيعه اهـ.

بعض المبعّض ذلك البعض من البعض الحر بالدين الذي له على مالك البعض ثم أعتقه فيفصل فيه بين المومس فينفذ عتقه ويغرم قيمته رهنًا مكانه والمومس فلا ينفذ عتقه واعلم أن قبض الموهون في هذه الصورة ينبغي أن يحصل بمجرد الإذن فيه وبلوغ الإذن له؛ لأنه في يد نفسه فلا يتوقف حصول القبض على زيادة على ذلك. قوله: (ويجوز) فلا يحتاج لاستثناء انعقاد نذره من عدم انعقاد نذر المغصية. قوله: (المنقش) (من المومس) يَدْخُلُ فيه ما لو رهن مالك بعض المبعّض ذلك البعض عن البعض الحر بدين له عليه ثم أعتقه وفي شرح م ر ولو كان للمبعّض دين على سيده فَرَهَنَ عنده نصفه صح ولا يجوز أن يعتقه إذا كان مومسًا إلا بإذنه فإن كان مومسًا نفذ بغير إذنه كالمزتهن الأجني انتهى.

(فرغ): في الرّوض وشرحه وإن رهن نصف عبد ثم أعتق نصفه فإن أعتق نصفه الموهون عتق مع باقيه على المومس دون المومس أو أعتق نصفه غير الموهون أو أطلق عتق غير الموهون من المومس والمومس وسرى إلى الموهون على المومس دون المومس؛ لأنه يسري إلى ملك غيره فملكه أولى انتهى. وقوله دون المومس ظاهر كلامهم أنه لا يحجر على المومس في النصف الآخر كما لا يحجر على المومس في أمواليه. قوله: (وبأقل الأمرين) إلى قوله: (والحال) البلقيني لم يقيّد بالحال بل أطلق عبارته فشمّل المؤجل ووجه اختيار الدين إذا كان أقل تشوف الشارع إلى العتق فإن في اختيار الأقل أكثر تخصيصاً للعتق إذ لو اعتبرنا القيمة مطلقاً فات العتق إذا كان الدين أقل وقدّر عليه فقط. قوله: (كما قاله البلقيني) عبارة شرح العباب فإن كان المعتق حالة العتق مومسًا بالقيمة التي يساويها القرض زادت على الدين أو لا كما يصرّح به كلامهم وعبارة الرزكشي كما يقتضيه كلامهم ووجهه أن العتق إنلاف ويحتمل اعتبار قدر

تشبيهاً بسراية إعتاق الشريك لِقوَّة العتق حالاً أو مآلاً مع بقاء حقِّ التوثُّق بغُرم القيمة في المؤجَّل مُطلقاً وفي الحال إذا كانت هي الأقلُّ وعليه يُحمَلُ قوله (ويغُرم قيمته) وجوباً جبراً لِحَقِّ المُرْتَهِنِ وتُعْتَبَرُ قيمته (يومَ عتقه)؛ لأنَّه وقتُ الإثلافِ وتَصِيرُ حيثُ لم يُقَضَ بها الدينُ الحالُ (رهنًا) مكانه بلا عقْدٍ لِقِيامِها مقامه ومن ثَمَّ حُكِمَ بِرَهْنِيتها

قوله: (تشبيهاً إلخ) تعليلٌ للتفوذ من المويسر عبارةً النِّهاية والمُعني؛ لأنَّه عتقٌ يَطلُبُ به حقُّ الغيرِ ففُرقَ فيه بينَ المُعسِرِ والمويسرِ كعتقِ الشريكِ اهـ. قوله: (لِقوَّة العتقِ حالاً أو مآلاً مع بقاء حقِّ التوثُّق إلخ) أسقطه النِّهاية والمُعني ولعلَّه حقيقٌ بالسُّقوطِ إذ لا يَظْهَرُ لِقوله: (أو مآلاً) مَرَقَعٌ هنا ولعلَّه سَرى إِلَيْه من شَرْحِ المنهجِ ولَّه مَرَقَعٌ هناك إذ عبارةُ المنهجِ إعتاقُ مويسرٍ وإيلاده اهـ فَجَمَعَ الإيلادُ مع الإعتاقِ بخلافِ المنهاجِ حيثُ آخرُ مسألةِ الإيلادِ وفي البَجيرِميَّ على شَرْحِ المنهجِ قوله لِقوَّة العَقْدِ حالاً أي بالنسبةِ للإعتاقِ وقوله أو مآلاً بالنسبةِ للإيلادِ شَوْبَرِيّ وهو عِلَّةٌ لِلْمَعْلَلِ مع عِلَّتِهِ أو عِلَّةٌ لِقوله تشبيهاً، ولَمَّا وَرَدَ على هذه العِلَّةِ إِبْهَالُ المُعسِرِ وإعتاقه فَمُقْتَضَاهَا أَنَّهُمَا يَتَقَدَّانِ أيضاً دَفَعَهُ بقوله مع بقاء حقِّ الوثيقة اهـ. وَوَجَّهَ الكُزْدِيُّ كَلَامَ الشَّارِحِ بما نُصِّه قوله: (حالاً أو مآلاً) الأوَّلُ أن يَعتَقَ الرَّاهِنُ نَفْسَ المَرْهُونِ كما في المَثْنِ والثَّانِي أن يَحْكُمَ بَعْتَقِهِ لا بإعتاقِ الرَّاهِنِ له بل بالسراية كما إذا رَهَنَ نِصْفَ عبدٍ ثم أعتَقَ نِصْفَهُ الآخرَ الأصَحُّ أَنَّهُ يَعتَقُ وَيَسْرِي إلى النِّصْفِ المَرْهُونِ لَكِنْ بِشَرْطِ اليسارِ على الأصَحِّ اهـ ولا يَخْفَى أَنَّهُ مع بُعْدِهِ عَنِ المَقَامِ يَرُدُّه أَنَّ العِتْقَ فِيهَا كَمَسْأَلَةِ المَثْنِ في الحالِ لا في المَالِ واللَّهِ أَعلَمُ. قوله: (في المؤجَّلِ مُطلقاً إلخ) تَقَدَّمَ ما فِيهِ. قوله: (وعليه يُحمَلُ قوله إلخ) لَعَلَّ المُرَادَ أن قوله المذكورَ بالنسبةِ لِلْحَالِ يُحمَلُ على ذَلِكَ أي على أَنَّ القيمةَ أَقلُّ مِنَ الدِّينِ فَلِذَا ذَكَرَهَا بالنسبةِ لِلْحَالِ فلا يُنَافِي أن قوله المذكورَ شامِلٌ لِلْمُؤجَّلِ فَإِنَّه لا وَجْهَ لِقَضَرِهِ على الحالِ لِمُخَالَفَتِهِ السِّياقَ والمَقْصودَ اهـ سم.

قوله: (وتَصِيرُ إلخ) عبارةٌ المُعني وتَصِيرُ رَهْنًا أي مَرْهُونَةً مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إلى عَقْدٍ وإن حَلَّ الدِّينُ أو تَصَرَّفَ في قِضَاءِ دَيْنِهِ إن حَلَّ اهـ وعِبارَةُ النِّهايةِ والأَسْنَى وتَصِيرُ دَيْنًا أي مَرْهُونَةً بلا حَاجَةٍ لِلْعَقْدِ وإن حَلَّ الدِّينُ هَذَا - أي كَوْنُ القيمةِ تَصِيرُ رَهْنًا - إن لم يَحُلِّ الدِّينُ وإلَّا فَبَحَثَ الشَّيْخَانِ أَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَ غُزْمِهَا أي لِتَكُونَ رَهْنًا وَبَيْنَ صَرَفِهَا فِي قِضَاءِ الدِّينِ اهـ. قال ع ش وتَظْهَرُ فَائِدَةُ ذَلِكَ التَّخْيِيرِ فيما إذا كان الدِّينُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ القيمةِ اهـ. قوله: (فَكَانَه بلا عَقْدٍ) إلى المَثْنِ في النِّهايةِ إلَّا قوله: (قال السُّبْكِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ)

الدِّينِ انْتَهَى. وَيَظْهَرُ ضَبْطُ يَسَارِهِ هنا بما يَأْتِي في سِرايةِ العتقِ وَبَحَثَ البُلْقِينِي أَخَذًا مِنْ كَلَامِ غَيْرِهِ اغْتِيَارَ يَسَارِهِ بِأَقْلِ الْأَمْرَيْنِ مِنَ القيمةِ والدِّينِ وَإِنَّمَا يَتَجَّهُ إن حَلَّ الدِّينُ وَتَخَيَّرَ وَاخْتَارَ صَرَفَ القيمةِ فِي الدِّينِ فَحَيِّثُ لا يَلْزَمُهُ إِلَّا الْأَقْلُ؛ لِأَنَّهُ إن كان الدِّينُ فلا وَاجِبَ غَيْرُهُ أو القيمةُ فَهِيَ الرَّاجِبَةُ عَلَى الْمُعْتَقِ انْتَهَى. وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ وَإِنَّمَا يَتَجَّهُ إلخ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَخْتَرْ الصَّرْفُ فِي الدِّينِ يَغُرمُ القيمةَ مُطلقاً، خِلَافُ قَضِيَّةِ كَلَامِهِ هُنَا. قوله: (وعليه يُحمَلُ قوله إلخ) لَعَلَّ المُرَادَ أن قوله المذكورَ بالنسبةِ لِلْحَالِ يُحمَلُ على ذَلِكَ أي على أَنَّ القيمةَ أَقلُّ مِنَ الدِّينِ فَلِذَا ذَكَرَهَا بالنسبةِ لِلْحَالِ فلا يُنَافِي أن قوله المذكورَ شامِلٌ لِلْمُؤجَّلِ فَإِنَّه لا وَجْهَ لِقَضَرِهِ على الحالِ لِمُخَالَفَتِهِ السِّياقَ والمَقْصودَ. قوله: (وتَصِيرُ حيثُ لم يُقَضَ بها الدِّينُ الحالُ)

في ذمة المُعتق كالأرض في ذمة الجاني قاله السبكي ومن تبعه ويُشترط قصد دفعها عن جهة الغرم كسائر الديون أي على ما يأتي آخر الضمان بما فيه فلو قال قصدت الإيداع صدق بيمينه ولو أيسر ببعضه نفذ فيما أيسر به أمّا عتقه عن كفارة غير المُرتهن فيمتنع؛ لأنه بيع أو هبة وعتقه تبرعاً عن غير المُرتهن باطل لذلك أيضاً ولو مات الراهن فأعتقه وارثه الموصي عنه صح لأنه خليفته فلا يُرد وكذا في الرهن الشرعي بأن مات مديناً فأعتق وارثه عنه ولو رهن

وقوله: (على ما يأتي آخر الضمان بما فيه) وقوله: (وعتقه) إلى (ولو مات).

□ قوله: (في ذمة المُعتق) وفائدة ذلك تقديم المُرتهن بقدر قيمة الرقيق على الغرماء إذا مات الراهن أو حُجر عليه بقلس اهرع ش زاد الحلبي وتقديمه بذلك على مؤنة التجهيز لو مات الراهن وليس له سوى قدر القيمة اه. □ قوله: (كالأرض إلخ) كأن قطع شخص يد العبد المزهون فإن أرض اليد وهو نصف قيمته يكون رهناً في ذمة الجاني قبل الغرم وفائدة ذلك كالفائدة في المقيس السابق اه يُجزمي قال ع ش ومن فوائده أيضاً: أنه لا يصح إبراء الراهن منه نظراً لحق المُرتهن اه. □ قوله: (ويُشترط إلخ) أي لتعنيها للرهنية اه رشيدى. □ قوله: (فلو قال قصدت الإيداع إلخ) قضيتها أنها تكون واقعة عن جهة الغرم عند الإطلاق وعليه فقوله: (يُشترط قصد دفعها) المراد منه أن لا يضره عن جهة الغرم اه ع ش.

□ قوله: (فيما أيسر به) أي في الجزء الذي أيسر به ع ش. □ قوله: (أما عتقه إلخ) مُحترز قوله سابقاً عن نفسه. □ قوله: (عن كفارة غير المُرتهن) أي بسؤاله ومعلوم أن الإعتاق عن المُرتهن جائز كالبيع منه نهايةً ومُعني، قال الرشيدى: قوله: (بسؤاله) إنما قيّد به؛ لأنه شرط لصحة التكفير عن الغير مطلقاً فهو الذي يتوهم فيه الصحة أيضاً ليتأتى تعليله بقوله؛ لأنه يبيع إلخ أما الإعتاق عن الغير بغير سؤاله فمعلوم أنه لا يصح وإن كان العتق غير مَزْهُون اه. □ قوله: (لأنه يبيع) أي إن وقع بعوض (أو هبة) أي إن وقع بلا عوض وهو ممنوع منهما نهايةً ومُعني. □ قوله: (لذلك) أي لأنه يبيع أو هبة وفي هذا التعليل نظر؛ لأن إعتاقه عن الغير تبرعاً إن كان بدون سؤاله لا يكون تبرعاً ولا هبة وإن كان بسؤاله فلا حاجة إليه؛ لأنه من الهبة وقد تقدمت اه ع ش. □ قوله: (هنة) أي عن الراهن. □ قوله: (فلا يُرد) أي صحة إعتاق الوارث على قولهم وعتقه تبرعاً عن غير المُرتهن باطل. □ قوله: (لأنه خليفته) ففعله كفعله في ذلك ولأن الكلام في إعتاق الراهن بنفسه نهايةً ومُعني. □ قوله: (وكذا في الرهن الشرعي إلخ) أي فيصح فلا يُرد لما ذكر أي ولأن الكلام في الرهن الجعلي نهايةً ومُعني.

قد يقتضي هذا أن أمرها موقوف فإن قضى بها الدين لم تصر رهناً ولا صارت لكن ذلك لا يوافق قوله: (ومن ثم إلخ) وعبارة الرّوض وتصير رهناً أو تُصرف في قضاء دينه إن حلّ انتهى. وبين في شرحه نزاعاً في ذلك وفي شرح م ر اعتمد ما بحثه الشيخان فيما إذا حلّ الدين أنه يُخَيَّر بين غرمها وصرفها في قضاء الدين وهو أوجه مما نقله عن العراقيين من أنه لا معنى للرهن في ذلك انتهى. وأقول: ينبغي جواز قضاء الدين المؤجل إذا لم يكن للرهن غرض في الامتناع.

بعض فته ثم اعتق باقيه سرى للمرهون إن أيسر وإلا فلا فما قيل: إنه احتزَرَ بالإعتاق عن هذا غير صحيح إلا أن يُراد بالنسبة للخلاف (فإن لم يُنفذه) لإعساره (فانفك) الرهن بأداء أو غيره (لم ينفذ في الأصح) لأنه ألغى لوجود مانعه فلم يُعذ لضعفه نعم إن بيع في الدين ثم ملكه لم يعتق جزماً وقد لا يُرد عليه؛ لأنه إذا بيع في الدين لا يُقال حينئذ إن الرهن انفك (ولو علَّقه) أي الرهن عتق المرهون (بصفة فوجدت وهو رهن فكالإعتاق) فينفذ من الموبس ويأتي فيه ما تقرّر لأن التعليق مع وجود الصفة كالتنجيز لا من المُعسير بل تنحلّ التمسك فلا يُؤثّر وجودها بعد الفك (أو) وجدت (بعده) أي الفك أو معه (نفذ) العتق ولو من مُعسير (على الصحيح) إذ لا يبطّل به حق أحد ولا عبرة بحالة التعليق؛ لأنه بمجرّده لا ضرر فيه (ولا رهنه) عطف على (تصرف يُزيل الملك) (لغيره) أي المرتبة لمُراحمته له ومَرّ امتناعه له أيضاً (ولا التزويج) للعبد وكذا الأمة لكن لغير المرتبة كما علّم ممّا قبله؛ لأنه يُنقص قيمته. نعم تجوز الرجعة

قوله: (ثم اعتق باقيه إلخ) عبارة النهاية والمُعني ثم اعتق نصفه فإن اعتق نصفه المرهون عتق مع باقيه إن كان موبساً أو غير المرهون أو أطلق عتق غير المرهون من الموبس وغيره وسرى إلى المرهون على الموبس. ولو كان للمُعبّد دين على سيّده قرهن عنده نصفه صحّ ولا يجوز أن يُعتقه إذا كان مُعبّداً إلا بإذنه فإن كان موبساً نفذ بغير إذنه كالمُرتبة الأجبيّ اهـ. قوله: (غير صحيح) أي لاتّحادهما في التفصيل بين الموبس والمُعسير. قوله: (أو غيره) كالإبراء والإزب. قوله: (لأنه ألغى) عبارة النهاية والمُعني؛ لأنه اعتقه وهو لا يملك إعتاقه فأشبه ما لو اعتق المحجور عليه بالسفّه ثم زال عنه الحجز اهـ. قوله: (فلم يُعذ لضعفه) وبه فارق الإيلاد الآتي. قوله: (لم يعتق) أي كما فهم من المتن بطريق الأولى ولو استعار من يُعتق عليه ليرهنه قرهنه ثم ورثه فالأوجه من ثلاثة احتمالات أنه إذا كان موبساً عتق وإلا فلا نهاية ومُعني. قوله: (عليه) أي على المتن أي على حكايته الخلاف. قوله: (ما تقرّر) أي من اليسار بالقيمة في المؤجل وبأقلّ الأمرين في الحال وتقدّم ما فيه. قوله: (أو معه) ويُمكن أن يُدرج فيه ما في النهاية والمُعني من أنه لو علّقه بفكك الرهن وانفك عتق اهـ. قوله: (لأنه بمجرّده) أي التعليق بدون وجود الصفة.

قوله: (ومر امتناعه إلخ) أي في قول المتن: (ولا يجوز أن يرهنه إلخ) أي فقوله: لغيره ليس بقيد. قوله: (ولا التزويج للعبد) لم يُلحظ هنا لكن لغير المرتبة بخلاف المرتبة بأن كان أنثى اهـ سم عبارة النهاية ولا التزويج من غيره لأنه يُقلّل الرغبة ويُقصّ القيمة سواء العبد والأمة والخلية عند الرهن والمزوجة فإن زوج فالتكاك باطل؛ لأنه ممنوع منه قياساً على البيع اهـ زاد المُعني زوج الأمة لزوجها الأول إن لغيره اهـ قال ع ش قوله: (والمزوجة) أي بأن كانت مُزوجة وطَلقت اهـ. قوله: (لكن لغير المرتبة) أي بغير إذنه أما تزويجه بإذنه فأولى بالجواز ومن رهنه بإذنه اهـ سيّد عمر. قوله: (نعم تجوز الرجعة) كذا في النهاية والمُعني. قال الرشيدي: وتُصور بأن استعار زوجته الأمة ورهنها وطلّقها وراجعها اهـ.

قوله: (ولا التزويج للعبد) لم يُلحظ هنا لكن لغير المرتبة بخلاف المرتبة بأن كان أنثى.

(ولا الإجارة إن كان الدين حالاً أو يحل قبلها) أي قبل انقضاء مدتها؛ لأنها تقلل الرغبة فيه فتبطل من أصلها كسابقها إلا من المرتهن أو بإذنه ولا يأتي فيها تفريق الصفقة لما مر فيه بخلاف ما يحل بعد انقضائها أو معه ولو احتمالاً فيجوز إن لم تنقص بها قيمة الموهون ولم تمتد مدة تفرغه لما بعد الحلول زمناً له أجره وكانت من ثقة إلا أن يرضى المرتهن بغيره ثم إن اتفق حلوله مع بقائها لنحو موت الراهن صبراً لانقضائها على أحد وجهين رجحاً جمعاً بين

قول (سئ): (ولا الإجارة) لا يخفى أنه حيث جازت الإجارة جازت الإعارة بالأولى لكن هل يجوز مطلقاً لإمكان الرجوع فيها متى شاء أو على تفصيل الإجارة سم على حج أقول يتبني الجواز مطلقاً لانقضاء العلة وهي قوله لأنها تنقص القيمة اهـ ع ش عبارة المغني والنهاية ولا الإجارة من غيره أما الإجارة منه فتصح ويستمر الرهن وخرج بذلك الإعارة فتجوز إذا كان المستعير ثقة اهـ. قول: (فتبطل) أي الإجارة وقوله كسابقها بصيغة التثنية أي الرهن والتزويج. قول: (إلا من المرتهن) راجع للإجارة دون قوله كسابقها أيضاً بدليل قوله السابق ومر امتناعه له أيضاً اهـ سم. قول: (ولا يأتي) إلى قوله وتصير في النهاية. قول: (فيها) أي الإجارة. قول: (تفريق الصفقة) أي يبطلان الإجارة فيما جاوز المحل فقط اهـ نهاية. قول: (لما مر فيه) أي في تفريق الصفقة من التعليل بخروجه بالزيادة عن الولاية على العقد فلم يمكن التبعيض. قول: (ولو احتمالاً) كما اقتضاه كلام الشيخين وهو المعتمد ر وإن نظر فيه السنوي اهـ سم عبارة النهاية والمغني فإن احتمل التقدم والتأخر والمقارنة أو اثنتين منها بأن يوجزه على عمل معين كبناء حائط صح كما اقتضاه كلام المصنف كالروضة وهو المعتمد اهـ.

قول: (فيجوز) أي عقد الإجارة وكان الأولى التأكيد. قول: (ولم تمتد مدة تفرغه إلخ) قضية ذلك أن الإجارة إذا كانت تنقضي بعد حلول الدين بزمن لا يقابل بأجرة لم تصح وعليه فيمكن الفرق بينه وبين ما لو كانت تنقضي معه ويتوقف تفرغ الأمتعة منها على مدة لا تقابل بأجرة بأنها إذا بقيت إلى ما بعد حلول الدين كانت منقعة تلك المدة مستحقة للمستأجر فتبقى اليد له حائلة بين المرتهن وبينها إذا أراد البيع ولا كذلك ما إذا انقضت الإجارة مع حلول الدين اهـ ع ش. قول: (بغيره) أي غير الثقة، والتذكير بتأويل العدل. قول: (صبر لانقضائها إلخ) ولا يضارب مع الغرماء أي الآن ثم بعد انقضائها يقضي ما فضل له من الموهون فإن فضل منه شيء فليغرماً اهـ نهاية. قول: (رجح) وجزم به في شرح الروض اهـ سم.

قول (المفتي): (ولا الإجارة إلخ) لا يخفى أنه حيث جازت الإجارة جازت الإعارة بالأولى لكن هل يجوز مطلقاً لإنكاره الرجوع فيها متى شاء أو على تفصيل الإجارة أو كيف الحال فيه نظر. قول: (إلا من المرتهن) راجع للإجارة دون قوله كسابقها أيضاً بدليل قوله السابق ومر امتناعه له أيضاً. قول: (ولو احتمالاً) كما اقتضاه كلام الشيخين وهو المعتمد ر وإن نظر فيه السنوي. قول: (رجح) وجزم به في الروض.

الْحَقَّيْنِ (وَلَا الْوُطْءَ) أَوِ الْاسْتِمْتَاعَ بِهِ أَوِ الْاسْتِخْدَامَ إِنْ جَرَّ لَوْطُءٍ وَذَلِكَ خَوْفُ الْحَبْلِ فَيَمَنُّ يُمَكِّنُ حَبْلَهَا وَحَسَمًا لِلْبَابِ فِي غَيْرِهَا وَلَوْ صَغِيرَةً، وَإِنْ نَقَلَ الْأَذْرَعِي فِيهَا وَفِي الْاسْتِمْتَاعِ خِلَافٌ ذَلِكَ وَعَاطَمَدَه، نَعَمْ بَحَثَ أَنَّهُ لَوْ خَافَ الزَّانَا لَوْ لَمْ يَطَّأَهَا جَارًا، (فَلَا وَطْءٌ) رَاهُنَهَا الْمَالِكُ لَهَا فَأَحْبَلَهَا (فَالْوَلَدُ حُرٌّ) نَسِيبٌ؛ لِأَنَّهَا عَلِقَتْ بِهِ فِي مِلْكِهِ فَلَا حَدٌّ وَلَا مَهْرٌ نَعَمْ عَلَيْهِ فِي الْبِكْرِ أَرَشَ الْبِكَارَةَ يَقْضِيهِ مِنَ الدِّينِ، وَإِنْ لَمْ يَحُلْ أَوْ يَجْعَلْهُ رَهْنًا. (وَفِي تَفْوِذِ الْاسْتِيلَادِ) مِنْ

فَوَلَّ (سَيِّئٌ): (وَلَا الْوُطْءَ) يَدْخُلُ فِيهِ الزَّوْجُ فَإِذَا رَهَنَ زَوْجَتَهُ بَانَ اسْتِعَارَهَا مِنْ مَالِكِهَا لِيَرْهَنَهَا وَرَهْنَهَا فَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ وَطْؤُهَا وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا؛ لِأَنَّهَا لَا تَزِيدُ عَلَى مَنْ لَا تَحْبِلُ مَعَ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ وَطْؤُهَا حَسَمًا لِلْبَابِ عَلَى مَا صَحَّحَهُ الشَّيْخَانِ وَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَمِمَّا يُخَالِفُ ذَلِكَ مَمْنُوعٌ م ر ه س م. فَوَلَّ: (أَوْ الْاسْتِمْتَاعِ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَصِيرُ فِي الْمُغْنِي. فَوَلَّ: (إِنْ جَرَّ الْإِنْفِ) أَيِ إِنْ خَافَ الْجَرَّ إِلَى الْوُطْءِ.

فَوَلَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ جَوَازِ الْوُطْءِ وَمَا مَعَهُ. فَوَلَّ: (حَسَمًا) أَيِ سَدًا. فَوَلَّ: (نَعَمْ بَحَثَ الْإِنْفِ) وَاعْتَمَدَهُ النَّهَائِيُّ وَالْمُغْنِي أَيْضًا. فَوَلَّ: (جَارًا) فَلَوْ حَبِلَتْ هَلْ يَتَفَوَّذُ وَقِيَاسُ الْجَوَازِ التَّفْوِذُ أَه س م عَلَى حَجٍّ وَقَدْ يُمْتَنَعُ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ الْإِضْطِرَارِ يُسْقِطُ حُرْمَةَ الْوُطْءِ وَلَا يُلْزَمُ مِنْهُ تَقْوِيَةُ حَقِّ الْمُرْتَهِنِ بِلِ الْقِيَاسِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مُوسِرًا نَقَذَ وَإِلَّا فَلَا كَمَا لَوْ وَطِئَ بِلَا إِذْنِ أَه ع ش وَهُوَ الظَّاهِرُ. فَوَلَّ: (فَلَا حَدَّ الْإِنْفِ) أَيِ وَلَوْ عَالِمًا بِالتَّخْرِيمِ لَكِنْ يُعَزَّرُ الْعَالِمُ بِهِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. فَوَلَّ: (يَقْضِيهِ مِنَ الدِّينِ الْإِنْفِ) فِيهِ مُخَالَفَةٌ لِمَا سَبَقَ فِي الْعِنَقِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الدِّينِ الْمُؤَجَّلِ فَلِإِنَّهُمْ لَمْ يَتَعَرَّضُوا فِيهِ لِلتَّخْيِيرِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ وَكَأَنَّهُمْ تَرَكَوهُ ثُمَّ لِيُضَوِّجَهُ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ تَعَجُّلِ الْمُؤَجَّلِ وَقَوْلُهُ هُنَا أَوْ يَجْعَلْهُ رَهْنًا فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِنْشَاءِ عَقْدِ الرَّهْنِ وَسَيَأْتِي لَهُ أَنَّ أَرَشَ نَقْصِهَا بِالْوَلَدِ يَصِيرُ رَهْنًا مِنْ غَيْرِ إِنْشَاءِ رَهْنٍ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ ثُمَّ لِنَظِيرِ قَوْلِهِ هُنَا يَقْضِيهِ مِنَ الدِّينِ وَإِنْ لَمْ يَحُلْ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه سَيَدُّ عُمَرَ وَقَوْلُهُ فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ الْإِنْفِ قَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ بَقَرِيَّةَ السَّابِقِ وَاللَّاحِقِ مِنْ جَعْلِهِ رَهْنًا هُنَا صَيَّرَ رَهْنًا بِلَا عَقْدٍ وَقَوْلُهُ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ ثُمَّ الْإِنْفِ أَقُولُ قَدْ ذَكَرَهُ ثُمَّ النَّهَائِيُّ وَالْمُغْنِي كَمَا يَأْتِي فَتَرَكَهُ الشَّارِحُ هُنَاكَ لِيَعْلِمَهُ مِمَّا هُنَا. فَوَلَّ: (وَتَصِيرُ قِيمَتُهُ الْإِنْفِ) أَيِ: حَيْثُ لَمْ يَقْبِضْ بِهَا الدِّينَ الْحَالِ أَه س م. فَوَلَّ: (بِقَيْدِهَا السَّابِقِ) وَهُوَ قَوْلُهُ فِي الْمُؤَجَّلِ مُطْلَقًا وَفِي الْحَالِ إِذَا كَانَتْ أَقْلٌ مِنَ الدِّينِ.

فَوَلَّ: (وَقْتُ الْإِحْبَالِ) كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ بِقَيْدِهَا الْإِنْفِ. فَوَلَّ: (أَيِ وَإِنْ كَانَتْ الْإِنْفِ) هَذِهِ مَعَ كَوْنِ الْأَضْرَبِ إِسْقَاطَ الْوَاوِ مُكَرَّرٌ مَعَ قَوْلِهِ بِقَيْدِهَا السَّابِقِ عِبَارَةٌ سَم قَوْلُهُ أَيِ وَإِنْ كَانَتْ الْإِنْفِ قِيَاسُ مَا مَرَّ اخْتِصَاصُ هَذَا بِالدِّينِ الْحَالِ أَه. فَوَلَّ: (رَهْنًا الْإِنْفِ) وَيُبَاعُ عَلَى الْمُغْنِي مِنْهَا بِقَدْرِ الدِّينِ وَإِنْ نَقَصَتْ بِالتَّشْقِيقِ رِعَايَةً لِحَقِّ الْإِبِلَادِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الْأَغْيَانِ الْمَرْهُونَةِ بِلِ يُبَاعُ كُلُّهُ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنِ الْمَالِكِ

فَوَلَّ (لِنَقْصِ): (وَلَا الْوُطْءَ) يَدْخُلُ فِيهِ الزَّوْجُ فَإِذَا رَهَنَ زَوْجَتَهُ بَانَ اسْتِعَارَهَا مِنْ مَالِكِهَا لِيَرْهَنَهَا وَرَهْنَهَا فَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ وَطْؤُهَا وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا لِأَنَّهَا حَبْلٌ لَا تَزِيدُ عَلَى مَنْ لَمْ تَحْبِلْ مَعَ أَنَّهَا يَمْتَنِعُ وَطْؤُهَا حَسَمًا لِلْبَابِ عَلَى مَا صَحَّحَهُ الشَّيْخَانِ وَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَمِمَّا يُخَالِفُ ذَلِكَ مَمْنُوعٌ م ر ه س. فَوَلَّ: (جَارًا) فَلَوْ حَبِلَتْ هَلْ يَتَفَوَّذُ وَقِيَاسُ الْجَوَازِ التَّفْوِذُ.

الراهن للمرهونة ومثله سيّد الجانية (أقوال الإعتاق) أظهرها نفوذ من الموصير فقط وتصير قيمتها لقيدها السابق وقت الإحبال أي وإن كانت أقل، نظير ما مرّ هنا مكانها (فإن لم تنفذ) لإعساره (فانفك) الرهن بلا بيع (نفذ) الاستيلاء (في الأصح) وفارق الإعتاق بأنه قول مقتضٍ للعتي حالاً فإذا ردّ لعا من أصله والإيلاء فعل لا يمكن رده وتعدّر نفوذ أثره إنما هو ليحق الغير فإذا زال نفذ أما إذا انفك ببيعها في الدين ثم عادت إلى ملكه فينفذ الاستيلاء لكن على الأظهر وقيل قطعاً كذا في الروضة وأصلها وعبراً في الأولى بالمذهب ثم قالوا وقيل هذه كالأولى أي في خلافها وعبارة المتن من حيث حكاية الخلاف لا توافق شيئاً من ذلك وبعبارة المذكرة يعلم غلط الزركشي في قوله في شرحه فيما لو ملكها بعد البيع فيه طريقان أصحهما على ما يقتضيه كلامهما القطع بعدم النفوذ على أنه قبل ذلك بأسطرٍ قال إنه ينفذ على الأصح (فلو) لم تنفذ لإعساره حالة الإحبال (وماتت) أو نقصت (بالولادة) ثم أيسر

لكن لا يباع شيء من المستولدة إلا بعد أن تضع ولدها؛ لأنها حامل بحرّ وبعد أن تسقيه اللبن ويوجد مزرعة خوفاً من أن يسافر بها المشتري فيهلك ولدها فإن استغرقها الدين أو عديم من يشتري البعض يبعث كلها بعد ما ذكر للحاجة في الأولى وللضرورة في الثانية وليس للراهن أن يهبها أي المستولدة للمزتهن أي ولا يغيره بخلاف البيع لأن البيع إنما يجوز للضرورة ولا ضرورة إلى الهبة نهايةً ومغني .
 قو: (لا يمكن رده) بدليل نفوذه من السفية والمجنون دون إعتاقهما اهـ حلي . قو: (فينفذ الاستيلاء) ولو ملك بعضها أي بعد بيعها في الدين فهل يسري لباقيها الأوجه نعم كمن ملك بعض من يعتق عليه اهـ مغني زاد النهاية ولو مات الراهن قبل بيعها فإن سقط الدين بإبراء المزتهن أو تبرع أجنبي بأدائه عتقت وإن لم يتفق ذلك فالأقرب أنها ليست ميراثاً ظاهراً فإن بيعت ثبت الميراث فلو اكتسبت بعد الموت وقبل البيع فإن سقط الدين فكسبها لها وإن بيعت تبين أنه للوارث اهـ . قو: (في الأولى) أي في الإنفكاك بلا بيع (وقوله هذه) أي صورة الإنفكاك بالبيع . قو: (من ذلك) أي من المذهب والأظهر والقطع . قو: (وبعبارة المذكرة) وهي أما إذا انفك إلخ . قو: (في شرحه) أي شرح الزركشي على المنهاج والجاء متعلق بقوله المطلق . قو: (فيما لو ملكها إلخ) متعلق به بعده تقييده بالظرف الأول . قو: (فيه طريقان إلخ) مقول القول . قو: (أو نقصت) إلى قول المتن: (ثم إن أمكن) في النهاية إلا قوله فالظرف إلى ولا قيمة، وقوله نظير ما مرّ إلى وحكم إلخ وكذا في المغني إلا قوله وحكم إلى المتن .

قو: (بقيدها السابق) أي حيث لم يقض بها الدين الحال . قو: (أي وإن كانت إلخ) قياس ما مرّ اختصاص هذا بالدين الحال . قو: (فينفذ الاستيلاء) ولو ملك بعضها فهل يسري لباقيها الأوجه نعم كمن ملك بعض من يعتق عليه م ر وأخذ الزركشي من كلام المتولي وغيره آناً إذا وجدنا له مالا آخر يمكن قضاء الدين منه لم يجز بيع شيء منها ولا كلها كما بين ذلك الشارح في شرح العباب ولعل

(عَرِمَ قِيمَتَهَا) وقت الإحبال أو الأرض يكون (رهنًا) مكانها من غير إنشاء رهن وإنما عَرِمَ قِيمَتَهَا أو أَرَشَ نَقِصَهَا (في الأصح) لِتَسْبِيهِ لِهَلاِكِهَا أو نَقِصَهَا بِالاسْتِيلَادِ بلا حق فالظرف مُتَعَلِّقٌ بِعَرِمَ؛ لَأَنَّهُ الْأَصْلُ لَا يَرْهَنُ فَلَإِعْتِرَاضٍ عَلَيْهِ وَلَا قِيمَةً لِمَزْنِيٍّ بِهَا وَلَا دِيَةً لِحُرَّةٍ مَوْطُوعَةٍ بِشُبْهَةِ مَاتِنَا بِالْإِيلَادِ بِخِلَافِ أُمَةِ مَوْطُوعَةٍ بِشُبْهَةِ مَاتَتْ بِهِ. (وله) أي الراهن (كُلُّ انتِفَاعٍ لَا يُنْقِصُهُ) أي

﴿قَوْلُ (سَيِّ): (عَرِمَ قِيمَتَهَا) أي إذا كانت مُساوِيَةً لِلَّذِينَ أَوْ أَقْلٌ وَلَا فَلَا يَغْرُمُ إِلَّا قَدَرَ الدِّينِ أَهْ جَفْنِي وَفِيهِ وَفَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ فَلْيُرَاجَعْ. ﴿قَوْلُهُ: (يَكُونُ) أي مَا غَرِمَهُ مِنَ الْقِيَمَةِ أَوْ الْأَرْضِ وَكَانَ الْأَوَّلَى وَيَكُونُ بِالْعَطْفِ. ﴿قَوْلُهُ: (رَهْنًا مَكَانًا) وَلَهُ صَرَفٌ ذَلِكَ أَيِ الْقِيَمَةِ أَوْ الْأَرْضِ فِي قَضَاءِ ذَيْنِهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. ﴿قَوْلُهُ: (فَالظَّرْفُ) أَيِ قَوْلِهِ فِي الْأَصَحِّ. ﴿قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ الْأَصْلُ) أَيِ فِي الْعَمَلِ لِكُونِهِ فِعْلًا. ﴿قَوْلُهُ: (فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ) بَأَنَّ كَلَامَهُ يَقْتَضِي أَنَّ الْخِلَافَ فِي كَوْنِ الْقِيَمَةِ رَهْنًا لَا فِي غَرْمِهَا. ﴿قَوْلُهُ: (لِمَزْنِيٍّ بِهَا الْخ) أَيِ لَأُمَةِ مَزْنِيٍّ بِهَا وَلَوْ يَأْكُرَاهُ؛ لِأَنَّهُ أَيِ الْوِلَادَةِ لَا تُضَافُ إِلَى وَطْنِهِ إِذَ الشَّرْعُ قَطَعَ النَّسَبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَلَدِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا سَيَأْتِي فِي الْغَضَبِ أَنَّ الْغَاصِبَ لَوْ أَحْبَلَ الْأُمَّةَ الْمَغْصُوبَةَ ثُمَّ رَدَّهَا إِلَى مَالِكِهَا فَمَاتَتْ بِالْوِلَادَةِ ضَمِينَ قِيمَتَهَا؛ لِأَنَّ صَوْرَتَهُ أَنَّهُ حَصَلَ مَعَ الرِّثَا اسْتِيلَادًا تَأَمَّ عَلَيْهَا بَحِيثٌ دَخَلَتْ فِي ضَمَانِهِ أَهْ نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَلَوْ يَأْكُرَاهُ أَيِ عَلَى الرِّثَا بِهَا مِنْ غَيْرِهِ أَهْ. ﴿قَوْلُهُ: (وَلَا دِيَةً لِحُرَّةٍ الْخ)؛ لِأَنَّ الْوِطْءَ سَبَبٌ ضَعِيفٌ وَإِنَّمَا أَوْجَبْنَا الضَّمَانَ فِي الْأُمَّةِ لِأَنَّ الْوِطْءَ سَبَبٌ الْاسْتِيلَادِ عَلَيْهَا وَالْعَلُوقُ مِنْ آثَارِهِ فَأَدْمُنَا بِهِ الْيَدَ وَالْاسْتِيلَادَ وَالْحُرَّةَ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ وَالْاسْتِيلَادَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي مَوْتِ زَوْجَتِهِ أُمَّةٌ كَانَتْ أَوْ حُرَّةً بِالْوِلَادَةِ لِتَوَلُّدِهِ مِنْ مُسْتَحَقٍّ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. ﴿قَوْلُهُ: (بِشُبْهَةِ) وَبِالْأَوَّلَى بَرْنًا أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ. ﴿قَوْلُهُ: (بِالْإِيلَادِ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ مَاتَتْ بِنَفْسِ الْوِطْءِ فَعَلِيهِ قِيمَتُهَا إِنْ كَانَتْ أُمَّةً وَدِيَتُهَا دِيَةً خَطَأً إِنْ كَانَتْ حُرَّةً وَإِنْ سَبَقَ مِنْهُ الْوِطْءُ مِرَازًا وَلَمْ تَتَأَلَّمْ مِنْهُ وَإِذَا اخْتَلَفَ الْوَاطِئُ وَالْوَارِثُ فِي ذَلِكَ فَالْمُصَدِّقُ الْوَاطِئُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ وَعَدَمُ الْمَوْتِ بِهِ بَلْ هُوَ الْغَالِبُ أَهْ ع ش. ﴿قَوْلُهُ: (أَيِ الزَّاهِنِ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَمِثْلَهُ مُعِيرُهُ فَلَهُ ذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ أَهْ ع ش.

﴿قَوْلُ (سَيِّ): (لَا يُنْقِصُهُ) وَالْأَفْصَحُ تَخْفِيفُ الْقَافِ قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ﴾ [التوبة: ٤] وَيَجُوزُ تَشْدِيدُهَا نِهَآيَةً وَمُعْنَى.

الْمُرَادُ أَنَّهُ حَدَّثَ لَهُ مَا لَمْ يَكُنْ يَحْتَسِبُ أَنَّ مَغِيرَةَ حَالِ الْاسْتِيلَادِ بَقِيَ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ جَوَازُ بَيْعِهَا لِيُوفَاءِ الدِّينِ وَإِنْ كَانَ مُؤَجَّلًا وَلَوْ قَبْلَ حُلُولِهِ، وَقَدْ يَوْجَهُ بَعَرَضُ الْمُبَادَرَةِ إِلَى بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ إِذْ قَدْ تَتَلَفُ قَبْلَ الْحُلُولِ وَلَا يُقَالُ لَا ضَرُورَةَ لِبَيْعِهَا قَبْلَ الْحُلُولِ؛ لِأَنَّ شُغْلَ الذِّمَّةِ مَعَ الْإِعْسَارِ ضَرُورَةٌ فَلْيُرَاجَعْ وَلَوْ مَاتَ الزَّاهِنُ قَبْلَ بَيْعِهَا فَإِنْ سَقَطَ الدِّينُ بِإِبْرَاءِ الْمُرْتَهِنِ أَوْ تَبَرُّعِ أَجَنَبِيٍّ بِأَدَائِهِ عَقَبَتْ وَإِنْ لَمْ يَتَّقِفْ ذَلِكَ فَلَا قَرَبَ أَنَّهُ لَا مِيرَاثَ ظَاهِرٌ فَإِنْ بَاعَتْ ثَبَتَ الْمِيرَاثُ فَلَوْ اكْتَسَبَتْ بَعْدَ الْمَوْتِ وَقَبْلَ الْبَيْعِ فَإِنْ سَقَطَ الدِّينُ فَكَسْبُهَا لَهَا أَوْ بَيْعَتْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لِلْوَارِثِ شَرْحُ م ر. ﴿قَوْلُهُ: (فَالظَّرْفُ) أَيِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورُ. ﴿قَوْلُهُ: (وَلَا قِيمَةً لِمَزْنِيٍّ بِهَا) وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا يَأْتِي فِي الْغَضَبِ أَنَّ الْغَاصِبَ لَوْ أَحْبَلَ الْأُمَّةَ الْمَغْصُوبَةَ ثُمَّ رَدَّهَا إِلَى مَالِكِهَا فَمَاتَتْ بِالْوِلَادَةِ ضَمِينَ قِيمَتَهَا؛ لِأَنَّ صَوْرَتَهَا أَنَّهُ حَصَلَ مَعَ الرِّثَا اسْتِيلَادًا تَأَمَّ عَلَيْهَا بَحِيثٌ دَخَلَتْ

المرهون (كالركوب) في البلد لا امتناع السفر به، وإن قَصُرَ بلا إذن إلا لضرورة كنهب أو جذب (والشكوى) ولَبَسَ خَفِيفٌ للخبر الصحيح «الظهر يُركبُ بنفقته إذا كان مرهوناً» وصَحَّ خبرُ «الرهنُ محلوبٌ ومركوبٌ» (لا البناء والغراس) لتقصيهما قيمة الأرض إلا إذا كان الدين مؤجلاً وقال أفلح وأقلع عند الحلول نص عليه وجزى عليه جمعٌ ومحله إن لم تنقص الأرض بالقلع ولا طالت مدته أي زماناً له أجره نظير ما مرَّ ومع ذلك هو مُشْكِلٌ؛ لأنه لو تعدى به قلع

قوله (السبي): (كالركوب) أي والاستخدام ولو للإمة أه نهاية قال ع ش قوله ولو للإمة مُعْتَمَدٌ اهـ.

قوله: (لا امتناع السفر به) تعليلٌ للتقييد بقوله في البلد. قود: (إلا لضرورة إلخ) عبارة النهاية فإن دعت ضرورة لذلك كما لو جلا أهل البلد لِنَحْوِ خَوْفٍ أو قَحْطٍ كان له السفر إن لم يَمَكُنْ من رده إلى المُرْتَهِنِ ولا وكيله ولا أمين ولا حاكم نعم قال الأذرعِي إنه لو رهنه وأقبضه في السفر أي ثم استرده للإنتفاع أن له السفر به نحو مقصده للقرينة وقس به ما في معناه اهـ. قود: (أو جذب) وإذا أخذ الزاهن المرهون للإنتفاع الجائر فتلف في يده من غير تقصير لم يضمه كما قاله الروياني اهـ معني زاد النهاية فلو ادعى أي الزاهن رده على المُرْتَهِنِ فالصواب أنه لا يقبل كالمُرْتَهِنِ لا يقبل دعواه الردَّ بيمينه مع أن الزاهن ائتمنه باختياره اهـ قال ع ش قوله م ر لم يضمه أي بشيء بدله يكون رهنًا مكانه ويصدق في أنه لم يقصر اهـ. قود: (ولبس خفيف) بالوصف.

قوله (السبي): (لا البناء والغراس) أي في الأرض المرهونة والأولى الغرس؛ لأنه المضدر لغرس بخلاف الغراس فإنه اسم لما يُغرس ثم رأيت في نسخة كذلك اهـ ع ش. قود: (لتقصيهما إلخ) قضيته امتناع ذلك وإن وقت قيمة الأرض مع التقص بقدر الدين ولو اعتبر نقص يؤدي إلى تفويت حق المُرْتَهِنِ لم يكن بعيداً اهـ ع ش. قود: (إلا إذا كان الدين مؤجلاً إلخ) أي فله حينئذ ذلك أي البناء والغرس معني ونهاية أي قهزاع ش. قود: (وأقلع عند الحلول) أي التزمه اهـ معني. قود: (ومحله) أي الاستثناء المذكور. قود: (نظير ما مرَّ) أي في شرح ولا الإجارة إلخ. قود: (ومع ذلك) أي قوله ومحله إلخ هو مُشْكِلٌ أي الاستثناء المذكور. قود: (لأنه) أي المالك (لو تعدى به) أي البناء أو الغرس. قود: (أيضا) أي كما إذا قال أفلح وأقلع إلخ. قود: (مع أنه) أي قوله وأقلع إلخ.

قود: (لخلف معه) لعله عند وجود قاض يرى ذلك اهـ سيّد عُمَر. قود: (نص عليه) أي في الأم اهـ معني. قود: (أي زماناً له أجره) وله زراعة ما يُدرِك قبل حلول الدين أي معه كما بحثه شيخنا إن لم ينقص الزرع قيمة الأرض إذا صرر على المُرْتَهِنِ اهـ معني زاد النهاية وبحث الأذرعِي استثناء بناء خفيف على وجه الأرض باللبن كمظلة التاطور؛ لأنه يزال عن قُرب كالزراع ولا تنقص القيمة به اهـ قال ع ش أي فلا يتوقف أي البناء المذكور على إذن ولا يفترق فيه الحكم بين الحال والمؤجل اهـ.

في ضمانه م ر. قود: (كنهب إلخ) نعم قال الأذرعِي إنه لو رهنه وأقبضه في السفر أن له السفر به نحو مقصده للقرينة وقس به ما في معناه.

أَيْضًا كَمَا يَأْتِي مَعَ أَنَّهُ وَعَدَ وَأَجَابَ عَنْهُ الْأَذْرَعِيُّ بِمَا لَا يَشْفِي وَحُكْمُ هَذَيْنِ، وَإِنْ عُرِفَ كَالَّذِي قَبْلَهُمَا مِمَّا مَرَّ لَكِنْ أَعَادَهُمَا هُنَا لِيَبْنِيَ عَلَيْهِمَا قَوْلُهُ (فَإِنْ فَعَلَ) ذَلِكَ (لَمْ يَقْلَعْ قَبْلَ) حُلُولِ (الْأَجَلِ) لِتَحَقُّقِ ضَرَرٍ قَلْعِهِ الْآنَ مَعَ إِمْكَانِ آدَاءِ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ وَفَاءِ قِيَمَةِ الْأَرْضِ بِهِ (وَبَعْدَهُ) أَيِ الْحُلُولِ (يَقْلَعْ) وَجُوبًا (إِنْ لَمْ تَفِ الْأَرْضُ) أَيِ قِيَمَتِهَا (بِالدَّيْنِ وَزَادَتْ بِهِ) أَيِ الْقَلْعِ وَلَمْ يُحْجَرْ عَلَى الرَّاهِنِ وَلَا إِذْنٌ فِي بَيْعِهَا مَعَ مَا فِيهَا لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْمُرْتَهِنِ بِأَرْضٍ فَارِغَةٍ أَمَّا إِذَا وَفَّتِ الْأَرْضُ بِهِ أَوْ لَمْ تَزِدْ بِالْقَلْعِ أَوْ حُجِرَ عَلَيْهِ بِفَلَسٍ أَوْ أَذِنَ الرَّاهِنُ فِيمَا ذَكَرَ وَلَمْ تَكُنْ قِيَمَةُ الْأَرْضِ بِيضَاءَ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهَا مَعَ مَا فِيهَا فَلَا يُقْلَعُ بَلْ يُبَاعُ مَعَهَا وَيُوزَعُ الثَّمَنُ عَلَيْهِمَا وَيُحْسَبُ النَقْصُ عَلَيْهِ. (ثُمَّ إِنْ أَمَكَّنَ الْإِنْتِفَاعُ) الَّذِي يُرِيدُهُ الرَّاهِنُ مِنَ الْمَرْهُونِ (بِغَيْرِ اسْتِرْدَادٍ) لَهُ كِحِرْفَةٍ يُمَكِّنُ عَمَلُهَا وَهُوَ بَيْدُ الْمُرْتَهِنِ (لَمْ يَسْتَرِدْ) إِذْ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ (وَالَا) يُمَكِّنُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ إِلَّا بِالْإِسْتِرْدَادِ كَالْخِدْمَةِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ حِرْفَةٌ يُمَكِّنُ عَمَلُهَا بَيْدَ الْمُرْتَهِنِ (فَيَسْتَرِدْ) لِلضَّرُورَةِ بِالنَّسْبَةِ لِمَا أَرَادَهُ الْمَالِكُ مِنْهُ وَيُرَدُّ وَقْتُ فَرَاغِهِ لِلْمُرْتَهِنِ كَاللَّيْلِ أَيِ الْوَقْتِ الَّذِي اعْتِيدَ الرَّاحَةُ فِيهِ مِنْهُ وَإِنَّمَا تُرَدُّ إِلَيْهِ أُمَّةٌ أَمِنْ مِنْهُ وَطَوْهَا لِكُونِهِ مُحَرَّمًا أَوْ ثِقَةً وَعِنْدَهُ خَلْوَةٌ (وَيُشْهِدُ) الْمُرْتَهِنُ عَلَيْهِ بِالْإِسْتِرْدَادِ

□ قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي قَوْلِهِ وَبَعْدَهُ يَقْلَعُ اهـ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَحُكْمُ هَذَيْنِ) أَيِ الْبِنَاءِ وَالْغِرَاسِ اهـ نِهَآيَةً. □ قَوْلُهُ: (كَالَّذِي قَبْلَهُ) أَيِ قَوْلِهِ وَكُلُّ انْتِفَاعٍ إلَخ. □ قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ مِنْ قَوْلِ الْمُتَنِّ (وَلَا زَهْنُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ وَطِئَ اهـ كُرْدِيٌّ أَيِ لَأَنَّ هَذَيْنِ مِنْ جُمْلَةِ مَا يُنْقِصُ الْمَرْهُونَ كَنَحْوِ التَّزْوِيجِ وَأَمَّا جَوَازُ الْإِنْتِفَاعِ بِنَحْوِ الرُّكُوبِ فَقُلِّمَ مِنْ مَفْهُومِ الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ. □ قَوْلُهُ: (أَعَادَهُمَا) أَيِ هَذَيْنِ وَكَذَا ضَمِيرُ عَلَيْهِمَا وَأَفْرَدَهُمَا شَرْحُ الْمُنْهَجِ حَيْثُ قَالَ أُعِيدَ لِيَبْنِيَ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي اهـ وَقَالَ الْبُجَيْرِيُّ وَقَوْلُهُ لِيَبْنِيَ عَلَيْهِ أَيِ حُكْمِ الْبِنَاءِ وَالْغِرَاسِ مَعَ مَا قَبْلَهُ فَيَبْنِي عَلَى حُكْمِ الْبِنَاءِ وَالْغِرَاسِ قَوْلُهُ فَإِنْ فَعَلَ إلَخ وَعَلَى حُكْمِ مَا قَبْلَهُ قَوْلُهُ ثُمَّ إِنْ أَمَكَّنَ فَلِهَذَا قَالَ مَا يَأْتِي إلَخ وَلَمْ يَقُلْ قَوْلُهُ إلَخ اهـ وَهُوَ بَعِيدٌ. □ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ الْبِنَاءِ وَالْغِرَاسِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ وَفَاءِ إلَخ) عَطَفَ عَلَى آدَاءِ الدَّيْنِ. □ قَوْلُهُ: (بَلْ يُبَاعُ مَعَهَا) أَيِ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ (وَيُحْسَبُ النَقْصُ عَلَيْهِ) أَيِ فِي الْأَخِيرَةِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ الرَّشِيدِيُّ أَيِ وَالثَّلَاثَةُ كَمَا فِي كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (الَّذِي يُرِيدُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ (إِنْ أَتَاهُمَا) فِي الْمُعْنَى أَوْ كَذَا فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كُلُّ مَرَّةٍ فَقَالَ بَدَلَهُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ لَهُ إلَخ) غَايَةُ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي فَيَسْتَرِدُّ. □ قَوْلُهُ: (وَقْتُ فَرَاغِهِ) فَمَا يَدُومُ اسْتِيفَاءُ مَنَافِعِهِ عِنْدَ الرَّاهِنِ لَا يَرُدُّهُ مُطْلَقًا اهـ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيِ مِنَ الْعَمَلِ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا تُرَدُّ إلَخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى نَعَمْ لَا يَسْتَرِدُّ الْجَارِيَةَ إِلَّا إِذَا أَمِنَ إلَخ. □ قَوْلُهُ: (إِلَيْهِ) أَيِ الرَّاهِنِ. □ قَوْلُهُ: (مَانِعٌ خَلْوَةٍ) مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ أُمَّةٍ أَوْ مُحَرَّمٍ أَوْ نِسْوَةٍ يُؤْمَنُ مَعَهُ مِنْهُ عَلَيْهَا اهـ كُرْدِيٌّ.

□ قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي قَوْلِهِ وَبَعْدَهُ يَقْلَعُ. □ قَوْلُهُ: (وَقْتُ فَرَاغِهِ) فَمَا يَدُومُ اسْتِيفَاءُ مَنَافِعِهِ لَا يَرُدُّهُ مُطْلَقًا وَفِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ هُنَا مَا نَصَّهُ: (فَرَعٌ): لَا تُزَالُ يَدُ الْبَائِعِ عَنِ الْمَخْبُوسِ بِالثَّمَنِ لَاسْتِيفَاءِ مَنَافِعِهِ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْمُشْتَرِي غَيْرُ مُسْتَقَرَّرٍ بَلْ يَسْتَكْسِبُ فِي يَدِهِ لِلْمُشْتَرِي انْتَهَى.

للانتفاع شاهدين أو واحداً ليحلف معه كل مرة قهراً عليه (إن اتهمه)، وإن اشتهرت عدالته على الأوجه بخلاف غير المتهم بأن ثبتت عدالته فلا يلزمه إسهاد أصلاً وبخلاف المشهور بالخيانة فإنه لا يسلم إليه، وإن أشهد (وله بإذن المُرتهن) وأن رده على الأوجه كما إن الإباحة لا ترتد بالرد وفارق الوكالة بأنها عقد (ما متعاه) من التصرف والانتفاع لأن المنع لحقه ويبطل

قوله: (شاهدين) أو رجلاً وامرأتين نهايةً ومغني سَم. قوله: (ليحلف معه) لعله عند وجود قاض يرى ذلك اه سيّد عمر. قوله: (كل مرة) في العباب مرة فقط وما ذكره الشارح متجّه إذ قد يرده في المرة الأولى مع الإسهاد في رده ثم يتكرّر أخذه في المرة الثانية مثلاً سم على حج وما استوجهه هو الأقرب اه ع ش. قوله: (قهراً عليه) ويؤخذ من وجوب الإسهاد هنا صحته ما أفتى به ابن الصلاح أن من يلجئه طريقاً مشتركة وطلب شريكه الإسهاد لزمه إجابته اه نهاية. قوله: (قهراً عليه) أي: على الزاهن بالإسهاد فمعنى إسهاد المُرتهن تكليفه الزاهن به فيصح قوله الاتي فلا يلزم إسهاد أصلاً اه كزدي.

قوله: (بخلاف غير المتهم) بأن ثبتت عدالته عبارة شرح م ر لا ظاهر العدالة بأن كانت ظاهر حاله من غير أن يُعرف باطنه فلا يجب عليه إسهاد أصلاً اه وإذا استرده ثم ادعى رده على المُرتهن لم يقبل قوله لأنه قبضه لغرض نفسه كما أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي اه سم. قوله: (فلا يلزمه) أي الزاهن، عبارة النهاية والمغني فلا يكلف الإسهاد اه. قوله: (أصلاً) أي لا كل مرة ولا أول مرة.

قوله: (وبخلاف المشهور) إلى المتن أسقطه النهاية والمغني ولكن ذكره البجيرمي عن القليوبي عن م ر كما يأتي. قوله: (لا يسلم إليه) أي لا يلزم رده إلى الزاهن بل يرده لعدليّ قاله شيخنا م ر اه قليوبي اه بجيرمي. قوله: (وإن رده) إلى قوله كالمُرتهن في النهاية. قوله: (وإن رده إلخ) أي وإن رد الزاهن إذن المُرتهن اه ع ش عبارة الكزدي بأن قال بعد إذن المُرتهن له في التصرف فيه لا تصرف فيه ولا اتفق به ثم بعد ذلك له الانتفاع به كما إذا أباح واحد شيئاً لواحد وقال المباح له لا حاجة لي إليه فإنه لا تبطل الإباحة فله بعد ذلك التصرف فيه بالوجه المباح له اه. قوله: (لأن المنع إلخ) عبارة المغني؛ لأن المنع كان لحقه وقد زال بإذنه فيجزل الوطء فإن لم تحبل فالرهن بحاله وإن أخبلها أو اعتق أو باع أو وهب نفذ وبطل الرهن قال في الذخاير فلو إذن له في الوطء فوطئ ثم أراد العود إلى الوطء منع؛ لأن الإذن

قوله: (شاهدين) أو رجلاً وامرأتين. قوله: (كل مرة) وفي العباب مرة فقط وما ذكره الشارح متجّه إذ قد يرده في المرة الأولى مع الإسهاد على رده ثم يتكرّر أخذه في المرة الثانية مثلاً. قوله: (بأن ثبتت عدالته) عبارة شرح م ر لا ظاهر العدالة بأن كانت ظاهر حاله من غير أن يُعرف باطنه فلا يجب عليه إسهاد أصلاً اه. وإذا استرده ثم ادعى رده على المُرتهن لم يقبل قوله لأنه قبضه لغرض نفسه كما أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي. قوله: (والانتفاع) قال في الذخاير فلو إذن له في الوطء فوطئ ثم أراد العود إلى الوطء منع؛ لأن الإذن ينضمّن أول مرة إلا أن تحبل من تلك الوطء فلا منع؛ لأن الرهن قد بطل اه. ولو دلت القرينة على التكرار جاز ما لم يرجع المُرتهن.

الرهن بما يُزِيلُ المَلِكُ أو نحوَه كالرهن لِغيرِه وَقَضِيَّتُهُ صِحَّتُهُ مِنْهُ بِدَيْنٍ آخَرَ لِيَتَضَمَّنَهُ فَسَخَ الأولُ وهو وَاضِحٌ إِنْ جَعَلَاهُ فَسَخًا وَإِلَّا فَلَا لِمُنَافَاتِهِ لِلْعَقْدِ الأولِ مع بَقَائِهِ إِذْ مِنْ أَحْكَامِهِ كَمَا مَرَّ أَنَّ لَا يَرَهُنَهُ مِنْهُ بِدَيْنٍ آخَرَ فَإِنْدَفَعَ مَا لِلْإِسْنَوِيِّ وَغَيْرِهِ هُنَا. (وَلَهُ) أَيِ الْمُزْتَهِنِ (الرُّجُوعُ) عَنْ الإِذْنِ (قَبْلَ تَصَرُّفِ الرَّاهِنِ) تَصَرُّفًا لَازِمًا فَلَهُ الرُّجُوعُ بَعْدَ نَحْوِ الْهَبَةِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ وَبَعْدَ الْوُطْءِ وَقَبْلَ الْحَمْلِ نَعَمْ لَوْ أُذِنَ لَهُ فِي بَيْعِ فَبَاعَ بِشَرْطِ الْخِيَارِ لَمْ يَصِحَّ رُجُوعُهُ لِأَنَّ وَضْعَ الْبَيْعِ اللَّزُومِ كَمَا مَرَّ وَكَرْجُوعِهِ خُرُوجُهُ عَنِ الْأَهْلِيَّةِ بِنَحْوِ إِغْمَاءٍ أَوْ حَجَرٍ.....

يَتَضَمَّنُ أَوَّلَ مَرَّةٍ إِلَّا أَنْ تَحْبِلَ مِنْ تِلْكَ الْوُطْءِ فَلَا مَنَعَ؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ قَدْ بَطَلَ أَهْ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ لَهُ الْوُطْءَ فَيَمْنُ لَمْ تَحْبِلْ مَا لَمْ يَرْجِعِ الْمُزْتَهِنُ أَهْ زَادَ النِّهَايَةَ عِنْدَ وُجُودِ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى التَّكْرَارِ وَإِلَّا فَالْمُطْلَقُ مَحْمُولٌ عَلَى مَرَّةٍ أَهْ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَا يُوَافِقُ إِطْلَاقَ الْمُغْنِي الشَّامِلِ لِحَالَةِ عَدَمِ وُجُودِ قَرِينَةِ التَّكْرَارِ. □ فَوَدَّ: (بِمَا يُزِيلُ الْإِلْخَ) أَيِ تَصَرُّفٍ مَادُونٍ يُزِيلُ الْإِلْخَ. □ فَوَدَّ: (كَالرَّهْنِ) يَثَالُ لِلتَّخْوِ. □ وَفَوَدَّ: (صِحَّتُهُ مِنْهُ) أَيِ صِحَّةِ الرَّهْنِ مِنَ الْمُزْتَهِنِ أَهْ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (لِغَيْرِهِ) أَيِ غَيْرِ الْمُزْتَهِنِ. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ قَضِيَّةِ إِطْلَاقِ الْمُتَنِ. □ فَوَدَّ: (صِحَّتُهُ مِنْهُ الْإِلْخَ) الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الرَّهْنُ مِنَ الْمُزْتَهِنِ بِدَيْنٍ آخَرَ إِلَّا بَعْدَ فَسَخِ الأولِ فَلَا يَكْفِي الْإِطْلَاقُ بِخِلَافِ رَهْنِهِ مِنْ آخَرَ بِإِذْنِ الْمُزْتَهِنِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَيَكُونُ فَسَخًا لِلأَوَّلِ وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمَ فَسَخُ أَهْ سَم. □ فَوَدَّ: (لِيَتَضَمَّنَهُ) أَيِ الرَّهْنِ الثَّانِي. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ الصِّحَّةِ أَوْ الْقَضِيَّةِ. □ فَوَدَّ: (إِنْ جَعَلَاهُ) أَيِ الْعَاقِدَ أَنَّ الرَّهْنَ الثَّانِي. □ فَوَدَّ: (وَلَهُ) أَيِ الْمُزْتَهِنِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لَازِمًا) أَيِ بَاغْتِيَارٍ وَضَعَهُ أَهْ سَم. □ فَوَدَّ: (وَقَبْلَ الْقَبْضِ) أَيِ قَبْلَ قَبْضِ الْمُؤَهَّبِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنِّهَايَةِ وَلِلْمُزْتَهِنِ الرُّجُوعُ فِيمَا وَهَبَ الرَّاهِنُ أَوْ رَهْنَهُ بِإِذْنِ الْمُزْتَهِنِ قَبْلَ قَبْضِ الْمُؤَهَّبِ أَوْ الْمَرْهُونِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَلْزَمُ بِالْقَبْضِ أَهْ. □ فَوَدَّ: (بِشَرْطِ الْخِيَارِ) أَيِ لِلْبَّائِعِ أَهْ ش. □ فَوَدَّ: (لَازِمًا وَضْعَ الْبَيْعِ اللَّزُومِ) وَالْخِيَارُ دَخَلَ فِيهِ وَإِنَّمَا يَظْهَرُ أَثَرُهُ فِي حَقِّ مَنْ لَهُ الْخِيَارُ وَأَنَّهُمْ ذَلِكَ أَنَّ مَحَلَّ مَا ذُكِرَ إِذَا شَرَطَ الرَّاهِنُ الْخِيَارَ لِنَفْسِهِ أَوْ لِأَجْنَبِيٍّ فَإِنَّ شَرْطَهُ لِلْمُزْتَهِنِ كَانَتْ سُلْطَنَةُ الرُّجُوعِ لَهُ بِخِلَافِ وَمَتَّى تَصَرَّفَ بِإِعْتِاقٍ أَوْ نَحْوِهِ وَادَّعَى الإِذْنَ وَاتَّكَرَّهَ الْمُزْتَهِنُ صُدِّقَ بِبَيْعِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الإِذْنِ وَبَقَاءُ الرَّهْنِ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الرَّاهِنُ وَكَانَ كَمَا لَوْ تَصَرَّفَ بِإِذْنِهِ فَإِنْ لَمْ يَحْلِفِ الرَّاهِنُ وَكَانَ التَّصَرُّفُ بِالْعِتْقِ أَوْ الْإِبْلَادِ حَلَفَ الْعِتْقُ أَوْ الْمُسْتَوْلَدَةُ؛ لِأَنَّهُمَا يُثْبِتَانِ الْحَقَّ لِأَنْفُسِهِمَا بِخِلَافِهِ فِي نِكَوْلِ الْمُفْلِسِ أَوْ وَارَثِهِ حَيْثُ لَا يَحْلِفُ الْغَرْمَاءُ؛ لِأَنَّهُمْ يُثْبِتُونَ الْحَقَّ لِلْمُفْلِسِ أَهْ نِهَائِيَّةً وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَأَنَّهُمْ إِلَى وَمَتَّى قَالَ ع ش قَوْلُهُ حَلَفَ الْعِتْقُ الْإِلْخَ أَيِ عَلَى الْبَيْتِ. □ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي بَابِ الْخِيَارِ أَهْ كُرْدِي.

□ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ صِحَّتُهُ مِنْهُ بِدَيْنٍ آخَرَ الْإِلْخَ) الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الرَّهْنُ مِنَ الْمُزْتَهِنِ بِدَيْنٍ آخَرَ إِلَّا بَعْدَ فَسَخِ الأولِ فَلَا يَكْفِي الْإِطْلَاقُ بِخِلَافِ رَهْنِهِ مِنْ آخَرَ بِإِذْنِ الْمُزْتَهِنِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَيَكُونُ فَسَخًا لِلأَوَّلِ وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمَ فَسَخُ. □ فَوَدَّ: (لَازِمًا) أَيِ: وَلَوْ بَاغْتِيَارٍ وَضَعِهِ.

(فإن تصرف) بعد إذنه فيما يتوقف عليه (جاءلاً برجوعه فكتصرف وكيل جهل عزله) فلا ينقذ.
 (ولو أذن) له (في بيعه ليتعجل) له المرهون به (المؤجل من ثمنه) أي بأن شرط عليه ذلك كما
 بأصله أو قال على أن تعجل أو ذكر ذلك مريداً به الاشتراط على الأوجه وإلا لم يضرب ذكره
 (لم يصح البيع) لفساد الإذن بشرط التعجيل (وكذا لو شرط) في الإذن في بيعه (رهن الثمن) أي
 إنشاء رهنه مكانه فإنه لا يصح البيع، وإن حل الدين (في الأظهر) لفساد الشرط بجهالة الثمن
 عند الإذن أمّا إذا لم يردّ والدين حال الإنشاء بل استصحاب الرهن على الثمن فيصح جزئاً؛
 لأنه تصريح بالواقع إذ الإذن في الحال محمول على الوفاء فلا يتسلط الراهن على الثمن قاله
 السبكي.

❦ قول (سبي): (فإن تصرف إلخ) أي: بغير إعتاق وإيلاد وهو موسر وأما تصرفه بالإعتاق والإخبال مع
 اليسار فنافذ كما مرّ ولو أذن المُرتهن للراهن في ضرب المرهون فصرته فمات لم يضمن لتولده من
 مآذون فيه بخلاف ما لو أذن له في تأديبه فصرته فمات فإنه يضمن؛ لأن المآذون فيه ليس مطلق الضرب
 بل ضرب تأديب وهو مشروط بسلامة العاقبة اهـ نهاية زاد المغني كما لو أذب الزوج زوجته أو الإمام
 إنساناً كما سيأتي إن شاء الله تعالى في ضمان المثلفات اهـ قال ع ش: قوله م ر ولو أذن المُرتهن إلخ
 ومثل ذلك عكسه بالطريق الأولى اهـ.

❦ قول (سبي): (ولو أذن في بيعه) أي المرهون قباعه والدين مؤجل فلا شيء له على الراهن ليكون رهنًا
 مكانه ليطلق الرهن، أو حال قضى حقه من ثمنه وحمل إذنه المطلق على البيع في عرضه وإن أذن له
 في البيع أو الإعتاق ليتعجل المؤجل من ثمنه أو من غير الثمن في البيع أو قيمته أو من غيرها في الإعتاق
 بأن شرط ذلك لم يصح إلخ نهاية ومغني. ❦ قوله: (أو ذكر ذلك إلخ) يعني قوله ليتعجل إلخ عبارة النهاية
 والمغني ولا شك أنه لو قال أذنت لك في بيعه ليتعجل ونوى الاشتراط كان كالتصريح به وإنما النظر في
 حالة الإطلاق هل نقول ظاهره الشرط أو لا والأقرب المنع اهـ أي منع كونه كالشرط فيصح ع ش.
 ❦ قوله: (ولاً) أي بأن قصد غير الاشتراط أو أطلق لم يضرب إلخ أي فيصح البيع. ❦ قوله: (لفساد الشرط
 إلخ) مقتضى هذه العلة عند تعيين الثمن والظاهر عدم الفرق اهـ نهاية. ❦ قوله: (فيصح جزئاً) وفاقاً
 للمغني وقال النهاية ولا فرق أي في عدم الصحة بين شرط جعل الثمن رهنًا وبين شرط كونه رهنًا اهـ أي
 بلا جعل ع ش.

❦ قوله: (الإنشاء) مفعول لم يردّ. ❦ قوله: (إذ الإذن في الحال إلخ) صورته كما صرح به الدارمي وتبعه
 الزركشي أن يأذن في بيعه ليأخذ حقه أو يطلق فإن قال بعه ولا أخذ حقي منه بطل الرهن اهـ نهاية.
 ❦ قوله: (على الوفاء) أي: أو عديمه فيما إذا قدرها هـ سم وفيه تأمل.

❦ قوله: (محمول على الوفاء) أي: أو عديمه فيما إذا قدره.

فصل في الأمور المترتبة على لزوم الرهن

(إذا لزم الرهن) بالقبض السابق (فاليذ فيه) أي المرهون (للمرتهن) غالباً؛ لأنها الركن الأعظم في التوثيق وظاهر أنه مع ذلك ليس له السفر به إلا إذا جوزناه للوديع الوديعة في الصور الآتية في بابها (ولا تُزال إلا للانتفاع) ثم يُرد له وقت الفراغ (كما سبق) إيضاحه وقد لا تكون اليد له كرهن نحو مسلم أو مضحف من كافر أو سلاح من حربي فيوضع تحت يد عدل له تملكه ويستتبع الكافر مسلماً في القبض أو أمة غير صغيرة، وإن لم تُشْتَهَ وليس المرتهن محرماً ولا امرأة ثقة أو مفسوخاً كذلك ولا عنده حليّة أو محرّم

فصل في الأمور المترتبة على لزوم الرهن

قوله: (في الأمور إلخ) أي وما يتبعها من نحو توافيقهما على وضعه عند ثالث وبيان أن فاسد العقود فصحيحها اهـ ع ش. قوله: (أي المرهون) أي ففي الضمير استخدام اهـ سم. قوله: (غالباً) سيذكر مختزلة. قوله: (وقد لا تكون إلخ) إلى المتن في المغني إلا قوله ويستتبع الكافر مسلماً في القبض وقوله ولا يشكّل إلى فيوضع وقوله وشرط خلاف ذلك مفيد وكذا في النهاية إلا أنها اعتمدت الاكتفاء بالواحدة الثقة. قوله: (نحو مسلم) أي كالمترد ويحتمل شمول المسلم له بأن يراد به المسلم ولو في الأصل. قوله: (من كافر) تقدّم في البيع في صورة الرهن من كافر هل يقبضه ثم يوضع عند عدل أو يمتنع قبضه أيضاً سم على حج والأقرب الأول لكن في حج ما نصّه ويستتبع الكافر مسلماً في القبض انتهى وظاهره أنه لا يمكن من قبضه حتى في السلام ووجهه أن في قبضه إذلاً للمسلمين وعليه فلو تعدى وقبضه فينبغي الاعتداد به؛ لأن المنع لأمر خارج اهـ ع ش وفي الحلبي بعد نقله قول حج ويستتبع إلخ وتقدّم أن في المضحف يتعين التوكيل دون السلاح وكذلك العبد يسلم له ثم يترع منه انتهى. قوله: (فيوضع) أي كل من نحو المسلم والمضحف والسلاح. قوله: (عدل) أي عدل شهادة كما قاله في شرح العباب اهـ سم وقال البجيرمي عبّر بذلك دون مسلم ليشمل جواز وضع السلاح عند ذمي في قبضتنا اهـ. قوله: (أو أمة) عطف على مسلم. قوله: (محرماً) أي لها نهاية ومغني.

قوله: (كذلك) أي ثقة. قوله: (حليّة) أي له ولو فاسقة؛ لأنها تغاير اهـ ع ش عبارة السيد عمر ولم يعتبروا في محرّمه العدالة كانه؛ لأنه من شأنه الحميّة والغيرة ولا في حليّته كانه لأنه من شأنها الغيرة على حليّتها ومن شأنه أنه يهابها كيف كانت اهـ. قوله: (أو محرّم) أي له ولو فاسقة على ما يفيد إطلاقه

فصل في الأمور المترتبة على لزوم الرهن

قوله (النقش): (فاليذ فيه) أي: الرهن بمعنى المرهون ففيه استخدام. قوله: (من كافر) تقدّم في البيع في صورة رهن المسلم من كافر هل يقبضه ثم يوضع عند عدل أو يمتنع قبضه أيضاً. قوله: (عدل) أي عدل شهادة كما قاله في شرح العباب. قوله: (له تملكه) يحتمل أنه احتراز عن أقر بحرّيته أو وقيّته وفيه نظر.

أو امرأتان يثقتان ولا يشكّل بحلّ خلوة رجل بامرأتين؛ لأنّ المدة هنا قد تطول فيكون وجود الواحدة فقط معها مظنة للخلوة بها فتوضع عند محرم لها أو رجل ثقة عنده من ذكر أو امرأة أو مفسوح ثقة فإن وجد في المرتهاين شرط مما مر أو كانت صغيرة لا تستهتف فعنده، وشرط خلاف ذلك مفسد والخشى كالأنثى لكن لا يوضع عند أنثى أجنبية. (ولو شرطاً) أي الراهن والمرتهاين (وضعه عند عدل) مطلقاً أو فاسق وهما يتصرفان لأنفسهما التصرف التام (جان) لأنّ كلاً قد لا يثق بصاحبه فيتولّى الحفظ والقبض فإن أراد سفرًا فكالوديع فيما يأتي فيه نظير ما مر ولو اتفقا

وتقيده ما بعده اه ع ش وينجري ذلك في قول الشارح محرماً. قوّه: (أو امرأتان يثقتان) بل تكفي واحدة لزوال الخلوة المحرمة م ر اه سم. قوّه: (لأنّ المدة هنا إلخ) قد يقال ما أفاده جاز في الحليلة والمحرّم ولم يعتبروا فيها التعدّد وبه يتجّه ما رجّحه في النهاية من الإكتفاء بالواحد الثقة اه سيّد عمر وقال ع ش والأقرب ما قاله حجّ اه. قوّه: (فتوضع) أي الأمة. قوّه: (عند محرم إلخ) تذكّر ما مرّ فيه. قوّه: (ثقة) راجع لامرأة أيضاً. قوّه: (فعنده) أي فتوضع الأمة عند المرتهاين فلو صارت الصغيرة تستهتف ثقلت وجعلت عند عدل برضاها فلو تنازعا وضعها الحاكم عند من يراه ومثله ما لو ماتت حليلته أو محرّمه أو سافرت اه ع ش. قوّه: (وشرط خلاف ذلك مفسد) قضيته أنه مفسد للعقد وهو ظاهر؛ لأنه شرط خلاف مقتضاه وقد صرح ببطلان الرهن أيضاً الشهاب الزملي في حواشي شرح الروض اه ع ش. قوّه: (لا يوضع عند أنثى إلخ) أي: ولا رجل أجنبي كما نقله الأذرع عن البيان وإنما يوضع عند محرم اه رشيد. قوّه: (مطلقاً) إلى قول المشن أو عند اثنتين في النهاية والمعني إلا قوله فإن أراد إلى ولو اتفقا. قوّه: (مطلقاً) أي تصرفاً لأنفسهما أو لغيرهما ككونهما وليّين اه كرد. قوّه: (وهما يتصرفان) أي ففي مفهوم عدل تفصيل. قوّه: (لأنفسهما) أخرج نحو الولي.

قوّه: (التام) احتراز عن المكاتب اه سم. قوّه: (فيتولّى) أي من شرط الوضع عنده من عدل أو فاسق بشرطه وكذا ضمير فإن أراد إلخ. قوّه: (فيه) أي في الوديع. قوّه: (نظير ما مرّ) أي قبيل قول المشن والسكتي. قوّه: (ولو اتفق إلخ) ولو ادّعى العدل ردّه إليهما أو هلاكه صدق وليس له ردّه إلى أحدهما فإن أثلفه خطأ أو أثلفه غيره ولو عمداً أخذ منه البدل وحفظه بالأذن الأول أو أثلفه عمداً أخذ منه البدل ووضع عند آخر لتعديده بإتلاف المزهون قال الأذرع والظاهر أخذ القيمة في المتقوم أما

قوّه: (أو امرأتان يثقتان) بل يكفي واحدة لزوال الخلوة المحرمة حيث لا م ر. قوّه: (وهما يتصرفان) أي ففي مفهوم عدل تفصيل وقوله (لأنفسهما) أخرج نحو الولي وقوله (التام) احتراز عن المكاتب.

قوّه: (فكالوديع) فيما يأتي قد يفهم أنه يرده إلى المالك أو وكيله وفيه نظر إذا كان بغير رضا المرتهاين لأجل تعلّق حقه إلا أن يردّ بقوله فكالوديع مجرد أنه لا يسافر به إلا إذا جوزناه للوديع، وقد يؤيدّه قوله نظير ما مرّ.

على وضعه عند الراهن جاز على الْمُعْتَمِد وكون يده لا تصلح لِلنَّيَابَةِ عن الْمُرْتَهِن إِنَّمَا هو في ابتداء الْقَبْضِ دون دَوَامِهِ أَمَّا نَحْوُ وَلِيِّ وَوَكِيلٍ وَمَأْذُونٍ لَهُ وَعَامِلٍ قِرَاضٍ وَمُكَاتَّبٍ جَازَ لَهُمُ الرُّهْنُ أَوْ الْإِرْتِهَانُ فَلَا بُدَّ مِنْ عَدَالَةٍ مَنْ يُوضَعُ عنده كَمَا بَحَثْنَاهُ الْأَذْرَعِي (أَوْ عِنْدَ اثْنَيْنِ وَنَصًّا عَلَى اجْتِمَاعِهِمَا عَلَى حِفْظِهِ أَوْ الْإِنْفِرَادِ بِهِ فَذَلِكَ) وَاضِحٌ أَنَّهُ يَتَّبِعُ فِيهِ الشَّرْطُ (وَإِنْ أَطْلَقَا فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْإِنْفِرَادُ) بِحِفْظِهِ (فِي الْأَصَحِّ) لِعَدَمِ الرِّضَا بِيَدِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ فَيَجْعَلَانِهِ فِي جِرْزِهِمَا وَإِلَّا ضَمِنَ مِنَ انْفِرَادِهِ بِه نِصْفَهُ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْهُ لَهُ صَاحِبُهُ وَإِلَّا اشْتَرَكَ فِي ضَمَانِ النِّصْفِ.

الْمِثْلِيُّ قِيَطَالِبٌ بِمِثْلِهِ قَالَ وَكَأَنَّ الصُّورَةَ فِيمَا إِذَا أَتَلَفَهُ عُدُوَانًا أَمَّا لَوْ أَتَلَفَهُ مُكْرَهًا أَوْ دَفَعًا لِصِبَالٍ فَيَكُونُ كَمَا لَوْ أَتَلَفَهُ خَطَأً انْتَهَى . وَهُوَ مَحْمُولٌ فِي الشَّقِّ الْأَخِيرِ عَلَى مَا لَوْ عَدَلَ عَمَّا يَنْدَفِعُ بِهِ إِلَى أَعْلَى مِنْهُ وَإِلَّا فَلَا ضَمَانَ أَهْ نِهَائِيَّةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ فِي الشَّقِّ الْأَخِيرِ هُوَ قَوْلُهُ أَوْ دَفَعًا لِصِبَالٍ وَكَذَا فِي الشَّقِّ الْأَوَّلِ عَلَى أَنَّهُ طَرِيقٌ فِي الضَّمَانِ وَإِلَّا فَقَرَارُ الضَّمَانِ عَلَى الْمُكْرَهِ بِكُسْرِ الرَّاءِ أَهْ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلِلْمَوْضُوعِ عَنْده الْمَزْهُونُ أَنْ يَرُدَّهُ عَلَى الْعَاقِدَيْنِ أَوْ إِلَى وَكَيْلِهِمَا وَلَا لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ إِلَى أَحَدِهِمَا بِلَا إِذْنٍ مِنَ الْآخَرِ فَإِنْ غَابَا وَلَا وَكَيْلَ لَهْمَا رَدَّهُ إِلَى الْحَاكِمِ فَإِنْ رَدَّهُ إِلَى أَحَدِهِمَا بِلَا إِذْنٍ مِنَ الْآخَرِ قَتَلَفَ ضَمِنَهُ وَقَرَارُ عَلَى الْقَابِضِ أَهْ . قَوْلُهُ : (عَلَى وَضْعِهِ) أَيِ بَعْدَ الزُّومِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى . قَوْلُهُ : (جَازَ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَائِيَّةِ صَحَّ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ صَاحِبِ الْمَطْلَبِ خِلَافًا لِمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْغَزَالِيِّ وَلَوْ شَرَطَا كَوْنَهُ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ يَوْمًا وَفِي يَدِ الْعَدْلِ يَوْمًا جَازَ أَهْ . قَوْلُهُ : (أَمَّا نَحْوُ وَلِيِّ الْخُ) أَيِ كَالْقَيْمِ وَهُوَ مُحْتَزَرٌّ قَوْلُهُ وَهُمَا يَتَصَرَّفَانِ الْخُ . قَوْلُهُ : (جَازَ لَهُمُ الرُّهْنُ الْخُ) أَيِ حَيْثُ يَجُوزُ لَهُمْ ذَلِكَ بَأَنَّهُ كَانَ هُنَاكَ ضَرُورَةٌ أَوْ غِبْطَةٌ ظَاهِرَةٌ أَهْ ع ش . قَوْلُهُ : (جَازَ لَهُمُ الْخُ) يُفِيدُ أَنَّ نَحْوَ الْمُكَاتَّبِ وَعَامِلِ الْقِرَاضِ وَالْوَكِيلِ إِذَا جَازَ لَهُمُ الْإِرْتِهَانُ لَا يَوْضَعُ عِنْدَ ثَالِثٍ إِلَّا إِذَا كَانَ عَدْلًا وَأَمَّا إِذَا وَضِعَ عَنْدهم فَاَلْوَجْهَ الْجَوَازُ مُطْلَقًا حَيْثُ كَانَ الرَّاهِنُ يَمُنُّ بِتَصَرُّفِهِ لِنَفْسِهِ تَصَرُّفًا تَامًا أَهْ سَم .

قَوْلُ (س) : (أَوْ عِنْدَ اثْنَيْنِ) أَيِ مَثَلًا نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى . قَوْلُهُ : (فَيَجْعَلَانِهِ) إِلَى الْمُتَنِ فِي النِّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنَى . قَوْلُهُ : (فِي جِرْزِهِمَا) أَيِ : حَيْثُ لَمْ تُمَكِّنْ قِسْمَتُهُ فَإِنْ أَمَكَّنَتْ قِسْمَتُهُ اقْتَسَمَاهُ كَمَا فِي الْوَصِيَّةِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي سَم عَلَى مَنَهِجِ نَقْلًا عَنْ بَرْمَوِيِّ أَهْ ع ش . قَوْلُهُ : (وَإِلَّا اشْتَرَكَ فِي ضَمَانِ النِّصْفِ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَضْمَنُ جَمِيعَ النِّصْفِ لِتَعَدِّي أَحَدِهِمَا بِتَسْلِيمِهِ وَالْآخَرُ بِتَسْلِيمِهِ وَقَرَارُ الضَّمَانِ عَلَى مَنْ تَلَفَ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم وَع ش وَرَشِيدِي وَقَوْلُهُمْ جَمِيعَ النِّصْفِ أَيِ النِّصْفِ الَّذِي سَلَّمَ لِلْآخَرِ وَأَمَّا النِّصْفُ الَّذِي تَحْتَ يَدِهِ فَلَا يَضْمَنُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ بِالنِّسْبَةِ لَهُ أَهْ يُجَيَّرُ مِي . قَوْلُهُ : (فِي ضَمَانِ النِّصْفِ) وَلَوْ غَضَبَهُ الْمُرْتَهِنُ مِنَ الْعَدْلِ أَوْ غَضَبَ الْعَيْنَ شَخْصٌ مِنْ مُؤْتَمِنٍ كَمَوْدِعٍ ثُمَّ رَدَّهَا إِلَى مَنْ غَضَبَهَا مِنْهُ

قَوْلُهُ : (جَازَ لَهُمُ الرُّهْنُ وَالْإِرْتِهَانُ) يُفِيدُ أَنَّ نَحْوَ الْمُكَاتَّبِ وَعَامِلِ الْقِرَاضِ وَالْوَكِيلِ إِذَا جَازَ لَهُمُ الْإِرْتِهَانُ أَنْ لَا يَوْضَعُ عِنْدَ ثَالِثٍ إِلَّا إِذَا كَانَ عَدْلًا وَأَمَّا إِذَا وَضِعَ عَنْدهم فَاَلْوَجْهَ الْجَوَازُ مُطْلَقًا حَيْثُ كَانَ الرَّاهِنُ يَمُنُّ بِتَصَرُّفِهِ لِنَفْسِهِ تَصَرُّفًا تَامًا . قَوْلُهُ : (وَإِلَّا اشْتَرَكَ فِي ضَمَانِ النِّصْفِ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَضْمَنُ جَمِيعَ النِّصْفِ لِتَعَدِّي أَحَدِهِمَا بِتَسْلِيمِهِ وَالْآخَرُ بِتَسْلِيمِهِ وَقَرَارُ الضَّمَانِ عَلَى مَنْ

(ولو) اتَّفَقا على نقله مِمَّنْ هو بيده من مُرْتَهِنٍ أو غيره جَازَ مُطْلَقًا فَإِنْ لم يَتَّفِقا وقد تَغَيَّرَ حالُ مَنْ هو بيده مِنَ المُرْتَهِنِ أو غيره بَأَنْ (ماتَ العَدْلُ) الموضوعُ عنده (أو فسقَ) أو زادَ فسقَهُ أو خرجَ عن أهليَّةِ الحِفْظِ بغيرِ ذلكَ كَأَنْ صارَ عَدُوًّا أَحَدُهُما نَدَبْنَاهُما إلى الاتِّفاقِ وَعَدَمِ المُشَاحَةِ فَإِنْ امْتَثَلَا (جَعَلَاهُ حَيْثُ يَتَّفِقَانِ) أي عند مَنْ يَتَّفِقَانِ عليه (وَأَنْ) أُنِيَا (وَتَشَاحَا) فيه أو ماتَ المُرْتَهِنُ ولم يَرْضَ الرَّاهِنُ بِيَدِ وَاِثِهِ (وضعه الحاكمُ عند عَدْلٍ) يراه؛ لأنَّه العَدْلُ،

بَرِيٍّ بِخِلَافِ مَنْ غَضِبَ مِنَ الْمُتَلَقِّطِ اللَّقْطَةُ قَبْلَ تَمَلُّكِهَا ثُمَّ رَدَّهَا إِلَيْهِ لَمْ يَبْرَأْ؛ لِأَنَّ المَالِكَ لَمْ يَأْتِمِنَهُ أَوْ غَضِبَ الْعَيْنَ مِنْ ضَامِنٍ مَأْذُونٍ كَمُسْتَعِيرٍ وَمُسْتَأْمٍ ثُمَّ رَدَّهَا إِلَيْهِ بَرِيٍّ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ اهْ نِهَايَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ لَمْ يَبْرَأْ أَي طَرِيقُ التَّخْلُصِ مِنَ الضَّمَانِ أَنْ يَرُدَّهَا عَلَى الْحَاكِمِ وَقَوْلُهُ لَمْ يَأْتِمِنَهُ أَي الْمُتَلَقِّطِ وَقِيَاسُ اللَّقْطَةِ أَنَّهُ لَوْ طَوَّيْتُ الرِّيحُ مَثَلًا قَوِيًّا إِلَى دَارِهِ وَغَضِبَ مِنْهُ شَخْصٌ ثُمَّ رَدَّهَا إِلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَبْرَأْ؛ لِأَنَّ المَالِكَ لَمْ يَأْتِمِنَهُ وَطَرِيقُهُ أَنْ يَرُدَّهَا لِلْحَاكِمِ وَقَوْلُهُ مِنْ ضَامِنٍ مَأْذُونٍ احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْغَاصِبِ فَلَا يَبْرَأُ مِنَ غَضَبِ مَنْه بِالرَّدِّ عَلَيْهِ اه ع ش . قَوْلُهُ: (وَلَوْ اتَّفَقَا) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ نَدَبْنَاهُما إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ فِيهِ إِلَى الْمُتَنِّ (أو غيره) أَي مِنْ عَدْلٍ أَوْ فَاسِقٍ بِشَرْطِهِ . قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي وَلَوْ بِلَا سَبَبٍ نِهَايَةً وَمُعْنَى . قَوْلُهُ: (وَقَدْ تَغَيَّرَ الْخُ) وَمِنْهُ أَنْ تَخَذْتَ عَدَاوَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّاهِنِ اه ع ش .

قَوْلُ (سَقِ): (أَوْ فَسَقِ) فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي تَغْيِيرِ حَالِ الْعَدْلِ قَالَ الدَّارِمِيُّ صُدِّقَ النَّافِي بِلَا يَمِينٍ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَخْلِفَ عَلَى نَفْيِ عِلْمِهِ اه وظاهرُ كلامِهِمْ أَنَّ الْعَدْلَ لَا يَتَعَزَّلُ عَنِ الْحِفْظِ بِالْفُسْقِ قَالَ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَهُوَ صَحِيحٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَاكِمُ هُوَ الَّذِي وَضَعَهُ؛ لِأَنَّهُ نَائِبُهُ فَيَتَعَزَّلُ بِالْفُسْقِ انْتَهَى قُلْتُ أَوْ يَكُونُ الرَّاهِنُ نَحْوَ وَلِيِّهِ اه سم وَقَوْلُهُ وظاهرُ كلامِهِمْ إِلَى قَوْلِهِ انْتَهَى فِي النِّهَايَةِ مِثْلُهُ ع ش قَوْلُهُ وظاهرُ كلامِهِمْ الْخُ مُتَعَمِّدٌ وَقَوْلُهُ قُلْتُ الْخُ أَي فَيَتَعَزَّلُ بِالْفُسْقِ اه ع ش . قَوْلُهُ: (فُسْقُهُ) أَي الْفَاسِقِ نِهَايَةً وَمُعْنَى . قَوْلُهُ: (أَوْ خَرَجَ عَنِ أَهْلِيَّةِ الْحِفْظِ الْخُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ أُعْجِمِي عَلَيْهِ أَوْ جُنَّ وَطَلَبَ أَحَدُهُمَا نَقْلَهُ نُقِلَ وَعَلَيْهِ قُلُوْ أَفَاقٌ هَلْ يَتَوَقَّفُ اسْتِحْقَاقُهُ الْحِفْظَ عَلَى إِذْنِ جَدِيدٍ لِيُطْلَانَ الْإِذْنُ الْأَوَّلُ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ مَا لَوْ زَادَ فَسَقُ الْوَلِيِّ ثُمَّ عَادَ مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَوَلِيَّةٍ جَدِيدَةٍ أَنَّهُ هُنَا لَا بُدَّ مِنْ تَجْدِيدِ الْإِذْنِ اه ع ش . قَوْلُهُ: (نَدَبْنَاهُما) قَوْلُهُ أَي دَعَيْنَاهُما عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَطَلَبَا أَوْ أَحَدُهُمَا نَقْلَهُ نُقِلَ وَجَعَلَاهُ الْخُ . قَوْلُهُ: (عِنْدَ مَنْ يَتَّفِقَانِ عَلَيْهِ) سَوَاءٌ أَكَانَ عَدْلًا أَمْ فَاسِقًا بِشَرْطِهِ الْمَارِ نِهَايَةً وَمُعْنَى . قَوْلُهُ: (وَأَنْ) أُنِيَا الْخُ) أَي بَعْدَ لُزُومِ الْعَقْدِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَمَّا قَبْلَهُ لَمْ يُجْبَرْ الرَّاهِنُ بِحَالِ سَيَاتِي اه ع ش . قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَي فِيمَنْ يَوْضَعُ عَنْدَهُ . قَوْلُهُ: (أَوْ مَاتَ الْمُرْتَهِنُ) عَطْفٌ عَلَى أُنِيَا الْخُ . قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ الْعَدْلُ) أَي: الْإِنْصَافُ اه

تَلَفَ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

قَوْلُ (سَقِ): (أَوْ فَسَقِ) فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي تَغْيِيرِ حَالِ الْعَدْلِ قَالَ الدَّارِمِيُّ صُدِّقَ النَّافِي بِلَا يَمِينٍ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَخْلِفَ عَلَى نَفْيِ عِلْمِهِ بِذَلِكَ اه قَالَ وظاهرُ كلامِهِمْ أَنَّ الْعَدْلَ لَا يَتَعَزَّلُ عَنِ الْحِفْظِ بِالْفُسْقِ قَالَ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَهُوَ صَحِيحٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَاكِمُ هُوَ الَّذِي وَضَعَهُ؛ لِأَنَّهُ نَائِبُهُ فَيَتَعَزَّلُ

وإن لم يُشترط في بيع أو كان إرث المُرْتَهِن أُرِيدَ منه عَدَالَةٌ لَأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ لَزِمَ بِالْقَبْضِ وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الرِّضَا بِالْمَوْرِثِ الرِّضَا بِالْوَارِثِ أَمَّا لَوْ تَشَاخَا ابْتِدَاءً فَيَمْنُ يَوْضَعُ عِنْدَهُ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ لَمْ يُجْبَرْ الرَّاهِنُ بِحَالٍ، وَإِنْ شَرَطَ الرَّهْنُ فِي بَيْعٍ لِعَجَازِهِ مِنْ جِهَتِهِ حِينَئِذٍ فَلَا يُطَالِبُهُ بِاقْبَاضِهِ وَلَا بِالرُّجُوعِ عَنْهُ، وَزَعَمَ مُطَالِبَتَهُ بِأَحَدِهِمَا لِقَلِّ اسْتِمْرَارِ عَيْتِهِ يُرَدُّ بِأَنَّ مَنْ فَعَلَ جَائِزًا لَهُ لَا يُقَالُ لَهُ عَابَثَ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ وَقَدْ وُضِعَ بِيَدِ عَدْلٍ أَوْ الْمُرْتَهِنِ بِلَا شَرِطٍ لَمْ يُنْزَعْ قَهْرًا عَلَيْهِ إِلَّا بِمُسَوِّغٍ أَوْ فَاسِقٍ وَأَرَادَ أَحَدُهُمَا نَزْعَهُ لَمْ يَجِبْ عَلَى مَا قَالَهُ جَمْعٌ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِيَدِهِ مَعَ الْفَسَقِ وَنَازَعَ فِيهِ الْأَذْرَعِيَّ بِأَنَّ رِضَاهُ لَيْسَ بِعَقْدٍ لَازِمٍ وَقَالَ آخَرُونَ يُرْفَعُ الْأَمْرُ لِلْحَاكِمِ فَإِنْ رَأَاهُ أَهْلًا

ع ش عبارة الكُرْدِيَّ أي : لَأَنَّ الْوَضْعَ عِنْدَ الْعَدْلِ هُوَ الْأَمْرُ الْمُعْتَدِلُ الْقَاطِعُ لِلتَّنَازُعِ اهـ . قوله : (وإن لم يُشترط) أي الرهن (في بيع إلخ) غاية لقول المتن وُضِعَ الْحَاكِمُ عِنْدَ عَدْلٍ اهـ ع ش . قوله : (أما لو تشاخا ابتداء) أي قَبْلَ الْوَضْعِ عبارة الكُرْدِيَّ يَعْنِي لَا بَعْدَ الْإِتِّفَاقِ اهـ وَهَذَا عَدِيلُ قَوْلِ الْمُتَنِ وَإِنْ تَشَاخَا إِنْخِ الْمَفْرُوضُ فِيمَا بَعْدَ الْوَضْعِ . قوله : (بحال) أي بَشْيءٍ مِنَ الْإِقْبَاضِ أَوْ الرُّجُوعِ . قوله : (وإن شرط) غاية ع ش . قوله : (حينئذ) أي قَبْلَ الْقَبْضِ . قوله : (فلا يطالبه) أي الْمُرْتَهِنُ الرَّاهِنَ . قوله : (بإقباضه) أي الْمَرْهُونَ . وقوله : (ولا بالرجوع عنه) أي عَنْ عَقْدِ الرَّهْنِ فَقِي كَلَامُهُ اسْتِخْدَامُ . قوله : (يرد) خبر وزعم إلخ . قوله : (بأحدهما) أي الْإِقْبَاضَ وَالرُّجُوعَ اهـ ع ش . قوله : (وإن كان بعده إلخ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ إِذْ كَيْفَ يَكُونُ التَّشَاخُ بَعْضُ الْقَبْضِ فَيَمْنُ يَوْضَعُ عِنْدَهُ مِنْ أَفْرَادِ التَّشَاخِ ابْتِدَاءً كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِهِ اهـ سَمِ أَي حَيْثُ عَطَفَهُ عَلَى جَوَابِ أَمَّا . قوله : (وقد وضع إلخ) أي وَالْحَالُ قَدْ إِنْخِ . قوله : (بلا شرط) أي مِنْ غَيْرِ شَرِطٍ نَحْوُ كَوْنِهِ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ أَوْ الْعَدْلِ مَثَلًا . قوله : (عليه) عَلَى الْعَدْلِ أَوْ الْمُرْتَهِنِ . قوله : (بمسوغ) أي كَتَفَيْتُ الْحَالَ بِمَا مَرَّ . قوله : (أو فاسق) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ عَدْلٍ . قوله : (لم يجب على ما قاله جمع إلخ) ظَاهِرُ النِّهَايَةِ وَصَرِيحُ الْمُغْنِي اعْتِمَادُهُ . قوله : (لأنه) الْأَحَدُ . قوله : (فإن رآه) أي رَأَى الْحَاكِمُ الْفَاسِقَ .

بِالْفَسَقِ اهـ قُلْتُ أَوْ يَكُونُ الرَّاهِنُ نَحْوَ وَلِيِّ . قوله : (وإن لم يُشترط في بيع) إشارة إِلَى رَدِّ مَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَنْ ابْنِ الرَّفْعَةِ حَيْثُ قَالَ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ هَذَا أَي تَقُلُّ الْحَاكِمُ لَهُ عِنْدَ مَنْ يَرَاهُ إِذَا تَنَازَعَا إِذَا كَانَ الرَّهْنُ مَشْرُوطًا فِي بَيْعٍ وَإِلَّا فَيُظْهِرُ أَنَّ لَا يَوْضَعُ عِنْدَ عَدْلٍ إِلَّا بِرِضَا الرَّاهِنِ ؛ لِأَنَّ لَهُ الْإِمْتِنَاعَ مِنْ أَصْلِ الْإِقْبَاضِ اهـ مَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَكَانَتْ مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ لُزُومِ الرَّهْنِ بِقَبْضِ الْعَدْلِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ لِأَنَّهُ نَائِبُ الْمُرْتَهِنِ فِي الْقَبْضِ فَقَبْضُهُ كَقَبْضِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَطَالَ فِي رَدِّهِ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْجَوَاهِرِ وَغَيْرُهَا أَنَّ الْعَدْلَ نَائِبُهُمَا وَأَنَّ قَبْضَهُ كَقَبْضِ الْمُرْتَهِنِ وَأَنَّ مَا قَالَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ يُحْمَلُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ نَائِبُ الرَّاهِنِ فَقَطُّ قَالَ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُمْ أَنَّهُ وَكِيلُ الرَّاهِنِ ؛ لِأَنَّ هَذَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّصَرُّفِ فِي الْمَرْهُونِ فَلْيَتَأَمَّلْ . قوله : (وإن كان بعده إلخ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ إِذْ كَيْفَ يَكُونُ التَّشَاخُ بَعْدَ الْقَبْضِ فَيَمْنُ يَوْضَعُ عِنْدَهُ مِنْ أَفْرَادِ التَّشَاخِ ابْتِدَاءً كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِهِ . قوله : (وقال آخرون) وَهُمْ

لِحِفْظِهِ لَمْ يَنْقَلِهِ وَلَا نَقَلَهُ. (وَيُسْتَحَقُّ بَيْعُ الْمَرْهُونِ عِنْدَ الْحَاجَةِ) إِلَيْهِ بِأَنْ حُلَّ الدَّيْنُ وَلَمْ يُوفَ أَوْ أَشْرَفَ الرَّهْنُ عَلَى الْفَسَادِ قَبْلَ الْحُلُولِ وَقَضِيَّةٌ هَذَا أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ الرَّاهِنُ التَّوْفِيقُ مِنْ غَيْرِ الرَّهْنِ، وَإِنْ طَلَبَهُ الْمُرْتَهِنُ وَقَدَّرَ عَلَيْهِ وَبِهِ صَرَّحَ الْإِمَامُ وَاسْتَشْكَلَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَجِبُ أَدَاؤُهُ

❦ قَوْلُ (السُّنِّي): (وَيُسْتَحَقُّ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ.

❦ قَوْلُ (السُّنِّي): (عِنْدَ الْحَاجَةِ) وَلِلْمُرْتَهِنِ إِذَا كَانَ بِدَيْنِهِ رَهْنٌ وَضَامِنٌ طَلَبَ وَفَاتِهِ مِنْ أَيِّهِمَا شَاءَ تَقَدَّمَ أَحَدُهُمَا أَوْ لَا فَإِنْ كَانَ رَهْنٌ فَقَطُّ فَلَهُ طَلَبُ بَيْعِ الْمَرْهُونِ أَوْ وَفَاءُ دَيْنِهِ فَلَا يَتِمَّعِينَ طَلَبُ الْبَيْعِ أَهْ نِهَاءً.

❦ قَوْلُهُ: (بِأَنْ حُلَّ الدَّيْنُ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قُرُوعٌ مِنَ الْأَنْوَارِ وَغَيْرِهِ إِذَا حُلَّ الدَّيْنُ فَقَالَ الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَهِنِ رُدِّ الرَّهْنِ حَتَّى أْبِيعَهُ لَمْ يُلْزَمَهُ الرَّدُّ بَلْ يُبَاعُ وَهُوَ فِي يَدِهِ فَإِذَا وَصَلَ حَقُّهُ إِلَيْهِ سَلَّمَهُ لِلْمُشْتَرِي بِرِضَا الرَّاهِنِ أَوْ لِلرَّاهِنِ بِرِضَا الْمُشْتَرِي فَإِنْ امْتَنَعَ فَلِإِلَى الْحَاكِمِ وَإِنْ قَالَ لَهُ أَحْضِرِ الرَّهْنَ لِأَبِيعَهُ وَأَسَلَّمَ الثَّمَنَ إِلَيْكَ أَوْ أْبِيعَهُ مِنْكَ لَمْ يُلْزَمَهُ الْإِجَابَةُ فَإِنْ أَجَابَهُ وَاشْتَرَاهُ وَلَوْ بِالذَّيْنِ جَازَ لَوْ وَكَّلَ مَنْ يَشْتَرِيهِ لَهُ إِذَا عَرَضَ لِلْبَيْعِ وَلَوْ لَمْ يَتَأْتِ الْبَيْعُ إِلَّا بِإِحْضَارِ الرَّهْنِ وَلَمْ يَتَّقِ بِالرَّاهِنِ أَرْسَلَ الْحَاكِمُ أَمِينَهُ لِيُحْضِرَهُ، وَأَجْرَتْهُ عَلَى الرَّاهِنِ وَلِلرَّاهِنِ بَعْدَ بَيْعِهِ وَفَاؤُهُ مِنْ غَيْرِ ثَمَنِهِ أَيْ حَيْثُ لَا تَأْخِيرَ أَهْ وَلَا يُسَلَّمُ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ إِلَى أَحَدِهِمَا إِلَّا بِإِذْنِ الْآخَرِ فَإِنْ تَنَازَعَا فَالْحَاكِمُ مَرَّ وَقَوْلُهُ فِيمَا مَرَّ بِرِضَا الرَّاهِنِ أَيْ إِذَا كَانَ لَهُ حَقُّ الْحَبْسِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ ثُمَّ قَوْلُهُ بِرِضَا الْمُشْتَرِي أَيْ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقُّ الْحَبْسِ وَإِلَّا لَمْ يَخْتَجِ إِلَى رِضَاهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَرَّ وَقَوْلُهُ لَمْ تُلْزَمَهُ الْإِجَابَةُ لَعَلَّ هَذَا إِذَا تَأْتَى الْبَيْعُ بِإِحْضَارِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ وَلَوْ لَمْ يَتَأْتِ الْبَيْعُ إِلَّا بِإِحْضَارِ هَذَا) أَيْ الْمَثْنِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَإِنْ طَلَبَهُ) وَقَوْلُهُ: (وَقَدَّرَ عَلَيْهِ) أَيْ التَّوْفِيقُ مِنْ غَيْرِ الرَّهْنِ أَهْ نِهَاءً قَالَ ع ش قَالَ ع وَطَرِيقُ الْمُرْتَهِنِ فِي طَلَبِ التَّوْفِيقِ مِنْ غَيْرِ الْمَرْهُونِ أَنْ يَفْسَخَ الرَّهْنُ لِجَوَازِهِ مِنْ جِهَتِهِ وَيُطَالِبُ الرَّاهِنَ بِالتَّوْفِيقِ أَهْ. ❦ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيْ بَعْدَ اللُّزُومِ (صَرَّحَ الْإِمَامُ) اِغْتَمَدَهُ النَّهْيُ. ❦ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ حِينَئِذٍ) أَيْ حِينَ إِذَا طَلَبَ الْمُرْتَهِنُ الْوَفَاءَ وَقَدَّرَ عَلَيْهِ الرَّاهِنُ.

الشيخ أبو حامد وغيره من العراقيين ونقلوه عن ابن سريج. ❦ قَوْلُهُ: (بِأَنْ حُلَّ الدَّيْنُ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: (قُرُوعٌ): مِنَ الْأَنْوَارِ وَغَيْرِهِ إِذَا حُلَّ الدَّيْنُ فَقَالَ الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَهِنِ رُدِّ الرَّهْنِ حَتَّى أْبِيعَهُ لَمْ يُلْزَمَهُ الرَّدُّ بَلْ يُبَاعُ وَهُوَ فِي يَدِهِ فَإِذَا وَصَلَ حَقُّهُ إِلَيْهِ سَلَّمَهُ لِلْمُشْتَرِي بِرِضَا الرَّاهِنِ أَوْ لِلرَّاهِنِ بِرِضَا الْمُشْتَرِي فَإِنْ امْتَنَعَ فَلِإِلَى الْحَاكِمِ وَإِنْ قَالَ لَهُ أَحْضِرِ الرَّهْنَ لِأَبِيعَهُ وَأَسَلَّمَ الثَّمَنَ إِلَيْكَ أَوْ أْبِيعَهُ مِنْكَ لَمْ يُلْزَمَهُ الْإِجَابَةُ فَإِنْ أَجَابَهُ وَاشْتَرَاهُ وَلَوْ بِالذَّيْنِ جَازَ وَكَذَا لَوْ وَكَّلَ مَنْ يَشْتَرِيهِ لَهُ إِذَا عَرَضَ لِلْبَيْعِ وَلَمْ يَتَّقِ بِالرَّاهِنِ أَرْسَلَ الْحَاكِمُ أَمِينَهُ لِيُحْضِرَهُ وَأَجْرَتْهُ عَلَى الرَّاهِنِ وَلِلرَّاهِنِ بَعْدَ بَيْعِهِ وَفَاؤُهُ مِنْ غَيْرِ ثَمَنِهِ أَيْ حَيْثُ لَا تَأْخِيرَ أَهْ. وَلَا يُسَلَّمُ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ إِلَى أَحَدِهِمَا إِلَّا بِإِذْنِ الْآخَرِ فَإِنْ تَنَازَعَا فَالْحَاكِمُ مَرَّ وَقَوْلُهُ فِيمَا مَرَّ بِرِضَا الرَّاهِنِ أَيْ إِذَا كَانَ لَهُ حَقُّ الْحَبْسِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ ثُمَّ قَوْلُهُ بِرِضَا الْمُشْتَرِي أَيْ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقُّ الْحَبْسِ وَإِلَّا لَمْ يَخْتَجِ إِلَى رِضَاهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَرَّ وَقَوْلُهُ لَمْ تُلْزَمَهُ الْإِجَابَةُ لَعَلَّ هَذَا إِذَا تَأْتَى الْبَيْعُ بِإِحْضَارِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ وَلَوْ لَمْ يَتَأْتِ الْبَيْعُ إِلَّا بِإِحْضَارِ هَذَا) أَيْ الْمَثْنِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْكَلَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ) قَالَ السُّبْكِيُّ وَهُوَ مَعْدُورٌ فِي إِشْكَالِهِ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ خُصُوصًا إِذَا عَرَضَ حَمْلُ بَعْدَ الرَّهْنِ وَاسْتَمَرَّ الْحَمْلُ

فوراً فكيف ساع له التأخير ويجاب بحمل كلام الإمام على تأخير يسير عرفاً للمسامحة به حينئذ أو يقال لهما رضي المُرْتَهَنُ بتعلق حقه بالرهن كان رضا منه بتأخير حقه إلى تيسر بيعه واستيفائه من ثمنه ثم رأيت السبكي اختار وجوب الوفاء فوراً من الرهن أو غيره وأنه من غيره لو كان أسرع وطالبه المُرْتَهَنُ وجب وهو مُتَّجِهٌ، ولا يُنافيه أن المُرْتَهَنَ لو طلب البيع فأبي الراهن ألزمه القاضي قضاء الدين أو بيعه؛ لأن التأخير إنما هو لاحتمال أنه يُبقي الرهن لنفسه فيلزم حينئذ بالوفاء من غيره فلا يُنافي انحصار حقه فيه إذا تيسر بيعه كما قدّمناه

قوله: (فكيف ساع له التأخير) أي إلى تيسر البيع. قوله: (أو يقال إلخ) اقتصر عليه النهاية.
 قوله: (كان رضا منه بتأخير حقه إلخ) ظاهره وإن طالت المدة وهو كذلك حيث كان للراهن غرض صحيح في التأخير كما يأتي اهـ ش أي في النهاية. قوله: (كان) أي رضا المُرْتَهَنِ بتعلق إلخ.
 وقوله: (رضي منه إلخ) خبر كان والجملة جواب لما اهـ كُرِدِي. قوله: (رأيت السبكي إلخ) ويمكن حمل ما اختاره السبكي على ما إذا أدى ذلك لتأخير من غير غرض صحيح شرعاً مـ اهـ سم قال ع ش قوله من غير غرض إلخ أي للراهن في التأخير اهـ. قوله: (وأنه) أي الوفاء عطف على وجوب إلخ.
 قوله: (وهو مُتَّجِهٌ) وفاقاً للمعني فقوله: (ولا يُنافيه) أي لا يُنافي اختيار السبكي ما يأتي عن المصنف أن المُرْتَهَنَ إلخ اهـ كُرِدِي عبارة سم إن أراد لا يُنافي ما اختاره السبكي كما هو ظاهر فلا يخفى ما فيه؛ لأن السبكي يوجب الوفاء من غيره إذا كان أسرع وإن تيسر البيع خلاف قوله فلا يُنافي اهـ وقال السيّد قوله ولا يُنافيه أن المُرْتَهَنَ إلخ أي لا يُنافي ما تقرّر ما في المتن من استحقاق بيع المرهون إلخ اهـ أقول صنيع النهاية حيث قال قبيل ذكر كلام السبكي ما نصّه ولا يُنافي ذلك ما يأتي من إخباره على الأداء أو البيع لأنه بالنسبة للراهن حتى يوفّي ممّا اختاره لا بالنسبة للمُرْتَهَنِ حتى يجبره على الأداء من غير الرهن اهـ أن مرجع الضمير ما تقدّم عن الإمام. قوله: (فيلزم) بناءً المفعول من الأزام. قوله: (فلا يُنافي إلخ) أي ولما كان المراد من التأخير الآتي في المتن ذلك الاحتمال فكما لا يُنافي ذلك اختيار السبكي لا يُنافي ما قدّمناه أيضاً من انحصار حق المُرْتَهَنِ في المرهون إذا تيسر بيعه لاحتمال أنه لا يبقى الرهن لنفسه فيلزم حينئذ البيع اهـ كُرِدِي. قوله: (كما قدّمناه) يعني قوله وقضية هذا أنه لا يلزم إلخ فإن مفاده

وقت الحلول فإنه يتعلّز بيئها حتى تَضَعَ كما سيأتي هذا ولكن يمكن الجواب عن الإشكال بأنه ليس من اللائق أن يستمر الراهن مخجوراً عليه في العين المرهونة مع مطالبة من مال آخر حال الحجر فيها فإن كان المُرْتَهَنُ حريصاً على ذلك فليقلّك الرهن وهذا معنى حسن ظهر لي يمكن أن يوجه به كلام الأضحاب انتهى. قوله: (ثم رأيت السبكي اختار إلخ) ويمكن حمل ما اختاره السبكي على ما إذا أدى ذلك لتأخير من غير غرض صحيح مـ ر. قوله: (ولا يُنافيه) إن أراد لا يُنافي ما اختاره السبكي كما هو ظاهر فلا يخفى ما فيه لأن السبكي يوجب الوفاء من غيره إذا كان أسرع وإن تيسر البيع خلاف قوله فلا يُنافي إلخ.

(وَيُقَدَّمُ الْمُرْتَهِنُ) بعد بيعه (بِقَمْنِهِ) على سائر الغرماء لِتَعَلُّقِ حَقِّهِ بِهِ وَبِالذَّمَّةِ وَحَقُّهُمْ مُرْسَلٌ فِيهَا فَقَطْ (وَيَبِيعُهُ الرَّاهِنُ أَوْ وَكِيلُهُ بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ) أَوْ وَكِيلُهُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ. (فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ) الْمُرْتَهِنُ فِي الْبَيْعِ الَّذِي أَرَادَهُ الرَّاهِنُ أَوْ نَائِبُهُ وَلَا عُذْرَ لَهُ فِي ذَلِكَ (قَالَ لَهُ الْحَاكِمُ) أَرَأَيْتَ بِأَنْتَ (تَأْذُنُ) لَهُ فِي الْبَيْعِ (أَوْ تُبْرِئُهُ) مِنَ الدَّيْنِ دَفْعًا لِيُضَرَّرَ الرَّهْنُ فَإِنْ أَصْرَ بَاعَهُ الْحَاكِمُ أَوْ أَذِنَ لِلرَّاهِنِ التَّصَرُّفَ فِي ثَمَنِهِ إِلَّا إِذَا أَبَى أَيْضًا مِنْ أَخْذِ دَيْنِهِ مِنْهُ فَيُطْلَقُ لِلرَّاهِنِ فِي بَيْعِهِ وَمَنْعُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ وَلَوْ عَجَزَ الرَّاهِنُ عَنْ اسْتِثْنَانِ الْمُرْتَهِنِ وَالْحَاكِمِ فَقَضِيَّتُهُ كَلَامُ الْمَأْوَرَدِيِّ تَصْحِيحُ الصَّحَّةِ وَهُوَ مُشْكِلٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ لِمُغْرَضٍ الْوَفَاءِ وَيُحْجِزُ عَلَيْهِ فِي ثَمَنِهِ إِلَيْهِ لَا ضَرَرَ فِيهِ حَيْثُ يَذِيقُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ. (وَلَوْ طَلَبَ الْمُرْتَهِنُ بَيْعَهُ فَأَبَى الرَّاهِنُ الزَّمَهُ الْقَاضِي قَضَاءَ الدَّيْنِ) مِنْ مَحَلٍّ آخَرَ (أَوْ بَيْعَهُ) لِيُؤْفَى مِنْهُ بِمَا يَرَاهُ مِنْ حَسَنِ أَوْ غَيْرِهِ. (فَإِنْ أَصْرَ) عَلَى إِبَائِهِ

الإنحصار اه كُرِدِي أَقُولُ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ قَوْلَهُ أَوْ يُقَالُ لَمَّا رَضِيَ الْمُرْتَهِنُ الْإِنْخ.

□ قَوْلُ (سَيِّ) : (وَيُقَدَّمُ الْمُرْتَهِنُ الْإِنْخ) أَيِ إِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِرَقَبَتِهِ جَنَائَةً كَمَا يَأْتِي.

□ قَوْلُ (سَيِّ) : (بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ) أَيِ وَلَا يُتْرَعُ مِنْ يَدِهِ كَمَا تَقَدَّمَ اه ع ش. □ قَوْلُهُ : (أَوْ وَكِيلُهُ) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا عُذْرَ إِلَى الْمُشْنِ وَقَوْلُهُ أَوْ إِذْنُ إِلَى وَلَوْ عَجَزَ وَقَوْلُهُ وَهُوَ مُشْكِلٌ إِلَى الْمُشْنِ.

□ قَوْلُهُ : (لَأَنَّ الْحَقَّ لَهُ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى لِأَنَّ لَهُ فِيهِ حَقًّا اه وَهِيَ أَحْسَنُ. □ قَوْلُهُ : (وَلَا عُذْرَ لَهُ فِي ذَلِكَ) سَيَّائِي عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ نَعَمْ إِنْ وَفَى دُونَ ثَمَنِ الْمَثَلِ الْإِنْخ مَا يَتَبَيَّنُ مِنْهُ الْمُرَادُ بِالْعُذْرِ. □ قَوْلُهُ : (أَلَرَأَيْتَ الْإِنْخ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى عَقِبَ قَوْلِ الْمُشْنِ تُبْرِئُ هُوَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ أَيِ اثْنًا أَوْ أُبْرِئُ اه.

□ قَوْلُ (سَيِّ) : (تُبْرِئُهُ) كَذَا فِي أَصْلِهِ وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَفِي نُسَخِ الْمُحَلَّى وَالنَّهَايَةِ أَيِ وَالْمُغْنَى تُبْرِئُ اه سَيِّدُ عُمَرَ. □ قَوْلُهُ : (فَإِنْ أَصْرَ الْإِنْخ) أَشَارَ بِهِ إِلَى مَا يَأْتِي فِي الْمُشْنِ رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ الْمُتَعَاطِفَتَيْنِ.

□ قَوْلُهُ : (بَاعَهُ) أَيِ أَوْ غَيْرِهِ فَيَعْمَلُ بِالْمُضْلَحَةِ كَمَا يَأْتِي. □ قَوْلُهُ : (أَوْ إِذْنُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ عَجَزَ أَقْرَهُ سَمِ وَع ش. □ قَوْلُهُ : (وَمَنْعَهُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ : (إِذْنُ لِلرَّاهِنِ). □ قَوْلُهُ : (إِذَا أَبَى) أَيِ الْمُرْتَهِنُ. □ قَوْلُهُ : (مِنْهُ) أَيِ الثَّمَنِ وَكَذَا صَمِيرٌ فِيهِ. □ قَوْلُهُ : (فَيُطْلَقُ) أَيِ يُرَخَّصُ الْحَاكِمُ. □ قَوْلُهُ : (تَصْحِيحُ الصَّحَّةِ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ حَيْثُ يَجُوزُ بَيْعُهُ بَأَن تَدْعُو إِلَيْهِ ضَرُورَةُ كَالْعَجْزِ عَنْ مُؤَنَّتِهِ أَوْ حِفْظُهُ أَوْ الْحَاجَةُ إِلَى مَا زَادَ عَلَى دَيْنِ الْمُرْتَهِنِ مِنْ ثَمَنِهِ شَرْحُ م ر اه سَم. □ قَوْلُهُ : (وَيُخْجَزُ) بَيْنَاءِ الْمَفْعُولِ (عَلَيْهِ) أَيِ الرَّاهِنِ.

□ قَوْلُهُ : (إِلَيْهِ) أَيِ الْوَفَاءِ وَقِيَاسُ مَا تَقَدَّمَ إِلَّا إِذَا أَبَى مَنْ أَخَذَ دَيْنَهُ مِنْهُ فَلْيُرَاجَعْ. □ قَوْلُهُ : (فِيهِ) أَيِ الْبَيْعِ (حَيْثُ يَذِيقُ) أَيِ حِينَ إِذَا كَانَ لِمُغْرَضٍ الْوَفَاءِ مَعَ الْحَجْرِ فِي الثَّمَنِ إِلَيْهِ. □ قَوْلُهُ : (لِيُؤْفَى) مِنَ الْإِيفَاءِ أَوْ التَّوْفِيَةِ (مِنْهُ) أَيِ مِنَ الْمَرْهُونِ وَثَمَنِهِ. □ قَوْلُهُ : (بِمَا يَرَاهُ) مُتَعَلِّقٌ بِالزَّمَةِ الْقَاضِي الْإِنْخ.

□ قَوْلُهُ : (تَصْحِيحُ الصَّحَّةِ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ حَيْثُ يَجُوزُ بَيْعُهُ بَأَن تَدْعُو إِلَيْهِ ضَرُورَةُ الْعَجْزِ عَنْ مُؤَنَّتِهِ أَوْ حِفْظُهُ أَوْ الْحَاجَةُ إِلَى مَا زَادَ عَلَى دَيْنِ الْمُرْتَهِنِ مِنْ ثَمَنِهِ م ر.

(بَاعَهُ الْحَاكِمُ) عَلَيْهِ وَقَضَى الدَّيْنَ مِنْ ثَمَنِهِ دَفْعًا لِضَرَرِ الْمُزْتَهِنِ. (تَنْبِيهِ) قَضِيَّةُ الْمُتَنِّ وَغَيْرِهِ هُنَا أَنَّ الْقَاضِي لَا يَتَوَلَّى الْبَيْعَ إِلَّا بَعْدَ الْإِصْرَارِ عَلَى الْإِبَاءِ وَلَيْسَ مُرَادًا أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ فِي التَّفْلِيسِ إِنَّهُ بِالْامْتِنَاعِ مِنَ الْوَفَاءِ يُخَيَّرُ الْقَاضِي بَيْنَ تَوَلِّيهِ لِلْبَيْعِ وَإِكْرَاهِهِ عَلَيْهِ وَلَوْ غَابَ الرَّاهِنُ أُثْبِتَ الْمُزْتَهِنُ الْأَمْرَ عِنْدَ الْحَاكِمِ لِيَبْعَهُ وَحِينَئِذٍ لَا يَتَعَيَّنُّ عَلَيْهِ بَيْعُهُ إِلَّا إِذَا لَمْ يَتَيَسَّرْ حَالًا وَفَاءً مِنْ غَيْرِهِ وَلَا أَوْفَى مِنْهُ كَمَا بَحَثَهُ السُّبْكِيُّ؛ لِأَنَّهُ نَائِبُ الْغَائِبِ فَيُلْزَمُهُ الْعَمَلُ بِالْأَصْلَحِ لَهُ مِنْ بَيْعِ الْمَرْهُونِ أَوْ الْوَفَاءِ مِنْ غَيْرِهِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ أَحْضَرَ الرَّاهِنُ إِلَيْهِ لِغِيْبَةِ الْمُزْتَهِنِ الدَّيْنَ الْمَرْهُونَ بِهِ لَيَنْفَكَّ الرَّهْنُ لَزِمَهُ قَبْضُهُ مِنْهُ فَإِنْ عَجَزَ لِفَقْدِ الْبَيِّنَةِ أَوْ لِفَقْدِ الْحَاكِمِ تَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ وَكَانَ ظَافِرًا بِخِلَافِ مَا ...

❦ قَوْلُ (سُئِلَ): (بَاعَهُ الْحَاكِمُ) وَظَاهِرُ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُّ بَيْعُهُ فَقَدْ يَجِدُ مَا يَوْفِي بِهِ الدَّيْنَ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى عِبَارَةِ سَمِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ (بَاعَهُ الْحَاكِمُ) يَتَّبِعِي أَوْ وَفَاهُ مِنْ غَيْرِهِ وَلَوْ بَيْعَ غَيْرِهِ إِذَا رَأَى مَضْلَحَةً فِي ذَلِكَ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي عَنِ السُّبْكِيِّ. ❦ قَوْلُهُ: (إِلَّا بَعْدَ الْإِصْرَارِ الْخ) أَيِ إِصْرَارِ الرَّاهِنِ وَالْمُزْتَهِنِ.

❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ غَابَ) إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ مَا الْخُ فِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ غَابَ الْمُزْتَهِنُ) هُوَ شَامِلٌ لِمَسَافَةِ الْقَضْرِ وَمَا دُونَهَا قَالَ سَمِ عَلَى مَنْهَجٍ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ لَا يَبِيعُ فِيمَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَضْرِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ثُمَّ قَالَ إِنَّهُ عَرَضَهُ عَلَى م ر فَقَالَ لَعَلَّهُ بَنَاهُ عَلَى أَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الْغَائِبِ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى مَنْ بِمَسَافَةِ الْقَضْرِ وَالرَّاجِحُ الْإِكْتِفَاءُ بِمَسَافَةِ الْعَدْوِيِّ فَيَكُونُ هُنَا كَذَلِكَ أَحَدُ ش. ❦ قَوْلُهُ: (الْأَمْرُ الْخ) أَيِ الرَّهْنِ وَالذَّيْنِ أَهْ مُعْنَى أَيِ وَالْحُلُولِ. ❦ قَوْلُهُ: (لِيَبْعَهُ) أَيِ الْحَاكِمِ الْمَرْهُونَ. ❦ قَوْلُهُ: (كَمَا بَحَثَهُ السُّبْكِيُّ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنَى وَقَدْ أَفْتَى السُّبْكِيُّ بِأَنَّ لِلْحَاكِمِ بَيْعَ مَا يَرَى بَيْعَهُ مِنَ الْمَرْهُونِ وَغَيْرِهِ عِنْدَ غِيْبَةِ الْمَذْيُونِ أَوْ امْتِنَاعِهِ لِأَنَّهُ لَهُ وَلَايَةُ عَلَى الْغَائِبِ فَيَفْعَلُ مَا يَرَاهُ مَضْلَحَةً فَإِنْ كَانَ لِلْغَائِبِ نَقْدٌ حَاضِرٌ مِنْ جِنْسِ الدَّيْنِ وَطَلَبَهُ الْمُزْتَهِنُ وَفَاهُ مِنْهُ وَأَخَذَ الْمَرْهُونَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَقْدٌ حَاضِرٌ وَكَانَ يَبِيعُ الْمَرْهُونَ أَرْوَجَ وَطَلَبَهُ الْمُزْتَهِنُ بَاعَهُ دُونَ غَيْرِهِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَلَايَةُ عَلَى الْغَائِبِ أَيِ وَلَهُ الْقَضَاءُ مِنْ مَالِ الْمُتَمَتِّعِ بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ أَيِ فَيَجْرِي فِيهِ مَا ذُكِرَ فِي مَالِ الْغَائِبِ وَقَوْلُهُ بَاعَهُ أَيِ قَلْبُ بَاعَ غَيْرَ الْأَرْوَجِ هَلْ يَصِحُّ حَيْثُ كَانَ بِثَمَنِ مِثْلِهِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ إِنَّمَا أَذِنَ لَهُ فِي بَيْعِ الْأَرْوَجِ فِيهِ نَظَرٌ، وَلَا يَبْعُدُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى الرَّاهِنِ وَإِنْ أَدَّى إِلَى تَأْخِيرِ وَفَاءِ حَقِّ الْمُزْتَهِنِ وَلَكِنْ الْأَقْرَبُ الثَّانِي لِلْعِلَّةِ أَهْ وَقَوْلُهُ وَلَكِنْ الْأَقْرَبُ الثَّانِي أَيِ وَفَاقًا لِلْمُعْنَى.

❦ قَوْلُهُ: (إِلَيْهِ) أَيِ الْحَاكِمِ. ❦ قَوْلُهُ: (الذَّيْنِ الْمَرْهُونَ بِهِ) مَفْعُولُ أَحْضَرَ. ❦ قَوْلُهُ: (فَإِنْ عَجَزَ الْخ) أَيِ الْمُزْتَهِنِ عَنِ الْإِثْبَاتِ كُرْدِي وَنِهَائِيَّةً. ❦ قَوْلُهُ: (لِفَقْدِ الْبَيِّنَةِ) أَيِ الَّتِي تَشْهَدُ عِنْدَ الْحَاكِمِ بِأَنَّهُ مِلْكُ الرَّاهِنِ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ الدَّيْنِ وَكَوْنِ الْعَيْنِ الَّتِي أُرِيدَ بَيْعُهَا مَرْهُونَةً عِنْدَهُ لِاحْتِمَالِ كَوْنِهَا وَدِيعَةً مَثَلًا أَهْ ع ش وَقَوْلُهُ بِأَنَّهُ مِلْكُ الرَّاهِنِ الْخُ مُخَالَفٌ لِمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْخُ. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ لِفَقْدِ الْحَاكِمِ) أَيِ أَوْ لَتَوَقُّفِ الرَّفْعِ إِلَيْهِ عَلَى غَرَمِ دَرَاهِمَ وَإِنْ قَلَّتْ أَهْ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (تَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ) وَيُصَدَّقُ فِي

❦ قَوْلُ (لَيَنْفَكَّ): (بَاعَهُ الْحَاكِمُ) يَتَّبِعِي أَوْ وَفَاهُ مِنْ غَيْرِهِ وَلَوْ بَيْعَ غَيْرِهِ إِذَا رَأَى مَضْلَحَةً فِي ذَلِكَ أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ عَنِ السُّبْكِيِّ وَفِي شَرْحِ م ر وَأَفْتَى أَيِ السُّبْكِيُّ أَيْضًا فَيَمْنُ رَهْنًا عَيْنَهُ بِذَيْنِ مُؤَجَّلٍ وَغَابَ رَبُّ

إذا قَدَرَ عليها ويُفَرَّقُ بينه وبين الظَّافِرِ بِغَيْرِ جَنْسٍ حَقُّهُ فَإِنَّ لَهُ الْبَيْعَ وَلَوْ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْبَيِّنَةِ بِأَنَّ هَذَا عِنْدَهُ وَثِيقَةٌ بِحَقِّهِ فَلَا يُخْشَى فَوَائِهِ فَاشْتَرَطَ لِظَفَرِهِ الْعَجْزُ بِخِلَافِ ذَلِكَ يُخْشَى الْفَوَاتُ لَوْ صَبَرَ لِلْبَيِّنَةِ فَجَازَ لَهُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي فِي الْفَلْسِ أَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَتَوَلَّى الْبَيْعَ حَتَّى يَثْبُتَ عِنْدَهُ كَوْنُهُ مِلْكًا لِلرَّاهِنِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْيَدُ عَلَيْهِ لِلْمُرْتَهِنِ فَكَفَى إِقْرَارُهُ بِأَنَّهُ مِلْكٌ لِلرَّاهِنِ. (وَلَوْ بَاعَهُ الْمُرْتَهِنُ) وَالَّذِينَ حَالَ (إِذَا ذِي الرَّاهِنِ) لَهُ فِي بَيْعِهِ بِأَنَّ قَالَ بَعَهُ لِي أَوْ أَطْلَقَ وَلَمْ يُقَدِّرِ الثَّمَنَ. (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ بَاعَهُ بِخَضْرَتِهِ صَحَّ) الْبَيْعُ إِذْ لَا تَهْمَةُ (وَالَا) بِأَنَّ بَاعَهُ فِي غَيْبَتِهِ (فَلَا) يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ لِمَنْ يَبِيعُ لِنَفْسِهِ فَيُتَهَمُ فِي الْاسْتِعْجَالِ وَمَنْ تَمَّ لَوْ قَدَّرَ لَهُ الثَّمَنَ صَحَّ مُطْلَقًا وَكَذَا لَوْ كَانَ الدِّينُ مُؤَجَّلًا مَا لَمْ يَأْذَنَ لَهُ فِي اسْتِيفَاءِ حَقِّهِ مِنْ تَعَمُّنِهِ لِلتَّهْمَةِ حِينَئِذٍ أَمَّا لَوْ قَالَ بَعَهُ لَكَ فَيَبْطُلُ مُطْلَقًا لِاسْتِحَالَتِهِ فَعَلِمَ أَنَّهُ فِي بَعِهِ لِي أَوْ لِنَفْسِكَ وَاسْتَوْفٍ لِي أَوْ لِنَفْسِكَ يَصَحُّ مَا لِلرَّاهِنِ فَقَطْ وَيَأْتِي مَا ذَكَرَ فِي

قَدَرٍ مَا بَاعَهُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ آمِنٌ فِيهِ وَلَا يُقَالُ هُوَ مُقَصِّرٌ بَعْدَ الْإِشْهَادِ عَلَى مَا بَاعَ بِهِ لِأَنَّا نَقُولُ قَدْ لَا يَتَسَرُّ الشُّهُودُ وَقْتُ الْبَيْعِ وَيَفْرَضُهَا فَقَدْ لَا يَتَسَرُّ لَهُ إِخْضَارُهُمْ وَقْتُ التَّرَاعُ فَصَدَقَ مُطْلَقًا اهـ ع ش. ة فؤد: (إِذَا قَدَرَ عَلَيْهَا) أَي وَعَلَى الْحَاكِمِ أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ وَلَعَلَّ هَذَا مِنْ تَخْرِيفِ النَّاسِخِ وَصَوَابِهِ عَلَيْهِمَا اهـ سَيِّدُ عُمَرَ وَقَدْ يُقَالُ سَكَتَ عَنِ الْحَاكِمِ نَظَرًا لِلْغَالِبِ مِنْ وُجُودِهِ كَمَا يُؤَيِّدُهُ اقْتِصَارُهُ عَلَى الْبَيِّنَةِ فِي الْمَوَاضِعِ الْآتِيَةِ فَلَا تَخْرِيفَ. ة فؤد: (بَيِّنَةٌ) أَي الْمُرْتَهِنُ اهـ ع ش. ة فؤد: (الظَّافِرُ) أَي الَّذِي لَيْسَ بِمُرْتَهِنٍ. ة فؤد: (عَلَى الْبَيِّنَةِ) أَي وَعَلَى الْحَاكِمِ كَمَا مَرَّ عَنِ السَّيِّدِ عُمَرَ. ة فؤد: (بِأَنَّ هَذَا) أَي الْمُرْتَهِنَ. ة فؤد: (وَثِيقَةٌ) وَهِيَ الرَّهْنُ. ة فؤد: (بِخِلَافِ ذَلِكَ) أَي الظَّافِرُ الْغَيْرُ الْمُرْتَهِنِ. ة فؤد: (لِلْبَيِّنَةِ) أَي وَالْحَاكِمِ. ة فؤد: (عَلَيْهَا) أَي وَعَلَى الْحَاكِمِ. ة فؤد: (وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي إِلَيْهِ) سَيَأْتِي أَنَّ السُّبُكِيَّ رَجَّحَ فِي هَذَا الْآتِي فِي الْفَلْسِ الْإِكْتِفَاءَ بِالْيَدِ اهـ س م. ة فؤد: (وَالَّذِينَ حَالَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ تَلَفَ فِي الثَّهَابِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَمَّا لَوْ قَالَ إِلَى وَيَأْتِي وَقَوْلُهُ وَيُؤْخَذُ إِلَى وَيَصَحُّ.

ة فؤد (س م): (وَالَا فَلَ) قَالَ الزَّكَوْنِيُّ لَوْ كَانَ ثَمَنُ الْمَرْهُونِ لَا يَبْقَى بِالذِّينِ وَالْإِسْتِيفَاءِ مِنْ غَيْرِهِ مُتَعَدِّرًا أَوْ مُتَعَسِّرًا بِفَلْسٍ أَوْ غَيْرِهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَخْرُصُ عَلَى أَوْفَى الْأَثْمَانِ تَخْصِيلًا لِدَيْنِهِ مَا أَمَكَّنَهُ فَتَضَعُفُ التَّهْمَةُ أَوْ تَنْتَقِي اهـ زِيَاهُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ فَتَضَعُفُ التَّهْمَةُ مُعْتَمَدٌ وَقَوْلُهُ أَوْ تَنْتَقِي أَي فَيَصِحُّ بَيْعُ الْمُرْتَهِنِ فِي غَيْبَةِ الرَّاهِنِ اهـ. ة فؤد: (فِي الْإِسْتِعْجَالِ) أَي بِالْإِسْتِعْجَالِ وَتَرْكِ الْإِحْتِيَاظِ اهـ مُعْنَى. ة فؤد: (مُطْلَقًا) أَي فِي خَضْرَتِهِ وَغَيْبَتِهِ. ة فؤد: (مَا لَمْ يَأْذَنَ إِلَيْهِ) قَضِيَّةٌ فَضْلُهُ بِكَذَا رُجُوعُ هَذَا لِمَا بَعْدَهُ فَقَطْ وَظَاهِرُ الثَّهَابِ وَالْمُعْنَى أَنَّهُ قَيَّدَ فِيمَا قَبْلَهُ أَيْضًا. ة فؤد: (مَا لِلرَّاهِنِ فَقَطْ) أَي فَيَبْطُلُ مَا لِلْمُرْتَهِنِ فَإِنَّ بَاعَ لِلرَّاهِنِ صَحَّ الْبَيْعُ ثُمَّ إِنْ اسْتَوْفَى لَهُ صَحَّ أَيْضًا وَإِنْ اسْتَوْفَى لِنَفْسِهِ بَطَلَ وَإِنْ بَاعَ لِنَفْسِهِ بَطَلَ أَيْضًا اهـ كُرْدِي. ة فؤد: (مَا ذَكَرَ) أَي فِي إِذْنِ الرَّاهِنِ مِنَ الْمُرْتَهِنِ فِي بَيْعِ الْمَرْهُونِ مِنَ التَّفْصِيلِ.

الَّذِينَ فَأَخْضَرَ الرَّاهِنُ الْمَبْلَغَ إِلَى الْحَاكِمِ وَطَلَبَ مِنْهُ قَبْضَهُ لِيَكُ الرَّهْنُ بِأَنَّ لَهُ ذَلِكَ وَهُوَ كَمَا قَالَ اهـ. ة فؤد: (وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي فِي الْفَلْسِ إِلَيْهِ) سَيَأْتِي أَنَّ السُّبُكِيَّ رَجَّحَ فِي هَذَا الْآتِي فِي الْفَلْسِ الْإِكْتِفَاءَ

إِذِنْ وَارِثَ لِلْغَرِيمِ فِي بَيْعِ التَّرِكَةِ وَسَيِّدِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ فِي بَيْعِ الْجَانِي. (وَلَوْ شَرَطَ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ فِي عَقْدِ الرِّهْنِ أَيْ شَرَطَا (أَنْ يَبِيعَهُ الْعَدْلُ) أَوْ غَيْرُهُ مَعْنَى هُوَ تَحْتَ يَدِهِ عِنْدَ الْمَحَلِّ (جَازَ) هَذَا الشَّرْطُ إِذْ لَا مَحْذُورَ فِيهِ. (وَلَا يُشْتَرَطُ مُرَاجَعَةُ الرَّاهِنِ) فِي الْبَيْعِ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ إِذْنِهِ بِلِ الْمُرْتَهِنِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُمَهَّلُ أَوْ يُبْرَأُ وَلَئِنْ إِذْنَهُ السَّابِقُ وَقَعَ لَعَوًا بِتَقْدِيمِهِ عَلَى الْقَبْضِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ إِذْنَهُ لَوْ تَأَخَّرَ عَنِ الْقَبْضِ لَمْ يُشْتَرَطْ مُرَاجَعَتُهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ لَوْلَا التَّعْلِيلُ الْأَوَّلُ وَيَصِحُّ عَزْلُ الرَّاهِنِ لِلْمَشْرُوطِ لَهُ ذَلِكَ قَبْلَ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ وَكَيْلُهُ دُونَ الْمُرْتَهِنِ؛ لِأَنَّ إِذْنَهُ إِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ فِي الصَّحَّةِ. (فَإِذَا بَاعَ) الْمَأْذُونُ لَهُ وَقَبَضَ الثَّمَنَ (فَالثَّمَنُ عِنْدَهُ مِنْ ضَمَانِ الرَّاهِنِ) لِيَتَقَاتَهُ بِمِلْكِهِ (حَتَّى يَقْبِضَهُ الْمُرْتَهِنُ) إِذْ هُوَ أَمِينُهُ عَلَيْهِ فِيهِ كَيْدُهُ وَمَنْ ثَمَّ صُدِّقَ فِي تَلْفِهِ لَا فِي تَسْلِيمِهِ لِلْمُرْتَهِنِ فَإِذَا حَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يَتَسَلَّمْهُ غَيْرَ الرَّاهِنِ وَهُوَ يُغَرِّمُ أَمِينَهُ، وَإِنْ كَانَ أَذِنَ لَهُ فِي التَّسْلِيمِ

فَوَدَّ: (فِي إِذْنِ وَإِزَابِ لِلْغَرِيمِ فِي بَيْعِ التَّرِكَةِ إلخ) أَيْ فَإِنْ كَانَ بِحَضْرَتِهِ صَحَّ وَلَا فَلَ وَيَأْتِي فِيهِ مَا مَرَّ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ أَمَّا شَيْءٌ أَيْ وَالصَّحَّةُ مُطْلَقًا فِيمَا إِذَا قَدَّرَ التَّمَنُّ. فَوَدَّ: (بِضَمِّ أَوَّلِهِ) ضَبُّ بِه لَاتُهُ لَا يَخْتَانُجُ مَعَهُ إِلَى قَيْدٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى شَرْطًا إِلَّا إِذَا كَانَ مِنْهُمَا قَلْبُ بُنِي لِلْفَاعِلِ احْتِجَاجٌ إِلَى قَيْدٍ كَانَ يُقَالُ شَرَطَهُ أَحَدُهُمَا وَوَأَقَفَهُ الْآخَرُ أَمَّا شَيْءٌ. فَوَدَّ: (مَعْنَى هُوَ تَحْتَ يَدِهِ) الظَّاهِرُ إِنَّمَا قَيْدٌ بِهِ جَزِيًّا عَلَى ظَاهِرِ الْمُتَيْنِ وَأَنَّهُ لَيْسَ بِقَيْدٍ فَلْيُرَاجَعْ أَمَّا رَشِيدِيَّ عِبَارَةً شَيْءٌ هَلْ هُوَ لِلتَّقْيِيدِ حَتَّى لَوْ شَرَطَا أَنْ يَبِيعَهُ غَيْرُ مَنْ هُوَ تَحْتَ يَدِهِ لَمْ يَصِحَّ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ الْوُصُولُ إِلَى الْحَقِّ وَهُوَ يَحْصُلُ بِذَلِكَ أَمَّا. فَوَدَّ: (عِنْدَ الْمَحَلِّ) مُتَعَلِّقٌ بِأَنْ يَبِيعَهُ. فَوَدَّ: (بِلِ الْمُرْتَهِنِ) أَيْ بِلِ يُشْتَرَطُ مُرَاجَعَةُ الْمُرْتَهِنِ قَطْعًا كَمَا نَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْعِرَاقِيِّينَ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنِي. فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ إلخ) لَكِنْ مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ اشْتِرَاطُ مُرَاجَعَةِ الْمُرْتَهِنِ مُطْلَقًا أَمَّا نِهَائِيَّةٌ أَيْ سَوَاءٌ كَانَ أَذِنَ قَبْلُ أَمْ لَا وَبِهِ جَزَمَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ فِي حَاشِيَّتِهِ ع. ش. فَوَدَّ: (لَوْلَا التَّعْلِيلُ الْأَوَّلُ) أَيْ: فَهُوَ كَافٍ فِي إِفَادَةِ لَا شَرِيطَ. فَوَدَّ: (وَيَصِحُّ عَزْلُ إلخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنِي وَيَنْعَزِلُ الْعَدْلُ بِعَزْلِ الرَّاهِنِ أَوْ مَوْتِهِ لَا الْمُرْتَهِنُ أَوْ مَوْتِهِ؛ لِأَنَّهُ وَكَيْلُهُ فِي الْبَيْعِ وَإِذْنُ الْمُرْتَهِنِ شَرْطٌ فِي صِحَّتِهِ لَكِنْ يَنْطَلُ إِذْنُهُ بِعَزْلِهِ أَوْ بِمَوْتِهِ فَإِنْ جَدَّدَهُ لَهُ لَمْ يُشْتَرَطْ تَجْدِيدُ تَوْكِيلِ الرَّاهِنِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْعَزِلْ وَإِنْ جَدَّدَ الرَّاهِنُ إِذْنًا لَهُ بَعْدَ عَزْلِهِ لَهُ اشْتَرَطَ إِذْنُ الْمُرْتَهِنِ لِانْعِزَالِ الْعَدْلِ بِعَزْلِ الرَّاهِنِ أَمَّا قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ أَوْ مَوْتُهُ أَيْ أَوْ جُنُونُهُ أَوْ إِغْمَاثُهُ كَمَا يَقْبِضُهُ التَّعْلِيلُ بِأَنَّهُ وَكَيْلُهُ أَمَّا. فَوَدَّ: (لِلْمَشْرُوطِ لَهُ ذَلِكَ) أَيْ مِنَ الْعَدْلِ أَوْ غَيْرِهِ. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ وَكَيْلُهُ) أَيْ فِي الْبَيْعِ. فَوَدَّ: (فِي الصَّحَّةِ) أَيْ صِحَّةِ الْبَيْعِ. فَوَدَّ: (لِيَتَقَاتَهُ بِمِلْكِهِ إلخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنِي؛ لِأَنَّهُ مَلَكُهُ وَالْعَدْلُ نَائِبُهُ فَمَا تَلَفَ فِي يَدِهِ كَانَ مِنْ ضَمَانِ الْمَالِكِ وَيَسْتَمِرُّ ذَلِكَ حَتَّى يَقْبِضَهُ إلخ وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ صَنِيعِ الشَّارِحِ. فَوَدَّ: (صُدِّقَ فِي تَلْفِهِ) أَيْ إِذَا لَمْ يُبَيِّنِ السَّبَبَ وَإِنْ بَيَّنَّهُ فَفِيهِ التَّفْصِيلُ الْآتِي فِي الْوَدِيعَةِ مُعْنِي وَنِهَائِيَّة. فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ أَذِنَ لَهُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَلَوْ صَدَّقَهُ فِي التَّسْلِيمِ أَوْ كَانَ قَدْ أَذِنَ لَهُ فِيهِ أَوْ وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالْإِشْهَادِ لِتَقْصِيرِهِ بِتَرْكِ الْإِشْهَادِ فَإِنْ قَالَ لَهُ أَشْهَدْتَ وَغَابَ الشُّهُودُ أَوْ مَاتُوا وَصَدَّقَهُ الرَّاهِنُ قَالَ لَهُ وَلَا تَشْهَدُ أَوْ أَدَّى بِحَضْرَةِ الرَّاهِنِ لَهُ يَرْجِعُ لِاِغْتِرَافِهِ لَهُ فِي الْأَوَّلَيْنِ وَلِإِذْنِهِ لَهُ فِي الثَّالِثَةِ وَلِتَقْصِيرِهِ أَوْ فِي الرَّابِعَةِ أَمَّا وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا مَسْأَلَةَ

للمُرْتَهِنِ؛ لأنه لم يثبت (ولو تلف ثَمُّه في يد) المأذون (العدل) أو غيره ولو المُرْتَهِنَ (ثم استحق المرهون) المبيع (فإن شاء المشتري رجع على) المأذون (العدل) أو غيره؛ لأنه واضح اليد ومحلُّه إن لم يكن نائب الحاكم لإذنه له في البيع لنحو غيبة الراهن وإلا لم يكن طريقاً؛ لأنَّ يده كيد الحاكم (وإن شاء على الراهن)؛ لأنه المؤكَّل (و) من ثَمَّ كان (القرار عليه) فيرجع مأذونه عليه ما لم يقصّر في تليفه على الأوجه. (ولا يبيع) المأذون (العدل) أو غيره المرهون (إلا بضمن مثله) أو دونه بقدر يتغابن به وسيأتي بيانه (حالاً من نقد بلده) وإلا لم يصح كالوكيل ومنه يؤخذ أنه لا يصح منه شرط الخيار لغير مؤكِّله وأنه لا يسلم المبيع قبل قبض الثمن وإلا ضمن ولا يبيع المُرْتَهِنُ إلا بذلك

الأداء بحضرة الراهن. قو: (لم يثبت) لعلَّه من الإثبات أي لم يشهد وقصّر بتركه. قو: (محلُّه) إلى قوله واختار السبكي في المغني إلّا قوله ولا يقاس إلى فسحاً. قو: (وإلا لم يكن طريقاً) حيث لا تقصير اه مغني. قو: (لإذنه له) أي الحاكم للعدل. قو: (لنحو غيبته) عبارة المغني لِمَوْتِ الرَّاهِنِ أو غيبته أو نحو ذلك اه أي كائناً من البيع. قو: (لأن يده كيد الحاكم) أي والحاكم لا يضمن فكذا هو اه مغني. قو: (لأنه المؤكَّل) إلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية إلّا قوله ولا يقاس إلى فسحاً وقوله فيما إذا أذن إلى كان شرط إلخ. قو: (لأنه المؤكَّل) عبارة النهاية والمغني لإلجائه المشتري شرعاً إلى التسليم للعدل بحكم توكيله اه. قو: (ما لم يقصّر إلخ) أي وإلا فالقرار عليه اه ع ش. قو: (على الأوجه) وفاقاً للنهاية والمغني. قو: (أو غيره) أي من الفاسق إذا كانا يتصرّفاً عن أنفسهما على قياس ما مرّ فليس مراده هنا بالغير ما يشمل الراهن والمُرْتَهِنَ بدليل إفراده الكلام عليهما فيما يأتي فاندفع ما في حواشي الثخفة اه رشيدى. قو: (أو دونه إلخ) أي حيث لا راغب بأزيد اه نهاية. قو: (بقدر يتغابن به إلخ) أي يتنلى الناس بالغبين فيه كثيراً وذلك إنما يكون بالشيء اليسير اه ع ش. قو: (وإلا) أي بأن أحلّ بشيء منها اه مغني. قو: (ويؤخذ منه) أي من التعليل بقوله كالوكيل. قو: (لغير مؤكِّله) أي وغير نفسه اه ع ش. قو: (ولا يبيع المُرْتَهِنُ إلخ) قد مرّ أنّ يبيع المُرْتَهِنُ لا يصح إلّا بحضور الراهن فلعلَّ صورة أفراد المُرْتَهِنِ هنا أنه باع بحضور الراهن والراهن ساكت لكن قد يتوقّف في عدم الصحة حيث يبدون ثمن المثل وهما كان إقرار الراهن على البائع بذلك كإذنه إذ لو لا رضاه لمنع بل قد يقال إن هذه الصورة هي المراد من اجتماعهما على البيع وإلا فما صورته أو يتصور أفراد المُرْتَهِنِ بما مرّ عن الزركشي في شرح قول المصنّف ولو باعه المُرْتَهِنُ بإذن الراهن فالأصحّ أنه إن باعه بحضوره صحّ وإلا فلا فليتأمل اه رشيدى. قو: (ولا يبيع المُرْتَهِنُ) قد يقال لا حاجة لهذا مع قوله السابق العدل أو غيره لشمول قوله أو غيره المُرْتَهِنَ، خصوصاً وقد صرح

باليد. قو: (ولا يبيع المُرْتَهِنُ) قد يقال لا حاجة لهذا مع قوله السابق العدل أو غيره لشمول قوله أو غيره المُرْتَهِنَ خصوصاً، وقد صرح بشموله قبيلة.

أَيْضًا وَكَذَا الرَّاهِنُ عَلَى الْأَوْجِهَ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْغَيْرِ بِهِ نَعَمْ إِنْ وَفَّى دُونَ ثَمَنِ الْمَثَلِ بِالذِّينِ جَازَ لَا نَتَفَاءِ الضَّرَرِ حِينَئِذٍ وَلَوْ رَأَى الْحَاكِمُ بَيْعَهُ بِجِنْسِ الدِّينِ جَازَ كَمَا لَوْ اتَّفَقَ الْعَاقِدَانِ عَلَى بَيْعِهِ بِغَيْرِ مَا مَرَّ وَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ بِثَمَنِ الْمَثَلِ أَوْ أَكْثَرَ وَهُنَاكَ رَاغِبٌ بِأَزِيدَ (فَلِنْ زَادَ) فِي الثَّمَنِ (رَاغِبٌ) بَعْدَ الزُّرْمِ لَمْ يُنْظَرْ إِلَيْهِ أَوْ زَادَ مَا لَا يَتَغَايَرُ بِهِ وَهُوَ مِمَّنْ يُوْتَقُ بِهِ (قَبْلَ انْقِضَاءِ الْخِيَارِ) الثَّابِتِ

بَشْمُولِهِ قُبَيْلَهُ أَهْ سَمَ وَمَرَّ أَنْفًا عَنِ الرَّشِيدِي مَنَعَ الشُّمُولُ. □ فَوَدَ: (أَيْضًا) أَيِ كَالْعَدْلِ. □ فَوَدَ: (لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْغَيْرِ) أَيِ الْمُزْتَهِنِ (بِهِ) أَيِ بِالْمَرْهُونِ. □ فَوَدَ: (نَعَمْ إِنْ وَفَّى دُونَ ثَمَنِ الْمَثَلِ الْخُ) لَا يَخْفَى مَا فِي جَعْلِ دُونَ فَاعِلًا؛ لِأَنَّهُ لَا زِمَ الظَّرْفِيَّةِ عِبَارَةَ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى نَعَمْ مَحَلَّهُ فِي بَيْعِ الرَّاهِنِ كَمَا قَالَ الرَّزْكَشِي فِيمَا إِذَا نَقَصَ عَنِ الدِّينِ فَإِنْ لَمْ يَنْقُصْ عَنْهُ كَمَا لَوْ كَانَ الْمَرْهُونُ يُسَاوِي مِائَةً وَالدِّينُ عَشْرَةً فَبَاعَهُ بِأَذْنِ الْمُزْتَهِنِ بِالْعَشْرَةِ صَحَّ إِذْ لَا ضَرَرَ عَلَى الْمُزْتَهِنِ فِي ذَلِكَ وَلَوْ قَالَ الرَّاهِنُ لِلْعَدْلِ لَا تَبِعُهُ إِلَّا بِالْدَّرَاهِمِ وَقَالَ لَهُ الْمُزْتَهِنُ لَا تَبِعُهُ إِلَّا بِالْذَنَانِيرِ لَمْ يَبِعْ بَوَاحِدٍ مِنْهُمَا لِاخْتِلَافِهِمَا فِي الْإِذْنِ كَذَا أَطْلَقَهُ الشَّيْخَانِ وَمَحَلُّهُ كَمَا قَالَ الرَّزْكَشِي إِذَا كَانَ لِلْمُزْتَهِنِ فِيهِ عَرَضٌ وَإِلَّا كَانَ كَانَ حَقُّهُ دَرَاهِمَ وَتَقَدَّ الْبَلَدُ دَرَاهِمَ وَقَالَ الرَّاهِنُ بَعُهُ بِالْدَّرَاهِمِ وَقَالَ الْمُزْتَهِنُ بَعُهُ بِالْذَنَانِيرِ فَلَا يُرَاعَى خِلَافُهُ وَيُبَاعُ بِالْدَّرَاهِمِ كَمَا قَطَعَ بِهِ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَالْمَاوَزْدِي وَغَيْرُهُمَا وَإِذَا امْتَنَعَ عَلَى الْعَدْلِ الْبَيْعُ بَوَاحِدٍ مِنْهُمَا بِاعَهُ الْحَاكِمُ بِتَقْدِ الْبَلَدِ وَأَخَذَ بِهِ حَقُّ الْمُزْتَهِنِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ تَقْدِ الْبَلَدِ أَوْ بَاعَ بِجِنْسِ الدِّينِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ تَقْدِ الْبَلَدِ إِنْ رَأَى ذَلِكَ أَهْ. □ قَالَ ع ش قَوْلُهُ قَالَ الرَّزْكَشِي الْخُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَقَوْلُهُ وَتَقَدَّ الْبَلَدُ دَرَاهِمَ لَيْسَ بِقَيِّدٍ أَهْ. □ فَوَدَ: (لَا نَتَفَاءِ الضَّرَرِ حِينَئِذٍ) قَضِيَّتُهُ جَوَازُ بَيْعِهِ أَيِ الرَّاهِنِ بِغَيْرِ تَقْدِ الْبَلَدِ حَيْثُ كَانَ مِنْ جِنْسِ الدِّينِ وَأَذْنٌ فِيهِ الْمُزْتَهِنُ وَبِهِ صَرَّحَ سَمَ عَلَى حَجِّ أَهْ ع ش وَقَوْلُهُ وَأَذْنٌ فِيهِ الْمُزْتَهِنُ هَذَا لَيْسَ مُوجِبًا فِي سَمَ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ كَمَا يَقْتَضِيهِ قَوْلُهُ قَضِيَّتُهُ الْخُ. □ فَوَدَ: (وَلَوْ رَأَى الْحَاكِمُ بَيْعَهُ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْمَالِكُ مِثْلَهُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِيهِ بَلْ رُبَّمَا تَكُونُ الْمَضْلَحَةُ فِيهِ لِلْمُزْتَهِنِ ثُمَّ رَأَيْتِ الْفَاضِلَ الْمُحْسَنِي أَشَارَ إِلَيْهِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرٍ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا قُلْتُ أَنْفًا. □ فَوَدَ: (بِجِنْسِ الدِّينِ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ تَقْدِ الْبَلَدِ أَهْ نَهَايَةً. □ فَوَدَ: (وَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ الْخُ) وَيَتَّبِعِي اسْتِثْنَاءَ الرَّاهِنِ فِيمَا إِذَا كَانَ ثَمَنِ الْمَثَلِ أَوْ الْأَكْثَرَ وَافِيًا بِالذِّينِ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ أَنْفًا.

□ فَوَدَ (سَيِّ): (فَلِنْ زَادَ الْخُ) وَلَوْ ازْتَفَعَتِ الْأَسْوَاقُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ الْفَسْخُ كَمَا لَوْ طَلَبَ بِزِيَادَةٍ بَلْ أَوَّلَى أَهْ نَهَايَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ فَيَتَّبِعِي الْخُ أَيِ قُلُوْ لَمْ يَفْسَخْ انْفَسَخَ بِنَفْسِهِ أَهْ وَقَالَ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ بَلْ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ صَارَتْ مُسْتَقَرَّةً يَأْخُذُ بِهَا كُلُّ أَحَدٍ أَهْ. □ فَوَدَ: (بَعْدَ الزُّرْمِ) أَيِ مِنْ جَانِبِ الْبَائِعِ كَمَا يَأْتِي. □ فَوَدَ: (لَمْ يُنْظَرْ إِلَيْهِ) وَلَكِنْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَقِيلَ الْمُشْتَرِي لِيَبْعَهُ بِالزِّيَادَةِ لِلرَّاغِبِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي إِنْ شَاءَ نَهَايَةً وَمُعْنَى.

□ فَوَدَ (سَيِّ): (قَبْلَ انْقِضَاءِ الْخِيَارِ) أَيِ لِلْبَائِعِ أَوْ لَهُمَا أَهْ حَلْبِي.

□ فَوَدَ: (نَعَمْ إِنْ وَفَّى الْخُ) قِيَاسُ هَذَا جَوَازُ بَيْعِ الرَّاهِنِ بِغَيْرِ تَقْدِ الْبَلَدِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْغَيْرُ مِنْ جِنْسِ الدِّينِ.

بالمجلس أو الشرط واستمر على زيادته (فليفسخ) وجوباً (وليبيعه) أو يبيعه بلا فسخ ويكون بيعه مع قبول المشتري له ولا يقاس هذا بزمن الخيار لوضوح الفرق؛ لأنه ثم بالتشبه فأنثر فيه أدنى مشعر بخلافه وهنا لسبب فاشترط تحققه وإنما يوجد إن قبل المشتري فسحاً للأول وهو الأحوط؛ لأنه قد يفسخ فيرجع الراغب إن تمكن من ذلك وترك تنفسخ البيع حتى لو رجع الراغب احتيج لتجديد عقده واختار السبكي أنه لو لم يعلم بالزيادة إلا بعد اللزوم وهي مستقرة بأن الانفساخ من حينها واستشكل بيعه ثانياً بأن الوكيل لو رد عليه المبيع بعين أو فسح البيع في زمن الخيار لم يغلبك بيعه ثانياً وأجيب بفرض ذلك فيما إذا أذن له في ذلك أي أو كان

• قول (سني): (فليفسخ) أي حيث لم يكن الخيار للمشتري وخذه قاله سم على حجج اهرع ش وقد مر أنفاً ما يوافق عن الحلبي.

• قول (سني): (وليبيعه) أي للراغب أو للمشتري إن شاء نهاية ومعني. • قوله: (أو يبيعه) بالجزم عطفًا على مدخول لام الأمر في فليفسخ. • قوله: (ويكون بيعه) أي إيجابه. • قوله: (ولا يقاس هذا بزمن الخيار) أي حيث كان البيع فيه فسحاً وإن لم يقبل المشتري اهرع سم. • قوله: (لأنه ثم) أي الفسخ في زمن الخيار.

• قوله: (أدنى مشعر) أي كمجرد الإيجاب (بخلافه) أي البيع الأول. • قوله: (لسبب) وهو البيع. • قوله: (فسحاً للأول) خبر قوله ويكون (وقوله وهو الأحوط) أي يبيعه ابتداءً بلا فسح اهرع كزدي.

• قوله: (من ذلك) أي من البيع الثاني بزيادته. • قوله: (لو رجع الراغب) أي عن الزيادة. • قوله: (لتجديد عقده) أي من غير افتقار إلى إذن جديد إن كان الخيار لهما أو للبائع لعدم انتقال الملك نهاية ومعني وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ويخرج منه جواب عن الإشكال الآتي بفرض الكلام هنا فيما إذا لم يكن الخيار للمشتري وخذه وفي مسألة الوكيل فيما إذا كان له فليراجع اهرع أقول وقد صرح بهذا الجواب النهاية والمعني وكذا الشارح بقوله الآتي أي أو كان إلخ. • قوله: (واختار السبكي إلخ) معتمد اهرع ش. • قوله: (لو لم يعلم) أي المأذون العدل أو غيره. • قوله: (من حينها) أي الزيادة يعني من حين إمكان الفسخ بعد الزيادة وفي الملك قبله الخلاف المتقدم في البيع وتبني عليه الزوائد اهرع ش.

• قوله: (واستشكل بيعه إلخ) أي السابق في المتن ويقول الشارح احتيج لتجديد عقده المشعر بعدم الافتقار إلى إذن جديد فكان الأولى ذكره عقبه كما فعله النهاية عبارة الكزدي أي يبيع العدل المزهون في صورة المتن وغيرها ه. • قوله: (في زمن الخيار) أي للمشتري وخذه كما يأتي. • قوله: (لم يغلبك إلخ) أي الوكيل بالإذن السابق. • قوله: (بفرض ذلك) أي يبيع المزهون ثانياً. • قوله: (إذا أذن له إلخ) ظاهره

• قول (سني): (فليفسخ) قد يقتضي تخصيص المسألة بما إذا لم يكن الخيار للمشتري وخذه وإلا فكيف يتأتى الفسخ ممن لا خيار له ولا عيب فليراجع. • قوله: (ولا يقاس هذا بزمن الخيار) أي حيث كان البيع فيه فسحاً وإن لم يقبل المشتري. • قوله: (لتجديد عقده) قال في شرح الروض من غير افتقار إلى إذن جديد إن كان الخيار لهما أو للبائع لعدم انتقال الملك اهرع. ويخرج منه جواب عن الإشكال

شرط الخيار له أو لهما؛ لأن ملك المؤكل هنا لم يزل بخلافه فيما إذا كان للمشتري فإنه زال ثم عاد فكان نظير الرد بالعيب وبه عليم أن قول المستشكل في زمن الخيار مراده خيار المشتري فتأمل وقد يؤججه إطلاقهم بأن زيادة الراغب تؤذن بتفصيل الوكيل غالباً في تحري ثمن المثل فنزل بيعه الأول كلا بيع ولم يحتج للإذن في البيع الثاني وظاهر كلامهم هنا جواز الزيادة وعليه فلا يُنافيه ما مر من حرمة الشراء على شراء الغير لإمكان حمل ذلك على المتصرف لنفسه لكن ظاهر كلامهم ثم أنه لا فرق وهو الذي يُتجه وعليه فأنما أناطوا بها تلك الأحكام مع حرمتها رعاية لحق الغير ويأتي ذلك في كل بائع عن غيره. (ومؤنة المرهون) التي تبقى بها عينه ومنها أجره حفظه وسقيه ومجذاذه وتخفيفه وردّه إن أبق (على الراهن) إن كان مالكا وإلا فعلى المعير أو المولى لا على المرتهن إجماعاً إلا ما شدّ به الحسن البصري أو

ولو قبل بطلان البيع الأول. □ قوله: (لّه) أي للبائع المأذون له. □ قوله: (أو لهما) أي أما إذا كان الخيار للمشتري فلا يتفسخ بزيادة الراغب ولا يتفقد الفسخ من العدل لو فسخ ولو فسخ المشتري نقد فسخه ولا يبيعه العدل بالإذن السابق هذا وما اقتضاه كلامه من أنه يجوز للعدل شرط الخيار لهما أو للمشتري مناف لقوله السابق ويؤخذ منه عدم صحة شرط الخيار لغير موكله ويُمكن أن يجاب بحمل قوله إن كان الخيار لهما على خيار المجلس وذلك لأنه ثابت لهما ابتداء وإن أجازاه أحدهما بقي للأخر فيتصور فيه كون الخيار لهما أو للمشتري فليتأمل اهـ ع ش عبارة الرشيدي قوله لهما أي بأن اقتضاه المجلس وإلا فقد مر أن العدل لا يشرطه لغير المؤكل اهـ. □ قوله: (لأن ملك المؤكل هنا) أراد به العدل اهـ كُردي صوابه موكل العدل وهو الراهن. □ قوله: (فكان هو) أي بيع المرهون ثانياً (نظير الرد إلخ) أي فيحتاج إلى إذن جديد اهـ معني. □ قوله: (خيار المشتري) أي وخذاه اهـ ع ش. □ قوله: (هنا) أي في بيع الرهن. □ قوله: (على المتصرف إلخ) أي على ما إذا كان متصرفاً لنفسه لا لغيره. □ قوله: (بها) أي الزيادة وكذا ضمير حرمتها. □ قوله: (ويأتي ذلك) أي ما تقدّم في المتن والشرح. □ قوله: (في كل بائع إلخ) عبارة النهاية ولا فرق في هذا بين عدل الرهن وغيره من الوكلاء والأولياء والأوصياء ونحوهم ممن يتصرف لغيره اهـ. □ قوله: (التي تبقى) إلى قوله ولا تنقص في النهاية إلا قوله أو الحسن إلى المتن وقوله لا من حيث إلى المتن. □ قوله: (أجره حفظه) ونفقة رقيق وكسوته وعلف دابة نهاية ومعني. □ قوله: (إجماعاً) تعليل للمتن. □ قوله: (إلا ما شدّ به) أي في جميع الأقوال إلا في القول الذي شدّ به إلخ من أنها على المرتهن. □ قوله: (الحسن البصري) اقتصر عليه النهاية والمعني.

الآتي بقرض الكلام هنا فيما إذا كان له فليراجع. □ قوله: (جواز الزيادة) ما المانع من قرض الكلام فيمن زاد قبل العلم باستقرار الثمن والبيع. □ قوله: (وردّه إن أبق) انظر إباق العين المؤجرة وسيأتي فرق الشارح بين الرهن والإجارة.

الحسنُ بُنُ صالحٍ ومَرَّ خبرُ «الظَهْرُ يُرْكَبُ بِتَفَقُّتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا» (وَيُجْبَرُ عَلَيْهَا لِحَقِّ الْمُرْتَهِنِ) لا من حيثُ المِلْكُ؛ لأنَّ له ترك سَقْيِ زَرْعِهِ وِعمارة دارِهِ ولا لِحَقِّ الله تعالى لاختصاصِهِ بِذِي الرُّوحِ وإنَّما لم يلزَمِ الْمُؤَجَّرَ عِمَارَةً لأنَّ ضَرْرَ الْمُسْتَأْجِرِ يَنْدَفِعُ بِثُبُوتِ الْخِيَارِ لَهُ (على الصحيح) ولا اختصاصَ الْخِلَافِ بِهَذَا لم يُفَرِّغْهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ ولم يُغْنِ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ الْخِلَافُ بَلْ وَلا مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ لِما قَرَّرْتَهُ أَنَّ رِعايَةَ حَقِّ الْمُرْتَهِنِ أَوْجِبَتْ عَلَيْهِ ما لم يُوجِبْهُ عَلَيْهِ حَقُّ الْمِلْكِ وَحَقُّ الله تعالى فَانْدَفَعَ ما لِلإِسْنَوِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ هُنَا. (ولا يُنْتَفَعُ الرَّاهِنُ مِنْ مَصْلَحَةِ الْمَرْهُونِ كَقَصْدِ وَجْهَامَةٍ) بِخِلَافِهَا لِغَيْرِ مَصْلَحَةٍ حِفْظًا لِمِلْكِهِ لَكِنَّهُ لا يُجْبَرُ عَلَيْهِ كَسَائِرِ الْأَدْوِيَةِ كَمَا أَفَادَهُ صَنِيعُهُ؛ لأنَّ الْبُرءَ بِالدَّوَاءِ غَيْرُ مُتَيَقِّنٍ وَبِهِ فَارَقَ وَجُوبَ النِّفْقَةِ، وَكُمُعالَجَةِ بِدَوَاءٍ قَطَعَ يَدُ مُتَاكِلَةٍ

قوله: (وَمَرَّ خَيْرُ الْخ) عَطَفَ عَلَى إِجْمَاعًا فَكَانَ قَالَ وَلِخَيْرِ الْمَارِّ.

قول (سني): (وَيُجْبَرُ الْخ) أَي حِفْظًا لِلْوَثِيقَةِ نِهَايَةً وَمُعْنِي. قوله: (وَإِعْمَارَةُ الْخ) أَي تَرْكِهَا. قوله: (بِذِي الرُّوحِ) أَي الْمَرْهُونُ أَعْمَ مِنْهُ. قوله: (وَالِاخْتِصاصُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي قَالَ الْإِسْنَوِيُّ قَوْلُهُ وَيُجْبَرُ عَلَيْهَا الْخُ حَشْوٌ وَلا حَاجَةٌ إِلَيْهِ بَلْ هُوَ يَوْهَمُ أَنَّ الْإِجَابَ مُتَقَنَّ عَلَيْهِ وَأَنَّ الْخِلَافَ إِنَّمَا هُوَ الْإِجْبَارُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَلَوْ حَدَفَهُ لَكَانَ أَصَوَّبَ نَعَمْ لَوْ حَدَفَ الْوَاقِعَ مِنْ قَوْلِهِ وَيُجْبَرُ زَالَ الْإِيهَامُ خَاصَّةً أَهْ وَهَذَا مَشْنُوعٌ إِذْ كَلَامُ الرُّوضَةِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْإِجْبَارِ وَعَدَمِهِ فَقَطْ وَقَدْ مَرَّ أَنَّ كَوْنَ الْمُؤْنَةِ عَلَى الْمَالِكِ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ إِلَّا مَا حُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَهْ زَادَ النَّهَايَةَ وَالِاخْتِصاصُ الْخِلَافَ بِهَذَا أَي الْإِجْبَارِ لَمْ يُفَرِّغْهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ أَي عَلَى قَوْلِهِ وَمُؤْنَةُ الْمَرْهُونِ وَلَمْ يُغْنِ الْخُ أَهْ. قوله: (لَمْ يُفَرِّغْهُ) أَي قُلُوْ قَالَ فَيُجْبَرُ الْخُ لِأَقْهَمَ أَنَّ فِي إِجَابِ الْمُؤْنَةِ خِلَافًا أَيْضًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ (وَلَمْ يُغْنِ) أَي مَا قَبْلَهُ (عَنْهُ) أَي عَنْ قَوْلِهِ وَيُجْبَرُ الْخُ.

قوله: (لِما قَرَّرْتَهُ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ وَلا مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ. قوله: (أَنَّ رِعايَةَ الْخ) أَي وَحَيْثُ قُثِبَتْ الْوَاقِعَ مُتَيَقِّنٌ أَهْ نِهَايَةً. قوله: (بِخِلَافِهَا الْخ) أَي: الْفَضْدِ وَالْحِجَامَةِ لِغَيْرِ مَصْلَحَةٍ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ قُلُوْ لَمْ تَكُنْ حَاجَةً مُنْتِجَةً مِنَ الْفَضْدِ دُونَ الْحِجَامَةِ قَالَ الْمَوْزِدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ لِيُخْبِرَ رَوِي قَطَعَ الْعُرُوقَ مَسْقَمَةً وَالْحِجَامَةُ خَيْرٌ مِنْهُ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَ مَسْقَمَةً أَي طَرِيقٌ لِلْمَرَضِ وَقَوْلُهُ مَ وَالْحِجَامَةُ خَيْرٌ مِنْهُ لَعَلَّ هَذَا فِيمَا إِذَا لَمْ يُخْبِرْ طَبِيبٌ بِضَرِّهَا وَقَدْ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ قُلُوْ لَمْ تَكُنْ حَاجَةً الْخُ أَهْ. قوله: (حِفْظًا لِمِلْكِهِ) تَغْلِيلٌ لِلْمُتَنِّ. قوله: (لا يُجْبَرُ عَلَيْهِ) أَي الرَّاهِنُ عَلَى مَا ذُكِرَ مِنَ الْفَضْدِ وَالْحِجَامَةِ لِمَصْلَحَةٍ. قوله: (كَمَا أَفَادَهُ) أَي عَدَمُ الْإِجْبَارِ. قوله: (لأنَّ الْبُرءَ الْخ) تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ لا يُجْبَرُ عَلَيْهِ الْخُ. قوله: (وَبِهِ) أَي بَعْدَ تَيَقُّنِ الْبُرءِ بِالدَّوَاءِ. قوله: (فَارَقَ) أَي الدَّوَاءَ. قوله: (وَكُمُعالَجَةِ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ لا تَنْقُصُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنِي.

قوله: (وَكُمُعالَجَةِ الْخ) عَطَفَ عَلَى كَقَصْدِ.

قوله: (لَمْ يُفَرِّغْهُ) قَدْ يُقَالُ الْإِخْتِصاصُ لا يُنَافِي التَّفْرِيعَ. قوله: (لِما قَرَّرْتَهُ) قَدْ يُنَاقَشُ بَأَنَّ ضَمِيرَ عَلَيْهَا الْمُؤْنَةُ الْمَرْهُونُ فَإِنَّ أُرِيدَ بِهَا أَي فِيمَا قَبْلَهُ الَّذِي هُوَ مَرْجِعُ الضَّمِيرِ مَا يَشْمَلُ الزِّيَادَةَ الَّتِي لَحِقَتْ الْمُرْتَهِنَ ثَبَّتَ الْإِغْنَاءَ الْمَذْكُورَ أَوْ مَا يَجِبُ لِلْمِلْكِ فَقَطْ لَمْ يَقَدْ وَجُوبَ مَا لِحَقِّ الْمُرْتَهِنِ فَلْيَتَأَمَّلْ، نَعَمْ قَدْ يُخْتَارُ

وسيلة إن غلبت السلامة في القطع وختان ولو كبيراً وقت الاعتدال حيث لا عارض به يخاف من الختان معه وكان يندمل عادة قبل الحلول أو لا تنقص به القيمة وبهذه الشروط يجمع بين كلام الروضة وغيرها (وهو أمانة في يد المرتهن) فلا يضمنه إلا بالتعدي كالوديعة للخبر الصحيح «لا يعلق الرهن على رايه له غنمه وعليه غرمه» ومعنى لا يعلق لا يملكه المرتهن عند تأخر الحق أو لا يكون غلقاً يثلف الحق بتلقه فوجب حملها عليهما معاً والعلق ضد الفك من غلق يعلق كعلم يعلم وفي رواية صحيحة «الرهن من رايه» أي من ضمانه كما هو عرف لغة العرب في قولهم الشيء من فلان ولو غفل عن نحو كتاب فأكلته الأرضة أو جعله في

☐ قوله: (إن غلبت السلامة في القطع) فإن غلب التلق أو استوى الأمر إن أوشك امتنع عليه ذلك وله أي الراهن نقل المرحوم من التخل إذا قال أهل الخبرة نقلها أنفع وقطع البغض منها لإصلاح الأكثر، والمقطوع منها مزهون بحاله وما يحدث من سعة وجريد وليف غير مزهون وكذا ما كان ظاهراً منها عند العقيد كالصوف بظهر الغنم وله رعي الماشية في الأمن نهاراً ويردّها المرتهن أو العذل لئلا وله أن يتتبع بها إلى الكلام ونحوه لعدم الكفاية في مكانها ويردّها لئلا إلى عذل يتفقان عليه أو ينصبه الحاكم اهـ نهاية زاد المعني والاسنى ويجوز للمرتهن الانتجاع للضرورة كما يجوز له نقل المتاع من بيت غير مُحَرَّر إلى مُحَرَّر فإن انتجعا إلى مكان واحد فذا أو إلى مكانين فلتكن مع الراهن ويتفقان على عذل تبث عنده أو ينصبه الحاكم اهـ قال ع ش قوله ويردّها لئلا أي حيث اغتيد العود بها لئلا من المزعى فلو اغتيد المبيت بها في المزعى لم يكلف ردّها لئلا بل يملك بها لتمام الرعي على ما جرت به العادة اهـ ☐ قوله: (وختان) عطف على معالجة. ☐ قوله: (فلا يضمنه) فلو شرط كونه مضموناً لم يصح الرهن ونهاية ومعني. ☐ قوله: (إلا بالتعدي) أو إذا استعاره كما في الرض كما سم عبارة النهاية واستثنى البقيني أي من كونه أمانة فيكون مضموناً تبعاً للمحامي ثمان مسائل ما لو تحول المصوب رهناً أو تحول المزهون غصباً بأن تعدى فيه أو تحول المزهون عارية أو تحول المستعار رهناً أو رهن المقبوض ببيع فاسد تحت يد المشتري له منه أو رهن مقبوض بسوم من المستام أو رهن ما بيده بإقالة أو فسخ قبل قبضه منه أو خالع على شيء ثم رهنه قبل قبضه بمن خالعه انتهى بزيادة من ع ش قال الرشيد قوله أو خالع إلخ الضمان في هذه ضمان عقد بخلاف ما قبلها كما لا يخفى اهـ. ☐ قوله: (فوجب إلخ) أي لعدم مرجح لأحد المعنيين. ☐ قوله: (الرهن من رايه) تيمنه «له غنمه وعليه غرمه» اهـ نهاية. ☐ قوله: (ولو غفل إلخ) الأولى فلو إلخ تقريباً على قوله إلا بالتعدي إلخ.

الشق الأول ويجاب بغير ما قرره المذكور وهو أن الوجوب لا يستلزم الإيجاب بل لنا واجب لا إيجاب عليه كما علم من مواضع منها بعض مسائل المصوب كما علم من باب الحج فذكر الوجوب على الراهن لا يغني عن ذكر إجباره فليتأمل. ☐ قوله: (فلا يضمنه إلا بالتعدي) أو إذا استعاره كما قال في الرض فإن استعاره أو تعدى فيه ضمن كما لو منع منه بعد الإستيفاء قال في شرحه يعني بعد سقوطه

محل هو مَظِنَّهَا ضَمِنَهُ لِتَقْرِيطِهِ وَمَرَّ أَنَّ الْيَدَ الضَّامِنَةَ لَا تَنْقَلِبُ بِالرَّهْنِ أَمَانَةً (وَلَا يَسْقُطُ بِتَلَفِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَنْبِهِ) لِلْحَدِيثِ. (وَحُكْمُ فَاسِدِ الْعُقُودِ) إِذَا صَدَرَ مِنْ رَشِيدٍ (حُكْمٌ صَحِيحُهَا فِي الضَّمَانِ) وَعَدَمِهِ؛ لِأَنَّ صَحِيحَهُ إِنْ اقْتَضَى الضَّمَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ كَالْبَيْعِ وَالْقَرْضِ ففَاسِدُهُ أَوَّلَى أَوْ عَدَمُهُ كَالْمَرْهُونِ وَالْمُسْتَأْجِرِ وَالْمَوْهُوبِ ففَاسِدُهُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَ الْيَدِ عَلَيْهِ بِإِذْنِ الْمَالِكِ وَلَمْ يَلْتَزِمَ بِالْعَقْدِ ضَمَانًا وَالْمُرَادُ التَّشْبِيهُ فِي أَصْلِ الضَّمَانِ لَا الضَّامِنُ فَلَا يُرَدُّ كَوْنُ الْوَلِيِّ لَوْ اسْتَأْجَرَ لِمَوْلِيهِ فَاسِدًا تَكُونُ الْأَجْرَةُ عَلَيْهِ وَفِي الصَّحِيحَةِ عَلَى مَوْلِيهِ وَلَا فِي الْقَدْرِ فَلَا يُرَدُّ كَوْنُ صَحِيحِ الْبَيْعِ مَضمُونًا أَوْ مُقَابِلًا فَاذْفَعْ تَنْظِيرُ شَارِحٍ فِيهِ بِالْثَمَنِ، وَفَاسِدُهُ بِالْبَدْلِ وَالْقَرْضُ بِمِثْلِ الْمُتَقَوِّمِ

□ قَوْلُهُ: (مَظِنَّهَا) أَي: الْأَرْضُ. □ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ الْخُ) أَي: فِي قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَا يُبْرئُهُ اِزْنَاهُ عَنْ الْغَضَبِ وَشَرْحُهُ وَهُوَ فِي قُوَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَكَأَنَّهُ قَالَ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ بِالْتَّعَدِّي وَفِيمَا إِذَا كَانَ الْيَدُ ضَامِنَةً.

□ قَوْلُهُ: (لِلْحَدِيثِ) أَي: وَكَمَوْتَ الْكَفِيلِ بِجَامِعِ التَّوْتُقِ.

(تَنْبِيْهُ): قَوْلُهُ وَلَا يَسْقُطُ بِالْوَاوِ أَحْسَنُ مِنْ حَذْفِهَا فِي الْمُحَرَّرِ وَالرَّوْضَةِ وَأَضْلَاهَا؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ حُكْمِ الْأَمَانَةِ مُطْلَقًا وَيَتَسَبَّبُ عَدَمُ السَّقُوطِ عَنْهَا وَلَا يَلْزِمُهُ ضَمَانُهُ بِمِثْلِ أَوْ قِيَمَةٍ إِلَّا إِنْ اسْتَعَارَهُ مِنَ الرَّاهِنِ أَوْ تَعَدَّى فِيهِ أَوْ مُنِعَ مِنْ رَدِّهِ بَعْدَ سَقُوطِ الدَّيْنِ وَالْمُطَالَبَةِ أَمَّا بَعْدُ سَقُوطِهِ وَقَبْلَ الْمُطَالَبَةِ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى أَمَانَتِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا صَدَرَ) إِلَى قَوْلِهِ فَلَا يُرَدُّ كَوْنُ صَحِيحِ الْبَيْعِ فِي النَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ فَلَا يُرَدُّ كَوْنُ الْوَلِيِّ إِلَى وَلَا فِي الْقَدْرِ. □ قَوْلُهُ: (وَعَدَمِهِ) أَي: الضَّمَانِ. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ صَحِيحَهُ) أَي: الْعَقْدِ.

□ قَوْلُهُ: (وَالْقَرْضِ) أَي: وَالْإِعَارَةَ نَهَائِيَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْعَارِيَةِ فِي عَدَمِ ضَمَانِ الْمُنْفَعَةِ بَيْنَ الصَّحِيحَةِ وَالْفَاسِدَةِ؛ لِأَنَّ غَايَةَ أَمْرِهَا أَنَّهَا إِتْلَافٌ لِلْمُنْفَعَةِ بِإِذْنِ الْمَالِكِ وَمَنْ أَتْلَفَ مَالًا غَيْرَهُ بِإِذْنِهِ وَالْإِذْنُ أَهْلٌ لِلْإِذْنِ لَمْ يَضْمَنْ أَه. □ قَوْلُهُ: (كَالْمَرْهُونِ الْخُ) كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُعَبَّرَ بِمَصْدَرِهَا.

□ قَوْلُهُ: (وَالْمُسْتَأْجِرِ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِي وَالْعَيْنُ الْمُسْتَأْجِرَةُ أَه. □ قَوْلُهُ: (وَالْمَوْهُوبِ) أَي: بِلَا ثَوَابٍ نَهَائِيَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَي: لَا يَقْتَضِي الضَّمَانَ بَلْ هُوَ مُسَاوٍ لَهُ فِي عَدَمِ الضَّمَانِ قَالَ سَم عَلَى مَنْهَجٍ وَلَمْ يَقُلْ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْفَاسِدَ لَيْسَ أَوَّلَى بَعْدَ الضَّمَانِ بَلْ بِالضَّمَانِ انْتَهَى. وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ عَدَمَ الضَّمَانِ تَخْفِيفٌ وَلَيْسَ الْفَاسِدُ أَوَّلَى بِهِ بَلْ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلَى بِالضَّمَانِ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى وَضْعِ الْيَدِ عَلَى مَالِ الْغَيْرِ بِلَا حَقٍّ فَكَانَ أَشْبَهَ بِالْغَضَبِ أَه ع ش. □ قَوْلُهُ: (بِإِذْنِ الْمَالِكِ) خَبَرٌ لِأَنَّ الْخُ. □ قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ) أَي: بِقَوْلِ الْمُتَنِ فِي الضَّمَانِ. □ قَوْلُهُ: (لَا الضَّامِنُ) الْأَوَّلُ لِيُظْهَرَ عَطْفُ قَوْلِهِ الْآتِي وَلَا فِي الْقَدْرِ أَنْ يَقُولَ لَا فِي الضَّامِنِ. □ قَوْلُهُ: (مَضمُونًا) أَي: الْمَبِيعِ فِيهِ أَه سَم. □ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَي: فِي التَّعْبِيرِ بِلَفْظِ مَضمُونًا.

□ قَوْلُهُ: (بِالْثَمَنِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَضمُونًا. □ قَوْلُهُ: (وَفَاسِدُهُ بِالْبَدْلِ) مِنَ الْعَطْفِ بِحَرْفِ عَلَى مَعْمُولَيْنِ عَامِلَيْنِ

قَالَ فَعَلِمَ أَنَّهُ بَعْدَ سَقُوطِهِ بَاقٍ عَلَى أَمَانَتِهِ مَا لَمْ يُنْتَفَعِ مِنْ رَدِّهِ وَبِهِ صَرَّحَ الْأَصْلُ أَه. □ قَوْلُهُ: (وَالْمُسْتَأْجِرِ) قَدْ يُنَاقَشُ بِأَنَّ عَدَّ هَذَا مِمَّا لَا يَقْتَضِي صَحِيحَهُ وَلَا فَاسِدَهُ الضَّمَانَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ فِي ضَمَانِ الْعَيْنِ وَعَدَمِهِ لَا فِي الْأَجْرَةِ وَإِلَّا فَضَمَانُهَا ثَابِتٌ فِي الْإِجَارَةِ صَحِيحَةٌ أَوْ فَاسِدَةٌ لَكِنَّ كَلَامَهُ الْآتِي كَقَوْلِهِ فَلَا يُرَدُّ

الصُّورِي، وفاسدُه بالقيمة، ونحو القراضِ والمُساقاةِ والإجارةِ بالمُسعى وفاسدُها بأجرةِ المثلِ وخرج بالرشيدِ ما صدرَ من غيره فإنه مضمونٌ، وإن لم يقتضِ صحيحُه الضمانَ كما يُعلم من كلامه في الوديعةِ ثم يُستثنى من طردِ هذه القاعدةِ ما لو قال قارضُك أو سافيتُك

مُخْتَلِفَيْنِ مع تقدُّمِ المجرورِ أي وَكَوْنِ فاسِدِ البَيْعِ مَضمونًا بالبَدَلِ وكذا قولُه والقَرْضُ بِمِثْلِ المُتَقَوِّمِ، وقولُه وفاسدُه بالقيمةِ وقولُه ونحو القراضِ إلخ. □ قوَدُ: (وفاسدُه بالقيمة) أي في المُتَقَوِّمِ وهي أَقصى القِيمِ كالمقبوضِ بالشراءِ الفاسِدِ اهـ ع ش. □ قوَدُ: (وخرَجَ) إلى قولِه إِنْ عَلِمَ في المُغْنِي وإلى قولِه ونظَرُ في النِّهايةِ إلَّا قولُه إِنْ عَلِمَ إلى كذا. □ قوَدُ: (ما صدرَ من غيره إلخ) اغترَضَ بعضهم التَّقْيِيدَ بالرشيدِ بآته لا حاجةَ إليه؛ لأنَّ عَقْدَ غيره باطلٌ لا خِتْلَالَ رُكنِهِ لا فاسِدَ والكلامُ في الفاسِدِ أقولُ هذا الإِغْتِراضُ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لأنَّ الفاسِدَ والباطِلَ عندنا سَوَاءٌ إلَّا فيما اسْتثنَى لأحكامٍ مَخْصوصَةٍ فَالتَّقْيِيدُ في غايةِ الصَّحَةِ والاحتِياجِ إليه فَتَأَمَّلْ سَمِ وَنِهايةُ قال ع ش قولُه إلَّا فيما اسْتثنَى وهو الحِجُّ والمُمرَّةُ والخُلْعُ والكِتَابَةُ فالفاسِدُ مِنَ الحِجِّ والمُمرَّةِ يَجِبُ قَضاؤُهُ والمُضِيُّ فيه، والخُلْعُ الفاسِدُ يَتَرَتَّبُ عليه البَيِّنَةُ والكِتَابَةُ الفاسِدَةُ قد يَتَرَتَّبُ عليها العِتْقُ بخِلَافِ الباطِلِ مِنْها فلا يَتَرَتَّبُ عليه شَيْءٌ مِنْها اهـ. □ قوَدُ: (من طَرَدَ هذه القاعدةِ) وهو كُلُّ عَقْدٍ يَفْتَضِي صَحيحَه الضَّمانَ فَفاسِدُه يَفْتَضِيهِ كذلك. □ قوَدُ: (من طَرَدَ إلخ) قد يُقالُ إِنْ أريدَ الضَّمانُ وَعَدَمُه بالنِّسبةِ لِتلك العَيْنِ باغْتِيارِ ذَلِكَ العَقْدِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ ذَلِكَ العَقْدُ لم يَحْتَجْ لاسْتِثْناءِ شَيْءٍ مِنَ الطَّرْدِ ولا العَكْسِ؛ لأنَّ الضَّمانَ أَوْ عَدَمَه في المُسْتثنَياتِ لَيْسَ لِلْعَيْنِ بَلْ لِغَيرِها كأَجْرَةِ عَامِلِ القِراضِ والشَّرِيكِ والضَّمانِ في مَسْأَلَةِ رَهْنِ الغَاصِبِ أَوْ إيجارِهِ مِنْ حَيْثُ الغَضَبُ إِذْ يَدُ المُرْتَهِنِ كَيِّدِ الغَاصِبِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَمِ عِبارةُ النِّهايةِ بَعْدَ ذِكْرِ المُسْتثنَياتِ نَصَّها إلى هذه المَسائِلِ أشارَ الأَصْحابُ بالأَضْلُ في قولِهِم الأَضْلُ أَنَّ فاسِدَ كُلِّ عَقْدٍ إلخ وفي الحَقِيقَةِ لا يَصِحُّ اسْتِثْناءُ شَيْءٍ مِنَ القاعدةِ لا طَرْدًا ولا عَكْسًا؛ لأنَّ المُرَادَ بالضَّمانِ المُقابِلَ لِلأمانَةِ بالنِّسبةِ لِلْعَيْنِ لا بالنِّسبةِ لِأَجْرَةٍ ولا غَيرِها فالرَّهْنُ صَحيحُه أمانَةٌ وفاسِدُه كذلك والإِجارةُ مِثْلُه والبَيْعُ والعارِيَةُ صَحيحُهُما مَضمونٌ وفاسِدُهُما مَضمونٌ فلا يُرَدُّ شَيْءٌ اهـ قال الرِّشيدُ قولُه المُقابِلَ لِلأمانَةِ بِالرَّفْعِ خَيْرٌ أَنْ يَحْذِفَ الموصُوفُ أي المُرَادُ بالضَّمانِ الضَّمانُ المُقابِلَ لِلأمانَةِ بالنِّسبةِ لِلْعَيْنِ أي لا الضَّمانُ الشَّامِلُ لِنَحْوِ الثَّمَنِ والأَجْرَةِ، وَيَرَدُّ على هَذَا

كَوْنُ الوَلِيِّ إلخ يَدُلُّ على أَنَّ الكلامَ شامِلٌ لِلأخيرةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قوَدُ: (وخرَجَ بالرشيدِ) اغترَضَ بعضهم التَّقْيِيدَ بالرشيدِ بآته لا حاجةَ إليه؛ لأنَّ عَقْدَ غيره باطلٌ لا خِتْلَالَ رُكنِهِ لا فاسِدَ والكلامُ في الفاسِدِ وأقولُ هذا الإِغْتِراضُ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لأنَّ الفاسِدَ والباطِلَ عندنا سَوَاءٌ إلَّا فيما اسْتثنَى بالنِّسبةِ لأحكامٍ مَخْصوصَةٍ فَالتَّقْيِيدُ في غايةِ الصَّحَةِ والاحتِياجِ إليه فَتَأَمَّلْ. □ قوَدُ: (مَضمونًا) أي المَبِيعُ فيه. □ قوَدُ: (ثمَّ يُسْتثنَى مِنْ طَرْدِ إلخ) قد يُقالُ لو أريدَ الضَّمانُ وَعَدَمُه بالنِّسبةِ لِتلك العَيْنِ باغْتِيارِ ذَلِكَ العَقْدِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ ذَلِكَ العَقْدِ لم يَحْتَجْ لاسْتِثْناءِ شَيْءٍ مِنَ الطَّرْدِ والعَكْسِ؛ لأنَّ الضَّمانَ أَوْ عَدَمَه في المُسْتثنَياتِ لَيْسَ لِلْعَيْنِ بَلْ لِغَيرِها كأَجْرَةِ عَامِلِ القِراضِ والشَّرِيكِ والضَّمانِ في مَسْأَلَةِ الغَاصِبِ أَوْ إيجارِهِ مِنْ حَيْثُ الغَضَبُ إِذْ يَدُ المُرْتَهِنِ كَيِّدِ الغَاصِبِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

على أن الرهن أو الثمرة كلها لي فهو فاسد ولا أجره له إن عليم كما يأتي؛ لأنه لم يدخل طامعا وكذا من حيث لم يطمع كأن ساقاه على غرس ودي أو تعهده مدة لا يغير فيها غالبا ونظر في استثنائيهما بأن المراد من القاعدة ما يقتضي فاسده ضمان العوض المقبوض ويؤد بأن المنافع التي أتلفها العايل للمالك بمنزلة عوض مقبوض وما لو عقد الذمة غير الإمام فتفسد ولا جزية حسما لتصرف غير الإمام فيما هو من خواصه عن الاعتداد به ونوزع في استثناء هذه بأن القائل بعدم الوجوب يجعل ما صدر لغوا لا فاسدا ولا صحيحا وإثلاف الحربي غير مضمون فلم يلزم شيء ويؤد بأن أصحابنا لم يفرقوا بين الفاسد والباطل إلا في أبواب أربعة وما ألحق بها وليس هذا منها وما لو امتنع المستأجر من تسليم العين بعد عرضها عليه إلى انقضاء المدة فتستقر بذلك الأجرة في الصحيحة دون الفاسدة ومن عكسها الشركة فإن عمل الشريكين

المراد مسألتا الرهن والإجارة من متعده ويجاب عنهما بأن الضمان فيهما إنما جاء من حيث التعدي لا من حيث كون العين مزهونة أو مؤجرة اه وقال ع ش قوله بالنسبة للعين أي التي وضعت اليد عليها بإذن من المالك فيخرج بقوله بالنسبة للعين ما عدا مسألة الغاصب إذا أجز أو رهن ويقولنا أي التي وضعت إلخ مسألة الغاصب اه. قود: (على أن الرهن) أي كله لي نهاية ومعني. قود: (فهو فاسد) أي كل من القراض والمساقاة. قود: (ولا أجره له) أي وإن جهل الفساد على الراجع خلافا لحج اه ع ش.

قود: (على غرس ودي) أي وتعهده. قود: (وتعهده) أي: تعهد ودي مغروس عبارة النهاية على ودي مغروس أو ليغرسه ويتعهده اه قال ع ش والودي اسم لصغار التخل اه. قود: (مدة إلخ) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه. قود: (ونظر إلخ) آقره المعني. قود: (ما يقتضي فاسده ضمان العوض المقبوض) أي والمالك هنا لم يقبض عوضا فاسدا والعايل رضي بإثلاف منافعه وبأشرا إثلافها اه معني وقوله والعايل رضي إلخ جواب عن قول الشارح لو يؤد إلخ. قود: (بأن المنافع إلخ) أي منافع العايل التي أتلفها لأجل المالك سيد عمر وسم. قود: (وما لو عقد إلخ) عطف كقوله الآتي وما لو امتنع إلخ على قوله ما لو قال إلخ. قود: (ولا جزية) أي على الذمي سواء عليم أم لا اه ع ش.

قود: (حسما) أي: قطعا. قود: (عن الاختداء به) متعلق بحسما. قود: (ونوزع في استثناء هذه إلخ) نقله المعني عن الشبكي وآقره. قود: (لغوا) مفعول يجعل. قود: (فلم يلزمه شيء) عبارة المعني فلم يلزمه عوض المنفعة كما لو دخل دارنا وأقام فيها مدة ولم يعلم به الإمام اه. قود: (في أبواب أربعة) مر بيانها عن ع ش وقال الكزدي يأتي تفصيلها في الوكالة اه. قود: (ومن عكسها) أي ويستثنى من عكس هذه القاعدة وهو كل عقد يقتضي صحيحه عدم الضمان ففاسده كذلك. قود: (فإن عمل الشريكين إلخ) عبارة المعني فإنه لا يضمن كل من الشريكين عمل الآخر مع صحيحها ويضمنه مع فسادها فإذا خلط ألفا بالفين وعملا فصاحب الألفين يزج على صاحب الألف بثلاث أجرة مثله

قود: (بأن المنافع) أي: منافع العايل.

فيها لا يضمن إلا مع فسادها ونوزع في استثنائها بما مرّ أولاً ويُردّ بنظير ما ردّدت به ذاك وما لو رهن أو أجزّ نحو غاصب فتلفت العين في يد المُرتهن أو المُستأجر فللمالك تضمينه، وإن كان القراز على الراهن والمؤجل مع أن صحيح الرهن والإجارة لا ضمان فيه ونوزع فيه بنظير ما مرّ في عقد غير الإمام للذمة ويُردّ بنظير ما ردّدت به ذاك. (و) من فروع القاعدة ما (لو شرط كون المرهون مبيعاً له عند الحلول) فالمبيع من طردها والرهن من عكسها لكونيهما قد (فسد) البيع لتعليقه والرهن لتأقيته لأنهما شرطاً ارتفاعاً بالحلول ومن ثمّ لو لم يُؤقت بأن قال رهنتك وإذا لم أقض عند الحلول فهو مبيع منك كان الفاسد البيع وحده دون الرهن؛

وصاحب الألف يرجع بثلثي أجرته على صاحب الألفين اهـ. قوله: (إلا مع فسادها) أي فيضمن كل أجره مثل عمل الآخر إن اتفقا عليه فلو اختلفا وادّعى أحدهما العمل صدق المنكر لأن الأصل عدم العمل ولو اختلفا في قدر الأجرة صدق الغارم حيث ادّعى قدرًا لا يتفاهاه ش. قوله: (مرّ أولاً) أي في استثناء القراض والمساواة عن الطرد. قوله: (وما لو رهن إلخ) عطف على الشركة. قوله: (نحو غاصب) عبارة النهاية والمُعني مُتَعَدُّ كغاصب اهـ. قوله: (وأن القراز على الراهن إلخ) أي إذا كان المُرتهن والمُستأجر جاهلين وأما إذا كانا عالِمين فالقراز عليهما ع ش وسَم. قوله: (ومن فروع القاعدة ما لو شرط إلخ) ومنها ما لو رهنه أرضاً وأذن له في غرسها بعد شهر فهي قبل الشهر أمانة بحكم الرهن وبعد عارية مضمونة بحكم العارية نهايةً ومُعني زاد الأسنى وكذا لو شرط كونها مبيعةً بعد شهر فهي أمانة قبل الشهر ومبيعةً مضمونةً بعده بحكم البيع فإن غرس فيها المُرتهن في الصورتين قبل الشهر قلّع مجّاناً أو بعده لم يقلّع في الأولى ولا في هذه مجّاناً إلا إن علم فساد البيع وغرس فيقلّع مجّاناً لتقصيره اهـ. قوله: (من طردها) أي من فروعه وكذا قوله من عكسها أي من فروعه. قوله: (لكونيهما إلخ) علّة لقوله ومن فروع القاعدة إلخ ولا يخفى ما في مزجه من تغيير المشي بإخراج لو عن الشرطية إلى المضدرية وإخراج فساد عن الجوابية إلى الخبرية للكون المُقدّر وإلا سلّم قول النهاية والمُعني ومن فروع هذه القاعدة ما ذكره بقوله ولو إلخ اهـ. قوله: (البيع) أي فسد البيع. قوله: (ارتفاعه) أي الرهن. قوله: (ومن ثمّ إلخ) أي: من أجل أن فساد الرهن لتأقيته. قوله: (دون الرهن) اعتمدته المُعني عبارته وأما الرهن فالظاهر كما قال الشبكي صحته وكلام الروياني يقتضيه وكذا إذا لم يأت بذلك على سبيل الشرط بل رهنه رهنًا صحيحًا وأقبضه ثم قال له إذا حلّ الأجل فهو مبيع منك بكذا فقبل فالبعض باطل والرهن صحيح بحاله اهـ وخالفه النهاية عبارته قال الشبكي ويظهر لي أن الرهن لا يفسد؛ لآله إلخ والأوجه فساده أيضًا اهـ.

قوله: (وإن كان القراز على الراهن) أي بشرطه في محله وعبارة الرّوض ويّرجع عليه أي على الغاصب إن جهل قال في شرحه أما إذا علم فهو غاصب أيضًا. قوله: (دون الرهن) أي كما بحثه الشبكي والأوجه فساده أيضًا م.

لأنه لم يُشَرَطْ فيه شيءٌ (و) إذا تَقَرَّرَ أَنَّ هَذَيْنِ الْفَائِدَتَيْنِ مِنْ فُرُوعِ الْقَاعِدَةِ أُعْطِيَا حُكْمَ صَحِيحِهَا فَحَيِّثُ (هو) أي المَرهُونُ الْمَبِيعُ (قَبْلَ الْمَجْلُ) بِكَسْرِ الْحَاءِ أَيْ الْحُلُولِ (أَمَانَةً) لَأَنَّهُ رَهْنٌ فَاسِدٌ وَبَعْدَهُ مَضْمُونٌ؛ لَأَنَّهُ بَيْعٌ فَاسِدٌ نَعَمْ بَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُمْضِ بَعْدَ الْحُلُولِ زَمَنٌ يَتَأْتِي فِيهِ الْقَبْضُ وَتَلَفَ فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُ؛ لَأَنَّهُ الْآنَ عَلَى حُكْمِ الرَّهْنِ الْفَائِدِ فِيهِ تَأْمُلُ؛ لِأَنَّ الْقَبْضَ يُقَدَّرُ فِيهِ فِي أَدْنَى زَمَنٍ عَقِبَ انْقِضَاءِ الرَّهْنِ مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ بَيْنَهُمَا. (وَيُصَدَّقُ الْمُتَرَتِّبُ فِي دَعْوَى التَّلَفِ) حَيْثُ لَا تَفْرِيطُ وَجَعَلَ مِنْهُ جَمْعٌ مَا لَوْ رَهْنَهُ قَطَعَ بَلْخَشٍ فَادَّعَى سَقُوطَ وَاحِدٍ مِنْ يَدِهِ قَالُوا لِأَنَّ الْيَدَ لَيْسَتْ حِرْزًا لِذَلِكَ (بَيَمِينِهِ) عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي فِي الْوَدِيعَةِ؛ لَأَنَّهُ أَمِينٌ كَالْوَدِيعِ وَالْمُرَادُ تَصْدِيقُهُ حَتَّى لَا يَضْمَنَ وَإِلَّا فَالْمُعْتَدِي يُصَدَّقُ فِيهِ أَيْضًا لِضَمَانِ الْقِيَمَةِ (وَلَا

فَوَدُ: (لَأَنَّهُ لَمْ يُشَرَطْ فِيهِ شَيْءٌ) لَكَ أَنْ تَقُولَ كَيْفَ يُقَالُ لَمْ يُشَرَطْ فِيهِ شَيْءٌ وَمَعْنَى الْعِبَارَةِ كَمَا تَرَى رَهْنُكَ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ مَبِيعًا مِنْكَ عِنْدَ انْتِفَاءِ الْوَفَاءِ لَا يُقَالُ صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ تَرَخِي هَذَا الْقَوْلُ عَنْ صِغَةِ الرَّهْنِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ ذَاكَ بِدَبِيهِ الصَّحَّةِ لَا يَخْتَاجُ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ وَيَكُونُ قَوْلُ السُّبْكِيِّ فِيمَا يَظْهَرُ لَا مَعْنَى لَهُ أ. هـ. فَوَدُ: (أَيِ الْحُلُولِ) أَيْ وَقْتُ الْحُلُولِ زِهَاءً وَمُغْنِي. فَوَدُ: (لَأَنَّهُ رَهْنٌ) إِلَى قَوْلِهِ فِيهِ تَأْمُلُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ. فَوَدُ: (لَأَنَّ الْقَبْضَ يُقَدَّرُ الْخُ) قَدْ يُقَالُ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مُضِيِّ زَمَنٍ عَقِبَ الْحُلُولِ يَسَعُ الْوُصُولَ إِلَيْهِ وَقَبْضُهُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ فِي بَحَثِ الْقَبْضِ أ. هـ. سَمِ وَقَالَ ع. ش. قَدْ يُتَصَوَّرُ كَلَامُ الزَّرْكَشِيِّ بِمَا لَوْ كَانَتِ الْعَيْنُ غَائِبَةً عَنِ الْمَجْلِسِ وَقَتَ الْحُلُولِ فَإِنَّهُ يُشَرَطُ لِحُصُولِ قَبْضِهَا مُضِيَّ زَمَنٍ يُمَكِّنُ فِيهِ الْوُصُولَ إِلَيْهَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ بَعْدَ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ لِأَنَّ الْقَبْضَ السَّابِقَ وَقَعَ عَنِ الْجِهَتَيْنِ جَمِيعًا فَلَا يَخْتَاجُ إِلَى مُضِيِّ زَمَنٍ بَعْدَ الْحُلُولِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ م. ر. لِأَنَّ الْقَبْضَ وَقَعَ عَنِ الْجِهَتَيْنِ أ. هـ. عِبَارَةُ الْجَبْرِ مِي قَالَ سُلْطَانُ اعْتَمَدَ شَيْخُنَا كَلَامَ الزَّرْكَشِيِّ وَنَظَرَ فِيهِ ع. ش. بِأَنَّ الْقَبْضَ الْأَوَّلَ وَقَعَ عَنْهُمَا أ. هـ. فَوَدُ: (وَجَعَلَ مِنْهُ) أَيْ فِي التَّفْرِيطِ وَفَائِدَةُ عَدَمِ التَّصْدِيقِ فِي هَذِهِ وَمَا أَشْبَهَهَا تَضْمِينُهُ لَا أَنَّهُ يُخَسُّ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ صَادِقًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ قِيْدُومُ الْحَبْسِ عَلَيْهِ لَوْ لَمْ تُصَدِّقْهُ أ. هـ. ع. ش. فَوَدُ: (عَلَى التَّفْصِيلِ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ: (وَلَوْ وَطِئَ) فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. فَوَدُ: (عَلَى التَّفْصِيلِ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي إِنْ لَمْ يَذْكُرْ سَبَبًا لَهُ وَإِلَّا فَفِيهِ التَّفْصِيلُ الْآتِي فِي الْوَدِيعَةِ أ. هـ. فَوَدُ: (صَدَّقَ فِيهِ) أَيْ فِي دَعْوَى التَّلَفِ. فَوَدُ: (لِضْمَانِ الْقِيَمَةِ) مُتَعَلِّقٌ لِقَوْلِهِ يُصَدَّقُ فِيهِ أَيْ لِأَجْلِ الْإِنْتِقَالِ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى ضَمَانِ الْقِيَمَةِ.

فَوَدُ: (لَأَنَّهُ لَمْ يُشَرَطْ فِيهِ شَيْءٌ) لَكَ أَنْ تَقُولَ كَيْفَ يُقَالُ لَمْ يُشَرَطْ فِيهِ شَيْءٌ وَمَعْنَى الْعِبَارَةِ كَمَا تَرَى رَهْنُكَ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ مَبِيعًا مِنْكَ عِنْدَ انْتِفَاءِ الْوَفَاءِ لَا يُقَالُ صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ تَرَخِي هَذَا الْقَوْلُ عَنْ صِغَةِ الرَّهْنِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ ذَاكَ بِدَبِيهِ الصَّحَّةِ لَا يَخْتَاجُ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ وَيَكُونُ قَوْلُ السُّبْكِيِّ فِيمَا يَظْهَرُ لَا مَعْنَى لَهُ أ. هـ. ب. ر. فَوَدُ: (لَأَنَّ الْقَبْضَ الْخُ) قَدْ يُقَالُ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مُضِيِّ زَمَنٍ عَقِبَ الْحُلُولِ يَسَعُ الْوُصُولَ إِلَيْهِ وَقَبْضُهُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ فِي بَحَثِ الْقَبْضِ.

يُصَدَّقُ فِي) دَعَوَى (الرَدِّ) إِلَى الرَّاهِنِ (عِنْدَ الْكَثَرَيْنِ) لِأَنَّهُ قَبَضَهُ لِعَرْضِ نَفْسِهِ كَالْمُسْتَأْجِرِ بِخِلَافِ الْوَدِيعِ وَالْوَكِيلِ وَسَائِرِ الْأَمْنَاءِ. (وَلَوْ وَطِئَ الْمُزْنَةُ) الْأَمَةُ (الْمَرْهُونَةُ بِلَا شُبْهَةِ فِرَازٍ) الْأَصْلُ فِي جَوَابِ لَوْ كَانَ زَانِيًا أَوْ نَحْوَهُ وَعَدَلَ عَنْهُ كَالْفَقْهَاءِ اخْتِصَارًا أَوْ إِجْرَاءً لَهَا مَجْرَى أَنْ أَيْ فَهُوَ زَانٍ فَيُحَدُّ وَيَلْزَمُهُ الْمَهْرُ إِنْ لَمْ تُطَاوَعِ أَوْ جَهِلَتْ التَّحْرِيمُ وَغُذِرَتْ فِيهِ (وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ جَهِلْتُ تَحْرِيمَهُ) أَيْ الزَّانَا أَوْ وَطِئَ الْمَرْهُونَةَ لِظَنِّهِ الْإِرْتِهَانَ مُبِيحًا لِلْوَطْءِ (إِلَّا أَنْ يَقْرُبَ إِسْلَامَهُ) وَلَمْ

قوله: (بِخِلَافِ الْوَدِيعِ إلخ) وضابط من يقبل قوله في الرد أن كل أمين ادَّعاه على من اتَّمتَّه صدق يمينه إلا المُكْتَرَى والمُزْنَةُ نِهَاءٌ وَمُعْنَى قَالَ ع ش قوله إِلَّا الْمُكْتَرَى أَيْ بَانَ اكْتَرَى جِمَارًا مَثَلًا لِيَزَكِيَهُ إِلَى بُلَاقٍ مَثَلًا فَرَكِيَهُ ثُمَّ ادَّعَى رَدَّهُ إِلَى مَنْ اسْتَأْجَرَهُ مِنْهُ وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ الدَّلَالُ وَالصَّبَاحُ وَالْخِيَاطُ وَالطَّحَانُ؛ لَا تَهْمُ أَجْرَاءُ لَا مُسْتَأْجِرُونَ لِمَا فِي أَيْدِيهِمْ قَبْضٌ قَوْلٌ فِي دَعَوَى الرَّدِّ بِلَا بَيِّنَةٍ.

(فَائِدَةٌ): قَالَ السُّبْكِيُّ كُلُّ مَنْ جَعَلْنَا الْقَوْلَ قَوْلَهُ فِي الرَّدِّ كَانَتْ مُؤَنَةُ الرَّدِّ لِلْعَيْنِ عَلَى الْمَالِكِ انْتَهَى اهـ.

قوله (سُئِلَ): (وَلَوْ وَطِئَ الْمُزْنَةُ الْمَرْهُونَةَ) أَيْ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْمَالِكِ نِهَاءٌ وَمُعْنَى أَيْ وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَاهُ الْجَهْلُ كَمَا يَأْتِي آتِفًا. قوله: (كَانَ زَانِيًا إلخ) أَيْ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ مَاضِيَّةٌ غَيْرُ مَقْرُونَةٍ بِالْفَاءِ. قوله: (أَوْ إِجْرَاءُ لَهَا) أَيْ لِلْفِظَةِ لَوْ (مَجْرَى أَنْ) أَيْ مُجَرَّدَةٌ عَنِ الزَّمَانِ فَلَا يَرُدُّ أَنْ (لَوْ) شَرْطٌ لِلْمُضِيِّ (وَأَنْ) شَرْطٌ لِلِاسْتِقْبَالِ فَهِيَ ضِدُّهَا فَلَا يَصِحُّ إِجْرَاؤُهَا مَجْرَاهَا. قوله: (أَيْ فَهُوَ زَانٍ) أَيْ لِأَنَّ جَوَابَ أَنْ لَا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةٌ نِهَاءٌ وَمُعْنَى وَسَمَّ. قوله: (إِنْ لَمْ تُطَاوَعِ) أَيْ بَانَ أَكْرَهَهَا أَوْ كَانَتْ نَائِمَةً أَوْ نَحْوَهَا أَوْ لَمْ تَعْلَمْ أَنَّهُ أَجْنَبِيٌّ. قوله: (وَعُذِرَتْ فِيهِ) أَيْ كَأَعْجَمِيَّةٍ لَا تَعْقِلُ. قوله: (أَيْ الزَّانَا إلخ) اقْتَصَرَ النَّهْيُ وَالْمُعْنَى عَلَى التَّفْسِيرِ بِالْوَطْءِ ثُمَّ قَالَا وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْمُرَادَ جَهْلُ وَطْءِ الْمَرْهُونَةِ كَأَنَّ قَالَ ظَنَنْتُ أَنَّ الْإِرْتِهَانَ يُبِيحُ الْوَطْءَ وَلَا فَكْدَعَوَى جَهْلُ تَحْرِيمِ الزَّانَا اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَلَا فَكْدَعَوَى جَهْلُ إلخ قَضِيَّتُهُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا لَوْ ادَّعَى جَهْلُ تَحْرِيمِ الزَّانَا وَمَا لَوْ ادَّعَى جَهْلُ تَحْرِيمِ وَطْءِ الْمَرْهُونَةِ وَقَدْ سَوَّى حَجَّ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ قُرِبَ عَهْدُهُ بِالْإِسْلَامِ أَوْ نَشَأَ بَعِيدًا عَنِ الْعُلَمَاءِ قَبْلَ وَلَا فَلَا. وَالْأَقْرَبُ مَا قَالَهُ حَجَّ سَيِّمًا إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبُوَادِي الَّذِينَ لَا يُخَالِطُونَ مَنْ يَبْحَثُ عَنِ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ فَإِنَّهُمْ قَدْ يَعْتَقِدُونَ إِبَاحَةَ الزَّانَا لِعَدَمِ بَحْثِهِمْ عَنِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ حَتَّى فِيمَا بَيْنَهُمْ وَإِنْ كَانَ الزَّانَا لَمْ يُبَيِّنْ فِي مِلَّةٍ مِنَ الْمِلَلِ اهـ.

قوله (سُئِلَ): (إِلَّا أَنْ يَقْرُبَ إِسْلَامُهُ إلخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُزَادَ عَلَيْهِمَا أَوْ كَانَتْ الْمَرْهُونَةُ لِأَيِّهِ أَوْ أُمُّهُ فَادَّعَى أَنَّهُ جَهْلُ تَحْرِيمِ وَطْئِهَا عَلَيْهِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي الْأُمِّ وَالْأَصْحَابُ فِي الْحُدُودِ وَلَا يُصَدَّقُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ اهـ سَمَّ عَلَى حَجٍّ وَمِنْ الْغَيْرِ مَا لَوْ وَطِئَ أُمَّهُ زَوْجَتَهُ

قوله: (أَيْ فَهُوَ زَانٍ) لِأَنَّ جَوَابَ أَنْ لَا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةٌ.

قوله (سُئِلَ): (إِلَّا أَنْ يَقْرُبَ إِسْلَامُهُ إلخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُزَادَ عَلَيْهِمَا أَوْ كَانَتْ الْمَرْهُونَةُ لِأَيِّهِ أَوْ أُمُّهُ فَادَّعَى أَنَّهُ جَهْلُ تَحْرِيمِ وَطْئِهَا عَلَيْهِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي الْأُمِّ وَالْأَصْحَابُ فِي الْحُدُودِ وَلَا يُصَدَّقُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ اهـ.

يكن مخالطاً لنا بحيث لا يخفى عليه ذلك كما هو ظاهر (أو ينشأ ببادية بعيدة عن العلماء) بذلك فيقبل قوله لدفع الحد ويلزمه المهر إن عذرت كما لو وطقها بشبهة كأن ظنّها حليته (وإن وطى بإذن الراهن) المالك (قبل دعواه جهل التحريم) إن أمكن كون مثله يجهل ذلك كما هو ظاهر (في الأصح)؛ لأنّ هذا قد يخفى أمّا إذن راهن مستعير أو ولي راهن فكالعدم وإذا قبل (فلا حد) عليه بخلاف ما لو عليم التحريم ولا يُعْتَر بما نُقِل عن عطاء لما مرّ أنه مكذوب عليه ويفرض صحته فهي شبهة ضعيفة جداً فلا يُنْظَر إليها (ويجب المهر إن أكرهها) أو عذرت بنحو

وَدَعَى ظَنّ جَوَازِهِ فَيَحْدُ؛ لآنه لا شبهة له في مال زوجته وقوله ويتبني أن يزاد عليهما أي في سقوط الحد وقوله أو كانت المزهونة إلخ إنما قيّد بالمزهونة لكون الكلام فيه وإلا فالأقرب أنه لا فرق بين المزهونة وغيرها من قول سم ويتبني إلى قوله والأصحاب في المغني مثله. قوّه: (بذلك) أي بالتحريم يعني أن الإغتيار بالعلماء هنا من يعلم تحريم وطء المزهونة اه كُرْدِي. قوّه: (إن عذرت) أي بنحو الإكراه. قوّه: (كما لو وطقها إلخ) راجع للمعطوف والكاف للقياس عبارة النهاية والمغني واحتراز بقوله بلا شبهة عما إذا ظنّها زوجته أو أمته فإنه لا حدّ عليه ويجب المهر اه.

قوْل (س): (قبل دعواه جهل التحريم) أي للوطء مطلقاً نهائياً ومغني أي قرب عهده بالإسلام أم بعد ونشأ بعيداً عن العلماء بالتحريم أم لا ع ش. قوّه: (إن أمكن) إلى المتن في النهاية. قوّه: (إن أمكن) إلخ أي بأن لم يكن مشتغلاً بالعلم وإن كان بين أظهر المسلمين فلا تنافي بينه وبين قوله م ر مطلقاً السابق اه ع ش. قوّه: (لأن هذا قد يخفى) أي التحريم مع الإذن عبارة المغني؛ لأن التحريم بعد الإذن لما خفي على عطاء مع أنه من العلماء التايين لا يتعدّ خفاؤه على العوام اه. قوّه: (فكالعدم) أي فلا تقبل دعواه جهل التحريم مع إذنهاً إلا حيث قرب عهده بالإسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء ويتبني أن محلّ ذلك حيث عليم أن الإذن مستعير أو ولي فإن ظنه مالِكاً قبل دعواه جهل التحريم حيث خفي على مثله ع ش وسّم.

قوْل (س): (فلا حد) أفهم كلامه أنه لو لم يدع الجهل يحدّ وهو كذلك مغني ونهاية. قوّه: (بما نُقِل عن عطاء) أي من إباحة الجوّاري للوطء اه ع ش. قوّه: (لما مرّ) أي في الفرض في شرح لا الجارية التي تحل للمقترض اه كُرْدِي.

قوْل (س): (ويجب المهر) قال شيخنا الزيّادي ويجب في بكر مهر بكر ويتّجه وجوب أرض البكارة مع عدم الإذن لا مع وجوده؛ لأن سبب وجوبه الإثلاف وإنما يسقط أثره بالإذن وهذا معتمد انتهى وفي

قوْل (نقسن): (جهل التحريم) قال في شرح الرّوض وإن نشأ بين العلماء. قوّه: (أما إذن راهن) لو ظنه مالِكاً فيتبني أن حكمه حكم المالك.

قوْل (نقسن): (ويجب المهر) قال الشارح في شرح الإزّاد وقضيته كلامه كأضله أنه يجب في البكر مهر بكر وهو ما اعتمدته الأذرع؛ لأنه استمتع ببكر واستبعد وجوب الأرض للبكارة مع ذلك لأن

نوم أو جهل؛ لأنه لِحَقُّ الشَّرْعِ فلم يُؤَثَّر فيه الإذن ومن ثَمَّ وَجِبَ لِلْمُقَوَّضَةِ بالدُّخُولِ أَمَّا إِذَا طَاوَعَتْهُ غَيْرَ مَعْدُورَةٍ فَلَا مَهْرَ لَهَا (وَالْوَلَدُ) عِنْدَ قَبُولِ قَوْلِهِ فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ (حُرَّ نَسِيبٌ) لِلشُّبْهَةِ (وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ لِلزَّاهِنِ) الْمَالِكِ وَإِلَّا فَلِلْمَالِكِ لِأَنَّهُ فَوْتُ رَقَّةٍ عَلَيْهِ. (وَلَوْ أَتْلَفَ) بغيرِ حَقٍّ أَوْ تِلَفَ تَحْتَ يَدٍ عَادِيَةٍ (المرهونُ بعدَ القَبْضِ وَقَبْضٌ بَدَلُهُ) أَوْ لَمْ يَقْبِضْ (صَارَ رَهْنًا) مَكَانَهُ مِنْ غَيْرِ إِنْشَاءٍ عَقْدٍ، وَإِنْ أَمْتَنَعَ رَهْنُ الدِّينِ ابْتِدَاءً لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ وَلِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَيُجْعَلُ بَيْدَ مَنْ كَانَ الْأَصْلُ بِيَدِهِ وَإِنَّمَا احتَاجَ بَدَلَ الْمَوْقُوفِ الْمُتْلَفِ إِلَى شِرَاءٍ مِثْلِهِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ لَا يَصْحُحُ وَقْفُ عَيْنِهَا بِخِلَافِ رَهْنِهِ وَاحتَاجَ بَدَلَهُ لِإِنْشَاءِ وَقْفٍ دُونَ بَدَلِ أَصْحَابِيَّةٍ اشْتَرَى

سَمَ عَلَى حَجٍّ مَا يُوَافِقُهُ اهـ ع ش. قُودُ: (أَوْ جَهْلٌ) كَأَعْجَمِيَّةٍ لَا تَعْقِلُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي عِبَارَةُ سَمَ قَوْلُهُ أَوْ جَهْلٌ يَتَنَاوَلُ مَا إِذَا اعْتَقَدَتْ وَجُوبَ طَاعَةِ الْإِمْرِ اهـ. قُودُ: (لِأَنَّهُ الْخُ) أَيُ وَجُوبُ الْمَهْرِ. قُودُ: (أَمَّا إِذَا طَاوَعَتْهُ الْخُ) مُحْتَرَزُ إِنْ أَكْثَرَهَا الْخُ. قُودُ: (فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ) أَيُ مِنْ قُرْبِ الْإِسْلَامِ وَنَشِئِهِ بَعِيدًا عَنِ الْعُلَمَاءِ وَإِذْنِ الرَّهْنِ، عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي هُنَا وَفِي صَوَرَتِي انْتِفَاءِ الْحَدِّ السَّابِقَتَيْنِ اهـ. قُودُ: (لِلشُّبْهَةِ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي لِأَنَّ الشُّبْهَةَ كَمَا تَذَرُّ الْحَدَّ تَثْبِثُ النَّسَبَ وَالْحُرِّيَّةَ اهـ.

قُودُ (سَمَ): (وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ لِلزَّاهِنِ) وَإِذَا مَلَكَ الْمُزْتَهِنُ هَذِهِ الْأَمَةَ لَمْ تَصِرْ أُمَّ وَلَدٍ؛ لِأَنَّهُا عَلِقَتْ بِهِ فِي غَيْرِ مِلْكِهِ نَعَمْ لَوْ كَانَ أَيُ الْوَاطِئُ أَبًا لِلزَّاهِنِ صَارَتْ أُمَّ وَلَدٍ بِالْإِيلَادِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فِي النِّكَاحِ وَلَوْ ادَّعَى بَعْدَ الْوُطْءِ أَنَّهُ كَانَ مَلِكُهَا فَانْكَرَ الزَّاهِنُ وَحَلَفَ فَالْوَلَدُ رَقِيقٌ لَهُ كَأَمَّهُ فَإِنْ نَكَلَ الزَّاهِنُ فَحَلَفَ الْمُزْتَهِنُ أَوْ مَلَكَهَا صَارَتْ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ وَالْوَلَدُ حُرٌّ لِإِفْرَارِهِ كَمَا لَوْ أَقَرَّ بِحُرِّيَّةِ عَبْدٍ غَيْرِهِ ثُمَّ مَلَكَهُ مُغْنِي وَنِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَلَوْ ادَّعَى الْخُ أَيُ وَلَا حَدَّ عَلَيْهِ لِاحْتِمَالِ مَا يَدَّعِيهِ وَالْحَدُّ يَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ اهـ.

قُودُ (سَمَ): (وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ) أَيُ وَإِنْ كَانَ يُعْتَقُّ عَلَى الزَّاهِنِ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ كَمَا قَالَه شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ اهـ سَمَ. قُودُ: (أَوْ لَمْ يَقْبِضْ) إِلَى قَوْلِهِ دُونَ بَدَلِ الْخُ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي. قُودُ: (أَوْ لَمْ يَقْبِضْ) كَمَا فِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ فَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِثَالًا لَا قَيْدَ اهـ نِهَآيَةً زَادَ سَمَ فَلَا يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ مِنْهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُزْتَهِنِ اهـ. قُودُ: (مَنْ كَانَ الْأَصْلُ بِيَدِهِ) أَيُ رَاهِنًا أَوْ مُزْتَهِنًا أَوْ أَجْنَبِيًّا اهـ ع ش. قُودُ: (مِثْلُهُ بِهِ) أَيُ مِثْلُ الْمَوْقُوفِ الْمُتْلَفِ يَبْدَلُهُ. قُودُ: (بِخِلَافِ رَهْنِهِ) أَيُ رَاهِنٍ عَيْنِ الْقِيَمَةِ اهـ كُرْدِي. قُودُ: (بَدَلُهُ) أَيُ الْمَوْقُوفِ. قُودُ: (لِإِنْشَاءِ وَقْفٍ) أَيُ مِنَ الْحَاكِمِ لَمَّا اشْتَرَاهُ يَبْدَلُهُ اهـ ع ش.

إِزَالَتَهَا مَادُونٌ لَهُ فِيهَا وَتَحْصُلُ غَالِبًا قَبْلَ كَمَالِ الْوُطْءِ وَالَّذِي يُتَّجَهُ وَجُوبُهُ مَعَ عَدَمِ الْإِذْنِ لَا مَعَ وَجُودِهِ لِأَنَّ سَبَبَ وَجُوبِهِ الْإِتْلَافُ وَإِنَّمَا يَسْقُطُ أَثَرُهُ بِالْإِذْنِ بِخِلَافِ الْمَهْرِ فَإِنَّهُ لِلِاسْتِمْتَاعِ وَهُوَ حَاصِلٌ وَلَوْ مَعَ الْإِذْنِ اهـ. قُودُ: (أَوْ جَهْلٌ) يَتَنَاوَلُ مَا إِذَا اعْتَقَدَتْ وَجُوبَ طَاعَةِ الْأَمْرِ.

قُودُ (سَمَ): (وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ) أَيُ وَإِنْ كَانَ يُعْتَقُّ عَلَى الزَّاهِنِ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ كَمَا قَالَه شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ. قُودُ: (أَوْ لَمْ يَقْبِضْ) كَمَا فِي الرُّوضَةِ فَلَا يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ مِنْهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُزْتَهِنِ. قُودُ: (لِأَنَّ الْقِيَمَةَ الْخُ) هَذَا التَّوْجِيهِ فِي الْأَصْحَابِيَّةِ.

بَعَيْنٍ قِيمَتِهَا أَوْ بِمَا فِي الذِّمَّةِ بِنَيْتِهَا؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ يَتَضَمَّنُ مِلْكَ الْفَوَائِدِ وَیُحْتَاجُ فِيهِ لِیَبَانِ الْمَصْرِفِ وَغَیْرِهِ فَاحْتِیطَ لَهُ أَكْثَرُ، وَإِثْلَافُ بَعْضِ الْمَرْهُونِ كَذَلِكَ نَعَمْ إِنْ لَمْ تَنْقُصْ قِیْمَتَهُ كَقَطْعِ مَذَاكِیرِهِ أَوْ نَقَصْتَ وَزَادَ الْأَرْضُ عَلَى نَقْصِ الْقِیْمَةِ فَازَ الْمَالِكُ بِالزَّائِدِ وَلَوْ أَتْلَفَهُ الْمُزْتَهِنُ كَانَ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ رَهْنًا لَهُ وَلَا مَحْذُورَ فِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذْ فَائِدَتُهُ صَوْنُهُ عَنْ تَعَلُّقِ الْغُرْمَاءِ بِهِ وَیَشْمَلُ كَلَامُهُ مَا لَوْ كَانَ الْمُثْلِفُ هُوَ الرَّاهِنُ لَكِنْ بَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ وَغَیْرِهِ أَنَّ بَذْلَهُ عَلَيْهِ لَا یَصِيرُ رَهْنًا قَبْلَ قَبْضِهِ وَعَلَيْهِ لَا یَكْفِي مُجَرَّدُ قَبْضِهِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ قَصْدِ دَفْعِهِ عَنْ جِهَةِ الْغُرْمِ كَسَائِرِ

□ قَوْلُهُ: (وَيَحْتَاجُ فِيهِ) أَيِ فِي الْوَقْفِ. □ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ كِثْلِثْلَافِ الْمَرْهُونِ فَيَصِيرُ بَذْلُهُ رَهْنًا مَكَانَهُ مِنْ غَيْرِ إِنْشَاءٍ عَقْدٍ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ تَنْقُصْ الْإِخ) أَيِ بِإِثْلَافِ الْبَعْضِ. □ قَوْلُهُ: (مَذَاكِیرِهِ) فِيهِ تَغْلِيبُ الذِّكْرِ عَلَى الْأُنْثَى. □ قَوْلُهُ: (أَوْ نَقَصْتَ وَزَادَ الْأَرْضُ) أَيِ كَمَا لَوْ قُطِعَتْ يَدُهُ فَتَقَصَّ بِهِ مِنْ قِیْمَةِ الرُّبْعِ مَعَ كَوْنِ الْأَرْضِ نِصْفَ الْقِیْمَةِ فَإِنَّهُ یَزِيدُ عَلَى مَا نَقَصَ مِنْهَا. □ قَوْلُهُ: (فَازَ الْمَالِكُ بِالزَّائِدِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوْضُ فَازَ الْمَالِكُ بِالْأَرْضِ كُلِّهِ فِي الْأَوَّلَى وَبِالزَّائِدِ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي الثَّانِيَةِ انْتَهَتْ وَالْمُعْتَمَدُ عَدَمُ فَوْزِ الْمَالِكِ بِشَيْءٍ وَأَنَّ الْجَمِيعَ رَهْنٌ مَرَاهِمُ عِبَارَةُ النَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنَى وَمَا ذَكَرَهُ الْمَاوَرَدِيُّ أَنَّ مَحَلَّ مَا ذُكِرَ فِي الْجِنَايَةِ إِذَا نَقَصْتَ الْقِیْمَةَ بِهَا وَلَمْ يَزِدْ الْأَرْضُ فَلَوْ لَمْ يَنْقُصْ بِهَا كَأَنَّ قُطْعَ ذَكَرَهُ وَأَنْتِیَاهُ أَوْ نَقَصْتَ بِهَا وَكَانَ الْأَرْضُ زَائِدًا عَلَى مَا نَقَصَ مِنْهَا فَازَ الْمَالِكُ بِالْأَرْضِ كُلِّهِ فِي الْأَوَّلَى وَبِالزَّائِدِ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي الثَّانِيَةِ مَمْنُوعٌ لِيَتَعَلَّقَ حَقُّ الْمُزْتَهِنِ بِذَلِكَ فَهُوَ كَمَا لَوْ زَادَ سِغَرُ الْمَرْهُونِ بَعْدَ رَهْنِهِ اه. □ قَوْلُهُ: (كَانَ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ رَهْنًا لَهُ) وَالْأَوَّلُ أَنَّهُ لَا یَكُونُ رَهْنًا؛ لِأَنَّهُ لَا یَكُونُ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ رَهْنًا لَهُ وَقَدْ یُقَالُ بِمُسَاوَاتِهِ لِغَیْرِهِ وَفَائِدَتُهُ تَقْدِیْمُهُ بِذَلِكَ الْقَدْرِ عَلَى الْغُرْمَاءِ اه. نِهَایَةُ قَالَعَ شَقُولُهُ (وَالْأَوَّلُ الْإِخ) خِلَافًا لِابْنِ حَجَرٍ وَقَوْلُهُ وَقَدْ یُقَالُ جَزَمَ بِهَذَا شَيْخُنَا الزَّیَادِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ اه. □ قَوْلُهُ: (قِيلَ قَبْضُهُ) أَيِ إِقْبَاضِ الرَّاهِنِ الْبَدَلِ لِمَنْ كَانَ الْأَصْلُ بِيَدِهِ. □ قَوْلُهُ: (بَلْ لَا بُدَّ مِنْ قَصْدِ رَفْعِهِ الْإِخ) أَيِ: مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى إِنْشَاءِ عَقْدِ الرِّهْنِ.

□ قَوْلُهُ: (فَازَ الْمَالِكُ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوْضُ فَازَ الْمَالِكُ بِالْأَرْضِ كُلِّهِ فِي الْأَوَّلَى وَبِالزَّائِدِ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي الثَّانِيَةِ اه. وَالْمُعْتَمَدُ عَدَمُ فَوْزِ الْمَالِكِ بِشَيْءٍ وَأَنَّ الْجَمِيعَ رَهْنٌ مَرَاهِمُ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا مَحْذُورَ فِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ) قَدْ یُقَالُ بَلْ فِيهِ مَحْذُورٌ وَهُوَ أَنَّهُ یَلْزَمُ أَنْ یَثْبُتَ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ حَقُّ التَّوَقُّقِ وَالشَّخْصُ لَا یَثْبُتُ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ شَيْءٌ وَیُمْكِنُ أَنْ یُجَابَ بِمَنْعِ ذَلِكَ كُلِّيًا وَمَا الْمَانِعُ أَنْ یَثْبُتَ لِلْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ إِذَا كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِغَیْرِهِ لِأَنَّهُ یَتَوَلَّى إِلَى ثُبُوتِ حَقِّ لِدَلِكِ الْغَیْرِ كَمَا هُنَا فَإِنْ فِي ثُبُوتِ حَقِّ التَّوَقُّقِ لِلْمُزْتَهِنِ عَلَى نَفْسِهِ مَصْلَحَةٌ لِلرَّاهِنِ فَهُوَ فِي مَعْنَى ثُبُوتِ حَقِّ الرَّاهِنِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (إِذْ فَائِدَتُهُ صَوْنُهُ عَنْ تَعَلُّقِ الْغُرْمَاءِ) إِنْ قُلْتَ مَا فَائِدَةُ صَوْنِهِ عَنْ تَعَلُّقِ الْغُرْمَاءِ فَإِنَّ مُجَرَّدَ امْتِنَاعِ تَعَلُّقِهِمْ بِمَا فِي الذِّمَّةِ لَا یَعُودُ عَلَى الرَّاهِنِ مِنْهُ شَيْءٌ لِأَنَّهُ غَیْرُ مَوْجُودٍ فَهُوَ بِمُجَرَّدِ لَا یَنْتَفِعُ بِهِ الرَّاهِنُ فِي وِفَاءِ ذَنْبِهِ وَإِنْ لَمْ یَتَعَلَّقْ بِهِ الْغُرْمَاءُ إِذْ هُوَ بِمُجَرَّدِهِ لَا یُمْكِنُ التَّوَقُّفُ مِنْهُ قُلْتَ لَعَلَّ الشَّارِحَ یَقُولُ عَلَى قِیَاسِ مَا سَبَقَ فِي الرَّهْنِ أَنَّ فَائِدَتَهُ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ وَخَلَفَ قَدَرَ الْبَدَلِ قَامَ مَقَامَ مَا فِي ذِمَّتِهِ فَيَخْتَصُّ الرَّاهِنُ بِالتَّعَلُّقِ بِهِ حَتَّى یَوْفَى مِنْهُ وَرَثَةُ الْمُزْتَهِنِ وَتَنْقَطِعَ مَطْلَبَتُهُمْ

الدُّيُونُ أَي نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي قِيَمَةِ الْعَتِيقِ. كَذَا ذَكَرَهُ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْخَادِمِ وَنَاقَضَهُ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ فَقَالَ لَا بُدَّ مِنْ قَبْضِهِ، وَإِنْ شَاءَ عَقِدَ الرِّهْنَ وَعَلَّلَهُ بِمَا فِيهِ نَظَرٌ وَنَاقَضَ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي مَبْحَثِ الْعَتِيقِ فَقَالَ سَيَأْتِي لَنَا خِلَافٌ فِي الْإِثْلَافِ الْحَسِيِّ مِنَ الرَّاهِنِ أَوْ أَجْنَبِيِّ هَلْ يَكُونُ رَهْنًا أَوْ لَا حَتَّى يَتَعَيَّنَ بِالْقَبْضِ وَجِهَانِ أَصْحُحُهُمَا فِي الرُّوْضَةِ الْأَوَّلُ أَي أَخَذًا بِإِطْلَاقِ عِبَارَتِهَا ثُمَّ قَالَ وَهَذَا يَجِبُ جَرَيَانُهُ فِي الْقِيَمَةِ إِذَا وَجِبَتْ عَلَى الرَّاهِنِ يَعْتَقِ الْمَرْهُونَ فَإِنْ حَكَمْنَا بِأَنَّهَا مَرْهُونَةٌ وَهِيَ ذَيْنٌ قَبْلَ اسْتِفَائِهَا اسْتُصْحِبَ وَإِلَّا لَمْ تَصِرْ رَهْنًا إِلَّا بِالتَّعْيِينِ أَهْ مَلْخَصًا وَجَرَى شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِي قِيَمَةِ الْعَتِيقِ عَلَى أَنَّهَا لَا تَصِيرُ رَهْنًا إِلَّا بِالْقَبْضِ وَكَذَا هُنَا إِذَا كَانَ الْجَانِي الرَّاهِنُ وَفُرِّقَ بِأَنَّهُ لَا فَايِدَةَ لِلْحُكْمِ عَلَيْهِ فِي ذِمَّتِهِ بِأَنَّهُ رَهْنٌ بِخِلَافِهِ فِي ذِمَّةٍ غَيْرِهِ وَنَاقَضَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ فَجَرَى ثُمَّ عَلَى مَا مَرَّ عَنِ السُّبْكِيِّ وَهُنَا عَلَى الْإِطْلَاقِ فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الرَّاهِنِ وَغَيْرِهِ وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ؛ لِأَنَّ سَبْقَ الرِّهْنِ اقْتَضَى وَجُوبَ رِعَايَةِ وُجُودِهِ لِوُجُودِ بَدَلِهِ وَيَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ فِي الذِّمَّةِ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالرَّهْنِيَّةِ لِيَتِمَّ التَّوَثُّقُ الْمَقْصُودُ وَفَرَّقَهُ الْمَذْكُورُ مَمْنُوعٌ بَلْ لِلْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالرَّهْنِيَّةِ فِي ذِمَّةِ الرَّاهِنِ هُنَا وَثُمَّ فَايِدَةُ أَي فَايِدَةُ وَهِيَ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا قَدْرُ الْقِيَمَةِ فَإِنْ حَكَمْنَا بِأَنَّ مَا فِي ذِمَّتِهِ رَهْنٌ قَامَ مَا خَلَفَهُ مَقَامَهُ فَيُقَدَّمُ بِهِ الثَّرْتُهُنَ عَلَى ثَوْنِ التَّجْهِيزِ وَبَقِيَّةِ الثَّرَمَاءِ وَإِلَّا قُدِّمَتْ

فَوُدَّ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَي فِي الْفَضْلِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا. فَوُدَّ: (أَصْحُحُهُمَا فِي الرُّوْضَةِ الْأَوَّلِ) أَي يَكُونُ رَهْنًا قَبْلَ الْقَبْضِ وَهُوَ مَحَلُّ الْمُنَاقَضَةِ. فَوُدَّ: (ثُمَّ قَالَ) أَي الزَّرْكَشِيُّ. فَوُدَّ: (اسْتُصْحِبَ) أَي حُكْمُ الْأَصْلِ أَي فَتْصِيرُ الْقِيَمَةَ رَهْنًا قَبْلَ تَعْيِينِهَا بِالْقَبْضِ. فَوُدَّ: (وَكَذَا هُنَا) أَي فِي قِيَمَةِ الْمُتَلَفِ. فَوُدَّ: (وَفُرِّقَ) أَي بَيْنَ الرَّاهِنِ وَغَيْرِهِ أَهْ كُرْدِيٌّ. فَوُدَّ: (لِلْحُكْمِ عَلَيْهِ) أَي بِدَلِ الْمُتَلَفِ (فِي ذِمَّتِهِ) أَي حَالِ كَوْنِ ذَلِكَ الْبَدَلِ فِي ذِمَّةِ الرَّاهِنِ. فَوُدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ عَنِ السُّبْكِيِّ) أَي مِنَ الْحُكْمِ بِرَهْنِيَّتِهَا فِي ذِمَّةِ الْمُعْتَقِ أَهْ سَم. فَوُدَّ: (مَرَّ عَنِ السُّبْكِيِّ) أَي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيُغَرَّمُ قِيَمَتُهُ يَوْمَ عَتَقَهُ رَهْنًا. فَوُدَّ: (وَهَذَا هُوَ) إِلَى الْمَثَنِ فِي النَّهَايَةِ. فَوُدَّ: (وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. فَوُدَّ: (وَجُوبُ الْإِلْخِ) مَفْعُولٌ اقْتَضَى. فَوُدَّ: (وُجُودُهُ) أَي وُجُودُ الرَّهْنِ فِي حَالَةِ التَّلَفِ فِي ذِمَّةِ الرَّاهِنِ الْمُتَلَفِ. فَوُدَّ: (لِوُجُوبِ بَدَلِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِاقْتَضَى وَاللَّامُ لِلتَّغْلِيلِ. فَوُدَّ: (وَفَرَّقَهُ الْإِلْخِ) أَي فَرَّقَ الشَّيْخُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. فَوُدَّ: (فِي ذِمَّةِ الرَّاهِنِ) حَالٌ مِنْ ضَمِيرٍ عَلَيْهِ الرَّاجِعُ إِلَى بَدَلِ الْمَرْهُونِ. فَوُدَّ: (هُنَا) أَي فِي بَدَلِ الْمُتَلَفِ. فَوُدَّ: (ثُمَّ) أَي فِي قِيَمَةِ الْعَتِيقِ. فَوُدَّ: (قَامَ مَا خَلَفَهُ الْإِلْخِ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مَا فِي الذِّمَّةِ لَيْسَ مُنْخَصَرًّا فِيمَا

لِلرَّاهِنِ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَطَالَבוهُ وَاحْتِاجَ إِلَى الدَّفْعِ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْمَالِ لِمُزَاحِمَةِ غَيْرِهِ لَهُ فِيهِ وَعَدَمَ لُزُومِ مَا عَلَى الْمُزْتَهِنِ لِوَرَثَتِهِ لَكِنْ سَيَأْتِي هُنَا مُنَاقَشَةٌ فِي هَذِهِ الْفَايِدَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوُدَّ: (وَنَاقَضَهُ) لَا يُقَالُ قَدْ يُمْنَعُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ لَا يَصِيرُ رَهْنًا قَبْلَ قَبْضِهِ لَيْسَ صَرِيحًا فِي الْاِكْتِفَاءِ بِالْقَبْضِ بَلْ يُصَدَّقُ بِاعْتِبَارِ إِنْشَاءِ الْعَقْدِ لِأَنَّا نَقُولُ قَوْلَهُ لَا يَخْفَى مُجَرَّدُ قَبْضِهِ بَلْ لَا بُدَّ الْإِلْخِ صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ كَمَا لَا يَخْفَى. فَوُدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ عَنِ السُّبْكِيِّ) أَي مِنَ الْحُكْمِ بِرَهْنِيَّتِهَا فِي ذِمَّةِ الْمُعْتَقِ.

مُؤَنُّ التَّجْهِيزِ وَاسْتَوَى هُوَ وَالْغُرْمَاءُ، وَكَانَ الشَّيْخُ ظَنُّ انْحِصَارِ الْفَائِدَةِ فِي عَدَمِ صِحَّةِ إِبْرَاءِ الرَّاهِنِ الْجَانِي مِمَّا فِي ذِمَّتِهِ وَهَذَا لَا يَتَأْتِي إِذَا كَانَ الْجَانِي هُوَ الرَّاهِنُ وَلَيْسَتْ مُنْخَصِرَةً فِي ذَلِكَ كَمَا عَلِمْتَ فَاتَّضَحَ مَا قَوَّرْتَهُ فَتَأَمَّلْهُ. (وَالْخَصْمُ فِي الْبَدَلِ الرَّاهِنُ) إِنْ كَانَ مَالِكًا أَوْ وَلِيَّهُ إِلَّا فَالْمَالِكُ وَمَعَ كَوْنِهِ الْخَصْمَ فِيهِ لَا يَقْبِضُهُ وَإِنَّمَا الَّذِي يَقْبِضُهُ الْمُرْتَهَنُ أَوِ الْعَدْلُ وَإِنْ مُعَا مِنَ الْخُصُومَةِ (فَإِنْ لَمْ يُخَاصِمِ) الرَّاهِنُ فِي ذَلِكَ (لَمْ يُخَاصِمِ الْمُرْتَهَنُ فِي الْأَصَحِّ) كَمَا لَا يُخَاصِمُ مُسْتَأْجِرٌ وَمُسْتَعِيرٌ نَعَمْ لَهُ حُضُورُ خُصُومَةِ الرَّاهِنِ لِتَعَلُّقِ حَقِّهِ بِالْمَأْخُودِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ كُلُّهُ حَيْثُ

خَلَفَهُ حَتَّى يَتَعَلَّقَ الْحَقُّ بِهِ نَعَمْ بِمَوْتِهِ تَعَلَّقَتْ الدِّيُونُ بِرَكَتِهِ وَمِنْ جُمْلَتِهَا مَا هُوَ مَرْهُونٌ وَمُقْتَضَاهُ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْغُرْمَاءِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ أَنَّهُ لَمَّا حُكِمَ بِرَهْنِيَّتِهِ وَهُوَ فِي الذِّمَّةِ وَلَمْ يَوْجَدْ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ سِوَاهُ قُلْنَا بِانْحِصَارِ مَا فِي الذِّمَّةِ فِيمَا خَلَفَهُ فَيَقْدَرُ تَعَلُّقُهُ بِهِ قُبِيلَ مَوْتِهِ إِذْ عَاشَ وَقَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ هُوَ الظَّاهِرُ. □ قَوْلُهُ: (وَكَانَ الشَّيْخُ) أَيِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ إِذْ عَاشَ. □ قَوْلُهُ: (الْجَانِي) مَفْعُولُ الْإِبْرَاءِ الْمُضَافُ إِلَى فَاعِلِهِ. □ قَوْلُهُ: (مَا قَوَّرْتَهُ) أَيِ فِي قَوْلِهِ: (فَإِنْ حَكَمْنَا بِأَنَّ الْخُ) قَالَهُ عَاشَ وَالظَّاهِرُ أَيِ فِي قَوْلِهِ وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ مَالِكًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (فَلَوْ وَجَبَ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَأَيْتَ) إِلَى (وَمِمَّا يَصْرُحُ). □ قَوْلُهُ: (أَوْ وَلِيَّهُ) أَوْ وَصِيَّهُ أَوْ نَحْوَهُمَا إِذْ نِهَايَةُ أَيِ الْوَكِيلِ عَاشَ. □ قَوْلُهُ: (وَالْأَيُّ) أَيِ بِأَنَّ كَانَ الرَّاهِنُ مُسْتَعِيرًا (فَالْمَالِكُ) أَيِ الْمُعِيرُ إِذْ نِهَايَةُ. □ قَوْلُهُ: (وَمَعَ كَوْنِهِ) أَيِ الرَّاهِنِ وَكَذَا الْمُعِيرُ.

□ قَوْلُهُ: (لَا يَقْبِضُهُ) نَعَمْ إِنْ كَانَ هُوَ الْمَشْرُوطُ وَضَعَ الرِّهْنُ عِنْدَهُ فَيَتَّبَعِي أَنْ لَهُ قَبْضُهُ وَقَدْ سَبَقَ عَنْ الْمَطْلَبِ جَوَازُ شَرْطِ الْوَضْعِ عِنْدَهُ إِذْ سَمَّيْنَا عَنْ النِّهَايَةِ أَيْضًا مَا يُوَافِقُهُ. □ قَوْلُهُ: (الْمُرْتَهَنُ الْخُ) عِبَارَةٌ النِّهَايَةِ مَنْ كَانَ الْأَصْلُ بِيَدِهِ إِذْ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ مُعَا الْخُ) غَايَةُ قَوْلِ الْمُتَنِّ (فَإِنْ لَمْ يُخَاصِمِ الْخُ) وَيَجْرِي الْخِلَافُ فِيمَا لَوْ غَضِبَ الْمَرْهُونُ نِهَايَةً وَمُعْنَى.

□ قَوْلُهُ: (وَكَانَ الشَّيْخُ ظَنُّ الْخُ) قَدْ يَوْجَهُ هَذَا الظَّنُّ بِأَنَّ مَا فِي الذِّمَّةِ غَيْرُ مَا خَلَفَهُ فَلَوْ قَامَ مَقَامَهُ لَزِمَ انْتِقَالُ الرِّهْنِيَّةِ مِنَ الشَّيْءِ إِلَى غَيْرِهِ وَلَا تَنْظِيرَ لِذَلِكَ وَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ لَحَصَلَ الْإِنْتِقَالُ فِي الْحَيَاةِ وَالْأَمَّا السَّبَبُ فِي تَأْخِيرِهِ إِلَى الْمَوْتِ لَا يُقَالُ السَّبَبُ خَرَابُ الذِّمَّةِ بِالْمَوْتِ فَلَا يَحْتَاجُ لِلْإِنْتِقَالِ إِلَّا حَيْثُذِ؛ لَأَنَّا نَقُولُ أَمَّا أَوَّلًا فَخَرَابُ الذِّمَّةِ بِالْمَوْتِ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُسْتَقْبَلِ عَنِ الْمَوْتِ لَا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَاضِي أَيْضًا بَلْ هِيَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ تَقْبِيلُ التَّعَلُّقِ بِهَا وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَا نُسَلِّمُ عَدَمَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَّا حَيْثُذِ بَلْ الْإِحْتِيَاجُ ثَابِتٌ قَبْلَ ذَلِكَ أَيْضًا لِلتَّوَثُّقِ فَلْيَتَأَمَّلْ لَا يُقَالُ الْفَرْقُ فِي التَّعَلُّقِ بِالْمَالِ بَيْنَ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ ظَاهِرٌ فَإِنَّ الَّذِينَ لَا يَتَعَلَّقُونَ بِالْمَذْيُونِ فِي حَيَاتِهِ فَإِذَا مَاتَ تَعَلَّقَ بِهِ لَأَنَّا نَقُولُ الْكَلَامَ فِي التَّعَلُّقِ الْجُمْلِيِّ الَّذِي يَخْصُ الْمُرْتَهَنَ دُونَ الشَّرْعِيِّ الَّذِي يَسْتَوِي فِيهِ سَائِرُ الدِّيُونِ وَالْفَرْقُ الْمَذْكُورُ لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا فِي الشَّرْعِيِّ فَلْيَتَأَمَّلْ مَعَ ذَلِكَ دَعْوَاهُ اتِّضَاحَ مَا قَوَّرَهُ.

□ قَوْلُهُ: (أَوْ وَلِيَّهُ) أَوْ وَصِيَّهُ م. ر. □ قَوْلُهُ: (وَالْمَالِكُ) كَالرَّهْنِ الْمُعَارِ. □ قَوْلُهُ: (وَمَعَ كَوْنِهِ الْخَصْمَ فِيهِ) نَعَمْ إِنْ كَانَ هُوَ الْمَشْرُوطُ وَضَعَ الرِّهْنُ عِنْدَهُ فَيَتَّبَعِي أَنْ لَهُ قَبْضُهُ، وَقَدْ سَبَقَ عَنْ الْمَطْلَبِ جَوَازُ شَرْطِ الْوَضْعِ عِنْدَهُ.

لم يكن المثلثُ الرَاهِنَ وإلا طالَبَه المُرْتَهِنُ لِيُثْبِتَ حَقَّهُ مِنَ التَّوَثُّقِ ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا قَالَ
وَالثَّانِي يُطَالِبُ كَمَا لَوْ كَانَ الْخَصْمُ هُوَ الرَاهِنُ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ وَمِمَّا يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُ
جَمْعٍ مِنَ الشُّرَاحِ مَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا تَمَكَّنَ الرَاهِنُ مِنَ الْمُخَاصَمَةِ أَمَّا لَوْ بَاعَ الْمَالِكُ الْعَيْنَ الْمَرْهُونَةَ
فَلِلْمُرْتَهِنِ الْمُخَاصَمَةُ جُزْأً كَمَا أَفْتَى بِهِ الْبُلْقِينِيُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَهْ وَوَجْهٌ عَدَمُ تَمَكُّنِهِ مِنَ
الْمُخَاصَمَةِ هُنَا أَنَّهُ يَدَّعِي حَقًّا لِغَيْرِهِ وَهُوَ الْمُرْتَهِنُ فَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ عَلَى أَنَّ بَيْعَهُ يُكَذِّبُ دَعْوَاهُ وَإِذَا
تَبَيَّنَتِ الْمُطَالَبَةُ لِلْمُرْتَهِنِ هُنَا فَفِي مَسْأَلَتِنَا وَهِيَ مَا إِذَا كَانَ الْمُثْلَفُ هُوَ الرَاهِنُ أُولَى وَبَحَثْنَا أَنَّ
الرَاهِنَ لَوْ غَابَ وَقَدْ غَضِبَ الرهن

□ قَوْلُهُ: (وَالْأَطْلَابَةُ الْمُرْتَهِنُ) الْوَجْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِمُطَالَبَةِ الْمُرْتَهِنِ وَمُخَاصَمَتِهِ حَيْثُ جَوَزَتْ لَهُ هِيَ دَعْوَاهُ
بِاسْتِحْقَاقِ حَقِّ التَّوَثُّقِ بِبَدْلِ الْعَيْنِ كَأَن يَدَّعِي أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ التَّوَثُّقَ بِهِ وَهَذَا يَمْتَنِعُ مِنْ أَدَائِهِ لَا دَعْوَاهُ بِالْمِلْكِ
إِذْ لَيْسَ مَالِكًا وَلَا نَائِبًا وَلَا وَلِيًّا إِلَّا إِنْ احتَاجَ فِي إثْبَاتِ حَقِّ التَّوَثُّقِ إِلَى إِبْطَائِهِ بِأَنَّهُ انْتَكَرَ الْمُثْلَفُ مِلْكَ الرَاهِنِ
لِتِلْكَ الْعَيْنِ فَلَهُ إِثْبَاتُ ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ وَإِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِهَا مَا ذُكِرَ فَالْوَجْهُ ثُبُوتُهَا لَهُ وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعِ الرَاهِنُ مِنَ
الْمُطَالَبَةِ وَلَا وَجَدَ شَيْءٌ مِمَّا ذُكِرَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَمِ عِبَارَةً ش وَيَلْحَقُ بِهِ مَا لَوْ كَانَ الْمُثْلَفُ
غَيْرَ الرَاهِنِ وَخَاصَمَهُ الْمُرْتَهِنُ لِحَقِّ التَّوَثُّقِ بِالْبَدْلِ فَلَا يَمْتَنِعُ كَمَا نَقَلَهُ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ عَنِ الْإِدِّ الشَّارِحِ م
أه. □ قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي) أَيِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ كَانَ الْخَصْمُ هُوَ الرَاهِنُ) أَيِ بَأَنَّ كَانَ هُوَ الْمُثْلَفُ
لِلْمَرْهُونِ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ صَرِيحٌ لِخ) أَيِ حَيْثُ جَعَلَهُ مَقِيَسًا عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (مَحَلُّ ذَلِكَ) أَيِ الْخِلَافِ.
□ قَوْلُهُ: (أَمَّا لَوْ بَاعَ الْمَالِكُ) أَيِ: الرَاهِنُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي عَلَى أَنَّ بَيْعَهُ يُكَذِّبُ لِمَخِّ فَكَانَ الْمُرَادُ
بِالْمُخَاصَمَةِ الْمَحْكُومَ بَعْدَ تَمَكُّنِ مِنْهَا مُخَاصَمَةُ الْمُشْتَرِي مِنْهُ وَمَنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ أَهْ سَمِ. □ قَوْلُهُ: (الْعَيْنُ
الْمَرْهُونَةُ) أَيِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ أَهْ ش وَهَذَا التَّقْيِيدُ يُنَافِيهِ قَوْلُ الشَّارِحِ فَلِلْمُرْتَهِنِ الْمُخَاصَمَةُ إِلَّا أَنْ
يَرَاهُ بِذَلِكَ زَاعِمًا لِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ فِي الْبَيْعِ. □ قَوْلُهُ: (عَدَمُ تَمَكُّنِهِ) أَيِ الرَاهِنِ. □ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِيمَا لَوْ بَاعَ
الْمَالِكُ لِمَخِّ. □ قَوْلُهُ: (يَدَّعِي حَقًّا لِغَيْرِهِ) لَيْسَ بِلَازِمٍ إِذْ قَدْ يَدَّعِي الْمِلْكَ أَهْ سَمِ. □ قَوْلُهُ: (يُكَذِّبُ دَعْوَاهُ)
لِتَضَمُّنِ الْبَيْعِ الْمُتَوَقَّفِ عَلَى إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ الْإِفْرَارَ بِإِذْنِهِ. □ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِيمَا لَوْ بَاعَ لِمَخِّ أَهْ نِهَآيَةً.
□ قَوْلُهُ: (لَوْ غَابَ لِمَخِّ) أَيِ فِي غَيْرِ الْمَسْأَلَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ وَهُمَا لَوْ بَاعَ الْمَالِكُ الْعَيْنَ لِمَخِّ وَمَا أَتْلَفَهُ

□ قَوْلُهُ: (وَالْأَطْلَابَةُ الْمُرْتَهِنُ) الْوَجْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِمُطَالَبَةِ الْمُرْتَهِنِ وَمُخَاصَمَتِهِ حَيْثُ جَوَزَتْ لَهُ هِيَ دَعْوَاهُ
بِاسْتِحْقَاقِ حَقِّ التَّوَثُّقِ بِبَدْلِ الْعَيْنِ كَأَن يَدَّعِي أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ التَّوَثُّقَ بِهِ وَهَذَا يَمْتَنِعُ مِنْ أَدَائِهِ لَا دَعْوَاهُ بِالْمِلْكِ
إِذْ لَيْسَ مَالِكًا وَلَا نَائِبًا وَلَا وَلِيًّا إِلَّا إِنْ احتَاجَ فِي إثْبَاتِ حَقِّ التَّوَثُّقِ إِلَى إِبْطَائِهِ بِأَنَّهُ انْتَكَرَ الْمُثْلَفُ مِلْكَ الرَاهِنِ
لِتِلْكَ الْعَيْنِ فَلَهُ إِثْبَاتُ ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ وَإِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِهِمَا مَا ذَكَرَهُ فَالْوَجْهُ ثُبُوتُهَا وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعِ الرَاهِنُ مِنَ
الْمُطَالَبَةِ وَلَا وَجَدَ شَيْءٌ مِمَّا ذُكِرَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (أَمَّا لَوْ بَاعَ الْمَالِكُ) أَيِ: الرَاهِنُ بِدَلِيلِ
قَوْلِهِ الْآتِي عَلَى أَنَّ بَيْعَهُ يُكَذِّبُ دَعْوَاهُ فَكَانَ الْمُرَادُ بِالْمُخَاصَمَةِ الْمَحْكُومَ بَعْدَ تَمَكُّنِ مِنْهَا مُخَاصَمَةُ
الْمُشْتَرِي مِنْهُ وَمَنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (يَدَّعِي حَقًّا لِغَيْرِهِ) لَيْسَ بِلَازِمٍ إِذْ قَدْ يَدَّعِي الْمِلْكَ.

جَازَ لِلْقَاضِي أَنْ يَنْصِبَ مَنْ يَدْعِي عَلَى الْغَاصِبِ؛ لِأَنَّ لَهُ إِبْجَارُ مَالِ الْغَائِبِ لِقَلَّا تَضْيَعُ الْمَنَافِعُ وَلَأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْعَاقِلَ يَرْضَى بِحِفْظِ مَالِهِ. (فَلَوْ وَجِبَ قِصَاصٌ) فِي نَفْسِ الْمَرْهُونِ الْمُثْلَفِ كَالْعَبْدِ (اِقْتَصَرَ الرَّاهِنُ) الْمَالِكُ إِنْ شَاءَ أَوْ عَفَا بِلَا مَالٍ (وَفَاتَ الرِّهْنُ) لِقَوَاتِ مَحَلِّهِ بِلَا بَدَلٍ أَمَّا إِذَا وَجِبَ فِي طَرَفِهِ فَهُوَ فِي الْبَاقِي بَاقٍ بِحَالِهِ وَلَهُ الْعَفْوُ مَجَانًّا وَلَا يُجْزَى عَلَى قَوْدٍ وَلَا عَفْوٍ (فَلِنْ) وَجِبَ الْمَالُ بِعَفْوِهِ عَنْ الْقَوْدِ عَلَيْهِ (أَوْ) بِجِنَايَةٍ عَلَى نَحْوِ فِرْعِهِ أَوْ (بِجِنَايَةٍ خَطَأً) أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ (لَمْ) يَصِحَّ عَفْوُهُ) أَيِ الرَّاهِنِ (عَنْهُ) أَيِ: الْمَالِ الْوَاجِبِ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْمُرْتَهِنِ بِهِ (وَلَا) يَصِحُّ (إِبْرَاءُ) الْمُرْتَهِنِ الْجَانِي) لِأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ وَلَا يَسْقُطُ بِإِبْرَائِهِ حَقُّهُ مِنَ الْوَثِيقَةِ إِلَّا إِذَا أَسْقَطَهُ مِنْهَا. (وَلَا

الرَّاهِنُ. قَوْلُهُ: (جَازَ لِلْقَاضِي الْإِلْخُ) يَتَّبِعِي أَنْ يَجُوزَ أَيْضًا لِلْمُرْتَهِنِ دَعْوَى حَقِّ التَّوْتُقِ وَمُطَالَبَةُ الْغَاصِبِ أَه. سَم. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ لَهُ) أَيِ: لِلْقَاضِي. قَوْلُهُ: (بِحِفْظِ مَالِهِ) بِكُسْرِ اللَّامِ بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ. قَوْلُهُ: (فِي نَفْسِ الْمَرْهُونِ الْإِلْخُ) أَيِ لِأَجْلِهَا بَأَنَّ جَنَى رَقِيقٍ عَمْدًا عَلَى الرَّقِيقِ الْمَرْهُونِ الْمُكَافِئِ لَهُ بغيرِ حَقٍّ فَاتَّلَفَهُ. قَوْلُهُ: (الْمَالِكُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَا يَسْرِي فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا وَجِبَ) أَيِ: الْقِصَاصُ. قَوْلُهُ: (فِي طَرَفِهِ) أَيِ أَوْ نَحْوِهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (فَهُوَ) أَيِ الرِّهْنُ. قَوْلُهُ: (وَلَهُ الْعَفْوُ مَجَانًّا) قَدْ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ سَابِقًا أَوْ عَفَا بِلَا مَالٍ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُجْزَى الْإِلْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَلَوْ أَعْرَضَ الرَّاهِنُ عَنِ الْقِصَاصِ وَالْعَفْوِ بَأَنَّ سَكَتَ عَنْهُمَا لَمْ يُجْزَى عَلَى أَحَدِهِمَا أَه. قَوْلُهُ: (أَوْ بِجِنَايَةِ الْإِلْخُ) أَيِ أَوْ بَعْدَ انْقِصَابِ الْجِنَايَةِ كَالْجَائِفَةِ وَكُسْرِ الْعِظَامِ أَه ش.

قَوْلُ (لَسِي): (لَمْ يَصِحَّ عَفْوُهُ عَنْهُ) قَالَ الرُّوْضُ وَلَا التَّصَرُّفُ إِلَّا بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَلَوْ صَالَحَ عَنْهُ عَلَى غَيْرِ جَنْبِهِ لَمْ يَصِحَّ إِلَّا بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ فَيَصِحُّ وَيَكُونُ الْمَأْخُودُ مَرْهُونًا أَنْتَهَى أَه سَم. قَوْلُ (لَسِي): (لَمْ يَصِحَّ عَفْوُهُ الْإِلْخُ) أَيِ: وَصَارَ الْمَالُ مَرْهُونًا وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْ كَمَا مَرَّ نِهَايَةً وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَسْقَطَهُ مِنْهَا) أَيِ حَقُّهُ مِنَ الْوَثِيقَةِ. قَوْلُهُ: (وَيَبْضِ) أَيِ وَلَبَنٍ وَصَوْفٍ وَمَهْرٍ جَارِيَةٍ وَمُغْنِي وَنِهَايَةً عِبَارَةُ سَم قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَمَا يَخْدُثُ مِنْ سَعْفٍ وَإِنْ لَمْ يَجِفَّ وَمِنْ لَيْفٍ وَكَرَبٍ بِفَتْحِ الْكَافِ وَالرَّاءِ وَهُوَ أَصْلُ السَّعْفِ غَيْرُ مَرْهُونٍ كَالثَّمَرَةِ، وَفِيمَا كَانَ ظَاهِرًا حَالِ الْعَقْدِ خِلَافَ فَفِي التَّيَمِّةِ مَرْهُونٌ وَفِي الشَّامِلِ وَتَعْلِيقَةِ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ لَا وَهُوَ الْأَوْجَهُ كَالصَّوْفِ بظَهْرِ الْغَنَمِ كَمَا مَرَّ وَصَاحِبِ التَّيَمِّةِ مَشَى عَلَى طَرِيقَتِهِ فِي الصَّوْفِ مِنْ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي رَهْنِ الْغَنَمِ أَنْتَهَى أَه.

قَوْلُهُ: (جَازَ لِلْقَاضِي أَنْ يَنْصِبَ الْإِلْخُ) يَتَّبِعِي أَنْ يَجُوزَ أَيْضًا لِلْمُرْتَهِنِ دَعْوَى حَقِّ التَّوْتُقِ وَمُطَالَبَةُ الْغَاصِبِ.

قَوْلُ (لَسِي): (لَمْ يَصِحَّ عَفْوُهُ عَنْهُ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَلَا التَّصَرُّفُ فِيهِ إِلَّا بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَلَوْ صَالَحَ عَنْهُ عَلَى غَيْرِ جَنْبِهِ لَمْ يَصِحَّ إِلَّا بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ فَيَصِحُّ وَيَكُونُ الْمَأْخُودُ مَرْهُونًا قَالَ فِي الْأَصْلِ كَذَا تَقْلُوهُ وَاسْتَشْكَلَهُ الرَّافِعِيُّ بِمَا قَدَّمْتُهُ مَعَ جَوَابِهِ فِي فَرْعِ أَذْنٍ لَهُ فِي بَيْعِ الرِّهْنِ الْإِلْخُ، وَقَدْ يَشْكُلُ بَأَنَّ التَّصَرُّفَ فِي الْمَرْهُونِ بِمَا يُزِيلُ الْمِلْكَ بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ يَخْصُلُ بِهِ انْفِكَالُ الرِّهْنِ وَيُجَابُ بَأَنَّ اطَّرَادَ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَعْيَانِ بِخِلَافِ مَا فِي الدِّمَمِ لِأَنَّ مَا فِيهَا لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِقَبْضِهِ أَوْ قَبْضِ بَدَلِهِ أَه.

يسري الرهن إلى زيادته) أي المرهون (المنفصلة كثمره وولده) ويبض؛ لأنها أجنبية عنه بخلاف
 المتصلة كسمن وكبر شجرة (فلورهن حاملاً وحل الأجل وهي حامل) أو مسّت الحاجة لبيعها
 قبل الحلول (بيعت) كذلك لأنه إما معلوم أو صفة تابعة وعلى كل منهما يشمله الرهن (وإن
 ولدته بيع معها في الأظهر) إما ذكر (وإن كانت حاملاً عند البيع دون الرهن فالولد ليس برهن في
 الأظهر) لحدوثه بعده وهو بمنزلة المنفصلة لأنه يُعلم ويُقابل يقسط من الثمن ولا تُباع حتى
 تضعه لتعذر استثنائه والتوزيع عليه وعلى الأم للجهل بقيمته نعم لو سأل الراهن في بيعها
 وتسليم الثمن للمرتهن جاز بيعها كما نص عليه في الأم

قوله: (بخلاف المتصلة) وقد أفتى بعض أهل اليمن فيما لو رهنه بيضة فتفرخت بآته لا يزول الرهن
 على المشهور أخذاً من مسألة الثعلب ولا يتعد إجراء وجوه هنا ورجحه طائفة من الأصحاب وأفتى
 التاشري فيمن رهن بذراً وأقبضه ثم استأذن الراهن المرتهن في التلاوم به أي التفع به فأذن له المرتهن
 ببقاء الرهن حتى ينق الزرع وما تولد منه مذهباً أخذاً من الفليس في البذر اه قال ع ش قوله بآته لا
 يزول هو المعتد وقوله ثم استأذن إلخ لعل التقييد به؛ لأنه صورة الواقعة التي وقع الإفتاء فيها أي
 فليس بقييد وقوله حتى تغلبة وقوله مذهباً فيباع ويوفي منه الدين وإن زادت قيمة الزرع على قيمة
 الحب اه. قوله: (أو مسّت إلخ) عطف على حل الأجل. قوله: (كذلك) وكما تُباع حاملاً في الدين
 تُباع كذلك لتخو جناية كما شمل ذلك عبارة المحرر نهاية ومغني. قوله: (إما معلوم) وهو الأصح نهاية
 ومغني. قوله: (لما ذكر) عبارة النهاية والمغني بناء على أن الحمل يُعلم فهو رهن اه.

قوله (سئ): (عند البيع) أي عند إرادته ولو اختلف الراهن والمرتهن في الحمل وعدهم فينبغي تصديق
 الراهن؛ لأن الأصل عدم الحمل عند الرهن فيكون زيادة منفصلة اه ع ش. قوله: (ولا تُباع إلخ) أي
 على الأظهر إذا تعلّق به حق ثالث بتخو وصية كما يأتي. قوله: (والتوزيع) عطف على الاستثناء.
 قوله: (نعم إلخ) استدراك على قوله ولا تُباع إلخ. قوله: (لو سأل إلخ) أي بيناء الفاعل أي من
 المرتهن أو القاضي اه ع ش. قوله: (وتسليم الثمن) أي للوفاء لا ليكون رهنًا مكانه ولو أَرَادَهُ لم يكف

قوله (المنقش): (المنفصلة) في الرّوض وشرحه وما يحدث من سَعَف وإن لم يجف ومن ليف
 وكرب بفتح الكاف والزاء وهو أصول السَعَف غير مرهون كالثمره وفيما كان ظاهراً منها حال العقد
 خلاف ففي التّمة مرهون وفي الشامل وتعليقه القاضي أبي الطيّب لا وهو الوجه كالصّوف بظهر الغنم
 كما مرّ وصاحب التّمة مَسَى على طريقة في الصّوف من أنه يدخل في رهن الغنم اه. قوله: (لتعذر
 استثنائه) قال في شرح الرّوض ولو رهن نخلة ثم أطلعت استثنى طلّعها عند بيعها ولا يمتنع بيعها مطلقاً
 بخلاف الحامل اه. وقوله استثنى طلّعها لعلّه إذا تعلّق به حق ثالث على ما ذكر في الحمل أو المراد
 جاز استثنائه. قوله: (وتسليم الثمن) الظاهر أن المراد بتسليمه للوفاء لا ليكون رهنًا تحت يده ولو أَرَادَ

ومن هذا وقولهم يُجْبَرُ المدينُ على بيعها إذا لم يكن له غيرها استشكل الإسناد ما مرَّ من التعذُّر ثم حمَّله على ما إذا تعلَّق بالحملِ حقٌّ ثالثٌ بفلس أو موت أو وصية به.

مُجَرَّدُ التَّراضي بل لا بُدَّ من عَقْدٍ فيما يظهر اهـ سم . هـ قوله: (وَمِنْ هَذَا) أَي التَّصَّ . هـ قوله: (مِنْ التَّعْذُرِ) يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْهُ التَّعْذُرُ الْمَذْكُورُ بِقَوْلِهِ: (لِتَعْذُرَ اسْتِثْنَاءُ الْخ) وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ فَإِنْ جَوَّزَ بَيْعُهَا وَإِجْبَارُهُ عَلَيْهِ فِيمَا دُكِرَ لَا يَدْفَعُ هَذَا التَّعْذُرَ فَالْوَجْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّعْذُرِ مَا تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُهُ فِيمَا مَرَّ وَلَا تَبَاعُ حَتَّى تَضَعَهُ الْخ مِنْ تَعْذُرِ الْبَيْعِ لِتَعْذُرِ مَا دُكِرَ فَتَأَمَّلْ اهـ سم أَي فتوافَّقْ حَيْثُ دُعِيَ عِبَارَتُهُ لِمَا فِي الْمُغْنَى وَالنِّهَايَةِ وَالْأَسْنَى وَعَلَى الْأَوَّلِ أَي الْأَظْهَرُ يَتَعَذَّرُ بَيْعُهَا حَتَّى تَضَعَ قَالَ ابْنُ الْمُقَرِّي تَبَعًا لِلْإِسْنَوِيِّ إِنْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ ثَالِثٌ بِوَصِيَّةٍ أَوْ حَجَرٍ فَلَسَ أَوْ مَوْتٍ أَوْ تَعَلَّقَ الدَّيْنُ بِرَقَبَةٍ أُمُّهُ دُونَهُ كَالْجَانِيَةِ وَالْمُعَارَةِ لِلرَّهْنِ أَوْ نَحْوِهَا وَذَلِكَ لِأَنَّ اسْتِثْنَاءَ الْحَمْلِ مُتَعَذَّرٌ وَتَوَزَّعَ الثَّمَنُ عَلَى الْأُمِّ وَالْحَمْلِ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَمْلَ لَا تُعْرِفُ قِيَمَتَهُ أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ أَوْ بِهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ الرَّاهِنَ يُلْزَمُ بِالْبَيْعِ أَوْ بِتَوْفِيَةِ الدَّيْنِ فَإِنْ امْتَنَعَ مِنَ الْوَفَاءِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ عَلَى بَيْعِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهَا ثُمَّ إِنْ تَسَاوَى الثَّمَنُ وَالدَّيْنُ فَذَلِكَ وَإِنْ فَضَلَ مِنَ الثَّمَنِ شَيْءٌ أَخَذَهُ الْمَالِكُ وَإِنْ نَقَصَ طَوَّلَبَ بِالْبَاقِي وَلَوْ رَهْنٌ نَخْلَةً ثُمَّ أَطْلَعَتْ اسْتَشْنَى طَلْعًا عِنْدَ بَيْعِهَا وَلَا يَمْتَنِعُ بَيْعُهَا مُطْلَقًا بِخِلَافِ الْحَامِلِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ يُلْزَمُ بِالْبَيْعِ أَي لَهَا حَامِلًا وَيَوْفَى الدَّيْنُ مِنْ ثَمَنِهَا وَقَوْلُهُ وَإِلَّا وَجِبَ الْإِسْتِثْنَاءُ اهـ قَوْلُهُ أَي جَازَ الْخ زَادَ سَم وَيُعْلَمُ مِنَ قَوْلِ الْأَسْنَى ثُمَّ الْخ أَنَّ الْمُرَادَ الْبَيْعَ لِيَوْفَى مِنَ الثَّمَنِ لَا لِيَزَهَتْهُ مَكَانَ الْأَصْلِ كَمَا تَوَهَّمُ اهـ . هـ قوله: (حَقٌّ ثَالِثٌ) فَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ مَا دُكِرَ أَجْبَرَ عَلَى وِفَاءِ الدَّيْنِ أَوْ بَيْعِهَا فَإِنْ امْتَنَعَ مِنْهَا بِاعِهَا الْحَاكِمُ أَوْ غَيْرُهَا مِنْ أَمْوَالِهِ أَوْ وَفَى الدَّيْنُ مِنْ مَالِهِ إِنْ كَانَ فِيهِ جَنْسُهُ م ر اهـ سم .

ذَلِكَ لَمْ يَكْفِ مُجَرَّدُ التَّراضي وَلَا بُدَّ مِنْ عَقْدٍ فِيمَا يَظْهَرُ . هـ قوله: (مِنْ التَّعْذُرِ) يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْهُ التَّعْذُرُ الْمَذْكُورُ بِقَوْلِهِ لِتَعْذُرَ اسْتِثْنَاءُ الْخ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ فَإِنْ جَوَّزَ بَيْعُهَا وَإِجْبَارُهُ عَلَيْهِ فِيمَا دُكِرَ لَا يَدْفَعُ هَذَا التَّعْذُرَ فَالْوَجْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّعْذُرِ مَا تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُهُ فِيمَا مَرَّ وَلَا تَبَاعُ حَتَّى تَضَعَهُ الْخ مِنْ تَعْذُرِ الْبَيْعِ لِتَعْذُرِ مَا دُكِرَ فَتَأَمَّلْ . هـ قوله: (حَقٌّ ثَالِثٌ) فَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا مَا دُكِرَ أَجْبَرَ عَلَى وِفَاءِ الدَّيْنِ أَوْ بَيْعِهَا فَإِنْ امْتَنَعَ مِنْهُمَا بِاعِهَا الْحَاكِمُ أَوْ غَيْرُهَا مِنْ أَمْوَالِهِ أَوْ وَفَى الدَّيْنُ مِنْ مَالِهِ إِنْ كَانَ فِيهِ جَنْسُهُ م ر .

هـ قوله: (أَوْ وَصِيَّةٍ بِهِ) أَوْ تَعَلَّقَ الدَّيْنُ بِرَقَبَةٍ أُمُّهُ دُونَهُ كَالْجَانِيَةِ وَالْمُعَارَةِ لِلرَّهْنِ أَوْ نَحْوِهَا وَذَلِكَ لِتَعْذُرِ تَوَزَّعِ الثَّمَنِ ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ لَا تُعْرِفُ قِيَمَتَهُ فَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ أَوْ بِهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أُلْزِمَ الرَّاهِنُ بِالْبَيْعِ أَوْ تَوْفِيَةِ الدَّيْنِ ثُمَّ بَعْدَ الْبَيْعِ إِنْ تَسَاوَى الثَّمَنُ وَالدَّيْنُ فَذَلِكَ وَإِنْ فَضَلَ مِنَ الثَّمَنِ شَيْءٌ أَخَذَهُ الْمَالِكُ أَوْ نَقَصَ طَوَّلَبَ بِالْبَاقِي كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَمِنْ قَوْلِهِ (ثُمَّ بَعْدَ الْبَيْعِ الْخ) يُعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ الْبَيْعَ لِيَوْفَى مِنَ الثَّمَنِ لَا لِيَزَهَتْهُ مَكَانَ الْأَصْلِ كَمَا تَوَهَّمُ .

فصل: في جنابة الرهن

إذا (جنى المرهون) على أجنبي بما يُوجب القود في نفس أو طرف ولا يُنافيه قوله بطل الموجب للشرح إشار الأول لما يأتي في معناه بل ظاهر قوله قدّم المجني عليه وقوله اقتصر الثاني ولم يكن بأمر غيره وهو يعتد الطاعة أو تحت يده تعدّيًا وإلا فالجاني الغير (قدّم المجني

فصل في جنابة الرهن

قود: (في جنابة الرهن) من إضافة المضدر إلى فاعله أي وما يتبع ذلك مما يتفك به الرهن وتلف المزهون اه ع ش. قود: (إذا جنى المزهون) أي كلاً أو بعضاً كما لو كان المزهون نصفه فقط اه ع ش. قود: (على أجنبي) أي غير السيد وعنده المزهون أخذاً مما يأتي في المتن وإن جنى على سيده إلخ اه ع ش. قود: (ولا يُنافيه) أي قوله أو طرف بصري وكردّي أي ما يوجب القود في طرف. قود: (الموجب للشرح إشار الأول) أي الحامل هذا القول للجلال المحلّي على الإقتصار على ما يوجب القود في النفس. قود: (لما يأتي) تعليل لعدم المنافاة. قود: (في مغناه) أي قوله بطل. قود: (بل ظاهر قوله إلخ) مبتدأ خبره الثاني ومراؤه بالثاني الحمل على موجب القود في الطرف ليتأمل كون ذلك هو ظاهر ما ذكر اه سيّد عمر عبارة سم قوله بل ظاهر هذا مبتدأ وخبره الثاني وذلك لأن تقدّم المجني عليه واقتصاصه فرع وجوده ولا يتصور وجوده مع الجنابة عليه إلا إن كانت في طرف هذا وما قاله إنه ظاهر ما ذكر يعارضه ظاهر (بطل الرهن) وأن معنى قدّم المجني عليه قدّم حقه وهو لا يقتضي وجوده ومعنى اقتصر اقتصر المستحق أو هو مبني للمفعول فلا يقتضي ذلك اه. قود: (ولم يكن إلخ) عطف على جنى المزهون أي ولم يكن جنابة المزهون بأمر غيره بها والحال أنه يعتد وجوب طاعة الأمر. قود: (أو تحت يده) أي الغير عطف على قوله بأمر غيره. قود: (ولاً) أي بأن كان جنابته بأمر الغير أو كان المزهون تحت يد الغير تعدّيًا اه كردّي. قود: (فالجاني إلخ) أشار به إلى أن التقييد بقوله ولم يكن إلخ بالنظر لاطلان الرهن فقط فيقدّم المجني عليه مطلقاً اه سم. قود: (الغير) أي ولو الراهن قال في الروض ولو أمره سيده بالجنابة وهو مميّز فلا أثر لإذنه في شيء إلا في الإثم، أو غير مميّز أو أعجمي يعتد وجوب طاعة سيده في كل ما يأمر به فالجاني هو السيد ولا يتعلّق برتبة العبد

فصل

قود: (بل ظاهر) هذا مبتدأ وخبره الثاني وذلك؛ لأن تقدّم المجني عليه واقتصاصه فرع وجوده ولا يتصور وجوده مع الجنابة عليه إلا إذا كانت في طرف هذا وما قاله إنه ظاهر ما ذكر يعارضه ظاهر بطل الرهن وأن معنى قدّم المجني عليه قدّم حقه وهو لا يقتضي وجوده ومعنى اقتصر اقتصر المستحق أو هو مبني للمفعول فلا يقتضي ذلك. قود: (أو تحت يده) أي الغير تعدّيًا قضيته أنه لو كان تحت يد الغير تعدّيًا لا يقدّم المجني عليه وهو ممنوع وإيجاب بأن هذا التقييد بالنظر لاطلان الرهن فقط. قود: (ولاً) فالجاني الغير) أي ولو الراهن. قال في الروض أمره فإن السيد بالجنابة وهو مميّز فلا أثر لإذنه إلا

عليه) لَتَعْلَقَ حَقُّهُ بِالرَّقَبَةِ فَقَطْ فَلَوْ قَدَّمَ غَيْرَهُ فَاتَ حَقُّهُ مِنْ أَصْلِهِ بِخِلَافِ الْمُرْتَهَنِ لَتَعْلَقَ حَقُّهُ بِالذَّمَّةِ أَيْضًا (فَإِنْ اقْتَصَّ) مُسْتَحَقُّ الْقَوْدِ وَيَصْخُ هُنَا ضَمُّ التَّاءِ بِلِ هُوَ الْأَوَّلَى عَلَى مَا يَأْتِي (أَوْ يَبِغِ) الْمَرْهُونَ أَيِ مَا يَفِي بِالْوَاجِبِ مِنْ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ (لَهُ) أَيِ لِحَقِّهِ بِأَنْ وَجِبَ لَهُ مَالٌ ابْتِدَاءً أَوْ بِالْعَفْوِ

قِصَاصٌ وَلَا مَالٌ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ السَّيِّدِ أَنَا أَمَرْتُهُ بِالْجِنَابَةِ فِي حَقِّ الْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ قَطْعَ حَقِّهِ عَنِ الرَّقَبَةِ بِلِ يُبَاعُ الْعَبْدُ فِيهَا وَعَلَى سَيِّدِهِ قِيَمَتُهُ لِتَكُونَ مَكَانَهُ لِإِقْرَارِهِ بِأَمْرِهِ بِالْجِنَابَةِ انْتَهَى اه سم زاد النهاية والمُعْنَى وَأَمْرٌ غَيْرُ السَّيِّدِ الْعَبْدَ بِالْجِنَابَةِ كَالسَّيِّدِ فِيمَا ذُكِرَ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْجِنَابَاتِ وَصَرَّحَ بِهِ الْمَاوَرْدِيُّ هُنَا اه قال ع ش قوله إلّا في الإنم فيحرم عليه ذلك ويكون الحال كما لو جنى بلا إذن من سيده فيتعلق به القصاص أو المال وقوله أو غير مُمَيِّزٍ إلخ ولو اختلف المرتهن والسيد بأن أنكر السيد الأمر، أو كَوْنُ المأمور غير مُمَيِّزٍ أو كَوْنُهُ يَغْتَقَدُ وَجُوبَ الطَّاعَةِ وَلَا يَبَيِّنُهُ وَأَمَكَنَّ ذَلِكَ إِمَّا لِطَوِيلِ الْمُدَّةِ بَيْنَ الْجِنَابَةِ وَالْمُنَازَعَةِ بَحِيثٌ يُمَكِّنُ حُصُولَ التَّمْيِيزِ أَوْ زَوَالِ الْمُجَمَّةِ أَوْ حُصُولِ حَالَةٍ تُشْعِرُ بِمَا ادَّعَاهُ السَّيِّدُ صَدَقَ السَّيِّدُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ تَعْلُقُ جِنَابَةِ الْعَبْدِ بِرَقَبَتِهِ وَلَمْ يَوْجَدْ مُسْقَطٌ وَقَوْلُهُ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ السَّيِّدِ أَيِ أَوْ الْأَجَنِيِّ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَأَمْرٌ غَيْرُ السَّيِّدِ، وَقَوْلُهُ بِلِ يُبَاعُ الْعَبْدُ أَيِ وَيَكُونُ ثَمَنُهُ لِلْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ فَلَوْ لَمْ يَفِ ثَمَنُهُ بَارِشَ الْجِنَابَةِ فَيَنْبَغِي مُطَالَبَةُ السَّيِّدِ بِبَقِيَّةِ الْأَرْضِ مُوَاخَذَةً لَهُ بِإِقْرَارِهِ اه ع ش . قوله: (لتعلق حقه إلخ) وَلَأنَّ حَقَّ الْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ مُقَدَّمٌ عَلَى حَقِّ الْمَالِكِ فَالْأَوَّلَى أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى حَقِّ الْمُتَوَتَّقِ أَيِ الْمُرْتَهَنِ وَقَضِيَّةُ التَّوْجِيهِ الْأَوَّلِ أَيِ قَوْلُهُ لَتَعْلَقَ إلخ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْقُطْ حَقُّ الْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ بِالْمَوْتِ كَمَا لَوْ كَانَ الْعَبْدُ مَغْصُوبًا أَوْ مُسْتَعَارًا أَوْ مَبِيعًا بَيْعٍ فَاسِيدَ أَنْ لَا يُقَدَّمَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَدَّمَ حَقَّ الْمُرْتَهَنِ لَمْ يَسْقُطْ حَقُّ الْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ فَإِنَّ لَهُ مُطَالَبَةَ الْغَاصِبِ أَوْ الْمُسْتَعِيرِ أَوْ الْمُشْتَرِي وَوَرُدُّ بِلِ الْمُعْوَلِ عَلَيْهِ تَقْدِيمُهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أَيْضًا وَتَوَخُّدُ الْقِيَمَةِ وَتَكُونُ رَهْنًا مَكَانَهُ شَرْحٌ م ر اه قال ع ش قوله وَوَرُدُّ إلخ التَّغْوِيلُ عَلَى مَا ذُكِرَ لَا يَصْلُحُ رَدًّا عَلَى الْمُعْتَرِضِ بِلِ إِنَّمَا يَتِمُّ الرَّدُّ عَلَيْهِ لَوْ مَنَعَ أَنْ مُقْتَضَى التَّغْلِيلِ مَا ذُكِرَ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ هُوَ وَإِنْ كَانَ قَضِيَّتُهُ ذَلِكَ لَكِنَّ الْحُكْمَ إِذَا كَانَ مُعْلَلًا بَعْلَتَيْنِ يَبْقَى مَا بَقِيََتْ إِحْدَاهُمَا اه .

• قوله (لَسِي): (فَإِنْ اقْتَصَّ) بِأَنْ أَوْجِبَتِ الْجِنَابَةُ قِصَاصًا نِهَائَةً وَمُعْنَى: • قوله: (مُسْتَحَقُّ الْقَوْدِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَلْزَمُ فِي النَّهَائَةِ. • قوله: (مُسْتَحَقُّ الْقَوْدِ) أَيِ: فِي النَّفْسِ أَوْ غَيْرِهَا نِهَائَةً وَمُعْنَى أَيِ بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِيهِ ع ش . قوله: (يَأْتِي) أَيِ: فِي شَرْحِ فَاقْتَصَّ. • قوله: (أَيِ مَا يَفِي) إِلَى قَوْلِ الْمُشْرِ فَاقْتَصَّ فِي الْمُعْنَى . • قوله: (لِحَقِّهِ) أَيِ: الْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ .

الْأَيْمَ ، أَوْ غَيْرُهُ مُمَيِّزٌ أَوْ أُعْجِمِي يَغْتَقَدُ وَجُوبَ الطَّاعَةِ فَالْجَانِي هُوَ السَّيِّدُ وَلَا يَتَعْلَقُ بِرَقَبَةِ الْعَبْدِ مَالٌ أَيِ وَلَا قِصَاصٌ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ أَيِ السَّيِّدِ أَنَا أَمَرْتُهُ فِي حَقِّ الْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ بِلِ يُبَاعُ الْعَبْدُ فِيهَا وَعَلَى السَّيِّدِ قِيَمَتُهُ أَيِ لِتَكُونَ رَهْنًا مَكَانَهُ لِإِقْرَارِهِ أَيِ بِأَمْرِهِ بِالْجِنَابَةِ اه . • قوله: (فَلَوْ قَدَّمَ غَيْرَهُ فَاتَ حَقُّهُ مِنْ أَصْلِهِ) قَضِيَّةُ التَّوْجِيهِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْقُطْ حَقُّ الْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ بِالْمَوْتِ كَمَا لَوْ كَانَ الْعَبْدُ مَغْصُوبًا أَوْ مُسْتَعَارًا أَوْ مَبِيعًا بَيْعٍ فَاسِيدَ أَنَّهُ لَا يُقَدَّمَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَدَّمَ حَقَّ الْمُرْتَهَنِ لَمْ يَسْقُطْ حَقُّ الْمُجْنِيِّ عَلَيْهِ فَإِنَّ لَهُ مُطَالَبَةَ الْغَاصِبِ أَوْ

(بَطَلَ) الرهنُ فيما فاتَ بقوْدٍ أو بيع ما لم تجب قيمته لكونه تحت يد نحو غاصب؛ لأنها رهنٌ بذله فلو عاد المالك الراهن لم يعد الرهن. (وإن جنى) المرهون (على سيده) فقتله أو قطعه (فاقتص) بضْم تائه بأن اقتص سيده في نحو القطع أو وارثه في القتل فضمها المفيد لذلك أولى من فتحها الموهب لتعني الأول فرعم تعين الفتح وهم ولا يلزم عليهما حذف منه؛ لأنه يكفي تقديره لدلالة السياق عليه ولا على الفتح تعين الاقتصاص بالنفس كما هو واضح خلافاً لمن زعمه؛ لأنه يقال في اقتصاص وكيله إن المؤكل اقتص (بَطَلَ الرهن) فيما وقع فيه القود لقوات محله بلا بدل (وإن غفي) بضْم أوله كما بخطه فيشمَل السيد وارثه لكن الخلاف في وارثه قولان (على مال) أو كانت الجناية خطأ مثلاً (لم يثبت على الصحيح)؛ لأن السيد لا يثبت له

□ فود: (فيما فات إلخ) أي: من كله أو بعضه. □ فود: (نحو غاصب) أي كالمستعير والمستام والمشتري ببيع فاسد. □ فود: (فلو عاد إلخ) هو وتفرع على البطلان أي لو عاد البيع في الجناية بسبب آخر غير ما يتعلق بعقد البيع كأن عاد له بشرائه أو إزائه أو وصية أو غيرها فإن عاد له بفسخ أو رد يعيب أو إقالة يتبين بقاء حق المجني عليه اهـ ع ش. □ فود: (لم يعد الرهن) وعلم من اقتصاره على القصاص والبيع أنه لو سقط حق المجني عليه بعفو أو فداء لم يبطل الرهن نهايةً ومغني. □ فود: (فضمها إلخ) أي كما فعله الشارح نهايةً. □ فود: (فرعم تعين الفتح إلخ) رد على الإسوي عبارة المغني قال الإسوي في فاقص بفتح التاء والضمير يعود إلى المستحق فيشمَل السيد والوارث والسلطان فيمن لا وارث له ولا يصح ضمها لأنه لا يتعدى إلا بمن وقال الشارح بضْم التاء وقدّر منه والأولى أولى لسلامته من التقدير ولكن يؤيد الشارح ما يأتي في ضبط وعفا اهـ. □ فود: (ولا يلزم عليهما إلخ) يتأمل حاصله لأن التقدير حذف نعم إن ادعى المعترض انتفاء القرينة اتضح رده بأن القرينة دلالة السياق اهـ سيد عمر. □ فود: (لأنه يكفي إلخ) في ملاقاته للإيراد نظر والظاهر أن يقال بدل ما قبله ولا يضّر لزوم حذف منه لظهور ملاقاته ما ذكر له ح اهـ سم. □ فود: (ولا على الفتح) عطف على قوله عليهما وقد يقال إن حمل اللفظ على حقيقته فقط كما هو المتبادر إذ لا قرينة تحمل على حمليه على المجاز أيضاً وهو اقتصاص الوكيل اتضح أن الفتح يقتضي الاقتصاص على المباشر بالنفس اهـ سيد عمر. □ فود: (تعين الاقتصاص إلخ) لكانه المتبادر حيث اهـ سم. □ فود: (فيما وقع فيه القود) أي نفساً كان أو طرّاً كما صرح به المحرر ومغني ونهاية. □ فود: (بضم أوله) إلى قوله أو قتل المورث في النهاية إلا قوله لكن الخلاف في وارثه قولان.

المستعير أو المشتري ويرد بأن المعول عليه تقديره في هذه الصورة أيضاً وتؤخذ القيمة وتكون رهنًا مكانه شرح م ر. □ فود: (لأنه يكفي إلخ) في ملاقاته للإيراد نظر والظاهر أن يقال بدل ما قبله ولا يضّر لزوم حذف منه لظهور ملاقاته ما ذكر حيث اهـ. □ فود: (تعين الاقتصاص) لكانه المتبادر حيث اهـ.

على عبده مال ابتداءً (فينبغي رهنًا) لازماً كما كان وخرج بابتداء ما لو جنى غير عميد أو عنداً أو عفاً على مالٍ على طرف موزته أو مكاتبه ثم انتقل المال للسيد بموت أو عجز فإنه يثبت له عليه قبيعه فيه ولا يسقط إذ يَحْتَمَلُ في الدوام ما لا يَحْتَمَلُ في الابتداء أو قتل المورث أو قته أو المكاتب غير عميد أو عنداً وعفا السيد على مالٍ فكذلك. (وإن قتل المرهون (مرهوناً) لسيده عند) مرتهاين (آخر فاقترض) منه السيد (يطل الرهنان) أي كُلاً منهما لقوات محلّهما (وإن وجب مالٌ ابتداءً أو يعفو، وإن لم يطلبه المرتهاين (تعلق) برقة القاتل وحيث يتعلّق (به) أي بهذا المال المتعلّق برقة القاتل (حق مرتهاين القاتل)؛ لأن السيد لو أتلّف الرهن غرم قيمته للمرتهاين فإذا أتلّفه عبده كأن تعلّق الغرم به أولى فالوجوب هنا رعاية لحق الغير، وإن استلزم

• قول (سني): (فينبغي رهنًا) والثاني يثبت المال ويتوصل به إلى فك الرهن ومحل الخلاف في غير أمية أي مرهونة استولدها سيدها المعسر أي بعد الرهن فلا يتقدّم إيلادها في حق المرتهاين ولا تباع في الجنابة على السيد جزماً؛ لأن المستولدة لو جنت على أجنبي لا تباع بل ينفذها سيدها فتكون جنابتها على سيدها في الرهن كالعدم مُعْتَنِي ونهاية أي فتكون رهنًا قطعاً ش. • قوله: (ما لو جنى) أي الرقيق المرهون. • وقوله: (مورثه) أي مورث السيد اهرع ش وكذا ضمير مكاتبه. • قوله: (له عليه) أي للسيد على العبد اهرع ش. • قوله: (قبيعه فيه) لأن مال جنابته يتعلّق برقبته دون ذمته والظاهر أن فائدة بيعه أنه يتقدّم بتمنه على حق المرتهاين فيما إذا كان مرهوناً فلو سقط دين المرتهاين بإبراء أو غيره أو لم يكن مرهوناً فالظاهر أنه لا معنى لبيعته في مال الجنابة فليتمل اهرسم عبارة ع ش بعد تصوير نصفها وأولى منه ما صور به سم على منهج من أنه لو كان مرهوناً قدّم حق السيد ويطل الرهن اهر. • قوله: (ولا يسقط) أي المال عطف على يثبت إلخ. • قوله: (أو قتل إلخ) عطف على قوله جنى إلخ. • قوله: (أو المكاتب) أي للسيد اهر بصري. • قوله: (وعفا السيد) أي بعد أن انتقل المال إليه في قتل قن مورثه. • قوله: (فكذلك) أي يثبت المال للسيد على العبد قبيعه فيه إن كان مرهوناً.

• قول (سني): (فاقترض إلخ) وإن عفا على غير مالٍ صحّ كما مرّ نهايةً ومُعْنِي. • قوله: (ابتداءً) أي بجنابة خطإ أو نحوه نهايةً ومُعْنِي. • قوله: (وإن لم يطلبه) أي المال المرتهاين أسقطه النهاية والمُعْنِي. • قوله: (برقة القاتل وحيث يتعلّق) الأولى حذفه. • قوله: (فالوجوب) أي وجوب المال على العبد.

• قوله: (فإنه يثبت له عليه) قضية كون المال مال جنابة وقوله قبيعه إلخ أن هذا المال لا يثبت في ذمته بل يتعلّق برقبته فمعنى قوله فإنه يثبت له عليه أنه يتعلّق برقبته وحيث فوجه صحة قوله وخرج بابتداء أي قوله لأن السيد لا يثبت له على عبده مال معناه أنه لا يثبت له مال في ذمته ولا متعلّقاً برقبته فليتمل.

• قوله: (فيه) أي: لأن مال جنابته يتعلّق برقبته دون ذمته والظاهر أن فائدة بيعه فيه أنه يتقدّم بتمنه على حق المرتهاين فيما إذا كان مرهوناً؛ لأن هذا المال الذي استحقّه عليه مال جنابة وهو مقدّم على حق المرتهاين كما تقدّم أوّل الفصل فلو سقط دين المرتهاين بإبراء أو غيره أو لم يكن مرهوناً فالظاهر أنه لا

وَجُوبُ شَيْءٍ لِلْسَّيِّدِ عَلَى عَبْدِهِ (فِيْبَاغٍ) كُلُّهُ إِنْ طَلَبَ بَيْعَهُ مُرْتَهِنُ الْقَتِيلِ وَأَبَى الرَّاهِنُ وَكَذَا عَكْسُهُ لَكِنْ جُزْأً وَسَاوَى الْوَاجِبِ قِيَمَتُهُ أَوْ زَادَ (وَقَمْتُهُ) إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى الْوَاجِبِ وَلَا فَقَدَرَ الْوَاجِبِ مِنْهُ (رَهْنٌ) مَنْ غَيْرِ إِنْشَاءٍ عَقْدٍ نَظِيرٍ مَا مَرَّ؛ لِأَنَّ حَقَّ مُرْتَهِنِ الْقَتِيلِ فِي مَالِيَةِ الْعَبْدِ الْقَاتِلِ لَا فِي عَيْنِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَزِيدُ فِيهِ رَاغِبٌ فَيَتَوَثَّقُ بِهَا مُرْتَهِنُ الْقَاتِلِ (وَقِيلَ يَصِيرُ) نَفْسُهُ (رَهْنًا) أَيِ مَنْ غَيْرِ عَقْدٍ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ سِيَاقُهُ وَاعْتَرَضَ فَيُنْقَلُ لِيَدِ مُرْتَهِنِ الْقَتِيلِ وَلَا يُبَاغُ إِذْ لَا فَائِدَةَ فِي الْبَيْعِ وَيَزِدُّهُ التَّعْلِيلُ الثَّانِي. أَمَّا إِذَا نَقَصَ الْوَاجِبُ عَنْ قِيَمَةِ الْقَاتِلِ فَلَا يُبَاغُ مِنْهُ إِلَّا قَدْرُهُ فَقَطْ إِنْ أُمِكنَ وَلَمْ يَنْقُصْ بِالتَّبْعِيضِ وَإِلَّا يَبِيعُ الْكُلُّ وَالزَّائِدُ لِمُرْتَهِنِ الْقَاتِلِ وَلَوْ اتَّفَقَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنَانِ

□ فَوَدَّ: (وَجُوبُ شَيْءٍ الْخ) انْظُرْ لَوْ سَقَطَ الدَّيْنُ بَنَحْوِ إِبْرَاءِ هَلْ يَسْتَمِرُّ هَذَا الْوُجُوبُ أَوْ يَسْقُطُ أَهْ سَمِ اقُولُ وَالْأَقْرَبُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ عَنْ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي عَنْهُ قَوْلُ الشَّارِحِ فَلَوْ عَادَ الْخُ السَّقُوطُ بَلْ مَا مَرَّ عَنْ سَمِ نَفْسِهِ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ فَيَبِيعُهُ فِيهِ الْخُ صَرِيحٌ فِيهِ. □ فَوَدَّ: (وَسَاوَى الْخ) عَطَفَ عَلَى طَلَبِ الْخُ.
 □ فَوَدَّ: (الْوَاكِبُ) أَيِ بِالْقَتْلِ فَاعِلٌ سَاوَى (وَقَوْلُهُ قِيَمَتُهُ) مَفْعُولُهُ. □ فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى الْوَاجِبِ) فَإِنَّهُ قَدْ يَزِيدُ عَلَى الْوَاجِبِ وَإِنْ لَمْ تَزِدْ الْقِيَمَةُ عَلَى الْوَاجِبِ أَهْ سَمِ أَيِ بَزِيَادَةِ الرَّاغِبِ. □ فَوَدَّ: (وَالَا) أَيِ بَأَنَّ زَادَ الثَّمَنُ بَأَنَّ يَبِيعُ كُلُّهُ لَعَدَمِ تَبَسُّرِ بَيْعِ الْبَغْضِ أَهْ سَمِ أَيِ أَوْ بَزِيَادَةِ الرَّاغِبِ كَمَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ وَتَقَدَّمَ وَيَأْتِي عَنْ سَمِ. □ فَوَدَّ: (نَظِيرٌ مَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ صَارَ رَهْنًا. □ فَوَدَّ: (لَأَنَّ حَقَّ الْخُ) تَعْلِيلُ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ قِيَابُغٌ وَثَمَنُهُ رَهْنٌ أَيِ لَا نَفْسُهُ. □ فَوَدَّ: (فَيَتَوَثَّقُ بِهَا) أَيِ: بِالزِّيَادَةِ الْمَفْهُومَةِ مِنْ يَزِيدُ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ.
 □ فَوَدَّ: (نَفْسُهُ) أَيِ نَفْسُ الْعَبْدِ. □ فَوَدَّ: (وَاعْتَرَضَ) أَيِ: مَا اقْتَضَاهُ سِيَاقُهُ. □ فَوَدَّ: (فَيَتَقَلَّلُ الْخُ) تَفْرِيعٌ عَلَى الْمُثْنِ. □ فَوَدَّ: (إِذْ لَا فَائِدَةَ فِي الْبَيْعِ) أَيِ: حَيْثُ كَانَ الْوَاجِبُ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ مِثْلَهَا نِهَائِيَةً وَمُغْنِي قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَهُوَ أَيِ التَّقْيِيدُ بِالْحَبِيئَةِ مَا نَقَلَهُ الْأُذْرُعِيُّ عَنْ جَمْعٍ قَلِيلٍ رَاجِعٍ أَهْ. □ فَوَدَّ: (وَيَزِدُّ) أَيِ التَّعْلِيلُ بَعْدَ الْفَائِدَةِ. □ فَوَدَّ: (التَّعْلِيلُ الثَّانِي) أَيِ قَوْلُهُ قَدْ يَزِيدُ الْخُ. □ فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا نَقَصَ) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى الْأَوَّلِ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْمُثْنِ فِي النَّهْيَةِ. □ فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا نَقَصَ الْخُ) مُحْتَزَّرُ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَسَاوَى الْوَاجِبِ الْخُ.
 □ فَوَدَّ: (إِلَّا قَدْرَهُ) الْمُرَادُ بِقَدْرِ الْوَاجِبِ الَّذِي يُبَاغُ مِنْهُ هُوَ نِسْبَةُ الْوَاجِبِ كَيْصِفُهُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْوَاجِبُ قَدَرَ قِيَمَةِ نِصْفِهِ لَا جُزْأً مِنْهُ ثَمَنُهُ قَدَرَ الْوَاجِبِ وَإِلَّا لَمْ يَزِدْ ثَمَنُهُ عَلَى الْوَاجِبِ أَهْ سَمِ أَيِ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَقِبَ قَوْلِ الْمُثْنِ وَثَمَنُهُ أَنَّهُ قَدْ يَزِيدُ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (وَالَا) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنِ التَّبْعِيضُ أَوْ نَقَصَ بِهِ. □ فَوَدَّ: (وَالزَّائِدُ) أَيِ مِنَ الْعَبْدِ أَوْ ثَمَنِهِ فَهُوَ رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءَيْنِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي فَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ أَقْلَ مِنْ

مَعْنَى لِيَبِيعَهُ فِي مَالِ الْجَنَائِيَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (وَجُوبُ شَيْءٍ الْخ) انْظُرْ لَوْ سَقَطَ الدَّيْنُ بَنَحْوِ إِبْرَاءِ هَلْ يَسْتَمِرُّ هَذَا الْوُجُوبُ أَوْ يَسْقُطُ. □ فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى الْوَاجِبِ) فَإِنَّهُ قَدْ يَزِيدُ عَلَى الْوَاجِبِ وَإِنْ لَمْ تَزِدْ الْقِيَمَةُ عَلَى الْوَاجِبِ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا قَدْرَهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَحُكْمُ ثَمَنِهِ مَا مَرَّ أَيِ مِنْ أَنَّهُ رَهْنٌ إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى الْوَاجِبِ الَّذِي يُبَاغُ مِنْهُ بِنَسْبِهِ الْوَاجِبِ كَيْصِفُهُ فِيمَا إِذَا كَانَ قَدَرَ قِيَمَةِ نِصْفِهِ لَا جُزْأً مِنْهُ قَدَرَ الْوَاجِبِ وَإِلَّا لَمْ يَزِدْ ثَمَنُهُ عَلَى الْوَاجِبِ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ اتَّفَقَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنَانِ الْخ) هَذَا رَاجِعٌ لِجَمِيعِ مَا سَبَقَ حَتَّى لِمَا

على النقل نُقِلَ أو الرَاهِنُ ومُرْتَهِنُ القَتِيلِ على النَقْلِ وأَبَى مُرْتَهِنُ الْقَاتِلِ إِلَّا الْبَيْعَ لَمْ يَجِبْ وَبَحَثَ فِيهِ الشَّيْخَانِ بِأَنَّ الْمُقْتَضَى التَّوَجُّهَ بِتَوْفِيقِ زِيَادَةِ رَاغِبٍ أَنَّهُ يُجَابُ وَعَلَى الْأَوَّلِ الْمَنْقُولُ فَكَانَ سَبَبُ عَدَمِ النَّظَرِ لِذَلِكَ التَّوَقُّعُ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ حَقٌّ بِفَرْضِ عَدَمِ الزِّيَادَةِ حَتَّى يُرَاعَى إِذِ الْأَصْلُ عَدَمُ ذَلِكَ بِخِلَافِ مُرْتَهِنِ الْقَتِيلِ فِيمَا مَرَّ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ طَلَبَ الْوَارِثُ أَخَذَ التَّرِكَةَ بِالْقِيَمَةِ وَالْغَرِيمِ بَيْعَهَا رَجَاءَ الزِّيَادَةِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا فُرِّقَتْ بِهِ. (فَإِنْ كَانَ) أَيِ الْقَاتِلِ وَالْمَقْتُولِ (مَرْهُونَيْنِ عِنْدَ شَخْصٍ) أَوْ أَكْثَرَ (بِدَيْنٍ وَاحِدٍ) وَقَدْ عَفَا السَّيِّدُ عَنِ الْقَاتِلِ وَكَذَلِكَ فِي الصُّورَةِ الَّتِي عَقِبَ هَذِهِ (نَقَصْتُ) بِفَتْحِ التَّوْنِ وَالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ (الْوَثِيقَةَ) إِذْ لَا جَائِزَ كَمَا لَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا (أَوْ بِدَيْنَيْنِ) عِنْدَ شَخْصٍ وَاحِدٍ وَوَجِبَ مَالٌ يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَةِ الْقَاتِلِ (وَفِي نَقْلِ الْوَثِيقَةِ) بِهِ إِلَى دَيْنِ الْقَتِيلِ (غَرَضٌ) أَيِ فَائِدَةٌ لِلْمُرْتَهِنِ (نُقِلَتْ)

فِيهِ بَيْعٌ مِنْهُ بِقَدْرِ الْوَاجِبِ عَلَى الْأَوَّلِ وَيَبْقَى الْبَاقِي رَهْنًا فَإِنْ تَعَذَّرَ بَيْعُ بَعْضِهِ أَوْ نَقَصَ بِهِ بَيْعُ الْجَمِيعِ وَصَارَ الزَّائِدُ رَهْنًا عِنْدَ مُرْتَهِنِ الْقَتِيلِ اهـ. قَوْلُهُ: (عَلَى النَّقْلِ) أَيِ: لِكُلِّ الْقَاتِلِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَنْقُصْ الْوَاجِبُ عَنْ قِيَمَتِهِ وَلِيَعِضُهُ فِيمَا إِذَا نَقَصَ عَنْهَا كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَهُوَ رَاجِعٌ لِجَمِيعِ مَا سَبَقَ فَالْتَّقِلُّ هُنَا عَلَى ظَاهِرِهِ بِخِلَافِهِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَفِي نَقْلِ الْوَثِيقَةِ غَرَضٌ نُقِلْتُ فَالْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ يُبَاعُ وَيَبْقَى ثَمَنُهُ لَا رَقَبَتُهُ رَهْنًا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ اهـ سَم. قَوْلُهُ: (نُقِلَ) فِيهِ إِشْعَارٌ حَيْثُ عَبَّرَ بِهِ وَلَمْ يَقُلْ انْتَقَلَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِنْشَاءِ عَقْدٍ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَجِبْ) أَيِ: مُرْتَهِنُ الْقَاتِلِ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَثْبُتْ لَهُ) أَيِ لِمُرْتَهِنِ الْقَاتِلِ. قَوْلُهُ: (يُرَاعَى) أَيِ حَقُّهُ. قَوْلُهُ: (عَدَمُ ذَلِكَ) أَيِ عَدَمُ الزِّيَادَةِ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مُرْتَهِنِ الْقَتِيلِ) فَإِنَّهُ يُجَابُ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ ثَابِتٌ. قَوْلُهُ: (فِيمَا مَرَّ) أَيِ: فِي شَرْحِ فَيَاغٍ. قَوْلُهُ: (مَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ طَلَبَ الْوَارِثُ الْإِلْخَ) أَيِ مِنْ أَنَّهُ الْمُجَابُ دُونَ الْغَرِيمِ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ عَفَا السَّيِّدُ) أَيِ حَيْثُ وَجِبَ قِصَاصُ اهـ سَم أَيِ وَلَوْ اقْتَصَصَ السَّيِّدُ مِنَ الْقَاتِلِ فَاتَتْ الْوَثِيقَةُ نِهَاجَةً وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (عِنْدَ شَخْصٍ وَاحِدٍ) أَقُولُ أَوْ أَكْثَرُ إِذَا كَانَ الدَّيْنَانِ مُشْتَرَكَيْنِ بَيْنَ ذَلِكَ الْأَكْثَرِ فَتَأْمَلُ اهـ سَم. قَوْلُهُ: (وَوَجِبَ مَالٌ الْإِلْخَ) أَقُولُ يَتَّبِعِي وَإِنْ لَمْ يَجِبْ لِإِمْكَانِ التَّوَقُّعِ وَالْبَيْعِ مَعَ تَعَلُّقِ الْقِصَاصِ فَلِلنَّقْلِ فَائِدَةٌ فَإِنْ اقْتَصَصَ فَاتَتْ الْوَثِيقَةُ اهـ سَم. قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيِ بِدَيْنِ الْقَاتِلِ. قَوْلُهُ: (أَيِ فَائِدَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا اقْتَضَاهُ الْمَثْنُ فِي الْمُعْنَى وَالنَّهَاجَةِ إِلَّا قَوْلَهُ قَدَرًا إِلَى جِنْسًا.

إِذَا نَقَصَ الْوَاجِبُ عَنْ قِيَمَةِ الْقَاتِلِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِتِّفَاقِ عَلَى النَّقْلِ الْإِتِّفَاقُ عَلَى النَّقْلِ لِكُلِّهِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَنْقُصْ عَنْهَا وَلِيَعِضُهُ فِيمَا نَقَصَ وَلِهَذَا عَبَّرَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فِيمَا إِذَا اتَّفَقَ الرَّاهِنُ وَمُرْتَهِنُ الْقَتِيلِ بِقَوْلِهِ عَلَى النَّقْلِ لِلْقَاتِلِ أَوْ لِيَعِضُهُ فَتَأْمَلُ. قَوْلُهُ: (عَلَى النَّقْلِ) لَعَلَّ النَّقْلَ هُنَا عَلَى ظَاهِرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِخِلَافِهِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَفِي نَقْلِ الْوَثِيقَةِ غَرَضٌ نُقِلْتُ فَالْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ يُبَاعُ وَيَبْقَى ثَمَنُهُ لَا رَقَبَتُهُ رَهْنًا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ عَفَا السَّيِّدُ) أَيِ حَيْثُ وَجِبَ قِصَاصُ. قَوْلُهُ: (عِنْدَ شَخْصٍ وَاحِدٍ) أَقُولُ أَوْ أَكْثَرُ إِذَا كَانَ الدَّيْنَانِ مُشْتَرَكَيْنِ بَيْنَ ذَلِكَ الْأَكْثَرِ فَتَأْمَلُهُ. قَوْلُهُ: (وَوَجِبَ مَالٌ الْإِلْخَ) أَقُولُ يَتَّبِعِي وَإِنْ لَمْ يَجِبْ لِإِمْكَانِ التَّوَقُّعِ وَالْبَيْعِ مَعَ تَعَلُّقِ الْقِصَاصِ فَلِلنَّقْلِ فَائِدَةٌ فَإِنْ اقْتَصَصَ فَاتَتْ الْوَثِيقَةُ.

بأن يُباع القاتلُ فيصيرَ ثَمَنُهُ رَهْنًا مكانَ القَتِيلِ وحيثُ لا غرضَ بأنِ اتَّفَقَ الدَيْنَانِ تأجيلًا وحلًّا
وقدراً واتَّفَقَتِ قِيَمَتَا العَبْدَيْنِ فلا نَقَلَ بَلْ يَبْقَى القَاتِلُ بِحَالِهِ وسَقَطَتْ وثِيقَةُ المَقْتُولِ بخلافِ ما
إذا حُلَّ أَحَدُهُما وتَأَجَّلَ الآخَرُ فَيُنْقَلُ؛ لأنه إنْ كانَ الحالُّ دَيْنَ القَتِيلِ ففائِدَتُهُ الاستيفاءُ من ثَمَنِ
القاتلِ حالًّا أو دَيْنَ القاتلِ ففائِدَتُهُ تحصيلُ الوثيقةِ بالمُؤَجَّلِ والمُطالَبَةُ حالًّا بالحالِ وكذا لو
تَأَجَّلَا وأَحَدُهُما أَطْوَلُ أَجَلًا وما إذا اختلفا قدرًا وتساوَتْ قِيَمَةُ العَبْدَيْنِ أو كانَ القَتِيلُ أَكْثَرَ قِيَمَةً
فإنْ كانَ القَتِيلُ مَرهُونًا بالأَكْثَرِ فله التَّوَقُّعُ بالقَاتِلِ ليصيرَ ثَمَنُهُ مَرهُونًا بالأَكْثَرِ أو بالأَقَلِّ فلا فائِدَةُ
في النَقْلِ

قوله: (بأن يُباع إلخ) تصويرٌ لمعنى النقل اه سم. قوله: (يُصيرُ ثَمَنُهُ إلخ) كذا في شرح المنهَج
والمُعْنَى قال سم ظاهرُهُ صَيْرُورَتُهُ بِمَجَرَّدِ البَيْعِ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ فَلْيُراجِعْ اه وخالفهم النهايةُ فقال وَيُجْعَلُ
ثَمَنُهُ رَهْنًا إلخ قال ع ش أي بإنشاءِ عَقْدٍ قاله شَيْخُنَا الزِيَادِيُّ اه وقال الرَشِيدِيُّ هنا أي يُصيرُ ثَمَنُهُ رَهْنًا مِنْ
غَيْرِ جُعِلَ اه وفي قوله أُخْرَى قُبِيلٌ هذه ما نُصِّهه وَالرَّاجِعُ أَنَّهُ لَا يَخْتِاجُ إِلَى إِنْشاءِ عَقْدٍ كَمَا جَزَمَ بِهِ الزِيَادِيُّ
اه. وفي البُجَيْرِيِّ مِثْلُهَا فَلَعَلَّ فِي نُسخَةٍ ش تحريفًا. قوله: (وقدراً) أي وَوثيقةٌ وَكانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَزِيدَهُ
لِيُظْهَرَ عَطْفُ قَوْلِهِ الْآتِي وما إذا كانَ بِأَحَدِهِما ضامِنٌ إلخ. قوله: (واتَّفَقَتِ قِيَمَتَا العَبْدَيْنِ) أي: أو كانت
قِيَمَةُ القَتِيلِ أَكْثَرَ كَمَا يَأْتِي. قوله: (فلا نَقَلَ) يَتَّبِعِي تَقْيِيدَهُ أَخْذاً مِمَّا يَأْتِي عَنِ البُجَيْرِيِّ وَغَيْرِهِ بما إذا لم
يَكُنْ قِيَمَةُ القَاتِلِ أَكْثَرَ مِنْ دَيْنِهِ. قوله: (تَحْصِيلُ الوثيقةِ بِالْمُؤَجَّلِ) والفائِدَةُ حَيْثُ يُدْ أَمْنُ الإِفْلَاسِ عِنْدَ
الحُلُولِ. قوله: (والمُطالَبَةُ إلخ) عَطْفٌ عَلَى التَّحْصِيلِ. قوله: (بالحالِ) أي بِأَدَاءِ دَيْنِ القَاتِلِ عَنْ غَيْرِ
المَرهُونِ. قوله: (وما إذا اختلفا إلخ) (وقوله وما إذا اختلفت إلخ) (وقوله وما إذا كان إلخ) عَطْفٌ عَلَى
قوله: (ما إذا حُلَّ إلخ). قوله: (أو بالأقلِّ) أي أو كانَ القَتِيلُ مَرهُونًا بالأَقَلِّ. قوله: (فله التَّوَقُّعُ بالقَاتِلِ)
هَلَّا نُقِلَ قَدْرُ دَيْنِ القَتِيلِ فَقَطَّ مِنْ قِيَمَةِ القَاتِلِ إذا كانت قِيَمَتُهُ قَدْرَ الدَّيْنَيْنِ جَمِيعًا لِيَحْصُلَ التَّوَقُّعُ عَلَى كُلِّ
مِنْهُما اه سم وقوله قَدْرَ الدَّيْنَيْنِ إلخ أي أو أَكْثَرَ مِنْ دَيْنِ القَتِيلِ. قوله: (فلا فائِدَةُ في النَقْلِ) كذا في شرح
المنهَجِ وَالنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَشَرْحُ الرُّوضِ وقال البُجَيْرِيُّ وفيهِ نَظَرٌ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ قِيَمَةُ القَاتِلِ قَدْرَ
الدَّيْنَيْنِ فَيُنْقَلُ مِنْهَا قَدْرُ دَيْنِ القَتِيلِ لِيَكُونَ التَّوَقُّعُ عَلَى كُلِّ مِنْهُما وهذه فائِدَةُ أَيُّ فائِدَةٍ وَمِنْ ثَمَّ قال الشَّيْخُ
عَمِيرَةُ يَتَّبِعِي أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُهُمْ أي في المَسائِلِ الَّتِي قالوا فيها بَعْدَ التَّقْلِ على ما إذا كانت القِيَمَةُ لَا تَزِيدُ

قوله: (بأن يُباع) تصويرٌ مَعْنَى. قوله: (فَيُصِيرُ ثَمَنُهُ) ظاهرُهُ صَيْرُورَتُهُ بِمَجَرَّدِ البَيْعِ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ
فَلْيُراجِعْ. قوله: (فله التَّوَقُّعُ بالقَاتِلِ) هَلَّا نُقِلَ قَدْرُ دَيْنِ القَتِيلِ فَقَطَّ مِنْ قِيَمَةِ القَاتِلِ إذا كانت قِيَمَتُهُ قَدْرَ
الدَّيْنَيْنِ جَمِيعًا لِيَحْصُلَ التَّوَقُّعُ عَلَى كُلِّ مِنْهُما. قوله: (أو بالأقلِّ فلا فائِدَةُ) كذا في الرُّوضِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ
يُشْكِلُ فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِيهِ فائِدَةُ فَإِنَّهُ إذا كانَ قِيَمَةُ كُلِّ مِائَةِ أو قِيَمَةُ القَتِيلِ مِائَتَيْنِ والقَاتِلُ مِائَةً وَكانَ القَتِيلُ
مَرهُونًا بِعَشْرَةٍ والقَاتِلُ بِعَشْرَيْنِ كانَ في التَّقْلِ حَيْثُ يُد فائِدَةُ وهي التَّوَقُّعُ عَلَى كُلِّ مِنَ الدَّيْنَيْنِ بما لَا يَنْقُصُ
عَنْ لَكِنْ هَلْ يُنْقَلُ الزَّائِدُ مِنْ قِيَمَةِ القَاتِلِ عَلَى دَيْنِهِ أو قَدْرُ دَيْنِ القَتِيلِ فَقَطَّ مِنْهَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ

أَوْ جِنْسًا وَاخْتَلَفَا قِيَمَةً أَيْضًا فَكَاخْتِلَافِ الْقَدْرِ وَإِلَّا فَلَا غَرَضَ وَمَا إِذَا اخْتَلَفَتْ قِيَمَةُ الْعَبْدَيْنِ فَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ الْقَاتِلَ نُقِلَ مِنْهُ بِقَدْرِ قِيَمَةِ الْقَتِيلِ إِلَى ذَنْبِهِ أَوْ الْقَتِيلِ أَوْ مُسَاوِيًا فَلَا نَقْلَ وَمَا إِذَا كَانَ بِأَحَدِهِمَا ضَامِنٌ فَطَلَبَتْ الْمُرْتَهَنُ نَقْلَ الْوَثِيقَةِ مِنَ الدِّينِ الْمَضْمُونِ إِلَى الْآخِرِ لِيَحْصُلَ لَهُ التَّوَثُّقُ فِيهِمَا فَإِنَّهُ يُجَابُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ وَحَيْثُ لَا نَقْلَ فَقَالَ الْمُرْتَهَنُ لَا أَمْرُ جِنَابَتِهِ مَرَّةً أُخْرَى فَتَوَخَّذْ رَقَبَتَهُ فِيهَا فَبِيعُوهُ وَضَعُوا ثَمَنَهُ مَكَانَهُ لَمْ يَجِبْ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ يُتَّجَحُ تَرْجِيحُهُ

على الدين كما هو الغالب وارتضاه الطالبوي شوبري أي فيقيد كلام الشارح بما إذا كانت قيمة القاتل مساوية لدين القاتل أو أقل منه اه وفي ع ش ما يوافقه . قود: (أو جنسًا) عطف على قوله قدرًا .
 قود: (ولألخ) أي بأن استويا في القيمة عبارة النهاية والمغني ولو اختلف جنس الدينين بأن كان أحدهما دنانير والآخر دراهم واستويا في المالية بحيث لو قوم أحدهما بالآخر لم يزد ولم ينقص لم يؤثر اه أي في جواز الثقل فلا يتقل ع ش . قود: (ولألا غرض) في إطلاق هذا التقى نظر اه سم أي ويتبني تقييده بما إذا لم تكن قيمة القاتل أكثر من دينه . قود: (فإن كان الأكثر القاتل إلخ) وفي سم هنا عن الروض وشرحه ما ينبغي مراجعته . قود: (نقل منه إلخ) أي إذا كان قيمة القاتل أكثر من دينه شرح الروض اه سم . قود: (فلا نقل) أي إذا لم يكن قيمة القاتل أكثر من دينه كما مر . قود: (بأحدهما) يعني بدين القاتل . قود: (ليحصل له التوثق فيهما) أي: الدينين وذلك كما لو كان القاتل مزهونًا بدين قرض وبه ضامن والقاتل مزهون بضمن مبيع لا ضامن به فإذا نُقل القاتل إلى كونه رهنًا بضمن المبيع فقد توثق صاحب الدين على دين القرض بالضامن وعلى ضمن المبيع بالمزهون الذي نُقل إليه ع ش .
 قود: (فتوخذ رقبته) أي: ويبطل الرهن نهاية ومغني . قود: (على أحد وجهين يتجه ترجيحُه) ينبغي أن يكون محلّه حيث لم تدلّ قرائن أحوال العبد على صدق دعوى المرتهن بخلاف ما إذا دلت بأن عرف بكثرة الشر والمبادرة إلى الجنابة فينبغي ترجيح الوجه الآخر اه بصري .

إلى قول الروض فينقل منه قدر قيمة القاتل ثم رأيت شيخنا الشهاب البُرسلي كتب على المحلّي ما نصّه أقول وهذه المسائل التي قيل فيها بعدم الثقل لو قرض فيها أن قيمة القاتل تزيد على الدين المزهون عليه بأضعاف قضية إطلاقهم الإعراض عن ذلك وعدم اعتباره غرضًا مجوزًا لنقل الزائد على مقدار الدين فما وجه ذلك ويتبني أن يحمل كلامهم على ما إذا كانت القيمة لا تزيد على قدر الدين كما هو الغالب اه . فليتأمل . قود: (أو جنسًا واختلفا قيمة) عبارة الروض ولا أثر لاختلاف جنس الدين كالدرهم والدنانير قال في شرحه: إذا كان بحيث لو قوم أحدهما بالآخر ساواه كما صرح به في الروضة اه .
 قود: (ولألا غرض) في إطلاق هذا التقى نظر . قود: (فإن كان الأكثر القاتل إلخ) عبارة الروض وشرحه وإن كانت قيمة القاتل أقل وهو مزهون بأكثر نُقل من القاتل قدر قيمة القاتل إلى الدين الآخر أو بأقل قال في الأصل لا نقل لعدم الفائدة والحق أنه ينتقل إن كان ثم فائدة كما إذا كانت قيمة القاتل مائة هو مزهون بعشرة وقيمة القاتل مائتين هو مزهون بعشرين فينقل منه قدر قيمة القاتل وهو مائة نصير

كما اقتضاه المثلث وغيره لأن الأصل خلاف ذلك فلم يتحقق الغرض الحامل على البيع. (ولو تلف) المرهون (بأفة) سماوية أو بفعل من لا يضمن كحربي وكضرب راهن له بإذن المُرتهن (بطل) الرهن لقواته ومرو أنه لو تخمّر ثم تحلل عاد رهنه وأن يضمن المرهون المغصوب يضمن، وإن تلف بأفة فالرهن باقي في بدله. (وينفك) الرهن (بفسخ) وأن أبى الراهن لا عكسه المُرتهن) لجوازه من جهته دون الراهن نعم التركة المرهونة بالدين لا تنفك بفسخ المُرتهن لأن الرهن لمصلحة براءة ذمة الميت (وبالبراءة من الدين) جميعه بأي وجه كانت ولو بإحالة المُرتهن على الراهن ولو اعتاض عن الدين ثم تقايلا أو تلف العوض قبل قبضه بطل الاعتراض وعاد الرهن، وإن قلنا إن الفسخ إنما يرفع العقد من حينه لعود الدين الذي هو سببه وإنما لم يغد ضمان غاصب إذن له المالك في البيع ثم انفسخ؛ لأن الغصب الذي هو سبب الضمان لم يغد أي مع تضمن إذنه له في البيع براءته من ضمانه وبه يُفروق بينه وبين وكيل باع ما تعدى

□ قوله: (ولو تلف المزهون) إلى قوله (وإن قلنا) في النهاية، وكذا في المعني، إلا قوله: (وإن المزهون) إلى المثني. □ قوله: (وكضرب راهن إلخ) في الرّوض قال المُرتهن للراهن اضربه فصره فمات لم يضمن بخلاف قوله أدبه وفي شرحه فإنه إذا صرّبه فمات يضمنه انتهى اه سم وتقدّم عن المعني والنهاية ما يوافقه. □ قوله: (ومر إلخ) أي: في شرح وتخمر العصور وهذا استدراك على المثني. □ قوله: (المغصوب) أي: والمضمون بغير الغصب ككونه مستعاراً أو مقبوضاً بشراء فاسد كما تقدّم اه ع ش.

□ قول (س): (وينفك إلخ) ولو فك المُرتهن في بعض المزهون انفك وصار الباقي رهنًا بجميع الدين ومثله ما لو تلف بعض المزهون انفك فيما تلف ذكره البلقيني اه نهاية. □ قوله: (وإن أبى الراهن) أي من الفسخ. □ قوله: (نعم إلخ) استدراك عن مطلق الرهن استطراد؛ لأن الكلام هنا في الرهن الجعلي اه ع ش. □ قوله: (بأي وجه كانت) كأداء أو إبراء وحالة به وغيرها اه نهاية أي كجعل الدائن ما له من الدين على المرأة مثلاً صداقاً لها وجعل المرأة ما لها من الدين على الزوج عوض خلع اه ع ش. □ قوله: (ولو اعتاض) أي المُرتهن عينا عن الدين. □ قوله: (ثم تقايلا) أي قبل القبض أو بعده. □ قوله: (قبل قبضه إلخ) قيد في مسألة التلّف خاصة رشيدوي وع ش. □ قوله: (ثم انفسخ) بتلف المبيع قبل القبض كما صوّر

مرهونة بعشرة ويتبقى مائة مرهونة بالعشرين وإن لم يكن فائدة كما إذا كان القاتل في هذه الصورة مرهوناً بمائتين فلا نقل؛ لأنه إذا نُقل بيع منه بمائة وصارت مرهونة بعشرة ويتبقى مائة مرهونة بمائتين فمحلّ عدم التلّف فيما قاله الأصل في الأخيرة إذا لم ينقص دين القاتل عن قيمته إلخ اه. □ قوله: (وكضرب راهن له بإذن المُرتهن) قال في الرّوض: (فرع): قال المُرتهن للراهن اضربه فصره فمات لم يضمن بخلاف قوله أدبه قال في شرحه فإنه إذا صرّبه فمات يضمنه اه. □ قوله: (وإن لم يغد ضمان غاصب إلخ) هذا الفرق ذكره شيخ الإسلام في شرح الرّوض واغترض عليه بعض فضلاء الأزهريين بأنه يقتضي

فيه ثم رُدَّ إليه بالفسخ (فإن بقي شيء منه) أي الدين (لم ينفك شيء من الرهن) إجماعاً؛ لأنه كله وثيقة على كل جزء من الدين ومن ثمَّ أبطل شرط أنه كلما قضى منه شيئاً انفكَّ بقدره من الرهن نعم إن تعدَّد العقد أو مُستحقُّ الدين أو المدين أو مالك المُعار انفكَّ بعضه بالقسط (و) من مثل ذلك أنه (لو رهن نصف عبْد بدَيْن ونصفه بآخر فبرئ من أحدهما انفكَّ قسطه) لتعدَّد الصفقة بتعدَّد العقد، وإن اتَّحد العاقدان. (ولو رهنه) عبْدَهما بدَيْنَيه عليهما (فبرئ أحدهما) ممَّا عليه أو أعاره عبْدَهما ليرهنه بدَيْنَ فرهنه به وأدَّى أحدهما ما يُقابل نصيبه أو أدَّاه المُستعيرُ

المسألة بذلك في شرح الرُّوض فراجعهُ اهـ سم.

قول (س): (فإن بقي شيء) أي ولو قلَّ نهايةً ومُعني. قول: (لأنه كله إلخ) وكان الأولى العطفُ كما في المُعني والنهاية. قول: (على كل جزء إلخ) أي لكل جزء إلخ. قول: (ومن ثمَّ إلخ) أي من أجل أنَّ كله إلخ. قول: (بطل شرط إلخ) أي وقسَد الرهن لاشتراط ما يُثابته كما قاله الماورديُّ نهايةً ومُعني. قول: (ومن مثل ذلك) بضَم الميم والثاء والمشار إلىه المُستثنيات الأربعة بتأويل المذكور، والمثل الآتية على غير تَهجِب اللَّف.

قول (س): (ونصفه بآخر) أي في صفقة أخرى نهايةً ومُعني قال ع ش ومن تعدَّد الصفقة ما لو قال رهنْتُ نصفه بدَيْن كذا ونصفه بدَيْن كذا فقال المرْتَهَن قُبِلت فلا يُشترطُ إفراذُ كلٍّ من النصفَيْن بعقد؛ لأنَّ تفضيلَ المرهون به بعدد الصفقة كتفضيل الثمن وإنَّ أَوْهم قوله م ر في صفقة خلافه اهـ. قول: (أو أعاره عبْدَهما ليرهنه إلخ) أي سواء أذنَّ كلٌّ منهما في رهن نصيبه بنصف الدين فرهن المُستعيرُ الجميعَ بجميع الدين أو قالَا أعزناك العبد ليرهنه بدَيْنك خلافاً لتقييد الزركشي المسألة بالأوَّل وقوله في الثاني أنه لا ينفك نصيب أحدهما بما ذُكر؛ لأنَّ كلاَّ منهما رضي برهن الجميع بجميع الدين اهـ سم ونهاية. قول: (أحدهما) أي المُعبرين (ما يُقابل إلخ) أي: الدين الذي يُقابل نصيبه من الرهن ولو قال نصف

الموافقة على عَدَم العود في الغاصب بناءً على أن الفسخ إنما يُرفع من الحين كما هو الأصح مع أنهم صرَّحوا في باب الوكالة فيما لو تعدَّى الوكيل في العين الموكَّل في بيعها ثم باعها ثم رُدَّت عليه بعيب بأنَّه يعود الضمان وإذا عاد الضمان في الوكيل ففي الغاصب أولى اهـ. وأقول: الفرق لا يُخ والمساواة فضلاً عن الأولوية ممنوعة وذلك لأنَّ الوكيل إنما صار ضامناً لوضع يده على العين التي تعدَّى فيها بعد ارتفاع البيع والغاصب فيما ذُكر لم يوجد منه وضع يده على العين بعد ارتفاع البيع الذي قطع الضمان في الموضعين؛ لأنَّ صورة مسألة الغاصب أن البيع انفسخ بتلف المبيع قبل القبض كما صوِّر المسألة في شرح الرُّوض فراجعهُ ثم رأيت بعض الفضلاء فرق مع التزام وضع الغاصب أيضاً يده بعد ارتفاع البيع بقوة يد الوكيل لكونها موضوعاً بإذن المالك فعادت بعد ارتفاع البيع لقوتها بخلاف يد الغاصب لضعفها بالتعدِّي فإذا زالت بالبيع بإذن المالك انقطع تعدُّيه ولم تعد بازدياد البيع لضعفها قليلاً مَل. قول: (أو أعاره عبْدَهما ليرهنه بدَيْن فرهن به) أي سواء أذنَّ كلٌّ منهما في رهن نصيبه بنصف الدين

وَقَصَدَ فِكَاكَ نِصْفِ الْعَبْدِ أَوْ أَطْلَقَ ثُمَّ جَعَلَهُ عَنْهُ (انْفَكَ نَصِيئُهُ) لِيَتَعَدَّدَ الصَّفَقَةُ بِتَعَدُّدِ الْعَاقِدِ وَلَوْ رَهْنَهُ مِنْ أَثْنَيْنِ بَدَيْنِهِمَا عَلَيْهِ فَبَرِيٌّ مِنْ ذَيْنِ أَحَدِهِمَا بِأَدَاءٍ أَوْ إِثْرَاءٍ انْفَكَ قِسْطُهُ لِذَلِكَ اتَّحَدَتْ جِهَةُ الدَّيْنَيْنِ أَوْ لَا قَالَ شَيْخُنَا وَهَذَا يُشْكِلُ بَأَنَّ مَا أَخَذَهُ أَحَدُهُمَا مِنَ الدَّيْنِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ بَلْ هُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا فَكَيْفَ تَنفَكَ حِصَّتُهُ مِنَ الرَّهْنِ بِأَخْذِهِ وَيُجَابُ بَأَنَّ مَا هُنَا مَحَلُّهُ مَا إِذَا لَمْ تَتَّحِدْ جِهَةُ ذَيْنِهِمَا أَوْ إِذَا كَانَتْ الْبَرَاءَةُ بِالْإِثْرَاءِ لَا بِالْأَخْذِ اهـ وَأَقُولُ لَا إِشْكَالَ فِي صُورَةِ الْأَخْذِ وَأِنْ اتَّحَدَتْ الْجِهَةُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ انْفَكَ نَصِيئُهُ مَعْنَاهُ مَا يُقَابِلُ مَا خَصَّهُ بِمَا قَبَضَهُ وَانْفَكَ.....

الدَّيْنِ لَكَانَ أَخْصَرَ وَأَوْضَحَ وَأَنْسَبَ بِمَا بَعْدَهُ. □ فَوُدَّ: (وَقَصَدَ) أَيِ الْمُسْتَعِيرِ (فِكَاكَ نِصْفِ الْعَبْدِ الْخ) أَيِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَ الشُّبُوعَ أَوْ أَطْلَقَ ثُمَّ جَعَلَهُ عَنْهُمَا أَوْ لَمْ يَعْرِفْ مُعْنَى وَنَهَايَةَ.

□ قول (سئ): (انْفَكَ نَصِيئُهُ) أَيِ النِّصْفِ الْمُنْسُوبِ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ الَّذِي قَصَدَهُ اهـ ع. ش. □ فَوُدَّ: (لِيَتَعَدَّدَ الصَّفَقَةُ بِتَعَدُّدِ الْعَاقِدِ) أَيِ الرَّاهِنِ وَكَانَ قَضِيَّةً مَا زَادَهُ قَبْلُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْعَارِيَّةِ أَنْ يَزِيدَ هُنَا قَوْلُهُ وَلِيَتَعَدَّدَ الْمَالِكُ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ سَمِ قَوْلُهُ بِتَعَدُّدِ الْعَاقِدِ انْظُرْهُ فِي صُورَةِ الْإِعَارَةِ اهـ. □ فَوُدَّ: (بِأَدَاءٍ أَوْ إِثْرَاءٍ) أَوْ غَيْرِهِمَا ثُمَّ كَانَ الْأَوَّلَى لِيُظْهَرَ الْإِشْكَالُ وَالْجَوَابُ الْآثْنَيْنِ إِسْقَاطُ قَوْلِهِ هَذَا وَقَوْلُهُ اتَّحَدَتْ جِهَةُ الدَّيْنَيْنِ أَوْ لَا أَوْ تَأْخِيرُهُمَا عَنِ الْإِشْكَالِ وَالْجَوَابُ. □ فَوُدَّ: (لِذَلِكَ) أَيِ لِيَتَعَدَّدَ الصَّفَقَةُ بِتَعَدُّدِ الْعَاقِدِ أَيِ الْمُزْتَهِنِ.

□ فَوُدَّ: (اتَّحَدَتْ جِهَةُ الدَّيْنَيْنِ) أَيِ كَأَنَّ أَتْلَفَ عَلَيْهِمَا مَا لَا أَوْ ابْتِنَاعَ مِنْهُمَا شَيْئًا اهـ كُرْدِي. □ فَوُدَّ: (وَهَذَا) أَيِ انْفِكَاكِ الْقِسْطِ فِي مَسْأَلَةِ تَعَدُّدِ الْمُزْتَهِنِ. □ فَوُدَّ: (حِصَّتُهُ) أَيِ الْأَخْذِ. □ فَوُدَّ: (وَيُجَابُ الْخ) رَدُّ الشَّارِحِ هَذَا الْجَوَابِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ بِمَا رَدَّدْتَهُ ثُمَّ، وَأُجِيبُ أَيْضًا بِأَنَّ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ إِذَا اخْتَصَّ الْقَابِضُ بِمَا أَخَذَهُ بِخِلَافِ الْإِزْثِ وَذَيْنِ الْكِتَابَةِ كَمَا يَأْتِي فِي الشَّرْكَ م ر س م عَلَى حَجٍّ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ الْإِزْثِ الْخ أَيِ فَإِنَّهُ لَا يَخْتَصُّ الْقَابِضُ بِمَا قَبَضَهُ فِيهِمَا وَقَوْلُهُ وَذَيْنِ الْكِتَابَةِ أَيِ وَرِيعِ الْوَقْفِ كَمَا فِي سَمِ عَلَى مَنَهِجِ اهـ ع. ش. أَقُولُ وَهَذَا الْجَوَابُ هُوَ الْمُرَادُّ بِقَوْلِ الشَّارِحِ مَحَلُّهُ مَا لَمْ تَتَّحِدْ جِهَةُ ذَيْنِهِمَا اهـ. □ فَوُدَّ: (فِي صُورَةِ الْأَخْذِ) أَيِ الْبَرَاءَةِ بِالْأَخْذِ. □ فَوُدَّ: (مَعْنَاهُ) أَيِ مَعْنَى نَصِيئِهِ فِي قَوْلِهِمُ الْمَذْكُورِ. □ فَوُدَّ: (مَعْنَاهُ مَا يُقَابِلُ الْخ) وَفِي سَمِ بَعْدَ اسْتِشْكَالِهِ مَا نَصَّهُ الْحَاصِلُ أَنَّ غَايَةَ كُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَكُونَ كَالْمُزْتَهِنِ الْمُسْتَقِيلِ أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِجُمْلَةِ الرَّهْنِ، وَالْمُزْتَهِنُ الْمُسْتَقِيلُ لَا يَتَفَكَ شَيْءٌ مِنَ الرَّهْنِ مِنْهُ بِأَدَاءٍ بَعْضِ ذَيْنِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

□ فَوُدَّ: (وَانْفَكَ) أَيِ: مَا يُقَابِلُ الْخ وَلَكِنْ يُلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَتَفَكَ مَا يُقَابِلُ مَا يَخْصُ الْآخَرَ فَيَتَفَكَ رُبْعُ الرَّهْنِ الْمُقَابِلُ لِمَا خُصَّ بِهِ الْأَخْذُ وَرُبْعُهُ الْآخَرُ الْمُقَابِلُ لِمَا خُصَّ بِهِ شَرِيكُهُ وَهَذَا يُشْكِلُ بِقَوْلِهِمْ لَا يَتَفَكَ شَيْءٌ مِنَ الرَّهْنِ مَا بَقِيَ دِرْهَمُ اللَّهِ هُمُ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ رِعَايَةَ لِصُورَةِ التَّعَدُّدِ اهـ كُرْدِي.

فَرَهْنُ الْمُسْتَعِيرِ بِجَمِيعِ الدَّيْنِ أَوْ قَالَا أَعْرَضْنَاكَ الْعَبْدَ لِيَرَهْنَهُ بِدَيْنِكَ خِلَافًا لِتَقْيِيدِ الزَّرْكَشِيِّ الْمَسْأَلَةَ بِالْأَوَّلِ وَقَوْلُهُ فِي الثَّانِي أَنَّهُ لَا يَتَفَكَ نَصِيْبُ أَحَدِهِمَا بِمَا ذَكَرَ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا رَضِيَ بِرَهْنِ الْجَمِيعِ بِجَمِيعِ الدَّيْنِ انْتَهَى. □ فَوُدَّ: (بِتَعَدُّدِ الْعَاقِدِ) انْظُرْهُ فِي صُورَةِ الْإِعَارَةِ انْتَهَى. □ فَوُدَّ: (وَيُجَابُ الْخ) رَدُّ الشَّارِحِ هَذَا الْجَوَابِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ بِمَا رَدَّدْتَهُ ثُمَّ وَأُجِيبُ أَيْضًا بِأَنَّ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ إِذَا اخْتَصَّ الْقَابِضُ بِمَا أَخَذَهُ

حينئذ على قياس ما مرّ رعاية لصورة التعدي ولو تعدّد الوارث انفكّ بأداء كلّ نصيبه ما لم يكن المورث هو الراهن في حياته والعبرة هنا بتعدّد الموكّل واتّحاده لا الوكيل.
(فرغ) له دين به رهن فأقرّ به لغيره فأفتى المصنّف بأنه لا ينفكّ الرهن والتأجّ الفزاري بانفكاكه قال لأنه إذا أقرّ بأن الدين صار لغيره بوجه صحيح تعيّن حمل ذلك على الحوالية إذ لا طريق سواها قيل: وهو منقول اهـ والذي يثبته أنّ صيغته إقراره إنّ كانت صار هذا الدين لفلان فالحق الثاني لكنّ قوله لا طريق سواها ممنوع بل له طرق أخرى كالنذر والهبة بناءً على صحتها فيه إنّ كانت هذا لفلان وأسمى فيه عارية أو نحو ذلك فالحق الأول؛ لأنّ هذا لا يشعر بانتقاله من المرتبة لغيره في حالة الرهن والانفكاك لا يحصل بمحمّل بل لا بُدّ فيه من تحقّق سببه.

• قوله: (حينئذ) أي حين إذا كانت البراءة بالأخذ والجهة متّحدة. • قوله: (على قياس ما مرّ) أي: في المتن في تعدّد الراهن. • قوله: (ولو تعدّد) إلى الفرع في النّهاية والمغني. • قوله: (انفكّ إلخ) عبارة المغني والنّهاية ولو رهن شخص آخر عبدني في صفقة وسلم أحدهما له كان مزهوناً بجميع المال كما لو سلمهما وتلف أحدهما ولو مات الراهن عن ورثة فقدى أحدهم نصيبه لم ينفكّ كما في المورث ولأنّ الرهن صدر ابتداءً من واحد وقضيته حبس كلّ المزهون إلى البراءة من كلّ الدين بخلاف ما لو قدى نصيبه من التركة فإنه ينفكّ لأنّ تعلّق الدين بالتركة إمّا كتعلّق الرهن فهو كما لو تعدّد الراهن أو كتعلّق الأرض بالجاني فهو كما لو جنى العبد المشترك فأدى أحد الشريكين نصيبه فينقطع التعلّق عنه ولو مات المرتبة عن ورثة فوقّى أحدهما ما يخصّه من الدين لم ينفكّ نصيبه كما في المورث اهـ.
• قوله: (ما لم يكن المورث) أي: فيما لو مات المورث عليه دين مرسل في الدّمة وليس به رهن فتعلّق بتركته اهـ ش. • قوله: (والعبرة هنا) أي: في اتّحاد الدين وعدومه (بتعدّد لموكّل) أي بخلاف البيع فإنّ العبرة فيه بتعدّد الوكيل واتّحاده إذ هو عقد ضمان فينظر فيه لمن بأشّره بخلاف الرهن بنّهاية ومغني.
• قوله: (فأقرّ) أي: المرتبة (به) أي: بالدين. • قوله: (حمل ذلك) أي: إقراره بأنّ الدين لغيره.
• قوله: (إذ لا طريق) أي: للإنتقال. • قوله: (وهو منقول) أي: الإنفكاك (فقوله فالحق الثاني) أي ما قاله التاج من الإنفكاك. • قوله: (بل له) أي: للإنتقال فيه أي في الدين. • قوله: (وإن كانت إلخ) أي: صيغته. • قوله: (فالحق الأول) أي: ما أفتى به المصنّف من عدم الإنفكاك.

بخلاف الإزث ودين الكتابة كما يأتي في الشّركة م. • قوله: (معناه ما يقابل إلخ) فيه بحث؛ لأنّه بالنسبة لكلّ منهما كالغريم الواحد بالنسبة لجملة الرهن وكما لا ينفكّ هنا شيء من الرهن بالبراءة من البعض فكذا هنا بل هو بالنسبة لكلّ منهما غريم واحد وما يخصّ كلّاً منهما من المزهون هو جملة الرهن عنده، وقد تفرّز أنّه لا ينفكّ شيء من الرهن بالبراءة من بعض الدين والحاصل أنّه غاية كلّ منهما أن يكون كالمرتبة المستقلّ والمرتبة المستقلّ لا ينفكّ شيء من الرهن منه بأداء بعض دينه فليتامل.

فصل: في الاختلاف في الرهن وما يتبعه

إذا (اختلفا في) أصل (الرهن) كرهنتني كذا فأذكر (أو) في (قدره) أي المرهون كرهنتني الأرض بشجرها فقال بل وحدها أو عني كهذا العبد فقال بل الثوب أو قدر المرهون به كألف

فصل في الاختلاف في الرهن وما يتبعه

قوله: (في الاختلاف) إلى قوله: (ولا ترد) في النهاية والمغني إلا قوله: (وإن لم يبين) إلى المشي وقوله: (أو بزعم) إلى المشي. قوله: (وما يتبعه) أي: ما يناسبه ومنه ما لو أذن المُرْتَهَنُ في بيع مَرَهُونٍ قَبِيعٍ إلخ وما لو كان عليه ألفان بأحدهما رهن إلخ اهـ ع ش.

قوله (أو قدره): (أو قدره) في شرح م ر ودخل في اختلافهما في قدر المرهون ما لو قال رهننتي العبد على مائة فقال الراهن: رهنك نصفه على خمسين ونصفه على خمسين وأخضر له خمسين ليقك نصف العبد والقول قول الراهن أيضا على أرجح الآراء ودخل في ذلك أيضا ما إذا كان قبل قبض المرهون لاحتمال أن يتكلم الراهن فيخلف المُرْتَهَنُ ويقبضه الراهن بعد ذلك انتهى اهـ سم قال ع ش قوله ويقبضه الراهن ولا يمنع من ذلك تمكن الراهن من الفسخ قبل القبض، لكن يرد عليه أن اليمين فرع الدعوى وشروطها أن تكون ملزمة وقبل القبض لا إلزام فيها لإتمكنه من الفسخ هكذا رأيته بهامش عن ابن أبي شريف وهو وجه اهـ ع ش عبارة الرشدي. قوله: (ويقبضه إلخ) أي باختياره وإلا فمعلوم أنه لا يجبر على الإقباض؛ إذ الصورة أنه رهن تبرع اهـ. قوله: (أي المرهون) أي: ففي كلامه استخدام.

قوله: (كهذا العبد فقال بل الثوب) في شرح العباب ولا يحكم هنا برهن العبد نظرا لإنكار الراهن ولا الثوب نظرا لإنكار المُرْتَهَنِ ذكره في المهدب وغيره اهـ سم زاد ع ش بعد ذكر مثله من غير عزو ما حاصله أنه يجوز للمالك التصرف في الثوب ببيع أو غيره بلا توقف على إذن المُرْتَهَنِ؛ لأنه بإنكاره لم يبق له حق كمن أقر بشيء لم ينكره حيث قيل يبطل الإقرار وينصرف المهر بما شاء ولا يعود للمقر له وإن كذب نفسه إلا بإقرار جديد اهـ. قوله: (أو قدر المرهون به) أو صفة المرهون به كرهنتني بالألف الحال فقال الراهن بالمؤجل أو في جنبه كما لو قال رهنته بالدنانير فقال بل بالدرهم اهـ نهاية.

فصل

قوله (لهشش): (اختلفا في الرهن أو قدره) في شرح م ر ودخل في اختلافهما في قدر المرهون ما لو قال: رهننتي العبد على مائة فقال رهنك نصفه على خمسين ونصفه على خمسين وأخضر له خمسين ليقك نصف العبد فالقول قول الراهن أيضا على أرجح الآراء ودخل في ذلك أيضا ما إذا كان قبض المرهون لاحتمال أن يتكلم الراهن فيخلف المُرْتَهَنُ ويقبضه الراهن بعد ذلك اهـ. قوله: (كهذا العبد فقال بل الثوب) في شرح العباب ولا يحكم هنا برهن العبد نظرا لإنكار الراهن المُرْتَهَنِ ذكره في المهدب وغيره.

أَوْ الْفَقِيرِ (صُدُق) وَإِنْ كَانَ الرَّهْنُ بِيَدِ الْمُرْتَهِنِ وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنِ الرَّاهِنُ جِهَةً كَوْنَهُ فِي يَدِهِ عَلَى الْأُوجِهَةِ (الرَّاهِنُ) أَوْ مَالِكِ الْعَارِيَّةِ. وَتَسْمِيَّتُهُ رَاهِنًا فِي الْأُولَى بِاعْتِبَارِ زَعْمِ الْمُدَّعِي (بِيَمِينِهِ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مَا يَدَّعِيهِ الْمُرْتَهِنُ هَذَا (إِنْ كَانَ رَهْنُ تَبَوُّعٍ) بِأَنْ لَمْ يُشْتَرَطْ فِي بَيْعٍ (وَأَنْ شُرْطَ) الرَّهْنِ (فِي بَيْعٍ) بِاتِّفَاقِهِمَا وَاخْتِلَافًا فِي شَيْءٍ مِمَّا مَرَّ غَيْرَ الْأُولَى أَوْ بَزَعِمِ الْمُرْتَهِنِ وَخَالَفَهُ الْآخَرُ (تَحَالَفًا) لِرُجُوعِ الْاِخْتِلَافِ حِينَئِذٍ إِلَى كَيْفِيَّةِ عَقْدِ الْبَيْعِ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْوَفَاءِ بِمَا شَرَطَاهُ صُدُقٌ

قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ الْإِلْخُ) غَايَةُ لِلرَّدِّ عَلَى الْقَوْلِ الضَّعِيفِ الْقَائِلِ بِتَصْدِيقِ الْمُرْتَهِنِ حِينَئِذٍ كَمَا فِي الدِّمِيرِيِّ اهـ بِجَوَابِ مِثْلِهِ.

قَوْلُهُ (لِسُ): (الرَّاهِنُ) أَيِ: الْمَالِكِ نِهَائَةً وَمُغْنِي قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ أَيِ: الْمَالِكِ أَيِ: حَيْثُ لَمْ يَقُمْ بِهِ مَانِعٌ مِنَ الْحَلْفِ كَصَبَا أَوْ جُنُونٍ أَوْ سَفَهٍ وَقَدْ رَهَّنَ الْوَلِيُّ فَإِنَّهُ الَّذِي يَخْلِفُ دُونَهُ إِذَا لَمْ يَزَلِ الْحَجْرُ عَنْهُمْ، ثُمَّ قَضِيَّتُهُ تَصْدِيقُ الْمَالِكِ أَنَّهُ لَوْ وَافَقَ الْمُسْتَعِيرُ الْمُرْتَهِنَ عَلَى مَا ادَّعَاهُ وَأَنْكَرَهُ مَالِكُ الْعَارِيَّةِ أَنَّ الْمُصَدَّقَ هُوَ الْمُعِيرُ فَيَخْلِفُ وَيَسْقُطُ قَوْلُ الْمُسْتَعِيرِ وَالْمُرْتَهِنِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَتَسْمِيَّتُهُ) أَيِ الْمَدِينِ. قَوْلُهُ: (فِي الْأُولَى) أَيِ: فِي صُورَةِ الْاِخْتِلَافِ فِي أَصْلِ الرَّهْنِ اهـ كُرْدِيٌّ. قَوْلُهُ: (زَعَمَ الْمُدَّعِي) وَهُوَ الدَّائِنُ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مَا يَدَّعِيهِ الْمُرْتَهِنُ) هُوَ تَغْلِيلٌ لِمَا فِي الْمَثْنِ خَاصَّةً اهـ رَشِيدِيٌّ. قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ تَصْدِيقِ الرَّاهِنِ.

قَوْلُهُ (لِسُ): (وَإِنْ شُرْطَ فِي بَيْعٍ تَحَالَفًا) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلِمَ حُكْمُهَا مِنْ قَوْلِهِ فِي اِخْتِلَافِ الْمُتَبَايِعِينَ اتَّفَاقًا عَلَى صِحَّةِ الْبَيْعِ وَاخْتِلَافًا فِي كَيْفِيَّتِهِ فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِهَا هُنَا اهـ مُغْنِي وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَإِنَّمَا تَعَرَّضَ لِلتَّحَالَفِ هُنَا اسْتِذْرَاكًا عَلَى الْإِطْلَاقِ وَإِلَّا فَقَدْ عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي بَابِهَا اهـ. قَوْلُهُ: (غَيْرِ الْأُولَى) وَسَتَاتِي الْأُولَى فِي قَوْلِهِ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْوَفَاءِ الْإِلْخُ اهـ سَمِ فِيهِ مَا مَرَّ عَنْ ابْنِ أَبِي شَرِيفٍ إِلَّا أَنَّ يَخْلِفُ الْأُولَى عَلَى الْاِخْتِلَافِ فِي الرَّهْنِ وَالْإِقْبَاضِ مَعًا. قَوْلُهُ: (أَوْ بَزَعِمِ الْمُرْتَهِنَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِاتِّفَاقِهِمَا اهـ كُرْدِيٌّ.

قَوْلُهُ: (وَخَالَفَهُ الْآخَرُ) فَرَضَ مُخَالَفَةَ الْآخَرِ فِي الْإِشْتِرَاطِ يَقْتَضِي تَصْوِيرَ الْمَسْأَلَةِ بِالْتَرَاكِفِ فِي مُجَرَّدِ الْإِشْتِرَاطِ وَعَدَمِهِ فَلَمْ يَحْتَجْ هُنَا لِلتَّقْيِيدِ بِغَيْرِ الْأُولَى اهـ سَمِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْوَفَاءِ الْإِلْخُ) أَيِ فَادَّعَاهُ

قَوْلُهُ (لِسَمْسَنِ): (صُدُقٌ بِيَمِينِهِ) فِي شَرْحِ الْمُبَابِ قَالَ الزُّرْكَشِيُّ الْكَلَامُ فِي الْاِخْتِلَافِ بَعْدَ الْقَبْضِ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَهُ لَا أَثَرَ لَهُ فِي تَخْلِيفٍ وَلَا دَعْوَى وَيَجُوزُ أَنْ تُسْمَعَ فِيهِ الدَّعْوَى لِاحْتِمَالِ أَنْ يَتَكَلَّمَ الرَّاهِنُ فَيَخْلِفَ الْمُرْتَهِنُ وَيَلْزَمَ الرَّهْنُ بِإِقْبَاضِهِ لَهُ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْحَوَالَةِ وَالْقَرْضِ وَنَحْوِهِمَا اهـ. وَاعْتَمَدَ مَرَّ هَذَا الْاحْتِمَالُ. قَوْلُهُ: (غَيْرِ الْأُولَى) وَسَتَاتِي الْأُولَى فِي وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْوَفَاءِ الْإِلْخُ. قَوْلُهُ: (وَخَالَفَهُ الْآخَرُ) فَرَضَ مُخَالَفَةَ الْآخَرِ فِي الْإِشْتِرَاطِ يَقْتَضِي تَصْوِيرَ الْمَسْأَلَةِ بِالْتَرَاكِفِ فِي مُجَرَّدِ الْإِشْتِرَاطِ وَعَدَمِهِ فَلَمْ يَحْتَجْ هُنَا لِلتَّقْيِيدِ بِغَيْرِ الْأُولَى نَعَمْ لَوْ تَكَلَّمَ الرَّاهِنُ وَحَلَفَ الْمُرْتَهِنُ أَوْ حَلَفَا لَكِنْ رَضِيَ الرَّاهِنُ بِمَا قَالَهُ الْمُرْتَهِنُ أَمْكَنَ أَنْ يَجْرِيَ بَيْنَهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْأُولَى وَيُصَدَّقُ الرَّاهِنُ، وَأَمَّا فِي قَدْرِ الْمَرْهُونِ فَالظَّاهِرُ عَدَمُ تَأْتِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَعَرُّضِ الْمُرْتَهِنِ لَهُ فِي دَعْوَاهُ فَإِذَا حَلَفَ مَعَ نُكُولِ الرَّاهِنِ أَوْ رَضِيَ الرَّاهِنُ بَعْدَ حَلْفِهِمَا بِمَا قَالَهُ الْمُرْتَهِنُ ثَبَتَ الْقَدْرُ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْوَفَاءِ) أَيِ: فَادَّعَاهُ الْمُرْتَهِنُ وَأَنْكَرَهُ

الراهنُ يَمِينُهُ فَيَأْخُذُ الرَّهْنَ لِإِمْكَانِ تَوْصُلِ الْمُزْتَهِنِ إِلَى حَقِّهِ بِالْفَسْخِ وَلَا تَرُدُّ هَذِهِ عَلَى الْمُتَنِ؛ لِأَنَّ تَرْتِيْبَهُ التَّحَالَفَ عَلَى الشَّرْطِ يُفِيدُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا يَرْجِعُ لِلشَّرْطِ وَهَذِهِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ وَلَوْ ادَّعَى كُلُّ مَنْ اثْنَيْنِ أَنَّهُ رَهْنُهُ كَذَا أَوْ أَقْبَضَهُ لَهُ فَصَدَّقَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ أَخَذَهُ وَلَيْسَ لِلْآخَرِ تَحْلِيْفُهُ كَمَا فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ هُنَا؛ إِذْ لَا يُقْبَلُ إِقْرَاؤُهُ لَهُ لَكِنِ الَّذِي ذَكَرَاهُ فِي الْإِقْرَارِ وَالِدَعَاوَى وَاعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ يَحْلِفُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ أَوْ نَكَلَ فَحَلَفَ الْآخَرُ غَرِمَ لَهُ الْقِيَمَةُ لِتَكُونَ رَهْنًا عِنْدَهُ، وَاعْتَمَدَ ابْنُ الْعِمَادِ الْأَوَّلَ وَفَرَّقَ بَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَحْلِفْ فِي هَذَيْنِ لَبَطَلَ الْحَقُّ مِنْ أَصْلِهِ

الْمُزْتَهِنُ وَأَتَكَرَّهَ الرَّاهِنُ بِدَلِيلٍ مَا فَرَّعَهُ اهـ سَمِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى كَانَ قَالَ الْمُزْتَهِنُ رَهْنْتُ مَتَى الْمَشْرُوطُ رَهْنُهُ وَهُوَ كَذَا فَاتَّكَرَّ الرَّاهِنُ فَلَا تَحَالَفَ حَيْثُذْ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَخْتَلِفَا فِي كَيْفِيَةِ الْبَيْعِ الَّذِي هُوَ مَوْقِعُ التَّحَالَفِ بَلْ يُصَدَّقُ الرَّاهِنُ بِمِيزَانِهِ وَلِلْمُزْتَهِنِ الْفَسْخُ إِنْ لَمْ يَزَهِنْ اهـ . قَوْلُهُ: (وَلَا تَرُدُّ هَذِهِ إِلَيْهِ) أَيِ: مَسْأَلَةُ الْإِخْتِلَافِ فِي الْوَفَاءِ حَيْثُ لَا تَحَالَفَ فِيهَا رَدًّا لِمَا قَالَه الدِّمِيرِيُّ وَأَقَرَّهُ الْمُعْنَى . قَوْلُهُ: (يُفِيدُ أَنَّهُ) أَيِ: التَّحَالَفَ . قَوْلُهُ: (إِلَّا فِيمَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ) أَيِ فِي اخْتِلَافِ يَرْجِعُ إِلَيْهِ . قَوْلُهُ: (وَهَذِهِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ)؛ إِذِ الْإِخْتِلَافُ فِي الْوَفَاءِ لَا يَرْجِعُ لِلْإِخْتِلَافِ فِي اشْتِرَاطِهِ بِخِلَافِ الْإِخْتِلَافِ فِي نَحْوِ الْقَدْرِ اهـ سَمِ .

قَوْلُهُ: (وَلَوْ ادَّعَى كُلُّ مَنْ اثْنَيْنِ) أَيِ: عَلَى ثَالِثٍ وَلَوْ ادَّعَى كُلُّ مَنْ اثْنَيْنِ عَلَى آخَرٍ أَنَّهُ رَهْنُهُ عِنْدَهُ مَثَلًا وَأَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً بِمَا ادَّعَاهُ فَإِنْ اتَّحَدَ تَارِيخُهُمَا أَوْ أُطْلِقَتِ الْبَيِّنَتَانِ أَوْ إِحْدَاهُمَا تَعَارَضَتَا وَإِنْ أُرْخِتا بِتَارِيخَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ عَمِلَ بِسَابِقَةِ التَّارِيخِ مَا لَمْ يَكُنْ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا وَإِلَّا قُدِّمَتْ بَيِّنَتُهُ وَإِنْ تَأَخَّرَ تَارِيخُهَا لِاعْتِضَاضِهَا بِالْيَدِ اهـ سَمِ . قَوْلُهُ: (إِنَّهُ رَهْنُهُ) أَيِ: أَنَّ الثَّالِثَ رَهْنٌ كُلًّا مِنَ الْاِثْنَيْنِ . قَوْلُهُ: (فَصَدَّقَ إِلَيْهِ) أَيِ: الثَّالِثُ الرَّاهِنُ . قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يَحْلِفُ) بَيْنَاءِ الْمَفْعُولِ مِنَ التَّفْعِيلِ أَيِ يُحْلِفُ الثَّالِثُ بِأَنَّهُ مَا رَهْنُ الْآخَرِ كَذَا . قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يَحْلِفُ إِلَيْهِ) مَشَى عَلَيْهِ فِي الرُّوْضِ وَوُجِدَ بِخَطِّ شَيْخِنَا الشُّهَابِ الرِّمْلِيُّ عَلَامَةً تَصْحِيحٍ عَلَيْهِ اهـ سَمِ . قَوْلُهُ: (هِنْدَةً) أَيِ: الْآخَرُ . قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ) أَيِ: عَدَمُ التَّحْلِيْفِ . قَوْلُهُ: (وَفَرَّقَ بَأَنَّهُ إِلَيْهِ) لَمْ يَسْبِقْ ذِكْرُ مَقِيْسٍ عَلَيْهِ فَمَا مَوْقِعُ قَوْلِهِ وَفَرَّقَ إِلَيْهِ وَكَانَ هُنَا شَبَهُ سَقَطِ عِبَارَةِ الرُّوْضَةِ وَفِي تَحْلِيْفِهِ لِلْمُكَذِّبِ قَوْلَانِ أَظْهَرُهُمَا لَا وَفِي الْعَزِيْزِ بَعْدَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ كَذَا قَالَ فِي التَّهْذِيْبِ وَهُمَا مَبْنِيَانِ عَلَى أَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ بِمَا لَزِيْدٌ ثُمَّ أَقَرَّ بِهِ لِعَمْرٍو هَلْ يَغْرُمُ قِيَمَتَهُ لِعَمْرٍو وَفِيهِ قَوْلَانِ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: رَهْنْتُ هَذَا مِنْ زَيْدٍ وَأَقْبَضْتُهُ ثُمَّ قَالَ لَا بَلْ رَهْنْتُ مِنْ عَمْرٍو وَأَقْبَضْتُهُ هَلْ يَغْرُمُ قِيَمَتَهُ لِلثَّانِي لِتَكُونَ رَهْنًا عِنْدَهُ اهـ فَلَعَلَّ إِشَارَةَ ابْنِ الْعِمَادِ بِهِذَيْنِ إِلَى الْفَرْعَيْنِ الْمَبْنِيَّ عَلَيْهِمَا الْخِلَافُ فِي الْعَزِيْزِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَحَرِّزْ ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَاضِلَ الْمُحَشِّيَّ كَتَبَ عَلَى قَوْلِهِ فِي هَذَيْنِ يَتَأَمَّلْ مَعْنَى هَذِهِ التَّشْبِيْهِ أَنْتَهَى اهـ . سَيِّدُ عَمْرٍو . أَقُولُ قَدْ يَمْنَعُ مَا تَرَجَّاهُ بِقَوْلِهِ فَلَعَلَّ إِلَيْهِ قَوْلُ الشَّارِحِ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَمَعْنَى قَوْلِهِ فِي هَذَيْنِ كَمَا فِي الْكُرْدِيِّ فِي الْإِقْرَارِ وَالِدَعَاوَى يَفْنَى فِي الَّذِي

الرَّاهِنُ بِدَلِيلٍ مَا فَرَّعَهُ وَهَذِهِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ؛ إِذِ الْإِخْتِلَافُ فِي الْوَفَاءِ لَا يَرْجِعُ لِلْإِخْتِلَافِ فِي اشْتِرَاطِ بِخِلَافِ الْإِخْتِلَافِ فِي نَحْوِ الْقَدْرِ . قَوْلُهُ: (إِنَّهُ يَحْلِفُ) مَشَى عَلَيْهِ فِي الرُّوْضِ وَوُجِدَ بِخَطِّ شَيْخِنَا الشُّهَابِ الرِّمْلِيُّ عَلَامَةً تَصْحِيحٍ عَلَيْهِ .

بخلاف ما هنا؛ لأن له مردًا وهو الذمة ولم يفت إلا التوثق اهـ وفيه نظر وكفى بقوات التوثق
مُحوَجًا إلى التحليف كما هو ظاهر. (ولو ادعى أنهما رهنه عندهما بياثة) وأقبضاه (وصدقه
أحدهما فنصيب المصدق رهن بخرمسين) مؤاخذه له بإقراره (والقول في نصيب الثاني قوله
بيمينه)؛ لأنه يُنكر أصل الرهن (وتقبل شهادة المصدق عليه)؛ إذ لا ثمة فإن شهد معه آخر أو
حلف معه المدعي ثبت رهن الكل ولو زعم كل أنه ما رهن بل شريكه وشهد عليه قبلًا وإن
تعمد الإنكار؛ لأن الكذبة الواحدة لا تُفسق ولا نظر لتضمنها جحد حق واجب أو دعوى لما
لم يجب لاحتمال أن تعمده لشبهة عرضت له نعم بحث البلقيني أن محل ذلك ما لم يُصرح
المدعي بظلمهما بالإنكار بلا تأويل ولا رد؛ لأنه ظهر منه ما يقتضي تفسيقهما وهو ظاهر؛
لأن مراده أنه صرح بظلمهما بهذا الإنكار لا مطلقًا فاندفع ما قيل: «ليس كل ظلم خالٍ عن

ذكره فيهما من تخليف المقر بما لاثنين مرتبًا ومعنى قوله ما هنا أي: ترك تخليف المصدق لأحد
المدعين في مسألة أصل الروضة. قو: (لأن له) أي: للأخر. قو: (وأقبضاه) يتأمل مع مسألة
الزركشي السابقة اهـ سم أي: في الحاشية قبيل هذا الفصل. قو: (ينكر أصل الرهن) أي: والأصل
عده.

قو: (لش): (عليه) أي: المكذب. قو: (إذ لا ثمة) لخلوها عن جلب التبع ودفع الضرر عنه نهاية
ومعني ثم قوله المذكور إلى قوله وهو ظاهر في النهاية. قو: (ولو زعم) أي: ذكر. قو: (قبلًا)
أي: الشاهدان أي شهادة كل منهما على صاحبه فيصير العبد مَرهونًا بتمامه إن حلف المدعي مع شهادة
كل يمينًا أو أقام معه شاهدًا آخر بما ادّعه اهـ ش. قو: (بل شريكه) أي: أو سكت عن شريكه نهاية
ومعني. قو: (لا تُفسق) أي: لا توجب الفسق ولهذا لو تخاصم اثنان في شيء ثم شهدا في حادثة
قبِلَت شهادتهما وإن كان أحدهما كاذبًا في التخاصم مغني ونهاية. قو: (ولا نظر إلخ) ردًا
للإسنوي. قو: (لتضمنها) أي: الكذبة. قو: (جحد حق واجب) وهو توثق المُرتهن بنصيبه.

قو: (أو دعوى لما لم يجب) أسقطه النهاية والمعني وهو جرى بذلك ومراده بما لم يجب توثق
المُرتهن بنصيب شريكه. قو: (إن تعمده) أي تعمّد الجحد. قو: (أن محل ذلك) أي: قبول
شهادتهما. قو: (بظلمهما بالإنكار بلا تأويل) أي لاغترافه حيثيذ بانتهاء احتمال أن التعمد لشبهة
عرضت اهـ سم. قو: (ظهر منه) من ذلك التصريح. قو: (وهو ظاهر) أي: بحث البلقيني عبارة
النهاية وما نوزع به من أنه ليس كل ظلم خالٍ عن التأويل مُفسقًا بدليل الغيبة فيه نظر؛ إذ الكلام في ظلم

قو: (وأقبضاه) يتأمل مع مسألة الزركشي السابقة. قو: (بظلمهما بهذا الإنكار بلا تأويل) أي
لاغترافه حيثيذ بانتهاء احتمال أن التحمل لشبهة عرضت. قو: (فاندفع ما قيل إلخ) في اندفاعه بما
ذكر بحث؛ لأن مراد هذا القائل وهو شيخ الإسلام في شرح الروض بما قاله منع كون الظلم بهذا
الإنكار مُفسقًا وإسناد هذا المنع بمسألة الغيبة لا منع كون الظلم بالإنكار في الجملة مُفسقًا وظاهر أن

التأويل مُفسِّقًا. بدليل الغيبة ومحل كون الكذبة لا تُفسَّق ما لم ينضمَّ إليها تعمُّد إنكار حقٍّ واجبٍ عليه. (ولو اختلفا في قبضه) أي: المرهون (فإن كان في يد الراهن أو في يد المرتهن وقال الراهن غصبته) أنت مِنِّي (صُدِّقَ) الراهن (بيمينه)؛ لأنَّ الأصلَ عَدَمُ اللُّزومِ وعَدَمُ الإذنِ في القبضِ عن الرهنِ بخلاف ما لو كان بيد المرتهن ووافقَه الراهنُ على إذنه له في قبضه لكنَّه قال: إنَّكَ لم تقبِضه عنه أو رجعت عن الإذنِ فيحلفُ المرتهنُ، ويُؤخَذُ من ذلك أنَّ من

هو كبيرةٌ وكلُّ ظلمٍ كذلك خالٍ عن التأويل مُفسِّقٌ ولا تردُّ الغيبةُ؛ لأنها صغيرةٌ على تفصيل يأتي فيها فالوجه ما قاله البلقيني اهـ. فوَدَّ: (مراده) أي: البلقيني. فوَدَّ: (أنه صرَّح) أي: المدعي. فوَدَّ: (بهذا الإنكار) متعلِّقٌ بالظلم. فوَدَّ: (فاندفع ما قبل إلخ) في اندفاعه بما دُكر بحثٌ؛ لأنَّ مراد هذا القائل وهو شنيع الإسلام في شرِّح الرِّضِ أي: والمُغني بما قاله منعُ كون الظلم بهذا الإنكار مُفسِّقًا وإسنادُ هذا المنع بمسألة الغيبة لا منعُ كون الظلم بالإنكار في الجملة مُفسِّقًا وظاهر أنَّ كون مراده أنه صرَّح بظلمهما بهذا الإنكار لا يدفعُ هذا المنع بل لا بُدَّ في دفع منعه من إثبات ذلك الممنوع الذي هو كون الظلم المخصوص مُفسِّقًا بالدليل ومُجرَّد كونه أراد ما دُكر ليس دليلًا؛ لأنَّ كونه أراد ذلك مُسلَّم عند هذا القائل لكنَّه يَمنعُ هذا الحكمُ المدعي لِدَلِكِ الظلم فتدبَّره فإنَّه في غاية الوضوح اهـ سم أقول أشار الشارح إلى إثبات ذلك الممنوع ودليله بقوله ومحل كون الكذبة لا تُفسَّق إلخ كما يوضحه ما قدَّمناه عن النهاية. فوَدَّ: (ومحل كون الكذبة إلخ) عطفٌ على اسم إن وخبره. فوَدَّ: (لأن الأصل) إلى قول المتن ولو أقرَّ في النهاية. فوَدَّ: (وعدم الإذن إلخ) وعليه فلو تَلَفَ في هذه الحالة في يد المرتهن فهل يلزُّه قيمته وأجرته أم لا فيه نظر والاقرب الثاني؛ لأنَّ يمين الراهن إنما قُصدَ بها دفعُ دَعْوَى المرتهن لزوم الرهن ولا يلزُّ من ذلك ثبوت الغضب ولا غيره وعلى ذلك فللراهن أن يستأنف دَعْوَى جديدةً على المرتهن ويُقيم البيِّنة عليه بأنَّه غصبَه فإنَّ لم تكن حلفُ المرتهن أنه ما غصبَه وإنما قبضه عن جهة الرهن اهـ ع ش. فوَدَّ: (بيد المرتهن) وخَرَجَ به ما لو كان بيد الراهن فهو المُصدِّق كما يأتي اهـ ع ش.

فوَدَّ: (لم تقبِضه عنه) أي: عن الرهن بل قبضته على سبيل الوديعة أو غيرها أو سكَّت عن جهة القبض كما يأتي. فوَدَّ: (أو رجعت إلخ) أي: قبل القبض. فوَدَّ: (فيحلف المرتهن) وجهه في الأولى كما في ع ش أنه أدرى بصفة قبضه وبه فارَقَ ما يأتي من تصديق الراهن فيما إذا قال أقبضته عن جهة أخرى؛ لأنَّه أدرى بصفة إقباضه وفي الثانية أنَّ الأصلَ عدمُ الرجوع. فوَدَّ: (ويؤخَذُ من ذلك) أي من قوله بخلاف ما لو كان بيد المرتهن إلخ أو من قوله أنَّ الأصلَ عدمُ اللزوم.

كون مراده أنه صرَّح بظلمهما بهذا الإنكار لا يدفعُ هذا المنع بل لا بُدَّ في دفع منعه من إثبات ذلك الممنوع الذي هو كون الظلم المخصوص مُفسِّقًا بالدليل ومُجرَّد كونه أراد ما دُكر ليس دليلًا عليه؛ لأنَّ كونه أراد ذلك مُسلَّم عند هذا القائل لكنَّه يَمنعُ ذلك الحكمُ المدعي لِدَلِكِ الظلم فتدبَّره فإنَّه في غاية الوضوح.

اشترى عينا بيده فأقام آخر بينة أنها مرهونة عنده لم تُقبل إلا إن شهدت بالقبض ولا صدق المشتري بيمينه؛ لأن الأصل بقاء يده ولأنه مدع لصحة البيع والآخر مدع لفساده (وكذا إن قال أقبضته عن جهة أخرى) كإيداع أو إجارة أو إعارة (في الأصح)؛ لأن الأصل عدم ما ادّعاه المرتهن ويكفي قول الراهن لم أقبضه عن جهة الرهن على الأوجه. (ولو أقر الراهن (بقبضه) أي المرتهن للمرهون وجعل شارح الضمير للراهن ثم زعم أن الأولى التعبير بإقباضه وليس بجديد (ثم قال لم يكن إقراره عن حقيقة فله تحليفه) أي: المرتهن أنه قبض المرهون قبضا

فؤد: (بيده) أي في حال التنازع سواء كانت بيده قبل العقد أو لا وقضية ذلك أنه لو لم تكن العين المبيعة بيده لم يكن الحكم كذلك وقضية قوله ولأنه مدع لصحة البيع إلخ خلافه وسيأتي له م ر ما يوافقه بعد قول المصنف والأظهر تصديق إلخ ودعوى الراهن زوال الملك كدعواه الجناية فلعل التقييد باليد؛ لأنه الذي يؤخذ مما ذكره اهـ ش. فؤد: (مرهونة عنده) أي قبل البيع حتى لا يصح البيع إلخ اهـ رشيد. فؤد: (عنده) أي: الآخر. فؤد: (إلا إن شهدت بالقبض) أي: قبض المرهون أي: فيقبل البيع. فؤد: (بقاء يده) الظاهر يد المشتري ويحتمل يد البائع أخذًا من المقام. فؤد: (ولأنه إلخ) أي: المشتري. فؤد: (عدم ما ادّعاه المرتهن) أي عدم ادّعائه في القبض عن الرهن ولو اتفقا على الإذن في القبض وتنازعا في قبض المرتهن فالمصدق من المرهون بيده نهاية ومعنى. فؤد: (ويكفي إلخ) أي: فلا يتقيد الحكم بما ذكره المصنف من قوله غصبته أو أقبضته عن إلخ اهـ ش. فؤد: (أي المرتهن) إلى قوله قال الزركشي في النهاية والمعنى إلا قوله وجعل إلى المثنى. فؤد: (ثم زعم إلخ) وافقه المعنى، عبارته وكان ينبغي أن يقول المصنف ولو أقر بإقباضه؛ لأن به يلزم الرهن اهـ.

فؤد (السنن): (فله تحليفه) في شرح م ر فإن قال من قامت عليه بينة بإقراره بالقبض منه أي: الرهن لم أقر به أو شهدوا على أنه قبض منه بجهة الرهن لم يكن له التحليف وكذا لو أقر بإتلاف مال ثم قال أشهدت عازما عليه؛ إذ لا يُعتاد ذلك انتهى اهـ سم قال ع ش قوله م ر من قامت إلخ أي: الراهن وقوله لم يكن له التحليف أي: جزما بل يبقى المرهون تحت يد المرتهن بلا يمين وقوله ثم قال إلخ أي: فيخلف المالك أن إقراره بالإتلاف عن حقيقة وقوله عليه أي: على الإتلاف وقوله: إذ لا يُعتاد أي: فليس له التحليف وقد يفهم من قوله؛ إذ لا يُعتاد أنه لو ذكر لإقراره سببا محتملا عادة كان قال رمت إلى صيد فاصبته وطلنت أن تلك الإصابة حصل بها إتلاف المال الذي أقرزت به ثم تبين خلافه أن له تخليف المقر له في هذه الصورة ونحوها من كل ما يذكر لإقراره وجها محتملا اهـ وقوله أي: فيخلف المالك إلخ الصواب إسقاطه وقوله إلى صيد الأولى إلى شبح.

فؤد (السنن): (ولو أقر بقبضه) الهاء للمرتهن أو المرهون.

فؤد (السنن): (فله تحليفه) في شرح م ر فإن قال من قامت عليه بينة بإقراره بالقبض منه لم أقر به أو شهدوا على أنه قبض منه لجهة الرهن لم يكن له التحليف وكذا لو أقر بإتلاف مال ثم قال أشهدت عازما عليه؛ إذ لا يُعتاد ذلك.

صحيحاً وإن كان إقرار الراهن في مجلس الحاكم بعد الدعوى عليه ولم يذكر لإقراره تأويلاً؛ لأننا نعلم أن الوثائق يشهد فيها غالباً قبل تحقيق ما فيها ويأتي ذلك في سائر العقود وغيرها على المنقول المعتبر كإقرار مفترض بقبض القرض وبائع بقبض الثمن. (وقيل لا يحلفه إلا أن يذكر لإقراره تأويلاً كقوله أشهدت على رسم) أي: كتابة (القبالة) بفتح القاف بالموحدة أي الورقة التي يكتب فيها الحق والتوثيق لكي أعطي أو أقبض بعد ذلك وكقوله اعتمدت في ذلك كتاب وكيلى فبان موزوراً أو ظننت حصول القبض بالقول؛ لأنه إذا لم يذكر تأويلاً يكون

هـ قوله: (وإن كان إقرار الخ) وكذا له تحليفه وإن وقع حكم الحاكم بالقبض كما أفتى به شيخنا الزملي اهـ سم زاد البجيرمي هذا إن علم استناده لمجرد الإقرار فإن علم استناده إلى البينة أو احتل ذلك لم يحلفه سلطان اهـ هـ قوله: (ولم يذكر الخ) عطف على قوله كان إقراره الخ. هـ قوله: (لأننا نعلم الخ) تعليل لقول المتن فله تحليفه مع ملاحظة الغائبين قال البجيرمي وفائدة التحليف رجاء أن يقر المُرتهن عند عرض اليمين عليه بعدم القبض أو يتكلم عنها فيحلف الراهن ويثبت عدم القبض اهـ هـ قوله: (لأننا نعلم الخ) أي: فأي حاجة إلى تلفظه بذلك نهاية ومغني أي: بالتأويل. هـ قوله: (قبل تحقيق الخ) الأولى قبل تحقيق الخ كما في النهاية والمغني قال البجيرمي أي: قبل حصول ما كتب فيها في الخارج فعاده كتبه الوثائق أنهم يكتبون أقر فلان بكذا أو باع أو أقرض فلان كذا ويشهدون قبل وجودها في الخارج اهـ هـ قوله: (ويأتي ذلك) يعني ما مر في المتن اهـ رشيد عباره ع ش أي: الخلاف المذكور في المتن اهـ هـ قوله: (الحق) أي: المقر به اهـ مغني عبارة الكردتي قوله يكتب فيها الحق أي: يكتب فيها أن الحق الفلاني من ثمن أو دين أو غيره ما على فلان وقوله أو التوثيق أي: الإزتهان بأن يكتب فيها أن فلاناً رهن ذا فلاناً اهـ وكان الأولى أي: وأقبضه إياه له ولا يخفى أن قوله الحق وقوله أعطى نظراً لقوله ويأتي ذلك في سائر العقود الخ وإلا فلا موقع لهما نظراً للمتن. هـ قوله: (لكي الخ) متعلق لمقدار عبارة المغني أي: أشهدت على الكتابة الواقعة في الوثيقة لكي الخ اهـ هـ قوله: (لكي أعطى أو أقبض) صيغة المتكلم وخذه من باب الأفعال المبني للمفعول في الأول وللفاعل في الثاني ويضبط الأول ببناء المفعول يوافق تغييره لتعبير غيره بلكي أخذ خلافاً لما في ع ش قال الكردتي الأول راجع إلى الحق والثاني إلى التوثيق اهـ هـ قوله: (وكقوله الخ) عطف على كقوله في المتن. هـ قوله: (في ذلك) أي: في الإقرار بالقبض. هـ قوله: (كتاب وكيلى) أي: كتاباً ألقى على لسان وكيلى أنه أقبض اهـ مغني. هـ قوله: (بالقول) أي: بقولي أقبضتك. هـ قوله: (لأنه الخ) تعليل لقول المتن وقيل الخ وقد مر جوابه بقوله؛ لأننا نعلم الخ فكان

هـ قوله: (وإن كان إقرار الراهن في مجلس الحاكم الخ) وكذا له تحليفه وإن وقع حكم الحاكم بالقبض كما أفتى به شيخنا الشهاب الزملي واعترض عليه بعض مشايخنا بأن الرافعي صرح بخلافه في كتاب الدعوى وأجيب عنه بحمل كلام الرافعي على ما إذا لم يعلم أن مستند حكم الحاكم مجرد الإقرار فإن علم ذلك قبل قول المقر أيضاً للتحليف أخذ من تعليل الرافعي عدم القبول؛ لأن القبول قد جاء في حكم

مُكْذَّبًا لِدَعْوَاهُ بِإِقْرَارِهِ السَّابِقِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي قَبْضِ مُتَمَكِّنٍ وَإِلَّا كَقَوْلِ مَنْ بَمَكَّةَ رَهْنَتْهُ دَارِي
الْيَوْمَ بِالشَّامِ وَأَقْبَضَتْهُ إِثَّاهَا فَهُوَ لَعَوْنُ نَصِّ عَلَيْهِ قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا
يُحْكَمُ بِمَا يُتَمَكَّنُ مِنْ كَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ وَلِهَذَا قُلْنَا مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِمَكَّةَ وَهُوَ بِمِصْرَ فَوَلَدَتْ لِسِتَّةِ
أَشْهُرٍ مِنَ الْعَقْدِ لَا يَلْحَقُهُ الْوَلَدُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ نَعَمْ إِذَا ثَبَّتَتْ الْوِلَايَةُ وَجَبَتْ تَرْتُّبُ الْحُكْمِ عَلَى
الْإِمْكَانِ عَلَى طَرِيقِ الْكَرَامَةِ قَالَهُ فِي الْمُطْلَبِ أَهْ وَهُوَ لِأَمَّا يَأْتِي فِيمَا بَيْنَ الْوَلِيِّ وَبَيْنَ اللَّهِ فِي أَمْرِ
مُوَافِقٍ لِلشَّرْعِ مَكْنَهُ مِنْهُ خَرَقًا لِلْعَادَةِ وَفَعَلَهُ فَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامُهُ بَاطِنًا أَمَّا ظَاهِرًا فَلَا نَظَرَ لِإِمْكَانِ
كَرَامَةِ مُطْلَقًا. (فَرَعٌ) هَلْ دَفَعَ الرَّاهِنُ الرِّهْنَ لِلْمُرْتَهِنِ يَكْفِي مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِقْبَاضِهِ عَنِ الرِّهْنِ
وَجِهَانٍ وَالَّذِي يُتَّجِهُ مِنْهُمَا نَعَمْ؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ لَهُ مُقْتَضٍ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ فَاشْتَرِطَ عَدَمُ الصَّارِفِ فَقَطْ
وَلَوْ رَهْنًا وَأَقْبَضَ مَا اشْتَرَاهُ ثُمَّ ادَّعَى فَسَادَ الْبَيْعِ سَمِعْتُ دَعْوَاهُ لِلتَّحْلِيفِ وَكَذَا يَنْتَهِي إِلَّا إِنْ كَانَ
قَالَ هُوَ مِلْكِي غَيْرُ مُعْتَمِدٍ عَلَى ظَاهِرِ الْعَقْدِ. (وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا) أَيُّ الرَّاهِنِ أَوِ الْمُرْتَهِنِ (جَنَى

الْأَوَّلَى تَأْخِيرَهُ إِلَى هُنَا كَمَا فَعَلَ النَّهَائِيُّ وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَائِيِّ وَالْمُغْنِي وَإِنَّمَا
يُعْتَبَرُ إِقْرَارُ الرَّاهِنِ بِالْإِقْبَاضِ عِنْدَ إِمْكَانِهِ أَه. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيُّ: النَّصُّ الْمَذْكُورُ. □ فَوَدَّ: (وَلِهَذَا) أَيُّ:
لِعَدَمِ الْحُكْمِ بِمَا ذَكَرَ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيُّ مَا قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ عَنِ الْمُطْلَبِ وَأَثَرُهُ. □ فَوَدَّ: (مَكْنَهُ) مِنَ التَّمَكِّنِ
أَيُّ: مَكَّنَ اللَّهُ تَعَالَى الْوَلِيَّ. □ وَفَوَدَّ: (مِنَهُ) أَيُّ مِنَ الْأَمْرِ الْمُوَافِقِ لِلشَّرْعِ. □ فَوَدَّ: (وَفَعَلَهُ) أَيُّ: الْوَلِيُّ
الْأَمْرَ. □ فَوَدَّ: (فَلَا نَظَرَ لِلْخُ) أَيُّ: لِأَنَّهُ لَا طَرِيقَ لِثُبُوتِ الْوِلَايَةِ غَيْرَ الْكَشْفِ وَالْكَشْفُ لَيْسَ مِنَ الْأَدِلَّةِ
الشَّرْعِيَّةِ. □ فَوَدَّ: (كَرَامَةٍ) أَيُّ: عَلَى وَجْهِ الْكَرَامَةِ. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: سَوَاءٌ كَانَ مُوَافِقًا لِلشَّرْعِ أَوْ لَا أَه
كُرْدِيٍّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ سَوَاءً ثَبَّتَ الْوِلَايَةَ أَوْ لَا.

(فَرَعٌ): هَلْ دَفَعَ الرَّاهِنُ الرِّهْنَ لِلْمُرْتَهِنِ يَكْفِي مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِقْبَاضِهِ عَنِ الرِّهْنِ □ فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ
إِقْبَاضِهِ عَنِ الرِّهْنِ) أَيُّ: بِأَنَّهُ أَطْلَقَ أَه ع. □ فَوَدَّ: (وَالَّذِي يُتَّجِهُ الْخُ) خِلَافًا لِلنَّهَائِيِّ عِبَارَةً سَمَّيْنَاهُ
وَجِهَانِ الْخُ فِي شَرْحِ م ر أَصْحُهُمَا أَنَّهُ لَا يَكْفِي بَلْ هُوَ وَدِيعَةٌ أَه. □ فَوَدَّ: (سَبَقَ لَهُ) أَيُّ لِلْإِقْبَاضِ وَكَذَا
ضَمِيرٌ لَمْ يَجِبْ. □ فَوَدَّ: (فَقَطُّ) أَيُّ: دُونَ اشْتِرَاطِ قَصْدِ الْإِقْبَاضِ عَنِ الرِّهْنِ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ رَهْنًا الْخُ)
أَيُّ: رَهْنًا الْمُشْتَرِي غَيْرَ الْبَائِعِ أَه كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (سَمِعْتُ دَعْوَاهُ) أَيُّ: مُطْلَقًا سَوَاءً قَالَ هُوَ مِلْكِي أَوْ لَا
أَخَذًا وَمِمَّا بَعْدَهُ. □ فَوَدَّ: (لِلتَّحْلِيفِ) أَيُّ: تَحْلِيفِ الْمُرْتَهِنِ وَقَدْ مَرَّ فَائِدَةُ تَحْلِيفِهِ. □ فَوَدَّ: (أَوِ الْمُرْتَهِنِ) هُوَ
فِي النَّهَائِيِّ وَالْمُغْنِي بِالْوَاوِ وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ فَأَوْ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِلْمُضَافِ وَالْوَاوُ عَلَى أَنَّهُ تَفْسِيرٌ
لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ.

□ فَوَدَّ (سَمِعْتُ): (وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا) أَيُّ: بَعْدَ الْقَبْضِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي بِقَرِينَةٍ تَغْيِيرِهِ بِالْمَرْهُونِ وَقَوْلُهُ غَرِمَ

الْحَاكِمِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ اسْتِنَادَهُ إِلَى الْبَيِّنَةِ أَوْ احْتَمَلَ ذَلِكَ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلَهُ الْمَذْكُورُ وَإِنْ عَلِمَ اسْتِنَادَهُ
لِلْمُجَرَّدِ الْإِقْرَارِ قَبِلَ أَه. □ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (وَجِهَانِ الْخُ) فِي شَرْحِ م ر أَصْحُهُمَا أَنَّهُ لَا يَكْفِي بَلْ هُوَ وَدِيعَةٌ.
□ فَوَدَّ (سَمِعْتُ): (وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا) أَيُّ: بَعْدَ الْقَبْضِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي بِقَرِينَةٍ تَغْيِيرِهِ بِالْمَرْهُونِ كَقَوْلِهِ غَرِمَ

المرهون) بعد القبض أو قال المُرْتَهَنُ جَنَى قَبْلَ الْقَبْضِ (وَأَنْكَرَ الْآخَرُ صُدَّقَ الْمُتَنَكِّرُ بِبَيْمِنِهِ) عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِالْجِنَايَةِ إِلَّا أَنْ يُنَكِّرَهَا الرَّاهِنُ فَعَلَى الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهَا وَبَقَاءُ الرَّهْنِ، وَإِذَا بَيَعَ لِلدَّيْنِ فَلَا شَيْءَ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ عَلَى الرَّاهِنِ الْمُقَرَّرُ وَلَا يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُ الثَّمَنِ

الرَّاهِنُ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ إِذْ لَوْ وَقَعَ التَّرَاوُعُ قَبْلَ الْقَبْضِ لَمْ يَلْزَمْهُ أَنْ يَغْرَمَ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ بَلْ لَهُ بَيْعُ الْمَرْهُونِ فِي الْجِنَايَةِ اهـ سم. ٥ فَوَلَّهِ: (بَعْدَ الْقَبْضِ) وَأَنْظُرْ مَا فَائِدَةُ هَذِهِ الدَّعْوَى إِذَا كَانَ الْمُدَّعِي الْمُرْتَهَنَ. ٥ فَوَلَّهِ: (أَوْ قَالَ الْمُرْتَهَنُ الْخ) وَسَيَأْتِي قَوْلُ الرَّاهِنِ جَنَى قَبْلَ الْقَبْضِ اهـ سم. ٥ فَوَلَّهِ: (قَبْلَ الْقَبْضِ) ظَرْفٌ لِقَوْلِهِ جَنَى وَأَمَّا قَوْلُهُ أَوْ قَالَ الْمُرْتَهَنُ فَمُقَيَّدٌ بِمَا بَعْدَ الْقَبْضِ ثُمَّ قَوْلُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ شَامِلٌ لِمَا قَبْلَ الْعَقْدِ وَمَا بَعْدَهُ. ٥ فَوَلَّهِ: (عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِالْجِنَايَةِ) حَلَفَ الْمُرْتَهَنُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ إِنَّمَا ذَكَرَهُ فِي الرُّوْضِ أَيِ: وَالتَّهْلُوكَةِ وَالْمُعْنَى فِيمَا إِذَا ادَّعَى الرَّاهِنُ أَنَّهُ جَنَى قَبْلَ الْقَبْضِ وَأَمَّا إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ جَنَى بَعْدَ الْقَبْضِ فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِكَوْنِ حَلْفِ الْمُرْتَهَنِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ أَوْ عَلَى الْبَيْتِ وَصَرَّحَ فِي الْعُبَابِ وَأَقَرَّهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ بِأَنَّهُ عَلَى الْبَيْتِ اهـ سم أَيِ: لِأَنَّهُ بَقْبُضِهِ صَارَ كَالْمَالِكِ وَجَرَى عَلَى مَا فِي الْعُبَابِ الشُّوْبَرِيِّ وَالْحَلْبِيِّ. ٥ فَوَلَّهِ: (فَعَلَى الْبَيْتِ) أَيِ: لِأَنَّهُ فَعَلَ مَمْلُوكَةً كَفَعْلِهِ. ٥ فَوَلَّهِ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ الْخ) تَعْلِيلٌ لِلثَّمَنِ ثُمَّ هُوَ إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ نَكَلَ فِي التَّهْلُوكَةِ وَالْمُعْنَى. ٥ فَوَلَّهِ: (وَإِذَا بَيَعَ لِلدَّيْنِ) أَنْظُرْ كَيْفَ يُبَاعُ لِلدَّيْنِ إِذَا أَقَرَّ الْمُرْتَهَنُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ كَلَامُهُ وَكَانَ وَجْهَ ذَلِكَ مُرَاعَاةَ غَرَضِ الرَّاهِنِ فِي التَّوَصُّلِ إِلَى إِبْرَاءِ ذِمَّتِهِ مِنَ الدَّيْنِ فَإِذَا طَلَبَهُ أُجِيبَ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْهُ تَسْلِيمُ الثَّمَنِ لِلْمُرْتَهَنِ سَمَ وَبَصْرِي. ٥ فَوَلَّهِ: (لِلْمُقَرَّرِ لَهُ) وَهُوَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ أَيِ: بَلْ كُلُّ الثَّمَنِ لِلْمُرْتَهَنِ اهـ ع ش أَيِ: إِذَا لَمْ يَزِدْ عَلَى الدَّيْنِ. ٥ فَوَلَّهِ: (فَلَا شَيْءَ الْخ) أَيِ: إِلَّا أَنْ يَزِيدَ ثَمَنُهُ عَلَى الدَّيْنِ فَلِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ الزِّيَادَةُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ سم. ٥ فَوَلَّهِ: (وَلَا يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُ الثَّمَنِ إِلَى الْمُرْتَهَنِ) لَكِنْ يَتَوَقَّفُ صِحَّةُ بَيْعِهِ عَلَى اسْتِثْنَائِهِ؛ لِأَنَّهُ مَحْكُومٌ بِبَقَائِهِ زَهْنِيَّتِهِ وَالرَّهْنُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بغيرِ إِذْنِ الْمُرْتَهَنِ كَمَا قَرَّرَهُ م ر وَمَالٌ إِلَيْهِ وَيُوجِبُهُ أَيْضًا بِأَنَّهُ قَدْ يَقْطَعُ حَقَّ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ بِنَحْوِ إِبْرَاءِ ذِمَّتِهِ مِنَ الْمَانِعِ مِنْ لُزُومِ تَسْلِيمِ الرَّهْنِ لِلْمُرْتَهَنِ سَمَ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش.

الرَّاهِنُ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ وَلِذَا لَوْ وَقَعَ هَذَا التَّرَاوُعُ بَعْدَ الْقَبْضِ لَمْ يَلْزَمْهُ أَنْ يَغْرَمَ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ بَلْ لَهُ بَيْعُ الْمَرْهُونِ فِي الْجِنَايَةِ. ٥ فَوَلَّهِ: (أَوْ قَالَ الْمُرْتَهَنُ) أَيِ: وَسَيَأْتِي قَوْلُ الرَّاهِنِ قَبْلَ الْقَبْضِ. ٥ فَوَلَّهِ: (عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِالْجِنَايَةِ) حَلَفَ الْمُرْتَهَنُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ إِنَّمَا ذَكَرَهُ فِي الرُّوْضِ فِيمَا إِذَا ادَّعَى الرَّاهِنُ أَنَّهُ جَنَى قَبْلَ الْقَبْضِ وَأَمَّا إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ جَنَى بَعْدَ الْقَبْضِ فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِكَوْنِ حَلْفِ الْمُرْتَهَنِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ أَوْ عَلَى الْبَيْتِ وَصَرَّحَ فِي الْعُبَابِ بِأَنَّهُ عَلَى الْبَيْتِ فَقَالَ وَلَوْ أَقَرَّ أَحَدُ الْمُتَعَادِلَيْنِ بِجِنَايَةِ الْمَرْهُونِ بَعْدَ الْقَبْضِ صُدَّقَ الْمُتَنَكِّرُ بِبَيْمِنِهِ وَيَحْلِفُ الْمُرْتَهَنُ عَلَى الْبَيْتِ؛ إِذْ صَارَ بِالْقَبْضِ كَالْمَالِكِ اهـ. وَأَقَرَّهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ. ٥ فَوَلَّهِ: (وَإِذَا بَيَعَ لِلدَّيْنِ) أَنْظُرْ كَيْفَ يُبَاعُ لِلدَّيْنِ إِذَا أَقَرَّ الْمُرْتَهَنُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ كَلَامُهُ وَكَانَ وَجْهَ ذَلِكَ مُرَاعَاةَ غَرَضِ الرَّاهِنِ فِي التَّوَصُّلِ إِلَى إِبْرَاءِ ذِمَّتِهِ مِنَ الدَّيْنِ فَإِذَا طَلَبَهُ أُجِيبَ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْهُ تَسْلِيمُ الثَّمَنِ لِلْمُرْتَهَنِ. ٥ فَوَلَّهِ: (فَلَا شَيْءَ) أَيِ: إِلَّا أَنْ يَزِيدَ ثَمَنُهُ عَلَى الدَّيْنِ فَلِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ الزِّيَادَةُ

إلى المُرْتَهَنِ الْمُقَرَّرُ مُؤَاخَذَةً لَهُ بِإِقْرَارِهِ وَلَوْ نَكَلَ الْمُتَكِرُّ هُنَا جَرَى فِيهِ مَا يَأْتِي مِنْ حَلْفِ الْمُجَنِّي عَلَيْهِ ثُمَّ يُبَاعُ الْعَبْدُ وَبِعْضُهُ لِلْجِنَايَةِ. (وَلَوْ قَالَ الرَّاهِنُ جَنَى) عَلَى زَيْدٍ (قَبْلَ الْقَبْضِ) بَعْدَ الرَّهْنِ أَوْ قَبْلَهُ وَأَنْكَرَ الْمُرْتَهَنُ وَادَّعَى زَيْدٌ ذَلِكَ (فَالْأَظْهَرُ تَصْدِيقُ الْمُرْتَهَنِ بِمِثْلِهِ فِي إِنْكَارِهِ) الْجِنَايَةَ صِيَانَةً لِحَقِّهِ فَيَحْلِفُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ (وَلَا صَحَّ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ) الْمُرْتَهَنُ (غَرِمَ الرَّاهِنُ لِلْمُجَنِّي عَلَيْهِ)؛ لِأَنَّهُ حَالٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَقِّهِ بِرَهْنِهِ (و) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ يَغْرُمُ لَهُ الْأَقْلُ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ) الْمَرْهُونِ (وَأَرِشُ الْجِنَايَةِ) كَجِنَايَةِ أُمِّ الْوَلَدِ بِجَمَاعِ امْتِنَاعِ الْبَيْعِ (و) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَوْ نَكَلَ الْمُرْتَهَنُ) عَنْ الْيَمِينِ (زُدَّتِ الْيَمِينُ عَلَى الْمُجَنِّي عَلَيْهِ)؛ لِأَنَّهُ الْحَقُّ لَهُ (لَا عَلَى الرَّاهِنِ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَّعِي لِنَفْسِهِ شَيْئًا (فَإِذَا حَلَفَ)

قوله: (إلى المُرْتَهَنِ) أي: ولا إلى المجنّي عليه لإِنْكَارِهِ الْجِنَايَةَ وَتَصْدِيقِهِ فِي إِنْكَارِهِ أَهْ سَمَ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الرَّاهِنَ يَتَصَرَّفُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ وَلَمْ يَكُنْ؛ لِأَنَّ عَاقِبَةَ الْجِنَايَةِ لَمْ تَثْبُتْ حَيْثُ صَدَّقْنَاهُ وَعَاقِبَةُ الرَّهْنِ سَقَطَتْ التَّنَظُّرُ إِلَيْهَا بِإِقْرَارِ الْمُرْتَهَنِ بِالْجِنَايَةِ فَلَمْ تَتَصَرَّفْ فِيهِ كَيْفَ شَاءَ أَهْ سَيَدُّ عَمَرَ وَقَوْلُ سَمَ لِإِنْكَارِهِ الْجِنَايَةَ إِنْخَ حَقُّ الْمَقَامِ لِعَدَمِ ثُبُوتِ الْجِنَايَةِ. قوله: (ثُمَّ يُبَاعُ الْعَبْدُ إِنْخَ) أي: على التَّفْصِيلِ الْآتِي.

قوله (سَمَ): (وَلَوْ قَالَ الرَّاهِنُ) أَي بَعْدَ قَبْضِ الْمُرْتَهَنِ لِلرَّهْنِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَهْ سَمَ أَي: وَفِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. قوله: (عَلَى زَيْدٍ) إِشَارَةٌ إِلَى تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ بِتَعْيِينِ الْمُجَنِّي عَلَيْهِ فَإِنَّ لَمْ يُعَيَّنْهُ فَالرَّهْنُ بِحَالِهِ أَهْ. قوله: (وَادَّعَى زَيْدٌ ذَلِكَ) تَخْرِيرٌ لِمَحَلِّ التَّزَاعِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَمَحَلُّ الْخِلَافِ عِنْدَ تَعْيِينِ الْمُجَنِّي عَلَيْهِ وَتَصْدِيقِهِ لَهُ وَدَعْوَاهُ وَإِلَّا فَالرَّهْنُ بَاقٍ بِحَالِهِ قَطْعًا وَدَعْوَى الرَّاهِنِ زَوَالُ الْمِلْكِ أَي قَبْلَ الْقَبْضِ كَدَعْوَاهُ الْجِنَايَةَ أَهْ أَي: فَلَا يُصَدَّقُ. قوله: (ذَلِكَ) أي: جِنَايَةُ الْمَرْهُونِ عَلَيْهِ.

قوله: (صِيَانَةُ لِحَقِّهِ إِنْخَ)؛ لِأَنَّ الرَّاهِنَ قَدْ يُوَاطِّئُ مُدَّعِي الْجِنَايَةِ لِعَرَضِ إِبْطَالِ الرَّهْنِ نِهَابَةً وَمُعْنَى. قوله: (لَأَنَّهُ حَالُ إِنْخَ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ لَهُ إِذَا فُكَّ الرَّهْنُ الرَّجُوعُ فِيمَا غَرِمَهُ وَيُبَاعُ الْمَرْهُونُ لِلْجِنَايَةِ أَهْ سَمَ. قوله: (بِرَهْنِهِ) أَمَقَطُهُ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى وَقَالَ سَمَ قَوْلُهُ بِرَهْنِهِ لَا يَظْهَرُ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ بَعْدَ الرَّهْنِ فُقَيْسُهُ أَنَّ يَزِيدُ أَوْ بِإِقْبَاضِهِ أَهْ.

قوله (سَمَ): (زُدَّتِ الْيَمِينُ عَلَى الْمُجَنِّي عَلَيْهِ) هُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ الْمُجَنِّي عَلَيْهِ مُكَلَّفًا أَمَّا لَوْ كَانَ طِفْلًا أَوْ مَوْقُوفًا فَلَا يَتَأَتَّى تَخْلِيفُهُ فَهَلْ تَبْقَى الْعَيْنُ فِي يَدِ الْمُرْتَهَنِ وَتُبَاعُ لِحَقِّهِ لِثَبُوتِهِ بِلَا مُعَارَضٍ أَوْ يَوْقَفُ الْحَالُ إِلَى كَمَالِ الطِّفْلِ وَالصُّلْحِ فِيمَا لَوْ كَانَ مَوْقُوفًا أَوْ كَيْفَ الْحَالُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي فِي مَسْأَلَةِ الطِّفْلِ؛

كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. قوله: (إلى المُرْتَهَنِ) أي: ولا إلى المجنّي عليه لإِنْكَارِهِ الْجِنَايَةَ وَتَصْدِيقِهِ فِي إِنْكَارِهِ فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ قَالَ الرَّاهِنُ أَي: بَعْدَ قَبْضِ الْمُرْتَهَنِ كَمَا صَوَّبَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ. قوله: (عَلَى زَيْدٍ) إِشَارَةٌ إِلَى تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ بِتَعْيِينِ الْمُجَنِّي عَلَيْهِ فَإِنَّ لَمْ يُعَيَّنْهُ فَالرَّهْنُ بِحَالِهِ.

قوله (سَمَ): (غَرِمَ الرَّاهِنُ لِلْمُجَنِّي عَلَيْهِ) قَالَ فِي الرَّوْضِ لِلْخِيلُولَةِ أَهْ. وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ لَهُ إِذَا فُكَّ الرَّهْنُ الرَّجُوعُ فِيمَا غَرِمَهُ وَيُبَاعُ الْمَرْهُونُ لِلْجِنَايَةِ. قوله: (بِرَهْنِهِ) لَا يَظْهَرُ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ بَعْدَ الرَّهْنِ فُقَيْسُهُ أَنَّ بَدَأَ أَوْ بِإِقْبَاضِهِ.

المردود عليه (بيع) العبد (في الجناية) لثبوتها باليمين المردودة إن استغرقت قيمته وإلا بيع منه بقدرها ولا يكون الباقي رهناً؛ لأنَّ اليمين المردودة كالبيئة أو الإقرار بجناية ابتداءً فلا يصحُّ رهنٌ شيءٍ منه. (ولو أذن) المُرْتَهَنُ (في بيع المرهون فبيع وزجج عن الإذن وقال) بعد بيعه (رجعت قبل البيع وقال الراهن) بل (بعده فالأصحُّ تصديق المُرْتَهَنِ) بيمينه؛ لأنَّ الأصل أن لا يبيع قبل الرجوع وأن لا رجوع قبل البيع فيتعارضان ويبقى أصل استمرار الرهن وبهذا يُفَرَّقُ بين هذا وما يأتي في دعوى الموكِّل أنه عزَّل وكيله قبل بيعه؛ لأنَّ الأصل عدم الانعزال قبله من غير مُعَارِضٍ

لأنَّ كماله مزججاً لا في مسألة الوقف؛ لأنَّ المُرْتَهَنَ بنكوله عن الحليف مع تمكِّنه منه مُنِعَ مِنْ جَوَازِ تَصَرُّفِهِ فِيهِ إِهْرَاقُ ش. قَوْلُهُ: (المردود عليه) وهو المخني عليه على الأصح. قَوْلُهُ: (لثبوتها باليمين المردودة) الأولى تأخيرُهُ وَذَكَرَهُ عَقِبَ قَوْلِهِ رَهْنًا كَمَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنِي مَعَ إِدْخَالِ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ بِالْوَاوِ. قَوْلُهُ: (ولا يكون الباقي إلخ) ولا خيارٌ لِلْمُرْتَهَنِ فِي فسخ البيع المشروط فيه لِتَقْوِيَتِهِ حَقَّهُ بِنكُولِهِ نَهَايَةً وَمُعْنِي. قَوْلُهُ: (فلا يصحُّ إلخ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ الْجِنَايَةَ بَيْنَ الْعَقْدِ وَالْقَبْضِ الشَّامِلِ لَهَا قَوْلَ الرَّاهِنِ جَنَى قَبْلَ الْقَبْضِ كَمَا مَرَّ لَا تُبْطَلُ الْعَقْدُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ هَذَا عَلَى مَا إِذَا صَرَّحَ بِأَنَّ الْجِنَايَةَ قَبْلَ الْعَقْدِ فَلْيَتَأَمَّلْ إهْرَاقُ سَمٍ وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْمُرْتَهَنَ قَدْ قَوَّتْ حَقَّهُ بِنكُولِهِ كَمَا مَرَّ عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنِي فَكَلَامُ الشَّارِحِ عَلَى ظَاهِرِهِ.

قَوْلُ (سَي): (وَرَجَعَ) أَي: ثَبَتَ رُجُوعُهُ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ إِلَى وَقْتٍ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ وَقَالَ رَجَعْتُ بَعْدَ الْبَيْعِ إِهْرَاقُ ش.

قَوْلُ (سَي): (فَالْأَصَحُّ تَصْدِيقُ الْمُرْتَهَنِ) أَي وَعَلَيْهِ فَلَوْ انْفَلَكَ الرَّهْنُ فَيَنْبَغِي تَعَلُّقُ حَقِّ الْمُشْتَرِي بِهِ إِهْرَاقُ ش. قَوْلُهُ: (أَنْ لَا يَبْعَ الْإِلْخ) هَذَا مَرَجَّحٌ لِجَانِبِ الْمُرْتَهَنِ وَ. قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَا رُجُوعَ الْإِلْخ) لِجَانِبِ الرَّاهِنِ. قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَي: بِوُجُودِ التَّعَارُضِ وَبَقَاءِ أَصْلِ ثَالِثٍ فَقَوْلُهُ مَا يَأْتِي فِي دَعْوَى الْمَوْكِّلِ الْإِلْخ وَقَوْلُهُ وَفِي الرَّجْعَةِ الْإِلْخ نَشَرٌ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ. قَوْلُهُ: (بَيْنَ هَذَا) أَي: تَصْدِيقُ الْمُرْتَهَنِ. قَوْلُهُ: (وَمَا يَأْتِي فِي دَعْوَى الْمَوْكِّلِ الْإِلْخ) أَي: مِنْ تَصْدِيقِ الْوَكِيلِ الَّذِي بِمَنْزِلَةِ الرَّاهِنِ هُنَا. قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ) هَلَا عَارَضَهُ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْبَيْعِ قَبْلَ الْإِنْعِزَالِ فَيَتَعَارَضَانِ وَيَبْقَى أَصْلُ بَقَايِهِ بِمِلْكِ الْمَوْكِّلِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْإِنْعِزَالَ ثُمَّ غَيْرُ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الرُّجُوعِ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ إهْرَاقُ سَمٍ وَقَدْ يُقَالُ الْإِتِّفَاقُ عَلَى الْعَزْلِ مُسْتَلَزِمٌ

قَوْلُهُ: (فَلَا يَصَحُّ الْإِلْخ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ دَعْوَى أَنَّهُ جَنَى قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَقْتَضِي أَنَّهُ جَنَى عِنْدَ الْعَقْدِ حَتَّى يَكُونَ بَاطِلًا لَا حَيْثُمَالِ أَنَّ الْجِنَايَةَ بَيْنَ الْعَقْدِ وَالْقَبْضِ وَالْجِنَايَةُ بَيْنَهُمَا لَا تُبْطَلُ الْعَقْدُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَالْيَمِينُ الْمَرْدُودَةُ سِوَاءُ كَانَتْ كَالْبَيْئَةِ أَوْ كَالْإِقْرَارِ إِنَّمَا تُثَبِّتُ مُقْتَضَى الدَّعْوَى وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهَا لَا تَسْتَلْزِمُ تَقَدُّمَ الْجِنَايَةِ عَلَى الْعَقْدِ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ هَذَا عَلَى مَا إِذَا صَرَّحَ بِأَنَّ الْجِنَايَةَ قَبْلَ الْعَقْدِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ) هَلَا عَارَضَهُ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْبَيْعِ قَبْلَ الْإِنْعِزَالِ فَيَتَعَارَضَانِ وَيَبْقَى أَصْلُ بَقَايِهِ

وفي الرجعة أن العبرة بالسابق؛ لأنه ليس هناك أصل بعد التعارض يرجعان إليه فانحصر الترجيح في السابق وأفهم المثنى أن الغرض أن الراهن صدق على الرجوع فإن أنكره من أصله صدق بيمينه كما لو أذن الراهن في البيع ثم ادعى الرجوع وأنكره المُرتهن من أصله فإنه المصدّق بيمينه. (ومن عليه ألفان) مثلاً (بأحدهما رهن) أو كفيل مثلاً (فأدى ألفاً وقال أدّيته عن ألف الرهن صدق) بيمينه سواء اختلفا في لفظه أو نيته؛ لأنه أعرف بقصده وكيفية أدائه ومن ثم لو أدى لدائنه شيئاً وقصد أنه عن دينه وقع عنه وإن ظنّه الدائن وديعة أو هدية كذا قالوه وقضيته أنه لا فرق بين أن يكون الدائن بحيث يُجبر على القبول وأن لا لكن بحث السبكي أن

لِلاتِّفَاقِ عَلَى الْإِنْعِزَالِ وَلَعَلَّهُ إِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥ قوله: (وفي الرجعة) أي: وما يأتي في الرجعة. ٥ قوله: (أن العبرة بالسابق) بيان لما يأتي المُقدَّرُ بالعطف وتفصيله أنه لو ادعى رجعة والعدة باقية حلف أو مُنْقَضِيَّةٌ وَلَمْ تَكُحْ فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْإِنْقِضَاءِ حَلَفَتْ وَالْأَبَانُ لَمْ يَتَّفِقَا عَلَى وَقْتِ بَلِ اتَّصَرَ عَلَى أَنَّ الرَّجْعَةَ سَابِقَةٌ وَاقْتَصَرَتْ عَلَى أَنَّ الْإِنْقِضَاءَ سَابِقٌ حَلَفَ مَنْ سَبَقَ بِالذَّغْوِ فَإِنْ ادَّعِيَ مَعًا حَلَفَتْ وَفِي سَمِ بَعْدَ كَلَامٍ عَنِ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَفِي الْمُغْنِي مِثْلُهُ مَا نَصَّ وَهُوَ يُدَلُّ عَلَى أَنَّ التَّفْصِيلَ الرَّجْعَةَ لَا يَجْرِي فِي مَسْأَلَةِ الرَّهْنِ وَأَنَّهُ يَجْرِي فِي مَسْأَلَةِ الْوَكَالَةِ اهـ. ٥ قوله: (لأنه ليس هناك إلخ) قد يُمنع بأن هناك أصل بقاء حكم الطلاق اهـ سم. ٥ قوله: (أن الراهن صدق) أي: المُرتهن. ٥ قوله: (أو كفيل مثلاً) أي: أو هو ممن يبيع مخبوس في نهاية ومغني.

٥ قول (سبي): (عن ألف الرهن) أي: أو نحوه مما ذكر نهاية ومغني. ٥ قوله: (بيمينه سواء) إلى قوله كذا قالوه في المغني وإلى المثنى في النهاية إلا قوله كذا قالوه. ٥ قوله: (سواء اختلفا في لفظه أو نيته) أي الأداء. ٥ قوله: (ومن ثم) أي: من أجل أن العبرة في جهة الأداء بقصد المؤدى. ٥ قوله: (وقع عنه) أي: عن الدين وكان الأولى ليظهر قوله الآتي أنه لا يدخل في ملكه إلخ أن يزيد هنا ويملكه الدائن كما في المغني والنهاية. ٥ قوله: (وقضيته) أي: قضية إطلاق قولهم المذكور. ٥ قوله: (بحيث يجبر إلخ) أي: بأن كان المدفوع من جنس حقه ولا غرض له في الامتناع. ٥ وقوله: (وإن لا) أي: بعكس ما ذكرناه اهـ

بِمَلِكِ الْمَوْكُلِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْإِنْعِزَالَ ثُمَّ غَيْرُ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الرُّجُوعِ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥ قوله: (وفي الرجعة) لما قرّر في الرّوْضِ وَشَرْحِهِ تَفْصِيلُ الرَّجْعَةِ فِيمَا إِذَا اتَّفَقَ الْوَكِيلُ وَالْمَوْكُلُ عَلَى التَّصَرُّفِ وَلَكِنْ قَالَ الْمَوْكُلُ: عَزَلْتُكَ قَبْلَهُ وَقَالَ الْوَكِيلُ: بَلْ بَعْدَهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَاسْتَشْكَلَ ذَلِكَ بِتَضَدِّقِ الْمُرْتَهِنِ فِيمَا لَوْ أَدْنَى لِلرَّاهِنِ فِي بَيْعِ الرَّهْنِ قَبَاحَ وَرَجَعَ الْمُرْتَهِنُ فِي الْإِذْنِ وَاخْتَلَفَا فَقَالَ الْمُرْتَهِنُ رَجَعْتُ قَبْلَ الْبَيْعِ وَقَالَ الرَّاهِنُ بَلْ بَعْدَهُ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْوَكِيلَ وَضَعَهُ التَّصَرُّفُ مِنْ حَيْثُ الْوَكَالَةُ فَقَوِيَ جَانِبُهُ فَصُدِّقَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ بِخِلَافِ الرَّاهِنِ مِنْ حَيْثُ الرَّهْنِيَّةُ لَيْسَ وَضَعَهُ ذَلِكَ بَلْ وَضَعَهُ وَفَاءُ الدَّيْنِ مِنَ الرَّهْنِ أَوْ غَيْرِهِ اهـ. وهو يدلُّ على أن تفصيل الرجعة لا يجري في مسألة الرهن وأنه يجري في مسألة الوكالة. ٥ قوله: (لأنه ليس هناك أصل) قد يُمنع بأن هناك أصل بحكم الطلاق.

الصواب في الثانية أنه لا يدخل في ملكه إلا برضاه وواضح أن مثل ذلك ما لو كان المدفوع من غير جنس الدين وقد يشمله كلام السبكي. (وإن لم ينو) حالة الدفع (شيئاً جعله عملاً شاء) منهما؛ لأن التعيين إليه ولم يوجد حالة الدفع، فإن مات قبل التعيين قام وارثه مقامه كما أفتى به السبكي فيما إذا كان بأحدهما كقيل قال فإن تعدّر ذلك فجعل بينهما نصفين وإذا عيّن فهل ينفك الرهن من وقت اللفظ؟ أو التعيين يشبهه أن يكون كما في الطلاق المُنْهَم (وقيل يُقْسَط) بينهما؛ إذ لا أولوية لأحدهما على الآخر ولو نوى جعله عنهما فالأوجه أنه يُجْعَل بينهما بالسوية كما قاله جفج مُتَقَدِّمُونَ لا بالقسط وإن جزم به الإمام؛ لأن تشريكه بينهما حالة الدفع اقتضى أنه لا تميّز لأحدهما على الآخر ولو تنازعا عند الدفع فيما يؤدي عنه تخيّر الدافع نعم لو كان للسيد على مكاتبه دين مُعاملة فله الامتناع من إقباضه عن التجوّم حتى يُوفّي غيرها ..

ش. قُود: (في الثانية) هي قوله وأن لا اهرع ش. قُود: (أنه لا يدخل إلخ) مُتَعَمِّدُ أَي: ومع ذلك فالقول قول الدافع فعلى الأخير رده إن بقي حيث لم يرخص به وردّ بدله إن تلف اهرع ش. قُود: (إن مثل ذلك) أي: ما ذكر من أنه لا يدخل في ملكه إلا برضاه. قُود: (وقد يشمله كلام السبكي)؛ لأن معنى قوله وأن لا صادق بما إذا كان عدم الإيجاب لكون المدفوع من غير الجنس ولكونه أخضره بغير صفة الدين أو قبل وقت حلوله وللدائن غرض في الامتناع إلى غير ذلك اهرع ش. قُود: (عما شاء منهما) إلى الفضل في المغني والنهاية. قُود: (فإن تعدّر ذلك) أي: بيان الوارث. قُود: (من وقت اللفظ) أي: المفيد للإداء كقوله خذ هذا عن دينك وكان الأولى أن يقول من وقت الدفع ش وبصري عبارة سم قوله من وقت اللفظ يتبني إن وجد اللفظ وإلا فمن وقت الدفع اه. قُود: (يشبه إلخ) عبارة النهاية الأوجه الأول اه وعبارة الحلبي وبالتعيين يتبين أنه بريء منه من حين الدفع لا من التعيين كما في الطلاق المُنْهَم اه. قُود: (وقيل يُقْسَط بينهما) أي بالسوية كما جزم به صاحب البيان وغيره وقيل على قدر الدينين نهاية ومغني. قُود: (ولو نوى إلخ) وهو ثالث أقسام الدفع التعيين والإطلاق وقد مرّا والتشريك وهو المراد هنا. قُود: (يجعل بينهما بالسوية) أي: تساوى الدينان أو لا. قُود: (فله) أي: للسيد نهاية ومغني. قُود: (من إقباضه إلخ) أي: من أداء المكاتب عن دين الكتابة. قُود: (غيرها) أي: غير التجوّم من ديون المُعاملة (وتفارق) أي: صورة اجتماع دين الكتابة ودين المُعاملة غيرها ممّا

قُود: (من وقت اللفظ) يتبني إن وجد لفظ وإلا فمن وقت الدفع وفي شرح م ر من وقت اللفظ أو التعيين الأوجه الأول. قُود: (لأن تشريكه بينهما إلخ) في شرح م ر قال البلقيني فلو باع نصيبه ونصيب غيره في عبد ثم قبض شيئاً من الثمن فهل نقول النظر إلى قصد الدافع وعند عدم قصده يجعله عملاً شاء أو نقول في هذه الصورة القبض في أحد الجانبين غير صحيح فيطرقها عند الاختلاف دغوى الصحة والفساد وعند عدم القصد يظهر إجراء الحال على سداد القبض ويُلقى الزائد لم أقف على نقل في ذلك قد سألت عن ذلك في وقف منه حصّة لرَجُلٍ ومنه حصّة لِبَنِيهِ التي هي تحت حجره والنظر في حصّته

فإن أعطاه ساكتاً ثم عيّنه المكاتب للنجوم صدق لنقصه السيد بشكوته عن التعيين الذي جعل لخيرته في الابتداء.

(فصل في تعلق الدين بالتركة)

(من مات وعليه دين) لله تعالى أو لآدمي غير الوارث قل أو أكثر ما عدا لقطعة تملكها؛ لأن صاحبها قد لا يظهر فيلزم دوام الحجر لا إلى غاية وألحق بها ما إذا انقطع خبر صاحب الدين لذلك وقد يفرق بأن شغل الذمة في اللقطة أخف، ومن ثم صرح في شرح مسلم بأنه لا مطالبة بها في الآخرة؛ لأن الشارع جعلها من جملة كسبه بخلاف الدين ولا يلزم فيه ذلك لإمكان رفع أمره للقاضي الأمين فإنه نائب الغائبين نعم قبوله لا يلزمه فلو امتنع منه أو لم يكن ثم قاض أمين ودأب انقطاع خبر الدائن أتجه ذلك للإلحاق بعض الاتجاه ثم رأيت الإسنوي صرح بأنها

ذكر بأن دين الكتابة فيها معرض للسقوط بخلاف غيرها نهاية ومعني. ☐ قوله: (فإن أعطاه) أي: أعطى المكاتب سيده. ☐ قوله: (ساكتاً) أي: السيد اه كزدي وقضيته صنيع النهاية والمعني أن الضمير للمكاتب. ☐ قوله: (لتفصير السيد إلخ) مقتضى ما تقدم عن الشبكي أنه لا يدخل في ملك السيد إلا برضاه وعليه فلا يعتق العبد حيث لم يرض به السيد عن النجوم اه ع ش. ☐ قوله: (في الابتداء) متعلق بالشكوت.

فصل في تعلق الدين بالتركة

☐ قوله: (في تعلق الدين بالتركة) أي: وما يتبع ذلك كقوله لو تصرف الوارث ثم طرأ الدين إلخ وقوله ولا خلاف أن للوارث إلخ. ☐ قوله: (غير الوارث) سيأتي مختارزه قبيل قول المصنف ولو تصرف الوارث إلخ. ☐ قوله: (فيلزم) أي: لو تعلق بالتركة. ☐ قوله: (لا إلى غاية) قد يغني عنه الدوام. ☐ قوله: (وألحق بها) أي: باللقطة و. ☐ قوله: (لذلك) أي: للزوم دوام الحجر اه كزدي. ☐ قوله: (ولا يلزم فيه) أي في تعلق دين انقطع خبر صاحبه بالتركة. ☐ قوله: (ذلك) أي: دوام الحجر اه كزدي. ☐ قوله: (رفع أمره للقاضي) كذا في أكثر النسخ وفي بعض النسخ دفعه للقاضي وهي الأنسب. ☐ قوله: (قبوله) أي الدين (لا يلزمه) أي القاضي اه كزدي. ☐ قوله: (فلو امتنع منه) أي: القاضي من قبول الدين. ☐ قوله: (فلو امتنع منه أو لم يكن إلخ) الأولى قلب العطف. ☐ قوله: (أتجه ذلك) أي: الإلحاق. ☐ قوله: (رأيت الإسنوي) إلى قوله وبما تقرر في النهاية.

له وفي حصة بنته للحاكم وقبض شيئاً من الأجرة كيف يعمل فيه وكتبت مقتضى المنقول وما أردفته به وهو حسن اه.

فصل

☐ قوله: (فيلزم) لو تعلق بالتركة. ☐ قوله: (إمكان رفع أمره للقاضي إلخ) ذكر الشارح في باب القضاء على الغائب كلاماً طويلاً في جواز أخذ القاضي دين الغائب فراجعناه وتأمله مع ما هنا.

لا تكون مُرْتَهَنَةً بِذَيْنِ مَنْ أَيْسَ مِنْ مَعْرِفَةِ صَاحِبِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ هُوَ غَفْلَةٌ عَمَّا فِي الرُوضَةِ أَنَّ مَا أَيْسَ مِنْ مَعْرِفَةِ صَاحِبِهِ يَصِيرُ مِنْ أَمْوَالِ بَيْتِ الْمَالِ وَحَيْثُ فَرَهْنُ التَّرِكَةِ بَاقٍ فَلِلْوَارِثِ وَمَنْ عَلَيْهِ ذَيْنٌ كَذَلِكَ رُفِعَ الْأَمْرُ لِقَاضِي أَمِينٍ لِيَأْذَنَ فِي الْبَيْعِ وَالْدَفْعِ إِنْ لَمْ يَفْعَلْهُمَا بِنَفْسِهِ لِمُتَوَلِّي بَيْتِ الْمَالِ الْعَادِلِ وَإِلَّا فَلِقَاضِي أَمِينٍ أَوْ ثِقَةٍ عَارِفٍ أَخَذَهُ لِيَصْرِفَهُ فِي مَصَارِفِهِ أَوْ يَتَوَلَّى الْوَارِثُ ذَلِكَ إِنْ عَرَفَهُ وَيُغْتَفَرُ اتِّحَادُ الْقَائِضِ وَالْمُقْبِضِ هُنَا لِلضَّرُورَةِ وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ لَوَارِثٍ وَلَا وَصِيٍّ إِفْرَازٌ قَدَرِ الدَّيْنِ الَّذِي لِلْغَائِبِ ثُمَّ التَّصَرُّفُ فِي الْبَاقِي لِمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْقَاضِي الْأَمِينِ نَائِبُهُ فَلَا يَسْتَقِيلُ غَيْرُهُ بِشَيْءٍ مِنْ حُقُوقِهِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ الضَّرُورَةُ لِفَقْدِ الْأَمِينِ وَخَوْفُ تَلْفِ التَّرِكَةِ فَحَيْثُ لَا يَبْعُدُ تَخْرِيجُ مَا هُنَا عَلَى مَالٍ نَحْوِ يَتِيمٍ لَا وَلِيَّ لَهُ خَاصٌّ وَخَشْيَ مِنَ الْقَائِمِ عَلَيْهِ فَإِنَّ التَّصَرُّفَ

■ قَوْلُهُ: (مَنْ أَيْسَ) لَفْظَةٌ مِنْ هَذِهِ مُلْحَقَةٌ بِأَصْلِ الشَّارِحِ وَالْأَوَّلَى إِسْقَاطُهَا فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سِيَدِ عُمَرَ؛ لِأَنَّهُ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ صَاحِبُهُ. ■ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ إلَخ) مُعْتَمِدٌ أَهْلُ ع. ■ قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ) أَي: حِينَ إِذَا صَارَ ذَلِكَ مِنْ أَمْوَالِ بَيْتِ الْمَالِ. ■ قَوْلُهُ: (فَلِلْوَارِثِ إلَخ) الْأَوَّلَى فَعَلَى الْوَارِثِ إلَخ؛ لِأَنَّ هَذَا وَاجِبٌ أَهْلُ ع. ■ قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ ذَيْنِ إلَخ) أَي: أَوْ بِيَدِهِ عَيْنٌ كَذَلِكَ. ■ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَي: أَيْسَ مِنْ مَعْرِفَةِ صَاحِبِهِ أَهْلُ ع. ■ قَوْلُهُ: (رُفِعَ الْأَمْرُ إلَخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ دَفَعَهُ لِمُتَوَلِّي بَيْتِ الْمَالِ إلَخ. ■ قَوْلُهُ: (لِيَأْذَنَ فِي الْبَيْعِ إلَخ) أَي: لِيَأْذَنَ الْقَاضِي الْوَارِثُ فِي بَيْعِ قَدَرِ الدَّيْنِ مِنَ التَّرِكَةِ وَدَفْعِهِ الثَّمَنِ لِمُتَوَلِّي بَيْتِ الْمَالِ الْعَادِلِ إِنْ لَمْ يَفْعَلِ الْقَاضِي بِنَفْسِهِ الْبَيْعَ وَالْدَفْعَ وَلَا قَدَاكَ. ■ قَوْلُهُ: (وَالَا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ الْمُتَوَلَّى الْعَادِلُ أَهْلُ كُرْدِيٍّ. ■ قَوْلُهُ: (فَلِقَاضِي إلَخ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ (أَخَذَهُ) أَي: أَخَذَ مَا أَيْسَ مِنْ مَعْرِفَةِ صَاحِبِهِ. ■ قَوْلُهُ: (فِي مَصَارِفِهِ) أَي: بَيْتِ الْمَالِ. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ يَتَوَلَّى الْوَارِثُ) أَي: وَمَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ وَكَذَا مَنْ بِيَدِهِ الْعَيْنُ كَمَا مَرَّ (ذَلِكَ) أَي: الصَّرْفُ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ أَي: الْأَخْذُ مِنْ نَفْسِهِ لِيَصْرِفَهُ إِلَى مَصَارِفِهِ وَيَتَصَرَّفَ فِي الْبَاقِي كَمَا يَعْلَمُ وَمِمَّا يَأْتِي فَيَصِيرُ فِي ذَلِكَ الْأَخْذِ قَابِضًا وَمُقْبِضًا لِلْمَأْخُودِ وَلَكِنْ يُغْتَفَرُ هُنَا وَهِيَ بَيِّنَةٌ أَنَّ مُرَادَهُ بِالْأَخْذِ مُجَرَّدُ الْقَضْدِ وَقَالَ ع. ش. وَلَيْسَ لَهُ الْأَخْذُ مِنْ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ م. ر. فِيمَا لَوْ أَمَرَهُ بِدَفْعِ مَا عَلَيْهِ لِلْفُقَرَاءِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا وَأُذِنَ لَهُ الدَّفْعُ فِي الْأَخْذِ مِنْهُ وَعَيْنٌ لَهُ مَا يَأْخُذُهُ بَلَا إِفْرَازٍ فَإِنَّ أَفْرَزَهُ وَسَلَّمَهُ مَلَكَهُ أَهْلُ ع. ■ قَوْلُهُ: (إِنْ عَرَفَهُ) أَي: الصَّرْفُ الْمَفْهُومُ مِنْ لِيَصْرِفَهُ أَهْلُ بَصْرِيِّ. ■ قَوْلُهُ: (وَبِمَا تَقَرَّرَ) أَي: مِنْ قَوْلِهِ وَقَدْ يَفْرُقُ إِلَى هُنَا. ■ قَوْلُهُ: (نَائِبُهُ) أَي: الْغَائِبُ وَكَذَا ضَمِيرٌ مِنْ حُقُوقِهِ. ■ قَوْلُهُ: (حَتَّى تَحَقُّقُ الضَّرُورَةُ) بِضَمِّ الْحَاءِ وَكَسْرِهَا أَي: تَثَبُّتُ. ■ قَوْلُهُ: (عَلَى مَالٍ نَحْوِ يَتِيمٍ إلَخ) أَي: عَلَى إِحْدَى الْمَسْأَلَتَيْنِ فَالْوَأُو بِمَعْنَى أَوْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْلُ سِيَدِ عُمَرَ. ■ قَوْلُهُ: (مِنْ الْعَامِّ عَلَيْهِ) أَي: مِنْ الْوَلِيِّ الْعَامِّ عَلَى الْمَالِ.

فيه يتولاه من يأتي للضرورة على مسألة التحكيم الآتية في النكاح؛ لأن الضرورة إذا أثبتت الولاية فيه لغير ولي مع تميزه بمزيد احتياط فما هنا أولى وكالدين فيما ذكر الوصية المطلقة فيمتنع التصرف في قدر الثلث وكذا التي يعين معينة فيمتنع فيما يحتمله الثلث منها كذا قيل والقياس امتناع التصرف في الأولى في الكل وفي الثانية في تلك العين فقط حتى يرث الموصى له أو يمتنع من القبول كما يعلم ذلك كله مما يأتي في الوصية. وللموصي له فداء الموصى به كالوارث كما هو ظاهر (تعلق بتركته) الزائدة على مؤن التجهيز التي لم ترهن في الحياة لكن معنى عدم تعلق غير المرهون به أنه لا يزاحمه لانتفاء أصل التعلق لو زادت قيمته أو أبرأ مستحقه كما هو ظاهر، فإن رهن بعضها تعلق الدين بباقيها أيضاً على الأوجه خلافاً لجمع ولا بعد في تعلق شيء واحد بخاص وعام وإن وفي به الرهن؛ لأنه رُبما تلف فتبقى ذمة الميت مرهونة هذا ما اقتضاه إطلاقهم وهو وجيه وإن قال البلقيني أقرب منه أن من له دين به رهن

قوله: (ما يأتي) أي: في الحجر اه كُردي. قوله: (فيه) أي: في النكاح وكذا ضمير تميزه.

قوله: (وكالدين) إلى المتن في النهاية إلا قوله كذا قيل إلى وللموصى له. قوله: (منها) أي: من تلك العين. قوله: (والقياس امتناع إلخ) ويصرح به قول المصنف الآتي فعلى الأول الأظهر إلخ اه ع ش وفيه تأمل. قوله: (حتى يرث إلخ) أي الوصية. قوله: (وللموصى له إلخ) فائدة مستقلة اه ع ش.

قوله: (فداء الموصى به) أي: فيما إذا كان هناك دين كما هو ظاهر اه رشيدي. قوله: (التي إلخ) نعت ثانٍ للتركة أي فالمرهون بدين في حياته لا يتعلق به دين آخر و. قوله: (لكن إلخ) استدراك على هذا المفهوم. قوله: (غير المرهون) أي: دين غير الدين المرهون به ففيه حذف وإصالة. وقوله: (به) متعلق بقوله تعلق وضميره راجع لما رهن في الحياة ويجوز أن يتعلق بالمرهون على أنه نائب فاعله وضميره راجع لال الموصولة فمتعلق قوله تعلق محذوف بقرينة المقام، ولو قال غير دين المرهون به بذلك لكان أوضح. قوله: (أنه لا يزاحمه) أي: أن غير المرهون به لا يزاحم المرهون به.

قوله: (لانتفاء إلخ) أي: ليس مغناه انتفاء أصل التعلق لو زادت قيمة المرهون في الحياة أو أبرأ مستحقه. قوله: (فإن رهن) إلى قوله؛ لأنه رُبما في النهاية إلا قوله على الأوجه خلافاً لجمع.

قوله: (فإن رهن إلخ) تفریع على قوله لكن معنى إلخ. قوله: (بعضها) أي التركة. وقوله: (تعلق الدين) أي: دين المرهون به البعض اه كُردي. قوله: (بباقيها) ظاهره وإن كان دين آخر لا رهن به اه سم. قوله: (أي كتعلقه بذلك البعض المرهون) وفيه تعلق شيء واحد كالدين المرهون به هنا اه كُردي. قوله: (وإن وفي به الرهن) غاية لقوله تعلق الدين بباقيها أي بأن كان الرهن مساوياً لذينه أو أزيد منه أي فإذا لم يبق به الرهن يزاحم الغرماء بما بقي له قاله العراقي في التكت شوبري اه بجريمي. قوله: (لأنه رُبما تلف إلخ) تعليل للغاية. قوله: (وهو وجيه) أفتى به شيخنا الرملي اه سم.

قوله: (بباقيها) ظاهره وإن كان دين آخر لا رهن به. قوله: (وهو وجيه) وأفتى به شيخنا الشهاب

يفي به بعيدٌ عن التلّف لا يتعلّقُ بباقي التركة فللوارث التصرف فيه وفي كلام السبكي ما يشهد لذلك ومن ثمّ اعتمده جمعٌ متأخرون وسيأتي بيان التركة أوّل الفرائض وأفتى بعضهم بأنه ليس منها منفعةٌ عيني أوصى له بها أبداً؛ لأنه يُقدّر انتقالها لوارثه بالموت اهـ وفيه نظر. وما المَحْجُوجُ إلى هذا التقدير نعم إن كان الفرض أن الموصى له مات قبل القبول فممكن؛ لأنه حال موته لا ملك له فيها فإذا قِيلَ وارثه بعد ذلك لم يتعلّق بها الدين؛ لأنها حينئذٍ تُنزَلُ منزلة كسب الوارث لكن صريح ما يأتي في مبحث قبول الوارث للوصية أنه لا فرق في تعلّق الدين بما قبله بين العين والمنفعة وتوهم فرق بينهما لا يُجدي؛ لأنّ ملحظ التعلّق أن ملك الوارث إنّما هو بطريق التلقّي عن مورثه الموصى له لا غير (تعلّقه بالمرهون). وإن ملكها الوارث كما يأتي أو أذن له الدائن في أن يتصرّف فيها لنفسه كما اقتضاه إطلاقهم وذلك؛ لأنه أحوط للميت وأقرب لبراءة ذمته؛ إذ يمتنع على هذا تصرف الوارث فيها جزماً بخلافه على ما بعده واغتنرت هنا جهالة المرهون به ليكون الرهن من جهة الشرع وشمل كلامهم من مات وفي

قوله: (التصرف فيه) أي: في باقي التركة. قوله: (لذلك) أي: ما قاله البلّيني وكذا ضميرُ اعتمده. قوله: (ومن ثمّ اعتمده جمعٌ متأخرون) وعليه فلو تلف الرهن قبل الوفاء وبعد تصرف الوارث فيما عداه فما الحكم فيه هل يُقال فيه بتظير ما يأتي فيما لو تصرف ولا دين ظاهر فظهر إلخ ينبغي أن يُحرّر فإنّه سيأتي ثم إنّه إذا كان ثمّ دينٌ خفيّ وتصرّف الوارث يتبيّن بطلان تصرفه وإن كان إقدامه على التصرف سائغاً بحسب الظاهر بل الإقدام على التصرف ثمّ متفق على جوازه أو مُجمّع عليه بخلاف ما نحن فيه فيكون أولى بطلان التصرف فليتنامل اهـ سيّد عمر. قوله: (أوصى له) أي للميت كزدي. قوله: (بها) أي: المنفعة. قوله: (فممكن) أي: التقدير. قوله: (بما قبله) أي: بما قبله الوارث وما أوصى لمورثه.

قوله (سب): (بالمرهون) أي: الجعلي الذي تعدّد رايته فلو أدّى أحد الورثة نصيبه من الدين انفكّ قدره من التركة كما يأتي اهـ ع ش. قوله: (وإن ملكها) أي: التركة إلى قوله وشمل في النهاية والمغني. قوله: (أو أذن له الدائن إلخ) أي: فلا ينفذ ذلك التصرف بخلاف الرهن الجعلي وبه علم أن التشبيه في أصل التعلّق. قوله: (وذلك) أي التعلّق المذكور. قوله: (على ما بعده) أي: من إلحاقه بالجناية فإنّه يأتي فيه الخلاف في البيع نهايةً ومغني. قوله: (هنا) أي في رهن التركة. قوله: (جهالة المرهون به) أي بالدين وهو التركة ليوافق كلام غيره وكان الأولى حذف قوله به اهـ رشيد.

الرملي. قوله: (لأنّه يُقدّر انتقالها) ما معنى هذا مع أن التركة تنقل للوارث بالموت وكان المراد انتقالها لا عنه بدليل النظر. قوله: (لأنّه حال موته إلخ) هذا الكلام يدلّ على أنّه بقبول الوارث لا يحصل الملك للمورث من حين موت الموصي ثم ينقل إلى الوارث بموت المورث فليراجع فإن فيه نظراً.

ذِمَّتُهُ حَجٌّ فَيُحَجَّرُ عَلَى الْوَارِثِ حَتَّى يَتِمَّ الْحَجُّ عَنْهُ وَبِذَلِكَ أَفْتَى بَعْضُهُمْ وَأَفْتَى بَعْضٌ آخَرُ بِأَنَّهُ بِالْاِسْتِغْجَارِ وَتَسْلِيمِ الْأَجْرَةِ لِلْأَجِيرِ يَنْفَكُ الْحَجَرُ وَفِيهِ نَظَرٌ لِبَقَاءِ التَّعَلُّقِ بِذِمَّتِهِ بَعْدَ وَلَوْ بَاعَ لِقَضَاءِ الدَّيْنِ بِإِذْنِ الْغُرْمَاءِ لَا بَعْضُهُمْ إِلَّا إِنْ غَابَ وَأَذِنَ الْحَاكِمُ عَنْهُ بِثَمَنِ الْمِثْلِ صَحَّ وَكَانَ الثَّمَنُ رَهْنًا رِعَايَةً لِبَرَاءَةِ ذِمَّةِ الْمَيِّتِ؛ إِذْ لَا تَبْرَأُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ أَوْ التَّحْمِيلِ السَّابِقِ آخَرَ الْجَنَائِزِ أَوْ إِثْرَاءِ الدَّائِنِ. وَعَلَى ذَلِكَ أَعْنِي تَقْيِيدَ التَّفَوُّذِ بِإِذْنِ الْغَرِيمِ بِمَا إِذَا كَانَ لِيَوْفَاءِ الدَّيْنِ يُحْمَلُ إِطْلَاقٌ مَنْ أُطْلِقَ صِحَّتُهُ بِإِذْنِهِ وَلِلتَّكْلِ الرَّعَايَةِ أَفْتَى بَعْضُهُمْ بِمَنْعِ الْقِسْمَةِ فِيمَا إِذَا كَانَتِ التَّرِكَةُ شَائِعَةً مَعَ حِصَّةِ شَرِيكَ الْمَيِّتِ وَإِنْ رَضِيَ الدَّائِنُ قَالَ لِمَا فِي الْقِسْمَةِ مِنَ التَّبْعِيضِ وَقِلَّةِ الرِّغْبَةِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ قَالَ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخَانِ قُبِيلَ رَابِعِ أَبْوَابِ الرَّهْنِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ رِعَايَةِ حَقِّ الْمَيِّتِ اهـ. وَقَيَّدَهُ غَيْرُهُ بِمَا إِذَا كَانَتِ الْقِسْمَةُ بَيْعًا وَبِمَا إِذَا لَمْ تَحْصُلْ بِهَا الرِّغْبَةُ فِي اسْتِرَاءِ مَا يَتِمُّزُّ أَيَّ فَحْيِيذٍ تَجَوُّزُ الْقِسْمَةُ لَكِنْ بِرِضَا الدَّائِنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ لَا يَصَحُّ إِجْبَارُ شَيْءٍ مِنَ التَّرِكَةِ لِقَضَاءِ الدَّيْنِ وَإِنْ أَذِنَ الْغُرْمَاءُ وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى الْمَيِّتِ بِبَقَاءِ

قوله: (حَتَّى يَتِمَّ) بَيِّنَاءُ الْفَاعِلِ مِنَ التَّمَامِ أَوْ الْمَفْعُولِ مِنَ الْإِتْمَامِ. قوله: (وَبِذَلِكَ أَفْتَى بَعْضُهُمْ) اِغْتَمَدَهُ السَّنَاطِيُّ اهـ بِجُرْمِي عَنْ الْقَلْبُوبِيِّ. قوله: (وَفِيهِ نَظَرٌ لِلْخ) ظَاهِرُهُ اِغْتِمَادُ الْأَوَّلِ وَلَوْ قِيلَ بِاِغْتِمَادِ الثَّانِي لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا اهـ ع ش. قوله: (وَلَوْ بَاعَ) أَيِ الْوَارِثِ التَّرِكَةَ. قوله: (لِقَضَاءِ الدَّيْنِ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ السَّابِقِ لِنَفْسِهِ. قوله: (بِثَمَنِ الْمِثْلِ) وَانْظُرْ هَلْ يَقِيْدُ هُنَا نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْجَعْلِيِّ بِكَوْنِهِ حَالًا وَلَيْسَ هُنَاكَ رَاغِبٌ بِزَائِدٍ أَمْ لَا وَقَضِيَّتُهُ التَّشْبِيهِ نَعَمْ لَا سِيَّما إِذَا كَانَ الدَّيْنُ أَكْثَرَ مِنَ التَّرِكَةِ ثُمَّ رَأَيْتَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى التَّقْيِيدَ بِالْقَانِي وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ مِثْلُهُ فَلْيُرَاجَعْ. قوله: (بِإِذْنِ الْغَرِيمِ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّفَوُّذِ. وقوله: (بِمَا إِذَا كَانَ لِلْخ) أَيِ: الْبَيْعِ وَالْجَارِ مُتَعَلِّقٌ بِالتَّقْيِيدِ. قوله: (صِحَّتُهُ بِإِذْنِهِ) أَيِ صِحَّةِ الْبَيْعِ بِإِذْنِ الْغَرِيمِ. قوله: (وَلِلتَّكْلِ الرَّعَايَةِ) أَيِ رِعَايَةِ بَرَاءَةِ ذِمَّةِ الْمَيِّتِ. قوله: (بِمَنْعِ الْقِسْمَةِ) اَنْظُرْ لَوْ طَلَبَهَا الشَّرِيكَ حَيْثُ تَجِبُ الْإِجَابَةُ اهـ سَم وَسَيَأْتِي عَنْ السَّيِّدِ عَمَرُ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ جَوَازُهَا بِلِ وَجُوبِهَا حَيْثُ. قوله: (قَالَ) أَيِ: الْبَعْضِ. قوله: (ذَلِكَ) أَيِ مَنْعِ الْقِسْمَةِ. قوله: (مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخَانِ) أَيِ مِنْ جَوَازِ قِسْمَةِ الرَّهْنِ الْجَعْلِيِّ عَنْ غَيْرِهِ اهـ كُرْدِي.

قوله: (وَقَيَّدَهُ غَيْرُهُ) أَيِ: قَيَّدَ مَنْعَ الْقِسْمَةِ غَيْرُ ذَلِكَ الْبَعْضِ اهـ كُرْدِي. قوله: (بِمَا إِذَا كَانَتِ الْقِسْمَةُ بَيْعًا) لَعَلَّ الْأَوَّلَى بِمَا إِذَا لَمْ تَكُنْ قِسْمَةً إِجْبَارٍ فَإِنَّهَا إِذَا كَانَتِ قِسْمَةً إِجْبَارٍ وَدُعِيَ إِلَيْهِ الشَّرِيكَ فَمَا وَجِهَ الْإِمْتِنَاعِ مِنْهَا اهـ سَيِّدُ عَمَر. قوله: (بِهَا) أَيِ: بِالْقِسْمَةِ. قوله: (فَحْيِيْذٍ) أَيِ: حِينَ إِذَا كَانَتِ الْقِسْمَةُ غَيْرَ بَيْعٍ وَحَصَلَ بِهَا الرِّغْبَةُ فِي الشَّرَاءِ. قوله: (وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ فِيهِ ضَرَرٌ لِلْخ) أَقُولُ هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ كَانَتِ الْأَجْرَةُ مُقْسَطَةً عَلَى الشُّهُورِ مَثَلًا أَوْ مُؤَجَّلَةً إِلَى آخِرِ الْمُدَّةِ أَمَا لَوْ آجَرَهُ بِأَجْرَةٍ حَالَةٍ وَقَبَضَهَا وَدَفَعَهَا لِرَبِّ الدَّيْنِ فَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْأَجْرَةَ الْحَالَةَ تُمْلِكُ بِالْعَقْدِ قَتْبَرًا بِدَفْعِهَا لِلدَّائِنِ ذِمَّةَ الْمَيِّتِ لَا يُقَالُ يُحْتَمَلُ تَلَفُ الْعَيْنِ الْمُؤَجَّرَةِ قَبْلَ تَمَامِ الْمُدَّةِ فَتَنْفَسِخَ الْإِجَارَةُ فِيمَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْأَصْلُ عَدَمُهُ وَالْأُمُورُ الْمُسْتَقْبَلَةُ

قوله: (يَمْنَعُ الْقِسْمَةَ) اَنْظُرْ لَوْ طَلَبَهَا الشَّرِيكَ حَيْثُ تَجِبُ الْإِجَابَةُ.

رهن نفسه إلى انقضاء مدة الإجارة. (وفي قول كتعلق الأرض بالجاني)؛ لأن كلاً منهما ثبت شرعاً بغير رضا المالك (فعلى الأظهر يستوي الدين المستغرق وغيره) وما علمه الوارث وما جهله في رهن جميع التركة به فلا يصح تصرف الوارث في شيء منها ولو بالرهن (في الأصح) مراعاة لبراءة ذمة الميت كما مرّ ولأن ما تعلّق بالحقوق لا يختلّف بالعلم والجهل نعم لو زاد الدين عليها ولم ترهن به في الحياة لم تكن رهنًا إلا بقدرها منه كما بحثه السبكي وتبعوه فإذا وفى الوارث ما خصّه أو الورثة قدرها انفك في الأول وانفكت في الثاني عن الرهنية، ويفرق بينها وبين الرهن الجعلي بأنه أقوى من وجهٍ ومما يصرّح بذلك قولهم: لو أدى وارث قسط ما ورث انفك نصيبه بخلاف ما لو رهن عينا ثم مات لا ينك شيء منها إلا بوفاء جميع الدين. (تنبيه) اعترض قوله فعلى الأظهر بأن الخلاف يأتي على مقابله وهو تعلّق الجناية ورُدُّ بأنه وإن تأتى عليه لكن المرجح عليه

لا يُنظر إلّا في أداء الحقوق اهـ ش. قو: (لأن كلاً منهما) أي: من التعلّقين. قو: (بغير رضا المالك) أي بغير اختياره. قو: (وما علمه) إلى التنبيه في النهاية والمغني إلا قوله ولو بالرهن. قو: (فلا يصح) أي: ولا يتعدّ نهائيةً ومغني. قو: (تصرف الوارث) أي: لنفسه ولو بإذن رب الدين بخلافه لقضاء الدين بإذنه كما مرّ اهـ ش. قو: (في شيء منها) أي: غير إعتاقه وإبلاؤه إن كان موسراً كالمزهود نهائيةً ومغني وشرح المنهج ويأتي في الشرح مثله. قو: (في شيء منها) ظاهره ولو مع الثمرات فليأمل فإنه مؤكّد لموضوعها الشرعي ولعل الأقرب التخصيص بمن عداهم اهـ بصري أقول سيأتي في الشرح في أواخر السوادة التصريح بالعموم. قو: (ولو بالرهن) أي بأن يرهّن شيئاً منها بدين. قو: (مراعاة لبراءة ذمة إلخ) تعليل لما في المتن والشرح وقوله ولأن ما تعلّق إلخ تعليل للثاني فقط. قو: (إلا بقدرها) فقوله يستوي الدين المستغرق وغيره أي: الذي قدرها أو أقل وكذا أكثر، غاية الأمر أنها مزهونة بقدرها منه فقط اهـ سم وقوله وكذا أكثر إلخ إدرأجه الأكثر في ضمن الغير وتفسيره محل تأمل. قو: (فإذا وفى الوارث) أي: بعض الورثة. قو: (ما خصّه) أي: من الدين. قو: (انفك) أي: قدر ما خصّه على حذف المضاف ويجوز تقدير المضاف في الأول أي: قسط ما خصّه من التركة. قو: (بينها) أي: التركة التي هي رهن شرعي. قو: (بذلك) أي: بأنه إذا وفى الوارث ما خصّه انفك إلخ. قو: (يأتي على مقابله) بل حكى في المطلب الخلاف عليه قال الاستوئي: فالصواب أن يقول فعلى القولين نهائيةً ومغني. قو: (تعلّق الجناية) أي القول بأنه كتعلّق الجناية. قو: (ورد إلخ) عبارة النهاية وأجاب الشارح عن ذلك بأنهم رجّحوا في تعلّق الزكاة على

قو: (إلا بقدرها) فقوله يستوي الدين المستغرق وغيره أي: الذي هو قدرها أو أقل وكذا أكثر غاية الأمر أنها مزهونة بقدرها منه فقط. قو: (ورد إلخ) في شرح م ر وأجاب الشارح بأنهم رجّحوا في تعلّق الزكاة على القول بتعلّقها بتعلّق الأرض أنها تتعلّق بقدرها منه وقيل بجميعه فيأتي ترجيحُه هنا

التَّعَلُّقُ بِقَدْرِهِ فَقَطْ فَيُخَالَفُ الْمُرْجَّحُ عَلَى الْأَوَّلِ وَحِينَئِذٍ صَحَّ بَلْ تَعَيَّنَ قَوْلُهُ فَعَلَى الْأَظْهَرِ نَعَمْ تَرْجِيحُهُمْ عَلَيْهِ التَّعَلُّقُ بِالْكُلِّ هُنَا قَدْ يُنَافِيهِ تَرْجِيحُهُمْ عَلَيْهِ فِي الزَّكَاةِ التَّعَلُّقُ بِالْقَدْرِ فَقَطْ فَسَوَّاهُ بَيْنَ الْجَنَائِةِ وَالرَّهْنِ ثُمَّ وَقَفَوْا بَيْنَهُمَا هُنَا وَقَدْ يُوجِّهُ بَأَنَّ ذَاكَ تَعَلُّقٌ فِي الْحَيَاةِ، وَهَذَا تَعَلُّقٌ بَعْدَ الْمَوْتِ الْمَوْجِبُ لِحَبْسِ النَّفْسِ فَاقْتَضَتْ الْمَصْلَحَةُ عَلَى قَوْلِ الرَّهْنِ هُنَا التَّعَلُّقُ بِالْكُلِّ لِإِبَادَرِ الْوَارِثِ بِبِرَاءَةِ ذِمَّةِ الْمَيِّتِ وَلَا كَذَلِكَ ثُمَّ عَلَى أَنَّ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ هُوَ يُسَامَعُ فِيهِ أَكْثَرُ أَمَّا ذَيْنِ الْوَارِثِ الْحَاثِرِ فَيَسْقُطُ إِنْ سَاوَى التَّرِكَةَ أَوْ نَقَصَ وَإِلَّا سَقَطَ مِنْهُ بِقَدْرِهَا وَذَيْنِ أَحَدِ الْوَرَثَةِ يَسْقُطُ مِنْهُ قَدْرُ مَا يَلْزَمُهُ أَدَاؤُهُ مِنْهُ

الْقَوْلُ بِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ تَعَلُّقُ الْأَرْضِ بِرَقَبَةِ الْعَبْدِ الْجَانِي أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِقَدْرِهَا مِنْهُ وَقِيلَ بِجَمِيعِهِ فَيَأْتِي تَرْجِيحُهُ هُنَا فَيُخَالَفُ الْمُرْجَّحُ عَلَى الْأَرْضِ الْمُرْجَّحَ عَلَى الرَّهْنِ فَقَوْلُهُ فَعَلَى الْأَظْهَرِ إِنْخُ صَحِيحٌ هـ. وَمَعْلُومٌ مُخَالَفَةُ الزَّكَاةِ لِمَا هُنَا لِإِنِّهَا عَلَى الْمُسَاهَلَةِ فَجَوَابُ الشَّارِحِ غَيْرُ ظَاهِرٍ وَإِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ فَهْمِهِ وَقَدْ أَجَابَ الْوَالِدُ رحمته الله تَعَلُّقُ بَأَنَّهُ إِنَّمَا نَصَّ عَلَى الْأَظْهَرِ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ عَلَيْهِ أَقْوَى هـ. وَفِي الْمُغْنِي مِثْلُهَا قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر وَمَعْلُومٌ إِنْخُ أَي: فَهَمَّ إِنَّمَا رَجَّحُوا فِيهَا التَّعَلُّقَ بِقَدْرِهَا فَقَطْ لِإِنِّهَا عَلَى الْمُسَاهَلَةِ فَلَا يَتَأْتَى تَنْظِيرُ ذَلِكَ التَّرْجِيحِ هُنَا لِإِنِّمَا هُنَا عَلَى التَّضْيِيقِ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ الْأَدَمِيِّ فَقَوْلُ الشَّارِحِ الْجَلَالِ فَيَأْتِي تَرْجِيحُهُ هُنَا غَيْرُ ظَاهِرٍ لِلْفَرْقِ الْمَذْكُورِ لَكِنَّ الشُّهَابَ ابْنَ حَجَرٍ جَازِمٌ بِأَنَّهُمْ رَجَّحُوا هُنَا عَلَى الثَّانِي التَّعَلُّقَ بِالْقَدْرِ فَقَطْ هـ. عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ وَرَدَّ بَأَنَّهُ وَإِنْ تَأْتَى عَلَيْهِ إِنْخُ حَاصِلُهُ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَعَلَى الْأَظْهَرِ يَسْتَوِي الدَّيْنُ الْمُسْتَعْرِقُ وَغَيْرُهُ فِي الْأَصَحِّ الْإِسْتِوَاءُ فِي الْمُتَعَلِّقِ وَهُوَ جَمِيعُ التَّرِكَةِ لَا قَدْرَهَا مِنْهُ فِي غَيْرِ الْمُسْتَعْرِقِ الَّذِي هُوَ مُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا الْإِسْتِوَاءُ فِي أَصْلِ التَّعَلُّقِ فِي الْمُسْتَعْرِقِ وَغَيْرِهِ فَإِنَّهُ جَازٍ عَلَى الْقَوْلَيْنِ وَلَاقَهُ لَوْ حُجِّلَ عَلَى هَذَا لِأَوْهَمَ أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ الْخِلَافُ وَلَيْسَ بِوَاضِحٍ وَلَكِنْ مَحَلٌّ هَذَا كُلُّهُ إِنْ سَاعَدَ عَلَيْهِ الثَّقُلُ وَإِنْ كَانَ بَحْثًا مِنَ الشَّارِحِ الْمَحَلِّيِّ كَمَا أَفَادَهُ صَنِيعُ الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةِ فَمَحَلٌّ تَأْمُلُ لِإِمْكَانِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مِنَ الْفَرْقِ هـ. قَوْلُهُ: (أَمَّا ذَيْنِ الْوَارِثِ إِنْخُ) مُحْتَزَّرُ قَوْلِهِ غَيْرِ الْوَارِثِ الْمَارِّ فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ. قَوْلُهُ: (قَدْرُ مَا يَلْزَمُهُ أَدَاؤُهُ مِنْهُ إِنْخُ) وَهُوَ نِسْبَةُ إِزْنِهِ مِنَ الدَّيْنِ إِنْ كَانَ مُسَاوِيًا لِلتَّرِكَةِ أَوْ أَقَلَّ وَمِمَّا يَلْزَمُ الْوَرَثَةَ أَدَاؤُهُ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ وَيَسْتَفَرُّ لَهُ تَنْظِيرُهُ مِنَ الْمِيرَاثِ وَيُقَدَّرُ أَنَّهُ أَخَذَ مِنْهُ ثُمَّ أُعِيدَ إِلَيْهِ عَنِ الدَّيْنِ وَهَذَا سَبَبُ سُقُوطِهِ وَبِرَاءَةُ ذِمَّةِ الْمَيِّتِ مِنْهُ وَيَرْجِعُ عَلَى بَقِيَّةِ الْوَرَثَةِ بِبَقِيَّةِ مَا يَجِبُ أَدَاؤُهُ عَلَى قَدْرِ حِصَصِهِمْ، وَقَدْ يُقْضَى الْأَمْرُ إِلَى التَّقَاصُّ إِذَا كَانَ الدَّيْنُ لِوَارِثَيْنِ نِهَائَةً وَمُغْنِي وَشَرْحُ الرُّوضِ قَالَ

فَيُخَالَفُ الْمُرْجَّحُ عَلَى الْأَرْضِ الْمُرْجَّحَ عَلَى الرَّهْنِ فَقَوْلُهُ (فَعَلَى الْأَظْهَرِ إِنْخُ) صَحِيحٌ هـ. وَمَعْلُومٌ مُخَالَفَةُ الزَّكَاةِ لِمَا هُنَا لِإِنِّهَا عَلَى الْمُسَاهَلَةِ فَجَوَابُ الشَّارِحِ غَيْرُ ظَاهِرٍ وَإِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ فَهْمِهِ وَقَدْ أَجَابَ شَيْخُنَا الشُّهَابَ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّهُ إِنَّمَا نَصَّ عَلَى الْأَظْهَرِ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ عَلَيْهِ أَقْوَى. قَوْلُهُ: (التَّعَلُّقُ بِقَدْرِهِ فَقَطْ) أَي: تَعَلُّقُ الدَّيْنِ بِقَدْرِهِ مِنَ التَّرِكَةِ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِهَا حَتَّى لَوْ تَصَرَّفَ الْوَارِثُ فِيهَا صَحَّ فِيمَا عَدَا قَدْرَ الدَّيْنِ مِنْهَا وَبَطُلَ فِي قَدْرِهِ مِنْهَا بِخِلَافِهِ عَلَى الْأَوَّلِ يَبْطُلُ فِي الْجَمِيعِ لِتَعَلُّقِ الدَّيْنِ بِالْجَمِيعِ.

لو كان لأجنبي. (ولو تصرف الوارث ولا دين ظاهر) ولا خفي (فظهر) يعني طراً بدليل ما بعده (دين برد مبيع بعيب) أو خيار وقد تلف ثمنه أو بترد بغير حفرها تعدياً قبل موته (فالأصح أنه لا يتبين فساد تصرفه)؛ لأنه وقع سائغاً ظاهراً وباطناً خلافاً لاقتصار الشراح على الظاهر إلا أن يكونوا رأوا أن تقدم السبب كتقدم المسبب باطناً وهو بعيد؛ إذ تقدم السبب بمجرده لا يكفي في رفع العقد أمّا إذا كان ثمّ دين مقارن للتصرف ظاهراً أو خفي فيتبين بطلانه من أصله (لكن إن لم يقض بضمّ أوله (الدين) من وارث أو أجنبي ولم يسقط بإبراء (فسيخ) تصرفه ليصل

الرشيدي قوله م ر وهو نسبة إزته إلخ صوابه وهو مقدار من الدين نسبتاً إليه كنسبة ما يخصه من التركة إليها وقوله ومما يلزم الورثة أي ونسبة إزته مما يلزم الورثة أداؤه وهو مقدار التركة على ما مر في التركيب فقيماً لو كانت الورثة ابناً وزوجةً وصادقها عليه ثمانين وتركته أربعين يسقط ثمن الأربعين وهو خمسة؛ لأنها التي يلزمها أداؤها لو كان الدين لأجنبي. وقوله: (ويرجع على بقية الورثة إلخ) محلّه فيما إذا تساوى كثمانين وثمانين فلها التصرف في عشرة لا في سبعين إلا إن أداها إليها الورثة لا ممتنع الاستفلال بالتصرف قبل الأداء من بقية الورثة فيما عدا حصتها اهـ. قوله: (لو كان لأجنبي) أي والباقي يتعلّق بجميع التركة كدين الأجنبي فيما تقرر وكأنه تركه لوضوحه اهـ بصري.

قوله (سئ): (ظاهر) لو أريد بالظهور هنا الوجود فلا إشكال في المتن أصلاً ولا حاجة لزيادة ولا خفي ويكون معنى فظهر فوجد اهـ سم وحمل النهاية والمعني الظاهر على المعلوم والخفي على المجهول كما يأتي. قوله: (ولا خفي) إلى قول المتن ولا خلاف في النهاية إلا قوله ويفرق إلى نعم وكذا في المعني إلا قوله وباطناً إلى أمّا إذا كان وقوله ويظهر أن الفاسخ هنا الحاكم. قوله: (أو بترد إلخ) عطف على برد إلخ. قوله: (حفرها إلخ) أي: وليس له عاقلة معني ونهاية.

قوله (سئ): (فالأصح أنه إلخ) ومحل الخلاف حيث كان البائع موسراً وإلا لم ينفذ البيع جزماً نهايةً ومعني قال ع ش قوله م ر وإلا لم ينفذ إلخ هـ لا قيل بثبوذه والضّرر يندفع بالفسخ كما لو كان مغسراً اهـ عبارة الرشيدي قوله م ر وإلا لم ينفذ البيع جزماً انظر ما وجه تخصيص البيع مع أن المصنف عبّر بالتصرف الأعظم بل ما ذكره من عدم نفوذ البيع من المغسّر يخالفه كلام القوت اهـ.

قوله (سئ): (لا يتبين فساد إلخ) فالزوائد قبل طرو الدين للمشتري؛ لأن الفسخ يرفع العقد من حينه لا من أصله اهـ بجبرمي. قوله: (وباطناً) يدل عليه قوله الآتي فسخ اهـ سم. قوله: (أمّا إذا كان إلخ) مختار قول المتن ولا دين. قوله: (ظاهر أو خفي) أي: علم به أو جهله نهايةً ومعني. قوله: (ولم يسقط إلخ) أي: ولم تكن قيمة المردود بالعيب أي أو بالخيار تفي بما طرأ من الدين وإلا فينبغي أن لا فسخ سم وحليّ اهـ بجبرمي.

قوله (سئ): (ظاهر) لو أريد بالظهور هنا الوجود فلا إشكال في المتن أصلاً ولا حاجة لزيادة ولا خفي ولا يكون معني فظهر فوجد. قوله: (وباطناً) يدل عليه قوله الآتي فسخ.

المُسْتَحَقُّ إِلَى حَقِّهِ وَيُظْهِرُ أَنَّ الْفَاسِيخَ هُنَا هُوَ الْحَاكِمُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ مِنَ التَّحَالُفِ بِأَنَّ الْعَاقِدَ ثُمَّ هُوَ الْفَاسِيخُ بِخِلَافِهِ هُنَا نَعَمْ لَوْ أَعْتَقَ الْوَارِثُ عَبْدَ التَّرِكَةِ أَوْ أَوْلَدَ أُمَّتَهَا وَهُوَ مُوسِرٌ نَفَذَ وَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ مُوجُودًا حَالِ الْعِتْقِ فَيُلْزِمُهُ قِيَمَتُهُ وَلَا يَنْفَعُهُ تَصَرُّفُهُ فِي شَيْءٍ غَيْرِ هَذَيْنِ. (وَلَا خِلَافَ أَنَّ لِلْوَارِثِ إِمْسَاكَ عَيْنِ التَّرِكَةِ وَقَضَاءَ الدَّيْنِ) الَّذِي يُلْزِمُهُ قَضَاؤُهُ وَهُوَ الْأَقْلُ مِنَ الْقِيَمَةِ وَالِدَيْنِ فَإِنْ اسْتَوَيَا تَخَيَّرَ أَوْ نَقَصَتْ الْقِيَمَةُ لَمْ يُلْزَمْ أَكْثَرُ مِنْهَا فَالْإِذَا لَمْ يَلْزَمْ لَهَا هُوَ الْأَقْلُ مِنْهُمَا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ عَنِ السَّبْكِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ بَلْ هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَلَّقَهُ بِالْمَرْهُونِ؛ إِذَا الرَّاهِنُ لَا يُلْزِمُهُ الْوَفَاءُ مِنْ حَيْثُ الرِّهْنُ إِلَّا بِالْأَقْلِ الْمَذْكُورِ فَاِإِرَادُ أَنَّ لَهُ إِمْسَاكَهَا بِقِيَمَتِهَا الْأَقْلُ مِنَ الدَّيْنِ عَلَيْهِ

❦ قَوْلُهُ: (إِنَّ الْفَاسِيخَ هُنَا الْخُ) جَزَمَ بِهِ النَّهَابَةُ. ❦ قَوْلُهُ: (بَيِّنُهُ) أَيِ: الْفَاسِيخَ هُنَا. ❦ قَوْلُهُ: (وَبَيْنَ مَا مَرَّ الْخُ) أَيِ: مِنْ أَنَّ الْفَاسِيخَ أَحَدُ الْعَاقِدَيْنِ أَوْ الْحَاكِمِ. ❦ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْعَاقِدَ الْخُ) يُتَأَمَّلُ أَهْ سَمَ لَعَلَّ وَجْهَ التَّأَمُّلِ أَنَّ حَقَّ الْمَقَامِ قَلْبُ الْحَضَرِ وَعَلَى كُلِّ الْعَاقِدِ مُوجُودٌ فِي الرَّدِّ أَيْضًا وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فِي التَّرَدِّي. ❦ قَوْلُهُ: (عَبْدَ التَّرِكَةِ) أَيِ: رَقِيقَ التَّرِكَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُوسِرٌ) أَفْهَمَ أَنَّ لِلْحَاكِمِ فَسْخَ الْإِعْتِقَاقِ وَالْإِبْلَادِ إِذَا كَانَ مِنْ مُغْسِرٍ فَلَوْ تَصَرَّفَ الْعِتْقُ مَدَّةَ الْعِتْقِ وَرَبِحَ مَا لَا قَيْدَ فِيهِ أَنَّهُ يَصِيرُ لِلْوَرَثَةِ وَلَوْ لَزِمَهُ دِيُونٌ فِي مَدَّةِ الْحُرِّيَةِ فَهَلْ تَتَعَلَّقُ بِمَا حَصَلَ لَهُ مِنَ الْمَالِ قَبْلَ الْفَسْخِ أَوْ لَا وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ مَالٌ أَوْ كَانَ وَلَمْ يَفِ فَهَلْ يَتَعَلَّقُ مَا بَقِيَ مِنَ الدَّيْنِ بِذِمَّتِهِ فَقَطُّ أَوْ بِهَا وَيَكْسِبُهُ كَالدَّيْنِ الْإِذَا لَمْ يَلْزَمْ لَهُ بِإِذَا مِنْ السَّيِّدِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي أَهْ شَ فِي تَعْبِيرِهِ بِالْفَسْخِ لَا سِيَّما بِالنَّسْبَةِ لِلْإِبْلَادِ تَسَامُحٌ وَالْمُرَادُ بِهِ عَدَمُ الثُّبُوتِ وَقَوْلُهُ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لَعَلَّهُ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ الْخُ وَأَمَّا مَا قَبْلَهُ فَالْأَقْرَبُ مِنْهُ الْأَوَّلُ فَلْيُرَاجَعْ. ❦ قَوْلُهُ: (نَفَذَ) لَمْ يَتَعَرَّضْ لِحُكْمِ الْجَوَازِ وَعَدَمِهِ ائْتِفَاءً بِمَا مَرَّ فِي الرِّهْنِ الْجَعْلِيِّ أَهْ بَضْرِي. ❦ قَوْلُهُ: (قِيَمَتُهُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى الْأَقْلُ مِنَ الدَّيْنِ وَقِيَمَةُ الرَّقِيقِ أَهْ. ❦ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ الَّذِي يُلْزِمُهُ أَدَاؤُهُ لَا بِوَضْفٍ كَوْنُهُ دَيْنًا لِيَصِحَّ الْحَمْلُ. ❦ قَوْلُهُ: (الْأَقْلُ مِنَ الْقِيَمَةِ وَالِدَيْنِ) يَعْنِي أَقْلَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ قِيَمَةِ التَّرِكَةِ وَالِدَيْنِ قَالَ فِي قَوْلِهِ الْأَقْلُ عَوَاضُ عَنْ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَمِنْ بَيَانِيَّةٍ لَا تَفْضِيلِيَّةٍ وَإِلَّا لَفَسَدَ الْمَعْنَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَكَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ الْآتِي الْأَقْلُ مِنْهُمَا. ❦ قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ عَنِ السَّبْكِيِّ الْخُ) أَيِ: فِي شَرْحِ فَعَلَى الْأَظْهَرِ يَسْتَوِي الدَّيْنُ الْمُسْتَعْرِقُ وَغَيْرُهُ فِي الْأَصَحِّ.

❦ قَوْلُهُ: (فَاِإِرَادُ الْخُ) لَا يَخْفَى مَا فِي الْجَوَابِ مِنْ مُخَالَفَةِ الظَّاهِرِ وَالتَّكْلُفِ وَالتَّعْوِيلِ عَلَى الْقَرِينَةِ الْخَفِيَّةِ فَالْتَّعْبِيرُ مَعَ ذَلِكَ بِعَدَمِ صِحَّةِ الْإِيرَادِ تَحَامُلٌ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ كَذَا أَفَادَهُ الْفَاضِلُ الْمُحَشِّي وَفِيهِ تَسْلِيمٌ لِلْوُرُودِ عَلَى الْمُتَنِ وَفِي حَاشِيَةِ الزِّيَادِيِّ عَلَى الْمَنْهَجِ مَا نَصَّهُ لَكِنْ لَكَ أَنْ تَمْنَعَ وَرُودَهَا؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ أَيِ: الْمَنْهَاجُ فِي إِمْسَاكِهَا وَقَضَاءِ الدَّيْنِ وَهَذِهِ أَيِ صُورَةُ نَقْصِ الْقِيَمَةِ فِي إِمْسَاكِهَا وَقَضَاءِ بَعْضِ الدَّيْنِ انْتَهَى أَهْ بَضْرِي وَفِي الْبُجَيْرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ جَوَابِ الزِّيَادِيِّ مَا نَصَّهُ وَفِيهِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى حَلْبِي وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ كَلَامَهُ أَيِ: الْمَنْهَاجُ فِي الْجَوَازِ لَا فِي الزُّرُومِ وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ الزِّيَادِيِّ أَهْ. ❦ قَوْلُهُ: (أَنَّ لَهُ إِمْسَاكَهَا الْخُ) أَيِ: وَمُقْتَضَى الْمُتَنِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بِقَضَاءِ جَمِيعِ الدَّيْنِ وَالْمُؤَرِّدُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ. ❦ قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيِ: عَلَى الْمُتَنِ.

غَيْرُ صَحِيحٍ (مِنْ مَالِهِ)؛ لِأَنَّ الْمَوْرَثَ الَّذِي هُوَ خَلِيفَتُهُ لَهُ ذَلِكَ وَمَنْ تَمَّ لَمْ يَجْزِ لَوْصِيٍّ وَلَا لِقَاضٍ بَيْعُهَا إِلَّا بِإِذْنِ الْوَارِثِ الْحَاضِرِ نَعَمْ لَوْ أَوْصَى بِدَفْعِ عَيْنٍ إِلَيْهِ عَوْضًا عَنْ دَيْنِهِ أَوْ عَلَى أَنْ تُبَاعَ وَيُوفَى دَيْنُهُ مِنْ ثَمَنِهَا أَوْ أَوْصَى بِبَيْعِ عَيْنٍ مِنْ مَالِهِ لِإِفْلَانٍ عَمِلَ بِوَصِيَّتِهِ وَامْتَنَعَ عَلَى الْوَارِثِ إِمْسَاكُهَا وَالْقَضَاءُ مِنْ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ أَحْلَى مِنْ بَقِيَّةِ أَمْوَالِهِ وَكَذَا لَوْ اشْتَمَلَتْ عَلَى جَنْسٍ

قوله: (لَهُ ذَلِكَ) أَي كَانَ لَهُ الْخُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. قوله: (نَعَمْ الْخُ) اسْتِثْنَاءٌ عَلَى الْمُتَن. قوله: (لَوْ أَوْصَى) إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ أَوْصَى بِبَيْعِ عَيْنٍ مِنْ مَالِهِ لِإِفْلَانٍ. قوله: (إِلَيْهِ) أَي الدَّائِنِ ع ش. قوله: (عَوْضًا عَنْ دَيْنِهِ) ثُمَّ إِنْ كَانَتْ تِلْكَ الْعَيْنُ قَدَّرَ الدَّيْنُ ظَاهِرًا وَإِنْ زَادَتْ قِيمَتُهَا عَلَيْهِ فَيَتَبَغَى إِنْ قَدَّرَ الدَّيْنُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَمَا زَادَ وَصِيَّةٌ يُخَسَّبُ مِنَ الثَّلْثِ إِلَى آخِرِ مَا فِي الْوَصِيَّةِ وَوَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ أَوْصَى شَخْصٌ بِدَرَاهِمٍ تُصْرَفُ فِي مُؤْنٍ تَجْهِيْزِهِ وَهِيَ تَزِيدُ عَلَى قَدْرِ الْمُؤْنِ الْمُعْتَادَةِ هَلْ تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ فِي الرَّائِدِ أَمْ لَا وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَا زَادَ عَلَى الْمُعْتَادِ وَصِيَّةٌ لِمَنْ تُصْرَفُ عَلَيْهِمُ الْمُؤْنُ عَادَةً فَإِنْ خَرَجَ ذَلِكَ مِنَ الثَّلْثِ نَقَذَتْ وَفُرْقَتُهَا الْوَصِيُّ أَوْ الْوَارِثُ عَلَى مَنْ تُصْرَفُ إِلَيْهِمْ عَادَةً بِحَسَبِ رَأْيِهِ وَهَلْ مِنْ ذَلِكَ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنَ الَّذِينَ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَمَامَ الْجَنَازَةِ وَغَيْرِهِمْ أَوْ لَا وَلَا يَتَعَدُّ أَنَّهُمْ يُعْطَوْنَ وَلَيْسَ ذَلِكَ وَصِيَّةً بِمَكْرُوهِ وَلَا يَتَقَيَّدُ ذَلِكَ بِعَدَدٍ بَلْ يُفْعَلُ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ لِأَمْثَالِ الْمَيِّتِ وَبَقِيَ مَا لَوْ تَبَرَّعَ بِمُؤْنٍ تَجْهِيْزِهِ غَيْرِ الْوَرْتَةِ هَلْ يَتَّقَى الْمَوْصَى بِهِ لِلْوَرْتَةِ كَبَقِيَّةِ الشَّرِكَةِ أَوْ يُصْرَفُ لِمَنْ قَامَ بِتَجْهِيْزِهِ زِيَادَةً عَلَى مَا أَخَذَهُ عَمَلًا بِأَنْ هَذَا وَصِيَّةٌ لَهُمْ فِيهِ نَظَرٌ. وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ أَه ع ش وَيَظْهَرُ تَقْيِيدُهُ أَخْذًا مِنْ أَوَّلِ كَلَامِهِ بِمَا إِذَا لَمْ يُزِدِ الْمَوْصَى بِهِ عَلَى الْمُؤْنِ الْمُعْتَادَةِ وَالْأَوَّلُ يُصْرَفُ لِمَنْ قَامَ بِتَجْهِيْزِهِ زِيَادَةً عَلَى مَا أَخَذَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قوله: (أَوْ عَلَى أَنْ تُبَاعَ الْخُ) عَطْفٌ عَلَى عَوْضًا الْخُ أَوْ عَلَى بِدَفْعِ عَيْنٍ الْخُ وَعَلَى بِمَعْنَى الْبَاءِ وَلَوْ حَذَفَهَا عَطْفًا عَلَى الدَّفْعِ لَكَانَ أَخْصَرَ وَأَوْضَحَ. قوله: (عَمِلَ بِوَصِيَّتِهِ الْخُ) وَاضِحٌ إِلَّا فِي صُورَةٍ إِذَا أَوْصَى أَنْ تُبَاعَ وَيُوفَى دَيْنُهُ مِنْ ثَمَنِهَا وَلَمْ يُعَيَّنْ مُشْتَرِيًا فَلَوْنَهُ يَتَبَغَى تَقْيِيدُ هَذِهِ بِمَا إِذَا ظَهَرَ مُشْتَرٍ يَكُونُ مَالُهُ أَطْيَبَ مِنْ مَالِ الْوَارِثِ وَالْأَوَّلُ لَمْ يَظْهَرْ وَجْهٌ تَخْصِيصِ الْبَيْعِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه سَيِّدُ عُمَرَ وَقَدْ يُقَالُ: إِنْ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ كَالنَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي مِنْ احْتِمَالِ قَضْدِ صَرْفِ أَطْيَبِ أَمْوَالِهِ فِي جِهَةِ قَضَائِ دَيْنِهِ كَمَا فِي التَّخْصِيصِ. قوله: (وَالْقَضَاءُ مِنْ غَيْرِهَا) أَي فَلَوْ خَالَفَ وَفَعَلَ نَقَذَ تَصْرُفُهُ وَإِنْ أَثِمَ بِإِمْسَاكِهَا لِرِضَا الْمُسْتَحِقِّ بِمَا بَذَلَهُ الْوَارِثُ وَوَصُولُهُ إِلَى حَقِّهِ مِنَ الدَّيْنِ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ أَه ع ش وَيَتَبَغَى تَقْيِيدُهُ بِالنُّسْبَةِ لِلصُّورَةِ الْأَوَّلَى أَخْذًا وَمِمَّا مَرَّ عَنْهُ إِذَا لَمْ تَزِدْ قِيمَةُ الْعَيْنِ عَلَى الدَّيْنِ. قوله: (لَأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ الْخُ) رَاجِعٌ لِلْأَوَّلَيْنِ وَأَمَّا الثَّالِثَةُ فَيَظْهَرُ وَجْهٌ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَأَمَّا الْآخِرَةُ الْخُ. قوله: (لَوْ اشْتَمَلَتْ) أَي: الشَّرِكَةُ (عَلَى جَنْسِ الدَّيْنِ) ظَاهِرُهُ امْتِنَاعُ إِمْسَاكِ الْوَارِثِ هُنَا أَه سَمِ عِبَارَةُ ع ش أَي: فَلَيْسَ لَهُ إِمْسَاكُهَا وَقَضَاءُ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ لِصَاحِبِ الدَّيْنِ أَنْ يَسْقِلَ بِالْأَخْذِ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ أَقُولُ يَتَأَمَّلُ وَجْهَ

قوله: (غَيْرُ صَحِيحٍ) لَا يَخْفَى مَا فِي الْجَوَابِ مِنْ مُخَالَفَةِ الظَّاهِرِ وَالتَّكْلِيفِ وَالتَّوْبِيلِ عَلَى الْقَرِينَةِ الْخَفِيَّةِ فَالتَّعْبِيرُ مَعَ ذَلِكَ بِعَدَمِ صِحَّةِ الْإِبْرَاءِ تَحَامُلٌ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ. قوله: (لَوْ اشْتَمَلَتْ) أَي: الشَّرِكَةُ عَلَى جَنْسِ الدَّيْنِ ظَاهِرُهُ امْتِنَاعُ إِمْسَاكِ الْوَارِثِ هُنَا.

الدين؛ لأنَّ للمستحقَّ الاستقلالَ بأخذها ذكره الرافعي وسبقه إليه البندنجي في الأولى والرويانى في الثانية، وأمَّا الأخيرة فلم أرَ مَنْ وافقه ولا مَنْ خالفه وإنما يتجه ما ذكره إن قال بدون ثَمَنِ المثل أو بغير نقد البلد أو بمؤجل ونحو ذلك مما يظهر فيه أنَّ للتخصيص معنى يعود نفعه على المشتري، ومنه أنَّ يكون له غرض في خصوص تلك العين ولو بأزيد من ثَمَنِ مثلها، أمَّا لو قال بثَمَنِ المثل الحال من نقد البلد أو أطلق ولم يُعرف له غرض في تلك العين فالذي يظهر عَدَمُ صِحَّةِ هذه الوصية؛ لأنها كالعَبَثِ وقوله وكذا إلى آخره المراد منه كما دلَّ عليه السَّيَاقُ أنَّ محلَّ قولهم للوارث إمساك التركة والقضاء من ماله حيث لم يكن الدين من جنس التركة وإلا فإنَّ أراد إعطاءه من غير التركة ما هو من جنس دينه فوراً أُجِبَ الدائن على القبول كما في نظيره من الرهن الجعلي؛ لأنَّ امتناعه حينئذٍ تَعَثُّ وتعلُّق حقه بعين التركة لكونها مرهونة فيه لا يمنع الإعطاء من غيرها المساوي لها؛ لأنَّ تَعَلُّقَ حقه إنما هو بالذمة حقيقة وبالتركة توثقاً. وإذا كان بالذمة تَخَيَّرَ الوارث في قضائه من أي محل شاء حيث لا ضَرَرٌ على الدائن بوجه وإذا وجبت إجابة الراهن في الرهن الجعلي في نظير ذلك بشروطه مع كونه أقوى بالنظر لما نحن فيه فأولى هذا فإن قلَّت: قَرَرُوا في الوصايا وغيرها أنَّ الأغراض تَخْتَلَفُ باختلاف الأعيان فقياسه إجابة دائن له غرض في عين التركة قلَّت: لم يُطْلَقُوا.....

ذَلِكَ فَإِنَّ مُجَرَّدَ جَوَازِ اسْتِقْلَالِ صَاحِبِ الدَّيْنِ بِأَخْذِهِ مِنَ التَّرِكَةِ لَا يَقْتَضِي مَنَعَ الْوَارِثِ مِنْ أَخْذِ التَّرِكَةِ وَدَفْعِ جِنْسِ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِهَا فَإِنَّ رَبَّ الدَّيْنِ لَمْ يَتَعَلَّقْ حَقُّهُ بِالَّذِينَ تَعَلَّقَ شَرِكَةُ وَإِنَّمَا تَعَلَّقَ بِهَا تَعَلُّقُ رَهْنٍ وَالرَّاهِنُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَوْفِيَةُ الدَّيْنِ مِنَ الرَّهْنِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي حَجِّ أَح. قَوْلُهُ: (ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ) أَي: قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى هُنَا. قَوْلُهُ: (وَسَبَقَهُ) أَي: الرَّافِعِيُّ (إِلَيْهِ) أَي: الْمَذْكُور. قَوْلُهُ: (فِي الْأُولَى) أَي: فِي الْوَصِيَّةِ بِالذَّمِّ. قَوْلُهُ: (فِي الثَّانِيَةِ) أَي: فِي الْوَصِيَّةِ بَبَيْعِ عَيْنٍ وَالتَّوْفِيَةُ مِنْ ثَمَنِهَا. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْأَخِيرَةُ) وَهِيَ الْوَصِيَّةُ بِبَيْعِ عَيْنٍ مِنْ مَالِهِ لِثَلَاثٍ. قَوْلُهُ: (وَافَقَهُ) أَي: الرَّافِعِيُّ فِي الْأَخِيرَةِ. قَوْلُهُ: (إِنْ قَالَ) أَي: الْمُوصِي فِي الْأَخِيرَةِ. قَوْلُهُ: (مِمَّا يَظْهَرُ فِيهِ) أَي: مِنْهُ. قَوْلُهُ: (أَنَّ لِلتَّخْصِيصِ مَعْنَى الْإِلْخِ) الْأَخْصَرُ الْأَوْضَحُ أَنَّ فِي التَّخْصِيصِ نَفْعًا يَعُودُ عَلَى الْمُشْتَرِي. قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَي: مِنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى.

قَوْلُهُ: (غَرَضٌ) أَي: لِلْمُشْتَرِي وَكَذَا بِنَظِيرِهِ الْآتِي. قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُ) أَي: الرَّافِعِيُّ. قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَمْ يَكُنْ الْإِلْخِ) خَبَرٌ إِنَّ الْجُمْلَةَ خَبَرُ الْمُرَادِ الْإِلْخِ وَجُمْلَتُهُ الْكُبْرَى خَبَرٌ وَقَوْلُهُ وَكَذَا الْإِلْخِ. قَوْلُهُ: (وَلَا فَإِنَّ الْإِلْخِ) أَي: وَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ مِنْ جِنْسِ التَّرِكَةِ فَيَنْظَرُ فَإِنْ أَرَادَ الْإِلْخِ وَدَعَا دَلَالَةَ السَّيَاقِ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ وَإِنْ كَانَ التَّفْصِيلُ فِي نَفْسِهِ قَرِيبًا كَمَا مَرَّ عَنْ ع ش. قَوْلُهُ: (مَا هُوَ مِنْ جِنْسِ الْإِلْخِ) مَفْعُولٌ ثَانٍ لِلْإِعْطَاءِ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ حَالٌ مِنْهُ. قَوْلُهُ: (وَلَا أَنْ امْتِنَاعَهُ الْإِلْخِ) عَطَفَ عَلَى كَمَا فِي نَظِيرِهِ الْإِلْخِ.

قَوْلُهُ: (حَيْثُ) أَي: حِينَ إِذَا زَادَ مَا ذَكَرَ. قَوْلُهُ: (وَتَعَلَّقَ حَقُّهُ) أَي: الدَّائِنِ (بِعَيْنِ التَّرِكَةِ الْإِلْخِ) جَوَابُ مُعَارَضَةٍ تَقْدِيرِيَّةٍ. قَوْلُهُ: (لَا يَمْنَعُ الْإِلْخِ) خَبَرٌ قَوْلُهُ وَتَعَلَّقَ الْإِلْخِ. قَوْلُهُ: (لِمَا نَحْنُ فِيهِ) أَي: مِنْ رَهْنِ التَّرِكَةِ شَرْعًا. قَوْلُهُ: (فَأُولَى هَذَا) أَي: بوجوب إجابة الوارث. قَوْلُهُ: (فَقِيَاسُهُ) أَي: ذَلِكَ الْمُقَرَّرُ.

ذلك الاختلاف حتى يتأتى ما ذكرناه وإنما خصصوه بما إذا كان حقه متعلقاً بأعيان التركة ملكاً كأن أوصى لكل وارث بعين هي قدر حصته لا بُدَّ من الإجازة حينئذٍ لاختلاف الأغراض باختلاف الأعيان. وأما من حقه في الذمة أصالة وليس له في الأعيان إلا التوثق فلا يجاب إلى تعيين عين دون عينٍ مُساوية لها لظهور تغته حينئذٍ كما تقرَّر وإن أراد إعطاءه من غير الجنس أو مع تأخيرٍ لغير ضرورة فله الأخذ، لكن إن وُجدت شروط الظفر لتعديده بمنع الجنس أو بالتأخير وقد صرحوا بجزريان الظفر بشروطه فيما فيه جنس الدين وغيره وبهذا الذي ذكرته ودلَّ عليه كلامهم يُردُّ على مَنْ زعم أنَّ للمستحقَّ هنا الاستقلال بالأخذ ثم استشكله بأنَّ الإنسان لا يتعاطى البيع والاستيفاء لنفسه إلا في مسألة الظفر والوالد مع الطفل وبأنَّ الرافعي ذكر في خلط المغصوب بمثله وقلنا الخلط إهلاك أن للغاصب أن يُعطيه من غير المخلوط مع كونه أقرب إلى حقه ولعلَّ الفرق أنَّ ذمة الميت خربت وانتقل الحق إلى عين التركة بخلاف الغاصب فإنَّ العين قد تلفت بالخلط وانتقل الحق إلى ذمته فالذمة هنا كالتركة ثم اهـ وجه رده أنه ليس هنا بيع؛ لأنَّ الفرض في مُجرَّد أخذ من التركة وأنه يؤهم أنه لا يأتي هنا ظفر مُطلقاً وليس كذلك لما عُلِمَت من تأتية في بعض الصور، وأما ما ذكره من استشكال ما هنا بمسألة الخلط والفرق بينهما فسهو منشؤه عدم تأمل كلامهم هنا وثم

قوله: (ذلك الاختلاف) أي: تأثيره في الإجابة. قوله: (حقه) أي: حقُّ المستحق. قوله: (لا بُدَّ من الإجازة) أي: إجازة الورثة. قوله: (لها) أي: للعين الأولى ولعلَّ الأولى له أي: لحقه. قوله: (وإن أراد إلخ) عطف على قوله إنَّ أراد إعطاءه من غير التركة إلخ. قوله: (فله الأخذ) أي: للدائن أخذ الجنس استقلالاً اهـ كُردِي. قوله: (لتعديده) أي: الوارث. قوله: (وغيره) أي: وفي غير ما فيه جنس الدين. قوله: (وبهذا الذي ذكرته) أي: بقوله وإنَّ أراد إعطاءه من غير الجنس إلى هنا. قوله: (هنا) أي: فيما إذا اشتملت التركة على جنس الدين. قوله: (ثم استشكله) أي: جواز الاستقلال. قوله: (لا يتعاطى البيع إلخ) أي: بيع مال الغير واستيفاء ثمنه لنفسه. قوله: (والوالد إلخ) أي: ومسألة الوالد إلخ. قوله: (وقلنا إلخ) أي: والحال قد قلنا إلخ. قوله: (إن للغاصب) أي: وليس لِمالك المغصوب الاستقلال بالأخذ من المخلوط. قوله: (أن يُعطيه) أي: المالك. قوله: (مع كونه) أي: المخلوط. قوله: (ولعلَّ الفرق) أي: بين التركة المُشتملة على جنس الدين وبين المخلوط. قوله: (إلى ذمته) أي: الغاصب. قوله: (هنا) أي: في مسألة الغصب. وقوله: (ثم) أي: في مسألة موت المدين. قوله: (وجه رده) أي: الزاعم. قوله: (إنه ليس هنا) أي: في استقلال المستحق بالأخذ وهذا ردُّ للإشكال الأول. قوله: (في مُجرَّد أخذ من التركة) أي: أخذ الدين من جنسه الذي اشتمل عليه التركة. قوله: (وأنه توهم إلخ) أي: الزاعم عطف على قوله إنه ليس إلخ. قوله: (لا يأتي هنا) أي: في مسألة التركة. قوله: (في بعض الصور) أي: فيما إذا اشتملت التركة على جنس الدين وأراد الوارث عطاء الدين من غير جنسه أو مع تأخيرٍ لغير ضرورة. قوله: (والفرق إلخ) عطف على الاستشكال.

وبيانه أنهما على حد سواء؛ لأن الغاصب بالخلط ملك المخلوط وصار هنا بحق المالك فلا يصح تصرف الغاصب فيه إلا بعد إعطاء المالك للبذل وحينئذ فهذا كالتركة هنا ملك للوارث ومرونة الدين فلا يصح تصرفه فيها قبل وفاء الدين، وإذا تقرر أنهما على حد سواء فما تقرر هنا من التفصيل يأتي ثم فإذا أراد الغاصب إعطاءه من غير المخلوط فامتنع فإن كان البذل الواجب له من جنس المخلوط أو من غير جنسه تأتى جميع ما ذكر وإطلاق الراجعى ثم الإعطاء من غير المخلوط مقيّد بما قاله هنا من التفصيل لما عُلِمَت من اتحادهما في أن كلاً من التركة والمخلوط ملك الوارث والغاصب ومروون بما في ذمة الميت المنزّل منزله وارثه وبما في ذمة الغاصب فالتعلق بالذمة باقٍ فيهما وزعم خراب ذمة الميت لا يصح هنا؛ لأن الأصح أن له ذمة صحيحة وأن قولهم ذمة الميت خربت محمول على أن خرابها إنما هو بالنسبة للالتزام دون الإلزام. ألا ترى أنه لو تعدى بخبر ضامن من تردى فيه بعد موته ثم رأيت آخر كلام ذلك الزعم أنه لا فرق بين المسألتين لكأنه استنتجه من تكلف حمل الإعطاء من الغير فيهما على ما إذا حصل تأخير وليس كما زعم بل الحق ما ذكرته فتأمل، وقضية المثني بل صريحه أن للوارث الحائز الاستقلال بقضاء الدين وقبض دين الميت ووديعة من غير إذن

قوله: (وبيانه) أي: بيان السهو أو الصواب. قوله: (للبذل) أي: من المخلوط أو غيره.
 قوله: (فهذا) أي المخلوط. قوله: (كالتركة) خبر فهذا. قوله: (هنا) أي: في مسألة الموت.
 قوله: (ملك للوارث إلخ) خبر مبتدأ محذوف أي: فاتها أي: التركة ملك للوارث إلخ وكان الأخصر الواضح أن يقول بطل وحينئذ فهذا كالتركة إلخ كما أن التركة إلخ. قوله: (فلذا أراد إلخ) بيان لجريان التفصيل فني مسألة الخلط. قوله: (إعطاء) أي: البذل. قوله: (فإن كان البذل الواجب له) لعل الأئساب الأخصر فإن كان المعطي. قوله: (في أن كلاً من التركة والمخلوط ملك الوارث إلخ) لا يخفى ما في هذا التعبير، وكان الأولى مع الاختصار في أن كلاً من التركة والمخلوط مروون بما في الذمة أي ذمة الميت المنزّل إلخ في الأول وذمة الغاصب في الثاني. قوله: (المنزّل إلخ) نعت سببي للميت ونايب فاعله قوله وارثه. قوله: (وأن قولهم إلخ) عطف على أن له إلخ. قوله: (دون الإلزام) مضد المبنى للمفعول. قوله: (استنتجه) أي: عدم الفرق. قوله: (من تكلفه) أي الزاعم. قوله: (حمله) أي الزاعم مفعول التكلف (الإعطاء) أي: جواز الإعطاء (من الغير) أي غير التركة والمخلوط (فيهما) أي: مسألتى الموت والغصب. قوله: (على ما إلخ) متعلق بالحمل. قوله: (إذا حصل تأخير) أي: في الإعطاء من التركة والمخلوط. قوله: (كما زعم) من الحمل المذكور. قوله: (ما ذكرته) أي: من الإيجاب على القول إذا كان الغير المعطى من الجنس وقورا أي: جنس الدين هنا وجنس المخلوط ثم وإن أمكن الإعطاء من التركة والمخلوط قورا.

القاضي؛ إذ لا ولاية له عليها حيثيذ، وقولهم إذا لم يوص بقضائه فهو للقاضي مفروض فيما إذا كان في الورثة محجور عليه أو غائب وبهذا يندفع إطلاق بعضهم أن المنقول أنه لا يباع شيء من التركة إلا بإذن القاضي الأهل؛ لأن ولاية قضاء الدين إليه؛ لأنه ولي الميت، والحاصل أن شرط استقلال الوارث بما مر على ما ذكرناه كونه مستغرقاً وقصده البيع للوفاء وإذن الغريم له فيه صريحاً فلو باعه له بلا إذن لم يصح فيما يظهر؛ لأن إيجابه وقع بإطلاق فلم يصح قبوله له ولا ينافيه اغتفار ذلك في الرهن الجعلي على ما يقتضيه كلامهم؛ لأنه يحتاط هنا أكثر؛ إذ لو أذن الدائن للرهن أن يتصرف في الرهن لنفسه صح ولو أذن للوارث هنا في ذلك لم يصح كما مر ولو زاد الدائن على التركة فطلب الوارث أخذها بالقيمة ولا شبهة في ماله أي: والتركة ومال الغريم لا شبهة فيه وقال الغريم ثبأ رجاء الزيادة أجيب الوارث على الأصح فإن الظاهر والأصل عدم الراغب وللناس غرض في إخفاء تركة مؤزتهم عن إشهارها بالبيع واختار الأذرعى إجابة الغريم نظراً لنفع الميت؛ إذ النداء يغير الرغبات فإن قلت: يؤيده إجابة الغريم

قوله: (عليها) على قضاء الدين وقبضه وقبض الوديعة. قوله: (حيثيذ) أي: حين وجود الوارث الحائز. قوله: (إذا لم يوص) يفيد أنه إذا أوصى به فهو للوصي اهـ سم. قوله: (فهو) أي القضاء. قوله: (وبهذا) أي بالغرض المذكور. قوله: (الأهل) أي: الجامع لشروط القضاء. قوله: (لأن ولاية إلخ) تعليل للخصر. قوله: (لأنه ولي الميت) تعليل لهذه العلة. قوله: (والحاصل) أي: حاصل ما يتعلق بالمقام عبارة سم أي: في هذا وما تقدم اهـ. قوله: (بما مر) أي: بالقضاء والقبض. قوله: (على ما ذكرناه) أي: من الغرض المذكور. قوله: (كونه مستغرقاً) أي: كون الوارث حائزاً اهـ كُردي. قوله: (له فيه) أي: للوارث في البيع للوفاء. قوله: (فلو باعه له) تفريع على تشييد الإذن بالصراحة أي باع الوارث شيئاً من التركة للغريم أخذاً من التعليل. قوله: (لأن إجابته) أي: الوارث (وقع باطلاً) أي: لعدم الإذن الصريح. قوله: (قبوله له) أي: قبول الغريم للإيجاب. قوله: (ولا ينافيه) أي: عدم صحة ذلك البيع. قوله: (اغتفار ذلك) أي البيع للغريم بلا إذن. قوله: (إذ لو أذن إلخ) تعليل لأكثرية الاحتياط هنا ولك أن تقول إنما فرق بينهما في هذه الصورة؛ لأن المذكور اقتضاه بخلاف ما استشهد عليه فليتامل اهـ بضري وقوله؛ لأن المذكور أي: رعاية براءة ذمة الميت. قوله: (كما مر) أي: في شرح تعلقي المزهون. قوله: (ولا شبهة في ماله) ينبغي أن يقال أو كانت الشبهة في ماله أخف أو مساوية لها في التركة ومال الغريم ويتبعني أن يُنظر أيضاً لما إذا ظهر راغب أجبت يكون ماله أطيب من مال الوارث اهـ سيد عمر. قوله: (وقال الغريم إلخ) عطف على قوله طلب الوارث إلخ. قوله: (أجيب الوارث إلخ) وفقاً للنهاية والمغني. قوله: (فإن الظاهر والأصل إلخ) فإن طلب بزيادة لم يأخذها الوارث بقيمتها كما صرح به ابن المفري نهاية ومغني. قوله: (يؤيده) أي: ما اختاره الأذرعى من إجابة الغريم.

قوله: (إذا لم يوص) يفيد أنه إذا أوصى به فهو للوصي. قوله: (والحاصل) أي: في هذا وما تقدم.

فيما لو قال الغريم أنا أخذتهما بكل الدين قلت: يَفَرَّقُ بَأْنْ هُنَا نَفْعًا مُحَقَّقًا لِلْمَيِّتِ وَهُوَ سَقُوطُ الدين عن ذِمَّتِهِ وَخِلَاصُ نَفْسِهِ مِنْ حَبْسِهَا بِخِلَافِ ذَاكَ فَإِنَّهَا إِذَا اشْتَهَرَتْ فِي النَّدَاءِ قَدْ يَحْصُلُ ذَلِكَ وَقَدْ لَا فَاجِبُ الْوَارِثِ كَمَا تَقَرَّرَ وَنَقَلَ الزَّرْكَشِيُّ عَنِ الْكِفَايَةِ عَنِ الْبَحْرِ أَنَّهُ لَوْ تَعَلَّقَ الدِّينُ بِعَيْنِ التَّرِكَةِ لَمْ يَكُنْ لِلْوَارِثِ إِمْسَاكُهَا وَفِيهِ نَظَرٌ وَاطْلَاقُهُمْ أَوْجَهُ. (وَالصَّحِيحُ أَنَّ تَعَلُّقَ الدِّينِ بِالتَّرِكَةِ لَا يَمْنَعُ الْإِرْثَ) وَلَا لَوْرَثَ مَنْ أَسْلَمَ أَوْ عَتَقَ قَبْلَ قَضَائِهِ وَلَمْ يَرِثْ مَنْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَأَنَّ تَعَلُّقَ الرِّهْنِ أَوْ الْأَرْضِ لَا يَمْنَعُ الْمَلِكَ فِي الْمَرْهُونِ وَالْعَبْدَ الْجَانِي وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ بَعَدَ وَصِيَّةً يُوَصِّي بِهَا أَوْ دَيْنًا﴾ [النساء: ١٢] غَايَةُ لِلْمُقَدَّرِ لَا لِلْمُقَدَّرِ أَي: لَا تَعْتَقِدُوا أَنَّ الثَّمَنَ مِنْ أَصْلِ الْمَالِ وَإِنَّمَا هُوَ بَعْدَ الْفَاضِلِ عَنِ ذَيْنِكَ، وَقَضِيَّةٌ كَوْنُهَا مِلْكُهُ لِجَبَاؤِهِ عَلَى وَضْعِ يَدِهِ عَلَيْهَا وَإِنْ لَمْ تَفِ بِالْدينِ لِيُوفِيَ مَا ثَبَتَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ خَلِيفَةُ مَوْرَثِهِ وَلَأَنَّ الرَّاهِنَ يُجْبَرُ عَلَى الْوَفَاءِ مِنْ رَهْنٍ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ فَإِنْ امْتَنَعَ نَابَ عَنْهُ الْحَاكِمُ وَكَلَامُهُمْ فِي وَارِثٍ عَامِلٍ الْمُسَاقَاةِ ظَاهِرٌ فِي ذَلِكَ (وَلَا يَتَعَلَّقُ) الدِّينُ (بِزَوَائِدِ التَّرِكَةِ) الْمُتَفَصِّلَةِ الْحَادِثَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ كَذَا عُبِّرَ بِهِ

قوله: (سقوط الدين) أي: جميع الدين الزائد على التركة. قوله: (قد يحصل ذلك) أي: التفتع بظهور راعب بزائد. قوله: (ونقل الزركشي إلخ) أقره النهاية والمغني عبارتهما قال الزركشي ومحل كون ذلك للوارث إذا لم يتعلّق الحق بعين التركة فإن تعلّق بها لم يكن له ذلك فليس للوارث إمساك كل مال القراض والزام العاقل أخذ نصيبه منه من غيره كما في الكفاية عن البحر اه قال الرشيد قوله إذا لم يتعلّق الحق إلخ أي: تعلّق ملك بدليل المثال اه وقال ع ش قوله أخذ نصيبه منه من غيره وبوجه بأن العاقل يملك حصته من المال فيصير شريكاً للوارث اه. قوله: (لو تعلّق الدين) قضيته ومرّ عن النهاية والمغني أن كلام البحر فيما تعلّق بعين التركة تعلّق ملك فخرج ما تعلّق بها تعلّق توثق وبه يتدفع النظر الآتي. قوله: (ولا لورث إلخ) عبارة النهاية؛ لأنه لو كان باقياً على ملك الميت لوجب أن يرثه من أسلم أو أعتق من أقاربه قبل قضاء الدين اه. قوله: (قبل ذلك) أي: القضاء. قوله: (تعلّق الرهن) أي: بالمرهون الجعلي (أو الأرض) أي بالجاني. قوله: (وقوله تعالى إلخ) ردّ دليل مقابل الصحيح. قوله: (للمقادير) أي الانصباء من النصف والثلث والثلثين. وقوله: (لا للمقدّر) وهو الإرث اه كزدي. قوله: (بعد الفاضل من ذينك) عبارة النهاية والمغني من بعد إعطاء وصية أو إيفاء دين إن كان اه. قوله: (كونها ملكه) أي كون التركة ملك الوارث. قوله: (ما ثبت منه) أي: من الدين اه كزدي عبارة ع ش أي: ثبت وفاؤه بأن يجب دفعه للمستحق اه. قوله: (فإن امتنع) أي الوارث من وضع اليد. قوله: (في ذلك) أي: في أنه يجبر الوارث على وضع اليد وينوب الحاكم عن الممتنع. قوله (س) (ولا يتعلّق إلخ) كذا في نسخ الشارح بالواو وهو في النهاية والمغني بالفاء عبارتهما وإذا كان الدين غير مانع للإرث فلا يتعلّق إلخ.

قوله (س) (فلا يتعلّق بزوائد التركة) ظاهره ولو متصلة كالسمن فتقوم مهزولة ثم سمينه فما زاد عن قيمتها مهزولة له اختص به الورثة ولا ينافي هذا قوله كالكسب؛ لأنه مثال ويؤيد هذا ما يأتي في قوله م

وظاهره أن ما حدث مع الموت تركته ويظهر أن المراد به آجر الزهوق؛ لأن الأصل بقاء ملك الميت حتى يتحقق الناقل ولا يتحقق إلا بتمام خروج الروح ولا أثر لشخص البصر لما مر أنه بعد خروجها وأنه من آثار بقايا حرارتها الغريزية ولذا تجد المذبوح يتحرك حركة شديدة كالكسب والنتاج بأن كان الموجب للأجرة كالصنعة من عبید التركة مثلاً أو كان العلوق بالحمل من أمة أو بهيمة من التركة وإيقاعاً بعد الموت ويُلحق بذلك ما لو مات عن زرع طول السنبلة منه ذراع فطالت بعد الموت ذراعاً آخر فهذا الذراع للوارث؛ لأنه زيادة متميزة فكانت كالمنفصلة وأما الحب المتعقد بعد ذلك فيأتي حكمه ويدل على أن تلك الزيادة المتميزة في الطول لها اعتبار قول المتولي وغيره في أصول نحو البطح إن بيعت بشرط قلع فهي كأصلها للمشتري أو بشرط قطع فهي للبائع وما لو مات عن نحو نخل وقد برز طلع أو نحو كالنور أو علق بالحمل قبل الموت أو معه وجد تأييد أم لا فالثمره والحمل تركته

ر وفصل الحكم إلخ لكن عبارة حج بزوائد التركة المنفصلة انتهى . ومفهومه أن المنفصلة يتعلّق بها الذين ليكنه ذكر بعد ذلك في الحب إذا انعقد بعد موت المدين ما يقتضي أن الزيادة المنفصلة لا تكون رهنًا فتقوم التركة بالزيادة ويدونها كما سبق فليراجع فإنه مهم اه ع ش . فؤد: (وظاهره) أي: ظاهره تغييرهم بالحادثة بعد الموت . فؤد: (إن المراد به) أي: بالموت . فؤد: (لما مر) أي: في أول الجنائز اه كزدي . فؤد: (أو كان العلوق إلخ) عطف على قوله كان الموجب . فؤد: (واقعا) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه والإفراد نظراً لظاهر العطف بأو . فؤد: (ويُلحق بذلك) أي: بما ذكر من الزوائد المنفصلة . فؤد: (طول السنبلة منه ذراع إلخ) لا يخفى ما في هذا التمثيل . فؤد: (فهذا الذراع للوارث) وفاقاً للنهاية . فؤد: (بعد ذلك) أي: الموت . فؤد: (لها اعتبار) جملته خير إن . فؤد: (قول المتولي إلخ) فاعل يدل لكن في دلالته تأمل . فؤد: (إن بيعت إلخ) وقوله: (فهي) أي: الأصول . فؤد: (كأصلها) أي: كهروق الأصول إذ الأصل المراد به هنا العرق مفرد مضاف فيعم ولذا أتت ضميره في قوله الآتي فهي للبائع . فؤد: (ولو مات إلخ) كذا في الشسخ عطفاً على قوله ما لو مات عن زرع إلخ ويناقض مفاد هذا العطف من الإلحاق قوله الآتي فالثمره والحمل تركه إلخ ولعل أصله، وأما لو مات إلخ عطفاً على وأما الحب إلخ وسقطت الألف من القلم . فؤد: (أو علق إلخ) عطف على مات عن نحو نخل . فؤد: (وجد تأييد أم لا) كان الأولى تقديمه على قوله أو علق إلخ . فؤد: (فالثمره إلخ) ليكن ينبغي أن ما يقابل ثموها للوارث أخذاً مما في مسألة الزرع قال سم على منهج ولو بذر أرضاً ومات والبذر مستتر بالأرض لم يبرز منه شيء ثم ثبت وبرز بعد الموت قال م ر

فؤد: (أو تأييد) خرج ما إذا مات قبل تأييدها ليكن يؤخذ من قوله الآتي لم يتعلّق الثمر بهما إلخ أنها تركه إلا ما زاد بالتأخير بعد الموت . فؤد: (بيعت بشرط قطع) ظاهره وإن لم ير وفيه نظر .

فَيَتَعَلَّقُ بِهِ الدَيْنُ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْحَمْلَ يُعْلَمُ. وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فِي الْحَمْلِ ثَبَتَ فِي نَحْوِ الطَّلَعِ الْمَذْكُورِ بِالْأُولَى وَمِثْلُهُ إِسْبَالُ الزَّرْعِ فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَ الْمَوْتِ فَارَ بِحَبِّهِ الْوَارِثُ أَوْ مَعَهُ أَوْ قَبْلَهُ فَتَرَكَةٌ ثُمَّ مَا حَكَمَ بِأَنَّهُ لِلْوَارِثِ وَتَعَدَّرَتْ قِسْمَتُهُ وَبِيعَهُ لِعَدَمِ رُؤْيِيهِ مِثْلًا يَنْتَظَرُ وَضْعُهُ وَحَصَادُهُ وَمَا لَا يَتَعَدَّرُ فِيهِ ذَلِكَ كَالطَّائِلِ مِنَ السَّنَابِلِ وَكَالثَمَرِ الَّذِي لَمْ يُؤَبَّرْ يَقُومَانِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَقَبْلَهُ فَمَا خَصَّ الزَّائِدَ لِلْوَارِثِ وَمَا عَدَاهُ تَرَكَةٌ هَذَا مَا يَظْهَرُ مِنْ مُتَفَرِّقَاتِ كَلَامِهِمْ. ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ قَالَ لَوْ مَاتَ عَنْ زَرْعٍ لَمْ يُسْتَنْبَلْ فَهَلِ الْحَبُّ تَرَكَةٌ أَوْ لِلْوَرَثَةِ؟ الْأَقْرَبُ الثَّانِي وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِي فَارَ بِحَبِّهِ الْوَارِثُ إِلَخَ قَالَ فَلَوْ بَرَزَتِ السَّنَابِلُ فَمَاتَ ثُمَّ صَارَتْ حَبًّا فَهَذَا مَوْضِعٌ تَأْمُلُ أَه. وَسَبَبُ تَوَقُّفِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا أَشْعَرَ بِهِ كَلَامُهُ أَنَّهُ مُتَوَقِّفٌ فِي السَّنَابِلِ نَفْسِهَا هَلْ هِيَ تَرَكَةٌ لُجُودِهَا قَبْلَ الْمَوْتِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا وَهُوَ الْحَبُّ إِنَّمَا وَجَدَ بَعْدَ الْمَوْتِ، أَمَّا عَلَى مَا قَدَّمْتُهُ أَنَّ السَّنَابِلَ بَعْضُهَا الَّذِي طَالَ بَعْدَ الْمَوْتِ لِلْوَارِثِ وَمَا قَبْلَهُ تَرَكَةٌ فَالْحَبُّ لِلْوَارِثِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْرُزْ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَا نَظَرَ لِلْسَّنَابِلِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْمَيِّتِ وَالْوَارِثِ مَلَكَ بَعْضُهَا فَتَعَارَضَا وَتَسَاقَطَا وَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُّ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْبُرُوزِ كَمَا فِي الطَّلَعِ وَهُوَ إِنَّمَا بَرَزَ بَعْدَ الْمَوْتِ فَلْيَقْرَ بِهِ الْوَارِثُ فَتَأْمُلْ ذَلِكَ كُلَّهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتُهُ بَلْ يُصَرِّحُ بِهِ وَهُوَ قَوْلُهُمْ مَا قَارَنَ عَقْدَ الرِّهْنِ مِنْ نَحْوِ طَّلَعٍ وَحَمْلٍ مَرْهُونٍ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْحَمْلَ يُعْلَمُ وَالطَّلَعُ أُولَى مِنْهُ لِظُهُورِهِ وَقَوْلُهُمْ مَا حَدَّثَ بَعْدَ عَقْدِ الرِّهْنِ مِنْ نَخِيلٍ مَرْهُونَةٍ أَيْ: وَالْمَوْتُ هُنَا كَالْعَقْدِ ثُمَّ

يَكُونُ جَمِيعُ مَا بَرَزَ بِتَمَامِهِ لِلْوَارِثِ؛ لِأَنَّ التَّرَكَةَ هِيَ الْبَذْرُ وَهُوَ بِاسْتِثْنَائِهِ فِي الْأَرْضِ كَالثَّالِفِ وَمَا بَرَزَ مِنْهُ لَيْسَ عَيْنُهُ بَلْ غَيْرُهُ لِكَيْتِهِ مُتَوَلَّدٌ وَنَاشِئٌ مِنْهُ كَمَا قَالَهُ وَأُظْهِرُ أَنَّ ذَلِكَ بَحْثٌ مِنْهُ لَا تَقْلُ فِيهِ فَلْيَتَأْمَلْ وَلْيُرَاجِعْ ائْتَهَى أَيْ: فَإِنَّهُ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْبَذْرَ حَالِ اسْتِثْنَائِهِ كَالْحَمْلِ وَهُوَ لِلْوَارِثِ مُطْلَقًا إِجْعَ ش وَقَوْلُهُ لِلْوَارِثِ مُطْلَقًا صَوَابُهُ كَمَا يَفْتَضِيهِ سِيَاقُهُ تَرَكَةٌ مُطْلَقًا. □ فَوَدَّ: (فَيَتَعَلَّقُ بِهِ) أَيْ: بِكُلِّ مِنَ الثَّمَرَةِ وَالْحَمْلِ.

□ فَوَدَّ: (وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا) أَيْ: الْكُونُ تَرَكَةٌ وَمُتَعَلِّقًا لِلدَّيْنِ. □ فَوَدَّ: (بِالْأُولَى) أَيْ: لِظُهُورِ نَحْوِ الطَّلَعِ الْمَذْكُورِ دُونَ الْحَمْلِ. □ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ) أَيْ مِثْلُ الْحَمْلِ الْمَارِّ. □ فَوَدَّ: (إِسْبَالُ الزَّرْعِ) بِكُسْرِ الهمزة وَفِي الْقَامُوسِ اسْبَالُ الزَّرْعِ خَرَجَتْ سُبُولَتُهُ أَه. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ مَا حَكَمَ إِلَخَ) أَيْ مِنْ الْحَمْلِ وَالْحَبِّ.

□ فَوَدَّ: (وَكَالثَمَرِ) يَعْنِي الْحَادِثَ قَبْلَ الْمَوْتِ أَوْ مَعَهُ ثُمَّ زَادَ نُمُوهُ بَعْدَهُ كَمَا مَرَّ عَنْ ع ش وَإِلَّا فَالثَمَرُ الْحَادِثُ بَعْدَهُ كُلُّهُ لِلْوَارِثِ. □ فَوَدَّ: (يَقُومَانِ) أَيْ السَّنَابِلُ وَالثَمَرُ. □ فَوَدَّ: (الْأَقْرَبُ الثَّانِي) أَقْرَهُ النَّهَايَةِ أَيْضًا وَقَالَ ع ش أَيْ: فَيَأْخُذُ الْوَارِثُ السَّنَابِلَ وَمَا زَادَ عَلَى مَا كَانَ مَوْجُودًا مِنَ السَّاقِ وَقَتَ الْمَوْتِ أَه.

□ فَوَدَّ: (قَالَ) أَيْ: الْأَذْرَعِيَّ وَكَذَا ضَمِيرُ تَوَقُّفِهِ وَضَمِيرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ إِلَخَ. □ فَوَدَّ: (لِلْوَارِثِ) خَبَرَ بَعْضُهَا وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ إِنَّ. □ فَوَدَّ: (وَمَا قَبْلَهُ تَرَكَةٌ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بَعْضُهَا إِلَخَ. □ فَوَدَّ: (فَالْحَبُّ لِلْوَارِثِ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ.

□ فَوَدَّ: (وَهُوَ إِنَّمَا بَرَزَ) أَيْ الْحَبِّ. □ فَوَدَّ: (أُولَى مِنْهُ) أَيْ: بِأَنَّهُ يَكُونُ مَرْهُونًا. □ فَوَدَّ: (مِنْ نَخِيلٍ إِلَخَ) مُتَعَلِّقٌ بِحَدَّثِ. □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَيْ: فِي الرِّهْنِ الشَّرْعِيِّ. □ وَفَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيْ: فِي الرِّهْنِ الْجَعْلِيِّ.

من نحو سَعَفٍ وِوعَاءٍ طَلْعٍ وَلَيْفٍ وَأَصُولٍ سَعَفٍ وَأُولَادٍ نَبَتَتْ من عُروِقِ النَخْلَةِ بِجَنْبِهَا غَيْرُ
 مَرهُونٍ اعْتِيدَ قَطْعُ ذَلِكَ كُلِّ سَنَةٍ أَمْ لَا وَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ فِي وَرَقٍ يَنْتَرِكُ إِلَى أَنْ يَسْقُطَ وَفِي جَرِيدٍ
 وَأَغْصَانٍ غَيْرِ مَقْصُودَةٍ أَنَّهَا مَرهُونَةٌ مَرْدُودَةٌ إِنْ قُلْتَ: يُنَافِي قِيَاسَ مَا هُنَا عَلَى الرَّهْنِ الْجَعْلِيِّ أَنَّ
 الَّذِي عَلَيْهِ جُمِعَ مُتَقَدِّمُونَ ثُمَّ إِنَّ الْمُقَارِنَ لِلْعَقْدِ مِمَّا ذَكَرَ غَيْرُ مَرهُونٍ أَيْضًا وَقَدْ ذَكَرْتُمْ هُنَا أَنَّهُ
 مَرهُونٌ قُلْتَ: لَيْسَ ذَلِكَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ فَقَدْ قَالَ الْمُتَوَلَّى ثُمَّ بِنَظِيرٍ مَا قُلْنَاهُ هُنَا أَنَّهَا مَرهُونَةٌ وَبِتَسْلِيمِ
 أَنَّ الْمُعْتَمَدَ الْأَوَّلَ يُفَرِّقُ بِمَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ آتِفًا أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ مِلْكِ الْمَيْتِ فَاسْتَصْحَبْنَاهُ عَلَى مَا
 وَجَدَ قَبْلَ تَمَامِ خُرُوجِ رُوحِهِ وَالْأَصْلُ هُنَا بَقَاءُ مِلْكِ الرَّاهِنِ مِنْ غَيْرِ تَعَلُّقٍ بِهِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ وَجُودُ
 الْعَقْدِ الْمَوْجِبِ لِتَعَلُّقِ الْحَقِّ بِهِ وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ إِلَّا فِيمَا وَجَدَ بَعْدَ الْعَقْدِ لَا مَعَهُ وَذَكَرُوا ثُمَّ أَنَّ
 الْحَمْلَ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَرهُونٍ لَمْ تُبْعَ أُمُّهُ قَبْلَ الْوَضْعِ بِغَيْرِ رِضَا الرَّاهِنِ لِتَعْدِيرِ تَوَزِيعِ الشَّمَنِ وَتُبَاغِ
 نَخْلَةٍ مَرهُونَةٍ حَدَّثَ طَلْعُهَا بَعْدَ الرَّهْنِ دَخَلَ طَلْعُهَا فِي الْبَيْعِ أَمْ لَا، وَفِيمَا إِذَا أَرَادَ بَيْعَ مَا حَدَّثَ
 طَلْعُهَا اسْتِثْنَاهُ عِنْدَ بَيْعِهَا وَإِنْ صَحَّ مَعَهَا كَمَا تَقَرَّرَ أَه. وَهُوَ يُؤَيِّدُ بَعْضَ مَا ذَكَرْتُمْ فِي الْبَيْعِ ...

قوله: (مِنْ نَحْوِ سَعَفٍ الْخ) بَيَانٌ لِمَا حَدَّثَ. قوله: (غَيْرُ مَرهُونٍ) خَبَرٌ مَا حَدَّثَ الْخ. قوله: (اعْتِيدَ
 الْخ) أَي: سِوَاءِ اعْتِيدَ الْخ. قوله: (قَطَعَ ذَلِكَ) أَي: مَا حَدَّثَ الْخ أَوْ نَحْوُ سَعَفٍ الْخ (قِيَاسٌ مَا هُنَا الْخ)
 أَي الْمَذْكُورُ بِقَوْلِهِ سَابِقًا أَي وَالْمَوْتُ هُنَا كَالْعَقْدِ. قوله: (إِنَّ الَّذِي عَلَيْهِ الْخ) مَفْعُولٌ يُنَافِي وَفَاعِلُهُ قِيَاسُ
 الْخ وَبِجَوَازِ الْعَكْسِ. قوله: (ثُمَّ) أَي: فِي الرَّهْنِ الْجَعْلِيِّ. قوله: (إِنَّ الْمُقَارِنَ الْخ) خَبَرٌ إِنَّ الَّذِي الْخ.
 قوله: (مِمَّا ذَكَرَ) أَي: مِنْ نَحْوِ السَّعَفِ الْخ. قوله: (أَيْضًا) أَي: كَالْحَادِثِ بَعْدَ الْعَقْدِ. قوله: (وَقَدْ
 ذَكَرْتُمْ الْخ) الْوَاوُ حَالِيَّةٌ. قوله: (هُنَا الْخ) أَي: فِي الرَّهْنِ الشَّرْعِيِّ. قوله: (أَنَّهُ) أَي: إِنَّ تَنْظِيرَهُ وَهُوَ
 الْمُقَارِنُ لِلْمَوْتِ وَالْحَادِثُ مَعَهُ. قوله: (لَيْسَ ذَلِكَ) أَي مَا جَرَى عَلَيْهِ الْجُمُعُ. قوله: (إِنَّهَا الْخ) بَيَانٌ
 لِلتَّظْهِيرِ وَالضَّمِيرِ (إِنَّهَا) السَّعَفُ وَوِعَاءُ طَلْعٍ وَلَيْفٌ الْخ الْمُقَارِنَةُ لِلْعَقْدِ وَالْحَادِثَةُ مَعَهُ. قوله: (إِنَّ الْمُعْتَمَدَ
 الْخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَالْأَسْنَى. قوله: (الْأَوَّلُ) أَي: إِنَّ الْمُقَارِنَ لِلْعَقْدِ غَيْرُ مَرهُونٍ. قوله: (آتِفًا)
 أَي: فِي شَرْحٍ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِزَوَائِدِ التَّرَكَةِ. قوله: (وَالْأَصْلُ هُنَا الْخ) أَي: فِي الرَّاهِنِ الْجَعْلِيِّ قَضِيَّةٌ صَنِيعُهُ
 أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ الْأَصْلُ بَقَاءُ الْخ فَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ آتِفًا وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ
 يُفَرِّقُ بَأَنَّ الْأَصْلَ ثُمَّ كَمَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ آتِفًا بَقَاءُ مِلْكِ الْخ. قوله: (إِلَّا فِيمَا وَجَدَ بَعْدَ الْخ) الْإِنْسَابُ إِلَّا بَعْدَ
 تَمَامِ الْعَقْدِ لَا مَعَهُ. قوله: (وَذَكَرُوا الْخ) ابْتِدَاءُ كَلَامٍ إِنَّمَا ذَكَرَهُ لِتَأْيِيدِ بَعْضٍ مَا ذَكَرَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَه كُرْدِيٌّ
 وَيُظْهِرُ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ الْأَذْرَعِيِّ قَالَ الْخ أَي: ثُمَّ رَأَيْتُ ذَكَرُوا الْخ. قوله: (إِذَا كَانَ غَيْرَ مَرهُونٍ) كَانَ
 حَدَّثَ بَعْدَ الْعَقْدِ. قوله: (وَتُبَاغِ الْخ) كَقَوْلِهِ وَفِيمَا إِذَا أَرَادَ الْخ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنَّ الْحَمْلَ الْخ.
 قوله: (دَخَلَ طَلْعُهَا فِي الْبَيْعِ) أَي: بَيْعِ النَّخْلَةِ الْمُطْلَقِ بَأَنَّ لَمْ يُؤَيَّرَ طَلْعُهَا. قوله: (أَمْ لَا) أَي: بَأَنَّ
 يُؤَيَّرَ طَلْعُهَا. قوله: (أَرَادَ بَيْعَ مَا حَدَّثَ طَلْعُهَا) أَي: وَخَذَهُ بَدُونِ طَلْعِهَا. قوله: (وَإِنْ صَحَّ بَيْعُهَا) أَي:
 مَعَ طَلْعِهَا. قوله: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَي بِقَوْلِهِ دَخَلَ طَلْعُهَا فِي الْبَيْعِ أَمْ لَا. قوله: (انْتَهَى) أَي: مَا ذَكَرُوهُ ثُمَّ.
 قوله: (بَعْضُ مَا ذَكَرْتُمْ الْخ) يَعْنِي قَوْلَهُ ثُمَّ مَا حُكِّمَ بِأَنَّهُ لِلْوَارِثِ الْخ أَه كُرْدِيٌّ.

وفي زيادة المبيع إذا رُدَّ بنحو عَيْبٍ تفصيلٌ يأتي كثيرٌ منه هنا كما يُعلَمُ بالتأثُّلِ الصَّادِقِ ومنه قولهم وطلَّعَ وثمرةً حادثانِ بعد عقدِ الشِّراءِ للمُشتري كالحملِ الحادثِ حينئذٍ بخلافِ الصُّوفِ عند الشَّيْخَيْنِ؛ لأنَّهُ لَمَّا اتَّصَلَ باللحمِ أَشْبَهَ السَّمْنَ والنَّابِتَ عند المُشتري من أصولٍ ما لا يدخلُ في البَيْعِ كالكُرَّاثِ للمُشتري؛ لأنَّ الحادثَ منها ليس تبعًا للأرضِ والبيضُ كالحملِ وإنَّما أَطْلَتِ هنا؛ لأنِّي لم أرَ مَنْ نَبَّهَ على شيءٍ من ذلك مع مَسِيَسِ الحاجةِ إليه فتَعَيَّنَ إمعانُ النظرِ في كلامهم الذي استنبطتُ منه ما ذكرته هنا فإنه نفيسٌ مُهمٌّ.

(فرغ) ما قَبَضَهُ أَحَدُ الوَرَثَةِ من دَيْنٍ مَوْرَثِهِ يُشَارِكُهُ فِيهِ البَقِيَّةُ نعم لو أَحَالَ وارِثٌ على حِصَّتِهِ من دَيْنٍ مَوْرَثِهِ فَقَبَضَهَا الْمُحْتَالُ فلا يُشَارِكُهُ أَحَدٌ فِيهَا؛ لأنَّهُ قَبَضَهَا عن الحِوَالَةِ لا الإِرْثِ ويأتي قُبَيْلَ الوَكَاةِ ما له تَعَلَّقَ بهذا فراجعهُ.

□ قَوْلُهُ: (وفي زيادة المبيع) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ تَفْصِيلُ الْخ. □ قَوْلُهُ: (ومنه) أي: مِنْ التَّفْصِيلِ. □ قَوْلُهُ: (بَعْدَ عَقْدِ الشِّراءِ الْخ) أي: وَالْمَوْتُ هُنَا كَالْعَقْدِ ثُمَّ. □ قَوْلُهُ: (حِينَئِذٍ) أي: حِينَ؛ إِذْ تَحَقَّقَ وُجُودُ الْعَقْدِ وَكَانَ الْأَوْضَحُ بَعْدَهُ. □ قَوْلُهُ: (وَالنَّابِتُ الْخ) كَقَوْلِهِ الْآتِي وَالْبَيْضُ كَالْحَمْلِ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ وَطَلَّعَ وَثْمَرَةً الْخ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ أَصُولِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالنَّابِتِ. □ قَوْلُهُ: (مَا لَا يَدْخُلُ الْخ) أي: وَمِمَّا لَا يُؤْخَذُ دَفْعَةً وَاحِدَةً. □ قَوْلُهُ: (فِي الْبَيْعِ) أي: بَيْعِ الْأَرْضِ مُطْلَقٌ. □ قَوْلُهُ: (وَالْبَيْضُ كَالْحَمْلِ) أي: فِيهِ التَّفْصِيلُ السَّابِقُ. □ قَوْلُهُ: (مَا ذَكَرْتُهُ هُنَا) يَعْني قَوْلَهُ وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ إِلَى قَوْلِهِ هَذَا مَا يَظْهَرُ الْخ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ الْخ) أي: كَلَامُهُمُ الَّذِي اسْتَنْبَطْتُ الْخَ وَيُحْتَمَلُ أَنْ مَرَّجَعَ الضَّمِيرَ قَوْلَهُ مَا ذَكَرْتُهُ هُنَا. □ قَوْلُهُ: (فَرَّغَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَأْتِي فِي النِّهَايَةِ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ التَّفْلِيسِ)

هو لغة النداء على المدين الآتي وشهره بصفة الإفلاس المأخوذ من الفلوس التي هي أخس الأموال وشرعا حجر الحاكم على المدين بشروطه الآتية وصح (أنه ﷺ حجر على معاذ في ماله وباعه في دينه وقسمه بين غرمائه فأصابهم خمسة أسباع حقوقهم فقال لهم ﷺ: «ليس لكم - أي: الآن - إلا ذلك» والمفليس لغة المعسر وشرعا من لا يفي ماله بدينه كما قال ذاكرنا حكمه. (من عليه) دين أو (ديون) لله تعالى إن كان فوريا أو لآدمي (حالة) لازمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ التَّفْلِيسِ

قوله: (هو لغة) إلى المثني في المغني إلا أنه عبر بالمفليس بدل المدين الآتي وكذا في النهاية إلا قوله والمفليس إلخ. قوله: (الآتي) إشارة إلى المعتبرات الآتية وفي اختيار اللغة لذلك نظر واضح إلا أن يراد أن ذلك مما صدقته لغة اهر سم ولعل ذلك النظر عدل النهاية والمغني إلى ما مر عنهما. قوله: (التي هي أخس الأموال) أي: بالنسبة لذاتها فإن الثحاس بالنسبة للذهب والفضة خسيس وباختيار عدم الرغبة فيها للمعاملة والإدخار اهرع ش. قوله: (وقسمه) أي: ثمن ماله. قوله: (أي: الآن) والقرينة عليه بقرينة الحديث وهي - ثم بعته إلى اليمن وقال له لعل الله يجبرك ويؤدي دينك فلم يزل باليمن حتى توفي النبي ﷺ - اهرع ش. قوله: (أو دين) عبارة النهاية والمغني والديون في كلامه مثال إذ الدين الواحد إذا زاد على المال كاف وكذا لفظ الغرماء اهر.

قوله (سني): (ديون) أي: ولو كانت منافع اهر سم على منهج عن م ر وصورة ذلك أن يلزم ذمته حمل جماعة إلى مكة مثلا اهرع ش. قوله: (لازمة) إلى قوله ويؤخذ في النهاية والمغني إلا قوله وبهذه إلى المثني وقوله بدين الله إلى بدين غير لازم. قوله: (إن كان فوريا) أطلق الإسنوي أنه لا حجر بدين الله واعتقده صاحب الروض نعم لو لزمت الزكاة وانحصرت مستحقها فلا يبعد الحجر حينئذ سم على حج ولعل مراده بالانحصار كونهم ثلاثة فأقل على ما يأتي للشارح م ر في أواخر قسم الصدقات ويؤخذ من كلام سم المذكور أنه لو كان المنذور له موعتا حجر له أيضا اهرع ش عبارة النهاية والمغني فلا حجر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ التَّفْلِيسِ

قوله: (الآتي) إشارة إلى المعتبرات الآتية وفي اختيار اللغة لذلك نظر واضح إلا أنه يراد أن ذلك مما صدقته لغة. قوله: (المعسر) قد اعتبر ما اقتضاه التفلis. قوله: (إن كان فوريا) أطلق الإسنوي أنه

(زائدة على ماله) الذي يتيسر الأداء منه ولو دينا حالا على مليء مقر أو عليه به بينة بخلاف نحو منفعة ومغصوب وغائب وذین ليس كذلك فلا تعتبر زيادة الدين عليها؛ لأنها بمنزلة العدم وأفهم قوله على ماله أنه إذا لم يكن له مال لا حجر عليه، وبحث الرافعي الحجر عليه منعاً له من التصرف فيما عساه يحدث مردود بأن الأصح أن الحجر إنما هو على ماله دون نفسه وما يحدث إنما يدخل تبعاً لا استقلالاً، وبحث ابن الرفعة أنه لا حجر على ماله

بدين الله تعالى ولو قورياً كما قاله السنوي خلافاً لبعض المتأخرين اهـ.

□ قول (سني): (زائدة) أي: وإن قلت الزيادة اهـ ع ش. □ قوله: (على مليء مقر) لا بد من تقييده بكونه حاضراً كما قاله م ر اهـ سم قال ع ش ويتبعني أن مثل حضوره ما لو أمكن الرفع للقاضي واستيفاء الدين من ماله الحاضر في غيبته اهـ. □ قوله: (بخلاف نحو منفعة) وإن كان متمكناً من تحصيل أجرتها اغتبرت كما قاله بعض المتأخرين نهايةً ومغني قال ع ش قوله من تحصيل أجرتها أي: حالاً بأن تمكن إيجارها مدة طويلة لا يظهر نقص بسبب تعجيل الأجرة إلى حد لا يتغابن به الناس ولا فرق في المنافع بين المملوكة والموقوفة ويتبعني أن مثل المنافع التي يتيسر تحصيل أجرتها حالاً الوظائف والجامكية التي اغتيد الثزل عنها بعوض فيعتبر العوض الذي يرغب بمثله فيها عادة ويضم لماله الموجود فإن زاد دينه على مجموع ذلك حجر عليه وإلا فلا اهـ ع ش. □ قوله: (ومغصوب) إلا إذا اقتدر على انتزاعه م ر اهـ سم. □ قوله: (وغائب) أطلقوه. □ وقوله: (وذین) دخل فيه المؤجل اهـ سم وفي الجبرمي ويظهر أنه أي: الغائب ما لا يتيسر الأداء منه في الحال وهو أن يكون في مسافة القصر اهـ. □ قوله: (عليها) أي: المنفعة وما عطف عليه كزدي. □ قوله: (فيما عساه يحدث) أي بنحو أتهاب واضطیاد. □ قوله: (تبعاً) أي: للموجود اهـ نهايةً. □ قوله: (لا استقلالاً) عبارة النهاية والمغني وما جاز تبعاً لا يجوز قصداً اهـ. □ قوله: (على ماله إلخ) عبارة النهاية والمغني على من ماله مروهون اهـ.

لا حجر بدين الله واغتمده صاحب الروض نعم لو لزمت الزكاة الذمة وانحصرت مستحقها فلا يبعد الحجر حينئذ. □ قوله: (على مليء مقر إلخ) أي كما قاله السنوي ولا بد من تقييد ذلك بما إذا كان المذيون حاضراً كما قاله أيضاً م ر. □ قوله: (بخلاف نحو منفعة) يتبعني اعتبار الزيادة على المنفعة إذا تيسر التحصيل منها بالإجارة كما قاله بعض المتأخرين وعلى المغصوب إذا قدر على انتزاعه م ر نعم قد يخالف الأول ما سيأتي أنه يجوز أم ولده الأرض الموقوفة عليه مرة بعد أخرى إلى البراءة فإن السنوي نبه على أنه صريح في أن ملك المنفعة لا يمنع الحجر وإن كان ماله معها زائداً على الدين انتهى إلا أن يخص هذا البحث بما إذا تيسر التحصيل في الحال فليأمل. □ قوله: (وغائب) أطلقوه وقوله أو دين دخل فيه المؤجل. □ قوله: (مردود بأن الأصح إلخ) وجه رده بأمرين فأما الأول فيرد عليه أن الحجر المنع فإن أريد منع المال فهو غير معقول أو منع المدين من التصرف في المال فالرافعي لم يخالف في ذلك وأما الثاني فهو أول المسألة فلا يصح الرد به فليأمل. □ قوله: (لا استقلالاً) فيه أن هذا

المرهون؛ لأنه لا فائدة له وزدوه بأن له فوائد كمنع تصرفه فيه بإذن المُرتهن وفيما عساه يحدث بنحو اصطلياد وبهذه فارق ما مر في التركة المرهونة في الحياة؛ لأن ما يحدث منها ملك الورثة فلا فائدة للحجر فيها ما دام الرهن متعلقًا بها (يحجر عليه) من الحاكم بلفظ حجرت وكذا منعت من التصرف على الأوجه وجوبًا في ماله إن استقل وإلا فعلى وليه في مال المولى (بسؤال الغرماء) أو ولي المحجور منهم للخبر المذكور ولقلاً يخص بعضهم بالوفاء فيتصّرر الباقيون. (ولا حجر) بدين لله تعالى غير فوري كندبر مطلق وكفارة لم يعص بسببها ولا بدين غير لازم كمال كتابة ولا (بالمؤجل)؛ إذ لا مطالبة بذلك مطلقًا أو حالًا (وإذا حجر) عليه (بحال لم يحل المؤجل في الأظهر) لبقاء الذمة بحالها

□ قوله: (بإذن المُرتهن) أو فكّه الرهن اه نهاية. □ قوله: (وبهذه إلخ) أي: الفائدة الثانية دون الأولى لامتناع تصرفه فيها بإذن الدائن بدون هذا الحجر احتياطًا للتميت لاحتمال دين كما علم مما تقدم في الفصل السابق في شرح قوله تعلّقه بالمرهون اه سم. □ قوله: (ما مر في التركة إلخ) أي: من عدم تعلّق الدين بها. □ قوله: (من الحاكم) أي: دون غيره نهاية ومغني قال ع ش قوله دون غيره أي: كالمحكّم والمضليح وسيّد العبد المأذون كما يأتي لكن نقل سم على حج عن شرح العباب أن مثل الحاكم المحكّم وإطلاق الشارح م ر يخالفه اه. □ قوله: (أو ولي المخجور إلخ) الأولى الواو عبارة النهاية والمغني ولو بنوايهم كأوليايهم اه. □ قوله: (للمخبر المذكور) فيه أنه ليس في الخبر المذكور اشتراط السؤال عبارة النهاية والمغني؛ لأن الحجر يحقّهم وفي النهاية أن الحجر كان على معاذ بسؤال الغرماء اه. □ قوله: (ولقلاً يخص إلخ) ولقلاً يتصرّف فيه فيضيع حق الجميع نهاية ومغني. □ قوله: (غير فوري) وكذا فوري؛ إذ لا مطالبة به من معين سم ونهاية ومغني. □ قوله: (كمال كتابة) وما إلحق به من ديون المعاملة التي على المكاتب لسيده نهاية ومغني وكالتن في مدة خيار المشتري فلا حجر به لانقضاء الزوم وإن تعلّى الحجر إليه لو حجر بغيره وكشّره للمشتري شرطه للبائع أو لهما فلا حجر به لانقضاء الدين اه ع ش. □ قوله: (مطلقاً) راجع لما في الشرح. □ وقوله: (أو حالاً) راجع لما في المتن. □ قول (سني): (لم يحل المؤجل إلخ) وإذا بيعت أموال المفلس لم يدخر منها شيء للمؤجل فإن حلّ

أول المسألة. □ قوله: (وبهذه) أي: وبهذه الفائدة دون الأولى لامتناع تصرفه فيها بإذن الدائن بدون هذا الحجر احتياطًا للتميت لاحتمال دين آخر كما علم مما تقدم في الفصل السابق في شرح قوله تعلّقه بالمرهون. □ قوله: (من الحاكم) وكذا من المحكّم كما بيّنه في شرح العباب. □ قوله: (أو ولي المخجور) فإن لم يطلب الولي الحجر جاز للحاكم الحجر ولم يجب كذا في شرح الإزاد للشارح وسيتاني هنا التصريح بوجوبه وهذا وجه وقضيته أنه لا أثر للولي لوجوب الحجر طلب أو لم يطلب وهذا قضية قول الروض إن التمسّه الغرماء أو كان لغير رشيد قال في شرحه وكذا المسجّد أو جهة عامة كالفقراء.

□ قوله: (غير فوري) وكذا فوري؛ إذ لا مطالبة به من معين. □ قوله: (كمال كتابة) انظر دين المعاملة للسيّد على المكاتب.

وبه فارق الموت ومثله الاسترقاق لا الجنون على الأصح من تناقض للمُصنّف فيه ولا الردّة إلا إن اتّصلت بالموت ويؤخذ ممّا تقرّر في الحلول به أنّ من استأجر محلاً بأجرة مؤجّلة ومات قبل حلولها وقبل استيفاء المنفعة حلّت بالموت كما أفتى به شيخ الإسلام الشرف الميناوي وأما إفتاء الشارح بعدم حلولها نظراً إلى أنه هنا لم يستوف المقابل بخلاف بقية صور الحلول بالموت فمردود بما تقرّر أنّ سبب الحلول بالموت خراب الدّمة وهو موجود هنا ويقول البلقيني تحلّ الدّيون المؤجّلة بموت المدين إلا في صورة على مرجوح ويقول الزركشي إلا في ثلاث صور مسلم تحلّ عنه بيت المال فمات لا يحلّ على بيت المال وثنتين على مرجوح والاستثناء معيار العموم وفي فتاوى البلقيني ما يصرّح بذلك وسأذكره آخر الإجارة وبأنه قد يحلّ والاستيفاء للمقابل في مسائل كثيرة كحلول دين الضامن بموته ودين الصداق بموت الزوج قبل وطئه. (ولو كانت الدّيون بقدر المال فإن كان كسوباً ينفق من كسبه فلا حرج) لعدم الحاجة إليه بل يُنزله الحاكم بقضاء الدين فإن امتنع تولّى بيع ماله أو أكرهه بالضرب والحبس إلى أن يبيعه

قَبْلَ الْقِسْمَةِ التَّحَقُّ بِالْحَالِ اهـ نَهَايَةُ. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَيِ بَقَاءِ الدِّمَةِ (فَارَقَ الْمَوْتَ) فَإِنَّ الْمُؤَجَّلَ يَحُلُّ بِهِ. □ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ) أَيِ: الْمَوْتُ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (الْإِسْتِرْقَاقُ) أَيِ لِلْحَرْبِيِّ اهـ نَهَايَةُ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ اتَّصَلَتْ الْإِخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الْحُلُولَ حَيْثُئِذٍ بِالرَّدَّةِ سَمَ عَلَى حَجِّ أَقُولُ وَهُوَ كَذَلِكَ وَتَظْهَرُ فَايِدَتُهُ فِيمَا لَوْ تَصَرَّفَ الْحَاكِمُ بَعْدَ الرَّدَّةِ بِأَدَاءِ مَالِهِ لِيَعْبُضَ الْغَرَمَاءُ فَإِذَا مَاتَ تَبَيَّنَ بَطْلَانُ تَصَرُّفِهِ لِتَبَيُّنِ حُلُولِ الَّذِينَ بِنَفْسِ الرَّدَّةِ فَلَا تَصِحُّ قِسْمَةُ أَمْوَالِهِ عَلَى غَيْرِ أَرْبَابِ الدِّيُونِ الْمُؤَجَّلَةِ لِتَبَيُّنِ آتِهَا صَارَتْ حَالَةً فَيَقْسَمُ الْمَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (فِي الْحُلُولِ بِهِ) أَيِ: فِي سَبَبِ الْحُلُولِ بِالْمَوْتِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ. □ فَوَدَّ: (حَلَّتْ بِالْمَوْتِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْإِخ) أَقَرَّه ع ش وَسُلْطَان. □ فَوَدَّ: (وَيَقُولُ الْبَلْقِينِي الْإِخ) وَقَوْلُهُ: (وَيَقُولُ الزَّرْكَشِي الْإِخ) وَقَوْلُهُ: (وَبِأَنَّهُ قَدْ يَحُلُّ الْإِخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (بِمَا تَقَرَّرَ). □ فَوَدَّ: (وَفِي فَتَاوَى الْبَلْقِينِي) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ مَا يَصْرُحُ الْإِخ. □ فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَيِ: بِحُلُولِ الْأَجْرَةِ بِالْمَوْتِ اهـ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (قَدْ يَحُلُّ) أَيِ: الدِّينَ بِالْمَوْتِ. □ فَوَدَّ: (فِي مَسَائِلِ الْإِخ) مُتَعَلِّقٌ بِبَيْحِ اهـ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (لِعَدَمِ الْحَاجَةِ) إِلَى قَوْلِهِ السَّابِقِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَيُكَرَّرُ إِلَى الْمَثْنِ. □ فَوَدَّ: (بِالضَّرْبِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَإِنْ زَادَ مَجْمُوعُهُ عَلَى الْحَدِّ، وَحَاصِلُ مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ تَعَيُّنُ تَقْدِيمِ الْحَبْسِ إِذَا طَلَبَهُ الْغَرِيمُ أَوْ لَا عِبَارَتُهُ فَإِنْ

□ فَوَدَّ (بِنَفْسِهِ): (لَمْ يَحُلْ الْمُؤَجَّلُ) فِي الرُّوضِ وَيُبَاعُ مَالُ الْمُفْلِسِ وَلَوْ مَا اشْتَرَاهُ بِمُؤَجَّلٍ وَيُقْسَمُ أَيِ نَمَتْهُ عَلَى أَصْحَابِ الْحَالِ وَلَا يُدْخَرُ شَيْءٌ لِلْمُؤَجَّلِ وَلَا يُسْتَدَامُ لَهُ الْحِجْرُ فَلَوْ لَمْ يُقْسَمَ حَتَّى حَلَّ التَّحَقُّ بِالْحَالِ وَرَجَعَ بِالْعَيْنِ. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ فَارَقَ الْمَوْتَ) فَإِنَّ الْمُؤَجَّلَ يَحُلُّ بِهِ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ اتَّصَلَتْ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الْحُلُولَ حَيْثُئِذٍ بِالرَّدَّةِ. □ فَوَدَّ: (كَحُلُولِ دَيْنِ الضَّامِنِ) قَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ لِرُؤْمِ الدِّينِ لِلضَّامِنِ لَمْ يُجْعَلْ فِي مُقَابَلَةِ شَيْءٍ عَلَى الْمُضْمُونِ عَنْهُ وَإِنَّمَا لِرُؤْمِ مِثْلِهِ لِلْمُضْمُونِ عَنْهُ حُكْمٌ تَرْتَبُ عَلَى الضَّمَانِ وَبِأَنَّ الشَّرْعَ

وَيُكَرَّرُ ضَرْبُهُ لَكِنْ يُمَهَّلُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ حَتَّى يَبْرَأَ مِنَ أَلَمِ الْأُولَى لِقَلَّا يُؤَدِّي إِلَى قَتْلِهِ خِلَافًا لِمَا أَطَالَ بِهِ السُّبْكِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ. (وَأِنْ لَمْ يَكُنْ كَسُوبًا وَكَانَتْ تَفَقُّهُ مِنْ مَالِهِ فَكَذَا) لَا حَجَرَ (فِي الْأَصَحِّ) لِيَتِمَّ كُنْهِمُ مِنْ مُطَالَبَتِهِ حَالًا نَعَمْ لَوْ طَلَبَهُ الْغُرَمَاءُ فِي الْمُسَاوِي أَوْ النَّاقِصِ بَعْدَ امْتِنَاعِهِ أُجِيبُوا لَكِنَّهُ لَيْسَ حَجَرٌ فَلَسَ بَلْ مِنَ الْحَجَرِ الْغَرِيبِ الشَّابِقِ قُبَيْلَ التَّوْلِيَةِ، كَذَا وَقَعَ فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ لِشَيْخِنَا وَكَانَهُ أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِ الْإِسْنَوِيِّ فَإِنَّ التَّمَسَّ الْغُرَمَاءُ الْحَجَرَ عَلَيْهِ حُجَرَ فِي أَظْهَرِ الْوُجْهِينِ وَإِنْ زَادَهُ لَهُ عَلَى ذَنْبِهِ كَذَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحَبْسِ وَعَلَّلَهُ بِخَوْفِ إِثْلَافِهِ لِمَا لَهُ أَهْلٌ لَكِنْ اعْتَرَضَهُ الْمُتَنَكِّثُ بِأَنَّ الَّذِي قَالَاهُ ثُمَّ إِطْلَاقٌ لَا غَيْرُ قَالَ فَلْيُحْمَلْ عَلَى مَا إِذَا زَادَ الدُّيْنُ أَهْلًا وَأَقُولُ يُجْمَعُ بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الدُّيْنُ نَحْوَ ثَمَنِ؛ إِذْ قَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ فِي مَبْحَثِ الْحَجَرِ الْغَرِيبِ اخْتِصَاصُهُ بِذَلِكَ صَوْنًا لِلْمُعَامَلَاتِ عَنْ أَنْ تَكُونَ سَبَبًا لِضَيَاعِ الْأَمْوَالِ

لَمْ يَنْزَجِرْ بِالْحَبْسِ أَيْ الَّذِي طَلَبَهُ الْغَرِيمُ وَرَأَى الْحَاكِمُ ضَرْبَهُ أَوْ غَيْرَهُ فَعَلَ ذَلِكَ وَإِنْ زَادَ مَجْمُوعُهُ عَلَى الْحَدِّ انْتَهَى أَهْلُ سَمٍ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ وَإِنَّمَا جَازَتْ الزِّيَادَةُ عَلَى الْحَدِّ هُنَا؛ لِأَنَّهُ بَامْتِنَاعِهِ يُعَدُّ صَائِلًا وَدَفْعُ الصَّائِلِ لَا يَتَقَيَّدُ بِعَدَدِ أَهْلٍ ش. ٥ قَوْلُهُ: (وَيُكَرَّرُ ضَرْبُهُ) أَيْ وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ إِذَا مَاتَ بِسَبَبِ ذَلِكَ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ إِطْلَاقِهِ أَهْلُ سَم. ٥ قَوْلُهُ: (لِمَا أَطَالَ بِهِ السُّبْكِيُّ الْإِنِّخ) أَيْ: مِمَّا حَاصِلُهُ أَنَّهُ يُعَاقَبُ حَتَّى يُؤَدِّي أَوْ يَمُوتَ أَهْلُ سَم. ٥ قَوْلُهُ: (لَوْ طَلَبَهُ الْغُرَمَاءُ) أَيْ: طَلَبُوا الْحَجَرَ فِي الدِّينِ الْمُسَاوِي الْإِنِّخ أَهْلُ كُرْدِيٍّ.

٥ قَوْلُهُ: (فَإِنَّ التَّمَسَّ الْإِنِّخ) أَيْ: عِنْدَ الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْبَيْعِ أَهْلُ سَم. ٥ قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيْ: قَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ وَكَذَا ضَمِيرُ اعْتَرَضَهُ. وَقَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيْ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحَبْسِ أَهْلُ كُرْدِيٍّ. ٥ قَوْلُهُ: (ثُمَّ قَالَ) أَيْ: الْمُتَنَكِّثُ (فَلْيُحْمَلْ) أَيْ: إِطْلَاقُهُمَا وَيُنَافِي ذَلِكَ الْحَمْلُ قَوْلُهُ وَإِنْ زَادَ مَالُهُ الْإِنِّخ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ تَصَرُّفِ الْإِسْنَوِيِّ لَا مِنْ كَلَامِهِمَا أَهْلُ سَم. ٥ قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيْ: كَلَامُ الْمُتَنَكِّثِ. ٥ قَوْلُهُ: (بِحَمْلِ الْأَوَّلِ) أَيْ جَوَازُ الْحَجَرِ عَشْرَ أَقْرَ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى مَا مَرَّ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ وَقَالَ عَشْرَ ظَاهِرُهُ مَا رَأَى مَا مَرَّ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ أَيْ جَوَازِ الْحَجَرِ بَيْنَ دَيْنِ الْمُعَامَلَةِ وَالْإِثْلَافِ أَهْل.

جَعَلَ مَوْتَ الزَّوْجِ بِمَنْزِلَةِ وَطْئِهِ وَلَا كَذَلِكَ الْأَجْرَةُ. ٥ قَوْلُهُ: (بِالضَّرْبِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَإِنْ زَادَ مَجْمُوعُهُ عَلَى الْحَدِّ وَحَاصِلُ مَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ تَعْيِينُ تَقْدِيمِ الْحَبْسِ إِذَا طَلَبَهُ الْغَرِيمُ أَوْ لَا وَعِبَارَتُهُ فَإِنْ لَمْ يَنْزَجِرْ بِالْحَبْسِ أَيْ: الَّذِي طَلَبَهُ الْغَرِيمُ وَرَأَى الْحَاكِمُ ضَرْبَهُ أَوْ غَيْرَهُ فَعَلَ ذَلِكَ وَإِنْ زَادَ مَجْمُوعُهُ عَلَى الْحَدِّ وَلَا يُعَزَّرُهُ ثَانِيًا حَتَّى يَبْرَأَ مِنَ الْأَوَّلِ أَهْل. ٥ قَوْلُهُ: (مِنْ أَلَمِ الْأُولَى) سَيَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ (وَلَوْ عُدَّ وَلِيٌّ وَوَالٍ الْإِنِّخ) قَوْلُ الشَّارِحِ مَا نَصَّهُ إِمَّا مُعَانِدًا بِأَنْ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ حَقٌّ وَامْتَنَعَ مِنْ أَدَائِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَلَا طَرِيقَ لِلتَّوَصُّلِ لِمَالِهِ إِلَّا عِقَابُهُ فَيُعَاقَبُ حَتَّى يُؤَدِّي أَوْ يَمُوتَ عَلَى مَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ وَأَطَالَ فِيهِ أَهْل. فَكَانَتْ أَشَارَ بِقَوْلِهِ هُنَا خِلَافًا لِمَا أَطَالَ بِهِ السُّبْكِيُّ الْإِنِّخ إِلَى مُخَالَفَةِ هَذَا الْمَذْكُورِ هُنَا عَنِ السُّبْكِيِّ.

٥ قَوْلُهُ: (فَلْيُحْمَلْ) هَذَا الْحَمْلُ يُنَافِيهِ قَوْلُهُ (وَإِنْ زَادَ مَالُهُ الْإِنِّخ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ تَصَرُّفِ الْإِسْنَوِيِّ لَا

والثاني على ما إذا كان نحو إثلاف؛ إذ قضية كلامهم هنا أنه لا حَجَر في الناقص والمساوي غريباً ولا غيره. (ولا يُحَجَر) عليه (بغير طلب) من الغرماء؛ لأنه لمصلحةَهم وهم أصحاب نظير نعم لو ترك ولي المحجور السؤال فعلة الحاكم وجوباً نظراً لمصلحة المحجور ولا يُحَجَر لِذَيْنِ غائبٍ رشيد بلا طلب كما لا يستوفي دينه نعم إن كان غير ثقة مليء وعرضه على الحاكم لزمه قبضه

□ فؤد: (والثاني) أي: قول المُنَكَّب بَعْدَ الجواز ع ش. □ فؤد: (نحو إثلاف) أي دينه على حذف المضاف. □ فؤد: (من الغرماء) إلى قوله ويؤخذ في النهاية وكذا في المغني إلا قوله إن كان أميناً إلخ. □ فؤد: (من الغرماء) أي: ولو بنوآبهم مُغْنِي ونهاية. □ فؤد: (أصحاب نظير) أي: رُشد كُردِي. □ فؤد: (ولي المحجور) يتبني أو لم يكن له ولي اه سم. □ فؤد: (نعم إلخ) عبارة النهاية فإن كان الدين لمَحْجُورٍ عليه وَلَمْ يَسْأَلْ وَلِيَّهُ وَجَبَ عَلَى الْحَاكِمِ الْحَجْرُ مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ؛ لآتِهِ نَظَرٌ لِمَصْلَحَتِهِ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ كَانَ لِمَسْجِدٍ أَوْ لِحِجَّةٍ عَامَةٍ كَالْفُقَرَاءِ وَكَالْمُسْلِمِينَ فَيَمْنُ مَاتَ وَوَرِثُوهُ وَلَهُ مَالٌ عَلَى مُفْلِسٍ وَالذَّيْنُ وَمَا يُحَجَرُ بِهِ كَمَا مَرَّ اه وقوله م ر ومثله إلخ في سم مثله قال ع ش قوله م ر ولم يسأل وليه إلخ أي: وظهر منه تقصير في عدم الطلب وإلا جاز كذا نقله سم على منهج عن الشارح م ر وقوله ومثله ما لو كان أي الدين لمسجد كان ملك المسجد مكاناً واستولى عليه المفلِس فتجمدت عليه أجزته أو نحوها اه. □ فؤد: (لذَيْنِ غائب) بالإضافة. □ فؤد: (إن كان) أي: المدين اه سم. □ فؤد: (مليء) نعت لثقة. □ فؤد: (وعرضه على الحاكم) قضيته أنه ليس له البحث عن ديون الغائبين ليستوفيها وقضية التعليل بخوف الضياع خلافه فيبحث عنه ويقبضه اه ع ش. □ فؤد: (لزمه) أطال الشارح في باب القضاء على الغائب الكلام في قبض دين الغائب بغير عرض المدين ونقل فيه تناقضاً في كلام الشينخين ثم قال والذي يتجه أن ما غلب على الظن قوائمه على مالِكِهِ لِفَلْسٍ أَوْ فُسُقٍ يَجِبُ أَخْذُهُ عَيْنًا كَانَ أَوْ دَيْنًا وكذا لو طلب من العين عنده قبضها بالسفر أو نحوه وما لا يجوز في العين لا الدين والكلام في قاض أمين قال الزركشي: وقد أطلق الأصحاب أنه يلزم الحاكم قبض دين حاضر مُمْتَنِعٍ مِنْ قَبُولِهِ بِلَا عُدْرٍ وقياسه في

مِنْ كِلَاهِمَا. □ فؤد: (ولي المحجور) يتبني أو لم يكن له ولي. □ فؤد: (فعلة الحاكم وجوباً) ومثله ما لو كان لمسجد أو جهة عامة كالفقراء أو كالمسلمين فيمن مات وورثوه وله مال على مفلِس والدين وما يُحَجَرُ بِهِ كَمَا مَرَّ وقد احتُرِرَ عنه بقوله بسؤال الغرماء. □ فؤد: (نعم إن كان) أي: المدين غير ثقة مليء وعرضه على الحاكم إلخ أطال الشارح في باب القضاء على الغائب الكلام في قبض دين الغائب بغير عرض المدين ونقل فيه تناقضاً في كلام الشينخين ثم قال والذي يتجه أن ما غلب على الظن قوائمه على مالِكِهِ لِفَلْسٍ أَوْ فُسُقٍ يَجِبُ أَخْذُهُ عَيْنًا كَانَ أَوْ دَيْنًا وكذا لو طلب من العين عنده قبضها منه لسفر أو نحوه وما لا يجوز في العين لا الدين والكلام في قاض أمين كما علم مما مر في الوديعه قال الزركشي وقد أطلق الأصحاب أنه يلزم الحاكم قبض دين حاضر مُمْتَنِعٍ مِنْ قَبُولِهِ بِلَا عُدْرٍ وقياسه في

إِنْ كَانَ أَمِينًا وَلَا حَرَمَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيُؤْخَذُ مِنْ لُزُومِ قَبْضِهِ لَهُ أَنْ يُحْجَرَ عَلَيْهِ حَتَّى يُقْبَضَ مِنْهُ لِقَلَّا يُضَيِّعُهُ قَبْلَ تَبَيُّرِ الْقَبْضِ مِنْهُ، وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ، وَبَحْثُ شَارِحِ جَوَازِ الْحَجْرِ عَلَى غَرِيمِ مُفْلِسٍ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ مَيْتٍ مِنْ غَيْرِ التَّمَسِّ نَظَرًا لِمَصْلَحَتِهِ أَوْ حَيِّ التَّمَسِّ غُرْمَاؤُهُ وَإِنْ لَمْ يَلْتَمَسْ هُوَ وَعَلَيْهِ مَعَ مَا فِيهِ لَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ لَا يَحْلِفُ غَرِيمٌ مُفْلِسٌ تَكْلًا وَمَيْتٌ تَكْلًا وَارْتُهُ وَلَا يَدَّعِي ابْتِدَاءً؛ لِأَنَّ مَا نَحْنُ فِيهِ أَمْرٌ تَابِعٌ وَهُوَ يُعْتَقَرُ فِيهِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي الْمَقْصُودِ مِنَ الْحَلِفِ وَابْتِدَاءِ الدَّعْوَى. (فَلَوْ طَلَبَ بَعْضُهُمُ الْحَجَرَ وَدَيْنَهُ قَدَرٌ يُحْجَرُ بِهِ) بِأَنْ زَادَ عَلَى مَالِهِ (حَجَرَ) عَلَيْهِ لُجُودُ شَرْطِهِ ثُمَّ لَا يَخْتَصُّ أَثَرُهُ بِالطَّلِبِ (وَالَا) يُحْجَرُ بِهِ (فَلَا) يُجَابُ؛ لِأَنَّ دَيْنَهُ يُشَكِّكُ وَفَاؤُهُ بِكَمَالِهِ فَلَا ضَرُورَةَ بِهِ إِلَى طَلَبِ الْحَجْرِ. (وَيُحْجَرُ) وَجُوبًا عَلَى مَا وَقَعَ لِشَيْخِنَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَالَّذِي

الغائب مثله، ولو مات الغائب وورثه محجور وليه القاضي لزومه قبض وطلب جميع ماله من عين ودَيْن انتهى اه سم. قوله: (إِنْ كَانَ أَمِينًا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَي: وَالنَّهْيَةُ وَالْمُعْنَى قَالَ أَي: فِي الْمُهْمَاتِ وَكَلَامُ الشَّافِعِيِّ فِي الْأَمِّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الدَّيْنَ إِذَا كَانَ بِهِ رَهْنٌ يَقْبِضُهُ الْحَاكِمُ اه أَي: بِالْقَيْدِ الْمَذْكُورِ بَأَنْ يَكُونَ أَمِينًا اه سم. قوله: (أَنَّهُ يُحْجَرُ عَلَيْهِ) هَلْ هُوَ عَلَى إِطْلَاقِهِ أَوْ بِفَرْضِ زِيَادَةِ الدَّيْنِ عَلَى الْمَالِ اه سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ قَضِيَّةَ السِّيَاقِ وَالتَّغْلِيلِ أَنَّهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ أَي: فَيَكُونُ مِنَ الْحَجْرِ الْغَرِيبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قوله: (عَلَى غَرِيمِ مُفْلِسٍ) بِالْإِضَافَةِ سَمِ أَي مَدِينَهُ كُرْدِي. قوله: (مَحْجُورٍ عَلَيْهِ مَيْتٍ) كُلُّ مِنْهُمَا نَعَتْ لِمُفْلِسٍ. قوله: (مِنْ غَيْرِ التَّمَسِّ) أَي: مِنْ غُرْمَائِهِ اه كُرْدِي أَي أَوْ وَرَثَتِهِ. قوله: (أَوْ حَيِّ إلخ) عَطَفَ عَلَى مَيْتٍ. قوله: (التَّمَسُّ غُرْمَاؤُهُ) أَي الْحَيُّ مَعَ أَتْهَمَ لَيْسُوا غُرْمَاءَ الْمَدِينِ الَّذِي يُرَادُ الْحَجْرُ عَلَيْهِ اه سم. قوله: (وَعَلَيْهِ) أَي: عَلَى مَا بَحَثَهُ مِنْ جَوَازِ الْحَجْرِ بِالتَّمَسِّ غُرْمَاءِ الْحَيِّ وَإِنْ لَمْ يَلْتَمَسْ هُوَ. قوله: (غَرِيمِ مُفْلِسٍ) أَي: دَائِنُهُ كُرْدِي. قوله: (تَكْلًا) نَعَتْ لِمُفْلِسٍ. قوله: (وَمَيْتٍ) عَطَفَ عَلَى مُفْلِسٍ. قوله: (وَلَا يَدَّعِي ابْتِدَاءً) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَا يَحْلِفُ إلخ. قوله: (لَأَنَّ مَا نَحْنُ فِيهِ) أَي: مِنْ الْحَجْرِ عَلَى غَرِيمِ الْمُفْلِسِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ بِالتَّمَسِّ غُرْمَائِهِ. قوله: (أَمْرٌ تَابِعٌ) أَي: لِحَجْرِ الْمُفْلِسِ. قوله: (مِنْ الْحَلِفِ إلخ) بَيَانٌ لِلْمَقْصُودِ كُرْدِي. قوله: (الْحَجْرُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فَإِذَا حُجِرَ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى لِأَنَّ قَوْلَهُ عَلَى مَا وَقَعَ إِلَى الْمُتَنِّ. قوله: (لُجُودُ شَرْطِهِ) أَي: الْحَجْرُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ (وَالَا) فَلَا هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَآيَةً وَسَمَّ. قوله: (وَالَا) يُحْجَرُ بِهِ) أَي: بِأَنْ لَمْ يَزِدْ دَيْنٌ عَلَى مَالِهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. قوله: (وَجُوبًا) اعْتَمَدَهُ النَّهْيَةُ وَالْمُعْنَى.

الغائب مثله ولو مات الغائب وورثه محجور وليه القاضي لزومه قبض وطلب جميع ماله من عين ودَيْن اه. قوله: (إِنْ كَانَ أَمِينًا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ أَي: فِي الْمُهْمَاتِ وَكَلَامُ الشَّافِعِيِّ فِي الْأَمِّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الدَّيْنَ إِذَا كَانَ بِهِ رَهْنٌ يَقْبِضُهُ الْحَاكِمُ اه. أَي بِالْقَيْدِ الْمَذْكُورِ أَي: بَأَنْ يَكُونَ أَمِينًا. قوله: (غَرِيمِ مُفْلِسٍ) بِإِضَافَةِ غَرِيمِ. قوله: (التَّمَسُّ غُرْمَاؤُهُ) مَعَ أَتْهَمَ لَيْسُوا غُرْمَاءَ الْمَدِينِ الَّذِي يُرَادُ الْحَجْرُ عَلَيْهِ. قوله: (لَيْسَ) هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ.

صرَّح به الأذرعِي وغيره الجوازُ (بَطْلِبِ الْمُفْلِسِ) أو وكيَّله بعد ثبوت الدين عليه ولو بعلم القاضي وقضيَّة ذلك تَوَقَّفُ ثبوته على دَعْوَى الغريم وهو مُحْتَمَلٌ ثم رأيت السبكيَّ قال صورة المسألة أن يثبت الدين بدَعْوَى الغرماء وإقامة البيِّنة مثلاً ولم يطلبوا الحجرَ ويطلبه هو أمَّا بدون ذلك فلا يكفي طلبُ المُفْلِسِ اهـ وهو صريح فيما ذكرته (في الأصح) لظهور غرضه فيه من وفاء دُيُونه بصرف ماله فيها. (إذاً حَجَرَ) عليه بَطْلِبُ أو دونه (تَعَلَّقَ حَقُّ الْغُرَمَاءِ بِمَالِهِ عَيْنًا وَدَيْنًا) ولو مُؤَجَّلًا على الأوجه فلا يصحُّ إبرأؤه منه وَمَنْفَعَةٌ لِيَحْضُلَ الْغَرَضُ الْمَقْصُودُ مِنَ الْحَجْرِ فلا يَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ فيه بما يضرُّهم ولا يُزاحِمُهُم فيه دَيْنٌ حَدِثَ نَعَمْ يُقَدِّمُ عَلَيْهِمْ مُسْتَأْجِرٌ بِمَنْفَعَةٍ مَا تَسَلَّمَهُ قَبْلَ الْفَلْسِ وَلِعَاقِدِ حَجَرَ عَلَيْهِ زَمَنَ الْخِيَارِ فَسَخَّ وَإِجَازَةً عَلَى خِلَافِ الْمَصْلَحَةِ لِغَدَمٍ أَوْ ضَعْفٍ تَعَلَّقَ حَقُّهُمْ بِالْمَعْقُودِ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ التَّسَلُّمُ قَبْلَ الْفَلْسِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِجَارَةِ بَلْ يَكْفِي سَبْقُ عَقْدِهَا عَلَيْهِ وَخَرَجَ بِحَقِّ الْغُرَمَاءِ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى

□ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ) أَي: قَوْلُهُ لَوْ بَعْلَمَ الْقَاضِي. □ فَوَدَّ: (تَوَقَّفَ ثُبُوتُهُ الْخُ) أَي: الدِّينَ وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى تَوَقَّفَ الْحَجَرَ عَلَى ثُبُوتِهِ الْخُ. □ فَوَدَّ: (قَالَ صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ الْخُ) أَي: مَسْأَلَةِ الْحَجْرِ بِسُؤَالِهِ اهـ ع ش.
 □ فَوَدَّ: (مَثَلًا) أَي: أَوْ الْإِقْرَارِ أَوْ عِلْمِ الْقَاضِي نَهَايَةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (بِدُونِ ذَلِكَ) أَي: ثُبُوتِ الدِّينِ بِمَا ذَكَرَ. □ فَوَدَّ: (فَلَا يَكْفِي) أَي: فِي جَوَازِ الْحَجْرِ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَي: مَا قَالَه السَّبْكِيُّ. □ فَوَدَّ: (فِي مَا ذَكَرْتَهُ) أَي: فِي تَوَقَّفِ ثُبُوتِ الدِّينِ عَلَى دَعْوَى الْغَرِيمِ الْخُ. □ فَوَدَّ: (بَطْلِبِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (أَوْ دُونَهُ) كَأَن كَانَ الْمَالُ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَطْلُبْ وَلِيَّهُ أَوْ لِمَسْجِدٍ وَلَمْ يَطْلُبْ نَازِلُهُ. □ فَوَدَّ: (عَيْنًا) أَي: لَوْ مَعْصُوبَةً اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ مُؤَجَّلًا) أَي: أَوْ عَلَى مُعْسِرٍ اهـ ع ش.
 □ فَوَدَّ: (إِبْرَآؤُهُ مِنْهُ) أَي: إِبْرَاءُ الْمُفْلِسِ مِنَ الدِّينِ. □ فَوَدَّ: (وَمَنْفَعَةٌ) أَي: وَإِنْ قُلْتَ اهـ ع ش وَالْوَاوُ فِيهِ وَفِي مَا قَبْلَهُ بِمَعْنَى أَوْ. □ فَوَدَّ: (لِيَحْضُلَ الْخُ) تَعْلِيلٌ لِلْمَثْنِ. □ فَوَدَّ: (عَلَيْهِمْ) أَيِ الْغُرَمَاءِ. □ فَوَدَّ: (مَا تَسَلَّمَهُ) الضَّمِيرُ الْمُشْتَرِكُ لِلْمُسْتَأْجِرِ وَالْبَارِزِ لِمَا. □ فَوَدَّ: (وَلِعَاقِدِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى.
 □ فَوَدَّ: (وَلِعَاقِدِ الْخُ) قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَتَصَحَّحَ إِجَازَتُهُ لِمَا فَعَلَهُ مَوْرَثُهُ وَمِمَّا يَخْتَاجُ إِلَيْهَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهَا تَنْفِيذٌ وَهُوَ الْأَصَحُّ نَهَايَةً وَمُعْنَى وَأَسْنَى. □ فَوَدَّ: (لِعَاقِدِ) يَشْمَلُ الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ. □ فَوَدَّ: (زَمَنَ الْخِيَارِ) يَشْمَلُ خِيَارَهُ وَخَدَهُ وَخِيَارَهُمَا فَلْيُرَاجَعْ اهـ وَجَزَمَ بِذَلِكَ ع ش وَكَذَا الْحَلْبِيُّ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ يَتَعَلَّقُ حَقُّ الْغُرَمَاءِ بِمَالِهِ أَي: مَا لَمْ يَكُنْ مَبِيعًا فِي زَمَنِ الْخِيَارِ لَهُ أَوْ لَهَا فَإِنَّ حَقَّ الْغُرَمَاءِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فَلَهُ الْفَسْخُ وَالْإِجَازَةُ عَلَى خِلَافِ الْمَصْلَحَةِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ) إِلَى الْمَثْنِ إِلَّا قَوْلُهُ غَيْرَ الْفُورِيِّ زَادَ الْمُعْنَى عَقِبَهُ مَا نَصَّهُ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الرِّزْوَةِ وَأَضْلَاهَا فِي الْإِيمَانِ وَلَمْ يَقْيِذْهُ بِفُورِيٍّ وَلَا بغيرِهِ وَهُوَ يَقْوَى مَا مَرَّ فَيَقْدَمُ حَقُّ الْأَدَمِيِّ اهـ

□ فَوَدَّ: (وَلِعَاقِدِ) يَشْمَلُ الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ وَقَوْلُهُ (زَمَنَ الْخِيَارِ) يَشْمَلُ خِيَارَهُ وَخِيَارَهُمَا فَلْيُرَاجَعْ.
 □ فَوَدَّ: (وَلِإِجَازَةِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ م ر قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَتَصَحَّحَ إِجَازَتُهُ لِمَا فَعَلَهُ مَوْرَثُهُ وَمِمَّا يَخْتَاجُ إِلَيْهَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهَا تَنْفِيذٌ وَهُوَ الْأَصَحُّ اهـ. □ فَوَدَّ: (لِغَدَمٍ أَوْ ضَعْفٍ تَعَلَّقَ حَقُّهُمْ) انْظُرْهُ فِي الْخِيَارِ لَهُ وَخَدَهُ.

غَيْرِ الْفُورِيِّ كَزَكَاةٍ وَكَفَّارَةٍ وَنَذِيرٍ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِمَالِ الْمُفْلِسِ (وَلْيَشْهَدْ) الْحَاكِمُ نَذْبًا (عَلَى حَجَرِهِ) أَيِ الْمُفْلِسِ وَيُسْنُّ أَنْ يَأْمُرَ بِالنَّدَاءِ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْحَاكِمَ حَجَرَ عَلَيْهِ (لِيَحْذَرَ) فِي الْمُعَامَلَةِ. (و) بِالْحَجَرِ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِي أَمْوَالِهِ وَلَوْ مَا اكْتَسَبَهُ بَعْدَ الْحَجَرِ وَحَيْثُذِي (لَوْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ) أَوْ أُبْرَأَ مِنْ دَيْنٍ لَهُ وَلَوْ مُؤَجَّلًا كَمَا مَرُّ (أَوْ أَعْتَقَ) أَوْ وَقَفَ أَوْ آجَرَ (فَفِي قَوْلٍ يُوقَفُ تَصَرُّفُهُ) الْمَذْكُورُ وَإِنْ أَيْمَ بِهِ (فَلَنْ فَضَلَ ذَلِكَ عَنِ الدَّيْنِ) لِنَحْوِ إِثْرَاءٍ أَوْ ارْتِفَاعِ قِيمَةٍ (تَقْدَرُ) حَالًا مِنْهُ أَيِ بَانَ نُفُودُهُ (وَالَا) يَفْضَلُ (لَغَا) أَيِ: بَانَ الْغَاوَةُ (وَالْأَظْهَرُ بُطْلَانُهُ) حَالًا لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْغُرْمَاءِ بِمَا يَصْرِفُهُ فِيهِ نَعَمْ يَصْحَحُ تَصَرُّفُهُ فِيمَا يَتَقَدَّمُ بِهِ عَلَيْهِمْ كَثِيَابَ بَدَنِهِ وَفِيمَا يَدْفَعُهُ الْقَاضِي لِتَفَقُّعِهِ وَتَفَقُّعِ مُمَرُونِهِ بِأَنْ يَصْرِفَهُ فِيهَا كَمَا يَخْتَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَتَذْيِيرِهِ وَوَصِيَّتِهِ لِتَعَلُّقِهَا بِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَكَذَا إِيْلَادُهُ كَمَا

وَقَوْلُهُ مَا مَرَّ يَنْبَغِي بِهِ قَوْلُهُ فَلَا حَجَرَ بَدَيْنِ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ فُورِيًّا كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ اهـ.

قوله: (غَيْرِ الْفُورِيِّ) هَلْ هَذَا التَّقْيِيدُ مَبْنِيٌّ عَلَى جَوَازِ الْحَجَرِ بِالْفُورِيِّ أَوْ عَلَى مَنْعِهِ أَيْضًا اهـ سَمِ أَقُولُ وَالظَّاهِرُ بِلِ الْمُتَعَيَّنِ الْأَوَّلِ. قوله: (أَنْ يَأْمُرَ بِالنَّدَاءِ عَلَيْهِ) وَأَجْرُهُ الْمُنَادِي مِنْ مَالِ الْمُفْلِسِ إِنْ اِحْتِيَجَ إِلَيْهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ فِي يَدَيْهِ الْمَالِ اهـ ع ش زَادَ الْبُجَيْرِيُّ عَنْ الْقَلْبُوبِيِّ يَقْدُمُ بِهَا عَلَى جَمِيعِ الْغُرْمَاءِ اهـ. قوله: (بَانَ الْحَاكِمُ حَجَرَ عَلَيْهِ) أَيِ: بَانَ الْحَاكِمُ حَجَرَ عَلَى فَلَانٍ بِنِ فَلَانٍ. قوله: (فِي الْمُعَامَلَةِ) فِي بِمَعْنَى عَنْ. قوله: (وَبِالْحَجَرِ يَمْتَنِعُ الْخُ) دُخُولُ فِي الْمَنْعِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى وَلَوْ تَصَرَّفَ تَصَرُّفًا مَالِيًّا مَقُوتًا فِي الْحَيَاةِ بِالْإِنْشَاءِ مُبْتَدَأً كَانَ بَاعَ الْخُ اهـ.

قوله (لِسَنٍّ): (لَوْ بَاعَ) أَيِ: أَوْ اشْتَرَى بِالْعَيْنِ نَهْيَةً وَمُغْنَى. قوله: (أَيِ: بَانَ نُفُودُهُ) أَيِ بَانَ أَنَّهُ كَانَ نَافِذًا. قوله: (أَيِ بَانَ الْغَاوَةُ) أَيِ: بَانَ أَنَّهُ كَانَ لَا عِيَا. قوله: (بُطْلَانُهُ حَالًا) أَيِ: حَالُ التَّصَرُّفِ.

قوله: (لِتَعَلَّقِ حَقُّ الْغُرْمَاءِ بِمَا تَصَرَّفَ فِيهِ) كَالْمَرْهُونِ وَلِأَنَّهُ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ فَلَا يَصْحَحُ تَصَرُّفُهُ عَلَى مُرَاعِمَةِ مَقْصُودِ الْحَجَرِ كَالسَّفِيهِ نَهْيَةً وَمُغْنَى. قوله: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ فِيمَا إِلَى فِيمَا. قوله: (بَانَ يَصْرِفُهُ فِيهَا) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِنَحْوِ هِبَةٍ وَتَصَدِّقٍ وَهُوَ مُتَّجَهٌ وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ هَذَا التَّقْيِيدُ فِي نَحْوِ ثِيَابٍ بَدَنِهِ أَيْضًا اهـ سَمِ عِبَارَةُ ع ش قَضِيَّةُ الْإِسْتِثْنَاءِ أَيِ لِمَا دَفَعَهُ الْحَاكِمُ لِلتَّفَقُّعِ أَنَّهُ لَوْ صَرَفَهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ وَقِيَاسُ مَا سَيَأْتِي مِنْ صِحَّةِ تَصَرُّفِهِ فِي نَحْوِ ثِيَابٍ بَدَنِهِ صِحَّةُ تَصَرُّفِهِ فِي ذَلِكَ اهـ. وَعِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَنْ الْقَلْبُوبِيِّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَلَهُ التَّصَرُّفُ فِي تَفَقُّعِهِ وَكَسَوِيَّتِهِ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ قَلْبُوبِيٍّ وَفِي الْحَلْبِيِّ وَالْحِمْفِيِّ مِثْلُهُ اهـ. قوله: (وَتَذْيِيرُهُ الْخُ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ تَصَرُّفُهُ. قوله: (وَكَذَا إِيْلَادُهُ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى عِبَارَةُ سَمِ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ

قوله: (غَيْرِ الْفُورِيِّ) هَلْ هَذَا التَّقْيِيدُ مَبْنِيٌّ عَلَى جَوَازِ الْحَجَرِ بِالْفُورِيِّ أَوْ عَلَى مَنْعِهِ أَيْضًا. قوله: (بَانَ يَصْرِفُهُ فِيهَا) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِنَحْوِ هِبَةٍ وَتَصَدِّقٍ وَهُوَ مُتَّجَهٌ وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ هَذَا الْقَيْدُ فِي نَحْوِ ثِيَابٍ بَدَنِهِ أَيْضًا. قوله: (وَكَذَا إِيْلَادُهُ) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عَدَمُ نُفُودِ إِيْلَادِهِ.

رَجَحَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَخَالَفَهُ السَّبْكِيُّ كإِيلَادِ الرَّاهِنِ الْمُعْسِرِ وَفَرَّقَ غَيْرُهُ بَأَنَّ الرَّاهِنَ هُوَ الَّذِي حَجَرَ عَلَى نَفْسِهِ بِخِلَافِ الْمُفْلِسِ وَبَأَنَّ حَجَرَ الرَّهْنِ أَقْوَى؛ لِأَنَّهُ يُقَدَّمُ بِهِ عَلَى مُؤْنِ التَّجْهِيزِ بِخِلَافِ الْمُفْلِسِ يَتَقَدَّمُ بِهَا عَلَى الْغُرَمَاءِ وَيُضَمَّنُ مَدِينُ مُفْلِسٍ أَقْبَضَهُ دَيْنُهُ بَعْدَ الْحَجْرِ وَإِنْ جِهَلَهُ أَوْ أَذِنَ لَهُ فِيهِ حَاكِمٌ إِلَّا إِنْ كَانَ مَذْهَبُهُ ذَلِكَ. (فَلَوْ بَاعَ مَالَهُ) كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ (لِغُرَمَائِهِ بِدَيْنِهِمْ) أَوْ بَعْضَهُ أَوْ لِعَرِيمِ بِدَيْنِهِ كَمَا بِأَصْلِهِ وَحَذَفَهُ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ مِمَّا ذَكَرَهُ بِالْأُولَى (يَطَّلُ) إِنْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الْحَاكِمُ (فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ وَجَدَتْ شُرُوطُ الْبَيْعِ السَّابِقَةِ لِبَقَاءِ الْحَجْرِ عَلَيْهِ أَمَّا بِإِذْنِهِ فَيَصِحُّ جِزْمًا. (فَلَوْ) تَصَرَّفَ فِي دَيْنِهِ كَأَنَّ (بَاعَ) فِي دَيْنِهِ غَيْرَ سَلَمٍ أَوْ (سَلَمًا أَوْ اشْتَرَى) أَوْ اسْتَأْجَرَ أَوْ اقْتَرَضَ شَيْئًا (فِي الدَّيْنِ فَالْصَّحِيحُ صَحُّهُ وَيُثْبِتُ) الْمَبِيعُ فِي الْأُولَى وَالْبَدَلُ فِيمَا بَعْدَهَا (فِي دَيْنِهِ)؛ إِذْ لَا ضَرَرَ عَلَى الْغُرَمَاءِ فِيهِ. (وَيَصِحُّ نِكَاحُهُ) وَرَجَعَتْهُ (وَطَلَّاقُهُ وَخُلْعُهُ) إِنْ كَانَ زَوْجًا وَإِلَّا لَمْ يَنْفَذْ.....

الرَّمْلِيُّ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عَدَمُ نَفْوَذِ إِيْلَادِهِ أَهْ قَالَ ع ش وَمَعَ ذَلِكَ أَي: عَدَمُ التَّقْوِذِ يُحَرِّمُ الْوُطْءَ عَلَيْهِ خَوْفًا مِنَ الْحَبْلِ الْمُؤْذِي إِلَى الْهَلَاكِ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَخَفِ الْعَنْتُ وَأَنَّ الْوَلَدَ حُرٌّ نَسِبٌ أَه.
 □ فَوَه: (غَيْرُهُ) أَي: غَيْرُ السَّبْكِيِّ. □ فَوَه: (مَدِينُ مُفْلِسٍ) بِالْإِضَافَةِ. □ فَوَه: (أَقْبَضَهُ) أَي: أَقْبَضَ الْمَدِينُ الْمُفْلِسَ. □ فَوَه: (مَذْهَبُهُ) أَي: الْحَاكِمِ (ذَلِكَ) أَي: جَوَازِ إِقْبَاضِ دَيْنِ الْمُفْلِسِ لَهُ. □ فَوَه: (كُلُّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَحَذَفَهُ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي.

□ فَوَه (السِّي): (لِغُرَمَائِهِ) وَلَوْ بَاعَهُ لِأَجْنَبِيٍّ بِإِذْنِ الْغُرَمَاءِ لَمْ يَصِحَّ نَهْيُهُ وَمُغْنِي.
 □ فَوَه (السِّي): (بِدَيْنِهِمْ) أَوْ بَعَيْنِ نَهْيَةٍ وَمُغْنِي. □ فَوَه: (بِدَيْنِهِ) أَي: أَوْ بَعْضِهِ. □ فَوَه: (بِالْأُولَى) مَحَلُّ تَأْمُلٍ. □ فَوَه: (لِبَقَاءِ الْحَجْرِ عَلَيْهِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي؛ لِأَنَّ الْحَجَرَ يُثْبِتُ عَلَى الْعُمُومِ وَمِنْ الْجَائِزِ أَنْ يَكُونَ لَهُ غَرِيمٌ آخَرُ أَه. □ فَوَه: (أَمَّا بِإِذْنِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُشْنِ وَلَوْ أَقَرَّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَإِلَّا لَمْ يَنْفَذْ إِلَى الْمُشْنِ. □ فَوَه: (أَمَّا بِإِذْنِهِ الْخُ) مُحْتَرَزُ قَوْلِهِ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الْحَاكِمُ أَه ع ش. □ فَوَه: (فَيَصِحُّ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقَدْ رَأَى الْمُضْلَحَةَ فِي ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ نَقَلَهُ عَنِ الْمَاوَرَدِيِّ أَه سَم. □ فَوَه: (فَلَوْ تَصَرَّفَ فِي دَيْنِهِ الْخُ) مُحْتَرَزُ قَوْلِهِ السَّابِقِ فِي أُمُومِهِ الْخُ.
 □ فَوَه (السِّي): (وَيَصِحُّ نِكَاحُهُ) أَي: لَكِنْ إِنْ كَانَ الْمَهْرُ مُعَيَّنًا فَسَدَّتِ التَّسْمِيَةُ وَوَجَبَ مَهْرُ الْمَثَلِ أَه ع ش. □ فَوَه: (وَإِلَّا لَمْ يَنْفَذْ) أَي: بَأَنَّ كَانَ الْمُفْلِسُ الْمُخْتَلِعُ زَوْجَةً أَوْ أَجْنَبِيًّا أَه سَم.

□ فَوَه: (أَمَّا بِإِذْنِهِ فَيَصِحُّ جِزْمًا) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقَدْ رَأَى الْمُضْلَحَةَ فِي ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ نَقَلَهُ عَنِ الْمَاوَرَدِيِّ أَه. وَمَا ذَكَرَهُ قَدْ يَشْمَلُ قَوْلَهُ أَوْ لِعَرِيمِ بِدَيْنِهِ كَمَا بِأَصْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ التَّخْصِصِ وَقَدْ يُقَالُ لَا مَانِعَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْفَعَ لِعَرِيمِهِ نَظِيرَهُ وَكَانَهُ قَسِمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ لَا فَرَقَ بَيْنَ أَنْ يَمْلِكَهُ لَهُمْ دَفْعَةٌ أَوْ دَفْعَاتٍ وَأَنْ تَتَّحِدَ دُيُونُهُمْ وَأَنْ لَا وَأَمَّا فَرَقُ الْإِسْنَوِيِّ وَغَيْرِهِ بَيْنَ ذَلِكَ فَتَيَعَّنَ حَمْلَهُ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ عَلَى أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ الْخِلَافُ وَالْفَرَضُ أَنَّهُ بَغِيرِ إِذْنِ الْقَاضِي أَه. □ فَوَه: (وَإِلَّا لَمْ يَنْفَذْ) أَي: بَأَنَّ كَانَ زَوْجَةً أَوْ أَجْنَبِيًّا.

مِنْ الزَّوْجَةِ وَالْأَجْنَبِيِّ بِالْعَيْنِ (وَاقْتِصَاصُهُ) أَي: طَلَبُهُ اسْتِيفَاءَ الْقِصَاصِ فَيُجَابُ إِلَيْهِ (وَإِسْقَاطُهُ) الْقِصَاصَ وَيَصُحُّ أَنْ يَكُونَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِمَفْعُولِهِ وَلَوْ مَجَانًا؛ لِأَنَّهُ الْوَاجِبُ عَيْنًا وَاسْتِلْحَاقُهُ النَّسَبَ وَنَفْيُهُ وَلِعَانُهُ وَإِجَازَةُ وَصِيَّةٍ زَادَتْ عَلَى الثَّلَاثِ. (وَلَوْ أَقْرَبَعَيْنِ) مُطْلَقًا (أَوْ ذَيْنِ وَجِبَ) ذَلِكَ الدَّيْنُ أَوْ نَحْوِ كِتَابَةِ سَبَقَتْ (قَبْلَ الْحَجْرِ) بِنَحْوِ مُعَامَلَةٍ وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ إِلَّا بَعْدَ الْحَجْرِ فَتَعْبِيرُهُ يُوجِبُ الْمُفِيدَ لِذَلِكَ أَوَّلَى مِنْ تَعْبِيرِ أَصْلِهِ وَغَيْرِهِ يَلْزَمْ (فَالْأَظْهَرُ قَبُولُهُ فِي حَقِّ الْغُرَمَاءِ) فَيَأْخُذُ

☐ قَوْلُهُ: (مِنْ الزَّوْجَةِ وَالْأَجْنَبِيِّ) أَي: الْمُفْلِسِ أَهْ مُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (بِالْعَيْنِ) أَي بَعَيْنِ مَالِ الزَّوْجَةِ أَوْ الْأَجْنَبِيِّ وَأَمَّا فِي الدَّيْنَةِ فَفِيهِ الْخِلَافُ فِي السَّلَمِ أَهْ مُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (أَي: طَلَبُهُ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى أَي: اسْتِيفَاءُ الْقِصَاصِ وَإِذَا طَلَبَهُ أَجِيبَ أَهْ وَهِيَ أَحْسَنُ قَالَ ع ش أَي اسْتِيفَاءُهُ الْإِنْفِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مُرَادَ الْمُصَنِّفِ بِالِاقْتِصَاصِ مَا يَشْمَلُ اسْتِيفَاءَهُ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ فِيهِ وَطَلَبُ مِنَ الْحَاكِمِ أَهْ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِسْقَاطُهُ الْقِصَاصِ) أَي: فَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِغَايِلِهِ أَهْ سَمِ أَي وَمَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِمَفْعُولِهِ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ النِّهَايَةُ وَالْمُعْنَى وَوَجَّهَهُ ع ش بِإِبْهَامِ الْإِضَافَةِ لِلْفَاعِلِ اللَّازِمِ لَهَا حَذْفُ الْمَفْعُولِ التَّعْمِيمِ الْمُفْتَضَى لِحُجُوزِ إِسْقَاطِهِ الدَّيْنِ وَهُوَ فَاسِدٌ أَهْ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَجَانًا) وَإِنَّمَا لَمْ يُمْتَنِعِ الْعَفْوُ مَجَانًا لِغَدَمِ التَّقْوِيَةِ عَلَى الْغُرَمَاءِ؛ إِذْ لَمْ يَجِبْ لَهُمْ شَيْءٌ وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي مِنْ وَجُوبِ الْكَسْبِ عَلَى مَنْ عَصَى بِالذَّيْنِ أَنَّهُ إِذَا عَفَا هُنَا عَنْ الْقِصَاصِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَالٍ؛ لِأَنَّهُ كَالْكَسْبِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ لَكِنْ لَوْ عَفَا مَجَانًا احْتَمَلَ الصَّحَّةَ مَعَ الْإِثْمِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ أَهْ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (عَيْنًا) أَي: أَصَالَةً وَأَمَّا الدَّيْنَةُ فَبَدَلٌ مِنْهُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَاسْتِلْحَاقُهُ الْإِنْفِ) وَيُنْفِقُ عَلَى مَنْ اسْتَلْحَقَهُ كَمَا سَيَأْتِي أَهْ سَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَنَفْيُهُ وَلِعَانُهُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَنَفْيُهُ بِاللَّعَانِ أَهْ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِجَازَةُ وَصِيَّةٍ) أَي: لِمَوْرَثِهِ أَي: لِأَنَّهُ تَقْفِيذٌ عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا مَرَّ. ☐ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَشَارَ بِهِ إِلَى مَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ أَنَّ قَوْلَ الْمُثْنِ وَجِبَ قَبْلَ الْحَجْرِ صِفَةً لِلذَّيْنِ فَقَطْ. ☐ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: وَلَوْ كَانَتِ الْعَيْنُ وَجِبَتْ أَي: ثَبَّتَتْ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ عِنْدَ الْمُفْلِسِ بَعْدَ الْحَجْرِ كَأَنَّ غَضَبَهَا بَعْدَهُ أَهْ بُجِيرَ مِيٌّ.

☐ قَوْلُ (لِسِ): (وَجِبَ) أَي: ثَبَّتَ أَهْ سَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ الدَّيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ اخْتِيرَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوُ كِتَابَةِ) لَعَلَّهُ أَذْخَلَ بِالنَّحْوِ حَفَرَ بِثَرٍ بَتَعَدُّ مَثَلًا. ☐ قَوْلُهُ: (سَبَقَتْ) الْأَوَّلَى وَجَدَتْ. ☐ قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ مُعَامَلَةٍ) أَي كِتَابَةِ وَنَحْوِهِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ الْإِنْفِ) كَالثَّمَنِ فِي الْبَيْعِ الْمَشْرُوطِ فِيهِ الْخِيَارُ نِهَايَةً وَمُعْنَى.

☐ قَوْلُ (لِسِ): (فَالْأَظْهَرُ قَبُولُهُ) وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْإِنْشَاءِ وَالْإِقْرَارِ أَنَّ مَقْصُودَ الْحَجْرِ مَنَعُ التَّصَرُّفِ فَأُلْغِيَ إِنْشَاؤُهُ وَالْإِقْرَارُ إِنْخِبَارٌ وَالْحَجْرُ لَا يَسْلُبُ الْعِبَارَةَ عَنْهُ وَيُثَبَّتُ عَلَيْهِ الدَّيُونُ بِكُودِهِ عَنْ الْحَلْفِ مَعَ حَلْفِ

☐ قَوْلُهُ: (وَإِسْقَاطُهُ الْقِصَاصِ) أَي: فَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِغَايِلِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَاسْتِلْحَاقُهُ) وَيُنْفِقُ عَلَى مَنْ اسْتَلْحَقَهُ كَمَا سَيَأْتِي.

☐ قَوْلُ (لِسِ): (وَجِبَ) أَي: ثَبَّتَ.

المُقَرَّرُ له العين ويُزاحمُ في الدين؛ لأنَّ الضررَ في حقِّه أكثرُ منه في حقِّهم فتَبَعْدُ التُّهْمَةُ بالمواطأة لكن اختيرَ المُقَابِلُ لِغَلَبَتِهَا الْآنَ ولو طَلَبُوا تحليفه لم يُجَابُوا؛ لأنَّه لو رجع لم يُقْبَلْ بخلاف المُقَرَّرِ له فيجَابُونَ لِتحليفه وإن لم يكن المُقَرَّرُ محجوراً عليه وظاهرُ كلامِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّهُ لو ادَّعى عليه بمالٍ لَزِمَهُ قَبْلُ الْحَجْرِ فَتَكَلَّ وَخَلَفَ الْمُدَّعِي زاحمهم؛ لأنَّ اليمينَ المردودةَ كالإقرارِ (وإنَّ أَسَنَدَ وُجُوْهُهُ إِلَى مَا بَعْدَ الْحَجْرِ) إِسْنَادًا مُقَيَّدًا (بمُعَامَلَةٍ أَوْ) إِسْنَادًا (مُطْلَقًا) عَنْ التَّقْيِيدِ بِمُعَامَلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا (لَمْ يُقْبَلْ فِي حَقِّهِمْ) فَلَا يُزَاحِمُهُمُ الْمُقَرَّرُ لَهُ لِتَقْصِيرِ مُعَامِلِهِ وَلِأَنَّ الْإِطْلَاقَ يُنْزَلُ عَلَى أَقْلِ الْمَرَاتِبِ وَهُوَ دَيْنُ الْمُعَامَلَةِ وَيَصُحُّ عَلَى بُعْدِ أَنْ يُرِيدَ أَوْ أَقْرَأَ إِقْرَارًا مُطْلَقًا عَنْ التَّقْيِيدِ بِمَا قَبْلَ الْحَجْرِ أَوْ بَعْدَهُ فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ هُنَا أَيْضًا تَنْزِيلًا عَلَى الْأَقْلِ هُنَا أَيْضًا وَهُوَ إِسْنَادُهُ لِمَا بَعْدَ الْحَجْرِ وَمَحَلُّهُ كَمَا فِي الرُّوضَةِ إِنَّ تَعَدُّرَتْ مُرَاجَعَتُهُ وَالْأَعْمَلُ بِتَفْسِيرِهِ وَقِيَاسُهُ الْعَمَلُ بِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُثْنِ أَيْضًا. (وإنَّ قَالٍ عَنْ جَنَائَةٍ) وَلَوْ بَعْدَ الْحَجْرِ (قُبِلَ فِي الْأَصَحِّ) لَعَدِمَ تَفْرِيطُ الْمُقَرَّرِ لَهُ وَمِثْلُهُ مَا حَدَّثَ بَعْدَ الْحَجْرِ وَتَقَدَّمَ سَبَبُهُ عَلَيْهِ كَانِهْدَامِ مَا آخَرَهُ قَبْلَ إِفْلَاسِهِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْحَجْرِ إِنْ كَانَ بَرَضًا مُسْتَحَقَّهُ لَمْ يُقْبَلْ وَلَا قُبِلَ وَزَاحَمَ الْغُرَمَاءُ فَإِنْ قُلْتُ: قَوْلُهُ لَمْ يُقْبَلْ يُنَافِيهِ إِفْنَاءُ ابْنِ الصَّلَاحِ بِأَنَّهُ لَوْ أَقْرَأَ بَدَيْنِ وَجِبَ بَعْدَ الْحَجْرِ وَاعْتَرَفَ بِقُدْرَتِهِ عَلَى وَفَائِهِ

الْمُدَّعِي كَأَقْرَارِهِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (الْعَيْنُ) أَي: فَيَتَقَدَّمُ بِهَا. □ قَوْلُهُ: (وَيُزَاحِمُ فِي الدِّينِ) أَي: فَلَا يَتَقَدَّمُ بِهِ أَهْ سَم. □ قَوْلُهُ: (لَا الضَّرَرَ) تَغْلِيلٌ لِلْمُثْنِ. □ قَوْلُهُ: (لَكِنْ اخْتِيرَ الْمُقَابِلُ الْإِلْحَ) عِبَارَةٌ الْمُعْنِي قَالَ الرَّوْيَانِيُّ فِي الْجَلِيَّةِ وَالْإِخْتِيَارُ فِي زَمَانِنَا الْفَتَوَى بِهِ؛ لِأَنَّا نَرَى الْمُفْلِسِينَ يُقَرِّونَ بِزَمَانِنَا لِلظُّلْمَةِ حَتَّى يَمْنَعُوا أَصْحَابَ الْحَقُوقِ مِنْ مُطَالَبَتِهِمْ وَحَسْبِهِمْ وَهَذَا فِي زَمَانِهِ فَمَا بِالْكَ بَزَمَانِنَا أَه. □ قَوْلُهُ: (فَيُجَابُونَ لِتَحْلِفِهِ) مَنَعَهُ م رَاهِ سَم وَاسْتَقْرَبَ ع ش كَلَامَ الشَّارِحِ. □ قَوْلُهُ: (لِتَحْلِفِهِ) أَي: الْمُقَرَّرُ لَهُ أَنَّ الْمُقَرَّرَ صَادِقٌ فِي إِقْرَارِهِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (زَاحَمَهُمُ الْإِلْحَ) وَفَاقًا لِلنِّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنِي كَمَا مَرَّ. □ قَوْلُهُ: (إِسْنَادًا مُقَيَّدًا) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَإِنْ قَالَ فِي النِّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَيَصُحُّ إِلَى أَوْ أَقْرَأَ. □ قَوْلُهُ: (لِتَقْصِيرِ مُعَامِلِهِ) أَي: فِي صُورَةِ التَّقْيِيدِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا الْإِطْلَاقَ الْإِلْحَ) أَي فِي صُورَةِ الْإِطْلَاقِ. □ قَوْلُهُ: (أَنْ يُرِيدَ) أَي: الْمَصْنُفُ بِقَوْلِهِ أَوْ مُطْلَقًا. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ إِسْنَادُهُ الْإِلْحَ) فَإِنْ كَانَ مَا أُطْلِقَهُ دَيْنٌ مُعَامَلَةٌ لَمْ يُقْبَلْ أَوْ دَيْنٌ جِنَائِيَّةٌ قُبِلَ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَهَو دَيْنٌ مُعَامَلَةٌ أَوْ جِنَائِيَّةٌ لَمْ يُقْبَلْ لِاحْتِمَالِ تَأْخُرِهِ وَكَوْنِهِ دَيْنٌ مُعَامَلَةٌ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ) أَي: التَّنْزِيلُ عَلَى إِسْنَادِهِ لِمَا بَعْدَ الْحَجْرِ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (إِنْ تَعَدُّرَتْ مُرَاجَعَتُهُ) كَانَ مَاتَ أَوْ جُنَّ أَوْ خَرَسَ أَه بُجَيْرِمِي. □ قَوْلُهُ: (فِي مَسْأَلَةِ الْمُثْنِ) أَي: فِي الْإِطْلَاقِ عَنِ التَّقْيِيدِ بِمُعَامَلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا. □ قَوْلُ (لَسِي): (قُبِلَ) أَي فَيُزَاحِمُهُمُ الْمُجْنِي عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ) أَي: مِثْلُ دَيْنِ الْجِنَائِيَّةِ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يُقْبَلْ) أَي: فِي حَقِّ الْغُرَمَاءِ.

□ قَوْلُهُ: (الْعَيْنُ) أَي: فَيَتَقَدَّمُ بِهَا. □ قَوْلُهُ: (وَيُزَاحِمُ فِي الدِّينِ) أَي: فَلَا يَتَقَدَّمُ بِهِ. □ قَوْلُهُ: (فَيُجَابُونَ لِتَحْلِفِهِ) مَنَعَهُ م ر.

قُبِلَ وَبَطَلَ ثُبُوتُ إِعْسَارِهِ قُلْتُ: يَتَعَيَّنُ حَمْلُ قَوْلِهِ قُبِلَ عَلَى أَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِحَقِّ الْمُقَرَّرِ لَهُ لَا لِحَقِّ الْغُرْمَاءِ وَيَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ عَقِبَهُ وَبَطَلَ ثُبُوتُ إِعْسَارِهِ لِأَنَّهُ قُدِّرَتْهُ عَلَى وَفَائِهِ شَرْعًا تَسْتَلْزِمُ

قُودَ: (وَبَطَلَ ثُبُوتُ إِعْسَارِهِ) لَا يَتَّبَعِي أَنْ يُفْهَمَ مِنْ بُطْلَانِ ثُبُوتِ الْإِعْسَارِ بُطْلَانُ الْحَجَرِ أَوْ انْفِكَاكُهُ فَإِنَّهُ لَا وَجْهَ لِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِفْرَارُهُ بِالْمَلَاءَةِ أَوْ ثُبُوتُهَا بَعْدَ الْحَجَرِ لَا يُنَافِي صِحَّتَهُ لِجَوَازِ طُرُوقِهَا بَعْدَهُ وَلَوْ فُرِضَ وَجُودُهَا قَبْلَ فَعَايَتِهِ أَنَّهُ أَخْفَى مَالَهُ عِنْدَ الْحَجَرِ وَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْحَجَرِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ كَمَا أَنَّهُ لَا يَفْتَضِي انْفِكَاكُهُ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِمَّا يَأْتِي بِلِ الَّذِي يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوَائِدِ بُطْلَانِ ثُبُوتِ الْإِعْسَارِ أَنَّهُمْ لَوْ طَالَبُوهُ بِذَلِكَ الْمِقْدَارِ لِأَنَّهُ يَتَوَزَّعُوه عَلَى نِسْبَةِ ذُبُونِهِمْ لَمْ يُفْزِدْ دَعْوَى الْإِعْسَارِ وَلَهُمْ حَبْسُهُ وَمُلَازَمَتُهُ إِلَى وَفَائِهِ وَإِنْ كَانَ الْحَجَرُ بَاقِيًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْفَكُ إِلَّا بِفَكِّ الْقَاضِي إِهْ سَمَ وَوَأَفَقَّهَ شَ وَالْحَلْبِيُّ.

قُودَ: (بِالنِّسْبَةِ لِحَقِّ الْمُقَرَّرِ لَا لِحَقِّ الْغُرْمَاءِ) مَعْنَاهُ كَمَا ظَهَرَ لِي ثُمَّ رَأَيْتُ سَمَ سَبَقَ إِلَيْهِ أَنَّا نَعَامِلُهُ مُعَامَلَةَ الْمَوَسِّرِينَ فَتَطَالِبُهُ بِوَفَاءِ بَقِيَّةِ الدُّيُونِ وَنَحْبُسُهُ عَلَيْهَا وَمَعْنَى عَدَمِ قَوْلِهِ فِي حَقِّ الْغُرْمَاءِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِيمَا هُوَ مَخْبُوسٌ لَهُمْ مِنْ أَمْوَالِهِ وَلَا يُزَاجِمُهُمُ الْمُقَرَّرُ لَهُ وَإِلَّا فَظَاهِرُ الْحَمْلِ لَا يَتَأْتِي مَعَ قَوْلِ ابْنِ الصَّلَاحِ نَفْسِهِ وَبَطَلَ ثُبُوتُ إِعْسَارِهِ إِهْ رَشِيدِي. قُودَ: (لِحَقِّ الْمُقَرَّرِ) أَي: فَيُطَالَبُ بِقَدْرِ مَا أَقْرَبَهُ إِه عَ شَ.

قُودَ: (لَا لِحَقِّ الْغُرْمَاءِ) أَي: فَلَا يَقُوتُ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ إِه عَ شَ عِبَارَةٌ سَمَ قَوْلُهُ لَا لِحَقِّ الْغُرْمَاءِ صَرِيحٌ فِي عَدَمِ مُزَاحِمَةِ الْمُقَرَّرِ لَهُ لِلْغُرْمَاءِ لَكِنْ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ قُدِّرَتْهُ الْخُ قَدْ يَدُلُّ عَلَى الْمُزَاحِمَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ إِه.

قُودَ: (لَا قُدِّرَتْهُ عَلَى وَفَائِهِ شَرْعًا الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةُ الْمُقَرَّرِ لَيْسَ فِيهَا تَقْيِيدُ الْقُدْرَةِ بِالشَّرْعِيَّةِ وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ الْقُدْرَةَ الْحَسِّيَّةَ فَالْوَجْهُ أَنَّ بُطْلَانِ ثُبُوتِ إِعْسَارِهِ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِذَلِكَ الْقَدْرِ الَّذِي اعْتَرَفَ بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ عَلَى حَجِّ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ الْمُقَرَّرُ أَنَا قَادِرٌ شَرْعًا أَنْتَجَهَ أَنَّهُ يَبْطُلُ إِعْسَارُهُ بِالنِّسْبَةِ

قُودَ: (لَا لِحَقِّ الْغُرْمَاءِ) صَرِيحٌ فِي عَدَمِ مُزَاحِمَةِ الْمُقَرَّرِ لِلْغُرْمَاءِ لَكِنْ قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ قُدِّرَتْهُ الْخُ قَدْ يَدُلُّ عَلَى الْمُزَاحِمَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قُودَ: (وَبَطَلَ ثُبُوتُ إِعْسَارِهِ) لَا يَتَّبَعِي أَنْ يُفْهَمَ مِنْ بُطْلَانِ ثُبُوتِ الْإِعْسَارِ بُطْلَانُ الْحَجَرِ أَوْ انْفِكَاكُهُ فَإِنَّهُ لَا وَجْهَ لِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِفْرَارُهُ بِالْمَلَاءَةِ وَثُبُوتُهَا بَعْدَ الْحَجَرِ لَا يُنَافِي صِحَّتَهُ لِجَوَازِ طُرُوقِهَا بَعْدَهُ وَلَوْ فُرِضَ وَجُودُهَا قَبْلَ فَعَايَتِهِ أَنَّهُ أَخْفَى مَالَهُ عِنْدَ الْحَجَرِ وَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْحَجَرِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ كَمَا أَنَّهُ لَا يَفْتَضِي انْفِكَاكُهُ أَيْضًا كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِمَّا يَأْتِي بِلِ الَّذِي يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوَائِدِ بُطْلَانِ ثُبُوتِ الْإِعْسَارِ مَا لَوْ طَالَبُوهُ فَلَا يَقْبَلُ دَعْوَاهُ الْإِعْسَارَ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَهُمْ حَبْسُهُ وَمُلَازَمَتُهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ تَثَبُّتُ قُدْرَتِهِ عَلَى بَقِيَّةِ الدُّيُونِ وَإِنْ زَادَتْ عَلَى مِقْدَارِ مَا أَقْرَبَ بِالْقُدْرَةِ عَلَى وَفَائِهِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ الْقُدْرَةُ عَلَى مِقْدَارِ لَا تَسْتَلْزِمُ الْقُدْرَةَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْهُ وَالْإِعْتِرَافُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى وَفَاءِ ذَلِكَ الْمِقْدَارِ لَا يَتَعَيَّنُ لِلْحَمْلِ عَلَى الْقُدْرَةِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُسْتَلْزِمِ لِلْقُدْرَةِ عَلَى الْبَقِيَّةِ أَيْضًا وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ قَادِرًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْ تَخْصِيصِهِ بِلِ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهَا أَنَّهُ يَمْلِكُ مِقْدَارَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَعَلَى هَذَا فَمِنْ قَوَائِدِ بُطْلَانِ ثُبُوتِ الْإِعْسَارِ مَعَ بَقَاءِ الْحَجَرِ أَنَّهُمْ لَوْ طَالَبُوهُ بِذَلِكَ الْمِقْدَارِ لِأَنَّهُ يَتَوَزَّعُوه عَلَى نِسْبَةِ ذُبُونِهِمْ لَمْ يُفْزِدْ دَعْوَى الْإِعْسَارِ وَلَهُمْ حَبْسُهُ وَمُلَازَمَتُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. قُودَ: (لَا قُدِّرَتْهُ عَلَى وَفَائِهِ شَرْعًا تَسْتَلْزِمُ الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةُ الْمُقَرَّرِ لَيْسَ فِيهَا تَقْيِيدُ الْقُدْرَةِ بِالشَّرْعِيَّةِ وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ الْقُدْرَةَ الْحَسِّيَّةَ فَالْوَجْهُ أَنَّ بُطْلَانِ ثُبُوتِ إِعْسَارِهِ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ

قُدِّرَتْهُ عَلَى وَفَاءِ بَقِيَّةِ الدُّيُونِ. (وَلَهُ أَنْ يُرَدَّ بِالْعَيْبِ مَا كَانَ اشْتَرَاهُ) قَبْلَ الْحَجْرِ (إِنْ كَانَتْ الْغِبْطَةُ فِي الرَّدِّ) أَوْ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَوَابِعِ الْبَيْعِ السَّابِقِ مَعَ أَنَّهُ أَحْظُ لَهُ وَلِلْغُرْمَاءِ وَلَمْ يَجِبْ عَلَى الْمُعْتَمِدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْاِكْتِسَابُ كَمَا يَأْتِي بِقَيِّدِهِ الظَّاهِرُ جَرَيَانُهُ هُنَا أَيْضًا وَإِنَّمَا لَزِمَ الْوَلِيُّ الرَّدَّ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ رِعَايَةُ الْأَحْظَ لِمَوْلَاهُ وَإِنَّمَا عُذُّ إِمْسَاكِ مَرِيضٍ مَا اشْتَرَاهُ فِي صِحَّتِهِ وَالْغِبْطَةُ فِي رَدِّهِ تَفْوِيتًا حَتَّى يُحْسَبَ النِّقْصُ مِنَ الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّهُ لَا جَابِرَ فِيهِ وَالْخَلَلُ هُنَا قَدْ يَنْجَبِرُ بِالْكَسْبِ وَأَيْضًا فَحَجَرُ الْمَرَضِ أَقْوَى فَإِنْ كَانَتْ الْغِبْطَةُ فِي إِمْسَاكِهِ امْتَنَعَ الرَّدُّ

لِجَمِيعِ الدُّيُونِ لِتَضْرِيحِهِ بِمَا يُتَافَى حَمَلَ الْقُدْرَةِ فِي كَلَامِهِ عَلَى الْحِسِّيَةِ أَهْ ع ش أَي: فَلَهُمْ حَبْسُهُ وَمُلَازَمَتُهُ إِلَى وَفَاءِ جَمِيعِهَا مَعَ بَقَاءِ الْحَجْرِ عَلَيْهِ. □ فَوُدَّ: (بَقِيَّةُ الدُّيُونِ) وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْقَدْرِ الْمُسَاوِي لِذَلِكَ الْمُقَرَّرِ بِمَا دُونَهُ شَرَّحَ م ر ه س م .

□ فَوُدَّ (سَمْنٌ): (وَلَهُ أَنْ يُرَدَّ بِالْعَيْبِ) أَي: أَوْ الْإِقَالَةِ وَلَوْ مَتَّعَ مِنَ الرَّدِّ عَيْبٌ حَدِثَ لَزِمَ الْأَرْضَ وَلَا يَمْلِكُ إِسْقَاطُهُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَفِي سَمْنٍ عَنِ الرُّوْضِ مِثْلُهُ. □ فَوُدَّ: (قَبْلَ الْحَجْرِ) أَي: أَوْ بَعْدَهُ كَمَا يَأْتِي أَهْ ع ش .
□ فَوُدَّ: (أَوْ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ) خِلَافًا لِلنَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي وَشَرَّحَ الرُّوْضُ. □ فَوُدَّ: (لَآئِنُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَيْضًا فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ كَمَا يَأْتِي إِلَى وَإِنَّمَا. □ فَوُدَّ: (مَعَ أَنَّهُ أَحْظُ لَهُ الْخُ) لَعَلَّ هَذَا فِي صَوْرَةِ الْمُتَنِ أَه س م. □ فَوُدَّ: (وَلَمْ يَجِبْ الْخُ) وَفَاقًا لِلنَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (كَمَا يَأْتِي بِقَيِّدِهِ الْخُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ عَصَى بِالِاسْتِدَانَةِ كُلَّفَ رَدَّهُ إِنْ كَانَ فِيهِ غِبْطَةٌ؛ لِأَنَّهُ يُكَلِّفُ الْكَسْبَ حَيْثُ وَعَلَيْهِ فَلَوْ لَمْ يُرَدَّ بَعْدَ أَطْلَاعِهِ عَلَى الْعَيْبِ فَهَلْ يَسْقُطُ خِيَارُهُ لِكَوْنِ الرَّدِّ قَوْرِيًّا أَوْ لَا لِيَتَعَلَّقَ الْحَقُّ بغيرِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الْحَاصِلَ مِنْهُ عَدَمُ الْكَسْبِ فَيُعْصِي بِهِ وَيَسْقُطُ الْخِيَارُ أَهْ ع ش. □ فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا لَزِمَ الْخُ) جَوَابُ سَوَالِ نَشْأٍ مِنْ قَوْلِهِ وَلَمْ يَجِبْ. □ فَوُدَّ: (مَا اشْتَرَاهُ الْخُ) مَفْعُولُ الْإِمْسَاكِ الْمُضَافِ إِلَى فَاعِلِهِ أَي: ثُمَّ مَرَضَ وَاطَّلَعَ فِيهِ عَلَى عَيْبٍ وَالحَالُ أَنَّ الْغِبْطَةَ الْخُ. □ وَفَوُدَّ: (تَفْوِيتًا) مَفْعُولُ عُذِّ. □ فَوُدَّ: (مِنَ الثَّلَاثِ) مُتَعَلِّقٌ بِيُحْسَبُ .

□ فَوُدَّ: (لَا جَابِرَ فِيهِ) أَي: فِي الْإِمْسَاكِ. □ فَوُدَّ: (هُنَا) أَي: فِي تَرْكِ الرَّدِّ. □ فَوُدَّ: (قَدْ يَنْجَبِرُ بِالْكَسْبِ) أَي: بِخِلَافِ الضَّرَرِ اللَّاحِقِ لِلْوَرْتَةِ بِذَلِكَ أَهْ نِهَآيَةً. □ فَوُدَّ: (فَحَجَرُ الْمَرَضِ الْخُ) أَي: فَاتَّرَ فِيمَا نَقَصَهُ الْعَيْبُ وَجُعِلَ مَا يُقَابَلُهُ مِنَ الثَّلَاثِ فَالْحَقُّ بِالتَّبَرُّعَاتِ الْمَخْضَةِ أَهْ ع ش. □ فَوُدَّ: (أَقْوَى) بِدَلِيلِ أَنَّ إِذْنَ الْوَرْتَةِ أَي: قَبْلَ الْمَوْتِ لَا يُفِيدُ شَيْئًا وَإِذْنَ الْغُرْمَاءِ يُفِيدُ صِحَّةَ تَصَرُّفِ الْمُفْلِسِ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ إِذْنَ الْحَاكِمِ أَهْ نِهَآيَةً .
□ فَوُدَّ: (فَإِنْ كَانَتْ الْغِبْطَةُ الْخُ) بَيَانٌ لِمَفْهُومِ الْمُتَنِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَآيَةِ أَمَّا إِذَا كَانَتْ الْغِبْطَةُ فِي الْإِنْبَاءِ

لِذَلِكَ الْقَدْرِ الَّذِي اعْتَرَفَ بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوُدَّ: (بَقِيَّةُ الدُّيُونِ) وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْقَدْرِ الْمُسَاوِي لِذَلِكَ الْمُقَرَّرِ بِمَا دُونَهُ شَرَّحَ م ر .

□ فَوُدَّ (سَمْنٌ): (وَلَهُ أَنْ يُرَدَّ بِالْعَيْبِ) فَإِنْ حَدَثَ عَيْبٌ آخَرَ امْتَنَعَ الرَّدُّ وَجَبَ الْأَرْضَ وَلَمْ يَمْلِكْ إِسْقَاطُهُ رَوْضَ. □ فَوُدَّ: (أَوْ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ) الَّذِي فِي شَرَّحِ الرُّوْضِ وَقَضَيْتُهُ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يُرَدُّ أَيْضًا إِذَا لَمْ تَكُنْ غِبْطَةً لَا فِي الرَّدِّ وَلَا فِي الْإِنْبَاءِ وَكَلَامُ الْأَصْلِ فِيهَا مُتَدَافِعٌ أَه. □ فَوُدَّ: (مَعَ أَنَّهُ أَحْظُ) لَعَلَّ هَذَا فِي صَوْرَةِ الْمُتَنِ .

وفَارَقَ ما مَرَّ آتِفًا من جَوَازٍ فَسَخِهَ وإِجَارَتَه في زَمَنِ الخِيَارِ مع عَدَمِ الغِبْطَةِ بِأَنَّ العَقْدَ مُزْلَزَلٌ فَضَعُفَ تَعَلُّقُهُم بِهِ وَلَا أَرَشَ هُنَا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الرَّدَّ غَيْرُ مُتَعَتِّعٍ فِي نَفْسِهِ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ مَا كَانَ اشْتَرَاهُ أَنَّهُ لَا يُرَدُّ مَا اشْتَرَاهُ بَعْدَ الْحَجْرِ بِمَنْ فِي ذِمَّتِهِ وَعَاتَمَدَهُ أَبُو زُرْعَةَ لِتَعَلُّقِ حَقِّهِم بِهِ وَالرَّدُّ يُقَوِّتُهُ عَلَيْهِمْ مَجَانًا بِخِلَافِ ذَاكَ؛ لِأَنَّ رَدَّهُ يَحْصُلُ لَهُمْ ثَمَنُهُ لَكِنِ اعْتَمَدَ الْإِسْنَوِيُّ وَابْنُ النَّقِيبِ عَدَمَ الْفَرَقِ. (وَالْأَصْحَحُ تَعَدِّي الْحَجْرِ) بِنَفْسِهِ (إِلَى مَا حَدَّثَ بَعْدَهُ بِالْأَصْطِيَادِ) وَغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْأَكْسَابِ وَإِنْ زَادَ الْمَالُ عَلَى الدُّيُونِ (وَالْوَصِيَّةِ وَالشُّرَاءِ) فِي الذِّمَّةِ (إِنْ صَحَّحْتَاهُ) وَهُوَ الرَّاجِحُ كَمَا مَرَّ وَإِنْ زَادَ دَيْنُهُ بِانْضِمَامِ هَذَا إِلَيْهِ عَلَى مَالِهِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الْإِسْنَوِيُّ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ

فَلَا رَدَّ لَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْوِيَةِ الْمَالِ بِلا غَرَضٍ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يُرَدُّ أَيْضًا إِذَا لَمْ يَكُنْ غِبْطَةً أَصْلًا فِي الرَّدِّ وَلَا فِي الْإِنْبَاءِ، وَهُوَ كَذَلِكَ لِتَعَلُّقِ فِي حَقِّهِمْ بِهِ فَلَا يَقَوِّتُ عَلَيْهِمْ بغيرِ غِبْطَةٍ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَلَا فِي الْإِنْبَاءِ الْإِنْخُ أَيُ: فَلَيْسَ لَهُ الرَّدُّ وَبَقِيَ مَا لَوْ جُهِلَ الْحَالُ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الرَّدِّ وَعَلَيْهِ فَلَوْ ظَهَرَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ الْأَمْرِ هَلْ لَهُ الرَّدُّ وَيُعْذَرُ فِي التَّأخيرِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ أَهْ وَقَوْلُهُ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ مُخَالِفٌ لِمَا مَرَّ مِنْهُ آتِفًا وَلَعَلَّ مَا مَرَّ هُوَ الظَّاهِرُ. □ قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ) أَيُ: امْتِنَاعُ الرَّدِّ الْمَذْكُورِ. □ قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ آتِفًا) أَيُ: فِي شَرْحِ فَإِذَا حَجَرَ تَعَلَّقَ حَقُّ الْغُرَمَاءِ بِمَالِهِ. □ قَوْلُهُ: (مع عَدَمِ الْغِبْطَةِ) بَلْ مع خِلَافِهَا. □ قَوْلُهُ: (تَعَلُّقُهُمْ بِهِ) أَيُ: تَعَلَّقَ الْغُرَمَاءُ بِالْمَعْقُودِ عَلَيْهِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ. □ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيُ: فِيمَا إِذَا تَبَيَّنَ عَيْبُ مَا اشْتَرَاهُ الْمُفْلِسُ قَبْلَ الْحَجْرِ. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ سَوَاءٌ كَانَتْ الْغِبْطَةُ فِي الرَّدِّ أَوْ الْإِنْسَاكِ أَوْ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ فَلْيُرَاجَعْ. □ قَوْلُهُ: (وَأَفْهَمَ الْإِنْخُ) وَقَالَ الْمُعْنِي أَنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ شَامِلٌ لِرَدِّ مَا اشْتَرَاهُ قَبْلَ الْحَجْرِ وَمَا اشْتَرَاهُ فِي الذِّمَّةِ بَعْدَهُ أَهْ. □ قَوْلُهُ: (اعْتَمَدَ الْإِسْنَوِيُّ الْإِنْخُ) وَكَذَا اعْتَمَدَهُ النَّهَائِيُّ وَالْمُعْنِي وَشَرَحَ الرُّوضُ. □ قَوْلُهُ: (بِنَفْسِهِ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُعْنِي وَكَذَا فِي النَّهَائِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَهُ إِلَى الْمُتَنِيِّ. □ قَوْلُهُ: (بِنَفْسِهِ) أَيُ: فَلَا يَتَوَقَّفُ ذَلِكَ عَلَى حُكْمِ الْقَاضِي بِتَعَدِّي الْحَجْرِ إِلَيْهِ أَهْ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وغيرِهِ الْإِنْخُ) أَيُ: كَالِإِتِهَابِ نِهَائِيَّةٍ وَمُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ زَادَ الْمَالُ) أَيُ: بِالْحَادِثِ أَهْ أَسْنَى. □ قَوْلُهُ: (فِي الذِّمَّةِ) وَمِثْلُهُ ثَمَنُ ثِيَابٍ بَدَنِهِ إِذَا بَاعَهَا وَالتَّقَعُّهُ الَّتِي عَيْتَهَا لَهُ الْقَاضِي إِذَا لَمْ تُصَرَّفْ فِي مُؤَنَّتِهِ أَهْ ع ش.

□ قَوْلُ (أَسْنَى): (إِنْ صَحَّحْتَاهُ) أَيُ: الشُّرَاءُ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيُ: التَّصْحِيحُ الرَّاجِحُ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُ: قَبِيلٌ وَيَصِحُّ نِكَاحُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ زَادَ دَيْنُهُ بِانْضِمَامِ هَذَا إِلَيْهِ عَلَى مَالِهِ) عِبَارَةُ النَّهَائِيِّ وَالْمُعْنِي وَمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِ تَبَعًا لِغَيْرِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ عَلَى الْأَوَّلِ بَيْنَ أَنْ يَزِيدَ مَالُهُ مَعَ الْحَادِثِ عَلَى الدُّيُونِ أَمْ لَا وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُعْتَمَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُعْتَمَرُ فِي الْإِنْبَاءِ وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الْإِسْنَوِيُّ أَهْ وَيُعْلَمُ بِذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ الْمَذْكُورَ لَا مَوْقِعَ لَهُ هُنَا وَأَنَّ قَوْلَهُ كَمَا اقْتَضَاهُ الْإِنْخُ مَوْقِعُهُ عَقِبَ قَوْلِهِ الْمَارِّ وَإِنْ زَادَ الْمَالُ عَلَى الدُّيُونِ. □ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيُ: التَّعَدِّي إِلَى مَا حَدَّثَ بَعْدَ الْحَجْرِ.

□ قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْحَجْرِ الْإِنْخُ) فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَكَلَامُهُ شَامِلٌ لِرَدِّ مَا اشْتَرَاهُ قَبْلَ الْحَجْرِ وَمَا اشْتَرَاهُ فِي الذِّمَّةِ بَعْدَهُ وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ كَلَامِ أَصْلِهِ لِقُصُورِهِ عَلَى الْأَوَّلَى أَهْ.

مقصود الحجر وصول الحقوق إلى أهلها وذلك لا يختص بالموجود نعم لو وهب له بعضه أو أوصى له به وتم العقد عتق عليه ولا يرد على المثل خلافاً لمن زعمه لزوال ملكه عنه قهراً عليه. (و) الأصح (أنه ليس لبياعه) أي: المفلس في الذمة (أن يفسخ ويتعلق بعين متاعه إن علم الحال) لتقصيره (وإن جهل فله ذلك) وله أن يزاجمهم بثمنه لغذره (و) الأصح أنه (إذا لم يمكن التعلق بها) لعليه (لا يزاجم الغرماء بالثمن)؛ لأنه دين حادث بعد الحجر برضا مستحقه فإن فضل شيء عن دينهم أخذته وإلا انتظر اليسار أما ما وجب لا برضا مستحقه فيزاجمهم به وفي نسخ يكن قيل وفي كل نقص؛ إذ التقدير يمكنه أو يكن له اهـ ولا يحتاج لدعوى النقص في يمكن كما هو واضح.

☐ قوله: (ولو وهب إلخ) أي أو أضدقت المحجورة بالفلس أباهـ أسنى زاد النهاية أو ورثته اهـ أي: فيعتق عليها ش. ☐ قوله: (أو أوصى) يتبني أو اشتراه في ذمته اهـ سم. ☐ قوله: (لزوال ملكه إلخ) عبارة المغني؛ لأن ملكه لم يستقر عليه حتى يقال: لم يحجز عليه فيه وإنما الشرع قضى بحصول العتق اهـ. ☐ قوله: (وله أن يزاجمهم إلخ) وفاقاً للمنهج والمغني وخلافاً للنهاية وسم عبارة قوله وله أن يزاجمهم إلخ كذا في المنهج فقال وليايع جهل أن يزاجم اهـ. وفي العباب خلافاً فقال فإن علم أو أجاز لم يزاجم الغرماء لحدوثه برضاه اهـ وقول المنهاج إذا لم يمكن قد يفهم موافقة الأول وما في العباب هو أصح الوجهين في الجواهر م ر اهـ وعبارة النهاية في شرح وآته إذا لم يمكن إلخ وكلامه شاملاً لما إذا كان عالماً بالحال أو جاهلاً وهو كذلك فقد قال القمولي في جواهره فإن قلنا: لا خيار له أو له الخيار فلم يفسخ ففي مضاربه بالثمن وجهان أصحهما لا اهـ وعبارة العباب وليايع الخيار إن جهل فإن علم أو أجاز لم يزاجم الغرماء بالثمن لحدوثه برضاه اهـ فثبت أنه لا يضارب بحال بل يزجج في العين إن جهل ووقع في شرح المنهج ما يخالف ذلك فاحذره اهـ قال ع ش قوله م ر فإن علم أو أجاز أي: بعد العقد والعلم بإفلاس المشتري اهـ. ☐ قوله: (أما ما وجب إلخ) عبارة المغني والنهاية أما الإثلاف وأرش الجناية فيزاجم في الأصل؛ لأنه لم يقصر فلا يكلف الانتظار ولو حدث دين تقدم سببه على الحجر كانهدام ما أجره المفلس وقبض أجرته وأثلفها ضارب به مستحقه سواء أحدث قبل القسمة أم لا اهـ. ☐ قوله: (قيل إلخ) عبارة النهاية والمغني قال الولي العراقي وفي كل منهما نقص اهـ. ☐ قوله: (في يمكن إلخ) أي لتنزيله منزلة اللازم وكذا في يكن لجعلها نامة بمعنى يوجد اهـ ع ش.

☐ قوله: (أو أوصى له) يتبني أو اشتراه في ذمته. ☐ قوله: (وله أن يزاجمهم بثمنه لغذره) كذا في شرح المنهج فقال وليايع جهل أن يزاجم اهـ. وفي العباب خلافاً فقال: فإن علم أو أجاز لم يزاجم الغرماء لحدوثه برضاه اهـ. وقول المنهاج إذا لم يكن قد يفهم موافقة الأول وما في العباب هو أصح الوجهين في الجواهر م ر.

(فصلٌ في بيع مالِ المُفْلِسِ وقِسْمَتِهِ وتَوَابِعِهِمَا)

(يُبادِرُ) نَذْبًا (القاضي) أي: قاضي بَلَدِ المُفْلِسِ إِذِ الْوِلَايَةُ عَلَى مَالِهِ وَلَوْ بِغَيْرِ بَلَدِهِ لَهُ تَبَعًا لِلْمُفْلِسِ (بعد الحجر) عَلَى الْمُفْلِسِ (بِيعَ مَالُهُ) بِقَدْرِ الْحَاجَةِ (وَقِسِمَهُ) أي: ثَمَنَ الْمَبِيعِ الدَّالُّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ (بَيْنَ الْغُرَمَاءِ) بِنِسْبَةِ دُيُونِهِمْ أَوْ بِتَمْلِيكِهِ لَهُمْ كَذَلِكَ إِنْ رَأَى مَصْلَحَةً لِيَتَضَرَّرَ الْمُفْلِسُ بِطَوْلِ الْحَجَرِ وَالْغَرِيمِ بِتَأْخِيرِ الْحَقِّ لَكِنْ لَا يُفَرِّطُ فِي الاسْتِعْجَالِ خَشْيَةً مِنْ بَخْسِ الثَّمَنِ وَيَجِبُ كَمَا يَأْتِي الْبِدَايُ لِيَبِيعَ مَا يُخْشَى فُسَادُهُ أَوْ فَوَاتُهُ بِالتَّأْخِيرِ وَلَا يَتَوَلَّى بِنَفْسِهِ أَوْ مَأْذُونَهُ بَيْعَ شَيْءٍ لَهُ

فَضْلٌ فِي بَيْعِ مَالِ الْمُفْلِسِ وَقِسْمَتِهِ وَتَوَابِعِهِمَا

☐ فَوَدَّ: (وَتَوَابِعُهُمَا) كَتَرَكْ مَا يَلِيقُ بِهِ مِنَ الثَّيَابِ وَالتَّقَفَ عَلَيْهِ وَاجَارَةً أَمْ وَلَدَهُ وَكَيْفِيَّةَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ .
 ☐ فَوَدَّ (سُئِلَ): (يُبَادِرُ الْقَاضِي) خَرَجَ بِهِ الْمُحَكَّمُ فَلَيْسَ لَهُ الْبَيْعُ وَإِنْ قُلْنَا لَهُ الْحَجَرُ عَلَى مَا قَالَهُ حَجَّ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَإِنْ كَانَ عُمُومُ قَوْلِ الشَّارِحِ مِمَّا سَبَقَ حَجَرَ الْقَاضِي دُونَ غَيْرِهِ خِلَافَهُ؛ لِأَنَّ الْحَجَرَ يَسْتَدْعِي قِسْمَةَ الْمَالِ عَلَى جَمِيعِ الْغُرَمَاءِ فَمِنْ الْجَائِزِ أَنْ تَمَّ غَيْرُ غُرَمَائِهِ الْمَوْجُودِينَ وَنَظَرُ الْمُحَكَّمِ قَاصِرٌ عَنْ مَعْرِفَتِهِمْ أَهْ ع. ش. ☐ فَوَدَّ: (نَذْبًا) أَي: مَا لَمْ تَدْعُ الضَّرُورَةَ وَلَوْ مِنْ بَعْضِهِمْ لِلْبَيْعِ وَلَا فَتَجِبُ الْمُبَادَرَةُ كَمَا يُؤْخَذُ بِالْأَوَّلَى مِنْ وَجُوبِ الْقِسْمَةِ إِذَا طَلَبَهَا الْغُرَمَاءُ أَهْ ع. ش.
 ☐ فَوَدَّ (سُئِلَ): (الْقَاضِي) أَي: أَوْ نَائِبُهُ أَهْ نِهَآيَةً. ☐ فَوَدَّ: (أَي: قَاضِي) إِلَى قَوْلِهِ (وَيَجِبُ) فِي الْمُغْنِي وَكَذَا فِي النَّهْآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ بِتَمْلِيكِهِ إِلَى التَّضَرُّرِ الْخ.
 ☐ فَوَدَّ (سُئِلَ): (بِيعَ مَالُهُ) وَمِثْلُهُ التَّزْوُلُ عَنِ الْوِظَانِ بِدَرَاهِمٍ قَلْبِيٍّ أَهْ بُجَيْرِمِي. ☐ فَوَدَّ: (بِقَدْرِ الْحَاجَةِ) هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يَبِيعُ إِلَّا بِقَدْرِ الدِّينِ وَيُشْكَلُ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَا يُحَجَرُ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا زَادَ دَيْنُهُ عَلَى مَالِهِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ قَدْ يَبْرُئُهُ بَعْضُ الْغُرَمَاءِ أَوْ يَحْدُثُ لَهُ مَالٌ بَعْدَ بِلَازِثٍ وَنَحْوِهِ ش. أَهْ بُجَيْرِمِي. ☐ فَوَدَّ: (أَوْ بِتَمْلِيكِهِ الْخ) وَكَيْفِيَّتُهُ أَنْ يَبِيعَ كُلُّ وَاحِدٍ جُزْءًا مُعَيَّنًا مِنْ مَالِ الْمُفْلِسِ نِسْبَتُهُ إِلَى كُلِّهِ كِنِسْبَةِ دَيْنِ الْمُشْتَرِي إِلَى جُمْلَةِ دُيُونِ الْمُفْلِسِ أَوْ يَبِيعَ جُمْلَةَ مَالِ الْمُفْلِسِ بِجُمْلَةِ دُيُونِ جَمِيعِ الْغُرَمَاءِ إِنْ اسْتَوَتْ الدُّيُونُ فِي الصِّفَةِ وَالْأَبْطَلُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كَمَا لَوْ بَاعَ عَيِّدَ جَمْعٍ بَثْمَنٍ وَاحِدٍ وَهُوَ بَاطِلٌ وَفِي ع. فِيمَا تَقَدَّمَ وَمَا يَقْتَضِي ذَلِكَ أَهْ ع. ش. ☐ فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَي: بِنِسْبَةِ دُيُونِهِمْ. ☐ فَوَدَّ: (لِيَتَضَرَّرَ الْمُفْلِسُ الْخ) تَغْلِيلٌ لِلْمَثْنِ .
 ☐ فَوَدَّ: (لَا يُفَرِّطُ الْخ) أَي: لَا يُبَالِغُ فِي الاسْتِعْجَالِ أَي لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ أَهْ ع. ش. ☐ فَوَدَّ: (مِنْ بَخْسِ الثَّمَنِ) أَي: نَقْصِهِ أَهْ كُرْدِي. ☐ فَوَدَّ: (أَوْ فَوَاتُهُ) أَي: بِتَخَوُّ الْغَضَبِ. ☐ فَوَدَّ: (وَلَا يَتَوَلَّى) أَي: الْقَاضِي .
 ☐ فَوَدَّ: (أَوْ مَأْذُونُهُ) يَشْمَلُ الْمُفْلِسَ وَيَأْتِي مَا يُصْرِّحُ بِهِ أَهْ سَمَ وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ وَلْيَبِيعَ بِحَضْرَةِ الْمُفْلِسِ وَغُرَمَائِهِ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَلْيُسْتَفْتَنَّ عَنْ بَيِّنَةٍ بِعَمَلِهِ عَلَى مَا مَرَّ أَهْ. وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَيْسَ ظَاهِرًا فِي الشُّمُولِ فَضْلًا عَنِ الصَّرَاحَةِ بَلْ هُوَ كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ الشُّمُولِ وَيَأْتِي آفَاقًا عَنِ الْمُغْنِي مَا قَدْ

فَضْلٌ

☐ فَوَدَّ: (أَوْ مَأْذُونُهُ) يَشْمَلُ الْمُفْلِسَ وَيَأْتِي مَا يُصْرِّحُ بِهِ .

حتى يثبتَّ عنده كما اعتمده ابنُ الرُّفْعَةِ وغيره ولو بعلمه أنه ملكه ويؤيِّده قولهم لو طلبَ شُرَكَاءُ منه قِسْمَةً ما بأيديهم لم يقسمه بينهم حتى يثبتَّ عنده أنه ملكهم ولا تكفي اليد؛ لأنَّ تصرُّفه حكمٌ أي: فيما رُفِعَ إليه وطلبَ منه فصله نعم الوجه حُملَ هذا على يدِ مُجَرَّدَةٍ وترجيحُ السبكيِّ كابن الصلاح الاكتفاء باليد على ما إذا انضَمَّ إليها تصرُّفُ طالت مدُّته وخلا عن مُنازَعٍ ولو كانت العين بيد المُرتَهِنِ أو الوارثِ كفى إقراره بأنه له أي: لأنَّ قولَ ذي اليد حُجَّةً

يُصَرِّحُ بَعْدَ الشُّمُولِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ (لا) ساقِطَةٌ مِنْ قَلَمِ التَّاسِيخِينَ وَالْأَصْلُ لَا يَشْمَلُ الْمُفْلِسَ الْخ.

☐ قَوْلُهُ: (حَتَّى يَثْبُتَ عِنْدَهُ الْخ) عَلَى هَذَا هَلْ يَتَوَقَّفُ سَمَاعُهُ عَلَى دَعْوَى أَمْ لَا اهـ أقولُ الْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى مَا يُفِيدُ الظَّنَّ لِلْقَاضِي غَيْرُ مُسْتَنَدٍ فِيهِ إِلَى إِنْخِبَارِ الْمَالِكِ اهـ ش أقولُ قَضِيَّةُ كَلَامِ الشَّارِحِ فِي التَّنْبِيهِ الْآتِي قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ ثُمَّ إِنْ كَانَ الدِّينُ الْخِ الْأَوَّلُ. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا اعْتَمَدَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ) وَهُوَ أَظْهَرُ اهـ مُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَي: مِنَ الْقَاضِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا تَكْفِي الْيَدُ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ وَلَا يَتَوَلَّى الْخ. ☐ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ تَصَرُّفَهُ حُكْمٌ) وَسَيَأْتِي فِي الْفَرَائِضِ مَا فِيهِ اهـ نِهَائِيَّةٌ عِبَارَةٌ الْبُجَيْرِمِيِّ وَيَبِيعُ الْحَاكِمَ لَيْسَ حُكْمًا عَلَى الْمُعْتَمَدِ قَلِيلِيٍّ وَنُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا أَنَّ تَصَرُّفَهُ لَيْسَ حُكْمًا وَإِنَّمَا هُوَ نِيَابَةٌ افْتَضَّهَا الْوِلَايَةُ حَلَبِيٍّ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (حُمِلَ هَذَا) أَي: الْقَوْلُ بَعْدَ كِفَايَةِ الْيَدِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَتَرْجِيحُ السَّبْكِ) أَي وَحْمَلُ تَرْجِيحِهِ.

☐ وَقَوْلُهُ: (الْإِكْتِفَاءُ) مَفْعُولُ التَّرْجِيحِ. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا إِذَا الْخ) عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةِ وَرَجَّحَ السَّبْكِ تَبَعًا لِمَا افْتَضَّاهُ كَلَامُ جَمَاعَةِ الْإِكْتِفَاءِ بِالْيَدِ وَنَقَلَهُ عَنِ الْعَبَادِيِّ وَذَكَرَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ ابْنَ الصَّلَاحِ أَقْنَى بِمَا يُوَافِقُهُ وَالْإِجْمَاعُ الْفِعْلِيُّ عَلَيْهِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ الْإِكْتِفَاءُ بِالْيَدِ ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَنْضَمَّ إِلَيْهَا تَصَرُّفٌ أَوْ نَحْوُهُ لَكِنْ قَالَ حَجَّ الْإِكْتِفَاءُ بِالْيَدِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا الْخِ وَالْأَقْرَبُ ظَاهِرُ إِطْلَاقِ الشَّارِحِ م ر؛ لِأَنَّ الْحَجَرَ عَلَيْهِ وَظُهُورُهُ مَعَ عَدَمِ الْمُنَازَعَةِ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَبْدُو مُشْعِرٌ بِأَنَّ مَا فِي يَدِهِ مِلْكُهُ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (بِيَدِ الْمُرتَهِنِ أَوْ الْوَارِثِ) قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ الْآتِي أَنَّهُمَا مُجَرَّدٌ مِثَالٍ فَمِثْلُهُمَا نَحْوُ الْوَدِيعِ وَالْغَاصِبِ فَلْيُرَاجَعْ.

☐ قَوْلُهُ: (لَوْ كَانَتِ الْعَيْنُ بِيَدِ الْمُرتَهِنِ أَوْ الْوَارِثِ الْخ) عِبَارَةٌ آدَبِ الْقَضَاءِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي عَشَرَ وَأَمَّا ثُبُوتُ الْمِلْكِ وَالْحَيَاةُ فَشَرْطٌ لَكِنْ يَكْفِي ثُبُوتُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْأَصَحِّ فَلَا يَبِيعُ الْقَاضِي الرَّهْنَ أَوْ التَّرِكَةَ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ ذَلِكَ نَعَمْ إِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ بِيَدِ الْمُرتَهِنِ أَوْ الْوَارِثِ كَفَى إِقْرَارُهُ بِذَلِكَ قَالَ ابْنُ أَبِي الدِّمِّ اهـ. وَعِبَارَةُ الْغَزِّيِّ فِي الْبَابِ السَّابِعِ مِنْ آدَبِ الْقَضَاءِ مَا نَصَّهُ فَقَالَ ابْنُ أَبِي الدِّمِّ إِذَا طُلِبَ مِنَ الْحَاكِمِ بَيْعُ مَرْهُونٍ نُظِرَ فِيهِ فَإِنْ كَانَ فِي يَدِ مُرتَهِنٍ وَاعْتَرَفَ بِأَنَّهُ مِلْكُ الرَّاهِنِ وَأَنَّ يَدَهُ عَلَى إِقْبَاضِهِ لَهُ وَأَنَّ الرَّاهِنَ رَهْنُهُ عِنْدَهُ وَأَقْبَضَهُ هُوَ بَاعَ الْحَاكِمُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَكْلِيفِ الْمُرتَهِنِ لِإِثْبَاتِ مِلْكِيَّةِ الرَّاهِنِ قَطْعًا؛ لِأَنَّ الْيَدَ دَلِيلُ الْمِلْكِ ظَاهِرًا إِلَى أَنْ قَالَ فَإِنْ كَانَ الرَّهْنُ فِي يَدِ الْمُرتَهِنِ كَفَى إِقْرَارُهُ أَوْ فِي يَدِ الْوَرِثَةِ جَاءَ مَا تَقَدَّمَ اهـ. وَقَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ تَكْلِيفِ الْمُرتَهِنِ لِإِثْبَاتِ مِلْكِيَّةِ الرَّاهِنِ يُفْهَمُ أَنَّهُ يَكْلَفُ إِثْبَاتَ الرَّهْنِيَّةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ الْعَبَّاسِ فِي بَابِ الرَّهْنِ فَإِنْ لَمْ يَبِيعْهُ أَيُّ الرَّاهِنِ الْمَرْهُونَ بَاعَهُ الْقَاضِي بَعْدَ ثُبُوتِ الدِّينِ وَالرَّهْنِ وَمِلْكُ الرَّهْنِ كَالْمُتَمَتِّعِ بِلَا رَهْنٍ مِنَ الْبَيْعِ لِدَيْنِهِ وَكَمَا لَوْ أُثْبِتَ الْمُرتَهِنُ أَوْ وَارِثُهُ بِذَلِكَ فِي غَيْبَةِ الرَّاهِنِ

في المِلْكِ كما صرّحوا به ويُسْتَرْطُ ما ذُكِرَ من ثُبُوتِ المِلْكِ والحيَازةِ أو الحيَازةِ بشرطِها المذكورِ لِجَوَازِ تَصَرُّفِ القَاضِي في غيرِ هذا المَحَلِّ أَيْضًا وَمَرَّ أنَّ غيرَ المُفْلِسِ لا يَتَعَيَّنُ فيه تَوَلَّى الحَاكِمِ لِلْبَيْعِ بَلْ لَهْ بَيْعُهُ وَإِجْبَارُهُ عَلَيْهِ وَلَوْ عَيَّنَ المُدَّعِي أَحَدَهُمَا لَمْ يَتَعَيَّنْ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَيُسْتَثْنَى مِنْ قَسَمِهِ بَيْنَ الغُرَمَاءِ مُكَاتَبُ حُجَرٍ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ ذَيْنِ مُعَامَلَةٍ وَجِنَايَةٍ وَنُجُومٌ فَيُقَدَّمُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ لِيُغَيِّرَهُ تَعَلُّقًا آخَرَ بِتَقْدِيرِ العَجْزِ وَهُوَ الرِّقْبَةُ ثُمَّ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقَرٌّ، وَمُرْتَهَنٌ فَيُقَدَّمُ بِالْمَرْهُونِ وَمَجْنِيٌّ عَلَيْهِ فَيُقَدَّمُ بِأَرْشِ الْجِنَايَةِ مِنْ رِقْبَةِ الْعَبْدِ الْجَانِي وَالْحَقُّ بِهِمَا الزَّرْكَشِيُّ مَنْ لَهْ حَبْسٌ لِنَحْوِ قِصَارَةٍ وَخِيَاطَةٍ حَتَّى يَقْضِيَ الْأَجْرَةَ،.....

• فَوَدَّ: (مِنْ ثُبُوتِ المِلْكِ والحيَازةِ) تَأَمَّلْ مَا وَجَّهَ زِيَادَةُ الحيَازةِ الْمَوْهَمَ أَنَّ ثُبُوتَ المِلْكِ فَقَطُّ غَيْرُ كَافٍ أَهْ سَبْدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (بِشَرْطِهَا الْمَذْكُورِ) أَي: بِقَوْلِهِ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهَا تَصَرُّفُ الْخ. • فَوَدَّ: (فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ) أَي: فِي كُلِّ مَذْيُونٍ مُمْتَنِعٍ وَإِذَا قِيلَ بَعْدَ الْإِكْتِفَاءِ بِالْيَدِ قَالَ ابْنُ الرُّفْعَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَعَيَّنَ الْحَبْسُ إِلَى أَنْ يَتَوَلَّى الْمُتَمَتِّعُ مِنَ الْوَفَاءِ الْبَيْعَ بِنَفْسِهِ أَهْ مُغْنِي عِبَارَةَ النَّهَايَةِ وَمَا ثَبَّتَ لِلْمُفْلِسِ مَعَ بَيْعِ مَالِهِ كَمَا ذُكِرَ رِعايَةُ لِحَقِّ الْغَرِيمِ يَأْتِي تَطْيِيرُهُ فِي مُمْتَنِعٍ عَنْ أَداءِ حَقٍّ وَجَبَ عَلَيْهِ بِأَنْ أَيْسَرَ وَطَالَبَهُ بِهِ صَاحِبُهُ وَامْتَنَعَ مِنْ أَداءِهِ فَيَأْتِرُهُ الْحَاكِمُ بِهِ فَإِنْ امْتَنَعَ وَلَهُ مَالٌ ظَاهِرٌ وَهُوَ مِنْ جَنْسِ الدِّينِ وَقِي مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ بَاعَ عَلَيْهِ مَالَهُ إِنْ كَانَ بِمَحَلٍّ وَلَايَتِهِ أَهْ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ فِي مُمْتَنِعٍ أَي وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً وَقَوْلُهُ إِنْ كَانَ أَي: الْمَالُ بِمَحَلٍّ وَلَايَتِهِ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَبِيعُهُ إِذَا كَانَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ بَلْ يَكْتَسِبُ لِقَاضِي بِلَدِ الْمَالِ لِبَيْعِهِ وَقَضِيَّتُهُ قَوْلُهُ السَّابِقُ وَلَوْ بِغَيْرِ بِلَدِهِ لَهُ خِلَافُهُ لِتَسْوِيَّتِهِ بَيْنَ الْمُفْلِسِ وَالْمُتَمَتِّعِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ مَا سَبَقَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ قَاضِي بِلَدِ الْمُفْلِسِ لَهُ الْوِلَايَةُ عَلَى مَالِهِ وَإِنْ كَانَ بِبِلَدٍ آخَرَ وَالطَّرِيقُ فِي بَيْعِهِ أَنْ يُرْسَلَ إِلَى قَاضِي بِلَدِ الْمَالِ لِبَيْعِهِ وَكَانَهُ نَائِبٌ عَنْ قَاضِي بِلَدِ الْمَالِ أَهْ. • فَوَدَّ: (وَمَرَّ الْخ) أَي: فِي الرَّهْنِ أَهْ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (أَنْ غَيْرِ الْمُفْلِسِ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْحَقُّ بِهِمَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (بَلْ لَهْ الْخ) أَي: لِلْحَاكِمِ أَهْ كُرْدِي.

• فَوَدَّ: (وَإِجْبَارُهُ عَلَيْهِ) أَي: إِكْرَاهُ الْقَاضِي الْمُتَمَتِّعَ مَعَ تَغْزِيرِهِ بِحَبْسٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى بَيْعِ مَا يَبْقَى بِالذِّينِ مِنْ مَالِهِ لَا عَلَى بَيْعِ جَمِيعِهِ مُطْلَقًا أَهْ نِهَايَةً أَي سَوَاءَ زَادَ الدِّينُ أَمْ لَا رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (أَحَدَهُمَا) أَي: بَيْعِ الْقَاضِي وَإِجْبَارُهُ نِهَايَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (مُكَاتَبُ حُجَرٍ عَلَيْهِ) وَصُورَةُ الْحَجَرِ عَلَى الْمُكَاتَبِ أَنْ يُحَجَرَ عَلَيْهِ لِغَيْرِ نُجُومِ الْكِتَابَةِ وَمُعَامَلَةِ السَّيِّدِ فَيَتَعَدَّى الْحَجَرُ إِلَيْهِمَا تَبَعًا أَهْ ع ش. • فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ ذَيْنِ مُعَامَلَةٍ) لَعَلَّ مُرَادَهُ لِغَيْرِ السَّيِّدِ أَخْذًا مِنَ التَّغْلِيلِ الْآتِي • فَوَدَّ: (وَجِنَايَةٍ) عَطْفٌ عَلَى الْمُعَامَلَةِ. • وَفَوَدَّ: (وَنُجُومٍ) عَلَى الدِّينِ. • فَوَدَّ: (وَمُرْتَهَنٌ) (وَمَجْنِيٌّ عَلَيْهِ) (وَمُسْتَحَقُّ حَقٍّ قُورِي) عَطْفٌ عَلَى مُكَاتَبِ أَهْ كُرْدِي.

• فَوَدَّ: (لِنَحْوِ قِصَارَةٍ وَخِيَاطَةٍ) يَعْنِي أَنَّ لِلْقِصَارِ وَالْخِيَاطِ حَبْسُ الثَّوبِ حَتَّى يَقْبِضَ أَجْرَتَهُ فَيُقَدَّمُ بِأَجْرَتِهِ

أَهْ. نَعَمْ اغْتِيَارُ إِثْبَاتِ مِلْكِ الرَّاهِنِ يَنْبَغِي أَنْ يَشْمَلَ إِثْبَاتَهُ بِاغْتِرَافِ الْمُرْتَهَنِ فَلَا يُخَالَفُ مَا هُنَا مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ كَالْغَزِّيِّ وَغَيْرِهِ وَقَوْلُ الْغَزِّيِّ لِأَنَّ الْيَدَ دَلِيلُ الْمِلْكِ ظَاهِرًا يُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ يَدَ الرَّاهِنِ بِمُقْتَضَى أَقْرَارِ الْمُرْتَهَنِ ثُمَّ بَحَثَتْ بِجَمِيعِ ذَلِكَ مَعَ رَفَاقٍ عَلَيْهِ.

وَمُسْتَحَقُّ حَقٍّ فُورِي كَزَكَاةٍ فَيُقَدَّمُ عَلَيْهِمْ كَمَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ جَمِيعَ الْحُقُوقِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِعَيْنِ التَّرِكَةِ الْمُقَدَّمَةِ عَلَى ذَوِي الدِّيُونِ الْمُرْسَلَةِ فِي الدَّيْنَةِ تُقَدَّمُ هُنَا عَلَى الْغُرَمَاءِ. (وَيُقَدَّمُ) فِي الْبَيْعِ (مَا) يُسْرِعُ ثُمَّ مَا (يُخَافُ فُسَادَهُ) كَهَرِيسَةٍ وَفَاكِهَةٍ ثُمَّ مَا تَعَلَّقَ بِعَيْنِهِ حَقٌّ كَمَرْهُونٍ (ثُمَّ الْحَيَوَانِ) إِلَّا الْمُدَبَّرُ فَيُؤَخَّرُهُ نَذْبًا عَنِ الْكُلِّ احتياطًا لِلْعِتْقِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُعَرَّضٌ لِلتَّلَافِ وَلَهُ مُؤَنَةٌ (ثُمَّ الْمَنْقُولِ)؛ لِأَنَّهُ يُخْشَى ضَيَاعُهُ (ثُمَّ الْعَقَارِ) بَفَتْحِ عَيْنِهِ وَيَجُوزُ ضَمُّهَا مُقَدَّمًا الْبِنَاءَ عَلَى الْأَرْضِ وَأُطْلِقَ فِي الْأَنْوَارِ نَذْبُ هَذَا التَّرْتِيبِ وَالْأَوَّجَهُ وَفَاقًا لِلأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ فِي غَيْرِ مَا يُسْرِعُ فُسَادَهُ وَغَيْرِ الْحَيَوَانِ مُسْتَحَبٌّ وَفِيهِمَا وَاجِبٌ وَقَدْ يَجِبُ تَقْدِيمُ نَحْوِ عَقَارٍ لِلْخَوْفِ عَلَيْهِ مِنْ ظَالِمٍ. (وَالْبَيْعِ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَوِ الْفَاعِلِ نَذْبًا (بِخَصْرَةٍ) بِتَثْنِيتِ الْحَاءِ (الْمُفْلِسِ) أَوْ وَكَيْلِهِ (وَعُورَمَائِهِ) أَوْ نَوَابِيهِمْ؛ لِأَنَّهُ أَنْفَى لِلتُّهْمَةِ وَلِيُبَيِّنَ الْمُفْلِسَ مَا فِي مَالِهِ مِنْ مُرْغَبٍ وَمُنْفَرٍ وَهُمْ قَدْ يَزِيدُونَ فِي الثَّمَنِ وَالْأَوَّلَى تَوَلِيهِ لِلْبَيْعِ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ لِتَطْيِيبِ نَفْسِ

مِنْ ذَلِكَ التَّوْبِ عَلَى الْغُرَمَاءِ اهْ كُرْدِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَمُسْتَحَقُّ حَقٍّ الْخُ) هَلْ هَذَا عَلَى إِطْلَاقِهِ أَوْ مَبْنِيٍّ عَلَى مُخْتَارِ الشَّارِحِ مِنْ جَوَازِ الْحَجْرِ لِحَقِّ اللَّهِ الْفُورِيِّ مُطْلَقًا وَقَدْ مَرَّ فِيهِ خِلَافٌ لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي وَتَفْصِيلٌ لِسَمِّ. ٥. قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ: مِنْ قَوْلِهِ كَمَا بَعْدَ الْمَوْتِ. ٥. قَوْلُهُ: (مَا يُسْرِعُ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَيُقَدَّمُ حَتْمًا مَا يُخَافُ فُسَادَهُ وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ مَا يُسْرِعُ لَهُ الْفُسَادُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَرْهُونًا لَتَلَا يَضِيعُ ثُمَّ الْمَرْهُونُ وَالْجَانِي لَتَعْجِيلِ حَقٍّ مُسْتَحَقَّهِمَا اهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَالْجَانِي الْوَائِي فِيهِ بِمَعْنَى ثُمَّ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ م ر بَعْدَ وَفِي بَعْضِ الْهَوَامِشِ لَابِنْ حَجَّ تَقْدِيمُ الْجَانِي عَلَى الْمَرْهُونِ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي الْمُطْلَبِ اه.

٥. قَوْلُهُ: (كَهَرِيسَةٍ وَفَاكِهَةٍ) الْأَوَّلُ مِثَالٌ لِلأَوَّلِ وَالثَّانِي لِلثَّانِي. ٥. قَوْلُهُ: (ثُمَّ مَا تَعَلَّقَ بِعَيْنِهِ الْخُ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ وَلِيُبَيِّنَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ نَذْبًا وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ بَفَتْحِ عَيْنِهِ وَيَجُوزُ ضَمُّهَا. ٥. قَوْلُهُ: (إِلَّا الْمُدَبَّرُ) وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ مِثْلَهُ الْمُعَلَّقُ عِنْقُهُ بِصِفَةِ اهْ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (نَذْبًا) وَفِي التَّبَجِيرِ مِي عَنْ الْحَلْبِيِّ وَجُوبًا اه وَهُوَ ظَاهِرُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (عَنِ الْكُلِّ) شَامِلٌ لِلْعَقَارِ اهْ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ تَقْدِيمِ الْحَيَوَانِ عَلَى مَا بَعْدَهُ. ٥. قَوْلُهُ: (ضَيَاعُهُ) أَيِ بَسْرِقَةٍ وَنَحْوِهَا وَيُقَدَّمُ الْمَلْبُوسُ عَلَى الثُّحَاسِ وَنَحْوِهِ قَالَهُ الْمَاوَرَدِيُّ مُغْنِي وَنَهْيًا. ٥. قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ مَا يُسْرِعُ فُسَادَهُ وَغَيْرِ الْحَيَوَانِ) أَيِ: وَغَيْرِ مَا يَبْتَنُّهَا مِمَّا يُخَافُ فُسَادَهُ ثُمَّ مَا تَعَلَّقَ بِعَيْنِهِ حَقٌّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَفِيهِمَا) أَيِ: وَفِيمَا يَبْتَنُّهَا كَمَا مَرَّ. ٥. قَوْلُهُ: (مِنْ ظَالِمٍ) أَوْ نَحْوِهِ فَالْأَخْسَنُ تَقْوِيسُ الْأَمْرِ إِلَى اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ وَيُحْمَلُ كَلَامُهُمْ عَلَى الْغَالِبِ وَعَلَيْهِ بَذَلُ الْوُسْعِ فِيمَا يَرَاهُ الْأَصْلَحُ نَهْيًا وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ فَيُحْمَلُ كَلَامُهُمْ أَيِ: فِي التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ اه. ٥. قَوْلُهُ: (نَذْبًا) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ بِثَمَنِ مِثْلِهِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (بِتَثْنِيتِ الْحَاءِ) وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ نَهْيًا وَمُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ أَنْفَى لِلتُّهْمَةِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنْ حُضِرَ الْمُفْلِسُ وَحُضُورُ الْغُرَمَاءِ. ٥. قَوْلُهُ: (مِنْ مُرْغَبٍ) أَيِ: مِنْ صِفَةِ مَطْلُوبَةٍ لَتَكْثُرَ فِيهِ الرَّغْبَةُ. ٥. وَقَوْلُهُ: (وَمُنْفَرٍ) أَيِ: مِنْ غَيْبِ لِيَأْمَنَ الرَّذَّ نَهْيًا وَمُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَهُمْ قَدْ يَزِيدُونَ) الْأَوَّلَى كَمَا فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي وَلَآنَ الْغُرَمَاءُ قَدْ يَزِيدُونَ الْخُ. ٥. قَوْلُهُ: (تَوَلِيهِ) أَيِ: الْمُفْلِسِ.

المُشْتَرِي وَلَيْسَتْغْنَى عَنْ بَيْتِهِ بِمِلْكِهِ عَلَى مَا مَرَّ وَنَذَبًا أَيْضًا (كُلُّ شَيْءٍ فِي سَوْقِهِ) وَقَت قِيَامِهِ؛ لِأَنَّ طَالِبِيهِ فِيهِ أَكْثَرُ فَإِنْ بَاعَ فِي غَيْرِهِ بِثَمَنِ مِثْلِهِ جَازَ كَمَا لَوْ اسْتَدْعَى أَهْلَ السُّوقِ إِلَيْهِ لِمَصْلَحَةِ كَتَوُفُرِ مُؤْنَةِ الْحَمَلِ نَعَمْ لَوْ تَعَلَّقَ بِالسُّوقِ غَرَضٌ ظَاهِرٌ وَجَبَ وَإِنَّمَا يَجُوزُ بَيْعُ مَالِ الْمُفْلِسِ (بِثَمَنِ مِثْلِهِ حَالًا مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ) أَيِ: مَحَلِّ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ الْمَصْلَحَةُ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ رَأَاهَا الْحَاكِمُ فِي الْبَيْعِ بِمِثْلِ حُقُوقِهِمْ جَازَ وَلَوْ رَضِيَ الْمُفْلِسُ وَالْغُرَمَاءُ بِمُؤَجَّلٍ أَوْ غَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ جَازَ عَلَى مَا قَالَ الْمُتَوَلَّى وَمِثْلُهُمَا الْغَبْنُ الْفَاحِشُ وَنَظَرَ فِيهِ السَّبْكِيُّ لِاحْتِمَالِ غَرِيمٍ آخَرَ وَيُرَدُّهُ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ

□ فَوَدَّ: (عَنْ بَيْتِهِ بِمِلْكِهِ) أَيِ: لَوْ بَاعَهُ الْحَاكِمُ. □ وَفَوَدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ) إِنْشَارَةً إِلَى عَدَمِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَلَى قَوْلِ ابْنِ الرَّفْعَةِ اهـ سَم. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ) أَيِ: فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ بِقَوْلِهِ وَلَا يَتَوَلَّى الْإِنِّ. □ فَوَدَّ: (وَنَذَبًا أَيْضًا) أَيِ: وَلِيَبَّغِ نَذَبًا الْإِنِّ وَيُسْهَرُ بَيْعُ الْعَقَارِ لِيُظْهَرَ الرَّايِغُونَ اهـ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ اسْتَدْعَى الْإِنِّ) قَضِيَّةٌ صَنِيعُهُ جَوَازُ الْإِسْتِدْعَاءِ حَيْثُ ظَاهِرُ الْمُغْنِي وَصَرِيحُ النَّهَايَةِ أَنَّهُ وَاجِبٌ عِبَارَةُ الثَّانِي وَلَوْ كَانَ فِي الثَّقَلِ إِلَيْهِ مُؤْنَةٌ كَبِيرَةٌ وَرَأَى اسْتِدْعَاءَ أَهْلِهِ أَوْ ظَنَّ الزِّيَادَةَ فِي غَيْرِ سَوْقِهِ فَعَلَّ أَيِ: وَجُوبًا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ اهـ وَفِي الْأَوَّلِ مِثْلُهَا إِلَّا قَوْلَهُ م ر أَيِ: وَجُوبًا الْإِنِّ. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ لَوْ تَعَلَّقَ بِالسُّوقِ غَرَضٌ ظَاهِرٌ) يَظْهَرُ أَنَّ مِنْهُ مَا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ الزِّيَادَةَ عَلَى مَا يَدْفَعُ فِيهِ غَيْرُ سَوْقِهِ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ لِكَثْرَةِ الرَّايِغِينَ فِيهِ اهـ بَصْرِيٌّ.

□ فَوَدَّ: (غَرَضٌ ظَاهِرٌ) أَيِ: لِلْمُفْلِسِ أَوْ لِلْغُرَمَاءِ كَرَوَاجِ التَّقْدِ الَّذِي يُبَاعُ بِهِ فِيهِ اهـ ع ش.

□ فَوَدَّ (سَمِ): (بِثَمَنِ مِثْلِهِ) أَيِ: فَأَكْثَرَ نِهَايَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيِ: الْبَيْعُ بِمَا ذَكَرَهُ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ الْإِنِّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ وَجُوبِ الْعَمَلِ بِالْمَصْلَحَةِ. □ فَوَدَّ: (لَوْ رَأَاهَا) أَيِ: الْمَصْلَحَةُ إِلَى قَوْلِهِ وَمَا يَأْتِي فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَمِثْلُهُمَا الْغَبْنُ الْفَاحِشُ. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَايَةً وَمُغْنِي وَسَم. □ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُمَا الْغَبْنُ الْفَاحِشُ) أَيِ: كَمَا قَالَهُ ابْنُ الْمُثَلِّقِينَ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْفَائِثَ فِيهِمَا مُجَرَّدُ صِفَةٍ فِيهِ قَدَرٌ مَعَ احْتِمَالِ ظُهُورِ غَرِيمٍ اهـ سَم عِبَارَةُ ع ش سَأَلَ م ر عَنْ ذَلِكَ فَمَالَ إِلَى الْمَنْعِ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ لَمْ يَفُتْ فِيهِمَا إِلَّا صِفَةٌ وَالْفَائِثُ هُنَا جُزْءٌ فَيُخْتَلَطُ فِيهِ مَا لَا يُخْتَلَطُ فِيهِمَا اهـ. وَعِبَارَةُ شَيْخِنَا الزِّيَادِيُّ قَوْلَهُ نَعَمْ الْإِنِّ، وَكَذَا لَوْ رَضُوا بِدُونِ ثَمَنِ الْبَيْعِ مَعَ الْقَاضِي قِيَاسًا عَلَى مَا قَبْلَهُ انْتَهَى وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْبَيْعِ بِدُونِ ثَمَنِ الْبَيْعِ وَبَيْنَهُ بِالْمُؤَجَّلِ بِأَنَّ التَّقْصُّ خُسْرَانٌ لَا مَصْلَحَةَ فِيهِ، وَالْقَاضِي إِنَّمَا يَتَصَرَّفُ بِهَا وَفِي سَم عَلَى حَجٍّ مَا يُوَافِقُهُ اغْتِرَاضًا عَلَى حَجٍّ وَعَلَيْهِ أَيِ: قَوْلِ حَجٍّ فَلَوْ تَبَيَّنَ لَهُ غَرِيمٌ فَهَلْ يَثْبُتُ بَطْلَانُ الْبَيْعِ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَنَظَرَ فِيهِ) أَيِ فِيمَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى سَم وَنِهَايَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِاحْتِمَالِ غَرِيمٍ آخَرَ) أَيِ: بِطَلَبِ دَيْنِهِ فِي الْحَالِ اهـ نِهَايَةً.

□ فَوَدَّ: (عَنْ بَيْتِهِ بِمِلْكِهِ) أَيِ: لَوْ بَاعَهُ الْحَاكِمُ وَقَوْلُهُ (عَلَى مَا مَرَّ) إِنْشَارَةً إِلَى عَدَمِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَلَى قَوْلِ ابْنِ الرَّفْعَةِ. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ. □ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُمَا الْغَبْنُ الْفَاحِشُ) أَيِ: كَمَا قَالَهُ ابْنُ الْمُثَلِّقِينَ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْفَائِثَ فِيهِمَا مُجَرَّدُ صِفَةٍ فِيهِ وَقَدَرٌ مَعَ احْتِمَالِ ظُهُورِ غَرِيمٍ. □ فَوَدَّ: (وَنَظَرَ فِيهِ) أَيِ: فِيمَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى.

وما يأتي في عَدَمِ احتياجهم لِبَيْتَةِ بَأَنْ لَا غَرِيمَ غَيْرُهُمْ قِيلَ وَلَوْ قُلْنَا بِمَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى لَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يُوَافِقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي فَرَضِ مَهْرِ الْمَثَلِ لِلْمُفَوَّضَةِ، وَلَوْ ظَهَرَ رَاغِبٌ هُنَا زَمَنَ الْخِيَارِ فَكَمَا مَرَّ فِي عَدْلِ الرِّهْنِ وَلَوْ تَعَدَّرَ مُشْتَرٍ بِذَيْنِكَ وَجَبَ الصَّبْرُ بِلَا خِلَافٍ كَمَا

قوله: (وَمَا يَأْتِي الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنَّ الْأَصْلَ الْخ. قوله: (فِي عَدَمِ احتياجهم) أي: في تَغْلِيلِهِ. وقوله: (بِأَنْ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِبَيْتَةِ. قوله: (لَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يُوَافِقَهُمْ) لَعَلَّ صَوْرَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْقَاضِيَ إِذَنْ لَهُمْ أَوَّلًا إِذْنًا مُطْلَقًا فِي الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينَ ثُمَّ بَاعُوا لِأَنْفُسِهِمْ مِنْ غَيْرِ مُرَاجَعَتِهِ ثَانِيًا وَعَلَيْهِ فَلَا يُقَالُ: إِنَّ صَدَرَ الْبَيْعِ بِلَا إِذْنٍ مِنَ الْقَاضِي قَبَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ بِإِذْنٍ مِنْهُ فَقَدْ وُفِّقَهُمْ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمٍّ مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ بِذَلِكَ أَمَّا هَذَا شَرْحُ عِبَارَةِ سَمٍّ قَوْلُهُ لَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ الْخِ امْتِنَاعُ موافقته أَعْمٌ مِنْ مَنَعِهِ اهـ. قوله: (أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي فَرَضِ مَهْرِ الْمَثَلِ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيُرَدُّ بِأَنْ الَّذِي يَأْتِي أَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَفْرَضُ مُوَجَّلًا وَلَا غَيْرَ نَقْدِ الْبَلَدِ لَا أَنَّهُ يَمْنَعُ الزَّوْجَ مِنْ فَرَضِ ذَلِكَ إِذَا رَضِيَ الزَّوْجَةُ بِهِ وَالَّذِي هُنَا نَظِيرُ هَذَا إِلَى أَنْ قَالَ فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا هُنَا وَثَمَّ عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ وَهُوَ أَنَّ الْحَاكِمَ إِنْ تَوَلَّى ذَلِكَ بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِيهِ لَمْ يَجُزْ إِلَّا بِثَمَنِ الْمَثَلِ الْحَالِ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ وَإِنْ تَوَلَّاهُ الْمُفْلِسُ بِإِذْنِهِ مَعَ رِضَاهُمْ جَازٌ بِمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ مِنْ خِلَافِ ذَلِكَ أَنْتَهَى اهـ سَمٍّ. قوله: (وَلَوْ ظَهَرَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُرَدُّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَيُّ إِلَى الْبَثْمَنِ وَقَوْلُهُ وَهَذَا الْخِلَافُ إِلَى وَأُجِيبُ. قوله: (هَنَا) أَيُّ: فِي بَيْعِ مَالِ الْمُفْلِسِ. قوله: (زَمَنَ الْخِيَارِ) أَيُّ: خِيَارِ الْمَجْلِسِ أَوْ الشَّرْطِ. قوله: (فَكَمَا مَرَّ فِي عَدْلِ الرِّهْنِ) أَيُّ مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ الْفَسْخُ وَإِلَّا انْفَسَخَ بِنَفْسِهِ كَرُدِّي وَنَهَايَةِ وَمُعْنَى قَالَ ع ش وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ. قوله: (بِذَيْنِكَ) أَيُّ: بِثَمَنِ الْمَثَلِ وَنَقْدِ الْبَلَدِ سَمٍّ وَنَهَايَةِ وَمُعْنَى. قوله: (وَجَبَ الصَّبْرُ) أَيُّ: إِلَى أَنْ يَوْجَدَ مَنْ يَأْخُذُهُ بِذَلِكَ لَا يُقَالُ التَّأَخِيرُ إِلَى ذَلِكَ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى

قوله: (لَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يُوَافِقَهُمْ) امْتِنَاعُ موافقته أَعْمٌ مِنْ مَنَعِهِ فَالرَّدُّ الْآتِي عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (لِلْمُفَوَّضَةِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيُرَدُّ بِأَنْ الَّذِي يَأْتِي ثُمَّ أَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَفْرَضُ مُوَجَّلًا وَلَا غَيْرَ نَقْدِ الْبَلَدِ لَا أَنَّهُ يَمْنَعُ الزَّوْجَ مِنْ فَرَضِ ذَلِكَ إِذَا رَضِيَ الزَّوْجَةُ بِهِ، وَالَّذِي هُنَا هُوَ نَظِيرُ هَذَا وَهُوَ أَنَّ الْغُرَمَاءَ وَالْمُفْلِسَ لَوْ اتَّفَقُوا عَلَى الْمُفْلِسِ يَبِيعُ بِإِذْنِهِمْ بِذَلِكَ جَازٌ وَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ مَنَعُهُمْ مِنْهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَرَادُوا أَنَّ الْحَاكِمَ هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّى بَيْعَ ذَلِكَ أَوْ مَا ذَوْنَهُ فَإِنَّهُ إِذَا تَوَلَّاهُ لَمْ يَجُزْ لَهُ الْبَيْعُ بِذَلِكَ فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا هُنَا وَثَمَّ عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَنَّ الْحَاكِمَ إِنْ تَوَلَّى ذَلِكَ بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِيهِ لَمْ يَجُزْ إِلَّا بِثَمَنِ الْمَثَلِ الْحَالِ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ وَإِنْ تَوَلَّاهُ الْمُفْلِسُ بِإِذْنِهِ مَعَ رِضَاهُمْ جَازٌ بِمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ مِنْ خِلَافِ ذَلِكَ فَإِنْ قُلْتَ يُنَافِي هَذَا التَّفْصِيلُ مَا حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ فِي الْوَكَالَةِ أَنَّ الْحَاكِمَ لَوْ رَأَى الْمَضْلَحَةَ فِي الْبَيْعِ بِمِثْلِ حَقْوَقِهِمْ جَازٌ قُلْتَ لَا يُنَافِيهِ بَلْ يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ بِأَنْ يُقَالُ إِذَا رَأَى الْمَضْلَحَةَ فِي ذَلِكَ فَيَقْوُضُهُ هُوَ وَالْغُرَمَاءُ إِلَى الْمُفْلِسِ جَازٌ، فَإِنْ قُلْتَ هَلْ يُمْكِنُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَمَهْرِ الْمَثَلِ قُلْتَ نَعَمْ وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ هَنَا لَكِنَّ الْحَقَّ أَنَّ الْفَرْقَ بَعِيدٌ مُتَكَلِّفٌ فَلْيَكُنِ الْأَوْجَهُ مَا قَدَّمْتَهُ مِنَ التَّفْصِيلِ هَنَا الْمُوَافِقِ لِمَا يَأْتِي ثُمَّ أَنْتَهَى مَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقَوْلُهُ قُلْتَ لَا يُنَافِيهِ بَلْ يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ الْخِ وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ إِنَّهُ مُسْتَشْتَى مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ غَيْرَ نَقْدِ الْبَلَدِ أَعْمٌ مِنْ جَنْسِ حَقْوَقِهِمْ. قوله: (بِذَيْنِكَ) قَدْ يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ أَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ مَا فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بِثَمَنِ

أَفْتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ وَاعْتَرَضَ بِقَوْلِ ابْنِ أَبِي الدَّمِ يُبَاعُ الْمَرْهُونُ أَي: وَلَوْ شَرَعًا كَثَرَتْ كِتَابَةُ الْمَدِينِ
بِالْثَمَنِ الَّذِي دُفِعَ فِيهِ بَعْدَ النَّدَاءِ وَالْإِشْهَارِ وَإِنْ شَهِدَ عَدْلَانِ أَنَّهُ دُونَ ثَمَنِهِ بِلَا خِلَافٍ لِقَلَّ يَتَضَرَّرُ
الْمُرْتَهِنُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقِيَمَةَ وَصَفُ قَائِمٍ بِالذَّاتِ فَإِنْ قُلْنَا إِنَّهَا مَا تَنْتَهِي إِلَيْهِ الرَّغْبَاتُ بَعْدَ إِشْهَارِهِ
الْأَيَّامِ الْمُتَوَالِيَةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ بِحُكْمِ الْعَادَةِ الْغَالِبَةِ فِيهِ وَهُوَ الْأُظْهَرُ فَوَاضِحٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي دَفَعَ فِيهِ
هُوَ ثَمَنٌ مِثْلُهُ وَهَذَا الْخِلَافُ قَرِيبٌ مِنَ الْخِلَافِ أَنَّ الْمَلَاَحَةَ صِفَةً قَائِمَةٌ بِالذَّاتِ وَجِنْسٌ يُعْرَفُ
بِنَفْسِهِ أَوْ مُخْتَلِفَةٌ بِاخْتِلَافِ مِثْلِ الطَّبَاعِ اهـ وَأُجِيبَ بِأَنَّ الرَّاهِنَ عَرَضَ لِمَلِكِهِ لِلْبَيْعِ بِخِلَافِ
الْمُفْلِسِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا لَا يُنْتَجِجُ بَيْعُ مَالِهِ بِدُونِ ثَمَنٍ مِثْلِهِ بَلِ الْوَجْهَ اسْتَوَاؤُهُمَا وَحُمِلَ لِإِفْتَاءِ
الْمُصَنِّفِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُدْفَعْ فِيهِ شَيْءٌ أَوْ دُفِعَ فِيهِ شَيْءٌ وَرُجِيَتْ الزِّيَادَةُ. وَكَلَامُ ابْنِ أَبِي الدَّمِ
عَلَى مَا إِذَا دُفِعَ فِيهِ شَيْءٌ بَعْدَ النَّدَاءِ وَالْإِشْهَارِ بَحِيثٌ لَا تُرْجَى فِيهِ زِيَادَةُ الْآنَ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ ثَمَنٌ
مِثْلُهُ؛ إِذِ الظَّاهِرُ بِنَاءً عَلَى الْأُظْهَرِ أَنَّ الْقِيَمَةَ لَيْسَتْ وَصَفًا ذَاتِيًّا أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِيهَا هُوَ مَا يُرْغَبُ بِهِ
وَقْتُ إِرَادَةِ الْبَيْعِ لَا مُطْلَقًا وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي بَيْعِ مَالٍ مُمْتَنِعٍ، وَبَيْعِ، وَغَائِبٍ لَوْفَاءٍ مَا عَلَيْهِ

ضَرَرَ بِالْمَالِكِ لِطَوْلِ مُدَّةِ الْإِنْتِظَارِ لِمَنْ يَزْعَبُ فِيهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْغَالِبُ عَدَمُ الطَّوْلِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ وَجُودُ مَنْ
يَأْخُذُ بِثَمَنِ الْمِثْلِ وَقَدْ هُ نَادِرٌ فَلَا نَنْظُرُ إِلَيْهِ اهـ ع ش. قُود: (وَاعْتَرَضَ) أَي: إِفْتَاءُ الْمُصَنِّفِ. قُود: (وَإِنْ
شَهِدَ عَدْلَانِ أَنَّهُ دُونَ ثَمَنٍ مِثْلِهِ بِلَا خِلَافٍ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش. قُود: (بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْقِيَمَةَ وَصَفُ الْخ) إِنَّمَا
بَنَاهُ عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَسْتَعْرِبُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ. أَمَّا بِنَاؤُهُ عَلَى أَنَّهَا مَا تَنْتَهِي إِلَيْهِ الرَّغْبَاتُ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ
كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ م ر فَإِنْ قُلْنَا إِنْ اهـ رَشِيدِي. قُود: (وَهَذَا الْخِلَافُ) أَي: الْخِلَافُ فِي تَفْسِيرِ
الْقِيَمَةِ. قُود: (انْتَهَى) أَي: قَوْلُ ابْنِ أَبِي الدَّمِ. قُود: (وَأُجِيبَ بِأَنَّ الرَّاهِنَ الْخ) أَقْرَاهُ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى قَالَ
ع ش وَالرَّشِيدِي قَرَفَهُ م ر بَيْنَهُمَا يَقْتَضِي اعْتِمَادَ مَا نَقَلَهُ عَنْ ابْنِ أَبِي الدَّمِ أَي: مِنْ وَجوبِ الصَّبْرِ فِي
الرَّهْنِ الشَّرْعِيِّ دُونَ الْجُعْلِيِّ فَلْيُرَاجَعْ وَاعْتَمَدَ حَجَّ التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا فِي وَجوبِ الصَّبْرِ إِلَى وَجُودِ رَاغِبٍ
بِثَمَنِ الْمِثْلِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ اهـ وَقَوْلُهُ فِي وَجوبِ الصَّبْرِ الْخ أَي: إِذَا لَمْ يُدْفَعْ فِيهِ شَيْءٌ أَوْ دُفِعَ فِيهِ شَيْءٌ بَعْدَ
النَّدَاءِ وَالْإِشْهَارِ وَرُجِيَتْ الزِّيَادَةُ بِلَا تَأْخِيرٍ عُرْفًا وَإِلَّا فِيمَا انْتَهَى إِلَيْهِ ثَمَنُهُ فِي النَّدَاءِ وَإِنْ كَانَ دُونَ ثَمَنٍ مِثْلِهِ
فِي غَالِبِ الْأَوْقَاتِ خِلَافًا لِمَا يَوْهَمُهُ قَوْلُهُ بِثَمَنِ الْمِثْلِ. قُود: (وَحُمِلَ الْخ) عَطَفَ عَلَى الْإِسْتِوَاءِ.
قُود: (وَكَلَامُ ابْنِ أَبِي الدَّمِ) عَطَفَ عَلَى الْإِفْتَاءِ. قُود: (إِنَّ الْقِيَمَةَ الْخ) بَيَانٌ لِلْأُظْهَرِ. قُود: (إِنَّ
الْمُعْتَبَرَ الْخ) خَبَرٌ؛ إِذِ الظَّاهِرُ. قُود: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَي: جَوَازُ الْبَيْعِ بِمَا يُرْغَبُ بِهِ وَقْتُ إِرَادَتِهِ.
قُود: (عَلَيْهِ) أَي: عَلَى مَنْ ذَكَرَ مِنَ الْمُمْتَنِعِ عَنِ الْأَدَاءِ وَالْبَيْعِ وَالْغَائِبِ.

مِثْلُهُ حَالًا مِنْ تَقْدِ الْبَلَدِ لِكُنْه ثَلَاثَةُ أُمُورٍ وَصِيغَةُ الْإِشَارَةِ لِلتَّثْنَةِ وَعِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ فِي الْأَثْوَارِ
فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَنْ يَشْتَرِي مَالَهُ بِثَمَنِ مِثْلِهِ لَمْ يُجْبَرْ عَلَى الْبَيْعِ بِدُونِهِ قَطْعًا بَلِ يَصْبِرُ حَتَّى يَوْجَدَ اهـ. وَجَزَمَ بِهِ
التَّوَوُّيُّ فِي فِتَاوَاهِ وَالرَّافِعِيُّ فِي بَحْثِ بَيْعِ قَوْلِ أَسْلَمَ عَلَى سَيِّدِهِ الْكَافِرِ وَعِبَارَةُ الْعَزَّيُّ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَنْ
يَشْتَرِيهِ بِثَمَنِ الْمِثْلِ مِنْ تَقْدِ الْبَلَدِ وَجَبَ الصَّبْرُ بِلَا خِلَافٍ اهـ.

نعم الأوجه في قن كافر أسلم أنه لا يُباع إلا بما يُساويه في غالب الأوقات لانديفاع الضرر بالحيلولة بينهما ولأن الحق فيه لله تعالى فسموح بالتأخير وهنا الحق للآدمي الطالب لحقه وأفتى السبكي بجواز بيع مال يتيم لنفقته بِنهاية ما دُفع فيه وإن رخص لضرورته ثم رأيت شيخنا اعتمد ما ذكرته من استوائيهما، فقال بعد أن نقل عن الغزي اعتماد الفرق والأوجه أن غير الرهن كالرهن كما جرى عليه السبكي فيه وفي بيع مال يتيم المحتاج بما ذكر أي: بما ينتهي إليه ثمنه في النداء وإن كان دون ثمن مثله دفعا للضرر في الجميع ويشتراط في ذلك أن لا يوجد للمدين نقد أو مال آخر رائج يقضي منه وإلا تعين، ومن ثم لم يبع عقار غائب مدين له نص أو حيوان أو عرض بل يقضي من النص بالحيوان فالعرض فالعقار ومَرَّ أن الدين لا يفتح الإرث فمن ثم اشترط في بيع الحاكم المرهون على الميت عرضه على الورثة أو أوليائهم، وتخييرهم بعد انتهاء قيمته إلى ثمن معلوم إما بالإشهار والنداء عليه وعرضه على ذوي الرغبات الأيام المتوالية وإما بتقويم عدلين خبيرين بين الوفاء من مالهم وبيعه بما انتهى إليه. (تنبيه) استشكل السبكي تصور ثبوت القيمة قبل البيع بأنه لا بُد من تقدم دعوى على الشهادة

قوله: (في قن كافر) بالإضافة. قوله: (أسلم) أي: القن. قوله: (لانديفاع الضرر) أي: حقايرة الإسلام. قوله: (بالحيلولة إلخ) أي بتسليم العبد المسلم. قوله: (وأفتى السبكي إلخ) عطف على قوله ويجري ذلك إلخ وتأيد له. قوله: (من استوائيهما) أي: المرهون ولو شرعا ومال المفلس. قوله: (اعتماد الفرق) أي السابق بقوله وأجيب إلخ. قوله: (فيه) أي: في البيع لوفاء الدين والجار متعلق بجرى. قوله: (وفي بيع إلخ) عطف على قوله فيه. قوله: (وإن كان دون ثمن مثله إلخ) انظره مع قوله السابق؛ لأن هذا هو ثمن مثله اه سم وقد يجاب بأن المعنى دونه باعترار غالب الأوقات عبارة ع ش قوله وإن كان إلخ وقد يقال وفيه وقفة بل يجب على القاضي الإقراض أو الإرتهان إلا أن يقال هو مصور بما إذا تعدر عليه ذلك أخذا من قوله للضرر إلخ أو إنه يقال حيث انتهت الرغبات فيه بقدر كان ثمن مثله والرخص لا ينافيه؛ لأن الثمن قد يكون غالبا وقد يكون رخيصا اه وهذا الثاني هو الظاهر المتبادر. قوله: (ويشتراط في ذلك) أي: في بيع مال الممتنع واليتيم والغائب بما ذكر. قوله: (تعين) أي: ما ذكر من التقيد أو غيره الزائج للقضاء منه. قوله: (ومر) أي: في الفضل الذي قبيل الكتاب وهو عطف على قوله ويشتراط إلخ. قوله: (فمن ثم) أي: من أجل عدم المنع وفي جمعه بين الفاء ومن ثم مناقشة لا تخفى. قوله: (أو أوليائهم) أي: أو وكلائهم. قوله: (وتخييرهم) عطف على عرضه. قوله: (وعرضه) عطف على الإشهار. قوله: (بين الوفاء إلخ) متعلق بتخييرهم. قوله: (تصور ثبوت القيمة) أي: اللازم للتخيير المذكور.

قوله: (نعم الأوجه) قد يشكل بقوله قبله؛ لأن هذا هو ثمن مثله؛ إذ لا يلزم البيع بزيادة على ثمن المثل غير حاضرة اه. قوله: (وإن كان دون ثمن مثله) انظره مع قوله السابق؛ لأن هذا هو ثمن مثله.

بها؛ لأنه حق آدمي وكيف يدعي بها ولا إلزام فيها وأجيب بأنها إن كانت مغصوبة ادعى مالِكها قيمتها للحيلولة وإلا نذر شخص التصدق على مُعَيَّن بقدر عُشر قيمة هذه مثلاً فيدعي على الناذر بدرهم مثلاً بحكم أنه نذر عُشر قيمتها وأنه لزمه له النذر فيُنكِز فيقيم البيئة. (ثم إن كان الدين غير جنس النقد) الذي بيع به (ولم يرَضَ الغريم إلا بجنس حقه اشترى) له جنس حقه وجوباً؛ لأنه واجبه والمراد بالجنس هنا ما يشمل النوع بل والصفة كما هو ظاهر (وإن رضي) بغير جنس حقه وهو مُستقل أو ولي والمصلحة للمولى في التعويض كما هو ظاهر (جاز صرف النقد إليه إلا في) نحو (السلم) والمبيع والمنفعة في الذمة لامتناع الاعتياض عنها كما مر وفي جواز الاعتياض عن نجوم الكتابة تناقض يأتي في الشفعة إن شاء الله تعالى. (ولا يُسلم) الحاكم أو نائيه (مبيعاً قبل قبض ثمنه)

□ قوله: (بها) أي: بالقيمة تعارض فيه الدغوى والشهادة. □ قوله: (لأنه) أي ثبوت القيمة. □ قوله: (ولا إلزام فيها) أي: في دغوى القيمة، والحال أن شرط الدغوى أن تكون ملزمة. □ قوله: (بأنها) أي: العين المراد بيعها لوفاء على ما على نحو الممتنع والبيتم والغائب. □ قوله: (والأ) أي: وإن لم تكن مغصوبة. □ قوله: (شخص) أي من الورثة أو غيرهم. □ قوله: (قيمة هذه) أي: العين المرهونة ونحوها. □ قوله: (فيدعي) أي: المندور له المعنى. □ قوله: (بحكم أنه نذر عُشر قيمتها) أي وأن قيمتها عشرة دراهم فعشرها درهم. □ قوله: (فينكر) أي: النذر أو كَوْن القيمة عشرة. □ قوله: (الذي بيع به) إلى قوله وفي جواز في النهاية والمعنى إلا قوله بل إلى المتن. □ قوله: (في نحو السلم إلخ) انظر ما أدخله بالنحو. □ قوله: (في الذمة) راجع لكل من المبيع والمنفعة عبارة المعنى والنهاية كبيع في الذمة وكمنفعة واجبة في إجارة الذمة اهـ. □ قوله: (كما مر) أي: في البيع والسلم اهـ كردي. □ قوله: (وفي جواز الإعتياض إلخ) عبارة المعنى والنهاية وأورد ابن التقي على المصنف نجوم الكتابة فليس للسيد الإعتياض عنها على الأصح ولا يرد كما قال الولي العراقي؛ لأن النجوم لا يُحجَر لأجلها فليست مرادة هنا اهـ. قول المصنف: (ولا يُسلم مبيعاً إلخ) قال في شرح الروض أي: والمعنى فعلم أنه لا يجوز البيع بمؤجل وإن حل قبل أو ان القسم؛ لأن البيع بمؤجل يجب تسليمه قبل قبض الثمن اهـ سم. □ قوله: (الحاكم) إلى قوله ويرد في المعنى إلا قوله وعليه يُحمل إلى وذلك وإلى قوله على أن تغييره في النهاية إلا ما ذكر. □ قوله: (أو نائيه) يشمل المُفلس اهـ سم وع ش وبُخيرمي. □ قوله: (سئ) (قبل قبض ثمنه) أي: وإن أخضر له المشتري ضامناً أو رهناً اهـ ع ش.

□ قوله: (كما مر) أي: الخلاف فيه.

□ قوله: (للمشتري) (ولا يُسلم مبيعاً إلخ) قال في شرح الروض فعلم أنه لا يجوز البيع بمؤجل وإن حل أو ان القسم؛ لأن البيع بمؤجل يجب تسليمه قبل قبض الثمن اهـ. □ قوله: (الحاكم أو نائيه) أخرج المُفلس بغير رضا الغرماء مع أنه ينبغي أنه كذلك وقد يشملُه أو نائيه وسيأتي عن شرح العباب إدخاله

وَالْأَيْمَ وَضَمِنَ وَقَيْدَهُ السَّبْكِيُّ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِاجْتِهَادٍ، أَوْ تَقْلِيدٍ صَحِيحٍ وَعَلَيْهِ إِفْتَاءُ الْبُلْقَيْنِي
مَرَّةً بَعْدَ ضَمَانِ أَمِينِ الْحَاكِمِ وَأُخْرَى بِضَمَانِهِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُتَصَرِّفٌ لِغَيْرِهِ فَيَحْتَاطُ كَالوَكَيلِ
فَإِنْ تَنَازَعَا أُجْبِرَ الْمُشْتَرِي عَلَى التَّسْلِيمِ أَوْ لَا مَا لَمْ يَكُنْ نَائِبًا لِغَيْرِهِ فَيُجْبَرَانِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَاسْتَشْنَى
الْأَذْرَعِيُّ مَا لَوْ بَاعَ لِغَرِيمٍ يَحْصُلُ لَهُ مِثْلُ ثَمَنِ الْمِثْلِ عِنْدَ الْقِسْمَةِ فَلَا حَوَاطُ بِقَاؤُهُ فِي ذِمَّتِهِ لَا
أَخَذَهُ وَإِعَادَتُهُ إِلَيْهِ وَنَازَعَهُ الزَّرْكَشِيُّ بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ جِنْسٍ ذَيْنَهُ تَقَاصًا وَإِلَّا وَرَضِي حَصَلَ
الِاعْتِيَاضُ فَلَمْ يَحْصُلْ تَسْلِيمٌ قَبْلَ قَبْضِ الْمَبِيعِ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ وَيُرَدُّ أَنَّ الْأَحْوَطَ بِقَاؤُهُ فِي ذِمَّتِهِ وَإِنْ
لَمْ يَحْصُلْ تَقَاصٌ وَلَا اعْتِيَاضٌ فَصَحَّ الِاسْتِثْنَاءُ عَلَى أَنَّ تَعْبِيرَهُ بِالْمَبِيعِ وَهُمْ وَالْمُوَافِقُ لِمَا تَقَرَّرَ
قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ.

قَوْلُهُ: (وَالْإِلَاحُ) أَي: وَإِنْ سَلَّمَهُ قَبْلَ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (أَيْمُ الْخ) أَي الْمُسْلِمُ حَاكِمًا كَانَ أَوْ مَاذُونَهُ اه ع
ش. قَوْلُهُ: (وَضَمِنَ) أَي: بِقِيَمَةِ الْمَبِيعِ لَا بِالثَّمَنِ الَّذِي بَاعَ بِهِ مُعْنِي وَنَهَايَةُ وَيَبْغِي أَنَّ الْمُرَادَ بِقِيَمَتِهِ قِيَمَتُهُ
وَقَتَ التَّسْلِيمِ ع ش. قَوْلُهُ: (وَقَيْدُهُ) أَي: الْإَيْمَ وَالضَّمَانَ. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَي: عَلَى التَّقْيِيدِ.
قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ الْخ) تَغْلِيلٌ لِلثَّمَنِ. قَوْلُهُ: (فَيُجْبَرَانِ) أَي: الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ
الْبَائِعُ الْمُفْلِسُ بِإِذْنِ الْقَاضِي أَمَّا لَوْ كَانَ الْبَائِعُ هُوَ الْقَاضِي فَالْمُرَادُ بِإِجْبَارِهِ وَجُوبُ إِخْضَارِهِ عَلَيْهِ ثُمَّ يَأْمُرُ
الْمُشْتَرِي بِالْإِخْضَارِ فَإِذَا أَخْضَرَ سَلَّمَهُ الْمَبِيعَ وَأَخَذَ مِنْهُ الثَّمَنَ اه ع ش. قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْنَى الْأَذْرَعِيُّ) أَي:
مِنْ إِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ اه مُعْنِي. قَوْلُهُ: (وَنَازَعَهُ الزَّرْكَشِيُّ الْخ) أَثَرُهُ الْمُعْنِي. قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ) أَي: الثَّمَنُ
(مِنْ جِنْسٍ ذَيْنَهُ تَقَاصًا) كَيْفَ يُحْكَمُ بِالتَّقَاصِ مَعَ احْتِمَالِ تَلَفِ الْبَاقِي قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ.
قَوْلُهُ: (وَالْأَوْرَاضِي الْخ) فِيهِ نَظَرٌ مَا مَرَّ مِنْ احْتِمَالِ التَّلَفِ فَكَيْفَ يَصِحُّ الْإِعْتِيَاضُ وَأَنَّهُ يَوْهَمُ حُصُولَ
الِاعْتِيَاضِ بِمَجَرَّدِ رِضَاهُ وَأَنَّهُ لَا يَخْتَاجُ إِلَى الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ وَبِالْجُمْلَةِ فَكَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ
بِإِطْلَاقِهِ أَفْعَدُّ وَأَحْوَطُ ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَاضِلَ الْمُحَسِّيَ نَقَلَ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ قَوْلَهُ وَلَكَ رَدُّهُ بِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ هُنَا
تَقَاصٌ وَلَا اعْتِيَاضٌ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ تَقْدِيمِهِ عَلَى بَقِيَّةِ الْغُرَمَاءِ بِوَفَائِهِ ذَيْنَهُ قَبْلَهُمْ وَهُوَ لَا يَجُوزُ فَوَجَبَ أَنْ
لَا يُفَرِّضَ هُنَا تَقَاصٌ وَلَا اعْتِيَاضٌ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَحْذُورِ الْمَذْكُورِ انْتَهَى اه بَصْرِيٌّ. قَوْلُهُ: (وَالْإِلَاحُ)
أَي: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جِنْسِهِ. قَوْلُهُ: (وَرَضِي) أَي: بِغَيْرِ جِنْسِهِ. قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ) أَي: نِزَاعُ الزَّرْكَشِيِّ.
قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْخ) يَقْتَضِي الْبَقَاءَ مَعَ حُصُولِ مَا ذُكِرَ وَفِيهِ تَنَاقُضٌ إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ الْوَاقِعَ لِلْحَالِ،
أَوْ يُرِيدُ أَنَّ هُنَا مَا نَعِيَ مِنَ التَّقَاصِ وَالِاعْتِيَاضِ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ سَمَّ عَلَى حَاجَةِ اه بَصْرِيٍّ وَع
ش. قَوْلُهُ: (وَهُمْ) وَيُمْكِنُ التَّأْوِيلُ بِجَعْلِ تَنْوِينِ قَبْضِ عَوَضًا عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَجَعَلَ الْمَبِيعَ مَعْمُولًا
لِلتَّسْلِيمِ. قَوْلُهُ: (لِمَا تَقَرَّرَ) أَي: فِي الثَّمَنِ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ) مُرَادًا بِهِ لَفْظُهُ خَيْرٌ وَالْمُوَافِقُ.

فِي غَايِهِ. قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ الْخ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَلَكَ رَدُّهُ بِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَقَاصٌ وَلَا اعْتِيَاضٌ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ
مِنْ تَقْدِيمِهِ عَلَى بَقِيَّةِ الْغُرَمَاءِ بِوَفَائِهِ ذَيْنَهُ قَبْلَهُمْ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ فَوَجَبَ أَنْ لَا يُفَرِّضَ هُنَا تَقَاصٌ وَلَا اعْتِيَاضٌ
لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَحْذُورِ الْمَذْكُورِ اه. قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْخ) يَقْتَضِي الْبَقَاءَ مَعَ حُصُولِ مَا ذُكِرَ

(فرغ) لا يجوز لغريم مفلس ولا ميّت الدعوى على مدينه وإن ترك المفلس والوارث الدعوى عليه كما يعلم ممّا يأتي في الدعوى. (وما قبضه قسمه) ندباً إن لم يطلبوا وإلا فوجوباً (بين الغرماء) بنسبة ديونهم مسارعة للبراءة (إلا أن يعسر) قسمه (لقلته) وكثرة الديون (فيؤخر ليجمع) وإن أبى الغرماء وفقاً لهما وإن اعترضاً دفعاً للمشقة كما لو ظهرت المصلحة في التأخير ويُقرضه أي: ندباً لا وجوباً فيما يظهر لموسير أمين غير مُعاطل وجده وقد ارتضاه الغرماء ولا يجب هنا رهن؛ لأنّ الحظّ للمفلس بخلافه في مال المحجور الآتي إلا أودعه أميناً يرتضونه؛ لأنّ ببقائه بيده ثمة ما وبحت الأذرع أن إبقاءه بذمة مُشتر أمين موسير أولى من أخذه منه وإقراضه لمثله وعليه فهذه مستثناة من المثني أيضاً. (ولا يكلّفون) عند القسمة

قوله: (لغريم مفلس) أي: لدائنه. قوله: (على مدينه) أي: مدين من ذكر من المفلس والميّت.

قوله (سئ): (قسمه) أي: على التدرج نهايةً ومغني.

قوله (سئ): (ليجمع) أي: ما تسهل قسمته نهايةً ومغني. قوله: (وإن أبى الغرماء وفقاً لهما إلخ) عبارة المغني والنهاية قال الشيخان فإن طلب الغرماء القسمة ففي النهاية إطلاق القول بأنه يجيبهم والظاهر خلافه والأوجه كما قال شيخنا ما أفاده كلام السبكي من حمل هذا على ما إذا ظهرت مصلحة في التأخير وما في النهاية على خلافه فلو كان الغريم واحداً سلمه إليه أولاً فاولاً؛ لأنّ إعطاءه للمستحق أولى من إقراضه وإيداعه، وهذا بخلاف المديون غير المحجور عليه فإنه يقسم كيف شاء، وهو بالنسبة لصحة التصرف أما بالنسبة للجواز فينبغي كما قال السبكي أنهم إذا استوتوا وطالبوا وحققهم على الفور أن تجب التسوية اه. قال ع ش قوله م ر وطالبوا أي وإن ترتبوا في الطلب وتأخر الدفع عن مطالبة الجميع وقوله م ر وحققهم أي: والحال وقوله م ر أن تجب التسوية ومع ذلك لو فاضل نفذ فعله ليقاء الحق في ذمته وعدم تعلقه بعين ماله اه. قوله: (ويقرضه) وكان الأولى الفاء بدل الواو تفرعاً على المثني كما في النهاية. قوله: (ويقرضه) إلى قوله وبحت في النهاية وإلى المثني في المغني إلا قوله ولا يجب إلى وإلا (قوله؛ لأنّ الحظّ للمقترض) عبارة النهاية أنه لا حاجة به أي: بالموسير المذكور إليه أي: القرض وإنما قبله لمصلحة المفلس وفي تكليفه الرهن سدّها وبه فارق اغتيازه أي: الرهن في التصرف في مال نحو الطفل اه. قوله: (وبحت الأذرع إلخ) وهو بحث حسن ولو اختلفت الغرماء فيمن يقرضه أو يودع عنده أو عيّنوا غير ثقة فمن رآه القاضي من العدول أولى فإن تلاف عند المودع من غير تقصير فمن ضمان المفلس اه مغني وقوله ولو اختلف إلخ في النهاية مثله قال ع ش قوله من العدول أي: ولو من الغرماء اه. قوله: (من المثني) أي: قوله ولا يسلم مبيعاً إلخ اه سم.

قوله: (أيضاً) أي: مثل بحثه السابق في شرح ولا يسلم مبيعاً إلخ.

وفيه تناقض إلا أن تجعل الواو للحال أو يرد أن ما هنا مانع من التقاص والإعتياض ثم رأيت ما مرّ عن شرح الباب. قوله: (من المثني أيضاً) أي: قوله ولا يسلم مبيعاً إلخ.

(بَيِّنَةُ) عَزَّ بِهَا لِلْغَالِبِ، وَالْمُرَادُ عَدَمُ تَكْلِيفِهِمُ الْإِثْبَاتَ (بَأَنَّ لَا غَرِيمَ غَيْرَهُمْ)؛ لِأَنَّ الْحَجَرَ يَشْتَهَرُ
فَلَوْ كَانَ لظَهَرَ وَإِنَّمَا كُلُّفَ الْوَرْتَةُ بَيِّنَةٌ أَنْ لَا وَاِرَتْ غَيْرَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ أَضْبَطُ مِنَ الْغُرَمَاءِ غَالِبًا وَلِتَيَقَّنَ
اسْتِحْقَاقِ الْغَرِيمِ لِمَا يَخْصُهُ فِي الذِّمَّةِ بِفَرْضِ ظُهُورِ مُشَارِكٍ مَعَ إِمْكَانِ إِثْرَائِهِ وَلَا كَذَلِكَ
الْوَارِثُ. (فَلَوْ قُسِمَ فَظَهَرَ غَرِيمٌ شَارَكَ بِالْحِصَّةِ)؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ يَحْصُلُ بِذَلِكَ وَلَا تُنْقَضُ الْقِسْمَةُ
فَلَوْ قُسِمَ مَالُهُ وَهُوَ عِشْرُونَ عَلَى غَرِيمَيْنِ لِكُلِّ مِائَةِ نِصْفَيْنِ لِكُلِّ عَشْرَةٍ فَظَهَرَ غَرِيمٌ بِمِائَةِ رَجْعٍ
عَلَى كُلِّ بَثْلٍ مَا أَخَذَهُ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَتْلَفَ مَا أَخَذَهُ وَهُوَ مُعْسِرٌ أَخَذَ الثَّالِثَ مِنَ الْآخِرِ
خَمْسَةً وَكَانَ مَا أَخَذَهُ كُلُّ الْمَالِ فَإِذَا أَيْسَرَ الْمُتْلِفُ أَخَذَا مِنْهُ ثُلُثَ مَا أَخَذَهُ وَاقْتَسَمَاهُ نِصْفَيْنِ
وَالْحَقُّ بِذَلِكَ أَبُو زُرْعَةَ مَا لَوْ اقْتَسَمَ الْوَرْتَةُ التَّرِكَةَ فَظَهَرَ ذَيْنِ وَقَدْ أَعْسَرَ بَعْضُهُمْ فَيُجْعَلُ مَا مَعَ
الْمُوسِرِينَ كَأَنَّهُ كُلُّهَا فَيَأْخُذُ الدَّائِنُ كُلُّ ذَيْنِهِ ثُمَّ إِذَا أَيْسَرَ الْمُعْسِرُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ قَالَ؛
لِأَنَّ الدَّيْنَ لَوْ عَلِمَ اتَّخَذَ مُحْكُمُهُ فِي الْبَايِنِ فَكَذَا إِذَا ظَهَرَ أَهْ وَوَاضِحٌ أَنَّهَا لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ غُرَمَاءِ
فَظَهَرَ غَرِيمٌ فَكَمَا هُنَا أَيْضًا وَلَوْ قَبِضَ الْحَاكِمُ حِصَّةَ غَائِبٍ فَتَلِفَتْ تَحْتَ يَدِهِ لَمْ يَرْجِعِ الْغَائِبُ

قوله: (الإثبات) أي: ولو يعلم حاكم نهاية ومغني قال ع ش وقياس ما يأتي للشارح م ر في الشهادة
بالإعسار أنه لا يكفي هنا رجل ويمين ولا رجل وامرأتان ومن ثم صرح الخطيب في شرحه بأن التغيير
بالإثبات إنما يستفاد به زيادة على الشاهدين إخبار القاضي اه. قوله: (لأن الحجر) إلى قوله وألحق في
النهاية والمغني. قوله: (لأنهم أضبط من الغرماء إلخ) أي: وهذه شهادة يغسر مذكرها ولا يلزم من
اعتبارها في الأضبط اعتبارها في غيره نهاية ومغني. قوله: (وليتيقن إلخ) عبارة المغني والنهاية قال في
الروضة ولأن الغريم الموجود يثبت استحقاقه لما يخصه وشككتنا في مزاحمته وهو بتقدير وجوده لا
يخرج عن استحقاقه له في الذمة ولا تتحتم مزاحمة الغريم فإنه لو أبرأ أو أعرض أخذ الآخر الجميع
والوارث بخلافه في جميع ذلك اه.

قوله (سئ): (فظهر غريم) يجب إدخاله في القسمة أي: انكشف أمره نهاية ومغني قال ع ش قوله
فظهر الفاء بمعنى الواو فلا يشترط الفورية وقوله إدخاله أي: بأن سبق ذنبه الحجر اه. قوله: (ولا
تنقض القسمة) كان الأولى تقديمه على التعليل كما في النهاية والمغني. قوله: (فظهر غريم إلخ) ولو
ظهر الثالث وحصل للمفلس مال قديم أو حادث بعد الحجر صرف منه إليه بقسط ما أخذه الأولان
والفاضل يقسم على الثلاثة، نعم إن كان ذنبه حادثًا فلا مشاركة له في المال القديم، وتقدم أن الدين إذا
تقدم سببه فكما القديم مغني ونهاية وقوله لهما في المال القديم وكذا في الحادث على الأصح.

قوله: (وكان ما أخذه إلخ) بتشديد التووين عبارة النهاية والمغني وكان ما أخذه كانه كل المال اه.
قوله: (فياخذ إلخ) أي: مما مع الموسرين. قوله: (يزجج) بيناء المفعول. وقوله: (عليه) أي:
المعسر نائب فاعله. قوله: (قال) أي: أبو زُرْعَةَ. قوله: (في الباينين) أي: في الملحق به وهو مال
المفلس والملحق وهو التركة. قوله: (وواضح أنها) أي التركة. قوله: (فكما هنا) أي: في مال
المفلس. قوله: (أيضًا) أي: كظهور الدين بعد اقتسام الورثة التركة. قوله: (ولو قبض إلخ) عبارة

على بقيّة الغرماء بشيء ولم تُنْقَضِ القِسْمَةُ؛ لأنّ الحاكم نائِبٌ عنه في القبضِ وبه فارق ما لو أخذَ ناظرٌ بيتَ المالِ حقّه من تركة ثمّ ظهَرَ عاصِبٌ وتعدّر رُدُّ ما وصلَ لبيت المالِ فيحسبُ على جميع التركة شائعاً، وتُنْقَضُ القِسْمَةُ ويُقسّم ما بقي منها كما لو عُصِبَ أو سُرقَ منها شيءٌ قبل قِسْمَتِها لِتَبَيّنِ عَدَمِ ولاية الناظرِ ومن ثمّ كان مَنْ أقبَضَه طريقاً في الضمانِ إلا أن يكون حاكماً أو مأذوناً (وقيل تُنْقَضُ القِسْمَةُ) كما لو قُسمَتِ التركة فظَهَرَ وارثٌ ورُدُّوه بأنّ حقّه في عَيْنِ المالِ وحقّ الغريمِ في القيمة وهو يحصلُ بالمشاركة وخرج بظَهَر ما حدث بعد القِسْمَةِ فلا يُضاربُ صاحبه إلا إن تقدّم سببه كما لو انهَدَم ما أجره بعد القِسْمَةِ. وكما في قوله (ولو خرج شيءٌ باعه قبل الحجرِ مُستحقّاً والثمنُ) المقبوض (تألف) قبل الحجرِ أو بعده (ف) هو أي: مثله في المثلي وقيمتَه في المتقوم (كذنين ظَهَرَ) من غير هذا الوجه فيقاسمُ المشتري الغرماء بلا نقضٍ للقِسْمَةِ وذلك لِثبوتِه قبل الحجرِ. أمّا غيرُ التأليف فيردّه

المُعني والتهاية ولو غاب غريمٌ وعُرفَ قدرُ حقّه قُسمَ عليه وإن لم يُعرَفْ فإن أمكنتُ مراجعته وجب الإرسالُ إليه وإن لم يُمكن مراجعته ولا حضوره رَجَعَ في قدره إلى المُفلسِ فإن حضرَ وظهَرَ زيادةٌ فهو كحضور غريم بعد القِسْمَةِ ولو تَلَفَ في يد الحاكم ما أقرّره للغائب بعد أخذِ الحاضرِ حصّته أو إفرازها فعن القاضي أنّ الغائب لا يُزاحم من قبضِ اه. فوّده: (على بقيّة الغرماء) أي ولا على المُفلسِ أخذاً من التعليل اهع ش. فوّده: (وبه فارق إلخ) أي: بكون الحاكم نائِباً عن الغائب في القبضِ فارق إلخ. وفوّده: (حقّه) أي: حقّ بيت المالِ اهع ش. فوّده: (عاصِبٌ) بالعين المُهملة، وهو الذي يرث جميع المالِ أو الفاضل عن أصحابِ الفروض كما يأتي. فوّده: (فيحسب) أي: ما وصلَ لبيت المالِ اه كُردّي. فوّده: (عَدَمُ ولاية الناظرِ) أي: على قبضِ ما قبضَه بخلاف الحاكم في مسألة الغائب اه سيّد عمر. فوّده: (من أقبضه) أي أقبضَ ناظرٌ بيتَ المالِ حقّه. فوّده: (إلا أن يكون إلخ) أي: مَنْ أقبضَ الناظرَ حاكماً أو مأذوناً فلا يكون طريقاً فيه اه كُردّي. فوّده: (وهو) أي حقّه أي: وُصوله. فوّده: (وخرج) إلى التثنية في المعني والتهاية. فوّده: (كما لو انهَدَم ما أجره إلخ) أي: والأجرة المقبوضة تأليفٌ قبل القِسْمَةِ. فوّده: (أي مثله) أي: مثلُ الثمن، والحاصل أنّ في كلام المُصنّف مؤاخَذَتين: الأولى: أنّ قوله فكذنين إلخ تقديره ظاهراً فالثمنُ المذكورُ كذنين إلخ مع أنّ الفرض أنّ الثمنَ تأليفٌ فأشارَ الشارحُ إلى الجوابِ عنه بقوله المذكورِ أي: مثله إلخ أي فهو على حذفٍ مضافٍ أي: فبدله الشاملُ للمثل والقيمة. والمؤاخذه الثانية: في التثنية في قول المُصنّف فكذنين مع أنّه ذين ظهَرَ حقيقةً فأشارَ إلى الجوابِ عنه بقوله من غير هذا الوجه وكلا الجوابين أضلُّهما للجلال المحلّي اه رشيدي. فوّده: (فيقاسمُ المشتري الغرماء) أي: في الأصل لا في الزوائد المُنفصلة، أمّا هي فيفوزون بها بناءً على عَدَمِ النقضِ اهع ش وفيه وقفةٌ ظاهرةٌ فكيف يفوزُ الغرماءُ بالزوائد دونَ المشتري مع تبين أنّ الأصل لم يزل عن ملكه. فوّده: (بلا نقضٍ) أي: على الرَّاجِح. فوّده: (وذلك) أي: قول المُصنّف فكذنين ظهَرَ.

قيل لا معنى للكاف بل هو دَيْقٌ ظَهَرَ حَقِيقَةٌ وَيُرَدُّه ما تَقَرَّرَ في حَلِّهِ فَنَأْمُلُهُ.
 (تنبيه) هل المُرَادُ بنقضها على الثاني ارتفاعها من أصلها بناءً على الضعيف أيضاً أن الفسخ
 يرفع العقد من أصله أو هو في هذا كالأوّل وإنما الْمُخْتَلَفُ فيه استردادُ المقبوض بعينه إن
 وُجِدَ وإلا فبَدَلُهُ، فعلى الثاني يَجِبُ وعلى الأوّل لا كُلُّ مُحْتَمَلٍ وعلى الأوّل الأقربُ فلو كان
 المقبوض حيواناً مثلاً كأنّ ملكهم أعيان التركة إن رآه فحصلت منه زوائدُ بعد القبض فالظاهرُ
 أنها تُرَدُّ فيملكها المُفْلِسُ ثم تُقَسَّمُ. (وإن استحقَّ شيءٌ باعَه الحاكم) أو نائِبُهُ وثَمَنُهُ المقبوضُ
 تَأَلَّفَ (قَدَّمَ المُشْتَرِي بالثمن) أي بمثله أو قيمته على الغرماءِ رِعايةً لِمَصْلَحَتِهِمْ لِئَلَّا يَرِغَبَ الناسُ
 عن شراءِ ماله، وقَضِيَّتُهُ اختصاصُ ذلك بما باعَه بعد الحجرِ وليس ببعيدٍ (وفي قولٍ يُحاصُّ

قوله: (ما تَقَرَّرَ في حَلِّهِ) أي: بقوله من غير هذا الوجه وإن أراد المُعْتَرِضُ بلا معنى لا حاجة لم يُرَدِّه ما
 تَقَرَّرَ اه سم. قوله: (تنبيه إلخ) كان الأوّل أن يُقَدِّمه على قولِ المُصَنِّفِ ولو خَرَجَ إلخ. قوله: (على
 الثاني) أي: المخكيّ في المثني بقبيل. قوله: (أيضاً) أي: كالثاني. قوله: (أو هو في هذا كالأوّل) أي:
 الضعيف المخكيّ هنا بقبيل بقولٍ في مسألة الفسخ كما يقول الأوّل فيها من أنّه يُزْفَعُ العقدُ من حينه؛ لأنّ
 الأوّل أي: عَدَمَ نَقْضِ القِسْمَةِ فيما ذَكَرَ هو مُرَجَّحُ الجُمهورِ وهم قائلون في الفسخ بما ذَكَرَ فقوله الآتي
 كُلُّ مُحْتَمَلٍ أي: على هذا الضعيف المخكيّ في المثني بقبيل. قوله: (وعلى الأوّل الأقرب) مراده
 بالأوّل كونه قائلاً بأنّ الفسخ يرفع العقد من أصله لِكَيْتَ لم يُبَيَّنْ ما وجه الأقرب على الضعيف اه سيّد
 عَمَرَ أقول ولعل وجهه أنّه المُتَبَادِرُ مِنَ التَّعْيِيرِ بالتفصيل لا سيما مع ملاحظة قياسه على قِسْمَةِ التَّركَةِ وآته
 عليه يَكُونُ لِلْخِلَافِ ثَمَرَةٌ دُونَ الثاني. قوله: (يجب) أي: الاسترداد. قوله: (أعيان التركة) كان الأوّل
 أعيان مال المُفْلِسِ عبارةً بضميرٍ قوله كان ملكهم أعيان التركة فيه أنّ أموال المُفْلِسِ تُسَمَّى تَرْكَةً اه.
 قوله: (إن رآه) أي: لأنّ رَأَى القاضي تَمْلِيكُهُمْ لِيَتَّاهَا. قوله: (منه زوائد) أي: من الحيوانِ المقبوضِ
 زوائدٌ مُتَفَصِّلَةٌ. قوله: (أنها تُرَدُّ إلخ) أي: الحيوانُ وزوائدهُ عَنِ الغرماءِ أي إن وُجِدَتْ وإلا فبَدَلُهَا.
 قوله (الشيء) (باعه الحاكم) بخلاف ما لو باعَه المُفْلِسُ قَبْلَ الحجرِ فَإِنَّهُ إذا اسْتَحَقَّ بَعْدَ تَلَفِ الثَّمَنِ
 يَكُونُ ثَمَنُهُ دَيْقًا ظَهَرَ قِيَاتِي فيه ما مرَّ نِهائِيَّةً وَسَمَّ أي: كما مرَّ أَنفًا في المثني. قوله: (أو نائِبُهُ) إلى قولِ
 المثني وَيُنْفِقُ في النِّهائِيَّةِ والمُعْنِي إلّا أَنَّهُمَا جَزَماً بِالِاخْتِصَاصِ الآتي. قوله: (على الغرماء) أي: على
 باقي الغرماءِ نِهائِيَّةً ومُعْنِي. قوله: (عن شراءِ ماله) أي: المُفْلِسِ فكان تَقْدِيمُهُ مِنْ مَصَالِحِ الحجرِ كأَجْرَةِ
 الكِبَالِ ونَحْوِهَا مِنَ الْمُؤْنِ مُعْنِي ونِهائِيَّةً. قوله: (بما باعَه بَعْدَ الحجرِ) كَأَنَّهُ لإِخْرَاجِ ما باعَه قَبْلَ الحجرِ

قوله: (قيل لا معنى للكاف) إن أراد المُعْتَرِضُ بلا معنى لا حاجة لم يُرَدِّه ما تَقَرَّرَ.
 قوله (المتن) (باعه الحاكم) بخلافه ما لو باعَه المُفْلِسُ قَبْلَ الحجرِ فَإِنَّهُ إذا اسْتَحَقَّ بَعْدَ تَلَفِ الثَّمَنِ
 يَكُونُ ثَمَنُهُ دَيْقًا ظَهَرَ قِيَاتِي فيه ما مرَّ. قوله: (أو نائِبُهُ) عبارةً عَنِ العُبابِ وَشَرْحُهُ وَلَيْسَ القاضي ولا مَاذُونُهُ
 طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ لِمَا باعَه القاضي أو غَيْرُهُ بِإِذْنِهِ وَلَوْ المُفْلِسُ؛ لِأَنَّهُ نَائِبُ الشَّرْعِ اه.

الغرماء) كسائر الدُّيُون ولا يكونُ الحَاكِمُ وأميئته طَرِيقَيْنِ فِي الضَّمَانِ. (وَيُنْفِقُ) الْحَاكِمُ وَجُوبًا مِنْ مَالِ الْمُفْلِسِ (عَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ) مِنْ نَفْسِهِ وَقَرِيْبِهِ لَكِنْ بَعْدَ طَلْبِهِ أَوْ طَلْبِ وَلِيِّهِ كَمَا اشْتَرَطُوهُ فِي اِئْتِفاقِ وَلِيِّ نَحْوِ الصَّبِيِّ عَلَى قَرِيْبِهِ وَمِنْ زَوْجَاتِهِ لَكِنْ كَمُعْسِرٍ وَلَا يُلْزَمُ مِنْهُ عَدَمُ نَفَقَةِ الْقَرِيْبِ؛ لِأَنَّ اِلْعَسَارَ فِيهِمَا مُخْتَلِفٌ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي التَّفَقَّاتِ وَمَالِكِيهِ كَأَمَّ وَلَدِهِ أَيْ: يَمُونُهُمْ نَفَقَةٌ وَكِسْوَةٌ وَإِسْكَانًا وَإِخْدَامًا وَتَجْهِيْزًا لِمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ (حَتَّى يُقَسِّمَ مَالَهُ)؛ لِأَنَّهُ مَا لَمْ يَزَلْ مِلْكُهُ عَنْهُ مُوسِرٌ أَيْ: بِالنِّسْبَةِ لِنَفَقَةِ نَحْوِ الْقَرِيْبِ فَلَا يُنَافِي اِلْعَسَارَ بِالنِّسْبَةِ لِلزَّوْجَةِ وَلَا يُعْطِيهِ إِلَّا نَفَقَةَ الْمُعْسِرِينَ كَمَا مَرُّ يَوْمًا يَوْمٍ نَعَمْ لَا يُنْفِقُ مِنْهُ عَلَى زَوْجَةٍ حَادِثَةٍ بَعْدَ الْحَجْرِ وَإِنَّمَا

لَا مِتْنَاعَهُ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ وَقَوْلُهُ لَا مِتْنَاعَهُ وَالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ كَذَيْنٍ ظَهَرَ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَا يَكُونُ الْحَاكِمُ اِلْخ) عِبَارَةٌ الْعُبَابِ وَشَرْحُهُ وَلَيْسَ الْقَاضِي وَلَا مَاذُونُهُ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ لِمَا بَاعَهُ الْقَاضِي أَوْ غَيْرُهُ بِإِذْنِهِ وَلَوْ الْمُفْلِسُ؛ لِأَنَّهُ نَائِبُ الشَّرْعِ اهـ سَم. ٥ قَوْلُهُ: (الْحَاكِمُ وَجُوبًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ إِلَّا أَنْ يُسْتَعْنَى فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَيْ: بِالنِّسْبَةِ إِلَى نَعَمٍ قَوْلُهُ وَبِهَذَا إِلَى وَعَلَى وَلَدِ سَفِيهِ. ٥ قَوْلُهُ: (بَعْدَ طَلْبِهِ) أَيْ: الْقَرِيْبِ فَلَوْ اِتَّفَقَ مِنْ غَيْرِ طَلْبٍ فَهَلْ يَضْمَنُ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الضَّمَانِ وَأَنَّهُ لَا رُجُوعَ عَلَيْهِمْ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا أَخَذُوا حَقَّهُمْ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ اهـ ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (كَمَا اشْتَرَطُوهُ اِلْخ) نَعَمْ ذَكَرُوا أَنَّ الْقَرِيْبَ لَوْ كَانَ طِفْلًا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ عَاجِزًا عَنِ اِلْزَسَالِ وَكَزَمِنْ اِتَّفَقَ عَلَيْهِ بِلَا طَلْبٍ حَيْثُ لَا وَلِيَّ لَهُ خَاصٌّ يَطْلُبُ لَهُ وَقِيَاسُهُ أَنْ يَكُونَ الْقَرِيْبُ هُنَا كَذَلِكَ اهـ نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ لَا وَلِيَّ لَهُ خَاصٌّ أَيْ: أَوْ لَهُ وَلِيٌّ وَلَمْ يَطْلُبْ فِيمَا يَظْهَرُ اهـ أَقُولُ وَيُفِيدُهُ كَلَامُ النِّهَايَةِ بِإِزْجَاعِ التَّنْهِى إِلَى الْقَيْدِ وَالْمُقَيِّدِ مَعًا. ٥ قَوْلُهُ: (وَمِنْ زَوْجَاتِهِ) عَطْفٌ عَلَى مَنْ نَفْسِهِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَا يُلْزَمُ مِنْ) أَيْ: مِنْ اِئْتِفاقِ زَوْجَاتِهِ كَنَفَقَةِ الْمُعْسِرِ. ٥ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ اِلْعَسَارَ اِلْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَيُنْفِقُ عَلَى الزَّوْجَةِ نَفَقَةَ الْمُعْسِرِينَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِلزَّوْجَانِيٍّ مِنْ أَنَّهُ يُنْفِقُ نَفَقَةَ الْمُوَسِّرِينَ، وَعُلِّلَ بِأَنَّهُ لَوْ اِتَّفَقَ نَفَقَةَ الْمُعْسِرِينَ لَمَا اِتَّفَقَ عَلَى الْقَرِيْبِ وَرَدَّ بِأَنَّ اِلْسَارَ الْمُعْتَبَرِ فِي نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ غَيْرُ الْمُعْتَبَرِ فِي نَفَقَةِ الْقَرِيْبِ؛ لِأَنَّ الْمُوَسِّرَ فِي نَفَقَتِهِ مَنْ يَفْضُلُ مَالَهُ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ وَفِي نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ مَنْ يَكُونُ دَخْلُهُ أَكْثَرَ مِنْ خَرْجِهِ وَبِأَنَّ نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ لَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ بِخِلَافِ الْقَرِيْبِ فَلَا يُلْزَمُ مِنْ اِئْتِفاءِ الْأَوَّلِ اِئْتِفاءُ الثَّانِي اهـ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ اِلْأَقَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْمُوَسِّرَ) إِلَى (وَلَا). ٥

٥ قَوْلُهُ: (وَمَالِكِيهِ) عَطْفٌ عَلَى زَوْجَاتِهِ. ٥ قَوْلُهُ: (أَيْ يَمُونُهُمْ اِلْخ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَّفَقَّةَ قَدْ تُطْلَقُ بِمَعْنَى مُطْلَقِ الْمَثُونَةِ اهـ سَم وَفِي الْمُعْنَى مَا يَقْتَضِي أَنَّ ذَلِكَ اِلْإِطْلَاقَ لَا عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ.

٥ قَوْلُهُ: (وَتَجْهِيْزًا اِلْخ) وَشَمِلَ مَا ذَكَرَ الْوَاجِبُ فِي تَجْهِيْزِهِ وَكَذَا الْمُنْدُوبُ إِنْ لَمْ يَمْنَعَهُ الْغَرَمَاءُ اهـ نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ إِنْ لَمْ يَمْنَعَهُ اِلْخ يُفِيدُ أَنَّهُمْ لَوْ سَكَنُوا بِحَيْثُ لَمْ يَأْذَنُوا وَلَا مَنَعُوا أَنَّهُ يَفْعَلُ لِلْمَيْتِ فَلْيُرَاجَعْ مِنَ الْجَنَائِزِ اهـ. ٥ قَوْلُهُ: (لِمَنْ مَاتَ اِلْخ) أَيْ: قَبْلَ الْقِسْمَةِ اهـ مُعْنَى. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَا يُعْطِيهِ) أَيْ: الْمُفْلِسُ لِنَفْسِهِ وَمَمُونِهِ. ٥ قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيْ: مِنْ مَالِ الْمُفْلِسِ.

٥ قَوْلُهُ: (أَيْ يَمُونُهُمْ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَّفَقَّةَ قَدْ تُطْلَقُ بِمَعْنَى مُطْلَقِ الْمَثُونَةِ.

أُتِفِقَ عَلَى وَلَدِهِ مِنْهُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَا اخْتِيَارَ لَهُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا اسْتَلْحَقَّهُ بَعْدَ الْحَجْرِ عَلَى الْأَوْجِه؛ لِأَنَّ الاسْتِلْحَاقَ مُتَحَتِّمٌ عَلَيْهِ وَبِهَذَا فَارَقَ شِرَاءَهُ لَابْنِهِ فِي الذَّمَّةِ؛ لِأَنَّ لَهُ اخْتِيَارًا فِيهِ عُرْفًا وَلَا كَذَلِكَ الْوَلَدُ وَعَلَى وَلَدِ سَفِيهِ اسْتَلْحَقَّهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِلْإِلْغَاءِ إِقْرَارُهُ بِالْمَالِ مِنْ كُلِّ وَجِهٍ بِخِلَافِ الْمُفْلِسِ كَمَا مَرَّ فَإِنْ قُلْتُ: الْمَمَالِيكُ بَعْدَ الْحَجْرِ حَدَّثُوا بِاخْتِيَارِهِ وَمَعَ ذَلِكَ يَمُونُهُمْ قُلْتُ: لِأَنَّ مُؤَنَّتَهُمْ مِنْ مَصَالِحِ الْغُرَمَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ يَبِيعُونَهُمْ وَيَقْتَسِمُونَ ثَمَنَهُمْ وَأَلْحَقْتُ بِهِمْ مُسْتَوْلَدَةً بَعْدَ الْحَجْرِ بِنَاءً عَلَى تَفْوِذِ إِيْلَادِهِ؛ لِأَنَّ أَجْرَتَهَا لَهُمْ (إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنِيَ بِكَسْبٍ) بِأَنْ حَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ فَيُكَلِّفُ صَرْفَهُ لِهَوَؤُلَاءِ وَلَوْ كَفَى كَسْبُهُ الْبَعْضَ تَمَّمَ الْبَاقِي مِنْ مَالِهِ أَوْ زَادَ رَدُّ الْبَاقِي لِمَالِهِ وَاخْتَارَ السَّبْكَيُّ أَنَّهُ لَوْ قَصَرَ بِتَرْكِ الْكَسْبِ أَي: الْحَلَالِ الْغَيْرِ الْمُزْرِي بِهِ لَمْ يُتَّفَقْ عَلَى هَوَؤُلَاءِ مِنْ مَالِهِ وَالْإِسْنَوِيُّ خِلَافُهُ وَهُوَ ظَاهِرُ الْمَثْنِ وَكَلَامُ الْأَصْحَابِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْفَوَاتِ يُصَدَّقُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَغْنِ بِكَسْبِهِ وَحَمَلُهُ عَلَى الاسْتِغْنَاءِ بِالْقُوَّةِ بَعِيدٌ؛ إِذْ قَاعِدَةُ الْبَابِ أَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ بِالتَّحْصِيلِ وَبِهِ يُرَدُّ الْجَمْعُ بِحَمَلِ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ ثَلَاثًا فَأَكْثَرَ وَالثَّانِي عَلَى مَا إِذَا وَقَعَ لَهُ مَرَّةً

قوله: (مطلقًا) أي: حَدَّثَ قَبْلَ الْحَجْرِ أَوْ بَعْدَهُ. قوله: (لأنه لا اختيار له فيه) أي: والوطء وإن كان لَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْإِخْبَالُ اهـ ع ش. قوله: (وإن كان إنما إلخ) عبارة التَّهْيَاةِ وَلَا يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ تَمَكُّنُهُ مِنْ اسْتِلْحَاقِهِ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ فَلَا اخْتِيَارَ لَهُ فِيهِ أَيْضًا اهـ. قوله: (وبهذا) أي: بِوُجُوبِ الاسْتِلْحَاقِ (فارق) أي الاسْتِلْحَاقَ. قوله: (عُرفًا) لَعَلَّ الْأَنْسَبَ شَرْعًا. قوله: (وعلى ولد سفيه) بِالْإِضَافَةِ عَطَفٌ عَلَى وَلَدِهِ. قوله: (استلحقه) نَعَتْ لِلْسَفِيهِ. وقوله: (من بيت المال) مُتَعَلِّقٌ بِاتَّفَقَ الْمُقَدَّرِ بِالْعَطْفِ.

قوله: (لِلْإِلْغَاءِ إِقْرَارُهُ) أي: وَلَمْ يَكُنِ السَفِيهِ كَالْمُفْلِسِ حَتَّى يُتَّفَقَ عَلَى وَلَدِهِ الَّذِي اسْتَلْحَقَّهُ مِنْ مَالِهِ لَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِلْإِلْغَاءِ إلخ. قوله: (بِالْمَالِ) أي: وَبِمَا يَقْتَضِيهِ نِهَايَةٌ وَمُعْنَى. قوله: (بِخِلَافِ الْمُفْلِسِ) فَإِنَّهُ يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ عَلَى الصَّحِيحِ وَغَايَتُهُ هُنَا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَقَرَّ بِدَيْنٍ وَإِقْرَارُهُ بِهِ مَقْبُولٌ وَيَجِبُ أَدَاؤُهُ فَيَأْوِلُ وَجُوبُ الْإِنْفَاقِ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ تَبَعًا كَثِيرًا تَبَعًا لِثَبُوتِ الْوِلَادَةِ بِشَهَادَةِ النَّسْوَةِ اهـ مُعْنَى. قوله: (كما مر) أي: قُبِيلَ هَذَا الْفَضْلُ بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ أَقَرَّ بَعَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ إلخ. قوله: (وَأَلْحَقْتُ بِهِمْ) أي بِالْمَمَالِيكِ الْحَادِثَةِ بَعْدَ الْحَجْرِ. قوله: (بناءً على تفويز إيلاده) أي: وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ يُتَّفَقُ خِلَافًا لِلتَّهْيَاةِ وَالْمُعْنَى. قوله: (بأن حصل) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا فِي الْمُعْنَى وَإِلَى الْمَثْنِ فِي التَّهْيَاةِ. قوله: (لهؤلاء) أَي لِنَفْسِهِ وَمُؤَمَّرِيهِ. قوله: (الغیر المزري) أي: اللَّائِقِ أَمَّا غَيْرُ اللَّائِقِ فَكَالْعَدَمِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي قِسْمِ الصَّدَقَاتِ وَلَوْ رَضِيَ بِمَا لَا يَلِيقُ بِهِ وَهُوَ مُبَاحٌ لَمْ يُمْنَعْ مِنْهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَكَفَانَا مُؤَنَّتُهُ اهـ مُعْنَى وَأَقْرَهُ ع ش.

قوله: (بعد الفوات) أي: فَوَاتِ الْكَسْبِ. قوله: (وحمله) أي: الْمَثْنُ. قوله: (بِالتَّحْصِيلِ) أي بِتَّحْصِيلِ مَا لَيْسَ بِحَاصِلٍ. قوله: (وبه يرُد) أَي بِالْقَاعِدَةِ وَالتَّذْكِيرُ بِتَأْوِيلِ الضَّابِطِ. قوله: (بِحَمَلِ الْأَوَّلِ) أي: مَا اخْتَارَهُ السَّبْكَيُّ. قوله: (ذلك) أي: لِلْمُفْلِسِ الْإِمْتِنَاعُ مِنَ الْكَسْبِ. قوله: (والثاني) أي: مَا

قوله: (وعلى ولد) هُوَ مُضَافٌ لِقَوْلِهِ سَفِيهِ.

أَوْ مَرْتَيْنِ. (وَبِئَاغِ مَسْكَنِهِ) وَإِنْ احتَاجَ إِلَيْهِ (وَخَادِمَهُ) وَمَرَكُوبُهُ (فِي الْأَصْحَحِّ وَإِنْ احتَاجَ إِلَى) مَرَكُوبٍ وَ (خَادِمٍ لِزِمَاتِهِ وَمَنْصِبِهِ) لِضَيْقِ حَقِّ الْأَدَمِيِّ مَعَ سُهولةِ تَحْصِيلِ ذَلِكَ بِالْأَجْرَةِ فَإِنْ فَقَدَهَا فَعَلَى مِياسِيرِ الْمُسْلِمِينَ كَذَا ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْمِياسِيرُ أَجْرَةَ الْخَادِمِ وَالْمَرَكُوبِ لِلْمَنْصِبِ فِيهِ وَفَقَّةٌ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُهُمْ إِلَّا الضَّرُورِيُّ أَوْ الْقَرِيبُ مِنْهُ وَلَيْسَ هَذَا كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ أَهْلَهُ الْمَنْصِبِ بِهِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مَصْلَحَةٌ عَامَّةٌ فَتُرْتَّبُ مَنْزِلَةُ الْحَاجَةِ. (وَيُتْرَكُ لَهُ) أَي: لِمَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ الشَّامِلُ لِنَفْسِهِ وَلِمَنْ مَرَّ (دَسْتُ ثَوْبٍ) أَي: كِسْوَةً كَامِلَةً وَلَوْ غَيْرَ جَدِيدَةٍ بِشَرَطِ أَنْ يَبْقَى فِيهَا نَفْعٌ عُرْقًا فِيمَا يَظْهَرُ لِرَأْسِهِ وَبَدَنِهِ وَرِجْلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ لَهَا كَهْيٌ لِلتَّفَقُّةِ فَتُشْتَرَى لَهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ بِمَالِهِ (يَلِيقُ بِهِ) حَالُ الْفَلَسِ مَا لَمْ يُعْتَدَ دُونَهُ (وَهُوَ) فِي حَقِّ الرَّجُلِ

اخْتَارَهُ الْإِسْنَوِيُّ قَالَ الرَّشِيدِيُّ هَذَا لَعَلَّهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا فِي الْمَثْنِ خَاصَّةً مِنْ دَسْتُ ثَوْبٍ وَمَا بَعْدَهُ وَإِلَّا فَمِنْ الْبَعِيدِ أَنْ يُتْرَكَ مِنْ مَالِهِ لِتَخَوُّ قَرِيبِهِ نَحْوُ الْكُتُبِ؛ إِذْ هُوَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ لَوْ كَانَ مُوسِرًا لِقَرِيبِهِ مِثْلَ ذَلِكَ وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّفَقُّةُ وَالْكِسْوَةُ وَنَحْوُهُمَا هـ. قَوْلُهُ: (لِضَيْقِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (فَإِنْ فَقَدَهَا) أَي: بِأَنْ لَا تَتَسَيَّرَ لَهُ مِنْ كَسْبِهِ وَلَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (فَعَلَى مِياسِيرِ الْمُسْلِمِينَ) وَيَقُومُ عَلَيْهِمْ بَيْتُ الْمَالِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ اهـ سَم وَمَرَّ أَيْضًا عَنْ ع ش مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يَلْزَمُ الْمِياسِيرُ الْإِلْخَ) مُعْتَمِدٌ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (أَجْرَةُ الْخَادِمِ وَالْمَرَكُوبِ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَرْضًا عَلَى بَيْتِ الْمَالِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ أَهْلَهُ الْمَنْصِبِ الْإِلْخَ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَنْصِبِ الْحُكْمَ فَانْظُرْ هَلْ هُوَ كَذَلِكَ اهـ رَشِيدِيٌّ وَفِي الْقَامُوسِ الْأَهْلَةُ كَسْكْرَةُ الْعِظْمَةِ وَالبَهْجَةُ وَالْكَبَرُ وَالتَّخَوُّةُ اهـ. قَوْلُهُ: (بِهِمَا) أَي: بِالْخَادِمِ وَالْمَرَكُوبِ. قَوْلُهُ: (أَي: لِمَنْ عَلَيْهِ الْإِلْخَ) كَذَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي.

قَوْلُهُ (سَم): (وَبِئَاغِ مَسْكَنِهِ الْإِلْخَ) وَتَبَاعُ أَيْضًا الْبُسْطُ وَالْقُرْشُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. قَوْلُهُ (سَم): (لِزِمَاتِهِ) هِيَ كُلُّ دَاءٍ يُزِمُّ الْإِنْسَانَ فَيَمْنَعُهُ عَنِ الْكَسْبِ كَالْعَمَى وَشَلْلُ الْيَدَيْنِ انْتَهَى شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (لَهَا) أَي: لِلْكِسْوَةِ. قَوْلُهُ: (فَتُشْتَرَى الْإِلْخَ) أَي: الْكِسْوَةُ جَرَى عَلَيْهِ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (حَالُ الْفَلَسِ) كَمَا قَالَ الْإِمَامُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي عِبَارَةٌ سَم قَالَ أَي: شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ مَا نَصَّهُ قَالَ الْإِمَامُ وَالْعَبْرَةُ فِي اللَّائِقِ بِهِ بِحَالِ إِفْلَاسِهِ دُونَ يَسَارِهِ قَالَ فِي الرِّوَضَةِ كَأَصْلِهَا وَالْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُمْ لَا يُسَاعِدُونَهُ عَلَى ذَلِكَ اهـ وَبِمَا أَفْهَمَهُمْ كَلَامُهُمْ صَرَّحَ سُلَيْمٌ وَالْعِمْرَانِيُّ وَمَا قَالَ الْإِمَامُ جَرَى عَلَيْهِ الْغَزَالِيُّ فِي بَسِيطِهِ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى فِقْهِ الْبَابِ وَلَوْ كَانَ يَلْبَسُ قَبْلَ إِفْلَاسِهِ فَوْقَ مَا

قَوْلُهُ: (فَعَلَى مِياسِيرِ الْمُسْلِمِينَ) هَلَّا قَدَّمَ عَلَيْهِمْ بَيْتَ الْمَالِ كَمَا فِي نَظَائِرِهِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَدَّمَهُ عَلَيْهِمْ. قَوْلُهُ: (يَلِيقُ بِهِ حَالُ الْمَفْلِسِ) قَالَ فِي الرِّوَضَةِ كَأَصْلِهَا وَتَوَقَّفَ الْإِمَامُ فِي الْخُفِّ وَالطَّيْلَسَانِ وَقَالَ تَرْكُهُمَا لَا يَخْرِمُ الْمَرْوَةَ وَذَكَرَ أَنَّ الْإِعْتِيَارَ بِحَالِهِ فِي إِفْلَاسِهِ لَا فِي بَسَطَتِهِ وَتَوَرَّتَهُ لَكِنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ كَلَامِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُمْ لَا يُوَافِقُونَهُ وَيَمْنَعُونَ قَوْلَهُ تَرْكُهُمَا لَا يَخْرِمُ الْمَرْوَةَ وَلَوْ كَانَ يَلْبَسُ قَبْلَ

(قَمِيصٌ) وَدُرَّاعُهُ فَوْقَهُ (وَسِرَاوِيلٌ وَعِمَامَةٌ) وَمَا تَحْتَهَا مَنَدِيلٌ وَطِيلَسَانٌ (وَمُكَقَّبٌ) وَهُوَ الْمَدَاسُ وَخُفٌّ وَلَيْسَ كُلُّ مَا ذُكِرَ يَتَعَيَّنُ إِلَّا لِمَنْ تَخْتَلُ مِرْوَعَتُهُ بِتَرِكِ شَيْءٍ مِنْهُ؛ إِذَا الْوَاجِبُ مِنْ ذَلِكَ مَا تَخْتَلُ الْمِرْوَعَةُ بِفَقْدِهِ، وَادِّعَاءُ أَنَّ نَحْوَ الطِيلَسَانِ وَالْخُفُّ لَا يَخْلُ فَقْدُهُ بِالْمِرْوَعَةِ مُرَدُّ (وَيُزَادُ فِي الشَّئِءِ حُجَّةٌ) مُحْشَوَةٌ وَفِي حَقِّ الْمَرْأَةِ مَا يَلِيقُ بِهَا مِنْ ذَلِكَ مَعَ نَحْوِ مِقْنَعَةٍ

يَلِيقُ بِهِ رُدُّ إِلَى مَا يَلِيقُ بِهِ أَوْ يَلْبَسُ دُونَهُ تَقْتِيرًا لَمْ يَرُدَّ إِلَيْهِ أَهْ فَقَوْلُ الشَّارِحِ مَا لَمْ يُعْتَدَ دُونَهُ أَيُّ : لَا عَلَى وَجْهِ التَّقْتِيرِ وَقَوْلُهُ حَالُ الْفَلَسِ إِنَّمَا يُوَافِقُ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ أَهْ سَمَ وَقَوْلُهُ وَلَوْ كَانَ يَلْبَسُ الْخُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي مِثْلُهُ وَقَوْلُهُ أَيُّ : لَا عَلَى وَجْهِ الْخِ صَوَابُهُ إِسْقَاطُ لَفْظَةِ لَا قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ مَرَّ فَوْقَ مَا يَلِيقُ بِمِثْلِهِ أَيُّ : فِي حَالِ الْإِفْلَاسِ لِيُوَافِقَ مَا مَرَّ وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الظَّاهِرِ أَهْ. وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنْ الشُّبَرِيِّ أَنَّ التَّقْتِيرَ لَيْسَ بِقَيِّدٍ أَهْ. قَوْلُهُ : (وَدُرَّاعُهُ) اسْمٌ لِلْمَلُوطَةِ وَنَحْوِهَا مِمَّا يَلْبَسُ فَوْقَ الْقَمِيصِ وَهِيَ بَضْمُ الْمُهْمَلَةِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَهْ ش وَفِي تَرْجَمَةِ الْقَامُوسِ الدُّرَاعَةُ كَرْمَانَةٌ تُوْبُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ صُوفٍ. قَوْلُهُ : (وَدُرَّاعُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَادِّعَاءُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي.

قَوْلُ (سَمَ) : (وَسِرَاوِيلٌ) أَيُّ : وَتَكَّةُ نِهَائَةً وَمُغْنِي. قَوْلُهُ : (وَمَا تَحْتَهَا) وَيُقَالُ لَهُ الْقَلَنْسُوءُ وَمِثْلُهَا تَكَّةُ اللَّبَاسِ أَهْ مُغْنِي. قَوْلُهُ : (وَخُفٌّ) عَطْفٌ عَلَى قَمِيصٍ. قَوْلُهُ : (يَتَعَيَّنُ) خَيْرٌ لَيْسَ. قَوْلُهُ : (إِذَا الْوَاجِبُ الْخُ) ظَاهِرُهُمَا التَّعَيُّنُ وَالْوُجُوبُ شَرْعًا فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الْمُعْتَمَدَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْرُمُ تَعَاطِي خَارِمِ مِرْوَعَةٍ عَلَى مُتَحَمِّلِ الشَّهَادَةِ وَقَدْ يُقَالُ : الْمُرَادُ بِالْوُجُوبِ وَالتَّعَيُّنِ تَعَيُّنٌ مَا يَتْرُكُ لَهُ لَا بَيَانَ أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُهُ فَإِنَّ ذَلِكَ مُقَيَّدٌ بِتَحَمُّلِ الشَّهَادَةِ وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْمَهْجَةِ، ثُمَّ قَوْلُهُ يَتَعَيَّنُ إِلَّا لِمَنْ تَخْتَلُ الْخُ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ صَوَابُ الْعِبَارَةِ يَتَعَيَّنُ إِلَّا لِمَنْ لَا تَخْتَلُ الْخُ أَوْ يَتَعَيَّنُ لِمَنْ يَخْتَلُ الْخُ وَهَذَا أَفْعَدُ فَلْيُرَاجَعْ نَعَمْ يُمَكِّنُ أَنْ لَيْسَ فِعْلٌ نَاقِصٌ وَعَلَيْهِ فَلَا إِشْكَالَ أَهْ بَصْرِيٌّ.

قَوْلُ (سَمَ) : (وَيُزَادُ فِي الشَّئِءِ) أَيُّ : إِنْ وَقَعَتِ الْقِسْمَةُ فِي الشَّئِءِ أَوْ دَخَلَ الشَّئِءُ زَمَنَ الْحَبْرِ سَمَ عَلَى مَنَهِجِ أَهْ ش وَشُّبَرِيِّ. قَوْلُهُ : (حُجَّةٌ مُحْشَوَةٌ) أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا كَفَرُوزَةٌ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ وَلَا يُؤْجَرُ غَالِيًا أَهْ مُغْنِي. قَوْلُهُ : (وَفِي حَقِّ الْمَرْأَةِ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ فِي حَقِّ الرَّجُلِ. قَوْلُهُ : (مِنْ ذَلِكَ) أَيُّ : مِمَّا فِي الْمَثْنِ وَالشَّرْحِ. قَوْلُهُ : (مَعَ نَحْوِ مِقْنَعَةٍ) قَالَ فِي مُخْتَارِ الصَّحَاحِ الْمِقْنَعُ وَالْمِقْنَعَةُ بِكَسْرِ أَوَّلِهِمَا مَا تُقَنَّعُ بِهِ

إِفْلَاسِهِ فَوْقَ مَا يَلِيقُ بِمِثْلِهِ رَدُّنَاهُ إِلَى مَا يَلِيقُ وَلَوْ كَانَ يَلْبَسُ دُونَ اللَّاتِقِ تَقْتِيرًا لَمْ يَرُدَّ إِلَيْهِ أَهْ. وَقَوْلُهُ (لَكِنْ) الْمَفْهُومُ الْخُ يُحْتَمَلُ رُجُوعُهُ أَيْضًا إِلَى قَوْلِهِ وَذَكَرَ أَنَّ الْإِغْتِيَارَ بِحَالِهِ فِي إِفْلَاسِهِ فَلَا تَخْتَصُّ بِمَا قَبْلَهُ وَلَا يُنَافِيهِ الْإِقْتِصَارُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ (وَيُتَمَنَعُونَ الْخُ) وَهَذَا مَا فَهِمَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ حَيْثُ قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ مَا نَصَّهُ : قَالَ الْإِمَامُ وَالْعَبْرَةُ فِي اللَّاتِقِ بِهِ بِحَالِ إِفْلَاسِهِ دُونَ يَسَارِهِ قَالَ فِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا وَالْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُمْ لَا يُسَاعِدُونَهُ عَلَى ذَلِكَ أَهْ. وَبِمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُمْ صَرَّحَ سُلَيْمٌ وَالْعِمْرَانِيُّ وَمَا قَالَهُ الْإِمَامُ جَرَى عَلَيْهِ الْغَزَالِيُّ فِي بَسِيطِهِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى فَهْمِ الْبَابِ وَلَوْ كَانَ يَلْبَسُ قَبْلَ إِفْلَاسِهِ فَوْقَ مَا يَلِيقُ رُدُّ إِلَى مَا يَلِيقُ بِهِ أَوْ يَلْبَسُ دُونَهُ تَقْتِيرًا لَمْ يَرُدَّ إِلَيْهِ أَهْ. كَلَامُ شَرْحِ الْبَهْجَةِ فَقَوْلُ الشَّارِحِ مَا لَمْ يُعْتَدَ دُونَهُ أَيُّ : لَا عَلَى وَجْهِ التَّقْتِيرِ وَقَوْلُهُ (حَالُ الْفَلَسِ) إِنَّمَا يُوَافِقُ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ.

وإزاراً وتسامحاً يلبّد وحصير تافهٍ القيمة، ويظهر أن إناء الأكل أو الشرب التافه القيمة كذلك وتترك للعالم كُتبه على التفصيل الآتي في قسم الصدقات وكذا خيل وسلاح جُندي مُرتزق لا مُتَطَوِّع إلا إن تعيّن عليه الجهاد ولم يجذ غيرهما لا آلة الحرفة كما رجّحه في الأنوار وظاهر كلام البغوي خلافه ولا رأس مال وإن قلّ كما شمل كلامهم، وقول ابن سُرّنج يُترك له رأس مال إذا لم يحسن الكسب إلا به حمّله الأذرع على تافه كما حمّل الدارمي عليه نصّ البونطي وكل ما قيل يُترك له ولم يوجد بماله اشتري له كذا أطلقوه وظاهره أنه يُشتري له حتى الكُتب ونحوها ممّا ذكّر وفيه نظر ظاهر، ومن ثمّ بحث أنه لا يُشتري له ذلك لا سيّما إذا استغنى عنه بموقوف بل لو استغنى عنه به بيع ما عنده وينبغي أن يُحمّل عليه اختيار السبكي أنها لا تبقى له وقول القاضي لا تبقى في الحجّ فهنا أولى يُحمّل على ذلك أيضاً وإلا فهو ضعيف كما يُعلم ممّا مرّ وباع المصحف مُطلقاً كما قاله العبادي؛ لأنه تسهل مُراجعة حفظه ومنه يؤخذ أنه لو كان بمحل لا حافظ فيه ترك له.

(تنبيه) قال في القاموس الدسّ الدسّ أي: الصحراء ومن الثياب والورق

المراة رأسها أي: تُعطيه به كالقوطة والمدورة والقناع أوسع من المئتمنة كالحبرة والملاية انتهت اه
بُجيرمي. فو: (وإزار) إن كان مع السراويل فما وجهه وإن كان عوضاً عن السراويل إذا كان عرقاً
لمحلّها ولا يخل بمروريتها فالرجل كذلك حيثيذ فما وجه تخصيصه بالمراة فتأمل اه سيّد عمر.
فو: (وتسامح) إلى قوله وكما قيل في المغني إلّا قوله ويظهر إلى ويترك وإلى التنبيه في النهاية إلّا ما
ذكّر وقوله كما رجّحه إلى وقول ابن سُرّنج. فو: (يلبّد وحصير تافه القيمة) أي: وكساء خليع اه
نهاية. فو: (ويترك للعالم كُتبه) أن ما لم يُسفن غيرها من كُتب وقف كما يأتي اه ع ش. فو: (وكذا
خيل وسلاح جُندي إلخ) أي: المحتاج إليهما نهاية ومغني. فو: (لا متطوع) يعني غير المرتزق
بقرينة ما قبله فيشمل من تعيّن عليه الجهاد حتّى يتأدّى الاستثناء اه رشيد. فو: (لا آلة الحرفة) أي لا
يترك للمُحتَرِف آلة الحرفة عبارة النهاية وتباع آلات حرفته إن كان مُحترفاً اه قال ع ش وهو المُعتمد
اه. فو: (وظاهر كلام البغوي خلافه) وهو القياس كذا كان في أصله بخطه رحمه الله تعالى ثم ضرب
عليه اه سيّد عمر. فو: (وإن قلّ) أي: بخلاف التافه كما يأتي. فو: (على تافه) أي: أما الكثير فلا
إلا برضاهم اه مغني. فو: (نصّ البونطي) أنه يُعطي بضاعة اه نهاية. فو: (اشتري له) خبر قوله
وكل ما إلخ. فو: (وظاهره) أي: ظاهر إطلاقهم. فو: (بحث) بيناء المفعول. فو: (ذلك) أي:
ما ذكّر من نحو الكُتب وكذا ضمير عنه. فو: (أنها لا تبقى) أي الكُتب. فو: (يحمّل على ذلك) خبر
وقول القاضي. فو: (مما مرّ) أي: في الحج. فو: (وباع) إلى قوله ومنه في المغني إلّا قوله
مطلقاً. فو: (مطلقاً) أي استغنى عنه بوقف أو لا اه ع ش. فو: (ومن الثياب والورق) أي: وجُملة

فو: (لا آلة الحرفة) في شرح م ر وتباع آلات حرفته إن كان مُحترفاً.

وصَدَرَ البيت مُعَرَّبَاتِ اهـ وعليه فالإضافة في المثنى بَيَانِيَّةٌ ويعنى من وتَفْسِيرُهُ بالكِسْوَةِ الكَامِلَةِ موضوعٌ له فَارِسِيٌّ وهو المُرَادُ هنا كما مرَّ لِدَلَالَةِ المقام عليه.

(تنبيه آخر) قِيلَ الْغُرَمَاءُ يَتَعَلَّقُونَ بِحَسَنَاتِ الْمُفْلِسِ مَا عَدَا الْإِيمَانَ كَمَا يُتْرَكُ لَهُ دَسْتُ ثَوْبٍ وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا تَوْقِيفِيٌّ فَلَا مَذْخَلَ لِلْقِيَاسِ فِيهِ وَقِيلَ مَا عَدَا الصَّوْمَ لِخَبَرِ «الصَّوْمُ لِي» وَيُرَدُّهُ خَبَرُ مُسْلِمٍ أَنَّهُمْ يَتَعَلَّقُونَ حَتَّى بِالصَّوْمِ (وَيُتْرَكُ قَوْتُ) وَمَوْزُنٌ (يَوْمٍ) أَوْ لَيْلَةٍ (الْقِسْمَةِ) بِلَيْلَتِهِ الَّتِي بَعْدَهُ فِي الْأَوَّلِ وَنَهَاهُ كَذَلِكَ فِي الثَّانِي (لَعَنَ عَلَيْهِ نَفَقَتَهُ) مِنْ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ مِثْنٌ مَرَّةً؛ لِأَنَّهُ مُوسِرٌ قَبْلَ الْقِسْمَةِ هَذَا كُلُّهُ إِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِجَمِيعِ مَالِهِ حَقًّا لِمُعَيَّنٍ وَإِلَّا كَالْمَرْهُونِ لَمْ يُنْفَقْ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى مُمَوَّنِهِ مِنْهُ. (وَلَيْسَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ أَنْ يَكْتَسِبَ أَوْ يُؤَجِّرَ نَفْسَهُ لِنَفَقَةِ الدِّينِ)؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ فِي الْمُعْسِرِ بِإِنْظَارِهِ لِيَسَارِهِ وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِكَسْبٍ وَلِذَا مَرَّ فِي خَبَرٍ مُعَاذٍ «لَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ» وَإِنَّمَا وَجِبَ الْكَسْبُ لِنَفَقَةِ الْقَرِيبِ؛ لِأَنَّهُ يَسِيرَةٌ وَالدِّينُ لَا يَنْضَبِطُ وَلَئِنْ فِيهَا إِحْيَاءٌ بَعْضُهُ فَكَانَ

مِنَ الثِّيَابِ الْخُ. ٥ قَوْلُهُ: (وَصَدَرَ الْبَيْتِ) عَطْفٌ عَلَى الدَّسْتِ. ٥ قَوْلُهُ: (مُعَرَّبَاتِ) أَي: الدَّسْتُ بِمَعْنَى الصَّخْرَاءِ وَالدَّسْتُ بِمَعْنَى جُمْلَةِ الثِّيَابِ وَالدَّسْتُ بِمَعْنَى صَدَرَ الْبَيْتِ مُعَرَّبَاتِ مِنَ الْفَارِسِيِّ. ٥ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ هَذَا) أَي: اسْتِثْنَاءُ الْإِيمَانِ. ٥ قَوْلُهُ: (فَلَا مَذْخَلَ لِلْقِيَاسِ فِيهِ) لَعَلَّ مُرَادَ الْقَائِلِ بِمَا ذَكَرَ التَّنْظِيرَ لَا الْقِيَاسَ؛ إِذْ يَبْعُدُ صُدُورُ مِثْلِ هَذَا مِمَّنْ يُنْسَبُ إِلَى الْعِلْمِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ الْبِطَاقَةِ وَمَا وَجَّهَ بِهِ مِنْ أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَقَابِلُهُ إِلَّا الشَّرْكَ وَالْمُؤْمِنُ مُطَهَّرٌ مِنْهُ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ.

٥ قَوْلُ (لَسْتُ): (قَوْتُ الْخُ) أَي: وَسُكْنَاهُ نِهَايَةً وَمُعْنَى. ٥ قَوْلُهُ: (وَمَوْزُنٌ) قَدْ يَشْمَلُ الْكِسْوَةَ فَلَوْ كَانَ يَوْمُ الْقِسْمَةِ أَوَّلَ فَضْلٍ فَهَلْ تُعْطَى الزَّوْجَةُ مَثَلًا كِسْوَةً جَمِيعَ الْفَضْلِ أَوْ كَيْفَ الْحَالُ؟ لَكِنْ عِبَارَةُ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ وَيُتْرَكُ لَهُمْ قَوْتُ يَوْمِ الْقِسْمَةِ وَسُكْنَاهُ أَهْ وَلَمْ يَتَّعِزْ أَحَدٌ مِنْهُمْ لِلْكِسْوَةِ مُطْلَقًا أَهْ سَمِ أَقُولُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَيُتْرَكُ لَهُ دَسْتُ ثَوْبٍ الْخُ بَعْدَ قَوْلِهِ وَيُبَاعُ مَسْكَنُهُ الْخُ وَقَوْلُ الشَّارِحِ هُنَاكَ فَتَشْتَرِي لَهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ بِمَالِهِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُفْلِسَ وَمُؤْنَتُهُ يُعْطَى كِسْوَةُ الْفَضْلِ. ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ لَيْلَةٍ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَلَيْسَ فِي الْمُعْنَى وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَسْأَلَةُ الْحَاقِ النَّهَارِ بِلَيْلَةِ الْقِسْمَةِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَنَهَارُهُ) الْأَوَّلَى تَأْنِيثُ الضَّمِيرِ.

٥ قَوْلُهُ: (مِنْ نَفْسِهِ الْخُ) وَيُتْرَكُ مَا يُجْهَزُ بِهِ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ أَوْ قَبْلَهُ مُقَدِّمًا بِهِ عَلَى الْغُرَمَاءِ أَهْ مُعْنَى. ٥ قَوْلُهُ: (لَمْ يُنْفَقْ عَلَيْهِ) أَي: لَا يَحْوَنُهُ فَيَشْمَلُ الْكِسْوَةَ وَالْإِسْكَانَ وَالْإِخْدَامَ وَالتَّجْهِيْزَ. ٥ قَوْلُهُ: (لَآنَهُ تَعَالَى أَمَرَ الْخُ) أَي: بِقَوْلِهِ الْكَرِيمِ ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. ٥ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا وَجِبَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤَاقِفُهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ إِلَى أَنَّ الْإِيجَابَ الْخُ وَإِلَى قَوْلِهِ وَنَظَرَ بَعْضُهُمْ فِي الْمُعْنَى إِلَّا مَا ذَكَرَ. ٥ قَوْلُهُ: (إِخْيَاءُ بَعْضِهِ) الْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْأَصْلُ لَا مَا يَشْمَلُ الْفَرْعَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ لَا يُؤْمَرُ

٥ قَوْلُهُ: (وَمَوْزُنٌ) قَدْ يَشْمَلُ الْكِسْوَةَ فَلَوْ كَانَ يَوْمُ الْكِسْوَةِ أَوَّلَ فَضْلٍ فَهِيَ تُعْطَى الزَّوْجَةُ مَثَلًا كِسْوَةً جَمِيعَ الْفَضْلِ أَوْ كَيْفَ الْحَالُ لَكِنْ عِبَارَةُ الرُّوضِ وَغَيْرِهِ وَيُتْرَكُ لَهُمْ قَوْتُ يَوْمِ الْقِسْمَةِ وَسُكْنَاهُ أَهْ. وَلَمْ يَتَّعِزْ أَحَدٌ مِنْهُمْ لِلْكِسْوَةِ مُطْلَقًا وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ وَيُتْرَكُ لِلْكَلِّ قَوْتُ يَوْمِ الْقِسْمَةِ عَدَاءً وَعَشَاءً قَالَ الْغَزَالِيُّ:

كإحياء نفسه نعم إن وجب الدين بسبب عصى به لزومه الاكتساب كما اعتمده ابن الصلاح وغيره لتوقف صحة توبته على أدائه ومنه يعلم أنه لا يعتبر هنا كونه غير مؤثر به بل متى أطاق المؤثر لزومه فيما يظهر؛ إذ لا نظر للمروآت في جنب الخروج من المعصية وأن الإيجاب ليس للإيفاء بل للخروج من المعصية ويؤاqqه ما في الإحياء أنه يجب على من أخر الحج مع قدرته عليه حتى أفلس أن يخرج ما شيئاً إن قدر فإن عجز اكتسب من الحلال قدر الزاد فإن عجز سأل ليصرف له من نحو زكاة أو صدقة ما يحج به فإن مات ولم يحج مات عاصياً فإذا وجب السؤال والكسب هنا مع أنه حق لله تعالى فأولى ذلك؛ لأنه حق آدمي ونظر بعضهم في كلام الإحياء بما لا يصح وقد يجب الاكتساب هنا وإن لم يعص به كما ذون قيس ما بيده للغرماء وبقي عليه دين فيتعلق بكسبه ويلزمه الاكتساب لوفاء ذلك قاله ابن الرفعة. وإنما يصح إن أريد الوجوب وإن لم يأمر به السيد وإلا فالقن يلزمه الاكتساب للسيد حيث أمكنه وطلبه منه (والأصح وجوب إجارة)

بالكسب لتفقه فزعه بخلاف عكسه اهـ ع ش. قود: (بسبب عصى به) وإن صرفه في مباح كغاصب ومتعمد جناية اهـ نهاية. قود: (كما اعتمده ابن الصلاح) عبارة المئني والنهاية كما نقله الإسوي عن ابن الصلاح ثم قال وهو الأصح اهـ. قود: (ومنه يعلم إلخ) أي: من التعليل. قود: (وأن الإيجاب إلخ) عطف على قوله أنه لا يعتبر إلخ. قود: (ليس للإيفاء إلخ) أي: وهو حيث غير خاص بالمفلس اهـ رشدي. قود: (ويؤاqqه إلخ) أي ما اعتمده ابن الصلاح. قود: (فإن عجز سأل إلخ) أي: مع أن السؤال يزري به إن كان من ذوي المروآت اهـ ع ش. قود: (كما ذون) أي: كعبد ماذون له في التجارة. قود: (وإنما يصح إلخ) أي: قول ابن الرفعة. قود: (إن أريد الوجوب إلخ) أي: وجوب اكتساب الماذون المذكور. قود: (ولاً فالقن إلخ) أي وإن لم يرد الوجوب مطلقاً بل فيما إذا أمره السيد به كما هو الظاهر فلا وجه لتخصيص الوجوب بالماذون؛ لأن القن مطلقاً يلزمه إلخ.

قود (س): (والأصح وجوب إلخ) قال الشيخان وقضية هذا إدامة الحجر إلى البراءة وهو كالمستبعد اهـ والمراد بإدامة الحجر أن لا يفكه القاضي وبأنه كالمستبعد أنه ينبغي أن يفكه لا أنه يفكه بنفسه لما يأتي في الفرع الآتي.

(فرع): في شرح م ر ولو قال لغيره: أبرئني فإني معسر فأبرأه ثم بأن يساره برئ ولو قيد الإبراء بعدم ظهور المال لم يبرأ ذكره الرواني في البحر انتهى اهـ سم قال ع ش والرشدي قوله م ر لم يبرأ أي: وإن بأن أن لا مال له لتعليق البراءة وهو لا يصح اهـ.

قود (س): (وجوب إجارة أم ولده) أي: على المدين فهو مخاطب بالوجوب وعبارة الروضة وسكناه وفيه وقفة انتهى. ورد في شرحه الوقفة وذكر هنا ما ينبغي مراجعته. قود: (عصى به) أي: وإن صرفه في مباح م ر.

قود (س): (والأصح وجوب إجارة إلخ) قال الشيخان وقضية هذا إدامة الحجر إلى البراءة وهو

نحو (أُم وَلَدِهِ وَ) نحو (الأرض) الموصى له بمنفعتها أو (الموقوفة عليه) حيث لم يخالف شرط الواقف مرة بعد أخرى إلى قضاء الدين؛ لأن المنفعة كالعين نعم إن ظهر بإجباره على إجارة الوقف مدة تفاوتت بسبب تعجيل الأجرة لحد لا يتغابن به في غرض قضاء الدين والتخلص من المطالبة لم يجبر وبه علم ضابط زمن كل مرة وهو ما لا يظهر به تفاوت بسبب تعجيل الأجرة وبحث الزركشي أن غلة ذلك لو لم يفضل منها شيء عن مؤنة مؤننه قدم بها على الغرماء؛ لأنها تقدم في المال الخالص فالمنزّل منزلة أولى ورُدُّ بأنها إنما تقدم إلى وقت القسمة فقياسه هنا أنه ينفق منها ما لم تؤجر للغرماء؛ لأن الإجارة حينئذ بمنزلة القسمة وفيه نظر ظاهر وظاهر ما قاله الزركشي؛ لأنه لا يعطي الغرماء منها إلا ما استقر ملكه له وهو ما مضت مدته سواء استأجره الغرماء أم غيرهم فحينئذ ما قبض منها قبل الصرف إليهم تعلق حقه

وعليه أي المفلس أن يؤجر لهم مستولده وموقوفاً عليه انتهى اهـ رشيد زَادُ البَجَرِيّ لِيَكُنْ يَتَّبِعِي تَقْيِيدُ الْوَجُوبِ عَلَيْهِ بِمَا إِذَا كَانَ الْحَاكِمُ قَدْ فَكَّ الْحَجَرَ عَنْهُ فَإِنْ لَمْ يَفْكَهْ فَالْوَجُوبُ عَلَى الْحَاكِمِ كَمَا لَا يَخْفَى اهـ. قوله: (نحو أُم وَلَدِهِ) قضية زيادة التحوي هنا وفيما بعد أن هنا غير المستولدة والموصى له والموقوف عليه أمراً آخر تجب إجارته ولعله المندور له منفعتها واقتصر النهاية على التحوي الأول ثم قال: إن إجارة أم الولد لا تختص بالمحجور بل تطرد في كل مديون اهـ. قوله: (ونحو الأرض إلخ) ومثل ذلك النزول عن الوظائف ويتبعي أن مثل ذلك رفع اليد عن الاختصاصات إذا اعتيد النزول عنها بدراهم اهـ ع ش .
 قوله: (حيث) إلى قوله وبه علم في النهاية والمغني. قوله: (لم يخالف شرط الواقف) فإن شرط عدم إجازتها أتبع فلا تجوز إجازتها نهاية ومغني. قوله: (مرة بعد أخرى) أي ويؤجران مرة إلخ. قوله: (إلى قضاء الدين) يعني البراءة. قوله: (على إجارة الوقف) أي: بأجرة معجلة ومثله المستولدة نهاية ومغني. قوله: (مدة تفاوتت) فاعل ظهر. قوله: (لحد) متعلق بالتفاوت. قوله: (ضابط زمن كل مرة) ويتبعي أن تكون إجارة ما ذكر كل مرة يؤجرها مدة يغلب على الظن بقاؤه إلى انقضاءها اهـ نهاية .
 قوله: (وبحث الزركشي) إلى قوله فقياسه في النهاية وإلى قوله؛ لأن الإجارة في المغني. قوله: (قدم بها) أي بالغلة. قوله: (لأنها إلخ) أي: المثونة. قوله: (الخالص) أي: الحاضر اهـ نهاية. قوله: (بأنها إلخ) أي: المثونة. قوله: (منها) أي: الغلة. قوله: (ما لم تؤجر) أي: أم الولد والأرض المذكورة ونحوها. قوله: (والظاهر إلخ) خلافاً للنهاية والمغني كما مرّ آنفاً. قوله: (ملكه) أي: المفلس.

كالمستبعد انتهى. والمراد بإدامة الحجر أنه لا يفكه القاضي وبأنه كالمستبعد أنه يتبعي أن يفكه لا أنه يتفك بنفسه لما يأتي في الفرع الآتي .

(فرع): في شرح م ر ولو قال لغريمه أبرئني فلأني مغير فأبرأه ثم بان يساره برئ ولو قيد بالإبراء بعدم ظهور المال لم يبرأ ذكره الروياني في البحر .

وَحَقُّ مُمَوَّنِهِ بِهِ فَيَقْدَمُونَ بِهِ ثُمَّ يُدْفَعُ لِلْغُرَمَاءِ مَا بَقِيَ فَالْحَاصِلُ أَنَّ أَجْرَةَ كُلِّ مَرَّةٍ لَا يُعْطَى مِنْهَا غُرْمَاؤُهُ إِلَّا مَا فَضَلَ عَنْهُ وَعَنْ مُمَوَّنِهِ تِلْكَ الْمُدَّةُ.

(فِرْعَ) لَا يَنْفَكُ حَجْرُ الْمُفْلِسِ بِانْقِضَاءِ الْقِسْمَةِ وَلَا بِاتِّفَاقِ الْغُرَمَاءِ عَلَى رَفْعِهِ لِاحْتِمَالِ غَرِيمٍ آخَرَ بَلْ يَرْفَعُ الْقَاضِي لَا غَيْرَهُ مَا لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ مَالٌ فَيَتَبَيَّنَ بَقَاؤُهُ وَلَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَكُهُ إِذَا لَمْ يَبْقَ لَهُ غَيْرُ الْمَاجُورِ وَالْمَوْقُوفِ فِيمَا عَدَاهُمَا. (وَإِذَا ادَّعَى) الْمَدِينُ (أَنَّهُ مُعَسِّرٌ أَوْ قَسِمٌ مَالُهُ بَيْنَ غُرْمَائِهِ) أَوْ أَنَّ مَالَهُ الْمَعْرُوفَ تَلَفَ (وَرَزَعَمَ) أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ وَأَنْكَرُوا فَإِنَّ لَزَمَهُ الدِّينُ فِي مُعَامَلَةِ مَالٍ يَغْلِبُ بَقَاؤُهُ (كَشِرَاءٍ أَوْ قَرْضٍ) وَادَّعَى تَلَفَهُ (فَعَلِيهِ الْبَيِّنَةُ) بِالتَّلَفِ أَوْ الْإِعْسَارِ فِي الصُّورَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ الْمُعَامَلَةُ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ مَا لَا يَبْقَى كَاللَّحْمِ مِنَ الْقِسْمِ الْآتِي وَلَوْ قَالَ لِي بَيِّنَةٌ بِذَلِكَ وَطَلَبَ خَصْمُهُ حَبْسَهُ أَمَهْلَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَيْضًا ثُمَّ خُبِسَ إِلَى ثُبُوتِ إِعْسَارِهِ، وَلَهُ أَنْ يَدَّعِيَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَعْلَمُ ذَهَابَ مَالِهِ وَيُحْلِفُهُ نَعَمْ لَوْ أَقَرَّ بِالْمَلَاءَةِ

□ فَوَدَّ: (لَا يَنْفَكُ) إِلَى قَوْلِهِ مَا لَمْ يَتَبَيَّنْ فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (يَرْفَعُ الْقَاضِي لَا غَيْرَهُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ حَصَلَ وَفَاءُ الدُّيُونِ أَوْ الْإِبْرَاءِ مِنْهَا أَهْرَ شَيْدِي. □ فَوَدَّ: (فَيَتَبَيَّنُ بَقَاؤُهُ) أَي: بَقَاءُ الْحَجْرِ وَعَدَمُ انْتِفَاكِهِ بِرَفْعِ الْقَاضِي. □ فَوَدَّ: (وَلَهُ) أَي: لِلْقَاضِي. □ فَوَدَّ: (غَيْرُ الْمَاجُورِ) أَرَادَ بِالْمَاجُورِ الْمُسْتَوْلَدَةَ وَالْمَوْصَى لَهُ مَتَّفَعْتُهُ. □ فَوَدَّ: (فِيمَا عَدَاهُمَا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ فَكُهُ.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (أَوْ قَسِمَ) عَطَفَ عَلَى ادَّعَى. □ فَوَدَّ: (أَوْ أَنَّ مَالَهُ الْمَعْرُوفَ تَلَفَ) انْظُرْ هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى مَاذَا وَظَاهِرُ إِعَادَةِ لَفْظِ أَنَّ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُ مُعَسِّرٌ وَحَيْثُ فَقَضِيَّةُ هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّ الْمُدَّعَى شَيْئَانِ تَلَفَ الْمَالِ وَكَوْنُهُ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ وَهُوَ خِلَافٌ مَا يَأْتِي فِي التَّغْلِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ مَا ظَهَرَ مِنْ صَنِيعِهِ لَرَادَ فِيمَا يَأْتِي أَوْ بِهِمَا وَالظَّاهِرُ أَنَّ صَوْرَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ تَلَفَ الْمَالِ مَعْرُوفٌ وَالْمُدَّعَى أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ فَقَطَّ وَحَيْثُ فَكَانَ يَنْبَغِي اسْقَاطُ لَفْظِ أَنَّ بِأَنْ يَقُولَ أَوْ تَلَفَ مَالَهُ الْمَعْرُوفُ أَهْرَ شَيْدِي بِأَذْنَى تَصَرُّفٍ. □ فَوَدَّ (سَيِّ): (وَرَزَعَمَ) أَي: قَالَ أَهْ عَش.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (وَأَنْكَرُوا) أَي: مَا رَزَعَمَهُ أَهْ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَادَّعَى تَلَفَهُ) يُغْنِي عَنْهُ مَا قَبْلَهُ ثُمَّ الْمُرَادُ بِتَلَفِهِ مَا يَشْمَلُ قِسْمَتَهُ كَمَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ. □ فَوَدَّ: (فِي الصُّورَتَيْنِ) أَي: اللَّتَيْنِ فِي الْمُثْنِ أَي: وَأَمَّا الَّتِي زَادَهَا فَحُكْمُهُ حُكْمُ الثَّانِيَةِ كَمَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي فَعَلِيهِ الْبَيِّنَةُ بِإِعْسَارِهِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَبِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ فِي الثَّانِيَةِ أَهْ وَهِيَ أَحْسَنُ. □ فَوَدَّ: (لَا أَنْ الْأَصْلَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤَافِقُهُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ قَالَ إِلَى وَلَهُ وَقَوْلُهُ عِنْدَ الْمُعَامَلَةِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ الْقِسْمِ الْإِنْخَ) خَيْرٌ إِنْ. □ فَوَدَّ: (الْآتِي) أَي: فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْأَيْصَدَقُ الْإِنْخَ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ قَالَ) أَي: الْمَدِينُ وَكَذَا ضَمِيرُ أَمَهْلَ. □ فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَي: بِالتَّلَفِ أَوْ الْإِعْسَارِ. □ فَوَدَّ: (أَيْضًا) لَعَلَّ مَغْنَاهُ فَيُثْبَلُ اسْتِمْنَاهُ لِإِخْضَارِ الْبَيِّنَةِ كَمَا يُثْبَلُ طَلَبُ خَصْمِهِ حَبْسَهُ. □ فَوَدَّ: (وَلَهُ) أَي: لِلْمَدِينِ. □ فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَي: عَلَى خَصْمِهِ. □ فَوَدَّ: (ذَهَابَ مَالِهِ) أَي: أَوْ إِعْسَارُهُ أَهْ نِهَائِيَّةً. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ) أَي: الدَّائِنَ. □ فَوَدَّ: (وَيُحْلِفُهُ) عَطَفَ عَلَى يَدَّعِي. □ فَوَدَّ: (بِالْمَلَاءَةِ) أَي: الْغَنَى.

عند المعاملة لم يُقبل منه إلا البيئة على ذهاب ماله الذي أقر أنه مليء به كما أفتى به القفال ويوافقه ما مرّ آنفاً عن ابن الصلاح المعلوم منه أنه متى أقر بقدرته على وفائه بطل ثبوت إعساره.

(تنبيه) ظاهر كلامهم أنه لا بُدَّ من البيئة بالتلف هنا من غير تفصيل بين ذكر سبب خفي أو ظاهر وهو مُشكِك بما يأتي في نحو الوديع من التفصيل وفي نحو الغاصب من تصديقه في التلف مع تعديده وقد يُفَرَّقُ بأنه سبق منه استئمان لنحو الوديع فحُفِّفَ فيه وبأن الاحتياط للمعاملة اقتضى التشديد عليه بإقامته ما يقطع تعلق مُعامله بما في يده ونظيره ما مرّ من التشديد في المُسلم فيه أكثر منه في الغاصب قيل استشكلت الثانية بأن الفرض أنه وجد له مال وقسم فكيف يحتاج لبيئة بتلف ماله مع احتمال أن ما قسم هو مال المعاملة فينبغي أن لا يحتاج إلى البيئة عند نقص المال الموجود عن مال المعاملة أشار إليه في الكفاية اهـ. ولك ردّه بأن الوجه ما اقتضاه كلامهم أنه لا بُدَّ من إقامة بيئة بتلف مال المعاملة أو بقسمته بخصوصه بين الغرماء؛ إذ قسمته بينهم تلف له فهو داخل في قولهم لا بُدَّ من بيئة بتلفه وحيث فلا وجه لقول من قال فينبغي إلخ ويثبت الإعسار أيضاً باليمين المردودة بأن يدعي علم غريمه بإعساره

قوله: (عند المعاملة) أو بعدها اهـ ع ش. قوله: (إلا البيئة) هـ لا قيل قوله للتخليف إذا ادعى أنه عرّض له ذهابه بعد الملاءة وينبغي أن الأمر كذلك اهـ سم. قوله: (ما مرّ آنفاً عن ابن الصلاح) يُشير إلى ما مرّ له في شرح قول المُصنّف وإن قال عن جنابة قيل في الأصح فراجع في إقرار المخجور عليه اهـ سيّد عمر. قوله: (بأنه سبق منه) أي من المودع. قوله: (بما في يده) أي: في زعم مُعامله وإلا فالمُناسب الأخصر به. قوله: (الثانية) أي التي في المتن وهي قوله وزعم إلخ اهـ كردي. قوله: (الموجود) أي المقسوم بين الغرماء. قوله: (ولك ردّه إلخ) هذا الرد لا يأتي في نحو كلام المُصنّف المُصرّح بأنه مع فرض قسمة ماله بين غرمائه يحتاج إلى البيئة فتأمله فإن ذلك ظاهر منه إلا أن يُجاب بأن قول المُصنّف ماله لا يتعيّن أن يكون مال المعاملة اهـ سم. قوله: (ويثبت إلخ) عبارة المُعني والنهاية وله أن يدعي على الغرماء وتخليفهم أنهم لا يعلمون إعساره فإن نكلوا حلف وتبّت إعساره وإن حلفوا حُبس وتقبل دعواه أيضاً ثانياً وثالثاً وهكذا أنه بان لهم إعساره حتّى يظهر للحاكم أن قضده الإيداء، ولو تبّت إعساره فادّعوا بعد أيام أنه استفاد مالاً ويبتوا الجهة التي استفاد منها فلم تخليفه إلا إن ظهر قضد الإيداء وإذا شهد على المُفليس بالغنى فلا بُدَّ من بيان سببه اهـ.

قوله: (إلا البيئة) هـ لا قيل قوله للتخليف إذا ادعى أنه عرّض له ذهابه بعد الملاءة وينبغي أن الأمر كذلك. قوله: (ولك ردّه) هذا الرد لا يأتي في نحو كلام المُصنّف المُصرّح بأنه مع فرض قسمة ماله بين غرمائه يحتاج إلى البيئة فتأمله فإن ذلك ظاهر منه إلا أن يُجاب بأن قول المُصنّف ماله لا يتعيّن أن يكون ماله المعاملة.

أَوْ بَتْلَفَ مَالِهِ فَيُنْكَلُ عَنِ الْيَمِينِ عَلَى نَفْيِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ فِيحْلِفَ الْمَدِينُ وَيُثَبِّتَ إِعْسَاؤَهُ وَلَهُ تَكْرِيرُ طَلَبِ يَمِينِ الدَّائِنِ مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ مَا يَأْتِي وَيَعْلَمُ الْقَاضِي بِهِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الظَّنُّ الْمُؤَكَّدُ (وَالَا) يَلْزِمُهُ فِي مُعَامَلَةِ مَالٍ كَذَلِكَ كَصَدَاقٍ وَضَمَانٍ وَإِثْلَافٍ (فَيُصَدِّقُ بِيَمِينِهِ فِي الْأَصَحِّ)؛ إِذِ الْأَصْلُ الْعَدَمُ وَمَنْ ثَمَّ كَانَ الْمَنْقُولُ الْمُعْتَمَدُ فَرَضُ ذَلِكَ فَيَمَنُّ لَمْ يَعْرِفْ لَهُ مَالًا وَلَا حَبْسَ إِلَى ثُبُوتِ إِعْسَارِهِ. (وَتَقْبَلُ بَيِّنَةُ الْإِعْسَارِ)

❏ قَوْلُهُ: (وَالَا يَلْزِمُهُ الْإِنْفِ) عبارةٌ الْمُعْنِي وَإِلَّا بَأَنَّ لَزِمَهُ الدَّيْنُ لَا فِي مُعَامَلَةِ مَالٍ سِوَاةِ أَنْزَمَ بِاخْتِيَارِهِ كَضَمَانٍ وَصَدَاقٍ أَمْ بغيرِ اخْتِيَارِهِ كَارْشٍ جَنَائِيَةٍ وَغَرَامَةٍ مُتْلِفٍ اهـ. ❏ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَي: يَغْلِبُ بِقَاوُذِهِ. ❏ قَوْلُهُ (سَنِي): (فَيُصَدِّقُ بِيَمِينِهِ) يَتَقَرَّرُ عَلَى ذَلِكَ مَا لَوْ حَلَفَ لَيَدْفَعَنَّ لَزَيْدٍ كَذَا وَقَتَ كَذَا فَمَضَى الْوَقْتُ وَلَمْ يَدْفَعْ لَهُ شَيْئًا وَادَّعَى الْعَجْزَ أَي: لِأَجْلِ عَدَمِ الْجَنْثِ وَحَلَفَ عَلَيْهِ صَدَقَ إِنْ لَمْ يُعْهَدْ لَهُ مَالٌ وَلَا جَنْثٌ حَيِّثُذِ كَمَا أَفَادَ ذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ سَمَ وَنَهَايَةُ وَمُعْنِي. قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: (فَيُصَدِّقُ بِيَمِينِهِ) وَلَوْ ظَهَرَ غَرِيمٌ آخَرَ لَمْ يَحْلِفْ ثَانِيًا كَمَا فِي الْبَيَانِ وَارْتَضَاهُ ابْنُ عُجَيْلٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِثُبُوتِ إِعْسَارِهِ بِالْيَمِينِ الْأُولَى شَرْحُ م ر اهـ سَم. ❏ قَوْلُهُ: (إِذَا الْأَصْلُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَشَرَطَ الْإِنْفِ فِي الْمُعْنِي وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا حَبْسَ الْإِنْفِ. ❏ قَوْلُهُ: (فَيَمَنُّ لَمْ يَعْرِفْ لَهُ مَالًا الْإِنْفِ) أَي: يَجِبُ الْوَفَاءُ مِنْهُ بِأَنَّ وَجَبَ بَيِّنُهُ فِي وَفَاءِ دَيْنِ الْمُفْلِسِ وَهُوَ مَا زَادَ عَلَى ثِيَابِ بَدَنِهِ وَحَاجَتِهِ التَّاجِرَةِ وَمِنْ الزَّائِدِ الْمَرْكُوبُ وَالْخَادِمُ وَالْمَسْكُونُ وَأَثَاثُ الْبَيْتِ عَلَى مَا مَرَّ اهـ ع ش.

❏ قَوْلُهُ (سَنِي): (وَتَقْبَلُ بَيِّنَةُ الْإِعْسَارِ الْإِنْفِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَلَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي تَأْخِيرُ سَمَاعِهَا حَتَّى يُحْبَسَ إِلَّا إِنْ أَمَرَهُ بِهِ مَوْلَاهُ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ آتَهُ إِذَا أَمَرَهُ مَوْلَاهُ بِعَدَمِ سَمَاعِ الدَّعْوَى بَعْدَ طَوْلِ الْمُدَّةِ كَمَا اشْتَهَرَ عَنْ قُضَاةِ الْعَصْرِ أَنَّهُمْ مَمْنُوعُونَ مِنْ قِبَلِ السُّلْطَانِ بِعَدَمِ سَمَاعِهَا بَعْدَ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ إِلَّا فِي مَالٍ يَتِيمٍ أَوْ

❏ قَوْلُهُ (سَنِي): (فَيُصَدِّقُ بِيَمِينِهِ) يَتَقَرَّرُ عَلَى ذَلِكَ مَا لَوْ حَلَفَ لَيَدْفَعَنَّ لَزَيْدٍ كَذَا وَقَتَ كَذَا فَمَضَى الْوَقْتُ وَلَمْ يَدْفَعْ لَهُ شَيْئًا وَادَّعَى الْعَجْزَ وَحَلَفَ عَلَيْهِ صَدَقَ إِنْ لَمْ يُعْهَدْ لَهُ مَالٌ وَلَا جَنْثٌ حَيِّثُذِ كَمَا أَفَادَ ذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ عُهْدَ لَهُ مَالٌ لَمْ يُصَدِّقْ فَإِنْ ادَّعَى تَلَفَهُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ تَفْصِيلُ الْوَدِيعَةِ فَحَيْثُ صَدَقَ فِي تَلَفِهِ فَلَا جَنْثَ م ر وَلَوْ لَمْ يُعْهَدْ لَهُ مَالٌ لَكِنْ عُهْدَ لَهُ مُعَامَلَةٌ مَالِيَّةٌ فَهَلْ هُوَ كَمَا لَوْ عُهْدَ لَهُ مَالٌ فَلَا يُصَدِّقُ أَخْذًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْمُتَنِّ أَغْنَى قَوْلُهُ فَإِنْ لَزِمَهُ الدَّيْنُ فِي مُعَامَلَةِ مَالٍ كَثِيرًا أَوْ قَرَضَ فَعَلِيهِ الْبَيِّنَةُ وَتَغْلِيلُهَا بِقَوْلِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ الْمُعَامَلَةُ أَوْ لَا بَلْ يُصَدِّقُ وَإِنْ عُهْدَتْ لَهُ بَعْضُ مُعَامَلَةٍ مَالِيَّةٍ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْمُعَامَلَةَ الْمَالِيَّةَ لَا تَعْلُقُ لَهَا بِالطَّلَاقِ بِخِلَافِ الدَّيْنِ الَّذِي لَزِمَ فِي مُقَابَلَتِهَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهَ وَهُوَ الْقِيَاسُ هُوَ الْأَوَّلُ وَجَزَمَ م ر بِالثَّانِي وَاتَّكَرَّ الْأَوَّلُ بَعْدَ ثَقُلِهِ عَنْ إِفْتَاءِ بَعْضِ مُعَاصِرِيهِ.

❏ قَوْلُهُ (سَنِي): (فَيُصَدِّقُ بِيَمِينِهِ) وَلَوْ ظَهَرَ غَرِيمٌ آخَرَ لَمْ يَحْلِفْ ثَانِيًا كَمَا فِي الْبَيَانِ وَارْتَضَاهُ ابْنُ عُجَيْلٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِثُبُوتِ إِعْسَارِهِ بِالْيَمِينِ الْأُولَى م ر.

وهي رجلان وإن تعلّقت بالنفي لمسيس الحاجة كالبيّنة بأن لا وارث غير هؤلاء ولا يحلف معها إلا بطلب الخصم؛ لأنها قد لا تطلّع على مال له باطن بخلاف طلبه لها بالتلف مع بيّنته؛ لأنّ فيه محض تكذيب لها (في الحال) إن اطلّعت على أحواله الباطنية كما قال (وشرط شاهده) أي الإعسار (خبرة باطنه) لنحو طول جوار ومخالطة مع مشاهدة مخايل الضّر والإضافة إلى أن يغلب على ظنه إعساره؛ لأنّ الأموال تخفى فلا يجوز الاعتماد على مجرد ظاهر الحال وشرط بعضهم في شاهدي المرأة كونها محرّمتين لها؛ لأنّ غيرهم لا يطّلعون على باطن حالها وفيه نظر؛ إذ قد يستفيض عنده عنها ما يكاد يقطع بإعسارها لأجله ويتسلمه فيلحق بالمحرّم نحو الزوج والمنسوح ويتمادى قول الشاهد أنه خبير بباطنه وكان الفرق بينه وبين شاهد التزكية مسيس الحاجة هنا لذلك وخرج بشاهد الإعسار الشاهد بتلف ماله الذي لا يعرف له غيره فلا يشترط فيه خبرة باطنه. (وليقل) شاهد الإعسار (هو ميسر) مع ما يأتي

وقبّ أنّه يمتنع عليه سماعها ووجهه ظاهر؛ لأنّه لا يتصرّف إلا بحسب ما تقتضيه التولية اه سيّد عمر. ٥ قوله: (وهي رجلان) أي فلا يثبت برجل وامرأتين ولا برجل ويمين نهاية ومغني. ٥ قوله: (إلا بطلب الخصم) ولو كان الحق لمخجور عليه أو غائب أو جهة عامة لم يتوقف التحليف على الطلب وإنما يحلف بعد إقامة البيّنة مغني ونهاية وسيأتي في الشرح قبيل التنبية مثله. ٥ قوله: (طلبه لها) أي: لليمين. ٥ وقوله: (مع بيّنته) أي: التلف. ٥ قوله: (لأن فيه) أي: في التحليف.

٥ قول (سئ): (في الحال) أي: وإن لم يتقدّم له حسّ كسائر البيّنات اه نهاية. ٥ قوله: (لنحو طول جوار إلخ) أشار به إلى أنّ وجوه الاختيار ثلاثة أما الجوار أو المعاملة أو المرافقة في السفر ونحوه كما وقع ذلك لأمر المؤمنين عمر رضي الله عنه حيث قال لمن زكى الشاهدين بما تعرفهما قال بالدين والصلاح فقال له هل أنت جاورهما تعرف صباحهما ومساءهما؟ قال: لا، قال: فهل عاملتهما في الصفراء والبيضاء؟ أي: الذهب والفضة قال: لا، قال: فهل رافقتهما في السفر الذي يسفر أي: يكشف عن أخلاق الرجال؟ قال: لا، قال: فاذهب فإنك لا تعرفهما لعلك رأيتهما في الجامع يصلّيان قلوبّي ثم قال لهما اثنيان بمن يعرفكما اه بخير مي. ٥ قوله: (ومخالطة إلخ) عطف على جوار الواو وبمعنى أو.

٥ قوله: (لأن غيرهم) أي: غير المحارم. ٥ قوله: (لا يطّلعون) أي: الغير والجمع باعتبار معنى الغير كما إنّ الأفراد في عنده وفي يكاد يقطع باعتبار لفظه. ٥ قوله: (نحو الزوج إلخ) أي: من أقاربها أو أقارب زوجها بل من الأجانب المصاحب لها سفراً أو إقامة مع محرّمها مثلاً. ٥ قوله: (ويتمادى أقول لشاهد أنه إلخ) وفقاً للمنهج والنهاية وخلافاً للمغني عبارته فإن عرّف القاضي أنّ الشاهد بهذه الصفة فذاك وإلا فله اعتماد قوله أنّه بها كذا نقله عن الإمام وهو صرح بذلك عن الأئمة وذكر الشيخان في الكلام على التزكية أنّ القاضي لا بدّ أن يعرف أنّ المزكي من أهل الخبرة أو أن يعرف من عدالته أنّه لا يزكي إلا بعد وجودها قال الإسئوي ويتبني أن يكون هذا مثله انتهى وهو ظاهر اه. ٥ قوله: (وخرج) إلى المتن في النهاية والمغني. ٥ قوله: (شاهد الإعسار) وهو اثنان كما مرّ نهاية ومغني. ٥ قوله: (مع ما يأتي) أي من

(ولا يُمَحْضُ النفي كقوله لا يَمْلِكُ شيئاً) بل يُقَيِّدُهُ كقوله لا يَمْلِكُ إلا ما يَبْقَى له أو لِمُؤْمَرِهِ وينبغي أن لا يكتفي منه بالإجمال كالعجز الشرعي خلافاً للبلقيني بل لا بُدَّ من بيان ذلك المُبْقَى له وإن كان عالماً موافقاً للقاضي؛ لأنَّ الإجمال ليس من وظيفة الشاهد بل وظيفته التفصيل ليرى فيه القاضي ويحكم بمعتقديه كما سيأتي مع ما فيه، ولو ادَّعى غريمه ولو بعد ثبوت إعساره أن له مالاً باطناً لا تعلمه بيئته وطلَّب حلفه لزمه الحلف على نفيه ونحو محجور وغائب وجه عامَّة لا يتوقَّف التحليف لأجله على طلب وأفتى القفال بأنَّ الشهادة باليسار لا بُدَّ فيها من بيان سببه وتبعه في الشامل ولو تعارضت بيئته يسار وبيئته إعسار قُدِّمَت الأولى عند جمع مُتَقَدِّمين وقِيَّده آخرون بما إذا مجهل حاله فإن عُرِف له مالٌ قبل قُدِّمَت الثانية.

(تنبيه) قال الزركشي قضية كلامهم هنا أنه لو محض النفي لا يُقْبَلُ وبه صرح القاضي وغيره لكن نص في الشاهد

نحو قوله لا يَمْلِكُ إلا ما يَبْقَى له إلخ. هـ. قوله: (وينبغي أن لا يكتفى منه بالإجمال إلخ) وفاقاً للثَّاهية والمنهج وخلافاً للمُعني عبارته بل يُجْمَعُ بَيْنَ نَفْيِ وإثبات فيقول كما قال الشيخان هو مُعْسِرٌ لا يَمْلِكُ إلا قوتَ يَوْمِهِ وثيابَ بَدَنِهِ. قال البلقيني: وهذا غير صحيح؛ لأنه قد يكون مالِكاً لغير ذلك وهو مُعْسِرٌ كَأَن يكون له مالٌ غائب بمسافة القصير فأكثر ولأن قوتَ يَوْمِهِ قد يُسْتَعْنَى عنه بالكسب وثيابَ بَدَنِهِ قد تَرِيدُ على ما يليق به فيصير موسيراً بذلك فالطريق أن يشهد أنه مُعْسِرٌ عاجز العجز الشرعي عن وفاء شيءٍ من هذا الدَّينِ أو ما في معنى ذلك انتهى وهو حسن هـ. قوله: (ولو ادَّعى) إلى قوله ونحو محجور إلخ مُكْرَرٌ مع قوله السابق ولا يحلف معها إلخ فلو كان قدَّم قوله ونحو محجور إلى وأفتى إلخ إلى هناك كما في الثَّاهية والمُعني لاستغنى عن قوله المذكور وسَلِمَ عَنِ التَّكْرَارِ. هـ. قوله: (ولو ادَّعى) إلى قوله وتبعه زاد الثَّاهية والمُعني عَقِبَهُ ما نَصَّهُ ولو وُجِدَ في يَدِ المُعْسِرِ مالٌ قَاقِرٌ به لِشَخْصٍ وَصَدَقَ أَخَذَهُ مِنْهُ وَلَا حَقَّ فِيهِ لِلْغَرَمَاءِ وَلَا يَحْلِفُ الْمُعْسِرُ أَنَّهُ ما واطأ المُقَرَّرُ له على الإقرار؛ لأنه لو رَجَعَ عن إقراره لم يُقْبَلْ وإن كَذَّبَهُ المُقَرَّرُ له أَخَذَهُ الْغَرَمَاءُ وَلَا يُلْتَمَسُ إِلَى إقراره به لِأَخَرٍ لظهور كَذِبِهِ فِي صَرْفِهِ عَنْهُ وَإِنْ أَقَرَّ بِهِ لِغَائِبٍ انْتِظَرَ قُدُومُهُ فَإِنْ صَدَقَ أَخَذَهُ وَإِلَّا أَخَذَهُ الْغَرَمَاءُ وَلَوْ أَقَرَّ لِمَجْهُولٍ لم يُقْبَلْ مِنْهُ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ وَصَرَّحَ بِهِ الرَّوْيَانِيُّ وغيره والظاهر كما قال الأذرعِي أَنَّ الصَّبِيَّ وَنَحْوَهُ كَالْغَائِبِ نَعَمْ إِنْ صَدَقَ الْوَلِيُّ فَلَا انْتِظَارَ هـ. قوله: (ولو تعارضت إلخ) عبارة الثَّاهية والمُعني ولو تعارضت بيئتا إعسار وملاءة بأن كانت كُلُّمَا شَهِدَتْ إِحْدَاهُمَا جَاءَتْ الْأُخْرَى فَشَهِدَتْ أَنَّهُ فِي الْحَالِ عَلَى خِلَافٍ ما شَهِدَتْ به فَقَدْ أَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ بِأَنَّهُ يُعْمَلُ بِالْمُتَأَخِّرَةِ مِنْهُمَا وَإِنْ تَكَرَّرَتْ إِذَا لَمْ يَنْشَأْ مِنْ تَكَرُّرِهَا رِيَّةٌ وَلَا تَكَاذُ بَيِّنَةُ الْإِعْسَارِ تَخْلُو عَنْ رِيَّةٍ إِذَا تَكَرَّرَتْ هـ. قال ع ش قوله يُعْمَلُ بِالْمُتَأَخِّرَةِ وهي بيئته اليسار على ما يقيده قوله ولا تكاذ إلخ وإن كان قوله يُعْمَلُ بِالْمُتَأَخِّرَةِ مِنْهُمَا صَادِقًا بَيِّنَةُ الْإِعْسَارِ وَالْإِعْسَارِ فِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا الزَّيَادِيِّ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُعْرَفْ لَهُ مَالٌ قُدِّمَتِ بَيِّنَةُ الْإِسَارِ وَإِنْ عُرِفَ قُدِّمَتِ بَيِّنَةُ الْإِعْسَارِ هـ. قوله: (نص) أي: الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

هـ. قوله: (نص في الشاهد) إلى قوله انتهى زاد الثَّاهية عَقِبَهُ ما نَصَّهُ قَالَ الزَّركَشِيُّ فَلْيَكُنْ أَي تَمَحِضُهُ

بأن لا وارث له آخر على أنه يقول لا أعلم له وارثاً آخر ولا يُمَحَضُّ النفي فإن مُحَضَّهُ كلاً وارث له آخر أخطأ المعنى ولم تَرُدَّ شهادته اهـ. وقد يُفَرَّقُ بأنَّ الوارث يظهر غالباً فَعَدَمُ ظُهوره دليلٌ لَتَمَحِيضِ النفي فلم يُعَدَّ منه تَهَوُّراً وليس الإعسار كذلك؛ لأنه يظهر على صاحبه غالباً أنَّ له شيئاً فَمَحِيضُهُ النفي فيه تَهَوُّرٌ منه فلم يُقْبَلْ ويُؤَخَذُ منه أنه لا يُقْبَلُ منه تمحيضه وإن عِلِمَ أنه الواقعُ وأدعاه لِمَا تَقَرَّرَ أنَّ ذلك نادرٌ جداً فَعَدَّ به مُتَهَوِّراً وإن فُرِضَ أنَّ المُفْلِسَ باطناً كذلك؛ لأنَّ مَنْ هذا حاله لا يخفى أمره غالباً. (وإذا ثَبَتَ إعساره) ولو في غيبة خصمه؛ إذ لا يتوقَّفُ ثبوته على حضوره (لم يجز حبسه ولا ملازمته بل يُمَهَّلُ) من غير مطالبة (حتى يؤسّر) للآية نعم له الدعوى عليه كُلٌّ وَقَبْ أنه حَدَثَ له مالٌ ويَحْلِفُه؛ لأنه مُحْتَمَلٌ وظاهرٌ أنَّ محلّه ما لم يظهر منه التَعَنُّثُ والإضرارُ وعِلِمَ من كلامه جواز حبس المدين ولو على زكاة أو عُشرٍ لا كَفَّارَةٍ؛ لأنها تُؤدَّى بغير المالِ قاله شُرَيْحٌ لكنْ نظر فيه غيره والذي يُتَّجِهُ في كَفَّارَةٍ فورِيَّةٍ تَعَيَّنَ فيها المالُ الحبسُ لا في زكاةٍ تُقْبَلُ السُّقُوطُ بِأَدْعَاءِ تَلَفٍ أو نحوه وأنَّ المرادَ بالعُشرِ ما يُشْرَطُ على مَنْ دَخَلُوا دارنا بالتجارة أو الخراج المضروبِ بحَقِّ إلى ثبوت إعساره، نعم لا يُحبَسُ أصلٌ

التَّيَّ هُنا مثله اهـ عبارة البُخَيْرِمِيِّ على المنهج قوله؛ لآته كَذِبَ أي: ومع ذلك لو مُحَضَّ التَّيَّ كَفَى وَثَبَتَ الإعسارُ؛ إذ غايته الكَذِبُ والكذبة الواحدة لا تَرُدُّ الشهادة بها كذا اعتمدَه م ر اهـ. قوله: (بأنَّ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بالشَّاهِدِ.

□ وقوله: (على أنه إلخ) أي: الشَّاهِدُ مُتَعَلِّقٌ بقوله نص. □ قوله: (أخطأ المعنى) أي: في أدائه.

□ قوله: (ولم تَرُدَّ شهادته) أي: يُسْتَفْسَرُ عن معنى التَّيَّ الذي ذَكَرَه اهـ ع ش. □ قوله: (تَهَوُّراً) تَهَوُّرَ الرَّجُلِ وَقَعَ في الأمرِ بِقِلَّةِ مبالاة اهـ قاموس. □ قوله: (ويؤخذ منه) أي من التَّعْلِيلِ. □ قوله: (وإن عِلِمَ أنه إلخ) أي التَّمَحِيضُ. □ قوله: (وإدعاه) أي: الشَّاهِدُ أو المُفْلِسُ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. □ قوله: (إنَّ المُفْلِسَ) الأولى المدين. □ قوله: (لأنَّ من هذا إلخ) تَعْلِيلٌ لِلْغَايَةِ.

□ قولُه (سُنِّي): (وإذا ثَبَتَ إعساره) أي: عِنْدَ القَاضِي (لَمْ يَجُزْ حَبْسُهُ إلخ) أي: بِخِلَافِ ما لو لم يَثْبُتْ إعساره فَيَجُوزُ حَبْسُهُ ومُلازِمَتُهُ مُعْنِي وَنِهَايَةٌ. □ قوله: (نعم له) أي: لِلدَّائِنِ عبارةُ الْمُعْنِي وَالتَّهْلِيَةِ وَلَوْ ثَبَتَ إعساره فَادَّعَا بَعْدَ أَيَّامٍ أَنَّهُ اسْتَفَادَ مَالاً وَيَتَنَوَّى الجِهَةَ الَّتِي اسْتَفَادَ مِنْهَا فَالْهَمُ تَحْلِيْفُهُ إِلَّا أَن يَظْهَرَ مِنْهُمْ أي: لِلْحَاكِمِ قَضَاءُ الإِبْدَاءِ اهـ. □ قوله: (منه) أي: مِنَ الدَّائِنِ. □ قوله: (وعِلِمَ من كلامه إلخ) أي: حَيْثُ رَتَّبَ عَدَمَ جَوَازِ الحَبْسِ على ثُبُوتِ الإِعْسَارِ. □ قوله: (بغير المال) يَعْنِي الصِّيَامَ. □ قوله: (في كَفَّارَةٍ إلخ) خَبَرٌ مُقَدِّمٌ لِقَوْلِهِ الحَبْسُ. □ قوله: (لا في زكاة إلخ) والأولى في زكاةٍ تُقْبَلُ إلخ عَدَمُهُ. □ قوله: (وَأَنَّ المرادَ إلخ) أي والذي يَتَّجِهُ أَنَّ المرادَ إلخ وَلَعَلَّ الأولى إسقاطُ لَفْظِ إنَّ عَطْفًا على جُمْلَةٍ قاله شُرَيْحٌ. □ قوله: (أو الخراج) عَطْفٌ على قوله: (ما يُشْرَطُ إلخ). □ قوله: (إلى ثبوت إلخ) مُتَعَلِّقٌ بقوله حَبْسُ المدين. □ قوله: (لا يُحبَسُ) إلى قوله: (ما لم يَخْتَرْ) في الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (ولو قيل) إلى (ولا مريض).

لِفَرْعِهِ مُطْلَقًا وَلَا نَحْوَ مَنْ وَقَعَتِ الْإِجَارَةُ عَلَى عَيْنِهِ إِذَا تَعَذَّرَ الْعَمَلُ فِي الْحَبْسِ بَلْ يُقَدَّمُ حَقُّ الْمُسْتَأْجِرِ عَلَى غَيْرِهِ وَيَسْتَوْثِقُ الْقَاضِي عَلَيْهِ إِنْ خَافَ هَرَبَهُ بِمَا يَرَاهُ. وَلَوْ قِيلَ: إِنَّهُ يُجَابُ لِلْحَبْسِ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْعَمَلِ كَاللَّيْلِ لَمْ يَبْعُدْ وَلَا مَرِيضٌ لَا مُعْرِضٌ لَهُ وَلَا مُخَدَّرَةٌ وَلَا ابْنُ سَبِيلٍ بَلْ يُوَكَّلُ بِهِمْ لِيَتَرَدَّدُوا وَيَتَمَحَّلُوا وَلَا غَيْرَ مُكَلَّفٍ وَلَا وَلِيٍّ أَوْ وَكِيلٍ لَمْ يَجِبِ الْمَالُ بِمُعَامَلَتِهِ وَلَا حَبْسٌ وَلَا قَنْ جِنْيٍ وَلَا سَيْدُهُ حَتَّى يُؤَدِّيَ أَوْ يَبِيعَ بَلْ يُبَاعُ عَلَيْهِ إِذَا وُجِدَ رَاغِبٌ، وَامْتَنَعَ مِنَ الْبَيْعِ وَالْفِدَاءِ وَلَا مُكَاتَّبٌ لِنَجْمٍ لَتَمَكِّنِهِ مِنْ إِسْقَاطِهِ مَتَى شَاءَ وَلِلدَّائِنِ مُلَازِمَةٌ مَنْ لَمْ يَثْبُثْ إِعْسَارُهُ مَا لَمْ يَخْتَرْ الْمَدِينُ الْحَبْسَ فَيُجَابُ إِلَيْهِ وَأَجْرَةُ الْحَبْسِ وَكَذَا الْمُلَازِمَةُ عَلَى مَا يَأْتِي قُبِيلَ

﴿قَوْلُهُ: (لَا مُعْرِضٌ لَهُ) وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (حَتَّى) إِلَى (وَلَا مُكَاتَّبٌ)﴾. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي نَعَمَ الْأَصْلُ ذَكَرًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ وَإِنْ عَلَا لَا يُحْبَسُ بِدَيْنِ الْوَلَدِ كَذَلِكَ وَإِنْ سَفَلَ وَلَوْ صَغِيرًا أَوْ زِمَنًا؛ لِأَنَّهُ عَقُوبَةٌ وَلَا يُعَاقَبُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ وَلَا فَرْقٌ بَيْنَ دَيْنِ التَّفَقُّعِ وَغَيْرِهَا أَهْزَادُ النَّهَايَةِ وَمَا جَرَى عَلَيْهِ الْحَاوِي الصَّغِيرُ تَبَعًا لِلْعَزَالِيِّ مِنْ حَبْسِهِ لِثَلَاثِ أَيْمَنَةٍ عَنِ الْأَدَاءِ فَيُعْجِزُ الْإِبْنُ عَنِ الْإِسْتِيفَاءِ زِدْ بِمَنْعِ الْعُجْزِ عَنِ الْإِسْتِيفَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَتَى ثَبَتَ لِلْوَالِدِ مَالٌ أَخَذَهُ الْقَاضِي قَهْرًا وَصَرَفَهُ إِلَى دَيْنِهِ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَخْفَاهُ عِنَادًا كَانَ لَهُ حَبْسُهُ لَا سِتْكَشَافِ الْحَالِ وَهُوَ مَا اعْتَمَدَهُ الزُّرْكَشِيُّ وَنَقَلَهُ عَنِ الْقَاضِي لَكِنْ قَوْلُهُمْ وَلَا يُعَاقَبُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ يَا بَاهُ. هـ. قَوْلُهُ: (بَلْ يُقَدَّمُ حَقُّ الْمُسْتَأْجِرِ عَلَى غَيْرِهِ) قَالَ الشُّبْكِيُّ وَعَلَى قِيَاسِهِ لَوْ اسْتَعْدَى عَلَى مَنْ اسْتَوْجَرَتْ عَيْنُهُ وَكَانَ حُضُورُهُ لِلْحَاكِمِ يُعْطَلُ حَقُّ الْمُسْتَأْجِرِ يَتْبَعِي أَنْ لَا يَخْضَرُ وَلَا يُعْتَرَضُ بِاتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ عَلَى إِخْضَارِ الْمَرْأَةِ الْبُرْزَةِ وَحَبْسِهَا وَإِنْ كَانَتْ مُزَوَّجَةً؛ لِأَنَّ لِلْإِجَارَةِ أَمَدًا يُنْتَظَرُ، وَيُؤْخَذُ مِمَّا قَالَهُ أَنَّ الْمَوْصَى بِمَنْفَعَتِهِ كَالْمُسْتَأْجِرِ إِنْ أَوْصَى بِهَا مُدَّةً وَإِلَّا فَكَالزَّوْجَةِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ.

﴿قَوْلُهُ: (وَيَسْتَوْثِقُ الْقَاضِي) كَذَا فِي الْمُغْنِي وَعِبَارَةُ النَّهَايَةِ ثُمَّ الْقَاضِي يَسْتَوْثِقُ عَلَيْهِ مُدَّةَ الْعَمَلِ فَإِنْ خَافَ هَرَبَهُ فَعَلَّ مَا يَرَاهُ أَهْ قَهْنًا مَرْتَبَتَانِ وَقَضِيَّةٌ عِبَارَةُ الشَّارِحِ وَالْمُغْنِي أَنَّ هُنَا مَرْتَبَةً وَاحِدَةً. هـ. قَوْلُهُ: (لِيَتَرَدَّدُوا) انْظُرْ مَا مَرَّجَعُ الضَّمِيرِ فِيهِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَتَأْتِي فِي الْمُخَدَّرَةِ وَالْمَرِيضِ أَهْ رَشِيدِي وَلَكِ أَنْ تَقُولَ إِنَّ لِكُلِّ مِنْهُمَا تَرَدُّدًا بِحَسْبِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا حَبْسٌ) أَيِ: وَإِنْ وَجَبَ الْمَالُ بِمُعَامَلَةِ الْوَلِيِّ أَوْ الْوَكِيلِ حَبْسٌ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَتُحْبَسُ الْأَمْنَاءُ فِي دَيْنٍ وَجَبَ بِمُعَامَلَتِهِمْ أَهْ وَعِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلَا الطُّفْلُ وَالْمَجْنُونُ وَلَا أَبُوهُ الْوَصِيُّ وَالْقِيَمُ وَالْوَكِيلُ فِي دَيْنٍ لَمْ يَجِبْ بِمُعَامَلَتِهِمْ أَهْ قَالَ ع ش أَيِ: فَإِنْ وَجَبَ بِمُعَامَلَتِهِمْ حُسُوسًا وَالضَّمِيرُ لِلْوَصِيِّ وَالْقِيَمِ وَالْوَكِيلِ أَهْ أَيِ وَالْأَبِ.

﴿قَوْلُهُ: (وَأَجْرَةُ الْحَبْسِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَأَجْرَةُ الْحَبْسِ وَالسَّجَانِ عَلَى الْمَحْبُوسِ وَنَفَقَتُهُ فِي مَالِهِ أَيِ: إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ظَاهِرٌ وَإِلَّا فَفِي بَيْتِ الْمَالِ ثُمَّ عَلَى مِيَاسِيرِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ لَمْ يَتَزَجَّرْ بِالْحَبْسِ وَرَأَى الْحَاكِمُ ضَرْبَهُ أَوْ غَيْرَهُ فَعَلَّ ذَلِكَ وَإِنْ زَادَ مَجْمُوعُهُ عَلَى الْحَدِّ وَلَا يُعْزَرُهُ ثَانِيًا حَتَّى يَبْرَأَ مِنَ الْأَوَّلِ وَفِي تَقْيِيدِهِ إِذَا كَانَ لَجُوجًا صَبُورًا عَلَى الْحَبْسِ وَجِهَانِ أَصْحَهُمَا جَوَازُهُ إِنْ اقْتَضَتْهُ مَصْلَحَةٌ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ حَتَّى يَبْرَأَ مِنَ الْأَوَّلِ أَيِ: فَإِنْ خَالَفَ وَفَعَلَ ضَمِيمٌ مَا تَوَلَّدَ مِنْهُ أَهْ.

القِسْمَةِ عَلَى الْمَدِينِ وَلَوْ لَمْ يُقَدِّ فِيهِ زَادٌ فِي تَعْزِيرِهِ بِمَا يَرَاهُ مِنْ ضَرْبٍ وَغَيْرِهِ كَذَا قِيلَ وَيَتَعَيَّنُ
فَرْضُهُ فِيمَنْ عُرِفَ لَهُ مَالٌ وَامْتَنَعَ مِنَ الْأَدَاءِ مِنْهُ كَمَا مَرَّ وَمَنْ حَبَسَهُ قَاضٍ لَا يُطْلَقُ إِلَّا بِرِضَا
غَرِيمِهِ أَوْ بَيُوتِ إِعْسَارِهِ وَلَا يُخْرَجُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَدَعَايَ أَوْ رَدَّ جَوَابِهَا وَالَّذِي يُتَّبَعُ
حَيْثُ لَمْ يُوجَدْ حَبْسٌ إِلَّا بِبَلَدٍ بَعِيدٍ حَبَسَهُ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِعَمَلِهِ كَالْتَعْرِيبِ فِي الزَّنا وَإِنَّمَا لَمْ
يَحْضُرْ مِنْ فَوْقَ مَسَافَةِ الْعَدَوِيِّ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ ثُمَّ لَمْ يَثْبُتْ وَلِلْحَاكِمِ مَنَعُ الْمَحْبُوسِ مِمَّا يَرَى
الْمَصْلَحَةَ فِي مَنَعِهِ مِنْهُ كَتَمُّهُ بِحَلِيلَتِهِ وَلَا يُلْزَمُ الزَّوْجَةُ إِجَابَتُهُ إِلَى الْحَبْسِ إِلَّا إِنْ كَانَ بَيْتًا لَا تَقَا
بِهَا لَوْ طَلَبَهَا لِلشُّكْنَى فِيهِ فِيمَا يَظْهَرُ وَكَتَرَفُوهُ بِشَمِّ رِيحَانٍ وَبِغَيْرِهِ كَالِاسْتِفْنَاسِ بِالْمُحَادَثَةِ
وَكَغَلَقِ الْبَابِ عَلَيْهِ وَكَمَنَعِهِ مِنَ الْجُمُعَةِ بِخِلَافِ عَمَلِ الصَّنْعَةِ وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا تَرْفُهُ فِيهِ.
(فَرَعَ) حُكِمَ لَهُ بِسَفَرِ زَوْجَتِهِ مَعَهُ

□ فَوَدَّ: (وَلَوْ لَمْ يُقَدِّ) أَيِ: الْحَبْسِ (فِيهِ) أَيِ: الْمَدِينِ. □ فَوَدَّ: (كَذَا قِيلَ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ لَمْ يُقَدِّ فِيهِ
إِلَخ. □ فَوَدَّ: (فَرْضُهُ) أَيِ: هَذَا الْقَوْلُ. □ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي أَوَائِلِ الْبَابِ. □ فَوَدَّ: (بِغَيْرِ إِذْنِهِ) أَيِ:
الْغَرِيمِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ جَوَابِهَا) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَلِلْحَاكِمِ) إِلَى الْفَرَعِ فِي النَّهَايَةِ
وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا يُلْزَمُ إِلَى قَوْلِهِ وَكَتَرَفُوهُ وَقَوْلُهُ وَكَغَلَقِ الْبَابِ. □ فَوَدَّ: (كَتَمُّهُ بِحَلِيلَتِهِ) أَيِ إِلَّا مِنْ
دُخُولِهَا لِحَاجَةِ نَهَايَةِ قَالَ ع ش أَيِ الزَّوْجَةِ وَمِثْلُهَا الْأَضْدَاءُ اه. □ فَوَدَّ: (وَكَتَرَفُوهُ بِشَمِّ رِيحَانٍ) أَيِ:
بِخِلَافِ شَمِّهِ لِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ اه نِهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (وَكَغَلَقِ الْبَابِ) (إِلَخ) لَا يَظْهَرُ وَجْهَ عَطْفِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ.
□ فَوَدَّ: (وَكَمَنَعَهُ مِنَ الْجُمُعَةِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلَا يَأْتُمُّ الْمَحْبُوسُ بِتَرْكِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ وَلِلْقَاضِي مَنَعُ
الْمَحْبُوسِ مِنْهُمَا إِنْ اقْتَضَتْهُ الْمَصْلَحَةُ اه قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلَهُ وَلَا يَأْتُمُّ الْمَحْبُوسُ إِلَخ لَعَلَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ
قَادِرًا عَلَى الْوَفَاءِ وَامْتَنَعَ مِنْهُ عِنَادًا اه وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ وَالْجَمَاعَةُ أَيِ: وَإِنْ تَوَقَّفَ ظُهُورُ الشُّعَارِ عَلَى
حُضُورِهِ اه. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ عَمَلِ الصَّنْعَةِ) وَلَوْ مُطَاطَلًا وَلَوْ حَبَسَتْ امْرَأَةٌ فِي دِينٍ وَلَوْ بِإِذْنِ زَوْجِهَا فِيمَا
يَظْهَرُ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا مُدَّتَهُ وَإِنْ ثَبَّتَ بِالْبَيِّنَةِ، وَلَا تُنْتَعَمُ مِنْ إِرْضَاعٍ وَلَدِهَا وَيُخْرَجُ الْمَجْنُونُ مِنَ الْحَبْسِ
مُطْلَقًا وَالْمَرِيضُ إِنْ قَدَّ مُمَرَّضًا وَالْكَلَامُ هُنَا فِي طَرُوقِ الْمَرَضِ عَلَى الْمَحْبُوسِ فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ مِنْ عَدَمِ
حَبْسِ الْمَرِيضِ؛ لِأَنَّهُ بِالنَّسْبَةِ لِلْإِبْتِدَاءِ اه نِهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا تُنْتَعَمُ مِنْ إِرْضَاعٍ وَلَدِهَا قَالَ ع
ش قَوْلُهُ وَلَوْ حَبَسَتْ إِلَخ إِبْلَاقُهُ شَامِلٌ لِمَا لَوْ كَانَ الزَّوْجُ هُوَ الْحَابِسُ لَهَا وَفِيهِ كَلَامٌ فِي بَابِ الْقِسْمِ
وَالشُّوْزِ فَلْيُرَاجَعْ قَالَ سَمِ عَلَى مَنَهِجٍ بَعْدَ مِثْلِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ م ر وَأَمَّا إِذَا حَبَسَتْ هِيَ الزَّوْجُ فَإِنْ كَانَ
بِحَقِّ فَلَهَا التَّفَقُّهُ أَوْ ظُلْمًا فَلَا م ر أَنْتَهَى اه.

(فَرَعَ) حُكِمَ لِلْمُفْلِسِ بِسَفَرِ زَوْجَتِهِ مَعَهُ فَأَقَرَّتْ لِآخَرِ بَدَيْنِ. □ فَوَدَّ: (حُكِمَ لَهُ) (إِلَخ) وَلِلصَّاحِبِ الدِّينِ
الْحَالِ وَلَوْ ذِمِّيًّا مَنَعُ الْمَذْيُونِ التَّوَسُّرَ بِالطَّلَبِ مِنَ السَّفَرِ الْمَخُوفِ وَغَيْرِهِ بِأَنْ يَشْغَلَهُ عَنْهُ بَرْفَعُهُ إِلَى الْحَاكِمِ

□ فَوَدَّ: (مِنْ ضَرْبٍ وَغَيْرِهِ) فِي شَرْحِ م ر وَفِي تَقْيِيدِهِ إِذَا كَانَ لَجُوجًا صَبْرًا عَلَى الْحَبْسِ وَجِهَانِ
أَصْحُهُمَا جَوَازُهُ إِنْ اقْتَضَتْ الْمَصْلَحَةُ.

فَأَقْرَئَ لِآخِرِ بَدْنَيْنِ قَبْلَ إِقْرَارِهَا وَمُنِعَتْ مِنَ السَّفَرِ مَعَهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ شُرَيْخٌ وَقَالَ ابْنُ الْفَرَكَاجِ وَجَمَعَ لَا يُقْبَلُ وَعَلَى الْأَوَّلِ لَا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ أَنَهَا قَصَدَتْ بِذَلِكَ عَدَمَ السَّفَرِ مَعَهُ عَلَى الْأَوْجِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ فِي ذَلِكَ وَإِنْ تَوَفَّرَتِ الْقَرَائِنُ بِذَلِكَ، وَعَلَيْهِ أَيْضًا لَوْ طَلَبَ الزَّوْجُ مِنَ الزَّوْجَةِ أَوْ الْمُقَرَّرَ لَهُ الْحِلْفَ عَلَى أَنَّ بَاطِنَ الْأَمْرِ كَظَاهِرِهِ أُجِيبَ فِيهِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الْإِقْرَارِ لِوَارِثٍ أَوْ غَيْرِهِ لَا فِيهَا؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهَا بِأَنَّ ذَلِكَ حِيلَةٌ لَا يَجُوزُ سَفَرُهَا مَعَهُ بِغَيْرِ رِضَا الْمُقَرَّرَ لَهُ وَمَرَّ فِي عَدَمِ تَحْلِيلِ الْمُفْلِسِ الْمُقَرَّرَ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ وَلَوْ كَانَ الْإِقْرَارُ صَادِرًا عَنْ حِيلَةٍ كَأَنَّ أَقْرَضَهَا دِينَارًا ثُمَّ وَهَبَتْهُ لَهُ فَمَحَلُّ تَرَدُّدٍ وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّهُ إِنْ شَهِدَتْ بِذَلِكَ بَيِّنَةٌ أَوْ اعْتَرَفَ بِهِ الْمُقَرَّرُ لَهُ لَمْ يُؤْثَرْ وَلَوْ كَانَ لِكُلِّ مِنْ اثْنَيْنِ دَيْنٌ عَلَى الْآخِرِ حَالٌ وَلَمْ تَوْجَدْ شُرُوطُ التَّقَاصُّ فِلْكَلِّ طَلَبُ حَبْسِ الْآخِرِ بِشَرْطِهِ. (وَالْغَرِيبُ الْعَاجِزُ عَنْ بَيِّنَةِ الْإِعْسَارِ) لَا يُحْبَسُ بَلْ (يُوكَّلُ الْقَاضِي بِهِ) وَجَوَابًا (مَنْ) أَيُّ: اثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ (يَبْحَثُ عَنْ حَالِهِ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ إِعْسَارُهُ شَهِدَ بِهِ) لِئَلَّا يَتَخَلَّدَ حَبْسُهُ وَظَاهِرُ الْمُشْتَرِكِ أَنَّهُ يُوكَّلُ بِهِ ابْتِدَاءً وَلَا يَحْبِسُهُ كَابِنِ السَّبِيلِ لَكِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا أَنَّهُ يَحْبِسُهُ ثُمَّ يُوكَّلُ مَنْ يَبْحَثُ عَنْهُ.

وَمُطَالَبَتُهُ حَتَّى يُوْفِيَهُ دَيْنَهُ نَعَمْ إِنْ اسْتَنَابَ مَنْ يُوْفِيهِ مِنْ مَالِهِ الْحَاضِرِ فَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهُ، أَمَّا صَاحِبُ الْمُؤْجَلِ فَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهُ مِنَ السَّفَرِ وَلَوْ كَانَ مَخُوفًا كَجَهَادٍ أَوْ الْأَجَلُ قَرِيبًا وَلَا يُكَلَّفُ مَنْ عَلَيْهِ الْمُؤْجَلُ رَهْنًا وَلَا كَفِيلًا وَلَا إِشْهَادًا؛ لِأَنَّ صَاحِبَهُ هُوَ الْمُقَصِّرُ حِينَئِذٍ رَضِيَ بِالتَّأْجِيلِ مِنْ غَيْرِ رَهْنٍ وَلَا كَفِيلٍ وَلَهُ السَّفَرُ صُحْبَتُهُ لِبَطَالَتِهِ عِنْدَ حُلُولِهِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُلَازِمَهُ مُلَازِمَةُ الْغَرِيمِ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِضْرَارًا بِهِ أَهْمُغْنِي.

☐ قَوْلُهُ: (بَدْنَيْنِ) أَيُّ: حَالٌ. ☐ قَوْلُهُ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) أَيُّ: قَبُولُ إِقْرَارِهَا وَمَنَعُهَا مِنَ السَّفَرِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيُّ: بِالْقَصْدِ الْمَذْكُورِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيُّ: عَلَى الْأَوَّلِ. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ بَاطِنَ الْأَمْرِ الْخُ) أَيُّ: أَنَّ عَلَيْهَا دَيْنًا لَهُ فِي الْوَاقِعِ. ☐ قَوْلُهُ: (أُجِيبَ فِيهِ) أَيُّ: أُجِيبَ الزَّوْجُ فِي طَلَبِهِ حَلْفَ الْمُقَرَّرَ لَهُ. ☐ قَوْلُهُ: (لَا فِيهَا) أَيُّ: لَا فِي طَلَبِهِ حَلْفَ الزَّوْجَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَا يَجُوزُ الْخُ) مِنْ التَّجْوِيزِ خَيْرٌ؛ لِأَنَّ الْخُ. ☐ قَوْلُهُ: (شُرُوطُ التَّقَاصُّ) أَيُّ: مِنَ الْإِتِّحَادِ جِنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً وَحُلُولًا أَوْ تَاجِيلًا. ☐ قَوْلُهُ: (بِشَرْطِهِ) أَيُّ: كَعَدَمِ ثُبُوتِ الْإِعْسَارِ وَعَدَمِ نَحْوِ مَرَضٍ. ☐ قَوْلُهُ: (لَكِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الرُّوضَةِ الْخُ) وَهُوَ كَذَلِكَ أَهْمُغْنِي زَادَ النَّهَايَةَ وَأَجْرَةُ الْمُوَكَّلِ بِهِ فِي بَيْتِ الْمَالِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَفِي دَيْنَهُ إِلَى أَنْ يُوَسَّرَ فِيمَا يَظْهَرُ فَإِنْ لَمْ يَرْضَ أَحَدٌ بِذَلِكَ سَقَطَ الْوُجُوبُ عَنِ الْقَاضِي فِيمَا يَظْهَرُ أَيْضًا نَعَمْ سَيَاتِي أَنَّ الْجَانِي إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ وَلَا ثُمَّ بَيْتُ مَالٍ جَازٍ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْتَرِضَ لَهُ أَيْ أَجْرَةَ الْجَلَادِ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ وَأَنْ يُسَخَّرَ مَنْ يَسْتَوْفِي الْقَوْدَ قَفِيَّاسُهُ أَنْ لَهُ هُنَا حَيْثُذِ أَنْ يَقْتَرِضَ أَيُّ: أَجْرَةُ الْبَاحِثِ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ وَأَنْ يُسَخَّرَ بَاحِثَيْنِ لِيَلَّا يَتَخَلَّدَ حَبْسُهُ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْبَاحِثَ اثْنَانِ أَه.

☐ قَوْلُهُ: (فَأَقْرَئَ لِآخِرِ بَدْنَيْنِ) وَلَوْ حُبِسَتْ امْرَأَةٌ فِي دَيْنٍ وَلَوْ بِإِذْنِ زَوْجِهَا فِيمَا يَظْهَرُ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا مُدَّتَهُ وَإِنْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ وَلَا تُمْنَعُ مِنْ إِرْضَاعِ وَلَدِهَا. ☐ قَوْلُهُ: (لَكِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الرُّوضَةِ) وَهُوَ كَذَلِكَ م ر.

فصل: في رجوع نحو بائع المفلس

عليه بما باعه له قبل الحجر ولم يقبض عوضه. (من باع) شيئاً بثمن في الذمة (ولم يقبض الثمن) أي: شيئاً منه (حتى) مات المشتري مفلساً كما يأتي أوّل الفرائض أو حتى (حجر على المشتري بالمفلس) أي: بسبب إفلاسه بشروطه السابقة (فله) أي: البائع من غير حاكم حيث لم

فصل في رجوع نحو بائع المفلس

قوله: (في رجوع نحو بائع المفلس إلخ) أي: وفيما يتبع ذلك من حكم ما لو غرس إلخ واندرج في النحو المسلم والمفرض والموجر وغيرها من المعامل بمعاوضة مخضة. قوله: (بثمن في الذمة) سيذكر مختارزه بقوله أو اشترى شيئاً بعين إلخ. قوله: (أي: شيئاً منه) يدل عليه قوله الآتي فإن كان قبض بعض الثمن رجع في الجديد إلخ وإن كان في صورة خاصة اه سم أي: في التلف فليس بقيد بل يجري مع البقاء كما يأتي. قوله: (حتى مات المشتري إلخ) يؤخذ من كلامهم أن الموت مفلساً بمثابة الحجر وإن لم يحجر عليه قبل الموت اه سيذكر عمر. قوله: (مفلساً) قال في شرح العباب ويؤخذ من قرئه هذا في المفلس السابق تعريفه أن من اشترى سلعة في ذمته وقيمتها مثل الثمن وأكثر والمشتري لا يملك غيرها ولا دين عليه غير الثمن لم يكن للبائع الرجوع في السلعة وهو أحد وجهين لم أر من رجح منهما شيئاً لكن قد علمت أن كلامهم صريح في ترجيح هذا الذي ذكرته ومن ثم يعلم أيضاً أن الأوجه من وجهين فيما لو لم يتعد استيفاء العوض بأن تجدد له بعد الحجر مال بقي بديونه بنحو إرث أو اضطياد أو ارتفاع قيمة أمواله أنه لا رجوع؛ لأنه غير مفلس الآن وبه جزم الغزالي إلخ وقوله لم يكن للبائع الرجوع في السلعة أي: ما لم يقع حجر كما يعلم من مباحث الحجر الغريب السابق اه سم.

قوله: (بشروطه إلخ) أي الحجر. قوله: (من غير حاكم إلخ) أي: فلا يحتاج في الفسخ إلى حكم حاكم بل يفسخ بنفسه على الأصح ولو حكم حاكم بمنع الفسخ لم ينفذ كما صححه المصنف وإن قال الاضطحري بنقضه معني ونهاية.

فصل

قوله: (أي شيئاً منه) يدل عليه قوله الآتي فإن كان قبض بعض الثمن رجع في الجديد إلخ وإن كان في صورة خاصة. قوله: (مفلساً) قال في شرح العباب ويؤخذ من قرئه هذا في المفلس السابق تعريفه أن من اشترى سلعة في ذمته وقيمتها مثل الثمن أو أكثر والمشتري لا يملك غيرها ولا دين عليه غير الثمن لم يكن للبائع الرجوع في السلعة وهو أحد وجهين لم أر من رجح منهما شيئاً لكن قد علمت أن كلامهم صريح في ترجيح هذا الذي ذكرته ومن ذلك يعلم أيضاً أن الأوجه من وجهين فيما لو لم يتعد استيفاء العوض بأن تجدد له بعد الحجر مال بقي بديونه بنحو إرث أو اضطياد أو ارتفاع قيمة أمواله أنه لا رجوع؛ لأنه غير مفلس الآن وبه جزم الغزالي إلخ وقوله لم يكن للبائع الرجوع في السلعة أي: ما لم يقع حجر كما يعلم من مباحث الحجر القريبة السابقة.

يَحْكُمُ حَاكِمُ بَمَنْعِ الْفَسْخِ (فَسْخُ الْبَيْعِ) بِنَحْوِ فَسْخِهِ أَوْ نَقْضِهِ أَوْ رَفْعِهِ أَوْ رَدَّدَتْ الثَّمَنَ أَوْ فَسَخَتْ الْبَيْعَ فِيهِ لَا بِفِعْلِ وَنَحْوِهِ مِمَّا يَأْتِي وَقَدْ يَجِبُ الْفَسْخُ بِأَنْ يَتَصَرَّفَ عَنْ مَوْلِيهِ أَوْ يَكُونَ سَقَطَ وَالْغَيْبَةُ فِي الْفَسْخِ (وَاسْتِرْدَادُ الْمَبِيعِ) كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ وَيُضَارِبُ بِالْبَاقِي لِلْخَبَرِ الْمَتَّفِقِ عَلَيْهِ «إِذَا أَفْلَسَ الرَّجُلُ وَوَجَدَ الْبَائِعَ سِلْعَتَهُ بَعَيْتَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مِنَ الْغُرَمَاءِ» وَفِي رَوَايَةٍ لِهَُمَا «مَنْ أَدْرَكَ

قوله: (بِنَحْوِ فَسْخِهِ) أي: البَيْعَ أَوْ أَبْطَلَنَهُ أَوْ رَجَعَتْ فِي الْمَبِيعِ كَمَا رَجَّحَهُ ابْنُ أَبِي الدِّمِّ أَوْ اسْتَرْجَعْتَهُ كَمَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ اهـ. **قوله:** (أَوْ رَدَّدَتْ الثَّمَنَ إلخ) عبارة الْمُغْنِي كَذَا رَدَّدَتْ الثَّمَنَ أَوْ فَسَخَتْ الْبَيْعَ فِيهِ فِي الْأَصَحِّ اهـ. **قوله:** (لَا بِفِعْلِ) أي: كَوْرَطِ الْأَمَةِ. **قوله:** (وَقَدْ يَجِبُ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إلَّا قَوْلَهُ؛ لِأَنَّ النَّصَّ إِلَى الْمُتَنِّ. **قوله:** (عَنْ مَوْلِيهِ) أَوْ مَوْكَلِهِ قَالَ سَمِ عَلَى حَجٍّ قَدْ يُسْتَشْكَلُ تَصَوُّرُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ لَا يُسَلِّمُ الْمَبِيعَ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: تَصَوُّرُ الْمَسْأَلَةِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى قَبْضِ الْمَبِيعِ؛ إِذْ يُمَكِّنُ قَبْلَ قَبْضِهِ لُزُومُ الْبَيْعِ وَالْحَجَرِ عَلَى الْمُشْتَرِي بِفَلَسٍ فَيَجِبُ حَيْثُ الْفَسْخُ عَلَى الْوَلِيِّ ثُمَّ التَّصَرُّفُ فِي الْمَبِيعِ لِلْمَوْلَى وَلَوْ لَا الْفَسْخُ لَمَا تَمَكَّنَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ اهـ أَقُولُ وَيُمْكِنُ أَنْ يُصَوَّرَ أَيْضًا بِمَا إِذَا بَاعَ بِنَفْسِهِ ثُمَّ حَجَرَ عَلَيْهِ لِسَفَاهِهِ أَوْ جُنُونٍ وَقَدْ سَلِمَ الْمَبِيعُ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ ثُمَّ حَجَرَ عَلَى الْمُشْتَرِي بِالْفَلَسِ فَيَجِبُ عَلَى وَلِيِّ الْبَائِعِ الْفَسْخُ اهـ ع. ش. **قوله:** (أَوْ يَكُونُ مُكَاتَبًا) أي: بِأَنْ بَاعَ لِغَيْرِهِ شَيْئًا ثُمَّ حَجَرَ عَلَى الْمُشْتَرِي بِالْفَلَسِ فَيَجِبُ عَلَى الْمُكَاتَبِ الْفَسْخُ رِعَايَةً لِحَقِّ السَّيِّدِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ اهـ ع. ش. **قوله:** (أَوْ بَعْضُهُ) عبارة النَّهَايَةِ وَكَمَا لَهُ اسْتِرْدَادُ الْمَبِيعِ لَهُ اسْتِرْدَادُ بَعْضِهِ؛ لِأَنَّهُ مَصْلَحَةٌ لِلْغُرَمَاءِ اهـ زَادَ الْمُغْنِي وَقَدْ الْأَذْرَعِيُّ الرُّجُوعَ فِي الْبَعْضِ بِمَا إِذَا لَمْ يَحْصُلْ بِهِ ضَرَرٌ بِالتَّشْقِيقِ عَلَى الْغُرَمَاءِ، وَقَالَ السُّبْكِيُّ لَا يُلْتَفَتُ لِذَلِكَ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ.

قوله: (وَاسْتِرْدَادُ الْمَبِيعِ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ فَسْخُ الْبَيْعِ يَقْتَضِي أَنَّ لَهُ فَسْخَ الْبَيْعِ فِي جَمِيعِ الْمَبِيعِ وَاسْتِرْدَادُ بَعْضِ الْمَبِيعِ؛ لِأَنَّ فَسْخَ الْعَقْدِ يَقْتَضِي رَفْعَ الْعَقْدِ بِالنِّسْبَةِ لِجَمِيعِ الْمَبِيعِ لِإِطْلَاقِ فَسْخِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ وَلَمَّا قَالَ فِي الْعُبَابِ وَلَوْ أَرَادَ الرُّجُوعَ فِي بَعْضِ الْمَبِيعِ جَارَ عِلَلُهُ فِي شَرْحِهِ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ أَتَّفَعُ لِلْغُرَمَاءِ مِنَ الْفَسْخِ فِي كُلِّهِ اهـ فَلَعَلَّ مُرَادَهُ هُنَا أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ لَهُ فَسْخَ الْبَيْعِ فِي كُلِّ الْمَبِيعِ أَوْ بَعْضِهِ اهـ س. **قوله:** (لَهُمَا) أي: لِلصَّاحِبَيْنِ.

قوله: (بِأَنْ يَتَصَرَّفَ عَنْ مَوْلِيهِ) قَدْ يُسْتَشْكَلُ تَصَوُّرُ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ لَا يُسَلِّمُ الْمَبِيعَ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: تَصَوُّرُ الْمَسْأَلَةِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى قَبْضِ الْمَبِيعِ؛ إِذْ يُمَكِّنُ قَبْلَ قَبْضِهِ لُزُومُ الْبَيْعِ وَالْحَجَرِ عَلَى الْمُشْتَرِي بِفَلَسٍ فَيَجِبُ حَيْثُ الْفَسْخُ عَلَى الْوَلِيِّ ثُمَّ التَّصَرُّفُ فِي الْمَبِيعِ لِلْمَوْلَى وَلَوْ لَا الْفَسْخُ لَمَا تَمَكَّنَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ.

قوله: (وَالْمُغْنِي) (وَاسْتِرْدَادُ الْمَبِيعِ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ فَسْخُ الْبَيْعِ يَقْتَضِي أَنَّ لَهُ فَسْخَ الْبَيْعِ فِي جَمِيعِ الْمَبِيعِ وَاسْتِرْدَادُ بَعْضِ الْمَبِيعِ؛ لِأَنَّ فَسْخَ الْبَيْعِ يَقْتَضِي رَفْعَ الْعَقْدِ بِالنِّسْبَةِ لِجَمِيعِ الْمَبِيعِ لِإِطْلَاقِ فَسْخِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ وَلَمَّا قَالَ فِي الْعُبَابِ وَلَوْ أَرَادَ الرُّجُوعَ فِي بَعْضِ الْمَبِيعِ جَارَ عِلَلُهُ فِي شَرْحِهِ

ماله بعينه عند رجل وقد أفلس فهو أحق به من غيره» وسياقه قاض بأن الثمن لم يقبض وفي أخرى «أما رجل أفلس أو مات فصاحب المتاع أحق بمتاعه». وأفهم كلامه أنه لا رجوع لو أفلس ولم يحجر عليه أو حجر عليه بسفه أو اشتري حال الحجر إلا إن جهل حاله كما مر فيثبت بشروطه الآتية أو اشتري شيئاً بعين ولم يتسلّمها البائع فيطالب بها ولا فسخ؛ لأن النص لم يرد إلا في المبيع وما ألحق به (والأصح أن خياره) أي: البائع أو الفسخ (على الفور) كخيار العيب؛ لأن كلاً يدفع الضرر وبه فارق خيار الأصل في رجوعه في هبته لولده وسوى الرد بالعيب في الفرق بين علمه وجهله. (و) الأصح (أنه لا يحصل الفسخ بالوطء والإعتاق والبيع ونحوها) وتلغو هذه التصرفات كالواهب وإنما انفسخ بذلك في زمن الخيار؛ لأن الملك فيه

¶ قوله: (وفي أخرى) أي: لهما أيضاً. ¶ قوله: (أو اشتري شيئاً) عطف على قوله أفلس. ¶ قوله: (ولم يتسلّمها البائع) أي: ثم حجر على المشتري. ¶ قوله: (إلا في المبيع إلخ) أي: وما هنا ثمن وقد يقال حاصل مورد النص فسخ البائع لإفلاس المشتري ولو وقع الفسخ هنا لكان من ذلك ففي هذا التعليل خفاء ثم انظر هل يرد عليه مسألة السلم الآتية اهـ سم. ¶ قوله: (وما ألحق به) أي: مما سيبر عنه بقوله وسائر المعاوضات كالبيع اهـ ع ش. ¶ قوله: (أي: البائع أو الفسخ) كذا في النهاية واقتصر المغني على الفسخ. ¶ قوله: (بين علمه إلخ) أي: بالفورية عبارة النهاية والمغني ولو ادعى الجهل بالفورية قبل الرد بالعيب بل أولى؛ لأن هذا يخفى على غالب الناس بخلاف ذلك اهـ قال ع ش قوله بالفورية وكذا لو ادعى الجهل بالخيار بالأولى اهـ. وفي النهاية ولو صالح عن الفسخ على مال لم يصح وبطل حقه من الفسخ إن علم لا إن جهل اهـ قال ع ش قوله لا إن جهل أي: لأن مثله مما يخفى اهـ. ¶ قوله (سئ): (بالوطء) وإذا قلنا بعدم الفسخ به هل يجب مهر عليه أو لا؟ الظاهر الأول لبقاء الموطوءة على ملك المفلس ولا حدّ عليه للخلاف في أنه يحصل به الفسخ أو لا اهـ ع ش. ¶ قوله (سئ): (ونحوها) كالهبة والإجارة والإقراض. ¶ قوله: (وتلغو إلخ) ومحل الخلاف إذا نوى بالوطء الفسخ وقلنا هذا الفسخ لا يقتصر إلى حاكم كما مرّ وإلا فلا يحصل به قطعاً نهيةً ومغني قال الرشيدي قوله ومحل الخلاف أي: في الوطء بقرينة ما بعده أما الإعتاق والبيع فالخلاف جارٍ فيهما مطلقاً اهـ. ¶ قوله: (كالواهب) أي: لقرعه.

بقوله لأنه أنفع للغرماء من الفسخ في كله انتهى. فلعل مراده هنا أن المراد أن له فسخ البيع في كل المبيع أو في بعضه. ¶ قوله: (إلا في المبيع) قد يقال حاصل مورد النص فسخ البائع لإفلاس المشتري ولو وقع الفسخ هنا لكان من ذلك ففي هذا التعليل خفاء ثم انظر هل يرد عليه مسألة السلم الآتية. ¶ قوله: (إلا في المبيع) فيه أن البائع هنا لو فسخ لكان الفسخ في المبيع وأيضاً في فلهل كان هذا من الملحقي وأيضاً فالخبر الثاني شامل لهذا قطعاً والأول ذكر فرداً بحكم العام اهـ.

غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ (وله) أي: الشخص (الرجوع) في عَيْنِ مَالِهِ بِالْفَسْخِ (في سائرِ الْمُعَاوَضَاتِ) المحضية؛ إذ هي التي (كالبيع) في فسادِ كُلِّ بَفْسَادِ الْمُقَابِلِ فَدَخَلَ نَحْوُ السَّلَمِ وَالْقَرْضِ وَالْإِجَارَةِ لِعُمُومِ الْخَبَرِ الْمَذْكُورِ وَخَرَجَ نَحْوُ الْهَبَةِ لِعَدَمِ الْعَوَضِ فِيهِ وَنَحْوُ سَقْطِ وَالنِّكَاحِ وَالصُّلْحِ عَنْ دَمٍ لِعَتْدَرِ اسْتِيفَاءِ الْمُقَابِلِ وَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْفَسْخُ بِالْإِعْسَارِ الْآتِي فِي النِّفَقَاتِ (وله)

قوله: (إذ هي التي كالبيع إلخ) أشار به إلى أَنَّ الْكَافَ تَقْيِيدِيَّةٌ لَا تَنْظِيرِيَّةٌ وَإِلَّا لَدَخَلَ الصَّدَاقُ وَعَوَضُ الْخُلْعِ اهـ ع ش . قوله: (نَحْوُ السَّلَمِ) بَأَنَّ أَفْلَسَ الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ فَلِلْمُسْلِمِ الْفَسْخُ وَاسْتِزْدَادُ رَأْسِ الْمَالِ اهـ سم . قوله: (نَحْوُ السَّلَمِ إلخ) فَإِذَا آجَرَهُ دَارًا بِأَجْرَةٍ حَالَةٍ لَمْ يَقْبِضْهَا حَتَّى حُجِرَ عَلَيْهِ فَلَهُ الرَّجُوعُ فِي الدَّارِ بِالْفَسْخِ تَنْزِيلًا لِلْمَنْفَعَةِ مَنَزَلَةَ الْعَيْنِ فِي الْبَيْعِ، أَوْ سَلَّمَهُ دَرَاهِمَ قَرْضًا أَوْ رَأْسَ مَالٍ سَلَّمَ حَالًا أَوْ مُؤَجَّلًا فَحَلَّ ثُمَّ حُجِرَ عَلَيْهِ وَالدَّرَاهِمُ بَاقِيَةٌ بِالشَّرْطِ الْآتِيَةِ فَلَهُ الرَّجُوعُ فِيهَا بِالْفَسْخِ اهـ مُغْنِي . قوله: (والقرض) أي: وَإِنْ كَانَ لَا يَتَعَيَّنُ فِي الْقَرْضِ الْفَسْخُ بَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَإِنْ لَمْ يُحْجَرْ عَلَى الْمُقْتَرِضِ اهـ سُلْطَانٌ وَمِثْلُهُ فِي الْمَحَلِّيِّ اهـ بُجَيْرِمِي . قوله: (لِعُمُومِ الْخَبَرِ الْمَذْكُورِ) وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّمَا رَجُلٌ أَفْلَسَ أَوْ مَاتَ فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَحَقُّ بِمَتَاعِهِ» اهـ ع ش وَلَكِ إِزْجَاعُهُ إِلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ أَيْضًا . قوله: (وَخَرَجَ نَحْوُ الْهَبَةِ) أي: بِقَيْدِ الْمُعَاوَضَةِ . وقوله: (وَنَحْوُ الْخُلْعِ إلخ) أي: بِقَيْدِ الْمُخَضَّةِ وَدَخَلَ فِي التَّخْوِ الْأَوَّلِ الْإِبَاحَةُ وَالْهَدِيَّةُ وَالصَّدَقَةُ وَانْظُرْ مَا أَدْخَلَ بِالتَّخْوِ الثَّانِي . قوله: (كَالنِّكَاحِ) صَوَرْتُهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِمَهْرٍ فِي ذِمَّتِهِ وَيَدْخُلُ بِهَا ثُمَّ يُحْجَرُ عَلَيْهِ فَلَيْسَ لَهَا الرَّجُوعُ فِي بَعْضِهَا وَكَذَا لَوْ كَانَ الصَّدَاقُ مُعَيَّنًا فَإِنَّهَا تَلِكُهَا بِنَفْسِ الْعَقْدِ وَتُطَالِبُ بِهِ بَعْدَ الْحَجْرِ وَصَوْرَةُ الْخُلْعِ أَنْ يُخَالِعَهَا عَلَى عَوَضٍ فِي ذِمَّتِهَا ثُمَّ يُحْجَرُ عَلَيْهِ بِالْفَلْسِ فَلَيْسَ لَهُ فُسْخُ عَقْدِ الْخُلْعِ وَالرَّجُوعُ فِي الْمَرْأَةِ وَصَوْرَةُ الصُّلْحِ عَنْ الدَّمِ أَنْ يَسْتَحِقَّ عَلَيْهِ قِصَاصًا وَيُصَالِحُهُ عَنْهُ عَلَى ذَنْبٍ ثُمَّ يُحْجَرُ عَلَى الْجَانِي فَلَيْسَ لِلْمُسْتَحَقِّ فُسْخُ الصُّلْحِ وَالرَّجُوعُ لِلْقِصَاصِ ع ش لِتَضَمُّنِ الصُّلْحِ الْعَفْوِ عَنْهُ وَعِبَارَةُ الشُّوْبَرِيِّ قَوْلُهُ كَالنِّكَاحِ وَلَوْ قَبْلَ الدُّخُولِ وَلَا يُشْكَلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ لِعَتْدَرِ اسْتِيفَائِهِ كَمَا تَوَهَّمُ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ عَدَمَ تَسْلُطِهِ عَلَيْهِ بَعْدُ وَإِلَّا فَصُلْحُ الدَّمِ مَا هُوَ التَّالِفُ فِيهِ وَكَذَا الْخُلْعُ اهـ أي: لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ تَالِفٌ حَتَّى يَكُونَ الْمُرَادُ بِالتَّعْدَرِ تَلَفَ الْعَوَضِ وَفِي الْحَلْبِيِّ تَقْيِيدُهُ بِكَوْنِهِ بَعْدَ الدُّخُولِ وَفِي الْقَلْيُوبِيِّ مَا يُوَافِقُ الشُّوْبَرِيَّ وَعِبَارَتُهُ وَسَوَاءٌ فِيهِ وَفِي الْخُلْعِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ وَالتَّغْلِيلُ فِي النِّكَاحِ لِلْأَغْلَبِ انْتَهَى اهـ بُجَيْرِمِي . قوله: (لَيْسَ مِنْ هَذَا إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالثَّانِيَةِ وَأَمَّا فُسْخُ الزَّوْجَةِ بِإِعْسَارِ زَوْجِهَا بِالمَهْرِ أَوْ التَّفَقُّةِ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ فَلَا يَخْتَصُّ بِالحَجْرِ اهـ وَقَوْلُهُ بِالمَهْرِ أي: قَبْلَ الدُّخُولِ وَقَوْلُهُ أَوْ التَّفَقُّةِ أي: مُطْلَقًا قَالَ ع ش وَهَلْ لَهَا فِي صَوْرَةِ الْحَجْرِ الْفُسْخُ بِمُجَرَّدِ الْحَجْرِ أَوْ يَمْتَنِعُ الْفُسْخُ مَا دَامَ الْمَالُ بَاقِيًا؛ إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ إِعْسَارُهُ إِلَّا بِقِسْمَةِ أَمْوَالِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ إِذْ مِنْ الْجَائِزِ حَدُوثُ مَالٍ لَهُ أَوْ بَرَاءَةٌ بَعْضِ الْغُرَمَاءِ لَهُ أَوْ اِزْتِفَاعُ بَعْضِ الْأَسْعَارِ وَأَمَّا الْفُسْخُ بِالتَّفَقُّةِ فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا بَعْدَ قِسْمَةِ أَمْوَالِهِ

قوله: (نَحْوُ السَّلَمِ) بَأَنَّ أَفْلَسَ الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ فَلِلْمُسْلِمِ الْفَسْخُ وَاسْتِزْدَادُ رَأْسِ الْمَالِ . قوله: (وَالنِّكَاحِ) يَتَأَمَّلُ وَقَوْلُهُ (لِعَتْدَرِ إلخ) يَتَأَمَّلُ .

أي الرجوع في المبيع وما ألحق به (شروط منها كون الثمن) في البيع والعوض في غيره دينا (حالا) عند الرجوع وإن كان مؤجلا قبله ولو استمر الأجل لما بعد الحجر؛ لأن المؤجل لا يطالب به فيصرف المبيع لديون الغرماء ومن هذا أخذ ابن الصلاح وأقوه الإسنوي وغيره أن الإجارة التي يستحق فيها أجره كل شهر عند انقضائه لا فسخ فيها لامتناعه قبل انقضائه لعدم المطالبة بالأجرة وبعده لفوات المنفعة المعقود عليها كتلف المبيع وهكذا كل شهر فلا يتصور فسخ إلا إن كانت الأجرة حالة أي أو بعضها حال؛ إذ لمن أجر شيئا بأجرة بعضها مؤجل وبعضها حال فسخ في الحال بالقسط كما بحثه غيره (وأن يتعذر حصوله) أي: العوض

ومضي ثلاثة أيام بعد ذلك كما يأتي في التفقات اهـ. قوله: (أي: الرجوع) أي: بالفسخ. قوله: (وما ألحق به) أي: من المعاوضة المخضة. قوله: (والعوض في غيره) أي: كالمسلم فيه والذراهم المقروضة والأجرة ثم هذا من العطف على معمولي عاملين مختلفين بحرف واحد مع تقدم المجزور. قوله: (دينا) أي: بخلاف ما لو كان عينا بأن اشترى منه المفسد هذا الثوب فهو مقدم بالتوب على الغرماء اهـ رشيد في الشارح مثله. قوله: (قبله) أي الرجوع. قوله: (ولو استمر إلخ) غاية للغاية. قوله: (لأن المؤجل إلخ) علة لمقدر أي: فلا يصح رجوع حال وجود الأجل؛ لأن إلخ. قوله: (فيصرف المبيع) أي وما ألحق به. قوله: (أجرة كل شهر) أي: مثلا فمثلا المؤجله بانتهاء السنة اهـ سيد عمر. قوله: (عند انقضائه) خرج به ما لو قال عند أوله فله الفسخ اهـ ش. قوله: (فلا يتصور فسخ) أي: للإجارة مطلقا إلا إلخ. قوله: (فسخ) أي: المؤجر المذكور أي: له الفسخ ولو أفلس المستأجر في مجلس إجارة الذمة فإن أثبتنا خيار المجلس فيها أي: على المرجوح استغنى به وإلا فله الفسخ كإجارة العين وإن أفلس مؤجر عيني قدم المستأجر بمنفعها أو ملتزم عمل أي: في ذمته والأجرة في يده فليلمستأجر الفسخ فإن تلفت ضارب بأجرة المثل كنظيره في السلم ولا نسلم إليه حصته منها بالمضاربة لا ممتناع الإغتياض عن المسلم فيه؛ إذ إجارة الذمة سلم في المنافع بل يحصل له بعض المنفعة الملتزمة إن تبعضت بلا ضرر كحمل مائة رطل وإلا كفصارة ثوب وركوب إلى بلد ولو نقل لينصف الطريق لبقى ضائعا فسخ وضارب بالأجرة المبدولة فلو سلم له الملتزم عينا ليستوفي منها قدم بمنفعتيها كالمعينة في العقد اهـ نهاية.

قوله (سني): (وأن يتعذر حصوله) لو حصل مال باضطياذ وأمكن الوفاء مع المال القديم قال الغزالي لا رجوع ونسب ابن الرقعة لظاهر النص انتهى ع ومثل الاضطياذ ارتفاع الأسعار أو الإبراء من بعض الدين اهـ ش وتقدم ما يوافقه عن سم عن شرح العباب. قوله: (أي: العوض) أي الثمن ونحو المسلم فيه.

قوله: (والعوض في غيره) كالمسلم فيه. قوله: (عند الرجوع وإن كان مؤجلا قبله إلخ) فقول الشارح وكذا بعده على وجه صححه في الشرح الصغير هو الأصح شرح م ر.

(بالإفلاس فلو) لم يتعذر به كأن كان به رهن يفي بالثمن عادة ولو مستعاراً أو ضامناً بالإذن وهو مقر أو به بيئة مليء وكذا بغيره على الأوجه. والمئة فيه ضعيفة لا نظر إليها أو تعذر بغيره كأن انقطع جنس الثمن أو (امتنع) المشتري مثلاً (من دفع الثمن مع يساره أو هرب) مع يساره (فلا فسخ في الأصح) لجواز الاستيفاء من الرهن أو الضامن والاستبدال عن المنقطع ولا مكان التوصل إلى أخذه من نحو الممتنع بالسلطان فإن فرض عجزه فنادر. (تنبيه) ما ذكره في الامتناع تفريعاً على ما قبله مشكلاً فإن صورة الامتناع خرجت بفرضه الكلام أولاً في المحجور عليه سقط ولا يدفع ذلك قول الشارح فلو انتفى الإفلاس بأن امتنع؛ لأن هذا إنما يصلح مع النظر إلى قوله بالإفلاس وحده. أمّا مع كونه فرض هذا شرطاً في

قوله: (فلو لم يتعذر به) كان الأولى إسقاط لفظ به ليظهر مقابلته بقوله الآتي أو تعذر بغيره إلخ ثم هو إلى التنبيه في النهاية والمغني. قوله: (يفي) فإن لم يف به فله الرجوع فيما يقابل ما بقي له نهاية ومغني. قوله: (بالإذن) أي: إذن المفلس. قوله: (وهو مقر إلخ) فلو كان جاحداً ولا بيئة أو مغسراً رجح لتعذر الثمن بالإفلاس نهاية ومغني. قوله: (والمئة فيه) أي: في الضمان بغير الإذن. قوله: (أو تعذر إلخ) في عطفه على لم يتعذر به ما لا يخفى. قوله: (مثلاً) أي: أو نحو المسلم إليه. قوله: (سني) (أو هرب) أي أو مات ملياً وامتنع الوارث من التسليم نهاية ومغني. قوله: (مع يساره) ففي كلامه الحذف من الثاني لدلالة الأول اه سم. قوله: (عن المنقطع) أي بخلاف المسلم فيه في صورته؛ إذ لا يجوز الاستبدال عنه فله الفسخ اه سم عبارة النهاية ودخل في الضابط عقد السلم فله فسخه إن وجد رأس ماله فإن فات لم يفسخ بل يضارب بقيمة المسلم فيه إن لم ينقطع ثم يشتري له منه بما يخصه إن لم يوجد في المال لا امتناع الاعتياض عنه فإن انقطع فله الفسخ لثبوته حيث في حق غير المفلس ففي حقه أولى، وإذا فسخ ضارب برأس المال، وكيفية ذلك إذا لم ينقطع المسلم فيه أن يقوم المسلم فيه فإن ساوى عشرين والديون ضعف المال أفرز له عشرة فإن رخص السعر قبل الشراء اشترى له بها جميع حقه إن وقت به وإلا فبعضه وإن كان متقوماً فإن فضل شيء للفرماء ولو ارتفع السعر لم يزد على ما أفرز له ولو تلف بعض رأس المال وكان مما يفرز بالعقد رجح بباقيه وضارب بباقي المسلم فيه اه. قوله: (من نحو الممتنع) أي: كالهارب. قوله: (بالسلطان) أي: الحاكم نهاية ومغني. قوله: (عجز) أي: السلطان. قوله: (في الامتناع) أي: وما عطف عليه من الهرب. قوله: (على ما قبله) أي التعذر بالإفلاس. قوله: (ذلك) أي: الإشكال. قوله: (الشارح) أي: الجلال المحلي وتبعه النهاية والمغني. قوله: (لأن هذا إلخ) تغليل لعدم الدفع. قوله: (فرض هذا) أي الإفلاس.

قوله: (مع يساره) ففيه الحذف من الثاني لدلالة الأول. قوله: (عن المنقطع) أي: بخلاف المسلم فيه في صورته إذ لا يجوز الاستبدال عنه فله الفسخ.

المحجور عليه فلا يتأتى ذلك. (ولو قال الغرماء لا تفسخ وتقدمك بالثمن) من مال المفلس أو مالنا (فله الفسخ) لما فيه من الجنة وقد يظهر غريم آخر وبه يفرق بين هذا وما لو قال الغرماء للقصار لا تفسخ وتقدمك بالأجرة فإنه يجبر؛ لأنه لا ضرر عليه بفرض ظهور غريم آخر لتقدمه عليهم ولو مات المشتري مفلساً وقال الورثة لا تفسخ وتقدمك من التركة أحيب أو من مالنا

قوله: (فلا يتأتى ذلك) أي: تفرغ الامتناع على ما قبله قال البجيرمي إلا أن يقال لا يضركون الأقسام أعم من المقسم كما قرره شيخنا العزيزي اهـ.

قول (سئ): (ولو قال الغرماء) أي: غرماء المفلس لمن له حق الفسخ نهايةً ومغني. قوله: (من مال المفلس) إلى قول المتن: (وكون المبيع) في النهاية والمغني. قوله: (لما فيه إلخ) أي: في التقديم مطلقاً أي: من مال المفلس أو مال الغرماء، وأما قوله وقد يظهر إلخ فهو راجع لخصوص التقديم من مال المفلس. قوله: (وبه يفرق إلخ) أي: باحتمال ظهور غريم آخر وفي شرح م ر ولو قدم الغرماء المرتهن بدئنه سقط حقه من المزهون بخلاف البائع كما تضمنته كلام الماوردی وعليه فالفرق أن حق البائع أكد؛ لأنه في العين وحق المرتهن في بدلها انتهى وأقول إن كان لو ظهر غريم زاحم المرتهن أشكل سقوط حقه ولم يتضح الفرق سم على حجة لكن الظاهر عدم مزاحمته؛ لأن حق المرتهن مقدم على الغرماء فلم يفتوا بتقديم المرتهن شيئاً حتى يرجع به عليه كما قيل في مسألة القصار اهـ ش.

قوله: (لا تفسخ) أي: عقد الإجارة وصورة المسألة أنه لم يفعل المستأجر عليه وهو القصار أو يصور ذلك بما لو قصر بالفعل وزاد الثوب بسبب القصار فإنه شريك بالزيادة ونقل بالدرس عنه شيخنا الزيادي تصويره بالصورة الثانية اهـ ش. قوله: (فإنه يجبر) ظاهره سواء قالوا من مال المفلس أو من مالنا وكلامه في شرح العباب صريح في ذلك اهـ سم أقول وكذا كلام المغني صريح في ذلك. قوله: (ولو مات المشتري) أي: مثلاً. قوله: (وقال الورثة) أي: لمن له حق الفسخ من نحو البائع. قوله: (أجيب) أي: نحو البائع للفسخ إن أرادته.

قول (المتن): (فله الفسخ) في شرح م ر ولو قدم الغرماء المرتهن بدئنه سقط حقه من المزهون بخلاف البائع كما تضمنته كلام الماوردی وعليه فالفرق أن حق البائع أكد لأنه في العين وحق المرتهن في بدلها انتهى. وأقول إن كان لو ظهر غريم زاحم المرتهن أشكل سقوط حقه ولم يتضح الفرق. قوله: (وقد يظهر إلخ) هذا مع قوله من مال المفلس أو مالنا يقتضي مزاحمة من ظهر إذا قدموه من مالهم لكنه خلاف قوله هنا ولم يراجحه فيما أعطاه له المتبرع. قوله: (فإنه يجبر) ظاهره سواء قالوا من مال المفلس أو من مالنا وكلامه في شرح العباب آخر الباب في الكلام على ذلك صريح في ذلك خصوصاً ما نقله عن ابن شهاب فراجع. قوله: (لتقدمه عليهم) إن كان المراد تقدمه على جميع الغرماء حتى من يظهر بعد فقصية ذلك أنه لا فسخ له مطلقاً لإصوله لحقه بكل حال فلا حاجة في إجباره إلى قول الغرماء له ما ذكر؛ لأنه لا يتمكن من الفسخ مطلقاً وإن كان المراد تقدمه على الموجودين القائلين فلا وجه لإجباره مع احتمال ظهور المزاحم.

أجيبوا واستشكل بأن التركة ملكهم فأُي فرق وقد يُفَرَّقُ بأنه إذا أُخِذَ مِنَ التَّرِكَةِ يُحْتَمَلُ ظُهُورُ مُزَاجِمٍ لَهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا أُخِذَ مِنْ مَالِ الْوَارِثِ مَعَ أَنَّهُ خَلِيفَةُ مَوْرَثِهِ فَلَمْ يُنْظَرِ لِلْمِئَةِ فِيهِ وَإِذَا أَجَابَ الْغُرَمَاءُ أَوْ الْوَارِثُ فَظَهَرَ غَرِيمٌ لَمْ يَرْجِعْ لِلْعَيْنِ لِتَقْصِيرِهِ وَلَمْ يُزَاجِمِهِ فِيمَا أَعْطَاهُ لَهُ الْمُتَبَرِّعُ مِنْ مَالِهِ؛ لَأَنَّهُ وَإِنْ قِيلَ بِدُخُولِهِ فِي مِلْكِ الْمُفْلِسِ لَكُنْهُ تَقْدِيرِي وَالْغُرَمَاءُ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُونَ بِمَا دَخَلَ فِي مِلْكِهِ حَقِيقَةً. (وَكُونُ الْمَبِيعِ بَاقِيًا فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي) لِرَوَايَةِ مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بَعِيَّتِهِ

قوله: (أجيبوا) أي: الورثة فَيَمْتَنِعُ عَلَى نَحْوِ الْبَائِعِ الْفَسْخُ. قوله: (مع أنه إلخ) أي: الوارث.
قوله: (خليفة موارثه) فَلَهُ تَخْلِيصُ الْمَبِيعِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. قوله: (فيه) أي: في الأخذ من مال الوارث
أي: بخلاف الغرماء. قوله: (وإذا أجاب) أي نحو البائع. قوله: (لو لم يزجج) أي: فيما إذا قدّمه من مال المفلس وهو محل المزاحمة وأما إذا قدّمه الغرماء أي: أو الوارث من مالهم أي: أو ماله فلا كلام أنه لا رجوع له سم. قوله: (لتقصيره) حيث آخر حق الرجوع مع احتمال ظهور مزاجم له ويؤخذ من التقليل أنه في العالم بالمزاحمة وليس كذلك أه نهاية أي ولا فرق بين العالم والجاهل ع ش.
قوله: (ولم يزاجمه إلخ) عبارة المغني والنهاية ولو تبرّع بالتمن أحد الغرماء أو كلهم أو أجنبي كان له الفسخ لما في ذلك من المنة وإسقاط حقه فإن أجاب المتبرّع ثم ظهر غريم آخر لم يزاجمه فيما أخذه ما لو أجاب غير المتبرّع فللذي ظهر أن يزاجمه ثم إن كانت العين باقية لم يزجج فيما يقابل ما زوجم به في أحد احتماليين يظهر ترجيحه؛ لأنه مقصّر حيث آخر حق الرجوع مع احتمال ظهور غريم يزاجمه اه.
قوله: (المتبرّع) أي: من الوارث أو الغرماء أو الأجنبي اه ع ش. قوله: (من ماله) أي: لا من التركة اه ع ش. قوله: (لأنه) أي: ما أعطاه إلخ.

قوله (سئ): (وكون المبيع) أي: أو نحوه. قوله: (في ملك المشتري) أي المفلس وهو ظاهر فيما لو اتفقا على بقائه فلو اختلفا في البقاء وعدمه هل يصدق المشتري أو البائع فيه نظر والاقرب تصديق المشتري في عدم بقائه إذا كان مما يستهلك كالأطعمة ولا كلف بيته على عدم بقائه فإن لم يقمها صدق

قوله: (مع أنه خليفة موارثه) أقول وأيضاً فلما كانت التركة متعلّق الحقوق التي على الميت ولا يستحق الوارث إلا ما فضل منها على الحقوق ضعفت المنة أو انتفت؛ لأنه بالدفع من ماله يقديها وقد يكون له غرض في أعيانها. قوله: (لم يزجج) أي: فيما إذا قدّمه من مال المفلس وهو محل المزاحمة وأما إذا لم يزاجم بأن قدّمه الغرماء من مالهم فلا كلام أنه لا رجوع وعدم الرجوع للعين أي: لما يقابل ما زوجم به منها هو ثاني احتماليين نقلهما في شرح الرّوض عن المطالب وقال: إنه أوجه وأن في كلامه إشارة إليه قال لكن الموافق لكلام الماوردی الآتي أنه لو قدّم الغرماء المورثين بدنيته سقط حقه من المرهون بخلاف البائع فليتأمل. قوله: (ولم يزاجمه فيما أعطاه) أي يزاجمه فيما قدّمه به من مال المفلس.

قوله (سئس): (في ملك المشتري) أي: وهو المفلس وقول الشارح في زمن خيار البائع أو خيارهما أو أقرضه ذكر هذا الماوردی وخرّج عليه البلقيني مسألة الهبة لولده المذكورة قال ويلزم على ما قاله

(فلو) باعه ثم حَجَرَ عليه في زَمَنٍ خِيَارِ البائع أو خِيَارِهما أو أَقْرَضَهُ أو وَهَبَهُ لَوَلَدِهِ جازَ له الرُّجوعُ تنزيلاً لِقُدْرَتِهِ على رَدِّهِ لِمَلِكِهِ مَنزِلَةً بَقَائِهِ بِمِلْكِهِ أو زَالَ مِلْكُهُ عنه ثم عاد فلا رُّجوعُ كما في الروضة واقتضاه كلامُ المثنى وهو نظيرُ ما يأتي في الهبة لِلوَلَدِ وفارقَ الرَّدُّ بالمعيبِ ورجوعُ الصداقِ بالطلاقِ بأنَّ الرُّجوعَ في الأولين خاصٌّ بالعينِ دون البدلِ وبالزوالِ زالتِ العينُ فاستُصْحِبَ زوالُها بخلافه في الأخيرين فإنه عامٌّ في العينِ وبدلِها فلم يُؤَلَّ بالزوالِ وعلى الرُّجوعِ الذي انتَصَرَ له جُمُعٌ لو زال ثم عاد بمُعاوضةٍ مُحضَةٍ قُدِّمَ الثاني؛ لأنَّ حَقَّهُ أَقْوَى؛ إذ لا

البائعُ فَلَهُ الفسخُ اهـ ع ش. ٥. قُودُ: (فلو باعه) أي: المُشْتَرِي عَيْنًا. ٥. قُودُ: (أو أَقْرَضَهُ) أي: وأَقْبَضَهُ ثم حَجَرَ عليه. ٥. قُودُ: (أو وَهَبَهُ إلخ) أي: وأَقْبَضَهُ ثم حَجَرَ عليه نِهَايةً وَمُعْنَى زادَ سَمَ؛ إذ بَعْدَ الحَجْرِ لا يَصِحُّ تَصَرُّفٌ بِإِقْرَاضٍ أو هِبَةٍ اهـ أي: فَنُفِيَ كَلَامُهُ حَذَفَ مِنَ الثَّانِي لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ. ٥. قُودُ: (جازَ له الرُّجوعُ) خِلَافًا لِلنِّهَايةِ والمُعْنَى والشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ في القرضِ والهبةِ وَوِفَاقًا لَهُمْ في البَيْعِ. ٥. قُودُ: (جازَ لَهُ) أي: لِبَائِعِ الْمُفْلِسِ كما هو ظاهِرٌ وعبارةُ شَرْحِ الرُّوضِ في صورةِ البَيْعِ فَلِلْبَائِعِ الرُّجوعُ فيه كَالْمُشْتَرِي اهـ سَمَ وما نَقَلَهُ عن شَرْحِ الرُّوضِ نَقَلَهُ النِّهَايةُ والمُعْنَى عَنِ الماوَزِدِيِّ. ٥. قُودُ: (أو زَالَ مِلْكُهُ) أي: قَبْلَ الحَجْرِ؛ إذ بَعْدَهُ لا يَصِحُّ إِزَالَتُهُ اهـ سَمَ ثم قَوْلُهُ المَذْكُورُ إلى قَوْلِهِ وفارقَ في المُعْنَى والنِّهَايةِ. ٥. قُودُ: (ثم عاد) ولو بَعُوضٍ وَحَجَرَهُ باقٍ أو نِهَايةً. ٥. قُودُ: (الرَّدُّ بالمعيبِ) أي: حِينَئِذٍ زَالَ المَبِيعُ عَنِ مِلْكِ المُشْتَرِي ثم عادَ إِلَيْهِ ثم عَلِمَ العَيْبُ القَدِيمُ فَلَهُ الرَّدُّ بِهِ. ٥. قُودُ: (وَرُجُوعُ الصَّدَاقِ) أي: فيما إذا أَصْدَقَهَا شَيْئًا ثم زَالَ مِلْكُهَا عنه ثم عادَ إِلَيْهَا ثم طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهُ الرُّجوعُ إلى ذَلِكَ الشَّيْءِ. ٥. قُودُ: (في الأولين) أي: في الإفلاسِ والهبةِ لِلوَلَدِ. ٥. قُودُ: (في الأخيرين) أي: في المعيبِ والصَّدَاقِ. ٥. قُودُ: (وبَدَلِهَا) انْظُرْهُ في صورةِ الرَّدِّ بالمعيبِ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ لو عَلِمَ العَيْبُ وَقَدْ تَلَفَ أو عَتَقَ مَثَلًا رَجَعَ بِالْأَرَشِ اهـ سَمَ. ٥. قُودُ: (وَعَلَى الرُّجُوعِ) أي: على القَوْلِ المَرْجُوحِ مِن جَوَازِ الرُّجُوعِ اهـ ع ش أي: في الزَّائِدِ العَائِدِ. ٥. قُودُ: (وَعَلَى الرُّجُوعِ) إلى قولِ المَثْنِ ولا يُمْتَنَعُ في النِّهَايةِ والمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ واستثنى إلى المَثْنِ. ٥. قُودُ: (بِمُعاوضةٍ إلخ) أي: وَلَمْ يَوْفِ الثَّمَنُ إلى بَائِعِهِ الثَّانِي نِهَايةً وَمُعْنَى.

الماوَزِدِيُّ أَنَّهُ لو باعه المُشْتَرِي لِأَخَرَ ثم أَفْلَسَا وَحَجَرَ عَلَيْهِمَا كانَ لِلْبَائِعِ الْأَوَّلِ الرُّجوعُ ولا بَعْدَ في التِّزَامِ انْتَهَى. ذَكَرَ جَمِيعُ ذَلِكَ في شَرْحِ الرُّوضِ وقال شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عَدَمُ الرُّجُوعِ في المسائلِ الثلاثِ إِلَّا في مَسْأَلَةِ البَيْعِ إذا كانَ الخِيَارُ لِلْبَائِعِ أو لَهَا. ٥. قُودُ: (أو وَهَبَهُ لَوَلَدِهِ) أي: ثم حَجَرَ عليه؛ إذ بَعْدَ الحَجْرِ لا يَصِحُّ تَصَرُّفٌ بِإِقْرَاضٍ أو هِبَةٍ. ٥. قُودُ: (جازَ لَهُ) أي: لِبَائِعِ الْمُفْلِسِ كما هو ظاهِرٌ وعبارةُ شَرْحِ الرُّوضِ في صورةِ البَيْعِ فَلِلْبَائِعِ الرُّجوعُ فيه كَالْمُشْتَرِي انْتَهَى. ٥. قُودُ: (أو زَالَ مِلْكُهُ) أي: قَبْلَ الحَجْرِ؛ إذ بَعْدَهُ لا يَصِحُّ إِزَالَتُهُ. ٥. قُودُ: (وبَدَلِهَا) انْظُرْهُ في صورةِ الرَّدِّ بالمعيبِ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ لو عَلِمَ العَيْبُ وَقَدْ تَلَفَ أو عَتَقَ مَثَلًا رَجَعَ بِالْأَرَشِ. ٥. قُودُ: (قُدِّمَ الثَّانِي) وإذا عادَ فَهَلْ لِلأَوَّلِ الرُّجوعُ حِينَئِذٍ.

خلاف في جواز رجوعه بخلاف الأول واستثنائي من هذا الشرط مسائل فيها نظر أو (فات) حشاً بنحو موت أو شرعاً بنحو عتق أو وقف (أو كاتب العبد) مثلاً وكتابة صحيحة ولم يُعَدَّ للرق أو استؤلد الأمة اتفاقاً كما قاله المصنف وإن أفتى بما يخالفه (فلا رجوع) لخروجه عن ملكه حشاً فيما عدا الأخيرين وحكما فيهما وليس للبائع فسخ هذه التصرفات وفازق الشفيع بقوة حقه بثبوته مقارناً لعقد الشراء ولا كذلك هنا (ولا يفتتح التزويج) ونحو التذبير الرجوع؛ لأنه لا يمنع البيع واستفيد منه خلافاً لمن زعم الاستغناء عنه بما بعده إذ التزويج عيب أن نحو الإجارة كذلك؛ لأنها لا تمنع البيع أيضاً فيأخذُه مسلوب المنفعة أو يضارب وكون المبيع

قوله: (من هذا الشرط) أي: شرط البقاء في ملك المشتري. قوله: (أو فات) عطفت على قوله باعه. قوله: (بنحو عتق أو وقف) أي: كالبيع والهبة نهاية ومعني. قوله: (مثلاً) أي أو الأمة. قوله: (ولم يُعَدَّ للرق) أي: فلو عاد له بأن عجز جاز الرجوع نهاية ومعني. قوله: (أو استؤلد إلخ) أي: قبل الحجر؛ إذ لا تنفذ هذه الأمور بعده على ما تقدم سمع ش وقوله على ما تقدم لعله إشارة إلى نفوذه بعده عند الشارح دون النهاية والمعني تبعاً للشهاب الرملي كما مر. قوله: (كما قاله المصنف إلخ) عبارة النهاية والمعني الاستيلاء كالكتابة كما في الروضة وأصلها وما وقع في فتاوى المصنف من الرجوع لعله غلط من ناقله عنه فإنه قال في التصحيح إنه لا خلاف في عدم الرجوع في الاستيلاء اه قال ع ش قوله لعله غلط أي: أو يُحْمَلُ على الاستيلاء بعد الحجر اه. قوله: (الأخيرين) أي: الاستيلاء والكتابة. قوله: (ولا كذلك هنا) أي وحق الرجوع لم يكن ثابتاً حين تصرف المشتري؛ لأنه إنما ثبت بالإفلاس والحجر نهاية ومعني. قوله: (ونحو التذبير) إلى المتن في النهاية والمعني إلا قوله استفيد إلى قوله الإجارة. قوله: (ونحو التذبير) أي: وتعليق العتق نهاية ومعني والكتابة الفاسدة ع ش. قوله: (لأنه) أي: ما ذكر من التزويج ونحو التذبير. قوله: (واستفيد منه) أي من المتن وكذا ضمير عنه وبغده. قوله: (إذ التزويج إلخ) من كلام الزاعم وعلّة للاستغناء. قوله: (أن نحو الإجارة) نائب فاعل استفيد وأدخل بالنحو نحو التذبير فكان الأولى تأخيرها إلى هنا مع إسقاط النحو الأول.

قوله: (فيأخذُه) أي: نحو البائع نحو المبيع المؤجر. قوله: (مسلوب المنفعة) أي ولا يرجع بأجرة المثل لما بقي من المدة نهاية ومعني. قوله: (أو يضارب) أي يشارك الغرماء ع ش. قوله: (وكون المبيع إلخ) عطفت على قول المتن كون الثمن حالاً.

(تنبيه): قد علم مما تقرر أن شروط الرجوع تسعة: أولها: كونه في معاوضة مخضبة كالمبيع، ثانيها: رجوعه عقب علمه بالحجر، ثالثها: كون رجوعه بنحو فسخت البيع كما مر، رابعها: كون عوضه غير مقبوض فلو كان قبض منه شيئاً ثبت الرجوع بما يقابل الباقي، خامسها: تغلر استيفاء العوض بسبب الإفلاس، سادسها: كون العوض ديناً فلو كان عتيماً قدم بها على الغرماء، سابعها: حلول الدين،

قوله: (أو استؤلد الأمة) أي: قبل الحجر؛ إذ لا تنفذ هذه الأمور بعده على ما تقدم.

سليماً من تعلّق حق لازم لثالث كجناية أو رهن مقبوض أو شفعة فإن زال رجوع ومن مانع لتملك البائع له كإحرامه وهو صيد فإذا حل رجوع وفارق ما لو أسلم والبائع كافر فإن له الرجوع فيه بأنه قد يملك المسلم باختياره وبأن ملكه لا يزول عنه بنفسه بخلاف المحرم مع الصيد فيهما. (ولو تعيّب) المبيع بما لا يضمن كأن تعيّب (بأقية) أو بجناية بائع قبل قبض أو

ثامنها: بقاؤه في ملك المفلس، تاسعها: عدم تعلّق حق لازم به كزمن نهاية ومغني وكان ينبغي زيادة وخلو البائع عن مانع التملك به. ☐ قوله: (كجناية) أي: توجب مالا معلّقا بالرقبة نهاية ومغني.

☐ قوله: (أو رهن) فلو قال البائع للمرتهن أنا: أدفع إليك حَقَّ وأخذ عين مالي فهل يجبر المرتهن أو لا؟ وجهان قال الأذرعى: ويحب طردهما في المجني عليه وقياس المذهب ترجيح المنع شرح م ر أي: والخطيب أقول ترجيح المنع هنا لا ينافيه ما تقدّم من الغرماء لو قدّموا المرتهن بدنيته سقط حقه من المزهون وذلك؛ لأن في دفع البائع مئة قوية وتقديم الغرماء لا مئة فيه أو فيه مئة ضعيفة لتعلّق حق المرتهن بالمال المقدّم منه أيضاً اسم وقوله وذلك؛ لأن الخ محل نظر. ☐ قوله: (أو شفعة) ولو كان المبيع شقصاً مشفوعاً ولم يعلم الشفع بالمبيع حتى أفلس المشتري الشقص وحجر عليه أخذه الشفع لا البائع لسبق حقه وثمنه للغرماء كلهم يقسم بينهم بنسبة ديونهم نهاية ومغني. ☐ قوله: (فإن زال) أي: التعلّق. ☐ قوله: (ومن مانع الخ) عطف على من تعلّق الخ. ☐ قوله: (له) أي: للمبيع. ☐ قوله: (كإحرامه الخ) أي: وكحزيبته والمبيع سلاح. ☐ قوله: (فإذا حل) أي: ولم يبع لحق الغرماء أه نهاية قال ع ش قوله م ر ولم يبع الواو للحال وهو يفيد أنه لو باعه القاضي في زمن إحرام البائع نفذ بيعه والأصل فيما ينفذ من القاضي جوازه ولو أراد البائع فسخ بيع القاضي لم ينفذ كما شمله قوله السابق وليس للبائع فسخ هذه التصرفات بخلاف الشفع الخ ولو قيل بجواز فسخ البائع في هذه الحالة ونفوذه لم ينعذ؛ لأنه ثبت له جواز الفسخ بالحجر وإنما امتنع فسخه للإحرام وقد زال فاشبه ما لو منع الشفع من الأخذ لعارض ثم زال بعد تصرف الشريك الحادث وهو له حينئذ أخذ الشقص اه أقول وهذا ظاهر الشارح والمغني حيث أطلقا ولم يقيدا بعدم البيع. ☐ قوله: (وفارق) أي: ما لو أحرّم البائع والمبيع صيد. ☐ قوله: (أسلم) أي: العبد المبيع. ☐ قوله: (والبائع كافر) الواو للحال. ☐ قوله: (باختياره) أي: كما في فسخ البيع بعد إسلام المبيع اه سم. ☐ قوله: (فيهما) أي: في التملك باختياره وعدم الزوال بنفسه. ☐ قوله: (ولو تعيّب المبيع) أي: بأن حصل فيه نقص لا يفرّد بعقد نهاية ومغني. ☐ قوله: (المبيع) إلى قوله: (لأن جنايته) في النهاية والمغني. ☐ قوله: (كان تعيّب بأقية) أي: سماوية سواء كان النقص حسياً كسقوط يد أم لا كنسيان

☐ قوله: (أو رهن) فلو قال البائع للمرتهن أنا أدفع إليك حَقَّ وأخذ عين مالي فهل يجبر المرتهن أو لا وجهان قال الأذرعى: ويحب طردهما في المجني عليه وقياس المذهب ترجيح المنع شرح م ر أقول ترجيح المنع هنا لا ينافيه ما تقدّم من أن الغرماء لو قدّموا المرتهن بدنيته سقط حقه من المزهون وذلك؛ لأن في دفع البائع مئة قوية وتقديم الغرماء لا مئة فيه أو فيه مئة ضعيفة لتعلّق حق المرتهن بالمال المقدّم منه أيضاً. ☐ قوله: (باختياره) كما في فسخ البيع بعد إسلام المبيع.

بجناية مبيع أو حربى (أَخَذَهُ نَاقِصًا) بلا أرش (أو ضارب بالثمن) كما لو تَعَيَّبَ المبيع في يد البائع يأخذه المشتري ناقصًا أو يتركه (أو تَعَيَّبَ (بجناية أجنبي) يضمن جنيته ولو قبل القبض (أو البائع) بعد القبض (فله) إما المضاربة بثمنه أو (أخذه ويضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة) الذي استحققه المشتري إليها فإذا ساوى مع قطع يديه مائة وبدونه مائتين وقد كان اشتراه بمائة أخذه وضارب ينصف الثمن وهو خمسون ولم يُعْتَبَرِ الْمُقَدَّرُ في يديه وهو قيمته لِقَلَّا يَلَزَمُ

حزفة نهاية ومثني. هـ قوله: (كما لو تَعَيَّبَ إلخ) وكالآب إذا رَجَعَ في الموهوب لوليه وقد نَقَصَ وهذا أي: قول المصنف أخذه ناقصًا إلخ مُسْتَتَى من قاعدة ما ضَمَّنْ كُلَّهُ ضَمَّنَ بَعْضُهُ ومن ذَلِكَ الشَّاةُ الْمُعَجَّلَةُ في الزكاة إذا وَجَدَهَا أي: المالك تَالِفَةً يَضْمَنُهَا أي: الفقير أو ناقصة يأخذها بلا أرش وعلَّوه بآته حَدَثَ في ملكه فَلَمْ يَضْمَنْه كالمفلس وقد يَضْمَنُ الْبَعْضُ ولا يَضْمَنُ الْكُلَّ وذلك فيما إذا جَنَى على مَكَاتِبِهِ فَإِنَّهُ إِنْ قَتَلَهُ لم يَضْمَنْه وَإِنْ قَطَعَ عَضْوَهُ ضَمِنَهُ مُثْنِي ونهاية. هـ قوله: (أو تَعَيَّبَ بجناية أجنبي تَضْمَنُ إلخ) ولو عفا المفلس قَبْلَ الْحَجْرِ عَنِ الْجَانِي الْأَجْنَبِيِّ أو البائع كان لِلْبَائِعِ إذا رَجَعَ الْمُضَارَبَةُ بِالنَّقْصِ شَرْحُ الْعُبَابِ اهـ سم.

هـ قوله (الس): (بنسبة نقص القيمة) أي: وإن كان لِلْجِنَايَةِ أَرشٌ مُقَدَّرٌ اهـ مُثْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. هـ قوله: (الذي استحققه المشتري) أي الْمُفْلِسُ وَالضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الْقِيَمَةِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْبَائِعَ يَرْجِعُ بِالْأَرشِ وَهُوَ جُزْءٌ مِنَ الثَّمَنِ بِنِسْبَتِهِ إِلَيْهِ كَنِسْبَةِ مَا نَقَصَ الْعَيْبُ مِنَ الْقِيَمَةِ إِلَيْهَا وَالْمُفْلِسُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ بِنَقْصِ الْقِيَمَةِ وَقَدْ يُؤَدِّي الْحَالُ إِلَى التَّقَاصُّ وَلَوْ فِي الْبَعْضِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الشَّهَابُ سَمِ اهـ رَشِيدِي عِبَارَةٌ ع ش قوله الذي استحققه المفلس أي: ولو لم يأخذه من الجاني بائعًا كان أو غيره اهـ. هـ قوله: (فإذا ساوى) أي: الرقيق. هـ قوله: (اشتراه) أي: المفلس. هـ قوله: (أخذه إلخ) أي: أخذ البائع الرقيق.

هـ قوله: (أو تَعَيَّبَ بجناية أجنبي أو البائع) عِبَارَةُ الْعُبَابِ أو بجناية تَضْمَنُ فَارِشُهُ لِلْمُفْلِسِ وَلِلْبَائِعِ أَخَذَهُ نَاقِصًا وَالْمُضَارَبَةُ بِمِثْلِ نِسْبَةِ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ مِنَ الثَّمَنِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَاسْتَفِيدَ مِنْ قَوْلِهِ تَضْمَنُ أَيْضًا أَنَّ الْمُفْلِسَ لَوْ عَفَا قَبْلَ الْحَجْرِ عَنِ الْجَانِي الْأَجْنَبِيِّ أو البائع كان لِلْبَائِعِ إذا رَجَعَ الْمُضَارَبَةُ بِالنَّقْصِ وَهُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ الْجَلَالَ الْبُلْقِينِي قَالَ إِذَا أَتَى الْمُفْلِسُ مِنْ أَرشِ الْجِنَايَةِ فَلَمْ يَذْكُرْهُ وَقِيَاسٌ مَا إِذَا أَتَتْ زَوْجَهَا مِنَ الصَّدَاقِ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ فِي شَطْرِ الصَّدَاقِ فَكَذَا هُنَا فَلَوْ وَهَبَهُ الْأَرشَ بَعْدَ أَنْ قَبَضَهُ فَقِيَاسُ الصَّدَاقِ أَنَّهُ يَرْجِعُ بِالْأَرشِ لِيُضَارِبَ بِهِ مَعَ الْغَرَمَاءِ أَنْتَهَى. وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْأَصْفُونِي لَوْ وَهَبَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ لِلْبَائِعِ ثُمَّ أَفْلَسَ بِالثَّمَنِ فَلِلْبَائِعِ الْمُضَارَبَةُ بِالثَّمَنِ أَنْتَهَى وَانْظُرْ لَوْ كَانَ نِسْبَةُ نَقْصِ الْقِيَمَةِ مِنَ الثَّمَنِ أَكْثَرَ مِنَ الْأَرشِ كَمَا لَوْ كَانَ الْأَرشُ خَمْسِينَ نِصْفَ الْقِيَمَةِ الَّتِي هِيَ مِائَةٌ وَكَانَ نِسْبَةُ النَّقْصِ أَلْفًا لِكُوزِنِ الثَّمَنِ أَلْفَيْنِ وَقَدْ أَتَى الْبَائِعَ مِنَ الْأَرشِ هَلْ يُضَارِبُ الْبَائِعُ بِالزَّائِدِ عَلَى الْأَرشِ.

هـ قوله: (أو البائع) بَعْدَ الْقَبْضِ) وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ يَسْتَحِقُّ الْمُفْلِسُ عَلَى الْبَائِعِ أَرشَ الْجِنَايَةِ وَيَسْتَحِقُّ الْبَائِعُ عَلَيْهِ إِذَا رَجَعَ مِنَ الثَّمَنِ بِنِسْبَةِ نَقْصِ الْقِيَمَةِ وَقَدْ يُؤَدِّي الْحَالُ إِلَى التَّقَاصُّ وَلَوْ فِي الْبَعْضِ.

أخذه مع تمام قيمته أو مع تمام ثمنه وهو مُحالٌ وألحق البائع هنا بالأجنبي؛ لأنَّ جنائته حينئذٍ مضمونةٌ مثله (وجناية المشتري) كان زوج الأمة أو العبد (كافة في الأصح) لأنه وقع في ملكه قبل تعلُّق حقِّ الغرماء به كذا وقع في عبارة شارح وقوله قُبِلَ إلخ لا مدخل له في التعليل بل يُوهِم خلاف المراد وهو أنه لو وقع بعد ثبوت الرجوع بأن تأخَّر الفسخ لَعُدَّ ضَمِنَهُ نَظَرًا لَوُقُوعِهِ بعد تعلُّق حقِّهم به وليس بصحيح كما هو واضح؛ لأنَّ المبيع فائت على الغرماء فلا وجه لتضمينهم المفلس مطلقًا ولو قال قبل تعلُّق حقِّ الفسخ به لِيُفِيدَ رجوع البائع بأرضه لو وقعت بعد تعلُّق حقِّ الفسخ به فيضارب به لَأَمَكَنَّ ذلك لكنَّه بعيدٌ من كلامهم. (ولو تلف أحد العبدَيْن) مثلاً المبيعتين صفقة واحدة ومثلهما كُلٌّ عَيْنَيْنِ يُفَرِّدُ كُلٌّ منهما بعقد (ثم أفلس) وحجَّرَ عليه أو تلف بعد الحجر ولم يقبض البائع شيئاً مِنَ الثمن (أخذ البائع الباقي وضارب بحصة التالف)؛ لأنه ثَبَتَ له الرجوع في كُلٍّ منهما ويُعتَبَرُ نسبة كُلٍّ من قيمة التالف وقيمة الباقي إلى مجموع القيمة حتى يأخذ الباقي بحصته مِنَ الثمن ويضارب بحصة التالف منه لكنَّ العبرة في التالف بأقلِّ قيمته يومَ العقد والقَبْضِ دون ما بينهما وفي الباقي بأكثرهما لما يَبَيِّنُهُ بمثله في شرح الإرشاد. (فإن كان قبض بعض الثمن رجع في الجديد) كالفرقة قبل الوطء

□ فو: (أو مع تمام ثمنه) لَعَلَّه لِلتَّنَوُّعِ فِي التَّعْيِيرِ. □ فو: (حينئذٍ) أي: بَعْدَ الْقَبْضِ. □ فو: (لأنه وقع إلخ) أي تَعَيَّبَ الْمُشْتَرَى. □ فو: (وهو) أي: خِلَافَ الْمُرَادِ. □ فو: (بعد ثبوت الرجوع) أي: وَالْجِنَايَةُ غَيْرُ التَّزْوِيجِ؛ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ بَعْدَ الْحَجْرِ لَعَدَمَ صِحَّتِهِ مِنْهُ حِينَئِذٍ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ وَالْمُرَادُ بَثُوبِ الرَّجُوعِ ثُبُوتُ حَقِّ الرَّجُوعِ أَي: الْحَجَرِ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ. □ فو: (ضمينه) جَوَابٌ لَوْ. □ فو: (مطلقاً) أي: سَوَاءٌ وَقَعَ جِنَايَةُ قَبْلَ الْحَجْرِ أَوْ بَعْدَهُ. □ فو: (مثلاً) يُعْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ وَمِثْلُهُمَا إِنْخ. □ فو: (ومثلهما) إِلَى قَوْلِهِ: (وَتُعْتَبَرُ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فو: (كُلٌّ عَيْنَيْنِ) أَي: كَثَوَيْنِ. □ فو: (يُفَرِّدُ كُلٌّ إِنْخ) أَي: يَصِحُّ إِفْرَادُهُ. □ فو: (لَوْ تَلَفَ بَعْدَ الْحَجْرِ) أَي: فَقَوْلُهُ ثُمَّ أَفْلَسَ لَيْسَ بِقَيِّدٍ نِهَايَةٍ وَمُعْنَى. □ فو: (وَلَمْ يُقْبَضْ إِنْخ) أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِ الْمُثَنِّ الْآتِي فَلَوْ كَانَ قَبْضُ إِنْخ.

□ فو: (أخذ الباقي) أي: جَوَازًا أَوْ سَمًا. □ فو: (لما يَبَيِّنُهُ) أَوْضَحَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَيْضًا قَبِيلَ فَضْلِ غَرَسَ فِي الْأَرْضِ أَوْ سَمًا. □ فو: (بمثله) جَمَعَ مِثَالًا. □ فو: (كالفرقة إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى؛ لِأَنَّ الْإِفْلَاسَ عَيْنٌ يَعُودُ بِهِ كُلُّ الْعَيْنِ فَجَازَ أَنْ يَعُودَ بِهِ بَعْضُهَا كَالْفُرْقَةِ فِي التَّكَاحِ قَبْلَ الدَّخُولِ

□ فو: (ولو قال إلخ) يُمَكِّنُ كَلَامَ ذَلِكَ الشَّارِحِ عَلَى ذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى قَبْلَ تَعَلُّقِ حَقِّ الْغُرَمَاءِ الَّذِينَ مِنْهُمْ الْبَائِعُ بِهِ أَي: بِمَلِكِهِ احْتِرَازًا عَمَّا لَوْ كَانَ بَعْدَ تَعَلُّقِهِمْ بِمَلِكِهِ الْمُتَضَمِّنِ لِتَعَلُّقِ الْبَائِعِ الْمُقْتَضِي لِرَجُوعِهِ فَتَأَمَّلْهُ. □ فو: (لَوْ وَقَعَتْ إِنْخ) يُنْظَرُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ لَوْ وَقَعَ بَعْدَ ثُبُوتِ الرَّجُوعِ.

□ فو: (أخذ الباقي) أي: جَوَازًا. □ فو: (لما يَبَيِّنُهُ) أَوْضَحَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَيْضًا قَبِيلَ فَضْلِ غَرَسَ فِي الْأَرْضِ.

يرجع بها الكل تارة والبعض أخرى وخبر «وإن كان قد قبض من ثمنه شيئاً فهو أسوة الغرماء»
 مرسل وإيهام تفريغه هذا على ما قبله اختصاص القولين بالتلف غير مراد بل يجريان مع بقائهما
 وقبض بعض الثمن فعلى الجديد يرجع في بعض المبيع بقسط الباقي من الثمن فلو قبض
 نصفه رجع في نصفهما لا في أحدهما بكماله؛ لأن فيه ضرراً عليهم والتلف فيما ذكر ليس
 بقيد فلو بقي جميع المبيع وأراد البائع الفسخ في بعضه مكن وإن حصل بالتفريق نقض؛ لأنه
 بالنسبة للغرماء أنفع من الفسخ في كله والضرر إنما هو على الراجع فقط فإن فرض أنه على
 المفلس لم ينظر إليه؛ لأن ماله مبيع كله فلم يُبال بالتفريق فيه. (فإن تساوت قيمتهما وقبض
 نصف الثمن أخذ الباقي) بباقي الثمن ويكون ما قبضه في مقابلة التأليف (وفي قول) مخرج (ياخذ
 نصفه بنصف باقي الثمن ويضارب بنصفه) أي: الباقي وهو رُبُع الجميع؛ لأن الثمن يتوزع على
 الجميع وسيأتي في هبة الصداق للزوج ترجيح نظير هذا ويُفروق بأن حق البائع هنا يتعلق بالعين

يعود بها جميع الصداق إلى الزوج تارة وبعضه أخرى اه قال ع ش قوله جميع الصداق إلى الزوج تارة
 أي: فيما لو فسخت بعينه أو فسح بعينها وقوله وبعضه إلخ أي: فيما لو طلق اه. قوله: (وخبر وإن كان
 إلخ) هذا دليل القديم القائل بأنه لا يرجع به بل يضارب بباقي الثمن اه نهاية. قوله: (بالتلف) أي:
 ويتعد المبيع. قوله: (بل يجريان) إلى قوله وإن حصل في النهاية إلا قوله؛ لأن فيه ضرراً عليهم وإلى
 الثمن في المعنى إلا ما ذكر. قوله: (مع بقائهما) أي: ومع وحدة المبيع. قوله: (مع بقائهما) هل يُعتبر
 هنا أكثر القيمتين اه سم. قوله: (لا في أحدهما) بخلافه في تلف أحدهما الآتي في قوله وإن تساوت
 إلخ والفرق واضح اه سم. قوله: (لأن فيه ضرراً عليهم) يتأمل فيه فقد يقال: إنما الضرر في الرجوع
 في نصفهما للتشقيص اه سم. قوله: (والتلف إلخ) وكذا قبض بعض الثمن ليس بقيد كما أشار إليه في
 أول الفصل في شرح واستزاد المبيع وقيدته إطلاق قوله فلو بقي جميع المبيع إلخ. قوله: (ليس بقيد)
 انظر ما فائدته مع قوله بل يجريان إلخ اه سم أي: فهو مكرّر معه. قوله: (فلو بقي جميع المبيع إلخ)
 أي: تعدد أو لا وقبض شيئاً من الثمن أو لا.

قوله (س): (فإن تساوت قيمتهما إلخ) أي والعبرة في قيمة الباقي بأكثر الأمرين من وقت العقد
 والقبض وفي التأليف بأقلهما كما مرّ آنفاً اه ع ش. قوله: (بباقي الثمن إلخ) أي: كما لو رهن عبدان
 بمائة وأخذ خمسين وتلف أحد العبدان كان الباقي موهوناً بما بقي من الدين نهاية ومعنى.
 قوله: (ويُفروق) أي: بين ما هنا على الجديد وما يأتي في الصداق على المرحح اه كزدي.

قوله: (مع بقائهما) هل يُعتبر هنا أكثر القيمتين. قوله: (لا في أحدهما) بخلافه في تلف أحدهما
 الآتي في قوله فإن تساوت إلخ والفرق واضح. قوله: (لأن فيه ضرراً عليهم) يتأمل فيه فقد يقال إنما
 الضرر في الرجوع في نصفهما للتشقيص. قوله: (ليس بقيد) انظر فائدته مع قوله بل يجريان.

والإلفات عليه بعض الثمن بالمضاربة فانحصَرَ حقُّه في الموجود منها وحقُّ الزوج ثُمَّ مُتَعَلَّقُ بها أو ببدلها؛ إذ لها في صورِ إمساكها وإعطاؤه بدلها فلم ينحصِرْ حقُّه في الباقي بل شاع فيه وفي بدله. (ولو زاد المبيع زيادةً مُتَّصِلَةً كِسَمَنِ وَصْنَةٍ) تعلَّمها المبيع بنفسه وكَبُرَ شَجَرَةٌ (فازَ البائعُ بها) فيأخذُه ولا شيءَ عليه في مُقابَلَتِها بخلاف ما لو علَّمها له المُشْتَرِي فَإِنَّه كما يأتي في القِصارة وهذا التفصيل هو محمَل ما وَقَعَ لِلشَّيْخَيْنِ مِنَ التَّنَاقُضِ هنا وثُمَّ على أنهما أشارا إليه بتعبيرهما هنا بالتعلُّمِ وثُمَّ بالتعليمِ (وَالْمُنْفَصِلَةُ كَالثَّمَرَةِ وَالْوَالِدِ) بأنَّ حَدَثًا بعد البيعِ وانفَصَلَ

قوله: (في صورِ إلخ) ومنها ما يأتي آنفاً عَنِ الْمُغْنِي. قوله: (فَيَأْخُذُهُ وَلَا شَيْءَ إلخ) وكذا الزيادة في جميع الأبوابِ إِلَّا الصَّدَاقَ فَإِنَّ الزَّوْجَ إِذَا فَارَقَ قَبْلَ الدُّخُولِ لَا يَرْجِعُ بِالتَّضْفِيفِ الرَّائِدِ إِلَّا بِرِضَا الزَّوْجَةِ كَمَا سَيَأْتِي وَلَوْ تَغَيَّرَتْ صِفَةُ الْمَبِيعِ كَأَن زَرَعَ الْحَبَّ فَتَبَّتْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ فَالْأَصَحُّ عَلَى مَا يَفْتَضِيهِ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَرْجِعُ أَهْ مُغْنِي، زَادَ النَّهَائِيُّ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَمُقْتَضَى الضَّابِطِ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ أَنَّ لَا يَفُوزُ الْبَائِعُ بِالزِّيَادَةِ فَاعْلَمْ أَهْ قَالَ ع ش قوله إِنَّهُ يَرْجِعُ أَي: وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَبْقَى إِلَى أَوَانِ الْحَصَادِ بِلَا أَجْرَةٍ أَوْ يُقْلَعُ حَالاً أَوْ يَبْقَى بِأَجْرَةٍ مِثْلَ الْأَرْضِ بَقِيَّةَ الْمُدَّةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ وَضِعَ بِحَقِّ شَيْءٍ إِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ لِلْمُشْتَرِي فَظَاهِرٌ وَإِلَّا دَفَعَ أَجْرَتَهَا مِنْ مَالِهِ وَقَوْلُهُ أَنَّ لَا يَفُوزُ الْبَائِعُ أَي: بَلْ يُشَارِكُهُ الْمُشْتَرِي وَلَعَلَّ صُورَةَ الْمُشَارَكَةِ أَنَّ يَقُومَ الْمَبِيعُ حَبًّا ثُمَّ زَرَعًا وَيُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا بِالنِّسْبَةِ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ الصَّبْغِ أَهْ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَمُقْتَضَى الضَّابِطِ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ لَعَلَّ مُرَادَهُ مَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ لِلْقَاعِدَةِ الْآتِيَةِ أَنَّهُ حَيْثُ فَعَلَ بِالْمَبِيعِ مَا يَجُوزُ الْإِسْتِجَارُ عَلَيْهِ كَانَ شَرِيكًا بِنِسْبَةِ الزِّيَادَةِ أَهْ وَعِبَارَةٌ سَمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَلَوْ بَاعَهُ بَذْرًا أَوْ بَيْضًا أَوْ عَصِيرًا أَوْ زَرَعًا أَخْضَرَ رَجَعَ فِيهِ نَبَاتًا وَفِرَاخًا وَخَلًّا وَمُشْتَدَّ الْحَبِّ أَهْ قَالَ فِي شَرْحِهِ؛ لِأَنَّهَا حَدَّثَتْ مِنْ عَيْنِ مَالِهِ أَوْ هِيَ عَيْنُ مَالِهِ اكْتَسَبَتْ صِفَةً أُخْرَى فَأَشْبَهَتْ الْوَدِيَّ إِذَا صَارَ نَخْلًا أَهْ وَقِيَّاسُهُ عَلَى الْوَدِيِّ فِي مُجَرَّدِ ثُبُوتِ الرُّجُوعِ فَلَا يُنَافِي أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْوَدِيِّ إِذَا صَارَ نَخْلًا لِلْبَائِعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِخِلَافِ الزِّيَادَةِ فِي الْمَذْكُورَاتِ بِصَيُورَتِهَا نَبَاتًا وَفِرَاخًا وَخَلًّا وَمُشْتَدَّ الْحَبِّ فَإِنَّهَا لِلْمُفْلِسِ كَمَا قَالَ فِي الْمَهْمَاتِ حَيْثُ قَالَ: وَالضَّابِطُ الْمَذْكُورُ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ يَقْتَضِي أَنَّ الْبَائِعَ لَا يَفُوزُ بِالزِّيَادَةِ أَهْ وَلَا يُشْكِلُ الرُّجُوعُ فِي الْمَذْكُورَاتِ عَلَى عَدَمِهِ فِي هَبَةِ الْفُرُوعِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الرُّجُوعِ نَشَأَ مِنَ الْمُفْلِسِ أَهْ سَم. قوله: (كَمَا يَأْتِي إلخ) خَبَرَانِ. قوله: (أشاراً له) أَي لِلتَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ. قوله: (هنا بالتعلُّمِ) أَي: مُصَدِّرٌ تَعَلَّمَ بِنَفْسِهِ وَثُمَّ بِالْتَّعْلِيمِ أَي: مُصَدِّرٌ عَلَّمَهُ غَيْرُهُ أَهْ نِهَايَةُ قَوْلِ الْمُشْنِ (كَالثَّمَرَةِ) أَيِ الْمُؤَبَّرَةِ نِهَايَةً وَمُغْنِي.

قوله (للمشترى): (ولو زاد المبيع إلخ) قال في الرُّوْضِ وَلَوْ بَاعَهُ بَذْرًا أَوْ بَيْضًا أَوْ عَصِيرًا أَوْ زَرَعًا أَخْضَرَ رَجَعَ فِيهِ نَبَاتًا وَفِرَاخًا وَخَلًّا وَمُشْتَدَّ الْحَبِّ انْتَهَى. قال في شَرْحِهِ: لِأَنَّهَا حَدَّثَتْ مِنْ عَيْنِ مَالِهِ أَوْ هِيَ عَيْنُ مَالِهِ اكْتَسَبَتْ صِفَةً أُخْرَى فَأَشْبَهَتْ الْوَدِيَّ فِي مُجَرَّدِ ثُبُوتِ الرُّجُوعِ فَلَا يُنَافِي أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْوَدِيِّ إِذَا صَارَ نَخْلًا لِلْبَائِعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِخِلَافِ الزِّيَادَةِ فِي الْمَذْكُورَاتِ بِصَيُورَتِهَا نَبَاتًا وَفِرَاخًا وَخَلًّا وَمُشْتَدَّ

قبل الرجوع (للمشتري)؛ لأنها تتبع الملك كما في الرد بالعيب (ويرجع البائع في الأصل فإن كان الولد الذي أمه أمه (صغيراً) بأن لم يميز (ويذل) بالمعجمة (البائع قيمته أخذه مع أمه)؛ لأن التفريق ممتنع ومال المفلس مبيع كله وظاهر كلامهم أنه يستقل بأخذه من غير بيع ويوجه بأنه وقع تبعاً لأمه في تملكها من غير عقد (والا) يذلها (فبياعان) معاً حذراً من التفريق المحرم (وتصرف إليه حصّة الأم) وحصّة الولد للغرماء فلو ساوث وحدها بصفة كونها حاضنة مائة ومعه مائة وعشرين كان سدس الثمن للمفلس (وقيل لا رجوع) إذا لم يذل القيمة بل يضارب

قوله: (لأنها لا تتبع الملك إلخ) ولأن الثمرة المذكورة لا تتبع الشجر في البيع فكذا في الرجوع وقضيته أنه لا يشترط تأييد الكل فلو تأييد البعض كان الكل للمفلس أيضاً وهو قريب؛ لأنه حيث لا يتبع في البيع فكذا في الرجوع ولا ينافيه ما يأتي في أحد التوأمين؛ لأن الانفصال ثم حسي كالانفصال فأدبر الأمر عليهما ولم ينظر إلى أن التوأمين كحمل واحد ولو وضعت أحد توأمين عند المشتري ثم رجع البائع قبل وضع الآخر أعطى كل منهما حكمه فيما يظهر أي ما لم تكن حاملاً عند البيع والآخر رجع البائع فيهما سواء أبقى المولود أم لا نهاية ومعنى قوله: (إنه يستقل بأخذه من غير بيع) والأوجه أنه لا بد من عقد نظير ما يأتي في تملك المعبر الغراس والبناء في الأرض المعارضة وأنه لا بد من مقارنة هذا العقد للرجوع فلا يكفي الاتفاق عليه قبل حذراً من التفريق بينهما؛ إذ هو ممتنع ولو في لحظة كما اقتضاه إطلاقهم نهاية ومعنى قوله: (من غير بيع) في شرح الإرشاد أن الذي يتجه أنه لا بد من عقد اه ولا يخفى أنه أوجه اه سم. قوله: (يذلها) من باب نصر.

قوله (سئ): (فبياعان) أي: بعد رجوعه أخذاً من قول الشارح الآتي لما فيه إلخ اه سم. قوله: (معاً) إلى قوله فاندفع في النهاية والمعنى إلا ما أتته عليه. قوله: (فلو ساوى إلخ) عبارة النهاية والمعنى وكيفية التقييد كما قاله الشيخ أبو حامد أن تقوم الأم ذات ولد؛ لأنها تنقص به وقد استحق الرجوع فيها ناقصة ثم يقوم الولد ويضم قيمة أحدهما إلى قيمة الآخر ويقسم عليهما اه ومال ع ش إلى ما قاله الشارح. قوله: (ومعه) أي: مع الولد بصفة كونه محضوناً اه ع ش.

الحب فإنها للمفلس كما قال في المهمات حيث قال والضابط المذكور في المسألة السابقة يقتضي أن البائع لا يقرض بالزيادة انتهى. ولا يشكل الرجوع في المذكورات على عديمه في هبة الفروع؛ لأن سبب الرجوع نشأ من المفلس. قوله: (وظاهر كلامهم إلخ) والأوجه أنه لا بد من عقد نظير ما يأتي في تملك المعبر الغراس والبناء في الأرض المعارضة وأنه لا بد من مقارنة هذا العقد للرجوع فلا يكفي الاتفاق عليه قبل حذراً من التفريق بينهما؛ إذ هو ممتنع ولو في لحظة كما اقتضاه إطلاقهم شرح م ر. قوله: (من غير بيع) في شرح الإرشاد أن الذي يتجه أنه لا بد من عقد اه ولا يخفى أنه أوجه.

قوله (سئ): (فبياعان) أي: بعد رجوعه أخذاً من قول الشارح الآتي لما فيه إلخ.

لما فيه من التفريق من حين الرجوع إلى البيع (فإن كانت حاملاً عند البيع والرجوع رجع فيها حاملاً قطعاً أو عند الرجوع دون البيع أو عكسه) بالنصب أي حاملاً عند البيع دون الرجوع بأن انفصل الولد قبله (فالأصح تعدي الرجوع إلى الولد) أمّا في الثانية فلأن الحمل يعلم، وأمّا في الأولى فلأنه لما تبع في البيع تبع في الرجوع وفارق هذا والتمز الآتي نظيرهما في الرهن بأنه ضعيف والفسخ قوي لنقله الملك وفي الرد بالعيب ورجوع الولد بأن سبب الفسخ هنا وهو عدم توفية الثمن نشأ من المأخوذ منه فلم تُراع جهته بخلافه فيهما فاندفع ما للإسوي وغيره هنا وفارق شارح بغير ذلك ممّا لا يصح (واستأثر التمر بكمايه) وهو أوعية الطلع. (وظهوره بالتأبير) وهو تشققه (قريب من استأثر الجنين وانفصاله) فإن وجدت عند البيع وتأثيرت عند الرجوع فقط رجع فيها (و) حينئذ هي (أولى بتعدي الرجوع) إليها من الحمل لزوجيتها دونه ومن ثم جرت هنا طريقة قاطعة بأنها للبائع ولم يجز نظيرها في الحمل ولو حدثت بعد البيع ولم تتأثر عند الرجوع رجع فيها فإن تأثرت عنده فهي للمشتري، وإن لم تتأثر عندهما فهي للبائع جزماً وعبارته تشمل بيادي الرأي هذه الصور الأربع واعتبرتها بأن الثانية ليست أولى

قوله: (بالنصب) أي: عطفًا على حاملاً إلخ قال ع ش أي: أو بالرفع أي: أو حصل عكسه اه.

قوله: (أما في الثانية) هي صورة العكس ع ش. قوله: (فلأن الحمل يعلم) فكأنه باع عتيق نهاية ومغني. قوله: (والتمر الآتي) بالرفع عطفًا على هذا. وقوله: (نظيرهما إلخ) بالنصب مفعول فارق.

قوله: (وفي الرد) عطف على قوله في الرهن كزدي. قوله: (من المأخوذ منه) أي: المفلِس.

قوله: (بخلافه إلخ) أي: بخلاف الفسخ في الرد بالعيب ورجوع الولد فإنه لم ينشأ من جهة المشتري والفرع.

قول (لش): (بكمايه) بكسر الكاف. قوله: (تشققه) أي: الطلع قال ع ش وهو تفسير مراد وإلا فالتأبير الشقيق كما تقدّم اه. قوله: (فإن وجدت) إلى قوله كما أشار في النهاية والمغني.

قوله: (واعترفت بالثانية إلخ) وهذه المسألة الثانية لا تتناولها عبارة المصنف كما قاله الشارح دافعاً به الاعتراض نهاية ومغني قال الرشيد قوله لا تتناولها عبارة المصنف أي لقرينة قوله وأولى بعدم الرجوع فهو قرينة على عدم التناول اه. قوله: (بأن الثانية) أي المذكورة بقوله ولو حدثت إلخ.

قوله: (رجع فيها حاملاً) قال في شرح الرزّص قال الأذرعى ولو وضعت أحد توأمين عند المشتري ثم رجع البائع قبل وضع الآخر هل يكون الحكم كما لو لم تضع شيئاً أو يُعطى كل منهما حكمه أو كيف الحال وهل يفترق الحل بين أن يموت المولود أم لا مع بقاء حمل المجتنّ أو لا فرق اه. وقياس الباب مع ما هو معلوم من توقف الأحكام على تمام انفصال التوأمين ترجيح الأول من غير فرق بين الحالين اه. واعتمد شيخنا الشهاب الرملي الثاني وهو أنه يُعطى كل منهما حكمه وهو نظير ما اعتمدته الشيخان في الرد بالعيب، وأما توقف نحو العدة على تمام انفصال التوأمين فلملاحظ آخر غير ملحظ ما نحن

بذلك بل بعَدَمِهِ كما أشار إليه الرافعي كالغزالي ووجهه جريانُ طريقةِ قاطعةٍ هنا بأنها للمُشتري لحدوثها في ملكه، وكان وجه القطع هنا كونها مريئةً فإذا لم يرجع الحمل الذي لا يرى للبائع نظرًا لحدوثه في ملك المشتري وإن لم يُرَ فما حدث في ملكه ورئي أولى منه بعَدَمِ رجوع البائع فيه ولك أن تقولَ عبارته مع صِدْقِ التأمل لا تشملُ غير الأولى بالنسبة للأولوية فلا اعتراض وبَيَانُهُ أَنَّهُ شَرَطَ في القُربِ الذي ذكره مع الأولوية وجود الاستتار والظهور في المُشْتَبِه والاستتار والانفصال في المُشْتَبِه به واجتماعهما في كُلِّ إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ في الصُّورة الأولى من هذه الأربع وفي نظيرتها التي هي صورة العكس من الحمل، وأما ما عدا ذلك من بَقِيَّةِ الصُّورِ الأربع فليس فيه إلا أحدهما كما تَقَرَّرَ وكالتأبير هنا ما ألحق به في باب بيع الأصول والثمار. (ولو غرس الأرض) التي اشتراها (أو بنى) فيها ثم حَجَرَ عليه

☐ قوله: (ووجهه) أي: وجه كون الثانية أولى بعَدَمِ الرجوع. ☐ قوله: (هنا) أي: في الثانية. ☐ قوله: (فإذا لم يرجع إلخ) يعني على الضعيف المقابل للأصح أه كُزِدِي. ☐ قوله: (غير الأولى) أراد بالأولى قوله فإن وُجِدَتْ عند البيع إلخ أه كُزِدِي. ☐ قوله: (واجتماعهما في كُلِّ إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ إلخ) يَرُدُّ على هذا الكلام أَنَّهُ لَيْسَ في عبارة المُصَنِّفِ اغتيارُ اجتماعهما بل المفهوم منها لَيْسَ إِلَّا تَقْرِيبُ استتارِ الثَمَرِ بِكمامه من استتار الجنين وتَقْرِيبُ تأبيره من انفصال الجنين وهذا أعم من اجتماعهما ويؤيدُ الأعمية ذكرُ هذا في مقابلة ما قَبْلَهُ من قوله فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ الْبَيْعِ إلخ أه سم. ☐ قوله: (وكالتأبير إلخ) عبارة النهاية والمراد بالمؤبرة ثَمَرَةُ النَّخْلِ وأما ثَمَرَةُ غَيْرِهِ فَمَا لَا يَدْخُلُ فِي مُطْلَقِ بَيْعِ الشَّجَرِ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْمُؤَبَّرَةِ وما يَدْخُلُ كَغَيْرِهَا فَوَرَقُ الْفَرْصَادِ وَالتَّبَقِ وَالْحِنَاءِ وَالْأَسِ إِنْ خَرَجَ وَالْوَرْدُ الْأَحْمَرُ إِنْ نَفَثَ وَالْيَاسَمِينِ وَالتَّيْنِ وَالْعَنْبِ وما أَشْبَهَهُ إِنْ انْعَقَدَ وَتَنَاقَرَتْ نَوَارُهُ وَالرُّمَانِ وَالْجَوْزِ إِنْ ظَهَرَ مُؤَبَّرَةً وَإِلَّا فَلَا فَمَا لَا يَظْهَرُ حَالَةُ الشَّرَاءِ وَكَانَ كَالْمُؤَبَّرَةِ حَالَةَ الرَّجُوعِ بَقِيَ لِلْمُفْلِسِ وما لَا يَكُونُ كَذَلِكَ رَجَعَ فِيهِ وَمَتَى رَجَعَ الْبَائِعُ فِي الْأَصْلِ مِنَ الشَّجَرِ أَوْ الْأَرْضِ وَبَقِيَ الثَّمَرَةُ أَوْ الزَّرْعُ فَلِلْمُفْلِسِ وَالثَّمَرَةُ تَرْكُهُ إِلَى وَقْتِ الْجِدَادِ مِنْ غَيْرِ أَجْرَةٍ أَهْ نِهَائِيَّةٌ وَقَوْلُهُ وَمَتَى رَجَعَ إلخ فِي الْمَغْنِيِّ مِثْلُهُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر فَوَرَقُ الْفَرْصَادِ وَالتَّبَقِ وَالْحِنَاءِ وَالْأَسِ أَي: بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ فِي بَيْعِ الشَّجَرِ وَإِلَّا فَالَّذِي مَرَّلَهُ م ر فِي بَيْعِ الْأَصُولِ وَالثَّمَارِ تَرْجِيحُ دُخُولِ الْأَرْبَعَةِ فِي بَيْعِ الشَّجَرِ أه. ☐ قوله: (كَمْ حَجَرَ عَلَيْهِ) أي: قَبْلَ آدَاءِ الثَّمَنِ أَهْ مَغْنِيَّيْ عِبَارَةٌ عَن ش هَذَا مَفْرُوضٌ فِيمَا لَوْ لَمْ يَقْبُضْ شَيْئًا مِنَ الثَّمَنِ وَرَجَعَ فِي الْجَمِيعِ فَلَوْ قَبِضَ بَعْضُ الثَّمَنِ وَرَجَعَ فِي نِصْفِ الْأَرْضِ فَلَا قُرْبَ أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ فِيمَا يَخْصُصُ النِّصْفَ مِنَ الْأَرْضِ بَيْنَ الْقُلْعِ وَغَرَامَةِ أَرْضِ التَّقْصِ إِلَى

فيه. ☐ قوله: (واجتماعهما في كُلِّ إِنَّمَا يَتَصَوَّرُ إلخ) يَرُدُّ على هذا الكلام أَنَّهُ لَيْسَ في عبارة المُصَنِّفِ اغتيارُ اجتماعهما بل المفهوم منها لَيْسَ إِلَّا تَقْرِيبُ استتارِ الثَمَرِ بِكمامه من استتار الجنين وتَقْرِيبُ تأبيره من انفصال الجنين وهذا أعم من اجتماعهما ويؤيدُ الأعمية ذكرُ هذا في مقابلة ما قَبْلَهُ من قوله فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ الْبَيْعِ إلخ.

أو فُعلَ ذلك بعد الحجرِ خلافاً لما يُوهّمه كلامُ شارحِ هنا وفي غيره واختارَ البائعُ الرجوعَ في الأرضِ (فإن اتَّفَقَ الغَرَماءُ والمُفلسُ على تفرِيعها) مِنّا فيها (فعلوا)؛ لأنَّ الحقَّ لا يعدوهم وبتَحْتِ الأذرعِ أخذًا من كلامِ جمعٍ أنه لا يُقْلَعُ إلا بعد رجوعه فيها وإلا فقد يوافقهم ثم لا يرجعُ فيحصلُ الضررُ ومن ثمَّ لو كانتِ المصلحةُ لهم لم يُشترَطْ تقدُّمُ رجوعه. (وأخذها) البائعُ؛ لأنها عَيْنُ مالِه وأفهمَ قوله اتَّفَقَ أنه ليس له إلزامهم قبل الامتناعِ الآتي أخذَ قيمةَ الغرسِ والبناءِ لِيَتَمَلَّكهما معها ويَجِبَ تسويةُ الحُفَرِ وغمارةُ أرضِ نقصِ الأرضِ بالقْلَعِ من مالِ المُفلسِ مُقَدِّمًا

آخِرِ ما يَأْتِي هَذَا إذا كان عامًّا في الأرضِ فلو كان في أَحَدِ جانِبَي الأرضِ وقُسمَتِ الأرضُ بَيْنَ البائعِ والمُفلسِ فَإِنَّ آلَ المُفلسِ من الأرضِ ما فيه البناءُ أو الغراسُ بِيَعِ كُلُّهُ وَإِنْ آلَ للبائعِ ما فيه ذَلِكَ كان التَّفْصِيلُ الحَاصِلُ فيما لو رَجَعَ في الأرضِ كُلُّهَا مِنْ أَنَّهُ إِنْ اتَّفَقَ الغَرَماءُ والمُفلسُ على القْلَعِ فَذَلِكَ إِلَى آخِرِ ما يَأْتِي ومثلُ المبيعةِ المؤجَّرةِ لَه كَأَن اسْتَأْجَرَ أرضًا ثم غَرَسَهَا أو بَنَى فِيهَا حُجْرًا عَلَيْهِ ثُمَّ إِنْ فَسَخَ بَعْدَ مُضِيِّ مُدَّةٍ لِمِثْلِهَا أَجْرَةً ضَارَبَ بِهَا وَإِلَّا فَلَا مُضَازَبَةَ لِسُقُوطِ الأَجْرَةِ بِالْفَسْخِ اهـ ع ش. ٥ قوله: (أو فَعَلَ ذَلِكَ بَعْدَ الْحَجَرِ) بَأَن تَأَخَّرَ بَيْعُ مَالِ المُفلسِ وَعُذِرَ البائعُ فِي عَدَمِ الفسخِ أَوْ وَقَعَ بَيْعُهُ بَعْدَ حَجَرِ جِهْلِهِ فَغَرَسَ المُشْتَرِي أَوْ بَنَى ثُمَّ عَلِمَ البائعُ بِالْحَجَرِ فَفَسَخَ الْعَقْدَ اهـ ع ش.

٥ قولُ (سئ): (فعلوا) أي: وَإِنْ نَقَصَتْ قِيَمَةُ الْبِنَاءِ وَالْغِرَاسِ وَلَا نَظَرَ لِاحْتِمَالِ غَرِيمِ آخِرٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ اهـ ع ش. ٥ قوله: (لأنَّ الحقَّ) إِلَى قولِ المُنْثَرِ: (وإن امتنعوا) فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَبَحَثَ إِلَى المُنْثَرِ. ٥ قوله: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِي إلخ اهـ.

٥ قوله: (إِنَّهُ لَا يُقْلَعُ إِلَّا بَعْدَ رُجُوعِهِ) يَتَّبِعِي أَنَّ لَا يَجِبُ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ الْبَيْعِ بِالْغَبَنِ الْفَاحِشِ إِذَا رَضِيَ المُفلسُ وَالْغَرَماءُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ اهـ سَم وَلَا يَتَّعَدُ الْفَرْقُ بَأَن مَا هُنَا شَبِيهٌ بِالْإِثْلَافِ الْمَمْنُوعِ بَلْ مِنْهُ وَمَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّسَامُحِ فِي الْبَيْعِ الْمُطْلَقِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَيَتَّبِعِي إلخ أي: يُسْتَحَبُّ اهـ سَم وَظَاهِرُ قولِ الشَّارِحِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ كَانَتِ الْمَصْلَحَةُ إلخ وَجُوبُ ذَلِكَ وَهُوَ ظَاهِرُ اهـ. ٥ قوله: (فَقَدْ يُوَافِقُهُمْ) أي: يُوَافِقُ الْبَائِعُ الْغَرَماءَ وَالْمُفلسَ فِي الْقْلَعِ وَالرُّجُوعِ. ٥ قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) أي: مِنْ أَجْلِ أَنَّ اسْتِثْرَاءَ تَقَدُّمِ الرُّجُوعِ لِدَفْعِ ضَرَرِ الْغَرَماءِ. ٥ قوله: (لَوْ كَانَتِ الْمَصْلَحَةُ إلخ) أي: فِي الْقْلَعِ يَتَّبِعِي أَوْ يَسْتَوِي الْأُمْرَانِ اهـ سَم. ٥ قوله: (وَأَخَذَهَا الْبَائِعُ) أي: بِرُجُوعِهِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. ٥ قوله: (لَأَنَّهَا عَيْنُ مَالِهِ) أي: وَلَمْ يَتَّعَلَّقْ بِهَا حَقٌّ لغيرِهِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. ٥ قوله: (قَوْلُهُ اتَّفَقَ) أي: إِلَى آخِرِهِ. ٥ قوله: (الآتِي) أي: بِقولِ المُنْثَرِ وَإِنْ امْتَنَعُوا إلخ. ٥ قوله: (أَخَذَ قِيَمَةَ الْغُرْسِ إلخ) مَفْعُولٌ ثَانٍ لِلْإِلْزَامِ. ٥ قوله: (لِيَتَمَلَّكَهَا إلخ) أي: الْبَائِعُ الْأَرْضَ وَالْغُرْسَ وَالْبِنَاءَ. ٥ قوله: (تَسْوِيَةُ الْحُفَرِ) أي: بِإِعَادَةِ تَرَابِهَا فَقَطْ ثُمَّ إِنْ حَصَلَ نَقْصٌ بَأَن لَمْ تَحْصُلِ التَّسْوِيَةُ بِالتَّرَابِ الْمُعَادِ وَنَقَصَتْ قِيَمَتُهَا لَزِمَ الْمُفلسُ الْأَرْضُ اهـ ع ش. ٥ قوله: (مُقَدِّمًا) أي: الْبَائِعُ نِهَايَةً

٥ قوله: (أَنَّهُ لَا يُقْلَعُ إِلَّا بَعْدَ رُجُوعِهِ) يَتَّبِعِي أَنَّ لَا يَجِبُ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ الْبَيْعِ بِالْغَبَنِ الْفَاحِشِ إِذَا رَضِيَ المُفلسُ وَالْغَرَماءُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ. ٥ قوله: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ كَانَتِ الْمَصْلَحَةُ) يَتَّبِعِي أَوْ يَسْتَوِي الْأُمْرَانِ.

به على الغرماءِ وفاقاً لجمع مُتَقَدِّمين ومُتَأَخِّرِينَ؛ لأنه لِيَتَخْلِيصَ ماله وإنما لم يرجع البائع بأرض مبيع وجده ناقصاً كما مر؛ لأنَّ النقص هنا حدث بعد الرجوع (وإن امتنعوا) كُلُّهُمْ من قُلْع ذلك (لم يُجَبِّروا) لِيُوضِعَهُ بِحَقِّ فَيُحْتَرَمَ (بل له أن يرجع) في الأرضِ ذِكْرُهُ زيادةً إيضاح (و) حيثيِّد يلزمه أن (يتملك الغراس والبناء بقيمته) وقت التملك

ومُغْنِي. قُود: (به) أي بالأرض. قُود: (وفاقاً لجمع إلخ) عبارة النهاية والمُغْنِي كما قاله الأكثرون وجَزَمَ به في الكفاية اهـ. قُود: (لِتَخْلِيصَ ماله) أي المُفْلِسِ اهـ ع ش. قُود: (وجده ناقصاً) أي: نقص صفة بأن نقص شيئاً لا يُفَرِّدُ بالبيع كسقوط يد العبد اهـ ع ش عبارة سم قوله وجده ناقصاً أي: بأقوة لا مُطلقاً كما يُستفاد من قول المُصَنِّفِ السَّابِقِ ولو تَعَيَّبَ بِأقوة إلخ وفي قوله كما مرَّ إشارةً إلى ذلك اهـ وعبارة الرشيدي قوله ناقصاً أي: بفعل المُشْتَرِي كما هو نظير ما هنا ولعلَّ هذا أولى من قول الشهاب ابن قاسم أي: بأقوة اهـ. قُود: (بعد الرجوع) قَضِيَّتْهُ عَدَمُ الرجوع إذا حدث النقص قبل الرجوع بأن نُقِلَ قبل الرجوع اهـ سم قلت وقضيتُه أيضاً أنه لو عَيَّه المُشْتَرِي هناك بعد الرجوع أنه يَضْمَنُهُ وهو ظاهر اهـ رشيدي وعبارة ع ش قوله؛ لأنَّ النقص هنا إلخ قَضِيَّتْهُ أنه لو كان قبل الرجوع لا أرض له وبه جَزَمَ شَيْخُنَا الزيادي لكن قال عميرة قوله وجب الأرض أي: سواء كان قبل الرجوع أو بعده اهـ أي وهو ضعيف.

قُود (سئ): (بل له إلخ) أي: للبائع أن يضارب بالثمن وله أن يرجع إلخ نهاية ومُغْنِي. قُود: (ذكره زيادةً إيضاح) قال سم على حَجِّ يَتَأَمَّلُ أقول ولعلَّ وجهه أن ما سبق أي: في أول الفصل مفروض فيمن وجد متاعه بعينه وما هنا بخلافه اهـ ع ش أي: لأنه مُتَغَيَّرٌ بِسَبَبِ الغرس والبناء فلا يُغْنِي ما سبق عما هنا. قُود: (وحيثيِّد يلزمه أن يملك) أي: إن لم يَخْتَرْ القُلْعَ كما يأتي فالواجب مع الرجوع أحد الأمرين بل الثلاثة كما يأتي اهـ رشيدي أي: من المضاربة بالثمن وتملك الجميع بالقيمة والقُلْع بالأرض.

قُود (سئ): (ويتملك إلخ) فيه إشعارٌ باختيار الإيجاب والقبول ويظهر أن اختياره هنا مُتَّفَقٌ عليه وأنه لا يَتَأْتِي هنا قول الشارح السَّابِقِ في الحمل وظاهر كلامهم إلخ؛ لأنَّ البناء والغراس مُتَمَيِّزٌ عَنِ الأرضِ ومَرْنِي، ثم رأيت ابن قاسم في حاشية المنهج قال تملكه أي بعقد كما اعتمدته الطباوي اهـ سيّدُ عَمَرٍ وفيه أن قول الشارح السَّابِقِ في الولد لا في الحمل وعبارة ع ش بعد نقله كلام سم على المنهج نصّها أي والعقد المذكور إما من القاضي أو من المالك بإذنه منه إما تقدّم في بيع مال المُفْلِسِ وظاهره مع ما تقدّم في باب البيع من أنه لا بُدَّ لِصِحَّتِهِ من العلم بالثمن أن يَبْتَخَرِ عَنِ القيمة قبل العقد ويُحْتَمَلُ الإِكْتِفَاءُ هنا بأن يقول بعثك هذا بقيمته ثم يعرض على أرباب الخبرة ليعلم قدرها ويُعْتَمَرُ ذَلِكَ هنا لِلْمُبَادَرَةِ في

قُود: (وجده ناقصاً) أي: بأقوة لا مُطلقاً كما يُستفاد من قول المُصَنِّفِ السَّابِقِ ولو تَعَيَّبَ بِأقوة إلخ وفي قوله كما مرَّ إشارةً إلى ذلك. قُود: (بعد الرجوع) قَضِيَّتْهُ عَدَمُ الرجوع إذا حدث النقص قبل الرجوع بأن نُقِلَ قبل الرجوع على ما تقدّم. قُود: (زيادةً إيضاح) يَتَأَمَّلُ. قُود: (وحيثيِّد يلزمه) اللزوم مأخوذ من قوله الآتي والأظهر أنه ليس له إلخ.

غَيْرِ مُسْتَحَقِّ الْقَلْعِ مَجَانًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِقَلَّا يَتَّحِدُ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ وَيَبْقَى الْغَرَسُ الْإِنْخِ؛ لِأَنَّا لَوْ قَوَّمْنَاهُ هُنَا مُسْتَحَقُّ الْقَلْعِ سَاوَى ذَاكَ وَكَانَ جَوَازُ الرُّجُوعِ هُنَا وَمَنْعُهُ ثُمَّ كَالْتَحَكُّمِ وَذَلِكَ تَخْلِيصًا لِمَا لَهُ وَجْهًا بَيْنَ الْمَصْلَحَتَيْنِ وَالَّذِي يُتَّجِهُ مِنْ تَرَدُّدٍ لِلْإِسْنَوِيِّ أَنَّهُ يَصِحُّ اخْتِيَارُهُ لِهَذَا الْقِسْمِ وَإِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ عَلَيْهِ التَّمَلُّكُ نَعَمْ إِنْ تَرَكَهُ بَانَ بُطْلَانُ رُجُوعِهِ فِيمَا يَظْهَرُ أَيْضًا هَذَا كُلُّهُ إِنْ لَمْ يَخْتَرْ الْقَلْعَ وَإِلَّا لَمْ يَلْزِمَهُ تَمَلُّكُ (و) جَازَ (لَهُ أَنْ يَقْلَعَ وَيَغْرُمَ أَرْضَ نَقِصِهِ) وَهُوَ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ

فَضْلِ الْأَمْرِ فِي مَالِ الْمُفْلِسِ اهـ. قَوْلُهُ: (غَيْرِ مُسْتَحَقِّ الْقَلْعِ) خِلَافًا لِلشَّيْخِ سُلْطَانِ أَدَبُ جَبْرِمِي وَسَيَاتِي عَنْ سَمٍ مَا يُؤَيِّدُهُ وَهُوَ قَضِيَّةُ إِطْلَاقِ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (لَأَنَّا لَوْ قَدَّمْنَاهُ هُنَا مُسْتَحَقُّ الْقَلْعِ الْإِنْخِ) لِأَنَّ قِيَمَتَهُ مُسْتَحَقُّ الْقَلْعِ كَقِيَمَتِهِ إِذَا رَجَعَ فِي الْأَرْضِ دُونَهُ لِعَدَمِ مَقَرِّهِ لِهَيْئَتِهِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الضَّرَرَ فِي الْحَالِّينِ يُنْقِصُ الْقِيَمَةَ فَتَجَوِزُ الرُّجُوعُ هُنَا لَا تَمَّ مَعَ اسْتِثْنَاءِ الْحَالِّينِ فِي الضَّرَرِ كَالْتَحَكُّمِ فَقَوْلُهُ لِقَلَّا يَتَّحِدُ الْإِنْخِ أَي: فِي الْمُعْنَى وَحُصُولِ الضَّرَرِ اهـ سَمٍ. قَوْلُهُ: (كَالْتَحَكُّمِ) قَدْ يُمْنَعُ ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ فِيمَا سَيَاتِي إِنَّمَا امْتَنَعَ؛ لِأَنَّ نَقْصَهُ يَقُوتُ الرَّغْبَةَ فِيهِ وَهَذَا قَدْ وَجَدَ رَغْبَةَ الْبَائِعِ فِيهِ بِالْفِعْلِ اهـ سَمٍ. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ الْإِنْخِ) أَي: لَزُومُ التَّمَلُّكِ وَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَهُ أَنْ يَقْلَعَ الْإِنْخِ لِيَكُونَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ لَزُومًا أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ. قَوْلُهُ: (بَيْنَ الْمَصْلَحَتَيْنِ) أَي: مَصْلَحَةِ الْبَائِعِ وَمَصْلَحَةِ الْمُفْلِسِ وَالْغَرَاءِ. قَوْلُهُ: (مِنْ تَرَدُّدٍ لِلْإِسْنَوِيِّ) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَبِعَارَةُ الشَّرْحَيْنِ وَالرَّوْضَةُ أَنَّ لَهُ أَنْ يَرْجَعَ عَلَى أَنْ يَتَمَلَّكَ بِصِغَةِ الشَّرْطِ فَهِيَ مُسَاوِيَةٌ لِبِعَارَةِ الْمُحَرَّرِ وَهِيَ تَقْتَضِي أَنَّ الرُّجُوعَ لَا يَصِحُّ بِدُونِ الشَّرْطِ عَلَى خِلَافِ مَا تَذَلُّ عَلَيْهِ بِعَارَةُ الْمِنْهَاجِ وَعَلَى هَذَا فَهَلْ يُشْتَرَطُ الْإِثْبَاتُ بِالشَّرْطِ مَعَ الرُّجُوعِ كَمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُهُمْ؟ أَوْ يَكْفِي الْإِثْبَاتُ عَلَيْهِ وَعَلَى الْأَمْرَيْنِ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ بَعْدَ الشَّرْطِ أَوْ الْإِثْبَاتِ عَلَيْهِ فَهَلْ يُجْبَرُ عَلَى التَّمَلُّكِ أَوْ يُنْقَضُ الرُّجُوعُ أَوْ يَتَبَيَّنُ بُطْلَانُهُ؟ فِيهِ نَظَرٌ انْتَهَى أَدَبُ كُرْدِي زَادَ ش وَالَّذِي يُتَّجِهُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ أَي: إِثْبَاتُ شَرْطِ التَّمَلُّكِ مَعَ الرُّجُوعِ وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْعَلِ التَّمَلُّكُ يُنْقَضُ الرُّجُوعُ اهـ. قَوْلُهُ: (لِهَذَا الْقِسْمِ) أَي: الرُّجُوعِ وَالتَّمَلُّكِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يُشْرَطْ عَلَيْهِ الْإِنْخِ) أَي: وَإِنْ لَمْ يَأْتِ الْبَائِعُ بِشَرْطِ التَّمَلُّكِ مَعَ الرُّجُوعِ وَلَمْ يَوْجَدْ الْإِثْبَاتُ عَلَى التَّمَلُّكِ قَبْلَهُ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ تَرَكَهُ الْإِنْخِ) أَي: وَلَمْ يَخْتَرْ الْقَلْعَ أَيْضًا بِدَلِيلِ هَذَا كُلُّهُ الْإِنْخِ، فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَصِحُّ رُجُوعُهُ إِنْ تَمَلَّكَ أَوْ قَلَعَ بَعْدَ غُرْمِ الْأَرْضِ وَإِلَّا بَانَ بُطْلَانُهُ ثُمَّ لَهُ الْعَوْدُ إِلَى التَّخْيِيرِ كَمَا يُفْهَمُ وَمِمَّا سَيَذْكُرُهُ عَنِ الرَّافِعِيِّ وَالْمُصَنِّفِ اهـ سَمٍ. قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَي: كَصِحَّةِ اخْتِيَارِ التَّمَلُّكِ بِدُونِ شَرْطِهِ.

قَوْلُهُ: (وَجَازَ لَهُ أَنْ يَقْلَعَ الْإِنْخِ) أَي: فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْمُضَارَبَةِ بِالثَمَنِ، وَتَمَلُّكِ الْجَمِيعِ بِالْقِيَمَةِ وَالْقَلْعِ

قَوْلُهُ: (غَيْرِ مُسْتَحَقِّ الْقَلْعِ) أَي: لِأَنَّ قِيَمَتَهُ مُسْتَحَقُّ الْقَلْعِ كَقِيَمَتِهِ إِذَا رَجَعَ فِي الْأَرْضِ دُونَهُ لِعَدَمِ مَقَرِّهِ هَيْئَتِهِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الضَّرَرَ فِي الْحَالِّينِ لِيُنْقِصَ الْقِيَمَةَ فَتَجَوِزُ الرُّجُوعُ هُنَا لَا تَمَّ مَعَ اسْتِثْنَاءِ الْحَالِّينِ فِي الضَّرَرِ كَالْتَحَكُّمِ فَقَوْلُهُ لِقَلَّا يَتَّحِدُ الْإِنْخِ أَي: فِي الْمَعْنَى وَحُصُولِ الضَّرَرِ. قَوْلُهُ: (كَالْتَحَكُّمِ) قَدْ يُمْنَعُ ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ فِيمَا سَيَاتِي إِنَّمَا امْتَنَعَ؛ لِأَنَّ نَقْصَهُ يَقُوتُ الرَّغْبَةَ فِيهِ وَهَذَا رَغْبَةُ الْبَائِعِ فِيهِ بِالْفِعْلِ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ تَرَكَهُ) أَي: وَلَمْ يَخْتَرْ الْقَلْعَ أَيْضًا بِدَلِيلِ هَذَا كُلُّهُ الْإِنْخِ، فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَصِحُّ رُجُوعُهُ إِنْ تَمَلَّكَ أَوْ قَلَعَ

قَائِمًا وَمَقْلُوعًا وَجَازَ لَهُ كُلٌّ مِنْ هَذَيْنِ؛ لِأَنَّ مَالَ الْمُفْلِسِ مَبِيعٌ كُلُّهُ وَالضَّرَرُ يَنْدَفِعُ بِكُلِّ مَنِهْمَا بِخِلَافِ مَا لَوْ زَرَعَهَا الْمُشْتَرِي، وَأَخَذَهَا الْبَائِعُ لَا يُمْكِنُ مِنْ ذَلِكَ؛ إِذْ لِلزَّرْعِ أَمَدٌ يُنْتَظَرُ فَسَهْلٌ احْتِمَالُهُ فَإِنْ اخْتَلَفُوا عَمِلَ بِالْمَصْلَحَةِ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا) أَي: فِي الْأَرْضِ (وَيَقَى الْغَرَسُ وَالْبِنَاءُ لِلْمُفْلِسِ) وَلَوْ بَلَا أَجْرَةً لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا بَلَا مُقَرَّرٌ نَاقِصٌ الْقِيَمَةُ فَيُضَارِبُ الْبَائِعُ بِالثَمَنِ أَوْ يَعُودُ إِلَى التَّخْيِيرِ السَّابِقِ قَالَهُ الرَّافِعِيُّ وَأَخَذَ مِنْهُ الْمُصَنِّفُ أَنَّهُ لَوْ امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ مُكِّنَ وَأَشَارَ ابْنُ الرَّفْعَةِ إِلَى اسْتِشْكَالِهِ بِأَنَّ الرُّجُوعَ فُورِيًّا، وَيُجَابُ بِأَنَّ

بِالْأَرْضِ أَهْ نِهَائِيَّةٌ. هـ. قَوْلُهُ: (قَائِمًا) هَلْ غَيْرُ مُسْتَحَقِّ الْقَلْعِ مَجَانًا أَهْ سَمِ أَقُولُ قِيَاسًا مَا مَرَّ عَنِ الشَّارِحِ فِي التَّمْلِكِ نَعَمْ لَكِنْ فِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْحَلْبِيِّ أَي: مُسْتَحَقِّ الْقَلْعِ أَهْ. هـ. قَوْلُهُ: (مِنْ هَذَيْنِ) أَي: التَّمْلِكِ وَالْقَلْعِ كُرْدِي. هـ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ زَرَعَهَا) مُحْتَزَرُ قَوْلِهِ لَوْ غَرَسَ الْخِ هـ. ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَجَازَ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ وَلَوْ كَانَ الْمَبِيعُ فِي النَّهَائِيَّةِ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَأَشَارَ إِلَى وَإِنَّمَا. هـ. قَوْلُهُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَي: مِنْ تَمْلِكِ الزَّرْعِ بِالْقِيَمَةِ أَهْ مَعْنَى أَي: أَوْ الْقَلْعِ بِالْأَرْضِ. هـ. قَوْلُهُ: (إِذْ لِلزَّرْعِ أَمَدٌ يُنْتَظَرُ) أَي: وَإِنْ كَانَ يُجْزَى مِرَارًا كَمَا يُفْهَمُ مِنْ إِطْلَاقِهِ مَرَّةً وَفَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ أَنْ مِثْلَ الزَّرْعِ فِي ذَلِكَ الشَّتْلِ الَّذِي جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنَّهُ لَا يَنْمُو إِلَّا إِذَا نُقِلَ إِلَى غَيْرِ مَوْضِعِهِ أَهْ ش. وَلَعَلَّ الظَّاهِرَ مَا فِي الْبُجَيْرِيِّ عِبَارَتُهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَي: التَّغْلِيلُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يُرَادُ لِلدَّوَامِ وَيُجْزَى مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْغَرَسِ وَالْبِنَاءِ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ وَقَرَّرَهُ شَيْخُنَا الْعَزِيزِيُّ أَهْ. هـ. قَوْلُهُ: (فَسَهْلٌ احْتِمَالُهُ) أَي: وَلَا أَجْرَةً لَهُ مُدَّةً بَقَائِهِ؛ لِأَنَّهُ وَضِعَ بِحَقِّ وَلَهُ أَمَدٌ يُنْتَظَرُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا لَوْ لَمْ يَتَأَخَّرَ عَنْ وَقْتِهِ الْمُعْتَادِ أَمَّا لَوْ تَأَخَّرَ عَنْ ذَلِكَ بِسَبَبِ اقْتِضَاءِ كَعُورٍ يَزِيدُ وَأَكْلِ جَرَادٍ تَأَخَّرَ بِهِ عَنْ إِذْرَاكِهِ فِي الْوَقْتِ الْمُعْتَادِ أَوْ قَصَرَ الْمُشْتَرِي فِي التَّأَخِيرِ فَلَا اقْتِرَابَ لَزُومِ الْأَجْرَةِ لِلْبَائِعِ؛ لِأَنَّ غُرُوضَ ذَلِكَ نَادِرٌ وَالْمُشْتَرِي فِي الثَّانِيَةِ مُقَصِّرٌ فَلَزِمَتْهُ الْأَجْرَةُ أَهْ ش. هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ اخْتَلَفُوا) (إِلَخ) مُحْتَزَرُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَإِنْ اتَّفَقَ أَهْ ش. هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ اخْتَلَفُوا) (إِلَخ) أَي: الْغَرَمَاءُ وَالْمُفْلِسُ بِأَنَّ طَلَبَ بَعْضِهِمُ الْقَلْعَ وَبَعْضُهُمُ الْقِيَمَةَ مِنَ الْبَائِعِ أَهْ مَعْنَى عِبَارَةُ الْحَلْبِيِّ وَالْكُرْدِيِّ أَي: الْمُفْلِسُ وَالْغَرَمَاءُ كَانَ طَلَبُ الْمُفْلِسِ الْقَلْعَ، وَالْغَرَمَاءُ تَمْلِكُ الْبَائِعِ بِالْقِيَمَةِ أَوْ بِالْعَكْسِ أَوْ وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَ الْغَرَمَاءِ بِأَنَّ طَلَبَ بَعْضِهِمُ الْقَلْعَ وَبَعْضُهُمُ الْقِيَمَةَ مِنَ الْبَائِعِ أَهْ. هـ. قَوْلُهُ: (بِالْمَصْلَحَةِ) أَي: مَصْلَحَةِ الْمُفْلِسِ أَهْ بُجَيْرِي. هـ. قَوْلُهُ: (فَيُضَارِبُ الْخِ) تَفْرِيعٌ عَلَى الْأَظْهَرِ. هـ. وَقَوْلُهُ: (إِلَى التَّخْيِيرِ السَّابِقِ) أَي: تَمْلِكُهُمَا بِقِيَمَتَيْهِمَا أَوْ قَلْعَهُمَا مَعَ غَرَامَةِ أَرْضِ التَّقْصِ وَفِي سَمِ بَعْدَ كَلَامٍ مَا نَصَّهُ فَلَوْ حَصَلَ فَسَخٌ وَأَبْقِيَ مَا ذَكَرَ لِلْمُفْلِسِ فَيَنْتَجِهَ أَنْ يُقَالَ: لَا يُعْتَدُّ بِهِ بِمُجَرَّدِهِ بَلْ إِنَّ عَادَ إِلَى الْمُضَارَبَةِ حُكْمَ بِلَافَاتِهِ أَوْ إِلَى التَّخْيِيرِ الْمَذْكُورِ بِالْإِعْتِدَادِ بِهِ أَهْ. هـ. قَوْلُهُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَي: التَّمْلِكِ وَالْقَلْعِ. هـ. وَقَوْلُهُ: (ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ) أَي: إِلَى أَحَدِهِمَا. هـ. قَوْلُهُ: (اسْتِشْكَالُهُ) أَي: كَلَامُ الْمُصَنِّفِ.

بَعْدَ غُرْمِ الْأَرْضِ وَإِلَّا بِأَنَّ بُطْلَانَهُ ثُمَّ لَوْ الْعُودُ إِلَى التَّخْيِيرِ كَمَا يُفْهَمُ مِمَّا سَيَذْكُرُهُ عَنِ الرَّافِعِيِّ وَالْمُصَنِّفِ. هـ. قَوْلُهُ: (قَائِمًا) هَلْ غَيْرُ مُسْتَحَقِّ الْقَلْعِ مَجَانًا. هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ اخْتَلَفُوا) أَي: الْغَرَمَاءُ وَالْمُفْلِسُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَأَشَارَ ابْنُ الرَّفْعَةِ إِلَى اسْتِشْكَالِهِ) إِشْكَالُ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَجَوَابُ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ قَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ

تخبيره كما ذكر يقتضي أنه يُتَقَرَّرُ له نوع تَرَوُّ لِمَصْلَحَةِ الرَّجُوعِ فلم يُؤَثِّرْ ما يتعلَّقُ به من اختيار شيءٍ وعَوْدِهِ لغيره بقدر الإمكان وإنما رجع إذا صَبَغَ المُشْتَرِي الثوب فيه دون الصبغ ويكون شريكاً؛ لأنَّ الصبغ كالصفة التابعة. (ولو كان المبيع حِنْطَةً فَخَلَطَهَا) المُشْتَرِي (بمثليها أو دونها) قبل الحجر أو بعده (فله) أي: البائع بعد الفسخ (أخذ قدر المبيع من المخلوط)؛ لأنَّ مثل الشيء بمنزِلته ومن ثمَّ جازت قِسْمَةُ المُخْتَلِطِ بمثله ولأنه سامح في الدون وأفهم قوله أخذ أنه لو طلب البيع وقِسْمَةُ الثمن لم يجب أمَّا إذا خَلَطَهَا أَجْنَبِيٌّ فَيُضَارِبُ البائع بنقص الخلط كما في العيب (أو) خَلَطَهَا (بأجود) منها (فلا رجوع في المخلوط في الأظهر) بل يُضَارِبُ بالثمن فقط لِتَعَدُّ القِسْمَةِ؛ لأنَّ أخذ قدر حقه ضرراً بالمفلس ومساويه قيمة رباً لا يُقال شرط الربا العقد ولا عقد هنا؛ لأنه ممنوع بأنَّ ما أُخِذَ مِنَ الأَجُودِ من غير النوع وهو

□ فَوُدَّ: (نوع تَرَوُّ) أي تَفَكُّرٌ. □ فَوُدَّ: (ما يتعلَّقُ به) أي: بالتَّرَوِّي اه كُرْدِي. □ فَوُدَّ: (وإنما رجع إلخ) ردُّ لِذَلِيلٍ مُقَابِلِ الأَظْهَرِ بَيَانِ الفَرْقِ. □ فَوُدَّ: (فيه) أي: في الثوب والجارُّ مُتَعَلِّقٌ بِرُجُوعِ. □ فَوُدَّ: (ويكون إلخ) أي: يكون المُفْلِسُ شريكاً مع البائع بالصِّبْغِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنِي. □ فَوُدَّ: (كالصفة التابعة) أي: لِلثَّوْبِ بِخِلَافِ الغِرَاسِ والبِنَاءِ كما هو ظاهر اه كُرْدِي أي: فَيُتَقَرَّرُ في التابع ما لا يُتَقَرَّرُ في غيره.

□ فَوُدَّ: (المُشْتَرِي) ولو بِمَادُونِهِ أو اِخْتَلَطَ بِنَفْسِهِ أو خَلَطَهُ نَحْوَ بَهِيمَةٍ قَلْبُوبِيٍّ اه بُجَيْرِمِيٍّ ثم هو إلى قول المثنى أو بأجود في النِّهَائِيَّةِ والمُعْنِي إلَّا قوله، ومن ثمَّ جازت قِسْمَةُ المُخْتَلِطِ بِمِثْلِهِ. □ فَوُدَّ: (ومن ثمَّ جازت قِسْمَتُهُ) قال في الرُّوضِ وله إيجابٌ على قِسْمَةِ ما رَجَعَ فيه لا على بَيْعِهِ انْتَهَى اه سَم. □ فَوُدَّ: (لو طَلَبَ إلخ) عبارة النِّهَائِيَّةِ ولا يُجَابُ طَالِبُ البَيْعِ وقِسْمَةُ الثَّمَنِ اه أي: مُشْتَرِيًا كان أو بِإِتِّعَاعِ ش.

□ فَوُدَّ: (أَجْنَبِيٍّ) أي: يَضْمَنُ اه مُعْنِي. □ فَوُدَّ: (أَجْنَبِيٍّ) أي: أو البائع؛ لآنه حَيْثُ خَلَطَهُ تَعَدَّى به أي: قَبَّرَمُ أَرْضِ النَّقْصِ لِلْعُرْمَاءِ حَالاً ثم إنَّ رَجَعَ في العَيْنِ بَعْدَ الْحَجَرِ ضَارَبَ بِمَا عَرِمَ وإنَّ لم يَرْجِعْ فيها ضَارَبَ بِكُلِّ الثَّمَنِ وبَقِيَ ما لَو اِخْتَلَطَ بِنَفْسِهِ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ مِثْلُ ما لَو خَلَطَهُ المُشْتَرِي اه ع ش.

□ فَوُدَّ: (كما في العيب) أي: بِأَجْنَبِيٍّ يَضْمَنُ فَإِنَّ لِلْبَائِعِ حَيْثُ الْمُضَارَبَةِ بِالثَّمَنِ وَأَخَذَ المَبِيعِ والمُضَارَبَةِ مِنْ ثَمَنِهِ بِنِسْبَةِ نَقْصِ القِيَمَةِ. □ فَوُدَّ: (أو خَلَطَهَا) أي: المُشْتَرِي ومِثْلُهُ ما لَو خَلَطَهَا أَجْنَبِيٌّ وَلَوْ كان البائعُ أو اِخْتَلَطَ بِنَفْسِهَا اه ع ش. □ فَوُدَّ: (بل يُضَارِبُ) إلى قوله: (لا يُقالُ) في المُعْنِي وكذا في النِّهَائِيَّةِ إلَّا قوله؛ لأنَّ إلخ. □ فَوُدَّ: (ومساويه) عَطِفَ على حَقِّهِ. □ فَوُدَّ: (قيمة) تَمَيِّيزٌ عَنِ النِّسْبَةِ. □ فَوُدَّ: (من غير النوع) خَبَرٌ إِنَّ وَلَعَلَّ المُرَادَ بِالنَّوعِ ما يَشْمَلُ الصِّفَةَ. □ فَوُدَّ: (وهو) أي: الأَخْذُ مِنْ غَيْرِ النَّوعِ.

لم يَحْصُلْ فَسْخٌ إِذْ لَوْ حَصَلَ لَحَصَلَ الفَوْرُ في الرَّجُوعِ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالْفَسْخِ فَلَوْ حَصَلَ فَسْخٌ وَأَبْقَى ما ذَكَرَ لِلْمُفْلِسِ فَيَتَّبَعُهُ أَنْ يُقالَ لا يُعْتَدُّ به بِمُجَرَّدِهِ بل إِنَّ عَادَ إِلَى الْمُضَارَبَةِ حُكِمَ بِإِلْغَائِهِ أو إلى التَّخْيِيرِ المذكورِ حُكِمَ بِالْإِعْتِدَادِ به، وَحَيْثُ يَتَّبَعُهُ فَيَمَكِّنُ حَمْلُ ما قاله الرَّافِعِيُّ والمُصَنِّفُ على هَذَا فلا يَتَوَجَّهُ إِشْكَالُ ابْنِ الرُّفْعَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

لا بُدُّ فيه من لَفْظِ الاستبدالِ وهو عقدٌ والإجبارُ على بيعِ الكُلِّ والتوزيع على القيمتين بعيدٌ؛ إذ لا ضرورةٌ إليه نعم لو قُلَّ الخليطُ بأنَّ كان قدرًا يَقَعُ به التفاوتُ بين الكيلين فإنَّ كان الأكثرُ للبائعِ فواجِدٌ عَيْنُ مالِهِ أو للمُشتري فلفاقدُ لِمَالِهِ وكالْحِنْطَةِ فيما ذَكَرَ سائرُ المثلياتِ ولو اختلَطَ شيءٌ بغيرِ جنسِهِ كزَيْتٍ بِشِيرَجٍ ضارَبَ به كالتاليفِ. (ولو طَحَنَهَا) أي الحِنْطَةُ المبيعةُ له (أو قَصَّرَ الثوبَ) المبيعَ له أو خاطَهَ بِخَيْطٍ منه أو خَبَزَ الدقيقَ أو ذَبَحَ الشاةَ أو شَوَى اللحمَ أو راضٍ الدابةَ أو ضَرَبَ اللبَنَ من ثَرابِ الأرضِ أو بَنَى عَرَصَةً بِآلاتٍ اشترَاها معها ونحوَ ذلك من كُلِّ ما يصحُّ الاستِجارُ عليه ويظهرُ به أثرُه عليه فخرجَ نحوُ حِفْظِ دَابَّةٍ وسياستها ثم حُجِرَ عليه أو تأخَّرَ ذلك عن الحَجَرِ نظيرُ ما قَدَّمْتُهُ آنفًا (فإنَّ لم تَزِدِ القيمةَ) بما ذَكَرَ (رجع ولا شيءٌ للمُفْلِسِ) فيه لُوجُودُهُ بعَيْنِهِ من غيرِ زيادةٍ ولا شيءٌ للبائعِ في مُقابِلَةِ النقصِ؛ لأنَّه لا تقصيرَ مِنَ المُشتري

قوله: (لا بُدُّ فيه من لَفْظِ الاستبدالِ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْهُ فِي الْمُخْتَلِطَةِ بِالذَّوْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ وَإِلَّا فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فَلْيَحَرَّرْهُ سَيِّدُ عُمَرَ. قوله: (والإجبارُ إلخ) رَدُّ لِمُقَابِلِ الْأَظْهَرِ. قوله: (إذ لا ضرورةُ إلخ) وَقَدْ يُقَالُ فِيهِ ضَرُورَةٌ دَفَعَ ضَرَرُ الْبَائِعِ. قوله: (تَعْمُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَلَوْ اشْتَرَى) فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (أَوْ خَاطَهُ بِخَيْطٍ مِنْهُ) وَقَوْلُهُ: (أَوْ تَأَخَّرَ) إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: (أَوْ جَهَّهْمَا) إِلَى (وَخَرَجَ) وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَوْ بَارْتِفَاعِ السُّوقِ لَا بِسَبَبِهِمَا). قوله: (فَوَاجِدُ عَيْنِ مَالِهِ) أَي: فَلَهُ الرَّجُوعُ. وقوله: (فَفَاقِدُ إلخ) أَي فَيُضَارِبُ بِالْثَمَنِ فَقَطُّ. قوله: (ضَارَبَ بِهِ) أَي: فَلَا رُجُوعَ لِعَدَمِ جَوَازِ الْقِسْمَةِ لِانْتِفَاءِ التَّمَاثُلِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. قوله: (بِخَيْطٍ مِنْهُ) خَرَجَ مَا لَوْ كَانَ الْخَيْطُ مِنَ الْمُفْلِسِ وَلَعَلَّ التَّفَاوُتَ أَنَّ الزِّيَادَةَ بِسَبَبِ الْخَيْطِ حَيْثُ يُزِيدُ لِلْمُفْلِسِ كَالَّتِي بِسَبَبِ الْخِيَاطَةِ أَهْ سَمَ وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ ضَمِيرَ مِنْهُ لِلْبَائِعِ الْمَعْلُومِ مِنَ الْمَقَامِ وَالْمُتَبَادَرُ أَنَّهُ لِلْمَبِيعِ. قوله: (اشْتَرَاهَا مَعَهَا) أَي: الْآلَاتُ مَعَ الْعَرَصَةِ. قوله: (وَنَحْوِ ذَلِكَ إلخ) كَتَبْتُ لِعَلِّمِ الرَّقِيقِ الْقُرْآنَ أَوْ حِرْفَةَ نِهَايَةً وَمُعْنَى. قوله: (فَخَرَجَ إلخ) أَي: بِقَوْلِهِ وَيُظْهَرُ بِهِ إلخ (نَحْوُ حِفْظِ دَابَّةٍ إلخ) فَإِنَّهُ وَإِنْ صَحَّ الْإِسْتِجَارُ عَلَيْهِ لَا تَثْبُتُ بِهِ الشَّرْكَةُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ بِسَبَبِهِ أَثَرٌ عَلَى الدَّابَّةِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. قوله: (قَدَّمْتُهُ آنفًا) أَي: فِي شَرْحِ فَخَلَطَهَا بِمِثْلِهَا إلخ وَيُحْتَمَلُ فِي شَرْحِ لَوْ عَرَسَ الْأَرْضَ أَوْ بَنَى وَقَدْ قَدَّمْتُ هُنَاكَ عَنْ شِئْنِ تَصْوِيرِ التَّأَخِيرِ.

قوله (سَيِّ): (فَإِنَّ لَمْ تَزِدِ الْقِيَمَةَ) بِأَنَّ تَسَاوَتْ أَوْ نَقَصَتْ رَجَعَ الْبَائِعُ فِي ذَلِكَ نِهَايَةً وَمُعْنَى. قوله: (فِيهِ) أَي: فِي الْمَبِيعِ وَكَذَا ضَمِيرُ لُوجُودِهِ بِعَيْنِهِ. قوله: (وَلَا شَيْءَ إلخ) أَي: وَإِنْ كَثُرَ النِّقْصُ أَهْ شِئْنِ. قوله: (لَأَنَّهُ لَا تَقْصِيرَ إلخ) فِيهِ شَيْءٌ فِي صُورَةِ التَّأَخِيرِ أَهْ سَمَ وَقَدْ يُجَابُ بِحَمْلِ التَّأَخِيرِ عَلَى مَا قَدَّمْتُهُ عَنْ شِئْنِ فِي تَصْوِيرِ تَأَخِيرِ الْغَرَسِ أَوْ الْبِنَاءِ عَنِ الْحَجَرِ.

قوله: (بِخَيْطٍ مِنْهُ) خَرَجَ مَا لَوْ كَانَ الْخَيْطُ مِنَ الْمُفْلِسِ وَلَعَلَّ التَّفَاوُتَ أَنَّ الزِّيَادَةَ بِسَبَبِ الْخَيْطِ حَيْثُ يُزِيدُ لِلْمُفْلِسِ كَالَّتِي بِسَبَبِ الْخِيَاطَةِ. قوله: (لَأَنَّهُ لَا تَقْصِيرَ إلخ) فِيهِ شَيْءٌ فِي صُورَةِ التَّأَخِيرِ.

في فعل ذلك (وإن زادت) بذلك (فالأظهر) أن الزيادة عين لا أثر محض فيشارك المفلس بها فللبائع أخذ المبيع ودفع حصة الزيادة للمفلس فإن أبى فالأظهر (أنه لا يباع للمفلس من ثمنه نسبة ما زاد) بالعمل؛ لأنها زيادة حصلت بفعل مُحترَم مُتَقَوِّم فوجب أن لا يضيع عليه فلو كانت قيمته خمسة وبلغت بما فعل سيئة كان للمفلس سدس الثمن في صورة البيع أو سدس القيمة في صورة الأخذ ولينسبة ذلك لفعله عادة فارق كبر الشجرة بالسقي ويسمى الدابة بالعلف؛ لأنهما محض صنْع الله تعالى؛ إذ كثيراً ما يوجد السقي والعلف ولا يوجد كبر ولا ويسمى ومن ثم امتنع الاستحجار عليهما. (ولو صبغه) المشتري (بصبغة فإن زادت القيمة) بسبب

قول السني: (وإن زادت بذلك) قد يشعر بأنه لو زادت بمجرد ارتفاع سِعْرِ الثوب مع قطع النظر عن نحو القصاراة من حيث إنه يُرْعَب فيه بذلك القدر وإن انتفى نحو القصر وأن صفة نحو القصر لا مدخل لها في الزيادة فلا شيء للمفلس وهو قياس ما يأتي في الصنع ثم رأيت أشار إلى ذلك بقوله الآتي ويأتي ذلك إلخ اهـ سم. قول: (أن الزيادة عين) أي: ملحقه بالعين نهاية ومعني. قول: (فيشارك المفلس إلخ) ولا فرق في الحنطة بين كونها طحنت وخذاها أو خلطت بحنطة أخرى مثلها أو دونها ومن هذا يعلم جواب حادثة هي أن إنساناً اشترى سكرًا معينًا معلوم المقدار ثم خلط بعضه بسكر آخر ثم طبخ المخلوط فصار بعضه سكرًا وبعضه عسلًا ثم توفى والثمن باقي في ذمته وهو أن ما بقي من السكر المبيع بعينه يأخذه البائع وما خلطه منه غيره يصير مشتركا بين البائع وورثة المشتري ثم إن لم ترد قيمته بالطبخ فلا شيء لواحد منهما على الآخر وإن زادت فوارث المشتري شريك فيما يخص البائع بالزيادة كقصاراة الثوب وزيادة الدقيق؛ لأنها حصلت بفعل مُحترَم اهـ ش. قول: (ودفع حصة الزيادة إلخ) ظاهره بلا عقْد وسيأتي عن المغني والنهاية ما هو كالصريح في أنه لا بد من العقد. قول: (للمفلس) ويُجبر هو وغرماؤه على القبول ولو أرادوا أن يتذلولوا للبائع قيمة الثوب لم يُجبر على القبول اهـ نهاية.

قول: (ولينسبة ذلك) أي نحو الطحن والقصاراة أي الأثر المترتب عليه وغرضه بهذا الرد على مقابل الأظهر. قول: (ومن ثم) من أنهما محض صنْع الله تعالى. قول: (عليهما) أي: على تكبير الشجرة وتسمين الدابة بخلاف الطحن والقصاراة نهاية ومعني.

قول السني: (ولو صبغه إلخ) أي: ثم حجر عليه نهاية ومعني أي أو تأخر ذلك عن الحجر على ما مر في الشرح.

قول السني: (بصبغة) بكسر الصاد ما يصبغ به وأما قول الشارح بسبب الصنع فيفتحها مضدر.

قول السني: (وإن زادت بذلك) قد يشعر بأنه لو زادت بمجرد ارتفاع سِعْرِ الثوب مع قطع النظر عن نحو القصاراة من حيث إنه يُرْعَب فيه بذلك القدر وإن انتفى نحو القصر وأن صفة نحو القصر لا مدخل لها في الزيادة فلا شيء للمفلس وهو قياس ما يأتي في الصنع ثم رأيت أشار إلى ذلك بقوله الآتي ويأتي ذلك إلخ.

الصنغ (قدر قيمة الصنغ) كأن كان بدرهمين والثوب بأربعة فساوى سته (رجع البائع في الثوب والمفلس شريك بالصنغ) فيباع الثوب أو يأخذه البائع والتمن أو القيمة بينهما أثلاثاً وفي كيفية الشركة وجهان أوجهما أنها فيهما جميعاً لتعذر التمييز كما في نظيره من الغصب وخرج بقولنا بسبب الصنغ ما لو زادت بارتفاع سوق أحدهما فالزيادة لمن ارتفع سعر سلعته فإن كانت بارتفاع سوقهما وزعت عليهما بالنسبة أو بارتفاع الشوق لا بسببهما فلا شيء للمفلس

هـ قوله: (فبيع الثوب) والبائع له الحاكم أو نائيه أو المفلس يأخذه مع البائع اهـ ع ش هـ قوله: (أو يأخذه الخ) عبارة المغني والنهاية وللبائع إمساك الثوب وبذل ما للمفلس من قيمة الصنغ والقصورة وإن كان قابلاً للثقل كما يبذل قيمة البناء والغراس ولا ينافي هذا قولهم إنه شريك؛ لأن أموال المفلس تباع للبائع أو لغيره اهـ وقوله وللبائع إمساك الخ قال ع ش أي: حيث لم يريدوا أي: الغرماء والمفلس قلغ الصنغ ولا فلهم ذلك وغرامة أرض نقض الثوب إن نقض بالقلع اهـ وسيتاني عن المغني والنهاية وشرح الروض أن محل ذلك إذا أمكن قلعه بقول أهل الخبرة ولا فيمنعون منه اهـ هـ قوله: (أوجهما أنها فيهما جميعاً) أي: شركة شيوخ لكن ينافي هذا قوله كما في نظيره من الغصب أي فيما إذا غصب ثوباً وصبغه؛ لأن الشركة فيه شركة جوار لا شيوخ وقوله فالزيادة لمن ارتفع الخ كما نبه عليه سم؛ لأنه من فوائد شركة الجوار لا الشيوخ عبارة البجيرمي أي: شركة جوار على الأول المعتمد أو شيوخ على الثاني ويتبني عليه أنه إذا ارتفع سعر إحدى السلعتين بغير الصنعة تكون الزيادة لمن ارتفع سعر سلعته على المعتمد أولهما على مقابله وسببه عليه الشارح آخر ثم نقل ما يوافقه عن القليوبي على الجلال اهـ وعبارة المغني والنهاية وفي كيفية الشركة وجهان بلا ترجيح في كلام الشيخين أصحهما كما صححه ابن المقرئ وقال السبكي نص الشافعي في نظير المسألة من الغصب يشهد له أن كل الثوب للبائع وكل الصنغ للمفلس كما لو غرس الأرض والثاني يشتركان فيهما جميعاً لتعذر التمييز كما في خلط الزيت أما إذا زادت بارتفاع الخ اهـ قال ع ش قوله أما إذا زادت الخ مبني على قوله أن كل الثوب للبائع الخ وفيه تصريح بأنها شركة مجاورة لا شيوخ اهـ هـ قوله: (لا بسببهما الخ) يتأمل سم على حج ولعل وجهه أن

هـ قوله: (أوجهما) عبارة شرح م ر والثاني أن كل الثوب للبائع وكل الصنغ للمفلس ورجحه ابن المقرئ ونص الشافعي في نظير المسألة من الغصب يشهد له اهـ هـ قوله: (فالزيادة لمن ارتفع الخ) قد ينافي هذا ما رجحه في كيفية الشركة فليتأمل. هـ قوله: (لمن ارتفع سعر سلعته) يؤخذ منه أنه لو كان مساواة الثوب ستة في المثال المذكور لارتفاع سوق الثوب فلا شيء للمفلس ومثل ذلك ما لو زادت على قيمتهما لارتفاع سوق الثوب وخده فلا شيء للمفلس أيضاً والظاهر أن هذا التفصيل الذي ذكره في الزيادة لارتفاع سوق أحدهما أو سوقهما يجري في زيادة أقل من القيمة وقضية ذلك أنه لو كانت زيادة الدرهم فيما لو ساوى الثوب في المثال خمسة لارتفاع سوقهما كان بينهما بالنسبة فلصاحب الثوب أربعة وثلثان فليراجع. هـ قوله: (لا بسببهما) يتأمل.

ويأتي ذلك فيما مر من نحو القصاراة (أو) زادت القيمة (أقل) من قيمة الصبغ كأن ساوى خمسة (فالنقص على الصبغ) فيشارك بخمس الثمن أو القيمة لتفريق أجزائه ونقصها والثوب قائم بحاله فإن ساوى أربعة أو ثلاثة فالمفلس فاقد للصبغ كله ولا شيء للبائع عليه إما مر (أو) زادت القيمة (أكثر) من قيمة الصبغ كأن ساوى ثمانية (فالأصح أن الزيادة للمفلس) فالثمن أو القيمة بينهما نصفين. (ولو اشترى منه الصبغ والثوب) ثم حجر عليه (رجع) البائع (فيهما) أي: في الثوب بصبغه (إلا أن لا تزيد قيمتهما على قيمة الثوب) قبل الصبغ بأن ساوتها أو نقصت عنها (فيكون فاقدا للصبغ) فيرجع في الثوب ويضارب بثمن الصبغ بخلاف ما إذا زادت

ازتفاع السوق إنما يكون بزيادة القيمة فمتى زادت قيمتهما على ما كانت قبل كانت الزيادة بسببها، ويمكن الجواب بأن المراد أنه اتفق شراؤه بأكثر من ثمن مثله مع عدم ارتفاع السعر لأحدهما وقد يرد عليه أن الكلام هنا في قيمة المضبوط وقت رجوع البائع فيه لا في ثمنه في بيعه بعده.

❏ قول (سئ): (أو أقل) أي: وسعر الثوب بحالة نهاية ومغني وهذا القيد معتبر في جميع الأقسام الآتية فتنبه له. ❏ قوله: (لتفريق الخ) تعليل للمثنى. ❏ وقوله: (أجزائه الخ) أي: الصبغ. ❏ قوله: (فإن ساوى الخ) مختار قول المثنى فإن زادت الخ (فقوله فإن ساوى أربعة) أي: بأن لم تزد قيمة الثوب ولم تنقص.

❏ وقوله: (أو ثلاثة) أي: بأن نقصت. ❏ وقوله: (فالمفلس الخ) أي: في صورة الأربعة. ❏ وقوله: (ولا شيء الخ) أي: في صورة الثلاثة. ❏ قوله: (لما مر) أي: في شرح ولا شيء للمفلس. ❏ قوله: (أو زادت القيمة أكثر) أي: وسعر الثوب بحاله. ❏ قوله: (كأن ساوى ثمانية) أي: في المثال السابق اه سم.

❏ قول (سئ): (منه) أي: من شخص واحد اه مغني. ❏ قوله: (ثم حجر عليه) أي: قبل الصبغ أو بعده واقتصر النهاية والمغني على الثاني. ❏ قوله: (أي: في الثوب بصبغه)؛ لانهما عين ماله نهاية ومغني وهذا تفسير مراد وإلا فالظاهر في الثوب والصبغ ولصاحب الصبغ الذي اشتراه المفلس من غير صاحب الثوب قلعه ويعزم نقص الثوب. ❏ قوله: (فيزجج) إلى التثنية في النهاية والمغني إلا قوله أو عكسه وما أنبه عليه. ❏ قوله: (فيزجج) أي: البائع أو وكيله أو وارثه أو وليه لو عقد هو عاقلاً ثم جن أو غير ذلك اه ع ش. ❏ قوله: (بخلاف ما إذا زادت) وهو الباقي بعد الاستثناء نهاية ومغني.

❏ قول (نقش): (للمفلس) قال في الرزص وللبيع إمساك الثوب وبذل ما للمفلس من قيمة الصبغ والقصاراة قال في شرحه وإن كان قابلاً للفضل كما يبذل قيمة البناء والغراس اه. وقد يؤخذ منه أن محلّه إذا امتنعوا من فضله أخذاً من قول الشارح السابق وأفهم قوله (واتفق الخ) وبه صرح في الرزص بعد ذلك فقال: ويجوز لهم أي: للمفلس والغرماء قلغ الصبغ إن اتفقوا ويعزمون نقص الثوب اه. قال في شرحه كالبناء والغراس اه. فليأمل ثم بين في شرحه أن محل ذلك إذا أمكن قلعه بقول أهل الخبرة وإلا فيمتعون. ❏ قوله: (بينهما نصفين) أي في المثال المذكور.

فإنّه يرجعُ فيهما ثم إن كانت الزيادة أكثرَ من قيمة الصَّبْعِ فالتفليسُ شريكُ بها، فإن كانت أقلَّ لم يُضاربِ بالباقي من قيمة الصَّبْعِ بل إمّا يَنْقُصُ به ويفوتُّ عليه الباقي أو يُضاربُ بِثَمَنِ الثوبِ والصَّبْعِ. (ولو اشتَرَاهما) أي الصَّبْعُ والثوبُ (من اثنين) كُلاً من واحدٍ فصَبَعَهُ به ثم حَجَرَ عليه أو عكسه وأراد البائعانِ الرجوعَ (فإن لم تَزِدْ قيمته) أي: الثوبِ (مصبوغاً على قيمة الثوبِ) قبل الصَّبْعِ (فصاحبُ الصَّبْعِ فاقِدٌ) له فيضاربُ بِثَمَنِهِ وصاحبُ الثوبِ واجِدٌ له فيرجعُ فيه من غيرِ شيءٍ لو نَقَصَتْ قيمته (وإن زادتْ بقدرِ قيمة الصَّبْعِ اشتَرَكَا) في الرجوعِ فيهما كما بأصلِهِ وشَرِكتهما في الصَّبْعِ كما مرَّ فإن لم تَزِدْ بقدرِ قيمة الصَّبْعِ فالتنقُصُ عليه فإن شاء صاحبه رجع به ناقصاً أو ضاربَ بِثَمَنِهِ وصاحبُ الثوبِ واجِدٌ له فيأخذه ولا شيء له وإن نَقَصَتْ قيمته (وإن

☐ قوله: (فإنّه يرجعُ) أي: جَوَازاً (فيهما) أي: في الثوبِ بِصَبْغِهِ. ☐ قوله: (أكثرُ من قيمة الصَّبْعِ إلخ) أي: وإن كانت مُساويةً لها فلا شيءٌ لِلْمُفْلِسِ. ☐ قوله: (فالتفليسُ شريكُ بها) أي: وللبائعِ أَخَذَ المبيعَ ودَفَعَ حِصَّةَ الزيادةِ لِلْمُفْلِسِ فإن أبى فالأظهرُ إلخ ما مرَّ. ☐ قوله: (شريكُ بها) أي: بما زادَ على قيمة الصَّبْعِ من الزيادةِ اهـ سم. ☐ قوله: (بِثَمَنِ الثوبِ والصَّبْعِ) ظاهرُهُ أنّه ليسَ له الرجوعُ في الثوبِ وحده والمُضاربةُ بِثَمَنِ الصَّبْعِ لكنَّ قِصَّةَ كلامِ الرّوضِ أنّ له ذلكَ فليُراجِعْ ثم رأيتُ شَيْخَنَا الْبُرُوسِيَّ بَحَثَ ذَلِكَ أَخْذاً مِمَّا لو كان الصَّبْعُ مِنْ آخَرِ اهـ سم بِحَذْفِ أَقْوَلٍ وَيُقِيْدُهُ أَيضاً اقْتِصَارُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي عَلَى ثَمَنِ الصَّبْعِ عِبَارَتُهُمَا بل إن شاء قَنَعَ به وإن شاء ضاربَ بِثَمَنِهِ اهـ أي الصَّبْعِ ع ش. ☐ قوله: (أو عكسه) أي: أو حَصَلَ عَكْسُهُ بأن تأخَّرَ الصَّبْعُ عَنِ الْحَجْرِ نَظِيرُ مَا مَرَّ.

☐ قولُ (لَسِي): (فإن لم تَزِدْ إلخ) أي: بأن سَاوَتْ أو نَقَصَتْ مُغْنِي وَنِهَايَةٌ. ☐ قوله: (فَيَرْجِعُ) أي: جَوَازاً. ☐ قوله: (في الرجوعِ فيهما إلخ) أي: في الثوبِ والصَّبْعِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ فِي الرَّجُوعِ وَالثَّوبِ وَعِبَارَةُ الْمُحَرَّرِ فَلَهَا الرَّجُوعُ وَيَشْتَرِكَانِ فِيهِ اهـ زادَ الْمُغْنِي وَهِيَ أَوْلَى مِنْ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ اهـ أي: لأنَّ الشَّرِكَةَ إِنَّمَا هِيَ فِي الثَّوبِ دُونَ الرَّجُوعِ ع ش. ☐ قوله: (كَمَا مَرَّ) أي: فِي شَرْحِ وَالتَّفْلِيسِ شَرِيكَ بِالصَّبْعِ. ☐ قوله: (فالتنقُصُ عليه) أي: الصَّبْعِ وكذا ضَمِيرُ بِهِ وَبِثَمَنِهِ. ☐ قوله: (وصاحبُ الثوبِ إلخ) عَطَفَ عَلَى التَّنْقِصِ عَلَيْهِ إلخ. ☐ قوله: (ولا شيء له إلخ) لا مَوْقِعَ لَهُ هُنَا فَإِنَّ الْمَوْضُوعَ زِيَادَةُ قِيَمَةِ الْمَجْمُوعِ عَلَى قِيَمَةِ الثَّوبِ وَنَقْصَانُ تِلْكَ الزِّيَادَةِ عَنْ قِيَمَةِ الصَّبْعِ كَأَن صَارَتْ خَمْسَةٌ وَلِذَا اسْقَطَهُ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي. ☐ قوله: (وإن نَقَصَتْ) أي: قِيَمَةُ الثَّوبِ مَصْبُوغاً.

☐ قوله: (شريكُ بها) أي: بما زادَ على قيمة الصَّبْعِ من الزيادة. ☐ قوله: (بِثَمَنِ الثَّوبِ والصَّبْعِ) ظاهرُهُ أنّه ليسَ له الرجوعُ في الثوبِ وحده والمُضاربةُ بِثَمَنِ الصَّبْعِ لكنَّ قِصَّةَ قولِ الرّوضِ فإن اشْتَرَى الصَّبْعَ مِنْ بَائِعِ الثَّوبِ أو مِنْ آخَرٍ أو كان الثَّوبُ لِلْمُفْلِسِ فإن لم تَزِدْ قِيَمَةَ الثَّوبِ فَالصَّبْعُ مَفْقُودٌ يُضَارَبُ بِهِ صَاحِبُهُ وَإِنْ زَادَتْ وَلَمْ تَفِ بِقِيَمَتِهِمَا فَالصَّبْعُ نَاقِصٌ فَإِنْ شَاءَ قَنَعَ بِهِ وَإِنْ شَاءَ ضَارَبَ بِثَمَنِهِ اهـ. أنّ له ذَلِكَ فليُراجِعْ ثم رأيتُ شَيْخَنَا الْبُرُوسِيَّ بَحَثَ ذَلِكَ أَخْذاً مِمَّا لو كان الصَّبْعُ مِنْ آخَرِ.

زادَتْ على قِيمَتِهِمَا) أي: الثوبِ والصَّبْغِ جميعًا كأنَّ صَارَتْ قِيمَتُهُ في المِثَالِ السَّابِقِ ثَمَانِيَّةً. (فَالأَصَحُّ أَنَّ الْمُفْلِسَ شَرِيكَ لِهَمَا) أي: لِلْبَائِعَيْنِ (بِالزِّيَادَةِ) وهي الرُّبْعُ وَإِنْ نَقَصَتْ عن قِيمَةِ الصَّبْغِ فَكَمَا مَرَّ وَلَوْ كَانَ الْمُشْتَرَى هو الصَّبْغُ وَحْدَهُ وَزَادَتْ قِيمَةُ الثَّوبِ مَصْبُوعًا على قِيمَتِهِ غَيْرَ مَغْصُوبٍ فهو شَرِيكَ به وَإِلَّا فهو فَاقِدٌ لَهُ.

(تَنْبِيهِ) لَمْ أَرْ تَصْرِيحًا بِوَقْتِ اعْتِبَارِ قِيمَةِ الثَّوبِ أو الصَّبْغِ وَلَا بِوَقْتِ اعْتِبَارِ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِمَا أو النِّقْصِ عَنْهُمَا فِي كُلِّ مَا ذُكِرَ والذي يَظْهَرُ اعْتِبَارُ وَقْتِ الرُّجُوعِ فِي الكُلِّ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الِاحْتِيَاجِ إِلَى التَّقْوِيمِ لِيعْرِفَ مَا لِلْبَائِعِ وَالْمُفْلِسِ فَتُعْتَبَرُ قِيمَةُ الثَّوبِ حِينَئِذٍ خَلِيَّةً عن نَحْوِ الصَّبْغِ وَقِيمَةُ نَحْوِ الصَّبْغِ بِهَا حِينَئِذٍ وَتُعْتَبَرُ الزِّيَادَةُ حِينَئِذٍ هل هي لِهَمَا أو لِأَحَدِهِمَا؟ وَلَا يَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ فِي تَلْفِ بَعْضِ الْمَبِيعِ أَنَّ الْعَبْرَةَ فِي التَّالِفِ بِأَقْلَ قِيمَتَيْهِ يَوْمَ الْعَقْدِ وَالْقَبْضِ وَفِي الْبَاقِي بِأَكْثَرِهِمَا؛ لِأَنَّ ذَاكَ فِيهِ فَوَاقِثُ بَعْضِ الْمَبِيعِ وَهُوَ مَضْمُونٌ عَلَى الْبَائِعِ وَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الصَّبْغَ إِنْ كَانَ

□ فَوُدَّ: (عن قِيمَةِ الصَّبْغِ) كَانَ الْأَوَّلَى عن قِيمَتِهِ قَبْلَ الصَّبْغِ. □ فَوُدَّ: (فَكَمَا مَرَّ) أي: قُبِيلَ قولِ الْمُتَنِ وَإِنْ زَادَتْ على قِيمَتَيْهِمَا إلَخَ وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا عَيْنٌ مَا مَرَّ هُنَاكَ وَدَاخِلٌ فِي قولِ الْمُصَنِّفِ فَإِنَّ لَمْ تَرُدَّ قِيمَتُهُ إلَخَ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ التَّهَائِيَّةُ وَالْمُعْنِي فَكَانَ الْأَوَّلَى إِسْقَاطَهُ كَمَا قَعَلَاهُ. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ كَانَ الْمُشْتَرَى) اسْمُ مَفْعُولٍ. □ فَوُدَّ: (فَهُوَ شَرِيكَ) أي: بَائِعُ الصَّبْغِ فَإِنْ نَقَصَتْ حِصَّتُهُ عن ثَمَنِ الصَّبْغِ فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ شَاءَ قَنَعَ بِهِ وَإِنْ شَاءَ ضَارَبَ بِالْجَمِيعِ.

(تَنْبِيهِ): لِلْمُفْلِسِ وَالْغَرَمَاءِ قُلْعُ الصَّبْغِ إِنْ اتَّفَقُوا عَلَيْهِ وَيُغْرَمُونَ نَقْصَ الثَّوبِ. □ فَوُدَّ: (بِأَنَّ سَاوْنَهَا إلَخَ) أي: بِأَنَّ صَارَتْ قِيمَةُ الْمَجْمُوعِ أَرْبَعَةً أو ثَلَاثَةً اهْ شَرَحَ الْمَنْهَجَ وَلِمَالِكِ الثَّوبِ قُلْعُهُ مع غُرْمِ نَقْصِ الصَّبْغِ قَالَهُ الْمُتَوَلَّى وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا امْتَكَنَ قُلْعُهُ بِقولِ أَهْلِ الْخِبْرَةِ وَإِلَّا فَيُتِمَّنُونَ مِنْهُ مُعْنِي وَنِهَائِيَّةً وَشَرَحَ الرُّوضُ. □ فَوُدَّ: (فَهُوَ فَاقِدٌ لَهُ) أي: فَيُضَارِبُ بِثَمَنِهِ. □ فَوُدَّ: (بِوَقْتِ اخْتِيَارِ إلَخَ) أي: بَيَانِهِ وَتَعْيِينِهِ.

□ فَوُدَّ: (أَوِ الصَّبْغِ) أي: أَوْ نَحْوَهُ كَالطَّخَنِ وَالْقِصَارَةِ. □ فَوُدَّ: (عَلَيْهِمَا) أي: قِيمَةُ الثَّوبِ أو قِيمَةُ الصَّبْغِ وَتَنْبِيَهُ الضَّمِيرُ نَظَرًا إِلَى أَنَّ أَوِ اللَّتْنِيعِ. □ فَوُدَّ: (فِي كُلِّ مَا ذُكِرَ) مُتَعَلِّقٌ بَلَمْ أَرِ أَيَّ بِالْتَّفِي لَا بِالْمُنْفِي وَإِلَّا لَكَانَ الْمُنَاسِبُ فِي وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ مِنْ قُبِيلٍ لَا يُجِبُّ كُلُّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ. □ فَوُدَّ: (حِينَئِذٍ) أي: حِينَ الرُّجُوعِ وَكَذَا فِيمَا يَأْتِي. □ فَوُدَّ: (خَلِيَّةً عن نَحْوِ الصَّبْغِ) كَانَ الْأَوَّلَى خَلِيًّا بِإِسْقَاطِ التَّاءِ أَوْ عن قِيمَةِ نَحْوِ الصَّبْغِ إلَخَ بِزِيَادَةِ لَفْظِ قِيمَةٍ. □ فَوُدَّ: (بِهَا) أي: فِي نَفْسِهَا خَلِيَّةً عن قِيمَةِ الثَّوبِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِحَالَةِ خُلُوعِ نَحْوِ الصَّبْغِ عَنِ الثَّوبِ. □ فَوُدَّ: (مَا مَرَّ إلَخَ) أي: فِي شَرْحِ وَلَوْ تَلَفَ أَحَدُ الْعَبْدَيْنِ إلَخَ.

□ فَوُدَّ: (أَنَّ الْعَبْرَةَ إلَخَ) بَيَانٌ لِمَا مَرَّ. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّ ذَاكَ فِيهِ إلَخَ) يُتَأَمَّلُ هَذَا الْكَلَامُ اهْ سَمِ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ هُنَا قَدْ يَنْقُصُ الثَّوبُ وَقَدْ يَزِيدُ بِلِ صُورَةٍ وَاحِدَةٍ بَائِعِ الثَّوبِ وَالصَّبْغِ هُنَا مِنْ إِفْرَادٍ مَا مَرَّ مِنْ تَلَفِ أَحَدٍ مَبِيعَيْنِ صَفْقَةً يُفْرَدُ كُلُّ مِنْهُمَا بِعَقْدٍ. □ فَوُدَّ: (عَلَى الْبَائِعِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوَاتِ إلَخَ.

□ فَوُدَّ: (لِأَنَّ ذَاكَ فِيهِ إلَخَ) يُتَأَمَّلُ هَذَا الْكَلَامُ:

مِنَ الْمُشْتَرِي فَوَاضِحٌ أَوْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ فَكَذَلِكَ أَوْ مِنْ بَائِعِ الثَّوبِ فَهُوَ فِي حُكْمِ عَيْنٍ مُسْتَقْلَةٍ بِدَلِيلِ
أَنَّ لَهُ حُكْمًا غَيْرَ الثَّوبِ وَمِنْهُ أَنَّهُ مَتَى سَاوَى شَيْئًا لَمْ يَكُنْ لِبَائِعِهِ إِلَّا هُوَ وَإِنْ قُلَّ إِنَّ أَرَادَهُ وَإِلَّا
ضَارَبَ بِقِيَمَتِهِ فَتَأَمَّلْهُ.

(بَابُ الْحَجْرِ)

هُوَ لُغَةٌ الْمَنْعُ وَشَرْعًا مَنْعٌ مِنْ تَصَرُّفٍ خَاصٍّ بِسَبَبٍ خَاصٍّ وَهُوَ إِثْمًا لِمَصْلَحَةِ الْغَيْرِ

□ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَي: مِنْ حُكْمِهِ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَكُنْ لِبَائِعِهِ إِلَّا هُوَ الْخ) أَي: فَيَرْجِعُ بِهِ نَاقِصًا أَوْ يُضَارِبُ
بِقِيَمَتِهِ. □ قَوْلُهُ: (بِقِيَمَتِهِ) الْأَوَّلَى بِقِيَمَتِهِ.

(تَنْبِيْهُ): يَجُوزُ لِقَصَارٍ وَصَبَاغٍ وَنَحْوِهِمَا مِنْ كُلِّ مَنْ فَعَلَ مَا يَجُوزُ الْإِسْتِجَارُ عَلَيْهِ وَيُظْهَرُ أَثَرُهُ عَلَى
الْمُحَالِ كَخِيَاطٍ وَطَحَّانٍ اسْتَوْجَرَ عَلَى ثَوْبٍ فَقَصَّرَهُ أَوْ صَبَّغَهُ أَوْ خَاطَهُ أَوْ حَبَّ فَطَحَّنَهُ حَبْسُ الثَّوبِ
الْمَقْصُورِ وَنَحْوِهِ بَوَضْعِهِ عِنْدَ عَدْلٍ حَتَّى يَقْبِضَ أَجْرَتَهُ وَقِيَدَهُ أَي: جَوَازَ الْحَبْسِ الْقَقَالُ بِالْإِجَارَةِ
الصَّحِيحَةِ وَالْبَارِزِيُّ وَالتَّلْقِينِيُّ بِمَا إِذَا زَادَتْ الْقِيَمَةُ بَنَحْوِ الْقِصَارَةِ وَإِلَّا فَلَا حَبْسَ بَلْ يَأْخُذُهُ الْمَالِكُ كَمَا لَوْ
عَمِلَ الْمُفْلِسُ أَي: بِنَفْسِهِ لَمْ تَزِدْ الْقِيَمَةُ فَإِنْ كَانَ أَيِ الْمُسْتَأْجِرِ مَحْجُورًا عَلَيْهِ بِالْفَلَسِ ضَارَبَ الْأَجِيرَ
بَأَجْرَتِهِ وَإِلَّا طَالَبَهُ بِهَا وَزِيَادَةُ الْقِيَمَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْخِيَاطِ تُعْتَبَرُ عَلَى قِيَمَتِهِ مَقْطُوعًا الْقَطْعُ الْمَادُونُ فِيهِ لَا
صَحِيحًا وَمَتَى تَلَفَ الثَّوبُ الْمَقْصُورُ وَنَحْوُهُ بَاقِيَةً أَوْ فَعَلَ الْأَجِيرُ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ لِلْمُسْتَأْجِرِ سَقَطَتْ أَجْرَتُهُ
بِخِلَافِ فِعْلِ الْمُسْتَأْجِرِ فَإِنَّهُ يَكُونُ قَبْضًا لَهُ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي إِتْلَافِ أَجْنَبِيٍّ يَضْمَنُ، وَالْأَوْجَهُ أَنَّ الْقِيَمَةَ
الَّتِي يَضْمَنُهَا الْأَجْنَبِيُّ إِذَا زَادَتْ بِسَبَبِ فِعْلِ الْأَجِيرِ لَمْ تَسْقُطْ أَجْرَتُهُ أَي: الْأَجِيرُ وَإِلَّا سَقَطَتْ أَهْ نِهَآيَةً
قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَنَحْوِهِمَا الْخ أَي: بِخِلَافِ نَحْوِ نَقَادٍ وَشِبَالٍ مِنْ كُلِّ مَنْ فَعَلَ مَا لَا يَظْهَرُ أَثَرُهُ عَلَى الْمُحَالِ
فَلَيْسَ لَهُ حَبْسُ الْعَيْنِ فَيَجِبُ تَسْلِيمُهَا لِصَاحِبِهِ وَيُطَالَبُ بِالْأَجْرَةِ كَسَائِرِ الدِّيُونِ. □ قَوْلُهُ: (بَوَضْعِهِ عِنْدَ عَدْلٍ)
أَي: يَتَّفِقَانِ عَلَيْهِ أَوْ بِتَسْلِيمِهِ لِلْحَاكِمِ عِنْدَ تَنَازُعِهِمَا وَلَهُمَا وَضْعُهُ عِنْدَ غَيْرِ عَدْلٍ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُمْ لَا
يَعْدُوهُمْ أَهْ ع ش.

(خَاتِمَةٌ): وَلَوْ أَخْفَى شَخْصٌ بَعْضَ مَالِهِ فَتَقَصَّ الْمَوْجُودُ عَنْ دَيْنِهِ فَحُجِرَ عَلَيْهِ وَرَجَعَ الْبَائِعُ فِي عَيْنِ
مَالِهِ وَتَصَرَّفَ الْقَاضِي فِي بَاقِي مَالِهِ بَيْعَهُ وَقِسْمَةَ ثَمَنِهِ بَيْنَ غُرْمَائِهِ ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحَجْرُ عَلَيْهِ لَمْ
يُنْقَضْ تَصَرُّفُهُ؛ إِذْ لِلْقَاضِي بَيْعُ مَالِ الْمُتَتَبِعِ مِنْ أَدَاءِ دَيْنِهِ وَصَرْفُهُ فِي دَيْنِهِ وَرُجُوعُ الْبَائِعِ فِي الْعَيْنِ الْمَبِيعَةِ
لَا مَتْنَاعَ الْمُشْتَرِي مِنْ أَدَاءِ الثَّمَنِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ وَقَدْ حَكَّمَ بِهِ الْقَاضِي مُعْتَقِدًا جَوَازَهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَعْتَقِدْ
ذَلِكَ فَيُنْقَضُ تَصَرُّفُهُ أَهْ مُعْنِي.

بَابُ الْحَجْرِ

□ قَوْلُ (سَيِّ): (الْحَجْرُ) بِفَتْحِ الْحَاءِ نِهَآيَةً أَي: وَكُسْرُهَا ع ش. □ قَوْلُهُ: (الْمَنْعُ) أَي: مُطْلَقًا ع ش.
□ قَوْلُهُ: (مِنْ تَصَرُّفٍ خَاصٍّ) أَخْرَجَ بِقَيْدِ الْخُصُوصِ نَحْوَ تَذْيِيرِ السَّفِينَةِ وَنَحْوِ إِذْنِ الصَّبِيِّ فِي دُخُولِ الدَّارِ

ع ش.

بَابُ الْحَجْرِ

(ومنه حجرُ المُفْلِسِ لِحَقِّ الغُرَماءِ والراهنِ للمُرتَهِنِ والمريضِ للورثة) بالنسبةِ لِتَبَرُّعِ زَادٍ عَلَى الثَّلْثِ أَوْ لَوَارِثٍ وَلِلْغُرَماءِ مُطْلَقًا وَلَا يُنَافِيهِ نَفْوُذُ إِيفَائِهِ دَيْنَ بَعْضِهِمْ فِي الْمَرَضِ وَإِنْ لَمْ يَفِ الْبَاقِي بِدَيْنِ الْبَاقِينَ بَلْ وَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ تَخْصِيصٍ لَا تَبَرُّعٌ فِيهِ (وَالْعَبْدُ) أَيُ: الْقِرْنُ (لِالسَّيِّدِ) وَالْمُورَثَةُ لِلْمُسْلِمِينَ وَلَهَا أَبْوَابٌ مَرَّ بَعْضُهَا وَيَأْتِي بَاقِيهَا وَأَفَادَتْ مِنْ أَنَّ لَهُ أَنْوَاعًا أُخَرَ وَقَدْ أَوْصَلَهَا الْإِسْنَوِيُّ إِلَى ثَلَاثِينَ نَوْعًا وَزَادَ غَيْرَهُ بَضْعَةُ عَشَرَ وَفِي كَثِيرٍ مِنْ ذَلِكَ نَظَرٌ ظَاهِرٌ يَبَيِّنُهُ مَعَ مَا يَتَعَلَّقُ

فَوَلَّى (سُ): (حَجَرُ الْمُفْلِسِ) أَيُ: الْحَجَرُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ. ۞ فَوَلَّى: (وَالرَّاهِنُ الْإِنْفَ) أَيُ: فِي الْعَيْنِ الْمَرْهُونَةِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. ۞ فَوَلَّى: (أَوْ لَوَارِثٍ) أَيُ: لِتَبَرُّعِ إِرَاثٍ أَوْ سَمَ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ عَطْفٌ عَلَى التَّبَرُّعِ الْإِنْفِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ ظَرْفٌ مُسْتَقَرٌّ عَطْفٌ عَلَى زَادٍ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ عَطْفٌ عَلَى مُقَدَّرٍ أَيُ لِأَجْنَبِيٍّ فِيمَا زَادَ وَلَوَارِثٍ مُطْلَقًا فِي الزَّائِدِ وَغَيْرِهِ أ. ۞ فَوَلَّى: (وَلِلْغُرَماءِ) عَطْفٌ عَلَى الْمَثَرِ أَيُ: لِحَقِّ الْوَرْتَةِ فِي تَبَرُّعِ زَادٍ الْإِنْفِ وَلِحَقِّ الْغُرَماءِ مُطْلَقًا أَوْ كُرْدِيٍّ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى لَوَارِثٍ الْمُرَادُ مِنْهُ بَعْضُ الْوَرْتَةِ وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنْهُمَا. ۞ فَوَلَّى: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيُ: لَا يُنَافِي الْحَجَرَ لِلْغُرَماءِ مُطْلَقًا أَيُ: فِي مُطْلَقِ التَّبَرُّعِ زَادٍ عَلَى الثَّلْثِ أَوْ لَا عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَائَةُ وَالْمَرِيضُ لِلْوَرْتَةِ فِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلْثِ حَيْثُ لَا دَيْنَ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ تَبَعًا لِلْأَذْرَعِيِّ وَفِي الْجَمِيعِ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ وَالَّذِي فِي الشَّرْحِ وَالرَّوَضَةِ فِي الْوَصَايَا عِنْدَ ذِكْرِ مَا يُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلْثِ أَنَّ الْمَرِيضَ لَوْ وَفَّى دَيْنَ بَعْضِ الْغُرَماءِ فَلَا يُزَاحِمُهُ غَيْرُهُ إِنْ وَفَّى الْمَالُ جَمِيعَ الدَّيُونِ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَوْفَ عَلَى الْمَشْهُورِ وَقِيلَ لَهُمْ مُزَاحَمَتُهُ كَمَا لَوْ أَوْصَى بِتَقْدِيمِ بَعْضِ الْغُرَماءِ بِدَيْنِهِ لَا تَنْفُذُ وَصِيَّتِهِ فَكَلَامُ الزَّرْكَشِيِّ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى هَذَا إِذَا قَالَ ع ش قَوْلُهُ: إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى هَذَا قَدْ يُقَالُ لَا يَتَّعَيْنُ تَقْرِيمُهُ عَلَى هَذَا وَيُصَوِّرُ كَلَامُهُ بِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ التَّبَرُّعَ لِغَيْرِ الْغُرَماءِ امْتَنَعَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ الدَّيْنُ مُسْتَعْرِقًا وَجَازَ فِي قَدْرِ الثَّلْثِ مِمَّا زَادَ عَلَى الدَّيْنِ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُسْتَعْرِقٍ فَيَكُونُ كَلَامُهُ فِي غَيْرِ تَوْفِيَةِ بَعْضِ الْغُرَماءِ دُونَ بَعْضٍ وَلَا تَعَاوُضَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ عَيْنٌ مَا قُلْنَا هَذَا وَأَجَابَ حَجَّ هُنَا بِأَنَّهُ تَقْدِيمُ بَعْضِ الْغُرَماءِ مُجَرَّدُ تَخْصِيصٍ لَا تَبَرُّعٌ فَلَا يَرُدُّ عَلَى كَلَامِهِمْ أَنْتَهَى أ. ۞

فَوَلَّى (سُ): (لِلْمُسْلِمِينَ) أَيُ لِحَقِّهِمْ. ۞ فَوَلَّى: (مَرَّ بَعْضُهَا) وَهُوَ الْحَجَرُ عَلَى الْمُفْلِسِ وَالرَّاهِنِ وَالْعَبْدِ فِي مُعَامَلَةِ الرَّقِيقِ أَوْ بَعْجَرِ مِي. ۞ فَوَلَّى: (وَقَدْ أَوْصَلَهَا الْإِسْنَوِيُّ الْإِنْفَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ مِنْهُ إِلَى أَنَّ هَذَا النَّوعَ لَا يَنْحَصِرُ فِيمَا ذَكَرَهُ وَهُوَ كَذَلِكَ فَقَدْ ذَكَرَ الْإِسْنَوِيُّ أَنْوَاعَ الْحَجَرِ لِحَقِّ الْغَيْرِ ثَلَاثِينَ نَوْعًا غَيْرَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فَلْيُرَاجَعْ ذَلِكَ مِنَ الْمُهِمَّاتِ أ. ۞ وَعِبَارَةُ النَّهَائَةِ فَقَدْ أَتَاهَا بَعْضُهُمْ إِلَى نَحْوِ سَبْعِينَ صُورَةً بَلْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: هَذَا بَابٌ وَاسِعٌ جِدًّا لَا تَنْحَصِرُ أَفْرَادُ مَسَائِلِهِ أ. ۞ قَالَ ع ش مِنْهُ أَيْضًا الْحَجَرُ عَلَى السَّيِّدِ فِي الْعَبْدِ الَّذِي كَاتَبَهُ وَالْعَبْدُ الْجَانِي وَالْوَرْتَةُ فِي التَّرِكَةِ قَبْلَ وَفَاءِ الدَّيْنِ إِلَّا أَنَّ هَذِهِ رُبَّمَا

فَوَلَّى (سُ): (وَالرَّاهِنُ) أَيُ: فِي الرَّهْنِ. ۞ فَوَلَّى: (أَوْ لَوَارِثٍ) أَيُ: لِتَبَرُّعِ إِرَاثٍ. ۞ فَوَلَّى: (إِلَى ثَلَاثِينَ) عِبَارَةُ شَرْحِ م ر فَقَدْ أَتَاهَا بَعْضُهُمْ إِلَى نَحْوِ سَبْعِينَ صُورَةً بَلْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ هَذَا بَابٌ وَاسِعٌ جِدًّا لَا تَنْحَصِرُ أَفْرَادُ مَسَائِلِهِ أ. ۞

بالجميع في شرح الغباب. وإِذَا لِمَصْلَحَةِ النَّفْسِ (و) هو (مَقْصُودُ الْبَابِ) وذلك (حَجَرُ الصَّبِيِّ
وَالْمَجْنُونِ وَالْمُبْدَرِّ) وَإِذَا لِهَمَا وَهُوَ حَجَرُ الْمُكَاتَبِ قِيلَ الْأَوَّلُ حَقِيقَةً؛ لِأَنَّهُ مَنَعٌ مَعَ وُجُودِ
الْمُقْتَضِي بِخِلَافِ حَجَرِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي حَجَرِ السَّفَهَةِ وَالرُّقِّ اهـ وَالَّذِي يُتَّجَهُ
أَنَّ الْكُلَّ حَقِيقَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَنَقْلًا عَنِ التَّثْمَةِ أَنَّ مَنْ لَهُ أَدْنَى تَمْيِيزٍ وَلَمْ يَكْمُلْ عَقْلُهُ كَصَبِيِّ مُمَيِّزٍ
وَاعْتَرَضَهُ السَّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ إِنْ زَالَ عَقْلُهُ فَمَجْنُونٌ وَإِلَّا فَهُوَ مُكَلَّفٌ فَيَصِحُّ تَصَرُّفُهُ مَا لَمْ يُبْدَرْ

تَدْخُلُ فِي عِبَارَةِ الثَّمَنِ وَأَصْلُهُ وَالْحَجَرُ الْغَرِيبُ وَالْحَجَرُ عَلَى الْبَائِعِ بَعْدَ فَسْخِ الْمُسْتَشْرِي بِالْعَيْبِ حَتَّى
يُدْفَعَ الثَّمَنُ وَعَلَى السَّابِي لِلْحَزْبِيِّ فِي مَالِهِ إِذَا كَانَ عَلَى الْحَزْبِيِّ دَيْنٌ وَالْحَجَرُ عَلَى الْمُسْتَشْرِي فِي الْمَبِيعِ
قَبْلَ الْقَبْضِ وَعَلَى الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ لَهُ لِحَقِّ الْغُرَمَاءِ وَعَلَى السَّيِّدِ فِي نَفَقَةِ الْأُمَةِ الْمُزَوَّجَةِ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا
حَتَّى يُعْطِيَهَا بِذَلِكَ وَدَارِ الْمُعْتَدَةِ بِالْإِفْرَاءِ أَوْ الْحَمْلِ وَعَلَى الْمُسْتَشْرِي فِي الْعَبْدِ الْمُسْتَشْرَى بِشَرْطِ الْإِغْتَاقِ
وَعَلَى السَّيِّدِ فِي أُمِّ الْوَلَدِ وَعَلَى الْمُؤَجَّرِ فِي الْعَيْنِ الَّذِي اسْتَأْجَرَ شَخْصًا عَلَى الْعَمَلِ فِيهَا كَصَبْنِغٍ أَوْ قَصَارَةٍ
انْتَهَى سَمْعًا عَلَى مَنْهَجٍ. وَيُتَأَمَّلُ مَا قَالَهُ فِي مَسْأَلَةِ الْحَجَرِ عَلَى الْبَائِعِ بَعْدَ فَسْخِ الْمُسْتَشْرِي فَإِنَّهُ بِالْفُسْخِ خَرَجَ
الْمَبِيعُ عَنْ مِلْكِ الْمُسْتَشْرِي وَصَارَ الثَّمَنُ دَيْنًا فِي ذِمَّةِ الْبَائِعِ وَلَيْسَ الْمَبِيعُ مَرْهُونًا بِهِ فَمَا وَجَّهَ الْحَجَرُ عَلَيْهِ
فِيهِ وَكَذَا فِي مَسْأَلَةِ السَّبْيِ فَإِنَّ مُجَرَّدَ سَبْيِ الْحَزْبِيِّ لَا يَسْتَلْزِمُ دُخُولَ مَالِ الْحَزْبِيِّ فِي يَدِ سَابِيهِ فَمَا مَعْنَى
الْحَجَرِ فِيهِ اهـ. وَقَوْلُهُ وَدَارِ الْمُعْتَدَةِ إِنْ لَعَلَّ فِيهِ سَقَطَةُ أَصْلُهُ وَعَلَى الزَّوْجِ فِي دَارِ الْإِنِّخِ. قَوْلُهُ: (لِمَصْلَحَةِ
النَّفْسِ) أَيِ: نَفْسِ الْمُحْجُورِ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ: الْحَجَرِ لِمَصْلَحَةِ النَّفْسِ.

قَوْلُ (السَّابِي): (حَجَرُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى حَجَرُ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ (وَالْمُبْدَرِّ)
بِالْمُعْجَمَةِ وَسَيَأْتِي تَفْسِيرُهُ وَحَجَرُ كُلٍّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَعْمٌ مِمَّا بَعْدَهُ اهـ أَيِ: فَإِنَّ الْمَجْنُونِ لَا يُعْتَدُّ بِشَيْءٍ
مِنْ تَصَرُّفَاتِهِ أَصْلًا وَالصَّبِيُّ يُعْتَدُّ بِبَعْضِ تَصَرُّفَاتِهِ كَالْإِذْنِ فِي دُخُولِ الدَّارِ وَإِصَالِ الْهَدِيَّةِ وَالْمُبْدَرِّ يُعْتَدُّ
بِقَبُولِهِ النِّكَاحِ بِإِذْنِ مَنْ وَلِيَهُ وَلَا يُزَوَّجُهُ وَلِيُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَيَصِحُّ تَذْيِيرُهُ لِزَوَّاجَتِهِ عَشْرًا وَلَا يَخْفَى أَنَّ ذَلِكَ نَظَرًا
لِلْغَالِبِ لِمَا سَيَأْتِي أَنَّ الْمَجْنُونَ الَّذِي لَهُ أَدْنَى تَمْيِيزٍ كَالصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا لَهُمَا إِنْخِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ
وَالْمُعْنَى وَزَادَ الْمَاوَرَدِيُّ نَوْعًا ثَالِثًا وَهُوَ مَا شَرَعَ لِلْأَمْرَيْنِ يَغْنِي مَصْلَحَةَ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ اهـ وَفِيهِمَا قَبْلَ هَذَا
عَطْفًا عَلَى الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ مَا نَصَّهُ وَالْمُكَاتَبِ لِسَيِّدِهِ وَلِلَّهِ تَعَالَى اهـ. قَالَ عَشْرًا هُنَا مَا نَصَّهُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ ثُمَّ
وَلِلَّهِ الْعِثْقُ وَمَصْلَحَتُهُ تَعُودُ عَلَى الْمُكَاتَبِ فَلَا تَنَافِي بَيْنَ قَوْلِهِ مَرَّ ثَمَّ لِسَيِّدِهِ وَلِلَّهِ وَقَوْلُهُ هُنَا مَصْلَحَةُ نَفْسِهِ
وَغَيْرِهِ اهـ. قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ) وَهُوَ مَا لِمَصْلَحَةِ الْغَيْرِ. قَوْلُهُ: (وَنَقْلًا عَنِ التَّثْمَةِ إِنْخِ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى
أَيْضًا. قَوْلُهُ: (أَنَّ مَنْ لَهُ إِنْخِ) أَيِ الْمَجْنُونِ الَّذِي لَهُ إِنْخِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (كَصَبِيِّ مُمَيِّزٍ) أَيِ: فِيمَا
يَأْتِي اهـ نِهَائِيَّةٌ قَالَ عَشْرًا قَوْلُهُ فِيمَا يَأْتِي مِنْ صِحَّةِ الْعِبَادَاتِ وَعَدَمِ الْمُعَاقَبَةِ عَلَى تَرْكِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ كَمَا يُفْهَمُ

قَوْلُهُ: (كَصَبِيِّ مُمَيِّزٍ) فَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَصِحُّ مِنْهُ مَا يَصِحُّ مِنَ الْمُمَيِّزِ كَالصَّلَاةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ حَيْثُ وَجَدَ فِيهِ مَعْنَى
التَّمْيِيزِ الَّذِي ضَبَطُوهُ وَهُوَ كَوْنُهُ بِحَيْثُ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَيَسْتَنْجِي وَخَدَهُ فِي الْجَمِيعِ لِكَيْتَهُ حَيِّثُ لَا يَتَّجَهُ إِلَّا
كَوْنُهُ مُكَلَّفًا وَلَا يَتَّجَهُ حَمْلُ مَا نَقَلَاهُ عَنِ التَّثْمَةِ عَلَيْهِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَاعْتَرَضَهُ السَّبْكِيُّ) أَجَابَ عَنْهُ فِي شَرْحِي
لِلْإِزْشَادِ.

وقولهم فيصيح إلخ غير صحيح بإطلاقه فصوابه فينظر أبلغ رشيداً أم لا. على أن اعتراضهم من أصله غير وارد لتصريحهم في باب الجنائيات وغيره بأن المجنون قد يكون له نوع تمييز وقد لا فحضرهم المذكور في غير محله (فبالجنون) ويتجه أن مثله خرس ليس لصاحبه فهم أصلاً ثم رأيت الرافيعي وجمعا متقدمين صرحوا بذلك في باب الخيار لكن جعلوا وليه هو الحاكم لا وليه في الصغر وجرى عليه الأذرعى وغيره هنا بحثاً زاد شارح لم يتعرض الرافيعي لذلك أي: هنا قال الزركشي فيتصرف هو أو نائيه في ماله بسائر وجوه التصرف وقال بعضهم: وليه في الصغر وجمع

من تشبيهه بالصبي لكن مقتضى قول شرح الروض أي: والمغني أي: في الحجر عليه في التصرفات المالية اه أنه فيما عدا المال كالبالغ العاقل فيقيد وجوب الصلاة عليه وعقابه على تركها وأنه يقتل إذا قتل بشرطه ويحد إذا زنى أو شرب الخمر إلى غير ذلك من الأحكام وفي سم على حجة ما يوافق ما في شرح الروض وعبارته قوله كصبي مميّز قضيته أنه يصح منه ما يصح من المميّز كالصلاة وهو ظاهر حيث وجد فيه معنى التمييز الذي ضبطوه وهو كونه بحيث يأكل ويشرب ويستنجي وحده في الجميع لكنه حينئذ لا يتجه إلا كونه مكلفاً ولا يتجه حمل ما نقله عن التيمم عليه اه وصريح قول الشارح م ر كالصبي المميّز وردّه الاعتراض بأن شرط التكليف كمال التمييز قصر التشبيه على صحة العبادات فقط دون بقية التكليف اه وهذا القصر هو الظاهر وسيأتي عن السيد عمر ما يوافقه. فوه: (وقولهم) أي: السبكي وغيره (فيصيح إلخ غير صحيح إلخ) عبارة النهاية ويرد بأن شرط التكليف كمال التمييز أما اذناه فلا يلحقه بالمكلف ولا بالمجنون؛ لأنه مخالف لهما فتعين إلحاقه بالصبي المميّز اه. فوه: (على أن اغتراضهم من أصله غير وارد) هو كما قال؛ إذ الذي يظهر من كلام التيمم أن المجنون منه من لا تمييز له بالكلفة فيكون كالصبي الذي لا يميّز ومنه من له نوع تمييز فيكون كالصبي المميّز ويمكن أن يكون من فوائد قولهم فيكون كالصبي المميّز أن يأتي فيه الخلاف في صحة إسلامه ونحوه وأنه يقبل خبره فيما يقبل فيه قول الصبي المميّز كإبصال هدية وإذن في دخول الدار فليتامل اه. سيد عمر.

فوه: (فحضرهم المذكور) أي قولهم وإلا فهو مكلف. فوه: (أن مثله) أي الجنون. فوه: (بذلك) أي بالحق الأخرس المذكور بالمجنون. فوه: (وليّه) أي: الأخرس. فوه: (وَجَرى عليه إلخ) أي: الجعل المذكور. فوه: (زاد شارح السيد) أي: على ما جرى عليه الأذرعى إلخ. فوه: (وقال بعضهم إلخ) المتبادر أنه من كلام الشارح. فوه: (ويجمع إلخ) لا يتبغى العدول عنه اه سم عبارة السيد عمر يؤيد هذا الجمع أنه يتعد القول بأن وليه الحاكم في حال الاستصحاب ثم رأيت بحث الجوجري بحث أن محل التردد فيمن

فوه: (ويجمع إلخ) نقل في شرح الإرشاد أن الأذرعى نظر في إلحاق القاضي الأخرس المذكور بالمجنون بأنه غير عاقل وإن احتيج إلى إقامة أحد مكانه فليكن هو الحاكم ثم أجاب بأن الأخرس المذكور لا يسمى مجنوناً. قال وقوله وإن احتيج إلخ فيه نظر؛ لأنه إن كان غير عاقل كما قاله قوليه ولي مجنون ثم رأيت الإنشوي تردد فيمن يكون وليه والشارح يعني الجوجري بحث أن محل التردد فيمن

بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى مَنْ طَرَأَ لَهُ ذَلِكَ بَعْدَ الْبُلُوغِ وَوُجَّهَ عَدَمُ الْحَاقَةِ بِالْمَجْنُونِ فِي هَذَا بِأَنَّهُ حَالَةٌ
وُسْطَى إِذْ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَجْنُونٌ، وَالثَّانِي عَلَى مَنْ يَلْغُ أُخْرَسَ كَذَلِكَ؛ إِذْ لَا يَرْتَفِعُ حَجْرُهُ إِلَّا
بِبُلُوغِهِ رَشِيدًا وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ وَلَا يَلْحَقُ بِهِمَا النَّوْمُ لِأَنَّهُ يَزُولُ عَنْ قُرْبِ فَصَاحِبِهِ فِي قُوَّةِ
الْفَاهِمِ وَمِثْلُهُ الْإِعْمَاءُ فِيمَا يَظْهَرُ فِي امْتِنَاعِ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ لِقُرْبِ زَوَالِهِ أَيْضًا أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي
فِي النِّكَاحِ أَنَّهُ لَا يُزِيلُ الْوِلَايَةَ نَعَمَ لِلْقَاضِي حِفْظُهُ كِمَالِ الْغَائِبِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُتَوَلَّى وَالْقَفَّالَ
الْحَقَّاهُ بِالْمَجْنُونِ وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ وَالْغَزَالِيُّ قَالَ لَا يُؤَلَّى عَلَيْهِ قَالَ غَيْرُهُ

حِينَئِذٍ وَأَنْ مَحَلَّ التَّرَدُّدِ فِي الطَّارِئِ وَهُوَ كَلَامٌ مَتِينٌ أَهْ وَيُخَالِفُهُ ظَاهِرُ الْمُعْنَى وَالنَّهْيَةُ عِبَارَتُهُمَا تَرَدَّدَ
الْإِسْتَوِيُّ فِيمَنْ يَكُونُ وَلِيَّهُ وَيَحْتَ الْجَوْجَرِيُّ أَنَّ مَحَلَّ التَّرَدُّدِ فِيمَنْ عَرَضَ لَهُ هَذَا الْخَرَسُ بَعْدَ بُلُوغِهِ أَمَّا
مَنْ لَمْ يَلْغُ إِلَّا كَذَلِكَ فَالظَّاهِرُ الْجَزْمُ بِأَنَّهُ وَلِيَّهُ هُوَ الَّذِي يَتَصَرَّفُ عَلَيْهِ اسْتِدَامَةً لِحَجْرِ الصَّبِيِّ؛ إِذْ لَا يَرْتَفِعُ
الْحَجْرُ عَنْهُ إِلَّا بِبُلُوغِهِ رَشِيدًا وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ انْتَهَى. وَقَوْلُهُ فَالظَّاهِرُ الْخُ مُحْتَمَلٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ
التَّرَدُّدِ أَنَّ وَلِيَّهُ وَلِيُّ الْمَجْنُونِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنَ التَّرَدُّدِ أَيُّ تَرَدُّدِ الْإِسْتَوِيِّ أَنَّ وَلِيَّهُ الْخُ لَعَلَّ
الْمُرَادَ مِنْهُ أَنَّ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ لَا يَتَّقِدُ بِمَنْ خَرَسَ أَصْلِيًّا وَإِلَّا فَهُوَ عَيْنُ قَوْلِ الْجَوْجَرِيِّ فَالظَّاهِرُ الْخُ
وَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّائِمَ لَا وَلِيَّ لَهُ مُطْلَقًا وَأَنَّ الْأُخْرَسَ الَّذِي لَا إِشَارَةَ لَهُ وَلِيَّهُ وَلِيُّ الْمَجْنُونِ سِوَاهُ كَانَ خَرَسَهُ
أَصْلِيًّا أَوْ طَارِئًا قَوْلُهُ الْأَبُ ثُمَّ الْجَدُّ ثُمَّ الْوَصِيُّ ثُمَّ الْقَاضِي أَهْ. قَوْلُهُ: (بِحَمْلِ الْأَوَّلِ) أَيُّ: قَوْلِ الرَّافِعِيِّ
وَمَنْ أَفَقَّهُ بِأَنَّهُ وَلِيَّهُ الْحَاكِمُ. قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي) أَيُّ: قَوْلِ بَعْضِهِمْ بِأَنَّهُ وَلِيَّهُ وَلِيَّهُ فِي الصَّغَرِ. قَوْلُهُ: (وَلَا
يَلْحَقُ بِهِمَا) أَيُّ: بِالْمَجْنُونِ وَالْخَرَسِ (النَّوْمِ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَالنَّهْيَةُ عِبَارَةٌ الثَّانِي وَالْحَقُّ الْقَاضِي
بِالْمَجْنُونِ التَّائِمَ وَنَظَرَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّهُ لَا يَتَحَيَّلُ أَحَدٌ أَنَّ التَّائِمَ يَتَصَرَّفُ عَنْهُ وَلِيَّهُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ التَّائِمَ يُشَبِّهُ
الْمَجْنُونُ فِي سَلْبِ اغْتِيَابِ الْأَقْوَالِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْأَعْيَالِ فَالْحَاقَةُ بِهِ مِنْ حَيْثُ ذَلِكَ فَقَطُّ؛ لِأَنَّهُ أَيُّ: التَّائِمَ لَا
وَلِيَّ لَهُ مُطْلَقًا وَإِنْ قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ لَعَلَّ كَلَامَ الْقَاضِي مَحْمُولٌ عَلَى نَائِمٍ أَخُو جَ طُولِ نَوْمِهِ إِلَى النَّظَرِ
فِي أَمْرِهِ وَكَانَ الْإِبْقَاطُ يَضُرُّهُ مِثْلًا أَهْ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ (لَا وَلِيَّ لَهُ مُعْتَمَدٌ) وَقَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: طَالَ نَوْمُهُ
أَمْ قَصُرَ أَهْ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ يَزُولُ عَنْ قُرْبِ) لَعَلَّ مُرَادَهُ لِيُؤَافِقَ مَا مَرَّ أَيْفًا عَنِ النَّهْيَةِ أَنَّ شَأْنَ النَّوْمِ ذَلِكَ فَلَا
فَرْقَ بَيْنَ طَوْلِهِ وَقَصَرِهِ. قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ) أَيُّ النَّوْمِ. قَوْلُهُ: (حِفْظُهُ) أَيُّ مَالِ الْمُعْنَى عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (الْحَقَّاهُ)
أَيُّ: الْمُعْنَى عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (وَجَزَمَ بِهِ) أَيُّ: بِالْإِلْحَاقِ. قَوْلُهُ: (وَالْغَزَالِيُّ قَالَ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ أَوْ عَطْفٌ عَلَى
مَقْعُولِي رَأَيْتُ وَهُوَ الْأَقْرَبُ. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيُّ: الْمُعْنَى عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (غَيْرُهُ) أَيُّ: غَيْرُ الْغَزَالِيِّ.

عَرَضَ لَهُ هَذَا الْخَرَسُ بَعْدَ بُلُوغِهِ. أَمَّا مَنْ لَمْ يَلْغُ إِلَّا كَذَلِكَ فَالظَّاهِرُ الْجَزْمُ بِأَنَّهُ وَلِيَّهُ هُوَ الَّذِي يَتَصَرَّفُ
عَلَيْهِ اسْتِدَامَةً لِحَجْرِ الصَّبِيِّ إِذْ لَا يَرْتَفِعُ الْحَجْرُ عَنْهُ إِلَّا بِبُلُوغِهِ رَشِيدًا وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ أَهْ. وَقَوْلُهُ
وَالظَّاهِرُ الْخُ مُحْتَمَلٌ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ مِنَ التَّرَدُّدِ أَنَّ وَلِيَّهُ وَلِيُّ الْمَجْنُونِ الْخُ أَهْ. فَإِنْ كَانَ الرَّافِعِيُّ صَرَّحَ بِأَنَّهُ
وَلِيَّهُ الْحَاكِمُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَتِهِ هُنَا فَلَا يَتَّبِعِي الْعُدُولُ عَنْهُ لَكِنْ مَعَ حَمْلِهِ عَلَى مَنْ طَرَأَ خَرَسَهُ بَعْدَ
الْبُلُوغِ. قَوْلُهُ: (بِالْمَجْنُونِ) قَالَ بَعْضُهُمْ لَعَلَّ الْإِلْحَاقَ التَّائِمَ بِالْمَجْنُونِ مَحْمُولٌ عَلَى نَائِمٍ أَخُو جَ طُولِ نَوْمِهِ

وهو الحق اهـ. وهو كما قال لما عَلِمْتَ من تصريحهم به في النكاح نعم إن حِمْلَ الأوَّل على مَنْ أيس من إفاقته بقول الأَطْبَاءِ لم يِعُدْ (تَسْلِبُ الولايات) الثابتة شرعاً كولاية نِكَاح أو تفويضاً كإيصاء وقضاء؛ لأنه إذا لم يُدْبَرْ أمر نفسه فغيره أولى وأَثَرُ السَّلْبِ؛ لأنه يُفِيدُ المنع ولا عَكْس؛ إذ نحو الإحرام يمتنع ولاية النكاح ولا يسلبها ومن ثَمَّ زَوَّجَ الحَاكِمُ لا الأَبَد. (واعتبار الأقوال) له وعليه الدِّينِيَّةُ كالإسلام والدُّنْيَوِيَّةُ كالمُعَامَلَاتِ لِعَدَمِ قَصْدِهِ واعتبارِ بَعْضِ أفعاله كالصَّدَقَةِ بخلافِ نحو إحياله وإثلافه إلا لِصَيِّدٍ وهو مُحَرَّمٌ وتَقْرِيرُهُ المَهْرَ بَوَاطِنِهِ وإرضاعه وثبوت النسب وغيرِ الْمُتَمَيِّزِ كالمجنون في ذلك وكذا مُتَمَيِّزٌ إلا في عِبَادَةِ غيرِ الإسلامِ ويثاب عليها كالبالغ

فَوُدَّ: (وهو الحق) أي: ما قاله الغزالي. فَوُدَّ: (انتهى) أي: مَقُولُ الغير. فَوُدَّ: (كما قال) أي: الغير. فَوُدَّ: (حِمْلُ الأوَّل) أي: الإلحاق الذي جَزَمَ به صاحبُ الأَثَارِ. فَوُدَّ: (الثابتة) إلى قوله وَزَعَمَ الإسْنَوِيُّ في النِّهَايَةِ والمُعْنَى إلَّا قَوْلُهُ وَثُبُوتُ النَّسَبِ وقَوْلُهُ وَدُعَاءٌ إِلَى الْمُتَن. فَوُدَّ: (كإيصاء) بَأَن يَكُونَ وصياً على غيره والأولى أَن يُقال المراد به أَنَّهُ لَا تَصِحُّ الوَصِيَّةُ مِنْهُ على أَطْفَالِهِ اهـ ع ش.
فَوُدَّ: (وَأَثَرُ السَّلْبِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ والمُعْنَى وَعَبَّرَ بِالإِسْلَابِ دُونَ الإِمْتِنَاعِ إلخ اهـ. فَوُدَّ: (كالإسلام) أي: فَعَلًا وَتَرَكَّا قَال ع ش أي: فَلَا يَصِحُّ إِسْلَامُهُ لَكِنْ لَا تَنْتَعُهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ قَال الزَّرْكَشِيُّ أَخَذًا مِنَ التَّصَرُّفِ هَذَا كُلُّهُ بِالنِّسْبَةِ لِلدُّنْيَا وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْآخِرَةِ فَيَصِحُّ وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِهِ إِذَا أَضْمَرَهُ كَمَا أَظْهَرَهُ اهـ بِاخْتِصَارٍ. فَوُدَّ: (نَحْوُ إِحْيَالِهِ) كَالْتِفَاطِهِ وَاحْتِطَابِهِ وَاضْطِجَادِهِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. فَوُدَّ: (إِلَّا الصَّيْدَ إلخ) يَنْبَغِي أَن مَحَلَّهُ فِيمَنْ لَا تَمَيِّزَ لَهُ أَمَّا مَنْ لَهُ أَذْنَى تَمَيِّزٍ فَيَنْبَغِي أَن يَلْحَقَ بِالصَّيِّ الْمُتَمَيِّزِ بِنَاءً عَلَى كَلَامِ التَّيْمَةِ السَّابِقِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. فَوُدَّ: (وَهُوَ مُحَرَّمٌ) سَوَاءً أَحْرَمَ ثُمَّ جُنَّ أَوْ بِالْعَكْسِ بَأَن أَحْرَمَهُ وَلَيْهِ بَعْدَ الْجُنُونِ اهـ ع ش. فَوُدَّ: (وَتُبُوتُ النَّسَبِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَيُثْبِتُ النَّسَبَ بِزَنَاهُ اهـ سَم قَال الْبُجَيْرِيُّ كَانَ وَطِئَ امْرَأَةً فَاتَتْ مِنْهُ بَوْلِدٌ فَإِنَّهُ يَنْسَبُ إِلَيْهِ شَوْبَرِيٌّ فَهُوَ وَطْءٌ شُبْهَةٌ؛ لِأَن زَوَالَ عَقْلِهِ صَيَّرَ زِنَاهُ كَوَطْئِهِ بِشُبْهَةِ لِعَدَمِ قَصْدِهِ ع ش فَيَلْزَمُهُ الْمَهْرُ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُطَاوَعَةً وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَمُّهَا وَبَنَاتُهَا وَحُرْمَتُ عَلَى أَبِيهِ وَابْنِهِ اهـ. فَوُدَّ: (فِي ذَلِكَ) أي: مَا يُمَكِّنُ مِنْهُ فِي حَقِّهِ اهـ سَم. فَوُدَّ: (وَكَذَا مُتَمَيِّزٌ) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَتَأَتَى مِنَ الصَّيِّ الإِخْبَالُ وَقَدْ يُقَالُ بِنَاتِيهِ مِنْهُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ اهـ رَشِيدِي.
فَوُدَّ: (كَالبالغ) التَّشْبِيهِ فِي أَصْلِ الثَّوَابِ لَا فِي مِقْدَارِهِ وَإِلَّا فَالْصَّيُّ يُثَابُ عَلَى فَعْلِهِ الْفَرِيضَةُ أَقَلُّ مِنْ ثَوَابِ نَافِلَةِ الْبَالِغِ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ عَدَمُ خِطَابِهِ بِهِ وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا ثَوَابَ لَهُ لِعَدَمِ خِطَابِهِ بِالْعِبَادَةِ لَكِنَّهُ أَثِيبُ

إِلَى النَّظَرِ فِي أَمْرِهِ وَكَانَ الإِيقَاطُ يَضُرُّ مَثَلًا. فَوُدَّ: (وَأَثَرُ السَّلْبِ) أي: على المنع. فَوُدَّ: (وَاعْتِبَارُ بَعْضِ أفعاله) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ تَفْلاً عَنِ التَّدْرِيبِ وَلَا يُعْتَدُّ بِقَبْضِهِ لِعَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ إلَّا فِي نَحْوِ عَوَضِ نِكَاحٍ أَوْ خُلْعٍ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ اهـ. فَوُدَّ: (وَإِثْلَافُهُ إِلَّا لِصَيِّدٍ) مَا هُنَا مُوَافِقٌ لِلتَّدْرِيبِ مُخَالَفٌ لِلْأَقْسِ الَّذِي قَالَهُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ أَنَّهُ الْمُعْتَمَدُ لَكِنْ الْمَوَافِقُ لِمَا قَدَّمَ فِي بَابِ مُحَرَّمَاتِ الإِحْرَامِ مَا فِي التَّدْرِيبِ وَاعْتَمَدَهُ م ر.
فَوُدَّ: (وَتُبُوتُ النَّسَبِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَيُثْبِتُ النَّسَبَ بِزَنَاهُ. فَوُدَّ: (فِي ذَلِكَ) أي: مَا يُمَكِّنُ مِنْهُ فِي

ونحو دخول دار وإيصال هديّة ودُعَاءٍ عن صاحبٍ وليمةٍ (ويرتفع) حجرُ الجنون (بالإفاقة) من غيرِ فكٍّ نعم ولايةٌ نحو القضاء لا تعودُ إلا بولايةٍ جديدةٍ. (وحجرُ الصبي) الذكر والأنثى (يرتفع) من حيثُ الصُّبا بمجرّد بلوغه ومطلقاً (ببلوغه رشيداً) لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسْمَئْتُمْ مِنْهُمْ

تَرْغِبًا لَهُ فِي الطَّاعَةِ فَلَا يَتْرُكُهَا بَعْدَ بُلُوغِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى اهـ ع ش . قوله: (وَنَحْوُ دُخُولِ دَارٍ) أي: اِذْنٌ فِي الدُّخُولِ نِهَائَةً وَمُغْنِي.

قوله (سني): (بالإفاقة) أي: الصّافية عَنِ الخَبْلِ الْمُؤَدِّي إِلَى حَالَةٍ يُحْمَلُ مِثْلُهَا عَلَى حِدَةٍ فِي الْخَلْقِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي التَّكَاحِ اهـ ع ش . قوله: (مِنْ غَيْرِ فَكٍّ) وَلَا اقْتِرَانِ بَشْيٍ آخَرَ كَإِنْسَانٍ رُشِدَ اهـ نِهَائَةً.

قوله: (نَحْوُ الْقَضَاءِ) أي: وَالْإِمَامَةِ وَالْخَطَابَةِ وَنَحْوَهَا نَعَمْ يُسْتَنَى التَّائِظُ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ وَالْحَاضِنَةِ وَالْأَبِ وَالْجَدِّ فَتَعُودُ إِلَيْهِمُ الْوَلَايَةُ بِنَفْسِ الْإِفَاقَةِ مِنْ غَيْرِ تَوَلِيَةٍ جَدِيدَةٍ وَالْحَقُّ بِهِمُ الْأُمُّ إِذَا كَانَتْ وَصِيَّةً اهـ ع ش عبارة سمّ قوله نَحْوُ الْقَضَاءِ يَشْمَلُ نَظَرَ الْوَاقِفِ لَكِنْ يَتَّبِعِي فَيَمْنُ لَهُ النَّظَرُ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ بِغَيْرِ تَوَلِيَةٍ جَدِيدَةٍ اهـ . قوله: (وَمُطْلَقًا) عَطْفٌ عَلَى مَنْ حَيْثُ إلخ . قوله: (أي: ابْصَرْتُمْ) عبارة النّهاية وَالْمُغْنِي وَالْمُرَادُ مِنْ إِبْنِ الْإِنْسَانِ الرُّشْدَ الْعِلْمُ بِهِ وَأَصْلُ الْإِبْنَانِ الْإِبْصَارُ اهـ.

قوله (سني): (بِبلوغه رشيداً) وَلَوْ ادَّعَى الرُّشْدَ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَأَنْكَرَهُ وَلِيُّهُ لَمْ يَنْفَكْ الْحَجَرُ عَنْهُ وَلَا يَخْلِفُ الْوَلِيُّ كَالْقَاضِي وَالْقِيَمُ بِجَمَاعٍ أَنْ كَلَّأَ أَمِينٌ ادَّعَى انْعِزَالَهُ وَلَآنَ الرُّشْدُ مِمَّا يَوْقِفُ عَلَيْهِ بِالْإِخْتِيَارِ فَلَا يَثْبُتُ بِقَوْلِهِ وَلَآنَ الْأَصْلَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ يُعْضَدُ قَوْلُهُ أي: الْوَلِيُّ بِلِ الظَّاهِرِ أَيْضًا؛ إِذَا الظَّاهِرُ فَيَمْنُ قَرَبَ عَهْدِهِ بِالْبُلُوغِ عَدَمَ الرُّشْدِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي دَوَامِ الْحَجَرِ إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ بِرُشْدِهِ نَعَمْ سُئِلَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ هَلِ الْأَصْلُ فِي النَّاسِ الرُّشْدُ أَوْ ضِدُّهُ؟ فَأَجَابَ بَأَنَّ الْأَصْلَ فَيَمْنُ عِلْمُ الْحَجَرِ عَلَيْهِ أي: بَعْدَ بُلُوغِهِ اسْتِصْحَابُهُ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ رُشْدُهُ بِالْإِخْتِيَارِ وَأَمَّا مَنْ جُهِلَ حَالُهُ فَعُقُودُهُ صَحِيحَةٌ شَرَحَ م ر أي: وَالْخَطِيبُ.

(فروع): الْأَصْلُ فَيَمْنُ عِلْمُ تَصَرُّفٍ وَلِيَّهُ عَلَيْهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ السَّفَهَ وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ فِيهِ ذَلِكَ هُوَ الرُّشْدُ وَلَوْ

حَقَّهُ . قوله: (نَحْوُ الْقَضَاءِ) يَشْمَلُ نَظَرَ الْوَاقِفِ لَكِنْ يَتَّبِعِي فَيَمْنُ لَهُ النَّظَرُ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ بِغَيْرِ تَوَلِيَةٍ جَدِيدَةٍ.

قوله (سني): (بِبلوغه رشيداً) وَلَوْ ادَّعَى الرُّشْدَ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَأَنْكَرَهُ وَلِيُّهُ لَمْ يَنْفَكْ الْحَجَرُ عَنْهُ وَلَا يَخْلِفُ الْوَلِيُّ كَالْقَاضِي وَالْقِيَمُ بِجَمَاعٍ أَنْ كَلَّأَ أَمِينٌ ادَّعَى انْعِزَالَهُ وَلَآنَ الرُّشْدُ مِمَّا يَوْقِفُ عَلَيْهِ بِالْإِخْتِيَارِ فَلَا يَثْبُتُ بِقَوْلِهِ وَلَآنَ الْأَصْلَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ يُعْضَدُ قَوْلُهُ بِلِ الظَّاهِرِ أَيْضًا؛ إِذَا الظَّاهِرُ فَيَمْنُ قَرَبَ عَهْدِهِ بِالْبُلُوغِ عَدَمَ رُشْدِهِ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي دَوَامِ الْحَجَرِ إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ بِرُشْدِهِ نَعَمْ سُئِلَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ هَلِ الْأَصْلُ فِي النَّاسِ الرُّشْدُ أَوْ ضِدُّهُ؟ فَأَجَابَ بَأَنَّ الْأَصْلَ فَيَمْنُ عِلْمُ الْحَجَرِ عَلَيْهِ أي: بَعْدَ بُلُوغِهِ اسْتِصْحَابُهُ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ رُشْدُهُ بِالْإِخْتِيَارِ وَأَمَّا مَنْ جُهِلَ حَالُهُ فَعُقُودُهُ صَحِيحَةٌ كَمَنْ عِلْمُ رُشْدِهِ شَرَحَ م ر.

(فروع): الْأَصْلُ فَيَمْنُ عِلْمُ تَصَرُّفٍ وَلِيَّهُ عَلَيْهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ السَّفَهَ وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ فِيهِ ذَلِكَ هُوَ الرُّشْدُ وَلَوْ

رُشْدًا ﴿النساء: ٦٠﴾ أي: أَبْصَرْتُمْ أَي: عَلِمْتُمْ وَزَعَمَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ الصُّبَا بِكَسْرِ الصَّادِ لَا يَسْتَقِيمُ وَأَنَّهُ بِفَتْحِهَا بَعِيدٌ مِنْ كَلَامِهِ مَرْدُودٌ بَأَنَّ الْمَحْفُوظَ هُوَ فَتْحُهَا وَبَأَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ وَبِمَا قَرَّرْتُ بِهِ عِبَارَتُهُ الْمُفِيدُ أَنَّ الْقَصْدَ ارْتِفَاعُ الْحَجَرِ الْمُطْلَقِ لَا الْمُقَيَّدِ ائْتَدَعَ اعْتِرَاضُهَا بَأَنَّ الْأَوَّلَى حَذْفُ رَشِيدًا؛ لِأَنَّ الصُّبَا سَبَبٌ مُسْتَقِلٌّ بِالْحَجَرِ وَكَذَا التَّبْذِيرُ وَأَحْكَامُهُمَا مُتَغَايِرَةٌ؛ إِذْ مَنْ بَلَغَ مُبَذَّرًا لِحُكْمِ تَصَرُّفٍ لِحُكْمِ تَصَرُّفِ السَّفِيهِ لَا لِحُكْمِ تَصَرُّفِ الصَّبِيِّ.

(فَرَعَ) غَابَ يَتِيمٌ فَلَبَّغَ وَلَمْ يُعْلَمْ رُشْدُهُ لَمْ يَجْزِ لَوْلِيُّهُ النَّظَرُ فِي مَالِهِ مُعْتَمِدًا اسْتِصْحَابَ الْحَجَرِ لِلشُّكِّ فِي الْوَلَايَةِ عِنْدَ الْعَقْدِ وَهِيَ شَرْطٌ وَهُوَ لَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِهِ فَإِنْ تَصَرَّفَ أَثِمَ ثُمَّ إِنْ بَانَ غَيْرَ رَشِيدٍ نَفَذَ التَّصَرُّفَ وَإِلَّا فَلَا وَقَدْ يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي مِنْ تَصَدِيقِ الْوَلِيِّ فِي دَوَامِ الْحَجَرِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ

تَعَارَضَ بَيْنَتَا سَفَهٍ وَرُشْدٍ فَإِنْ أَضَافْنَا لَوْ قَتِ مُعَيَّنٍ تَسَاقَطْنَا وَرَجَعَ لِلْأَصْلِ الْمَذْكُورِ وَلَا قُدُمَتْ بَيْنَةُ السَّفَهِ؛ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةَ عِلْمٍ مَا لَمْ تَقُلْ بَيْنَةُ الرُّشْدِ إِنَّهَا عَلِمَتْ سَفَهَهُ وَأَنَّهُ صُلِحَ فَتَقَدَّمَ م ر ه س م . قُودُ: (لَا يَسْتَقِيمُ) أَي: لِأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ ارْتِفَاعُ حَجَرِهِ عَلَى الرُّشْدِ ه س م . قُودُ: (بَعِيدٌ) لَعَلَّ وَجْهَ الْبُعْدِ قَرِينَةُ إِسْنَادِ الْارْتِفَاعِ فِيمَا قَبْلَهُ الَّذِي هُوَ نَظِيرُهُ إِلَى الْجُنُونِ لَا الْمَجْنُونِ ه س م . قُودُ: (مَرْدُودٌ) خَبَرٌ وَزَعَمَ الْإِسْنَوِيُّ الْإِلْخَ . قُودُ: (وَبَأَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ) مِنْ تَعْلِيلِ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ . قُودُ: (ائْتَدَعَ اعْتِرَاضُهَا) فِي ائْتِدَاعِ الْأَوَّلِيَّةِ بِمَا ذَكَرَ نَظَرُ ه س م وَنَقَلَ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنِي عَنْ الشَّيْخَيْنِ الْأَوَّلِيَّةِ مَعَ عَلَيْهَا الْآتِيَّةِ وَأَقْرَأَهُمَا . قُودُ: (لِأَنَّ الصَّبِيَّ سَبَبٌ) يَتَّبِعِي أَنْ يَقُولَ؛ لِأَنَّ الصُّبَا وَلَعَلَّهُ مِنْ تَحْرِيفِ التُّسَاخِ فِي الصُّورَةِ الْخَطِيئَةِ ه سَيِّدٌ عَمَرُ .

قُودُ: (إِذْ مَنْ بَلَغَ الْإِلْخَ) تَعْلِيلٌ لِلْمُغَايِرَةِ . قُودُ: (لِحُكْمِ تَصَرُّفِ السَّفِيهِ) مِنْهُ صِحَّةُ نِكَاحِهِ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ وَعَدَمُ تَزْوِيجِ وَلِيِّهِ إِيَّاهُ بِدُونِ إِذْنٍ مِنْهُ بِخِلَافِ الصَّبِيِّ ه س ش . قُودُ: (لَمْ يَجْزِ لَوْلِيُّهُ النَّظَرُ الْإِلْخَ) الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ عَلَى الْوَلِيِّ التَّصَرُّفُ إِلَّا إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ بَلَغَ رَشِيدًا م ر ه س م . قُودُ: (وَهُوَ الْإِلْخَ) أَي: الشَّرْطُ .

قُودُ: (إِنْ بَانَ غَيْرَ رَشِيدٍ الْإِلْخَ) هَلْ يَكْتَفَى بِمُجَرَّدِ عَوْدِهِ إِلَيْنَا غَيْرَ مُتَّصِفٍ بِالرُّشْدِ مَعَ احْتِمَالِ أَنَّهُ بَلَغَ رَشِيدًا ثُمَّ طَرَأَ لَهُ مَا يُخْرِجُهُ عَنِ الرُّشْدِ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ اسْتِصْحَابِ مَا ظَهَرَ مِنْ عَدَمِ رُشْدِهِ مِنْ حَالِهِ قَبْلَ الْبُلُوغِ يَتَّبِعِي أَنْ يُتِمَّلَ ه سَيِّدٌ عَمَرُ أَقُولُ قَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ لِلشُّكِّ الْإِلْخَ الثَّانِي وَقَضِيَّةُ كَلَامِ سَم ه نَاكَ الْأَوَّلُ وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ إِطْلَاقُ قَوْلِ الشَّارِحِ ثُمَّ إِنْ بَانَ غَيْرَ رَشِيدٍ نَفَذَ التَّصَرُّفُ وَمَا مَرَّ عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي . قُودُ: (وَإِلَّا) أَي: بَأَنَّ بَانَ رَشِيدًا أَوْ لَمْ يَتَّيَّنْ حَالُهُ . قُودُ: (وَقَدْ يُنَافِيهِ) أَي: قَوْلُهُ وَإِلَّا فَلَا .

تَعَارَضَ بَيْنَتَا سَفَهٍ وَرُشْدٍ فَإِنْ أَضَافْنَا لَوْ قَتِ مُعَيَّنٍ تَسَاقَطْنَا وَرَجَعَ لِلْأَصْلِ الْمَذْكُورِ وَلَا قُدُمَتْ بَيْنَةُ السَّفَهِ؛ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةَ عِلْمٍ مَا لَمْ تَقُلْ بَيْنَةُ الرُّشْدِ إِنَّهَا عَلِمَتْ سَفَهَهُ وَأَنَّهُ صُلِحَ فَتَقَدَّمَ م ر . قُودُ: (لَا يَسْتَقِيمُ) أَي: لِأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ ارْتِفَاعُ حَجَرِهِ عَلَى الرُّشْدِ . قُودُ: (بَعِيدٌ) لَعَلَّ وَجْهَ الْبُعْدِ قَرِينَةُ إِسْنَادِ الْارْتِفَاعِ فِيمَا قَبْلَهُ الَّذِي هُوَ نَظِيرُهُ إِلَى الْجُنُونِ لَا الْمَجْنُونِ . قُودُ: (ائْتَدَعَ اعْتِرَاضُهَا) فِي ائْتِدَاعِ الْأَوَّلِيَّةِ بِمَا ذَكَرَ نَظَرُ . قُودُ: (لَمْ يَجْزِ لَوْلِيُّهُ النَّظَرُ) الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ عَلَى الْوَلِيِّ التَّصَرُّفُ إِلَّا إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ بَلَغَ رَشِيدًا .

إِلَّا أَنْ يُقَالَ مَحَلُّ ذَاكَ فِي حَاضِرٍ؛ لِأَنَّهُ يُعْرَفُ حَالُهُ غَالِبًا بِخِلَافِ الْغَائِبِ وَلَيْسَ قَوْلُ الْوَلِيِّ قَبِيضَتْ مَهْرَهَا بِإِذْنِهَا وَلَا قَوْلُهُ لَهُ اضْمَنْتِي إِقْرَارًا بِالرُّشْدِ فَلَا يَنْعَزِلُ بِهِ. (وَالْبُلُوغُ) فِي الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِأَحَدٍ شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا وَيُسَمَّى بُلُوغًا بِالسِّنِّ (بِاسْتِكْمَالِ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةً) قَمَرِيَّةً تَحْدِيدًا مِنْ انْفِصَالِ جَمِيعِ الْوَلَدِ بِشَهَادَةِ عَذْلَيْنِ خَبِيرَيْنِ وَشَدُّ مَنْ قَالَ بِخِلَافِ ذَلِكَ. قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (رَدُّ النَّبِيِّ ﷺ سَبْعَةَ عَشَرَ صَحَابِيًّا وَهُمْ أَبْنَاءُ أَرْبَعِ عَشْرَةِ سَنَةً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرَهُمْ بَلَّغُوا وَعَرَّضُوا عَلَيْهِ وَهُمْ أَبْنَاءُ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةً فَأَجَازَهُمْ مِنْهُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَرَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ وَابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) وَقِصَّةُ ابْنِ عُمَرَ صَحَّحَهَا ابْنُ جَبَّانَ وَأَصْلُهَا فِي الصَّحِيحَيْنِ ثَانِيهِمَا وَيُسَمَّى بُلُوغًا بِالِاحْتِلَامِ خُرُوجِ الْمَنِيِّ كَمَا قَالَ (أَوْ خُرُوجِ مَنِيِّ) مِنْ ذِكْرِ أَوْ أَثْنَى لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ﴾ [النور: ٥٩] مَعَ خَبَرِ «رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ» وَالْحُلُمُ الْإِحْتِلَامُ وَهُوَ لُغَةٌ مَا يَرَاهُ النَّائِمُ وَكُنِيَ بِهِ هُنَا عَنْ خُرُوجِ الْمَنِيِّ وَلَوْ يَقْطَعُ بِجَمَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ وَيُشْتَرَطُ تَحَقُّقُهُ فَلَوْ أَتَتْ زَوْجَةً صَبِيًّا بَلَغَ تِسْعَ سِنِينَ بَوْلِيدٍ لِلإِمْكَانِ لِحَقِّهِ؛ لِأَنَّ النِّسْبَ يُكْتَفَى فِيهِ بِمُجَرَّدِ الإِمْكَانِ وَلَمْ يُحْكَمْ بِبُلُوغِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ خُرُوجِ الْمَنِيِّ وَخُرُوجِ لِحُرُوجِهِ مَا لَوْ أَحْسَنَ بِانْتِقَالِهِ مِنْ ضَلْبِهِ فَأَمْسَكَ ذَكَرَهُ فَرَجَعَ فَلَا يُحْكَمْ بِبُلُوغِهِ كَمَا لَا غُسْلَ

قَوْلُهُ: (لَهُ) أَيِ: خِطَابُهُ لِمَوْلَاهِ. قَوْلُهُ: (اضْمَنْتِي) أَيِ: صَيَّرَنِي ضَامِنًا أَهْ كُرْدِي هَذَا عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْأَعْمَالِ وَيُحْتَمَلُ مِنَ الثَّلَاثِ أَيِ: صِرَ ضَامِنًا عَنِّي. قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيِ: بِوَاحِدٍ مِنَ الْقَوْلَيْنِ. قَوْلُهُ: (وَيُسَمَّى) ظَاهِرُهُ رُجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى الْأَحَدِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ وَفِي حَمْلِ الْمُثْنِ عَلَى قَوْلِهِ أَحَدُهُمَا. قَوْلُهُ: (قَمَرِيَّةً) إِلَى قَوْلِهِ وَقِصَّةُ الْخُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ بِشَهَادَةِ إِلَى قَالَ. قَوْلُهُ: (تَحْدِيدِيَّةً) حَتَّى لَوْ نَقَصَتْ يَوْمًا لَمْ يُحْكَمْ بِبُلُوغِهِ أَهْ نِهَابَةً. قَوْلُهُ: (رَدُّ النَّبِيِّ ﷺ) أَيِ عَنِ الْجِهَادِ (وَهُمْ أَبْنَاءُ الْخُ) أَيِ: عَرَّضُوا عَلَيْهِ ﷺ وَهُمْ الْخُ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (وَعَرَّضُوا الْخُ) أَيِ: فِي السَّنَةِ الْقَابِلَةِ. قَوْلُهُ: (فَأَجَازَهُمْ) أَيِ: فِي الْجِهَادِ. قَوْلُهُ (سَيِّ): (أَوْ خُرُوجِ الْمَنِيِّ) أَيِ: لَوْ قَتَّ إِمْكَانُهُ نِهَابَةً وَمُغْنَى. قَوْلُهُ: (مَنْ ذَكَرَ) إِلَى قَوْلِهِ وَخَرَجَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. قَوْلُهُ: (وَهُوَ لُغَةٌ) أَيِ: الْإِحْتِلَامُ. قَوْلُهُ: (مَا يَرَاهُ النَّائِمُ الْخُ) أَيِ مِنْ إِنْزَالِ الْمَنِيِّ سُورِيًّا وَقِيلَ مُطْلَقًا أَهْ بُجَيْرِمِيٍّ وَفِي الْمُغْنَى وَقِيلَ لَا يَكُونُ فِي النِّسَاءِ؛ لِأَنَّهُ نَادِرٌ فِيهِنَّ أَهْ. قَوْلُهُ: (وَيُشْتَرَطُ الْخُ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ يَقْتَضِي تَحَقُّقَ خُرُوجِ الْمَنِيِّ فَلَوْ الْخُ. قَوْلُهُ: (لِلإِمْكَانِ) بَأَنَّ أَتَتْ بِهِ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَطْءِ أَهْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُحْكَمْ بِبُلُوغِهِ) وَعَلَى هَذَا لَا يَثْبُتُ إِيْلَادُهُ إِذَا وَطِئَ أُمُّهُ وَأَتَتْ بَوْلِيدٍ وَهُوَ كَذَلِكَ نِهَابَةً وَمُغْنَى أَيِ: وَيَثْبُتُ نَسَبُهُ لِإِمْكَانِهِ ع ش. قَوْلُهُ: (فَلَا يُحْكَمْ بِبُلُوغِهِ) أَثْنَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِالْحُكْمِ بِبُلُوغِهِ وَيَعْدَمُ وَجُوبُ الْغُسْلِ أَهْ سَمَ عِبَارَةٌ ع ش وَلَوْ أَحْسَنَ بِالْمَنِيِّ فِي قَصَبَةِ الذِّكْرِ فَقَبَضَهُ فَلَمْ يَخْرُجْ حُكْمَ بِبُلُوغِهِ وَإِنْ لَمْ يَجِبِ الْغُسْلُ لِاخْتِلَافِ مُذَرِّكِ الْبَايِنِ؛ لِأَنَّ

قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُحْكَمْ بِبُلُوغِهِ) أَيِ: وَلَا تَصِيرُ أُمُّهُ وَلَدٌ م ر. قَوْلُهُ: (فَلَا يُحْكَمْ بِبُلُوغِهِ) أَثْنَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِالْحُكْمِ بِبُلُوغِهِ وَيَعْدَمُ وَجُوبُ الْغُسْلِ.

وَبَحَثُ الزَّرْكَشِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ الْحُكْمَ بِبُلُوغِهِ بَعِيدٌ وَالْفَرْقُ بَأَنَّ مَدَارَ الْبُلُوغِ عَلَى الْعِلْمِ بِإِنْزَالِ الْمَنِيِّ وَالْعُسْلِ عَلَى حُصُولِهِ فِي الظَّاهِرِ بِالتَّحَكُّمِ أَشْبَهَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ مَنِيٌّ قَبْلَ خُرُوجِهِ إِذْ كَثِيرُوا مَا يَقَعُ الْاِشْتِبَاهُ فِيمَا يُحْسِنُ بَنْزُولَهُ ثُمَّ رُجُوعِهِ (وَوَقْتُ إِمْكَانِهِ) فِيهِمَا (اسْتِكْمَالُ تِسْعِ سِنِينَ) قَمَرِيَّةً تَقْرِيبًا نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْحَيْضِ. (وَبَآثُ الْعَانَةِ) الْخَيْشُ بِحَيْثُ تَحْتَاجُ إِزَالَتَهُ لِلْحَلْقِ وَظَاهِرُهُ

المدار في العسل على الخروج إلى الظاهر وفي البلوغ على الإنزال قاله م ر انتهى سم على منهج اه.
 ٥ قوله: (على أنه لا يتصور العلم إلخ) لا يخفى ضعف هذه الدغوى بل سقوطها؛ لأن العلامة التي يعرف بها المني بعد خروجه ويثبت بها له أحكامه وهي الإلتذاذ بخروجه تتحقق قبل خروجه وإن لم يبرز إلى ظاهره كما هو معلوم بالتجربة القطعية ولو سلم عدم التصور المذكور لم يفد ذلك مدعاه من عدم البلوغ؛ لأنه إذا حس بانتيقاله فأمسك الذكر مدة ثم خرج المني وعلم كونه منياً حكماً بالبلوغ من حين الإنتيقال لا من حين الخروج فقط فتأمل ذلك فإنه في غاية الصحة والقوة والله الموفق اه سم بحذف.
 ٥ قوله: (تقريباً إلخ) خلافاً للنهاية والمغني عبارتهما وأفهم تعبيره بالاستكمال أنها تحديدية وهو كذلك كما مر وإن بحث بعض المتأخرين أنها تقريبية كالحيض؛ لأن الحيض ضبط له أقل وأكثر فالزمن الذي لا يسع أقل الحيض والطهر وجوده كالعدم بخلاف المني اه قال ع ش قوله بعض المتأخرين مراده ابن حجج اه.
 ٥ قوله: (الخشيش) إلى المتن في النهاية.
 ٥ قوله: (وظاهره إلخ) محل تأمل بل

٥ قوله: (بعيد) قد يؤيد بعده ما يأتي عن الجمهور من عدم الحكم ببلوغ الخشي فيما لو خرج المني فقط من أحد فرجيه فقط لاحتمال الزيادة وجه التأييد أن وجود الإنزال وخروجه من الزائد لا يقتض عن عدم خروجه بالكلية بل وما يأتي عن الإمام؛ لأن تغيير الحكم صريح في عدم الاعتداد بما سبق لاحتمال الزيادة فلو كفى مجرد وجود الإنزال من غير خروج لو جب الحكم بالبلوغ بالخروج من الزائد وعدم تغيير الحكم واعتبار الإنزال بدون خروج إذا لم يكن هناك زائد وعدم اعتباره مع الخروج من الزائد لا يظهر وجهه نعم قد يقر به ويدفع عنه البعد ما يأتي في قوله وحبل من أن وجه الحكم بالبلوغ أنه دليل على سبق الإنماء مع أنه لا يلزم في ذلك خروج المني إلى الظاهر كما هو ظاهر بل هذا قد يوجب إشكال عدم الاعتداد بالخروج من أحد فرجي المشكل فليتأمل.
 ٥ قوله: (على أنه لا يتصور العلم بأنه مني قبل خروجه) لا يخفى ضعف هذه الدغوى بل سقوطها أما أولاً فلأن العلامة التي يعرف بها بعد خروجه ويثبت بها له أحكام المني وهي الإلتذاذ بخروجه تتحقق قبل خروجه فإنه يقع الإلتذاذ بجريانه في قصة الذكر وإن لم يبرز إلى ظاهره كما هو معلوم بالتجربة القطعية بحيث لا تقبل منازعة، وأما ثانياً فلو سلمنا عدم التصور المذكور لم يفد ذلك مدعاه من عدم البلوغ؛ لأنه يكفي في الحكم بالبلوغ من حين الإخساس بانتيقاله من ضلبي العلم بأنه مني بعد خروجه إذا تأخر عن الإخساس المذكور فإذا أحس بانتيقاله فأمسك الذكر مدة ثم خرج المني وعلم كونه منياً حكماً بالبلوغ من حين الإنتيقال لا من حين الخروج فقط فتأمل ذلك فإنه في غاية الصحة والقوة والله الموفق.
 ٥ قوله: (تقريباً) أنها تحديدية في الحيض كما قال في شرح الروض أنه الظاهر.
 ٥ قوله: (وظاهره) في كون ظاهره ذلك بحث إذ التباث

أَنَّهَا اسْمٌ لِلْمَنْبِتِ لَا لِلثَّابِتِ وَفِيهِ خِلَافٌ لِأَهْلِ اللَّغَةِ وَالْأَشْهُرُ أَنَّهَا النَّابِتُ وَأَنَّ الْمَنْبِتَ شِعْرَةٌ
بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَوَقْتُهُ وَقْتُ الْإِحْتِلَامِ (يَقْتَضِي الْحُكْمُ بِلُغٍ وَلَدَ الْكَافِرِ) بِالسُّنِّ أَوْ الْإِحْتِلَامِ وَمِثْلُهُ وَلَدُ
مَنْ جُهِلَ إِسْلَامُهُ لَا مَنْ عُدِمَ مَنْ يُعْرِفُ سِنُّهُ عَلَى الْأَوْجِهَ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ (أَنَّ عَطِيَّةَ
الْقُرْظِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ فِي سَبِي بَنِي قُرَيْظَةَ فَكَانُوا يَنْظُرُونَ مَنْ أَتَتْ الشَّعْرَ قُتِلَ وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ لَمْ
يُقْتَلْ وَأَنَّهُمْ كَشَفُوا عَنْ عَائَتِهِ فَوَجَدُوهَا لَمْ تُنْبِتْ فَجَعَلُوهُ فِي السَّبِي) وَخَرَجَ بِهَا نَبَاتٌ نَحْوِ
اللَّحْيَةِ فَلَيْسَ بِلُغًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ فِي الْإِبْطِ وَالْحَقُّ بِهِ اللَّحْيَةُ وَالشَّارِبُ
بِالْأُولَى فَإِنَّ الْبَغْوِيَّ الْحَقَّ الْإِبْطُ بِالْعَانَةِ دُونَهُمَا وَفِي كُلِّ ذَلِكَ نَظَرٌ بِلِ الشَّعْرِ الْخَشِشِ مِنْ ذَلِكَ
كَالْعَانَةِ فِي ذَلِكَ وَأُولَى إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْاِقْتِصَارَ عَلَيْهَا أَمْرٌ تَعَبُدِيٌّ وَأَفْهَمُ قَوْلُهُ يَقْتَضِي الْحُكْمَ أَنَّهُ
أَمَارَةٌ عَلَى الْبُلُوغِ بِأَحَدِهِمَا نَعَمْ إِنْ ثَبَتَ أَنَّ سِنُّهُ دُونَ خَمْسٍ عَشْرَةَ سَنَةً وَلَمْ يَحْتَلِمَ لَمْ يُحْكَمْ
بِلُغِهِ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ يَمِينُهُ وَإِنْ لَمْ يَحْلِفِ الصَّبِيُّ احْتِيَاظًا لِحَقْنِ الدَّمِ

ظَاهِرُهُ الْعَكْسُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أُريدَ بِالْعَانَةِ الثَّابِتُ فِإِسْنَادِ الثَّابِتِ إِلَيْهِ حَقِيقِيٌّ مِنْ إِسْنَادِ الْمُضَدَّرِ إِلَى فَاعِلِهِ وَإِنْ
أُريدَ بِهَا الْمَحَلُّ فِإِسْنَادِ الثَّابِتِ إِلَيْهِ مَجَازِيٌّ؛ لِأَنَّهُ مَكَانُ الثَّابِتِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَيِّدُ عَمَرَ وَسَمَّ. قَوْلُهُ: (وَالْأَشْهُرُ)
أَي: عِنْدَ أَهْلِ اللَّغَةِ ش. قَوْلُهُ: (وَوَقْتُهُ وَقْتُ الْإِنْفِ) مُبْتَدَأٌ أَوْ خَبَرٌ فَلَوْ أَتَتْ قَبْلَ إِمْكَانِ خُرُوجِ الْمَنِيِّ لَمْ
يُحْكَمْ بِلُغِهِ أَهْوَ ش. قَوْلُهُ: (بِالسُّنِّ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (لَا مِنْ عَدَمٍ) إِلَى لِلْخَبَرِ وَقَوْلُهُ:
(فَإِنَّ الْبَغْوِيَّ) إِلَى (وَأَفْهَمُ) وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ) إِلَى (وَالْحَقُّ). قَوْلُهُ: (يَقْتَضِي الْحُكْمَ
أَنَّهُ أَمَارَةٌ الْإِنْفِ) وَهُوَ الْأَصَحُّ نَهْيَةً وَمَعْنَى. قَوْلُهُ: (لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ الْإِنْفِ) تَعْلِيلٌ لِلْمَتْنِ. قَوْلُهُ: (فَلَيْسَ
بِلُغًا الْإِنْفِ) ظَاهِرُ النَّهْيَةِ وَالْمَعْنَى اعْتِمَادُهُ عِبَارَتَهُمَا وَخَرَجَ بِهَا شَعْرُ اللَّحْيَةِ وَالْإِبْطِ فَلَيْسَ دَلِيلًا لِلْبُلُوغِ
لِئْدُورِهِمَا دُونَ خَمْسٍ عَشْرَةَ سَنَةً وَفِي مَعْنَاهُمَا الشَّارِبُ وَثَقُلَ الصَّوْتُ وَنَهَوْدُ الثَّدْيِ وَتَوَطَّرَفَ الْحُلُقُومُ
وَانْفِرَاقُ الْأَرَبَةِ وَنَحْوُ ذَلِكَ أَهْلُ لَكِنْ أَوَّلَهَا ش وَفِي الرَّشِيدِي مَا يُؤَيِّدُهُ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ م ر فَلَيْسَ دَلِيلًا
لِلْبُلُوغِ أَي: فَلَا يَتَوَقَّفُ الْحُكْمُ بِالْبُلُوغِ حَيْثُ لَمْ يُعْلَمْ اسْتِكْمَالُهُ الْخَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً عَلَى نَبَاتِهِمَا بَلْ
يُكْتَفَى بِنَبَاتِ الْعَانَةِ وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ لِحَيْتُهُ بِالْفِعْلِ لَا يُحْكَمْ بِلُغِهِ بَلْ ذَلِكَ عَلَامَةٌ بِالْأُولَى مِنْ
نَبَاتِ الْعَانَةِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ لِئْدُورِهِمَا دُونَ خَمْسٍ عَشْرَةَ سَنَةً. قَوْلُهُ: (عَلَيْهَا) أَي: الْعَانَةِ. قَوْلُهُ: (أَمْرٌ
تَعَبُدِيٌّ) أَي: وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ. قَوْلُهُ: (بِأَحَدِهِمَا) هُوَ الْمُتَّجِهَ وَعَلَيْهِ لَوْ ثَبَتَ أَنَّ سِنُّهُ دُونَ خَمْسٍ عَشْرَةَ سَنَةً
لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ الْحُكْمَ بِلُغِهِ خِلَافًا لِلْمَاوَزْدِيِّ أَي: مَا لَمْ يَثْبُتْ عَدَمُ احْتِلَامِهِ أَهْوَ سَمَّ وَش. قَوْلُهُ: (إِنْ
ثَبَتَ) أَي: بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ نَهْيَةً وَمَعْنَى. قَوْلُهُ: (احْتِيَاظًا) عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ وَجِبَتْ تَحْلِيلُهُ إِذَا أَرَادَهُ وَلَا
يُسْكِلُ تَحْلِيلُهُ بِأَنَّهُ يَثْبُتُ صِبَاهُ وَالصَّبِيُّ لَا يَخْلِفُ لِمَنْعِ كَوْنِهِ يُثْبِتُهُ بَلْ هُوَ ثَابِتٌ بِالْأَصْلِ وَإِنَّمَا الْعَلَامَةُ وَهِيَ

يُضَافُ لِلثَّابِتِ كَنَبَاتِ الزَّرْعِ فَمَا وَجْهَ ظُهُورِ الْإِضَافَةِ فِيمَا قَالَ. قَوْلُهُ: (بِأَحَدِهِمَا) هُوَ الْمُتَّجِهَ وَعَلَيْهِ لَوْ
ثَبَتَ أَنَّ سِنُّهُ دُونَ خَمْسٍ عَشْرَةَ لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ الْحُكْمَ بِلُغِهِ خِلَافًا لِلْمَاوَزْدِيِّ أَي: مَا لَمْ يَثْبُتْ عَدَمُ
احْتِلَامِهِ.

استعجلته بدواء إن كان ولد حربي سبي لا ذمي طوَلَبَ بالجزية ويحلُّ النظرُ للخبر. وأفهم قوله كالروضة ولَدَّ أنه لا فرق في ذلك بين الذكر والأنثى وهو كذلك وإن كان قضية المحرر إخراج النساء؛ لأنهنَّ لا يُقتلنَ ونقله السبكي عن الجوري والخُنثى لا بُدُّ أن يثبت على فرجه معاً (لا المسلم في الأصح) لسهولة مراجعة أقاربه المسلمين غالباً ولأنه مُتهم باستعجاله تشوفاً للولايات بخلاف الكافر؛ لأنه يُفضي به إلى القتل أو الجزية

الإثبات عارضها دعواه الاستعجال فضعفت دلالتها على البلوغ فاحتج لمعين لما عارضها أيضاً فالاحتياط لحقن الدماء قد يوجب مخالفة القياس اه قال ع ش قوله إذا أراد أي الحلف فلو امتنع منه قتل للحكم ببلوغه بنات العانة المقتضي لبلوغه ولم يأت بدافع اه. □ فوه: (استعجلته بدواء) مقول القول. □ فوه: (إن كان إلخ) راجع لقوله ويقبل إلخ. □ فوه: (لا ذمي إلخ) والفرق الاحتياط لحق المسلمين في الحالين نهايةً وسَم. □ فوه: (ويحلُّ النظر) أي: إلى من احتجنا لمعرفة بلوغه نهايةً ومغني أي أما المس فلا ولعله؛ لأن معرفة كونه يحتاج إلى خلق تكفي فيه الرؤية ومحل جواز النظر حيث لم يرتكب الحرمة ويمس فإن خالف وفعل فينبغي حرمة النظر لحصول المقصود بالمس ع ش ونقل سم عن شرح العباب أنه ينبغي جواز مسه لتوقف العلم بكونه خشيئاً عليه إلخ ثم رده بأن الظاهر أن المراد بخشونته الاحتياج في إزالته إلى خلق وإن كان ناعماً لا الخشونة بالمعنى المشهور وإدراك الخشونة بذلك المعنى لا يتوقف على المس اه. □ فوه: (لسهولة) إلى المتن في النهاية والمغني وشرح المنهج إلا قوله أو ضرب الرق إلى وما مر. □ فوه: (باستعجاله) أي: الثبات. □ فوه: (لأنه يفضي به إلى القتل أو الجزية) وهذا جرى على الأصل والغالب؛ إذ الأنثى والخُنثى ومن تعدرت مراجعة أقاربه المسلمين لموت أو غيره حكمهم كذلك فإن الخُنثى والمراة لا جزية عليهما مع أن الحكم فيهما ما ذكر ومن تعدرت أقاربه من المسلمين لا يحكم ببلوغه مع فقدان العلة فقد جروا في تغليبهم على الغالب مغني ونهاية وشرح المنهج:

□ فوه: (استعجلته) معمول قوله. □ فوه: (لا ذمي طوَلَبَ بالجزية) والفرق الاحتياط لحق المسلمين في الحالين. □ فوه: (ويحلُّ النظر) قال في شرح العباب وينبغي جواز مسه لتوقف العلم بكونه خشيئاً الذي هو شرط كما مر عليه وكأنهم إنما لم يذكروه لوضوحه وأدعاء إمكان إدراكه بالنظر من غير مس بعيد كما لا يخفى اه. وأقول إنما يظهر ما بحثه ودعواه البعد المذكور إن أريد بالخشين ما قامت به الخشونة بالمعنى المشهور لها؛ لأنه إنما يدرك بالمس لكن ظاهر قولهم الذي يحتاج في إزالته إلى خلق وإن كان ناعماً وأدرك الخشونة بهذا المعنى لا يتوقف على مس فليتامل. □ فوه: (تشوفاً للولايات) لا يقال هذا لا يأتي في الأنثى؛ لأنه ممنوع لصحة كونها وصية وناظرة نحو مسجد فقول شرح المنهج وهذا جرى على الأصل والغالب وإلا فالأنثى والخُنثى والطفل الذي تعدرت مراجعة أقاربه المسلمين لموت أو غيره حكمهم كذلك اه. فيه نظر؛ إذ كلُّ يصبح أن يكون ناظر وقف وصي يتيم مثلاً كما مر إلا أن

أَوْ ضَرَبَ الرِّقُّ فِي الْأُنْثَى وَمَا مَرَّ عَامٌّ فِي الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى كَمَا تَقَرَّرَ (وَتَزِيدُ الْمَرْأَةَ) عَلَيْهِ (حَيْضًا) فِي سِنِّهِ السَّابِقِ إجماعًا (وَحَبْلًا) لَكُنْهُ دَلِيلٌ عَلَى سَبْقِ الْإِمْنَاءِ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ يُخْلَقُ مِنَ الْمَاءَيْنِ فِيالْوَضْعِ يُحْكَمُ بِلُغُوعِهَا قَبْلَهُ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ وَلَحْظَةٍ مَا لَمْ تَكُنْ مُطْلَقَةً وَتَأْتِي بَوْلِدٍ يَلْحَقُ الْمُطْلَقَ فَيُحْكَمُ بِلُغُوعِهَا قَبْلَ الطَّلَاقِ بِلَحْظَةٍ، وَلَوْ حَاضَ الْحُنْثَى بِفَرْجِهِ وَأَمْنَى بِذَكَرِهِ حُكِمَ بِلُغُوعِهِ فَإِنْ وَجَدَ أَحَدُهُمَا فَلَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَلَا يُشْكِلُ عَلَيْهِمْ مَا مَرَّ أَنْ خُرُوجَ الْمَنِيِّ مِنَ الزَّائِدِ يُوجِبُ الْعُسْلَ فَيَقْتَضِي الْبُلُوغَ؛ لِأَنَّ مُحَلَّهُ مَعَ انْسِدَادِ الْأَصْلِيِّ وَهَذَا غَيْرُ مَوْجُودٍ هُنَا. وَخَالَفَهُمُ الْإِمَامُ

قوله: (أَوْ ضَرَبَ الرِّقُّ الْإِنْسَ) انْظُرْ مَا مَعْنَاهُ مَعَ كَوْنِ الْأُنْثَى تَرَقُّ بِالْأَسْرِ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَبَعْدَهُ وَلَعَلَّ هَذَا وَجْهَ تَرْكِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَيِ: وَالنَّهْيَةُ وَالْمُعْنَى ذَلِكَ أَهْ سَم. قوله: (وَمَا مَرَّ الْإِنْسَ) دُخُولُ فِي الْمَنِيِّ. قوله: (عَلَيْهِ) أَيِ: عَلَى مَا مَرَّ مِنَ السِّنِّ وَخُرُوجِ الْمَنِيِّ وَنَبَاتِ الْعَانَةِ الشَّامِلِ لِهَما أَهْ مُعْنَى. قوله: (إجماعًا) أَيِ: يَتَحَقَّقُ الْبُلُوغُ بِالْحَيْضِ إجماعًا. قوله: (لَكِنَّةً) إِلَى الْإِمْنِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. قوله: (قَبْلَ الطَّلَاقِ بِلَحْظَةٍ) أَيِ: حَيْثُ وَجَدَ بَعْدَ الطَّلَاقِ أَقْلُ مُدَّةِ الْحَمْلِ فَأَكْثَرُ، أَمَا لَوْ لَمْ يَوْجَدْ بَعْدَهُ ذَلِكَ فَتَحْكُمُ بِلُغُوعِهَا قَبْلَهُ بِمُدَّةٍ إِذَا ضُمَّتْ لِمَا بَعْدَهُ وَبَلَّغَتْ أَقْلُ مُدَّةِ الْحَمْلِ أَهْ سَم عِبَارَةٌ ش قَبْلَ الطَّلَاقِ الْإِنْسَ أَيِ: وَإِنْ زَادَتْ الْمُدَّةُ عَلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ كَسَنَةٍ وَمَحَلٌّ مَا ذُكِرَ مِنْ اغْتِيَابِ اللَّحْظَةِ قَبْلَ الطَّلَاقِ حَيْثُ امْتَكَنَ اجْتِمَاعُهُ بِهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَإِلَّا فَالْمُدَّةُ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ مِنْ آخِرِ أَوْقَاتِ امْتِكَانِ الْاجْتِمَاعِ أَه. قوله: (وَأَمْنَى بِذَكَرِهِ) أَيِ أَوْ أَمْنَى بِهِمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْ رَشِيدِي. قوله: (فَإِنْ وَجَدَ أَحَدُهُمَا) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَالنَّهْيَةُ فَإِنْ وَجَدَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا مِنْ أَحَدٍ فَرَجِيهِ فَلَا يُحْكَمُ بِلُغُوعِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لِحُجُوزِ أَنْ يَظْهَرَ مِنَ الْآخِرِ مَا يُعَارِضُهُ وَقَالَ الْإِمَامُ يَنْبَغِي أَنْ يُحْكَمَ بِلُغُوعِهِ بِأَحَدِهِمَا كَالْحُكْمِ بِالْإِبْصَاحِ بِهِ، ثُمَّ يُغَيَّرُ إِنْ ظَهَرَ خِلَافُهُ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَهُوَ الْحَقُّ وَسَكَتَ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ وَالْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ أَه. قوله: (فَإِنْ وَجَدَ أَحَدُهُمَا فَلَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَآيَةً وَمُعْنَى وَسَم. قوله: (وَهَذَا) أَيِ الْإِنْسِدَادُ (غَيْرُ مَوْجُودٍ هُنَا) أَيِ: لِأَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ مِنَ الْآخِرِ مَا يُعَارِضُهُ انْتَفَى انْسِدَادُهُ فَلَا يَكُونُ الْمَاءُ الْخَارِجُ مِنْهُ مَنِيًّا خَارِجًا مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَادِ لِانْتِفَاءِ شَرْطِ كَوْنِ الْخَارِجِ مِنْهُ مَنِيًّا أَهْ سَم. قوله: (وَخَالَفَهُمُ) أَيِ الْجُمْهُورُ الْإِمَامُ اسْتَدَلَّ

يُجَابُ بِأَنْ مُرَادَهُ أُثْنَى وَخُنْثَى الْكُفَّارِ؛ إِذْ لَا يَتَأْتَى فِيهِمَا الْإِقْتِضَاءُ الْمَذْكُورُ؛ إِذْ لَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ الشَّارِحِ هُنَا (أَوْ ضَرَبَ الرِّقُّ). قوله: (أَوْ ضَرَبَ الرِّقُّ) انْظُرْ مَا مَعْنَاهُ مَعَ كَوْنِ الْأُنْثَى تَرَقُّ بِالْأَسْرِ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَبَعْدَهُ وَلَعَلَّ هَذَا وَجْهَ تَرْكِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ذَلِكَ. قوله: (وَتَأْتِي بَوْلِدٍ) أَيِ بَعْدَ مُضِيِّ أَقْلِ مُدَّةِ الْحَمْلِ فَأَكْثَرُ بَعْدَ الطَّلَاقِ. قوله: (فَيُحْكَمُ بِلُغُوعِهَا قَبْلَ الطَّلَاقِ بِلَحْظَةٍ) أَيِ: حَيْثُ وَجَدَ بَعْدَ الطَّلَاقِ أَقْلُ مُدَّةِ الْحَمْلِ فَأَكْثَرُ. أَمَا لَوْ لَمْ يَوْجَدْ بَعْدَهُ ذَلِكَ فَتَحْكُمُ بِلُغُوعِهَا قَبْلَهُ بِمُدَّةٍ إِذَا ضُمَّتْ لِمَا بَعْدَهُ وَبَلَّغَتْ أَقْلُ مُدَّةِ الْحَمْلِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ حَيْثُ لَحِقَهُ الْوَلَدُ لَزِمَ الْحُكْمُ بِوُجُودِ الْبُلُوغِ قَبْلَ الطَّلَاقِ ثُمَّ إِنْ وَجَدَ بَعْدَ الطَّلَاقِ أَقْلُ مُدَّةِ الْحَمْلِ فَأَكْثَرُ كَفَى الْحُكْمُ بِوُجُودِهِ قَبْلَهُ بِلَحْظَةٍ وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنَ الْحُكْمِ بِوُجُودِهِ قَبْلَهُ بِمَا يَكْمُلُ بِهِ مَعَ مَا مَدَّ أَقْلُ مُدَّةِ الْحَمْلِ. قوله: (فَإِنْ وَجَدَ أَحَدُهُمَا فَلَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَعَلَّلُوهُ بِقَوْلِهِمْ لِحُجُوزِ

ما لم يظهر خلافه فيَعْيَرُ قالا وهو الحق وقال الْمُتَوَلَّى إِنَّ تَكَرَّرَ فَنَعَمْ وَإِلَّا قَالِ الْمُصَنِّفُ وَهُوَ حَسَنٌ غَرِيبٌ. (وَالرُّشْدُ صَلَاحُ الدِّينِ وَالْمَالِ) مَعًا كَمَا فَسَّرَ بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ الْآيَةُ السَّابِقَةُ وَوَجْهَ الْعُمُومِ فِيهِ مَعَ أَنَّهُ نَكِرَةٌ مُثَبِّتَةٌ وَقَوْعُهُ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ قَالُوا وَلَا يَضُرُّ إطباقُ النَّاسِ عَلَى مُعَامَلَةٍ مَنْ لَا يَعْرِفُ حَالَهُ مَعَ غَلَبَةِ الْفِسْقِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ غُرُوضُ التَّوْبَةِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ الَّتِي

الإمام بالقياس على الإيضاح وَفَرَّقَ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِمَا نَارَعَهُ فِيهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ اهـ سم. ٥ قوله: (ما لم يظهر خلافه إلخ) كان مراده أي: الإمام أنه لو أمتنى بذكره مثلاً حَكَمَ بِلُغُوغِهِ فَلَوْ حَاضَ بَعْدَ ذَلِكَ بِفَرْجِهِ غَيْرَ الْحُكْمِ بِالْبُلُوغِ الْمُتَقَدِّمِ وَجُعِلَ الْبُلُوغُ مِنَ الْآنِ لِمُعَارَضَةِ الْحَيْضِ لِلْمَنِيِّ فَلَيَتَأَمَّلُ سَمَ وَحَلَبِيَّ وَشَوْبَرِيَّ وَهَذَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنَ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. ٥ قوله: (وقال المتولي إلخ) وفي النهاية والمعني بعد كلام عن الإسْتَوْيِّ مُفِيدٌ لِاغْتِيَابِ التَّكْرَارِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ فَقَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ كَلَامَ الْإِمَامِ مُوَافِقٌ لِكَلَامِ الْمُتَوَلَّى اهـ. ٥ قوله: (حسن) أي: مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى (غريب) أي: مِنْ حَيْثُ التَّقْلِيدُ اهـ ش أي مَعَ ذَلِكَ فَكُلُّ مِنْهُمَا ضَعِيفٌ كَمَا عَلِمَ مِنَّا مَرَّاهُ رَشِيدِي. ٥ قوله: (معاً) إلى قوله: (قالوا) فِي الْمُعْنَى وَالنَّهْيَةِ. ٥ قوله: (مع أنه نكرة مثبتة) أي فلا يعمم ولذلك مال ابن عبد السلام إلى الوجه القائل بأنه صلاح المال فَقَطَّ اهـ مُعْنَى أَيْ: وَفَاقًا لِلْأُثْمَةِ الثَّلَاثَةِ يُجِيرُ مَيَّ.

٥ قوله: (وقوعه إلخ) خَبَّرَ وَوَجْهَ الْعُمُومِ وَهنا إشكالٌ لِسَمِ أَجَابَ عَنْهُ ش رَاجِعُهُ. ٥ قوله: (قالوا إلخ) فِيهِ لِإِتْيَانِهِ بِصِغَةِ التَّجْرِئِ إِشْعَارٌ بِاسْتِشْكَالِهِ وَإِنْ كَانَ مَقْضًى وَهُوَ كَذَلِكَ؛ إِذْ كَيْفَ يُحْكَمُ بِمُجَرَّدِ نَدَمٍ مُحْتَمَلٍ مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَعْمُ الْفِسْقُ أَوْ يَغْلِبُ فِي بَعْضِ التَّوَاحِي بِمَظَالِمِ الْعِبَادِ كَعِيَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَمَنْعِ مَوَارِيثِ النِّسَاءِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَأَحْسَنَ مَا يُوَجِّهُ بِهِ أَنْ يُقَالَ إِذَا ضَاقَ الْأَمْرُ اتَّسَعَ وَإِلَّا لَأَدَّى إِلَى بَطْلَانِ مُعْظَمِ مُعَامَلَاتِ الْعَامَّةِ وَكَانَ هَذَا هُوَ الْحَاحِلُ لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَى اخْتِيَارِهِ أَنَّ الرُّشْدَ صَلَاحُ الْمَالِ فَقَطَّ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ. ٥ قوله: (ولا يضُرُّ) أي: فِي اخْتِيَارِ صَلَاحِ الدِّينِ فِي الرُّشْدِ. ٥ قوله: (لأن الغالب إلخ) عِلَّةٌ عَدَمِ الْمَضَرَّةِ.

أَنْ يَظْهَرَ مِنَ الْآخِرِ مَا يُعَارِضُهُ انْتَهَى. وَفِيهِ اغْتِرَاضٌ فِي الْمُهْمَاتِ أَجَابَ عَنْهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ. ٥ قوله: (لأن محله مع انسداد الأضلي) وَهَذَا غَيْرُ مُوجِدٍ هُنَا أَيْ: لِأَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ مِنَ الْآخِرِ مَا يُعَارِضُهُ انْتَقَى انْسِدَادُهُ فَلَا يَكُونُ الْمَاءُ الْخَارِجُ مِنْهُ مَنِيًّا خَارِجًا مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَادِ لِانْتِفَاءِ شَرْطِ كَوْنِ الْخَارِجِ مِنْهُ مَنِيًّا. ٥ قوله: (وخالفهم الإمام) اسْتَدَلَّ الْإِمَامُ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْإِتِّضَاحِ وَفَرَّقَ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِمَا نَارَعَهُ فِيهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ. ٥ قوله: (ما لم يظهر خلافه) كَانَ مُرَادُهُ أَنَّهُ لَوْ أَمْتَنَى بِذِكْرِهِ مَثَلًا حَكَمَ بِلُغُوغِهِ فَلَوْ حَاضَ بَعْدَ ذَلِكَ بِفَرْجِهِ غَيْرَ الْحُكْمِ بِالْبُلُوغِ الْمُتَقَدِّمِ وَجُعِلَ الْآنَ لِمُعَارَضَةِ الْحَيْضِ لِلْمَنِيِّ فَلَيَتَأَمَّلُ. ٥ قوله: (وقوعه فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَى الْعُمُومِ هُنَا أَنَّ دَلَالََةَ الْعَامِّ كُلِّيَّةٌ بِمَعْنَى أَنَّ الْحُكْمَ مُتَعَلِّقٌ بِكُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ وَلِكُلِّ مِنْ صَلَاحِ الْمَالِ وَصَلَاحِ الدِّينِ أَفْرَادٌ كَثِيرَةٌ فَإِنْ تَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِكُلِّ وَاجِدٍ اقْتَضَى الْاِكْتِفَاءَ فِي دَفْعِ الْأَمْوَالِ إِلَيْهِمْ بِوُجُودِ أَيْ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الصَّلَاحِينَ وَهُوَ خِلَافُ مَذْهَبِهِمْ وَإِنْ تَعَلَّقَ بِالْمَجْمُوعِ عَلَى

يَحْصُلُ فِيهَا النَّدَمُ فَيَرْتَفِعُ الْحَجَرُ بِهَا ثُمَّ لَا يَعُودُ بِعَوْدِ الْفَسَقِ وَيُعْتَبَرُ فِي وَلَدِ الْكَافِرِ مَا هُوَ صَلَاحٌ عَنْدهُمْ دِينًا وَمَالًا. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَلَا يَلْزَمُ شَاهِدَ الرُّشْدِ مَعْرِفَةُ عَدَالَةِ الْمَشْهُودِ لَهُ بَاطِنًا فَلَا يَكْفِي مَعْرِفَتُهَا ظَاهِرًا وَلَوْ بِالِاسْتِفَاضَةِ وَإِذَا شَرَطْنَا صَلَاحَ الدِّينِ (فَلَا يَفْعَلُ مُحَرَّمًا مَا يُبْطِلُ الْعَدَالَةَ) بَارْتِكَابِ كَبِيرَةٍ مُطْلَقًا أَوْ صَغِيرَةٍ وَلَمْ تَغْلِبْ طَاعَاتُهُ مَعَاصِيَهُ وَخَرَجَ بِالْمُحَرِّمِ خَارِجُ الْمُرُوءَةِ فَلَا يُؤَثِّرُ فِي الرُّشْدِ وَإِنْ حَرَّمَ ارْتِكَابَهُ لِيَكُونَ تَحَمُّلُ شَهَادَةٍ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ فِيهِ لِأَمْرِ خَارِجٍ (و) إِذَا شَرَطْنَا صَلَاحَ الْمَالِ لَمْ يَحْصُلْ إِلَّا إِنْ كَانَ بِحَيْثُ

□ قَوْلُهُ: (فَيَرْتَفِعُ الْحَجَرُ بِهَا) أَي: بِالتَّوْبَةِ. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ لَا يَعُودُ) أَي: الْحَجَرُ. □ قَوْلُهُ: (وَيُعْتَبَرُ الْخ) أَي: كَمَا نَقَلَهُ فِي زِيَادَةِ الرُّوْضَةِ عَنِ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ وَغَيْرِهِ وَأَقْرَهُ مُغْنِي وَنَهَايَةٍ.
□ قَوْلُ (السِّي): (فَلَا يَفْعَلُ مُحَرَّمًا الْخ) أَي: عِنْدَ الْبُلُوغِ بِذَلِيلٍ مَا سَيَأْتِي فِي الْمَثْنِ أَنَّهُ لَوْ فَسَقَ الْخ وَعَلَيْهِ فَلَا يَتَحَقَّقُ السَّهْوُ إِلَّا بِمَنْ أَتَى بِالْمُفْسَقِ مُقَارِنًا لِلْبُلُوغِ وَحَيْثُذِ الْبُلُوغُ عَلَى السَّهْوِ أَي: بِفَقْدِ صَلَاحِ الدِّينِ فِي غَايَةِ النُّدُورِ كَمَا لَا يَخْفَى فَلْيُنْظَرْ هَذَا الْاِقْتِضَاءُ مُرَادًا مِنْ لَا هَرَشِيدِي وَيَأْتِي فِي هَامِشِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ بَلَغَ رَشِيدًا الْخ عَنْ عَشْرٍ مَا يُفِيدُ خِلَافَهُ. □ قَوْلُهُ: (بَارْتِكَابِ) إِلَى قَوْلِهِ مَعَ جَهْلِ الْمُفْرَضِ فِي الْمُغْنِي وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَإِنْ حَرَّمَ إِلَى الْمَثْنِ. □ قَوْلُهُ: (بَارْتِكَابِ الْخ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي (مِنْ ارْتِكَابِ الْخ) بِمَنْ وَهِيَ أَحْسَنُ وَفِي سَم.

(فَرَعَ): الْمُتَجَبَّهَ أَنَّهُ لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ بَلَغَ مُصَلِّيًا قَبْلَ قَوْلِهِ وَامْتَنَعَ الْحُكْمَ بِسَفَهِهِ مِنْ حَيْثُ تَرَكَ الصَّلَاةَ وَلَوْ طَلَبَتْ الْمَرْأَةُ مَثَلًا تَمَكِينَ وَلِيَّهَا إِيَّاهَا مِنَ الْمُمَاسَكَةِ لَيُظْهَرُ رُشْدُهَا فَتَوَصَّلَ إِلَى إِبْتَائِهِ بِالْبَيِّنَةِ فَالْوَجْهَ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ إِجَابَتُهَا م ر ه. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: غَلَبَتْ الطَّاعَاتُ أَوْ لَا ه ع ش. □ قَوْلُهُ: (أَوْ صَغِيرَةً الْخ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَالْمَحَلَّى وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ أَوْ إِضْرَارٌ عَلَى صَغِيرَةِ الْخ ه. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يُؤَثِّرُ فِي الرُّشْدِ)؛ لِأَنَّ الْإِخْلَالَ بِالْمُرُوءَةِ لَيْسَ بِحَرَامٍ عَلَى الْمَشْهُورِ نِهَايَةً وَمُغْنِي أَي: مَا لَمْ يَكُنْ مُتَحَمِّلًا لِلشَّهَادَةِ وَمِنْ الْإِخْلَالِ الْمُحَافَظَةُ عَلَى تَرْكِ الرِّوَايَةِ أَوْ بَعْضُهَا فَتَرُدُّ بِهَا الشَّهَادَةُ وَلَيْسَتْ مُحَرَّمَةً عَشْرٍ قَالَ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي وَلَوْ شَرِبَ التَّبِيدُ الْمُخْتَلَفَ فِيهِ فَفِي التَّخْرِيرِ وَالِاسْتِذْكَارِ إِنْ كَانَ يَعْتَقِدُ حِلَّهُ لَمْ يُؤَثِّرْ أَوْ تَحْرِيمَهُ فَوَجْهَانِ أَوْجَهُمَا التَّأْثِيرُ ه قَالَ عَشْرٍ قَوْلُهُ: فَفِي التَّخْرِيرِ لِلْمُجْزِجَانِي وَالِاسْتِذْكَارِ لِلدَّارِمِيِّ وَقَوْلُهُ: إِنْ كَانَ يَعْتَقِدُ حِلَّهُ كَالْحَقَنِيِّ وَقَوْلُهُ أَوْ تَحْرِيمَهُ كَالشَّافِعِيِّ ه.

خِلَافِ الْأَصْلِ فِي الْعَامِّ اقْتَضَى أَنْ لَا بُدَّ مِنْ غَايَةِ كُلِّ مِنَ الصَّلَاحَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْأَفْرَادِ فَلْيَتَأَمَّلْ.
□ قَوْلُهُ: (بَارْتِكَابِ كَبِيرَةٍ).

(فَرَعَ): الْمُتَجَبَّهَ أَنَّهُ لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ بَلَغَ مُصَلِّيًا قَبْلَ قَوْلِهِ وَامْتَنَعَ الْحُكْمَ بِسَفَهِهِ مِنْ حَيْثُ تَرَكَ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّهُ آمِنٌ عَلَى صَلَاتِهِ وَالْمُتَجَبَّهَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ تَحْلِيلُهُ وَلَوْ طَلَبَتْ الْمَرْأَةُ مَثَلًا تَمَكِينَ وَلِيَّهَا إِيَّاهَا مِنَ الْمُمَاسَكَةِ لَيُظْهَرُ رُشْدُهَا فَتَوَصَّلَ إِلَى إِبْتَائِهِ بِالْبَيِّنَةِ فَالْوَجْهَ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ إِجَابَتُهَا م ر ه. □ قَوْلُهُ: (خَارِجُ الْمُرُوءَةِ) لِأَنَّ الْإِخْلَالَ بِالْمُرُوءَةِ لَيْسَ بِمُحَرَّمٍ عَلَى الْمَشْهُورِ م ر.

(لَا يُذَدَّرُ بَأَنْ يُضَيِّعَ الْمَالَ) أَي: جِنْسِهِ (بِاحْتِمَالِ غَبْنٍ فَاحِشٍ) وَسَيَأْتِي فِي الْوَكَالَةِ بِخِلَافِ الْيَسِيرِ (فِي الْمُعَامَلَةِ) كَبَيْعٍ مَا يُسَاوِي عَشْرَةَ بَتْسَعَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَذُلُّ عَلَى قَلَّةِ عَقْلِهِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ أَرَادَ بِهِ الْمُحَابَاةَ وَالْإِحْسَانَ لَمْ يُؤَثِّرْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِتَضْيِيعٍ وَلَا غَبْنٍ وَلَوْ كَانَ بَغْبَنٍ فِي بَعْضِ التَّصَرُّفَاتِ لَمْ يُحَجَّرْ عَلَيْهِ كَمَا رَجَّحَهُ الْقَمُولِيُّ لِإِعْدِاجِ الْحَجَرِ وَعَدَمِهِ لَكِنَّ الَّذِي مَالَ إِلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ اعْتِبَارُ الْأَغْلَبِ (أَوْ رَمِيَهُ) وَلَوْ فَلَسْنَا وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُ بِهِ الْإِخْتِصَاصُ فِي هَذَا وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ (فِي بَحْرِ) لِقَلَّةِ عَقْلِهِ (أَوْ إِنْفَاقِهِ) وَلَوْ فَلَسْنَا أَيْضًا (فِي مُحَرَّمٍ) فِي اعْتِقَادِهِ وَلَوْ فِي صَغِيرِهِ وَالْإِنْفَاقُ هُنَا مَجَازٌ عَنْ خُسْرٍ أَوْ غُرْمٍ أَوْ ضَيِّعٍ إِذْ هَذَا هُوَ الَّذِي يُقَالُ فِي الْمَخْرَجِ فِي

□ قَوْلُهُ: (أَي جِنْسُهُ) أَي: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَمَوِّلًا هَرَعٌ ش. □ قَوْلُهُ: (وَسَيَأْتِي فِي الْوَكَالَةِ) أَي: أَنَّهُ مَا لَا يُحْتَمَلُ غَالِيًا نِهَايَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (فِي الْمُعَامَلَةِ) أَي: وَنَحْوَهَا نِهَايَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (كَبَيْعِ الْخ) مِثَالُ الْغَبْنِ الْيَسِيرِ. □ قَوْلُهُ: (عَشْرَةَ بَتْسَعَةٍ) أَي: مِنَ الدَّرَاهِمِ وَخَرَجَ بِهَا الدَّنَانِيرُ فَلَا يُحْتَمَلُ ذَلِكَ فِيهَا هَرَعٌ ش. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ يَذُلُّ عَلَى قَلَّةِ عَقْلِهِ الْخ) وَمَحَلُّ ذَلِكَ كَمَا أَفَادَهُ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ جَهْلُهُ بِحَالِ الْمُعَامَلَةِ فَإِنْ كَانَ عَالِمًا وَأَعْطَى أَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِهَا كَانَ الزَّائِدُ صَدَقَةً خَفِيَّةً مَحْمُودَةً نِهَايَةً وَمُغْنِي وَسَم. □ قَوْلُهُ: (كَمَا رَجَّحَهُ الْقَمُولِيُّ) جَزَمَ بِهِ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي.

□ قَوْلُ (لَشِي): (أَوْ رَمِيَهُ) عَطَفَ عَلَى الْإِحْتِمَالِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فَلَسْنَا) إِلَى الثَّمَنِ فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ أَي: قِيلَ لِحَقِّ بِالْمَالِ فَيَخْرُجُ إِضَاعَةً مَا يُعَدُّ مُتَمَتِّعًا بِهِ مِنْهُ عُرْفًا وَيُحَجَّرُ بِسَبَبِهِ هَرَعٌ ش.

□ قَوْلُ (لَشِي): (فِي بَحْرِ) أَوْ نَارٍ أَوْ نَحْوِهَا نِهَايَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي صَغِيرَةٍ) الْأَوَّلَى بِإِسْقَاطٍ فِي كَمَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي أَي: كَلَامُ غَطَائِهِ أَجْرَةٌ لِصَوْنِ إِنْءٍ نَقْدٍ أَوْ لِمَنْجَمٍ أَوْ لِرِشْوَةٍ عَلَى بَاطِلِ شَوْبَرِيٍّ هَرَعٌ بُجَيْرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (عَنْ خُسْرِ الْخ) بِصَيِّغِ الْمُضِيِّ الْمَبْنِيَةِ لِلْفَاعِلِ عِبَارَةً النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَمُرَادُ الْمُصَنِّفِ بِالْإِنْفَاقِ الْإِضَاعَةُ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ فِي الْمَخْرَجِ فِي الطَّاعَةِ إِنْفَاقٌ وَفِي الْمَكْرُوهِ وَالْمُحَرَّمِ إِضَاعَةٌ وَخُسْرَانٌ

□ قَوْلُ (لَشِي): (بَأَنْ يُضَيِّعَ الْمَالَ بِاحْتِمَالِ غَبْنٍ فَاحِشٍ فِي الْمُعَامَلَةِ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ قِصَّةُ حَبَّانَ بْنِ مُنْقِذٍ وَأَنَّهُ كَانَ يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ وَأَنَّهُ ﷺ قَالَ لَهُ: «مَنْ بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ» الْخ فَإِنَّهَا صَرِيحَةٌ فِي أَنَّهُ كَانَ يُغْبِنُ وَفِي صِحَّةِ بَيْعِهِ مَعَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لَمْ يَمْنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ بَلْ أَقَرَّهُ وَأَرْشَدَهُ إِلَى اشْتِرَاطِ الْخِيَارِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ مِنْ أَيْنَ كَانَ يُغْبِنُ غَبْنًا فَاحِشًا فَلَعَلَّهُ إِنَّمَا كَانَ يُغْبِنُ غَبْنًا يَسِيرًا وَلَوْ سَلِمَ فَمِنْ أَيْنَ أَنْ كَوْنَهُ كَانَ يُغْبِنُ كَانَ عِنْدَ بُلُوغِهِ فَلَعَلَّهُ عَرَضَ لَهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ رَشِيدًا وَلَمْ يُحَجَّرْ عَلَيْهِ فَيَكُونُ سَفِيهَاً مُهْمَلًا وَهُوَ يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ لَكِنْ قَدْ يُشْكِلُ عَلَى الْجَوَابِ بِمَا ذَكَرَ أَنْ تَرَكَ الْإِسْتِفْصَالَ فِي وَقَائِعِ الْأَحْوَالِ يَنْزِلُ مَنَزِلَةَ الْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ وَقَدْ أَقَرَّهُ ﷺ عَلَى الْمُبَايَعَةِ وَأَرْشَدَهُ إِلَى اشْتِرَاطِ الْخِيَارِ وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ عَنْ حَالِهِ هَلْ طَرَأَ لَهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ رَشِيدًا أَوْ لَا؟ وَهَلْ كَانَ الْغَبْنُ فَاحِشًا أَوْ يَسِيرًا فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى قَلَّةِ عَقْلِهِ) فَمَحَلُّ ذَلِكَ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ عِنْدَ جَهْلِهِ بِحَالِ الْمُعَامَلَةِ.

المعصية. (والأصح أن صرفه في الصدقة ووجوه الخير) عام بعد خاص (والمطاعم والملابس) والهدايا (التي لا تليق) به (ليس بتبذير)؛ لأن له فيه غرضاً صحيحاً هو الثواب أو التلذذ ومن ثم قالوا لا سرف في الخير كما لا خير في السرف وفرق الماوردي بين التبذير والسرف بأن الأول الجهل بمواقع الحقوق والثاني الجهل بمقاديرها وكلام الغزالي يقتضي تراذفهما ويوافقه قول غيره حقيقة السرف ما لا يقتضي حمداً عاجلاً ولا أجراً آجلاً ولا ينافي ما هنا عُدَّ الإسراف في النفقة معصية؛ لأنه مفروض فيمن يقترض لذلك من غير رجاء وفاء من جهة ظاهرة مع جهل المقرض بحاله. (ويختبر) من جهة الولي ولو غير أصل (رشد الصبي) فيهما لقوله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا الْيُسْرَى﴾ [النساء: ٦٠] أما في الدين فبمشاهدة حاله في فعل الطاعات وتوقي المحرمات ومن زاد على ذلك توقي الشبهات أراد التأكيد لا الاشتراط كما عرّف من شرط الرشد السابق وقد جوزوا للشاهد به اعتماد العدالة الظاهرة وإن لم يخطأ بالباطنة (و) أما في المال فهو (يختلف بالمراتب فيختبر)

وغرم اه وهي أنسب قال ع ش قوله في الطاعة لعله أراد بها ما يشمل المباح اه.

قوله (سني): (إن صرفه) أي: المال وإن كثر نهايةً ومغني.

قوله (سني): (ووجوه الخير) كالعتق نهايةً ومغني. قوله: (فيه) أي في الصرف المذكور.

قوله: (وفرق الماوردي) قد يناقش في هذا الفرق بإمكان صرف ما لا يليق صرفه مع عدم الجهل اه.

سم. قوله: (ما هنا) أي: من أن الصرف في المطاعم إلخ ليس بتبذير عبارة المغني والنهاية.

(تنبيه): قضية كون الصرف في المطاعم والملابس التي لا تليق به ليس تبذيراً أنه ليس بحرام وهو

كذلك فإن قيل قال الشيخان في الكلام على الغارم وإذا كان غرمه في معصية كالخمر والإسراف في

التفقه لم يعط قبل التوبة وجعله في المهمات تناقضاً أجيب بأنهما مسألتان فالمذكور هنا في الإنفاق من

خالص ماله فلا يحرّم والمذكور هناك في الإقراض من الناس إلخ اه. قال ع ش قوله قضية إلخ وهل

يكره نعم قاله المؤلف م ر وهو ظاهر اه. قوله: (لأنه) أي: العقد. قوله: (لذلك) أي: للتبسط

والإسراف في المطاعم والملابس التي لا تليق به.

قوله (سني): (ويختبر) أي: وجوباً اه ع ش. قوله: (من جهة الولي) إلى قوله ومن زاد في النهاية

والمغني. قوله: (﴿وَابْتَغُوا الْيُسْرَى﴾ إلخ) أي: اختبروهم نهايةً ومغني. قوله: (في فعل الطاعات إلخ) أي:

ومخالطة أهل الخير نهايةً ومغني. قوله: (وقد جوزوا للشاهد إلخ) انظر فائدة ذلك مع قوله السابق قال

ابن الصلاح إلخ اه سم وقد يقال: إنما المقصود به الاستدلال على قوله أما في الدين فبمشاهدة حاله

إلخ. قوله: (وأما في المال إلخ) عطف على قوله أما في الدين إلخ.

قوله: (وفرق الماوردي) قد يناقش في هذا الفرق بإمكان صرف ما لا يليق صرفه مع عدم الجهل

المذكور. قوله: (وقد جوزوا للشاهد) انظر فائدة ذلك مع قوله السابق قال ابن الصلاح إلخ.

وَلَدُ التَّاجِرِ) وَالسُّوقِيُّ (بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ) أَي: بِمُقَدَّمَاتِهِمَا فَعَطَفَهُمَا بَعْدَهُمَا عَلَيْهِمَا مِنْ عَطْفِ الرَّدِيفِ أَوْ الْأَخْصِ وَذَلِكَ لِمَا يَذْكُرُهُ بَعْدَ مَنْ عَدَمَ صِحَّتَهُمَا مِنْهُ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ (وَالْمُمَاكَسَةُ فِيهِمَا) بَأَن يَطْلُبَ أَنْقَاصَ مِمَّا يُرِيدُهُ الْبَائِعُ وَأَزِيدَ مِمَّا يُرِيدُهُ الْمُشْتَرِي وَيَكْفِي اخْتِبَارُهُ فِي نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ التِّجَارَةِ عَنْ بَاقِيهَا. (وَوَلَدُ الزُّرَّاعِ بِالزَّرَاعَةِ وَالنَّفَقَةُ عَلَى الْقِيَامِ بِهَا) أَي: بِمَصَالِحِهَا كَحَرْثٍ وَحَصْدٍ وَحِفْظٍ أَي: إِعْطَائِهِمُ الْأَجْرَةَ وَوَلَدُ نَحْوِ الْأَمِيرِ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى أَتْبَاعِ أَبِيهِ وَالْفَقِيهِ بِذَلِكَ وَنَحْوِ شِرَاءِ الْكُتُبِ (وَالْمُحْتَرَفُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِحِرْفَتِهِ) يَصْخُ جِرْهُ وَعَلَيْهِ يَرْجِعُ ضَمِيرُ جِرْفَتِهِ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ وَهُوَ سَائِعٌ وَتَكُونُ فَائِدَتُهُ أَنَّهُ تَعْمِيمٌ بَعْدَ تَخْصِيصٍ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْكَافِي يُخْتَبَرُ الْوَلَدُ بِحِرْفَةِ أَبِيهِ وَأَقَارِبِهِ وَزَفْعِهِ وَهُوَ الْأَوَّلَى لِإِفَادَتِهِ أَنَّ مَا مَرَّ فِي وَلَدِ نَحْوِ التَّاجِرِ مُحَلُّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْوَلَدِ حِرْفَةٌ وَاخْتِبَرُ حِينَئِذٍ بِحِرْفَةِ أَبِيهِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ حَيْثُ لَا حِرْفَةٌ لَهُ أَنَّهُ يَتَطَّلَعُ لِحِرْفَةِ أَبِيهِ وَلَا اخْتِبَرُ الْوَلَدُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِحِرْفَةِ نَفْسِهِ وَلَمْ يَنْظُرْ لِحِرْفَةِ أَبِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَطَّلَعُ إِلَيْهَا وَلَا يُحَسِّنُهَا حِينَئِذٍ (و) تُخْتَبَرُ (الْمَرْأَةُ) مِنْ جِهَةِ الْوَلِيِّ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَا يُنَافِيهِ النَّصُّ عَلَى أَنَّ

قوله: (وَالسُّوقِيُّ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَزْلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَالْفَقِيهِ إِلَى الْمُتَنِّ.
 قوله (السُّوقِيُّ): (وَلَدُ التَّاجِرِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ التَّاجِرُ عُرْفًا كَالْبَزَّازِ لَا مَنْ يَبِيعُ وَيَشْتَرِي أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ وَالسُّوقِيُّ أَحَدُ ش. قوله: (فَعَطَفَهُ الْخُ) تَفْرِيعٌ عَلَى تَقْدِيرِهِ الْمُضَافِ أَيِ الْمُقَدَّمَاتِ. قوله: (مِنْ عَطْفِ الرَّدِيفِ) أَي: بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُمَاكَسَةِ جَمِيعُ مُقَدَّمَاتِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ (وَقَوْلُهُ أَوْ الْأَخْصُ) يَعْنِي بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا خُصُوصٌ مَا سَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ أَحَدُ ش. قوله: (وَذَلِكَ) أَي: تَقْدِيرُ الْمُضَافِ.
 قوله: (بَأَن يَطْلُبَ أَنْقَاصَ الْخُ) اسْمُ التَّفْضِيلِ لَيْسَ عَلَى بَابِهِ هِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَهُوَ طَلَبُ التَّقْصَانِ عَمَّا طَلَبَهُ الْبَائِعُ وَطَلَبُ الزِّيَادَةِ عَلَى مَا يَتَذَلُّهُ الْمُشْتَرِي أَحَد. قوله: (أَنْقَاصَ الْخُ) عَلَى حَذْفِ الْخَافِضِ أَي: بِأَنْقَاصِ الْخُ وَبِإَزِيدَ الْخُ. قوله: (وَيَكْفِي اخْتِبَارُهُ فِي نَوْعِ الْخُ) ثُمَّ إِنَّ ظَهَرَ خِلَافُهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ التَّنَوُّعِ تَبَيَّنَ عَدَمُ رُشْدِهِ أَحَدُ ش. قوله: (أَي: إِعْطَاؤُهُمُ الْأَجْرَةَ) أَيِ الَّتِي عَيَّنَهَا وَلِيُّهُ لِلدَّفْعِ لِلْعُمَالِ كَمَا لَوْ أَمَرَهُ بِتَفْرِيقِ الزَّكَاةِ وَنَحْوِهَا وَحَيْثُ احْتِيَاجٌ إِلَى شِرَاءٍ مَا يُنْفَقُ عَلَيْهِمْ أَوْ اسْتِجَارٍ بَعْضُهُمْ عَلَى عَمَلٍ يَعْمَلُهُ اشْتَرَطَ أَنَّ يَكُونَ الْعَقْدُ مِنْ وَلِيِّهِ أَحَدُ ش. قوله: (وَوَلَدُ نَحْوِ الْأَمِيرِ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَوَلَدُ الْأَمِيرِ وَنَحْوِهِ بَأَن يُعْطَى شَيْئًا مِنْ مَالِهِ لِيُنْفَقَ فِي مُدَّةِ شَهْرٍ فِي خُبْزٍ وَلَحْمٍ وَمَاءٍ وَنَحْوِهِ كَمَا فِي الْكِفَايَةِ تَبَعًا لِجَمَاعَةٍ ثُمَّ نَقَلَ عَنِ الْمَاوَرَدِيِّ أَنَّهُ يَدْفَعُ إِلَيْهِ نَفَقَةٌ يَوْمٌ فِي مُدَّةِ شَهْرٍ ثُمَّ نَفَقَةٌ أُسْبُوعٌ ثُمَّ نَفَقَةٌ شَهْرٌ وَلَيْسَ ذَلِكَ أَي: دَفْعُ النَّفَقَةِ الْخُ مُفْرَعًا عَلَى الْقَوْلِ بِصِحَّةِ تَصَرُّفِهِ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ يُمْتَحَنُ بِذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَ الْعَقْدَ عَقْدَ الْوَلِيِّ كَمَا سَيَأْتِي وَيُخْتَبَرُ مَنْ لَا حِرْفَةَ لِأَبِيهِ أَي: وَلَا لَهُ بِالنَّفَقَةِ عَلَى الْعِيَالِ؛ إِذْ لَا يَخْلُو مَنْ لَهُ وَلَدٌ عَنْ ذَلِكَ أَي: الْعِيَالِ غَالِبًا أَحَد. قوله: (عَلَى أَتْبَاعِ أَبِيهِ) أَي: أَجْنَادِهِ يَعْنِي إِعْطَاءَهُمْ وَظَائِفَهُ بِقَدْرِ مَرَاتِبِهِمْ أَحَدُ كُرْدِي. قوله: (لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ) وَهُوَ الْمُخْتَرَفُ. قوله: (وَاخْتِبَرُ الْخُ) الْأَسْبَكُ فَيُخْتَبَرُ حِينَئِذٍ الْخُ.
 قوله: (وَلَا يُنَافِيهِ الْخُ) أَي: كَوْنُ اخْتِبَارِ الْمَرْأَةِ مِنْ جِهَةِ الْوَلِيِّ.

النساء والمحارم يختبرونها؛ لأن الولي يُنبئهم في ذلك وعليه قيل يكفي أحدهما وهو الأوجه وقيل لا بُدَّ من اجتماعهما. وقضية هذا النص أنه لا تُقبل شهادة الأجنبي لها بالرُّشد وبه أفتى ابنُ خُلِّكان لكن خالفه التاج الفزاري. قال وإنما تعرَّض الشافعي للطريق الغالب في الاختبار دون الزيادة اهـ ويُؤيِّده ما يأتي في الشهادات أن الشاهد عليها لا يُكَلِّفُ الشُّوَال عن وجهه تحمله عليها إلا إن كان عاميًا؛ لأنه قد يظنُّ صحَّةَ التحمُّلِ عليها اعتمادًا على صوته (بما يتعلَّق بالغزل) أي: بفعله إن تحدَّرت وإلا فيبيعه يُطلِّق على المصدر والمغزول (والقطن) حفظًا وبيعًا كما تقرَّر فإن لم يليق بها أو لم تعتدَّهما فيما يعتاده مثالها. قال الصيمري والمرأة المُتَبَذَّلَةُ بما يُختَبَرُ به الرجل (وصون الأطمعة عن الهرة)؛ لأنَّ بذلك يتبيَّن الضبط وحفظ المال وعدم الانخداع وذلك قوام الرُّشد (ونحوهما) أي: الهرة كالفأرة والأطعمة كالأقمشة. وإذا ثبتَّ رُشدُها نفَّذَ تصرُّفُها من غير إذن زوجها وخبرُ «لا تتصرَّف المرأة إلا بإذن زوجها» أشار الشافعي إلى ضعفه وبقرض صحته حملوه على النذب واستدلَّ له بأنَّ (ميمونة زوج النبي ﷺ) اعتقَّت ولم تُعلمه فلم يعبه عليها

• قوله: (يُنَبِّئهم في ذلك) أي يُنبئ الوليُّ النساء والمحارم في الاختيار وفي بعض نسخ النهاية يُنبِّئهم في ذلك قال ع ش أي لإرادة دوام الحجر اهـ. • قوله: (وعليه) أي: على النص. • قوله: (أحدهما) أي: أحد الصنفين النساء والمحارم. • قوله: (لكن خالفه التاج إلخ) قال ع ش قوله خلافه وهو قبول شهادة الأجنبي اهـ. • قوله: (دون الزيادة) أي: دون الزيادة على الطريق الغالب اهـ سيّد عمر. • قوله: (ويؤيِّده) أي: الإكثاف بشهادة الأجنبي اهـ ع ش. • قوله: (أي: بفعله) إلى قوله قال في النهاية والمغني. • قوله: (يُطلِّق على المصدر والمغزول) أي: والمراد هنا كلُّ منهما. • قوله: (حفظًا) أي: إن كانت مُحدَّرة. • وقوله: (وبيعًا) أي: إن كانت بركة. • وقوله: (كما تقرَّر) أي: في الغزل من التوزيع. • قوله: (فإن لم يليق بها) كنبات الملوكة ونحوهم.

• قول (سن): (عن الهرة) وهي الأنثى والذكر هرٌّ وتُجمَعُ الأنثى على هرٍ كقزبة وقرب والذكر على هررة كقزود وقردة اهـ مغني. • قوله: (وعدم الانخداع) أي: عدم تأثرها بالحيلة. • قوله: (قوام الرُّشد) أي: ما يتحقَّق به الرُّشد. • قوله: (أو الأطمعة) عطف على قوله الهرة. • قوله: (وإذا ثبت) إلى قوله لا يُنافي ذلك في النهاية والمغني إلا قوله استدللَّ إلى قول مالك. • قوله: (حملوه على النذب) يتبني على مال الزوج لما يغلب فيهنَّ من التصرف في ماله بغير إذنه ولا علم رضاه اهـ سيّد عمر. • قوله: (على النذب) أي: نذب الاستئذان. • قوله: (واستدلَّ له) أي: للحمل كزدي. • قوله: (ولم تعلمه) أي لم تستأذن منه ﷺ. • قوله: (فلم يعبه) أي: ﷺ لإعتاق عليها أي: فلو كان الاستئذان واجبًا لآتكر عليها

• قوله: (لكن خالفه التاج الفزاري) ما قاله هو الأوجه. • قوله: (كما تقرَّر) أي حفظ إن تحدَّرت وإلا فيبيعه. • قوله: (فلم يعبه عليها) زاد في شرح العباب بل لو أعطتها لأخواتها لكان أعظم لأجرها وهذا

وفيه ما فيه؛ إذ قول مالك رضي الله عنه لا تُعطى الرشيدة ماله حتى تزوج وحيث لا تتصرف فيما زاد على الثلث بغير إذنه ما لم تصر عجزاً لا ينافي ذلك والخنثى يختبر بما يختبر به النوعان (ويشترط تكرُّر الاختبار مرتين أو أكثر) حتى يغلب على الظن رُشدُه؛ لأنه قد يصيب مرة لا عن قصد (ووقته) أي الاختبار (قبل البلوغ) لإناطة الاختبار في الآية باليتيم وهو إنما يقع حقيقة على غير البالغ فالمختبر هو الولي كما مرَّ والمراد بقبيله قبيله حتى إذا ظهر رُشدُه وبلغ سَلَمَ له ماله فوراً (وقيل بعده) لإطلاق تصرف الصبي أي: بالنسبة لإنحوا البيع (فعلى الأول) المعتقد (الأصح) بالرفع (أنه لا يصح بيعه بل يفتحن في المماكسة فإذا أراد العقد عقد الولي) لعدم صحته من المولى وعلى الوجهين يعطيه الولي مالا قليلاً ليماكس به ولا يضمنه إن تلف عنده؛ لأنه مأمور بالتسليم إليه كذا أطلقوه ولو قبل بأنه تلزمه مراقبته بحيث لا يكون إغفاله له حاملاً على

الإغفاق بلا إذن منه رضي الله عنه. □ قوله: (وفيه إلخ) أي: في الاستدلال. □ قوله: (إذ قول مالك إلخ) يريد أنه لا حاجة إلى ذلك الحمل لأجل خلاف مالك؛ لأن قوله لا ينافي نفوذ التصرف مطلقاً؛ لأنه يجوز التصرف في الجملة اهـ كزدي. □ قوله: (وحيث) أي: حين إذ تزوجت. □ قوله: (لا تتصرف إلخ) أي: لا يتفد تبرعها بما زاد إلخ اهـ نهاية زاد المغني فقال له الشافعي أرايت لو صدقت بثلث ماله ثم بثلث الثلثين ثم بثلث الباقي هل يجوز التصديق الثاني والثالث إن جوزت سلطتها على جميع المال بالتبرع وإن منعت منعت الحر البالغ العاقل من ماله ولا وجه له اهـ. □ قوله: (لا ينافي ذلك) أي عدم عيب عليها ولعل وجه عدم المنافاة احتمال عدم زيادة العتق على الثلث وتقدم عن الكزدي في الإشارة وتوجيه عدم المنافاة غير ما ذكر. □ قوله: (النوعان) قال في شرح العباب ولا يكفي أحدهما لاحتمال أنه من الجنس الآخر اهـ سم. □ قوله: (حتى يغلب) إلى قوله كذا أطلقوه في النهاية والمغني. □ قوله: (الولي) عبارة النهاية والمغني كل ولي اهـ.

□ قول (الشي): (وقيل بعده) رد بأنه يؤدي إلى الحجر على البالغ الرشيد إلى اختياره وهو باطل نهاية ومغني.

□ قول (الشي): (بل يمتحن) والأوجه أنه يختبر السفية أيضاً فإذا ظهر رُشدُه عقد؛ لأنه مكلف نهاية ومغني وسم. □ قوله: (وعلى الوجهين) أي: على الأول المعتقد ومقابله. □ قوله: (كذا أطلقوه إلخ) يظهر أن الوجه الأخذ بإطلاقهم؛ لأنه وإن أدى لإتلافه معتق نظر لما فيه من المصلحة اهـ سيّد عمر. وفيه أن ما استقر به الشارح فيه جمع بين المصلحتين ثم رأيت في ع ش بعد ذكر كلام الشارح ما نصّه وقد نفهم المراقبة المذكورة من قول المصنف فإذا أراد أن يعقد إلخ فإنه ظاهر في أن الولي يكون عنده

واقعة قولية فالاحتمال يعثهما سندهما صحيح انتهى. □ قوله: (النوعان) قال في شرح العباب ولا يكفي أحدهما لاحتمال أنه من جنس الآخر.

□ قول (الشمس): (بل يمتحن) والأوجه أنه يختبر رُشد السفية أيضاً فإذا ظهر رُشدُه عقد؛ لأنه مكلف.

تضييعه وإلا ضُمَّتْهُ لَمْ يَبْعُدْ.

(فرغ) لا يَحْلِفُ وَلِيَّ أَنْكَرَ الرُّشْدَ بَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي دَوَامِ الْحَجَرِ وَلَا يَقْتَضِي إِقْرَاضَهُ بِهِ فَلَكَ الْحَجَرُ وَإِنْ اقْتَضَى انْعِزَالَهُ وَحَيْثُ عَلِمَهُ لَزِمَهُ تَمْكِينُهُ مِنْ مَالِهِ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ لَكِنْ صِحَّةُ تَصَرُّفِهِ ظَاهِرًا مُتَوَقِّفَةً عَلَى بَيِّنَةٍ بَرُوشِدِهِ أَيْ: أَوْ ظُهُورِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ حَيْثُ قَالَ يَصْدُقُ الْوَلِيُّ فِي دَوَامِ الْحَجَرِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ مَا لَمْ يَظْهَرِ الرُّشْدُ أَوْ يَثْبُتْ. (فَلَوْ بَلَغَ غَيْرَ رَشِيدٍ) لَفَقْدَ صِلَاحِ دِينِهِ أَوْ مَالِهِ (دَامَ الْحَجَرُ) أَيْ: جِنْسُهُ؛ إِذْ حَجَرُ الصَّبِيِّ يَرْتَفِعُ بِالْبُلُوغِ وَحَدَّهُ فَيْلِيهِ مَنْ كَانَ يَلِيهِ (وَإِنْ بَلَغَ رَشِيدًا انْفَكَّ) الْحَجَرُ (بِنَفْسِ الْبُلُوغِ)؛ لِأَنَّهُ حَجَرٌ ثَبَتَ مِنْ غَيْرِ حَاكِمٍ فَارْتَفَعَ مِنْ غَيْرِ فَكَّهُ كَحَجَرِ الْجُنُونِ وَبِهِ فَارَقَ حَجَرُ السَّفَةِ الطَّارِي (وَأُعْطِيَ مَالَهُ) فَائِدَتُهُ ذِكْرُ غَايَةِ الْإِنْفِكَالِ وَقِيلَ الْإِحْتِرَازُ عَنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ فِي الْمَرْأَةِ وَقَدْ مَرَّ أَنْفَا (وَقِيلَ يُشْتَرَطُ فَلَكَ الْقَاضِي) أَوْ نَحْوُ الْأَبِ أَوْ إِذْنُهُ فِي دَفْعِ مَالِهِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُحَلٌّ اجْتِهَادٍ فَأُشْبِهَ حَجَرُ السَّفَةِ الطَّارِي وَيُرْوَدُهُ مَا تَقَرَّرَ (فَلَوْ بَذَرَ) أَيْ زَالَ

وَقَتِ الْمُمَاكِسَةِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُرَاقِبْهُ ضَمِينَ اهـ. قَوْلُهُ: (لَا يَخْلِفُ وَلِيَّ الْخ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (أَنْكَرَ الرُّشْدَ) أَيْ: أَنْكَرَ رُشْدَ الصَّبِيِّ بَعْدَ بُلُوغِهِ اهـ كُزْدِي. قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيْ: الرُّشْدُ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ) أَيْ: وَلَمْ يَظْهَرْ. قَوْلُهُ: (عَلَى بَيِّنَةٍ بَرُوشِدِهِ) أَيْ: وَقَتِ التَّصَرُّفِ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَتْ شَهَادَةُ الْبَيِّنَةِ بِذَلِكَ بَعْدَ التَّصَرُّفِ. قَوْلُهُ: (لَفَقْدَ صِلَاحِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَبَحَثَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ ذِكْرُ غَايَةِ الْإِحْتِرَازِ وَقَوْلُهُ أَوْ نَحْوُ الْأَبِ إِلَى؛ لِأَنَّهُ مُحَلٌّ الْخ وَقَوْلُهُ أَيْم. قَوْلُهُ: (إِذْ حَجَرَ الْخ) أَيْ: لَا حَجَرَ الصَّبَا؛ إِذْ الْخ. قَوْلُهُ: (يَرْتَفِعُ بِالْبُلُوغِ الْخ) أَيْ: وَيَخْلُقُهُ حَجَرُ السَّفَةِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (فَيْلِيهِ الْخ) تَفْرِيعٌ عَلَى الْمُتَنِّ عِبَارَةً الْمُعْنَى وَالنَّهَايَةَ فَيَتَصَرَّفُ فِي مَالِهِ مَنْ كَانَ يَتَصَرَّفُ فِيهِ قَبْلَ بُلُوغِهِ اهـ.

قَوْلُ (سَيِّ) (وَإِنْ بَلَغَ رَشِيدًا انْفَكَّ بِنَفْسِ الْبُلُوغِ) أَوْ غَيْرَ رَشِيدٍ ثُمَّ رَشِيدٌ فَيَنْفَسِ الرُّشْدَ نِهَايَةً وَمُعْنَى وَنَقَلَهُ سَم. عَنْ الْعُبَابِ وَشَرَحَ الرُّوْضُ وَقَالَ ع ش وَالْمُرَادُ بِبُلُوغِهِ رَشِيدًا أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِ بِالرُّشْدِ بِإِغْتِيَارِ مَا يَرَى مِنْ أَحْوَالِهِ وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّ مَدَّةٍ يَظْهَرُ فِيهَا ذَلِكَ عُرْفًا فَلَا يَتَقَيَّدُ بِخُصُوصِ الْوَقْتِ الَّذِي بَلَغَ فِيهِ كَوَقْتِ الزَّوَالِ مَثَلًا اهـ. قَوْلُهُ: (وَقِيلَ الْإِحْتِرَازُ الْخ) اقْتَصَرَ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى عَلَيْهِ جَازِئِينَ بِذَلِكَ وَقَالَ سَم يَجُوزُ كَوْنُهَا مَجْمُوعَ الْأَمْرَيْنِ أَغْنَى هَذَا وَمَا قَبْلَهُ اهـ. قَوْلُهُ: (مَا تَقَرَّرَ) أَيْ: بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ حَجَرٌ ثَبَتَ

(فَرُغَ): أَقْنَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّ مَنْ عَلِمَ الْحَجَرَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ اسْتَضْحَجَ إِلَى أَنْ يَثْبُتَ الرُّشْدُ بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يُعْلَمْ حَجَرٌ عَلَيْهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ فَيَصِحُّ تَصَرُّفُهُ كَمَنْ عَلِمَ رُشْدَهُ اهـ. بِمَعْنَاهُ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ عَلَى الْبَالِغِ بِالسَّفَةِ الْمَانِعِ مِنَ التَّصَرُّفِ إِلَّا إِنْ ثَبَتَ أَوْ دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ كَأَنَّ عِلْمَ تَصَرُّفِ وَلِيٍّ عَلَيْهِ وَعَدَمَ تَصَرُّفِهِ هُوَ م ر.

قَوْلُ (سَهْنِي): (وَإِنْ بَلَغَ رَشِيدًا انْفَكَّ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ أَوْ بَلَغَ رَشِيدًا أَوْ رَشِيدٌ بَعْدَ ذَلِكَ انْفَكَّ حَجَرُهُ وَإِنْ لَمْ يَقْهَ الْقَاضِي اهـ. وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. قَوْلُهُ: (وَقِيلَ الْإِحْتِرَازُ الْخ) يَجُوزُ كَوْنُهَا مَجْمُوعَ الْأَمْرَيْنِ أَغْنَى هَذَا وَمَا قَبْلَهُ.

صَلاَحُ تَصَرُّفِهِ فِي مَالِهِ (بَعْدَ ذَلِكَ) أَي: بَعْدَ رُشِيدِهِ (حُجْرَ عَلَيْهِ) مِنْ جِهَةِ الْحَاكِمِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ اجْتِهَادٍ فَإِنْ لَمْ يَحْجُرْ عَلَيْهِ الْقَاضِي أَثِمَ وَنَقَذَ تَصَرُّفُهُ وَيُسَمَّى السَّفِيهَ الْمُهْمَلُّ وَلَهُمْ سَفِيهَةٌ مُهْمَلٌ لَا يَصُحُّ تَصَرُّفُهُ وَهُوَ مَنْ بَلَغَ مُسْتَمِرَّ السَّفَهِ وَلَمْ يَحْجُرْ عَلَيْهِ وَلِيُّهُ وَالْأَوَّلُ الْمُرَادُ بِالْمُهْمَلِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ غَالِبًا. (وَقِيلَ يَعُودُ الْحَجْرُ) بِنَفْسِ التَّبْذِيرِ (بِلَا إِعَادَةٍ) مِنْ أَحَدٍ كَالْجُنُونِ وَيُرَدُّ بِوُضُوحِ الْفَرْقِ إِذِ الْغَالِبُ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ لِنَظَرٍ وَاجْتِهَادٍ بِخِلَافِ التَّبْذِيرِ وَإِذَا رُشِدَ بَعْدَ هَذَا الْحَجْرِ لَمْ يَنْفَكْ إِلَّا بِفَكِّ الْقَاضِي لَاحْتِيَاجِهِ لِلْاجْتِهَادِ حِينَئِذٍ (وَلَوْ فَسَقَ) بَعْدَ وُجُودِ رُشِيدِهِ وَبَقِيَ صَلاَحُ تَصَرُّفِهِ فِي مَالِهِ (لَمْ يَحْجُرْ عَلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ السَّلَفَ لَمْ يَحْجُرُوا عَلَى الْفُسْقَةِ بِخِلَافِ الْاسْتِدَامَةِ؛ لِأَنَّ حَجْرَهُ كَانَ ثَابِتًا جَنْثُهُ وَفَارَقَ التَّبْذِيرَ بِأَنَّهُ يَتَحَقَّقُ مَعَهُ إِثْلَافُ الْمَالِ بِخِلَافِ الْفُسْقِ. (وَمَنْ حُجِرَ عَلَيْهِ بِسَفَاهِهِ) أَي: تَبْذِيرِ (طَرَأَ قَوْلُهُ الْقَاضِي)؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَحْجُرُ كَمَا مَرَّ نَعَمْ يُسَنُّ لَهُ إِشْهَارُ حَجْرِهِ وَرَدُّ أَمْرِهِ لِأَبِيهِ فَجَدُّهُ فَسَائِرُ عَصَبَاتِهِ؛ لِأَنَّهُمْ بِهِ أَشْفَقُوا (وَقِيلَ وَلِيُّهُ) (فِي الصَّغَرِ) وَهُوَ الْأَبُ وَالْجَدُّ كَمَا لَوْ بَلَغَ سَفِيهًا وَيُرَدُّ بِوُضُوحِ الْفَرْقِ؛ إِذْ يُغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ (وَلَوْ طَرَأَ جُنُونٌ قَوْلُهُ فِي الصَّغَرِ) وَفَارَقَ السَّفِيهَةَ لِمَا مَرَّ (وَقِيلَ) وَلِيُّهُ

إِلَخ. قَوْلُهُ: (أَثِمَ) أَي: إِذَا تَصَرَّفَ وَلَعَلَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مُبْذَرٌّ وَأَنَّ تَصَرُّفَ الْمُبْذَرِّ حَرَامٌ وَإِنْ خَالَطَ الْعُلَمَاءَ.
 قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَحْجُرْ عَلَيْهِ الْإِلَخ) هَذَا غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ شَرْعًا فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى حَجْرِ الْوَلِيِّ؛ إِذْ لَا فَايِدَةَ فِيهِ أَهْ بِجَيْرِ مَيِّ. قَوْلُهُ: (غَالِبًا) وَفِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى عَلَى الْمَشْهُورِ أَه. قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَي: فِي الْجُنُونِ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ التَّبْذِيرِ) وَلَا حَجْرَ بِشَحَّتِهِ عَلَى نَفْسِهِ مَعَ الْيَسَارِ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ وَالْقَائِلُ بِالْحَجْرِ بِهِ لَمْ يَرِدْ بِهِ حَقِيقَتُهُ بِدَلِيلٍ تَعْبِيرِهِ بِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ وَلَكِنْ يُنْفَقُ عَلَيْهِ بِالْمَعْرُوفِ مِنْ مَالِهِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَلَيْهِ إِخْفَاءَ مَالِهِ لِشِدَّةِ شَحِّهِ فَيَمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ؛ لِأَنَّ هَذَا أَشَدُّ مِنَ التَّبْذِيرِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَعَ ش قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ الْإِلَخ مِنْ تَبَمَّةِ الضَّعِيفِ أَه. قَوْلُهُ: (وَإِذَا رُشِدَ) أَي: السَّفِيهَةُ.
 قَوْلُهُ: (يُسَنُّ لَهُ الْإِلَخ) وَلَوْ رَأَى النَّدَاءَ عَلَيْهِ لَيَجْتَنِبَ فِي الْمُعَامَلَةِ فِعْلَ نِهَائِيَّةٍ وَمُعْنَى أَي: نَذْبَاعُ ش.
 قَوْلُهُ (سَيِّ) (وَلِيُّهُ فِي الصَّغَرِ) وَهُوَ الْأَبُ ثُمَّ الْجَدُّ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى وَسَمَّ. قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ الْإِلَخ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّصْحِيحَيْنِ أَنَّ السَّفَهَ مُجْتَهَدٌ فِيهِ فَاحْتَاجَ إِلَى نَظَرِ الْحَاكِمِ بِخِلَافِ الْجُنُونِ أَه.
 قَوْلُهُ: (بِمَا مَرَّ) أَي: فِي شَرْحِ قَوْلِيهِ الْقَاضِي.

قَوْلُهُ (وَقِيلَ): (وَلَوْ طَرَأَ جُنُونٌ الْإِلَخ) قَدْ يَشْمَلُ الْوَصِيَّ وَعِبَارَةُ الْبَهْجَةِ.
 وَطَرَأَ الْجُنُونُ لَا يَلِيهِ ذُو الْحُكْمِ بَلْ لِلْأَبِ أَوْ أَبِيهِ
 أَي: الْجَدُّ قَالَ فِي الشَّرْحِ وَسَكَنُوا عَنِ الْوَصِيِّ فَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ كَالْأَبِ وَالْجَدُّ وَيَحْتَمَلُ وَهُوَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا تَعُودُ إِلَيْهِ الْوَلَايَةُ أَه. وَلَوْ أَفَاقَ مِنْ هَذَا الْجُنُونِ مُبْذَرًّا فَهَلِ الْوَلَايَةُ بَعْدَ الْإِفَاقَةِ لَوَلِيِّ الصَّغَرِ اسْتِصْحَابًا لَهَا كَمَا لَوْ بَلَغَ مُبْذَرًّا أَوْ لِلْقَاضِي فِيهِ نَظَرٌ.

(القاضي ولا يصح من المحجور عليه لِسْفِهِ) حِسًا أو شرعًا (بيع ولا شراء) لِغَيْرِ طَعَامٍ عند الاضطرار ولو بِنِظَةِ وفي ذِمَّتِهِ وَإِنْ تَوَكَّلَ فِي ذَلِكَ عَنْ غَيْرِهِ وَبَحَثَ الْبُلْقِينِي أَنَّ مِثْلَهُ فِي الشَّرَاءِ لِلِاضْطِرَارِ الصَّبِيِّ وَقَدْ يُقَالُ لِلِاضْطِرَارِ مُجَوِّزٌ لِلْأَخْذِ وَلَوْ بَعْقِدٍ فَاسِدٍ فَلَا ضَرُورَةَ لِلصَّحَّةِ هُنَا فِيهِمَا وَإِنْ قَطَعَ بِهَا الْإِمَامُ فِي الشَّفِيهِ وَإِنَّمَا صَحَّ تَوَكُّلُهُ فِي قَبُولِ النِّكَاحِ لِصِحَّتِهِ مِنْهُ لِنَفْسِهِ وَلَا إِجَارَةَ نَفْسِهِ. قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ إِلَّا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ عَمَلَهُ لَاسْتِغْنَائِهِ عَنْهُ فِيَجُوزُ؛ لِأَنَّ لَهُ التَّبَرُّعَ بِهِ حَيْثُ يُدْفَعُ لِإِجَارَةِ أُولَى وَفِيهِ نَظَرٌ مَلْحُظُهُ قَوْلُهُمْ وَلِلْوَلِيِّ إِجْبَارُهُ عَلَى الْاِكْتِسَابِ وَلَوْ غَنِيًّا وَحَيْثُ يُدْفَعُ فَعَمَلُهُ يَصَحُّ أَنْ يُقَابَلَ بِمَالٍ وَيُجْبَزُّ عَلَيْهِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَصَحَّ مِنْهُ مَا يُفَوِّتُ عَلَى الْوَلِيِّ

قَوْلُ (السَّيِّئِ): (وَلَا يَصَحُّ مِنَ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ لِسْفُهُ بَيْعٌ وَلَا شِرَاءٌ الْخ) لِأَنَّ تَضَحِيحَ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى إِبْطَالِ مَعْنَى الْحَجَرِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى قَوْلِهِ: (لِغَيْرِ طَعَامٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبَحَثَ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى.

قَوْلُهُ: (حِسًا) أَي: بِأَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ لَتَبْذِيرِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ رَشِيدًا. قَوْلُهُ: (أَوْ شَرَعًا) أَي: بِأَنْ بَلَغَ سَفِيهَاً سَمِيعًا. قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِنِظَةِ الْخ) وَإِنْ أَذِنَ الْوَلِيُّ لَهُ نِهَائِيَّةً. قَوْلُهُ: (مِثْلُهُ) أَي: الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ لِسْفِهِ. قَوْلُهُ: (فَلَا ضَرُورَةَ لِلصَّحَّةِ الْخ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْحَاجَةَ قَدْ تَدْعُو لِلصَّحَّةِ كَمَا لَوْ أُمِكنَ الشَّرَاءُ بِثَمَنِ يَسِيرٍ وَلَوْ أَخَذَ بَعْقِدٍ فَاسِدٍ لَزِمَهُ الْقِيَمَةُ الْأَكْثَرُ مِنَ الثَّمَنِ فَكَانَ اللَّائِقُ الْحُكْمُ بِالصَّحَّةِ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ التَّحْصِيلِ بِالْيَسِيرِ فَإِنْ ائْتَعَسَ الْحَالُ بِأَنَّ كَانَتِ الْقِيَمَةُ أَقَلَّ أُمِكنَهُ التَّحْيِيلُ فِي فَسَادِ الْعَقْدِ حَتَّى لَا يَلْزَمَهُ زِيَادَةُ عَلَيْهَا فَقِي الْحُكْمُ بِالصَّحَّةِ مِنَ الرُّفْقِ بِهِ الْمُنَاسِبِ لِحِفْظِ مَالِهِ الْمَطْلُوبِ مَا لَيْسَ فِي عَدَمِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ السُّم.

قَوْلُهُ: (هُنَا) أَي: فِي الشَّرَاءِ لِلِاضْطِرَارِ (فِيهِمَا) أَي: فِي الشَّفِيهِ وَالصَّبِيِّ. قَوْلُهُ: (وَلَا إِجَارَةَ نَفْسِهِ) عَطَفَ عَلَى وَلَا شِرَاءٍ ثُمَّ هُوَ إِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ فِي النِّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (لَاسْتِغْنَائِهِ) أَي: بِمَالِهِ أَهْلُ نِهَائِيَّةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَر لَاسْتِغْنَائِهِ بِمَالِهِ يُفِيدُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَقْصُودِ مَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ لِلتَّفَقُّهِ بِأَنَّ كَانَ قَفِيرًا وَبِغَيْرِ الْمَقْصُودِ مَا لَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ لِكُونِهِ غَنِيًّا لَكِنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنَ الْمَقْصُودِ مَا يُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ لَهَا وَقَعَّ عَادَةً وَبِغَيْرِهِ التَّافَهُ أَه.

قَوْلُهُ: (مَلْحُظُهُ) أَي: النَّظَرُ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (قَوْلُهُمْ لِلْوَلِيِّ الْخ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَلِلْوَلِيِّ إِجْبَارُ الصَّبِيِّ وَالشَّفِيهِ عَلَى الْكُسْبِ أَه وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْغَنِيِّ وَغَيْرِهِ وَبِهِ صَرَّحَ حَجَّ فِي الْفَضْلِ الْآتِي أَه ش. قَوْلُهُ: (مَا يُفَوِّتُ عَلَى الْوَلِيِّ الْخ) قَدْ يُقَالُ هِيَ وَإِنْ قَوَّتِ الْإِجْبَارُ لَمْ تُفَوِّتْ مَقْصُودَهُ أَه سَم قَضِيَّتُهُ أَنَّا إِنْ قُلْنَا بِصِحَّتِهَا فَلَيْسَ لَهُ قَبْضُ الْأَجْرَةِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ أَه سَيِّدُ عُمَرُ.

قَوْلُهُ: (حِسًا) أَي بِأَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ لَتَبْذِيرِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ رَشِيدًا وَقَوْلُهُ أَوْ شَرَعًا أَي بِأَنْ بَلَغَ سَفِيهَاً.

قَوْلُهُ: (فَلَا ضَرُورَةَ لِلصَّحَّةِ هُنَا فِيهِمَا) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْحَاجَةَ قَدْ تَدْعُو لِلصَّحَّةِ كَمَا لَوْ أُمِكنَ الشَّرَاءُ بِثَمَنِ يَسِيرٍ وَلَوْ أَخَذَ بَعْقِدٍ فَاسِدٍ لَزِمَهُ الْقِيَمَةُ الْأَكْثَرُ مِنَ الثَّمَنِ فَكَانَ اللَّائِقُ الْحُكْمُ بِالصَّحَّةِ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ التَّحْصِيلِ بِالْيَسِيرِ فَإِذَا ائْتَعَسَ الْحَالُ بِأَنَّ كَانَتِ الْقِيَمَةُ أَقَلَّ أُمِكنَهُ التَّحْيِيلُ فِي فَسَادِ الْعَقْدِ حَتَّى لَا يَلْزَمَهُ زِيَادَةُ عَلَيْهَا فَقِي الْحُكْمُ بِالصَّحَّةِ مِنَ الرُّفْقِ بِهِ الْمُنَاسِبِ لِحِفْظِ مَالِهِ الْمَطْلُوبِ مَا لَيْسَ فِي عَدَمِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه. قَوْلُهُ: (مَا يُفَوِّتُ عَلَى الْوَلِيِّ) قَدْ يُقَالُ هِيَ وَإِنْ قَوَّتِ الْإِجْبَارُ لَمْ تُفَوِّتْ مَقْصُودَهُ.

إجباره عليه، وحينئذٍ فهي ليست كالتيبرِ فضلاً عن الأولوية التي ادّعيها؛ لأنَّ التبرُّع لا يُفوتُ على الولي شيئاً (ولا إعتاقاً) ولو بعوضٍ في حال الحياة لصحة تدبيره ووصيته. قال جنم ويصوم في كفارة يمين أو ظهار لا قتل؛ لأنَّ سببها فعل، وهو لا يقبل الرفع. وبَحَثُ البلقيني أنَّ كفارة الظهار كالقتل وأطال في الردُّ على مَنْ ألحقها بكفارة اليمين وككفارة القتل كفارة الجِماع وقضية قول المصنّف الآتي بل صريحه ويتحلل بالصوم وعَلَّله بأنه ممنوع من المال مع أنَّ دمه دَمٌ ترتبَ وسببه فعل وهو إحرامه؛ إذ القصدُ فعل القلب كما صرحوا به أنه يُكفَّرُ بالصوم حتى في الكفارة المرتبة التي سببها فعل وهو مُتَجِّة في كفارة مُرتبة لا إثم فيها أمَّا كفارة مُرتبة فيها إثم فالوجه أنه يُكفَّرُ فيها بالمال وبهذا يُجَمَّع بين تناقض المتأخرين في ذلك وكذا بين ما أفهمه قول الشيخين ويصوم في كفارة اليمين من اختصاص ذلك بالمُخَيَّرَةِ وما يُصَرِّح به المثنى الآتي من أنه لا فرق بين المُخَيَّرَةِ والمُرتبة. وأمَّا النظر لكون السبب فعلاً وهو لا يقبل الرفع فغير مُتَضَيِّح المعنى؛ إذ لا فرق بين كفارة الظهار والجِماع والقتل ولا بين كفارة

□ فَوَدَّ: (ادّعيها) أي: الماوردِّي والزوياني كُردِي. □ فَوَدَّ: (ولو بعوضٍ) إلى قوله: (وبَحَثُ) في النهاية والمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (ولو بعوضٍ) أي: كالكتابة نهايةً ومُعْنَى. □ فَوَدَّ: (لصحة إلخ) تعليلٌ للتفصيل بحال الحياة. □ فَوَدَّ: (ووصيته) أي: بالعنق كما هو حقُّ المفهوم؛ إذ الكلام في خصوص الإعتاق اه رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (ويصوم إلخ) أي: ويكفَّرُ في غير القتل بالصوم بخلاف القتل اه سم. وهذا اعتمدته النهاية وفاقاً لِلْجَمْعِ المذكور لكن لم يرتض به الرَشِيدِي وع ش. □ فَوَدَّ: (لا قتل) عمداً أو غيره اه ع ش. □ فَوَدَّ: (أنَّ كفارة الظهار كالقتل) خلافاً لِلنَّهْيَةِ والمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وككفارة القتل كفارة الجِماع) خلافاً لِلنَّهْيَةِ ووفقاً لِلْمُعْنَى وشيخ الإسلام قال سم يؤيده أنَّ سببها فعل أيضاً اه. وقال وهو الأقرب لعضيانه به أي: بالجماع فاستحقَّ التَّغْلِيظُ عليه بوجوب الإعتاق اه. □ فَوَدَّ: (الآتي) أي: في آخر الفصل. □ فَوَدَّ: (أنه يُكفَّرُ بالصوم إلخ) خبرٌ وقضية قول المصنّف إلخ. □ فَوَدَّ: (فيها إثم) عبارة المُعْنَى قال السُّبُكِّي وكلُّما يلزمه في الحجِّ من الكفارات المُخَيَّرَةِ لا يُكفَّرُ عنه إلا بالصوم وما كان مُرتباً يُكفَّرُ عنه بالمال؛ لأنَّ سببه فعلٌ أيضاً وقضيته أنه يُكفَّرُ عنه في كفارة الجِماع بالمال وهو الأوجه كما قاله شَيْخُنَا اه وظاهرها أنَّ الإثم ليس بقيدٍ عبارة ع ش وفي حاشية الزَيَادِي وَيُكفَّرُ في مُخَيَّرَةِ بالصوم فقط انتهى. ومفهومه أنه يُكفَّرُ في المرتبة لقتل أو غيره بالإعتاق اه. □ فَوَدَّ: (وبهذا) أي: بأنَّ المرتبة التي لا إثم فيها لا يُكفَّرُ فيها بالإعتاق والتي فيها إثم يُكفَّرُ فيها بالإعتاق. □ فَوَدَّ: (في ذلك) أي: في الكفارة المُرتبة. □ فَوَدَّ: (إذ لا فرق بين كفارة الظهار إلخ) أي: في التَّكْفِيرِ بالإعتاق مع أنَّ سبب الأول ليس بفعل وقد مرَّ خلافه عَنِ الْمُعْنَى في الأول وَعَنِ النَّهْيَةِ في الأولين.

□ فَوَدَّ: (لصحة تدبيره) أي: إنما قِيلَنا بالحياة لصحته. □ فَوَدَّ: (ويصوم إلخ) أي ويكفَّرُ في غير القتل بالصوم بخلاف القتل. □ فَوَدَّ: (كفارة الجِماع) يؤيده أنَّ سببها فعل أيضاً.

اليمين ونحو إلحاق في التسلية وسياقي أن قتل الخطأ ملحق بغيره في وجوب الكفارة فيه على خلاف القياس فكذا يلحق به في وجوب الإعتاق فيها هنا أيضاً (و) لا (هبة) لشيء من ماله بخلاف قبوله لما أوصى له به كما صرح به كثيرون بل الأكثرون لكن الذي اقتضاه كلامهما أنه لا يصح وكان الفرق بينه وبين صحة قبوله لما وهب له أن قبول الهبة ليس مملوكاً وإنما المملوك القبض وهو لا يعتد به منه إن استقل به بخلاف قبول الوصية فإنه المملوك فلم يصح منه ويجوز إقباضه الهبة بحضرة من ينتزعها منه من ولي أو حاكم ولا يضمن وإهت سلم إليه؛ لأنه لا يملك قبل القبض بخلاف من سلم إليه الوصية؛ لأنه ملكها بالقبول فوجب تسليمها

قوله: (ملحق بغيره) انظر المراد بالإلحاق مع أن كفارة قتل الخطأ مخصوصة له سم وقد يقال المراد الإلحاق في التعليل وبيان الحكمة. قوله: (ولا هبة لشيء من ماله) بخلاف الهبة له؛ لأنه ليس بتقويت وإنما هو تحصيل نهاية ومغني. قوله: (بخلاف قبوله لما أوصى له به إلخ) أي فيصح كما صرح به إلخ. قوله: (لكن الذي اقتضاه كلامهما أنه لا يصح)؛ لأنه تصرف مالي وهو المعتد بنهاية ومغني. قوله: (وكان الفرق بينه) أي: بين عدم صحة قبوله الوصية على ما اقتضاه كلامهما. قوله: (أن قبوله الهبة إلخ) وأيضاً قبول الهبة يشترط فيه الفور وربما يكون الولي غائباً أو متواتياً فيقوت بخلاف الوصية نهاية ومغني وسم. قوله: (وهو لا يعتد به) أي القبض. قوله: (إقباضه) من إضافة المضدر إلى مفعوله الأول. قوله: (بحضرة من ينتزعها إلخ) أي: بخلاف إقباضه في غيبة من ذكر فلا يجوز وأطلق النهاية والمغني عدم الجواز. وقال ع ش قال في شرح الرزوي ويحث في المطلب جواز تسليم الموهوب إليه إذا كان ثم من ينتزع منه عقب تسليمه من ولي أو حاكم اه. وقضيته ككلام الشارح أن إقباضه الموهوب مع نزعه منه من ذكر يئد الملك وإن لم يأذن له وليه في القبض. قوله: (ولا يضمن وإهت إلخ) وفاقاً للنهاية والمغني. قوله: (سلم إليه) أي: لا بحضرة من ذكر اه سم. قوله: (بخلاف من سلم إليه الوصية) فيضمن اه سم زاد المغني والنهاية إذا صححنا قبول ذلك اه قال ع ش وهو الراجح في الهبة دون الوصية اه. قوله: (لأنه ملكها بالقبول) أي: منه على القول به أو من وليه اه سم عبارة ع ش قوله بالقبول أي: بقبوله أي على المرجوح والراجح أنه لا يملك ذلك إلا بقبول وليه اه أي: عند النهاية والمغني وإلا فظاهر كلام الشارح صحة قبوله الوصية وفاقاً للأكثرين فيتملكها بالقبول.

قوله: (ملحق بغيره) انظر المراد بالإلحاق مع أن كفارة قتل الخطأ منصوبة. قوله: (أنه لا يصح) أي: لأنه غير أهل لملكه العقد وقوله وكان الفرق إلخ وأيضاً فقبوله الهبة على الفور فلو منعاه لرُبما فانت لغيبة الولي أو تواتيه بخلاف قبوله الوصية؛ لأنه على التراخي. قوله: (سلم إليه) أي: لا بحضرة من ذكر. قوله: (بخلاف من سلم إليه الوصية) أي: فيضمن. قوله: (بالقبول) أي: منه على القول به أو من وليه.

لَوْلِيَّهِ وَعَكْسَ شَارِحٍ لِهَذَا غَلَطَ وَكَذَا فَوَّقَهُ بِأَنَّ مِلْكَ الْهَبَةِ فَوْقَ مِلْكِ الْوَصِيَّةِ (و) لَا (نِكَاح) يَقْبَلُهُ لِنَفْسِهِ (بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيٍّ) قَيَّدَ فِي الْكُلِّ أَمَّا يَأْذِنُ فَسَيِّدُ كُرْهِ. (فَلَوْ اشْتَرَى أَوْ اقْتَرَضَ) مَثَلًا (وَقَبَضَ) مِنْ رَشِيدٍ بِأَنْ أَقْبَضَهُ أَوْ أَذِنَ لَهُ فِي قَبْضِهِ (وَتَلَفَ الْمَأْخُودُ فِي يَدِهِ أَوْ أَتْلَفَهُ) فِي غَيْرِ أَمَانَةٍ أَوْ نَكَحَ فَاسِدًا أَوْ وَطِئَ كَمَا يَأْتِي بِقَيِّدِهِ فِي النِّكَاحِ (فَلَا ضَمَانَ) ظَاهِرًا (فِي الْحَالِ وَلَا بَعْدَ فَكِّ الْحَجْرِ سِوَاءَ عِلْمٍ مِنْ عَامِلِهِ أَوْ جِهْلِهِ)؛ لِأَنَّهُ مُقَصِّرٌ بَعْدَ بَحْثِهِ عَنْهُ مَعَ أَنَّهُ سَلَّطَهُ عَلَى إِتْلَافِهِ بِإِقْبَاضِهِ إِثَّاهُ، أَمَّا بَاطِلًا فَكَذَلِكَ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ وَصَرَّحَ بِهِ الْغَزَالِيُّ كَمَا مِمَّهِ وَضَعْنَا الْوَجْهَ الْمُضْمَنَ لَهُ لَكِنْ رُدُّ بِأَنَّ هَذَا هُوَ نَصُّ الْأُمِّ فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَيُؤَدِّيهِ إِذَا رَشِدَ أَمَّا لَوْ قَبَضَهُ مِنْ غَيْرِ مُقْبِضٍ أَوْ أَقْبَضَهُ إِثَّاهُ غَيْرَ رَشِيدٍ فَيُضْمَنُهُ قَطْعًا وَكَذَا لَوْ رَشِدَ وَالْعَيْنُ بِيَدِهِ قَتِلَتْ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْ رَدِّهَا لَا قَبْلَهُ.....

❦ قَوْلُ (السِّي): (وَنِكَاحٌ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيٍّ) لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ لِلْمَالِ أَوْ مَطْلَةٌ إِتْلَافٍ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ إِنْخُ أَي: بِالْفِعْلِ حَيْثُ يُزَوَّجُ بِلَا مَصْلَحَةٍ وَقَوْلُهُ أَوْ مَطْلَةٌ إِنْخُ أَي: إِنْ قَرَضَ عَدَمَ الْعِلْمِ بَانْتِفَاءِ الْمَصْلَحَةِ اهـ وَقَوْلُهُ يُزَوَّجُ لَعَلَّ صَوَابَهُ يَتَزَوَّجُ. ❦ قَوْلُهُ: (قَيَّدَ فِي الْكُلِّ) قَالَ الشَّارِحُ وَقَالَ غَيْرُهُ يَعُودُ إِلَى النِّكَاحِ فَقَطْ وَإِنَّمَا قَالَ الشَّارِحُ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْخِلَافِ الْآتِي وَالْأَفْكَالُ غَيْرُهُ اتَّسَبَ أَمَّا قَبُولُ النِّكَاحِ بِالْوَكَالَةِ فَيَصِحُّ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ فِي الْوَكَالَةِ، وَأَمَّا الْإِيجَابُ فَلَا يَصِحُّ مُطْلَقًا لَا أَصَالَةً وَلَا وَكَالَةً أَذِنَ الْوَلِيُّ أَمْ لَا مُعْنَى وَنِهَائِيَّةٌ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فَيَصِحُّ إِنْخُ أَي: إِذَا كَانَ بِإِذْنٍ وَلِيٍّ اهـ سَمَ عَلَى مَنَهِجِ ظَاهِرِهِ إِطْلَاقِ الشَّارِحِ م ر أَي: وَالتَّخْفَةُ وَالْمُعْنَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ إِذْنِ الْوَلِيِّ وَعَدَمِهِ وَيَأْتِي فِي الْوَكَالَةِ مَا يُوَافِقُهُ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (مِنْ رَشِيدٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَذَكَرَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ فِي غَيْرِ أَمَانَةٍ وَكَذَا فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَّا قَوْلُهُ لَكِنْ رُدُّ إِلَى أَمَّا لَوْ قَبَضَهُ.

❦ قَوْلُ (السِّي): (وَتَلَفَ الْمَأْخُودُ فِي يَدِهِ) أَي: قَبْلَ الْمَطْلَابَةِ لَهُ بَرَدَهُ أَمَّا لَوْ تَلَفَ بَعْدَ الْمَطْلَابَةِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ أَمَانَةٍ) احْتِرَازٌ عَنْ إِتْلَافِ الْوَدِيعَةِ فَيُضْمَنُهَا؛ لِأَنَّ الْمَوْدِعَ لَمْ يُسَلَّطْهُ عَلَى الْإِتْلَافِ اهـ سَمَ.

❦ قَوْلُ (السِّي): (فَلَا ضَمَانَ) لَكِنَّهُ يَأْتُمُّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ بِخِلَافِ الصَّبِيِّ نِهَائِيَّةٌ أَي: فَإِنَّهُ لَا يَأْتُمُّ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (بِقَيِّدِهِ) أَي: رَشِيدَةً مُخْتَارَةً بِخِلَافِ السَّفِيهِهِ وَالْمُكْرَهَةِ وَنَحْوِهِمَا فَيَجِبُ لَهُنَّ مَهْرُ الْبَيْتِ اهـ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (فَاسِدًا) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى بِلَا إِذْنٍ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ مُقَصِّرٌ إِنْخُ) عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنَى؛ لِأَنَّ مَنْ عَامَلَهُ سَلَّطَهُ عَلَى إِتْلَافِهِ بِإِقْبَاضِهِ وَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَبْحَثَ عَنْهُ قَبْلَ مُعَامَلَتِهِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِنْخُ) اعْتَمَدَ النَّهَائِيَّةَ. ❦ قَوْلُهُ: (وَضَعْنَا) أَي: الْغَزَالِيُّ وَإِمَامُهُ. ❦ قَوْلُهُ: (فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (فَقَتِلَتْ إِنْخُ) كَمَا لَوْ اسْتَقَلَّ بِإِتْلَافِهَا نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى عِبَارَةٌ سَمَ وَبِالْأَوَّلَى إِذَا أَتْلَفَهَا وَلَوْ قَبْلَ تَمَكُّنِهِ مِنْ رَدِّهَا سَمَ. ❦ قَوْلُهُ: (أَمَّا لَوْ قَبَضَهُ إِنْخُ) هُوَ مُحْتَزَرُّ قَوْلِهِ مِنْ رَشِيدٍ إِنْخُ.

❦ قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ أَمَانَةٍ) احْتِرَازٌ عَنْ إِتْلَافِ الْوَدِيعَةِ فَيُضْمَنُهَا؛ لِأَنَّ الْمَوْدِعَ لَمْ يُسَلَّطْهُ عَلَى الْإِتْلَافِ. ❦ قَوْلُهُ: (فَقَتِلَتْ إِنْخُ) وَبِالْأَوَّلَى إِذَا أَتْلَفَهَا أَي: وَلَوْ قَبْلَ تَمَكُّنِهِ مِنْ رَدِّهَا.

أَوْ طَالَبَهُ بِهَا الْمَالِكُ فَاِمْتَنَعَ ثُمَّ تَلَفَ كَمَا نَقَلَہُ الْإِسْنَوِيُّ وَاسْتَظْهَرَهُ وَذَكَرَ شَارِحُ أَنَّ إِتْلَافَهَا هُنَا كَتَلَفَهَا وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَوْ زَعَمَ بَائِغُهُ أَنَّهُ أَتْلَفَ بَعْدَ رُشْدِهِ صَدَقَ السَّفِيهِ مَا لَمْ يُنْبِتِ الْبَائِغُ ذَلِكَ وَكَالرَّشِيدِ مَنْ بَدَّرَ بَعْدَ رُشْدِهِ وَلَمْ يُحْجَرْ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ عَلِمَ أَوْ جَهِلَهُ لَعْنَةً وَإِنْ كَانَ الْأَفْصَحُ أَعْلِمَ أَمْ جَهِلَهُ. (وَيَصِحُّ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ نِكَاحُهُ) كَمَا سَيَذْكَرُهُ بِقِيُودِهِ (لَا التَّصَرُّفُ الْمَالِي) الَّذِي فِيهِ مُعَاوَضَةٌ (فِي الْأَصَحِّ) فَلَا يَصِحُّ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ وَإِنْ عَيَّنَ لَهُ الثَّمَنَ؛ لِأَنَّ عِبَارَتَهُ فِي الْأَمْوَالِ مَسْلُوبَةٌ نَعَمْ قَضِيَّةٌ كَلَامُهُمَا فِي الْخُلْعِ مَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ مِنْ صَحِيحَةٍ قَبْضِهِ لِدَيْنِهِ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ وَمَالَ إِلَيْهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَعَلَّلَهُ السَّبْكِيُّ بِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الْفِعْلِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْقَوْلِ وَمَا عَلَّقَ بِإِعْطَائِهِ كَمَا أَنْعَمْتُ بِي كَذَا فَانْتِ طَالِقٌ لَا بُدَّ فِي الْوُقُوعِ مِنْ أَخْذِهِ لَهُ وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْلَهُ وَلَا تَضْمَنُ الزَّوْجَةُ بِتَسْلِيمِهِ لِاضْطِرَارِهَا إِلَيْهِ وَلَئِنْ لَا يَمْلِكُ إِلَّا بِالْقَبْضِ نَعَمْ عَلَى الْوَلِيِّ نَزْعُهُ مِنْهُ فَإِنْ

قوله: (أَوْ طَالَبَهُ بِهَا الْمَالِكُ) شَامِلٌ لِمَا لَوْ طَالَبَهُ قَبْلَ الرُّشْدِ وَامْتَنَعَ مِنْ الْأَدَاءِ وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ بِامْتِنَاعِهِ صَارَتْ يَدُهُ عَلَى الْعَيْنِ بَلَا إِذْنٍ مِنْ مَالِكِهَا فَتَنْزُلُ مَنَزَلَةَ الْمَغْصُوبَةِ ثُمَّ رَأَيْتَهُ كَذَلِكَ فِي مَتْنِ الرُّوْضِ أَهـ ش. قوله: (ثُمَّ تَلَفَتْ) وَبِالْأَوَّلَى إِذَا أَتْلَفَهَا كَمَا لَا يَخْفَى وَأَمَّا قَوْلُهُ الْآتِي وَذَكَرَ شَارِحُ الْإِنِّ فَإِنْ كَانَ مَفْرُوضًا فِي هَذَا فَلَا وَجْهَ لِرَدِّهِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ فِي النُّسخَةِ سَقَمًا أَهـ سَم وَأَقْرَهُ السَّيِّدُ عُمَرُ. قوله: (وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ) يَتَأَمَّلُ أَهـ سَم. قوله: (وَلَوْ زَعَمَ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ. قوله: (لَعْنَةً) قَالَ النَّهَايَةُ لَعْنَةً صَحِيحَةً أَهـ. وَقَالَ الْمُغْنِي قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ لَعْنَةً شَادَّةٌ وَالْمَعْرُوفُ أَعْلِمَ أَمْ جَهِلَهُ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ مَعَ عَلِمَ وَبِأَمِّ مَوْضِعٍ أَوْ أَهـ. قوله: (فَلَا يَصِحُّ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. قوله: (وَإِنْ عَيَّنَ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةِ وَمَحَلُّ الْوَجْهَيْنِ إِذَا عَيَّنَ لَهُ الْوَلِيُّ قَدْرَ الثَّمَنِ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ جَزْمًا وَمَحَلُّهُمَا أَيْضًا فِيمَا إِذَا كَانَ بِعَوَضٍ كَالْبَيْعِ فَإِنْ كَانَ خَالِيًا عَنْهُ كَمَتْنِي وَهَبَةٍ لَمْ يَصِحَّ جَزْمًا أَهـ. قوله: (مَا صَرَّحَ بِهِ الْإِنِّ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي ثُمَّ قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ خَبَرٌ قَوْلُهُ قَضِيَّتُهُ الْإِنِّ. قوله: (وَمَا عَلَّقَ الْإِنِّ) عَطَفَ عَلَى مَا صَرَّحَ الْإِنِّ أَهـ كُرْدِيٌّ وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْعَطْفِ مِنَ الرُّكَّةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ لَا بُدَّ فِي الْوُقُوعِ الْإِنِّ خَبَرُهُ وَالْجُمْلَةُ عَطَفَتْ عَلَى جُمْلَةِ قَضِيَّةٍ كَلَامُهُمَا الْإِنِّ. قوله: (بِإِعْطَائِهِ) مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ أَيْ إِعْطَاءِ الزَّوْجَةِ إِلَى زَوْجِهَا السَّفِيهِ أَهـ كُرْدِيٌّ قَوْلُهُ (كَأَنَّ أُعْطِيتَنِي كَذَا) شَامِلٌ لِلْعَيْنِ أَهـ سَم. قوله: (وَلَا تَضْمَنُ الْإِنِّ) دَفْعٌ لِمَا يَتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّ الزَّوْجَةَ لَمَّا سَلَّمَتِ الْمَالَ إِلَيْهِ وَجَبَ عَلَيْهَا ضَمَانُهُ؛ لِأَنَّهَا الْمُضْطَرَّةُ لَهُ أَهـ كُرْدِيٌّ. قوله: (لِاضْطِرَارِهَا الْإِنِّ) أَي: لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا بِأَخْذِهِ أَهـ سَم. قوله: (نَزْعُهُ) أَي: مَا ذَكَرَ وَمَا قَبْضُهُ مِنَ الدَّيْنِ وَمَا أَخْذَهُ فِي التَّعْلِيْقِ.

قوله: (ثُمَّ تَلَفَتْ) وَبِالْأَوَّلَى إِذَا أَتْلَفَهَا كَمَا لَا يَخْفَى وَأَمَّا قَوْلُهُ الْآتِي وَذَكَرَ شَارِحُ الْإِنِّ فَإِنْ كَانَ مَفْرُوضًا فِي هَذَا فَلَا وَجْهَ لِرَدِّهِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ فِي النُّسخَةِ سَقَمًا. قوله: (وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ) يَتَأَمَّلُ أَنْتَهَى. قوله: (كَأَنَّ أُعْطِيتَنِي كَذَا) شَامِلٌ لِلْعَيْنِ. قوله: (لِاضْطِرَارِهَا) أَي: لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا بِأَخْذِهِ.

تَلَفَ فِي يَدِهِ بَعْدَ إِمْكَانِهِ ضَمِنَهُ وَكَذَا لَوْ خَالَعَهَا عَلَى عَيْنٍ فَأَقْبَضَتْهَا لَهُ فَإِنْ تَلَفَتْ بِيَدِهِ قَبْلَ تَمَكُّنِ الْوَلِيِّ ضَمِنَتْهَا وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي سَائِرِ دُيُونِهِ وَأَعْيَانِهِ الَّتِي تَحْتَ يَدِ الْغَيْرِ أَمَّا نَحْوُ هِبَةٍ وَعَيْتٍ فَلَا يَصِحُّ مُطْلَقًا جُزْمًا وَيُسْتَشْنَى مِنَ الْمُتَيْنِ لَا بِقَيْدِ الْإِذْنِ ضُلُوحُهُ عَلَى سُقُوطِ قَوْدٍ عَلَيْهِ وَلَوْ بِأَكْثَرِ مِنَ الدِّيَةِ

قوله: (بَعْدَ إِمْكَانِهِ) أي: التَّزَعُّعِ (ضَمِنَهُ) أي: الْوَلِيُّ. قوله: (وَكَمَا لَوْ خَالَعَهَا الْخُ) أي: قِيلَ لَزِمَ الْوَلِيُّ نَزْعَ الْعَيْنِ فَإِنْ تَلَفَتْ فِي يَدِهِ بَعْدَ إِمْكَانِهِ ضَمِنَتْهَا. قوله: (عَلَى عَيْنٍ) وَأَمَّا الْمُخَالَعَةُ عَلَى الدِّينِ فَتَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ نَعَمْ قَضَيْتُهُ الْخُ اهـ سم. قوله: (ضَمِنَتْهَا) لِأَنَّ الْخُلْعَ هُنَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى قَبْضِهِ هُوَ اهـ سم.
قوله: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أي: تَفْصِيلُ الضَّمَانِ وَعَدَمِهِ. قوله: (فِي سَائِرِ دُيُونِهِ) يَتَّبِعِي أَنْ الْحَاصِلُ أَنَّ قَبْضَ دُيُونِهِ بغيرِ إِذْنٍ وَلِيٍّ لَا يُعْتَدُّ بِهِ فَلَا يَبْرَأُ الدَّافِعُ وَلَا يَضْمَنُ الْوَلِيُّ مُطْلَقًا، أَمَّا بِإِذْنِهِ فَيُعْتَدُّ بِهِ وَيَضْمَنُهُ الْوَلِيُّ إِنْ قَصَرَ بَأَن تَلَفَتْ فِي يَدِهِ بَعْدَ تَمَكُّنِ الْوَلِيِّ مِنْ نَزْعِهَا وَإِنْ قَبَضَ أَعْيَانَهُ بِإِذْنٍ وَلِيٍّ يُعْتَدُّ بِهِ فَيَبْرَأُ الدَّافِعُ مُطْلَقًا ثُمَّ إِنْ قَصَرَ الْوَلِيُّ ضَمِنَ وَإِلَّا فَلَا فَإِنْ قَبَضَهَا بِغيرِ إِذْنِهِ فَإِنْ قَصَرَ الْوَلِيُّ فِي نَزْعِهَا ضَمِنَ وَإِلَّا ضَمِنَ الدَّافِعُ وَسَيَأْتِي لِلشَّارِحِ فِي الْخُلْعِ كَلَامٌ يُوَافِقُ ذَلِكَ وَيَبَيِّنُ حَاصِلَهُ ثُمَّ فَرَّاجِعُهُ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَقَضِيَّتُهُ قَوْلُهُ أَنَّ قَبْضَ دُيُونِهِ بِغيرِ إِذْنٍ وَلِيٍّ لَا يُعْتَدُّ بِهِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى وَلِيٍّ أَخْذُهُ مِنْهُ وَرَدُّهُ لِلدَّيُونِ ثُمَّ يَسْتَعِيدُهُ مِنْهُ أَوْ يَأْذُنُ لَهُ فِي دَفْعِهِ لِلْمَوْلَى عَلَيْهِ ثَانِيًا لِيُعْتَدَّ بِقَبْضِهِ فَلَوْ أَرَادَ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْلَ رَدِّهِ لِمَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ لَمْ يَصِحَّ اهـ ع ش. وقوله: (وَرَدُّهُ الْخُ) كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ كِفَايَةِ إِذْنِ الْمَدْيُونِ لَوَلِيِّ السَّفِيهِ فِي أَنْ يَجْعَلَ مَا أَخْذَهُ مِنَ السَّفِيهِ مَحْسُوبًا مِنْ دَيْنِهِ لِاتِّحَادِ الْقَابِضِ وَالْمُقْبِضِ فِيهِ وَفَقْدَ قَلْبِ الرَّاجِعِ. قوله: (أَمَّا نَحْوُ هِبَةٍ الْخُ) مُحْتَزَّرُ قَوْلِهِ الَّذِي فِيهِ مُعَاوَضَةٌ اهـ سم. قوله: (مُطْلَقًا) أي: وَلَوْ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ. قوله: (وَيُسْتَشْنَى) إِلَى قَوْلِهِ: (وَدَلَالَتُهُ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. قوله: (لَا بِقَيْدِ الْإِذْنِ) أي: قَبِضُهَا بِإِذْنٍ أَيْضًا وَيُسْتَشْنَى أَيْضًا مَا لَوْ فَتَحْنَا بَلَدًا لِلْسُّفَهَاءِ عَلَى أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ لَنَا وَيُؤَدَّوْنَ خَرَاجَهَا فَإِنَّهُ يَصِحُّ شَرْحُ م ر أي: وَالْخَطِيبُ اهـ سم. قال ع ش قَوْلُهُ بَلَدًا الْخُ أي: مِنْ بِلَادِ الْكُفَّارِ وَكَانُوا فِي الْوَاقِعِ سَفَهَاءَ اهـ. قوله: (وَلَوْ بِأَكْثَرِ مِنَ الدِّيَةِ) إِذْ

قوله: (وَكَمَا لَوْ خَالَعَهَا عَلَى عَيْنٍ) وَأَمَّا الْمُخَالَعَةُ عَلَى الدِّينِ فَتَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ نَعَمْ قَضِيَّتُهُ كَلَامُهُمَا فِي الْخُلْعِ الْخُ. قوله: (ضَمِنَتْهَا) لِأَنَّ الْخُلْعَ هُنَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى قَبْضِهِ هُوَ. قوله: (فِي سَائِرِ دُيُونِهِ) يَتَّبِعِي أَنْ الْحَاصِلُ أَنَّ قَبْضَ دُيُونِهِ بِغيرِ إِذْنٍ وَلِيٍّ لَا يُعْتَدُّ بِهِ فَلَا يَبْرَأُ الدَّافِعُ وَلَا يَضْمَنُ الْوَلِيُّ مُطْلَقًا أَمَّا بِإِذْنِهِ فَيُعْتَدُّ بِهِ وَيَضْمَنُ الْوَلِيُّ إِنْ قَصَرَ بَأَن تَلَفَتْ فِي يَدِهِ بَعْدَ تَمَكُّنِ الْوَلِيِّ مِنْ نَزْعِهَا وَإِنْ قَبَضَ أَعْيَانَهُ بِإِذْنٍ وَلِيٍّ يُعْتَدُّ بِهِ فَيَبْرَأُ الدَّافِعُ مُطْلَقًا ثُمَّ إِنْ قَصَرَ الْوَلِيُّ فِي نَزْعِهَا ضَمِنَ وَإِلَّا فَلَا فَإِنْ قَبَضَهَا بِغيرِ إِذْنِهِ فَإِنْ قَصَرَ الْوَلِيُّ فِي نَزْعِهَا ضَمِنَ وَإِلَّا ضَمِنَ الدَّافِعُ وَسَيَأْتِي لِلشَّارِحِ كَلَامٌ فِي الْخُلْعِ يُوَافِقُ ذَلِكَ وَيَبَيِّنُ حَاصِلَهُ ثُمَّ فَرَّاجِعُهُ. قوله: (أَمَّا نَحْوُ هِبَةٍ) مُحْتَزَّرُ الَّذِي فِيهِ مُعَاوَضَةٌ. قوله: (لَا بِقَيْدِ الْإِذْنِ) أي: قَبِضُهَا بِإِذْنٍ أَيْضًا وَيُسْتَشْنَى أَيْضًا مَا لَوْ فَتَحْنَا بَلَدًا لِلْسُّفَهَاءِ عَلَى أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ لَنَا وَيُؤَدَّوْنَ خَرَاجَهَا فَإِنَّهُ يَصِحُّ م ر. قوله: (وَلَوْ بِأَكْثَرِ مِنَ الدِّيَةِ) إِذْ لَا يَلْزِمُ الْمُسْتَحِقُّ الرِّضَا بِالْذِيَةِ.

وعقده للجزية بدینار لا أكثر وفارق الدية بأن مصلحة بقاء النفس يُحتاط لها ومفادته إذا أيسر وعفوه عن القود ولو مجاناً وشراؤه لطعام اضطر إليه ورده لآبقي سمع من يقول من رده فله درهت فيستحقه ودلائله على قلعة سمع الإمام يقول من دلتني على قلعة فله منها جارية. (ولا يصح إقراره) في حال الحجر بمال كأن أقر (بدین) عن معاملة أسند وجوبه إلى ما (قبل الحجر أو) إلى ما (بعده) أو بعين في يده لما مر من إلغاء عبارته ولا بما يوجب المال كنيكاح (وكذا) لا يُقبل إقراره (بإثلاف المال في الأظهر) لذلك فلا يطالب بذلك ولو بعد رُشده لكن ظاهراً، أما باطناً فيلزمه إذا صدق قطعاً أما إذا أقر بعد رُشده أنه أثلّف في سَفْهه فيلزمه الآتي قطعاً كما

لا يلزم المُستحق الرضا بالدية اه سم. ٥. فو: (وعقده للجزية إلخ) وعقد الهدنة كالجزية اه مُعني. ٥. فو: (لا أكثر) إذ يلزم الإمام قبول الدينار سم ومُعني. ٥. فو: (عن القود) إذ هو الواجب عيناً فليس فيه تقويت مال اه سم. ٥. فو: (لطعام) ويتبني أن يلحق بالطعام غيره من كل ما دعت إليه ضرورة من نحو ملبوس ومركوب بحيث لو تركه لهلك ثم رأيت في شرح الروض ما يصرّح به حيث قال في المطاعم ونحوها اه ع ش. ٥. فو: (اضطر إليه) أي: كما تقدّم اه سم. ٥. فو: (ورده لآبقي سمع من يقول إلخ) عبارة سم على منهج في الخادم تصح الجعالة معه ويستحق المسمى وصرّح بذلك صاحب التعجيز في الصبي انتهى. وقضيته أن الحكم لا يقيّد بما ذكره الشارح حتى لو قال له المالك جاعلتك على ردّ عبدي بكذا صح وهو ظاهر؛ لأنه إذا اكتفى بالسماع من غير المالك فلزومه مع السماع منه أولى اه ع ش. ٥. فو: (في حال الحجر) إلى قول المتن وإذا أحرّم في المُعني إلّا قوله وتكفيره إلى أما المسنونة وكذا في النهاية إلّا قوله لكن إلى قوله أما إذا.

٥. فو: (سبي): (بإثلاف المال) أو جنانية توجب المال نهاية ومُعني أي سواء أسندهما لما قبل الحجر أو لما بعده ع ش. ٥. فو: (أما باطناً إلخ) وفاقاً للمُعني وخلافاً للنهاية عبارتها وأفهم تبينه بنفي الصحة عدم المطالبة به حال الحجر وبعد فكه ظاهراً وباطناً وهو كذلك كما مر ويحمل القول بلزوم ذلك له باطناً إذا كان صادقاً على ما إذا كان سببه متقدماً على الحجر أو مضماً له فيه اه قال ع ش قوله أو مضماً أي كإثلافه وقوله فيه أي الحجر اه. ٥. فو: (فيلزمه إذا صدق) يتبني حتى على كلام الرافعي بخلاف ما سبق؛ لأن الإثلاف حال الحجر مضماً له بخلاف المعاملة ويؤيده قوله أما إذا أقر بعد رُشده إلخ اه سم. ٥. فو: (أثلّف في سَفْهه) أي: وكان المثلف غير مأخوذ بعقد ليوافق ما مر فيما لو أثلّف المبيع أو المقرض وجهه أنه فيما مر سلطه المالك على الإثلاف اه رشديّ عبارة ع ش قوله أثلّف في سَفْهه أي قبل الحجر أو بعده ولو سأل بعد رُشده هل أثلّف أو لا وجب عليه الإقرار بما يعلمه من نفسه ويلزمه أو

٥. فو: (لا أكثر) إذ يلزم قبول الدينار. ٥. فو: (عن القود) إذ هو الواجب عيناً فليس فيه تقويت مال. ٥. فو: (اضطر إليه) أي: كما تقدّم. ٥. فو: (فيلزمه إذا صدق) يتبني حتى على كلام الرافعي بخلاف ما سبق؛ لأن الإثلاف حال الحجر مضماً له بخلاف المعاملة ويؤيده قوله أما إذا أقر بعد رُشده إلخ اه.

في الروضة عن ابن كنج (ويصح) إقراره (بالحد)؛ إذ لا مال ولا تهمة فيقطف في السرقة ولا يثبت المال (والقصاص) وسائر العقوبات كذلك فإن عفي عنه بمال ثبت؛ لأنه تعلق باختيار غيره (وطلاقه وخلقه) ولو بدون مهر المثل والكلام في الذكر لما يأتي في بابه. وإيلاؤه (وظهاره ونفيه النسب) يحلف في الأمة أو (يلعان) واستلحاقه ولو ضمنا بأن أقر باستيلاد أمته فإنه وإن لم ينفذ لكن إذا كانت ذات فراش وولدت لمدة الإمكان لحقه وصارت مستولدة وينفق على من

قبل رُشده وجب عليه الإقرار لكن لا يلزمه ما أقر به، والحاصل أن ما باشر إثلاقه بعد الحجر ولم يكن وضع يده عليه بعقد فاسد وما أقر بلزومه له قبل الحجر يضمنه باطنا بخلاف ما باشر إثلاقه مستند العقد لا يضمنه والضابط أن ما لو أقيمت عليه به بيئة ضمته إن كان صادقا فيه لزمه باطنا وإن لم يضمنه بتقدير إقامة البيئة عليه لا يلزمه ظاهرا ولا باطنا أه أي على ما جرى عليه النهاية وأما ما اعتمده الشارح والمغني فيضمنه باطنا أيضا وهو الأقرب فيما يظهر.

❦ قول (سني): (بالحد والقصاص) أي: بموجبهما أه ع ش. ❦ قوله: (وسائر العقوبات كذلك) مبتدأ وخبر والإشارة للحد والقصاص ولو أبدل الكاف باللام كان أولى. ❦ قوله: (فإن عفا) أي: مستحق القصاص (عنه) أي: القصاص أه نهاية. ❦ قوله: (باختيار غيره) أي لا بإقراره سم ومغني.

❦ قول (سني): (وطلاقه إلخ) عطف على الضمير المستتر في يصح عبارة النهاية والمغني ويصح طلاقه ورجعته إلخ أه. ❦ قوله: (وإيلاؤه إلخ) عطف على طلاقه. ❦ قوله: (في الأمة) أي: في ولد الأمة.

❦ وقوله: (أو يلعان) أي: في ولد الزوجة. ❦ قوله: (وإن لم ينفذ) أي لم يقبل الإقرار لتفويته المال على نفسه أه ع ش. ❦ قوله: (إن كانت إلخ) عبارة النهاية والمغني إن ثبت أن الموطوءة فراش له إلخ أه أي بيئة بأن شوهد وهو يطؤها ع ش. ❦ قوله: (وصارت مستولدة) عبارة النهاية والمغني وشرح الروض ثبت الاستيلاد قاله السبكي لكانه في الحقيقة لم يثبت بإقراره أه. ❦ قوله: (وينفق إلخ) انظر هل يكون ذلك مجانا أو قرضا كما في اللقيط الأقرب الثاني إن بين للمجهول المستلحق مال قبل الاستلحاق أو بعده وقبل الإنفاق عليه من بيت المال فيرجع إليه؛ لأنه إنما اتفق عليه لعدم مال له أما لو طرأ له مال بعد أو

❦ قوله: (لاختيار غيره) أي: لا بإقراره. ❦ قوله: (فإنه وإن لم ينفذ) أي: استيلاده الذي أقر به عبارة العباب ويقبل أي: إقراره بإخبار أمته لنسب الولد للإيلاد قال في شرحه وقد يثبت الإيلاد لكن لا بإقراره بل إذا ثبت أنها فراش له وأثبت به للإمكان منه ثبت الإيلاد؛ لأن ثبوته حيثيذ فهرا عليه بحكم الشرع لا بإقراره خلافا لما يوهمه كلام مجلي ثم هذا التفصيل الذي ذكرته هو المنقول الذي اعتمده السبكي والأذرع وغيرهما وأما إطلاق الروضة أن إقراره بالإيلاد لا يقبل فهو لا ينافي ما تقرر لما علمت أن الإيلاد هنا لم يثبت بإقراره فقول الزركشي أن هذه الصورة مستثناة من كلام التوي غير صحيح لما علمت أنه لم يثبت بإقراره وحيثيذ فلا استثناء انتهى. وما اعتمده من التفصيل قد يخالف قوله هنا لكن إذا كانت ذات فراش إلخ فإن ظاهر سياقه أنه لا يثبت الإيلاد وإن ثبت أنها فراش.

❦ قوله: (لكن إذا كانت ذات فراش) قال في شرح الروض لكانه في الحقيقة لم يثبت بإقراره.

استلحقه من بيت المال وذلك؛ لأنه لا مال في ذلك وإذا صحَّ طلاقه بلا مال فيه وإن قلَّ أولى لكن لا يُسلم إليه كما يأتي. (وحكمه في العباد) (كالرشيد) لاجتماع شرائطها فيه نعم نذره لا يصح إلا في الذمة دون العين وتكفيؤه لا يكون إلا بالصوم على ما مر. أمَّا المسنونة فماليتها كصدقة التطوع ليس هو فيه كرشيد (لكن لا يُفرق الزكاة) ولا غيرها كنذر (بنفسه) فإنه تصرف مالي وقضية قوله بنفسه أنه يُفرقها بإذن وليه واعتمده الإسنوي حيث قال صرح

صار المستلحق له رشيداً فلا يرجع على ماله بما اتفق عليه؛ لأنه لم تكن ثم نفعه متعلقة بماله الحاصل وهذا كالإتفاق على الفقير من بيت المال إذا طرأ له مال بعد اه ع ش. قوله: (من بيت المال) أي: لأن إقراره المؤدي إلى نفوت المال عليه لغو فقبل لثبوت النسب؛ لأنه بمجرد ثبوته لا نفوت عليه مال وألغى فيما يتعلق بالتفقة حذراً من التفويت للمال ويتبغى أنه إذا رشد يطالب بالتفقة عليه ولا يحتاج إلى إقرار جديد لثبوت النسب بإقراره السابق اه ع ش. قوله: (وذلك) أي: صحة الطلاق وما عطف عليه. قوله: (لأنه لا مال إلخ) عبارة المغني والنهاية؛ لأن هذه الأمور ما عدا الخلع لا تعلق لها بالمال الذي حجر لأجله وأما الخلع فلائه إذا صح طلاقه مجاناً فيعوض أولى اه. قوله: (لا يسلم) أي: المال في الخلع اه ع ش. قوله: (إليه) بل إلى وليه بإذن وليه إما مر من صحة قبض دينه بالإذن ومحل ما لم يعلق بإعطائها له كما مر رسم وع ش. قوله: (الواجبة) أي: بأصل الشرع بدليل استدراكه المنذورة بعد اه رشيداً عبارة المغني الواجبة مطلقاً والمنذوبة البدنية وأما المنذوبة المالية كصدقة فائس هو فيها كالرشيد اه. قوله: (إلا في الذمة) والمراد بصحة نذره فيما ذكر ثبوته في الذمة إلى ما بعد الحجر نهاية ومغني قال ع ش فلا يجوز لوليّه صرفه من ماله قبل فك الحجر وهل يجب على الوارث الوفاء من تركته إذا مات قبل فك الحجر أو لا فيه نظر والأقرب الأول لثبوته في ذمته وعليه أي: المراد المذكور فما الفرق بينه وبين نذر الحج بعد الحجر حيث يصح منه ويخرج معه من يراقبه ويصرف عليه من ماله إلى رجوعه ولا يؤخر إلى فكك الحجر عنه اللهم إلا أن يقال الحج المقلب فيه الأعمال البدنية فلم ينظر إلى الاحتياج إلى ما يصرفه من المال بخلاف نذر غيره فإن المقصود منه هو المال اه. قوله: (على ما مر) أي: في شرح ولا إعتاق من التفصيل. قوله: (أما المسنونة إلخ) أشار به إلى أن في مفهوم التقييد بالواجبة تفصيلاً اه رشيداً. قوله: (كصدقة التطوع) أي: ولو من مؤنته اه ع ش عبارة السيد عمر ظاهره ولو مع إذن الولي وتعيين المدفوع إليه وحضور الولي وهذا مشكل حيث كانت من مال الولي وباشرها نيابة وأي فرق بينها وبين إيصال الهدية اه. قوله: (كنذر) أي: قبل الحجر اه ع ش.

قوله: (أنه يُفرقها إلخ) ومثلها في ذلك التذر كما أشعر به سياقه اه سم عبارة المغني والنهاية وكالزكاة في ذلك الكفارة ونحوها اه. قال ع ش قوله م ر ونحوها كدماء الحج والأضحية المنذورة قبل الحج اه. قوله: (بإذن وليه) كتنظيره في الصبي المميز وكما يجوز للأجنبي توكيله فيه نهاية ومغني.

قوله: (لكن لا يسلم إليه) إلا إن علق بإعطائه كما تقدم وتقدم صحة قبض دين الخلع بإذن وليه انتهى. قوله: (أنه يُفرقها) ومثلها في ذلك التذر كما أشعر به سياقه.

جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُؤَكَّلَهُ أَجْنَبِيٌّ فِيهِ وَبِهِ يَعْلَمُ بِالْأُولَى جَوَازُهُ فِي مَالِ نَفْسِهِ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ وَقَيْدَ الزَّوْيَانِيِّ ذَلِكَ بِتَعْيِينِ الْمَذْفُوعِ إِلَيْهِ وَالظَّاهِرُ اشْتِرَاطُهُ هُنَا أَيْضًا وَأَنْ يَكُونَ بِحَضْرَةِ الْوَلِيِّ لِقَلَّ يُنْتَلَفُهُ أَه. (وَإِذَا أَحْرَمَ) أَوْ سَافَرَ لِإِحْرَامٍ (بِحَجٍّ فَرَضٍ) وَلَوْ نَذَرًا بَعْدَ الْحَجْرِ وَقَضَاءً وَلَوْ لِمَا أَفْسَدَهُ فِي حَالِ سَفَرِهِ أَوْ عُمرَتِهِ أَوْ بِهِمَا وَمِنَ الْفَرَضِ مَا لَوْ أَحْرَمَ بِتَطَوُّعٍ ثُمَّ حُجِرَ عَلَيْهِ قَبْلَ إِنْتِمَائِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَزِمَهُ الْمُضَيُّ فِيهِ صَارَ فَرَضًا (أَعْطَى الْوَلِيُّ) إِنْ لَمْ يَخْرُجْ مَعَهُ بِنَفْسِهِ (كَفَايَتُهُ لِثِقَةٍ) اللَّامُ فِيهِ لِلتَّقْوِيَةِ لِتَعْدِيٍّ أَعْطَى لِمَفْعُولِهِ بِنَفْسِهِ (يُنْفِقُ عَلَيْهِ فِي طَرِيقِهِ) وَلَوْ بِأَجْرَةٍ خَوْفًا مِنْ تَفْرِيطِهِ فِيهِ كَمَا مَرَّ فِي الْحَجِّ فَإِنْ قَصُرَ السَّفَرُ وَرَأَى الْوَلِيُّ دَفْعَهَا لَهُ جَازَ عَلَى مَا بَحَثَ (وَإِنْ أَحْرَمَ) أَوْ سَافَرَ لِإِحْرَامٍ (بِتَطَوُّعٍ وَزَادَتْ مُؤْنَةُ سَفَرِهِ) لِإِنْتِمَائِهِ تُشْكِيهِ أَوْ إِيثَانِهِ بِهِ (عَلَى نَفَقَتِهِ الْمَعْهُودَةِ) فِي الْحَضَرِ (فَلِلْوَلِيِّ مَنَعُهُ) مِنَ الْإِنْتِمَاءِ أَوْ الْإِيثَانِ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُهُمْ خِلَافًا لِمَا مَالُ إِلَيْهِ ابْنُ

قوله: (أَنْ يُؤَكَّلَهُ أَجْنَبِيٌّ) أَي: مَعَ الْمُرَاقَبَةِ الْآتِيَةِ أَه ع. ش. قوله: (ذَلِكَ) أَي: جَوَازُ تَوْكِيلِ الْأَجْنَبِيِّ لَهُ. قوله: (بِحَضْرَةِ الْوَلِيِّ) أَوْ نَائِيهِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى فَإِنْ لَمْ يَحْضُرِ الْوَلِيُّ وَلَا نَائِيهِ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ صَرَفَهُ اعْتَدَّ بِهِ وَإِنْ أَيْمَ بَعْدَهُ الْحُضُورُ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ لِلْمَصْلَحَةِ وَالْأَضْمَنِ وَلَا بُدَّ مِنَ الصَّرْفِ سَمٍ عَلَى مَنَاجِجِ أَه ع. ش. قوله: (لِقَلَّ يُنْتَلَفُهُ) أَي: أَوْ يَدْعَى صَرَفَهُ كَادِيًا نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى. قوله: (أَوْ سَافَرَ) إِلَى قَوْلِهِ (فِيهِ نَظَرٌ) فِي النَّهْيَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (فَإِنْ قَصُرَ السَّفَرُ) إِلَى الْمُتَيْنِ وَقَوْلُهُ: (بِعَمَلِ عُمرَةٍ). قوله: (وَلَوْ نَذَرًا بَعْدَ الْحَجْرِ) إِذَا سَلَكْنَا بِهِ أَي: التَّنْذِيرَ مَسْلُوكًا وَاجِبَ الشَّرْعِ وَهُوَ الْأَصَحُّ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى أَي: بِالنَّظَرِ لِأَكْثَرِ مَسَائِلِهِ فَلَا يَنَافِي أَنَّهُمْ سَلَكُوا بِهِ مَسْلُوكَ جَائِزِ الشَّرْعِ فِي بَعْضِهَا ع. ش. قوله: (وَلَوْ لِمَا أَفْسَدَهُ فِي حَالِ سَفَرِهِ) هُوَ شَامِلٌ لِمَا أَفْسَدَهُ مِنَ التَّطَوُّعِ حَالِ سَفَرِهِ أَه ع. ش. عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَيُعْطِيهِ الْوَلِيُّ نَفَقَةَ الْقَضَاءِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُ كَلَامِهِ وَمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ الْحَجَّ الَّذِي اسْتَوْجَرَ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَى أَدَائِهِ حُكْمٌ مَا تَقَدَّمَ أَه قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ وَيُعْطِيهِ الْوَلِيُّ نَفَقَةَ الْقَضَاءِ أَي: وَلَوْ تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ مِرَارًا وَأَدَّى إِلَى تَفَادِي مَالِهِ أَه. قوله: (أَوْ عُمرَتُهُ) أَي: الْفَرَضِ. قوله: (إِنْ لَمْ يَخْرُجْ مَعَهُ الْخ) وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ أَجْرَةَ مِثْلِ خُرُوجِهِ مَعَهُ وَصَرَفَهُ عَلَيْهِ إِنْ قَوَّتْ خُرُوجُهُ كَسْبُهُ وَكَانَ فَقِيرًا أَوْ احتَاجَ بِسَبَبِ الْخُرُوجِ إِلَى زِيَادَةٍ يَصْرِفُهَا عَلَى مُؤْنَتِهِ حَضَرًا كَأَجْرَةِ الْمَرْكَبِ وَنَحْوِهَا أَه ع. ش. قوله: (لِلتَّقْوِيَةِ) يَتَأَمَّلُ فَإِنَّ لَامَ التَّقْوِيَةِ هِيَ اللَّامُ الزَّائِدَةُ لِتَقْوِيَةِ الْعَامِلِ الضَّعِيفِ إِمَّا بِتَقَدُّمِ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ أَوْ كَوْنِهِ فَرَعًا فِي الْعَمَلِ كَاسِمِ الْفَاعِلِ وَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْعَامِلَ فِيهِ أَعْطِيَ وَهُوَ فِعْلٌ لَمْ يَتَقَدَّمْ مَعْمُولُهُ أَه ع. ش. قوله: (جَازَ) أَي: فَإِنْ أُنْتَلَفَ أَبَدَلًا وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْوَلِيِّ لِحُجُوزِ الدَّفْعِ لَهُ وَمِثْلُهُ بِالْأُولَى مَا لَوْ سَرَقَ أَوْ تَلَفَ بِلَا تَقْصِيرٍ أَه ع. ش. قوله: (سَيِّ) (بِتَطَوُّعٍ) أَي: مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمرَةٍ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى. قوله: (سَيِّ) (فَلِلْوَلِيِّ مَنَعُهُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَ الْمَنَعِ وَعَدَمِهِ وَيَتَّبِعِي وَجُوبُهُ عَلَيْهِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ م ر صِيَانَةً لِمَالِهِ أَه ع. ش.

قوله: (فَلِلْوَلِيِّ مَنَعُهُ) أَي: وَإِنْ كَانَ لَهُ كَسْبٌ فِي الْحَضَرِ يَبْقَى بِزِيَادَةِ مُؤْنَةِ السَّفَرِ وَإِنْ كَانَ عَنِيًّا

الرَّفْعَةِ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْمَنْعُ مِنْ أَصْلِ السَّفَرِ؛ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَى ذَاتِهِ وَوَرُدُّ مَا عُلِّلَ بِهِ بِأَنَّ لَهُ وِلَايَةَ عَلَى ذَاتِهِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا يُفْضِي لِضَمَائِعِ مَالِهِ وَلَا شَكَّ أَنَّ السَّفَرَ كَذَلِكَ وَظَاهِرُ الْمُثْنِ صِحَّةُ إِحْرَامِهِ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهِ وَفَارَقَ الصَّبِيَّ الْمُتَمَيِّزُ بِاسْتِقْلَالِهِ (وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ كَمُحْصِرٍ فَيَتَحَلَّلُ) بِعَمَلِ عُمْرَةٍ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الْمُضِيِّ. (قُلْتُ: وَيَتَحَلَّلُ بِالصُّومِ) وَالْحَلَقِ مَعَ النِّيَّةِ (إِنْ قُلْنَا لِدَمِ الْإِحْصَارِ يَدُلُّ) كَمَا هُوَ الْأَصَحُّ؛ (لَأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الْمَالِ وَلَوْ كَانَ لَهُ فِي طَرِيقِهِ كَسْبٌ قَدَرِ زِيَادَةِ الْمُؤْنَةِ) عَلَى نَفَقَةِ الْحَضَرِ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَسْبٌ لَكُنْهَا لَمْ تَرُدَّ (لَمْ يَجْزِ مَنْعُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ إِذْ لَا مُوجِبَ لِمَنْعِهِ حَيْثُ يُذْ لَا نَظَرَ إِلَى أَنَّهُ فَوْتُ عَمَلًا لَهُ مَقْصُودًا بِالْأَجْرَةِ وَإِنْ نَظَرَ إِلَيْهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ مَالًا حَاصِلًا فَلَا يَلْزَمُهُ تَحْصِيلُهُ مَعَ غِنَايِهِ قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَقَوْلُ الْغَزِّيِّ هَذَا عَجِيبٌ مِنْهُمَا فَإِنَّ الْغَرَضَ أَنَّ الْكَسْبَ فِي طَرِيقِهِ فَقَطْ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مَا قَالَاهُ مُتَوَجِّهٌ مَعَ ذَلِكَ الْفَرَضِ أَيْضًا فَإِنْ قُلْتُ: إِذَا قُلْنَا لَا يَمْنَعُهُ فَسَافَرَ وَلَهُ كَسْبٌ يَفِي كَيْفَ يُحْصَلُهُ مَعَ مَا مَرَّ أَنَّهُ لَا تَصَحُّ إِجَارَتُهُ لِنَفْسِهِ مُطْلَقًا

☐ قَوْلُهُ: (وَوَرُدُّ الْإِلْحَ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا قَصِيرًا أَوْ خُرُوجًا إِلَى تَنْزُهُ فِي نَوَاحِي الْبَلَدِ أَوْ خَارِجَهَا بِحَيْثُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ ضَمَائِعُ مَالٍ بَوَاجِهِ لَيْسَ لَوَلِيِّهِ مَنْعُهُ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ اخْتِلَاطُهُ بِمَنْ لَا تَضَلُّحُ مُرَافَقَتِهِمْ وَيَتَبَغَّى خِلَافَهُ اهـ ع ش . ☐ قَوْلُهُ: (بِاسْتِقْلَالِهِ) أَيِ: بِاسْتِقْلَالِ السَّفِيهِ بِالتَّصَرُّفَاتِ الْغَيْرِ الْمَالِيَةِ بَلْ وَالْمَالِيَةِ الَّتِي فِيهَا تَحْصِيلُ كَقَبُولِ الْهَبَةِ اهـ ع ش . ☐ قَوْلُهُ: (بِعَمَلِ عُمْرَةٍ) الصَّوَابُ حَذْفُهُ اهـ رَشِيدِي .

☐ قَوْلُهُ: (كَمَا هُوَ الْأَصَحُّ) عِبَارَةُ التَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَهُوَ الْأَظْهَرُ كَمَا فِي الْحَجِّ فَإِنْ قُلْنَا: لَا بَدَلُ لَهُ بَقِيَ فِي ذِمَّةِ الْمُحْصِرِ قَالِ فِي الْمَطْلَبِ وَيُظْهَرُ بَقَاؤُهُ فِي ذِمَّةِ السَّفِيهِ أَيْضًا اهـ . ☐ قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ الْغَزِّيِّ الْإِلْحَ) أَقُولُ وَجْهَهُ تَعَجُّبُ الْغَزِّيِّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْغَرَضُ مَا ذَكَرَ لَمْ يُصَدَّقْ أَنَّهُ فَوْتُ بِالسَّفَرِ عَمَلًا مَقْصُودًا بِالْأَجْرَةِ؛ لِأَنَّ الْكَسْبَ لَيْسَ فِي الْحَضَرِ حَتَّى يَقُوتَ بِالسَّفَرِ وَإِنَّمَا هُوَ فِي السَّفَرِ وَهُوَ يَأْتِي بِهِ فِي السَّفَرِ فَلَا تَقْوِيَتُ أَضْلًا وَبِذَلِكَ يُنْظَرُ فِي نَظَرِ الشَّارِحِ وَمَا وَجْهَهُ بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش . ☐ قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ الْقَوْلِ بِتَقْوِيَتِ الْعَمَلِ الْمَقْصُودِ . ☐ وَقَوْلُهُ: (مِنْهُمَا) أَيِ: مِنْ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَالْأَذْرَعِيِّ . ☐ قَوْلُهُ: (فِي طَرِيقِهِ فَقَطْ) احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ كَانَ فِي الْحَضَرِ فَقَطْ أَوْ فِيهِمَا فَلَهُ مَنْعُهُ وَإِنْ جَازَ لَهُ إِجْبَارُهُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَجِبْ حَيْثُ اسْتَعْنَى عَنْهُ م ر اهـ سَمِ .

☐ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ مَا قَالَاهُ) أَيِ: ابْنِ الرَّفْعَةِ وَالْأَذْرَعِيِّ . ☐ وَقَوْلُهُ: (مُتَوَجِّهٌ الْإِلْحَ) مَرَّ مَا فِيهِ . ☐ وَقَوْلُهُ: (مَعَ مَا مَرَّ) أَيِ: قُبِيلَ قَوْلِ الْمُثْنِ وَالْإِعْتِقَاقِ . ☐ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ: قَصَدَ عَمَلَهُ بِالْأَجْرَةِ أَوْ لَا اهـ كُرْدِي .

لِإِذَا فِيهِ مِنَ التَّقْوِيَتِ وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ الْوَلِيُّ إِجْبَارُهُ عَلَى ذَلِكَ الْكَسْبِ حَيْثُ اسْتَعْنَى عَنْهُ م ر وَانْظُرْ هَلْ يَلْزَمُ الْوَلِيُّ مَنْعُهُ إِذَا كَانَ هُوَ الْمَضْلَحَةُ . ☐ قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ الْغَزِّيِّ هَذَا عَجِيبٌ مِنْهُمَا الْإِلْحَ) أَقُولُ كَانَ وَجْهَهُ تَعَجُّبُ الْغَزِّيِّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْغَرَضُ مَا ذَكَرَ لَمْ يُصَدَّقْ أَنَّهُ فَوْتُ بِالسَّفَرِ عَمَلًا مَقْصُودًا بِالْأَجْرَةِ؛ لِأَنَّ الْكَسْبَ لَيْسَ فِي الْحَضَرِ حَتَّى يَقُوتَ بِالسَّفَرِ وَإِنَّمَا هُوَ فِي السَّفَرِ وَهُوَ يَأْتِي بِهِ فِي السَّفَرِ فَلَا تَقْوِيَتُ أَضْلًا وَبِذَلِكَ يُنْظَرُ فِي نَظَرِ الشَّارِحِ وَمَا وَجْهَهُ بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ . ☐ قَوْلُهُ: (فِي طَرِيقِهِ فَقَطْ) احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ كَانَ فِي الْحَضَرِ فَقَطْ أَوْ فِيهِمَا فَلَهُ مَنْعُهُ وَإِنْ جَازَ لَهُ إِجْبَارُهُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَجِبْ حَيْثُ اسْتَعْنَى عَنْهُ م ر .

أو على تفصيل فيه قلت: إذا لم تُجوزْ للولي منعهُ يلزمه أن يُسافرَ معه ليؤجّره لذلك الكسب أو يؤكّل مَنْ يؤجّره له ثم يُنفق عليه منه ولو عَجَزَ أثناء الطريق فهل نَفَقَتُهُ حَبِيذٌ في ماله أو على الولي لإذنه؟ والذي يُتَّجه الأول؛ لأنّ الولي حيث حُرِّم عليه المنع لا يُعدُّ مَقْصُراً.

(فصل)

فَيَمَن يَلِي الصَّبِيَّ مع بَيَانٍ كَيْفِيَّةٍ تَصَرُّفِهِ فِي مَالِهِ. (ولي الصبي) المراد به الجنس ليشمل الصبيّة (أبوه) إجمالاً قيل التعبير بالصغير أولى اه وهو سهو؛ إذ هما مترادفان فالصواب أن يقول التعبير بالمنحجور أولى ليشمل مَنْ بَلَغَ سَفِيهَا فَإِنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ بَيَانٌ وَلِيَّهُ صَرِيحاً بخلاف المجنون فإنّ كلامه السابق يُفيد أنه كالصبي ومَرَّ أنه قد يكون أباً ولا يُحكم بملوغه لكن هذا نادرٌ فلا يُرَدُّ على أن أصل الإيراد سهو؛ لأنّ المراد الأب الجامع لشروط الولاية وإلا ورد أيضاً الأب الفاسق ونحوه (ثم جدّه) أبو الأب وإن علا كولاية النكاح ولكمال نظر بقيّة الأقارب فيه لا هنا كانوا أولياء ثم لا هنا

☐ قوله: (أو على تفصيل) قد يُقال لا إشكال على التفصيل لصحة إيجاره حَبِيذٌ إلا أن يُقال لَمَّا كان مَمْنُوعاً من زيادة نفقة السفر بالنسبة لِمَالِهِ لم يكن مُسْتَعْتَباً بماله فلا يجوزُ إيجاره لِنَفْسِهِ إلا أن هذا يَفْتَضِي عَدَمَ تَأْتِي التفصيل هنا فَلْيَتَأَمَّلْ اه سم. ☐ قوله: (لإذنه) أي بسببِ إذنه اه سم.

فصل فيمن يلي الصبي

☐ قوله: (مع بَيَانٍ كَيْفِيَّةٍ إلخ) أي: وما يَتَّبِعُ ذَلِكَ كَدَعْوَاهُ عَدَمَ التَّصَرُّفِ بِالْمُضْلَحَةِ اه ع ش.
☐ قوله: (المراد به إلخ) وقال ابن حزم أن الصبي يشمل الصبيّة كما قال: إن العبد يشمل الأمة اه مُعْنِي. ☐ قوله: (قيل إلخ) وافقه المُعْنِي وَالتَّهْيِئَةُ وَجَزَمَ ع ش بما قاله الشارح. ☐ قوله: (مترادفان) أي: مُخْتَصَّانَ بِالذِّكْرِ. ☐ قوله: (صريحاً) أي: بل بطريق المفهوم. ☐ قوله: (فإنّ كلامه السابق) أي: قوله ولو طرأ جُنُونٌ قَوْلِيهِ وَلِيَّهُ فِي الصَّغَرِ اه سم. ☐ قوله: (ومرّ) أي: قُبِيلَ قول المُصَنِّفِ وَوَقْتُ إِمْكَانِهِ.
☐ قوله: (أنه قد يكون) أي: الصبي. ☐ قوله: (ولا يُحكم بملوغه) فلا يكون وليّاً فهنا لَيْسَ وَلِيُّ الصَّبِيِّ أَبَاهُ اه سم. ☐ قوله: (أبو الأب) إلى قوله وَقَضِيَّتُهُ فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ الْعَدْلُ وكذا في المُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ عِنْدَ فَقْدِ الْوَلِيِّ الْخَاصِّ. ☐ قوله: (بقيّة الأقارب) أي العصباء كالأخ والعَمِّ. ☐ قوله: (فيه لا هنا) أي: في

☐ قوله: (أو على تفصيل) قد يُقال لا إشكال على التفصيل لصحة إيجاره نَفْسَهُ حَبِيذٌ إلا أن يُقال لَمَّا كان مَمْنُوعاً من زيادة نفقة السفر بالنسبة لِمَالِهِ لم يكن مُسْتَعْتَباً بماله فلا يجوزُ إيجاره لِنَفْسِهِ إلا أن هذا يَفْتَضِي عَدَمَ تَأْتِي التفصيل هنا فَلْيَتَأَمَّلْ. ☐ قوله: (لإذنه) أي بسببِ إذنه.

فصل

☐ قوله: (فإنّ كلامه السابق) أي: قوله وَلَوْ طَرَأَ جُنُونٌ قَوْلِيهِ وَلِيَّهُ فِي الصَّغَرِ. ☐ قوله: (ولا يُحكم بملوغه). فلا يكون وليّاً فهنا لَيْسَ وَلِيُّ الصَّبِيِّ أَبَاهُ. ☐ قوله: (فيه لا هنا) يَتَأَمَّلُ لِمَ كانوا كذلك.

نعم للعصبة منهم أيضًا العذل عند فقد الولي الخاص الإنفاق من مال المحجور في تأديبه وتعليمه؛ لأنه قليل فسومخ به ذكره في المجموع في الصبي. ومثله المجنون والسفيه. وقضيته أن له ذلك ولو مع وجود قاض وهو متجة إن خيف منه عليه بل في هذه الحالة للعصبة وصلحاء بلده بل عليهم كما هو ظاهر تولي سائر التصرفات في ماله بالغبطة بأن يتفقوا على مرضى منهم يتولى ذلك ولو بأجرة وسيعلم مما يأتي في القضاء أن لذي شوكة بناحية لا شوكة فيها لغيره تولية القضاة والنظار وغيرهما فيلزمه هنا تولية قيم على الأيتام يتصرف في أموالهم بالمصلحة، فإن تعذذ ذو الشوكة ولم يرجعوا لواحد فكل في محل شوكته كالمستقل فإن لم يتميز واحد من تلك الناحية بشوكة فولي أهل جلتها وعقدتها واحدًا منهم صارحًا كما عليهم فتتخذ توليته وسائر أحكامه أشار لذلك ابن عجيل وغيره. قال أبو شكيل: ولو عم الفسق واضطر لولاية فاسق فلعل الأرجح نفوذ ولايته كما لو ولّاه ذو شوكة لكن لا يقبل قوله في

الكاح لا في المال أي فإنهم يعبرون بتوزيع موليّتهم بغير الكف فيجتهدون فيمن يصلح لموليّتهم ولا كذلك المال اهـ ع ش. قوله: (للعصبة إلخ) ولو حضر الولي وأكثر أنهم اتفقوا عليه ما أخذه من ماله أو أكثر أن فعلهم كان بالمصلحة فالظاهر تصديق الولي فعليهم البيّنة فيما ادّعوه اهـ ع ش. قوله: (عند فقد الولي الخاص) عبارة النهاية عند غيبة وليه وإلا فلا بد من مراجعته فيما يظهر اهـ. قوله: (ومثله إلخ) أي: مثل الصبي في أن للعصبة الإنفاق عليه عند غيبة الولي اهـ ع ش عبارة المغني والنهاية قال شيخنا ومثله المجنون والسفيه انتهى، أما السفيه فواضح وأما المجنون ففيه نظر نعم إن حمل على من له نوع تمييز فهو ظاهر ولعله مراده اهـ أي: ليتأتى الإنفاق عليه في تأديبه وتعليمه ع ش. قوله: (وقضيته) أي: ما في المجموع. قوله: (أن له ذلك) إلى قوله ولو بأجرة في النهاية والمغني. قوله: (أن له ذلك) أي: للعصبة الإنفاق المذكور. قوله: (منه عليه) أي: من القاضي على مال المحجور. قوله: (في هذه الحالة) أي: حالة الخوف. قوله: (بالغبطة) لعل الأولى بالمصلحة. قوله: (بأن يتفقوا إلخ) وأفتى ابن الصلاح فيمن عنده يتيم أجنبي ولو سلمه لحاكم خان فيه بأنه يجوز له التصرف في ماله للضرورة ويؤخذ من علته أنه لو ولي عدل أمين وجب الرفع إليه حيث لا يتقضى ما كان تصرف فيه زمن الجائر؛ لأنه كان وليًا شرعًا ويؤخذ من كلام الجرجاني أنه لو لم يوجد إلا قاض فاسق أو غير أمين كانت الولاية للمسلمين أي: لصلحائهم وهو متجة اهـ نهاية قال ع ش قوله ولا يتقضى إلخ أي: ويصدق في ذلك حيث يصدق الوصي والقيم بأن ادّعى نفقة لائحة إلى آخر ما يأتي وقوله كانت الولاية للمسلمين بل عليهم أي عند عدم الخوف على النفس أو المال وإن قل أو غيرهما اهـ. وقال الشويري قوله بأنه يجوز له إلخ أي: إذا كان عدلًا أمينًا كما هو ظاهر اهـ واشترط العدالة هنا محل نظر والقلب إلى عدمه أميل.

قوله: (لذي شوكة) أي: من المسلمين وكذا في نظائره. قوله: (لولاية فاسق) أي: على نحو

قوله: (نعم للعصبة إلخ) ومحلّه عنه غيبة وليه وإلا فلا بد من مراجعته فيما يظهر شرح م ر.

الإِنْفَاق؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَوْلِي حَقِيقَةً قَالَ وَيَجُوزُ تَسْلِيمُ نَفَقَةِ الصَّبِيِّ لِأُمِّهِ الْفَاسِقَةِ بِنَحْوِ تَرْكِ الصَّلَاةِ الْمَأْمُونَةِ عَلَى الْمَالِ لِيُفَوِّرَ شَفَقَتَهَا وَشَرَطُهَا حُرِّيَّةً وَإِسْلَامًا وَلَوْ فِي كَافِرٍ عِنْدَ الْمَآوِزِيِّ وَالزُّوْيَانِيِّ وَحُمِلَ عَلَى مَا إِذَا تَرَأَفُوا إِلَيْنَا فَلَا تُقْرَهُمْ وَنَلِي نَحْنُ أَمْرَهُمْ وَفَارَقَ وَلَايَةَ النِّكَاحِ بَأَنَّ الْقَصْدَ هُنَا الْأَمَانَةُ وَهِيَ فِي الْمُسْلِمِ أَقْوَى وَتَمَّ الْمَوَالَةُ وَهِيَ فِي الْكَافِرِ أَقْوَى وَخَالَفَهُمَا الْإِمَامُ وَمَنْ تَبِعَهُ وَأَيَّدَ بِصِحَّةٍ وَصِيَّةٍ ذِمِّيٍّ لِدِمِّيٍّ عَلَى أَطْفَالِهِ الذَّمِّيِّينَ وَعَدَالَةٍ وَلَوْ ظَاهِرَةً وَيَنْعَزِلُ بِالْفِسْقِ عَنِ الْحِفْظِ وَالتَّصَرُّفِ وَتَعَوُّدٌ وَلَايَتُهُ بِتَوْبَتِهِ وَإِفَاقَتِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَأَخَذَ مِنْ اشْتِرَاطِ عَدَمِ الْعَدَاوَةِ فِي وَلَايَةِ الْإِجْبَارِ عَدَمُهَا هُنَا وَأَيَّدَ بِقَوْلِهِمَا عَنْ جَمْعٍ يُشْتَرِطُ فِي الْوَصِيِّ عَدَمَ الْعَدَاوَةِ وَفِي التَّأْيِيدِ بِذَلِكَ نَظَرٌ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْأَبِ وَالْوَصِيِّ وَسَيَأْتِي فِي مَبْحَثِ نِكَاحِ السَّفِيهِ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا

صَبِيِّ. ٥. قَوْلُهُ: (قَالَ) أَي: أَبُو شُكَيْلٍ. ٥. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَيْسَ بَوْلِي الْخُ) فِيهِ وَفَقَةٌ. ٥. قَوْلُهُ: (وَشَرَطُهَا) أَي: الْأَبِ وَالْجَدِّ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي كَافِرٍ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَلَا يُعْتَبَرُ إِسْلَامُهُمَا مَا لَمْ يَكُنِ الْوَلَدُ مُسْلِمًا؛ إِذَا الْكَافِرُ يَلِي وَلَدَهُ الْكَافِرَ حَيْثُ كَانَ عَدْلًا فِي دِينِهِ وَالْأَوْجَهُ بَقَاءُ وَلَايَتِهِ عَلَيْهِ وَإِنْ تَرَأَفُوا إِلَيْنَا كَالنِّكَاحِ خِلَافًا لِلْمَآوِزِيِّ وَالزُّوْيَانِيِّ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَالْأَوْجَهُ الْخُ قَالَ سَمِ عَلَى مَنْهَجِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ اسْتَقْتَنَيْتُ عَنْ ذِمِّيٍّ مَاتَ وَتَرَكَ طِفْلًا وَلَا وَصِيَّ لَهُ هَلْ لِقَاضِي الْمُسْلِمِينَ التَّصَرُّفُ لَهُمْ بِالنَّظَرِ وَنُصِبَ الْقِيَمِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرْفَعَ أَمْرَهُمْ إِلَيْهِ فَتَوَقَّفَتْ فِي الْإِفْتَاءِ وَمَلَّتْ إِلَى عَدَمِ التَّعَرُّضِ لَوُجُوهٍ انْتَهَى أَه. ٥. قَوْلُهُ: (وَحُمِلَ عَلَى مَا الْخُ) أَقْرَهُ الْمُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَخَالَفَهُمَا) أَيِ الْمَآوِزِيِّ وَالزُّوْيَانِيِّ (الْإِمَامُ وَمَنْ تَبِعَهُ) اعْتَمَدَهُ النَّهْيَةُ كَمَا مَرَّ. ٥. قَوْلُهُ: (وَأَيَّدَ) أَيِ قَوْلِ الْإِمَامِ وَمَنْ تَبِعَهُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَعَدَالَةٍ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ حُرِّيَّةً ثُمَّ هُوَ إِلَى قَوْلِهِ وَتَعَوُّدٌ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَفِي التَّأْيِيدِ فِي النَّهْيَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَوْ ظَاهِرَةً) ظَاهِرُهُ وَلَوْ نَوَازِعًا وَفِي فَضْلِ الْإِيصَاءِ إِنْ نَوَازِعًا لَمْ تَثْبُتْ إِلَّا بَيِّنَةٌ وَإِلَّا فَلَا وَعِبَارَتُهُ م ر ثُمَّ وَيَنْعَزِلَانِ بِالْفِسْقِ أَيِ وَتَعَوُّدٌ لَهُمَا الْوَلَايَةُ بِمُجَرَّدِ التَّوْبَةِ وَلَوْ بَلَا تَوَلِيَّةٍ مِنَ الْقَاضِي وَمِثْلُهُمَا فِي ذَلِكَ الْحَاضِنَةُ وَالنَّاظِرُ بِشَرِّطِ الْوَاقِفِ وَلَوْ تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُمْ مِرَارًا وَالْأُمُّ إِذَا كَانَتْ وَصِيَّةً أَه ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَيَنْعَزِلُ الْخُ) أَيِ الْأَبِ وَإِنْ عَلَا عَلَيْهِ لَوْ فَسَقَ بَعْدَ الْبَيْعِ وَقَبْلَ الزُّوْمِ فَفِي بَطْلَانِهِ وَجِهَانِ قَالَ الشُّبْكِيُّ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ أَصَحُّهُمَا أَنَّهُ لَا يَنْطَلُ وَيُثْبِتُ الْخِيَارَ لِمَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ مُغْنِي وَنَهْيَةُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَتَعَوُّدُ الْخُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مَدَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَه سَيِّدُ عُمَرُ وَمَرَّ عَنْ ع ش مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ. ٥. قَوْلُهُ: (وَأَخَذَ الْخُ) اعْتَمَدَهُ النَّهْيَةُ. ٥. قَوْلُهُ: (عَدَمُ الْعَدَاوَةِ) أَي: الظَّاهِرَةُ أَه ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (فِي وَلَايَةِ الْإِجْبَارِ) أَي: فِي النِّكَاحِ. ٥. قَوْلُهُ: (عَدَمُهَا هُنَا) أَي: عَدَمُ الْعَدَاوَةِ الظَّاهِرَةِ فِي وَلَايَةِ الْمَالِ. ٥. قَوْلُهُ: (فِي الْوَصِيِّ عَدَمُ الْعَدَاوَةِ) أَيِ وَلَوْ بَاطِنَةً عَلَى الْمُعْتَمَدِ أَه ع ش.

٥. قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي كَافِرٍ) عِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَلَا يُعْتَبَرُ إِسْلَامُهُمَا مَا لَمْ يَكُنِ الْوَلَدُ مُسْلِمًا؛ إِذَا الْكَافِرُ يَلِي وَلَدَهُ الْكَافِرَ حَيْثُ كَانَ عَدْلًا فِي دِينِهِ وَالْأَوْجَهُ بَقَاءُ وَلَايَتِهِ عَلَيْهِ وَإِنْ تَرَأَفُوا إِلَيْنَا كَالنِّكَاحِ خِلَافًا لِلْمَآوِزِيِّ وَالزُّوْيَانِيِّ انْتَهَى.

وَتَمَّ، وَيُسَجَّلُ الْحَاكِمُ مَا بَاعَاهُ أَي: يُحْكَمُ بِصِحَّتِهِ مِنْ غَيْرِ ثُبُوتِ عَدَالَةٍ وَلَا حَاجَةٍ أَوْ غِبْطَةٍ بِخِلَافِ نَحْوِ الْوَصِيِّ كَمَا اقْتَضَاهُ كِلَاهُمَا وَاعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَنَوَّزَعُ فِيهِ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِنْقَاءِ الْحَاكِمِ لِلْأَبِ وَالْجَدِّ عَلَى وَلَا يَتِمُّمَا اكْتِفَاءً بِالْعَدَالَةِ الظَّاهِرَةِ اكْتِفَاؤُهُ بِهَا عِنْدَ التَّسْجِيلِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَرَّرُ مَنْ بِأَيْدِيهِمْ مِلْكٌ عَلَى التَّصَرُّفِ فِيهِ وَلَوْ طَلَبُوا قِسْمَتَهُ مِنْهُ لَمْ يُجِبْنِهِمْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ تَشْهَدُ لَهُمْ بِالْمِلْكِ؟ اهـ. وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْقِسْمَةَ تَقْتَضِي حُكْمَهُ بِثُبُوتِ الْمِلْكِ لَهُمْ فَتَوَقَّفَ عَلَى الْبَيِّنَةِ بِخِلَافِ التَّسْجِيلِ هُنَا فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ ثُبُوتُ الْعَدَالَةِ لِلَاكْتِفَاءِ فِيهَا بِالظَّاهِرِ (ثُمَّ وَصِيَّهِمَا) أَي: وَصِيِّ مَنْ تَأَخَّرَ مَوْتُهُ مِنْهُمَا أَوْ وَصِيِّ أَحَدِهِمَا حَيْثُ لَمْ يَكُنِ الْآخَرُ بِصِفَةِ الْوَلَايَةِ وَسَتَاتِي شُرُوطُهُ فِي بَابِهِ

قوله: (وَيُسَجَّلُ الْخ) فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ وَيَكْفِي فِي أَبِ وَجَدَ الْعَدَالَةَ الظَّاهِرَةَ لَكِنْ لَوْ طَلَبَا مِنْ الْحَاكِمِ أَنْ يُسَجَّلَ لَهُمَا بِهَا احْتِاجًا إِلَى الْبَيِّنَةِ بِهَا عَلَى الْأَوْجَهِ وَمَعْنَى الْإِكْتِفَاءِ بِالظَّاهِرَةِ جَوَازُ تَرْكِ الْحَاكِمِ لَهُمَا عَلَى الْوَلَايَةِ وَيُشْتَرَطُ الْبَاطِنَةُ مَعَ عَدَمِ الْعِدَاوَةِ فِي وَصِيِّ وَقِيمِ اهـ سَم. قوله: (وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْخ) بِالْجَزِّ عَطْفًا عَلَى عَدَالَةٍ. قوله: (وَتَوَزَّعُ الْخ) وَأَقْفَهُ الْمُغْنِي وَشَرَحَ الرُّوضُ وَالنَّهْيَةَ عِبَارَتُهُمْ وَيَحْكُمُ الْقَاضِي بِصِحَّةِ بَيْعِهِمَا مَالًا وَلَدَيْهِمَا إِذَا رَفَعَاهُ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يُثْبِتَا أَنْ يَبْعَهُمَا وَقَعَ بِالْمُضْلَحَةِ؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مُتَهَمَيْنِ فِي حَقِّ وَلَدَيْهِمَا وَفِي وَجُوبِ إِقَامَتِهِمَا الْبَيِّنَةَ بِالْعَدَالَةِ لِيُسَجَّلَ لَهُمَا وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا لَا اكْتِفَاءً بِالْعَدَالَةِ الظَّاهِرَةِ كَشُھُودِ النِّكَاحِ وَالثَّانِي نَعَمْ كَمَا يَجِبُ إِثْبَاتُ عَدَالَةِ الشُّهُودِ لِيَحْكُمَ بِهِ وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ أَنْ يَكُونَ هَذَا هُوَ الْأَصَحُّ بِخِلَافِ الْوَصِيِّ وَالْأَمِينِ فَإِنَّهُ يَجِبُ إِقَامَتُهُمَا الْبَيِّنَةَ بِالْمُضْلَحَةِ وَبَعْدَ لَيْتِهِمَا اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَيَحْكُمُ الْقَاضِي الْخ أَي: فِي صُورَةِ شِرَائِهِمَا مِنْ أَنْفُسِهِمَا اهـ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ الْحُكْمُ بِصِحَّةِ بَيْعِ الْأَبِ وَالْجَدِّ عَلَى إِثْبَاتِ أَنَّهُ وَقَعَ بِالْمُضْلَحَةِ وَيَتَوَقَّفُ عَلَى إِثْبَاتِ عَدَالَتِهِمَا كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَةِ شَرْحِ الرُّوضِ كَغَيْرِهِ اهـ وَمَرَّ أَنْفَا عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ اعْتِمَادُهُ أَيْضًا. قوله: (عَلَى التَّصَرُّفِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يُقَرَّرُ. قوله: (انْتَهَى) أَي: مَا نَوَّزَعُ بِهِ. قوله: (فَتَوَقَّفَ) أَيِ الْقِسْمَةُ بِصِغَةِ الْمُضَارِعِ حَذَفَ إِحْدَى التَّائِيْنِ لِلتَّخْفِيفِ كَمَا فِي ﴿نَزَّلَ الْمَلَكُ الْكَلِمَةَ﴾ [القدر: ٤٤]. قوله: (وَقَدْ يُجَابُ إِلَى الْخ) هَذَا وَاضِحٌ فِي الْعَدَالَةِ فَيَبْقَى التَّنَظُّرُ بِالنِّسْبَةِ لِلْحَاجَةِ وَالْغِبْطَةِ فَإِنَّهُ كَيْفَ يُحْكَمُ بِصِحَّةِ الْعَقْدِ مَعَ احْتِمَالِ صُدُورِهِ مَعَ انْتِفَائِهِمَا اهـ سَيِّدُ عُمَرَ وَتَقَدَّمَ أَنْفَا عَنْ الْمُغْنِي وَشَرَحَ الرُّوضُ وَالنَّهْيَةَ أَنَّهُ يَحْكُمُ الْقَاضِي بِصِحَّةِ بَيْعِهِمَا وَإِنْ لَمْ يُثْبِتَا وَقُوعَهُ بِالْمُضْلَحَةِ. قوله: (بِخِلَافِ التَّسْجِيلِ إِلَى الْخ) تَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَالنَّهْيَةَ خِلَافُهُ.

قوله (ثُمَّ وَصِيَّهِمَا) وَلَوْ أَمَا بَلْ هِيَ الْأُولَى اهـ ع ش. قوله: (وَسَتَاتِي إِلَى الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةَ

قوله: (وَيُسَجَّلُ الْحَاكِمُ مَا بَاعَاهُ الْخ) فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ الصَّغِيرِ وَيَكْفِي فِي أَبِ وَجَدَ الْعَدَالَةَ الظَّاهِرَةَ لَكِنْ لَوْ طَلَبَا مِنَ الْحَاكِمِ أَنْ يُسَجَّلَ لَهُمَا بِهَا احْتِاجًا إِلَى الْبَيِّنَةِ بِهَا عَلَى الْأَوْجَهِ وَمَعْنَى الْإِكْتِفَاءِ بِالظَّاهِرِ جَوَازُ تَرْكِ الْحَاكِمِ لَهُمَا عَلَى الْوَلَايَةِ وَيُشْتَرَطُ الْبَاطِنَةُ مَعَ عَدَمِ الْعِدَاوَةِ فِي وَصِيِّ وَقِيمِ.

(ثم القاضي) أو أمينه للخبر الصحيح «السلطان ولي من لا ولي له» والعبرة بقاضي بلد المولى أي: وطنه وإن سافر عنه بقصد الرجوع إليه كما هو ظاهر في التصرف والاستنماء وبقاضي بلد ماله في حفظه وتعهده ونحو بيعه وإجارته عند خوف هلاكه وخرج بالصبي الجنين فلا ولاية

وسطره أي: الوصي العدالة كما سيأتي في الوصية اه أي: الباطنة كما يأتي ع ش.

❦ قول (س): (ثم القاضي) أي العدل الأمين اه نهاية. ❦ قوله: (والعبرة بقاضي إلخ) قضيته أنه لو سافر أي: المولى من بلده إلى ماله لم يجز لقاضي بلد المال التصرف فيه بالبيع ونحوه إلا إذا كان فيه غبطة لا ثقة كأن أشرف على التلّف اه ع ش. ❦ قوله: (بقصد الرجوع إليه) تأمل هل هو في سفيه لم يثبت رُشدُه بعد بلوغه حتى يعتدّ بقصده أو على إطلاقه فيعتدّ به ولو من صبي مُميّز وهل إذا سافر به وليه بقصد الرجوع أو لا بقصد الرجوع ثم مات الولي ترتّب الحكم على قصد الولي فيكون وطنه في الأول ما سافر منه وفي الثاني ما يسافر إليه يتأمل ويحرّر اه سيّد عمر ولا يتعدّ أن يقال: إن العبرة في الصبي مطلقاً بقصد متبوعه في السفر من وليه ثم عصبيته التي ليست بصفة الولاية كآية الفاسق وأخيه ثم أمه.

❦ قوله: (ونحو بيعه وإجارته إلخ) ومنه يعلم أن المراد بالتلف الأعم من تلف العين وذهاب المنفعة وإن كان العين باقية فلو كان له عقار ببلد قاضي المال دون بلد الصبي أجره قاضي بلد ماله بالمصلحة ولا تصحّ إجارته من قاضي بلد الصبي؛ لأنه إنما يتصرف في محل ولايته وليس بلد المال منها ونقل بالذّرس عن سم عن العباب ما يوافق ذلك اه ع ش. ❦ قوله: (وبقاضي بلد ماله) ولقاضي بلده العدل الأمين أن يطلب من بلد قاضي ماله إخضاره إليه عند أمن الطريق لظهور المصلحة له فيه ليتجرّ له فيه أو يشتري له به عقاراً ويحبّ على قاضي بلد المال إسعافه أي بإرساله إليه وحكم المجنون ومن بلغ سفيهاً كالصبي في ترتيب الأولياء نهاية ومغني. ❦ قوله: (وخرج) إلى قوله أي بالنسبة في المغني والنهاية.

❦ قوله: (فلا ولاية إلخ) قال في شرح العباب لعدم ثبوت حياتهم أي: الأجنة وبه صرحا في الفرائض في

❦ قوله: (وخرج الصبي الجنين فلا ولاية إلخ) قال في شرح العباب لعدم ثبوت حياتهم أي الأجنة وبه صرحا في الفرائض في القاضي ومثله البقية وكان المراد بسلب ولاية القاضي عن مالهم سلبها بالنسبة لنحو التجارة بخلاف نحو الحفظ والتعهد وفعل المصلحة اللاتفة فمن الواضح أن هذا يكون لقاضي بلد المال انتهى. وقوله وبه صرحا في الفرائض في القاضي هو كذلك وعبرة الروضة فعلى الأول أي: أنه لا ضبط للحمل لو خلف أبنا وأم ولد حاملاً لم يصرف إلى الابن شيء وعلى الثاني أي: إن أكثر الحمل أربعة له الخمس أو خمس الباقي على تقدير أنهم أربعة ذكور وعلى هذا هل يمكن الذين صرف إليهم حصّتهم من التصرف فيها وجهان أصحهما نعم وإلا لم يدفع إليهم. والثاني المنع قاله الفقهاء؛ لأنه قد يهلك الموقوف للحمل فيحتاج إلى الاسترداد والحاكم وإن كان يلي أمر الأطفال فلا يلي أمر الأجنة ولا يمكن حمل ما جرى على القسمة انتهى. وقوله ومثله البقية يشكّل عليه صحة الإيصاء على

لَهُؤُلَاءِ عَلَى مَالِهِ مَا دَامَ مُجْتَنِّيًا أَيَّ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّصَرُّفِ فِيهِ لَا لِحِفْظِهِ وَلَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي مِنْ صِحَّةِ الْإِبْصَاءِ عَلَيْهِ وَلَوْ مُسْتَقْلَلًا؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّهُ إِذَا وُلِدَ بَانَ صِحَّةُ الْإِبْصَاءِ. (وَلَا تَلِي الْأُمُّ فِي الْأَصْح) كَمَا فِي النِّكَاحِ وَمَرَّ أَنَّهُ إِذَا فُقِدَ الْأَوْلِيَاءُ تَصَرَّفَ ضُلَحَاءُ بَلَدِ الْمَحْجُورِ فِي مَالِهِ كَالْقَاضِي وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ الْجُرْجَانِيِّ إِذَا لَمْ يُوجَدْ لَهُ وَلِيٌّ أَوْ وَجَدَ حَاكِمٌ جَائِزٌ وَجِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ النَّظَرُ فِي مَالِ الْمَحْجُورِ وَتَوَلَّى حِفْظَهُ لَهُ أَهْدَ وَأَخَذَ مِنْهُ وَمِنْ مَسَائِلَ أُخْرَى أَنَّ مَنْ خَافَ عَلَى مَالِ غَائِبٍ مِنْ جَائِزٍ وَلَمْ يُمْكِنْ أَنْ يُخَلِّصَهُ مِنْهُ إِلَّا بِالْبَيْعِ جَازَ لَهُ بَيْعُهُ لِوُجُوبِ حِفْظِهِ وَمِنْهُ بَيْعُهُ إِذَا تَعَيَّنَ طَرِيقًا فِي خَلَاصِهِ. (وَيَتَصَرَّفُ الْوَلِيُّ بِالْمَصْلَحَةِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا يَأْتِيَ هِيَ

القاضي ومثله البقية وكان المراد بسلب ولاية القاضي عن ماله سلبها بالنسبة لتخو التجارة بخلاف نحو الحفظ والتعهد وفعل المصلحة اللاتفة فمن الواضح أن هذا يكون لقاضي بلد المال انتهى. وقوله وبه صرحا في الفرائض في القاضي هو كذلك وقوله ومثله البقية يشكّل عليه صحة الإيصاء على الحمل فإن أجيب بما ذكره في هذا الشرح من قوله ولا يُنَافِيهِ إلخ فهو بعيدٌ خصوصاً مع ما صرح به في باب الوصية في بحث صحة الوصية للحمل من قوله ويقبل الوصية له ولو قبل انفصاله على المعتدّ وليه بتقدير خروجه اهـ وكان يُمكن عَدَمُ إلحاق البقية بالحاكم ومثله أمينة فيزول إشكال التناهي اهـ سم.

☐ فَوَدَّ: (لَهُؤُلَاءِ) فِي نُسْخَةٍ لَهُ أَي: لِلْقَاضِي وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ إِذْ لَا حَاجَةَ لِلْإِعْتِدَارِ عَنْ صِحَّةِ الْإِبْصَاءِ مَعَ اخْتِصَاصِ نَفْيِ الْوَلَايَةِ بِالْقَاضِي اهـ سم. ☐ فَوَدَّ: (لَا لِحِفْظٍ) يَتَّبِعِي أَنْ يَلْحَقَ بِهِ التَّصَرُّفُ فِيهِ عِنْدَ خَوْفِ الْهَلَاكِ اهـ سَيِّدٌ عَمَرٌ وَمَرَّ عَنْ سَمٍ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ مَا يَصْرُحُ بِهِ. ☐ فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَي قَوْلُهُ فَلَا وَلَايَةَ لَهُؤُلَاءِ إلخ. ☐ فَوَدَّ: (كَمَا فِي النِّكَاحِ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَخَذَ فِي النَّهَايَةِ. ☐ فَوَدَّ: (كَمَا فِي النِّكَاحِ) أَي: قِيَاسًا عَلَيْهِ. ☐ فَوَدَّ: (كَالْقَاضِي) أَي كَتَصَرُّفِهِ. ☐ فَوَدَّ: (وَمَرَّ) أَي: آتَفَا. ☐ فَوَدَّ: (إِذَا فُقِدَ إلخ) أَي: حِسًا أَوْ شَرْعًا. ☐ فَوَدَّ: (أَوْ وَجَدَ حَاكِمٌ جَائِزٌ إلخ) ظَاهِرٌ إِنْطِلَاقُهُ وَلَوْ نَصَّبَ الْإِمَامُ عَالِمًا بِجَوْرِهِ. ☐ فَوَدَّ: (وَأَخَذَ مِنْهُ) أَي: مِنْ قَوْلِ الْجُرْجَانِيِّ. ☐ فَوَدَّ: (عَلَى مَالِ غَائِبٍ) بِالْإِضَافَةِ. ☐ فَوَدَّ: (جَازَ) أَي: وَوَجِبَ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ وَلَا أَنَّهُ جَوَازٌ بَعْدَ الْإِمْتِنَاعِ فَيَصْدُقُ الْوُجُوبُ. ☐ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) أَي: مِنْ الْحِفْظِ.

☐ فَوَدَّ (سُي): (وَيَتَصَرَّفُ الْوَلِيُّ) أَي: أَبَا أَوْ غَيْرَهُ (بِالْمَصْلَحَةِ) أَي: وَجُوبًا نِهَائِيَةً وَمُعْنَى. ☐ فَوَدَّ: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى) إِلَى قَوْلِهِ وَقَالَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى.

الحمل فإن أجيب بما ذكره في هذا الشرح من قوله ولا يُنَافِيهِ إلخ فهو بعيدٌ خصوصاً مع ما صرح به في باب الوصية في بحث صحة الوصية للحمل من قوله ويقبل الوصية له ولو قبل انفصاله وليه بتقدير خروجه انتهى. وكان يُمكن عَدَمُ إلحاق البقية بالحاكم ومثله أمينة فيزول إشكال التناهي على أن هذا الذي صرحا به في الحاكم في سياق توجيه هذا القول الضعيف ولا يلزم أن يكون متفقاً عليه وإن كان ظاهراً في ذلك. ☐ فَوَدَّ: (لَهُؤُلَاءِ) فِي نُسْخَةٍ لَهُ أَي: لِلْقَاضِي وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ وَلَا يُنَافِيهِ إلخ) إِذْ لَا حَاجَةَ لِلْإِعْتِدَارِ عَنْ صِحَّةِ الْإِبْصَاءِ مَعَ اخْتِصَاصِ نَفْيِ الْوَلَايَةِ بِالْقَاضِي.

أَحْسَنُ ﴿[الأنعام: ١٥٧]﴾ فَيَمْتَنِعُ تَصَرُّفٌ لَا خَيْرَ فِيهِ وَلَا شَرٌّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ وَيَلْزُمُهُ حِفْظُ مَالِهِ وَاسْتِنْمَاؤُهُ قَدْرَ النَّفَقَةِ وَالزَّكَاةِ وَالْمَوْنِ إِنْ أَمَكَّتْهُ لَا الْمُبَالِغَةَ فِيهِ وَقَالَ الْعِرَاقِيُّونَ إِنْ الْإِسْتِنْمَاءُ كَذَلِكَ مَنُودٌ وَلَا يَلْزُمُهُ أَنْ يُقَدِّمَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَهُ السَّفَرُ بِهِ فِي طَرِيقِ آمِنٍ لِمَقْصِدِ آمِنٍ بَرًّا لَا بَحْرًا نَعَمْ إِنْ كَانَ الْخَوْفُ فِي السَّفَرِ وَلَوْ بَحْرًا أَقْلٌ مِنْهُ فِي الْبَلَدِ وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَقْتَرِضُهُ سَافِرٌ بِهِ وَلَوْ اضْطُرَّ إِلَى سَفَرٍ مَخُوفٍ أَوْ فِي بَحْرِ أَقْرَضَهُ أَمِينًا مُوسِرًا وَهُوَ الْأَوَّلَى أَوْ أودَعَهُ لِمَنْ يَأْتِي فِي

قوله: (وَاسْتِنْمَاؤُهُ الْخُ) قُلُو تَرَكَ اسْتِنْمَاءَ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَصَرَّفَ مَالَهُ عَلَيْهِ فِي التَّفَقُّةِ فَهَلْ يَضْمَنُهُ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ تَرَكَ عِمَارَةَ الْعَقَارِ حَتَّى خَرِبَ الضَّمَانُ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَن تَرَكَ الْعِمَارَةَ يُؤَدِّي إِلَى فَسَادِ الْمَالِ وَتَرَكَ الْإِسْتِنْمَاءَ إِنَّمَا يُؤَدِّي إِلَى عَدَمِ التَّخْصِيلِ وَإِنْ تَرَتَّبَ عَلَيْهِ ضَيَاعُ الْمَالِ فِي التَّفَقُّةِ اِهْرَعْ شِ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ هُوَ الظَّاهِرُ لَا سِيَّمَا عَلَى مُخْتَارِ الشَّارِحِ وَالْمُعْنِي الْآتِي فِي تَرَكَ عِمَارَةَ الْعَقَارِ مِنْ عَدَمِ الضَّمَانِ خِلَافًا لِلنَّهْيِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْجَمَلِ مَا نَصَّهُ الْمُعْتَمِدُ لَا ضَمَانَ اِه. قوله: (إِنْ أَمَكَّتْهُ) قَالَ الْقَلْيُوبِيُّ وَيَتَصَرَّفُ الْوَلِيُّ وَجُوبًا وَلَوْ بِالزَّرَاعَةِ حَيْثُ رَأَاهَا وَلَاحِظٌ نَصْبُ غَيْرِهِ عَنْهُ وَلَوْ بِأُجْرَةٍ مِثْلِهِ مِنْ مَالٍ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ أَوْ رَفَعَ الْأَمْرَ لِحَاكِمٍ يَفْعَلُ مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ وَلِلْوَلِيِّ غَيْرُ الْحَاكِمِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالٍ الْمَخْجُورِ قَدْرَ أَقْلٍ الْأَمْرَيْنِ مِنْ أُجْرَةٍ مِثْلِهِ وَكِفَايَتِهِ فَإِنْ نَقَصَ عَنْ كِفَايَةِ الْأَبِ أَوْ الْجَدِّ الْفَقِيرِ فَلَهُ إِثْمَامُ كِفَايَتِهِ وَلَا يَتَوَقَّفُ فِي اخْتِذِ ذَلِكَ عَلَى حَاكِمٍ وَيَمْتَنِعُ عَلَى الْحَاكِمِ الْأَخْذَ مُطْلَقًا اِه بُجَيْرِمِي وَقَالَ ع ش وَخَرَجَ بِالْوَلِيِّ غَيْرُهُ كَالْوَكِيلِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْ لَهُ مَوْكَلَهُ شَيْئًا عَلَى عَمَلِهِ فَلَيْسَ لَهُ الْأَخْذُ لِمَا يَأْتِي أَنَّ الْوَلِيَّ إِذَا جَازَ لَهُ الْأَخْذُ؛ لِأَنَّهُ أَيُّ: أَخَذَهُ تَصَرَّفَ فِي مَالٍ مَنْ لَا يُمَكِّنُ مُعَاقَدَتَهُ وَهُوَ يُفْهِمُ عَدَمَ جَوَازِ اخْتِذِ الْوَكِيلِ لِإِمْكَانِ مُرَاجَعَةِ مَوْكَلِهِ فِي تَقْدِيرِ شَيْءٍ لَهُ أَوْ عَزْلِهِ مِنَ التَّصَرُّفِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ امْتِنَاعُ مَا يَقَعُ كَثِيرًا مِنْ اخْتِيَارِ شَخْصٍ حَادِثٍ لِشِرَاءِ مَتَاعٍ فَيَشْتَرِيهِ بِأَقْلٍ مِنْ قِيَمَتِهِ لِجِدْفِهِ وَمَعْرِفَتِهِ وَيَأْخُذُ لِنَفْسِهِ تَمَامَ الْقِيَمَةِ مُعَدَّلًا ذَلِكَ بَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي وَفَّرَهُ لِجِدْفِهِ وَبِأَنَّهُ قَوَّتَ عَلَى نَفْسِهِ أَيْضًا زَمَانًا كَانَ يُمَكِّنُهُ فِيهِ الْاِكْتِسَابُ فَيَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّ مَا بَقِيَ لِإِمَالِكِهِ لِمَا ذَكَرَ مِنْ إِمْكَانِ مُرَاجَعَتِهِ الْخُ فَتَنَّبَهُ لَهُ فَإِنَّهُ يَقَعُ كَثِيرًا اِه. قوله: (لَا الْمُبَالِغَةَ فِيهِ) أَيُّ: فِي الْإِسْتِنْمَاءِ. قوله: (أَنَّ الْإِسْتِنْمَاءَ كَذَلِكَ) أَيُّ بِالْمُبَالِغَةِ قَالَهُ الْكُرْدِيُّ وَالْمُتَبَادِرُ أَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ قَدْرَ التَّفَقُّةِ الْخُ فَلْيُرَاجِعْ. قوله: (وَلَا يَلْزُمُهُ أَنْ يُقَدِّمَهُ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَشْتَرِي لَهُ إِلَّا بَعْدَ اسْتِغْنَائِهِ عَنِ الشِّرَاءِ لِنَفْسِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَغْنِ عَنْهُ قَدَّمَ نَفْسَهُ ائْتَهَى اِه كُرْدِي. قوله: (وَلَهُ السَّفَرُ) عِبَارَةٌ الْمُعْنِي وَالنَّهْيُ وَلَهُ أَنْ يُسَافِرَ بِمَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَقَدْ الْأَمْنِ وَالتَّسْفِيرُ بِهِ مَعَ ثِقَةٍ وَلَوْ بِلا ضَرُورَةٍ مِنْ نَحْوِ حَرِيقٍ أَوْ نَهَبٍ؛ لِأَنَّ الْمَصْلَحَةَ قَدْ تَقْتَضِي ذَلِكَ لَا فِي نَحْوِ بَحْرِ وَإِنْ غَلَبَتِ السَّلَامَةُ؛ لِأَنَّهُ مَظَنَّةٌ عَدَمِهَا اِه قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَإِنْ غَلَبَتْ الْخُ ظَاهِرُهُ وَلَوْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا وَهُوَ كَذَلِكَ حَيْثُ لَمْ تَدْعُ ضَرُورَةٌ إِلَى السَّفَرِ بِهِ اِه. قوله: (مَنْ يَقْتَرِضُ) أَيُّ: وَهُوَ أَمِينٌ مُوسِرٌ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي. قوله: (وَهُوَ الْأَوَّلَى) فَهُوَ مُخَيَّرٌ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ فِيمَا بَعْدَهُ فَإِنْ تَعَدَّرَ أودَعَهُ وَالْفَرْقُ لَا يَحُجُّ اِه سَم.

قوله: (وَهُوَ الْأَوَّلَى) فَهُوَ مُخَيَّرٌ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ فِيمَا بَعْدَهُ فَإِنْ تَعَدَّرَ أودَعَهُ وَالْفَرْقُ لَا يَحُجُّ.

الوديعة فإن تعذر سافر به وفي الحضر عند خوف نحو نهب يُقرضه لمن ذكر فإن تعذر أودعه وللقاضي الإقراض مطلقاً؛ لأنه مشغول، ولو طلب منه ماله بأكثر من ثمن مثله لزومه بيعه إلا ما احتاجه وعقاراً يكفيه بل شراء عقار غلته تكفيه أولى من التجارة، ولو أخر لتوقع زيادة فتلف لم يضمن ويأتي في زيادة راغب هنا في زمن الخيار ما مر في عدل الرهن ويضمن ورق توب أخره حتى فات وقته كسائر الأطعمة لا ما أخر إيجارته وعمارته ولو مع تمكنه حتى تلف؛ لأن هذا تحصيل فهو كترك تلقيح النخل لكنه يأتى بخلاف ترك علف الدابة احتياطاً للروح نعم ينبغي أنه لو أشرف مكانه على خراب ولو جعل تحته مرمة حفظ فتركها مع تبشيرها أن يضمن؛ لأن هذا يعد تفويتاً حينئذ كما هو ظاهر ثم رأيت الماوردي صرح بما يؤيدوه وهو أنه لو فوط في حفظ رقاب الأموال عن أن تمتد إليها اليد ضمن ما تلف منها اهـ. وعُد في البحر ممّا لا يضمن بترك سقيه

قوله: (فإن تعذراً) أي: الإقراض والإيداع. □ قوله: (وللقاضي) إلى قوله: (لا ما أخر إيجارته) في النهاية وإلى قوله: (نعم) في المغني. □ قوله: (مطلقاً) أي: عند الخوف وعدمه. □ قوله: (منه) أي: من الولي (ماله) أي: الصبي. □ قوله: (وعقاراً إلخ) عطف على ما احتاجه. □ قوله: (بل شراء عقار إلخ) كما قاله الماوردي ومحلّه عند الأمن عليه من جور سلطان أو غيره أو خراب للعقار ولم يجذب به ثقل خراج نهاية ومغني. □ قوله: (لتوقع زيادة) أي: توقّعاً قريباً اهـ ع ش. □ قوله: (ما مر) أي: من لزوم الفسخ والإفساخ بنفسه عند عدمه. □ قوله: (ويضمن ورق إلخ) أي: حيث جرت العادة بأنه يجنى ويتنفع به اهـ ع ش. □ قوله: (لا ما أخر إيجارته إلخ) وفاقاً للمغني وشرح الروض وخلافاً للنهاية ووافقته سم عبارته قوله إيجارته وعمارته الوجه الضمان فيهما؛ لأنه يلزمه حفظ المال ودفع مثلفاته كالوديعة اهـ وقال ع ش قوله م ر حتى خرب قضيته أنه لو لم يخرب لا تلزمه الأجرة التي فوّتها بعدم الإيجار والظاهر أنه ليس بقيد كما يؤخذ من كلام سم فيضمن وإن لم يخرب ومثل ذلك الناظر على الوقف اهـ. □ قوله: (فهو كترك تلقح النخل إلخ) وفي سم بعد نقل ما يوافقه عن شرح الروض ما نصّه وأقول بل الوجه الضمان فيهما أي: في ترك الإجارة وترك العمارة بل ويتجّه في ترك التلقيح مع الإمكان اهـ عبارة ع ش أما لو غلب على الظن فساده عند عدم التلقيح أثجة الضمان اهـ. □ قوله: (أن يضمن) فاعل ينبغي. □ قوله: (اليد) أي المتعدية. □ قوله: (لا يضمن) من الثلاثي بيناء الفاعل فالضمير للولي أو بيناء المفعول فالضمير للموصول (وقوله بترك سقيه) متعلّق بضمن والضمير المجرور للموصول.

قوله: (إيجارته وعمارته) الوجه الضمان فيهما؛ لأنه يلزمه حفظ المال ودفع مثلفاته كالوديعة وعبارة شرح الروض قال الروياني ولو ترك عمارة عقاره حتى خرب مع القدرة أئتم وهل يضمن كما في ترك علف الدابة أو لا كما في ترك التلقيح وجهان جاريان فيما لو ترك إيجاره مع القدرة وأوجههما عدم الضمان فيهما ويفارق ترك العلف بأن فيه إتلاف روح بخلاف ما هنا انتهى. وأقول: بل الوجه الضمان فيهما بل ويتجّه في ترك التلقيح مع الإمكان.

الشجر واعترض بأنها كالدواب ويُرَدُّ بما تَقَرَّرَ مِنَ الفرق بين ذي الرُّوح وغيره وله بل عليه كما هو ظاهر بَذَلِ شيءٍ من ماله لِتَخْلِيصِ بَقِيَّتِهِ من ظالمٍ وله كما أَفْتَى به ابنُ الصلاح إيجازاً أرضُ بُستانِهِ بما يفي بِمَنْفَعَتِهَا وقيمةِ الثَّمَرِ ثم يُساقِيه على شَجَرِهِ بِسَهْمٍ من أَلْفٍ لِلتَّيْمِ والباقِي لِلْمُسْتَأْجِرِ وسيأتي ما فيه في الْمُسَاقَاةِ قال الماوردي ولا يشتري ما يخافُ فسادَهُ وإن كان مُرِبِحاً. (تنبيه) أَخَذَ الإسْنَوِيُّ من منعهم إِرْكَابَ ماله البحرَ منعُ إِرْكَابِهِ أيضاً وإِرْكَابُ الحامِلِ قال بل أولى؛ لأنَّ حُرْمَةَ النَّفْسِ أَكْثَرُ وَالبَهَائِمُ والزَّوْجَةُ وَالْقَرْنُ الْبَالِغُ بغيرِ رِضَاهُمَا اهـ وَرَدُّهُ بِأَنَّ الْمَدَارَ في ماله على الْمَصْلَحَةِ وهي مُنْتَفِيَةٌ في ذلك ولا كذلك في الصُّورِ الْمَذْكُورَةِ وإذا جُوزَوا إِحْضَارُ المولى لِلجِهَادِ ولم يَزُوا لِخَوْفِ قَتْلِهِ فَكَذَا هُنَا، فَإِنْ قُلْتُ: ذاك فيه تَمَرِيقٌ على تَحْمِيلِ الْأَخْطَارِ في الْعِبَادَاتِ وهذه مَصْلَحَةٌ ظَاهِرَةٌ بِخِلَافِ مَا هُنَا قُلْتُ: مُنْعَوٌّ بل إِرْكَابُهُ الْبَحْرَ فيه نظيرُ ذلك كالتَمَرِينِ على اكْتِسَابِ الْأَمْوَالِ وَتَحْمِيلِ الْأَخْطَارِ في الْعِبَادَةِ أَيضاً في نَحْوِ الرُّكُوبِ لِحُجِّ أَوْ جِهَادٍ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ يَشْتَرِطُوا في تَصَرُّفِهِ في بَدَنِ مَوْلَاهُ بِنَحْوِ قَطْعِ

﴿ قَوْلُهُ: (الشَّجَرُ) مَفْعُولٌ عَدَّ. قَوْلُهُ: (واعترض إلخ) الإغتراض أوجه اهـ سم. قَوْلُهُ: (بأنها) أي الأشجار. قَوْلُهُ: (وله بل) إلى التَّنْبِيهِ في النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَسَيَأْتِي إِلَى قَالَ. قَوْلُهُ: (بَذَلِ شَيْءٍ) إلخ) أي: وإن كان ما يَبْذُلُهُ كَثِيراً بَحِثْ يَكُونُ التَّمَاوُثُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَسْتَرْجِعُهُ مِنَ الْمَظَالِمِ قَلِيلاً اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (كما أَفْتَى بِهِ إلخ) مُعْتَمِدٌ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (أَرْضُ إلخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي بَيَاضُ أَرْضِ بُسْتَانِهِ بِأَجْرَةٍ وَافِيَةٍ بِمِقْدَارِ مَنْفَعَةِ الْأَرْضِ وَقيمةِ الثَّمَرِ إلخ اهـ قَوْلُهُ م ر وَقيمةِ الثَّمَرِ أي: وَقْتُ طُلُوعِهَا وَيَبِيعِهَا عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ الْغَالِيَةُ فِيهِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (ثُمَّ يُسَاقِيهِ عَلَى شَجَرِهِ) أي: يُسَاقِي الْوَلِيَّ الْمُسْتَأْجِرَ عَلَى شَجَرِ الْبُسْتَانِ اهـ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (مَا يَخَافُ فُسَادَهُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي مَا يَسْرُعُ فُسَادُهُ اهـ قَالَ ع ش ظَاهِرُهُ وَإِنْ أُمَكَّنَ بَيْعُهُ عَاجِلاً قَبْلَ خَشْيَةِ فُسَادِهِ وَيَتَّبَعِي خِلَافَهُ حَيْثُ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ بَيْعُهُ قَبْلَ ذَلِكَ بِحَسَبِ الْعَادَةِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ أَخْلَفَ فَلَا ضَمَانَ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ صَدَرَ بِنَاءً عَلَى الْمَصْلَحَةِ الظَّاهِرَةِ وَهُوَ كَافٍ اهـ. وَقَوْلُهُ وَيَتَّبَعِي إِلَى قَوْلِهِ وَعَلَيْهِ فِي السَّيِّدِ عُمَرُ مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (وَالْبَهَائِمُ) أي: الَّتِي لِبَغِيرِ الصَّبِيِّ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (وَرَدُّهُ إلخ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةُ أَيضاً عِبَارَتُهُمَا قَالَ الإسْنَوِيُّ وَلَا يَرْكَبُ الصَّبِيُّ الْبَحْرَ وَإِنْ غَلَبَتْ سَلَامَتُهُ كَمَالِهِ وَفَرَّقَ غَيْرُهُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا حَرُمَ ذَلِكَ فِي مَالِهِ لِمُنَافَاتِهِ غَرَضُ وَلَايَتِهِ عَلَيْهِ فِي حِفْظِهِ وَتَتَمِّيَّتِهِ بِخِلَافِهِ هُوَ فَيَجُوزُ أَنْ يُرَكِبَهُ الْبَحْرَ إِذَا غَلَبَتْ السَّلَامَةُ كَمَا يَجُوزُ إِزْكَابُ نَفْسِهِ وَالْفَرْقُ أَظْهَرُ وَالصَّوَابُ كَمَا قَالَه الْأَذْرَعِيُّ عَدَمَ تَحْرِيمِ إِزْكَابِ الْبَهَائِمِ وَالْأَرْقَاءِ وَالْحَامِلِ عِنْدَ غَلَبَةِ السَّلَامَةِ خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ فِي الْجَمِيعِ اهـ. قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أي: فِي إِزْكَابِ مَالِهِ الْبَحْرَ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَزُوا) أي: لَمْ يَنْظُرِ الْأَصْحَابُ. قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ) أي: الْفَرْقُ بَيْنَ نَفْسِ الصَّبِيِّ وَمَالِهِ.

﴿ قَوْلُهُ: (واعترض) الإغتراض أوجه. ﴾

سِلْعَةٍ نَظِيرَ مَا اشْتَرَطُوهُ هُنَا (وَيُنِي دَوْرَهُ) مَثَلًا (بِالطَّيْنِ) لِقَلَّةِ مُؤَنَّتِهِ مَعَ الْإِنْتِفَاعِ بِنَقْضِهِ (وَالْأَجْرُ) وَهُوَ الطُّوبُ الْمُحَرَّقُ لِيَقَائِهِ (لَا اللَّيْنُ) وَهُوَ الطُّوبُ النَّيُّ لِقَلَّةِ بَقَائِهِ (وَالْجِصُّ) وَهُوَ الْجِصُّ لِكثْرَةِ مُؤَنَّتِهِ مَعَ عَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ بِنَقْضِهِ فَالْوَاوُ هُنَا بِمَعْنَى أَوْ الَّتِي فِي الْعَزِيزِ فَيَمْتَنِعُ اللَّيْنُ مَعَ طِينٍ أَوْ جِصٍّ وَجِصٍّ مَعَ لَبْنٍ أَوْ أَجْرٍ هَذَا مَا عَلَيْهِ النَّصُّ وَالْجُمْهُورُ وَاخْتَارَ آخَرُونَ عَادَةَ الْبَلَدِ كَيْفَ كَانَتْ وَهُوَ الْأَوْجَهُ مُذْرِكًا، وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ دَوْرَهُ أَنَّهُ لَا يَتَدَيُّ بِنَاءً لَهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ لَكِنْ إِنْ سَاوَى مَصْرِفَهُ وَلَمْ يَجِدْ عَقَارًا يُبَاعُ فَإِنْ وَجَدَهُ وَالشُّرَاءُ أَحْظُ تَعَيَّنَ الشُّرَاءُ. قَالَ جَمْعٌ وَاشْتَرَاطُ مُسَاوَاتِهِ لِمَصْرِفِهِ فِي غَايَةِ الثَّدْرَةِ وَهُوَ فِي التَّحْقِيقِ مَنَعٌ لِلْبِنَاءِ. (وَلَا يَبِيعُ عَقَارَهُ)؛ لِأَنَّهُ أَنْفَعُ وَأَسْلَمُ مِمَّا

□ فَوُدَّ: (نَظِيرَهُ الْخُ) مَفْعُولٌ لَمْ يَشْتَرَطُوا.

□ فَوُدَّ (لَبْسٌ): (دَوْرَهُ) أَيِ: الصَّبِيِّ وَمِثْلُهُ الْمَجْنُونُ وَالسَّفِيهَ نِهَايَةً وَمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (مَثَلًا) أَيِ وَمَسَاكِنُهُ.

□ فَوُدَّ: (لِقَلَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُظْهَرُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (نُقْضُهُ) بِضَمِّ التَّوْنِ أَيِ: مَا انْتَقَضَ مِنَ الْبَيِّنَاتِ.

□ فَوُدَّ (لَبْسٌ): (وَالْأَجْرُ) هَذَا فِي الْبِلَادِ الَّتِي يَعْزُزُ فِيهَا وَجُودُ الْحِجَارَةِ فَإِنْ كَانَ فِي بَلَدٍ تَوَجَّدَ الْحِجَارَةُ فِيهِ فَهِيَ أَوْلَى مِنَ الْأَجْرِ؛ لِأَنَّهُا أَكْثَرُ بَقَاءً وَأَقْلَى مُؤَنَّةً نِهَايَةً وَمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (فَالْوَاوُ) تَفْرِيعٌ عَلَى مَا يُفِيدُهُ لِتَلْغِيلِ. □ فَوُدَّ: (هَذَا) أَيِ: مَا ذَكَرَهُ مِنْ اشْتِرَاطِ كَوْنِ الْبِنَاءِ بِالطَّيْنِ وَالْأَجْرِ. □ فَوُدَّ: (مَا عَلَيْهِ النَّصُّ وَالْجُمْهُورُ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ اهْ نِهَايَةً. □ فَوُدَّ: (عَادَةُ الْبَلَدِ) الْوَجْهَ جَوَازُ اتِّبَاعِهَا عِنْدَ الْمَضْلَحَةِ انْتَهَى م ر انْتَهَى سَمَ عَلَى حَجٍّ وَمِثْلُهُ عَلَى مَنَهِجٍ وَيُمْكِنُ حَمْلُ كَلَامِ الشَّارِحِ م ر عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَقْتَضِ الْمَضْلَحَةُ الْجُزْئِيَّ عَلَى عَادَةِ الْبَلَدِ فَلَا تَنَافِي بَيْنَ كَلَامِهِ هُنَا وَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ سَمَ اهْ ع ش. □ فَوُدَّ: (وَهُوَ الْأَوْجَهُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَاخْتَارَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ جَوَازَ الْبِنَاءِ عَلَى عَادَةِ الْبَلَدِ كَيْفَ كَانَ وَاخْتَارَهُ الرُّوْيَانِيُّ وَاسْتَحْسَنَهُ الشَّاشِيُّ وَالْقَلْبُ إِلَيْهِ أَمِيلٌ اهْ أَقُولُ وَلِي بِهِ أَسْوَةٌ فِي ذَلِكَ بَلْ يَكَادُ أَنْ يَقْطَعَ بِهِ فِي بَلَدٍ لَا يَتَسَرُّ فِيهَا غَيْرُ اللَّيْنِ أَوْ تَكْثُرُ الْمُؤْنُ فِي غَيْرِهِ وَلَا يَحْتَمِلُهَا مَالُ الْمُؤَلَّى قَلَوُ لَمْ يُرْخَضْ بِاِغْتِيَارِ الْعَادَةِ لِأَدَى إِلَى تَلَفِ الْعَقَارِ وَتَعَطُّلِهِ وَهَذَا مِمَّا تَأْبَاهُ مُحَاسِنُ الشَّرِيعَةِ وَقَوَاعِدُ الْمَذْهَبِ اهْ سَيِّدُ عُمَرُ. □ فَوُدَّ: (دَوْرَهُ) أَيِ الَّتِي تَهْدَمُ بَعْضُ جُذُرَانِهَا اهْ ع ش. □ فَوُدَّ: (لَيْسَ كَذَلِكَ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَيْسَ مُرَادًا وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَكَمَا يَجُوزُ بِنَاءُ عَقَارِهِ يَجُوزُ ابْتِدَاءُ بِنَائِهِ لَهُ اهْ أَوْ يَشْتَرِي لَهُ أَرْضًا خَالِيَةً مِنَ الْبِنَاءِ ثُمَّ يُحْدِثُهُ فِيهَا اهْ ع ش.

□ فَوُدَّ: (لَكِنْ إِنْ سَاوَى الْخُ) الْوَجْهَ جَوَازُ الْبِنَاءِ إِذَا كَانَتْ الْمَضْلَحَةُ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يُسَاوِ مَصْرِفَهُ اهْ سَمَ.

□ فَوُدَّ: (وَالشُّرَاءُ الْخُ) أَيِ: وَالْحَالُ أَنَّ الشُّرَاءَ الْخُ. □ فَوُدَّ: (وَاشْتِرَاطُ مُسَاوَاتِهِ الْخُ) أَيِ: فَلَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ اهْ ع ش عِبَارَةُ الْبَجَازِيِّ فَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ زِيَادِيٍّ اهْ.

□ فَوُدَّ: (النَّصُّ وَالْجُمْهُورُ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ م ر اهْ. □ فَوُدَّ: (عَادَةُ الْبَلَدِ) الْوَجْهَ جَوَازُ اتِّبَاعِهَا عِنْدَ الْمَضْلَحَةِ

م ر. □ فَوُدَّ: (لَكِنْ إِنْ سَاوَى مَصْرِفَهُ) الْوَجْهَ جَوَازُ الْبَقَاءِ إِذَا كَانَتْ الْمَضْلَحَةُ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يُسَاوِ مَصْرِفَهُ.

عَدَاهُ (إِلَّا لِحَاجَةٍ) كَخَوْفِ ظَالِمٍ أَوْ خَرَابِهِ أَوْ عِمَارَةِ بَقِيَّةِ أَمْلَاكِهِ أَوْ لِنَفَقَتِهِ وَلَيْسَ لَهُ غَيْرُهُ وَلَمْ يَجِدْ مُقَرِّضًا أَوْ رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي عَدَمِ الْقَرْضِ أَوْ لِكَوْنِهِ بَغِيرَ بَلَدِهِ وَيَحْتَاجُ لِكَثْرَةِ مُؤْنَةِ لِمَنْ يُتَوَجَّهُ لِإِجَارِهِ وَقَبْضُ غَلَّتِهِ وَيُظْهَرُ ضَبْطُ هَذِهِ الْكَثْرَةِ بِأَنْ تَسْتَفْرِقَ أَجْرَةَ الْعَقَارِ أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا بِحَيْثُ لَا يَبْقَى مِنْهَا إِلَّا مَا لَا وَقَعَ لَهُ غَرْفًا (أَوْ غَبْطَةً) كَثَقِلَ خَرَاஜُهُ مَعَ قَلَّةِ رِبْعِهِ وَلَا يَشْتَرِي لَهُ مِثْلَ هَذَا أَوْ رَغْبَةً نَحْوِ جَارٍ فِيهِ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ وَهُوَ يَجِدُ مِثْلَهُ بِأَقْلٍ أَوْ خَيْرًا مِنْهُ بِذَلِكَ الثَّمَنِ وَكَخَوْفِ رُجُوعِ أَصْلِهِ فِي هَيْبَتِهِ وَلَوْ بِثَمَنِ الْمِثْلِ وَدُخُولُ هَذَا فِي الْغَبْطَةِ ظَاهِرٌ إِذْ هِيَ لُغَةٌ حُسْنُ الْحَالِ وَأَفْتَى الْقَفَّالُ فِي ضَمِيعةٍ يَتِيمٍ يَسْتَأْصِلُ خَرَاஜَهَا مَا لَهُ أَنْ لَوْلِيَهُ بَيْعُهَا وَلَوْ بِدَرَاهِمٍ؛ لِأَنَّهُ الْمَصْلَحَةُ وَأَخَذَ مِنْهُ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ لَهُ بَيْعَ كُلِّ مَا خِيفَ هَلَاكُهُ بِدُونِ ثَمَنِ مِثْلِهِ لِلضَّرُورَةِ وَالْحَقُّ بِذَلِكَ مَا لَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ غَضَبُهُ لَوْ بَقِيَ (ظَاهِرَةٌ) قَيْدُ زَائِدٍ عَلَى أَصْلِهِ وَبَقِيَّةُ كُتُبِهِمَا

﴿قَوْلُ (السِّي): (إِلَّا لِحَاجَةٍ) وَكَبَيْعِ الْعَقَارِ لِإِجَارِهِ مَا يَسْتَحِقُّ مَنَفَعَتَهُ مَدَّةً طَوِيلَةً عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ فِي إِجَارِهِ مِثْلِهِ وَالْمُرَادُ بِمَا يَسْتَحِقُّ مَنَفَعَتَهُ مَا أَوْصَى لَهُ بِهِ أَوْ كَانَ مُسْتَحَقًّا لَهُ بِإِجَارَةٍ أَمَّا الْمُوقُوفُ عَلَيْهِ فَيَتَّبِعِي الرُّجُوعُ فِيهِ لِشَرْطِ الرُّوَاقِفِ أَهْ ع ش. ﴿قَوْلُ: (كَخَوْفِ ظَالِمٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُظْهَرُ فِي الْمَعْنَى وَإِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ ظَاهِرُهُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيُظْهَرُ إِلَى الْمُثَنِّ. ﴿قَوْلُ: (أَوْ خَرَابَةٍ) أَي: خَوْفُ خَرَابِهِ. ﴿قَوْلُ: (أَوْ عِمَارَةِ الْخ) عَطَفَ عَلَى الْخَوْفِ. ﴿قَوْلُ: (أَوْ لِنَفَقَتِهِ) وَقَوْلُهُ الْآتِي أَوْ لِكَوْنِهِ الْخُ مَعْطُوفَانِ عَلَى لِحَاجَةٍ وَكَانَ الْأَوَّلَى حَذْفُ اللَّامِ عَطْفًا عَلَى الْخَوْفِ. ﴿قَوْلُ: (غَيْرَةٍ) أَي: غَيْرَ الْعَقَارِ. ﴿قَوْلُ: (أَوْ رَأَى الْمَصْلَحَةَ) عَطَفَ عَلَى لَمْ يَجِدْ مُقَرِّضًا. ﴿قَوْلُ: (وَيُظْهَرُ ضَبْطُ هَذِهِ الْكَثْرَةِ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الضَّبْطِ مِنَ الْمُبَالَغَةِ وَقَدْ يُقَالُ اغْتِيَارُ الضَّبْطِ الْمَذْكُورِ إِنَّمَا هُوَ لِيَصِحَّ جَعْلُهُ مِنْ قِسْمِ الْحَاجَةِ حَتَّى لَوْ تَسَرَّ بَيْعُهُ وَاسْتِنْدَالُ عَقَارٍ بِلَدِهِ يَكُونُ مَعْلَهُ أَكْثَرُ مِنْ مُغْلٍ ذَاكَ بَعْدَ الْمُؤْنِ صَحَّ وَكَانَ مِنْ قِسْمِ الْغَبْطَةِ الْآتِي لَا الْحَاجَةِ ثُمَّ لَا يُظْهَرُ جَعْلُ هَذَا مِنْ مِثْلِ الْحَاجَةِ وَمَا يَأْتِي مِنْ ثَقُلِ الْخَرَاஜِ مَعَ قَلَّةِ الرِّبْعِ مِنْ مِثْلِ الْغَبْطَةِ أَه سَيِّدُ عَمَر. ﴿قَوْلُ: (لِكَثْرَةِ مُؤْنَةٍ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى وَالنِّهَايَةِ إِلَى مُؤْنَةٍ فِي تَوْجِيهِ مَنْ يَجْمَعُ الْغَلَّةَ فَيَبِيعُهَا وَيَشْتَرِي بِثَمَنِهِ أَوْ يَبْنِي بِلَدِ الْيَتِيمِ مِثْلَهُ أَه. قَالَ ع ش أَي: مُؤْنَةٌ لَهَا وَقَعَ بِالنِّسْبَةِ لِمَا يُحْصَلُهُ مِنَ الْغَلَّةِ أَه.

﴿قَوْلُ: (بِأَنْ تَسْتَفْرِقَ) أَي: الْمُؤْنَةُ. ﴿قَوْلُ: (أَوْ قَرِيبًا الْخ) أَي أَوْ تَكُونُ الْمُؤْنَةُ قَرِيبًا مِنَ الْأَجْرَةِ. ﴿قَوْلُ: (مَعَ قَلَّةِ رِبْعِهِ) أَي: غَلَّتِهِ. ﴿قَوْلُ: (أَوْ رَغْبَةً الْخ) عَطَفَ عَلَى ثَقُلِ الْخ. ﴿قَوْلُ: (نَحْوُ جَارٍ الْخ) أَي: كَشْرِيكَ. ﴿قَوْلُ: (وَلَوْ بِثَمَنِ الْمِثْلِ) بَلْ بِأَقْلٍ كَمَا يَأْتِي آتِفًا عَنِ الْأَذْرَعِيِّ. ﴿قَوْلُ: (أَنْ لَوْلِيَهُ الْخ) بَلِ الْقِيَاسُ الْوُجُوبُ لِيُوجِبَ مُرَاعَاةَ الْمَصْلَحَةِ أَه سَم. ﴿قَوْلُ: (لِأَنَّهُ الْمَصْلَحَةُ) وَمِثْلُهُ مَا عَمَّتْ بِهِ الْبُلُوفُ فِي مُضْرِنَا مِنْ أَنَّ مَا خَرِبَ مِنَ الْأَوَاقِفِ لَا يَنْعَمُ فَتَجُوزُ إِجَارَةُ أَرْضِهِ لِمَنْ يَنْعَمُهَا بِأَجْرَةٍ وَإِنْ قَلَّتِ الْأَجْرَةُ الَّتِي يَأْخُذُهَا وَطَالَتْ مَدَّةُ الْإِجَارَةِ حَيْثُ لَمْ يَوْجَدْ مَنْ يَسْتَأْجِرُ بِزِيَادَةٍ عَلَيْهَا ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى النَّظَرِ صَرَفُهُ فِي مَصَارِفِهِ الْمُوقُوفِ عَلَيْهَا أَه ع ش. ﴿قَوْلُ: (وَأَخَذَ مِنْهُ) أَي: مِنَ الْفَتْوَى. ﴿قَوْلُ: (وَالْحَقُّ بِذَلِكَ) أَي:

﴿قَوْلُ: (أَنْ لَوْلِيَهُ بَيْعُهَا) بَلِ الْقِيَاسُ الْوُجُوبُ لِيُوجِبَ مُرَاعَاةَ الْمَصْلَحَةِ.

والذي فسرها به ما مر قال الإمام وضابط تلك الزيادة أن لا يستهين بها العقلاء بالنسبة لشرف العقار وألحق به البندنجي الأواني المعدة للقنية من صفي وغيره وبقيته أمواله لا بد فيها أيضا من حاجة أو غبطة لكن تكفي حاجة يسيرة وربح قليل بل بحث في التوشيح جواز بيع ما لا يعد للقنية ولم يحتج إليه بدون ربح وحاجة إذ بيعه بقيمته مصلحة وبحث البالسي أن مال التجارة كذلك قال بل لو رأى البيع بأقل من رأس المال ليشتري بالثمن ما هو مظنة الربح جاز. نعم له صوغ حلي لمولته وإن نقصت قيمته وجزء منه وصنع ثياب وتقطيعها وكل ما يرغب في نكاحها أو إبقائه أي: مما تقتضيه المصلحة اللائقة بها وبمالها سواء في ذلك

بما خيف هلاكه في جواز البيع بدون ثمن له بل في وجوبه على مقتضى ما مر عن سم أنفا.
 قوله: (والذي فسرها) أي: فسر الشيخان الغبطة به ما مر وهو قوله كقول خراج الخ اه كزدي.
 قوله: (وضابط) إلى قوله بل بحث في المغني وإلى المتن في النهاية إلا أنها لم ترض ببحث التوشيح. قوله: (تلك الزيادة) أي: السابقة في تفسير الغبطة الظاهرة اه رشدي أي: بقوله م ر كنيته بزيادة على ثمن مثله وهو يجد مثله ببعضه أو خيرا منه بكلمة عبارة الكزدي أي: الزيادة المفهومة من قوله بأكثر من ثمن مثله اه وعبارة سم عبارة كنز الأستاذ عقب قول المصنف أو غبطة ظاهرة بأن يرغب فيه بأكثر من ثمن المثل بزيادة لا يستهين العقلاء الخ اه ومال هذه العبارات الثلاث واحد.
 قوله: (والحق به الخ) أي: بالعقار في أنها لا تباع إلا لحاجة أو غبطة ظاهرة. قوله: (من صفي) اسم للتحاس اه ع ش وهو تفسير مراد وإلا فالصفر اسم نوع من التحاس يكون لونه أصفر. قوله: (وبقيته أمواله) أي: ما عدا العقار وأواني القنية نهاية ومعني وفي سم قال في شرح المنهج أي: ما عدا مال التجارة انتهى وقضيته مخالفة بحث البالسي الآتي اه. قوله: (لا بد فيها الخ) متمد اه ع ش.
 قوله: (أيضا) أي: كالعقار والأواني. قوله: (حاجة يسيرة الخ) نشر على ترتيب اللف. قوله: (وربح قليل) لا يثق بخلافهما أي العقار والأواني وهو أوجه مما بحثه في التوشيح من جواز الخ اه نهاية قال ع ش قوله في التوشيح لابن السبكي صاحب جمع الجوامع اه. أقول ما في التوشيح هو الأقرب.
 قوله: (بل بحث الخ) عبارة المغني ويتبعي كما قال ابن الملقن أنه يجوز بيع أموال التجارة من غير تقييد بشيء بل لو رأى البيع الخ كما قاله بعض المتأخرين وعبارة النهاية وبحث البالسي جواز بيع مال تجارته بدون رأس المال ليشتري الخ اه. قوله: (و جزء منه) عبارة النهاية أو جزء الخ بأو بدل الواو.
 قوله: (وصنع الخ) وقوله وتقطيعها أي: الثياب. وقوله: (وكل الخ) أي: فعل كل الخ عطف على صوغ حلي. قوله: (أو بقاءه) أي: بقاء النكاح إذا كانت متزوجة. قوله: (سواء في ذلك) أي: في

قوله: (أن لا يستهين بها العقلاء) عبارة كنز الأستاذ عقب قول المصنف أو غبطة ظاهرة بأن يرغب فيها بأكثر من ثمن المثل بزيادة لا يستهين بها العقلاء الخ. قوله: (وبقيته أمواله) قال في شرح المنهج أي: ما عدا مال التجارة اه. وقضيته مخالفة بحث البالسي الآتي.

الأصل وهو ما صرّحوا به والوصي والقائم كما بحثه غير واحد وجرى عليه أبو زرعة فقال والظاهر أن للقائم شراء جهاز معتاد لها من غير إذن القاضي فيقع لها ويُقبل قوله فيه إذا لم يكذبه الحس واللوي خلط طعامه بطعام موليه حيث كانت المصلحة للمولى فيه ويظهر ضبطها بأن تكون كلفته مع الاجتماع أقل منها مع الانفراد ويكون المالان متساوين جلاً أو شبهة أو مال المولى أجل وله الضيافة والإطعام منه حيث فضل للمولى قدر حقه وكذا خلط أطعمة أيتام إن كانت المصلحة لكل منهم فيه. (وله بيع ماله بعرض ونسيئة للمصلحة) كرنج وخوف من نهب (وإذا باع نسيئة) اشترط يسار المشتري وعدالته ومن لازمها عدم ماطلة وزيادة على النقد تليق بالنسيئة وقصر الأجل عرفاً (وأشهد) وجوباً (على البيع وارتهن) وجوباً أيضاً (به) أي: بالثمن رهناً وافياً ولا تغني عنه ملاءة المشتري؛ لأنه قد يتلف احتياطاً للمحجور فإن ترك واحداً مما ذكر بطل البيع إلا إذا ترك الرهن والمشتري موثق على ما قاله الإمام واقتضاه كلامهما. وقال السبكي لا استثناء وضمن

الصوغ وما عطف عليه. فؤد: (فَيَقَع) أي: الشراء. فؤد: (فيه) أي في الشراء. فؤد: (وَيَكُونُ الْخُ) عطف على تكون. فؤد: (أَجَلَ) أي: أو أخف شبهة. فؤد: (منه) أي: من الطعام المخلوط ويسن للمساوين خلط أزوادهم وإن تفاوت أكلهم حيث كان فيهم أهلية التبرع أهلية.

فؤد (سئ): (وله) أي: للولي مطلقاً أصلاً أو غيره. فؤد: (كرنج الخ) نشر على ترتيب اللف عبارة المغني والنهاية كأن يكون في الأول ربح وفي الثاني زيادة لا ثقة أو خاف عليه من نهب أو إغارة اهـ.

فؤد: (اشترط) إلى قوله: (ولا يحتاج إليه) في النهاية والمغني إلا قوله: (إلا إذا ترك) إلى (ولو باع). فؤد: (اشترط الخ) قضيته أنه في الحال لا يشترط اليسار وكان وجهه أنه لا يسلمه المبيع حتى يقبض الثمن اهـ سم. فؤد: (يسار المشتري) هل يشترط اليسار عند العقد أو يكفي عند حلول الأجل بأن كان له جهة ظاهرة محل تأمل ولعل الثاني أقرب اهـ سيد عمر. فؤد: (ومن لازمها الخ) إنما يظهر إن كانت أي الماطلة كبيرة فليتأمل اهـ سيد عمر. فؤد: (وافياً) أي بالثمن. فؤد: (ولا يغني الخ) أي: الإزتهان وفي النهاية والمغني ولا يجزئ الكفيل عن الإزتهان اهـ. فؤد: (لأنه) أي: المزهون.

فؤد: (احتياطاً) تغليل لأشراط ما تقدم. فؤد: (مما ذكر) أي: من شروط البيع نسيئاً له إلا إذا ترك الخ أي: فلا يبطل البيع. فؤد: (والمشتري الخ) جملة حالته. فؤد: (على ما الخ) أي: هذا الاستثناء مبني على ما الخ. فؤد: (واقتضاه) أي: الاستثناء المذكور. فؤد: (وقال السبكي لا استثناء) أي: فيبطل البيع بترك الرهن ولو كان المشتري موثقاً اعتمدته النهاية والمغني أيضاً. فؤد: (وضمنه) أي: الولي وهو عطف على قوله بطل البيع. فؤد: (وضمن) سككت عن أنعزاله اهـ سم أي: والظاهر عدمه

فؤد (نسيئة): (نسيئة) قضيته أنه في الحال لا يشترط اليسار وكان وجهه أنه لا يسلمه المبيع حتى يقبض الثمن. فؤد: (وضمن) سككت عن أنعزاله.

نعم إن باعه لمضطرّاً لا رهنّ معه جازّ وكذا لو تحقّق تلفّه وأنه لا يحفظُ إلا ببيعه من مُعَيَّنٍ بأدنى ثمن قياساً على ما مرّ عن الفقهاء ولو باع ماله ولده من نفسه نسيئة لم يحتج لارتهاانٍ وبحثّ الأذرع في تقييده بالمليء ولا يحتاج إليه لما تقرّر أنّ شرط البيع نسيئة يسار المشتري وإنما لم يجب الارتهاان في إقراض ماله إذا رأى الولي تركه ليتمكن من المطالبة أي وقت شاء بخلافه هنا فإنه قد يُضَيّع ماله قبل الحلول والأولى على ما قاله الصيّدلاني أن لا يرتهن في البيع لنحو نهب إذا خشي على المرهون؛ لأنه قد يرفعه ليحتفي بضمنه له وأفتى بعضهم بأنه يلزم الولي بعد الرشد استخلاص ديون المولى كعامل القراض وإن لم يكن ربح بل أولى؛ لأنّ العامل مأذون له من المالك وهذا من جهة الشرع ويؤيّد قول البلقيني في فتاويه على أمين الحاكم مطالبة من اشترى بالثمن ويطالب الولي بتمن ما اشتراه لمولاه فإن تلف ماله المولى فإن سمي المولى في العقد فهو في ذمته وإلا فعلى الولي إلا نائب الحاكم على ما جزم به

إلا إذا أصرّ على نحوه. قوله: (نعم) إلى قوله: ولو باع أقره ع ش. قوله: (من مُعَيَّنٍ) يظهر أنّه ليس بقيد. قوله: (على ما مرّ) أي: في شرح أو غبطة. قوله: (ولو باع إلخ) ولا يبيع الوصي مال نحو الطفل لنفسه ولا مال لنفسه له ولا يقتص له وليه ولو أباً ولا يغفو عن قصاص نعم له أي الأب العفو عن الأرض في حق المجنون الفقير بخلاف الصبي كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الجنایات ولا يكاتب رقيقه ولا يدبره ولا يعلّق عنقه بصفة ولا يطلّق زوجته ولو بعوض ولا يضرّف ماله في المسابقة ولا يشتري له إلا من ثقة والأوجه كما قاله ابن الرقعة منع شراء الجوارح له للتجارة لغرر الهلاك، وله أن يزوّج له كما قال ابن الصباغ نهاية ومغني قال ع ش قوله م ر ولا يشتري له إلا من ثقة أي: خوفاً من خروجه مستحقاً أو معيياً أخفاه البائع وقد لا يتأتى التدارك بعد فلو خالف بطل وقوله م ر لغرر الهلاك قضية هذه العلة جريان ذلك في الحيوان مطلقاً وبه صرح في شرح الروض نقلاً عن ابن الرقعة عبارته ولا يظهر جواز شراء الحيوان له للتجارة لغرر الهلاك اه. قوله: (لم يحتج لارتهاان) الإقتصار عليه يدل على الاحتياج للإشهاد اه سم. قوله: (بخلافه هنا) أي: في البيع نسيئة. قوله: (والأولى) إلى قوله ويؤيّد أقره ع ش. قوله: (أن لا يرتهن إلخ) خبر والأولى. قوله: (استخلاص ديون المولى) أي: الحادثة في ولايته كما يفيد ما بعده. قوله: (على أمين الحاكم) خبر مقدّم لقوله مطالبة من إلخ. قوله: (الولي) نائب فاعل يُطالب. قوله: (فإن سمي إلخ) هذه الجملة الشرطية جواب فإن تلف إلخ. قوله: (المولى) مفعول سم سمي المستند إلى ضمير الولي. قوله: (فهو في ذمته) أي: فالثمن في ذمة المولى.

قوله: (فعلى الولي) هل المراد أنّه يتقلّب للولي وظاهره لا فهل يرجع على المولى اه سم أقول قضية ما تقدّم في شرح غبطة ظاهرة من قبول قول القيم في شراء الجهاز لمولاه قبول قوله هنا ورجوعه على

قوله: (لم يحتج لارتهاان) الإقتصار عليه يدل على الاحتياج للإشهاد. قوله: (فعلى الولي) هل المراد أنّه يتقلّب للولي وظاهره لا فهل يرجع على المولى.

بعضهم ولو عامل له فاسيدًا فوجبت أجره مثل لزمت الولي لتقصيره. (ويأخذ له بالشفعة أو يترك بحسب المصلحة)؛ لأنه مأمور بفعلها فإن تعينت في الأخذ أو الترك وجب قطعًا وإن استوت فيهما حرم الأخذ وإنما اختلفوا في وجوب شراء ما رآه يباع وفيه غبطة؛ لأن الإهمال هنا يعد تفويتًا لثبوتها بخلافه ثم؛ لأنه محض اكتساب وما فعله منهما لمصلحة لا ينقضه المولى إذا ريد لكن على غير الأصل ثبوتها. (ويزكي ماله) ويدنه فورًا وجوبًا إن كان مذهبه ذلك وافق مذهب المولى أم لا؛ لأنه قائم مقامه فإن لم يكن ذلك مذهبه فالاحتياط كما أفتى به القفال

موليه قليراجع. □ فؤد: (ولو عامل له فاسيدًا إلخ) أي: لو عقد الولي لموليه عقدًا فاسيدًا فوجبت بسبب هذا العقد أجره مثل للمعقود عليه اه كزدي. □ فؤد: (لأنه) إلى المثنى في النهاية وكذا في المغني إلا قوله قطعًا وقوله وإنما إلى وما فعله. □ فؤد: (وإنما اختلفوا إلخ) أي: وهم قطعوا في الشفعة بوجوب الأخذ إذا تعينت فيه المصلحة. □ فؤد: (لأن الإهمال هنا) أي في الشفعة. □ وفؤد: (ثم) أي: في الشراء.

□ فؤد: (منهما) أي: من الأخذ والترك. □ فؤد: (لا ينقضه المولى إلخ) فإن ترك الولي الأخذ بالشفعة مع وجود الغبطة فيه ثم كمل المخجور عليه كان له الأخذ؛ لأن ترك الولي حينئذ لم يدخل تحت ولايته فلا يفرط الأخذ بتركه ولو أخذ الولي مع الغبطة ثم كمل المخجور وأراد الرد لم يمكن منه والقول قوله أي: المخجور يمينه في أن الولي ترك الأخذ مع الغبطة فيلزم الولي البيئة إلا أبا أو جدًا فإنه يصدق بيمينه اه مغني زاد النهاية ولو كانت الشفعة للولي بأن باع لأجنبي شقصًا للمخجور وهو أي: الولي شريكه فيه فليس له الأخذ بها؛ إذ لا تؤمن مسامحته في البيع لرجوع المبيع إليه بالتمن الذي باع به أما لو اشترى له شقصًا هو أي: الولي شريكه فيه فله الأخذ؛ إذ لا تهمه ظاهر أن الكلام في غير الأب والجد أما هما فلهما الأخذ مطلقًا اه. □ فؤد: (ثبوتها) أي المصلحة أي: إثباتها بالبيئة.

□ قول (س): (ويزكي ماله) أي: الصبي ومثله المجنون والسفيه نهاية ومغني. □ فؤد: (مذهبه ذلك) أي: مذهب الولي وجوب الزكاة. □ فؤد: (مذهب المولى) كيف يتصور في الصبي أن يكون له مذهب فليتأمل إلا أن يقال بالتمييز يصح التقليد وإن لم يصح الإسلام وأحسن منه أن يقال محلّه في غير الصبي ممن بلغ سفيها ولم يثبت له رشد وفيمن جن فإن الظاهر أن الجنون لا يبيطل التقليد، وقول الشارح الآتي حتى يبلغ يشعر بأن للصبي مذهبًا اه سيّد عمر ولا يتعدان لا يقال: إن مذهب الصبي مذهب والده بالتبعية كإسلامه. □ فؤد: (لأنه إلخ) تعليل للمثنى. □ فؤد: (فالاحتياط إلخ) يفهم جواز الإخراج ولعله إذا كان أي: الوجوب مذهب المولى اه سم وهو بعيد؛ لأنه إذا لم يكن مذهبه أي: الولي الوجوب فما وجه الاحتياط فليتأمل اه سيّد عمر عبارة ع ش قضية التعبير بالاحتياط جواز الإخراج حالاً وفيه نظر فإنه كيف يصح ماله فيما لا يرى أي: الولي وجوبه عليه أي: على المولى فلعل المراد

□ فؤد: (حرم الأخذ) هو كذلك وما في بعض العبارات مما لا يفيد ذلك أو يوهّم خلافه لا بد من تأويله. □ فؤد: (وإنما اختلفوا) أي: وقطعوا هنا أي: في الشفعة بوجوب الأخذ إذا كان غبطة. □ فؤد: (هنا) أي: في الشفعة. □ فؤد: (فالاحتياط) يفهم جواز الإخراج ولعله إذا كان مذهب المولى.

أَنْ يَحْسِبَ زَكَاتَهُ حَتَّى يَمْلُغَ فَيُخْبِرَهُ بِهَا أَوْ يَرْفَعَ الْأَمْرَ لِقَاضِي يَرَى وُجُوبَهَا فَيُلْزِمُهُ بِهَا حَتَّى لَا يُرْفَعَ بَعْدَ لِحْتَفِيٍّ يُغَرِّمُهُ إِثَابًا وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَا يُرْفَعُ لِحْتَفِيٍّ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى وَهِيَ مَا إِذَا رَأَى الْوُجُوبَ وَهُوَ بَعِيدٌ لِمَا فِيهِ مِنَ الْحَظَرِ عَلَيْهِ فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ فِيهَا مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْإِخْرَاجِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ خَطَرُ التَّضْمِينِ وَبَيْنَ الرِّفْعِ لِمَنْ يُلْزِمُهُ بِهِ أَوْ بَعْدِيهِ وَيُخْرِجُ عَنْهُ أَيْضًا أَجْرَةَ تَعْلِيمِهِ وَتَأْذِيهِ كَمَا مَرَّ أَوَائِلَ الصَّلَاةِ وَمَا لَزِمَهُ مِنَ الْأَمْوَالِ بِنَحْوِ كُفَّارَةٍ وَيُؤْذِي أَرْضَ جَنَابَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْ وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِأَنَّ لِلْوَلِيِّ الصُّلْحَ عَلَى بَعْضِ ذَيْنَ الْوَلِيِّ إِذَا تَعَيَّنَ ذَلِكَ طَرِيقًا لِتَخْلِيصِ ذَلِكَ الْبَعْضِ كَمَا أَنَّ لَهُ أَنْ يُلْزِمَهُ دَفْعَ بَعْضِ مَالِهِ لِسَلَامَةِ بَاقِيهِ قَوْلُهُ أَنَّ لَا يُقَالُ كَذَا بِخَطِّ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَعَلَّ الْقَلَمَ سَهَا بَلَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهْ مُصَحِّحُهُ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ لَا بُدَّ فِي صِحَّةِ الصُّلْحِ مِنَ

بِالِاحْتِيَاظِ وَوُجُوبِ ذَلِكَ حِفْظًا لِمَالِ الْمَوْلَى عَلَيْهِ أَهْ أَقُولُ وَيُنَافِي الْمُرَادُ الْمَذْكُورُ قَوْلَ الشَّارِحِ أَوْ يَرْفَعُ الْإِنْخَ وَلَعَلَّ الْأُولَى فِي التَّخَلُّصِ عَنِ الْإِغْتِرَاضِ صَرَفُ عِبَارَةِ الشَّارِحِ عَنْ ظَاهِرِهَا بِجَعْلِ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ مَذْهَبُهُ لِلْمَوْلَى وَفَرَضَ أَنَّ مَذْهَبَ الْوَلِيِّ الْوُجُوبَ وَإِنْ كَانَ الْإِحْتِيَاظُ الْمَذْكُورُ عَلَى هَذَا الْجَعْلِ وَالْفَرَضِ قَدْ يُنَافِي مُفَادَ أَوَّلِ كَلَامِهِ عَلَى مَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّ ضَمِيرَ مَذْهَبِهِ الْأَوَّلِ لِلْوَلِيِّ وَلَوْ جُعِلَ هُوَ كَضَمِيرِ مَذْهَبِهِ الثَّانِي لِلْمَوْلَى كَمَا جَرَى عَلَيْهِ السَّبْدُ عُمَرُ فَلَا إِشْكَالَ أَضَلًّا وَلَكِنْ كَانَ يَتَّبِعِي لِلشَّارِحِ حَيْثُ يُدْعَى أَنْ يَقُولَ وَافَقَ مَذْهَبَ الْوَلِيِّ الْإِنْخَ بِحَذْفِ الْمِيمِ كَمَا يُؤَيِّدُهُ التَّعْلِيلُ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ الْإِنْخَ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمِيمَ مِنَ الْكُتْبَةِ.

• قَوْلُهُ: (أَوْ يَرْفَعُ الْإِنْخَ) عَطَفَ عَلَى يَحْسَبُ. • قَوْلُهُ: (الْقَاضِي يَرَى الْإِنْخَ) كَالشَّافِعِيِّ. • قَوْلُهُ: (يُلْزِمُهُ بِهِ) أَي: يُلْزِمُ الْقَاضِي الْوَلِيَّ بِالْإِخْرَاجِ. • قَوْلُهُ: (حَتَّى لَا يَرْفَعَ بَعْدَ) أَي: لَا يَرْفَعُ الصَّبِيَّ بَعْدَ الْبُلُوغِ.

• قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْإِنْخَ) أَي: لَا يَجُوزُ لَهُ الرِّفْعُ. • قَوْلُهُ: (إِذَا رَأَى) أَي: الْوَلِيُّ. • قَوْلُهُ: (لِمَا فِيهِ مِنَ الْخَطَرِ) أَي: فِي الْإِخْرَاجِ مِنْ خَطَرِ التَّضْمِينِ بِالرِّفْعِ بَعْدَ الْبُلُوغِ لِحْتَفِيٍّ. • قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَي: فِي الْحَالَةِ الْأُولَى (مُخَيَّرٌ الْإِنْخَ) عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ وَالْأُولَى لِلْوَلِيِّ مُطْلَقًا أَي: سَوَاءٌ كَانَا شَافِعِيَيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا شَافِعِيًّا فَقَطَّرَعَ الْأَمْرَ لِحَاكِمٍ يُلْزِمُهُ بِالْإِخْرَاجِ أَوْ عَدَمِهِ حَتَّى لَا يُطَالِيَهُ الْمَوْلَى عَلَيْهِ بَعْدَ كَمَالِهِ وَإِذَا لَمْ يُخْرِجْهَا أَخْبِرَهُ بِهَا بَعْدَ كَمَالِهِ قَلْبِيًّا أَهْ. • قَوْلُهُ: (وَمَا لَزِمَهُ) عَطَفَ عَلَى أَجْرَةِ الْإِنْخَ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْ) أَي: الْأَرْضَ مِنْهُ وَلَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ فِي الْمُفْلِسِ مِنْ أَنَّ الذَّيْنَ الْحَالِ لَا يَجِبُ وَفَاؤُهُ إِلَّا بَعْدَ الطَّلَبِ مَعَ أَنَّ الْأَرْضَ ذَيْنَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ ثَبَتَ بِالْإِخْتِيَارِ فَتَوَقَّفَ وَجُوبُ أَدَائِهِ عَلَى طَلَبِهِ بِخِلَافِ مَا هُنَا نِهَآةً وَمُعْنَى. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: لِأَنَّ ذَلِكَ ثَبَتَ بِالْإِخْتِيَارِ الْإِنْخَ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ مَنْ أَتْلَفَ مَالًا لِغَيْرِهِ أَوْ تَعَدَّى بِاسْتِعْمَالِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ دَفْعُ بَدَلٍ مَا أَتْلَفَهُ وَأَجْرَةَ مَا اسْتَعْمَلَهُ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْ صَاحِبُهُ أَهْ. • قَوْلُهُ: (وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِأَنَّ لِلْمَوْلَى الصُّلْحَ الْإِنْخَ) يُؤْخَذُ مِنْهُ بَعْدَ التَّأَمُّلِ أَنَّ الْمُرَادَ جَوَازَ إِقْدَامِ الْوَلِيِّ عَلَى ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ لَا صِحَّةِ الصُّلْحِ الْمَذْكُورِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَإِنَّهَا مَسْكُوتٌ عَنْهَا وَحَيْثُ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِقْرَارِ وَعَدَمِهِ وَلَا يُرَدُّ قَوْلُ الشَّارِحِ فِيهِ نَظَرٌ الْإِنْخَ وَأَنَّ بَقِيَّةَ مَالِهِ بَاقِي بِذِمَّةِ الْمَدِينِ بَاطِنًا بَلْ وَظَاهِرًا إِذَا زَالَ الْمَانِعُ وَتَسَرَّ اسْتِيفَاءُ الْحَقِّ مِنْهُ كَمَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُنتَظَرِ بِهَا وَهِيَ دَفْعُ بَعْضِ مَالِهِ لِسَلَامَةِ بَاقِيهِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ الْإِقْدَامَ عَلَيْهِ لَا أَنَّهُ عَقْدٌ صَحِيحٌ يَمْلِكُهُ بِهِ الْآخِذُ بَلْ هُوَ ضَامِنٌ لَهُ مُطْلَقًا عَلَى مَا تَقَرَّرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ وَهَذَا فَهْمٌ دَقِيقٌ لَا مَعْدِلَ عَنْهُ. • قَوْلُهُ: (إِذْ لَا بُدَّ فِي صِحَّةِ الصُّلْحِ مِنَ الْإِقْرَارِ) قَمَتَى أَقَرَّ الْمَدِينُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الصُّلْحِ عَلَى

الإقرار اللهم إلا أن يُفرض خَشْيَةُ ضَيَاعِ البعض ولو مع الإقرارِ ويتعيَّن الصُّلْحُ لِتَخْلِيصِ الباقي (ويُنْفِقُ عليه وعلى مُمَوَّنِهِ) أي يُمَوِّنُهُمْ نَفَقَةً وَكِسْوَةً وَخِدْمَةً وَغَيْرَهَا مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ (بالمعروف) مِمَّا يَلِيْقُ بِسَارِهِ وَإِعْسَارِهِ قَالَ شَارِحٌ وَيَرْجِعُ فِي صِفَةِ مَلْبُوسِهِ إِلَى مَلْبُوسِ أَبِيهِ اهـ وفيه نَظَرٌ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ النَظَرَ لِمَا يَلِيْقُ بِسَارِهِ وَقَدْ يَكُونُ مُوسِرًا وَأَبُوهُ مُعْسِرًا وَعَكْسُهُ وَقَدْ يَكُونُ أَبُوهُ يَزْرِي بِنَفْسِهِ فَلَا يُكَلَّفُ الْوَلَدُ ذَلِكَ. (فَإِنْ أَدْعَى الْوَلَدُ بَعْدَ بُلُوغِهِ) أَوْ إِفَاقَتِهِ أَوْ رُشْدِهِ أَوْ بَعْدَ زَوَالِ تَبْذِيرِهِ (عَلَى الْأَبِ وَالْجَدِّ بَيْعًا) مَثَلًا لِإِعْقَارٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ أَخَذَ شُفْعَةً أَوْ تَرَكَهَا (بِلا مَصْلَحَةٍ) وَلَا يَبَيِّنُهُ كَمَا بِأَصْلِهِ وَحَدَّثَهُ لِظُهُورِهِ (صُدُقًا بِالْيَمِينِ)؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُتَّهَمَانِ لِوُفُورِ شَفَقَتِهِمَا (وَإِنْ أَدْعَاهُ عَلَى الْوَصِيِّ وَالْأَمِينِ صُدُقٌ هُوَ بَيْعِيهِ)؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ يُتَّهَمَانِ

البغض بل الانتظارُ إلى كَمَالِ الْمُخْجُورِ أَوَّلَى لِإِمْكَانِ اخْتِزَانِ جَمِيعِ دَيْنِهِ حَيْثُ يَزِيدُ اهـ كُرْدِيٌّ. ٥. قَوْلُهُ: (وَيَتَعَيَّنُ الْإِنْحَ) بِالتَّضْبِيقِ أَنَّ الْمُضْمَرَّ عَطْفًا عَلَى خَشْيَةِ الْإِنْح. ٥. قَوْلُهُ: (ضَيَاعُ الْبُغْضِ) لَعَلَّ حَقَّ الْمَقَامِ هُنَا ضَيَاعُ الْكُلِّ وَفِي قَوْلِهِ الْآتِي لِتَخْلِيصِ الْبَاقِي لِتَخْلِيصِ الْبُغْضِ. ٥. قَوْلُهُ: (أَيِ يُمَوِّنُهُمْ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. ٥. قَوْلُهُ: (مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ الْإِنْح) أَيِ: بِإِغْتِيَارٍ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ لِمِثْلِهِ وَإِنْ زَادَ عَلَى الْحَاجَةِ وَتَعَدَّدَ مِنْ نَوْعٍ أَوْ أَنْوَاعٍ وَمِنْهُ مَا يَقَعُ مِنَ التَّوَسُّعِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَالْأَغْيَادِ وَنَحْوِهَا مِنْ مَطْعَمٍ وَمَلْبَسٍ اهـ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (مِمَّا يَلِيْقُ الْإِنْح) فَإِنْ قَصَّرَ أَثِمَ أَوْ أَسْرَفَ ضَمِنَ وَإِثْمُ نَهَايَةٍ وَمُعْنَى. ٥. قَوْلُهُ: (قَالَ شَارِحٌ يَرْجِعُ فِي صِفَةِ الْإِنْح) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ الشَّارِحِ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِالصِّفَةِ الْهَيْئَةِ لَا الْإِزْتِفَاعَ وَالْحُسْنَ فَيَلْبَسُ وَلَدُ الْفَقِيهِ مَا يُنَاسِبُهُ وَكَذَا وَلَدُ الْجُنْدِيِّ وَإِنْ اخْتَلَفَ فَرَدُّ الْهَيْئَةِ الْمُنَاسِبَةِ بِالْإِعْسَارِ وَالْإِعْسَارِ مِنْ حَيْثُ التَّقَاسُ وَضِدُّهَا وَحَمْلُهُ عَلَى هَذَا أَوَّلَى مِنْ اسْتِشْكَالِهِ الْمُؤَدِّي إِلَى تَضْعِيفِهِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ.

٥. قَوْلُهُ (سَيِّدُ): (فَإِنْ أَدْعَى الْإِنْح) الظَّاهِرُ أَنَّ الْوَاوَ هُنَا أَوَّلَى؛ لِأَنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ لَا يُعْلَمُ مِمَّا قَدَّمَهُ اهـ ع ش أَيِ: إِنْ أَدْعَى الصَّبِيُّ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَرُشْدِهِ أَوْ الْمُخْجُونُ بَعْدَ إِفَاقَتِهِ وَرُشْدِهِ أَوْ الْمُبْدَّرُ بَعْدَ زَوَالِ تَبْذِيرِهِ. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ أَخَذَ الْإِنْح) عَطْفٌ عَلَى بَيْعًا. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَا يَبَيِّنُهُ الْإِنْح) فَلَوْ أَقَامَ مَنْ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلَهُ مِنَ الْوَلِيِّ وَالْمُخْجُورِ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِمَا أَدْعَاهُ حُكِمَ لَهَا بِهَا وَلَوْ بَعْدَ الْحَلْفِ كَمَا فِي الْمَحَرَّرِ نَهَايَةٍ وَمُعْنَى. ٥. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُمَا لَا يُتَّهَمَانِ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُ الْمَثَنِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى.

٥. قَوْلُهُ (سَيِّدُ): (عَلَى الْوَصِيِّ وَالْأَمِينِ) وَمِثْلُهُمَا الْقَاضِي اهـ سَمِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالذَّغْوَى عَلَى الْقَاضِي وَلَوْ قَبْلَ عَزْلِهِ كَالذَّغْوَى عَلَى الْوَصِيِّ وَالْأَمِينِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ التَّنْبِيهِ وَاسْتِخَارَةُ الشَّيْخِ تَاجِ الدِّينِ الْفَزَارِيِّ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِلْسَّبْكِيِّ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ عِبَارَةُ سَمِ عَلَى مَنْهَجِ وَالْمُعْتَمَدُ قَبُولُهُ بِبَيْعِيهِ إِنْ كَانَ بَاقِيًا عَلَى وَلَايَتِهِ لَا إِنْ كَانَ مَغْرُولًا مَرَاتِنَتْهُ. وَقَوْلُهُ خِلَافًا لِلْسَّبْكِيِّ أَيِ: حَيْثُ قَالَ آخِرًا يَقْبَلُ قَوْلَهُ بِلا تَخْلِيفٍ وَلَوْ بَعْدَ عَزْلِهِ اهـ.

٥. قَوْلُهُ (سَيِّدُ): (وَالْأَمِينُ) أَيِ مَنْصُوبُ الْقَاضِي نَهَايَةٍ وَمُعْنَى.

٥. قَوْلُهُ (سَيِّدُ): (صُدُقٌ هُوَ بَيْعِيهِ) وَمَحَلُّ عَدَمِ قَبُولِ قَوْلِ الْوَصِيِّ وَالْأَمِينِ فِي غَيْرِ أَمْوَالِ التَّجَارَةِ أَمَا فِيهَا

٥. قَوْلُهُ (سَيِّدُ): (عَلَى الْوَصِيِّ وَالْأَمِينِ) وَمِثْلُهُمَا الْقَاضِي مُطْلَقًا.

ومن ثم لو كانت الأُم وصيةً كانت كالأوليين هنا وفيما يأتي وكذا آباؤها والمُشتري من الولي كهُوَ وظاهرُ المتن أن القاضي ليس كمن ذكر وهو كذلك كما اعتمده السبكي فقال بعد تردّد له الحق أن قوله مقبول بلا يمين في أن تصرّفه للمصلحة وإن كان معزولاً؛ لأنه نائب الشرع عند تصرّفه وسيعلم ممّا يأتي في الوديعة أن محلّه في قاضٍ ثقة أمين وإلا كان كالوصي ويأتي آخرُ الوصايا أن الأوجه أن الثقة مثل الأصل وإلا فكالوصي وبحث الزركشي كالبلقيني قبول قول نحو الوصي في أن ما باع به ثمن المثل؛ لأنه من صفات البيع فإذا ثبت أنه جائز البيع قبل قوله في صفة؛ لأنه مدّعي الصحة وأما المصلحة فهي السبب المُسوّغ للبيع فاحتاج لثبوتها كما يحتاج الوكيل لثبوت الوكالة وقول البغوي لو قال الموكّل باع بغوي فاحش صدق ردّوه بأنه مبنيّ على رأيه أن القول قول مدّعي الفساد والأصح تصديق الوكيل؛ لأنّ موكّله يدّعي حيّاته والأصل عدّتها مع كونه سلطه على البيع بالإذن له فيه.

(فرغ) ليس للولي أخذ شيء من مال موليه إن كان غنياً مُطلقاً فإن كان فقيراً وانقطع بسببه عن

الظاهر كما قال الزركشي قبول قولهما لعسر الإشهاد عليهما فيها نهايةً ومغني قال ع ش قوله لعسر الإشهاد إلخ قال سم على منهج ومال م إلى التفصيل بين ما يعسر الإشهاد عليه كأن جلسا في حانوت لبيعا شيئاً فشيئاً فيقبل قولهما من غير إشهاد لعسره وبين أن لا يعسر كما لو أراد بيع مقدار كبير جملة بتمن فلا بد من الإشهاد انتهى اهـ . قوله: (ومن ثم) أي: ومن أجل أن المدار على التهمة عدماً ووجوداً . قوله: (كالأوليين) أي: الأب والجد . قوله: (آباؤها) أي وأمهاتها عبارة النهاية وكذا من في معناها كأبائها اهـ .

قوله: (والمشتري إلخ) عبارة المعنى والنهاية ودعواه على المشتري من الولي كدعواه على الولي فيقبل قوله أي المولى عليه إن اشترى من غير الأب والجد لا إن اشترى منهما اهـ وعبارة البجيري ومثل المشتري من الولي المشتري منه وهكذا من كل من وضع يده كما في الحلبي اهـ . قوله: (وظاهر المتن أن القاضي إلخ) ويحتمل أن مراد المصنف بالأمين ما يشمل القاضي فحكمه حكم أمينه كما اعتمده النهاية وسَمَ وفقاً للتاج .

قوله: (وهو ما اعتمده السبكي فقال بعد تردّد إلخ) وهذا هو الظاهر اهـ مغني . قوله: (أن محلّه) أي: محل ما قاله السبكي آخر من قبول قول القاضي بلا يمين ولو بعد عزله . قوله: (مثل الأصل) أي: فيصدق بيمينه . قوله: (والأ كان كالوصي) أي: وإن لم يكن القاضي ثقة فيصدق المولى بيمينه . قوله: (فإذا ثبت) أي: بالبيّنة (آته) أي: البائع (جائز البيع) أي: بكونه نحو وصي . قوله: (قبل قوله إلخ) أي: بيمينه . قوله: (فاحتاج) أي: نحو الوصي (لثبوتها) أي: ثبوت المصلحة بالبيّنة ومَرَّ عن النهاية والمغني استثناء أموال التجارة . قوله: (ليس للولي) إلى قوله واغترض في النهاية والمغني إلا قوله أخذ إلى يأخذ الأقل . قوله: (مطلقاً) أي انقطع بسبب مال موليه عن الكسب أو لا .

كسبه أخذ قدر نفقته عند الرافعي ورجح المصنف أنه يأخذ الأقل منها ومن أجره مثله وإذا أسير لم يلزمه بدل ما أخذه. قال السنوي هذا في وصي أو أمين أمّا أب أو جدّ فيأخذ قدر كفايته اتفاقاً سواء الصحيح وغيره واعترض بأنه إن كان مكتسباً لا تجب نفقته ويؤدّ بأنّ المعتمد أنه لا يكلف الكسب فإن فرض أنه اكتسب مالا يكفيه لزم فرعه تمام كفايته وحيثيذ فغاية الأصل هنا أنه اكتسب دون كفايته فيلزم الولد تمامها فائجة أنّ له أخذ كفايته البعض في مقابلة عمله والبعض لقربته وقيس بولي التيم فيما ذكر من جمع مالا لفلان أسير أي: مثلاً فله إن كان فقيراً الأكل منه كذا قيل. والوجه أن يقال فله أقلّ الأمرين وللأب والجدّ استخدام محجوره فيما لا يقابل بأجرة ولا يضره على ذلك على الأوجه خلافاً لمن جزم بأن له ضربه

□ فؤد: (قدر نفقته) أي: مؤنته نهايةً ومغني وفي سم عن العباب مثله. □ فؤد: (ورجح المصنف) اغتمده النهاية والمغني أيضاً. □ فؤد: (أن يأخذ إلخ) أي: من غير مراجعة الحاكم مغني ونهاية. □ فؤد: (وإذا أسير) أي: الولي. □ فؤد: (هذا في وصي إلخ) هل هذا على إطلاقه أي: وإن لم يكونا مقتدرين على الكسب أو مقتد بما مرّ من الانقطاع بسبب الاشتغال بمال المولى عن الكسب والظاهر الأول كما مرّ عن القليوبي. □ فؤد: (إما أب أو جدّ) أي: أو أم إذا كانت وصية وأما الحاكم فليس له ذلك لعدم اختصاص ولايته بالمحجور عليه وإن تضرّج الأب وإن علا فله الرفع إلى القاضي ليتصّب قيماً بأجرة من مال محجوره وله أن يتصّب غيره بها بنفسه نهايةً ومغني. □ فؤد: (الصحيح) أي المقتدر على الكسب. □ فؤد: (واعترض) أي التعميم. □ فؤد: (بأنه) أي: الأصل. □ فؤد: (ما لا يكفيه) ما موصولة أو موصوفة اه سم أي: مقدار لا يكفيه أي: وإن اكتسب ما يكفيه فلا يأخذ شيئاً. □ فؤد: (فغاية الأصل) أي من الأب أو الجدّ أو الأم بشرطها. □ فؤد: (البعض إلخ) بدل من قوله كفايته. □ فؤد: (أي: مثلاً) يدخل من جمع لإخلاص مدين مغير أو مظلوم مصادر وهو حسن متعين حثاً وترغيباً في هذه المكرمة اه سيّد عمر أقول وكذا يدخل من جمع لنحو بناء مسجد. □ فؤد: (كذا قيل) لعلّ قائله بناءه على مصحح الرافعي اه سيّد عمر. □ فؤد: (أقلّ الأمرين) أي: التفقة وأجرة المثل. □ فؤد: (وللأب إلخ) هل مثلها الأم الوصية. □ فؤد: (فيما لا يقابل بأجرة) قضيته أنه لو استخدمه فيما يقابل بأجرة لزمته وإن لم يكرهه لكانت بولايته عليه إذا قصد بانفاقه عليه جعل التفقة في مقابلة الأجرة اللازمة له برئت ذمته؛ لأن محلّ وجوب نفقته عليه إذا لم يكن له مال أو كسب يتوق عليه منه وهذا بوجوب الأجرة له صار له مال ويتبني أن محلّ تلك القضية ما لم يرّد تربيته وتدريبه على الأمور ليتأدّها بعد البلوغ أخذاً من قوله ولخدمته إلخ أما الأخوة إذا وقع منهم استخدام لبعضهم وجبت الأجرة عليهم للصغار منهم إذا استخدموهم ولم تنسقط عنهم بالإنفاق عليهم؛ لأنهم ليس لهم ولاية التملك ولو اختلفا في الاستخدام وعدمه صدق

□ فؤد: (قدر نفقته) عبر في العباب بالمؤمن. □ فؤد: (ما لا يكفيه) ما موصولة أو موصوفة. □ فؤد: (أن له أخذ كفايته إلخ) يتأمل.

عليه وإعارته لذلك ولخدمته من يتعلم منه ما ينفعه ديناً أو دنياً وإن قوبل بأجرة كما تعلم مما يأتي أول العارية وبحث أن علم رضا الولي كإذنه وأن للولي إيجاره بنقته وهو محتمل إن علم أن له فيها مصلحة لكون نفعته أكثر من أجرته عادة وأفتى المصنف بأنه لو استخدم ابن بنته لزمه أجرته إلى بلوغه ورشده وإن لم يكرهه؛ لأنه ليس من أهل التبذير بمنافعه المقابلة بالعوض ومن ثم لم تجب أجرة الرشيد إلا إن أكره ويجري هذا في غير الجد للأتم. قال الجلال البلقيني ولو كان للصبى مال غائب فأنفق وليه عليه من مال نفسه بنية الرجوع إذا حضر ماله رجع إن كان أباً أو جدّاً؛ لأنه يتولى الطرفين بخلاف غيرهما أي: حتى الحاكم بل يأذن لمن يُنفق ثم يؤفيه وأفتى القاضي بأن الأب لو حفظ مال الابن سنين فمات واشتبه على الحاكم أنه أنفق على الطفل من ماله أو مال نفسه حمل على أنه من مال الطفل احتياطاً لقلّ يضرب باقي الورثة اهـ وبمثله أفتى البلقيني وعلمه بأن الوالد ولي متصرف والأصل براءة ذمته والظاهر

مُنكره؛ لأن الأصل عدمه وطريق من أراد الخلاص من ذلك أن يرفع الأمر إلى الحاكم ويستأجر إخوته الصغار بأجرة معينة ويستأذنه في صرف الأجرة عليهم فيبذل ذلك ومثل ذلك في عدم براءة الأخ مثلاً ما لو كان لإخوته جامكية مثلاً وأخذ ما يتحصل منها وصرفه عليهم فلا يبرأ من ذلك وطريقه الرفع إلى الحاكم إلى آخر ما تقدّم اهـ ش. قوّه: (وإعارته) عطف على استخدام إلخ. قوّه: (لذلك) أي: لما لا يقابل بأجرة. قوّه: (وأن للولي إيجاره إلخ) ظاهره بل صريحه أن له ذلك مع عدم تقديرها بمقدار معلوم وإلا فلو أجره بمقدار معلوم فهي مسألة منصوصة لا مبحوثة اهـ سيّد عمر. قوّه: (لكون نفعته أكثر) ينبغي أو مثلاً لكن تتوفّر عليه مؤنّ التهيئة من طحين ونحوه بل وأقل منها إذا تعيّن بأن لم يجد رغباً فيه غير باذله فإن إيجاره بها وإن قلت أولى من تركه ولا ينبغي أن يقاس هذا ببيع ماله بدون ثمن المثل؛ لأن المال لا يموت بخلاف المنافع فإنها تموت بلا مقابل ومن ثم لو خيف على المال الفوات بيع ولو بأقل من ثمن المثل كما تقدّم فلو قال الشرح ككون نفعته إلخ لكان حسناً اهـ سيّد عمر.

قوّه: (لأنه ليس إلخ) أي: ابن البنت. قوّه: (في غير الجد للأتم) يشمل الأب والجد للأب اهـ سم ومر عن ع ش طريق براءة الذمة فراجعهُ. قوّه: (غائب) لعلمه ليس بقيّد كما يفيدُه التعليل الآتي. قوّه: (حتى الحاكم) أي والأتم الوصية أخذاً من التعليل السابق. قوّه: (بأن الأب إلخ) سكّت عن غير الأب وقضية تعليل البلقيني الآتي أنه مثله اهـ سم. قوّه: (فمات إلخ) أي: مات الأب ونقص من مال الابن شيء ولم يعلم أنه أنفق عليه أو أثلفه فصار ضامناً اهـ كزدي. قوّه: (من ماله) أي: الطفل. قوّه: (احتياطاً إلخ) أي: لأنه لو حمل على أنه أنفق من مال نفسه تبرّعاً صار ناقص من مال الابن

قوّه: (في غير الجد للأتم) يشمل الأب والجد للأب. قوّه: (بأن الأب إلخ) سكّت عن غير الأب وقضية تعليل البلقيني الآتي أنه مثله.

يقتضي ذلك والأمين إذا مات وصَمِنَاهُ فذلك حيث لم يظهر ما يُسْقِطُ التَّعَلُّقَ بِتَرَكْتِهِ اهـ. نعم
لِذِي الْمَالِ أَنْ يُخْلَفَ بَقِيَّةُ الْوَرْتَةِ عَلَى أَنَّ أَبَاهُ أَنْفَقَ عَلَيْهِ مَا كَانَ لَهُ تَحْتَ يَدِهِ وَأَفْتَى جَمْعَ فِيمَنْ
تُبَتَّ لَهُ عَلَى أَبِيهِ دَيْنٌ فَادَّعَى إِنْفَاقَهُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يُصَدِّقُ هُوَ وَوَارِثُهُ أَي: بِالْيَمِينِ وَالتَّبْلُقِينِي بِجَوَازِ
الشُّرْبِ عَلَى وَجْهِ لَا يَحْتَقِلُ بِهِ مِنْ نَحْوِ عَيْنٍ وَنَهَرٍ لِقَاصِرٍ فِيهِ شَرِكَةٌ وَلَقِطُ سَنَابِلٍ مِنْ زَرْعِهِ لَا
كِسْرَةَ لَهُ سَاقِطَةً وَخَالَفَهُ الزَّرَكَشِيُّ فِي الثَّانِيَةِ أَي: لِأَنَّهَا كَالثَّالِثَةِ الْقَائِلُ هُوَ بِامْتِنَاعِهَا وَخَرَجَ بِمَا
قَيَّدَ بِهِ شُرْبُ يَضُرُّ نَحْوَ زَرْعِهِ فَيَمْتَنِعُ وَأَفْتَى الْقَاضِي فِيمَا لَوْ اشْتَرَى ضَيْعَةً مِنْ قِيمٍ يَتِيمٍ وَسَلَّمَهُ
الْثَمَنَ فَكُمِّلَ الْمَوْلَى وَأَنْكَرَ كَوْنُ ذَلِكَ الْقِيمِ وَلِئَالِهَا وَاسْتَرَى الضَّيْعَةَ ثُمَّ اشْتَرَاهَا مِنْهُ بِأَنَّهُ لَا يَرْجِعُ
بِالْثَمَنِ عَلَى الْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ صَدَّقَهُ عَلَى الْوَلَايَةِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى مِنْ وَكِيلٍ وَدَفَعَ لَهُ الثَّمَنَ فَأَنْكَرَ
الْمَوْكَلُ الْوَكَالَةَ وَأَخَذَ الْمَبِيعَ فَاشْتَرَاهُ مِنْهُ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْوَكِيلِ بِالْثَمَنِ؛ لِأَنَّهُ صَدَّقَهُ عَلَى الْوَكَاةِ
وَاسْتَشْكَلَهُ الْعَرَبِيُّ بِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِمْ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا وَصَدَّقَ الْبَائِعَ عَلَى مِلْكِهِ ثُمَّ اسْتَحَقَّ
رَجْعَ عَلَيْهِ بِالْثَمَنِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا صَدَّقَهُ بِنَاءً عَلَى ظَاهِرِ الْحَالِ فَكَذَا هُنَا وَأَجَابَ شَيْخُنَا بِأَنَّ الْبَائِعَ فِي
تِلْكَ مُقَصِّرٌ بِيَعِهِ مَا هُوَ مُسْتَحَقٌّ اهـ. وَفِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّ الْمَلْحَظَ إِنَّمَا هُوَ التَّصَدِيقُ عَلَى الْمِلْكِ وَهُوَ
مَوْجُودٌ فِي الْكُلِّ فَكَمَا غُذِرَ فِي هَذِهِ بِاسْتِنَادِ تَصَدِيقِهِ إِلَى الظَّاهِرِ فَكَذَا فِي تَبْيِيحِهِ عَلَى أَنَّ الْقِيمَ
وَالْوَكِيلَ مُقَصِّرَانِ أَيْضًا بِيَعِيهِمَا قَبْلَ ثُبُوتِ وَلَا يَتِيهِمَا وَمِنْ ثَمَّ جَزُمْتُ بِخِلَافِ كَلَامِ الْقَاضِي
قُبِيلَ الْوَدِيعَةِ.

مَضْمُونًا عَلَى الْأَبِ فَيَنْصَرُّ غَيْرُ الْإِبْنِ مِنَ الْوَرْتَةِ.

☐ قَوْلُهُ: (فَذَلِكَ الْإِنْفَاقُ) أَي: التَّصَدُّقُ. ☐ وَقَوْلُهُ: (حَيْثُ الْإِنْفَاقُ) خَبَرٌ فَذَلِكَ وَالْجُمْلَةُ جَوَابُ إِذَا وَالْجُمْلَةُ
الشَّرْطِيَّةُ خَبَرٌ وَالْأَمِينُ. ☐ قَوْلُهُ: (مَا يُسْقِطُ الْإِنْفَاقُ) أَي: وَاحْتِمَالُ الْإِنْفَاقِ مِنْ مَالِ الْوَلَدِ هُنَا الَّذِي هُوَ الظَّاهِرُ
مُسْقِطٌ لِلتَّعَلُّقِ. ☐ قَوْلُهُ: (لِذِي الْمَالِ) أَي: لِلْإِبْنِ صَاحِبِ الْمَالِ. ☐ قَوْلُهُ: (إِنْفَاقُهُ) أَي: بَدَلُ الدَّيْنِ.
☐ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ يُصَدِّقُ هُوَ الْإِنْفَاقُ) أَي: الْأَبُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْبَلْقِينِي) أَي: وَأَفْتَى الْبَلْقِينِي. ☐ قَوْلُهُ: (لَا يَحْتَقِلُ بِهِ)
أَي: لَا يُبَالِي بِهِ لِقِلَّةِ التَّقْصِصِ بِهِ.

☐ قَوْلُهُ: (لِقَاصِرٍ) أَي: مَحْجُورٍ وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ لِشَرِكَةٍ. ☐ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ) أَي: فِي نَحْوِ الْعَيْنِ وَالتَّهَرِ خَبَرٌ مُقَدِّمٌ
لَهُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَفْظُ الْإِنْفَاقِ) عَطْفٌ عَلَى الشُّرْبِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَا كِسْرَةَ لَهُ) أَي: لِلْقَاصِرِ عَطْفٌ عَلَى سَنَابِلِ الْإِنْفَاقِ.
☐ قَوْلُهُ: (فِي الثَّانِيَةِ) وَهِيَ لَفْظُ السَّنَابِلِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِمَا قَيَّدَ بِهِ) وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَى وَجْهِ لَا يَحْتَقِلُ بِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (ثُمَّ
اشْتَرَاهَا مِنْهُ) أَي: الضَّيْعَةَ مِنَ الْمَوْلَى.

☐ قَوْلُهُ: (عَلَى الْبَائِعِ) أَي: الْقِيمِ. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ صَدَّقَهُ) أَي: بِالشُّرَاءِ مِنْهُ وَقَوْلُهُ وَاسْتَشْكَلَهُ أَي: كُلًّا مِنْ
الْمَقِيسِ وَالْمَقِيسِ عَلَيْهِ.

☐ قَوْلُهُ: (فِي تِلْكَ) أَي: فِي صُورَةِ بَيْعِ الْمَالِكِ ظَاهِرًا. ☐ قَوْلُهُ: (فِي تَبْيِيحِهِ) فِي صُورَتَيْ بَيْعِ الْقِيمِ
وَالْوَكِيلِ. ☐ قَوْلُهُ: (قُبِيلَ الْوَدِيعَةِ) ظَرْفٌ جَزُمْتُ.

(بَابُ الصُّلْحِ وَالتَّرَاحُمِ عَلَى الْحَقُوقِ الْمَشْتَرَكَةِ)

هو لغة قطع النزاع وشرعاً عقدٌ مخصوصٌ يحصلُ ذلك وأصله قبل الإجماع قوله تعالى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨] والخيرُ الصحيح «الصلحُ جائزٌ بين المسلمين إلّا صلحاً أحلَّ حراماً أو حرّمَ حلالاً» وخصّوا لانقيادهم وإلا فالكفّارُ مثلهم. (هو) أنواعُ صلحٍ بين المسلمين والمُشركين أو بين الإمام والُبَغاة أو بين الزوجين وُصلحٌ في معاوضةٍ أو دينٍ وهو المقصودُ هنا ولَفْظُهُ يتعدّى غالباً للمُتروكِ بمن وعن وللمأخوذِ بعليّ والباءِ وهو (قسمانِ أحدهما يجري بين المُتداعيين وهو نوعانِ أحدهما على إقرارٍ أو حُجّةٍ أخرى (فإن جرى على عيني غيرِ العينِ

بَابُ الصُّلْحِ

قول (سني): (باب الصلح) لو عبّر بكتاب كان أوضح؛ لأنه لا يتدرج تحت ما قبله، وهو يُذكر ويُؤثّر فيقال الصلح جائزٌ وجائزُهُ وهو رخصةٌ على الْمُتَعَمِّدِ؛ لأنَّ الرخصةَ هي الحُكْمُ الْمُتَغَيِّرُ إِلَيْهِ السَّهْلُ لِعُذْرِ مع قيام السببِ لِلْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ ولا يُشْتَرَطُ لِتَسْمِيئِهَا رُخْصَةً التَّغْيِيرُ بِالْفِعْلِ بل ورودُ الحُكْمِ على خلافٍ ما تَقْتَضِيهِ الْأَصُولُ الْعَامَّةُ كَافٍ في كونه رخصةً كما يُعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ مَثْنِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَشَرْحِهِ اهـ ع ش. قول: (والتراحُم) إلى قوله وقضيةُ قوله في النهاية وكذا في الْمُغْنِي إلّا قوله وعنه. قول: (لغة) أي: وعرفناه عميرة. قول: (وشرعاً إلخ) أي: فهو من نقل اسمِ المُسَبِّبِ إلى سَبَبِهِ على خلافِ الغالبِ مِنَ التَّقْلِيلِ مِنَ الْأَعْمِ إِلَى الْأَخْصِ. قول: (يُخْصَلُ ذَلِكَ) مِنَ التَّخْصِيلِ أي: يُخْصَلُ بِهِ قَطْعُ التَّرَاحُمِ. قول: أَحَلَّ حَرَامًا كَالصُّلْحِ عَلَى نَحْوِ الْخَمْرِ. وقول: (أو حرّمَ حلالاً) كَانَ يُصَالِحُ زَوْجَتَهُ عَلَى أَنْ لَا يُطَلِّقَهَا فَإِنْ قِيلَ الصُّلْحُ لَمْ يُحَرِّمِ الْحَلَالَ وَلَمْ يُحَلِّلِ الْحَرَامَ بل الأمرُ على ما كان عليه مِنَ الْحِلِّ وَالْحُرْمَةِ أَجِيبَ بَأَنَّ الصُّلْحَ هُوَ الْمُجَوِّزُ لَنَا الْإِفْدَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي الظَّاهِرِ لَوْ صَحَّحْنَاهُ ابُجَيْرِمِي.

قول: (وخصّوا) أي: المُسْلِمُونَ بِالذِّكْرِ فِي الْحَدِيثِ. قول: (لإنقيادهم) أي: إلى الْأَحْكَامِ غَالِبًا نِهَايَةً وَمُغْنِي. قول: (أو بين الإمام) أي: حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا بَأَنَّ وَقَعَ مِنْ نَائِبِهِ وَعَبَّرَ النَّهْيَةَ وَالْمُغْنِي هُنَا وَفِي قَوْلِهِ أَوْ بَيْنَ الْإِلْخِ بِالْوَاوِ وَهُوَ أَنْسَبُ بِقَوْلِهِمْ أَنْوَاعٌ وَعَقَدُوا لِلأَوَّلِ بَابَ الْهُدْنَةِ وَلِلثَّانِي بَابَ الْبُغَاةِ وَلِلثَّالِثِ بَابَ الْقِسْمِ وَالتَّشْوِيزِ. قول: (أو دينٍ) بفتح الدالِ سواءً كان بسببِ مُعَامَلَةٍ أَوْ لَا فَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ عِبَارَةً النَّهْيَةَ وَالْمُغْنِي وَصُلْحُ الْمُعَامَلَةِ هُوَ مَقْصُودُ الْبَابِ اهـ. قول: (وهو) أي: صُلْحُ الْمُعَاوَضَةِ. قول: (أو حُجَّةٍ أُخْرَى) عَبَّرَ بِهَا دُونَ الْبَيِّنَةِ لِتَشْمَلِ الشَّاهِدَ وَالْيَمِينَ وَعِلْمَ الْقَاضِي ع ش وَالْيَمِينَ الْمَرْدُودَةُ بِجَيْرِمِي.

قول (سني): (على عيني) يجوزُ أَنْ يُرِيدَ بِهَا مُقَابِلَ الْمَنْفَعَةِ بِدَلِيلِ مُقَابَلَتِهَا بِهَا وَحَيْثُذِ قَوْلُهُ فَهُوَ يَبْجُوزُ

بَابُ الصُّلْحِ

قول (نقش): (على عيني) يجوزُ أَنْ يُرِيدَ بِهَا مُقَابِلَ الْمَنْفَعَةِ بِدَلِيلِ مُقَابَلَتِهَا بِهَا وَحَيْثُذِ قَوْلُهُ فَهُوَ يَبْجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ الْمُغْنِي الشَّامِلِ لِلْسَّلَامِ وَحَيْثُذِ يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ أَحْكَامُهُ أَحْكَامُ السَّلَامِ وَلَا يَضُرُّ الْإِجْمَالُ

(المُدَّعَاة) كَأَنِ ادَّعَى عَلَيْهِ بَدَارٍ فَأَقَرَّ لَهُ بِهَا ثُمَّ صَالَحَ عَنْهَا بِتَوْبٍ مُعَيَّنٍ (فَهُوَ بَيْعٌ) لِلْمُدَّعَاةِ مِنَ الْمُدَّعِي لِغَرِيمِهِ (بَلْفَظِ الصُّلْحِ تَثَبُّتٌ فِيهِ أَحْكَامُهُ) أَيُ: الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ حُدَّه صَادِقٌ عَلَيْهِ (كَالشَّفْعَةِ وَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ) وَخِيَارِي الْمَجْلِسِ وَالشَّرْطِ (وَمَنْعُ تَصَرُّفِهِ) فِي الْمُصَالِحِ عَلَيْهِ وَعَنْهُ (قَبْلَ قَبْضِهِ وَاشْتِرَاطِ التَّقَابُضِ إِنْ اتَّفَقَا) أَيُ الْمُصَالِحُ بِهِ وَالْمُصَالِحُ عَلَيْهِ (فِي عِلَّةِ الرِّبَا) وَاشْتِرَاطُ التَّسَاوِي إِنْ اتَّخَذَا جِنْسًا رِبَوِيًّا وَالْقَطْعُ فِي بَيْعٍ نَحْوِ زَرْعٍ أَخْضَرَ وَالسَّلَامَةُ مِنْ شَرْطٍ مُفْسِدٍ مِمَّا مَرُّ وَجَرَيَانُ التَّحَالُفِ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ فِي شَيْءٍ مِمَّا مَرُّ وَقَضِيَّةٌ قَوْلُهُ عَلَى عَيْنٍ غَيْرِ الْمُدَّعَاةِ الْمَوَافِقُ لِأَصْلِهِ وَالْعَزِيزُ أَنَّ صُلْحَهُ مِنْ عَيْنٍ مُدَّعَاةٍ بِذَيْنِ مَوْصُوفٍ لَيْسَ بَيْعًا أَيُ بَلِ سَلَمٌ. وَقَضِيَّةٌ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ عَكْسُهُ وَلَا تَخَالُفُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الدَّيْنُ غَيْرَ نَقْدٍ وَوُصِفَ بِصِفَةِ السَّلَمِ

أَنْ يُرِيدَ بِهِ الْمَعْنَى الشَّامِلَ لِلْسَّلَمِ وَحَيْثُ يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ أَحْكَامُهُ أَحْكَامُ السَّلَمِ وَلَا يَضُرُّ الْإِجْمَالُ فِي الْأَحْكَامِ؛ لِأَنَّ تَفْصِيلَهَا وَرَدَّ أَحْكَامُ كُلِّ مِنَ الْقِسْمَيْنِ إِلَيْهِ مَوْكُولٌ إِلَى مَا عَلِمَ مِنْ أَبْوَابِ الْبَيْعِ وَعَلَى هَذَا فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ مَسْأَلَةُ الذَّيْنِ لِدُخُولِهَا فِي كَلَامِهِ أَهْ سَمَ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ جَوَابُ آخَرُ.

□ قَوْلُ (سَيِّ): (فَهُوَ بَيْعٌ الْخُ) وَيُسَمَّى صُلْحُ الْمُعَاوَضَةِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (فِي الْمُصَالِحِ عَلَيْهِ وَعَنْهُ) كَانَ الْأَوَّلَى بِالنِّسْبَةِ لِلْمُدَّعِي وَالثَّانِي بِالنِّسْبَةِ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَكَانَ ضَمِيرُ تَصَرُّفِهِ لِلْمَذْكُورَيْنِ مِنَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ أَهْ سَمَ.

□ قَوْلُ (سَيِّ): (قَبْلَ قَبْضِهِ) وَقَبْضُ الْمُصَالِحِ عَنْهُ إِذَا كَانَ بِيَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِمَضِيِّ الزَّمَنِ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ أَهْ سَمَ أَيُ: بَعْدَ الْإِذْنِ فِي الْقَبْضِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْقَطْعُ) وَقَوْلُهُ: (وَالسَّلَامَةُ) عَطَفَ عَلَى التَّسَاوِي.

□ قَوْلُهُ: (وَجَرَيَانُ التَّحَالُفِ) عَطَفَ عَلَى اشْتِرَاطِ الْخُ فِي الشَّرْحِ أَوْ عَلَى الشَّفْعَةِ فِي الْمُتَنِ.

□ قَوْلُهُ: (عَكْسُهُ) أَيُ: لَيْسَ سَلَمًا بَلِ بَيْعٌ أَهْ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَوَّلَ مَحْمُولٌ الْخُ) كَانَ وَجْهُهُ أَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا وَصِفَ بِصِفَةِ السَّلَمِ حَيْثُ أَمَكَنَّ حَمْلُهُ عَلَى السَّلَمِ أَنَّهُ سَلَمٌ وَإِلَّا فَكَانَ يُمَكِّنُ كَوْنُ هَذَا الْأَوَّلِ بَيْعًا أَهْ سَمَ. □ قَوْلُهُ: (غَيْرُ نَقْدٍ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ نَقْدًا أَهْ سَمَ أَقُولُ أَخْذَا مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي كَالْعَيْنِ الْمُدَّعَاةِ أَنَّ الْعَيْنَ الْمُدَّعَاةَ هُنَا نَقْدٌ. □ قَوْلُهُ: (غَيْرُ نَقْدٍ) يَنْبَغِي أَوْ نَقْدًا أَوْ كَانَتِ الْعَيْنُ الْمُدَّعَاةَ غَيْرَ

فِي الْأَحْكَامِ؛ لِأَنَّ تَفْصِيلَهَا وَرَدَّ أَحْكَامُ كُلِّ مِنَ الْقِسْمَيْنِ إِلَيْهِ مَوْكُولٌ إِلَى مَا عَلِمَ مِنْ أَبْوَابِ الْبَيْعِ وَعَلَى هَذَا فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ مَسْأَلَةُ الذَّيْنِ لِدُخُولِهَا فِي كَلَامِهِ. □ قَوْلُهُ: (فِي الْمُصَالِحِ عَلَيْهِ وَعَنْهُ) كَانَ الْأَوَّلُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُدَّعِي وَالثَّانِي بِالنِّسْبَةِ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَكَانَ ضَمِيرُ تَصَرُّفِهِ لِلْمَذْكُورَيْنِ مِنَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ.

□ قَوْلُ (سَمَقْنَسَ): (قَبْلَ قَبْضِهِ) وَقَبْضُ الْمُصَالِحِ عَنْهُ إِذَا كَانَ بِيَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِمَضِيِّ الزَّمَنِ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي مَجْلِهِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَوَّلَ مَحْمُولٌ الْخُ) كَانَ وَجْهُهُ أَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا وَصِفَ بِصِفَةِ السَّلَمِ حَيْثُ أَمَكَنَّ حَمْلُهُ عَلَى السَّلَمِ أَنَّهُ سَلَمٌ وَإِلَّا فَكَانَ يُمَكِّنُ كَوْنُ هَذَا الْأَوَّلِ بَيْعًا. □ قَوْلُهُ: (غَيْرُ نَقْدٍ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ نَقْدًا. □ قَوْلُهُ: (غَيْرُ نَقْدٍ) يَنْبَغِي أَوْ نَقْدًا وَكَانَتِ الْعَيْنُ الْمُدَّعَاةَ غَيْرَ نَقْدٍ أَمَا لَوْ كَانَ نَقْدًا وَكَانَتِ الْعَيْنُ الْمُدَّعَاةَ غَيْرَ نَقْدٍ فَهُوَ بَيْعٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ الْمَحَلِّي وَهَذَا يَرُدُّ عَلَى قَوْلِهِ وَالثَّانِي مَحْمُولٌ الْخُ؛ إِذْ لَا يَتَقَيَّدُ بِكَوْنِ الْمُدَّعَاةِ نَقْدًا.

والثاني محمولٌ على ما إذا كان الدينُ نقدًا كالعين المُدَّعَاةِ لِجَوَازِ بَيْعِ أَحَدِ النَقْدَيْنِ بِالْآخَرِ دونَ إسلامِهِ فيه وحيثُيذ فلا تُرَدُّ عليه مسألةُ الدينِ؛ لأنَّ فيه تفصيلًا كما عُلِمَتْ.

(تنبيه) هل يأتي الصُّلْحُ بمعنى السَّلَمِ فيما إذا قال المُقَرُّو صالِحُكَ عن هذا الذي أَقَرَّتْ به لَكَ بثُوبٍ صِفَتُهُ كَذَا في ذِمَّتِي أو قال له المُقَرُّو له صالِحُكَ عن هذا الذي أَقَرَّتْ لي به بثُوبٍ صِفَتُهُ كَذَا في ذِمَّتِكَ فالذي جَرَى عليه الإسْنَوِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ كَالشَّارِحِ وَقَالَ إِنَّمَا سَكَتَ الشَّيْخَانِ عَنْهُ لِظُهُورِهِ وَشَيْخُنَا وَغَيْرُهُمَا أَنَّهُ يَأْتِي بِمَعْنَاهُ وَنَقَلَهُ الإسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ وَلَمْ يُبَالُوا بِكَوْنِهِ صَارَ صَاحِبَ مَذْهَبٍ مُسْتَقِيلٍ كَالْمُزَنِّي حَتَّى لَا تُعَدَّ تَخْرِيجَاتُهُ وَجُوهًا وَالَّذِي اقْتَضَتْهُ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ الإسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَقَوْلُ الشَّارِحِ سَكَتَا عَنْهُ أَيُّ: عَنْ التَّصْرِيحِ بِهِ أَنَّهُ فِي الْمِثَالَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ بَيْعٌ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ فِي السَّلَمِ فِي بَعَثِكَ ثُوبًا صِفَتُهُ كَذَا

نَقْدًا هـ سَمِ أَيُّ: كَمَا يُفْهَمُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ لِجَوَازِ بَيْعِ الْخِ (فَلَا تُرَدُّ عَلَيْهِ الْخِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ أَمَّا إِذَا صَالَحَهُ عَلَى دَيْنٍ فَإِنَّ كَانَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً فَهُوَ يَبِيعُ أَيْضًا أَوْ عَبْدًا أَوْ ثُوبًا مَثَلًا مَوْصُوفًا بِصِفَةِ السَّلَمِ فَهُوَ سَلَمٌ وَسَكَتَ الشَّيْخَانِ عَنْ ذَلِكَ أَيُّ الدَّيْنِ لِظُهُورِهِ قَالَ الشَّارِحُ جَوَابًا عَمَّا اعْتَزَّضَ بِهِ عَلَى الْمُصَنِّفِ بَأَنَّهُ كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَقُولَ فَإِنْ جَرَى عَلَى غَيْرِ الْعَيْنِ الْمُدَّعَاةِ لِيَشْمَلَ مَا لَوْ كَانَ عَلَى عَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ وَوَجْهَ الرَّدِّ أَنَّهُ لَوْ قَالَ ذَلِكَ لَمْ يَحْسُنْ إِطْلَاقُ كَوْنِهِ يَبِيعُ بَلْ فِي الْمَفْهُومِ تَفْصِيلٌ وَمَعْنَى قَوْلِ الشَّارِحِ فَهُوَ سَلَمٌ أَيُّ: حَقِيقَةٌ إِنْ كَانَ بَلْفِظُهُ وَإِلَّا فَهُوَ سَلَمٌ حُكْمًا لَا حَقِيقَةً هـ. قَوْلُهُ: (لَآنَ فِيهِ تَفْصِيلًا) أَيُّ: قَدْ يَكُونُ الصُّلْحُ عَلَيْهِ أَيُّ: الدَّيْنُ يَبِيعًا وَقَدْ لَا بِخِلَافِ الْعَيْنِ قَالَ سَمِ هَذَا التَّفْصِيلُ مُمَكِّنٌ فِي الْعَيْنِ أَيْضًا هـ. قَوْلُهُ: (وَقَالَ) أَيُّ: الشَّارِحُ الْمَحَلِّيُّ. هـ. قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَيُّ: عَنْ قَوْلِهِ عَلَى دَيْنٍ هـ ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَشَيْخُنَا الْخِ) عَطَفَ عَلَى الشَّارِحِ.

هـ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ الْخِ) خَبَرٌ فَالَّذِي الْخِ. هـ. قَوْلُهُ: (يَأْتِي الْخِ) أَيُّ: يَأْتِي لَفْظُ الصُّلْحِ بِمَعْنَى السَّلَمِ.

هـ. قَوْلُهُ: (وَنَقَلَهُ) أَيُّ: الْإِثْنَانِ بِمَعْنَاهُ. هـ. قَوْلُهُ: (يَكُونُهُ) أَيُّ: ابْنُ جَرِيرٍ. هـ. قَوْلُهُ: (كَمَا اعْتَزَّضَ بِهِ) أَيُّ: بِالْإِفْتِضَاءِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ الشَّارِحِ) عَطَفَ عَلَى عِبَارَةِ الرُّوضَةِ وَيُحْتَمَلُ عَلَى الإسْنَوِيِّ. هـ. قَوْلُهُ: (سَكَتَا) أَيُّ: الشَّيْخَانِ. هـ. قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيُّ: بِالصُّلْحِ عَلَى الدَّيْنِ. هـ. قَوْلُهُ: (فِي الْمِثَالَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ) أَيُّ: فِي أَوَّلِ التَّنْبِيهِ. هـ. قَوْلُهُ: (بَيْعُ الْخِ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَخِلَافًا لِلْمُعْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيُّ: أَنَّ الصُّلْحَ فِيهِمَا يَبِيعُ.

هـ. قَوْلُهُ: (فِي بَعَثِكَ الْخِ) بِذَلِكَ بَعْضٌ مِنْ قَوْلِهِ فِي السَّلَمِ.

هـ. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا إِذَا كَانَ الدَّيْنُ نَقْدًا) لَا يَتَقَيَّدُ بِذَلِكَ بَلْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَقْدًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَحَلِّيُّ وَيَتَحَصَّلُ حَيْثُيذ مِنْ هَذَا مَعَ إِطْلَاقِهِ فِي الْأَوَّلِ أَنَّهُ سَلَمٌ إِذَا كَانَ الدَّيْنُ غَيْرَ نَقْدٍ وَالْعَيْنُ نَقْدًا أَوْ غَيْرَ نَقْدٍ وَيَبِيعُ إِذَا كَانَ الدَّيْنُ نَقْدًا دُونَ الْعَيْنِ أَيْضًا فَمَا وَجْهَ هَذِهِ التَّفَرُّقَةِ مَعَ صِلَاحِيَّةِ كُلِّ لِلْبَيْعِ وَالسَّلَمِ فَلْيُحَرِّزْ. هـ. قَوْلُهُ: (لَآنَ فِيهِ تَفْصِيلًا) هَذَا التَّفْصِيلُ مُمَكِّنٌ فِي الْعَيْنِ أَيْضًا. هـ. قَوْلُهُ: (كَالشَّارِحِ) عِبَارَةُ شَرْحِ مَرِّ وَقَوْلُ الشَّارِحِ فَهُوَ سَلَمٌ أَيُّ: حَقِيقَةٌ إِنْ كَانَ بَلْفِظُهُ وَإِلَّا فَحُكْمًا. هـ. قَوْلُهُ: (أَيُّ: عَنِ التَّصْرِيحِ بِهِ) أَيُّ: وَالسُّكُوتِ عَنِ التَّصْرِيحِ بِهِ صَادِقٌ مَعَ اقْتِضَاءِ عِبَارَةِ الرُّوضَةِ خِلَافَهُ.

بهذا فالشيخان على أنه بيعٌ لَعَدَمَ لَفْظِ السَّلَمِ وأكثرُ المتأخرين على أنه سَلَمٌ نَظَرًا للمعنى وللأولين أن يُفَرَّقوا بين لَفْظِ الصُّلْحِ والبيع بأن البيع حيث أُطْلِقَ إِنَّمَا يَنْصَرِفُ لِمُقَابِلِ السَّلَمِ لاختلاف أحكاميهما فهو أَعْنَى البيع لا يخرج عن موضوعه لِغَيْرِهِ فإذا نَافَى لَفْظُهُ معناه غُلِبَ لَفْظُهُ؛ لأنه الأقوى وأما لَفْظُ الصُّلْحِ فهو موضوعٌ شرعًا لِعَقُودٍ مُتَعَدِّدَةٍ بِحَسَبِ المعنى لا غير وليس له موضوعٌ خاصٌ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ لَفْظُهُ حتى تَغْلِبَهُ فِيهِ فتَعَيَّنَ فِيهِ تحكيمُ المعنى لا غير وبه اتَّضَحَ الأولُ فتَأَمَّلْهُ. (أو جَرَى مِنَ الْعَيْنِ الْمُدَّعَاةِ (على منفعَةٍ) لها مُدَّةٌ معلومةٌ بِثَبُوتِ مَثَلًا لِعَرِيْمِهِ أو لِعَرِيْمِهَا مُدَّةٌ كذلك بها أو بِمَنْفَعَتِهَا (ف) هو (إجَارَةٌ) لِلْعَيْنِ الْمُدَّعَاةِ بِغَيْرِهَا مِنَ الْمُدَّعَى لِعَرِيْمِهِ أو لِعَرِيْمِهَا بها أو بِمَنْفَعَتِهَا مِنْ غَرِيْمِهِ لَه (تَثَبُّتٌ) فِيهِ (أحكامها) لِصِدْقِ حَدِّهَا عَلَيْهِ

□ فَوُدَّ: (فَالشَّيْخَانِ الْخ) تَفْصِيلٌ لِمَا مَرَّ فِي السَّلَمِ. □ فَوُدَّ: (عَلَى أَنَّهُ) أَي: جَرِيًّا عَلَى أَنَّ لَفْظَ بَعْتِكَ ثُبُوتًا الْخ. □ فَوُدَّ: (وَلِلَّأَوَّلِينَ) بِفَتْحِ التَّوْنِ أَي: الْإِسْتَوِيَّ وَمَنْ تَبِعَهُ أَهْ كُرْدِيَّ. □ فَوُدَّ: (لِاخْتِلَافِ أَحْكَامِيهِمَا) فِي هَذَا التَّغْلِيلِ نَظَرًا أَه سَم. □ فَوُدَّ: (فَإِذَا نَافَى لَفْظُهُ مَعْنَاهُ الْخ) هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ لَفْظَ الْبَيْعِ يُنَافِي الْوَصْفَ بِصِفَاتِ السَّلَمِ وَقَدْ يَمْنَعُ ذَلِكَ وَقَدْ يُؤَيِّدُ الْمَنَعَ بَأَنَّهُ لَوْ نَافَاهُ لَمْ يَتَعَقَّدْ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه سَم. □ فَوُدَّ: (لِعَقُودِ الْخ) أَي: لِمَعْنَى مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا. □ فَوُدَّ: (اتَّضَحَ الْأَوَّلُ) أَي: إِتْيَانُ الصُّلْحِ بِمَعْنَى السَّلَمِ. □ فَوُدَّ: (أَوْ جَرَى) أَي: الصُّلْحُ (مِنَ الْعَيْنِ الْخ) قَدْ يُشْكِلُ لَفْظُهُ مِنْ هُنَا مَعَ قَوْلِهِ لَهَا؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ دَاخِلَةٍ عَلَى الْمَثْرُوكِ أَي: لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ كَمَا هُوَ الْمُرَادُ هُنَا وَلَا عَلَى الْمَاخُوذِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تُجْعَلَ الْعَيْنُ مَثْرُوكَةً فِي الْجُمْلَةِ أَي: مِنْ حَيْثُ مَنْفَعَتُهَا أَه سَم. □ فَوُدَّ: (لَهَا) نَعَتْ لِمَنْفَعَةٍ وَالضَّمِيرُ لِلْعَيْنِ أَي: عَلَى مَنْفَعَةٍ كَائِنَةٍ لِلْعَيْنِ الْمُدَّعَاةِ فِي مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ قَمْدَةً مَنْصُوبَةً عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ فِيهِ لِحَرِيِّ أَه كُرْدِيَّ وَلَكِ أَنْ تُجْعَلَ مُدَّةٌ ظَرْفًا لِلنَّعْتِ.

□ فَوُدَّ: (بِثَبُوتِ) مُتَعَلِّقٌ بِضَمِيرِ الصُّلْحِ الْمُسْتَرَرِّ تَحْتَ جَرَى. □ وَفَوُدَّ: (لِعَرِيْمِهِ) أَي: غَرِيمِ الْمُدَّعَى نَعَتْ لِقَوْبِ أَي: كَانَ يَقُولُ الْمُدَّعَى لِعَرِيْمِهِ الْمُقَرَّرَ صَالِحَتَكَ عَنْ مَنْفَعَةٍ هَذَا الَّذِي أَفَرَزْتَ لِي بِهِ سَنَةَ بَثْوِكَ هَذَا أَوْ أَجَرْتُكَ هَذَا الَّذِي الْخ وَيَقْبَلُ الْغَرِيمُ الْمُقَرَّرَ. □ فَوُدَّ: (أَوْ لِعَرِيْمِهَا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَهَا. □ وَفَوُدَّ: (كَذَلِكَ) أَي: مَعْلُومَةً. □ وَفَوُدَّ: (أَوْ بِمَنْفَعَتِهَا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِهَا أَي: كَانَ يَقُولُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْمُقَرَّرَ صَالِحَتَكَ عَنْ هَذَا الَّذِي أَفَرَزْتَ بِهِ لَكَ أَوْ عَنْ مَنْفَعَتِهِ سَنَةً بَسْكَئِي دَارِي هَذِهِ سَنَةً أَوْ أَجَرْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ سَنَةً بِهَذَا الَّذِي أَفَرَزْتَ بِهِ لَكَ أَوْ بِمَنْفَعَتِهِ سَنَةً.

□ فَوُدَّ: (لِاخْتِلَافِ أَحْكَامِيهِمَا) فِي هَذَا التَّغْلِيلِ نَظَرًا. □ فَوُدَّ: (فَإِذَا نَافَى لَفْظُهُ مَعْنَاهُ الْخ) هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ لَفْظَ الْبَيْعِ يُنَافِي الْوَصْفَ بِصِفَاتِ السَّلَمِ وَقَدْ يَمْنَعُ ذَلِكَ وَقَدْ يُؤَيِّدُ الْمَنَعَ بَأَنَّهُ لَوْ نَافَاهُ لَمْ يَتَعَقَّدْ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ السَّلَمِ أَنَّهُ لَوْ أَسْلَمَ إِلَيْهِ مَالُهُ فِي ذِمَّتِهِ لَمْ يَصِحَّ لِعَدْلِهِ قَبْضُهُ مِنْ نَفْسِهِ فَيُحْمَلُ مَا هُنَا عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمُدَّعَى بِهِ عَيْنًا وَيَكُونُ قَبْضُهَا بِمُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ الْقَبْضَ. وَأَمَّا تَخْصِيصُ مَا تَقَدَّمَ بِغَيْرِ لَفْظِ الصُّلْحِ قَبْعِيْدٌ جِدًّا لَا وَجْهَ لَهُ تَأَمَّلْ. □ فَوُدَّ: (أَوْ جَرَى مِنَ الْعَيْنِ الْمُدَّعَاةِ) قَدْ يُشْكِلُ مِنْ هُنَا مَعَ قَوْلِهِ لَهَا؛ لِأَنَّهَا حَيْثُ تَبْعِيْدٌ غَيْرُ دَاخِلَةٍ عَلَى الْمَثْرُوكِ أَي: لِلْمُدَّعَى كَمَا هُوَ الْمُرَادُ هُنَا وَلَا عَلَى الْمَاخُوذِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ

أو جرى منها على أن ينتفع بها مدة كذا إعارته منه لغريمه ويتعين أن يحمل عليه قول السبكي يصلح على منافع الكلاب مدة معلومة أي بغير عوض أو على أن يطلقها فخلع أو على أن يرده عبده فجعله (أو) جرى من العين المدعاة (على بعض العين المدعاة) كنيصها (فهبة لبعضها) الباقي (لصاحب اليد) عليها (فتثبت) فيه (أحكامها) أي الهبة من إذن في قبض ومضي إمكانه بعد تقدم صيغة هبة لما ترك وقبولها (ولا يصح بلفظ البيع) له لعدم الثمن؛ لأن

قوله: (أو جرى منها إلخ) فيه ما مر آنفاً عن سم. قوله: (على أن ينتفع) أي: الغريم اه سم.
قوله: (إعارة إلخ) تثبت أحكامها فإن عين مدة إعارته مؤقتة ولا فمطلقة نهاية ومغني قال ع ش ومن أحكامها جواز الرجوع فيها متى شاء انتهى سم على منهج اه. قوله: (أو جرى منها) عطف على قوله جرى من العين إلخ والضمير للعين المدعاة. قوله: (أن يحمل عليه) أي: صلح الإعارة. قوله: (أو على أن يطلقها) عطف على قوله على أن ينتفع. قوله: (فخلع) كأن تقول الزوجة المقر لها صالحتك من هذا الذي أقررت لي به على أن تطلقني طلقه فيقبل الزوج بقوله صالحتك؛ لأنه قائم مقام طلقك ولا حاجة إلى إنشاء عقد خلع خلافاً لما وقع في كلام بعض أهل العصر اه ع ش. قوله: (عبده) أي: عبد المقر له.

قوله (سني): (فهبة إلخ) كأن صورته أن يقول وهبتك نصفها وصالحتك على الباقي قال الشيخ عميرة قال السبكي لو قال: وهبتك نصفها على أن تعطيني النصف الآخر فسد كتنظيره من الإبراء انتهى سم على منهج اه ع ش.

قوله (سني): (لصاحب اليد) أي: مثلاً ع ش. قوله: (فيثبت فيه) أي: في البعض الباقي فتصح الهبة بلفظ الهبة والتملك وشبههما نهاية ومغني أي: كالرقي والمعمري ع ش. قوله: (من إذن في قبض) أي: وجوز رجوع المصالح عن الصلح إذا لم يوجد قبض اه ع ش. قوله: (ومضي إمكانه) أي: مضي زمن إمكان قبض المثلوك إن كان في يد المدعى عليه. قوله: (بعد تقدم صيغة هبة لما ترك) أي: أو صيغة صلح أو تملك كما يأتي قال سم فإن قلت ذلك أي: تغييره بصيغة الهبة مشكلاً مخالفاً لظاهر كلام المصنف قلت الظاهر أنه لم يذكر ذلك لاغتياره بل توطئة لقوله أي: المصنف ولا يصح بلفظ البيع إلخ اه عبارة ع ش قوله بلفظ الهبة والتملك قضيته أنه لو اقتصر على قوله صالحتك من هذه الدار على نصفها لا يكون هبة لباقيها وهو غير مراد فإن الصيغة تقتضي أنه رضي منها ببعضها وترك باقيها ويصرح به قول الشارح م ر الآتي كصالحتك عن الدار على ربعها اه.

قوله (سني): (ولا يصح) أي: فيما إذا جرى على بعض العين المدعاة اه ع ش.

قوله (سني): (بلفظ البيع) بأن قيل بعتك نصفها وصالحتك على نصفها اه ع ش.

تجعل العين متروكة في الجملة أي: من حيث متعتها. قوله: (على أن ينتفع) أي الغريم. قوله: (أو على أن يطلقها) بأن يقر للزوجة بالعين. قوله: (بعد تقدم صيغة هبة لما ترك) فإن قلت اعتبار ذلك مشكلاً مخالفاً لظاهر كلام المصنف قلت الظاهر أنه لم يذكر ذلك لاغتياره بل توطئة لقوله ولا يصح

العين كُلُّهَا يَلْكَ الْمُقَرَّرُ لَهُ فَإِذَا بَاعَهَا بِيَعُضِهَا فَقَدْ بَاعَ مِلْكَهُ بِمِلْكِهِ وَالشَّيْءُ بِيَعُضِهِ وَهُوَ مُحَالٌ (وَالْأَصَحُّ صِحَّتُهُ بِلَفْظِ الصُّلْحِ) كَصَالِحَتِكَ مِنْهَا عَلَى نِصْفِهَا لِوُجُودِ خَاصَّةِ الصُّلْحِ وَهِيَ سَبْقُ الْخُصُومَةِ وَيَكُونُ هَبَةً تَنْزِيلًا لَهُ فِي كُلِّ مَحَلٍّ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ كَلَفِظِ التَّمْلِيكِ. (وَلَوْ قَالَ مِنْ غَيْرِ سَبْقِ خُصُومَةٍ صَالِحِي عَنْ دَارِكَ بِكَذَا) فَأَجَابَهُ (فَالْأَصَحُّ بَطْلَانُهُ)؛ لِأَنَّ لَفْظَ الصُّلْحِ يَسْتَدْعِي سَبْقَ الْخُصُومَةِ وَلَوْ عِنْدَ غَيْرِ قَاضٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ رَأَيْتَ الْإِسْنَوِيَّ صَرَّحَ بِهِ وَقَالَ: إِنَّهُ قَضِيَّةٌ إِطْلَاقِي الْمَثْنِ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَنْظُرْ لِقَوْلِهِ الْمُتَدَاعِيَيْنِ مَعَ أَنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْهُ الدَّعْوَى عِنْدَ قَاضٍ؛ لِأَنَّهُمْ أَطْلَقُوا آخِرَ الرُّجْعَةِ أَنَّهُ يَكْفِي سَبْقُ الدَّعْوَى وَلَوْ عِنْدَ غَيْرِ قَاضٍ وَلِأَنَّ اشْتِرَاطَ كَوْنِهَا عِنْدَهُ لَا مَعْنَى لَهُ هُنَا؛ لِأَنَّ اشْتِرَاطَ سَبْقِ الْخُصُومَةِ إِنَّمَا هُوَ لِوُجُودِ مُسَمًّى الصُّلْحِ عُرفًا وَذَلِكَ لَا بِتَقْيِيدٍ بِالدَّعْوَى عِنْدَهُ نَعَمْ إِنْ نَوَى بِهِ الْبَيْعَ كَانَ بَيْعًا؛ لِأَنَّهُ حَيْثُودَ كِنَايَةٍ؛ إِذْ لَا يُنَافِي الْبَيْعَ وَإِنَّمَا لَمْ يَصَحَّ بِهِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ

قوله: (والشئ) أي: وباع الشئ.

قول (شئ): (صحته) أي: الصلح ببعض العين المدعاة. قوله: (كصالحتك) إلى قوله كما هو ظاهر في النهاية والمغني. قوله: (وتكون إلخ) أي: صيغة صالحتك منها على نصفها مثلاً. قوله: (تنزيلاً) أي: للفظ الصلح.

قول (شئ): (صالحني عن دارك إلخ) خرج به ما لو قال لغريمه بلا خصومة أبرئني من دينك عليّ بأن قاله استيجاباً لطلب البراءة فأبرأه جاز عباب انتهى سم على منهج اهرع ش. قوله: (ولو عند غير قاض) أي: ولو مع غير المصالح كما يأتي فيما لو قال الأجنبي للمدعى عليه صالحني عن الدار التي بيدك لفلان بكذا لتفسي فإنه صحيح على ما يأتي اكْتِفَاءً بِالْمُخَاصَمَةِ السَّابِقَةِ بَيْنَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ ثُمَّ قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ يُشْعِرُ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ لِصِحَّةِ الصُّلْحِ مِنْ وَقُوعِ الْخُصُومَةِ عِنْدَ غَيْرِ الْمُتَخَاصِمِينَ فَلَا تَكْفِي الْمُنَاكَرَةُ فِيمَا بَيْنَهُمَا وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ قَمَتَى سَبَقَ بَيْنَهُمَا نِزَاعٌ ثُمَّ جَرَى الصُّلْحُ بِلَفْظِهِ صَحَّ؛ لِأَنَّهُ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ بَعْدَ خُصُومَةٍ وَيُمْكِنُ شُمُولُ قَوْلِهِ وَلَوْ عِنْدَ غَيْرِ قَاضٍ لِذَلِكَ اهرع ش وقوله لفلان الصواب إسقاطه أو يقول ويدعيها عليك فلان. قوله: (صرح به) أي: بالتعميم المذكور. قوله: (وكأنه) أي: الإسْنَوِيَّ. قوله: (منه) أي: من قول المصنف المتداعيين. قوله: (لأنهم إلخ) تعليل لعدم النظر. قوله: (ولو عند غير قاض) الأولى حذف ولو. قوله: (هنا) أي: في صحة الصلح. قوله: (وذلك) أي: وجود مسمى الصلح عرفاً. قوله: (نعم إلخ) استدراك على المثن. قوله: (إن نوى به) أي: بلفظ صالحني عن دارك بكذا وكذا ضمير قوله؛ لأنه وقوله لا ينافي وقوله به وقوله فارق. قوله: (البيع) أي: أو غيره مما يستعمل فيه لفظ الصلح من الإجارة وغيرها فيما يظهر ولعله إنما اقتصر عليه؛ لأنه الذي صرح به الشيخان ولأنه الظاهر من قول المصنف صالحني عن دارك بكذا اهرع ش. قوله: (لأنه حيثي كناية) من غير شك كما قاله وإن رده في المطلب نهاية ومغني قال ع ش قوله كناية معتمد اه. قوله: (وإنما لم يصح) أي: البيع.

بلفظ إلخ. قوله: (كان بيعاً) أي: كما قاله الشيخان وإن رده في المطلب م ر.

لِفَقْدِ شرطه المذكورِ وبِه فَارَقَ وَهَيْتُكَ بَعْشَرَةٌ بِنَاءٌ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ النَّظَرَ لِلْفِعْلِ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْهَبَةِ يُنَافِي الْبَيْعَ. (ولو صالح من دين) مُدْعَى بِهِ يَجُوزُ الْإِعْتِيَاضُ عَنْهُ لَا كُمُتْمَنٍ وَدَيْنٍ سَلَّمَ (على عَيْنٍ) أَرَادَ بِهَا هُنَا مَا يُقَابِلُ الْمَنْفَعَةَ الشَّامِلَ لِلْعَيْنِ وَالِدَيْنِ بِدَلِيلِ تَقْسِيمِهِ الْمُصَالِحَ عَلَيْهِ إِلَى عَيْنٍ وَدَيْنٍ فَتَغْلِيظُ وَزَعَمَ أَنَّهُ مُصَحِّفٌ وَأَنَّ الصُّوَابَ عَلَى غَيْرِهِ هُوَ الْغَلَطُ؛ إِذْ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ الْعَيْنَ فِي الْأَمْرَيْنِ تَارَةً وَفِي مُقَابِلِ الدَّيْنِ أُخْرَى وَأَنَّ ذَلِكَ مَجَازٌ عُرْفِيٌّ ذَلَّ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَهُ بَعْدَهُ مِنْ تَقْسِيمِ الْمُصَالِحِ عَلَيْهِ إِلَى عَيْنٍ وَدَيْنٍ وَمِثْلُ ذَلِكَ يَقَعُ فِي عِبَارَاتِهِمْ كَثِيرًا فَلَا غَلَطَ فِيهِ وَلَا تَصْحِيفَ فَإِنْ قُلْتُ: مَا وَجْهُ الْمُقَابَلَةِ بِالْمَنْفَعَةِ مَعَ الصُّحَّةِ فِيهَا أَيْضًا كَمَا عَلِمَ مِنَّا مَرَّةً قُلْتُ: لِأَنَّهُ لَا يَتَأْتِي فِيهَا التَّفْرِيعُ الَّذِي قَصَدَهُ مِنَ التَّوَافُقِ فِي عِلَّةِ الرِّبَا تَارَةً وَعَدَمِهَا أُخْرَى (صَحَّ) بِلَفْظِ بَيْعٍ

قوله: (شُرْطُهُ الْمَذْكُورُ) أَي: سَبَقُ الْخُصُومَةِ. قوله: (وَبِه) أَي: بِقَوْلِهِ؛ إِذْ لَا يُنَافِي الْبَيْعَ. قوله: (أَنَّ النَّظَرَ إِلَيْهِ) بَيَانٌ لِلضَّعِيفِ. وقوله: (لِلْفِعْلِ) أَي: لَفْظُ وَهَيْتُكَ بَعْشَرَةٌ وَعَلَى الْأَصَحِّ النَّظَرُ لِمَعْنَاهُ فَهُوَ صَحِيحٌ فِي الْبَيْعِ كَمَا يَأْتِي فِي الْهَبَةِ أَهْ كُرْدِي. قوله: (لِأَنَّ لَفْظَ الْهَبَةِ إِلَيْهِ) تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ وَبِه فَارَقَ.
قوله: (لَا كُمُتْمَنٍ) كَأَنَّهُ الْمَبِيعُ فِي الذَّمَّةِ بِلَفْظِ الْبَيْعِ حَتَّى يَخْسَنَ عَطْفُ قَوْلِهِ وَدَيْنٍ إِلَيْهِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَطْفٌ تَفْسِيرٌ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى أَمَّا مَا لَا يَصِحُّ الْإِعْتِيَاضُ عَنْهُ كَدَيْنِ السَّلَامِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ كَدَيْنِ السَّلَامِ أَي: وَكَالْمَبِيعِ فِي الذَّمَّةِ حَيْثُ عَقَّدَ عَلَيْهِ بِلَفْظِ الْبَيْعِ وَكَتُجُومِ الْكِتَابَةِ أَه. قوله: (عَلَى عَيْنٍ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى عَلَى غَيْرِهِ عَيْنٌ أَوْ دَيْنٌ وَلَوْ مَنَفَعَةٌ كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ صَحَّ لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ سِوَاهُ أُعْقِدَ بِلَفْظِ الْبَيْعِ أَمْ الصُّلْحُ أَمْ الْإِجَارَةُ وَعُلِمَ مِنَّا تَقَرَّرَ صِحَّةُ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ أَه قَالَ ع ش قَوْلُهُ مِنَّا تَقَرَّرَ هُوَ قَوْلُهُ عَلَى غَيْرِهِ أَه. قوله: (الشَّامِلُ) أَي: مَا يُقَابِلُ الْمَنْفَعَةَ. قوله: (بِدَلِيلِ إِلَيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَرَادَ إِلَيْهِ. قوله: (تَقْسِيمُهُ إِلَيْهِ) أَي: بِقَوْلِهِ الْآتِي فَإِنْ كَانَ الْعِيَاضُ عَيْنًا إِلَيْهِ.
قوله: (إِلَى مُعَيَّنٍ) الْأَوَّلَى عَيْنٌ. قوله: (وَزَعَمَ إِلَيْهِ) عَطْفٌ تَفْسِيرٌ لِتَغْلِيظِهِ. قوله: (وَأَنَّ الصُّوَابَ عَلَى غَيْرِهِ) أَي: لِيَشْمَلَ الدَّيْنَ. قوله: (هُوَ الْغَلَطُ) خَبَرٌ فَتَغْلِيظُهُ. قوله: (أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ) أَي: الْمُصَنِّفُ (فِي الْأَمْرَيْنِ) أَي: الْعَيْنِ وَالِدَيْنِ أَي: فِيمَا يَشْمَلُهُمَا (تَارَةً) أَي: هُنَا. وقوله: (أُخْرَى) أَي: فِي التَّقْسِيمِ الْآتِي. قوله: (وَأَنَّ ذَلِكَ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ إِلَيْهِ وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ اسْتِعْمَالُ الْعَيْنِ فِي الْأَمْرَيْنِ.
قوله: (مَجَازٌ إِلَيْهِ) أَي: بِذِكْرِ الْخَاصِّ وَإِرَادَةِ الْعَامِّ. قوله: (ذَلَّ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَهُ بَعْدَهُ) أَي: فَهُوَ مَجَازٌ مَعَ قَرِينَتِهِ وَلَا زِعَاجَ فِي جَوَازِهِ أَه سَم. قوله: (مَعَ الصُّحَّةِ فِيهَا أَيْضًا) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْعَيْنِ لِلْغَالِبِ مِنْ وَقُوعِ الصُّلْحِ عَلَى غَيْرِ الْمَنْفَعَةِ أَه سَم. قوله: (مِنَّا مَرَّةً) أَي: فِي شَرْحٍ أَوْ عَلَى مَنَفَعَةٍ بِقَوْلِهِ أَوْ لِغَيْرِهَا بِهَا وَقَالَ الْكُرْدِيُّ قَوْلُهُ مِنَّا مَرَّةً إشارَةً إِلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ عَلَى مَنَفَعَةٍ وَقَوْلُهُ الْآتِي كَمَا مَرَّ إشارَةً إِلَى هَذِهِ الصُّحَّةِ أَه. قوله: (قُلْتُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأْتِي إِلَيْهِ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنَّ التَّفْرِيعَ مِنَ التَّوَافُقِ وَعَدَمِهِ

قوله: (ذَلَّ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَهُ بَعْدَهُ) أَي: فَهُوَ مَجَازٌ مَعَ قَرِينَتِهِ وَلَا زِعَاجَ فِي جَوَازِهِ. قوله: (مَعَ الصُّحَّةِ فِيهَا أَيْضًا) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْعَيْنِ لِلْغَالِبِ مِنْ وَقُوعِ الصُّلْحِ عَلَى غَيْرِ الْمَنْفَعَةِ. قوله: (قُلْتُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَأْتِي إِلَيْهِ) أَقُولُ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنَّ التَّفْرِيعَ مِنَ التَّوَافُقِ وَعَدَمِهِ مَفْرُوضٌ فِي عَيْنٍ وَاحِدَةٍ لَمْ

أَوْ صَلَحَ كَمَا يَجُوزُ بَيْعُ الدِّينِ بِالْعَيْنِ (فَإِنْ تَوَافَقَا فِي عِلَّةِ الرِّبَا) كَالصُّلْحِ عَنْ ذَهَبٍ بِفَضَّةٍ (اشْتَرَطَ قَبْضُ الْعَوَضِ فِي الْمَجْلِسِ) حَذَرًا مِنَ الرِّبَا فَإِنْ تَفَرَّقَا حِشًّا أَوْ حُكْمًا قَبْلَ قَبْضِهِ بَطَلَ الصُّلْحُ وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُهُ فِي الْعَقْدِ (وَالَا) يَتَوَافَقَا فِيهِ كَهُو عَنْ ذَهَبٍ بِبُرٍّ (فَإِنْ كَانَ الْعَوَضُ عَيْنًا لَمْ يُشْتَرَطْ قَبْضُهُ فِي الْمَجْلِسِ فِي الْأَصَحِّ) كَمَا لَوْ بَاعَ ثَوْبًا بِدِرَاهِمٍ فِي الذِّمَّةِ لَا يُشْتَرَطُ قَبْضُ الثَّوْبِ فِي الْمَجْلِسِ (أَوْ) كَانَ الْعَوَضُ (ذَيْنًا) ثَبَتَ بِالصُّلْحِ كَصَالِحَتِكَ عَنْ دِرَاهِمِي عَلَيْكَ بِصَاعِ بُرٍّ فِي ذِمَّتِكَ (اشْتَرَطَ تَعْيِينُهُ فِي الْمَجْلِسِ) لِيَخْرُجَ عَنْ بَيْعِ الدِّينِ بِالْذَيْنِ (وَفِي قَبْضِهِ) فِي الْمَجْلِسِ (الْوَجْهَانِ) أَصَحُّهُمَا عَدَمُ الْإِشْتِرَاطِ وَهَذَا كُلُّهُ غَلِيمٌ مِمَّا قَدَّمَهُ فِي الْإِسْتِدَالِ عَنِ الثَّمَنِ وَلَوْ

مَفْرُوضٌ فِي عَيْنٍ وَاحِدَةٍ لَمْ يَصِحَّ؛ إِذِ الْعَيْنُ الْوَاحِدَةُ مُنْهَصِرَةٌ فِي الْوَاقِعِ فِي أَحَدِ الْقِسْمَيْنِ التَّوَافُقِ أَوْ عَدَمِهِ وَلَا يَجْتَمِعَانِ فِيهَا أَوْ فِي جَنْسِ الْعَيْنِ فَلَا مَانِعَ مِنْ إِدْخَالِ الْمَنْفَعَةِ فَإِنَّهُ يَثْبُتُ فِيهَا أَحَدُ الْقِسْمَيْنِ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ أَهْ سَم.

❦ قَوْلُ (لَسِيْ): (فَإِنْ تَوَافَقَا) أَيِ: الدِّينِ الْمُصَالِحِ عَنْهُ وَالْعَوَضُ الْمُصَالِحُ عَلَيْهِ. ❦ قَوْلُهُ: (حَذَرًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (التَّوَعُّ الثَّانِي) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (حِشًّا أَوْ حُكْمًا) وَقَوْلُهُ: (ثَبَتَ) إِلَى الْمُتَنِّ. ❦ قَوْلُ (لَسِيْ): (قَبْضُ الْعَوَضِ) أَيِ: عَيْنًا أَوْ ذَيْنًا أَهْ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ حُكْمًا) لَعَلَّ صَوْرَتَهُ أَنْ يُلْزَمَ الْعَقْدُ قَبْلَ الْقَبْضِ أَهْ سَم أَيِ يُلْزَمُ فِي الْمَجْلِسِ وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ أَنَّهُ يَنْطَلِقُ عَقْدُ الرُّبُوبِيِّ خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (وَالَا يَتَوَافَقَا) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يَتَوَافَقِ الْمُصَالِحُ مِنَ الدِّينِ وَالْمُصَالِحُ عَلَيْهِ مُعْنَى وَنِهَايَةٍ. ❦ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ: فِي عِلَّةِ الرِّبَا وَالتَّذْكِيرُ بِتَأْوِيلِ السَّبَبِ. ❦ قَوْلُهُ: (كَهُو عَنْ ذَهَبٍ بِبُرٍّ) فِيهِ تَغْلِيْقُ الظَّرْفِ بِضَمِيرِ الْمُضْذَرِ أَهْ سَم.

❦ قَوْلُ (لَسِيْ): (عَيْنًا) أَيِ: لَيْسَ ذَيْنًا أَهْ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (ثَبَتَ) صِفَةً ذَيْنًا أَهْ سَم أَيِ: حَدَثَ بِسَبَبِ الصُّلْحِ. ❦ قَوْلُهُ: (أَصَحُّهُمَا الْإِنْخ) وَإِنْ كَانَ رِبَوِيَّيْنِ اشْتَرَطَ لِمَا سَبَقَ فِي الْإِسْتِدَالِ عَنِ الثَّمَنِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيِ: قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَوَافَقَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنْ صَالِحٌ).

يَصِحُّ إِذِ الْعَيْنُ الْوَاحِدَةُ مُنْهَصِرَةٌ فِي الْوَاقِعِ فِي أَحَدِ الْقِسْمَيْنِ التَّوَافُقِ أَوْ عَدَمِهِ وَلَا يَجْتَمِعَانِ فِيهَا أَوْ فِي جَنْسِ الْعَيْنِ فَلَا مَانِعَ مِنْ إِدْخَالِ الْمَنْفَعَةِ؛ لِأَنَّهُ يَثْبُتُ فِيهَا أَحَدُ الْقِسْمَيْنِ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ.

❦ قَوْلُ (لَسِيْ): (قَبْضُ الْعَوَضِ) أَيِ: عَيْنًا أَوْ ذَيْنًا. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ حُكْمًا) لَعَلَّ صَوْرَتَهُ أَنْ يُلْزَمَ الْعَقْدُ قَبْلَ الْقَبْضِ. ❦ قَوْلُهُ: (كَهُو عَنْ ذَهَبٍ) فِيهِ تَغْلِيْقُ الظَّرْفِ بِضَمِيرِ الْمُضْذَرِ.

❦ قَوْلُ (لَسِيْ): (عَيْنًا) أَيِ: لَيْسَ ذَيْنًا. ❦ قَوْلُهُ: (ثَبَتَ) صِفَةً ذَيْنًا. قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ رِبَوِيَّيْنِ اشْتَرَطَ) كَذَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ الْمُحَلِّيَّ وَلِقَائِلَ أَنْ يَقُولَ لَا مَوْقِعَ لَهُ هُنَا؛ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ فَإِنْ تَوَافَقَا فِي عِلَّةِ الرِّبَا الْإِنْخَ وَمَا هُنَا لَا يَحْتَمِلُهُ حَتَّى يَصِحَّ ذِكْرُهُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِي بَيَانِ أَقْسَامِ مَا لَمْ يَتَوَافَقَا فِي عِلَّةِ الرِّبَا فَلَا يَنْدَرِجُ فِيهَا مَا تَوَافَقَا فِيهَا وَيُجَابُ بِأَنَّ ظَاهِرَ صَنِيعِ الْمُحَقِّقِ أَنَّهُ حَمَلَ الْعَيْنَ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ عَلَى عَيْنٍ عَلَى ظَاهِرِهَا وَهُوَ مَا يُقَابِلُ الدِّينَ وَحَيْثُ قَوْلُهُ فَإِنْ تَوَافَقَا فِي عِلَّةِ الرِّبَا الْإِنْخَ خَاصٌّ بِمَا إِذَا كَانَ الصُّلْحُ

صَالِحٌ مِنْ دَيْنٍ عَلَى مَنْفَعَةٍ صَحَّ كَمَا مَرَّ وَتُقْبَضُ هِيَ بِقَبْضِ مَحَلِّهَا. (وَأَنْ صَالِحٌ مِنْ دَيْنٍ عَلَى بَعْضِهِ) كَنَيْصِفِهِ (فَهُوَ إِثْرَاءٌ عَنْ بَاقِيهِ) فَيُغْلِبُ فِيهِ مَعْنَى الْإِسْقَاطِ وَأَنْ قُلْنَا: إِنَّهُ تَمْلِيكَ حَتَّى لَا يُشْتَرَطَ الْقَبُولُ وَلَا قَبْضُ الْبَاقِي فِي الْمَجْلِسِ وَلَا يُؤْثَرُ فِي ذَلِكَ امْتِنَاعُهُ مِنْ أَدَاءِ الْبَعْضِ (وَيَصِحُّ بَلْفَظِ الْإِثْرَاءِ وَالْحَطِّ وَنَحْوِهِمَا) كَالْإِسْقَاطِ وَالْوَضْعِ نَحْوَ أَهْرَاطِكَ مِنْ نَيْصِفِ الْأَلْفِ الَّذِي لِي

فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَي: فِي السُّؤَالِ السَّابِقِ أَهْ سَمِ أَي: بِقَوْلِهِ مَعَ الصَّحَّةِ فِيهَا. فَوَدَّ: (وَتُقْبَضُ هِيَ بِقَبْضِ مَحَلِّهَا) قَالَ الْإِسْتَوِيُّ وَيُتَجَّهُ تَخْرِيجُ اشْتِرَاطِهِ أَي: الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ عَلَى الْخِلَافِ فِيمَا لَوْ صَالِحٌ عَلَى عَيْنٍ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ عَشْ قَوْلُهُ فِيمَا لَوْ صَالِحٌ الْخُ وَالرَّاجِحُ فِيهِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فَكَذَا هُنَا هِ عِبَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ عَلَى مَنْفَعَةٍ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَتْ أَيِ الْمَنْفَعَةِ الْمُصَالِحِ عَلَيْهَا مَنْفَعَةٌ عَيْنٍ مُعَيَّنَةٍ لَمْ يُشْتَرَطِ الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ أَوْ مَنْفَعَةٌ عَيْنٍ فِي الذَّمَّةِ اشْتَرَطَ التَّعْيِينَ دُونَ الْقَبْضِ أَهْ. فَوَدَّ: (فَيُغْلِبُ فِيهِ) أَي: فِي الصُّلْحِ الْمَذْكُورِ. فَوَدَّ: (أَنَّهُ الْخُ) أَي: الْإِثْرَاءُ. فَوَدَّ: (حَتَّى لَا يُشْتَرَطَ الْقَبُولُ) أَي: فِي الصُّلْحِ مِنْ دَيْنٍ عَلَى بَعْضِهِ أَي: إِذَا كَانَ بَغَيْرِ لَفْظِ الصُّلْحِ كَمَا يَأْتِي. فَوَدَّ: (وَلَا يُؤْثَرُ فِي ذَلِكَ) أَي: فِي صَحَّةِ الْإِثْرَاءِ وَالصُّلْحِ عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى وَهَلْ يَعُودُ الَّذِي إِذَا امْتَنَعَ الْمُبْرَأُ مِنْ أَدَاءِ الْبَاقِي أَوْ لَا وَجْهَانِ أَحْصَهُمَا عَدَمُ الْعُودِ أَهْ. قَالَ عَشْ قَوْلُهُ مِنْ أَدَاءِ الْبَاقِي أَيِ حَالًا أَوْ مَالًا أَهْ.

فَوَدَّ (سَيِّ): (وَيَصِحُّ) أَي: الصُّلْحُ مِنْ دَيْنٍ عَلَى بَعْضِهِ وَكَذَا مَا يَأْتِي فِي الْمَثْنِ وَالشَّرْحِ. فَوَدَّ: (كَالْإِسْقَاطِ الْخُ) أَيِ الْهَبَةِ وَالتَّرْكِ وَالْإِخْلَالِ وَالتَّحْلِيلِ وَالْعَفْوِ وَلَا يُشْتَرَطُ حَيْثُ الْقَبُولُ عَلَى الْمَذْهَبِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى.

عَلَى الْعَيْنِ بِمَعْنَى مُقَابِلِ الدَّيْنِ وَعَلَى هَذَا فَالتَّقْصِيلُ بَيْنَ التَّوَافُقِ فِي عِلَّةِ الرَّبَا فَيُشْتَرَطُ قَبْضُ الْعَوَضِ فِي الْمَجْلِسِ وَعَدَمُهُ فَلَا يُشْتَرَطُ لَمْ يَقَعْ التَّعَرُّضُ لَهُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لِمَا إِذَا كَانَ الصُّلْحُ عَلَى الْعَيْنِ بِمَعْنَى مُقَابِلِ الدَّيْنِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَلَى الدَّيْنِ فَلَمْ يَتَّعَرَّضْ لِحُكْمِهِ إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لِعَدَمِ التَّوَافُقِ وَسَكَتَ بِالنِّسْبَةِ لَهُ عَنْ قِسْمِ التَّوَافُقِ فَاحْتَاجَ الْمُحَقِّقُ إِلَى ذِكْرِهِ. وَأَمَّا الشَّارِحُ فَقَدْ حَمَلَ الْعَيْنَ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ عَلَى عَيْنٍ عَلَى مَا يَشْمَلُ الدَّيْنَ فَيُشْكِلُ عَلَيْهِ ذِكْرُ هَذَا الْقِسْمِ هُنَا لِذُخُولِهِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَإِنْ تَوَافَقَا فِي عِلَّةِ الرَّبَا الْخُ فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ يَصِحُّ صَنِيعُ الْمُحَقِّقِ مَعَ تَقْسِيمِ الْمُصَنِّفِ الْمُصَالِحَ عَلَيْهِ إِلَى عَيْنٍ وَدَيْنٍ قُلْتَ غَايَةً مَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ التَّسْمِيحُ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِلَّا لِحَمْلِهِ حَيْثُ عَلَى نَفْيِ التَّوَافُقِ السَّابِقِ لَكِنْ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِ الْمُصَالِحِ عَلَيْهِ الْعَيْنَ وَتَغْيِيهِ إِلَى الدَّيْنِ بِقَرِينَةِ التَّقْسِيمِ الْمَذْكُورِ وَلِهَذَا فَسَّرَ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ وَإِلَّا بِقَوْلِهِ أَي: وَإِنْ لَمْ يَتَوَافَقِ الْمُصَالِحُ مِثْلُ الدَّيْنِ وَالْمُصَالِحُ عَلَيْهِ فِي عِلَّةِ الرَّبَا أَهْ. فَاطْلُقَ الْمُصَالِحُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَقَيِّدْهُ بِالْعَيْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (عَلَى مَنْفَعَةٍ) يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَتْ مَنْفَعَةٌ عَيْنٍ بَعِيْنٍ لَمْ يُشْتَرَطِ الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ أَوْ مَنْفَعَةٌ عَيْنٍ فِي الذَّمَّةِ اشْتَرَطَ التَّعْيِينَ دُونَ الْقَبْضِ. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) تُنْظَرُ هَذِهِ الْحَوَالَةُ وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ بِالنَّظَرِ لِمَا عَلِمَ مِنَ السُّؤَالِ السَّابِقِ.

فَوَدَّ: (حَتَّى لَا يُشْتَرَطَ الْقَبُولُ) فِي إِطْلَاقِ ذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي لَكِنْ يُشْتَرَطُ هُنَا الْقَبُولُ مَا لَا يَخْفَى.

- فَوَدَّ: (وَلَا يُؤْثَرُ فِي ذَلِكَ امْتِنَاعُهُ) فَلَا يَعُودُ الدَّيْنُ بِامْتِنَاعِهِ وَهَذَا أَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ م ر.

عليك وصالححك على الباقي أو صالححك منه على نصفه وأبرأتك من باقيه (و) يصح (بلفظ الصلح) وحده (في الأصح) كصالححك منه على نصفه لكن يشترط هنا القبول؛ لأن اللفظ يقتضيه بوضعه ورعايته في العقود أكثر من رعاية معناها ولا يصح بلفظ البيع نظير ما مر في الصلح على بعض العين وهذا أعني الصلح على بعض العين وبعض الدين يسمى صلح حطيطة وما عداها من سائر الأقسام السابقة غير صلح الإعارة يسمى صلح معاوضة، وخرج بقوله على بعضه ما لو صالح من ألف على خمسمائة معينة واتخذ جنسهما الزبوي فلا يصح على ما قاله جمع متقدمون واعتمده السبكي والإسنوي لانتضاء التعيين المؤقتة فأشبه بيع الألف بخمسمائة وقضية كلام الشيخين الصحة وجرى عليها جمع متقدمون وهو المعتمد نظراً للمعنى فإنه في الحقيقة استيفاء للبعض وإسقاط للبعض. (ولو صالح من حال على مؤجل مثله) جنساً وقدرًا وصفة (أو عكس) أي: من مؤجل على حال مثله كذلك (لغا) الصلح فلا يلزم الأجل في الأول ولا إسقاطه في الثاني؛ لأنهما وعد من الدائن والمدين (فإن عجل) المدين الدين (المؤجل) عالمًا بفساد الصلح (صح الأداء) وسقط الأجل بخلاف ما إذا جهل

قوله: (وأبرأتك من باقيه) ولا يشترط في ذلك القبول فإن أسقط وأبرأتك فهو من محل الخلاف الآتي اه سم. قوله: (وحده) احتراز عن اجتماع لفظه مع لفظ الإبراء مثلاً كما مر. قوله: (هنا) في حالة الإقصار على لفظ الصلح كالمثال المذكور. قوله: (ولا يصح إلخ) يؤخذ من قوله كغيره نظير ما مر إلخ أنه لو نواه به أي: الإبراء بلفظ البيع صح بناء على ما مر والله أعلم اه سيّد عمر. قوله: (وهذا إلخ) عبارة النهاية والمعنى وقد علم مما قررناه انقسام الصلح إلى ستة أقسام بيع وإجارة وعارية وهبة وسلم وإبراء ويؤاد على ذلك أن يكون خلصاً كصالححك من كذا على أن تطلقني طلقاً ومعاوضة من دم العمد كصالححك من كذا على ما تستحقه علي من قصاص وجعالة كصالححك من كذا على رد عبيد وفداء كقوله لحربي صالححك من كذا على إطلاق هذا الأسير وفسخاً كأن صالح من المسلم فيه على رأس المال اه قال ع ش والقياس صحة كونه حوالاً أيضاً بأن يقول المدعى عليه للمدعي صالححك من العين التي تدعيها علي على كذا حوالاً على زيد مثلاً اه. قوله: (وخرج بقوله على بعضه إلخ) إذ المتبادر منه عدم تعيين المصالح به اه ع ش. قوله: (فإنه في الحقيقة) أي: الصلح من الألف على بعضه (استيفاء للبعض إلخ) أي: فلا فرق بين المعين وغيره نهاية ومعني. قوله: (كذلك) أي: جنساً وقدرًا وصفة. قوله: (لغا الصلح) والصحة والتكسير كالحلول والتأجيل نهاية ومعني. قوله: (لأنهما) أي إلحاق الأجل وإسقاطه. قوله: (وعد من الدائن إلخ) نشر على ترتيب اللف. قوله: (وسقط الأجل) لصدر الإيفاء والإستيفاء من أهلها نهاية ومعني. قوله: (بخلاف ما إذا جهل إلخ) أي: فساد الصلح وأدى

قوله: (وأبرأتك من باقيه) ولا يشترط في ذلك القبول فإن أسقط وأبرأتك فهو من محل الخلاف الآتي.

فِيَسْتَرِدُّ مَا دَفَعَهُ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالسَّبْكِ وَغَيْرُهُمَا وَقَاسَوْهُ عَلَى مَا لَوْ ظَنَّ أَنَّ عَلَيْهِ دَيْنًا فَأَدَّاهُ فَبَانَ خِلَافُهُ فَإِنَّهُ يَسْتَرِدُّهُ قَطْعًا (وَلَوْ صَالَحَ مِنْ عَشْرَةِ حَالَةٍ عَلَى خَمْسَةِ مُؤَجَّلَةٍ بَرَى مِنْ خَمْسَةِ وَبَقِيَتْ خَمْسَةٌ حَالَةً)؛ لَأَنَّهُ سَامَحَهُ بِحُطِّ الْبَعْضِ مِنْ غَيْرِ مُقَابِلِ فَصَحَّ وَيَتَأَجَّلُ الْبَاقِي الْحَالُ وَهُوَ لَا يَصْحَحُ؛ لَأَنَّهُ مُجَرَّدٌ وَعِدٍ. (وَلَوْ عَكْسَ) بِأَنَّ صَالَحَ مِنْ عَشْرَةِ مُؤَجَّلَةٍ عَلَى خَمْسَةِ حَالَةٍ (لَعَا الصُّلْحُ)؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ الْخَمْسَةَ فِي مُقَابِلَةِ حُلُولِ الْبَاقِي وَهُوَ لَا يَجَلُّ فَسَلَّمَ يَصْحَحُ التَّرْكُ وَالصُّحَّةُ وَالتَّكْبِيرُ كَالْحُلُولِ وَالتَّأَجُّلِ فِيمَا ذَكَرَ وَقَضِيَّةٌ مَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الرِّبَوِيِّ وَغَيْرِهِ فَقَوْلُ الْجَوَاهِرِ بَعْدَ كَلَامِ لِلْجَوْرِيِّ وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى فَرَضِ ذَلِكَ فِي الرِّبَوِيِّ فَلَوْ كَانَ لَهُ غُرُوضٌ مُؤَجَّلَةٌ فَصَالَحَهُ عَلَى بَعْضِهَا حَالًا جَازَ إِذَا قَبِضَ فِي الْمَجْلِسِ الظَّاهِرِ أَنَّهُ ضَعِيفٌ. (النُّوْغُ الثَّانِي الصُّلْحُ عَلَى الْإِنْكَارِ) أَوْ الشُّكُوتِ وَلَا حُجَّةَ لِلْمُدَّعِي (فَيَنْطَلُ) خِلَافًا لِلْأُثْمَةِ الثَّلَاثَةِ لِلْخَبَرِ السَّابِقِ «إِلَّا صُلْحًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا» فَإِنَّ الْمُدَّعِيَ إِنْ كَذَبَ فَقَدْ اسْتَحْلَ مَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ

عَلَى ظَنِّ صِحَّتِهِ وَوُجُوبِ التَّعْجِيلِ فَلَا يَسْقُطُ الْأَجَلُ وَاسْتَرَدَّ مَا عَجَّلَهُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. قَوْلُهُ: (فَيَسْتَرِدُّ الْإِنْكَارَ) وَفِي سَمْعٍ عَلَى مَنَهَجِ قَالِمٍ وَيُنْشَأُ مِنْ هَذَا مَسْأَلَةٌ تَعُمُّ بِهَا الْبُلُوى وَهِيَ مَا لَوْ وَقَعَ بَيْنَهُمَا مُعَامَلَةٌ ثُمَّ صَدَرَ بَيْنَهُمَا تَصَادُقٌ مَبْنِيٌّ عَلَى تِلْكَ الْمُعَامَلَةِ بِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى الْآخَرِ شَيْئًا مَعَ ظَنِّهِمَا صِحَّةَ الْمُعَامَلَةِ ثُمَّ بَانَ فَسَادُهَا تَبَيَّنَ فَسَادُ التَّصَادُقِ وَإِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَاكِمِ انْتَهَى. وَلَوْ أَرَادَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَجْعَلَهُ مِنَ الدِّينِ مِنْ غَيْرِ اسْتِزْدَادٍ فَهَلْ يَصْحَحُ أَمْ لَا بُدَّ مِنْ رَدِّهِ وَإِعَادَتِهِ؟ يُتَأَمَّلُ ذَلِكَ أَهْ أَقُولُ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ بِالْتَّرَاضِي كَأَنَّهُ مَلَكَ تِلْكَ الدَّرَاهِمَ بِمَا لَهُ عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ فَأَشْبَهَ مَا لَوْ بَاعَ الْعَيْنَ الْمَغْصُوبَةَ لِلْغَاصِبِ بِمَا لَهُ عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ أَهْ ش. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَيِ الصُّلْحِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (فِيمَا ذَكَرَ) أَيِ: مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ صَالَحَ مِنْ حَالٍ إِلَى هُنَا. قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةٌ مَا تَقَرَّرَ) أَيِ: مِنْ أَنَّهُ لَوْ صَالَحَ مِنْ عَشْرَةِ حَالَةٍ عَلَى خَمْسَةِ مُؤَجَّلَةٍ الْإِنْكَارِ. (فِيهِ) أَيِ: فِي التَّفْصِيلِ الْمُفْرَقِ بَيْنَ الصُّلْحِ مِنَ الْمُؤَجَّلِ عَلَى الْحَالِ وَعَكْسِهِ أَهْ ش. أَقُولُ الْأَقْرَبُ أَنَّ الْمُرَادَ مِمَّا تَقَرَّرَ تَغْلِيلُ الشَّارِحِ لِلْإِلْغَاءِ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ الْإِنْكَارَ وَأَنَّ مَرْجِعَ ضَمِيرِ فِيهِ الْإِلْغَاءِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ يَدُلُّ) إِلَى قَوْلِهِ الظَّاهِرِ مَقُولَهُ قَوْلُ الْجَوَاهِرِ. قَوْلُهُ: (فَرَضُ ذَلِكَ) أَيِ قَوْلِهِمْ وَلَوْ عَكَسَ لَعَا. قَوْلُهُ: (غُرُوضٌ) أَيِ: غَيْرِ رِبَوِيَّةٍ. قَوْلُهُ: (إِذَا قَبِضَ فِي الْمَجْلِسِ) انْظُرْ وَجْهَهُ أَهْ سَمِ أَيِ: فَإِنَّهُ مُخَالِفٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْمَارَّ آتِفًا وَفِي قَبْضِهِ الرَّجْهَانِ. قَوْلُهُ: (الظَّاهِرُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ) خَبَرٌ فَقَوْلُ الْجَوَاهِرِ قَوْلُهُ أَوْ الشُّكُوتُ إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهْيَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ أَيِ بِصُورَةِ الْعَقْدِ فِي الْمَغْنِيِّ.

قَوْلُهُ (سَمِ): (فَيَنْطَلُ الْإِنْكَارَ) وَإِنْ صَالَحَ عَلَى الْإِنْكَارِ فَإِنَّ كَانَ الْمُدَّعِيَ مُحِقًّا فَيَجِلُّ لَهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَأْخُذَ مَا بَدَّلَ لَهُ قَالَهُ الْمَاوَرَدِيُّ وَهُوَ صَحِيحٌ فِي صُلْحِ الْحَطِيطَةِ وَأَمَّا إِذَا صَالَحَ عَلَى غَيْرِ الْمُدَّعِيَ فَفِيهِ مَا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ الظُّفْرِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَشَرْحُ الرُّوضِ. قَوْلُهُ: (لِلْخَبَرِ السَّابِقِ الْإِنْكَارَ) وَقِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ أَنْكَرَ الْخُلْعَ وَالْكِتَابَةَ ثُمَّ تَصَالَحَا عَلَى شَيْءٍ نَهَايَةُ وَمُغْنِي.

قَوْلُهُ: (إِذَا قَبِضَ) انْظُرْ وَجْهَهُ.

الذي هو حرامٌ عليه وإن صدَّق فقد حرَّم على نفسه ماله الذي هو حلالٌ له أي: بصورة عقدٍ فلا يُقالُ للإنسانِ تركٌ بعضِ حقِّه قيلَ فيه نظرٌ فإنَّ الصُّلْحَ ثُمَّ لم يُحرَّم الحلالُ ولا حلُّ الحرامِ بل هو على ما كان عليه من التحريم والتحليل اهـ. ويُردُّ بأنَّ ما ذَكَرَ إلزامٌ للقائلين بصحَّته وهو ظاهرٌ؛ إذ يلزمُ عليها أنَّ الصُّلْحَ سبَّبَ في ذلك التحليل والتحريم وقد عَلِمَ مِنَ الخبرِ امتناعُ كُلِّ صُلْحٍ هو كذلك كأنَّ يُصالحَ على نحوِ خمرٍ فهذا أحلُّ الحرامِ وكأنَّ يُصالحَ زوجته على أن لا يُطلقَها فهذا حرَّم الحلالَ وقد اتَّفَقوا على أنَّ الخبرَ يشملُ هذينِ وهما على وزانٍ ما قُلناه في صُلْحِ الإنكارِ فحيثُ لا وجهَ لذلك النظرِ فتأمَّلْهُ. أمَّا إذا كانتَ له حُجَّةٌ كَبِيَّةٌ فيصِحُّ لكن بعد تعديلهما وإن لم يُحكم بالملك على الأوجه

قوله: (فيه نظر) أي: في قوله فإنَّ المدَّعي إلخ وكذا المرادُ بقوله الآتي ما ذَكَرَ اهـ كُردِي. قوله: (بل هو) أي: كُلُّ مِنَ الحلالِ والحرامِ. قوله: (إلزام) أي: لا يَبانُ لِحَقِيقَةِ الحالِ حَتَّى يَرَدَّ عليه النَّظَرُ اهـ كُردِي. قوله: (وهو ظاهر) أي: الإلزام. قوله: (عليها) أي: الصَّحَّة. قوله: (كذلك) أي: يُحلُّ الحرامِ أو يُحرَّم الحلال. قوله: (أما لو كانت له حُجَّةٌ كَبِيَّةٌ إلخ) صورةُ المسألة أنَّ البيِّنة أُقيمتَ قَبْلَ الصُّلْحِ أمَّا لو أُقيمتَ بَعْدَهُ فلا يَتَقَلَّبُ صَحِيحًا كَمَا لو أَقَرَّ بَعْدَهُ كَمَا سَيَأْتِي وهذا بخلاف ما لو أُقيمتَ بَعْدَ الصُّلْحِ بيِّنةٌ بأنَّه كان مُقَرًّا قَبْلَ الصُّلْحِ فإنَّ الصُّلْحَ صَحِيحٌ فَعُلِمَ الفَرْقُ في البيِّنة بَعْدَ الصُّلْحِ بَيْنَ الشَّاهِدَةِ بِنَفْسِ الْحَقِّ فلا يَكُونُ الصُّلْحُ صَحِيحًا والشَّاهِدَةُ بالإقرارِ قَبْلَهُ فَيَكُونُ صَحِيحًا م ر اهـ سم على حَجِّ اهـ ع ش. وفي المُغْنِي ولو أَقَرَّ ثم أنكَرَ جازَ الصُّلْحُ اهـ. قوله: (كَبِيَّةٌ) أي واليمين المردودة اهـ نِهائِيَّةً. قوله: (وإن لم يُحكم) ببناء المفعول أو الفاعل. قوله: (على الأوجه) وفاقًا لِلْمُغْنِي والنَّهْيَةِ.

قوله: (فقد حرَّم على نفسه ماله) قد يُناقشون بأنَّه لا مَحْذُورَ في ذَلِكَ؛ لآلِه حَرَمَهُ على نَفْسِهِ بِمُعَامَلَةٍ صَحِيحَةٍ صَدَرَتْ باختياره كَسائرِ المُعَامَلَاتِ الصَّحِيحَةِ الْمُخْتَارَةِ فإنَّ كُلًّا مِنَ الْمُتَعَامِلِينَ حَرَّمَ على نَفْسِهِ ما بَدَّلَهُ في تلكِ المُعَامَلَةِ والمُعَامَلَةُ هنا صَحِيحَةٌ عِنْدَ الْمُخَالَفِينَ فَهِيَ كَغَيْرِهَا مِنَ المُعَامَلَاتِ الصَّحِيحَةِ وَمِنْ ذَلِكَ الصُّلْحُ على الإقرارِ فإنَّ المدَّعي حَرَّمَ على نَفْسِهِ ماله بما أَخَذَهُ عِوَضًا عَنْهُ وَمِنْ هُنَا يُنَاقِشُ في الإلزامِ ودَعْوَى ظُهورِهِ الآتِيَيْنِ. وأما قولُهُ الآتي وهما على وزانٍ إلخ فَلَهُمْ أَنْ يَدْفَعُوا الصُّورَةَ الْأُولَى بأنَّ الخمرَ لا تَحِلُّ المُعَامَلَةُ عَلَيْهِ والصُّورَةُ الثَّانِيَةُ بأنَّ تَرَكَ الطَّلَاقِ غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ بِدَلِيلِ الإِمْتِنَاعِ فِيهِ وَلَوْ مَعَ الإقرارِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (فحيثُ لا وجهَ لِذَلِكَ النَّظَرِ) نَفْيُ جِنْسِ الْوَجْهِ لَا يَحْفَظُ ما فِيهِ سِيَمًا مَعَ ما قَرَّرْنَاهُ فِيمَا سَبَقَ. قوله: (أما إذا كانت له حُجَّةٌ كَبِيَّةٌ فيصِحُّ) وصورةُ المسألة أنَّ البيِّنة أُقيمتَ قَبْلَ الصُّلْحِ أمَّا لو أُقيمتَ بَعْدَهُ فلا يَتَقَلَّبُ صَحِيحًا كَمَا لو أَقَرَّ بَعْدَهُ كَمَا سَيَأْتِي وهذا بخلاف ما لو أُقيمتَ بَعْدَ الصُّلْحِ بيِّنةٌ بأنَّه كان مُقَرًّا قَبْلَ الصُّلْحِ فإنَّ الصُّلْحَ صَحِيحٌ فَعُلِمَ الفَرْقُ في البيِّنة بَعْدَ الصُّلْحِ بَيْنَ الشَّاهِدَةِ بِنَفْسِ الْحَقِّ فلا يَكُونُ الصُّلْحُ صَحِيحًا والشَّاهِدَةُ بالإقرارِ قَبْلَهُ فَيَكُونُ صَحِيحًا م ر. قوله: (أما إذا كانت له حُجَّةٌ إلخ) صورةُ المسألة كَمَا هو صَرِيحٌ أَنَّهُ أَقامَ البيِّنةَ ثم صالَحَ وَيَبْقَى ما لو صالَحَ ثم أَقامَها وفي شَرْحِ الْعُبابِ وَلَوْ

ولا نظر إلى أن له سبيلاً إلى الطعن؛ لأن له ذلك حتى بعد القضاء بالملك أيضاً على المُتَعَمِّد (إن جرى على) هي هنا بمعنى من أو عن إما مر أن كون على والباء للمأخوذ ومن وعن للمتروك أغلبي (نفس المدعى) على غيره كأن ادعى عليه بدار أو دين فأنكر ثم تصالحا على نحو قن ويصح كونها على بايها والتقدير إن جرى على نفس المدعى عن غيره ودل عليه ذكر المأخوذ؛ لأنه يقتضي متروكا ويصح مع عدم هذا التقدير أيضاً وغايته أن البطلان فيه لأمرين كونه على إنكار وعدم العوضيّة فيه (وكذا إن جرى) الصلح من بعض المدعى (على بعضه في

قوله: (ولا نظر إلخ) عبارة النهاية واستشكال الغزالي ذلك قبل القضاء بالملك بأن له سبيلاً إلى الطعن يُرد بأن العدول إلى الصلحة يدل على عجزه عن إبداء طاعين ولو ادعى عليه عينا فقال ردّذنها إليك ثم صالحه فإن كانت أمانة بيده لم يصح الصلح لقبول قوله فيكون صلحا على الإنكار وإلا فقله في الرد غير مقبول فيصح لإقراره بالصمان اهـ. وقوله ولو ادعى عليه عينا إلخ في المغني مثله قال ع ش قوله م ر أمانة أي بغير رهن وإجارة على ما يفيده التعليل اهـ. قوله: (إلى الطعن) أي: جرح الشاهد.

قوله: (هي بمعنى) إلى قول المتن وكذا في النهاية والمغني. قوله: (لما مر) أي: أول الباب.

قوله (س): (نفس المدعى) بفتح العين أي: المدعى به وفي الروضة وأصلها على غير المدعى كأن يُصالحه على الدار بقوب أو دين قال الشارح وكان نسخة المصنف من المحرر عين فعبر عنها بالنفس ولم يلاحظ موافقة ما في الشرح فهما مسألان حكمهما واحد انتهى، ويريد بذلك دفع اعتراض المصحح فإنه قال الصواب التعبير بالغير وقال الدميري عبارة المحرر غير وكان الرء تصحفت على المصنف بالتون فعبر عنها بالنفس مغني ونهاية. قوله: (ثم تصالحا على نحو قن) أي يأخذه المدعى من المدعى عليه. قوله: (كونها) أي لفظه على. قوله: (والتقدير إلخ) يتبني استثناء ما لو كان هذا الغير مدعى آخر مقرراً به فيصح الصلح حيثئذ فتأمل اهـ سم. قوله: (عن غيره) لعل صورته أن يدعى على شخص شيئين فأنكرهما معاً فيصالحه على أحدهما من الآخر. قوله: (ودل عليه) أي: على تقدير عن غيره. قوله: (ذكر المأخوذ) وهو نفس المدعى. قوله: (ويصح إلخ) سلك النهاية والمغني في حل المتن على هذا فقلا عقيب كان ادعى عليه شيئا فيصالحه عليها بأن يجعلها للمدعى أو للمدعى عليه كما تصدق به عبارة المصنف وهو باطل فيهما اهـ. قوله: (مع عدم هذا التقدير) وعلى هذا فالمدعى المذكور مأخوذ ومتروك باختيارين نهاية ومغني وسم أي: فعلى على بايها بالإختيار الأول. قوله: (أن البطلان فيه) أي: في الصلح في ذلك نهاية ومغني. قوله: (وعدم العوضيّة فيه) عبارة النهاية والمغني وفساد الصيغة باتحاد العوضيين اهـ. قوله: (من بعض المدعى) الأولى إسقاط لفظ بعض عبارة النهاية

أقيمت بينة بعد الصلح على الإنكار بأنه ملك وقته فهل يلحق بالإقرار؟ قال الجوزجري يلحق به بل أولى لأنه يمكن الطعن فيها لا فيه اهـ. قوله: (والتقدير إن جرى على نفس المدعى عن غيره) يتبني استثناء ما لو كان هذا الغير مدعياً عن آخر مقرراً به فيصح الصلح حيثئذ فتأمل اهـ. قوله: (ويصح مع عدم هذا التقدير) وعلى هذا فالمدعى متروك ومأخوذ باختيارين.

(الأصح) كأن يُصالحه من الدار على نصفها أما لو صالح من بعض الدين على بعضه فينطُل جزماً؛ لأنَّ الضعيف يُقدَّر الهبة في العين وإيراد الهبة على ما في الذمة مُنتبِغ على ما يأتي في بابها ومَرَّ في اختلاف المُتبايعين أنهما لو اختلفا هل وقَعَ الصلح على إنكار أو إقرار صدق مُدَّعي الإنكار؛ لأنه الأغلب. وقد يصح الصلح مع عَدَم الإقرار في مسائل: منها ما لو أسلم على أكثر من أربع نسوة ومات قبل الاختيار أنه يجوز اصطلاحهنَّ بتساو وتفاوت، وكذا ما لو طلق إحدى امرأته ومات قبل البيان لكن يأتي قبيل خيار النكاح خلافه أو ادَّعى اثنان ودِعة بين رجل فقال: لا أعلم لأيكما هي أو داراً بيدهما وأقام كُلُّ بَيِّنَةٍ وفي هذه كلها لا يجوز الصلح على غير المُدَّعي؛ لأنه بيع وشرطه تحقُّق الملك وسيأتي لذلك مزيد آخر نكاح المُشرك (وقوله) بعد إنكاره (صالحني عن الدار) مثلاً (التي تدَّعيها ليس إقراراً في الأصح) قال البغوي وكذا قوله لمُدَّع عليه ألفاً صالحني منها على خمسمائة أو هبني خمسمائة أو أبرئني من خمسمائة لاحتمال أن يُريد به قطع الخصومة لا غير ولأنه في الثانية

والمُغني وكذا ينطُل الصلح إن جَرى على بعضه أي: المُدَّعي كما لو كان غير المُدَّعي اهـ. قوله: (أما لو صالح) إلى قوله: (لأنه يبيح) في النهاية والمُغني يعني أن كلام المُصنِّف في العين وأما لو صالح إلخ. قوله: (على بعضه إلخ) أي: في الذمة بخلاف ما إذا صالحه عن ألف على خمسمائة مُعَيَّنَةً فإنه لم يصح في الأصح اهـ مُغني. قوله: (مُنتبِغ) وقد يُدْفَع بآته لو قيل بالصحة لكان إبراء وهو مما في الذمة صحيح ش وسم. قوله: (ومات قبل الاختيار) أي: ووقف الميراث بينهنَّ. قوله: (أنه يجوز إلخ) تعليل لكونها مُستثنى أي: لأنه يجوز إلخ عبارة النهاية والمُغني فاصطَلَحَ اهـ وهي أخصر وأنبك.

قوله: (قبل البيان) أي: أو التَّعْيِينَ نِهَايَةً ومُغني. قوله: (لا أعلم لأيكما إلخ) أي: هي لواحد منكما ولا أعلم إلخ. قوله: (وأقام كُلُّ بَيِّنَةٍ) قضية ذلك أنهما لو تصالحا بلا بَيِّنَةٍ لم يصح وعليه فأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ إقامَةِ البَيِّنَتَيْنِ فَإِنَّهُمَا تَسَاقُطَانِ وَيَبْقَى مَجْرَدُ الْبَيِّنَةِ وقد تقدَّم في الجواب عن أنه ۞ قَسَمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ تَخَاصُّمًا فِي مِيرَاثٍ بآته إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِكُونِهَا فِي يَدَيْهِمَا فَيَقَالُ بِمِثْلِهِ هَذَا اهـ ش. قوله: (وفي هذه إلخ) أي: المسائل الأربعة المُستثنى. قوله: (لأنه) أي: الصلح على غير المُدَّعي به. قوله: (آخر نكاح إلخ) أي: في آخره.

قوله (لَيْسَ إِقْرَارًا فِي الْأَصَحِّ) وعليه يَكُونُ الصَّلْحُ بَعْدَ هَذَا الْإِلْتِمَاسِ صَلْحَ إِنْكَارٍ نِهَايَةً وَمُغْنِي. قوله: (لِاحْتِمَالِ الْإِلْحَاقِ لِلْمَتْنِ وَالشَّرْحِ) اهـ. قوله: (ولأنه في الثانية) أي: التي في الشرح قال

قوله: (لأنَّ الضَّعِيفَ يُقَدَّرُ الْهَبَةُ فِي الْعَيْنِ) وَضَحَهُ مَعَ كَوْنِ هَبَةِ الدِّينِ لِلْمَدِينِ إِبْرَاءً وَأَيْضًا فَكَانَ يُمَكِّنُ الضَّعِيفَ تَخْصِيفَ تَقْدِيرِ الْهَبَةِ بِالْعَيْنِ وَيَجْعَلُ غَيْرَهُ إِبْرَاءً. قوله: (أو أبرئني من خمسمائة) هذا مع قوله الآتي أو أبرئني فأقراراً أيضاً يَفْتَضِي الْفَرْقَ بَيْنَ طَلَبِ الْإِبْرَاءِ مِنَ الْكُلِّ وَطَلَبِهِ مِنَ الْبَعْضِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ وَجْهَ هَذَا عَدَمَ إِضَافَةِ الْخَمْسِمَائَةِ إِلَى الْأَلْفِ بَنَحْوِ قَوْلِهِ مِنْهُ. قوله: (ولأنه في الثانية) انظرَ مَفْهُومَهُ.

بأقسامها لم يُقرَّ بأن ذلك يلزمه وقد يُصالح على الإنكار أي: بل هو الأغلب كما تقرَّر. أما قوله ذلك ابتداءً قبل إنكاره فليس إقراراً قطعاً ولو قال هبني هذه أو بعنيها أو زوّجني الأمة كان إقراراً بملك عينيها أو أجزائها أو إقراراً بملك المنفعة لا العين أو ادّعى عليه دينا فقال أبرأتني أو أبرأتني فإقراراً أيضاً وبَحَث السبكي تقييده بما إذا ذكر المال أو الدين أي: ولو بالضمير كأبرأتني منه؛ لأنه مع حذفه يحتمل أبرأتني من الدعوى.

(فرغ) صالح على إنكار ثم وهب أو أبرأ قبل قوله أنه إنما فعل ذلك ظاناً صحة الصلح أو ثم أقرَّ المنكر لم ينقلب الصلح صحيحاً لقوات شرط صحته حال وجوده ومن ثم لم يُنظر هنا لما في نفس الأمر؛ لأنه لا مملك إلا الصلح وهو لا يملك صحته إلا أن سبقه إقرار أو نحوه ولو صالحه بشيء ليقرَّ فأقرَّ بطل الصلح وكذا الإقرار على الأوجه وقد يُشكل بأنه لو قال لاثنين

سم انظره مفهومة أه أي: مع أن التعليل المذكور جارٍ في الأولى أيضاً ولك مع الجريان بأنه ردّ لمقابل الأصح أن الثانية كالأولى إقراراً بالكل بالتسليم والمعنى ولو سلّمنا عدم الاحتمال المذكور لكن الثانية إقراراً بالبعض فقط. □ فوه: (بأقسامها) أي: الثلاثة. □ فوه: (بأن ذلك) أي الألف المدّعى به.

□ فوه: (وقد يُصالح إلخ) الواو حالية. □ فوه: (أي: بل هو) أي: الصلح على الإنكار. □ فوه: (أما قوله) إلى قوله: (وبَحَث) في النهاية والمغني إلا قوله: (أبرأتني). □ فوه: (أما قوله ذلك) ظاهره أنه راجع لما في المتن والشرح معاً. □ فوه: (قطعاً) الجزم هنا لا يخالف قول المُصنّف السابق ولو قال من غير سبق خصومة صالحني عن دارك بكذا فالأصحُّ بطلانه؛ لأن ما تقدّم مفروض في صحة الصلح وقساؤه وما هنا في صحة الإقرار وبطلانه أه ع ش. □ فوه: (هذه) أي: العين التي تدّعيها نهايةً ومغني وظاهر أن سبق الدعوى ليس بقيّد هنا. □ فوه: (إقرار إلخ) لأنه صريح في الإلتماس أه مغني. □ فوه: (لا العين) إذ الإنسان قد يستعير ملكه ويستأجره من مستأجره نهايةً ومغني. □ فوه: (فإقراراً أيضاً) فعلم الفرق بين التماس الإبراء من البعض ومن الكل أه سم. □ فوه: (وبَحَث السبكي إلخ) اعتمدته النهاية والمغني أيضاً. □ فوه: (فرغ صالح إلخ) أي: المدّعي وقوله: (قبل قوله) أي: فله العود إلى الدعوى وإقامة الحجة وأخذ المدّعى به لبطلان جميع ما جرى أه سم. □ فوه: (فعل ذلك) أي الهبة أو الإبراء.

□ فوه: (أو ثم أقرَّ المنكر) إلى قوله وقد يُشكل في النهاية والمغني. □ فوه: (ثم أقرَّ المنكر إلخ) أي: بأن المدّعى به كان ملكاً للمصالح حال الصلح. □ فوه: (شرط صحته إلخ) وهو سبق الإقرار أو نحوه. □ فوه: (وَمِنْ ثَمَّ لم يُنظر إلخ) ردّ لقول الإسنوي أخذاً من كلام السبكي؛ أنه ينبغي الصحة لاتفاقهما على أن العقد جرى بشروطه في علمهما أو في نفس الأمر. □ فوه: (وقد يُشكل) أي: بطلان الإقرار. □ فوه: (لاثنين) إنما يظهر فائدته عند رفع الأمر إلى الحاكم وإلا فهو ليس بقيّد عبارة المغني وإنكار

□ فوه: (فإقراراً أيضاً) فعلم الفرق بين التماس الإبراء من البعض ومن الكل. □ فوه: (فرغ صالح) أي المدّعي وقوله قبل قوله أي: فله العود إلى الدعوى وإقامة الحجة وأخذ المدّعى به لبطلان جميع ما

أريد أن أقول بما لم يلزمني أقول أو أخذ بإقراره ولم يَنْظُرْ لِكَلَامِهِ ويُجَابُ بِأَنَّ مَا هُنَا جَوَابٌ لِقَوْلِهِ صَالِحُكَ بِكَذَا عَلَى أَنْ تَقْرَأَ لِي وَالْجَوَابُ مُنْزَلٌ عَلَى السُّؤَالِ فَكَأَنَّهُ قَالَ أَقْرَرْتُ فِي مُقَابَلَةِ ذَلِكَ فَبَطَلَ وَقَوْلُهُ أريد إلى آخِرِهِ أَمْرٌ مُتَفَصِّلٌ عَنِ الْإِقْرَارِ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ لَفْظِيَّةٌ عَلَى تَقْيِيدِهِ بِهِ فَوْقَ ذَلِكَ الْمُتَقَدِّمُ لَعَوًا وَلَوْ تَرَكَ وَارِثَ حَقِّهِ مِنَ التَّرِكَةِ لِغَيْرِهِ بَلَا بَدَلٍ لَمْ يَصِحَّ أَوْ بِهِ صَحَّ بِشَرْطِهِ. (الْقِسْمُ الثَّانِي يَجْرِي بَيْنَ الْمُدْعَى وَاجْتَنَبِي فَإِنْ قَالَ) الْأَجْنَبِي لِلْمُدْعَى (وَكُلْنِي الْمُدْعَى عَلَيْهِ فِي الصَّلْحِ) مَعَكَ عَنِ الْعَيْنِ الَّتِي ادَّعَيْتَ بِهَا بِبَعْضِهَا أَوْ بِهَذِهِ الْعَيْنِ أَوْ بِعَشْرَةٍ فِي ذِمَّتِهِ (وَهُوَ مُقَرَّرٌ لَكَ) بِهَا ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا أَوْ وَهِيَ لَكَ أَوْ وَأَنَا أَعْلَمُ أَنَّهَا لَكَ فَصَالِحُنِي عَنْهُ لَهُ بِذَلِكَ فَصَالِحُهُ

حَقَّ الْغَيْرِ حَرَامٌ فَلَوْ بَدَلَ لِلْمُنْكَرِ مَا لَا لِيَقْرَأَ بِالْمُدْعَى فَقَعَلَ لَمْ يَصِحَّ الصَّلْحُ لِإِنِّهِ عَلَى فَايِدٍ وَلَا يَلْزَمُ الْمَالُ وَبَذْلُهُ لِدَلِّكَ وَأَخْذُهُ حَرَامٌ وَلَا يَكُونُ مُقَرَّرًا بِذَلِكَ فِي أَحَدٍ وَجِهَيْنِ يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ كَيْسٍ وَغَيْرُهُ أَهْ زَادَ النَّهْيَةَ قَالَ فِي الْخَادِمِ يَنْبَغِي التَّفْصِيلُ بَيْنَ أَنْ يَغْتَقِدَ فُسَادَ الصَّلْحِ فَيَصِحَّ أَوْ يَجْهَلَهُ فَلَا كَمَا فِي نَظَائِرِهِ مِنَ الْمُنْشَأَاتِ عَلَى الْعُقُودِ الْفَاسِدَةِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ حَرَامٌ أَي: بَلْ هُوَ كَبِيرَةٌ وَقَوْلُهُ م ر لَمْ يَصِحَّ وَقياسٌ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ لَهُ مَا لَا لِيُتْرِكَ مِمَّا عَلَيْهِ أَوْ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْحَقِّ لَمْ يَصِحَّ الْبَدْلُ وَلَا الْأَخْذُ وَأَنَّهُ يَأْتِي فِي الْإِبْرَاءِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَى ذَلِكَ مَا ذَكَرَ مِنَ التَّفْصِيلِ هُنَا وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ بِفُسَادِ الشَّرْطِ ثُمَّ ابْتَرَأَ صَحَّ وَالْأَبْلُ فَتَنَّبَهُ لَهُ فَإِنَّهُ يَنْقُصُ كَثِيرًا. □ فَوَدَّ: (لِكَلَامِهِ) أَيِ قَوْلِهِ أريد أن أقول بما لم يلزمني. □ فَوَدَّ: (مُنْزَلٌ عَلَى السُّؤَالِ) أَي: مُرْتَبِطٌ بِهِ وَمُتَرْتَّبٌ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (تَقْيِيدُهُ بِهِ) أَي: الْإِقْرَارُ بِقَوْلِهِ الْمَذْكُورِ قَالَ سَمِ أَقُولُ لَوْ سَلِمَ قِيَامُهَا عَلَى ذَلِكَ لَمْ يُؤْثَرْ فِي صِحَّةِ الْإِقْرَارِ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ حَيْثُ يَذَلُّكَ عَلَيَّ كَذَا وَهُوَ لَا يَلْزَمُنِي وَذَلِكَ مِنْ تَعْقِيبِ الْإِقْرَارِ بِمَا يَرْفَعُهُ أَهْ. وَأَيْضًا كَلِمَةً لَمْ لَا تَقْيِيدُ اسْتِمْرَارَ التَّقْيِيدِ إِلَى أَنْ التَّكَلُّمُ كَمَا قَرَّرُوهُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لِمَا. □ فَوَدَّ: (بَلَا بَدَلٍ لَمْ يَصِحَّ) أَنْظُرْ لَوْ نَوَى الْهَبَةَ وَوُجِدَتْ شُرُوطُهَا أَهْ سَمِ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ أَوْ الصَّدَقَةُ أَوْ الْإِبَاحَةُ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُقَابَلَةَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ أَوْ التَّفَرُّقَ بَيْنَهُمَا مُشْكِلَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ رَوَعِي فِي التَّرِكِ أَي: بَلَا بَدَلٍ الْمُعْتَبَرَاتِ الشَّرْعِيَّةَ فَمَا الْمَانِعُ مِنْهُ أَهْ سَيِّدُ عَمَرُ وَقَوْلُهُ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ أَي: التَّرِكِ بَلَا بَدَلٍ وَالتَّرِكِ بِيَدَلٍ. □ فَوَدَّ: (صَحَّ بِشَرْطِهِ) أَي: إِنْ كَانَ إِزْثُهُ نَاجِزًا وَعِلْمُ مِقْدَارِهِ أَهْ ع ش. □ فَوَدَّ: (عَنِ الْعَيْنِ الَّتِي) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا الدِّينُ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ وَهِيَ لَكَ. □ فَوَدَّ: (أَوْ بِهَذِهِ الْعَيْنِ) أَي: الَّتِي لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ بَاطِنًا) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى أَوْ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ وَلَمْ يُظْهِرْهُ خَوْفًا مِنْ أَخْذِ الْمَالِكِ لَهُ أَهْ. □ فَوَدَّ: (أَوْ وَهِيَ لَكَ أَوْ وَأَنَا أَعْلَمُ أَنَّهَا لَكَ) أَنْظُرْ لِمَ كَانَ الصَّلْحُ مَعَ ذَلِكَ صُلْحًا عَلَى إِقْرَارٍ حَتَّى صَحَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِقْرَارُ الْوَكِيلِ مَعَ عَدَمِ ثُبُوتِ إِنْكَارِ الْمَوْكَلِّ وَلَا مَا يَدُلُّ عَلَى إِنْكَارِهِ قَائِمٌ إِقْرَارُهُ أَهْ سَمِ وَقَوْلُهُ مَعَ ذَلِكَ أَيِ مَعَ قَوْلِ الْمَذْكُورِ وَلَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لِلْإِقْرَارِ. □ فَوَدَّ: (عَنْهُ) كَانَ الْأَوَّلَى التَّائِيثُ.

جَرَى. □ فَوَدَّ: (عَلَى تَقْيِيدِهِ بِهِ) أَقُولُ لَوْ سَلِمَ قِيَامُهَا عَلَى ذَلِكَ لَمْ يُؤْثَرْ فِي صِحَّةِ الْإِقْرَارِ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ حَيْثُ يَذَلُّكَ عَلَيَّ كَذَا وَهُوَ لَا يَلْزَمُنِي وَذَلِكَ مِنْ تَعْقِيبِ الْإِقْرَارِ بِمَا يَرْفَعُهُ. □ فَوَدَّ: (بَلَا بَدَلٍ لَمْ يَصِحَّ) أَنْظُرْ لَوْ نَوَى الْهَبَةَ وَوُجِدَتْ شُرُوطُهَا. □ فَوَدَّ: (أَوْ وَهِيَ لَكَ أَوْ وَأَنَا أَعْلَمُ أَنَّهَا لَكَ) أَنْظُرْ لِمَ كَانَ الصَّلْحُ مَعَ ذَلِكَ صُلْحًا عَلَى إِقْرَارٍ حَتَّى صَحَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِقْرَارُ الْوَكِيلِ مَعَ عَدَمِ ثُبُوتِ إِنْكَارِ الْمَوْكَلِّ وَلَا مَا يَدُلُّ عَلَى إِنْكَارِهِ قَائِمٌ

(صَحَّ) الصُّلْحُ عَنِ الْمَوْكَلِّ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الْإِنْسَانِ فِي دَعْوَى الْوَكَالَةِ مُقْبُولٌ فِي جَمِيعِ الْمُعَامَلَاتِ ثُمَّ إِنْ صَدَّقَ فِي أَنَّهُ وَكِيلٌ صَارَتْ مِلْكًا لِمَوْكَلِّهِ وَإِلَّا فَهُوَ شِرَاءٌ فَضُولِيٌّ وَأَمَّا الدِّينُ فَلَا يَصْحَحُ الصُّلْحَ عَنْهُ بِدَيْنٍ ثَابِتٍ قَبْلَ ذَلِكَ وَيَصْحَحُ بغيرِهِ وَلَوْ بِلَا إِذْنٍ إِنْ قَالَ الْأَجْنَبِيُّ مَا ذَكَرَ أَوْ قَالَ عِنْدَ عَدَمِ الْإِذْنِ وَهُوَ مُبْطِلٌ فِي عَدَمِ إِقْرَارِهِ فَصَالِحِي عَنِ

قَوْلُ (سَيِّ): (صَحَّ) مَحَلُّهُ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ إِذَا لَمْ يُعِدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْإِنْكَارَ بَعْدَ دَعْوَى الْوَكَالَةِ فَإِنْ أَعَادَهُ كَانَ عَزْلًا فَلَا يَصْحَحُ الصُّلْحَ عَنْهُ نِهَائِيَّةً وَمُعْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُمْ ر فَإِنْ أَعَادَهُ الْخُ أَي: لِغَيْرِ غَرَضٍ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الْوَكَالَةِ مِنْ أَنَّ إِنْكَارَ التَّوَكُّلِ يَكُونُ عَزْلًا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَرَضٌ فِي الْإِنْكَارِ اهـ .
 قَوْلُهُ: (شِرَاءٌ فَضُولِيٌّ) أَي: وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ بَاطِلٌ فِي الْجَدِيدِ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (أَمَّا الدِّينُ الْخُ) يَعْنِي أَنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ مَفْرُوضٌ فِي الْعَيْنِ وَأَمَّا الدِّينُ فَلَا يَصْحَحُ الصُّلْحَ أَي: صُلْحُ الْأَجْنَبِيِّ بِدَيْنٍ ثَابِتٍ عَلَى الْمَوْكَلِّ أَوْ الْوَكِيلِ قَبْلَ ذَلِكَ الصُّلْحَ وَيَصْحَحُ بغيرِهِ أَي: بِالْعَيْنِ وَبِالدِّينِ الَّذِي يَثْبُتُ بِالصُّلْحِ لِلْمُدَّعَى عَلَى الْأَجْنَبِيِّ أَوْ مَوْكَلِّهِ اهـ كُزْدِي . قَوْلُهُ: (أَمَّا الدِّينُ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي شَرْحِ الْمُنْهَج . قَوْلُهُ: (بِدَيْنٍ ثَابِتٍ الْخُ) أَي: لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ الْوَكِيلِ أَوْ عَلَى شَخْصٍ آخَرَ بِأَنْ يَقُولَ الْأَجْنَبِيُّ الْوَكِيلُ لِلْمُدَّعَى صَالِحِي مِنَ الدِّينِ الَّذِي تَدَّعِيهِ عَلَى غَرِيمِكَ بِدَيْنِهِ الَّذِي عَلَيَّ أَوْ عَلَى فَلَانٍ . قَوْلُهُ: (وَيَصْحَحُ بغيرِهِ) أَي: بِغَيْرِ دَيْنٍ ثَابِتٍ قَبْلَ الصُّلْحِ بِأَنْ يُصَالِحَ عَلَى عَيْنٍ مِنْ مَالِهِ أَي: الْوَكِيلِ أَوْ الْمَوْكَلِّ أَوْ عَلَى دَيْنٍ يَثْبُتُ بِسَبَبِ الصُّلْحِ فِي ذِمَّتِهِ اهـ بُجَيْرِمِي . قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِلَا إِذْنٍ) أَي: لِلْأَجْنَبِيِّ فِي الصُّلْحِ أَي: وَإِنْ قَالَ لَمْ يَأْذَنْ لِي اهـ حَلْبِي . قَوْلُهُ: (إِنْ قَالَ الْأَجْنَبِيُّ) أَي: فِي صَوْرَتِي الْإِذْنِ وَعَدَمِهِ . قَوْلُهُ: (مَا ذَكَرَ) أَي: وَهُوَ مُقَرَّرٌ لَكَ بِهَا الْخُ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ وَكَلْنِي الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الصُّلْحِ الْخُ لِقَوْلِهِ وَلَوْ بِلَا إِذْنٍ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِيهِ وَقَوْلُهُ أَوْ قَالَ الْخُ الْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ أَذِنَ لَهُ فِي الصُّلْحِ صَحَّ إِنْ قَالَ وَهُوَ مُقَرَّرٌ لَكَ أَوْ نَحْوَهُ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِيهِ صَحَّ إِنْ قَالَ ذَلِكَ أَوْ قَالَ هُوَ مُبْطِلٌ وَهَذَا ظَاهِرٌ وَقَدْ وَقَعَ فِي بَعْضِ الْأَوْهَامِ فَهُمُ هَذَا الْمَقَامَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ كَذَا فِي الْبُجَيْرِمِي عَنْ الْحَلْبِيِّ وَالشُّوَبْرِيِّ . قَوْلُهُ: (عِنْدَ عَدَمِ الْإِذْنِ الْخُ) مَفْهُومُهُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكْفِي عِنْدَ الْإِذْنِ وَالْحَالُ هُوَ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي الْعَيْنِ بِقَوْلِهِ وَإِنْ قَالَ وَهُوَ مُبْطِلٌ فِي عَدَمِ إِقْرَارِهِ فَلْيُحَرِّزْ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّمَا قَيَّدَ بِعَدَمِ الْإِذْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِذَلِكَ عِنْدَ الْإِذْنِ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ يَتَضَمَّنُ الْإِقْرَارَ اهـ سَم وَقَوْلُهُ وَالْحَالُ هُوَ نَظِيرُ مَا يَأْتِي الْخُ فِيهِ أَنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ هُنَاكَ صَرِيحٌ فِي عَدَمِ كِفَايَةِ ذَلِكَ فِي الْعَيْنِ مَعَ الْإِذْنِ كَمَا هُنَا فَمَا مَعْنَى التَّوَقُّفِ وَطَلَبِ التَّحْرِيرِ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ الْإِذْنَ يَتَضَمَّنُ الْإِقْرَارَ يَمْتَنِعُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَكَذَلِكَ لَمْ يَقُلْ الْخُ الْمُرَادُ بِهِ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْإِذْنِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ النَّهَائِيَّةُ وَالْمُعْنَى فَاِلْإِشْكَالُ عَلَى حَالِهِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ صُلْحِ الْأَجْنَبِيِّ عَلَى الْإِنْكَارِ عَنِ الدِّينِ وَصُلْحِهِ عَنِ الْعَيْنِ عِبَارَةً الْمُعْنَى وَيُرَدُّ عَلَى إِطْلَاقِ اغْتِيَارِ الْإِقْرَارِ مَا لَوْ قَالَ الْأَجْنَبِيُّ وَكَلْنِي فِي

مَقَامِ ثُبُوتِ إِقْرَارِهِ . قَوْلُهُ: (عِنْدَ عَدَمِ الْإِذْنِ) مَفْهُومُهُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكْفِي عَنْهُ الْإِذْنُ وَهُوَ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي الْعَيْنِ بِقَوْلِهِ وَإِنْ قَالَ وَهُوَ مُبْطِلٌ فِي عَدَمِ إِقْرَارِهِ فَلْيُحَرِّزْ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّمَا قَيَّدَ بِعَدَمِ الْإِذْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِذَلِكَ عِنْدَ الْإِذْنِ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ يَتَضَمَّنُ الْإِقْرَارَ وَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِ .

بكذا؛ إذ لا يتعذر قضاء دين الغير بغير إذنه وأما لو لم يقل وكُلني فلا يصح الصلح في العين لتعذر تمليك الغير عينًا بغير إذنه وكذا لو لم يقل وهي لك ولا وهو مقر وإن قال هو مبطل في عدم إقراره؛ لأنه صلح على إنكار حبيذ. (ولو) كان المدعى به عينًا (صالح) الأجنبي عنها (لنفسه) بعين ماله أو بدلين في ذمته (والحالة هذه) أي: أن الأجنبي قال هو مقر لك أو هي لك (صلح) الصلح للأجنبي؛ لأنه ترتب على دعوى وجواب فلم يحتج لسبق خصومة معه

المصالحة لقطع الخصومة وأنا أعلم أنه لك فإنه يصح الصلح عند الماوردي وجزم به في التنبية وأقره في التصحيح ولو قال هو منكز غير أنه مبطل فصالحني له على عهدي لينقطع الخصومة بينكما وكان المدعى دينًا فإن المذهب صحة الصلح وإن كان المدعى عينًا لم يصح على الأصح، والفرق أنه لا يمكن تمليك الغير عين مال بغير إذنه ويمكن قضاء دينه ولو صالح الوكيل عن الموكل على عين من مال نفسه أي الوكيل أو على دين في ذمته بإذنه صح العقد وقَعَ للإذن ويخرج المأذون عليه بالمثل في المثلي والقيمة في المقوم؛ لأن المدفوع قرض لا هبة اهـ. وفي النهاية نخوها وقوله ولو قال إلى قوله ولو صالح صريح في الفرق المذكور على هذا ففي كلام الشارح احتياك حيث اقتصر في تعليل عدم الصحة في العين فيما إذا لم يقل وكُلني إلخ على تعذر التمليك وفيما إذا لم يقل وهي لك إلخ على الإنكار مع أن كلا منهما موجود في صورتين. هـ قوله: (بكذا) أي: من مال الوكيل. هـ قوله: (وأما لو لم يقل إلخ).

(تنبيه): يرد على اعتبار المصنف التوكيل ما لو قال الأجنبي صالحني عن الألف الذي لك على فلان علي خمسمائة فإنه يصح سواء كان بإذنه أم لا؛ لأن قضاء دين غيره بغير إذنه جائز قاله في زيادة الروضة اهـ مغني وعلم به مع ما مر عنه أن صلح الأجنبي عن الدين لا يعتبر فيه الإقرار ولا التوكيل. هـ قوله: (في العين) أي: وقد تقدم تفصيل في الدين أنما بقوله وأما الدين إلخ عبارة المغني والنهاية وخرج بقول المصنف وكُلني إلخ ما لو تركه وهو شراء فصولي فلا يصح كما مرّ وبقوله وهو مقر لك ما لو اقتصر على وكُلني في مصلحتك فلا يصح ولو كان المدعى دينًا فقال الأجنبي وكُلني المدعى عليه بمصلحتك على نفسه أو ثوبه فصالحه صح كما لو كان المدعى عينًا أو على ثوبي هذا لم يصح؛ لأنه بيع شيء بدلين غيره وهذا هو المعتد كما جزم به ابن المقرئ تبعًا للمصنف خلافًا للزركشي ومن تبعه من التسوية بين الدين والعين اهـ. هـ قوله: (ولو كان المدعى به عينًا) إلى قوله: (أيضًا) في النهاية والمغني. هـ قوله: (أو هي لك) أي: أو وأنا أعلم أنها لك. هـ قوله: (معه) أي: مع الأجنبي.

هـ قوله: (فلا يصح الصلح في العين) ظاهره وإن قال وهو مبطل في عدم إقراره وهو خلاف ما تقدم في نظيره من الدين بقوله أو قال عند عدم الإذن إلى آخره. والفرق ظاهر من قوله لتعذر إلى آخره. مع قوله السابق إذ لا يتعذر إلى آخره فليتامل.

(وكانه اشتراه) مُساوٍ لقول الروضة وغيرها كما لو اشتراه خلافاً لِمَنْ فَرَّقَ وإنما وَقَعَ التشبيه في كُلِّ منهما؛ لأنه وإن كان شراءً حقيقةً إلا أنه خَفِيَ لكونه وَقَعَ بلفظ الصِّلح وعُلِمَ من ذلك أنه لا بُدَّ أن يكون بَيِّدَ المُدَّعى عليه بنحوٍ ودِعةٍ أمَّا لو كان بيعاً قبل القبض فلا يصحُّ. (وإن كان مُنْكَرًا) والمُدَّعى عَيْنٌ أيضًا كما يُشِيرُ إليه قوله الآتي فهو شراءٌ مَغْصُوبٌ؛ إذ الغَصْبُ لا يُتَصَوَّرُ في الدُّيُون (وقال لأَجْنَبِيٍّ هو مُبْطِلٌ في إنكاره) وأنت الصَّادِقُ فصالحني لِنَفْسِي بهذا أو بخمسةٍ في ذِمَّتِي مثلاً أو بدَيْنِي وهو كذا على فُلانٍ بناءً على صِحَّةِ بيع الدين لغير مَنْ هو عليه وَغَيْرُ شارِحٍ بأصالحك لِنَفْسِي ويتعيَّن حمله على ما إذا احتفت به قَرِينَةُ إِنْشَاءِ صِّلحٍ ونَوَاهٍ وإلا فموضوعه الوعدُّ وهو لا يصحُّ كما يأتي في أودى المال في الضمان (فهو شراءٌ مَغْصُوبٌ فيُفَرَّقُ بين قُدْرَتِهِ) ولو في ظَنِّهِ (على انتزاعه) فيصحُّ ويكفي فيها قوله ما لم يُكْذِبْهُ الحِسُّ فيما يظهر (وعَدَمُها) فلا يصحُّ كما مرَّ في البيع. (وإن لم يَقُلْ هو مُبْطِلٌ) بأن قال هو مُحِقٌّ أو لا أعلم

❑ قول (سئ): (وكانه اشتراه) أي: بلفظ الشراءِ نهايةً ومُعْنَى. ❑ قوله: (مساوٍ) أي قول المُصَنِّفِ وكأنه اشتراه مُساوٍ إلخ. ❑ قوله: (كما لو اشتراه) أي: مِنَ المُدَّعى اه سم. ❑ قوله: (في كُلِّ مِنْهُما) أي: قول المُصَنِّفِ وقول الروضِ وغيرها. ❑ قوله: (من ذلك) أي: من قول المُصَنِّفِ وكأنه اشتراه. ❑ قوله: (بنحوٍ ودِعةٍ إلخ) عبارةُ النِّهايةِ والمُعْنَى بَدِيعَةٌ أو عَارِيَّةٌ أو نَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا يَجُوزُ بَيْعُهُ معه فلو كان مَعِيًّا قَبْلَ القبض لم يَصِحَّ اه. ❑ قوله: (أما لو كان بَيْعًا إلخ) المرادُ أَنَّ المُدَّعى عليه باعه لِلْمُدَّعى وَلَمْ يَقْبِضْهُ له فلا يَصِحُّ شِراؤه مِنَ المُدَّعى حَيْثُ يَذِ اه سم.

❑ قول (سئ): (وإن كان) أي: المُدَّعى عليه نِهايةً ومُعْنَى وَسَم. ❑ قوله: (والمُدَّعى عَيْنٌ إلخ) وإن كان المُدَّعى به دَيْنًا فَفِيهِ الخِلافُ المارُّ اه نِهايةً قال ع ش قوله م ر ففِيهِ الخِلافُ المارُّ قَضِيَّتُهُ تَرْجِيحُ الصَّحَّةِ لِمَا مرَّ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ بَيْعُ الدَّيْنِ لغير مَنْ هو عليه لَكِنْ يُشْكَلُ حَيْثُ بَانَ مَحَلُّ الصَّحَّةِ حَيْثُ كان مَنْ عليه الدَّيْنُ مُقَرًّا وهو هنا مُنْكَرٌ إِلَّا أَنْ يَقَالَ نَزَّلُوا قولَ المُشْتَرِي أَنَّهُ مُبْطِلٌ مَنْزِلَةً لِإِقْرَارِ مَنْ عليه الدَّيْنُ لِمُبَاشَرَتِهِ الْعَقْدِ اه. ❑ قوله: (أيضًا) أي كما في الصَّورَةِ السَّابِقَةِ أَنفًا. ❑ قوله: (مثلاً) كان الأولى تَقْدِيمُهُ على في ذِمَّتِي. ❑ قوله: (ويَكْفِي فيها قوله) أي: يَكْفِي لِلصَّحَّةِ قوله أَنَا قَادِرٌ على انْتِزَاعِهِ نِهايةً ومُعْنَى. ❑ قوله: (ما لم يُكْذِبْهُ إلخ) ظَرَفٌ وَيَكْفِي إلخ.

❑ قول (سئ): (وإن لم يَقُلْ هو مُبْطِلٌ) أي: مع قوله هو مُنْكَرٌ وصَالِحٌ لِنَفْسِهِ أو لِلْمُدَّعى عليه نِهايةً ومُعْنَى. ❑ قوله: (بأن قال) إلى قوله وَخَرَجَ في النِّهايةِ والمُعْنَى.

❑ قول (سئ): (وكانه اشتراه) أي: مِنَ المُدَّعى. ❑ قوله: (أما لو كان بَيْعًا إلخ) المرادُ أَنَّ المُدَّعى عليه باعه لِلْمُدَّعى وَلَمْ يَقْبِضْهُ له فلا يَصِحُّ شِراؤه مِنَ المُدَّعى حَيْثُ يَذِ.

❑ قول (سئ): (وإن كان) أي: المُدَّعى عليه. ❑ قوله: (وهو مُبْطِلٌ) هل يُشْتَرَطُ في هذه القُدْرَةُ على الانْتِزَاعِ كما في جَانِبِ الْعَيْنِ.

أو لم يزد على قوله صالِحني (لغا الصلح)؛ لأنه اشترى منه ما لم يعرف له بأنه ملكه وخرج بالعين فيما ذكر الدين فلا يصح الصلح عنه بدنين ثابت قبل ذلك ويصح بغيره إن قال وهو مقرّر أو هو لك أو هو مُبطل بناءً على الأصح السابق من صحة بيع الدين لغير من هو عليه.

(فصل في التزامه على الحقوق المشتركة)

(الطريق النافذ) بمُعجمة وهو الشارع وقيل هو أخص مطلقاً؛ لأنه لا يكون إلا نافذاً في البنيان

☐ فوه: (فيما ذكر) أي: في صورتني صلح الأجنبي لنفسه. ☐ فوه: (أو وهو مُبطل) هل يشترط في هذه القدرة على الإنزاع كما في جانب العين اه سم وفي البجيرمي الوجه الاستواء سم اه. (تنبيه): ولو وقف مكاناً وأقر به لمدع له غرم له قيمته لحيلولة بينه وبينه بوقفه ولو صالح مثلف العين مالها فإن كان أكثر من قيمتها من جنسها أو بمؤجل لم يصح الصلح؛ لأن الواجب قيمة المثلف حالة فلم يصح على أكثر منها ولا على مؤجل لما فيه من الربا وإن كان بأقل من قيمتها أو بأكثر من غير جنسها جاز لا نفياء المانع ولو أقر بمُجمل ثم صالح عنه صح إن عرفاه وإن لم يسمه أحد منهما نهايةً ومُعني قال ع ش قوله بوقفه أي: ويحكم بصحة الوقف ظاهراً وأما في نفس الأمر فالمدار على الصديق وعده اه.

فصل في التزامه على الحقوق المشتركة

☐ فوه: (في التزامه) إلى قوله وفي بنيات في المُعني إلا قوله قيل وقوله كما يصير إلى بأن يققه إلى المثني في النهاية إلا ما ذكر. ☐ فوه: (في التزامه إلخ) أي: وما يتبعها كما لو صالحه على إجراء ماء الغسالة إلخ اه ع ش. وفي البجيرمي أي: في منع ما يؤدي إلى التزامه اه. ☐ فوه: (وهو) أي: الطريق النافذ. ☐ فوه: (وقيل هو) أي الشارع (أخص إلخ) أي: من مطلق الطريق قال السيد عمر يتأمل مقابلته لما قبله وإن كان صحيحاً في حد ذاته اه. وقال سم فيه حرازة؛ لأن ضمير وهو الشارع للمقيد مع القيد وضمير وقيل هو للشارع وقوله أخص أي: من المقيد بدون قيده وأيضاً لا وجه حينئذٍ لحكاية هذا القيد بصيغة التمريص اه. ☐ فوه: (في البنيان) الأولى وفي البنيان بالعطف.

فصل

☐ فوه: (وهو الشارع إلخ) لا يقال في هذا الكلام اضطراب لا يخفى؛ إذ هو في قوله وهو الشارع عائذ على الطريق النافذ أغني على الطريق مع قيده وفي قوله (وقيل هو أخص إلخ) عائذ على الطريق بدون قيده بدليل استدلاله إذ لا يتأتى إلا في المقيد وهو الطريق بدون قيده وهو النافذ كما لا يخفى وحينئذٍ فهذا القيل مع ظهور فساد؛ إذ لا يتصور أخصية الطريق من الشارع بل الأمر بالعكس مطلقاً قطعاً لا يقابل ما قبله اللهم إلا أن يريد بقوله وقيل مجرد حكاية فائدة أخرى من غير قصد إلى المقابلة لما قبله وإن كان فيه إيهام عود الضمير للقيد والمقيد وليس بصحيح كما تقرر؛ لانا نقول هذا غلط منشؤه توهم أن ضمير وقيل هو أخص للطريق وليس كذلك بل هو للشارع لكن لا يخلو أيضاً هذا من حرازة؛ لأن ضمير وهو الشارع للمقيد مع القيد وقوله (أخص) أي: من المقيد وأيضاً فلا وجه حينئذٍ لحكاية هذا القيل بصيغة التمريص. ☐ فوه: (وقيل هو أخص مطلقاً) أي: من الطريق لا من الطريق النافذ بدليل دليله

والطريق يكون نافذًا وغير نافذ وبنيان وصحراء ويُذَكَّرُ ويُؤنَّثُ ويصيرُ شارِعًا باتِّفاقِ المحيِّين عليه أوَّلاً أو ياتَّخِذُ المارَّةَ موضعًا من المواتِ جاذَّةً للاستطراقِ كما يصيرُ المَبْنِيَّ فيها بقصدِ أنه مسجدٌ مسجدًا من غيرِ لَفْظٍ وبأنَّ يَقِفَهُ مَالِكُهُ لَذلكَ لكنَّ لا بُدَّ هنا مِنَ اللَّفْظِ وفي بَنِياتِ طريقٍ بِمَوْحِدَةٍ أَوَّلِهِ وَغَلِطَ مَنْ صَحَّفَهَا بِمُثَلَّثَةٍ لِفَسَادِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ هُنَا يَسْلُكُهَا الْخَوَاصُّ تَرَدَّدَ وَالَّذِي نَقَلَهُ الْقَمُولِيُّ وَرَجَّحَهُ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهَا لَا تَصِيرُ طَرِيقًا بِذَلِكَ وَيَجُوزُ إِحْيَاؤها؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الْمَوَاتِ لَا يَخْلُو عَنْ تِلْكَ الْبَنِياتِ (لَا يُتَصَرَّفُ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ (فِيهِ بِمَا يَضُرُّ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ فَإِنَّ ضَمَّ عُذِّي بِالْبَاءِ (الْمَارَّةِ) وَإِنْ لَمْ يَطْلُ الْمُرُورُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ فِيهِ لِجَمِيعِهِمْ وَسَيَعْلَمُ مِمَّا هُنَا وَفِي الْجَنَائِاتِ أَنَّ الضَّرَرَ الْمَنْفِيَّ مَا لَا يَصِيرُ عَلَيْهِ مِمَّا لَمْ يُعْتَدَ لَا مُطْلَقًا. (وَلَا يُشْرَعُ) أَي: يُخْرَجُ (فِيهِ) جَنَاحُ أَي رُوشَنٌ سُمِّيَ بِهِ تَشْبِيهًا لَهُ بِجَنَاحِ الطَّائِرِ (وَلَا سَابَاطٌ) هُوَ سَقِيفَةٌ بَيْنَ حَائِطَيْنِ

□ قَوْلُهُ: (وَيُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ) أَي بِاغْتِيَارِ عَوْدِ الضَّمِيرِ وَإِسْنَادِ الْعَامِلِ إِلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (أَوَّلًا) أَي: حِينَ الْإِحْيَاءِ. □ قَوْلُهُ: (مَوْضِعًا مِنَ الْمَوَاتِ) مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لِلاتِّخَاذِ وَمَفْعُولُهُ الثَّانِي قَوْلُهُ جاذَّةً لِلِاسْتِطْرَاقِ.
□ قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَي: الْمَوَاتِ. □ قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَي: لِلِاسْتِطْرَاقِ. □ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَي: فِي الْوَقْفِ.
□ قَوْلُهُ: (وَفِي بَنِيَاتٍ) خَبَرٌ مَقْدَمٌ لِقَوْلِهِ تَرَدَّدَ. □ قَوْلُهُ: (بِمَوْحِدَةٍ) أَي: وَبِضَمِّهَا وَفَتْحِ التَّوْنِ وَبِالْبَاءِ التَّخْتِيَةِ الْمُتَنَاءِ أَمْ ع ش أَي: الْمُسْتَدَّة. □ قَوْلُهُ: (الْمُرَادُ هُنَا) صِفَةُ الْمُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (يَسْلُكُهَا الْخُ) ثَعَثَ بَنِيَاتٍ عِبَارَةٌ الْنَّهَائِيَّةِ وَبَنِيَاتِ الطَّرِيقِ الَّتِي تَعْرِفُهَا الْخَوَاصُّ وَيَسْلُكُونَهَا لَا تَصِيرُ طَرِيقًا بِذَلِكَ وَيَجُوزُ إِحْيَاؤها كَمَا رَجَّحَهُ الْقَمُولِيُّ أَمْ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهَا لَا تَصِيرُ الْخُ) وَحَيْثُ وَجَدَ طَرِيقٌ عَمِلَ فِيهِ بِالظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى أَضْلِهِ وَتَقْدِيرِ الطَّرِيقِ إِلَى خَيْرَةٍ مَنْ أَرَادَ يُسَبِّلُهُ مِنْ مِلْكِهِ وَالْأَفْضَلُ تَوْسِيعُهُ وَعِنْدَ الْإِحْيَاءِ إِلَى مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْمُخَوِّنُونَ، فَإِنَّ تَنَازَعُوا جُعِلَ سَبْعَةٌ أَذْرُعٌ كَمَا رَجَّحَهُ الْمُصَنِّفُ لِخَيْرِ الصَّحِيحِينَ بِذَلِكَ وَاعْتَرَضَهُ جَمِيعُ بَأَنَّ الْمَذْهَبَ اغْتِيَارُ قَدْرِ الْحَاجَةِ وَالْخَيْرُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ وَلَا يُغَيَّرُ أَيِ الطَّرِيقِ مِمَّا هُوَ عَلَيْهِ، وَلَوْ زَادَ عَلَى السَّبْعَةِ أَوْ قَدَرَ الْحَاجَةَ فَلَا يَجُوزُ الْإِسْتِيلَاءُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ وَإِنْ قُلَّ وَيَجُوزُ إِحْيَاءُ مَا حَوْلَهُ مِنَ الْمَوَاتِ بِحَيْثُ لَا يَضُرُّ الْمَارَّةَ أَمْ نِهَائِيَّةً وَفِي الْمَغْنَى مِثْلُهَا إِلَّا أَنَّهُ زَادَ قَبِيلٌ وَلَا يُغَيَّرُ الْخُ وَهَذَا ظَاهِرٌ أَمْ أَي: الْإِعْتِرَاضُ الْمَذْكُورُ. □ قَوْلُهُ: (مَا لَا يَضُرُّ عَلَيْهِ مِمَّا لَمْ يُعْتَدِ الْخُ) يُفْهَمُ أَنَّهُ لَا اغْتِيَارَ بِمَا لَا يَصِيرُ عَلَيْهِ مِمَّا اغْتِنِدَ فَلْيُرَاجَعْ سَمِ عَلَى حَجِّ أَقْوَلِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ قَبِضُ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الصَّبْرِ عَلَيْهِ عَادَةً يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَشَقَّةَ فِيهِ قُوَّةٌ أَمْ ع ش. □ قَوْلُهُ: (أَي: رُوشَنٌ) وَهُوَ نَحْوُ الْخَشَبِ الْمُرَكَّبِ فِي الْجِدَارِ الْخَارِجِ إِلَى هَوَاءِ الشَّارِعِ مِنْ غَيْرِ وَصُولٍ إِلَى الْجِدَارِ الْمُقَابِلِ أَمْ ع ش. □ قَوْلُهُ: (بَيْنَ حَائِطَيْنِ) أَي: وَالطَّرِيقِ بَيْنَهُمَا نِهَائِيَّةً

وَإِنْ كَانَ أَيْضًا أَحْصَى مِنَ الطَّرِيقِ النَّافِذِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَجْهَ جَعْلِ الْأَخْصِيَّةِ مِنْ مُجَرَّدِ الطَّرِيقِ. □ قَوْلُهُ: (مَا لَا يَضُرُّ عَلَيْهِ مِمَّا لَمْ يُعْتَدِ) يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا اغْتِيَارَ بِمَا لَا يَصِيرُ عَلَيْهِ بِمَا اغْتِنِدَ فَلْيُرَاجَعْ. وَفِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَلَا يَضُرُّ أَيْضًا ضَرَرٌ يُحْتَمَلُ عَادَةً كَعَجْنِ طِينٍ إِذَا بَقِيَ مِقْدَارُ الْمُرُورِ لِلنَّاسِ وَالْقَاءُ الْحِجَارَةِ فِيهِ لِلْعِمَارَةِ إِذَا تَرَكْتَ بِقَدْرِ مَدَّةٍ نَقْلُهَا وَرَبَطَ الدَّوَابَّ فِيهِ بِقَدْرِ حَاجَةِ الثَّرْوِلِ وَالرُّكُوبِ وَالرَّشِّ الْخَفِيفُ بِخِلَافِ الْإِقَاءِ

(يَضُرُّهُمْ) كُلُّ مِنْهُمَا كَذَلِكَ وَمَنْ ذَلِكَ مَا لَوْ اِكْتَنَفَ الشَّارِعُ دَارَاهُ فَحَقَّرَ مِيرَدَابًا تَحْتَ الطَّرِيقِ مِنْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْآخَرَى فَإِنْ ضَرَّ مُنْعٍ مِنْهُ وَإِلَّا فَلَا إِذِ الْاِتْنِفَاعُ بِبَاطِنِ الطَّرِيقِ كَهُو بَظَاهِرِهَا وَالْمُزِيلُ لِمَا أَضَرَّ هُنَا هُوَ الْحَاكِمُ

وَمُعْنَى . ٥ قَوْلُهُ: (كُلُّ مِنْهُمَا) أَي: مِنَ الْجَنَاحِ وَالسَّابِاطِ دَفَعَ بِهِ مَا يُقَالُ كَانَ الْأَوَّلَى لِلْمُصَنَّفِ أَنْ يَقُولَ يَضُرُّ أَنَّهُمْ أَهْلُ شَيْءٍ قَالَ سَمِ وَيَصِحُّ رُجُوعُ ضَمِيرِ يَضُرُّ لِلْسَّابِاطِ وَحَذَفَ نَظِيرَ هَذَا مِنْ جَنَاحٍ قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَي: وَالنَّهَایَةُ وَلَوْ أَشْرَعَ إِلَى مِلْكِهِ ثُمَّ سَبَّلَ مَا تَحْتَ جَنَاحِهِ شَارِعًا وَهُوَ يَضُرُّ بِالْمَازَةِ أَمْرٌ بَرَفْعِهِ عَلَى مَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ أَهْلُ قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ يَرْفَعُهُ أَي: بِحَيْثُ لَمْ يَضُرَّ بِالْمَازَةِ وَقَوْلُهُ عَلَى مَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ الْجَنَاحَ إِلَى شَارِعٍ عَلَى وَجْهِ لَا يَضُرُّهُمْ ثُمَّ اِزْتَفَعَتِ الْأَرْضُ تَحْتَهُ بِحَيْثُ صَارَ مُضِرًّا بِهِمْ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ رَفْعُهُ أَوْ حَفَرُ الْأَرْضِ بِحَيْثُ يَنْتَقِي الضَّرَرُ الْحَاصِلُ بِهِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِعُ فِي رَفْعِ الْجَنَاحَاتِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ بَنَى جِدَارَهُ مُسْتَقِيمًا ثُمَّ مَالَ فَإِنَّهُ يُطَالَبُ بِهِدْمِهِ أَوْ إِصْلَاحِهِ مَعَ أَنَّهُ وَضَعَهُ فِي الْأَصْلِ بِحَقٍّ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَمَرُّ الْفُرْسَانِ وَالْقَوَافِلِ ثُمَّ صَارَ كَذَلِكَ كُلُّفَ رَفْعُهُ؛ لِأَنَّ الْإِزْشَادَ بِالشَّارِعِ مُشْرُوطٌ بِسَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ . ٥ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَي: ضَرَّرًا لَا يَضُرُّ عَلَيْهِ الْخُ أَهْلُ سَيِّدُ عُمَرَ .

٥ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ذَلِكَ) أَي: مِنَ التَّصَرُّفِ فِي الشَّارِعِ ثُمَّ هُوَ إِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا رَجَّحَهُ فِي الْمُعْنَى . ٥ قَوْلُهُ: (مَا لَوْ اِكْتَنَفَ) أَي: أَحَاطَ . ٥ وَقَوْلُهُ: (الشَّارِعُ) مَفْعُولٌ اِكْتَنَفَ وَفَاعِلُهُ دَارَاهُ عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَلَوْ كَانَ لَهُ دَارَانِ فِي جَانِبَيْ الشَّارِعِ فَحَقَّرَ الْخُ أَهْلُ وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا مُجَرَّدُ تَصْوِيرٍ فَعِثْلُهُ مَا لَوْ كَانَ دَارُهُ فِي جَانِبِ الشَّارِعِ فَحَقَّرَ سِرْدَابًا مِنْ بَاطِنِهَا إِلَى بَاطِنِ نِصْفِهِ مَثَلًا . ٥ قَوْلُهُ: (مِنْ إِحْدَاهُمَا) أَي: الدَّارَتَيْنِ . ٥ قَوْلُهُ: (فَإِنْ ضَرَّ) أَي: الْمَازِينَ بِأَنْ يَخَافَ مِنَ الْإِنْهِيَارِ . ٥ قَوْلُهُ: (وَالْإِلْخُ) أَي: وَإِنْ لَمْ يَضُرَّهُمْ بِأَنْ أَحْكَمَ أَرْجَحَهُ بِحَيْثُ يُؤْمَنُ مِنَ الْإِنْهِيَارِ فَلَا يَمْنَعُ أَهْلُ مُعْنَى . ٥ قَوْلُهُ: (لِإِمَّا أَضَرَّ) الْأَوَّلَى ضَرَّ لِضَبْطِهِ الْفِعْلَ فِي الْمَثْنِ بِفَتْحِ أَوَّلِهِ أَهْلُ سَيِّدُ عُمَرَ . ٥ قَوْلُهُ: (هُوَ الْحَاكِمُ) اعْتَمَدَهُ النَّهَایَةُ وَالْمُعْنَى فَقَالَا وَالْمُزِيلُ لَهُ هُوَ الْحَاكِمُ لَا كُلُّ أَحَدٍ لِمَا فِيهِ مِنْ

الْقُمَامَاتِ وَالثَّرَابِ وَالْحِجَارَةِ وَالْحَفْرِ الَّتِي بَوَاجِهُ الْأَرْضِ وَالرَّشِّ الْمُفْرِطُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ التَّوَوُّيُّ فِي دَقَائِقِهِ وَمِثْلُهُ إِزْسَالُ الْمَاءِ مِنَ الْمِيَازِبِ إِلَى الطَّرِيقِ الضَّيِّقَةِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَكَذَا إلقاءُ التَّجَاسَةِ فِيهِ بَلْ هُوَ فِي مَعْنَى التَّخْلِي فَيَكُونُ صَغِيرَةً أَهْلُ وَكَوْنُهُ صَغِيرَةً ضَعِيفٌ كَمَا مَرَّ فَعَلِيهِ إِنْ كَثُرَتْ كَانَتْ كَالْقُمَامَاتِ وَإِلَّا فَلَا وَأَفْتَى الْقَفَالُ بِكَرَاهَةِ ضَرْبِ اللَّبَنِ وَبَيْعِهِ مِنْ ثَرَابِهِ إِذَا لَمْ يَضُرَّ بِالْمَازَةِ لَكِنْ قَضِيَّةٌ قَوْلُ الْعَبَادِيِّ يَحْرُمُ أَخْذُ ثَرَابِ سَوْرِ الْبَلَدِ يَقْتَضِي حُرْمَةَ أَخْذِ ثَرَابِ الشَّارِعِ إِلَّا أَنْ يَمُرَّ بِأَنْ مِنْ شَأْنِ أَخْذِ ثَرَابِ السَّوْرِ أَنْ يَضُرَّ فَحَرَّمَ مُطْلَقًا بِخِلَافِ ثَرَابِ الشَّارِعِ فَفَصَّلَ فِيهِ بَيْنَ الْمُضِرِّ وَغَيْرِهِ أَهْلُ وَفِي شَرْحِ مَرِّ نَحْوِ مَا مَرَّ فِي رِبْطِ الدَّوَابِّ قَالَ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ مَنَعٌ مَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ الْعَلَافِينَ مِنْ رِبْطِ الدَّوَابِّ فِي الشَّارِعِ لِلْكَرَاءِ فَلَا يَجُوزُ وَعَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ مَنَعُهُمْ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ مَزِيدِ الضَّرَرِ . ٥ قَوْلُهُ: (كُلُّ مِنْهُمَا) وَيَصِحُّ رُجُوعُ الضَّمِيرِ لِلْسَّابِاطِ وَحَذَفَ نَظِيرَ هَذَا مِنْ جَنَاحٍ قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَلَوْ أَشْرَعَ إِلَى مِلْكِهِ ثُمَّ سَبَّلَ مَا تَحْتَ جَنَاحِهِ شَارِعًا وَهُوَ يَضُرُّ بِالْمَازَةِ أَمْرٌ بَرَفْعِهِ عَلَى مَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ أَهْلُ . ٥ قَوْلُهُ: (هُوَ الْحَاكِمُ) نَعَمْ لِكُلِّ أَحَدٍ مُطَالَبَتُهُ بِإِزَالَةِ الْإِلْخِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ إِزَالَةِ الْمُتَكْرِ قَالَهُ سَلِيمٌ مَرَّ .

على ما رجّحه ابنُ الرُّفْعَةِ وَلَعَلَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا رَجَّحَهُ مُخَالِفًا لِهَما فِي نَحْوِ شَجَرَةٍ خَرَجَتْ لِهَوَائِهِ أَمَّا عَلَى مَا رَجَّحَاهُ أَنَّ لَهُ الْقَطْعَ وَلَوْ بِلا حَاكِمٍ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ هُنَا كَذَلِكَ وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بَأَنَّ الْهَوَاءَ هُنَا لِكَافَّةِ الْمُسْلِمِينَ فَوَجِبَ تَفْوِيضُ أَمْرِهِ إِلَى نَائِبِهِمْ وَهُوَ الْحَاكِمُ وَتَمَّ لَهُ وَحْدَهُ فَجَازَ لَهُ الْاِسْتِبْدَادُ بِإِزَالَةِ الضَّرَرِ عَنْهُ أَمَّا جَنَاحٌ وَسَابِاطٌ لَا يَضُرُّ فَيَجُوزُ لَكِنْ لِمُسْلِمٍ لَا ذِمِّيٍّ فِي شَوَارِعِنَا وَكَذَا حَفَرٌ بِئْرٍ حَشَّهْ بِخِلَافِ ذَلِكَ فِي مَحَالِّهِمْ وَشَوَارِعِهِمِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِمْ وَلَوْ فِي دَارِنَا وَبِخِلَافِ فَتَحِ بَابِهِ إِلَى شَارِعِنَا؛ لِأَنَّ لَهُ اسْتَطْرَاقَهُ تَبَعًا لَنَا أَوْ لِمَا بَدَّلَهُ مِنَ الْجِزْيَةِ فَلَا

تَوْفُّعُ الْفِتْنَةِ لَكِنْ لِكُلِّ أَحَدٍ مُطَابَقَتُهُ بِإِزَالَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ إِزَالَةِ الْمُتَكَبِّرِ اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ لَا كُلُّ أَحَدٍ أَي: قُلُوْ خَالَفَ وَهَدَمَ عَزَّرَ فَقَطْ وَلَا ضَمَانَ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَقُّ الْإِزَالَةِ فَاشْبَهَ الْمُهْدَرَ كَالزَّانِي الْمُخْصَنِ اهـ. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا رَجَّحَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (لَهُمَا) أَي: لِلشَّيْخَيْنِ. قَوْلُهُ: (فِي نَحْوِ شَجَرَةٍ) أَي: لِشَخْصٍ. قَوْلُهُ: (لِهَوَائِهِ) أَي: لِهَوَاءِ مَلِكٍ شَخْصٍ آخَرَ. قَوْلُهُ: (أَنَّ لَهُ) أَي: لِمَالِكِ الْهَوَاءِ. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَي: فِي إِخْرَاجِ نَحْوِ الْجَنَاحِ الْمُضِرِّ. قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَي: يَجُوزُ اسْتِفْلالُ كُلِّ أَحَدٍ بِالْإِزَالَةِ. قَوْلُهُ: (وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ) وَلَعَلَّ الْفَرْقَ أَقْرَبُ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ. قَوْلُهُ: (أَمَّا جَنَاحٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَجُوزُ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَبِخِلَافِ فَتَحِ بَابِهِ إِلَى شَارِعِنَا وَإِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ إِلَى وَلَا يَجُوزُ وَقَوْلُهُ وَكَذَا حَفَرٌ بِئْرٍ حَشَّهْ. قَوْلُهُ: (فَيَجُوزُ لَكِنْ لِمُسْلِمٍ) أَي: وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ الْإِمَامُ اهـ نِهَايَةُ. قَوْلُهُ: (لَا لِذِمِّيٍّ الْإِلْحَ) فَيَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ جَازَ لَهُ الْاِسْتَطْرَاقُ؛ لِأَنَّهُ كَالْعِلَاءِ بِنَائِهِ عَلَى بِنَاءِ الْمُسْلِمِ أَوْ أُبْلِغَ وَأَفْتَى أَبُو زُرْعَةَ بِمَنْعِهِ مِنَ الْبُرُوزِ فِي الْبَحْرِ بِنَائِهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ قِيَاسًا عَلَى ذَلِكَ اهـ نِهَايَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَأُبْلِغَ بَقِيَ مَا لَوْ بَنَاهُ الْمُسْلِمُ فِي مَلِكِهِ قَاصِدًا بِهِ أَنْ يَسْكُنَ فِيهِ الذِّمِّيُّ هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَسْكُنُهُ الذِّمِّيُّ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ. وَالْأَقْرَبُ جَوَازُ الْبِنَاءِ وَمَنْعُ إِسْكَانِ الذِّمِّيِّ فِيهِ عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ وَقَوْلُهُ بِمَنْعِهِ أَي: الذِّمِّيُّ وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ مَا يَمُرُّ تَحْتَهُ بَوَاجِهُ بِلْ وَقَضِيَّتُهُ اِمْتِنَاعُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَمَرًا لِلشُّقْنِ أَضْلًا وَمَقْهُومُهُ جَوَازُهُ لِلْمُسْلِمِ حَيْثُ لَمْ يَضُرَّ بِالشُّقْنِ الَّتِي تَمُرُّ تَحْتَهُ وَيُمْكِنُ تَصْوِيرُ ذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ الْبِنَاءُ الَّذِي أَخْرَجَ فِيهِ الرُّوْشَنَ سَابِقًا عَلَى التَّهْرِ فَلَا يُقَالُ صَرَّحُوا بِاِمْتِنَاعِ الْبِنَاءِ فِي حَرِيمِ التَّهْرِ فَكَيْفَ هَذَا مَعَ ذَلِكَ اهـ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا حَفَرٌ بِئْرٍ حَشَّهْ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَي: فَيَمْتَنِعُ فِي دَوْرِهِمِ الَّتِي بَيْنَ دَوْرِنَا فَقَطْ اهـ أَي: لَا فِي الَّتِي فِي شَوَارِعِهِمِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِمْ سَمِ عَلَى حَجِّ قَضِيَّةِ ذَلِكَ اِمْتِنَاعُ ذَلِكَ فِي دَوْرِهِمِ الَّتِي بَيْنَ دَوْرِنَا وَإِنْ لَمْ يَصِلِ الْحَشُّ إِلَى الشَّارِعِ وَلَا تَوَلَّدَ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَيْهِ فَانْظُرْ مَا وَجْهُهُ حَيْثُذِ فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا تَصَرَّفُوا فِي خَالِصِ مَلِكِهِمْ عَلَى وَجْهِ لَا يَضُرُّ الْمُسْلِمِينَ وَلَوْ قِيلَ بِأَنْ اِمْتِنَاعُ ذَلِكَ مَحَلُّهُ حَيْثُ اِمْتَدَّ أَسْفَلَ الْحَشِّ إِلَى الشَّارِعِ أَوْ تَوَلَّدَ مِنْهُ مَا يَضُرُّ بِالشَّارِعِ لَمْ يَتَّبِعْ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ ذَلِكَ) أَي: الْإِشْرَاعُ وَالْحَفَرُ بِلا ضَرَرٍ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي دَارِنَا) أَي: فِي دَارِ الْإِسْلَامِ نِهَايَةُ وَمَعْنَى. قَوْلُهُ: (أَوْ لِمَا بَدَّلَ لَهُ الْإِلْحَ) عَطَفَ عَلَى تَبَعًا لَنَا.

قَوْلُهُ: (وَكَذَا حَفَرٌ بِئْرٍ حَشَّهْ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَي: فَيَمْتَنِعُ فِي دَوْرِهِمِ الَّتِي بَيْنَ دَوْرِنَا فَقَطْ اهـ أَي: لَا فِي الَّتِي فِي شَوَارِعِهِمِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِمْ.

محذور علينا فيه ولا يجوز إخراج جناح إلى مسجد وإن لم يضُرَّ ويظهر أن نحو الرباط والمدرسة كذلك وإن أذن ناظره ثم رأيت الأذرع صرَّح به وتردَّد في الإشراع في هواء المقبرة والذي يتَّجه منه إن سُبِّلت ولو باعتياد أهل البلد الدفن فيها لما مرَّ من حرمة البناء فيها حيثيذ (بل) للانتقال إلى بيان مفهوم يضُرُّهم (يُشترط) لجواز فعله (ارتفاعه بحيث) ينتفي إظلام الموضع به حتى يسهل المرور به ويحيث (يمرُّ تحته) الماشي

☐ قوله: (فيه) أي: في الفتح إلى شارعنا. ☐ قوله: (ولا يجوز إخراج جناح إلخ) أي لأحد لا مسلم ولا غيره وإن أمن الضرر بكل وجه ولعل الفرق بين الشارع وغيره أن الانتفاع بالشارع لا يتقيد بنوع مخصوص من الانتفاعات به بل لكل أحد الانتفاع بأرضه بسائر وجوه الانتفاعات التي لا تضُرُّ ولا يختص بشخص دون آخر بل يشترك فيه المسلم والذمي وغيرهما فجاز الانتفاع بهوائه تبعاً للتوسع في عموم الانتفاع به ولا كذلك المسجد وما ألحق به فإن الانتفاع بهما بنوع مخصوص من الانتفاعات كالصلاة ولطائفة مخصوصة من الناس كالمسلمين أو من وقفت عليهم المدرسة كالشافعية مثلاً فكانا شبيهين بالأملاك وهي لا يجوز الإشراع فيها لغير أهلها إلا برضاهم والرضا من أهلها هنا متعذر فتعذر الإشراع اهـ ش. ☐ قوله: (نحو الرباط) أي: وكحريم المسجد وفسقيته ودھليزه الموقوف عليه للمرور فيه الذي ليس بمسجد وكالمسجد فيما ذكر كل موقوف على جهة عامة كثير أما ما وقف على معين فلا بد من إذنه لكن يتجدد المنع لمن استحق بعده اهـ ش. ☐ قوله: (وتردَّد في الإشراع إلخ) يتردَّد النظر في الإشراع في هواء المسعى ولعل الأخط المنع ومثله في ذلك هواء عرفة ومنى والمزدلفة اهـ سيّد عمر. ☐ قوله: (والذي يتَّجه إلخ) عبارة النهاية والأقرب أن ما حرّم البناء فيها بأن كانت موقوفة أو اعتاد أهل البلد الدفن فيها حرّم الإشراع في هوائها بخلاف غيرها اهـ وظاهره وإن لم يضُرَّ وهو ظاهر فيمنع مطلقاً ش. ☐ قوله: (لجواز فعله) أي: فعل كل من الجناح والسباط. ☐ قوله: (ينتفي) إلى قوله: (لأن) إلخ في النهاية والمعني. ☐ قوله: (ينتفي إظلام الموضع إلخ) انظر هل يشمل هذا الإظلام الزائد في الليل بنحو السباط أم لا؟ والقلب إلى الأول أميل. ☐ قوله: (إظلام الموضع به) أي: إظلاماً يشق معه المرور اهـ سم عبارة النهاية والمعني نعم لا اعتبار بإظلام خفيف اهـ. ☐ قوله: (ويحيث يمرُّ تحته إلخ) فلو لم يكن ممراً الفرسان والقوافل وأخرج الرُوشن ثم عرَض ذلك فهل يكلف رفعه أو لا فيه نظر والأقرب الأول قياساً على ما لو أشرع إلى ملكه ثم سبَّل ما تحت جناحه شارعاً اهـ ش أقول قول الشارح الآتي

☐ قوله: (ولا يجوز إخراج جناح إلى مسجد وإن لم يضُرَّ) أي: خلافاً للبلقيني كما قاله في شرح العباب إن كان الميزاب كالجناح في ذلك احتيج إلى الجواب عن خبر الميزاب الذي نصبه بيده في دار عمه العباس رضي الله تعالى عنه وكان شارعاً إلى مسجده عليه أفضل الصلاة والسلام فراجع اهـ وقد يقال الميزاب جناح وزيادة فلا يمكن منع الجناح دون الميزاب وحيث يشكل الخبر إلا أن يفرق 'سامحة في الميزاب لشدّة الحاجة إليه ولا يخفى ما فيه فليتأمل. ☐ قوله: (إظلام الموضع به) أي: إظلاماً يشق معه المرور.

(مُنْتَصِبًا) وعلى رأسه الحُمولة بِضَمِّ الحاءِ الغالبة؛ لأنَّ انتفاءَ شرطٍ من ذلك يُؤدِّي إلى إضرارِ المارَّةِ إِنْ كان مَمَرًا لِمُشاةٍ فقط. (وَإِنْ كان مَمَرُ الفُرسانِ والقوافِلِ) أي: يصلُحُ لِمُرورِهِم (فَلْيَرَفَعْهُ) وَجُوبًا في الأوَّلِ بحيثُ يَمُرُّ تحتَه الرَّاكِبُ وَيُكَلِّفُ وَضْعَ رُمَحِهِ على كَتِفِهِ وفي الثاني (بحيثُ يَمُرُّ تحتَه المحمِلُ) بفتحِ ثم كسرٍ (على البعيرِ مع أخشابِ المِظَلَّةِ) فوقَ المحمِلِ وهي بكسرِ الميمِ المُسمَّاةُ بالمحارَّةِ أي: ولا يَتَقَيَّدُ الأمرُ بها بل بما قد يَمُرُّ ثُمَّ وَإِنْ كان أَكْبَرُ منها

ولا يَتَقَيَّدُ الأمرُ بِذَلِكَ إلخ كالصَّريحِ فيما استقرَّ به .

□ قولُ (سئس): (مُنْتَصِبًا) مِن غيرِ احتِياجٍ إلى مُطَاطَا رَأْسِهِ نِهَايَةً وَمُعْنَى □ قَوْلُهُ: (الحُمولةُ إلخ) أي: الأحمالُ عِبارةٌ الْمُخْتَارِ الحُمولةُ بِالضَّمِّ الأَحْمَالُ . وَأَمَّا الحُمُولُ بِالضَّمِّ بِلَا هَاءٍ فَهِيَ الإِبِلُ الَّتِي عَلَيْهَا الهَوَاجُ سِوَاها كانَ فِيها نِساءٌ أو لَمْ تَكُنْ أَهْرَ ش . □ قَوْلُهُ: (العاليةُ) قالَ في شَرْحِ العُبابِ أَي: الَّتِي يَنْتَهِي سَمَكُ ارْتِفَاعِها إلى الحَدِّ الغالبِ في الحُمولاتِ الَّتِي تُحْمَلُ على الرِّاسِ كَمَا هو ظاهِرُ أَهْرَ وأقولُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ الحَدَّ الكَثيرَ مِنَ الحُمولاتِ الغَيرِ الغالبِ وَخُرُوجُهُ بَعِيدٌ مِنْ كَلَامِهِم وَالمُتَّجِهَ اغْتِيَارُهُ أَيْضًا وَأَنْ لا يَخْرُجَ إِلَّا الحَدُّ النَّادِرُ بل يَنْبَغِي اغْتِيَارُ الحَدِّ لِلنَّادِرِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ قد يَتَّفِقُ وهو المَوافِقُ لِقولِهِ الآتِي؛ لأنَّ ذَلِكَ قَيَّدَ يَتَّفِقُ وَإِنْ نَذَرَ أَهْرَ ولا وَجَهَ لِلْفَرَقِ بَيْنَهُما فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْرَ سَمَ وفي البُجَيْرِ مَيَّ اسْتَحْسَنَ الشُّوْبَرِيُّ اغْتِيَارَ العادَةِ الغالبةِ وقالَ الزَّيادِيُّ العِبْرَةُ بِالْمُرْتَفَعَةِ ولو نَادِرَةٌ أَهْرَ . □ قَوْلُهُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَي: مِنْ انْتِفَاءِ الإِظْلَامِ وإمكانِ مُرورِ الماشِي مُنْتَصِبًا وَعَلَى رَأْسِهِ حُمولةٌ عالِيَةً . □ قَوْلُهُ: (إِنْ كانَ إلخ) خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ أَي: هَذَا أَيِ اشْتِراطٍ ما ذَكَرَ إِنْ كانَ مَمَرُ المُشاةِ إلخ . □ قَوْلُهُ: (فِي الأوَّلِ) أَي: فِي مَمَرِ الفُرسانِ . □ قَوْلُهُ: (وَيُكَلِّفُ إلخ) أَي: الرَّاكِبُ عِبارةٌ النِّهايةِ والمُعْنَى ولو أَخَوَجَ الإِشْراغُ إلى وَضْعِ رُمَحِ الرَّاكِبِ على كَتِفِهِ بَحِيثٌ لا يَتَأَتَّى نَضْبُهُ لَمْ يَضُرَّ أَهْرَ . قالَ ع ش بَقِيَ ما لو أَشْرَعَ إلى مِلْكٍ جَارِهِ بِأَذْنِهِ ثُمَّ وَقَفَ الجارُ دارِهِ أو أَشْرَعَهُ إلى مِلْكِهِ ثُمَّ وَقَفَهُ مَسْجِدًا هل يَبْقَى أَمْ لا؟ فِيهِ نَظَرٌ والأَقْرَبُ الثاني فَيُكَلِّفُ رَفْعَهُ عَنِ هِوَاءِ المَسْجِدِ وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِثْلُ ذَلِكَ ما لو كانَ لَهُ دارٌ، ثُمَّ قالَ: وَقَفْتُ الأَرْضَ دُونَ البِنايَةِ مَسْجِدًا فَيُكَلِّفُ إِزالةَ البِنايَةِ وَبَقِيَ ما لو وَقَفَ الأَعْلَى دُونَ الأَسْفَلِ فَهَلْ يَحْرُمُ الإِشْراغُ إلى الأَعْلَى دُونَ الأَسْفَلِ أَمْ لا؟ فِيهِ نَظَرٌ والأَقْرَبُ الأوَّلُ أَهْرَ . □ قَوْلُهُ: (أَي: ولا يَتَقَيَّدُ) الأوَّلَى إسقاطُ أَي . □ قَوْلُهُ: (بِها) أَي: بِأَخْشابِ المِظَلَّةِ وكذا ضَمِيرُ مِنْها . □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَي: فِي مَمَرِ القوافِلِ . □ قَوْلُهُ: (أَكْبَرُ) أَي: أَرْفَعُ .

□ قَوْلُهُ: (العاليةُ) قالَ في شَرْحِ العُبابِ أَي: الَّتِي يَنْتَهِي سَمَكُ ارْتِفَاعِها إلى الحَدِّ الغالبِ في الحُمولاتِ الَّتِي تُحْمَلُ على الرِّاسِ كَمَا هو ظاهِرُ أَهْرَ . وأقولُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ الحَدَّ الكَثيرَ مِنَ الحُمولاتِ الغَيرِ الغالبِ وَخُرُوجُهُ بَعِيدٌ مِنْ كَلَامِهِم وَالمُتَّجِهَ اغْتِيَارُهُ أَيْضًا وَأَنْ لا يَخْرُجَ الحَدُّ النَّادِرُ وقد سَبَقَ الشَّارِحُ لِمَا قالَهُ بَعْضُ الشُّرَاحِ فَضَبَطَ الغالبةَ بِالغَينِ المُعْجَمَةِ والبِاءِ المَوْحِدةِ فَلْيَتَأَمَّلْ بل يَنْبَغِي اغْتِيَارُ الحَدِّ النَّادِرِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ قد يَتَّفِقُ وهو المَوافِقُ لِقولِهِ الآتِي لأنَّ ذَلِكَ قد يَتَّفِقُ وَإِنْ نَذَرَ أَهْرَ . إِذْ لا وَجَهَ لِلْفَرَقِ بَيْنَهُما

كما هو ظاهر ذلك؛ لأن ذلك قد يتفق وإن نذر وأفهم إطلاقه أن له إخراج نحو جناحه ولو فوق جناح جاره إن لم يضرب بالمار عليه وإن أظلمه وعطل هواء ما لم يبطل انتفاعه بل وفي محله إذا انهدم وإن عزم على إعادته ما لم يسبقه بالإحياء

□ قوله: (وأفهم) إلى قوله وأيضاً في النهاية وإلى التنبيه في المعنى إلا قوله ليعلقه إلى فاستحقاق.
 □ قوله: (ولو فوق جناح جاره) شمول ما تحته والمقابل له اه سم عبارة المعنى والنهاية يجوز إخراج جناح تحت جناح صاحبه؛ إذ لا ضرر بالمار وفوقه إن لم يضرب بالمار على جناح صاحبه ومقابل له إن لم يبطل انتفاعه به اه. □ قوله: (بالمار عليه) أي: على جناح الجار معني ورشدي. □ قوله: (وإن أظلمه) بخلاف ما سبق في الساباط ويفرق بأن التصرف هنا في خالص ملكه وبأن الضرر هنا خاص اه سم وقوله في خالص ملكه محل نظر. □ قوله: (وعطل هواء) قد يشعر بأن تعطيل الهواء مانع من الساباط كالإظلام فليراجع. □ قوله: (لم يبطل انتفاعه) أي: أو يحصل ضرر لا يحتمل عادة وانظر صورة منع الانتفاع به وإذا خال الضرر على جاره في هذه الحالة فإن غايته أن يمدد الجناح حتى يلتصق بجناح جاره وأني ضرر يلحقه بذلك فليأمل اه ع ش. أقول من الضرر اللاحق بذلك الإظلام وتعطيل الهواء لكن تقدم في الشرح أنهما لا يؤثران هنا وعن سم تأييده في الإظلام خلافاً لما يقتضيه قوله أي: ع ش أو يحصل ضرر ولا يحتمل عادة فليراجع. □ قوله: (بل وفي محله إلخ) عطف على قوله فوق جناح جاره عبارة النهاية ولو انهدم جناحه فسبقه جاره إلى بناء جناح بمحاذاة جاز وإن تعذر معه إعادة الأول أو لم يعرض صاحبه كما لو انتقل الواقف أو القاعد في الشارع لا للمعاملة، فإنه يبطل حقه بمجرد انتفاله اه.
 ع ش قوله م ر ولو انهدم أي: ولو بهدم جاره اه. □ قوله: (إذا انهدم إلخ) عبارة المعنى إذا انهدم أو هدمه وإن كان على عزم إعادته كما لو قعد لاستراحة ونحوها في طريق واسع ثم انتقل عنه يجوز لغيره الاتفاق به ويصير أحق به فإن قيل قياس اعتبار الإغراض في القعود فيه أي في الطريق الواسع للمعاملة بقاء حقه هنا إذا عاد إليه كما يحته الرافعي أجيب إلخ اه. □ قوله: (ما لم يسبقه بالإحياء) عبارة المعنى والنهاية نعم يستثنى من ذلك ما لو بنى داراً في موات وأخرج لها جناحاً ثم بنى آخر داراً تحاذيها واستمر الشارع فإن حق الأول يستمر وإن انهدم جناحه فليس لجاره أن يخرج جناحه إلا بإذنه لسنن حقه بالإحياء اه. قال ع ش قوله نعم إلخ شمل المستثنى منه ما لو أخرج بعض أهل الشوارع الموجودة الآن

فليأمل. □ قوله: (نحو جناحه ولو فوق جناح جاره) شمل ما تحته والمقابل له وفي شرح العباب في الأول وقضية كلامهم في هذه أنه لا يتصور فيها إخراج لجناح جاره لكونه أعلى وفيه بعد بل إن تصور منع وإلا فلا اه. وعبارة العباب كالروض في الثاني أو مقابل له إن لم يبطل نفعه وشرح الشارع إن لم يبطل هكذا إن لم يبر به منه بحيث يبطل إلخ. □ قوله: (وإن أظلمه) بخلاف ما سبق في الساباط ويفرق بأن التصرف هنا في خالص ملكه وأن الضرر هنا لخاص. □ قوله: (ما لم يبطل انتفاعه) عبارة شرح م ر وله إخراج جناح تحت جناح جاره وفوقه ما لم يضرب بالمار عليه ومقابل له ما لم يبطل انتفاعه به.
 □ قوله: (بالإحياء) فيستمر حقه وإن انهدم.

وفَارَقَ مَقَاعِدَ الْأَسْوَاقِ حَيْثُ لَا يَزُولُ حَقُّهُ إِلَّا بِإِعْرَاضِهِ بِأَنَّ هَذَا أَوْعَفُ لِعَتْلُقِهِ بِالْهَوَاءِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الْمَلِكُ فَلَا مَكَانَ لَهُ وَلَا تَمَكُّنَ مِنْهُ وَتَلَكُ لَهَا تَعْلُقُ بِالْأَرْضِ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُثْمَلَكَ بِالْإِحْيَاءِ قَصْدًا فَكَانَ لَهَا مَكَانٌ وَتَمَكُّنٌ وَأَيْضًا فَاسْتَحْقَاقُ هَذَا تَبَعٌ لَاسْتَحْقَاقِ الطُّرُقِ فَاسْتَحَقَّهُ السَّابِقُ وَاسْتَحْقَاقُ تِلْكَ قَصْدٌ لَا تَبَعٌ فَلَمْ يَسْقُطْ حَقٌّ مِنْ سَبَقِ إِلَيْهَا إِلَّا بِالْإِعْرَاضِ.

(تَنْبِيهِ) قَالَ الْغَزَّيُّ فَإِنْ قِيلَ إِذَا جَاوَزَ الْجَنَاحُ فَلَهُ نِصْفُهُ وَإِنْ أَخَذَ أَكْثَرَ هَوَاءِ السَّكَّةِ وَقَالُوا فِي الْمِيزَانِ لَهُ تَطْوِيلُهُ إِلَّا أَنَّ يَزِيدَ عَلَى نِصْفِ السَّكَّةِ فَلِلْجَارِ الْمُقَابِلِ مِنْهُ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْكَافِي قِيلَ الْفَرْقُ أَنَّ الْجَارَ مُحْتَاجًا إِلَى الْمِيزَانِ فَكَانَ حَقُّهُ فِيهِ كَحَقِّ الْجَارِ فَلَيْسَ لَهُ إِنْطِلَالُهُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ نَصَبِ الْجَنَاحِ فَإِنَّهُ قَدْ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ هَكَذَا ظَنَّنْتُهُ أَهْ وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْجَنَاحِ وَاضِحٌ وَفِي الْمِيزَانِ بَعِيدٌ مِنْ كَلَامِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُعْلَلُوا مَا تَقَرَّرَ فِي الْجَنَاحِ إِلَّا بِكَوْنِهِ سَبَقٌ إِلَى مُبَاحِ فَاسْتَحَقَّهُ وَذَلِكَ يَأْتِي فِي الْمِيزَانِ فَالتَّحْدِيدُ فِيهِ بِمَا ذَكَرَ عَنِ الْكَافِي بَعِيدٌ جِدًّا وَقَوْلُهُ فِي الْفَرْقِ فَلَيْسَ لَهُ إِنْطِلَالُهُ فِيهِ نَظَرٌ أَيْضًا فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ مُجَاوَزَتِهِ نِصْفَ الطَّرِيقِ إِنْطِلَالُ حَقِّ الْجَارِ بَلْ قَدْ يَبْطُلُ حَقُّهُ وَإِنْ لَمْ يُجَاوِزِ النِّصْفَ وَقَدْ لَا يُبْطَلُهُ وَإِنْ جَاوَزَ الثَّلَاثِينَ فَالْوَجْهَ جَوَازُ إِخْرَاجِهِ مَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ ضَرَرٌ لِمَالِ الْجَارِ سِوَاءِ أَجَاوَزَ النِّصْفَ أَمْ لَا. (وَيَحْرُمُ الصَّلُوحُ عَلَى إِشْرَاعِ) أَيِ: إِخْرَاجِ (الْجَنَاحِ) أَوْ السَّابِاطِ بِعَوَضٍ وَلَوْ فِي دَارِ الْغَيْرِ؛ لِأَنَّ الْهَوَاءَ تَابِعٌ لِلْقَرَارِ فَلَا يُفَرِّدُ بِعَقْدِ

جَنَاحًا ثُمَّ انْتَهَدَمَ فَلِمُقَابِلِهِ إِخْرَاجُ جَنَاحِهِ إِلَى الشَّارِعِ وَإِنْ مَنَعَ الْأَوَّلُ مِنْ إِعَادَةِ جَنَاحِهِ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ سَبَقَ إِحْيَاءِ الْأَوَّلِ بَلْ يَجُوزُ أَنَّ الثَّانِيَّ هُوَ السَّابِقُ بِالْإِحْيَاءِ أَوْ أَنَّهُمَا أَحْيَا مَعًا هـ. قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ) أَيِ: مَحَلُّ الْجَنَاحِ. قَوْلُهُ: (مَقَاعِدُ الْخُ) أَيِ: لِلْمُعَامَلَةِ. قَوْلُهُ: (حَقُّهُ) أَيِ: حَقُّ الْقَاعِدِ فِيهَا. قَوْلُهُ: (فَاسْتَحْقَاقُ هَذَا) أَيِ مَحَلُّ الْجَنَاحِ. قَوْلُهُ: (تَبَعٌ لَاسْتَحْقَاقِ الْخُ) أَيِ وَاسْتَحْقَاقِ الطُّرُقِ نَائِبٌ لِكُلِّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْلِكَ مَنْ سَبَقَ كَانَ أَحَقَّ بِهِ أَهْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (تَلَكُ) أَيِ: الْمَقَاعِدُ. قَوْلُهُ: (فَلَهُ نِصْفُهُ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَمَنْ سَبَقَ إِلَى أَكْثَرِ الْهَوَاءِ بِأَنَّ أَخَذَ أَكْثَرَ هَوَاءِ الطَّرِيقِ لَمْ يَكُنْ لِلْآخِرِ مِنْهُ أَهْ. قَوْلُهُ: (قِيلَ الْفَرْقُ الْخُ) جَوَابٌ فَإِنْ قِيلَ الْخُ. قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيِ: قَوْلُ الْغَزَّيِّ. قَوْلُهُ: (وَمَا ذَكَرَهُ) أَيِ الْغَزَّيِّ فِي الْجَنَاحِ أَوْ مِنْ جَوَازِهِ أَخَذَهُ أَكْثَرَ هَوَاءِ السَّكَّةِ. قَوْلُهُ: (فِي الْمِيزَانِ) أَيِ: مِنْ عَدَمِ جَوَازِهِ زِيَادَةَ تَطْوِيلِهِ عَلَى نِصْفِ السَّكَّةِ. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ: التَّعْلِيلُ الْمَذْكُورُ. قَوْلُهُ: (بِمَا ذَكَرَ الْخُ) أَيِ بَعْدَ التَّجَاوُزِ عَنْ نِصْفِ السَّكَّةِ. قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُ الْخُ) أَيِ: الْغَزَّيِّ. قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ مُجَاوَزَتِهِ الْخُ) أَيِ: وَلَا مِنْ عَدَمِهَا عَدَمُ الْإِنْطِلَالِ. قَوْلُهُ: (لِمَالِ الْجَارِ) كَانَ يُصِيبُ مَاؤُهُ جِدَارَ الْغَيْرِ بِحَيْثُ يَعْبِيهِ أَوْ يُثْلِفُهُ أَهْ سَم. قَوْلُهُ: (أَوْ السَّابِاطِ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَمَا فِي التَّهَاقُوتِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ فِي دَارِ الْغَيْرِ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْهَوَاءَ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْ

قَوْلُهُ: (لِمَالِ الْجَارِ) أَيِ: كَانَ يُصِيبُ مَاؤُهُ جِدَارَ الْغَيْرِ بِحَيْثُ يَعْبِيهِ أَوْ يُثْلِفُهُ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْهَوَاءَ تَابِعٌ) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ تَصْوِيرُ مَسْأَلَةِ السَّابِاطِ بِمَا إِذَا كَانَ الصَّلُوحُ عَلَى إِشْرَاعِهِ عَلَى مَا تَحْتَهُ مِنَ الْهَوَاءِ وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ عَلَى وَضْعِ أَطْرَافِ مُجْدُوْعِهِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا عَلَى جِدَارِ الْغَيْرِ فَإِنَّهُ يَصْبُحُ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ جِدَارَ

كالحمل مع الأم ولأنه إذا لم يضُرَّ في الشارع يجوز إخراجُه فيمتنع أخذ عَوْضٍ عليه ولو من الإمام كالمرور وكما يمتنع إخراج الضار يمتنع إرسال ماء البوايع فيه إذا أضرَّ بالمارة أيضًا (و) يحرم (أن يبنى في الطريق) النافذ وإن اتسع (دكة) هي المسطبة العالية والمراد هنا مطلق

ذلك تصوير مسألة الساباط بما إذا كان الصلح على إشراعه على ما تحته من الهواء وأنه إذا كان على وضع أطراف جذوعه من الجانبين أو أحدهما على جدار الغير فإنه يصح وهو ظاهر؛ لأن جدار الغير يصح بيع رأسه وإيجاره لنحو البناء عليه اهـ سم. قوله: (إذا لم يضُرَّ إلخ) أي: وإن ضرَّ امتنع فعله نهاية ومغني. قوله: (فيمتنع إلخ) عبارة النهاية والمغني استحققه مخرجه وما يستحقه الإنسان في الطريق لا يجوز أخذ العوض عنه كالمرور اهـ. قوله: (فيه) أي: في الشارع. قوله: (بالمارة) أي: أو بالجار.

قول (سني): (وأن يبنى في الطريق دكة) أي: وإن أذن الإمام كما صرح به في شرح الزواري كغيره ويؤخذ منه امتناع البناء وإن أقطع الإمام؛ لأن إقطاعه لا يزيد على إذنه في البناء لكن نقل الشیخان في الجنايات عن الأكثرين أن للإمام مذخلاً في إقطاع الشوارع وأنه يجوز للمفطح أن يبنى فيه ويتملكه وأجاب الشارح في شرح الإرشاد بأنه على تقدير اغتماده وإلا فكلاهما هنا مضرَّ بخلافه محمول على ما زاد من الشارع على الموضع المحتاج إليه للطروق بحيث لا يتوقع الاحتياج إليه بوجه ولو على الدور اهـ وكذا شرح م ر اهـ سم. قال ع ش قوله ويتملكه صريح في أن الإمام أقطع للملك لا للإزفاق وعبارة سم على منهج قال الشبكي ولا يجوز لوكلاء بيت المال بيع شيء من الشوارع وإن اتسعت وقصّلت عن الحاجة؛ لأن لا تعلم هل أضله وقف أو موات أخيراً فليحذر ذلك وإن عمت به البلوى انتهت اهـ وقوله وإلا فكلاهما هنا مضرَّ بخلافه وهو الامتناع مطلقاً اتسع أو لا وهذا هو الذي يظهر من كلام الشارح م ر اغتماده اهـ ع ش. قوله: (وإن اتسع) أي وأذن الإمام وانتهى الضرر نهاية ومغني.

قول (سني): (دكة) ومن ذلك المساطب التي تفعل في ثجاء الصهاريج في شوارع مصرنا فلينبه اهـ

الغير يصح بيع رأسه وإيجاره لنحو البناء عليه. قوله: (يمتنع إرسال ماء البوايع إلخ) سيأتي قول المصنف ويحل إخراج الميازيب إلى شارع والتألف بها مضمون في الجديد وتقييد الشارح قوله الميازيب بقوله العالية التي لا تضُرُّ المارة اهـ. وقضية قوله هنا إذا أضرَّ بالمارة أنه يمتنع إرسال ماء الميازيب إذا أضرَّ بالمارة إلا أن يفرق بشدة الحاجة إلى صرف ماء المطر؛ لأنه لا اختيار فيه أو يخص ماء البوايع بغير ماء المطر ويوافق عدم الفرق ما يأتي من امتناع إرسال ماء الميازيب إلى الطريق الضيقة.

قول (سني): (وأن يبنى في الطريق دكة) أي: وإن أذن الإمام كما صرح به في شرح الزواري كغيره ويؤخذ منه امتناع البناء وإن أقطع الإمام؛ لأن إقطاعه لا يزيد على إذنه في البناء لكن نقل الشیخان في الجنايات عن الأكثرين أن للإمام مذخلاً في إقطاع الشوارع وأنه يجوز للمفطح أن يبنى فيه ويتملكه وأجاب الشارح في شرح الإرشاد بأنه على تقدير اغتماده وإلا فكلاهما هنا مضرَّ بخلافه محمول على ما زاد من الشارع على الموضع المحتاج إليه للطروق بحيث لا يتوقع الاحتياج إليه بوجه ولو على الدور اهـ. وكذا شرح م ر. قوله: (النافذ) أي: الذي الكلام فيه.

المسطبة ولو ببناء داره كما صرح به البندنجي؛ لأن المارة قد تردجتم فتعزُّر بها ولأن محلها يشتهى بالأملاك عند طول المدة قال بعضهم ومثلها ما يجعل بالجدار المسمى بالكيش إلا إن اضطُرَّ إليه لخلل بنائه ولم يضُرَّ المارة؛ لأن المشقة تجلب التيسير اهـ (أو يغرس) فيه (شجرة) لذلك نعم إن قصد بها عموم المسلمين فكحفر البئر فيما يأتي فيه في الجنائيات على ما بحث وقياسه جوازها لنفسه بإذن الإمام وفيه نظر ويُفَرَّق بأن البئر ثم لها حد فكان للإمام أو قصد المسلمين دخل فيه وأما الشجرة فلا حد لها تنتهي إليه بل هي دائمة النمو أغصاناً وغروفاً وما هو كذلك لا يؤمن ضرره فلم يجز مطلقاً ويُفَرَّق بينها هنا وفي المسجد بشرطه بأن الضرر هنا

ش قال السيد عمر يتردد النظر في وضع الدكة المنقولة من نحو حشب فمقتضى التعليل الأول امتناعه لا الثاني، ثم رأيت في إحياء الموات أن لصاحب الكافي احتمالين في وضع السرير ورجح الشارح وصاحباً المغني والتهاية جوازاً والدكة المنقولة في معنى السرير بلا شك اهـ ويتبعني حمل كلامه على ما تنقل بالفعل في نحو كل يوم إلى البيت ثم يردُّ ثانياً إلى محله الأول مثلاً وإلا فالمستمرة وإن لم تكن مستمرة ونحوها تؤدي بمرور المدة إلى بناء الدكة في محلها كما هو المشاهد والله أعلم. □ قوله: (ولو ببناء داره) وفاقاً للمغني والتهاية قال ع ش أما لو وجد لبعض الدور مساطب مبنية ببنائها أو سلّم بالشارع يصعد منه إليها ولم يعلم هل حدث السلّم قبل وجود الشارع أو بعده؟ فإنه لا يتغير عما هو عليه لاحتمال أنه وُضِع في الأصل بحق وأن الشارع حدث بعده ولو أغرض صاحبه عنه بأن ترك الصعود من السلّم وهدمه بحيث لم يبق له أثر لم يسقط حقه بذلك اهـ. □ قوله: (كما صرح به البندنجي) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي اهـ سم. □ قوله: (قال بعضهم ومثلها ما يجعل إلخ) أقول هذا يتعين تصويره بما يسمى الآن دعامة ويكون متصلاً بالجدار من أسفله مثلاً وحمله على الكيش المعروف الآن بعيد جداً؛ لأنه لو كان مراداً له لم يلحقه بالدكة ولم يشترط لجواز إخراجها وجود خلل ببناء المخرج؛ إذ هو حينئذ من أفراد الجناح اهـ ع ش. □ قوله: (أو يغرس فيه) أي: في الطريق النافذ وإن اتسع وأذن الإمام وانتفى الضرر نهائياً ومغني وظاهر أن مثل غرسها نصب الشجر اليابس وغرز الوتد. □ قوله: (لذلك) أي: لأن المارة إلخ. □ قوله: (فيه في الجنائيات) كل من الطريقين متعلق بآتي فالأول بالمطلق والثاني بالمقيّد. □ قوله: (على ما بحث) اعتمدته المغني. □ قوله: (وقياسه) أي: ما بحث. □ قوله: (وفيه) أي: البحث. □ قوله: (أو قصد المسلمين) من إضافة المصدر إلى مفعوله وعطف على الإمام. □ قوله: (بأن البئر إلخ) أي: وبشدة الحاجة إلى الماء اهـ سم. □ قوله: (فلم يجز مطلقاً) أي: إذن الإمام أو قصد عموم المسلمين أم لا وهو الأقرب لكلامهم سم ونهاية. □ قوله: (بينها هنا) أي: بين الشجرة في الطريق. □ قوله: (بشرطه) وهو عدم الضرر للمصلين وكونها لعموم المسلمين.

□ قوله: (البندنجي) وأفتى به شيخنا الشهاب الرملي. □ قوله: (ويُفَرَّق بأن إلخ) يفرق أيضاً بشدة الحاجة إلى الماء. □ قوله: (فلم يجز مطلقاً) هو الأقرب إلى كلامهم.

أعظم، نعم الذي يُشبهه البئر المسجد ومن ثم صرّحوا بجواز بنائه فيه حيث لا يضُر المارة وإن لم يَأْذَنْ فيه الإمام كحفر البئر فيه للمسلمين قال الأذرعِي وقَضِيَّتُهُ أَنَّ البُقْعَةَ تصيرُ مسجدًا وهو بعيد؛ لأنَّ شرطه كونه في مواتٍ أو ملكه فالمراد بالمسجد مكان الصلاة لا غير ومنه يُؤخَذُ أنه لو جعل الدكة للصلاة مثلاً ولا صرّز بوجه جازت (وقيل إن لم يضُر) كلُّ منهما المارة (جان) كإشراع الجناح ويُرَدُّ ما مرَّ من التعليل. (وغير النافذ) الذي ليس به نحو مسجد (يحرم) الإشراع إليه لغير أهله بغير رضاهم) كما أفاده قوله إلا إلى آخره

□ قَوْلُهُ: (بجواز بنائه فيه) أي: بناء المسجد في الطريق. □ قَوْلُهُ: (وقَضِيَّتُهُ) أي: التَّصْرِيحُ المذكور.
□ قَوْلُهُ: (لأنَّ شرطه) أي المسجد. □ قَوْلُهُ: (أو ملكه) أي: يأتي المسجد. □ قَوْلُهُ: (ومِنه) أي: من التَّصْرِيحُ المذكور. □ قَوْلُهُ: (من التَّعْلِيلِ) أي: تَعْلِيلُ حُرْمَةِ البناء والغرس في الطريق. □ قَوْلُهُ: (ويُرَدُّه إلخ).

(تنبية): ولا يضُرَّ عَجِينُ الطَّيْنِ في الطريق إذا بقي مقدارُ المُرورِ للناسِ ومثله إلقاء الحجارة فيه لِلْعِمَارَةِ إذا تُرِكَتْ بقدرِ مَدَّةٍ تَقْلِبُهَا وَرَبِطُ الدَّوَابِّ فيه بقدرِ حاجةِ التَّزْوِلِ والرُّكُوبِ، وأما ما يُفَعَّلُ الآنَ من رَبِطِ دَوَابِّ العَلَّافِينَ لِلْكِرَاءِ فهذا لا يجوزُ وَيَجِبُ على وليِّ الأمرِ منعهم ولو رَفَعَ الثَّرَابَ من الشارعِ وَضَرَبَ مِنْهُ اللَّيْنَ وغيره وباعه صَحَّ مع الكراهة اه مُعْنِي زَادَ التَّهْيَأَةَ ولا يضُرُّ الرَّشُّ الخفيفُ بخلاف إلقاء القماماتِ أي: وإن قُلَّتْ والثَّرَابُ والحجارة والحفر التي بَوَّجَه الأرضِ والرَّشُّ المُفْرِطُ فَإِنَّه لا يجوزُ كما صرَّحَ به الْمُصَنِّفُ في دَقَائِقِهِ ومثله إرسالُ الماءِ مِنَ المِيزَابِ إلى الطريقِ الضَّيِّقَةِ اه. وفي سم عن شَرْحِ الإزْشَادِ مثله إِلَّا مَسْأَلَةُ رَبِطِ دَوَابِّ العَلَّافِينَ لِلْكِرَاءِ قال الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م إرسالُ الماءِ أي: ماءُ الغَسَّالَاتِ ونحوها كما هو ظاهرُ العبارة اه. □ قَوْلُهُ: (الذي ليس به إلخ) سَيَذْكَرُ مُحْتَزَرَهُ بقوله أما ما به مسجدٌ إلخ.

□ قَوْلُ (الشيء): (يحرمُ الإشراع إلخ) أي: بجناح أو غيره اه نِهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (بغير رضاهم كما أفاده إلخ) فيه بحثٌ ظاهرٌ؛ لأنَّ الْمُخْتِاجَ إِلَيْهِ هنا لَيْسَ اسْتِيفَادَةُ تَقْيِيدِ الحُرْمَةِ بَعْدَ رضاهم بل بَيَانُ الجوازِ بِرضاهم الذي هو مُفَادُ قَوْلِهِ الْآتِي إِلَّا إلخ وهذا لا يُفِيدُهُ هنا بالأولى ولا بالمساواة كما هو ظاهرٌ والتَّغْلِيْبُ خِلَافُ الظَّاهِرِ فَيَحْتَاجُ لِقَرِينَةٍ فَقَوْلُهُ فلا اغتراضَ إلخ فيه نَظَرٌ؛ لأنَّ صورةَ الإغتراضِ كما في الإسْنَوِيِّ هو أَنَّ

□ قَوْلُ (الشيء): (لغير أهله) ويأتي هنا نَظِيرُ قَوْلِهِ الْآتِي في فَتْحِ البابِ وسواءٌ في هذا إلخ. □ قَوْلُهُ: (بغير رضاهم كما أفاده إلخ) فيه بحثٌ ظاهرٌ وذلك؛ لأنَّ الكَوْنَ بغيرِ رضاهم لا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لاسْتِيفَادَتِهِ مِنْ قَوْلِهِ لا إلخ لِدُخُولِهِ في مَطْوِقِ هذه العبارةِ أَغْنَى يَحْرُمُ الإشراعُ إِلَيْهِ لغيرِ أهله والمُخْتِاجُ إِلَيْهِ هنا هو بَيَانُ الجوازِ بِالرَّضَا الذي مُفَادُ قَوْلِهِ فيما يأتي إِلَّا إلخ وهذا لا يُفِيدُهُ هنا قَوْلُهُ المذكورُ بالأولى كما لا يَخْفَى بل ولا بالمساواة كما هو ظاهرٌ والتَّغْلِيْبُ خِلَافُ الظَّاهِرِ فَيَحْتَاجُ لِقَرِينَةٍ فَقَوْلُهُ فلا اغتراضَ فيه نَظَرٌ؛ لأنَّ صورةَ الإغتراضِ كما في الإسْنَوِيِّ هو أَنَّ تَغْيِيرَهُ بِالْبَاقِينَ لا يُفِيدُ الجوازَ بِالرَّضَا في المسألةِ الْمُتَقَدِّمَةِ.
□ قَوْلُهُ: (بغير رضاهم) أي: رضا أهله فظاهره رضا الجميع وهكذا تَغْيِيرُ المَنَهِجِ وَشَرْحُهُ بقوله بلا إذْنِ

تغليبا أو بقياس الأولى؛ لأنَّ الشريك إذا تَوَقَّفَ على ذلك فالأجنبيُّ أولى ومن ثمَّ لم يجرِ هنا خلافٌ وجرى فيما بعده فلا اعتراض عليه (وكذا) يحزُّم ذلك (لبعض أهله) وإنَّ لم يضُرَّ (في الأصحَّ إلا برضا الباقيين) من أهله وأجمَلهم هنا للعلم ممَّا سيذكره أنه لا يمتنعُ إلا منَّ بابه بعده أو مُقابله كسائر الأملاك المُشترَكة. ومَرَّ أنه يعوض مُمتنعٌ

تغييره بالباقيين لا يُفيدُ الجوازَ بالرُّضا في المسألة المُتقدِّمة اهـ سم. بتصرُّف. هـ قوله: (تغليبا) أي: بأن يُراد بالباقيين المُستحقُّون فيعودُ الاستثناءُ لِلْمَسْأَلَتَيْنِ. هـ قوله: (أو بقياس الأولى) عطفٌ على مُقدِّر والأصلُ بمنطوقه تغليبا أو بقياس الأولى. هـ وقوله: (لأنَّ الشريك إلخ) هذا يُفيدُ المنعَ بغير الرُّضا بالأولى أي: وهو ليس بمقصود ولا يُفيدُ الجوازَ بالرُّضا إلا بالأولى ولا المُساواة الذي هو المقصود من الإعتراض فتأمَّلْه اهـ سم.

هـ قولُ (سني): (إلا برضا الباقيين) لو قال المُصنِّفُ إلا برضا المُستحقِّين لكان أولى ليعودُ الاستثناءُ لِلأولى أيضًا وهي ما إذا كان المُشرِّعُ من غير أهله فإنَّه لا يصحُّ التغييرُ فيها بالباقيين ولئلا يتوهَّم اعتبارُ إذنٍ من بابه أقربُ إلى رأس السَّكَّةِ لِمَن بابه أبعدُ وهو وجهُ والأصحُّ خلافه بناءً على استحقاقِ كُلِّ إلى بابه لا إلى آخرِ الدَّربِ كما يُعلمُ من قوله الآتي مُغني ونهايةُ قال ع ش قوله إلا برضا الباقيين من أهله وهم من بابه أبعدُ من المُشرِّع لا جميعُ أهل الدَّربِ شئنا زيادتي ولو وجدَ في دَرْبٍ مُنْسدٌ أجنبيحةٌ أو نحوها قديمةٌ ولم يُعلمْ كَيْفِيَّةُ وَضْعِهَا حَيْثُ ذَلِكَ على أنها وُضِعَتْ بِحَقٍّ فلا يجوزُ هُدمُها ولا التَّعَرُّضُ لأهلها ولو انتهَدِمَتْ وأرادَ إعادتها فليسَ له ذَلِكَ إلا بإذْنِهِمْ لانتِهائِ الحقِّ الأولِ بأنْهَدايها ويتبغى أنَّ محلَّ ذَلِكَ إذا أرادَ إعادتها بالآلةِ الجديدةِ لا بالآلةِ القديمةِ أَخْذاً ممَّا قالوه فيما لو أذنَ له في غَرْسِ شَجَرَةٍ في مِلْكِهِ فانْقَلَعَتْ فَإِنَّ له إعادتها إنَّ كانت حَيَّةً وليسَ له غَرْسُ بَدَلِهَا ويُحْتَمَلُ الفرقُ فَيَمْنَعُ الإعادةَ ولو بالآلةِ القديمةِ اهـ وقوله ويتبغى إلخ محلُّ توقُّفٍ وقوله أَخْذاً إلخ ظاهرُ المنعِ لِظُهْورِ الفرقِ بَيْنَهُمَا نَعَمْ يَتَبَغَى أَنَّ محلَّ ذَلِكَ إذا لم يُعلمْ سَبَقُ المُشرِّعِ بالإخياءِ وَلَا فَيُعَدُّ مُطْلَقاً أَخْذاً ممَّا مرَّ في الطَّرِيقِ النَّافِذِ.

هـ قوله: (وأجمَلهم) إلى قوله ويظهرُ في النِّهايةِ إلَّا قوله؛ لأنَّ فيه إزالةً مِلْكِهِ عن مِلْكِهِ وقوله فاندفعَ إلى ولا يُنْقَاؤُهُ. هـ قوله: (من بابه بَعْدَهُ) أي: إلى جِهَةِ آخِرِ السَّكَّةِ. هـ قوله: (ومَرَّ) إلى قوله: (أخْذاً) في المُغْنِي إلَّا ما ذَكَرَ آتِفاً. هـ قوله: (ومَرَّ إلخ) أي: في شَرْحِ وَيَحْرُمُ الصَّلْحُ. هـ قوله: (أنَّه) أي: الإِشْرَاعُ.

منهم أي: أهله في الأولى ومن باقيهم في الثانية ولا يَخْفَى إشْكَالُ اعتِبارِ إذنِ الجميعِ في الأولى بالنُّسْبَةِ لِلإِشْرَاعِ الذي هو قَرْضُ المسألةِ هنا وكذا في المنهَجِ في ضَمَنِ ما هو أَعْمُ منه؛ لأنَّه إذا أذنَ من بابه في صَدْرِ السَّكَّةِ مَثَلًا فَقَدْ أذنَ في خَالِصِ مِلْكِهِ فلا حاجةً إلى إذنٍ غيره؛ لأنَّ الإِشْرَاعَ حَيْثُ لَيْسَ في مِلْكِهِ ولا يُزَاجِمُ انْتِفَاعَهُ بِخِلَافِ فَتْحِ البابِ؛ لأنَّ المُرُورَ فيه مُرُورٌ فيما يَسْتَحِقُّ كُلُّ مِنْهُم المُرُورَ فيه فلا يَكْفِي إذنُ البَعْضِ فَلْيُرَاجَعْ. هـ قوله: (لأنَّ الشريك إلخ) هذا يُفيدُ المنعَ بغير الرُّضا بالأولى ولا يُفيدُ الجوازَ بالرُّضا لا بالأولى ولا المُساواة وهذا هو المقصودُ في الإعتراض فتأمَّلْه. هـ قوله: (من بابه بَعْدَهُ) لَعَلَّ المُرَادَ بَعْدَهُ إلى جِهَةِ رَأْسِ السَّكَّةِ. هـ قوله: (أو مُقابله) قَضِيَّتُهُ أَنَّ المُقابِلَ هنا لا يَمْنَعُ مِنْ أَنَّ الإِشْرَاعَ

مُطْلَقًا وَيُشْتَرِطُ رِضَا مَوْصِيٍّ لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ وَمُسْتَأْجِرٍ تَضَرُّرًا وَلَيْسَ لَهُمْ كَمَا اعْتَمَدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ الرُّجُوعُ بَعْدَ الْإِخْرَاجِ بِالِإِذْنِ وَطَلَبِ قَلْعِهِ مَجَانًا؛ لِأَنَّهُ وَضَعَ بِحَقِّ وَلَا مَعَ غُرْمِ أَرْضِ النِّفَاصِ؛ لِأَنَّهُ شَرِيكَ وَالشَّرِيكَ لَا يُكَلِّفُ ذَلِكَ كَمَا يَأْتِي فِي الْعَارِيَةِ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِزَالَةَ مِلْكِهِ عَنِ مِلْكِهِ فَاَنْدَفَعَ قَوْلُ الْأَدْرَعِيِّ لَمْ لَا يُقَالُ لَهُمْ قَلْعُهُ وَبَذْلُ أَرْضِهِ وَلَا إِنْقَاؤُهُ بِأَجْرَةٍ؛ لِأَنَّ الْهَوَاءَ لَا أَجْرَةَ لَهُ وَيُظْهَرُ فِي غَيْرِ الشَّرِيكَ أَنَّ لَهُمُ الرُّجُوعَ وَعَلَيْهِمْ أَرْضُ النِّفَاصِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الْعَارِيَةِ أَمَّا مَا بِهِ مَسْجِدٌ قَدِيمٌ أَوْ حَادِثٌ فَالْحَقُّ فِيهِ لِعُمُومِ الْمُسْلِمِينَ فَيَكُونُ كَالشَّارِعِ فِي تَفْصِيلِهِ السَّابِقِ فَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ جَنَاحٍ وَلَا فَتْحُ بَابٍ فِيهِ عِنْدَ الْإِضْرَارِ وَإِنْ أَذِنُوا بِخِلَافِهِ عِنْدَ غَدَمِهِ وَإِنْ

قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: وَلَوْ كَانَ الْإِشْرَاعُ فِي دَارِ الْغَيْرِ وَكَانَ الْآخِذُ إِمَامًا. قَوْلُهُ: (مَوْصِيٍّ لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ الْخُ) وَنَحْوَهُمَا كَالْمَوْضُوفِ عَلَيْهِمَ أَهْلُ ع. ش. قَوْلُهُ: (تَضَرُّرًا) أَي: وَالْمُكْرِي وَإِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ شَوْبَرِيٌّ أَهْلُ بُجَيْرِمِيٍّ. قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لَهُمْ الْخُ) أَي: وَلَوْ رَضِيَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ بِذَلِكَ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْإِخْرَاجِ) أَي: إِخْرَاجَ بَعْضِ أَهْلِهِ. قَوْلُهُ: (وَطَلَبِ قَلْعِهِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى الرُّجُوعِ. قَوْلُهُ: (وَلَا مَعَ غُرْمِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى مَجَانًا. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ شَرِيكَ الْخُ) قَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْإِخْرَاجَ لَوْ كَانَ فِيمَا لَا حَقَّ لِلْمُخْرِجِ فِيهِ بَأَنَّ كَانَ يَتَبَيَّنُ بَابُ دَارِهِ وَصَدْرُ السَّكَّةِ كَانَ لِمَنْ رَضِيَ الرُّجُوعُ لِيُقْلَعَ وَيُغَرَّمَ أَرْضَ النِّفَاصِ وَهُوَ ظَاهِرٌ نِهَآيَةً وَمُعْنَى وَيُمْكِنُ إِذْخَالُهُ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي وَيُظْهَرُ فِي غَيْرِ الشَّرِيكَ الْخُ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ فِيهِ إِزَالَةَ مِلْكِهِ) أَي: فِي التَّكْلِيفِ الْمَذْكُورِ تَكْلِيفُ إِزَالَةِ الْخُ. قَوْلُهُ: (وَلَا إِنْقَاؤُهُ الْخُ) عَطَفَ عَلَى طَلَبِ قَلْعِهِ. قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ الشَّرِيكَ) وَكَذَا فِي الشَّرِيكَ إِذَا كَانَ الْإِخْرَاجُ فِيمَا لَا حَقَّ لَهُ فِيهِ بَأَنَّ كَانَ يَتَبَيَّنُ بَابُهُ وَصَدْرُ السَّكَّةِ أَي: آخِرَهُ م. ر. أَهْلُ س. م. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ أَرْضُ النِّفَاصِ الْخُ) الْمُرَادُ أَنَّهُمْ إِذَا رَجَعُوا فَلَهُمْ تَكْلِيفُ وَاضِعِ الْجَنَاحِ بِإِزَالَةِ مَا هُوَ مِنَ الْجَنَاحِ بِهَوَاءِ الشَّارِعِ لَا مَا بُنِيَ مِنْهُ عَلَى جِدَارِ الْمَالِكِ فَلَا يُقَالُ فِي تَكْلِيفِهِمُ الْبَانِي بَرَفْعِ الْجَنَاحِ إِزَالَةَ لِمِلْكِهِ وَهُوَ مَا بُنِيَ عَلَى الْجِدَارِ عَنْ مِلْكِهِ وَهُوَ الْجِدَارُ نَفْسُهُ ع. ش. قَوْلُهُ: (إِمَامًا بِهِ مَسْجِدٌ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ حَادِثٌ وَقَوْلُهُ أَيُّ يَقِينًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ لَكِنْ تَسْوِيَّتُهُمَا إِلَى وَكَالْمَسْجِدِ وَقَوْلُهُ أَمَّا مَا وَقَفَ إِلَى وَلَوْ كَانَ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَالْجُلُوسُ إِلَى وَيَجُوزُ الْمُرُورُ. قَوْلُهُ: (أَمَّا مَا بِهِ الْخُ) أَي: أَمَّا غَيْرُ التَّأْوِيلِ الَّذِي بِهِ الْخُ عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى وَلَوْ وَقَفَ بَعْضُهُمْ دَارَهُ مَسْجِدًا أَوْ وَجَدَ ثُمَّ مَسْجِدٌ قَدِيمٌ الْخُ أَهْلُ. قَوْلُهُ: (فَيَكُونُ كَالشَّارِعِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ امْتِنَاعُ الذَّكَاةِ مُطْلَقًا أَهْلُ س. م. قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْإِضْرَارِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْإِخْرَاجِ وَالْفَتْحِ.

الْمُقَابِلَ لِبَابِهِ بَلْ أَوْ لِجِدَارِهِ الْأَقْرَبِ إِلَى رَأْسِ السَّكَّةِ وَاقَعَ فِيمَا لَهُ فِيهِ شَرِكَةٌ وَأَمَّا مُقَابِلُ الْبَابِ الْقَدِيمِ فِيمَا يَأْتِي فَلَيْسَ الْفَتْحُ فِي مُقَابِلَتِهِ وَلَا مُزَاجِمًا لِاسْتِطْرَاقِهِ فَلْيُرَاجَعْ. قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ الشَّرِيكَ) وَكَذَا فِي الشَّرِيكَ؛ إِذَا كَانَ الْإِخْرَاجُ فِيمَا لَا حَقَّ لَهُ فِيهِ بَأَنَّ كَانَ يَتَبَيَّنُ بَابُ دَارِهِ وَصَدْرُ السَّكَّةِ م. ر. قَوْلُهُ: (فَيَكُونُ كَالشَّارِعِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ امْتِنَاعُ الذَّكَاةِ مُطْلَقًا.

لم يأذنوا ولا الصلح بمالٍ مطلقاً نعم ليس ذلك عامّاً في كلّ بل من رأس الدرب إلى نحو المسجد كما بحثه ابن الرُّفعة وبحث أيضاً في حادثٍ بعد الإحياء أي: يقيناً كما هو ظاهرُ بقاء حقّهم أي: فلم المنع من الإشرع وإن لم يضُرْ؛ إذ ليس لأحد الشركاء إبطال حقّ البقيّة من ذلك وهو مُتّجه معنًى ومن ثمّ تبعه غيره لكنّ تسويتهما بين العتيق والجديد تُخالف ذلك

• فوّ: (ولا الصلح إلخ) عطف على إخراج جناح. • فوّ: (مطلقاً) أي: ولو لم يضُرْ. • فوّ: (ذلك) أي: منع الإخراج والفتح والصلح. • فوّ: (رأس الذوب) أي: أوّل الذي فيه البوّابة اهـ بَجَرِمِيّ.

• فوّ: (إلى نحو المسجد إلخ) ولعلّ زيادة التحوّل للإشارة إلى عموم بحث ابن الرُّفعة وإلا فالأولى ليناسب ما قبلها ولا يتكرّر مع ما بعدها إسقاطها. • فوّ: (أي: يقيناً) مفهوماً أنّه إذا شكّ في كونه قبل الإحياء أو بعده كان كالقديم في التفصيل المارّ آنفاً خلافاً لما في ع ش حيث جعله كالحادث فليُراجع. • فوّ: (بقاء حقّهم) مفعولٌ وبحث. • فوّ: (وبحث أيضاً إلخ) جزم به في النهاية والمُعني عبارتهما أمّا إذا كان المسجد حادثاً فإنّ رضي به أي: بإحداث المسجد أهلها أي: أهل السكّة فكذلك أي: فلا هله الإشرع الذي لا يضُرْ وإلا فلهم المنع إلخ اهـ قال ع ش قوله م ر وإلا فلهم إلخ يؤخذ منه أنّه لو كان السفلُ لإنسانٍ والعلوُّ لآخر فوقف صاحب السفلِ أرضه مسجداً فإنّ له في ذلك صاحبُ العلوِّ كلّ نفص علوه؛ لأنّه رضي بجعل الهواءٍ مُختزماً بإذنه لصاحب السفلِ في جعله مسجداً وهو يمنع من إشرع جناح في هوائه فيمتنع من إدامة السقف المملوك في هوائه وإن لم يأذن جاز له إنقاء بنايه ولا يكلف نفصه؛ لأنّه لم يوجد منه ما يقتضي إسقاط حقه اهـ وظاهره وإن كان صاحبُ العلوِّ الآذن جاهلاً بما يترتّب على إذنه وهو بعيدٌ جداً. • فوّ: (وهو مُتّجه) اعتمد م ر أي: والمُعني وعليه فيتحصل أنّه إذا كان المسجد مثلاً قديماً أي بأنّ علِمَ بناؤه قبل إحياء السكّة الموجودة اشترط لجواز الإشرع أمرٌ واحدٌ وهو عدمُ ضرر المارة أو حادثاً اشترط أمران عدمُ الضرر ورضا أهل السكّة م ر. أقول فله حكمُ الملك وحكمُ الشارع وقضية ذلك امتناعُ الذكّة مطلقاً كما مرّ سم على حجّ اهـ ع ش.

• فوّ: (لكنّ تسويتهما) أي: الشّخين. • فوّ: (تُخالف ذلك) أي: البحث الثاني لابن الرُّفعة قال سم بعد ذكر عبارة الرّوضة ما نصّه ولا يخفى أنّ قولهما عند الإضرار يُحتَمَلُ مفهومه أن يكون هو الجواز عند عدم الإضرار لكن بشرط رضا أهل السكّة وهو موافقٌ لبحث ابن الرُّفعة المذكور وأن يكون هو الجواز عند عدم الإضرار وإن لم يرض أهل السكّة وهذا يُخالف بحث ابن الرُّفعة وإذا احتَمَلُ المفهوم لم يتعيّن لمُخالفته اهـ.

• فوّ: (وهو مُتّجه) اعتمد م ر وعليه فيتحصل أنّه إن كان المسجد مثلاً قديماً اشترط لجواز الإشرع أمرٌ واحدٌ وهو عدمُ ضرر المارة أو حادثاً اشترط أمران عدمُ الضرر ورضا أهل السكّة م ر أقول فله حكمُ الملك وحكمُ الشارع وقضية ذلك امتناعُ الذكّة مطلقاً كما مرّ. • فوّ: (لكنّ تسويتهما) عبارة الرّوضة ثم ما ذكرناه من سدّ الباب وقسمة الصّحن مفروضٌ فيما إذا لم يكن في السكّة مسجداً فإن كان فيها مسجداً

وكالمسجد فيما ذكر كل موقوف على جهة عامة كرباط وغيره. أما ما وقف على معين فلا بُدَّ من إذنه لكن يتجدد المنع لمن استحق بعده ولو كان بها دار لنحو طفل توقف الإشراف على كماله وإذنه بخلاف الدخول لسكة بعض أهلها محجور فإنه يجوز على الأوجه كالشرب من نهره لكن الورع خلافه والجلوس فيه يتوقف على إذنه أي: إن لم يتسامح به عادة فيما يظهر ولهم الإذن فيه بمال على الأوجه وقول القاضي لا يجوز لهم أن يأذنوا فيه بأجرة كما لا يجوز لهم بيعه مع أنه ملكهم إنما يأتي على قول الماوردي الضعيف معنى كونه ملكهم أنه تابع لملكهم ويجوز المرور بملك الغير إذا اعتيد التسامحة به

☐ قوله: (لكن يتجدد المنع إلخ) ظاهره أن لمن استحق ذلك بغده الرجوع من غير أرض نفص عليه فلعل الفرق بينه وبين ما لو أذنوا ثم رجعوا وطلبوا الهدم حيث غرموا أرض النفص أنهم بالإذن ورطوه فإذا رجعوا ضمنوا ما قوتوه عليه ولا كذلك البطن الثاني فإنهم لم يأذنوا وأذن من قبلهم لم يسر عليهم والأقرب أنه ليس له قلعه محاناً إن كان الانثفاع برءوس الجدران أو نحوها مما لا يكون بمخص هواء الشارع لكونه وضع بحق فيتعين ببقائه بالأجرة ولا يجوز قلعه وغرامة الأرض إن كان من غلة الوقف اه ع ش. ☐ قوله: (لمن استحق) أي الموقوف. ☐ قوله: (بها) أي في الطريق الغير التأيد التي ليس بها نحو المسجد. ☐ قوله: (توقف الإشراف على كماله إلخ) أي: إذا كان فيما يستحقه اه سم. ☐ قوله: (بخلاف الدخول) أي دخول غيرهم بلا إذن نهاية ومغني. ☐ قوله: (لسكة) أي: غير نافذة. ☐ قوله: (كالشرب من نهره) أي: المخصص لهم اه ع ش. ☐ قوله: (والجلوس فيه) أي: جلوس غير أهل غير التأيد فيه. ☐ قوله: (ولهم الإذن فيه بمال) ويوزع المال على عدد الدور وما يخص كل دار يوزع على عدد ملاكها بقدر حصصهم ويقوم ناظر دار موقوفة مقام مالك دار ويصرف ما يخصه على مصالح الموقوف عليه ع ش وقلوبهم اه بغير مي. ☐ قوله: (كما لا يجوز لهم بيعه) وقد يفرق بأن البيع إنما امتنع؛ لأن فيه إتلافاً لملاكهم بعدم ممر لها وحيث قيد بما إذا لم يمكن اتخاذ ممر لها من جهة أخرى والإجارة ليس فيها ذلك ففي المنع منها نظر أي نظر اه نهاية. ☐ قوله: (معنى كونه إلخ) مقول الماوردي. ☐ قوله: (ويجوز المرور إلخ) ويكره إكثاره بلا حاجة اه نهاية. ☐ قوله: (بملك الغير إلخ) كما لو تعين طريقاً للوصول إلى مزرعته أو نحوها ولم يضر بصاحب الملك ومثل الملك ما جرت العادة بزراعته من الأرض المضروب

عتيق أو جديد ميعوا من السد والقسمة؛ لأن المسلمين كلهم مستحقون الاستطراق إليه ذكره ابن كج وعلى قياسه لا يجوز الإشراف عند الإضرار وإن رضي أهل السكة لحق سائر المسلمين اه. ولا يخفى أن قولهما عند الإضرار يحتمل مفهومه أن يكون هو الجواز عند عدم الإضرار لكن بشرط رضا أهل السكة وهذا موافق ليبحث ابن الرقعة المذكور وأن يكون هو الجواز عند عدم الإضرار وإن لم يرض أهل السكة وهذا يخالف بحث ابن الرقعة وإذا احتمل المفهوم لم يتعين لمخالفته. ☐ قوله: (لمن استحق) أي: الوقف. ☐ قوله: (توقف الإشراف) أي: إذا كان فيما يستحقه.

ولم يصر بذلك طريقاً (وأهله) أي: غير النافذ (مَنْ نَفَذَ بَابُ دَارِهِ) يعني ملكه كُفْرَن وحنوت وبئر (إليه لا مَنْ لاصقه جداره) من غير باب له فيه؛ لأن ذلك هو العرف (وهل الاستحقاق في كلها) أي الطريق؛ إذ هو يجوزُ تذكيره وتأنينه فزعم أن هذا سهو هو السهو (لكلهم) أي: لكل منهم فالمراد بالكل هنا الكل الإفرادي بقرينة قوله كل واحد لا المجموعي؛ إذ لا نزاع فيه (أم) يأتي نظيره قبيل فصل أوصى بشاة مع ما فيه (تختص شركة كل واحد) منهم (بما بين رأس الدرب وباب داره وجهان أصحهما الثاني)؛ لأن هذا المقدار هو محل تردده ومرويه وما بعده هو فيه كالأجنبي فعلم أن من بابه آخرها يملك جميع ما بعد آخر باب قبله فله تقديم بابه

عليها الخراج فلو دعت الحاجة إلى المرور في محله من تلك الأرض فلو ترتب على المرور ضرر عليه لا يجوز إلا بطريق مسوغ له كالاستئجار ممن له ولاية ذلك اهـ ش. قود: (ولم يصر بذلك طريقاً) وقد قيل أن السلطان محمود لما قدم مر واستقبله أهل البلد وفيهم القفال الكبير والقاضي أبو عاصم العامري أحدهما عن يمين السلطان والآخر عن يساره. وازدحموا فتعدى فرس القفال عن الطريق إلى أرض مملوكة لإنسان فقال السلطان للعامري هل يجوز أن يتطرق في أرض الغير بغير إذنه فقال له سل الشيخ فإنه إمام لا يقع فيما لا يحل في الشرع فسمع القفال ذلك فقال يجوز السعي في أرض الغير إذا لم يخش أن تتخذ بذلك طريقاً ولا عاد ضرره على المالك بوجه آخر كالنظر في مزاة الغير والاستغلال بجداره اهـ معني. قود: (يعني ملكه) إلى قول المتن أم يختص في النهاية وكذا في المعني إلا قوله فزعم إلى المتن. قود: (لأن ذلك هو العرف) عبارة المعني؛ لأن أولئك هم المستحقون للإنتفاع فهم الملاك دون غيرهم اهـ.

قوله (سني): (في كلها) وقد أتى المحرر بجميع الضمائر مؤنثة لتغييره أولاً بالسكة ولما عبر المصنف بغير النافذ عدل إلى تذكيرها إلا هذه اللفظة معني ونهاية. قود: (أي الطريق) أي: الغير النافذ. قود: (نظيره) أي: في تعديل هل بأم.

قوله (سني): (وباب داره) يخرج ما بعد بابه إلى جهة صدر السكة وإن وازى جداره اهـ سم. قود (سني): (أصحهما الثاني) ولأهل الدرب المذكور قسمة صحته كسائر المشتركات القابلة للقسمة ولو أراد الأسفلون لا الأغلون سد ما يليهم أو قسمته جاز؛ لأنهم يتصرفون في ملكهم بخلاف الأعلىين ولو اتفقوا على سد رأس السكة لم يمتنعوا منه ولم يفتحه بعضهم بغير رضا الباقيين نعم إن سد بآلة نفسه خاصة فله فتحه بغير رضاهم ولو امتنع بعضهم من سده لم يكن للباقيين السد نهاية ومعني قال ع ش قوله م ر سد ما يليهم أي: حيث أمكنهم الاستطراق من غيره ولو بإحداث ممر أما لو لم يمكن ذلك لكل واحد منهم بأن تعذر الاستطراق من غير ذلك الطريق على بعضهم امتنع وقوله م ر لم يمتنعوا منه أي: حيث أمكن لكل الاستطراق من غيره ولو بإحداث ممر اهـ. قود: (لأن هذا) إلى قوله واعترضه الرافعي في النهاية والمعني إلا قوله سواء إلى ولهم الرجوع.

قوله (سني): (وباب داره) يخرج ما بعد بابه إلى جهة صدر السكة وإن وازى جدار داره.

وَجَعَلَ مَا بَعْدَهُ دَهْلِيًّا لِإِدَارِهِ. (وليس لغيرهم فتح باب إليه للاستطراق) بغير إذنيهم سواء هنا المتأخر عن المفتوح والمتقدم عليه؛ لأنه يمر في حق كل منهم ولهم الرجوع ولو بعد الفتح ولا يغرمون شيئاً بخلاف ما لو أعار أرضاً للبناء لا يقلع مجاناً قاله الإمام واعتزضه الراجعي بأنه لا فارق بينهما وفارق ابن الزفعة بما رده غير واحد نعم يفرق بأن ما تصرف فيه هنا وهو الفتح لا يتوقف على إذن لما يأتي أن له رفع جداره وإنما المتوقف على إذنيهم استطرأه فإذا رجعوا فيه لم يفوتوا عليه شيئاً غرموه فيه بخلافهم في إعارتهم الأرض للبناء فإنهم غرموه بوضع ما يتوقف على إذنيهم الظاهر في دوام بقائهم عليه فإذا رجعوا غرموا له نظير ما يأتي في إعاره الجدار لوضع الجدوع. (وله فتحه إذا) لم يستطرق منه سواء (سمره) بتشديد الميم وتخفيفها أم لا كما في البيان (في الأصح) لأن له رفع الجدار فبعضه أولى وكذا فتح باب للاستضاءة وإن لم يجعل عليه نحو شبك، ورجح في الروضة المنع مطلقاً.

قوله: (بغير إذنيهم) لتضررهم فإن أذنوا جاز نهابةً ومغني. قوله: (سواء هنا إلخ) أي: في احتياج الغير إلى الإذن. قوله: (المتأخر) أي: من أهلها؛ لأنه أي: الغير لا يستحق طروراً بحق الملك بخلاف بعض أهلها فاختص منه بمن يحدث عليه طروراً في ملكه اه سم. قوله: (عن المفتوح) أي: الذي فتحه الغير أو أراد فتحه اه سم. قوله: (والمتقدم) أي: منهم اه سم. قوله: (لأنه) تعليل لقوله سواء إلخ. قوله: (نعم يفرق إلخ) قضية هذا الفرق كالذي فرق به في شرح الرزح أنه إذا كان الفاتح أحدهم ورجعوا لا يغرمون أيضاً شيئاً فيتحصل من هذا مع ما قدمه في الجناح أنهم إن رجعوا بعد فتح الباب جاز ولا غرم مطلقاً أو بعد إخراج الجناح فإن كان المخرج شريكاً امتنع الرجوع أو أجنبياً جاز مع غرم الأرض اه سم. قوله: (لا يتوقف على إذن إلخ) قد يقال: إنه وإن لم يتوقف على إذن لكانه في الغالب يتسبب عن إذنيهم في الاستطراق بعد الفتح.

قوله (سني): (وله) أي للغير. قوله: (بتشديد الميم) إلى قوله وهو متجه في المغني إلا قوله مطلقاً وإلى قوله وقد اختلف في النهاية إلا ما ذكر. قوله: (كما في البيان) فلو حذف لفظة إذا سمره لكان أخصراً وأشمل اه مغني. قوله: (مطلقاً) شامل لما لو جعل على المفتوح للاستضاءة نحو شبك وفي المغني والنهاية ما يخالفه عبارتهما وما صححه تبعاً للمحرر هو ما صححه في تصحيح التثنية وهو

قوله: (سواء هنا المتأخر) أي من أهلها لأنه لا يستحق طروراً بحق الملك بخلاف بعض أهلها فاختص منه بمن يحدث عليه طروراً في ملكه. قوله: (عن المفتوح) أي: الذي فتحه الغير أو أراد فتحه. قوله: (والمتقدم) أي منهم. قوله: (نعم يفرق إلخ) قضية هذا الفرق كالذي فرق به في شرح الرزح أنه إن كان الفاتح أحدهم ورجعوا لا يغرمون أيضاً شيئاً فيتحصل من هذا مع ما قدمه في الجناح أنهم إن رجعوا بعد فتح الباب جاز ولا غرم مطلقاً أو بعد إخراج الجناح فإن كان المخرج شريكاً امتنع الرجوع أجنبياً جاز مع غرم الأرض.

(وَمَنْ لَهُ فِيهِ بَابٌ فَفَتَحَ) أَوْ أَرَادَ فَتَحَ بَابَ (آخِرَ) لَمْ يَكُنْ لَهُ قَبْلُ لَيْسَتْ طَرِقَ مِنْهُ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ الْقَدِيمِ (أَبْعَدَ مِنْ رَأْسِ الدَّرَجِ) مِنْ بَابِهِ الْأَوَّلِ (فَلْيُشْرِكَايَهُ) وَهُمْ مِنْ بَابِهِ بَعْدَ الْقَدِيمِ بِخِلَافٍ مِنْ بَابِهِ قَبْلَهُ أَوْ مُقَابِلَهُ وَهَذَا هُوَ مُرَادُ الرُّوضَةِ بِنَاءً عَلَى مَا فَهَمَهُ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ عِبَارَتِهَا وَفَهَمَ الْبُلْقِينِي إِجْرَاءَ عِبَارَتِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَفْتُوحِ فِي هَذِهِ الْحَادِثِ فَتَحَهُ فَاعْتَرَضَهَا بِأَنَّهُ مُشَارِكٌ فِي الْقَدْرِ الْمَفْتُوحِ فِيهِ فَجَازَ لَهُ الْمَنْعُ وَهُوَ مُتَّجِعٌ بِنَاءً عَلَى فَرَضِ أَنَّ ذَلِكَ الظَّاهِرَ هُوَ الْمُرَادُ وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي فَهْمِ عِبَارَتِهَا أَوَّلًا وَآخِرًا حَتَّى وَقَعَ لِشَيْخِنَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ مَا يُفْهِمُ أَنَّ الْمُرَادَ أَوَّلًا وَآخِرًا هُوَ الْحَادِثُ فَتَحَهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا تَقَرَّرَ وَوَجْهُ اتِّجَاعِهِ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ يَسْتَحِقُّ مِنْ رَأْسِ السُّكَّةِ إِلَى جَانِبِ بَابِهِ مِمَّا يَلِي آخِرَهَا لَا أَوَّلَهَا وَرَدُّ

الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ قَالَ فِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ أَنَّ الْأَفْقَةَ الْمَنْعُ فَقَدْ قَالَ فِي الْمُهَيِّمَاتِ أَنَّ الْفَتْوَى عَلَى الْجَوَازِ فَقَدْ نَقَلَهُ ابْنُ حَزْمٍ عَنِ الشَّافِعِيِّ نَعَمْ لَوْ رَكَّبَ عَلَى الْمَفْتُوحِ لِلِاسْتِضَاءَةِ شِبَاكًا أَوْ نَحْوَهُ جَازَ جَزْمًا كَمَا نَقَلَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ جَمْعِهِ هـ.

❑ قَوْلُ (السِّي): (بَابٌ) أَوْ مِزَابٌ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى.

❑ قَوْلُ (السِّي): (فَلْيُشْرِكَايَهُ) أَي: لِكُلِّ مِنْهُمْ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى. ❑ قَوْلُهُ: (بِخِلَافٍ مِنْ بَابِهِ الْإِنْخ) أَي: لِأَنَّهُ لَمْ يَخْدُثْ اسْتِطْرَاقًا فِي مِلْكِهِمْ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَسْتَحِقُّ الطُّرُقَ فِيهِ مِنْ قَبْلِ أَيِّ بَحَقِّ الْمَلِكِ بِخِلَافٍ مِنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الدَّرَجِ فَإِنَّهُ وَإِنْ جَازَ لَهُ دُخُولُهُ بِغَيْرِ إِذْنٍ لِكَيْتَهُ لَا بَحَقِّ مِلْكٍ هـ س م. ❑ قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَي: الْمَفْتُوحُ الْقَدِيمُ لَا الْجَدِيدُ هـ س م. ❑ قَوْلُهُ: (مُرَادُ الرُّوضَةِ) أَي: بِالْمَفْتُوحِ فِي أَوَّلِهِ أَوْ مُقَابِلِ الْمَفْتُوحِ هـ ع ش.

❑ قَوْلُهُ: (الْمُحَقِّقُونَ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ كَمَا فَهَمَهُ السُّبْكِيُّ وَالْإِسْنَوِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ هـ. ❑ قَوْلُهُ: (إِجْرَاءُ الْإِنْخ) مَفْعُولٌ فَهَمَ وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى وَاجْتَرَى الْبُلْقِينِي عِبَارَتَهَا عَلَى الْإِنْخ. ❑ قَوْلُهُ: (فِي هَذِهِ) أَي: فِي عِبَارَةِ الرُّوضَةِ وَقَالَ السَّيِّدُ عَمَرَ أَي فِي مَسْأَلَةِ الْمُقَابِلِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ أَوْ مُقَابِلَهُ هـ. ❑ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ) أَيِ الْمُقَابِلِ لِلْمَفْتُوحِ الْحَادِثِ. ❑ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ الْإِنْخ) أَي: فَإِنَّهُ لَوْ أُرِيدَ هَذَا لَكَانَ الْمَنْعُ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ حَيْثُ يُدْخِلُ نِهَائِيَّةً.

❑ قَوْلُهُ: (فِي فَهْمِ عِبَارَتِهَا أَوَّلًا وَآخِرًا) أَي: أَوَّلَ عِبَارَةِ الرُّوضَةِ وَآخِرَهَا وَهِيَ كَمَا فِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنَى بِخِلَافٍ مِنْ بَابِهِ بَيَّنَ الْمَفْتُوحَ وَرَأْسَ الدَّرَجِ أَوْ مُقَابِلَ الْمَفْتُوحِ هـ. ❑ قَوْلُهُ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَي: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَفْتُوحِ فِي آخِرِ عِبَارَةِ الرُّوضَةِ عَلَى فَهْمِ الْمُحَقِّقِينَ الْبَابَ الْقَدِيمَ وَفِي أَوَّلِهَا الْقَدِيمَ. ❑ قَوْلُهُ: (وَوَجْهُ اتِّجَاعِهِ الْإِنْخ) أَيِ اغْتِرَاضِ الْبُلْقِينِي عَلَى تَقْدِيرِ حَمْلِ الْمَفْتُوحِ عَلَى الْحَادِثِ. ❑ قَوْلُهُ: (أَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ الْإِنْخ) أَي: فَيَكُونُ الْمُقَابِلُ لِلْجَدِيدِ مُسْتَحَقًّا لِلْقَدْرِ الْمَفْتُوحِ فِيهِ وَمُشَارِكًا فِيهِ. ❑ قَوْلُهُ: (مِمَّا يَلِي الْإِنْخ) بَيَانٌ لِلْجَانِبِ. ❑ قَوْلُهُ: (آخِرَهَا الْإِنْخ) أَيِ السُّكَّةِ.

❑ قَوْلُهُ: (بِخِلَافٍ مِنْ بَابِهِ قَبْلَهُ) أَي: لِأَنَّهُ لَمْ يَخْدُثْ اسْتِطْرَاقًا فِي مِلْكِهِمْ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَسْتَحِقُّ الطُّرُقَ فِيهِ مِنْ قَبْلِ أَيِّ بَحَقِّ الْمَلِكِ بِخِلَافٍ مِنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الدَّرَجِ فَإِنَّهُ وَإِنْ جَازَ لَهُ دُخُولُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ لِكَيْتَهُ لَا بَحَقِّ مِلْكِهِ. ❑ قَوْلُهُ: (مُرَادُ الرُّوضَةِ) قَمَرَا هَا بِالْمَفْتُوحِ الْقَدِيمُ لَا الْجَدِيدُ.

بعضهم على البلقيني بما لا طائل تحته فاحذره (منعه) وإن سد الأول؛ لأنه أحدث استطرافاً في ملكهم وإن لم يتوقف على إذنيهم في أصل المرور بل لا يؤثر نهيتهم للضرورة الحاقية بخلاف بقية المشتركات (وإن كان أقرب إلى رأسه ولم يشد الباب القديم) أي: ولم يترك التطرق منه (فكذلك) أي: لكل من بابه بعد المفتوح الآن أو بإزائه على ما مر المنع؛ لأن انضمام الثاني للأول يضرمهم بتعدد المنفذ الموجب للتمييز عليهم وبه فازح جواز جعله داره

قوله: (لأنه أحدث استطرافاً إلخ) به يعلم اندفاع ما يتوهم من أن المنع هنا يشكل عليه جواز دخول الأجنبي السكة والمرور فيها بغير إذن أهلها فإذا جاز للأجنبي فليعضهم أولى ووجه الاندفاع أن شرط مرور الأجنبي في ملك الغير ما لم يتخذ طريقاً والفايح هنا قد اتخذ الممر طريقاً هكذا أجاب م ر وقد يقال لا حاجة لذلك؛ لأن لهم منع الأجنبي كما لهم منع الشريك فليتامل اه سم أي: منع الشريك أي: فيما لا يستحقه. قوله: (وإن سد) إلى المتن في النهاية. قوله: (للضرورة الحاقية) عبارة النهاية؛ لأن التوقف على الإذن هنا يؤدي لتعطيل الأملاك بخلافه ثم اه أي: في العرصة المشتركة. قوله: (بعد المفتوح) أي: إلى جهة صدر السكة أي: آخرها فيشمل مقابل القديم اه سم. قوله: (الآن) أي الجديد. قوله: (بإزائه) والحاصل أنه يعتبر في المسألة السابقة إذن الأبعد من القديم ولا يعتبر مقابلته وهنا إذن الأبعد من الجديد ومن يقابله اه بجيرمي. قوله: (على ما مر) لعل في توجيه اعتراض البلقيني. قوله: (الموجب للتمييز إلخ) يؤخذ منه أنه يمتنع عليه هدم داره وجعلها دوراً متعددة لكن إطلاق ما في الأسنى والمعني والنهاية عن البعوي من أن من له في سكة أي غير نافذة قطعة أرض له جعلها دوراً لكل واحدة باب قد يناع في ذلك اللهم إلا أن يكون كلام البعوي مقيداً بما إذا لم يعلم أصلها أما إذا علم أن أصلها متجدد المنفذ أو متعددة عمل بقضيته على ما بحثناه ومع ذلك ففي النفس منه شيء ثم رأيت في الإمداد بعد نقل كلام البعوي ما نصه ووضح أن الكلام في قطعة أرض لم تكن داراً قبل ذلك وإلا وجب إعادتها على حكمها الأول إن عرف فإن جهل فهو محل نظر ويقرّب أن صاحبها مخير في فتح بابها من أي محل شاء؛ لأن الأصل في التصرف في الملك الجلل حتى يعلم

قوله: (لأنه أحدث استطرافاً في ملكهم) به يعلم اندفاع ما يتوهم من أن المنع هنا يشكل عليه جواز دخول الأجنبي السكة والمرور فيها بغير إذن أهلها فإذا جاز للأجنبي فليعضهم أولى ووجه الاندفاع أن شرط مرور الأجنبي في ملك الغير ما لم يتخذ طريقاً والفايح هنا قد اتخذ الممر طريقاً هكذا أجاب م ر وقد يقال لا حاجة لذلك؛ لأن لهم منع الأجنبي كما لهم منع الشريك فليتامل. قوله: (بعد المفتوح) أي إلى جهة صدر السكة فشمل مقابل القديم. قوله: (الآن) أي: الجديد. قوله: (أو بإزائه) كتب شيخنا البرلسي بهامش شرح المنهج هذا الذي قاله الشيخ في المقابل في هذه الصورة لم أره لغيره ولا يتجه فرق بينهما وبين مقابل القديم في الأولى اه. أقول: مقابل القديم في الأولى لم يشاركه في محل الفتح بخلاف الجديد هنا.

خائناً وحمّاماً وإن كثرت بسببه الزحمة والاستطراق فاندفع أخذ جمع من هذا ضعف الأول (وإن سده) أي: القديم (فلا منع)؛ لأنه ترك بعض حقه ومَرَّ أَنْ لِمَنْ بآخِرِ الدربِ تقديمه وجعل الباقي دهلِيزاً ولو كان آخرها بابان مُتَقَابِلَانِ فأراد أحدهما تأخير بابه فلا آخر منعه حتى على ما مرَّ عن الروضة كما هو ظاهر؛ لأن ما بعد بابهما مُشْتَرَكٌ بينهما فقد يُؤدِّي ذلك إلى ضَرَرِ الشريك بالحكم بملك بقيتها لذي الباب المتأخر ولو اتسع باب أحد المُتَقَابِلَيْنِ إلى آخرها اختص بملك الآخر على تردّد فيه يثبت في شرح الإرشاد. (ومن له داران فتفحان)

مانعه انتهى اه سيّد عمر وقوله من أي محل شاء ظاهره وبأي كيفية شاء من الوحدة والتعدد.

☐ قوله: (فاندفع إلخ) عبارة النهاية والمعني؛ لأن انضمام الثاني إلى الأول يوجب زحمة ووقوف الدواب في الدرب فيضربون به وقيل يجوز واختاره الأذرعى وضعف التوجيه بالزحمة بتضريحهم بأن له جعل داره حمّاماً أو حانوتاً مع أن الزحمة ووقوف الدواب في السكة وطرح الأثقال تكثر أضعاف ما كان قد يقع نادراً في باب آخر للدار اه. ويمكن الجواب بأن موضع فتح الباب لم يكن فيه استحقاق بخلاف جعل داره ما ذكر اه. ☐ قوله: (من هذا) أي: من جواز جعل داره ما ذكر. ☐ قوله: (ضعف الأول) أي: ضعف ما في المتن من المنع.

☐ قول (سب)؛ (وإن سده) أي ترك التطرق منه.

☐ قول (سب)؛ (فلا منع) قال الاستوئي ولو كان له دار بوسط السكة وأخرى بآخرها فالمشجّه أنه يجوز لمن داره بينهما منعه من تقديم باب المتوسط إلى آخر السكة؛ لأنه وإن كان شريكاً في الجميع لكن شريكه بسببها إنما هو إليها خاصّة وقد يبيع لغيره فيستفيد زيادة استطراق نهاية ومعني. ☐ قوله: (لأنه ترك بعض حقه) أي: ولا يسقط حقه من القديم بما فعله فلو أراد الرجوع للاستطراق من القديم وسدّ الحادث لم يمتنع ولو باع الدار المشتملة على ما ذكر لآخر قام مقامه فله الاستطراق من القديم مع سدّ الحادث اه ع ش. ☐ قوله: (ومر إلخ) أي: في شرح وأصحهما الثاني اه كزدي. ☐ قوله: (تقديمه إلخ) أي: تقديم بابه فيما يختص به وجعل ما بين الدار وآخر الدرب دهلِيزاً نهاية ومعني. ☐ قوله: (حتى على ما مر عن الروضة) قد يقال المناسيب أن يقول عن غير الروضة إن أراد بما مرّ ما تقدّم في فتح الباب إذا سمره؛ لأن الذي مر عنها المنع كما هنا بخلاف المتن فإن الذي مر عنه الجواز وعليه يقال هنا بالمنع ويُفَرَّقُ بينهما اه سم أقول المُتَبَادِرُ أنه أراد به ظاهر عبارة الروضة في مسألة فتح باب أبعد من رأس الدرب فلا إشكال. ☐ قوله: (إلى آخرها) أي: إلى جهة آخر السكة. ☐ قوله: (اختص) أي: ذلك الأخذ (بملك الآخر) أي: آخر الدرب أي جميع ما بعد باب يُقَابِلُ بابه.

☐ قوله: (حتى على ما مر عن الروضة) قد يقال المناسيب أن يقول عن غير الروضة إن أراد بما مرّ ما تقدّم في فتح الباب إذا سمره؛ لأن الذي مر عنها المنع كما هنا بخلاف المتن فإن الذي مر عنه الجواز وعليه يقال هنا بالمنع ويُفَرَّقُ بينهما.

بفتح الفوقية أوله (إلى دربين مسدودين) مملوكين (أو مسدود) مملوك (وشارع ففتح باباً) أو أراد فتحه (بينهما) للاستطراق مع بقاء بابهما (لم يُمنع في الأصح)؛ لأنه يتصرف في ملكه ومن ثم لو أراد رفع الحاجز بينهما وجعلهما داراً واحدة مع بقاء بابهما بحالهما لم يُمنع جزماً؛ لأنه قصد هنا اتساع ملكه فقط وفي الروضة أنه يُمنع وأطالوا في الانتصار له ومع ذلك الأوجه ما في المتن (وحيث منع فتح الباب فصالحه أهل الدرب) أي: المالكون له بأن لا يكون فيه نحو مسجد

قوله: (بفتح الفوقية أوله) كذا في المعنى ولكن المعنى على الضم من الثلاثي إلا أن يكون من التفعّل بحذف إحدى التاءين. قوله: (مملوكين) وقوله: (مملوك) علم به أن مراد المصنف بالمسدود المملوك وإلا فالسد لا يلزم منه الملك بدليل ما لو كان في أقصاه مسجد أو نحو كما مرّ بهاية ومعني. قوله: (مع بقاء بابهما) قضية إطلاق المصنف أنه لا فرق في جريان الخلاف بين أن يبقى البابين على حالهما أو يسد أحدهما وإن خصه الرافعي بما إذا سد باب أحدهما وفتح الباب لغرض الاستطراق معني ونهاية. قوله: (لأنه يتصرف إلخ) عبارة النهاية والمعني؛ لأنه يستحق المرور في الدرب ورفع الحائل بين الدارين تصرف في ملكه فلم يمنع حقه اهـ. قوله: (وفي الروضة إلخ) راجع للمتن عبارة النهاية والمعني وما ذكر المصنف تبعاً للرافعي والبغوي هو المعتمد والثاني المنع ونقله في الروضة عن العراقيين عن الجمهور وجرى عليه ابن المقرئ اهـ.

قوله (لشئ): (وحيث منع فتح الباب) أي: بأن أراد الاستطراق اهـ رشيد.

قوله (لشئ): (فصالحه أهل الدرب) أي على فتحه ليستطرق قال سم على منهج.

(فرغ) الظاهر أن الميزاب يلحق بالباب في جواز الصلح بماله؛ لأن صاحبه يتتبع بالقرار انتهى اهـ ش. قوله: (بأن لا يكون فيه نحو مسجد) أي: كدار موقوفة فإن كان فيه ذلك قال الأذري لم يجز لامتناع البيع في الموقوف وحقوقه قال وأما الإجارة والحالة هذه فيتجه فيها تفصيل لا يخفى على الفقيه

(مسألة): في فتاوى السيوطي زقاق غير نافذ به بيوت وعلى كنفه مخزن فأراد صاحب البيوت أن يبني على الزقاق باباً يصون به بيوته ويبني علو الباب طبقة فهل لصاحب المخزن منعه؟ الجواب إن كان باب المخزن داخل الزقاق فله المنع من بناء باب وطبقة علوه إن كان ذلك بحيث يصير باب المخزن داخل الباب وإن كان الباب يُبنى داخلاً بحيث يصير باب المخزن خارجاً فليس له المنع.

(مسألة): رجلان لهما منزل مشترك فباع أحدهما حصته لآخر وللمشتري بجواره منزل فجدد عمارة منزله وأضاف له قطعة من المشترك من غير قسمة فهل يلزمه هدمه أو قيمة نصف القطعة الجواب ينبغي أن يقسم فإن خرج له الشئ الذي فيه البناء اختص به ولا شيء عليه والأخير شريكه بين القلع بلا غرم وبين الإبقاء بالأجرة اهـ. وأقول ظاهر أن له الخيار قبل القسمة وأنه إذا خرج له الشئ الذي فيه البناء وجب عليه أجره حصّة الشريك لما قبل القسمة؛ لأنه كان متعدياً بوضع يده عليها واستعمالها فقولاه ولا شيء عليه فيه نظر. قوله: (بأن لا يكون فيه نحو مسجد) أي كدار موقوفة فإن كان فيه ذلك قال الأذري

(بمالي صح)؛ لأنه انتفاع بالأرض ثم إن قَدَرُوا مُدَّةَ فهو إجارة وإن أطلَقُوا أو شَرَطُوا التَّأْيِيدَ فهو بيع جزء شائع من الدرب له فَيَنْزُلُ منزلة أحدهم. (ويجوز) لِمَالِكِ جِدَارٍ (فتح الكَوَات) بفتح الكاف أَشْهُرٌ مِنْ ضَمِّهَا أي الطاقات فيه عُلَّتْ أو سَفَلَتْ وإن أَشْرَفَتْ على دارِ جارِهِ وحرَمِهِ

استخراجه انتهى نهايةً ومُعْنَى زادَ سم قال الشارحُ في شرح الإِزْشَادِ وكأنه أي: الأذرعِي يُشيرُ إلى أن ما يَخْصُصُ الموقوف من الأجرة إن كان قدرَ أَجْرَةِ المثل وفيه مَصْلَحَةٌ صَحَّ وإلا فلا انتهى اهـ.

❏ قول (بشي): (بمالي صح) أي: ويوزعُ المالُ على عَدَدِ الدَّورِ ثم يوزعُ ما خَصَّ كُلَّ دارٍ على عَدَدِ رُءُوسِ مُلَّاكِهَا فيما يَظْهَرُ ثم رأيتُ بهامشَ نُسْخَةٍ قَدِيمَةٍ بخطِّ بعضِ الفضلاءِ ما يَصْرَحُ بما قلناه بل ساقه مَسَاقِ المَقُولِ ولو كان في الدَّربِ مَنْ يَسْتَحِقُّ المَنْفَعَةَ بِخَوِ إجارة فلا بُدَّ في جوازِ الفتح من رِضا ولا شَيْءَ له من المَالِ المَأخُوذِ فيما يَظْهَرُ ولو كان في الدَّربِ دارٌ مَوْقُوفَةٌ فَالْأَقْرَبُ أن ما يَخْصُصُها يُصْرَفُ لِجِهَةِ الوَقْفِ ولا بُدَّ في جوازِ ذَلِكَ مِنْ رِضا مِنْ له الولايةُ على الوَقْفِ وَرِضا المُسْتَأْجِرِ لَهَا إن كان اهـ ع ش.

❏ قَوْلُهُ: (لأنه انتفاع) إلى المتن في النهاية والمُعْنَى. ❏ قَوْلُهُ: (لأنه انتفاع بالأرض) أي: بخلافِ إِشْرَاعِ الجَنَاحِ؛ لأنَّ الهَوَاءَ لا يُباعُ مُتَفَرِّدًا؛ لأنَّه تابعٌ فَإِنْ صَالَحُوهُ على مُجَرَّدِ الفتح بمالي لم يَصِحَّ قَطْعًا نِهَايَةً وَمُعْنَى. ❏ قَوْلُهُ: (وإن أطلَقُوا أو شَرَطُوا التَّأْيِيدَ فهو بيعُ جزءِ إلخ) أي كما لو صالَحَ رَجُلًا على مالٍ لِيُجَرِيَ في أرضه ماءً نَهْرٌ فَإِنَّهُ يَكُونُ تَمْلِيكًا لِمَكَانٍ التَّهَرُّ بِخلافِ ما لو صالَحَهُ بمالي على فَتْحِ بابٍ مِنْ دارِهِ أو إِجْرَاءِ ماءٍ على سَطْحِهِ فَإِنَّهُ وَإِنْ صَحَّ لا يَمْلِكُ شَيْئًا مِنَ الدَّارِ وَالسَّطْحِ؛ لأنَّ السَّكَّةَ لا تُرَادُّ إِلَّا لِلاِسْتِطْرَاقِ فَإِثْبَاتُهُ فِيهَا يَكُونُ ثَقَلًا لِلْمِلْكِ، وَأَمَّا الدَّارُ وَالسَّطْحُ فلا يَقْصَدُ بِهِمَا الإِسْتِطْرَاقُ وَإِجْرَاءُ المَاءِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. ❏ قَوْلُهُ: (لِمَالِكِ جِدَارٍ) أي: في الدَّربِ التَّائِيْدِ وَغَيْرِهِ سَوَاءٌ كَانَ مِنْ أَهْلِ الدَّربِ أَمْ مِنْ غَيْرِهِمْ وَلِلْإِسْتِضَاءَةِ أَمْ لا وَأَذْنُوا أَمْ لا مُعْنَى وَنِهَايَةً. ❏ قَوْلُهُ: (بفتح الكاف) إلى المتن في النهاية والمُعْنَى.

❏ قَوْلُهُ: (عُلَّتْ إلخ) والأوجه أن الكوة لو كان لها غِطاءٌ أو شُبَّاكٌ يَأْخُذُ شَيْئًا مِنْ هَوَاءِ الدَّربِ مُعْتَةً وَإِنْ كانَ فَاتِحُهَا مِنْ أَهْلِهَا خِلَافًا لِلسُّبْكِيِّ اهـ نِهَايَةً. قال ع ش قَوْلُهُ م ر مُعْتَةً أي: حَيْثُ لا إِذْنَ كَمَا هو ظَاهِرٌ وَإِنْ لَمْ يَخْصُلْ بِذَلِكَ ضَرَرٌ لِأَهْلِ الدَّربِ؛ لأنَّ الهَوَاءَ مُشْتَرَكٌ وَالمُشْتَرَكُ لا يُتَمَتَّعُ بِهِ بِغَيْرِ إِذْنٍ مِنَ الشُّرَكَاءِ وَلَيْسَ مِنَ الإِذْنِ اغْتِيَاذُ النَّاسِ فَتَحَ الطَّاقَاتِ الَّتِي لَهَا غِطاءٌ وَالشُّبَايِكُ الَّتِي لَهَا ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ اهـ. وَقَوْلُهُ أي: ع ش وَإِنْ لَمْ يَخْصُلْ بِذَلِكَ ضَرَرٌ إلخ يَتَّبِعِي تَخْصِيصُهُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ التَّعْلِيلُ بِالدَّربِ غَيْرِ التَّائِيْدِ وَقَوْلُ النِّهَايَةِ خِلَافًا لِلسُّبْكِيِّ عِبَارَةٌ الْمُعْنَى ثَبِيَّةٌ غَالِبٌ ما تُفْتَحُ الكَوَةُ لِلإِسْتِضَاءَةِ وَلَهُ نَضْبُ شُبَّاكٍ عَلَيْهَا بِحَيْثُ لا يُخْرَجُ مِنْهُ شَيْءٌ فَإِنْ خَرَجَ هو أو غِطاؤُهُ كانَ كالجَنَاحِ قال السُّبْكِيُّ فَلْيَتَّبِعْهُ لِهَذَا فَإِنَّ العَادَةَ

لَمْ يَجْزُ لَامْتِنَاعِ البَيْعِ فِي المَوْقُوفِ وَحُقُوقِهِ قال وَأَمَّا الإِجَارَةُ والحالَةُ هَذِهِ فَيَتَّبِعْهُ فِيهَا تَفْصِيلٌ لا يَخْفَى على الفقيهِ اسْتِخْرَاجُهُ اهـ. قال الشارحُ في شرح الإِزْشَادِ وكأنه يُشيرُ إلى أن ما يَخْصُصُ الموقوف من الأجرة إن كان قدرَ أَجْرَةِ المثل وفيه مَصْلَحَةٌ صَحَّ وإلا فلا اهـ. واعْلَمْ أن قَوْلَهُ السَّابِقُ قال الأذرعِي لَمْ يَجْزِ إلخ مُشْكِلٌ بِالنَّسْبَةِ لِأَصْحَابِ بَقِيَّةِ الدَّورِ وَهِيَ ما عَدَا الدَّارَ المَوْقُوفَةَ؛ لِأَنَّهُمْ أَصْحَابُ مِلْكٍ وَغَايَةُ الأَمْرِ أَنَّهُمْ شُرَكَاءُ الوَقْفِ وَشَرِيكَ الوَقْفِ يَصِحُّ بَيْعُهُ لِحَصَّتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

كما صرَّح به الشيخ أبو حامد كما أنَّ له إزاله بعضه أو كله كما مرَّ (والجدار) الكائِن (بين المالكين) لِدارَيْنِ (قد يختصُّ به) أي بملكه (أحدهما) ويكون سائرًا للآخر فقط (وقد يشتركان فيه فالمختصُّ) به أحدهما (ليس للآخر) ولا لغيره المفهوم بالأولى تصرَّف فيه بما يضُرُّ مطلقًا فيحُرِّم عليه (وضع الجذوع) أي: الأخشاب ووضِع جذع واحد (عليه بغير إذن) من مالكه ولا ظنَّ رضاه (في الجديد) و على الجديد (لا يُجبرُ المالكُ عليه) للخبر الحسن «لا ضرر ولا ضرار» في الإسلام» وللخبر الصحيح «لا يحلُّ لأحد من مال أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس» وفي رواية صحيحة «لا يحلُّ مال امرئٍ مُسلمٍ إلا بطيب نفسٍ منه» وبذلك يُعلم أنَّ الضمير في الخبر المتفق عليه «لا يمنعُ جارٌ جاره أن يضع خشبته في جداره» لصاحب الخشب ولأنه الأقربُ أي: لا يمنعه الجارُ أن يضع خشبته على جدار نفسه وإن تصرَّر به لنحو منع ضوئه فإن جعل الضمير للأوَّل كان النهي للتثنية بقرينة ذنك الخبرين نعم روى أحمد وأبو يعلى مرفوعًا

أنَّ يُعملَ في الطاقات أبوابٌ تخرجُ فتَمْنَعُ من هوائِ الدربِ هذا في حقِّ مَنْ ليسَ له الفتحُ لِلاستطراقِ فإنَّ كان له ذلك فلا مَنعَ من أبوابِ الطاقات اهـ. قُود: (كما مرَّ) أي: في شرح ولَّ فتحه إذا سَمَرَه إلخ. قُود: (الكائِن) بيِّن به أنَّ قولَ المُصنِّفِ بيِّن إلخ متعلِّقٌ بمخدوفٍ صفةٌ للجدار اهـ ع ش أي ودفع به توهم أنَّ الجدارَ مُشترَكٌ بينهما فينافي قوله قد يختصُّ به إلخ. قُود: (لدارَيْنِ) أي مثلاً اهـ ع ش. قُود: (أي بملكه) إلى قوله نعم في النهاية إلَّا قوله وفي رواية إلى وبذلك. قُود: (بما يضُرُّ مطلقًا) احترازٌ عَمَّا لا يضُرُّ من نحو الاستناد إليه اهـ سم. قُود: (مطلقًا) أي: ولو على بُعد. قُود: (ووضِع جذع واحد) قد يُحمَلُ أل في المتن على الجنس فيستغني عن هذه الزيادة اهـ سم. قُود: (للخبر الحسن إلخ) قدَّمه لعمومه اهـ ع ش. قُود: (للخبر الحسن) إلى قوله: (نعم) في المُعني إلَّا قوله: وفي رواية إلى وبذلك. قُود: (وللخبر الصحيح) وقياسًا على سائرِ أمواله نهايةً ومُعني. قُود: (لأحد) وفي النهاية والمُعني لامرئٍ. قُود: (من مال أخيه) هو جزئيٌّ على الغالب وإلَّا فالذمُّ كذلك اهـ ع ش. قُود: (مُسلمٌ) ليسَ بقيدٍ كما مرَّ. قُود: (وبذلك يُعلم إلخ) فيه نظرٌ اهـ سم. قُود: (أنَّ الضميرَ) أي: ضمير جداره اهـ سم. قُود: (أن يضع خشبته) روي بالافراد متوَّنًا والأكثرُ بالجمع مضافًا انتهى مُحلَّى اهـ ع ش. قُود: (ولأنه إلخ) عطفٌ على قوله بذلك يُعلم إلخ بحسبِ المعنى. قُود: (لا يمنعه) أي: الجارُ الثاني في الحديث وكذا ضميرُ أن يضع إلخ. قُود: (وإن تصرَّر) أي: الجارُ الأوَّل. قُود: (فإن جعل إلخ) أي: كما هو المُبادرُ وجرى عليه روايةُ أبو هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. قُود: (لأوَّل) أي: للجارِ الأوَّل في الحديث. قُود: (ذنك الخبرين) أي: الحسن والصحيح وأما قوله: وفي رواية إلخ فداخلٌ في

قُود: (بما يضُرُّ مطلقًا) احترازٌ عَمَّا لا يضُرُّ من نحو الاستناد إليه. قُود: (ووضِع جذع واحد) قد تُحمَلُ أل في المتن على الجنس فيستغني عن هذه الزيادة. قُود: (أن الضمير) أي: في جداره في قوله يُعلمُ نظرٌ.

«لِلجَارِ أَنْ يَضَعَ خَشْبَهُ عَلَى جِدَارٍ غَيْرِهِ» وَإِنْ كَرِهَ فَإِنْ صَحَّ أَشْكَلَ عَلَى الْجَدِيدِ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ لَا يَقْبَلُ تَأْوِيلًا فَإِنْ قُلْتُ: لَوْ سَلَّمْنَا عَدَمَ صِحَّةِ هَذَا فَذَلِكَ الدَّلِيلُ ظَاهِرٌ فِي الْقَدِيمِ؛ لِأَنَّ غَايَةَ مَا يَلْزَمُهُ تَخْصِصٌ وَاللَّازِمُ لِلْجَدِيدِ مَجَازٌ وَالتَّخْصِصُ خَيْرٌ مِنْهُ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي مَحَلِّهِ قُلْتُ: إِنَّمَا يَظْهَرُ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يُوجَدْ مُرْجِحٌ آخَرُ وَهُوَ هُنَا كَثْرَةُ الْعُمُومَاتِ الْمَانِعَةِ مِنْ ذَلِكَ لَا سِيَّما وَأَحَدُهَا كَانَ يَوْمَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ الْمُخْتَوِمِ بِهَا بَيَانُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ إِلَّا مَا شَذَّ وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي تَأْخُرِهِ عَنْ ذَلِكَ الْخُصُوصِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ مَنْ قَالَ إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لَمَّا اسْتَجَازَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مُخَالَفَةَ ذَلِكَ الْخُصُوصِ وَخَرَجَ بَيْنَ الْمَالِكِيِّينَ سَابِطٌ أَرَادَ وَضَعَ مُجْدُوْعَهُ عَلَى جِدَارٍ جَارِهِ الْمُقَابِلِ لَهُ فَلَا يُجَبِّرُ قَطْعًا. وَعَلَى الْجَدِيدِ (فَلَوْ رَضِيَ) الْمَالِكُ بَوَاضِعَ مُجْدُوْعٍ أَوْ بِنَاءٍ عَلَى جِدَارِهِ (بَلَا عَوْضٍ فَهُوَ

الصَّحِيحُ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ صَرِيحٌ) أَي: فِي الْقَدِيمِ. قَوْلُهُ: (عَدَمَ صِحَّةِ هَذَا) أَي: مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو يَعْلَى.
 قَوْلُهُ: (فَذَلِكَ الْإِنِّخ) أَي: الْخَبَرُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (مَا يَلْزَمُهُ) أَي: الْقَدِيمُ أَي: حَمْلُ الْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عَلَى الْقَدِيمِ بِجَعْلِ الضَّمِيرِ لِلْجَارِ الْأَوَّلِ فِيهِ. قَوْلُهُ: (تَخْصِصٌ) أَي: لِلْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ بِغَيْرِ الْجِدَارِ بَيْنَ الْمَالِكِيِّينَ أَهْ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (مَجَازٌ) أَي: بِحَمْلِ الْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عَلَى التَّنْزِيهِ سَمِ وَكُرْدِي. قَوْلُهُ: (قُلْتُ الْإِنِّخ) فِي هَذَا الْجَوَابِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ قَضِيَّةَ مَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ تَقْدِيمُ الْخَاصِّ وَإِنْ كَثُرَتِ الْعُمُومَاتُ جِدًّا وَتَأَخَّرَتْ قَطْعًا أَهْ سَمِ. قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يَظْهَرُ ذَلِكَ) أَي: كَوْنُ الْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ ظَاهِرًا فِي الْقَدِيمِ قَالَهُ الْكُرْدِيُّ وَيَظْهَرُ أَنَّ الْإِشَارَةَ إِلَى قَوْلِهِمُ وَالتَّخْصِصُ خَيْرٌ مِنَ الْمَجَازِ.
 قَوْلُهُ: (مُرْجِحٌ) أَي: لِلْجَدِيدِ أَهْ كُرْدِي وَيَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ لِلْمَجَازِ. قَوْلُهُ: (الْمَانِعَةُ) مَمْنُوعٌ أَهْ سَمِ.
 قَوْلُهُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَي: مِنَ الْحَدِيثِ الْوَارِدِ فِي الْقَدِيمِ أَهْ كُرْدِي وَيَظْهَرُ أَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ هُوَ التَّخْصِصُ. قَوْلُهُ: (بِهَا) أَي: يَوْمَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَي: الْكَوْنُ فِي يَوْمِ حَجَّةِ الْوَدَاعِ (فِي) تَأْخُرِهِ أَي: ذَلِكَ الْوَاحِدِ. قَوْلُهُ: (هَنْ ذَلِكَ الْخُصُوصِ) أَي: خُصُوصِ الْجِدَارِ يَغْنِي الْحَدِيثَ الْوَارِدَ فِيهِ أَهْ كُرْدِي وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخُصُوصُ بِمَعْنَى الْخَاصِّ أَي: الْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ الْخَاصُّ بِالْجِدَارِ.
 قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَي: التَّأْخُرُ. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ الْخُصُوصِ) أَرَادَ بِهِ الْوَضْعَ عَلَى الْجِدَارِ أَهْ كُرْدِي أَي: اسْتِثْنَاءُ الشَّارِعِ وَضَعَ الْجُدُوعَ عَلَى الْجِدَارِ. قَوْلُهُ: (حَبِيتِدْ) لَا يَظْهَرُ لَهُ مَوْقِعٌ هُنَا إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِذَلِكَ حِينَ وُرُودِ ذَلِكَ الْخُصُوصِ أَوْ حِينَ؛ إِذْ كَانَ الْجِدَارُ بَيْنَ الْمَالِكِيِّينَ. قَوْلُهُ: (وَلَوْلَا ذَلِكَ) أَي: التَّأْخُرُ.
 قَوْلُهُ: (مُخَالَفَةُ ذَلِكَ الْخُصُوصِ) أَي: الْوَضْعَ عَلَى الْجِدَارِ بِغَيْرِ رِضَا صَاحِبِهِ أَهْ كُرْدِي.

قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ رَأَيْتَ الزَّرْكَشِيَّ فِي الْمُعْنَى وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ الْإِجَارَةَ الْمُؤَيَّدَةَ وَقَوْلَهُ أَوْ الْمُسْتَأْجِرُ فِي مَوْضِعَيْنِ وَقَوْلُهُ يَضْمَنُ. قَوْلُهُ: (أَرَادَ وَضَعَ الْإِنِّخ) أَي: أَرَادَ أَنْ يَبْنِيَهُ عَلَى شَارِعٍ أَوْ دَرْبٍ غَيْرِ نَافِذٍ وَأَنْ يَضَعَ طَرَفَ الْجُدُوعِ عَلَى جِدَارِ الْإِنِّخِ نَهْيَةً وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (فَلَا يُجَبِّرُ الْإِنِّخَ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ

قَوْلُهُ: (مَجَازٌ) أَي: بِالْحَمْلِ عَلَى التَّنْزِيهِ. قَوْلُهُ: (قُلْتُ الْإِنِّخ) فِي هَذَا الْجَوَابِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ قَضِيَّةَ مَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ تَقْدِيمُ الْخَاصِّ وَإِنْ كَثُرَتِ الْعُمُومَاتُ جِدًّا وَتَأَخَّرَتْ قَطْعًا. قَوْلُهُ: (الْمَانِعَةُ) مَمْنُوعٌ.

إِعَارَةً) لِيَصْدَقَ حَدُّهَا عَلَيْهِ وَمَنْ تَمَّ لَمْ يَسْتَفِدْ وَضَعَهَا ثَانِيًا لَوْ سَقَطَتْ إِلَّا بِإِذْنٍ جَدِيدٍ خِلَافًا لِمَا فِي الْأَنْوَارِ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَصْلُ وَضَعِ نَحْوِ جَذَعٍ كَانَ لِمَالِكِهِ إِعَادَتُهُ قِطْعًا لِأَنَّا تَيَقَّنَّا وَضْعَهُ بِحَقٍّ وَشَكَكْنَا فِي مُجَوِّزِ الرُّجُوعِ وَلَيْسَ لِذِي الْجِدَارِ هُنَا نَقْضُهُ إِلَّا أَنْ تُهْدَمَ (و) عَلَى أَنَّهُ إِعَارَةٌ (لَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ) أَيِ: الْجِدَارِ أَوْ الْمَوْضُوعِ عَلَيْهِ قِطْعًا (وَكَذَا بَعْدَهُ فِي الْأَصْحَحِ) كَسَائِرِ الْعَوَارِي (وَفَائِدَةُ الرُّجُوعِ تَخْيِيرُهُ بَيْنَ أَنْ يُنْقِضَهُ) أَيِ الْمَوْضُوعِ (بِأَجْرَةٍ أَوْ يُقْلِعَهُ وَيَغْرَمَ أَرْضَ نَقْصِهِ)

وَالْمُغْنِي فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالرُّضَا قِطْعًا كَمَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى وَغَيْرُهُ اهـ. قُودُ: (وَضَعَهَا) أَيِ: أَوْ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ. قُودُ: (لَوْ سَقَطَتْ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ حَتَّى لَوْ رَفَعَ جُدُوعَهُ أَوْ سَقَطَتْ بِنَفْسِهَا أَوْ سَقَطَ الْجِدَارُ فَبَنَاهُ صَاحِبُهُ بِتِلْكَ الْأَلَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْوَضْعُ ثَانِيًا اهـ. قُودُ: (وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَصْلُ وَضْعِهِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَمَحَلُّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ إِذَا وَضِعَتْ أَوْ لَا بِإِذْنٍ فَلَوْ مَلَكَ دَارَيْنِ وَرَأَى خَشَبًا عَلَى الْجِدَارِ وَلَا يَعْلَمُ الْخُ اهـ.

قُودُ: (لَأَنَّا تَيَقَّنَّا وَضْعَهُ) أَيِ اسْتِحْقَاقِ وَضْعِهِ وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ أَيِ: وَالْمُغْنِي فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ وَضِعَ بِحَقٍّ فَلَا يُنْقَضُ وَيُقْضَى لَهُ بِاسْتِحْقَاقِهِ دَائِمًا الْخُ وَالْمُتَبَادَرُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ مُطْلَقًا وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ اسْتَحَقَّ الْوَضْعَ دَائِمًا بِنَحْوِ شِرَاءٍ أَوْ قَضَاءٍ حَاكِمٍ يَرَاهُ اهـ. سَم. قُودُ: (وَلَيْسَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةِ وَلِمَالِكِ الْجِدَارِ نَقْضُهُ إِنْ كَانَ مُتَهْدَمًا وَإِلَّا فَلَا كَمَا فِي زِيَادَةِ الرُّوْضَةِ اهـ. قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلَهُ م ر نَقْضُهُ أَيِ: الْجِدَارِ الَّذِي لَمْ يَعْلَمْ أَصْلُ وَضْعِ الْجُدُوعِ عَلَيْهِ اهـ. قُودُ: (هُنَا) أَيِ فِيمَا لَمْ يَعْلَمْ أَصْلُ الرُّوْضِ عَلَيْهِ. قُودُ: (إِلَّا أَنْ تُهْدَمَ) بِصِيغَةِ الْمَاضِي.

قُودُ (سَم): (بِأَجْرَةٍ) فَلَوْ اخْتَارَ الْإِبْقَاءَ بِأَجْرَةٍ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ بَعْدَ ذَلِكَ وَطَلَبَ الْقَلْعَ وَغَرَامَةُ الْأَرْضِ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ مُوَافَقٌ عَلَى الْأَجْرَةِ بِمَنْزِلَةِ ابْتِدَاءِ عَقْدِ الْإِجَارَةِ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا عَقَدَ بَشْيءٍ ابْتِدَاءً لَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ عَنْهُ وَيَجُوزُ فِي الْأَجْرَةِ أَنْ تُقَدَّرَ دَفْعَةُ كَأَن يُقَالَ أَجْرُهُ مِثْلُ هَذَا غَيْرُ مُقَدَّرَةٍ بِمُدَّةٍ كَذَا أَوْ أَنْ تُجْعَلَ مُقْسَطَةً عَلَى الشُّهُورِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي عَنْ بَرٍّ مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ الْأَجْرَةُ كُلُّ شَهْرٍ كَذَا كَمَا فِي الْخَرَجِ اهـ ع ش.

قُودُ (سَم): (وَفَائِدَةُ الرُّجُوعِ) أَيِ: فِيمَا بَعْدَهُ وَقَوْلُهُ أَوْ يُقْلِعُهُ الْخُ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَيِ: وَالنَّهْيَةِ وَلَا يُخَالِفُ مَا ذَكَرَ هُنَا مَا يَأْتِي فِي الْعَارِيَةِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَعَارَ الشَّرِيكَ حِصَّتَهُ مِنْ أَرْضٍ لِلْبِنَاءِ ثُمَّ رَجَعَ لَا يَتِمَّكُنُ مِنَ الْقَلْعِ مَعَ الْأَرْضِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِزَامِ الْمُسْتَعِيرِ تَفْرِيعٌ وَمِلْكُهُ عَنْ مِلْكِهِ؛ لِأَنَّ الْمُطَالَبَةَ بِالْقَلْعِ هُنَا تَوَجَّهَتْ إِلَى مَا هُوَ مِلْكٌ غَيْرُهُ يَعْنِي الْمُعِيرَ بِجُمْلَتِهِ وَإِزَالَهُ الطَّرْفِ عَنْ مِلْكِ الْمُسْتَعِيرِ جَاءَتْ بِطَرِيقِ الْإِزَامِ بِخِلَافِ الْحِصَّةِ مِنَ الْأَرْضِ فَتَظِيرُ مَا هُنَاكَ إِعَارَةُ الْجِدَارِ الْمُشْتَرَكِ اهـ أَيِ: فَفِي إِعَارَةِ الْجِدَارِ

قُودُ: (لَأَنَّا تَيَقَّنَّا وَضْعَهُ بِحَقٍّ) أَيِ: اسْتِحْقَاقِ وَضْعِهِ وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ وَضِعَ بِحَقٍّ فَلَا يُنْقَضُ وَيُقْضَى لَهُ بِاسْتِحْقَاقِهِ دَائِمًا الْخُ وَالْمُتَبَادَرُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ مُطْلَقًا وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ اسْتَحَقَّ الْوَضْعَ دَائِمًا بِنَحْوِ شِرَاءٍ أَوْ قَضَاءٍ حَاكِمٍ يَرَاهُ.

قُودُ (سَم): (وَفَائِدَةُ الرُّجُوعِ) أَيِ: فِيمَا بَعْدُ وَقَوْلُهُ أَوْ يُقْلِعُهُ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَا يُخَالِفُ مَا

وهو ما بين قيمته قائماً ومقلوعاً ولا يجيء هنا التملك بالقيمة بخلاف إعاره الأرض للبناء؛ لأنها أصل فجاز أن تستتبعه الجدار تابع فلم يستتبع (وقيل فائده طلب الأجرة) في المستقبل (فقط)؛ لأن قلعه يضرب المستعير. (ولو رضي بوضع الجذوع والبناء عليها) أو بوضعها فقط أو بالبناء عليه بلا وضع جذوع (يعوض فإن أجر رأس الجدار للبناء) عليه (فهو إجارة) ليصدق حذها عليه لكن لا يشترط فيها بيان المدة فتأيد للحاجة نعم لو كانت وفقاً عليه

المشترك لا يتمكن مع القلع من الأرض اهـ سم. قال ع ش قوله م ر ما ذكر هنا أي: من قول المصنف أو يقلع ويغرم أرض نفسه. وقوله م ر وإزالة الطرف أي: طرف الجذوع اهـ. فوه: (وهو ما بين قيمته قائماً) أي مستحق القلع كما ذكر في باب العارية اهـ ع ش. فوه: (يضرب المستعير) لأن الجذوع إذا ارتفعت أطرافها عن جدار لا تستمسك على الجدار الآخر والضرر لا يزال بالضرر نهاية ومغني.

فوه (س): (ولو رضي النخ) وحكم البناء على الأرض أو السقف أو الجدار بلا جذوع كذلك اهـ مغني. فوه: (للبناء عليه) أي: الجدار أو على الجذوع أو بوضعها فقط. فوه: (بيان المدة) أي ولا بيان تقدير أجرة دفعه فيكفي أن يقول أجرتك كل شهر بكذا ويقتصر الغرض في الإجارة كما اغتفر في المغفود عليه ويصير كالخراج المضروب قاله شيخنا الزماوي سم على منهج ومن ذلك الأحكام الموجودة بمصرنا فيقتصر الغرض فيها اهـ ع ش. فوه: (فتأيد) أي: إذا لم يبين المدة كما يأتي في الشرح عبارة سم عن الرّوض وشرحه فلو عقد على ذلك بلفظ الإجارة صح وتأيد إن لم يوقت بوقت ولا أي: وإن وقت بوقت فلا يتأيد ويتعين لفظ الإجارة اهـ. وفي البحر ممي أما إذا قال له: أجرتك مائة سنة بكذا مثلاً لإجارة حقيقة ورتب عليها أنه إذا تهدم انفسخت بخلاف ما إذا لم توقت فإنها لا تنفسخ حلبي وم ر اهـ. فوه: (للحاجة) تعليل للصحة على التأيد قال سم والرشيد أي: وفيها حيثيذ شائية بيع على ما يشعر به قوله لا ممتناع شائية البيع فيه وإن اقتضت مقابلة المشن خلافه اهـ. فوه: (لو كانت) أي: الدار اهـ نهاية. فوه: (وفقاً عليه) أي مثلاً نهاية أي: أو موصى له بمنفعتها أو مستأجرة ع ش.

ذكر هنا ما يأتي في العارية من أنه لو أعار الشريك حصته من أرض للبناء ثم رجع لا يتمكن من القلع مع الأرض لما فيه من إلزام المستعير تفرغ ملكه عن ملكه؛ لأن المطالبة بالقلع هنا توجهت إلى ما ملكه غيره بجمليته وإزالة الطرقي عن ملك المستعير جاءت بطريق الإلزام بخلاف الحصّة من الأرض فنظير ما هناك إعاره الجدار المشترك اهـ أي في إعاره الجدار المشترك لا يتمكن من القلع مع الأرض.

فوه: (لكن لا يشترط فيها بيان المدة) عبارة الرّوض وشرحه فلو عقد على ذلك بلفظ الإجارة صح وتأيد الحق إن لم يوقت بوقت ولا فلا يتأيد ويتعين لفظ الإجارة وجاز تأيد هذه الحقوق للحاجة إليها على التأيد كالنكاح والعقد في صورة الإجارة التي لا توقيت فيها عقد إجارة اغتفر فيه التأيد لما ذكر اهـ. وقوله عقد إجارة ظاهر جداً في أنه ليس فيه شائية البيع وحيثيذ يشكل قوله في مسألة القاضي لا ممتناع شائية البيع فيه؛ إذ لا شائية بيع في العقد بلفظ الإجارة مع عدم التوقيت فليأمل. فوه: (فيتأيد للحاجة) أي: وفيها حيثيذ شائية بيع على ما يشعر به قوله لا ممتناع شائية البيع فيه.

وجب بَيَانُهَا كما قَطَعَ به القاضي واعتمده الزركشي لامتناع شائبة البيع فيه (وإن قال بعته للبناء) أو الوضع (عليه أو بعث حق البناء) أو الوضع (عليه) أو صالحتك على ذلك ولم يُقدَّرْ أمدُّه (فالأصحُّ أنَّ هذا العقد فيه شوب بيع) نَظَرًا لِلْفِظَةِ الْمُقْتَضِي لِكَوْنِهِ مُؤَبَّدًا (و) شوب (إجارة) نَظَرًا لِمَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ بِهِ مَنَفَعَتُهُ فَقَطْ وَجَازَ ذَلِكَ هُنَا كَحَقِّ الْمَمَرِّ وَمَجْرَى الْمَاءِ لِمَسِيسِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ إِجَارَةٌ مُحَضَّةٌ رَدُّهُ بِأَنِّهَا لَا تَنْفَسِخُ بِتَلَفِ الْجِدَارِ بَلْ يَعُودُ حَقُّهُ بِعَوْدِهِ اتِّفَاقًا أَمَّا إِذَا قُدِّرَ أمدُّهُ فَهُوَ إِجَارَةٌ مُحَضَّةٌ وَأَمَّا إِذَا بَاعَهُ أَوْ صَالَحَهُ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْبِنَاءِ أَوْ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَبْنِيَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَنْتَفِعُ بِمَا عَدَا الْبِنَاءَ مِنْ مُكَبِّ وَغَيْرِهِ وَأَصْلُ الشُّوبِ الْخَلْطُ وَيُطْلَقُ عَلَى الْمَخْلُوطِ بِهِ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا وَمِثْلُهُ الشَّائِبَةُ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ تَخْطِئَةَ التَّعْبِيرِ بِهَا. (فإذا) أَرَادَ أَنْ يَبْنِيَ لَمْ يَكُنْ لِلْبَائِعِ مَنَعُهُ وَلَا هَذَا بِنَاءٌ نَفْسِهِ وَإِذَا (بَنَى) بَعْدَ الْبَيْعِ أَوْ الْإِجَارَةِ الْمُؤَبَّدَةِ (فليس

قوله: (وَجِبَ بَيَانُهَا) أَي: وَبَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ يُخَيَّرُ الْإِذْنُ بَيْنَ تَبَقُّعِهَا بِالْأَجْرَةِ وَالْقَلْعِ مَعَ غَرَامَةِ أَرْضِ التَّقْصِ إِنْ أُخْرِجَ مِنْ خَالِصٍ مِلْكِهِ أَمَّا إِذَا كَانَ مَا يَذْفَعُهُ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ فَلَا يَجُوزُ بَلْ يَتَعَيَّنُ التَّبَقُّعُ بِالْأَجْرَةِ وَكَذَا لَوْ انْتَقَلَ الْحَقُّ لِمَنْ بَعْدَ الْإِذْنِ يَتَعَيَّنُ التَّبَقُّعُ بِالْأَجْرَةِ أَمْ ع ش. قوله: (أَوْ صَالَحْتَكَ) أَي بِشَرْطِهِ مِنْ كَوْنِهِ عَلَى إِفْرَارٍ وَسَبَقَ خُصُومَةٍ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَ الْقَاضِي أَمْ ع ش. قوله: (أَمَّا إِذَا الْخُ) مُحْتَزَّرُ قَوْلِهِ وَلَمْ يُقَدَّرْ أمدُّهُ. قوله: (فَهُوَ إِجَارَةٌ الْخُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ بَلَفَظَ الْبَيْعَ وَلَيْسَ مُرَادًا قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَإِلَّا أَي: وَإِنْ أَقَتَ بِوَقْفٍ فَلَا يَتَأَبَّدُ وَيَتَعَيَّنُ لَفْظُ الْإِجَارَةِ أَمْ سَمِ وَرَشِيدِي. وَقَالَ ع ش وَلَا يُنَافِيهِ أَي: كَوْنُهُ إِجَارَةً مُحَضَّةً قَوْلُهُ بَعَثْتُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا عَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ لِحَقِّ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرُدْ بِهِ حَقِيقَةَ الْبَيْعِ أَمْ وَلَعَلَّهُ لَمْ يَطْلُعْ عَلَى مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ الْمَذْكُورِ نَقْلَ الْمَذْهَبِ. قوله: (وَأَمَّا إِذَا بَاعَهُ الْخُ) مُحْتَزَّرُ قَوْلِ الْمُتَنِ لِلْبِنَاءِ الْخُ. قوله: (أَوْ بِشَرَطِ الْخُ) عَطْفٌ عَلَى لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْبِنَاءِ. قوله: (بِهِ) يَعْنِي بِشَيْءٍ آخَرَ (وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا) يَقْتَضِي مَنَعَ صِحَّةَ بَقَائِهِ عَلَى أَصْلِهِ وَلَيَّائِلُ تَوَجُّيْهِ أَمْ بَضْرِي. قوله: (لِلْبَائِعِ) أَي: أَوْ الْمُؤَجَّرُ. قوله: (بَعْدَ الْبَيْعِ) أَي: بِقَوْلِهِ بَعَثَ لِلْبِنَاءِ أَوْ بَعَثَ حَقَّ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. قوله: (الْمُؤَبَّدَةُ) أُخْرِجَ الْمُؤَقَّتَةُ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ لِلْمَالِكِ بَعْدَ الْمُدَّةِ الْقَلْعَ مَعَ غُرْمِ أَرْضِ التَّقْصِ كَمَا فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ مِنْ صَوَرِ فَرَاغِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ لِلْبِنَاءِ أَوْ الْغُرَاسِ أَمْ سَمِ عِبَارَةُ الْبَضْرِيِّ الْأُولَى تَرْكُ قَيْدِ التَّأْيِيدِ هُنَا لِإِيْهَامِهِ أَنَّ

قوله: (رَدُّهُ بِأَنِّهَا لَا تَنْفَسِخُ بِتَلَفِ الْجِدَارِ الْخُ) قَدْ يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ إِجَارَةً مُؤَبَّدَةً كَمَا تَقَدَّمَ انْفَسَخَتْ بِتَلَفِهِ وَذَلِكَ يُخَالِفُ مَا سَيَأْتِي مِنْ أَنَّ لِلْمُسْتَأْجِرِ الْإِعَادَةَ إِذَا أُعِيدَ الْجِدَارُ الْمُتَهَدِّمُ فَلَيَّائِلُ. وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ فِي الْمُؤَبَّدِ شوبَ بَيْعٍ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ السَّابِقُ لَامْتِنَاعِ شَائِبَةِ الْبَيْعِ فِيهِ وَتُبُوثِ الْإِعَادَةِ الْآتِيَةِ الْمُقْتَضِي لِعَدَمِ الْإِنْفِسَاخِ نَظَرًا لِهَذِهِ الشَّائِبَةِ وَإِنْ أَوْهَمَ صَنِيعُ الْمُتَنِ خِلَافَ ذَلِكَ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ آنَفًا وَقَضِيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَتِ الْإِجَارَةُ مُؤَقَّتَةً انْفَسَخَتْ وَلَا إِِعَادَةَ بَعْدَ الْإِعَادَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ. قوله: (فَهُوَ إِجَارَةٌ مُحَضَّةٌ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ بَلَفَظَ الْبَيْعَ وَلَيْسَ مُرَادًا قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَإِلَّا أَي: وَإِنْ أَقَتَ بِوَقْفٍ فَلَا يَتَأَبَّدُ وَيَتَعَيَّنُ لَفْظُ الْإِجَارَةِ أَمْ. قوله: (الْمُؤَبَّدَةُ) أُخْرِجَ الْمُؤَقَّتَةُ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ لِلْمَالِكِ بَعْدَ الْمُدَّةِ الْقَلْعَ مَعَ غُرْمِ أَرْضِ

لِمَالِكِ الْجِدَارِ نَقْضُهُ أَي: بِنَاءِ الْمُشْتَرِي أَوْ الْمُسْتَأْجِرِ (بِحَالِ) أَي: مُجَانًّا أَوْ مَعَ أَرْضٍ نَقِصَهُ؛
لأنه استحقَّ دَوَامَ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ بِعَقْدٍ لَازِمٍ نَعَمْ لِمَالِكِ الْجِدَارِ شِرَاءُ حَقِّ الْبِنَاءِ مِنَ الْمُشْتَرِي كَمَا
صَرَّحَ بِهِ جَفْعٌ وَإِنْ اسْتَشْكَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَحِينَئِذٍ يُمَكِّنُ مِنَ الْخَصْلَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ فِي الْإِعَارَةِ.
(وَلَوْ انْهَدَمَ الْجِدَارُ) بِهِذِمَ هَادِمٌ يَضْمَنُ وَلَوْ الْمَالِكُ طَالَبَهُ الْمُشْتَرِي أَوْ الْمُسْتَأْجِرُ بِقِيَمَةِ حَقِّ
الْوَضْعِ لِلْحِيلُولَةِ وَيَأْرِشُ نَقْصَ جُذُوعِهِ أَوْ بِنَائِهِ إِنْ كَانَ لَا بِإِعَادَةِ الْجِدَارِ وَإِنْ كَانَ الْهَادِمُ لَهُ
الْمَالِكُ تَعْدِيًّا كَمَا سَمِعْلَهُ إِطْلَافُهُمْ ثُمَّ رَأَيْتَ الزَّرْكَشِيَّ قَالَ قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُتَنِ الْجُزْمُ بِأَنَّ الْمَالِكَ

لِمَالِكِ الْجِدَارِ نَقْضُهُ بَعْدَ بِنَاءِ الْمُسْتَأْجِرِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا يَخْتِاجُ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ عِنْدَ قَوْلِهِ وَلَوْ انْهَدَمَ
إِلْخَ فَإِنَّهُ فِي الْمُؤَقَّتَةِ تَنْفَسِخُ بِهِ الْإِجَارَةُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (شِرَاءُ حَقِّ الْبِنَاءِ) يَتَّبِعِي وَاسْتِجَارُهُ اهـ سَمِ قَالَ ع ش
وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ تَقَالِيلاً فِيمَا يَظْهَرُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ اسْتَشْكَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ) لَمْ يَبَيِّنْ مَا اسْتَشْكَلَ بِهِ اهـ ع ش.
□ قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ) أَي: حِينَ إِذْ وَجَدَ الشَّرَاءَ. □ قَوْلُهُ: (يُمَكِّنُ) مِنَ التَّمَكُّنِ. □ قَوْلُهُ: (مِنَ الْخَصْلَتَيْنِ) وَهُمَا
التَّبَقُّعُ بِالْأُجْرَةِ وَالْقَلْعُ وَغَرَامَةُ أَرْضِ التَّقْصِ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (السَّابِقَتَيْنِ إِلْخَ) أَي: فِي قَوْلِ الْمُتَنِ وَفَائِدَةُ
الرُّجُوعِ إِلْخَ اهـ سَمِ.

□ قَوْلُ (سَمِ): (وَلَوْ انْهَدَمَ إِلْخَ) فَهُمْ مِنْهُ عَدَمُ الْإِنْفِسَاخِ بِالْإِنْهَادِ وَقَضِيَّةُ تَغْلِيلِ الرَّافِعِيِّ اخْتِصَاصُ ذَلِكَ
بِمَا إِذَا وَقَعَ الْعَقْدُ بِلَفْظِ الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ قَالَمَا إِذَا أَجَرَ إِجَارَةً مُؤَقَّتَةً فَيَجْرِي فِي انْفِسَاخِهَا الْخِلَافُ فِي انْهَادِ
الدَّارِ الْمُسْتَأْجَرَةِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى وَسَمِ قَالَ ع ش أَي: وَالرَّاجِحُ مِنْهُ أَنَّهُ يَوْجِبُ الْإِنْفِسَاخَ فَكَذَلِكَ هُنَا وَخَرَجَ
مَا لَوْ لَمْ يَقْدَرِ أَمْدٌ فَلَا يَنْفَسِخُ بِالْإِنْهَادِ وَإِنْ عَقِدَ بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ نَظَرًا لِشَوْبِ الْبَيْعِ اهـ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ
م ر إِجَارَةً مُؤَقَّتَةً سَكَتَ عَنْ غَيْرِ الْمُؤَقَّتَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا مِنَ التَّخْوِ فِي قَوْلِهِ م ر بِلَفْظِ الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ ثُمَّ رَأَيْتَ
حَاشِيَةَ الزِّيَادِيِّ صَرِيحَةً فِيمَا ذَكَرْتَهُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (طَالَبَهُ إِلْخَ) جَوَابٌ وَلَوْ انْهَدَمَ إِلْخَ. □ قَوْلُهُ: (لِلْحِيلُولَةِ)
أَي: وَيَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا حَالًا فَإِنْ أُعِيدَ الْجِدَارُ رُدُّ بَدْلِهَا عَ ش وَكَزْدِي. □ قَوْلُهُ: (وَبِأَرْضِ نَقْصِ إِلْخَ)
وَيَغْرَمُ الْأَجْنَبِيُّ لِلْمَالِكِ أَرْضَ الْجِدَارِ مَسْلُوبٌ مَنَفَعَةُ رَأْسِهِ اهـ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ) أَي: التَّقْصُ وَهُوَ
مَا يَبَيِّنُ قِيَمَتَهُ أَيِ الْبِنَاءِ قَائِمًا وَقِيَمَتَهُ مَهْدُومًا فَإِنْ أُعِيدَ الْجِدَارُ اسْتَعِيدَتِ الْقِيَمَةُ لِزَوَالِ الْحِيلُولَةِ وَلَا يَغْرَمُ
الْهَادِمُ أَجْرَةَ الْبِنَاءِ لِمُدَّةِ الْحِيلُولَةِ قَالَ الْإِسْتَوِيُّ وَفِي كَلَامِهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْوُجُوبِ فِيمَا إِذَا وَقَعَتِ الْإِجَارَةُ
عَلَى مُدَّةٍ وَالْمُنْتَجَةُ عَدَمُ الْوُجُوبِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر قَائِمًا أَي: مُسْتَحَقُّ الْإِبْقَاءِ وَقَوْلُهُ أَجْرَةَ
الْبِنَاءِ أَي: لَا يَغْرَمُ أَجْرَةَ مَا مَضَى قَبْلَ إِعَادَتِهِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (لَا بِإِعَادَةِ إِلْخَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِقِيَمَةِ إِلْخَ.

التَّقْصِ كَمَا فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ مِنْ صَوَرِ فَرَاغِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ لِلْبِنَاءِ أَوْ الْغِرَاسِ. □ قَوْلُهُ: (شِرَاءُ حَقِّ الْبِنَاءِ)
يَتَّبِعِي وَاسْتِجَارُهُ. □ قَوْلُهُ: (السَّابِقَتَيْنِ) أَي: فِي قَوْلِهِ وَفَائِدَةُ إِلْخَ.

□ قَوْلُ (لِنَقْضِ): (وَلَوْ انْهَدَمَ الْجِدَارُ إِلْخَ) وَفَهُمْ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَدَمُ الْإِنْفِسَاخِ بِالْإِنْهَادِ وَقَضِيَّةُ
تَغْلِيلِ الرَّافِعِيِّ اخْتِصَاصُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا وَقَعَ الْعَقْدُ بِلَفْظِ الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ قَالَمَا إِذَا أَجَرَ جَارَةً مُؤَقَّتَةً فَيَجْرِي فِي
انْفِسَاخِهَا الْخِلَافُ فِي انْهَادِ الدَّارِ الْمُسْتَأْجَرَةِ م ر.

لا يُجْبَرُ عَلَى إِعَادَتِهِ وَحَكِي الدَّارِمِيِّ فِيهِ الْقَوْلِينَ فِي إِجْبَارِ الشَّرِيكِ عَلَى الْعِمَارَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَهْ
 فَهُوَ مُصَرَّحٌ بِأَنْ مَا هُنَا يَجْرِي فِيهِ مَا يَأْتِي فِي الشَّرِيكِ وَأَصَحُّ الْقَوْلِينَ فِيهِ عَدَمُ الْإِجْبَارِ وَإِنْ
 تَعَدَّى بِالْهَدْمِ فَكَذَلِكَ هُنَا فَقَوْلُ شَيْخِنَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ لَمْ يُصَرِّحُوا بِوُجُوبِ إِعَادَةِ الْجِدَارِ
 عَلَى مَالِكِهِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ إِنْ هَدَمَهُ مَالِكُهُ غُدُونًا فَعَلَيْهِ إِعَادَتُهُ وَإِنْ هَدَمَهُ أَجَنَّبِيٌّ أَوْ مَالِكُهُ وَقَدْ
 اسْتَهْدَمَ لَمْ تَجِبْ لَكِنْ يَنْبُتُ لِلْمُشْتَرِي الْفَسْخُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ التَّخْلِيَةِ أَهْ فِيهِ نَظَرٌ لِمَا عَلِمْتَ
 أَنَّ كَلَامَ الدَّارِمِيِّ الَّذِي اسْتَظْهَرَهُ الزَّرْكَشِيُّ مُصَرَّحٌ بِأَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَى الْمَالِكِ إِعَادَتُهُ مُطْلَقًا
 كَمَا لَا يُجْبَرُ الشَّرِيكُ عَلَى الْعِمَارَةِ وَإِنْ هَدَمَ تَعْدِيًا ثُمَّ إِنْ كَانَ هَدَمَهُ أَوْ انْهَدَمَ قَبْلَ بِنَاءِ
 الْمُسْتَحَقِّ أَوْ وَضَعَهُ فَلَهُ بَعْدَ إِعَادَتِهِ ابْتِدَاءُ الْوَضْعِ أَوْ الْبِنَاءِ أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ (فَأَعَادَ مَالِكُهُ) بِاخْتِيَارِهِ أَوْ
 بِإِجْبَارِ قَاضٍ يَرَاهُ (فَلِلْمُشْتَرِي) أَوْ الْمُسْتَأْجِرِ (إِعَادَةُ الْبِنَاءِ) أَوْ الْوَضْعِ بِتِلْكَ الْآلَةِ أَوْ بِمِثْلِهَا؛ لِأَنَّهُ
 حَقٌّ ثَابِتٌ لَهُ وَلَوْ لَمْ يَبْنِهِ الْمَالِكُ فَأَرَادَ صَاحِبُ الْجُدُوعِ إِعَادَتَهُ مِنْ مَالِهِ مُكَّنَّ وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّ
 الْمُسْتَعِيرَ لَيْسَ لَهُ الْإِعَادَةُ إِلَّا بِالِإِذْنِ وَقَوْلُ الْأَنْوَارِ يُعِيدُ مَرْدُودٌ بِأَنْ قِيَاسَ الْعَارِيَةِ الْمُطْلَقَةِ مِنْهُ

قوله: (فيه) أي: في إجبار المالك على الإعادة. قوله: (وهو ظاهر) أي: ما حكاه الدارمي.
 قوله: (فهو) أي: كلام الزركشي. قوله: (فيه) أي: في الشريك. وقوله: (هنا) أي: في المالك.
 قوله: (وقد استهدم) قيد للمالك فقط. قوله: (للمشتري الفسخ) ثبوت الفسخ دون الانفساخ يدل
 على أن ذلك من قبيل التعيب لا التلف اه سم وعبارة ش قوله لفسخ لعل المراد به الانفساخ والكلام
 مفروض فيما إذا جرى بلفظ البيع أي ونحوه؛ لأنه الذي يفسخ بالانهدام قبل القبض أما إذا وقع بلفظ
 الإجارة أو كان الانهدام بعد التخلية كان المراد بالفسخ حقيقته بمعنى أنه يثبت للمشتري الخيار بين
 الفسخ والإجارة اه. وقوله: (للمشتري) أي: أو المستأجر. قوله: (لا يجب على المالك إعادته إلخ)
 هو الأصح نهايةً ومغني وهو المعتمد ش. قوله: (مطلقاً) أي سواء كان الهادم المالك أو غيره اه ع
 ش. قوله: (ثم إن كان) إلى قوله أفهم في النهاية والمغني لإاقوله أو بإجبار قاض يراه. قوله: (قبل بناء
 المستحق) أي المشتري أو المستأجر على التأييد بخلافه على التوقيت كما مر. قوله: (أو بعد ذلك)
 عطف على قوله قبل بناء المستحق. قوله: (بإختياره) ولا يلزمه ذلك في الجديد مطلقاً سواء أهدمه
 المالك غُدُونًا أم أَجَنَّبِيٌّ اه نهاية. قوله: (قاض يراه) ليس بقيد. قوله: (صاحب الجدوع) أي: أو
 البناء. قوله: (أو المستأجر) أي: على التأييد. قوله: (ممكن) أي ويكون الجدار ملكاً له فله نقضه متى
 شاء كما يأتي في الجدار المشترك إذا أعاده أحدهما بالة نفسه وله بيعه أيضاً لِمَالِكِ الْأَسِّ وَلِغَيْرِهِ اه ع
 ش. قوله: (وقول الأنوار إلخ) قد تقدم هذا لكن ما هنا أبسط وأفيد اه سم. قوله: (منفعة) أي: منع
 إعادة المستعير بلا إذن.

قوله: (لكن يثبت للمشتري الفسخ) ثبوت الفسخ دون الانفساخ يدل على أن ذلك من قبيل التعيب لا
 التلف. قوله: (مردود) قد تقدم هذا لكن ما هنا أبسط وأفيد.

كما في التهذيب هناك. (وسواء كان الإذن) في وضع البناء (بِعَوْضٍ أو بغيره) وَمَرَّ أَنْ هَذَا لُغَةٌ صحيحة فلا اعتراض عليه (فِيضْتَرَطُّ بَيَانُ قَدْرِ الْمَوْضِعِ الْمَبْنِيِّ عَلَيْهِ) بعد تعيينه (طولاً) وهو الامتداد من زاوية إلى أُخْرَى (وَعَرْضًا) وهو ما بين وَجْهَيْ الْجِدَارِ (وَسَمَكًا) بفتح أوله (الْجُدْرَانِ) أي: ارتفاعها إذا أُخِذَ من أسفل فصاعدًا فَإِنْ أُخِذَ من أعلى فنازلًا فهو عُثْقٌ بِضَمِّ أوله الْمُهْمَلِ (وَكَيْفِيَّتُهَا) هي مُجَوِّفَةٌ أو مُتَّصِدَةٌ أي: مُلْتَصِقٌ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ وَكَوْنُ الْبِنَاءِ بِنَحْوِ حَجَرٍ أو طوبٍ (وَكَيْفِيَّةُ الشَّقْفِ الْمَحْمُولِ عَلَيْهَا) أَمَّا عَقْدٌ أو نَحْوُ خَشَبٍ؛ لِأَنَّ الْغُرْضَ يَخْتَلِفُ بِكُلِّ ذَلِكَ نَعَمْ لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ الْوِزْنِ وَتَكْفِي مُشَاهَدَةُ الْآلَةِ عَنْ وَصْفِهَا. (ولو أُذِنَ فِي الْبِنَاءِ عَلَى أَرْضِهِ) بِإِجَارَةٍ أو إِعَارَةٍ أو بَيْعٍ وَفِي التَّعْبِيرِ بِإِذْنٍ وَأَرْضُهُ تَجَوَّزُ؛ إِذِ الْمُرَادُ بِالْأَوَّلِ الرِّضَا وَبِالثَّانِي إِضَافَتُهَا إِلَيْهِ بِاعْتِبَارٍ مَا كَانَ

قوله: (هناك) أي: في باب العارية. قوله: (أَنَّ هَذَا لُغَةٌ) أي إسقاط الهمزة قبلَ كان الذي بعدَ سواء وإثبات أو بدلَ أم. قوله: (بَعْدَ تَعْيِينِهِ) إلى قوله وفي التَّعْبِيرِ فِي الْمُغْنِي. قوله: (بَعْدَ تَعْيِينِهِ) أي الموضع. وقوله: (مِنْ زَاوِيَةٍ) أي: لِلْبَيْتِ. وقوله: (إِذَا أَخَذَ) أي: الْجِدَارَ مِنْ أَسْفَلِ أَيْ: مِنَ الْأَرْضِ. وقوله: (نَازِلًا) أي: إِلَى الْأَرْضِ.

قوله (سَمَكًا) (وَكَيْفِيَّتُهَا) أي: الْجُدْرَانِ اهْ مُغْنِي. قوله: (عَنْ وَصْفِهَا) أي: فِي بَيَانِ صِفَةِ الشَّقْفِ الْمَحْمُولِ عَلَيْهِ فَرُؤْيَةُ الْآلَةِ إِذَا كَانَتْ خَشَبًا تُغْنِي عَنْ وَصْفِهِ بِكَوْنِهِ أَرْجًا أو غَيْرَهُ اه ع ش. قوله: (فِيهَا) أي: فِي الْإِجَارَةِ وَالْإِعَارَةِ وَالبَيْعِ أَيْ: بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا. قوله: (إِذْ كُلٌّ مِنْهَا الْخ) بَيَانٌ لِعِلَاقَةِ الْمَجَازِ فِي الْإِذْنِ. قوله: (لَهُ) أَيْ الْإِذْنِ وَفِي كَلَامِهِ اسْتِخْدَامٌ. قوله: (بِالْأَوَّلِ) أَيْ الْإِذْنِ. قوله: (وَبِالثَّانِي إِضَافَتُهَا إِلَيْهِ) (وَبِالثَّانِي إِضَافَتُهَا إِلَيْهِ) بِاعْتِبَارِ الْخ. قوله: (وَبِالثَّانِي إِضَافَتُهَا إِلَيْهِ) بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ) إِنْ كَانَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْمَادُونَ يَمْلِكُ مَحَلَّ الْبِنَاءِ مِنَ الْأَرْضِ فَيَخْرُجُ عَنْ مِلْكِ الْإِذْنِ فَاِضَافَتُهَا إِلَيْهِ بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ فَفِيهِ أَنَّ هَذَا مَعَ اخْتِصَاصِهِ بِصُورَةِ الْبَيْعِ دُونَ الْعَارِيَةِ وَالْإِجَارَةِ؛ إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِمَا مِلْكٌ يَنْدَفِعُ بِأَنَّ مَحَلَّ الْبِنَاءِ مَمْلُوكٌ لِلْإِذْنِ بِطَرِيقِ الْبَيْعِ حِينَ الْإِذْنِ؛ إِذْ لَا يَخْرُجُ عَنْ مِلْكِهِ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْإِذْنِ بِطَرِيقِ الْبَيْعِ بَلْ قَدْ يَتَوَقَّفُ خُرُوجُهُ عَنْ مِلْكِهِ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ وَيَلْزَمُ عَلَى مَا قَالَهُ ثُبُوتُ التَّجَوُّزِ فِي قَوْلِنَا بَاعَ فَلَا أَنَّ أَرْضَهُ أو مِلْكَهُ مَثَلًا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَمْنُوعٌ وَإِنْ كَانَ مَغْنَاهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْأَرْضِ الَّتِي أُذِنَ فِي الْبِنَاءِ عَلَيْهَا بَيِّنَ أَنْ تَكُونَ أَرْضُهُ بِالْبَيْعِ وَبِالْإِجَارَةِ فَفِيهِ أَنَّهَا فِي الْأَصْلِ مُضَافَةٌ إِلَيْهِ فِيمَا كَانَ وَحَالُ الْإِذْنِ أَيْضًا كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ وَكَذَا بَعْدَ الْإِذْنِ إِذَا أُذِنَ بِالْإِجَارَةِ أو الْإِعَارَةِ وَلَيْتَأَمَّلْ كَيْفَ يَتَأَنَّى ذَلِكَ فِي الْإِعَارَةِ اه س م.

قوله: (وَبِالثَّانِي إِضَافَتُهَا إِلَيْهِ بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ) إِنْ كَانَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْمَادُونَ يَمْلِكُ مَحَلَّ الْبِنَاءِ مِنَ الْأَرْضِ فَيَخْرُجُ عَنْ مِلْكِ الْإِذْنِ فَاِضَافَتُهَا إِلَيْهِ بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ فَفِيهِ أَنَّ هَذَا مَعَ اخْتِصَاصِهِ بِصُورَةِ الْبَيْعِ دُونَ الْعَارِيَةِ وَالْإِجَارَةِ؛ إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِمَا مِلْكٌ يَنْدَفِعُ بِأَنَّ مَحَلَّ الْبِنَاءِ مَمْلُوكٌ لِلْإِذْنِ بِتَمَامِ الْبَيْعِ حِينَ الْإِذْنِ؛ إِذْ لَا يَخْرُجُ عَنْ مِلْكِهِ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْإِذْنِ بِطَرِيقِ الْبَيْعِ بَلْ قَدْ يَتَوَقَّفُ خُرُوجُهُ عَنْ مِلْكِهِ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ

(كفى بيان قدر محل البناء) من طول وعرض ولا يجب ذكر سملك وصيغة البناء والسقف لأن الأرض تحمّل كل شيء نعم بحث السبكي وغيره اشترط بيان قدر ما يحفر من الأساس؛ لأن المالك قد يريد حفر قناة تحت البناء فيزاحمه قالوا بل ينبغي أن لا يصح ذلك إلا بعد حفره ليرى ما يؤجره أو يبيعه. (وأما الجدار المشترك) بين اثنين (فليس لأحدهما وضع جذوعه عليه ..

قول (س): (بيان قدر محل البناء) أي: بعد تعيينه. قول: (من طول) إلى قوله قالوا في المغني وإلى المتن في النهاية. قول: (ولا يجب ذكر سملك وصيغة البناء والسقف) ولو شرطاً قدرًا من السملك كعشرة أذرع مثلاً فهل يصح العقد ويجب العمل بذلك الشرط أو يتطلّب العقد مطلقاً أو يصح العقد ويلغو الشرط فيه نظر ولعل الأقرب الثاني؛ لأنه شرط يخالف مقتضى العقد فإن مقتضى بيع الأرض أن يتصرف فيها المشتري بما أراد فشرط خلافه يتطلّب ويحتمل أن يقال بالأول وهو مقتضى قول المحلّي وحج ولا يجب ذكر سملك؛ إذ المتبادر من نفي الوجوب جوازه ولا معنى لجواز ذكره إلا وجوب العمل به وعليه فلا نسلم أن ما ذكر بيع جزء من الأرض بل هذا إما إجارة أو بيع فيه شوب إجارة وأياً ما كان فليس المنقوض عليه الأرض من حيث هي بل الأرض لبناء صفة كذا وكذا وكان مقتضاه أنه لا بد من ذكر السملك كمل قيل به لكتهم اغتفروا عدم ذكره ولا يلزم منه اشتراط عدم العمل به لو ذكر ومع ذلك فالظاهر الأول اهـ ش أقول وميل القلب إلى الثاني أي: الاحتمال المذكور كما يؤيده البحث آفاً. قول: (لأن الأرض تحمّل الخ) أي فلا يختلف الغرض إلا بقدر مكان البناء نهايةً ومغني.

قول: (نعم بحث السبكي الخ) عبارة النهاية قال الأذري وغيره الخ وعبارة المغني ويتبني كما قال الأذري بيان الخ. قول: (قالوا) أي: السبكي وغيره. قول: (أن لا يصح ذلك) أي: إيجار الأرض للبناء عليها أو بيع حق البناء فيها (وقوله بعد حفره) أي الأساس اهـ نهاية. قول: (أو يبيعه) أي: أو يبيع حقوقه اللهم إلا أن يكون وجه الأرض صخرة لا يحتاج أن يحفر للبناء أساس أو يكون البناء خفيفاً لا يحتاج إلى أساس والبحث الأخير أي: قوله قالوا الخ محله إذا أجره ليني على الأساس لا فيما إذا أجره الأرض ليني عليها وبين له موضع الأساس وطوله وعرضه وعمقه أخذًا من كلام الشامل شرح م راهسم.

قول (س): (فليس لأحدهما وضع جذوعه) أي: ولا هدمه فلو فعل بغير إذن شريكه ضمن أرض ويلزم على ما قاله ثبوت التجوز في قولنا باع فلان أرضه أو ملكه مثلاً والظاهر أنه ممنوع هذا ولا يتعد أن يكون محل البناء وعدم ملكه على التفصيل الآتي في الصلح على إجراء الماء المذكور في شرح قول المصنف وإلقاء الثلج في ملكه على مال المذكور بقول الشارح أو عقد بيع فإن قال بعثك إجراء الماء الخ فليراجع وإن كان معناه أنه لا فرق في الأرض التي أذن في البناء عليها بين أن تكون أرضه بالبيع وبالإجارة وبالإعارة ففيه نها في الأصل مضافة إليه فيما كان وحال الإذن أيضاً كما علم مما تقدّم وكذا بعد الإذن إذا أذن بالإجارة أو الإعارة وليتأمل كيف يتأتى ذلك في الإعارة. قول: (نعم بحث السبكي وغيره الخ) في شرح م ر بعد قوله بل ينبغي أن لا يصح الخ اللهم إلا أن يكون وجه الأرض صخرة لا

بغير إذن) ولا ظَنُّ رِضًا (في الجديد) نظير ما مرَّ في جدارِ الأجنبيِّ وبإذنه يجوزُ لكن لو سقطت لم يُعْدها إلا بإذنٍ جديدٍ على الأوجه خلافاً للفقَّال (وليس له) ومثله الجارُّ بل أولى (أن يتدَّ فيه وتدا) بكسر التاءِ فيهما (أو يفتح) فيه (كوة) أو يُتْرَبُ منه كتاباً (بلا إذن) إلا إن ظَنُّ رضاه كما قاله الماورديُّ في الأخير وقياسه ما قبله ولا يجوزُ الفتح بعوضٍ؛ لأنَّ الضوءَ والهواءَ لا يُقابِلان به وإذا فتح بإذنٍ لم يجز له السدُّ إلا بإذنٍ وقد يُعارض ما ذُكر في التريب إطلاقهم جوازَ أخذٍ خلالٍ وخلاطين من مالٍ الغيرِ إلا أن يُقال إنه مثله فإن ظَنُّ رضاه جازٌ وإلا فلا توهُّم فرقي بينهما بعيدٌ (وله أن يستبدَّ إليه ويستبدَّ متاعاً لا يضُرُّ وله ذلك في جدارِ الأجنبيِّ) وإن منعه منه

نقصه ولا يلزمه إعادته وليس له أيضاً البناء عليه بالأولى؛ لأنه أكثرُ ضرراً من الجُدوع. □ قوَّة: (بغير إذن) أي: فلو خالفَ وفعلَ هُدمَ مَجَاناً وإن كان ما بنى عليه مُشْتَرَكاً لَتَعَدَّيه.

(فائدة): لو وضع أحدُ الشريكينِ وادَّعى أنَّ شريكه إذن له في ذلك لم يُقبل منه إلا بالبيِّنة وإن لم يُقْمها هُدمَ ما بناه مَجَاناً وللوارثِ حُكْمُ مورثه إن عِلِمَ وضعه في زمنِ المورثِ وإلا فالأصلُّ أنه وُضِعَ بحقٌ فلا يُهدمُ اهـ ع ش. □ قوَّة: (يجوزُ) ثم إن كان بعوضٍ فلا رُجوعَ له وإن كان بغيره فَلَهُ الرُّجوعُ قَبْلَ الوضع مُطلقاً وكذا بَعْدَهُ لكن لأخذِ الأجرة لا لِقَلْعِهِ مع غرامةِ أرضِ التَّفْصِص؛ لأنه شريكٌ فلا يَكْلِفُ إزالته مِلْكُهُ عن مِلْكِهِ اهـ ع ش. □ قوَّة: (لم يُعْدها إلا بإذنٍ) يَتَّبِعِي إلا أن يكونَ شريكه قد أَجَرَهُ حِصَّتَهُ مِنْهُ لِلْبِنَاءِ إجارةً مُؤَبَّدَةً أو باعها له لِلْبِنَاءِ نظير ما سَبَقَ في جدارِ الأجنبيِّ اهـ سم. □ قوَّة: (بكسرِ التاءِ فيهما) وفتحها في الثاني اهـ مُعْنِي. □ قوَّة: (أو يُتْرَبُ) إلى قوله وقد يُعارضُ في النهاية والمُعْنِي إلا قوله كما إلى ولا يجوزُ. □ قوَّة: (كتاباً) أي لَتَخْفِيفِ حَبْرِهِ اهـ كُرْدِي. □ قوَّة: (في الأخير) أي في التَّريب. □ قوَّة: (إلا بإذنٍ) أي: لأنه تَصَرَّفَ في مِلْكِ الغيرِ اهـ نِهَايَةً. □ قوَّة: (وقد يُعارضُ إلخ) ويُعارضُهُ أيضاً ما تَقَدَّمَ من جَوَازِ الشُّرْبِ مِنَ الْإِتْهَارِ إلا أن يُقالِ اطَّرَدَتِ الْعَادَةُ ثُمَّ بِالْمُسَامَحَةِ فِيهِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ بِخِلَافِ مَا هُنَا وَفِيهِ مَا فِيهِ اهـ سَيِّدُ عَمَر. □ قوَّة: (أنه مثله) أي: أَخَذَ الْخِلَالَ مِثْلَ التَّريبِ.

□ قولُ (سئى): (لا يضُرُّ) أما ما يضُرُّ فلا يجوزُ فِعْلُهُ إلا بإذنٍ وعليه فلو أسندَ جماعةٌ أَمْتِعَةً مُتَعَدَّدَةً وَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَا يَضُرُّ وَجُمْلَتُهَا تَضُرُّ فَإِنْ وَقَعَ فِعْلُهُمْ مَعَا مُنِعُوا كُلُّهُمْ؛ لأنه لا مَزِيَّةَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى غَيْرِهِ وَإِنْ وَقَعَ مُرْتَبَاً مُنِعَ مَنْ حَصَلَ بِفِعْلِهِ الضَّرَرُ دُونَ غَيْرِهِ وَمِثْلُهُ يُقَالُ فِيمَا لَوْ اسْتَدَّوْا لِلْجِدَارِ وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضاً يُقَالُ فِي الْإِسْتِنَادِ إِلَى أَثْقَالِ الْغَيْرِ اهـ ع ش. □ قوَّة: (وإن منعه إلخ) كذا في النهاية والمُعْنِي قال ع ش والظاهرُ أنه يَحْرُمُ عَلَى الْمَالِكِ مَنَعُ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ هَذَا يَمَّا يُتَسَامَحُ بِهِ عَادَةً فَالْمَنَعُ مِنْهُ مَخْضُ عِنَادِهِ. وقال سم قد يُشْكَلُ الْجَوَازُ مَعَ الْمَنَعِ بِقَوْلِهِ الْآتِي اِمْتَنَعَ الْجُلُوسُ فِيهِ بَعْدَ الْمَنَعِ؛ إِذْ فِي كُلِّ اسْتِعْمَالٍ مِلْكُ الْغَيْرِ

يُخْتِاجُ أَنْ يُخَفَّرَ لِلْبِنَاءِ أَسَاسٌ أَوْ يَكُونَ الْبِنَاءُ خَفِيفاً لَا يَخْتِاجُ إِلَى أَسَاسٍ وَبِالْبَحْثِ الْآخِرِ مَحَلُّهُ إِذَا أَجَرَهُ لِيَنِي عَلَى الْأَسَاسِ لَا فِيمَا إِذَا أَجَرَهُ الْأَرْضَ لِيَنِي عَلَيْهَا وَبَيَّنَ لَهُ مَوْضِعَ الْأَسَاسِ وَطَوَّلَهُ وَعَرَّضَهُ وَعُمَّقَهُ أَخْذاً مِنْ كَلَامِ الشَّامِلِ. □ قوَّة: (لم يُعْدها إلا بإذنٍ) يَتَّبِعِي إلا أن يكونَ شريكه قد أَجَرَهُ حِصَّتَهُ مِنْهُ لِلْبِنَاءِ إجارةً مُؤَبَّدَةً أو باعها له لِلْبِنَاءِ نظير ما سَبَقَ في جدارِ الأجنبيِّ. □ قوَّة: (وإن منعه) قد يُشْكَلُ الْجَوَازُ مَعَ

فِيهِمَا؛ لَأَنَّهُ عِنَادُ مُحَضٍّ وَمَنْ تَمَّ حَكْيُ فِي الْمَحْصُولِ الْإِجْمَاعِ فِيهِ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَتَعَدَّ بِمَا فِيهِ مِنْ الْخِلَافِ لِشُدُوذِهِ وَبَحْثِ امْتِنَاعِ إِسْنَادِ خَشْبَةِ إِلَيْهِ يَطْلُعُ مِنْهَا إِلَى دَارِهِ وَامْتِنَاعِ جُلُوسِ الْغَيْرِ إِذَا أَدَّى إِلَى اجْتِمَاعِ يُؤْذِيهِ وَيُرُدُّ الْأَوَّلُ بِأَنَّ تِلْكَ الْخَشْبَةَ إِنْ أَضُرَّتْ وَلَوْ عَلَى بُعْدِ مُنْعٍ مِنْهَا وَإِلَّا فَلَا فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي كَلَامِهِمْ وَالثَّانِي بِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ ذَلِكَ الْمَحَلَّ إِنْ كَانَ مِنَ الْحَرِيمِ الْمُثْلُوكِ وَالْمُسْتَحَقِّ امْتِنَاعِ الْجُلُوسِ فِيهِ بَعْدَ الْمَنْعِ مُطْلَقًا وَقَبْلَهُ إِنْ أَضُرَّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا وَجْهَ لِلْمَنْعِ. (وَلَيْسَ لَهُ إِجْبَارُ شَرِيكِهِ عَلَى الْعِمَارَةِ) لِنَحْوِ جِدَارٍ أَوْ بَيْتٍ أَوْ بُقْرٍ وَإِنْ تَعَدَّى بِهِذِهِ

مَعَ الْمَنْعِ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْإِسْتِنَادِ لِلْجِدَارِ وَالْجُلُوسِ عَلَى الْأَرْضِ وَمَا لَمْ يَلْفَرْقِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ نَحْوُ الْجُلُوسِ عَلَى نَحْوِ بَسَاطِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ ظَنٍّ رِضَاهُ وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ وَكَانَ الْفَرْقُ إِطْرَادَ الْعَادَةِ بِالسَّامِحَةِ هُنَاكَ لَا هُنَا، وَأَمَّا وَضْعُ مَا لَا يُؤْتَرُ بِوَجْهِهِ عَلَى الْبَسَاطِ كَقَلَمٍ قَيْبَغِي جَوَازِهِ وَانْظُرِ الْأَحْمَالَ الثَّقِيلَةَ الْمُقْلَاءَ بِالْأَرْضِ هَلْ هِيَ كَالْجِدَارِ فِي الْإِسْتِنَادِ وَالْإِسْنَادِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدَّى أَنَّهُ كَهُو لَكِنْ قَضِيَّةُ امْتِنَاعِ الْجُلُوسِ الْآتِي الْإِمْتِنَاعُ هُنَا أَيْضًا ه. عِبَارَةٌ عَنْ شَخْرَجٍ بِالْجِدَارِ الْإِنْتِفَاعُ بِأَمْتَعَةٍ غَيْرِهِ كَالْتَّعْطِي بِتَوْبٍ لَهُ مُدَّةٌ لَا تُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ وَلَا تَوَرُّثُ نَقْصًا فِي الْعَيْنِ بِوَجْهِهِ وَمِنْ ذَلِكَ أَخَذَ كِتَابَ غَيْرِهِ مَثَلًا بَلَا إِذْنٍ فَلَا يَجُوزُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِسْتِيلَاءِ عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ بِغَيْرِ رِضَاهُ وَهُوَ حَرَامٌ ه. قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) خَبَرٌ مُتَّبَعٌ مَحْذُوفٍ أَيْ: هَذَا التَّعْمِيمُ جَارٍ فِي الشَّرِيكِ وَالْأَجَنَّبِيِّ. قَوْلُهُ: (حَكْيُ) أَيْ: الْإِمَامُ (فِيهِ) أَيْ فِي جَوَازِ الْإِسْتِنَادِ وَالْإِسْنَادِ بِلا ضَرُورَةٍ وَلَوْ مَنَعَ الْمَالِكُ مِنْهُ. قَوْلُهُ: (إِسْنَادُ خَشْبَةٍ) أَيْ: بِغَيْرِ إِذْنٍ. قَوْلُهُ: (إِلَيْهِ) إِلَى جِدَارِ الْغَيْرِ أَوْ الْمُشْتَرِكِ. قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ) أَيْ: بَحْثُ امْتِنَاعِ إِسْنَادِ الْخَشْبَةِ. قَوْلُهُ: (فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِيهِ) أَيْ فَتَجُوزُ وَلَوْ مَنَعَهَا الْمَالِكُ. قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي) أَيْ: بَحْثُ امْتِنَاعِ الْجُلُوسِ. قَوْلُهُ: (مِمَّا نَحْنُ فِيهِ) أَيْ: مِنَ الْإِسْتِنَادِ وَالْإِسْنَادِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ مَا لَا يَضُرُّ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ أَضُرَّ أَوْ لَا. قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيْ: مِنَ الْحَرِيمِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (لِنَحْوِ جِدَارٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَنَازَعَ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَقَدْ مَرَّ إِلَى وَكَمَا لَا يُجَبَّرُ. قَوْلُهُ: (لِنَحْوِ جِدَارٍ أَوْ بَيْتٍ) مَعَ قَوْلِ الْمُتَنِّ فَإِنْ أَرَادَ الشَّرِيكَ الْإِنْفَاقَ وَعَدَمَ اسْتِثْنَاءِ الْبَيْتِ مِنْهُ فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ لِبَيْتِ حُكْمَ الْجِدَارِ وَنُقِلَ عَنِ الشَّيْخِ الْخَطِيبِ التَّضَرُّعُ بِذَلِكَ وَهُوَ قَضِيَّةُ مَسْأَلَةِ الْعُلُوِّ وَالسُّفُلِ الْمُصْرَحَ بِهَا فِي كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ ه. بَصْرِيٌّ وَيَأْتِي عَنْ شَخْرَجٍ وَالرَّشِيدِيِّ خِلَافَهُ. قَوْلُهُ: (لِنَحْوِ جِدَارٍ) كَتَهْرٍ وَقَنَاءَةٍ وَاتِّخَاذِ سُورَةٍ بَيْنَ سَطْحَيْهِمَا وَإِطْلَاحِ دَوْلَابٍ بَيْنَهُمَا تَشَعَّتْ إِذَا امْتَنَعَ أَحَدُهُمَا مِنَ التَّنْقِيَةِ أَوْ الْعِمَارَةِ نَهَايَةً مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَعَدَّى الْإِنْفَاقَ) فَلَوْ هَدَمَ الْجِدَارَ الْمُشْتَرَكِ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ بِغَيْرِ إِذْنٍ الْآخِرِ لَرَمَهُ أَرْضُ

الْمَنْعِ بِقَوْلِهِ الْآتِي امْتِنَاعُ الْجُلُوسِ فِيهِ بَعْدَ الْمَنْعِ؛ إِذْ فِي كُلِّ اسْتِعْمَالٍ مِلْكُ الْغَيْرِ مَعَ الْمَنْعِ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْإِسْتِنَادِ لِلْجِدَارِ وَالْجُلُوسِ عَلَى الْأَرْضِ وَمَا لَمْ يَلْفَرْقِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ نَحْوُ الْجُلُوسِ عَلَى نَحْوِ بَسَاطِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ ظَنٍّ رِضَاهُ وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ وَكَانَ الْفَرْقُ إِطْرَادَ الْعَادَةِ بِالسَّامِحَةِ هُنَاكَ لَا هُنَا. وَأَمَّا وَضْعُ مَا لَا يُؤْتَرُ بِوَجْهِهِ عَلَى الْبَسَاطِ كَقَلَمٍ قَيْبَغِي جَوَازِهِ وَانْظُرِ الْأَحْمَالَ الثَّقِيلَةَ الْمُقْلَاءَ بِالْأَرْضِ هَلْ هِيَ كَالْجِدَارِ فِي الْإِسْتِنَادِ وَالْإِسْنَادِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدَّى أَنَّهُ كَهُو لَكِنْ قَضِيَّةُ امْتِنَاعِ الْجُلُوسِ الْآتِي الْإِمْتِنَاعُ هُنَا أَيْضًا.

ولا على سقي زرع أو شجر (في الجديد)؛ لأن في ذلك إضراراً له وقد مرّ خبر «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس» قال الرافعي وغيره وكما لا يُجبر على زرع الأرض المشتركة ونزع السنوي في القياس باندفاع الضرر هنا بإجبار الشريك على إجارتها قال إلا أن يُفرغ على اختيار الغزالي أنه لا يُجبر اهـ. وظاهر كلام السنوي اختصاص الإجماع على الإجارة بالزرع ولا يبعد أن يلحق به ما في معناه ممّا أمده قصير مثله دون نحو العمارة لطول أمدها ويأتي في القسمة ما له تعلّق بذلك نعم الشريك في الوقف يُجبر على العمارة على ما جزم به

التقص لا إعادة البناء؛ لأن الجدار ليس مثلياً وعليه نص الشافعي في البويطي وإن نص في غيره على لزوم إعادة اهـ معني. قوّه: (ولا على سقي زرع إلخ) يؤخذ ممّا يأتي في إعادة أحد الشريكين بالآلة المشتركة من المنع أنه لو أراد أحد الشريكين السقي هنا من ماء مشترك معد لسقي ذلك الثبات منه منع ومما مرّ في الأصول والثمار أنه لو أراد أحد الشريكين السقي بماء مملوك له أو مباح لم يمنع حيث لم يضرب بالزرع فليراجع اهـ ش. قوّه: (مما مرّ إلخ) أي: ومما يأتي من قول المصنف فإن أراد إلخ. قوّه: (لأن في ذلك) أي: في تكليف الممتنع العمارة نهايةً ومعني. قوّه: (إضراراً له) أي للشريك الممتنع. قوّه: (وقد مرّ خبر - لا يحل - إلخ) في الاستدلال بهذا الخبر هنا تأمل. قوّه: (قال الرافعي إلخ) أي: عطفاً على؛ لأن في ذلك إلخ. قوّه: (هنا) أي: في زرع الأرض المشتركة. قوّه: (بإجبار الشريك إلخ) أي على الصحيح معني ونهاية. قوّه: (قال) أي: السنوي (إلا أن يُفرغ) أي: القياس المذكور. قوّه: (على اختيار الغزالي) أي: الضعيف (أنه لا يُجبر) أي: على الإجارة. قوّه: (وظاهر كلام السنوي) ينبغي أن يتأمل اهـ سيّد عمر. قوّه: (على الإجارة) متعلّق بالاختصاص.

قوّه: (بالزرع) متعلّق بالإجارة والباء بمعنى اللام. قوّه: (أن يلحق به) أي: بالزرع (ما في معناه إلخ) هذا قضية إطلاق المعني والنهاية عبارتها وفي غير ذلك أي غير الأرض الموقوفة يُجبر الممتنع على إجارة الأرض المشتركة وبها يندفع الضرر اهـ. قوّه: (مثله) أي: مثل الزرع. قوّه: (نعم الشريك إلخ) إن كان المراد به أحد الموقوف عليهما فالإجبار ظاهر إن كان هناك جهة يُعمر منها الوقف كربيعة وإن أريد العمارة من ماله أو أريد بشريك الوقف مالك بعض ما وقف بآقيه فالإجبار ليس بظاهر بل هو ممنوع ويتبني في المبعوض إذا طلب مالك البعض موافقة الموقوف عليه الباقي أن يجب عليه بشرطه اهـ سم عبارة النهاية ولا يخفى أن محلّهما أي القولين في غير الوقف أما هو فتجب على الشريك فيه العمارة فلو قال أحد الموقوف عليهم لا أعمر وقال الآخر أنا أعمر أجبر الممتنع عليها لما فيه من بقاء عين الوقف اهـ. قال الرشيدي قوله م ر فتجب على الشريك أي الموقوف عليه بقرينة ما بعده أي:

قوّه: (نعم الشريك في الوقف) إن كان المراد به أحد الموقوف عليهما فالإجبار ظاهر إن كان هناك جهة يُعمر منها الوقف كربيعة وإن أريد العمارة من ماله أو أريد هناك بشريك الوقف مالك بعض ما وقف بآقيه فالإجبار ليس بظاهر بل هو ممنوع ويتبني في المبعوض إذا طلب مالك البعض موافقة الموقوف عليه الباقي أن يجب عليه بشرطه.

شَارِحْ؛ لَأَنَّ بَقَاءَ عَيْنِ الْوَقْفِ مَقْصُودٌ وَبَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ تَقْيِيدَ الْقَوْلِينَ بِمُطْلَقِ التَّصَرُّفِ فَلَوْ كَانَ لِمَحْجُورٍ عَلَيْهِ وَمَصْلَحَتُهُ فِي الْعِمَارَةِ وَجِبَ عَلَى وَلِيِّهِ الْمَوَافَقَةُ أَهْ وَلَا يَحْتَاجُ لِذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْقَوْلِينَ فِي الْإِجْبَارِ لِحَقِّ الشَّرِيكِ الْآخَرِ وَهُنَا إِجْبَارُ الْوَلِيِّ لِحَقِّ الْمَوْلَى لَا لِحَقِّ الشَّرِيكِ الْآخَرِ. (فَإِنْ أَرَادَ) الشَّرِيكَ (إِعَادَةَ.....

وَالصُّورَةُ أَنَّ لَهُ نَظْرًا كَمَا لَا يَخْفَى أَهْ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ أَجْبَرَ أَيْ: وَالْحَالُ أَنَّ الطَّالِبَ وَالْمَطْلُوبَ مِنْهُ مُشْتَرِكَانِ فِي التَّنَظَّرِ أَيْضًا؛ لَأَنَّ غَيْرَ النَّاطِرِ لَا تُطْلَبُ مِنْهُ الْعِمَارَةُ وَلَا يَتَأْتَى مِنْهُ فَعْلُهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ مِنَ النَّاطِرِ أَمَّا إِذَا كَانَ لِشَخْصٍ شَرِكَةٌ فِي وَقْفٍ وَطَلَبَ مِنَ النَّاطِرِ الْعِمَارَةَ وَجِبَ عَلَيْهِ الْإِجَابَةُ بِخِلَافِ عَكْسِهِ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا الْمُؤَلَّفُ م ر كَذَا بِهَامِشٍ وَفَهُمْ مِنْ قَوْلِهِ وَطَلَبَ مِنَ النَّاطِرِ الْخُ أَنْ غَيْرَ النَّاطِرِ مِنْ أَرْبَابِ الْوَقْفِ وَلَوْ مُسْتَأْجِرًا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْعِمَارَةُ وَإِنْ أَدَّى عَدَمَ عِمَارَتِهِ إِلَى خَرَابِ الْوَقْفِ أَهْ. قَوْلُهُ: (وَبَحْثُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَحْتَاجُ فِي النِّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (تَقْيِيدَ الْقَوْلَيْنِ) أَيِ: الْجَدِيدِ وَالْقَدِيمِ. قَوْلُهُ: (فَلَوْ كَانَ) أَيِ الْإِشْتِرَاكِ.

قَوْلُهُ: (وَجِبَ عَلَى وَلِيِّهِ الْخُ) أَيِ: أَمَّا إِذَا كَانَ الطَّالِبُ وَلِيَّ الطُّفْلِ فَلَا يَجِبُ عَلَى شَرِيكِهِ الْمَوَافَقَةُ وَكَذَا لَوْ طَلَبَ نَاطِرُ الْوَقْفِ مِنْ شَرِيكِهِ الْمَالِكِ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ مَوَافَقَتُهُ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى ضَيَاعِ الْوَقْفِ وَمَالِ الطُّفْلِ وَأُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يُجْبَرُ الْمُتَمَتِّعُ عَلَى إِجَارَةِ الْأَرْضِ وَبِهَا يَتَدَفَّعُ الضَّرَرُ وَبَقِيَ مَا لَوْ كَانَ شَرِكَةٌ بَيْنَ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ وَقَفٍ وَتَعَارَضَتْ عَلَيْهِ مَصْلَحَتَاهُمَا فَهَلْ تَقْدُمُ مَصْلَحَةُ الْوَقْفِ أَوْ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ بِخِلَافِ مَا لَوْ طَلَبَ بَعْضُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمُ الْعِمَارَةَ مِنَ الْبَعْضِ الْآخَرِ فَتَجِبُ عَلَيْهِمُ الْمَوَافَقَةُ حَيْثُ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْوَقْفِ أَهْ ع ش.

قَوْلُ (لَشَيْ): (فَإِنْ أَرَادَ الْخُ) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: قَالَ ابْنُ الْمُقْرِي: أَطْلَقَ الْحَاوِي الْجِدَارَ فَعَمَّ الْحَاجِزَ بَيْنَ مِلْكَيْهِمَا وَجِدَارَ الدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ لَكِنْ قَوْلُهُمْ لِيَصِلَ إِلَى حَقِّهِ لَا يَأْتِي فِي جِدَارِ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِلُ بِالْبِنَاءِ إِلَى حَقِّهِ؛ إِذْ لِكُلِّ مِنْهُمَا مَنَعُ الْآخَرِ مِنْ دُخُولِهِ أَهْ. وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا التَّغْلِيلَ بِالْوُصُولِ إِلَى حَقِّهِ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ لِلْأَغْلَبِ لَا غَيْرُ فَلَيْسَ قَيْدًا كَمَا هُوَ الْمَنْقُولُ كَمَا مَرَّ فَقَوْلُ جَمْعِ أَنَّهُ قَيْدٌ طَرِيقَةٌ ضَعِيفَةٌ وَهُوَ وَاضِحٌ مُذَرِّكًا وَيَبَانُهُ إِلَى آخِرِ مَا بَيَّنَّه فَرَاغَهُ لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ اعْتِمَادُ مَا قَالَه ابْنُ الْمُقْرِي وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَهُ: وَجِدَارُ الدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ يُخْرِجُ جِدَارَ الدَّارِ الْمُخْتَصَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَ صَاحِبَيْهَا وَيَبَيِّنُ صَاحِبِ دَارٍ أُخْرَى مُحِيطَةً بِهَا أَهْ سَم.

قَوْلُ (لَشَيْ): (فَإِنْ أَرَادَ إِعَادَةَ مُنْهَدِمٍ بِأَلَةٍ نَفْسِهِ لَمْ يُمْتَنِعْ) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ ابْنُ الْمُقْرِي أَطْلَقَ الْحَاوِي الْجِدَارَ فَعَمَّ الْحَاجِزَ بَيْنَ مِلْكَيْهِمَا وَجِدَارَ الدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ لَكِنْ قَوْلُهُمْ لِيَصِلَ إِلَى حَقِّهِ لَا يَأْتِي فِي جِدَارِ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِلُ بِالْبِنَاءِ إِلَى حَقِّهِ؛ إِذْ لِكُلِّ مِنْهُمَا مَنَعُ الْآخَرِ مِنْ دُخُولِهِ أَهْ. وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا التَّغْلِيلَ بِالْوُصُولِ إِلَى حَقِّهِ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ لِلْأَغْلَبِ لَا غَيْرُ فَلَيْسَ قَيْدًا كَمَا هُوَ الْمَنْقُولُ كَمَا مَرَّ فَقَوْلُ جَمْعِ أَنَّهُ قَيْدٌ طَرِيقَةٌ ضَعِيفَةٌ وَهُوَ وَاضِحٌ مُذَرِّكًا وَيَبَانُهُ إِلَى الْخُ مَا بَيَّنَّه فَرَاغَهُ لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ اعْتِمَادُ مَا قَالَه ابْنُ الْمُقْرِي وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَهُ: وَجِدَارُ الدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ يُخْرِجُ جِدَارَ الدَّارِ الْمُخْتَصَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَ صَاحِبَيْهَا وَيَبَيِّنُ صَاحِبِ دَارٍ أُخْرَى مُحِيطَةً بِهَا.

مُنْهَدِمٌ بِأَلَةٍ لِنَفْسِهِ لَمْ يُنْتَفِعْ) كَذَا قَطَعُوا بِهِ وَأَطَالَ جَمْعٌ فِي اسْتِشْكَالِهِ وَأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْقَوَاعِدِ مِنْ غَيْرِ
ضَرُورَةٍ؛ إِذِ الْعَرَصَةُ مُشْتَرَكَةٌ فَكَيْفَ يَسْتَبْدُ أَحَدُهُمَا بِهَا وَلِقْوَةُ الْإِشْكَالِ فَرَضَ جَمْعُ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا
اخْتَصَّ الْمُعِيدُ بِالْأَرْضِ وَلَمْ يُيَالُوا بِأَنَّ ذَلِكَ خِلَافُ الْمَنْقُولِ وَأَجَابَ آخَرُونَ بِأَنَّهُ لَا تَخْلُصُ عَنْ ذَلِكَ
لَا بِفَرْضِ أَنَّ لِلطَّلِبِ عَلَيْهِ حَمْلًا كَمَا صَوَّرَ بِهِ الْقِفَالُ وَغَيْرُهُ وَقَدْ يُقَالُ كَمَا جَوَّزْتُمْ لَهُ ذَلِكَ لِغَرَضٍ

☐ قول (سئ): (مُنْهَدِمٌ) أَي: جِدَارٌ بِخِلَافِ الدَّارِ الْمُشْتَرَكِ فَالْوَجْهَ امْتِنَاعُ إِعَادَتِهَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخَرِ م ر اه
سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فَلَوْ أَرَادَ إِعَادَةَ مُنْهَدِمٍ يَعْنِي خُصُوصَ الْجِدَارِ فَلَا يَجْرِي ذَلِكَ فِي الدَّارِ
وَنَحْوِهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْمُفَرِّ فِي تَمْشِيَّتِهِ وَنَقَلَ عَنْهُ الزِّيَادِيُّ اه وعِبَارَةُ ع ش هَذَا مَفْرُوضٌ فِي الْجِدَارِ
فَلَوْ اشْتَرَكَا أَثْنَانِ فِي دَارٍ انْتَهَدَمَتْ وَأَرَادَ أَحَدُهُمَا إِعَادَتَهَا بِأَلَةٍ نَفْسِهِ فَإِنَّهُ يُنْتَفِعُ مِنْ ذَلِكَ كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي
شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِابْنِ الْمُفَرِّ انْتَهَى زِيَادِيُّ وَسَمَّ عَلَى مَنَهِجِ نَقْلًا عَنْ م ر وَيَتَّبِعِي أَنَّ مِثْلَ الدَّارِ الْمَذْكُورَةِ مَا
لَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا حَشٌّ مُشْتَرَكٌ وَأَرَادَ أَحَدُهُمَا إِعَادَتَهُ بِأَلَةٍ نَفْسِهِ فَلَا يَجُوزُ اه.

☐ قول (سئ): (لَمْ يُنْتَفِعْ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ امْتِنَاعُ مِنَ الشَّرِيكِ كَمَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ م ر فِي قَوْلِهِ وَأَقْهَمَ
كَلَامُهُ الْإِنِّ لَكِنْ قَيَّدَهُ ابْنُ حَجٍّ بِمَا إِذَا سَبَقَ الْإِمْتِنَاعُ وَلَا حُرْمَتِ الْإِعَادَةِ وَجَازَ لِلشَّرِيكِ تَمَلُّكُهُ بِالْقِيَمَةِ أَوْ
إِلْزَامَ الْمُعِيدِ لِلتَّقْضِ لِإِعِيدَاهُ مُشْتَرَكًا كَمَا كَانَ اه ع ش.

☐ قول (سئ): (لَمْ يُنْتَفِعْ) لِيَصِلَ إِلَى حَقِّهِ بِذَلِكَ وَيَتَفَرَّدَ بِالْإِنْتِفَاعِ بِهِ وَشِمِلَ كَلَامُهُ مَا لَوْ كَانَ الْأُسُّ مُشْتَرَكًا
وَهُوَ الْمَنْقُولُ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِلْبَارِزِيِّ؛ لِأَنَّ لَهُ غَرَضًا فِي وَصُولِهِ إِلَى حَقِّهِ وَلِتَقْصِيرِ الْمُنْتَفِعِ فِي الْجُمْلَةِ
وَلِأَنَّ لِلْبَانِي حَقًّا فِي الْحَمْلِ عَلَيْهِ فَكَانَ لَهُ الْإِعَادَةُ لِأَجْلِ ذَلِكَ سَوَاءً كَانَ لَهُ عَلَيْهِ قَبْلَ الْإِنْتِهَادِ بِنَاءٌ أَوْ
جُدُوعٌ أَمْ لَا نِهَابَةٌ وَمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (يَسْتَبْدُ) أَي يَسْتَقِلُّ. ☐ قَوْلُهُ: (بِهَا) أَي بِالْعَرَصَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (فَرَضَ جَمْعُ
ذَلِكَ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَصَوَّرَ صَاحِبُ التَّغْلِيْقِ عَلَى الْحَاوِي الْمَسْأَلَةَ بِمَا إِذَا كَانَ الْأُسُّ لِلْبَانِي وَخَدَهُ
وَجَرَى عَلَيْهِ الْبَارِزِيُّ وَصَاحِبُ الْأَنْوَارِ وَالْمَنْقُولُ مَا فِي الْمَثْنِ اه. ☐ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ ذَلِكَ) أَي الْفَرَضُ
الْمَذْكُورُ. ☐ قَوْلُهُ: (عَنْ ذَلِكَ) أَي: عَنِ الْإِشْكَالِ الْمَذْكُورِ. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ حَمْلًا) أَي: مِنْ بِنَاءٍ أَوْ جُدُوعٍ اه
كُرْدِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُقَالُ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ بِنَاءٌ وَلَا جُدُوعٌ وَلَا يَكُونُ لَهُ
إِعَادَتُهُ مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمُ الْإِطْلَاقُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ كَانَ مُشْكَلًا اه. ☐ قَوْلُهُ: (لَهُ ذَلِكَ) أَي: لِلشَّرِيكِ
الْإِعَادَةُ بِأَلَةٍ نَفْسِهِ.

☐ قول (سئ): (مُنْهَدِمٌ) أَي: جِدَارٌ بِخِلَافِ الدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ فَالْوَجْهَ امْتِنَاعُ إِعَادَتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخَرِ م ر.
☐ قَوْلُهُ: (لَا بِفَرْضِ أَنَّ لِلطَّلِبِ عَلَيْهِ حَمْلًا) قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَابْنُ الصَّبَّاحِ فَإِنَّ قِيلَ أَسَاسُ الْجِدَارِ
يَبْتَنِيهِمَا فَكَيْفَ جَوَّزْتُمْ لَهُ بِنَائَهُ بِأَلَتِهِ وَأَنْ يَتَفَرَّدَ بِالْإِنْتِفَاعِ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِه قُلْنَا؛ لِأَنَّ لَهُ حَقًّا فِي الْحَمْلِ عَلَيْهِ
فَكَانَ لَهُ الْإِعَادَةُ. قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَكَلَامُهُمَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ وَفِيهِ نَظَرٌ اه. وَذَكَرَ النَّاشِرِيُّ عَقِبَ
ذَلِكَ عَنِ السُّبْكِيِّ كَلَامًا مُحْصَلُهُ اسْتِشْكَالُ جَوَازِ الْإِنْفِرَادِ بِالْإِعَادَةِ وَالْإِنْتِفَاعِ قَهْرًا عَنِ الشَّرِيكِ مِنْ جُمْلَتِهِ
قَوْلُهُ فَإِنَّ الصَّحِيحَ جَرِيَانُ الْقِسْمَةِ فِي ذَلِكَ بِالتَّرَاضِي عَرْضًا فِي كَمَالِ الطُّولِ وَبِهَا يَنْدَفِعُ الضَّرَرُ فَمَا
الدَّاعِي إِلَى الْإِجْبَارِ عَلَى تَمَكِّيْنِهِ مِنَ الْبِنَاءِ عَلَى غَيْرِ مِلْكِهِ وَيَتَّقَى الْبِنَاءَ بِلَا أَجْرَةٍ فِي أَرْضِ الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ

الحمل عليه فجوزوه له لغرض آخر توقّف على البناء ككونه ساتراً له مثلاً؛ إذ لا فرق بين غرض وغرض على أنه قد يؤجّه إطلاقهم بأن امتناعه من العمارة بآلة نفسه والقسمه عناداً منه فمكن شريكه من الانتفاع به للضرورة فعلم توقّف جواز الإعادة على امتناع الشريك منها وإلا فللشريك تملك قدر حصته منه بالقيمة أخذاً من قولهم في دار غلّوها لواحد وسفلها لآخر وانهدمت لا يجبر أحدهما الآخر ولذي الغلو بناء السفلى بماله ويكون ملكه نظير ما مرّ فله

• وقوله: (فجوزوه) بصيغة الأمر وضمير التّصّب للإعادة. • قوله: (إطلاقهم) أي: إطلاق جواز الإعادة وإن لم يختصّ المعيد بالأرض ولم يكن له عليه حمل اه كزدي. • قوله: (والقسمه) عطف على العمارة. • قوله: (والأ) أي: وإن أعاده بدون سبق امتناعه. • قوله: (تملك قدر الخ) أو إلزام المعيد للتّقصّ ليعيدها مشتركة كما كان اه ع ش. • قوله: (أخذاً من قولهم الخ) يؤخذ منه أيضاً أنه لو أعاده قبل امتناعه كان له نقضه وسيصرّح به هذا وما ذكره من توقّف جواز الإعادة على الامتناع وأنه مأخوذ من قولهم المذكور في شرح الرّوض ما ينافيه فإنه صرح بعدم توقّف جواز الإعادة على ما ذكر في هذا المأخوذ والمأخوذ منه فإنه بعد ما قرّر كلام الرّوض في مسألة الغلو والسفل قال ما نصّه وبما قاله كغيره يؤخذ منه أن له البناء بآلته وإن لم يمتنع الأسفل منه ومثله الشريك في الجدار المشترك ونحوه وفي ذلك وقفة اه إلا أن يريد الشارح بجواز الإعادة مجرّد عدم تمكّن الشريك من تملك قدر حصته بالقيمة لا الحلّ فليتملّ فإنه بعيد مع ذكر الحرمة في قوله محرم لها اه سم ويأتي عن النهاية والمغني ما يوافق ما في شرح الرّوض. • قوله: (لا يجبر أحدهما) أي: صاحب الغلو. • قوله: (ولذي الغلو بناء السفلى الخ) إطلاق هذا وتقييد أن لذي السفلى الهدم بكون البناء قبل الامتناع يقتضي أنه لا فرق في هذا بين الامتناع وعدمه فيشكل قوله أخذاً من قولهم الخ إلا أن يكون الأخذ لتمكن قدر الحصّة فقط دون توقّف جواز الإعادة وعدمه فيشكل قوله أخذاً من قولهم الخ إلا أن يكون الأخذ لتمكن قدر الحصّة فقد دون توقّف جواز الإعادة على الامتناع ويختصّ قوله فامتناع غير الباني الخ بغير قولهم المذكور اه سم ويدلّ عليه

إعارة منه ولا إجارة ولا بيع هذا بعيد من القواعد اه. وهو صريح في أنه على كلامهم لا أجرة فليتملّ. • قوله: (وأخذ من قولهم الخ) يؤخذ منه أنه لو أعاده قبل امتناعه كان له نقضه وسيصرّح به هذا وما ذكره من توقّف جواز الإعادة على الامتناع وأنه مأخوذ من قولهم المذكور في شرح الرّوض ما ينافيه فإن صرح بعد توقّف جواز الإعادة على ما ذكر في هذا المأخوذ والمأخوذ منه فإنه بعد ما قرّر كلام الرّوض في مسألة الغلو والسفل قال ما نصّه وبما قاله كغيره يؤخذ أن له البناء بآلته وإن لم يمتنع الأسفل منه ومثله الشريك في الجدار المشترك ونحوه في ذلك وقفة اه. إلا أن يريد الشارح بجواز الإعادة مجرّد عدم تمكّن الشريك من تملك قدر حصته بالقيمة لا الحلّ فليتملّ فإنه بعيد مع ذكر الحرمة في قوله محرم لها. • قوله: (ولذي الغلو بناء السفلى الخ) إطلاق هذا وتقييد أن لذي السفلى الهدم بكون البناء قبل الامتناع يقتضي أنه لا فرق في هذا بين الامتناع وعدمه فيشكل قوله أخذاً من قولهم الخ إلا أن يكون

هَـذُمَهُ وَلِذِي الشَّفَلِ السَّكَنُ فِي الْمَعَادِ؛ لِأَنَّ الْعَرَصَةَ مِلْكُهُ وَهَـذَمَهُ إِنْ بَنَى قَبْلَ امْتِنَاعِهِ نَعَمْ إِنْ بَنَى الْأَعْلَى عُلُوَّهُ امْتَنَعَ هَـذُمُ الْأَسْفَلِ لِلشَّفَلِ لَكِنْ لَهُ تَمَلُّكُهُ بِقِيَمَتِهِ أَمَّا إِذَا بَنَى الشَّفَلُ بَعْدَ امْتِنَاعِهِ فَلَيْسَ لِلْأَسْفَلِ تَمَلُّكُهُ وَلَا هَـذُمُهُ مُطْلَقًا لِتَقْصِيرِهِ اه فامتناع غير الباني مُجَوِّزٌ لِلْإِعَادَةِ وَمَانِعٌ لَهُ مِنَ الْهَـذْمِ وَالتَّمَلُّكِ وَعَدَمُهُ مُحَرِّمٌ لَهَا وَمُجَوِّزٌ لَهَا (وَيَكُونُ الْمَعَادُ) بِأَلَةِ نَفْسِهِ (مِلْكُهُ يَضَعُ عَلَيْهِ مَا شَاءَ وَيَنْقُضُهُ إِذَا شَاءَ)؛ لِأَنَّهُ بِأَلَتِهِ وَلَا حَقَّ لِغَيْرِهِ فِيهِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ لِلْمُتَمَتِّعِ عَلَيْهِ حَقُّ خَبَرِ الْبَانِي بَيْنَ تَمَكِّيْنِهِ وَنَقْضِهِ لِيُعِيدَهُ وَيَعُودَ حَقُّهُ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ لِشَارِحٍ مِنْ بَقَاءِ حَقِّهِ كَمَا كَانَ وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ بَأَنَّ الْمُتَمَتِّعَ قَدْ يُوَافِقُهُ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ يَمْتَنِعُ بَعْدَ الْهَـذْمِ مِنْ إِعَادَتِهِ فَيَضُرُّهُ بِهِذْمُهُ وَحَيْثُ يُذِ

صَنِيعُ الْمُغْنِي حَيْثُ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ قَوْلِهِمُ الْمَذْكُورَ مَا نَصَّهُ وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ لَهُ الْبِنَاءَ بِأَلَةِ نَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعِ الْأَسْفَلُ مِنْهُ وَمِثْلُهُ الشَّرِيكَ فِي الْجِدَارِ الْمُشْتَرِكِ وَنَحْوَهُ وَهُوَ كَذَلِكَ اه. قَوْلُهُ: (وَهَـذُمُهُ) عَطْفٌ عَلَى السَّكَنِ. قَوْلُهُ: (الْأَعْلَى) أَي: صَاحِبُ الْعُلُوِّ. قَوْلُهُ: (لَهُ) أَي: لِلْأَسْفَلِ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: بَنَى الْأَعْلَى عُلُوَّهُ أَمْ لَا. قَوْلُهُ: (وَعَدَمُهُ) أَي: عَدَمُ امْتِنَاعِهِ. قَوْلُهُ: (لَهَا) أَي: لِلْإِعَادَةِ. قَوْلُهُ: (لَهُمَا) أَي: لِلْهَـذْمِ وَالتَّمَلُّكِ.

قَوْلُهُ (سَي): (وَيَنْقُضُهُ إِذَا شَاءَ) ظَاهِرٌ إِطْلَاقُهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْمُعِيدُ أَجْرَةَ الْأُسِّ لِشَرِيكِهِ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ حَيْثُ كَانَ الْأُسُّ يُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ وَهُوَ الظَّاهِرُ الَّذِي يَتَّبِعِي اعْتِمَادَهُ اه ع ش وفي سم قال الإسْتَوِيُّ وَكَلَامُهُمَا يَفْتَضِي أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ اه وَذَكَرَ النَّاسِرِيُّ عَنِ الشُّبَكِيِّ كَلَامًا مُحْصَلُهُ اسْتِشْكَالُ جَوَازِ الْإِنْفِرَادِ بِالْإِعَادَةِ وَالْإِنْتِفَاعِ قَهْرًا عَلَى الشَّرِيكِ مِنْ جُمْلَتِهِ قَوْلُهُ فَإِنَّ الصَّحِيحَ جَرَيَانُ الْقِسْمَةِ فِي ذَلِكَ بِالتَّرَاضِي عَرْضًا فِي كَمَالِ الطَّوْلِ وَبِهَا يَنْدَفِعُ الضَّرَرُ فَمَا الدَّاعِي إِلَى الْإِجْبَارِ عَلَى تَمَكِّيْنِهِ مِنَ الْبِنَاءِ عَلَى غَيْرِ مِلْكِهِ وَيَبْقَى الْبِنَاءُ بِلا أَجْرَةٍ فِي أَرْضِ الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ إِعَارَةٍ مِنْهُ وَلَا إِجَارَةٍ وَلَا يَبِيعُ هَذَا بَعِيدٌ مِنَ الْقَوَاعِدِ اه وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ عَلَى كَلَامِهِمْ لَا أَجْرَةَ فَلْيَتَأَمَّلْ اه. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ خِلَافًا فِي الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (خَيْرَ) الْبَانِي) كَذَا فِي الرُّوضِ أَي: وَالْمُغْنِي اه سم. قَوْلُهُ: (لِشَارِحِ الْخ) تَبِعَهُ م ر اه سم عبارة السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ لِمَا وَقَعَ لِشَارِحٍ قَدْ يُقَالُ إِنْ كَانَ الشَّارِحُ الْمَذْكُورُ يَمْنَعُهُ مِنْ نَقْضِهِ إِذَا شَاءَ فَهُوَ مُخَالَفٌ لِصَرِيحِ الْمُنْقُولِ وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ قَوْلِهِ بَقَاءِ حَقِّهِ كَمَا كَانَ وَبَيْنَ الْقَوْلِ بِالتَّخْيِيرِ وَلِهَذَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا صَاحِبُ النِّهَايَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ اه. قَوْلُهُ: (وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ) أَي: التَّخْيِيرُ الْمَذْكُورُ. قَوْلُهُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَي: عَلَى نَقْضِهِ لِيُعِيدَهُ. قَوْلُهُ: (فَيَضُرُّهُ) أَي: الْبَانِي. قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ) أَي: حِينَ إِذْ امْتَنَعَ بَعْدَ الْهَـذْمِ وَكَذَا قَوْلُهُ هُنَا.

الْأَخْذُ لِتَمَلُّكِ قَدْرِ الْحِصَّةِ فَقَطْ دُونَ تَوَقُّفِ جَوَازِ الْإِعَادَةِ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ وَيَخْتَصُّ قَوْلُهُ فَاِمْتِنَاعُ غَيْرِ الْبَانِي الْخَ بغير قولهم المذكور.

قَوْلُهُ (لِنَقْضِ): (وَيَكُونُ الْمَعَادُ مِلْكُهُ) وَظَاهِرٌ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَنَعُ شَرِيكِهِ وَلَا الْأَجَنَّبِيِّ مِنَ الْإِسْتِنَادِ إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: (خَيْرَ الْبَانِي) كَذَا فِي الرُّوضِ. قَوْلُهُ: (لِشَارِحِ) تَبِعَهُ م ر.

فينبغي إيجابه هنا دفعا لذلك الضرر الناشئ عنه (ولو قال الآخر لا تنقصه وأغرم لك حصتي لم تلزمه إيجابته) على الجديد كما لا يلزمه ابتداء العماره. (وإن أراد إعادته بنقصه) بكسر الثون وضمتها (المشترك فلاآخر منه) كسائر الأعيان المشتركة وقيل لا وأطال جمع في الانتصار له وأنه المنقول ويفرق على الأول بين هذا وما مر أن الامتناع من الإعادة معه يجوز له البناء في العرصه بأن تلك فيها تفويت منفعه لا غير وهنا تفويت عين فسومخ ثم ما لم يسامح هنا. (ولو تعاونا) يتدنيهما أو بأجرة خرجاها بحسب ملكيهما (على إعادته بنقصه عاد مشتركا كما كان) ولا يصح هنا شرط زيادة لأحدهما؛ لأنه شرط عوض من غير معوض (ولو انفرد أحدهما) بإعادته بنقصه (وشرط له الآخر) الآذن له (زيادة) تكون في مقابلة عمله في نصيب الآخر (جاز) وكانت في مقابلة عمله في نصيب الآخر فإذا كان بينهما نصفين وشرط له سدس النقص أي: قدره من حصته أو العرصه أو سدسهما كان له ثلثا ذلك نعم يشترط أن يشرط له ما ذكر حالا

□ قول (س): (لم يلزمه إيجابته) ولو عمّر البئر أو التهر لم يمنع شريكه من الانتفاع بالماء ليسقي الزرع وغيره وله منعه من الانتفاع بالدولاب والآلات التي أخذتها مغني ونهاية قال ع ش قوله م ر لم يمنع شريكه إلخ أي: وللباني نقص البناء؛ لأنه ملكه إلى آخر ما مر في الجدار اه.

□ قول (س): (فلاآخر منعه) وأفهم كلامه جواز الإقدام عليه عند عدم المنع قال في المطلب آه المفهوم من كلامهم بلا شك نهاية ومغني قال ع ش قوله م ر وأفهم كلامه أي: قوله وإن أراد إعادته إلخ وقوله م ر جواز الإقدام إلخ خلافا لابن حجاج اه. □ قوله: (وأنه إلخ) عطف على الانتصار. □ قوله: (على الأول) أي: على ما في المتن. □ قوله: (بيّن هذا) أي: عدم جواز الإعادة بالنقص المشترك عند امتناع شريكه منها. □ قوله: (معه) يعني بالنقص المشترك. □ قوله: (يجوز) من التجويز (له) أي: للشريك (البناء) أي: بالآلة لتبنيه (في العرصه) أي المشتركه. □ قوله: (بأن تلك) أي: الإعادة فيما مر.

□ وقوله: (فيها تفويت إلخ) خبر إن. □ قوله: (وهنا إلخ) أي: الإعادة هنا فيها تفويت إلخ كزدي.

□ قوله: (وهنا تفويت عين) قد يتوقف في كون البناء بالآلة المشتركه تفويتا لها بل هو انتفاع بها وتفويت لمنفعتها لا غير اه بصري وقد يدفع التوقف بفريقهم بين استيلاء المنقول وغيره. □ قوله: (بحسب إلخ) المتبادر رجوعه للمعطوفين معا. □ قوله: (ولا يصح) إلى قوله ولو قال في النهاية والمغني إلا قوله وفي هذا إلى حيث. □ قوله: (بنقصه) أي: المشتركه نهاية ومغني. □ قوله: (فإذا كان) أي: الجدار اه سم.

□ قوله: (وشرط له) أي: شرط الآخر للمعبد. □ قوله: (من حصته) حال من سدس النقص والضمير للآخر وكان الأولى تقديمه عليه ليظهر رجوعه على المعطوفين أيضا. □ قوله: (أو العرصه إلخ) عطف على النقص. □ قوله: (كان له) أي: للمعبد. □ قوله: (ثلثا ذلك) أي: النقص في الصورة الأولى والعرصه في الثانية وهما معا في الثالثة.

□ قوله: (فإذا كان) أي: الجدار بينهما.

لا بعد البناء؛ لأن الأعيان لا تُؤجَّل ويجوز أن يُعيدَه بآلةٍ لِنَفْسِهِ لِيَكُونَ لِلْآخِرِ فِيمَا أُعِيدَ بِهَا جُزْءٌ وَيُشْرَطُ لَهُ الْآخِرُ زِيَادَةً تَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ مَعَ جُزْءٍ مِنَ الْآلَةِ فَإِذَا شَرَطَ لَهُ شُدُسُ الْعَرَصَةِ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ وَتِلْكَ آلَتُهُ كَانَ لَهُ ثُلَاثَاهُمَا وَفِي هَذَا جَمْعٌ بَيْنَ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ، وَمَوْجُوزُهُ وَحِينَئِذٍ فَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِالْآلَةِ وَصِفَةُ الْجِدَارِ وَلَوْ قَالَ لِأَجْنَبِيٍّ عُمَرُ دَارِي بِأَلْتِكَ لِيَرْجِعَ عَلَيَّ لَمْ يَرْجِعْ لِيَتَعَذَّرِ الْبَيْعُ أَوْ بَالْتَنِي لِيَرْجِعَ عَلَيَّ بِمَا صَرَفْتَهُ رَجَعَ بِهِ كَأَنَّهُ قَفِيَ عَلَى زَوْجَتِي أَوْ غُلَامِي وَيَنْبَغِي أَنَّ لَهُ

• قَوْلُهُ: (فِيمَا أُعِيدَ الْخُ) أَيُ: فِي الْآلَةِ الَّتِي أُعِيدَ بِهَا الْجِدَارُ. • قَوْلُهُ: (زِيَادَةً) أَيُ: مِنَ الْعَرَصَةِ.
 • قَوْلُهُ: (كَانَ لَهُ الْخُ) أَيُ: لِلْمُعِيدِ ثُلَاثًا إِلَّا آلَةً وَالْعَرَصَةُ. • قَوْلُهُ: (بَيْنَ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ) فَسُدُسُ الْعَرَصَةِ فِي مُقَابَلَةِ ثُلُثِ آلَتِهِ وَمُقَابَلَةُ عَمَلِهِ ثَمَنًا وَأُجْرَةٌ أَهْ سَم. • قَوْلُهُ: (وَمَوْجُوزُ) أَيُ: فِي بَابِ الْبَيْعِ. • قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ) أَيُ: حِينَ؛ إِذْ جُمِعَ بَيْنَ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ. • قَوْلُهُ: (فَيُشْتَرَطُ الْخُ) أَيُ: فِيمَا لَوْ أَعَادَهُ بِآلَةٍ لِنَفْسِهِ الْخُ أَهْ سَم. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ لِأَجْنَبِيٍّ الْخُ) بَقِيَ مَا لَوْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ آلَةٌ مُعَيَّنَةٌ لِأَحَدِهِمَا وَاقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ عُمَرُ دَارِي لِيَرْجِعَ عَلَى وَالظَّاهِرُ الصَّحَّةُ وَيَكُونُ وَكَيْلًا فِي شِرَاءِ الْآلَةِ عَلَى ذِمَّةِ الْمَالِكِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ. • قَوْلُهُ: (لِيَرْجِعَ عَلَى) أَيُ: بِثَمَنِ الْأَلَاتِ أَهْ سَم. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَرْجِعْ) أَيُ: لِأَنَّ آلَتَهُ لَا تَنْتَقِلُ عَنْ مِلْكِهِ بِمُجَرَّدِ وَضْعِهَا فِي دَارٍ غَيْرِهِ وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ بَاقِيَةً عَلَى مِلْكِهِ كَمَا قَالَ فِي الْعُبَابِ وَالْآلَةُ بَاقِيَةٌ عَلَى مِلْكِهِ فَلَهُ قَلْعُهَا أَوْ بَيْعُهَا مِنْ مَالِكِ الْأَرْضِ أَنْتَهَى أَهْ سَم. • قَوْلُهُ: (لِيَتَعَذَّرَ الْبَيْعُ) اسْتَشْكَلَ سَم عَلَى حَجِّ تَعَذَّرَ الْبَيْعُ هُنَا بَعْدَ تَعَذُّرِهِ فِيمَا لَوْ أَعَادَ الْجِدَارَ أَحَدُ الْمَالِكَيْنِ بِآلَةٍ نَفْسِهِ وَشَرَطَ لَهُ الْآخِرُ ثُلَاثِي الْجِدَارِ حَيْثُ صَحَّ وَمَلَكَ آلَةُ الْمُعِيدِ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ الْجِدَارِ إِنَّمَا صَحَّ لِلْعِلْمِ بِالْآلَةِ وَصِفَاتِ الْجِدَارِ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ وَفِي مَسْأَلَةِ الدَّارِ لَمْ يُعْلَمَ ذَلِكَ وَعَلَيْهِ فَلَوْ عُلِمَتِ الْأَلَاتُ كَقَوْلِهِ عُمَرُ دَارِي بِأَلْتِكَ هَذِهِ وَعُلِمَ وَضْعُ الْبِنَاءِ صَحَّ فَالْمَسْأَلَتَانِ سَوَاءٌ هَذَا وَلَا مُتَفَاةَ بَيْنَ هَذَا وَمَا ذَكَرَ فِي الْفَرْصِ مِنْ أَنَّ عُمَرَ دَارِي لِيَرْجِعَ عَلَى قَرْضِ حُكْمِي لِمَا صَرَفَهُ عَلَى الْعِمَارَةِ فَيَرْجِعُ بِهِ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرَ الْآلَةَ فِيهِ لِمَالِكِ الدَّارِ وَالَّذِي يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِهِ هُوَ مَا صَرَفَهُ فَالْعُمْلَةُ كَأَنَّهُمْ وَكَلَاءٌ فِي الْقَبْضِ وَمَا هُنَا الْآلَةُ فِيهِ لِغَيْرِ الْمَالِكِ أَهْ سَم. • قَوْلُهُ: (رَجَعَ بِهِ) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي وَيَنْبَغِي الْخُ يُقِيدُ أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ الرُّجُوعِ بِمَا صَرَفَهُ عَلَى الْأَجْرَاءِ وَبَيْنَ أُجْرَةِ عَمَلِهِ كَاسْتِجَارَةِ الْأَجْرَاءِ لَكِنْ قَدْ يَمْنَعُ قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ عَمِلَ طَائِعًا بِأَنَّهُ لَا طَمَعَ مَعَ عَدَمِ ذِكْرِ شَيْءٍ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ أَهْ سَم عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ قَوْلُهُ وَيَنْبَغِي أَنَّ لَهُ الْخُ إِنَّمَا يَنْتَجِهُ إِنْ كَانَ ثُمَّ قَرِينَةٌ عَلَى إِرَادَةِ ذَلِكَ كَكَوْنِ الْمُخَاطَبِ بَانِيًا أَوْ نَحْوِهِ أَوْ مَشْهُورًا بِمُبَاشَرَةِ الْعِمَارَةِ لِلنَّاسِ بِأُجْرَةٍ بِخِلَافِ رَجُلٍ وَجِيهٍ لَا عَادَةَ لَهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ فَإِنَّ الْمُتَبَادَرَ مِنْ قَوْلِهِ لِيَرْجِعَ عَلَى الرُّجُوعِ بِمَا يَصْرِفُهُ فَقَطَّ فَلْيُتِمَّ أَمَّا أَهْ.

• قَوْلُهُ: (بَيْنَ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ) فَسُدُسُ الْعَرَصَةِ فِي مُقَابَلَةِ ثُلُثِ آلَتِهِ وَمُقَابَلَةُ عَمَلِهِ ثَمَنًا وَأُجْرَةٌ. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَرْجِعْ) أَيُ: لِأَنَّ آلَتَهُ لَا تَنْتَقِلُ عَنْ مِلْكِهِ بِمُجَرَّدِ وَضْعِهَا فِي دَارٍ غَيْرِهِ وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ بَاقِيَةً عَلَى مِلْكِهِ كَمَا قَالَ فِي الْعُبَابِ وَالْآلَةُ بَاقِيَةٌ عَلَى مِلْكِهِ فَلَهُ قَلْعُهَا أَوْ بَيْعُهَا مِنْ مَالِكِ الْأَرْضِ أَهْ سَم. • قَوْلُهُ: (لِيَتَعَذَّرَ الْبَيْعُ) لَمْ يَتَعَذَّرْ فِيهِ وَفِي هَذَا جَمْعُ الْخُ. • قَوْلُهُ: (رَجَعَ بِهِ) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي وَيَنْبَغِي الْخُ يُقِيدُ أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ الرُّجُوعِ

مثل أجرة عَمَلِهِ فِي الصُّورَتَيْنِ؛ لَأَنَّهُ عَمِلَ طَائِعًا. (وَيَجُوزُ أَنْ يُصَالِحَ) جَارَهُ (عَلَى إِجْرَاءِ الْمَاءِ) أَيِ: مَاءِ الْمَطَرِ مِنْ سَطْحِهِ إِلَى سَطْحِهِ لِيُنْزَلَ إِلَى الطَّرِيقِ مِثْلًا بِشَرَطِ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ مَمَرٌ لِلطَّرِيقِ غَيْرِ سَطْحِ الْجَارِ أَوْ مَاءِ النَّهْرِ أَوْ الْعَيْنِ لِيَجْرِيَ مِنْ أَرْضِهِ إِلَى أَرْضِهِ ثُمَّ إِنْ مَلَكَ الْمَجْرَى أَجْرَى فِيهِ مَا شَاءَ وَكَذَا إِنْ مَلَكَ حَقَّ الْإِجْرَاءِ فَقَطْ لَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَيَّدَ بِشَيْءٍ أَوْ بِمِقْدَارٍ فَلَا يَتَعَدَّاهُ (وَالْقَاءُ الثَّلْجِ) مِنْ سَطْحِهِ (فِي مِلْكِهِ) غَيْرِ السَّطْحِ (عَلَى مَالٍ) فَيَكُونُ فِي مَعْنَى

قوله: (عَلَى إِجْرَاءِ الْمَاءِ) وَمِنَ الصَّلَاحِ عَلَى إِخْرَاجِ مِيزَابٍ إِلَى مِلْكٍ غَيْرِهِ اهـ ع ش. ٥. قوله: (أَيِ: مَاءِ الْمَطَرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (ثُمَّ) فِي التَّهْيِئَةِ وَالْمُعْنَى وَقَوْلُهُ: (غَيْرِ سَطْحِ الْجَارِ) لَعَلَّ الثَّرَادَ بِالْجَارِ هُنَا جِنْسُ الْجَارِ لَا خُصُوصُ الْجَارِ الَّذِي صَالَحَهُ بِالْفِعْلِ عَلَى ذَلِكَ. ٥. قوله: (أَوْ مَاءِ النَّهْرِ الْخ) عَطَفَ عَلَى مَاءِ الْمَطَرِ. ٥. قوله: (مِنْ أَرْضِهِ) أَيِ: الْجَارِ (إِلَى أَرْضِهِ) أَيِ: الْمُصَالِحِ. ٥. قوله: (ثُمَّ إِنْ مَلَكَ الْمَجْرَى الْخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرَحَهُ وَإِنْ صَالَحَهُ غَيْرُهُ بِمَالٍ لِيَجْرِيَ نَهْرًا فِي أَرْضِهِ فَهُوَ تَمْلِكُ لَهُ أَيِ لِلْمُصَالِحِ لِمَكَانِ النَّهْرِ بِخِلَافِ الصَّلَاحِ عَنْ إِجْرَاءِ الْمَاءِ عَلَى السَّقْفِ وَعَنْ فَتْحِ بَابٍ إِلَى دَارِ الْجَارِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَلَيْسَ تَمْلِكًا لَشَيْءٍ مِنَ السَّقْفِ وَالدَّارِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ تَكَلَّمَا عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْمِلْكِ فِي الْأَوَّلَى وَفِيمَا لَوْ صَالَحَ عَنْ فَتْحِ بَابٍ فِي السَّكَّةِ وَبَيَّنَّ عَدَمَهُ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ وَمُشْتَرِي حَقَّ إِجْرَاءِ النَّهْرِ فِيهِمَا أَيِ: فِي السَّقْفِ وَالدَّارِ كَمُشْتَرِي حَقَّ الْبِنَاءِ عَلَيْهِمَا فِي أَنَّ الْعَقْدَ لَيْسَ بِنِعَاءٍ مَخْصُصًا وَلَا إِجَارَةً مَخْصُصَةً بَلْ فِيهِ شَائِبَةٌ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ فِي تَغْيِيرِهِ بِالنَّهْرِ تَجَوُّزٌ؛ لِأَنَّ إِجْرَاءَ مَائِهِ لَا يَأْتِي فِي السَّقْفِ وَلَوْ قَالَ فِيهَا أَيِ: فِي الْأَرْضِ لَسَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْتَهَى وَفِيهِ بَيَانٌ لِمَا يَخْصُلُ بِهِ مِلْكُ الْمَجْرَى فِي الْمُصَالَحَةِ عَلَى الْإِجْرَاءِ وَمَا لَا يَخْصُلُ بِهِ ذَلِكَ وَبَيَانٌ أَنَّ الصَّلَاحَ عَلَى إِجْرَاءِ الْمَاءِ عَلَى السَّطْحِ قَدْ يَكُونُ فِيهِ شَوْبُ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ وَكَلَامُ الشَّارِحِ لَا يُفِيدُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ هُنَا ثُمَّ إِنْ مَلَكَ الْمَجْرَى الْخَ إِنَّمَا يُنَاسِبُ مَسْأَلَةَ إِجْرَاءِ مَاءِ النَّهْرِ وَالْعَيْنِ فِي الْأَرْضِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ الْآتِي فَيَكُونُ فِي مَعْنَى الْإِجَارَةِ قَدْ يَوْهَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا إِجَارَةً فَإِنَّهُ رَاجِعٌ لِهَذَا أَيْضًا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ وَيُشْتَرَطُ بَيَانُ السُّطُوحِ الْخَ كَمَا أَنَّهُ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَالْقَاءُ الثَّلْجِ فِي مِلْكِهِ عَلَى مَالٍ وَمَا أَوْهَمَهُ فِي هَذَا مُوَافِقُ لُظَاهِرِ قَوْلِ الرُّوْضِ فَرَعَ الْمُصَالَحَةَ عَنْ قَضَاءِ الْحَاجَةِ وَطَرَحَ الْقِمَامَةَ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ إِجَارَةً بِشَرْطِهَا اهـ. لَكِنْ فِي شَرْحِهِ عَقِبَ ذَلِكَ مَا نَصَّهُ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ عَقْدٌ فِيهِ شَائِبَةٌ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ أَوْ يُقَالَ بَيْعٌ بِشَرْطِهِ أَوْ إِجَارَةٌ بِشَرْطِهَا اهـ وَلَيْسَ فِي هَذَا تَعَرُّضٌ لِمِلْكٍ غَيْرِ أَوْ عَدَمُهُ اهـ س م. ٥. قوله: (عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ) هَلِ الْإِطْلَاقُ هُنَا مَجْمُولٌ عَلَى الْعُمُومِ كَمَا يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَيَّدَ الْخَ وَالظَّاهِرُ نَعَمْ.

قوله (لَشَيْءٍ): (فِي مِلْكِهِ) أَيِ: الْمُصَالِحِ مَعَهُ اهـ مُعْنَى.

بِمَا صَرَفَهُ عَلَى الْإِجْرَاءِ وَبَيَّنَّ أَجْرَةَ عَمَلِهِ كَأَسْتِجَارِهِ الْأَجْرَاءَ لَكِنْ قَدْ يُنْتَعَى قَوْلُهُ: لَأَنَّهُ عَمِلَ طَائِعًا بَأَنَّهُ لَا طَمَعٌ مَعَ عَدَمِ ذِكْرِ شَيْءٍ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ. ٥. قوله: (ثُمَّ إِنْ مَلَكَ الْمَجْرَى الْخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرَحَهُ وَإِنْ صَالَحَهُ غَيْرُهُ بِمَالٍ لِيَجْرِيَ نَهْرًا فِي أَرْضِهِ فَهُوَ تَمْلِكُ لَهُ أَيِ لِلْمُصَالِحِ لِمَكَانِ النَّهْرِ بِخِلَافِ الصَّلَاحِ عَنْ

الإجارة فيصَحُّ بلفظها ويُعْتَقَرُ الجهلُ بقدرِ ذلكِ لِيَعْتَدِرَ معرفته ويُسْتَرْطُ بَيَانُ السُّطُوحِ الذي يجري عليه الماءُ والمَجْرَى بعَيْنِهِ؛ لأنَّ ماءَ المَطَرِ يَقِلُّ بِصِغَرِهِ وَيَكْثُرُ بِكِبَرِهِ والذي يجري إليه وقوَّته وضعفه فإنَّه قد لا يَحْمِلُ إلا قَلِيلَ الماءِ وخرج بماءِ المَطَرِ ماءَ الغَسَالَةِ فلا يجوزُ الصُّلْحُ على إجرائها بمالٍ في أرضٍ أو سطحٍ وماءِ نَحْوِ النهرِ من سطحٍ إلى سطحٍ للجهلِ بذلك

• قَوْلُهُ: (فَيَصِحُّ) أي: الصُّلْحُ على إخراجِ الماءِ وإلقاءِ التَّلَجِ (بِلَفْظِهَا) أي: الإجارة أي: كما يَصِحُّ بلفظِ الصُّلْحِ وكذا بلفظِ البَيْعِ كما يَأْتِي. • قَوْلُهُ: (بِقَدْرِ ذَلِكَ) أي الماءِ والتَّلَجِ. • قَوْلُهُ: (وَيُسْتَرْطُ) إلى الفرعِ في الْمُغْنِي إلا قَوْلَهُ والمَجْرَى بعَيْنِهِ وقَوْلُهُ وماءِ نَحْوِ إلى لِلْجَهْلِ. • قَوْلُهُ: (الذي إلخ) قَضَيْتُهُ أَنَّ السُّطُوحَ مُفْرَدٌ كَالسُّطْحِ اهـ بَضْرِي. • قَوْلُهُ: (يَجْرِي عَلَيْهِ) أي: مِنْهُ أي: أو يُلْقَى مِنْهُ التَّلَجُ وإِنَّمَا تَرَكَهُ لِيَعْلَمَهُ مِنَ الْأَوَّلِ اهـ كُرْدِيَّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيُسْتَرْطُ مَعْرِفَةُ السُّطْحِ الذي يَجْرِي مِنْهُ الماءُ سَوَاءً كَانَ يَبِيعُ أو إجارةً أو إعارَةً اهـ. • قَوْلُهُ: (وَالْمَجْرَى إلخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ نَحْوُ الْمِزَابِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَظُمَ ارْتِفَاعُهُ مَثَلًا نَزَلُ الماءُ بِقُوَّةٍ فَيَحْصُلُ الْخَلْلُ فِي السُّطُوحِ الْأَسْفَلِ. • قَوْلُهُ: (بِصِغَرِهِ) أي: السُّطُوحِ. • قَوْلُهُ: (والذي يَجْرِي إلخ) أي وَيَبَيِّنُ السُّطُوحِ الذي إلخ. • قَوْلُهُ: (ماءُ الغَسَالَةِ) أي: لِلْيَابِ أو الْأَوَانِي. • قَوْلُهُ: (فَلَا يَجُوزُ الصُّلْحُ إلخ) وَفَاقًا لِلْمَنْهَجِ. • قَوْلُهُ: (بِمَالٍ) أي: وَأَمَّا بَدْوَنَهُ فَيَصِحُّ وَيَكُونُ إِعَارَةً لِلأَرْضِ التي يَصِلُ إِلَيْهَا الماءُ وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (عَلَى إِجْرَائِهَا) الْأَوَّلَى وَإِجْرَائِهِ أَي: مَاءِ الغَسَالَةِ. • قَوْلُهُ: (وَمَاءِ نَحْوِ النهرِ إلخ) عَظُمَ عَلَى مَاءِ الغَسَالَةِ أي فَلَا يَجُوزُ الصُّلْحُ على إِجْرَائِهِ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ الظَّاهِرِ. • قَوْلُهُ: (مِنْ سَطْحٍ إِلَى سَطْحٍ) قَضَيْتُهُ جَوَازَ إِجْرَاءِ مَاءِ النهرِ مِنْ سَطْحٍ إِلَى أَرْضٍ اهـ ع ش.

إِجْرَاءِ الماءِ عَلَى السَّقْفِ وَعَنْ فَتْحِ بَابٍ إِلَى دَارِ الْجَارِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَلَيْسَ تَمْلِيكًا لِشَيْءٍ مِنَ السَّقْفِ وَالدَّارِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْمِلْكِ فِي الْأَوَّلَى وَفِيمَا لَوْ صَالَحَ عَنْ فَتْحِ بَابٍ فِي السَّكَّةِ وَبَيَّنَّ عَدَمَهُ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ وَمُسْتَرِي حَقَّ إِجْرَاءِ التَّهْرِ فِيهِمَا أَي: فِي السَّقْفِ وَالدَّارِ كَمَا مُسْتَرِي حَقَّ الْبِنَاءِ عَلَيْهِمَا فِي أَنَّ الْعَقْدَ لَيْسَ بَيْعًا مَخْصًى وَلَا إِجَارَةً مَخْصَةً بَلْ فِيهِ شَائِئُهُ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ فِي تَعْبِيرِهِ بِالنَّهْرِ تَجُوزُ لِأَنَّ إِجْرَاءَ مَائِهِ لَا يَأْتِي فِي السَّقْفِ وَلَوْ قَالَ فِيهَا أَي: فِي الْأَرْضِ لَسَلِمَ مِنْ ذَلِكَ اهـ. وَفِيهِ بَيَانٌ لِمَا يَخْصُلُ بِهِ مِلْكُ الْمَجْرَى فِي الْمُصَالَحَةِ عَلَى الْإِجْرَاءِ وَمَا لَا يَخْصُلُ بِهِ ذَلِكَ وَبَيَانٌ أَنَّ الصُّلْحَ عَلَى إِجْرَاءِ الماءِ عَلَى السُّطْحِ قَدْ يَكُونُ فِيهِ شَوْبُ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ وَكَلَامُ الشَّارِحِ لَا يُفِيدُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ هُنَا ثُمَّ إِنَّ مِلْكَ الْمَجْرَى إلخ إِنَّمَا يُنَاسِبُ مَسْأَلَةَ إِجْرَاءِ مَاءِ التَّهْرِ وَالْعَيْنِ فِي الْأَرْضِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ الْآتِي فَيَكُونُ فِي مَعْنَى الْإِجَارَةِ قَدْ يَوْهَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا إِجَارَةً فَإِنَّهُ رَاجِعٌ لِهَذَا أَيْضًا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ وَيُسْتَرْطُ بَيَانُ السُّطُوحِ إلخ. كَمَا أَنَّهُ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَإِلْقَاءِ التَّلَجِ فِي مِلْكِهِ عَلَى مَالٍ وَمَا أَوْهَمَهُ فِي هَذَا مُوَافَقَ لظَاهِرِ قَوْلِ الرُّوضِ: (فَرْغُ): الْمُصَالَحَةُ عَنْ قَضَاءِ الْحَاجَةِ وَطَرَحِ الْقِمَامَةِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ إِجَارَةً بِشَرْطِهَا اهـ. لَكِنْ فِي شَرْحِهِ عَقِبَ ذَلِكَ مَا نَصَّهُ الْقِيَاسُ أَنَّ يُقَالَ عَقْدٌ فِيهِ شَائِئُهُ بَيْعٍ وَإِجَارَةٍ أَوْ يُقَالَ بَيْعٌ بِشَرْطِهِ أَوْ إِجَارَةٌ بِشَرْطِهَا اهـ. وَلَيْسَ فِي هَذَا تَعَرُّضٌ لِمِلْكِ عَيْنٍ أَوْ عَدَمِهِ.

مع عَدَم مَسِّ الحاجةِ إليه وإن أطالَ البُلُقيني في النزاع في ذلك واختارَ خلافَه ويقولِي غير السُّطْحِ إلقاءَ الثلجِ على السُّطْحِ فلا يجوزُ لَعَدَمِ الحاجةِ إليه مع ما فيه مِنَ الضررِ الظاهرِ وفيما إذا أُذِنَ في إجراءِ الماءِ في أرضِه بمالٍ إن كان بصيغةِ عقدٍ إجارةٍ وجبَ بَيانُ محلِّ السَّاقِيَةِ وطولِها وعرضِها وعمقِها وكذا قدرُ المُدَّةِ إن دُكِرَتْ

هـ فَوُدَّ: (مع عَدَمِ مَسِّ الحاجةِ إلخ) أي: وماءَ المطرِ وإن كان مَجْهُولاً إلا أَنَّهُ تَدْعُو الحاجةُ إِلَيْهِ فَهُوَ عَقْدٌ جَوِزٌ لِلْحَاجَةِ كَمَا قالوه اهـ رَشِيدِي. هـ فَوُدَّ: (وإن أطالَ البُلُقيني إلخ) وفي النِّهَايَةِ ما حَاصِلُهُ الجَمْعُ بِحَمْلِ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ على ما إذا لم يُبَيَّنْ قدرُ ما يُصَبُّ فلا يُخَالِفُهُ قولُ البُلُقيني بِالصَّحَّةِ فيما إذا بَيَّنَّ قدرَ الجاري إذا كان على السُّطْحِ ومَوْضِعَ الجَرَيَانِ إذا كان على الأرضِ اهـ قَلِيوبِي عِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ م ر واغْتَرَضَهُ البُلُقيني إلخ هَذَا في الحَقِيقَةِ تَقْيِيدٌ لِكَلَامِ الشَّيْخَيْنِ لا اغْتِرَاضٌ؛ إذْ كَلَامُهُمَا مَقْرُوضٌ في الماءِ المَجْهُولِ الذي هو الغَالِبُ كَمَا يُصَرِّحُ به تَغْلِيلُهُمَا الماءَ فَهُمَا جَارِيَانِ على الغَالِبِ اهـ. هـ فَوُدَّ: (في ذَلِكَ) أي: في ماءِ الغَسَالَةِ إلخ مُعْنِي وَنِهَايَةُ. هـ فَوُدَّ: (فَلا يَجوزُ إلخ) أي: الصُّلْحُ عَلَيْهِ بِمَالٍ وَفَاقاً لِلنِّهَايَةِ وَالْمُنْهَجِ.

هـ فَوُدَّ: (وفيما إذا إلخ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَجِبَ إلخ فَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ فِيهِ تَقْدِيمَ مَعْمُولِ الجَوَابِ على أَدَاةِ الشَّرْطِ فَلَوْ حَذَفَ قَوْلُهُ إِنْ كَانَ أَوْ أُبْدِلَ أَدَاةُ الشَّرْطِ بِالْوَاوِ لَسَلِمَ عِبَارَةُ الْمُعْنِي ثُمَّ إِنْ عَقَدَ على الأوَّلِ أي: لإجراءِ الماءِ بصيغةِ الإجارةِ فلا بُدَّ من بَيَانِ مَوْضِعِ الإجراءِ وَبَيَانِ طَوْلِهِ وَعَرْضِهِ وَعُمُقِهِ وَقَدْرِ المُدَّةِ إِنْ كَانَتْ الإجارةُ مُقَدَّرَةً بِهَا وَإِلَّا فَلا يُشْتَرَطُ بَيَانُ قَدْرِهَا اهـ وهي وَاضِحَةٌ. هـ فَوُدَّ: (إِنْ كَانَ إلخ) أي: كان الإذْنُ مُلَابِسًا (بصيغةِ إلخ) مُلَابِسَةً الكَلْمِيِّ بِجُزْئِيَّةٍ. هـ فَوُدَّ: (وَجِبَ بَيَانُ إلخ) ولا حَاجَةَ في العَارِيَةِ إلى بَيَانٍ؛ لِأَنَّهُ يَرْجِعُ مَتَى شَاءَ والأَرْضُ تَحْمِلُ ما تَحْمِلُ وَلَيْسَ لِلْمُسْتَحَقِّ في المَوَاضِعِ كُلِّهَا دُخُولُ الأرضِ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ مَالِكِهَا إِلَّا لِتَنْقِيةِ التَّهْرِزِ وَعَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ أَرْضِهِ ما يُخْرِجُهُ مِنَ التَّهْرِزِ تَقْرِيفًا لِمِلْكِهِ غَيْرِهِ وَلَيْسَ مَنْ إِذْنٌ لَهُ في إجراءِ المطرِ على السُّطْحِ أَنْ يَطْرَحَ الثَّلْجَ عَلَيْهِ وَلَا أَنْ يَتْرَكَ الثَّلْجَ حَتَّى يَذُوبَ وَيَسِيلَ إِلَيْهِ وَمَنْ إِذْنٌ لَهُ في إلقاءِ الثَّلْجِ لا يُجْزِي المطرَ ولا غَيْرَهُ اهـ مُعْنِي. زادَ النِّهَايَةُ قالَ العَبَّادِيُّ ولو إِذْنٌ صَاحِبِ الدَّارِ لِإِنْسَانٍ في حَفْرِ بئرٍ تَحْتَ دارِهِ ثُمَّ باعَهَا كانَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَرْجِعَ كَالْبَائِعِ قالَ الأَذْرَعِيُّ وَهَذَا صَحِيحٌ مُطَرِّدٌ في كُلِّ حَقْوِقِ الدَّارِ كَالْبِنَاءِ عَلَيْهَا بِإِعَارَةٍ أَوْ إجارةٍ انْقَضَتْ فَيَنْبُتُ لِلْمُشْتَرِي ما يَنْبُتُ لِلْبَائِعِ انْتَهَى ولو بَنَى على سَطْحِهِ بَعْدَ العَقْدِ ما يَمْنَعُ نُفُودَ ماءِ المطرِ نَقْبَهُ الْمُشْتَرِي والمُسْتَأْجِرُ لا المُسْتَعِيرُ ولا يَجِبُ على مُسْتَحَقِّ إجراءِ الماءِ في مِلْكِهِ غَيْرِهِ مُشَارَكَتُهُ في العِمَارَةِ لَهُ إِذَا انْتَهَدَمَ ولو بِسَبَبِ الماءِ اهـ. هـ فَوُدَّ: (وكذا قدرُ المُدَّةِ إلخ) التَّقْيِيدُ بِقَوْلِهِ إِنْ دُكِرَتْ أي المُدَّةُ يَنْقُضِي أَنَّهُ يَجوزُ عَدَمُ ذِكْرِهَا مع

هـ فَوُدَّ: (وكذا قدرُ المُدَّةِ إِنْ دُكِرَتْ) التَّقْيِيدُ بِقَوْلِهِ إِنْ دُكِرَتْ أي المُدَّةُ يَنْقُضِي أَنَّهُ يَجوزُ عَدَمُ ذِكْرِهَا مع أَنَّ الفَرَضَ أَنَّ الإذْنَ بصيغةِ عَقْدِ الإجارةِ وهو كذلك قالَ في الرُّوضِ وإن اسْتَأْجَرَهَا أي: الأرضَ لإجراءِ الماءِ فِيهَا وَجِبَ بَيَانُ مَوْضِعِ السَّاقِيَةِ إلى أَنَّ قالَ وَقَدَرَ المُدَّةُ قالَ في شَرْحِهِ إِنْ كَانَتْ الإجارةُ مُقَدَّرَةً بِهَا وَإِلَّا فَلا يُشْتَرَطُ بَيَانُ قَدْرِهَا كَنْظِيرُهُ فيما مرَّ في بَيْعِ حَقِّ البِنَاءِ اهـ. وقد تَقَدَّمَ عَنْهُ في بَيْعِ حَقِّ البِنَاءِ أَنَّهُ إِنْ أَقْبَتْ بَوَقْتٍ فَلا يَتَأَبَّدُ وَيَتَعَيَّنُ لَفْظُ الإجارةِ اهـ. وحَاصِلُهُ أَنَّهُ مع لَفْظِ الإجارةِ يَجوزُ التَّأْيِيدُ والتَّاقِيتُ وَأَنَّ

وَكُونُ السَّاقِيَةِ مَحْفُورَةً فِيمَا إِذَا اسْتَأْجَرَ لِإِجْرَاءِ الْمَاءِ فِي سَاقِيَةٍ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ لَا يَمْلِكُ الْحَفَرَ
أَوْ عَقْدَ بَيْعٍ فَإِنْ قَالَ بَعْتُكَ إِجْرَاءَ الْمَاءِ أَوْ حَقَّ مَسِيلِهِ فَكَبَيْعٍ حَقَّ الْبِنَاءِ فِيمَا مَرٌّ أَوْ مَسِيلُهُ أَوْ
مَجْرَاهُ مَلِكٌ مَحَلُّ الْجَرَيَانِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْأَصْحَابِ فَيُشْتَرَطُ بَيَانُ طَوْلِهِ وَعَرْضُهُ لَا عُمْقَهُ
وَلَوْ صَالَحَهُ عَلَى أَنْ يَسْقِيَ زَرْعَهُ مِنْ مَائِهِ لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ وَإِنْ مَلَكَ فَإِنَّمَا يَمْلِكُ مِنْهُ
الْمَوْجُودُ لَا مَا يَبِيعُ فَالْحِيلَةُ يَبِيعُ قَدِيرٌ مِنَ النَّهْرِ لِيَكُونَ الْمَاءُ تَابِعًا وَقَوْلُهُ فِي مِلْكِهِ الْحَقُّ بِهِ الْمُتَوَلَّى

أَنَّ الْغَرَضَ أَنَّ الْإِذْنَ بِصِغَةِ عَقْدِ الْإِجَارَةِ وَهُوَ كَذَلِكَ قَالَ فِي الرُّوضِ وَإِنْ اسْتَأْجَرَهَا أَيُّ: الْأَرْضِ
لِإِجْرَاءِ الْمَاءِ فِيهَا وَجَبَ بَيَانُ مَوْضِعِ السَّاقِيَةِ إِلَى أَنْ قَالَ وَقَدَرِ الْمُدَّةَ قَالَ فِي شَرْحِهِ إِنْ كَانَتْ الْإِجَارَةُ
مُقَدَّرَةً بِهَا وَإِلَّا فَلَا يُشْتَرَطُ بَيَانُ قَدَرِهَا كَنَظِيرِهَا فِيمَا مَرٌّ فِي بَيْعِ حَقِّ الْبِنَاءِ انْتَهَى وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنْهُ فِي بَيْعِ حَقِّ
الْبِنَاءِ أَنَّهُ إِنْ أَقْتَبَوْقَتْ فَلَا يَتَأَبَّدُ وَيَتَعَيَّنُ لَفْظُ الْإِجَارَةِ انْتَهَى وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ مَعَ لَفْظِ الْإِجَارَةِ يَجُوزُ التَّأْيِيدُ
وَالْتَّاقِيَةُ وَأَنَّ التَّأْيِيدَ يَكُونُ مَعَ صِغَةِ الْإِجَارَةِ وَغَيْرِهَا وَالتَّاقِيَةُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ صِغَةِ الْإِجَارَةِ أَوْ سَمِ
وَمَرٌّ أَيْفًا عَنِ الْمُعْنَى مِثْلُ مَا ذَكَرَهُ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ وَظَاهِرُ النَّهَايَةِ اشْتِرَاطُ التَّرْقِيَةِ مَعَ لَفْظِ الْإِجَارَةِ
وَحُطَّاهُ مَرَّ الرِّشِيدِي وَأَوَّلُهُ عَشْرُ بَتَّائِيلَ بَعِيدٍ. قَوْلُهُ: (وَكُونُ السَّاقِيَةِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بَيَانُ الْخ
وَقَوْلُهُ فِيمَا إِذَا اسْتَأْجَرَ الْخ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَجَبَ الْخ. قَوْلُهُ: (أَوْ عَقْدَ بَيْعٍ) عَطَفَ عَلَى عَقْدِ إِجَارَةِ الْخ.

قَوْلُهُ: (فِيمَا مَرٌّ) أَيُّ بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ قَالَ بَعْتُهُ لِلْبِنَاءِ أَوْ بَعْتُ حَقَّ الْبِنَاءِ الْخ. قَوْلُهُ: (كَلَامُ
الْأَصْحَابِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى كَلَامُ الْكِفَايَةِ أ. قَوْلُهُ: (لَا عُمْقَهُ) لِأَنَّهُ مَلِكٌ الْقَرَارُ أَوْ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَلَوْ
صَالَحَهُ الْخ) وَلَوْ صَالَحَهُ عَلَى قَضَاءِ الْحَاجَةِ مِنْ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ طَرَحِ قُمَامَةٍ وَلَوْ زَيْلًا فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ عَلَى
مَالٍ فَهُوَ عَقْدٌ فِيهِ شَائِئَةٌ يَبِيعُ وَإِجَارَةٌ وَكَذَا الْمُصَالَحَةُ عَلَى الْمَبِيتِ عَلَى سَقْفٍ غَيْرِهِ أ. مُعْنَى. زَادَ النَّهَايَةُ
وَلِلمُشْتَرِي الدَّارِ مَا لِيَابِئِهَا مِنْ إِجْرَاءِ الْمَاءِ لَا الْمَبِيتِ أ. قَالَ عَشْرُ وَقَوْلُهُ مَرَّ وَطَرَحِ قُمَامَةٍ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَ
هَذَا وَبَيْنَ عَدَمِ صِحَّةِ الصُّلْحِ عَلَى مَاءِ الْغُسَالَةِ أَنَّ الْإِحْتِيَاجَ إِلَى إِلْقَاءِ الْقُمَامَاتِ أَشَدُّ مِنْهُ إِلَى إِخْرَاجِ مَاءِ
الْغُسَالَةِ وَقَوْلُهُ مَرَّ لَا الْمَبِيتِ لَعَلَّ وَجْهَ ذَلِكَ شِدَّةُ اخْتِلَافِ أَحْوَالِ النَّاسِ فَقَدْ لَا يَرْضَى صَاحِبُ السُّطْحِ
بَنُومٍ غَيْرِ الْبَائِعِ عَلَى مِلْكِهِ لِعَدَمِ صَلَاحِ الْمُشْتَرَى مِنْهُ بِحَسَبِ مَا يَعْتَقِدُهُ صَاحِبُ الْمِلْكِ أ. قَوْلُهُ: (عَلَى
أَنْ يَسْقِيَ زَرْعَهُ الْخ) أَيُّ عَلَى مَالٍ بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ. قَوْلُهُ: (الْحَقُّ بِهِ) إِلَى الْفَرْعِ جَزَمَ بِهِ الْمُعْنَى مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ
وَكَذَا النَّهَايَةُ إِلَّا أَنَّهُ عَزَاهُ لِمُسْلِمٍ فِي التَّقْرِيبِ.

التَّأْيِيدَ يَكُونُ مَعَ صِغَةِ الْإِجَارَةِ وَغَيْرِهَا وَالتَّاقِيَةُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ صِغَةِ الْإِجَارَةِ. قَوْلُهُ: (مِلْكٌ مَحَلُّ
الْجَرَيَانِ) تَقَدَّمَ فِيمَا إِذَا قَالَ بَعْتُكَ رَأْسَ الْجِدَارِ لِلْبِنَاءِ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ بِهِ عَيْنًا بَلْ مَنَفَعَةٌ وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ
الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا لَا يُقَالُ الْفَرْقُ أَنَّ تَقْيِيدَهُ بِقَوْلِهِ لِلْبِنَاءِ تَصَرُّفٌ عَنِ الْمِلْكِ وَإِلَّا لَمْ يُقَيَّدَ بِالْبِنَاءِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ
صَرَحُوا بِمَا يُقَيَّدُ أَنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ الْجِدَارِ لَا يَمْلِكُ عَيْنًا وَإِنْ لَمْ يُقَيَّدَ بِالْبِنَاءِ فَقَدْ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَقَبَ
قَوْلِ الرُّوضِ فَإِنْ بَاعَهُ حَقَّ الْبِنَاءِ أَوْ الْعُلُوَّ لِلْبِنَاءِ عَلَيْهِ بِمَنْ مَعْلُومٍ اسْتَحَقَّهُ أَيُّ: حَقَّ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ مَا نَصَّهُ
بِخِلَافِ مَا لَوْ بَاعَهُ وَشَرَطَ أَنْ لَا يَبْنِي عَلَيْهِ أَوْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْبِنَاءِ عَلَيْهِ لَكِنْ لِلْمُشْتَرَى أَنْ يَنْتَفِعَ بِمَا عَدَاهُ مِنْ

وغيره الوقف أي: إذا كان النظر للموقوف عليه والمؤجر لكن يشترط التأقيت ووجود ساقية فيها محفورة؛ لأنه لا يملك إحداث حفرة فيها.

(فرغ) باع داراً يضرب ماءً ميزابها في عرصة بجنيها ثم باع العرصة فللمشتري منه إن كان مستنده اجتماعهما في ملك البائع بخلاف ما إذا كان سابقاً على الاجتماع؛ لأنه يوجب كون ذلك من حقوق الدار فيمنع المشتري من المنع ولو كان جماعة يمترون إلى أملاكهم في وسط ملك إنسان فطلبوا منه أن يقر لهم بحقوقهم ويشهد عليه به لزمه ذلك وله أن يمتنع حتى يقرروا أنه شريكهم خوفاً من أن ينكروه المشاركة تمسكاً بأن يذهب باقية عليه بالمرور فيه وإنما لم يلزم مديناً إسهاده طلبه منه دائته كما قطعوا به؛ لأن الطروق هنا في ملك الغير يؤدي إلى إنكاره غالباً بخلاف الدين ولو خرجت أغصان أو عروق شجرته أو مال جداره

□ قوله: (الوقف إلخ) عبارة النهاية الأرض الموقوفة قال ع ش أي: أو السطح أخذاً مما يأتي اه.
 □ قوله: (لكن إلخ) راجع للوقف أيضاً. □ قوله: (بشروط التأقيت) لأن الأرض غير مملوكة فلا يملكه العقد عليها مطلقاً نهائياً ومغني. □ قوله: (والمؤجر) أي: الأرض المستأجرة نهائياً ومغني. □ قوله: (فيها) أي: في الأرض الموقوفة والمستأجرة مغني ونهائية. □ قوله: (لأنه) أي: المصالح. □ قوله: (لا يملك إحداث حفرة إلخ) كأنه احتراز به عما إذا أذن المالك في ذلك أي: أو كان ما استؤجر له الأرض يتوقف على الحفر فليراجع اه رشدي. □ قوله: (باع داراً إلخ) يظهر أن بيعها ليس بقيد وإنما المدار على بيع العرصة. □ قوله: (للمشتري) أي: للعرصة. □ قوله: (منفعة) أي: منع مشتري الدار. □ قوله: (منه) أي: من الصب وكذا ضمير مستنده وكان وإشارة ذلك. □ قوله: (بخلاف ما إذا كان سابقاً إلخ) هل مثله ما إذا جهل مستند الصب قياس نظائره نعم فليراجع. □ قوله: (لأنه) أي: السابق. □ قوله: (المشتري) نائب فاعل فيمنع. □ قوله: (يمترون إلى أملاكهم) أي: على سبيل الاستحقاق اه سيد عمر. □ قوله: (عليه به) أي على الإقرار بحقوقهم. □ قوله: (المشاركة) بدل من ضمير التصب. □ قوله: (طلبه منه دائته) نعت إسهاده.
 □ قوله: (به) أي: بعدم اللزوم. □ قوله: (في ملك لغير) خبر أن. □ قوله: (يؤدي إلخ) خبر ثان لها ومن ذكر المسبب بعد السبب ويحتمل أن الأول نعت للطروق أو بدل من هنا. □ قوله: (لأن الطروق إلخ) هذا الفرق على فرض تسليمه إنما يظهر بالنسبة إلى قوله وله أن يمتنع إلخ لا بالنسبة لما قبله. □ قوله: (ولو خرجت) إلى قوله: (خلاقاً) في المغني إلا قوله: (أو ما يستحق) إلى (أجبره) وفي النهاية إلا قوله: (بناءً) إلى (أجبره). □ قوله: (أو مال جداره إلخ) ومنه مثل جدار بعض أهل السكة المنسدة إليها فلغير مالك الجدار هدمه وإن كانت السكة مشتركة بين مالك الجدار وبين الهادم اه ع ش.

مكت وغيره كما صرح به الشبكي تبعاً للماوردي اه. فإن قوله (أو لم يتعرض للبناء إلخ) كالصريح في أنه مع عدم التقييد بالبناء لا يملك عيناً وبدل عليه قوله (لكن للمشتري إلخ) إذ لو ملك انتفع بالبناء أيضاً اللهم إلا أن يفرق بأن تخصيص البيع بنحو الرأس قرينة على عدم إرادة العين.

إلى هواءٍ مُشْتَرَكٍ بينه وبين جاره أو ما يَسْتَحِقُّ جازه مُنْفَعَتَهُ بناءً على أنه يُخَاصِمُ وسيأتي ما فيه في الإجارة وإن رضي مالك العين أَجْبَرَهُ على تحويلها عنه فإن امتنع ولم يُمكن تحويلها فله قطعها وهذمه ولو بلا إذن حاكم خلافاً لابن الرُّفْعَةِ ولو أوقد تحتها ناراً فاحتَرَقَتْ لم يضمنها على ما قاله البَغَوِيُّ ويتعيَّنُ حملُه على ما إذا لم يَقْصُرْ كأن عَرَضَتْ ريحٌ أو صَلَتْها إليها ولم يُمكنه طفؤها ولو اختلفا في ممرٍّ وميزابٍ ومَجْرَى ماءٍ ونحوها في ملك الغير أحوالُ إعارَةٍ أو إجارةٍ أو بيعٍ مُؤَبَّدٍ فإن عِلِمَ ابتداءَ حَدُوثِهِ في ملكه صُدِّقَ المالكُ أنه لا حقٌّ للآخر في ذلك

□ فَوُدَّ: (إلى هواءٍ مُشْتَرَكٍ) بالإضافة وتَرْكُها عبارةٌ المُعْنَى والنهاية إلى هواءٍ ملكه الخاص أو المُشْتَرَكِ اهـ. □ فَوُدَّ: (إلى هواءٍ مُشْتَرَكٍ بينه وإلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ حُكْمُ الْمُخْتَصِّصِ بِالْأَوَّلَى وَيَتَّبَعِي أَنْ يُنْظَرَ فِيمَا لَوْ إِذِنْ الْجَارُ أو الشريك في تَمْشِيَةِ الْأَغْصَانِ في الهواءِ الْمُخْتَصِّصِ أو المُشْتَرَكِ حَتَّى انْتَشَرَتْ ثُمَّ أَرَادَ الرَّجُوعَ فَهَلْ يَأْتِي فِيهِ نَظِيرٌ مَا يَأْتِي فِي الْعَارِيَةِ مِنَ التَّخْيِيرِ حَتَّى يَمْتَنِعَ الْقَطْعُ في صورة الشريك الظاهر نَعَمْ ما لم يَظْهَرْ نَقْلٌ بِخِلَافِهِ نَعَمْ لَا يَأْتِي هُنَا التَّبَقُّيَةُ بِالْأُجْرَةِ لِامْتِنَاعِهَا في الهواءِ المُجَرَّدَ فَيَبْقَى في الشريك التَّمَلُّكُ بِالْقِيَمَةِ فَقَطْ إِنْ لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ مَانِعٌ شَرْعِيٌّ وَفِي الْجَارِ هُوَ أو الْقَطْعُ وَغُرْمُ الْأَرْضِ فَلْيُحَرَّرْ اهـ سَيَذْهَبُ عَمْرُ.

□ فَوُدَّ: (أو ما يَسْتَحِقُّ) إلخ) عَطَفَ عَلَى مُشْتَرَكٍ إلخٍ خِلَافاً لِمَا يَوْهَمُهُ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمْرَ الْآتِيَةِ مِنَ الْوَضْفِيَّةِ وَالْإِفْكَانِ الْمُنَاسِبِ إِسْقَاطُهُ مِنْ قَوْلِهِ أو ما يَسْتَحِقُّ إلخ. □ فَوُدَّ: (مَنْفَعَتُهُ) أي: فَقَطْ. □ فَوُدَّ: (بناءً على أنه إلخ) الظاهرُ كَمَا فِي النِّهَايَةِ أَنَّهُ كَذَلِكَ وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يُخَاصِمُ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ حَيْثُ شَغَلَ الْهَوَاءُ الَّذِي اسْتَحَقَّ مَنْفَعَتَهُ كَمَا لَوْ دَخَلَ شَخْصٌ الدَّارَ الْمُؤَجَّرَةَ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ لِلْمُسْتَأْجِرِ مِنْهُ مُطْلَقاً وَإِنْ أَدَّى إِلَى دَفْعِهِ بِمَا يَدْفَعُ الصَّائِلُ اهـ سَيَذْهَبُ عَمْرَ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّ مُسْتَحِقَّ مَنْفَعَةِ الْمَلِكِ بَوْصِيَّةٌ أو وَقْفٌ أو إجارةٌ كَمَالِكِ الْعَيْنِ فِي ذَلِكَ صَحِيحٌ وَلَيْسَ مَبْنِئاً عَلَى أَنَّ مَالِكَ الْمَنْفَعَةِ يُخَاصِمُ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ وَلَا يَصِحُّ الصَّلُحُ عَلَى إِنْقَاءِ الْأَغْصَانِ بِمَالٍ؛ لِأَنَّهُ اغْتِيَاضٌ عَنْ مُجَرَّدِ الْهَوَاءِ وَلَا عَنْ اعْتِمَادِهَا عَلَى جِدَارِهِ مَا دَامَتْ رَطْبَةٌ وَانْتِشَارُ الْعُرُوقِ وَمِثْلُ الْجُدْرَانِ كَالْأَغْصَانِ فِيمَا تَقَرَّرَ وَمَا يَثْبُتُ بِالْعُرُوقِ الْمُتَنَشِّرَةِ لِمَالِكِهَا لَا لِمَالِكِ الْأَرْضِ الَّتِي فِيهَا اهـ. □ فَوُدَّ: (على أنه) أي: مُسْتَحِقُّ الْمَنْفَعَةِ فَقَطْ. □ فَوُدَّ: (وإن رضي مالك العين) أي: فَقَطْ غَايَةً لِقَوْلِهِ أَجْبَرَهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى قَوْلِهِ أو ما يَسْتَحِقُّ إلخ.

□ فَوُدَّ: (أَجْبَرَهُ) جَوَابٌ لَوْ. □ فَوُدَّ: (ولو بلا إذن حاكم) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش. □ فَوُدَّ: (ولو أوقد) إلى قَوْلِهِ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي النِّهَايَةِ. □ فَوُدَّ: (وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ إلخ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمْرَ حَتَّى بِالنِّسْبَةِ لِمُسْتَحِقِّ الْقَطْعِ؛ لِأَنَّ الْقَطْعَ يَبْقَى مَعَهُ انْتِفَاعٌ بِمَالِكِهَا بِالْأَغْصَانِ الْمُقْطُوعَةِ بِخِلَافِ الْإِخْرَاقِ اهـ.

□ فَوُدَّ: (أو ما يَسْتَحِقُّ جازه مَنْفَعَتَهُ) اسْتِحْقَاقُ جَارِهِ الْمَنْفَعَةِ صَادِقٌ بِمِلْكِهِ الْعَيْنِ أَيْضاً مِنْ غَيْرِ شَرِكَةٍ فِيهَا وَالْحُكْمُ فِيهِ صَحِيحٌ أَيْضاً فَلَمْ يَلِمْ يَقِيْدُ قَوْلَهُ بِنَاءً إلخٍ حَتَّى لَا يَخْرُجَ مِنْ عِبَارَتِهِ مَالِكُ الْعَيْنِ الْمَذْكُورُ فِي كَلَامِهِمْ وَفِي شَرْحِ م ر وَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّ مُسْتَحِقَّ مَنْفَعَةِ الْمَلِكِ بَوْصِيَّةٌ أو وَقْفٌ أو إجارةٌ كَمَالِكِ الْعَيْنِ فِي ذَلِكَ صَحِيحٌ وَلَيْسَ مَبْنِئاً عَلَى أَنَّ مَالِكَ الْمَنْفَعَةِ يُخَاصِمُ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ وَلَا يَصِحُّ الصَّلُحُ عَلَى إِنْقَاءِ الْأَغْصَانِ بِمَالٍ؛ لِأَنَّهُ اغْتِيَاضٌ عَنْ مُجَرَّدِ الْهَوَاءِ وَلَا عَنْ اعْتِمَادِهَا عَلَى جِدَارِهِ مَا دَامَتْ رَطْبَةٌ

ولا ضِدُّ خصمه أنه يستحق ذلك وكلام البعوي الموهوم بخلاف ذلك من إطلاق تصديق المالك حملة الأذرع على ما إذا عُلِمَ حدوده في زمن ملك هذا المالك. (ولو تنازعا جدارا بين ملكيهما فإن اتَّصلَ ببناء أحدهما بحيث يُعْلَمُ أنهما) بالفتح وزُعِمَ كسرها؛ لأنَّ حيث لا تُضاف إلا إلى جُمْلَةٍ غَفَلَةٌ عن كونها معمولة ليعلم لا لحيث وبفرض كونها معمولة لحيث لا يتغيَّر الكسر؛ لأنَّ الجُمْلَةَ التي تُضاف إليها حيث لا يُشترط ذكر جزئها على أنها قد تُضاف للمفرد (بُنْيَا معًا) بأنَّ دَخَلَ بعض لَبِنٍ كُلِّ منهما في الآخر في زواياه لا أطرافه لإمكان الإحداث فيها بِنَزَع لَبْنَةٍ وإذراج أخرى أو كان عليه عقد أميل من مبدأ ارتفاعه عن الأرض قال في التنبيه وأقره المصنّف في تصحيحه وكذا لو كان مبنيا على تربع أحدهما وسفكه وطوله

قوله: (حملة الأذرع إلخ) وهو الظاهر خلافًا لإطلاق الشارح م رأي: والمُعْنَى تصديق المالك تبعًا للبعوي اهـ ش. قوله: (هذا المالك) أي أو مورثه كما مرَّ عن ع ش. قوله: (بأن دخل) إلى قوله قال في النهاية وإلى المتن في المعنى. قوله: (بعض لبِن إلخ) عبارة النهاية بأنَّ يدخل نصف لَبِنَاتِ الجدارِ المُتَنَازِعِ فيه في جداره الخاص ونصف اللَّبِنَاتِ من جداره الخاص في المُتَنَازِعِ فيه ويظهر ذلك في الزوايا ولا يحصل الرُّجْحَانُ بأنَّ يوجد ذلك في مواضع معدودة من طرف الجدار لإمكان إلخ اهـ. قوله: (بنزع لبنة) أي ونحوها اهـ نهاية. قوله: (في زواياه لا أطرافه) ظاهره يقتضي أنه لا اعتداد به فيها ولو كان في جميعها وفيه شيء يُعْلَمُ بمراجعة الروضة اهـ سيّد عَمَرٌ وقد يَمْنَعُ دَعْوَى الإقتضاء بأنَّ الغالب في الجمع المُعَرَّفِ إرادة الجنس لا الاستغراق عبارة القليوبي بأنَّ دخل جميع أنصاف لَبِنَاتِ طرفِ جدار أحدهما في مُحَاذَاةِ جميع أنصاف لَبِنَاتِ طرفِ الجدار الآخر من كُلِّ جهة ولا يكفي بعض لَبِنَاتِ في طرف أو أكثر اهـ. قوله: (أو كان عليه) أي على الجدار المُتَنَازِعِ فيه. قوله: (أميل) بصيغة الماضي. قوله: (وسفكه إلخ) إنَّ كان يَنَازِلُ للتوزيع فواضح وإنَّ كان المراد بالتوزيع أمرًا آخرَ فليبيِّن ثم رأيت عبارة المُعْنَى ما نصّه ولو كان الجدار مبنيا على تربع أحد الملكين زائدا أو ناقصا بالنسبة إلى ملك الآخر فهو كالمُتَّصِلِ بجدار أحدهما اتصالاً لا يُمكن إحداهُ ذكره في التنبيه وأقره المصنّف في تصحيحه اهـ. وهو يدلُّ لإحتمال الأول اهـ بضري. قوله: (وكذا) إلى قوله: (ومثل إلخ) نقول قال.

وانتشار العروق وميل الجدار كالأغصان فيما تقرر وما يثبت بالعروق المنتشرة لملكها لا لملك الأرض التي هي فيها وحيث تولى نحو القطع بنفسه لم يكن له أجره أي: على القطع وعبارة شرح الرُّوض قال في المطلب وليس له إذا تولى القطع والهدم بنفسه طلب أجره على ذلك اهـ. وقوله إلا إنَّ حكيم إلخ كذا في العباب وغيره وكتب شيخنا الشهاب الرملي بخطه في هامش شرح الرُّوض وفيه إشكال لأنَّ ظاهره وجوب الأجرة بمجرّد حكم الحاكم بالتفريق ولا وجه للوجوب بمجرّد ذلك مع أنَّ الشَّرْعَ حاكم به وإنَّ لم يحكم حاكم به ثم رأيت م استشكله بذلك ومال إلى حملة على ما إذا كان يرى وجوب الأجرة على التفريق.

دون الآخر ومثل ذلك ما لو كان مبنياً على خشبة طرفها في بناء أحدهما فقط (فله اليد) لظهور أماره الملك بذلك فيحلف ويحكم له بالجدار ما لم تقم بينة بخلافه (والا) يتصل كذلك كأن اتصل بهما سواء أو بأحدهما اتصالاً يُمكِّن إحداه أو انفصل عنهما (فلهما) أي: لكل منهما اليد عليه كما أفاده قول أصله فهو في أيديهما (لإن أقام أحدهما بينة) أنه له (قضى له به والا) يكن لأحدهما بينة أو أقام كل بينة (حلفاً) أي: حلف كل منهما للآخر

☐ قوله: (ومثل ذلك) أي المتصل المذكور في المتن. ☐ قوله: (ما لو كان الخ) أي المتنازع فيه عبارة المغني عطفًا على قوله دخل الخ أو بنى الجدار على خشبة طرفها في ملكه وليس منها شيء في ملك الآخر اهـ.

☐ قول (الشي): (فله اليد) من ذلك ما وقع السؤال عنه من أن خلوة بابها من داخل مسجد يغلوها بناء متصل ببيت مجاور للمسجد فادعى صاحب البيت أن هذا البناء موضوع بحق وهو قديم وبه علامات تُشعر بكونه من البيت وادعى ناظر المسجد أن هذا بأعلى الخلوة من المسجد فكون باب الخلوة من المسجد يدل على أنها منه ويدل لذلك ما قالوه من صحة الإغتكاف بها وحيث قضى بأنها للمسجد تبعها الهواء فلا يجوز البناء فيه وكون الواقف وقف الخلوة دون ما يغلوها الأضل عدمه حتى لو فرض أن بأغلاها بناء هدم اهـ ع ش عبارة المغني فله اليد عليه وعلى الخشبة المذكورة اهـ. ☐ قوله: (لظهور) إلى قول المتن فإن في النهاية والمغني. ☐ قوله: (كأن اتصل الخ) عبارة المغني بأن كان متفصلاً من جدارهما أو متصلاً بهما اتصالاً يُمكِّن إحداه ولا يُمكِّن أو متصلاً بأحدهما اتصالاً لا يُمكِّن إحداه بأن وجد الاتصال في بعضه أو أميل الأرج الذي عليه بعد ارتفاعه أو بنى الجدار على خشبة طرفها في ملكيهما اهـ. ☐ قوله: (سواء) أي: في إمكان الإحداث وعديم. ☐ قوله: (أي لكل منهما اليد) أشار بذكر اليد إلى أنه لا تحكم بملكه لهما بل يبقى في يدهما لعدم المرجح فلو أقام أحدهما بينة به سلم له وحكم به له كما يدل عليه قوله فإن أقام الخ أو أقام غيرهما به بينة فكذلك اهـ ع ش قال المغني أفهم كلامه أنه لا يحصل الترجيح بالنفس بظاهر الجدار كالصور والكتابات المتخذة من حص أو أجر أو غيره ولا بتوجيه البناء وهو جعل أحد جانبيه وجهاً كأن يبنى بلبنايت مقطعة ويجعل الأطراف الصالح إلى جانب ومواضع الكسر إلى جانب ولا بمعاقد القمط وهو حبل رقيق يشد به الجريد ونحوه وإنما لم يرجح بهذه الأشياء؛ لأن كون الجدار بين الملكين علامة قوية في الاشتراك فلا يغير بأسباب ضعيفة معظم القصد بها الزينة كاللتنجيص والتزويق اهـ. زاد النهاية عطفًا على التقش ولا طاقات ومحارب بباطنه أي: الجدار اهـ قال ع ش ومنها أي: الطاقات ما يعرف الآن بالصفف ومثلها الرُفوف المسمرة وإن كان ذلك في موضع جرت عادة أهله بأنه إنما يفعل ذلك صاحب الجدار المختص به أو من له فيه شركة اهـ. ☐ قوله: (قضى له به) أي: بالجدار؛ لأن البينة مقدمة على اليد وتكون العرصة له تبعاً لنهاية ومغني

☐ قول (المتن): (فلهما) أي: اليدين بدليل مقابله لقوله فله اليد.

على النصف الذي سلمه له أن صاحبه لا يستحقه وإن كان ادعى الجميع؛ لأن كلاً منها مدعى عليه ويده على النصف فقيل قوله فيه (فإن حلفاً أو نكلاً) عن اليمين (جعل بينهما) بظاهر اليد فينتفع كل به مما يليه على العادة (وإن حلف أحدهما) ونكل الآخر (قضي له) أي للحالف بالجميع ثم إن كان المبدوء به هو الحالف حلف ثانياً مردودة ليقتضي له بالكل أو الناكل فقد اجتمع على الثاني يمين النفي للنصف الذي ادعاه صاحبه ويمين الإثبات للنصف الذي ادعاه هو فيكفيه يمين تجمعهما بأن يحلف أن الجميع له لا حق للآخر فيه أو لا حق له في النصف الذي يدعيه والنصف الآخر لي وبحت السبكي أنه يكفيه أن الجميع لي لتضمنه النفي والإثبات معاً وقد يَنَازَعُ فيه بقولهم لا يُكْتَفَى في الأيمان باللوازم. (ولو كان لأحدهما) فيه نحو نقش أو طاقية ووجه البناء أو تعقد الجبال التي يُشَدُّ بها الجريد ونحوه أو (عليه جذوع لم يُرجح) بها؛ لأنها أسباب ضعيفة لا تدل على الملك فإن ثبت لأحدهما لم تنزع ولم تجب

قال الرشدي الظاهر أن مراده م بالعرضة ما يحمل الجدار من الأرض وهو الأس اهـ. قوله: (على النصف الذي إلخ) عبارة المغني أي: حلف كل على نفي استحقاق صاحبه للنصف الذي في يده وأنه يستحق النصف الذي بيد صاحبه اهـ زاد النهاية ولا بد أن يضمن يمينه التقي والإثبات كما فسّرناه به كلام المصنف اهـ وظاهر كلام الشارح هنا أنه يحلف على التقي فقط ويأتي في كلامه بعد ما يوافقهما.

قوله: (بظاهر اليد) فيه ما قدمناه ع ش. قوله: (ونكل الآخر) سواء أنكل عن يمين الإثبات أم التقي أم عنهما اهـ نهاية. قوله: (بالجميع) إلى قوله وبحت في المغني وإلى المتن في النهاية إلا قوله بأن يحلف إلى وبحت. قوله: (فيكفيه يمين تجمعهما إلخ) متمد اهـ ع ش. قوله: (فيه نحو نقش) إلى المتن تقدم عن النهاية والمغني مثله.

قوله (سئ): (لم يرجح) أي: لم يرجح صاحب الجذوع بمجرد وضع الجذوع أما لو أنهدم الجدار وأعادها مرة بعد أخرى مثلاً أو كان يتصرف تصرف الملاك ثم نازعه الآخر فقال هو شركة بيننا أو هو لي خاصة صدق المتصرف تصرف الملاك حيث لا بينة لواحد منهما أو لكل منهما بينة عملاً بيده ومع تصديقه لا تزفع جذوع مدعي الشركة أو الاختصاص لاحتمال أنها وضعت بحق اهـ ع ش.

قوله: (لأنها أسباب إلخ) ولأن الجذوع تشبه الأمتعة فيما لو تنازع اثنان داراً بيدهما ولأحدهما فيها أمتعة فإذا تحالفا بقيت الجذوع لاحتمال أنها وضعت بحق مغني ونهاية. قوله: (فإن ثبت لأحدهما لم ينزع) ويتبعني أو جعل بينهما كما هو ظاهر وبالجمله فالوجه فيما هنا أيضاً أن يقتضي باستحقاقه أبداً

قوله: (فإن ثبت لأحدهما لم تنزع) يتبعني أن يقال أو جعل بينهما كما هو ظاهر وفي شرح الروض فإذا حلف بقيت الجذوع بحالها لاحتمال أنها وضعت بحق من إعاره أو إجارة أو بيع أو قضاء قاض يرى الإيجاب على الوضع والذي ينزل عليها منها الإعاره؛ لأنها أضعف الأسباب فللمالك الجدار قلغ الجذوع بالأرض أو الإبقاء منهما بالأجرة اهـ. وفيه أمران أحدهما أن قوله فإذا حلفا بالف التثنية يقتضي

على مالِكها أجرة كما يُصَرِّح به قولهم الذي جرى عليه في الروضة وإن وجدنا جذعاً موضوعاً على جدار ولم نعلم كيف وُضِعَ فالظاهر أنه وُضِعَ بحق فلا يُنْقَضُ ويُقْضَى له باستحقاقه دائماً حتى لو سقط الجدار وأعيد أعيدت وليس لمالكه نقضه إلا أن يُسْتَهْدَمَ اهـ فقول الفوراني يُنْزَلُ على الإعارة؛ لأنها أضعف الأسباب فليملكه قلعهما بالأرض أو تبقيتها بالأجرة ضعيف كما أشار إليه جمع متأخرون أي: وإن بحثه في المطلب وأفتى به أبو زرعة

وامتناع القلع مع الأرض سواء قُضِيَ بالجدار لغير صاحب الجذوع أو لهما وحيثُ قد فالحاصل أنه إن جهل حال الجذوع قُضِيَ باستحقاق وضعها أبداً وامتناع القلع بالأرض سواء كانت لأجنبي أو لشريك وإن عِلِمَ كَيْفِيَّةُ وَضْعِهَا عَمِلَ بِمُقْتَضَاهَا حَتَّى لو عِلِمَ أَنَّ وَضْعَهَا بِطَرِيقِ الْعَارِيَةِ خَيْرَ الْمَالِكِ بَيْنَ قَلْعِهَا بِالْأَرْضِ وَالْإِنْقَاءِ بِالْأَجْرَةِ إِنْ كَانَ مَالِكُهَا أَجْنَبِيًّا فَإِنْ كَانَ شَرِيكًا امْتَنَعَ الْقَلْعُ بِالْأَرْضِ سَمِ عَلَى حَيْجِ اهـ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ وَجَدْنَا الْخ) فَقَوْلُ لِقَوْلِهِمْ. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يُنْقَضُ) أَي: لَا يُنْزَعُ الْجَذْعُ. □ قَوْلُهُ: (وَيُقْضَى لَهُ) أَي: لِصَاحِبِ الْجَذْعِ. □ قَوْلُهُ: (بِاسْتِحْقَاقِهِ) أَيِ الْوَضْعِ. □ قَوْلُهُ: (أُعِيدَتْ) كَذَا فِي أَصْلِهِ بِغَيْرِ خَطِّهِ وَالظَّاهِرُ أُعِيدَ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ أَي: وَإِنَّمَا أَتَيْتَ عَلَى تَوَهُّمٍ أَنَّهُ عَبَّرَ بِالْجُذُوعِ بِصِبْغَةِ الْجَمْعِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لِمَالِكِهِ نَقْضُهُ) أَي: الْجِدَارِ. □ قَوْلُهُ: (فَقَوْلُ الْفُورَانِيِّ الْخ) اعْتَمَدَهُ الْمُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (ضَعِيفٌ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ بَعْدَ سَوَقِ قَوْلِ الْفُورَانِيِّ الْمَذْكُورِ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا قَلْعَ وَلَا أَجْرَةَ أَخْذًا بِإِطْلَاقِهِمْ إِبْقَاءَهَا بِحَالِهَا اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَلَا أَجْرَةَ أَي: وَلَهُ إِعَادَتُهَا إِذَا سَقَطَتْ أَوْ انْهَدَمَ الْجِدَارُ ثُمَّ أُعِيدَ اهـ.

فَرَضَ الْكَلَامَ فِيمَا إِذَا حَلَفَ كُلُّ مِنْهُمَا فَيُنَافِي قَوْلَهُ فَلِمَالِكِ الْجِدَارِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَلَفَ كُلُّ مِنْهُمَا كَانَ بَيْنَهُمَا قَرَضٌ كَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ فَلِمَالِكِ الْجِدَارِ وَالثَّانِي أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ كُلُّ مِنْهُمَا كَانَ مُشْتَرَكَيْنِ فِيهِ وَقَدْ قَدَّمَ أَنَّ جُذُوعَ الشَّرِيكِ يَمْتَنِعُ قَلْعُهَا بِالْأَرْضِ كَمَا نَقَلْنَاهُ عَنْهُ عِنْدَ قَوْلِ الْمُتَنِّ (وَفَائِدَةُ الرُّجُوعِ الْخ) فَقَوْلُهُ هُنَا أَنَّ لَهُ الْقَلْعَ بِالْأَرْضِ مَنَافٍ لِذَلِكَ هَذَا كُلُّهُ إِنْ ثَبَتَ عَنْ حَلْفِ بَالِفِ التَّنْبِيَةِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ حَلَفَ بِالْأَفْرَادِ أَي: أَحَدِهِمَا وَهُوَ غَيْرُ صَاحِبِ الْجُذُوعِ وَحَيْثُ يُنْدَفِعُ الْأَمْرُ الْأَوَّلُ وَكَذَا الثَّانِي مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ لَكِنَّهُ يَرُدُّ حَيْثُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْجُذُوعِ حَيْثُ أَجْنَبِيٌّ وَقَدْ قَالَ فِيهِ هُوَ وَالرَّوْضُ مَا نَصَّهُ وَإِنْ وَجَدْنَاهُ أَيِ الْجَذْعِ مُوَضَّوعًا عَلَى الْجِدَارِ وَلَمْ نَعْلَمْ كَيْفَ وَضِعَ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ وَضِعَ بِحَقٍّ فَلَا يُنْقَضُ وَيُقْضَى لَهُ بِاسْتِحْقَاقِهِ دَائِمًا الْخ اهـ. فَقَوْلُهُ هُنَا بِجَوَازِ الْقَلْعِ مَعَ الْأَرْضِ مَنَافٍ لِذَلِكَ مُوَافِقٌ لِمَا قَالَهُ الْفُورَانِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ وَبِالْجُمْلَةِ فَالْوَجْهُ فِيمَا هُنَا أَيْضًا أَنْ يَقْضَى بِاسْتِحْقَاقِهِ أَبَدًا وَامْتِنَاعُ الْقَلْعِ مَعَ الْأَرْضِ سَوَاءٌ قُضِيَ بِالْجِدَارِ لِغَيْرِ صَاحِبِ الْجُذُوعِ أَوْ لَهُمَا وَحَيْثُ فالحاصل أنه إن جهل حال الجذوع قُضِيَ بِاسْتِحْقَاقِ وَضْعِهَا أَبَدًا وَامْتِنَاعُ الْقَلْعِ بِالْأَرْضِ سَوَاءٌ كَانَتْ لَأَجْنَبِيٍّ أَمْ لَشَرِيكِ إِنْ عِلِمَ كَيْفِيَّةُ وَضْعِهَا عَمِلَ بِمُقْتَضَاهَا حَتَّى لو عِلِمَ أَنَّ وَضْعَهَا بِطَرِيقِ الْعَارِيَةِ تَخَيَّرَ الْمَالِكُ بَيْنَ قَلْعِهَا بِالْأَرْضِ وَالْإِبْقَاءِ بِالْأَجْرَةِ إِنْ كَانَ مَالِكُهَا أَجْنَبِيًّا فَإِنْ كَانَ شَرِيكًا امْتَنَعَ الْقَلْعُ بِالْأَرْضِ.

كالبغوي لمخالفته لصريح كلامهم الذي ذكرته وتوهم فرقي بينهما ليس في محله كما هو ظاهر بأدنى تأمل وعلى الأول الوجه أنه لا ينزل على خصوص إجارة؛ لأن الأصل عدم العوض ثم رأيت بعضهم صرح بأنه لا أجره وعليه فلو تنازعا في مجرى ماء وحكمنا بأنه بحق لازم فهل يجعل ذلك الحق اللازم مقتضيا للملك فله أن يعمقه أو لا؛ لأنه يكفي في الحق اللازم ملك المنفعة مؤكدة دون العين كل محتمل والأوجه الثاني ثم رأيت بعض المحققين قال الظاهر أنه كبيع حق البناء فلا يملك العمق ولا يزيد على إجراء الماء المعتاد اقتصارا على أحد معنى الحق اللازم وهو المعهود من حال استحقاق الاستطراق في ملك الغير بالماء وغيره فليحتمل عليه ولا يعدل لما فوقه أو دونه إلا لمخصص اهـ. (والسقف بين علوه) أي: الشخص (وشفل غيره كجدار بين ملكين فينظر أيمكن إحداثه بعد العلو) لإمكان نقب وسط الجدار ووضع جذوع فيه ويوضع عليها نحو ألواح فيصير البيت الواحد بيتين (فيكون) السقف (في يدهما) لا اشتراكهما في الانتفاع به أرضا للأعلى وسره للأسفل (أو لا) يمكن ذلك كالعقد بقيده السابق (ف) اليد (لصاحب الشفل) لاتصاله بينائه.

(فرغ) أفتى ابن الصلاح فيمن له أرض وبها غراس يتصرف فيه غيره تصرف المالك مدة

- قوله: (لمخالفته) أي: قول الفوراني. □ قوله: (بينهما) أي: بين كلامهم المذكور وبين ما نحن فيه.
- قوله: (وعلى الأول) وهو قولهم الذي جرى عليه المصنف في الروضة (الوجه أنه إلخ) أي: الاستحقاق الدائم. □ قوله: (وعليه) أي: على عدم التثليل على خصوص الإجارة وعلى الأول.
- قوله: (أو لا) أي: أو لا يجعل مقتضيا له. □ قوله: (كبيع حق البناء) الأولى كملك حق البناء.
- قوله: (على أحد مقتضى الحق اللازم) أي: أحد احتماليه وهو ملك المنفعة دون العين. □ قوله: (وهو) أي: ذلك الأحد أو عدم الملك. □ قوله: (بقيده السابق) أي: في شرح بنا معا عبارة المغني والنهاية كالأرج الذي لا يمكن عقده على وسط الجدار بعد امتداده في العلو اهـ.
- قول (سش): (فلساحب الشفل) ويجوز لصاحب العلو شريكا كان أو اجنبيا وضع أثقال معتادة على السقف وغرز وتد به على ما رجح وفيه وقفة وللآخر تعليق معتاد به ولو بوتد يئده اهـ نهاية. □ قوله: (أفتى ابن الصلاح إلخ) ولو تنازعا أرضا لأحدهما فيه بناء وغراس فالوجه عدم الترجيح خلافا للقاضي الحسين اهـ نهاية.

□ قوله: (وحكمنا بأنه بحق) قياس ما قرره في مسألة الجذوع أن يحكم بأنه بحق لازم بمجرد الجهل بحاله لكن يخالفه قوله في شرح الروض: (فرغ): لو كان يجري ماء في ملك غيره فادعى المالك أنه كان عارية قبل قوله كما أفتى به البغوي اهـ. إلا أن يكون ما أفتى به البغوي في هذه مبنيا على ما أفتى به في مسألة الجذوع ثم رأيت ما تقدم قبيل قول المصنف ولو تنازعا جدارا من ترجيح غير ما قاله البغوي تأويل كلامه.

طويلة بلا مُنازَع بأنه يُصَدَّقُ في دَعْوَى مِلْكِهِ بِبَيِّنَةٍ كما لو تَنَازَعَ صَاحِبُ العُلُوِّ والسُّفْلِ سَلَمًا مُنصوبًا في السُّفْلِ فَإِنَّ اليَدَ فِيهِ لِلأَوَّلِ لِيَكُونَهُ الْمُتَصَرِّفُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ فِي مِلْكِ الثَّانِي أَيْ: إِنْ لَمْ يُسَمَّرْ وَلَا فَهُوَ لِلأَسْفَلِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَلَيْسَ لِدَى الأَرْضِ تَمَلُّكٌ غِرَاسٍ بِقِيَمَتِهِ قَهْرًا؛ لِأَنَّ صَاحِبَهُ يَسْتَحِقُّ إِبْقَاءَهُ دَائِمًا ظَاهِرًا وَالتَّمَلُّكُ إِنَّمَا هُوَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ بِانْقِضَاءِ الإِجَارَةِ أَوْ الإِعَارَةِ اهـ. قَالَ بَعْضُهُمْ نَعَمْ لَوْ ادَّعَى ذُو الأَرْضِ أَحَدَ هَذَيْنِ حَلَفَ وَجَرَى عَلَيْهِ حُكْمُهُ اهـ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذِ الأَصْلُ بَقَاءُ احْتِرَامِ ذَلِكَ الْغِرَاسِ فَلَا تُزِيلُهُ بِمُجَرَّدِ قَوْلِ الْخَصْمِ وَمَرَّ آيَفَا مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ.

بَابُ الحَوَالَةِ

هي بفتح الحاء، وحكي كسرهما لغة التحول والانتقال وشرعًا عقد يقتضي تحول ذين من ذمة

☐ فَوَدَّ: (بأنه يُصَدَّقُ) أي الغَيْرُ. ☐ فَوَدَّ: (فِي دَعْوَى مِلْكِهِ) أَيْ: الْغِرَاسِ. ☐ فَوَدَّ: (فَإِنَّ اليَدَ فِيهِ لِلأَوَّلِ) يَأْتِي عَنِ الْمُعْنَى وَالتَّهْيِئَةِ خِلَافَهُ. ☐ فَوَدَّ: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) خِلَافًا لِلْمُعْنَى وَالْأَسْتَى وَالتَّهْيِئَةِ عِبَارَتُهُمَا وَلَوْ كَانَ السُّفْلُ لِأَحَدِهِمَا وَالعُلُوُّ لِالأُخَرِ وَتَنَازَعَا فِي الدَّهْلِيزِ أَوْ العَرَصَةِ فَمِنَ البَابِ إِلَى المَرْقَى مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ لِكُلِّ مِنْهُمَا يَدًا وَتَصَرُّفًا بِالاسْتِطْرَاقِ وَوَضَعَ الأَمْتِعَةَ وَغَيْرَهُمَا وَالبَاقِي لِلأَسْفَلِ لِاخْتِصَاصِهِ بِهِ يَدًا وَتَصَرُّفًا وَإِنْ تَنَازَعَا فِي المَرْقَى الدَّاخِلِ وَهُوَ مَنقُولٌ فَإِنْ كَانَ فِي بَيْتٍ لِصَاحِبِ السُّفْلِ فَهُوَ فِي يَدِهِ أَوْ فِي غُرْفَةٍ لِصَاحِبِ العُلُوِّ فَهُوَ فِي يَدِهِ أَوْ مُنصوبًا فِي مَوْضِعِ الرُّقْيِ فَلِصَاحِبِ السُّفْلِ وَإِنْ كَانَ المَرْقَى مُبْنً فِي مَوْضِعِهِ كَالسَّلَمِ المُسَمَّرِ فَلِصَاحِبِ العُلُوِّ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَنَفِّعُ بِهِ وَكَذَا إِنْ كَانَ مَبْنً وَلَمْ يَكُنْ تَحْتَهُ شَيْءٌ فَإِنْ كَانَ تَحْتَهُ بَيْتٌ فَهُوَ بَيْنَهُمَا كَسَائِرِ السُّقُوفِ أَوْ مَوْضِعِ جَرَّةٍ أَوْ نَحْوِهَا فَلِصَاحِبِ العُلُوِّ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ مَعَ ضَعْفِ مَنَفَعَةِ الأَسْفَلِ اهـ. زَادَ الأَوَّلُ وَلَوْ تَنَازَعَا فِي حِيطَانِ السُّفْلِ الَّتِي عَلَيْهَا الْغُرْفَةُ فَالْمُصَدَّقُ صَاحِبُ السُّفْلِ فَإِنَّمَا فِي يَدِهِ أَوْ فِي حِيطَانِ الْغُرْفَةِ فَالْمُصَدَّقُ صَاحِبُ العُلُوِّ؛ لِأَنَّمَا فِي يَدِهِ اهـ. ☐ فَوَدَّ: (بَانْقِضَاءِ الإِجَارَةِ الْخ) تَصْوِيرٌ لِلْغَيْرِ أَيْ: غَيْرِ الاسْتِحْقَاقِ الدَّائِمِيِّ. ☐ فَوَدَّ: (أَحَدُ هَذَيْنِ) أَيْ: الإِجَارَةِ وَالْإِعَارَةِ.

☐ فَوَدَّ: (حُكْمُهُ) أَيْ: مِنْ التَّمَلُّكِ بِقِيَمَةٍ أَوْ الإِبْقَاءِ بِأَجَرَةٍ أَوْ الْقُلْعِ مَعَ غُرْمِ أَرْضِ التَّقْصِصِ. ☐ فَوَدَّ: (وَمَرَّ آيَفَا) أَيْ: فِي شَرْحٍ لَمْ يَرْجَعْ مِنْ قَوْلِهِمُ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ فِي الرِّوَايَةِ وَإِنْ وَجَدْنَا الْخ. ☐ فَوَدَّ: (مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ) وَعَلَيْهِ مَا الْحُكْمُ لَوْ قُلِعَ الْغُرْسُ هَلْ يَسْتَمَرُّ لَهُ هَذَا الاسْتِحْقَاقُ حَتَّى يُعِيدَ مِثْلَهُ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. أَقُولُ مَا مَرَّ آيَفَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ لَهُ الإِعَادَةَ.

بَابُ الحَوَالَةِ

☐ فَوَدَّ: (هي بفتح الحاء) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَرَكَاثُهَا) فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (بِتَشْدِيدِ التَّاءِ أَوْ سُكُونِهَا) وَقَوْلُهُ: (أَنَّ الْمَطْلُ) إِلَى (صَرَاحَةِ مَا فِي الْحَدِيثِ). ☐ فَوَدَّ: (وَالْإِنْتِقَالُ) عَطْفٌ تَفْسِيرٌ اهـ ع ش.

بَابُ الحَوَالَةِ

إلى ذمّة وقد يُطلق على هذا الانتقال نفسه وأصلها قبل الإجماع خبرُ الشيخين «مطل الغني ظلم» وإذا أتبع أحدكم على مليء أي: بالهزم فليتبع، أي بتشديد التاء أو سُكونها وتفسره رواية البيهقي «وإذا أحيل أحدكم على مليء فليحتل ويؤخذ منه» أن الظل كبيرة لأنه جعله ظلمًا فهو كالعصب فيفسق بمرّة منه قاله السبكي مخالفاً للمصنّف في اشتراطه تكرّره نقلًا عن مقتضى مذهبه وأيّده غيره بتفسير الأزهري للمطل بأنه إطالة المدافعة أي فالمرّة لا تُسمّى

فؤد: (على هذا الانتقال إلخ) أي الذي هو أثر العقد المذكور وهذا المعنى الثاني هو الذي يرد عليه الفسخ والإنفساخ اهـ ع ش. فؤد: (أتبع) ببناء المفعول من باب الأفعال. فؤد: (وتفسره) أي خبر الشيخين أي الجملة الثانية منه. فؤد: (ويؤخذ منه) أي من الخبر. فؤد: (لأنه جعله ظلمًا) لك أن تقول الظلم مطلق التعدي وليس كل ظلم مُفسقًا كما يقتضي به جعلهم كثيرًا من مظالم العباد من الصغائر والغضب ظلم خاص فليس التفسيق فيه لعموم كونه ظلمًا بل لخصوص كونه غضبًا أي نظرًا لما ورد فيه بخصوصه من الوعيد الشديد فليتأمل ومن حيث المعنى فإن انتهاك الحرمة فيما لم ياذن مالكه بوجه أبلغ منها فيما يوجد فيه إذن المالك غالبًا في أصل وضع اليد اهـ سيّد عمر. فؤد: (في اشتراطه تكرّره) لِقائل أن يقول اشتراط تكرّره يفيد أن المرّة صغيرة فيزجّع إلى أن التكرّر من قبيل الإضرار على صغيرة فيتوقف كونه في حكم الكبيرة على عدم غلبة الطاعات فليتأمل سم. أقول وهو كما قال وكان الشيخ ابن حجّ لم ينبّه عليه أكفّاء بما هو معلوم من الشهادات اهـ سيّد عمر ولك أن تمنع جميع ما ذكره هنا وفيما يأتي أيّا بأن مرجع ضمير تكرّره فيما حكاه الشارح عن المصنّف كمزجج ضمير منه فيما حكاه عن السبكي المطل بمعنى مطلق المدافعة مجازًا وإنما شرط المصنّف تكرّره ليتحقّق حقيقة المطل الكبيرة حقيقة وبه يظهر التأييد الآتي أيضًا. فؤد: (نقلًا) حال من ضمير اشتراطه. فؤد: (وأيّده غيره) يتأمل وجه التأييد فإن مراد التوويّ تكرّر مرّات المطل وهذا قدر زائد على كون المرّة من المطل يُعتبر فيها تكرّر المدافعة فليتأمل اهـ سيّد عمر عبارة ع ش ومنه أي من تفسير الأزهري يُستفاد أن المحكوم عليه في الحديث بالظلم من اتّصف بهذا لا من امتنع مرّة أو مرّتين وإن كان عاصيًا فلا يفسق بذلك انتهى سم على منهج وإشارة الزیادي فأما المدافعة مرّة واحدة فلم تدخل في الحديث حتى يستدلّ به على أنها فسق وإن كانت معصية اهـ. ويتبعني أن مثل تكرّر المطالبة بالفعل ما لو دلت قرينة على تكرّر الطلب من الدائنين وهذا كله في دين المعاملة أما دين الإثلاف فيجب دفعه فورًا من غير طلب وقوله فلا يفسق بذلك مفهومه أنه إذا تكرّر الامتناع ثلاث مرّات فسق ومحلّه إذا لم تغلب طاعاته على معاصيه لأن مجرد الامتناع صغيرة اهـ وقوله: ومحلّه إلخ، مرّ ما فيه.

فؤد: (في اشتراطه تكرّره) لِقائل أن يقول: اشتراط تكرّره يفيد أن المرّة صغيرة فيزجّع إلى أن التكرّر من قبيل الإضرار على صغيرة فيتوقف كونه في حكم الكبيرة على عدم غلبة الطاعات فليتأمل.

مطلًّا ويخْدِشُهُ حِكَايَةُ الْمُصَنِّفِ اخْتِلَافَ الْمَالِكِيَّةِ هَلْ يَفْسُقُ بِمَرَّةٍ مِنْهُ أَوْ لَا فَاقْتَضَى اتِّفَاقُهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي تَسْمِيَّتِهِ مَطْلًا تَكَرُّرُهُ وَإِلَّا لَمْ يَتَأْتِ اخْتِلَافُهُمْ وَقَدْ يُؤَيِّدُ هَذَا تَفْسِيرُ الْقَامُوسِ لَهُ بِأَنَّهُ التَّسْوِيفُ بِالذِّينِ وَبِهِ يَتَأَيَّدُ مَا قَالَهُ السَّبْكِى وَصَرَّاحُهُ مَا فِي الْحَدِيثِ فِي الْحَوَالَةِ لِأَنَّهُ رَدِيفُهَا وَالْأَصَحُّ أَنَّهُا بَيْعٌ ذَيْنِ بَدْنٍ جَوَزٌ لِلْحَاجَةِ لِأَنَّ كُلًّا مَلَكَ بِهَا مَا لَمْ يَفْلِكْهُ قَبْلُ فَكَانَ الْمُحِيلُ بَاعَ الْمُحْتَالَ مَا لَهُ فِي ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ بِمَا لِلْمُحْتَالَ فِي ذِمَّتِهِ أَيْ الْغَالِبِ عَلَيْهَا ذَلِكَ وَقَضِيَّةٌ كَوْنُهَا بَيْعًا صَحِيحَةً الْإِقَالَةِ فِيهَا وَبِهِ أَفْتَى الْبُلْقِينِيُّ أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الْخَوَارِزْمِيِّ وَرَدَّ بِتَصْرِيحِ الرَّافِعِيِّ أَوَّلَ الْفَلَسِ فِي أَثْنَاءِ تَعْلِيلِ بَامْتِنَاعِهَا فِيهَا وَقَضِيَّتُهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِسْنَادِهَا لِجُمْلَةِ الْمُخَاطَبِ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ وَإِنْ كَانَتْ لِمَحْجُورِهِ مَثَلًا كَأَحْلَثِكَ لِيَنْتِكَ عَلَى ذِمَّتِكَ بِمَا

قوله: (وَيَخْدِشُهُ) أي: تفسير الأزهري اهْزُدِي. قوله: (هَلْ يَفْسُقُ الْخ) أي: فِي جَوَابِهِ.
 قوله: (فَاقْتَضَى) أي: اخْتِلَافُ الْمَالِكِيَّةِ. قوله: (فِي تَسْمِيَّتِهِ) أي: الْمُدَافَعَةِ وَالْإِمْتِنَاعِ. قوله: (وَقَدْ يُؤَيِّدُ هَذَا) أي: عَدَمَ اشْتِرَاطِ التَّكَرُّرِ فِي التَّسْمِيَةِ وَقَدْ يُنْعَى لِتَأْيِيدِ بَحْمَلِ التَّسْوِيفِ فِي كَلَامِ الْقَامُوسِ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي أَصْلِ الْفِعْلِ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ فِي التَّعْلِيلِ. قوله: (وَبِهِ يَتَأَيَّدُ الْخ) أي: بِتَفْسِيرِ الْقَامُوسِ وَقَدْ عَلِمْتُ مَا فِيهِ. قوله: (وَصَرَّاحُهُ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّ الْمَطْلَ الْخَ وَقَدْ يُقَالُ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ مَاخُودٌ مِنْ تَفْسِيرِ الْخَبَرِ بِرَوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ لَا مِنْ نَفْسِ الْخَبَرِ. قوله: (وَصَرَّاحُهُ الْخ) قَدْ يُنْعَى أَخَذَ ذَلِكَ إِذْ لَا مَانِعَ أَنْ يَتَكَلَّمَ الشَّارِعُ بِالْكِنَايَةِ أَوْ يُرِيدَ الْإِتْبَاعَ بَنَحْوِ لَفْظِ الْحَوَالَةِ لَا بَلْفَظِ الْإِتْبَاعِ أَهْ سَمِ وَقَدْ يُقَالُ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْإِحْتِمَالَيْنِ خِلَافُ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرُ. قوله: (مَا فِي الْحَدِيثِ) وَهُوَ الْإِتْبَاعُ كَأَن يَقُولُ الْعَارِفُ بِمَذْلُولِ اللَّفْظِ أَتَيْتُكَ عَلَى فُلَانٍ بِمَا لَكَ عَلَيَّ مِنَ الذِّينِ أَهْ ع ش. قوله: (وَالْأَصَحُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّتُهُ فِي الْمُغْنِيِّ. قوله: (جَوَزٌ لِلْحَاجَةِ) وَلِهَذَا لَمْ يُغْتَبَرِ التَّقَابُضُ فِي الْمَجْلِسِ وَإِنْ كَانَ الذِّينَانِ رِبَوِيَّيْنِ مُغْنِي وَع ش. قوله: (أَيِ الْغَالِبِ عَلَيْهَا ذَلِكَ) أَيِ الْبَيْعِ وَالْإِسْتِيفَاءُ مَلْحُوظٌ فِيهَا أَيْضًا كَمَا فِي الرُّوضَةِ عَنْ الْإِمَامِ عَنْ شَيْخِهِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرٍ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ أَيِ أَنَّهُا بَيْعٌ ذَيْنِ بَدْنٍ وَإِلَّا فَهِيَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الْإِسْتِيفَاءِ أَيْضًا. قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَقَدْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي حَقِيقَةِ الْحَوَالَةِ هَلْ هِيَ اسْتِيفَاءٌ حَقٌّ أَوْ إِسْقَاطُهُ بَعْوَضٍ أَوْ بَيْعٌ عَيْنٍ بَعَيْنٍ تَقْدِيرًا أَوْ بَيْعٌ عَيْنٍ بَدْنٍ أَوْ بَيْعٌ ذَيْنِ بَدْنٍ رُخْصَةً وَجُوهٌ أَصَحُّهَا آخِرُهَا وَهُوَ الْمَنْصُوصُ وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي حُسَيْنٌ وَالْإِمَامُ وَالِدُهُ وَالْغَزَالِيُّ الْقَطْعَ بِاشْتِمَالِهَا عَلَى الْمُغْنِيِّينِ الْإِسْتِيفَاءَ وَالْمُعَاوَضَةَ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي أَيُّهُمَا الْغَالِبُ انْتَهَى أَه. قوله: (بَامْتِنَاعِهَا فِيهَا) هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ أَهْ سَمِ.
 قوله: (لِجُمْلَةِ الْمُخَاطَبِ) يَتَنَبَّى لَا بُدَّ مِنْ كَافِ الْخِطَابِ وَمِنْ الْإِسْتِنَادِ إِلَى جُمْلَتِهِ لَا إِلَى نَحْوِ يَدِهِ أَهْ كُرْدِي. قوله: (لِيَنْتِكَ) أَيِ لِأَجْلِهَا أَهْ كُرْدِي.

قوله: (وَصَرَّاحُهُ الْخ) قَدْ يُنْعَى أَخَذَ ذَلِكَ إِذْ لَا مَانِعَ أَنْ يَتَكَلَّمَ الشَّارِعُ بِالْكِنَايَةِ أَوْ يُرِيدَ الْإِتْبَاعَ بَنَحْوِ لَفْظِ الْحَوَالَةِ لَا بَلْفَظِ الْإِتْبَاعِ. قوله: (أَيِ الْغَالِبِ عَلَيْهَا) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ قَدْ يَلْحَظُ فِيهَا كَوْنُهَا اسْتِيفَاءً.
 قوله: (بَامْتِنَاعِهَا فِيهَا) هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ. وَفِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةُ رَجُلٍ أَحَالَ رَجُلًا بَدْنٍ لَهُ عَلَى

وجب لها عليّ فيما إذا طلقها على مبلغ في ذمته بخلاف أحلت ابتك بكذا إلى آخره كبتت موكلك وشرط في صحة الحوالة على أيها أو غيره أن يكون لها مصلحة في ذلك ومنها أن يعلم منه أنه يصرف عليها من لزمه لها بالحوالة وأركانها سبعة مُحيلٌ ومُحتالٌ ومُحالٌ عليه ودَيْنٌ للمُحيلِ على المُحالِ عليه وللمُحتالِ على المُحيلِ وإيجابٌ وقبولٌ كأحلّتك على فلان بكذا بالدين الذي لك عليّ أو نقلت حقك إلى فلان أو جعلت ما استحققه على فلان لك أو ملكتك الدين الذي عليه بحقك وكذا أتبعتك للعارف به وبعتك كنايةً على الأوجه

هـ قوله: (في ذمته) أي الولي والظاهر أن حاصل المراد من ذلك أن الولي خالغ على عوض في ذمة نفسه وكان للزوجة دين على الزوج فأحالها به على ما في ذمة الولي من عوض الخلع فتأمل اهـ رشيدي عبارة ع ش أي في ذمة أيها فتجعل هذه طريقاً فيما لو أراد ولي نحو الصبيّة اختلاعها على مؤخر صداقها حيث متغناه من ذلك لما فيه من التوثيق عليها فالطريق أن يختلعا على قدر مالها على الزوج في ذمته فيصير ذلك واجبا للزوج على الأب ودين المرأة باق بحاله فإذا أراد التخلّص منه فعل ما ذكر فتكون المرأة مُحتالة بمالها على الزوج على أيها اهـ هـ قوله: (كبت موكلك) أي كما لا يجوز بعت موكلك اهـ كزدي. هـ قوله: (وشرط في صحة الحوالة إلخ) ويتبني أن محل اشتراط ذلك إذا لم يكن الزوج يسيء عسرتها وتوقف خلاصها منه على البراءة فجعل الولي ذلك طريقاً لإسقاط دينها على الزوج.

(فرغ): يقع الآن كثيراً أن الشخص يصير ماله على غيره ليزيد مثلاً ويحكم الحاكم بذلك وحكمه أنه عند الإطلاق يُحمل على الحوالة فإن أريد خلاف ذلك أو علم إرادة خلاف ذلك لم يصح م رسم على منهج وقوله يُحمل على الحوالة أي فإن كان ثم دين باطناً صحت الحوالة وإلا فلا اهـ ع ش هـ قوله: (أنه يصرف عليها إلخ) قد يقال مجرد ذلك لا مصلحة فيه فليراجع اهـ سم هـ قوله: (وأركانها) إلى قوله وأراد باللازم في المعنى إلا لفظ سبعة وقوله بالدين الذي لك عليّ وقوله وكذا إلى المتن وقوله لأنه إني وإنما يُعرف وقوله وشرطهما إني وغيرا وكذا في النهاية إلا قوله بل قيل للإباحة. هـ قوله: (مُحيلٌ ومُحتالٌ) دخل فيهما حوالة الوالد على نفسه لولده وعلى ولده لنفسه وهو صحيح م رسم على منهج اهـ ع ش.

هـ قوله: (وبعتك كناية) مبتدأ وخبر. هـ قوله: (على الأوجه) خلافاً للنهاية والمعنى وسم حيث قالوا ولا تتعقد بلفظ البيع ولو نواها اهـ.

آخر ثم نقايلاً أحكام الحوالة ومات المُحتال فادّعى وارثه على المُحتالِ عليه بالمبلغ المُحالِ به وقبضه منه فهل له الرجوع؟ الجواب المنقول عن الرافعي أنه جزم بعدم صحة الإقالة في الحوالة وإن كان البلقيني حكى عن الخوارزمي فيها خلافاً وصحّ الجواز فعلى ما جزم به الرافعي يكون ما قبضه وارث المُحتالِ من المُحالِ عليه صحيحاً وإقاعاً موقعه ولا رجوع عليه اهـ هـ قوله: (أنه يصرف عليها) قد يقال مجرد ذلك لا مصلحة فيه فليراجع اهـ هـ قوله: (على الأوجه) المُعتمد عدم الإنعقاد بلفظ البيع مطلقاً.

فَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِالذِّنِّ فِي الْأُولَى وَلَا بِحَقِّكَ فِيمَا بَعْدَهَا فِكْنَايَةٌ (يُشْتَرَطُ لَهَا) أَيْ لِيَصِحَّتْهَا (رِضَا الْمُحِيلِ) لِأَنَّ الْحَقَّ مُرْسَلٌ فِي ذِمَّتِهِ فَلَمْ يَتَّعَيَّنْ لِقَضَائِهِ مَحَلٌّ مُعَيَّنٌ (وَالْمُحْتَالِ) لِأَنَّ حَقَّهُ فِي ذِمَّةِ الْمُحِيلِ فَلَا يَنْتَقِلُ لِغَيْرِهِ إِلَّا بِرِضَاهُ لِتَفَاوُتِ الذِّمَمِ وَالْخَيْرُ الْمَذْكُورُ لِلنَّدْبِ بَلْ قِيلَ لِلإِبَاحَةِ لِأَنَّهُ وَارِدٌ بَعْدَ الْحَظَرِ أَيْ لِلإِجْمَاعِ عَلَى امْتِنَاعِ بَيْعِ الذِّنِّ بِالذِّنِّ إِنَّمَا يُعْرَفُ رِضَاهُمَا بِالِإِجَابِ

❏ قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِالذِّنِّ فِي الْأُولَى) الْمُعْتَمَدُ حَيْثُذِ أَنَّهُ صَرِيحٌ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ مَا ذَكَرَهُ وَلَا نَوَاهٍ م ر اه
سم. ❏ قَوْلُهُ: (بِالذِّنِّ) أَيْ الْخ. ❏ قَوْلُهُ: (فِكْنَايَةٌ) قَالَ الْبُلْقِينِيُّ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَرَذْتُ بِقَوْلِي أَحَلَّتْكَ الْوَكَالَةَ صُدُقَ بَيْمِينِهِ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ صَرِيحٌ لَكِنْ يُقْبَلُ الصَّرْفُ لِغَيْرِهِ مِنَ الصَّرَائِحِ الَّتِي تَقْبَلُهُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. ❏ قَوْلُهُ: (فِيمَا بَعْدَهَا) أَيْ: إِلَّا تَقَلَّتْ حَقَّكَ إِلَى فُلَانٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِعَدَمِ احتِجَاجِهِ لِذَلِكَ وَقَضِيَّةٌ عُمُومٌ فِيمَا بَعْدَهَا رُجُوعُ قَوْلِهِ بِحَقِّكَ لِقَوْلِهِ أَوْ جَعَلْتُ مَا اسْتَحَقَّهُ عَلَيَّ فُلَانٌ لَكَ أَيْضًا اه سم وظاهرُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي أَنَّ قَوْلَهُ بِحَقِّكَ قَيْدٌ لِلصَّيْغَةِ الْآخِرَةِ فَقَطْ.

❏ قَوْلُهُ (سَيِّ): (رِضَا الْمُحِيلِ وَالْمُحْتَالِ) أَيْ: مَا لِكَ الْإِحَالَةِ وَالِاحْتِيَالِ فَيَشْمَلُ الْوَلِيَّ فِيمَا إِذَا كَانَ حَظُّ الْمَوْلَى فِيهِمَا عِبَارَةً الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ رِضَا الْمُحِيلِ وَالْمُحْتَالِ قَالَ وَالِدُ الشَّارِحِ م ر تَقْلًا عَنِ الْمَرْعَشِيِّ قَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا لَوْ كَانَ شَخْصٌ وَلِيٌّ طِفْلَيْنِ وَتَبَّتْ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ ذَيْنَ فَاحَالَ الْوَلِيُّ بِالذِّنِّ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَى طِفْلِهِ الْآخَرَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ ثُمَّ قَالَ وَمَحَلُّهُ إِذَا كَانَ الْحَظُّ فِيهِ فَلَوْ كَانَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ مُعْسِرًا أَوْ كَانَ بِالذِّنِّ زَهْنٌ أَوْ ضَامِنٌ لَمْ يَجُزْ انْتَهَى اه. ❏ قَوْلُهُ: (مُرْسَلٌ فِي ذِمَّتِهِ) أَيْ ثَابِتٌ فِي ذِمَّتِهِ غَيْرُ مُتَعَلِّقٍ بِشَيْءٍ بِخُصُوصِهِ. ❏ قَوْلُهُ: (وَالْخَيْرُ الْمَذْكُورُ) أَيْ فِي أَوَّلِ الْبَابِ دَفَعَ بِهِ مَا يُقَالُ اشْتِرَاطُ رِضَا الْمُحْتَالِ يُنَافِي مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ السَّابِقُ مِنْ وَجُوبِ الْقَبُولِ حَيْثُ قَالَ فَلْيَتَّبِعْ فَلِلْأَمْرِ وَمُقْتَضَى الْأَمْرِ الْوُجُوبُ.

❏ قَوْلُهُ: (لِلنَّدْبِ) وَيُتَعَبَّرُ لِاسْتِحْبَابِ قَبُولِهَا كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ أَنْ تَكُونَ عَلَى مَلِيٍّ وَفِي وَكَوْنُ مَالِهِ طَيِّبًا لِيَخْرُجَ الْمُطَاطِلُ وَمَنْ فِي مَالِهِ شُبْهَةٌ نَهَايَةُ وَمُغْنِي أَيْ إِنْ سَلِمَ مِنْهَا مَالُ الْمُحِيلِ أَوْ كَانَتْ الشُّبْهَةُ فِيهِ أَقْلٌ ع ش. ❏ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ وَارِدٌ الْخ) أَيْ وَالْوَارِدُ بَعْدَهُ لِلإِبَاحَةِ كَمَا فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَغَيْرِهِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ أَغْلَبِيَّةٌ عَلَى أَنَّ تَقْلَ الصَّنْفِيِّ الْهِنْدِيِّ عَنِ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِتَقَدُّمِ الْحَظَرِ وَأَنَّ الْأَمْرَ الْوَارِدَ بَعْدَهُ عَلَى مُقْتَضَاهُ مِنْ وَجُوبِ أَوْ نَدْبِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَعَلَى أَنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ مُعَارَضَةٌ بِقَاعِدَةٍ مَا جَازَ بَعْدَ الْمَنْعِ وَجَبَ وَتَحْقِيقُ الْكَلَامِ فِي كِتَابِنَا الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ. اه سم بِاخْتِصَارِ عِبَارَةِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَصَرَفَهُ عَنِ الْوُجُوبِ الْقِيَاسِ عَلَى سَائِرِ الْمُعَارَضَاتِ اه. ❏ قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْحَظَرِ) وَهُوَ (نَهْيُهُ ﷺ عَنْ بَيْعِ الذِّنِّ بِالذِّنِّ) اه كُرْدِي. ❏ قَوْلُهُ: (أَيْ لِلِإِجْمَاعِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ حُجَّةُ الْإِجْمَاعِ فِي زَمَنِهِ ﷺ فَلْيَحْزَرْ اه سَيِّدُ عُمَرُ أَيْ وَهُوَ

❏ قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِالذِّنِّ فِي الْأُولَى) الْمُعْتَمَدُ حَيْثُذِ أَنَّهُ صَرِيحٌ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ مَا ذَكَرَ وَلَا نَوَاهٍ م ر.
❏ قَوْلُهُ: (فِيمَا بَعْدَهَا) أَيْ: إِلَّا تَقَلَّتْ حَقَّكَ إِلَى فُلَانٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِعَدَمِ احتِجَاجِهِ لِذَلِكَ وَقَضِيَّةٌ عُمُومٌ فِيمَا بَعْدَهَا رُجُوعُ قَوْلِهِ بِحَقِّكَ لِقَوْلِهِ أَوْ جَعَلْتُ مَا اسْتَحَقَّهُ عَلَى فُلَانٍ لَكَ أَيْضًا. ❏ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ وَارِدٌ بَعْدَ الْحَظَرِ) أَيْ: وَالْوَارِدُ بَعْدَهُ لِلإِبَاحَةِ كَمَا قَرَّرَهُ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَغَيْرِهِ وَقَدْ يُجَابُ عَلَى الْأَوَّلِ بِأَنَّ هَذَا

والقبول وشرطهما أهليّة التبرُّع كسائر المعاملات وعبروا بالرضا هنا إشارة إلى عدم وجوب قبولها الدالّ عليه ظاهر الحديث لولا ما مرّ وتوطئة لقولهم (لا المحال عليه في الأصح) لأنه محلّ الاستيفاء فلم يتعيّن استيفاء المحلّ بنفسه كما أنّ له أن يؤكّل (و) شرطها وجود الدينين المحال به وعليه فحيثيّذ (لا تصح) ممّن لا دين عليه ولا (على من لا دين عليه) وإن رضي لعدم الاعتياض بناءً على أنها بيع (وقيل تصح برضاها) بناءً على الضعيف أنها استيفاء (وتصح بالدين اللازم وعليه) وإن اختلف سبب وجوبهما ككون أحدهما ثمنًا والآخر أجرًا وأراد باللازم ما يشتمل الآيل للزوم بدليل قوله الآتي وبالتمن في مدّة الخيار دعوى أنه إنّما حدّقه لئلا يشتمل حوالة السيّد على مكاتبه بالتجوم أو عكسه لا يحتاج إليها لأنه سيصرّح بحكيمهما وزعم أنّ مال الكتابة لا يلزم بحال فاسيد إلا إن أريد من جهة العبد ولا بُدّ مع كونه لازماً

خلاف صريح كلامهم إلا أن يُريد بالإجماع إلخ مُستدّه. □ فوّ: (وشرطهما إلخ) أي المحيل والمُختال وكان الأولى تقديمه على قوله وإنما يُعرف إلخ عبارة المُعني وطريق الوقوف على تراضيها إنّما هو الإيجاب والقبول على ما مرّ في البيع وعبر كغيره هنا بالرضا تنبيهًا على أنه لا يجب على المُختال القبول إلخ. □ فوّ: (وعبروا) إلى قوله أو عكسه في النهاية إلّا قوله الدالّ إلّي وتوطئة. □ فوّ: (لولا ما مرّ) أي التعليل بقوله لأنّ حقّه إلخ. □ فوّ: (وتوطئة) عطف على قوله إشارة إلخ. □ فوّ: (وشرطهما إلخ) عبارة النهاية ومرّ اختيار وجود إلخ اه. □ فوّ: (لا تصح ممّن لا دين عليه) هل تتعقّد وكالة اختيارًا بالمعنى أو لا اعتمد م ر عدم الإنعقاد اختيارًا باللفظ فإنّ الغالب أنهم يرجحون اختيار اللفظ سم على منهج اه ع ش أي إلّا إن نويّا من الحوالة لوكالة أخذًا من التعليل.

□ فوّ (سنّ): (وقيل تصح إلخ) وعلى الأول لو تطوّع بقضاء دين المحيل كان قاضيًا دين غيره وهو جائز اه مُعني. □ فوّ: (وأراد باللازم إلخ) قد يقال بل أراد الظاهر بدليل إفراد القول المذكور فتأمّله على أنّ إرادة ما ذكر يُنافيها قوله الآتي وهو ما لا يدخله خيار فتأمّله سم وع ش. □ فوّ: (لئلا يشتمل إلخ) قد يقال لا محذور في شموله العكس اه سم. □ فوّ: (لا يحتاج إلخ) خبر قوله ودعوى إلخ. □ فوّ: (وزعم إلخ) ردّ لمن قال بعدم صحّة الدعوى المذكورة وقد جرى عليه النهاية. □ فوّ: (ولا بُدّ) إلى قوله أو

القاعدة أكثرية لا كلبية على أنّ الذي نقله الصفيّ الهندي عن الجمهور أنّه لا أثر لتقدّم الحظر وأنّ الأمر الوارد بعده على مقتضاه من وجوب أو نذب أو غير ذلك وعلى أنّ هذه القاعدة معارضة بقاعدة أخرى وهي أنّ ما جاز بعد المنع وجب وللتأج السبكي في ذلك كلام يُراجع ولنا فيه كلامهم بهامش حواشي شرح جمع الجوامع لشيخ الإسلام والكمال وتحقيقه في كتابنا الآيات البيّنات. □ فوّ: (لعدم الاعتياض) إذ ليس عليه شيء يَجْعَلُهُ عَوْضًا عن حقّ المُختال شرح الرّوض. □ فوّ: (وأراد إلخ) قد يقال بل أراد الظاهر بدليل إفراد القول المذكور فتأمّله على أنّ إرادة ما ذكر يُنافيها قوله وهو ما لا يدخله خيار فتأمّله. □ فوّ: (لئلا يشتمل حوالة السيّد) قد يقال لا محذور في شمول العكس.

وهو ما لا يدخله خيار من كونه مُستَقَرًّا وهو ما يجوز الاستبدال عنه فلا تصح بدلين سَلَمَ أو نحو جمالة ولا عليه لا ما لا يتطرق إليه انفساخ بتلف أو تعذر لصحتها بالأجرة قبل مُضي المدة وبالصدق قبل الدخول أو الموت وبالتمن قبل قبض المبيع ونقل جمع عن المتولي واعتمده عَدَمَ صحتها بدلين الزكاة وكذا عليه إن قلنا يبيع وهو مُتَّجَة لامتناع الاعتياض عنها في الجملة خلافًا لمن جوز حوالة الساعي على المالك به لأن الحوالة يبيع والساعي له يبيع مال

تَعَدَّرَ فِي التَّهْيِةِ وَالْمُعْنَى . قَوْلُهُ : (وَهُوَ) أَي : الدِّينُ اللَّازِمُ . قَوْلُهُ : (مَنْ كَوْنُهُ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ لَا بُدَّ .
 قَوْلُهُ : (بَدَلَيْنِ سَلَمَ) أَي مُسَلِّمًا فِيهِ أَوْ رَأْسَ مَالٍ أَهْ بِجَيْرِمِي . قَوْلُهُ : (أَوْ نَحْوِ جَمَالَةٍ) تَمَثِيلٌ لِغَيْرِ اللَّازِمِ أَهْ رَشِيدِي . قَوْلُهُ : (أَوْ نَحْوِ جَمَالَةٍ) أَي قَبْلَ الْفَرَاغِ سَمَ وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ . قَوْلُهُ : (مَا لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ مَا يَجُوزُ الْخُ . قَوْلُهُ : (لِصَحَّتِهَا الْخُ) تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ لَا مَا لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ . قَوْلُهُ : (أَوْ الْمَوْتِ) أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ كَمَا عَبَّرَ الْمُعْنَى بِهَا . قَوْلُهُ : (وَنَقَلَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ (وَالْأَصَحُّ) فِي التَّهْيِةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ : (خِلَافًا) إِلَى (وَأَمَّا الزَّكَاةُ) . قَوْلُهُ : (بَدَلَيْنِ الزَّكَاةِ) أَي بِالَّذَيْنِ الَّذِي بَدَلُ الزَّكَاةِ بَأَن يَكُونَ النَّصَابُ تَالِفًا بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْإِخْرَاجِ أَهْ شَ زَادَ سَمَ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ لَا لِإِسَاعِ وَلَا لِمُسْتَحَقٍّ وَإِنْ انْحَصَرَ انْتَهَى أَهْ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي أَي إِنْ كَانَ النَّصَابُ تَالِفًا كَمَا يُعْلَمُ بِمَا يَأْتِي وَسَيَأْتِي أَنَّ الزَّكَاةَ أَي مَعَ وُجُودِ النَّصَابِ كَذَلِكَ أَهْ . قَوْلُهُ : (لِامْتِنَاعِ الْإِغْتِيَاضِ الْخُ) قَضِيَّةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَنَحْوِهِ كَشَرْحِ الْمُبَابِ التَّعْلِيلُ بِهَذَا لِمَا قَبْلَ كَذَا أَيْضًا وَقَصَلَهُ هُنَا بِهَا يُفْهَمُ خِلَافَ ذَلِكَ أَهْ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَقَدْ يُجَابُ عَنِ الْفَضْلِ بَأَنَّهُ لَمَّا نَقَلَ مَا قَبْلَ كَذَا عَنْ غَيْرِهِ جَازَ مَا بِهِ لَمْ يَحْتَجْ لِتَوْجِيهِهِ بِخِلَافِ مَا بَعْدَ كَذَا فَلَيْسَ اقْتِصَارُهُ فِي التَّعْلِيلِ عَلَى الثَّانِيَةِ احْتِرَازًا عَنِ الْأُولَى عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ رُجُوعُ التَّعْلِيلِ لِكُلِّ مِنْهُمَا أَهْ شَ .

قَوْلُهُ : (لِامْتِنَاعِ الْإِغْتِيَاضِ عَنْهَا) أَي : وَالْأَخْذُ مِنْ غَيْرِ الْمَالِكِ عَمَّا لَهُ عَلَى الْغَيْرِ فِي الْأُولَى وَالذَّفْعُ لِغَيْرِ الْمُسْتَحَقِّ عَمَّا عَلَى الْمُسْتَحَقِّ فِي الثَّانِيَةِ اغْتِيَاضُ أَهْ سَمَ . قَوْلُهُ : (فِي الْجُمْلَةِ) فِي غَالِبِ الصُّوَرِ كَمَا فِي الْإِيْعَابِ سَمَ وَرَشِيدِي وَعِبَارَةٌ شَ قَوْلُهُ : (فِي الْجُمْلَةِ) كَأَن يُخْرِجَ عَنِ الذَّهَبِ فِضَّةً أَوْ عَكْسَهُ وَكَأَنَّهُ

قَوْلُهُ : (فَلَا يَصِحُّ بَدَلَيْنِ سَلَمَ) سَيَأْتِي لَنَا فِي الضَّمَانِ صِحَّةُ ضَمَانِ دَيْنِ الْمُسْلِمِ . قَوْلُهُ : (أَوْ نَحْوِ جَمَالَةٍ) أَي قَبْلَ الْفَرَاغِ . قَوْلُهُ : (بَدَلَيْنِ الزَّكَاةِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ لَا لِإِسَاعِ وَلَا لِمُسْتَحَقٍّ وَإِنْ انْحَصَرَ أَهْ . وَكَأَنَّهُ أَرَادَ بِدَيْنِ الزَّكَاةِ الزَّكَاةَ بَعْدَ تَلَفِ النَّصَابِ وَبِالزَّكَاةِ هِيَ مَوْجُودَةٌ . قَوْلُهُ : (لِامْتِنَاعِ الْإِغْتِيَاضِ عَنْهَا الْخُ) قَضِيَّةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَنَحْوِهِ كَشَرْحِ الْعُبَابِ التَّعْلِيلُ بِهَذَا لِمَا قَبْلَ كَذَا أَيْضًا وَقَصَلَهُ هُنَا بِمَا يُفْهَمُ خِلَافَ ذَلِكَ . قَوْلُهُ : (لِامْتِنَاعِ الْإِغْتِيَاضِ عَنْهَا) أَي وَالْأَخْذُ مِنْ غَيْرِ الْمَالِكِ عَمَّا لَهُ عَلَى الْغَيْرِ فِي الْأُولَى وَالذَّفْعُ لِغَيْرِ الْمُسْتَحَقِّ عَمَّا عَلَى الْمُسْتَحَقِّ فِي الثَّانِيَةِ اغْتِيَاضُ وَقَوْلُهُ فِي الْجُمْلَةِ كَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى نَحْوِ آدَاءٍ غَيْرِهِ عَنْهُ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ بِأَذْنِهِ فَإِنَّ فِيهِ اغْتِيَاضًا فَلْيُرَاجَعْ . ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عَبَّرَ بِدَلِّ قَوْلِهِ هُنَا فِي الْجُمْلَةِ وَقَوْلُهُ أَي غَالِبًا فَانْدَفَعَ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ قَدْ يَجُوزُ الْإِغْتِيَاضُ عَنْهَا فِي صَوْرِ أَهْ . فَمَعْنَى فِي الْجُمْلَةِ غَالِبًا أَوْ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ . قَوْلُهُ : (فِي الْجُمْلَةِ) أَي فِي غَالِبِ الصُّوَرِ .

الزكاة وأما الزكاة فنقلًا عن الْمُتَوَلَّى امتناع حوالة المالك للساعي بها إِنْ قُلْنَا بَيْعٌ وَهُوَ مُتَجَعَّةٌ أَيْضًا وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ شَارِحٌ بِأَنَّهَا مَعَ تَعَلُّقِهَا بِالْعَيْنِ تَتَعَلَّقُ بِالذِّمَّةِ لِأَنَّ تَعَلُّقَهَا بِالذِّمَّةِ أَمْرٌ ضَعِيفٌ لَا يُلْتَمَسُ إِلَيْهِ مَعَ وُجُودِ الْعَيْنِ كَيْفَ وَالْمُسْتَحَقُّ مِلْكٌ جُزْءٌ مِنْهَا وَصَارَ شَرِيكًَا لِلْمَالِكِ بِهِ فَالْوَجْهَ عَدَمُ صِحَّةِ الْحَوَالَةِ بِهَا وَعَلَيْهَا لِذَلِكَ؛ ثُمَّ وَصَفَ الدَّيْنَ وَلَمْ يُبَالِ بِالْفَاصِلِ لِأَنَّهُ غَيْرُ أَجْنَبِيٍّ بِقَوْلِهِ (الْمَثَلِيُّ) كَالنَّقْدِ وَالْخُبُوبِ وَقِيلَ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالْأَثْمَانِ خَاصَّةً (وَكَذَا الْمُتَقَوِّمُ) بِكَسْرِ الْوَاوِ (فِي الْأَصَحِّ) لِثُبُوتِهِ فِي الذِّمَّةِ وَلُزُومِهِ (و) تَصِحُّ (بِالْثَّمَنِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ) بِأَنْ يُحِيلَ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ عَلَى ثَالِثٍ (وَعَلَيْهِ) بِأَنْ يُحِيلَ الْبَائِعُ إِنْسَانًا عَلَى الْمُشْتَرِي (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ آيِلٌ إِلَى اللُّزُومِ بِنَفْسِهِ إِذْ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْبَيْعِ وَتَصِحُّ فِيمَا ذَكَرَ وَإِنْ لَمْ يَنْتَقِلْ عَنِ مِلْكِ الْمُشْتَرِي إِذَا تَخَيَّرَ أَوِ الْبَائِعِ أَوْ الْبَائِعِ لِأَنَّ الْحَوَالَةَ مُتَضَمِّنَةٌ لِلْإِجَازَةِ مِنَ الْبَائِعِ وَلِتَوْشِيهِمْ هُنَا فِي بَيْعِ الدَّيْنِ بِالْدَّيْنِ فَلَا يُشْكَلُ

احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا لَوْ كَانَ النَّصَابُ بَاقِيًا وَأَخْرَجَ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ جَنْبِهِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ وَإِنْ تَعَلَّقَ حَقُّ الْفُقَرَاءِ بِعَيْنِ الْمَالِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ أَنَّ الزَّكَاةَ تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ تَعَلُّقٌ شَرِكِيٌّ. □ فَوَدَّ: (وَأَمَّا الزَّكَاةُ) قَسِيمٌ قَوْلُهُ (دَيْنُ الزَّكَاةِ) وَصَوَّرْتُهُ هُنَا أَنْ يَكُونَ النَّصَابُ بَاقِيًا سَمِيعًا وَرَشِيدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (مُتَجَعَّةٌ أَيْضًا) أَيِ: لِتَعَلُّقِهَا بِالْعَيْنِ فَلَيْسَتْ دَيْنًا وَشَرْطُ الْحَوَالَةِ الدَّيْنُ أَهْلُ سَمِيعٍ. □ فَوَدَّ: (تَتَعَلَّقُ بِالذِّمَّةِ) أَيِ فَقَدْ وَجَدَ الشَّرْطَ مِنَ الدِّينِيَّةِ أَهْلُ سَمِيعٍ. □ فَوَدَّ: (لِلذَلِكَ) أَيِ لِقَوْلِهِ وَالْمُسْتَحَقُّ مِلْكٌ جُزْءًا مِنْهَا إِنْ أَخْرَجَ ش. □ فَوَدَّ: (وَقِيلَ الْخُ) فِيهِ اغْتِرَاضُ خَفِيِّ عَلَى الْمُصَنِّفِ. □ فَوَدَّ: (وَلُزُومِهِ) عَطْفٌ مُبَايِنٌ أَهْلُ ش. □ فَوَدَّ: (بِنَفْسِهِ) أَيِ بِخِلَافِ نَحْوِ الْجُعْلِ أَهْلُ سَمِيعٍ. □ فَوَدَّ: (إِذْ هُوَ) أَيِ اللُّزُومُ أَهْلُ ش. □ فَوَدَّ: (وَتَصِحُّ) أَيِ الْحَوَالَةُ أَهْلُ سَمِيعٍ. □ فَوَدَّ: (فِيمَا ذَكَرَ) أَيِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ بِالثَّمَنِ وَعَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَنْتَقِلْ) أَيِ الثَّمَنُ (عَنِ مِلْكِ الْمُشْتَرِي) أَيِ فَلَيْسَ لِلْبَائِعِ عَلَى الْمُشْتَرِي دَيْنٌ تَصِحُّ الْحَوَالَةُ بِهِ أَوْ عَلَيْهِ أَهْلُ ش. □ فَوَدَّ: (أَوِ الْبَائِعِ) عَطْفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ فَكَانَ الْأَوَّلَى التَّأَكِيدُ بِمُتَّفَصِلٍ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْحَوَالَةَ مُتَضَمِّنَةٌ لِلْخُ) أَيِ فَتَمَعُ الْحَوَالَةُ مُقَارَنَةً لِلْمِلْكِ وَذَلِكَ كَافٍ نِهَائَةً وَمُعْنَى حَاصِلُهُ أَنَّهُ يَقْدَرُ لُزُومُ الْعَقْدِ قَبْلَ الْحَوَالَةِ وَبِهِ يَسْتَعَيِّرُ الدَّيْنُ ع. ش. قَالَ سَمِيعٌ هَذَا التَّغْلِيلُ لَا يَظْهَرُ فِي قَوْلِهِ وَعَلَيْهِ إِذَا تَخَيَّرَ إِذْ لَيْسَ الْمُشْتَرِي أَحَدًا عَاقِدِيهَا حَتَّى يَتَضَمَّنَ إِجَازَتَهُ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ بِإِجَازَةِ الْبَائِعِ يَصِيرُ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي وَخَدَهُ فَيَصِيرُ مِلْكُ الْبَيْعِ لَهُ فَمِلْكُ الثَّمَنِ لِلْبَائِعِ أَهْلُ أَيِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ الْآتِي وَفِي الثَّانِيَةِ يَبْقَى الْخُ. □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي الْحَوَالَةِ. □ فَوَدَّ: (فَلَا يُشْكَلُ) أَيِ صِحَّةُ الْحَوَالَةِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ قَالَ السَّيِّدُ عَمَرٌ قَدْ يُفَرَّقُ أَيْضًا كَمَا سَبَّجِيءُ بِأَنَّهُمْ غَلَّبُوا النَّظَرَ لِشَايَةِ الْإِسْتِيفَاءِ فَلَا يُشْكَلُ الْخُ

□ فَوَدَّ: (وَهُوَ مُتَجَعَّةٌ أَيْضًا) أَيِ لِتَعَلُّقِهَا بِالْعَيْنِ فَلَيْسَتْ دَيْنًا وَشَرْطُ الْحَوَالَةِ الدَّيْنُ. □ فَوَدَّ: (مَعَ تَعَلُّقِهَا بِالْعَيْنِ) الْمُقْتَضِي لِلْبُطْلَانِ لِأَنَّ شَرْطَهَا الدَّيْنُ وَقَوْلُهُ تَتَعَلَّقُ بِالذِّمَّةِ أَيِ فَقَدْ وَجَدَ الشَّرْطَ مِنَ الدِّينِيَّةِ. □ فَوَدَّ: (بِنَفْسِهِ) بِخِلَافِ نَحْوِ الْجُعْلِ وَقَوْلُهُ: (وَتَصِحُّ) أَيِ: الْحَوَالَةُ وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَنْتَقِلْ) أَيِ: الثَّمَنُ وَقَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْحَوَالَةَ مُتَضَمِّنَةٌ لِلْإِجَازَةِ) أَيِ: فَتَقَارَنُ الْمِلْكُ لَكِنْ هَذَا لَا يَظْهَرُ فِي قَوْلِهِ: (وَعَلَيْهِ) إِذَا تَخَيَّرَ إِذْ لَيْسَ الْمُشْتَرِي أَحَدًا عَاقِدِيهَا حَتَّى يَتَضَمَّنَ إِجَازَتَهُ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ بِإِجَازَةِ الْبَائِعِ يَصِيرُ الْخِيَارُ

بإبطالهم بيع البائع الثمن المَعَيَّنَ في زَمَنٍ خياره وفي الثانية يَبْقَى خيارُ المُشْتَرِي كما رَجَّحَهُ ابنُ المُقَرِّي وعليه فلو فَسَخَ بَطَلَتِ الحِوَالَةُ لي ما رَجَّحَهُ أيضًا ويُعَارِضُهُ عُمُومُ ما يَأْتِي أَنَّ الحِوَالَةَ على الثمن لا تبطل بالفسخ وله أَنَّ يُوَجَّهَ استثناء هذا بأنَّ الحِوَالَةَ هنا ضعيفةٌ بقوة الخلاف فيها ويتزَلُّزَلُ العقدُ مع الخيارِ فلم تقوَ هنا على بقائها مع الفسخ (والأصحُّ صِحَّةُ حِوَالَةِ المُكَاتِبِ سيده بالثجوم) لأنَّ الدينَ لازِمٌ من جِهَةِ المُحتالِ والمُحالِ عليه مع تشوُّفِ الشارِعِ إلى العِتَقِ (دون حِوَالَةِ السَّيِّدِ عليه) بالثجوم لأنَّ له إسقاطها متى شاءَ لِجِوَارِ الكتابةِ من جِهَتِهِ من حيث كونهَا كتابَةً بخلافِ دَيْنِ المُعَامَلَةِ تصحُّحُ حِوَالَةِ السَّيِّدِ به وعليه لِزُرومِهِ من حيث كونه مُعَامَلَةً وبِهِ يَسْقُطُ ما قِيلَ هو قادرٌ على إسقاطِ كُلِّ منهما بتعجيزِهِ لنفسِهِ

ثم رأيت العزيز يُشيرُ إليه اهـ. فَوَدَّ: (بإبطالهم بَيْعُ البائعِ إلخ) أي والحِوَالَةُ بَيْعُ اهـ سم. فَوَدَّ: (وفي الثانية إلخ) أي في الحِوَالَةِ عليه يَبْقَى خيارُ المُشْتَرِي إنْ كانا في المجلس أو كان خيارُ الشَّرْطِ لهما أو لِلْمُشْتَرِي فَقَطْ اهـ سَيِّدٌ عَمَرٌ عبارةُ النَّهْيَةِ والمُعْنَى وعلى الأولِ أي الأصحُّ يَبْطُلُ الخيارُ بالحِوَالَةِ بِالثَّمَنِ لِتَرْضَايَ عَاقِدِيهَا وفي الحِوَالَةِ عليه يَبْطُلُ في حَقِّ البائعِ لِإِرضاءِ بها لا في حَقِّ مُشْتَرٍ لم يَرْضَ فَإِنْ رَضِيَ بها بَطُلَ في حَقِّه أيضًا في أَحَدٍ وَجْهَيْنِ رَجَّحَهُ ابنُ المُقَرِّي وهو المُعْتَمَدُ ثم قال فَإِنْ فَسَخَ المُشْتَرِي البَيْعَ بَطَلَتْ انْتَهَى اهـ. فَوَدَّ: (وعليه) أي: على البقاءِ الذي رَجَّحَهُ ابنُ المُقَرِّي. فَوَدَّ: (فلو فَسَخَ) أي: لو لم يَرْضَ المُشْتَرِي بالحِوَالَةِ وَفَسَخَ البَيْعَ اهـ ش. فَوَدَّ: (ويعارضه) أي: البُطْلَانُ بالفسخ هنا. فَوَدَّ: (بالفسخ) أي وظاهره سواءً كان بالخيارِ أو غيره. فَوَدَّ: (وَلَهُ) أي لابنِ المُقَرِّي. فَوَدَّ: (استثناء هذا) أي الفسخ بالخيارِ نَهْيَةً وَمُعْنَى. فَوَدَّ: (هنا) أي في مُدَّةِ الخيارِ. فَوَدَّ: (فَلَمْ تقوَ هنا) أي الحِوَالَةُ في زَمَنِ الخيارِ. فَوَدَّ: (لأنَّ الدينَ) إلى قوله وبِهِ يَسْقُطُ في النَّهْيَةِ والمُعْنَى. فَوَدَّ: (من جِهَةِ المُحتالِ) أي السَّيِّدِ (وقوله والمُحالِ عليه) أي مَدِينِ المُكَاتِبِ. فَوَدَّ: (لأنَّ لَهُ) أي لِلْمُكَاتِبِ. فَوَدَّ: (حِوَالَةِ السَّيِّدِ به وعليه) مِنْ إِضافَةِ المَضْذِرِ إلى مَفْعُولِهِ بالنِّسْبَةِ إلى به وإلى فاعِلِهِ بالنِّسْبَةِ إلى عليه واقْتَصَرَ النَّهْيَةُ والمُعْنَى على الثاني لأنَّه هو مَحَلُّ الخلافِ قال السَّيِّدُ عَمَرٌ فلو أَحَالَ السَّيِّدُ بِدَيْنِ المُعَامَلَةِ وَعَجَزَ نَفْسَهُ بَعْدَ الحِوَالَةِ قَبَّلَ بَنِي أَنْ يَكُونَ كَطَرِوُ الفَلَسِ فَتَسْتَمِرُّ الحِوَالَةُ وَيُطَالَبُ بِالذَّيْنِ بَعْدَ العِتَقِ لِتَعَلُّقِهِ بِذِمَّتِهِ اهـ. فَوَدَّ: (وبِهِ يَسْقُطُ إلخ) في سَقُوطِهِ بما قاله نَظَرُ ظاهِرُ اهـ سم عبارةُ المُعْنَى ولا نَظَرَ إلى سَقُوطِهِ

لِلْمُشْتَرِي وَخَذَهُ فَيَصِيرُ يَمْلِكُ المِيعَ لَه فَمِلْكُ الثَّمَنِ لِلْبَائِعِ. فَوَدَّ: (الثَّمَنُ المَعَيَّنُ) هَذَا يَدُلُّ على صِحَّةِ الحِوَالَةِ مع كَوْنِ الثَّمَنِ مُعَيَّنًا مع أَنَّهُ حَيْثُ يَدُلُّ لَيْسَ دَيْنًا وَلَيْسَ مَقْبُوضًا وقوله في زَمَنِ خيارِهِ أي والحِوَالَةُ بَيْعٌ وفي الرُّوْضِ وَيَبْطُلُ الخيارُ في الحِوَالَةِ بِالثَّمَنِ وكذا عليه لا في حَقِّ مُشْتَرٍ لم يَرْضَ أي بها فَإِنْ فَسَخَ أي المُشْتَرِي البَيْعَ في زَمَنِ خيارِهِ بَطَلَتْ أي لا زِنْفَاعَ الثَّمَنِ اهـ. وقوله فَإِنْ فَسَخَ بَطَلَتْ ذَكَرَ في شَرْحِهِ أَنَّهُ مِنْ زِيادَتِهِ وَأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِعمومِ ما سَيَأْتِي مِنْ أَنَّ الحِوَالَةَ على الثَّمَنِ لا تَبْطُلُ بالفسخ إِلَّا أَنْ يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ الفسخ بالخيارِ وهو بَعِيدٌ اهـ. وَمَنْعَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ بَعْدَهُ بَتَزَلُّزَلِ العقدِ بالخيارِ. فَوَدَّ: (حِوَالَةِ السَّيِّدِ بِهِ) بِخلافِ ضَمَانِهِ لا يَصِحُّ كَمَا سَيَأْتِي مع الفَرْقِ. فَوَدَّ: (وبِهِ يَسْقُطُ) في سَقُوطِهِ بما قاله نَظَرُ ظاهِرُ.

(وَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ) مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا (بِمَا يُحَالُ بِهِ وَعَلَيْهِ قَدَرًا وَصِفَةً) وَجُنْسًا كَمَا يُفْهَمُ بِالْأُولَى أَوْ أَرَادَ بِالصِّفَةِ مَا يَشْمَلُهُ كَرْهِنٌ وَخُلُولٌ وَصِحَّةٌ وَجُودَةٌ وَأَضْدَادُهَا لِأَنَّ الْمَجْهُولَ لَا يَصْحَحُ بِيَعَهُ فَلَا تَصَحُّ بِإِبِلِ الدِّيَةِ وَلَا عَلَيْهَا لِلْجَهْلِ بِهَا وَمَنْ تَمَّ لَمْ يَصْحَحْ الْإِعْتِيَاظُ عَنْهَا (وَفِي قَوْلِ تَصَحُّ بِإِبِلِ الدِّيَةِ وَعَلَيْهَا) بِنَاءٌ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِعِتْيَاظِ عَنْهَا (وَيُشْتَرَطُ تَسَاوِيَهُمَا) أَيِ الدَّيْنِ الْمُحَالِّ

بِالتَّعْجِيزِ لِأَنَّ دَيْنَ الْمُعَامَلَةِ لَا زِمَ فِي الْجُمْلَةِ، وَسُقُوطُهُ إِنَّمَا هُوَ بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ بِخِلَافِ نُجُومِ الْكِتَابَةِ اهـ.
 قول (سئس): (وَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ) هَلِ الْمُرَادُ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْإِعْتِقَادَ وَالظَّنَّ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَذَلِكَ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ إِذَا أَحَالَهُ فَتَبَيَّنَ أَنَّ لَا دَيْنَ بَأَنِّ بَطْلَانِ الْحَوَالَةِ إِذْ لَوْ اشْتَرَطَ لِصِحَّتِهَا الْعِلْمُ لَمَا تَأْتَى ذَلِكَ اهـ ع ش وَيَدُلُّ لَهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَظَنَّ الْمُحِيلُ وَالْمُخْتَالُ. قول: (مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا) أَيِ الْمُحِيلِ وَالْمُخْتَالِ اهـ مُعْنَى. قول: (وَجُنْسًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَبَيَّرَ بِالْحَوَالَةِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بِنَاءٌ عَلَى الْأَصَحِّ إِنْخ. قول: (كَمَا يُفْهَمُ الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَسَكَتَ عَنِ الْجُنْسِ لِأَنَّهُ يُسْتَعْنَى عَنْهُ بِالصِّفَةِ لِتَنَالِهَا لَهُ لُغَةً اهـ. قول: (كَرْهِنٌ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاطِ عِلْمِهِمَا بِالْكَرْهِنِ وَإِنْ انْفَكَّ بِالْحَوَالَةِ كَمَا يَأْتِي فَلْيُرَاجَعْ سَمَ عَلَى حَجٍّ اهـ رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الْجَمَلِ التَّمثِيلُ بِالْكَرْهِنِ مُشْكِلٌ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ إِذَا أَحَالَ بَدَيْنَ عَلَيْهِ وَثِيقَةً تَصَحُّ الْحَوَالَةُ وَتَسْقُطُ الْوَثِيقَةُ اهـ. قول: (كَرْهِنٌ وَخُلُولٌ وَصِحَّةٌ الْإِنْخ) أَمْثَلَةٌ لِلصِّفَةِ اهـ رَشِيدِيَّ. قول: (لَا يَصْحَحُ بِيَعَهُ) أَيِ الْحَوَالَةِ بَيَّعَ. قول: (فَلَا تَصَحُّ بِإِبِلِ الدِّيَةِ) كَانَ قَطَعَ زَيْدٌ يَدَ عَمْرٍو وَقَطَعَ بَكْرٌ يَدَ زَيْدٍ فَلَا يَصْحَحُ أَنْ يُحِيلَ زَيْدٌ عَمْرًا عَلَى بَكْرٍ بِنِصْفِ الدِّيَةِ اهـ بَجِيرِيَّ وَفِي الْمُعْنَى عَنِ الْمُصَنِّفِ نَحْوَهُ.

قول (سئس): (وَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ) هَلِ الْمُرَادُ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْإِعْتِقَادَ أَوْ وَالظَّنَّ. قول: (كَرْهِنٌ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاطِ عِلْمِهِمَا بِالْكَرْهِنِ وَإِنْ انْفَكَّ بِالْحَوَالَةِ كَمَا سَبَقَ فَلْيُرَاجَعْ.

قول (سئس): (وَيُشْتَرَطُ تَسَاوِيَهُمَا) قِيلَ: مِمَّا يُؤَيِّدُ اغْتِيَاظَ التَّسَاوِيِ فِي ظَنِّ الْمُحِيلِ وَالْمُخْتَالِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَيُشْتَرَطُ الْعِلْمُ الْإِنْخَ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْجُنْسِ وَالْقَدْرَ وَالصِّفَةَ مُعْتَبَرٌ أَيْضًا فِي الْمُبِيعِ فِي الدِّمَةِ الَّذِي هُوَ نَظِيرٌ مَا هُنَا فَلَا يَنْفَرُغُ عَلَى اعْتِبَارِهِ هُنَا تَخْصِيصُ الْحَوَالَةِ بِاعْتِبَارِ ظَنِّ الْمُكَلِّفِ أَيْضًا فَتَأَمَّلْهُ.

(فَرَعَ): فِي فَتَاوَى الْجَلَالِ السُّيُوطِيِّ مَا نَصَّهُ مَسْأَلَةٌ فِيمَنْ جَبَى بِالْأَمَانَةِ رِبْعٌ وَقَفٍ بِإِذْنِ نَازِلِ شَرْعِيٍّ وَصَرَفَ ذَلِكَ لِلْمُسْتَحَقِّينَ وَالْعِمَارَةَ بِإِذْنِهِ وَقَضَلَ لَهُ شَيْءٌ وَمِنَ الْوَقْفِ حَمَامٌ تَحَرَّرَ عَلَى مُسْتَأْجَرِهَا مِنْ أُجْرَتِهَا شَيْءٌ فَأَحَالَ النَّازِلُ الْجَابِيَّ عَلَيْهِ بِمَا قَضَلَ لَهُ فَهَلْ تَصَحُّ الْحَوَالَةُ أَمْ لَا. الْجَوَابُ نَعَمْ وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ تَغْيِينِ جِهَةِ الدَّيْنِ الْمُسْتَقَرِّ عَلَى الْوَقْفِ.

(مَسْأَلَةٌ): رَجُلٌ لَهُ عَلَى آخَرَ دَيْنٌ قَمَاتِ الدَّائِنِ وَلَهُ وَرَثَةٌ فَأَخَذَ الْأَوْصِيَاءُ مِنَ الْمَدِينِ بَعْضَ الدَّيْنِ وَأَحَالَهُمْ عَلَى آخَرَ بِالْبَاقِي فَقِيلُوا الْحَوَالَةُ وَضَمَّنُوا آخَرَ قَمَاتِ الْمُحَالِّ عَلَيْهِ فَهَلْ لَهُمُ الرُّجُوعُ عَلَى الْمُحِيلِ أَمْ لَا؟ الْجَوَابُ يُطَالِبُونَ الضَّامِينَ وَتَرَكَةَ الْمُحَالِّ عَلَيْهِ فَإِنْ تَبَيَّنَ إِفْلَاسُهُمَا بِأَنِّ فَسَادِ الْحَوَالَةِ لِأَنَّهُمَا لَمْ تَقَعْ عَلَى وَفَى الْمَضْلَحَةِ لِلْإِتِمَامِ فَيَرْجِعُونَ عَلَى الْمُحِيلِ اهـ. لَا يُقَالُ قَوْلُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى الْجَوَابُ نَعَمْ فِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا بُدَّ فِي صِحَّةِ الْحَوَالَةِ مِنْ ثُبُوتِ الدَّيْنِ الْمُحَالِّ بِهِ فِي ذِمَّةِ الْمُحِيلِ وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّ

به والدين المحال عليه في نفس الأمر وظن المحيل والمُحتال، وكان وجه اعتبار ظنهما هنا

قوله: (وظن المحيل) إلى المتن سكّت عنه المغني ولعله لإغناء قول المتن: ويُسْتَرَطُّ الْعِلْمُ الْخُ عَنْهُ وفي البُجَيْرِيُّ هل يُغْنِي عَنْ اشْتِرَاطِ التَّسَاوِي اشْتِرَاطُ الْعِلْمِ بِالذَّيْتَيْنِ قَدَرًا الْخُ الْمُرَادُ بِهِ مَا يَشْمَلُ غَلْبَةَ الظَّنِّ كَمَا فِي عَشِّ وَالظَّاهِرُ لَا يُغْنِي عَنْ لَاتِهِ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْعِلْمِ بِهِمَا قَدَرًا وَصِفَةُ تَسَاوِيهِمَا لِأَنَّ الْعِلْمَ بِذَلِكَ يَوْجِدُ مَعَ اخْتِلَافٍ قَدَرِهِمَا كَأَن يَكُونَ لِأَحَدِهِمَا عَشْرَةٌ وَالْآخَرُ خَمْسَةٌ أَوْ فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْإِشْكَالَ كَمَا فِي الْجَمَلِ بِالْإِغْنَاءِ عَنِ التَّسَاوِي فِي ظَنِّ الْعَاقِلَيْنِ وَالْجَوَابُ إِنَّمَا يَذْفَعُ الْإِغْنَاءَ عَنِ التَّسَاوِي فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. قوله: (وَكَانَ وَجْهُ اخْتِيَارِ الْخُ) هل يَلَايِمُ قَوْلَهُ أَنِفًا وَلِتَوْشِعِهِمْ هُنَا الْخُ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ وَلَوْ وَجَّهَ الشَّارِحُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ صِحَّةِ حَوَالَةِ الْبَائِعِ عَلَى التَّمَنِ الَّذِي فِي الذِّمَّةِ بِأَتَمِّهَا غَلَّبُوا فِيهَا شَائِبَةَ الْإِسْتِيفَاءِ فَلَا يُشْكِلُ

التَّائِيلُ لَمْ تَشْتَغِلْ ذِمَّتُهُ بِشَيْءٍ بَلْ هِيَ بَرِيئَةٌ وَالْوَقْفُ لَا ذِمَّةَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ تَجَوَّزَ بِقَوْلِهِ الْجَوَابُ نَعَمْ وَإِنْ كَانَ الْمَقْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ نَعَمْ صِحَّةَ الْحَوَالَةِ وَيَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَصِحُّ اسْتِيفَاؤُهُ وَكَانَ التَّائِيلُ أَذِنَ لَهُ فِي اخْتِذِ حَقِّهِ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ وَأَذِنَ لِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَذْفَعَ لَهُ حَقَّهُ كَمَا قَدْ يَشْعُرُ بِإِرَادَةِ ذَلِكَ قَوْلُهُ (وَهِيَ عِبَارَةُ الْخُ) فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ بَعْدَ شَيْءٍ وَهُوَ أَنَّ مَا فَضَّلَ لِلْجَائِي إِنْ كَانَ صَرَفَهُ بغيرِ إِذْنِ التَّائِيلِ فَهُوَ مُتَبَرِّعٌ فَلَا شَيْءَ لَهُ أَوْ بِإِذْنِهِ فَإِذْنُهُ فِي الصَّرْفِ يَتَضَمَّنُ الْإِفْتِرَاضَ مِنْهُ وَافْتِرَاضُ التَّائِيلِ إِنَّمَا يَصِحُّ عَلَى الصَّحِيحِ إِنْ كَانَ لِحَاجَةٍ وَشَرَطَ لَهُ الْوَاقِفُ أَوْ أَذِنَ لَهُ الْقَاضِي كَمَا سَيَأْتِي ذَلِكَ فِي بَابِ الْوَقْفِ فَإِنْ انْتَفَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ وَوَقَعَ الْإِذْنُ فَهُوَ مُتَبَرِّعٌ بِمَا صَرَفَهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْوَقْفِ وَهَلْ يَرْجِعُ بِهِ عَلَى التَّائِيلِ إِنْ شَرَطَ لَهُ الرَّجُوعَ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ مَا يَأْتِي فِي الضَّمَانِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ (وَإِنْ أَذِنَ بِشَرْطِ الرَّجُوعِ الْخُ) لِأَنَّا نَقُولُ التَّائِيلُ بِمَنْزِلَةِ الْوَلِيِّ وَالْوَقْفُ بِمَنْزِلَةِ شَخْصٍ مَذْيُونٍ فَكَمَا يُحِيلُ الْوَلِيُّ عَلَى مَوْلَاهُ فَكَذَلِكَ التَّائِيلُ عَلَى الْوَقْفِ.

(فَرَعَ): فِي الرُّوْضِ وَلَوْ أَفْرَضْتُهُمَا مِائَةً أَوْ كُلًّا خَمْسِينَ وَتَضَامَنَّا فَأَحَلَّتْ بِهَا لِرَجُلٍ عَلَى أَنْ يَأْخُذَهَا مِنْ أَيُّهُمَا شَاءَ أَوْ أَطْلَقْتَ جَارَهُ وَبَيَّنَّ فِي شَرْحِهِ أَنَّ التَّرْجِيحَ مِنْ زِيَادَتِهِ وَذَكَرَ فُرُوعًا لِذَلِكَ وَفِي الْعُبَابِ. (فَرَعَ): مَنْ لَهُ عَلَى اثْنَيْنِ دَيْنٌ مُنَاصَفَةٌ وَتَضَامَنَّا فَأَحَالَهُ أَحَدُهُمَا بِكُلِّهِ أَوْ أَحَالَ بِهِ عَلَيْهِمَا جَارًا سَوَاءً قَالَ لِيَأْخُذْهُ الْمُحْتَالُ مِنْ أَيُّهُمَا شَاءَ أَوْ مِنْ كُلِّ نِصْفِهِ أَوْ أَطْلَقَ وَيَبْرَأُ كُلُّ عَمَّا ضَمِنَ وَإِنْ أَحَالَ هُوَ عَلَى أَحَدِهِمَا بَرَى الْآخَرَ وَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَأَحَالَ بِهِ عَلَى اثْنَيْنِ لَهُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ قَدْرَهُ أَوْ أَحَدُهُمَا ضَامِنٌ لَهُ بِقَدْرِهِ عَلَى آخَرَ فَأَحَالَ عَلَى الْأَصِيلِ وَالضَّامِنِ طَالِبَ أَيُّهُمَا شَاءَ وَيَتَّبِعِي تَصْوِيرُ ذَلِكَ بِالْإِحَالَةِ عَلَيْهِمَا مَعًا إِذْ لَوْ كَانَ مُرْتَبًا بَرَى بِالْحَوَالَةِ الْأُولَى مِنَ الدَّيْنِ فَلَا تَصِحُّ الثَّانِيَّةُ وَقَوْلُهُ أَوْ أَحَدُهُمَا ضَامِنٌ لَهُ بِقَدْرِهِ الْخُ عِبَارَةُ الْبَغْوِيِّ أَوْ كَانَ قَدْ ضَمِنَ لَهُ رَجُلٌ أَلْفًا عَلَى إِنْسَانٍ فَأَحَالَهُ عَلَى الضَّامِنِ الْخُ وَحَاصِلُهَا أَنَّ إِنْسَانًا لَهُ عَلَى آخَرَ أَلْفٌ وَضَمِنَهُ لَهُ آخَرُ فَلَهُ أَنْ يُحِيلَ مَنْ لَهُ عَلَيْهِ أَلْفٌ عَلَى الضَّامِنِ وَالْأَصِيلِ لِيَأْخُذَ الْأَلْفَ مِنْ أَيُّهُمَا شَاءَ كَامِلَةً أَوْ مَوْزَعَةً فَتَحْمَلُ عِبَارَةُ الْعُبَابِ عَلَى ذَلِكَ وَفِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ خِلَافُ ذَلِكَ. قوله: (وظن المحيل والمُحتال) لَا يُقَالُ اغْتِيَارُ ظَنِّهِمَا لِأَنَّهُمَا لَا يَزِمُ لَاجِبُ اغْتِيَارِ الْعِلْمِ بِهِمَا قَدَرًا وَصِفَةً وَجِنْسًا وَاغْتِيَارُ تَسَاوِيهِمَا إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ الْعِلْمُ بِهِمَا كَذَلِكَ مَعَ تَسَاوِيهِمَا بَدُونِ الْعِلْمِ بِتَسَاوِيهِمَا فَلَا حَاجَةَ إِلَى زِيَادَةِ اغْتِيَارِهِ لَأَنَّا نَمْنَعُ

دون نحو البيع الاحتياط للحوالة لخروجها عن القياس (جنساً) فلا تصح بدراهم على دنانير وعكسه لأنها معاوضة إرفاق كالقرض (وقدراً) فلا يحال بتسعة على عشرة وعكسه كذلك ويصح أن يحيل من له عليه خمسة بخمسة من عشرة له على المحال عليه (وكذا حلولاً وأجلاً) وقدر الأجل (وصحّة وكسراً) وجودة ورداءة وغيرها من سائر الصفات (في الأصح) إلحاقاً لتفاوت الوصف بتفاوت القدر وأفهم اقتصاره على ما ذكر أنه لا يضرب التفاوت في غيره فلو كان له ألف على اثنين متضامين فأحال عليهما ليطالب من شاء منهما بالألف صح عند

بامتناع بيعه الثمن المعين لسلم من هذه المنافاة ثم رأيت كلام العزيز مشيراً إلى ما ذكرته اه سيّد عمر .
 ٥ قوله: (دون نحو البيع) أي فلا يشترط فيه العلم بالقدر ولا ظنه اه جمل . ٥ قوله: (كالقرض) عبارة المغني لأن الحوالة معاوضة ازتفاق جوزت للحاجة فاعتبر فيها الإتفاق فيما ذكر كالقرض اه .
 ٥ قوله: (لذلك) أي لأنها معاوضة إلخ . ٥ قوله: (أن يحيل) أي المحيل . ٥ قوله: (من له عليه خمسة) أي الشخص الذي له على المحيل خمسة فالموصول مفعول يحيل وفاعله ضمير المحيل المعلوم من المقام . ٥ وقوله: (بخمسة) أي على خمسة فالباء بمعنى على .
 ٥ قول (السي): (وكذا حلولاً إلخ) ولو أحال بموَجَل على مثله حلت الحوالة بموت المحال عليه ولا تحل بموت المحيل لبراءته بالحوالة نهاية ومغني أي حل الدين المحال به بموت إلخ وإلا فالحوالة لا تنصف بحلول ولا تأجيل ع ش .

٥ قول (السي): (وصحّة وكسراً) ظاهره امتناع الحوالة بأحدهما على الآخر إذا اختلفا كذلك وإن استوت قيمتهما وتقدم في قاعدة مدّ عبجوة خلافه فليراجع اه سم . ٥ قوله: (وجودة ورداءة إلخ) لا يقال هذا علم من قوله أولاً كرهين وحلول إلخ لأننا نقول ذاك بيان لما قصد شمول الصفة له وهذا تفصيل له وتضريح بآته لا بد من تعلّق العلم بكل واحدٍ منها على الأصح اه ع ش وفيه تأمل . ٥ قوله: (فلو كان إلخ) عبارة المغني ولو أقرض شخص اثنين مائة مثلاً على كل واحدٍ منهما خمسون وتضامناً فأحال بها شخصاً على أن يأخذ من أيها شاء جاز في أصح الوجهين وقيل لا يجوز لأنه لم يكن له إلا مطالبة واحد فلا يستفيد بالحوالة زيادة صفة ووجه الأول أنه لا زيادة في القدر ولا في الصفة قال الإسئوي ولو أحال على أحدهما بخمسين فهل ينصرف إلى الأصلية أو تورّع أو يرجع إلى إرادة المحيل فإن لم يرُد شيئاً صرّفه بنيت فيه نظراً وفائدته فكأن الزمن الذي بأحدهما أي بخمسين انتهت والقياس كما قال شيخنا الرجوع إلى إرادته اه . ٥ قوله: (متضامين) أي كل منهما ضامن عن الآخر كزدي وجمل .

اللزوم إذ قد يمتد المحيل أن دينه خمسة عشر ويحيل عليها بعشرة عليه ثم يبيّن أن دينه عشرة وهذا إن كان العلم يشمل الإعتقاد . ٥ قوله: (دون نحو البيع) قد يقال ما يشترط فيه التساوي قدراً من البيع كبيع الربوي بجنسه يشترط فيه أيضاً التساوي في ظنهما كما يعلم من كلامهم في بيع الجزار في باب الربا ويجاب بأن ما عدا التساوي من شروط نحو البيع لا يعتبر فيها الظن .
 ٥ قول (السي): (وصحّة وكسراً) ظاهره امتناع الحوالة بأحدهما على الآخر إذا اختلفا كذلك وإن

جمع مُتَقَدِّمِينَ وَيُطَالِبُ أَتَاهُمَا شَاءَ وَاخْتَارَهُ السَّبْكِيُّ وَصَحَّحَ أَبُو الطَّيِّبِ خِلَافَهُ لِأَنَّهُ كَانَ يُطَالِبُ وَاحِدًا فَصَارَ يُطَالِبُ اثْنَيْنِ. أَمَّا لَوْ أَحَالَهُ لِيَأْخُذَ مِنْ كُلِّ خَمْسِمِائَةٍ فَيَصِيحُ وَيَبْرَأُ كُلَّ مَنَّهُمَا عَمَّا ضَمِنَ وَلَا يُؤْثِرُ فِي صِحَّةِ الْحَوَالَةِ وَجُودُ تَوَثُّقِ بَرَهْنٍ أَوْ ضَامِنٍ لِأَحَدِ الدَّيْنَيْنِ نَعَمْ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ الدَّيْنُ لَا بِصِفَةِ التَّوَثُّقِ عَلَى الْمَنْقُولِ الْمُعْتَمَدِ وَإِنَّمَا انْتَقَلَ لِلوَارِثِ بِهَا لِأَنَّهُ خَلِيفَةُ مَوْرَثِهِ فِي حَقِّهِ وَتَوَابِعُهَا بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهَا تَقَرُّرٌ عَنْ جَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ مَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ أَنَّ مَحَلَّ الْإِنْتِقَالِ لَا بِصِفَةِ التَّوَثُّقِ أَنَّ لَا يَنْصُصُ الْمُحِيلُ عَلَى الضَّامِنِ أَيْضًا وَإِلَّا لَمْ يَبْرَأْ بِالْحَوَالَةِ فَإِذَا أَحَالَ الدَّائِنُ ثَالِثًا عَلَى الْمَدِينِ وَضَامِنِهِ فَلَهُ مُطَالِبَةُ أَتَاهُمَا شَاءَ وَإِنْ لَمْ يَنْصُصْ لَهُ الْمُحِيلُ عَلَى ذَلِكَ وَفِي الْمَطْلَبِ إِنْ أَطْلَقَ الْحَوَالَةَ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِتَعْلُقِ حَقِّهِ بِالرَّهْنِ فَيَنْبَغِي أَنْ تَصَحَّحَ وَجْهًا وَاحِدًا وَيَنْفَكُ الرَّهْنُ كَمَا إِذَا كَانَ لَهُ بِهِ ضَامِنٌ فَأَحَالَ عَلَيْهِ بِهِ مَنْ لَهُ دَيْنٌ لَا ضَامِنَ بِهِ صَحَّتِ الْحَوَالَةُ وَبَرَأَ الضَّامِنُ لِأَنَّهُا مُعَاوَضَةٌ أَوْ اسْتِيفَاءٌ وَكُلُّ مَنَّهُمَا يَقْتَضِي بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ فَكَذَا يَقْتَضِي فَكُّ الرَّهْنِ فَإِنْ شَرَطَ بَقَاءَ الرَّهْنِ فَهُوَ شَرَطٌ فَاسِدٌ فَتَفْسُدُ بِهِ الْحَوَالَةُ إِنْ قَارَنَهَا وَمَنْ ثُمَّ لَوْ شَرَطَ عَاقِدُ

قوله: (وَاخْتَارَهُ السَّبْكِيُّ الْإِنِّ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا أَتَى بِهِ الْوَالِدُ وَإِنْ اخْتَارَ السَّبْكِيُّ تَبَعًا لِلْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ خِلَافَهُ. هـ. فَلْيُرَاجَعْ. هـ. قوله: (فَيَصْحُحُ وَيَبْرَأُ الْإِنِّ) أَي: بِلا خِلَافٍ وَإِلَّا فَهَذِهِ تَعْلَمُ مِنْ قَبْلِهَا بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ أَمْعَ ش. هـ. قوله: (وَلَا يُؤْثِرُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُؤْخَذُ) فِي الْمَغْنِيِّ. هـ. قوله: (وَلَا يُؤْثِرُ الْإِنِّ) عَطْفٌ عَلَى لَوْ كَانَ لَهُ الْإِنِّ. هـ. قوله: (يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ) أَيِ الْمُحْتَالِ. هـ. قوله: (فِي حَقِّهِ) أَي: كَالَّذِينَ (وَتَوَابِعُهَا) أَيِ كَالرَّهْنِ وَالضَّمَانِ. هـ. قوله: (مَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ الْإِنِّ) عَلَى هَذَا هَلَّا صَحَّ شَرَطُ الْإِبْقَاءِ الْآتِي أَمْعَ سَم. هـ. قوله: (أَيْضًا) أَي: كَنَصِّهِ عَلَى الْأَصِيلِ. هـ. قوله: (وَلَا لَمْ يَبْرَأْ) أَي: وَإِنْ نَصَّ عَلَى الضَّامِنِ لَمْ يَبْرَأِ الضَّامِنُ. هـ. وقوله: (فَإِذَا أَحَالَ الْإِنِّ) تَصْوِيرٌ لِكَيْفِيَّةِ تَنْصِيبِ الْمُحِيلِ عَلَى الضَّامِنِ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ وَإِلَّا الْإِنِّ أَمْعَ ش. هـ. قوله: (عَلَى الْمَدِينِ وَضَامِنِهِ) وَعَلَى مَا صَحَّحَهُ أَبُو الطَّيِّبِ لَا تَصِحُّ الْحَوَالَةُ هُنَا أَمْعَ سَم. هـ. قوله: (عَلَى ذَلِكَ) أَيِ مُطَالِبَةُ مَنْ شَاءَ أَمْعَ ش. هـ. قوله: (إِنْ أَطْلَقَ) أَي: الْمُحِيلُ. هـ. قوله: (لِتَعْلُقَ حَقَّهُ) أَي: الْمُحِيلِ. هـ. وقوله: (أَنْ يَصْحُحَ) أَي: الْحَوَالَةُ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَنْ تَصِحَّ أَمْعَ التَّانِيثِ وَهِيَ أَحْسَنُ. هـ. وقوله: (وَجْهًا وَاحِدًا) أَي: قَطْعًا أَمْعَ ش. هـ. قوله: (لَهُ بِهِ) أَي: لِلْمُحِيلِ بِحَقِّهِ. هـ. قوله: (عَلَيْهِ بِهِ) أَي: عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ بِحَقِّهِ الَّذِي بِهِ ضَامِنٌ وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى عَلَيْهِ أَي: حَقَّهُ لَكَانَ أَوْضَحَ. هـ. قوله: (فَكَ الرِّهْنِ) أَي: وَالضَّامِنِ. هـ. قوله: (فَإِنْ شَرَطَ) أَيِ الْمُحِيلِ أَمْعَ ش. الْأَوَّلِيِّ الْمُحْتَالِ. هـ. قوله: (بَقَاءَ الرَّهْنِ) وَمِثْلُهُ الضَّمَانُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَمْعَ سَم.

اسْتَوَتْ قِيمَتُهُمَا وَتَقَدَّمَ فِي قَاعِدَةٍ مَدَّ عَجُوزَ خِلَافَهُ فَلْيُرَاجَعْ. هـ. قوله: (مَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ) عَلَى هَذَا هَلَّا صَحَّ شَرَطُ الْبَقَاءِ الْآتِي. هـ. قوله: (عَلَى الْمَدِينِ وَضَامِنِهِ) وَعَلَى مَا صَحَّحَهُ أَبُو الطَّيِّبِ لَا تَصِحُّ الْحَوَالَةُ هُنَا. هـ. قوله: (بَقَاءَ الرَّهْنِ) وَمِثْلُهُ الضَّمَانُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

الحوالة رهنًا أو ضامنًا لم تصحَّ كما رجَّحه الأذرعِي وغيره. بناءً على الأصحَّ أنها بيعٌ دينٍ بدينٍ (ويبرأ بالحوالة المُحيل عن دينٍ المُحتال والمُحال عليه عن دينٍ المُحيل ويتحوَّل حقُّ المُحتال إلى ذِمَّة المُحال عليه) بالإجماع لأنَّ هذا فائدتها وأفهم ذكره التحوَّل بعد البراءة المذكورة المُقتضية لِسقوط حقِّ المُحتال أنَّ المراد بِتحوَّلِ حقِّه إلى ما ذُكِرَ تحوُّل طلبه إلى

قوله: (رهنًا إلخ) أي: على المُحيل ليكونَ تحتَ يَدِ المُحتالِ أو ضامنًا لِمَا أُحيلَ به من الدينِ اهـ
ش. قوله: (لَمْ يَصِحَّ) مَشَى في الرُّوضِ على الجوازِ وعليه فُهَلْ يَصِحُّ شَرْطُ البقاءِ المذكورِ اهـ سم.
قوله: (كَمَا رَجَّحَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ) أي: كَالْأَثْوَارِ لَكِنْ جَزَمَ ابْنُ الْمُقْرِي فِي رَوْضِهِ بِالْجَوَازِ وَحَمَلَهُ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى اشْتِرَاطِهِ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ كَمَا جَزَمَ بِجَوَازِ شَرْطِهِ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ وَالْأَوَّلُ عَلَى الْمُحِيلِ إِذَا الدَّيْنُ الْمَرْهُونُ بِهِ أَوْ الْمَضْمُونُ لَيْسَ عَلَيْهِ وَهُوَ كَلَامٌ صَحِيحٌ إِذَا الْكَلَامُ فِي كَوْنِهِ جَائِزًا فَلَا يَفْسُدُ بِهِ الْعَقْدُ أَوْ غَيْرُهُ فَيَفْسُدُ لَا بِالنَّظَرِ لِكَوْنِهِ لَازِمًا أَوْ لَا فَسَقَطَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ شَرْطٌ عَلَى أَجَنَّبِيٍّ عَنِ الْعَقْدِ اهـ
نِهَايَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ لَيْسَ عَلَيْهِ أَيِ الْمُحِيلِ بَعْدَ الْحَوَالَةِ لِإِرَاءَةِ ذِمَّتِهِ وَقَوْلُهُ فَلَا يَفْسُدُ الْعَقْدُ أَيِ مَعَ ذَلِكَ فَلَا يَلْزَمُ الْمُحَالُ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهِ فَلَوْ فَعَلَ فَيَتَبَغَى أَنْ يُقَالَ إِنَّ عِلْمَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ صَحَّ الرِّهْنُ وَإِنْ ظَنَّ لُزُومَهُ لَمْ يَصِحَّ اهـ ع ش وَقَوْلُهُ م ر فَسَقَطَ الْقَوْلُ إِنْ أَرْتَضَى بِهَذَا الْقَوْلِ الْمُغْنِي وَفَاقًا لِلشَّارِحِ فَقَالَ بَعْدَ أَنْ سَاقَ كَلَامَ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ الْمَذْكُورَ مَا نَصَّهُ وَهُوَ بَعِيدٌ إِذَا الْمُحَالُ عَلَيْهِ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الْعَقْدِ فَالْمُعْتَمَدُ كَلَامُ صَاحِبِ الْأَثْوَارِ وَلَا يَثْبُتُ فِي عَقْدِهَا خِيَارُ شَرْطٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ عَلَى الْمَعَايِنَةِ وَلَا خِيَارَ مَجْلِسٍ فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهَا مُعَاوَضَةٌ لِأَنِّهَا عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ وَقِيلَ يَثْبُتُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا اسْتِيفَاءٌ اهـ. قوله: (بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ إِنْ رُجِّعَ وَجْهُ الْبِنَاءِ اهـ سَم أَقُولُ قَدْ يَظْهَرُ وَجْهُهُ مِمَّا مَرَّ أَيْفًا عَنِ الْمُغْنِي. قوله: (بِالْإِجْمَاعِ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَيَبْرَأُ) إِنْخ. قوله: (وَأَفْهَمُ ذِكْرُهُ) إِنْخ) فِيهِ بَحْثٌ لَأَنَّ غَايَةَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْبَرَاءَةُ الْمَذْكُورَةُ خُلُوُّ ذِمَّةِ الْمُحِيلِ مِنْ دَيْنِ الْمُحْتَالِ وَهَذَا صَادِقٌ مَعَ كَوْنِ ذَلِكَ الْخُلُوِّ بِسَبَبِ تَغْيِيرِ مَحَلِّ الدَّيْنِ وَاتِّفَاقِهِ مِنْ ذِمَّةِ الْمُحِيلِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ مَعَ بَقَايِهِ بَعَيْنِهِ فَدَعَوَى أَنَّ ذِكْرَ الْبَرَاءَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُتَحَوَّلَ هُوَ الطَّلَبُ لَا نَفْسُ الدَّيْنِ وَأَنَّهُ يَتَدَفَّعُ بِذَلِكَ الْإِغْتِرَاضَ مَنْعُوعَةً إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ ذِكْرَ بَرَاءَةِ ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنِ الْمُحِيلِ يُشْعِرُ بِأَنَّ سَبَبَ هَذِهِ الْبَرَاءَةِ تَعَلُّقُ الْمُحْتَالِ بِمَا فِي ذِمَّتِهِ وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّهُ

قوله: (لَمْ يَصِحَّ) مَشَى فِي الرُّوضِ عَلَى الْجَوَازِ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَصِحُّ شَرْطُ الْبَقَاءِ الْمَذْكُورِ. قوله: (كَمَا رَجَّحَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ) إِنْخ) لَكِنْ جَزَمَ فِي الرُّوضِ بِالْجَوَازِ كَمَا مَرَّ وَحَمَلَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ عَلَى اشْتِرَاطِهِ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ كَمَا جَزَمَ بِجَوَازِ شَرْطِهِ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ وَالْأَوَّلُ عَلَى الْمُحِيلِ إِذَا الدَّيْنُ الْمَرْهُونُ بِهِ أَوْ الْمَضْمُونُ لَيْسَ عَلَيْهِ وَهُوَ كَلَامٌ صَحِيحٌ إِذَا الْكَلَامُ فِي كَوْنِهِ جَائِزًا فَلَا يَفْسُدُ بِهِ الْعَقْدُ أَوْ غَيْرُهُ فَيَفْسُدُ لَا بِالنَّظَرِ لِكَوْنِهِ لَازِمًا أَوْ لَا فَسَقَطَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ شَرْطٌ عَلَى أَجَنَّبِيٍّ عَنِ الْعَقْدِ شَرْحُ م ر.
قوله: (بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ) يُرَاجَعُ وَجْهُ الْبِنَاءِ. قوله: (أَنَّ الْمُرَادَ إِنْخ) فِيهِ بَحْثٌ لَأَنَّ غَايَةَ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الْبَرَاءَةُ الْمَذْكُورَةُ خُلُوُّ ذِمَّةِ الْمُحِيلِ مِنْ دَيْنِ الْمُحْتَالِ وَهَذَا صَادِقٌ مَعَ كَوْنِ ذَلِكَ الْخُلُوِّ بِسَبَبِ تَغْيِيرِ مَحَلِّ

نظيرِ حقّه وهو ما بذمّة المُحالِ عليه لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهَا بَيْعٌ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَى الْمَثْنِ لِأَنَّهُ أَوْمَأُ إِلَى دَفْعِهِ بِذِكْرِهِ التَّحَوُّلَ بَعْدَ الْبَرَاءَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمُرَادِ كَمَا تَقَرَّرَ وَأَفْهَمَ هَذَا مَا مَرَّ أَنَّهُ لَا تَنْتَقِلُ إِلَيْهِ صِفَةُ التَّوْتُّقِ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ حَقِّ الْمُحْتَالِ وَلَوْ أَحَالَ مَنْ لَهُ ذَيْنَ عَلَى مِثْبَ صَحَّتْ كَمَا فِي

اسْتَحَقَّهُ عَوَضًا عَمَّا فِي ذِمَّةِ الْمُحِيلِ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُتَحَوِّلَ الطَّلَبُ فَلْيَتَأَمَّلْ . اهـ سم . قوله : (وهو) أي : التّظيّر . قوله : (فلا اغتراض على المثنى) أي : بأنّ تغييره بالتّحوّل يُنافي ظاهرًا كونها بيعًا فَإِنَّ الْبَيْعَ يَقْتَضِي أَنَّ الَّذِي انْتَقَلَ إِلَيْهِ غَيْرُ الَّذِي كَانَ لَهُ وَالتَّحَوُّلُ يَقْتَضِي أَنَّ الدَّيْنِ الْأَوَّلَ بَاقٍ بَعَيْنِهِ وَلَكِنْ تَغَيَّرَ مَحَلُّهُ اهـ سم . قوله : (وأفهم) إلى قوله : (ثم المتّجه) في النّهاية . قوله : (هذا) أي قولُ الْمُصَنِّفِ وَتَحَوُّلُ الْخ . قوله : (لأنّها ليست من حقّ المُحتال) يَقْتَضِي أَنَّ الْمُخْرَجَ لِحَقِّ التَّوْتُّقِ التَّغْيِيرُ بِالْحَقِّ وَفِي إِخْرَاجِهِ بِذَلِكَ بَحْثٌ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمُخْرَجَ لَهُ قَوْلُهُ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ فَتَأَمَّلْهُ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَكَانَ وَجْهُ الْبَحْثِ مَنَعَ إِبْطَاقِ أَنَّ صِفَةَ التَّوْتُّقِ لَيْسَتْ مِنْ حَقِّ الْمُحْتَالِ إِذَا كَانَ لَهُ حَقُّ التَّوْتُّقِ أَيْضًا كَأَنَّ كَانَ بِدَيْنِهِ رَهْنٌ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ رَشِيدِي . قوله : (ولو أحال) إلى قوله كما قاله في الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَى وَقَوْلِهِمْ : وَقَوْلُهُ وَلَا يُشْكِلُ إِلَى أَوْ عَلَى تَرْكَةٍ . قوله : (ولو أحال من له ذين الخ) يَصِحُّ جَعْلُ مَنْ مَفْعُولًا وَعَلَى مِثْبَ مُتَعَلِّقًا بِأَحَالٍ وَالْفَاعِلُ ضَمِيرُ أَحَالٍ وَيَصِحُّ جَعْلُ مَنْ فَاعِلًا فَعَلَى مِثْبَ وَضَفَ لِدَيْنٍ لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَوْلَى لِقِلَّةِ التَّغْيِيرِ اهـ رَشِيدِي أَقُولُ وَالْأَوَّلَى جَعْلُ مَنْ فَاعِلًا وَجَعْلُ عَلَى مِثْبَ مُتَعَلِّقًا بِكُلِّ مَنْ أَحَالَ وَمُتَعَلِّقٌ لَهُ أَيْ ثَبَتَ عَلَى التَّنَازُعِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ عَطْفُ قَوْلِهِ أَوْ عَلَى تَرْكَةٍ الْخ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى مِثْبَ . قوله : (صَحَّتْ) وَتَعَلَّقُ الدَّيْنُ الْمُحَالُ بِهِ عَلَى الْمِثْبِ بِتَرْكِهِ إِنْ كَانَتْ وَإِلَّا فَهُوَ بَاقٍ بِذِمَّتِهِ فَإِنْ تَبَرَّعَ بِهِ أَحَدٌ عَنْهُ بَرِثَتْ ذِمَّتُهُ وَإِلَّا فلا .

(فَرُغَ) : لَوْ نَدَّرَ الْمُحْتَالُ عَدَمَ طَلَبِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ صَحَّتْ الْحَوَالَةُ وَالتَّنْذَرُ وَامْتَنَعَ عَلَيْهِ مُطَالَبَتُهُ حَتَّى يَذْفَعَ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ وَطَرِيقَهُ إِنْ أَرَادَ الطَّلَبُ أَنْ يُوَكَّلَ فِي ذَلِكَ وَيَقْبَلُ مَا لَوْ حَلَفَ أَوْ نَدَّرَ أَنْ لَا يُطَالِبُهُ بِمَا عَلَيْهِ فَأَحَالَ لَهُ عَلَيْهِ شَخْصٌ بِدَيْنٍ لَهُ عَلَى الْمُحِيلِ هَلْ لَهُ مُطَالَبَتُهُ لِأَنَّ هَذَا دَيْنٌ جَدِيدٌ غَيْرُ الَّذِي

الدَّيْنِ وَاتِّقَالَ مِنْ ذِمَّةِ الْمُحِيلِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ مَعَ بَقَايَةِ بَعَيْنِهِ فَدَعَا أَنْ ذَكَرَ الْبَرَاءَةَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُتَحَوِّلَ هُوَ الطَّلَبُ لَا نَفْسُ الدَّيْنِ وَأَنَّهُ يَنْدَفِعُ بِذَلِكَ الْإِعْتِرَاضُ مَمْنُوعَةٌ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ ذَكَرَ بَرَاءَةَ ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنِ الْمُحِيلِ يُشِيرُ بِأَنَّ سَبَبَ هَذِهِ الْبَرَاءَةِ تَعَلُّقُ الْمُحْتَالِ بِمَا فِي ذِمَّتِهِ وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّهُ اسْتَحَقَّهُ عَوَضًا عَمَّا فِي ذِمَّةِ الْمُحِيلِ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُتَحَوِّلَ الطَّلَبُ فَلْيَتَأَمَّلْ . قوله : (فلا اغتراض على المثنى) كَانَ الْإِعْتِرَاضُ الْمُشَارَ إِلَيْهِ هُوَ مَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بِقَوْلِهِ وَتَغْيِيرُهُ بِاللُّزُومِ أَوْلَى مِنْ تَغْيِيرِ أَضْلِهِ بِالتَّحَوُّلِ لِأَنَّهُ يُنَافِي ظَاهِرًا كَوْنَهَا بَيْعًا فَإِنَّ الْبَيْعَ يَقْتَضِي أَنَّ الَّذِي انْتَقَلَ إِلَيْهِ غَيْرُ الَّذِي كَانَ لَهُ وَالتَّحَوُّلُ يَقْتَضِي أَنَّ الْأَوَّلَ بَاقٍ بَعَيْنِهِ لَكِنْ تَغَيَّرَ مَحَلُّهُ اهـ . ثم رَأَيْتُ الْإِسْتَوِيَّ أَوْرَدَ هَذَا الْإِعْتِرَاضَ بِعَيْنِهِ .

قوله : (لأنّها ليست من حقّ المُحتال) يَقْتَضِي أَنَّ الْمُخْرَجَ لِحَقِّ التَّوْتُّقِ التَّغْيِيرُ بِالْحَقِّ وَفِي إِخْرَاجِهِ لِذَلِكَ بَحْثٌ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمُخْرَجَ لَهُ قَوْلُهُ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ فَتَأَمَّلْ .

المطلَب كالبيان وغيره. واعتمده جمع وإن لم يكن له تركه على الأوجه وقولهم الميث لا ذمة أي بالنسبة للالتزام لا للإلزام ولا يشكّل بأن من أحال بدين به رهن انفك الرهن لأنّ ذاك في الرهن الجعلي لا الشرعي كما هو ظاهر لأنّ التركة إنّما جعلت رهناً بدين الميث نظراً لمصلحته فالحوالة عليه لا تنفيه أو على تركة قُسمت أولاً لم تصحّ كما قاله كثيرون وإن خالف في ذلك بعض المتأخّرين لأنّ الحوالة لم تقع على دين بل على عيني هي التركة ومن ثمّ لو كان للميث ديون فليزكشي احتمالان أوجههما عدم الصحة أيضاً لانفعالها للوارث وله

كان موجوداً عند الحليف والتذر أم لا فيه نظر ولا قرب الأول للعلّة المذكورة فإنّ القرينة ظاهرة في أنّه لا يطالب بالدين الموجود وفي سم على منهج قال الطباوي وحوالة ناظر الوقف أحد المستحقين أو غيرهم ممن له مال في جهة الوقف على من عليه دين لجهة الوقف لا تصحّ وما وقع من الناظر من التسويغ ليس حواله بل إذن في القبض فله منعه من قبضه ووافق على ذلك م ر لأن شرطها أن يكون المحيل مديناً والناظر ذمته بريئة ولو أحال المستحق على الناظر بمعلومه لم تصحّ أيضاً لعدم الدين على المحال عليه قال ولو أحال على مال الوقف لم يصحّ كما لو أحال على التركة لأن شرط الحوالة أن تكون على شخص مدين إلى آخر ما قاله انتهى. أقول قوله بل إذن في القبض قضيته أنّه ليس لصاحب الوظيفة مخاصمة الساكن المسوّغ عليه ولا تُسمع دعواه وقوله والناظر ذمته بريئة يؤخذ منه أنّه لو أخذ الناظر ما يستحقّه المستحق في الوقف أي وتصرف فيه لتفسيه صحت الحوالة عليه سم ا ه ع ش وأقول لو قبل بتنزيل ناظر الوقف منزلة وليّ المحجور فجوز كلّ من حوّلته والحوالة عليه لم يتعد.

• قوله: (وإن لم يكن له تركة) أي يلزم الحقّ ذمته ا ه ع ش. • قوله: (أي بالنسبة إلخ) خبر وقوله إلخ عبارة المغني إنّما هو بالنسبة للمستقبل أي لم تقبل ذمته شيئاً ولا قدّمته مزهونة بدينه حتى يقضي ا ه. • قوله: (لا للإلزام) أي لا لأن يلزمها الشارع. • قوله: (ولا يشكّل) يعني بقاء التركة مزهونة بدين المختال وكان عليه أن يذكره قبل الإشكال ا ه رشيد عيّ عبارته ش أي تعلّقه بتركته المفهوم من قوله ولو لم تكن له تركة ا ه. • قوله: (بدين) أي أو عليه ا ه سم أقول كان ينبغي للشارح أن يذكره أيضاً أو يقتصر عليه لأنّه هو منشأ الإشكال. • قوله: (به رهن انفك) أي والدين على الميث به رهن وهو تركته ا ه سم. • قوله: (لأنّ ذاك) أي: انفكك الرهن بالحوالة. • قوله: (هنا) أي: في الشرع. • قوله: (لمصلحته) أي: لا لمصلحة ذاته كما في الرهن الجعلي. • قوله: (لا تنفيه) أي: لا تنفي التعلّق ا ه ع ش. • قوله: (أوجههما عدم الصحة) وذلك لأنّه إنّما تسوّغ الحوالة على من تسوّغ للمحيل الدغوى عليه

• قوله: (ولا يشكّل إلخ) لا يقال لا إشكال وإن كان ذاك في الشرعي أيضاً كما لو لم تكن تركة بالكليّة وفائدتها سقوط الدين عن المحيل وتعلّقه بذمة الميث وقد يتبرّع أحد بوفائه لأنّه ليس الإشكال في مجرّد الصحة بل مع بقاء رهن التركة. • قوله: (بدين) أي: أو عليه. • قوله: (به رهن انفك) أي: والدين على الميث به رهن وهو تركته. • قوله: (أوجههما عدم الصحة) وذلك لأنّه إنّما تسوّغ الحوالة على مـ

الوفاء من غيرها نعم إن تصرّف في التركة صارت ذيناً عليه فتصحّ الحوالة عليه وفيما إذا أحوّل على الميت لكل من المحيل والمُحتال إثبات الدين عليه أمّا الأول فلأنه مالك الدين في الأصل وأمّا الثاني فلأنه يدعي مالا لغيره مُنتَقِلاً منه إليه فهو كالوارث فيما يدعيه من ملك مؤرّثه فعُلِمَ صحّة ما أفتى به بعضهم أن المحيل لو مات بلا وارث فادّعى المُحتال أو وارثه على المُحتال عليه أو على وارثه بالدين المُحتال به فأنكر ذين المحيل ومعه به شاهد واحد حلف معه المُحتال أن ذين مُحيل عليه ثابت في ذمة الميت ويجب تسليمه إليّ من تركته أو ثابت في ذمته ولا أعلم أن مُحيلي أبراه قبل أن يُحيلني ويسمع قول المُحتال عليه أن الدين انتقل لغائب قبل الحوالة فيحلف المُحتال على نفي العلم إن لم يُقم المُحتال عليه بيّنة بما ذكره قال

ومطالبتُهُ ومن عليه الدين للميت لا يسوغ لدائنين الميت الدّغوى عليه اهـ سم. فوّده: (نعم إلخ) استذراك على عدم صحّة الحوالة على التركة. فوّده: (إن تصرّف إلخ) أي وحدث ذين المحيل بعد التصرّف بنحو ردّ بعيب وإلا فالتصرّف باطل كما يُعلم ممّا يأتي في الفرائض ويجوز أن يكون مراده بالتصرّف التصرّف تعدّيّاً اهـ رشيدّي ويظهر أن المدار على تعلّق التركة بذمة الوارث تعدّي أو لا. فوّده: (عليه) أي الوارث. فوّده: (فتصحّ الحوالة عليه) أي الوارث لأنّه تسوّغ مطالبتُهُ لأنّه خليفة المورث اهـ سم أي والحوالة واقعة حيثيذ على ذين. فوّده: (إثبات الدين) أي حيث أنكره الوارث اهـ ع ش. فوّده: (ما أفتى به بعضهم) وهو الشهاب الرّمليّ سم ونهاية. فوّده: (أن المحيل لو مات بلا وارث) قضيتُهُ أن المُحتال لا يحلف مع وجود المحيل أو وارثه فليراجع اهـ رشيدّي أقول يدفعها السابق لكل من المحيل والمُحتال إثبات الدين إلخ لأن الإثبات شاملٌ للحلف أيضاً فالظاهر أن قوله بلا وارث لا مفهوم له.

فوّده: (ومعه) أي: المُحتال أو وارثه. فوّده: (المُحتال) أي: أو وارثه اهـ سم. فوّده: (أن ذين مُحيله) أي: أو مُحيل مؤرّثه. فوّده: (في ذمة الميت) لعلّ هذا بالنظر لقوله أو على وارثه اهـ سم أي ففي كلامه اكتفاء أي أو في ذمتك. فوّده: (أن مُحيلي) أي: أو مُحيل مؤرّثي. فوّده: (أن يُحيلني) أي: أو يُحيل مؤرّثي. فوّده: (انتقل) أي: بحوالة مثلاً اهـ ع ش. فوّده: (إن لم يُقم إلخ) فإن أقامها فينبغي أن يجري

تسوّغ للمُحيل الدّغوى عليه ومطالبتُهُ ومن عليه الدين للميت لا يسوغ لدائنين الميت الدّغوى عليه ولا مطالبتُهُ إذ لا حق له في ذمته فكيف يصحّ أن يُحيل عليه ومن هنا صحّ أن يُحيل على الوارث إذا تصرّف في التركة وصارت ذيناً عليه لأنّه يسوّغ الدّغوى عليه ومطالبتُهُ وقد اشتعلت ذمته بالتركة بل الوارث تسوّغ الدّغوى عليه ومطالبتُهُ وإن لم تلزم التركة ذمته لأنّه خليفة المورث وإنما لم تصحّ الحوالة عليه إذا لم تلزم التركة ذمته لأنّ الحوالة إنّما تصحّ على مدين وهو ليس بمدين حيثيذ فليتنامل. فوّده: (فتصحّ الحوالة عليه) لأنّه يسوّغ مطالبتُهُ لأنّه خليفة المورث. فوّده: (ما أفتى به بعضهم) وهو شيخنا الشهاب الرّمليّ. فوّده: (المُحتال) أي أو وارثه. فوّده: (في ذمة الميت) لعلّ هذا بالنظر لقوله أو على وارثه. فوّده: (إن لم يُقم إلخ) فإن أقامها فينبغي أن يجري هنا المُتّجه الآتي عن الغزيّ.

ابن الصلاح ولو طالبَ المحتالَ المحالَ عليه فقال أبرأني المحيلُ قبل الحوالةِ وأقامَ بذلكَ بيّنةً شِعِثَ في وجهِ المحتالِ وإن كان المحيلُ بالبلدِ اهـ. قال الغزّيّ وهذا صحيحٌ في دفعِ المحتالِ أمّا إثباتُ البراءةِ من دينِ المحيلِ فلا بُدَّ من إعادتها في وجهه ثم المتّجهُ أن للمُحتالِ الرجوعَ بدينه على المحيلِ إلا إذا استمرَّ على تكذيبِ المحالِ عليه اهـ وفارقَ ما يأتي من عدمِ الرجوعِ بنحوِ الفلّسِ بأنَّ دينه هنا تحوّلَ بخلافه في الأوّلِ لَيَبَيِّنَ بطلانَ الحوالةِ وقولِ ابنِ الصلاحِ قبل الحوالةِ صريحٌ في أنه لا تُسمَعُ منه دعوى الإبراءِ ولا تُقبَلُ منه بيّنته إلا إن صرّحَ بأنه قبل الحوالةِ بخلافِ ما لو أطلقَ ومن ثمَّ أفتى بعضهم بأنه لو أقامَ بيّنةً بالحوالةِ فأقامَ المحالَ عليه بيّنةً بإبراءِ المحيلِ له لم تُسمعَ بيّنةُ الإبراءِ أي وليس هذا من تعارضِ البيّنتين لما تفرّزَ أن دعوى الإبراءِ المُطلَقِ والبيّنةُ الشاهِدةُ به فإسدانِ فوجِبَ العملُ ببيّنةِ الحوالةِ لأنها لم تُعارض. (فلان تعذّر) أخذَ المُحتالِ مِنَ المحالِ عليه (بفلّس) طرأ بعد الحوالةِ (أو جحدٍ وخلفٍ

هنا المتّجهُ الآتي عن الغزّيّ اهـ سم. قوّد: (في وجهِ المُحتالِ) أي: حضوره. قوّد: (فقال أبرأني المحيلُ) هل كذلك إذا قال أقرّ أنّه لم يكن له عليّ دينٌ حتّى يكونَ للمُحتالِ الرجوعُ اهـ سم أقولُ الظاهرُ نعم إذا كان الإقرارُ قبلَ الحوالةِ. قوّد: (سمِعْتُ إلخ) الظاهرُ أنّه يرجعُ على المحيلِ لَيَبَيِّنَ أن لا دينَ في الواقعِ اهـ رشيدِيّ. قوّد: (ثم المتّجهُ إلخ) لم يَظْهَرْ وجهُ تقريرِ الشارحِ لهذا ومُخالفته فيما سيأتي عن إفتاء بعضهم أنّه لو قامتَ بيّنةُ بأنَّ المحالَ عليه وقى المحيلُ إلخ اهـ سيّدُ عَمَرَ ويأتي عن سم مثله. قوّد: (إلا إذا استمرَّ إلخ) أي: ولم تُقَمْ عليه بيّنةُ بالإبراءِ. قوّد: (وفارق) أي: الرجوعُ بإقامةِ البيّنةِ على الإبراءِ. قوّد: (هنا) أي: في نحوِ الفلّسِ. قوّد: (بخلافه) أي: الدّينِ (في الأوّل) أي في الإبراءِ. قوّد: (قبل الحوالةِ) مقولُ القولِ. قوّد: (منه) أي: المحالِ عليه. قوّد: (بأنّه) أي: الإبراءِ. قوّد: (لو أقام) أي: المُحتالُ. قوّد: (وليس هذا) أي: إقامةُ كُلِّ مِنَ المُحتالِ والمُحالِ عليه البيّنةِ. قوّد: (به) أي بالإبراءِ المُطلَقِ. قوّد: (فإسدانِ) الأوّلَى التّأنيثُ. قوّد: (أخذَ المُحتالُ) إلى قوله: (وبهذا يبيّن) في النّهاية. قوّد: (طرأ بعد الحوالةِ) قيّدَ به لأنَّ حُكْمَ الفلّسِ الموجودِ عندَ الحوالةِ يأتي في كلامه ع ش وسمّ.

قوّل (سني): (أو جحد) أي: لِلحوالةِ أو لِدينِ المحيلِ كما في شرح الرّوضِ. قوّد: (وخلف) أي:

قوّد: (فقال أبرأني المحيلُ) هل كذلك إذا قال أقرّ أنّه لم يكن له عليّ دينٌ حتّى يكونَ للمُحتالِ الرجوعُ. قوّد: (طرأ بعد الحوالةِ) وسيأتي المُقارَنُ في المتن.

قوّل (نقشني): (أو جحد) أي: لِلحوالةِ أو لِدينِ المحيلِ كما في شرح الرّوضِ فيقيدُ أنّه مع جحدِ الدّينِ والحلفِ عليه لا رجوعُ بخلافِ ما تقدّمَ في مسألةِ ابنِ الصّلاحِ فهل ذلكَ لفرقٍ بينَ الحلفِ وإقامةِ البيّنةِ أو لاختلافِ التّصويرِ أو لغيرِ ذلكَ فليُراجعْ ثم ظهرَ توجّهُ عدمِ الرجوعِ بأنّه لم يثبتَ عدمُ الدّينِ لا بالبيّنةِ ولا باعتبارِ المحيلِ ولو ضمّنا.

قوّل (نقشني): (وخلف) أي على ذلك.

(ونحوهما) كموت (لم يرجع على المحيل) لأنَّ الحوالة بمنزلة القبض وقبولها متضمنة للاعتراف بشروطها كما في المطلب فلا أثر لبتين أن لا دين نعم له تحليف المحيل أنه لا يعلم براءة المحال عليه على الأوجه وعليه فلو نكل حلف المحتال كما هو ظاهره وبأن بطلان الحوالة لأنه حينئذ كَرَدُ الْمُقَرَّرِ له الإقرار وبهذا يتضح رد ما أفتى به بعضهم أنه لو قامت بيئة بأن المحال عليه وفي المحيل بطلت الحوالة إذ فرق واضح بين البيئة ورد الإقرار لكن له

على ذلك اه سم. □ قوله: (كموت) أي: وامتناعه لشوكتيه اه معني. □ قوله: (لأن الحوالة بمنزلة القبض) عبارة النهاية كما لا رُجوع فيما لو اشترى شيئاً وغبن فيه أو أخذ عوضاً عن دينه وتلف عنده اه. □ قوله: (وقبولها) أي: ولأن قبول الحوالة اه نهاية. □ قوله: (فلا أثر لبتين أن لا دين) قد يشمل ما إذا كان التبين بإقرار كلهم بعده وفي عدم الرجوع حينئذ نظر ظاهر. □ قوله: (نعم له) أي: للمُحتال. □ وقوله: (براءة المحال عليه) أي: قبل الحوالة بدليل ما مر. □ قوله: (فلو نكل) أي: المحيل اه ع ش. □ قوله: (وبأن بطلان الحوالة إلخ) صريح في الفرق بين حلف المحتال بعد إنكار المحيل فتبطل الحوالة وبين جحد المحال عليه دين المحيل والحلف على ذلك فلا تبطل ويُفرق بأن الحلف في الأول بمنزلة اعتراف المحيل بعدم الدين اه سم. □ قوله: (لأنه) أي: النكول. □ قوله: (كرَدُ الْمُقَرَّرِ له الإقرار) هل الإقرار المزدود هنا ما تضمنه القبول اه سم. □ قوله: (رد ما أفتى به بعضهم إلخ) خلافاً للنهاية عبارته ومثل ذلك ما لو قامت بيئة بأن المحال عليه وفي المحيل فتبطل الحوالة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى إذ التقصير حينئذ والتدليس جاء من قبل المحيل وإن زعم بعضهم رده اه. قال الرشيد في قوله كما أفتى به الوالد وقياس ما مر في دعوى البراءة أنه لا بد من إعادة البيئة في وجه المحيل ليندفع اه. □ قوله: (رد ما أفتى به بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي فعلى هذا الرد لا رُجوع للمُحتال ثم انظر الفرق بين عدم سماع البيئة هنا على هذا الرد وبين سماعها فيما تقدم عن ابن الصلاح وأي فرق بين قيامها بالإبراء وقيامها بالوفاء إلا أن يكون وجه الرد هنا عدم التقييد بقبل الحوالة كما بيته فيما تقدم في مسألة ابن الصلاح لكن هذا لا يناسب قوله إذ فرق إلخ اه. □ قوله: (وفي المحيل) أي: قبل الحوالة بأن صرح

□ قوله: (لبتين أن لا دين) انظر إطلاق هذا مع ما تقدم عن الغزي من الرجوع وبطلان الحوالة وإذا تبين أن لا دين بين بطلان الحوالة. □ قوله: (وبأن بطلان الحوالة إلخ) صريح في الفرق بين حلف المحتال بعد إنكار المحيل فتبطل الحوالة وبين جحد المحال عليه دين المحيل والحلف على ذلك فلا تبطل ويُفرق بأن الحلف في الأول بمنزلة اعتراف المحيل بعدم الدين. □ قوله: (لأنه حينئذ كَرَدُ الْمُقَرَّرِ له الإقرار) هل الإقرار المزدود هنا ما تضمنه القبول. □ قوله: (رد ما أفتى به بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي فعلى هذا الرد لا رُجوع للمُحتال ثم انظر الفرق بين عدم سماع البيئة هنا على هذا الرد وبين سماعها فيما تقدم عن ابن الصلاح وأي فرق بين قيامها بالإبراء وقيامها بالوفاء إلا أن يكون وجه الرد هنا عدم التقييد بقبل الحوالة كما بيته فيما تقدم في مسألة ابن الصلاح لكن هذا لا يناسب قوله إذ فرق إلخ. □ قوله: (وفي المحيل) أي قبل الحوالة بأن صرح بذلك م ر اه. وع ش.

تحليفه هنا أيضًا ولو شرط الرجوع عليه بذلك فأوجبه قيل قضية المثنى أي فيما يأتي في اليسار صحة الحوالة لا الشرط والذي يتجه بطلانها هنا لأنه شرط ثانوي مقتضاها ثم رأيت غير واحد جزم به ويؤيده قولهم لو أحال غيره بشرط أنه ضامن للحوالة أو أن يعطيه المحال عليه رهنا أو كفيلاً لم تصح الحوالة (فلو كان مفلساً عند الحوالة وجهله المحتال فلا رجوع له) لأنه مقصّر بترك البحث (وقيل له الرجوع إن شرط يساره) وزد بأنه مع ذلك مقصّر وأفهم المثنى صحتها مع شرط اليسار وأن الشرط باطل وعليه يفرق بينه وبين ما مرّ آنفاً بأن شرط الرجوع منافي صريح

بذلك مراه سم وع ش. قوله: (بذلك) أي: المفلس وما ذكر معه سم وع ش. قوله: (والذي يتجه) إلى قوله: (ثم إلخ) في النهاية والمغني. قوله: (هنا) أي: في شرط الرجوع بما ذكر. قوله: (جزم به) قد جزم به الروض وشيخ الإسلام في شرح المنهج اه سم. قوله: (ويؤيده) أي: البطلان. قوله: (بشرط أنه) أي: المحيل. قوله: (للحوالة) أي: للذين المحال عليه. قوله: (أن يغطي) أي: المحتال. قوله: (رهنا أو كفيلاً لم يصح) أي: على ما تقدّم اه سم أي قبيل قول المثنى ويبرأ بالحوالة إلخ من مخالفة النهاية تبعاً لوالده الشارح وقد قدّمنا موافقة المغني للشارح.

قوله (س): (فلو كان مفلساً إلخ) ولو بان المحال عليه عبداً لغير المحيل لم يزجج المحتال أيضاً بل يطالبه بعد عتقه أو عبداً له لم تصح الحوالة وإن كان كسوباً أو ماذوناً له وكان لسيده في ذمته دين قبل ملكه له مغني ونهاية زاد سم عن الروض وشرحه ما نصه ولو بان عبداً للمحتال أي وفي ذمته دين للمحيل فالوجه فساد الحوالة أيضاً لأن ملك المحتال له يمنع ثبوت الدين عليه بالحوالة للمحتال لأن الملك كما يسقط الدين يمنع ثبوته بعد اه. قوله: (لأنه مقصّر بترك البحث) فأشبه ما لو اشترى شيئاً وهو مغبون بنهاية ومغني. قوله: (ورد) إلى قول المثنى (ولو باع) في النهاية. قوله: (وعليه) أي: ما أفهمه المثنى من الصحة. قوله: (بينه) أي: شرط اليسار. قوله: (ما مرّ آنفاً) أي: في قوله ولو شرط

قوله: (بذلك) أي: الفليس وما ذكر معه. قوله: (والذي يتجه بطلانها) جزم به شيخ الإسلام في شرح المنهج اه. قوله: (جزم به) قد جزم به في الروض. قوله: (أو كفيلاً لم يصح) أي: على ما تقدّم. قوله: (لشخص) (فلو كان مفلساً عند الحوالة فلا رجوع إلخ) قال في الروض ولو بان المحال عليه مغسراً فلا خيار ولو شرط يساره وكذا أي لا خيار إن بان عبداً لغيره أي لغير المحيل بل يطالبه بعد العتق اه. قال في شرحه وإن بان عبداً له أي للمحيل لم تصح الحوالة وإن كان له في ذمته دين قبل ملكه له لسقوطه عنه بملكه اه. ولو بان عبداً للمحتال أي وفي ذمته دين للمحيل فالوجه فساد الحوالة أيضاً لأن ملك المحتال له يمنع ثبوت الدين عليه بالحوالة للمحتال لأن الملك كما يسقط الدين يمنع ثبوته بعد ولا يخفى إشكال قول شارح الروض السابق لسقوطه عنه بملكه لأنه إذا تقدّم لزوم الدين لذمة الرقيق على ملكه لم يسقط بملكه إلا أن يجاب بأن المراد لسقوط دين الحوالة بسبب ملكه بمعنى أن ملكه ثمة مانع من ثبوت دين الحوالة عليه وليس المراد لسقوط الدين السابق المحال عليه كذا أجاب بعض

فأبطالها بخلاف شرط اليسار فبطل وحده. (ولو أحال المشتري) البائع (بالثمن فرد المبيع بعيب) أو إقالة أو تحالف بعد القبض للمبيع ولحال الحوالة (بطلت) الحوالة (في الأظهر) لارتفاع الثمن بانفساخ البيع وإنما لم تبطل فيما لو أحالها بصدقها ثم انفسخ النكاح لأن الصداق أثبت من غيره ولهذا لو زاد زيادة متصلة لم يرجع في نصفه إلا برضاها بخلاف المبيع فيرد البائع ما قبضه من المحال عليه للمشتري إن بقي وإلا فبدله؛ فإن لم يقبضه امتنع عليه قبضه. (أو) أحال (البائع) على المشتري (بالثمن فوجد الرد) للمبيع بشيء مما ذكر

الرجوع بذلك إلخ. ٥ فوه: (فبطل) أي: الشرط. ٥ فوه: (أو إقالة أو تحالف) أي: أو خيار بالأولى وكأنه إنما حذفه لئلا يأتى له الإحالة في الشق الثاني بقوله بشيء مما ذكر أو أن الرد بالخيار ليس من محل الخلاف اه رشيدي. ٥ فوه: (بعد القبض) كذا في النهاية هنا ثم قال في شرح في الأظهر وسواء في الخلاف أكان رد المبيع بعد قبضه أم قبله وبعد قبض المختار الثمن أم قبله اه. قال الرشيدي قوله م ر بعد القبض إلخ الأضرب حذفه لأنه يوههم أنه تفيد لمحل الخلاف وليس كذلك كما سيأتي في قوله وسواء إلخ اه وقال ع ش قوله بعد القبض إلخ أنه مجرد تصوير لما يأتي بعد في قوله وسواء في الخلاف إلخ اه. وهذا الإشكال يرد على الشارح أيضا بلا اندفاع لسكوته عما ذكره النهاية آخر من التعميم إلا أن يجاب بأن قول الشارح الآتي فإن لم يقبضه إلخ يفيد أيضا عبارة السيد عمر قوله أو تحالف بعد القبض عبارة شرح الروض أي والمغني سواء كان الفسخ بعد قبض المبيع ومال الحوالة أم قبله اه سم. أقول التعميم الذي أشار إليه هو في أصل الروضة أيضا فليأتمل ملحظ الشارح في التفسير اه.

٥ فوه: (لارتفاع) إلى قول المتن: (وإن كذبهما) في المغني إلا قوله: (فإن لم يقبضه) إلى المتن. ٥ فوه: (ثم انفسخ النكاح) أي: ورجع عليها الزوج بالكل أو ينصفه إن طلق قبل الدخول روض انتهى سم على منهج اه ع ش. ٥ فوه: (ولو زاد) أي: الصداق. ٥ فوه: (فيرد البائع إلخ) وإبراء البائع المحال عليه من الدين قبل الفسخ كقبضه له فيما ذكر فليأتمل بمثل المحال به نهاية ومغني وأسنى. ٥ فوه: (للمشتري إلخ) ولا يرده إلى المحال عليه فإن رده إليه لم تسقط عنه مطالبة المشتري لأن الحق له وقد قبض البائع بإذنه ويتعين حقه فيما قبضه البائع حتى لا يجوز إنداله إن بقيت اه مغني. ٥ فوه: (بشيء مما ذكر) أي: من العيب والتحالف والإقالة أما الخيار فقد قدم بطلانها فيه رشيدي وسم.

الفضلاء ولا يخفى ما فيه لأن دين الحوالة إنما يثبت للمختار لا للمحيل المالك حتى يكون ملكه ما نأ من ثبوته فليأتمل. ٥ فوه: (بعد القبض) عبارة شرح الروض سواء أكان الفسخ بعد قبض المبيع ومال الحوالة أم قبله.

٥ قول (نفسخ): (بطلت في الأظهر) يتبعني أن محله ما لم يكن البائع قد أحال آخر على المحال عليه وإلا فلا بطلان لعلحق الحق حيث يد بثلث فليأتمل. ٥ فوه: (فيرد البائع ما قبضه إلخ) قال في شرح الروض

(لم تبطل) الحوالة (على المذهب) لتعلق الحق هنا بثالث وهو الذي انتقل إليه الثمن فلم يبطل حقه بفسخ المتعاقدين كما لو تصرف البائع في الثمن ثم رد عليه المبيع بعيب لا يبطل تصرفه وللمشتري الرجوع على البائع إن قبض منه المحتال لا قبله. (ولو باع عبداً) أي قننا ذكراً أو أنثى (وأحال بغيره) أحرز على المشتري (ثم اتفق المتبايعان والمحتال على حريته) وقت البيع (أو ثبتت حريته حينئذ ببينة) شهدت حصة أو أقامها العبد ومحل إقامتها في هذين وقد تصادق

□ قول (س): (لم تبطل إلخ) سواء أقبض المحتال المال أم لا اه معني. □ قوله: (لتعلق الحق هنا إلخ) ويؤخذ منه أن البائع في المسألة الأولى أي فيما لو أحال المشتري البائع إلخ لو أحال على من أحيل عليه لم تبطل لتعلق الحق بثالث وهو الأوجه نهاية ومعني وسم. □ قوله: (بعيب) أي: أو نحوه مما مر. □ قوله: (إن قبض منه المحتال) هل إبرأؤه كقبضه أو لا لأنه لم يغرّم شيئاً ولم يفت عليه شيء بخلاف نظيره السابق اه سم واستظهر ع ش الثاني أي عدم الرجوع مع الإبراء وفي كلام المعني ما يدل عليه. □ قوله: (أي قننا) إلى قول المتن: (وإن كذبهما) في بعض نسخ النهاية الذي كتب عليه الرشيدي وقال ع ش أن ما فيه هو المتمد اه. □ قوله: (حينئذ) أي: حين البيع. □ قوله: (شهدت) إلى قول المتن: (وإن كذبهما) في المعني إلا ما أثبت عليه. □ قوله: (أو أقامها العبد) قال في شرح العباب قال الجلال البلقيني لم يذكروا إقرار العبد بالرق والقياس يقتضي تعيين إقامة البينة حصة لأن إقراره بالرق مكذب لبينته فلا يقيمها اه ونقل عن الإسنوي ما يوافقه وعن السبكي والأذاعي ما يخالفه ويؤيد كلام الجلال والإسنوي امتناع سماعها من المتبايعين إذا صرحا حين البيع بالملك فإن نصريحهما بالملك نظير نصريح العبد بالملك اه سم بحذف. □ قوله: (وقد تصادق المتبايعان) كأنه احتراز عما إذا لم يتصادقا فلا يتوقف إقامتها على البيع لأخر للاحتياج إليها بدون ذلك للزوم استزقاق الحر اه سم.

وإبراء البائع المحال عليه من الدين قبل الفسخ كقبضه له فيما ذكر فللمشتري مطالبة بمثل المحال به اه. □ قول (المتن): (لم تبطل على المذهب) يستثنى الرد بالفسخ بالخيار على ما تقدم عن الروض وشرحه وشيخنا الشهاب الزملي. □ قوله: (إن قبض منه المحتال) هل إبرأؤه كقبضه أو لا لأنه لم يغرّم شيئاً ولم يفت عليه شيء بخلاف نظيره السابق. □ قوله: (شهدت حصة أو أقامها العبد) قال في شرح العباب قال الجلال البلقيني لم يذكروا إقرار العبد بالرق والقياس يقتضي تعيين إقامة البينة حصة لأن إقراره بالرق مكذب لبينته فلا يقيمها هو اه. قال غيره وسبأتي عن السبكي والأذاعي أنه لا فرق في شهادة الحصة وإقامة العبد البينة بين أن يتقدم منه إقرار بالرق أم لا لأن العتق حق لله تعالى ثم قال لكن يوافق كلام الجلال قول الإسنوي لا يقيمها العبد لأنه إن سكّت عن الإقرار بالرق حين البيع صدق بلا بينة وإن أقر به فهو مكذب للبينة صريحاً اه. وعلى ذلك يتخرج ما وقع السؤال عنه وهو شخص أقر بالرق لغيره ثم ادعى أنه أعتقه ثم أقيمت بينة أنه حر الأصل وأقول يؤيد كلام الإسنوي والجلال امتناع سماعها من المتبايعين إذا صرحا حين البيع بالملك فإن نصريحهما بالملك نظير نصريح العبد بالرق فليتامل. □ قوله: (وقد تصادق) كأنه احتراز عما إذا لم يتصادقا فلا يتوقف إقامتها على البيع الآخر

الْمُتَبَاعِينَ عَلَى حُرِّيَّتِهِ مَا إِذَا كَانَ قَدْ بَيَّعَ لِأَخَرٍ لِأَنَّ هَذَا وَقْتُ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهَا أَوْ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ وَلَمْ يُصْرَحْ قَبْلَ إِقَامَتِهَا بِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ تَنَاقُضٍ لِهَما فِي مَوَاضِعَ (بَطَلَتْ الْحَوَالَةُ) أَيُّ بَأْنُ عُدِمِ انْعِقَادِهَا لِأَنَّهُ بَأْنُ أَنْ لَا يَبِيعُ فَلَا تَمَنُّ وَكَذَا كُلُّ مَا يَمْتَنِعُ صِحَّةُ الْبَيْعِ كَكُونِهِ مَمْلُوكًا لِلْغَيْرِ فَيَرُدُّ الْمُحْتَالَ مَا أَخَذَهُ عَلَى الْمُشْتَرِي وَيَبْقَى حَقُّهُ فِي ذِمَّةِ الْبَائِعِ كَمَا كَانَ (وَأِنْ كَذَّبَهُمَا الْمُحْتَالَ) فِي الْحُرِّيَّةِ (وَلَا يَبْتَدِئُ حَلْفَاهُ) أَيُّ لِكُلِّ مِنْهُمَا تَحْلِيفُهُ وَإِنْ لَمْ يَجْتَمِعَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ (عَلَى

فُؤَدُ: (مَا إِذَا كَانَ الْإِلْخُ) خَبَرٌ وَمَحَلُّ إِقَامَتِهَا الْإِلْخُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمَحَلُّ إِقَامَةِ الْعَبْدِ الْبَيْتَةُ إِذَا تَصَادَقَ الْمُتَبَاعِينَ بَعْدَ بَيْعِهِ لِأَخَرٍ كَمَا صَوَّرَهَا الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ إِقَامَتُهُ لَهَا قَبْلَ بَيْعِهِ لِأَنَّهُ مَحْكُومٌ بِحُرِّيَّتِهِ بِتَصَادُقِهِمَا وَإِنْ لَمْ يُصَدَّقِ الْمُحْتَالَ فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَلَا يَبْتَدِئُ بَنَّهُ عَلَيْهِ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَغَيْرُهُ وَمِثْلُهُ شَهَادَةُ الْحُسْبَةِ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُقَامُ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَلَا حَاجَةَ قَبْلَ الْبَيْعِ اهـ. فُؤَدُ: (قَدْ بَيَّعَ الْإِلْخُ) أَيُّ: مَثَلًا.

فُؤَدُ: (أَوْ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الْإِلْخُ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ الْعَبْدُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُقِيمَ الْبَيْتَةَ بِالْحُرِّيَّةِ الْمُتَبَاعِينَ لِأَنَّهُمَا كَذَّبَاهَا بِالْمُبَايَعَةِ كَذَا قَالَ هُنَا وَقَالَ فِي آخِرِ كِتَابِ الدَّعْوَى إِنَّهُ لَوْ بَاعَ شَيْئًا ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ كَانَ وَقْفًا عَلَيْهِ أَوْ أَنَّهُ بَاعَهُ وَهُوَ لَا يَمْلِكُهُ ثُمَّ مَلَكَهُ إِنْ قَالَ حِينَ بَاعَ هُوَ مَلِكِي لَمْ تُسْمَعِ دَعْوَاهُ وَلَا يَبْتَدِئُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ سَمِعَتْ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأُمِّ قَالَ الْعِرَاقِيُّونَ وَغَلَطَ الرُّوَيْانِيُّ مَنْ قَالَ بِخِلَافِهِ انْتَهَى. وَيُمْكِنُ حَمْلُ مَا هُنَا عَلَى مَا هُنَاكَ اهـ وَفِي بَعْضِ نُسَخِ النِّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ. فُؤَدُ: (وَلَمْ يُصْرَحْ) يَصِحُّ رُجُوعُهُ لِلْعَبْدِ أَيْضًا وَلَوْ فَرَضَ رُجُوعُهُ لِأَحَدِ الثَّلَاثَةِ فَقَطُّ فَمِثْلُهُ الْعَبْدُ إِذْ لَا فَرْقَ فَتَأَمَّلْهُ سَمِ وَرَشِيدِي.

فُؤَدُ: (قَبْلَ إِقَامَتِهَا) أَيُّ: أَوْ صَرَّحَ بِالْمِلْكِ لِكَيْتَهُ ذَكَرَ تَأْوِيلًا كَمَا فِي نِظَائِرِهِ سَمِ وَرَشِيدِي عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمَحَلُّ الْخِلَافِ كَمَا بَحَثَهُ الزُّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ مَا إِذَا لَمْ يَذْكُرِ الْبَائِعُ تَأْوِيلًا فَإِنْ ذَكَرَهُ كَانَ قَالَ كُنْتُ أَتَعَقُّتُهُ وَنَسِيتُ أَوْ اشْتَبَهَ عَلَيَّ بَعِيرُهُ سَمِعَتْ قَطْعًا كَنَظِيرِهِ فِيمَا لَوْ قَالَ لَا شَيْءَ لِي عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ ادَّعَى عَلَيْهِ دَيْنًا اهـ. زَادَ النِّهَايَةُ وَادَّعَى أَنَّهُ نَسِيَ أَوْ أَطْلَعَ عَلَيْهِ بَعْدَ اهـ. فُؤَدُ: (عَلَى الْأَصَحِّ) وَفَاقًا لِلْمَنْهَجِ عِبَارَتُهُ أَوْ أَقَامَهَا الْقِرْنُ أَوْ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ وَلَمْ يُصْرَحْ قَبْلَ إِقَامَتِهَا بِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ كَمَا قَالَاهُ فِي الدَّعَاوَى وَالْبَيِّنَاتِ إِذْ إِطْلَاقُهُمَا هُنَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا ذَكَرَاهُ ثُمَّ بَطَلَتْ الْحَوَالَةُ الْإِلْخُ وَهَذَا الْحَمْلُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ ع ش. فُؤَدُ: (أَيُّ لِكُلِّ مِنْهُمَا تَحْلِيفُهُ) أَمَّا الْبَائِعُ فَلْيَعْرِضْ انْتِفَاءً مِلْكِهِ فِي الثَّمَنِ وَأَمَّا الْمُشْتَرِي فَلْيَعْرِضْ دَفْعَ الْمُطَالَبَةِ اهـ نِهَائَةً.

لِلْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهَا بِدُونِ ذَلِكَ لِلزُّرُومِ اسْتَزْقَاقِ الْحُرِّ. فُؤَدُ: (وَلَمْ يُصْرَحْ) يَصِحُّ رُجُوعُهُ لِلْعَبْدِ أَيْضًا وَلَوْ فَرَضَ رُجُوعُهُ لِأَحَدِ الثَّلَاثَةِ فَقَطُّ فَمِثْلُهُ الْعَبْدُ إِذْ لَا فَرْقَ فَتَأَمَّلْهُ. فُؤَدُ: (قَبْلَ إِقَامَتِهَا) أَيُّ أَوْ صَرَّحَ بِالْمِلْكِ لِكَيْتَهُ ذَكَرَ تَأْوِيلًا كَمَا فِي نِظَائِرِهِ. فُؤَدُ: (أَيُّ لِكُلِّ مِنْهُمَا تَحْلِيفُهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَمَّا الْبَائِعُ فَلْيَعْرِضْ بَقَاءَ مِلْكِهِ فِي الثَّمَنِ وَأَمَّا الْمُشْتَرِي فَلْيَعْرِضْ دَفْعَ الْمُطَالَبَةِ اهـ. فَلْيَتَأَمَّلْ قَوْلَهُ فَلْيَعْرِضْ بَقَاءَ مِلْكِهِ فِي الثَّمَنِ مَعَ أَنَّهُ لَا تَمَنُّ يَزْعُمُهُ لِأَنَّهُ يَدَّعِي الْحُرِّيَّةَ وَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يُعْلَلَ تَحْلِيفَ الْبَائِعِ إِيَّاهُ بِمَا سَبَّأَنِي عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ فِي تَوْجِيهِ حَلْفِ الْبَائِعِ إِذَا نَكَلَ الْمُحْتَالَ ثُمَّ بَلَّغَنِي أَنَّ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الزَّمَلِيَّ أَضْلَحَ تَعْلِيلَ شَرْحِ الرُّوْضِ الْمَذْكُورِ هَكَذَا فَلْيَعْرِضْ انْتِفَاءً مِلْكِهِ فِي الثَّمَنِ اهـ. فَلْيَتَأَمَّلْ. الْمُرَادُ وَقَدْ يُحْمَلُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ

نفى العلم بها ككل نفي لا يتعلّق بالحالف وإذا حلّفه أحدهما فلآخر تحليفه على الأوجه أيضاً (ثم) بعد حلّفه كذلك (ياخذ المال من المشتري) لبقاء الحوالة ثم بعد أخذ المال منه لا قبله يرجع المشتري على البائع كما اقتضاه كلاهما لأنه قضى دينه بإذنه الذي تضمّنته الحوالة فلا نظر لقوله ظلّمني المحتال بما أخذه مني وقال ابن الرُّفعة إنه الحق لأنه وإن لم يأذن فيه لكنته يرجع بطريق الظفر وردّ تعليله بأنّ الكلام في الرجوع ظاهر بحيث يُلزمه به الحاكم لا في الرجوع بالظفر أمّا إذا لم يحلف بأنّ تكلّ فيحلف المشتري على الحرّية وتبطل بناءً على الأصح أنّ اليمين المردودة كالإقرار. (ولو) أذن مدين لدائنه في القبض من مدينه ثم (قال المستحقّ عليه) وهو المدين الأذن لم يصدر مني إلاّ أنني قلت: (وكلّك لتقبض لي وقال المستحقّ) وهو الدائن بل الصادر منك أنّك (أحلّنتي) فصار الحقّ لي (أو قال) المستحقّ عليه (أردت بقولي) اقبض منه أو (أحلّلتك) بمائة مثلاً على عمرو (الوكالة) بناءً على الأصح من

☐ قوله: (فلآخر تحليفه إلخ) خلافاً للنهاية والمعنى تبعاً للشهاب الزملي لكن نقل سم عن شرح الرُّوض ما يوافق الشارح. ☐ قوله: (لبقاء الحوالة) إلى المتن في النهاية وكذا في المعنى إلاّ قوله: (وقال) إلى (أمّا إذا). ☐ قوله: (ثم بعد أخذ المال إلخ) قضيته أنّه يشترط لرجوع المشتري على البائع أخذ المحتال حقه من المشتري وعليه فلو أبرأ المحتال المشتري لا رجوع له على البائع وهو ظاهر اهـ ش. ☐ قوله: (أنه الحق) أي: الرجوع ع ش. ☐ قوله: (لأنه) أي: البائع. ☐ قوله: (وإن لم يأذن) عبارة النهاية وإن أذن ولعل المراد بالأول الإذن الصريح وبالتالي الإذن الضمني. ☐ قوله: (لكنته) أي: المشتري. ☐ قوله: (تعليله) أي: قوله لأنه وإن لم يأذن إلخ. ☐ قوله: (لم يحلف) أي المحتال. ☐ قوله: (فيحلف المشتري) قال في شرح الرُّوض وظاهره أنّ البائع لا يحلف وقد يوجه بأنه لا غرض له والأوجه أنّه يحلف ويوجه بما وجه به ابن الرُّفعة صحّة دعواه على المحتال من أنّ له إيجاب من له عليه حقّ على قبضه على الصحيح فيحضره ويدّعي عليه استحقاق قبضه فيحكم بطلان الحوالة بالحرّية انتهى اهـ سم. ☐ قوله: (كالإقرار) أمّا إذا جعلناها كالبيّنة فلا إذا فائدة في التحليف كما قاله ابن الرُّفعة اهـ معني وفيه تأمل. ☐ قوله: (ولو أذن مدين) إلى الفرع في النهاية إلاّ قوله وظاهر كلامه إلى أمّا إذا. ☐ قوله: (أو) أحلّلتك بمائة مثلاً على عمرو) هذا التصوير قد حكم عليه في أول الباب بأنّه كناية حيث قال تبعاً لما في

أخذاً من توجيه حلف البائع الآتي. ☐ قوله: (فلآخر تحليفه على الأوجه) هو الأوجه في شرح الرُّوض من تردّد نقله عن الإسنوي قال لأنّ له حقاً فإنّ حلف بقيت الحوالة في حقه اهـ. لكن الأوجه عند شيخنا الشهاب الزملي أنّه ليس له تحليفه لأنّ خصوصتهما واجدة اهـ. ☐ قوله: (فيحلف المشتري إلخ) قال في شرح الرُّوض وظاهره أنّ البائع لا يحلف وقد يوجه بأنه لا غرض له والأوجه أنّه يحلف ويوجه بما وجه به ابن الرُّفعة صحّة دعواه على المحتال من أنّه له إيجاب من له عليه حقّ على قبضه على الصحيح فيحضره ويدّعي عليه استحقاق قبضه فيحكم بطلان الحوالة بالحرّية اهـ. ☐ قوله: (أو أحلّلتك بمائة مثلاً على عمرو) هذا التصوير قد حكم عليه في أول الباب بأنّه كناية حيث قال تبعاً لما في شرح الرُّوض تبعاً

صِحَّةِ الْوَكَالَةِ بَلْفِظِ الْحَوَالَةَ وَكَانَ وَجْهُ خُرُوجِ هَذَا عَنْ قَاعِدَةٍ مَا كَانَ صَرِيحًا فِي بَابِهِ احْتِمَالُهُ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ لَمْ يَحْتَمِلْ صِدْقَ مُدَّعِي الْحَوَالَةِ قَطْعًا كَمَا يَأْتِي (وَقَالَ الْمُسْتَحَقُّ بَلْ أَرَدْتُ الْحَوَالَةَ صِدْقَ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ بِمَعْنَاهِ) لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْحَقِيقَيْنِ عَلَى مَا كَانَا عَلَيْهِ مَعَ كَوْنِهِ أَعْرَفُ بِنَيْتِهِ وَبِحَالِهِ تَنْدِفِغِ الْحَوَالَةَ وَيُنْكَارِ الْآخِرَ الْوَكَالَةَ انْعَزَلَ فِيمَتَيْنِ قَبْضُهُ فَإِنْ كَانَ قَدْ قَبِضَ بِرَأْيِ الدَّافِعِ لَهُ لِأَنَّهُ وَكَيْلٌ أَوْ مُحْتَاطٌ وَيُلْزَمُهُ تَسْلِيمُ مَا قَبِضَهُ لِلْحَالِفِ وَحَقُّهُ عَلَيْهِ بَاقِي أَيِّ إِلَّا أَنْ تَوْجَدَ فِيهِ شُرُوطُ الظَّفَرِ أَوْ التَّقَاصُّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ فِي يَدِهِ بِلَا تَقْصِيرٍ لَمْ يَضْمَنْهُ لِأَنَّهُ وَكَيْلٌ

شَرَحَ الرُّوْضُ تَبَعًا لِلْبُلْقِينِي وَغَيْرِهِ فَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِالذَّيْنِ فِي الْأُولَى فَكِنَايَةٌ وَحَيْثُ فَقَوْلُهُ وَكَانَ وَجْهُ خُرُوجِ هَذَا عَنْ قَاعِدَةٍ مَا كَانَ صَرِيحًا فِي بَابِهِ لَا مَحَلَّ لَهُ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ صَرِيحًا عِنْدَهُ حَتَّى يَخْتِاجَ إِلَى التَّكْلُفِ فِي خُرُوجِهِ عَنِ الْقَاعِدَةِ نَعَمْ نَوْزَعٌ فِيمَا فِي شَرَحِ الرُّوْضِ مِنْ أَنَّهُ كِنَايَةٌ لَكِنْ هَذَا لَا يَنْفَعُ الشَّارِحَ كَمَا لَا يَخْفَى لِمُوَافَقَتِهِ لَهُ فِيهِ فَتَأَمَّلْ أَهْ سَم. وَقَدْ قَدَّمْنَا عَنْ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى اعْتِمَادَ النَّزَاعِ وَأَنَّهُ مِنَ الصَّرِيحِ فَتَكَلَّفُ النَّهَايَةِ فِي الْخُرُوجِ فِي مَحَلِّهِ وَقَدْ يُجَابُ عَنِ الشَّارِحِ بِأَنَّ كَلَامَهُ تَسْلِيمِي لَا حَقِيقِي. هـ فَوَدَّ: (مَا كَانَ صَرِيحًا إِلَّا) فَإِنَّ هَذَا صَرِيحٌ فِي الْحَوَالَةِ مَعَ أَنَّهُ هُنَا كِنَايَةٌ فِي الْوَكَالَةِ أَهْ سَم. هـ فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِّ فِي قَوْلِهِ أَمَّا إِذَا قَالَ الْخُ أَعْرَ ش. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ التَّقَاصُّ وَقَوْلُهُ وَقَالَ إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا إِذَا. هـ فَوَدَّ: (شُرُوطُ الظَّفَرِ أَوْ التَّقَاصُّ) يُتَأَمَّلُ فِيهِ فَإِنَّ التَّقَاصُّ إِنَّمَا يَكُونُ فِي ذَيْنِ مُتَوَافِقَيْنِ جِنْسًا وَقَدَرًا وَصِفَةً وَمَا هُنَا ذَيْنِ لِلْمُخْتَالِ عَلَى الْمُحِيلِ وَمَا قَبِضَهُ الْمُخْتَالُ مِنَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ بِتَقْدِيرِ كَوْنِهِ وَكَيْلًا هُوَ عَيْنٌ مَمْلُوكَةٌ لِلْمُحِيلِ وَالْعَيْنُ وَالذَّيْنُ لَا تَقَاصُّ فِيهِمَا وَشَرُطُ الظَّفَرِ أَنْ يَتَعَدَّرَ أَخْذُ الْمُسْتَحَقِّ مَالَهُ عِنْدَ غَيْرِهِ كَأَنْ يَكُونَ مُنْكَرًا وَلَا يَبَيِّنُهُ لَهُ وَمَا هُنَا وَإِنْ كَانَ فِيهِ ذَيْنِ لِلْمُخْتَالِ عَلَى الْمُحِيلِ لَيْسَ مُنْكَرًا لَهُ فَلَمْ تَوْجَدَ فِيهِ شُرُوطُ الظَّفَرِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِحُكْمِ مَا هُنَا عَلَى مَا لَوْ تَلَفَ الْمَقْبُوضُ مِنَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ بِتَقْصِيرٍ مِنَ الْمُخْتَالِ فَيَضْمَنُ بَدَلَهُ وَالْبَدَلُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ ذَيْنِ الْمُخْتَالِ وَصِفَتِهِ فَيَقَعُ فِيهِ التَّقَاصُّ وَيَتَقَدَّرُ عَدَمُ تَلَفِهِ فَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّرَ أَخْذُ ذَيْنِ الْمُخْتَالِ مِنَ الْمُحِيلِ بِأَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَيِّنَةٌ فَيُنْكَرُ أَصْلُ الذَّيْنِ فَيَجُوزُ لِلْمُخْتَالِ أَخْذُ بَطْرِيقِ الظَّفَرِ أَهْ ش. عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَوَجِبَ تَسْلِيمُهُ لِلْحَالِفِ إِنْ كَانَ بَاقِيًا وَبَدَلَهُ إِنْ كَانَ تَالِفًا وَحَقُّهُ عَلَيْهِ بَاقِي فَإِنْ خَشِيَ امْتِنَاعَ الْحَالِفِ مِنْ تَسْلِيمِ حَقِّهِ لَهُ كَانَ لَهُ فِي الْبَاطِنِ أَخْذُ الْمَالِ وَجَحْدُ الْحَالِفِ لِأَنَّهُ ظَفَرَ بِجِنْسِ حَقِّهِ مِنْ مَالِ الْحَالِفِ وَهُوَ ظَالِمُهُ أَه. هـ فَوَدَّ: (بِلَا تَقْصِيرٍ إِلَّا) أَيِّ: وَإِنْ تَلَفَ مَعَهُ بِتَقْرِيطِ طَالِبِهِ لِأَنَّهُ صَارَ ضَامِنًا وَبَطَلَ حَقُّهُ لِرُغْمِهِ اسْتِيفَاءَهُ أَهْ مُعْنَى.

لِلْبُلْقِينِي وَغَيْرِهِ فَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِالذَّيْنِ فِي الْأُولَى أَوْ هِيَ قَوْلُهُ كَأَحْلُوكَ عَلَى فَلَانٍ بِكَذَا بِالذَّيْنِ الَّذِي لَكَ عَلَيَّ أَه. فَكِنَايَةٌ فَإِنَّ قَوْلَهُ أَحْلُوكَ بِمِثَالِهِ عَلَى عَمَرٍ كَقَوْلِهِ أَحْلُوكَ عَلَى فَلَانٍ بِكَذَا وَقَدْ حَكَّمَ بِأَنَّ ذَاكَ كِنَايَةٌ كَمَا تَرَى فَكَذَا هَذَا إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا يَوْجُهُ كَمَا لَا يَخْفَى وَحَيْثُ فَقَوْلُهُ وَكَانَ خُرُوجُ هَذَا عَنْ قَاعِدَةٍ مَا كَانَ صَرِيحًا فِي بَابِهِ لَا مَحَلَّ لَهُ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ صَرِيحًا عِنْدَهُ حَتَّى يَخْتِاجَ إِلَى التَّكْلُفِ فِي خُرُوجِهِ عَنِ الْقَاعِدَةِ، نَعَمْ نَوْزَعٌ فِيمَا فِي شَرَحِ الرُّوْضِ مِنْ أَنَّهُ كِنَايَةٌ لَكِنْ هَذَا لَا يَنْفَعُ الشَّارِحَ كَمَا لَا يَخْفَى لِمُوَافَقَتِهِ لَهُ فِيهِ فَلْيُتَأَمَّلْ. هـ فَوَدَّ: (مَا كَانَ صَرِيحًا فِي بَابِهِ) فَإِنَّ هَذَا صَرِيحٌ فِي الْحَوَالَةِ مَعَ أَنَّهُ هُنَا كِنَايَةٌ فِي الْوَكَالَةِ.

بَرَعِمَ خَصْمِهِ وَلَيْسَ لَهُ الْمُطَالَبَةُ بِدَيْنِهِ لِأَنَّهُ اسْتَوْفَاهُ بِزَعَمِهِ وَقَالَ الْبَغَوِيُّ وَتَبَعَهُ الْخَوَارِزْمِيُّ يَضْمَنُ لِثُبُوتِ وَكَالَتِهِ وَالْوَكِيلُ إِذَا أَخَذَ لِنَفْسِهِ يَضْمَنُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ مَعَ ضَمَانِهِ لَا يَرْجِعُ وَحِينَئِذٍ فَكَانَ هَذَا هُوَ وَجْهُ قَوْلِ الرُّوْضِ وَإِنْ تَلَفَ بِتَقْرِيطِ طَالِيهِ وَبَطَلَ حَقُّهُ. أَمَّا إِذَا قَالَ أَحْلَثْتُكَ بِالْمِائَةِ الَّتِي لَكَ عَلَيَّ عَلَى غَمْرٍو فَيُصَدَّقُ الْمُسْتَحِقُّ بِبَيْمِينِهِ قَطْعًا لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْحَوَالَةِ وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ يَتَّفِقَا عَلَى الدِّينِ كَمَا أَفَادَهُ تَعْبِيرُهُ بِالْمُسْتَحِقِّ عَلَيْهِ وَالْمُسْتَحِقُّ فَلَوْ أَنْكَرَ مُدَّعِي الْوَكَالَةِ الدِّينَ صُدِّقَ بِبَيْمِينِهِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ (وَفِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ وَجْهٌ) أَنَّهُ يُصَدَّقُ الْمُسْتَحِقُّ بِبَيْمِينِهِ بِنَاءً عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ الْوَكَالَةُ بِلَفْظِ الْحَوَالَةِ لِتَنَافِيهِمَا. (وَإِنْ) اخْتَلَفَا فِي أَصْلِ اللَّفْظِ الصَّادِرِ كَأَنَّ (قَالَ) الْمُسْتَحِقُّ عَلَيْهِ (أَحْلَثْتُكَ فَقَالَ) الْمُسْتَحِقُّ بَلْ (وَكُلْتَنِي) أَوْ فِي الْمُرَادِ مِنْ لَفْظِ مُحْتَمَلٍ كَاقْبِضِ أَوْ أَحْلَثْتُكَ (صُدِّقَ الثَّانِي بِبَيْمِينِهِ) لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ حَقِّهِ فِي ذِمَّةِ الْمُسْتَحِقِّ عَلَيْهِ وَيَحْلِفُ الْمُسْتَحِقُّ تَنْدِفِعَ الْحَوَالَةُ وَيَأْخُذُ حَقَّهُ مِنَ الْمُسْتَحِقِّ عَلَيْهِ

• قَوْلُهُ: (فَكَانَ هَذَا وَجْهُ قَوْلِ الرُّوْضِ إِلَخَ) فِي حَمْلِ كَلَامِ الرُّوْضِ عَلَى هَذَا نَظَرٌ لِأَنَّ هَذَا يَقْتَضِي ضَمَانَهُ أَبَدًا لِأَنَّ سَبَبَهُ أَخْذَهُ لِنَفْسِهِ وَهُوَ مُتَحَقِّقٌ أَبَدًا فَكَيْفَ يُوَافِقُهُ كَلَامُ الرُّوْضِ مَعَ تَفْصِيلِهِ بَيْنَ التَّلَفِ بِلَا تَقْرِيطٍ فَلَا يَضْمَنُ وَالتَّلَفِ بِتَقْرِيطٍ فَيَضْمَنُ فَتَأَمَّلْهُ اهْ عِبَارَةُ لِسَيْدِ عَمَرٍ قَوْلُهُ فَكَانَ هَذَا إِلَخَ. أَقُولُ جَرَى عَلَيْهِ شَارِحُهُ وَجَرَى عَلَيْهِ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْ تَلَامِيذِهِ وَهُوَ مُشْكِلٌ فَإِنَّ الَّذِي صَحَّحَهُ الشَّيْخَانِ وَنَقَلَ الرَّافِعِيُّ تَصْحِيحَهُ عَنْ جَمَاعَةٍ فِي مَسْأَلَةٍ مَا إِذَا كَانَ بَاقِيًا أَنَّهُ يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُ مَا قَبِضَهُ وَأَنَّ حَقَّهُ بَاقٍ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي التَّخْفَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ كَلَامَ أَصْلِ الرُّوْضِ فَلَعَلَّ قَوْلَ التَّخْفَةِ وَكَانَ إِلَخَ إِشَارَةً وَتَبْيِيحًا عَلَى التَّوَقُّفِ فِيهِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَظْهَرُ تَخْرِيجٌ عَلَى مَقَالَةِ الْبَغَوِيِّ الَّتِي تَقَرَّرَ أَنَّهَا هُنَا مَرْجُوحَةٌ اهْ. • قَوْلُهُ: (قَوْلُ الرُّوْضِ إِلَخَ) تَقَدَّمَ عَنِ الْمُعْنَى مِثْلُهُ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا قَالَ إِلَخَ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى بَعْدَ قَوْلِ الْمُتَنِّ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ وَجْهٌ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا قَالَ أَحْلَثْتُكَ بِيَانَةٍ عَلَى زَيْدٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ أَمَّا إِذَا قَالَ إِلَخَ. • قَوْلُهُ: (وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ إِلَخَ) يَعْنِي مَسْأَلَتِي الْمُتَنِّ حَيْثُ يَصَدَّقُ الْمُسْتَحِقُّ عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلَى مِنْهُمَا قَطْعًا وَفِي الثَّانِيَةِ عَلَى خِلَافٍ وَمُرَادُهُ أَنَّ مَحَلَّ التَّفْصِيلِ مِنْ حَيْثُ الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا اتَّفَقَا عَلَى أَصْلِ الدِّينِ أَمَّا لَوْ أَنْكَرَ مُدَّعِي الْوَكَالَةِ أَصْلَ الدِّينِ فَهُوَ الْمُصَدَّقُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ قَطْعًا وَحِينَئِذٍ فَكَانَ الْأَصُوبُ أَنْ يُؤَخَّرَ الشَّارِحُ هَذَا عَنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَفِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ وَجْهٌ وَيَقُولُ عَقِبَ قَوْلِهِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ قَطْعًا اهْ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (اخْتَلَفَا فِي أَصْلِ اللَّفْظِ إِلَخَ) ثُمَّ. • قَوْلُهُ: (أَوْ فِي الْمُرَادِ إِلَخَ) كَانَ الْأَنْسَبُ ذِكْرُهُمَا فِي حِلٍّ وَلَوْ قَالَ الْمُسْتَحِقُّ عَلَيْهِ إِلَخَ.

• قَوْلُ (سَنِي): (صُدِّقَ الثَّانِي بِبَيْمِينِهِ) فِي الْأَوَّلَى جَزْمًا وَفِي الثَّانِيَةِ فِي الْأَصَحِّ اهْ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ) إِلَى الْفَرْعِ فِي الْمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَيَأْخُذُ حَقَّهُ إِلَخَ) فَإِنَّ كَانَ قَدْ قَبِضَهُ فَلَهُ تَمْلُكُهُ بِحَقِّهِ لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِ

• قَوْلُهُ: (فَكَانَ هَذَا هُوَ وَجْهُ قَوْلِ الرُّوْضِ إِلَخَ) فِي حَمْلِ كَلَامِ الرُّوْضِ عَلَى هَذَا نَظَرٌ لِأَنَّ هَذَا يَقْتَضِي ضَمَانَهُ أَبَدًا لِأَنَّ سَبَبَهُ أَخْذَهُ لِنَفْسِهِ وَهُوَ مُتَحَقِّقٌ أَبَدًا فَكَيْفَ يُوَافِقُهُ كَلَامُ الرُّوْضِ مَعَ تَفْصِيلِهِ بَيْنَ التَّلَفِ بِلَا تَقْرِيطٍ فَلَا يَضْمَنُ وَالتَّلَفِ بِتَقْرِيطٍ فَيَضْمَنُ فَتَأَمَّلْهُ. • قَوْلُهُ: (تَنْدِفِعُ الْحَوَالَةُ) قَالَ فِي الرُّوْضِ فَإِنَّ كَانَ قَدْ

ويرجع هذا على المحال عليه ويظهر أثر النزاع فيما ذكر عند إفلاس المحال عليه.
 (فرغ) أفترى بعضهم فيمن أقر أن مدينه أحاله على فلان فأنكر المدين الحوالة وحلف على نفيها
 بأنه لا يبرأ من الدين لأنه إن صدق فالدين باق بحاله وإن كذب فقد أحال بينه وبين حقه
 بحجده حلفه وذلك يقتضي الضمان ولا نظر إلى أن الدائن اعترف ببراءة المدين لأن اعترافه
 إنما صدر في مقابلة ما ثبت له على فلان فإذا لم يثبت رجوع إلى حقه وقد نص في الأم على
 هذا في نظير مسألتنا فقال فيما إذا أقر أحد ابنتين بأخ وكذبه الآخر لا يثبت الإرث كما لو قال
 اشتريت منك هذه الدار بألف وأنكر البائع لا يستحق عليه الألف لأنه إنما أثبتت في مقابلة ما
 يثبت له ولم يثبت له وفيه نظر أما أولاً فلأنه لا نظر لإنكار المدين وإنما النظر لإقرار المحال
 عليه وإن كان إقراره لا يقبل على المحال فله تغريمه أيضاً ولا رجوع له على المحتال بشيء
 وإن فرض أنه بان أن لا حوالة أو لإنكاره فلم تقع الإحالة من المحال وحده وأما ثانياً فما ذكر
 عن الأم لا شاهد فيه كما هو ظاهر لأن المقر ذكر المقابل في إقراره فكان قرينة ظاهرة على

حقه وإن تلف بلا تفریط لم يضمن لأنه وكيل وهو أمين أو بتفريط ضمن وتقاصاً له مغني وفي سم عن
 الروض مثله. □ فوه: (ويزج هذا) هل شرط الرجوع تقدم أخذ المستحق منه أم سم والظاهر لا يظهر
 الفرق بين ما هنا وما سبق فليراجع. □ فوه: (عند إفلاس المحال عليه) أي ونحوه. □ فوه: (بأنه) وقوله:
 (لأنه) أي المدين. □ فوه: (فالدين) أي: دين المقر المذكور. □ فوه: (أحال بينه) أي: أحال المدين بين
 المحتال. □ فوه: (وذلك) أي: الإحالة. □ فوه: (ما ثبت إلخ) وهو ما في ذمة المحال عليه والآنسب لما
 يأتي ما يثبت. □ فوه: (له) أي: المحتال. □ فوه: (بأخ) أي: بأخوة ثالث. □ فوه: (لا يثبت الإرث) أي:
 ظاهر العدم ثبت نسبه لعدم كون المقر جائزاً أما في الباطن فيشارك المقر في حصته فعليه أن يشاركه
 فيها بثلثها إن كان المقر صادقاً كما يأتي. □ فوه: (كما لو قال إلخ) لم يظهر لي وجه التشبيه فليتأمل.

□ فوه: (وإن كان إلخ) غاية. □ فوه: (فله تغريمه) أي: للمحال تغريم المحال عليه. □ فوه: (أيضاً) أي
 كما أن للمحتال تغريمه أم سم. □ فوه: (ولا رجوع له) أي: للمحال عليه. □ فوه: (وإن فرض أنه بان
 إلخ) قد يشمل ما إذا تصادق الثلاثة على عدم الحوالة وفي عدم الرجوع حيث قد وفقة ظاهرة فيبني حملها
 على خصوص ما مر في الإفتاء من إنكار المدين الحوالة وحلفه على نفيها فليراجع. □ فوه: (وإنكاره)
 عطف على قوله لإقرار المحال عليه. □ فوه: (فلم تقع الإحالة) رد لقول البعض السابق وإن كذب فقد
 أحال إلخ. □ فوه: (وخذه) أي: بل ومن المحال عليه أيضاً. □ فوه: (لا شاهد فيه كما هو ظاهر) محل
 تأمل بناء على ما تقرر أن المرجح في الحوالة أنه بيع دين بدين فكان معنى أحلتي على فلان بالمانة التي

قبضه من المحال عليه فله أخذه كحقه وإن تلف بلا تفریط لم يضمن أو بتفريط ضمن وتقاصاً له.
 □ فوه: (ويزج هذا إلخ) هل شرط الرجوع تقدم أخذ المستحق منه. □ فوه: (فله تغريمه أيضاً) أي كما
 أن للمحتال تغريمه.

أَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَ الْأَلْفَ لِيَأْخُذَ مُقَابِلَهُ وَهُنَا لَمْ يَذْكُرْ مُقَابِلًا وَإِنَّمَا جَزَمَ بِتَحَوُّلِ حَقِّهِ مِنْ ذِمَّةِ الْمُحِيلِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ رُجُوعٌ إِلَى مُطَالَبَةِ الْمُحِيلِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مُكَذِّبًا لِنَفْسِهِ صَرِيحًا.

باب الضمان

الشَّامِلُ لِلْكَفَالَةِ هُوَ لُغَةً الْإِتِمَامُ وَشَرْعًا يُطْلَقُ عَلَى التَّزَامِ الدِّينِ

لِي عَلَيكَ اشْتَرَيْتُ مِنْكَ الْمِائَةَ الَّتِي لَكَ عَلَيْهِ بِالْمِائَةِ الَّتِي لِي عَلَيْكَ وَالْحُكْمُ بِتَحَوُّلِ الْحَقِّ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ فَرُغَ ثُبُوتِ الْحَوَالَةِ وَلَمْ يَثْبُتْ أَهْ سَيِّدُ عَمَرُ أَقُولُ هَذَا وَسَيِّبُهُ يُؤَيِّدُهُ بَلْ يُصَرِّحُ بِهِ مَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ صِدْقِ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ وَحَقُّهُ عَلَيْهِ بَاقٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(خَاتِمَةٌ): قَالَ فِي النِّهَايَةِ لِلْمُخْتَالِ أَنْ يُحِيلَ وَأَنْ يُخْتَالَ مِنَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ عَلَى مَدِينِهِ وَلَوْ أَجَرَ جُنْدِيٍّ إِنْطَاعَهُ وَأَحَالَ بَعْضَ الْأَجْرَةِ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ ثُمَّ مَاتَ تَبَيَّنَ بَطْلَانُ الْإِجَارَةِ فِيمَا بَعْدَ مَوْتِهِ مِنَ الْمُدَّةِ وَبَطْلَانُ الْحَوَالَةِ فِيمَا يُقَابِلُهُ وَتَصَبُّحُ الْإِجَارَةِ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي قَبْلَ مَوْتِ الْمُؤْجَرِ وَتَصَبُّحُ الْحَوَالَةِ بِقَدَرِهَا وَلَا رُجُوعَ لِلْمُحَالِ عَلَيْهِ بِمَا قَبِضَهُ الْمُخْتَالُ مِنْهُ مِنْ ذَلِكَ وَيَبْرَأُ الْمُحِيلُ مِنْهُ وَلَوْ أَقَامَ بَيِّنَةٌ أَنَّ غَرِيمَهُ الدَّائِنَ أَحَالَ عَلَيْهِ فَلَانَا الْغَائِبَ سَمِعَتْ بَيِّنَتُهُ وَسَقَطَتْ مُطَالَبَتُهُ فَإِنْ لَمْ يَقُمْ بَيِّنَةٌ صَدَقَ غَرِيمُهُ بِيَمِينِهِ وَلَا يُقْضَى بِالْبَيِّنَةِ لِلْغَائِبِ بِأَنَّهُمَا تَثَبُّتَ بِهَا الْحَوَالَةُ فِي حَقِّهِ حَتَّى لَا يَخْتِاجَ إِلَى إِقَامَةِ بَيِّنَةٍ بِهَا إِذَا قَدَّمَ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ رَجَّحَهُ ابْنُ سُرَيْجٍ لَكِنْ الْأَوْجَهُ الْقَضَاءُ بِهَا كَمَا هُوَ احْتِمَالٌ عِنْدَ ابْنِ الصَّبَّاحِ وَتَابَعَهُ عَلَيْهِ صَاحِبُ الْبَحْرِ لِأَنَّهُ إِذَا قَدَّمَ يَدْعِي عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ لَا الْمُحِيلَ وَهُوَ مُقَرَّرٌ لَهُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ أَه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر إِنْطَاعَهُ أَيَّ مَا يُجْعَلُ لَهُ فِي مُقَابِلَةِ رَزْقِهِ الْمُعَيَّنِ لَهُ فِي مُقَابِلَةِ خِدْمَتِهِ مَثَلًا. أَمَّا مَنْ انْكَسَرَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ الْجَائِمِكَةِ ثُمَّ عَوَّضَهُ السُّلْطَانُ مَثَلًا قِطْعَةً أَرْضٍ يَنْتَفِعُ بِهَا مُدَّةً مُعَيَّنَةً فِي مُقَابِلَةِ مَا تَجَمَّدَ لَهُ فَهُوَ إِجَارَةٌ لِلْأَرْضِ فَلَا يَنْفَسِخُ بِمَوْتِهِ فَلَوْ أَجَرَهَا لِغَيْرِهِ ثُمَّ أَحَالَ عَلَى الْأَجْرَةِ اسْتَمَرَّتِ الْحَوَالَةُ بِحَالِهَا وَقَوْلُهُ م ر بَعْضُ الْأَجْرَةِ أَيَّ أَوْ بَكُلِّهَا وَقَوْلُهُ مِنَ الْمُدَّةِ أَيَّ وَلَوْ كَانَ بِهَا رَزْعٌ لِلْمُسْتَأْجِرِ بَقِيَ إِلَى أَوَانِ الْحَصَادِ بِالْأَجْرَةِ الْمِثْلِ أَه.

باب الضمان

ه قَوْلُهُ: (الشَّامِلُ لِلْكَفَالَةِ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ. ه قَوْلُهُ: (هُوَ لُغَةً) إِلَى قَوْلِهِ وَالْإِخْتِيَارُ فِي الْمَعْنَى لِأَنَّ قَوْلَهُ وَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ إِلَى أَرْكَانٍ. ه قَوْلُهُ: (عَلَى التَّزَامِ الدِّينِ الْإِنْفِ) أَيُّ الَّذِي هُوَ أَحَدُ شِقَيْهِ الْعَقْدِ أَيُّ الْإِجَابِ وَسَيَّاتِي أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى مَجْمُوعِ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ وَهَذَا نَظِيرُ مَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَيْعِ أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الشَّرَاءِ وَعَلَى الْعَقْدِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِمَا وَهَذَا أَوَّلَى مِمَّا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ أَه رَشِيدِيَّ عِبَارَةٌ ع ش قَوْلُهُ وَعَلَى الْعَقْدِ الْمُحْصَلِ الْإِنْفِ أَيُّ فَالضَّمَانُ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مِنَ الضَّمَانِ وَالْآثَرِ وَهُوَ الْحَاصِلُ بِالْمُضْذَرِ أَه. أَقُولُ يُرْجَحُ هَذَا تَغْيِيرُهُمْ هُنَا بِالْمُحْصَلِ دُونَ الْمُشْتَمِلِ وَمَوَاقِفُهُ هَذَا لِمَا مَرَّ آتِفًا فِي الْحَوَالَةِ. ه قَوْلُهُ: (الَّذِينَ) وَلَوْ مَنَعَتْهُ

باب الضمان

والبدن والعين الآتي كُلُّ منها وعلى العقد المُحصِّل لذلك ويُسمَّى مُلتزِم ذلك ضامِنًا وضمينًا وحميلًا وزعيمًا وكفيلًا وصبيرا. قال الماوردي لكرن العرف خصص الضمين بالمال أي ومثله الضامن والحميل بالدية والزعيم بالمال العظيم والكفيل بالنفس والصبير يُعْمُ الكُلُّ وأصله قبل الإجماع الخبر الصحيح «الزعيم غارم» (وأنه ﷺ تحمّل عن رجل عشرة دنانير) ويُؤخذ منه مع قولهم أنه معروف الآتي أنه سنةً ويتّجه أن محلّه في قادرٍ عليه يأمنُ غائلته وأركانُ ضمانِ الدّمة خمسة ضامنٌ ومضمونٌ ومضمونٌ له ومضمونٌ عنه وصيغة (شرط الضامن) ليصحّ ضمّائه (الرشد) بالمعنى السابق في الحجر لا الصوم في قوله أو صبيان رُشداء فإنه مجاز والاختيار كما يُعلم

أهـ ع ش أي كالعَمَلِ المُلتزم في الدّمة بالإجارة أو المُساقاة قُلُوبِي. □ فوّ: (والبدن إلخ) الواو بمعنى أو أهـ ع ش. □ فوّ: (الآتي إلخ) أي بعدّ قوله ولا مغرّفته في الأصحّ أهـ كُرْدِي. □ فوّ: (وكفيلًا إلخ) وكافلاً وقبيلًا أهـ مُعْنِي. □ فوّ: (بالمال) أي عينا كان أو دينًا أهـ ع ش. □ فوّ: (بالمال العظيم) ظاهره وإن كان دية أهـ ع ش. □ فوّ: (والصبير يُعْمُ الكُلُّ) الاتّسب وعَمَم الصبير للكُلِّ قال الثّهاية ومثله القبيل أهـ. □ فوّ: (ويؤخذ منه) أي خبر التحمّل. □ فوّ: (في قادرٍ عليه إلخ) مفهومة أنه إذا فقد أحد الشرطين لا يُسنُّ وهل هو مُباحٌ حيثّذ أو مكروه فيه نظراً والأقرب الأول ع ش وقُلُوبِي. □ فوّ: (غائلته) ومنها أن لا يكون مال المضمون عنه إذا ضمّن بإذنه فيه شبهة سلّم منها مال الضامن أهـ ع ش عبارة. الرّشيد في قوله يأمنُ غائلته الظاهر أن الضمير فيه للضمان أي بأن يجد مرجعاً إذا غرم نظير ما مرّ في الخبر أول الحوالة فليراجع أهـ. □ فوّ: (ضمان الدّمة) لم أخرج العين أهـ سم عبارة المُعْنِي ضمان المال أهـ وعبارة ع ش إنّما قيّد م ر بالدّمة لقوله بعدّ ويشترط في المضمون كونه ثابتاً إلخ وإلا فكونها خمسة لا يتّقيّد بذلك بل يجري في ضمان العين أيضاً لكن هذا ظاهر على ما سلّكه المحلّي من أن قوله ثابتاً الآتي صفة لديننا المحذوف أمّا على ما سلّكه الشارح م ر أي والثخفة على أنه حدّف ديناً ليُعْمَ الثابت العين والدين فلا يظهر هذا الجواب لا أن يقال تسمّح فأراد بضمان الدّمة ما يشمل ضمان العين تغليبا أهـ.

□ فوّ: (وصيغة) وكلّها تؤخذ من كلامه وبدأ بشرط الضامن فقال شرط الضامن فالخ نهايةً ومُعْنِي. □ فوّ: (ليصحّ ضمّائه) إنّما قيّد به لأن الضامن اسم ذات والشروط لا تتعلّق بالذوات وإنما تتعلّق بالأحكام وحيث روعيت الحيثية كان المعنى ويشترط لصحة الضمان الرشد أهـ ع ش. □ فوّ: (الرشد) أي ولو حكماً أهـ ع ش. □ فوّ: (بالمعنى السابق إلخ) وهو صلاح الدين والمال أهـ مُعْنِي عبارة ع ش وهو عدم الحجر أهـ. □ فوّ: (لا الصوم) وهو عدم تجربة الكذب من الصبي أهـ ع ش. □ فوّ: (والإختيار) عطف على الرشد. □ فوّ: (كما يُعلم) أي اشتراط الإختيار.

□ فوّ: (ويؤخذ منه مع قولهم) فيه تأمل. □ فوّ: (وأركان ضمان الدّمة) لم أخرج العين. □ فوّ: (الرشد) أي ولو حكماً.

مع صِحَّةِ ضَمَانِ السُّكَرَانِ مِنْ كَلَامِهِ فِي الطَّلَاقِ فَلَا يَصِحُّ ضَمَانٌ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ بِصَبَا أَوْ جُنُونٍ أَوْ سَفَهٍ وَمُكْرَهٍ وَلَوْ قِتًّا أَكْرَهَهُ سَيِّدُهُ وَمَرَّ أَوَّلَ الْحَجَرِ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ حُكْمٌ آخَرَسَ لَا يَفْهَمُ وَالْمُغْمَى عَلَيْهِ وَالنَّائِمُ وَإِنْ مَنْ بَدَّرَ بَعْدَ رُشْدِهِ وَلَمْ يُحَجَّرْ عَلَيْهِ وَمَنْ فَسَقَ فِي حُكْمِ الرَّشِيدِ وَسَيِّدُكُمْ ضَمَانِ الْمُكَاتِبِ قَرِيبًا فَلَا يَرُدُّ عَلَى عِبَارَتِهِ شَيْءٌ خِلَافًا لِمَنْ أَوْرَدَ ذَلِكَ كُلَّهُ

قوله: (مع صِحَّةِ ضَمَانِ السُّكَرَانِ) أي الْمُتَعَدِّي. قوله: (فَلَا يَصِحُّ ضَمَانٌ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ الْخ) تَفْرِيعٌ عَلَى اشْتِرَاطِ الرُّشْدِ. وقوله: (وَمُكْرَهٍ) تَفْرِيعٌ عَلَى اشْتِرَاطِ الْإِخْتِيَارِ. قوله: (بِصَبَا أَوْ جُنُونٍ الْخ) فِي شَرْحِ م ر وَلَوْ ادَّعَى الضَّامِنُ كَوْنَهُ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا وَقَتَّ الضَّامِنُ صُدَّقَ بَيَمِينِهِ إِنْ أَمَكَنَ الصَّبَا وَعَهْدَ الْجُنُونِ بِخِلَافٍ مَا لَوْ ادَّعَى ذَلِكَ بَعْدَ تَزْوِيجِ أَمَتِهِ أَيْ مَثَلًا فَإِنَّهُ يُصَدَّقُ الزَّوْجُ إِذَا الْأَنْكِحَةُ يُخْتَاطُ فِيهَا غَالِبًا مَا لَا يُخْتَاطُ فِي الْعُقُودِ فَالظَّاهِرُ وَقَوْعُهَا بِشُرُوطِهَا وَسَكَنُوا عَمَّا لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ كَانَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ بِالسَّفَهَةِ وَقَتَّ الضَّامِنُ وَالْأَوْجَهُ الْخَافَةُ بِدَعْوَى الصَّبَا انْتَهَى اه سم وقوله م ر وَلَوْ ادَّعَى إِلَى قَوْلِهِ وَسَكَنُوا فِي الْمَغْنَى مِثْلَهُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فَإِنَّهُ يُصَدَّقُ الزَّوْجُ أَيْ وَإِنْ أَمَكَنَ الصَّبَا وَعَهْدَ الْجُنُونِ وَقَوْلُهُ م ر يُخْتَاطُ الْخ أَي حَالُ الْإِقْدَامِ عَلَيْهَا وَقَوْلُهُ م ر وَالْأَوْجَهُ الْخَافَةُ بِدَعْوَى الصَّبَا الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ الْخَافَةُ بِدَعْوَى الْجُنُونِ لِأَنَّ مَحَلَّ تَصْدِيقِ السَّفَهَةِ فِي دَعْوَاهُ أَنْ يُعْهَدَ لَهُ سَفَهٌ وَلَا يَكْفِي مُجَرَّدُ امْتِكَانِهِ بِخِلَافِ الصَّبَا اه.

قوله: (وَمَرَّ أَوَّلَ الْحَجَرِ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا يُقِيدُ ذَلِكَ فِي دَفْعِ الْإِغْتِرَاضِ لَوْ كَانَ هَذَا الْمَارُّ فِي الْمَثْنِ اه سم. قوله: (لَا يَفْهَمُ) بِضَمِّ الْيَاءِ وَكَسْرِ الْهَاءِ أَيْ لَا يَفْهَمُ غَيْرَهُ بِإِشَارَةٍ وَلَا كِتَابَةٍ بِخِلَافِ مَنْ لَهُ إِشَارَةٌ مُفْهَمَةٌ ثُمَّ إِنْ فَهَمَ إِشَارَتَهُ كُلُّ أَحَدٍ فَصْرِيحَةٌ وَإِنْ اخْتَصَّ بِفَهْمِهَا الْفُطُنُ فَكِتَابَةٌ وَمِنْهَا الْكِتَابَةُ فَإِنْ احْتَفَّتْ بِقَرَائِنِ الْحَقِّقَاتِ بِالْصَّرِيحِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ هُنَا وَفِيهِ نَظَرٌ اه حَجَّ بِالْمَغْنَى اه ع ش.

قوله: (وَالْمَغْمَى الْخ) عَطْفٌ عَلَى آخَرَسَ. قوله: (وَإِنْ مَنْ بَدَّرَ الْخ) عَطْفٌ عَلَى مَا يُعْلَمُ الْخ.

قوله: (وَمَنْ فَسَقَ الْخ) عَطْفٌ عَلَى مَنْ بَدَّرَ الْخ. قوله: (فِي حُكْمِ الرَّشِيدِ) خَبَرَانِ. قوله: (وَسَيِّدُكُمْ الْخ) أَيْ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ وَضَمَانٌ عَبْدٌ اه ع ش. قوله: (لِمَنْ أَوْرَدَ ذَلِكَ الْخ) أَفَرَّهَ الْمَغْنَى عِبَارَتُهُ.

(تَنْبِيْهُ): يَرُدُّ عَلَى طَرْدِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ الْمُكْرَهَةِ وَالْمُكَاتِبِ إِذَا ضَمِنَ بَعْدَ إِذْنِ سَيِّدِهِ وَالْآخَرَسُ الَّذِي لَا تُفْهَمُ إِشَارَتُهُ وَلَا يُخْبِنُ الْكِتَابَةُ وَالنَّائِمُ فَإِنَّهُمْ رُشْدَاءٌ وَلَا يَصِحُّ ضَمَانُهُمْ وَعَلَى عَكْسِهَا السُّكَرَانُ الْمُتَعَدِّي بِسُكْرِهِ، وَمِنْ سَفَهٍ بَعْدَ رُشْدِهِ وَلَمْ يُحَجَّرْ عَلَيْهِ وَالْفَاسِقُ فَإِنَّهُمْ يَصِحُّ ضَمَانُهُمْ وَلَيْسُوا بِرُشْدَاءٍ فَلَوْ عَبَّرَ

قوله: (بِصَبَا أَوْ جُنُونٍ أَوْ سَفَهٍ) فِي شَرْحِ م ر وَلَوْ ادَّعَى الضَّامِنُ كَوْنَهُ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا وَقَتَّ الضَّامِنُ صُدَّقَ بَيَمِينِهِ إِنْ أَمَكَنَ الصَّبَا وَعَهْدَ الْجُنُونِ بِخِلَافٍ مَا لَوْ ادَّعَى ذَلِكَ بَعْدَ تَزْوِيجِ أَمَتِهِ فَإِنَّهُ يُصَدَّقُ الزَّوْجُ وَسَكَنُوا عَمَّا لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ كَانَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ بِالسَّفَهَةِ وَقَتَّ الضَّامِنُ وَالْأَوْجَهُ الْخَافَةُ بِدَعْوَى الصَّبَا وَيَخْتَلِمْ أَنْ يُقَالَ إِقْدَامُهُ عَلَى الضَّامِنِ مُتَضَمِّنٌ لِدَعْوَاهُ الرُّشْدَ فَلَا يُصَدَّقُ فِي دَعْوَاهُ أَنَّهُ كَانَ سَفِيْهًا بِخِلَافِ الصَّبَا اه. قوله: (وَمَرَّ أَوَّلَ الْحَجَرِ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا يُقِيدُ ذَلِكَ فِي دَفْعِ الْإِغْتِرَاضِ لَوْ كَانَ هَذَا الْمَارُّ فِي الْمَثْنِ.

عليها ثم قال كان ينبغي له أن يزيد والاختيار وأهلية التبرع وصحة العبارة.
(تنبيه) وقع لهما هنا ما يقتضي أن كتابة الأخرس المنضم إليها قرائن تُشعر بالضمان صريحة وإن كان له إشارة مفهومة وفيه نظائر ظاهرة لإطلاقهم أن كتابته كتابةً ولقولهم الكتابة لا تنقلب إلى الصريح بالقرائن وإن كثرت كانت بائنة مُحَرَمَةٌ عَلَيَّ أَبَدًا لا تحلين لي وعلى ما اقتضاه كلامهما فهل يختص ذلك بالضمان أو يُعم كل عقد وحل ويُقيد بهذا ما أطلقوه ثم للنظر فيه مجال والأول بعيد المعنى لأن الضمان عقد غريب وغير محتاج إليه فلا يُناسب جعل تلك الكتابة صريحة فيه دون غيره والثاني بعيد من كلامهم (وَضَمَانٌ مُحَجَّرٌ عَلَيْهِ بِفُلْسٍ كَثِيرَاتِهِ) بِشَمْنٍ فِي ذِمَّتِهِ فَيَصِحُّ

بأهلية التبرع والاختيار لَسَلِمَ مِنْ ذَلِكَ اهـ. قوله: (أَنْ يَزِيدَ وَالْإِخْتِيَارَ) أَي لِيُخْرِجَ الْمُكْرَهَ (وَأَهْلِيَّةَ التَّبَرُّعِ) أَي لِيُخْرِجَ السَّفِيهَ وَالْمُكَاتَّبَ (وَصِحَّةُ الْعِبَارَةِ) أَي لِيُخْرِجَ نَحْوَ النَّائِمِ وَالصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ اهـ سم. قوله: (مَا يَقْتَضِي أَنْ كِتَابَةَ الْأَخْرَسِ الْإِنْجَ) عَبَّرَ الرُّوضُ بِمَا يَقْتَضِي ذَلِكَ وَاسْتَظْهَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فَقَالَ فِي شَرْحِهِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُ كَأَصْلِهِ أَنَّ كِتَابَةَ النَّاطِقِ كِتَابَةٌ وَكِتَابَةُ الْأَخْرَسِ بِالْقَرِينَةِ صَرِيحَةٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَنْتَهَى اهـ سم. قوله: (وَأَنَّ كَانَ لَهُ إِشَارَةٌ مُفْهِمَةٌ) وَقَدْ يُوْجِّهُ ذَلِكَ أَنَّ حَالَهُ ضَرُورَةٌ فَلَا يُقَاسُ حُكْمُهُ بِغَيْرِهِ وَبِأَنَّ الْكِتَابَةَ مِنْهُ وَالْحَالُ مَا ذَكَرَ أَقْوَى فِي الذَّلَالَةِ مِنَ الْإِشَارَةِ الْمَحْكُومِ بِصَرَاحَتِهَا بَلْ يَكَادُ أَنْ تَكُونَ عِنْدَ التَّأَمُّلِ الصَّادِقِ مِنْ جُمْلَةِ الْإِشَارَةِ وَلَا يُنَافِيهِ إِطْلَاقُهُمْ أَنَّ كِتَابَتَهُ كِتَابَةٌ لِأَنَّهُ يَقْبَلُ التَّقْيِيدَ وَلَئِنْ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهَا فَذَكَرُوهُ كَغَيْرِهِ وَلَا قَوْلُهُمُ الْكِتَابَةُ لَا تَنْقَلِبُ الْإِنْجَ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ حَالَتَهُ ضَرُورَةٌ فَلَا يُقَاسُ بِمَا ذَكَرَ فِي غَيْرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ حَقَّ التَّأَمُّلِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. قوله: (وَيُقَيَّدُ بِهَذَا) أَي بِمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا هُنا.
قوله: (لَمْ) أَي فِي الطَّلَاقِ. قوله: (لِلنَّظَرِ فِيهِ مَجَالٌ) وَالثَّانِي أَقْرَبُ وَإِنْ قَالَ الشَّارِحُ إِنَّهُ بَعِيدٌ مِنْ كَلَامِهِمْ إِذْ لَا يَظْهَرُ تَوْجِيهُ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْبُعْدِ إِلَّا بَعْدَ ذِكْرِهِمْ لَهُ فِي غَيْرِ الضَّمَانِ وَقَدْ يَكُونُ الْحَامِلُ عَلَيْهِ أَنَّهُمْ إِنَّمَا تَبَهَّوْا فِي هَذَا الْبَابِ بِخُصُوصِهِ لِمَوْقِعِ نَازِلَةٍ فِيهِ أَوْجَبَتْ التَّخْصِيصَ بِذِكْرِهِ وَمِثْلُ هَذَا يَقَعُ كَثِيرًا فِي صَنَائِعِهِمْ لِلْمُسْتَبْعِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ بَعْدَ ذِكْرِ حُكْمِ ضَمَانِ الْأَخْرَسِ مَا نَصَّهُ وَلَوْ ضَمِينٌ بِالْكِتَابَةِ فَوَجَّهَانِ سَوَاءٌ أَحْسَنَ الْإِشَارَةَ أَمْ لَا أَصْحُهُمَا الصَّحَّةُ وَذَلِكَ عِنْدَ الْقَرِينَةِ الْمُشْعِرَةِ وَيَجْرِي الْوَجَّهَانِ فِي النَّاطِقِ فِي سَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ أَنْتَهَى فَافْهَمْ قَوْلَهُ وَفِي سَائِرِ الْإِنْجَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ فِي كِتَابَةِ الْأَخْرَسِ لَيْسَ خَاصًّا بِضَمَانِهِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. قوله: (بِشَمْنٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (بِخِلَافِهِ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَإِطْلَاقٌ) إِلَيَّ (وَلَوْ أَقَرَّ) وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ). قوله: (فَيَصِحُّ) أَي وَيُطَالَبُ بِمَا ضَمِنَهُ إِذَا انْفَكَّ عَنْهُ الْحَجَرُ وَأَيْسَرَ

قوله: (وَأَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ) أَي لِيُخْرِجَ السَّفِيهَ وَالْمُكَاتَّبَ وَقَوْلُهُ (وَصِحَّةُ الْعِبَارَةِ) أَي لِيُخْرِجَ نَحْوَ النَّائِمِ وَالصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ. قوله: (مَا يَقْتَضِي أَنْ كِتَابَةَ الْأَخْرَسِ الْإِنْجَ) عَبَّرَ الرُّوضُ بِمَا يَقْتَضِي ذَلِكَ وَاسْتَظْهَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فَقَالَ فِي شَرْحِهِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُ كَأَصْلِهِ أَنَّ كِتَابَةَ النَّاطِقِ كِتَابَةٌ وَكِتَابَةُ الْأَخْرَسِ بِالْقَرِينَةِ صَرِيحَةٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ اهـ. قوله: (مَا أَطْلَقُوهُ) أَي بَأَنَّ يُجَمَلَ عَلَى غَيْرِ الْكِتَابَةِ مَعَ الْقَرِينَةِ.

كَضَمَانٍ مَرِيضٍ نَعَمْ إِنْ اسْتَعْرِقَ الدَّيْنُ مَالَ الْمَرِيضِ وَقُضِيَ بِهِ بَأَنَّهُ بُطْلَانٌ ضَمَانُهُ بِخِلَافٍ مَا لَوْ حَدَّثَ لَهُ مَالٌ أَوْ أُبْرِيَ وَإِطْلَاقُ مَنْ أَطْلَقَ الْبُطْلَانُ عِنْدَ الْاسْتِعْرَاقِ يَتَعَيَّنُ حُمْلُهُ عَلَى ذَلِكَ وَلَوْ أَقَرَّ بَدْنَيْنِ مُسْتَعْرِقٍ قُدِّمَ عَلَى الضَّمَانِ وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ وَضَمَانُهُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ إِلَّا عَنْ مُعْصِرٍ أَوْ حَيْثُ لَا رُجُوعَ فَمِنْ الثَّلَاثِ (وَضَمَانُ عَبْدٍ) أَيْ قِنْ وَلَوْ مُكَاتَبًا (بَغِيرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ بَاطِلٌ فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ أُذِنَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ وَإِنَّمَا صَحَّ خَلْعُ أُمَةٍ بِمَالٍ فِي ذِمَّتِهَا بِلَا إِذْنٍ لِأَنَّهَا قَدْ تَضَطَّرَّ إِلَيْهِ لِنَحْوِ سَوْءِ عَشْرَتِهِ نَعَمْ يَصَحُّ ضَمَانُ مُكَاتَبٍ لِسَيِّدِهِ وَمُبْعُضٍ فِي نَوْبَتِهِ بِغَيْرِ إِذْنٍ بِخِلَافِهِ فِي نَوْبَةِ السَّيِّدِ

اه مُعْنَى. ۞ قَوْلُهُ: (كَضَمَانٍ مَرِيضٍ) أَيْ: مَرَضَ الْمَوْتِ اه سَمِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ ظَاهِرًا أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ نَعَمْ إِنْ اسْتَعْرِقَ الْخُ أِه ع ش. ۞ قَوْلُهُ: (إِنْ اسْتَعْرِقَ الدَّيْنُ) أَيْ: الَّذِي عَلَى الْمَرِيضِ. ۞ وَقَوْلُهُ: (وَقُضِيَ) أَيْ: الدَّيْنُ (بِهِ) أَيْ بِمَالِ الْمَرِيضِ بَأَنَّهُ دُفِعَ لِأَرْيَابِ الدَّيْنِ اه ع ش. ۞ قَوْلُهُ: (لَوْ حَدَّثَ الْخُ) أَيْ بَعْدَ قَضَاءِ الدَّيْنِ جَمِيعِهِ أَوْ قَبْلَهُ وَزَادَ الْحَادِثُ كَلًّا أَوْ بَعْضًا عَنْ ذَيْنِهِ. ۞ قَوْلُهُ: (وَإِطْلَاقُ مَنْ الْخُ) مُبْتَدَأٌ. ۞ وَقَوْلُهُ: (يَتَعَيَّنُ الْخُ) خَبَرُهُ. ۞ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَقَرَّ) أَيْ الْمَرِيضُ. ۞ وَقَوْلُهُ: (قُدِّمَ) أَيْ الدَّيْنُ الْمَقْرَبُ. ۞ وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ) أَيْ تَأَخَّرَ الْإِقْرَارُ بِهِ عَنِ الضَّمَانِ وَهَذَا شَامِلٌ لِمَا تَأَخَّرَ سَبَبُ لُزُومِهِ عَنِ الضَّمَانِ كَمَا لَوْ ضَمِنَ فِي أَوَّلِ الْمُحَرَّمِ ثُمَّ أَقَرَّ بَأَنَّهُ اشْتَرَى مِنْ زَيْدٍ سِلْعَةً فِي صَفَرٍ وَلَمْ يُؤَدِّ كَمَنْهَا وَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ فِي هَذِهِ بَاسْتِوَاءِ الدَّيْنَيْنِ لِأَنَّهُ حِينَ ضَمِنَ وَقَعَ ضَمَانُهُ صَحِيحًا مُسْتَوْفِيًا لِلشَّرْطِ اه ع ش. ۞ قَوْلُهُ: (وَضَمَانُهُ) أَيْ الْمَرِيضُ. ۞ وَقَوْلُهُ: (إِلَّا عَنْ مُعْصِرٍ) أَيْ اسْتَمَرَّ إِعْسَارُهُ إِلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ أَمَا إِذَا أَيْسَرَ وَامْتَكَنَ أَخْذَ الْمَالِ مِنْهُ فَيَتَبَيَّنُ أَنَّ ضَمَانَهُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ اه ع ش. ۞ قَوْلُهُ: (لَا رُجُوعَ) بَأَنَّهُ ضَمِنَ بِغَيْرِ إِذْنٍ اه ع ش. ۞ قَوْلُهُ: (قَدْ تَضَطَّرَّ إِلَيْهِ) أَيْ الْخَلْعُ وَلَا ضَرُورَةَ إِلَى الضَّمَانِ اه مُعْنَى. ۞ قَوْلُهُ: (لِنَحْوِ سَوْءِ عَشْرَتِهِ) أَيْ وَمَعَ ذَلِكَ إِنَّمَا تُطَالَبُ بَعْدَ الْعَتَقِ وَالْيَسَارِ اه ع ش. ۞ قَوْلُهُ: (ضَمَانُ مُكَاتَبٍ لِسَيِّدِهِ) بِخِلَافِ غَيْرِ الْمُكَاتَبِ لَا يَصِحُّ ضَمَانُهُ لِسَيِّدِهِ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي مِنْ كَسْبِهِ وَهُوَ لِسَيِّدِهِ فَهُوَ كَمَا لَوْ ضَمِنَ الْمُسْتَحَقُّ لِنَفْسِهِ مُعْنَى وَنَهَايَةُ قَالَ سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ ذَلِكَ عَنِ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَسَكَتَ عَنِ ضَمَانِ الْمُكَاتَبِ مَا عَلَى سَيِّدِهِ لِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ وَضَمَانُ عَبْدٍ أَيْ قِنْ وَلَوْ مُكَاتَبًا الْخُ اه وَسَيَأْتِي عَنْهُ أَنَّ الْمُبْعُضَ كَالْمُكَاتَبِ فِي صِحَّةِ الضَّمَانِ لِسَيِّدِهِ. ۞ قَوْلُهُ: (فِي نَوْبَتِهِ بِغَيْرِ إِذْنٍ) لَوْ ادَّعَى الْمُبْعُضُ أَنَّ ضَمَانَهُ بِغَيْرِ الْإِذْنِ كَانَ فِي نَوْبَةِ السَّيِّدِ فَيَتَّبِعِي تَضَدُّيقَهُ عِنْدَ الْإِحْتِمَالِ كَمَا لَوْ ادَّعَى الضَّامِنُ الصَّبَا وَامْتَكَنَ سَمِ عَلَى حَجِّ اه ع ش. ۞ قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ إِذْنٍ) رَاجِعٌ لِلْمُكَاتَبِ أَيْضًا. ۞ قَوْلُهُ: (فِي نَوْبَةِ السَّيِّدِ) أَيْ أَوْ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُهَابَاةٌ ثُمَّ إِذَا أُذِنَ السَّيِّدُ فِي

۞ قَوْلُهُ: (مَرِيضٍ) أَيْ مَرَضَ الْمَوْتِ. ۞ قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَأَخَّرَ) ظَاهِرُهُ تَأَخَّرَ الْوُجُوبُ. ۞ قَوْلُهُ: (ضَمَانُ مُكَاتَبٍ لِسَيِّدِهِ) أَيْ كَمَا بَحَثَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بِخِلَافِ غَيْرِ الْمُكَاتَبِ لَا يَصِحُّ ضَمَانُهُ لِسَيِّدِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الرُّوْضِ قَالَ فِي شَرْحِهِ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي مِنْ كَسْبِهِ وَهُوَ لِسَيِّدِهِ فَهُوَ كَمَا لَوْ ضَمِنَ الْمُسْتَحَقُّ لِنَفْسِهِ اه. وَسَكَتَ عَنِ ضَمَانِ الْمُكَاتَبِ مَا عَلَى سَيِّدِهِ لِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ وَضَمَانُ عَبْدٍ أَيْ قِنْ وَلَوْ مُكَاتَبًا الْخُ. ۞ قَوْلُهُ: (فِي نَوْبَتِهِ بِغَيْرِ إِذْنٍ) لَوْ ادَّعَى الْمُبْعُضُ أَنَّ ضَمَانَهُ بِغَيْرِ الْإِذْنِ كَانَ فِي نَوْبَةِ السَّيِّدِ فَيَتَّبِعِي تَضَدُّيقَهُ

وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صِحَّةِ شِرَائِهِ لِنَفْسِهِ حِينَئِذٍ بَأَنَّ الضَّامَانَ فِيهِ التَّزَامُ مَا لِي فِي الذِّمَّةِ عَلَى وَجْهِ التَّبَرُّعِ وَهُوَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ حِينَئِذٍ فَإِنْ قُلْتُ: ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ صِحَّةُ هَبْتَهُ حِينَئِذٍ قُلْتُ يُفَرَّقُ بَأَنَّ التَّزَامَ الذِّمَّةُ عَلَى وَجْهِ التَّبَرُّعِ يُحْتَاطُ لَهُ لَأَنَّ فِيهِ غَرَرًا فَاشْتَرَطَ لَهُ عَدَمَ حَجَرٍ بِالْكُلِّيَّةِ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا وَالنُّوبَةُ لَهُ لَا غَيْرُ ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ الرُّفْعَةِ فَرَّقَ بِأَنَّهُ فِي الشَّرَاءِ يَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ نَاجِرًا جَابِرًا بِخِلَافِهِ فِي الضَّامَانِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِي عَلَى وَجْهِ التَّبَرُّعِ لَكِنَّهُ يَقْتَضِي بُطْلَانَ هَبْتَهُ حِينَئِذٍ وَلَيْسَ بِالْوَاضِحِ فَتَعَيَّنَ أَنَّ يُرَادُ فِي الْفَرْقِ مَا ذَكَرْتُهُ مِمَّا يُخْرِجُ نَحْوَ الْهَبَةِ فَتَأَمَّلْهُ. وَبَحَثَ ابْنُ الرُّفْعَةِ عَدَمَ صِحَّةِ ضَمَانِ الْقَيْنِ الْمَوْقُوفِ جُزْمًا بِنَاءً عَلَى الْمَشْهُورِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عِثْقُهُ وَبَحَثَ غَيْرُهُ صِحَّةَ بِإِذْنِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَيُوجِّهُ بِأَنَّ إِذْنَهُ يُسَلِّطُ عَلَى التَّعَلُّقِ بِكَسْبِهِ الْمُسْتَحَقُّ لَهُ وَهُوَ قِيَاسُ الْأَوْجَهِ

نَوْبَتِهِ فَهَلْ يَكُونُ مَا يُؤَدِّيهِ مِنَ الْكَسْبِ الْوَاقِعِ فِي نَوْبَةِ السَّيِّدِ دُونَ الْعَبْدِ أَوْ مِنْ كَسْبِهِ مُطْلَقًا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ أَهْـ شَ وَقُلِّي إِلَى الثَّانِي أُمِّلَ وَيَأْتِي عَنِ السَّيِّدِ عُمَرُ أَيْفَا مَا هُوَ ظَاهِرٌ فِيهِ. □ فَوَدَّ: (بَيْنَهُ) أَيِ ضَمَانِ الْمُبْعَضِ فِي نَوْبَةِ السَّيِّدِ بَلَا إِذْنٍ حَيْثُ لَا يَصِحُّ. □ فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ إِذْ كَانَ الشَّرَاءُ فِي نَوْبَةِ السَّيِّدِ بَغَيْرِ إِذْنٍ. □ فَوَدَّ: (عَلَى وَجْهِ التَّبَرُّعِ) أَيِ الشَّرَاءِ لَيْسَ كَذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (صِحَّةُ هَبْتَهُ حِينَئِذٍ) أَيِ هَبَةِ الْمُبْعَضِ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ فِي نَوْبَةِ السَّيِّدِ بَغَيْرِ إِذْنِهِ أَهـ شَ. □ فَوَدَّ: (قُلْتُ يُفَرَّقُ) أَيِ بَيْنَ الْهَبَةِ وَالضَّامَانِ أَهـ شَ. □ فَوَدَّ: (قُلْتُ يُفَرَّقُ الْإِنِّ) وَيُمْكِنُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الضَّامَانِ وَالْهَبَةِ بِأَنَّ الضَّامَانَ يَتَوَجَّهَ إِلَى كَسْبِهِ بَعْدَ الضَّامَانِ وَكَسْبِهِ بَعْدَ الضَّامَانِ حَقٌّ لِلْسَّيِّدِ فَاعْتَبِرْ إِذْنَهُ وَالْهَبَةُ تُضَرَّفُ فِي خَالِصٍ مِلْكِهِ فَلَا مَانِعَ وَيَتَفَرَّغُ عَلَى الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ لَوْ ضَمِنَ فِي عَيْنٍ مِنْ أَغْيَانِ مَالِهِ فِي نَوْبَةِ سَيِّدِهِ بَغَيْرِ إِذْنِهِ صَحَّ وَهُوَ وَاضِحٌ بِنَاءً عَلَى مَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِ الشَّارِحِ تَنْبِيهُ يُعْلَمُ الْإِنِّ أَهـ سَيِّدُ عُمَرَ. □ فَوَدَّ: (بَأَنَّ التَّزَامَ الذِّمَّةُ الْإِنِّ) أَيِ بِخِلَافِ الْهَبَةِ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ فِيهَا الْإِلتِزَامُ. □ فَوَدَّ: (بَأَنَّهُ) أَيِ الْمُبْعَضِ. □ فَوَدَّ: (يَدْخُلُ) مِنَ الْإِذْخَالِ. □ فَوَدَّ: (جَابِرًا) أَيِ جَابِرًا لِمَا فَاتَهُ فِي مُقَابَلَتِهِ أَهـ كَزْدِي. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ فِي الضَّامَانِ) أَيِ بِخِلَافِ الْمُبْعَضِ إِذَا ضَمِنَ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ فَرَّقَ ابْنُ الرُّفْعَةِ. □ فَوَدَّ: (مَا ذَكَرْتُ الْإِنِّ) وَهُوَ التَّزَامُ الذِّمَّةُ. □ فَوَدَّ: (وَبَحَثَ ابْنُ الرُّفْعَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثَ فِي الْمَغْنِيِّ عِبَارَتُهُ وَالْمَوْقُوفُ لَا يَصِحُّ بَغَيْرِ إِذْنٍ كَمَا قَالَ ابْنُ الرُّفْعَةِ فَإِنْ ضَمِنَ بِإِذْنِ مَالِكٍ مَنَفَعَتِهِ صَحَّ لِأَنَّهُ سُلِّطَ الْإِنِّ أَهـ فَلْيُرَاجِعْ. □ فَوَدَّ: (وَبَحَثَ غَيْرُهُ) اعْتَمَدَ النَّهَائِيُّ. □ فَوَدَّ: (بِإِذْنِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ النَّظَرُ وَلَمْ يَأْذَنْ النَّاطِرُ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهـ سَم. □ فَوَدَّ: (وَيُوجِّهُ الْإِنِّ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّوْجِيهِ

عِنْدَ الْإِحْتِمَالِ كَمَا لَوْ ادَّعَى الضَّامِنُ الصَّبَا عِنْدَ الضَّامِنِ وَأَمْكَنَ. □ فَوَدَّ: (وَبَحَثَ غَيْرُهُ صِحَّةَ بِإِذْنِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ النَّظَرُ وَلَمْ يَأْذَنْ النَّاطِرُ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَقَوْلُهُ الْآتِي مَتَى انْتَقَلَ الْوَقْفُ لِغَيْرِهِ بَطَلَ الضَّامَانَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَبْطُلَ كَمَا لَوْ ضَمِنَ عَبْدٌ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ثُمَّ بَاعَهُ أَوْ مَاتَ السَّيِّدُ فَانْتَقَلَ الْمِلْكُ لِلْوَرَثَةِ فَإِنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ الضَّامَانُ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَإِذَا قُلْنَا لَا يَبْطُلُ فَهَلْ يَتَعَلَّقُ بِكَسْبِهِ لِأَنَّهُ لَمَّا تَعَلَّقَ بِهِ قَبْلَ اسْتِمْرَارِهِ أَوْ يَنْقَطِعُ التَّعَلُّقُ بِكَسْبِهِ وَفَائِدَةُ بَقَاءِ الضَّامَانِ عَلَى هَذَا أَنَّهُ قَدْ يَتَبَرَّعُ عَنْ أَحَدٍ بِالْوَفَاءِ فِيهِ نَظَرٌ. □ فَوَدَّ: (وَيُوجِّهُ الْإِنِّ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّوْجِيهِ أَنَّهُ لَوْ إِذْنٌ لَهُ عَلَى أَنْ لَا يُؤَدِّي مِنْ كَسْبِهِ لَمْ يَصِحَّ

من صحته من الموصى بمنفعته يأذن الموصى له وعليه ينبغي أن يقال متى انتقل الوقف لغيره بطل الضمان. (ويصح) ضمان القرن (بإذنه) أي السيد بعد عليه بقدر ما يضمن لأن التعلق

أنه لو أذن على أن لا يؤدي من كسبه لم يصح الضمان لعدم فائدته لأنه لا يتوقع عنقه ليؤدي بعده لامتناعه وقد منع من الأداء من كسبه اه سم. ه قوله: (من صحته من الموصى بمنفعته إلخ) عبارة النهاية والمغني وسم والموصى بمنفعته دون رقبته أو بالعكس كالقرن كما استظهره في المطلب لكن الأوجه كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى اختيار إذ بينهما معاً إذ التعلق بكسبه شامل للمعتاد منه والتأدي فإن أذن فيه مالك الرقبة فقط صح وتعلق بكسبه أو مالك المنفعة فقط صح وتعلق بالمعتاد اه. قال ع ش قوله والموصى بمنفعته إلخ ظاهره أنه لا فرق بين المؤقتة وغيرها وينبغي تقييده بغير المؤقتة وأما هي فإن ضمن بإذن مالك الرقبة تعلق بالاكساب النادرة مدة الوصية بالمنفعة وبالكسب مطلقاً بعد فراغ المدة وإن ضمن بإذن مالك المنفعة بالوصية أدى من المعتادة بقية المدة دون ما بعدها فلا يؤدي من المعتادة ولا غيرها وقوله اختيار إذ بينهما أي ليتعلق الضمان بالكسب مطلقاً معتاداً أو نادراً كما يعلم مما يأتي اه.

ه قوله: (وعليه) أي بحث الغير. ه قوله: (بطل الضمان) ويحتمل عدم البطلان وهو الأقرب شرح م ر اه سم قال الرشيد قوله م ر ويحتمل عدم البطلان إلخ وفي نسخة ما نصه وعليه فالأوجه بطلانه إذا انتقل الوقف لغيره انتهى اه وقال ع ش قوله وهو الأقرب وقد يشكل بما تقدم في الحوالة فيما لو أجز الجندي إقطاعه وأحال بعض الأجرة ثم مات قبل انقضاء المدة حيث قيل ثم بطلان الحوالة على ما زاد على ما استقر في حياته وبما يأتي في الوقف من أن البطلان الأول إذا أجز وشرط له النظر مدة استحقاقه من بطلان الإجارة بموته ومن ثم جزم حجج البطلان إلا أن يجاب إلخ وعلى ما قاله الشارح م ر فينبغي أن لا يدفع شيئاً من ذلك إلا بإذن من انتقل إليه لأن الحق صار له وحيث امتنع من انتقل له الوقف من الإذن ففائدة الضمان احتمال أن يتبرع أحد عن الضامن بما لزمه أو يسمع من انتقل إليه الوقف بالإذن بعد ذلك اه. ه قوله: (بعد عليه) أي السيد سكّت عن علم العبد بذلك ولا يبعد اختياره اه سم عبارة ع ش قوله م ر ولا بد من علم السيد إلخ أي والعبد اه حج أي وسواء عين السيد للأداء جهة من ماله خاصة أو

الضمان لعدم فائدته لأنه لا يتوقع عنقه ليؤدي بعده لامتناعه وقد منع من الأداء من كسبه. ه قوله: (بإذن الموصى له) ينبغي أن يقال يصح بإذن الموصى له ومالك الرقبة أو أحدهما فإن أذنا تعلق الضمان بكسبه المعتاد والتأدي أو أحدهما فإن كان الموصى له تعلق بالمعتاد، أو مالك الرقبة تعلق بالتأدي فليأتمل ولا ينافي ذلك توقف ضمان المشترك على إذن الشريكين أو الشركاء لتمييز ما لكل هنا لا هناك فليراجع ثم رأيت التفصيل المذكور في الموصى بمنفعته منقولاً عن شيخنا الشهاب الزملي رحمه الله. ه قوله: (بطل الضمان) ويحتمل عدم البطلان وهو الأقرب شرح م ر. ه قوله: (بعد عليه) أي السيد سكّت عن علم العبد بذلك ولا يبعد صحة ضمان المبعوض له وإن لم تكن مهايأة لأنه لا يملك ببعضه الحر فلم يوجد المعنى الذي لأجله امتنع ضمان كامل الرق له وقد قال في شرح الروض إن قضية التعليل وكلامه أي

بماله وهل معرفة المضمون له الآتي اشتراطها معتبرة من السيد أو من العبد الذي يتجه اشتراطها منهما لأن كلاً منهما مطالب ويأتي أن وجه اشتراطها اختلاف الناس في المطالبة تشديداً وضده والمطالبة هنا لهما فأتجه اشتراط علمهما به ولو ما على سيده إذ لا محذور ولا يلزمه امتثال أمر السيد له به إذ لا تسلط له على ذمته بخلاف بقیة الاستخدامات وإذا أدى بعد العتق الرجوع له لأنه أدى ملكه بخلاف قبله (فإن عتق) في إذنه في الضمان لا بعده إذ لا

لا اه ولعله رجع ضمير علمه إلى كل من السيد والقن أقول ويأتي في الشرح اشتراط كون المضمون معلوماً للضامن وهو شامل للعبد أيضاً. □ فؤد: (الآتي اشتراطها) نعت سببي للمعرفة. □ وفؤد: (معتبرة إلخ) خبرها. □ وفؤد: (اشتراطها منهما) خبر والذي إلخ. □ فؤد: (ولو ما على سيده) غاية للمتن. □ فؤد: (إذ لا محذور) أي بخلاف ضمانه لسيده فلا يصح لما تقدم من المحذور نعم يصح ضمان المكاتب لسيده كما مر ويأتي وكذا المبعوض كما يأتي. □ فؤد: (ولا يلزمه) إلى المتن في النهاية والمغني. □ فؤد: (وإذا أدى بعد إلخ) أي والمضمون عنه غير سيده اه ع ش. □ فؤد: (فالرجوع إلخ) عبارة الروض وشرحه أي: والمغني لو أدى العبد الضامن ما ضمته عن الأجنبي بالإذن منه ومن سيده بعد العتق فحق الرجوع له أو قبل عتقه فحق الرجوع لسيده أو أدى ما ضمته عن السيد فلا رجوع له وإن آذاه بعد عتقه إلخ فانظر بعد هذا إطلاق الشارح مع قوله ولو ما على سيده ويتبعي الرجوع على السيد فيما إذا أدى المبعوض ذو المهابة أو المكاتب ثم عتق، ما ضمته عنه اه سم. □ فؤد: (له) أي: للعبد ولو ضمّن السيد ديناً وجب على عبده بمعاملة صح ولا رجوع له عليه ولا يصح ضمانه لبعده إن لم يكن ماذوناً له في معاملة ثبت عليه بها دين ولا ضمان القن لسيده ما لم يكن مكاتباً فيما يظهر اه نهاية قال ع ش قوله م بمعاملة خرج به ديوّن الإتلاف فتعلق بركبته فلا يصح ضمانها. □ وفؤد: (عبده) أي: بأن ضمّن ما على عبده لغيره اه. وقوله م ما لم يكن مكاتباً قال سم والمبعوض كالمكاتب إن لم يكن أولى منه في ذلك لأنه يملك بيعه الحر فلم يوجد المعنى الذي لأجله امتنع ضمان كامل الرق له اه.

□ فؤد: (بخلافه قبله) أي: بخلاف أدائه قبل العتق فالرجوع للسيد اه ع ش. □ فؤد: (في إذنه في الضمان) عبارة شرح الروض وكلام الأصل يدل على أن تعيين جهة الأداء إنما تؤثر إذا اتصل بالإذن

الروض الآتي صحة ضمان المكاتب لسيده وأنه الظاهر اه. والمبعوض كالمكاتب إن لم يكن أولى منه في ذلك لكن هل يشترط إذن السيد لهما في ذلك إذا كان ضمان المبعوض في غير نوبة نفسه كما يشترط في غير هذه الصورة وقد يتعلّق غرضه بعدم تعلّق دينه بذمتهما أو لا لأنه لا ضرر عليه فيه نظر وقد يقال المبعوض في نوبة نفسه كالحر. □ فؤد: (فالرجوع له) عبارة الروض وشرحه لو أدى العبد الضامن ما ضمته عن الأجنبي بالإذن منه ومن سيده بعد العتق فحق الرجوع له أو قبل عتقه فحق الرجوع لسيده أو أدى ما ضمته عن السيد فلا رجوع له وإن آذاه بعد عتقه إلخ اه. فانظر بعد هذا إطلاق الشارح مع قوله ولو ما على سيده ويتبعي الرجوع على السيد فيما إذا أدى المبعوض ذو المهابة أو المكاتب ثم عتق ما ضمته عنه. □ فؤد: (في إذنه في الضمان إلخ) عبارة شرح الروض وكلام الأصل يدل على أن تعيين جهة

يُتَعَيَّنُ تَعْيِينُهُ حِينَئِذٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (لِلْأَدَاءِ كَسْبُهُ أَوْ غَيْرُهُ) كَمَا لِ التُّجَارَةِ (قَضَى مِنْهُ) عَمَلًا بِتَعْيِينِهِ نَعَمْ إِنْ لَمْ يَفِ مَالُ التُّجَارَةِ وَلَوْ لَتَعَلَّقَ دَيْنٌ بِهِ لَتَقَدَّمَ عَلَى الضَّمَانِ مَا لَمْ يَحْجَرْ عَلَيْهِ الْقَاضِي وَإِلَّا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ الضَّمَانُ أَصْلًا أَتْبَعَ الْقِرْنَ بِالْبَاقِي إِذَا عَتَقَ كَمَا اعْتَمَدَهُ السَّبْكِيُّ لِأَنَّ التَّعْيِينَ قَصْرُ الطَّمَعِ عَنْ تَعَلُّقِهِ بِالكَسْبِ الَّذِي اعْتَمَدَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ (وَالْإِلا يُعَيَّنُ فِي إِذْنِهِ لِلْأَدَاءِ جِهَةً) (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَاذُونًا لَهُ فِي التُّجَارَةِ تَعَلَّقَ) غَرَمَ الضَّمَانِ (بِمَا فِي يَدِهِ) رِنَحًا وَرَأْسَ مَالٍ (وَمَا يَكْسِبُهُ بَعْدَ

وَهُوَ ظَاهِرٌ كَذَا قَالَ الْإِسْتَوْيُّ انْتَهَى اهـ سَمِ عِبَارَةُ ع ش قَالَ حَجَّ فِي إِذْنِهِ فِي الضَّمَانِ لَا بَعْدَهُ الْخُ وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ عَيَّنَ جِهَةً بَعْدَ الْإِذْنِ وَقَبْلَ الضَّمَانِ كَمَا يُشْعِرُ بِهِ قَوْلُهُ لَا بَعْدَهُ اهـ . قَوْلُهُ: (كَمَا لِ التُّجَارَةِ) وَغَيْرِهِ مِنْ أُمُورِ السَّيِّدِ نَهَايَةٌ وَمُعْنَى . قَوْلُهُ: (عَمَلًا) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ (وَالْأَصَحُّ) فِي النَّهَايَةِ .

قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِلَى الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَفِي سَمِ عَنْ الْكَثَرِ نَحْوُهَا نَعَمْ إِنْ قَالَ لَهُ أَضْمَنْ فِي مَالِ التُّجَارَةِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ وَحَجَرَ الْقَاضِي عَلَيْهِ بِاسْتِدْعَاءِ الْغُرَمَاءِ لَمْ يُؤَدِّ مِمَّا فِي يَدِهِ لِأَنَّ تَعَلُّقَ حَقِّ الْغُرَمَاءِ سَابِقٌ أَمَّا إِذَا لَمْ يَحْجَرْ عَلَيْهِ فَيَتَعَلَّقُ بِالْفَاضِلِ عَنْ حُقُوقِ الْغُرَمَاءِ رِعَايَةً لِلْجَانِبَيْنِ اهـ . قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَفِ مَالُ التُّجَارَةِ) أَيِ فِيمَا إِذَا عَيَّنَهُ لِلْأَدَاءِ اهـ سَمِ . قَوْلُهُ: (مَالُ التُّجَارَةِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ مَا عَيَّنَهُ لَهُ اهـ أَيِ: مِنْ غَيْرِ الْكَسْبِ وَسِوَاهُ مَا عَيَّنَهُ مِنْ أُمُورِ التُّجَارَةِ أَوْ غَيْرِهَا ع ش . قَوْلُهُ: (لَتَقَدَّمَ عَلَى الضَّمَانِ) أَيِ: أَمَّا لَوْ لَزِمَتْهُ الدُّيُونُ بَعْدَ الضَّمَانِ لَمْ يَبْطُلْ تَعْيِينُ السَّيِّدِ لِأَنَّ ضَمَانَهُ بَعْدَ تَعْيِينِ السَّيِّدِ يَصِيرُ مَا عَيَّنَهُ السَّيِّدُ مُسْتَجِبًا لِتَوْفِيَةِ حَقِّ الْمُضْمُونِ لَهُ مِنْهُ فَلَا تَتَعَلَّقُ الدُّيُونُ إِلَّا بِمَا زَادَ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَحْجَرْ عَلَيْهِ الْقَاضِي) أَيِ: مُطْلَقًا قَبْلَ الضَّمَانِ أَوْ بَعْدَهُ فَهُوَ قَيَّدٌ لَاغْتِيَارٍ تَقَدَّمَ الدَّيْنِ عَلَى الضَّمَانِ اهـ ع ش وَقَوْلُهُ أَوْ بَعْدَهُ يَتَّبِعِي تَقْيِيدُهُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ مِنْهُ أَنْفًا بَلْزُومِ الدَّيْنِ قَبْلَ الضَّمَانِ . قَوْلُهُ: (وَالْإِلا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ الضَّمَانُ) أَيِ: وَإِنْ حَجَرَ عَلَيْهِ الْقَاضِي فَلَا يَتَعَلَّقُ بِمَا عَيَّنَهُ السَّيِّدُ دَيْنُ الضَّمَانِ مُطْلَقًا اهـ ع ش وَيَتَّبِعِي تَقْيِيدُهُ بِمَا مَرَّ مِنْهُ بِسَبْقِ لُزُومِ الدَّيْنِ عَلَى عَقْدِ الضَّمَانِ . قَوْلُهُ: (أَتْبَعَ الْقِرْنَ الْخُ) جَوَابُ إِنْ لَمْ يَفِ الْخُ . قَوْلُهُ: (لَأَنَّ التَّعْيِينَ) أَيِ: تَعْيِينَ مَالِ التُّجَارَةِ وَمِثْلُهُ تَعْيِينَ سَائِرِ أُمُورِ السَّيِّدِ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (الَّذِي اعْتَمَدَهُ) أَيِ: التَّعَلُّقُ بِالكَسْبِ .

قَوْلُهُ: (وَالْإِلا يُعَيَّنُ الْخُ) أَيِ: بِأَنْ قَالَ أَضْمَنْ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ أَوْ قَالَ أَضْمَنْ وَأَدَّ وَلَمْ يُعَيَّنْ جِهَةً لِلْأَدَاءِ وَبَقِيَ مَا لَوْ أُذِنَ لَهُ فِي الضَّمَانِ وَعَيَّنَ وَاحِدَةً مِنْ جِهَتَيْنِ كَأَنَّهُ قَالَ أَدَّ إِمَّا مِنْ كَسْبِكَ أَوْ مِنْ مَالِ التُّجَارَةِ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَصِحُّ وَيَتَخَيَّرُ الْعَبْدُ قِيْدَ مِمَّا شَاءَ وَلَوْ أُذِنَ السَّيِّدُ لِلْمُبْعَضِ فِي تَوْبِيهِ فَأَخَّرَ الضَّمَانُ حَتَّى دَخَلَتْ تَوْبَةُ الْمُبْعَضِ وَانْقَضَتْ ثُمَّ دَخَلَتْ تَوْبَةُ السَّيِّدِ فَلَا اقْرَبُ أَنَّهُ لَا يَخْتِاجُ إِلَى إِذْنٍ جَدِيدٍ لِأَنَّ إِذْنَهُ مُطْلَقٌ فَيَحْمَلُ عَلَى مَا يَتَوَقَّفُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ عَلَى إِذْنِهِ وَهُوَ شَامِلٌ لِجَمِيعِ التَّوْبِ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (غَرَمَ الضَّمَانُ) إِلَى قَوْلِهِ (فَانْدَقَّ) فِي الْمُعْنَى . قَوْلُهُ: (رِنَحًا) وَلَوْ قَدِيمًا خِلَافًا لِمَا فِي الْعُبَابِ حَيْثُ قَيَّدَ بِالْحَادِثِ سَمِ

الْأَدَاءِ إِنَّمَا تُؤَثَّرُ إِذَا اتَّصَلَ بِالْإِذْنِ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَمَا قَالَ الْإِسْتَوْيُّ اهـ . قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَفِ مَالُ التُّجَارَةِ) أَيِ فِيمَا إِذَا عَيَّنَهُ لِلْأَدَاءِ . قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَحْجَرْ عَلَيْهِ الْقَاضِي الْخُ) عِبَارَةُ الْأُسْتَاذِ الْبُكْرِيِّ فِي كُنْزِهِ وَمَحَلُّ مَا سَبَقَ فِي الْمَاذُونِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دِيُونٌ فَإِنْ كَانَتْ تَعَلَّقَ بِمَا فَضَّلَ عَنْهَا وَلَوْ حَجَرَ عَلَيْهِ بِاسْتِدْعَاءِ الْغُرَمَاءِ

الإِذْنِ وَإِلَّا) يَكُنْ مَأْذُونًا لَهُ فِيهَا (ف) لَا تَعْلُقْ إِلَّا (بِمَا يَكْسِبُهُ) بَعْدَ الْإِذْنِ كَمَوْنِ النِّكَاحِ الْوَاجِبَةِ بِإِذْنِهِ فِي الصُّورَتَيْنِ نَعَمْ هَذِهِ لَا تَعْلُقُ إِلَّا بِكَسْبِهِ بَعْدَ النِّكَاحِ لِأَنَّهَا لَا تَجِبُ إِلَّا بِهِ بِخِلَافِ الْمَضْمُونِ بِهِ فَإِنَّهُ ثَابِتٌ حَالَ الْإِذْنِ فَاذْفَعْ قَوْلَ جَمْعٍ بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا.

(تَنْبِيهِ) يُعَلِّمُ مِمَّا مَرَّ فِي الرِّهْنِ صِبْخَةُ ضَمَنْتُ مَالَكَ عَلَى زَيْدٍ فِي رَقَبَةٍ عَبْدِي هَذَا أَوْ فِي هَذِهِ الْعَيْنِ فَيَتَعْلَقُ بِهَا لَا غَيْرَ (وَالْأَصْحَحُ اشْتِرَاطُ مَعْرِفَةِ) الضَّامِنِ لِعَيْنِ (الْمَضْمُونِ لَهُ) وَهُوَ صَاحِبُ الدِّينِ دُونَ مُجَرَّدِ نَسْبِهِ فَلَا يَكْفِي ذَلِكَ لِتَفَاوُتِ النَّاسِ فِي الْمَطَالِبَةِ تَشْدِيدًا وَتَسْهِيلًا وَلَا مَعْرِفَةَ وَكَيْلِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَغَيْرُهُ وَالتَّعْلِيلُ مُصَرَّحٌ بِهِ لِأَنَّهُ قَدْ يَعْزِلُهُ إِفْتَاءُ ابْنِ الصَّلَاحِ بِالْاِكْتِفَاءِ بِمَعْرِفَتِهِ لِأَنَّ أَحْكَامَ الْعَقْدِ تَعْلُقُ بِهِ ضَعِيفٌ وَإِنْ بَالَعَ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْاِنْتِصَارِ لَهُ (و) الْأَصْحَحُ (أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ قَبُولُهُ) لَا (رِضَاهُ) لِأَنَّ الضَّمَانَ مُحَضُّ التَّرَامِ لَا مُعَاوَضَةَ فِيهِ وَبِهِ يُعَلِّمُ أَنَّهُ لَا يُؤْثَرُ رَدُّهُ فَتَقَلُّ الزَّرْكَشِيُّ عَنِ الْمَحَامِلِيِّ تَأْثِيرَهُ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ رِضَاهُ

عَلَى مَنْهَجِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (إِلَّا بِمَا يَكْسِبُهُ الْخُ) أَي: سَوَاءٌ كَانَ أَيْ الْاِكْتِسَابُ مُعْتَادًا أَمْ نَادِرًا اهـ نِهَاجُهُ قَالَ ع ش قُلُو اسْتَخْدَمَهُ السَّيِّدُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ لَهُ أُجْرَةٌ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ مَا فِي النِّكَاحِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا تَزَوَّجَ بِإِذْنِهِ وَاسْتَخْدَمَهُ مِنْ وَجوبِ أُجْرَتِهِ عَلَيْهِ أَنَّهُ هُنَا كَذَلِكَ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (كَمَوْنِ النِّكَاحِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ كَمَا فِي الْمَهْرِ اهـ وَعِبَارَةُ الْبُخَيْرِيِّ عَلَى الْمَنْهَجِ عَبَّرَ بِهَا أَيْ بِمَوْنِ النِّكَاحِ مَعَ أَنَّ كَلَامَهُ فِي الْمَهْرِ فَقَطْ إِمَارَةً إِلَى أَنَّ مِثْلَهُ بَاقِي الْمَوْنِ مِنْ تَقْفٍ وَكِسُوفٍ وَغَيْرِهِمَا اهـ. قَوْلُهُ: (فِي الصُّورَتَيْنِ) أَي: فِيمَا قَبْلَ الْإِذَا وَمَا بَعْدَهَا. قَوْلُهُ: (بَعْدَ النِّكَاحِ) أَي: وَبَعْدَ الْوُجُوبِ وَلَوْ عَبَّرَ بِهِ لَكَانَ أَوْلَى اهـ ع ش.

قَوْلُهُ: (فَيَتَعْلَقُ بِهَا الْخُ) أَي: بِالرَّقَبَةِ أَوْ الْعَيْنِ فَلَوْ فَاتَتْ الرَّقَبَةُ أَوْ الْعَيْنُ فَاتَ الضَّمَانُ اهـ ع ش.

قَوْلُهُ: (فَلَا يَكْفِي ذَلِكَ) أَي: مُجَرَّدُ نَسْبِهِ أَيْ مَعْرِفَتُهُ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ اشْتَهَرَ بِذَلِكَ شَهْرَةً تَامَةً كَسَادَاتِنَا الْوَفَائِيَّةِ وَلَوْ قِيلَ بِالْاِكْتِفَاءِ بِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا لِأَنَّ مَنْ اشْتَهَرَ بِمَا ذَكَرَ يُعْرَفُ حَالُهُ أَكْثَرُ مِمَّا يُدْرِكُ مِنْهُ بِمُجَرَّدِ الْمَشَاهِدَةِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (لِتَفَاوُتِ النَّاسِ الْخُ) تَعْلِيلٌ لِمَا فِي الْمَثْنِ. قَوْلُهُ: (وَلَا مَعْرِفَةَ وَكَيْلِهِ الْخُ) خِلَافًا لِلنَّهَاجِ وَالْمُغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (كَمَا أَفْتَى بِهِ الْخُ) أَي: بَعْدَ كِفَايَةِ مَعْرِفَةِ وَكَيْلِهِ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ الْخُ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى الْعَطْفُ. قَوْلُهُ: (إِفْتَاءُ ابْنِ الصَّلَاحِ الْخُ) اعْتَمَدَ النَّهَاجُ وَالْمُغْنِيُّ قَالَ سَمِ أَفْتَى بِهِ أَيْضًا شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَاعْتَمَدَهُ فِي الْعُبَابِ فَقَالَ وَمَعْرِفَةُ الضَّامِنِ لَهُ أَوْ لَوْكَيْلِهِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ أَوْ لَوْلِيهِ فِيمَا إِذَا ضَمِنَ لِسَفِيهِ أَوْ صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ السُّبْكِيُّ لَا يُشْتَرَطُ فِي الْمَضْمُونِ لَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْاِسْتِحْقَاقِ فَخَرَجَ الْحَمْلُ وَالْمِيتُ انْتَهَى اهـ. قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُعَلِّمُ أَنَّهُ لَا يُؤْثَرُ رَدُّهُ) عِبَارَةُ سَمِ

لَمْ يَتَعْلَقْ بِمَا فِي يَدِهِ اهـ. قَوْلُهُ: (إِفْتَاءُ ابْنِ الصَّلَاحِ الْخُ) أَفْتَى بِهِ أَيْضًا شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَاعْتَمَدَهُ فِي الْعُبَابِ فَقَالَ: وَمَعْرِفَةُ الضَّامِنِ لَهُ أَوْ لَوْكَيْلِهِ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ أَوْ لَوْلِيهِ فِيمَا إِذَا ضَمِنَ لِسَفِيهِ أَوْ صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ السُّبْكِيُّ: لَا يُشْتَرَطُ فِي الْمَضْمُونِ لَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْاِسْتِحْقَاقِ فَخَرَجَ الْحَمْلُ وَالْمِيتُ اهـ.

والفرق بينه وبين الوكيل ظاهر. (ولا يُشترط رضا المضمون عنه قطعاً) لجواز أداء ذن الغير بغير إذنه فالتزامه أولى وفيه وجه لم يُعتد به لشدوده (ولا معرفته) حياً كان أو ميتاً (في الأصح) كرضاه ولأن ضمانه معروف معه وهو يفعل مع أهله وغير أهله نعم يُشترط كونه مديناً كما أفاده قوله (ويُشترط في المضمون كونه) أشار بحذفه ديناً هنا وذكره في الرهن إلى شموله للعين المضمونة ومنها الزكاة بعد التمكّن والعمل المُلتزم في الدّية بالإجارة أو المساقاة (ثابتاً) حال الضمان لأنه وثيقة فلا يتقدّم ثبوت الحق كالشهادة فلا يكفي جريان سبب وجوبه كتفقه الغد للزوجة ويكفي في ثبوته اعتراف الضامن به وإن لم يثبت على المضمون شيء كما صرح به الرافعي بل الضمان متضمّن لا اعترافه بوجود شرائطه نظير ما مرّ في قبول الحوالة وإنما أهمل

على منعه لئلا يزاد برده اه والاقرب ما قاله سم ويوجه بأنه إذا أبرأ الضامن برئ وبقي حقه على من عليه الدين فردّه منزلاً منزلة إبرائه فلا يلزم من عدم اشتراط الرضا لصحة الضمان كونه لا يزاد بالرد اه ش. قوله: (والفرق بينه وبين الوكيل ظاهر) إذ الضمان من التبرع والتوكيل شبيه بالاستخدام.

قوله: (لجواز أداء) إلى قوله: (قال الإسنوي) في النهاية. قوله: (أو ميتاً) أي: وإن لم يخلف وفاء اه معني. قوله: (مغروف) أي: إحسان. قوله: (وهو) أي: المعروف. قوله: (أشار) إلى قوله: (قال الإسنوي) في المعني. قوله: (وذكره) أي: ويذكر لفظ ديناً فهو بالجر عطفًا على حذفه ويحتلّ آتة جملة حالية بتقدير قد. قوله: (إلى شموله) أي: قول المصنف ثابتاً. قوله: (للعين المضمونة) قد يتوقّف في اتّصاف العين بالثبوت واللزوم اه سم. قوله: (ومنها الزكاة) أي: من العين المضمونة فالصورة أن تعلّقها بالعين باق بأن لم يثلف النصاب أما دينها فداخل في جملة الدين اه رشدي.

قوله: (والعمل) بالجر عطفًا على العين رشدي وكردّي عبارة المعني تنبيه قوله: ثابتاً صفة لموصوف مخدوف أي حقاً ثابتاً فيشمّل الأغيان المضمونة والذين سواء كان مالا أم عملاً في الدّية بالإجارة اه.

قوله (س) : (ثابتاً) قال في التنبيه ويصح ضمان كل دين لازم كتمن المبيع ودين السلم اه. وفي شرح العباب عن الروياني عن النص جواز الضمان في المسلم فيه دون الحوالة انتهى اه سم. قوله: (ويكفي في ثبوته اعتراف الضامن به) أي فيطالب به ولا رجوع له إذا غرم اه ش. قوله: (وإن لم يثبت إلخ) عبارة المعني لا ثبوته على المضمون عنه فلو قال شخص لزيد على عمرو مائة وأنا ضامنه فأنكر عمرو فليزيد مطالبه القائل في الأصح ذكره الرافعي في كُتبه والمصنف في الروضة اه. قوله: (نظير ما مرّ في قبض الحوالة) قد يؤخذ من ذلك أنه لو ادّعى المضمون عنه أنه أدى الدين الذي اعترف به الضامن قبل

قوله (نفسه): (ويُشترط في المضمون كونه ثابتاً إلخ) قال في التنبيه ويصح ضمان كل دين لازم كتمن المبيع ودين السلم إلخ اه. وتقدّم عدم صحة الحوالة بدين السلم وفي شرح العباب في باب الحوالة ونقل الروياني عن النص جواز الضمان في المسلم فيه دون الحوالة لأنه يطالب فيها ببذل الحق وفيه بنفس الحق اه. قوله: (للعين المضمونة) قد يتوقّف في اتّصاف العين بالثبوت واللزوم. قوله: (نظير ما مرّ في قبول الحوالة) قد يؤخذ من ذلك أنه لو ادّعى المضمون عنه أنه أدى الدين الذي

رابعاً ذكره الغزالي وهو كونه قابلاً للتبرّع به فخرج نحو قودٍ وحقّ شفعية لفساده إذ يرُدّ على طرده حقّ القسم للمظلومة يصحّ تبرّعها به ولا يصحّ ضمانه لها وعلى عكسه ذين الله تعالى كالزكاة وذين مريض مُعسر أو ميّت فإنه يصحّ ضمانه مع عدم صحّة التبرّع به. قال السنوي ولا بُدّ من الإذن في أداء الزكاة لأجل النية إلا أن تكون عن ميّت لجواز الاستقلال بها عنه اهـ ومثلها الكفارة. (وصحّ القديم ضمان ما سيجب) وإن لم يجر سبب وجوبه كثمن ما سيبغى

صدور الضمان وأثبت ذلك بيّنة أنه يتبيّن بطلان الضمان كما في نظيره من الحوالة بخلاف ما لو أنكر أصل الدين وحلف عليه فإن ذلك لا يقدح في صحّة الضمان كما في نظيره من الحوالة م ر اهـ سم وقوله أنه أدى الدين إلخ أي أو انتقل لغيري أو أبرأني المضمون له منه قبل الضمان. هـ قوله: (رابعاً) أي للثلاثة التي ذكرها هنا وفيما يأتي اهـ رشيدي عبارة ع ش قوله وإنما أهملنا رابعاً أي من شروط المضمون عنه واقتصرنا على كونه ثابتاً لازماً معلوماً ولو آخر هذا عن بيان الشروط الثلاثة لكان أوضح اهـ.

هـ قوله: (لفساده) متعلّق لقوله أهملنا. هـ قوله: (على طرده) أي: الرابع. هـ قوله: (حقّ القسم للمظلومة) كان التقييد به ليكون ثابتاً وإلا فصحة التبرّع لا تتوقّف عليه على أن في إبرائه نظراً لأن الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ويمكن دفع ما أورد على عكسه بأن المراد جواز التبرّع به في الجملة والزكاة يتصوّر التبرّع بها بعد قبض المستحق لها وذين المُعسر يقبل التبرّع به عند زوال مانع الإعسار وأما حقّ القود والقصاص فلا يقبل التبرّع به بوجه لكن من الواضح أن مراد الغزالي بقوله للتبرّع بالنسيئة لغير مستحقّه اهـ سيّد عمر. هـ قوله: (كالزكاة) أي: كأن تبرّع بها المستحقون قبل قبضها لغير مستحقّ كعني اهـ رشيدي عبارة ع ش الظاهر أنه أراد بالزكاة هنا ما يشمل عتبتها بأن كان النصاب باقياً وبدلها بأن كان تالفاً اهـ وعبارة سم في العباب ويصحّ ضمان الزكاة والكفارة اهـ وعبارة الرّوض.

(فرغ): لو ضمن عنه زكاة صحّ ويُعتبر الإذن عند الأداء انتهى اهـ. هـ قوله: (وذين مريض) أي له على غيره اهـ ع ش. هـ قوله: (وذين مريض مُعسر) الأولى تقديم مُعسر على مريض أو تأخيرّه عن ميّت ليُفيد اغتياره في ذين الميّت أيضاً اهـ سيّد عمر. هـ قوله: (مع عدم صحّة التبرّع) أي من المريض اهـ ع ش. هـ قوله: (وإن لم يجر) إلى قوله نظير إلخ في النهاية إلا أنه أبدل على الأوجه بعلَى القديم.

اعترف به الضامن قبل صدور الضمان وأثبت ذلك بيّنة أنه يتبيّن بطلان الضمان كما في نظيره من الحوالة بخلاف ما لو أنكر أصل الدين وحلف عليه فإن ذلك لا يقدح في صحّة الضمان كما في نظيره من الحوالة م ر. هـ قوله: (كالزكاة) في العباب ويصحّ ضمان الزكاة والكفارة اهـ. وعبارة الرّوض:

(فرغ): لو ضمن عنه زكاته صحّ ويُعتبر الإذن عند الأداء وفي شرحه قال أي وفي المهمات ثم أن كانت الزكاة في الذمة فواضح وإن كانت في العين فيظهر صحتها أيضاً كما أطلقوه كالعين المغصوبة اهـ. فيجب تقييد العين هنا بما إذا تمكّن من أدائها ولم يؤدّها وفي معنى الزكاة الكفارة اهـ.

لأن الحاجة قد تمس إليه ولا يجوز ضمان نفقة مستقبلية للقریب قطعاً لأن سبيلها سبيل البر والصلة لا الديون ولو قال أقرض هذا مائة وأنا لها ضامن ففعل ضمنتها على الأوجه نظير ما يأتي في ألتي متاعك في البحر وعلي ضمائه بجامع أن كلاً يحتاج إليه فليس المراد بالضمان ما في هذا الباب (والمذهب صحة ضمان الدرك) ويسمى ضمان العهدة وإن لم يكن ثابتاً لمس الحاجة إليه في غريب ونحوه ممن لو خرج مبيعاً أو ثمنه مستحقاً لم يظفر به على أنه ليس من ضمان ما لم يجب مطلقاً لأن المقابل لو خرج عما شرط تبين وجوب رد المضمون والدرك بفتح الراء وسكونها التبعة أي المطالبة سمي به لالتزامه العرامة عند إدراك المستحق عين ماله (بعد قبض) ما يضمن من (الثمن) في التصوير

قوله: (لا الديون) عطف على البر إلخ. قوله: (ضمنتها على الأوجه) عبارة الغاب فلا يصح ضمان ما لم يثبت كأقرضه ألفاً وعلي ضمائه اهـ ولم يخالفه في شرحه بل صرح بأن قول ابن سريج بالصحة ضعيف وعبارة شرح م ر ولو قال أقرض هذا مائة وأنا ضامن ففعل ضمنتها على القديم أيضاً اهـ سم قال ع ش قوله م ر أيضاً أي كما يصح ضمان ثمن ما سيبعه لكن عبارة حج قد تقتضي الصحة على الجديد أيضاً ثم سرد عبارة سم المارة آتفاً وأقرها وكذا يوافقها قول المغني ويشترط في المضمون كونه ثابتاً فلا يصح ضمان ما لم يجب سواء أجرى سبب وجوبه كتفقه ما بعد اليوم للزوجة وخادمها أم لا كضمان ما سيفرضه لفلان وصحح القديم ضمان ما سيجب كثمن ما سيبعه أو ما سيفرضه اهـ وعبارة السيد عمر قوله ضمنتها على الأوجه صرح في الروضة بأن صحة الضمان في هذه على القديم وهو ظاهر اهـ.

قوله: (ويسمى) إلى قول المتن: (وهو) إلخ في النهاية والمغني. قوله: (ويسمى إلخ) أي: ما يأتي من التصويرين عبارة المغني ويسمى أيضاً ضمان العهدة لالتزام الضامن ما في عهدة البائع ورده والعهدة في الحقيقة عبارة عن الصك المكتوب فيه الثمن ولكن الفقهاء يستعملونه في الثمن لأنه مكتوب في العهدة مجازاً تسمية للحال باسم المحل اهـ. قوله: (وإن لم يكن) أي: الحق اهـ مغني.

قوله: (لو خرج عما شرط) أي بأن وجد ما يقتضي الرد اهـ ع ش. قوله: (مطلقاً) أي: ظاهراً وباطناً. قوله: (التبعة) أي: المطالبة كما قاله الجوهري ومعلوم أن المضمون هو الثمن أو المبيع لا نفس التبعة فالدرك هنا إما بمعنى الثمن أو المبيع أو على حذف مضاف أي إذا ذرك وهو الحق الواجب للمشتري أو البائع عند إدراك المبيع أو الثمن مستحقاً ووجه تسميته بالدرك كونه مضموناً بتقدير الدرك أي إدراك المستحق عين ماله ومطالبتة ومؤاخذته به انتهى سم على أبي شجاع اهـ بجزمي.

قوله (سئ): (بعد قبض إلخ) المراد بالقبض هنا القبض الحقيقي فلا يكفي الحوالة به كما في سلطان

قوله: (ضمنتها على الأوجه) عبارة الغاب فلا يصح ضمان ما لم يثبت كأقرضه ألفاً وعلي ضمائه اهـ. ولم يخالفه في شرحه بل صرح بأن قول ابن سريج بالصحة ضعيف وعبارة شرح م ر ولو قال أقرض هذا مائة وأنا ضامن ففعل ضمنتها على القديم أيضاً.

الآتي والمبيع فيما نذكره بعد لأنه إنما يدخل في ضمان البائع أو المشتري حينئذ وقبل القبض وكذا معه كما هو ظاهر من كلامهم لم يتحقق ذلك فخرج ما لو باع الحاكم عقار غائب للمدعي بدنيه فلا يصح أن يضمن له دركه لعدم القبض ونحوه إفتاء ابن الصلاح بأنه لو أجر المدين وقفا عليه بدنيه وضمن ضامنه دركه فبان بطلان الإجارة لم يلزم الضامن شيء من الأجرة لبقاء الدين الذي هو أجرة بحاله فلم يفوت عليه شيئا (وهو أن يضمن للمشتري الثمن) وقد علم قدره وتسلمه البائع

اه بغيري . قو: (الآتي) أي: في المتن . قو: (والمبيع) عطف على الثمن . قو: (فيما يذكره) كذا في نسخ القلم بصيغة الغيبة وحق المقام صيغة التكلم كما في نسخ الطبع . قو: (لأنه إلخ) أي: الثمن أو المبيع . قو: (وقبل القبض) متعلق بقوله الآتي لم يتحقق . قو: (معه) أي: مع القبض . قو: (فخرج) أي: بقوله بعد قبض الثمن . قو: (لو باع الحاكم إلخ) قال الأذرعى وعلى قياسه لو باعها صاحبها بالدين الذي عليه وضمن الدرك لا يصح قال وحاصله أنه لا يصح ضمان الدرك في الإغياض عن الدين انتهى اه رشيدى . قو: (للمدعي بدنيه) كل من الجارين متعلق بقوله باع والضمير المجزور للمدعى عبارة المغنى وخرج بعد قبض الثمن ما لو ثبت دين على غائب فباع الحاكم عقاره من المدعى بدنيه وضمن له الدرك شخص إن خرج المبيع مستحقا فإنه لا يصح الضمان قاله البغوي إلخ . قو: (فلا يصح أن يضمن له ذكره) أي: لا يصح ضمان العقار للمشتري اه رشيدى وهذا هو الظاهر المطابق لما مر عن المغنى وقال ع ش قوله م ر أن يضمن له ذكره أي الثمن وهو الدين الذي في ذمة الغائب وقضية العلة أن مثل بيع القاضي ما لو باع المدين عقارا أو غيره لرب الدين بماله عليه من الدين اه . قو: (لعدم القبض) أي: قبض الثمن اه رشيدى . قو: (ونحوه إفتاء ابن الصلاح) مبتدأ وخبر رشيدى وع ش أي ونحو المبيع المذكور في عدم صحة ضمان ذكره ما تضمنه إفتاء ابن الصلاح بأنه إلخ . قو: (لو أجر المدين) أي لدائه . قو: (بدنيه) أي: بدنين عليه للمستأجر . قو: (فبان بطلان الإجارة) أي: لمخالفتها شرط الواقف اه مغنى قال سم وكذا إن لم يبين أخذًا من اشتراط القبض اه عبارة سيد عمر إنما ذكره لكونه مفروضا في الحادثة المسئول عنها وإلا فالضمان غير صحيح مطلقا اه عبارة ع ش قوله لبقاء الدين إلخ قضية التعليل أن مثل الوقف غيره وأنه متى كان العوض دينًا في ذمة المؤجر أو البائع لا يلزم الضامن شيء لبقاء حق المضمون له في ذمة خصمه ولعله إنما اقتصر على الوقف لكونه صورة الواقعة التي سأل عنها ابن الصلاح اه . قو: (فلم يفوت) أي: بطلان الإجارة (عليه) أي المضمون له المستأجر . قو: (وقد علم) إلى قوله: (والسين) في المغنى قوله: (ورد أيضا) وإلى قوله: (وصورة ذلك) في النهاية إلّا قوله: (ورد أيضا) وقوله: (والسين) إلى وفي نسخة وقوله: (بين) إلى (وأل) وقوله: (ابتداء أو عما في الذمة) . قو: (وقد علم) أي الضامن (قدرة) فإن جهله لم يصح الضمان اه مغنى . قو: (وتسلمه إلخ) عطف على جملة علم

قو: (فبان بطلان الإجارة) وكذا إن لم يبين أخذًا من اشتراط القبض .

(إِنْ خَرَجَ الْمَبِيعُ) الْمُعَيَّنُ (مُسْتَحَقًّا) كَأَنْ خَرَجَ مَرهُونًا أَوْ مَأْخُودًا بِشَفْعَةٍ بَيْعٍ سَابِقٍ (أَوْ مَعِينًا) وَرَدَّهُ الْمُشْتَرِي (أَوْ نَاقِضًا لِنَقْصٍ) مَا قُدِّرَ بِهِ مِنَ الْكِيلِ أَوْ الذَّرْعِ أَوْ الْوِزْنِ كَنَقْصِ (الصَّنْجَةِ) وَرَدُّ أَيْضًا وَهِيَ بَفَتْحِ الصَّادِ وَالسَّيْنِ أَفْصَحُ مِنْهَا كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَفِي نُسخَةٍ جَعَلَ اللَّامَ كَافًا فَيَشْمَلُ نَقْصَ الْقَدْرِ وَنَقْصَ الصَّنْفَةِ الْمَشْرُوطَةِ كَمَا إِذَا بَاعَهُ بِشَرْطِ كَوْنِ وَزْنِهِ كَذَا أَوْ مِنْ نَوْعِ كَذَا وَضَمِنَ ضَامِنٌ عَهْدَهُ ذَلِكَ وَبَيَّنَ بِمُسْتَحَقًّا وَمَا بَعْدَهُ صِحَّةَ ضَمَانِ دَرَكٍ فَسَادٍ يَظْهَرُ فِي الْعَقْدِ بِاسْتِحْقَاقِ أَوْ غَيْرِهِ وَنَحْوِ رَدَاةٍ جِنْسٍ أَوْ عَيْبٍ أَوْ تَلَفٍ قَبْلَ قَبْضٍ أَوْ بَعْدَهُ وَقَدْ انْفَسَخَ بِنَحْوِ تَقَايُلٍ أَوْ نَقْصِهِ عَمَّا قُدِّرَ بِهِ مِمَّا يَقْتَضِي الْخِيَارَ لَا الْفَسَادَ وَأَلْ فِي الثَّمَنِ لِلْجِنْسِ فَيَشْمَلُ كُلَّهُ كَمَا تَقَرَّرَ وَمَا لَوْ ضَمِنَ بَعْضُهُ الْمُعَيَّنَ إِنْ خَرَجَ بَعْضُ مُقَابِلِهِ مُسْتَحَقًّا أَوْ مَعِينًا أَوْ نَاقِضًا

إِلْخ. ٥. قَوْلُهُ: (الْمَبِيعُ الْمُعَيَّنُ) أَيِ ابْتِدَاءٍ أَوْ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي ضَمَانِهِ لِلْبَائِعِ الْمَبِيعِ إِنْ خَرَجَ الثَّمَنُ الْمُعَيَّنُ مُسْتَحَقًّا إِلْخ. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ مَأْخُودًا بِشَفْعَةٍ) صَوْرَتُهُ أَنْ يَشْتَرِيَ حِصَّةً مِنْ عَقَارٍ ثُمَّ يَبِيعُهَا الْآخَرُ وَيَقْبِضُ مِنْهُ الثَّمَنَ فَيُضَمِّنُ شَخْصًا لِلْمُشْتَرِي الثَّانِي رَدَّ الثَّمَنِ إِنْ أَخَذَهَا الشَّرِيكَ الْقَدِيمُ بِالشَّفْعَةِ ٥. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (كَنَقْصِ الصَّنْجَةِ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْحَلِّ وَالْأَخْصَرِ وَالْأَسْبَكِ لِنَقْصِ مَا قُدِّرَ بِهِ كَالصَّنْجَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَرَدُّ الْإِلْخِ) عَطَفَ عَلَى خَرَجِ الْمَبِيعِ الْمُقَدَّرُ بِالْعَطْفِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَالسَّيْنُ أَفْصَحُ مِنْهَا) وَفِي الْمُخْتَارِ صَنْجَةُ الْمِيزَانِ مُعَرَّبٌ وَلَا تُقَلُّ سَنْجَةٌ ٥. ع. ش. عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهِيَ بَفَتْحِ الصَّادِ فَارْسِيَّةٌ وَغُرَبَتْ وَالْجَمْعُ صِنْجٌ وَيُقَالُ سَنْجَةٌ بِالسَّيْنِ خِلَافًا لِابْنِ السَّكَيْتِ ٥. قَوْلُهُ: (جَعَلَ اللَّامَ كَافًا) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ بَدَلُ اللَّامِ كَافٌ ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ مِنْ نَوْعِ الْإِلْخِ) الْأَوَّلَى لِيُظْهَرَ الْعَطْفُ أَوْ كَوْنُهُ مِنْ نَوْعِ الْإِلْخِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَبَيَّنَ بِمُسْتَحَقًّا إِلْخِ) كَانَ الْمُرَادُ وَلَوْ بِطَرِيقِ الْإِشَارَةِ وَإِلَّا فَتَنَحَوُ التَّلَفِ لَا يَتَنَاوَلُهُ مَنْطُوقُ كَلَامِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرِهِ) عَطَفَ عَلَى اسْتِحْقَاقِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَنَحْوِ رَدَاةٍ جِنْسٍ) عَطَفَ عَلَى فَسَادِ. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ عَيْبٍ إِلْخِ) وَقَوْلُهُ: (الْآتِي أَوْ نَقْصُهُ عَطَفَ عَلَى رَدَاةٍ جِنْسٍ. ٥. قَوْلُهُ: (قَبْلَ قَبْضِ الْإِلْخِ) أَيِ سَوَاءٌ كَانَ تَلَفُ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِ الْمُشْتَرِي لَهُ أَوْ بَعْدَهُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَقَدْ انْفَسَخَ الْإِلْخِ) حَالٌ مِنَ التَّلَفِ بِاِغْتِيَابِ تَقْيِيدِهِ بِقَوْلِهِ أَوْ بَعْدَهُ. ٥. قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ تَقَايُلٍ) أَيِ: مِنْ خِيَارِ الشَّرْطِ أَوْ الْمَجْلِسِ كُرْدِيٍّ. ٥. قَوْلُهُ: (وَأَلْ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَصِحُّ أَيْضًا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَحَيْثُ إِلَى وَلَوْ أَطْلَقَ وَقَوْلُهُ ابْتِدَاءً إِلَى مُسْتَحَقًّا وَقَوْلُهُ وَمِنْ ثُمَّ إِلَى وَلِلْمُسْتَأْجِرِ وَقَوْلُهُ أَوْ الْأَجِيرُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَمَا لَوْ ضَمِنَ الْإِلْخِ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى الْإِفْتِصَارُ عَلَى وَبَعْضِهِ الْمُعَيَّنُ ثُمَّ فِي الشُّمُولِ وَفَقَّةً لِأَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ إِنَّمَا يَصُدَّقُ عَلَى أَفْرَادِ الْجِنْسِ لَا عَلَى أَجْزَائِهَا وَبَعْضُ الثَّمَنِ مِنَ الثَّانِي لَا الْأَوَّلِ. ٥. قَوْلُهُ: (بَعْضُهُ الْمُعَيَّنُ) أَيِ: كَرُبَيْعِهِ مَثَلًا أَوْ بِخِلَافِ الْمُبْهَمِ كَضَمِنْتُ بَعْضَهُ فَلَا يَصِحُّ ٥. سَيِّدُ عُمَرَ.

٥. قَوْلُهُ: (الْمَبِيعُ الْمُعَيَّنُ) أَيِ: ابْتِدَاءً أَوْ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي ضَمَانِهِ لِلْبَائِعِ الْمَبِيعِ إِنْ خَرَجَ الثَّمَنُ الْمُعَيَّنُ مُسْتَحَقًّا إِلْخ. ٥. قَوْلُهُ: (وَبَيَّنَ بِمُسْتَحَقًّا) كَانَ الْمُرَادُ وَلَوْ بِطَرِيقِ الْإِشَارَةِ وَإِلَّا فَتَنَحَوُ التَّلَفِ لَا يَتَنَاوَلُهُ مَنْطُوقُ كَلَامِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

لِنَقْصِ صَنْجَةٍ أَوْ صِفَةٍ وَحِينَئِذٍ انْدَفَعَ الاعتراضُ عليه وَتَصَوُّيرُ غيرِ واحدٍ له بِغيرِ ذلكِ لِخُرُوجِهِ عَمَّا الْكَلَامُ فِيهِ وَهُوَ الضَّمَانُ لِلْمُشْتَرِي كَمَا يُعْرَفُ بِتَأْمِلِهِ وَلَوْ أُطْلِقَ ضَمَانُ الدَّرِكِ أَوْ الْعَهْدَةِ اخْتَصَّ بِمَا خَرَجَ مُسْتَحَقًّا لِأَنَّهُ الْمُتَبَادَرُ مِنْهُ لَا مَا خَرَجَ فَاسِدًا بِغَيْرِ الاستحقاقِ وَذَكَرَهُ كَالْجُمْهُورِ الضَّمَانُ لِلْمُشْتَرِي فَقَطْ كَأَنَّهُ لِلْغَالِبِ لِصِحَّتِهِ لِلْبَائِعِ بِأَنْ يَضْمَنَ لَهُ الْمَبِيعَ بَعْدَ قَبْضِ الْمُشْتَرِي لَهُ إِنْ خَرَجَ الثَّمَنُ الْمُعَيَّنُ ابْتِدَاءً أَوْ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ مُسْتَحَقًّا أَوْ نَاقِصًا لِنَقْصِ نَحْوِ صَنْجَةٍ أَوْ مَعْيِيًا مَثَلًا وَصُورَةً ذَلِكَ أَنَّ يَقُولَ ضَمِنْتَ لَكَ عَهْدَةَ الثَّمَنِ أَوْ الْمَبِيعِ أَوْ دَرِكَهُ أَوْ خَلَاصَكَ مِنْهُ وَلَا يَكْفِي قَوْلُهُ خَلَاصَ الْمَبِيعِ أَوْ الثَّمَنِ أَوْ شَرَطَ كَفِيلٌ بِخَلَاصِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِيلُ بِتَخْلِيصِهِ شَرَطَ كَفِيلٍ بِالثَّمَنِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ. وَلَوْ اخْتَلَفَ الضَّامِنُ وَالْبَائِعُ فِي نَقْصِ صَنْجَةٍ الثَّمَنِ وَلَا بَيِّنَةً حَلَفَ الضَّامِنُ لِأَصْلِ بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ أَوْ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي حَلَفَ الْبَائِعُ لِأَنَّ ذِمَّةَ الْمُشْتَرِي كَانَتْ مَشْغُولَةً وَبِخِلَافِ الْبَائِعِ يُطَالِبُ الْمُشْتَرِي وَكَذَا الضَّامِنُ إِنْ أَقْرَأَ أَوْ ثَبَّتَ بِحُجَّةٍ أُخْرَى وَيَصِحُّ ضَمَانُ الدَّرِكِ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ الْمُسْلِمُ فِيهِ بَعْدَ أَدَائِهِ إِنْ اسْتَحَقَّ رَأْسَ الْمَالِ الْمُعَيَّنَ لَا لِلْمُسْلِمِ رَأْسَ الْمَالِ إِنْ اسْتَحَقَّ الْمُسْلِمُ فِيهِ

• قَوْلُهُ: (وَتَصَوُّيرُ الْإِنْفِ) عَطَفُ عَلَى الْإِعْتِرَاضِ. • قَوْلُهُ: (لَهُ) أَيِ لِكَلَامِ الْمُصَنِّفِ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ مَا الْكَلَامُ فِيهِ. • قَوْلُهُ: (بِتَأْمِلِهِ) أَيِ: تَصَوُّيرِ الْغَيْرِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ أُطْلِقَ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ ضَمِنَ عَهْدَةُ فَسَادِ الْبَيْعِ بِغَيْرِ الْإِسْتِحْقَاقِ أَوْ عَهْدَةُ الْعَيْبِ أَوْ التَّلَفِ قَبْلَ قَبْضِ الْمَبِيعِ صَحَّ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَلَا يَدْخُلُ ذَلِكَ تَحْتَ ضَمَانِ الْعَهْدَةِ بِأَنْ يَقُولَ ضَمِنْتُ لَكَ عَهْدَةً أَوْ ذَلِكَ الثَّمَنِ أَوْ الْمَبِيعِ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا ذَكَرَ وَلَوْ خَصَّ ضَمَانُ الدَّرِكِ بِنَزْعِ كَخُرُوجِ الْمَبِيعِ مُسْتَحَقًّا لَمْ يُطَالَبْ بِجَهَةِ أُخْرَى وَلَوْ خَرَجَ بَعْضُ الْمَبِيعِ مُسْتَحَقًّا طَوَلَبَ الضَّامِنُ بِقِسْطِ الْمُسْتَحَقِّ اهـ. • قَوْلُهُ: (لَا مَا خَرَجَ فَاسِدًا) أَيِ أَوْ تَلَفَ أَوْ خَرَجَ مَعْيِيًا أَوْ نَاقِصًا لِنَحْوِ رَدَاةٍ. • قَوْلُهُ: (وَصُورَةُ ذَلِكَ) أَيِ ضَمَانُ الدَّرِكِ أَوْ الْعَهْدَةِ لِلْمُشْتَرِي أَوْ الْبَائِعِ. • قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيِ مِنَ الثَّمَنِ أَوْ الْمَبِيعِ اهـ كُرِذِي. • قَوْلُهُ: (خَلَاصَ الْمَبِيعِ) أَيِ ضَمِنْتَ لَكَ خَلَاصَ الْمَبِيعِ الْإِنْفِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ شَرَطَ كَفِيلَ الْإِنْفِ) أَيِ وَلَا يَكْفِي شَرَطَ كَفِيلِ الْإِنْفِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ قَالَ ضَمِنْتَ لَكَ خَلَاصَ الْمَبِيعِ لَمْ يَصِحَّ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِيلُ بِتَخْلِيصِهِ إِذَا اسْتَحَقَّ فَإِنْ شَرَطَ فِي الْبَيْعِ كَفِيلًا بِخَلَاصِ الْبَيْعِ بَطَلَ الْبَيْعُ لِفَسَادِ الشَّرْطِ وَإِنْ ضَمِنَ ذَلِكَ الثَّمَنَ وَخَلَاصَ الْمَبِيعِ مَعًا صَحَّ ضَمَانُ الدَّرِكِ دُونَ خَلَاصِ الْمَبِيعِ تَفَرُّقًا لِلصَّفَقَةِ. اهـ. • قَوْلُهُ: (حَلَفَ الْبَائِعُ الْإِنْفِ) أَيِ إِنْ ادَّعَى نَقْصَ الثَّمَنِ وَقِيَاسَهُ حَلَفَ الْمُشْتَرِي إِنْ ادَّعَى نَقْصَ الْمَبِيعِ ثُمَّ قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ بِقَوْلِهِ لِأَنَّ ذِمَّةَ الْمُشْتَرِي الْإِنْفِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الثَّمَنُ أَوْ الْمَبِيعُ مُعَيَّنًا وَشَرَطَ كَوْنُ وَزْنِهِ أَوْ ذَرْعِهِ كَذَا ثُمَّ اخْتَلَفَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي فِي كَوْنِهِ نَاقِصًا عَمَّا قُدِّرَ بِهِ أَنَّ الْمَصَدَّقَ الْمُشْتَرِي إِنْ ادَّعَى الْبَائِعُ نَقْصَ الثَّمَنِ وَالْبَائِعُ إِنْ ادَّعَى الْمُشْتَرِي نَقْصَ الْمَبِيعِ لِعَدَمِ اسْتِغَالِ ذِمَّةِ كُلِّ مِنْهُمَا بِشَيْءٍ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ ذَكَرَ ظَاهِرًا إِنْ كَانَ الْإِخْتِلَافُ بَعْدَ تَلَفِ الْمَبِيعِ أَوْ الثَّمَنِ أَمَّا مَعَ بَقَائِهِمَا فِعَادًا تَقْدِيرُهُ مَا وَقَعَ الْإِخْلَافُ فِيهِ بِكَيْلِهِ أَوْ وَزْنِهِ أَوْ ذَرْعِهِ نَائِيًا اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (أَوْ ثَبَّتَ بِحُجَّةٍ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَوْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ اهـ.

لأنه لكونه في الذمة يستحيل فيه الاستحقاق بخلاف المقبوض ومن ثم لو اشترى أرضاً ثم غرس أو بنى ثم استحققت لم يصح ضمان الأرض إلا بعد القلع ومعرفة قدره وللمستأجر أو الأجير أيضاً على وزان ما ذكر ويصح أيضاً ضمان درك ذئب قبض فإذا ضمين ابتداءً أو عملاً في الذمة له آخر درك نحو زيفه أو نقص صنجته أبدال الزيف من المؤدي أو الضامين وطالب أحدهما بالنقص فإن طلب الضامين في الأولى أن يعطيه المؤدي ليبدله له لم يعطه قالها الماوردي.

□ فؤد: (لأنه لكونه في الذمة إلخ) هل يصح بعد قبضه كما تقدم في الثمن المعين عملاً في الذمة اه سم أقول قضية التعليل المذكور الصحة ثم رأيت في الكزدي ما نصه قوله إن استحق المضمون في أي الذي في الذمة (فقوله بخلاف المقبوض) مغناه يصح ضمان الدرك للمسلم رأس المال بعد قبض المسلم فيه اه. □ فؤد: (ولو اشترى أرضاً إلخ) قال في شرح الروض ولو ضمين في عقد واحد عهدت ثمن الأرض وأرض نقص ما غرس أو بنى فيها باستحقاقها فيما إذا اشتراها شخص وغرس فيها أو بنى ثم ظهرت مستحقة يصح ضمان الأرض لعدم وجوبه عند ضمانه العهد وفي ضمان الثمن قولاً: تفريق الصفة والأصح الصحة ولو ضمين الأرض فقط فإن كان قبل ظهور الاستحقاق أو بعده وقبل القلع لم يصح وإن كان بعدهما صح إن علم قدره انتهى اه كزدي. □ فؤد: (وللمستأجر إلخ) عطف على قوله للبائع أي ولصاحبه للمستأجر اه كزدي أقول بل هو عطف على قوله للمسلم إليه إلخ. □ فؤد: (أو الأجير) انظر ما صورته ثم رأيت في سم على حجب ما نصه قوله وللمستأجر أي بأن يضمن له ذلك الأجرة إن استحققت المنفعة وقوله أو الأجير لعل صورته ضمان ذلك المنفعة خرجت الأجرة مستحقة مثلاً وقضية اختيار قبض المضمون ذكره توقف الصحة هنا على العمل كني نصير المنفعة مقبوضة فليراجع انتهى. وقد يقال يكتفى بقبض العين التي تعلقت بها المنفعة اه ع ش. □ فؤد: (ويصح أيضاً ضمان ذلك إلخ) لعله إنما أعاده مع علمه بما سبق لكونه من كلام الماوردي وتفرع قوله أي الماوردي فإذا إلخ.

□ فؤد: (قبض) نعت ذئب. □ فؤد: (أبدال الزيف) أي أخذ المضمون له بدل الزيف وطلبه (من المؤدي) بكسر الدال (وطالب إلخ) أي المضمون له (بالنقص) أي نقص الصنجة. □ فؤد: (الضامين) فاعل طلب. □ فؤد: (في الأولى) أي في مسألة ضمان نحو الزيف. □ فؤد: (أن يعطيه) أي يعطي المضمون له الضامين المؤدى بفتح الدال (ليبدله) أي الضامين المؤدي (له) أي للمضمون له. □ فؤد: (لم يغطه) قاله الماوردي أي بل يبدله له ويقتى نحو المعيب في يده حتى يأتي ملكه ويؤخذ من ذلك صغف قول الأتوار ولا يطالب البائع الضامين قبل رد نحو المعيب للمشتري كذا في شرح م ر وهو خلاف قول

□ فؤد: (لأنه لكونه في الذمة إلخ) هل يصح بعد قبضه كما تقدم في الثمن المعين عملاً في الذمة. □ فؤد: (وللمستأجر) أي بأن يضمن له ذلك الأجرة إن استحققت المنفعة وقوله أو الأجير لعل صورته ضمان ذلك المنفعة إن خرجت الأجرة مستحقة مثلاً وقضية اختيار قبض المضمون ذكره توقف الصحة هنا على العمل كني نصير المنفعة مقبوضة فليراجع. □ فؤد: (لم يغطه) قال الماوردي أي بل يبدله له

وتَحْيِيرُهُ بَيْنَ الْمُؤَدِّي وَالضَّامِنِ يُحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا رَدَّ الْمُؤَدِّي وَإِلَّا لَمْ يُطَالَبِ الضَّامِنُ بِشَيْءٍ
وَمَنْ ثَمَّ قِيدَتْ مَا مَرَّ بِقَوْلِي وَرَدَّهُ الْمُشْتَرِي وَقَوْلِي وَرَدَّ أَيْضًا لِأَنَّهُ الَّذِي فِي الْبَيَانِ عَنْ
الْمُسْعُودِيِّ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ وَغَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الشُّرَاحِ وَيُوجَّهُ بِأَنَّ الْمَضْمُونِ هُنَا كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا
يَأْتِي إِنَّهُ هُوَ الْمَالِيَّةُ الْفَائِتَةُ وَمَعَ وُجُودِ نَحْوِ الْمَعِيبِ يَبْدُو الْمَضْمُونُ لَهُ لَا فَوَاتَ عَلَيْهِ نَعَمْ لَوْ رُفِعَ
الْأَمْرُ لِقَاضٍ وَفُسِّخَ بِنَحْوِ الْعَيْبِ وَأَبْقَاهُ تَحْتَ يَدِهِ إِلَى مَجِيءِ مَالِكِهِ فَهَلْ لَهُ الْآنَ مُطَالَبَةُ الضَّامِنِ
لَارْتِفَاعِ الْعَقْدِ وَخُرُوجِ الْمَعِيبِ عَنْ مِلْكِهِ أَوْ لَا لِأَنَّهُ مَا دَامَ تَحْتَ يَدِهِ فَتَوَثَّقَ بِهِ بَاقِي كُلِّ مُحْتَمِلٍ
وَالثَّانِي أَقْرَبُ إِلَى إِطْلَاقِهِمْ قَالَا وَفِيمَا إِذَا اسْتَحَقَّ الْمَبِيعُ يُطَالَبُ الضَّامِنُ كَالْبَائِعِ أَوْ بَعْضُ الْمَبِيعِ
طَوْلَبَ الضَّامِنُ أَيُّ أَوْ الْبَائِعُ يَقْسِطُ الْمُسْتَحَقُّ مِنَ الثَّمَنِ فَسَخَّ الْمُشْتَرِي أَمْ لَا.
(تَبَيَّنَ) التَّحْقِيقُ أَنَّ مُتَعَلِّقَ ضَمَانِ الدَّرَكِ غَيْرُ الثَّمَنِ أَوْ الْمَبِيعِ إِنْ بَقِيَ وَسَهْلَ رُدُّهُ

الشارح وتَحْيِيرُهُ إلخ فَلْيَتَأَمَّلْ اه سم وقوله وَيُؤْخَذُ إلخ عبارة التَّهْيِيزِ قِيلَ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ ضَعْفُ قَوْلِ
الْأَنْوَارِ إلخ وَفِيهِ نَظَرٌ لِإِمْكَانِ حَمْلِ كَلَامِهِ أَيِ الْأَنْوَارِ عَلَى عَدَمِ مُطَالَبَتِهِ قَبْلَ وُجُودِ الرَّدِّ الْمُقْتَضِي
لِلْمُطَالَبَةِ بِالْأَصَالَةِ بَلْ كَلَامُهُمْ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْمُطَالَبَةِ مِنْ رَدِّ عَيْبٍ أَوْ نَحْوِهِ مِمَّا ضَمِنَهُ اه. قَالَ
ع ش قَوْلُهُ قَبْلَ وُجُودِ الرَّدِّ فَالْمُرَادُ بِالرَّدِّ فِي عِبَارَةِ الْأَنْوَارِ فُسْخُ الْعَقْدِ. □ قَوْلُهُ: (وَتَحْيِيرُهُ إلخ) أَيِ:
الْمَاوَزِدِيِّ بِقَوْلِهِ أَبْدَلَ الزَّيْفَ مِنَ الْمُؤَدِّي أَوْ الضَّامِنِ. □ قَوْلُهُ: (رَدَّ) أَيِ: الْمَضْمُونُ لَهُ إِلَى الْمَضْمُونِ
عَنْهُ. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَيِ: التَّقْيِيدُ بِالرَّدِّ. □ قَوْلُهُ: (وَفُسْخُ) أَيِ: الْقَاضِي الْمَبِيعِ. □ قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي أَقْرَبُ إلخ)
خِلَافًا لِلتَّهْيِيزِ عِبَارَةُ الْأَنْوَارِ فُسْخُ الْعَقْدِ اه. □ قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْضُ الْمَبِيعِ) عَطَفَ عَلَى الْمَبِيعِ. □ قَوْلُهُ: (قَالَا
إلخ) أَيِ: الشَّيْخَانِ تَبَيَّنَ بِهِ عَلَى أَنَّ ضَمَانَ ذَلِكَ نَحْوِ الثَّمَنِ كَغَيْرِهِ فِي مُطَالَبَةِ كُلِّ مِنَ الضَّامِنِ وَالْمَضْمُونِ
عَنْهُ وَأَنَّ ضَمَانَهُ مُتَضَمِّنٌ لِضَمَانِ أَجْزَائِهِ وَأَنَّ مُطَالَبَةَ الضَّامِنِ مَعَهُ فِيمَا لَوْ بَانَ الْإِسْتِحْقَاقُ لَيْسَ مُقَيَّدًا
بِالْفُسْخِ بِخِلَافِ ضَمَانِ نَحْوِ الزَّيْفِ. □ قَوْلُهُ: (التَّحْقِيقُ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَعَلِمَ) زَادَ التَّهْيِيزُ عَقِبَهُ مَا نَصَّهُ
وَالْحَاصِلُ أَنَّ ضَمَانَ الْعَهْدَةِ يَكُونُ ضَمَانَ عَيْنٍ فِيمَا إِذَا كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا بَاقِيًا لَمْ يَتَلَفْ وَضَمَانُ ذِمَّةٍ فِيمَا
عَدَا ذَلِكَ اه. □ قَوْلُهُ: (عَيْنُ الثَّمَنِ أَوْ الْمَبِيعِ إِنْ بَقِيَ) أَيِ: حَيْثُ كَانَ مُعَيَّنًا أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ م ر
وَالْحَاصِلُ إلخ وَعَلَيْهِ فَلَوْ تَعَذَّرَ إِخْضَارُهُ بَلَا تَلَفٍ لَا يَجِبُ عَلَى الضَّامِنِ شَيْءٌ لِأَنَّ الْعَيْنَ إِذَا تَعَذَّرَ
إِخْضَارُهَا لَمْ يَجِبْ عَلَى مُلْتَزِمِهَا شَيْءٌ نَعَمْ ضَمَانُ مَا ذَكَرَ وَإِنْ كَانَ ضَمَانُ عَيْنٍ يُخَالِفُ ضَمَانَ الْعَيْنِ فِي
أَنَّهُ إِذَا تَلَفَ يُطَالَبُ بِبَدَلِهِ وَالْعَيْنُ إِذَا تَلَفَتْ لَا يُطَالَبُ بِشَيْءٍ اه ع ش. وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ أَيِ فِيمَا إِذَا كَانَ
الثَّمَنُ فِي الذِّمَّةِ لِمَا يَأْتِي اه وَيَأْتِي عَنْ سَم مَا قَدْ يُوَافِقُهُ لَكِنْ إِطْلَاقُهُمْ يُوَافِقُ الْأَوَّلَ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ
الْمَارَّ خَرَجَ الثَّمَنُ الْمُعَيَّنُ ابْتِدَاءً أَوْ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ إلخ وقوله الْآتِي لَيْسَ عَلَى قَاعِدَةِ ضَمَانِ الْأَعْيَانِ إلخ.

وَبَقِيَ نَحْوُ الْمَعِيبِ فِي يَدِهِ حَتَّى يَأْتِيَ مَالِكُهُ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ ضَعْفُ قَوْلِ الْأَنْوَارِ وَلَا يُطَالَبُ الْبَائِعُ
الضَّامِنُ قَبْلَ رَدِّ نَحْوِ الْمَعِيبِ لِلْمُشْتَرِي كَذَا فِي شَرْحِ م ر وَهُوَ خِلَافُ قَوْلِ الشَّارِحِ وَتَحْيِيرِ إلخ فَلْيَتَأَمَّلْ .

وَبَدَلَهُ أَي قِيمَتُهُ إِنْ عَسَرَ رَدُّهُ لِلْحِلُولَةِ وَمِثْلُ الْمِثْلِيِّ قِيمَةُ الْمُتَقَوِّمِ إِنْ تَلَفَ وَتَعَلَّقَهُ بِالْبَدَلِ أَظْهَرَ
لأنه ليس على قاعدة ضَمَانِ الْأَعْيَانِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ ضَامِنَ الدَّرَكِ يَغْرُمُ بَدَلَ الْعَيْنِ عِنْدَ تَلَفِهَا
بِخِلَافِ ضَامِنِ الْعَيْنِ الْمَغْصُوبَةِ وَالْمُسْتَعَارَةِ وَفِي الْمَطْلَبِ لَيْسَ الْمَضْمُونُ هُنَا رَدُّ الْعَيْنِ

قوله: (وَبَدَلَهُ) كَقَوْلِهِ: (وَمِثْلُ الْمِثْلِيِّ إلخ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ عَيْنِ التَّمَنِ إلخ. قوله: (وَبَدَلَهُ أَي قِيمَتُهُ إِنْ عَسَرَ رَدُّهُ لِلْحِلُولَةِ إلخ) قَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ فَعَلِمَ إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ تَعَذَّرَ رَدُّهَا لَمْ يَغْرَمْ الضَّامِنُ بِذَلِكَ اخْتِصَاصُ هَذَا بِغَيْرِ الْمُعَيَّنِ الْبَاقِي فَاَنْظُرْ بَعْدَ هَذَا مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّفْرِيعِ فِي قَوْلِهِ فَعَلِمَ إلخ وَالْحَوَالَةُ فِي قَوْلِهِ كَمَا تَقَرَّرَ وَالْإخْتِصَاصُ بِغَيْرِ الْمُعَيَّنِ الْبَاقِي هُوَ صَرِيحُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ فِي فَضْلِ ضَمَانِ الْعَيْنِ فَإِنَّهُمَا لَمَّا قَرَّرَا أَنَّهُ يَصِحُّ ضَمَانُ رَدِّ كُلِّ عَيْنٍ مَضْمُونَةٌ وَأَنَّهُ يَبْرَأُ بِرَدِّهَا وَبِتَلَفِهَا فَلَا يَلْزُمُهُ قِيمَتُهَا قَالَ وَضَمَانُ الْعَهْدَةِ أَي عَهْدَةِ التَّمَنِ وَالتَّمَنِ مُعَيَّنٌ بَاقٍ بِيَدِ الْبَائِعِ ضَمَانُ الْعَيْنِ فَإِنَّ ضَمِنَ قِيمَتَهُ بَعْدَ تَلَفِهِ أَي التَّمَنِ بِيَدِ الْبَائِعِ فَكَمَا لَوْ كَانَ فِي الذِّمَّةِ فَيَكُونُ أَي ضَمَانُ الْعَهْدَةِ ضَمَانُ ذِمَّةٍ انْتَهَى . وَبِهِ يَظْهَرُ إِشْكَالُ تَقْرِيرِ الشَّارِحِ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ قَبْلَ قَوْلِهِ فَعَلِمَ يَقْتَضِي أَنَّهُ يَضْمَنُ بَدَلَ التَّمَنِ الْمُعَيَّنِ الْبَاقِي بِيَدِ الْبَائِعِ إِذَا تَلَفَ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِذَلِكَ وَمَا ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ فَعَلِمَ إلخ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ مَا ذَكَرَ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَمِ أَقُولُ يُمَكِّنُ التَّوْفِيقُ بِحَمْلِ التَّعَذُّرِ الَّذِي قَبْلَ فَعَلِمَ إلخ عَلَى التَّلَفِ وَحَمْلِ التَّعَذُّرِ الَّذِي بَعْدَهُ عَلَى الْإِسْتِحْقَاقِ وَأَمَّا قَوْلُهُ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِذَلِكَ فَجَوَابُهُ أَنَّ كَلَامَ الرُّوْضِ وَشَرْحَهُ مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا بَقِيَ التَّمَنِ بِيَدِ الْبَائِعِ بَلَا تَلَفٍ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ وَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ قَبْلَ فَعَلِمَ إلخ فِيمَا إِذَا تَلَفَ التَّمَنِ فَلَا مُخَالَفَةَ وَأَمَّا قَوْلُهُ فَاَنْظُرْ بَعْدَ هَذَا إلخ فَسَيَأْتِي جَوَابُهُ. قوله: (لَيْسَ عَلَى قَاعِدَةِ ضَمَانِ الْأَعْيَانِ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَصِحُّ ضَمَانُ رَدِّ كُلِّ عَيْنٍ مَضْمُونَةٌ عَلَى مَنْ هِيَ بِيَدِهِ كَمَغْصُوبٍ وَمَبِيعٍ وَمُسْتَعَارٍ لَكِنْ يَبْرَأُ الضَّامِنُ بِرَدِّهَا لِلْمَضْمُونِ لَهُ وَكَذَا بِتَلَفِهَا فَلَا يَلْزُمُهُ قِيمَتُهَا بِخِلَافِ ضَمَانِ الدَّرَكِ كُرْدِيٍّ وَمُعْنِي. قوله: (وَفِي الْمَطْلَبِ إلخ) كَالْتَّائِيْدِ لِمَا قَبْلَهُ أَهْ ع ش. قوله: (هُنَا) أَي فِي ضَمَانِ التَّمَنِ الَّذِي فِي الذِّمَّةِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ شَرْحِ الرُّوْضِ وَبِالْجُمْلَةِ فَهَذَا الْمَحَلُّ يَحْتَاجُ إِلَى تَخْرِيرِ أَهْ رَشِيدِيٍّ أَقُولُ قَضِيَّةٌ سَابِقُ كَلَامِ الشَّارِحِ وَلَا حِجَّهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَيْنِ مَا يَشْمَلُ الْمُعَيَّنَ ابْتِدَاءً وَعَمَّا فِي الذِّمَّةِ عِبَارَةُ الْمُعْنِي قَالَ فِي الْمَطْلَبِ وَالْمَضْمُونُ فِي هَذَا الْفَضْلِ هُوَ رَدُّ الْعَيْنِ وَالْأَلْكَانُ

قوله: (وَبَدَلَهُ) أَي قِيمَتُهُ إِنْ عَسَرَ رَدُّهُ لِلْحِلُولَةِ إِلَى آخِرِ قَضِيَّةٍ مَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ فَعَلِمَ إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ تَعَذَّرَ رَدُّهَا لَمْ يَغْرَمْ الضَّامِنُ بِذَلِكَ اخْتِصَاصُ هَذَا بِغَيْرِ الْمُعَيَّنِ الْبَاقِي فَاَنْظُرْ بَعْدَ هَذَا مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّفْرِيعِ فِي قَوْلِهِ فَعَلِمَ وَالْحَوَالَةُ فِي قَوْلِهِ كَمَا تَقَرَّرَ وَالْإخْتِصَاصُ بِغَيْرِ الْمُعَيَّنِ الْبَاقِي هُوَ صَرِيحُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ فِي فَضْلِ ضَمَانِ الْعَيْنِ فَإِنَّهُمَا لَمَّا قَرَّرَا أَنَّهُ يَصِحُّ ضَمَانُ رَدِّ كُلِّ عَيْنٍ مَضْمُونَةٌ وَأَنَّهُ يَبْرَأُ بِرَدِّهَا وَبِتَلَفِهَا فَلَا يَلْزُمُهُ قِيمَتُهَا قَالَا وَضَمَانُ الْعَهْدَةِ أَي عَهْدَةِ التَّمَنِ وَالتَّمَنِ مُعَيَّنٌ بَاقٍ بِيَدِ الْبَائِعِ ضَمَانُ الْعَيْنِ فَإِنَّ ضَمِنَ قِيمَتَهُ بَعْدَ تَلَفِهِ أَي التَّمَنِ بِيَدِ الْبَائِعِ فَكَمَا لَوْ كَانَ فِي الذِّمَّةِ وَضَمَانُ الْعَهْدَةِ فَيَكُونُ ضَمَانُ ذِمَّةٍ أَهْ . وَبِهِ يَظْهَرُ أَشْكَالُ تَقْرِيرِ الشَّارِحِ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ قَبْلَ قَوْلِهِ فَعَلِمَ إلخ يَقْتَضِي أَنَّهُ يَضْمَنُ بَدَلَ التَّمَنِ الْمُعَيَّنِ الْبَاقِي بِيَدِ الْبَائِعِ عِنْدَ الضَّمَانِ إِذَا تَلَفَ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِذَلِكَ وَمَا ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ فَعَلِمَ إلخ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ مَا ذَكَرَ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ .

أَيَّ وَحْدَهَا وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ لَا تَجِبَ قِيمَتُهَا عِنْدَ التَّلَفِ بِلِ الْمَضْمُونِ الْمَالِيَّةِ عِنْدَ تَعَدُّرِ الرَّدِّ حَتَّى لَوْ بَانَ الْإِسْتِحْقَاقُ وَالثَّمَنُ فِي يَدِ الْبَائِعِ لَا يُطَالَبُ الضَّامِنُ بِبَدْلِهِ فَعُلِمَ أَنَّ ضَمَانَ الثَّمَنِ الْمُعَيَّنِ الْبَاقِي بِيَدِ الْبَائِعِ ضَمَانٌ عَيْنٍ فَيَبْطُلُ الْعَقْدُ بِخُرُوجِهِ مُسْتَحَقًّا لِأَنَّ الرَّدَّ هُنَا لَمْ يَتَوَجَّهْ لِبَدْلِ أَصْلًا بَلْ لِلْعَيْنِ الْمُتَعَيَّنَةِ بِالْعَقْدِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ تَعَدَّرَ رَدُّهَا لَمْ يَغْرَمِ الضَّامِنُ بِدَلَّهَا كَمَا تَقَرَّرَ وَأَنَّ ضَمَانَ الثَّمَنِ الَّذِي لَيْسَ كَذَلِكَ ضَمَانٌ ذِمَّةً فَلَا بُطْلَانَ بِتَبْيِيهِ اسْتِحْقَاقَهُ لِأَنَّ الرَّدَّ هُنَا لَمْ يَتَوَجَّهْ لِلْعَيْنِ بَلْ لِمَالِيَّتِهَا عِنْدَ تَعَدُّرِ رَدُّهَا كَمَا تَقَرَّرَ أَيْضًا وَبِهَذَا انْدَفَعَ مَا قَدْ يُقَالُ أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ الْمُعَيَّنِ وَغَيْرِهِ مَعَ تَوْقُفِ صِحَّةِ ضَمَانِهِ عَلَى قَبْضِ الْبَائِعِ لَهُ وَغَيْرِ الْمُعَيَّنِ يَتَعَيَّنُ بِقَبْضِهِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى عَدَمِ تَبْيِيهِهِ

يَلْزَمُ أَنْ لَا يَجِبَ قِيمَتُهُ عِنْدَ التَّلَفِ بِلِ الْمَضْمُونِ قِيمَتُهُ عِنْدَ تَعَدُّرِ رَدِّهِ اهـ. فَوُدَّ: (أَيَّ وَحْدَهَا) هَذَا التَّفْسِيرُ قَدْ لَا يُلَاقِي آخِرَ كَلَامِ الْمَطْلَبِ اهـ رَشِيدِي وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ قَوْلُهُ بِلِ الْمَضْمُونِ الْمَالِيَّةِ أَقُولُ وَتَحْصُلُ الْمُطْلَاقَةُ بِتَقْيِيدِهِ بِقَوْلِهِ عِنْدَ تَعَدُّرِ الرَّدِّ. فَوُدَّ: (عِنْدَ تَعَدُّرِ الرَّدِّ) لَعَلَّ الرُّادَّ بِالْأَعْدَادِ هُنَا مَا يَشْمَلُ التَّلَفَ.

فَوُدَّ: (حَتَّى لَوْ بَانَ الْإِسْتِحْقَاقُ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ عِنْدَ تَعَدُّرِ الرَّدِّ وَالْمُرَادُّ بِالْإِسْتِحْقَاقِ اسْتِحْقَاقُ الْمَبِيعِ وَوَجْهُ التَّفْرِيعِ انْتِفَاءُ التَّعَدُّرِ لِقَاءِ الثَّمَنِ فِي يَدِ الْبَائِعِ. فَوُدَّ: (فَعُلِمَ) انْظُرْ مِنْ أَيْنَ اهـ سَمِ وَقَدْ يُقَالُ مِنْ قَوْلِ الْمَطْلَبِ حَتَّى لَوْ بَانَ الْإِسْتِحْقَاقُ إِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ فَعُلِمَ. فَوُدَّ: (أَنَّ ضَمَانَ الثَّمَنِ الْمُعَيَّنِ) أَيَّ: فِي الْعَقْدِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْمُتَعَيَّنَةِ فِي الْعَقْدِ وَقَوْلُهُ فَيَبْطُلُ الْعَقْدُ بِخُرُوجِهِ مُسْتَحَقًّا اهـ سَمِ. فَوُدَّ: (الْبَاقِي بِيَدِ الْبَائِعِ) أَيَّ: بَانَ يَقَعُ الضَّمَانُ حَالِ تَعَيُّنِهِ وَبِقَائِهِ بِخِلَافِهِ فِيمَا يَأْتِي لَا يَقَعُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ قَبْضِهِ اهـ سَمِ. فَوُدَّ: (بِخُرُوجِهِ) أَيَّ: الثَّمَنِ. فَوُدَّ: (لِأَنَّ الرَّدَّ هُنَا لَمْ يَتَوَجَّهْ لِلْخِ) أَيَّ: فَلَا يُمَكِّنُ اسْتِدْرَاكُ الْمَالِيَّةِ لِيَسْتَقَرَّ الْعَقْدُ اهـ سَمِ. فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَوْ مِنْ أَجْلِهِ تَوَجَّهَ الرَّدُّ لِلْعَيْنِ الْمُتَعَيَّنَةِ بِالْعَقْدِ. فَوُدَّ: (لَوْ تَعَدَّرَ الْخِ) لَعَلَّ بَنَحْوِ انْتِقَالِهِ لِمَلِكِ الْغَيْرِ. فَوُدَّ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيَّ: بِقَوْلِ الْمَطْلَبِ لَوْ بَانَ الْإِسْتِحْقَاقُ الْخِ وَقَالَ الْكَرْدِيُّ هُوَ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ ضَامِنِ الْعَيْنِ الْمَغْصُوبَةِ الْخِ وَقَوْلُهُ كَمَا تَقَرَّرَ أَيْضًا إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ بِلِ الْمَضْمُونِ الْمَالِيَّةِ اهـ. فَوُدَّ: (وَأَنَّ ضَمَانَ الثَّمَنِ الْخِ) أَيَّ: وَعُلِمَ أَنَّ ضَمَانَ الثَّمَنِ الَّذِي الْخِ وَلَعَلَّهُ عُلِمَ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَبَدَّلَهُ أَيَّ قِيمَتُهُ إِنْ عَسَرَ رَدُّهُ لِلْحِيلُولَةِ كَمَا مَرَّ عَنْ سَمِ. فَوُدَّ: (وَأَنَّ ضَمَانَ الثَّمَنِ الْخِ) هَذَا يَشْمَلُ الْمُعَيَّنَ الْغَيْرَ الْبَاقِي بِيَدِ الْبَائِعِ فَيُشَكِّلُ قَوْلُهُ فَلَا بُطْلَانَ الْخِ اهـ سَمِ وَيُمْكِنُ دَفْعُ الْإشْكَالِ بَانَ التَّفْرِيعِ بِقَوْلِهِ الْمَذْكُورِ بِاِغْتِيَارِ بَعْضٍ مَا تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُهُ وَأَنَّ ضَمَانَ الْخِ. فَوُدَّ: (مَعَ تَوْقُفِ صِحَّةِ ضَمَانِهِ) أَيَّ: غَيْرِ الْمُعَيَّنِ فِي الْعَقْدِ.

فَوُدَّ: (فَعُلِمَ) انْظُرْ مِنْ أَيْنَ وَقَوْلُهُ إِنَّ ضَمَانَ الثَّمَنِ الْمُعَيَّنِ أَيَّ فِي الْعَقْدِ بِدَلِيلِ الْمُتَعَيَّنَةِ بِالْعَقْدِ وَكَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ فَيَبْطُلُ الْعَقْدُ بِخُرُوجِهِ مُسْتَحَقًّا وَقَوْلُهُ الْبَاقِي بِيَدِ الْبَائِعِ أَيَّ بَانَ يَقَعُ الضَّمَانُ حَالِ تَعَيُّنِهِ وَبِقَائِهِ بِخِلَافِهِ فِيمَا يَأْتِي لَا يَقَعُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ قَبْضِهِ تَأَمَّلْ. فَوُدَّ: (لِأَنَّ الرَّدَّ هُنَا لَمْ يَتَوَجَّهْ لِلْخِ) أَيَّ فَلَا يُمَكِّنُ اسْتِدْرَاكُ الْمَالِيَّةِ لِيَبْقَى الْعَقْدُ وَقَوْلُهُ وَأَنَّ ضَمَانَ الثَّمَنِ الْخِ هَذَا يَشْمَلُ الْمُعَيَّنَ الْغَيْرَ الْبَاقِي بِيَدِ الْبَائِعِ فَيُشَكِّلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فَلَا بُطْلَانَ الْخِ.

في العقد ووجه اندفاعه ما عُلِمَ مِنَ الفرقِ الواضحِ بينهما فتَأَمَّلْ ذلك كُلَّهُ فَإِنَّ كلامَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَوْهَمَ تناقُضًا لهم فيه وهو لا يَنْدَفِعُ إِلَّا بما تَقَرَّرَ كما أفاده كلامُ شيخنا وغيره ولا يجري ضَمَانُ الدَّرَكِ في نحوِ الرهنِ كما بَحَثَهُ أَبُو زُرْعَةَ لِأَنَّهُ لَا ضَمَانَ فِيهِ (وَكُونُهُ لَا زِمًا) وَإِنْ لَمْ يَسْتَقِرَّ كَثْمَيْنِ مَبِيعٍ لَمْ يُقْبَضْ وَكَمَهْرٍ قَبْلَ وَطْءٍ (لَا كَتَجُومٍ كِتَابِيَّةٍ) لِقُدْرَةِ الْمُكَاتَبِ عَلَى إِسْقَاطِهَا مَتَى شَاءَ فَلَا مَعْنَى لِلتَّوْتُقِ بِهِ وَكَذَا جَعَلَ الْجَعَالَةَ قَبْلَ الْفَرَاغِ كما سَيَذْكُرُهُ.

(تَنْبِيهِ) اعْتَرَضَ الْمُتَنَبِّهُ بِاقتضائه صِحَّةَ ضَمَانِ الْغَيْرِ لِلذُّيُونِ السَّيِّدِ عَلَى الْمُكَاتَبِ مِنْ نَحْوِهِ مُعَامَلَةً وَالْأَصَحُّ وَفَاقًا لِأَكْثَرِ الْمُتَأَخِّرِينَ عَدَمُ صِحَّةِ ضَمَانِهَا بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ تَنَاقُضٍ فِيهِ وَهُوَ شَقُوطُهَا بِتَعَجُّيزِهِ وَكَلَامُهُمَا هُنَا صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ بِخِلَافِ ضَمَانِهَا لِأَجْنَبِيِّ فَإِنَّهُ يَصِحُّ إِذْ لَا مَانِعَ

قوله: (وَلَا يَجْرِي ضَمَانُ الدَّرَكِ فِي نَحْوِ الرهنِ) فِي شَرْحِهِ لِلْإِزْشَادِ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ ضَمَانُ الدَّرَكِ فِي الْإِغْتِيَاضِ عَنِ الدَّيْنِ كَدَارِ بَاعِهَا صَاحِبُهَا بِدَيْنٍ عَلَيْهِ وَمِنْ ثَمَّ أَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ بَأَنَّهُ لَوْ أَجَرَ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ الْوَقْفَ بِدَيْنِهِ وَضَمِنَ ضَامِنُ الدَّرَكِ ثَمَّ بَانَ بُطْلَانُ الْإِجَارَةِ لِإِمْخَالَفَةِ شَرْطِ الْوَاقِفِ لَمْ يَلْزَمْ الضَّامِنُ شَيْءٌ لِبَقَاءِ الدَّيْنِ الَّذِي هُوَ أَجْرُهُ بِحَالِهِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ ضَمَانَ دَرَكِ الرهنِ لِلْمُرْتَهِنِ بَاطِلٌ لِعَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ لِبَقَاءِ الْمَرْهُونِ بِهِ بِحَالِهِ لَوْ اسْتَحَقَّ الرهنُ فَإِذَا بَانَ أَنَّ الرهنَ لَيْسَ مِلْكًا لِلرَّاهِنِ وَلَا مُسْتَحَقًّا رَهْنَهُ لَمْ يَلْزَمْ الضَّامِنُ شَيْءٌ اهـ سم. قوله: (لَأَنَّهُ لَا ضَمَانَ فِيهِ) أَي: وَلَا أَنَّ الْعِلَّةَ وَهِيَ قَوَاثُ الْحَقِّ مُتَنَفِّيةٌ فِيهِ اهـ ع ش. قوله: (وَإِنْ لَمْ يَسْتَقِرَّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَكَذَا) الْخُ فِي الْمُغْنِي وَالِى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَائِيَّةِ. قوله: (لَمْ يَقْبُضْ) أَي: الْمَبِيعُ كَمَا أَظْهَرَهُ الْمَنْهَجُ وَقَالَ الْبُجَيْرِيُّ إِنَّمَا أَظْهَرَ فِي مَحَلِّ الْإِضْمَارِ لِتَلَا يُتَوَهَّمُ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى الثَّمَنِ وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لِأَنَّهُ إِذَا قَبِضَ الْمَبِيعُ فَالْثَمَنُ حَيْثُ يُسْتَقَرُّ مَعَ أَنَّ مُرَادَهُ التَّمَثِيلَ لِغَيْرِ الْمُسْتَقَرِّ وَأَيْضًا الْفَرَضُ أَنَّ الثَّمَنَ فِي الذِّمَّةِ فَهُوَ غَيْرُ مَقْبُوضٍ قَطْعًا اهـ. قوله: (وَكَمَهْرٍ الْخُ) أَي: وَدَيْنِ السَّلَمِ نَهَائِيَّةً وَمُغْنِي. قوله: (قَبْلَ وَطْءٍ) أَي: وَمَوْتٍ. قوله: (لِلتَّوْتُقِ بِهِ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ بِهَا أَيِ التَّجُومِ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي عَلَيْهِ أَيِ الْمُكَاتَبِ فَالْبَاءُ فِيهِ بِه بِمَعْنَى عَلَى أَوِ الضَّمِيرِ فِيهِ لِلتَّجُومِ بِتَأْوِيلِ الْمَذْكُورِ. قوله: (بِاقتضائه الْخُ) أَي: مِنْ حَيْثُ تَغْيِيرُهُ بِالتَّجُومِ. قوله: (وَالْأَصَحُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (إِذْ لَا مَانِعَ) فِي الْمُغْنِي. قوله: (وَكَلاهُمَا هُنَا صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ فَضْلٌ لَا يَصِحُّ ضَمَانُ غَيْرِ الزُّومِ كَتَجُومِ الْمُكَاتَبِ وَيَصِحُّ عَنْهُ بِغَيْرِهَا لَا لِلْسَّيِّدِ انْتَهَى اهـ سم. قوله: (بِخِلَافِ ضَمَانِهَا) أَي:

قوله: (وَلَا يَجْرِي ضَمَانُ الدَّرَكِ فِي نَحْوِ الرهنِ) فِي شَرْحِهِ لِلْإِزْشَادِ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ ضَمَانُ الدَّرَكِ فِي الْإِغْتِيَاضِ عَنِ الدَّيْنِ كَدَارِ بَاعِهَا صَاحِبُهَا بِدَيْنٍ عَلَيْهِ وَمِنْ ثَمَّ أَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ بَأَنَّهُ لَوْ أَجَرَ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ الْوَقْفَ بِدَيْنِهِ وَضَمِنَ ضَامِنُ الدَّرَكِ ثَمَّ بَانَ بُطْلَانُ الْإِجَارَةِ لِإِمْخَالَفَةِ شَرْطِ الْوَاقِفِ لَمْ يَلْزَمْ الضَّامِنُ شَيْءٌ لِبَقَاءِ الدَّيْنِ الَّذِي هُوَ أَجْرُهُ بِحَالِهِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ ضَمَانَ دَرَكِ الرهنِ لِلْمُرْتَهِنِ بَاطِلٌ لِعَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ لِبَقَاءِ الْمَرْهُونِ بِهِ بِحَالِهِ لَوْ اسْتَحَقَّ الرهنُ فَإِنْ بَانَ أَنَّ الرهنَ لَيْسَ مِلْكًا لِلرَّاهِنِ وَلَا مُسْتَحَقًّا رَهْنَهُ لَمْ يَلْزَمْ الضَّامِنُ شَيْءٌ اهـ. قوله: (وَكَلاهُمَا هُنَا صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ) عِبَارَةُ الرُّوضِ (فَضْلٌ) لَا

وَيُرَدُّ بِمَنْعِ اقْتِضَائِهِ ذَلِكَ إِذْ إِذْخَالُهُ الْكَافَ عَلَيْهَا اقْتَضَى عَدَمَ انْحِصَارِ الْبُطْلَانِ فِيهَا فَإِنْ قُلْتُ: مَرَّتْ صِحَّةُ الْحَوَالَةِ بِهَا وَعَلَيْهَا لِمَا مَرَّ مِنَ التَّوْجِيهِ فَهَلَّا جَرَى ذَلِكَ هُنَا مَعَ اسْتِوَاءِ الْبَايِنِ فِي اشْتِرَاطِ اللَّزُومِ قُلْتُ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الضَّمَانَ فِيهِ شَغْلُ ذِمَّةٍ فَارِغَةٍ فَاحْتِيطَ لَهُ بِاشْتِرَاطِ عَدَمِ قُدْرَةِ الْمَضْمُونِ عَنْهُ عَلَى إِسْقَاطِهِ لِقَلَّ يَغْرَمُ ثُمَّ يَحْصُلُ التَّعْجِيزُ فَيَتَضَرَّرُ الضَّامِنُ حِينَئِذٍ بِقَوَاتٍ مَا أَخَذَ مِنْهُ لَا لِمَعْنَى بِخِلَافِ الْحَوَالَةِ فَإِنَّ الَّذِي فِيهَا مُجَرَّدُ التَّحْوِيلِ الَّذِي لَا ضَرَرَ عَلَى الْمُحْتَالِ فِيهِ لِأَنَّهُ إِنْ قَبِضَ مِنَ الْمُكَاتَبِ فَذَلِكَ وَإِلَّا أَخَذَ مِنَ السَّيِّدِ فَلَمْ يَنْظُرْ لِقُدْرَةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ عَلَى ذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ خَفِيَ وَالْمُرَادُ بِاللَّازِمِ مَا لَا تَسَلَّطَ عَلَى فَسْخِهِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ وَلَوْ بِاعْتِبَارِ وَضْعِهِ. (و) مِنْ ثَمَّ (يَصْبِحُ ضَمَانُ الثَّمَنِ) لِلْبَائِعِ (فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ) لِلْمُشْتَرِي (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ آيَلٌ لِلزُّومِ بِنَفْسِهِ أَمَّا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِهَمَا فَالْثَمَنُ مَوْقُوفٌ أَوَّ لِلْبَائِعِ فَمِلْكُ الْمَبِيعِ لَهُ وَمِلْكُ الثَّمَنِ لِلْمُشْتَرِي فَلَا ثَمَنٌ عَلَيْهِ حَتَّى يَضْمَنَ وَبِالْإِجَازَةِ يَمْلِكُهُ الْبَائِعُ مِلْكًا مُبْتَدَأً لَا تَبَيُّنًا كَمَا مَرَّ وَقَوْلُ الشَّيْخَيْنِ عَنْ

دُيُونِ نَحْوِ الْمُعَامَلَةِ عَلَى الْمُكَاتَبِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَيْهَا) أَي: نُجُومُ الْكِتَابَةِ وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ فِيهَا. □ قَوْلُهُ: (بِهَا وَعَلَيْهَا) أَي دُيُونِ السَّيِّدِ عَلَى الْمُكَاتَبِ مِنْ نَحْوِ مُعَامَلَةٍ ثُمَّ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ لَفْظَةِ بِهَا تَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (فَهَلَّا جَرَى ذَلِكَ) أَي الصَّحَّةُ الْمَوْجَّهَةُ بِمَا مَرَّ عِبَارَةً مُغْنِي فَإِنْ قِيلَ قَدْ مَرَّ أَنَّ الْحَوَالَةَ تَصِحُّ مِنَ السَّيِّدِ عَلَيْهِ فَهَلَّا كَانَ هُنَا كَذَلِكَ أُجِيبَ بِأَنَّ الْحَوَالَةَ يَتَوَسَّعُ فِيهَا لِأَنَّهَا يَبِيعُ دَيْنَ بَدَلَيْنِ جَوْرًا لِلْحَاجَةِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ إِنْ قَبِضَ مِنَ الْمُكَاتَبِ الْإِنْفَ) هَذَا لَا يَأْتِي فِي الْحَوَالَةِ بِهَا لِأَنَّ الْمُحْتَالَ حِينَئِذٍ هُوَ السَّيِّدُ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ فِيهِ بَدَلُ هَذَا إِنْ قَبِضَهَا مِنَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ قَبْلَ تَعْجِيزِ الْمُكَاتَبِ فَذَلِكَ وَإِلَّا صَارَتْ بِالتَّعْجِيزِ لَهُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ التَّعْجِيزُ لَا يُبْطِلُ الْحَوَالَةَ حَتَّى لَوْ أَحَالَ الْمُكَاتَبُ أَجْنَبِيًّا عَلَى مَدِينَةِ الْأَجْنَبِيِّ أَيْضًا ثُمَّ حَصَلَ التَّعْجِيزُ فَالْحَوَالَةُ بِحَالِهَا؛ فَلْيُرَاجَعْ اهـ سم. □ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا أَخَذَ مِنَ السَّيِّدِ) قَدْ يُمْنَعُ اهـ سم. □ قَوْلُهُ: (لِقُدْرَةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ) أَي الْمُكَاتَبِ (عَلَى ذَلِكَ) أَي الْإِسْقَاطِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ) إِلَى قَوْلِهِ: (تَعَمَّنْ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَبِالْإِجَازَةِ) إِلَيَّ (وَقَوْلُ الشَّيْخَيْنِ). □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِاعْتِبَارِ وَضْعِهِ) دَفَعَ بِهِ مَا يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِلْجَمْعِ بَيْنَ قَوْلِهِ لَا زِمًا وَقَوْلِهِ ثَابِتًا إِذِ الْإِجَارُ لَا يَكُونُ إِلَّا ثَابِتًا وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ الْإِجَارَ قَدْ يُطْلَقُ بِاعْتِبَارِ مَا وَضَعَهُ ذَلِكَ فَتَمَنُّ الْمَبِيعِ يُقَالُ لَهُ لَا زِمَ بِاعْتِبَارِ أَنَّ وَضَعَهُ ذَلِكَ وَلَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِثَابِتٍ فَأَحَدُهُمَا لَا يُغْنِي عَنْ الْآخَرِ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (لِلْمُشْتَرِي) أَي: وَخَذَهُ اهـ نِهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (فَلَا ثَمَنٌ عَلَيْهِ) أَي: الْمُشْتَرِي حَتَّى يَضْمَنَ فَلَا يَصِحُّ الضَّمَانُ فِي الصُّورَتَيْنِ سَم وَنِهَايَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (مُبْتَدَأً لَا تَبَيُّنًا) هَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي الثَّانِيَةِ

يَصِحُّ ضَمَانُ غَيْرِ الْإِجَارِ كَنُجُومِ الْمُكَاتَبِ وَيَصِحُّ عَنْهُ بغيرِهَا لَا لِلْسَّيِّدِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ إِنْ قَبِضَ مِنَ الْمُكَاتَبِ الْإِنْفَ) هَذَا لَا يَأْتِي فِي الْحَوَالَةِ بِهَا لِأَنَّ الْمُحْتَالَ حِينَئِذٍ هُوَ السَّيِّدُ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ فِيهِ بَدَلُ هَذَا إِنْ قَبِضَهَا مِنَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ قَبْلَ تَعْجِيزِ الْمُكَاتَبِ فَذَلِكَ وَإِلَّا صَارَتْ بِالتَّعْجِيزِ لَهُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ التَّعْجِيزُ لَا يُبْطِلُ الْحَوَالَةَ حَتَّى لَوْ أَحَالَ الْمُكَاتَبُ أَجْنَبِيًّا عَلَى مَدِينَةِ الْأَجْنَبِيِّ أَيْضًا ثُمَّ حَصَلَ التَّعْجِيزُ فَالْحَوَالَةُ بِحَالِهَا فَلْيُرَاجَعْ. □ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا أَخَذَ مِنَ السَّيِّدِ) قَدْ يُمْنَعُ. □ قَوْلُهُ: (فَلَا ثَمَنٌ عَلَيْهِ حَتَّى يَضْمَنَ) فَلَا يَصِحُّ الضَّمَانُ فِي الصُّورَتَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (مُبْتَدَأً لَا تَبَيُّنًا) هَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي الثَّانِيَةِ.

الْمُتَوَلَّى يَصِحُّ الضَّمَانُ هُنَا بِلَا خِلَافٍ مُفَرَّغٌ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ يَمْلِكُ لِلْبَائِعِ نَعْمَ لَوْ قِيلَ
فِيمَا إِذَا تَخَيَّرَا أَنَّ الضَّمَانَ يُوقَفُ فَإِنَّ بَانَ يَمْلِكُ الْبَائِعُ لَهُ لُجُودُ الْإِجَازَةِ بَأَنَّ صِحَّةَ الضَّمَانِ
وَالَا فَلَا لَمْ يَتَّخِذْ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ (وَضَمَانُ الْجَعْلِ كَالرَّهْنِ بِهِ) فَيَصِحُّ بَعْدَ
الْفَرَاغِ لِلزُّوْمِ لَا قَبْلَهُ لِجَوَازِهِ مَعَ كَوْنِهِ لَا يَقُولُ لِلزُّوْمِ بِنَفْسِهِ بَلْ بِالْعَمَلِ وَبِهِ فَارَقَ الثَّمَنَ فِي مُدَّةِ
الْخِيَارِ.

(تَنْبِيهِ مُهِمٌّ) وَقَعَ لَهُمْ فِي مَبْحَثِ اشْتِرَاطِ لُزُومِ الدَّيْنِ فِي الرَّهْنِ وَالْحَوَالَةِ وَالضَّمَانِ مَا يُؤْهِمُ
التَّنَافِي وَبَيَانُهُ مَعَ الْجَوَابِ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ أَرِ مِنْ تَنْبِيهِ لِذَلِكَ كُلُّهُ أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّ كُلَّ مَا صَحَّ رَهْنُهُ
صَحَّ ضَمَانُهُ وَعَكْسُهُ وَاسْتَشْنَوْا صَوْرًا يَصِحُّ ضَمَانُهَا لَا رَهْنُهَا لِغَدَمِ الدَّيْنِ فِيهَا كَالدَّرِكِ وَرَدَّ
الْأَعْيَانِ الْمَضْمُونَةَ وَاحْضَارِ الْبُذْنِ وَكَذَا مِنْ دَرَاهِمٍ إِلَى عَشْرَةٍ عَلَى مِقَالَةٍ يُتَعَجَّبُ مِنْ نَقْلِهَا
مَوْهَمًا صَحَّحْتُهَا مَعَ مَا فِيهَا مِنَ التَّحَكُّمِ الصَّرْفِ لِاسْتِوَاءِ الْجَمِيعِ فِي أَنَّ الْعِلْمَ بِهِ شَرْطٌ فَإِنْ نَافَاهُ
هَذَا فَلْيَبْتَطِلْ فِي الْكُلِّ أَوْ لَا فَلَا تَمَّ كَلَامُهُمْ

اهـ سم . هـ قُودُ: (هنا) أي: فيما إذا كان الخيار لهما اهرع ش وقال الكُرْدِيُّ قَوْلُهُ هُنَا إِشَارَةٌ إِلَى كَوْنِ الْخِيَارِ
لِلْبَائِعِ وَضَمِيرُ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الثَّمَنِ اهـ أَقُولُ وَظَاهِرُ السِّيَاقِ رُجُوعُهُ إِلَيْهِمَا مَعًا . هـ قُودُ: (مَعَ ذَلِكَ) أي فِي
زَمَنِ الْخِيَارِ اهـ نِهَآيَةُ . هـ قُودُ: (فِيمَا إِذَا تَخَيَّرَ) جَزَمَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ بَعْدَ الصَّحَّةِ
هنا أيضًا اهـ سم وكذا جَزَمَ بِذَلِكَ النَّهَآيَةَ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ . هـ قُودُ: (فَيَصِحُّ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَآيَةِ
وَالْمُعْنَى . هـ قُودُ: (وَبَيَانُهُ) أي بَيَانُ مَا يُؤْهِمُ الْخُ مَبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِالْخُ . هـ قُودُ: (وَعَكْسُهُ) أي
الْتُّغْوَى لَا الْمُنْطَقَى . هـ قُودُ: (وَاسْتَشْنَوْا) أي مِنَ الْعَكْسِ . هـ قُودُ: (ضَمَانُهَا لَا رَهْنُهَا) الْإِضَافَةُ بِمَعْنَى فِي .
هـ قُودُ: (كَالَّذَلِكَ) أي دَرَكِ عَيْنِ الثَّمَنِ أَوْ الْمَبِيعِ مَثَلًا . هـ قُودُ: (وَرَدَّ الْأَعْيَانِ الْمَضْمُونَةَ) كَالْمَغْصُوبَةِ
وَالْمُسْتَعَارَةِ عِبَارَةً الْمُعْنَى .

(تَنْبِيهِ): يَصِحُّ ضَمَانُ رَدِّ كُلِّ عَيْنٍ مِمَّنْ هِيَ فِي يَدِهِ مَضْمُونَةٌ عَلَيْهِ كَمَغْصُوبَةٍ وَمُسْتَعَارَةٍ وَمُسْتَأْمَةٍ وَمَبِيعٍ
لَمْ يُقْبِضْ وَيَبْرَأُ الضَّامِنُ بِرَدِّهَا لَهُ وَيَبْرَأُ أَيْضًا بِتَلَفِهَا فَلَا يَلْزَمُهُ قِيَمَتُهَا وَلَوْ ضَمِنَ قِيَمَةَ الْعَيْنِ إِنْ تَلَفَ لَمْ
يَصِحَّ لِغَدَمِ ثُبُوتِ الْقِيَمَةِ وَمَحَلِّ صِحَّةِ ضَمَانِ الْعَيْنِ إِذَا أُذِنَ فِيهِ وَاضِعُ الْيَدِ أَوْ كَانَ الضَّامِنُ قَادِرًا عَلَى
انْتِزَاعِهَا . أَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنِ الْعَيْنُ مَضْمُونَةً عَلَى مَنْ هِيَ بِيَدِهِ كَالْوَدِيعَةِ وَالْمَالِ فِي يَدِ الشَّرِيكِ وَالْوَكِيلِ
وَالْوَصِيِّ فَلَا يَصِحُّ ضَمَانُهَا لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِيهَا التَّخْلِيَةُ دُونَ الرَّدِّ اهـ . هـ قُودُ: (وَكَذَا مِنْ دَرَاهِمٍ الْخُ) أي:
وَمِثْلُ الصَّوَرِ الْمَذْكُورَةِ قَوْلُهُ مِنْ دَرَاهِمٍ الْخُ فِي صِحَّةِ الضَّمَانِ دُونَ الرَّهْنِ . هـ قُودُ: (مِمَّنْ نَقَلَهَا) أي الْمِقَالَةَ
وَكَذَا ضَمِيرُ صَحَّحْتُهَا وَضَمِيرُ فِيهَا . هـ قُودُ: (لِاسْتِوَاءِ الْجَمِيعِ) أي: الرَّهْنِ وَالْحَوَالَةِ وَالضَّمَانِ . هـ قُودُ: (بِهِ)
أي بِالذَّيْنِ . هـ قُودُ: (فَإِنْ نَافَاهُ هَذَا) أي: نَافَى الْعِلْمَ قَوْلُهُ مِنْ دَرَاهِمٍ الْخُ . هـ قُودُ: (فِي الْكُلِّ) وَالْأَوَّلَى فِيهِ
الْكُلُّ . هـ قُودُ: (أَوَّلًا فَلَا) أي: وَهُوَ الرَّاجِحُ كَمَا يَأْتِي . هـ قُودُ: (ثُمَّ كَلَامُهُمْ الْخُ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُمْ

هـ قُودُ: (فِيمَا إِذَا تَخَيَّرَا) جَزَمَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ بَعْدَ الصَّحَّةِ هُنَا أَيْضًا .

في تلك الكلّية قاضٍ بأنه لا يُشترطُ في هَذَيْنِ استقرارُ الدينِ كأجرةٍ قبل انتفاعٍ في إجارة العين ولا صحّة الاعتياض عنه فيصحُّ كُلُّ منهما بَدَيْنِ السَّلَمِ وهو المُسلمُ فيه وبالدية والزكاة بتفصيليهما نعم الرهنُ لِزَكَاةٍ تَعَلَّقَتْ بالعين لا يصحُّ بخلافِ ضَمَانِهَا لِصِحَّتِهِ بِرَدِّ الْأَعْيَانِ الْمَضْمُونَةِ وَخَالَفُوا هَذَا فِي الْحَوَالَةِ فَاشْتَرَطُوا صِحَّةَ الْإِعْتِيَاضِ عَنْ دَيْنِهَا الْمُحَالِ بِهِ وَعَلَيْهِ فَلَا يَصِحُّ بِدَيْنِ سَلَمٍ وَلَا إِبِلٍ دِيَّةٍ وَلَا زَكَاةٍ وَلَا عَلَيْهَا وَكَأَنَّهُمْ نَظَرُوا إِلَى أَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ أَوْ اسْتِيفَاءٌ وَكُلُّ مِنْهُمَا يَسْتَدْعِي صِحَّةَ الْإِعْتِيَاضِ بِخِلَافِ ذَيْنِكَ فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا وَثِيقَةٌ وَالتَّوَثُّقُ يَحْصُلُ بِمُجَرَّدِ الْزُرُومِ لِأَنَّهُ لِيَحْشِيَةَ لِقَوَاتٍ وَهِيَ مُنْتَفِيَةٌ عِنْدَ زُرُومِ سَبَبِهِ. وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ الْعِمَادِ هِيَ أَوْسَعُ مِنْهُمَا لِأَنَّهَا رُخْصَةٌ وَجَزَى وَجَهٌ بِصِحَّتِهَا عَلَى مَنْ لَا دَيْنَ عَلَيْهِ بِخِلَافِهَا فَهُوَ مِمَّا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ لِمُخَالَفَتِهِ لِصَرِيحِ كَلَامِهِمْ مَعَ فُسَادِ اسْتِنَاجِهِ لِإِطْلَاقِ الْأَوْسَعِيَّةِ مِمَّا عَلَّلَ بِهِ إِلَّا عَلَى اعْتِبَارِ بَعِيدٍ لَكِنْ بِفَرْضِهِ إِنَّمَا يُعَبَّرُ عَنْهُ بِكَوْنِهَا أَوْسَعُ مِنْهُمَا مِنْ حَيْثِيَّةٍ لَا مُطْلَقًا. كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَفَرَّقُوا أَيْضًا بَيْنَهَا وَبَيْنَهُمَا فَفَصَّلُوا فِيهَا فِي نُجُومِ الْكِتَابَةِ وَدَيْنِ الْمُعَامَلَةِ تَفْصِيلًا مُخَالَفًا لِمَا فَصَّلُوهُ فِي

صَرَّحُوا بِالْإِنْفِ كَذَا قَوْلُهُ وَخَالَفُوا الْإِنْفَ وَقَوْلُهُ وَفَرَّقُوا الْإِنْفَ. □ فَوُدَّ: (فِي تِلْكَ الْكُلِّيَّةِ) أَلْ لِلْجُنْسِ فَتَشْمَلُ كُلِّيَّةَ الْأَصْلِ وَالْعَكْسِ. □ فَوُدَّ: (فِي هَذَيْنِ) أَيِ: الرَّهْنِ وَالضَّمَانِ وَكَذَا ضَمِيرُ كُلِّ مِنْهُمَا. □ فَوُدَّ: (وَلَا صِحَّةَ الْإِنْفِ) عَطَفَ عَلَى اسْتِقْرَارِ الدَّيْنِ. □ فَوُدَّ: (فَيَصِحُّ الْإِنْفُ) تَفْرِيعٌ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ صِحَّةِ الْإِعْتِيَاضِ. □ فَوُدَّ: (بِتَفْصِيلَيْهِمَا) أَيِ: الرَّهْنِ وَالضَّمَانِ. □ فَوُدَّ: (وَخَالَفُوا هَذَا) أَيِ: عَدَمِ اشْتِرَاطِ صِحَّةِ الْإِعْتِيَاضِ أَهْ كُرْدِي. □ فَوُدَّ: (وَلَا عَلَيْهَا) أَيِ: الثَّلَاثِ الْمَذْكُورَةِ. □ فَوُدَّ: (إِلَى أَنَّهَا) أَيِ: الْحَوَالَةِ. □ فَوُدَّ: (مُعَاوَضَةٌ) أَيِ عَلَى الرَّاجِحِ (أَوْ اسْتِيفَاءً) أَيِ: عَلَى الْمَرْجُوحِ. □ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ ذَيْنِكَ) أَيِ: الرَّهْنِ وَالضَّمَانِ. □ فَوُدَّ: (بِمُجَرَّدِ الزُّرُومِ) أَيِ: زُرُومِ سَبَبِهِ كَدَيْنِ السَّلَمِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى جَوَازِ الْإِعْتِيَاضِ عَنْهُ. □ فَوُدَّ: (عِنْدَ زُرُومِ سَبَبِهِ) أَيِ بِسَبَبِ التَّوَثُّقِ لِأَنَّهُ لَمَّا لَزِمَ سَبَبُ التَّوَثُّقِ لَزِمَ التَّوَثُّقُ فَاتَّعَتْ حَشِيَّةُ الْفَوَاتِ أَهْ كُرْدِي. □ فَوُدَّ: (وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ الْعِمَادِ الْإِنْفُ) أَيِ: الْمُقْتَضِي لِجَوَازِ الْحَوَالَةِ فِيمَا يَجُوزُ فِيهِ الرَّهْنُ وَالضَّمَانُ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ. □ فَوُدَّ: (لِصَرِيحِ كَلَامِهِمْ) أَيِ: فِي أَوْسَعِيَّةِ الرَّهْنِ وَالضَّمَانِ مِنَ الْحَوَالَةِ. □ فَوُدَّ: (عَلَى اعْتِبَارِ بَعِيدٍ) أَيِ كَدْيُونِ الْمُعَامَلَةِ لِلْسَيِّدِ عَلَى الْمُكَاتَبِ يَصِحُّ الْحَوَالَةُ عَلَيْهَا دُونَ الضَّمَانِ عَنْهَا وَالثَّمَنُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ لَهَا أَوْ لِلْبَائِعِ يَصِحُّ الْحَوَالَةُ عَلَيْهَا دُونَ الضَّمَانِ عَنْهُ. □ فَوُدَّ: (عَنْهُ) أَيِ: عَنِ الْإِعْتِبَارِ الْمَذْكُورِ. □ فَوُدَّ: (أَيْضًا) أَيِ: كَالْفَرْقِ بِاشْتِرَاطِ صِحَّةِ الْإِعْتِيَاضِ فِي الْحَوَالَةِ دُونَ الرَّهْنِ وَالضَّمَانِ عِبَارَةً الْكُرْدِي قَوْلُهُ أَيْضًا يَرْجِعُ إِلَيَّ وَخَالَفُوا الْإِنْفَ أَه. □ فَوُدَّ: (تَفْصِيلًا مُخَالَفًا لِمَا فَصَّلُوهُ الْإِنْفُ) أَيِ: حَيْثُ جَوَّزُوا الْحَوَالَةَ بِالنُّجُومِ لَا عَلَيْهَا وَجَوَّزُوا الْحَوَالَةَ عَلَى دَيْنِ الْمُعَامَلَةِ وَبِهِ لِلْسَيِّدِ وَغَيْرِهِ بِخِلَافِ ضَمَانِهِ لِلْسَيِّدِ وَبِهِ عَلِمَ أَنَّ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ قَوْلِهِ نُجُومُ الْكِتَابَةِ.

□ فَوُدَّ: (اسْتِقْرَارُ الدَّيْنِ كَأَجْرَةِ الْإِنْفِ) تَقَدَّمَ صِحَّةُ الْحَوَالَةِ بِالْأَجْرَةِ قَبْلَ فَرَاغِ الْمُدَّةِ وَتَقَدَّمَ اشْتِرَاطُ الْإِسْتِقْرَارِ وَتَفْسِيرُهُ بِجَوَازِ الْإِعْتِيَاضِ وَهُوَ غَيْرُ الْمُرَادِ بِهِ هُنَا.

الضمان المُلْحَق به الرهنُ وكأنهم لَمْحَوْا في الفرقِ ما قَدَّمْتُهُ آتِفاً فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ كُلَّهُ فَإِنَّهُ نَفِيسٌ مُهِمٌّ. (وَكُونُهُ مَعْلُومًا) لِلضَّامِنِ فَقَطْ جِنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً وَعَيْنًا خِلَافًا لِقَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ الْمَذْهَبِ جَوَازُ ضَمَانٍ مَا عَلِمَ قَدْرُهُ وَإِنْ جُهِلَ صِفَتُهُ (فِي الْجَدِيدِ) لِأَنَّهُ إِثْبَاتٌ مَا لِي فِي الذِّمَّةِ لِأَدَمِيِّ بِعَقْدٍ فَلَمْ يَصِحَّ مَعَ الْجَهْلِ كَالثَّمَنِ نَعَمْ لَوْ قَالَ جَاهِلٌ بِالْقَدْرِ ضَمِنْتَ لَكَ الدَّرَاهِمَ الَّتِي عَلَى فُلَانٍ كَانَ ضَامِنًا لِثَلَاثَةِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَكَذَا لَوْ بَرَّاهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَلَا نَظَرَ لِمَنْ يَقُولُ أَقَلُّ الْجَمْعِ اثْنَانِ لِأَنَّهُ شَاذٌ وَمَنْ تَمَّ لَوْ قَالَ لَهُ عَلَيَّ دَرَاهِمُ لَزِمَهُ ثَلَاثَةٌ وَفَارَقَ أَجْرَتُكَ الشُّهُورَ بِأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ مُحَضَّةٌ فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ يَكُونُ مَا عَلَى الْأَصِيلِ دُونَ ثَلَاثَةِ قُلْتَ: يُؤْخَذُ الضَّامِنُ بِإِقْرَارِهِ أَنَّهَا عَلَى الْأَصِيلِ وَأَيْضًا فَمَنْ ضَمِنَ ثَلَاثَةً ضَمِنَ دُونَهَا بِالْأُولَى (وَالْإِبْرَاءَ) الْمُؤَقَّتَ وَالْمُعْلَقَ بِغَيْرِ الْمَوْتِ وَلَا كَذَا مِتْ فَأَنْتَ بَرِيءٌ أَوْ أَنْتَ بَرِيءٌ بَعْدَ مَوْتِي كَانَ وَصِيَّةً وَالَّذِي

• فَوَدَّ: (مَا قَدَّمْتُهُ) مَفْعُولٌ لَمْحَوْا. • فَوَدَّ: (آتِفاً) إِشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ قُلْتَ يُفَرَّقُ الْخُ قَبْلَ قَوْلِ الْمُتَنِ وَيَصِحُّ ضَمَانُ الثَّمَنِ أَهْ كَرْدِي. • فَوَدَّ: (لِلضَّامِنِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفَارَقَ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (خِلَافًا) إِلَى الْمُتَنِ وَفِي الْبُجَيْرِيِّ قَوْلُهُ لِلضَّامِنِ أَيْ وَلِسَيِّدِهِ إِنْ كَانَ الضَّامِنُ عَبْدًا أَهْ بُجَيْرِي. • فَوَدَّ: (جِنْسًا) إِلَى قَوْلِهِ: (خِلَافًا) فِي الْمُغْنِيِّ. • فَوَدَّ: (وَصِفَةً) وَمِنْهَا الْحُلُولُ وَالتَّاجِيلُ وَمُقَدَّارُ الْأَجَلِ أَهْ بُجَيْرِي. • فَوَدَّ: (وَعَيْنًا) فَلَا يَصِحُّ أَحَدُ الدَّيْنَيْنِ مُبْهَمًا كَمَا ثَبَّهَ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ سَمَ وَرَشِيدِيَّ عِبَارَةً الْمُغْنِيِّ وَكَوْنُهُ أَيْ الْمَضْمُونُ مَعْلُومًا جِنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً وَعَيْنًا (فِي الْجَدِيدِ) فَلَا يَصِحُّ ضَمَانُ الْمَجْهُولِ وَلَا غَيْرُ الْمُعَيَّنِ كَأَحَدِ الدَّيْنَيْنِ أَهْ وَبِمَا ذُكِرَ يُعْلَمُ مَا فِي قَوْلِهِ شَ قَوْلُهُ وَعَيْنًا أَيْ فِيمَا لَوْ كَانَ ضَمَانُ عَيْنٍ كَالْمَغْصُوبِ أَهْ وَأَيْضًا يُخَالِفُهُ التَّغْلِيلُ الْآتِي لِلْجَدِيدِ. • فَوَدَّ: (جَاهِلٌ بِالْقَدْرِ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ ذَلِكَ الْعَالِمُ بِهِ كَانَ ضَامِنًا لِلْكُلِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ وَكَذَا لَوْ أَبْرَاهُ الْخُ يَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ أَهْ ش. • فَوَدَّ: (وَمِنْ تَمَّ) أَيْ مِنْ أَجْلِ شُدُودِ ذَلِكَ الْقَوْلِ. • فَوَدَّ: (وَفَارَقَ أَجْرَتُكَ الشُّهُورَ) أَيْ: حَيْثُ لَمْ يَصِحَّ عَقْدُ الْإِجَارَةِ حَتَّى لِّلشُّهُورِ عَلَى ثَلَاثَةِ. • فَوَدَّ: (قَدْ يَكُونُ الْخُ) أَيْ: فِي مَسْأَلَةِ ضَمَانِ الْجَاهِلِ بِالْقَدْرِ. • فَوَدَّ: (يُؤْخَذُ الضَّامِنُ الْخُ) أَيْ: فِيمَا إِذَا لَمْ يُتَكَرَّرْهُ الْمُقَرُّ لَهُ. • وَفَوَدَّ: (وَأَيْضًا فَمَنْ الْخُ) أَيْ: فِيمَا إِذَا أَنْكَرَهُ الْمَضْمُونُ لَهُ وَقَالَ إِنْ مَالِي عَلَى الْأَصِيلِ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثَةِ. • فَوَدَّ: (الْمُؤَقَّتَ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ فِي وَاحِدٍ وَمَا ذُكِرَ وَقَوْلُهُ يَأْتِي فِي الْخُلْعِ تَعْلُقٌ بِذَلِكَ وَقَوْلُهُ وَكَذَا أَحَلَّكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ وَوَقَعَ لَجَمْعِ مُفْتَيْنَ إِلَى وَلَوْ أَبْرَاهُ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (وَالْإِبْرَاءَ الْمُؤَقَّتَ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ كَانَ يَقُولُ أَبْرَأْتُكَ مِنِّي لِي عَلَيْكَ سَنَةٌ أَهْ ش. • فَوَدَّ: (كَانَ وَصِيَّةً) جَوَابٌ وَلَا أَيْ فِيهِ تَفْصِيلُهَا وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ خَرَجَ الْمُبْرَأُ مِنْهُ مِنَ الثَّلَاثِ بَرِيءٌ وَلَا تَوَقَّفَ عَلَى إِجَارَةِ الْوَرَّةِ فِيمَا زَادَ أَهْ ش. • فَوَدَّ: (وَالَّذِي الْخُ) عَطَفَ عَلَى الْمُؤَقَّتِ.

• فَوَدَّ: (وَعَيْنًا) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَكَانَ احْتِرَازًا عَنْ أَحَدِ الدَّيْنَيْنِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ شَرْحِ الرُّوضِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. (فَضْلٌ) لَا يَصِحُّ ضَمَانُ الْمَجْهُولِ وَلَا غَيْرُ الْعَيْنِ كَأَحَدِ الدَّيْنَيْنِ أَه. • فَوَدَّ: (وَكَذَا لَوْ أَبْرَاهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ) أَقْنَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ.

لم يذكّر فيه المُبرّر منه ولا نوى (ومن المجهول) في واحدٍ ممّا ذُكِرَ للدّائِن لا وكيله أو للمدين لكنّ فيما فيه مُعاوَضةٌ كأنّ أبرأتني فأنت طالق لا فيما عدا ذلك على المُعتمِد (باطل في الجديد) لأنّ البراءة مُتوقِّفة على الرِّضا ولا رضا بعقل مع الجهل نعم لا أثر لجهل تُمكنُ معرفته أخذًا من قولهم لو كاتبته بدراهم ثم وضع عنه دينارين مُريدًا ما يُقابلهما من القيمة صحّ ويكفي في النقيذ الرائج علم العددي وفي الإبراء من حصّته من موزّته علم قدر التركة وإن جهل قدر جهته ويأتي في الخلع ماله تعلّق بذلك ولأنّ الإبراء ومثله الترك والتحليل والإسقاط تملك للمدين ما في ذمّته أي الغالب عليه ذلك دون الإسقاط على المُعتمِد ومن ثمّ لو قال لأحد مدينته أبرأت أحدكما لم يصحّ

فوّد: (لم يذكّر) وقوله: (ولا نرى) ببناء المفعول. فوّد: (ومن المجهول في واحد إلخ) عطف على المؤقّت عبارة المُغني والإبراء من العين باطل جزمًا وكذا من الدّين المجهول جنسًا أو قدرًا أو صفةً اه. فوّد: (في واحدٍ ممّا ذُكِرَ) أي: أيضًا بقوله جنسًا وقدرًا إلخ سيّد عمّر وكُرديّ. فوّد: (لا وكيله) أي: لا يُشترطُ علم وكيل الدّائِن في الإبراء. فوّد: (أو للمدين) عطف على الدّائِن. فوّد: (لكنّ فيما فيه مُعاوَضة) معناه علم الدّائِن والمدين شرط في الإبراء الذي فيه مُعاوَضة اه كُرديّ والأولى إسقاط الدّائِن؛ فإنّ علمه شرط مُطلقًا. فوّد: (كان أبرأتني إلخ) قضية كلام المُغني أنّ الكاف استقصائية حيث قال بعد قول المُصنّف في الجديد ومأخذ القولين أنّه تملك أو إسقاط فعلى الأوّل يُشترط العلم بالمُبرّر منه وعلى الثاني لا والتحقّق فيه كما أفاده شَيْخِي أنّه إن كان في مُقابلة طلاق اشترط علم كلٍّ من الزوج والزوجة لآته يتولّى إلى مُعاوَضة وإلا فهو تملك من المُبرّر إسقاط عن المُبرّر عنه فيُشترط علم الأوّل دون الثاني اه ثم رأيت ما سيأتي عن السيّد البصريّ عند قول الشارح قال المتولّي إلخ المُفيد أنّها ليست استقصائية. فوّد: (معرفة) أي الجهل أي مُتعلّقه.

فوّد (س): (في الجديد) محلّ الخلاف في الدّين أمّا الإبراء من العين فباطل جزمًا نهايةً ومُغني قال ع ش قوله: (من العين) أي كان غصب منه كتابًا مثلاً اه. فوّد: (بدراهم) أي: معلومة اه كُرديّ.

فوّد: (ما يُقابلهما من القيمة) أي ما يُقابل الدينارين من الدراهم من حيث القيمة. فوّد: (علم قدر التركة) ظاهره أنّه لا يُشترطُ علم قدر الدّين فليُراجع اه رشيدّي عبارة ع ش قوله علم قدر التركة كأنّ يعلم أنّ قدرها ألف. فوّد: (وإن جهل قدر حصّته) بأنّ لم يعلم قدر ما يخصّه هو الرُّبع أو غيره اه.

فوّد: (ولأنّ الإبراء إلخ) عطف على قوله لأنّ البراءة إلخ. فوّد: (الغالب عليه ذلك) أي: وقد يُعلَبون الإسقاط ومنه عدم علم المُبرّر بما عليه من الدّين وعدم اشتراط قبوله وعدم اشتراط علم الوكيل به أيضًا اه ع ش. فوّد: (دون الإسقاط) وليس الغالب عليه الإسقاط. فوّد: (ومن ثمّ) إشارة إلى كون الإبراء ونحوه تملكًا اه كُرديّ. فوّد: (لمدينته) في أضله لأحد مدينته والحكم صحيح على كلتا

فوّد: (لا وكيله) فلا يُشترطُ علمه.

بِخِلَافٍ مَا لَوْ عَلِمَهُ وَجْهَلٌ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَصْخُ عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ وَإِنَّمَا لَمْ يَشْتَرِطْ قَبُولُ الْمَدِينِ وَلَمْ يَرْتَدَّ بَرْدُهُ نَظَرًا لِشَائِبَةِ الْإِسْقَاطِ فَإِنْ قُلْتُ لِمَ غَلَبُوا فِي عَلَيْهِ شَائِبَةِ التَّمْلِيكِ وَفِي قَبُولِهِ شَائِبَةِ الْإِسْقَاطِ قُلْتُ لِأَنَّ الْقَبُولَ أَدَوْنُ أَلَا تَرَى إِلَى اخْتِيَارِ كَثِيرِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا جَوَازَ الْمُعَاطَاةِ فِي نَحْوِ الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَلَمْ يَخْتَارُوا صِحَّةَ نَحْوِ بَيْعِ الْغَائِبِ وَهَيْبَتِهِ وَلَوْ أَبْرَأَ ثُمَّ ادَّعَى الْجَهْلَ لَمْ يُقْبَلْ ظَاهِرًا بَلْ بَاطِنًا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ لَكِنْ فِي الْأَنْوَارِ أَنَّهُ إِنْ بَاشَرَ سَبَبَ الدِّينِ لَمْ يُقْبَلْ وَإِلَّا كَذِبِينَ وَرَثَةً قُبِلَ وَفِي الْجَوَاهِرِ نَحْوُهُ فَلْيُخَصَّصْ بِهِ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ وَفِيهَا أَيْضًا عَنِ الزَّبِيلِيِّ تُصَدِّقُ الصَّغِيرَةُ الْمُزَوَّجَةُ إِجْبَارًا يَمِينِهَا فِي جَهْلِهَا بِمَهْرٍ هَا. قَالَ الْغَزِّيُّ وَكَذَا التَّكْبِيرَةُ الْمُجْبَرَةُ إِنْ دَلَّ الْحَالُ عَلَى جَهْلِهَا وَهَذَا أَيْضًا يُؤَيِّدُ مَا فِي الْأَنْوَارِ قَالَ الْمُتَوَلِّيُّ وَيَجُوزُ بِذَلِكَ الْعَوَضُ فِي مُقَابَلَةِ الْإِبْرَاءِ هـ وَعَلَيْهِ فَيَمْلِكُ الدَّائِنُ الْعَوَضَ الْمَبْدُولَ لَهُ بِالْإِبْرَاءِ وَيَبْرَأُ الْمَدِينُ

الشَّخِطَيْنِ هـ سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافٍ مَا لَمْ يَخ) مُخْتَرَزُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَمِنْ الْمَجْهُولِ بِاطِلَ هـ ع ش.
 قَوْلُهُ: (لَوْ عَلِمَهُ) أَي: الدَّيْنُ هـ ع ش. قَوْلُهُ: (وَجْهَلٌ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ) أَي: بَأَنَّ كَانَ الدَّيْنُ وَاحِدًا وَلَكِنْ لَا يُعْلَمُ عَيْنُ الْمَدِينِ فَهُوَ جَهْلٌ وَمَا قَبْلَهُ إِنْهَامُ هـ رَشِيدِي وَقَوْلُهُ وَإِنَّمَا لَمْ يُشْتَرِطْ جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ لَوْ كَانَ الْإِبْرَاءُ تَمْلِيكًا لَشَرِطَ فِيهِ الْقَبُولُ هـ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَرْتَدَّ بَرْدُهُ) هُوَ الْأَصَحُّ فِي الرُّوضَةِ هـ س م.
 قَوْلُهُ: (فِي عَلَيْهِ) أَي: الدَّائِنِ هـ ع ش وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ فِي عَلَيْهِ أَيِ الْمَبْرَأِ مِنْهُ وَكَذَا الضَّمِيرُ فِي قَبُولِهِ هـ وَالظَّاهِرُ أَنَّ ضَمِيرَ قَبُولِهِ لِلْمَدِينِ. قَوْلُهُ: (أَدَوْنُ) أَي: مِنْ الْعِلْمِ هـ كُرْدِي أَيِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ تَنْظِيرُ سَمِ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ أَلَا تَرَى الْخُ فِي إِثْبَاتِهِ الْأَدَوْنَةَ نَظَرًا لِأَنَّ الْمُعَاطَاةَ تَكُونُ فِي الْقَبُولِ بَدُونِ إيجاب كَعَكْسِهِ هـ. قَوْلُهُ: (بَلْ بَاطِنًا) أَي: يُقْبَلُ بَاطِنًا. قَوْلُهُ: (لَكِنْ فِي الْأَنْوَارِ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا فِي الْأَنْوَارِ أَنَّهُ الْخُ هـ. قَوْلُهُ: (إِنْ بَاشَرَ سَبَبَ الدِّينِ) أَي: أَوْ رَوَّجَعَ فِيهِ كَمَهْرٍ الثَّيِّبِ سَمِ عَلَى مَنْهَجِ هـ ع ش. قَوْلُهُ: (لَمْ يُقْبَلْ) أَي: ظَاهِرًا هـ س م. قَوْلُهُ: (كَذِبِينَ وَرَثَةً الْخُ) أَي: بَأَنَّ ادَّعَى أَنَّهُ يَنْجَهْلُ قَدْرَ التَّرَكَّةِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ أَنِفًا فَلْيُرَاجَعْ هـ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَفِي الْجَوَاهِرِ نَحْوُهُ) أَي: مَا فِي الْأَنْوَارِ. قَوْلُهُ: (فَلْيُخَصَّصْ بِهِ) أَي: بِمَا فِي الْأَنْوَارِ وَالْجَوَاهِرِ. قَوْلُهُ: (وَفِيهَا) أَي: الْجَوَاهِرِ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا الْكَبِيرَةُ الْمُجْبَرَةُ) وَكَذَا غَيْرُهَا إِنْ لَمْ تَتَعَرَّضْ لِلْمَهْرِ فِي الْإِذْنِ وَلَا رَوَّجَعَتْ فِيهِ هـ ع ش. قَوْلُهُ: (عَلَى جَهْلِهَا) كَأَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يُعْلَمَ اسْتِثْنَاءُهَا هـ. سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَي: مَا فِي الْجَوَاهِرِ عَنِ الزَّبِيلِيِّ وَمَا قَالَ الْغَزِّيُّ. قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ بِذَلِكَ الْعَوَضُ) أَي: كَانَ يُعْطِيهِ ثَوْبًا مَثَلًا فِي مُقَابَلَةِ الْإِبْرَاءِ وَمِمَّا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ أَمَّا لَوْ أَغْطَاهُ بَعْضُ الدَّيْنِ عَلَى أَنْ يُبْرِّتَهُ مِنَ الْبَاقِي فَلَيْسَ مِنَ التَّعْوِضِ فِي شَيْءٍ بَلْ مَا قَبَضَهُ بَعْضُ حَقِّهِ وَالبَاقِي مَا عَدَاهُ ع ش.
 قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَي: مَا قَالَ الْمُتَوَلِّيُّ. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ فَيَمْلِكُ الدَّائِنُ) وَفِي ع ش بَعْدَ كَلَامِ مَا نَصَّهُ أَقُولُ يُنْكِرُ أَنْ يُصَوَّرَ مَا هُنَا بِمَا لَوْ وَقَعَ ذَلِكَ بِالْمَوَاطَاةِ مِنْهُمَا قَبْلَ الْعَقْدِ ثُمَّ دَفَعَ ذَلِكَ قَبْلَ الْبَرَاءَةِ أَوْ بَعْدَهَا قَلَّ

قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَرْتَدَّ بَرْدُهُ) هُوَ الْأَصَحُّ فِي الرُّوضَةِ. قَوْلُهُ: (أَلَا تَرَى الْخُ) فِي إِثْبَاتِهِ الْأَدَوْنَةَ نَظَرًا لِأَنَّ الْمُعَاطَاةَ تَكُونُ بِالْقَبُولِ بَدُونِ إيجاب كَعَكْسِهِ. قَوْلُهُ: (لَمْ يُقْبَلْ) أَي: ظَاهِرًا.

وَطَرِيقُ الْإِبْرَاءِ مِنَ الْمَجْهُولِ أَنْ يُبَيِّنَ لَهُ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنِ الدِّينِ كَأَلْفِ شَكٍّ هَلْ دَيْتُهُ يِلْغُهَا أَوْ يَنْقُصُ عَنْهَا وَإِذَا لَمْ تَبْلُغِ الْغِيَةَ الْمُغْتَابَ كَفَى فِيهَا النَّدَمُ وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُ. فَإِنْ بَلَغَتْهُ لَمْ

قَالَ ابْرَأْتُكَ عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي كَذَا كَانَ كَمَا لَوْ قَالَ صَالَحْتُكَ عَلَى أَنْ تُقَرِّ لِي عَلَى أَنَّ لَكَ عَلَيَّ كَذَا فَكَمَا قِيلَ فِي ذَلِكَ بِالْبُطْلَانِ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى الشَّرْطِ يُقَالُ هُنَا كَذَلِكَ لِاشْتِمَالِ الْبِرَاءَةِ عَلَى الشَّرْطِ فَلْيُرَاجِعْ أَه. عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ قَوْلُهُ وَيَبْرَأُ الْمَدِينُ وَعَلَيْهِ فَهَلْ هُوَ يَبْعُ فَيُجْرَى فِيهِ أَحْكَامُهُ أَوْ مَا حَقِيقَتُهُ وَهَلْ يَكْفِي التِّزَامُ الْعَوَضِ فِي الدِّمَةِ أَوْ لَا لِأَنَّهُ يَبْعُ ذَيْنِ بَدْنَيْنِ يَتَّبَعِي أَنْ يُحَرَّرَ ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ زِيَادٍ قَالَ يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ فِي مُقَابَلَةِ مَالٍ مُعَيَّنٍ أَوْ مَوْصُوفٍ فِي الدِّمَةِ وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ لَوْ قَالَ لِغَرِيمِهِ بَلَا خُصُومَةٍ ابْرَأْنِي مِنْ دَيْنِكَ عَلَى كَذَا فَابْرَأْهُ جَارٌ صَرَحَ بِذَلِكَ فِي الْأَثْوَارِ وَجَرَى عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ فِي قَوَاعِيدِهِ أَه أَنْتَهَتْ وَبِذَلِكَ عُلِمَ عَدَمُ تَعَيُّنِ مَا صَوَّرَهُ ع ش وَأَنَّهُ يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ فِيمَا لَوْ قَالَ ابْرَأْتُكَ عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي كَذَا. ه قَوْلُهُ: (وَطَرِيقُ الْإِبْرَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِذَا فِي الْمُنْفِي. ه قَوْلُهُ: (مِنَ الْمَجْهُولِ الْخ) ذَكَرَ حَجَّ فِي غَيْرِ التَّخْفَةِ أَنَّ عَدَمَ صِحَّةِ الْإِبْرَاءِ مِنَ الْمَجْهُولِ بِالنِّسْبَةِ لِلدُّنْيَا أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْآخِرَةِ فَيَصِحُّ لِأَنَّ الْمُبْرَأَ رَاضٍ بِذَلِكَ أَه. هَكَذَا رَأَيْتُهُ بِهَامِشٍ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعَصْرِ أَه ع ش. ه قَوْلُهُ: (وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُ) أَيِ: لِلْمُغْتَابِ كَانَ يَقُولُ اسْتَغْفِرُ اللَّهَ لِفُلَانٍ أَوْ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ فِي غِيَةِ الْبَالِغِ وَأَمَّا غِيَةُ الصَّبِيِّ فَهَلْ يُقَالُ فِيهَا بِمِثْلِ ذَلِكَ التَّفْصِيلِ وَهُوَ أَنَّهَا إِذَا بَلَغَتْهُ فَلَا بُدَّ مِنْ بُلُوغِهِ وَذِكْرُهَا لَهُ وَذِكْرُ مَنْ ذُكِرَتْ عَنْهُ أَيْضًا بَعْدَ الْبُلُوغِ لِأَنَّ بَرَاءَتَهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ أَوْ يَكْفِي مُجَرَّدُ الْإِسْتِغْفَارِ لَهُ حَالًا مُطْلَقًا لَتَعَدُّرِ الْإِسْتِحْلَالِ مِنْهُ الْأَنَّ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ. وقال سم على حَجَّ قَوْلُهُ وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُ أَيِ لَوْ بَلَغَتْهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ الْأَبْعَدُ تَعْيِينُهَا بِالشَّخْصِ أَطْلَقَ السُّيُوطِيُّ فِي فِتَاوَاهِ اغْتِيَابَ التَّعْيِينِ وَإِنْ لَمْ تَبْلُغِ الْمُغْتَابَ وَهُوَ مَمْنُوعٌ وَقَالَ فِيمَنْ خَانَ رَجُلًا فِي أَهْلِهِ بَرْنًا أَوْ غَيْرِهِ لَا تَصِحُّ التَّوْبَةُ مِنْهُ إِلَّا بِالشُّرُوطِ الْأَرْبَعَةِ وَمِنْهَا اسْتِحْلَالُهُ بَعْدَ أَنْ يُعَرِّفَهُ بِهِ بِعَيْنِهِ ثُمَّ لَهُ حَالَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ بِأَنْ أَكْرَهَهَا فَهَذَا كَمَا وَصَفْنَا وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ بِأَنْ تَكُونَ مُطَاوِعَةً فَهَذَا قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ سَاعٍ فِي إِزَالَةِ ضَرَرِهِ فِي الْآخِرَةِ بِضَرَرِ الْمَرْأَةِ فِي الدُّنْيَا وَالضَّرَرُ لَا يُزَالُ بِالضَّرَرِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَسُوعَ لَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِخْبَارَهُ بِهِ وَإِنْ أَدَّى إِلَى بَقَاءِ ضَرَرِهِ فِي الْآخِرَةِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عُذْرًا وَيُحْكَمُ بِصِحَّةِ تَوْبَتِهِ إِذَا عَلِمَ اللَّهُ مِنْهُ حُسْنَ النِّيَّةِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُكَلِّفَ الْإِخْبَارَ بِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَلَكِنْ يَذْكُرُ مَعَهُ مَا يَنْفِي الضَّرَرَ عَنْهَا بِأَنْ يَذْكُرَ أَنَّهُ أَكْرَهَهَا وَيَجُوزُ الْكَذِبُ بِمِثْلِ ذَلِكَ وَهَذَا فِي جَمْعٍ بَيْنَ الْمَضْلَحَتَيْنِ لَكِنْ الْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ أَظْهَرُ عِنْدِي وَلَوْ خَافَ مِنْ ذِكْرِ الضَّرَرِ عَلَى نَفْسِهِ دُونَ غَيْرِهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ عُذْرًا لِأَنَّ التَّخَلُّصَ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ بِضَرَرِ الدُّنْيَا مَطْلُوبٌ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ أَنَّهُ يُعَدَّرُ بِذَلِكَ وَيُرْجَى مِنْ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُرْضِيَ عَنْهُ خُصْمَهُ إِذَا عَلِمَ حُسْنَ نِيَّتِهِ وَلَوْ لَمْ يَرْضَ صَاحِبُ الْحَقِّ فِي الْغِيَةِ وَالزُّنَا وَنَحْوِهِمَا أَنَّهُ يَغْفُو إِلَّا بِبَذْلِ مَالٍ فَلَهُ بِذَلِكَ سَعْيًا فِي خُلَاصِ دِمَّتِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْغَزَالِيَّ قَالَ فِيمَنْ خَانَهُ فِي أَهْلِهِ أَوْ وَلَدِهِ أَوْ نَحْوِهِ لَا وَجْهَ لِلِاسْتِحْلَالِ وَالْإِظْهَارِ فَإِنَّهُ يَوْلَدُ فِتْنَةً وَغِيظًا بَلْ يَقْزَعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لِيَرْضِيَهُ عَنْهُ أَه بِاخْتِصَارِ أَه. أَقُولُ الْأَقْرَبُ مَا

ه قَوْلُهُ: (وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُ) أَيِ لَوْ بَلَغَتْهُ بَعْدَ ذَلِكَ.

يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ مِنْهَا إِلَّا بَعْدَ تَعْيِينِهَا بِالشَّخْصِ بَلْ وَتَعْيِينَ حَاضِرِهَا فِيمَا يَظْهَرُ إِنْ اخْتَلَفَ بِهِ الْغَرَضُ
وَلَوْ أَبْرَأَهُ مِنْ مُعَيَّنٍ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهُ فَبَانَ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ بَرِيٌّ (إِلَّا) الْإِبْرَاءُ (مِنْ إِبْلِ الدِّيَةِ) فَإِنَّهُ

اقتضاه كلام الغزالي حتى لو أكره المرأة على الزنا لا يسوغ له ذكر ذلك لزوجها إذا لم يتلعه من غيره لما
فيه من هتك عرضها وبقي ما لو اغتتاب ذمياً فهل يسوغ الدعاء له بالمغفرة ليتخلص هو من إثم الغيبة أو
لا ويكتفي بالتدبير لامتناع الدعاء بالمغفرة للكافر كل مُحْتَمَلٌ والأقرب أن يدعو له بمغفرة غير الشرك أو
كثرة المال ونحوه مع التدمر ووقع السؤال عما لو أتى بهيمة فهل يُخبر أهلها بذلك وإن كان فيه إظهار
لُفْجٍ ما صنع أم لا ويكتفي التدمر فيه نظر ولا يتعد الأول ويقارن ما لو أتى أهل غيره حيث امتنع الإخبار
بما وقع لأن في ذلك إضراراً للمرأة وأهلها فامتنع لذلك ولا كذلك البهيمه اهـ ع ش . قوله: (الآبَغْدُ
تَعْيِينِهَا الْخ) خلافاً للمعني حيث قال ولو استحل منه من غيبة اغتابها ولم يعيئها له فأحلها منها فهل يبرأ
منها أو لا وجهان أحدهما نعم والثاني لا وبهذا جزم المصنف في أدكاره وزعم الأذرعى أن الأصح
خلافه وهذا هو الظاهر انتهى وتقدم عن ع ش عن حج في غير التخفة ما يؤيده . قوله: (وتعيين
حاضرها) هذا مما لا محيص عنه ولو مات بعد أن بلغته قبل الإبراء منها لم يصح إبراء وارثه بخلافه في
المال م ر اه سم على حج اهـ ع ش . قوله: (وتعيين حاضرها) أي الشخص الحاضر عند الغيبة اهـ
كُزْدِي . قوله: (من معين) أي في الواقع اهـ ع ش .

قوله: (الآبَغْدُ تَعْيِينِهَا بِالشَّخْصِ) أطلق السيوطي في فتاويه اختيار التعيين وإن لم يبلغ المُعْتَابُ وهو
ممنوع وقال فيمن خان رجلاً في أهله بزناً أو غيره لا تصح التوبة منه إلا بالشروط الأربع ومنها
استحلاله بعد أن يعرف به بعينه ثم له حالان أحدهما: أن لا يكون على المرأة في ذلك ضرر بأن أكرهها
فهذا كما وصفنا والثاني: أن يكون عليها في ذلك ضرر بأن تكون مطاوعة فهذا قد يتوقف فيه من حيث
إنه ساع في إزالة ضرره في الآخرة بضرر المرأة في الدنيا والضرر لا يزال بالضرر فيحتمل أن لا يسوغ له
في هذه الحالة إخباره به وإن أدى إلى بقاء ضرره في الآخرة ويحتمل أن يكون ذلك عذراً ويحكم
بصحته تويته إذا علم الله منه حسن التوبة ويحتمل أن يكلف الإخبار به في هذه الحالة ولكن يذكر معه ما
ينفي الضرر عنها بأن يذكر أنه أكرهها ويجوز الكذب بمثل ذلك وهذا فيه جمع بين المصلحتين لكن
الإحتمال الأول أظهر عندي ولو خاف من ذكر ذلك الضرر على نفسه دون غيره فالظاهر أن ذلك لا
يكون عذراً لأن التخلص من عذاب الآخرة بضرر الدنيا مطلوب ويحتمل أن يقال أنه يُعذر بذلك
ويُرجى من فضل الله تعالى أنه يرضى عنه خصمه إذا علم حسن نيته ولو لم يرض صاحب الحق في
الغيبه والزنا ونحوهما أنه يغفو إلا ببذل مال فله بذلك سعيًا في خلاص ذمته ثم رأيت الغزالي قال فيمن
خانه في أهله أو وليه أو نحوه لا وجه للإستحلال والإظهار فإنه يؤلّد فتنة وعيظاً بل يفزع إلى الله تعالى
ليرضيه عنه اهـ . باختصار . قوله: (بل وتعيين حاضرها) هذا مما لا محيص عنه ولو مات بعد أن بلغته
قبل الإبراء منها لم يصح إبراء وارثه بخلافه في المال . م ر .

صحيح مع الجهل بصفتها لأنهم اغتفروا ذلك في إثباتها في ذمة الجاني فكذا هنا وإلا لتعذر الإبراء منها بخلاف غيرها لإمكان معرفته بالبحث عنه (ويصح ضمائها في الأصح) كالإبراء للعلم بسنّها وعدّها ويرجع في صفتها لغالب إيل البلد (ولو قال ضمنت مالك على زيد) أو أبرأتك أو نذرت لك مثلاً وكذا أحلتك كما هو ظاهر (من درهم إلى عشرة فلا يصح صحته) لانتفاء الغرر بذكر الغاية (و) الأصح (أنه يكون ضامناً لعشرة) ومبرئاً منها وناذراً لها إذ خالاً للغايين (قلت الأصح) أنه يكون ضامناً (لتسعة) ومبرئاً منها وناذراً لها (والله أعلم) إذ خالاً للأول فقط لأنه مبدأ الالتزام ولترتب صحة ما بعده عليه بل قيل لثمانية إخراجاً لهما لأنه اليقين فإن قلت: مما يضعف هذين ويرجح الأول قولهم إذا كانت الغاية من جنس المفعلة دخلت قلت هذا في غير ما نحن فيه لأنه في الأمور الاعتبارية وما نحن فيه في الأمور الالتزامية وهي محتاط لها ويأتي ذلك في الإقرار كما سيذكره ويأتي ثم زيادة على ما هنا ولو لقن صيغة نحو إبراء ثم

قوله: (هنا) أي الإبراء. قوله: (وإلا لتعذر إلخ) هذا التعليل محل تأمل ولذا حذفه المصنف واقتصر على ما قبله.

قوله (ش): (في الأصح) وعليه يرجع ضامتها بالإذن إذا غرمها بمثلها لا قيمتها كالقرض كما جزم به ابن المقري ولا يصح ضمان الدية عن العاقلة قبل الحلول ولو ضمن عنه ذكاته أو كفارته صح كدين الآدمي ويعتبر الإذن عند الأداء إن ضمن عن حي فإن ضمن عن ميت لم يتوقف الأداء على إذن كما ذكره الزايعي في باب الوصية نهاية ومغني وقولهما ولو ضمن إلخ مر مثله في الشرح قبيل قول المصنف وصح القديم ضمان ما سيجب. قوله: (وكذا أحلتك إلخ) وانظر ما حكم بقية التصرفات فيه نظراً ولا يتعد إلحاقها بما ذكر لأنه حيث حمل المجهول على جملة ما قبل الغاية كان كالمعبر اهـ ش أقول قد أشار إليه الشارح في التنبيه السابق وكذا هنا كالتنبيه بقوله مثلاً. قوله: (وناذراً لها) أي ومحياناً بها. قوله: (لغايين) أي: للطرفين ففيه تغليب. قوله: (هذين) أي: الضمان لتسعة والضمان لثمانية. وقوله: (الأول) أي: الضمان لعشرة. قوله: (في غير ما نحن فيه) تأمل فيه اهـ سم. قوله: (لأنه في الأمور الاختيارية إلخ) نازع الشهاب ابن قاسم في هذه التفارقة وقال إنها لا مستند لها اهـ رشدي.

قوله: (الاختيارية) كغسل اليدين اهـ ش. قوله: (ويأتي ذلك) أي: الخلاف المذكور (في الإقرار) أي: بأن يزيد عليه من درهم إلى عشرة. قوله: (ويأتي ثم) أي: في باب الإقرار. قوله: (ولو لقن إلخ) بناءً للمفعول. قوله: (نحو إبراء) أي: كالإقرار والهبة وغيرهما من الحل والعقد.

قوله (نفسه): (ويصح ضمائها إلخ) قال في الروض ويرجع أي ضامتها إن ضمنها بالإذن وغرمها بمثلها لا القيمة أي كما في القراض اهـ. قال في شرحه وقيل بالعكس والتصريح بالترجيح من زيادته. قوله: (في غير ما نحن فيه) تأمل فيه وقوله (لأنه في الأمور) ولا يخفى أن هذه التفارقة لا سند لها إلا مجرد ما وقع في خاطره بلا مراجعة.

قال جهلت مذلولها وأمكن عادة خفاء ذلك عليه قيل وإلا فلا كما يأتي في النذر.
 (فرغ) مات مدثر فسأل وارثه دائئته أن يُعْرِثَهُ ويكون ضامناً لما عليه فأبرأه على ظن صحة
 الضمان وأن الدين انتقل إلى ذمة الضامن لم يصح الإبراء لأنه بناء على ظن انتقاله للضامن
 ولم ينتقل إليه لأن الضمان بشرط براءة الأصيل باطل ودليل بطلان الإبراء قول الأم وتبعوه لو
 صالحه من ألف على خمسمائة صلح إنكار ثم أبرأه من خمسمائة ظاناً صحة الصلح لم يصح
 الإبراء عن الخمسمائة التي أبرأ منها وقولهم لو أتى المكاتب لسيده بالثجوم فأخذها منه وقال
 له اذهب فانت حر ثم خرج المال مستحقاً بأن عدم عتقه لأنه إنما أعتقه بظن سلامة العوض
 وقولهم لو أتى بالبيع المشروط في بيع على ظن صحة الشرط بطل أو مع علمه بفساده صح
 ولا ينافيه صحة الرهن بظن الوجوب لما مر في المناهي ولما ذكر البلقيني ذلك. قال وهذا

□ قوله: (فرغ مات مدثر إلخ) جميع ما ذكره في هذا الفرع تبعه فيه م ر في شرحه اه سم. □ قوله: (لأن
 الضمان بشرط براءة الأصيل إلخ) يؤخذ من تعليله أن الكلام مفروض في نحو قوله ضمنت ما عليه
 بشرط إبرائه بخلاف نحو أبرأه وأنا ضامن لما عليه إذ ليس فيه تقييد الضمان بالبراءة فلي تأمل اه سيد عمر
 أقول في كل من الأخذ والمأخوذ نظر ظاهر بل مخالف لمفاد كلام الشارح كما يظهر بأدنى تأمل.
 □ قوله: (وقولهم لو أتى المكاتب إلخ) ثم قوله وقولهم لو أتى بالبيع إلخ عطف على قول الأم.
 □ قوله: (فانت حر) ظاهره وإن قصد به الإنشاء فراجع اه سم. أقول التعليل الآتي وما بعده كالصريح
 في ذلك. □ قوله: (بطل) أي البيع المشروط. □ قوله: (أو مع علمه إلخ) عطف على قوله على ظن إلخ.
 □ قوله: (بفساده) أي الشرط. □ قوله: (ولا ينافيه) أي قولهم لو أتى بالبيع المشروط إلخ وكذا الإشارة في
 قوله ذلك وقوله وهذا وقوله نحو ذلك وقوله لذلك. □ قوله: (لما مر إلخ) أي من قوله م ر لوجود مقتضيه
 اه. والمراد بمقتضيه وجود الدين اه ع ش. □ قوله: (قال وهذا إلخ) جواب لما.

□ قوله: (فرغ مات مدثر إلخ) جميع ما ذكره في هذا الفرع تبعه فيه م ر في شرحه (مسألة): في فتاوى
 السيوطي رجل نزل لآخر عن إقطاع والتزم له أنه إذا صار اسمه في الديوان أعطاه بعضها وأبرأه من
 الباقي فهل يصح هذا الالتزام إن كان بطريق التذر كما هو العادة الآن فالذي يظهر لي أنه لا تصح البراءة
 ولو تراضيا لأن التذر لا تصح البراءة منه لما فيه من حق الله تعالى كالزكاة والكفارة ويحتمل الصحة
 لأن الحق فيه لمعين بخلاف سائر التذورات والزكاة والكفارة والأول أظهر كما لو انحصرت صفة
 الاستحقاق في معين فإنه لا تصح البراءة منه وأما إن كان هذا الالتزام لا بطريق التذر بل في مقابلة
 التزول وقلنا بصحة ذلك كما استنبطه الشبكي من خلع الأجنبي فإن البراءة منه تصح كمال الخلع اه.
 وسيتأتي في باب التذر جزم الشارح بصحة إبراء المنذور له التاذر مما في ذمته حيث سأل له المطالبة به
 وفي باب (قسم الصدقات) عدم صحة إبراء المستحق المنحصر في ثلاثة فأقل وقت لوجوب لأن الزكاة
 يغلب عليها التعبد. □ قوله: (فانت حر) ظاهره وإن قصد به الإنشاء فراجع اه.

يُدُلُّ عَلَى أَنَّ بَاني الْأَمْرِ فِي نَحْوِ ذَلِكَ عَلَى مَا اعْتَقَدَهُ مُخَالِفًا لِمَا فِي الْبَاطِنِ لَا يُؤْخِذُ بِهِ وَتَزْيِيفُ الْإِمَامِ لِقَوْلِ الْقَاضِي الْمَوَافِقِ لِذَلِكَ مُزَيِّفٌ أَه. وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ فِي نَحْوِ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي تَصْدِيقِهِ مِنْ قَرِينَةٍ تَقْضِي بِصِدْقِ مَا ادَّعَاهُ مِنَ الظَّنِّ وَوَقَعَ لَجَمْعِ مُفْتَيْنٍ وَغَيْرِهِمْ اعْتِمَادُ خِلَافٍ بَعْضُ مَا قَرَّرْنَاهُ فَاحْذَرَهُ وَلَوْ أَبْرَاهُ فِي الدُّنْيَا دُونَ الْآخِرَةِ بَرَى فِيهِمَا لِأَنَّ أَحْكَامَ الْآخِرَةِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الدُّنْيَا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مِثْلَهُ عَكْسُهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ إِبرَاءٌ مُعَلَّقٌ لَكِنْ مَرَّةً صِحَّةُ تَعْلِيلِهِ بِالْمَوْتِ فَيُنْفِكُنْ أَنْ يُقَالَ هَذَا مِثْلُهُ وَلَوْ قَالَ أَبْرَأْتُكَ مِمَّا لِي عَلَيْكَ وَلَهُ عَلَيْهِ ذَيْنِ أَصْلِي وَذَيْنِ ضَمَانٍ بَرَى مِنْهُمَا.

(فصلٌ في قسم الضمان الثاني)

وهو كفالة البدن وفيها خلاف أصله قول الشافعي رحمته الله إنها ضعيفة (والمذهب) منه (صحة كفالة البدن) وهي التزام إحضار المكفول أو جزء منه شائع كعشره أو ما لا بقاء بدونه كروحه أو رأسه أو قلبه إلى المكفول له لإطباقي الناس عليها ومسيس الحاجة إليها ومعنى ذلك أنها

قوله: (مُخَالِفًا لِلْخ) حال من ما اعتقده. قوله: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ لِلْخ) مُعْتَمَدٌ أَه ع ش وقال السيّد عُمَرُ قَدْ يُفَرِّقُ بَأنَّهُ إِذَا اسْقَطَ الدِّينَ فِي الدُّنْيَا لَزِمَ اسْقَاطُهُ فِي الْآخِرَةِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُطَالَبُ فِيهَا بِمَا اسْتَحَقَّهُ فِي الدُّنْيَا وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ لِأَنَّ أَحْكَامَ الْخِ بِخِلَافِ الْعَكْسِ فَإِنَّ مَعْنَاهُ اسْقَاطُكَ مِنْكَ الْمَطْلَبَةَ فِي الْآخِرَةِ إِنْ مِتَّ مِنْ غَيْرِ وِفَاءٍ وَأَمَّا فِي الدُّنْيَا فَلَا اسْقَاطُ الْمَطْلَبَةِ عَنْكَ بَلْ أَنَا مُطَالِبٌ لَكَ فِيهَا وَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّعْلِيلَ وَالِاتِّصَارَ فِي التَّصْوِيرِ مُشْعِرٌ أَنَّ بِالْفَرْقِ فِي نَظَرِهِمْ أَيِ إِشْعَارٍ فَتَأَمَّلْهُ بَعَيْنِ الْإِنْصَافِ مُتَّجِبًا لِلِإِعْتِسَافِ أَه. قوله: (لَكِنْ مَرَّةً لِلْخ) أَيِ فِي شَرْحِ الْإِبرَاءِ لِلْخ. قوله: (فَيُنْفِكُنْ أَنْ يُقَالَ لِلْخ) وَهُوَ الظَّاهِرُ كَمَا مَرَّ عَنْ السَّيِّدِ عُمَرُ خِلَافًا لِمَا مَرَّ عَنْ ع ش. قوله: (بَرَى مِنْهُمَا) أَيِ قُلُوْ قَالَ أَرَدْتُ الْإِبرَاءَ مِنْ ذَيْنِ الضَّمَانِ دُونَ الثَّمَنِ لَمْ يَقْبَلْ ظَاهِرًا مَا لَمْ تَدُلَّ قَرِينَةٌ عَلَى ذَلِكَ أَه ع ش.

فصل في كفالة البدن

قوله: (فِي قِسْمِ الضَّمَانِ لِلْخ) أَيِ: وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ كَكُونُهُ يَغْرُمُ أَوَّلًا أَه ع ش ثُمَّ قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ إِلَى قَوْلِ الْمُتَنَبِّئِ بَدَنُ الْخِ فِي النِّهَايَةِ. قوله: (الثَّانِي) نَعَتْ لِلْمُضَافِ. قوله: (وَهُوَ كِفَالَةُ الْبَدَنِ) وَاسْمُهُ أَيْضًا كِفَالَةُ الرَّجُلِ أَه. مُعْنِي. قوله: (أَصْلُهُ) أَيِ الْخِلَافِ وَكَذَا ضَمِيرُ مِنْهُ أَه ع ش. قوله: (قَوْلُ الشَّافِعِيِّ) خَبَرٌ أَصْلُهُ. وقوله: (أَنَّهُ) أَيِ كِفَالَةُ الْبَدَنِ (ضَعِيفَةٌ) مَقُولُ الْقَوْلِ. قوله: (أَوْ مَا لَا بَقَاءَ لِلْخ) عَطَفَ عَلَى الْمَكْفُولِ وَلَوْ حَذَفَ لَفُظَةُ مَا عَطَفًا عَلَى شَائِعٍ لَكَانَ أَوَّلَى. قوله: (كَرَوَاجُهُ لِلْخ) أَيِ حَيْثُ كَانَ الْمُتَكَفِّلُ بِجُزْئِهِ حَيًّا نِهَايَةً. قوله: (أَوْ قَلْبِهِ) أَوْ كَبِدِهِ أَوْ دِمَاعِهِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَه س م. قوله: (لِلْإِطْبَاقِ النَّاسِ لِلْخ) تَعْلِيلٌ لِلْمَتَنِ. قوله: (وَمَعْنَى ذَلِكَ لِلْخ) هَذَا جَوَابٌ عَنْ جِهَةِ الْمَذْهَبِ عَمَّا يورِدُهُ عَلَيْهِ مُقَابِلُهُ مِنْ

فصل

قوله: (أَوْ قَلْبِهِ) أَوْ كَبِدِهِ أَوْ دِمَاعِهِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ.

ضعيفة من جهة القياس لأنَّ الحُرَّ لا يُدْخِلُهُ تَحْتَ الْيَدِ وَيُشْتَرَطُ تَعْيِينُهُ فَلَا يَصِحُّ كَقَوْلِكَ بَدَنَ أَحَدٍ هَذَيْنِ (فَإِنْ كَفَلَ) بَفَتْحِ الْفَاءِ أَفْصَحُ مِنْ كَسْرِهَا (بَدَنَ) عَدَاهُ كَغَيْرِهِ بِنَفْسِهِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى ضَمِنَ لَكُنْ قِيلَ أَثِمَّةُ اللَّغَةِ لَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ إِلَّا مُتَعَدِّيًا بِالْبَاءِ اهـ. وَلَعَلَّهُ لِيَكُونَ الْأَفْصَحُ أَمَّا كَفَلَ بِمَعْنَى عَالَ كَمَا فِي الْآيَةِ فَمُتَعَدِّ بِنَفْسِهِ دَائِمًا أَيْ وَمَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ الْغَامِذِيَةِ الْآتِي بِالْبَاءِ فِيهِ زَائِدَةٌ تَأْكِيدًا (مَنْ عَلَيْهِ مَالٌ) أَوْ عِنْدَهُ مَالٌ وَلَوْ أَمَانَةً (لَمْ يُشْتَرَطِ الْعِلْمُ بِقَدْرِهِ) لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ لَا يَغْرُمُهُ

قَوْلِ الشَّافِعِيِّ الْمَذْكُورِ اهـ رَشِيدِي. ٥. قَوْلُهُ: (قِيلَ أَثِمَّةُ اللَّغَةِ الْإِلَخ) عِبَارَةُ الْمُخْتَارِ وَالْكَفِيلِ الضَّامِنِ وَقَدْ كَفَلَ بِهِ يَكْفُلُ بِالضَّمِّ كَفَالَةً وَكَفَلَ عَنْهُ بِالْمَالِ لِغَيْرِهِ وَأَكْفَلَهُ الْمَالَ ضَمَّنَهُ إِيَّاهُ وَكَفَلَهُ إِيَّاهُ بِالْتَّخْفِيفِ فَكَفَلَ هُوَ بِهِ مِنْ بَابِ نَصَرَ وَدَخَلَ وَكَفَلَهُ إِيَّاهُ تَخْفِيلًا مِثْلُهُ وَتَكْفُلُ بِدَيْنِهِ وَالْكَافِلُ الَّذِي يَكْفُلُ إِنْسَانًا يَعْوَلُهُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران: ٣٧] اهـ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (لَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ) أَيْ كَفَلَ بِمَعْنَى ضَمِنَ اهـ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيْ كَلَامُ الْقِيلِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَعَلَّهُ لِيَكُونَ الْإِلَخ) أَيْ مَا فَعَلَهُ أَثِمَّةُ اللَّغَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (أَمَّا كَفَلَ الْإِلَخ) عَدِيلُهُ مَا تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى ضَمِنَ الْإِلَخ. ٥. قَوْلُهُ: (وَمَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ الْغَامِذِيَةِ الْإِلَخ) الْوَارِدُ فِي حَدِيثِهَا كَمَا سَيَأْتِي تَكْفُلُ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ عِنْدَهُ مَالٌ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَوْلُهُ كَأَصْلِهِ مَنْ عَلَيْهِ مَالٌ يُوْهِمُ أَنَّ الْكِفَالَةَ لَا تَصِحُّ بِدَيْنٍ مَنْ عِنْدَهُ مَالٌ لِغَيْرِهِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ تَصِحُّ وَإِنْ كَانَ الْمَالُ أَمَانَةً كَوَدِيعَةٍ لِأَنَّ الْحُضُورَ مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهِ فَيَشْمَلُهُ الضَّابِطُ الْآتِي ثُمَّ قَالَ تَنْبِيهُ الضَّابِطِ لِصِحَّةِ الْكِفَالَةِ وَقَوْعُهَا بِإِذْنِ الْمَكْفُولِ مَعَ مَعْرِفَةِ الْكَفِيلِ لَهُ بِدَيْنٍ مَنْ لَزِمَهُ إِجَابَةً إِلَى مَجْلِسِ الْحُكْمِ أَوْ اسْتَحَقَّ إِخْضَارُهُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْإِسْتِعْدَاءِ لِلْحَقِّ كَالْكَفَالَةِ بِدَيْنِ امْرَأَةٍ يَدَّعِي رَجُلٌ زَوْجِيَّتَهَا لِأَنَّ الْحُضُورَ مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهَا أَوْ بِدَيْنِ رَجُلٍ تَدَّعِي امْرَأَةٌ زَوْجِيَّتَهُ أَوْ بِدَيْنِ امْرَأَةٍ لِمَنْ ثَبَتَ زَوْجِيَّتُهُ وَكَذَا عَكْسُهُ كَمَا بَحَثْنَا شَيْخُنَا وَكَأَنَّهُ يَكُونُ الزَّوْجُ مَوْلِيًا اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَمَانَةً) قَدْ يُخَالَفُ هَذَا مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مِمَّا يَصِحُّ ضَمَانُهُ إِذَا الْأَمَانَةُ لَا يَصِحُّ ضَمَانُهَا وَبُجَابُ بَأَنَّهُ فِيمَا يَأْتِي لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى مَا ذُكِرَ بَلْ ذُكِرَ بَعْدَهُ صِحَّةُ كِفَالَةٍ مَنْ عَلَيْهِ عُقُوبَةٌ لِأَدَمِيٍّ وَالْحَقُّ بِهِ مَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ لِأَدَمِيٍّ يَسْتَحَقُّ بِسَبَبِهِ حُضُورَهُ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ إِذَا طُلِبَ لَهُ وَمِنْهُ الْوَدِيعُ وَالْأَجِيرُ وَنَحْوُهُمَا فَإِنَّهُمْ إِذَا طُلِبُوا وَجَبَ عَلَيْهِمُ الْحُضُورُ لَكِنْ قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي الْوَدِيعِ فَإِنَّ اللَّازِمَ لَهُ التَّخْلِيَةُ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحُضُورُ لِمَجْلِسِ الْحُكْمِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ قَدْ يَطْرَأُ عَلَيْهِ مَا يوجبُ حُضُورَهُ مَجْلِسِ الْحُكْمِ كَمَا لَوْ ادَّعَى ضِيَاعَ الْعَيْنِ فَطُلِبَ مَالُكُهَا حُضُورَهُ اهـ ع ش عِبَارَةٌ سَمَّ قَوْلُهُ وَلَوْ أَمَانَةً بِهِ مَعَ الْفَرْعِ الْآتِي آخِرَ الْفَضْلِ يُعْلَمُ أَنَّ الْأَمَانَةَ لَا يَصِحُّ ضَمَانُهَا وَيَصِحُّ التَّكْفُلُ بَيَانٍ مَنْ هِيَ عِنْدَهُ اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَغْرُمُهُ) أَيْ لَا يُطْلَبُ بِالْغَرَمِ فَلَا يُنَافِي

٥. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ بِمَعْنَى ضَمِنَ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ كَوْنَهُ بِهَذَا الْمَعْنَى يَقْتَضِي تَعْدِيَّتَهُ بِنَفْسِهِ وَقَضِيَّةُ شَرْحِ الرُّوضِ عَكْسُهُ فَإِنَّهُ قَالَ فَإِنْ قُلْتَ كَفَلَ مُتَعَدِّ بِنَفْسِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران: ٣٧] فَلِمَ عَدَاهُ الْمُصَنِّفُ بَغَيْرِهِ قُلْتَ ذَاكَ بِمَعْنَى عَالَ وَمَا هُنَا بِمَعْنَى ضَمِنَ وَالتَّزَمُّ وَاسْتِعْمَالُ كَثِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ لَهُ مُتَعَدِّيًا بِنَفْسِهِ يُؤَوَّلُ فَإِنَّ صَاحِبِي الصُّحُوحِ وَالْقَامُوسِ وَغَيْرَهُمَا مِنْ أَثِمَّةِ اللَّغَةِ لَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ إِلَّا مُتَعَدِّيًا بِغَيْرِهِ اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَمَانَةً) بِهِ مَعَ الْفَرْعِ الْآتِي آخِرَ الْفَضْلِ يُعْلَمُ أَنَّ الْأَمَانَةَ لَا يَصِحُّ ضَمَانُهَا وَيَصِحُّ التَّكْفُلُ بِدَيْنٍ مَنْ هِيَ عِنْدَهُ.

(وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ) أَيِ مَا عَلَى الْمَكْفُولِ (مِمَّا يَصِحُّ ضَمَانُهُ) فَلَا تَصِحُّ بَيِّنَاتُ مُكَاتِبِ بِالْجُحُومِ أَمَّا

مَا سَيَأْتِي لِلشَّارِحِ مَرَّاتُهُ لَوْ امْتَنَعَ حَبْسُ مَا لَمْ يُؤَدِّ الْمَالَ لِأَنَّ التَّادِيَةَ تَبْرُعُ مِنْهُ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ حَضَرَ الْمَكْفُولُ أَوْ تَعَدَّرَ حُضُورُهُ اسْتَرَدَّ مَا غَرَمَهُ اهـ ع ش .

﴿قَوْلُ (سَيِّدٍ): (وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ إِنْخِ)﴾ عِبَارَةُ الْعُبَابِ تَصِحُّ الْكَفَالَةُ بَيِّنَاتٍ مُعَيَّنٍ عَلَيْهِ مَا يَصِحُّ ضَمَانُهُ انْتَهَى قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَيَصِحُّ أَيْضًا بَيِّنَاتٍ مِّنْ عِنْدِهِ مَا لِيْغِيْرِهِ وَلَوْ أَمَانَةُ كَوْدِيْعَةٍ وَرَهْنٌ كَمَا فِي عُمْدَةِ السَّرَاجِ لِابْنِ الْمُطَّلِقِ وَحَذَفَهُ كَالرَّوْضِ وَأَضْلَاهُ لِمَا هُوَ وَاضِحٌ أَنَّ ضَمَانَ هَذَا لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ كَوْنُهُ يَصِحُّ ضَمَانُهُ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ مَن تَحْتَ يَدِهِ اخْتِصَاصَاتٌ نَجِسَةٌ يَصِحُّ التَّكْفِيلُ بِبَيِّنَاتِهِ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُمْ اسْتَحَقَّ إِحْضَارُهُ انْتَهَى اهـ س م . ﴿قَوْلُهُ: (أَيِ مَا عَلَى الْمَكْفُولِ)﴾ عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ أَيِ الْمَالِ الْمَكْفُولِ بِسَبَبِهِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَرَّاتُهُ الْمَالُ أَيِ الَّذِي عَلَيْهِ بِصِفَةِ كَوْنِهِ دَيْنًا أَوْ عِنْدَهُ وَهُوَ عَيْنٌ اهـ وَعِبَارَةُ الرَّشِيْدِيِّ قَوْلُهُ مَرَّاتُهُ الْمَالُ إِنْخِ عِبَارَةُ التَّخْفَةِ أَيِ مَا عَلَى الْمَكْفُولِ انْتَهَتْ فَأَخْرَجَ بِذَلِكَ مَا عِنْدَهُ مِنَ الْعَيْنِ فَتَلَخَّصَ أَنَّهُ إِنْ كَفَّلَهُ بِسَبَبٍ عَيْنٍ عِنْدَهُ صَحَّ وَإِنْ كَانَتْ أَمَانَةً وَإِنْ كَفَّلَهُ بِسَبَبٍ دَيْنٍ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَصِحُّ ضَمَانُهُ اهـ .

﴿قَوْلُهُ: (بِالْجُحُومِ)﴾ أَخْرَجَ دِيُونَ الْمُعَامَلَةِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ صِحَّةِ ضَمَانِهَا لِغَيْرِ السَّيِّدِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَصِحَّ التَّكْفِيلُ بِهِ لِغَيْرِ السَّيِّدِ بِخِلَافِ السَّيِّدِ وَإِنْ اسْتَحَقَّ إِحْضَارُهُ مَجْلِسِ الْحُكْمِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيُرَاجَعِ اهـ س م .

﴿قَوْلُ (السَّيِّدِ): (وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مِمَّا يَصِحُّ ضَمَانُهُ)﴾ عِبَارَةُ الْعُبَابِ تَصِحُّ الْكَفَالَةُ بَيِّنَاتٍ مُعَيَّنٍ عَلَيْهِ مَا يَصِحُّ ضَمَانُهُ اهـ . قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَيَصِحُّ أَيْضًا بَيِّنَاتٍ مِّنْ عِنْدِهِ مَا لِيْغِيْرِهِ وَلَوْ أَمَانَةُ كَوْدِيْعَةٍ وَرَهْنٌ كَمَا فِي عُمْدَةِ السَّرَاجِ لِابْنِ الْمُطَّلِقِ وَحَذَفَهُ كَالرَّوْضِ وَأَضْلَاهُ لِمَا هُوَ وَاضِحٌ أَنَّ ضَمَانَ هَذَا لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ كَوْنُهُ يَصِحُّ ضَمَانُهُ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ مَن تَحْتَ يَدِهِ اخْتِصَاصَاتٌ نَجِسَةٌ يَصِحُّ التَّكْفِيلُ بِبَيِّنَاتِهِ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُمْ اسْتَحَقَّ إِحْضَارُهُ وَبِهَذَا الَّذِي ذَكَرْتُهُ يُعْلَمُ رَدُّ قَوْلِ شَيْخِنَا وَقَوْلُهُ أَيِ الرَّوْضِ كَأَضْلَاهُ مِّنْ عَلَيْهِ مَا لِيُوهِمُ أَنَّ الْكَفَالَةَ لَا تَصِحُّ بَيِّنَاتٍ مِّنْ عِنْدِهِ مَا لِيْغِيْرِهِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ يَصِحُّ وَإِنْ كَانَ الْمَالُ أَمَانَةً كَوْدِيْعَةٍ كَمَا شَمِلَهُ قَوْلُهُ فِيمَا يَأْتِي أَوْ اسْتَحَقَّ إِحْضَارُهُ اهـ . وَذَلِكَ لِأَنَّ حَذْفَهُ لَيْسَ إِلَّا لِيَكُونَ لَوْ ذِكْرٌ لَّا وَهَمَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ التَّكْفِيلِ بَيِّنَاتٍ الْوَدِيْعَةِ مَا لَا يَصِحُّ ضَمَانُهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الَّذِي يَنْتَجِ عَنْهُ صِحَّةُ التَّكْفِيلِ بِبَيِّنَاتِهِ وَإِنْ كَانَتْ الْوَدِيْعَةُ اخْتِصَاصًا كَمَا تَقَرَّرَ فَتَأَمَّلْهُ اهـ . وَأَقُولُ عِنْدِي أَنَّ رَدَّهُ عَلَى الشَّيْخِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ لِأَنَّ مَا أَدْعَاهُ الشَّيْخُ مِنْ إِيْهَامِ الْعِبَارَةِ مَا ذَكَرَ مِمَّا لَا شُبْهَةَ فِيهِ وَأَمَّا مَا أوردَهُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ وَذَلِكَ لِأَنَّ حَذْفَهُ إِنْخِ فَمَعِ كَوْنُهُ لَا يَدْفَعُ إِيْهَامَ الْعِبَارَةِ مَا ذَكَرَ لَا يَرُدُّ عَلَى الشَّيْخِ إِذْ لَمْ يَغْتَرِضْ بِأَنَّهُ كَانَ يَنْتَبِغِي الْإِقْتِصَارُ عَلَى ذِكْرِ التَّكْفِيلِ بِمَنْ عِنْدَهُ مَا بَلِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودُهُ الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّهُ كَانَ يَنْتَبِغِي ذِكْرُهُ وَذَلِكَ صَادِقٌ بِذِكْرِهِ فِي ضَمَنِ ذِكْرِ التَّكْفِيلِ بِمَنْ عِنْدَهُ حَقٌّ أَعْمٌ مِنَ الْمَالِ وَالْإِقْتِصَاصِ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ الْإِعْتِرَاضَ بِذَلِكَ لَا يَرُدُّ عَلَى الْجِنَهِاجِ لِأَنَّ قَوْلَهُ فَإِنْ كَفَّلَ إِنْخِ يُفْهَمُ عَدَمُ الْإِنْحِصَارِ فِي التَّكْفِيلِ بِمَنْ عِنْدَهُ مَا فَلْيَتَأَمَّلْ . ﴿قَوْلُهُ: (مُكَاتِبِ بِالْجُحُومِ)﴾ أَخْرَجَ دِيُونَ الْمُعَامَلَةِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ صِحَّةِ ضَمَانِهَا لِغَيْرِ السَّيِّدِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَصِحَّ التَّكْفِيلُ بِهِ لِغَيْرِ السَّيِّدِ بِخِلَافِ السَّيِّدِ وَإِنْ اسْتَحَقَّ إِحْضَارُهُ مَجْلِسِ الْحُكْمِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيُرَاجَعِ .

غَيْرُهَا فِيهِ مَا مَرَّ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَكَوْنُهُ لَا زِمًا وَلَا بَيِّنَةً مَنْ عَلَيْهِ نَحْوُ زَكَاةٍ كَذَا أَطْلَقَهُ الْمَأُورِدِيُّ وَمَحَلُّهُ إِنْ تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ فِي الذِّمَّةِ أَوْ تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ وَتَمَكَّنَ مِنْهَا لِصِحَّةِ ضَمَانِ الْأُولَى وَمِثْلُهَا الْكَفَّارَةُ وَضَمَانُ رَدِّ الثَّانِيَةِ. (وَالْمَذْهَبُ صِحَّتُهَا بَيِّنَةً) كُلُّ مَنْ اسْتَحَقَّ حُضُورَهُ مَجْلِسَ الْحُكْمِ عِنْدَ الطَّلَبِ لِحَقِّ آدَمِيٍّ كَكَفِيلٍ وَأَجِيرٍ وَقَنْ أَيْقٍ لِمَوْلَاهُ وَامْرَأَةٍ لِمَنْ يَدْعِي نِكَاحَهَا لِثَبَّتِهِ أَوْ لِمَنْ أَثْبَتَ نِكَاحَهَا لِيُسَلِّمَهَا لَهُ وَكَذَا عَكْسُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.....

☐ قَوْلُهُ: (وَغَيْرُهَا) أَيِ غَيْرِ النُّجُومِ كَذِيُونِ الْمُعَامَلَةِ لَكِنْ لِلسَّيِّدِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ عَلَى الْأَصَحِّ السَّابِقِ الْإِنِّ. ☐ قَوْلُهُ: (نَحْوُ زَكَاةٍ الْإِنِّ) قَالَ فِي الرُّوْضِ تَصِيحُ الْكَفَالَةِ بَيِّنَةً مَنْ عَلَيْهِ مَالٌ يَصِحُّ ضَمَانُهُ وَإِنْ جَهَلَ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَوْ كَانَ زَكَاةً أَه. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ أَيِ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى صِحَّةُ ضَمَانِ الزَّكَاةِ وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ أَه سَم. ☐ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ فِي الذِّمَّةِ الْإِنِّ) مُعْتَمَدٌ أَه ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ وَتَمَكَّنَ مِنْهَا) هَلَا صَحَّ التَّكْفُلُ وَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ أَدَائِهَا إِذْ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهَا فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا وَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ التَّكْفُلِ فَلْيُرَاجِعْ أَه سَم. أَقُولُ قَدْ يُفَرَّقُ بِجَوَازِ طَلَبِ نَحْوِ الْأَمَانَةِ دُونَ الزَّكَاةِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَضَمَانُ رَدِّ الثَّانِيَةِ) عَطْفٌ عَلَى ضَمَانِ الْأُولَى أَيِ وَلِصِحَّةِ ضَمَانِ رَدِّ الثَّانِيَةِ إِلَى السَّاعِي. ☐ قَوْلُهُ: (كُلُّ مَنْ اسْتَحَقَّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ) فِي النَّهَايَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (كُلُّ مَنْ اسْتَحَقَّ حُضُورَهُ الْإِنِّ) قَدْ يُقَالُ يَرُدُّ عَلَيْهِ الْمُكَاتَبُ فِي نُجُومِ الْكِتَابَةِ لِيُظْهِرَ أَنَّ السَّيِّدَ قَدْ يَسْتَحَقُّ إِخْضَارَهُ لِنَحْوِ امْتِنَاعِهِ مِنَ الْأَدَاءِ مَعَ عَدَمِ فَسْخِهِ أَوْ لاختِلَافِهِمَا فِي نَحْوِ قَدْرِ النُّجُومِ مَعَ عَدَمِ صِحَّةِ التَّكْفُلِ بَيِّنَةً بِالنَّسْبَةِ لِلنُّجُومِ أَه سَم. وَقَوْلُهُ فِي نُجُومِ الْكِتَابَةِ أَيِ وَغَيْرِهَا لِلسَّيِّدِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَجِيرٍ الْإِنِّ) صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْأَجِيرَ وَالْقَنْ يَمْنَنُ اسْتِحْقَاقُ حُضُورِهِ مَجْلِسِ الْحُكْمِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ بِمَنْ لَزِمَهُ إِجَابَةُ إِلَى مَجْلِسِ الْحُكْمِ أَوْ اسْتِحْقَاقُ إِخْضَارِهِ إِلَى أَنْ قَالَ وَيَبْدَنُ أَيْقٍ وَأَجِيرٌ فَجَعَلَهُمَا مَعْطُوفَيْنِ عَلَى الضَّابِطِ أَه. رَشِيدِي أَقُولُ لَعَلَّ مَا صَنَعَهُ الرُّوْضُ لِمُجَرَّدِ دَفْعِ تَوَهُُّمِ عَدَمِ اثْبِرَاجِهِمَا فِي الضَّابِطِ وَالْأَفْضَابِطِ شَامِلٌ لَهُمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. ☐ قَوْلُهُ: (وَقَنْ أَيْقٍ الْإِنِّ) أَيِ بِإِذْنِ الْأَيْقِ سَم وَع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَكَذَا عَكْسُهُ) وَهُوَ كِفَالَةُ الزَّوْجِ لَامْرَأَةٍ أَدْعَتْ نِكَاحَهُ لِثَبَّتِهِ أَوْ لَطَلَبِ التَّفَقُّعِ وَالْمَهْرِ إِنْ كَانَ نِكَاحُهُ ثَابِتًا أَه ع ش.

☐ قَوْلُهُ: (نَحْوُ زَكَاةٍ الْإِنِّ) قَالَ فِي الرُّوْضِ تَصِيحُ الْكَفَالَةِ بَيِّنَةً مَنْ عَلَيْهِ مَالٌ يَصِحُّ ضَمَانُهُ وَإِنْ جَهَلَ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَوْ كَانَ زَكَاةً أَه. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ صِحَّةُ ضَمَانِ الزَّكَاةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ وَتَمَكَّنَ مِنْهَا) هَلَا صَحَّ التَّكْفُلُ وَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ أَدَائِهَا إِذْ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهَا فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ أَوْ فِي مَعْنَاهَا وَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ التَّكْفُلِ فَلْيُرَاجِعْ. ☐ قَوْلُهُ: (كُلُّ مَنْ اسْتَحَقَّ حُضُورَهُ الْإِنِّ) قَدْ يُقَالُ يَرُدُّ عَلَيْهِ الْمُكَاتَبُ فِي نُجُومِ الْكِتَابَةِ لِيُظْهِرَ أَنَّ السَّيِّدَ قَدْ يَسْتَحَقُّ إِخْضَارَهُ لِنَحْوِ امْتِنَاعِهِ مِنَ الْأَدَاءِ مَعَ عَدَمِ فَسْخِهِ أَوْ لاختِلَافِهِمَا فِي نَحْوِ قَدْرِ النُّجُومِ مَعَ عَدَمِ صِحَّةِ التَّكْفُلِ بَيِّنَةً بِالنَّسْبَةِ لِلنُّجُومِ كَمَا تَقَدَّمَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَقَنْ أَيْقٍ) أَيِ بِإِذْنِ الْأَيْقِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَكَذَا عَكْسُهُ) كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَةُ الرُّوْضِ كَذَعْوَى زَوْجِيَّهَا وَعَكْسُهُ وَكَذَا الْكَفَالَةُ بِهَا لِمَنْ ثَبَّتَ زَوْجِيَّتَهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَكَذَا عَكْسُهُ فِيمَا يَظْهَرُ كَانَ كَانَ الزَّوْجُ مَوْلِيًا أَه.

(وَمَنْ عَلَيْهِ عُقُوبَةُ آدَمِي كَقِصَاصٍ وَحَدُّ قَذْفٍ) لَأَنَّهُ حَقٌّ لَزِمَ فَأُشْبِهَ الْمَالُ مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَ يَدْخُلُهُ الْمَالُ وَلِذَا مَثَلُ بَيْتَالَيْنِ (وَمَنْعَهَا فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى) وَتَعَاوِيهِ كَحَدِّ سَرِقَةٍ لِأَنَّ مَأْمُورِينَ بِسِتْرِهَا وَالسَّعْيِ فِي إِسْقَاطِهَا مَا أَمَكْنَ وَمَعْنَى تَكْفُلٍ أَنْصَارِيٍّ بِالْغَامِذِيَّةِ بَعْدَ ثُبُوتِ زِنَاهَا إِلَى أَنَّ تِلْكَ أَنَّهُ قَامَ بِمُؤَنِّهَا وَمَصَالِحِهَا عَلَى حَدِّ ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ [٣٧: عمران] وَبِهِ يُرَدُّ اسْتِشْكَالُ تَصَوُّرِ الْكَفَالَةِ هُنَا مَعَ وَجُوبِ الْاسْتِيفَاءِ فَوْرًا. وَبَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ فِي حَدِّ تَحْتَمُّ وَلَمْ يَسْقُطْ بِالتَّوْبَةِ صِحَّةُ التَّكْفُلِ بِيَدَيْنِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ وَيُنَافِيهِ إِنْ لَمْ يَرُدَّ حَدُّ قَاطِعِ الطَّرِيقِ فَقَطْ جَوَابُهُمْ عَنِ الْخَبَرِ الْمَذْكُورِ (وَيَصُحُّ بِيَدَيْنِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ) لَأَنَّهُ قَدْ يَسْتَحِقُّ إِحْضَارَهُمَا لِشَهَادَتِهِ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ اسْمَهُمَا وَنَسَبَهُمَا عَلَيْهِمَا

قوله: (وَمَنْ عَلَيْهِ الْخُ) عَطْفٌ عَلَى كَتَفِيلِ اه. ع ش والأولى على كَفِيلِ. قوله: (يَدْخُلُهُ الْمَالُ) أَيِ حَيْثُ عَفَا عَنِ الْقِصَاصِ عَلَى الْمَالِ اه. ع ش.
قوله (سُئِلَ): (وَمَنْعَهَا) أَيِ وَإِنْ تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَكْفُولِ وَظَهَرَ عَلَيْهِ النَّسَاطُ عَلَى الْإِقْدَامِ عَلَى الْمَغْصِيَةِ وَعَدَمُ الْمُبَالَاهِ. ع ش.

قوله (سُئِلَ): (فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى) أَيِ وَإِنْ تَحْتَمَّتْ وَلَمْ تَسْقُطْ بِالتَّوْبَةِ كَمَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَيِ وَالنَّهْيَةُ وَالْمُغْنِي اه سم. قوله: (وَمَعْنَى تَكْفُلِ الْخُ) مُتَبَدِّلاً وَقَوْلُهُ أَنَّهُ قَامَ الْخُ خَبَرُهُ.
قوله: (بِالْغَامِذِيَّةِ) وَقَوْلُهُ: بَعْدَ الْخُ. وقوله: (إِلَى أَنَّ الْخُ) مُتَعَلِّقَةٌ بِتَكْفُلِ الْخُ. قوله: (عَلَى حَدِّ) أَيِ عَلَى مَعْنَى اه كُرْدِيٍّ وَالْأَوَّلَى أَيِ عَلَى طَبَقٍ. قوله: (وَبِهِ الْخُ) أَيِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ اه. كُرْدِيٍّ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرَ أَيِ بِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ حَدِيثُ الْغَامِذِيَّةِ مِنْ أَنَّ اسْتِيفَاءَ الْحَدِّ وَإِنْ كَانَ فَوْرًا قَدْ يَمْنَعُ مِنْهُ مَانِعٌ كَالْحَمْلِ اه عِبَارَةُ النَّهْيَةِ فَلَا يُشْكِلُ بِمَا دُكِرَ هُنَا مَعَ وَجُوبِ الْاسْتِيفَاءِ فَوْرًا اه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر فَلَا يُشْكِلُ بِمَا دُكِرَ هُنَا أَيِ مِنْ مَنَعَ الْكَفَالَةَ فِي حُدُودِهِ تَعَالَى وَقَوْلُهُ مَعَ وَجُوبِ الْخُ إِشَارَةٌ إِلَى دَفْعِ إِشْكَالِ ثَانٍ يَرُدُّ عَلَى قِصَّةِ الْغَامِذِيَّةِ وَهُوَ أَنَّ الْحَدَّ يَجِبُ فِيهِ الْفَوْرُ فَلِمَ أَخَّرَ حَدُّهَا وَالْحَاصِلُ أَنَّ قِصَّةَ الْغَامِذِيَّةِ مُشْكِلَةٌ مِنْ وَجْهَيْنِ اه. أَيِ جِهَةِ الْكَفَالَةِ فِي حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى وَجِهَةٍ تَأْخِيرِهِ. قوله: (وَبَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ الْخُ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَيِ وَالنَّهْيَةُ وَالْمُغْنِي خِلَافَ هَذَا الْبَحْثِ كَمَا مَرَّ اه سم. قوله: (مَنْ هُوَ) أَيِ الْحَدِّ الْمُتَحْتَمِّ. قوله: (وَيُنَافِيهِ) أَيِ مَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ مِنْ صِحَّةِ التَّكْفُلِ الْمَذْكُورِ. قوله: (إِنْ لَمْ يَرُدَّ الْخُ) أَيِ الْأَذْرَعِيُّ بِالْحَدِّ الْمُتَحْتَمِّ حَدُّ قَاطِعِ الطَّرِيقِ الْخُ وَاعْتَمَدَ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةُ عَدَمَ اسْتِثْنَاءِ حَدِّ قَاطِعِ الطَّرِيقِ عِبَارَتُهُمَا وَاللَّفْظُ الثَّانِي وَشَمِلَ كَلَامُهُ مَا إِذَا تَحْتَمَّ اسْتِيفَاءُ الْعُقُوبَةِ وَهُوَ مَا اقْتَضَاهُ تَغْلِيلُهُمْ وَاعْتَمَدَهُ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى خِلَافًا لِبَعْضِ الْمَتَأَخِّرِينَ اه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر إِذَا تَحْتَمَّ اسْتِيفَاءُ الْعُقُوبَةِ كَقَاطِعِ الطَّرِيقِ اه. قوله: (جَوَابُهُمْ الْخُ) أَيِ: بِتَأْوِيلِ تَكْفُلِ الْغَامِذِيَّةِ بِإِقَامَةِ مُؤَنِّهَا اه كُرْدِيٍّ. قوله: (لَأَنَّهُ قَدْ يَسْتَحِقُّ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (ثُمَّ إِنْ عَيَّنَ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (سِوَاءَ إِلَى لِأَجْلِ إِذْنِهِ). قوله: (عَلَيْهِمَا) أَيِ عَلَى صُورَتِهِمَا إِذَا تَحَمَّلَ الشَّهَادَةَ كَذَلِكَ اه مُغْنِي.

قوله (سُئِلَ): (وَمَنْعَهَا فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى) أَيِ: وَإِنْ تَحْتَمَّتْ وَلَمْ تَسْقُطْ بِالتَّوْبَةِ كَمَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. قوله: (وَبَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ خِلَافَ هَذَا الْبَحْثِ كَمَا مَرَّ.

بحرٍ إلتلافٍ ويُشترطُ إذنٌ وليُّهُما فيطالبُ بإحضارِهما ما بقيَ حَجْرُهُ وَبَحَثَ الأذرعِي اشتراطُ إذنٍ وليِّ السفيهِ وله احتمالٌ بخلافه وهو الذي يظهرُ ترجيحُه لِصِحَّةِ إذنه فيما يتعلَّقُ بالبدنِ كما يُعلمُ ممَّا مرَّ فيه ثم رأيتُ غيره قال إنَّ هذا هو ظاهرُ كلامهم ومثله القنُّ فيعتَبَرُ إذنه لا إذنُ سيِّده اهـ. وإنَّما يظهرُ فيما لا يتوقَّفُ على السيِّدِ كإتلافه الثابتِ بالبيئَةِ (ومحبوسٍ) بإذنه لِتَوَقُّعِ خلاصه كما يصحُّ ضَمَانُ مُعَسِّرِ المَالِ (وغائبٍ) كذلك وإنَّ كان فوقَ مسافةِ القصرِ فيلزُمُ الحُضورُ معه سواءَ أكان يبلِّدُ بها حاكمٌ حالَ الكفالةِ أو بعدها طلبَ إحضاره بعد ثبوتِ الحقِّ

□ قوله: (فَيُطَالَبُ إلخ) أي يَطْلُبُ الكفيلُ وليُّهُما بإحضارِهما عندَ الحاجةِ اهـ. مُعْنَى □ قوله: (ما بقيَ حَجْرُهُ) أي حَجْرُ الوليِّ عليهما قال سم قوله ما بقيَ حَجْرُهُ يُقيدُ انقِطَاعَ المُطالِبَةِ إذا زالَ الحَجْرُ اهـ وقال ع ش سَمِلَ قوله م ما بقيَ حَجْرُهُ ما لو بَلَغَ الصَّبِيُّ غيرَ رَشِيدٍ وَقَضِيَّةٌ ما يَأْتِي فِي السَّفِيهِ أَنَّ الطَّلَبَ مُتَعَلِّقٌ بِهِ دُونَ الوليِّ وَقَدْ يُقَالُ لَمَّا سَبَقَ إِذْنُ الوليِّ اسْتَضْحَبَ عَلَيْهِ فَيُفَرَّقُ بَيْنَ الكِفَالَةِ بَيْنَهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ سَفِيهَا وَبَيْنَ الكِفَالَةِ بِهِ قَبْلَ بُلُوغِهِ إِذَا بَلَغَ كَذَلِكَ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ ما بقيَ حَجْرُهُ ما لو بَلَغَ الصَّبِيُّ رَشِيدًا وَأَفَاقَ المَجْنُونُ فَيَتَوَجَّهَ الطَّلَبُ عليهما وإنَّ لم يَسْبِقْ مِنْهُمَا إِذْنُ اكْتِفَاءٍ بِإِذْنٍ وَلِيَّهِمَا اهـ. □ قوله: (وَبَحَثَ الأذرعِي اشتراطُ إذنٍ وليِّ السفيهِ) وهو الأظهرُ اهـ مُعْنَى □ قوله: (وهو الذي يظهرُ تَرْجِيحُهُ) مُعْتَمَدُ اهـ ع ش وقال سم يَتَّبِعِي إِلَّا أَنْ يُلْزَمَ قَوَاتٌ كَسَبَ مَقْصُودٍ أَوْ احْتِيجَ إِلَى مُؤْنَةٍ فِي الحُضُورِ فَيُعْتَبَرُ إِذْنُ الوليِّ مَعَ مُرَاعَاةِ المَضْلَحَةِ اهـ. وَيَأْتِي عَنِ السَّيِّدِ عَمَرَ ما يُوَافِقُهُ □ قوله: (لِصِحَّةِ إذنه) لَكَ أَنْ تَقُولَ سَلَّمْنَا ذَلِكَ لَكَيْتَ قَدْ يَخْتِاجُ إِلَى المَالِ بِنَاءً عَلَى مَا سَيَأْتِي مِنْ تَعْمِيمِ وَجُوبِ الحُضُورِ وَيَأْتِي تَطْيِيرُ ذَلِكَ فِي العَبْدِ أَيْضًا فَتَدْبَرُهُ وَالحَاصِلُ أَنَّهُ لَوْ فُصِّلَ فِي العَبْدِ وَالسَّفِيهِ بَيْنَ احْتِجَاجِهِمَا إِلَى المُؤْنَةِ فِي حُضُورِ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ وَبَيْنَ عَدَمِهَا لَكَانَ وَجْهًا وَجْهًا وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ الإِحْتِجَاجِ إِلَى المُؤْنَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَبْدِ تَقْوِيَتْ الْمُنْفَعَةُ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ.

□ قوله: (غيره) أي: غير الأذرعِي □ قوله: (انتهى) أي: كلام الغير □ قوله: (وإنَّما يظهرُ) أي: اغْتِيَارُ إِذْنِ القَنِّ لَا سَيِّدِهِ □ قوله: (وَمَحْبُوسٍ بِإِذْنِهِ إلخ) عِبَارَةُ المُعْنَى وَبَيِّنَ مَحْبُوسٍ وَغَائِبٍ بِإِذْنِهِ كَمَا سَيَأْتِي فِي عُمُومِ اللَّفْظِ لِأَنَّ حُصُولَ المَقْصُودِ مُتَوَقَّعٌ وَإِنْ تَعَدَّرَ تَحْصِيلُ الغَرَضِ فِي الحَالِ كَمَا يَصِحُّ ضَمَانُ المُعَسِّرِ فِي الحَالِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعٍ يُلْزِمُهُ الحُضُورُ مِنْهُ إِلَى مَجْلِسِ الحُكْمِ أَمْ لَا حَتَّى لَوْ أَذِنَ ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى بَلَدٍ بِهَا حَاكِمٌ أَوْ إِلَى قَوْقٍ مَسَافَةِ العَدُوِّ فَوَقَّعَتْ بَعْدَ ذَلِكَ صَحَّتْ وَوَجَبَ عَلَيْهِ الحُضُورُ مَعَهُ لِأَجْلِ إِذْنِهِ فِي ذَلِكَ اهـ. □ قوله: (كذلك) أي: بِإِذْنِهِ لِتَوَقُّعِ حُضُورِهِ □ قوله: (المالِ) مَفْعُولُ الضَّمَانِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لِذَلِكَ اهـ قَالَ ع ش أَي لَتَوَقُّعِ خَلَاصِهِ أَي مِنَ الغِيْبَةِ بِأَنْ يَخْضَرَ اهـ. □ قوله: (أكان إلخ) الأوَّلَى أكان يبلِّدُهُ حَاكِمٌ حَالِ الكِفَالَةِ أَوْ بَعْدَهَا أَمْ لَا.

□ قوله: (ما بقيَ حَجْرُهُ) يُقيدُ انقِطَاعَ المُطالِبَةِ إِذَا زَالَ الحَجْرُ □ قوله: (يظهرُ تَرْجِيحُهُ) يَتَّبِعِي إِلَّا أَنْ لَزِمَ قَوَاتٌ كَسَبَ مَقْصُودٍ أَوْ احْتِيجَ إِلَى مُؤْنَةٍ فِي الحُضُورِ فَيُعْتَبَرُ إِذْنُ الوليِّ مَعَ مُرَاعَاةِ المَضْلَحَةِ.

أو قبله للمخاصمة على المعتَمِدِ خلافاً لِلزُّرْكَشِيِّ وغيره لأجلِ إذنه في ذلك فهو المورُطُ
لِنَفْسِهِ (وَمَيَّتَ لِحُضْرِهِ فَيُشْهِدُ) بضمَّ أوْلِهِ وفتح ثالِثِهِ (على صورته) لِعَدَمِ العلمِ باسمه ونسبه لأنه
قد يحتاج لذلك ومحله قبل الدفن لا بعده وإن لم يتغيَّرْ وَعَدَمُ النُّقْلِ الْمُحَرَّمِ وأن لا يتغيَّرْ في
مُدَّةِ الإحضارِ وإذن الولي في مثل هذه الأحوال لَعَوْدِ ذِكْرِهِ الْأَذْرَعِيِّ وَبَحْثِ فِي الْمَطْلَبِ
اشترطَ إِذْنِ الْوَارِثِ أَي

□ قوله: (لأجل الخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ فَيَلْزَمُهُ الْحُضُورُ الْخ.

□ قولُ (سَيِّ): (مَيَّتَ) أَي: ولو كان عالمًا ووليًّا ونبيًّا ولا نَظَرَ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْمَشَقَّةِ فِي
حُضُورِهِمْ فِي جَانِبِ الْخُرُوجِ مِنْ حُقُوقِ الْأَدَمِيِّينَ اهـ ع ش. □ قوله: (لِعَدَمِ الْعِلْمِ الْخ) عبارةٌ الْمُغْنِي إِذَا
تَحَمَّلَ كَذَلِكَ وَلَمْ يُعْرِفْ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ اهـ. □ قوله: (وَمَحَلُّهُ) أَي مَحَلُّ صِحَّةِ كِفَالَةِ الْمَيِّتِ اهـ ع ش.

□ قوله: (لا بَعْدَهُ) يَحْتَمِلُ وَإِنْ لَمْ يُوَارَ بِالثَّرَابِ وَإِنْ لَمْ يُسَدَّ اللَّحْدُ بِنَاءً عَلَى امْتِنَاعِ رُجُوعِ الْمُعِيرِ حَيْثُ
سَمِ عِبَارَةٌ ع ش الْمُرَادُ بِالذَّفْنِ وَضْعُهُ فِي الْقَبْرِ وَإِنْ لَمْ يَهْلُ عَلَيْهِ الثَّرَابُ وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ الْوَضْعِ إِذْ لَاؤُهُ فِي
الْقَبْرِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ فِي الْعَارِيَةِ وَعِبَارَتُهُ بِلِ يَتَّجِهَ امْتِنَاعُ الرُّجُوعِ أَي فِي الْعَارِيَةِ بِمُجَرَّدِ إِذْ لَائِهِ
وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى أَرْضِ الْقَبْرِ لَأَنْ فِي عَوْدِهِ مِنْ هَوَاءِ الْقَبْرِ بَعْدَ إِذْ لَائِهِ إِزْرَاءُ بِهِ فَتَأَمَّلْ اهـ. □ قوله: (وَعَدَمُ
التَّغْيِيلِ) انْظُرْ عَلَامَ عَطَفَ اهـ سَمِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَمَعَ عَدَمِ التَّغْيِيلِ الْمُحَرَّمِ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَحَلَّ
ذَلِكَ قَبْلَ دَفْنِهِ وَقَبْلَ تَغْيِيرِهِ وَلَا نُقْلَ مِنْ بَلَدٍ إِلَى آخَرَ فَإِنْ حَصَلَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَمْ تَصِحَّ الْكِفَالَةُ اهـ. وَكُلُّ
مِنْهُمَا ظَاهِرٌ وَمُمْكِنٌ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْوَاوَ فِيهِ بِمَعْنَى مَعَ أَوْ أَنَّهُ بِصِبْغَةِ الْمُضِيِّ وَالْوَاوُ حَالِيَّةٌ. □ قوله: (ذَكَرَهُ
الْأَذْرَعِيُّ) أَي قَوْلُهُ وَإِذْنُ الْوَلِيِّ الْخ. □ قوله: (فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ) أَي الْمُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ قَبْلَ الدَّفْنِ الْخ.

□ قوله: (وَبَحْثِ) إِلَى قَوْلِهِ وَوَأَقْفَهُ فِي الْمُغْنِي. □ قوله: (وَبَحْثِ فِي الْمَطْلَبِ الْخ) الْأَوْجَهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ
مَخْجُورًا عَلَيْهِ عِنْدَ مَوْتِهِ اِغْتَبِرَ إِذْنُ الْوَلِيِّ مِنْ وَرَثَتِهِ فَقَطُّ وَإِلَّا فَكُلُّهُمْ فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مَخْجُورٌ عَلَيْهِ قَامَ وَلِيُّهُ
مَقَامَهُ شَرْحُ م ر اهـ سَمِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مِنْ وَرَثَتِهِ التَّقْيِيدُ بِهِ يَفْتَضِي تَخْصِيصَ الْوَلِيِّ بِالْأَبِ وَالْجَدِّ دُونَ
الْوَصِيِّ وَالْقَيْمِ إِنْ كَانَا غَيْرَ وَارِثَيْنِ وَعِبَارَةُ الزِّيَادَةِ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لِلْمَيِّتِ وَلِيٌّ قَبْلَ مَوْتِهِ اِغْتَبِرَ إِذْنُهُ
فَقَطُّ لَا إِذْنُ الْوَرِثَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ قَبْلَ مَوْتِهِ اِغْتَبِرَ إِذْنُ جَمِيعِ الْوَرِثَةِ إِنْ كَانُوا أَهْلًا لِلْإِذْنِ وَإِلَّا فَإِذْنُ
أَوْلِيَائِهِمْ وَهِيَ تَقْيِيدُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْوَلِيِّ بَيْنَ الْوَصِيِّ وَغَيْرِهِ اهـ. □ قوله: (إِذْنُ الْوَارِثِ) فِي شَرْحِهِ لِلْإِزْشَادِ
وَدَخَلَ فِي الْوَارِثِ بَيِّتُ الْمَالِ فَيَقُومُ الْإِمَامُ مَقَامَهُ ثُمَّ اسْتَشْنَى الدَّمِيَّ الَّذِي مَاتَ بِلَا وَارِثٍ مُوَافِقًا لِمَا هُنَا
وَقَوْلُهُ فَيَقُومُ الْإِمَامُ مَقَامَهُ الْقِيَاسُ اِغْتِبَارُ إِذْنِهِ إِذَا كَانَ الْوَارِثُ غَيْرَ حَائِزٍ أَيْضًا اهـ سَمِ.

□ قوله: (لا بَعْدَهُ) يَحْتَمِلُ وَإِنْ لَمْ يُوَارَ بِالثَّرَابِ وَإِنْ لَمْ يُسَدَّ اللَّحْدُ بِنَاءً عَلَى امْتِنَاعِ رُجُوعِ الْمُعِيرِ حَيْثُ
□ قوله: (وَعَدَمُ التَّغْيِيلِ) انْظُرْ عَلَامَ عَطَفَ. □ قوله: (وَبَحْثِ فِي الْمَطْلَبِ الْخ) الْأَوْجَهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَخْجُورًا
عَلَيْهِ عِنْدَ مَوْتِهِ اشْتَرَطَ إِذْنُ الْوَلِيِّ مِنْ وَرَثَتِهِ فَقَطُّ وَإِلَّا فَكُلُّهُمْ فَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مَخْجُورٌ عَلَيْهِ قَامَ وَلِيُّهُ مَقَامَهُ
شَرْحُ م ر. □ قوله: (إِذْنُ الْوَارِثِ) فِي شَرْحِهِ لِلْإِزْشَادِ وَدَخَلَ فِي الْوَارِثِ بَيِّتُ الْمَالِ فَيَقُومُ الْإِمَامُ مَقَامَهُ نَعَمْ

إِنْ تَأَهَّلَ وَلَا فَوَلَّيْهِ كَنَاطِرَ بَيْتِ الْمَالِ وَوَأَقَعَهُ الْإِسْنَوِيُّ ثُمَّ بَحَثَ اشْتِرَاطَ إِذْنِ جَمِيعِ الْوَرَثَةِ وَتَعَقُّبَهُ الْأَذْرَعِيَّ بِأَنْ كَثِيرِينَ صَوَّرُوا مَسْأَلَةَ الْمُتَنِّ بِمَا إِذَا كَفَّلَهُ بِإِذْنِهِ فِي حَيَاتِهِ أَه. وَيُجَابُ بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَأْذَنْ أَمَّا مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ كَذِمِّي مَاتَ وَلَمْ يَأْذَنْ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ كِفَالَتُهُ (ثُمَّ إِنْ عَيَّنَ مَكَانَ التَّسْلِيمِ) فِي الْكِفَالَةِ (تَعَيَّنَ) إِنْ صَلَحَ سِوَاهُ أَكَانَ ثُمَّ مُؤَنَّةٌ أَمْ لَا وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيَّ اشْتِرَاطَ رِضَا الْمَكْفُولِ بِبَدْنِهِ بِهِ وَفِيهِ وَقْفَةٌ (وَالَا) يُعَيَّنُ

قوله: (إِنْ تَأَهَّلَ الْخ) أي بَأَنْ كَانَ رَشِيدًا أَمَّا غَيْرُهُ وَلَوْ سَفِيهَا فَيُعْتَبَرُ إِذْنُ وَلِيِّهِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُ أَه.
ع ش. قوله: (كَنَاطِرَ بَيْتِ الْمَالِ) أي فِيمَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ خَاصٌّ أَه رَشِيدِي فَهُوَ مِثَالُ الْوَارِثِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَدَخَلَ فِي الْوَارِثِ بَيْتُ الْمَالِ أَه. قوله: (ثُمَّ بَحَثَ الْخ) مُعْتَمَدٌ أَه ع ش. قوله: (جَمِيعِ الْوَرَثَةِ) أي مَعَ اغْتِيَارِ إِذْنِ وَلِيِّ غَيْرِ الْمُتَأَهِّلِ مِنْهُمْ أَه. سَمِ عِبَارَةُ ع ش أي حَيْثُ لَمْ يَأْذَنْ فِي حَيَاتِهِ لِمَا بَاتِي مِنَ الْحَمْلِ أَه. قوله: (وَتَعَقُّبَهُ) أي بَحَثَ الْمَطْلَبِ. قوله: (بِحَمْلِ الْأَوَّلِ) أي بَحَثَ الْمَطْلَبِ. قوله: (بِإِذْنِهِ فِي حَيَاتِهِ) قَدْ يُقَالُ بِبُطْلَانِ إِذْنِهِ بِالمَوْتِ أَه سَمِ أَقُولُ فِي اقْتِصَارِ الْمُغْنِي عَلَى بَحَثِ الْمَطْلَبِ كَمَا مَرَّ إِشَارَةً إِلَيْهِ. قوله: (كَذِمِّي الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَبَقِيَ مَا لَوْ مَاتَ ذِمِّيٌّ عَنْ غَيْرِ وَارِثٍ وَانْتَقَلَ مَالُهُ قَيْنًا لَبَيَّتِ الْمَالِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ عَدَمُ الْإِكْتِفَاءِ بِإِذْنِ الْإِمَامِ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ أَه. قوله: (فَظَاهِرُ الْخ) تَرَدَّدَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَه سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ لَا تَصِحُّ كِفَالَتُهُ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَهُ الْوِلَايَةُ الْعَامَّةُ وَإِنْ انْتَفَى الْإِزْتُ وَوِلَايَتُهُ عَلَيْهِ لَا تَقْصُرُ مِنْ وَِلَايَةِ وَلِيِّ غَيْرِ وَارِثٍ عَلَى صَبِيٍّ أَه وَاعْتَمَدَ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي وَشَرَحَ الْإِزْشَادُ مَا فِي الشَّرْحِ كَمَا مَرَّ. قوله: (إِنْ صَلَحَ) يَتَّبِعِي أَنْ تَعَيَّنَ مَا لَا يَصْلُحُ مُفْسِدٌ وَكَلَامُهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ يَصِحُّ وَلَا يَتَّعَيَّنُ أَه سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي أَنْظَرُ لَوْ كَانَ أَيُّ الْمُعَيَّنِّ غَيْرُ صَالِحٍ هَلْ تَبْطُلُ الْكِفَالَةُ أَوْ تَصِحُّ وَيُحْمَلُ عَلَى أَقْرَبِ مَحَلٍّ إِلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالمُتَبَادِرُ الْأَوَّلُ فَلْيُرَاجِعْ أَه. قوله: (سِوَاهُ أَكَانَ ثُمَّ) أي فِي الْمَكَانِ الْمُعَيَّنِ أَي فِي حُضُورِ الْمَكْفُولِ بِهِ. قوله: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيَّ الْخ) اعْتَمَدَهُ سَمِ وَالسَّيِّدُ عَمَرَ وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ عِبَارَتُهَا وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَأْذَنْ فِيهِ أَي فِي الْمَكَانِ الْمَكْفُولِ بِبَدْنِهِ فِيمَا يَظْهَرُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيَّ فَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ فَسَدَتْ وَلَا يُغْنِي عَنْ ذَلِكَ مُطْلَقُ الْإِذْنِ فِي الْكِفَالَةِ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ أَه قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَيُشْتَرَطُ الْخُ مُعْتَمَدٌ وَقَوْلُهُ وَلَا يُغْنِي عَنْ ذَلِكَ الْخُ مُعْتَمَدٌ وَقَوْلُهُ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ الْخُ أَي بَأَنْ يُقَالَ حَيْثُ إِذْنٌ فِي ذَلِكَ لَا تَتَفَاوَتْ الْأَمَاكِينُ فِيهِ وَيُرَدُّ بَأَنْ الْأَمَاكِينَ قَدْ تَخْتَلَفُ بِالنِّسْبَةِ لَهُ بَأَنْ يَكُونَ لَهُ غَرَضٌ فِيمَا إِذْنٌ فِيهِ بِخُصُوصِهِ

لَوْ مَاتَ ذِمِّيٌّ عَنْ غَيْرِ وَارِثٍ وَانْتَقَلَ مَالُهُ قَيْنًا لَبَيَّتِ الْمَالِ فَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ عَدَمُ الْإِكْتِفَاءِ بِإِذْنِ الْإِمَامِ وَهُوَ مُتَّجِهٌ لِأَنَّهُ لَا عُلُقَةَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَبَيْنَهُ بِوَجْهِهِ أَه. وَقَوْلُهُ (فَيَقُومُ الْإِمَامُ مَقَامَهُ) لِقِيَاسِ اغْتِيَارِ إِذْنِهِ إِذَا كَانَ الْوَارِثُ غَيْرَ حَاضِرٍ أَيْضًا. قوله: (جَمِيعِ الْوَرَثَةِ) أي مَعَ اغْتِيَارِ إِذْنِ وَلِيِّ غَيْرِ الْمُتَأَهِّلِ مِنْهُمْ. قوله: (بِإِذْنِهِ فِي حَيَاتِهِ) قَدْ يُقَالُ بِبُطْلَانِ إِذْنِهِ بِالمَوْتِ. قوله: (فَظَاهِرُ) تَرَدَّدَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ. قوله: (إِنْ صَلَحَ) يَتَّبِعِي أَنْ تَعَيَّنَ مَا لَا يَصْلُحُ مُفْسِدٌ وَكَلَامُهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ يَصِحُّ وَلَا يَتَّعَيَّنُ. قوله: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيَّ الْخ) أَقُولُ هُوَ مُتَّجِهٌ إِنْ اخْتَلَفَ بِهِ الْغَرَضُ كَبَعِيدٍ يُخَوِّجُ لِمُؤَنَّةٍ.

(فَمَكَائِهَا) يَتَعَيَّنُ إِنْ صَلَّحَ أَيْضًا كَالسَّلَمِ نَعَمْ كَلَامُهُمْ هُنَا يُفْهَمُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ بَيَانُ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لَهُ مَوْضِعُ التَّكْفُلِ أَوْ كَانَ لَهُ مُؤَنَةٌ وَهُوَ مُخَالِفٌ لِظَهْرِهِ فِي السَّلَمِ الْمُؤَجَّلِ فَيَحْتَمِلُ التَّسْوِيَةَ وَيَحْتَمِلُ الْفَرْقَ. قَالَ الدَّمِيرِيُّ وَهُوَ أَنَّ وَضْعَ السَّلَمِ التَّأْجِيلَ، وَالضَّمَانِ الْحُلُولَ وَأَنَّ ذَاكَ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ وَهَذَا مَحْضُ غَرَامَةٍ وَالتَّزَامُ وَفِي كِلَا فَرْقَيْهِ نَظَرٌ وَإِنْ جَزَمَ بَثَانِيَهُمَا شَيْخُنَا وَتَبِعْتَهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ. أَمَّا أَوَّلًا فَلَا تُنْتَفَعُ أَنَّ وَضْعَ الضَّمَانِ الْحُلُولَ وَأَمَّا ثَانِيًا فَكُلُّ مِنْهُمَا عَقْدٌ غَرَرٍ وَمَعَ الْغَرَرِ لَا تُفَارِقُ الْمُعَاوَضَةُ الْإِتِّزَامَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّهُ يُحْتَاطُ لِلْأَمْوَالِ لِاخْتِلَافِ حِفْظِهَا بِاخْتِلَافِ الْمَحَالِّ مَا لَا يُحْتَاطُ لِلْأَبْدَانِ لِمَا مَرَّ مِنْ جَوَازِ إِرْكَابِ الْبَحْرِ بِيَدَيْنِ الْمَوْلَى لَا بِمَالِهِ وَحَيْثُ ذِكْرُ مَا هُنَاكَ مَالٌ فَاحْتِطَ لَهُ بِبَيَانِ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ شَرْطُهُ وَمَا هُنَا بَدَنٌ أَذِنَ صَاحِبُهُ فَلَمْ يَحْتَاجْ لِبَيَانِهِ وَلَا نَظَرَ هُنَا

كَمَعْرِفَةِ أَهْلِهِ لَهُ مَثَلًا هَذَا عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرُ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ مُتَّجِهَةٌ وَلَا وَجْهَ لِلتَّوَقُّفِ فِيهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُحَشِّيَّ سَمَّ قَالَ مَا نَصَّهُ أَقُولُ هُوَ مُتَّجِهٌ إِنْ اخْتَلَفَ بِهِ الْغَرَضُ كَبَعِيدٍ يُخْرُجُ لِمُؤَنَةٍ أَنْتَهَى أَهـ.
 □ فَوَلَّ (سَمَّ): (فَمَكَائِهَا) وَالْمُرَادُ بِهِ قِيَاسًا عَلَى مَا فِي السَّلَمِ تِلْكَ الْمَحَلَّةُ لَا ذَلِكَ الْمَحَلُّ بِعَيْنِهِ هَذَا عَمَرُ ش.
 □ فَوَلَّ: (يَتَعَيَّنُ) إِلَى قَوْلِهِ مِنْ تَرَدُّدٍ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَفِي كِلَا فَرْقَيْهِ إِلَى أَمَّا إِذَا وَمَا أَتَبَّ عَلَيْهِ. □ فَوَلَّ: (إِنْ صَلَّحَ أَيْضًا) وَلَا بَأْنَ لَمْ يَكُنْ صَالِحًا أَوْ كَانَ لَهُ مُؤَنَةٌ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهِ وَلَوْ خَرَجَ عَنِ الصَّلَاحِيَّةِ بَعْدَهُ تَعَيَّنَ أَقْرَبُ مَحَلٍّ إِلَيْهِ قِيَاسًا عَلَى السَّلَمِ وَإِنْ فَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَهُمَا لِإِمْكَانِ رَدِّهِ بَأْنَ الْمَدَارِ فِي الْبَايِنِ عَلَى الْمَرْفُوفِ وَهُوَ قَاضٍ بِذَلِكَ فِيهِمَا أَهـ. نِهَآيَةُ عِبَارَةِ سَمَّ قَوْلُهُ يَتَعَيَّنُ إِنْ صَلَّحَ فَلَوْ خَرَجَ عَنِ الصَّلَاحِيَّةِ تَعَيَّنَ أَقْرَبُ مَكَانٍ صَالِحٍ عَلَى مَا هُوَ قِيَاسُ السَّلَمِ فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ وَجَبَ الْبَيَانُ وَلَا قَسَدَتْ كَالسَّلَمِ م ر أَهـ.
 □ فَوَلَّ: (فَيَحْتَمِلُ التَّسْوِيَةَ) تَقَدَّمَ عَنِ النَّهَآيَةِ عِبَارَةُ سَمَّ يَتَّجِهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْإِحْضَارُ لَمْ يَشْتَرَطْ تَأْخِيرُهُ فَكَالسَّلَمِ الْحَالِّ وَلَا فَكَالْمُؤَجَّلِ أَهـ. □ فَوَلَّ: (وَيَحْتَمِلُ الْفَرْقَ) بِأَنَّ السَّلَمَ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ وَالتَّكْفُلُ مَحْضُ الْإِتِّزَامِ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَيَحْتَمِلُ عَلَى أَقْرَبِ مَوْضِعٍ صَالِحٍ لِلتَّسْلِيمِ أَهـ. مُغْنَى. □ فَوَلَّ: (وَتَبِعْتَهُ الْخُ) وَكَذَا تَبِعَهُ الْمَغْنَى كَمَا مَرَّ أَيْفًا. □ فَوَلَّ: (فَكُلُّ مِنْهُمَا الْخُ) الْأَنْسَبُ فَلَا نَكْلًا مِنْهُمَا. □ فَوَلَّ: (عَقْدٌ غَرَرٍ) قَدْ يُقَالُ الْغَرَرُ هُنَا أَقْوَى لِأَنَّهُ مَحْضُ الْإِتِّزَامِ أَهـ سَمَّ. □ فَوَلَّ: (وَقَدْ يُفَرَّقُ) أَي: بَيْنَ السَّلَمِ وَالضَّمَانِ. □ فَوَلَّ: (بِأَنَّهُ يُحْتَاطُ الْخُ) وَقَدْ يُقَالُ أَنَّ هَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِالْفَرْقِ الثَّانِي. □ فَوَلَّ: (مِنْ جَوَازِ إِرْكَابِ الْبَحْرِ الْخُ) كَذَا فِي أَصْلِهِ بِخَطِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ أَهـ. سَيِّدُ عَمَرُ أَي: وَحَقُّ الْعِبَارَةِ إِرْكَابُ بَدَنِ الْمَوْلَى لَا مَالَهُ الْبَحْرُ.
 □ فَوَلَّ: (بِشَرْطِهِ) أَي: إِذَا لَمْ يَصْلُحْ مَوْضِعُ التَّكْفُلِ لِتَّسْلِيمِ الْمَكْفُولِ. □ فَوَلَّ: (أَذِنَ صَاحِبُهُ) الْجُمْلَةُ نَعَتْ

□ فَوَلَّ: (يَتَعَيَّنُ إِنْ صَلَّحَ) فَلَوْ خَرَجَ عَنِ الصَّلَاحِيَّةِ تَعَيَّنَ أَقْرَبُ مَكَانٍ صَالِحٍ عَلَى مَا هُوَ قِيَاسُ السَّلَمِ فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ وَجَبَ الْبَيَانُ وَلَا قَسَدَتْ كَالسَّلَمِ م ر. □ فَوَلَّ: (فَيَحْتَمِلُ التَّسْوِيَةَ) يَتَّجِهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْإِحْضَارُ لَمْ يَشْتَرَطْ تَأْخِيرُهُ فَكَالسَّلَمِ الْحَالِّ وَلَا فَكَالْمُؤَجَّلِ. □ فَوَلَّ: (فَكُلُّ مِنْهُمَا عَقْدٌ غَرَرٍ) قَدْ يُقَالُ الْغَرَرُ هُنَا أَقْوَى لِأَنَّهُ مَحْضُ الْإِتِّزَامِ.

لِثُؤْنَةِ الْمُحْضِرِ لَأَنهَا لَيْسَتْ عَلَى الْكَفِيلِ الْعَاقِدِ فَلَا غَرَرَ عَلَيْهِ بَلْ عَلَى الْمَكْفُولِ بِخِلَافِ
الثُّؤْنَةِ ثُمَّ أَمَّا إِذَا لَمْ يَصْلُحْ فَأَقْرَبُ مَحَلٍّ صَالِحٌ عَلَى الْأَوْجِهَةِ مِنْ تَرَدُّدٍ فِيهِ (وَيَبْرَأُ الْكَفِيلُ بِتَسْلِيمِهِ)
مَصْدَرٌ مُضَافٌ لِلْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ أَيْ بِنَفْسِهِ أَوْ وَكَيْلِهِ الْمَكْفُولِ مِنْ بَدَنِ أَوْ عَيْنٍ إِلَى الْمَكْفُولِ
لَهُ أَوْ وَارِثِهِ (فِي مَكَانِ التَّسْلِيمِ) الْمُتَعَيَّنِينَ بِمَا ذُكِرَ وَإِنْ لَمْ يُطَالَيْهِ بِهِ. وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَوْ كَفَلَ
وَاحِدٌ بَدَنَ اثْنَيْنِ لَمْ يَبْرَأْ إِلَّا بِإِحْضَارِهِمَا كَانَا مُتَضَامَيْنَيْنِ وَهُوَ ظَاهِرٌ (بِلا حَائِلٍ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الْمَكْفُولِ لَهُ وَلَوْ مَحْبُوسًا بِحَقِّ لِإِثْبَاتِهِ بِمَا لَزِمَهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا سَلَّمَهُ لَهُ بِحَضْرَةِ مَانِعٍ (كَمُتَّغَلِبٍ)

لِيَدَّيْنِ. قَوْلُهُ: (لِثُؤْنَةِ الْمُحْضِرِ) بِكَسْرِ الضَّادِ أَيْ مُحْضِرِ الْقَاضِي. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الثُّؤْنَةِ ثُمَّ) أَيْ فِي
السَّلَامِ الْمُؤَجَّلِ فَعَلَى الْعَاقِدِ أَيْ الْمُسَلِّمِ إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يَصْلُحْ إلخ) أَيْ: الْمَكَانُ الْمُعَيَّنُ أَوْ مَكَانُ
الْكَفَالَةِ فَهُوَ رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ الْإِلَّا وَمَا بَعْدَهَا. قَوْلُهُ: (فَأَقْرَبُ مَحَلٍّ) الْقِيَاسُ أَنَّهُ حَيْثُ اشْتَرَطْنَا تَعْيِينَ مَحَلِّ
التَّسْلِيمِ إِذَا لَمْ يَصْلُحْ مَكَانَهَا لَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ مَحَلٍّ وَالْأَوَّلُ قَسَدَتْ. قَوْلُهُ: (أَيْ بِنَفْسِهِ إلخ) أَيْ: بِتَسْلِيمِ
الْكَفِيلِ بِنَفْسِهِ إلخ وَهَذَا تَفْسِيرٌ مُرَادٌ فَلَا يَرُدُّ أَنَّهُ إِقْمَا يَنَاسِبُ الْإِحْتِمَالَ الْأَوَّلَ. قَوْلُهُ: (أَوْ عَيْنٍ هُنَا) وَفِيمَا
يَأْتِي فِي شَرْحٍ فَإِنْ غَابَ اسْتَطْرَادِي. قَوْلُهُ: (بِمَا ذُكِرَ) أَيْ: بِتَعْيِينِ مَحَلٍّ صَالِحٍ أَوْ وَقُوعِ الْكَفَالَةِ فِيهِ أَصْلًا
وَحَالًا وَيَكُونُهُ أَقْرَبُ مَحَلٍّ صَالِحٍ مِنْ مَحَلِّ التَّكْفُلِ أَوْ مِنَ الْمُعَيَّنِ إِذَا لَمْ يَصْلُحْ أَصْلًا أَوْ حَالًا وَهَذَا عَلَى
مَرْضِي الشَّارِحِ كَالْمُعْنَى مِنَ الْفَرْقِ بَيْنِ الضَّامِنِ وَالسَّلَامِ وَأَمَّا عَلَى مَرْضَى النِّهَايَةِ وَسَمٍّ مِنْ عَدَمِ الْفَرْقِ
فَبِالتَّعْيِينِ أَوْ بِوُقُوعِ الْكَفَالَةِ أَوْ بِخُرُوجِهِ عَنِ الصَّلَاحِيَّةِ بَعْدَهُ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يُطَالَيْهِ بِهِ) أَيْ: الْمَكْفُولُ لَهُ
الْكَفِيلُ بِتَسْلِيمِ الْمَكْفُولِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ مُتَضَامَيْنَيْنِ) أَيْ: وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا ضَامِنًا عَنِ الْآخَرِ أَه
كُرْدِي. قَوْلُهُ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) وَلَوْ تَكَفَّلَ بِهِ رَجُلَانِ مَعًا أَوْ مُرْتَبًا فَسَلَّمَهُ أَحَدُهُمَا لَمْ يَبْرَأْ الْآخَرُ وَإِنْ قَالَ
سَلَّمْتُهُ عَنْ صَاحِبِي وَلَوْ كَفَلَ رَجُلٌ لِرَجُلَيْنِ فَسَلَّمَ إِلَى أَحَدِهِمَا لَمْ يَبْرَأْ مِنْ حَقِّ الْآخَرِ وَلَوْ تَكَافَلَا كَفِيلَانِ
ثُمَّ أَحْضَرَ أَحَدُهُمَا الْمَكْفُولَ بِهِ بَرِئَ مُحْضِرُهُ مِنَ الْكَفَالَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ وَبَرِئَ الْآخَرُ مِنَ الثَّانِيَةِ لِأَنَّهُ كَفِيلُهُ
مُسَلِّمٌ وَلَمْ يَبْرَأْ مِنَ الْأُولَى لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْهُ هُوَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ جِهَتِهِ وَلَوْ أَبْرَأَ الْمَكْفُولُ لَهُ الْكَفِيلُ مِنْ حَقِّهِ بَرِئَ
وَكَذَا لَوْ قَالَ لَا حَقَّ لِي عَلَى الْأَصِيلِ أَوْ قَبْلَهُ فِي أَحَدٍ وَجِهَتَيْنِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ الْأَقْرَبُ كَمَا يَبْرَأُ الْأَصِيلُ
بِإِقْرَارِهِ الْمَذْكُورِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ م وَإِنْ قَالَ إلخ يَتَّبِعِي مَا لَمْ يَرْضَ الْمَكْفُولُ لَهُ بِذَلِكَ أَه.

قَوْلُهُ: (بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَكْفُولِ لَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) فِي النِّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَحْبُوسًا بِحَقِّ) الْمُتَبَادَرُ
مِنْهُ الْمَوَافِقُ لِتَضَرِيحِ الْمُعْنَى أَنَّ الْمَعْنَى وَلَوْ كَانَ الْمَكْفُولُ لَهُ مَحْبُوسًا إلخ خِلَافًا لِقَوْلِ الْكُرْدِيِّ أَيْ وَلَوْ
كَانَ الْمَكْفُولُ مَحْبُوسًا بِحَقِّ أَه عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَيَبْرَأُ بِتَسْلِيمِهِ لَهُ مَحْبُوسًا بِحَقِّ أَيْضًا لِإِمْكَانِ إِحْضَارِهِ
وَمُطَالَبَتِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ حُسِّنَ بِغَيْرِ حَقِّ لَتَعَدَّرَ تَسْلِيمُهُ أَه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م وَيَبْرَأُ بِتَسْلِيمِهِ إلخ الْمُرَادُ مِنْ
هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّ الْكَفِيلَ إِذَا سَلَّمَ الْمَكْفُولَ لِلْمَكْفُولِ لَهُ وَهُوَ مَحْبُوسٌ بِرِئِ إِنْ كَانَ الْحَبْسُ بِحَقِّ كَأَنَّ كَانَ
عَلَى ذَيْنِ لِمَا عَلَّلَ بِهِ الشَّارِحُ م بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْمَكْفُولُ تَحْتَ يَدِ مُتَّغَلِبٍ فَلَا يَبْرَأُ لِمَا عَلَّلَ بِهِ أَيْضًا

قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يَصْلُحْ إلخ) الْقِيَاسُ أَنَّهُ حَيْثُ اشْتَرَطْنَا تَعْيِينَ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ إِذَا لَمْ يَصْلُحْ مَكَانَهَا لَا بُدَّ
مِنْ تَعْيِينِ مَحَلٍّ وَالْأَوَّلُ قَسَدَتْ.

يَمْتَنُّهُ مِنْهُ فَلَا يَبْرَأُ لَعَدَمِ حُصُولِ الْمُقْصُودِ نَعَمْ إِنْ قَبِلَ مُخْتَارًا بَرِيًّا وَخَرَجَ بِمَكَانِ التَّسْلِيمِ غَيْرُهُ
فَلَا يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ فِيهِ إِنْ كَانَ لَهُ غَرَضٌ فِي الِامْتِنَاعِ كَأَنْ كَانَ بِمَحَلِّ التَّسْلِيمِ بَيِّنَتُهُ أَوْ مَنْ يُعِينُهُ
عَلَى خُلَاصِهِ وَإِلَّا أَجْبَزَهُ الْحَاكِمُ عَلَى قَبُولِهِ فَإِنْ صَمَّمَ تَسْلَمَهُ عَنْهُ فَإِنْ فَقَدَ الْحَاكِمَ أَشْهَدَ أَنَّهُ
سَلَّمَهُ وَبَرِيًّا وَيَأْتِي هَذَا التَّفْصِيلُ فِيمَا لَوْ أَحْضَرَهُ قَبْلَ زَمَنِ الْمُعَيَّنِ.

(فَرَعَ) قَالَ ضَمَنْتُ إِحْضَارَهُ كُلَّمَا طَلَبَهُ الْمَكْفُولُ لَهُ لَمْ يَلْزَمُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ لَأَنَّهُ فِيمَا بَعْدَهَا مُعَلَّقُ
الضَّمَانِ عَلَى طَلَبِ الْمَكْفُولِ لَهُ وَتَعْلِيقُ الضَّمَانِ يُبْطِلُهُ كَذَا اعْتَمَدَهُ شَارِحُ كَالْبُلْقَيْنِي فِيهِ نَظَرٌ
بَلْ مُقْتَضَى اللَّفْظِ تَعْلِيقُ أَصْلِ الضَّمَانِ عَلَى الطَّلَبِ وَتَعْلُفُهُ مُبْطِلٌ لَهُ مِنْ أَصْلِهِ فَهُوَ الْأَوْجَهُ فَإِنْ
قُلْتُ: الْأُولَى فِيهَا تَعْلِيقٌ بِالْمُقْتَضَى إِذْ لَا يَلْزَمُهُ الْإِحْضَارُ إِلَّا بِالطَّلَبِ قُلْتُ الْمُعَلَّقُ هُنَا الضَّمَانُ
لَا الْإِحْضَارُ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ فَإِنْ جَعَلَ كُلَّمَا قَيْدًا لِلْإِحْضَارِ فَقَطْ فَمِثَالُهُ التَّكَرُّرُ فَلَمْ يَصِحَّ
الْقَوْلُ بِالْمَرَّةِ عَلَيْهِمَا فَإِنْ قُلْتُ: فَمَا الرَّاجِحُ مِنْ ذَلِكَ قُلْتُ قَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي فِي ضَمْنَتِ إِحْضَارِهِ
بَعْدَ شَهْرِ أَنَّ الظَّرْفَ مُتَعَلِّقٌ بِإِحْضَارِهِ لَا بِضَمْنَتِ تَعْلُفِهِ هُنَا بِهِ أَيْضًا فَيَصِحُّ وَيَتَكَرَّرُ كُلَّمَا طَلَبَهُ
(وَبِأَنَّ يَحْضُرَ الْمَكْفُولُ) الْبَالِغُ الْعَاقِلُ بِمَحَلِّ التَّسْلِيمِ وَلَا حَائِلَ (وَيَقُولُ) لِلْمَكْفُولِ لَهُ (سَلَّمْتُ)

اه. وَهُوَ أَيْضًا صَرِيحٌ فِيمَا قُلْتُ. □ فَوَدَّ: (إِنْ قَبِلَ الْإِنِّ) أَي: إِنْ قَبِلَ الْمَكْفُولُ لَهُ تَسَلَّمَ الْمَكْفُولُ مَعَ
الْحَائِلِ مُخْتَارًا لِهَذَا الْقَبُولِ بَرِيًّا الْكَفِيلُ اه. سَيَدُّ عَمَرَ. □ فَوَدَّ: (تَسَلَّمَ الْإِنِّ) أَي: الْحَاكِمُ الْمَكْفُولُ عَنْ
جِهَةِ الْمَكْفُولِ لَهُ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ فَقَدَ الْحَاكِمَ) أَي: فَقَدَ الْكَفِيلَ الْحَاكِمَ أَي لِعَيْنَيْهِ عَنِ الْبَلَدِ إِلَى مَا فَوْقَ
مَسَافَةِ الْعَدْوَى أَوْ لِمَسَقَةِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ لِتَحَجُّبِهِ أَوْ لَطَلَبِهِ دَرَاهِمَ وَإِنْ قُلْتُ اه ع ش. □ فَوَدَّ: (وَبَرِيًّا) عَطَفَ
عَلَى أَشْهَدَ. □ فَوَدَّ: (كَذَا اعْتَمَدَهُ شَارِحُ الْإِنِّ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ قَالَهُ الْبُلْقَيْنِي وَتَابَعَهُ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ وَهُوَ الْأَوْجَهُ
وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ بِأَنَّ مُقْتَضَى اللَّفْظِ تَعْلِيقُ أَصْلِ الضَّمَانِ الْإِنِّ اه. □ فَوَدَّ: (بَلْ مُقْتَضَى اللَّفْظِ تَعْلِيقُ أَصْلِ
الضَّمَانِ) فِيهِ وَفِي قَوْلِهِ الْآتِي كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ وَقَفَّةً ظَاهِرَةً. □ فَوَدَّ: (وَتَعْلُفُهُ مُبْطِلٌ لَهُ الْإِنِّ) أَي: فَلَا يَلْزَمُهُ
إِحْضَارُهُ مُطْلَقًا فِي لَا وَلِي وَلَا فِيمَا بَعْدَهَا. □ فَوَدَّ: (فَهُوَ الْأَوْجَهُ) أَي: يُطْلَأُ الضَّمَانُ مِنْ أَصْلِهِ أَي: مِنْ
حَيْثُ الدَّلِيلُ فَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ الْآتِي فَيَصِحُّ وَيَتَكَرَّرُ الْإِنِّ فَإِنَّهُ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ عِنْدَهُ. □ فَوَدَّ: (الْأُولَى) أَي:
الْمَرَّةُ الْأُولَى اه. كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (بِالْمُقْتَضَى) بِكُسْرِ الضَّادِ وَهُوَ الطَّلَبُ. □ فَوَدَّ: (عَلَيْهِمَا) أَي: عَلَى
جَعْلِ كُلَّمَا قَيْدًا لِلْإِحْضَارِ وَجَعَلَهُ قَيْدًا لَضَمْنَتِ أَوْ عَلَى تَعْلِيقِ الضَّمَانِ وَتَعْلِيقِ الْإِحْضَارِ إِذَا أَوَّلَ يَقْتَضِي
الْبُطْلَانُ وَالثَّانِي التَّكَرُّرُ. □ فَوَدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) أَي: مِمَّا ذُكِرَ مِنَ التَّعْلِيلَيْنِ. □ فَوَدَّ: (الْبَالِغُ) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي
النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (فَيَصِحُّ) أَي: الضَّمَانُ (وَيَتَكَرَّرُ الْإِنِّ) أَي: الْإِحْضَارُ وَلِزُومِهِ. □ فَوَدَّ: (الْبَالِغُ الْعَاقِلُ)
شَامِلٌ لِلْسَّفِيهِ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ سَمِ ع ش وَسَيَذْكُرُ مُحْتَزَّرَ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ بِقَوْلِهِ أَمَّا الصَّبِيُّ الْإِنِّ.
□ فَوَدَّ: (بِمَحَلِّ التَّسْلِيمِ) أَي: وَزَمَنِهِ أَخَذًا مِمَّا سَيَذْكُرُهُ.

□ فَوَدَّ: (الْبَالِغُ الْعَاقِلُ) شَامِلٌ لِلْسَّفِيهِ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ.

نفسى عن جهة الكفيل) وكذا في غير محلّ التسليم أو زَمَنِهِ حيث لا غرض له في الامتناع فيشهد أنه سلم نفسه عن كفالة فلان ويبرأ الكفيل كذا أطلقه الماوردي والأوجه أخذًا مِنَّا قبله أنه لا يكفي إشهاده إلا إن فُقدَ الحاكم أمّا الصبي والمجنون فلا عبْرَة بقوليهما إلا إن رضي به المكفول له على الأوجه وتسليم أجنبي ياذن الكفيل كتسليمه ويدون إذنه لغوًا إلا إن قيل المكفول له.

(تنبيه) ظاهر كلامهم اشتراط اللفظ هنا لا فيما قبله ويُفَرَّقُ بأن مجيء هذا وحده لا قرينة فيه فاشتراط لفظ يدل بخلاف مجيء الكفيل به فلا يحتاج للفظ ونظيره أن التخليّة في القبض لا بُدَّ فيها من لفظ يدل عليها بخلاف الوضع بين يدي المشتري كما مرّ نعم إن أحضره بغير محلّ التسليم فلا بُدَّ من لفظ يدل على قبوله له حينئذ فيما يظهر (ولا يكفي مجرد حضوره) بلا قوله المذكور أنه لم يُسلمه إليه ولا أخذ من جهته (فلان غاب) المكفول من بدن أو عين (لم

قوله: (فيشهد) أي: المكفول. قوله: (والأوجه) إلى التنبيه في المعنى. قوله: (فلا عبْرَة بقوليهما) يتبعني أن محلّه ما لم يحضرا ويقولأ أرسلني ولبي إليك لأسلم نفسي عن جهة الكفالة ويغلب على الظن صدقهما أخذًا مِنَّا قالوه في الإذن في دخول الدار وإصبال الهدية اه. ع ش. قوله: (على الأوجه) عبارة النهاية كما بحثه الأذعري وتسليم ولي المكفول كتسليمه اه قال ع ش قوله م ر كما بحثه الأذعري معتمد اه. وقال الرشيدي قوله م ر كتسليمه أي المكفول المعتبر تسليمه اه. قوله: (هنا) أي: في تسليم المكفول نفسه عن الكفيل. وقوله: (لا فيما قبله) أي: في تسليم الكفيل المكفول ولا يخفى أن تغييره بالظهور إنما هو بالنسبة للثاني والأقوال المصنّف ولا يكفي إلخ نص في الأول.

قوله: (فاشترط لفظ إلخ) هل يتعين اللفظ بخصوصه أو يقوم مقامه ما يدل على تسليمه نفسه عن الكفيل وإن لم يكن لفظًا محلّ تردّد ولعلّ الثاني أقرب اه سيّد عمر أقول وقول الشارح لا قرينة إلخ فيه إشارة إلى ما استقرّ به. قوله: (كما مرّ) أي: في البيع (إن أحضره) أي الكفيل المكفول. قوله: (بغير محلّ التسليم) هل أو بغير زمانه اه سم أقول نعم كما جزم به السيّد عمر (فلا بُدَّ من لفظ إلخ) فيه نظير ما مرّ فلا تغفل اه سيّد عمر. قوله: (على قبوله له) وفي نسخة على قوله وكلّ منهما محتاج إلى التأمل اه. سيّد عمر أي كان قضية السياق أن يقول على تسليمه عن الكفالة فيكون اللفظ من الكفيل ولك أن تقول إنما عدل الشارح إلى قوله على إشارة إلى أن المدار إلى لفظ المكفول له الدال على قبوله للمكفول في غير محلّ التسليم فلا يكفي مجرد قول الكفيل سلّمته عن الكفالة. قوله: (بلا قوله) إلى المتن في النهاية والمعنى وزاد الأول حتى لو ظفر به المكفول له ولو بمجلس الحكم وادّعى عليه لم يبرأ الكفيل اه. قال الرشيدي قوله م ر وادّعى عليه أي ولم يستوف عنه الحق بقرينة ما يأتي في السوادة اه. قوله: (لأنه) أي: الكفيل وكذا ضمير من جهته. قوله: (ولا أخذ إلخ) أي: بأن كان وكيلًا وهو عطف على الضمير المستتر في قوله لم يُسلمه.

قوله: (بغير محلّ التسليم) هل أو بغير محلّ زمانه.

يلزم الكفيل إحضاره إن جهل مكانه) لِعُدْرِهِ وَيُصَدَّقُ فِي جِهْلِهِ بِبَيِّنَةٍ (والا) بَأَنْ عَرَفَ مَكَانَهُ (فَيَلْزَمُهُ) عِنْدَ أَمْنِ الطَّرِيقِ وَلَمْ يَكُنْ ثَمَّ مَنْ يَمْنَعُهُ مِنْهُ عَادَةً وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَا يُكْتَفَى فِي هَذَيْنِ بِقَوْلِهِ إِحْضَارُهُ وَلَوْ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ وَمِنْ فَوْقِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ وَلَوْ فِي بَحْرِ غَلَبَتِ السَّلَامَةُ فِيهِ فِيمَا يَظْهَرُ وَإِنْ حَبَسَ بِحَقِّ فَيَلْزَمُهُ قَضَاءُ مَا عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْبَيَانِ وَغَيْرُهُ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ مَعَ حَبْسِهِ بِحَقِّ فِي غَيْرِ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ يَلْزَمُ بِإِحْضَارِهِ وَيُحْبَسُ مَا لَمْ يَتَسَبَّبْ فِي تَخْلِيصِهِ وَلَوْ يَبْذُلُ مَا عَلَيْهِ وَمُؤْنَةُ السَّفَرِ فِي مَالِ الْكَفِيلِ وَلَوْ كَانَ الْمَكْفُولُ يَبْدَنَهُ يَحْتَاجُ لِمُؤْنِ السَّفَرِ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ فَيُظْهِرُ أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا مَرَّ فِي الدِّينِ الْمَحْبُوسِ عَلَيْهِ.

■ فَوَيْلٌ (لِشَيْءٍ): (إِنْ جَهَلَ مَكَانَهُ) وَلَا يُكَلَّفُ السَّفَرُ إِلَى التَّاحِيَةِ الَّتِي عَلِمَ ذَهَابَهُ إِلَيْهَا وَجَهْلَ خُصُوصِ الْقَرْيَةِ الَّتِي هُوَ بِهَا لَيَبْتَغِ عَنِ الْمَوْضِعِ الَّذِي هُوَ بِهِ أَهْ ع. ش. ■ قَوْلُهُ: (لِعُدْرِهِ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَيُظْهِرُ إِلَى إِحْضَارِهِ وَقَوْلُهُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ. ■ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يُكْتَفَى الْخُ) الظَّاهِرُ خِلَافَهُ لِأَنَّهُ قَدْ يَخْتَصُّ بِهِ خَوْفُ الطَّرِيقِ لِتَحْوِ عُدْرٍ خَاصٍّ وَكَذَا بَقِيَّةُ الْمَوَاقِعِ قَدْ تَخْتَصُّ بِهِ وَيَغْسُرُ عَلَيْهِ إِقَامَةُ الْبَيْتَةِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. ■ قَوْلُهُ: (فِي هَذَيْنِ) كَانَ الْمُرَادُ فِي عَدَمِ أَمْنِ الطَّرِيقِ وَفِي وُجُودِ مَنْ يَمْنَعُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَم. ■ قَوْلُهُ: (إِحْضَارُهُ) فَاعِلٌ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَيَلْزَمُهُ. ■ قَوْلُهُ: (وَإِنْ حَبَسَ) أَيِ الْمَكْفُولِ. ■ قَوْلُهُ: (فَيَلْزَمُهُ) أَيِ الْكَفِيلِ. ■ قَوْلُهُ: (قَضَاءُ مَا عَلَيْهِ) أَيِ الْمَكْفُولِ ثُمَّ إِنْ كَانَ قَضَاؤُهُ لِلدَّيْنِ بِإِذْنِ الْمَدِينِ الْمَكْفُولِ بِإِذْنِ رَجَعَ وَإِلَّا فَلَا لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ بِذَلِكَ وَلَا يَلْزَمُهُ مِنْ كَوْنِهِ نَشَأَ عَنِ الضَّمَانِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَأْذُونًا لَهُ فِي الْأَدَاءِ أَهْ ع. ش. ■ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيِ الْكَفِيلِ وَكَذَا الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ فِي قَوْلِهِ يَلْزَمُ وَقَوْلُهُ يَحْبَسُ الْآتِيَيْنِ. ■ قَوْلُهُ: (مَعَ حَبْسِهِ) أَيِ الْمَكْفُولِ وَكَذَا الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي بِإِحْضَارِهِ. ■ قَوْلُهُ: (وَمُؤْنَةُ السَّفَرِ) أَيِ سَفَرِ الْكَفِيلِ لِإِحْضَارِ الْغَائِبِ سَيِّدُ عَمَرَ وَكَزْدِي زَادَ ع. ش. وَأَمَّا مُؤْنَةُ الْمَكْفُولِ فَسَيَّاتِي فِي قَوْلِهِ وَلَوْ كَانَ الْمَكْفُولُ يَبْدَنَهُ الْخُ أَهْ. ■ قَوْلُهُ: (فِي مَالِ الْكَفِيلِ) بِخِلَافِ مَا لَوْ امْتَنَعَ الْمَكْفُولُ مِنَ الْحُضُورِ وَاحْتِيجَ فِي إِحْضَارِهِ إِلَى رَسُولٍ مِنَ الْحَاكِمِ لِيُجِبِرَهُ عَلَى الْحُضُورِ فَإِنَّ أَجْرَةَ الرَّسُولِ عَلَى الْمَكْفُولِ م. ر. أَهْ سَم. ■ قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ فِي الدِّينِ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ مَا مَرَّ أَيْقًا عَنْ صَاحِبِ الْبَيَانِ أَهْ سَمَ عِبَارَةُ الْكَزْدِيِّ قَوْلُهُ مَا مَرَّ الْخُ وَهُوَ قَوْلُهُ فَيَلْزَمُهُ قَضَاءُ مَا عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ مَعَ قَوْلِهِ يَلْزَمُ بِإِحْضَارِهِ وَيَحْبَسُ الْخُ يَعْنِي يَلْزَمُ الْكَفِيلُ بِإِحْضَارِهِ وَلَوْ يَبْذُلُ مَالَهُ وَعِبَارَةُ ع. ش. أَيِ قَبُولِ هُنَا يَلْزَمُهُ مُؤْنُ السَّفَرِ ثُمَّ إِنْ كَانَ صَرَفَهُ عَلَى الْمَكْفُولِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ بِإِذْنِهِ رَجَعَ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ نَشَأَ عَنِ الضَّمَانِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَأْذُونًا لَهُ فِي الصَّرْفِ عَلَى الْمَكْفُولِ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَهُ الرَّفْعُ إِلَى قَاضٍ بِإِذْنِ الْكَفِيلِ فِي صَرْفِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ قَرْضًا لِأَنَّ الْمَكْفُولَ بِإِذْنِهِ فِي الْكَفَالَةِ التَّرَمُّ الْحُضُورَ مَعَ الْكَفِيلِ لِلْقَاضِي وَمَنْ لَا زَمَةَ صَرَفَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ أَهْ. ■ قَوْلُهُ: (الْمَحْبُوسِ عَلَيْهِ) أَيِ: الدِّينِ الَّذِي

■ قَوْلُهُ: (فِي هَذَيْنِ) كَانَ الْمُرَادُ فِي عَدَمِ أَمْنِ الطَّرِيقِ وَفِي وُجُودِ مَنْ يَمْنَعُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ■ قَوْلُهُ: (فِي مَالِ الْكَفِيلِ) بِخِلَافِ مَا لَوْ امْتَنَعَ الْمَكْفُولُ مِنَ الْحُضُورِ وَاحْتِيجَ فِي حُضُورِهِ إِلَى رَسُولٍ مِنَ الْحَاكِمِ لِيُجِبِرَهُ عَلَى الْحُضُورِ فَإِنَّ أَجْرَةَ الرَّسُولِ عَلَى الْمَكْفُولِ م. ر. ■ قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ فِي الدِّينِ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ مَا مَرَّ أَيْقًا عَنْ

(تنبيه) من الواضح أنه إنما يلزم بالسفر للإحضار ويُمكن منه إن وثق الحاكم منه بذلك وثوقاً ظاهراً لا يتخلف عادةً وإلا فالذي يظهر أنه يلزم حينئذ بكفيل كذلك فإن تعذر حيس حتى يزن المال قرضاً أو يئأس من إحضاره (ويُنهل مدة ذهاب وإياب) عادةً لأنه المُمكن وبَحَثَ الإنسوي إمهاله مع ذلك أي في السفر الطويل ثلاثة أيام كاملة مدة إقامة المسافرين والأذرعِي إمهاله لانتظار رُفقة يأمن بهم وانقطاع نحو مطير وثُلج ووحل مؤذ (فإن مضت) المدة المذكورة (ولم يحضره) وقد وُجِدَتْ تلك الشروط ومنها أن تلزمه الإجابة إلى القاضي لإذنه أو لِقُولِ المكفول له للكفيل أحضره للقاضي ويقول له القاضي أحضره لأنه حينئذ رسول

حيس المكفول لأجله. □ فوه: (منه بذلك) أي: من الكفيل بالإحضار. □ فوه: (فإن تعذر) أي: كفيل الكفيل. □ فوه: (حتى يزن المال قرضاً أو يئأس إلخ) قياس الإكفاء باليأس من إحضاره أنه لو وزن المال ثم حصل اليأس رجع فيه ثم رأيت ما يأتي عن شيخنا الشهاب الرملي وهو يؤيد ما ذكرته اه سم. □ فوه: (وبَحَثَ الإنسوي إلخ) اعتمدته النهاية والمغني أيضاً. □ فوه: (أي في السفر الطويل) إن كان تشييد كلام الإنسوي بالطويل بالنسبة للثلاثة الأيام قواضح وإلا فمحل تأمل فينبغي في القصير اعتبار مدة الاستراحة على العادة فتأمل اه سيد عمر. □ فوه: (والأذرعِي إلخ) اعتمدته النهاية والمغني أيضاً.

□ فوه: (إمهاله) أي: عند الذهاب والعود نهايةً ومغني. □ فوه: (وانقطاع نحو مطير إلخ) عطف على رُفقة ويتبغي أن مثل ما ذكر من الأغذار ما لو غرّب المكفول لِرَنا ثبت عليه فيمهل الكفيل مدة التغريب اه. ع ش. □ فوه: (مؤذ) أي: لا يسلك عادةً ولا يحبس مع هذه الأغذار نهايةً ومغني. □ فوه: (لإذنه) أي: لأجل إذن المكفول للكفيل في الكفالة فإنه حينئذ تلزمه الإجابة إلى القاضي اه كزدي. □ فوه: (أو لِقُولِ المكفول له إلخ) لا يخفى أنه يوههم صحة الكفالة مع عدم إذن المكفول وحبس الكفيل معه وليس كذلك فكان المناسب ذكره بعد قول المتن وأنها لا تصح بغير رضا المكفول كما فعل النهاية والمغني حيث قالاً تفرعاً عليه واللفظ للثاني فلو كفّل به بلا إذن منه لم تلزمه إجابة الكفيل فليس للكفيل مطالبة وإن طالب المكفول له الكفيل كما في ضمان المال بغير إذن إلا أن سأل المكفول له إحضاره كأن قال له أحضره إلى القاضي فإنه إذا أحضره باستدعاء القاضي وجبت عليه لكفته ليس بسبب الكفالة بل لأنه وكيل صاحب الحق وعلى هذا لا بد من اعتبار مسافة العُدوى وإنما اعتبر استدعاء القاضي لأن صاحب الحق لو طلب إحضار خصمه لم يلزمه الحضور معه بل يلزمه أداء الحق إن قدر عليه وإلا فلا شيء عليه وإذا امتنع الكفيل من إحضار المكفول في هاتين الصورتين فلا حبس عليه أما في الأولى وهي فيما إذا لم تلزمه الإجابة فإنه حبس على ما يقدّر عليه وأما في الثانية وهي فيما إذا قال له أحضره إلى القاضي فلائه وكيل اه. □ فوه: (ويقول له إلخ) بالتصّب عطفاً على القول. □ فوه: (لأنه حينئذ) أي: الكفيل حين

صاحب البيان. □ فوه: (حتى يزن المال قرضاً أو يئأس من إحضاره) قياس الإكفاء باليأس من إحضاره أنه لو وزن المال ثم حصل اليأس رجع فيه ثم رأيت ما يأتي عن شيخنا الشهاب الرملي وهو يؤيد ما

القاضي إليه ولم يكف قول ذي الحق لأن من طلب خصمه لقاض لا تلزمه إجابته من حيث طلبه له ومن ثم تفيد بمسافة العدو ويقول وقد إلخ يندفع اعتماد الزركشي قول جمع لا يحبس كمعسر بدين ووجه اندفاعه ظهور الفرق بأن هذا يعد قادراً على إحضار ما لزمه بخلاف ذلك (حبس) إن لم يؤد الدين إلى تعدد إحضار المكفول بموت أو نحو تغلب أو جهل بمحلّه لا متناعه ممّا لزمه. ويبحث السنوي أنه إذا حضر المكفول بعد تسليمه الدين رجع به على من أذاه إليه ورد أنه تبرع بالأداء لتخليص نفسه وأجيب: يُمنع تبرّعه وإنما بذله للحيلولة وهو مُتَجِدِّه ومن ثم استرده إن بقي وإلا فبذله والكلام حيث لم ينو الوفاء عنه وإلا لم يرجع بشيء ليتبرّعه بأداء دينه بغير إذنه ولو تعدد رجوعه على المؤدى إليه فهل يرجع على المكفول؟ لأن أداءه عنه يُشبه القرض الضمني له أو لا لأنه لم يُراع في الأداء جهة المكفول بل مصلحة نفسه بتخليصه لها به من الحبس كل مُحتمَل والثاني أقرب (وقيل إن غاب إلى مسافة القصر لم يلزمه إحضاره) لأنها بمنزلة الغيبة المنقطعة وردّه بأن مال المدين لو غاب إليها لزم إحضاره فكذا هو ولا فرق في جميع ما ذكر بين أن تطرأ الغيبة أو يكون غائباً وقت الكفالة نعم لا تصح بيدّ غائب جهل مكانه.

إذ أمره القاضي بإحضار المكفول. □ فؤد: (إليه) أي: المكفول. □ فؤد: (ولم يكف) أي: في لزوم الإجابة. □ فؤد: (ذي الحق) هو هنا المكفول. □ فؤد: (لا تلزمه) أي: الخصم. □ فؤد: (ومن ثم) أي: من أجل أنه حينئذ رسول القاضي إليه (يقيد) أي لزوم الإجابة حينئذ. □ فؤد: (إن لم يؤد) إلى قوله: (والكلام) في النهاية والمغني. □ فؤد: (إن لم يؤد الدين) ظاهره أنه إذا أذاه ملكه المستحق ملك قرض قلّه التصرف فيه كالقرض م ر هـ. س م. □ فؤد: (لا مناعه إلخ) علة للحبس هـ ع ش. □ فؤد: (ويبحث السنوي إلخ) عبارة النهاية والمغني والأوجه أن له استرداده إلخ هـ. □ فؤد: (إذا حضر المكفول إلخ) ويتّجه كما أفاده شيخنا الشهاب الرملي أن يلحق بقدومه أي من الغيبة تعدد حضوره بموت ونحوه حتى يرجع به نهاية ومغني وسم قال الرشيد في قوله م ر حتى يرجع به أي حتى يرجع الكفيل بما غرمه هـ.

□ فؤد: (عنه) أي: المكفول. □ فؤد: (على المؤدى إليه) أي: المكفول له. □ فؤد: (لأنها بمنزلة) إلى قوله نعم في النهاية والمغني. □ فؤد: (في جميع ما ذكر) من قوله فإن غاب إلى هنا. □ فؤد: (لا تصح بيدّ غائب إلخ) خلافاً للنهاية قال ع ش وقد يوجه كلام حج بأن فائدة الكفالة إحضار المكفول ولا يتأتى إلا إذا عرّف مكانه ويؤدّ بأنه لا يلزم من الجهل بمكانه وقت الكفالة استمرار ذلك هـ.

□ فؤد: (جهل مكانه) الذي في العباب عطفاً على ما يصح التكفل به أو غائب لم يتقطع خبره انتهى

ذكرته. □ فؤد: (إن لم يؤد الدين) ظاهره أنه إذا أذاه امتنع حبسه وانقطع طلب المكفول له الإحضار واعلم أنه إذا أذاه ملكه المستحق ملك قرض قلّه التصرف فيه كالقرض م ر هـ. □ فؤد: (إنه إذا حضر المكفول إلخ) كحضوره كما أفاده شيخنا الشهاب الرملي تعدد حضوره بموت ونحوه حتى يرجع به انتهى. □ فؤد: (جهل مكانه) الذي في العباب عطفاً على ما يصح التكفل به أو غائب لم يتقطع خبره

(تنبيه) وَقَعَ لِلشَّارِحِ هُنَا مَا قَدْ يُتَعَجَّبُ مِنْهُ حَيْثُ مَزَجَ الْمُثَنَّ بِقَوْلِهِ فَيُلْزِمُهُ إِحْضَارُهُ مِنْ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فَمَا دُونَهَا وَظَاهِرُهُ أَنَّ مَا فَوْقَهَا لَا يُلْزِمُهُ الْإِحْضَارُ مِنْهُ وَهُوَ خِلَافُ مُصَحِّحِ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا لَا يُقَالُ هِيَ وَإِنْ بَعُدَتْ تُسَمَّى مَسَافَةً قَصْرَ لَأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَحْسُنُ لَوْ لَمْ يَقُلْ فَمَا دُونَهَا أَمَّا إِذَا قَالَ ذَلِكَ فَلَيْسَ مُرَادُهُ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ إِلَّا أَقْلُهَا لِأَنَّهَا الَّتِي لَهَا دُونٌَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ لَهُ فَائِدَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا الرُّدُّ عَلَى مَنْ أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ مَسَافَةِ الْعَدْوَى وَغَيْرِهَا وَالثَّانِيَّةُ بَيَانُ نُكْتَةٍ خِلَافِيَّةٍ أَوْماً إِلَيْهَا الْمُثَنُّ وَأَشَارَ إِلَيْهَا فِي الْخَادِمِ بِقَوْلِهِ مَا صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ مِنْ إِحْقَاقِهِ مَسَافَةَ الْقَصْرِ بِمَا دُونَهَا خِلَافُ مَا صَحَّحَهُ الْمُتَوَلَّى فَعَلِمْنَا أَنَّ مَا دُونَهَا لَا خِلَافَ فِيهِ يُعْتَدُّ بِهِ بَلْ فِيهَا فَالشَّيْخَانِ يُلْحِقَانِهَا بِمَا دُونَهَا وَالْمُتَوَلَّى يُفَرِّقُ فَقَصَدَ الشَّارِحُ أَنْ يُبَيِّنَ الْأَصْلَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِمَنْ شَذَّ فَأَشَارَ إِلَى تَفْصِيلٍ فِيهِ وَلَمْ يُبَالِ بِذَلِكَ الْإِنْهَامِ لِأَنَّهُ لَا قَائِلَ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْمَسَافَةِ وَمَا فَوْقَهَا فَيُلْزَمُ مَنْ ثُبُوتِهَا ثُبُوتُ مَا فَوْقَهَا وَلَا يُلْزَمُ مَنْ ثُبُوتِ مَا دُونَهَا ثُبُوتُهَا فَتَعَيَّنَ ذِكْرُ الدُّوْنِ لِتَيْنِكَ الْفَائِدَتَيْنِ فَتَأَمَّلْهُ. (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ وَدُفِنَ) أَوْ هَرَبَ أَوْ تَوَارَى وَلَمْ يَذَرَ مَحَلَّهُ (لَا يُطَالَبُ الْكَفِيلُ بِالْمَالِ) فَالْعُقُوبَةُ أَوْلَى لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمْهُ أَضْلاً بَلْ النَّفْسُ وَقَدْ فَاتَتْ وَذَكَرَ الدَّفْنَ لِأَنَّهُ

وقوله لم يَنْقَطِعْ خَبَرُهُ عَزَاهُ فِي شَرْحِهِ إِلَى الْبَحْرِ اهـ. سم. قوله: (هنا) أي: في شَرْحِ وَلَا فَيُلْزِمُهُ.
 قوله: (بقوله إلخ) أي مَزَجًا مُتَبَسِّطًا بِقَوْلِهِ إلخ. قوله: (لا يُقَالُ) أي: في تَفْسِيرِ قَوْلِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ لِدَفْعِ مَا يَرُدُّ عَلَيْهِ. قوله: (هي) أي: الْمَسَافَةُ (وَإِنْ بَعُدَتْ) أي: عَنْ مَزَجَتَيْنِ (تُسَمَّى إلخ) أي: مُرَادُ الشَّارِحِ بِقَوْلِهِ مِنْ مَسَافَةِ الْقَصْرِ مِنْ مَسَافَةٍ يَفْضُرُ فِيهَا الصَّلَاةُ لَا التَّقْيِيدَ بِمَزَجَتَيْنِ وَجَرَى النَّهَايَةُ عَلَى ذَلِكَ التَّفْسِيرِ. قوله: (لو لم يَقُلْ إلخ) أي: لَوْ تَرَكَ لِشَارِحٍ لَفْظَ فَمَا دُونَهَا. قوله: (فَلَيْسَ مُرَادُهُ إلخ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَإِنَّ مَسَافَةَ الْقَصْرِ بِالْمَعْنَى الشَّامِلِ لِأَقْلُهَا وَمَا زَادَ لَهَا دُونٌَ وَهُوَ مَا لَيْسَ مِنْ أَفْرَادِهَا وَهَذَا ظَاهِرٌ وَلَعَمْرِي إِنَّ التَّعَجُّبَ مِنَ الشَّارِحِ فِي ذَلِكَ مِمَّا يُتَعَجَّبُ مِنْهُ بَلْ لَمْ يَصُدَّرْ عَنْ تَأَمُّلِ سَمٍ وَسَيِّدُ عَمَرَ. قوله: (بأن له إلخ) أي: لِلْمَزَجِ اهـ كُرْدِي. قوله: (أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ مَسَافَةِ الْعَدْوَى وَغَيْرِهَا) أي: وَالَّتِي فَوْقَهَا إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ بِاللَّزُومِ فِيهَا دُونَ الْأَوَّلَى. قوله: (يُعْتَدُّ بِهِ) احْتَرَزَ بِهِ عَمَّنْ أَشَارَ إِلَى أَنَّ يَنْبَغِي أَنْ يُفْصَلَ إلخ. قوله: (بَلْ فِيهَا) أي: بَلْ الْخِلَافُ الْمُعْتَدُّ بِهِ فِي مَسَافَةِ الْقَصْرِ. قوله: (الْأَصْلُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ) وَهُوَ مَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ. قوله: (وَأَنَّهُ إلخ) عَطَفَ عَلَى الْأَصْلِ. قوله: (فَأَشَارَ) أي: مَنْ شَذَّ. قوله: (إِلَى تَفْصِيلٍ فِيهِ) أي: فِيمَا دُونَهَا أَيْ بَيَّنَّ كَوْنَهُ مَسَافَةَ الْعَدْوَى وَغَيْرَهَا كَمَا مَرَّ أَيْضًا.

قوله: (وَلَمْ يُبَالِ) أي: الشَّارِحُ. قوله: (أَوْ هَرَبَ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ وَأَنَّهَا لَا تَصِحُّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا أَثَرُ إِلَى وَلَوْ قَالَ. قوله: (فَالْعُقُوبَةُ) أي: مِنْ حَدِّ أَوْ غَيْرِهِ اهـ ع ش. قوله: (أَوَّلَى) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَاحْتَرَزَ بِالْمَالِ عَنِ الْعُقُوبَةِ فَإِنَّهُ لَا يُطَالَبُ بِهَا جَزْماً اهـ. قوله: (لأنه لم يَلْتَزِمْهُ إلخ) وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ

انْتَهَى. وقوله لم يَنْقَطِعْ خَبَرُهُ عَزَاهُ فِي شَرْحِهِ إِلَى الْبَحْرِ. قوله: (فَلَيْسَ مُرَادُهُ إلخ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَإِنَّ مَسَافَةَ الْقَصْرِ بِالْمَعْنَى الشَّامِلِ لِأَقْلُهَا وَمَا زَادَ لَهَا دُونٌَ وَهُوَ مَا لَيْسَ مِنْ أَفْرَادِهَا وَهَذَا ظَاهِرٌ وَلَعَمْرِي أَنَّ

قبله قد يُطالب بإحضاره للإشهاد على صورته كما مرَّ لا لأنه يُطالب قبله بالمال كما هو واضح (والأصح أنه لو شرط في الكفالة أنه يغرم المال) ولو مع قوله (إن فات التسليم بطلت) الكفالة لأنه شرط يُنافي مُقتضاها وإنما صحَّ قرض شرط فيه نحو ردِّ مكسّر عن نحو صحيح وضمّان بشرط الخيار للمضمون له أو حلول المؤجل لأنَّ الغرم هنا مُستقلُّ يفرض بعقد فائز شرطه كشرط عقد في عقد وغيره ممّا ذكر صفة تابعة لا تُخلِّ بمقتضى العقد من كلّ وجه فالغيث وحدها وليس من الشرط كفلت بيّنه فإن مات فعلى المال لأنه وعد فيلغو وتصحَّ الكفالة ولا أثر لإرادة الشرط هنا فيما يظهر خلافاً للزركشي لأنَّ إنَّما وقعت شرطاً لما بعدها المُنفصل عن كفلت فلم يؤثّر فيه وإنَّ أرادَه ولو قال كفلت لك نفسه على أنه إن مات فأنا ضامنه بطلت الكفالة والضمّان لأنه شرط يُنافيها أيضاً.

المُصنّف عدّم الفرق في جريان الخلاف بين أن يخلف المَكفول وفاء أم لا لكن قال السنوي تبعاً للسبكي أن ظاهر كلامه اختصاصه بما إذا لم يخلف ذلك اهـ. نهاية قال ع ش قوله وظاهر إطلاق المُصنّف إلخ مُتمدّ اهـ. قوله: (كما هو واضح) أي: قوله لا لأنه إلخ. قوله: (وإنما صحَّ قرض) أي: مع مشاركة هذه الصور لما نحن فيه في أنه زاد خيراً في الجميع اهـ سم. قوله: (وَضَمَّانُ إلخ) عطف على قرض. قوله: (هنا) أي: في الكفالة. قوله: (وغيره) أي: غير الغرم مُبتدأ خبره قوله صفة إلخ. قوله: (فَالْغَيْثُ وَحْدَهَا) يتأمل معنى إلغاء شرط الخيار للمضمون له فإنَّه صاحب الحقِّ ومُتمكّن من الإبراء متى شاء فاشترط الخيار له تصريح بمقتضى العقد ويُمكن أن يُجاب بأن معنى إلغائها أنه لا يترتب عليها شيء يزيد على مُقتضى العقد اهـ ع ش. قوله: (ولا أثر لإرادة الشرط هنا إلخ) خالفه النهاية والمُعني فقالا أنه أي صيغة الكفالة وبطلان التزام المال فيما ذكر الماوردی وهو كما قال الزركشي محمول على ما إذا لم يُرد به الشرط ولا بطلت الكفالة أيضاً اهـ. قوله: (المُنفصل عن كفلت) فيه بحث لأنه إذا أريد الشرط صار مضمون الجملة الشرطية مُتصلاً بكفلت مُقيّد له إذ المعنى حينئذٍ كفلت بيّنه بشرط أن المال على أن مات فهو مُساوٍ في المعنى لقوله بعده على أنه إن مات فأنا ضامن وتفاوتهما في مُجرّد اللفظ لا أثر له فليتأمل اهـ سم. قوله: (فَلَمْ يُوْثَرْ فِيهِ وَإِنْ أَرَادَهُ) فيه أنه مرّ في البيع أن إلحاق الشرط المُفسد مُضِرٌّ إذا ذُكر في مجلس العقد وما هنا كذلك إلا أن يُفرّق بأن البيع له زمان خيار مجلس فالحق

التعجب من الشارح في ذلك ممّا يتعجب منه بل لم يصدّر عن تأمل. قوله: (وإنما صحَّ قرض إلخ) أي: مع مشاركة هذه الصورة لما نحن فيه في أنه زاد خيراً في الجميع. قوله: (المُنفصل عن كفلت) فيه بحث لأنه إذا أريد الشرط صار مضمون الجملة الشرطية مُتصلاً بكفلت مُقيّد له إذ المعنى حينئذٍ كفلت بيّنه بشرط أن المال على أن مات فهو مُساوٍ في المعنى لقوله بعده على أنه إن مات فأنا ضامن وتفاوتهما في مُجرّد اللفظ لا أثر له فليتأمل.

(و) الأصح (أنها لا تصح بغير رضا المكفول) أو نحو وليه لأنه مع عدم إذنه لا يلزمه الحضور معه فتبطل فائدتها.
(فرغ) يصح التكفل لِمَالِكٍ عَيْنٍ معلومة ولو خفيفة لا مؤنة لِرَدِّهَا بِرَدِّهَا لا قيمتها لو تلفت ممن هي بيده إن كانت يده يد ضمان وإذن من هي تحت يده أو قدر على انتزاعها منه فإن تعذر ردها لنحو تلف لم يلزمه شيء.
(تنبيه) الذي يظهر في مؤن ردها أنها على الضامين بالمعنى السابق في الدين المحبوس عليه المكفول به.

الواقع فيه بالواقع في صلب العقد ولا كذلك الكفالة ثم يظهر أن محل التردد ما لم يقل عزمت على الإتيان بما ذكر مع إرادة الشريطة قبل الفراغ من كفلت الخ فإن قال ذلك ضرر قطعاً فليتأمل اهـ. سيد عمر أي فيصدق بيمينه لأنه أعلم بنيته.

❦ قول (س): (بغير رضا المكفول) ظاهره أنها بدون الإذن باطلة ولو قدر الكفيل على إخضار المكفول قهراً عليه وقياس صحة كفالة العين إذا كان قادراً على انتزاعها؛ الصحة هنا أيضاً إلا أن يفرق بأن العين الخ اهـ ش.

❦ قوله: (بغير رضا المكفول) أي: الذي يعتبر إذنه (أو نحو وليه) أي حيث لا يعتبر وأدخل بالنحو سيد العبد فيما يتوقف عليه كذا في المعاملة. ❦ قوله: (أو نحو وليه) إلى التنبيه في المعنى والنهاية قال سم قول المتن بغير رضا المكفول أي ولا بغير رضا معرفته ولا بغير معرفة المكفول له بخلاف رضاه اهـ. عبارة النهاية والمعنى وعلم من كلامه عدم اشتراط رضا المكفول له الكفيل كما في ضمان المال اهـ. قال ع ش قوله م عدم اشتراط رضا المكفول له وهل يرتد برده أو لا فيه ما قدمنا في رد المضمون له من كلام حج وسم على منهج اهـ. ❦ قوله: (بالمعنى السابق) كأنه يريد مسألة صاحب البيان السابقة اهـ سم أي في شرح وإلا قيلزمه.

(تتمة): لو مات الكفيل بطلت الكفالة ولا شيء للمكفول له في تركته ولو مات المكفول له لم تبطل ويبقى الحق لورثته كما في ضمان المال فلو خلف ورثة وغرماء وصايا لم يبرأ الكفيل إلا بالتسليم إلى الجميع ويكفي التسليم إلى الموصى له عن التسليم إلى الموصي في أحد وجهين كما رجحه بعض المتأخرين أي إذا كان الموصى له مخصوراً لا كالفقراء ونحوهم كما قاله الأذرعي اهـ. معني زاد النهاية هذا إن كانت الكفالة بسبب مال فإن لم تكن بسببه فالمستحق للكفالة الوارث وخذ.

❦ قول (ش): (بغير رضا المكفول) أي ولا بغير معرفة المكفول له بخلاف رضاه. ❦ قوله: (بالمعنى السابق في الدين) كأنه يريد مسألة صاحب البيان السابقة.

(فصل)

في صِيغَتِي الضَّمانِ والكِفَالَةِ ومُطَابَلَةِ الضَّامينِ وأدائه ورُجوعه وتَوَابِعِ لِيْلِكَ (يُشْتَرَطُ فِي الضَّمانِ) لِلْمَالِ (وَالْكِفَالَةِ) لِلْبَدَنِ أَوِ الْعَيْنِ (لَفْظٌ) غَالِبًا إِذْ مِثْلُهُ الْخَطُّ مَعَ النِّيَّةِ وَإِشَارَةُ أُخْرَسِ مُفْهِمَةٌ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ فِي مَوَاضِعَ (يُشْعِرُ بِاللِّتِزَامِ) كَغَيْرِهِ مِنَ الْعُقُودِ وَدَخَلَ فِي يُشْعِرُ الْكِتَابَةُ فَهُوَ أَوْضَحُ مِنْ قَوْلِ الرُّوضَةِ كَغَيْرِهَا يَدُلُّ لَأَنَّهَا لَيْسَتْ دَالَّةٌ أَيْ دَلَالَةُ ظَاهِرَةٍ ثُمَّ الصَّرِيحُ (كَضَمْنَتْ) لَكَ كَذَا ذَكَرَاهُ وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ خِلَافًا لِمَنْ اعْتَمَدَ الْأَوَّلَ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرِطٍ (ذَيْنَكَ عَلَيْهِ) أَيْ فُلَانٍ (أَوْ تَحْمِلْتُهُ أَوْ تَقَلَّدْتُهُ) أَيْ ذَيْنَكَ عَلَيْهِ (أَوْ تَكْفُلْتُ بِبَدَنِهِ) لِفُلَانٍ أَوْ نَحْوِهِ يَمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ فِيمَا يَظْهَرُ (أَوْ أَنَا بِالْمَالِ) الَّذِي عَلَى زَيْدٍ مِثْلًا (أَوْ بِإِحْضَارِ الشَّخْصِ) الَّذِي هُوَ فُلَانٌ وَإِنَّمَا قِيَدَتِ الْمَالُ وَالشَّخْصُ بِمَا ذَكَرْتُهُ لِمَا هُوَ وَاضِحٌ أَنَّهُ لَا يَكْفِي ذِكْرُ مَا فِي الْمَثْنِ

فَصْلٌ فِي صِيغَتِي الضَّمانِ وَالْكِفَالَةِ

قوله: (صِيغَتِي الضَّمانِ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ: (ذَيْنَكَ) فِي النَّهْيَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (فَهُوَ وَاضِحٌ) إِلَى الْمَثْنِ. قوله: (وَتَوَابِعِ لِيْلِكَ) كَمِقْدَارِ مَا يَرْجِعُ بِهِ أَوْ جَنْسِهِ وَحُكْمٍ مَا لَوْ أَدَّى ذَيْنَ غَيْرِهِ بِلَا ضَمَانٍ أ. هـ. ع. ش.

قوله (سُي): (لَفْظٌ) صَرِيحٌ أَوْ كِنَايَةٌ أ. هـ. مُغْنِي. قوله: (إِذْ مِثْلُهُ الْخَطُّ) تَغْلِيلٌ لِلتَّقْيِيدِ بِغَالِبًا. قوله: (إِذْ مِثْلُهُ الْخَطُّ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ مِنَ الْأُخْرَسِ أَوْ غَيْرِهِ وَنَقَلَ سَمَ عَلَى مَنْهَجِ عَنِ الشَّارِحِ م ر أَنَّ هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ أ. هـ. ع. ش. قَوْلِ الْمَثْنِ (يُشْعِرُ بِاللِّتِزَامِ) مَعْنَى يُشْعِرُ يُعْلِمُ وَدَعَوَى الْأُضْحِيَّةِ بِالنَّسْبَةِ لِلدَّلَالَةِ فِيهِ خَفَاءٌ فَتَأَمَّلْهُ أ. هـ. سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةٌ ع. ش. قَوْلُهُ وَدَخَلَ فِي يُشْعِرُ الْكِنَايَةَ بِالتَّوْنِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْإِشْعَارَ أَمْرٌ خَفِيٌّ وَقَدْ يُخَالِفُهُ قَوْلُ الْبَيْضَاوِيِّ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾ يَوْسُفُ: ١٥ لَا يُحَسِّنُونَ بِذَلِكَ وَالشُّعُورُ الْإِحْسَاسُ وَمَشَاعِرُ الْإِنْسَانِ حَوَاشِيهِ انْتَهَى أ. هـ. قوله: (كَذَا ذَكَرَاهُ) أَيْ: بَضْمٌ لَكَ إِلَى ضَمْنَتْ. قوله: (كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْخَطُّ) أَقْرَأَهُ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةُ أَيْضًا. قوله: (اعْتَمَدَ الْأَوَّلَ) أَيْ: الضَّمُّ أَيْ اشْتِرَاطُهُ. قوله: (أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرِطٍ) أَيْ الضَّمُّ خَبَرٌ قَوْلُهُ وَالظَّاهِرُ.

قوله (سُي): (ذَيْنَكَ عَلَيْهِ) هُوَ ظَاهِرٌ إِنْ اتَّحَدَ الدَّيْنُ وَتَوَافَقَا عَلَيْهِ فَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنُ قَرْضٍ وَتَمَنُّ مَبِيعٍ وَطَالَبَهُ رَبُّ الدَّيْنِ فَقَالَ الْكَفِيلُ ضَمْنَتْ ذَيْنَكَ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَا ضَمْنْتُ شَيْئًا خَاصًّا كَذَيْنِ الْقَرْضِ مَثَلًا فَهَلْ يَصْدُقُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّبِعِي تَصْدِيقُ الْكَفِيلِ إِنْ دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ كَمَا لَوْ طَالَبَهُ بِدَيْنِ الْقَرْضِ فَقَالَ ذَلِكَ فَلَوْ لَمْ تَقُمْ عَلَى ذَلِكَ قَرِينَةٌ حُمِلَ عَلَى جَمِيعِ الدَّيْنِ لِأَنَّ الدَّيْنَ مُفْرَدٌ مُضَافٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ فَيَعْمُ أ. هـ. ع. ش. قوله: (هُوَ فُلَانٌ) أَيْ مِثْلًا. قوله: (وَإِنَّمَا قِيَدَتِ الْمَالُ وَالشَّخْصُ بِمَا ذَكَرْتُهُ) الْأَقْرَبُ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ لِذِكْرِ ذَلِكَ كَمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُهُمْ اكْتِفَاءً فَالْأَمُّ الْعَهْدُ الْخَارِجِيُّ كَمَا سَيُشِيرُ إِلَيْهِ صَنِيعُ الشَّارِحِ الْمُحَقِّقِ وَقَوْلُ التُّخْفَةِ لَا أَثَرَ لِلْقَرِينَةِ فِي الصَّرَاحَةِ مَحَلَّهُ بِالنَّسْبَةِ لِأَصْلِ الصَّبِيغَةِ لَا لِتَوَابِعِهَا كَالْمَعْقُودِ عَلَيْهِ

وحده فإن قلت: يُحمَلُ على ما إذا قال ذلك بعد ذكرهما وتكون أَل للعَهْدِ الذِّكْرِي بل وإن لم يجزِ لهما ذكرٌ خَمَلًا لها على العَهْدِ الذَّهْنِي قلت: لا يصحُّ هذا الحمل وإن أَوْهَمَهُ قولُ الشَّارِحِ المَعهودُ بل الذي يَتَجَهُّ أَنَّهُ فِيهِمَا كِنَايَةٌ لِمَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ أَنَّهُ لَا أَثَرُ لِلْقَرِينَةِ فِي الصَّرَاحَةِ (ضَامِنٌ أَوْ كَفِيلٌ أَوْ زَعِيمٌ أَوْ حَمِيلٌ) أَوْ قَبِيلٌ أَيْ لِفُلَانٍ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَلَعَلَّهُمْ حَذَفُوهُ لِذَلِكَ وَعَلَيَّ مَا عَلَى فُلَانٍ، وَمَالُكَ عَلَى فُلَانٍ عَلَيَّ لَثُبُوتِ بَعْضِهَا نَصًّا وَبَقِيَّتِهَا قِيَاسًا مَعَ اسْتِهَارِ لَفْظِ الْكِفَالَةِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ وَخَلَّ عَنْهُ وَالْمَالُ عَلَيَّ صَرِيحٌ لِأَنَّ عَلَيَّ صِيغَةُ التَّزَامِ صَرِيحَةٌ فِي ضَمَانِ مَالِهِ عَلَيْهِ فَمَنْ تَمَّ لَمْ يَحْتَجْ لِقَوْلِ شَيْخِنَا وَالْمَالُ الَّذِي لَكَ عَلَيْهِ إِنْ أَرَادَ بِهِ الْأَشْتِرَاطَ وَضَحَّ حَذْفُ الرُّوْضِ لَهُ وَيُتَرَفَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ أَيْفًا بِأَنَّ الْقَرِينَةَ تَمَّ خَارِجِيَّةٌ فَضَعُفَتْ عَنْ أَنَّ تُؤَثَّرَ الصَّرَاحَةُ إِنْ أَرَادَ خَلَّ عَنْهُ الْآنَ وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ فِيمَا يَظْهَرُ لِأَخْلَ عَنْهُ وَأَرَادَ أَبَدًا لِأَنَّهُ شَرْطُ مُفْسِدٍ وَقَوْلُ شَيْخِنَا بِالْإِبْطَالِ مَعَ الْإِطْلَاقِ أَيْضًا فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ خَلَّ عَنْهُ لَا عُمُومَ فِيهِ فَيَصْدُقُ بِالصُّورِ

كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِمْ فِي مَوَاضِعَ عَدِيدَةٍ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. ة فُود: (ذَلِكَ) أَي: مَا فِي الْمَثْنِ. ة فُود: (بَعْدَ ذِكْرِهِمَا) أَي ذَكَرَ وَضِفَ الْمَالِ وَوَضِفَ الشَّخْصَ اللَّذِينَ فِي الشَّرْحِ. ة فُود: (بَلْ وَإِنْ إِنْخَ) عَطَفَ بِحَسَبِ الْمَعْنَى عَلَى قَوْلِهِ يُحْمَلُ عَلَى إِنْخَ وَالْمَعْنَى بَلْ يُمَكِّنُ تَصْحِيحَهُ وَإِنْ إِنْخَ. ة فُود: (عَلَى الْعَهْدِ الذَّهْنِي) يَتَّبِعِي الْخَارِجِيَّ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ وَقَدْ يُجَابُ أَرَادَ اضْطِلَاحَ الثُّحَا لَا الْمَعَانِي. ة فُود: (هَذَا الْحَمْلُ) أَلْ لِلْجِنْسِ فَيَشْمَلُ الْعَهْدَ الذِّكْرِيَّ وَالذَّهْنِيَّ. ة فُود: (الْمَعْنَى) مَقُولُ الْقَوْلِ. ة فُود: (بَلْ الَّذِي يَتَجَهُّ أَنَّهُ فِيهِمَا كِنَايَةٌ) اَعْلَمَ أَنَّ قَوْلَهُ السَّابِقَ وَدَخَلَ فِي يُشْعِرُ الْكِنَايَةَ إِنْخَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ مُرَادَ الْمُصَنِّفِ أَعْمُ مِنَ الصَّرِيحِ وَالْكِنَايَةِ وَحِينَئِذٍ فَقَوْلُهُ بَلْ يَتَجَهُّ أَنَّهُ فِيهِمَا كِنَايَةٌ يُرَدُّ قَوْلُهُ؛ قُلْتُ لَا يَصِحُّ هَذَا الْحَمْلُ وَيُنَاقِضُهُ قَتَائِلُهُ فَإِنَّهُ وَاضِحٌ اهـ سَمَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمُتَبَادِرِ مِنْ أَنَّ مَا فِي الْمَثْنِ امْتِلَازٌ لِلصَّرِيحِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ كَالنَّهَائِيَةِ وَالْمُعْنَى وَإِنْ كَانَ الْمُثَمِّلُ لَهُ شَائِلًا لَهُ وَلِلْكِنَايَةِ. ة فُود: (أَنَّهُ) أَي: الْعَقْدُ (فِيهِمَا) أَي فِي الْعَهْدِ الذِّكْرِيَّ وَالْعَهْدِ الذَّهْنِيَّ. ة فُود: (لِإِمَّا مَرَّ إِنْخَ) قَدْ مَرَّ مَا فِيهِ. ة فُود: (أَي لِفُلَانٍ إِنْخَ) قِيَاسُهُ اغْتِيَارُ نَحْوِهِ فِي عَلَيَّ مَا عَلَى فُلَانٍ اهـ سَمَ. ة فُود: (لِلذَلِكَ) أَي: لِلْوُضُوحِ (وَلَهُ وَعَلَيَّ مَا عَلَى) إِلَى قَوْلِهِ وَخَلَّ عَنْهُ فِي النَّهَائِيَةِ وَالْمُعْنَى. ة فُود: (وَعَلَى مَا عَلَى فُلَانٍ) أَي: إِذَا ضَمَّ إِلَيْهِ لَكَ بِأَنَّ قَالَ مَالُكَ عَلَيَّ إِنْخَ فِيمَا يَظْهَرُ اهـ ع ش وَمَرَّ عَنْ سَمَ أَيْفًا مَا يُوَافِقُهُ. ة فُود: (لَا خَلَّ عَنْهُ وَأَرَادَ أَبَدًا) الْأَوَّلَى لَا إِنْ أَرَادَ خَلَّ عَنْهُ أَبَدًا. ة فُود: (أَيْضًا) أَي: كِلَا رَادَةِ الْأَبَدِ. ة فُود: (لَا عُمُومَ فِيهِ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى نَفْيٌ فِيهِ عُمُومٌ إِذْ مَعْنَى خَلَّ عَنْهُ لَا تَطَالِبُ أَوْ بَأَنَّهُ مَعْنَى خَلَّ عَنْهُ الْآنَ وَبَعْدَ الْآنِ

ة فُود: (بَلْ الَّذِي يَتَجَهُّ أَنَّهُ فِيهِمَا كِنَايَةٌ) اَعْلَمَ أَنَّ قَوْلَهُ السَّابِقَ وَدَخَلَ فِي قَوْلِهِ يُشْعِرُ الْكِنَايَةَ إِنْخَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ مُرَادَ الْمُصَنِّفِ أَعْمُ مِنَ الصَّرِيحِ وَالْكِنَايَةِ وَحِينَئِذٍ فَقَوْلُهُ بَلْ الَّذِي يَتَجَهُّ أَنَّهُ فِيهِمَا كِنَايَةٌ يُرَدُّ قَوْلُهُ قُلْتُ لَا يَصِحُّ هَذَا الْحَمْلُ وَيُنَاقِضُهُ قَتَائِلُهُ فَإِنَّهُ وَاضِحٌ. ة فُود: (أَي لِفُلَانٍ إِنْخَ) قِيَاسُهُ اغْتِيَارُ نَحْوِهِ فِي عَلَيَّ مَا عَلَى فُلَانٍ. ة فُود: (لَا عُمُومَ فِيهِ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى نَفْيٌ فِيهِ عُمُومٌ إِذْ مَعْنَى خَلَّ عَنْهُ لَا تَطَالِبُ أَوْ بَأَنَّهُ

الصحيحة بل هي المتيقنة منه وما عداها مشكوك فيه ولا بُطْلان مع الشك على أن قاعدة صون كلام المكلف عن الإلغاء ما وجد له محمل صحيح غير بعيد من ظاهر لفظه صريح فيما ذكرته بل قاعدة أنه لا يضرب إضمار المبطل كأنك حثك بنتي وأرادا يومين مثلاً تؤيد إطلاقهم صراحته الشامل لإرادة أبداً أيضاً فإن قلت: لم حمل المال هنا على ما على الأصل بخلافه في أنا بالمال إلى آخره قلت يفرق بأن عليّ لما كان صريح التزام ووقع خبراً عن المال كان صريحاً في دفع الإيهام الذي فيه وفي حمليه على ما يلتزم وهو ما في ذمة الأصل وأما ثم فالمال باقي على إيهامه لأنه لم يقترب به ما يخرج عنه وكونه أَلْ عهدية أمر مُحتمَل لا يصلح مزيلاً للإيهام اللفظي وبهذا يتضح لك أن قول شيخنا والمال الذي لك عليه على إن أراد به أن ذكر ذلك شرطاً للصراحة فبعيد لما علمت أن الإخبار عنه بعليّ قائم مقام وصفه بالذي لك عليّ وإن أراد أنه تفسير مراد دل عليه اللفظ كان صريحاً فيما ذكرته والكناية نحو ذين فلان

وأبداً اه سم. قو: (غير بعيد إلخ) نعت ثانٍ لمحمل. قو: (من ظاهر لفظه) أي: المكلف متعلق ببعيد. قو: (صريح إلخ) خبر إن والتذكير باختيار الضابط. قو: (تؤيد إطلاقهم إلخ) قد يمنع أن هذا من تلك القاعدة بل محلها ما إذا لم يكن في اللفظ ما يناسب المبطل ويقرب منه؛ كما في مثال النكاح المذكور بخلاف ما إذا كان فيه كما في مثالنا لأن الأمر بالتخلية يناسب المبطل ويقرب منه لأن شرط التخلية أي عدم المطابقة مطلقاً مبطل فإذا أريد ما يكمل المبطل أبطل فلي تأمل اه سم. قو: (صراحته) مفعول إطلاقهم والضمير لقوله خل عنه والمال عليّ. قو: (الشامل إلخ) نعت للإطلاق. قو: (لم حمل إلخ) أي: حتى لم يحتاج للتقييد وقوله بخلافه في أنا بالمال أي حيث لم يحمل عليه حتى احتج إلى التقييد السابق اه سم. قو: (قلت يفرق إلخ) بالتأمل الصادق يظهر أنه لا يصلح للفارقة فيما إن يكتفي بالإشارة فيهما أو لا يكتفي بها فيهما فتأمل ثم رأيت الفاضل المحشي سم قال قوله يفرق إلخ قد يقال على هذا الفرق أن صراحة عليّ ووقوعه خبراً عن المال هنا يقابله صراحة لفظ ضامين وما عطف عليه وتعلق بالمال به هناك انتهى اه سيد عمر. قو: (وفي حمليه إلخ) عطف على قوله في دفع الإيهام. قو: (أمر مُحتمَل إلخ) في إطلاقه تأمل. قو: (إن أراد إلخ) أي: الشيخ خبر أن. قو: (به) أي بذلك القول أي بقوله الذي لك عليه. قو: (إن ذكر ذلك) أي: الوصف المذكور. قو: (أن الإخبار عنه) أي: عن المال. قو: (لك عليّ) صوابه عليه بالهاء بدل الباء. قو: (والكناية) إلى المثني

حذف مفعوله فيفيد العموم أي خل عنه الآن وبعد الآن وأبداً. قو: (تؤيد إطلاقهم إلخ) قد يمنع أن هذا من تلك القاعدة بل إن محلها ما إذا لم يكن في اللفظ ما يناسب المبطل ويقرب منه كما في مثال النكاح المذكور بخلاف ما إذا كان فيه كما في مثالنا لأن الأمر بالتخلية يناسب المبطل ويقرب منه لأن شرط التخلية أي عدم المطابقة مطلقاً مبطل فإذا أريد ما يكمل المبطل أبطل فلي تأمل. قو: (فإن قلت لم حمل) أي حتى لم يحتاج للتقييد وقوله بخلافه في أنا بالمال أي حيث لم يحمل عليه حتى احتج إلى

إِلَيَّ أَوْ عِنْدِي أَوْ مَعِيَ وَخَلَّ عَنْهُ وَالْمَالُ إِلَيَّ أَوْ نَحْوَهُ مِمَّا ذُكِرَ وَلَوْ تَكْفُلَ فَأَبْرَاهُ الْمُسْتَحِقُّ ثُمَّ
 وَجِدَ مُلَازِمًا لِيَخْصِمَهُ فَقَالَ خَلَّهْ وَأَنَا عَلَيَّ مَا كُنْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْكِفَالَةِ صَارَ كَفِيلًا وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ
 أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي صِرَاحَةِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ مِنْ ذِكْرِ الْمَالِ فَنَحْنُ ضَمَنْتُمْ فَلَنَا مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ مَالٍ يَنْبَغِي أَنْ
 يَكُونَ كِنَايَةً كَخَلَّ عَنْ مُطَالِبَةِ فُلَانٍ الْآنَ فَإِنَّهُ كِنَايَةٌ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا مَرَّ فِي إِلَيَّ أَوْ عِنْدِي (وَلَوْ
 قَالَ أَوْدِي الْمَالِ أَوْ أَحْضَرُ الشَّخْصَ فَهُوَ وَعْدٌ) بِالْإِلْتِزَامِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الصَّيْغَةِ نَعَمْ إِنْ خُفَّتْ بِهِ
 قَرِينَةُ تَصْرِفِهِ إِلَى الْإِنْشَاءِ انْعَقَدَ كَمَا بَحَثَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَأَيَّدَهُ السَّبْكِيُّ بِكَلَامٍ لِلْمَوَارِدِيِّ وَغَيْرِهِ وَهُوَ
 أَنَّهُ لَوْ قَالَ إِنْ سَلِمَ مَالِي أَعْتَقْتُ عَبْدِي انْعَقَدَ نَذْرُهُ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ الْعَامِّيَّ إِذَا قَالَ قَصَدْتُ
 بِهِ التَّزَامَ ضَمَانٍ أَوْ كِفَالَةٍ لَزِمَهُ وَهُوَ أَوْجَهُ مِمَّا قَبْلَهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي أَنَّهُ لَوْ قَالَ دَارِي لِزَيْدٍ كَانَ لَعَوًا
 إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِالْإِضَافَةِ كَوْنَهَا مَعْرُوفَةً بِهِ مَثَلًا فَيَكُونُ إِقْرَارًا وَقَدْ يُقَالُ الْبَحْثَانِ مُتَقَارِبَانِ فَإِنَّ الظَّاهِرَ
 أَنَّ ابْنَ الرَّفْعَةِ لَا يُرِيدُ أَنَّ الْقَرِينَةَ تَلَحُّقَهُ بِالصَّرِيحِ بَلْ تَجْعَلُهُ كِنَايَةً فَحِينَئِذٍ إِنْ نَوَى لَزِمَهُ وَإِلَّا فَلَا
 لَكُنْهُ يَشْتَرِطُ شَيْئَيْنِ الْقَرِينَةَ وَالنِّيَّةَ مِنَ الْعَامِّيِّ وَغَيْرِهِ وَالْأَذْرَعِيُّ لَا يَشْتَرِطُ إِلَّا النِّيَّةَ مِنَ الْعَامِّيِّ
 وَيَحْتَمِلُ فِي غَيْرِهِ أَنْ يُوَافِقَ ابْنَ الرَّفْعَةِ وَأَنْ يَأْخُذَ بِإِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لَعَوٌ

فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ مَعِيَ إِلَيَّ وَلَوْ الْخُ وَقَوْلُهُ كَخَلَّ إِلَى كَمَا . قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوَهُ) أَي: نَحْوُ إِلَيَّ .
 قَوْلُهُ: (مِمَّا ذُكِرَ) أَي مِنْ عِنْدِي أَوْ مَعِيَ وَهُوَ بَيَانٌ لِلنَّحْوِ . قَوْلُهُ: (فَأَبْرَاهُ) أَي: الْكَفِيلُ (الْمُسْتَحِقُّ) أَي
 الْمَكْفُولُ لَهُ أَوْ وَارِثُهُ . قَوْلُهُ: (ثُمَّ وَجَدَهُ) أَي: الْكَفِيلُ الْمُسْتَحِقُّ . قَوْلُهُ: (لِيَخْصِمَهُ) أَي: الْمَكْفُولِ .
 قَوْلُهُ: (صَارَ كَفِيلًا) أَي فَيَكُونُ صَرِيحًا أَه. ع ش. قَوْلُهُ: (يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كِنَايَةً) أَي: فَإِنْ نَوَى بِهِ
 ضَمَانُ الْمَالِ وَعَرَفَ قَدْرَهُ صَحَّ وَإِلَّا فَلَا وَقَالَ عَمِيرَةُ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَزِدْ بِهِ ضَمَانُ الْمَالِ حُمِلَ عَلَى
 كِفَالَةِ الْبَدَنِ لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ لِصِحَّتِهَا مَعْرِفَةُ قَدْرِ الْمَالِ الْمَضْمُونِ أَه. ع ش. قَوْلُهُ: (كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ) أَي:
 عَلَى كَوْنِ خَلٍّ عَنْ مُطَالِبَةِ الْخُ كِنَايَةً . قَوْلُهُ: (بِالْإِلْتِزَامِ) إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ أَنَّهُ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا
 قَوْلَهُ وَأَيَّدَهُ الْخُ . قَوْلُهُ: (إِنْ خُفَّتْ بِهِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي إِنْ صَحِبَتْهُ قَرِينَةُ أَه. وَضَمِيرُهُ بِهِ كَضَمِيرِ تَصْرِفِهِ
 وَضَمِيرُهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ رَاجِعٌ إِلَى مَا فِي الْمَثْنِ . قَوْلُهُ: (انْعَقَدَ) أَي الضَّمَانُ أَوْ الْكِفَالَةُ . قَوْلُهُ: (وَأَيَّدَهُ)
 أَي بَحَثَ ابْنُ الرَّفْعَةِ . قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَي كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ إِنْ سَلِمَ الْخُ مِنْ السَّلَامَةِ وَفِي دَلَالَةِ هَذَا الْكَلَامِ
 عَلَى اغْتِيَارِ الْقَرِينَةِ وَفَقَّةً وَلَعَلَّ لِهَذَا اسْتَوْجَهِ الشَّارِحُ بَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ الْآتِي . قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَوْجَهُ) أَي:
 بَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ وَكَذَا ضَمِيرُهُ وَيُؤَيِّدُهُ . قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ يَشْتَرِطُ الْخُ) أَي: ابْنُ الرَّفْعَةِ . قَوْلُهُ: (وَالْأَذْرَعِيُّ الْخُ)
 عَطَفَ عَلَى ضَمِيرِ لَكِنَّهُ . قَوْلُهُ: (وَيُحْتَمَلُ فِي غَيْرِهِ الْخُ) أَي سَكَتَ الْأَذْرَعِيُّ عَنْ حُكْمِ غَيْرِ الْعَامِّيِّ
 وَسُكُونُهُ عَنْهُ صَبْرًا مُتَرَدِّدًا فِي حُكْمِهِ عِنْدَهُ أَه. رَشِيدِي . قَوْلُهُ: (أَنْ يُوَافِقَ ابْنَ الرَّفْعَةِ) أَي: لَا يُشْتَرِطُ فِيهِ
 النِّيَّةَ مَعَ الْقَرِينَةِ أَه. رَشِيدِي . قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَأْخُذَ بِإِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لَعَوٌ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْأَذْرَعِيَّ لَا يَسَعُهُ أَنْ

التَّحْقِيقُ السَّابِقِ وَقَوْلُهُ (يُفْرَقُ) قَدْ يُقَالُ عَلَى هَذَا الْفَرْقِ أَنَّ صِرَاحَةَ عَلَيَّ وَوُقُوعَهَا خَبَرًا عَنِ الْمَالِ هُنَا يُقَابِلُهُ
 صِرَاحَةُ لَقَطِ ضَامِنٍ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ وَتَعَلَّقَ الْمَالُ بِهِ هُنَاكَ .

وقول الشيخين عن البوشنجي في طلبي نفسك فقالت أطلقي لم يقع شيء حالاً لأن مطلقه الاستقبال فإن أرادت به الإنشاء وقع حالاً. قال الإسنوي ولا شك في جريانه في سائر العقود ظاهر في أنه يؤثر مع النية وحدها لا مع عذمها سواء العامي وغيره وجدت قرينة أم لا وبه يعلم أن محل ما مر عن الماوردي إن نوى به الالتزام وإلا لم ينعقد. (والأصح أنه لا يجوز شرط الخيار للضامن أو الكفيل أو أجنبي ولا تعليقهما أي الضمان والكفالة بشرط) لأنهما عقدان

يجعله كناية من العامي دون غيره لأنه لا نظير له فتأمل اهـ رشيد. □ قوله: (وقول الشيخين) إلى المتن في النهاية. □ قوله: (عن البوشنجي) إمام عظيم منصوب إلى بوشنج قرية من قرى خراسان كذا في هامش النهاية. □ قوله: (لأن مطلقه) من إضافة الصفة إلى موصوفها أي المضارع المطلق عما يخصه بالحال أو الاستقبال. □ قوله: (الاستقبال) لعل المراد أنه يحمل عليه نظراً إلى أن الأصل بقاء العضمة فلا يحكم بزوالها بالإتيان بلفظ محتمل لا أن مطلق المضارع بحسب الوضع يحمل على الاستقبال لأنه مشكل على كلا المذهبين في وضع المضارع اهـ. سيد عمر أي ولا عبرة بالمذهب الثالث لإغاية ضغفه. □ قوله: (به) أي: بأطلق. □ قوله: (وقع إلخ) أي: الطلاق. □ قوله: (قال الإسنوي إلخ) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر. □ قوله: (ظاهر في أنه إلخ) خبر وقول الشيخين إلخ. □ قوله: (في أنه) أي: أطلق. □ قوله: (مع النية وحدها) لك أن تقول إنما أثرت النية وحدها في أطلق مريدة به الحال لأنه أحد معنييه على القول بأنه مشترك ومعناه الأصلي على القول بأنه حقيقة في الحال بخلاف أودي أو أخضر في معنى أضمن فإنهما لا زمان لل معنى المراد نعم قياس أطلق أضمن ويجاب بأن المأخوذ لا يلزم كونه في مرتبة المأخوذ منه من كل وجه بل يكفي وجود الجامع في الجملة وهو كون كل منهما بما يحتمله اللفظ ولو مجازاً اهـ سيد عمر. □ قوله: (وحدها) أي بلا قرينة فقوله الآتي وجدت إلخ مجرد تأكيد.

□ قوله: (سواء العامي وغيره) معتمد اهـ. ع ش. □ قوله: (وجدت قرينة أم لا) يحتمل أن ابن الرفعة إنما اعتبر القرينة للاستدلال بها على قصد الالتزام لا لتوقيف صحة الالتزام عليها بل يكفي فيها مجرد القصد اهـ سم. □ قوله: (ولا يجوز شرط الخيار) أي فإن شرطه فسد العقد اهـ ع ش. □ قوله: (للضامن إلخ) خرج المضمون له والمكفول له فليراجع اهـ. سم أقول قد أفاد الشارح والنهاية جوازه للمضمون له في شرح والأصح أنه لو شرط في الكفالة إلخ وأفاد المغني هنا جوازه لهما بما نصه ولا يجوز شرط الخيار في الضمان للضامن ولا في الكفالة للكفيل لِمُنافاته مقصودهما أما شرطه للمستحق فيصح لأن الخيرة في الإبراء والطلب إليه أو شرطه للأجنبي كشرطه للضامن اهـ وكذا أفاده ع ش هنا بما نصه قوله م ر أو أجنبي أي بخلاف ما لو شرطه للمضمون له أو المكفول له فإنه لا يقتضي فساد العقد لأن كلا منهما له

□ قوله: (وجدت قرينة أم لا) يحتمل أن ابن الرفعة إنما اعتبر القرينة للاستدلال بها على قصد الالتزام لا لتوقيف صحة الالتزام عليها بل يكفي فيها مجرد القصد. □ قوله: (للضامن إلخ) خرج المضمون له والمكفول له فليراجع.

كالبيع (ولا توقيت الكفالة) كأننا كفيلٌ به إلى شهرٍ وإن لم يقلُ وأنا بعده برىء كما هو ظاهرٌ فذكره في كلامهم مجرّد تصويرٍ كما لا يجوزُ توقيت الضمانِ جزماً كأننا ضامنٌ له إلى شهرٍ ولهذا أفردّها وكان الفرقُ أنَّ الإحضارَ يتعلّق بالمسافات وهي يدخلها التوقيت ولا كذلك أداءُ الدّيون (ولو نجزّها وشرط تأخير الإحضارِ شهراً) كضمنتُ إحضاره بعد شهرٍ أي ونوى تعلّق بعد إحضاره فإنّ علّقه بضمنتُ فواضحٌ أنه يبطلُ وأنّ كلامهم في غير ذلك وإن أُطلق فقضيّة كلامهم الصّحّة يُوجّه بما مرّ أنّ كلام المُكلّف يُصان عن الإلغاء إلى آخره (جان) ...

الخيار وإن لم يشرط اه. ه. قوله: (وإن لم يقل إلخ) قضية ضمّ النهاية والمُعني القول المذكور لما قبله أنّه قيد. ه. قوله: (كما لا يجوز) إلى قوله: (وكان الفرق) في النهاية والمُعني وفيهما أيضاً ولو أقر بضمان أو كفالة بشرط خيارٍ مُفسدٍ أو قال الضامنُ أو الكفيلُ لا حقّ على من ضمنت أو كفلت به أو قال الكفيلُ برىء المكفول صدق المُستحقّ بيمينه فإن نكل حلف الضامن والكفيل وبرئنا دون المضمون عنه والمكفول به ويبطل الضمان بشرط إعطاء مالٍ لا يُحسب من الدين ولو كفّل بزيد على أن لي عليك أي المكفول له كذا أو إن أخضرتَه فذاك ولا قيعمر أو بشرط إبراء الكفيل وأنا كفيل المكفول لم يصح اه. قال ع ش قوله م بشرط خيارٍ مُفسدٍ أي بأن شرطه لنفسه أو لأجنبي وقوله لا يُحسب من الدين هذا القيد إنما يظهر إذا كان الدافع هو الضامن أو المضمون عنه وكان الأخذ هو المضمون له وقوله وأنا كفيل المكفول مغناه إبراء الكفيل بأن يقول تكفّلت بإحضار من عليه الدين على أن من تكفّل به قبل برىء اه. ه. قوله: (أفردّها أي: الكفالة. ه. قوله: (كضمنت إلخ) عبارة النهاية كضمنت إحضاره وأخضره بعد شهر اه. وعبارة المحلّي نحو أنا كفيل بزيد أخضره بعد شهر اه. ه. قوله: (فواضح أنّه يبطل) ولو ادعى إرادة تعلّقه بضمنت قبل كما هو ظاهر لا حتمالٍ عبارته اه. سم. ه. قوله: (وإن أطلق فقضيّة كلامهم الصّحّة إلخ) وقد يقال لو قيل بالبطالان كان له وجه لما قالوه في الكناية أنّه لا بدّ لها من التّية وآته لو لم ينو لغت ولم يقولوا بصحّتها صوّنا لعبارة المُكلّف وأيضاً فالأصل هنا براءة ذمّة الضامن ولأنّ الأصل في العمل الفعل؛ والإحضار مصدّر وضمن فعلٌ والتعلّق بالفعل هنا يوجب الفساد فكان هو الأصل اه. ع ش.

ه. قوله: (وكان الفرق إلخ) قد يشكّل على هذا الفرق ضمان الأعيان إن أريد بالضمان هنا ما يشمله أيضاً فالكفالة ليست هي الإحضار بل التزام الإحضار والالتزام لا يتعلّق بالمسافات غاية الأمر أنّ الإحضار قد يكون في طريق الخروج عن عهديتها وقد لا يكون بأن يكون المكفول حاضراً فيسلّمه إليه. ه. قوله: (يتعلّق بالمسافات) قد يقال أداء الدّيون زماني قطعاً والتوقيت حقيقةً إنّما يتعلّق بالزمان لآته عبارة عن تعيين الزمان وتحديدّه وأما المسافات فلا تصوّر تعلّق التوقيت بها نفسها فإن تعلّق بها من حيث نحو قطعها رجّع للتعلّق بالزمان لأنّ قطعها زماني فتعلّق التوقيت بالأداء أقرب وأظهر من تعلّقه بالمسافات لتوقّفه على ارتكاب التكاليف البعيد فتأمّله. ه. قوله: (فإن علّقه بضمنت فواضح أنّه يبطل) ولو ادعى إرادة تعلّقه قبل كما هو ظاهر لا حتمالٍ عبارته ولا ينافي ذلك قولهم لو أقرّ بأنه ضمن أو كفّل

لأنه التزام لِعَمَلٍ فِي الذَّمِّه فَكَانَ كَعَمَلِ الْإِجَارَةِ يَجُوزُ حَالًا وَمَوْجَلًا وَمَنْ عَبَّرَ بِجَوَازِ تَأْجِيلِ الْكَفَالَةِ أَرَادَ هَذِهِ الصُّورَةَ وَإِلَّا فَهُوَ ضَعِيفٌ وَخَرَجَ بِشَهْرًا مِثْلًا نَحْوُ الْحَصَادِ فَلَا يَصِحُّ التَّأْجِيلُ إِلَيْهِ (و) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ يَصِحُّ ضَمَانُ الْحَالِ مُوَجَلًا أَوْ مُوَجَلًا مَعْلُومًا) فَيُثْبِتُ الْأَجَلَ فِي حَقِّ الضَّامِنِ عَلَى الْأَصَحِّ لِأَنَّ الضَّمَانَ تَبَرُّعٌ وَتَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَيْهِ فَكَانَ عَلَى حَسَبِ مَا التَّزَمَهُ وَفُهِمَ مِنْهُ بِالْأُولَى جَوَازُ زِيَادَةِ الْأَجْلِ وَنَقْصِهِ وَأَسْقَطَ الْمَالُ مِنْ قَوْلِ أَصْلِهِ ضَمَانُ الْمَالِ الْحَالِ لِيَشْمَلَ مَنْ تَكْفُلُ كِفَالَةً مُوَجَلَةً بِيَدِنِ مَنْ تَكْفُلُ بغيرِهِ كِفَالَةً حَالَةً وَعِلْمٌ مِنْ اشْتِرَاطِ مَعْرِفَةِ الضَّامِنِ لِصِفَةِ الدِّينِ اشْتِرَاطُ مَعْرِفَةِ كَوْنِهِ حَالًا أَوْ مُوَجَلًا وَقَدَرُ الْأَجْلِ. (و) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ يَصِحُّ ضَمَانُ الْمُوَجَّلِ حَالًا) لِتَبَرُّعِهِ بِالتَّزَامِ التَّعْجِيلِ فَصَحَّ كَأَصْلِ الضَّمَانِ وَاسْتَشْكَلَ ذَلِكَ السَّبْكِيُّ بِمَا لَوْ رَهَنَ بَدْنَيْنِ حَالًا وَشَرَطَ فِي الرَّهْنِ أَجَلًا أَوْ عَكْسَهُ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ مَعَ أَنَّ كُلًّا وَثِيقَةٌ وَيُفَرَّقُ بِأَنَّ التَّوَثُّقَ فِي الرَّهْنِ

فَوَدَّ: (لأنه التزام) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَأَنَّهُ يَصِحُّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَإِلَّا فَهُوَ ضَعِيفٌ.
 فَوَدَّ: (هَذِهِ الصُّورَةُ) أَي: شَرَطُ تَأْخِيرِ الْإِخْضَارِ. فَوَدَّ: (فَلَا يَصِحُّ التَّأْجِيلُ) أَي: مَا لَمْ يُرِيدَا وَقْتَهُ وَيَكُونُ مَعْلُومًا لهُمَا فَلَوْ أَرَادَهُ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ أَوْ أَطْلَقَا كَانَ بَاطِلًا وَبَقِيَ مَا لَوْ تَنَازَعَا فِي إِرَادَةِ الْوَقْتِ الْمُعَيَّنِ وَعَدَمِهِ هَلْ يُصَدَّقُ مُدَّعِي الصَّحَّةِ أَوْ مُدَّعِي الْفَسَادِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّةِ الضَّامِنِ وَأَنَّ الْإِرَادَةَ لَا تُعْلَمُ إِلَّا مِنْهُ اه. ع. ش. فَوَدَّ: (فَيُثْبِتُ الْأَجَلَ الْخ) ظَاهِرُهُ أَصَالَةٌ لَا تَبَعًا بِخِلَافِ مَا يَأْتِي سَمِ وَمُغْنَى. فَوَدَّ: (فِي حَقِّ الضَّامِنِ) أَي: دُونَ الْأَصْلِ اه. ع. ش. فَوَدَّ: (عَلَى الْأَصَحِّ) فَلَا يُطَالَبُ الضَّامِنُ إِلَّا كَمَا التَّزَمَ اه. مُغْنَى. فَوَدَّ: (وَفُهِمَ مِنْهُ بِالْأُولَى الْخ) لَوْ آخَرَ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ وَأَنَّهُ يَصِحُّ ضَمَانُ الْمُوَجَّلِ حَالًا كَانَ أُولَى اه. ع. ش. أَي لِيُظْهَرَ قَوْلُهُ وَنَقْصُهُ أَيْضًا بَلْ هُوَ مُكَرَّرٌ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي نَعَمْ الْخ. فَوَدَّ: (جَوَازُ زِيَادَةِ الْأَجْلِ) لَعَلَّهُ يَثْبِتُ الْأَجَلَ هُنَا مَقْصُودًا لَا تَبَعًا كَمَسْأَلَةِ الْمُتَنِّ اه. سَمِ.
 فَوَدَّ: (وَنَقْصِهِ) أَي: وَلَا يَلْحَقُ النَّقْصُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ اه. رَشِيدِي. فَوَدَّ: (وَقَدَرُ الْأَجْلِ) أَي: وَمَعْرِفَتُهُ. فَوَدَّ: (لِتَبَرُّعِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وِظَاهِرُهُ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (أَوْ حَقٌّ وَارِثُهُ).
 فَوَدَّ: (كَأَصْلِ الضَّمَانِ) انْظُرْ مَا فَائِدَةُ صِحَّتِهِ مَعَ عَدَمِ لُزُومِ الْوَفَاءِ بِهِ اه. رَشِيدِي عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَنْ عِشْرِ الْإِخْتِلَافِ ظَاهِرُهُ فِيمَا لَوْ ضَمِنَ الْحَالُ مُوَجَلًا أَمَّا عَكْسُهُ فَلَا يَظْهَرُ فِيهِ ذَلِكَ لِإِعْدَمِ لُزُومِ التَّعْجِيلِ لِلضَّامِنِ فَالتَّخَالُفُ بَيْنَهُمَا إِنَّمَا هُوَ فِي مُجَرَّدِ التَّسْمِيَةِ اه. فَوَدَّ: (وَاسْتَشْكَلَ ذَلِكَ) أَي: تَضَحِيحُ ضَمَانِ الْحَالِ مُوَجَلًا وَعَكْسُهُ. فَوَدَّ: (وَيُفَرَّقُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى أَجِيبَ بِأَنَّ الشَّرْطَ فِي الْمَرْهُونِ إِذَا كَانَ يَنْفَعُ الرَّاهِنَ وَيَضُرُّ بِالْمَرْتَهِنِ أَوْ بِالْعَكْسِ لَمْ يَصِحَّ وَهَذَا الضَّرَرُ وَاصِلٌ لِلرَّاهِنِ إِنَّمَا بِحَبْسِ الْمَرْهُونِ حَتَّى يَحِلَّ الدِّينُ وَإِنَّمَا يَبْيَعُهُ فِي الْحَالِ قَبْلَ حُلُولِهِ اه.

بِتَوْقِيتٍ فَكَذَّبَهُ الْمُسْتَحِقُّ صُدِّقَ بَيَمِينُهُ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ تَبْعِيضِ الْإِفْرَارِ لِأَنَّهُ هُنَاكَ لَمْ يَقَعْ اتِّفَاقٌ عَلَى الْعِبَارَةِ الصَّادِرَةِ الْمُحْتَمَلَةِ كَمَا فِيمَا نَحْنُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (فَيُثْبِتُ الْأَجَلَ) ظَاهِرُهُ أَصَالَةٌ لَا تَبَعًا بِخِلَافِ مَا يَأْتِي. فَوَدَّ: (جَوَازُ زِيَادَةِ الْأَجْلِ) لَعَلَّهُ يَثْبِتُ الْأَجَلَ هُنَا مَقْصُودًا لَا تَبَعًا كَمَسْأَلَةِ الْمُتَنِّ.

بَعَيْنٍ وَهِيَ لَا تَقْبَلُ تَأْجِيلًا وَلَا حُلُولًا وَفِي الضَّمَانِ بِذِمَّةٍ لِأَنَّهُ ضَمٌّ ذِمَّةٌ لِذِمَّةٍ وَالذِّمَّةُ قَابِلَةٌ لِلتَّزَامِ الْحَالِ مُؤَجَّلًا وَعَكْسُهُ (و) الْأَصْح (أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ التَّعَجُّلُ) كَمَا لَوْ تَزَمَ الْأَصِيلُ التَّعَجُّلَ فَيُثْبِتُ الْأَجَلَ فِي حَقِّهِ أَوْ حَقِّ وَارِثِهِ تَبَعًا عَلَى الْأَوْجِهَةِ فَلَوْ مَاتَ الْأَصِيلُ حَلَّ عَلَيْهِ أَيْضًا نَعْمَ فِيمَا إِذَا ضَمِنَ مُؤَجَّلًا لِشَهْرَيْنِ مُؤَجَّلًا لِشَهْرٍ لَا يَحِلُّ بِمَوْتِ الْأَصِيلِ إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّ الْأَقْصَرِ (وَالْمُسْتَحَقُّ) الشَّامِلِ لِلْمُضْمُونِ لَهُ وَلِوَارِثِهِ قَبْلَ وَالْمُحْتَالِ

قوله: (وَهِيَ لَا تَقْبَلُ تَأْجِيلًا) قَدْ يُقَالُ لَيْسَ قَضِيَّةُ الشَّرْطِ رُجُوعَ التَّعَجُّلِ وَالْحُلُولِ لِلْعَيْنِ بَلِ لِلتَّوَثُّقِ بِهَا اهـ سم. قوله: (فِي حَقِّهِ) أَي: الضَّامِنِ. قوله: (أَوْ حَقِّ وَارِثِهِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ بِمَوْتِهِ وَإِلَّا لَمْ يَثْبُتْ فِي حَقِّ وَارِثِهِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ إِلَّا بِقَبْلِ وَثْبُوتِهِ تَبَعًا لَا يَقْتَضِي عَدَمَ حُلُولِهِ بِمَوْتِهِ بَلْ يَكْفِي فِيهِ حُلُولُهُ بِمَوْتِ الْأَصِيلِ فَلْيُرَاجِعْ اهـ سم عبارة السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ فَيُثْبِتُ الْأَجَلَ فِي حَقِّهِ أَي مَا دَامَ حَيًّا بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُطَالَبُ إِلَّا بَعْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ أَوْ حَقِّ وَارِثِهِ أَي عِنْدَ مَوْتِ الْمَوْرَثِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُطَالَبُ الْوَارِثُ إِذَا أَخَذَ مِنْهُ الْأَصِيلُ إِلَّا بَعْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ فَيُثْبِتُهُ فِي حَقِّهِمَا مُخْتَلِفٌ بِالْمَعْنَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَلَكِنَّ الْمَعْنَى الثَّانِي سَيَصْرُحُ بِهِ فِي كَلَامِهِ نَوْعُ تَكَرُّارٍ وَلَا يَضُرُّ كَذَا نُقِلَ عَنْ تَلْمِيزِهِ عَبْدِ الرَّؤُوفِ وَهَذَا التَّوْجِيهِ يَدْفَعُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْفَاضِلُ الْمُحَشِّي وَيُمْكِنُ أَنْ يَدْفَعَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمَوْجَّهَ مِنَ التَّكَرُّارِ بَأَنَّهُ مَا سَيَأْتِي فِي الْمَوْجَّلِ أَصَالَةٌ وَهَذَا فِي الْمَوْجَّلِ تَبَعًا وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي دَفْعِ التَّكَرُّارِ اهـ.

قوله: (تَبَعًا) أَي: لَا مَقْصُودًا فِي أَوْجِهَةِ الْوُجْهَيْنِ كَمَا رَجَّحَهُ صَاحِبُ التَّعْجِيزِ فِي شَرْحِهِ اهـ نِهَآيَةً قَالَ الْمُغْنِي وَتَظْهَرُ فَإِنَّهُمَا فِيمَا لَوْ مَاتَ الْأَصِيلُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ فَإِنْ جَعَلْنَاهُ فِي حَقِّهِ تَابِعًا حَلَّ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَلَا كَمَا لَوْ مَاتَ الْمُضْمُونُ وَالرَّاجِعُ الثَّانِي اهـ أَي خِلَافًا لِلتَّخْفَةِ وَالتَّهَآيَةِ. قوله: (فَلَوْ مَاتَ الْإِنِّخ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ تَبَعًا اهـ. ع ش. قوله: (حَلَّ عَلَيْهِ أَيْضًا) أَي: عَلَى الضَّامِنِ كَالْأَصِيلِ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَحِلُّ عَلَى الضَّامِنِ بِمَوْتِهِ أَي نَفْسِهِ مُطْلَقًا اهـ نِهَآيَةً أَي سَوَاءٌ قُلْنَا يَثْبُتُ تَبَعًا أَوْ مَقْصُودًا ع ش. قوله: (لَا يَحِلُّ بِمَوْتِ الْأَصِيلِ الْإِنِّخ) لِأَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِلشَّهْرِ الثَّانِي بِمَنْزِلَةِ ضَمَانِ الْمَوْجَّلِ حَالًا وَلِلشَّهْرِ الْأَوَّلِ بِمَنْزِلَةِ ضَمَانِهِ مُؤَجَّلًا فَيُثْبِتُ الْأَجَلَ مَقْصُودًا فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ وَتَبَعًا فِي الثَّانِي فَإِنْ مَاتَ الْأَصِيلُ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ لَمْ يَحِلَّ عَلَى الضَّامِنِ أَوْ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي حَلَّ عَلَيْهِ فَلِهَذَا قَالَ إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّ الْأَقْصَرِ سم وع ش. قوله: (الشَّامِلِ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَهُوَ كَفَرَضِ الْإِنِّخ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَ: (وَيُرَدُّ) إِلَى الْمَثْنِ.

قوله: (وَهِيَ لَا تَقْبَلُ تَأْجِيلًا) قَدْ يُقَالُ لَيْسَ قَضِيَّةُ الشَّرْطِ رُجُوعَ التَّأْجِيلِ وَالْحُلُولِ لِلْعَيْنِ بَلِ لِلتَّوَثُّقِ بِهَا. قوله: (أَوْ حَقِّ وَارِثِهِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ بِمَوْتِهِ وَإِلَّا لَمْ يَثْبُتْ فِي حَقِّ وَارِثِهِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ إِلَّا بِأَقْلٍ وَثْبُوتِهِ تَبَعًا لَا يَقْتَضِي عَدَمَ حُلُولِهِ بِمَوْتِهِ بَلْ يَكْفِي فِيهِ حُلُولُهُ بِمَوْتِ الْأَصِيلِ فَلْيُرَاجِعْ. قوله: (لَا يَحِلُّ بِمَوْتِ الْأَصِيلِ) لِأَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِلشَّهْرِ الثَّانِي بِمَنْزِلَةِ ضَمَانِ الْمَوْجَّلِ حَالًا وَلِلشَّهْرِ الْأَوَّلِ بِمَنْزِلَةِ ضَمَانِهِ مُؤَجَّلًا فَيُثْبِتُ الْأَجَلَ مَقْصُودًا فِي الْأَوَّلِ وَتَبَعًا فِي الثَّانِي فَإِنْ مَاتَ الْأَصِيلُ فِي الشَّهْرِ الْأَوَّلِ لَمْ يَحِلَّ عَلَى الضَّامِنِ أَوْ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي حَلَّ عَلَيْهِ فَلِهَذَا قَالَ إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّ الْأَقْصَرِ وَهُوَ الشَّهْرُ الْأَوَّلُ بَأَنَّهُ مَاتَ فِي

مع أنه لا يُطالِبُهُ لِبَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ بِالْحَوَالَةِ كَمَا مَرَّ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا يَشْمَلُهُ لِأَنَّ الْمُحْتَالَ لَيْسَ مُسْتَحِقًّا
بِالنِّسْبَةِ لِلضَّامِنِ (مُطَالِبَةُ الضَّامِنِ) وَضَامِنُهُ وَهَكَذَا وَإِنْ كَانَ بِالذَّيْنِ رَهْنٌ وَافٍ (وَالْأَصِيلُ)
اجْتِمَاعًا وَانْفِرَادًا وَتَوَازِيًا بِأَنَّ يُطَالَبَ كُلًّا بِبَعْضِ الدَّيْنِ لِبَقَاءِ الدَّيْنِ عَلَى الْأَصِيلِ وَلِلْخَيْرِ الشَّابِقِ
«الرَّعِيمِ غَارِمٍ» وَلَا مُحْذُورَ فِي مُطَالِبَتِهِمَا وَإِنَّمَا الْمُحْذُورُ فِي تَغْرِيمِهِمَا مَعَ كُلِّ الدَّيْنِ،
وَالْتَحْقِيقُ أَنَّ الدُّمْتَيْنِ إِنَّمَا اشْتَعَلَتَا بِذَيْنِ وَاحِدٍ كَالرَّهْنَيْنِ بِذَيْنِ وَاحِدٍ فَهُوَ كَفَرَضِ الْكِفَايَةِ يَتَعَلَّقُ
بِالْكُلِّ وَيَسْقُطُ بِفِعْلِ الْبَعْضِ فَالْتَعَدُّ فِيهِ لَيْسَ فِي ذَاتِهِ بَلْ بِحَسَبِ ذَاتَيْهِمَا وَمَنْ ثَمَّ حَلٌّ عَلَى
أَحَدِهِمَا فَقَطْ وَتَأَجَّلَ فِي حَقِّ أَحَدِهِمَا فَقَطْ وَلَوْ أَفْلَسَ الْأَصِيلُ فَطَلَبَ الضَّامِنُ بَيْعَ مَالِهِ أَوْ لَا
أُجِيبَ إِنْ ضَمِنَ بِإِذْنِهِ وَإِلَّا فَلَا لِأَنَّهُ مَوْطَنٌ نَفْسَهُ عَلَى عَدَمِ الرَّجُوعِ.

(فَرَعٌ) أَفْتَى السَّبْكِيُّ وَفَقَهَاءُ عَصَرِهِ تَبَعًا لِلْمُتَوَلِّيِّ وَعَاطَمَدَةُ الْبُلْقِينِي بِأَنَّهُ لَوْ قَالَ رَجُلَانِ لِآخَرِ

☐ قَوْلُهُ: (مَعَ أَنَّهُ لَا يُطَالِبُهُ) أَيُّ: أَنَّ الْمُحْتَالَ لَا يُطَالِبُ الضَّامِنَ. ☐ قَوْلُهُ: (لِبَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ الْخُ) أَيُّ: حَيْثُ لَمْ
يَتَعَرَّضَ الْمُحِيلُ لِلضَّامِنِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَحَالَ عَلَيْهِمَا فَلَا يَبْزَأُ قِيَالُ الْمُحْتَالِ كُلًّا مِنَ الْأَصِيلِ وَالضَّامِنِ
كَمَا مَرَّ وَيُمْكِنُ حَمْلُ كَلَامِ الْفِيلِ عَلَى ذَلِكَ أَه. ع ش وَفِي السَّيِّدِ عَمَرُ نَحْوُهُ. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ: فِي
بَابِ الْحَوَالَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ الْخُ) بِتَأْمُلٍ أَنَّ لَيْسَ مَعْنَى الْمُسْتَحَقِّ إِلَّا مَنْ لَهُ الدَّيْنُ يُشَكِّلُ هَذَا الرَّدُّ فَتَأْمَلُ أَه
سَمِ أَقُولُ وَيُحْمَلُ الْمُسْتَحَقُّ عَلَى الْمُسْتَحَقِّ فِي بَابِ الضَّمَانِ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادِرُ يَنْدَفِعُ الْإِشْكَالُ.

☐ قَوْلُهُ: (لِبَقَاءِ الدَّيْنِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَمَّا الضَّامِنُ فَلِحَدِيثِ «الرَّعِيمِ غَارِمٍ» وَأَمَّا الْأَصِيلُ فَإِنَّ الدَّيْنَ بَاقٍ
عَلَيْهِ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (مَعَ كُلِّ) بِالتَّضْبِ لِعِلَّةِ بَاتِّبَاعِهِ لِلضَّمِيرِ فِي تَغْرِيمِهِمَا بِالتَّظَرِّ لِمَحَلِّهِ الْبَعِيدِ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ
وَلَوْ قَالَ فِي تَغْرِيمِ كُلِّ الدَّيْنِ كَانَ أَخْصَرَ وَأَوْضَحَ أَه سَيِّدُ عَمَرُ. ☐ قَوْلُهُ: (يَتَعَلَّقُ) أَيُّ: فَرَضَ الْكِفَايَةِ بِالْكُلِّ
أَيُّ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ. ☐ قَوْلُهُ: (فَلْتَعَدُّ فِيهِ) أَيُّ: فِي الدَّيْنِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَمَنْ ثَمَّ حَلٌّ الْخُ) قَالَ الشَّهَابُ
ابْنُ سَمٍ قَدْ يُقَالُ هَذَا بِالتَّعَدُّ أَنْسَبَ مِنْهُ بَعْدَهُ ائْتَهَى أَه رَشِيدِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَفْلَسَ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْبَذْرُ
فِي الْمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَفْلَسَ الْأَصِيلُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرَحَ الرَّوْضُ قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ وَلَوْ أَفْلَسَ
الضَّامِنُ وَالْمُضْمُونُ عَنْهُ فَقَالَ الضَّامِنُ لِلْحَاكِمِ بَعْ أَوَّلًا مَالِ الْمُضْمُونِ عَنْهُ وَقَالَ الْمُضْمُونُ لَهُ أَبْدَأُ بِبَيْعِ
مَالِ أَيْكُمَا شِئْتُ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِنْ كَانَ الضَّمَانُ بِالْإِذْنِ أُجِيبَ الضَّامِنُ وَإِلَّا فَالْمُضْمُونُ لَهُ وَإِذَا زَهَنَ رَهْنًا
وَأَقَامَ ضَامِنًا خَيْرَ الْمُسْتَحَقِّ بَيْنَ بَيْعِ الرَّهْنِ وَمُطَالِبَةِ الضَّامِنِ عَلَى الصَّحِيحِ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (أَوَّلًا) أَيُّ: قَبْلُ
عُزِمَ الضَّامِنُ كَأَنَّ قَالَ يَبْعُوا مَالِ الْفُلَيْسِ وَوَقُوا مِنْهُ مَا يَخْصُصُ دَيْنَ الْمُضْمُونِ لَهُ فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ غَرِمْتُهُ
وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ الْمُضْمُونُ لَهُ يَقْدَمُ بِدَيْنِهِ عَلَى بَقِيَّةِ الْغُرَمَاءِ أَه ع ش.

الشَّهْرِ الثَّانِي. قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ الْخُ) بِتَأْمُلٍ أَنَّ لَيْسَ مَعْنَى الْمُسْتَحَقِّ إِلَّا مَنْ لَهُ الدَّيْنُ يُشَكِّلُ هَذَا الرَّدُّ فَتَأْمَلُهُ.

☐ قَوْلُهُ: (مَعَ أَنَّهُ لَا يُطَالِبُهُ) أَيُّ: لَا يُطَالِبُ الضَّامِنَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَمَنْ ثَمَّ حَلٌّ الْخُ) قَدْ يُقَالُ هَذَا بِالتَّعَدُّ أَنْسَبَ
مِنْهُ بَعْدَهُ فَتَأْمَلُهُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَفْلَسَ الْأَصِيلُ الْخُ) عِبَارَةُ شَرَحِ الرَّوْضِ قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ وَلَوْ أَفْلَسَ الضَّامِنُ
وَالْمُضْمُونُ عَنْهُ فَقَالَ الضَّامِنُ لِلْحَاكِمِ بَعْ أَوَّلًا مَالِ الْمُضْمُونِ عَنْهُ وَقَالَ الْمُضْمُونُ لَهُ أَرِيدُ أَبِيعُ مَالِ أَيْكُمَا

ضَمِنًا مَالَكَ عَلَى فُلَانٍ طَالَبٌ كُلًّا بِجَمِيعِ الدِّينِ كَرَهْنًا عَبْدَنَا بِالْفِ يَكُونُ نِصْفُ كُلِّ رَهْنًا بِجَمِيعِ الْأَلْفِ وَقَالَ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ يُطَالِبُ كُلًّا بِنِصْفِ الْأَلْفِ كَاسْتَرَيْنَا هَذَا بِالْفِ وَمَالٌ إِلَيْهِ الْأَذْرَعِي قَالَ الْبَذْرُ بْنُ شُهْبَةَ وَبِهَذَا أَفْتَيْتُ عِنْدَ دَعْوَى الضَّامِنَيْنِ أَنَّهُمَا لَمْ يَضْمِنَا ذَلِكَ إِلَّا عَلَى أَنَّ عَلَى كُلِّ النَّصْفِ وَخَلَفْتُهُمَا عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّ اللَّفْظَ ظَاهِرٌ فِيهِمَا ادَّعِيَاهُ. وَظَاهِرٌ أَنَّ قِيَاسَ الْأَوَّلَيْنِ عَلَى الرَّهْنِ وَاضِحٌ وَالْأَخِيرَيْنِ عَلَى الْبَيْعِ غَيْرُ وَاضِحٍ لِتَعَدُّ شِرَاءِ كُلِّ لِه بِالْفِ فَتَعَيَّنَ تَنْصِيفُهُ بَيْنَهُمَا وَإِذَا اتَّضَحَ قِيَاسُ الْأَوَّلَيْنِ اتَّضَحَ مَا قَالُوهُ وَلَا تُسَلِّمُ ظُهُورُ اللَّفْظِ فِيهِمَا ادَّعِيَاهُ وَلَا لِبَطْلِ مَا ذَكَرُوهُ فِي الرَّهْنِ وَإِنَّمَا تَقَسَّطَ الضَّمَانُ فِي أَلْقٍ مَتَاعَكَ فِي الْبَحْرِ وَأَنَا وَرُكَّابُ السَّفِينَةِ ضَامِنُونَ لِأَنَّهُ لَيْسَ ضَمَانًا حَقِيقَةً بَلْ اسْتِدْعَاءُ إِثْلَافٍ مَالٍ لِمَصْلَحَةٍ فَاقْتَضَتْ التَّوْزِيعَ لِقَلَّا يَنْفِرُ النَّاسُ عَنْهَا ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا اعْتَمَدَ مَا اعْتَمَدْتَهُ. قَالَ وَبِهِ أَفْتَيْتُ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ الضَّمَانَ وَثِيقَةٌ لَا تُفْصَدُ فِيهِ التَّجَرُّةُ وَأَبَا زُرْعَةَ اعْتَمَدَهُ أَيْضًا وَفَرَّقَ بِنَحْوِ مَا فَرَّقْتُ بِهِ وَهُوَ أَنَّ الثَّمَنَ عَوَضُ الْمِلْكِ فَوَجَبَ بِقَدْرِهِ وَلَا مُعَاوَضَةً فِي الضَّمَانِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُتَوَلَّى نَفْسَهُ فَرَّقَ بِذَلِكَ. (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَصُحُّ) الضَّمَانُ وَمِثْلُهُ الْكِفَالَةُ (بِشَرْطِ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ) لِمُنَافَاتِهِ مُقْتَضَاهُ

☐ قَوْلُهُ: (عَلَى فُلَانٍ) كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَزِيدَ قَوْلُهُ وَهُوَ أَلْفٌ كَمَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى لِيُنَاسِبَ قَوْلُهُ الْآتِي بِنِصْفِ الْأَلْفِ. ☐ قَوْلُهُ: (نِصْفُ كُلِّ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى حِصَّةُ كُلِّ مِنْهُمَا اه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فُلَانٌ حِصَّةُ كُلِّ مِنْهُمَا رَهْنٌ إِلَخْ ضَعِيفٌ اه. ☐ قَوْلُهُ: (وَقَالَ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ إِلَخْ) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ الْمُعْتَمَدُ فِي مَسْأَلَةِ الضَّمَانِ أَنَّ كُلًّا ضَامِنٌ لِلنَّصْفِ فَقَطُّ وَفِي مَسْأَلَةِ الرَّهْنِ أَنَّ نِصْفَ كُلِّ رَهْنٍ بِالنَّصْفِ فَقَطُّ فَالْقِيَاسُ عَلَى الرَّهْنِ قِيَاسٌ ضَعِيفٌ عَلَى ضَعِيفِ اه سم ووافقهُ أَيُّ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى كَمَا يَأْتِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَمَالٌ إِلَيْهِ الْأَذْرَعِي إِلَخْ) وَأَنَا أَقُولُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ اه. مُعْنَى عِبَارَةِ النَّهَايَةِ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالْقَلْبُ إِلَيْهِ أَمِيلُ وَبِهِ أَفْتَى الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِأَنَّهُ الْيَقِينُ وَشَغْلُ ذِمَّةِ كُلِّ وَاحِدٍ بِالزَّائِدِ مَشْكُوكٌ فِيهِ وَبِذَلِكَ أَفْتَى الْبَذْرُ بْنُ شُهْبَةَ وَبِالتَّبْعِيضِ قَطَعَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلْأَصَحِّ فِي مَسْأَلَةِ الرَّهْنِ الْمُسَبَّهِ بِهَا أَنَّ حِصَّةَ كُلِّ مَرْهُونَةٍ بِالنَّصْفِ فَقَطُّ وَقَدْ قَالَ ابْنُ أَبِي الدِّمِّ لَا وَجْهَ لِلْأَوَّلِ اه أَيُّ مُطَالَبَةٍ كُلِّ بِجَمِيعِ الْأَلْفِ. ☐ قَوْلُهُ: (لِبَطْلِ مَا ذَكَرُوهُ فِي الرَّهْنِ) قَدْ مَرَّ عَنِ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَالنَّهَايَةِ اعْتِمَادُ بَطْلَانِهِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا تَقَسَّطَ إِلَخْ) جَوَابٌ نَشَأَ عَنْ تَرْجِيحِهِ كَلَامَ الْأَوَّلَيْنِ مِنْ عَدَمِ التَّنْصِيفِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَبَا زُرْعَةَ اعْتَمَدَهُ) أَيُّ: عَدَمُ التَّنْصِيفِ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ شَيْخُنَا اعْتَمَدَ مَا إِلَخْ. ☐ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ الْكِفَالَةُ) إِلَى قَوْلِهِ وَذَلِكَ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَشَمِلَ فِي النَّهَايَةِ.

☐ قَوْلُ (سَيِّ): (بِشَرْطِ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ) وَكَذَا لَوْ ضَمِنَ بِشَرْطِ بَرَاءَةِ ضَامِنٍ قَبْلَهُ أَوْ كَفَلَ بِشَرْطِ بَرَاءَةِ كَفِيلٍ

سَيِّتُ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِنْ كَانَ الضَّمَانُ بِالْإِذْنِ أَجِيبَ الضَّامِنُ وَإِلَّا فَالْمُضْمُونُ لَهُ انْتَهَى. ☐ قَوْلُهُ: (وَقَالَ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ إِلَخْ) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ الْمُعْتَمَدُ فِي مَسْأَلَةِ الضَّمَانِ أَنَّ كُلًّا ضَامِنٌ لِلنَّصْفِ فَقَطُّ وَفِي مَسْأَلَةِ الرَّهْنِ أَنَّ نِصْفَ كُلِّ رَهْنٍ بِالنَّصْفِ فَقَطُّ فَالْقِيَاسُ عَلَى الرَّهْنِ قِيَاسٌ ضَعِيفٌ عَلَى ضَعِيفٍ انْتَهَى.

(ولو أبرأ الأصل) أو برئ بنحو أداء أو اعتياض أو حوالة وإنما أثر أبرأ لثبته في صورة العكس (برئ الضامن) وضامته وهكذا يسقط الحق (ولا عكس) فلو برئ الضامن بإبراء لم يبرأ الأصل ولا من قبله بخلاف من بعده وكذا في كفيل الكفيل وكفيله وهكذا وذلك لأنه إسقاط وثيقة فلا يسقط بها الدين ككف الرهن بخلاف ما لو برئ بنحو أداء وشمل كلامهم ما لو أبرأ الضامن من الدين فيكون كإبرائه من الضمان وهو نتيجة خلافاً للزركشي وقوله إن الدين واحد تعدد محله فيبرأ الأصل بذلك يؤده ما مر في التحقيق من تعدده الاعتباري فهو على الضامن من غيره على الأصل باعتبار أن ذاك عارض له اللزوم وهذا أصلي فيه فلم يلزم من إبراء الضامن من العارض إبراء الأصل من الذاتي.

قوله اهـ. مُعْنَى عِبَارَةِ ش قوله بشرط براءة إلخ هو في الضمان ويصور في الكفالة بإبراء كفيل الكفيل بأن يقول تكفلت بإحضار من عليه الدين على أن من تكفل به قبل برئ اهـ.

قول (س): (ولو أبرأ الأصل) ينبغي أن من البراءة ما لو قال له أبرأتني فقال نعم فيبرأ بذلك قياساً على ما لو قيل له التماساً طَلَقْتَ زَوْجَتَكَ فقال نعم ومثله أيضاً ما لو قال ضمنت لي ما على فلان من الدين فقال نعم فيكون ضامناً له اهـ ع ش. قوله: (وإنما أثر أبرأ) أي: لفظة أبرأ من باب الأفعال وهو جواب سؤال. قوله: (بإبراء) سيذكر مختزلاً. قوله: (لم يبرأ الأصل ولا من قبله إلخ) عبارة الروض وإن ضمن به أو كفل آخر وبآخر آخر وهكذا طالبهم فإن برئ الأصل يبرئوا أو غيره برئ ومن بعده لا من قبله انتهت اهـ. سم ورشيد أي فضمير قبله ويغده للضامن كما في ع ش لا للأصل خلافاً للزركشي عبارة قوله ولا من قبله أي قبل الأصل يعني أصل الأصل لأن كل ضامن بالنسبة إلى من بعده أصيل اهـ فإنه لا يتأتى في قوله بخلاف من بعده فتدبر. قوله: (وذلك) أي: عدم العكس. قوله: (بخلاف ما لو برئ بنحو أداء) أي فيبرأ الكل. قوله: (وشمل كلامهم إلخ) بل كلامهم مصرح بذلك اهـ سم.

قوله: (فيكون كإبرائه إلخ) فلا يبرأ الأصل إلا إن قصد إسقاطه عن المضمون عنه اهـ نهاية أي بخلاف ما لو أطلق أو قصد إبراء الضامن وخذه ع ش. قوله: (بذلك) أي: بإبراء الضامن من الدين.

قوله: (إن ذاك) أي الضامن. وقوله: (وهذا) أي: الأصل. قوله: (من تعدده الاعتباري) بل يمكن رد ما قاله الزركشي مع تسليم اتحاد الدين لأن معنى أبرأتك من الدين أسقطت تعلقه بك ولا يلزم من سقوط تعلقه به سقوطه من أصله وإنما سقط عن الضامن بإبراء الأصل لأن تعلقه به تابع لتعلقه

قوله: (لم يبرأ الأصل ولا من قبله إلخ) عبارة الروض وإن ضمن به أو كفل آخر وبآخر آخر وهكذا طالبهم فإن برئ الأصل يبرئوا أو غيره برئ ومن بعده لا من قبل انتهت. قوله: (وشمل كلامهم إلخ) بل كلامهم مصرح بذلك فإن تغيير المحقق المحل بقوله ولو أبرأ المستحق الأصل من الدين صريح في أن معنى قول المصنف ولا عكس أنه لو أبرأ الضامن من الدين لم يبرأ الأصل. قوله: (من تعدده الاعتباري) بل يمكن رد ما قاله الزركشي مع تسليم اتحاد الدين لأن معنى أبرأتك من الدين أسقطت

(تنبيه) أقال المضمون له الضامن فإن قصده إبراءه برئ من غير قبول وإن لم يقصد ذلك فإن قبل في المجلس برئ وإلا فلا كما بحثه شيخنا وقال لأنه مقتضى كلامهم قال ويصدق المضمون له في أن الضامن لم يقبل لأن الأصل عدمه (ولو مات أحدهما) والدين مؤجل عليهما بأجل واحد (حل عليه) لوجود سبب الحلول في حقه (دون الآخر) لعدم وجوده في حقه وعند موت الأصيل وله تركة للضامن مطالبة المستحق بأن يأخذ منها أو يبرئه لاحتمال تلفها فلا يجد مرجعاً إذا غرم وقضيته أنه لو ضمن بغير الإذن لم يكن له ذلك إذ لا رجوع له وهو قياس ما مر في إفلاس الأصيل ولو قيل له ذلك فيهما مطلقاً حتى لا يغرم لم يعذر إلا أن يجاب بأنه مقصّر بعدم الاستئذان وعند موت الضامن إذا أخذ المستحق ماله من تركته لا ترجع ورثته على الأصيل إلا بعد الحلول وأفتى ابن الصلاح بأنه لو أعار عينا ليرهنها ثم مات لم يحل الدين لتعلقه بها لما مر أنه ضمان في رقبته دون الذمة وذكر العارية مثال والمدار على تعلق الدين بالعين بضمان فيها أو رهن لها. (وإذا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الأصيل) أو وليه

بالأصيل فإذا سقط الأصل سقط تابعه اهـ سم. قوله: (تنبيه) إلى قول المتن: (ولو أدى مكسراً) في النهاية إلا قوله وذكر العارية إلى المتن. قوله: (أقال) أي: لو قال اهـ نهاية. قوله: (إبراءه) أي: من الضمان أو الدين. قوله: (وإن لم يقصد ذلك) أي: بأن قصد فسح عقد الضمان أو أطلق. قوله: (في المجلس) أي: مجلس الإيجاب بأن لا يطول الفصل عرفاً بين لفظيهما اهـ ش. قوله: (في أن الضامن إلخ) أي: في أنه أي المضمون له لم يقصد الإبراء. قوله: (لم يقبل) أي الإقالة. قوله: (وعند موت الأصيل) إلى المتن في المغني إلا قوله: (وقضيته) إلي (وعند موت الضامن). قوله: (أو يبرئه) أي: الضامن. قوله: (وقضيته إلخ) معتمد اهـ ش. قوله: (ما مر) أي: قبيل الفرع. قوله: (فيهما) أي: في مسألتَي موت الأصيل وإفلاسه اهـ ش. قوله: (مطلقاً) أي سواء كان الضمان بالإذن أو بدونه. قوله: (وعند موت الضامن إلخ) عطف على قوله وعند موت الأصيل إلخ. قوله: (ثم مات) أي: المغير. قوله: (لتعلقه بها) أي: الدين بالعين. قوله: (أنه) أي: إعاره العين ليرهنها. قوله: (دون الذمة) أي: ذمة المغير. قوله: (أو وليه) قال في المطلب ولو كان الأصيل مخجوراً عليه لصبا للضامن بإذن وليه إن طوّل طلب الولي بتخليصه ما لم يزل الحجر فإن زال توجه الطلب على المخجور عليه ويقاس بالصبي المجنون والمخجور عليه بسفه سواء كان الضمان بإذنيهما قبل الجنون والحجر أم بإذن

تعلقه بك ولا يلزم من سقوط تعلقه به سقوطه من أصله وإنما سقط عن الضامن بإبراء الأصيل لأن تعلقه به تابع لتعلقه بالأصيل فإذا سقط الأصل سقط تابعه. قوله: (أو وليه) قال في شرح الزواصي في المجنون والمخجور عليه بسفه سواء أكان الضمان بإذنيهما قبل الجنون والحجر أم بإذن وليهما بعد انتهى. قوله: (أو وليه) ما لم يزل الحجر فإن زال توجه الطلب على المخجور عليه كذا في شرح

(بِتَخْلِيصِهِ بِالْأَدَاءِ إِنْ ضَمِنَ بِإِذْنِهِ) لِأَنَّهُ الَّذِي وَرَّطَهُ فِي الْمُطَالَبَةِ لَكِنْ لَيْسَ لَهُ حَبْسُهُ وَإِنْ حَبَسَ وَلَا مُلَازَمَتُهُ فَقَائِدَتُهَا إِحْضَارُهُ مَجْلِسَ الْقَاضِي وَتَفْسِيْقُهُ بِالِامْتِنَاعِ إِذَا ثَبَّتَ لَهُ مَالٌ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُطَالِبُهُ) بِالذِّينِ الْحَالِ (قَبْلَ أَنْ يُطَالِبَ) كَمَا لَا يَغْرُمُهُ مِثْلُ الْغَرَمِ (وَاللِّضَامِينَ) بَعْدَ أَدَائِهِ مِنْ مَالِهِ كَمَا أَفَادَهُ السِّيَاقُ (الرُّجُوعُ عَلَى الْأَصِيلِ إِنْ وَجَدَ إِذْنُهُ فِي الضَّمَانِ وَالْأَدَاءِ) لِصَرْفِ مَالِهِ

وَلِيَهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ أَهْ مُعْنِي وَفِي سُمْ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مِثْلُهُ .

❏ قَوْلُ (سُي): (إِنْ ضَمِنَ بِإِذْنِهِ) أَي: أَمَّا لَوْ ضَمِنَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَلَيْسَ لَهُ مُطَالَبَتُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّطْهُ عَلَيْهِ نِهَآيَةً وَمُعْنِي. ❏ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ الَّذِي وَرَّطَهُ) أَي: أَوْقَعَهُ فِي مَشَقَّةِ الْمُطَالَبَةِ وَأَصْلُ التَّوْرِيْطِ الْإِيقَاعُ فِي الْهَلَاكِ أَه. ع ش. ❏ قَوْلُهُ: (لَيْسَ لَهُ حَبْسُهُ الْخ) قَالَ فِي الْعُبَابِ بَعْدَ هَذَا قَالَ فِي الْأَنْوَارِ وَلَهُ طَلَبٌ حَبْسِهِ مَعَهُ انْتَهَى فَلَيْتَأَمَّلُ مَعْنَاهُ مَعَ هَذَا أَه سَم وَفِي ع ش بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الْأَنْوَارِ مَا نَصَّهُ أَي وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْبِسَهُ مَعَهُ بَلْ يَتَخَيَّرُ وَعَلَيْهِ فَقَوْلُ الشَّارِحِ م ر لَيْسَ لَهُ حَبْسُهُ أَي لَيْسَ لَهُ الْإِزْمَامُ بِحَبْسِهِ أَه. ❏ قَوْلُهُ: (فَقَائِدَتُهَا) أَي: الْمُطَالَبَةُ أَه ع ش.

❏ قَوْلُ (سُي): (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُطَالِبُهُ الْخ) وَعَلَيْهِ لَيْسَ لَهُ مُطَالَبَةُ الْمَضْمُونِ لَهُ بِأَنْ يُطَالِبَهُ أَوْ يُبْرِئَهُ وَلَا مُطَالَبَةُ الْأَصِيلِ بِالْمَالِ حَيْثُ كَانَ ضَامِنًا بِالْإِذْنِ مَا لَمْ يُسَلِّمْهُ فَلَوْ دَفَعَ لَهُ الْأَصِيلُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مُطَالَبَةٍ أَي مِنْ رَبِّ الدِّينِ لَمْ يَمْلِكْهُ وَلَزِمَهُ رَدُّهُ وَضَمَانُهُ إِنْ تَلَفَ كَالْمَقْبُوضِ بِشِرَاءٍ فَاسِدٍ فَلَوْ قَالَ لَهُ أَقْضِ بِهِ مَا ضَمِنْتَهُ عَنِّي كَانَ وَكَيْلًا وَالْمَالُ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ وَلَوْ أَبْرَأَ الضَّامِنُ الْأَصِيلَ أَوْ صَالَحَ عَمَّا سَيَغْرُمُ فِيهِمَا أَيِ الضَّمَانِ وَالْكَفَالَةِ أَوْ رَهْنَهُ الْأَصِيلُ شَيْئًا بِمَا ضَمِنَهُ أَوْ أَقَامَ بِهِ كَفِيلًا لَمْ يَصِحَّ إِذْ لَمْ يَثْبُتْ لِلضَّامِنِ حَقٌّ بِمُجَرَّدِ الضَّمَانِ وَلَوْ شَرَطَ الضَّامِنُ حَالَ الضَّمَانِ أَنْ يَرْهَنَهُ الْأَصِيلُ شَيْئًا أَوْ يُقِيمَ لَهُ بِهِ ضَامِنًا فَسَدَ أَيِ الضَّمَانِ لِنَسَادِ الشَّرْطِ نِهَآيَةً وَمُعْنِي وَقَوْلُهُ وَعَلَيْهِ لَيْسَ لَهُ أَيِ لِلضَّامِنِ وَكَذَا ضَمَائِرُ بَأَنْ يُطَالِبَهُ الْخ وَدَفَعَ لَهُ وَلَزِمَهُ وَقَالَ لَهُ وَضَمِنْتَهُ وَرَهْنَهُ وَأَنْ يَرْهَنَهُ وَيُقِيمَ لَهُ. ❏ قَوْلُهُ: (بَعْدَ أَدَائِهِ الْخ) أَي: وَلَمْ يَقْصِدِ الْأَدَاءَ عَنْ غَيْرِ جِهَةٍ الضَّمَانِ أَه. نِهَآيَةً أَي بِأَنْ قَصَدَ الْأَدَاءَ عَنْ جِهَةِ الضَّمَانِ أَوْ أَطْلَقَ ع ش وَيَتَّبَعِي فِي صَوْرَةِ الْإِطْلَاقِ أَنْ مَحَلِّهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ آخَرٌ لِلْمَضْمُونِ لَهُ فَلَيْتَأَمَّلُ رَشِيدِي. ❏ قَوْلُهُ: (لِصَرْفِهِ) إِلَى الْمُثْنِ فِي الْمُعْنِي .

الرُّوضِ عَنِ الْمُطْلَبِ. ❏ قَوْلُهُ: (لَيْسَ لَهُ حَبْسُهُ وَإِنْ حَبَسَ وَلَا مُلَازَمَتُهُ) قَالَ فِي الْعُبَابِ بَعْدَ هَذَا قَالَ فِي الْأَنْوَارِ وَلَهُ طَلَبٌ حَبْسِهِ مَعَهُ انْتَهَى. فَلَيْتَأَمَّلُ مَعْنَاهُ مَعَ هَذَا. ❏ قَوْلُهُ: (كَمَا لَا يَغْرُمُهُ قَبْلَ الْغَرَمِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَمَّا إِذَا سَلَّمَ فَلَهُ مُطَالَبَتُهُ أَيِ بِالْمَالِ وَحَبْسُهُ وَمُلَازَمَتُهُ وَلَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ الْأَصِيلُ الْمَالُ بِلَا مُطَالَبَةٍ وَقُلْنَا لَا يَمْلِكْهُ أَيِ وَهُوَ الْأَصَحُّ فَعَلَيْهِ رَدُّهُ وَيَضْمَنُهُ إِنْ هَلَكَ كَالْمَقْبُوضِ بِشِرَاءٍ فَاسِدٍ فَلَوْ قَالَ لَهُ أَقْضِ بِهِ مَا ضَمِنْتَهُ عَنِّي فَهُوَ وَكَيْلٌ وَالْمَالُ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْأَصْلِ فِي النَّسَخِ الْمُعْتَمَدَةِ انْتَهَى .

❏ قَوْلُ (سُي): (وَاللِّضَامِينَ الرُّجُوعُ الْخ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ وَلَوْ ضَمِنَ رَجُلَانِ عَنِ الضَّامِنِ وَأَدَّى فَرَجُوعُهُ إِنْ ثَبَّتَ عَلَى الضَّامِنِ الْأَوَّلِ لَا عَلَى الْأَصِيلِ وَصَرَّحَ الْأَصْلُ بِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الْأَوَّلِ لَمْ يَثْبُتْ بِأَدَائِهِ الرُّجُوعُ لِلأَوَّلِ عَلَى الْأَصِيلِ لِأَنَّهُ لَمْ يَغْرَمْ وَيَأْتُهُ إِذَا ثَبَّتَ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الْأَوَّلِ

لِغرض الغير بِإِذْنِهِ أَمَا لَوْ أَدَّى مِنْ سَهْمِ الْغَارِمِينَ فَلَا رُجُوعَ لَهُ وَكَذَا لَوْ ضَمِنَ سَيِّدُهُ ثُمَّ أَدَّى بَعْدَ عَيْتِهِ أَوْ نَذَرَ ضَامِنُ الْأَدَاءِ وَغَدِمَ الرُّجُوعُ

☞ فَوَدَّ: (لِغرض الغير) أي الواجب على ذلك الغير كما يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ فِي الْقَرْضِ اهـ. رَشِيدِي.

☞ فَوَدَّ: (أَمَا لَوْ أَدَّى إلخ) أي: الضامنُ مُحْتَزِرُ قَوْلِهِ السَّابِقِ مِنْ مَالِهِ. عِبَارَةُ الْمُعْنِي هَذَا إِذَا أَدَّى مِنْ مَالِهِ أَمَا لَوْ أَخَذَ مِنْ سَهْمِ الْغَارِمِينَ فَأَدَّى بِهِ الدَّيْنَ فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ كَمَا ذَكَرُوهُ فِي الصَّدَقَاتِ خِلَافًا لِلْمَتَوَلَّى اهـ.

☞ فَوَدَّ: (لَوْ ضَمِنَ سَيِّدُهُ) أي: بِإِذْنِهِ لِأَجْنَبِيٍّ ثُمَّ أَدَّى بَعْدَ عَيْتِهِ لَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ لَمَّا جَرَى سَبَبُ الْوُجُوبِ قَبْلَ الْعَيْتِ كَانَ الْمَغْرُومُ بِسَبَبِ الضَّمَانِ كَأَنَّهُ مِنْ مَالِ السَّيِّدِ اهـ ع ش وَفِي النِّهَايَةِ عَطْفًا عَلَى مَا مَرَّ أَوْ ضَمِنَ السَّيِّدُ دَيْنًا عَلَى عَبْدِهِ غَيْرِ الْمُكَاتَبِ بِإِذْنِهِ وَأَذَاهُ قَبْلَ عَيْتِهِ أَوْ عَلَى مُكَاتَبِهِ بِإِذْنِهِ وَأَذَاهُ بَعْدَ تَعْجِيزِهِ أَوْ ضَمِنَ فَرَعٌ عَنْ أَصْلِهِ صَدَاقَ زَوْجَتِهِ بِإِذْنِهِ ثُمَّ طَرَأَ إِعْسَارُهُ بِحَيْثُ وَجِبَ إِغْفَاؤُهُ قَبْلَ الدُّخُولِ وَامْتَنَعَتِ الزَّوْجَةُ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا حَتَّى تَقْبِضَ الصَّدَاقَ فَأَذَاهُ الضَّامِنُ فَلَا رُجُوعَ وَإِنْ أَيْسَرَ الْمَضْمُونُ أَيْ الْأَصِيلُ وَكَذَا لَوْ ضَمِنَهُ عَنْهُ عِنْدَ وَجُوبِ الْإِغْفَافِ بِإِذْنِهِ ثُمَّ أَدَّى اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر قَبْلَ عَيْتِهِ مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ أَدَّى بَعْدَ عَيْتِهِ رَجَعَ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ م ر فَلَا رُجُوعَ أَيْ لِأَنَّهُ مَا أَذَاهُ صَارَ وَاجِبًا عَلَيْهِ بِإِعْسَارِ أَصْلِهِ وَعَلَى هَذَا لَوْ تَزَوَّجَ الْأَصْلُ زَوْجَتَيْنِ وَضَمِنَ صَدَاقَهُمَا الْفَرَعُ بِإِذْنِ أَصْلِهِ ثُمَّ أَعْسَرَ الْأَصْلُ فَيَنْبَغِي أَنَّ الْفَرَعَ إِذَا غَرِمَ يَرْجِعُ بِصَدَاقِ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا لِحُصُولِ الْإِغْفَافِ بِهَا وَتَكُونُ الْخِيَرَةُ لِلْفَرَعِ فِيمَا يَرْجِعُ بِهِ مِنَ الصَّدَاقَيْنِ اهـ.

☞ فَوَدَّ: (أَوْ نَذَرَ ضَامِنٍ) أي: بِالْإِذْنِ (الْأَدَاءِ) قَدْ يَسْتَشْكِلُ انْعِقَادُ نَذَرِ الْأَدَاءِ مَعَ وَجُوبِهِ عَلَى الضَّامِنِ وَالْوَاجِبُ لَا يَتَعَقَّدُ نَذَرُهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ الْمُنْذُورُ مُجَرَّدَ عَدَمِ الرُّجُوعِ فَقَطَّ حَتَّى يَكُونَ الْمَقْصُودُ مِنْ فَرَجَعِ رَجَعِ الْأَوَّلِ عَلَى الْأَصِيلِ بِشَرْطِهِ وَإِنَّمَا لَوْ ضَمِنَ شَخْصٌ الضَّامِنَ بِإِذْنِ الْأَصِيلِ رَجَعَ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ أَدِّ دَيْنِي فَأَذَاهُ وَإِنَّمَا لَوْ ضَمِنَ عَنِ الْأَصِيلِ بِإِذْنِهِ رَجَعَ مَنْ أَدَّى مِنْهُمَا عَلَيْهِ لَا عَلَى الْآخَرِ أَوْ ضَمِنَ عَنِ الضَّامِنِ وَالْأَصِيلِ بِإِذْنِهِمَا رَجَعَ عَلَى مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا بِمَا شَاءَ انْتَهَى بَعْضُ اخْتِصَارٍ.

(فَرَعٌ): فِي التَّائِيهِ مَا نَصَّهُ (تَنْبِيْهٌ) لَوْ ضَمِنَ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ فِي صُورَةِ الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ طَالِبَ الْوَلِيِّ فَلَوْ اتَّفَقَ ذَلِكَ بَعْدَ رُشْدِهِمَا فَالْمُتَّجِهَ مُطَالِبَتُهُمَا وَإِذْنُ الْوَلِيِّ فِي حَالِ الْحَجَرِ يَقُومُ مَقَامَ إِذْنِهِمَا وَلَمْ أَرْ مَنْ تَعَرَّضَ لِذَلِكَ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ نَعَمْ لَوْ كَانَ الصَّبِيُّ مُعْدَمًا فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْوَلِيَّ لَا يُطَالَبُ بِخُلَاصِ الصَّبِيِّ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الصَّبِيُّ مُوسِرًا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَلَوْ كَانَ غَيْرُ الْأَبِ أَمَرَهُ بِالضَّمَانِ عَنْهُ فَلَيْسَ لِلضَّامِنِ الْمُطَالِبَةُ بِخُلَاصِهِ لِأَنَّهُ ضَمِنَ بِإِذْنِ مَنْ لَا وِلَايَةَ لَهُ انْتَهَى. فَافْهَمْ إِنْ أَذِنَ لَهُ الْحَاكِمُ وَالْوَصِيُّ لَيْسَ كَمَا إِذْنُ الْأَبِ انْتَهَى. ☞ فَوَدَّ: (وَكَذَا لَوْ ضَمِنَ سَيِّدُهُ إلخ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَلَوْ ضَمِنَ عَبْدٌ عَنْ سَيِّدِهِ بِإِذْنِهِ وَأَدَّى بَعْدَ الْعَيْتِ لَمْ يَرْجِعْ كَمَا لَوْ أَجَرَهُ ثُمَّ أَعْتَقَهُ أَثْنَاءَ الْمُدَّةِ لَا يَرْجِعُ بِأَجْرَةِ بَقِيَّتِهَا وَكَذَا لَوْ ضَمِنَ عَنْ قَتْلِهِ بِإِذْنِهِ وَأَدَّى قَبْلَ عَيْتِهِ أَوْ عَنْ مُكَاتَبِهِ وَأَدَّى بَعْدَ تَعْجِيزِهِ لِأَنَّ السَّيِّدَ لَا يَثْبُتُ لَهُ عَلَى عَبْدِهِ دَيْنٌ انْتَهَى. وَفَضِيَّةُ تَقْيِيدِهِ بِقَبْلِ الْعَيْتِ وَبَعْدَ التَّعْجِيزِ أَنَّهُ لَوْ أَدَّى بَعْدَ الْعَيْتِ وَقَبْلَ التَّعْجِيزِ رَجَعَ وَلَوْ قَرِيبَ مَفْهُومٍ مِنَ التَّعْلِيلِ الْمَذْكُورِ. ☞ فَوَدَّ: (أَوْ نَذَرَ ضَامِنٍ الْأَدَاءِ) قَدْ يَسْتَشْكِلُ انْعِقَادُ نَذَرِ الْأَدَاءِ مَعَ وَجُوبِهِ عَلَى الضَّامِنِ وَالْوَاجِبُ لَا يَتَعَقَّدُ نَذَرُهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ الْمُنْذُورُ مُجَرَّدَ عَدَمِ الرُّجُوعِ فَقَطَّ حَتَّى يَكُونَ

(وإن انتفى) إذنه (فيهما) أي الضمان والأداء (فلا) رجوع له لأنه مُتَبَرِّعٌ (فإن أذن) له (في الضمان فقط) أي دون الأداء ولم ينه عنه (رجع في الأصح) لأن الضمان هو الأصل فالإذن فيه إذن فيما يترتب عليه. أما إذا نهاه عنه بعد الضمان فلا يؤثّر أو قبله فإن انفصل عن الإذن فلا رجوع عنه وإلا أفسده ذكره الإسنوي وقد لا يرجع بأن أنكر أصل الضمان فثبت عليه بالبينة مع إذن الأصيل له فيه فكذبها لأنه بتكذيبها صار مظلوماً بزعمه والمظلوم لا يرجع على غير ظالمه وهو هنا المستحق (ولا عكس في الأصح) بأن ضمن بلا إذن وأدى بالإذن لأن وجوب الأداء سببه الضمان ولم يأذن فيه نعم إن أذن له في الأداء بشرط الرجوع رجع وحيث ثبت

قوله لله علي الأداء وعدم الرجوع هو نذر عدم الرجوع اهـ. سم عبارة ع ش فإن نذر الأداء ولم يذكر الرجوع ثم أدى لم يرجع قاله الجلال البلقيني لأن الأداء صار واجباً فيقع الأداء عن الواجب ونارعه م ر في نفس انعقاد النذر لأن الأداء واجب لا يصح نذره انتهى اهـ. أقول ولك دفع إشكال سم ونزاع م ر بأن وجوب الأداء على الضامن على سبيل الكفاية كما مر وقرض الكفاية يتعقد نذره.

قوله (سئ): (وإن انتفى فيهما فلا) شمل ما لو أذن له المذيون في أداء دينه فضمنه وأدى عن جهة الضمان وما لو قال له أد عني ما ضمنته ليرجع به علي وأدى لا عن جهة الإذن اهـ نهاية قال الرشدي قوله م ر عن جهة الضمان خرج به ما لو أدى عن جهة الإذن أو أطلق لكن الشهاب ابن قاسم نقل عنه في حواشي المنهج أنه لا رجوع في صورة الإطلاق فلعل ما اقتضاه كلامه هنا غير مراد له فليراجع اهـ. وقال ع ش قوله م ر لا عن جهة الإذن أي بأن أدى عن جهة الضمان أو أطلق فليتاأمل ولو اختلفا في التية وعدمها صدق الدافع فإن التية لا تعلم إلا من جهته اهـ. قوله: (ولم ينه عنه) أي: عن الأداء اهـ ع ش. قوله: (بغذ الضمان) حق العبارة فإن كان بغذ الضمان إلخ اهـ رشدي. قوله: (فلا يؤثّر) أي: التهيي فيرجع بما أدى اهـ ع ش. قوله: (فإن انفصل عن الإذن) بأن طال الزمن بينهما اهـ ع ش.

قوله: (فهو) أي: التهيي (رجوع عنه) أي الإذن وهو صحيح اهـ ع ش. قوله: (وإلا أفسده) أي: وإن كان التهيي مقارناً للإذن أفسد التهيي الإذن فلا رجوع في الصورتين. قوله: (وقد لا يرجع) إلى قول المتن ولو أدى في المُنْغِي. قوله: (وهو إلخ) أي: ظالمه. قوله: (نعم إن أذن له في الأداء بشرط الرجوع إلخ) ينبغي أن يقوم مقام شرط الرجوع التّغريض به كأن يقول له أد ولا أقوت عليك شيئاً أو وأعوّض عليك أو وأكافئك كما قالوا نظير ذلك فيمن عمل لغيره بغير تصريح بأجرة ثم الرجوع عند

المقصود من قوله لله علي الأداء وعدم الرجوع هو نذر عدم الرجوع فقط. قوله: (نعم إن أذن له في الأداء بشرط الرجوع رجع) ينبغي أن يقوم مقام شرط الرجوع التّغريض به كأن يقول له أد ولا أقوت عليك شيئاً أو وأعوّض عليك أو وأكافئك كما قالوا نظير ذلك فيمن عمل لغيره بغير تصريح بأجرة ثم الرجوع عند الشرط ظاهر إن أدى عن جهة الإذن فإن قصد الأداء عن جهة الضمان فينبغي عدم الرجوع لصرفه الأداء عن الجهة المُقْتَضِيَةِ للرجوع ولو لم يقصد واحدة من الجهتين فعلى أيهما ينحط محل نظير

الرُّجُوعُ فحُكْمُهُ حُكْمُ الْقَرْضِ حَتَّى يُرَدَّ فِي الْمُتَقَوِّمِ مِثْلُهُ صَوْرَةً. (وَلَوْ أَدَّى مُكَسَّرًا عَنْ صَاحِ
أَوْ صَالِحٍ عَنْ مِائَةٍ) ضَمِنَهَا (بِثَوْبٍ قِيمَتُهُ خَمْسُونَ فَلَا صُحْءَ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَّا بِمَا غَرِمَ) لِأَنَّهُ الَّذِي بَدَّلَهُ
قَالَ شَارِحُ التَّعْجِيزِ وَالْقَدَرُ الَّذِي سَوِّحَ بِهِ يَبْقَى عَلَى الْأَصِيلِ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الدَّائِنُ مُسَامَحَتَهُ بِهِ
أَيْضًا أ. هـ. وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَامَحْ هُنَا بِقَدَرٍ وَإِنَّمَا أَخَذَهُ بَدَلًا عَنِ الْكُلِّ فَالْوَجْهُ بَرَاءَةُ
الْأَصِيلِ مِنْهُ أَيْضًا وَخَرَجَ بِمَا ذَكَرَهُ ضَلُوحُهُ عَنْ مُكَسَّرٍ بِصَحِيحٍ وَعَنْ خَمْسِينَ بِثَوْبٍ قِيمَتُهُ مِائَةٌ
فَلَا يَرْجِعُ إِلَّا بِالْأَصِيلِ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَرْجِعُ بِأَقْلَ الْأَمْرَيْنِ مِنَ الدَّيْنِ وَالْمُؤَدِّي وَالصُّلْحُ مَا لَوْ بَاعَهُ
الثَّوبَ بِمِائَةٍ ثُمَّ وَقَعَ تَقَاضٍ فَيَرْجِعُ بِالمِائَةِ قَطْعًا وَكَذَا لَوْ بَاعَهُ الثَّوبَ بِمَا ضَمِنَهُ عَلَى الْأَصْح.

الشَّرْطُ ظَاهِرٌ إِنْ أَدَّى عَنْ جِهَةِ الْإِذْنِ فَإِنْ قَصَدَ الْأَدَاءَ عَنْ جِهَةِ الضَّمَانِ فَيَنْبَغِي عَدَمُ الرُّجُوعِ لِصَرَفِهِ الْأَدَاءَ
عَنِ الْجِهَةِ الْمُفْتَضِيَةِ لِلرُّجُوعِ وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْ وَاحِدَةً مِنَ الْجِهَتَيْنِ فَعَلَى أَيُّهُمَا يَنْحَطُّ مَحَلُّ نَظَرٍ ؛ وَقُوَّةُ عِبَارَةِ
الْشَّارِحِ كَغَيْرِهِ تَقْتَضِي الرُّجُوعَ فَيَكُونُ مُنْحَطًّا عَلَى جِهَةِ الْإِذْنِ وَيُوجِّهُ بَأَنِّ وَقُوعِهِ بَعْدَ الْإِذْنِ يَقْتَضِي الْإِغَاءَ
النَّظَرِ إِلَى الضَّمَانِ وَقَصْرَ النَّظَرِ عَلَى الْإِذْنِ مَا لَمْ يَقْصِدِ الصَّرْفَ عَنْهُ وَلَوْ قَصَدَ الْأَدَاءَ عَنِ الْجِهَتَيْنِ جَمِيعًا
فَهَلْ يُقْسَمُ بَيْنَهُمَا أَوْ يُغْلَبُ أَحَدُهُمَا وَأَيُّهُمَا يُغْلَبُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْقِسْمَةُ غَيْرُ بَعِيدَةٍ فَلْيَتَأَمَّلْ . ا هـ س م .

❦ قَوْلُ (سَمِ) : (إِلَّا بِمَا غَرِمَ) قَضِيَّةٌ هَذَا مَعَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ حَيْثُ ثَبَتَ الرُّجُوعُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْقَرْضِ إِنْ لَمْ
أَنْ يَرْجِعْ بِثَوْبٍ الْقَوْبِ لَا قِيمَتَهَا ا هـ ع ش . ❦ قَوْلُهُ : (لَأَنَّهُ الَّذِي بَدَّلَهُ) إِلَى الْمُثْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنْ قُلْنَا
إِلَى لِتَعْلُقِهَا . ❦ قَوْلُهُ : (قَالَ شَارِحُ التَّعْجِيزِ) هُوَ ابْنُ يُونُسَ ا هـ . ع ش . ❦ قَوْلُهُ : (وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ) التَّنْظِيرُ فِي
مَسْأَلَةِ الثَّوبِ وَاضِحٌ وَكَذَا فِي آدَاءِ الْمُكَسَّرِ عَنِ الصَّاحِقِ إِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الصُّلْحِ أَمَّا إِذَا كَانَ الْأَدَاءُ مِنْ
غَيْرِ صُلْحٍ وَرَضِيَ بِهِ الْمُسْتَحِقُّ مِنَ الضَّامِنِ فَبَرَاءَةُ الْأَصِيلِ مِنَ التَّقَاوُتِ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ لِأَنَّ حَاصِلَهُ أَنَّهُ
اسْتَوْفَى مِنْهُ الْبَعْضَ وَأَسْقَطَ عَنْهُ الْبَاقِي فَهُوَ نَظِيرٌ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ أَوْ أَدَّى بَعْضَهُ وَأَبْرَأَ يَغْنِي الْمُسْتَحِقُّ مِنَ
الْبَاقِي ، وَحُمِلَ كَلَامُ شَارِحِ التَّعْجِيزِ عَلَى هَذِهِ الصَّوْرَةِ كَانَ يُقْبَلُ الْحَمْلُ عَلَيْهَا أَوَّلَى مِنْ تَضَعِيفِهِ فَتَأَمَّلْ ا هـ
سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ قَوْلَهُ لِأَنَّ حَاصِلَهُ إِنْ ظَاهِرُ الْمَنْعِ كَمَا يُعْلَمُ بِتَأَمُّلِ عِلَّةِ الْمَسْأَلَتَيْنِ . ❦ قَوْلُهُ : (ضَلُوحُهُ عَنْ
مُكَسَّرٍ إِنْ لَمْ) كَانَ الْأَنْسَبُ : آدَاءُ صَحِيحٍ عَنْ مُكَسَّرٍ إِلَّا أَنْ يُشِيرَ بِذَلِكَ التَّعْبِيرِ إِلَى أَنَّ مُرَادَ الْمُصَنِّفِ بِآدَاءِ
الْمُكَسَّرِ عَنِ الصَّاحِقِ مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الصُّلْحِ . ❦ قَوْلُهُ : (فَلَا يَرْجِعُ إِلَّا بِالْأَصِيلِ) وَهُوَ الْمُكَسَّرُ
وَالْخَمْسُونَ لِتَبَرُّعِهِ بِالزِّيَادَةِ ا هـ . ع ش .

❦ قَوْلُهُ : (وَالصُّلْحُ) إِلَى الْمُثْنِ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَاسْتَشْكَلَ إِلَى وَلَوْ صَالِحٌ وَقَوْلُهُ وَإِنْ قُلْنَا إِلَى
لِتَعْلُقِهَا . ❦ قَوْلُهُ : (وَبِالصُّلْحِ إِنْ لَمْ) عَطْفٌ عَلَى بِمَا ذَكَرَهُ إِنْ لَمْ . ❦ قَوْلُهُ : (مَا لَوْ بَاعَهُ) أَيِ : الضَّامِنِ
الْمُسْتَحِقُّ . ❦ قَوْلُهُ : (فَيَرْجِعُ بِالمِائَةِ) أَيِ : وَإِنْ لَمْ يُسَاوِ الثَّوبَ الْمِيعَ بِمِائَةِ ا هـ . ع ش .

وَقُوَّةُ عِبَارَةِ الشَّارِحِ كَغَيْرِهِ تَقْتَضِي الرُّجُوعَ فَيَكُونُ مُنْحَطًّا عَلَى جِهَةِ الْإِذْنِ وَيُوجِّهُ بَأَنِّ وَقُوعِهِ بَعْدَ الْإِذْنِ
يَقْتَضِي الْإِغَاءَ النَّظَرِ إِلَى الضَّمَانِ وَقَصْرَ النَّظَرِ عَلَى الْإِذْنِ مَا لَمْ يَقْصِدِ الصَّرْفَ عَنْهُ وَلَوْ قَصَدَ الْأَدَاءَ عَنِ
الْجِهَتَيْنِ جَمِيعًا فَهَلْ يُقْسَمُ بَيْنَهُمَا أَوْ يُغْلَبُ أَحَدُهُمَا وَأَيُّهُمَا يُغْلَبُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْقِسْمَةُ غَيْرُ بَعِيدَةٍ فَلْيَتَأَمَّلْ .

واستشكل السبكي هذا بما مر في الصلح ويُفَرَّقُ بأنَّ الغالب في الصلح المُسامحةُ بترك بعض الحقِّ وعدمِ مُقابلةِ المُصالحِ به لِجميعِ المُصالحِ عنه فَرَجَعَ بالأقلِّ وفي البيع المُشاحَّةُ ومُقابلةُ جميعِ الثمنِ بِجميعِ المبيعِ من غيرِ نقصٍ لشيءٍ منهما فَرَجَعَ بالثمنِ فاندفعَ ما يُقالُ الصلحُ بيعٌ أيضًا ولو صالحَ من الدينِ على بعضه أو أدَّى بعضه وأُبرئَ من الباقي رجعَ بما أدَّى وبرئَ فيهما وكذا الأصلُ لكنَّ في صورة الصلحِ لأنَّه يَقَعُ عن أصلِ الدينِ مع أنَّ لفظه من حيث هو لا بالنظرِ لِمَنْ جَرى معه يُشعرُ بقناعةِ المُستحقِّ بالقليلِ عن الكثيرِ دونِ صورةِ البراءةِ لأنها لِلضَّامِنِ إنما تَقَعُ عن الوثيقةِ دونِ أصلِ الدينِ ولو ضَمِنَ ذِمِّيٌّ لِدُمِّيٍّ دَيْنًا على مُسلمٍ ثم تصالَّحا على خمرٍ لم يصحَّ ولم يرجع وإن قلنا بالمرجوح وهو سقوطُ الدينِ لتعلُّقها بالمُسلمِ ولا قيمةَ للخمرِ عنده. (ومن أدَّى دينَ غيره) وليس أبًا ولا جدًّا (بلا ضَمانٍ ولا إذنٍ فلا زوجٍ) له عليه وإن

قوله: (هذا) أي: ما بعد كذا. قوله: (بما مر في الصلح) أي: عن مائة بثوب قيمته خمسون حيث لا يرجع إلا بما عزم من أن الصلح يبيع اهـ ش. قوله: (ويُفَرَّقُ إلخ) مادة هذا الفرق في شرح الرُّوضِ فراجعهُ وتأمَّلْهُ اهـ سم. قوله: (أيضًا) أي: كمادة المبيع المذكورة. قوله: (وأُبرئ) بيناء المفعول أي الضَّامِنُ وكذا ضميرُ برئ. قوله: (وكذا الأصل) أي: يبرأ. قوله: (لكن في صورة الصلح) أي: دون صورة الإبراء كما يأتي بقوله دون صورة البراءة إلخ. قوله: (إنما تقع عن الوثيقة إلخ) أي: ولو سلم فقد مرَّ أنَّ إبراء الضَّامِنِ من الدينِ كإبرائه من الضَّمانِ. قوله: (لَمْ يَصِحَّ) لما سيأتي أنَّ أداء الضَّامِنِ لِلْمُسْتَحِقِّ يَتَضَمَّنُ إقراضَ الأصلِ ما آذاه وتمليكهُ إياه وهو مُتَعَدِّرٌ هنا فلا يبرأ المُسلمُ كما لو دفع الخمرَ بنفسه شرح الرُّوضِ اهـ. سم ورشيدِي.

(فرغ): لو أحال المُستحقُّ على الضَّامِنِ ثم أبرأ المُختالَ الضَّامِنُ لم يرجع خلافًا لِلْجَلالِ البُلْقينيِّ لأنَّه لم يَغْرَمْ شيئًا نهاية زاد سم ومثل ذلك ما لو وهبَ المُستحقُّ الدينَ فإنَّه لا يرجع اهـ. زاد المُغني على الجميع بخلاف ما لو قبضه منه ثم وهبَ له فإنَّه يرجع اهـ قال الرشيدِي قوله م ر لم يرجع وهل يسقطُ الدينُ عن الأصلِ بإبراء المُختالِ الظاهرُ نعم لأنَّ المُستحقَّ سَقَطَ حَقُّه بالحوالة والمُختالُ لم يتوجَّهْ مُطالبتهُ إلا على الضَّامِنِ فليُراجعْ وسيأتي أنَّ حوالة المُستحقِّ قبضَ اهـ. قوله: (لتعلُّقها) أي المُصالحَةِ اهـ ش. قوله: (وليس أبًا) إلى قوله كما بيَّنته في النهاية والمُغني إلا قوله فأدَّى إلى المتن.

قوله (سئ): (بلا ضَمانٍ ولا إذنٍ) ليس هذا مُكْرَرًا مع قوله السابق وإن انتفى فيهما إلخ لأنَّ ذلك فيما لو وجَدَ الضَّمانُ وأدَّى بلا إذنٍ فيه وفي الأداء وما هنا فيما لم يوجد فيه الضَّمانُ ووجدَ الأداء بلا إذنٍ فيه

قوله: (بما مر في الصلح) أي فإنَّه يبيع وقوله ويُفَرَّقُ مادة هذا الفرق في شرح الرُّوضِ فراجعهُ وتأمَّلْهُ. قوله: (وكذا الأصل) أي يبرأ. قوله: (لَمْ يَصِحَّ) أي الصلح قال في شرح الرُّوضِ لما سيأتي أنَّ أداء الضَّامِنِ لِلْمُسْتَحِقِّ يَتَضَمَّنُ إقراضَ الأصلِ ما آذاه وتمليكهُ إياه وهو مُتَعَدِّرٌ هنا فلا يبرأ المُسلمُ كما لو دفع الخمرَ بنفسه انتهى.

قَصَدَهُ لِتَبَرُّعِهِ بِخِلَافٍ مَا لَوْ أَوْجَرَ مُضْطَرًّا لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ إِطْعَامُهُ إِبْقَاءً لِمُهْجَتِهِ مَعَ تَرْغِيبِ النَّاسِ فِي ذَلِكَ. أَمَّا الْأَبُّ أَوْ الْجَدُّ إِذَا أَدَّى ذَنْبَ مُحْجُورِهِ أَوْ ضَمِنَهُ بِنَيْةِ الرُّجُوعِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ (وَأِنْ أَدَانَ) لَهُ فِي الْأَدَاءِ (بِشَرْطِ الرُّجُوعِ) فَأَدَّى بِقَيِّدِهِ الْآتِي (رَجَعَ) عَلَيْهِ (وَكَذَا إِنْ أَدَانَ) لَهُ إِذْنَا (مُطْلَقًا) عَنِ

اه. ع ش. قُودُ: (بِخِلَافٍ مَا لَوْ أَوْجَرَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَفَارَقَ مَا لَوْ أَوْجَرَ طَعَامُهُ مُضْطَرًّا قَهْرًا أَوْ وَهُوَ مُغْنَى عَلَيْهِ حَيْثُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُتَبَرِّعًا بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ خِلَاصُهُ مِنَ الْهَلَاكِ وَلِمَا فِيهِ مِنَ التَّخْرِيطِ عَلَى ذَلِكَ اه. قُودُ: (مَا لَوْ أَوْجَرَ مُضْطَرًّا) وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ وَصَلَ إِلَى حَدٍّ لَا يُمَكِّنُ الْعَقْدُ مَعَهُ فِيهَا اه. ع ش. قُودُ: (بِنَيْةِ الرُّجُوعِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْأَدَاءِ وَالضَّمَانِ وَيُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ بِمِثْلِهِ لِأَنَّ النَّيَّةَ لَا تَعْلَمُ إِلَّا مِنْهُ اه. ع ش. قُودُ: (فَإِنَّهُ يَرْجِعُ) وَيَتَّبِعِي فِي صُورَةِ الضَّمَانِ إِذَا لَمْ يَقْصِدِ الْأَدَاءَ عَنْ غَيْرِ جِهَةِ الضَّمَانِ كَمَا مَرَّ عَنِ النَّهَايَةِ وَسَيَأْتِي عَنْ شَرْحِ الْإِرْشَادِ. قُودُ: (بِقَيِّدِهِ الْآتِي) يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي إِذَا أَشْهَدَ الْخُ وَأَنْ يُرِيدَ بِهِ قَوْلُهُ الْآتِي أَيْفًا لَا بِقَصْدِ التَّبَرُّعِ وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَيَتَّبِعِي تَقْيِيدًا مَا هُنَا أَيْضًا بَأَنْ لَا يَقْصِدُ التَّبَرُّعَ وَكَذَا تَقْيِيدُ رُجُوعِ الضَّامِنِ حَيْثُ ثَبَتَ بِذَلِكَ أَيْضًا بَلْ لَمْ يُذَكَّرْ هَذَا التَّقْيِيدُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ إِلَّا فِي رُجُوعِ الضَّامِنِ وَفِي التَّائِيهِ مَا نَصَّهُ شَرْطُ بَعْضِهِمْ تَقْفُهَا لَا تَقْلًا مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَقْصِدَ الْأَدَاءَ عَنْ جِهَةِ الضَّمَانِ أَمَّا لَوْ قَصَدَ التَّبَرُّعَ بِأَدَاءِ ذَنْبِ الْأَصِيلِ ذَاكِرًا لِلضَّمَانِ أَوْ نَاسِيًا أَوْ دَفَعَ لَهُ ذَلِكَ عَنْ زَكَاتِهِ بِإِذْنِ الْأَصِيلِ أَوْ بغيرِ إِذْنِهِ فَلَا وَإِنْ لَمْ تَسْقُطِ الزَّكَاةُ لِأَنَّهُ صَرَفَهُ بِالْقَصْدِ عَنْ جِهَةِ الضَّمَانِ وَإِنْ أَطْلَقَ وَلَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَقَصْدِهِ الدَّفْعَ عَنِ الضَّمَانِ وَالْأَشْبَهُ أَنْ لَهُ صَرْفَهُ بِالنَّيَّةِ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَإِلَى التَّطَوُّعِ بِهِ إِنْ شَاءَ قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ انْتَهَى وَلَكِنْ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ رَدَّ هَذَا الشَّرْطَ ثُمَّ قَالَ فَالَّذِي يَتَّبِعُهُ هُنَا أَيُّ فِي الضَّمَانِ وَتَمَّ أَيُّ فِي الْكِفَالَةِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَقْصِدَ التَّسْلِيمَ وَالْأَدَاءَ عَنْ غَيْرِ جِهَةِ الضَّمَانِ وَالْكَفَالَةِ سِوَا أَقْصَدَهُمَا أَمْ أَطْلَقَ اه. وَهَذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ هُنَا بِقَوْلِهِ لَا بِقَصْدِ التَّبَرُّعِ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يَنْحَطُّ عَلَى جِهَةِ الضَّمَانِ خِلَافًا لِمَا ذُكِرَ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ مِنَ الْأَشْبَهُ الْمَذْكُورِ اه. سَمَ بِحَذْفٍ. وَقَدْ قَدَّمْنَا عَنِ الرَّشِيدِيِّ تَقْيِيدَ انْحِطَاطِ الْإِطْلَاقِ عَلَى ذَلِكَ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ذَنْبٌ آخَرَ لِلْمَضْمُونِ لَهُ ثُمَّ قَضِيَّةٌ صَنِيعِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي حَيْثُ حَذَفَا قَوْلَهُ بِقَيِّدِهِ الْآتِي أَنْ مُرَادَهُ بِهِ مَا يَأْتِي أَيْفًا فِي كَلَامِهِ.

قُودُ (السُّبُ): (وَكَذَا إِنْ أَدَانَ الْخُ) وَفِي مَعْنَى الْإِذْنِ التَّوَكُّلُ فِي الشَّرَاءِ إِذَا دَفَعَ الثَّمَنَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى الرَّاجِعِ لِتَضَمُّنِ التَّوَكُّلِ إِذْنَهُ بِدَفْعِ الثَّمَنِ بِدَلِيلِ أَنْ لِلْبَائِعِ مُطَالَبَتَهُ بِالثَّمَنِ وَالْمُهْدَةِ اه. مُغْنِي.

قُودُ (السُّبُ): (وَكَذَا إِنْ أَدَانَ الْخُ) أَيُّ: بِلَا ضَمَانٍ كَمَا هُوَ مَوْضُوعُ الْمَسْأَلَةِ فَلَا يُنَافِي هَذَا قَوْلُهُ السَّابِقُ وَلَا

(فَرَعَ): فِي فَتَاوَى الشُّبُوطِيِّ رَجُلٌ ضَمِنَ شَخْصًا بِأَذْنِهِ فِي عِشْرِينَ دِينَارًا وَلِلْمَضْمُونِ الْمَذْبُورُ عِنْدَ الضَّامِنِ مَالٌ وَدِيعَةٌ فَقَالَ لَهُ أَدَّ الْعِشْرِينَ مِمَّا عِنْدَكَ ثُمَّ إِنَّهُ وَكَّلَ وَكِيْلًا فِي قَبْضِ الْوَدِيعَةِ فَهَلْ لِلضَّامِنِ إِمْسَاكُ الْوَدِيعَةِ عِنْدَهُ حَتَّى يَقْضِيَ مِنْهَا الدَّيْنَ أَمْ لَا؟ الْجَوَابُ نَعَمْ لَهُ ذَلِكَ اه. وَفِي جَوَابِهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ.

قُودُ: (بِقَيِّدِهِ الْآتِي) يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي إِذَا أَشْهَدَ الْخُ وَأَنْ يُرِيدَ بِهِ قَوْلُهُ الْآتِي أَيْفًا لَا

شرط الرجوع فأدّى لا بقصد التبرع كما بيّنته في شرح الإرشاد فإن قلت: قال السبكي في تكملة شرح المذهب عن الإمام متى أدّى المدين بقصد شيء حالة الدفع لم يكن شيئاً ولم يملكه المدفوع إليه بل لا بُدَّ من قصد الأداء عن جهة الدين وكثير من الفقهاء يغلط في هذا ويقول أداء الدين لا تجب فيه النية اهـ. وجرى عليه الزركشي وغيره وهذا يُنافي ما ذكرنا أن الشرط أن لا يقصد التبرع قلت لا يُنافيه لأن إذن المدين في الأداء عن دينه متضمن لنية الأداء

عكس إلخ. هـ قوله: (فأدّى لا بقصد التبرع) عبارة المُعني إذا أدّى بقصد الرجوع اهـ فخصّيتها عدم الرجوع عند الإطلاق خلافاً لما مرَّ عن النهاية وشرح الإرشاد. هـ قوله: (متى أدّى المدين) أي شيئاً لِدائنه (لم يكن) أي المؤدّي (شيئاً) أي لا تبرعاً ولا محسوباً من الدين. هـ قوله: (وهذا) أي ما قاله السبكي (يُنافي ما ذكرنا) أي فإن اشتراط قصد المدين الأداء عن جهة دينه مُفهِم لاشتراط قصد المؤدّي لِدَيْنٍ غيره ذلك بالأولى. هـ قوله: (أن الشرط إلخ) يبيّن لما ذكرنا. هـ قوله: (قلت لا يُنافيه إلخ) أقول ما المانع من أن يوجّه عدم المنافاة بأن عدم قصد التبرع صادق مع قصد المؤدّي الأداء عن جهة الدين بنية الرجوع أولاً بهذه النية وهذا في غاية الظهور ولا فرق بين أداء المدين وأداء غيره حيث كان بذلك القصد وليس مراد الإمام أنه لا بُدَّ من أداء المدين أو نيته وإلا لم يصحّ أداء غيره عنه بغير إذنه بل إنّه إذا أدّى المدين فلا بُدَّ من نيته كما هو صريح عبارته وأما قول الشارح متضمن لنية الأداء فإن أراد نية المدين قبل أداء المؤدّي ففيه أنه كيف يصحّ نية الأداء من غير المؤدّي سيما ولم يفتّر بَعَزَل ولا أداء أو عند أداء المؤدّي كما يدلّ عليه قوله عند الدفع ففيه أنه لا يلزم من إذنه نيته عند الدفع وأيضاً فكيف تصحّ النية من غير الفاعل في غير ما استثنى وإن أراد نية المؤدّي فالتضمن الذي ذكره ممنوع إذ إذن المدين لا يستلزم نية المؤدّي عند الأداء فليتأمل اهـ سم. هـ قوله: (لأن إذن المدين إلخ) أي في مسألة المتن.

بقصد التبرع وعلى الجملة يتبعي تقييد ما هنا أيضاً بأن لا يقصد التبرع وكذا تقييد رجوع الضامن حيث ثبت بذلك أيضاً بل لم يُذكر هذا التقييد في شرح الإرشاد إلا في رجوع الضامن كما هو ظاهر للواقف على عبارته وحيث يُشكّل قوله هنا كما بيّنته في شرح الإرشاد فليتأمل. وفي التاثيري ما نصّه شرط بعضهم تفقّها لا نقلاً مع ذلك أن يقصد الأداء عن جهة الضامن أما لو قصد التبرع بأداء دين الأصل ذاكراً للضامن أو ناسياً أو دفع له ذلك عن زكاته بإذن الأصل أو بغير إذنه فلا وإن لم تسقط الزكاة لآته صرفه بالقصد عن جهة الضامن وإن أطلق ولم يقصد شيئاً فيَحْتَمِلُ أن يكون كقصده الدفع عن الضامن والأشبه أن له صرفه بالنية إليه إن شاء وإلى التطوع به إن شاء قاله الأذرعى انتهى. لكن الشارح في شرح الإرشاد ردّ هذا الشرط ثم قال فالذي يتّجه هنا ونم أي في الكفالة أنه يشترط أن لا يقصد بالتسليم الأداء عن غير جهة الضامن والكفالة سواء أقصدتهما لم أطلق وإنما اشترط القصد فيما لو سلم المَكْهُول نفسه لأن مُجرّد التسليم ثم لا يستلزم براءة الكفيل بخلاف الأداء هنا انتهى. وهذا ما أشار إليه هنا بقوله لا يقصد التبرع كما بيّنته في شرح الإرشاد وهو ظاهر في أنه عند الإطلاق ينحط على جهة الضامن خلافاً لما ذكرنا عن الأذرعى من الأشبه المذكور. هـ قوله: (قلت لا يُنافيه إلخ) أقول ما المانع من أن يوجّه عدم

عن الدين عند الدفع بل ينبغي جواز تقديم النية هنا عند عزل ما يُريد أدائه كتنظيره في الزكاة (في الأصح) كما لو قال اعلف دابتي أو قال أسير: فإدني وإن لم يشترط الرجوع ويُفترق بين هذين وأطعمني رغيفاً بجريان المسامحة في مثله ومن ثم لا أجره في نحو اغسل ثوبي لأن المسامحة في المنافع أكثر منها في الأعيان وقول القاضي لو قال لشريكه أو أجنبي عمري دارى أو أد ذين فلان على أن ترجع علي لم يرجع عليه إذ لا يلزمه عماره داره لا أداء ذين غيره بخلاف اقض ذيني وأنفق على زوجتي أو عبدي اهـ. ضعيف بالنسبة لشقة الأول لما مر أوائل

فوق: (كما لو قال اعلف) إلى قوله وقياس إلخ في النهاية إلا قوله على خلاف إلني لأنهم اغتوا. فوق: (وإن لم يشترط إلخ) أي: فإنه يرجع فيهما وإن إلخ. فوق: (وأطعمني رغيفاً) أي: فإنه لا يرجع بذلك وإن دلت القرينة على أنه إنما يدفع بمقابل كان قال ذلك لمن جزقته بيع الخبز اهـ ع ش والأقرب ما مال إليه السيد عمر بما نصه قوله بجريان المسامحة في مثله هل يلحق به اعلف دابتي إذا أطرد عرفت بالمسامحة به فلا رجوع نظراً إلى أنه عند أطراد العرف بذلك لا يخطر ببال الآذن التزام العوض ولا ببال الدافع الطمع وكذا يقال إذا أطرد عرفت بعدم المسامحة بالرغيف من بإذله ودلت القرينة على التزام العوض من الآذن يجب العوض كقول من ظاهره الغنى وعدم الحاجة لسوقي من سوقه المدين المطرد عرفت في المشاحة في أقل متمول أطعمني رغيفاً أو يقال بما اقتضاه إطلاقهم في كلا الطرفين القلب إلى الأول أمثل أخذاً من فرقهم بجريان المسامحة إلخ ولأن المعول عليه في حل مال الغير طيبة النفس كما صرح به الحديث الصحيح اهـ. فوق: (ومن ثم) أي: من أجل أن المدار على العرف بالمسامحة وجوداً وعدماً. فوق: (في نحو اغسل ثوبي) أي: وإن كان عادته الغسل بالأجرة اهـ ع ش وفيه ما مر عن السيد عمر. فوق: (وقول القاضي) مبتدأ خبره قوله ضعيف إلخ. فوق: (إذ لا يلزمه) أي: الشخص. فوق: (ضعيف بالنسبة إلخ) أي: فيكون المعتمد فيه الرجوع حيث شرطه وصورة ذلك أن الآلة لمالك الدار بخلاف ما لو قال عمري دارى بالتيك فلا رجوع لتعذر البيع كما مر والآلة باقية على ملك صاحبها كما قدمنا عن حج قبيل الحوالة اهـ ع ش. فوق: (لشقة الأول) هو قوله

المنافة بأن عدم قصد التبرع صادق مع قصد المؤدي الأداء عن جهة الدين بنية الرجوع أولاً بهذه النية وهذا في غاية الظهور ولا فرق بين أداء المدين وأداء غيره حيث كان بذلك القصد وليس مراد الإمام أنه لا بد من أداء المدين أو نيته وإلا لم يصح أداء غيره عنه بغير إذنه بل إنه إذا أدى المدين فلا بد من نيته كما هو صريح عبارته وأما قول الشارح متضمن لنية الأداء فإن أراد نية المدين قبل أداء المؤدي ففيه أنه كيف تصح نية الأداء من غير المؤدي سيما ولم تقترن بعزل ولا أداء وعند أداء المؤدي كما يدل عليه قوله عند الدفع ففيه أنه لا يلزم من إذنه نيته عند الدفع أيضاً فكيف تصح النية من غير الفاعل في غير ما استثنى وإن أراد نية المؤدى فالمتضمن الذي ذكره ممنوع إذ أدن المدين لا يستلزم نية المؤدى عند الأداء فليتأمل. فوق: (ويُفترق بين هذين إلخ) فيه رد لما في شرح البهجة في الأول من أن الوجه حملة على ما

القرض أنه متى شَرَطَ الرجوع هنا وفي نظائره رجوع وفارق نحو أَدُّ دَيْنِي واعْلِفْ دَابَّتِي بوجوبهما عليه فيكفي الإذن فيهما وإن لم يشرط الرجوع وألحق بهما فداء الأسير على خلاف ما مشى عليه القمولي وغيره أنه لا بُدُّ من شرط الرجوع فيه أيضًا لأنهم اعتنوا في وجوب السعي في تحصيله ما لم يُعْتَنَوا به في غيره. قال القاضي أيضًا ولو قال أَنِفِقْ على امرأتي ما تحتاجه كُلُّ يوم على أنني ضامن له صَحَّ ضَمَانٌ نَفَقَةِ اليوم الأول دون ما بعده اهـ وفيه نظر والذي يَتَجَهَّ أنه يلزمه ما بعد الأول أيضًا لأنَّ المُتَبَادَرَ من ذلك كما هو ظاهر ليس حقيقة الضمان السابق بل ما يُرَادُ بقوله على أن ترجع عليَّ أنه مرٌّ في كلام القاضي نفسه أن أَنِفِقْ على زوجتي لا يحتاج لشرط الرجوع فإنَّ أَرَادَ حقيقة الضمان فالذي يَتَجَهَّ أنه يُصَدَّقُ بيمينه ولا يلزمه إلا اليوم الأول وعليه يُحْمَلُ كلام القاضي ولو قال بع لهذا بألف وأنا أدفعه لك ففعل لم يلزمه الألف خلافا لابن سريج وقياس ما يأتي في الصداق

عَمَرُ دَارِي أَوْ أَدُّ دَيْنٍ فَلَا يَنْحُ وَالْثَانِي هُوَ قَوْلُهُ بِخِلَافِ اقْضِ الْخ. ٥. وَفَوَدُ: (وَفَارَقَ) أَي: قَوْلُهُ عَمَرُ دَارِي الْخ. ٥. وَفَوَدُ: (وَالْحَقَّ بِهِمَا) أَي: بِأَدُّ دَيْنِي وَاعْلِفْ دَابَّتِي اهـ ع ش. ٥. فَوَدُ: (لَا تَهْمُ الْخ) عِلَّةٌ لِلْإِلْحَاقِ. ٥. فَوَدُ: (عَلَى أَنِّي ضَامِنٌ لَهُ) اَعْلَمَ أَنَّ هَذَا يَسْتَشْكِلُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ فِيهِ اتِّحَادَ الضَّامِنِ وَالْمُضْمُونِ عَنْهُ فَيَنْدَفِعُ هَذَا بِأَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ حَقِيقَةَ الضَّامِنِ بَلْ شَرَطُ الرَّجُوعِ فَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذْنٌ فِي الْأَدَاءِ بِشَرَطِ الرَّجُوعِ نَعَمْ قَدْ يَسْتَشْكِلُ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ إِذْ لَمْ تَجِبْ نَفَقَتُهُ فَكَيْفَ اعْتَدَّ بِالْإِذْنِ فِي آدَاءِ مَا لَمْ يَجِبْ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْإِذْنَ فِيهِ تَابِعٌ لِلْإِذْنِ فِي آدَاءِ مَا وَجِبَ وَهُوَ نَفَقَةُ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ اهـ. سَمِ أَي فِكَلَامُ الْقَاضِي مُصَوَّرٌ بِمَا لَوْ صَوَّرَ ذَلِكَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ اهـ ع ش. ٥. فَوَدُ: (عَلَى أَنَّهُ مَرٌّ) أَي: آيَفَا. ٥. فَوَدُ: (وَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا الْيَوْمُ الْأَوَّلُ) يَشْكِلُ صِحَّةُ الضَّامِنِ وَلَوْ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ فَقَطُّ لِأَنَّهُ فِيهِ اتِّحَادُ الضَّامِنِ وَالْمُضْمُونِ عَنْهُ لِأَنَّ الزَّوْجَ هُوَ الضَّامِنُ وَالْمُضْمُونُ عَنْهُ لِأَنَّهُ مَذْبُوحُ الْمُتَّفِقِ فِيمَا يُؤَدِّيهِ لِلزَّوْجَةِ إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ صِحَّةَ اتِّحَادِهِمَا إِذَا كَانَ الْمُضْمُونُ لَهُ غَيْرُهُمَا كَمَا هُنَا فَالْمُتَّفِقُ هُوَ الْمُضْمُونُ لَهُ نَعَمْ يَشْكِلُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَهُوَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ دَيْنٍ لِلْمُضْمُونِ لَهُ وَلَا دَيْنَ لَهُ هُنَا لِأَنَّهُ عِنْدَ الضَّامِنِ لَمْ يَقَعْ إِنْفَاقٌ لِيَكُونَ دَيْنًا لَهُ اهـ. سَمِ. ٥. فَوَدُ: (لِهَذَا) أَي لَزِيدٍ مَثَلًا. ٥. فَوَدُ: (لَمْ يَلْزَمَهُ إِلَّا الْخ) تَقَدَّمَ فِيمَا لَوْ قَالَ أَقْرَضَهُ كَذَا وَعَلَيَّ ضَمَانُهُ مَا يُخَالِفُهُ فَلْيُرَاجَعِ اهـ ع ش. ٥. فَوَدُ: (وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي الْخ) الْمَسْأَلَةُ مَذْكُورَةٌ هُنَا فِي الرِّوَضَةِ عَلَى

إِذَا اضْطُرَّتِ الدَّابَّةُ كَمَا فِي الْأَدَمِيِّ أَوْ عَلَى مَا إِذَا التَزَمَ الْبَدَلُ لِتَوَافِقِ مَا قَالَهُ أَي الرَّافِعِيِّ فِي بَابِ الْإِجَارَةِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ أَطْعِمْنِي خُبْزَكَ فَاطْعَمَهُ لَا ضَمَانَ لِعَدَمِ الْإِلْتِزَامِ ائْتَهَى فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥. فَوَدُ: (عَلَيَّ أَنِّي ضَامِنٌ لَهُ) اَعْلَمَ أَنَّ هَذَا يَسْتَشْكِلُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ فِيهِ اتِّحَادَ الضَّامِنِ وَالْمُضْمُونِ عَنْهُ فَيَنْدَفِعُ هَذَا بِأَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ حَقِيقَةَ الضَّامِنِ بَلْ شَرَطُ الرَّجُوعِ فَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذْنٌ فِي الْأَدَاءِ بِشَرَطِ الرَّجُوعِ نَعَمْ قَدْ يَسْتَشْكِلُ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ إِذْ لَمْ تَجِبْ نَفَقَتُهُ فَكَيْفَ اعْتَدَّ بِالْإِذْنِ فِي آدَاءِ مَا لَمْ يَجِبْ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْإِذْنَ فِيهِ تَابِعٌ لِلْإِذْنِ فِي آدَاءِ مَا وَجِبَ وَهُوَ نَفَقَةُ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ. ٥. فَوَدُ: (وَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا الْيَوْمُ الْأَوَّلُ) يَسْتَشْكِلُ صِحَّةُ

أنه لو ارتفع العقد الذي أدى به الدين بعيب ونحوه رجع للمؤدى إلا أن يكون أباً أو جداً فيرجع للمؤدى عنه.

(تنبيه) محل ما ذكره المثنى إن لم يضمن بعد الإذن في الأداء بلا إذن وإلا لم يرجع فيما يظهر لأنه أبطل الإذن بضمائنه بلا إذن (والأصح أن مصلحته) أي المأذون له في الأداء (على غير

تفصيل فليراجع اهـ. سيّد عمر. ٥. قوله: (إنه لو ارتفع إلخ) خبرٌ وقياسٌ ما إلخ. ٥. قوله: (به الدين) يعني الدين الحادث بذلك لعقد. ٥. قوله: (رجع) أي: المؤدى بفتح الدال وكذا ضمير فيرجع. ٥. قوله: (رجع للمؤدى إلخ) هذا في الضمان بلا إذن خلافاً لما يوهّمه هذا السياق أما بالإذن فيرجع أي الضامن على الأصل بما آذاه ويرجع الأصل على البائع بعين ما أخذه كما يعلم ذلك واضحاً من الرّوض وغيره وعبارة الرّوض وإن ضمن الثمن بالإذن وآذاه ثم انفسخ العقد رجع على الأصل والأصل على البائع بما أخذه وليس له إمساكه وردّ بدله وليس للضامن مطالبة البائع لأن الأداء يتضمّن إقراض المضمون عنه وتمليكّه وإن ضمن أي الثمن بلا إذن أي وآذاه ثم انفسخ العقد لم يرجع على الأصل وعلى البائع ردّه ولمن يرده فيه الخلاف في الصداق المتبرّع به. انتهى اهـ سم.

(فرعان): لو ضمن شخص الضامن بإذن الأصل وغرم رجع عليه نهايةً ومغني أي غرم الضامن الثاني وهو شامل لما لو لم يأذن الأصل للضامن الأول ع ش ولو ضمن شخص الضامن بإذنه وأدى الدين للمستحق رجع على الضامن لا على الأصل ثم يرجع الأول أي المأذون على الأصل فإن كان بغير إذنه لم يرجع على الأول لعدم إذنه ولا الأول على الأصل لأنه يغرم شيئاً مغني. ٥. قوله: (ما ذكره المثنى) وهو قوله وإن أذن بشرط الرجوع رجع وكذا إن أذن مطلقاً. ٥. قوله: (إن لم يضمن إلخ) خبر محل إلخ أي إن لم يضمن بعد الإذن في الأداء أصلاً أو ضمن بإذن بعد الإذن ففي الأداء فقوله بلا إذن متعلّق بيضمن. ٥. قوله: (ولاً) أي: وإن ضمن بلا إذن فيه بعد الإذن في الأداء. ٥. قوله: (أبطل الإذن) أي في الأداء.

الضمان ولو في اليوم الأول فقط لأن فيه اتّحاد الضامين والمضمون عنه لأنه مذيون الضامن فيما يؤدّيه للزوجة إلا أن يلتزم صحة اتّحادهما إذا كان المضمون له غيرهما كما هنا فإن المتفق هو المضمون له نعم يستشكل من وجه آخر وهو أنه لا بدّ من تحقّق دين للمضمون له ولا دين له هنا لأنه عند الضمان لم يقع إنفاقاً ليكون ديناً له. ٥. قوله: (رجع للمؤدى إلخ) هذا في الضمان بلا إذن خلافاً لما يوهّمه هذا السياق أما بالإذن فيرجع على الأصل بما آذاه ويرجع الأصل على البائع بعين ما أخذه كما يعلم ذلك واضحاً من الرّوض وغيره وعبارة الرّوض وإن ضمن الثمن بالإذن وآذاه ثم انفسخ العقد رجع على الأصل والأصل على البائع بما أخذه وليس له إمساكه وردّ بدله وليس للضامن مطالبة البائع لأن الأداء يتضمّن إقراض المضمون عنه وتمليكّه وإن ضمن أي الثمن بلا إذن أي وآذاه ثم انفسخ العقد لم يرجع على الأصل وعلى البائع ردّه ولمن يرده فيه الخلاف في الصداق المتبرّع به انتهى.

جنس الدين لا تمنع الرجوع) لأن الإذن إنما يقصد البراءة وقد حصلت فيرجع بالأقل كما مر ويظهر أنه يأتي هنا ما مر ثم في البيع وحكوا خلافا هنا لإثم لأن الصلح ثم وقع عن حق لزمه بخلافه هنا وإحالة المستحق على الضامن وإحالة الضامن له قبض ومتى ورث الضامن الدين رجع به مطلقا

قوله: (لأن الإذن) إلى قوله: (ويظهر) في النهاية. قوله: (فيرجع بالأقل) من الدين المضمون وقيمة المؤدى فلو صالح بالإذن عن عشرة دراهم على ثوب قيمته خمسة أو عن خمسة على ثوب قيمته عشرة لم يرجع إلا بخمسة اهـ. ثم في قوله المضمون لكل الصواب إسقاطه إذ الكلام هنا في الإذن في الأداء بلا ضمان كما يصرح به قول الشارح ويظهر إلخ. قوله: (كما مر) أي: في شرح ولو أدى مكسرا إلخ. قوله: (هنا) أي: فيما لو أدى بالإذن بلا ضمان وصالح عن الدين بغير جنبيه. قوله: (ما مر) ثم إلخ) أي فيما لو ضمن بالإذن وصالح عن الدين بغير جنبيه اهـ ع ش أي بقوله وبالصلح ما لو باع الثوب إلخ. قوله: (عن حق لزمه) أي بسبب الضمان. قوله: (وإحالة المستحق) إلى المتن في النهاية إلا قوله وإحالة الضامن. قوله: (قبض) أي فيرجع على الأصل بمجرّد الحوالة وإن لم يؤد للمختار ومحلّه إذا لم يبرئه المختار ليلا يتم ما مر في قوله م ر ولو أبرأ المختار الضامن لم يرجع ثم رأيت في الخطيب هنا ما هو صريح فيما قلناه اهـ. ع ش وصرح سم أيضا هنا بذلك. قوله: (رجع به إلخ) عبارة المغني فإن له الرجوع لانتقال الدين إليه ولو كان الضمان بغير إذن اهـ. قوله: (مطلقا) أي سواء ضمن بالإذن أم بدونه لأنه صار له وهو باقي في ذمة الأصل وإنما عبّر بالرجوع وإن كانت الصورة أنه لم يؤد شيئا لأنهم نزلوا انتقال الدين له بالإزث منزلة الأداء كما صرحوا به اهـ رشيد عباره سم قوله رجع به مطلقا أي سواء ضمن بإذنه أو بدونه كما هو المتبادر من لفظ مطلقا لكن هذا ظاهر وإن ورثه قبل الأداء فلو ورثه بعد الأداء فالوجه عدم الرجوع إذا ضمن بلا إذن كما لو لم يرثه بل أولى لأنه لم يرجع بعد أدائه وقد ضمن بلا إذن من غير استفادة شيء فلا أن لا يرجع بعده كذلك وقد استفاد ما أذاه بالإزث بالأولى اهـ. وبجميع

قوله: (وإحالة المستحق على الضامن) لو كان الضامن هنا بحيث يرجع فأبرأه المختار فيبني عدم الرجوع خلافا للجلال البلقيني وهو ظاهر لأنه لم يغرم شيئا ومثله ما لو وهب الدين لأن هبة الدين للمدين إبراء قال في شرح الروض ولو قال المستحق للضامن وهبتك الدين الذي ضمنته لي كان كالإبراء فلا رجوع انتهى. ولو أحال الضامن المستحق فأبرأ المحال عليه فيبني رجوع الضامن كما هو ظاهر لأنه فات دئته الذي كان على المحال عليه بسبب الضمان. قوله: (ومتى ورث الضامن الدين رجع به مطلقا) أي سواء ضمن بإذن أو بدونه كما هو المتبادر من لفظ مطلقا لكن هذا ظاهر وإن ورثه قبل الأداء فلو ورثه بعد الأداء فالوجه عدم الرجوع إذا ضمن بغير الإذن كما لو لم يرثه بل أولى لأنه إن لم يرجع بعد أدائه وقد ضمن بلا إذن من غير استفادة شيء فلا أن لا يرجع بعده كذلك وقد استفاد ما أذاه بالإزث بالأولى. قوله: (مطلقا) أي: سواء ضمن بإذنه أو بدونه.

(ثم إنَّما يرجع الضامن والمؤدِّي) بشرطيهما السابق (إذا أشهدا بالأداء) مَنْ لم يعلم سفره عن قُرْب أي عُرْقاً فيما يظهر ويَحْتَمِلُ ضَبْطُهُ بِمَنْ لا يَعْلَمُ سفره قبل ثلاثة أيام سواء أكان (رجلين أو رجلاً وامرأتين) ولو مستورين وإنَّ بَانَ فسقُهما لِعَدَمِ الإطْلَاعِ عليه باطناً (وكذا رجل) يكفي إشهادُه (ليحلف معه في الأصح) لأنه كافي في إثبات الأداء وإنَّ كان حاكم البلد حَقَقاً كما اقتضاه إطلاَقُهم لكنَّه مُشْكِلٌ إذا كان كُلُّ الإقليم كذلك فينبغي هنا عَدَمُ الاكتفاء به وقوله ليحلف عِلَّةٌ غائِبَةٌ فلا يُشْتَرَطُ عَزْمُهُ على الحلف حين الإشهاد على الأوجه بل إنَّ يحلف عند الإثبات فقول الحايي إنَّ لم يقصده كان كَمَنْ لم يشهد يُحْمَلُ على ما إذا لم يحلف أصلاً (فإن لم يشهد) أو قال أشهدت وماتوا أو غابوا أو هَذَبَ وكَذَّباه أو قالا نسينا ولم يُصَدِّقْهُ الأصيلُ وأنكَرَ ربُّ المالِ دفعه إليه (فلا رجوع) له (إن أذى في غيبة الأصيل وكذبه) لأنَّ الأصل عَدَمُ الأداء وهو مُقْصَرٌ بِتَرْكِ الإشهاد (وكذا إن صدقه) على الأداء (في الأصح) لأنه لم ينتفع

ذَلِكَ يُعْلَمُ ما في تَفْسِيرِ ش الإطْلَاقِ بقوله سواء أذاه لِمَوْرَثِهِ أو لا اهـ.

• قول (س): (والمؤدِّي) أي بالإذن بلا ضامن اهـ مُعْنِي. • قوله: (بشرطيهما السابق) أي الإذن وعَدَمُ قَصْدِ التَّبَرُّعِ بأداء ثم قوله ذَلِكَ إلى قوله أي عُرْقاً في النِّهَايَةِ. • قوله: (مَنْ لم يَعْلَمِ إلخ) فلا يَكْفِي إشهاد مَنْ يُسَافِرُ قَرِيباً إذ لا يُفْضَى إلى المقصود اهـ مُعْنِي. • قوله: (سواء أكان) أي مَنْ لم يَعْلَمِ إلخ. • قوله: (ولو مستورين) أي ولو كان الشاهدان مستوري العدالة ثم قوله ذَلِكَ إلى قول المتن فإن لم يشهد في النِّهَايَةِ وكذا في المُعْنِي إلّا قوله لِكَيْتَه إلّا وقوله إلخ وقوله فقول الحايي إلى المتن. • قوله: (وإن بَانَ إلخ) الأولى كما في المُعْنِي بَانَ إلخ. • قوله: (وإن بَانَ فسقُهما) هذا يُفِيدُ الرُّجُوعَ حَيْثُزِدَ مع أَخِذِ المُسْتَحَقِّ الدِّينِ مِنَ الأصيل اهـ سم ويتبعني تَقْيِيدُهُ بما إذا صَدَّقَ الأصيل الضامن في الإشهاد والأداء. • قوله: (وإن كان إلخ) أي حين الدَّفْعِ والإشهاد اهـ. مُعْنِي. • قوله: (كذلك) أي حاكمه حَقَقاً. • قوله: (فينبغي هنا إلخ) عبارة النِّهَايَةِ فالأوجه عَدَمُ الإكتفاء به اهـ. • قوله: (به) أي برجل. • قوله: (على الأوجه) عبارة النِّهَايَةِ فيما يظهر كما أفاده الرُّزْكَشِيُّ اهـ. • قوله: (إن لم يقصده) أي الحلف حين الإشهاد. • قوله: (بحمل إلخ) لا يَخْفَى بَعْدَ هَذَا الحَمْلِ بل لا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ أصلاً.

• قول (س): (فإن لم يشهد) أي: الضامن بالأداء نِهَايَةً ومُعْنِي. • قوله: (أو قال أشهدت إلخ) عبارة النِّهَايَةِ والمُعْنِي ولو قال أشهدت بالأداء شهوداً وماتوا أو غابوا أو طَرَأَ فسقُهم وكَذَّبَهُ الأصيلُ في الإشهاد قَبْلَ قول الأصيل بيمينه ولا رجوع وإن كَذَّبَهُ الشَّهُودُ فكما لو لم يشهد وإن قالوا لا ندرى وربما نسينا فلا رجوع كما رَجَّحَهُ الإمام اهـ. • قوله: (ولم يصدق إلخ) أي في الإشهاد نِهَايَةً ومُعْنِي. • قوله: (وأنكر إلخ) راجع لِكُلِّ مَنْ قول المصنِّف فإن لم يشهد وقول الشارح أو قال أشهدت إلخ عبارة النِّهَايَةِ والمُعْنِي وأنكَرَ رَبُّ الدِّينِ أو سَكَتَ اهـ.

• قوله: (وإن بَانَ فسقُهما) هذا يُفِيدُ الرُّجُوعَ حَيْثُزِدَ مع أَخِذِ المُسْتَحَقِّ الدِّينِ مِنَ الأصيل.

بأدائه ولو أُذِنَ له في ترك الإشهاد رجع إن صدَّقه على الدفع ولو لم يشهد أولاً ثم أَدَّى ثانياً وأشهد رجع بأقلِّهما لأنَّ الأصل براءة ذمَّة الأصيل من الزائد (وإن صدَّقه المضمون له) أو وارثه الخاصَّ على الأوجه وكذَّبه الأصيل ولا يبيِّنة (أو أَدَّى بحضرة الأصيل) وأنكر المضمون له (رجع على المذهب) لِسقوط الطلب في الأولى بإقرار ذي الحقِّ ولأنَّ الْمُقَصِّرَ هو الأصيل في الثانية حيث لم يحتطَّ لنفسه وكالضامن فيما ذَكَرَ المؤدِّي نعم بحث بعضهم تصديقه في

قوله: (ولو أُذِنَ) إلى قوله نعم في المغني وإلى الكتاب في النهاية. قوله: (إن صدَّقه) أي الأصيل الضامن. قوله: (ولو لم يشهد إلخ) أي لو أَدَّى الضامن الدين مرتين وأشهد في الثانية دون الأولى. قوله: (رجع بأقلِّهما) هذا هو الْمُعْتَمَدُ اهـ ش. قوله: (بأقلِّهما) فإن كان أي الأقلَّ الأول فهو بزعمه مظلوم بالثاني وإن كان الثاني فهو المُبرئ لكونه أشهد به والأصل براءة ذمَّة الأصيل من الزائد نهايةً ومغني. قوله: (على الأوجه إلخ) عبارة النهاية أو وارثه الخاص لا العام وقد كذَّبه الأصيل ولا يبيِّنة على ما بحثه بعضهم والأوجه خلافه لِسقوط الطلب بذلك حيث اعترف الوارث المذكور بقبضه أما إقرار العام بقبض المورث فغير مقبول كإقرار الولي ويمكن حمل الأول عليه اهـ قال ع ش قوله م والأوجه خلافه أي فتصديق العام كتصديق الخاص وقوله الوارث المذكور أي العام كالخاص وقوله بقبضه أي بأن اعترف الوارث العام بأنه قبض من الضامن بخلاف ما لو صدَّق الضامن في أنه دفع للمضمون له قبل موته وهي صورة الإقرار المذكورة وقوله ويمكن حمل الأول وهو قوله ولا يبيِّنة على ما بحثه إلخ وقوله عليه أي على قوله أما إقرار العام إلخ اهـ. وقال الرشيدي قوله م ويمكن حمل الأول أي قوله لا العام خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ اهـ وهو الظاهر وعبارة المغني وتصديق ورثة رب الدين المطلقين التصرف كتصديقه وهل تصديق الإمام حيث يكون الإزث لبيت المال كتصديق الوارث الخاص أو تصديق غرماء من مات مفلساً كتصديق رب الدين قال الأذرعني لم أر فيه شيئاً وهو موضع تأمل اهـ. والظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم الإلحاق لأنَّ المال لغيره اهـ وظاهره كظاهر الشارح مخالفاً لما مرَّ عن النهاية فليتأمل. قوله: (لم يحتطَّ لنفسه إلخ) أي بتركه الإشهاد. قوله: (فيما ذَكَرَ) أي من قول المصنِّف فإن لم يشهد إلخ عبارة ع ش في عميرة هذا التفصيل بين الإشهاد وتركه وكونه بحضرة الأصيل أولاً وكون المستحقَّ مُصدِّقاً على الأداء ولا يجري مثله في أداء الوكيل فحيث رجع المؤدِّي هنا خرَّج الوكيل عن العهدة وحيث لا فلا إلا في مسألة واحدة وهي ما لو وكلَّه بأداء شيء لمن لا دين له عليه فأذاه بغير حضور الموكل بغير إشهاد فإنه لا شيء عليه ويبرأ عن العهدة م ر فليراجع اهـ سم على منهج أقول وهو واضح إن أُذِنَ في الأداء لمن لا دين له عليه على وجه التبرُّع أما إن أمره بدفعه لمن يتصرَّف له فيه ببيع أو نحوه فالظاهر أنه كالدين اهـ. قوله: (نعم بحث بعضهم تصديقه) عبارة النهاية نعم يظهر كما بحثه بعضهم تصديقه إلخ وقال الرشيدي قوله م ر تصديقه أي المُطْعَمُ أو المُنفِقُ الآتي ذكْرهما وهذا استدراك على ما علِّم من المتن من أنه لا رجوع إلا إذا صدَّقه المضمون له أو أَدَّى بحضرة الأصيل اهـ. أقول بل هذا استدراك على ما يفيدُه قول الشارح والضاامن فيما ذَكَرَ المؤدِّي من نظير ما

نحو أطعم دابتي وأنفق على محجوري في أصل الإطعام والإنفاق وفي قدره لِرِضاه بأمانته وهو قياس ما يأتي في نحو تعميم المُستأجر وإنفاق الوصي ومن ثم تقيّد قبول قوله بالمتحمّل. (فرغ) قال جمعُ تُقبَلُ شهادة الأصيل لِأَخَرٍ بأنه لم يضمن ما لم يأذن له في الضمان عنه وللضامين باطنًا إذا أدى للمستحقّ فأنكر وطالب الأصيل أن يشهد أنه استوفى الحقّ المُدعى به كشهادة بعض قافلة على قطع عليهم أنهم قطعوا الطريق ما لم يقولوا علينا ذكره القفال ولو ضمن صدق زوجة ابنه بغير إذنه فمات وله تركة فلها أن تُغرّم الأب وتُفوز بإرثها من التركة لأنه لا رجوع له وقول التاج الفزاري وغيره له الامتناع من الأداء لأن الدين تعلّق بالتركة تعلّق شركة فقدّم مُتعلّق العين على مُتعلّق الذمّة كذّين به رهن لا يلزم الأداء من غيره مردود وما علّل به ممنوع والخبرة في المطالبة للمضمون له لا للضامين ولا نُسلم أن الضمان كالرهن لأنه ضمّ ذمّة إلى ذمّة والرهن ضمّ عين إلى ذمّة وسنّان ما بينهما.

ذكره المُحسّي. □ فوّده: (وفي قدره) أي: حيث كان مُتحملاً اه نهاية. □ فوّده: (لِرِضاه) أي: الأمر بالإطعام أو الإنفاق (بأمانته) أي المطعم أو المُنفق. □ فوّده: (ومن ثم) أي: من أجل قياس نحو الإطعام على نحو التعمير. □ فوّده: (تقيّد) بصيغة الماضي المبني للمفعول من باب التفعّل. □ فوّده: (قبول قوله) أي: المطعم أو المُنفق. □ فوّده: (شهادة الأصيل) أي: من عليه الدين. □ وفوّده: (لآخر) أي: لمن ادعى ربّ الدين أنه ضامن اه ع ش. □ فوّده: (بأنه لم يضمن إلخ) هذا مُشكّل إذ هو نفّي غير مَحْصور ولا تُقبَلُ به الشهادة فإن حُمل على نفّي مَحْصور كوّفت مُعَيّن كان صحيحاً اه نهاية عبارة سم قد يتوقّف في قبول هذه الشهادة في نفسها ولو من أجنبيّ لأنها شهادة على نفّي غير مَحْصور م ر اه. □ فوّده: (ما لم يأذن له إلخ) كان وجهه اتّهامه بدفع الرجوع عليه اه سم. □ فوّده: (وللضامين إلخ) خير مُقدّم لقوله أن يشهد إلخ. □ فوّده: (باطنًا) أي: إذا لم يقل أنه ضامن أو موفٍ لِلْحَقِّ. □ فوّده: (فأنكر وطالب) أي: المُستحقّ. □ فوّده: (أن يشهد أنه) أي: يشهد الضامن أن المُستحقّ. □ فوّده: (علينا) هذا اللفظ أو ما بمعناه. □ فوّده: (بغير إذنه) أي الابن. □ وفوّده: (فلها أن تُغرّم الأب) فإن امتنع أُجبر أي ولها أن تأخذ من عين التركة. □ وفوّده: (لأنه لا رجوع له) أي: للأب لِعَدَمِ الإذن في الضمان اه ع ش. □ فوّده: (الامتناع) أي: للأب. □ فوّده: (لأن الدين) أي: الذي على الابن. □ فوّده: (متعلّق العين إلخ) من إضافة الأعم إلى الأخصّ.

(فرغ): في النهاية والمغني ولو باع من اثنين وشرط أن كلّاً منهما يكون ضامناً لِأَخَرٍ بطل البيع قال

□ فوّده: (بأنه لم يضمن) قد يتوقّف في قبول هذه الشهادة في نفسها ولو من أجنبيّ لأنها شهادة على نفّي غير مَحْصور م ر. □ فوّده: (ما لم يأذن له) كان وجهه اتّهامه بدفع الرجوع عليه. □ فوّده: (فلها أن تُغرّم الأب) هذا واضح على القضية التي ذكرها الشارح في شرح قوله ولو مات أحدهما إلخ فيما لو مات الأصيل وله تركة ولولاها لكان له هنا الامتناع ومطالبتها بالأخذ من التركة أو إرثه كما هو ظاهر.

السُّبْكِيُّ وَرَأَيْتُ ابْنَ الرَّفْعَةِ فِي حَسْبِيَّةٍ يَمْنَعُ أَهْلَ سَوَاقِ الرَّقِيقِ مِنَ الْبَيْعِ مُسْلِمًا وَمَغْنَاهُ الْإِزَامُ الْمُشْتَرَى بِمَا يَلْحَقُ الْبَائِعَ مِنَ الدَّلَالَةِ وَغَيْرِهَا قَالَ وَلَعَلَّهُ أَخَذَهُ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالرَّقِيقِ وَهَذَا إِذَا كَانَ مَجْهُولًا فَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا فَلَا وَكَأَنَّهُ جُعِلَ جُزْءًا مِنَ الثَّمَنِ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ ضَمَانِ أَحَدِ الْمُشْتَرَيْنِ لِلْآخَرِ لَا يُمَكِّنُ فِيهَا ذَلِكَ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لِكَيْتَهُ هُنَا شَرَطَ عَلَيْهِ أَمْرًا آخَرَ وَهُوَ أَنْ يَدْفَعَ كَذَا إِلَى جِهَةٍ كَذَا فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مُبْطَلًا مُطْلَقًا انْتَهَى وَهُوَ كَمَا قَالَ أَه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر مُطْلَقًا أَي مَعْلُومًا كَانَ أَوْ لَا وَقَوْلُهُ وَهُوَ كَمَا قَالَ هَذَا مُخَالَفٌ لِمَا نَقَلَهُ سَمِ عَلَى مَنْهَجٍ عَنْهُ م ر وَمَعَ ذَلِكَ فَالْمُعْتَمَدُ مَا فِي الشَّرْحِ هُنَا أَه بِحَذْفٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب الشركة)

بكسر فشكون وحكي فتح فكسر وفتح فشكون وقد تحذف هاؤها فتصير مشتركة بينها وبين النصيب. لغة: الاختلاط، وشرعاً: ثبوت الحق ولو قهراً شائعاً في شيء لأكثر من واحد أو عقد يقتضي ذلك كالشراء وهذا حيث قصد به ابتغاء الربح بلا عوض هو المترجم له وإنما لم نقل إن المترجم له هو الأذن في التصرف في المشترك لابتغاء ذلك لأن هذا ليس واحداً من

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الشركة

قوله: (بكسر) إلى قوله كالشراء في النهاية إلا أنه أبدل قوله مشتركة بينها وبين النصيب بقرينه أصح وأسبق قوله ولو قهراً وكذا في المغني إلا قوله وعقد إلخ. قوله: (وحكي إلخ) يشعر بأن الأول هو الأصح اهـ. ع ش. قوله: (وقد تحذف إلخ) عبارة المغني وشرك بلا هاء قال تعالى ﴿وَمَا لَكُمْ فِيهَا مِنْ شَرْكٍ﴾ [سبا: ٢٢] أي نصيب اهـ. قوله: (وقد تحذف ناؤها إلخ) أي على الأول وظاهر الشارح م ر أنه على الجميع اهـ ع ش. قوله: (بينها) أي الشركة بمعنى الاختلاط. قوله: (لغة إلخ) عبارة النهاية والمغني وهي لغة إلخ اهـ. قوله: (الاختلاط) أي شيوعاً أو مجاورة زيادي بعقد أو غيره ليكون المغني الشرعي فرداً من أفراد اهـ بجيرمي. قوله: (ولو قهراً) أي كالإزث اهـ ع ش. قوله: (شائعاً إلخ) عبارة المغني في شيء لاثنين فأكثر على جهة الشروع اهـ. قوله: (أو عقد إلخ) والمراد بالعقد هنا لفظ يشعر بالإذن أو نفسه في بعض الصور كما سيأتي فتسميتها عقداً فيها مسامحة لعدم اشتغالها على إيجاب وقبول اهـ بجيرمي. قوله: (ذلك) أي ثبوت الحق إلخ لكن لا يقيد ولو قهراً. قوله: (كالشراء) فيسمى شراء أو شركة اهـ سم عبارة الكُردي قوله كالشراء مثال للعقد بشرط أن يكون شائعاً كما هو ظاهر اهـ. قوله: (وهذا) أي العقد الذي يقتضي ذلك وقال الكُردي إشارة إلى الشراء اهـ. قوله: (بلا عوض) لم يظهر لي محترزه عبارة النهاية والمغني ومقصود الباب شركة تحدث بالاختيار بقصد التصرف وتحصيل الربح وليس عقداً مستقبلاً بل هي في الحقيقة وكالة وتوكيل كما يؤخذ مما سيأتي اهـ. قوله: (هو المترجم له) فيه تأمل اهـ سم. قوله: (لا ابتغاء ذلك) أي الربح بلا عوض. قوله: (لأن هذا) متعلق بقوله لم نقل إلخ أي بالتقي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الشركة

قوله: (كالشراء) فيسمى شراء وشركة. قوله: (هو المترجم له) فيه تأمل.

الثبوت والعقد المحصور فيهما مذلول الشركة الشرعية بخلاف عقد نحو الشراء بالمشتراك لا بتغاء ذلك وأصلها قبل الإجماع الخبر الصحيح القدسي ويقول الله تعالى: «أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما» أي بنزع البركة من مالهما. (هي) بالمعنى اللغوي (أنواع) أربعة أحدها (شركة الأبدان كشركة الحملين وسائر المحترفة ليكون بينهما كسبهما) بجر فتبهما (متساوياً أو متفاوتاً)

قوله: (المحصور فيهما إلخ) فيه نظر اه سم ولعل وجهه أن قول المتن الآتي فإن ملكا إلخ صريح في إطلاق الشركة شرعاً على الإذن المذكور. قوله: (عقد نحو إلخ) الإضافة للبيان. قوله: (وأصلها) إلى قول المتن: (ويشترط) في النهاية والمعنى إلا قوله: (أو حال). قوله: (القدسي) نسبة إلى القدس بمعنى الطهارة وسميت أي الأحاديث القدسية بذلك لينسبها له جلّ وعلا حيث أنزل ألفاظها كالقرآن لكن القرآن أنزل للإعجاز بسورة منه والأحاديث القدسية ليس أنزلها لذلك وأما غير القدسية فأوحى إليه معانيها وعبر عنها بالفاظ من عند نفسه اه. ع ش. قوله: (ما لم يخن) أي ولو بغير تممّول ثم في ذلك القول إشعار بأن ما أخذه أحد الشريكين مما جرت العادة بالمسامحة به بين الشركاء كثير طعام أو خبز جرت العادة بمثله لا يترتب عليه ما ذكر من نزع البركة اه ع ش. قوله: (أي بنزع البركة) عبارة النهاية والمعنى والمعنى أنا معهما بالحفظ والإعانة فأمدّهما بالمعونة في أموالهما وإنزال البركة في تجارتيهما فإذا وقعت الخيانة بينهما رفعت البركة والإعانة عنهما وهو أي رفع البركة معنى خرجت من بينهما اه. قوله: (هي بالمعنى اللغوي إلخ) عبارة النهاية والمعنى هي أي الشركة من حيث هي اه قال ع ش بعد نقل عبارة التخفة المذكورة وهي أولى مما ذكره الشارح م ر وإن كان مراداً له فإن قوله م ر من حيث هي المراد به لا بقيد كونها شركة عنانٍ أو لا بقيد كونها ماذوناً فيها ولا ممنوعاً منها فتشمل الصحيحة والفاسدة اه. قوله: (هي بالمعنى اللغوي أنواع) قد يقال ما المانع من أن المراد أنها بالمعنى الشرعي بناءً على أن المعنى الشرعي يشمل الصحيح والباطل وما فيه مال يخلط وما لا. اه سم.

قوله (سني): (وسائر المحترفة) أي كالحياطين والتجارين والدالين اه معني.

قوله (سني): (كسبهما) لعله بمعنى مكسبهما سم وع ش. قوله: (بجر فتبهما) أي سواء شرطاً أن عليهما ما يعرض من غرم أم لا وعلى هذا فبينها وبين شركة المفاوضة عموم من وجوه يجتمعان فيما إذا اشتركا بأبدانیهما وقالوا وعليتنا ما يغرّم وتنفرد شركة الأبدان فيما إذا لم يقولوا ذلك وتنفرد شركة المفاوضة فيما إذا اشتركا بمالیهما ثم إن اتفقوا في العمل قسم بينهم على عدد الرؤوس وإن تفاوتوا فيه

قوله: (المحصور فيهما) فيه نظر. قوله: (هي بالمعنى اللغوي أنواع أربعة) قد يقال ما المانع من أن المراد أنها بالمعنى الشرعي بناءً على أن المعنى الشرعي يشمل الصحيح والباطل وما فيه مال يخلط وما لا.

قوله (نقشني): (كسبهما) لعله بمعنى مكسبهما.

مع اتفاق الصنعة أو اختلافها) وهي باطلّة لما فيها من الغرر والجهل (وشركة المفاوضة) بفتح الواو من تفاوضا في الحديث شرعا فيه جميعا أو من قوم فوضى أي مُستَوين (ليكون بينهما كسبهما) يبدن أو مال من غير خلط (وعليهما ما يعرض من غرم) بنحو غصب أو إتلاف وهي باطلّة أيضا لاشتمالها على أنواع من الغرر فيختص كل في هاتين بما كسبه. (وشركة الوجوه بأن يشترك الوجهان) عند الناس لحسن معاملتهما معهم (ليتناع) أي يشتري (كل منهما بمؤجل) أو حال ويكون المبتاع (لهما فإذا باعا كان الفاضل عن الأثمان بينهما) أو أن يتناع وجية في ذمته ويُفوض بيعه لحاميل والربح بينهما أو يشترك وجية لا مال له وحامل له مال ليكون المال

قَسَمَ بِحَسَبِهِ فَإِنْ اِخْتَلَفُوا وَقَفَ الْأَمْرُ إِلَى الصُّلْحِ اهـ ع ش .

قول (سئ): (مع اتفاق الصنعة) أي: كنجار واختلافها أي كخياط ونجار اهـ مغني. قول: (وهي باطلّة) صرح بذلك مع علمه من كلام المصنف الآتي توطئة للتعليل اهـ ع ش. قول: (لما فيها من الغرر إلخ) عبارة المغني لعدم المال فيها ولما فيها من الغرر إذ لا بدري أن صاحبه يكسب أم لا ولأن كل واحد منهما متميز ببدنه ومنافعه فيختص بفوائده كما لو اشتركا في ماشيتهما وهي متميزة ليكون الدرّ والتسل بينهما قياسا على الإضطباد والإحتطاب اهـ. قول: (من تفاوضا) أي: مأخوذ إلخ.

وقوله: (من قوم فوضى) أي من قولهم هؤلاء قوم فوضى اهـ ع ش. قول: (فوضى) بفتح الفاء اهـ مغني. قول: (مستوين) الأولى كما في النهاية والمغني مستوون بالرفع.

قول (سئ): (ما يعرض) بكسر الراء اهـ مغني. قول: (وهي باطلّة) فيه ما تقدّم اهـ ع ش.

قول (سئ): (ليتناع كل منهما إلخ) أي: لتفسيه ومن ثم لو وكل أحدهما الآخر في أن يشتري في الذمة لهما عينا وقصد المشتري ذلك صارا شريكين في العين المشتراة اهـ رشيدتي ومغني. قول: (ويكون) بالتصّب عطف على يتناع اهـ ع ش عن عميرة. قول: (وأن يتناع إلخ) عطف على يشترك.

قول: (والربح بينهما) قد يقال هلا كان هذا جعالة أي فيستحق أجره مثل عمله ولو فاسدة لعدم تعيين العوض فإن قوله مع هذا ولك نصف الربح كقولك ردّ عبيد ولك كذا إلا أن يصور هذا بأن يقول اشتركتنا على أنك تبيع هذا والربح بيننا فليتأمل سم على حج وقد يقال إن ما ذكره الشارح لا ينافي ما ذكره المحسني سم من أنه جعالة لأن المستفاد من كلام الشارح في هذه أن المشتري ملك الوجية له ربحه وعليه خسره ولم يتعرض فيها لما يجب للعامل فيحمل على ما ذكره المحسني من أنه جعالة وعليه للعامل أجره مثل عمله اهـ ع ش. قول: (أو يشترك إلخ) عطف على قوله يتناع وجية إلخ.

قول: (أو أن يتناع وجية في ذمته ويُفوض بيعه لحاميل والربح بينهما) قد يقال هلا كان هذا جعالة ولو فاسدة لعدم تعيين العوض فإن قوله بع هذا ولك نصف الربح كقولك ردّ عبيد ولك كذا إلا أن يصور هذا بأن يقول اشتركتنا على أنك تبيع هذا والربح بيننا فليتأمل.

من هذا والعمل من هذا من غير تسليم للمال والربح بينهما والكُل باطل إذ ليس بينهما مال مُشترَك فكل من اشترى شيئاً فهو له عليه خُسْرُهُ وله ربحُهُ والثالث قراض فاسيد لاستبداد المالك باليد ولو نويّا هنا وفيما مرّ شركة العنان

قوله: (والكل) أي: كل من التصاوير الثلاثة للتعرف الثالث أي شركة الوجوه. قوله: (فكل من اشترى شيئاً إلخ) أي: في التصوير الأول والثاني اهـ معني. قوله: (والثالث) أي: التصوير الثالث وهو قوله أو يشترَك وجية إلخ اهـ ع ش. قوله: (قراض فاسيد) قال في شرح العباب وحيثيذ يستحق الذي هو بمنزلة العايل على الذي هو رب المال أجرة المثل في مقابلة تصرفه في ماله بإذنه على أن له حصّة من الربح قدخل طامعاً فيه فإذا لم يحصل منه شيء إذ هو كُله للمالك وجب له أجرة المثل كالعايل في القراض الفاسيد في نحو هذه الصورة قال القمولي ولو لم يصدّر منه إلا كلمة لا تعب فيها كلفظ بعث لم يستحق أجرة انتهى. وهو ظاهر معلوم من باب الإجارة. سم على حجّ اهـ ع ش. قوله: (لاستبداد المالك) أي: استغلاله. وقوله: (باليد) أي ولذا قيّد بقوله السابق من تسليم للمال لكن قد يحصل الفساد بغير ذلك ككون المال غير نقد فلا يتوقّف الفساد حيثيذ على عدم تسليم المال كما هو ظاهر سم على حجّ اهـ ع ش. قوله: (ولو نويّا هنا إلخ) إلى المتن إلا قوله وفيما مرّ ذكره النهاية قبيل النوع الثالث.

قوله: (ولو نويّا هنا) أي في شركة الوجوه (وفيما مرّ) أي في شركة المفاوضة عبارة الرشيدي قول م ر نعم لو نويّا هنا شركة العنان إلخ يعني فيما إذا قالوا تفاوضنا والصورة أن شروط شركة العنان متوفرة فيصح بناء على صحة العقود بالكنايات وعبارة الرّوض وشرحه فإن أراد كل منهما بلفظ المفاوضة شركة العنان كأن قالوا تفاوضنا أي اشتركتنا شركة عنان جاز بناء على صحة العقود بالكنايات انتهت وقد علم ممّا قدّمته أنّهما لم يشترطاً أن عليهما عزم ما يعرض وهذا ظاهر وبهذا اندفع ما أطلّ به الشيخ في

قوله: (والثالث قراض فاسيد) قال في شرح العباب وحيثيذ يستحق الوجيه الذي هو بمنزلة العايل على الذي هو رب المال أجرة المثل في مقابلة تصرفه في ماله بإذنه على أن له حصّة من الربح قدخل طامعاً فيه فإذا لم يحصل منه شيء إذ هو كُله للمالك وجب له أجرة المثل كالعايل في القراض الفاسيد في نحو هذه الصورة قال القمولي ولو لم يصدّر منه إلا كلمة لا تعب فيها كلفظ بعث لم يستحق أجرة انتهى. وهو ظاهر معلوم من باب الإجارة انتهى. قوله: (لاستبداد المالك باليد) ولذا قيّد بقوله السابق من غير تسليم للمال لكن قد يحصل الفساد لغير ذلك ككون المال غير نقد فلا يتوقّف الفساد حيثيذ على عدم تسليم المال كما هو ظاهر. قوله: (ولو نويّا هنا وفيما مرّ شركة العنان إلخ) عبارة شرح الرّوض فإن أراد كل منهما بلفظ المفاوضة شركة العنان كأن قالوا تفاوضنا أو اشتركتنا شركة عنان جاز بناء على صحة العقود بالكنايات اهـ. وقد يستشكل قوله أو اشتركتنا شركة عنان من وجهين أحدهما أنّه مثل به لإرادة شركة العنان بلفظ المفاوضة مع أنّه ليس في هذا لفظ مفاوضة والثاني أن التمثيل به صريح في احتياجه للتيّة وهو مشكّل مع قوله شركة عنان ويجاب عن هذا الثاني بأن لفظ الاشتراك وإن قيّد بقولنا شركة عنان لا يكفي في انعقاد الشركة بل لا بد من الإذن في التصرف كما سنبينه فيما يأتي وليس

وَتَمَّ مَالٌ بَيْنَهُمَا صَحَّتْ (وهذه الأنواع باطلة) بما ذكرناه. (وشركة العنان) التي هي بعض تلك الأنواع أيضًا وتتركه لوضوحه وسيعلم أنها اشتراكها في مالٍ لهما ليتجزأ فيه (صحيحة) إجماعًا ولسلامتها من سائر أنواع الغرر من عنان الدابة لاستوائيهما في التصرف وغيره كاستواء طرفي العنان أو لِمَنْعِ كُلِّ الْآخَرِ مِمَّا يُرِيدُ كَمَنْعِ الْعِنَانِ لِلدَّابَّةِ أَوْ مِنْ عَنِّ ظَهَرَ لِظَهْوَرِهَا بِالْإِجْمَاعِ عَلَيْهَا أَوْ مِنْ عِنَانِ السَّمَاءِ أَيْ مَا ظَهَرَ مِنْهَا فَهِيَ عَلَى غَيْرِ الْأَخِيرِ بِكسْرِ الْعَيْنِ عَلَى الْأَشْهَرِ وَعَلَيْهِ بَفَتْحِهَا وَأَرْكَانُهَا خَمْسَةٌ عَاقِدَانِ وَمَعْقُودٌ عَلَيْهِ وَعَمَلٌ وَصِغَةٌ.

الحاشية مما هو مبني على أن الاستدراك في كلام الشارح م راجع إلى صورة المفوضية المذكورة وقد علم أنه ليس راجعًا إلا إلى لَفْظِ الْمَفَاوِضَةِ فَقَطْ وَإِنْ كَانَ فِي السَّيَاقِ إِبْهَامٌ اهـ. وما نقله عن الرُّوضِ وَشَرْحِهِ فِي الْمُغْنِيِّ مِثْلُهُ إِلَّا أَنَّهُ عَبَّرَ بِأَوْ اشْتَرَكْنَا بَدَلًا أَيْ وَكَذَا ذَكَرَهُ سَمَ بِلَفْظِهِ أَوْ عَنْ عِبَارَةِ شَرْحِ الرُّوضِ ثُمَّ عَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ قَوْلُهُ أَوْ اشْتَرَكْنَا شَرِكَةَ عِنَانٍ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مِثْلٌ بِهِ لِإِرَادَةِ شَرِكَةِ الْعِنَانِ بِلَفْظِ الْمَفَاوِضَةِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا لَفْظُ مَفَاوِضَةٍ وَالثَّانِي أَنَّ التَّمَثِيلَ بِهِ صَرِيحٌ فِي احتياجه لِلتَّبَيُّهِ مَعَ قَوْلِهِ شَرِكَةَ عِنَانٍ وَجَابَتْ عَنْ الثَّانِي بَأَنَّ لَفْظَ الْإِشْتِرَاكِ وَإِنْ قِيدَ بِقَوْلِنَا شَرِكَةَ عِنَانٍ لَا يَكْفِي فِي انْتِقَادِ الشَّرِكَةِ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ كَمَا سَنَبَيِّنُ فِيمَا يَأْتِي وَلَيْسَ فِي هَذَا الْمِثَالِ تَعَرُّضٌ لِلْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ فَلَا بُدَّ مِنْ نَبَيِّهِ اهـ وَلَا يَخْفَى أَنَّ كُلًّا مِنَ الْإِشْكَالَيْنِ إِنَّمَا يَرُدُّ عَلَى مَا نَقَلَهُ بِلَفْظٍ أَوْ بِخِلَافٍ مَا مَرَّ عَنْ الرَّشِيدِيِّ بِلَفْظٍ أَيْ فَلَا يَرُدَّانِ عَلَيْهِ فَلْيَرْاجِعِ التَّسْحُحَ الصَّحِيحَةَ لِشَرْحِ الرُّوضِ وَالْمُغْنِيِّ. ٥ فَوْه: (وَتَمَّ مَالٌ الْخ) أَيْ وَخَلَطَاهُ اهـ ع ش.

٥ فَوْه (سُي): (وهذه الأنواع باطلة) أَيْ وَمَعَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ فِيهَا مَالٌ وَسَلَّمْ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ فَهُوَ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ لِأَنَّهُ فَايَسَدَ كُلَّ عَقْدٍ كَصَحِيحِهِ اهـ ع ش. ٥ فَوْه: (وتركة) أَيْ التَّيْبَةُ عَلَى أَنَّهَا مِنْ تِلْكَ الْأَنْوَاعِ. ٥ فَوْه: (فِي مَالٍ) أَيْ مِثْلِي أَوْ مُتَقَوِّمٌ عَلَى مَا يَأْتِي اهـ ع ش. ٥ فَوْه: (ولسلامتها الْخ) عَطَفَ عَلَى إِجْمَاعًا. ٥ فَوْه: (مِنْ عِنَانِ الدَّابَّةِ الْخ) أَيْ وَالْعِنَانُ فِي شَرِكَةِ الْعِنَانِ مَأْخُودٌ مِنْ عِنَانِ الْخ. ٥ فَوْه: (لِظَهْوَرِهَا بِالْإِجْمَاعِ عَلَيْهَا) أَيْ شَرِكَةُ الْعِنَانِ. ٥ فَوْه: (أَيْ مَا ظَهَرَ مِنْهَا) تَفْسِيرٌ لِعِنَانِ السَّمَاءِ وَتَأْنِيثُ الضَّمِيرِ بِاغْتِيَابِ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ السَّمَاءِ السَّحَابَةُ اهـ كُرْدِيٌّ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَقِيلَ بِفَتْحِ الْعَيْنِ مِنْ عِنَانِ السَّمَاءِ أَيْ سَحَابَةُ لَا تَهَا عَلَتْ كَالسَّحَابِ بِصَحَّتِهَا وَشُهْرَتِهَا اهـ. ٥ فَوْه: (وَعَلَيْهِ) أَيْ الْأَخِيرُ وَهُوَ قَوْلُهُ مِنْ عِنَانِ السَّمَاءِ. ٥ فَوْه: (خَمْسَةٌ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ ثَلَاثَةٌ صِغَةً وَعَاقِدَانِ وَمَالٌ وَزَادَ بَعْضُهُمْ رَابِعًا وَهُوَ الْعَمَلُ وَبَدَأَ الْمُصَنِّفُ مِنْهَا بِالصِّغَةِ مُعَبَّرًا عَنْهَا بِالشَّرْطِ كَمَا تَقَدَّمَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْبَيْعِ فَقَالَ وَيُشْتَرَطُ اهـ.

٥ فَوْه: (وَعَمَلٌ) اسْتَشْكَلَ عَدَّ الْعَمَلِ مِنَ الْأَرْكَانِ مَعَ أَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ الْعَقْدِ وَإِنْ وَجَدَ فَيَكُونُ بَعْدَهُ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّ الْعَمَلَ الَّذِي يَقَعُ بَعْدَ الْعَقْدِ هُوَ مُبَاشَرَةُ الْفِعْلِ كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالَّذِي اُعْتَبِرَ رُكْنًا هُوَ تَصْوِيرُ

فِي هَذَا الْمِثَالِ تَعَرُّضٌ لِلْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ فَلَا بُدَّ مِنْ نَبَيِّهِ. ٥ فَوْه: (التي هي بعض تلك الأنواع) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ هِيَ بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ أَنْوَاعٌ أَرْبَعَةٌ يَقْتَضِي أَنَّ شَرِكَةَ الْعِنَانِ الْمَذْكُورَةَ بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ وَهُوَ صَحِيحٌ وَإِنْ كَانَتْ بِالْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ أَيْضًا لِأَنَّ اللَّغَوِيَّ أَعْمُ.

(وَيُشْتَرَطُ فِيهَا لَفْظٌ) صَرِيحٌ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا لِلْآخِرِ (يَدُلُّ عَلَى الْإِذْنِ) لِلْمُتَصَرِّفِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا أَوْ أَحَدِهِمَا (فِي التَّصَرُّفِ) بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ الَّذِي هُوَ التَّجَارَةُ أَوْ كِنَايَةً تُشْعِرُ بِذَلِكَ لِمَا مَرَّ أَيْفًا أَنَّهَا مُشْعِرَةٌ لَا دَالَّةٌ إِلَّا بِتَجَوُّزٍ وَحِينَئِذٍ فَقَدْ يَشْمَلُهَا كَلَامُهُ وَقَوْلِي بِالْبَيْعِ إِلَى آخِرِهِ أَخَذْتَهُ مِنْ قَوْلِ الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا لَا بُدَّ مِنْ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى الْإِذْنِ فِي التَّجَارَةِ فَعَلِيهِ لَوْ عَبَّرَا بِالْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ اشْتَرَطَ اقْتِرَانُ لَفْظٍ بِهِ يَدُلُّ عَلَى التَّجَارَةِ كَتَّصَرُّفٍ فِي هَذَا وَعَوَضَهُ وَتَكْفِي الْقَرِينَةِ الْمُعَيَّنَةِ لِلْمُرَادِ مِنْ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَكَالْلَفْظِ الْكِتَابَةِ وَإِشَارَةُ الْآخَرِ الْمُفْهِمَةُ فَلَوْ أُذِنَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ تَصَرَّفَ الْمَأْذُونُ لَهُ فِي الْكُلِّ وَالْإِذْنُ فِي نَصِيهِ فَقَطْ فَإِنْ شَرَطَا

الْعَمَلِ وَذَكَرَهُ فِي الْعَقْدِ عَلَى وَجْهِ يُعْلَمُ مِنْهُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعَقْدُ اهـ ع ش .

□ قول (سئ): (فيها) أي شركة العنان اهـ معني . □ فوه: (صريح) إلى قول المتن هذا في النهاية إلا قوله وقولي إلى وكاللفظ وقوله نعم إلى ولو كان وقوله وعلى الأول إلى والمضروب . □ فوه: (للمتصرف) أي لمن يتصرف اهـ معني . □ فوه: (الذي إلخ) نعت التصرف بالبيع إلخ . □ فوه: (أو كناية) عطف على صريح . □ فوه: (بذلك) أي بالإذن إلخ . □ فوه: (لما مر) تعليل لزيادته . □ فوه: (أو كناية إلخ) وعدم جعله المتن شاملاً له . □ فوه: (أيفًا) أي في شرح قول المصنف في الضمان فصل يشترط في الضمان والكفالة لفظ يشعر بالضمان اهـ سم زاد ع ش ما نصه لكن قوله إلا بتجوز ظاهر في أنه إذا استعمل على وجه الكناية لا يكون حقيقة وقد ينافيه قوله ثم لأنها أي الكناية ليست دالة أي دلالة ظاهرة انتهى فإن المبادر من قوله أي دلالة ظاهرة أنها تدل دلالة خفية وتكون حقيقة وقد يقال مراده ثم أن دلالتها حيث كانت خفية مجاز فيحمل ما هناك على ما هنا اهـ وفيه أن كلام الشارح هنا ليس في كون كناية الشركة قسمًا منها وإنما كلامه في شمول كلام المصنف لها وحاصله إن أريد بالدلالة فيه حقيقتها وهي الظاهرة فلا يشملها كلام المصنف فيحتاج إلى زيادة أو يشعر بذلك وإن أريد بها مطلق الدلالة مجازاً فيشملها وعلى كل فالكناية قسم من الشركة . □ فوه: (أنها إلخ) أي الكناية . □ فوه: (لا دالة إلخ) في نفي الدلالة نظر واضح اهـ سم . □ فوه: (فعليه) أي على القول المذكور للروضة وأصلها . □ فوه: (لو عبّر) أي عاقد الشركة . □ فوه: (وبه) أي بالإذن إلخ . □ فوه: (من ذلك) أي الإذن في التصرف . □ فوه: (وكاللفظ) إلى المتن في المعني . □ فوه: (في نصيبه فقط) في العباب ولو قال أحدهما للآخر فقط أتجز مثلًا تصرف في الجميع وصاحبه في نصيبه فقط حتى يآذن له شريكه وهذه الصورة إنضاع لا شركة ولا قراض اهـ وما ذكره من أنه ليس شركة ولا قراضًا منقول عن القاضي الطبري والبنديجي والرويانى وقوله إنضاع أي توكيل وقوله لا شركة أي لأنه ليس فيه مال من الجانبين وقوله ولا قراض أي لأنه ليس فيه شرط بيان

□ فوه: (لما مر أيفًا) كأنه يريد ما ذكره في شرح قول المصنف في الضمان (فصل) يشترط في الضمان والكفالة لفظ يشعر بالضمان . □ فوه: (لا دالة) في نفي الدلالة نظر واضح . □ فوه: (في نصيبه فقط) في العباب ولو قال أحدهما للآخر فقط أتجز مثلًا تصرف في الجميع وصاحبه في نصيبه فقط حتى يآذن له شريكه وهذه الصورة إنضاع لا شركة ولا قراض انتهى . وما ذكره من أنه ليس شركة ولا قراضًا منقول

أَنْ لَا يَتَصَرَّفَ فِي نَصِيْبِهِ بَطَلَتْ (فَلَوْ اقْتَصَرَا عَلَى) قَوْلِهِمَا (اشْتَرَكْنَا) لَمْ يَكْفِ عَنِ الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ (فِي الْأَصَحِّ) لَاحْتِمَالِهِ الْإِخْبَارَ عَنْ وَقُوعِ الشَّرِكَةِ فَقَطْ وَمِنْ ثَمَّ

قَدَرِ الرِّبْحِ بَلْ وَلَا ذِكْرُهُ بِالْكُلِّيَّةِ وَنَقَلَ فِي شَرْحِهِ خِلَافَ ذَلِكَ فَقَالَ قَالَ الْقَمُولِيُّ قَالَ الْإِمَامُ إِنَّهَا أَيُّ هَذِهِ الصُّورَةُ تُضَاهِي الْقِرَاضَ قَالَ وَهَلْ يُشْتَرَطُ انْفِرَادُهُ فِي هَذِهِ كَالْقِرَاضِ فِيهِ وَجْهَانِ أَيُّ وَالْقِيَاسُ الْإِشْتِرَاطُ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْقِرَاضِ أَهْ قُلَيْتَ أَمْلُ مَا قَالَه الْإِمَامُ مَعَ انْتِفَاءِ التَّعَرُّضِ لِحِصَّةِ الْعَامِلِ مِنَ الرِّبْحِ وَالْوَجْهَ أَنَّهُ حَيْثُ أَوْجَدَ خَلَطُ مَالَيْنِ بِشَرْطِهِ وَوُجِدَ إِذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ وَلَوْ لِأَحَدِهِمَا فَقَطْ كَانَ شَرِكَةً وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَالٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ بَلْ مِنْ أَحَدِهِمَا مَعَ إِذْنِ صَاحِبِ الْمَالِ لِالْآخَرِ كَانَ قِرَاضًا بِشَرْطِهِ أَه. سَمِ أَقُولُ كَلَامُ الشَّارِحِ وَالنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى كَالصَّرِيحِ فِي قَوْلِهِ وَالْوَجْهَ إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ الْخِلَافَ لِمَا عَلَيْهِ عَشْرٌ مِنْ أَنَّ صُورَةَ إِذْنِ أَحَدِهِمَا فَقَطْ فِي التَّصَرُّفِ لَا تَكُونُ شَرِكَةً إِلَّا إِذَا صَرَّحَ بِلَفْظِ الشَّرِكَةِ قَالَ وَيَذُلُّ لَذَلِكَ مَا نَقَلَهُ سَمِ عَلَى مَنْهَجِ عَنِ الْعُبَابِ فَقَوْلُ الشَّارِحِ م ر أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا يُخَصُّ بِمَا إِذَا كَانَ هُنَاكَ لَفْظُ شَرِكَةٍ أَه وَسَيَأْتِي آتِفًا عَنْ سَمِ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَعَهُ لَفْظُ اشْتِرَكْنَا وَنَحْوُهُ.

فَوَدَّ: (أَنْ لَا يَتَصَرَّفَ) أَيُّ أَحَدُهُمَا أَهْ مُعْنَى. فَوَدَّ: (بَطَلَتْ) أَيُّ لِلشَّرْطِ الْفَاسِدِ وَهُوَ مَنْعُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِهِ مَعَ ذَلِكَ فَتَصَرَّفُ الْإِذْنِ فِي نَصِيْبِهِ صَحِيحٌ وَتَصَرَّفُ الْمَادُونِ لَهُ فِي الْكُلِّ صَحِيحٌ أَيْضًا بِعُمُومِ الْإِذْنِ وَإِنْ بَطَلَ خُصُوصُ الشَّرِكَةِ أَهْ عَشْرٌ. فَوَدَّ: (فَلَوْ اقْتَصَرَا عَلَى قَوْلِهِمَا) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى التَّصْوِيرِ بِوُقُوعِ هَذَا الْقَوْلِ مِنْهُمَا وَأَنَّهُ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ الْإِذْنُ فِي التَّصَرُّفِ كَفَى وَيَتَقَى مَا لَوْ وَقَعَ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ أَحَدِهِمَا مَعَ الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ وَيَتَّبَعِي أَنْ لَا يَكْفِي لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَا لِيَهُمَا فَلَا يَكْفِي فِيهِ اللَّفْظُ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنْ وَقُوعِهِ مِنَ الْآخَرِ أَوْ قَبُولِهِ وَفَاقًا لِم ر سَمِ عَلَى حَجِّ أَهْ عَشْرٌ. فَوَدَّ: (لَمْ يَكْفِ عَنِ الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ) فَعَلِمَ تَوَقُّفَ انْعِقَادِ الشَّرِكَةِ الَّتِي الْكَلَامُ فِيهَا عَلَى الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ أَوْ نِيَّةِ

عَنِ الْقَاضِي الطَّبْرِيِّ وَالْبُنْدُجِيِّ وَالرَّوْيَانِيِّ قَوْلُهُ إِنْضَاعُ أَيُّ تَوْكِيلٌ وَقَوْلُهُ لَا شَرِكَةَ أَيُّ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَالٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَقَوْلُهُ وَلَا قِرَاضٍ أَيُّ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ شَرْطُ بَيَانِ قَدَرِ الرِّبْحِ بَلْ وَلَا ذِكْرُهُ بِالْكُلِّيَّةِ وَنَقَلَ فِي شَرْحِهِ خِلَافَ ذَلِكَ فَقَالَ قَالَ الْقَمُولِيُّ قَالَ الْإِمَامُ إِنَّهَا أَيُّ هَذِهِ الصُّورَةُ تُضَاهِي الْقِرَاضَ قَالَ وَهَلْ يُشْتَرَطُ انْفِرَادُهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ كَالْقِرَاضِ فِيهِ وَجْهَانِ أَيُّ وَالْقِيَاسُ الْإِشْتِرَاطُ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْقِرَاضِ انْتَهَى. قُلَيْتَ أَمْلُ مَا قَالَه الْإِمَامُ مَعَ انْتِفَاءِ التَّعَرُّضِ لِحِصَّةِ الْعَامِلِ مِنَ الرِّبْحِ وَالْوَجْهَ أَنَّهُ حَيْثُ أَوْجَدَ خَلَطُ مَالَيْنِ بِشَرْطِهِ وَوُجِدَ إِذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ وَلَوْ لِأَحَدِهِمَا فَقَطْ كَانَ شَرِكَةً وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَالٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ بَلْ مِنْ أَحَدِهِمَا مَعَ إِذْنِ صَاحِبِ الْمَالِ لِالْآخَرِ كَانَ قِرَاضًا بِشَرْطِهِ. فَوَدَّ: (فَلَوْ اقْتَصَرَا عَلَى قَوْلِهِمَا) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى التَّصْوِيرِ بِوُقُوعِ هَذَا الْقَوْلِ مِنْهُمَا وَأَنَّهُ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ الْإِذْنُ فِي التَّصَرُّفِ كَفَى وَيَتَقَى مَا لَوْ وَقَعَ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ أَحَدِهِمَا مَعَ الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ وَيَتَّبَعِي أَنْ لَا يَكْفِي لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَا لِيَهُمَا فَلَا يَكْفِي فِيهِ اللَّفْظُ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنْ وَقُوعِهِ مِنَ الْآخَرِ أَوْ قَبُولِهِ وَفَاقًا لِلرَّمْلِيِّ. فَوَدَّ: (لَمْ يَكْفِ عَنِ الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ) فَعَلِمَ تَوَقُّفَ انْعِقَادِ الشَّرِكَةِ الَّتِي الْكَلَامُ فِيهَا عَلَى الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ أَوْ نِيَّةِ ذَلِكَ كَمَا يَأْتِي وَحَيْثُ إِذَا اقْتَصَرَا عَلَى اشْتِرَكْنَا وَلَمْ يَتَوَيَّا مَعَ الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ لَمْ تَحْصُلِ الشَّرِكَةُ الَّتِي تَبَيَّنَتْ لَهَا

لو نوياه به كفى. (و) يُشْتَرَطُ (فيهما) أي الشريكين إن تصَرَّفَا (أَهْلِيَّةُ التَّوَكُّلِ والتَّوَكُّلُ) في المال لأنَّ كُلًّا منهما وكيلٌ عن صاحبه وموَكَّلٌ له أمَّا إذا تصَرَّفَ أحدهما فَيُشْتَرَطُ فيه أَهْلِيَّةُ التَّوَكُّلِ وفي الآخر أَهْلِيَّةُ التَّوَكُّلِ فيصِحُّ كَوْنُ الثاني أَعْمَى دون الأول وقَضِيَّةُ كلامهم جواز مُشَارَكَةِ الوليِّ في مالٍ محجوره وتَوَقَّفَ فيه ابنُ الرِّفْعَةِ بأنَّ فيه خَلَطًا قبل العقدِ بلا مصلحةٍ ناجزة بل قد يُوَرِّثُ نقضًا ويُجَابُ بأنَّ الفرض أنَّ فيه مصلحةً لِتَوَقُّفِ تصَرُّفِ الوليِّ عليها واشتراطُ إِنْجَازِ المصلحةِ مَنعُوعٌ نعم قال الأذْرَعِيُّ شرطُ الشريكِ أن يكون أَمِينًا يُجَوِّزُ إيداعَ مالٍ اليتيم عنده. قال غيره وهو ظاهرٌ إنَّ تصَرُّفَ دون ما إذا تصَرَّفَ الوليُّ وحده اه نعم قياسُ

ذَلِكَ كَمَا يَأْتِي وَحِينَئِذٍ إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى اشْتِرَاقِنَا وَلَمْ يَتَوَيَّا مَعَهُ الْإِذْنَ فِي التَّصَرُّفِ لَمْ تَحْصُلِ الشَّرِكَةُ الَّتِي يَنْبَغُ لَهَا الْأَحْكَامُ الْآتِيَةُ فَإِذَا وَجَدَ بَعْدَ ذَلِكَ الْإِذْنَ فِي التَّصَرُّفِ حَصَلَتِ الشَّرِكَةُ الْمَذْكُورَةُ مِنْ حِينِ ذَلِكَ الْإِذْنِ فَالْمَدَارُ عَلَى الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَعَهُ لَفْظُ اشْتِرَاقِنَا وَنَحْوُهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي وَالْحِيلَةُ فِي الشَّرِكَةِ فِي الْعُرُوضِ الْخُفَاةُ أَنَّهُ أَثَبَّتِ الشَّرِكَةَ فِي ذَلِكَ بَيْعِ بَعْضِ عَرْضٍ أَحَدِهِمَا بِيَعُضِ عَرْضِ الْآخَرِ مَعَ الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ مَعَ انْتِفَاءِ لَفْظِ الشَّرِكَةِ اه سم. □ فَوَدَّ: (لَوْ نَوَيْاهُ) أَيِ الْإِذْنَ فِي التَّصَرُّفِ بِالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ بِهِ أَيْ بِاشْتِرَاقِنَا. □ فَوَدَّ: (كَفَى) كَمَا جَزَمَ بِهِ السُّبْكِيُّ نَهَايَةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (فِي الْمَالِ) إِلَى الْمُتَنِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ نَعَمْ إِلَى وَلَوْ كَانَ. □ فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ. □ فَوَدَّ: (كَوْنُ الثَّانِي) أَيِ الْإِذْنِ الْغَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ. □ فَوَدَّ: (أَعْمَى) انْظُرْ كَيْفَ يَصِحُّ عَقْدُ الْأَعْمَى عَلَى الْعَيْنِ وَهُوَ الْمَالُ الْمَخْلُوطُ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ عَقْدُ تَوَكُّلٍ وَتَوَكُّلُهُ جَائِزٌ كَمَا يَأْتِي وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ صِحَّةُ قَرَايِضِهِ سَمَ عَلَى حَجِّ اه ع ش. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ الْخُفَاةُ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يَشْتَرِطُوا فِي الشَّرِكِ كَوْنَهُ مَالِكًا اه ع ش وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الشَّرِيكَ هُنَا فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الْمُؤَلَّى الْمَالِكُ لَا الْوَلِيُّ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ حَيْثُ أَطْلَقُوا جَوَازَ تَصَرُّفِ الْوَلِيِّ فِي مَالِ الْمَخْجُورِ بِالْمَصْلَحَةِ وَلَمْ يَقِيدُواهَا بِالتَّاجِزَةِ. □ فَوَدَّ: (مُشَارَكَةُ الْوَلِيِّ) مِنْ إِضَافَةِ الْمُضَدِّ إِلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مَحْذُوفِ اه سَيِّدُ عُمَرُ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ فِيهِ الْخُفَاةُ) أَيِ فِي عَقْدِ الشَّرِكَةِ فِي مَالِ الْمَخْجُورِ وَكَذَا ضَمِيرُ فِيهِ الْآتِي. □ فَوَدَّ: (خَلَطًا قَبْلَ الْعَقْدِ) أَيِ لِمَا يَأْتِي مِنْ اشْتِرَاقِهِ. □ فَوَدَّ: (قَدْ يُوَرِّثُ) أَيِ الْخَلَطُ. □ فَوَدَّ: (عَلَيْهَا) أَيِ الْمَصْلَحَةِ. □ فَوَدَّ: (شَرَطُ الشَّرِيكَ) أَيِ شَرِيكَ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (أَمِينًا يَجُوزُ الْخُفَاةُ) فَلَوْ ظَنَنَّا أَمِينًا أَوْ عَدْلًا قَبْلَ خِلَافِهِ يَتَبَيَّنُ بَطْلَانُ الشَّرِكَةِ وَهَلْ يَضْمَنُ الْوَلِيُّ بِتَسْلِيمِ الْمَالِ لَهُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِتَقْصِيرِهِ بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ قَبْلَ تَسْلِيمِ الْمَالِ لَهُ اه ع ش.

الْأَحْكَامُ الْآتِيَةُ فَإِذَا وَجَدَ بَعْدَ ذَلِكَ الْإِذْنَ فِي التَّصَرُّفِ حَصَلَتِ الشَّرِكَةُ الْمَذْكُورَةُ مِنْ حِينِ ذَلِكَ الْإِذْنِ فَالْمَدَارُ عَلَى الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَعَهُ لَفْظُ اشْتِرَاقِنَا وَنَحْوُهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي وَالْحِيلَةُ فِي الشَّرِكَةِ فِي الْعُرُوضِ الْخُفَاةُ أَنَّهُ أَثَبَّتِ الشَّرِكَةَ فِي ذَلِكَ بَيْعِ بَعْضِ عَرْضٍ أَحَدِهِمَا بِيَعُضِ عَرْضِ الْآخَرِ مَعَ الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ مَعَ انْتِفَاءِ لَفْظِ الشَّرِكَةِ. □ فَوَدَّ: (أَعْمَى) انْظُرْ كَيْفَ يَصِحُّ عَقْدُ الْأَعْمَى عَلَى الْعَيْنِ وَهُوَ الْمَالُ الْمَخْلُوطُ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ عَقْدُ تَوَكُّلٍ وَتَوَكُّلُهُ جَائِزٌ كَمَا يَأْتِي وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ صِحَّةُ قَرَايِضِهِ م ر.

ما مرَّ أن لا تكون بماله شبهةً أي إن سلّم مال الولي عنها ولو كان المكاتب هو المتصرف اشترط إذن سيده ليتبرعه بالعمل. (وتصح) الشركة (في كل مثلي) إجماعاً في النقد وعلى الأصح في المغشوش الرائج لأنه باختلاطه يرتفع تميّزه كالنقد ومنه التبرُّ كما سيُصرّح به في

☐ قوله: (ما مرَّ) أي في الحبر قبيل قوله وله بيع ماله اه كزدي. ☐ قوله: (إن سلّم مال المولى عنها) أي أو كان مال المولى أخفَّ شبهةً فلا يُشارك به من ماله أشدُّ شبهةً نظير ما مرَّ فيما يظهر اه سيّد عمر وفي النهاية والمُعني ويكره مشاركة الكافر ومن لا يَحْتَرِزُ عَنِ الشُّبْهَةِ اه قال ع ش قوله م ر ومن لا يَحْتَرِزُ عَنِ الشُّبْهَةِ يَبْغِي أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ سَلِمَ مَالُ الْمُشَارِكِ مِنَ الشُّبْهَةِ أو كانت فيه أقلّ وإلا فلا كراهة اه.

☐ قوله: (ولو كان إلخ) عبارة النهاية والمُعني ولو شارك المكاتب غيره لم يصح كما قاله ابن الرُّفْعَةِ إن كان هو المأذون له أي ولم يَأْذَنْ لَهُ السَّيِّدُ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّبَرُّعِ بِعَمَلِهِ وَيَصِحُّ إِنْ كَانَ هُوَ الْإِذْنُ فَإِنْ إِذْنُ السَّيِّدِ صَحَّ مُطْلَقًا اه أي آذَنًا أو مَأْذُونًا له ع ش. ☐ قوله: (إذن سيده) أي في الشركة المذكورة اه ع ش.

☐ قوله: (إجماعاً) إلى قول المتن هذا في المُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ فَمَا وَقَعَ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ وَعَلَى الْأَوَّلِ إِلَى الْمُتَنِّ. ☐ قوله: (في النقد) أي الخالص نِهَابَةً وَمُعْنَى قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر فِي التَّقْدِ الْخَالِصِ يَوْهَمُ قَصْرَ الْمُثْلَى عَلَى التَّقْدِ وَعِبَارَةُ الْجَلَالِ نَقْدٌ وَغَيْرُهُ كَالْحِنْطَةِ انْتَهَى اه عبارة المُعْنَى وَسَمَّ وَأَمَّا غَيْرُ التَّقْدِ مِنَ الْمُثْلِيَّاتِ كَالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالْحَدِيدِ فَعَلَى الْأَظْهَرِ وَمِنَ الْمُثْلَى يَبْرُ الدَّرَاهِمُ وَالذَّنَانِيرُ فَتَصِحُّ الشَّرِكَةُ فِيهِ فَمَا أَطْلَقَهُ الْأَكْثَرُونَ هُنَا مِنْ مَنَعَ الشَّرِكَةَ فِيهِ مَبْنًى عَلَى أَنَّهُ مُتَقَوِّمٌ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ وَسَوَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحُلِيِّ وَالسَّبَائِكِ فِي ذَلِكَ اه وعبارة ع ش قوله في المغشوش وكالمغشوش في الخلاف سائرُ الْمُثْلِيَّاتِ وَلَمْ يَنْبَغِ الشَّارِحُ م ر عَلَى ذَلِكَ اكْتِفَاءً بِمَا فُهِمَ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَقِيلَ يَخْتَصُّ بِالتَّقْدِ اه.

☐ قوله: (الرائج) أي في بلد التصرف ولو أطلق الإذن احتمل أن العبرة ببلد العقد لأنها الأصل اه ع ش. ☐ قوله: (لأنه باختلاطه إلخ) علة للمتن اه رشيدِّي أقول قول الشارح كالتَّهْيَاةِ وَالْمُعْنَى كَالْتَّقْدِ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ عِلَّةٌ لِلصَّحَّةِ فِي الْمَغْشُوشِ. ☐ قوله: (يرتفع) أي يزول. ☐ قوله: (ومنه) أي من المثلي.

☐ قوله: (إجماعاً في النقد إلخ) بقي غير النقد وغير المغشوش من المثليات وقوله في المغشوش الرائج كذا صحَّح في الرُّوضَةِ وَهَذَا لَا يُنَافِي أَنَّ الْمَغْشُوشَ مِثْلِيٌّ قَطْعًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَائِجًا كَمَا اقْتَضَاهُ قَوْلُ الرُّوضَةِ فِي بَابِ الْغَضَبِ أَمَّا الدَّرَاهِمُ وَالذَّنَانِيرُ الْمَغْشُوشَةُ فَقَالَ الْمُتَوَلَّى إِنْ جَوَّزْنَا الْمُعَامَلَةَ بِهَا فَمِثْلِيَّةٌ وَإِلَّا فَمُتَقَوِّمَةٌ اه. ☐ قوله: (ومنه التبرُّ) عبارة الرُّوضَةِ تَجَوُّزُ الشَّرِكَةَ فِي التَّقْدِنِ قَطْعًا وَلَا تَجَوُّزُ فِي الْمُتَقَوِّمَاتِ قَطْعًا وَفِي الْمُثْلِيَّاتِ قَوْلَانِ أَظْهَرُهُمَا الْجَوَّازُ وَالْمُرَادُ بِالتَّقْدِنِ الدَّرَاهِمُ وَالذَّنَانِيرُ الْمَضْرُوبَةُ أَمَّا التَّبَرُّ وَالْحُلِيُّ وَالسَّبَائِكُ فَأُطْلِقُوا مَنَعَ الشَّرِكَةَ فِيهَا وَيَجَوُّزُ أَنْ يُبْنَى عَلَى أَنَّ التَّبَرُّ مِثْلِيٌّ أَمْ لَا فَإِنْ جَعَلْنَاهُ مُتَقَوِّمًا لَمْ تَجُزِ الشَّرِكَةُ وَإِلَّا فَعَلَى الْخِلَافِ فِي الْمِثْلِيِّ ثُمَّ قَالَ وَأَمَّا قَوْلُهُ أَي الرَّافِعِي أَطْلَقُوا مَنَعَ الشَّرِكَةَ فِي التَّبَرِّ إِنْ فَعَجِبْتَ فَإِنَّ صَاحِبَ التَّيَمَّةِ حَكَى فِي انْعِقَادِ الشَّرِكَةِ عَلَى التَّبَرِّ وَالتَّقَوُّدِ وَجْهَيْنِ كَالْمِثْلِيِّ اه.

الغصب فما وقع للشارح من اعتماد أنها لا تجوز فيه ينبغي حملُه على نوع منه لا ينضبط (دون المتقوم) بكسر الواو لتمييز أعيانه وإن اتفقت قيمتها وحينئذ تتعذر الشركة لأن بعضها قد يتلف فيذهب على صاحبه وحده (وقيل تختص بالنقد المضروب) الخالص كالقراض وعلى الأول يفرق بأن الغرض من القراض الربح فانحصر فيما يحصله غالباً في كل محل وهو الخالص لا غير ولا كذلك الشركة والمضروب صفة كاشفة إذ النقد لا يكون إلا كذلك على ما مر في الزكاة. (ويشترط خلط المالين) قبل العقد (بحيث لا يتميزان) وإن لم تتساو أجزاؤهما

قوله: (فيه) أي التبر. قوله: (حملُه) أي كلام الشارح. قوله: (لتمييز أعيانه) عبارة النهاية والمغني لتعذر الخلط في المقومات لأنها أعيان متميزة اهـ. قوله: (كالقراض) قضيته أن القراض على المغشوش غير صحيح اهـ ع ش. قوله: (بأن الغرض من القراض الربح) مفهومه أن الشركة ليس الغرض منها الربح فانظره مع قوله أول الكتاب وهذا حيث قصد به ابتغاء الربح بلا عوض إلخ اهـ سم. قوله: (إذ النقد إلخ) عبارة النهاية إن قيل بأن النقد لا يكون غير مضروب كما هو أحد الاصطلاحين اهـ أي للفقهاء أحدهما أنه اسم للنقد مطلقاً وجزوا عليه في باب الزكاة والثاني أنه اسم للدراهم والدنانير المضروبة وجزوا عليه هنا وفي القراض ع ش. قوله: (قبل العقد) بقي ما لو وقع أي الخلط مقارناً ونقل عن شيخنا الزيادي بالدرس أنه كالبعدية فلا يكفي وفيه وقفة ويقال ينبغي إلحاقه بالقبلية فيكفي لأن العقد إنما تم حالة عدم التمييز وهو كاف اهـ ع ش أقول قد يفيد كفاية المقارن عبارة المغني فإن وقع بعده في المجلس لم يكفي على الأصح أو بعد مفارقتيه لم يكفي جزماً إذ لا اشتراك حال العقد فيعاد العقد بعد ذلك اهـ. قوله: (وإن لم تتساو أجزاؤهما) قال في الروض فلو خلطاً قفيزاً بمائة بقفيز بخمسين فالشركة أثلاث اهـ سم عبارة النهاية قضية كلام المصنف أنه لا يشترط تساوي المثلين في القيمة وهو كذلك اهـ زاد المغني فلو خلطاً قفيزاً مئوماً بمائة بقفيز مئوم بخمسين صح وكانت الشركة أثلاثاً بناءً على قطع النظر في المثلى عن تساوي الأجزاء في القيمة وإلا فليس هذا القفيز مثلاً لذلك القفيز وإن كان مثلياً في نفسه اهـ. قال ع ش قوله م ر وهو كذلك أي ويكون الاشتراك في المال بينهما بحسب القيمة نقله الرافعي عن العراقيين سم على منهج أي فلو اختلفا في القيمة وقف الأمر إلى الاصطلاح اهـ.

قوله: (فما وقع للشارح إلخ) في شرح م ر وقول الشارح ولا تجوز في التبر وفيه وجه في التهمة قرعه على المزجج القائل باختصاصها بالنقد المضروب نعم يمكن حملُه على نوع منه غير منضبط اهـ. قوله: (بأن الغرض من القراض الربح) مفهومه أن الشركة ليس الغرض منها الربح فانظره مع قوله أول الباب وهذا حيث قصد به ابتغاء الربح بلا عوض إلخ. قوله: (وإن لم تتساو أجزاؤهما) قال في الروض فلو خلطاً قفيزاً بمائة بقفيز بخمسين فالشركة أثلاث.

في القيمة لتعذر إثبات الشركة مع التميز (ولا يكفي الخلط مع اختلاف جنس) كذنانير ودرهم (أو صفة كصباح ومكسرة) وأبيض وغيره كثير أبيض بأحمر لإمكان التميز وإن عسر ولو كان لكل علامة مميزة عند مالكة دون بقية الناس فوجهان أوجههما عدم الصحة (هذا) المذكور من اشتراط خلطهما (إذا أخرجنا مالين وعقدا فإن ملكا مشتركا) بينهما على جهة الشيوع وهو مثلي إذ الكلام فيه وأما غيره فسيعلم حكمه من قوله والحيلة إلى آخره ويصح التعميم هنا وتكون تلك الحيلة لا ابتداء الشركة في عروض حاصلة بينهما.

(تنبيه) في نصب مشتركا بملكا تجوز لأن الاشتراك لم يتقدم الملك وإنما قارنه (بارث وشراء وغيرهما وأذن كل للأخر في التجارة فيه) أو أذن أحدهما فقط نظير ما مر (تمت الشركة)

قول (سني): (ولا يكفي إلخ) الأولى التفرع.

قول (سني): (مع اختلاف جنس) أي يحصل معه التميز كما أشار إليه بقوله كذراهم إلخ بخلاف ما لو خلط أحد الجنسين بأخر بحيث لا يحصل معه تميز فإنه يكفي كخلط زيت بشيرج اهع ش عبارة السيد عمر قوله لإمكان التمييز يؤخذ من العلة أنه حيث تعذر التمييز لا يضر اختلاف الجنس كجنسين من سمن أو نحوه اه. ويؤيده أيضا قول المغني ولا يكفي الخلط مع إمكان التمييز لتجو اختلاف الجنس كذراهم وذنانير اه. قوله: (أوجهها عدم الصحة) ومثله عكسه بالأولى اهع ش أي بأن تميزا عند عامة الناس دون العاقلين. قوله: (بينهما) إلى التنبيه في النهاية. قوله: (وهو مثلي إذ الكلام إلخ) يوضح ذلك أن المفهوم من قوله هذا إلخ تخصيص ما سبق وإنما يظهر التخصيص إذا كان موضوع الكلام واحدا ومن ثم قال الشارح المحلي مما تصح الشركة فيه اه سم. قوله: (غيره) أي غير المثلي.

قوله: (ويصح التعميم) أي تعميم قوله مشتركا للمثلي والمتقوم جرى عليه المغني فقال فإن خلطا مشتركا مما يصح فيه الشركة أو لا كالعروض كما هو ظاهر إطلاق المصنف. قوله: (حاصلة بينهما) أي بعضها بعينه لأحدهما والبعض الآخر بعينه للآخر. قوله: (لأن الاشتراك إلخ) قد يمنع اقتضاء ذلك التجوز والحق أن السموات في خلق الله السموات مفعول به مع عدم تقدمها على الخلق وإنما هي مقارنة له فليتأمل. وكان ينبغي على زعمه أن يزيد على المفعول به إذ مطلق التخصيص لا يتوقف على التقدم كما في المفعول المطلق سم وسيد عمر أي ولذا جعل من شرط في المفعول به تقدمه على تعلق عامله كابن هشام جعل السموات في خلق الله السموات مفعولا مطلقا. قوله: (نظير ما مر) أي في شرح ويشتراط فيها لفظ إلخ.

قوله: (وهو مثلي إذ الكلام فيه إلخ) يوضح ذلك أن المفهوم من قوله هذا إلخ تخصيص ما سبق وإنما يظهر التخصيص إذا كان موضوع الكلام واحدا من ثم قال الشارح المحلي مما تصح الشركة فيه.

قوله: (لأن الاشتراك إلخ) قد يمنع اقتضاء ذلك للتجو والحق أن السموات في خلق الله السموات مفعول به مع عدم تقدمها على الخلق وإنما هي مقارنة له فليتأمل وكان ينبغي على زعمه أن يزيد على

لِحَصُولِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ بِالْخَلْطِ. (وَالْحِيلَةُ فِي الشَّرِكَةِ فِي) الْمُتَقَوِّمِ مِنَ (الْعُرُوضِ) لَهَا طُرُقٌ مِنْهَا أَنْ يَرِثَاهَا مِثْلًا أَوْ (أَنْ يَبِيعَ) مِثْلًا (كُلُّ وَاحِدٍ بَعْضَ عَرْضِهِ بِبَعْضِ عَرْضِ الْآخَرِ) تَجَانَسًا وَتَسَاوَى الْبَعْضَانِ وَعِلْمًا قِيَمَتَهُمَا أَمْ لَا قَالَ الْإِمَامُ وَالْبَغَوِيُّ وَالرَّافِعِيُّ وَهَذَا أَبْلَغُ فِي الْإِشْتِرَاكِ مِنْ خَلْطِ الْمَالِيِّنَ لِأَنَّ مَا مِنْ جُزْءٍ مِنْهُمَا إِلَّا وَهُوَ مُشْتَرِكٌ بَيْنَهُمَا وَهُنَاكَ وَإِنْ وَجَدَ الْخَلْطُ فَمَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مُنْتَازِعٌ عَنْ مَالِ الْآخَرِ أَه. وَفِيهِ نَظَرٌ وَإِنْ جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ لِأَنَّهُ إِنْ أُريدَ الْخَلْطُ مَعَ التَّمْيِيزِ فَهَذَا لَا شَرِكَةَ فِيهِ أَصْلًا أَوْ مَعَ عَدَمِ التَّمْيِيزِ فَالْمُصَرِّحُ بِهِ فِيهِ أَنَّهُمَا بِهِ مَلَكًا كُلاًَّ بِالسُّوِّيَّةِ حَتَّى لَوْ تَلَفَ بَعْضُهُ تَلَفَ عَلَيْهِمَا وَقَدْ يُجَابُ بِالْفَرْقِ بَيْنَ مُطْلَقِ الْخَلْطِ وَنَحْوِ الْإِرْثِ بِأَنَّ هَذَا يَمْلِكُ بِهِ الْكُلُّ مُشَاعًا ابْتِدَاءً وَلَا كَذَلِكَ الْخَلْطُ لِتَوَقُّفِ الْمِلْكِ بِهِ عَلَى عَدَمِ التَّمْيِيزِ وَلَا

﴿قَوْلُ (سَيِّ): (وَالْحِيلَةُ الْخُ) وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ وَمِنْ الْحِيلَةِ لِأَنَّ مِنْهَا أَنْ يَبِيعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَعْضَ عَرْضِهِ لِصَاحِبِهِ بِشَمَنِ فِي الذَّمَّةِ ثُمَّ يَتَقَاضَا وَأَنْ يَقُولَ فِي بَاقِي الْعُرُوضِ أَوْ فِي الْمُتَقَوِّمَاتِ لِأَنَّ الشَّرِكَةَ فِي الْمِثْلِيَّاتِ جَائِزَةٌ بِالْخَلْطِ مَعَ أَنَّهَا مِنَ الْعُرُوضِ إِذِ الْعَرَضُ مَا عَدَا التَّقَدُّ وَأَنْ يَقُولَ ثُمَّ يَأْذَنُ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْإِذْنِ عَنِ الْبَيْعِ لِيَقَعَ الْإِذْنُ بَعْدَ الْمِلْكِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى التَّصَرُّفِ وَأَنْ يَخْذِفَ لَفْظَةَ كُلِّ وَلَعَلَّ مُرَادَهُ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى الْبَدَلِ أَه مُعْنَى. ﴿قَوْلُهُ: (مِنْهَا أَنْ يَرِثَاهَا الْخُ) قَدْ يَقَالُ لَا مَدْخَلَ لِلْعَبْدِ فِي الْإِرْثِ وَقَضِيَّةُ التَّعْيِيرِ بِالْحِيلَةِ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي الشَّرِكَةِ.

﴿قَوْلُ (سَيِّ): (أَنْ يَبِيعَ كُلُّ وَاحِدٍ بَعْضَ عَرْضِهِ الْخُ) وَحَيْثُ يَمْلِكُ كَانَهُ بِالسُّوِّيَّةِ إِنْ بَاعَ نِصْفٌ بِنِصْفٍ وَإِنْ بَاعَ ثُلُثٌ بِثُلُثَيْنِ أَوْ رُبْعٌ بِثَلَاثَةِ أَرْبَاعٍ لِأَجْلِ تَفَاوُثِهِمَا فِي الْقِيَمَةِ تَمْلِكَا عَلَى هَذِهِ الشُّبْهِةِ أَيْضًا أَه مُعْنَى. ﴿قَوْلُهُ: (تَجَانَسًا) إِلَى قَوْلِهِ: (قَالَ الْإِمَامُ) فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ: (انْتَهَى) فِي الْمُعْنَى لِأَنَّ قَوْلَهُ: (وَالْبَغَوِيُّ وَالرَّافِعِيُّ). ﴿قَوْلُهُ: (تَجَانَسًا) أَي: سَوَاءٌ أَتَجَانَسَ الْعَرَضَانِ أَمْ اخْتَلَفَا نِهَايَةً وَمُعْنَى. ﴿قَوْلُهُ: (وَعِلْمًا قِيَمَتَهُمَا أَمْ لَا) يَنْبَغِي أَنْ يُشْتَرَطَ إِمَّاكَانُ الْعِلْمِ بَعْدَ ذَلِكَ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْخُ كَذَا أَفَادَهُ الْمُحَشِّي وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ أَه سَيِّدُ عَمَرُ وَيُؤَيِّدُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مِنْ عَدَمِ الْإِشْتِرَاطِ مَا قَدْ مَنَّا عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَتَاهُمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي الْقِيَمَةِ وَقَفَ الْأَمْرُ إِلَى الْإِصْطِلَاحِ. ﴿قَوْلُهُ: (قَالَ الْإِمَامُ الْخُ) عِبَارَةٌ مُعْنَى. وَهَذَا كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَبْلَغُ الْخُ. ﴿قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَي: نَحْوُ الْإِرْثِ. ﴿قَوْلُهُ: (لِأَنَّ مَا الْخُ) عِبَارَةٌ مُعْنَى (لِأَنَّهُ) مَا الْخُ بِضَمِّيرِ الشَّانِ. ﴿قَوْلُهُ: (مِنْهُمَا) أَي: الْمَالِيِّينَ. ﴿قَوْلُهُ: (وَهُنَاكَ وَإِنْ وَجَدَ الْخَلْطُ الْخُ) الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُمْ أَنَّ الْأَوَّلَ لَا تَمْيِيزَ فِيهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بِخِلَافِ الثَّانِي وَإِنْ كَانَ كُلُّ جُزْءٍ حُكِمَ عَلَيْهِ شَرْعًا بِأَنَّهُ مُشْتَرِكٌ فَلَا يُرَدُّ مَا نَظَرَ بِهِ الشَّارِحُ أَه سَيِّدُ عَمَرُ وَهُوَ وَجِيهٌ. ﴿قَوْلُهُ: (فَالْمُصَرِّحُ بِهِ فِيهِ) أَي: فِي الْخَلْطِ مَعَ عَدَمِ التَّمْيِيزِ. ﴿قَوْلُهُ: (بِالسُّوِّيَّةِ) أَي: فِيهِ نَظِيرٌ مَا مَرَّ عَنْ الْمُعْنَى أَنْفًا. ﴿قَوْلُهُ: (لِتَوَقُّفِ الْمِلْكِ) أَي: مِلْكُهَا لِلْكُلِّ مُشَاعًا. ﴿قَوْلُهُ: (عَلَى عَدَمِ التَّمْيِيزِ) أَي: بَعْدَ إِمَّاكَانِهِ أَيِ التَّمْيِيزِ.

المفعول به إِذْ مُطْلَقُ التَّصْبِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى التَّقَدُّمِ كَمَا فِي الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ. ﴿قَوْلُهُ: (وَعِلْمًا قِيَمَتَهُمَا أَمْ لَا) يَنْبَغِي أَنْ يُشْتَرَطَ إِمَّاكَانُ الْعِلْمِ بَعْدَ ذَلِكَ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ الْخُ.

يُنَافِي الْمِلْكَ هُنَا مَا يَأْتِي آخِرَ الْإِيمَانِ فِي لَا أَكُلُ طَعَامًا أَوْ مِنْ طَعَامِ اشْتَرَاهُ زَيْدٌ مِنَ التَّفْصِيلِ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَرْجِعُ لِلْقَوْلِ بِالْمِلْكِ وَلَا بَعْدَهُ خِلَافًا لِمَا يُؤْهِمُهُ كَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ بَلْ لِمَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ أَوَّلًا فَالْقَلِيلُ يُظَنُّ أَنَّهُ مِمَّا لَمْ يَشْتَرِهِ بخِلَافِ الْكَثِيرِ وَأَرَادَ بِكُلِّ الْكُلِّ الْبَدَلِيَّ لَا الشُّمُولِيَّ إِذْ يَكْفِي بَيْعُ أَحَدِهِمَا بَعْضَ عَرْضِهِ بِبَعْضِ عَرْضِ الْآخَرِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْآخَرَ فِي هَذِهِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ إِنَّهُ بَاعَ بَعْضَ عَرْضِهِ بِبَعْضِ عَرْضِ الْآخَرِ لِأَنَّهُ بَائِعُ الثَّمَنِ فَتَكُونُ كُلُّ حَيْثُذٍ عَلَى ظَاهِرِهَا عَلَى أَنَّ كُلَّ لَا بُدَّ مِنْهُ بِالنِّسْبَةِ لِقَوْلِهِ (وَيَأْذُنُ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ) فِيهِ بَعْدَ التَّقَابُضِ وَغَيْرِهِ مِمَّا شَرِطَ فِي الْبَيْعِ وَمَحَلَّهُ إِنْ لَمْ تُشَرِّطِ الشَّرِكَةُ فِي التَّبَايُعِ وَالْإِسْدَ الْبَيْعِ

• قَوْلُهُ: (هِنَا) أَي: فِي الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ. • قَوْلُهُ: (بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ) أَي: بِأَنَّهُ إِنْ أَكَلَ الْقَلِيلَ مِنَ الْمَخْلُوطِ مِثْلَ عَشْرِ حَبَاتٍ لَا يَخْتُلُ وَإِنْ أَكَلَ الْكَثِيرَ مِنْهُ مِثْلَ الْكَفِّ يَخْتُلُ أَهْ كُرْدِيَّ. • قَوْلُهُ: (وَأَرَادَ بِكُلِّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَعَدَلْ) فِي النَّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (الْكُلُّ الْبَدَلِيَّ) يُتَأَمَّلُ أَهْ مُحْشِي كَانَ وَجْهَهُ أَنَّ الْكُلَّ الْبَدَلِيَّ فِيهِ عُمُومٌ أَيْضًا فَلَا يَلَايَمُ قَوْلَهُ إِذْ يَكْفِي الْإِلْخَ أَوْ يُقَالُ لَا يَظْهَرُ فِي هَذَا الْمَقَامِ تَفَاوُتٌ بَيْنَ الْعُمُومَيْنِ لِأَنَّهُ إِنْ حُوِّلَ عَلَى الْبَدَلِيَّ فَكُلُّ مِنْهُمَا بَائِعٌ وَمُشْتَرٍ كَمَا لَمَحَهُ الشَّارِحُ أَوْ عَلَى الشُّمُولِيَّ فَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ وَجُودُ عَقْدَيْنِ بَلْ تَحَقُّقُ وَصْفِ الْبَائِعِيَّةِ فِي كُلِّ وَهِيَ مُحَقَّقَةٌ مَعَ اتِّحَادٍ وَحَيْثُذٍ انْتَضَحَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ إِرَادَةِ الْعُمُومَيْنِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرُ أَقُولُ فِي كُلِّ مِنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ تَأَمَّلْ يَظْهَرُ وَجْهَهُ بِالتَّأَمُّلِ فِيمَا إِذَا قِيلَ فِي رَغِيفٍ يُشْبِعُ شَخْصًا وَاحِدًا فَقَطْ هَذَا الرِّغِيفُ يُشْبِعُ كُلَّ أَحَدٍ أَوْ لَا يُشْبِعُ كُلَّ أَحَدٍ حَيْثُ يَتَّعَيْنُ فِي الْأَوَّلِ الْبَدَلِيَّ وَفِي الثَّانِي الشُّمُولِيَّ. • قَوْلُهُ: (فَتَكُونُ كُلُّ) أَي: لَفْظُهُ كُلُّ (عَلَى ظَاهِرِهَا) أَي: مِنَ الشُّمُولِ لَهَا أَهْ ش. • قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ كُلَّ) أَي: لَفْظُهُ كُلُّ. • قَوْلُهُ: (لَا بُدَّ مِنْهُ الْإِلْخَ) فِيهِ نَظَرٌ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ عِبَارَتِهِمْ وَقِيَاسُ مَا سَبَقَ فِي شَرِكَةِ الْمِثْلِيِّ الْإِكْتِفَاءَ بِإِذْنِ أَحَدِهِمَا أَيِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ الْمُغْنِي هِنَا فَإِنْ قِيلَ الْحَامِلُ عَلَى مَا قَالَهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَيَتَسَلَّطُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى التَّصَرُّفِ بِلَا ضَرَرٍ قُلْتُ هَذَا رَاجِعٌ لِمَا تَقَدَّمَ فِي الْمِثْلِيِّ أَيْضًا مَعَ أَنَّ الشَّارِحَ بَيَّنَّ الْإِكْتِفَاءَ بِإِذْنِ أَحَدِهِمَا فِيهِ وَجَعَلَهُ دَاخِلًا فِي مَعْنَى الْمَثْنِ فَلْيُحَرِّزْ سَمَ عَلَى حَاجٍ وَقَدْ يُقَالُ يَكْفِي فِي أَنَّ كَلًّا لَا بُدَّ مِنْهُ مُوَافَقَتُهُ لِلظَّاهِرِ وَالْغَالِبُ مِنْ أَنَّ كَلًّا مِنَ الشَّرِيكََيْنِ يَأْذُنُ لِصَاحِبِهِ وَكَوْنُ ذَلِكَ هُوَ الْغَالِبُ لَا يُنَافِي الْإِكْتِفَاءَ بِإِذْنِ أَحَدِهِمَا أَهْ ش. • قَوْلُهُ: (بَعْدَ التَّقَابُضِ) مُتَعَلِّقٌ بِبَيَّادُ ثُمَّ هُوَ إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْهَا) فِي الْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ) أَي: مَحَلُّ صِحَّةِ الطَّرِيقِ الثَّانِي وَهُوَ أَنَّ يَبِيعَ كُلُّ وَاحِدٍ الْإِلْخَ. • قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يُشَرِّطِ الشَّرِكَةُ) أَي: الْمُفِيدَةُ لِصِحَّةِ التَّصَرُّفِ الَّتِي هِيَ مَقْصُودُ الْبَابِ كَمَا

• قَوْلُهُ: (الْبَدَلِيَّ) يُتَأَمَّلُ. • قَوْلُهُ: (لَا بُدَّ مِنْهُ الْإِلْخَ) فِيهِ نَظَرٌ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ عِبَارَتِهِمْ وَقِيَاسُ مَا سَبَقَ فِي شَرِكَةِ الْمِثْلِيِّ الْإِكْتِفَاءَ بِإِذْنِ أَحَدِهِمَا فَإِنْ قِيلَ الْحَامِلُ عَلَى مَا قَالَهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَيَتَسَلَّطُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى التَّصَرُّفِ بِلَا ضَرَرٍ قُلْتُ هَذَا رَاجِعٌ لِمَا تَقَدَّمَ فِي الْمِثْلِيِّ أَيْضًا مَعَ أَنَّ الشَّارِحَ بَيَّنَّ الْإِكْتِفَاءَ بِإِذْنِ أَحَدِهِمَا فِيهِ وَجَعَلَهُ دَاخِلًا فِي مَعْنَى الْمَثْنِ فَلْيُحَرِّزْ. • قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ تُشَرِّطِ الشَّرِكَةُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهَا التَّصَرُّفُ وَالْإِلْخَ وَجْهٌ لِلْفَسَادِ.

ومنها أن يشتري سلعة بشمّنٍ واحدٍ ثم يدفع كلّ عرضه عما يخصّه. (ولا يُشترطُ) في صحّة الشركة (تساوي قدرِ المالين) عدلٌ إليه عن قولِ أصله وليس من شرطِ الشركة تساوي المالين في القدرِ لأنّه مع كونه بمعناه أخصرُ منه وإن كانت عبارة أصله أوضح منه إذ التعدّد في فاعلِ التفاعلِ الذي هو شرطٌ فيه أظهرُ في عبارة الأصلِ منه في عبارة المثنى إذ المضافُ إلى مُتعدّدٍ مُتغايرٍ مُتعدّدٌ بل تثبّت الشركة مع تفاوتهما على نسبتيهما إذ لا محذورَ حينئذٍ لما يأتي أنّ الربحَ والخسارَ على قدرِ المالين (والأصحُّ أنّه لا يُشترطُ العلمُ بقدرِهما) أي النسبتين في المُختلطِ ككونه مُناصفةً (عند العقد) إذا أمكنَ معرفته بعدُ بنحوِ مُراجعةٍ حسابٍ أو وكيلٍ لأنّ الحقَّ لهما لا يعدوهما ولو لجُهلَ القدرُ وعِلما النسبة بأن وضعَ كلّ دراهمه بكفّة حتى تساويا صحَّ جزئاً. (ويتسلطُّ كلّ واحدٍ منهما على التصرفِ)

هو ظاهرٌ اهـ رشيديّ عبارة سم وأقرها ع ش قوله الشركة لعلّ المراد بها التصرفُ وإلا فلا وجهَ للفسادِ اهـ. فوّ: (ومنها) أي: من طُرُقِ الحيلة. فوّ: (أظهرُ في عبارة الأصل) يُقيدُ صحّةَ عبارة المثنى ووجهه حملُ قدرٍ على معنى قدرني بالثنية سم وسيّدُ عمرُ وع ش. فوّ: (إذ المضافُ إلخ) دليلٌ للظهورِ في عبارة المُصنّفِ والتقديرُ تساوي قدرَي المالين اهـ كزديّ. فوّ: (إذ المضافُ إلى مُتعدّدٍ إلخ) فيه تأملٌ وما تقولُ في غلامِ الرّجلينِ لغلامٍ واحدٍ اهـ سم وقد يجابُ عن الشارحِ بأنّ الظاهرَ أنّ مراده بقرينة المقام ما يقبلُ التعدّدَ ولم يقم به مانعٌ من إرادته كالقدرِ بخلاف ما قام به مانعٌ منه كالغلامِ حيث لوحظَ فيه الوحدةُ المُنافيةُ للتعدّدِ ومن ثمّ لو أريدَ به الماهيةُ المُطلقةُ فلا محذورَ في التزامِ التعدّدِ فيه عندَ إضافته إلى مُتعدّدٍ فتأمل اهـ سيّدُ عمرُ. فوّ: (بل تثبّت إلخ) عطفٌ على قولِ المُصنّفِ ولا يُشترطُ إلخ وبل انتقاليةٌ لا إنطاليةٌ. فوّ: (أي النسبتين) أي بقدرِ كلّ من المالين أهو النصفُ أم غيره نهايةٌ ومُعني. فوّ: (في المُختلطِ) أسقطه النهايةُ والمُعني وَلَعَلَّ وجهَ ذكره أنّه هو الذي يغلبُ فيه الجهلُ. فوّ: (إذا أمكنَ) إلى المثنى زادَ النهايةُ والمُعني عقيبَه ولو اشتبهَ ثوباهما لم يكفِ للشركة كما في الرّوضةِ لأنّ ثوبَ كلّ منهما مُميّزٌ عن الآخرِ اهـ قال ع ش قوله م ر لم يكفِ إلخ أي الإشتباه لصحّة الشركة عن الاختلاطِ فإنّ أرادَ صحّةَ الشركة فليُبيحَ أحدهما بعضَ ثوبه لِلاَخرِ ببعضِ ثوبه ويُتفقَرُ ذلكَ مع الجهلِ لِلضّرورةِ كما في اختلاطِ حمامِ البرّجّينِ اهـ. فوّ: (بأن إلخ) لعلّ الباءُ بمعنى الكافِ.

فوّ: (بأن وضعَ كلّ دراهمه بكفّة) عبارةُ النهايةِ والمُعني بأن وضعَ أحدهما الدّراهمَ في كفّة الميزانِ ووضعَ الآخرُ بلازائها مثلها اهـ. فوّ: (بكفّة) بكسرِ الكافِ وفتحِها مُختارٌ اهـ ع ش. فوّ: (حتّى تساويا) أي: أو يَخْتَلِفَا اختِلافًا مغلومَ النسبة. فوّ: (صحَّ جزئاً) ظاهره أنّه لا فرقَ في الدّراهمِ بينَ أن

فوّ: (أظهرُ إلخ) يُقيدُ صحّةَ عبارة المثنى ووجهه حملُ قدرٍ على معنى قدرني بالثنية. فوّ: (إذ المضافُ إلى مُتعدّدٍ) فيه تأملٌ وما تقولُ في غلامِ الرّجلينِ لغلامٍ واحدٍ. فوّ: (حتّى تساويا صحَّ جزئاً) قال في الرّوضِ فلو خلطَا قفيزًا بمائةٍ بقفيزٍ بخمسينَ فالشركةُ ثلاثٌ وإن كان لهذا دنانيرُ أي كعشرة

إِذَا أَدِنَ كُلٌّ لِلْآخِرِ (بِلا ضَرَرٍ) أَصْلًا بِأَنْ تَكُونَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ وَإِنْ لَمْ تَوْجِدِ الْغِبْطَةَ خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ تَعْبِيرُ أَصْلِهِ بِهَا مِنْ مَنَعَ شِرَاءٍ مَا تَوَقَّعَ رِبْحُهُ إِذْ هِيَ التَّصَرُّفُ فِيمَا فِيهِ رِبْحٌ عَاجِلٌ لَهُ وَقَعَ وَاكْتَفَى هُنَا بِالْمَصْلَحَةِ لِأَنَّهُ كَتَبَ تَصَرُّفَ الْوَكِيلِ فِي جَمِيعِ مَا يَأْتِي فِيهِ (فَلَا) يَبِيعُ بِثَمَنِ الْمِثْلِ وَثُمَّ رَاغِبٌ بَلْ لَوْ ظَهَرَ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ لَزِمَهُ الْفَسْخُ وَلَا انْفُسَخَ وَلَا (يَبِيعُ نَسِيئَةً) لِلْغَرَرِ (وَلَا بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ) كَالْوَكِيلِ هَذَا مَا جَزَمَا بِهِ هُنَا وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي عَامِلِ الْقِرَاضِ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ إِذَا رَأَاهُ مَصْلَحَةً

تَكُونَ مِنَ الطَّيِّبَةِ أَوْ مِنَ الْمَقَاصِصِ حَيْثُ عَرَفْتَ قِيَمَتَهُمَا وَيُوجِّهُ بِأَنَّ الشَّرِكَةَ لَيْسَ وَضَعُهَا عَلَى أَنْ يَرُدَّ مِثْلُ مَا أَخَذَ بَلْ الْمَقْصُودُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِالْمَالِ الْمَخْلُوطِ مَا يَخْصُلُ مِنْهُ رِبْحٌ ثُمَّ عِنْدَ إِرَادَةِ الْإِنْفِصَالِ تَخْصُلُ قِسْمَةُ الْمَالَيْنِ بِمَا يَتَرَضَّيَانِ عَلَيْهِ وَهَذَا بِخِلَافِ الْقَرْضِ فَإِنَّ مَبْنَاهُ عَلَى رَدِّ الْمِثْلِ الصَّوْرِيِّ وَهُوَ مُتَعَدِّزٌ لِعَدَمِ انْضِبَاطِ الْقَصِّ فَالْقِيَاسُ فِيهِ عَدَمُ الصَّحَةِ اهـ ع ش . قُودُ: (إِذَا أَدِنَ) إِلَى قَوْلِهِ وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَاكْتَفَى إِلَى الْمُتَنِّ . قُودُ: (بِهَا) أَيِ بِالْغِبْطَةِ . قُودُ: (مَنْ مَنَعَ الْإِلْخَ) بَيَّانٌ لِمَا . قُودُ: (إِذْ هِيَ) أَيِ الْغِبْطَةُ . قُودُ: (لِأَنَّهُ) أَيِ تَصَرُّفُ الشَّرِيكَ . قُودُ: (فَلَا يَبِيعُ بِثَمَنِ الْمِثْلِ الْإِلْخَ) أَيِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخِرِ كَمَا يَأْتِي . قُودُ: (وَتَمَّ رَاغِبٌ) أَيِ بِأَزِيدَ . قُودُ: (وَلَا انْفُسَخَ) أَيِ بِتَقْسِيمِهِ اهـ ع ش .

قُودُ (لَيْسَ): (وَلَا بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ) أَيِ لَا يَجُوزُ أَيِ الْبَيْعُ بِالْعَرْضِ وَلَا بِنَقْدٍ غَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ م ر اهـ سَمَ عَلَى حَجِّ ظَاهِرِهِ وَإِنْ رَاجَ كُلٌّ مِنْهُمَا اهـ ع ش أَيِ وَسَيَأْتِي خِلَافُهُ . قُودُ: (هَذَا) أَيِ عَدَمُ جَوَازِ الْبَيْعِ بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ وَكَذَا الْإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي لَهُ ذَلِكَ . قُودُ: (وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي الْإِلْخَ) بَيِّنٌ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فِي بَابِ الْقِرَاضِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلشَّرِيكَ الْبَيْعُ بِالْعَرْضِ وَبِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ إِذَا رَاجَا وَفِي بَابِ الْوَكَالَةِ عَنِ الْأَدْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلشَّرِيكَ التَّجَارَةَ شِرَاءَ الْمَعِيبِ اهـ سَمَ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَا يُنَافِيهِ أَيِ قَوْلُ الْمُتَنِّ وَلَا بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ

وَهَذَا دَرَاهِمُ أَيِ كِمَانَةٌ فَاشْتَرَا بِهَا شَيْئًا قَوْمٌ غَيْرُ نَقْدِ الْبَلَدِ وَغُرِفَ الشَّاسَوِي وَالتَّافُضْلُ انْتَهَى . وَلَا يَخَالِفُ ذَلِكَ مَا فِي الْبَيْعِ فِيمَا لَوْ كَانَ لِكُلِّ مِنْ اثْنَيْنِ عَبْدًا فَبَاعَاهُمَا بِثَمَنِ وَاحِدٍ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ لِلْجَهْلِ بِحِصَّةِ كُلِّ مِنْ الثَّمَنِ عِنْدَ الْعَقْدِ وَإِنْ كَانَتْ تُعْلَمُ بِالتَّقْوِيمِ وَكَذَلِكَ هُنَا كُلٌّ مِنْهُمَا يَجْهَلُ حِصَّتَهُ مِنَ الْمَبِيعِ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي قِيمِ التَّقْوِدِ الْإِنْضِبَاطُ وَعَدَمُ التَّغْيِيرِ فَخَفَّ الْجَهْلُ وَأَيْضًا فَالْمَقْوَمُ وَالْمَقْوَمُ بِهِ هُنَا مُتَّحِدَانِ فِي التَّقْدِيرَةِ وَإِنَّمَا اخْتَلَفَا بِغَلْبَةِ تَعَامُلِ أَهْلِ الْبَلَدِ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ فَأُدِيرَ الْأَمْرُ هُنَا عَلَى الْغَالِبِ وَهُوَ لَا يَخْتَلِفُ فَخَفَّ بِهِ الْجَهْلُ أَيْضًا فَاعْتَفِرَ هُنَا لِمَا ذَكَرَ مَا لَمْ يُعْتَفَرْ فِي مَسْأَلَةِ الْعَبْدَيْنِ السَّابِقَةِ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي قِيَمَتِهِمَا الْإِخْتِلَافُ وَلَا غَالِبَ ثُمَّ مَعَ تَغَايُرِ الْقِيَمَةِ لِلْمَقْوَمِ جُنْسًا وَصِفَةً فَرَادَ فِيهَا الْغَرَرُ وَالْجَهْلُ وَيُؤَيِّدُ مَا قَرَّرْنَاهُ مَا أَجَابَ بِهِ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الزَّمَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَيْضًا مِنْ أَنَّ صَوْرَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُمَا عَالِمَانِ بِالنِّسْبَةِ حَالِ الشَّرَاءِ إِذِ الْغَالِبُ مَعْرِفَةُ نِسْبَةِ التَّقْدِيرِ غَيْرِ الْغَالِبِ مِنَ الْغَالِبِ بِخِلَافِ الْعُرُوضِ إِذِ الْقِيَمَةُ فِيهَا لَا تَكَادُ تَنْضَبِطُ .

قُودُ (لَيْسَ): (وَلَا بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ) أَيِ: لَا يَجُوزُ بِالْعَرْضِ وَلَا بِنَقْدٍ غَيْرِ الْبَلَدِ م ر . قُودُ: (وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي عَامِلِ الْقِرَاضِ) بَيِّنٌ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فِي بَابِ الْقِرَاضِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلشَّرِيكَ الْبَيْعُ بِالْعَرْضِ وَبِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ إِذَا رَاجَ وَفِي بَابِ الْوَكَالَةِ عَنِ الْأَدْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلشَّرِيكَ التَّجَارَةَ شِرَاءَ الْمَعِيبِ . قُودُ: (أَنَّ لَهُ ذَلِكَ) وَعَلَى الْأَوَّلِ فَالْفَرْقُ أَنَّ الْعَمَلَ فِي الشَّرِكَةِ غَيْرُ مُقَابِلٍ بِعَوَضٍ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فَلَا

(ولا) يبيع ولا يشتري (بغني فاحش) وسيأتي ضابطه في الوكالة فإن فعل شيئاً من ذلك صح في نصيبه فقط فتفسخ الشركة فيه ويصير مشتركا بين المشتري والشريك (ولا يسافر به) حيث لم يعطه له في السفر ولا اضطر إليه لنحو قحط أو خوف ولا كانا من أهل التُّجعة وإن أعطاه

أنه يجوز للعامل أي في القراض البيع بغيره مع أن المقصود من البائتين متحد وهو الرِّبح لأن العمل في الشركة غير مقابل بعوض كما صرحوا به فلا يلزم من امتناع التصرف بغير نقد البلد تضرر بخلاف العمل ثم فإنه يُقابل بالربح فلو منعناه من التصرف بغير النقد لصيقنا عليه طرق الربح الذي في مقابلة عمله وفيه من الضرر والمشقة ما لا يخفى على أن المراد بكون الشريك لا يبيع بغير نقد البلد أنه لا يبيع بنقد غير نقد البلد إلا أن يروج كما صرح به ابن أبي عضرون إلى أن قال والأوجه الأخذ بالإطلاق هنا أي في العرض فلا يبيع بعرض وإن راجع ما قاله من قوله م ر والأوجه الأخذ بالإطلاق عبارة سم على منهج ومحل منع نقد غير البلد إذا لم يروج في البلد ولا جاز انتهى وهو مخالف لمقتضى ما تقدم عنه سم على حج وقوله فلا يبيع بعرض وإن راجع أي أما نقد غير البلد فيبيع به إن راجع كما صرح به سم فيما تقدم اهـ وكتب عليه أيضاً الرشيدى ما نصه سكت م ر عن نقد غير البلد الرائج لكن تمسكه بإطلاقهم يقتضي المنع فيه مطلقاً اهـ وفي الجزمي قوله ولا بغير نقد البلد أي لا يجوز بالعرض ولا بنقد غير البلد أي وإن راجع كل منهما م ر ع ش وهو مخالف لما صرح به م ر في النهاية اهـ.

❦ قول (الس): (ولا بغني إلخ) أي بعين مال الشركة فإن اشترى في الذمة وقع له اهـ رشيدى ويأتي مثله عن المغني. ❦ قوله: (وسيأتي) إلى قول المتن ولكل فسحه في النهاية إلا قوله المِلح. ❦ قوله: (فإن فعل) إلى المتن في المغني. ❦ قوله: (فتفسخ الشركة فيه إلخ) عبارة المغني فتفسخ الشركة في المشتري به أو في المبيع ويصير مشتركا بين البائع أو المشتري والشريك فإن اشترى بالغني في الذمة اختص الشراء به فيزول الثمن من ماله اهـ. ❦ قوله: (ويصير مشتركا) أي على جهة الشروع ولكن لا يتصرف أحدهما إلا بإذن الآخر اهـ ع ش. ❦ قوله: (والشريك) أي غير البائع اهـ ع ش. ❦ قوله: (حيث لم يعطه) إلى قوله: (وقوله بما شئت) في المغني إلا لفظة ولو في ولو تبرعاً وقوله المِلح. ❦ قوله: (في السفر) عبارة المغني نعم إن عقد الشركة بمقازة لم يضمن بالسفر إلى مقصده لأن القرينة قاضية بذلك اهـ. ❦ قوله: (أو خوف) أي من عدو. ❦ قوله: (ولا كانا من أهل التُّجعة) ويتبعني أن مثل أهل التُّجعة من جرت عادتهم بالذهاب إلى أسواق متعددة ببلاد مختلفة كبعض بائعي الأقمشة فيجوز له السفر بالمال على العادة ولو في البحر حيث غلبت السلامة ويتبعني الاكتفاء بالإذن له في السفر على وجه التعميم أو يطلق الإذن فيحمل على العموم اهـ ع ش. ❦ قوله: (وإن أعطاه إلخ) غاية لما قبله.

يلزم من امتناع التصرف بغير نقد البلد تضرر بخلاف العمل ثم فإنه مقابل بالربح فلو منعناه من التصرف بغير النقد لصيقنا عليه طرق الربح الذي في مقابلة عمله وفيه من الضرر والمشقة ما لا يخفى م ر. ❦ قوله: (ويصير) أي المال.

له حصراً فإن فعلَ ضَمِنَ وَصَحَّ تَصَرَّفُهُ (ولا يُضَيِّعُهُ) بَضَمَ التَّحْتِيَّةِ فَشُكُونِ المَوْحِدَةِ أَي يجعلُهُ بضاعةً يدفعُهُ لِمَنْ يَعْمَلُ لهما فيه ولو مُتَبَرِّعاً لأنه لم يَرْضَ بغيرِ يده فإن فعلَ ضَمِنَ أيضاً (بغيرِ إذنه) قَيْدٌ فِي الكُلِّ وبِمَجْرُودِ الإِذْنِ فِي السَّفَرِ لا يتناولُ رُكُوبَ البحرِ المِلْحَ بل لا بُدَّ مِنَ النصِّ عليه وقوله ما شئتَ إِذْنٌ فِي المُحَابَاةِ كما يَأْتِي بِزيادةٍ فِي الوَكَالَةِ لا بما تَرى لأنَّ فِيهِ تفويضاً لِرأيه وهو يقتضي النظرَ بالمصلحة. (ولكلُّ فسخه) أَي عقْدُ الشركة (متى شاء) لِمَا مرَّ أَنها توكيلٌ وتوكُلٌ (وينعزلان عن التصرفِ بفسخيهما) أَي فسخُ كُلِّ منهما (فإن قال أحدهما) للآخر (عزْلُك، أو لا تتصرف في نصيبي لم ينعزل العازِل) لأنه لم يمنعه أحدٌ بخلافِ المُخاطَبِ.

☐ قوله: (فإن فعل) عبارةً المُعْنَى فَإِنْ سافَرَ وباعَ صَحَّ البَيْعُ وإن كان ضامناً اهـ. ☐ قوله: (ولو تبرعاً) واقتضارُ كثيرٍ على دفعه لِمَنْ يَعْمَلُ فِيهِ مُتَبَرِّعاً باغْتِيَابِ تَفْسِيرِ الإِبْضَاعِ اهـ نِهائَةً أَي وإلا فلا فَرْقٌ فِي الضَّمانِ بَيْنَ ذَلِكَ ودَفْعِهِ لِمَنْ يَعْمَلُ فِيهِ بأَجْرٍ ع شـ. ☐ قوله: (فإن فعلَ ضَمِنَ أيضاً) ظاهرُهُ صِحَّةُ التَّصَرُّفِ وهو ظاهرٌ إِنْ قُلْنَا بِصِحَّةِ توكيلِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ وهو المُعْتَمَدُ وإلا فلا اهـ ع شـ. ☐ قوله: (قيدٌ في الكل) أَي وأما بإِذْنِهِ فَيَصِحُّ ثم إِنْ كان لِمَا إِذْنٌ له فِيهِ مَحْمَلٌ يُحْمَلُ عليه كَأَن كانت التَّسْيِئَةُ مُعْتَادَةً إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ فيما بَيْنَهُمْ وإلا فَيَنْبَغِي اشتراطُ بَيانِ قدرِ التَّسْيِئَةِ وَيَحْتَمِلُ الصَّحَّةُ وَيَبِيعُ بِأَيِّ أَجَلٍ اتَّفَقَ لِصَدَقِ التَّسْيِئَةُ به اهـ ع شـ أَي نظيرُ ما مرَّ فِي إطلاقِ الإِذْنِ فِي السَّفَرِ وهو الأقْرَبُ. ☐ قوله: (لا يتناولُ رُكُوبَ البحرِ المِلْحَ إلخ) أقولُ ولا الاْتِهَارِ العَظِيمَةَ حَيْثُ خِيفَ مِنَ السَّفَرِ فِيها وَمَحَلُّ ذَلِكَ حَيْثُ لم يَتَّعِنِ البحرُ طَرِيقاً بأنَّ لم يَكُنْ لِلبلَدِ المَأْدُونِ فِيهِ طَرِيقٌ غَيْرُ البحرِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَلْحَقَ به ما لو كان لِلبلَدِ طَرِيقٌ آخَرُ لَكِنْ كَثُرَ فِيهِ الخَوْفُ أو لم يَكُنْ لَكِنْ غَلَبَ سَفَرُهُمْ فِي البحرِ اهـ ع شـ. ☐ قوله: (في الوكالة) عبارةً المُعْنَى وَسَيَأْتِي فِي الوَكَالَةِ أَنه لو قال الموكِّلُ لِلْمُوكَّلِ بِعْ بَكَم شئتَ أَنْ له البَيْعُ بالغَبَنِ الفاحِشِ ولا يَجُوزُ بالتَّسْيِئَةِ ولو قال كيف شئتَ فَلَه البَيْعُ بالتَّسْيِئَةِ ولا يَجُوزُ بالغَبَنِ ولا بغيرِ نَقْدِ البلَدِ فَيَأْتِي مِثْلُ ذَلِكَ هنا اهـ.

☐ قوله: (إذنٌ في المحاباة) بلا هَمْزٍ كما يُؤْخَذُ مِنَ الْمُخْتَارِ حَيْثُ ذَكَرَهُ فِي الْمُعْتَلِّ وَمَعَ ذَلِكَ فَيَنْبَغِي أَنْ لا يُبَالِغَ فِي المُحَابَاةِ بل يَفْعَلُ ما يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ الرُّضَا بالمُسَامَحَةِ به اهـ ع شـ.

☐ قوله (سـ): (ولكلُّ فسخه إلخ) بَيِّنَ به أَنَّ عَقْدَ الشَّرِكَةِ جائِزٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ نِهائَةً وَمُعْنَى قوله م رأي فسخ كُلِّ مِنْهُما كَذَا فِي المُعْنَى والنِّهائَةِ وقال الرِّشِيدِيُّ مُرَادُهُ به الكُلُّ البَدَلِيُّ إِذ الصَّحِيحُ أَنه إِذَا فَسَخَها أَحَدُهُما انْعَزَلَ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الشَّارِحَ م ر كَالشَّهابِ بنِ حَجَرٍ جَرَى على ما جَرَى عليه القاضي أَبُو الطَّيِّبِ وابنُ الصَّبَّاحِ مِنْ أَنها لا تَنْفَسَخُ إِلا بِفَسْخِها جَمِيعاً فَلْيُرَاجَعِ اهـ. وَفِي البُجَيْرِمِيِّ على مَنْهَجِ قوله أَعْمُ وأولى وَجْهٌ الأوْلَوِيَّةُ أَنَّ عِبارةَ الأَصْلِ تَوْهَمُ أَنَّ فَسَخَ أَحَدِهِما لا يَكْفِي حَلْبِي اهـ.

☐ قوله (سـ): (فإن قاله أحدهما) أَي فَإِنْ لم يَفْسَخْها ولا أَحَدُهُما وَلَكِنْ قال إلخ اهـ مُعْنَى وهذا يَقِيدُ ما مرَّ عَنِ الرِّشِيدِيِّ فِي الصَّحِيحِ إلخ.

☐ قوله (سـ): (لَمْ يَنْعَزِلِ العازِلُ) أَي انْعَزَلَ المُخاطَبُ وَلَمْ يَنْعَزِلِ العازِلُ فَيَتَصَرَّفُ فِي نَصِيبِ المَعزُولِ نِهائَةً وَمُعْنَى. ☐ قوله: (بخلافِ المُخاطَبِ) فَإِنْ أَرَادَ المُخاطَبُ عَزْلَهُ فَلْيَعَزِلْهُ اهـ مُعْنَى أَي العازِلُ.

(وَتَنْفَسُخُ بَمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَبِجُنُونِهِ وَإِبْغَامِيهِ) وَيَطْرُقُ رَهْنٌ أَوْ حَجَرٌ سَفَهُ أَوْ فَلَسٌ بِالنِّسْبَةِ لِمَا لَا يَنْفَعُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَأْتِي فِي الْوَكَالَةِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا قَدَّمَهُ أَنَّ كُلًّا وَكَيْلٌ وَمَوْكَلٌ

❏ قول (سئ): (بَمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَبِجُنُونِهِ إلخ) وَلَا يَنْتَقِلُ الْحُكْمُ فِي الثَّالِثَةِ عَنِ الْمُعْمَى عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا يُولَى عَلَيْهِ فَإِذَا أَفَاقَ تَخَيَّرَ بَيْنَ الْقِسْمَةِ وَاسْتِثْنَائِ الشَّرِكَةِ وَلَوْ بَلَفَظَ التَّقْرِيرَ أَوْ كَانَ الْمَالُ عَرْضًا وَعَلَى وَلِيِّ الْوَارِثِ غَيْرِ الرَّشِيدِ فِي الْأُولَى وَالْمَجْنُونِ فِي الثَّانِيَةِ اسْتِثْنَائُهَا لَهُمَا وَلَوْ بَلَفَظَ التَّقْرِيرَ عِنْدَ الْغَبْطَةِ فِيهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا انْتَفَتِ الْغَبْطَةُ فَعَلَيْهِ الْقِسْمَةُ أَمَا إِذَا كَانَ الْوَارِثُ رَشِيدًا فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْقِسْمَةِ وَاسْتِثْنَائِ الشَّرِكَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمَيِّتِ ذَيْنٌ وَلَا وَصِيَّةٌ وَلَا فَلَيسَ لَهُ وَلَا لَوَلِيِّ غَيْرِ الرَّشِيدِ اسْتِثْنَائُهَا إِلَّا بَعْدَ قَضَاءِ ذَيْنَ أَوْ وَصِيَّةٍ لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ كَالْفُقَرَاءِ لِأَنَّ الْمَالَ حَيْثُ كَالْمَرْهُونِ وَالشَّرِكَةُ فِي الْمَرْهُونِ بَاطِلَةٌ فَإِنْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ لِمُعَيَّنٍ فَهُوَ كَأَحَدِ الْوَرَثَةِ فَيُفْصَلُ فِيهِ بَيْنَ كَوْنِهِ رَشِيدًا وَكَوْنِهِ غَيْرِ رَشِيدٍ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالِ ع ش قَوْلُهُ م ر لِأَنَّهُ لَا يُولَى عَلَيْهِ مَحَلُّ ذَلِكَ حَيْثُ رُجِيَ زَوَالُهُ عَنْ قُرْبٍ فَإِنْ أَيْسَ مِنْ إِفَاقَتِهِ أَوْ زَادَتْ مُدَّةُ إِبْغَامِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ التَّحَقُّقَ بِالْمَجْنُونِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ فِي بَابِ النِّكَاحِ وَقَوْلُهُ عِنْدَ الْغَبْطَةِ وَعَلَى قِيَاسٍ مَا مَرَّ تَكْفِي الْمَضْلُحَةُ اهـ.

❏ قول (سئ): (وَإِبْغَامِيهِ) لَوْ حَصَلَ لَهُ غَيْبَةٌ بِمَرَضٍ فَيَتَّبِعِي أَنَّهُ إِنْ حَصَلَ جُنُونٌ أَوْ إِبْغَاءٌ انْعَزَلَ وَإِلَّا فَلَا لِأَنَّهُ حَيْثُ يُدْخِلُ بِمَنْزِلَةِ التَّوَمِّ م ر اهـ سَمَ فِي الْجُبَيْرِ مِيَّ عَنِ الْقَلْبِيِّ وَمِنْ الْإِبْغَاءِ التَّقْرِيفُ الْمَشْهُورُ سَوَاءً كَانَ فِي الْحِمَامِ أَوْ فِي غَيْرِهِ وَكَالْإِبْغَاءِ السُّكْرِ بَلَا تَعَدُّ اهـ. ❏ قوله: (وَيَطْرُقُ رَهْنٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى قَالِ ع ش قَوْلُهُ م ر وَالرَّهْنُ أَيْ لِلْمَالِ الْمُشْتَرَكِ وَصَوْرَتُهُ أَنْ يَرْهَنَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ حِصَّتَهُ مِنْهُ فَيَكُونُ فَسْخًا لِلشَّرِكَةِ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ ثُمَّ رَأَيْتَ فِي نُسخَةِ وَالرَّهْنِ الْمَقْبُوضِ اهـ. ❏ قوله: (أَوْ رِقٌّ أَوْ حَجَرٌ سَفَهُ) مَعْطُوفٌ عَلَى رَهْنٍ. ❏ قوله: (بِالنِّسْبَةِ إلخ) يُمَكِّنُ أَنَّهُ احْتِرَازٌ عَنْ نَحْوِ شِرَائِهِ لِلشَّرِكَةِ بِمَنْ فِي ذِمَّتِهِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَلَمْ يَذْكُرْ مُحْتَزَّزَهُ بِالنِّسْبَةِ لِحَجَرِ السَّفَهُ اهـ ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ م ر أَوْ حَجَرٌ سَفَهُ وَفَلَيسَ فِي كُلِّ تَصَرُّفٍ لَا يَنْفَعُ مِنْهُمَا نَصُّهَا عِبَارَةُ التَّخْفَةِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا لَا يَنْفَعُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ أَيْ الْمُفْلِسِ لِأَنَّ السَّفَهَةَ لَا يَصِحُّ مِنْهُ تَصَرُّفٌ مَالِيٌّ إِلَّا فِي الْوَصِيَّةِ وَالتَّذْيِيرِ وَفَائِدَةُ بَقَائِهَا بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَصِحُّ مِنَ الْمُفْلِسِ أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا فِي الذِّمَّةِ يَصِيرُ مُشْتَرَكًا بِشَرْطِهِ وَظَاهِرُهُ أَنَّ شَرِيكَ الْمُفْلِسِ لَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِي نَصِيبِ الْمُفْلِسِ مِنَ الْأَعْيَانِ الْمُشْتَرَكَةِ فَلْيُرَاجَعِ اهـ.

❏ قوله: (وَإِبْغَامِيهِ) لَوْ حَصَلَ لَهُ غَيْبَةٌ بِمَرَضٍ فَيَتَّبِعِي أَنَّهُ إِنْ حَصَلَ جُنُونٌ أَوْ إِبْغَاءٌ انْعَزَلَ وَإِلَّا فَلَا لِأَنَّهُ حَيْثُ يُدْخِلُ بِمَنْزِلَةِ التَّوَمِّ م ر. ❏ قوله: (أَوْ حَجَرٌ سَفَهُ أَوْ فَلَسٌ) قَالِ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ وَخَرَجَ بِحَجَرٍ مُجَرَّدِ السَّفَهُ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ وَجَدَ فِيهِ السَّفَهُ الْمُقْتَضِي لِكَوْنِهِ سَفَهًُا مُهْمَلًا يَنْفَعُ تَصَرُّفُهُ لَمْ تَنْفَسُخْ وَإِلَّا انْفَسَخَتْ لِأَنَّ هَذَا مَحْجُورٌ عَلَيْهِ شَرْعًا وَإِنْ لَمْ يُحْجَزْ عَلَيْهِ حِسًا إلخ اهـ. وَقَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَى اسْتِدْرَاكِ ذَلِكَ إِذْ لَمْ يُرِيدُوا بِحَجَرِ السَّفَهُ خُصُوصَ الْحَجَرِ حِسًا وَلَا اقْتَضَتْ عِبَارَتُهُمْ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ مَا فِيهِ. ❏ قوله: (بِالنِّسْبَةِ إلخ) يُمَكِّنُ أَنَّهُ احْتِرَازٌ عَنْ نَحْوِ شِرَائِهِ لِلشَّرِكَةِ بِمَنْ فِي ذِمَّتِهِ.

نعم الإغماء الخفيف بأن لم يستغرق وقت فرض صلاة لا يؤثّر. (والرّيح والخسّران على قدر المالين) باعتبار القيمة لا الأجزاء (تساويًا) أي الشريكان (في العمل أو تفاوتًا) فيه وإن لم يشترطاً ذلك لأنه ثمرتهما فكان على قدرهما والخسّر منهما فكان عليهما (فإن شرطًا خلافه) أي ما دُكر كأن شرطًا تساوي الرّيح والخسّر مع تفاضل المالين أو عكسه

☐ قوله: (نعم الإغماء إلخ) لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح م ر أي والخطيب اه سم قال ع ش قوله م ر لكن ظاهر كلامهم يخالفه أي فيضّر الإغماء وإن قلّ على المعتدّ اه. ☐ قوله: (وقت فرض صلاة) هل يُعتبر أقلّ أوقات الفروض وإن كان غير ما وقع فيه الإغماء أو يُعتبر ما وقع فيه الإغماء فإن استغرقه أثر وإلا فلا فيه نظر سم على حجّ أقول الأقرب الأوّل لأن المقصود مقدار يحصل به العزل من غير تفرقة بين شخص وشخص اه ع ش. ☐ قوله: (لم يؤثّر) وفاقًا لشرح المنهج حيث نقله عن ابن الرّفعة عن البحر وأقرّه خلافاً للنهاية والمُعني كما مرّ آنفاً.

☐ قول (سب): (والخسّران) ومنه ما يدفع للرّصديّ والمكاس ويردّ المسروق المحتاج فيه إلى المال على الأقرب وليس منه ما يقع كثيرا أن أحد الشريكين يغرّم من مال نفسه على عود الدّابة المشتركة إذا سرقت فلا يرجع به على شريكه لأنه مُتبرّع بما دفعه ولو استأذن القاضي في ذلك لم يجز له الإذن لأن أخذ المال على ذلك ظلمٌ والحاكم لا يأمر به إذ ليس المقصود من شركة الدواب غرم ولا هو معتاد فيها بخلاف الشركة التي الكلام فيها فإنه جرت العادة فيها يضرّف منها ما يحتاج إليه.

(فرع): وقع السؤال كثيرا عما يقع كثيرا أن الشخص يموت ويخلف تركة وأولادًا ويتصرفون بعد الموت في التركة بالبيع والزّرع والحجّ والزّواج وغيرها ثم بعد مدة يطلبون الانفصال فهل لمن لم يحجّ ولم يتزوّج منهم الرجوع بما يخصّه على من تصرف بالزّواج ونحوه أو لا فيه نظر والجواب عنه أنه إن حصل إذن ممن يُعتدّ بإذنه بأن كان بالغًا رشيدًا للمُتصرف فلا رجوع له ويتبني أن مثل الإذن ما لو دلّت قرينة ظاهرة على الرضا بما ذكر فإن لم يوجد إذن ولا رضا أو حصل الإذن ممن لا يُعتدّ بإذنه قلّه الرجوع على المُتصرف بما يخصّه اه ع ش وقوله فلا رجوع له إلخ ظاهره وإن ادّعى الإذن أنه إنما إذن بنية أنه يضرّف لنفسه مثل ما صرّفه المأذون له لنحو الزّواج ووجدت قرينة دالة على ذلك كجريان العادة بذلك وفيه وقفة لا سيما إذا اعتقد الرجوع مع الإذن المذكور فليُراجع. ☐ قوله: (وإن لم يشترط ذلك) أي: كَوْن الرّيح والخسّران على قدر المالين وكذا المراد بقوله الآتي ما دُكر. ☐ قوله: (لأنه) أي: الرّيح. ☐ قوله: (ثمرتهما) أي المالين وكذا نظائره الآتية. ☐ قوله: (أي ما دُكر) إلى قول المتن ولو اشترى في النهاية والمُعني. ☐ قوله: (كأن شرطًا إلخ) عبارة المُعني بأن شرطًا التّساوي في الرّيح والخسّران مع

☐ قوله: (نعم الإغماء إلخ) لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح م ر. ☐ قوله: (بأن لم يستغرق وقت فرض صلاة) هل يُعتبر أقلّ أوقات الفروض وإن كان غير ما وقع فيه الإغماء أو يُعتبر ما وقع فيه الإغماء وإن استغرقه أثر وإلا فلا فيه نظر.

(فسد العقد) لِمَنافاته لِيُوضَعَ الشَّرِكَةُ (فَيَرْجِعُ كُلُّ مَنِهَا عَلَى الْآخَرِ بِأَجْرَةٍ عَمَلِهِ فِي مَالِهِ) أَي مَالِ الْآخَرِ كَالْقِرَاضِ إِذَا فَسَدَ وَقَدْ يَقَعُ التَّقَاضُ نَعَمْ إِنْ تَسَاوَى مَالًا وَتَفَاوَتَا عَمَلًا وَشَرَطَ الْأَقْلُ لِلْأَكْثَرِ عَمَلًا لَمْ يَرْجِعْ بِالزَّائِدِ إِنْ عَلِمَ الْفَسَادَ وَأَنَّهُ لَا شَيْءَ فِي الْفَاسِدِ لِأَنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ طَامِعٍ فِي شَيْءٍ كَمَا لَوْ عَمِلَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ فِي فَاسِدِهِ (وَتَقْدُّ التَّصَرُّفَاتُ) مِنْهُمَا لِلْإِذْنِ (وَالرَّيْبُ) بَيْنَهُمَا فِي هَذَا أَيْضًا (عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ) رُجُوعًا لِلأَصْلِ (وَيَدُ الشَّرِيكِ يَدُ أَمَانَةٍ فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ) لِنَصِيبِ

التَّقَاضِ فِي الْمَالَيْنِ أَوْ التَّقَاضِ فِي الرَّيْبِ وَالْخُسْرَانِ مَعَ التَّسَاوِي فِي الْمَالَيْنِ أَوْ لَا يَخْفَى أَنَّ التَّقَاضَ فِي عِبَارَتِهِ وَعِبَارَةِ الشَّارِحِ لَيْسَ عَلَى بَابِهِ .

❑ قول (سئ): (فسد العقد) عِبَارَتُهُ مُصَرَّحَةٌ بِالْفَسَادِ إِذَا شَرَطَ زِيَادَةُ الْأَكْثَرِ عَمَلًا أَوْ سَمَ قَالَ ع ش وَمَعَ ذَلِكَ أَيِ الْفَسَادِ، الْمَالُ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ أَوْ .

❑ قول (سئ): (فَيَرْجِعُ كُلُّ الْإِخ) وَكَذَا يَجِبُ لِكُلِّ مِنْهُمَا ذَلِكَ عِنْدَ فَسَادِ الشَّرِكَةِ بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ أَوْ مُعْنَى .

❑ قول (سئ): (بِأَجْرَةٍ عَمَلِهِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَخْضُلْ رَيْبٌ وَتَقَدَّمَ عَنْ سَمَ عَلَى حَجٍّ مَا يُصَرِّحُ بِهِ أَوْ ع ش .

❑ قوله: (كَالْقِرَاضِ الْإِخ) صَنِيعُ التَّشْبِيهِ أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ بِالْفَسَادِ وَأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ هُنَا وَهَذَا ضَعِيفٌ وَالْمُعْتَمَدُ اسْتِحْقَاقُ الْأَجْرَةِ أَيِ هُنَا وَفِي الْقِرَاضِ الْفَاسِدِ وَإِنْ عَلِمَ بِالْفَسَادِ زِيَادَتِي أَوْ بُخْجِيرَتِي عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرٍ .

❑ قول (سئ): (بِأَجْرَةٍ عَمَلِهِ الْإِخ) حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ بِالْفَسَادِ وَأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي الْقِرَاضِ كَذَا فِي فَتْحِ الْجَوَادِ وَفِي حَاشِيَةِ الزِّيَادَتِي تَضْعِيفُهُ بِنَاءً عَلَى مَا يَأْتِي عَنِ الرَّمْلِيِّ فِي مَسْأَلَةِ الْقِرَاضِ أَوْ . ❑ قوله: (كَمَا لَوْ عَمِلَ أَحَدُهُمَا) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَكَذَا لَوْ اخْتَصَّ أَحَدُهُمَا بِأَصْلِ التَّصَرُّفِ لَا يَرْجِعُ بِنَصْفِ أَجْرَةٍ عَمَلِهِ الْإِخ أَوْ سَمَ . ❑ قوله: (فِي فَاسِدِهِ) أَيِ عَقْدِ الشَّرِكَةِ إِنْ عَلِمَ الْفَسَادَ وَأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ وَقَوْلُ ع ش قَوْلُهُ فِي فَاسِدِهِ أَيِ فِي الْقِرَاضِ وَفِي نُسْخَةٍ فَاسِدَةٍ وَمَا فِي الْأَصْلِ أَوَّلَى لِأَنَّ الثَّانِيَةَ تَقْتَضِي تَشْبِيهِ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ أَوْ يُرَدُّ بِأَنَّ الْمُشَبَّهَ عَمَلُهُمَا فِي فَاسِدِ الشَّرِكَةِ وَالْمُشَبَّهَ بِهِ عَمَلُ أَحَدِهِمَا فَقَطْ فِي فَاسِدِهِمَا . ❑ قوله: (وَالرَّيْبُ بَيْنَهُمَا) لَعَلَّ تَخْصِيصَهُ بِالذِّكْرِ لِكَوْنِهِ مَحَلَّ التَّوَهُّمِ وَالْأَفْظَاهِرُ أَنَّ الْخُسْرَانَ كَذَلِكَ بَيْنَهُمَا فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمَ مَا نَصَّهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَالرَّيْبُ أَيِ وَالْخُسْرُ كَمَا تُصَرِّحُ بِهِ عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ أَوْ . ❑ قوله: (فِي هَذَا أَيْضًا) أَيِ: فِي الْفَاسِدِ كَالصَّحِيحِ .

❑ قول (سئ): (وَيَدُ الشَّرِيكِ يَدُ أَمَانَةٍ) .

(فَرُغَ): تَلَفَّتِ الدَّابَّةُ الْمُشْتَرَكَةُ تَحْتَ يَدِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ فَفِي ضَمَانِهَا وَعَدَمِهِ تَفَاصِيلُ مِنْهَا أَنَّهُ إِنْ دَفَعَهَا أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ عَلَى أَنْ يَغْلِفَهَا وَيَتَّخِصَّ بِهَا فَحِصَّتُهُ مَقْبُوضَةٌ بِالْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ فَلَا يَضْمَنُ أَيِ بِغَيْرِ تَقْصِيرٍ

❑ قول (المنقش): (فسد العقد) عِبَارَتُهُ مُصَرَّحَةٌ بِالْفَسَادِ إِذَا شَرَطَ زِيَادَةُ الْأَكْثَرِ . ❑ قوله: (كَمَا لَوْ عَمِلَ أَحَدُهُمَا) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ وَكَذَا لَوْ اخْتَصَّ أَحَدُهُمَا بِأَصْلِ التَّصَرُّفِ لَا يَرْجِعُ بِنَصْفِ أَجْرَةٍ عَمَلِهِ الْإِخ . ❑ قوله: (وَالرَّيْبُ) أَيِ: وَالْخُسْرُ كَمَا تُصَرِّحُ بِهِ عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ .

الشريك إليه لا لتصيبه هو إليه (والخسران والتلف) كالوكيل (فإن ادّعاه) أي التلف (بسبب ظاهر) كحريق وجهل (طولب بيّنة) بالسبب (ثم) بعد إقامتها (يُصدّق في التلف به) يمينه كما يأتي ذلك مع بقية أقسام المسألة آخر باب الوديعة وحاصلها أنه إن عُرف دون عموميه أو ادّعاه بلا سبب أو بسبب خفي كسرقة صدّق يمينه وإن عُرف هو وعمومه صدّق بلا يمين. (ولو قال من في يده المال) من الشريكين (هو لي وقال الآخر مشترك أو) فلا (بالعكس) أي قال من بيده المال هو مشترك وقال الآخر هو لي (صدّق صاحب اليد) يمينه لأنها تدل على الملك الموافق لدّعواه به في الأولى ونصفه في الثانية (ولو قال) ذو اليد (اقتسما وصار لي صدّق المنكر) لأن الأصل عدم القسمة وإنما قيل قوله في الردّ مع أن الأصل عدمه لأن من شأن

ولو اقتصر على قوله انتفع بها فهي إعارة فيضمنها حيث كان التلف بغير الانتفاع المأذون فيه ولو دفعها وديعة كأن قال له أحفظها فلا ضمان إن تلفت بغير تفریط وقس على ذلك سم على حج ويتبعني أن مثل شرط علفها عليه ما جرّت به العادة من أن أحد الشريكين يدفع الذّابة المشتركة لشريكه لتكون تحت يده ولا يتعرّض للعلف إثباتاً ولا نفياً فإذا تلفت تحت يد من هي عنده بلا تقصير لم يضمن ولا يرجع عليه بما علف وإن لم يتنفع بالذّابة كأن ماتت صغيرة لأنه متبرّع بالعلف وإن قال قصدت الرجوع لأنه كان من حقه مراجعة المالك إن تيسر وإلا فمراجعة الحاكم ولو كان بينهما مهايأة واستعمل كل في نوبته فلا ضمان لأن هذا شبيهة بالإجارة وإذا باع أحد الشريكين نصيبه وسلم ذلك للمشتري من غير إذن الشريك صاراً ضامنين والقرار على من تلفت تحت يده اه ابن أبي شريف وقوله مهايأة أي في العمل بأن قال تستعمله المدة الفلانية فإن لم يصرّح له بالاستعمال واستعمله بغير إذنه ضمنه وإن جرّت العادة باستعماله تلك المدة.

(فرغ): وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيراً في قرى الريف من ضمان دوابّ اللّبن كالجاموس والبقر ما حكمه وما يجب فيه على الآخذ والمأخوذ منه والجواب عنه بأن الظاهر أن يقال فيه إن اللّبن مقبوض فيه بالشراء الفاسد وذات اللّبن مقبوضة هي ولدها بالإجارة الفاسدة فإن ما يدفعه الآخذ للذّابة من الدراهم والعلف في مقابلة اللّبن والانتفاع بالبهيمة في الوصول إلى اللّبن فاللّبن مضمون على الآخذ بمثله والبهيمة ولدها أمانتان كسائر الأغنياء المستأجرة فإن تلفت هي أو ولدها بلا تقصير لم يضمنها أو بتقصير ضمن اه ع ش. قوله: (لا لتصيبه هو إليه) أي: لا لتصيب الرّاد إلى شريكه.

قوله: (وحاصلها) أي: الأقسام الباقية. قوله: (إن عُرف) أي: السبب. وقوله: (أو ادّعاه) أي: التلف. قوله: (به) أي بالمال جميعه. قوله: (ونصفه) أي نصف المال عطف على ضمير به بلا إعادة الخافض كما جوزه ابن مالك وفقاً للكوفتين عبارة المغني بدّل قوله الموافق إلخ وقد ادّعى صاحبها جميع المال في المسألة الأولى ونصفه في الثانية اه وهي أحسن.

قوله (سني): (وصار لي إلخ) عبارة المغني وصار ما في يدي إلّي وقال الآخر لا بل هو مشترك اه.

قوله (سني): (صدّق المنكر) ولو ادّعى كل منهما أنه ملك هذا الرقيق مثلاً بالقسمة وحلفا أو نكلاً

الأمين قبول قوله فيه توسعة عليه (ولو اشترى الشريك) (وقال اشترته للشركة أو لنفسه وكذبه الآخر صدق المشتري) يمينه لأنه أعرف بقصده نعم لو اشترى شيئاً فظهر غيبه وأراد رد حصته لم يقبل قوله على البائع أنه اشتراه للشركة لأن الظاهر أنه اشتراه لنفسه فليس له تفريق الصفقة عليه وظاهر هذا تعدد الصفقة لو صدقه ويؤجبه بأنه أصيل في البعض ووكيل في البعض فكانا بمنزلة عقدتين.

(فرغ) أفتى المصنف كابن الصلاح فيمن غصب نحو نقد أو برّ وخلطه بماله ولم يتميز بأن له إفراز قدر المغصوب ويحل له التصرف في الباقي ويأتي لذلك تنمة قبيل الأضحية ولو باعا عبدهما صفقة أو وكل أحدهما الآخر فباعه لم يشارك أحدهما الآخر فيما قبضه فإن قلت: ينافي ذلك قولهم في مشترك بنحو إرث أنه يشاركه فيه للاتحاد الحق قلت: لا ينافيه ويفرق

جعل مشتركاً وإلا فللحالف نهاية ومعني.

قول (س): (صدق المشتري) سواء ادعى أنه صرح بذلك أم نواه اه نهاية زاد المعني والغالب أن الأول يقع عند ظهور الخسران والثاني عند ظهور الربح اه وقوله في الرد أي لتصيب الشريك إليه.

فرد: (فيه) أي: الرد. فرد: (بيمينه) إلى قوله: (وظاهر إلخ) في المعني وإلى قوله: (فإن قلت) في النهاية لا قوله ويأتي لذلك تنمة قبيل الأضحية. فرد: (أفتى المصنف إلخ) ولو اشترك مالك أرض ومالك بدور ومالك آلة حرث مع رابع يعمل على أن الغلة بينهم لم يصح ذلك شركة لعدم اختلاط المالكين ولا إجارة لعدم تقدير المدة والأجرة ولا قراضاً إذ ليس لواحد منهم رأس مال يزجج إليه فيتعين حينئذ أن يكون الزرع لمالك البذر ولهم عليه أجره المثل إن حصل من الزرع شيء وإلا فلا أجره لهم معني ونهاية. فرد: (ويحل له التصرف إلخ) أي: وأما ما أفرزه من جهة الغضب فيجب رده لأربابه ولو تلف فهو في ضمانه ومتى تمكن من رده وجب عليه رده خروجا من المغصبة اه ع ش. فرد: (ولو باعا إلخ) عبارة الأثوار ولو ملكا عبداً فباعاه صفقة أو وكل أحدهما الآخر فباعاه فكل واحد يستقبل بقبض حصته من الثمن ولا يشاركه الآخر فيه انتهى اه رشيد. فرد: (أو وكل أحدهما إلخ) قضية الفرقي الآتي أن الأمر كذلك لو وكل ثالثاً فباعه فليراجع. فرد: (ينافي ذلك) أي: قوله لم يشاركه إلخ.

فرد: (قلت إلخ) عبارة سم عن الروض وشرحه يجاب بمنع أن الثمن مشترك بل كل يملك نصيبه منفرداً ولو سلم فيجاب بأن الاتحاد المقتضي للمشاركة فيما يقبض محله إذا لم يتأت أفراد أحدهما بالاستحقاق لتصبيه فيما اشتركا فيه كما في دينك أي: المشترك من إرث ودين كتابة بخلاف هذه أي

فرد: (وإنما يتجه إن باعوا مرتباً لا معاً إلخ) في الروض وشرحه ما نصه: (ولو باعا عبدهما صفقة أو وكل أحدهما الآخر فباعه) فلكل منهما قبض نصيبه من الثمن كما لو انفردا بالبيع فلا يشاركه الآخر فيما قبضه وقد يقال قياس ما قالوه في المشترك من إرث ودين كتابة أن يشاركه فيه للاتحادهما في الحق كما هو وجه في المسألة ويجاب بمنع أن الثمن مشترك بل كل يملك نصيبه منفرداً ولو سلم فيجاب بأن الاتحاد المقتضي للمشاركة فيما يقبض محله إذا لم يتأت أفراد أحدهما بالاستحقاق لتصبيه فيما

بأنَّ المُشْتَرَكِ بِنَحْوِ الشُّرَاءِ يَتَأْتَى فِيهِ تَعَدُّدُ الصَّفَقَةِ الْمُقْتَضِي لِتَعَدُّدِ الْعَقْدِ وَتَرْتِبِ الْمِلْكِ فَكَانَ كُلُّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ فِيهِ كَالْمُسْتَقِلِّ وَلَأَنَّ حَقَّهُ يَتَوَقَّفُ وَجُودُهُ عَلَى وَجُودِ غَيْرِهِ إِذَا قَبِضَ قَدَرٌ حِصَّتِهِ أَوْ بَعْضُهَا فَازَّ بِهِ بِخِلَافِ نَحْوِ الْإِرْثِ فَإِنَّهُ حَقٌّ يَثْبُتُ لِلْوَرَثَةِ دَفْعَةً وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْصَوِّرَ فِيهِ تَرْتِبٌ وَلَا تَوَقُّفٌ فَكَانَ جَمِيعُهُ كَالْحَقِّ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ تَبْعِيضَهُ فَلَمْ يَخْتَصَّ قَابِضُ شَيْءٍ مِنْهُ بِهِ فَإِنْ قُلْتُ: يُبْطِلُ هَذَا الْفَرْقُ إِلْحَاقَهُمْ دَيْنَ الْكِتَابَةِ بِنَحْوِ الْإِرْثِ قُلْتُ: لَا يُبْطِلُهُ بَلْ يُؤَيِّدُهُ لَأَنَّ كِتَابَةَ بَعْضِ الرَّقِيقِ لِمَا كَانَ الْأَصْلُ فِيهَا الْامْتِنَاعُ كَانَتْ كَالْإِرْثِ فِيمَا ذُكِرَ فَالْحَقُّ دَيْنُهَا بِهِ فِي عَدَمِ الْاسْتِقْلَالِ نَظَرًا لِأَصْلِ امْتِنَاعِ التَّعَدُّدِ فِيهِ فَإِنْ قُلْتُ: يُنَافِي مَا ذُكِرَ فِي الشُّرَاءِ قَوْلُهُمْ ادَّعِيَا عَيْنًا فِي يَدِ ثَالِثٍ بِالشُّرَاءِ مَعَ فَاقَرَّ لِأَحَدِهِمَا بِنَصْفِهَا شَارَكَهُ الْآخَرُ فِيهِ قُلْتُ: يُفَرِّقُ بَأَنَّ الثُّبُوتَ هُنَا لَا يُنْسَبُ لِلشُّرَاءِ الَّذِي ادَّعِيَاهُ بَلْ لِلْإِقْرَارِ وَمِنْ شَأْنِ الْإِقْرَارِ أَنْ لَا يَدْخُلَهُ تَعَدُّدُ صَفَقَةٍ وَلَا اتِّحَادُهَا فَكَانَ بِالْإِرْثِ أَشْبَهَ فَأَعْطَيْتُ حُكْمَهُ وَوَقَعَ لِشَيْخِنَا هُنَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مَا يُعْلَمُ بِتَأْمُلِهِ مَعَ تَأْمُلِ مَا ذَكَرْتَهُ أَنَّ مَا ذَكَرْتَهُ أَذَقَ مَذْرَكًا وَأَوْفَقَ لِكَلَامِهِمْ فَتَأْمَلْهُ وَلَوْ أَجَزَّ حِصَّتَهُ فِي مُشْتَرَكٍ لَمْ يُشَارِكْ فِيمَا قَبِضَهُ مِمَّا أَجَزَّ بِهِ وَإِنْ تَعَدَّى بِتَسْلِيمِهِ الْعَيْنَ لِلْمُسْتَأْجِرِ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ.

صورة الإشتراك بالشراء اهـ. فـ: (وَتَرْتِبِ الْمِلْكِ) أَي: وَلِتَرْتِبِ مِلْكُ كُلِّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ بِحِصَّتِهِ مِنْ الثَّمَنِ عَلَى عَقْدِهِ وَلَوْ عَبَّرَ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي بِتَرْتِيبٍ مِنْ بَابِ التَّفْعِيلِ لَكَانَ أَوْفَقَ بِقَوْلِهِ الْآتِي دَفْعَةً وَاحِدَةً. فـ: (فِيهِ) أَي: فِي نَصِيبِهِ مِنَ الْمُشْتَرَكِ بِنَحْوِ الشُّرَاءِ. فـ: (وَلَأَنَّ حَقَّهُ الْخ) أَي: كُلُّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ عَطِفَ بِحَسَبِ الْمَعْنَى عَلَى قَوْلِهِ وَيُفَرِّقُ الْخَ لَكِنْ لَا يَظْهَرُ مِنْهُ ثُبُوتُ الْمَطْلُوبِ الَّذِي هُوَ إِبْثَابُ الْغَرَضِ وَدَفْعُ التَّنَافِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْهُ أَنَّ حَقَّ كُلِّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ فِي الْمُشْتَرَكِ بِنَحْوِ الشُّرَاءِ يُمَكِّنُ وَجُودَهُ بِدُونِ حَقِّ الْآخَرِ بَأَنَّ بَاغَ مَثَلًا أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ بِخِلَافِ حَقِّهِ فِي الْمُشْتَرَكِ بِنَحْوِ الْإِرْثِ فَلَا يُمَكِّنُ فِيهِ ثُبُوتُ حَقِّ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ لِاتِّحَادِ سَبَبِ مِلْكِهِمَا وَعَدَمِ امْتِنَاعِ تَعَدُّدِهِ وَهُوَ الْمَوْثُ. فـ: (لَمَّا كَانَ الْأَصْلُ فِيهَا) احْتِرَازٌ عَمَّا إِذَا كَانَ الْمُكَاتَبُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ اثْنَيْنِ مَثَلًا. فـ: (مَا ذُكِرَ) أَي: عَدَمُ الْمُشَارَكَةِ. فـ: (شَارَكَهُ الْآخَرُ فِيهِ) أَي: شَارَكَهُ أَحَدُ الْمُدَّعِيَيْنِ الْمُقَرَّرَ لَهُ الْمُدَّعِي الْآخَرُ فِي النُّصْفِ الْمُقَرَّرِ بِهِ. فـ: (هُنَا) أَي: فِي الْمُشْتَرَكِ بِنَحْوِ الشُّرَاءِ قَوْلُهُ وَلَوْ أَجَرَ إِلَى الْمُتَنِ فِي النِّهَايَةِ. فـ: (لَمْ يُشَارَكَ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ. فـ: (مِمَّا أَجَرَ بِهِ) أَي: مِنَ الْأَجْرَةِ كُلًّا أَوْ بَعْضًا.

اشتراكا فيه كما في ذينك بخلاف هذه نعم قد تشكل هذه بالمشتراك بالشراء معا إذا ادعياه وهو في يد ثالث فاقتر لأحدهما بنصفه فإن الآخر يشاركه فيه كما مر في الصلح مع أن شراء أحدهما يتأتى انفراذه عن شراء الآخر ويوجب بأن المشترك ثم نفس المدعي وهنا بدله فالحق ذلك بذينك وإن تأتى الانفراذ به انتهى. فعجزم الرزض بأن لكل قبض نصيبه مع تصوير المسألة باتحاد الصفقة ينافي قول الشارح وإنما يتجه إلخ) فليأمل ثم رأيت الشارح أضلح هذا المحل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْوَكَالَةِ)

هي بفتح الواو وكسرها لغة التفويض والمراعاة والحفظ واصطلاحاً تفويض شخص لغيره ما يفعله عنه في حياته مما يقبل النيابة أي شرعاً إذ التقدير حيثيذ مما ليس بعبادة ونحوه فلا دور خلافاً لمن زعمه وأصلها قبل الإجماع قوله تعالى: ﴿فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ﴾ [النساء: ٣٥] ..

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْوَكَالَةِ

☐ قوله: (هي بفتح الواو) إلى قوله: (ولقوله تعالى) في النهاية إلا قوله: إذ التقدير مما ليس بعبادة ونحوه وقوله خلافاً لمن زعمه. ☐ قوله: (والحفظ) عطف لازم على ملزوم اهـ ش عبارة البجيرمي قوله والحفظ فيه مسامحة فإن الحفظ من فعل الوكيل والوكالة اسم مضاف من التوكيل وهو فعل الموكّل اللهم إلا أن يستعمل الحفظ بمعنى الاستحفاظ أو يُقدّر في الكلام مضاف أي طلب الحفظ اهـ. وهذا السؤال والجواب يأتيان في قوله والمراعاة أيضاً. ☐ قوله: (واصطلاحاً) غير شرح المنهج أي والمغني بقوله وشرعاً أقول قد فرّقوا بين الحقيقة الاصطلاحية والشرعية بأن ما تلقى من كلام الشارع فهو حقيقة شرعية وما كان باصطلاح أهل الفن يُسمّى اصطلاحية فإن كان هذا المعنى مأخوذاً من استعمال الفقهاء أشكل قول المنهج أي والمغني وشرعاً وإن كان متلقًى من كلام الشارع أشكل قول الشارح م ر وحج واصطلاحاً ويمكن أن يُجاب بما قاله سم في حواشي البهجة في باب الزكاة من أن الفقهاء قد يطبقون الشرعي مجازاً على ما وقع في كلام الفقهاء وإن لم يرد بخصوصه عن الشارع انتهى اهـ ش. ☐ قوله: (تفويض شخص إلخ) عبارة المغني تفويض شخص ما له فعله مما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله في حياته اهـ. ☐ قوله: (في حياته) خرج به الإيصاء. ☐ قوله: (إذ التقدير حيثيذ مما ليس بعبادة ونحوه) موقعه بعد قوله فلا دور لأنه تعليل لتفرّعه على قوله أي شرعاً. ☐ قوله: (حيثيذ) أي: حين إذ قيّد قبول النيابة بشرعاً. ☐ قوله: (فلا دور) الدور المنفي هو أن النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْوَكَالَةِ

☐ قوله: (فلا دور) الظاهر أن الدور المنفي هو أن النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريف الوكالة وحيثيذ ففي اتدفاعه بقوله (أي شرعاً إلخ) خفاء إذ يقال النيابة شرعاً هي الوكالة فإن أُجيب بأن النيابة شرعاً أعم من الوكالة فلا دور كان التعريف غير مانع نعم يمكن أن يُجاب بأنه يمكن أن يتصور ما يقبل النيابة شرعاً بوجه أنه ليس بعبادة ونحوها وهذا الوجه لا يتوقف على الوكالة فلا دور فليتأمل .

بناءً على الأصح الآتي أنه وكيل (وتوكيله بفتح عمرو بن أمية الضمري في نكاح أم حبيبة وأبا رافع في نكاح ميمونة وعروة البارقي في شراء شاة بدينار) والحاجة ماسة إليها ومن ثم نُدب قبولها لأنها قيام بمصلحة الغير وإيجابها إن لم يُرد به حظ نفسه لتوقف القبول المندوب عليه لقوله تعالى: ﴿وَعَاوِثًا عَلَى آلَيْهِ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢] وفي الخبر «والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه» وأركانها أربعة موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة (شرط الموكل صحة مباشرته ما وكل) بفتح الواو (فيه بملك) لكونه رشيداً (أو ولاية) لكونه أباً في نكاح أو مال أو غيره في مال (فلا يصح توكيل صبي ولا مجنون) ولا مُعَمَّى عليه في شيء ولا سفيه في نحو

الوكالة اهـ ش. قو: (الآتي) أي: في باب القسم اهـ سم. قو: (أنه) أي: الحكم. قو: (وتوكيله إلخ) عطف على قوله: (قوله تعالى إلخ). قو: (الضمري) بفتح الضاد المُعْجَمَة وسكون الميم نسبة إلى ضمرة بن بكر اهـ لب اهـ ع ش. قو: (والحاجة إلخ) يُريد القياس فحيثُ هي ثابتة بالكتاب والإجماع والسنة والقياس يقتضيها أيضاً اهـ عميرة اهـ ع ش. قو: (ومن ثم نُدب قبولها) أي الأصل فيها التذنب وقد تحرّم إن كان فيها إعانة على حرام وتكره إن كان فيها إعانة على مكروه وتجب إن توقّف عليها دُفع ضرورة الموكل كتوكيل المضطرّ غيره في شراء طعام قد عجز عن شراؤه وقد تتصور فيها الإباحة أيضاً بأن لم يكن للموكل حاجة في الوكالة وسأله الوكيل لا لغرض اهـ ع ش. قو: (ولإيجابها) عطف على قبولها ش اهـ سم. قو: (لتوقف القبول المندوب عليه) إنّما يظهر هذا التوجيه لو نُدب القبول لنفسه لا لمصلحة الموجب اهـ سم. قو: (ولقوله تعالى إلخ) عطف على قوله ومن ثم إلخ فإنّ المعاونة والعون ظاهران في القبول دون الإيجاب فالآية والخبر المذكوران دليلان لتذنب القبول فقط كما هو صريح المغني فكان الأولى تقديم ذلك على قوله وإيجابها.

قو: (سبي): (ما وكل فيه) وهو التصرف المأذون فيه اهـ مغني. قو: (بفتح الواو) إلى التنبه في النهاية والمغني إلا قوله أو غيره في مال وقوله المتعلّق بالصحة وبالمباشرة. قو: (لكونه أباً) أي وإنّ علا (في نكاح) انظر الحضر في الأب مع أنّ غيره من أولياء النكاح كالأخ والعَم كذلك ولذا استثنى غيره ممّن ذكر إذا نهته من الطرد كما يأتي وتوقّف مباشرته على الإذن لا يُنافي اتصافه بصحة مباشرته بالولاية كما في الأب في غير المُجْبَرَة سم ورشيد أي فكان المناسب إبدال اللام بالكاف. قو: (أو غيره) عطف على أباً. قو: (ولا مُعَمَّى عليه) ولا نائم في التصرفات ولا فاسق في نكاح ابنته اهـ مغني. قو: (ولا سفيه) أي ولا مخجور عليه بسفه نهاية ومغني.

قو: (بناءً على الأصح الآتي) أي: في باب القسم. قو: (ولإيجابها) عطف على قبولها ش. قو: (لتوقف القبول المندوب عليه) إنّما يظهر هذا التوجيه لو نُدب القبول لنفسه لا لمصلحة الموجب. قو: (لكونه أباً) أي: وإنّ علا في نكاح وانظر الحضر في الأب مع أنّ غيره من أولياء النكاح كالأخ والعَم كذلك ولذا استثنى غيره ممّن ذكر إذا نهته من الطرد كما يأتي وتوقّف مباشرته على

مالٍ لأنهم إذا عجزوا عن تعاطي ما وُكِّلوا فيه فنائبهم أولى وخرج بملك أو ولاية المتعلِّق بالصَّحَّةِ وبالمباشرة الوكيلُ فإنَّه لا يُوكَّلُ كما يأتي لأنَّه ليس بملك ولا وليٍّ وصَّحَّةُ توكيله عن نفسه في بعض الصُّورِ أمرٌ خارجٌ عن القياسِ فلا يردُّ نقضًا والقرنُ المأذونُ له فإنَّه إنَّما يتصرَّفُ بالإذن فقط.

(تنبيه) قدِّموا في البيع الصَّيْغَةَ لأنها ثَمُّ أهمِّ لكثرة تفاصيلها واشتراطها من الجانيين وقدِّم في الروضة الموكَّلُ فيه لأنَّه المقصودُ والبقيةُ وسيلةٌ إليه وهنا الموكَّلُ لأنَّه الأصلُ في العقد (ولا) توكيل (المراة) لغيرها في النكاح لأنها لا تُباشِرُه ولا يُردُّ صَّحَّةُ إزائها بوليِّها بصيْغَةِ الوكالة لأنَّ ذلك ليس في الحقيقة وكالة بل مُتَضَمِّنٌ للإذن (و) لا توكيل (المحرِّم) بضَمِّ الميمِ لِحلال (في) النكاح) ليعقِدَ له أو لِمَوْلِيَّتِه حالَ إحرامِ الموكَّلِ لأنَّه لا يُباشِرُه أمَّا إذا وُكِّلَه ليعقِدَ عنه بعد تحلُّله أو أطلقَ فيصِحُّ كما لو وُكِّلَه ليشترِيَ له هذه الخمرَ بعد تحلُّلها

□ فَوَهْ: (وبالمباشرة) قد يُقالُ التَّعَلُّقُ بها يُعْنِي عَنِ التَّعَلُّقِ بالصَّحَّةِ. □ فَوَهْ: (الوكيلُ) قد يُقالُ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِالْوَلَايَةِ التَّسْلِيْطُ مِنْ جِهَةِ الشَّارِعِ فَيَدْخُلُ فِيهَا الْوَكِيلُ وَنَحْوُهُ وَيَدْخُلُ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ يَمْلِكُ الْمُتَعَلِّقُ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَتَصَرَّفُ بَعْدَ التَّمْلِكِ وَقَبْلَهُ هِيَ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ اهـ ع ش. □ فَوَهْ: (وصَّحَّةُ توكيله إلخ) في هذا الجوابِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى لِأَنَّ الْمَقْصُودَ ضَبْطَهُ لَا بَيَانٌ مَا كَانَ عَلَى الْقِيَاسِ هَذَا وَيُمْكِنُ دَفْعُ التَّقْضِ عَنْ الْمُصَنِّفِ بِأَنْ مَفْهُومَ كَلَامِهِ هُنَا مَخْصُوصٌ بِمَا سَيَبِيْنُهُ مِنْ أَحْكَامِ تَوْكِيلِ الْوَكِيلِ فَعَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ هُنَا مَعَ الْآتِي مِنْ قَبِيلِ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ أَوْ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ فَتَأَمَّلْهُ سَمِ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش.

□ فَوَهْ: (والقرنُ إلخ) عَطَفْتُ عَلَى الْوَكِيلِ. □ فَوَهْ: (وهنا) أي: في المنهاج. □ فَوَهْ: (لغيرها) إلى قولِ المثنى: (ويُسْتَنْتَى) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَكِنَّهُ رَجَّحَ إِلَى ذَلِكَ وَفِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ أَطْلَقَ وَقَوْلَهُ أَيِ

الإِذْنِ لَا يُنَافِي اتِّصَافَهُ بِصَّحَّةِ مُبَاشَرَتِهِ بِالْوَلَايَةِ كَمَا فِي الْأَبِ فِي غَيْرِ الْمُجْبَرَةِ وَكَمَا اسْتَنْهَاهُ مِنَ الطَّرْدِ كَمَا يَأْتِي وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ عَدَمَ صَّحَّةِ تَوْكِيلِ غَيْرِ الْمُجْبَرَةِ قَبْلَ إِذْنِهَا لَهُ. □ فَوَهْ: (وصَّحَّةُ توكيله عن نفسه إلخ) فِي هَذَا الْجَوَابِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى لِأَنَّ الْمَقْصُودَ ضَبْطَهُ لَا بَيَانٌ مَا كَانَ مِنْهُ عَلَى الْقِيَاسِ هَذَا وَيُمْكِنُ دَفْعُ التَّقْضِ عَنِ الْمُصَنِّفِ بِأَنْ مَفْهُومَ كَلَامِهِ هُنَا مَخْصُوصٌ بِمَا سَيَبِيْنُهُ مِنْ أَحْكَامِ تَوْكِيلِ الْوَكِيلِ فَعَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ هُنَا مَعَ الْآتِي مِنْ قَبِيلِ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ أَوْ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ فَتَأَمَّلْهُ. □ فَوَهْ: (فإنَّه إنَّما يَتَصَرَّفُ بِالِإِذْنِ فَقَطْ) قَدْ يُقَالُ مُجَرَّدُ هَذَا لَا يَكْفِي فِي دَفْعِ الْإِرَادِ لِأَنَّهُ إِذَا أَذِنَ لَهُ فِي التَّوَكِيلِ صَحَّ تَوْكِيلُهُ مَعَ اتِّفَاقِ هَذَا الشَّرْطِ عَنْهُ وَدَفْعَ هَذَا بِأَنَّ الْمَوْكَّلَ إِنَّمَا هُوَ السَّيِّدُ بِوَسِطَةِ هَذَا بَعِيدٌ كَمَا لَا يَخْفَى نَعَمْ يُمْكِنُ دَفْعُهُ بِأَنْ يُرَادَ بِالْوَلَايَةِ مَا يَشْمَلُ مِثْلَ تَسْلِطِ الْقَرْنِ الْمَأْذُونِ عَلَى الْمَأْذُونِ فِيهِ وَمِثْلُ هَذَا الْجَوَابِ يُمْكِنُ فِي حَقِّ الْوَكِيلِ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتَ الشَّارِحَ أَشَارَ إِلَى إِمْكَانِ حَمْلِ الْوَلَايَةِ هُنَا عَلَى مَا يَشْمَلُ مِثْلُ مَا ذَكَرَ بِقَوْلِهِ الْآتِي بِنَاءً عَلَى شُمُولِ الْوَلَايَةِ لِلْوَكَاةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَهْ: (كَمَا لَوْ وَكِّلَهُ لِيَشْتَرِيَ لَهُ هَذِهِ الْخَمْرَ بَعْدَ تَحْلِيلِهَا) اغْتَمَدَهُ م ر.

أي أو هذه وأطلق أحدا مما قبلها أو وكل حلال محرما ليوكّل حلالا في التزويج (ويصح توكيل الولي في حق الطفل) أو المجنون أو السفية كأصل في تزويج أو مالٍ وصيّ أو قيم في مالٍ إن عجز عنه أو لم تلق به مباشرة لكن رجح جمع متأخرون أنه لا فرق كما اقتضاه إطلاقهما هنا عن نفسه وكذا عن المولى على ما قاله الماوردي ونظر فيه في الروضة وضعفه

أو هذه إلى أو وكل وقوله على ما قاله إلى وذلك. فـ: (أي أو هذه وأطلق) ظاهر هذا التصدير إخراج هذه الخمرة وأطلق وفيه نظر وعبارة م ر هذه الخمرة اهـ سم.

فـ: (سـ): (ويصح توكيل الولي في حق الطفل) شامل للتوكيل عن نفسه وعن الطفل خلافا لما توهم اهـ سم. فـ: (أو المجنون إلخ) أي: أو المغتوه ونحوهم ولو حذف الطفل لكان أولى ليشمل هؤلاء اهـ معني. فـ: (في تزويج إلخ) متعلق بتوكيل الولي الأصل. فـ: (في تزويج أو مالٍ) أي مطلقا م ر اهـ سم. فـ: (إن عجز عنه إلخ) في اعتبار هذا في التوكيل عن المولى نظر ثم ينبغي تخصيص هذا الشرط بالوصي والقيم لما قرره في باب النكاح مما تبيننا عليه هناك سم على حج وعبارة ثم قوله وبه فارق كون الوكيل لا يوكّل إلخ هذا صريح بأن الولي ولو غير مجبر ومنه القاضي يوكّل وإن لاقت به المباشرة ولم يعجز عنها وهو ظاهر كلامهم اهـ. فالحاصل أن التوكيل من الأب والجد أي والقاضي يصح مطلقا ومن الوصي والقيم إن عجز أو لم تلق به المباشرة ومثلهما الوكيل اهـ ع ش.

فـ: (أنه لا فرق) أي: فيجوز توكيل الوصي والقيم كالأصل مطلقا عجزا أو لا لاقت بهما المباشرة أم لا. فـ: (هنا) وقضية كلام الشيخين في الوصايا أنه أي الوصي لا يوكّل ولا يصح توكيله أي فيما يتولّى مثله فعليه يمكن حمل ما هنا على ذلك لكن الظاهر كما قال شيخنا الإطلاق اهـ معني أي خلافا للنهاية. فـ: (وكذا عن المولى) وكذا عنهما معا وفائدة كونه وكيلا عن الطفل أنه لو بلغ رشيدا لم يتعزل الوكيل بخلاف ما لو كان وكيلا عن الولي نهاية ومعني قال ع ش قوله م ر عنهما معا أي أما إذا أطلق فينبغي أن يكون وكيلا عن الولي سم على حج وفي الزيادة أنه يكون وكيلا عن المولى عليه

فـ: (أي أو هذه وأطلق) اعتمده م ر وظاهر هذا التصدير إخراج هذه الخمرة وأطلق. وفيه نظر وعبارة م ر هذه الخمرة.

فـ: (سـ): (ويصح توكيل الولي في حق الطفل) شامل للتوكيل عن نفسه وعن الطفل خلافا لما توهم. فـ: (أو المجنون أو السفية) هذا مفهوم بالموافقة من قوله في حق الطفل بجامع الولاية على كل كما شمله قوله السابق أو ولاية فترك التصريح به هنا في التفرع اختصارا وأثر الطفل لأنه أضعف والولاية عليه أقوى. فـ: (في تزويج أو مالٍ) أي مطلقا انتهى م ر. فـ: (إن عجز عنه إلخ) في اعتبار هذا في التوكيل عن المولى نظر ثم ينبغي تخصيص هذا الشرط بالوصي والقيم لما قرره في باب النكاح مما تبيننا عليه هناك. فـ: (وكذا عن المولى) وكذا عنهما معا وفائدة كونه وكيلا عن الطفل أنه لو بلغ رشيدا لم يتعزل الوكيل بخلاف ما لو كان وكيلا عن الولي شرح م ر ولو لم يقصد الولي نفسه ولا موليّه

السبكي وذلك لِوَلَايَتِهِ عَلَيْهِ نَعَمْ لَا يُؤَكَّلُ إِلَّا أَمِينًا كَمَا يَأْتِي وَيَصِحُّ تَوَكِيلُ سَفِيهِ أَوْ مُفْلِسٍ أَوْ قَرْنٍ فِي تَصَرُّفٍ يَسْتَبْدِيهِ لَا غَيْرِهِ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّ أَوْ غَرِيمٍ أَوْ سَيِّدٍ. (وَيُسْتَنْتَى) مِنْ عَكْسِ الضَّابِطِ السَّابِقِ وَهُوَ أَنَّ كُلَّ مَنْ لَا تَصِحُّ مِنْهُ الْمُبَاشَرَةُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ التَّوَكِيلُ (تَوَكِيلُ الْأَعْمَى فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ) وَغَيْرِهِمَا مِمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَى الرُّؤْيَةِ (فِيَصِحُّ) وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى مُبَاشَرَتِهِ لِلضَّرُورَةِ وَنَازَعَ الزَّرَكَشِيُّ فِي اسْتِثْنَائِهِ بِأَنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُهُ فِي الْجُمْلَةِ وَهُوَ السَّلَامُ وَشِرَاؤُهُ لِنَفْسِهِ إِذِ الشَّرْطُ صِحَّةُ الْمُبَاشَرَةِ فِي الْجُمْلَةِ وَمَنْ تَمَّ لَوْ وَرِثَ بَصِيرَ عَيْتًا لَمْ يَرَهَا صَحَّ تَوَكِيلُهُ فِي بَيْعِهَا مَعَ عَدَمِ صِحَّتِهِ مِنْهُ وَلَكِنْ رَدُّهُ بِأَنَّ الْكَلَامَ فِي بَيْعِ الْأَعْيَانِ وَهُوَ لَا يَصِحُّ مِنْهُ مُطْلَقًا وَفِي الشِّرَاءِ الْحَقِيقِيِّ وَشِرَاؤُهُ لِنَفْسِهِ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ عَقْدٌ عَتَاقَةٌ فَصَحَّ الِاسْتِثْنَاءُ وَمَسْأَلَةُ الْبَصِيرِ الْمَذْكُورَةِ مُلْحَقَةٌ بِمَسْأَلَةِ الْأَعْمَى لَكِنْ يَأْتِي

وَالْأَقْرَبُ مَا قَالَهُ سَمِ وَقَوْلُهُ م رَعَنَ الطُّفْلُ أَيُّ وَلَوْ مَعَ الْوَلِيِّ كَمَا فِي حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَقَوْلُهُ م رَعَنَ الْوَلِيُّ أَيُّ وَخَذَهُ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيَصِحُّ الْخ. □ فَوَدَّ: (تَوَكِيلُ سَفِيهِ الْخ) الْمَصْدَرُ مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي شُرُوطِ الْمَوْكَلِّ وَأَمَّا كَوْنُ السَّفِيهِ يَصِحُّ مِنْهُ أَنْ يَتَوَكَّلَ فَسَيَّاتِي فِي شُرُوطِ الْوَكِيلِ بِمَا فِيهِ وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ اهـ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (يَسْتَبْدِي) أَيُّ: يَسْتَقِيلُ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّ الْخ) وَسَيَّاتِي أَنَّهُ يَصِحُّ تَوَكِيلُ الْعَبْدِ فِي الْقَبُولِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ وَالسَّفِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهِ فَالْتَّقْيِيدُ بِالْإِذْنِ هُنَا إِنَّمَا هُوَ لِيَكُونَ حُكْمُهُمَا مُسْتَقَادًا مِنَ الضَّابِطِ أَمَّا مِنْ حَيْثُ الصَّحَّةُ مُطْلَقًا فَلَا فَرْقَ اهـ ع ش وَمَرَّ آتِفًا عَنِ الرَّشِيدِي مَا فِيهِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ عَكْسِ الضَّابِطِ) أَيُّ: مِنْ مَقْهُومِهِ وَهُوَ إِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَرَضَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَإِنْ عَجَزَ إِلَى وَالتَّوَكِيلُ فِي الْإِقْرَارِ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيُّ: الْعَكْسُ ش اه سَم. □ فَوَدَّ: (مِمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَى الرُّؤْيَةِ) كَالِإِجَارَةِ وَالْأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَنَازَعَ الزَّرَكَشِيُّ الْخ) صَحَّحَهُ الْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (لِنَفْسِهِ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ اللَّامِ. □ فَوَدَّ: (إِذِ الشَّرْطُ الْخ) الْأَوَّلَى فَالشَّرْطُ الْخ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ تَمَّ) أَيُّ: مِنْ أَجْلِ أَنَّ الشَّرْطَ صِحَّةُ الْمُبَاشَرَةِ فِي الْجُمْلَةِ. □ فَوَدَّ: (رَدُّهُ) أَيُّ: زِنَاعَ الزَّرَكَشِيِّ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْكَلَامَ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ بَلْ الْكَلَامُ فِي: أَعَمَّ مِنَ الْبَيْعِ وَمِنْ بَيْعِ الْأَعْيَانِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْكَلَامِ مَا ذَكَرَهُ فِي الْأَعْمَى لَكِنْ هَذَا لَا يُنَاسِبُهُ قَوْلُهُ وَغَيْرُهُمَا مِمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَى الرُّؤْيَةِ سَم عَلَى حِجِّ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَفِي الشِّرَاءِ الْحَقِيقِيِّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي بَيْعِ الْأَعْيَانِ. □ فَوَدَّ: (مِنْهُ) أَيُّ: الْأَعْمَى وَكَذَا ضَمِيرُ شِرَاؤُهُ. □ فَوَدَّ: (وَمَسْأَلَةُ الْبَصِيرِ) عَطَفَ عَلَى الْكَلَامِ الْخ. □ فَوَدَّ: (مُلْحَقَةٌ الْخ) أَيُّ: فَهِيَ مُسْتَنَاءَةٌ أَيْضًا اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (لَكِنْ يَأْتِي الْخ) الْآتِي هُوَ قَوْلُهُ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ فِي مَسْأَلَةِ طَلَاقِ الْكَافِرِ لِلْمُسْلِمَةِ

فَالْيُ أَيُّهُمَا يَنْصَرِفُ يَنْبَغِي إِلَى الْوَلِيِّ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ أَنَّ كُلَّ الْخ) الضَّمِيرُ رَاجِعٌ لِلْعَكْسِ ع ش.

□ فَوَدَّ: (وَلَكِنْ رَدُّهُ بِأَنَّ الْكَلَامَ فِي بَيْعِ الْأَعْيَانِ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ بَلْ الْكَلَامُ فِي أَعَمَّ مِنَ الْبَيْعِ وَمِنْ بَيْعِ الْأَعْيَانِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْكَلَامِ مَا ذَكَرَهُ فِي الْأَعْمَى لَكِنْ هَذَا لَا يُنَاسِبُ قَوْلَهُ وَغَيْرُهُمَا مِمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَى الرُّؤْيَةِ ثُمَّ قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ فِي مَسْأَلَةِ الْبَصِيرِ الْمَذْكُورَةِ إِلَى الْإِلْحَاقِ الْمَذْكُورِ لِأَنَّ تَوَقُّفَ صِحَّةِ تَصَرُّفِ الْوَارِثِ عَلَى

في الوكيل عن المصنف ما يؤيد ما ذكره الزركشي وبه يسقط أكثر المستثنيات الآتية ويضمم للأعمى في الاستثناء من العكس المحرم في الصور الثلاث السابقة وتوكيل المشتري البائع في أن يوكّل من يقبض المبيع منه عنه مع استحالة مباشرته القبض من نفسه والمستحق في نحو قود الطرف مع أنه لا يباشره والوكيل في التوكيل ومالكه أمة لوليها في تزويجها ويستثنى من طرده، وهو أن كل من صحّت مباشرته بملك أو ولاية صحّ توكيله ولي غير مجبر نهته عنه فلا يوكّل وظافر بحقه فلا يوكّل في نحو كسر باب وأخذه وإن عجز

فإنه يصحّ طلاقه في الجملة إلخ اه ع ش. فود: (في الوكيل) أي: في شروطه. فود: (ما ذكره الزركشي) أي: من أنه لا استثناء لأن توكيل الأعمى فيما ذكر داخل في طرد الضابط ومنطوقه. فود: (وبه يسقط إلخ) أي: بما ذكره الزركشي. فود: (الآتية) أي: آتيا. فود: (ويضم) إلى قوله: (ويستثنى) في المغني. فود: (في الصور الثلاثة إلخ) هي قوله أما إذا وكله لينقذ عنه إلخ اه ع ش. فود: (وتوكيل المشتري إلخ) أي وعكسه عبارة المغني وتوكيل المشتري بإذن البائع من قبض الثمن منه مع أنه يمتنع قبضه من نفسه اه. فود: (والمستحق إلخ) وقوله: (والوكيل إلخ) وقوله: (ومالكه أمة إلخ) عطف على قوله: (المشتري إلخ). فود: (منه عنه) أي: من البائع عن جهة المشتري ولاجله. فود: (في نحو قود إلخ) عبارة المغني لقطع طرف أو لحدّ قذف اه. فود: (والوكيل في التوكيل) عبارة المغني وما لو وكلت امرأة رجلاً بإذن الولي لا عنها بل عنه أو مطلقاً في نكاح موليته فيصحّ فإن كانت الموكلة هي المولية فكذا في أحد وجهين رجحه ابن الصباغ والمؤولي اه. فود: (ويستثنى) إلى قوله: (ورجحا) في المغني إلا قوله: وإن عجز إلى وتوكيل مسلم وقوله: (ومثله) إلى (والتوكيل). فود: (من طرده إلخ) إن قيل لا حاجة للاستثناء لأن الشرط لا يلزم من وجوده الوجود فلا يلزم من أن شرط الموكّل صحّة مباشرته ما وكل فيه أن كل من صحّت مباشرته صحّ توكيله حتّى يحتاج لاستثناء المذكورات قلت ذكر شرط الموكّل في مقام ضبطه وبيان من يصحّ توكيله ومن لا يصحّ يقتضي أن المذكور هو جملة ما يشترط فيه وأنه مضبوط بمن وجد فيه ذلك وذلك يوجب الاحتياج للاستثناء وكذا ما يأتي في الوكيل وأيضاً فالقاعدة الأصولية أن ال مضمولة على العموم حيث لا عهد وأن المضاف لمعرفة للعموم أي حيث لا عهد ولا عهد هنا فقوله شرط الموكّل صحّة مباشرته إلخ للعموم أي كل شرط لكل موكّل فيحتاج للاستثناء سم وسيد عمر. فود: (وهو) أي: الطرد اه سم. فود: (ولي غير مجبر) بالتوصيف نائب فاعل يستثنى. فود: (نهته عنه) أي: أذنت له موليته في النكاح ونهته عن التوكيل اه مغني. فود: (وظافر إلخ) وقوله: (والتوكيل في الإقرار) وقوله:

رؤيتها لا ينفي انصافه بصحة مباشرته التصرف تأمل. فود: (ويستثنى من طرده وهو) أي الطرد (أن كل إلخ) إن قيل لا حاجة للاستثناء لأن الشرط لا يلزم من وجوده الوجود فلا يلزم من أن شرط الموكّل صحّة مباشرته ما وكل فيه أن كل من صحّت مباشرته صحّ توكيله حتّى يحتاج لاستثناء المذكورات قلت ذكر شرط الموكّل في مقام ضبطه وبيان من يصحّ توكيله ومن لا يصحّ يقتضي أن المذكور هو جملة ما

كما اقتضاه إطلاقهم ويؤجبه بأن هذا على خلاف الأصل فلم يتوسّع فيه والتوكيل في الإقرار وتوكيل وكيل قادر بناءً على شمول الولاية للوكالة وسفيهه إذن له في النكاح ومثله العبد في ذلك. قاله ابن الرقعة والتوكيل في تعيين أو تبين مبهمة واختيار أربع إلا أن يُعَيَّن له عَيْن امرأة وتوكيل مُسْلِم كافرًا في استيفاء قَودٍ من مُسْلِم أو نِكَاح مُسْلِمَةٍ وَرَجَحَا في توكيل المُرتدِّ لغيره في تصرّف مالي الوقف واعتراضا وفي الروضة يجوز توكيل مُستَحِقٍّ أي ما دام في البلد

(وتوكيل وكيل) وقوله: (وسفيهه) وقوله: (والتوكيل في تعيين إلخ) وقوله: (وتوكيل مُسْلِم إلخ) عطف على قوله: (ولي إلخ). □ فُود: (كما اقتضاه إطلاقهم) عبارة النهاية والمُعْنَى كما صرّح به جَمْعٌ ويُحْتَمَلُ جَوَازُهُ عِنْدَ عَجْزِهِ اه أقول وهو مُتَّجِهٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ثم رأيت ابن عبد الحق في حاشية المحلّي قال وهو مُتَّجِهٌ انْتَهَى اه سَيِّدُ عُمَرُ. □ فُود: (بناءً على شمول الولاية للوكالة) أي: وإلا فلا حاجة إلى استثنائه وتقدّم له في شرح فلا يصحّ توكيل صبي إلخ أنّه ليس بمالك ولا وليّ اه سَيِّدُ عُمَرُ. □ فُود: (شمول الولاية للوكالة) أي بأن يُراد بالولاية في المثلّ التّسليط من جهة الشارع. □ فُود: (وسفيهه إلخ) عطف على وكيل. □ فُود: (والتوكيل في تعيين إلخ) والتوكيل في ردّ المُغْصُوبِ والمُسرُوقِ مع قُدْرَتِهِ على الرّدِّ بِنَفْسِهِ لا يَجُوزُ كما قاله الشَّيْخُ عَزُّ الدِّينِ بَنُ عَبْدِ السَّلَامِ اه مُعْنَى. □ فُود: (ورجّحنا إلخ) خالفهما في الرّوض فَجَزَمَ بِالْبُطْلَانِ وَأَمَّا تَوَكُّلُ الْمُرتدِّ في التّصَرُّفِ عن غيره فهو صحيحٌ عنده وعندهما كغيرهما وسَيَّاتِي اه سم عبارة النهاية وذكرنا في توكيل المُرتدِّ لغيره في تصرّف مالي الوقف وجزّم ابن المُقَرِّي بِبُطْلَانِهِ واستَوَجَّهَهُ الشَّيْخُ رحمته الله في فتاويه اه قال ع ش قوله م ر واستَوَجَّهَهُ أي البُطْلَانُ مُعْتَمَدٌ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ مَا يَقْبَلُ الْوَقْفَ هو الذي يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ وَذَلِكَ مُنْتَفٍ في الوكالة اه. □ فُود: (الوقف) مَفْعُولٌ رَجَّحَا أي رَجَّحَا مَوْقُوفِيَّةَ تَوَكُّلِ الْمُرتدِّ كَمَوْقُوفِيَّةِ مَلِكِهِ اه كُرْدِي.

يُشْتَرَطُ فيه وآنه مضبوط بمن وجد فيه ذلك وذلك يوجب للاحتياج إلى الاستثناء وكذا ما يأتي في الوكيل وأيضا فالقاعدة الأصولية أن ال محمولة على العموم حيث لا عهد وأن المضاف لمعرفة للعموم أي حيث لا عهد ولا عهد هنا فقوله شرط الموكل صحة مباشرته إلخ للعموم أي كل شرط لكل موكل فيحتاج للاستثناء وقد يستدل أيضا على أن المراد الضبط بقول المصنف ويستثنى إلخ إذ لو أراد مجرد بيان هذا الشرط لم يحتاج لذلك ويؤد بأن هذا استثناء من العكس وهو محتاج إليه على تقدير إرادة مجرد بيان هذا الشرط إذ الشرط يلزم من عدمه العدم فلا يدل على إرادة الضبط فليتامل. □ فُود: (والتوكيل في الإقرار) هل يصدق هنا بملك أو ولاية. □ فُود: (ورجّحنا في توكيل المُرتدِّ لغيره في تصرّف مالي الوقف) خالفهما في الرّوض فَجَزَمَ بِالْبُطْلَانِ م ر وَأَمَّا تَوَكُّلُ الْمُرتدِّ في التّصَرُّفِ عن غيره فهو صحيحٌ عنده وعندهما كغيرهما وسَيَّاتِي وعبارة الرّوض وتوكيل المُرتدِّ كَتَصَرُّفِهِ قال في شرحه فلا يصحّ ثم قال في الرّوض ولو وكلّه أي المُرتدُّ أَحَدٌ صَحَّ تَصَرُّفُهُ اه. قال في شرحه وفهم منه بالأولى ما صرّح به أضله من أنّه لو ارتدّ الوكيل لم يؤثّر في التوكيل اه. وقال فيما تقدّم وأفهم كلام المصنف ما اقتضاه كلام

إِنْ لَمْ يَمْلِكْهَا لَانِحْصَارِهِ وَإِلَّا فَمُطْلَقًا كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي بَابِهَا فِي قَبْضِ زَكَاةٍ لَهُ وَقِيْدَهُ الزَّرْكَشِيُّ نَقْلًا عَنِ الْقَفَالِ بِمَا إِذَا كَانَ الْوَكِيلُ مِمَّنْ لَا يَسْتَحِقُّهَا وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ يَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي تَمَلُّكِ الْمُبَاحَاتِ مَعَ أَنَّ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَتَمَلَّكَهَا لِنَفْسِهِ إِذَا صَرَفَهُ عَنْهَا لِلْمُوَكَّلِ مَلِكُهُ فَكَذَلِكَ هُنَا يَمْلِكُ الْمُوَكَّلُ غَيْرَ الْمَحْصُورِ بِقَبْضٍ وَكَيْلِهِ إِنْ نَوَى الدَّافِعُ وَالْوَكِيلُ الْمُوَكَّلُ أَوْ نَوَاهِ الْوَكِيلُ وَلَمْ يَنْوِ الدَّافِعُ شَيْئًا فَإِنْ قَصَدَ نَفْسَهُ وَهُوَ مُسْتَحِقٌّ وَالدَّافِعُ مَوْكَلَهُ فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَمَّا الْوَكِيلُ فَلَأَنَّ الْمَالِكَ قَصَدَ غَيْرَهُ وَالْعِبْرَةُ بِقَصْدِهِ لَا بِقَصْدِ الْآخِذِ وَأَمَّا الْمُوَكَّلُ فَلَانِزَالٍ وَكَيْلِهِ بِقَصْدِهِ الْأَخْذَ لِنَفْسِهِ وَإِنْ قَصَدَهُ الدَّافِعُ وَلَمْ يَقْصِدِ الْوَكِيلُ شَيْئًا مَلِكُهُ أَوْ قَصَدَ مَوْكَلَهُ لَمْ يَمْلِكْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا هُنَا فِيمَا يَظْهَرُ أَيْضًا لِأَنَّ الْوَكِيلَ بِقَصْدِهِ الْمُوَكَّلَ صَرَفَ الْقَبْضَ عَنْ نَفْسِهِ فَلَمْ تُؤْثَرْ نِيَّةُ الدَّافِعِ وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ قَصْدُهُ حَيْثُ لَمْ يَصْرِفْهُ الْآخِذُ عَنْ نَفْسِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَأَنَّ الْمُوَكَّلَ صَرَفَ الْمَالِكَ الدَّفْعَ عَنْهُ بِقَصْدِهِ الْوَكِيلَ فَلَمْ يَقَعْ لِلْمُوَكَّلِ وَلَوْ عَارِضَ لَفُظٌ أَحَدِهِمَا

قوله: (إِنْ لَمْ يَمْلِكْهَا) أي: الزَّكَاةَ. قوله: (لَانِحْصَارِهِ) أي: المُسْتَحَقُّ تَغْلِيلٌ لِيَمْلِكْهَا شَاهِدٌ سَم. قوله: (وَإِلَّا) أي: وَإِنْ مَلِكْهَا لَانِحْصَارِهِ. قوله: (فَمُطْلَقًا) أي: فَيَجُوزُ تَوَكُّلُهُ دَامَ فِي الْبَلَدِ أَوْ لَا. قوله: (فِي قَبْضِ زَكَاةٍ لَهُ) مُتَعَلِّقٌ بِتَوَكُّلٍ مُسْتَحَقِّ. قوله: (وَقِيْدَهُ) أي: الْجَوَازَ. قوله: (إِذَا صَرَفَهُ عَنْهَا) أي: صَرَفَ التَّمَلُّكَ عَنْ نَفْسِهِ. قوله: (وَإِنْ قَصَدَهُ) أي: قَصَدَ الْوَكِيلَ (وَلَمْ يَقْصِدِ الْوَكِيلَ شَيْئًا) أي: أَوْ قَصَدَ نَفْسَهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَلَعَلَّ تَرْكَهُ لَوْضُوحَهُ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ. قوله: (أَوْ قَصَدَ) أي: الْوَكِيلَ. قوله: (لَمْ يَمْلِكْهُ إِلَّا) سَكَتَ عَمَّا لَوْ قَصَدَ الدَّافِعُ الْمُوَكَّلَ وَلَمْ يَقْصِدِ الْوَكِيلَ شَيْئًا وَمَا لَوْ لَمْ يَقْصِدِ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَحَدًا وَالْوَجْهَ فِي الثَّانِيَةِ يَمْلِكُ الْوَكِيلُ وَفِي الْأُولَى يَمْلِكُ الْمُوَكَّلُ سَم وَسَيِّدُ عُمَرُ. قوله: (لَمْ يَمْلِكْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا) مَجْلٌ تَأْمُلُ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي آدَاءِ الدَّيْنِ بِقَصْدِ الدَّافِعِ الْمُؤَدَّى وَإِنْ قَصَدَ الدَّائِنُ أَخَذَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّبَرُّعِ مَعَ أَنَّ حَقُوقَ الْأَدْمِيَّةِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمَضَاقِقَةِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ وَلَكِ دَفْعُهُ بَأَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ صَرَفِ الْآخِذِ عَنْ نَفْسِهِ بِالْكُلِّيَّةِ وَبَيْنَ صَرَفِهِ عَنِ الْجِهَةِ الَّتِي قَصَدَهَا الدَّافِعُ. قوله: (وَلَأَنَّ الْمُوَكَّلَ إِلَّا) الْأُولَى إِسْقَاطُ اللَّامِ. قوله: (صَرَفَ الْمَالِكَ الدَّفْعَ) فَعْلٌ فَعَالِلٌ فَمَفْعُولٌ (عَنْهُ) أَيِ الْمُوَكَّلِ (بِقَصْدِهِ) أَيِ الْمَالِكِ. قوله: (لَفُظٌ أَحَدِهِمَا) أي: الدَّافِعِ وَالْوَكِيلِ وَبَقِيَ مَا لَوْ وَجَدَ لَفُظٌ أَوْ تَغْيِينٌ فَقَطُّ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يَوْجَدْ مِنَ الْآخَرِ شَيْءٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَلَعَلَّ الْمَلِكَ فِيهِ نَظِيرٌ مَا تَقَرَّرَ فِي وَجُودِ قَصْدٍ مِنْ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ

أَصْلُهُ مِنْ أَنَّهُ لَوْ ارْتَدَّ الْمُوَكَّلُ لَمْ يُؤْثَرْ فِي التَّوَكُّلِ بَلْ يَوْفَقُ كَوَلِّهِ بِأَنَّهُ يَوْفَقُ اسْتِمْرَارُهُ لَكِنْ جَزَمَ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِي الْمَطْلَبِ بِأَنَّهُ ارْتِدَادُهُ عَزَلَ وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ أَهْ. قوله: (لَانِحْصَارِهِ) تَغْلِيلٌ لِيَمْلِكْهَا شَاهِدٌ سَم. قوله: (إِنْ نَوَى الدَّافِعُ وَالْوَكِيلُ الْمُوَكَّلَ إِلَّا) سَكَتَ عَمَّا لَوْ قَصَدَ الدَّافِعُ الْمُوَكَّلَ وَلَمْ يَقْصِدِ الْوَكِيلَ شَيْئًا وَمَا لَوْ لَمْ يَقْصِدِ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَحَدًا وَالْوَجْهَ فِي الثَّانِيَةِ يَمْلِكُ الْوَكِيلُ وَفِي الْأُولَى يَمْلِكُ الْمُوَكَّلُ. قوله: (وَإِنْ قَصَدَهُ) أَيِ قَصَدَ الْوَكِيلَ لَا الْمُوَكَّلَ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ قَوْلُهُ أَوْ قَصَدَ مَوْكَلَهُ لَمْ يَمْلِكْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فَتَأَمَّلْهُ.

أو تعيينه قصداً الآخر تأتي في الملك نظير ما تقرّر في معارضة القصدَيْن. (وشرط الوكيل) تعيينه إلا في نحو من حجّ عنيّ فله كذا أي لأنّ عامل الجماعة هنا وكيلٌ بجعلٍ أو لا فيما لا عهدّة فيه كالعتق كما يأتي فيبطلُ وكُلّت أحدكما نعم إن وقع غير المُعَيّن تبعاً للمُعَيّن كوكُلْتُكَ في بيع كذا مثلاً وكُلّ مُسلم صَحّ على ما بحثه شيخنا وقال إنّ عليه العمل فيه نظراً ولا يشهد له ما يأتي في الموكّل فيه للفرق الظاهر فإنّه يُحتاط للعاقبة لأنّه الأصل ما لا يُحتاط للمعقود عليه كما صرحوا به في الوصيّة حيث اعتقروا الإبهام في الموصى به دون الموصى له وفروا بما ذكرته و(صحة مباشرة التصرف) الذي وكّل فيه (لنفسه) لأنّه إذا عجز عنه لنفسه كيف يستطيعه غيره، واستثنى من طرده وهو أنّ كلّ مَنْ صَحّت مباشرته لنفسه صَحّ توكله مَنْ غيره منع توكل فاسقٍ عن الوليّ في بيع مالٍ محجوره ومنع توكل المرأة عن غير زوجها

فليراجع. □ فوّده: (أو تعيينه) لعلّ المراد التّعيين بغير اللفظ كالإشارة اه سيّد عمر. □ فوّده: (تعيينه) إلى قوله وفيه نظير في المُعني والنهاية إلّا قوله أي لأنّ إلى فينبطل. □ فوّده: (أو لا فيما إلخ) أو بمعنى الواو. □ فوّده: (كما يأتي) أي: في شرحٍ ويشتراط من الموكّل لفظ إلخ. □ فوّده: (صَحّ على ما بحثه شيخنا) اعتمدّه م ر اه سم وكذا اعتمدّه المُعني والنهاية. □ فوّده: (فينبطل إلخ) عبارة المُعني فلو قال لاثنتين وكُلّت أحدكما في بيع داري مثلاً أو قال أدنّت لكلّ مَنْ أراد أن يبيع داري أن يبيعها لم يصحّ اه. □ فوّده: (أنّ عليه العمل) عبارة النهاية والمُعني وشرح المنهج وعليه إلخ. □ فوّده: (للفرق الظاهر إلخ) قد يقال لا أثر لهذا الفرق مع كون الغرض الأعظم الإثبات بالمأذون فيه سم ونهاية. □ فوّده: (وصحة مباشرة إلخ) عطف على قوله تعيينه.

□ قول (سني): (صحة مباشرة التصرف لنفسه) يدخل فيه السكران المُتعدّي بسكره ولا مانع اه سم عبارة المُعني ويصحّ توكل السكران بمحرّم كسائر تصرّفات السكران بمباح كدواء فإنّه كالمجنون اه. □ فوّده: (واستثنى) إلى المشي في النهاية. □ فوّده: (منع توكل فاسقٍ إلخ) ظاهره وإنّ وكّله في بيع مُعَيّن من أموال المحجور بتمنّ مُعَيّن ولو قيل بصحة توكل الفاسق في ذلك حيث لم يُسلم المال له، لم ينعذ ثم رأيت في حجّ فيما يأتي قبيل قول المُصنّف وأحكام العقد تتعلّق بالوكيل إلخ ما يؤخذ منه ذلك اه ع ش. □ فوّده: (في بيع مالٍ محجوره) وقد يقال لا يصحّ مباشرة الفاسق ذلك لعدم محجوره فلا حاجة إلى الاستثناء. □ فوّده: (ومنع توكل المرأة إلخ) كقوله ومنع توكل كافرٍ إلخ عطف على قوله منع توكل فاسقٍ إلخ.

□ فوّده: (صَحّ على ما بحثه شيخنا إلخ) اعتمدّه م ر. □ فوّده: (للفرق الظاهر فإنّه يُحتاط إلخ) قد يقال لا أثر لهذا الفرق مع كون الغرض الأعظم الإثبات بالمأذون فيه. □ فوّده في (سني): (صحة مباشرة التصرف لنفسه) يدخل فيه السكران المُتعدّي بسكره ولا مانع.

بغير إذنه على ما قاله الماوردي قيل وكأنه أراد الحرية أمّا الأمة إذا أذن سيدها فلا اعتراض للزوج كالإجارة وأولى وقال الأذرعى الوجه ما اقتضاه كلام الروياني من الصحة إن لم يفوت على الزوج حقاً اهـ. والذي يتجّه للصحة مطلقاً وإن كان للزوج منعها ممّا يفوت حقاً له لأنّ هذا أمر خارج ويفرق بين هذا والإجارة بأنها حق لازم تتعلّق بالعين فعارض حق الزوج وهو أولى فأبطله ولا كذلك الوكالة ومنع توكل كافر عن مسلم في استيفاء قود مسلم وهذه مردودة بأن الوكيل لا يستوفيه لنفسه وبأن المصنّف إنّما جعل صحة مباشرته شرطاً لصحة توكله ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط وإنما يلزم من عدمه الأول صحيح والثاني ليس في محله لأن الشرط وهو صحة المباشرة لم يوجد هنا أصلاً. (لا توكل صبي)

قوله: (كالإجارة) أي قياساً عليها. قوله: (والذي يتجّه للصحة مطلقاً) اعتمدته مراهسم.

قوله: (مطلقاً) أي قوت أو لا حيث كانت حرة أو أمة فيما تستقل به أو غيره وأذن لها السيد كما مر في توكل القن اهـ ع ش. قوله: (لأن هذا) أي المنع. قوله: (والإجارة) أي حيث قيل فيها بالبطان إذا فوّت حق الزوج اهـ ع ش. قوله: (وهو أولى) أي حق الزوج أولى من حق الإجارة فلذا أبطل حق الزوج حق الإجارة وقال الكردي أي حق الإجارة أولى من حق الزوج فلذا أبطله اهـ. قوله: (وهذه) أي مسألة منع توكل كافر عن مسلم إلخ (مردودة) أي من حيث الاستثناء وأما الحكم أي المنع المذكور فمسلم. قوله: (بأن الوكيل) أي في هذه الصورة (لا يستوفيه إلخ) أي فلم يشمل هذا الشرط فلا حاجة لاستثنائه اهـ سم. قوله: (ولا يلزم من وجود الشرط إلخ) يرّد على هذا وراء ما يأتي ما علم ممّا قدّمته اهـ سم أي عند قول الشارح ويستثنى من طرده إلخ. قوله: (والأول إلخ) هو قوله بأن الوكيل إلخ (والثاني) هو قوله وبأن المصنّف إلخ اهـ ع ش. قوله: (ليس في محله إلخ) قد يجاب بأن الثاني مذكور على التّنزيل ويؤيد ذلك أنه صرح في الأول بأن الوكيل لا يستوفيه لنفسه فقد صرح بأن الشرط لم يوجد هنا أصلاً سم وسيد عمر. قوله: (لا توكل صبي) كان الأولى التفریع كما أشار إليه المعني بقوله فلا يصح توكل معمي عليه ولا صبي إلخ. قوله: (لا توكل صبي إلخ) ظاهره بطلان توكله ولو على وجه أن يأتي بالتصرف بعد بلوغه وهو الظاهر وفي الروضة ما يفهمه ويفارق توكل المحرم ليعقّد بعد تحلّله بوجود أهلية المحرم غاية الأمر أنه قام به الآن مانع فاندفع ما قاله بعض الفضلاء من جواز توكل الصبي ليأتي

قوله: (والذي يتجّه للصحة مطلقاً إلخ) اعتمدته مراهسم. قوله: (مردودة بأن الوكيل) أي في هذه الصورة وقوله لا يستوفيه لنفسه أي فلم يشمل هذا الشرط فلا حاجة لاستثنائه. قوله: (ولا يلزم من وجود الشرط إلخ) يرّد على هذا وراء ما يأتي ما علم ممّا قدّمته. قوله: (والثاني ليس في محله إلخ) قد يجاب بأن الثاني مذكور على التّنزيل ويؤيد ذلك أنه صرح في الأول بأن الوكيل لا يستوفيه لنفسه فقد صرح بأن هذا الشرط لم يوجد هنا أصلاً. قوله: (لا توكل صبي) ظاهره بطلان توكله ولو على وجه أن يأتي بالتصرف بعد بلوغه وهو ظاهر وفي الروضة ما يفهمه ويفارقه توكل المحرم ليعقّد بعد تحلّله بوجود

ومخنون) ومُعْتَمَى عليه فلا يصحُّ لِيَعْتَدِرْ مُبَاشَرَتَهُمْ لِأَنْفُسِهِمْ نَعَمْ يَصَحُّ تَوَكُّلُ صَبِيٍّ فِي نَحْوِ تَفْرِيقَةِ زَكَاةٍ وَذَبْحِ أَضْحِيَّةٍ وَمَا يَأْتِي (وَكَذَا الْمَرْأَةِ) أَوِ الْخُنْثَى (وَالْمُحْرَمِ) فَلَا يَصَحُّ تَوَكُّلُهُمَا (فِي النِّكَاحِ) إِبْجَابًا وَقَبُولًا لِسَلْبِ عِبَارَتِهِمَا فِيهِ وَالْمَرْأَةُ أَوِ الْخُنْثَى فِي رَجْعَةٍ أَوْ اخْتِيَارِ لِنِكَاحٍ أَوْ فِرَاقٍ وَإِنْ عَيَّنَتْ لَهَا الْمَرْأَةُ وَلَوْ بَانَ الْخُنْثَى ذَكَرًا بَعْدَ تَصَرُّفِهِ ذَلِكَ بَانَتْ صِحَّتُهُ (الصَّحِيحُ اعْتِمَادُ قَوْلِ صَبِيٍّ) وَلَوْ قُلْنَا مُمَيِّزًا لَمْ يُجَرَّبْ عَلَيْهِ كَذِبٌ وَكَذَا فَاسِقٌ وَكَافِرٌ كَذَلِكَ بَلْ قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ لَا أَعْلَمُ فِيهِمَا خِلَافًا (فِي الْإِذْنِ فِي دُخُولِ دَارٍ وَإِصَالِ هَدِيَّةٍ) وَلَوْ أُمَةٌ قَالَتْ لَهُ سَيِّدِي

بِالتَّصَرُّفِ بَعْدَ بُلُوغِهِ أَخَذًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْمُحْرَمِ وَكَذَا يُقَالُ فِي تَوَكُّلِ السَّفِيهِ لِيَأْتِيَ بِالتَّصَرُّفِ بَعْدَ رُشْدِهِ وَقَدْ قَالَ فِيهِ الْبَعْضُ الْمَذْكُورُ مَا قَالَهُ فِي الصَّبِيِّ فَلْيَتَأَمَّلْ أَحَدُكُمْ عِبَارَةً عَنْ ش.

(فَرَعَ): قَالَ الْخَطِيبُ الشَّرِينِيُّ يَجُوزُ تَوَكُّلُ الصَّبِيِّ وَالسَّفِيهِ لِيَتَصَرَّفَ بَعْدَ بُلُوغِ الصَّبِيِّ وَرُشْدِ السَّفِيهِ كَتَوَكُّلِ الْمُحْرَمِ لِيَعْقِدَ بَعْدَ حِلِّهِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالْوَجْهُ وَفَاقَالَ م ر عَدَمُ الصَّحَّةِ لِأَنَّ الْمُحْرَمَ فِيهِ الْأَهْلِيَّةُ إِلَّا أَنَّهُ عَرَضٌ لَهُ مَانِعٌ بِخِلَافِهِمَا فَإِنَّهُ لَا أَهْلِيَّةَ لَهُمَا وَفِي الرُّوضَةِ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ عَدَمُ الصَّحَّةِ سَمَ عَلَى مَنْهَجٍ وَمِثْلُهُ عَلَى حَجِّ أَه. □ فَوَدَّ: (وَمُعْتَمَى عَلَيْهِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَمُعْتَمَى عَلَيْهِ) أَيِ وَنَائِمٍ وَمَعْتَوَى نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَمَعْتَوَى مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ لِأَنَّ الْعَتَّةَ نَوْعٌ مِنَ الْجُنُونِ أَه. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ يَصَحُّ تَوَكُّلُ صَبِيٍّ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَمَحَلُّ عَدَمِ صِحَّةِ تَوَكُّلِ الصَّبِيِّ فِيمَا لَا تَصِحُّ مِنْهُ مُبَاشَرَتُهُ فَيَجُوزُ تَوَكُّلُ الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ فِي حَجِّ تَطَوُّعٍ وَفِي ذَبْحِ أَضْحِيَّةٍ وَتَفْرِيقَةِ زَكَاةٍ أَه. □ فَوَدَّ: (وَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي قَوْلِ الْمَثْنِ لَكِنَّ الصَّحِيحُ الْإِنِّ. □ فَوَدَّ: (أَوِ الْخُنْثَى) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ: (وَالْأَصْح) فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَلِلْمُمَيِّزِ الْإِنِّ).

□ فَوَدَّ (لِسَيِّ): (وَالْمُحْرَمُ فِي النِّكَاحِ) أَيِ: لِيَعْقِدَهُ فِي إِحْرَامِهِ أَه سَم. □ فَوَدَّ: (وَالْمَرْأَةُ الْإِنِّ) عَطْفٌ عَلَى مَدْخُولِ كَذَا. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ عَيَّنَتْ الْإِنِّ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ غَايَةً لِقَوْلِهِ أَوْ اخْتِيَارِ الْإِنِّ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ قُتْنَا) يُعْنَى عَنْهُ قَوْلُهُ الْآتِي وَلَوْ أُمَةٌ. □ فَوَدَّ: (مُمَيِّزًا) حَالٌ مِنَ صَبِيٍّ وَلَوْ جَرَّهَ بِالْوَضْفَةِ لَكَانَ أَوْلَى عِبَارَةً لِلنَّهَايَةِ إِذَا كَانَ مُمَيِّزًا أَه. □ فَوَدَّ: (لَمْ يُجَرَّبْ عَلَيْهِ كَذِبٌ) أَيِ: وَلَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى كَذِبِهِ انْتَهَى شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ أَه ع ش. □ فَوَدَّ: (وَكَافِرٌ) أَيِ: وَلَوْ بِالْعَاقِبَةِ أَه ع ش. □ فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ: لَمْ يُجَرَّبْ عَلَيْهِمَا كَذِبٌ أَه ع ش. □ فَوَدَّ: (فِيهِمَا) أَيِ: الْفَاسِقِ وَالْكَافِرِ أَيِ فِي اعْتِمَادِ قَوْلِهِمَا أَه رَشِيدِي.

أَهْلِيَّةِ الْمُحْرَمِ غَايَةً الْأَمْرُ أَنَّهُ قَامَ بِهِ الْآنَ مَانِعٌ فَانْدَفَعَ مَا قَالَهُ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ مِنْ جَوَازِ تَوَكُّلِ الصَّبِيِّ لِيَأْتِيَ بِالتَّصَرُّفِ بَعْدَ بُلُوغِهِ أَخَذًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْمُحْرَمِ وَكَذَا يُقَالُ فِي تَوَكُّلِ السَّفِيهِ لِيَأْتِيَ بِالتَّصَرُّفِ بَعْدَ رُشْدِهِ وَقَدْ قَالَ فِيهِ الْبَعْضُ الْمَذْكُورُ مَا قَالَهُ فِي الصَّبِيِّ فَلْيَتَأَمَّلْ.

□ فَوَدَّ فِي (لِسَيِّ): (وَالْمُحْرَمُ فِي النِّكَاحِ) أَيِ لِيَعْقِدَ فِي إِحْرَامِهِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ عَيَّنَتْ لَهَا الْمَرْأَةَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَمَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ مِنْ صِحَّةِ التَّوَكُّلِ فِيمَا إِذَا عَيَّنَتْهَا الْمَوْكُلُ مَحَلَّهُ فِي تَوَكُّلِ الرَّجُلِ أَه. ثم رَأَيْتُ الشَّارَحَ ذَكَرَ ذَلِكَ قَرِيبًا أَه.

أهداني إليك على ما اقتضاه إطلاقهم وإن استشكله السبكي فيجوز وطؤها وطلب صاحب وليمة لتسامح السلف في مثل ذلك وغير المأمون بأن جرب عليه كذب ولو مرة فيما يظهر لا يُعتمد قطعاً وما حفته قرينة يُعتمد قطعاً وهو في الحقيقة عمل بالعلم لا بخبره ويُؤخذ منه أنه لا فرق هنا بين الكاذب وغيره وللمميز ونحوه توكيل غيره في ذلك بشرطه الآتي. (والأصح صحة توكيل عبد) مصدر مضاف للمفعول ولو حذفت الياء لكان مضافاً للفاعل وهو أوضح (في قبول نكاح) ولو بلا إذن سيّد إذ لا ضرر عليه مطلقاً وأشار بلكن إلى استثناء هذين أيضاً

☐ قوله: (فيجوز وطؤها) أي: بعد الاستبراء أي ولو رجعت وكذبت نفسها لاتهاها في حق غيرها وخرج بكذبت نفسها ما لو كذبها السيّد فيصدق في ذلك يمينه وعليه فيكون وطء المهدى إليه وطء شبهة ولا يجب عليه المهر لأن السيّد بدعواه ذلك يدعي زناها ولا الحد أيضاً للشبهة ويتبني أنه لا حد عليها أيضاً لزعمها أن السيّد أهداها له وأن الولد حر لظنه أنها ملكه وتلزمه قيمته لتفويته رقبته على السيّد بزعمه وأما لو وافقها السيّد على وطء الشبهة فيجب المهر اهـ ع ش. ☐ قوله: (وطلب صاحب وليمة) عطف على الإذن أي وفي إخباره بطلب صاحب وليمة. ☐ قوله: (لتسامح السلف إلخ) وليس في معنى من ذكر البيعة والفرد ونحوهما إذا حصل منهم الإذن ولم يجرب عليهم الكذب لأنهم ليسوا من أهل الإذن أصلاً بخلاف الصبي فإنه أهل في الجملة اهـ ع ش. ☐ قوله: (لا يُعتمد قطعاً) ظاهره وإن مضى عليه سنة فأكثرت ولم يجرب عليه فيها كذب ولو قيل بجواز اعتماد قوله حينئذ لم يتعد بل وإن لم تمض المدة المذكورة ويكون المدار على أن يغلب على الظن صدقه اهـ ع ش. ☐ قوله: (وما حفته قرينة) أي: مفيدة للعلم اهـ معني. ☐ قوله: (بالعلم) وعلى هذا فيبني أن البيعة ونحوها مع القرينة كالصبي لأن التعويل ليس على خبرها بل على القرينة وبقي ما لو جهل حال الصبي والأقرب فيه أنه لا يُعتمد قوله إلا بقرينة تدل على صدقه لأن الأصل عدم قبول خبره اهـ ع ش أقول قضية قول الشارح كالتأية لم يجرب عليه إلخ اعتماد قول الصبي المجهول الحال بلا قرينة فليراجع. ☐ قوله: (بشرطه الآتي) وهو العجز أو كونه لم تلق به مباشرة اهـ ع ش. ☐ قوله: (مصدر مضاف) إلى قوله ويجوز توكيل العبد في التأية. ☐ قوله: (وهو أوضح) أي: لأن الكلام في الوكيل اهـ سم. ☐ قوله: (ولو بلا إذن) إلى المتن في المعنى إلا قوله وإنما يصح إلى الرجل وقوله والمويسر إلى وأشار. ☐ قوله: (وأشار إلخ) وجه الإشارة أن الكلام في شروط الوكيل. ☐ قوله: (هذين) أي: توكيل الصبي في نحو الإذن في الدخول وتوكيل العبد في قبول النكاح قال السيّد عمن في كون مسألة العبد من المستثنى تأمل لأنه تصح مباشرة لقبول النكاح لنفسه نعم يصح الاستثناء بالنسبة لحالة عدم إذن سيّده اهـ. ☐ قوله: (أي: أيضاً) أي: كاستثناء توكيل الأعمى عن عكس ضابط الموكّل.

☐ قوله: (وهو أوضح) أي لأن الكلام في الوكيل.

من عكس الضابط وهو مَنْ لا تصحُّ مباشرته لنفسه لا يصحُّ توكلُّه ويُستثنى أيضًا صحَّةُ توكلِّ سفيهٍ في قبولِ نكاحٍ بغيرِ إذنٍ وليِّه وتوكلُّ كافرٍ عن مسلمٍ في شراءِ مسلمٍ أو طلاقِ مسلمةٍ وهذه مردودةٌ إذ لو أسلمت زوجته فطلق ثم أسلم في العدة بأن نفوذ طلاقه وتوكل المرأة في طلاقٍ غيرها والمرتد في التصرف لغيره مع امتناعه لنفسه وإنما يصحُّ ذلك إن لم يشترط في بطلان تصرفه لنفسه حجبُ الحاكم عليه وسيأتي ما فيه في بابهِ والرجل في قبولِ نكاحِ أخت زوجته مثلاً أو خامسةً وتحت أربعٍ والموسر في قبولِ نكاحِ أمةٍ وأشار المصنّف في مسألة طلاق الكافر للمسلمة فإنه يصحُّ طلاقه في الجملة إلى أن المراد صحَّةُ مباشرة الوكيل التصرف لنفسه في جنس ما وُكِّل فيه في الجملة لا في عينه وحينئذ يسقط أكثر ما مرَّ من

☐ قوله: (وهو) أي: العكس. ☐ قوله: (في قبول نكاح) أي: بخلافه في نحو بيع فلا يصح ولو بإذن وليه كما هو ظاهرٌ مستفادٌ من شرح الرُّوض وإن أوهم كلام الرُّوض خلافه قاله سم ثم سرّد عن الرُّوض وشرّحه مثل عبارة الشارح والنهاية والمُعني السابقة فبيل قول المصنّف ويُستثنى توكلُّ الأعمى إلخ. ☐ قوله: (وهذه) أي: مسألة توكل كافرٍ عن مسلمٍ في طلاق مسلمة مردودةٌ أي من حيث الاستثناء لا الحكم. ☐ قوله: (إذ لو أسلمت إلخ) فهو بمن يصحُّ مباشرته التصرف لنفسه اه سم. ☐ قوله: (أسلمت زوجته) أي: المذخول بها لأن غيرها يتفسخ نكاحها بالإسلام اه سيّد عمر. ☐ قوله: (ثم أسلم إلخ) لآته إذا لم يُسلم إلى انقضائها يتبيّن الانفاسخ بالإسلام فلا طلاق اه سيّد عمر. ☐ قوله: (ذلك) أي استثناء توكل المرتد. ☐ قوله: (إن لم يشترط إلخ) أي: فإن قلنا باشرط ذلك فإن لم يحجر الحاكم عليه لم يحتاج لاستثنائه لصحة تصرفه لنفسه أيضًا وإن حَجَرَ عليه احتج لاستثنائه أيضًا لصحة تصرفه لغيره مع امتناع تصرفه لنفسه وحينئذ يشكّل الحضر الذي ادّعاه إذ لو قلنا بالاشترط وحجّر صحَّ الاستثناء أيضًا اه سم وقد يدفع الإشكال بأن في المفهوم تفصيلًا فلا يُعاب. ☐ قوله: (وسيأتي ما فيه إلخ) والمُعتمد منه أنه لا يشترط فيكون مُستثنى اه ع ش. ☐ قوله: (نكاح أخت زوجته مثلاً) أي: أو نكاح محرّمه كأخيه اه مُعني. ☐ قوله: (وأشار المصنّف) يعني في الرُّوضة اه كُردي. ☐ قوله: (أكثر ما مرّ) ومنه توكلُّ المسلم الكافر في شراء مسلمٍ لآته يصحُّ شراؤه له في الجملة وذلك كما لو حكّم بعقده عليه اه ع ش.

☐ قوله: (ويُستثنى أيضًا صحَّةُ توكلِّ سفيهٍ في قبول نكاح) أي بخلافه في نحو بيع فلا يصح ولو بإذن وليه كما هو ظاهرٌ مستفادٌ من شرح الرُّوض وإن أوهم كلام الرُّوض خلافه وذلك لآته كما قال الرُّوض ولا يصحُّ توكلُّ الرقيق والسفيه والمفلس فيما لا يستقلُّ به أي كلِّ منهم إلا بالإذن من السيّد والولي والغريم انتهى. قال في شرحه وليس من لازم وجود الإذن لمن ذكر صحَّة تصرفه فلا يردُّ عدم صحَّة البيع ونحوه من السفيه بإذن وليه انتهى. ☐ قوله: (وهذه مردودةٌ إذ لو أسلمت زوجته إلخ) فهو بمن يصحُّ مباشرته التصرف لنفسه. ☐ قوله: (وإنما يصحُّ ذلك إن لم يشترط في بطلان تصرفه لنفسه حجبُ الحاكم عليه) أي فإن قلنا باشرط ذلك فإن لم يحجر الحاكم عليه لم يحتاج لاستثنائه لصحة تصرفه لنفسه أيضًا

اعترضه أعني الأذرعني بأن الشرط ملك التصرف لا العين ومراؤه ما قرّره أن ملك التصرف يُفقد ملك المحل تارة والولاية عليه أخرى وردّ بعضهم كلام الغزّي بما لا يصح (فلو وكله بيع) أو إعتاق (عبد سيملكه) موصوف أو مُعَيّن أم لا لكن هذا لا خلاف فيه ولم يكن تابعاً لمملوك كما يأتي عن الشيخ أبي حامد وغيره (وطلاق من سينكحها) ما لم تكن تبعاً لمُنكّوخته أخذاً ممّا قبله (بطل في الأصح) لأنه لا ولاية له عليه حينئذٍ وكذا لو وكل من يُزوّج موليته إذا انقضت عدتها أو طلق على ما قاله هنا واعتمده الإسنوي لكن رجّح في الروضة في النكاح

• قوله: (وردّ بعضهم إلخ) ارتضى بهذا الردّ المغني والتهاية عبارتهما قال الغزّي وهو عجيب لأن المراد التصرف قال بعض المتأخّرين بل ما قاله هو العجيب بل المراد محلّ التصرف بلا شكّ بدليل ما سيأتي وأما الكلام على التصرف الموكّل فيه فقد مرّ أول الباب اه أقول الحق ما قاله الغزّي وتفرّغ ما سيأتي عليه واضح لا غبار عليه قاله السيّد عمّر ثم أطال في ردّ قولهما وأما الكلام على التصرف الموكّل فيه إلخ. • قوله: (أو إعتاق) إلى قوله: (على ما قاله) في التهاية وكذا في المغني إلّا قوله: (موصوف) إلى (ولم يكن). • قوله: (لكن هذا) أي: قوله أم لا وأما الأولان وهما ما كان موصوفاً أو مُعَيّنًا ففيهما الخلاف اه ع. • قوله: (لم يكن تابعاً إلخ) عطف على قول المتن: (سيملكه) ش اه سم. • قوله: (كما يأتي إلخ) اعتمده التهاية والمغني أيضاً.

• قول (الشي): (وطلاق من سينكحها) وقضاء دين سيلزّمه اه مغني. • قوله: (وكذا إلخ) أي: يبطل. • قوله: (على ما قاله إلخ) ضعيف اه ع ش عبارة الرشيديّ قوله م على ما قاله تبع م ر في هذا التبرّي كلام حجّ لكن سيأتي له م ر نقل هذا عن إفتاء وإليه بما يشعر برضاه به فكان يتبعي له عدم التبرّي منه هنا وفي نسخة م ر كما قاله هنا اه. • قوله: (واعتمده الإسنوي) وكذا اعتمده المغني ونقله التهاية عن إفتاء وإليه ثم أيده عبارته لكن أفتى الولد رحمته الله تعلّق بصحة إذن المرأة المذكورة لوليها كما نقله في كتاب النكاح عن فتاوى البغوي وأقرّاه وعدم صحة توكيل الولي المذكور كما صحّحاه في الروضة وأصلها هنا والفرق بينهما أن تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر أن الأولى أقوى فيكتفى فيها بما لا يكتفى به في الثانية وإن باب الإذن أوسع من باب الوكالة، وما جمع به بعضهم بين ما ذكر في البابين بحمل عدم الصحة على الوكالة والصحة على التصرف إذ قد تبطل الوكالة ويصحّ التصرف ردّ بأنّه خطأ صريح مخالف للمنعول إذ الأبضاع يُحتاط لها فوق غيرها اه قال ع ش قوله م ر وما جمع به بعضهم إلخ أي حجّ حيث قال ولو علّق ذلك إلخ اه.

• قوله في (الشي): (فلو وكله يبيع عبد سيملكه وطلاق من سينكحها بطل) وهل ينفذ البيع بعد الملاك والطلاق بعد النكاح بعموم الإذن فيه تردّد ذكره الشارح في شرح قول المصنّف الآتي وكما يصحّ تعليلها بشرطه. • قوله: (ولم يكن تابعاً إلخ) عطف على قول المتن سيملكه ش. • قوله: (وكذا لو وكل من يُزوّج موليته إذا انقضت عدتها أو طلق على ما قاله هنا واعتمده الإسنوي إلخ) أفتى شيخنا الإمام الفقيه العمدة الشهاب الزمليّ بصحة إذن المرأة المذكورة لوليها كما نقله في كتاب النكاح عن فتاوى

الصَّحَّةَ وكذا لو قالت له وهي في نكاح أو عِدَّةٍ أَذِنْتُ لَكَ في تزويجي إذا حللت ولو علَّق ذلك ولو ضَمْنًا كما يأتي تحقيقه على الانقضاء أو الطلاق فسدت الوكالة ونَقَذَ التزويج للإذن وأفتى ابن الصلاح بأنه إذا وُكِّلَ في المُطالَبَةِ بِحُقوقِهِ دَخَلَ فيه ما يتجدد بعد الوكالة وخالفه الجوري

• فَوَدَّ: (وكذا إلخ) أي: يَبْطُلُ. • فَوَدَّ: (ولو علَّق) أي: الولي (ذَلِكَ) أي: وكالة مَنْ يُزَوِّجُ مَوْلِيَتَهُ.
• فَوَدَّ: (كما يأتي) أي: في شَرْحٍ ولا يَصِحُّ تَغْلِيْقُهَا وأيضًا ما سَيَأْتِي في النِّكَاحِ بَحْثٌ في الوكيل وقوله فَسَدَتِ الوكالةُ أي تَوَكَّلَ الولي كُرْدِي. • فَوَدَّ: (وَنَقَذَ التَّزْوِيْجَ إلخ) قد بَالَعَ ابنُ العِمَادِ في تَوْقِيفِ الحُكْمِ على غَوَامِضِ الأحكامِ في تَخْطِئَةٍ مَنْ قال بِصَحَّةِ النِّكَاحِ عِنْدَ فَسَادِ التَّوَكُّلِ فيه وقد أَشَارَ إلى ذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أيضًا اهـ سم. • فَوَدَّ: (وأفتى ابن الصلاح إلخ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةُ والمُغْنِي. • فَوَدَّ: (دَخَلَ فيه ما يَتَجَدَّدُ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش عبارة سم قوله دَخَلَ فيه إلخ يَتَّبِعِي على هَذَا أَنْ يَخْتَصَّ الدُّخُولُ بما إذا عَبَّرَ بِحُقوقِي بخلافِ كُلِّ حَقٍّ لي كما عَبَّرَ به الجوري لأنَّ إظهارَ لَامِ الإضافة ظاهِرٌ في الثَّابِتِ حالَ التَّوَكُّلِ فلا مُنَافَاةً بَيْنَهُمَا م ر اهـ سم. • فَوَدَّ: (ما يَتَجَدَّدُ) أي مِنْ هَذِهِ الحُقُوقِ اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وخالفه الجوري) العبارة المنقولة عن الجوري لو وُكِّلَ في كُلِّ حَقٍّ هو له إلخ اهـ عبارة السَّيِّدِ عَمَرُ قوله وخالفه الجوري مُشِيرٌ بِمُعَاصَرَتِهِ له أو تَأَخَّرَ عنه فَلْيُرَاجِعْ اهـ. • فَوَدَّ: (الجوري) قال في اللَّبِّ الجوري بِضَمِّ أَوَّلِهِ والرَّاءِ إلى جَوْرٍ بَلَدٌ الوَرْدُ بِفَارِسٍ وَمَحَلَّةٌ بَنِيْسَابُورَ وبِالزَّايِ إلى جَوْرَةٍ قَرْيَةٍ بِالمَوْصِلِ ثم قال وبِالضَّمِّ والفَتْحِ والرَّاءِ إلى جَوْرٍ قَرْيَةٍ بِأَصْبَهَانَ اهـ ع ش.

البُعْوِي وأقرَّاه وَعَدَمَ صِحَّةِ تَوَكُّلِ الوليِّ المذكورِ كما صَحَّحاه في الرُّوضَةِ وأَصْلُهَا هُنَا وَأَمَّا قولُ البُعْوِي في قَتَاوِيهِ عَقِبَ مَسْأَلَةِ الإذْنِ كما لَوْ قال الوليُّ لِلوَكِيلِ زَوِّجْ بَنِي إِذَا فَارَقَهَا زَوْجَهَا أو انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وفي هَذَا التَّوَكُّلِ وَجْهٌ ضَعِيفٌ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ وقد سَبَقَ في الوكالةِ قَمْبَنِي على رَأْيِهِ إِذْ هُوَ قَائِلٌ بِالصَّحَّةِ في هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وقد عَلِمَ أَنَّ الْأَصَحَّ خِلَافُهُ فَالْأَصَحُّ صِحَّةُ الإذْنِ دُونَ التَّوَكُّلِ والفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ تَزْوِيْجَ الوليِّ بِالوِلَايَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَتَزْوِيْجَ الوكيلِ بِالوِلَايَةِ الْجَعْلِيَّةِ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْأَوَّلَى أَقْوَى فَيُكْتَفَى فِيهَا بما لَا يَكْتَفَى به في الثَّانِيَةِ فَإِنَّ بَابَ الإذْنِ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الوكالةِ وما جَمَعَ به بَعْضُهُمْ بَيْنَ ما ذَكَرَ في الْبَابَيْنِ بِحَمْلِ عَدَمِ الصَّحَّةِ على الوكالةِ والصَّحَّةِ على التَّصَرُّفِ إِذْ قد تَبَطَّلَتِ الوكالةُ وَيَصِحُّ التَّصَرُّفُ، رُدُّ بَاتِهِ خَطَأً صَرِيحٌ مُخَالِفٌ لِلْمَقُولِ إِذِ الْإِبْضَاعُ يُخْطِئُ لَهَا فَوْقَ غَيْرِهَا شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (وَنَقَذَ التَّزْوِيْجَ لِلإذْنِ) قد بَالَعَ ابنُ العِمَادِ في تَوْقِيفِ الحُكْمِ على غَوَامِضِ الأحكامِ في تَخْطِئَةٍ مَنْ قال بِصَحَّةِ النِّكَاحِ عِنْدَ فَسَادِ التَّوَكُّلِ فيه وقد أَشَارَ إلى ذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فيما نَقَلْنَاهُ عَنْهُ قَرِيبًا لَكِنْ في الرُّوضَةِ في بَابِ النِّكَاحِ وَلَوْ قال إِذَا حَصَلَ التَّحْلُلُ فَقَدْ وَكَّلْتُكَ فَهَذَا تَغْلِيْقٌ لِلوَكَالَةِ وقد سَبَقَ الْخِلَافُ فيه انْتَهَى. فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (دَخَلَ فيه ما يَتَجَدَّدُ) يَتَّبِعِي على هَذَا أَنْ يَخْتَصَّ الدُّخُولُ بما إذا عَبَّرَ بِحُقوقِي بخلافِ كُلِّ حَقٍّ لي كما عَبَّرَ به الجوري لأنَّ إظهارَ لَامِ الإضافة ظاهِرٌ في الثَّابِتِ حالَ التَّوَكُّلِ فلا مُنَافَاةً بَيْنَهُمَا م ر. • فَوَدَّ: (وخالفه الجوري) العبارة المنقولة عن الجوري لَوْ وُكِّلَ في كُلِّ حَقٍّ هو له إلخ.

وقد يُؤَيَّدُ الأوَّلُ صِحَّةُ ما لو وكلَّه في بيع نحو ثَمَرِ شَجَرَةٍ له قبل إثمارها قيل وكونه مالِكًا لأصل الثمر هنا لا ينفَعُ في الفرقِ والثاني إفتاء التاج الفزاري وغيره بأنه لو وكلَّه في التصرف في أملاكه فحدث له ملك لا ينفذ تصرفه فيه أي كما اقتضاه كلام الرافعي قاله الغزوي وقرئ شيخنا بأن الحق ثم موجود لكن لم يثبت حالاً بخلاف حدود الملك وإنما يتم هذا إن كانت عبارة ابن الصلاح بما يثبت للموكل كما وقع في عبارة بعضهم عنه وأما إذا كانت عبارته بما يتجدد بعد الوكالة كما عبّر به الإسنوي والزر كشي وغيرهما عنه فلا يتأتى ذلك الفرق لمساواته حينئذٍ لحدوث الملك فليعطل مثله والفرق بينهما وبين ما مر في الثمرة أنه مالِك لأصلها فوقعت تابعة بخلافهما وزعم أن ذلك لا يؤثّر في الفرق ليس في محله

فرد: (صحة ما لو وكلَّه إلخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي أي والنهاية البطلان هنا لأن الثمرة معدومة غير مأذون في متبوعها اسم وظاهر المغني اعتماد الصحة هنا. فرد: (قيل وكونه إلخ) يأتي في الشرح رده وعن سم منع الرد. فرد: (والثاني) عطف على الأول ش اسم. فرد: (لا ينفذ تصرفه إلخ) قياس التفرقة بين حقوقي وكل حق هو لي كما جمع به بين ابن الصلاح والجوري شيخنا الشهاب أنه ينفذ فيه لا في كل ملك لي فليتمل م ر اسم عبارة السيد عمر لك أن تقول يفرق بينه أي التوكيل في التصرف في أملاكه وبين ما قاله ابن الصلاح بأن النفوس مجبولة على الحرص على استيفاء الحقوق غالباً من غير تمييز بين حق وآخر فعمل بقضية إطلاق اللفظ والحق الحادث بالموجود تبعاً نظراً لشمول اللفظ من غير مانع يمنع منه بل قرينة الحال المذكورة تؤيده بخلاف التصرف في الأملاك فإن النفس ربما تشع بالتصرف في بعضها لغبطة أو رغبة فحمل ذلك على قصر لفظ الموكل على الموجود دون الحادث فلا تنافي بين إفتاء الفزاري وابن الصلاح فليتمل اهـ.

فرد: (قاله الغزوي) أي: تأييد إفتاء التاج قول الجوري. فرد: (وقرئ إلخ) أي: بين إفتاء ابن الصلاح وإفتاء التاج. فرد: (ثم) أي: في مسألة ابن الصلاح. فرد: (بخلاف حدود الملك) أي: في مسألة التاج. فرد: (وإنما يتم هذا) أي: قرئ الشيخ. فرد: (لمساواته) أي: ما في عبارة ابن الصلاح وكذا ضمير فليعطل. فرد: (مثله) أي: ما في عبارة التاج. فرد: (بينهما) أي: بين ما في عبارة ابن الصلاح وما في عبارة التاج. فرد: (أنه مالِك إلخ) خبر والفرق إلخ. فرد: (ذلك) أي: ملك الأصل وعدمه. فرد: (ليس في محله) ممنوع اسم.

فرد: (وقد يؤيد الأول صحة ما لو وكلَّه إلخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي البطلان هنا لأن الثمرة معدومة غير مأذون في متبوعها. فرد: (والثاني) عطف على الأول ش. فرد: (لا ينفذ تصرفه فيه) قياس التفرقة بين حقوقي وكل حق هو لي كما جمع به بين ابن الصلاح والجوري شيخنا الشهاب الرملي أنه لا ينفذ تصرفه فيه لا في كل ملك لي فليتمل م ر. فرد: (ليس في محله) ممنوع.

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ وَغَيْرِهِ لَوْ وَكَّلَهُ فِيْمَا مَلَكَهَ الْآنَ وَمَا سَيَمْلِكُهُ صَعٌّ وَيَصْحُ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي وَكَلْتِكَ فِي بَيْعِ هَذَا وَشِرَاءِ كَذَا بِثَمَنِهِ وَإِذْنُ الْمُقَارِضِ لِلْعَامِلِ فِي بَيْعِ مَا سَيَمْلِكُهُ وَالْحَقُّ بِهِ الْأَذْرَعِيُّ الشَّرِيكَ وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلِمَ أَنَّ شَرْطَ الْمُوَكَّلِ فِيهِ أَنَّ يَمْلِكَ الْمُوَكَّلُ التَّصَرُّفَ فِيهِ حِينَ التَّوَكُّلِ أَوْ يَذْكُرُهُ تَبَعًا لِذَلِكَ أَوْ يَمْلِكَ أَصْلَهُ. (وَأَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلثَّيَابَةِ) لِأَنَّ التَّوَكُّلَ اسْتِنَابَةٌ (فَلَا يَصِحُّ) التَّوَكُّلُ (فِي عِبَادَةٍ) وَإِنْ لَمْ تَحْتَاجْ لِنِيَّةٍ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا امْتِحَانٌ عَيْنِ الْمُكَلَّفِ وَلَيْسَ مِنْهَا نَحْوُ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا التَّرُكُ (إِلَّا الْحَجَّ) وَالْعُمْرَةَ وَيَنْدَرِجُ فِيهِمَا تَوَابِعُهُمَا كَرَكْعَتَيْ الطَّوَافِ (وَتَقْرِقَةِ زَكَاةٍ) وَنَذْرٍ وَكَفَّارَةٍ (وَذَبْحٍ أَضْحِيَّةٍ) وَهَذِي وَعَقِيقَةٍ سِوَاةٍ أَوْ كَلِّ الذَّابِغِ الْمُسْلِمِ الْمُتَمَيِّزِ فِي النِّيَّةِ أَمْ وَكَلِّ فِيهَا مُسْلِمًا مُتَمَيِّزًا غَيْرَهُ لِيَأْتِيَ بِهَا عِنْدَ ذَبْحِهِ كَمَا لَوْ نَوَى الْمُوَكَّلُ عِنْدَ ذَبْحِ وَكَيْلِهِ وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهَا آخَرُ مُرَدُّهُ وَنَحْوُ عِنْتِي وَوَقِفٍ وَغَسَلِ أَعْضَاءِ

• قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ) أَيُ: الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَ الْخُ أَهْ كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (قَوْلُ الشَّيْخِ الْخُ) أَقُولُ فِي التَّأْيِيدِ نَظَرَ ظَاهِرًا لِيُجُودَ التَّوَكُّلُ فِي الْمَشْبُوعِ فِي مَسْأَلَةِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ دُونَ مَسْأَلَتِنَا أَهْ سَم. • قَوْلُهُ: (فِيْمَا مَلَكَهَ الْآنَ) أَيُ: فِي بَيْعِهِ أَهْ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَيَصِحُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ يَمْلِكَ أَصْلَهُ) فِي النَّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (وَيَصِحُّ الْخُ) أَيُ: التَّوَكُّلُ عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَلَوْ وَكَّلَهُ بَبَيْعِ عَيْنٍ يَمْلِكُهَا وَأَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ بِثَمَنِهَا كَذَا فَاشْتَرَاهُ الْقَوْلَيْنِ صِحَّةُ التَّوَكُّلِ بِالشِّرَاءِ أَهْ. • قَوْلُهُ: (وَإِذْنُ الْمُقَارِضِ الْخُ) أَيُ: وَيَصِحُّ إِذْنُ الْمُقَارِضِ. • قَوْلُهُ: (فِي بَيْعِ مَا سَيَمْلِكُهُ) مَا صَوَّرْتَهُ فَقَدْ يُقَالُ هَذَا الْبَيْعُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنٍ زَائِدٍ عَلَى الْعَقْدِ الْمُتَضَمِّنِ لِلْإِذْنِ أَهْ سَم. • قَوْلُهُ: (أَوْ يَمْلِكَ أَصْلَهُ) أَشَارَ بِهِ إِلَى مَا مَرَّ فِي بَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ إِطْلَاعِهَا وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ إِذْ الصِّحَّةُ فِيهِ مُفْرَعَةٌ عَلَى مَرْجُوحٍ كَمَا بَيَّنَّاهُ عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ أَهْ نِهَآيَةً. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ التَّوَكُّلَ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَيْسَ بِالْوَاضِحِ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى لِأَنَّ قَوْلَهُ وَسِوَاةٍ إِلَى وَنَحْوِ عِنْتِي. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ تَحْتَاجْ الْخُ) أَيُ: احْتَاجَتْ إِلَى نِيَّةٍ كَالصَّلَاةِ أَوْ لَمْ تَحْتَاجْ إِلَيْهَا كَالْأَذَانِ. • قَوْلُهُ: (امْتِحَانٌ عَيْنِ الْمُكَلَّفِ) أَيُ: اخْتِبَارُهُ بِإِثْمَابِ نَفْسِهِ وَذَلِكَ لَا يَحْصُلُ بِالتَّوَكُّلِ أَهْ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ مِنْهَا) أَيُ: مِنَ الْعِبَادَةِ. • قَوْلُهُ: (إِلَّا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ) أَيُ: عِنْدَ الْعَجْزِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (تَوَابِعُهُمَا) أَيُ: الْمُتَقَدِّمَةُ وَالْمُتَأَخِّرَةُ أَهْ ش. • قَوْلُهُ: (كَرَكْعَتَيْ الطَّوَافِ) أَيُ: فَلَوْ أَفْرَدَهُمَا بِالتَّوَكُّلِ لَمْ يَصِحَّ أَهْ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَكَفَّارَةٍ) أَيُ: وَصَدَقَةٌ نِهَآيَةً وَمُعْنَى.

• قَوْلُهُ: (وَعَقِيقَةٍ) أَيُ: وَجُبْرَانٌ وَشَاةٌ وَلِيمَةٌ أَهْ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (أَمْ وَكَلِّ فِيهَا مُسْلِمًا الْخُ) وَحَيْثُ يَجُوزُ كَوْنُ الْوَكِيلِ فِي الذَّبْحِ كَافِرًا أَهْ سَم. • قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيُ: فِي النَّيَّةِ. • قَوْلُهُ: (وَنَحْوُ عِنْتِي الْخُ) عَطَفَ عَلَى

• قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ الْخُ) أَقُولُ فِي التَّأْيِيدِ نَظَرَ ظَاهِرًا لِيُجُودَ التَّوَكُّلُ فِي الْمَشْبُوعِ فِي مَسْأَلَةِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ دُونَ مَسْأَلَتِنَا. • قَوْلُهُ: (وَإِذْنُ الْمُقَارِضِ لِلْعَامِلِ فِي بَيْعِ مَا سَيَمْلِكُهُ) مَا صَوَّرْتَهُ فَقَدْ يُقَالُ هَذَا الْبَيْعُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنٍ زَائِدٍ عَلَى الْعَقْدِ الْمُتَضَمِّنِ لِلْإِذْنِ. • قَوْلُهُ: (أَمْ وَكَلِّ فِيهَا مُسْلِمًا غَيْرَهُ الْخُ) وَحَيْثُ يَجُوزُ كَوْنُ الْوَكِيلِ فِي الذَّبْحِ كَافِرًا وَغَيْرَ مُتَمَيِّزٍ وَفِي عِبَارَتِهِ رَمَزَ إِلَيْهِ فَتَأَمَّلْهُ لَكِنْ لَا يَظْهَرُ صِحَّةُ تَوَكُّلِ غَيْرِ

لا في نحو غُسل مَيِّتٍ لأنه فرض فيَقَعُ عن مُباشِرِهِ وَقَضِيَّتُهُ صِحَّةُ توكيل مَنْ لم يُتَوَجَّهْ عليه فرضه كالعبد على أن الأذرعِي رَجَحَ جواز التوكيل هنا مُطلقاً لصِحَّةِ الاستئجار عليه وليس بالواضح فإن قوله لغيره غُسل هذا مثلاً لا يُوجِبُ إلغاء فعل المُباشِرِ ووقوعه عن الأذن لأنَّ فعله لا يتوقَّفُ على إذنه فتعيَّن انصرافه لما خوطب به من فرض الكفاية بخلاف غُسله بكذا فإنَّ استحقاقه الأجرة يُوجِبُ وقوع الفعل عن بإذله فاتَّضح الفرق بين صِحَّةِ أخذ الأجرة ووقوعه عن المُباشِرِ له بلا استئجار (ولا في شهادة) لأنَّ مبناها على التعبد واليقين الذي لا تُمكن النيابة فيه وبه فارقت النكاح والشهادة على الشهادة ليست توكيلاً بل الحاجة جعلت الشاهد المُتَحَمِّلَ عنه كحاكم أذى عنه عند حاكم آخر (وإلاء وإيمان) لأنهما يمينان ومن ثم قال (وسائر الأيمان) أي باقيها لأنَّ القصد بها تعظيمه تعالى فأشبهت العبادة ومثلها النذر وتعليق العتق والطلاق والتذبير قيل ونحو الوصاية

الحجّ. فوّ: (عن مُباشرة) أي: ولو عبداً اهـ. فوّ: (لا في نحو غُسل مَيِّتٍ) أي: وحمله ودفعه اهـ أسنى. فوّ: (وقضيتُهُ صِحَّةُ توكيل إلخ) مُعْتَمِدُ اهـ ش. فوّ: (رَجَحَ جَوَازُ التَّوَكُّلِ إلخ) اعْتَمَدَهُ النَّهْيَةُ والمُعْنَى والأسنى وقال ع ش قوله م ر جَوَازُ التَّوَكُّلِ إلخ قال م ر المُعْتَمِدُ ما قاله في البحر من عَدَمِ صِحَّةِ التَّوَكُّلِ في الغُسلِ ومثله غيره من خِصَالِ التَّجْهِيزِ لآته يَقَعُ عَنِ التَّوَكُّلِ ويُقَارِقُ صِحَّةَ الإِسْتِئْجَارِ لِذَلِكَ بَأَنَّ بَذْلَ العِوَضِ يَقْتَضِي وَقُوعَ العَمَلِ لِلْمُسْتَأْجِرِ سَمَ عَلَى مَنَهِجٍ وهو يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّوَابَ لِلْمُسْتَأْجِرِ وَلَوْ بَلَفِظَ الوَكَالَةُ اهـ. فوّ: (وَوُقُوعُهُ إلخ) عَطَفَ عَلَى إلغَاءِ إلخ. فوّ: (لأنَّ قوله) أي المُبَاشِرِ. فوّ: (على إذنه) أي: الأذن. فوّ: (فَيَتَعَيَّنُ انْصِرَافُهُ إلخ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ ما إذا لم يَقْصِدْ إيقاعَ هَذَا الفِعْلِ عَنِ الأذِنِ أَمَا إِذَا قَصَدَهُ فَذَلِكَ صَارَفَ عَنِ الإِعْتِدَادِ بِهِ عَنِ المُبَاشِرِ لِأَنَّهُ فَقَدْ الصَّارِفَ مُعْتَبَرٌ فِي كُلِّ عِبَادَةٍ إِلَّا مَا اسْتَشْنَى وَيَكْفِي هَذِهِ الصُّورَةُ لِتَصْوِيرِ صِحَّةِ التَّوَكُّلِ فِيهِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ.

فوّ: (واليقين) يُتَأَمَّلُ اهـ سَمَ وَيَتَّبَعِي أَنْ يُرَادَ بِالْيَقِينِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ القَوِيَّ. فوّ: (والشهادة إلخ) جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ إِنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ جَائِزَةٌ فَهَلَا كَانَ هُنَا كَذَلِكَ. فوّ: (المُتَحَمِّلُ عَنْهُ) بَفَتْحِ الميم. فوّ: (أَذَى إلخ) بِنَاءِ المَفْعُولِ نَعَتْ لِحَاكِمٍ. فوّ: (ومثلها) أي: الأيمان. فوّ: (والتذبير) مَغْطُوفٌ عَلَى التَّنْذِيرِ وَلَيْسَ مِنْ مَدْخُولِ تَغْلِيْقِ رَشِيدِيٍّ وَكُرْدِيٍّ. فوّ: (والتذبير) وهل يَصِيرُ بِتَوَكُّلِهِ

المُتَمَيِّزِ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِلْإِذْنِ لَهُ وَمُخَاطَبَتِهِ. فوّ: (لا في نحو غُسل مَيِّتٍ إلخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ وَمِنْ ذَلِكَ أَيِ مِمَّا يَقْبَلُ النَّبَاةُ مِنَ الْعِبَادَاتِ تَجْهِيزُ المَوْتَى وَحَمْلُهُمْ وَدَفْنُهُمْ نَبَّهَ عَلَيْهِ الأذَرَعِي قَالَ وَفِي الْبَحْرِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي غُسلِ المَيِّتِ وَكَأَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ فِعْلَ الْغَاسِلِ يَقَعُ عَنِ نَفْسِهِ كَالْجِهَادِ فِيهِ نَظَرُ اهـ.

فوّ: (على أن الأذرعِي رَجَحَ إلخ) كَذَا شَرَحَ م ر. فوّ: (واليقين) يُتَأَمَّلُ. فوّ: (وتعليق العتق والطلاق والتذبير) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَقَضِيَّةُ تَقْيِيدِهِمْ بِتَغْلِيْقِ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ أَنَّهُ يَصِحُّ التَّوَكُّلُ بِتَغْلِيْقِ غَيْرِهِمَا كَتَغْلِيْقِ الوَصَايَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَيُحْتَمَلُ وَهُوَ الظَّاهِرُ أَنَّهُمْ قَيَّدُوا بِهِ نَظَرًا لِلْغَالِبِ فَلَا يُعْتَبَرُ مَفْهُومُهُ اهـ. فوّ: (والتذبير) وهل يَصِيرُ بِتَوَكُّلِهِ مُدَبِّرًا أَوْ مُعَلَّقًا وَجِهَانِ أَصْحُمَا لَا شَرْحُ م ر.

وَتَقْيِيدُهُمْ بِمَا ذُكِرَ لِلْغَالِبِ اهـ وَإِنَّمَا يَكُونُ لِلْغَالِبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلتَّقْيِيدِ بِهِ مَعْنَى مُحْتَمَلٌ وَإِلَّا
 كَمَا هُنَا عُجِلَ بِمَفْهُومِهِ وَيُوجَّهَ اخْتِصَاصُ الْمَنْعِ بِتِلْكَ الثَّلَاثَةِ بِأَنَّ لِلْعِبَادَةِ فِيهَا شَبَهًا بَيِّنًا إِمَّا
 لِيُعْدَهَا عَنْ قَضَايَا الْأَمْوَالِ بِكُلِّ وَجْهِ كَالطَّلَاقِ وَإِمَّا لِتَبَادُرِ التَّعَبُّدِ مِنْهَا كَالْآخَرِينَ بِخِلَافِ نَحْوِ
 الْوَصَايَةِ فَإِنَّهَا تَصَرَّفَتْ مَالِيًّا فَلَمْ تُشَبَّهِ الْعِبَادَةَ فَجَازَ التَّوَكُّلُ فِي تَعْلِيلِهَا وَبَحَثَ السَّبْكِيُّ صِحَّتَهَا
 فِي تَعْلِيلِ لَا حَتَّ فِيهِ وَلَا مَنَعَ كَهْوِ بَطْلُوعِ الشَّمْسِ وَفِيهِ نَظَرٌ (وَلَا فِي ظَهَارٍ) كَأَنَّ يَقُولُ أَنْتَ
 عَلَى مَوْكَلِي كَظَهَرِ أُمُّهُ أَوْ جَعَلْتَهُ مُظَاهِرًا مِنْكَ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ وَكَوْنُهُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ
 أَحْكَامٌ آخَرٌ لَا يَمْنَعُ النَّظَرَ لِكَوْنِهِ مَعْصِيَةٌ وَبِهِ يُعْلَمُ عَدَمُ صِحَّةِ التَّوَكُّلِ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ نَعَمْ مَا
 الْإِثْمُ فِيهِ لِمَعْنَى خَارِجٍ كَالْبَيْعِ بَعْدَ نِدَاءِ الْجُمُعَةِ الثَّانِي يَصْحَحُ التَّوَكُّلُ فِيهِ وَكَذَا الطَّلَاقُ فِي
 الْحَيْضِ وَمُخَالَفَةُ الْإِسْنَوِيِّ كَالْبَارِزِيِّ فِيهِ رَدُّهَا لِلْبُلْقِينِيِّ. (وَيَصْحَحُ) التَّوَكُّلُ (فِي طَرَفِي بَيْعٍ وَهَبَةٍ

مُدْبِرًا وَمُعَلَّقًا وَجِهَانٍ أَصَحُّهُمَا لَا اهـ نِهَآيَةً. □ قَوْلُهُ: (وَتَقْيِيدُهُمْ بِمَا ذُكِرَ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ وَقَضِيَّةُ تَقْيِيدِهِمْ
 بِتَعْلِيلِ الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ صِحَّةُ التَّوَكُّلِ بِتَعْلِيلِ غَيْرِهِمَا كَالْوَصَايَةِ وَالظَّاهِرُ كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ أَنَّهُ جَرَى عَلَى
 الْغَالِبِ فَلَا يُعْتَبَرُ مَفْهُومُهُ اهـ أَيْ فَالتَّوَكُّلُ بِسَائِرِ التَّعَالِقِ بِاطْلَاعِ ش. □ قَوْلُهُ: (مَعْنَى مُحْتَمَلٌ) أَرَادَ بِهِ مَا فِي
 قَوْلِهِ الْآتِي أَنَّ لِلْعِبَادَةِ فِيهَا الْخ اهـ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (وَيُوجَّهُ اخْتِصَاصُ الْخ) خِلَافًا لِلنِّهَآيَةِ وَشَرْحَ الرُّوضِ
 كَمَا مَرَّ. □ قَوْلُهُ: (بِتِلْكَ الثَّلَاثَةِ) أَرَادَ بِهَا التَّذْبِيرَ وَتَعْلِيلَ الْعِتَاقِ وَتَعْلِيلَ الطَّلَاقِ اهـ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (لِلْعِبَادَةِ)
 الْأَسْبَكُ تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِهِ شَبَهًا بَيِّنًا. □ قَوْلُهُ: (لِيُعْلَمَ) الْأَوَّلَى لِلْبُعْدِ. □ قَوْلُهُ: (مِنْهَا) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ.
 □ قَوْلُهُ: (كَالْآخَرِينَ) أَيْ: التَّذْبِيرِ وَتَعْلِيلِ الْعِتَاقِ. □ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ السَّبْكِيُّ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ وَمُقْتَضَى
 إِطْلَاقِهِمْ عَدَمَ صِحَّةِ ذَلِكَ فِي التَّعْلِيلِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَعْلِيلِ عَارٍ عَنْ حَتٍّ أَوْ مَنَعَ كَهْوِ بَطْلُوعِ الشَّمْسِ وَبَيِّنَ
 غَيْرِهِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ خِلَافًا لِلْسَّبْكِيِّ اهـ. □ قَوْلُهُ: (صِحَّتَهَا) أَيْ: الْوَكَالَةِ. □ قَوْلُهُ: (كَأَنَّ يَقُولُ) إِلَى قَوْلِهِ:
 (وَمُخَالَفَةُ الْخ) فِي النِّهَآيَةِ. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِأَنَّ الْمُعْلَبَ فِيهِ مَعْنَى الْيَمِينِ لَتَعْلَقَهُ
 بِالْفَاطِ وَخَصَائِصَ كَالْيَمِينِ وَلَا فِي الْمَعَاصِي كَالْقَتْلِ وَالْقَذْفِ وَالسَّرْقَةِ لِأَنَّ حُكْمَهَا يَخْتَصُّ بِمُرْتَكِبِهَا لِأَنَّ
 كُلَّ شَخْصٍ مَقْصُودٌ بِالْإِمْتِنَاعِ مِنْهَا وَلَا فِي مُلَازِمَةِ مَجْلِسِ الْخِيَارِ فَيَنْفَسِخُ الْعَقْدُ بِمُفَارَقَةِ الْمَوْكَلِ لِأَنَّ
 التَّعَبُّدَ فِي الْعَقْدِ مَنْوُطٌ بِمُلَازِمَةِ الْعَاقِدِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَكَوْنُهُ يَتَرْتَّبُ الْخ) جَوَابٌ عَنْ دَلِيلِ الْمُخَالَفِ اهـ
 سَم. □ قَوْلُهُ: (أَحْكَامُ الْخ) أَيْ: كَالْكَفَّارَةِ وَتَحْرِيمِ الْوَطْءِ اهـ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لَا تَمْنَعُ) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ.
 □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُعْلَمُ) أَيْ: بِالتَّعْلِيلِ. □ قَوْلُهُ: (الثَّانِي) أَيْ: الَّذِي بَيْنَ يَدَيِ الْخَطِيبِ.

□ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) كَذَا م. ر.

□ قَوْلُهُ فِي (الْإِسْنَوِيِّ) (فِي الْأَصَحِّ) وَاسْتَبْعِدَ الْخِلَافُ فِي الظَّاهِرِ فَإِنَّهُ مَعْصِيَةٌ وَالتَّوَكُّلُ فِي الْمَعَاصِي لَا يَجُوزُ
 جَزْمًا وَيُجَابُ بِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَعْصِيَةٌ فَيَرْتَبِطُ بِهِ تَحْرِيمُ الزَّوْجَةِ إِلَى الْكَفَّارَةِ فَأَخَذَ شَائِعَةً مِنَ الطَّلَاقِ مِنْ هَذَا
 الْوَجْهِ فَجَرَى فِيهِ الْخِلَافُ كَثُرَ. □ قَوْلُهُ: (وَكَوْنُهُ يَتَرْتَّبُ الْخ) جَوَابٌ عَنْ دَلِيلِ الْمُخَالَفِ.

وسلم وزهني ونكاح) لِلنَّصِّ فِي النِّكَاحِ وَالشَّرَاءِ كَمَا مَرَّ وَقِيسَ بِهِمَا الْبَاقِي (و) فِي (طَلَاقٍ) مُنَجِّزٍ (و) فِي (سَائِرِ الْعُقُودِ) وَصِيغَةُ الضَّمَانِ وَالْوَصِيَّةِ وَالْحَوَالَةِ جَعَلْتُ مَوْكَلِي ضَامِنًا لَكَ أَوْ مَوْصِيًا لَكَ بِكَذَا أَوْ أَحَلَّتْكَ بِمَا لَكَ عَلَى مَوْكَلِي مِنْ كَذَا بِنَظِيرِهِ مِمَّا لَهُ عَلَى فَلَانٍ وَيُقَاسُ بِذَلِكَ غَيْرُهُ (وَالْفُسُوحِ) وَلَوْ فُورِيَّةً إِذَا لَمْ يَحْصُلْ بِالتَّوَكُّلِ تَأْخِيرٌ مُضِرٌّ وَمَرَّ وَيَأْتِي امْتِنَاعُهُ فِي فسخِ نِكَاحِ الزَّائِدَاتِ عَلَى أَرْبَعٍ (و) فِي (قَبْضِ الدَّيُونِ) وَلَوْ مُؤَجَّلَةً عَلَى الْأَوْجِهَةِ لِإِمْكَانِ قَبْضِهِ عَقِبَ الْوَكَالَةِ

قوله: (لِلنَّصِّ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ (وَالذَّخْوَى) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَقِيَاسًا) إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ وَمِنْ ثَمَّ إِلَى مَا لَمْ تَصِلْ وَقَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى وَكَذَا. قوله: (كَمَا مَرَّ) أَي: فِي صَدْرِ الْبَابِ. قوله: (نَعَمْ الْخُ) فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا كَانَ مُبَاحًا فِي الْأَصْلِ وَحَرَمَ لِعَارِضٍ صَحَّ التَّوَكُّلُ فِيهِ وَيَمْتَنِعُ فِيمَا كَانَ مُحَرَّمًا بِأَصْلِ الشَّرْعِ أَهْ نِهَآيَةً أَيْ وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الصَّحَّةِ جَوَازُ التَّوَكُّلِ فَيَحْرُمُ التَّوَكُّلُ فِي الْبَيْعِ وَقَدْ نَدَاهُ الْجُمُعَةُ لِمَنْ تَلَزَّمَهُ وَإِنْ صَحَّ ع ش. قوله: (فِي طَلَاقٍ الْخُ) فِي تَقْدِيرِهِ فِي إِشَارَةِ إِلَى عَطْفِهِ عَلَى طَرَفَيْ لَا عَلَى بَيْعٍ فَلَا يُشْكَلُ بَأَنَّ الطَّلَاقَ لَيْسَ لَهُ طَرَفَانِ عَلَى أَنَّهُ يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ لَهُ طَرَفَانِ كَالْخُلْعِ أَهْ سَم. قوله: (مُنَجِّزٍ) لِمُعَيَّنَةٍ فَلَوْ وَكَّلَهُ بِتَطْلِيكِ إِحْدَى نِسَائِهِ لَمْ يَصِحَّ فِي الْأَصَحِّ كَمَا فِي الْبَحْرِ أَهْ نِهَآيَةً قَالَ ع ش فَرُغَ وَكَّلَهُ فِي طَلَاقٍ زَوْجَتِهِ ثُمَّ طَلَّقَهَا هُوَ كَانَ لِلْوَكِيلِ التَّطْلِيقُ إِذَا كَانَ طَلَاقُ الْمَوْكَلِ رَجْعِيًّا بِخِلَافِ حُكْمِ الزَّوْجِ فِي الشَّقَاقِ إِذَا سَبَقَ الزَّوْجُ إِلَى الطَّلَاقِ لَيْسَ لَهُ هُوَ الطَّلَاقُ بَعْدَ ذَلِكَ لِأَنَّ الطَّلَاقَ هُنَاكَ لِحَاجَةٍ قَطَعَ الشَّقَاقُ وَقَدْ حَصَلَ بِطَلَاقِ الزَّوْجِ بِخِلَافِهِ هُنَا مَرَّ أَهْ سَم عَلَى مَنَهِجٍ وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الْحُرْمَةِ وَإِنْ عَلِمَ بِطَلَاقِ الزَّوْجِ أَوَّلًا وَلَوْ قِيلَ بِالْحُرْمَةِ فِي هَذِهِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا وَلَا سَيِّمًا إِذَا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ أَدَى لِلزَّوْجِ وَقَوْلُ سَم رَجْعِيًّا أَيْ وَإِنْ بَانَتِ الْبَيْنُونَةُ الْكُبْرَى بِمَا يَحْصُلُ مِنَ الْوَكِيلِ أَهْ.

قوله (سَيِّئُ): (وَسَائِرِ الْعُقُودِ) كَصُلْحٍ وَإِبْرَاءٍ وَحَوَالَةٍ وَضَمَانٍ وَشِرْكَةٍ وَوَكَالَةٍ وَقِرَاضٍ وَمُسَاقَاةٍ وَإِجَارَةٍ وَأَخَذٍ بِشَفْعَةٍ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. قوله: (جَعَلْتُ مَوْكَلِي الْخُ) يَنْبَغِي أَنْ مَا ذَكَرَهُ مُجَرَّدُ تَصْوِيرٍ فَيَصِحُّ الضَّمَانُ بِقَوْلِ الْوَكِيلِ ضَمِنْتُ مَا لَكَ عَلَى زَيْدٍ عَنْ مَوْكَلِي أَوْ بِطَرِيقِ الْوَكَالَةِ عَنْهُ وَالْوَصِيَّةُ بَنَحْوِ أَوْصَيْتُ لَكَ بِكَذَا عَنْ مَوْكَلِي أَوْ نِيَابَةٍ عَنْهُ وَالْحَوَالَةُ بَنَحْوِ جَعَلْتُ مَوْكَلِي مُحِيلاً لَكَ بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ عَلَى زَيْدٍ أَهْ ع ش وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ جَعَلْتُ مَوْكَلِي الْخُ وَصِيغَةُ التَّوَكُّلِ فِي الضَّمَانِ كَمَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَنِ الْعَجَلِيِّ أَنَّ يَقُولُ الْمَوْكَلُ اجْعَلْنِي ضَامِنًا لِذَيْنِهِ أَوْ اجْعَلْنِي كَفِيلًا بَيْنَ فَلَانٍ أَهْ وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مَرَّ مِنَ التَّصْوِيرِ أَيْ تَبَعًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ مُتَعَيِّنٌ وَمَا صَوَّرَ بِهِ الشَّيْخُ ع ش فِي حَاشِيَتِهِ يَلْزَمُ عَلَيْهِ انْتِفَاءُ حَقِيقَةِ الْوَكَالَةِ كَمَا يُعْلَمُ بِتَأْمُلِهِ أَهْ. قوله: (وَمَرَّ) أَي: فِي الْمُسْتَشْنِيَّاتِ (وَيَأْتِي) أَي: فِي النِّكَاحِ أَهْ كُرْدِي.

قوله: (امْتِنَاعُهُ) أَي: التَّوَكُّلِ. قوله: (فِي فسخِ الْخُ) أَي: حَيْثُ لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ الْمُخْتَارَةُ لِلْفِرَاقِ كَمَا مَرَّ أَهْ ع ش.

قوله (سَيِّئُ): (وَقَبْضِ الدَّيُونِ) إِطْلَاقُهُ الدَّيُونِ يَشْمَلُ الْمُؤَجَّلَ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَقَدْ يُتَوَقَّفُ فِي صِحَّةِ

قوله: (وَفِي طَلَاقٍ الْخُ) فِي تَقْدِيرِهِ إِشَارَةً إِلَى عَطْفِهِ عَلَى طَرَفَيْ لَا عَلَى بَيْعٍ فَلَا يُشْكَلُ بَأَنَّ الطَّلَاقَ لَيْسَ لَهُ طَرَفَانِ عَلَى أَنَّهُ يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ لَهُ طَرَفَانِ كَالْخُلْعِ.

بتعجيل المدين وقياساً على ما مرَّ من الصَّحَّة في التوكيل بتزويجها إذا طُلِّقَتْ (واقْباضها) ولا يُردُّ منع التوكيل في عَوْض صرف ورأس مالٍ سَلَمَ في غِيبةِ الموكِّلِ لأنَّه بغيبته بَطَلَ العقد فلا ذَنْبٌ ويصحُّ في الإبراء منه لكنَّ في أبرئ نفسك لا بُدَّ مِنَ الفورِ تغليظاً لِلتَّحْلِيلِ قِيلَ وكذا في وكُلْتُكَ لِتُبْرِئَ نفسك على ما اقتضاه إطلاعهم لكنَّ قياسَ الطَّلَاقِ جوازُ التراخي ذكره السبكي اهـ وخرج بالذَّيُونِ الأعيان فلا يصحُّ التوكيلُ فيما قَدَرَ على رَدِّه منها بنفسه مضمونة أو أمانة لأنَّ مالَها لم يَأْذَنْ في ذلك ومن ثَمَّ ضَمِنَ به وكذا وكيله والقراؤ عليه ما لم تصل بحالها ليد

التَّوكِيلِ فيه لأنَّ الموكِّلَ لا يَتَمَكَّنُ مِنَ الْمُطَالَبَةِ ولا شَكَّ في الصَّحَّة لو جَعَلَهُ تابعاً لِلْحَالِ انْتَهَى مُعْنِي أَقُولُ يُؤْخَذُ مِنْ صَنِيعِ الرَّزْكَسِيِّ أَنَّ مَحَلَّ التَّرَدُّدِ إِذَا وَكَّلَهُ فِي الْمُطَالَبَةِ بِهِ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ حَيْثُ عَدِمَ الصَّحَّةُ مَا لَمْ يَجْعَلْهُ تَابِعاً أَمَّا إِذَا وَكَّلَهُ فِي الْقَبْضِ فَلَيْسَ لِلتَّرَدُّدِ فِي الصَّحَّةِ وَجْهٌ خِلَافاً لِمَا يَوْهَمُهُ صَنِيعُ الشُّخْفَةِ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ وَقَوْلُهُ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الْإِنْخَ لَعَلَّهُ فِيمَا إِذَا قَيَّدَ الْمُطَالَبَةَ بِالْحَالِ وَأَمَّا إِذَا قَيَّدَتْ بِبَعْدِ الْحُلُولِ أَوْ أَطْلَقَتْ فَقِيَاسُ نَظَائِرِهِ الصَّحَّةُ. هـ قَوْلُهُ: (وَيَصِحُّ) أَي: التَّوكِيلُ (فِي الْإِبْرَاءِ مِنْهُ) أَيِ الدَّيْنِ. هـ قَوْلُهُ: (لَا بُدَّ مِنَ الْفَوْرِ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (قِيلَ وَكَذَا فِي وَكُلْتُكَ الْإِنْخَ) اعْتَمَدَهُ م ر اهـ سَمِ أَيِ فِي النِّهَايَةِ.

هـ قَوْلُهُ: (قِيَاسُ الطَّلَاقِ) أَيِ فِيمَا لَوْ قَالَ وَكُلْتُكَ فِي أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَكَ فَلَا يُشْتَرَطُ الْفَوْرُ عَلَى مَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِالذَّيُونِ الْإِنْخَ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي أَمَّا الْأَعْيَانُ فَتَارَةً يَصِحُّ التَّوكِيلُ فِي قَبْضِهَا دُونَ إقْبَاضِهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى رَدِّهَا كَالْوَدِيعَةِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ دَفْعُهَا لِغَيْرِ مَالِكِهَا فَلَوْ سَلَّمَهَا لَوَكِيلِهِ بِغَيْرِ إِذْنٍ مَالِكِهَا كَانَ مُفَرَّطاً لِكِتْمَانِهَا إِذَا وَصَلَتْ إِلَى مَالِكِهَا خَرَجَ الْمَوْكُلُ عَنْ عَهْدَتِهَا قَالَ الْإِسْتَوِيُّ وَعَنِ الْجَوْجَرِيِّ مَا يَقْتَضِي اسْتِثْنَاءُ الْعِيَالِ كَالْأَبْنِ وَغَيْرِهِ انْتَهَى وَهُوَ حَسَنٌ لِلْعُرْفِ فِي ذَلِكَ وَإِذَا كَانَ فِي الْمَفْهُومِ تَفْصِيلٌ لَا يُرَدُّ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (الْأَعْيَانُ الْإِنْخَ) حَاصِلُهُ أَنَّهُ يَصِحُّ التَّوكِيلُ فِي الدَّيْنِ قَبْضاً وَإِقْبَاضاً وَأَمَّا فِي الْعَيْنِ فَيَصِحُّ التَّوكِيلُ فِيهَا قَبْضاً مَضْمُونَةً أَوْ لَا لَا إِقْبَاضاً مَضْمُونَةً أَوْ لَا لِأَنَّ إقْبَاضَهَا مُضْمَنٌ لِلرَّسُولِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمِلْكٍ لِلْمُرْسِلِ وَإِلَّا فَالضَّامِنُ الْمُرْسِلُ لِأَنَّهُ الْمُتَعَدِّي هُوَ مَعَ عَذْرِ الرَّسُولِ كَمَا قَالَ ع ش هُنَا اهـ بَعْجِيرِي. هـ قَوْلُهُ: (فَلَا يَصِحُّ التَّوكِيلُ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا لَهُ الْإِسْتِعَانَةُ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَكَذَا إِلَى مَا لَمْ تَصِلَ. هـ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ ضَمِنَ) أَيِ فِي صُورَةِ الْأَمَانَةِ اهـ رَشِيدِي عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرُ أَوْ فِيمَا إِذَا قَدَرَ عَلَى الرَّدِّ أَمَّا إِذَا لَمْ يَقْدِرْ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَضْمَنَ لِأَنَّ إِذْنَ الشَّرْعِ فِي التَّوكِيلِ كَأَذْنِ الْمَوْكُلِ وَكَمَا لَوْ وَكَّلَ الْوَكِيلُ فِيمَا يَعْجِزُ عَنْهُ فَإِنَّهُ غَيْرُ ضَامِنٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيِ بِسَبَبِ التَّوكِيلِ وَذَلِكَ إِذَا سَلَّمَ الْعَيْنَ لِلْوَكِيلِ اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (فِيمَا قَدَرَ عَلَى رَدِّهِ) أَمَّا إِذَا لَمْ يَقْدِرْ بِأَنْ عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ وَالذَّهَابِ لَا الْعَجْزُ عَنِ الْحَمْلِ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَوْكَلَ وَإِنَّمَا لَهُ أَنْ يَسْتَعِينَ بِمَنْ يَحْمِلُهَا وَيَكُونُ مَعَهُ كَمَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَكَذَا لَهُ الْإِسْتِعَانَةُ الْإِنْخَ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ. هـ قَوْلُهُ: (وَكَذَا وَكِيلُهُ) فِي الْمَضْمُونِ لَهُ مُطْلَقاً وَفِي الْأَمَانَةِ إِنْ عَلِمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمِلْكٍ الدَّافِعِ اهـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (وَالْقَرَأُ عَلَيْهِ) أَيِ: الْوَكِيلِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ إِنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ حَيْثُ عَلِمَ أَنَّهَا

هـ قَوْلُهُ: (قِيلَ وَكَذَا فِي وَكُلْتُكَ الْإِنْخَ) اعْتَمَدَهُ م ر. هـ قَوْلُهُ: (فَلَا يَصِحُّ التَّوكِيلُ الْإِنْخَ) اعْتَمَدَهُ م ر.

هـ قَوْلُهُ: (وَالْقَرَأُ عَلَيْهِ) أَيِ: الْوَكِيلِ ش.

مَالِكُهَا نَعَمْ إِنْ كَانَ الْوَكِيلُ مِنْ عِيَالِ الْمَوْكَلِّ وَكَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا جَازَ لَهُ تَفْوِضُ الرَّدِّ إِلَيْهِ وَكَذَا لَهُ
الِاسْتِعَانَةُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ بِمَنْ يَحْمِلُهَا مَعَهُ لَكِنْ إِنْ كَانَ مَعَهُ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْوَدِيعَةِ (و) فِي
(الدَّعْوَى) بِنَحْوِ مَالٍ أَوْ عُقُوبَةٍ لِغَيْرِ اللَّهِ (وَالْجَوَابُ) وَإِنْ كَرِهَ الْخَصْمُ وَيَنْعَزِلُ وَكَيْلُ الْمُدَّعِي
بِإِقْرَارِهِ بِقَبْضِ مَوْكَلِهِ أَوْ إِثْرَائِهِ لَا يَأْثُرُ لَهُ لِأَنَّهُ وَقَعَ لِقَوَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَضَمَّنَ رَفْعَ الْوَكَالَةِ وَيَنْعَزِلُ
وَكَيْلُ الْخَصْمِ بِقَوْلِهِ إِنْ مَوْكَلُهُ أَقَرَّ بِالْمُدَّعَى بِهِ وَلَا يُقْبَلُ تَعْدِيلُهُ لِبَيِّنَةِ الْمُدَّعِي وَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ
عَلَى مَوْكَلِهِ مُطْلَقًا وَلَهُ فِيمَا لَمْ يُؤْكَلْ فِيهِ وَفِيمَا وَكَّلَ فِيهِ إِنْ انْعَزَلَ قَبْلَ الْخَوْضِ فِي الْخُصُومَةِ
وَيَلْزَمُهُ حَيْثُ لَمْ يُصَدِّقْهُ الْخَصْمُ بَيِّنَةً بَوَكَالَتِهِ وَتُسَمَّعَ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيمِ دَعْوَى حَضَرَ الْخَصْمُ أَوْ

لَيْسَتْ مِلْكُ الْمَوْكَلِّ وَلَا فَالْقَرَارُ عَلَى الْمَوْكَلِّ لِأَنَّهُ يَدُ الْوَكِيلِ يَدُ أَمَانَةٍ وَالْأَمِينُ لَا يَضْمَنُ مَعَ انْتِفَاءِ الْعِلْمِ
كَمَا يَأْتِي فِي الْغَضَبِ ع ش هـ بَجِيرِ مِي. قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ مَعَهُ) أَي: إِنْ كَانَ مُلَاحِظًا لَهُ لِأَنَّهُ يَدُهُ لَمْ تَزَلْ
عِنْدَ أَمْرِهِ ش هـ قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ مَالٍ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَفِي الدَّعْوَى وَالْجَوَابِ لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ بِهِ
الْخَصْمُ لِأَنَّهُ مَخْضُ حَقِّهِ وَسَوَاءٌ أَكَانَ ذَلِكَ فِي مَالٍ أَمْ فِي غَيْرِهِ إِلَّا فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا سَيَأْتِي هـ.
قَوْلُهُ: (بِإِقْرَارِهِ) أَي: الْوَكِيلُ أَمْرُهُ ش هـ قَوْلُهُ: (أَقَرَّ الْمُدَّعَى بِهِ) أَي: بَاتَهُ مِلْكًا لِلْمُدَّعَى. قَوْلُهُ: (وَلَا يُقْبَلُ
تَعْدِيلُهُ الْخ) لِأَنَّهُ كَالِإِقْرَارِ فِي كَوْنِهِ قَاطِعًا لِلْخُصُومَةِ وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ قَطْعُ الْخُصُومَةِ بِالْإِخْتِيَارِ فَلَوْ عَدَلَ
انْعَزَلَ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَيُفْهَمُ مِنْ عَدَمِ قَبُولِ التَّعْدِيلِ عَدَمُ الصَّحَةِ فَلْيُحَرَّرْ هـ
سَم. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ. قَوْلُهُ: (وَلَهُ) أَي: وَتُقْبَلُ لِمَوْكَلِّهِ ش هـ سَم.
قَوْلُهُ: (إِنْ انْعَزَلَ) أَي: وَكَيْلُ الْخَصْمِ قَبْدٌ لِلْمَعْطُوفِ فَقَطْ. قَوْلُهُ: (وَيَلْزَمُهُ حَيْثُ لَمْ يُصَدِّقْهُ الْخَصْمُ
الْخ) يَتَأَمَّلُ مَعَ هَذَا قَوْلُ الْكَتَرِ قَرَعُ لَوْ ادَّعَى الْوَكِيلُ الْوَكَالَهَ فَصَدَّقَهُ الْغَرِيمُ لَمْ يَلْتَمِزِ الْحَاكِمُ لِذَلِكَ لِمَا فِيهِ
مِنْ إِثْبَاتِ الْحَجَرِ عَلَى صَاحِبِهَا وَلَوْ وَكَّلَهُ بِمُطَالَبَةِ زَيْدٍ بِحَقِّ فَلَهُ قَبْضُهُ هـ وَلَعَلَّ مُرَادَهُ بَعْدَ الْيَفَاتِ الْحَاكِمِ
أَنَّهُ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي حُكْمِهِ وَنَحْوِهِ وَهَذَا لَا يُنَافِي جَوَازَ تَصَرُّفِ الْوَكِيلِ اعْتِمَادًا عَلَى التَّصْدِيقِ هـ سَم وَفِي
الْكُرْدِيِّ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ تَثَبُّتُ الْوَكَالَةِ بِاعْتِرَافِ الْخَصْمِ وَكَذَا بِالْبَيِّنَةِ بَلْ أَوَّلَى فَلَهُ مُخَاصَمَتُهُ لَكِنْ لَيْسَ
لِلْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ بِالْوَكَالَةِ وَلِلْخَصْمِ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ مُخَاصَمَتِهِ حَتَّى يَقِيمَ بَيِّنَةً بَوَكَالَتِهِ كَالْمَذْيُونِ حَيْثُ
يَعْتَرَفُ لِلْوَكِيلِ أَيِ الْمُدَّعَى الْوَكَالَهَ بِأَنَّهُ وَكَيْلٌ وَلَا بَيِّنَةً فَإِنَّ لَهُ لِلْامْتِنَاعِ مِنْ إِقْبَاضِهِ الدِّينَ حَتَّى يَقِيمَ بَيِّنَةً
بَوَكَالَتِهِ لِاحْتِمَالِ تَكْذِيبِ رَبِّ الدِّينِ بَوَكَالَتِهِ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَفَائِدَةُ الْمُخَاصَمَةِ مَعَ جَوَازِ الْامْتِنَاعِ مِنْهَا الْإِزَامُ
الْحَقُّ لِلْمَوْكَلِّ لَا دَفْعُهُ لِلْوَكِيلِ هـ.

قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ كَانَ الْوَكِيلُ الْخ) إِطْلَافُهُمْ يُخَالِفُهُ م ر. قَوْلُهُ: (وَلَا يُقْبَلُ تَعْدِيلُهُ الْخ) لِأَنَّهُ كَالِإِقْرَارِ فِي
كَوْنِهِ قَاطِعًا لِلْخُصُومَةِ وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ قَطْعُ الْخُصُومَةِ بِالْإِخْتِيَارِ فَلَوْ عَدَلَ انْعَزَلَ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ قَالَ
فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَيُفْهَمُ مِنْ عَدَمِ قَبُولِ التَّعْدِيلِ عَدَمُ الصَّحَةِ فَلْيُحَرَّرْ. قَوْلُهُ: (وَلَهُ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى
ش.

غَابَ وَمَعَ تَصَدِيقِ الْخَصْمِ عَلَيْهَا لَهُ الْاِمْتِنَاعُ مِنَ التَّسْلِيمِ حَتَّى يُثْبِتَهَا بِالتَّسْلِيمِ (وَكَذَا فِي تَمْلُكِ الْمُبَاهَاتِ كَالْأَحْيَاءِ وَالْأَصْطِيَادِ وَالْاِحْتِطَابِ فِي الْأَطْهَرِ) كَالشُّرَاءِ بِجَامِعٍ أَنَّ كَلًّا سَبَبَ لِلْمِلْكِ فَيَحْصُلُ الْمِلْكُ لِلْمَوْكَلِّ إِنْ قَصَدَهُ الْوَكِيلُ لَهُ وَإِلَّا فَلَا (لَا فِي) الْاِلْتِقَاطِ كَالَاغْتِنَامِ تَغْلِيظًا لِشَائِبَةِ الْوَلَايَةِ عَلَى شَائِبَةِ الْاِكْتِسَابِ وَلَا فِي (الْإِقْرَارِ) كَوَكُلْتُكَ لِتَقْرَعَ عَنِّي لِفُلَانٍ بِكَذَا (فِي الْأَصْح) لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْ حَقٍّ كَالشَّهَادَةِ وَرَجَّحَ فِي الرُّوْضَةِ أَنَّهُ يَكُونُ مُقَرَّرًا بِالتَّوَكُّلِ لِإِشْعَارِهِ بِثُبُوتِ الْحَقِّ عَلَيْهِ وَفِيهِ مَا فِيهِ إِذِ الْمَدَارُ فِي الْإِقْرَارِ عَلَى الْيَقِينِ أَوْ الظَّنِّ الْقَوِي نَعَمْ إِنْ قَالَ أَقْرَأْ لِي عَنِّي بِالْفُلِّ لَهُ

﴿قَوْلُهُ: (عَلَيْهَا) أَيِ: الْوَكَالَةِ. قَوْلُهُ: (بِالتَّسْلِيمِ) مَتَعَلَّقٌ بِضَمِيرِ يَثْبُتُهَا الرَّاجِعُ لِلْوَكَالَةِ. قَوْلُهُ: (إِنْ قَصَدَهُ) أَيِ: الْمِلْكُ (الْوَكِيلُ لَهُ) أَيِ لِلْمَوْكَلِّ وَاسْتَمَرَ قَصْدُهُ فَلَوْ عَنَ لَهُ قَصْدُ نَفْسِهِ بَعْدَ قَصْدِ مَوْكَلِّهِ كَانَ لَهُ ذَلِكَ وَيَمْلِكُ مَا أَحْيَاهُ مِنْ حَيْثُ زَادَ شَوْقُهُ وَاسْتَمَرَ إِلَيْهِ إِلَى تَسْلِيمِهِ لِلْمَوْكَلِّ فَقَوْلُهُ فَلَوْ عَنَ إِلَيْهِ أَيِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ بِخِلَافِ قَصْدِ نَفْسِهِ بَعْدَهُ فَلَا يُؤْتَرُ فِيمَا يَظْهَرُ فَلْيُرَاجَعْ. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا) بَأَنَّ قَصْدَ نَفْسِهِ أَوْ أَطْلَقَ أَوْ قَصْدَ وَاحِدًا لَا بَعَيْنَهُ لِأَنَّ قَصْدَ وَاحِدٍ لَا بَعَيْنَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ فَكَانَهُ لَمْ يَوْجَدْ فَيَحْمَلُ عَلَى حَالَةِ الْإِطْلَاقِ فَإِنْ قَصْدَ نَفْسِهِ وَمَوْكَلِّهِ كَانَ مُشْتَرَكًا فِيمَا يَظْهَرُ أَهْوَ شَوْقَ زَادَ الْبُجَيْرِيُّ وَمَحَلُّهُ مَا لَمْ يَكُنْ بِأَجْرَةٍ وَعَيْنَ لَهُ الْمَوْكَلُّ أَمْرًا خَاصًّا كَانَ قَالَ لَهُ احْتَطَبَ لِي هَذِهِ الْحُزْمَةُ الْحَطْبِ مَثَلًا بِكَذَا فَإِنَّهُ يَقَعُ لِلْمَوْكَلِّ وَإِنْ قَصْدَ نَفْسِهِ فَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ أَمْرًا خَاصًّا كَانَ قَالَ لَهُ احْتَطَبَ لِي حُزْمَةً حَطْبٍ بِكَذَا فَاحْتَطَبَهَا وَقَصْدَ نَفْسِهِ وَقَعَتْ لَهُ وَعَمَلُ الْإِجَارَةِ بَاقِي فِي ذِمَّتِهِ فَيَحْتَطَبُ غَيْرَهَا إِنْ طَفِيحِي أَهْ. قَوْلُهُ: (لَا فِي الْاِلْتِقَاطِ) اسْتَشْكَلَ بِقَوْلِهِمْ فِي بَابِ اللَّقْطَةِ مَنْ رَأَى لَقْطَةً فَوَكَّلَ مَنْ يَلْتَقِطُهَا لَهُ فَالْتَقَطَهَا الْوَكِيلُ بِقَصْدِهِ صَحَّ أُجِيبَ بَأَنَّ مَا هُنَاكَ فِي الْمُعَيَّنَةِ وَمَا هُنَا فِي غَيْرِهَا مَرَاهِمُ أَيِ فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (وَرَجَّحَ فِي الرُّوْضَةِ أَنَّهُ يَكُونُ إِلَيْهِ) اِغْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (مُقَرَّرًا بِالتَّوَكُّلِ) أَيِ مُقَرَّرًا بِكَذَا بِسَبَبِ التَّوَكُّلِ. قَوْلُهُ: (إِذَا الْمَدَارُ فِي الْإِقْرَارِ إِلَيْهِ) يُتَأَمَّلُ تَقْرِيبُهُ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِلَيْهِ) وَفِي الْبُجَيْرِيِّ بَعْدَ كَلَامِ مَا نَصَّهُ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِعَلَيَّ وَعَنِّي

﴿قَوْلُهُ: (وَمَعَ تَصَدِيقِ الْخَصْمِ عَلَيْهَا لَهُ الْاِمْتِنَاعُ إِلَيْهِ) يُتَأَمَّلُ مَعَ هَذَا قَوْلُ الْكُتُبِ. (فَرَزْ): لَوْ أَدْعَى الْوَكِيلُ الْوَكَالَתَ قَصْدَهُ الْغَرِيمَ لَمْ يَلْتَمِزَ الْحَاكِمُ لِذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْتِهَاتِ الْحَجَرِ عَلَى صَاحِبِهَا وَلَوْ وَكَّلَهُ بِمُطَالَبَةِ زَيْدٍ بِحَقِّ فَلَةٍ قَبْضُهُ أَهْ. وَلَعَلَّ مُرَادَهُ بَعْدَ التَّفَاتِ الْحَاكِمُ أَنَّهُ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ فِي حُكْمِهِ وَنَحْوِهِ وَهَذَا لَا يُنَافِي جَوَازَ تَصَرُّفِ الْوَكِيلِ اِغْتِمَادًا عَلَى التَّصَدِيقِ فَلَا يُنَافِي هَذَا الْكَلَامُ مَا سَيَأْتِي عَنِ الرُّوْضَةِ نَقْلًا عَنِ الْحَاوِي عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ تَصَرَّفَ غَيْرَ عَالِمٍ إِلَيْهِ. (فَرَزْ): فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ رَجُلٌ وَكُلُّ إِنْسَانًا فِي أَنْ يُسَلِّمَ لَهُ فِي قَمِيحٍ فَقَعَلَ وَضَمِنَ الْمُسْلِمَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَهَلْ يَصِحُّ دَعْوَى الْمَوْكَلِّ عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ بِالْقَمِيحِ وَعَلَى ضَامِنِهِ وَهَلْ يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَشْهَدَ لِلْمَوْكَلِّ بِالضَّمَانِ أَمْ لَا؟ الْجَوَابُ: نَعَمْ لِلْمَوْكَلِّ الدَّعْوَى عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ وَالضَّامِنِ، وَأَمَّا شَهَادَةُ الْوَكِيلِ لَهُ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ عَزْلِهِ لَمْ تُقْبَلْ وَكَذَا بَعْدَهُ إِنْ خَاصَّ وَإِنْ لَمْ يُخَاصَّ قَبِلَتْ أَهْ. قَوْلُهُ: (لَا فِي الْاِلْتِقَاطِ) اسْتَشْكَلَ بِقَوْلِهِمْ فِي بَابِ اللَّقْطَةِ مَنْ رَأَى لَقْطَةً فَوَكَّلَ مَنْ يَلْتَقِطُهَا لَهُ فَالْتَقَطَهَا الْوَكِيلُ بِقَصْدِهِ صَحَّ أُجِيبَ بَأَنَّ مَا

عَلَيَّ كَانَ إِقْرَارًا جُزْمًا وَلَوْ قَالَ أَقْرَأَ عَلَيَّ لَهُ بِالْفِ لَمْ يَكُنْ مُقْرَأً قَطْعًا. (وَيَصِحُّ) التَّوَكُّيلُ (فِي) اسْتِيفَاءِ عُقُوبَةِ آدَمِيِّ) وَلَوْ قَبْلَ ثُبُوتِهَا عَلَى الْأُوجِه (كَقِصَاصٍ وَحَدِّ قَذْفٍ) بَلْ يَتَعَيَّنُ فِي قَطْعِ طَرَفٍ وَحَدِّ قَذْفٍ كَمَا يَأْتِي وَيَصِحُّ أَيْضًا فِي اسْتِيفَاءِ عُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى لَكِنْ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ السَّيِّدِ لَا فِي إِبْنَاتِهَا مُطْلَقًا نَعَمْ لِلْقَاضِي أَنْ يُوَكَّلَ فِي ثُبُوتِ زِنَا الْمُقْدُوفِ لِيَسْقُطَ الْحَدُّ عَنْهُ فَتُسَمَّحَ دَعْوَاهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ زَنَى (وَقِيلَ لَا يَجُوزُ) التَّوَكُّيلُ فِي اسْتِيفَائِهَا (إِلَّا بِحَضْرَةِ الْمُوَكَّلِ) لِاحْتِمَالِ عَفْوِهِ وَرَدُّ بَأْنِ احْتِمَالِهِ كَاحْتِمَالِ رُجُوعِ الشُّهُودِ إِذَا ثَبَتَ بَيِّنَةٌ مَعَ الْاسْتِيفَاءِ فِي غَيْبَتِهِمْ اتِّفَاقًا. (وَلِيَكُنِ الْمُوَكَّلُ فِيهِ مَعْلُومًا مِنْ بَعْضِ الْأُجُوه) لِقَلِّ يَعْظُمُ الْغَرَرُ (وَلَا يُشْتَرَطُ عِلْمُهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ) وَلَا ذِكْرُ أَوْصَافِ الْمُسْلِمِ فِيهِ لِأَنَّهَا جَوَزَتْ لِلْحَاجَةِ فَسُومِخَ فِيهَا (فَلَوْ قَالَ وَكُنْتُكَ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ) لِي (أَوْ فِي كُلِّ أُمُورِي) أَوْ حُقُوقِي (أَوْ فُوضْتُ إِلَيْكَ كُلَّ شَيْءٍ) لِي أَوْ كُلُّ مَا شِئْتُ مِنْ مَالِي (لَمْ يَصِحَّ) لِمَا

يَكُونُ إِقْرَارًا قَطْعًا وَإِنْ حَدَّثَهُمَا لَا يَكُونُ إِقْرَارًا قَطْعًا وَإِنْ أَتَى بِأَحَدِهِمَا يَكُونُ إِقْرَارًا عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْحَلْبِيِّ وَعَلَى كَلَامِ الْقَلْبُوبِيِّ وَعَنْ شِ وَالزَّيَادِيِّ لَا يَكُونُ مُقْرَأً قَطْعًا إِذَا أَتَى بِعَلَيَّ أَوْ قَوْلَهُ وَعَلَى كَلَامِ الْقَلْبُوبِيِّ الْخُ أَيِ وَالْتَّخْفَةُ وَالْمُغْنَى فَمَا نَقَلَهُ عَنْ الْحَلْبِيِّ ضَعِيفٌ. □ فَوَدَّ: (عَلَى الْأُوجِه) اعْتَمَدَهُ أَيْضًا م ر أ ه سَمِ أَيِ فِي النَّهَايَةِ وَاعْتَمَدَ الْمُغْنَى عَدَمَ الصَّحَّةِ. □ فَوَدَّ: (بَلْ يَتَعَيَّنُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (وَيَصِحُّ فِي) اسْتِيفَاءِ عُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى ظَاهِرُهُ وَلَوْ قَبْلَ ثُبُوتِهَا وَهُوَ مُتَّجِهٌ م ر أ ه سَمِ. □ فَوَدَّ: (فِي) إِبْنَاتِهَا أَيِ: عُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ: مِنَ الْإِمَامِ أَوْ السَّيِّدِ وَغَيْرِهِمَا. □ فَوَدَّ: (فِي) ثُبُوتِ زِنَا الْمُقْدُوفِ فَإِذَا ثَبَتَ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ أَوْ مُغْنَى فِي سَمِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مِثْلُهُ. □ فَوَدَّ: (عَنْهُ) أَيِ: الْقَاضِي. □ فَوَدَّ: (دَعْوَاهُ) أَيِ: الْوَكِيلِ. □ فَوَدَّ: (فِي) اسْتِيفَائِهَا أَيِ: عُقُوبَةِ الْآدَمِيِّ. □ فَوَدَّ: (سَمِ): (بِحَضْرَةِ الْمُوَكَّلِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الشَّارِحِ اسْتِيفَائِهَا ش أ ه سَمِ. □ فَوَدَّ: (لِاحْتِمَالِ عَفْوِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي النَّهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (إِذَا ثَبَتَ) أَيِ: الْعُقُوبَةُ وَالتَّذْكِيرُ لِأَنَّ الْمَضْدَرَ الْمُؤَنَّثَ يَجُوزُ فِيهِ التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ. □ فَوَدَّ: (مَعَ) الْاسْتِيفَاءِ الْخُ أَيِ: مَعَ جَوَازِهِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ فِي حُقُوقِي) أَيِ: أَوْ فِي كُلِّ حُقُوقِي وَلا حِظَّ التَّمْيِيزِ بَيْنَ هَذَا وَمَا سَبَقَ عَنْ فَتَوَى ابْنِ الصَّلَاحِ وَقَدْ يُقَالُ الْحُقُوقُ الْمُطَالَبُ بِهَا بَعْضُ

هَنَّاكَ فِي الْمُعَيَّنَةِ وَمَا هُنَا فِي غَيْرِهَا م ر. □ فَوَدَّ: (عَلَى الْأُوجِه) اعْتَمَدَهُ أَيْضًا م ر. □ فَوَدَّ: (وَيَصِحُّ أَيْضًا فِي) اسْتِيفَاءِ عُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى ظَاهِرُهُ وَلَوْ قَبْلَ ثُبُوتِهَا وَهُوَ مُتَّجِهٌ م ر. □ فَوَدَّ: (لَا فِي) إِبْنَاتِهَا مُطْلَقًا قَدْ يُشْكَلُ عَلَيْهِ مَا فِي خَبَرٍ: «وَإِذَا أُنْزِلَ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنَّهَا اعْتَرَفَتْ بِفَرْجِهَا» فَإِنْ قَوْلُهُ: «فَإِنْ اعْتَرَفَتْ بِفَرْجِهَا» تَوَكُّيلٌ مِنَ الْإِمَامِ فِي إِبْنَاتِ الرَّجْمِ وَفِي اسْتِيفَائِهِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ فَإِنْ دَامَتْ عَلَى الْإِعْتِرَافِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ اعْتَرَفَتْ لَهُ ﷺ أَوْ بَلَّغَهُ اعْتِرَافُهَا بِطَرِيقٍ مُعْتَبَرٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (أَنْ يُوَكَّلَ فِي) ثُبُوتِ زِنَا الْمُقْدُوفِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَإِذَا ثَبَتَ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ أ. □ فَوَدَّ: (وَقِيلَ لَا يَجُوزُ) التَّوَكُّيلُ فِي اسْتِيفَائِهَا عِبَارَةُ الْكَثَرِ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ اسْتِيفَاؤُهُ الْخُ.

□ فَوَدَّ: (سَمِ): (بِحَضْرَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الشَّارِحِ اسْتِيفَائِهَا ش. □ فَوَدَّ: (أَوْ حُقُوقِي) أَيِ: أَوْ فِي كُلِّ حُقُوقِي

فيه من عظيم الغرر إذ يدخل فيه ما لا يسمح الموكّل ببعضه كطلاق زوجاته والتصدّق بأمواله وظاهر كلامهم بطلان هذا وإن كان تابعاً لمعّين وهو ظاهر فلا ينفذ تصرف الوكيل في شيء من التابع لأنّ عظم الغرر فيه الذي هو السبب في البطلان لا يندفع بذلك وليس كما مرّ عن

الحقوق على الإطلاق سم وع ش. قوّد: (بعضه) لا حاجة إلى زيادة لفظة بعض. قوّد: (بأمواله) أي: بجميع ماله اه معني. قوّد: (وظاهر كلامهم إلخ) أفتى به شيخنا الشهاب الرّملي واعتدّ شيخ الإسلام في شرح المنهج خلاف ذلك اه سم. قوّد: (وهو ظاهر) وفاقاً للمعني والنهاية. قوّد: (من التابع) أخرج المشوّع اه سم. قوّد: (بذلك) أي: بكونه تابعاً لمعّين. قوّد: (كما مرّ) أي: قبيل قول المتن وأن يكون قابلاً للتبعية.

ولاحظ التمييز بين هذا وما سبق عن فتوى ابن الصلاح وقد يقال الحقوق المطالب بها بعض الحقوق على الإطلاق.

(فرغ): قال في الرّوض لا ينع بعض مالي ولا ينع هذا أو ذاك أي لا يجوز ولو قال ينع أو هب من مالي ما شئت أو أعتق من عبيدي من شئت صحّ لا في الجميع قال في شرحه لكن قال القاضي ما مرّ عنه من أنّه لو قال طلق من نسائي من شاءت فله أن يطلق كلّ من شاءت الطلاق ويُترق بأنّ المشيئة في هذه مُسندة إلى كلّ منهنّ فلا تصدّق مشيئة واحدة بمشيئة غيرها فكان ذلك في معنى: أي امرأة شاءت منهنّ الطلاق طلقها بخلافها في تلك فإنّها مُسندة إلى الوكيل فصَدَقَتْ مشيئته فيما لا يستوعب الجميع فلا يتمكّن من مشيئته فيما يستوعبه احتياطاً اه. وقول الرّوض السابق ولا ينع هذا أو ذاك فرق في شرح الرّوض بينه وبين الصّحة في ينع أحد عبيدي بأنّ العقد فيه لم يحدّ مؤرّداً يتأثّر به لأنّ أو للإنهاف بخلاف الأحّد فإنّه صادق على كلّ عبيد وفي تجريد المُرّجّد ما نصّه في صحّة التوكيل بطلاق أحّد الرّوجتين وجهان وجه المنع أنّه لا يتمّ إلّا بالتعيين الراجع إلى الشهود ويختلّ بناؤه على أنّ الطلاق يقع عند اللفظ فيصحّ أو عند التعيين فلا وقد قال البغوي إنّ قال طلق واحدة لا بعينها فإن قلنا هو إذا فعله الرّوج طلاق واقع صحّ وعلى الرّوج التعيين وإن قلنا التزام طلاق فلا قال وإن قال طلق إحداهما بعينها فطلق وقصد معيّنة صحّ فإن مات قبل تعيينها منع الموكّل منهما حتّى يعين اه. كلام التجريد وتلخص ممّا نقله البغوي الجواز سواء قال له طلق واحدة على الإنهاف أو على التعيين وجزم بذلك في العباب فقال في الطلاق ولو أبهم كإحداهما أي يصحّ اه نعم قول التجريد عن البغوي حتّى يعين مُشْكِل لأنّ الوكيل قصد معيّنة فلا يفيد تعيين الموكّل فليتأمل. قوّد: (وظاهر كلامهم بطلان هذا وإن كان تابعاً لمعّين وهو ظاهر إلخ) أفتى به شيخنا الشهاب الرّملي واعتدّ شيخ الإسلام في شرح المنهج خلاف ذلك فقال لكن الأوّفق بما مرّ من الصّحة في قوله وكلّك في بيع كذا وكلّ مُسلم، صحّة ذلك وهو الظاهر اه. ولا يخفى شدّة شبهة ما نحن فيه بما قاس عليه من وكلّك في بيع كذا وكلّ مُسلم دون ما مرّ عن أبي حامد فكان اللّائق الفرق بين ما نحن فيه وهذا الذي قاس عليه في شرح المنهج فإنّه المُهمّ فليتأمل وقد يُترق بأنّ كثرة الغرر في الموكّل فيه أضمر منها في الوكيل. قوّد: (من التابع) أخرج المشوّع.

أبي حامد وغيره لأنّ ذاك في جزئي خاصّ مُعَيَّن فسأخ كونه تابعا لِقَلَّةِ الغرر فيه بخلاف هذا.
(وإن قال) وكُلُّكَ (في بيع أمواله وعَتَقَ أرقائي) وقضاء ديوني واستيفائها ونحو ذلك (صح)
وإن لم يعلم ما ذَكَرَ لِقَلَّةِ الغرر فيه ولو قال في بعض أمواله أو شيء منها لم يصحّ كبيع هذا أو
هذا بخلاف أحد عبيدي لِتَنَاوُلِهِ كَلًّا منهم بطريق العموم البدلي فلا إبهام فيه بخلاف ما قبله
أو أبرئ فلانا عن شيء من مالي صحّ وحمل على أقل شيء لأنّ الإبراء عقد غبن فتوسّع فيه أو
عَمَّا شِئْتَ منه لَزِمَهُ إِنْقَاءُ أَقَلِّ شيء. (وإن وكلّه في شراء عبدي) مثلاً لِلْقِنْيَةِ (وجب بيان نوعه)

قوله: (وقضاء ديوني إلخ) وردّ ودائعي ومخاصمة خصمائي اه مُعْنِي. قوله: (ونحو ذلك) من التحوير
اقتراض أو شراء ما يحتاج إليه الوكيل فيما له تعلّق بما وكلّ فيه ومن ذلك ما يقع كثيراً أنّ شخصاً يوكل
آخر في التصرف في قرية من قرى الزيف بالزرع والزراعة ونحوهما اه ع ش. قوله: (وإن لم يعلم ما
ذكر) أي الأموال والأرقاء والديون ومن هي عليه اه مُعْنِي. قوله: (ولو قال) إلى المثنى في المُعْنِي إلّا
قوله بخلاف إلى قوله بخلاف. قوله: (ولو قال في بعض أمواله إلخ) ولو قال بغيره أو هب من مالي أو
أقض من ديوني ما شئت أو أغتق أو بغيره من عبيدي ما شئت صحّ في البعض لا في الجميع لأنّ من
لِلتَّبْعِصِ مُعْنِي وشرح الروضة. قوله: (في بعض إلخ) أي في بَيْعِهِ. قوله: (بخلاف أحد إلخ) قد
يشكل هذا بعدم الصحة فيما لو قال وكُلْتُ أَحَدَكُمَا أو وكُلُّكَ في تطليق إحدى نسائي كما تقدّم عن
البحر اه ع ش وقد يجاب عن الأول بأنّه يُخْتَاطُ لِلْعَائِدِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ما لا يُخْتَاطُ لِلْمَعْقُودِ عليه وعن
الثاني بأنّه يُخْتَاطُ لِلْإِبْضَاعِ ما لا يُخْتَاطُ لِغَيْرِهِ. قوله: (لتناوله كلاً منهم إلخ) يكفي في الفرق أنّ الإبهام
في الأول أشدّ وأما الفرق بالعموم البدلي فقد يقال هو موجود في البعض أيضاً اه سم. قوله: (بخلاف
ما قبله) أي بعض أمواله إلخ. قوله: (عن شيء إلخ) أو عن الجميع فأبرأه عنه أو عن بعضه صحّ
ويكفي في صحة الوكالة بالإبراء علم الموكل بقدر الدين وإن جهله الوكيل والمديون اه مُعْنِي.
قوله: (من مالي) أي من ديني اه نِهَايَةً. قوله: (وحمل على أقل شيء) أي بشرط أن يكون متمولاً
أخذاً من العلة إذ المعقود لا تردّ على غير متمول اه ع ش. قوله: (أو عَمَّا شِئْتَ منه إلخ) وكذا لو أسقط
منه يلزمه إِنْقَاءُ شيء على الأقرب احتياطاً اه سم.

(فرغ): لو قال وكُلُّكَ في أمور زوجتي هل يستفيد طلاقها فيه نظر ويتّجه لا حيث لا قرينة احتياطاً اه ر
اه سم. قوله: (إِنْقَاءُ شيء) أي متمول فيما يظهر. قوله: (للقنية) إلى قوله: (فالمراد) في المُعْنِي وإلى
قوله: (وبحث) في النّهاية إلّا قوله: (اتفاقاً) إلى (ولو اشترى). قوله: (للقنية) سيذكر مُحْتَزَّه قُبِيل
قول المثنى: (ويشترط).

قوله: (لتناوله كلاً منهم بطريق العموم البدلي إلخ) يكفي في الفرق أنّ الإبهام في الأول أشدّ وأما
الفرق بالعموم البدلي فقد يقال هو موجود في البعض. قوله: (بطريق العموم البدلي) قد يستشكل بأنّه
مُفَرَّدٌ مُضَافٌ لِمَعْرِفَةٍ وقد أطلقوا أنّه من صيغ العموم ويُجاب. قوله: (وحمل على أقل شيء) ما
ضابطه. قوله: (أو عَمَّا شِئْتَ منه لزّم إِنْقَاءُ أَقَلِّ شيء) على الأقرب اه احتياطاً.

كثُرَ كَيْ أَوْ هِنْدِيٍّ وَلَا يُغْنِي عَنْهُ ذِكْرُ الْجِنْسِ كَعَبْدٍ وَلَا الْوَصْفِ كَأَبْيَضٍ وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا بَيَانُ صِنْفٍ وَصِفَةٍ اخْتَلَفَ بِهِمَا الْغَرَضُ اخْتِلَافًا ظَاهِرًا لَا مُطْلَقًا بَلْ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يَشْتَرِي لَهُ غَيْرُهُ وَكَالَهُ فِيمَا يَظْهَرُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ لَا يُشْتَرَطُ اسْتِقْصَاءُ أَوصَافِ السَّلَمِ وَلَا مَا يَقْرُبُ مِنْهَا اتِّفَاقًا فَالْمُرَادُ مِنْ هَذَا النِّفْيِ مَا ذَكَرْتَهُ وَلَا كَانَ مُشْكِلًا فَتَأَمَّلْهُ وَلَوْ اشْتَرَى مَنْ يُعْتَقُّ عَلَى الْمُوَكَّلِ صَحٌّ وَعَتَّقَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْقِرَاضِ لِأَنَّهُ يُنَافِي مَوْضُوعَهُ مِنْ طَلَبِ الرُّبُحِ وَلَوْ وَكَّلَهُ فِي تَرْوِيجِ امْرَأَةٍ اشْتَرَطَ تَعْيِينَهَا وَلَا يَكْتَفِي بِكَوْنِهَا تُكَافِئُهُ لِأَنَّ الْغَرَضَ يَخْتَلِفُ مَعَ وُجُودِ وَصْفِ الْمُكَافَأَةِ كَثِيرًا فَاذْفَعْ مَا لِلشُّبْكِيِّ هُنَا نَعَمْ إِنْ أَتَى لَهُ بَلْفِظُ عَامٍّ كَرَوْجَنِي مَنْ شِئْتَ صَحٌّ (أَوْ) فِي شِرَاءِ (دَارٍ) لِلْقَبِيلَةِ أَيْضًا (وَجِبَ بَيَانُ الْمُحَلَّةِ) وَهِيَ الْحَاوِزَةُ وَمَنْ لَزِمَ بَيَانُهَا بَيَانُ الْبَلَدِ غَالِيًا فَلِذَا لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ (وَالسُّكَّةُ) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَهِيَ الرِّقَاقُ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَيْهِ وَعَلَى مِثْلِهِ الْحَاوِزَةُ لِاخْتِلَافِ الْغَرَضِ بِذَلِكَ

□ فَوَدَّ: (وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا الْإِلْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِنْ تَبَيَّنَتْ أَصْنَافُ نَوْعٍ وَجِبَ بَيَانُ الصَّنْفِ كَحَطَّائِي وَقَفَّاجِي وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ رَقِيقٍ وَجِبَ مَعَ بَيَانِ النَّوعِ ذِكْرُ الذَّكُورَةِ أَوْ الْأُنْثَى تَقْلِيلًا لِلْغَرَرِ وَلَوْ قَالَ اشْتَرِ لِي عَبْدًا كَمَا تَشَاءُ لَمْ يَصِحَّ لِكَثْرَةِ الْغَرَرِ أَهْ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بَلْ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يَشْتَرِي الْإِلْخُ) أَيِ بَلْ يَخْتَلِفُ بِهِمَا الْغَرَضُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُوَكَّلِ وَلَوْ عَبَّرَ بِهِ لَكَانَ أَوْضَحَ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ. □ فَوَدَّ: (مِنْ هَذَا التَّقْيِ) أَيِ قَوْلِهِمْ لَا يُشْتَرَطُ اسْتِقْصَاءُ الْإِلْخُ. □ فَوَدَّ: (مَا ذَكَرْتَهُ) أَيِ: بِقَوْلِهِ لَا مُطْلَقًا يُغْنِي لَوْ كَانَ الْمُرَادُ يَخْتَلِفُ بِهِمَا الْغَرَضُ مُطْلَقًا لِاشْتِرَاطِ اسْتِقْصَاءِ صِفَاتِ السَّلَمِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ. □ فَوَدَّ: (صَحٌّ عَتَّقَ الْإِلْخُ) أَيِ: مَا لَمْ يَبَيِّنْ مَعِيًّا كَمَا يَأْتِي لَهُ فِي الْفَصْلِ الْآتِي وَقِيَاسُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مَرَّاتَهُ لَوْ اشْتَرَى لَهُ زَوْجَتَهُ صَحٌّ وَانْفَسَخَ التَّكَاحُ أَهْ ع. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْقِرَاضِ) أَيِ: فَلِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ وَلَا يُعْتَقُّ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ صِحَّتُهُ تَسْتَدْعِي دُخُولَهُ فِي مِلْكِهِ وَهُوَ مُقْتَضٍ لِلْعِتْقِ كَمَا فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ فِي الْقِرَاضِ أَهْ ع. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ وَكَّلَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (الْمُشْتَمِلَةُ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَلَا يَكْتَفِي) إِلَى (نَعَمْ). □ فَوَدَّ: (وَلَوْ وَكَّلَهُ فِي تَرْوِيجِ الْإِلْخُ) وَلَوْ قَالَتْ لَوْلِيَّهَا زَوْجَنِي لِرَجُلٍ قِيَاسُ ذَلِكَ الصَّحَّةِ مُطْلَقًا وَلَا يَرْوُجُهَا إِلَّا مِنْ كُفٍّ وَإِنْ قَالَتْ لَهُ زَوْجَنِي مِمَّنْ شِئْتَ زَوْجَهَا وَلَوْ مِنْ غَيْرِ كُفٍّ أَهْ ع. □ فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ قِيَاسُ ذَلِكَ الصَّحَّةِ مُطْلَقًا فِيهِ وَفَقَةُ فَلْيُرَاجَعْ).

□ فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنْ أَتَى لَهُ بَلْفِظُ الْإِلْخُ) هَلْ هَذَا الْإِسْتِدْرَاكُ مُخْتَصٌّ بِمَسْأَلَةِ الْوَكَالَةِ فِي التَّرْوِيجِ كَمَا يَقْتَضِيهِ سِيَاقُ كَلَامِهِمْ أَوْ مَا يَأْتِي فِي الْوَكَالَةِ فِي نَحْوِ الشِّرَاءِ كَمَا قَدْ يَقْتَضِيهِ مَا يَأْتِي آتِفًا عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَمِثْلُ الْقَلْبِ إِلَى الثَّانِي أَكْثَرُ أَخَذًا مِنْ تَسَامُحِهِمْ فِي الْأَمْوَالِ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِنْبِضَاعِ. □ فَوَدَّ: (صَحٌّ) أَيِ: لِلْعُمُومِ وَجَعَلَ الْأَمْرَ رَاجِعًا إِلَى رَأْيِ الْوَكِيلِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ فَلِأَنَّهُ مُطْلَقٌ وَدَلَالَةُ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ ظَاهِرَةٌ وَأَمَّا الْمُطْلَقُ فَلَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى قَرَرٍ أَيْ بَعِيْنِهِ فَلَا تَنَاقُضَ نِهَايَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بَيَانُ الْمُحَلَّةِ) بِفَتْحِ الْحَاءِ وَكَسْرِهَا مُخْتَارٌ أَهْ ع. □

(فَرَعَ): لَوْ قَالَ وَكَّلْتُكَ فِي أُمُورِ زَوْجَتِي هَلْ يَسْتَقِيدُ طَلَاقَهَا فِيهِ نَظَرٌ وَيُنَجِّهَ لَا حَيْثُ لَا قَرِينَةَ احْتِيَاطًا م
 ر. □ فَوَدَّ: (كَزَوْجَنِي مَنْ شِئْتَ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَيَصِحُّ تَرْوِيجُ لِي مَنْ شِئْتَ أَنْتَهَى.

وقد يُغني تعيينُ السُّكَّةِ عن الحارَّةِ (لا قدرِ الثمنِ) في العبدِ والدارِ مثلاً (في الأصح) لأنَّ غرضه قد يتعلَّقُ بواحدٍ مِنَ النوعِ من غيرِ نظيرٍ لِحُسْنِهِ ونَفَاسَتِهِ نعم يُراعى حالُ الموكِّلِ وما يليقُ به وَبَحَثَ السبكيُّ أنه لو قال اشترِ كذا بما شئت ولو بأكثر من ثمنِ المثلِ يُقَيَّدُ بثمنِ المثلِ واعتمده الأذرعِي قال وكذا ما يُكْتَبُ في كتابِ التوكيلِ بقليلِ الثمنِ وكثيره لا يُقْصَدُ به البيعُ بالغبنِ الفاجِسِ ولا الشراءُ به اهـ. وفيه نظَرٌ فسيأتي عن السبكيِّ في بيعِ بما شئت جوازُه بالغبنِ الفاجِسِ وهذا مثله فليأت فيه جميعُ ما يأتي ثُمَّ إلا فيما عَزَّ وهَانُ فَإِنَّهُ ثُمَّ امتنع بالنسيئةِ لا هنا فيما يظهرُ لأنها زيادةٌ رَفِيٌّ في الشراءِ لكن جعلَ شارِحُ ما هنا كما هناك وفيه نظَرٌ ظاهرٌ لوضوحِ الفرقِ بينهما في هذا نعم ما قاله الأذرعِي فيما يُكْتَبُ ظاهرٌ ولو قال ذلك في مالٍ المحجورِ بطلَ الإذنُ نفسه لأنه يُحتاطُ له أكثر من غيره أَمَّا إِذَا قَصَدَ التَّجَارَةَ فلا يُشْتَرَطُ بَيَانُ جميعِ ما مرَّ بل يكفي اشترِ لي بهذا ما شئت مِنَ العُروضِ أو ما رأيت المصلحةَ فيه. (ويُشْتَرَطُ مِنَ الموكِّلِ) أو نائيهِ (لَفْظٌ) صريحٌ أو كنايةٌ ومثله كتابةٌ أو إشارةٌ أُخِرْسَ مُفْهِمَةٌ (يقضي رضاه كوكُلتك في كذا أو فَوُضْتُ إليك) أو أَتَيْتُكَ أو أَقْمَتُكَ مقامي فيه (أو أنت وكيلي فيه)

• فَوَدَّ: (وَقَدْ يُغْنِي تَعْيِينَ الْخ) وقد يُغني ذِكْرُ الحارَّةِ حَيْثُ لَا تَعْدُدُ فِي سِكَكِهَا اهـ سَيَدُ عُمَرُ. • فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ الْخ) قال في التَّهْدِيبِ يَكُونُ إِذْنًا فِي أَعْلَى مَا يَكُونُ مِنْهُ اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَوْ بِأَكْثَرِ الْخ) قد يُقَالُ قِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي بَيْعٍ بِمَا عَزَّ وَهَانَ مِنْ جَوَازِ الْبَيْعِ بِالْغَبَنِ الْفَاجِسِ عَدَمُ التَّقْيِيدِ هُنَا إِذَا التَّقْصُّ هُنَاكَ نَظِيرُ الزِّيَادَةِ هُنَا ثُمَّ رَأَيْتَ نَظَرَ الشَّارِحِ الْآتِي اهـ سَم. • فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَي: فِي مَا بَحَثَهُ السُّبْكِيُّ. • فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَي: اشْتَرَى كَذَا بِمَا شِئْتَ الْخ. • فَوَدَّ: (إِلَّا فِي بَمَا عَزَّ وَهَانَ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِقَوْلِهِ ثُمَّ مَحْتٌ بَيْعٌ بِمَا شِئْتَ الْمُشْتَمِلُ لِحُكْمِهِ وَحُكْمِ غَيْرِهِ مِنَ الصَّبْغِ الْآتِيَةِ هُنَاكَ. • فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ) أَي: الشَّانُ (ثُمَّ) أَي: فِي بَيْعٍ بِمَا عَزَّ وَهَانَ. • فَوَدَّ: (لَأَنَّهَا) أَي: النَّسِيئَةُ أَي: الشَّرَاءُ بِهَا. • فَوَدَّ: (بَيْنَهُمَا) أَي: بَيْنَ الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ (فِي هَذَا) أَي: فِي الْكُونِ بِنَسِيئَةٍ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ قَالَ ذَلِكَ) أَي: اشْتَرَى كَذَا بِمَا شِئْتَ وَلَوْ بِأَكْثَرِ الْخ. • فَوَدَّ: (لَهُ) أَي: لِمَالِ الْمَحْجُورِ. • فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا قَصَدَ التَّجَارَةَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَخَرَجَ) فِي الْمَغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ (عَلَى مَا مَرَّ) فِي النَّهَائَةِ. • فَوَدَّ (سُي): (أَوْ فَوُضْتُ) وَفِي النَّهَائَةِ وَالْمَغْنِيِّ أَوْ فَوُضْتُ اهـ بِالضَّمِيرِ. • فَوَدَّ: (فِيهِ) رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفَيْنِ مَعًا. • فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ) أَي: اللَّفْظُ. • فَوَدَّ: (مُفْهِمَةٌ) أَي: لِكُلِّ أَحَدٍ فَتَكُونُ صَرِيحَةً أَوْ لَا فَتَكُونُ كِنَايَةً.

• فَوَدَّ: (وَلَوْ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ) التَّقْيِيدُ مَعَ التَّصْرِيحِ بِالمُبَالَغَةِ الْمَذْكُورَةِ مُشْكِلٌ وَلَوْ قَيَّدَ التَّقْيِيدَ بِإِمْكَانِ الشَّرَاءِ بِثَمَنِ الْمِثْلِ فَقَالَ كَانَ وَاضِحًا ثُمَّ رَأَيْتَ نَظَرَ الشَّارِحِ الْآتِي. • فَوَدَّ: (وَلَوْ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ يُقَيَّدُ الْخ) قد يُقَالُ قِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي بَيْعٍ بِمَا عَزَّ وَهَانَ مِنْ جَوَازِ الْبَيْعِ بِالْغَبَنِ الْفَاجِسِ عَدَمُ التَّقْيِيدِ هُنَا إِذَا التَّقْصُّ هُنَاكَ نَظِيرُ الزِّيَادَةِ هُنَا ثُمَّ رَأَيْتَ نَظَرَ الشَّارِحِ الْآتِي.

كسائر العقود وخرج بكاف الخطاب ومثلها وكُلت فُلانًا ما لو قال وكُلت كُلُّ مَنْ أَرَادَ بَيْعَ داري مثلًا فلا يصح ولا ينفذ تصرف أحد فيها بهذا الإذن لفساده نعم بحث السبكي صحة ذلك فيما لا يتعلّق بعين الوكيل فيه غرض كوكُلت كُلُّ مَنْ أَرَادَ فِي إعتاق عبدي هذا أو تزويج أمتي هذه قال ويؤخذ من هذا صحة قول مَنْ لا ولي لها أذنت لكل عاقد في البلد أن يزوّجني قال الأذرعّي وهذا إن صحّ محله إن عيّنت الزوج ولم تفوّض إلا صيغة العقد فقط وينحو ذلك أفتى ابن الصلاح ويجري ذلك التعميم في التوكيل في الدعوى إذ لا يتعلّق بعين الوكيل غرض وعليه عمل القضاة لكن كتابة الشهود

قوله: (كسائر العقود) أي: كما يشترط الإيجاب في سائر العقود لأن الشخص ممنوع من التصرف في مال غيره إلا برضاه أو موافقه. قوله: (بكاف الخطاب) لو أسقط لفظ كاف ليشمل ما ذكر من الأمثلة لكان واضحاً اهـ رشيد. قوله: (صحة ذلك) أي: التعميم. قوله: (كوكُلت كُلُّ مَنْ أَرَادَ فِي إعتاق إلخ) قال ابن التقي ومثله ما لو قال وكُلت مَنْ أَرَادَ فِي وَقْفِ داري هذه مثلاً اهـ وهو ظاهر حيث عيّن الموقوف عليه وشروط الوقف التي أَرَادَهَا كَمَا لو قالت المرأة وكُلت كُلَّ عاقد في تزويجي حيث اشترط لصحته تعيين الزوج ويحتمل الأخذ بظاهره ويصح مطلقاً ويُعتبر تعيين ما يصح الوقف من الوكيل وكان الموكل أراد تخصيص الوقف صحيح على أي حالة كان اهـ ع ش. قوله: (أو تزويج أمتي هذه) ينبغي أن يفيد أخذاً من كلام الأذرعّي الآتي بما إذا عيّن الزوج وإلا فهي مشككة فليأمل سيّد عمر وع ش. قوله: (ويؤخذ من هذا صحة إلخ) قال سم على منهج واعتمد م ر عدم الصحة إلا تبعاً لغيره فلا يصحّ إذن المرأة على الوجه المذكور انتهى اهـ ع ش. قوله: (لا ولي لها) أي: خاص اهـ سيّد عمر.

قوله: (لكل عاقد) أي: قاض أو عدل عند عدمه حقيقة أو حكماً سيّد عمر وع ش. قوله: (قال الأذرعّي إلخ) عبارته في القوت وما ذكره يعني السبكي في تزويج الأمة إن صحّ ينبغي أن يكون فيما إذا عيّن الزوج ولم يفوّض إلا صيغة العقد ثم قال وسأل ابن الصلاح عمّن أذنت أن يزوّجها العاقد في البلد من زوج معين بكذا فهل لكل أحد عاقد بالبلد تزويجها فأجاب إن اقتصر بإذنها قرينة تقتضي التعيين فلا مثل إن سبق إذنها قريباً ذكر عاقد معين أو كانت تعتقد أن ليس بالبلد غير واحد فإن إذنها حينئذ يختص ولا يعم وإن لم يوجد شيء من هذا القبيل فذكرها لعاقد محمول على معنى العاقد على الإطلاق وحينئذ لكل عاقد بالبلد تزويجها هذا مقتضى الفقه في هذا انتهى. وبه يُعلم ما في الشارح م ر كالشهاب بن حجّ اهـ رشيد. قوله: (إن عيّنت) صوابه عيّن كما عِلِمَ ممّا قدّمناه اهـ رشيد.

قوله: (إذ لا يتعلّق بعين الوكيل غرض) محل تأمل اللهم إلا أن يحمل على ما إذا أراد واحدًا من وكلاء القاضي مثلاً وكانوا مغروفين بالأمانة وبذل الجهد لمن يتوكلون فيه فلا يتعد حينئذ اهـ سيّد عمر. قوله: (وعليه) أي: على التعميم. (كتابة الشهود) من إضافة المضمر إلى فاعله ومفعوله قوله ووكتلا في ثبوته وطلب الحكم به أي كتابة شهود يثبت القاضي في مسوداتهم فيكتبون صورة

قوله: (نعم بحث السبكي إلخ) كذا شرح م ر.

وَوَكَّلَا فِي ثُبُوتِهِ وَطَلَبِ الْحُكْمِ بِهِ لَعَفُوٌّ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَوْكِيلٌ لِمُنْهَمَ وَلَا مُعَيَّنٌ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكْتُبُوا وَوَكَّلَا فِي ثُبُوتِهِ وَكَلَاءِ الْقَاضِي أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَلَوْ قَالُوا فَلَانًا وَكُلُّ مُسْلِمٍ جَازٌ عَلَى مَا مَرَّ بِمَا فِيهِ. (وَلَوْ قَالَ بَع أَوْ اعْتَقَ حَصَلَ الْإِذْنُ) فَهُوَ قَائِمٌ مَقَامَ الْإِيجَابِ بَلْ وَأَبْلَغُ مِنْهُ (وَلَا يُشْتَرَطُ) فِي وَكَالَةِ بَغِيرِ جُعِلَ (الْقَبُولُ لَفْظًا) بَلْ أَنْ لَا يُرَدُّ وَإِنْ أَكْرَهَهُ الْمَوْكُلُ وَلَا يُشْتَرَطُ هُنَا فَوْرٌ وَلَا مَجْلِسٌ لِأَنَّ التَّوَكِيلَ رَفْعُ حَجَرٍ كِبَابَحَةِ الطَّعَامِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ تَصَرَّفَ غَيْرَ عَالِمٍ بِالْوَكَالَةِ صَحَّ كَمَنْ بَاعَ

الدَّعْوَى وَالتَّوَكِيلَ فِيهَا ثُمَّ يَشْهَدُونَ بِهَا عِنْدَ الْقَاضِي. □ فَوْرٌ: (وَوَكَّلَا) أَي: الْمُدْعَى بِهِ أَوْ ش. □ فَوْرٌ: (فِي ثُبُوتِهِ) أَي: الْحَقُّ. □ فَوْرٌ: (لَعَفُوٌّ) خَبَرٌ لَكِنْ الْإِنْخ. □ فَوْرٌ: (لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ) أَي: وَوَكَّلَا فِي ثُبُوتِهِ الْإِنْخ. □ فَوْرٌ: (وَلَوْ قَالُوا) أَي: فِي كِتَابَتِهِمْ أَوْ عِنْدَ الْقَاضِي أَوْ ش. □ فَوْرٌ: (فَلَانًا وَكُلُّ مُسْلِمٍ) أَي: لَوْ قَالُوا ذَلِكَ بَدَلُ وَكَلَاءِ الْقَاضِي. □ فَوْرٌ: (جَازٌ) اعْتَمَدَهُ مَرَاهِمٌ فِي النِّهَايَةِ. □ فَوْرٌ: (عَلَى مَا مَرَّ) أَي: فِي شَرْحِ وَشَرْطِ الْوَكِيلِ. □ فَوْرٌ: (فَهُوَ قَائِمٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ (وَلَا يَصِحُّ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: إِنْ كَانَ الْإِيجَابُ بِصِيغَةِ الْعَقْدِ لَا الْأَمْرِ. □ فَوْرٌ: (بَلْ وَأَبْلَغُ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ الْوَاوِ. □ فَوْرٌ: (بَلْ أَنْ لَا يُرَدُّ الْإِنْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ لَفْظًا عَنِ الْقَبُولِ مَعْنَى فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الرِّضَا فَلَا يُشْتَرَطُ أَيْضًا عَلَى الصَّحِيحِ لِأَنَّهُ لَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى بَيْعِ مَالِهِ أَوْ طَلَاقِ زَوْجَتِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ صَحَّ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ فِي الطَّلَاقِ أَوْ بِمَعْنَى عَدَمِ الرَّدِّ فَيُشْتَرَطُ جُزْأً فَلَوْ قَالَ لَا أَقْبَلُ أَوْ لَا أَفْعَلُ بَطَلَتْ فَإِنْ نَدِمَ بَعْدَ ذَلِكَ حُدِّثَتْ لَهُ وَمَرَّ أَنَّ الْمَفْهُومَ إِذَا كَانَ فِيهِ تَفْصِيلٌ لَا يُرَدُّ أَوْ ش. □ فَوْرٌ: (وَلَا يُشْتَرَطُ هُنَا فَوْرٌ وَلَا مَجْلِسٌ) هَذَا مَفْهُومٌ مِنَ الْمُتَنِّ بِالْأَوَّلَى.

□ فَوْرٌ: (لِأَنَّ التَّوَكِيلَ الْإِنْخ) تَعْلِيلٌ لِلْمُتَنِّ وَالشَّرْح. □ فَوْرٌ: (وَمِنْ ثُمَّ لَوْ تَصَرَّفَ الْإِنْخ) كَذَا فِي الرُّوضِ وَغَيْرِهِ عِبَارَةٌ الرُّوضِ وَإِنْ بَلَغَهُ أَنْ زَيْدًا وَكَلَّهُ وَصَدَّقَ تَصَرَّفَ لَا إِنْ كَذَّبَ وَإِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ أَوْ عِبَارَةٌ الرُّوضَةِ قَالَ فِي الْحَاوِي لَوْ شَهِدَ لَزَيْدٍ شَاهِدَانِ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَنَّ عَمْرًا وَكَلَّهُ فَإِنْ وَقَعَ فِي نَفْسِ زَيْدٍ صِدْقُهُمَا جَازَ لَهُ الْعَمَلُ بِالْوَكَالَةِ وَلَوْ رَدَّ الْحَاكِمُ شَهَادَتَهُمَا وَإِنْ لَمْ يُصَدِّقْهُمَا لَمْ يَجُزْ لَهُ الْعَمَلُ بِهَا وَلَا يُغْنِي قَبُولُ الْحَاكِمِ شَهَادَتَهُمَا عَنِ تَصْدِيقِهِ انْتَهَتْ أَوْ ش. □ فَوْرٌ: (صَحَّ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَالنِّهَايَةِ. □ فَوْرٌ: (كِبَابَحَةِ الطَّعَامِ) فِي الرُّوضِ وَلَوْ رَدَّهَا أَي: رَدَّ الْوَكِيلُ الْوَكَالََةَ ارْتَدَّتْ بِخِلَافِ الْمُبَاحِ لَهُ إِذَا رَدَّ الْإِبَابَةَ فَإِنْ رَدَّهَا أَي:

□ فَوْرٌ: (وَلَوْ قَالُوا فَلَانًا وَكُلُّ مُسْلِمٍ جَازٌ) اعْتَمَدَهُ مَرَاهِمٌ. □ فَوْرٌ: (وَلَا يُشْتَرَطُ هُنَا فَوْرٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ نَعَمْ لَوْ وَكَلَّهُ فِي إِبْرَاءِ نَفْسِهِ أَوْ عَرْضِهَا الْحَاكِمُ عَلَيْهِ عِنْدَ ثُبُوتِهَا عِنْدَهُ اعْتَبِرَ الْقَبُولُ بِالْإِمْتِثَالِ فَوْرًا ذَكَرَهُ الرُّوْيَانِيُّ وَغَيْرُهُ وَهَذَانِ لَا يُسْتَتَيَانِ فِي الْحَقِيقَةِ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ تَمْلِيكَ لَا تَوْكِيلٌ كَنْظِيرُهُ فِي الطَّلَاقِ وَالثَّانِي إِنَّمَا اعْتَبِرَ فِيهِ الْفَوْرُ لِإِلْزَامِ الْحَاكِمِ إيفَاءَ الْغَرِيمِ لَا لِلْوَكَالَةِ أَوْ ش. □ فَوْرٌ: (وَمِنْ ثُمَّ لَوْ تَصَرَّفَ غَيْرَ عَالِمٍ بِالْوَكَالَةِ صَحَّ) كَذَا فِي الرُّوضِ وَغَيْرِهِ وَغَيْرُهُ عِبَارَةٌ الرُّوضِ قُبِيلَ الْبَابِ الثَّلَاثِ فِي الْإِخْتِلَافِ وَإِنْ بَلَغَهُ أَنْ زَيْدًا وَكَلَّهُ وَصَدَّقَ تَصَرَّفَ لَا إِنْ كَذَّبَ وَإِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ أَوْ عِبَارَةٌ الرُّوضَةِ ثُمَّ مَا نَصَّهُ قَالَ الْحَاوِي لَوْ شَهِدَ لَزَيْدٍ شَاهِدَانِ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَنَّ عَمْرًا وَكَلَّهُ فَإِنْ وَقَعَ فِي نَفْسِ زَيْدٍ صِدْقُهُمَا جَازَ لَهُ الْعَمَلُ بِالْوَكَالَةِ وَلَوْ رَدَّ الْحَاكِمُ شَهَادَتَهُمَا لَمْ يَمْنَعَهُ ذَلِكَ مِنَ الْعَمَلِ بِهَا لِأَنَّ

مال أبيه ظاناً حياته فكان ميتاً وسيأتي في الوديعه أنه يكفي اللفظ من أحدهما والقبول من الآخر وقياسه جريان ذلك هنا لأنها توكل وتوكل وقد يشترط قبول لفظاً كما إذا كان له عيّن معارة أو مؤجرة أو مغصوبة فوهبتها لآخر وأذن له في قبضها فوكل من هي بيده في قبضها له لا بد من قبوله لفظاً لتزول يده عنها به (وقيل يشترط) مطلقاً لأنه تملك للتصرف وقيل يشترط (في صيغ العقود كوكلك) قياساً عليها (دون صيغ الأمر كبيع أو اعتق) لأنه إباحة أما التي بجعل فلا بد فيها من القبول لفظاً إن كان الإيجاب بصيغة العقد لا الأمر وكان عمل الوكيل مضبوطاً لأنها إجارة. (ولا يصح تعليقها بشرط) من صفة أو وقت (في الأصح) كسائر العقود خلا الوصية لأنها تقبل الجهالة والأمانة للحاجة

الوكالة ونديم جددت اه. وذكر في شرحه نزاعاً في مسألة رد الإباحة اه. سم. فوه: (والقبول من الآخر) أي بالفعل اه. سيد عمر عبارة ع ش أي قبول ما خوطب به من أخذ الوديعه أو دفعها اه. وعبارة الرشيد قوله من الآخر أي ولو الموكل هنا اه. فوه: (لأنها) أي: الوديعه. فوه: (وقد يشترط) إلى المثنى في المعنى. فوه: (وأذن له) أي: إذن الواهب للآخر. فوه: (فوكل) أي: الآخر اه. ع ش. فوه: (فوكل من إلخ) ظاهره أنه لا يلزم هنا اتحاذ القايض والمقبض ويوافقه قوله لتزول اه. سم. فوه: (لا بد من قبوله) أي: قبول من هي بيده. فوه: (مطلقاً) أي: سواء صيغ العقود وغيرها اه. ع ش. فوه: (قياساً عليها) أي: على العقود. فوه: (لفظاً) أي: وفوراً اه. ع ش. فوه: (إن كان الإيجاب بصيغة العقد لا الأمر) أسقطه النهاية وكتب عليه ع ش ما نصه ظاهره م ر أنه لا فرق بين كون التوكيل بصيغة الأمر وغيره وهو ظاهر وفي حجج أما التي بجعل إلخ اه. لكن الشيخ السلطان اعتمد ما قاله الشارح. فوه: (وكان عمل الوكيل مضبوطاً) أي: وإن لم يكن مضبوطاً فجعله اه. كزدي عبارة السيد عمر فإن لم يكن مضبوطاً وعمل فظاهر أنه إجارة فاسدة يتبني أن يستحق أجره المثل لأنه عمل طامعاً أي حيث لم يكن عالماً بالفساد اه. فوه: (من صفة أو وقت) كقوله إذا قديم زيد أو جاء رأس الشهر فقد وكلتك بكذا أو فانت وكيلي فيه اه. فوه: (والإمارة) عطف على الوصية أي وخلا الإمارة لقوله ﷺ في غزوة مؤتة: «إن قتل زيد فعغفر فإن قتل جعفر فعبد الله بن راحة» اه. كزدي عبارة ع ش قوله خلا الوصية أي بأن يقول إذا جاء رأس الشهر فقد أوصيت له بكذا أو إن كمل الشهر فقلان وصي سم وقوله والإمارة في

قولها عند زيد خبر وعند الحاكم شهادة وإن لم يصدقهما لم يحز له العمل بها ولا يغني قبول الحاكم شهادتهما عن تصديقه اه. فوه: (وسيأتي في الوديعه أنه يكفي اللفظ من أحدهما والقبول من الآخر إلخ) قال في الروض في الحكم الخامس ولو ردها أي رد الوكيل الوكالة ارتدت بخلاف المباح له إذا رد الإباحة اه. وقال هنا فإن ردها ونديم جددت انتهى. وذكر في شرحه ثم نزاعاً في مسألة رد الإباحة. فوه: (فوكل من هي بيده إلخ) ظاهره أنه لا يلزم هنا اتحاذ القايض والمقبض ويوافقه قوله لتزول إلخ.

فلو تَصَرَّفَ بعد وُجود الشرط كأنَّ وكَّله بطلاق زوجة سَيَبِّحُهَا أو يبيع أو عَتَقَ عَبْدَ سَيَمْلِكُهُ أو بتزويج بنته إذا طَلَّقَتْ وانقَضَتْ عِدَّتُهَا فطَلَّقَ بعد أن نَكَحَ أو باعَ أو أَعْتَقَ بعد أن مَلَكَ أو زَوَّجَ بعد العِدَّةِ نَفَذَ عَمَلًا بِمَعْنَى الإِذْنِ وَتَمَثَّلِي بِمَا ذَكَرَ هُوَ مَا ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ فِي الْأَوَّلَى وَقِيَّاسُهَا مَا بَعْدَهَا كَمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الْجَوَاهِرِ وَغَيْرِهَا وَقَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ يُحْتَمَلُ أَنْ يَصِحَّ التَّصَرُّفُ كَالْوَكَالَةِ الْمُعْلَقَةِ يَفْسُدُ التَّعْلِيقُ وَيَصِحُّ التَّصَرُّفُ لِعُمُومِ الْإِذْنِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَيُّ نَصٍّ وَأَنْ يَبْطُلَ لِعَدَمِ مِلْكِ الْمَحِلِّ حَالَةَ اللَّفْظِ بِخِلَافِ الْمُعْلَقَةِ فَإِنَّهُ مَالِكٌ لِلْمَحِلِّ عِنْدَهَا وَعَلَى هَذَا يَلْزَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَاسِدَةِ وَالْبَاطِلَةِ وَهُوَ خِلَافُ تَصْرِيحِهِمَا بِأَنْهُمَا لَا يَفْتَرِقَانِ إِلَّا فِي الْحُجِّ وَالْعَارِيَةِ وَالْخُلْعِ وَالْكِتَابَةِ اهـ. وَقَضِيَّةُ رَدِّهِ لِلثَّانِي بِمَا ذَكَرَ اعْتِمَادُهُ لِلأَوَّلِ وَلَيْسَتْ الْمُعْلَقَةُ مُسْتَلْزِمَةً لِمِلْكِ

فَتَأْوَى الْبُلْقِينِيُّ فِي بَابِ الْوَقْفِ مَسْأَلَةً هَلْ يَصِحُّ تَغْلِيْقُ الْوَلَايَةِ الْجَوَابُ لَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُ الْوَلَايَةِ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ إِلَّا فِي مَحَلِّ الضَّرُورَةِ كَالْإِمَارَةِ وَالْإِبْصَاءِ اهـ وَمِنْهُ تَسْتَفِيدُ أَنَّ مَا يُجْعَلُ فِي مَوَاضِعِ الْأَخْبَاسِ مِنْ جَعْلِ النَّظَرِ لَهُ وَلَاوِلَادِهِ بَعْدَهُ لَا يَصِحُّ فِي حَقِّ الْأَوْلَادِ بَرَّاهُ سَمٍ عَلَى مَنْهَجِ اهـ وَلَكِ مَنْعُ الْإِسْتِفَادَةِ بِحَمْلِ كَلَامِ الْبُلْقِينِيِّ أَخْذًا مِنَ الْحَدِيثِ الْمَارِ آتِفًا وَمِمَّا مَرَّ فِي شَرْحِ فَلَوْ وَكَّله يَبِيعُ عَبْدٌ سَيَمْلِكُهُ إلخ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنِ التَّغْلِيْقُ تَابِعًا لِمَوْجُودٍ. قَوْلُهُ: (فَلَوْ تَصَرَّفَ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَالْأَسْنَى وَعَلَى الْأَوَّلِ يَنْفَذُ تَصَرُّفُهُ فِي ذَلِكَ عِنْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ لَوْ جُودِ الْإِذْنِ وَيَنْفَذُ أَيْضًا تَصَرُّفُ صَادَفَ الْإِذْنَ حَيْثُ فَسَدَتْ الْوَكَالَةُ مَا لَمْ يَكُنِ الْإِذْنُ فَاسِدًا كَمَا لَوْ قَالَ وَكَلْتُ مَنْ أَرَادَ بَيْعَ دَارِي فَلَا يَنْفَذُ التَّصَرُّفُ كَمَا قَالَ الزَّزْكَشِيُّ اهـ.

قَوْلُهُ: (أَوْ بِتَزْوِيجِ بِنْتِهِ إلخ) قَدْ مَرَّ تَرْجِيحُ النِّهَايَةِ وَفَاقًا لَوَالِدِهِ عَدَمُ النُّفُوذِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ. قَوْلُهُ: (وَتَمَثَّلِي) أَيِ: لِلتَّصَرُّفِ بَعْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ الْمُعْلَقِ بِهِ. قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى) أَيِ: مَسْأَلَةِ الطَّلَاقِ اهـ كُرِّدِي. قَوْلُهُ: (وَقَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ) أَيِ: فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ بِقَوْلِهِ كَأَنَّ وَكَّله إلخ اهـ سَيَدُ عُمَرُ. قَوْلُهُ: (كَالْوَكَالَةِ الْمُعْلَقَةِ) أَيِ: تَغْلِيْقًا صَرِيحًا اهـ كُرِّدِي. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَذْكُرْهُ) أَيِ: صِحَّةُ التَّصَرُّفِ وَالتَّذَكُّيرُ بِأَغْيَارِ الْإِحْتِمَالِ. قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ) أَيِ: الْمَوْكَلُ الْمُعْلَقُ. قَوْلُهُ: (عِنْدَهَا) أَيِ: حَالَةَ الْوَكَالَةِ.

قَوْلُهُ: (وَعَلَى هَذَا) أَيِ: احْتِمَالِ الْبُطْلَانِ. قَوْلُهُ: (بَيْنَ الْفَاسِدَةِ إلخ) أَيِ: الْوَكَالَةِ الْفَاسِدَةِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ الْفَرْقُ الْمَذْكُورُ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ الضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ وَأَنْ يَبْطُلَ اهـ. قَوْلُهُ: (بِأَنْهُمَا) أَيِ: الْبَاطِلَ وَالْفَاسِدَ. قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ رَدِّهِ) أَيِ: الْجَلَالِ وَكَذَا ضَمِيرُ اعْتِمَادِهِ. قَوْلُهُ: (لِلثَّانِي) أَيِ: احْتِمَالِ الْبُطْلَانِ. قَوْلُهُ: (بِمَا ذَكَرَ) أَيِ: بِقَوْلِهِ وَهُوَ خِلَافُ تَصْرِيحِ إلخ. قَوْلُهُ: (لِلأَوَّلِ) أَيِ احْتِمَالِ الصَّحَّةِ. قَوْلُهُ: (وَلَيْسَتْ الْمُعْلَقَةُ إلخ) رَدُّ لِقَوْلِ الْجَلَالِ بِخِلَافِ الْمُعْلَقَةِ إلخ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ التَّغْلِيْقَ فِي

قَوْلُهُ: (فَلَوْ تَصَرَّفَ بَعْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ) إِلَى قَوْلِهِ: (نَفَذَ عَمَلًا بِمَعْنَى الْإِذْنِ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَلَوْ عُلِّقَهَا بِشَرْطِ فَسَدَتْ وَنَفَذَ تَصَرُّفُ صَادَفَ الْإِذْنَ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَكَذَا حَيْثُ فَسَدَتْ الْوَكَالَةُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِذْنُ فَاسِدًا كَقَوْلِهِ وَكَلْتُ مَنْ أَرَادَ بَيْعَ دَارِي فَلَا يَنْفَذُ التَّصَرُّفُ قَالَ الزَّزْكَشِيُّ اهـ. قَوْلُهُ: (أَوْ بِتَزْوِيجِ بِنْتِهِ إِذَا طَلَّقَتْ إلخ) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَيْضًا فَإِنَّهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى فَسَادِ الْوَكَالَةِ بِالتَّغْلِيْقِ وَأَنَّهُ يَتَصَرَّفُ بِمَعْنَى

المحلّ عندها إذ الصورة الأخيرة فيها تعليق لا منك للمحلّ حال الوكالة نعم الأوجه أنه لا بُدَّ في هذه الصور أن يذكر ما يدلُّ على التعليق كقوله التي سأنكحها أو الذي سأملكه بخلاف اقتضاره على وكتلتك في طلاق هذه أو بيع هذا أو تزويج بئتي لأن هذا اللفظ يُعدُّ لغوا لا يُفيد شيئا أصلاً فليس ذلك من حيث الفرق بين الفاسد والباطل فتأمله ويأتي في الجزية وغيرها ومَرَّ في الزمن الفرق بين الفاسد والباطل أيضاً فحصرهم المذكور إضافي وفائدة عدم الصحة بهما في المثنى سقوط المسمى إن كان وجوب أجره المثل وحرمة التصرف كما قاله جمع متقدمون واعتمده ابن الرُّفعة لكن استبعده آخرون لبقاء الإذن ومن ثمَّ اعتمد البلقيني الحل

الصورة الأخيرة ضمني لا صريح فإن المبادر أن إذا طُلقت إلخ مُتعلّق بالتزويج لا بالتوكيل . فوّه : (إذ الصورة الأخيرة فيها تعليق إلخ) أي بخلاف الأوليتين فإنهما لا تعلّق فيهما اه كزدي . فوّه : (ما يدلُّ على التعليق) أي : ولو ضمنا اه كزدي . فوّه : (فليس ذلك) أي : البطلان في الصورة المذكورة إذا لم تُقارن ما يدلُّ على التعليق . فوّه : (من حيث الفرق إلخ) أي : بل حيث إن ذلك لغو . فوّه : (ويأتي في الجزية إلخ) ردُّ لقول الجلال وهو خلاف تضييعهم إلخ . فوّه : (بين الفاسد إلخ) أي : من الجزية وغيرها والزمن . فوّه : (أيضا) أي : كالحج وما معه . فوّه : (عدم الصحة) أي : عدم صحة الوكالة مع صحة التصرف . فوّه : (بهما) أي : مع التعليق بالصفة والوقت وإضافتهما إلى المثنى لصديق إطلاقي الشرط بهما أو مرجع ضمير الثانية صورتا التوكيل بطلاق من سينكحها ويتبع من سيملكه السابقتان في شرط الموكل فيه اه سيّد عمر عبارة الكزدي قوله وفائدة عدم الصحة بها إلخ أي عدم صحة التصرف بالوكالة المُعلّقة بل بالإذن اه وقضيته إفراد الضمير في نسخته من الشرح أقول ما مرَّ عن السيّد عمر في تفسير ضمير الثانية تكلف والظاهر أن مرجعه الفاسد والباطل على ما مرَّ عن الجلال البلقيني وقول الشارح في المثنى يعني في مسألة المثنى من تعليق الوكالة . فوّه : (سقوط المسمى) أي : الجعل المسمى اه مُعني . فوّه : (إن كان) أي : المسمى بأن عيئت أجره الوكيل في الوكالة المُعلّقة التي بجعل . فوّه : (وحرمة التصرف) عطف على سقوط المسمى . فوّه : (لكن استبعده آخرون إلخ) وفافاً للنهاية والمعني عبارتهما والإقدام على التصرف بالوكالة الفاسدة جائز كما قاله ابن الصلاح إذ ليس من تعاطي العقود الفاسدة لأنه إنما أقدم على عقد صحيح خلافاً لابن الرُّفعة اه . فوّه : (الحل) أي : حلّ التصرف .

الإذن قال ما نصّه وشمل كلامهم النكاح فينقذ بعد وجود الشرط في نحو إذا انقضت عدّة بئتي فقد وكتلتك بتزويجها بخلاف وكتلتك بتزويجها ثم انقضت عدتها اه . لكن أطال ابن العِماد في توقيف الأحكام في بيان عدم النفوذ إذا فسد التوكيل في النكاح وفي تعليل من سوى بين النكاح وغيره في النفوذ في ذلك وقد تقدّم هذا في الحاشية وأن الشارح أشار إليه . فوّه : (وحرمة التصرف كما قاله جمع متقدمون إلخ) عبارة شرح م ر والإقدام على التصرف بالوكالة الفاسدة جائز كما قاله ابن الصلاح إذ

وَنَقَلَهُ عَنْ مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ وَيَصِحُّ تَوْقِئُهَا كَالِى شَهْرٍ كَذَا فَيَنْعَزِلُ بِمَجْبِيئِهِ وَعَجِيبٌ نَقْلُ شَارِحِ
 هَذَا عَنْ بَحْثِ لَابِنِ الرَّفْعَةِ مَعَ كَوْنِهِ مَجْزُومًا بِهِ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ (فَلِأَن نَجَزَهَا وَشَرِطَ لِلتَّصَرُّفِ
 شَرِطَ جَائِزٍ اِتِّفَاقًا فَوَكَّلْتُكَ الْآنَ بِيَعِ هَذَا وَلَكِنْ لَا تَبِعُهُ إِلَّا بَعْدَ شَهْرٍ وَيُظْهِرُ أَنَّهُ يَكْفِي وَكُلْتُكَ
 وَلَا تَبِعُهُ إِلَّا بَعْدَ شَهْرٍ وَأَنَّ الْآنَ مُجَرَّدُ تَصْوِيرٍ وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ مَنْ قَالَ لِأَخْرَجْ قَبْلَ رَمَضَانَ وَكُلْتُكَ
 فِي إِخْرَاجِ فُطْرَتِي وَأَخْرَجَهَا فِي رَمَضَانَ صَحَّ لِأَنَّهُ نَجَزَ الْوَكَالَةَ وَإِنَّمَا قَيَّدَهَا بِمَا قَيَّدَهَا بِهِ الشَّارِحُ
 فَهُوَ كَقَوْلِ مُحَرِّمِ زَوْجٍ بِنْتِي إِذَا أَحْلَلْتُ وَقَوْلِ وَلِيِّ زَوْجٍ بِنْتِي إِذَا طَلَّقْتُ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا
 وَتَكَلَّفُ فَرْقٍ بَيْنَ هَذَيْنِ وَمَسْأَلَتُنَا بَعِيدٌ جِدًّا بِخِلَافٍ إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَأَخْرَجَ فُطْرَتِي لِأَنَّهُ تَعْلِيْقٌ
 مُحَضَّرٌ وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ إِطْلَاقُ مَنْ أَطْلَقَ الْجَوَازَ وَمَنْ أَطْلَقَ الْمَنْعَ وَظَاهِرٌ صِحَّةُ
 إِخْرَاجِهِ عَنْهُ فِيهِ حَتَّى عَلَى الثَّانِي لِعُمُومِ الْإِذْنِ كَمَا عَلِمَ مِنْ تَقَرُّرٍ. (وَلَوْ قَالَ وَكُلْتُكَ) فِي كَذَا
 (وَمَتَى) أَوْ مَهْمَا (عَزَلْتُكَ فَأَنْتَ وَكَيْلِي صَحَّتْ) الْوَكَالَةُ (فِي الْحَالِ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ نَجَزَهَا
 وَلِلْخِلَافِ هُنَا شَرْوُطٌ لَا حَاجَةَ لَنَا بِذِكْرِهَا فَمَتَى انْتَفَى وَاحِدٌ مِنْهَا صَحَّتْ قَطْعًا (وَفِي عَوْدِهِ
 وَكَيْلًا بَعْدَ الْعَزْلِ الْوَجْهَانِ فِي تَعْلِيْقِهَا) لِأَنَّهُ عَلَّقَهَا ثَانِيًا بِالْعَزْلِ وَالْأَصَحُّ عَدَمُ الْعَوْدِ لِفَسَادِ التَّعْلِيْقِ

☐ قَوْلُهُ: (وَيَصِحُّ تَوْقِئُهَا إِلَخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (فَيَنْعَزِلُ) فِي أَصْلِهِ بِخَطِّهِ لِيَنْعَزَلَ بِاللَّامِ أَه
 سَيِّدُ عُمَرُ. ☐ قَوْلُهُ: (اِتِّفَاقًا) إِلَى قَوْلِهِ وَبِذَلِكَ فِي النَّهْيَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ إِلَخ) فِي الْعِلْمِ بَحْثٌ لِإِمْكَانِ
 الْفَرْقِ بَعْدَ تَأْتِي الْمَوْكَلِّ فِيهِ الْآنَ بِخِلَافِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ ثُمَّ رَأَيْتُمْ رَأْيِي فِي النَّهْيَةِ نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُ أَيِ الشَّارِحِ
 حَجَّ مُعَبَّرًا بِقَالَ بَعْضُهُمْ ثُمَّ قَالَ وَالْأَقْرَبُ إِلَى كَلَامِهِمْ عَدَمُ الصَّحَّةِ إِذْ كُلُّ مَنِ الْمَوْكَلِّ وَالْوَكِيلِ لَا يَمْلِكُ
 تِلْكَ عَنْ نَفْسِهِ حَالَ التَّوَكُّلِ انْتَهَى أَه سَمَ وَلَا يَخْفَى أَنَّ ذَلِكَ الْفَرْقَ بَعِيدٌ جِدًّا كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ.
 ☐ قَوْلُهُ: (صَحَّ) مَرَّةً عَنِ النَّهْيَةِ خِلَافَهُ اِتِّفَاقًا. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا قَيَّدَهَا) أَيِ: الْفُطْرَةَ بِغَنِي إِخْرَاجِهَا.
 ☐ قَوْلُهُ: (بِخِلَافٍ إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ إِلَخ) أَيِ: فَلَا يَصِحُّ وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَظَاهِرٌ صِحَّةُ إِخْرَاجِهِ إِلَخ)
 اِغْتِمَدَهُ م ر أَه سَمَ أَيِ فِي النَّهْيَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (صِحَّةُ إِخْرَاجِهِ فِيهِ) أَيِ: عِنْدَ إِخْرَاجِ الْوَكِيلِ الْفُطْرَةَ عَنْ
 الْمَوْكَلِّ فِي رَمَضَانَ وَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْنِيثٌ ضَمِيرٌ إِخْرَاجِهِ كَمَا فِي النَّهْيَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (حَتَّى عَلَى الثَّانِي) أَيِ:
 قَوْلُهُ إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ إِلَخ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ مَهْمَا) أَيِ: أَوْ إِذَا. ☐ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ نَجَزَهَا) إِلَى قَوْلِ الْمُشْنِ وَيَجْرِيَانِ فِي
 النَّهْيَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ عَلَّقَهَا) إِلَى قَوْلِهِ لِتَقَاوُمِ إِلَخ فِي الْمُغْنِي لِأَقَوْلُهُ أَوْ مَتَى إِلَى لَأَنَّهُ.

لَيْسَ مِنْ تَعَاطِي الْعُقُودِ الْفَاسِدَةِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَقْدَمَ عَلَى عَقْدٍ صَحِيحٍ خِلَافًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (وَنَقَلَهُ عَنْ
 مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ) وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضِ فَقَالَ وَيَصِحُّ تَوْقِئُ الْوَكَالَةِ كَوَكَّلْتُكَ شَهْرًا أَه. ☐ قَوْلُهُ: (وَبِذَلِكَ
 يُعْلَمُ أَنَّ مَنْ قَالَ إِلَخ) فِي الْعِلْمِ بَحْثٌ لِإِمْكَانِ الْفَرْقِ لِعَدَمِ تَأْتِي الْمَوْكَلِّ فِيهِ الْآنَ بِخِلَافِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ ثُمَّ
 رَأَيْتُمْ رَ نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُ مُعَبَّرًا بِقَالَ بَعْضُهُمْ ثُمَّ قَالَ وَالْأَقْرَبُ إِلَى كَلَامِهِمْ عَدَمُ الصَّحَّةِ إِذْ كُلُّ مَنِ الْمَوْكَلِّ
 وَالْوَكِيلِ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ حَالَ التَّوَكُّلِ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (وَظَاهِرٌ صِحَّةُ إِخْرَاجِهِ إِلَخ) اِغْتِمَدَهُ م ر.

وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ يَعُودُ لَهُ الْإِذْنُ الْعَامُّ فَيَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ وَهُوَ كَذَلِكَ فَطَرِيقُهُ أَنْ يَقُولَ عَزَلْتُكَ عَزَلْتُكَ أَوْ
مَتَى أَوْ مَهْمَا عُدْتُ وَكَيْلِي فَأَنْتَ مَعزُولٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَا مَا يَقْتَضِي التَّكَرَّارَ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ أَتَى بِكُلِّمَا
عَزَلْتُكَ فَأَنْتَ وَكَيْلِي عَادَ مُطْلَقًا لِاقْتِضَائِهَا التَّكَرَّارَ فَطَرِيقُهُ أَوْ يُوكِّلُ مَنْ يَعْزِلُهُ أَوْ يَقُولُ وَكُلِّمَا
وَكَثْرَتِكَ فَأَنْتَ مَعزُولٌ فَإِنْ قَالَ وَكُلِّمَا انْعَزَلْتُ فَطَرِيقُهُ وَكُلِّمَا عُدْتُ وَكَيْلِي لِتَقَاوُمِ التَّعْلِيقَيْنِ
واعتُضِدَ الْعَزْلُ بِالْأَصْلِ وَهُوَ الْحُجْرُ فِي حَقِّ الْغَيْرِ فَقَدْ مَ وَلَيْسَ هَذَا مِنَ التَّعْلِيقِ قَبْلَ الْمَلِكِ خِلَافًا
لِلشُّبْكِتِيِّ لِأَنَّهُ مَلِكٌ أَصْلُ التَّعْلِيقَيْنِ (وَيَجْرِيَانِ فِي تَعْلِيقِ الْعَزْلِ) بِنَحْوِ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَالْأَصْحَى عَدَمُ
صِحَّتِهِ فَلَا يَنْعَزِلُ بِطُلُوعِهَا وَحَيْثُ يَنْفُذُ التَّصَرُّفُ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ لَكِنْ أَطَالَ جُمُوعٌ ..

☐ قَوْلُهُ: (وَقَضَيْتُهُ) أَي: التَّعْلِيلُ. ☐ قَوْلُهُ: (فَطَرِيقُهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَطَرِيقُهُ فِي أَنْ لَا يَنْفُذَ تَصَرُّفُهُ أَنْ يَكْرُرَ
عَزْلُهُ فَيَقُولَ عَزَلْتُكَ عَزَلْتُكَ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يَقُولُ الْخ) الْأَوَّلَى حَذْفُ الضَّمِيرِ. ☐ قَوْلُهُ: (عَزَلْتُكَ عَزَلْتُكَ)
فَإِنَّهُ يَنْعَزِلُ بِالْأَوَّلَى وَتَعُودُ وَيَنْعَزِلُ بِالثَّانِيَةِ وَلَا تَعُودُ أَه كُرْدِي. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ مَتَى أَوْ مَهْمَا عُدْتُ الْخ) أَي:
وَالطَّرِيقُ الثَّانِيَةُ أَنْ يَقُولَ مَتَى أَوْ مَهْمَا عُدْتُ الْخ. ☐ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَيْسَ الْخ) تَعْلِيلٌ لِعَدَمِ نَفُوذِ التَّصَرُّفِ
بِالطَّرِيقَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ. ☐ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَي: فِي الصِّيغِ الْمَذْكُورَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ أَنَّ عَدَمَ
الْعُودِ وَعَدَمَ النُّفُوذِ لِأَجْلِ عَدَمِ مُقْتَضَى التَّكَرَّارِ. ☐ قَوْلُهُ: (عَادَ مُطْلَقًا) أَي: عَنِ التَّقْيِيدِ بِمُدَّةٍ عِبَارَةُ الْمُغْنِي
تَكَرَّرَ الْعُودُ بِتَكَرُّرِ الْعَزْلِ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (لِاقْتِضَائِهَا) أَي: لَفْظَةُ كُلِّمَا. ☐ قَوْلُهُ: (فَطَرِيقُهُ الْخ) أَي: طَرِيقُ عَدَمِ
نُفُوذِ تَصَرُّفِهِ إِذَا حَصَلَ الْعَزْلُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ عَلَى الْأَوَّلِ لِمَا مَرَّ وَطَرِيقُهُ فِي أَنْ لَا يَنْفُذَ تَصَرُّفُهُ
أَنْ يُوَكِّلَ غَيْرَهُ فِي عَزْلِهِ لِأَنَّ الْمُعْلَقَ عَلَيْهِ عَزْلُ نَفْسِهِ إِلَّا إِنْ كَانَ قَدْ قَالَ عَزَلْتُكَ أَوْ عَزَلَ أَحَدٌ عَنِّي فَلَا يَكْفِي
التَّوَكُّلُ بِالْعَزْلِ بَلْ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَقُولَ كُلِّمَا عُدْتُ وَكَيْلِي فَأَنْتَ مَعزُولٌ فَيَمْتَنِعُ تَصَرُّفُهُ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ يَقُولُ
الْخ) أَي: وَالطَّرِيقُ الثَّانِيَةُ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ قَوْلِهِ كُلِّمَا عَزَلْتُكَ الْخ وَكُلِّمَا وَكَثْرَتِكَ الْخ. ☐ قَوْلُهُ: (فَإِنْ قَالَ الْخ) أَي:
بَدَلَ قَوْلِهِ كُلِّمَا عَزَلْتُكَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَكَثْرَتِكَ) أَي: فَأَنْتَ وَكَيْلِي. ☐ قَوْلُهُ: (فَطَرِيقُهُ الْخ) أَي: وَطَرِيقُ
عَدَمِ نَفُوذِ تَصَرُّفِهِ بَعْدَ الْعَزْلِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَكَثْرَتِكَ) أَي: فَأَنْتَ مَعزُولٌ. ☐ قَوْلُهُ: (لِتَقَاوُمِ التَّعْلِيقَيْنِ) أَي:
لِتَعَارُضِ تَعْلِيقِ الْعَزْلِ وَتَعْلِيقِ الْوَكَالَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ هَذَا) أَي: تَعْلَقُ الْعَزْلُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ قِيلَ هَذَا
أَي قَوْلُهُ كُلِّمَا عُدْتُ وَكَيْلِي فَأَنْتَ مَعزُولٌ تَعْلِيقُ لِلْعَزْلِ عَلَى الْوَكَالَةِ فَهُوَ تَعْلِيقٌ قَبْلَ الْمَلِكِ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ
الْعَزْلَ عَنِ الْوَكَالَةِ الَّتِي لَمْ تَصُدَّرْ مِنْهُ فَهُوَ كَقَوْلِهِ إِنْ مَلَكَتْ فَلَانَةَ فَهِيَ حُرَّةٌ أَوْ نَكَحْتُهَا فَهِيَ طَالِقٌ وَهُوَ
بَاطِلٌ أَجِبْ أَنَّ الْعَزْلَ الْمُعْلَقَ إِنَّمَا يُؤَثِّرُ فِيمَا يَثْبُتُ فِيهِ التَّصَرُّفُ بِلَفْظِ الْوَكَالَةِ الْمُعْلَقَةِ السَّابِقِ عَلَى لَفْظِ
الْعَزْلِ لَا فِيمَا يَثْبُتُ فِيهِ التَّصَرُّفُ بِلَفْظِ الْوَكَالَةِ الْمُتَأَخِّرِ عَنْهُ إِذْ لَا يَصِحُّ إِبْطَالُ الْعُقُودِ قَبْلَ عَقْدِهَا فَإِنْ قِيلَ
إِذَا كَانَ تَصَرُّفُهُ نَافِذًا مَعَ فَسَادِ الْوَكَالَةِ فَمَا فَائِدَةُ صِحَّتِهَا أَجِبْ أَنَّ الْفَائِدَةَ فِي ذَلِكَ اسْتِقْرَارُ الْجُعْلِ
الْمُسَمَّى إِنْ كَانَ بِخِلَافِ الْفَاسِدَةِ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ وَيَجِبُ أَجْرُهُ الْمِثْلُ أَه.

☐ قَوْلُ (السَّيِّ): (وَيَجْرِيَانِ) أَي: الْوَجْهَانِ فِي صِحَّةِ تَعْلِيقِ الْوَكَالَةِ أَه مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (فَيَنْفُذُ التَّصَرُّفُ)
خَالَفَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي وَالْأَسْنَى فَقَالُوا وَعَلَى الْأَصَحِّ وَهُوَ فَسَادُ الْعَزْلِ يَمْتَنِعُ مِنَ التَّصَرُّفِ عِنْدَ وُجُودِ

☐ قَوْلُهُ: (فَيَنْفُذُ التَّصَرُّفُ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ الْخ) الْحَقُّ مَرَّ خِلَافَ ذَلِكَ وَهُوَ امْتِنَاعُ التَّصَرُّفِ بِعُمُومِ

في استشكله بأنه كيف ينفذ مع منع المالك منه وتخلص عنه بعضهم بأنه لا يلزم من عدم العزل نفوذ التصرف ولا رفع الوكالة بل قد تبقى ولا ينفذ كما لو نجزها وشرط للتصرف شرطاً وأخذ بعضهم بقضية ذلك فجزم بعدم نفوذ التصرف وقد يجاب بأننا لا نسلم أن المنع مفيد إلا لو صححت الصيغة الدالة عليه ونحن قد قررنا بطلان هذه المعلقة فعولنا بأصل بقاء الوكالة إذ لم يوجد له رافع صحيح وحينئذ اتضح نفوذ التصرف عملاً بالأصل المذكور فتأمل.

(فرغ) وكله في قبض دينه فتعوض عنه غير جنس حقه بشرطه فإن كان الموكل قال له وكالة مفوضة أو مطلقة صح كما قاله بعضهم وكأنه تجوز بالقبض عن براءة ذمة المدين وإنما قدرنا ذلك إقلاً يلزم إلغاء مفوضة أو مطلقة والعقد ثمان عن ذلك ما أمكن ولو وكل اثنين في عني

الشرط لوجود المنع كما أن التصرف ينفذ في الوكالة الفاسدة بالتعليق عند وجود الشرط لوجود الإذن اهـ. فؤد: (في استشكله) المتبادر أن مرجع الضمير نفوذ التصرف وعليه فقوله بأنه إلخ على ظاهره وقوله وتخلص إلخ ليس كذلك بل هو في الحقيقة أخذ بقضية الإشكال نظير ما يأتي آنفاً ويختل أن مرجعه عدم الإنعزال فقوله بأنه كيف إلخ يعني بأن عدم الإنعزال مستلزم لنفوذ التصرف فكيف ينفذ إلخ وحينئذ فقوله وتخلص إلخ على ظاهره من منع ما ادعاه المستشكل. فؤد: (عنه) أي: الإشكال.

فؤد: (ولا رفع الوكالة) هذا غني عن البيان وغير متوهم أصلاً. فؤد: (بقضية ذلك) أي: الإشكال اهـ كزدي. فؤد: (وقد يجاب) أي: عن الإشكال. فؤد: (بأننا لا نسلم إلخ) لك أن تمنع هذا الجواب بأن قياس ما تقدم في الوكالة المعلقة من جواز التصرف لعموم الإذن مع فساد الصيغة الدالة عليه بالتعليق أن لا اعتبار بأصل بقاء الوكالة هنا كما لم يعتبروا هناك أصل منع التصرف في ملك الغير تأمل اهـ سم. فؤد: (مفيد) أي لعدم نفوذ التصرف اهـ كزدي والأولى لمنع التصرف. فؤد: (الصيغة) أي: تعليق العزل. فؤد: (ونحن قد قررنا) إشارة إلى قوله والأصح عدم صحته. فؤد: (بطلان هذه المعلقة) أي: تعليق العزل والثانيث باختيار الصيغة كما عبر عنه بها آنفاً اهـ كزدي ولك أن تقول إن المعنى اختلال هذه الصيغة الدالة على التعليق. فؤد: (بشرطه) احتراز عن نحو دين السلم مما لا يجوز الإعتراض عنه. فؤد: (وكانه) أي: الموكل (تجوز) أي أراد على سبيل المجاز. فؤد: (ذلك) أي: قوله وكانه إلخ. فؤد: (لئلا يلزم إلخ) قد يمنع لزوم ما ذكر لإمكان إعماله بالنسبة لغير التفويض

المنع الحاصل من العزل ولهذا قال في شرح الروض وعلى المرجح وهو فساد العزل المعلق يمنع من التصرف عند وجود الشرط لوجود المنع كما أن التصرف المعلق ينفذ في الوكالة الفاسدة بالتعليق عند وجود الشرط لوجود الإذن انتهى. فؤد: (وقد يجاب بأننا لا نسلم أن المنع مفيد إلخ) لك أن تمنع هذا الجواب بأن قياس ما تقدم في الوكالة المعلقة من جواز التصرف بعموم الإذن مع فساد الصيغة الدالة عليه بالتعليق ولا اعتبار بأصل بقاء الوكالة كما لم يعتبروا هناك أصل منع التصرف في ملك الغير تأمل. فؤد: (وإنما قدرنا ذلك لئلا يلزم إلغاء إلخ) قد يمنع لزوم ما ذكر لإمكان إعماله بالنسبة لغير

عَبْدٍ فَقَالَ أَحَدُهُمَا هَذَا وَقَالَ الْآخَرُ حُرٌّ عَتَقَ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْكَلَامَ لَا يُشْتَرَطُ صُدُورُهُ مِنْ نَاطِقٍ وَاحِدٍ وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ يُشْتَرَطُ مَرَدُودٌ بِأَنَّ هَذَا لَمْ يُحْفَظْ عَنْ نَحْوِيٍّ بَلْ عَنْ بَعْضِ الْأَصُولِيِّينَ وَبِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْمُصْطَلَحِينَ لَمْ يَتَكَلَّمْ بَلَّغُوا بَلْ اتَّكَلَّ عَلَى نُطْقِ الْآخِرِ بِالْآخَرَى وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ مَا نَطَقَ بِهِ كُلُّ لَهُ دَخَلَ فِي الْعِتْقِ لِأَنَّهُ شَرَطٌ لِلْآخِرِ وَمَشْرُوطٌ لَهُ فَلَا سَابِقَ مِنْهُمَا حَتَّى يَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ الْعِتْقُ هَذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَلَكَ أَنْ تَقُولَ إِنَّ نَظَرَ إِلَى أَنَّ كَلَامَ كُلِّ مُقَدَّرٌ وَمَنْوِيٌّ فِي صِحَّةِ كَلَامِ الْآخِرِ فَهَمَا فِي حُكْمِ جُمْلَتَيْنِ فَلَا يَتَفَرَّغُ ذَلِكَ عَلَى اشْتِرَاطِ اتِّحَادِ النَّاطِقِ وَلَا عَدَمِهِ وَحِينَئِذٍ فَالْعِتْقُ إِنَّمَا وَقَعَ بِالثَّانِي لَا غَيْرُ وَإِنْ لَمْ يُنْظَرِ لِذَلِكَ فَكُلُّ تَكَلُّمٍ بَلَّغُوا لِأَنَّ مَدَارَ الْكَلَامِ عَلَى الْإِسْنَادِ وَهُوَ إِيقَاعُ النِّسْبَةِ أَوْ انْتِزَاعُهَا وَذَلِكَ الْإِيقَاعُ لَا يُتَصَوَّرُ تَجْزِئُهُ حَتَّى

أَهْ سَمَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ التَّوَكِيلَ الْمَذْكُورَ كَانَ يُقِيدُ ذَلِكَ الْمَعْنَى بِدَوْنِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ. ٥ فَوَدُ: (هَذَا) مَقُولُ فَقَالَ. ٥ فَوَدُ: (حُرٌّ) مَقُولُ وَقَالَ. ٥ فَوَدُ: (عَتَقَ جَوَابٌ وَلَوْ الْخ). ٥ فَوَدُ: (الْمُصْطَلَحِينَ) أَي: مِنْ الْوَكِيلَيْنِ الْمُتَّفَقَيْنِ عَلَى أَنَّ يَتَكَلَّمُ كُلُّ بِيَعِضِ الْكَلَامِ. ٥ فَوَدُ: (بَلْ اتَّكَلَّ عَلَى نُطْقِ الْآخِرِ الْخ) أَي: تَرَكَ النُّطْقَ بِالْكَلِمَةِ الْآخَرَى أَكْفَاءً بِنُطْقِ صَاحِبِهِ بِهَا. ٥ فَوَدُ: (وَبِهِ يُعْلَمُ) أَي: بِقَوْلِهِ وَبِأَنَّ كُلَّ الْخ. ٥ فَوَدُ: (مَشْرُوطٌ لَهُ) الْأَوَّلَى بِهِ. ٥ فَوَدُ: (هَذَا مَا أَشَارَ الْخ) لَعَلَّ الْإِشَارَةَ إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ وَكَلَّ إِلَى هُنَا وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْإِشَارَةَ إِلَى قَوْلِهِ وَبِأَنَّ كُلًّا إِلَى هُنَا. ٥ فَوَدُ: (أَنَّ كَلَامَ كُلِّ) أَي مَنطُوقُ كُلِّ أَي مِثْلِهِ. ٥ فَوَدُ: (فَهُمَا الْخ) أَي مَنطُوقَاهُمَا. ٥ فَوَدُ: (فَلَا يَتَفَرَّغُ ذَلِكَ) أَي الْعِتْقُ أَوْ الْخِلَافُ فِيهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَقَوْلُهُ عَلَى اشْتِرَاطِ اتِّحَادِ النَّاطِقِ الْخ لِمَجَرَّدِ تَوْسِيعِ الدَّائِرَةِ وَالْأَفَحُّ الْمَقَامُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْمَعْطُوفِ أَي عَدَمُ اشْتِرَاطِ الْإِتِّحَادِ. ٥ فَوَدُ: (وَحِينَئِذٍ) أَي حِينَ النَّظَرِ إِلَى أَنَّ كَلَامَ كُلِّ الْخ. ٥ فَوَدُ: (فَالْعِتْقُ إِنَّمَا وَقَعَ بِالثَّانِي الْخ) يُتَأَمَّلُ أَهْ سَمَ أَقُولُ يَظْهَرُ وَجْهَ الْحَضَرِ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي إِلَّا أَنَّ يُفَرَّقَ الْخ. ٥ فَوَدُ: (وَهُوَ إِيقَاعُ النِّسْبَةِ الْخ) قَدْ يُقَالُ كَوْنُ الْإِسْنَادِ بِهَذَا الْمَعْنَى إِنَّمَا هُوَ فِي الْخَبَرِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ مَجْلِهِ لَا فِي الْإِنْشَاءِ كَمَا فِي مَسْأَلَتِنَا أَهْ سَمَ. ٥ فَوَدُ: (وَذَلِكَ الْإِيقَاعُ لَا يُتَصَوَّرُ تَجْزِئُهُ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ لِكُلِّ مِنَ النَّاطِقَيْنِ أَنْ يَقْصِدَ رِبْطَ مَا نَطَقَ بِهِ الْآخَرُ وَيَذَرُكَ وَقَوْعُ ذَلِكَ الرِّبْطِ وَلَا مَحْذُورَ فِي ذَلِكَ أَهْ سَمَ.

التَّوَكُّيْضُ. ٥ فَوَدُ: (فَالْعِتْقُ إِنَّمَا وَقَعَ بِالثَّانِي لَا غَيْرُ) يُتَأَمَّلُ. ٥ فَوَدُ: (لِأَنَّ مَدَارَ الْكَلَامِ عَلَى الْإِسْنَادِ الْخ) هَذَا شَيْءٌ رَدَّ بِهِ الْمُرَادِيُّ الْقَوْلَ بِعَدَمِ اشْتِرَاطِ اتِّحَادِ النَّاطِقِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ هَذَا لَا يُقِيدُ هُنَا لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ تَأَثُّرَ هَذِهِ الصَّبِيغَةِ لَا يَتَوَقَّفُ شَرْعًا عَلَى اتِّصَافِ الْآتِي بِالْإِسْنَادِ بَلْ مَتَى نَطَقَ بِهَا حَصَلَ الْعِتْقُ قَامَ بِهِ الْإِسْنَادُ الْمَذْكُورُ أَوَّلًا وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ لَا بُدَّ مِنْ قَصْدِ اللَّفْظِ لِمَعْنَاهُ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْإِحْتِرَازَ عَنِ الصَّارِفِ عَلَى أَنَّ الْإِسْنَادَ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْخَبَرِ لِأَنَّهُ الَّذِي يَنْتَصِفُ بِالْإِيقَاعِ أَوْ الْإِنْتِزَاعِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ مَجْلِهِ لَا فِي الْإِنْشَاءِ كَمَا فِي مَسْأَلَتِنَا فَلْيُتَأَمَّلْ. ٥ فَوَدُ: (وَذَلِكَ الْإِيقَاعُ لَا يُتَصَوَّرُ تَجْزِئُهُ الْخ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّ الْإِيقَاعَ مَعْنَاهُ إِدْرَاكُ الْوُقُوعِ وَيُمْكِنُ كُلًّا مِنَ النَّاطِقَيْنِ أَنْ يَقْصِدُوا رِبْطَ مَا نَطَقَ بِهِ بِمَا نَطَقَ بِهِ

يَنْقَسِمُ عَلَيْهِمَا وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ اشْتِرَاطَ اتِّحَادِ النَّاطِقِ هُوَ التَّحْقِيقُ وَزَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يُحْفَظْ عَنْ نَحْوِيٍّ مَمْنُوعٍ فَإِنْ قُلْتُ: أَيُّ النَّظَرَيْنِ أَصَوَّبٌ قُلْتُ: الْأَوَّلُ لِأَنَّ اللَّفْظَ حَيْثُ أُمِكنَ تَصْحِيحُهُ لَمْ يَجْزِ الْغَاوُهُ وَهُنَا أُمِكنَ تَصْحِيحُ الْعِنَقِ بِسَبْقِ كَلَامِ الْأَوَّلِ لَكِنْ قَضِيَّةُ قَوْلِهِمْ لَوْ قَالَ طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ بِهِ شَيْءٌ وَإِنْ نَوَى لَفْظَ أَنْتَ يُنَازَعُ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ أَنْتَ ثُمَّ لَمْ يَدُلَّ عَلَى إِضْمَارِهِ لَفْظَ سَبْقِهِ كَطَلَّقَهَا فَتَمَحَّضَتِ النِّيَّةُ فِيهِ وَهِيَ وَحْدَهَا لَا تَأْتِي لَهَا فِي اللَّفْظِ الْمَحذُوفِ لِضَعْفِهَا وَلَا كَذَلِكَ حُرٌّ هُنَا فَإِنَّهُ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ لَفْظُ سَبْقِهِ فَلَمْ تَمَحَّضْ النِّيَّةُ فِيهِ فَالْحَقُّ بِالْمَلْفُوظِ بِهِ حَقِيقَةً فَتَأَمَّلْهُ.

(فصل)

فِي بَعْضِ أَحْكَامِ الْوَكَالَةِ بَعْدَ صِحَّتِهَا وَهِيَ مَا لِلْوَكِيلِ وَعَلَيْهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَتَعْيِينِ الْأَجْلِ وَشِرَاؤُهُ لِلْمَعْبُوبِ وَتَوَكُّيلُهُ لِغَيْرِهِ (الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ) حَالُ كَوْنِ الْبَيْعِ (مُطْلَقًا) فِي التَّوَكُّيلِ بَأَنَّ لَمْ يُصَحَّ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ أَوْ حَالُ كَوْنِ التَّوَكُّيلِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْوَكِيلِ مُطْلَقًا أَيْ غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِشَيْءٍ وَيَصِحُّ كَوْنُهُ صِغَةً لِمَصْدَرٍ مَحذُوفٍ أَيْ تَوَكُّيلًا مُطْلَقًا (لَيْسَ لَهُ الْبَيْعُ بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ)

☐ قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا يُعْلَمُ الْإِنْفِ) أَيُّ بِقَوْلِهِ لِأَنَّ مِقْدَارَ الْكَلَامِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَكِنْ قَضِيَّةُ قَوْلِهِمْ لَوْ قَالَ طَالِقٌ الْإِنْفِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَيْسَ نَظِيرٌ مَا ذَكَرَ وَإِنَّمَا نَظِيرُهُ أَنْ يُوَكَّلَ اثْنَيْنِ فِي طَلَاقِ زَوْجَتِهِ فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا أَنْتِ وَالْآخَرُ طَالِقٌ وَقَدْ يَلْتَزِمُ هُنَا الْوُقُوعُ أَهَ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيْ تَرْجِيحِ الْأَوَّلِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا كَذَلِكَ) أَيْ لَيْسَ مِثْلَ لَفْظِ أَنْتِ. ☐ قَوْلُهُ: (حُرٌّ الْإِنْفِ) الْأَصُوبُ هَذَا. ☐ قَوْلُهُ: (لَفْظُ سَبْقِهِ) وَهُوَ كَلَامُ الْأَوَّلِ.

فَصْلٌ فِي بَعْضِ أَحْكَامِ الْوَكَالَةِ

☐ قَوْلُهُ: (فِي بَعْضٍ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيَصِحُّ إِلَى الْمَثْنِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيُّ بَعْضُ أَحْكَامِ الْوَكَالَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (مَا لِلْوَكِيلِ وَعَلَيْهِ) أَيُّ الْأَحْكَامُ الَّتِي يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ فَعَلُهَا. ☐ قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْإِطْلَاقِ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَغْطُوفِ وَالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَتَعْيِينِ الْأَجْلِ) وَقَوْلُهُ وَشِرَاؤُهُ وَقَوْلُهُ وَتَوَكُّيلُهُ كُلُّهَا بِالْجَزْءِ عَطْفًا عَلَى الْإِطْلَاقِ وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَطْفًا عَلَى مَا بِحَذْفِ الْمُضَافِ أَيْ وَحُكْمِ تَعْيِينِهِ الْإِنْفِ.. وَيُؤَافِقُهُ رَسْمُ وَشِرَاؤُهُ وَلَوْ أَنَّ أَهَ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (وَتَوَكُّيلُهُ لِغَيْرِهِ) أَيْ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ كَانْعِزَالِ وَكَيْلِ الْوَكِيلِ وَعَدَمِهِ أَهَ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى غَيْرِهِ) أَيُّ التَّوَكُّيلِ فِي الْبَيْعِ أَهَ سَم. ☐ قَوْلُهُ (لَيْسَ لَهُ الْبَيْعُ بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ) لَوْ أَمَرَهُ أَنْ يَبِيعَ بِنَقْدٍ عَيْنَهُ فَأَبْطَلَ بَعْدَ التَّوَكُّيلِ وَقَبْلَ الْبَيْعِ

الْآخَرُ وَيُذَكِّرُ وَقُوعُ ذَلِكَ الرِّبْطِ فَتَأَمَّلْهُ وَلَا مَحْذُورَ فِي قَضْدِ الرِّبْطِ مِنْ كُلِّ مَنِهْمَا وَإِذْرَاكُهُ وَقُوعُهُ كَذَلِكَ. ☐ قَوْلُهُ: (لَكِنْ قَضِيَّةُ قَوْلِهِمْ لَوْ قَالَ طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ الْإِنْفِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَيْسَ نَظِيرٌ مَا ذَكَرَ وَإِنَّمَا نَظِيرُهُ أَنْ يُوَكَّلَ اثْنَيْنِ فِي طَلَاقِ زَوْجَتِهِ فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا أَنْتِ وَالْآخَرُ طَالِقٌ وَقَدْ يَلْتَزِمُ هُنَا الْوُقُوعُ.

فَصْلٌ فِي بَعْضِ أَحْكَامِ الْوَكَالَةِ

☐ قَوْلُهُ فِي (لَيْسَ لَهُ الْبَيْعُ بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ) لَوْ أَمَرَهُ أَنْ يَبِيعَ بِنَقْدٍ عَيْنَهُ فَأَبْطَلَ بَعْدَ التَّوَكُّيلِ وَقَبْلَ الْبَيْعِ

الذي وقّع فيه البيع بالإذن وإلا بأن سافر بما وكّل في بيعه لبلد بلا إذن لم يجز له بيعه إلا بنقد البلد المأذون فيها والمراد بنقد البلد ما يتعامل به أهلها غالباً نقداً كان أو عرضاً لدلالة القرينة العرفية عليه فإن تعدّد لزّمه بالأغلب فإن استويا فبالأنتفع وإلا تحيّر أو باع بهما وبحت الزركشي وغيره أن محلّ الامتناع بالعرض في غير ما يُقصد للتجارة وإلا جاز به كالقراض وبما قرّره في معنى مطلقاً اندفع ما قيل كأن يقول بمطلق البيع فإنه ينبغي أن صورته أن يقول بع بكذا ولا يتعرّض لبلد ولا أجل ولا نقد بخلاف البيع المطلق لتقييد البيع بقييد الإطلاق وإنما المراد البيع لا بقيد اهـ ووجه اندفاعه أن مطلقاً كما علّم مما قرّره فيه ليس من لفظ الموكل حتى يتوهم أنه قيّد في البيع وإنما هو بيان لما وقع منه من عدم التقييد بأن لم ينص له على ذات ثمن أصلاً أو على صفته كبيع هذا وكيعه باللف فمعنى الإطلاق في هذا

وجدد آخر، اتجه امتناع البيع بالجديد لآته غير مأذون فيه وكذا بالقديم ويحتاج إلى مراجعته م ر انتهى سم على حج أقول ولو قيل بجواز البيع بالجديد تعويلاً على القرينة العرفية لم يكن بعيداً إذ الظاهر من حال الموكل ما يروى في البلد وقت البيع من التثبوت سيما إذا تعدّرت مراجعة الموكل اهـ ع ش .

فرد: (الذي وقع) إلى قوله وبحت في المعنى إلا قوله والمراد إلى لدلالة القرينة. فرد: (بنقد البلد المأذون فيها) عبارة شرح الزرض أي والمعنى بنقد بلد حقه أن يبيع فيها اهـ وظاهر أن المراد أن حقه ذلك إما بالشرط إن عُيّن بلد وإلا فمحل عقد الوكالة إن كان صالحاً وإلا كبادية فهل يُعتبر أقرب محل إليها فليتامل اهـ سيّد عمر. فرد: (أو عرضاً) لا يخالف ما مرّ في الشركة من امتناع البيع بالعرض مطلقاً لأن المراد به حيث لم يكن معاملة أهل البلد به رشيدي وع ش. فرد: (لدلالة القرينة إلخ) تعليل للمتن. فرد: (لزّمه بالأغلب) أي: ولو كان غيره أنفع للموكل اهـ ع ش. فرد: (فبالأنتفع) هذا ظاهر إن تيسر من يشتري بكل منهما فلو لم يجد إلا من يشتري بغير الأنفع فهل له البيع منه أم لا فيه نظر وظاهر كلام الشارح الثاني ولو قيل بالأول لم يكن بعيداً لأن الأنفع حيثيذ كالمعذوم اهـ ع ش وهو الظاهر.

فرد: (وبحت الأذرع إلخ) عبارة النهاية ومحل الامتناع إلخ كما بحثه الزركشي وغيره اهـ. فرد: (جاز به) أي وبنقد غير نقد البلد بالأولى. فرد: (وبما قرّره في معنى مطلقاً) وهو عدم التقييد بشيء. فرد: (اندفع ما قيل إلخ) أي لصلاحيته لما قرّره به فلا يرد أن أول وجوه إغرابه لا ينافي كونه ولو بمعناه من كلام الموكل فتأمل سم على حج اهـ ع ش. فرد: (صورته) أي: مطلق البيع.

فرد: (لتقييد البيع إلخ) أي: في البيع المطلق. فرد: (وإنما المراد إلخ) أي: والحال أن المراد هنا إنما هو البيع لا بقيد. فرد: (لما وقع منه) أي: للفظ صدر من الموكل. فرد: (كيع هذا أو كيعه باللف) نشر على ترتيب اللف. فرد: (في هذا) أي: في بعه باللف.

وجدد آخر فتبجّه امتناع البيع بالجديد لآته غير مأذون فيه وكذا بالقديم ويحتاج إلى مراجعته م ر فليتامل. فرد: (وبحت الزركشي إلخ) اعتمده م ر. فرد: (وبما قرّره في معنى مطلقاً اندفع إلخ) أي لصلاحيته لما قرّره به فلا يرد أن أول وجوه إغرابه لا ينافي كونه ولو بمعناه من كلام الموكل فتأمل.

الإطلاق في صفاته فاندفع قوله فإن صورته إلى آخره وكذا ما رتبته عليه فإن قلت: كيف يأتي قوله ولا يغني في الأولى قلت: لأن الثمن فيها يتقدّر بثمن المثل كما أفاده قوله في عدل الرهن ولا يبيع إلا بثمن المثل حالاً من نقد البلد فيصير كأنه منصوص عليه فلا ينقص عنه نقضاً فاحشاً (ولا بنسيئة) ولو بثمن المثل لأن المعتاد غالباً الحلول مع الخطر في النسيئة ويظهر أنه لو وكله وقت نهب جاز له البيع نسيئة لمن يأتي إذا حفظ به عن النهب وكذا لو وكله وقت الأمن ثم عرض النهب لأن القرينة قاضية قطعاً برضاه بذلك وكذا لو قال له بعه ببلد أو سوق كذا وأهله لا يشترون إلا نسيئة وعلم الوكيل أن الموكل يعلم ذلك فله البيع نسيئة حينئذ فيما يظهر أيضاً ثم رأيت ما سأذكره آخر مهر المثل عن السبكي كالعمراني أن الولي يجوز له العقد بمؤجل اعتيد وهو يؤيد ما ذكرته لكن سيأتي فيه كلام لا يبعد مجيئه هنا

قوله: (الإطلاق في صفاته) خبر فمعنى إلخ. قوله: (فاندفع قوله إلخ) كأنه لاقتضائه انحصار التصوير فيما ذكره اه سيّد عمر. قوله: (وكذا ما رتبته عليه) أي: من قوله كان ينبغي إلخ ووجه ترتبه عليه أنه جعل كون صورته كذا علّة والمعلول مرتّب على علّته تقدّم في اللفظ أو تأخر اه ع ش أقول اندفاع ما رتبته عليه بما ذكره إمّا يظهر لو أريد بالانبياء الوجوب بخلاف ما إذا أريد به الأوليّة كما عبّر بها المغني. قوله: (في الأولى) أي: فيما إذا لم ينص على ذات ثمن أضلاً كبيع هذا. قوله: (ولو بثمن المثل) عبارة النهاية والمغني ولو بأكثر من ثمن المثل اه. قوله: (جاز له البيع نسيئة) ويتبعني أيضاً جواز البيع بالغبن الفاحش وبغير نقد البلد إذا تعيّن لحفظه بأن يكون لو لم يبعه بذلك نهب وفات على المالك ليقطع برضا المالك بذلك حينئذ فليتأمل اه سم أي ولو لم يعلم الوكيل أن الموكل يعلم النهب.

قوله: (لمن يأتي) أي: قيل قول المثل ولا يبيع لنفسه. قوله: (إذا حفظ به إلخ) هل هو على إطلاقه أو مَحْمُولٌ على ما إذا تعيّن طريقاً في الحفظ أي أو كان أقرب الطرق إلى السلامة بحسب غلبة ظنه اه سيّد عمر أقول وظاهر ما قدّمنا أنفاً عن سم الحمل المذكور فقول الشارح به أي بالبيع نسيئة لا بغيره بحسب الظن الغالب. قوله: (وأهله إلخ) الواو حالية. قوله: (فله البيع نسيئة) لا شك أن علم الموكل بذلك شرط لصحة البيع أما علم الوكيل بأن الموكل يعلم ذلك فيظهر أنه شرط لجواز الإقدام فلو تعدّى عند جهله به فباع ثم تبين أن الموكل كان عالماً بذلك فيصح ثم رأيت المحشي سم قال قد يقال وإن لم يعلم إذا تبين انتهى اه سيّد عمر. قوله: (لكن سيأتي فيه كلام إلخ) عبارته ثم بعد أن ذكر كلام السبكي والعمراني نصّها فالذي يظهر أنه يشترط هنا ما في الولي إذا باع بمؤجل للمصلحة من يسار المشتري

قوله: (جاز له البيع نسيئة) هلا باع حينئذ حالاً وترك القبض إلى زوال الخوف إلا أن يقال لو باع حالاً ربّما رفعه المشتري للحاكم فيلزمه أن يتسلم الثمن هذا ويتبعني أيضاً جواز البيع بالغبن الفاحش وبغير نقد البلد إذا تعيّن لحفظه بأن يكون لو لم يبعه بذلك نهب وفات على المالك ليقطع برضا المالك بذلك حينئذ فليتأمل. قوله: (وعلم الوكيل أن الموكل إلخ) قد يقال وإن لم يعلم إذا تبين.

(ولا يَبْنِي فاجِسٌ وهو ما لا يُحْتَمَلُ غالبًا) في المُعَامَلَةِ كدَرَهَمَيْنِ في عَشْرَةٍ لَأَنَّ النَّفْسَ تَشْتَعِبُ به بِخِلَافِ الْيَسِيرِ كدَرَهَمٍ فِيهَا نَعَمْ قَالَ ابْنُ أَبِي الدِّمِّ الْعَشْرَةُ إِنْ تُسَوِّمُ بِهَا فِي الْمِائَةِ فَلَا يُسَامَحُ بِالْمِائَةِ فِي الْأَلْفِ. قَالَ فَالْصَّوَابُ الرُّجُوعُ لِلْعُرْفِ وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُهُمَا عَنِ الرُّوْيَانِيِّ أَنَّهُ يُخْتَلَفُ بِأَجْنَاسِ الْأَمْوَالِ لَكِنْ قَوْلُهُ فِي الْبَحْرِ أَنَّ الْيَسِيرَ يَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ الْأَمْوَالِ فَرُبُّهُ الْعَشْرُ كَثِيرٌ فِي النَّقْدِ وَالطَّعَامِ وَنِصْفُهُ يَسِيرٌ فِي الْجَوَاهِرِ وَالرَّقِيقِ وَنَحْوِهِمَا فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ ذَلِكَ بِاعْتِبَارِ عُرْفِ زَمَانِهِ وَإِلَّا فَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي كُلِّ نَاحِيَةٍ عُرْفُ أَهْلِهَا الْمُطَرَّدُ عِنْدَهُمُ الْمُسَامَحَةُ بِهِ وَلَوْ بَاعَ بِثَمَنِ الْمِثْلِ وَهُنَاكَ رَاغِبٌ أَوْ حَدَثَ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ يَأْتِي هُنَا جَمِيعٌ مَا مَرَّ فِي عِذْلِ الرِّهْنِ وَأَفْهَمَ

وَعِدَائِهِ وَغَيْرِهِمَا وَأَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَيْضًا فَيَمَنْ يَتَعَادَوْنَهُ أَيْ الْأَجَلَ أَنْ يَتَعَادُوا أَجَلًا مُعَيَّنًا فَإِنْ اخْتَلَفَ فِيهِ احْتِمَالُ الْغَاوَةِ وَاحْتِمَالُ اتِّبَاعِ أَقْلِهِمْ فِيهِ أَهْ وَقَوْلُهُ اتِّبَاعُ أَقْلِهِمْ فِيهِ هُوَ الْأَقْرَبُ لِاتِّفَاقِ الْكُلِّ عَلَيْهِ إِذَا الْأَقْلُ فِي ضَمَنِ الْأَكْثَرِ أَهْ ع. ش. قَوْلُهُ: (فِي الْمُعَامَلَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤَافِقُهُ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى الْمَثَلِ فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْيَسِيرِ) وَهُوَ مَا يُحْتَمَلُ غَالِبًا أَهْ مُغْنِي عِبَارَةُ ع. ش. قَوْلُهُ بِخِلَافِ الْيَسِيرِ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ حَيْثُ لَا رَاغِبٌ بِتَمَامِ الْقِيَمَةِ أَوْ أَكْثَرَ وَلَا فَلَ يَصِحُّ أَخْذًا مِمَّا سَيَأْتِي فِيمَا لَوْ عَيَّنَ لَهُ الثَّمَنُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى مَا عَيَّنَّ إِذَا وَجَدَ رَاغِبًا وَقَدْ يُفَرَّقُ سَمٌ عَلَى مَنَهْجِ أَقُولُ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِي الْفَرْقِ بَأَنَّ الْوَكِيلَ يَجِبُ عَلَيْهِ رِعَايَةُ الْمَضْلَحَةِ وَهِيَ مُتَتَّبِعَةٌ فِيمَا لَوْ بَاعَ بِالْغَبَنِ الْيَسِيرَ مَعَ وُجُودِ مَنْ يَأْخُذُ بِكَامِلِ الْقِيَمَةِ أَهْ أَقُولُ وَفِي سَمٍ هُنَا مِيلٌ إِلَى عَدَمِ الْفَرْقِ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يُخْتَلَفُ) أَيِ: الْغَبَنِ الْيَسِيرِ. قَوْلُهُ: (فَرُبُّهُ الْعَشْرُ الْخُ) كَانَ وَجْهُهُ أَنَّ الْأَثْمَانَ فِي التَّقْدِ وَالطَّعَامِ مُنْضَبِطَةٌ كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ فِي عَضْرِنَا فَإِنْ تَفَاوَتْ كَانَ يَسِيرًا بِخِلَافِ الْجَوَاهِرِ وَالرَّقِيقِ فَإِنَّ الْأَثْمَانَ فِيهِمَا تَفَاوَتْ تَفَاوُتًا كَلْبًا وَقَوْلُ الشَّارِحِ فَلَا وَجْهَ الْخُ فِيهِ تَأْيِيدٌ لِمَا كَتَبْنَاهُ فِي هَامِشِ خِيَارِ الْبَيْعِ فَرَاغَهُ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ. قَوْلُهُ: (وَنِصْفُهُ الْخُ) أَيِ: نِصْفُ الْعَشْرِ. قَوْلُهُ: (فِيهِ نَظَرٌ) أَيِ: بِالنَّظَرِ لِلتَّمْثِيلِ خَاصَّةً أَهْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَهُنَاكَ رَاغِبٌ) أَيِ: وَلَوْ بَمَا لَا يَتَغَابَنُ بِهِ أَخْذًا مِنْ إِبْلَاقِهِ ع. ش. وَسَمٌ أَيِ خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَالْمُغْنِيِّ. قَوْلُهُ: (أَوْ حَدَثَ) أَيِ: الرَّاغِبُ (فِي زَمَنِ الْخِيَارِ) أَيِ وَكَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ أَوْ لَهُمَا فَإِنْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي ائْتَمَعَ انْتَهَى شَيْخُنَا زِيَادِي أَهْ ع. ش. وَفِي سَمٍ مَا يُؤَافِقُ الزِّيَادِي. قَوْلُهُ: (جَمِيعٌ مَا مَرَّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَع. ش. وَلَوْ بَاعَ بِثَمَنِ الْمِثْلِ وَثَمَّ رَاغِبٌ مَوْثُوقٌ بِهِ بِزِيَادَةٍ لَا يَتَغَابَنُ بِمِثْلِهَا لَمْ يَصِحَّ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالْمَضْلَحَةِ وَلَوْ وَجَدَ الرَّاغِبُ فِي

قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَاعَ بِثَمَنِ الْمِثْلِ وَهُنَاكَ رَاغِبٌ الْخُ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْوَكِيلِ بِثَمَنِ الْمِثْلِ إِنْ وَجَدَ زِيَادَةً لَا يَتَغَابَنُ بِمِثْلِهَا بَأَنَّ وَجَدَ رَاغِبٌ بِهَا مَوْثُوقٌ بِهِ وَالْفَسْخُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ لِأَجْلِهَا ذَكَرْنَاهُ فِي بَيْعِ عِذْلِ الرِّهْنِ انْتَهَى. وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْ قَوْلِهِ إِنْ وَجَدَ زِيَادَةً أَتَاهَا وَجَدَتْ عَنْ الْبَيْعِ وَأَمَّا وَجُودُهَا بَعْدَهُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ فَهُوَ مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ وَالْفَسْخُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ الْخُ وَحَيْثُ ذَكَرَهُ فَمَفْهُومُ قَوْلِهِ لَا يَتَغَابَنُ بِمِثْلِهَا أَنَّ مَا يَتَغَابَنُ بِمِثْلِهِ يَصِحُّ الْبَيْعُ بِدُونِهِ مَعَ وُجُودِهِ وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (أَوْ حَدَثَ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ هُنَا خِيَارُ الْمَجْلِسِ أَوْ خِيَارُ الشَّرْطِ وَلَوْ لِلْمُشْتَرِي وَخَدَهُ انْتَهَى. وَفِيمَا ذَكَرَهُ مِنْ

قوله ليس له إلى آخره بطلان تصرفه فمن ثم فرغ عليه قوله (فلو باع) بيعاً مشتقاً (على) أو هي بمعنى مع (أحد هذه الأنواع وسلم المبيع ضمنه) للحيلولة بقيمته يوم التسليم ولو في المثلي لتعدي به بتسليمه لمن لا يستحقه ببيع باطل فيسترده إن بقي وحينئذ له بيعه بالإذن السابق وقبض الثمن ويده أمانة عليه وإن لم يبق فهو طريق وقرار الضمان على المشتري فيضمن المثلي بمثله والمتقوّم بقيمته

زمن الخيار فالأصح أنه يلزمه الفسخ فإن لم يفعل انفسخ كما مرّ مثل ذلك في عدل الرهن ومجله كما قال الأذرعى إذا لم يكن الراغب ماطلاً ولا متجوهاً ولا ماله ولا كسبه حرام اهـ. قوله: (أو هي) أي: لفظاً على (بمعنى مع) أي: فلا يحتاج إلى تضمين مشتقاً. قوله: (للحيلولة) إلى قوله: (وظاهر كلامهم) في النهاية إلا قوله: (فيضمن) إلى: (وبما قررته). قوله: (للحيلولة) ويجوز للموكل التصرف فيما أخذه من الوكيل لأنه يملكه كملك القرض ثم إذا تلف المبيع في يد المشتري وأخضر المشتري بدله وكان مساوياً للقيمة التي غرمها للموكل جنساً وقيماً فهل يجوز له أن يأخذه بدل ما غرمه للحيلولة وأن يتصرف فيه بتراضيهما أم لا فيه نظر والأقرب الأول اهـ ش. قوله: (وحيثئذ) أي: إذا استرده. قوله: (له بيعه بالإذن السابق) كما في بيع عدل الرهن بخلاف ما لو ردّ عليه بعين أو فسخ العيب المشروط فيه الخيار للمشتري وخذه لا يبيعه ثانياً بالإذن السابق والفرق أنه لم يخرج عن ملك الموكل في الأول وخرج عن ملكه في الثاني وإذا خرج عن ملكه انعزل الوكيل اهـ معني.

قوله: (وقبض الثمن) أي: وله قبض الثمن إذا وكل بالبيع بحال. قوله: (ويذه الخ) عطف على له يبيعه. قوله: (عليه) أي الثمن. قوله: (فهو طريق) ليس فيه إفصاح صريح لما يضمنه هذا أي الوكيل أهو القيمة مطلقاً أو القيمة في المتقوّم والمثل في المثلي وفي شرح الرّوض أي والمعني الإفصاح بالثاني حيث قال فيسترده إن بقي ولا غرم الموكل من شاء من الوكيل والمشتري قيمته في المتقوّم، ومثله في المثلي، والقرار على المشتري أهو متبجّه وخالف م ر ما في شرح الرّوض وذهب إلى غرم الوكيل القيمة مطلقاً وادّعى أن الرافعي صرح به وراجع الرافعي فلم أر فيه ذلك بل ليس فيه مخالفة لما في شرح الرّوض اهـ سم. قوله: (فيضمن المثلي الخ) أي: الوكيل أو المشتري فيوافق ما مرّ عن

المبالغة نظر لا يخفى انتهى. قوله: (وإن لم يبق فهو طريق) ليس فيه إفصاح صريح بما تضمنته هو، أهو القيمة في المتقوّم أو المثل في المثلي وفي شرح الرّوض الإفصاح بالثاني حيث قال فيسترده إن بقي ولا غرم الموكل من شاء من الوكيل والمشتري قيمته في المتقوّم ومثله في المثلي والقرار على المشتري انتهى. وهو متبجّه لأن الوكيل بعد غرمه لا يرجع عليه فيما غرمه له مطلقاً وإنما يرجع على المشتري فغرمه للموكل لا يكون إلا للقيصولة لا للحيلولة وخالف م ر ما في شرح الرّوض وذهب إلى غرم القيمة مطلقاً وادّعى أن الرافعي صرح به وراجع الرافعي فلم أر فيه ذلك وإنما أحال ما هنا على ما قدّمه في عدل الرهن إذا باع على أحد هذه الوجوه واقتصر هناك على غرم القيمة بالنسبة لكل من

وبما قرّره في التفريع اندفع ما قيل كان ينبغي أن يقول لم يصح ويضمن (فإن) لم يُطْلَقِ اتَّبَعَ تعيينه ففي بع بما شئت أو تيسّر له غير نقد البلد لا بنسيئة ولا غبن لأن ما للجنس وصرّح جفع بجوازها بالغبن واعتمده السبكي وغيره لأنه العرف ما لم تدلّ قرينة على خلافه أو بعه كيف شئت جاز بنسيئة فقط لأن كيف للحال فشمل الحال والمؤجل أو بكم شئت جاز بالغبن فقط لأن كم للعقد القليل والكثير أو بما عزّ وهان جاز غير النسيئة لأن ما للجنس فقرّنها بما بعدها يشمل عرفاً القليل والكثير من نقد البلد وغيره وظاهر كلامهم أنه لا فرق في هذه الأحكام بين النحوي وغيره وهو محتتمل لأن لها مدلولاً عرفياً فيحمل لفظه عليه وإن

شرح الرّوض ويحتمل رجوع الضمير لخصوص المشتري وهو المتبادر فيوافق ما مرّ عن م ر وفي البجزمي عن الزياضي والحلي والقلوبي والمُعْتَمَد أن الوكيل يطالب بالقيمة مطلقاً أي سواء كان باقياً أو تالفاً مثلياً أو متقوماً لأنه يغرمها للحيلولة وأما المشتري فيطالب ببذله من مثل أو قيمة إن كان تالفاً لأن عليه قرار الضمان فإن كان باقياً رده إن سهل فإن عسر طولب بالقيمة ولو مثلياً للحيلولة اهـ.

☐ فوّ: (وبما قرّره) أي: بقوله وأفهم قوله ليس له إلخ اهـ ع ش. ☐ فوّ: (اندفع ما قيل إلخ) ارتضى المُنْغِي بما قيل وقد يقال إن كان المراد من الإنشاء الوجوب فالإنشأ فظاهر ولا فلا إذ ما قرّره لا يدفع الأولى ثم رأيت في سم ما نصّه قوله كان ينبغي لا شبهة في انبغاء ذلك وما قرّره لا يدفع انبغاءه لأن هذا المُبْغِي يَتَضَمَّنُ بَيَانَ الْبُطْلَانِ وعِبَارَةُ الْمُصَنَّفِ لا تُفِيدُهُ اهـ. ☐ فوّ: (لَمْ يَصِحَّ وَيَضْمَنُ) مقول القول.

☐ فوّ: (ففي بع بما شئت) إلى قوله: (وظاهر كلامهم) في المُنْغِي إلا قوله: (وَصَرَّحَ) إلى: (أو بعه). ☐ فوّ: (لّه غير نقد البلد إلخ) عبارة المُنْغِي صحّ بيعه بالعروض ولا يصح بالغبن الفاحش ولا بالنسيئة اهـ. ☐ فوّ: (وَصَرَّحَ جَمَعَ إلخ) عبارة التّهاية خلافاً لجمع منهم السبكي في تجويزه بالغبن اهـ.

☐ فوّ: (لأنه العرف إلخ) تعليل للجمع المذكور. ☐ فوّ: (بنسيئة فقط) أي: لا بغبن فاحش ولا بغير نقد البلد مُنْغِي وع ش. ☐ فوّ: (للحال) أي: الصّفة اهـ سم. ☐ فوّ: (جاز بالغبن) ويتبني أن لا يقرط فيه بحيث يعدّ إضاعه وأن لا يكون ثمّ راغب بالزيادة اهـ ع ش. ☐ فوّ: (فقط) أي: لا بالنسيئة ولا بغير نقد البلد مُنْغِي وع ش. ☐ فوّ: (للجنس) أي: فشمل التقدّ والعروض اهـ مُنْغِي. ☐ فوّ: (فقرّنها إلخ) الأولى فلما قرّن بما بعدها أي: عزّ وهان شمل عرفاً إلخ. ☐ فوّ: (لأن لها) أي: لما تقدّم من بما شئت إلخ.

العذر والمشتري منه ومعلوم أنه لا يصح الأخذ بظاهره لأن المشتري لا يغرم قيمة المثلي فتعين حملّه على المتقوم فليس فيه مخالفة لما في شرح الرّوض فليتأمل فإن قلنا إنه يغرم القيمة مطلقاً فهل يرجع في المثلي بها على المشتري لأنها التي غرمها أو بالمثّل لأنه الواجب على المشتري فيه نظر. ☐ فوّ: (اندفع ما قيل كان ينبغي إلخ) لا شبهة في انبغاء ذلك وما قرّره لا يدفع انبغاءه لأن هذا المُبْغِي يَتَضَمَّنُ بَيَانَ الْبُطْلَانِ وعِبَارَةُ الْمُصَنَّفِ لا تُفِيدُهُ. ☐ فوّ: (لأن كيف للحال) أي الصّفة. ☐ فوّ: (أو بكم شئت جاز بالغبن) ظاهره ولو مع وجود راغب بزيادة ويوجّه بأنه لما اذن في الغبن الفاحش فقد رضي بغير

جهله وليس كما يأتي في الطلاق في أن دخلت بالفتح لأن الغرض في غير النحوي ثم لا فرق نعم قياس ما يأتي في النذر أنه لو ادعى الجهل بمذلول ذلك من أصله صدق إن شهدت قرائن حاله بذلك ولو قال لوكيله في شيء أفعل فيه ما شئت أو كل ما تصنع فيه جائز لم يكن إذنا في التوكيل لاحتماله ما شئت من التوكيل وما شئت من التصرف فيما أذن له فيه فلا يؤكل بأمر مُحتمَل كما لا يهب كذا قالوه وعليه فهل يؤخذ منه أن له البيع بعرض أو غبن أو نسيئة أو لا فلا يجوز له شيء من ذلك لما تقرر من احتمال لفظه ولما فيه من الغرر فليكن قوله ما شئت لغوا كل مُحتمَل والثاني أقرب ويتردد النظر في بأي شيء شئت وبمهما شئت ولو قيل إنهما مثل بما شئت لم يغد. وإن (وكله لبيع مؤجلاً وقدر الأجل فذاك)

قوله: (ثم لا يفرق) أي: في أن دخلت بفتح الهزرة. قوله: (لو ادعى الجهل) أي: الموكِّل.
 قوله: (في التوكيل) أي: في توكيل الوكيل غيره. قوله: (لاحتمال ما شئت من التوكيل) من إضافة المضمر إلى مفعوله أي لاحتمال كل من القولين المذكورين الإذن في التوكيل والإذن في التصرف المطلق في الموكِّل فيه. قوله: (وعليه) أي: على ما قالوه. قوله: (منه) أي: من قوله أفعل فيه ما شئت إلخ. قوله: (أو لا) أي: أو لا يؤخذ منه ذلك. قوله: (فلا يجوز إلخ) تفريع على قوله أو لا. قوله: (من ذلك) أي: البيع بعرض إلخ. قوله: (من احتمال لفظه) بيان لما تقرر أي من احتمال قول الموكِّل لوكيله في شيء أفعل فيه إلى آخر الأمرين السابقين. قوله: (ولما فيه) عطف على لما تقرر أي ولما في التوكيل المذكور من الغرر. قوله: (قوله ما شئت) أي: قوله أفعل فيه ما شئت وما بمنعاه من قوله كل ما تصنع فيه جائز. قوله: (والثاني) أي: قوله أو لا يجوز إلخ. قوله: (إنهما مثل بما شئت) فيصح بيغ غير نقد البلد لا بنسيئة ولا غبن. قوله: (وإن وكله إلخ) عطف على قوله فإن لم يطلق إلخ.
 قول (سئ): (لبيع مؤجلاً) هل له البيع حالاً حينئذ يتبعي نعم إلا لغرض اهـ اسم الأولى أن يقال يتبعي أن يأتي فيه جميع ما يأتي في مسألة التقص عن الأجل المعين ويأتي في شرح قول المصنف وأن الوكيل بالبيع له قبض الثمن قول الثخفة وإن باعه بحال وصححناه انتهى ففيه إشارة إلى أنه إذا باع بحال وقد أمر بالتأجيل صح في حال دون حال أي على نحو التفصيل الذي أشرنا إليه ثم رأيت في الروضة في

المصلحة فلم تجب المصلحة وإن أمكنت بخلاف ما لو عيّن الثمن دون المشتري وأمكنت الزيادة لوجود رغب بها فتجب لأنه هناك لم يرض بغير المصلحة بل اعتبرها لأن الفرض أن المعين ثمن المثل فإن فرض أنه دونه مع علمه بأنه دونه أمكن أن يلتزم عدم وجوب الزيادة وإن تيسرت وفيه نظر إذ ليس هنا إذن في الغبن على الإطلاق ويجوز أن يعين ما دون لمجرد عدم الرضا بما دونه إلا للرضا به مع إمكان ما فوقه بخلاف ما نحن فيه ويحتمل أن محل جواز الغبن الفاحش ما لم يوجد رغب بالزيادة وهو ثمن المثل أو أكثر وإلا امتنع وجب البيع بالزيادة فليراجع.

قوله في (سئ): (لبيع مؤجلاً) هل له البيع حالاً حينئذ يتبعي نعم إلا لغرض.

أي بيعه بالأجل المُقَدَّر ظاهرٌ وله النقصُ منه إلا إذا نَهاه أو تَرَتَّبَ عليه ضَرَرٌ كأن يكون ليحفظه مؤنة أي أو يَتَرَقَّبُ خوفٌ كَنَهَبٍ قبل حلوله كما هو ظاهرٌ أو عَيَّنَ له المُشْتَرِي كما بَحَثَهُ الإِسْنَوِيُّ (وإن أُلْطِقَ) الأَجَلَ (صَحَّ) التوكيلُ (في الأصحَّ) وحُمِلَ (الأجلُ) (على المُتَعَارَفِ) بين الناسِ (في مثله) أي المبيع في الأصحَّ أيضًا لأنه المعهودُ فإن لم يكن عُرفٌ راعَى الأنفَعَ لِمَوْكَلِهِ ثم يَتَخَيَّرُ نظيرُ ما مرَّ ويلزَمُهُ الإِشْهَادُ وَبَيَانُ المُشْتَرِي حيثُ باعَ بِمَوْجَلٍ وإلا ضَمِنَ ..

الصورة الخامسة من صور الباب الثاني صَرَّحَ بِحُكْمِ هذه المسألة بِأَزِيدَ مِمَّا أُشِيرَ إِلَيْهِ فَيُرَاجَعُ اه سيّدُ عَمَرُ عبارة المُعْنَى فَإِنَّ نَقَصَ عنه أي الأجل المُقَدَّرُ أو باعَ حالاً صَحَّ البَيْعُ إِنْ لم يَكُنْ فيه على الموكِّلِ ضَرَرٌ من نَقَصٍ ثَمَنٍ أو خَوْفٍ أو مؤنة حِفْظٍ أو نحوها من الأغراضِ نَعَمْ إِنْ عَيَّنَ له المُشْتَرِي فَيُظْهَرُ كما قال الإِسْنَوِيُّ المنعُ لظهورِ قَصْدِ المُحَابَاةِ كما يُؤْخَذُ ممَّا يَأْتِي في تَقْدِيرِ الثَّمَنِ اه. □ فَوُهْ: (أي بَيْعُهُ) إلى قولِ المَثَنِ والأَصَحُّ في النِّهَايَةِ إلَّا قَوْلُهُ وَيُظْهَرُ اشْتِرَاؤُ كَوْنِ المُشْتَرِي ثَقَّةً مَوْسِرًا. □ فَوُهْ: (ليحفظه) أي: الثَّمَنِ. □ فَوُهْ: (قَبْلَ حُلُولِهِ) أي: حُلُولِ الأَجَلِ المُقَدَّرِ. □ فَوُهْ: (في الأصحَّ) أيضًا فيه إشارةٌ إلى أَنَّهُ كان الأولَى أَنْ يُؤَخَّرَ قَوْلُهُ في الأصحَّ إلى ما بَعْدَ قَوْلِهِ وَحُمِلَ على المُتَعَارَفِ في مِثْلِهِ لِيُفِيدَ الخِلَافَ في المسألة الثانية أيضًا. □ فَوُهْ: (نظيرُ ما مرَّ) أي: في شَرْحِ: لَيْسَ له البَيْعُ بغيرِ تَقَدُّ البَلَدِ اه كُرْدِي.

□ فَوُهْ: (ويلزَمُهُ الإِشْهَادُ) عبارةٌ شَرَّحَ المَنْهَجَ والمُعْنَى والنِّهَايَةَ وَيُشْتَرَطُ الإِشْهَادُ اه قال ع ش قولُ م ر وَيُشْتَرَطُ الإِشْهَادُ سَكَتَ عَنِ الرِّهْنِ سَمَ على حَجِّ أَقْوَلٍ والظَّاهِرُ أَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ لَأَنَّ ذَلِكَ قد يُوَدِّي لامتِناعِ البَيْعِ إِذِ الغَالِبُ عَدَمُ رِضا المُشْتَرِي به وعليه فَلَعَلَّ الفَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ بَيْعِ الوَلِيِّ مالِ المَوْلَى عليه حَيْثُ اشْتَرَطَ فيه الرِّهْنُ الإِحتِياطَ لِمَالِ المَوْلَى عليه وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ وَيُشْتَرَطُ إلَخَ أَنَّهُ لو لم يُشْهَدْ لم يَصِحَّ البَيْعُ فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لو لم تَكُنِ الشُّهُودُ حَاضِرَةً وَقَتَ البَيْعِ لم يَصِحَّ العَقْدُ وَإِنْ أَشْهَدَ فيما بَعْدَ وَعبارةٌ حَجٌّ ويلزَمُهُ الإِشْهَادُ وَبَيَانُ المُشْتَرِي حَيْثُ باعَ بِمَوْجَلٍ وإلا ضَمِنَ اه وهو مُحْتَمِلٌ لِلإِنَّمِ بِتَرْكِ الإِشْهَادِ مع صِحَّةِ العَقْدِ والضَّمَانِ وَمِنْ ثَمَّ كَتَبَ عَلَيْهِ سَمَ لَيْسَ فيه إِفْصَاحٌ بِصِحَّةِ البَيْعِ أو فَسَادِهِ عِنْدَ تَرْكِ الإِشْهَادِ انْتَهَى وَسَيَأْتِي ما فيه ثم قَوْلُهُ م ر وَيُشْتَرَطُ الإِشْهَادُ يَتَّبِعِي رُجُوعُ هَذَا وقَوْلُهُ وَبَيَانُ المُشْتَرِي إلَخَ لِمَا لو باعَ بِمَوْجَلٍ سِوَا قَدَرِ المَوْكَلِ الأَجَلَ أو أَطْلَقَ اه عبارةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ م ر وَيُشْتَرَطُ الإِشْهَادُ وَمَرَّ فِي البَيْعِ أَنَّهُ لو شَرَطَ عَلَيْهِ الإِشْهَادُ كانَ شَرْطًا لِلصَّحَّةِ اه. □ فَوُهْ: (وَبَيَانُ المُشْتَرِي) أي: كَانَ يَقُولُ الوَكِيلُ لِلْمَوْكَلِ بَعَثَ لِفُلَانٍ قُلُوبًا لَمْ يَبَيِّنْهُ لَه كَانَ يَقُولُ بَعَثَ لِرَجُلٍ لا أَعْرِفُهُ ضَمِنَ اه ع ش وهل يَرْتَفِعُ الضَّمَانُ بِالْبَيَانِ بَعْدَ والأَقْرَبُ نَعَمْ فَلْيُرَاجَعْ. □ فَوُهْ: (وَالْإِضْمِنُ) أي: القِيَمَةُ لا البَدَلُ فِيمَا يَظْهَرُ لَأَنَّهَا تُعْرَمُ لِلْحِيلُولَةِ وَكَتَبَ سَمَ قَوْلُهُ وَالْإِضْمِنُ لَيْسَ فيه إِفْصَاحٌ بِصِحَّةِ البَيْعِ أو فَسَادِهِ عِنْدَ تَرْكِ الإِشْهَادِ اه أَقْوَلُ والذي يَتَّبِعِي أَنَّهُ شَرْطٌ لِعَدَمِ الضَّمَانِ لا لِلصَّحَّةِ لَأَنَّ الإِشْهَادَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ تَمَامِ العَقْدِ لَكِنْ نُقِلَ عَنِ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ

□ فَوُهْ: (ويلزَمُهُ الإِشْهَادُ) سَكَتَ عَنِ الرِّهْنِ. □ فَوُهْ: (وَالْإِضْمِنُ) لَيْسَ فيه إِفْصَاحٌ بِصِحَّةِ البَيْعِ أو فَسَادِهِ عِنْدَ تَرْكِ الإِشْهَادِ.

وإن نسي ويظهر اشتراط كون المشتري ثقة موثراً ولا يقبض الثمن عند الحلول إلا إن نص له عليه قال جمت أو دلت عليه قرينة ظاهرة كأن أذن له في السفر لبلد بعيد والبيع فيها بمؤجل. (ولا يبيع لنفسه) وإن أذن له وقدر له الثمن ونهاه عن الزيادة خلافاً لابن الرفعة وقوله اتحاد الطرفين عند انتفاء التهمة جائز بعيد من كلامهم لأن علة منع الاتحاد ليست التهمة بل عدم انتظار الإيجاب والقبول من شخص واحد وخرج عن ذلك الأب لإعراض بقي من عده على المنع (وولده الصغير) أو المجنون أو السفه ولو مع ما مر لقل يلزم تولي الطرفين ومن ثم لو أذن في إبراء أو اعتاق من ذكر صرح إذ لا تولي ولأنه حريص طبعاً وشرعاً على الاسترخاص

بالدس اعتماداً أنه شرط للصحة وقال خلافاً لحج حيث جعله شرطاً للضمان انتهى فليحرر اهـ ش وتقدم أيضاً عن الرشيدي ما يفيد أنه شرط لعدم الضمان لا للحصة وهو الظاهر. ٥٠٦ فوه: (وإن نسي) أي الوكيل. ٥٠٦ فوه: (لأن علة منع الاتحاد) أي فيما ذكر فلا ينافي أن التهمة قد تكون مانعة مع انتفاء تولي الطرفين اهـ ش. ٥٠٦ فوه: (فبقي من عده) شمل الوصي والقيم وناظر الوقف فلا يجوز لهم تولي الطرفين اهـ ش. ٥٠٦ فوه: (ولو مع ما مر) أي عقب قول المتن ولا يبيع لنفسه من الغايات. ٥٠٦ فوه: (لئلا يلزم تولي الطرفين) أي لأن الأب إنما يتولى الطرفين في معاملته لنفسه مع مولاه أو لمولاه وهنا ليس كذلك لأن المعاملة لغيره ولا يجوز أيضاً أن يوكل وكيلاً في أحد الطرفين ويتولى هو الطرف الآخر ولا وكيلين في الطرفين أخذاً مما يأتي في النكاح أن من لا يتولى الطرفين ليس له أن يوكل وكيلاً في أحدهما أو وكيلين فيهما نعم لو وكل وكيلاً عن طفله كما صرحوا به وتولى هو الآخر لم يتعد جوازه إذا قدر الثمن ونهى عن الزيادة إذ لا تهمة ولا تولي الطرفين لأن الوكيل حينئذ نائب طفله لا نائبه كما صرحوا بذلك أيضاً فليتامل سم على حج ويتبني أن مثل توكيله عن طفله ما لو أطلق فيكون وكيلاً عن الطفل وقوله ولا يجوز أيضاً أن يوكل وكيلاً في أحد الطرفين أي عن نفسه أو يطلق فلا ينافي قوله الآتي نعم لو وكل وكيلاً وقوله إذا قدر الثمن أقول لو قيل بعدم اشتراط ذلك لم يكن بعيداً لأن الثمن له مرده شرعي يرجع إليه وهو كونه حالاً من نقد البلد فلا حاجة إلى التقدير اهـ ش وقوله ويتبني إلخ تقدم عنه في أوائل الباب ترجيح خلافه وقوله سم نعم لو وكل إلخ أي وإن لم يأذن الموكل في التوكيل.

٥٠٦ فوه: (ومن ثم) أي: من أجل أن العلة تولي الطرفين اهـ ش. ٥٠٦ فوه: (أو اعتاق) ومثل ذلك ما لا يترتب عليه تولي الطرفين ومن ذلك ما يأتي من جواز التوكيل في العفو عن نفسه في القصاص وحيد القذف اهـ ش. ٥٠٦ فوه: (من ذكر) أي: من نفسه أو ولده إلخ سيد عمر وش. ٥٠٦ فوه: (إذ لا تولي) أي: لعدم اشتراط قبول في الإبراء والاعتاق. ٥٠٦ فوه: (ولأنه حريص إلخ) عطف على لئلا يلزم إلخ.

٥٠٦ فوه: (فبقي من عده على المنع) فيه بحث لأن انتظامهما من الأب يدل على انتظامهما في نفسيهما من غيره ولا لم ينتظما منه فتدبره. ٥٠٦ فوه: (لئلا يلزم تولي الطرفين) أي لأن الأب إنما يتولى الطرفين في معاملته لنفسه مع مولاه وهنا ليس كذلك لأن المعاملة لغيره ولا يجوز أيضاً أن يوكل وكيلاً في أحد

له وشرعاً على الاستقصاء لِمَوْكِلِهِ فَمَضَاً وَمَنْ تَمَّ لَوْ اِنْتَقِيَا بِأَنْ كَانَ وَلَدُهُ فِي وِلَايَةِ غَيْرِهِ وَقَدَّرَ
 الْمَوْكِلُ الثَّمَنَ وَنَهَاهُ عَنِ الزِّيَادَةِ جَاَزَ الْبَيْعُ لَهُ إِذْ لَا تَوَلَّى وَلَا تَهْمَةٌ حَيْثُذِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَبِيعُ لِأَبْنِهِ
 وَابْنِهِ الْبَالِغِ) الرَّشِيدِ عَيْنَ الثَّمَنِ أَوْ لَا لِانْتِفَاءِ مَا ذَكَرَ وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ لِمَنْ فَوُضَ إِلَيْهِ أَنْ يُوَلِّيَ
 الْقَضَاءَ تَوَلِيَةً أَصْلَهُ أَوْ فَرِعَهُ لِأَنَّ هُنَا مَرْدًا يَنْفِي التَّهْمَةَ وَهُوَ ثَمَنُ الْمَثَلِ وَلَا كَذَلِكَ تَمَّ وَيُجْزَى
 ذَلِكَ فِي وَكِيلِ الشَّرَاءِ

☐ فَوَدَّ: (فِي وِلَايَةِ غَيْرِهِ) أَي: لِفَسْقِ أَبِيهِ مَثَلًا اهـ ع ش. ☐ فَوَدَّ: (وَقَدَّرَ الْمَوْكِلُ لَهُ الثَّمَنَ الْخ) أَفْهَمَ أَنَّهُ لَوْ
 لَمْ يَقْدَرِ الثَّمَنَ أَوْ قَدَّرَ وَلَمْ يَنْهَهُ عَنِ الزِّيَادَةِ لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ لَهُ وَهُوَ مُشْكِلٌ بِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي امْتِنَاعِ بَيْعِهِ لِمَنْ هُوَ
 فِي وِلَايَتِهِ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ وَهُوَ مُتَّفَقٌ هُنَا كَمَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ إِذْ لَا تَوَلَّى وَلَا تَهْمَةٌ وَبِأَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ لِأَبْنِهِ وَابْنِهِ
 الْبَالِغِ وَإِنْ لَمْ يَقْدَرِ الثَّمَنَ وَلَمْ يَنْهَهُ عَنِ الزِّيَادَةِ وَلَا نَظَرَ لِلتَّهْمَةِ فِي ذَلِكَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ التَّهْمَةَ مَعَ
 صِغَرِ الْوَلَدِ أَوْ جُنُونِهِ أَقْوَى مِنْهَا فِي الْأَبِ وَالْإِبْنِ الْكَبِيرِ الْكَامِلِ لِمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ زِيَادَةِ الْحَنُوِّ مِنَ
 الْأَبِ عَلَى ابْنِهِ الصَّغِيرِ أَوْ الْمَجْنُونِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ سَمَ عَلَى مَنَهِجِ صَرَّحَ بِالْفَرْقِ الْمَذْكُورِ اهـ ع ش
 وَقَوْلُهُ بِأَنَّ الْعِلَّةَ الْخ فِيهِ أَنَّ مِنَ الْعِلَّةِ التَّهْمَةَ وَهِيَ لَيْسَتْ مُتَّفَقَةً هُنَا وَقَوْلُهُ اللَّهُمَّ الْخ أَي وَالْأَقْرَبُ الْجَوَازُ
 مُطْلَقًا كَمَا مَرَّ بِعِبَارَةِ السَّيِّدِ عُمَرُ قَوْلُهُ وَنَهَاهُ الْخ هَلَّا اكْتَفَى بِالتَّقْدِيرِ وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ الْآتِي فِي الْبَائِعِ عَيْنَ الثَّمَنِ
 أَمْ لَا جَوَازُ الْبَيْعِ لَوَلَّى الطِّفْلِ مُطْلَقًا اهـ. ☐ فَوَدَّ: (جَاَزَ الْبَيْعُ لَهُ) يَتَّبِعِي أَنْ يَجُوزَ أَيْضًا الْبَيْعُ لِمَوْلَاهُ إِذَا أُذِنَ لَهُ
 فِي التَّوَكُّلِ وَقَدَّرَ لَهُ الثَّمَنَ وَنَهَاهُ عَنِ الزِّيَادَةِ إِذْ لَا تَوَلَّى وَلَا تَهْمَةٌ بَلْ لَوْ قِيلَ بِجَوَازِهِ حَيْثُذِ مُطْلَقًا لَمْ يَكُنْ
 بَعِيدًا إِذَا قَالَ لَهُ وَكَّلْ عَنِّي فَوَكَّلَ عَنْهُ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُحَشِّيَ قَالَ قَوْلُهُ لِثَلَا يَلْزَمُ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ أَي لِأَنَّ الْأَبَ
 الْخ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ وَقَوْلُهُ إِذَا أُذِنَ لَهُ فِي التَّوَكُّلِ هَذَا إِذَا وَكَّلَهُ الْوَلِيُّ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ أَطْلَقَ وَأَمَّا إِذَا وَكَّلَ عَنْ
 الطِّفْلِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِذْنِ فِي التَّوَكُّلِ كَمَا مَرَّ عَنْ سَم. ☐ فَوَدَّ: (جَاَزَ الْبَيْعُ الْخ) وَلَوْ وَكَّلَهُ لِيَهَبَ مِنْ نَفْسِهِ
 لَمْ يَصَحَّ لِمَا مَرَّ أَي مِنْ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ أَوْ فِي تَرْوِيجٍ أَوْ اسْتِيفَاءٍ حَدٍّ أَوْ قِصَاصٍ أَوْ دَيْنٍ مِنْ نَفْسِهِ فَكَذَلِكَ
 مُغْنِي وَنَهَايَةُ. ☐ فَوَدَّ: (لِانْتِفَاءِ مَا ذَكَرَ) أَي مِنْ تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ وَالتَّهْمَةِ اهـ ع ش. ☐ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ الْخ)
 رَدٌّ لِذَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ. ☐ فَوَدَّ: (أَنْ يُوَلِّيَ الْقَضَاءَ) نَائِبُ فَاعِلِ فَوُضَ. ☐ وَفَوَدَّ: (تَوَلِيَةً أَصْلَهُ) فَاعِلٌ لَمْ
 يَجْزِ. ☐ فَوَدَّ: (هُنَا) أَي فِي الْبَيْعِ. ☐ فَوَدَّ: (مَرْدًا يَنْفِي التَّهْمَةَ) قَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَقْدِيرُ الْمَوْكِلِ الثَّمَنَ
 فِيمَا إِذَا كَانَ الصَّغِيرُ فِي وِلَايَةِ غَيْرِهِ كَمَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ فِي الْحَاشِيَةِ السَّابِقَةِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْفَرْقُ أَنْفَا
 بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ. ☐ فَوَدَّ: (وَلَا كَذَلِكَ تَمَّ) أَي: لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ هُنَا مَنْ هُوَ أَصْلَحُ مِنْهُمَا مَعَ وُجُودِ
 الشَّرُوطِ فِي الْكُلِّ حَتَّى لَوْ فُرِضَ انْتِحَاصُ الْأَمْرِ فِي أَحَدِهِمَا أَمَكَّنَ تَوَلِيَةَ السُّلْطَانِ لَهُ اهـ ع ش.
 ☐ فَوَدَّ: (وَيَجْزِي ذَلِكَ) أَي نَظِيرُ قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَلَا يَبِيعُ لِنَفْسِهِ الْخ).

الطَّرَفَيْنِ وَيَتَوَلَّى هُوَ الطَّرَفُ الْآخَرُ وَلَا وَكِيلَيْنِ فِي الطَّرَفَيْنِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي النِّكَاحِ أَنَّ مَنْ لَا يَتَوَلَّى
 الطَّرَفَيْنِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ وَكِيلاً فِي أَحَدِهِمَا أَوْ وَكِيلَيْنِ فِيهِمَا نَعَمْ لَوْ وَكَّلَ وَكِيلاً فِي أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ فَإِنَّ
 التَّوَكُّلَ عَنْ طِفْلِهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَتَوَلَّى هُوَ الْآخَرُ لَمْ يَتَعَدَّ جَوَازُهُ إِذَا قَدَّرَ الثَّمَنَ وَنَهَى عَنِ الزِّيَادَةِ إِذْ لَا
 تَهْمَةٌ وَلَا تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ لِأَنَّ الْوَكِيلَ حَيْثُذِ نَائِبُ طِفْلِهِ لَا نَائِبُهُ كَمَا صَرَّحُوا بِذَلِكَ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

فلا يشتري من نفسه ومَحْجُورِهِ وفي الوصيِّ وَفِيَّمِ الْيَتِيمِ كما صرَّحوا به ومثلُهما ناظرُ الوقفِ وكُلُّ مُتَصَرِّفٍ على غيره فلا يبيع ولا يُوجِّزُ مثلاً لنفسه ومَحْجُورِهِ وإن أذن له وعيَّن له البدلُ نعم لو كان الناظرُ هو المُسْتَحَقُّ للوقفِ فهل ينفذُ منه ذلك لأنه يجوزُ له الإيجارُ بدونِ أجرٍ المثلِ أو لا لما تَقَرَّرَ أنَّ المُلْحَظَ الاتِّحَادُ وإن نهي عن الزيادة كُلُّ مُحْتَمَلٍ وقياسُ تجويزهم الاتِّحَادُ في نحو بيع ماله لفرعه الذي تحت حجره تجويزُ ما هنا لأنه إذا كان هو الناظرُ المُسْتَحَقُّ كانت المنافعُ على ملكه وفي ولايته فيكون كما لو آجرَ داره من نفسه لِمَحْجُورِهِ وقيل له إلا أن يُفَرَّقَ بأنَّ المِلْكَ هنا ضعيفٌ بدليل أنه لا يُبيحُ له الإيجارُ إذا كان الناظرُ غيره فلم يَجْزِ الاتِّحَادُ فيه بخلافِ ملكه الحقيقي

□ فَوُدَّ: (فَلَا يَشْتَرِي مِنْ نَفْسِهِ وَمَحْجُورِهِ) أَي: وَلَا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ وَلَا بِنَسِئَةٍ وَلَا بَغْيٍ فَاجِشْ عَلَى قِيَاسٍ مَا مَرَّ فِي الْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ اهْدَعْ شَأْناً قَوْلُ وَقَوْلُهُ وَلَا بِنَسِئَةٍ تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ لَا قَدْرَ الثَّمَنِ فِي الْأَصَحِّ خِلَافُهُ مَعَ تَوْجِيهِهِ ثُمَّ زَايَتْهُ أَنَّهُ كَتَبَ فِيمَا يَأْتِي عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِ لَا يَشْتَرِي مَعِيَّاً مَا نَصَّهُ وَهَلْ لَهُ الشُّرَاءُ نَسِئَةً وَبِغْيٍ نَقْدَ الْبَلَدِ حَيْثُ رَأَى فِيهِ مَضْلَحَةً أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ إِذْ لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى الْمَوْكَلِ اهْدَعْ وَقَوْلُهُ وَلَا بَغْيٍ فَاجِشْ مُكْرَّرٌ مَعَ قَوْلِهِ: (وَلَا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ). □ فَوُدَّ: (مِنْ نَفْسِهِ) أَي: مُطْلَقاً.

□ وَفَوُدَّ: (وَمَحْجُورِهِ) أَي: إِذَا لَمْ يَوْكُلْ وَكَيْلاً عَنْ مَحْجُورِهِ أَخْذاً مِمَّا مَرَّ أَيْضاً عَنْ سَمِ وَالسَّيِّدِ عُمَرَ.

□ فَوُدَّ: (وَفِي الْوَصِيِّ الْإِنِّحَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي وَكَيْلِ الشُّرَاءِ. □ فَوُدَّ: (عَلَى غَيْرِهِ) أَي: عَنْ غَيْرِهِ.

□ فَوُدَّ: (فَلَا يَبِيعُ الْإِنِّحَ) أَي: وَلَا يَشْتَرِي عَنْ نَفْسِهِ وَمَحْجُورِهِ. □ فَوُدَّ: (لِنَفْسِهِ) أَي: مُطْلَقاً.

□ وَفَوُدَّ: (وَمَحْجُورِهِ) أَي: إِلَّا بِالطَّرِيقِ السَّابِقِ عَنْ سَمِ وَالسَّيِّدِ عُمَرَ. □ فَوُدَّ: (وَقِيَاسُ تَجْوِيزِهِمُ الْإِنِّحَ) بِالْإِنِّحَ مَرَّ فِي التَّشْنِيعِ عَلَى هَذَا. □ فَوُدَّ: (مَا هُنَا) شَامِلٌ لِلْبَيْعِ أَوْ الْإِيجَارِ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ هَذَا وَيُمْكِنُ أَنْ يُفَرَّقَ بِالنَّسْبَةِ لِلْبَيْعِ أَوْ الْإِيجَارِ مِنْ نَفْسِهِ بَأَنَّهُ فِي الْبَيْعِ مِنْ قَرَعِهِ قَائِمٌ مَقَامَ شَخْصَيْنِ نَفْسُهُ وَقَرَعُهُ فَانْتَضَمَ الْعَقْدُ بِخِلَافِهِ هُنَا لَيْسَ قَائِمًا مَقَامَ شَخْصَيْنِ بَلْ لَيْسَ هُنَا إِلَّا شَخْصٌ وَاحِدٌ حَقِيقَةٌ وَاعْتِبَارًا فَلَا يَنْتَضِمُ الْعَقْدُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ وَقَوْلُهُ حَقِيقَةٌ وَاعْتِبَارًا أَمَّا حَقِيقَةٌ فَمَمْنُوعٌ وَأَمَّا اعْتِبَارًا فَمَحْلٌ تَأَمَّلْ لَأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ نَاطِرٌ مُتَصَرِّفٌ فِيمَا هُوَ مِنْ وَظِيفَةِ النَّاطِرِ وَغَيْرِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُسْتَحَقٌّ مُضَرَّفٌ لِرَبِيعِ الْوَقْفِ وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ لِلتَّغَايُرِ الْإِعْتِبَارِيِّ فَهُوَ مِنْ حَيْثِيَّةٍ مُتَوَلَّى وَمِنْ أُخْرَى مُوَلَّى عَلَيْهِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْجَامِعَ بَيْنَ الْمَقِيسِ وَالْمَقِيسِ عَلَيْهِ مِنْ مَسْأَلَةِ وَلِيِّ الطُّفْلِ كَوْنُ التَّغَايُرِ بَيْنَ الْعَاقِدَيْنِ اعْتِبَارِيًّا وَإِنْ اخْتَلَفَ وَجْهُ الْإِعْتِبَارِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهْدَعْ سَيِّدُ عُمَرَ. □ فَوُدَّ: (هُوَ النَّاطِرُ) حَقُّ الْعِبَارَةِ الْقَلْبُ أَوْ حَذْفُ هُوَ. □ فَوُدَّ: (بِدَلِيلِ أَنَّهُ) أَي: الْمَلِكُ هُنَا.

□ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ مِلْكِهِ الْحَقِيقِيِّ) فِيهِ أَنَّ مِلْكَهُ الْحَقِيقِيِّ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا إِيجَارُهُ لِنَفْسِهِ تَأَمَّلْ اهْدَعْ سَمِ.

□ فَوُدَّ: (وَقِيَاسُ تَجْوِيزِهِمُ الْإِتِّحَادَ الْإِنِّحَ) بِالْإِنِّحَ مَرَّ فِي التَّشْنِيعِ عَلَى هَذَا وَقَوْلُهُ مَا هُنَا شَامِلٌ لِلْبَيْعِ أَوْ الْإِيجَارِ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ هَذَا وَيُمْكِنُ أَنْ يُفَرَّقَ بِالنَّسْبَةِ لِلْبَيْعِ أَوْ الْإِيجَارِ مِنْ نَفْسِهِ بَأَنَّهُ فِي الْبَيْعِ مِنْ قَرَعِهِ قَائِمٌ مَقَامَ شَخْصَيْنِ نَفْسُهُ وَقَرَعُهُ فَانْتَضَمَ الْعَقْدُ بِخِلَافِهِ هُنَا لَيْسَ قَائِمًا مَقَامَ شَخْصَيْنِ بَلْ لَيْسَ هُنَا إِلَّا

وعلى الأول تبطل الإجارة بموته نظير ما قالوه فيما لو آجرَ بدون أجره المثل. (و) الأصح (أن الوكيل بالبيع) بحال (له قبض الثمن وتسليم المبيع) الذي بيده ما لم ينهه لأنها من توابع البيع وله قطعاً القبض والإقباض في نحو الصرف والقبض من مشتري مجهول والموكل غائب عن البيع لئلا يضيع لا في البيع بمؤجل وإن حل إلا بإذن جديد كما مرّ وهنا له تسليم المبيع من غير قبض وظاهر إطلاقهم جريان ذلك وإن باعه بحال وصححناه ويؤجبه بأن إذن الموكل في التأجيل عزل له عن قبض الثمن وإذن له في إقباض المبيع قبل قبض الثمن فلا يرتفع ذلك بما أتى به الوكيل وإن كان أنفع للموكل ويحتمل خلافه لأن الموكل إنما وصى بذلك مع التأجيل لا مع الحل أو بحال ونهاه قطعاً وليس لوكيل في هبة تسليم قطعاً لأن عقدها غير مملك فاندفع إثناء بعضهم بأن له التسليم لأنه لا فائدة فيها بدونه (ولا يسلمه) أي: المبيع (حتى يقبض الثمن) الحال لخطر التسليم قبله

قوله: (وعلى الأول) أي: الجواز. قوله: (تبطل الإجارة) كان وجهه أنه متهم عند تولي الطرفين فاغتفر في حياته لأن الحق له لا يعدوه بخلافه بعد موته اه سيّد عمر. قوله: (بحال) إلى قوله: (فاندفع) في النهاية. قوله: (القبض والإقباض) أي: لأن القبض في المجلس شرط لصحة العقد اه ع ش. قوله: (في نحو الصرف إلخ) أي: كالمطعمات ورأس مال السلم اه ع ش. قوله: (والقبض) أي: قطعاً اه ع ش. قوله: (لا في البيع بمؤجل) عطف على البيع بحال ش اه سم. قوله: (إلا بإذن جديد) أي أو دلالة القرينة عليه كما مرّ أيضاً اه ع ش. قوله: (وهنا) أي: في البيع بمؤجل اه ع ش. قوله: (كما مرّ) أي: قبيل قول المتن ولا يبيع لنفسه. قوله: (من غير قبض) أي: وإن حل الأجل اه ع ش. قوله: (وظاهر إطلاقهم إلخ) معتمد اه ع ش. قوله: (جريان ذلك) أي: عدم جواز قبض الثمن مع جواز تسليم المبيع من غير قبض الثمن. قوله: (وإن باعه) أي: ما وكل ببيعه مؤجلاً. قوله: (وصححناه) أي: على الزاجح حيث لا ضرر يلحق الموكل بالحلول اه ع ش. قوله: (ويؤجبه) أي: الجريان. قوله: (ذلك) أي: العزل عن القبض والإذن في الإقباض وكذا قوله بذلك. قوله: (بما أتى به) أي: بالبيع حالاً. قوله: (أو بحال إلخ) عطف على مؤجل اه سم. قوله: (في هبة) أي: عقدها. قوله: (تسليم) أي: للموهب إلى الموهب له بأن يقبضه إياه اه ع ش. قوله: (أي المبيع) إلى قوله: (ثم رأيت) في النهاية والمغني إلا قوله: (أي أو متعلّب) إلى (على التسليم). قوله: (لشيء) (حتى يقبض الثمن) في الباب ولو بايع وكيلان أو وليان أجبراً مطلقاً سم على منهج أي

شخص واحد حقيقة واعتباراً فلا يتطم العقد فليتأمل. قوله: (بخلاف ملكه الحقيقي) فيه أن ملكه الحقيقي لا يجوز بيعه ولا إيجاره لنفسه تأمل. قوله: (لا في البيع بمؤجل) عطف على بحال ش. قوله: (وظاهر إطلاقهم إلخ) كذا م ر. قوله: (أو بحال إلخ) كأنه عطف على مؤجل من لا في البيع بمؤجل.

(فَإِنْ خَالَفَ) بِأَنْ سَلَّمَهُ لَهُ بِاخْتِيَارِهِ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ (ضَمِنَ) لِلْمَوْكُلِ قِيمَةَ الْمَبِيعِ وَلَوْ مِثْلًا وَإِنْ زَادَتْ عَلَى الثَّمَنِ يَوْمَ التَّسْلِيمِ لِلْحِيلُولَةِ فَإِذَا قَبِضَهُ رَدُّهَا أَمَّا لَوْ أُجْبِرَهُ حَاكِمٌ أَيْ أَوْ مُتَعَلِّبٌ فِيمَا يَظْهَرُ عَلَى التَّسْلِيمِ قَبْلَ الْقَبْضِ فَلَا يَضْمَنُ ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ قَالَ فَإِنْ أَكْرَهَهُ ظَالِمٌ فَكَالْوَدِيعَةِ فَيَضْمَنُ وَعَلَى مَا ذَكَرْتَهُ فَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ لِلْمُكْرَهَةِ هُنَا شُبْهَةَ انْتِقَالِ الْمِلْكِ وَتَمَّ لَا شُبْهَةَ لَهُ بِوَجْهِهٍ وَالْوَكِيلُ بِالشِّرَاءِ لَا يُسَلِّمُ الثَّمَنَ حَتَّى يَقْبِضَ الْمَبِيعَ وَالْأَضْمِنَ. (فَإِذَا وَكَّلَهُ فِي شِرَاءٍ) وَلَوْ لِمُعَيَّنٍ جَهْلَ الْمَوْكُلِ عَلَيْهِ وَمَنْعَ السَّبْكِيِّ إِجْرَاءَ الْأَقْسَامِ الْآتِيَةِ فِيهِ ضَعِيفٌ (لَا يَشْتَرِي مَعِيئًا) أَيْ لَا يَنْبَغِي لَهُ لِمَا يَأْتِي مِنَ الصَّحْحَةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ لِلْحِلِّ غَالِبًا فِي أَكْثَرِ الْأَقْسَامِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِطْلَاقَ يَقْتَضِي السَّلَامَةَ وَاشْتَرَاهُ عَامِلٌ الْقِرَاضِ لِأَنَّ الْقَصْدَ الرِّبْحَ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْقَصْدُ هُنَا

سَوَاءٌ كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا أَمْ فِي الذِّمَّةِ اهـ ع ش . قُودُ: (يَوْمَ التَّسْلِيمِ) مُتَعَلَّقٌ بِقَوْلِهِ قِيمَةَ الْمَبِيعِ الْخُ .
 قُودُ: (فَإِذَا قَبِضَهُ) أَيْ: الْمَوْكُلُ الثَّمَنَ مِنَ الْوَكِيلِ أَوْ الْمُشْتَرِيِّ عِبَارَةً الْمُغْنِي فَإِذَا غَرَمَهَا ثُمَّ قَبِضَ الثَّمَنَ دَفَعَهُ إِلَى الْمَوْكُلِ وَاسْتَرَدَّ الْمَغْرُومَ اهـ . قُودُ: (أَمَّا لَوْ أُجْبِرَهُ حَاكِمٌ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي أَمَّا لَوْ أُجْبِرَهُ حَاكِمٌ عَلَى التَّسْلِيمِ قَبْلَ الْقَبْضِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ أَنَّهُ الْأَشْبَهُ حَيْثُ كَانَ يَرَى ذَلِكَ مَذْهَبًا بِالذَّلِيلِ أَوْ تَقْلِيدًا مُعْتَبَرًا فَلَوْ أَكْرَهَهُ عَلَيْهِ ظَالِمٌ فَكَالْوَدِيعَةِ فَيَضْمَنُ قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَهُوَ الْأَوْجَهُ اهـ قَالَ ع ش بَعْدَ ذِكْرِهِ كَلَامَ التَّخْفَةِ هُنَا مَا نَصَّهُ وَأَمَّا عَلَى مَا اسْتَوْجَهَهُ الشَّارِحُ م ر مِنْ الْفَرْقِ بَيْنَ إِكْرَاهِ الظَّالِمِ وَإِكْرَاهِ الْحَاكِمِ الَّذِي يَرَاهُ فَقَدْ يُشْكِلُ الْخَاقُ الْمُتَعَلِّبُ بِالْحَاكِمِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُتَعَلِّبُ يَصِيرُ كَالْحَاكِمِ لِدَفْعِ الْمَفَاسِدِ الْمُتَوَلَّدَةِ بِالْفَتَنِ لِمُخَالَفَتِهِ اهـ وَقَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُتَعَلِّبُ الْخُ هُوَ الْأَقْرَبُ . قُودُ: (لِلْمُكْرَهَةِ) (بِفَتْحِ الرَّاءِ) . قُودُ: (هُنَا) أَيْ: فِي تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ . قُودُ: (وَتَمَّ) أَيْ: فِي الْوَدِيعَةِ . قُودُ: (وَالْإِلَّا) أَيْ: بِأَنْ سَلَّمَهُ لَهُ بِاخْتِيَارِهِ قَبْلَ قَبْضِ الْمَبِيعِ . قُودُ: (وَالْأَضْمِنَ) أَيْ: الْقِيمَةَ لِلْحِيلُولَةِ قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ لَهُ فِي تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ اهـ ع ش . قُودُ: (وَلَوْ لِمُعَيَّنٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَيْسَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى وَلَعَيْنٍ طَرَأَ . قُودُ: (عَيْنُهُ) بَيَاءٌ قَبَاءً . قُودُ: (ضَعِيفٌ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ اهـ . قُودُ: (أَيْ لَا يَنْبَغِي لَهُ) أَيْ: لَا يَحْسُنُ لَهُ اهـ ع ش وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي أَيْ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ ذَلِكَ اهـ .

قُودُ: (فِي أَكْثَرِ الْأَقْسَامِ) احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ فِي أَكْثَرِ الْأَقْسَامِ عَمَّا لَوْ اشْتَرَى بِالْعَيْنِ وَكَانَ عَالِمًا بِالْعَيْبِ فَإِنَّهُ لَا يَنْعَى لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَيَحْرُمُ لِتَعَاطِيهِ عَقْدًا فَاسِدًا انْتَهَى زِيَادِيُّ اهـ ع ش . قُودُ: (وَذَلِكَ) أَيْ: عَدَمُ اشْتِرَاءِ الْمَعِيبِ . قُودُ: (وَاشْتَرَاهُ الْخُ) جَوَابُ سُؤَالٍ فَكَانَ الْأَوَّلَى زِيَادَةً إِنَّمَا عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَإِنَّمَا جَازَ لِعَامِلِ الْقِرَاضِ شِرَاؤُهُ الْخُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَإِنَّمَا جَازَ الْخُ أَيْ جَازَ لَهُ ذَلِكَ دَائِمًا وَبِهِ يَخْصُلُ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَكَالَةِ اهـ . قُودُ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ) أَيْ: مِنَ التَّعْلِيلِ . قُودُ: (لَوْ كَانَ الْقَصْدُ) اسْمُ كَانَ مُسْتَتِرٌ عَائِدٌ عَلَى

قُودُ: (ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ قَالَ الْخُ) اعْتَمَدَهُ م ر . قُودُ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْخُ) اسْمُ كَانَ مُسْتَتِرٌ عَائِدٌ عَلَى الرِّبْحِ وَالْقَصْدُ خَبَرُهَا .

جَازَ لَهُ شِرَاؤُهُ (فَإِنْ اشْتَرَاهُ) أَيِ الْمَعِيبِ (فِي الذِّمَّةِ) وَلَمْ يُنْصَ لَهُ عَلَى التَّسْلِيمِ (وَهُوَ يُسَاوِي مَعَ الْعَيْبِ مَا اشْتَرَاهُ بِهِ وَقَعَ عَنِ الْمَوْكَلِّ إِنْ جَهِلَ) الْوَكِيلُ (الْعَيْبُ) إِذْ لَا مُخَالَفَةَ وَلَا تَقْصِيرَ وَلَا ضَرَرَ لِإِمْكَانِ رَدِّهِ وَخَرَجَ بِالذِّمَّةِ الشُّرَاءُ بَعَيْنِ مَالِ الْمَوْكَلِّ فَإِنَّهُ وَإِنْ وَقَعَ لِلْمَوْكَلِّ أَيْضًا بِهَذِهِ الشُّرُوطِ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ لِلْوَكِيلِ رَدُّهُ لِتَعَدُّرِ انْقِلَابِ الْعَقْدِ لَهُ بِخِلَافِ الشُّرَاءِ فِي الذِّمَّةِ فَالتَّقْيِيدُ لِلَا حْتِرَازِهِ عَنْ هَذَا فَقَطْ (وَإِنْ عَلِمَهُ فَلَا) يَقَعُ الشُّرَاءُ لِلْمَوْكَلِّ (فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا اشْتَرَاهُ بِهِ لَأَنَّهُ غَيْرُ مَأْذُونٍ فِيهِ غَرَفًا (وَإِنْ لَمْ يُسَاوِهِ) أَيِ مَا اشْتَرَاهُ بِهِ (لَمْ يَقَعْ عَنْهُ) أَيِ الْمَوْكَلِّ (إِنْ عَلِمَهُ) أَيِ الْوَكِيلُ الْعَيْبَ لِتَقْصِيرِهِ إِذْ قَدْ يَتَعَدَّرُ الرَّدُّ فَيَتَضَرَّرُ (وَإِنْ جَهِلَهُ وَقَعَ) لِلْمَوْكَلِّ (فِي الْأَصَحِّ) لِعُدْرِ الْوَكِيلِ بِجَهْلِهِ مَعَ انْدِفَاعِ الضَّرَرِ بَثْبُوتِ الْخِيَارِ لَهُ

الرَّيْحِ وَالْقَضْدُ خَبَرُهَا اهـ سم .

☐ قَوْلُهُ: (جَازَ لَهُ شِرَاؤُهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَبِهِ جَزَمَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ اهـ سم . قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُنْصَ لَهُ عَلَى التَّسْلِيمِ) أَمَّا لَوْ نَصَّ لَهُ عَلَى التَّسْلِيمِ لَمْ يَقَعْ لِلْمَوْكَلِّ كَمَا قَالَ الْإِسْتَوْثِيُّ إِنَّهُ الْوَجْهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْذُونٍ فِيهِ نِهَائَةً وَمُغْنِي . قَوْلُهُ: (إِذْ لَا مُخَالَفَةَ) أَيِ: لِإِطْلَاقِ الْمَوْكَلِّ الشُّرَاءِ . قَوْلُهُ: (وَلَا تَقْصِيرَ) أَيِ: لِجَهْلِ الْوَكِيلِ الْعَيْبِ . قَوْلُهُ: (لِإِمْكَانِ رَدِّهِ) أَيِ: رَدِّ كُلِّ مِنَ الْوَكِيلِ وَالْمَوْكَلِّ الْمَعِيبِ . قَوْلُهُ: (بِهَذِهِ الشُّرُوطِ) هِيَ عَدَمُ النَّصِّ عَلَى التَّسْلِيمِ وَمُسَاوَاتِهِ لِمَا اشْتَرَاهُ بِهِ وَجَهْلُ الْوَكِيلِ الْعَيْبِ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (رَدُّهُ) أَيِ: الْآتِي اهـ سم . قَوْلُهُ: (فَالْتَّقْيِيدُ) أَيِ: بِقَوْلِهِ فِي الذِّمَّةِ . قَوْلُهُ: (عَنْ هَذَا) أَيِ: قَوْلُهُ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِالْخِ اهـ ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَفَائِدَةُ التَّقْيِيدِ أَوَّلًا بِالذِّمَّةِ إِخْرَاجُ الْمَذْكُورِ آخِرًا وَهُوَ رَدُّ الْوَكِيلِ فَلَوْ قَيَّدَ الْآخِرَ فَقَطْ فَقَالَ لِلْمَوْكَلِّ الرَّدُّ وَكَذَا لِلْوَكِيلِ إِنْ اشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ لَكَانَ أَوْلَى اهـ .

☐ قَوْلُهُ (سُئِلَ): (وَإِنْ عَلِمَهُ فَلَا) أَيِ: وَإِنْ كَانَ الْمَوْكَلُّ عَيَّنَّاهُ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ نَعَمْ إِنْ عَلِمَ عَيْبَ مَا عَيَّنَّاهُ وَقَعَ لَهُ اهـ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا الرَّدُّ حَيْثُ كَانَ الْوَكِيلُ فَقَطْ جَاهِلًا فَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الرَّدُّ لِإِضْمَارِ الْمَوْكَلِّ بِهِ فَلَوْ رَدَّ ثُمَّ تَبَيَّنَ حَالُ الْمَوْكَلِّ فَيَنْبَغِي فَسَادُ الرَّدِّ فَلْيُرَاجَعْ اهـ سم .

☐ قَوْلُهُ (سُئِلَ): (وَإِنْ لَمْ يُسَاوِهِ) أَيِ: سِوَاهُ كَانَ الشُّرَاءُ فِي الذِّمَّةِ أَوْ بِالْعَيْنِ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (إِذْ قَدْ يَتَعَدَّرُ الْإِنِّخُ) يَتَأَمَّلُ تَقْرِيْبُهُ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَقَدْ يَهْرُبُ الْبَائِعُ فَلَا يَتِمَكَّنُ الْمَوْكَلُّ مِنَ الرَّدِّ فَيَتَضَرَّرُ اهـ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ .

☐ قَوْلُهُ: (جَازَ لَهُ شِرَاؤُهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَبِهِ جَزَمَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ . قَوْلُهُ: (بِهَذِهِ الشُّرُوطِ) أَيِ: قَوْلُهُ فِي الشَّرْحِ (وَلَمْ يُنْصَ الْإِنِّخُ) وَقَوْلُهُ فِي الْمَتَنِ (وَهُوَ يُسَاوِي الْإِنِّخُ) وَقَوْلُهُ إِنْ جَهِلَ الْعَيْبَ ش . قَوْلُهُ: (رَدُّهُ) أَيِ: الْآتِي .

☐ قَوْلُهُ فِي (سُئِلَ): (وَإِنْ عَلِمَهُ فَلَا) أَيِ: وَإِنْ كَانَ الْمَوْكَلُّ قَدْ عَيَّنَّاهُ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ نَعَمْ إِنْ عَلِمَ عَيْبَ مَا عَيَّنَّاهُ وَقَعَ لَهُ اهـ . وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا الرَّدُّ حَيْثُ كَانَ الْوَكِيلُ فَقَطْ جَاهِلًا فَالْوَجْهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الرَّدُّ لِإِضْمَارِ الْمَوْكَلِّ فَلَوْ رَدَّ ثُمَّ تَبَيَّنَ حَالُ الْمَوْكَلِّ فَيَنْبَغِي فَسَادُ الرَّدِّ فَلْيُرَاجَعْ .

(وَإِذَا وَقَعَ الشَّرَاءُ فِي الذَّمَّةِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْوَكِيلِ الرَّدُّ فِي الْمُعَيَّنِ (لِلْمَوْكَلِّ) فِي صَوَرَتَيْ الْجَهْلِ (فَلِكُلِّ مِنَ الْمَوْكَلِّ وَالْوَكِيلِ الرَّدُّ) بِالْعَيْبِ أَمَّا الْمَوْكَلُّ فَلِأَنَّهُ الْمَالِكُ وَالضَّرَرُ بِهِ لَاحِقٌ نَعَمْ شَرَطُ رَدِّهِ عَلَى الْبَائِعِ أَنْ يُسَمِّيَهُ الْوَكِيلُ فِي الْعَقْدِ أَوْ يَنْوِيهِ وَيُصَدِّقَهُ الْبَائِعُ وَإِلَّا رَدَّهُ عَلَى الْوَكِيلِ وَلَوْ رَضِيَ بِهِ امْتَنَعَ عَلَى الْوَكِيلِ رَدُّهُ بِخِلَافِ عَكْسِهِ وَأَمَّا الْوَكِيلُ فَلِأَنَّهُ لَوْ مُنِعَ لِرُبَّمَا لَا يَرْضَى بِهِ الْمَوْكَلُّ فَيَتَعَذَّرُ الرَّدُّ لِكَوْنِهِ فَوْرِيًّا فَيَقْعُ لِلْوَكِيلِ فَيَتَضَرَّرُ بِهِ

❦ قول (السِّي): (وَإِذَا وَقَعَ الْخُ) فِي الْإِزْشَادِ وَلِكُلِّ رَدٍّ لَا لِرَاضٍ وَلَا لَوَكِيلٍ إِنْ رَضِيَ مَوْكَلٌّ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ أَوْ قَصَرَ فِي الرَّدِّ وَالشَّرَاءِ فِيهِمَا بِمُعَيَّنٍ أَوْ بِمَوْصُوفٍ فِي الذَّمَّةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا رَضِيَ وَكَيْلٌ أَوْ قَصَرَ فَلَا يُعْتَبَرُ بَلْ لِلْمَوْكَلِّ الرَّدُّ إِنْ سَمَّاهُ الْوَكِيلُ أَوْ نَوَاهُ وَصَدَّقَهُ الْبَائِعُ وَإِلَّا رَدَّهُ عَلَى الْوَكِيلِ أَهـ ثُمَّ قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ عَطْفًا عَلَى إِنْ رَضِيَ مَوْكَلٌّ أَوْ اشْتَرَى أَي: الْوَكِيلُ بَعَيْنٍ مَالِهِ أَيْ لَا يَرُدُّ الْوَكِيلُ أَهـ. وَفِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ مِثْلُهُ أَهـ سَمَ فِي الْمُغْنِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلٍ مَا مَرَّ عَنِ الْإِزْشَادِ وَشَرْحِهِ مَا نَصَّهُ فَرَعَ لَوْ قَالَ الْبَائِعُ لِلْوَكِيلِ آخِرَ الرَّدِّ حَتَّى يَخْضَرَ الْمَوْكَلُّ لَمْ يَلْزَمْهُ إِجَابَتُهُ وَإِنْ آخَرَ فَلَا رَدَّ لِتَقْصِيرِهِ وَلَوْ ادَّعَى الْبَائِعُ عَنِ الْوَكِيلِ رِضَا الْمَوْكَلِّ بِالْعَيْبِ وَاحْتِمَالَ رِضَاهُ بِهِ بِاحْتِمَالِ بُلُوغِ الْخَيْرِ فَإِنْ حَلَفَ الْوَكِيلُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ رَدَّ وَإِنْ نَكَلَ وَحَلَفَ الْبَائِعُ لَمْ يَرُدَّ لِتَقْصِيرِهِ بِالتَّكْوِيلِ فَإِنْ حَضَرَ الْمَوْكَلُّ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَصَدَّقَ الْبَائِعُ فِي دَعْوَاهُ فَلَهُ اسْتِزْدَاؤُهُ الْمَبِيعِ مِنْهُ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ وَصَدَّقَ الْبَائِعُ فَذَلِكَ وَإِنْ كَذَّبَهُ وَقَعَ الشَّرَاءُ لِلْمَوْكَلِّ وَلَهُ الرَّدُّ خِلَافًا لِلْبَعْوِيِّ نَبَّ عَلَيْهِ فِي أَضَلِّ الرُّوْضَةِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَحْتَمِلْ رِضَاهُ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى دَعْوَى الْبَائِعِ أَهـ.

❦ قوله: (لِمَا مَرَّ) أَي: قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَإِنْ عَلِمَهُ الْخُ ثُمَّ هَذَا تَغْلِيلٌ لِتَقْيِيدِ الشَّرَاءِ بِالذَّمَّةِ. ❦ قوله: (شَرَطُ رَدِّهِ) أَي: الْمَوْكَلِّ. ❦ قوله: (وَإِلَّا رَدَّهُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَإِلَّا وَقَعَ الشَّرَاءُ لِلْوَكِيلِ لِأَنَّهُ اشْتَرَى فِي الذَّمَّةِ مَا لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الْمَوْكَلُّ فَانْصَرَفَ إِلَيْهِ أَهـ مُغْنِي. ❦ قوله: (وَلَوْ رَضِيَ بِهِ) أَي: الْمَوْكَلُّ بِالْعَيْبِ أَيْ أَوْ قَصَرَ فِي الرَّدِّ كَمَا مَرَّ عَنِ سَمِّ وَالْمُغْنِيِّ. ❦ قوله: (امْتَنَعَ عَلَى الْوَكِيلِ رَدَّهُ) لَوْ رَدَّهُ قَبْلَ عِلْمِهِ بِرِضَا الْمَوْكَلِّ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ رَاضِيًا بِهِ حِينَ الرَّدِّ فَيَتَبَيَّنُ أَنْ يَتَبَيَّنَ بَطْلَانُ الرَّدِّ سَمَ عَلَى حَاجِ أَهـ ع ش وَمَرَّ عَنِ الْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ.

❦ قوله: (بِخِلَافِ عَكْسِهِ) عِبَارَةُ سَمَ عَنِ شَرْحِ الْإِزْشَادِ كَمَا مَرَّ أَيْفًا بِخِلَافِ مَا إِذَا رَضِيَ وَكَيْلٌ أَوْ قَصَرَ فَلَا يُعْتَبَرُ بَلْ لِلْمَوْكَلِّ الرَّدُّ إِنْ سَمَّاهُ الْخُ أَهـ. ❦ قوله: (فَلِأَنَّهُ لَوْ مُنِعَ لِرُبَّمَا لَا يَرْضَى بِهِ الْمَوْكَلُّ الْخُ) قَدْ يُقَالُ عَدَمُ

❦ قوله في (السِّي) وَالشَّرْحِ: (وَإِذَا وَقَعَ الشَّرَاءُ فِي الذَّمَّةِ لِلْمَوْكَلِّ فَلِكُلِّ مِنَ الْمَوْكَلِّ وَالْوَكِيلِ الرَّدُّ) فِي الرُّوْضِ فَإِنْ اشْتَرَاهُ فِي الذَّمَّةِ وَرَضِيَ بِهِ الْمَوْكَلُّ أَوْ قَصَرَ لَمْ يَرُدَّهُ الْوَكِيلُ أَهـ. وَفِي الْإِزْشَادِ وَلِكُلِّ رَدٍّ لَا لِرَاضٍ وَلَا لَوَكِيلٍ إِنْ رَضِيَ مَوْكَلٌّ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ أَوْ قَصَرَ فِي الرَّدِّ وَالشَّرَاءِ فِيهِمَا بِمُعَيَّنٍ أَوْ بِمَوْصُوفٍ فِي الذَّمَّةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا رَضِيَ وَكَيْلٌ أَوْ قَصَرَ فَلَا يُعْتَبَرُ بَلْ لِلْمَوْكَلِّ الرَّدُّ إِنْ سَمَّاهُ الْوَكِيلُ أَوْ نَوَاهُ وَصَدَّقَهُ الْبَائِعُ وَإِلَّا رَدَّهُ عَلَى الْوَكِيلِ أَهـ. ثُمَّ قَالَ فِي الْإِزْشَادِ عَطْفًا عَلَى إِنْ رَضِيَ مَوْكَلٌّ أَوْ اشْتَرَى أَي الْوَكِيلُ بَعَيْنٍ مَالِهِ أَيْ لَا يَرُدُّ الْوَكِيلُ أَهـ. وَفِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ مِثْلُهُ فَقَالَ لَا إِنْ اشْتَرَى بَعَيْنٍ مَالِ الْمَوْكَلِّ فَلَا رَدَّ لَهُ بِالْعَيْبِ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ لَهُ بِحَالٍ فَلَا يَتَضَرَّرُ بِهِ أَهـ. ❦ قوله: (وَلَوْ رَضِيَ بِهِ امْتَنَعَ عَلَى الْوَكِيلِ رَدَّهُ) لَوْ رَدَّهُ قَبْلَ عِلْمِهِ بِرِضَا

ومن ثم لو رضي به الموكل لم يرد كما مر ولم ينظروا إلى أنه لو منع كان أجنبياً فلا يؤخر تأخيرُهُ لأنَّ منعه لا يستلزم كونه أجنبياً من كل وجه ولا إلى أنه قد يؤخر لمشاورة الموكل لأنه لما استقل بالرد لم يضطر لذلك ولعيب طراً قبل القبض حكم المقارن في الرد كما اعتمده ابن الرقعة وعلم مما مر أنه حيث لم يقع للموكل فإن كان الشراء بالعين بطل الشراء والا وقع للوكيل وعند الإطلاق له شراء من يعتق على موكله فيعتق كما مر ما لم يبين معينا فللموكل رده ولا عتق ومخالفة القمولي في هذا مردودة. (وليس للوكيل أن يوكل بلا إذن إن

رضا الموكل به بعد الحكم بوقوع العقد له لغو فلا عبرة بعدم رضاه ولا يقع بذلك للوكيل اللهم إلا أن يقال إن المراد بعدم رضاه أن يذكر سبباً يقتضي عدم وقوع العقد له كإنكار الوكالة بما اشترى به الوكيل أو إنكار تسمية الوكيل إياه في العقد أو نيته فليتأمل اهـ ع ش. قو: (ومن ثم) أي: من أجل أن العلة تضرر الوكيل. قو: (لأن منعه) تغليب لعدم النظر. قو: (ولا إلى أنه) عطف على قوله إلى أنه لو مع إلخ. قو: (لأنه إنما استقل إلخ) يتأمل فيه فإن الكلام على تقدير منعه من الرد فما معنى استقلاله بالرد حيث اهـ سم وفيه أن المراد بالرد هنا الرد من حيث هو بقطع النظر عن منعه وجوازه.

قو: (لذلك) أي: المشاورة. قو: (ولعيب طراً إلخ) خبر مقدم لقوله حكم المقارن. قو: (في الرد) أي: وعدمه اهـ نهاية قال ع ش قوله م في الرد وعدمه أي لا في عدم وقوعه للموكل لأنه ما دون له في شرائه وقت العقد لسلامته عنده وقد تقدم أنه إن كان الشراء بالعين فلا رد للوكيل أو في الذمة فليكل منهما الرد اهـ. قو: (فإن كان الشراء بالعين بطل الشراء) لو تعدد الرد على البائع في هذه الحالة بأن قصر الوكيل ولم يصدق البائع أن الشراء للموكل وأخذ الثمن المعين فيتبني أخذاً مما سيأتي في مسائل الجارية أن يقال يرده الموكل على الوكيل ويغرّمه بدل الثمن والوكيل يبيعه بالظفر واستيفاء ما غرمه من ثمنه سم على حجة اهـ ع ش. قو: (ولا وقع للوكيل) والكلام في العيب المقارن أما الطارئ فيقع فيه للموكل مطلقاً سواء اشتراه بالعين أو في الذمة اهـ ع ش. قو: (وعند الإطلاق) أي: إطلاق الموكل التوكيل. قو: (شراء من يعتق إلخ) أي: وإن علم بكونه يعتق عليه ولا نظر إلى ضرر الموكل لتقصيره بعدم التعيين وظاهره وإن كان الغرض من شرائه التجارة فيه من الموكل وعبارته م ركحج فيما مر بعد قول المصنف فإن وكله في شراء عبد وجب بيان نوعه ولو اشترى من يعتق على الموكل صح وعق عليه بخلاف القراض لمنافاة موضوعه اهـ ع ش.

الموكل ثم تبين أنه كان راضياً به حين الرد فيتبني أن يتبين بطلان الرد. قو: (لأنه لما استقل بالرد إلخ) يتأمل فيه فإن الكلام على تقدير منعه من الرد فما معنى استقلاله بالرد حيث اهـ. قو: (فإن كان الشراء بالعين بطل الشراء) لو تعدد الرد على البائع في هذه الحالة بأن قصر الوكيل ولم يصدق البائع أن الشراء للموكل وأخذ الثمن المعين فيتبني أخذاً مما سيأتي في مسائل الجارية أن يقال يرده الموكل على الوكيل ويغرّمه بدل الثمن والوكيل يبيعه بالظفر واستيفاء ما غرمه من ثمنه.

تأتي منه ما وُكِّلَ فيه) لأنَّ المؤكِّل لم يرضَ بغيره نعم لو وُكِّلَ في قبضِ دينٍ فقَبَضَهُ وأرسله له مع أحدٍ من عياله لم يضمن كما قاله الجوري وقيد الأذرعِي المُرسل معه بكونه أهلاً للتسليم أي بأن يكون رشيداً وكان وجه اغتفار ذلك في عياله والذي يظهر أنَّ المراد بهم أولاده ومماليكه وزوجاته اعتياد استنابتهم في مثل ذلك بخلاف غيرهم ومثله إرسال نحو ما اشتراه له مع أحدهم ويؤخذ من تعليلهم منع التوكيل بما ذكر أنه لا فرق بين وكِّلْتُك في بيعه وفي أن تبيعه وفرق السبكي بينهما ففي الأول يجوز التوكيل مطلقاً دون الثاني فيه نظر هنا للعرف وإن كان صحيحاً في نفسه (وإن لم يتأت) ما وُكِّلَ فيه منه (لكونه لا يحسنه أو لا يليق به) أو يشق عليه تعاطيه مشقة لا تُحتمل عادة كما هو ظاهر (فله التوكيل) عن موكله دون نفسه لأنَّ التفويض لمثله إنما يُفصد به الاستنابة ومن ثم لو جهل المؤكِّل أو اعتقد خلاف حاله

قوله: (لأنَّ المؤكِّل لم يرضَ بغيره) زاد النهاية والمعني ولا ضرورة كالمودع لا يودعُ اهـ .
 قوله: (وأرسله) أي: الوكيل المقبوض . قوله: (من عياله) أي: الوكيل . قوله: (لَمْ يضمن كما قاله الجوري) الأوجه خلافه م ر اهـ سم عبارة النهاية وشمل كلامه ما لو أراد إرسال ما وُكِّلَ في قبضه من دين مع بعض عياله فيضمن إن فعله خلافاً للجوري اهـ . قوله: (ومماليكه) ينبغي ومن يتعاطى خدمته وإن لم يكن مملوكاً اهـ سيّد عمَر عبارة ع ش وينبغي أن يلحق بمن ذكر خدمته بإجارة ونحوها اهـ .
 قوله: (اعتياد استنابتهم إلخ) خبر كان . وقوله: (والذي إلخ) جملة مُعترضة . قوله: (ومثله) أي: إرسال ما قبضه من دين وكُل في قبضه . قوله: (مع أحدهم) أي: عياله . قوله: (ويؤخذ) إلى المتن في النهاية . قوله: (بما ذكر) أي: بقوله لأنَّ المؤكِّل إلخ والجارُّ متعلّق بالتعليل . قوله: (ففي الأول) وهو وكِّلْتُك في بيعه . قوله: (مطلقاً) أي: أحسن الوكيل ما وُكِّلَ فيه ولاق به ولم يعجز عنه أولاً .
 قوله: (دون الثاني) وهو وكِّلْتُك في أن تبيعه ووجهه أنَّ الثاني مُشتمل على نسبة البيع للوكيل صريحاً ولا كذلك الأول اهـ ع ش . قوله: (فيه نظر) خبر وفرق السبكي إلخ . وقوله: (هنا) يعني في صيغة الوكيل . قوله: (للعرف) أي: لعدم الفرق بينهما في العرف . قوله: (وإن كان صحيحاً في نفسه) أي: بحسب اللغة لأنه فرق واضح بين المضدر الصريح والمؤول به اهـ كزدي وتقدّم عن ع ش ما هو أحسن من هذا .

قوله (س): (لكونه لا يحسنه) أي: أضلاً أما إذا أحسنه لكن كان غيره فيه أخذق منه لم يجز التوكيل لأنَّ المؤكِّل لم يرضَ بيد غيره اهـ ع ش . قوله: (أو يشق عليه) إلى الفصل في النهاية . قوله: (إنما يُفصد به الاستنابة) قضيته أنه يتعيّن ذلك في حقه وإن صار أهلاً لمباشرة بنفسه اهـ ع ش وسيأتي ما فيه . قوله: (ومن ثم) أي من أجل أن العلة ما ذكر .

قوله: (لَمْ يضمن كما قاله الجوري) الأوجه خلافه م ر .

امتنع توكيله كما أفهمه كلام الرافعي واستظهره الإسنوي ويأتي مثله في قوله (ولو كثر) ما وُكِّلَ فيه (وعجز عن الإتيان بكلمه فالمذهب أنه يُوكَّلُ) عن موكله فقط (فيما زاد على الممكن) لأنه المضطر إليه بخلاف الممكن أي عادة بأن لا يكون فيه كبير مشقة لا تحتل غالباً فيما يظهر ثم رأيت مجلياً زيف الوجه القائل بأن المراد عدم تصوّر القيام بالكل مع بذل المجهود واعتمد مقابله القريب مما ذكرته ولو طرأ العجز لطرؤ نحو مريض أو سفر لم يجر له أن يُوكَّلَ. (ولو أذن في التوكيل وقال وكُلْ عن نفسك ففعل فالثاني وكيل الوكيل) على الأصح لأنه مقتضى الإذن للموكل عزله أيضاً كما أفهمه جعله وكيل وكيله إذ من ملك عزل الأصل ملك عزل

قوله: (امتنع توكيله) أي: ولو فعله لم يصح وإذا سلم ضمن اهـ ع ش. قوله: (واستظهره الإسنوي) عبارة المغني وهو كما قال الإسنوي ظاهر اهـ. قوله: (ويأتي مثله) أي مثل قوله لو جهل الموكل إلخ اهـ ع ش. قوله: (عن موكل إلخ) عبارة المغني وحيث وكله في هذه الأقسام فإنما يوكَّل عن موكله فإن وكَّل عن نفسه فالأصح في زيادة الروضة المنع اهـ. قوله: (فقط) فلو وكَّل عن نفسه لم يصح أو أطلق وقع عن الموكل اهـ نهاية قال الرشيد قوله أو أطلق إلخ لا يخفى جريانه في المسألة الأولى وكلان يتبني ذكره هناك اهـ. قوله: (لأنه المضطر إليه) إلى المتن في المغني. قوله: (ثم رأيت مجلياً زيف إلخ) أي في الدخائر اهـ مغني. قوله: (القريب إلخ) نعت لمقابله. قوله: (ولو طرأ العجز لطرؤ مريض إلخ) فإن كان التوكيل في حال علمه بسفره أو مرضه جاز له أن يوكَّل نهاية ومغني وشرح الروض. قوله: (لم يجر له أن يوكَّل) أي وذلك لما تقدّم من أن الموكل لم يرض بتصرف غيره لكن قضيه قوله م ر ثم ولا ضرورة كالمودع إلخ أنه لو دعت الضرورة إلى التوكيل عند طرؤ ما ذكر كان خيف تلفه لو لم يبع ولم يتيسر الرفع إلى قاض ولا إغلام الموكل جاز له التوكيل بل قد يقال بوجوبه وهو ظاهر وبقي عكسه وهو ما لو وكَّل عاجزاً ثم قدر هل له المباشرة بنفسه أم لا فيه نظراً والأقرب الثاني أخذاً من قول الشارح المار كحج لأن التفويض لمثله إلخ لكن عبارة شرح المنهج لأن التفويض لمثل هذا لا يقصد منه عينه اهـ ومقتضاها أنه قصد حصول الموكل فيه من جهة الوكيل فيتخير بين المباشرة بنفسه والتفويض إلى غيره اهـ ع ش وفي البجيرمي عن القليوبي قوله بل عن موكله أي فقط بشرط علم الموكل بعجزه حال التوكيل وإلا فلا بد من إذنه وله المباشرة بنفسه مع علمه بعجزه أي بتكلف المشقة ولو قدر العاجز فله المباشرة بالأولى لزوال العجز بل ليس له التوكيل حيث لا يقدّر اهـ وهذا هو الأقرب لا سيما في صورتين الأخيرتين مما مر في الشرح. قوله: (وللموكل عزله) أي: وكيل الوكيل (أيضاً) أي كما أن للوكيل عزله كما أفهمه أي أن للموكل عزله قوله ذلك أي إن للموكل عزله.

قوله: (وللموكل عزله أيضاً كما أفهمه إلخ) قال الإسنوي وإذا قلنا بأنه وكيل الوكيل فقد قيل ليس للموكل مباشرة عزله لأنه ليس بوكيله والأصح الجواز لأنه فرع الفرع فتستثنى هذه المسألة كذا صرح الرافعي بجميع ما قلناه انتهى.

فرعه بالأولى وبإشارة أصله تُفهّم ذلك أيضًا فلا اعتراض على المثنى خلافاً لِمَنْ زَعَمَهُ (والأصح) على الأصحّ السابق (أنه) أي الثاني (ينعزل بعزله) أي الأول إياه (وانعزاله) بنحو موته أو جُنونه أو عزله الموكّل له لأنه نائبه وسيُعلم من كلامه فيما ينعزل به الوكيل أنه ينعزل بغير ذلك (وإن قال وكلّ عني) وعيّن الوكيل أولاً ففعل (فالثاني وكيل الموكّل وكذا إن أطلق) بأن لم يقلّ عني ولا عنك (في الأصح) لأنّ توكيله للثالث تصرّف تعاطاه بإذن الموكّل فوجب أن يقع عنه وفارق نظيره من القاضي بأنّ الوكيل ناظر في حقّ الموكّل فحمل الإطلاق عليه وتصرّفات القاضي للمسلمين فهو نائب عنهم ولذا تقدّ حكمه لمُستنيبه وعليه فالغرض بالاستنابة معاوئته وهو راجع له (قلّت: وفي هاتين الصورتين) وهما إذا قال عني أو أطلق (لا يعزل أحدهما الآخر ولا ينعزل بانهزله) لأنه ليس وكيلاً عنه (وحيث جوّزنا للوكيل التوكيل) عنه أو عن الموكّل (يُشترط أن يوكل أميناً) فيه كفاية لذلك التصرّف

• قوله: (أي: كعبارة المُصنّف. • قوله: (على الأصحّ السابق) ظاهره أنّ الأصحّ السابق ترتّب عليه خلاف هل ينعزل بعزله وانعزاله أو لا وليس كذلك بل الحاصل أنّ الخلاف هل هو في الحالة المذكورة وكيل الوكيل أو وكيل الموكّل فإن قلنا بالأول انعزل بعزل الوكيل وانعزاله وإن قلنا بالثاني فلا وحيث فلا بُدّ من العناية بكلام الشارح م ر ليصحّ بأن يُقال معنى قوله على الأصحّ السابق أي بناءً عليه فالأصحّ مبنيّ على الأصحّ ومقابلته على مقابله اهـ رشيدّي. • قوله: (أو عزله الموكّل له) أي: للأول. • وقوله: (لأنه نائبه) أي: الثاني نائب الأول اهـ ع ش. • قوله: (إنه ينعزل) أي: الثاني. • قوله: (بغير ذلك) كجُنونه وإغمائه اهـ ع ش. • قوله: (وعيّن الوكيل إلخ) الأولى حذف الواو. • قوله: (لأنّ توكيله) أي: الوكيل. • قوله: (أنّ يقع عنه) أي: عن الموكّل اهـ ع ش. • قوله: (وفارق نظيره إلخ) ردّ لدليل مقابل الأصحّ عبارة النهاية والمُعني والثاني أنّه وكيل الوكيل وكأنّه قصّد تسهيل الأمر عليه كما لو قال الإمام أو القاضي لإنّيه استتبّ فاستتاب فإنّه نائب عنه لا عن مُنيبه وقرّب الأول بأنّ الوكيل ناظر في حقّ موكّله فحمل إلخ اهـ قال ع ش قوله فإنّه نائب عنه أي عن النائب وقوله لا عن مُنيبه أي الإمام أو القاضي اهـ. • قوله: (فهو) أي: نائب القاضي وكذا ضمير حكمه إلخ. • قوله: (معاوئته) أي: القاضي وكذا ضمير له. • وقوله: (وهو) أي: نائبه وكان الأولى التّفريع.

• قول (لشي): (أن يوكل أميناً) شمل ما لو كان الأمين رقيقاً وأذن له سيّده في التّوكّل المذكور وهو واضح ثم قضية كلامه أنّه لو وكلّ فاسقاً لم يصحّ وإن كان المال تحت يد الموكّل أو غيره وإنّما وكلّ الفاسق في مُجرّد العقد وهو مُقتضى كلام الشارح م ر الآتي فيما لو وكلّ الولي ففسق لكن قال حجّ ثمّ

• قوله في (لشي): (والأصحّ أنّه ينعزل بعزله وانعزاله) قال الإسنويّ واعلم أنّ حاصل كلام المُصنّف الجزم بأنّ الثاني وكيل الوكيل وحكاية وجهين مع ذلك في انعزاله يعني الثاني بعزل الوكيل وبانعزاله وهذا فاسد في المعنى ومُخالف لما قاله الرافعيّ أيضًا من حكاية وجهين في النيابة وبناء العزل عليهما

وإن عَيَّن له الثمنَ والمُشتريَ لأنَّ الاستنابةَ عن الغيرِ شرطُها المصلحةُ (إلا أن يُعَيَّن الموكِّلُ غيره) أي الأمينَ فيُتَّبَع تعيينُهُ لإذنيه فيه نعم إن عَلِمَ الوكيلُ فسقَهُ دون الموكِّلِ لم يُوكِّلْهُ على الأوجه كما لا يشتري ما عَيَّنهُ الموكِّلُ ولا يَعْلَمُ عَيِّبَهُ والوكيلُ يَعْلَمُهُ أو عَيَّنَ له فاسقًا فزاد فسقُهُ لم يَجْز له توكيله على الأوجه أيضًا وقضيةُ إطلاقِ المثنى أنه لا يُوكِّلُ غيرَ الأمينِ وإن قال له وكُل مَنْ شِئْتَ وقال السبكيُّ الأوجه خلافُه كما لو قالت زَوْجَنِي مِمَّنْ شِئْتَ يجوزُ تزويجُها لغيرِ الكُفءِ وفَرَّقَ الأذرعِي بأنَّ المقصودَ هنا حِفْظُ المالِ وحُسْنُ التصرفِ فيه وغيرُ الأمينِ لا يَتَأَتَّى منه ذلك وثُمَّ وجودُ صِفَةِ كمالٍ هي الكفاءةُ وقد يُتَسامَحُ بتركِها بل قد يكونُ غيرُ الكُفءِ أصلَحَ وحاصلُه أنَّ القياسَ هو المُتبادِرُ وإن أَمَكَّن توضيحُ الفرقِ بأنَّ المُختَلَّ هنا بتَقديرِ عَدَمِ الأمانةِ أصلُ المقصودِ مِنَ الموكِّلِ فيه وثُمَّ بعضُ تَوابعِهِ لا هو فاعْتَفَرَ ثُمَّ ما لم يُعْتَفَرَ هنا فإن قُلْتُ: قضيةُ تَمَيُّزِ النكاحِ بالاحتياطِ أنه إذا جازَ ذلك ثم كان قياسُه هنا بالأولى قُلْتُ: محلُّ الاحتياطِ إن تَرَكَت للوكيلِ اجتِهاذاً وبِاثْنَيْنِها باللفظِ العامِ إذنْتُ له في كُلِّ أفرادِهِ من غيرِ

تَوَجُّهِها لَعَدَمِ انْعِزالِهِ بالفِسقِ إنَّ الذي يَتَّبَعُه أن مَحَلَّ ما مَرَّ مِنْ مَنعِ توكيلِ الفاسِقِ في بَيْعِ مالٍ المَحْجُورِ ما إذا تَضَمَّنَ وَضَعَ يَدِهِ عليه وإلا فلا وَجَهَ لِمَنعِهِ مِنْ مُجَرَّدِ العَقْدِ له انْتَهَى وهو صَرِيحٌ في جَوازِ توكيلِ الفاسِقِ حَيْثُ لم يَسْلَمْهُ المالُ اهـ ع ش. قُودُ: (وإن عَيَّن إلخ) بَيِّنْهِ المَفْعُولِ. قُودُ: (الثمنَ والمُشتريَ) بَفَتْحِ الرَّاءِ نائِبُ فاعِلِهِ فالأوَّلُ في وكالةِ البَيْعِ ووكالةِ الشُّراءِ والثاني في وكالةِ الشُّراءِ فَقَطْ وَيُحْتَمَلُ على بُعْدٍ أَنَّهُ بَكْسَرِ الرَّاءِ فَالثَّانِي في وكالةِ البَيْعِ فَقَطْ. قُودُ: (أي الأمينِ) إلى قولِهِ وحاصلُه في المُعْنَى. قُودُ: (لَمْ يوكِّلْهُ على الأوجهِ) اعْتَمَدَهُ م ر وكذا قولُهُ وفَرَّقَ الأذرعِي إلخ اهـ سم. قُودُ: (أو عَيَّن إلخ) عَطَفَ على قولِهِ عَلِمَ إلخ. قُودُ: (أنه لا يوكِّلُ غيرَ الأمينِ وإن قال إلخ) وهو كذلك نِهَايةً ومُعْنَى. قُودُ: (وقال السبكيُّ إلخ) عبارةُ النِّهايةِ والمُعْنَى خِلَافًا لِلْسَّبْكِ وفارَقَ ما لو قالت لَوَلِيَّها زَوْجَنِي مِمَّنْ شِئْتَ إلخ بأنَّ المقصودَ إلخ. قُودُ: (وفَرَّقَ الأذرعِي إلخ) اعْتَمَدَهُ النِّهايةُ والمُعْنَى.

قُودُ: (هنا) أي: في التَّوكِيلِ في المالِ. قُودُ: (وَلَمْ) أي: في التَّوكِيلِ في التَّزْويجِ. قُودُ: (وقد يُتَسامَحُ بتركِها) أي لِحَاجَةِ القَوْبِ أو غيرِهِ اهـ مُعْنَى. قُودُ: (وَحاصلُهُ) أي: حاصِلُ ما هنا. قُودُ: (هنا) أي: في التَّوكِيلِ في المالِ. قُودُ: (وَلَمْ) أي: في التَّوكِيلِ في النِّكاحِ. قُودُ: (بِالأولى) أي: لِأَنَّهُ لَمْ يَخِيَارَ لَهَا وهنا يُسْتَدْرَكُ اهـ مُعْنَى. قُودُ: (إن تَرَكَت) أي: المَرأةُ الموكَّلةُ. قُودُ: (في كُلِّ أفرادِهِ) أي أفرادِ الزَّوْجِ.

كَمَا نَقَلْنَاهُ عَنْهُ انْتَهَى. وَيُجَابُ بأنَّ قولَهُ والأصحُّ أَنَّهُ يَتَعَزَّلُ بَعَزْلِهِ وانْعِزالِهِ لَيْسَ مُفَرَّعًا على قولِهِ فَالثَّانِي وَكِيلُ الْوَكِيلِ وَلِذَا لَمْ يُصَدَّرْهُ بِالْفَاءِ وَإِنَّمَا هُوَ اسْتِثْنَاءٌ فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ مُفَرَّعٌ عَلَى الْخِلَافِ فِي أَنَّهُ وَكِيلُ الْوَكِيلِ أَوِ الْمَوْكَلِ. قُودُ: (لَمْ يوكِّلْهُ على الأوجهِ) اعْتَمَدَهُ م ر وكذا الأوجهُ الآتِي فِي قولِهِ وفَرَّقَ الأذرعِي إلخ.

اجتهاد فلا تقصير منه مع سهولة الفأيت كما عليم مِمَّا تَقَرَّرَ أَوَّلًا (ولو وكَّلَ أمينًا) في شيء من الصُّورِ السَّابِقَةِ (ففسقَ لم يملك الوكيلُ عزله في الأصح والله أعلم) لأنه أذن له في التوكيل دون العزل.

(فصل)

في بَقِيَّةِ من أحكام الوكالة أيضًا وهي ما يجب على الوكيل عند التقييد له بغير الأجل ومُخَالَفَتُهُ للمأذون وكونُ يده يدَ أمانة وتعلُّقُ أحكامِ العقدِ به (قال بع لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ) هو أعني

قوله: (منه) أي: الوكيل. قوله: (مِمَّا تَقَرَّرَ أَوَّلًا) هو قوله وقد يُتَسَامَحُ بِتَرْكِهَا إلخ. قوله: (في شيء من الصُّورِ السَّابِقَةِ) أي: حيث وقع التوكيل عن الموكل اهـ رَشِيدِي. قوله: (من الصُّورِ السَّابِقَةِ) يتبني استثناء ما إذا وكَّلَ عن نفسه بإذن موكله لما تقدَّم أن له حينئذٍ عزله وإن لم يفسق فإذا فسق أولى فإن قيل فحينئذٍ يشكُّلُ قوله الصُّورُ بصيغة الجمع لأنَّ الكلامَ في صَوْرِ التَّوَكُّلِ بالإذن بدليل تعليله فلم يبق إلا صورتان ما لو قال وكَّلَ عتي وما لو أطلق قلت يمكن أن يكون الجمع باختيار أن كلاً منهما صورتان نظرًا لتعيين الموكل الوكيل وعدم تعيينه ويجوز أن يجعل الكلام في أعم من صور الإذن ولا ينافيه التعليل لقراءة أذن فيه بالبناء للمفعول أي أذن له ولو من جهة الشرع اهـ سم أي ولو عبر بصيغة التثنية كما في المعنى وبعض نسخ النهاية لسلم عن الإشكال وتكلف الجواب.

فصل في بَقِيَّةِ من أحكام الوكالة

قوله: (في بَقِيَّةِ من أحكام الوكالة) إلى قوله: ويُرَدُّ بِمَنْعٍ في النهاية إلا قوله وإلا فالأذن إلى آله لو ظهر وقوله: وأفهم إلى وليَّةِ اليوم وما أتبه عليه. قوله: (بغير الأجل) أي: وأما التقييد بالأجل فقد مرَّ حكمه. قوله: (ومُخَالَفَتُهُ) عطف على قوله: ما يجب إلخ بتقدير مضاف والأصل وحكم مُخَالَفَتِهِ فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه؛ لأنَّ المُخَالَفَةَ لَيْسَتْ من الأحكام. اهـ ع ش أقول وكذا قوله: وكونُ يده. إلخ وقوله: وتعلُّقُ إلخ عطفان على قوله: ما يجب. إلخ. قوله (سُي): (قال بع) ومثل البيع غيره من العقود كالنكاح والطلاق اهـ ع ش.

قوله: (في شيء من الصُّورِ السَّابِقَةِ) يتبني استثناء ما إذا وكَّلَ عن نفسه بإذن موكله لما تقدَّم أن له حينئذٍ عزله وإن لم يفسق فإذا فسق أولى فإن قيل فحينئذٍ يشكُّلُ قوله الصُّورُ بصيغة الجمع لأنَّ الكلامَ في صَوْرِ التَّوَكُّلِ بالإذن بدليل تعليله ولم يبق إلا صورتان ما لو قال وكَّلَ عتي وما لو أطلق قلت يمكن أن يكون الجمع باختيار أن كلاً منهما صورتان نظرًا لتعيين الموكل الوكيل وعدم تعيينه ويجوز أن يجعل الكلام في أعم من صور الإذن ولا ينافيه التعليل لقراءة أذن فيه بالبناء للمفعول أي أذن له ولو من جهة الشرع.

فصل: في بَقِيَّةِ من أحكام الوكالة أيضًا. إلخ

قوله: مُعَيَّنٌ هنا وفيما بعده حِكَايَةٌ لِلْفِظِ الْمَوْكَلِ بِالمعنى فَإِنَّ الْمَوْكَلَّ لَا يَقُولُ ذَلِكَ، بَلْ مِنْ فُلَانٍ وَهَذَا وَاضِحٌ فَإِذَا دُمِيَ عَلَى الْمُصَنَّفِ هُوَ التَّسَاهُلُ تَعَيَّنَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ غَرَضٌ فِي تَخْصِيصِهِ كَطَيْبٍ مَالِهِ، بَلْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَرَضٌ أَصْلًا عَمَلًا بِإِذْنِهِ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لَوْ كِيلَهُ

قوله: (بَلْ مِنْ فُلَانٍ) أَي: بَلْ يَقُولُ مِنْ فُلَانٍ أَيْ مَثَلًا كَمِنْ هَذَا وَمِنْ فَقِيهِ صَالِحٍ فِيمَا يَظْهَرُ.

قوله: (تَعَيَّنَ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَبِيعُ مِنْهُ وَيَمْتَنِعُ الْبَيْعُ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ هُوَ إِلَّا ثَمَنَ الْمِثْلِ، وَإِنْ رَغِبَ غَيْرُهُ بِزِيَادَةٍ عَنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ التَّعَيَّنِ إِذَا لَمْ تَدُلَّ الْقَرِينَةُ عَلَى عَدَمِ إِرَادَةِ التَّقْيِيدِ بِهِ وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَوْ لَمْ يَبِيعْ مِنْ غَيْرِهِ نَهَبَ الْمَبِيعُ وَفَاتَ عَلَى الْمَالِكِ جَارَ الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِهِ لِلْقَطْعِ بِرِضَا الْمَالِكِ بِذَلِكَ وَأَنَّ الْمُرَادَ التَّقْيِيدَ بِهِ فِي غَيْرِ مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ فَإِنْ قُلْتُ: قِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ الشَّخْصَ لَوْ لَمْ يَأْذَنْ فِي بَيْعِ مَالِهِ لِأَحَدٍ فَرَأَى شَخْصًا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَبِيعْهُ بغيرِ إِذْنِهِ نَهَبَ وَفَاتَ عَلَى مَالِكِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ قُلْتُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ هُنَا إِذْنٌ فِي الْبَيْعِ فِي الْجُمْلَةِ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّهُ لَا إِذْنَ مُطْلَقًا سَمِ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ الْمَنْعِ إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ رِضَا مَالِكِهِ بِأَنْ يَبِيعَهُ، فَلَا وَجْهَ لِلْمَنْعِ وَقِيلَ بِمِثْلِهِ فِي عَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِ الْفُضُولِيِّ وَغَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ هَذَا مِنْهُ وَقَرَضُهُ فِي الشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ لَيْسَ قَيْدًا بَلْ مِثْلُهُ الْمَكَانُ الْمُعَيَّنُ إِذَا خَرَجَ عَنِ الْأَهْلِيَّةِ فَقِيهِ التَّقْصِيلُ الْمَذْكُورُ فَيَجُوزُ لَهُ الْبَيْعُ فِي غَيْرِهِ حَيْثُ خِيفَ عَلَيْهِ التَّهَبُّ، أَوْ التَّلَفُ لَوْ لَمْ يَبِيعْهُ فِي غَيْرِهِ أَمَّا لَوْ خَرَجَ السُّوقُ الْمُعَيَّنُ عَنِ الصَّلَاحِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الْأَمْنِ فِي الْبَلَدِ وَعَدَمِ الْخَوْفِ عَلَى الْمَوْكَلِ فِيهِ، فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ فِي غَيْرِ الْمَكَانِ الْمُعَيَّنِ. اهـ. ع ش والحاصل أَنَّ مَحَلَّ تَعَيَّنِ مَا ذَكَرَهُ الْمَوْكَلُ فِي التَّوَكِيلِ مِنْ نَحْوِ الْمُشْتَرِي إِذَا لَمْ تَكُنْ هُنَاكَ قَرِينَةٌ مُلْغِيَةٌ لِلتَّعْيِينِ وَلَا عِلْمُ الْوَكِيلِ بِرِضَا الْمَوْكَلِ بِغَيْرِهِ فَعِنْدَ وُجُودِ أَحَدِهِمَا يَجُوزُ لَهُ الْمُخَالَفَةُ وَيَصِحُّ الْعَقْدُ لِلْمَوْكَلِ. قوله: (لأنه قد يكون. إلخ) وَلَوْ اِمْتَنَعَ الْمُعَيَّنُ مِنَ الشَّرَاءِ لَمْ يَجُزْ بَيْعُهُ لِغَيْرِهِ، بَلْ يُرَاجَعُ الْمَوْكَلُ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَمْ يُرْذَهِ بِخُصُوصِهِ، بَلْ لِسَهُولَةِ الْبَيْعِ مِنْهُ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِ. اهـ. ع ش. قوله: (وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لَوْ كِيلَهُ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُغْنِي وَسَكَتَ عَنِ تَقْيِيدِ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَقَالَ ع ش وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ الْبُطْلَانِ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَكِيلُهُ وَمِثْلُهُ، أَوْ أَرَفَقَ مِنْهُ أَخَذًا مِمَّا ذَكَرَهُ فِيمَا لَوْ قَالَ بَعِ مِنْ وَكِيلٍ زَيْدٍ قَبَاحَ مِنْ زَيْدٍ. اهـ. وفي البَجِيرِيِّ عَنِ الشُّوَبَرِيِّ وَمَحَلَّهُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِذَا كَانَ الْمُعَيَّنُ مِمَّنْ يَتَعَاطَى الشَّرَاءَ بِنَفْسِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ نَحْوَ السُّلْطَانِ وَمِمَّنْ لَا

قوله: (تَعَيَّنَ) ظَاهِرُهُ أَنَّ يَبِيعُ مِنْهُ وَيَمْتَنِعُ الْبَيْعُ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ هُوَ إِلَّا ثَمَنَ الْمِثْلِ، وَإِنْ رَغِبَ غَيْرُهُ بِزِيَادَةٍ عَلَى ثَمَنِ الْمِثْلِ لَأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ لَا مِثْلَ الْبَيْعِ مِنَ الرَّاغِبِ بِهَا فَهِيَ كَالْعَدَمِ فَلْيُرَاجَعِ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ التَّعَيَّنِ إِذَا لَمْ تَدُلَّ عَلَى الْقَرِينَةِ عَدَمُ إِرَادَةِ التَّقْيِيدِ بِهِ وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَوْ لَمْ يَبِيعْ مِنْ غَيْرِهِ نَهَبَ الْمَبِيعُ وَفَاتَ عَلَى الْمَالِكِ جَارَ الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِهِ لِلْقَطْعِ بِرِضَا الْمَالِكِ بِذَلِكَ وَأَنَّ مُرَادَهُ أَنَّ التَّقْيِيدَ بِهِ غَيْرُ مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ فَإِنْ قُلْتُ: قِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ الشَّخْصَ لَوْ لَمْ يَأْذَنْ فِي بَيْعِ مَالِهِ لِأَحَدٍ فَرَأَى شَخْصًا أَنَّهُ لَمْ يَبِيعْهُ بغيرِ إِذْنِهِ نَهَبَ وَفَاتَ عَلَى مَالِكِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ قُلْتُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ هُنَا إِذْنٌ فِي الْبَيْعِ فِي الْجُمْلَةِ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّهُ لَا إِذْنَ مُطْلَقًا ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ قَوْلِي أَوَّلًا يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ تَدُلَّ الْقَرِينَةُ. إلخ موافقٌ لِقَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ بِالْقَرِينَةِ. إلخ فِي الْجُمْلَةِ. قوله: (وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لَوْ كِيلَهُ) قَالَ فِي شَرْحِ

وَقَيْدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِمَا إِذَا تَقَدَّمَ الْإِيجَابُ، أَوْ الْقَبُولُ وَلَمْ يُصْرَحْ بِالسَّفَارَةِ وَبَحَثَ الْبُلْقِينِي أَنَّهُ لَوْ قَالَ بَعْ مِنْ وَكَيْلٍ زَيْدٍ أَيْ لَزَيْدٍ فَبَاعَ مِنْ زَيْدٍ بَطَلٌ أَيْضًا وَإِنَّمَا يُتَجَنَّبُ أَنْ كَانَ الْوَكِيلُ أَسْهَلَ مِنْهُ أَوْ أَرْفَقَ وَإِلَّا فَالْإِذْنُ فِي الْبَيْعِ مِنْ وَكَيْلِهِ إِذْنٌ فِي الْبَيْعِ مِنْهُ وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ بَعْدَ بَلٍ وَالْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ بِالْقَرِينَةِ أَنَّ التَّعْيِينَ إِنَّمَا هُوَ لِمُغْرَضِ الرُّبْحِ فَقَطْ لِكُونِ الْمُشْتَرِي مِمَّنْ يَرْغَبُ فِيهِ

يَتَعَاطَى الشَّرَاءَ بِنَفْسِهِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ مِنْ وَكَيْلِهِ اغْتِيَارًا بِالْعُرْفِ . اهـ . وفي سَمَ مَا يُوَافِقُهُ . هـ فَوُدْ : (لَوْ كَيْلَهُ) أَيْ : أَوْ عِبْدَهُ وَفَاقًا لِمَ رَسَمَ عَلَى مَنْهَجِ . اهـ . ع ش . هـ فَوُدْ : (وَقَيْدَهُ . الْخُ) أَيْ عَدَمَ الصَّحَةِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ فَلَوْ بَاعَ مِنْ وَكَيْلِهِ لَمْ يَصِحَّ سِوَاءُ اتَّقَدَّمَ الْإِيجَابُ أَمْ الْقَبُولُ وَلَمْ يُصْرَحْ بِالسَّفَارَةِ أَمْ لَا كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُهُمْ خِلَافًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ . اهـ . هـ فَوُدْ : (تَقَدَّمَ الْإِيجَابُ) أَيْ : مُطْلَقًا . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ . هـ فَوُدْ : (وَلَمْ يُصْرَحْ بِالسَّفَارَةِ) قَيْدٌ لِتَقَدُّمِ الْقَبُولِ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ إِذَا تَقَدَّمَ قَبُولُ الْوَكِيلِ وَصَرَّحَ بِالسَّفَارَةِ كَاشَرْتِ هَذَا مِنْكَ لَزَيْدٍ فَقَالَ بَعَثْتُكَ صَحَّ، وَإِنْ تَقَدَّمَ الْإِيجَابُ ثُمَّ قَبِلَ الْوَكِيلُ لَمْ يَصِحَّ صَرَّحَ بِالسَّفَارَةِ أَمْ لَا ؛ لِأَنَّ الْإِيجَابَ فَاسِدٌ . اهـ . كُرْدِيٌّ وَفِي السَّيِّدِ عُمَرَ وَع ش مَا يُوَافِقُهُ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ : م ر خِلَافًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ أَيْ فِي تَقْيِيدِ الْبُطْلَانِ بِمَا إِذَا تَقَدَّمَ الْإِيجَابُ أَوْ الْقَبُولُ وَلَمْ يُصْرَحْ بِالسَّفَارَةِ أَيْ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَقَدَّمَ أَحَدُهُمَا وَصَرَّحَ بِالسَّفَارَةِ فِي الْمُتَقَدِّمِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ عِنْدَهُ . اهـ . هـ فَوُدْ : (أَيْ لَزَيْدٍ) أَيْ : دُونَ نَفْسِ الْوَكِيلِ . اهـ . ع ش . هـ فَوُدْ : (بَطَلٌ أَيْضًا) جَزَمَ بِهِ الْمُغْنِي وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ وَسَكَّنَا عَنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَإِنَّمَا يُتَجَنَّبُ . الْخُ .

هـ فَوُدْ : (وَإِنَّمَا يُتَجَنَّبُ . الْخُ) وَلَوْ مَاتَ زَيْدٌ بَطَلَتْ الْوَكَالَةُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ بِخِلَافِ مَا لَوْ امْتَنَعَ مِنَ الشَّرَاءِ إِذْ تَجَوَّزَ رَغْبَتُهُ فِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ بَعْ هَذَا مِنْ أَيْتَامِ زَيْدٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ حُمِلَ عَلَى الْبَيْعِ لَوْلِيهِمْ وَلَا نَقُولُ بِفَسَادِ التَّوَكُّلِ أَهْ نِهَائِيَّةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ : وَلَا نَقُولُ بِفَسَادِ التَّوَكُّلِ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَصِحُّ الْبَيْعُ مِنَ الْإَيْتَامِ لَوْ بَلَغُوا رُشْدَاءَ فِيهِ نَظَرٌ وَالْمُتَّجِهَ الصَّحَّةُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تُصَرَّفُ لِلْوَلِيِّ لِلضَّرُورَةِ فَإِذَا كَمَلُوا جَازَ الْبَيْعُ مِنْهُمْ لِرُؤَالِ السَّبَبِ الصَّارِفِ سَمَ عَلَى حَجِّ وَظَاهِرِهِ، وَإِنْ كَانَ الْوَلِيُّ أَسْهَلَ فِي الْمُعَامَلَةِ مِنْهُمْ، وَهُوَ ظَاهِرٌ . اهـ . هـ فَوُدْ : (أَوْ أَرْفَقَ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ الْأَلْفِ . هـ فَوُدْ : (وَبِهِ فَارَقَ) أَيْ : بِقَوْلِهِ : فَالْإِذْنُ فِي الْبَيْعِ . الْخُ . هـ فَوُدْ : (مَا مَرَّ بَعْدَ بَلٍ) أَيْ : فِي قَوْلِهِ بَلٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَرَضٌ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ .

هـ فَوُدْ : (وَالْأَذْرَعِيُّ . الْخُ) أَيْ : وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ عِبَارَةَ النِّهَايَةِ فَلَوْ بَاعَ مِنْ وَكَيْلِهِ لَمْ يَصِحَّ نَعَمْ لَوْ دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى إِرَادَةِ الرُّبْحِ وَأَنَّهُ لَا غَرَضَ لَهُ فِي التَّعْيِينَ سِوَاءَ لِكُونِ الْمُعَيَّنِ يَرْغَبُ فِي تِلْكَ السَّلْعَةِ كَقَوْلِ التَّاجِرِ لِعَلَامِهِ بَعْ هَذَا عَلَى السُّلْطَانِ فَالْمُتَّجِهَ كَمَا قَالَه الرَّزْكَشِيُّ جَوَازُ الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ الْمُعَيَّنِ وَاعْتَرَضَ . الْخُ . اهـ . قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ : م ر فَالْمُتَّجِهَ كَمَا قَالَه الرَّزْكَشِيُّ . الْخُ كَانَ الْمُنَاسِبُ حَيْثُ هُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَهُ كَمَا سَيَأْتِي لَهُ أَنْ يَقُولَ قَالَ الرَّزْكَشِيُّ فَالْمُتَّجِهَ . الْخُ . اهـ .

الْمَنْهَجُ كَمَا فِي الرُّضْصَةِ عَنِ الْبَيَانِ، وَفِي غَيْرِهَا عَنِ الْأَصْحَابِ انْتَهَى . وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ الصَّحَّةَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَوْكَلُّ مِمَّنْ لَا يَتَعَاطَى الشَّرَاءَ بِنَفْسِهِ كَالسُّلْطَانِ وَظَاهِرُ أَنَّهُ يَصِحُّ الْبَيْعُ هُنَا مِنْ نَفْسِ الْمَوْكَلِّ كَالسُّلْطَانِ وَقَالَ إِنَّ قَضِيَّةَ الْفَرْقِ أَنَّهُ لَوْ جَرَى الْعَقْدُ عَلَى وَجْهِ لَا يُقَدَّرُ فِيهِ دُخُولُ الْمِلْكِ فِي مِلْكِ الْوَكِيلِ صَحَّ . هـ فَوُدْ : (بَطَلٌ أَيْضًا) اعْتَمَدَهُ م ر .

لا غيره لم يتعين واعتراض بأنه ليرغبته فيه قد يزيده في الثمن وهذا غرض صحيح وأقول في البحث من أصله نظراً؛ لأنه إنما يتأتى على الوجه الآتي في المكان إلا أن يفرق بأن التعيين ثم لم يعارضه ما يُلغيه وهنا عارضته القرينة الملغية له لولا أن ذلك المعين قد يزيده على ثمن مثله وذلك موافق لغرضه، وهو زيادة الربح فأتضح أن تعيينه لا ينافي غرضه، بل يوافقه خلافاً

قوله: (لم يتعين) اعتمدته المغني وسَمَّ وع ش. قوله: (لا غيره) أي: في الجملة أو في الظاهر وإلا لم يتأت قوله: لم يتعين فليتامل. اه. سم. قوله: (في البحث) أي بحث الأذرع. قوله: (من أصله) كأنه إنما زاده لئلا يسبق الذهن إلى قوله: واعتراض. اه. ع ش. قوله: (لأنه إنما يأتي على الوجه الآتي إلخ) فيه بحث؛ لأن حاصل بحث الأذرع أن القرينة لو دلت على أن المقصود حصول الربح وأن المشتري غير منظور إليه لذاته، بل لكونه ممن يحصل منه الربح لكونه من جملة الراغبين لم يتعين حيث لا يحصل المقصود بالبيع من غيره إذا رغب في دفع ما يرغب المعين في دفعه لأنه لا مزية حيث لا للمعين على غيره وبهذا يتدفع قوله: لولا أن ذلك المعين قد يزيده إلخ؛ لأن المراد أن غيره أيضاً يزيده وأن البيع منه بما يرغب به المعين بحيث لا يتفاوت الحال بين البيع من المعين والبيع من غيره، أو يكون البيع من غيره أخطأ لكن قد ينافي ذلك قوله: ممن يرغب فيه لا غيره وإيجاب بأن المراد لا غيره في الجملة أو ظاهراً وإلا لم يتأت قوله: لم يتعين وقوله فاتضح. إلخ وذلك؛ لأن الأذرع لم يدع أن تعيينه ينافي غرضه بل ادعى أن القرينة دلت على أن المعين وغيره سواء في صحة البيع من كل إذا رغب غيره بما يرغب هو به، أو أزيد والحاصل أن القرينة هنا دلت على إلغاء التعيين فعمل بها، وفي مسألة المكان لم تدل على ذلك فاعتبر التعيين فيها حتى لو دلت هناك على إلغاء، فلا مانع من التزام الإلغاء، فلا فرق بينهما فليتامل وبما قررناه يظهر اندفاع الإعتراض الذي حكاه بقوله: واعتراض. إلخ أيضاً. اه. سم.

قوله: (لا غيره) أي: في الجملة أو في الظاهر وإلا لم يتأت قوله: لم يتعين فليتامل. قوله: (لأنه إنما يتأتى على الوجه الآتي إلخ) فيه بحث لأن حاصل بحث الأذرع أن القرينة لو دلت على أن المقصود حصول الربح وأن المشتري غير منظور إليه لذاته بل لكونه ممن يحصل منه الربح لكونه من جهة الراغبين لم يتعين حيث لا يحصل المقصود بالبيع من غيره فجاز البيع من غيره إذا رغب في دفع ما يرغب المعين في دفعه لأنه لا مزية حيث لا للمعين على غيره وبهذا يتدفع قوله: لولا أن ذلك المعين قد يزيده إلخ؛ لأن المراد أن غيره أيضاً يزيده وأن البيع منه بما يرغب به المعين بحيث لا يتفاوت الحال بين البيع من المعين والبيع من غيره، أو يكون البيع من غيره أخطأ لكن قد ينافي ذلك قوله: ممن يرغب فيه لا غيره وإيجاب بأن المراد لا غيره في الجملة أو ظاهراً وإلا لم يتأت قوله: لم يتعين وقوله فاتضح. إلخ وذلك؛ لأن الأذرع لم يدع أن تعيينه ينافي غرضه إلخ، بل ادعى أن القرينة دلت على أن المعين وغيره سواء في صحة البيع من كل إذا رغب غيره بما يرغب هو به أو أزيد والحاصل أن القرينة هنا دلت

لِلأَذْرَعِي (أَوْ) فِي (زَمَنٍ) مُعَيَّنٍ كَيَوْمٍ كَذَا، أَوْ شَهْرٍ كَذَا تَعَيَّنَ، فَلَا يَجُوزُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ، وَلَوْ فِي الطَّلَاقِ وَالْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعِتْقِ بِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَوْقَاتِ فِي الشَّوَابِ بِخِلَافِ الطَّلَاقِ مَمْنُوعٌ، بَلْ قَدْ يَكُونُ لَهُ غَرَضٌ ظَاهِرٌ فِي طَلَاقِهَا فِي وَقْتٍ بِخُصُوصِهِ، بَلِ الطَّلَاقُ أَوْلَى لِحُرْمَتِهِ زَمَنَ الْبِدْعَةِ بِخِلَافِ الْعِتْقِ وَلَوْ قَالَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَوِ الْعِيدِ مِثْلًا تَعَيَّنَ أَوَّلُ جُمُعَةٍ أَوْ عِيدٍ يَلْقَاهُ كَمَا

هـ فَوُدَّ: (كَيَوْمٍ) إِلَى قَوْلِهِ: كَمَا لَوْ قَالَ فِي الْمُنْعَى إِلَّا قَوْلَهُ: وَالْفَرْقُ إِلَى لَوْ قَالَ هـ فَوُدَّ: (وَلَوْ فِي الطَّلَاقِ) كَالْعِتْقِ. اهـ. سَمِ عِبَارَةٌ عَشْرُ قَوْلِهِ: (وَلَوْ فِي الطَّلَاقِ) غَايَةُ لَتَعَيَّنَ الزَّمَانِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي التَّوَكُّلِ اهـ وَعِبَارَةُ الْمُنْعَى وَفَائِدَةُ التَّقْيِيدِ بِالزَّمَانِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ وَذَلِكَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي الْبَيْعِ وَالْعِتْقِ وَأَمَّا الطَّلَاقُ فَلَوْ وَكَّلَهُ بِهِ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ فَطَلَّقَ قَبْلَهُ لَمْ يَقَعْ، أَوْ بَعْدَهُ فَكَذَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ. اهـ. هـ فَوُدَّ: (مَمْنُوعٌ) خَبَرٌ وَالْفَرْقُ. إلخ. هـ فَوُدَّ: (أَوَّلُ جُمُعَةٍ. إلخ) دَلَّ عَلَى أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ قَبْلَ دُخُولِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَيَوْمِ الْعِيدِ وَبَقِيَ مَا لَوْ قَالَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أَوِ الْعِيدِ فَهَلْ يُحْمَلُ عَلَى بَقِيَّتِهِ، أَوْ عَلَى أَوَّلِ جُمُعَةٍ، أَوْ عِيدٍ يَلْقَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ عُدُولُهُ عَنِ الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوِ الْعِيدِ قَرِينَةٌ عَلَى عَدَمِ إِرَادَتِهِ بَقِيَّةَ الْيَوْمِ. اهـ. ع ش. هـ فَوُدَّ: (أَوْ عِيدٍ يَلْقَاهُ) الْمُرَادُ بِالْعِيدِ مَا يُسَمَّى عِيدًا شَرْعًا كَالْفِطْرِ وَالْأَضْحَى وَيَتَّبَعِي أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ اغْتَادَ قَوْمٌ تَسْمِيَةَ أَيَّامٍ فِيمَا يَبْتَغِيهِم بِالْعِيدِ كَالْتَصَارَى إِذَا وَقَعَ ذَلِكَ فِيمَا يَبْتَغِيهِمْ فَيُحْمَلُ عَلَى أَوَّلِ عِيدٍ مِنْ أَغْيَادِهِمْ يَكُونُ بَعْدَ يَوْمِ الشَّرَاءِ مَا لَمْ يُصَرِّحُوا بِخِلَافِهِ أَوْ تَدُلُّ الْقَرِينَةُ عَلَيْهِ. اهـ. ع ش وَقَوْلُهُ: الشَّرَاءُ صَوَابُهُ التَّوَكُّلُ.

عَلَى إِلْغَاءِ التَّعْيِينِ فَعَمِلَ بِهَا، وَفِي مَسْأَلَةِ الْمَكَانِ لَمْ تَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ فَاعْتَبِرَ التَّعْيِينُ فِيهِ حَتَّى لَوْ دَلَّتْ هُنَاكَ عَلَى إِلْغَائِهِ، فَلَا مَانِعَ مِنَ التِّزَامِ الْغَايَةِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فَلْيَتَأَمَّلْ وَبِمَا قَرَّرْنَاهُ يَظْهَرُ انْتِدَافُ الْاِغْتِرَاضِ الَّذِي حَكَاهُ بِقَوْلِهِ: وَاعْتَزَّضَ إلخ. أَيْضًا لَا يُقَالُ غَايَةُ الْقَرِينَةِ الدَّلَالَةُ عَلَى عَدَمِ تَعَلُّقِ الْغَرَضِ بِخُصُوصِ الْمُعَيَّنِ وَقَدْ دَلَّ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِي الْمَكَانِ وَجْهٌ إِذَا لَمْ يَتَّعَلَّقْ بِهِ غَرَضٌ عَلَى التَّعْيِينِ عَلَى الصَّحِيحِ مَعَ عَدَمِ تَعَلُّقِ الْغَرَضِ بِخُصُوصِ الْمُعَيَّنِ فَلَا اِغْتِيَارَ مَعَ ذَلِكَ بِالْقَرِينَةِ لِأَنَّا نَقُولُ فَرْقٌ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْقَرِينَةَ تَذْفَعُ اِحْتِمَالَ تَعَلُّقِ الْغَرَضِ بِاطْنًا بِخِلَافِ قَوْلِهِ الْمَذْكُورُ فَإِنَّهُ إِنَّمَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا اِغْتِيَارَ بِانْتِفَاءِ الْغَرَضِ ظَاهِرًا وَمُجَرَّدُ ذَلِكَ لَا يَذْفَعُ اِحْتِمَالَ غَرَضٍ بِاطْنٍ فَإِذَا دَفَعْتَهُ الْقَرِينَةُ فَيَنْبَغِي الْعَمَلُ بِهَا وَمِمَّا يُؤَيِّدُ الْعَمَلُ بِهَا عَدَمُ تَعْيِينِهِ إِذَا قَدَّرَ الثَّمَنَ وَلَمْ يَنْهَ عَنْ غَيْرِهِ إِذْ لَيْسَ هَذَا إِلَّا مِنَ الْعَمَلِ بِالْقَرِينَةِ وَلَوْ سَلَّمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ فَالْعَمَلُ يُنَافِي مَعْنَاهُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(فَرْغَ): لَوْ وَكَّلَهُ فِي الْبَيْعِ لِأَيَّامٍ زَيْدٍ فَهَلْ يَصِحُّ التَّوَكُّلُ وَيُحْمَلُ عَلَى الْبَيْعِ لَوْ لَيْتَهُمْ لَهُمْ، أَوْ يَفْسُدُ لِعَدَمِ اِمْتِنَانِ الْبَيْعِ مِنْهُمْ فِيهِ نَظَرٌ وَالْمَنْجَحُ الْأَوَّلُ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَصِحُّ الْبَيْعُ مِنَ الْاَيَّامِ لَوْ بَلَّغُوا رُشْدَاءَ فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّبَعُهُ الصَّحَّةُ لِأَنَّهُ إِنَّمَا انْصَرَفَ لِلْوَلِيِّ لِقُصُورِهِمْ فَإِذَا كَمَّلُوا جَازَ الْبَيْعُ مِنْهُمْ لِزَوَالِ السَّبَبِ الصَّارِفِ بِخِلَافِ مَا لَوْ وَكَّلَهُ لِيَبِيعَ مِنْ زَيْدٍ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ مِنْ وَكِيلِهِ وَبِالْعَكْسِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَأَتَّى الْبَيْعُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا وَكَانَ مُعْتَادًا دَلَّ الْحَالُ عَلَى التَّقْيِيدِ بِخُصُوصِ الْمَذْكُورِ. هـ فَوُدَّ: (وَلَوْ فِي الطَّلَاقِ) كَالْعِتْقِ.

• قوله في (سئ): (تَعَيَّنَ) أي: فلا يَصِحُّ البَيْعُ في غيره. • قوله: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ. إلخ) عبارة الرُّوضِ وشرحه، ولو لم يكن له في ذَلِكَ غَرَضٌ ظاهرٌ انْتَهَى. فقوله الآتي وفي المكان وجهٌ إذا لم يَتَعَلَّقْ به غَرَضٌ أي ظاهرٌ. • قوله: (نَعَمْ لَوْ قَدَّرَ الثَّمَنَ. إلخ) لم يَسْتَنْوِ نَظِيرَ هَذَا في تَعْيِينِ الزَّمَنِ فَلْيُحَرِّرِ الْفَرْقَ وقد يُفَرَّقُ بِشِدَّةِ تَفَاوُتِ الْغَرَضِ بِالتَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ في إِزَالَةِ الْمِلْكِ. • قوله: (صَحَّ الْبَيْعُ. إلخ) فلا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ الْمَكَانُ كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِي الرُّوضِ. • قوله: (صَحَّ الْبَيْعُ في غيره قال القاضي اتفاقاً) أي: ولو قَبْلَ مُضِيِّ

مردود بأن المانع تحققها لا توهمها (وفي المكان وجه) أنه لا يتعين (إذا لم يتعلّق به غرض) للموكل ولم ينه عن غيره؛ لأن تعيينه حينئذ اتّفاقي وانتصر له السبكي وغيره ويردّ بمنع كونه اتّفاقياً كيف والأغراض أمرها خفي فوجب التقييد بنص الإذن لاحتمال أن له غرضاً في التعيين، بل هو الظاهر المتعين لصون كلام الكامل عن الإلغاء ما أمكن على أن قوله: إذا لم يتعلّق به غرض للموكل إن عليم ذلك بنص الموكل عليه تعيين الإلغاء التعيين اتّفاقاً أو بقرينة حالّة فالقارئ مختلفه وبهذا يزيد اندفاع الانتصار للثاني ثم رأيت ما يصرّح بأن المراد الثاني، وهو قولهم إن وجد غرض ككثرة راغب، أو أجوديّة نقد تعين وإلا فوجهان فإن قلت: لم يجر هذا لوجه في الزمن قلت: لأن النص عليه قد يضطر إليه لاحتياجه لثمنه أو لإرادته سفرًا عقيب فلم يتأت فيه، ما نظر إليه الضعيف هنا من أنه قد تقوم قرينة على أنه لا يتعلّق به غرض ومع جواز النقل لغيره يضمن

إلى المكان المأذون فيه؛ لأن الزمان إنما اعتبر تبعاً للمكان لتوقّفه عليه فلما أسقط اعتبار المشبوع سقط اعتبار التابع سم على حج. اه. ع. ش.

قوله: (مردود بأن المانع. إلخ) قد ينافيه قوله الآتي ويردّه بمنع. إلخ. قوله: (إن عليم ذلك. إلخ) ينبغي أن يأتي نظير ذلك في تعيين الشخص والزمن. اه. سيد عمّر. قوله: (فالقارئ مختلفه) أي فيعمل بالقويّة دون الضعيفة. قوله: (وبهذا) أي: بقوله: إن عليم ذلك. إلخ. قوله: (الثاني) أي: قوله: أو بقرينة حاله. إلخ. قوله: (وهو) أي: ما يصرّح بأن. إلخ. قوله: (فلم يتأت فيه ما نظر. إلخ) قد قدّمناه عن ع. ش. في حاشية قول الشارح نعم لو قدر الثمن إلخ ومنعه ترجيح أنه لا فرق بين الثلاثة في عدم التّعيين عند وجود القرينة الدالة على إلغاء التّعيين. قوله: (ومع جواز النقل) إلى المتن في النهاية.

قوله: (ومع جواز النقل) أي: على هذا الوجه المزجوج وإبارة سم على حج هذا قرّعه الإسنوي على هذا الوجه ويمكن تغريمه على الأول أيضاً فيما إذا قدر الثمن ولم ينه عن البيع في غيره كما هو فضيئة كلام الشيخين لكن عبر الشارح في شرح الإزشاد بقوله ومتى نقله لغير ما وجب عليه البيع فيه ضمن الثمن والمؤمن انتهى فأنهم عدم الضمان حيث جاز النقل إذ لا يتعين حينئذ البيع فيه، وهو متّجه

المدة التي يتأتى فيها الوصول إلى المكان المأذون فيه واستشكل بأن اللفظ دلّ على المسافة وعلى البيع في البلد خرّج الثاني لدليل بقي الأول وهو قياس اعتبار المسافة فيما لو وهبه أو رهته ما بيده وأجيب بأنه إذا لم يحافظ على المنصوص عليه، وهو المكان لا نفي الغرض فيه فكيف يرعى المتضمن وهو الزمان قال شيخنا في الكثر وفي نظر؛ لأن هذا تخلف لعارض وهذا لا معارض له فكأنه قال له بعه في يوم كذا ويجاب بأنه لما ينص على الزمان ظهر أنه غير مراد، ولذلك لم ينظر إليه انتهى. ويجاب أيضاً عن كل من أصل الإشكال ومن النظر بأن الزمان إنما اعتبر تبعاً للمكان لتوقّفه عليه فلما أسقط اعتبار المشبوع سقط اعتبار التابع. قوله: (ومع جواز النقل لغيره يضمن) هذا قرّعه الإسنوي على هذا الوجه

وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِ الْمُودِعِ احْفَظْهُ فِي هَذَا فَتَقَلَّهَ لِمِثْلِهِ لَمْ يَضْمَنْ أَنَّ الْمَدَارَ ثُمَّ عَلَى الْحِفْظِ وَمِثْلُهُ فِيهِ بِمَنْزِلَتِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَلَا تَعْدَى بوجوه هُنَا عَلَى رِعايَةِ غَرَضِ الْمُوكِّلِ فَقَدْ لَا يَظْهَرُ لَهُ غَرَضٌ وَيَكُونُ لَهُ غَرَضٌ خَفِيٌّ فَاقْتَضَتْ مُخَالَفَتُهُ الضَّمَانَ. (وَأَنَّ قَالَ بَعِ بِمَائَةٍ) مِثْلًا (لَمْ يَبِعْ بِأَقْلٍ) مِنْهَا، وَلَوْ بِتَأْفِيفِ لِقَوَاتِ اسْمِ الْمَائَةِ الْمَنْصُوصِ لَهُ عَلَيْهِ وَبِهِ فَارَقَ الْبَيْعُ بِالْغَبْنِ الْيَسِيرَ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ كَوْنُهُ بِشَمَنِ الْمِثْلِ (وَلَهُ) بَلْ عَلَيْهِ إِذَا وَجِدَ رَاغِبٌ وَلَوْ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ

مُغْنِي. اه. ع ش إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمَانَ فَرَعُ جَوَازِ الثَّقَلِ وَجُودًا وَعَدَمًا عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَإِنْ عَيَّنَ لِلْبَيْعِ بَلَدًا وَسَوَقًا فَتَقَلَّ الْمُوكِّلُ فِيهِ إِلَى غَيْرِهِ ضَمِنَ الثَّمَنَ وَالْمُثَمَّنَ وَإِنْ قَبَضَهُ وَعَادَ بِهِ كَتَطْيِيرِهِ مِنَ الْقِرَاضِ لِلْمُخَالَفَةِ قَالَ فِي أَصْلِ الرِّوَضَةِ، بَلْ لَوْ أَطْلَقَ التَّوَكُّيلَ فِي الْبَيْعِ فِي بَلَدٍ فَلْيَبِيعْ فِيهِ فَإِنْ نَقَلَهُ ضَمِنَ. اه. وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى ظَاهِرِ إِطْلَاقِ الْمُثَنِّ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْإِسْتِذْرَاكِ الْمُتَقَدِّمِ فِي شَرْحِهِ مِنْهُ وَغَيْرِهِ.

قوله: (يَضْمَنْ. إلخ) يَظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَنْصُصْ الْمُوكِّلُ عَلَى أَنَّهُ لَا غَرَضَ لَهُ فِي التَّعْيِينَ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: الْآتِي فَقَدْ لَا يَظْهَرُ لَهُ غَرَضٌ وَيَكُونُ لَهُ غَرَضٌ خَفِيٌّ. اه. سَيَدُ عُمَرُ وَتَقَدَّمَ عَنْ سَمِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ الْقَرِينَةَ الدَّالَّةَ عَلَى إِنْغَاءِ تَعْيِينَ الْمَكَانِ كَالنَّصِّ عَلَيْهِ. قوله: (وَيُفَرَّقُ. إلخ) أَي: عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا. اه. ع ش أَي وَعَلَى الْأَوَّلِ أَيْضًا فِيمَا إِذَا قَدَّرَ الثَّمَنَ وَلَمْ يَنْتَهَ عَنِ الْبَيْعِ فِي غَيْرِهِ كَمَا مَرَّ أَيْضًا عَنْ سَمِ. قوله: (مِنْ كُلِّ وَجْهِ) قَدْ يَكُونُ شَرْطُهُ الْحِفْظُ فِي الْمَكَانِ الْخَاصِّ لِمَعْنَى خَفِيٍّ عَلَيْنَا سَمِ عَلَى حَجٍّ وَقَدْ يُقَالُ اشْتِمَالُ الْمَكَانِ الْمَوْصُوفِ بِمَا ذُكِرَ عَلَى مَعْنَى خَفِيٍّ بَعِيدٍ بِخِلَافِ الْأَسْوَاقِ فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي أَنْفُسِهِا يَكْثُرُ قَرِيبًا عَلِمَ الْمُوكِّلُ فِي بَعْضِهَا مَعْنَى خَفِيٍّ عَلَى الْوَكِيلِ. اه. ع ش. قوله: (وَيَكُونُ لَهُ غَرَضٌ. إلخ) الْأَوَّلَى حَذْفُ يَكُونُ. قوله: (وَلَوْ بِتَأْفِيفِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَالْحَقُّ بِهِ فِي الْمُغْنِي لِأَنَّ قَوْلَهُ: وَقَدْ يُجَابُ إِلَى وَإِنَّمَا جازَ وَإِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ، وَإِنْ سَاوَتْهُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا ذُكِرَ. قوله: (وَبِهِ فَارَقَ. إلخ) أَي: وَيَقَوَاتِ إِلَّا سَمِ فَارَقَ مَا نَحْنُ فِيهِ الْبَيْعِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ بِالْغَبْنِ الْيَسِيرِ حَيْثُ صَحَّ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ.

قوله: (لَأَنَّهُ) أَي: الْغَبْنُ الْيَسِيرَ. قوله: (كَوْنُهُ) أَي: الْبَيْعِ. قوله: (بَلْ عَلَيْهِ إِذَا وَجِدَ رَاغِبٌ. إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَوْلُهُ: لَهُ يُشْعِرُ بِجَوَازِ الْبَيْعِ بِالْمَائَةِ وَهَنَّاكَ رَاغِبٌ بِزِيَادَةٍ، وَلَيْسَ مُرَادًا فَإِنَّ الْأَصَحَّ فِي زِيَادَةِ الرِّوَضَةِ الْمُنْعُ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالْإِحْتِيَاظِ وَالْغَيْطَةِ فَلَوْ وَجَدَهُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ لَزِمَهُ الْفَسْخُ فَلَوْ لَمْ يَفْسَخْ أَنْفَسَخَ الْبَيْعُ قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ. اه. قوله: (بَلْ عَلَيْهِ. إلخ) يَنْبَغِي أَنْ هَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ لَهُ الْمُوكِّلُ بَعِ

وَيُمْكِنُ تَفْرِيعُهُ عَلَى الْأَوَّلِ أَيْضًا فِيمَا إِذَا قَدَّرَ الثَّمَنَ وَلَمْ يَنْتَهَ عَنِ الْبَيْعِ فِي غَيْرِهِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ كَلَامِيَّةٌ كَالشَّيْخَيْنِ لَكِنْ عَبَّرَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ بِقَوْلِهِ وَمَتَى نَقَلَهُ لِغَيْرِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ الْبَيْعُ فِيهِ ضَمِنَ الثَّمَنَ وَالْمُثَمَّنَ أَنْتَهَى. فَافْتَهَمَ عَدَمَ الضَّمَانِ حَيْثُ جازَ الثَّقَلُ إِذْ لَا يَتَعَيَّنُ حَيْثُ يَنْتَهِزُ الْبَيْعُ فِيهِ، وَهُوَ مُتَّجِهَةٌ مَعْنَى.

قوله: (وَيُفَرَّقُ. إلخ) دَفْعٌ لِإِشْكَالِ الْإِسْتَوِيِّ. قوله: (بِأَنَّ الْمَدَارَ ثُمَّ عَلَى الْحِفْظِ. إلخ) قَدْ يَكُونُ شَرْطُهُ الْحِفْظُ فِي الْمَكَانِ الْخَاصِّ لِمَعْنَى خَفِيٍّ عَلَيْنَا. قوله: (فَقَدْ لَا يَظْهَرُ لَهُ. إلخ) هَذَا مُتَقَدِّحٌ فِي الْوَدِيعَةِ فَفِي الْفَرْقِ نَظَرٌ. قوله: (وَبِهِ فَارَقَ الْبَيْعِ) أَي عِنْدَ الْإِطْلَاقِ. قوله: (وَلَهُ، بَلْ عَلَيْهِ إلخ) يَنْبَغِي أَنْ

كَمَا مَرَّ (أَنْ يَزِيدَ) عَلَيْهَا وَلَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ تَقْدِيرِهَا عُرْفًا امْتِنَاعُ النَقْصِ عَنْهَا فَقَطْ، وَلَيْسَ لَهُ إِتْدَالُ صِفَتِهَا كُمُكْسَرَةٍ بِصِحَاحٍ وَفَضَّةٍ بِذَهَبٍ (إِلَّا أَنْ يُصْرَحَ بِالنِّهْيِ) عَنِ الزِّيَادَةِ فَتَمْتَنَعُ الزِّيَادَةُ لانتفاء العرفِ حَيْثُ يُزِيدُ وَإِلَّا إِذَا قَالَ بَعَهُ لِيُزِيدَ بِمِائَةٍ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا قَصَدَ مُحَابَاةَ قَالَ الْغَزَالِيُّ إِلَّا إِذَا قَامَتِ الْقَرِينَةُ عَلَى أَنْ لَا يُحَابِيَهُ كِبَعُهُ بِمِائَةٍ، وَهُوَ يُسَاوِي خَمْسِينَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ يُحَابِيَهُ بَعْدَ الزِّيَادَةِ عَلَى الْمِائَةِ، وَإِنْ لَمْ يُحَابِيَهُ مُحَابَاةً كَامِلَةً وَإِنَّمَا جَازَ لَوْ كَيْلَهُ فِي خُلْعِهَا بِمِائَةِ الزِّيَادَةِ لِأَنَّهُ غَالِيًا يَقَعُ عَنْ شِقَاقِ فَلَا مُحَابَاةَ فِيهِ وَالْحَقُّ بِهِ مَا لَوْ وَكَّلَهُ فِي الْعَفْوِ عَنِ الْقَوْدِ بِنِصْفِ الدِّيَةِ فَعَفَا بِالْأُتَى فَيَصِحُّ بِهَا لَوْ فِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا قَرِينَةَ هُنَا تُتَنَافَى قَصْدَ الْمُحَابَاةِ بِخِلَافِ الْخُلْعِ وَقَرِينَةُ قَتْلِهِ لِمَوْرُثَتِهِ تُبْطِلُهَا سَمَاحَتُهُ بِالْعَفْوِ عَنْهُ لَا سِيَّامَا مَعَ نَصِّهِ عَلَى النَقْصِ عَنِ الْبَدْلِ الشَّرْعِيِّ وَالشُّرَاءِ كَالْبَيْعِ فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ.....

بَكَمْ شِئْتَ حَيْثُ يَجُوزُ لَهُ الْبَيْعُ بِالْغَبَنِ، وَإِنْ تَيَسَّرَ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْقَدْرَ إِلَى خَيْرِيَّتِهِ مَرَّ سَمَ عَلَى حَجِّ أَقُولُ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ وَيُقَالُ الْفَرْقُ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْهُ أَيْضًا. اهـ. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَي: فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: (وَلَا بَغْيَيْنِ فَاجِش). اهـ. كُرْدِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا) كِمِائَةٍ وَتَوْبٍ، أَوْ دِينَارٍ مُغْنِي وَنَهَايَةٍ. ٥. قَوْلُهُ: (كُمُكْسَرَةٍ بِصِحَاحٍ. إلخ) قِيَاسُ مَا مَرَّ أَنَّ مَحَلَّ الْاِمْتِنَاعِ حَيْثُ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةُ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا عَيَّنَ الصِّفَةَ لِيَتَسَرَّهَا لَا لِعَدَمِ إِرَادَةِ خِلَافِهَا سِيَّامَا إِذَا كَانَ غَيْرُهَا أَنْفَع. اهـ. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (قَالَ الْغَزَالِيُّ. إلخ) اعْتَمَدَهُ م. ر. اهـ. سَمَ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ نَعَمْ لَوْ قَالَ بَعَهُ مِنْهُ بِمِائَةٍ، وَهُوَ يُسَاوِي خَمْسِينَ لَمْ تَمْتَنَعِ الزِّيَادَةُ كَمَا قَالَ الْغَزَالِيُّ اهـ. وَيَأْتِي عَنْ الْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا جَازَ لَوْ كَيْلَهُ فِي خُلْعٍ. إلخ) أَي: مَعَ أَنَّهُ نَظِيرُ بَعَهُ لِيُزِيدَ بِمِائَةٍ. اهـ. سَمَ فَلَا مُحَابَاةَ. إلخ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَذَلِكَ قَرِينَةُ دَالَّةٌ عَلَى عَدَمِ قَصْدِ الْمُحَابَاةِ وَلِذَلِكَ قَيَّدَ ابْنُ الرَّفْعَةِ الْمَنْعَ فِي الْأَوَّلَى بِمَا إِذَا كَانَتِ الْمِائَةُ دُونَ الْمِثْلِ لظهور قَصْدِ الْمُحَابَاةِ حَيْثُ يُزِيدُ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ ثَمَنَ الْمِثْلِ فَاتَّخَذَ. اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ بِهِ. إلخ) مُعْتَمَدٌ. اهـ. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَي: الْإِلْحَاقُ. ٥. قَوْلُهُ: (تُبْطِلُهَا. إلخ) مَمْنُوعٌ سَمَ عَلَى حَجِّ أَي لِحَوَازِ طَلَبِهِ عَدَمُ قُدْرَةِ الْمُجَنِّي عَلَيْهِ عَلَى الزِّيَادَةِ عَلَى النُّصْفِ؛ أَوْ عَدَمُ الرِّضَا بِالزِّيَادَةِ اهـ. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَالشُّرَاءُ كَالْبَيْعِ) وَلَوْ أَمَرَهُ بَبَيْعِ الرِّقَبِ مَثَلًا بِمِائَةٍ قَبَاةً بِهَا وَتَوْبٍ، أَوْ دِينَارٍ صَحَّ عِنْدَ جَوَازِ الْبَيْعِ بِالزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ غَرَضُهُ وَزَادَ خَيْرًا، وَلَوْ قَالَ اشْتَرِ بِمِائَةٍ لَا بِخَمْسِينَ جَازَ الشُّرَاءُ بِالْمِائَةِ وَبِمَا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْخَمْسِينَ لَا بِمَا عَدَا ذَلِكَ، أَوْ بَعِ بِمِائَةٍ لَا بِخَمْسِينَ وَخَمْسِينَ لَمْ يَجُزِ التَّقْصُصُ عَنِ الْمِائَةِ وَلَا اسْتِكْمَالُ الْمِائَةِ وَالْخَمْسِينَ وَلَا الزِّيَادَةُ عَلَيْهِمَا لِلنِّهْيِ عَنْ ذَلِكَ وَيَجُوزُ مَا عَدَاهُ وَلَا تَبَعُ، أَوْ لَا تَشْتَرِ بِأَكْثَرٍ مِنْ مِائَةٍ مَثَلًا فَاشْتَرَى، أَوْ بَاعَ بِثَمَنِ الْمِثْلِ، وَهُوَ مِائَةٌ، أَوْ دُونَهَا لَا أَكْثَرَ جَازَ لِإِتْيَانِهِ بِالْمَأْمُورِ بِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا اشْتَرَى، أَوْ بَاعَ بِأَكْثَرٍ مِنْ مِائَةٍ لِلنِّهْيِ عَنْهُ. اهـ. نِهَايَةُ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: م. ر. عِنْدَ جَوَازِ الْبَيْعِ بِالزِّيَادَةِ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: م. ر. صَحَّ عِنْدَ جَوَازِ الْبَيْعِ بِالزِّيَادَةِ أَي

هَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ لَهُ الْمَوْكَلُّ بَعِ بِكَمْ شِئْتَ حَيْثُ يَجُوزُ لَهُ الْبَيْعُ بِالْغَبَنِ، وَإِنْ تَيَسَّرَ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْقَدْرَ إِلَى خَيْرِيَّتِهِ م. ر. ٥. قَوْلُهُ: (قَالَ الْغَزَالِيُّ. إلخ) اعْتَمَدَهُ م. ر. ٥. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا جَازَ لَوْ كَيْلَهُ فِي خُلْعِهَا) أَي مَعَ أَنَّهُ نَظِيرُ بَعَهُ لِيُزِيدَ بِمِائَةٍ. ٥. قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ. إلخ) كَذَا شَرَحَ م. ر. ٥. قَوْلُهُ: (تُبْطِلُهَا. إلخ) مَمْنُوعٌ.

نعم في اشتَرِ عَبْدٌ فَلَانٍ بِمِائَةٍ يَجُوزُ النَقْصُ عنها والفرقُ أَنَّ البيعَ يُمكنُ مِنَ المُعَيَّنِ وغيره فتَمَحُّضُ التعيينِ للمُحَابَاةِ والشُّرَاءِ لِتلك العَيْنِ لَا يُمكنُ من غيرِ مالِكِها فقد يَكُونُ تعيينُهُ لأجلِ ذلك دون المُحَابَاةِ. (ولو قال اشترِ بهذا الدِّينَارِ شاةً وَوصَفَها) بأنَّ يَتَنَّ نوعَهَا وغيره مِمَّا مرَّ في شراءِ العَبْدِ وإلا لم يصحَّ التوكيلُ فَإِنْ أُرِيدَ بالوصفِ أُرِيدَ مِمَّا مرَّ ثُمَّ كَانَ شرطًا لَوْجُوبِ رِعايَةِ الوكيلِ له في الشُّرَاءِ لَا لِصِحَّةِ التوكيلِ حتى يَبْطُلَ بِفَقْدِهِ (فاشترى به شاتينِ بالصفةِ فَإِنْ لم تُساوِ واحدةً) منهما (دينارًا لم يصحَّ الشُّرَاءُ للموَكَّلِ) وَإِنْ زَادَتْما على دينارٍ؛ لأنَّ غرضَهُ لم يحصلْ ثُمَّ إِنْ وَقَعَ بَعَيْنِ الدِّينَارِ بَطُلَ من أصلِهِ، أو في الذِّمَّةِ ونوى الموَكَّلُ وكذا إِنْ سَمَّاهُ خِلافًا لِمَا وَقَعَ للأذرعِ هُنا وَقَعَ لِلوَكِيلِ، (وَإِنْ سَاوَتْهُ كُلُّ وَاحِدَةٍ فَالْأَظْهَرُ الصِّحَّةُ) أَيِ صِحَّةُ الشُّرَاءِ (وَحُصُولُ المِلْكِ فِيهِمَا لِلْمُوَكَّلِ) لِحُصُولِ مَقْصُودِ الموَكَّلِ بزيادةٍ، وَإِنْ لم توجَدْ الصِّفَةُ التي ذَكَرَهَا في الزَّائِدِ على الأَوْجِه، وَإِنْ سَاوَتْهُ إِحْدَاهُمَا

بأنَّ لم يُعَيَّنْ له المُشْتَرَى وَلَمْ يَنْتَهَ عَنِ الزِّيَادَةِ وقوله: م ر لا بما عدا ذَلِكَ أَيِ ما لم تَدُلَّ القرينةُ على جَوَازِ الزِّيَادَةِ أيضًا. اهـ. قولُه: (نعم) إلى المَثْنِ في المُغْنِي. قولُه: (مِمَّا مرَّ في شراءِ العَبْدِ) أَيِ: مِنْ ذِكْرِ صِفَتِهِ إِنْ اخْتَلَفَ النَّوعُ اخْتِلَافًا ظَاهِرًا وَصِفَتُهُ إِنْ اخْتَلَفَ بِهَا الغَرَضُ. اهـ. ع ش. قولُه: (وإلا) أَيِ: إِنْ لم يُبَيَّنْ كذلك. قولُه: (ثُمَّ) أَيِ: فِي شِرَاءِ العَبْدِ. قولُه: (كَانَ شَرْطًا) أَيِ: الوَصْفُ الزَّائِدُ. قولُه: (حَتَّى يَبْطُلَ. إلخ) تَفْرِيعٌ عَلَى المَنْفِي.

قولُه (سُي): (بالصفةِ) أَيِ: المُشْرُوطَةِ. اهـ. مُغْنِي أَيِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَوْ إِحْدَاهُمَا أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي.

قولُه: (وَقَعَ لِلوَكِيلِ) أَيِ: وَلَعَتْ التَّسْمِيَةُ. اهـ. ع ش.

قولُه (سُي): (وَإِنْ سَاوَتْهُ) أَيِ: أَوْ زَادَتْ عَلَيْهِ. اهـ. مُغْنِي. قولُه: (لِحُصُولِ) إِلَى قولِ المَثْنِ وَيَدُّ الوَكِيلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: لِتَفْسِيكِ إِلَى المَثْنِ وقوله: وَحَلَفَ إِلَى المَثْنِ وقوله: وَيَأْتِي إِلَى وَقَدْ يَجِبُ وقوله: وَيَقُولِي إِلَى وَكَانَ تَضَمُّنًا. قولُه: (وَإِنْ لم توجَدْ الصِّفَةُ. إلخ) يُتَأَمَّلُ وَجْهُ الغَايَةِ مَعَ فَرَضِ أَنَّهُمَا بِالْصِّفَةِ كَمَا اقْتَضَاهُ المَثْنُ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. قولُه: (وَأَنْ توجَدْ الصِّفَةُ التي ذَكَرَهَا فِي الزَّائِدِ عَلَى الأَوْجِه) تَوَقَّفَ فِيهِ م ر أَخْذًا بِظَاهِرِ قولِ المُصَنِّفِ السَّابِقِ كَغَيْرِهِ بِالْصِّفَةِ وَلِهَذَا ضَرَبَ عَلَى هَذَا الأَوْجِهَ بَعْدَ أَنْ أَثْبَتَهُ لَكِنْ قَدْ يُؤَيِّدُهُ وَكِيلُ البَيْعِ بِمِائَةٍ قَبَاحَ بِمِائَةٍ وَثَوْبٍ. اهـ. سَم. قولُه: (وَإِنْ سَاوَتْهُ إِحْدَاهُمَا) اعْتَمَدَهُ

قولُه: (أَيِ صِحَّةُ الشُّرَاءِ) كَلَامُ الشَّارِحِ الآتِي يَفْتَضِي صِحَّةَ شِرَائِهِمَا فِي صَفَقَتَيْنِ وَنَظَرْتُ فِيهِ فِيمَا يَأْتِي ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَنْزِ شَيْخِنَا أَبِي الحَسَنِ البَكْرِيِّ مَا يُوَافِقُ التَّنَظَّرَ حَيْثُ قَالَ: وَلَوْ اشْتَرَى الشَّاتَيْنِ صَفَقَتَيْنِ والأوْلَى تُساوِي بِنَارًا فَإِنَّ لِلْمُوَكَّلِ الأوْلَى فَقَطْ قَالَه الزَّرْكَشِيُّ انْتَهَى. وَظَاهِرٌ عَلَى قِيَاسِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَتِ المُساوِيَةُ دِينَارًا الثَّانِيَةُ فَقَطْ كَانَتْ هِيَ التي لِلْمُوَكَّلِ يُتَأَمَّلُ وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ عَقْدَ المُساوِيَةِ إِنْ كَانَ الأوَّلُ فَهِيَ المُوَكَّلُ فِيهِ والثَّانِي غيرُ مَادُونٍ فِيهِ، وَإِنْ سَاوَتْ شَاتَهُ أيضًا، أَوِ الثَّانِي دُونَ الأوَّلِ فَالْأوَّلُ غيرُ مَادُونٍ فِيهِ. قولُه: (وَإِنْ لم توجَدْ الصِّفَةُ التي ذَكَرَهَا فِي الزَّائِدِ عَلَى الأَوْجِه) تَوَقَّفَ فِيهِ م ر أَخْذًا بِظَاهِرِ قولِ

فقط فكذلك ولا تُردُّ عليه؛ لأنَّ الخلافَ الذي فيها طُرُق لا أقوالَ ويظهرُ أنه لا بُدَّ من شرائيهما في عقدٍ واحدٍ، أو تكونُ المُساويةُ هي المُشترأةُ أولاً. (ولو أمره بالشراءِ بمُعَيَّنٍ)

المُعني أيضاً. هـ قوله: (فكذلك) أي: فالأظهرُ الصَّحَّةُ. اهـ. ع ش. هـ قوله: (ولا تُردُّ عليه) أي: لا تُردُّ على المُصنِّفِ مُساواةُ إحداهما فقط حيثُ يُفهمُ كلامه عدمُ الصَّحَّةِ فيها. هـ قوله: (فيها) أي: في مُساواةِ إحداهما فقط. هـ قوله: (ويظهرُ أنه. إلخ) عبارةُ التَّهْيِيةِ والأوجِهِ وقوعُ شرائيهما في عقدٍ واحدٍ تقدَّمت في اللَّفْظِ، أو تأخَّرتُ وأما حالَةُ تَعَدُّدِ العَقْدِ فَتَقَعُ المُساويةُ لِلْمَوْكَلِّ فقط اهـ قال ع ش قوله: م ر تقدَّمتُ أي غيرُ المُساويةِ وقوله: م ر فَتَقَعُ المُساويةُ. إلخ أي تقدَّمتُ، أو تأخَّرتُ، وأما الثَّانِيَةُ فَإِنْ اشْتَرَاهَا بَعَيْنِ مَالِ الْمَوْكَلِّ لَمْ يَصَحَّ، أو في الذِّمَّةِ وَقَعَ لِلْوَكِيلِ وَإِنْ سَمِيَ الْمَوْكَلُّ هَذَا إِنْ سَاوَتْهُ إِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى فَإِنْ سَاوَتْهُ كُلُّ مِثْلِهِمَا وَقَعَتِ الْأُولَى لِلْمَوْكَلِّ دُونَ الثَّانِيَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَفْتَضِي ذَلِكَ فِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ ثَقَلًا عَنِ الْكَثْرِ لِلْبُكَرِيِّ وَأَنَّهُ نَقَلَ عَنِ الزُّرْكَشِيِّ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْ شَخْصٍ اشْتَرَى بَعَيْنِ مَالِ الْمَوْكَلِّ ثُمَّ ادَّعَى وَقَعَتِ الْحِسَابُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ لِتَنْفِيسِهِ وَأَنَّهُ تَعَدَّى بِدَفْعِ مَالِ الْمَوْكَلِّ فَهَلِ الْبَيْعُ صَحِيحٌ وَعَلَيْهِ فَهَلِ هُوَ لِلْوَكِيلِ أَوْ لِلْمَوْكَلِّ، أَو الشَّرَاءُ بَاطِلٌ وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ اشْتَرَى الْوَكِيلُ بَعَيْنِ مَالِ الْمَوْكَلِّ بَانَ قَالَ اشْتَرَيْتُ هَذَا بِهِذَا وَسَمِيَ نَفْسَهُ فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ أَمَا مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ بَيْنَ الْمُتَعَاذِلِينَ بَانَ يَقُولُ اشْتَرَيْتُ هَذَا بِكَذَا وَلَمْ يَذْكُرْ عَيْنًا وَلَا ذِمَّةً فَلَيْسَ شِرَاءٌ بِالْعَيْنِ، بَلْ فِي الذِّمَّةِ فَيَقَعُ الْعَقْدُ فِيهِ لِلْوَكِيلِ ثُمَّ إِنْ دَفَعَ مَالَ الْمَوْكَلِّ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ لَزِمَهُ بِذَلِكَ، وَهُوَ مِثْلُهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا وَأَقْصَى قِيَمَةٍ مِنْ وَقْتِ الدَّفْعِ إِلَى وَقْتِ تَلَفِهِ إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا وَلِلْمَوْكَلِّ مُطَالَبَةُ الْبَائِعِ لِلْوَكِيلِ بِمَا قَبَضَهُ مِنْهُ إِنْ كَانَ بَاقِيًا وَيَبْدَلُهُ إِنْ كَانَ تَالِفًا وَقَرَارُ الضَّمَانِ عَلَيْهِ وَالْحَالُ مَا ذَكَرَ. اهـ. عبارة سَمٍ قوله: أَو تكونُ المُساويةُ. إلخ قد يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ شَرَايِهِمَا فِي عَقْدَيْنِ وَقُوعُهُمَا لِلْمَوْكَلِّ إِذَا كَانَتِ الْمُساويةُ هِيَ الْمُشْتَرَاءُ، أَو لَا وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ الْمُطْلَقَ لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا مَرَّةً فَيَنْتَهِي بِشِرَاءِ الْأُولَى وَيَكُونُ شِرَاءُ الثَّانِيَةِ غَيْرَ مَأْذُونٍ فِيهِ، فَلَا يَقَعُ لِلْمَوْكَلِّ وَيَجْرِي هَذَا فِيمَا إِذَا سَاوَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ دِينَارًا ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَنْزِ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ الْبُكَرِيِّ مَا يُوَافِقُ النَّظَرَ حَيْثُ قَالَ، وَلَوْ اشْتَرَى الشَّائِنِ صَفْقَتَيْنِ وَالْأُولَى تُسَاوِي دِينَارًا كَانَ لِلْمَوْكَلِّ الْأُولَى فَقَطْ قَالَ الزُّرْكَشِيُّ اهـ وَظَاهِرُ قِيَاسِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَتِ الْمُساويةُ دِينَارًا الثَّانِيَةَ فَقَطْ كَانَتِ هِيَ الَّتِي لِلْمَوْكَلِّ اهـ وَعبارةُ الرَّشِيدِيِّ بَعْدَ حِكَايَةِ كَلَامِ الشَّارِحِ نَصُّهَا الظَّاهِرُ أَنَّ الشُّهَابَ حَجَّ إِنَّمَا قَيَّدَ بِذَلِكَ أَيْ أَوَّلًا بِالنَّسْبَةِ لِقُوعِهِمَا لِلْمَوْكَلِّ أَيْ فَإِنْ كَانَتِ غَيْرَ الْمُساويةِ هِيَ الْمُشْتَرَاءُ أَوَّلًا فِي حَالَةِ تَعَدُّدِ الْعَقْدِ لَمْ تَقَعْ لِلْمَوْكَلِّ ثُمَّ إِنْ كَانَتِ بِالْعَيْنِ لَمْ تَصَحَّ وَإِلَّا وَقَعَتْ لِلْوَكِيلِ

المُصنِّفِ السَّابِقِ كَغَيْرِهِ بِالصَّفَةِ وَلِهَذَا ضَرَبَ عَلَى هَذَا الْأَوْجِهِ بَعْدَ إِنْ كَانَ أَثْبَتَهُ لَكِنْ قَدْ يُؤَيِّدُهُ وَكَيْلُ الْبَيْعِ بِمِائَةِ فَبَاعَ بِمِائَةٍ وَتَوَبَّ. هـ قوله: (في عقدٍ واحدٍ) ظاهِرُهُ وَإِنْ قَدَّمَ غَيْرَ الْمُساويةِ فِيمَا لَمْ يَعْطَفَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى كَاشْتَرَيْتُ هَذِهِ وَهَذِهِ بِدِينَارٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ: أَو تكونُ المُساويةُ إلخ. قد يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ شَرَايِهِمَا فِي عَقْدَيْنِ وَقُوعُهُمَا لِلْمَوْكَلِّ إِذَا كَانَتِ الْمُساويةُ هِيَ الْمُشْتَرَاءُ، أَوَّلًا وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ الْمُطْلَقَ لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا مَرَّةً فَيَنْتَهِي بِشِرَاءِ الْأُولَى وَيَكُونُ شِرَاءُ الثَّانِيَةِ غَيْرَ مَأْذُونٍ فِيهِ، فَلَا يَقَعُ لِلْمَوْكَلِّ

أي بعين مالٍ كاشتَرِ بعينٍ هذا (فاشترى في الذمة لم يقع للموكل) لأنه خالفه إذ أمره بعقد ينفسخ بتلف المدفوع حتى لا يطالب الموكل بغيره فأتى بضده، بل للموكل، وإن صرح بالسفارة (وكذا عكسه في الأصح) بأن قال له اشتر في الذمة وسلم هذا في ثمنه فاشترى بعينه فإنه لا يقع للموكل وكذا لا يقع للموكل؛ لأنه أمره بعقد لا ينفسخ بتلف المقابل فخالفه وقد يقصد تحصيله بكل حال، فلا نظر هنا لكونه لم يلزم ذمته بشيء، ولو لم يقل بعينه ولا في الذمة كاشتَرِ بهذا الدينار كذا تحيّر الوكيل على المعتمد لتناول الاسم لهما. (ومتى خالف) الوكيل (الموكل في بيع ماله) أي الموكل بأن باعه على خلاف ما أذن له فيه (أو) في (الشراء بعينه) كأن أمره بشراء ثوب بهذا فاشتراه بغيره أي بعينه من مال الموكل، أو بشراء في الذمة

كما هو ظاهر ولا يخفى وقوع الثانية للموكل. اهـ. قوله: (أي بعين مالٍ) أي: بدليل فاشترى في الذمة، فلا اعتراض. اهـ. سم. قوله: (كاشتَرِ بعينٍ هذا) وحيث فَيَتَعَيَّن على الوكيل الشراء بتلك العين فلو اشترى في الذمة لم يقع للموكل ما لو حذف لفظة عين كان قال بهذا الدينار، أو اشتر لي بدينار، أو اشتر لي كذا فإنه يتخيّر بين الشراء بعين الدينار المدفوع إليه والشراء في الذمة وعلى كل فيقع الشراء للموكل فإن نقد الوكيل ديناراً لموكل فظاهر وإن نقده من مال نفسه برئ الموكل من الثمن ولا رجوع للوكيل عليه ويلزمه رد ما أخذه من الموكل إليه وهذا ظاهر إن نقد بعد مفارقة المجلس أما لو اشترى في الذمة لموكله ودفع الثمن من ماله قبل مفارقة المجلس فهل الحكم كذلك، أو يقع العقد للوكيل وكأنه سمي ما دفعه في العقد فيه نظر، والأقرب الأول لصحة العقد بمجرد الصيغة وحصول الملك للموكل وقولهم إن الواقع في المجلس كالواقع في صلب العقد غير مطرد. اهـ. ع ش وقوله ولا رجوع للوكيل إلخ سيجيء له عن سم عن الروض عند قول المتن ويكون الوكيل كضامن ما يخالف إطلاقه.

قوله: (لأنه خالفه) إلى قول المتن، وإن سماه في المتن إلا قوله: فلا نظر لكونه لم يلزمه ذمته بشيء. اهـ. قوله: (وإن صرح. إلخ) غاية. اهـ. ع ش. قوله: (بأن قال) إلى قوله: فإنه. إلخ كان الأولى ذكره عقب عكسه كما فعله المتن. اهـ. قوله: (لأنه أمره. إلخ) تعليل لتفي وقوعه للموكل ش. اهـ. سم. قوله: (فلا نظر. إلخ) إشارة إلى رد دليل المقابل. اهـ. قوله: (ولو لم يقل بعينه. إلخ) قد مر عن ع ش أنفاً ما يتعلّق به. اهـ. قوله: (أي بعينه) كذا في أصله والأولى بعين. اهـ. سيّد عمر. اهـ. قوله: (أو بشراء في الذمة. إلخ) عطف على شراء. إلخ ش هذا ولا يضّر دخول هذا مع دخوله في قوله السابق وكذا عكسه في الأصح لاختلاف الغرض؛ لأن المقصود هنا بيان بطلان التصرف، وفي السابق عدم وقوعه

ويجزي هذا فيما إذا ساوت كل واحدة ديناراً. اهـ. قوله: (أي بعين مالٍ) أي بدليل فاشترى في الذمة، فلا اعتراض. اهـ. قوله: (لأنه أمره. إلخ) تعليل لتفي وقوعه للموكل ش. اهـ. قوله: (أو بشراء في الذمة. إلخ) عطف على شراء من ثوب إلخ ش. هذا ولا يضّر دخول هذا مع دخوله في قوله السابق وكذا عكسه في الأصح لاختلاف الغرض؛ لأن المقصود هنا بيان بطلان التصرف، وفي السابق عدم وقوعه

فَاشْتَرَى بِالْعَيْنِ (فَتَصَرَّفَهُ بِاطِلٍ) لِأَنَّ الْمَوْكِلَ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ وَكَذَا لَوْ أَضَافَ لِلذِّمَّةِ الْمَوْكِلَ مُخَالَفًا لَهُ (وَلَوْ اشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ) مَعَ الْمُخَالَفَةِ كَأَن أَمَرَهُ بِشِرَاءِ ثَوْبٍ فِي الذِّمَّةِ بِخَمْسَةِ فِرَاقٍ أَوْ بِالشِّرَاءِ بَعَيْنٍ هَذَا فَاشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ (وَلَمْ يُسَمِّ الْمَوْكِلُ وَقَعَ) الشِّرَاءِ (لِلوَكِيلِ) دُونَ الْمَوْكِلِ، وَإِنْ نَوَاهُ؛ لِأَنَّهُ الْمُخَاطَبُ وَالنِّيَّةُ لَا تُؤَثِّرُ مَعَ مُخَالَفَةِ الْإِذْنِ (وَإِنْ سَمَّاهُ فَقَالَ الْبَائِعُ بَعَثَكَ) لِنَفْسِكَ أَوْ زَادَ وَتَسَمَّيْتُكَ لَهُ كَذِبٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا يَأْتِي (فَقَالَ اشْتَرَيْتَ لِفُلَانٍ) أَي مَوْكِلِهِ وَحَلَفَ الْبَائِعُ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ وَكِيلٍ لَهُ أَخَذًا مِنْ نَظِيرِ الْمَسْأَلَةِ أَوْ عَيْنِهَا الْآتِي فِي مَسَائِلِ الْجَارِيَةِ (فَكَذَا) يَقَعُ لِلوَكِيلِ (فِي الْأَصَحِّ) وَتَلْغُو تَسْمِيَةُ الْمَوْكِلِ فِي الْقَبُولِ؛ لِأَنَّ تَسْمِيَتَهُ غَيْرُ مُشْتَرِطَةٍ لِلصَّحَّةِ فَإِذَا

لِلْمَوْكِلِ . اهـ . سَمَ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَذْفَعُ التَّكَرَّارَ بِالنَّسْبَةِ لِمَا فِي الْمَثْنِ لَا بِالنَّسْبَةِ لِمَا فِي الشَّرْحِ .
 ٥ قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ أَضَافَ لِلذِّمَّةِ الْمَوْكِلَ) أَي بِخِلَافِ مَا إِذَا أَضَافَهُ لِلْمَوْكِلِ وَلَمْ يُذَكِّرْ لَفُظُ الذِّمَّةِ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْمَثْنِ . اهـ . رَشِيدِي . ٥ قَوْلُهُ: (مُخَالَفًا لَهُ) أَي بَأَن قَالَ لَهُ اشْتَرِ بِالْعَيْنِ أَوْ فِي ذِمَّتِكَ فَأَضَافَ لِلذِّمَّةِ الْمَوْكِلَ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ اشْتَرِ فِي الذِّمَّةِ وَأَطْلَقَ لَمْ يَمْتَنِعِ الشِّرَاءُ فِي ذِمَّةِ الْمَوْكِلِ . اهـ . ع ش .
 ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ بِالشِّرَاءِ بَعَيْنٍ هَذَا . إلخ) لَا يُقَالُ هَذَا مُكَرَّرٌ مَعَ قَوْلِ الْمَثْنِ لَوْ أَمَرَهُ بِالشِّرَاءِ بِمُعَيَّنٍ . إلخ إِذْ لَيْسَ فِي ذَاكَ تَضْرِيحُ الْوُقُوعِ لِلوَكِيلِ . اهـ . سَمَ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يَذْفَعُ التَّكَرَّارَ بِالنَّسْبَةِ لِمَا فِي الشَّرْحِ .
 ٥ قَوْلُهُ (سَيُ): (وَلَمْ يُسَمِّ الْمَوْكِلَ . إلخ) أَي وَقَالَ بَعْدَ الْعَقْدِ اشْتَرَيْتَهُ لِفُلَانٍ وَكَذَّبَهُ الْبَائِعُ وَحَلَفَ وَلَا بَطَلَ أَخَذًا مِمَّا سَيُصَرِّحُ بِهِ فِي مَسَائِلِ الْجَارِيَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ فِيمَا سَيَأْتِي . اهـ . سَمَ .
 ٥ قَوْلُهُ (سَيُ): (وَلِأَنَّهُ سَمَّاهُ إلخ) الْمُتَبَادَرُ مِنْ سَابِقِ الْمَثْنِ وَلَا حِجَّهُ وَيُصَرِّحُ بِهِ صَنِيعُ أَصْلِ الرُّوضَةِ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ فُرُوعِ الْمُخَالَفَةِ أَي مُخَالَفَةِ الْوَكِيلِ لِلْمَوْكِلِ وَلَيْسَتْ مَسْئَلَةً لِيَبَانَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَ الْوَكِيلِ وَالْمَوْكِلِ أَوْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَائِعِ وَحَيْثُ ذِكْرُ فَلْيَتَأَمَّلْ قَوْلُ التَّحْفَةِ لِنَفْسِكَ ، أَوْ زَادَ . إلخ وَقَوْلُهَا وَحَلَفَ الْبَائِعُ فَإِنَّ هَذَا الْبَيَانَ جَمِيعَهُ إِنَّمَا يَلَايِمُ فُرُوعَ الْإِخْتِلَافِ الْآتِيَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْجَارِيَةِ لَا فُرُوعَ الْمُخَالَفَةِ . اهـ . سَيِّدُ عُمَرَ . ٥ قَوْلُهُ: (لِنَفْسِكَ ، أَوْ زَادَ وَتَسَمَّيْتُكَ . إلخ) يَتَّبِعِي وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِنَفْسِكَ وَلَا زَادَ مَا ذُكِرَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَانْظُرْ قَوْلَهُ: أَوْ زَادَ وَتَسَمَّيْتُكَ . إلخ مَعَ تَأَخُّرِ التَّسْمِيَةِ عَنْهُ . اهـ . سَمَ وَقَدْ يُجَابُ بِبُعْدِ بَتْصُورِهِ فِيمَا إِذَا تَقَدَّمَ لَفْظُ الْمُشْتَرِي . ٥ قَوْلُهُ: (وَحَلَفَ الْبَائِعُ . إلخ) بِخِلَافِهِ مَا إِذَا صَدَّقَ فَيَنْطَلُ . اهـ . سَمَ . ٥ قَوْلُهُ: (فَكَذَا يَقَعُ الْوَكِيلُ) أَي : سِوَاءَ كَذْبِهِ الْبَائِعِ ، أَوْ لَمْ يُصَدِّقْهُ وَلَمْ يُكَذِّبْهُ فَإِنْ صَدَّقَهُ بَطَلَ الشِّرَاءُ أَخَذًا لِذَلِكَ كُلِّهِ وَمَا لِلْمَوْكِلِ . ٥ قَوْلُهُ: (وَبِالشِّرَاءِ بَعَيْنٍ هَذَا إلخ) لَا يُقَالُ مُكَرَّرٌ مَعَ قَوْلِ الْمَثْنِ ، وَلَوْ أَمَرَهُ بِالشِّرَاءِ بِمُعَيَّنٍ . إلخ إِذْ لَيْسَ فِي ذَاكَ تَضْرِيحُ الْوُقُوعِ لِلوَكِيلِ .

٥ قَوْلُهُ (سَيُ): (وَلَمْ يُسَمِّ الْمَوْكِلَ) أَي : وَقَالَ بَعْدَ الْعَقْدِ اشْتَرَيْتَهُ لِفُلَانٍ وَكَذَّبَهُ الْبَائِعُ وَحَلَفَ وَلَا بَطَلَ أَخَذًا أَيْضًا مِمَّا سَيُصَرِّحُ بِهِ فِي مَسَائِلِ الْجَارِيَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ فِيمَا سَيَأْتِي .
 ٥ قَوْلُهُ: (لِنَفْسِكَ ، أَوْ زَادَ وَتَسَمَّيْتُكَ . إلخ) يَتَّبِعِي وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِنَفْسِكَ وَلَا زَادَ مَا ذُكِرَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَانْظُرْ لَوْ زَادَ وَتَسَمَّيْتُكَ إلخ . مَعَ تَأَخُّرِ التَّسْمِيَةِ عَنْهُ . ٥ قَوْلُهُ: (وَحَلَفَ الْبَائِعُ . إلخ) بِخِلَافِ مَا إِذَا صَدَّقَ فَيَنْطَلُ .
 ٥ قَوْلُهُ: (فَكَذَا يَقَعُ لِلوَكِيلِ) أَي سِوَاءَ كَذْبِهِ الْبَائِعِ ، أَوْ لَمْ يُصَدِّقْهُ وَلَمْ يُكَذِّبْهُ فَإِنْ صَدَّقَهُ بَطَلَ الشِّرَاءُ أَخَذًا

وَقَعْتُ مُخَالَفَةً لِلْإِذْنِ كَانَتْ لَعْنًا، أَوْ يَأْتِي فِي تَصَدِيقِهِ هُنَا مَا يَأْتِي فِي تَصَدِيقِهِ ثُمَّ وَقَدْ تَجِبَتْ تَسْمِيَّتُهُ الْمَوْكَلُ كَأَنْ يُؤَكَّلَهُ فِي قَبُولِ نَحْوِ هِبَةٍ وَعَارِيَّةٍ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا لَا عِوَضَ فِيهِ وَلَا وَقَعَ لِلْوَكِيلِ لِقُوعِ الْخِطَابِ الْمُمْلَكِ مَعَهُ مَا لَمْ يَنْوِيا الْمَوْكَلُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ بِقَوْلِي: الْمُمْلَكُ عَلَيَّ

يَأْتِي مِنْ مَسَائِلِ الْجَارِيَةِ فَرَأِجُهُ تَعْرِفُهُ أَهْ سَمِ قَوْلُهُ: لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ غَيْرُ مَشْرُوطَةٍ إِلَّاخْ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ صِحَّةً مَا يَقَعُ كَثِيرًا مِنْ إِجَارَةِ النَّاطِرِ عَلَى الْوَقْفِ حِصَّةً مِنْهُ وَيُضَيَّفُهَا لِبَعْضِ الْمُسْتَحَقِّينَ وَتَكُونُ الْإِجَارَةُ لِضَرُورَةِ الْعِمَارَةِ بِأَنْ يَقُولَ أَجَزْتُ حِصَّةً فَلَانِ وَهِيَ كَذَا لِضَرُورَةِ الْعِمَارَةِ فَتَصِحُّ الْإِجَارَةُ وَتُلْغُو التَّسْمِيَةُ الْمَذْكُورَةُ وَتَقَعُ الْإِجَارَةُ شَائِعَةً عَلَى الْجَمِيعِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ فَتَأْمَلْ. اهـ. رَشِيدِي. ٥. قَوْلُهُ: (فِي تَصَدِيقِهِ) أَيِ تَصَدِيقِ الْبَائِعِ الْوَكِيلِ (هُنَا) أَيِ: فِي مَسْأَلَةِ الْمُنَى (مَا يَأْتِي) أَيِ مِنْ بُطْلَانِ الشَّرَاءِ. ٥. قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيِ: فِي مَسْأَلَةِ الْجَارِيَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (فِي قَبُولِ نَحْوِ هِبَةٍ. إِلَّاخْ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَقِيَاسُ مَا ذَكَرَ فِي الْهِبَةِ يَجْرِي مِثْلُهُ فِي الْوَقْفِ وَالْوَصِيَّةِ وَالْإِعَارَةِ وَالرَّهْنِ الْوَدِيعَةِ وَغَيْرِهَا مِمَّا لَا عِوَضَ فِيهِ. اهـ. مُعْنِي وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ وَقَفْتُ عَلَيْكَ، أَوْ أَوْصَيْتُكَ فَقَالَ قَبِلْتُ لِمَوْكَلِّي كَانَ وَقَفًّا عَلَى الْمَوْكَلِ وَوَصِيَّةً لَهُ، وَهُوَ بَعِيدٌ إِذْ كَيْفَ يَنْصَرِفُ إِلَى الْمَوْكَلِ مَعَ قَوْلِهِ: وَقَفْتُ عَلَيْكَ أَوْ أَوْصَيْتُكَ لَكَ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ وَقَفْتُ عَلَى زَيْدٍ، أَوْ أَوْصَيْتُكَ لَهُ فَقَالَ وَكَيْلُهُ قَبِلْتُ لَهُ وَقَعَ الْعَقْدُ لِلْمَوْكَلِ لِحُصُولِ الْقَبُولِ مِنْ وَكَيْلِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يُصْرِّحْ بِهِ فِي الْقَبُولِ لَا يَصِحُّ هَذَا الْقَبُولُ وَلَا يَتِمُّ الْوَقْفُ وَلَا الْوَصِيَّةُ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ أَهْ وَقَوْلُهُ: وَهُوَ بَعِيدٌ إِذْ كَيْفَ. إِلَّاخْ قَالَ عَشْرٌ عَقِبَ ذِكْرِهِ عَنْهُ وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِنَا شَمِلَ ذَلِكَ مَا لَوْ نَوَى. إِلَّاخْ صِحَّةُ الْوَقْفِ وَالْوَصِيَّةِ عَلَى الْوَكِيلِ. اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (كَأَنَّ يَوْكُلَهُ) فِي قَبُولِ نَحْوِ هِبَةٍ) أَيِ: وَلَمْ يُصْرِّحْ الْوَاحِبُ بِكَوْنِهَا لِلْوَكِيلِ بَلْ قَالَ وَهَبْتُكَ وَأَطْلَقَ أَوْ وَهَبْتُكَ لِمَوْكَلِّكَ أَمَّا لَوْ قَالَ وَهَبْتُكَ لِنَفْسِكَ أَوْ وَهَبْتُكَ وَنَوَى كَوْنَ الْهِبَةِ لِلْوَكِيلِ دُونَ غَيْرِهِ فَقَالَ الْوَكِيلُ قَبِلْتُ لِلْمَوْكَلِ فَيَنْبَغِي بُطْلَانُ الْهِبَةِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ لَمْ يَقْبَلْ مَا أَوْجَبَهُ الْمَوْكَلُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمِ عَلَى مَنْهَجِ تَفْلَافٍ عَنْ الشَّارِحِ مَرَّاعِيَةً مَا جَنَحْنَا إِلَيْهِ. اهـ. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَا) إِلَى الْمُنَى فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَيَقُولِي إِلَى وَكَأَنَّ تَضَمَّنَ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَا وَقَعَ لِلْوَكِيلِ) شَمِلَ ذَلِكَ مَا لَوْ نَوَى الْوَاحِبُ الْوَكِيلَ وَالْوَكِيلُ الْمَوْكَلُ فَتُلْغُو نِيَّةُ

لِذَلِكَ كُلُّهُ مِمَّا يَأْتِي فِي مَسَائِلِ الْجَارِيَةِ فَرَأِجُهُ تَعْرِفُهُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَقَدْ تَجِبَتْ تَسْمِيَةُ الْمَوْكَلِ. إِلَّاخْ) فِي شَرْحِ الرُّوضِ بَعْدَ شَرْحِهِ مَا ذَكَرَهُ الرُّوضُ فِي وَكَيْلِ الْمُتَهَبِ تَفْلَافٍ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ مَا نَصَّهُ نَعْمَ قِيَاسُ مَا ذَكَرَ فِي الْهِبَةِ يَجْرِي مِثْلُهُ فِي الْوَقْفِ وَالْوَصِيَّةِ وَالْإِعَارَةِ وَالرَّهْنِ الْوَدِيعَةِ وَغَيْرِهَا مِمَّا لَا عِوَضَ فِيهِ. اهـ. وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ وَقَفْتُ عَلَيْكَ كَذَا، أَوْ أَوْصَيْتُكَ لَكَ بِهِ فَقَالَ قَبِلْتُ لِمَوْكَلِّي كَانَ وَقَفًّا عَلَى الْمَوْكَلِ وَوَصِيَّةً لَهُ كَمَا أَنَّهُ فِي الْهِبَةِ إِذَا قَالَ وَهَبْتُكَ كَذَا فَقَالَ قَبِلْتُ لِمَوْكَلِّي كَانَ هِبَةً لِمَوْكَلِّهِ، وَهُوَ بَعِيدٌ إِذْ كَيْفَ يَنْصَرِفُ إِلَى الْمَوْكَلِ مَعَ قَوْلِهِ: وَقَفْتُ عَلَيْكَ، أَوْ أَوْصَيْتُكَ لَكَ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ وَقَفْتُ عَلَى زَيْدٍ، أَوْ أَوْصَيْتُكَ لَهُ فَقَالَ وَكَيْلُهُ قَبِلْتُ لَهُ كَانَ وَقَفًّا عَلَى زَيْدٍ وَصِيَّةً لَهُ لِحُصُولِ الْقَبُولِ مِنْ وَكَيْلِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يُصْرِّحْ بِهِ فِي الْقَبُولِ لَا يَصِحُّ هَذَا الْقَبُولُ وَلَا يَتِمُّ الْوَقْفُ وَلَا الْوَصِيَّةُ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ. ٥. قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَنْوِيا الْمَوْكَلُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) أَخْرَجَ نِيَّةَ أَحَدِهِمَا فَلْيَحْرَزْ تَفْصِيلَهُ مَعَ مِلَاحَظَةِ مَا ذَكَرَهُ

الفرق بين ما هنا وما مرّ في شرح ويُستثنى توكيل الأعمى، وحاصله أن التملك في الهبة والإباحة في العارية متوقّف على العقد فنظر إليه ولم ينصرف عن مذكوله في المخاطب به إلا لصارف قويّ هو تسمية الموكّل، أو نيّهما له بخلاف ما مرّ ثمّ وكان تضمّن عقد البيع العتاقة كأن وكلّ قنّا في شراء نفسه من سيّده، أو عكسه؛ لأنّ صرف العقد عن موضوعه بالنيّة مُتَعَدِّز ولأنّ المالك قد لا يرضى بعقد يتضمّن الإعتاق قبل قبض الثمن. (ولو قال بعث) هذا (موكّلك زيدًا فقال اشتريته له فالمذهب بطلانه) وإن وافق الإذن وكذا لو حذف له لعدّم خطاب العاقد

الوكيل الموكّل ويقع العقد للوكيل وعليه فيُفرّق بين نيّة الوكيل الموكّل وتسميته إياه بأن التسمية أقوى من النيّة. اهـ. ع ش أقول وشمل أيضًا ما لو نوى الواهب الموكّل والوكيل نفسه، أو أطلق وفي وقوعه حيثيّ للوكيل بعد لا يخفى فليُراجع ثم رأيت قال المحشي سم ما نصّه قوله: ما لم ينو الموكّل. إلخ أخرج نيّة أحدهما فليحرّر تفصيله مع ملاحظة ما ذكره الشارح قبيل شرط الوكيل ثم رأته أشار لذلك بقوله ويقول. إلخ. اهـ. فوّ: (وما مرّ في شرح. إلخ) أي: من جواز توكيل المستحقّ في قبض الزكاة ووقوع الملك له أي للموكّل إن نواه الوكيل والدافع، أو الوكيل ولم ينو الدافع شيئًا. اهـ. سم أقول، وفي سكوتيه عن نظيره ما استبعدته أيضًا تأييد لما قلته من البعد. فوّ: (وحاصله) أي: الفرق. فوّ: (متوقّف) أي كلّ من التملك والإباحة (على العقد) قد يقال نظير العقد المملّك هنا الدفّع والقبض المملّك ثمّ. اهـ. سم. فوّ: (إليه) أي: العقد. فوّ: (ولم ينصرف) أي: العقد. فوّ: (عن مذكوله في المخاطب به) أي: من وقوع التملك والإباحة للمخاطب بالعقد أي الإيجاب. فوّ: (تسمية الموكّل. إلخ) من إضافة المضدّ إلى مفعوله. فوّ: (وكان تضمّن. إلخ) عطّف على قوله: كان يوكّله. إلخ. فوّ: (كان وكلّ قنّا. إلخ) فيجب أن يقول اشتريت نفسي منك لِموكلي؛ لأنّ قوله اشتريت نفسي صريح في اقتضاء العتق، فلا يتدفع بمجرّد النيّة. اهـ. معني. فوّ: (أو عكسه) أي: بأن وكلّ القنّ أجنبيًا أن يشتري له نفسه من سيّده فإنه يجب تضرّحه بإضافته إلى القنّ فلو أطلق ونوى وقّع للوكيل؛ لأنّ المالك قد لا يرضى. إلخ. اهـ. معني. فوّ: (لأنّ صرف العقد إلخ) تعليل لقوله: كان وكلّ قنّا. إلخ و. فوّ: (ولأنّ المالك. إلخ) تعليل لقوله: أو عكسه اهـ سم أي فكان الأولى ذكر علة كلّ عقه كما قدّمناه عن المعني. فوّ: (وكذا لو حذف له) وإنما كان ذكره متعيّنًا في الشكاح لأنّ الوكيل فيه سفير محض إذ لا يمكن وقوعه بحال اهـ نهاية.

الشارح قبيل شرط الوكيل ثم رأته أشار لذلك بقوله: ويقول. إلخ. فوّ: (وما مرّ في شرح ويُستثنى. إلخ) أي: من جواز توكيل المستحقّ في قبض الزكاة ووقوع الملك له إن نواه الوكيل والدافع والوكيل ولم ينو الدافع شيئًا. فوّ: (متوقّف على العقد) قد يقال نظير العقد المملّك هنا الدفّع والقبض المملّك ثمّ. فوّ: (أو عكسه) أي: بأن وكلّ القنّ غيره ليشتري له نفسه. فوّ: (لأنّ صرف العقد. إلخ) تعليل لقوله: (وكلّ قنّا إلخ) وقوله: (ولأنّ المالك إلخ) تعليل لقوله: أو عكسه ش.

وإنما تعيّن تركه في النكاح؛ لأنّ الوكيل فيه سفيرٌ محضٌ إذ لا يُمكنُ وقوعه له بحالٍ فإن قال بعثك لِمَوْكِلِكَ وقال قَبِلْتُ له صحَّ النيةُ جزئاً (ويُدّ الوكيلُ يدَ أمانةٍ، وإن كان بجعلٍ) لأنّ يده نائيةٌ عن يدِ الموكِّلِ ولأنه عقدٌ إحسانٍ والضمانُ مُتَقَرَّرٌ عنه (فإن تعدّى ضَمِنَ) كسائر الأُمْنَاءِ ومن التعدّي أن يضيّع منه المالُ ولا يدري كيفَ ضاع، أو وضعه بمحلٍّ ثم نسيه (ولا ينْعَزِلُ بتعدّيه) بغيرِ إثمٍ لِمَوْكِلٍ فيه (في الأصح) لأنّ الأمانةَ حُكِمَ من أحكامِ الوكالةِ فلا يلزم من ارتفاعه بطلانُها بخلافِ الوديعةِ فإنها محضُ ائتمانٍ فارتفعت بالتعدّي إذ لا يُمكنُ مُجامعتها له وبَحَثَ الأذرعِي وغيره انْعِزَالَهُ إذا وكَّله الوليُّ عن محجوره لِمَنْعِ إقرارِ مالٍ المحجورِ في يدِ

قوله: (وإنما تعيّن تركه) أي: خطابُ العاقدِ ش. اه. سم. قوله: (فإن قال بعثك لِمَوْكِلِكَ. إلخ) يتبني الصّحةُ أيضاً إذا قال بعثك ولم يزد لِمَوْكِلِكَ لِكَيْتَه أرادَ البيعَ له، أو أطلق فقال الوكيلُ قَبِلْتُ لِمَوْكِلِي فَيَقَعُ لِلْمَوْكِلِ فإن أرادَ بقوله: بعثك البيعَ لِنَفْسِ الوكيلِ فقال الوكيلُ قَبِلْتُ لِمَوْكِلِي فَيَتَبَنِي م ر البُطْلانُ لِعَدَمِ المُطابَقةِ مع اختلافِ الغرضِ وكذا يتبني م ر البُطْلانُ فيما لو قال وهبْتُك ونوى الهبةَ له فقال قَبِلْتُ لِمَوْكِلِي لِمَا ذَكَرَ خِلَافاً لِمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ م ر. اه. سم.

قوله (سئ): (فإن تعدّى) كأن ركب الذّاتة، أو لبس الثوب. اه. مُحلّى أي ومُعني ومن ذلك ما يَقَعُ كثيراً من لبس الدّالّينِ لِلأَمْتِعةِ التي تُدْفَعُ إِلَيْهِمْ ورُكوبِ الدّوابِّ أيضاً التي تُدْفَعُ إِلَيْهِمْ لِيَبْعَها ما لم يَأْذُنْ في ذلك، أو لم تجر به العادةُ وَيَعْلَمُ الدّافعُ بِجَرَيَانِها بِذلك وإلا فلا يكونُ تعدّيّاً لِسَكْنِ يَكُونُ عارِيةً فإن تَلَفَ بالاستِعمالِ المأذونِ فيه حقيقةً، أو حُكماً بأن جَرَتْ به العادةُ كما مرَّ، فلا ضَمَانٌ وإلا ضَمِنَ بِقِيَمَتِهِ وَفَتِ التَّلَفِ. اه. ع ش.

قوله (سئ): (ضَمِنَ) أي: ضَمَانُ المَغْضُوبِ. اه. ع ش. قوله: (وَمِنَ التَّعْدِي) إلى قوله: وَيُؤْخَذُ فِي الْمُعْنَى وإلى قوله: إذ الذي يُتَجَبَّهُ فِي النّهايةِ. قوله: (وَمِنَ التَّعْدِي. إلخ) وهل يَضْمَنُ بِتَأخِيرِ ما وَكَّلَ فِي بَيْعِهِ وَجْهَانِ أَوْجَهُهُمَا عَدَمُهُ. اه. مُعْنَى زَادَ النّهايةُ إن لم يكنِ مِمّا يَسْرُعُ فسادُهُ وأخَرَهُ مع عِلْمِهِ بالحالِ مِن غيرِ عُدْرٍ. اه. قال ع ش قوله: م ر أَوْجَهُهُمَا عَدَمُهُ أي عَدَمُ الضَمَانِ وعليه فلو سُرِقَ، أو تَلَفَ لا ضَمَانٌ عليه، وإن أَخَّرَ البيعَ بلا عُدْرٍ ثم إن كان الإذنُ له في البيعِ في يَوْمٍ مُعَيَّنٍ وفات راجعُهُ في البيعِ ثانياً وإلا بَاعَهُ بِالإذْنِ السَّابِقِ. اه. قوله: (مِنَ ارْتِفَاعِهِ) أي: حُكْمُ الأمانةِ. قوله: (بِخِلَافِ الوديعةِ. إلخ) رَدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ. قوله: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي وَغَيْرُهُ. إلخ) اعْتَمَدَهُ الْمُعْنَى.

قوله: (وإنما تعيّن تركه) أي: خطابُ العاقدِ ش. قوله: (فإن قال بعثك لِمَوْكِلِكَ. إلخ) يتبني الصّحةُ أيضاً إذا قال بعثك ولم يزد لِمَوْكِلِكَ لِكَيْتَه أرادَ البيعَ له أو أطلق فقال الوكيلُ قَبِلْتُ لِمَوْكِلِي أن يَقَعُ لِلْمَوْكِلِ فإن أرادَ بقوله: بعثك البيعَ لِنَفْسِ الوكيلِ فقال الوكيلُ قَبِلْتُ لِمَوْكِلِي فَيَتَبَنِي البُطْلانُ لِعَدَمِ المُطابَقةِ مع اختلافِ الغرضِ وكذا يتبني البُطْلانُ فيما لو قال وهبْتُك ونوى الهبةَ له فقال قَبِلْتُ لِمَوْكِلِي كما ذَكَرَهُ خِلَافاً لِمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ م ر. قوله: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي وَغَيْرُهُ. إلخ) نَقَلَهُ فِي شَرْحِ

غير عَدْلٍ وَيُؤْخَذُ مِنْ عِلَّتِهِ أَنَّ الْإِنْعِزَالَ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِإِقْرَارِ الْمَالِ بِيَدِهِ لَا لِمُجَرَّدِ تَصَرُّفِهِ الْخَالِي عَنْ ذَلِكَ إِذَا وَقَعَ عَلَى وَفْقِ الْمَصْلَحَةِ إِذِ الَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّ مَحَلَّ مَا مَرَّ مِنْ مَنَعَ تَوْكِيلِ الْفَاسِقِ فِي بَيْعِ مَالِ الْمَحْجُورِ مَا إِذَا تَضَمَّنَ وَضَعَ يَدِهِ عَلَيْهِ وَإِلَّا، فَلَا وَجْهَ لِمَنْعِهِ مِنْ مُجَرَّدِ الْعَقْدِ لَهُ وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ مِنَ التَّفْصِيلِ وَالْحَمَلِ أَوَّلَى مِنْ إِبْطَالِ شَيْخِنَا أَنَّ مَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ الْفِسْقَ لَا يَمْنَعُ الْوَكَالَهَ فَتَأْمُلْهُ وَيزُولُ ضَمَانُهُ عَمَّا تَعَدَّى فِيهِ بَيْعُهُ وَتَسْلِيْمُهُ وَلَا يَضْمَنُ ثَمَنَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَدَّ فِيهِ فَإِنْ رُدَّ عَلَيْهِ بِعَيْبٍ مِثْلًا بِنَفْسِهِ أَوْ بِالْحَاكِمِ عَادَ الضَّمَانُ.

(فِرْع) قَالَ لَهُ بَعْ هَذَا بَبَلَدٍ كَذَا وَاشْتَرِ لِي بِشَمَنِهَا قِتًّا جَازَ لَهُ إِيْدَاعُهَا فِي الطَّرِيقِ، أَوْ الْمُقْصِدِ عِنْدَ

قوله: (إِذِ الَّذِي يُتَّجَهُ. إلخ) عبارة النهاية ولا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْوَلِيَّ لَا يَوْكُلُ فِي مَالِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ فَاسِقًا؛ لِأَنَّ ذَاكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِنْتِدَاءِ وَيُغْتَفَرُ هُنَا طُرُوقُ فَسْقِهِ إِذْ يُغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْإِنْتِدَاءِ اهـ.

قوله: (مِنَ التَّفْصِيلِ) أَي: بَأَنَّهُ يَنْعَزِلُ مِنْ حَيْثُ بَقَاءُ الْمَالِ بِيَدِهِ وَلَا يَنْعَزِلُ مِنْ حَيْثُ التَّصَرُّفُ الْخَالِي عَنْ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ وَالْحَمَلُ أَي حَمَلُ مَا مَرَّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ. قوله: (لَأَنَّ الْفِسْقَ. إلخ) تَعْلِيلُ الرَّدِّ.

قوله: (وَيَزُولُ ضَمَانُهُ) إِلَى الْفِرْعِ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: لَمْ يَبِيعْ وَغَيْرُهُ إِلَى الْمُتَنِي وَقَوْلُهُ: عَلَى الْمُعْتَمِدِ إِلَى قَيْطَالِب. قوله: (وَلَا يَضْمَنُ ثَمَنَهُ. إلخ) وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ لَوْ تَعَدَّى بِسَفَرِهِ بِمَا وَكَّلَ فِيهِ وَبَاعَهُ فِيهِ ضَمِنَ ثَمَنَهُ، وَإِنْ تَسَلَّمَ وَعَادَ مِنْ سَفَرٍ فَيَكُونُ مُسْتَتَنِي مِمَّا مَرَّ، وَلَوْ امْتَنَعَ الْوَكِيلُ مِنَ التَّخْلِيَةِ بَيْنَ الْمَوْكَلِ وَالْمَالِ ضَمِنَ إِنْ لَمْ يَكُنْ عُدْرًا كَالْمَوْدِعِ فَإِنْ كَانَ لَهُ عُدْرٌ كَكُونِهِ مَشْغُولًا لَا بِطَعَامٍ لَمْ يَضْمَنْ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: مِمَّا مَرَّ أَي مِنْ عَدَمِ ضَمَانٍ ثَمَنٍ مَا تَعَدَّى فِيهِ. اهـ. قوله: (جَازَ لَهُ إِيْدَاعُهَا إلخ) هَلْ هُوَ عَلَى إِبْطَالِهِ أَوْ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَخَفْ مِنْ إِيْدَاعِهَا فِي الْمُقْصِدِ أَوْ الطَّرِيقِ نَحْوُ

الرَّوْضِ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ ثُمَّ قَالَ وَمَا قَالُوهُ مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ الْفِسْقَ لَا يَمْنَعُ الْوَكَالَهَ، وَإِنْ مَنَعَ الْوَلَايَةُ نَعَمَ الْمَمْنُوعُ إِنْقَاءَ الْمَالِ بِيَدِهِ اهـ. قوله: (إِذِ الَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّ مَحَلَّ مَا مَرَّ. إلخ) هَذَا خِلَافٌ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ وَيُغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْإِنْتِدَاءِ م ر. قوله: (أَوَّلَى مِنْ إِبْطَالِ شَيْخِنَا أَنَّ مَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ مَرْدُودٌ. إلخ) لَا يُقَالُ الشَّيْخُ لَمْ يُطْلَقْ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: وَمَا قَالُوهُ أَي الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ الْفِسْقَ لَا يَمْنَعُ الْوَكَالَهَ، وَإِنْ مَنَعَ الْوَلَايَةُ نَعَمَ الْمَمْنُوعُ إِنْقَاءَ الْمَالِ بِيَدِهِ مُصَرِّحٌ بِذَلِكَ التَّفْصِيلِ فَإِنَّ قَوْلَهُ: لِأَنَّ الْفِسْقَ إلخ. مُصَرِّحٌ بِبَقَاءِ الْوَكَالَهَ وَقَوْلُهُ نَعَمَ إلخ. مُصَرِّحٌ بِأَنَّهُ لَا يَبْقَى الْمَالُ فِي يَدِهِ فَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ التَّفْصِيلِ فِي مَقَامِ رَدِّ مَا ذَكَرُوهُ لِأَنَّا نَقُولُ هَذَا كُلُّهُ مَمْنُوعٌ بَلْ قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْفِسْقَ إلخ. صَرِيحٌ فِي حَمَلِ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْإِنْعِزَالَ بِالنِّسْبَةِ لِبَقَاءِ الْمَالِ فِي يَدِهِ فَقَطُّ، وَلَوْ لَمْ يَزِدْ الشَّيْخُ حَمْلَهُ عَلَى مَا ذَكَرَ وَرَدَّهُ كَانَ قَوْلُهُ: مَرْدُودٌ لَغَوًّا إِذْ لَا رَدَّ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ. قوله: (وَلَا يَضْمَنُ ثَمَنَهُ إلخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ لَوْ تَعَدَّى بِسَفَرِهِ بِمَا وَكَّلَ فِيهِ وَبَاعَهُ فِيهِ ضَمِنَ ثَمَنَهُ، وَإِنْ سَلَّمَهُ وَعَادَ مِنْ سَفَرِهِ فَيَكُونُ مُسْتَتَنِي مِنْ قَوْلِهِ فَالْعَوَضُ أَمَانَةٌ أَنْتَهَى. قوله: (عَادَ الضَّمَانُ) مَعَ أَنَّ الْعَقْدَ يَرْتَفِعُ مِنْ حِينِهِ لَكِنَّا لَا نَقْطَعُ النَّظَرَ عَنْ أَضْلِهِ بِالْكُلِّيَّةِ وَلَا يُشْكِلُ بِمَا لَوْ وَكَّلَ مَالِكُ الْمَغْصُوبِ غَاصِبَهُ فِي بَيْعِهِ فَإِنَّهُ يَبِيعُهُ بِبَيْعِهِ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ يَدِهِ حَتَّى لَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ قَبْلَ قَبْضِ الْمُشْتَرِي لَمْ يَضْمَنْهُ وَذَلِكَ لِقُوَّةِ يَدِ الْوَكِيلِ بِطُرُقِ تَعَدْيِهِ

أمين من حاكم فغيره إذ العمل غير لازم له ولا تغير منه، بل المالك هو المخاطر بماله ومن ثم لو باعها لم يلزمه شراء القرن، ولو اشتراه لم يلزمه رده، بل له إيداعه عند من ذكر، وليس له رد الثمن حيث لا قرينة قوية تدل على رده كما هو ظاهر؛ لأن المالك لم يأذن فيه فإن فعل فهو في ضمانه حتى يصل لمالكه. (وأحكام العقد البيع وغيره ويظهر أن أحكام الحيل كذلك تتعلق بالوكيل دون الموكل فيعتبر في الرؤية ولزوم العقد بمفارقة المجلس والتقاطص في المجلس حيث يشترط) كالرئوي والسلم (الوكيل) لأنه العاقد (دون الموكل) ومن ثم جاز الفسخ بخيار المجلس، وإن أجاز الموكل. (وإذا اشترى الوكيل بعين، أو في الذمة (طالبه البائع بالثمن إن كان دفعه إليه الموكل) لتعلق أحكام العقد به وله مطالبة الموكل أيضًا؛ لأنه المالك (ولا) يكن دفعه إليه (فلا) يطالبه)

نهبها ولعل الأقرب الثاني أخذًا مما يأتي في أول الفصل نعم لو علم الوكيل. إلخ. فوه: (ولا تغير. إلخ) محل تأمل لا سيما إذا كان الإيداع المذكور لغير عذر. فوه: (وليس له إلخ) أي: في صورة ما لو قال له واشتر لي بثمنه كذا هذا ع. ش. فوه: (رد الثمن) أي: بخلاف القرن كما فهم من قوله: ولو اشتراه لم يلزمه رده، بل له إيداعه عنه من ذكر. اه. رشيدى. فوه: (حيث لا قرينة تدل. إلخ) وليس من القرينة على الرد ارتفاع سعر ما أذن في شراؤه عن العادة فله شراؤه وإن ارتفع سعره، وإن لم يشتر، فلا يرجع بالثمن، بل يودعه ثم. اه. ع. ش. فوه: (لأن المالك لم يأذن. إلخ) يؤخذ من هذا ما ذكره سم على منهج من أنه لو قال أحيل هذا إلى المكان الفلاني فبعه فحمله ورده صار مضمونًا في حالة الرد فلو حمل ثانياً إليه صح البيع اه. وقضية أنه لا فرق في ذلك بين أن يسر له البيع في المكان فيتزكه ثم يرجع به بلا عذر وبين ما لو تعذر عليه ذلك لعدم وجود مشتري بثمن المثل، أو عروض مانع للوكيل من البيع وفيه نظر ويتبني أنه لا يضمن حين إذ كان عدم البيع المانع؛ لأن الغرض قاض في مثله بالعود به للموكل. اه. ع. ش.

فوه (لش): (حيث يشترط) أي: التقاطص ومفهومه أنه إذا لم يشترط يعتبر الموكل دون الوكيل وقياساً ما مر في جواز قبض الوكيل الثمن الحال جواز قبض المبيع المعين والموصوف الحال لكل من الوكيل والموكل ثم رأيت الأذرع صرح بذلك. اه. ع. ش. فوه: (بخيار المجلس. إلخ) عبارة النهاية والمغني بخياري المجلس والشرط، وإن أجاز الموكل بخلاف خيار العيب لا رد للوكيل إذا رضي به الموكل. اه. فوه: (وله مطالبة الموكل) بأن يأخذه من الوكيل ويسلمه للبائع شرخ الرض. اه. سم على ح. اه. ع. ش. فوه: (فلا يطالبه. إلخ) في عدم المطالبة نظر حيث أنكروا كالتة وأن

بخلاف يد الغاصب فانقطع حكمهما بمجرد زوالها شرخ م ر.

فوه في (لش): (حيث يشترط) أي: التقاطص. فوه: (فلا يطالبه) في عدم المطالبة نظر حيث أنكروا كالتة وإن المعين ليس له، بل الوجه المطالبة حيث.

إِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي يَدِهِ وَحَقُّ الْبَائِعِ مَقْصُورٌ عَلَيْهِ (وَإِنْ كَانَ) الثَّمَنُ (فِي الذَّمِّهِ طَالَبُهُ) وَحَدَّهُ بِهِ (إِنْ أَنْكَرَ وَكَالَتْهُ، أَوْ قَالَ لَا أَعْلَمُهَا) لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ يَشْتَرِي لِنَفْسِهِ (وَإِنْ اعْتَرَفَ بِهَا طَالَبُهُ) بِهِ (أَيْضًا فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ لَمْ يَضَعْ يَدَهُ عَلَيْهِ (كَمَا يُطَالِبُ الْمَوْكَلَّ وَيَكُونُ الْوَكِيلُ كَضَامِنٍ) لِمُبَاشَرَتِهِ الْعَقْدَ (وَالْمَوْكَلَّ كَأَصِيلٍ) لِأَنَّهُ الْمَالِكُ وَمَنْ ثُمَّ رَجَعَ عَلَيْهِ الْوَكِيلُ إِذَا غَرِمَ، وَلَوْ أَرْسَلَ مَنْ يَقْتَرِضُ لَهُ فَاقتَرَضَ فَهُوَ كَوَكِيلِ الْمُشْتَرِي عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ فَيُطَالِبُ وَإِذَا غَرِمَ رَجَعَ عَلَى مَوْكَلِّهِ.

المُعَيَّنَ لَيْسَ لَهُ، بَلِ الْوَجْهُ الْمُطَالَبَةُ حَيْثُ ذُكِرَ سَمٌ عَلَى حَجٍّ. اه. ع. ش.

فَوَلَّ (سَيِّ): (إِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ أَنْكَرَ وَكَالَتْهُ بِدَلِيلِ التَّفْصِيلِ فِيمَا بَعْدَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ سَمٌ عَلَى حَجٍّ اه. ع. ش. وَرَشِيدِي.

فَوَلَّ (سَيِّ): (إِنْ أَنْكَرَ) أَيِ: الْبَائِعِ. اه. ع. ش. فَوَلَّ: (وَإِنْ لَمْ يَضَعْ يَدَهُ) أَيِ: الْوَكِيلُ (عَلَيْهِ) أَيِ الثَّمَنِ. فَوَلَّ: (وَمَنْ ثُمَّ) أَيِ: مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَكُونُ الْوَكِيلُ كَضَامِنٍ. إلخ. فَوَلَّ: (رَجَعَ عَلَيْهِ الْوَكِيلُ. إلخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ، فَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ الْوَكِيلُ إِلَّا بَعْدَ غُرْمِهِ وَبَعْدَ إِذْنِهِ لَهُ فِي الْأَدَاءِ إِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ مَا يَشْتَرِي بِهِ وَأَمْرُهُ بِتَسْلِيمِهِ فِي الثَّمَنِ وَإِلَّا فَالْوَكَالَةُ تَكْفِي عَنْ الْإِذْنِ. اه. وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ شَيْئًا رَجَعَ؛ لِأَنَّ الْوَكَالََةَ تَنْتَضِمُّ الْإِذْنَ، وَإِنْ دَفَعَ فَإِنْ لَمْ يَأْمُرْهُ بِتَسْلِيمِهِ فَكَذَلِكَ وَإِلَّا لَمْ يَرْجِعْ إِلَّا أَنَّهُ إِذْنٌ لَهُ فِي الْأَدَاءِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ الَّذِي جَزَمَ بِهِ الرُّوْضُ سَمٌ عَلَى حَجٍّ.

(فَرَعَ): لَوْ أَرْسَلَ إِلَى بَرٍّ لِيَأْخُذَ مِنْهُ ثَوْبًا سَوَّمَا فَتَلَفَ فِي الطَّرِيقِ ضَمِنَهُ الْمُرْسِلُ لَا الرَّسُولُ اه. ع. وَيُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَابُ حَادِثَةِ سُئِلَ عَنْهَا وَهِيَ أَنَّ رَجُلًا أَرْسَلَ إِلَى آخَرَ جَرَّةً لِيَأْخُذَ فِيهَا عَسَلًا فَمَلَأَهَا وَدَفَعَهَا لِلرَّسُولِ وَرَجَعَ بِهَا فَانْكَسَرَتْ مِنْهُ فِي الطَّرِيقِ، وَهُوَ أَنَّ الضَّمَانَ عَلَى الْمُرْسِلِ وَمَحَلُّهُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ حَيْثُ تَلَفَ الثَّوْبُ وَالْجَرَّةُ بِلَا تَقْصِيرٍ مِنَ الرَّسُولِ وَإِلَّا فَقَرَأَ الضَّمَانَ عَلَيْهِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْمُرْسِلُ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ. اه. وَفِي سَمٍ بَعْدَ تَقْلِيلِ الْفَرْعِ الْمَذْكُورِ عَنْ الْعُبَابِ مَا نَصَّهُ وَظَاهِرُهُ أَنَّ الرَّسُولَ لَا يَكُونُ طَرِيقًا أَيْضًا وَيُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي فِي أَوَائِلِ الْعَارِيَةِ وَلَيْسَ طَرِيقًا كَوَكِيلِ السَّوْمِ وَلِيُحَرِّرَ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَكِيلِ الْمُقْتَرِضِ وَقَدْ يُفَرَّقُ أَخْذًا مِمَّا فِي التَّنْبِيهِ الْآتِي بِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ عَقْدٌ هُنَا حَتَّى يَتَعَلَّقَ بِهِ أَحْكَامُهُ. اه. فَوَلَّ: (وَلَوْ أَرْسَلَ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُنْعَى إِلَّا قَوْلُهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ إِلَى فَيُطَالِبُ.

فَوَلَّ: (فَيُطَالِبُ. إلخ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ فَهُوَ كَوَكِيلِ الْمُشْتَرِي وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ لِلرَّسُولِ.

فَوَلَّ فِي (سَيِّ): (إِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ أَنْكَرَ وَكَالَتْهُ بِدَلِيلِ التَّفْصِيلِ فِيمَا بَعْدَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ.

فَوَلَّ فِي (سَيِّ): (كَمَا يُطَالِبُ الْمَوْكَلَّ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ أَيِ مُطَالَبَةِ الْمَوْكَلَّ، وَإِنْ أَمَرَهُ الْمَوْكَلَّ بِالشَّرَاءِ بَعَيْنٍ مَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ بِأَنَّهُ يَأْخُذُهُ مِنَ الْوَكِيلِ وَيُسَلِّمُهُ لِلْبَائِعِ انْتَهَى.

فَوَلَّ فِي (سَيِّ): (وَيَكُونُ الْوَكِيلُ كَضَامِنٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ: فَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ الْوَكِيلُ إِلَّا بَعْدَ غُرْمِهِ وَبَعْدَ إِذْنِهِ لَهُ فِي الْأَدَاءِ إِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ مَا يَشْتَرِي بِهِ وَأَمْرُهُ بِتَسْلِيمِهِ فِي الثَّمَنِ وَإِلَّا فَالْوَكَالَةُ تَكْفِي عَنْ الْإِذْنِ.

(تنبيه) ذكر القاضي وغيره واعتمده الأنوار وغيره ما يخالف ما تقرّر من الرجوع على الوكيل، وحاصله مع الزيادة عليه أن زيداً لو قال لغيره أعط عُمراً مائة قرصاً عليّ ليدفعه في ديني كذا في عبارة، وفي أخرى ادفع مائة قرصاً عليّ إلى وكيلي فلان، والظاهر أن ليدفعه في ديني في الأول وإلى وكيلي فلان في الثانية مجرّد تصوير فيكفي ادفع مائة قرصاً عليّ لفلان فدفع إليه، وفي عبارة فدفع إليه وقال خذهُ قرصاً على زيد فأخذه وظاهر أيضاً أن وقال خذهُ إلى آخره مجرّد تصوير أيضاً ثم مات زيد لم يرده عملاً وللدافع أي: لأن زيداً ملكه بقبض وكيله عمرو، بل لورثة زيد ولا ضمينه لهم ويتعلّق حق الدافع بجميع تركة زيد؛ لأنه من جُملة الديون المتعلّقة بها، وليس للدافع مطالبة الأخذ؛ لأنه لم يأخذ لنفسه وإنما هو وكيل عن الأمير المنتهي بموته وكاله الأخذ ولذا ردّ على الورثة كما تقرّر. اهـ. فقولهم: وليس للدافع مطالبة الأخذ مشكّل بما تقرّر أولاً أن الرسول يطالب ولا نظر لانعزاله بالموت؛ لأن الوكيل يطالب، ولو بعد الانعزال كما يصرّح به كلامهم وحيثيذ فلنك في الجواب طريقان إحداهما أن هذا أعني قول هؤلاء: وليس إلى آخره مبني على ما ذكر عن الرافعي ثانيتهما الفرق بما يصرّح به تصويرهم لما هنا بأنه وكّله في تعاطي عقد القرض فكان كتعاطي عقد الشراء في المطالبة للوكيل؛ لأنها من جُملة أحكام العقد وقد تقرّر أن أحكامه تتعلّق بالوكيل، وإن انعزل ولما هناك بأنه لم يتعاط عقداً وإنما الذي حصل منه مجرّد الأخذ، وهو لا يقتضي المطالبة لغير مالك المأخوذ؛ لأنها إنما ثبتت ثم من جهة كونها من آثار العقد الذي تعاطاه كما تقرّر وهنا لم يتعاط عقداً فلم يوجد سبب للمطالبة وهذه الطريق أقرب إلى كلامهم في البابين ومن ثم

• قوله: (والرجوع على الوكيل) أي: مطالبته. اهـ. سم. • قوله: (وحاصله) أي: حاصل ما ذكره القاضي. إلخ. • قوله: (في الأولى) أي: في العبارة الأولى. • قوله: (وإلى وكيل فلان) الأولى ووكيلي بحذف إلى. • قوله: (لفلان) متعلّق بادفع. • قوله: (فدفع إليه) تيمّة لكلّ من العبارتين. • قوله: (انتهى) أي: الحاصل. • قوله: (في الجواب) أي: عن الإشكال المذكور. • قوله: (الفرق) أي: بين مسألة الإرسال ومسألة الأمر بالإعطاء. • قوله: (على ما ذكر. إلخ) أي: المرجوح فالمبني عليه كذلك مزجوح. • قوله: (لما هنا) أي: في مسألة إرسال من يقرض له. • قوله: (وكّله) أي: الرسول. • قوله: (ولما هناك) أي: في مسألة الأمر بالدفع. • قوله: (ثم) أي: في تعاطي عقد القرض. • قوله: (وهنا) أي: في مجرّد الأخذ. اهـ. كُردّي. • قوله: (في البابين) أي: باب الوكالة وباب القرض. • قوله: (ومن ثم) أي:

اهـ. وحاصله أنه إن لم يدفع إليه شيئاً رجع؛ لأن الوكالة تتضمّن الإذن، وإن دفع فإن لم يأمره بتسليمه فكذلك وإلا لم يرجع إلا إن أذن له في الأداء على الْمُعْتَمَد الذي جزم به في الرّوض من الرجوع على الوكيل أي مطالبته.

أشار إليها الجلال المحقق البلقيني كما ذكرته في شرح الغباب. (وإذا قبض الوكيل بالبيع الثمن) حيث جؤزناه (وتلف في يده) أو بعد خروجه عنها (وخرج المبيع مستحقاً رجع عليه المشتري) ببدل الثمن (وإن اعترف بوكالته في الأصح) لدخوله في ضمانه بقبضه له (ثم يرجع الوكيل) إذا غرم (على الموكل) بما غرمه؛ لأنه غره، ومحلله إن لم يكن منصوباً من جهة الحاكم وإلا لم يكن طريقاً في الضمان لأنه نائب الحاكم، وهو لا يطالب (قلت: وللمشتري الرجوع على الموكل ابتداءً في الأصح والله أعلم) لأن الوكيل مأموّر من جهته ويده كيده وعلم من كلامه أن المشتري مخيّر في الرجوع على من شاء منهما وأن قرار الضمان على الموكل ويأتي ما تقرّر في وكيل مشتري تلف المبيع في يده ثم ظهر استحقاؤه

من أجل أقربيتها. □ فوه: (أشار إليها) أي: إلى هذه الطريق. □ فوه: (كما ذكرته) أي: إشارة الجلال إليها. □ فوه: (حيث جؤزناه) إلى قوله: (وخرج) في المغني وإلى قوله: (انتهى). في النهاية لإا قوله: لكن يتقدّم إلى فإن ذكره. □ فوه: (حيث جؤزناه) أي: بأن كان الثمن حالاً، أو مؤجلاً وحلّ وذلت القرينة على الإذن في القبض كما تقدّم. اه. ع ش. □ فوه: (أو بعد خروجه عنها) يعني: أو في يد الموكل عبارة المغني، ولو تلف الثمن تحت يد الموكل والحال ما ذكر أي خرج المبيع مستحقاً في مطالبة الوكيل وجهاً أظهرهما كما قال الأذرعى مطابته. اه.

□ فوه (سني): (وإن اعترف) أي: المشتري. □ فوه: (ومحلله) أي: الرجوع على الوكيل. □ فوه: (إن لم يكن) أي: الوكيل ش. اه. سم. □ فوه: (وهو. إلخ) أي: الحاكم. اه. مغني. □ فوه: (ويأتي ما تقرّر) أي في وكيل البائع (في وكيل مشتري. إلخ) قال في الرّوض: ولو استحق ما اشتراه الوكيل بعد تلفه ولو في يده فليست مستحقاً مطالبة البائع والوكيل وكذا الموكل ببذله والقراء عليه أي على الموكل. اه. وفي شرحه زيادة فائدة حاصلها ذكر خلاف في أن الوكيل إذا سلّم الثمن فيما ذكر هل له مطالبة البائع به والمُعتمد أن له ذلك مطلقاً؛ لأنه من آثار الوكالة ر وقال في الرّوض أيضاً المقبوض بالشراء الفاسد يضمّنه الوكيل أي سواء تلف في يده أم في يد مرّكّله ويخرج أي إذا غرم على الموكل. انتهى. وظاهره الرجوع، وإن تعمد الوكيل الإقدام على العقد الفاسد مع العلم بأنّه فاسد وفيه نظر ويتبعني حيثيذ أن لا يتعلّق ذلك بالموكل. اه. سم وقوله: وقال في الرّوض إلخ أي والمغني وقوله أن لا يتعلّق ذلك إلخ يتبعني تقييده بما إذا تلف في يد الوكيل بخلاف ما إذا تلف في يد الموكل فيتعلّق به مطلقاً فليراجع. □ فوه: (في يده) أي: أو في يد الموكل. اه. أسنى.

□ فوه: (ومحلله إن لم يكن) أي: الوكيل ش. □ فوه: (ويأتي ما تقرّر في وكيل مشتري تلف المبيع في يده ثم ظهر استحقاؤه) قال في الرّوض: ولو استحق ما اشتراه الوكيل بعد تلفه في يده فليست مستحقاً مطالبة البائع والوكيل وكذا الموكل والقراء عليه أي على الموكل انتهى. وفي شرحه زيادة فائدة حاصلها ذكر خلاف في أن الوكيل إذا كان سلّم الثمن هل له مطالبة البائع به والمُعتمد أن له ذلك مطلقاً؛ لأنه من آثار

وخرج بالوكيل فيما ذكر الولي فيضمن الثمن إن لم يذكر مؤلفه في العقد ولا يضمنه المؤلي في ذمته لكن ينقذه الولي من مال المؤلي أي إن كان وإلا فمن مال نفسه فإن ذكره ضمنه المؤلي والفرق أنه غير نائب عنه بخلاف الوكيل، وفي أدب القضاء للغزالي لو اشترى في الذمة بنية أنه لا يئنه الصغير فهو للابن والثمن في ماله أعني الابن بخلاف ما لو اشترى له بماله نفسه ينفق للطفل ويصير كأنه وهبه الثمن أي كما قاله القاضي وقال القفال ينفق للأب قال في الأنوار وهو الأوفق لإطلاق الأصحاب والكُتُب المعتبرة. اهـ. وفيه نظر، بل الأوفق بما يأتي أنه لو أمهر عنه.....

قوله: (وخرج بالوكيل. إلخ) هذا مفروض في شرح الرزق فيما قبل مسائل الاستحقاق. اهـ. سم.
 قوله: (والأ) أي: وإن لم يكن للمؤلي مال. قوله: (فإن ذكره ضمنه المؤلي) أي: لا الولي وفي نظيره يضمن الوكيل اهـ سم عبارة ع ش قوله ضمنه المؤلي أي في ذمته، فلا يلزم الولي نقذه من مال نفسه وإنما ينقذه من مال المؤلي عليه إن كان له مال والباقي في ذمته. اهـ. قوله: (والفرق أنه غير نائب عنه. إلخ) عبارة النهاية والفرق أن شراء الولي لازم للمؤلي عليه بغير إذنه فلم يلزم الولي ضمانه بخلاف الوكيل اهـ زاد شرح الرزق عقب مثلها والفرق بين ضمان الموكل الثمن وعدم ضمان الطفل له فيما إذا لم يذكره الولي أن الموكل إذن بخلاف الطفل. اهـ. وهذا بمعنى الفرق الذي ذكره الشارح فأشقط الشارح الفرق للمسألة الثانية وجعل الفرق للمسألة الأولى للثانية. قوله: (ويصير. إلخ) متمد. اهـ. ع ش. قوله: (كأنه وهبه الثمن) أي: حيث لم يقصد أنه أدى ليزجعه عليه ولا فيكون قرضاً للطفل فيرجع عليه. اهـ. ع ش.
 قوله: (وهو الأوفق) أي: ما قاله القفال. قوله: (لو أمهر عنه) أي: أعطى الأب المهر عن ابنه

الوكالة م ر وقال في الرزق أيضاً القبض بالشراء الفاسد يضمنه الوكيل أي سواء تلف في يده أم في يد موكله ويرجع أي إذا غرم على الموكل اهـ. وظاهره الرجوع، وإن تعمّد الوكيل الإقدام على العقد الفاسد مع العلم بأنه فاسد وفيه نظر ويتبعي حيث لا يتعلّق ذلك بالموكل وفي الباب لو أرسله إلى برّاز ليأخذ منه ثوباً سوّماً فتلف في الطريق ضمنه المرسل لا الرسول انتهى. ونقله في تجريدته عن قضية كلام البغوي والقاضي وظاهر أن الرسول لا يكون طريقاً أيضاً، ويتّجه أنه طريق ويؤيده مسألة القرض المذكورة ثم رأيت قول الشارح الآتي في أوائل العارية بعد كلام ذكره ما نصّه وليس طريقاً كوكيل السوم انتهى. وفيه تصريح بأنه لا يكون طريقاً فليحرّر الفرق بينه وبين وكيل المقرض وقد يفرق أخذاً مما في التنبية الذي ذكره الشارح بأنه لم يوجد عقد هنا حتى يتعلّق به أحكامه فليتمّ. قوله: (وخرج بالوكيل. إلخ) هذا مفروض في شرح الرزق فيما قبل مسائل الاستحقاق. قوله: (فإن ذكره ضمنه المؤلي) أي لا الولي وفي نظيره يضمن الوكيل. قوله: (والفرق أنه غير نائب عنه) الذي في شرح الرزق والفرق أن شراء الولي لازم للمؤلي عليه بغير إذنه فلم يلزم الولي ضمانه بخلاف الوكيل انتهى. قوله: (وفيه نظر. إلخ) زائد على ما رآته.

ملكه الابن فيرجع إليه بالفراق لا إلى الأب كلام القاضي ويُفَرَّقُ بينه وبين ما مرَّ في اشتري لي كذا ولم يُعْطِهِ ثَمَنًا فاشتراه له بِنَيْتِهِ بِمَالٍ نَفْسِهِ فَيَقْعُ لَهُ وَيَكُونُ الثَّمَنُ قَرْضًا عَلَى الْمُعْتَمِدِ بِأَنَّ الْأَبَ يَقْدِرُ عَلَى تَمْلِيكِ وَلَدِهِ قَهْرًا بَلَا بَدَلٍ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ.

(فصل)

فِي بَيَانِ جَوَازِ الْوَكَالَةِ وَمَا تَنْفَسِخُ بِهِ وَتَخَالِفِ الْوَكِيلِ وَالْمُوَكَّلِ وَدَفْعِ الْحَقِّ لِمُسْتَحِقِّهِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ (الوكالة) ولو بجعل ما لم تكن بلفظ الإجارة بشروطها (جائزة من الجانبين) لأن لزومها يضربهما إذ قد يظهر للموكل مصلحة العزل وقد يعرض للوكيل ما يمنعه عن العمل نعم لو علم الوكيل أنه لو عزل نفسه في غيبة موكله استولى على المال جائز حرم عليه العزل

الصغير. □ قوله: (فَيَرْجِعُ) أي: المهر. □ قوله: (كَلَامُ الْقَاضِي) خَبَرُ بِلِ الْأَوْفَقِ. □ قوله: (بَيْنَةُ) أي: بَيْنَ اشْتِرَاءِ الْأَبِ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ بِمَالٍ نَفْسِهِ حَيْثُ يَقْعُ لِلْأَبِ وَلَا يَصِيرُ الثَّمَنُ قَرْضًا عَلَيْهِ. □ قوله: (وَبَيْنَ مَا مَرَّ) أي: فِي الْقَرْضِ. اه. كُرْدِي. □ قوله: (بِمَالٍ نَفْسِهِ) أي: الْوَكِيلِ. □ قوله: (يَقْعُ لَهُ) أي: لِلْمُوَكَّلِ.

فصل في بيان جواز الوكالة

□ قوله: (فِي بَيَانِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (رَفَعْتُ الْوَكَالَةَ فِي النِّهَايَةِ. □ قوله: (وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ) أي: كَالْتَلُطْفِ. اه. ع ش. □ قوله: (وَلَوْ بِجُعِلَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَقِيَاسُهُ فِي الْمُنْعِي. □ قوله: (وَلَوْ بِجُعِلَ) أي: وَوَقَعَ التَّوَكُّلُ بِلَفْظِ الْوَكَالَةِ فَإِنْ وَقَعَ بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ فَلَازِمٌ سَمٌ عَلَى مَنْهَجٍ، وَهُوَ مَاخُذٌ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ مَا لَمْ تَكُنْ بِلَفْظٍ. إلخ وَتَقَدَّمَ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا يُشْتَرَطُ الْقَبُولُ لَفْظًا أَنَهَا إِذَا كَانَتْ بِجُعِلَ اشْتِرَاطٌ فَقَوْلُ سَمٍ عَلَى حَجٍّ قَوْلُهُ: وَلَوْ بِجُعِلَ. إلخ قِيَاسُ ذَلِكَ عَدَمُ وَجُوبِ الْقَبُولِ لَفْظًا؛ لِأَنَّهَا وَكَالَةٌ لَا إِجَارَةٌ. اه. مُخَالَفَةٌ لَهُ لَكِنْ ظَاهِرُ قَوْلِ الشَّارِحِ مَا لَمْ تَكُنْ بِلَفْظٍ. إلخ ثُبُوتُ جَمِيعِ أَحْكَامِ الْوَكَالَةِ حَيْثُ لَمْ تَكُنْ بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ، وَمِنْهَا عَدَمُ اشْتِرَاطِ الْقَبُولِ. اه. ع ش وَقَوْلُهُ: لَكِنْ ظَاهِرُ قَوْلِ الشَّارِحِ إلخ مَحَلُّ تَأْمُلٍ. □ قوله: (بِشُرُوطِهَا) أي: الْإِجَارَةُ. □ قوله: (نَعَمْ لَوْ عَلِمَ الْوَكِيلُ. إلخ) وَيَنْبَغِي أَنْ يَمِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ عَلِمَ الْمُوَكَّلُ أَنَّهُ تَرْتَّبَ عَلَى الْعَزْلِ مَفْسَدَةٌ كَمَا لَوْ وَكَّلَ فِي مَالِ الْمَوْلِيِّ عَلَيْهِ حَيْثُ جَوَازُهُ وَعَلِمَ أَنَّهُ إِذَا عَزَلَ الْوَكِيلَ اسْتَوْلَى عَلَى مَالِ الْمَوْلِيِّ عَلَيْهِ ظَالِمٌ، أَوْ وَكَّلَ فِي شِرَاءِ مَاءٍ لَطْهَرِهِ، أَوْ ثَوْبٍ لِلسَّيْرِ بِهِ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ، أَوْ شِرَاءِ ثَوْبٍ لِدَفْعِ الْحَرِّ، أَوْ الْبُرْدِ اللَّذِينَ يَحْضُلُ بِسَبَبِهِمَا عِنْدَ عَدَمِ السَّيْرِ مَخْذُورٌ يَتِمُّ وَعَلِمَ أَنَّهُ إِذَا عَزَلَ الْوَكِيلَ لَا يَتَسَرَّرُ لَهُ ذَلِكَ فَيَحْزُمُ الْعَزْلُ وَلَا يَنْفَعُ اه. ع ش. □ قوله: (حَرَمٌ عَلَيْهِ. إلخ) وَكَذَا لَوْ تَرْتَّبَ عَلَى عَزْلِ نَفْسِهِ فِي حُضُورِ الْمُوَكَّلِ الْإِسْتِيلَاءُ الْمَذْكُورُ سَمٌ عَلَى حَجٍّ أَيْ وَلَمْ يَنْعَزِلْ، وَإِنْ كَانَ الْمُوَكَّلُ حَاضِرًا فَيَمَّا يَظْهَرُ اه. حَجٌّ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ مِنْ بَابِ دَفْعِ الصَّائِلِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ. اه. زِيَادِي

فصل في بيان جواز الوكالة

□ قوله: (وَلَوْ بِجُعِلَ) اِغْتِمَدَ مِنْ قِيَاسِ ذَلِكَ عَدَمُ وَجُوبِ الْقَبُولِ لَفْظًا؛ لِأَنَّهَا وَكَالَةٌ لَا إِجَارَةٌ. □ قوله: (حَرَمٌ عَلَيْهِ الْعَزْلُ) وَكَذَا لَوْ تَرْتَّبَ عَلَى عَزْلِ نَفْسِهِ فِي حُضُورِ الْمُوَكَّلِ الْإِسْتِيلَاءُ الْمَذْكُورُ.

على الأوجه كالوصي وقياسه أنه لا ينفذ. (فإذا عزله الموكل في حضوره) بأن قال عزلتك (أو قال) في حضوره أيضًا (رفعت الوكالة، أو أبطلتها) ظاهره انعزال الحاضر بمجرّد هذا اللفظ، وإن لم ينو به ولا ذكر ما يدل عليه وأن الغائب في ذلك كالحاضر وعليه فلو تعدّد له وكلاء ولم ينو أحدهم فهل ينزع الكل؛ لأن حذف المعمول يفيد العموم أو يلغو لإبهايمه، للنظر في ذلك مجال. والذي يتجه في حاضر، أو غائب ليس له وكيل غيره انعزاله بمجرّد هذا اللفظ وتكون أُل للعهد الذهنّي الموجب لعدم إلغاء اللفظ وأنه في التعدّد ولا نية ينزع الكل لقرينة حذف المعمول ولأن الصريح حيث أمكن استعماله في معناه المطابق له خارجًا يجوز إلغاؤه (أو أخرجتك منها انعزل) في الحال لصراحة كل من هذه الألفاظ في العزل (فإن عزله، وهو غائب انعزل في الحال) لأنه لم يحتج للرّضا فلم يحتج للعلم كالطلاق وينبغي للموكل أن يشهد على العزل إذ لا يقبل قوله فيه بعد تصرف الوكيل، وإن وافقه بالنسبة للمشتري مثلاً من

فتقيده في شرح المنهاج الحكم المذكور بما إذا كان العزل في غيبة الموكل ليس بقيّد اهـ ع ش .
 قود: (إنه لا ينفذ) أي: العزل ش . اهـ . سم .

قود: (في حضوره) قيّد به لقوله بعد: فإن عزله وهو غائب اهـ عميرة . اهـ . ع ش .

قود: (س) (أو أبطلتها) أي: أو فسختها، أو أزلتها أو نقضتها، أو صرّفتها نهايةً ومغني .

قود: (ظاهره) إلى المتن أقرّه ع ش . قود: (بمجرّد هذا اللفظ) أي: رفعت الوكالة أو أبطلتها .

قود: (وإن لم ينو) إلخ) أي: الوكيل . قود: (وأن الغائب) إلخ) عطف على قوله: انعزل إلخ فيفيد أن هذا ظاهر المتن أيضًا وهذا ظاهر المنع، ولو حذف أن عطفًا على قوله: ظاهره إلخ لسلّم عن المنع . قود: (ولم ينو أحدهم) أي: ولو ادّعى أنه نوى بعضهم وعينه اختص العزل بذلك؛ لأنه لا يعلم إلا منه . قود: (وعليه) أي: الظاهر . قود: (ليس له) أي: للموكل . قود: (وتكون أُل للعهد الذهنّي) ذهنيّة هذا العهد بالاصطلاح التخوي وإلا فهو خارجي بالاصطلاح المعاني . اهـ . سم .

قود: (وأنه) إلخ) عطف على قوله: في حاضر إلخ، ولو أخرّ قوله: أنه عن قوله: ولا نية لكان أسبك قليلاً راجع . قود: (لأنه لم يحتج) إلى قوله فإن جاء معاً في النهاية . قود: (لأنه لم يحتج) أي: العزل عبارة المغني والأسنى؛ لأنه رفع عقد لا يعتبر فيه الرضا، فلا يحتاج إلى العلم كالطلاق وقياساً على ما لو جنّ أحدهما والآخر غائب . اهـ . قود: (فيه) أي: العزل . قود: (بعد تصرف) إلخ) متعلّق بلا يقبل . قود: (وإن وافقه) أي: وافق الوكيل الموكل . قود: (بالنسبة) متعلّق بلا يقبل . قود: (من الوكيل) متعلّق بالمشتري ش اهـ سم . قود: (بالنسبة للمشتري مثلاً) وانظر ماذا يفعل في الثمن وكل

قود: (إنه لا ينفذ) أي: العزل ش . قود: (وتكون أُل للعهد الذهنّي) ذهنيّة هذا العهد بالاصطلاح التخوي وإلا فهو خارجي بالاصطلاح المعاني . قود: (وإن وافقه) أي: وافق الوكيل الموكل وقوله بالنسبة متعلّق بلا يقبل وقوله: من الوكيل متعلّق بالمشتري ش .

الوكيل أمّا في غير ذلك فإذا وافقه على العزل ولكن ادّعى أنه بعد التصرف يستحقّ الجعل مثلاً ففيه التفصيل الآتي في اختلاف الزوجين في تقدّم الرجعة على انقضاء العدة فإذا اتفقا على وقت العزل وقال تصرفت قبله وقال الموكل بعده حلف الموكل أنه لا يعلمه تصرف قبله؛ لأن الأصل عدمه إلى ما بعده، أو على وقت التصرف وقال عزّلتك قبله فقال الوكيل: بل بعده حلف الوكيل أنه لا يعلم عزّله قبله، وإن لم يتفقا على وقت، حلف من سبق بالدعوى أن مدّعه سابق لاستقرار الحكم بقوله: فإن جاء معاً فالذي يظهر تصديق الموكل؛ لأنّ جانيه أقوى إذ أصل عدم التصرف أقوى من أصل بقاءه؛ لأنّ بقاءه متنازع فيه ثم رأيت شيخنا جزم بتصديق الموكل ولم يؤجّجه.

(فرغ) شهدت بيّنة أن فلاناً القاضي ثبتّ عنده أن فلاناً عزل وكيله فلاناً عمّا وكلّه فيه قبل تصرفه لم تقبل من غير تعيين لما عزّله فيه أخذاً ممّا في الروضة عن الغزالي لو كان بيد ابن الميت غير فقال وهبنيها أبي وأقبضنيها في الصّحة فأقام باقي الورثة بيّنة بأنه رجع فيما وهب لابنه ولم تذكر البيّنة ما رجع فيه لم تنزع من يده بهذه البيّنة لاحتمال أن هذه العين ليست

من الموكل والوكيل معترف بأن الموكل لا يستحقّه وهل يأتي فيه ما يأتي في الظفر وهل إذا لم يكن قبض الثمن لهما المطالبة، أو لا؟ اهـ. رشيدتي أقول والظاهر نعم يأتي في الظفر كما مرّ عن سم ما يفيدُه وإنّ للموكل المطالبة مطلقاً وكذا للوكيل إذا ادّعى أنه لم يعلم العزل إلا بعد العقد. فوّد: (أما في غير ذلك) أي أما قول الموكل في العزل لا بالنسبة لتخو المشتري. فوّد: (فإذا اتفقا. إلخ) بيان للتفصيل. فوّد: (وقال) أي: الوكيل. فوّد: (حلف الموكل) أي: فيصدق اهـ ع ش. فوّد: (عدمه) أي التصرف (إلى ما بعده) أي بعد العزل. فوّد: (حلف الوكيل. إلخ) أي: فيصدق اهـ ع ش. فوّد: (وإن لم يتفقا. إلخ) عبارة النهاية فإن تنازعا في السبق بلا اتفاق صدّق من سبق. إلخ. اهـ. فوّد: (على وقت) أي: لا للعزل ولا للتصرف. فوّد: (من سبق بالدعوى) أي: جاء معاً أم لا. اهـ. ع ش. فوّد: (إن مدّعه. إلخ) عبارة النهاية: لأن مدّعه. إلخ. فوّد: (لاستقرار الحكم. إلخ) تعليل لما تضمّنه قوله حلف أي صدّق فقوله بقوله أي: بحلفه. فوّد: (فإن جاء معاً. إلخ) عبارة شرح الرّوض: ولو وقع كلامهما معاً صدّق الموكل. انتهى. اهـ. سم وعليه فالمراد من قوله: جاء معاً أنّهما ادّعياه معاً ويدلّ عليه قوله قبل من سبق بالدعوى دون أن يقول من جاء إلى القاضي أولاً. فوّد: (فإن جاء) كذا في أصله، والظاهر جاء فليتامل. اهـ. سيّد عمر أي بالنسبة. فوّد: (من أصل بقاءه) أي: بقاء جواز التصرف الناشئ عن الإذن. اهـ. ع ش. فوّد: (لأن بقاءه متنازع فيه) قد يقال وعدم التصرف كذلك. اهـ. سم. فوّد: (لو كان. إلخ) بدّل من ما في الروضة.

فوّد: (ففيه التفصيل الآتي. إلخ) كذا م ر. فوّد: (فإن جاء معاً. إلخ) عبارة شرح الرّوض، ولو وقع كلامهما معاً صدّق الموكل. اهـ. فوّد: (لأن بقاءه متنازع فيه) قد يقال وعدم التصرف كذلك.

المرجوع فيها. اهـ. ويُؤخذ من تعليقه أنه لو ثبت إقرار الأب بأنه إنما رجع في هذه أو بأنه لم يهبه غيرها أو صدق المتهب على هذا ولو ضمنياً قبلت بيته الرجوع لانتفاء ذلك الاحتمال فكذا يقال في مسألة الوكالة لو فسّر الموكل بهذا التصرف، أو لم يؤكده في غيره، أو صدقه المشتري على ذلك قبلت بيته، وإن لم تُعَيَّن وإنما لم يُنظر والعموم ما فيما رجع؛ لأنه خفي مُحتمَل فأنثر فيه ذلك الاحتمال (وفي قول) لا ينزع (حتى يبلغه الخبر) ممن تُقبل روايته كالقاضي وقرئ الأول بتعلق المصالح الكلية بعمل القاضي فلو انزع قبل بلوغ الخبر عظم ضرر الناس بنقض الأحكام وفساد الأنكحة بخلاف الوكيل وأخذ منه أن المحكم في واقعة خاصة كالوكيل وأن الوكيل العام كوكيل السلطان كالقاضي

☐ فوه: (انتهى) أي: ما في الروضة. ☐ فوه: (أو صدق المتهب. إلخ) عطف على ثبت إقرار. إلخ يعني، أو اعترف الابن بأن أباه لم يهبه غير هذه العين. ☐ فوه: (لو فسّر الموكل. إلخ) ينبغي أن يتأمل؛ لأن قوله غير مقبول على المشتري في أصل العزل فكذا في بيان المتهب منه بخلاف الأب فإن قوله مقبول على الابن في أصل الرجوع فكذا في تعيينه. اهـ. سيّد عمر. ☐ فوه: (أو لم يؤكده إلخ) لا يخفى ما في هذا العطف ولعلّ التقدير، أو قال أي الموكل لم يؤكده. إلخ. ☐ فوه: (أو صدقه. إلخ) يعني، أو اعترف المشتري بأن الموكل لم يؤكده. إلخ. ☐ فوه: (فيما رجع) الظاهر وهب سم، وسيّد عمر. ☐ فوه: (لأنه خفي مُحتمَل) أي: فإن الموصول يستعمل في المعين ولذا عدّه الثعاة من المعارف، وفي الدليل تأمل. اهـ. سم أي فإن الأصل فيه، وفي المعارف باللام، أو الإضافة عند عدم قرينة العهد الخارجي الحمل على الاستغراق. ☐ فوه: (ممن تُقبل) إلى التبيين الأول في النهاية إلا قوله: ولهما أن يجيبا إلى ولا يضمن. ☐ فوه: (وقرئ الأول) أي: بين الوكيل والقاضي. اهـ. ع ش. ☐ فوه: (وأخذ منه) عبارة النهاية قال السنوي ومقتضاه أن الحاكم في واقعة خاصة كالوكيل قال البدر بن شهبة ومقتضاه أيضاً أن الوكيل العام. إلخ اهـ ومثلها في المعنى إلا أنه أقر كلامهما قال ع ش قوله: إن الحاكم عبارة حج أن المحكم. إلخ أي: الذي حكّمه القاضي، فلا تخالف بين كلام الشارح م ر وحج. اهـ.

☐ فوه: (لأنه خفي مُحتمَل) أي: فإن الموصول يستعمل في المعين ولذا عدّه الثعاة من المعارف، وفي هذا الدليل تأمل.

(قرع): في الباب ما نصّه: (قرع) لو قال لوكيله عزلت أحدكما لم يتصرف واحد منهما حتى يميز، ولو وكل عشرة ثم قال عزلت أكثرهم انزعلت ستة وإذا عيّنهم ففي تصرف الباقي وجهان انتهى. وقوله: ففي تصرف الباقي أي السابق على التعيين فيما يظهر وقوله: وجهان الأصح منهما كما قاله شيخنا الشهاب الزملي إنه لا ينفذ وأعلم أن موكله السابق في الوكيلين لم يتصرف واحد منهما ينبغي أن يخرج ما لو تصرفا معاً فيصبح التصرف لتحقيق تصرف الوكيل منهما م ر وقد يتوقف فيما صحّحه شيخنا إن قلنا بثبوت الوكالة من حين التوكيل لا من حين التعيين فقط.

والذي يُتَجّه خلافهما إلحاقاً لِكُلِّ بالأعْمِ الأغلبِ في نوعه ولا يَنْعَزِلُ وديعٌ ومُسْتَعِيرٌ إلا ببلوغ الخبرِ وفارقا الوكيلَ بأنَّ القصدَ منهُ مِنَ التَّصَرُّفِ الذي يَصْرُ الموكِّلُ بإخراجِ أعبائه عن مِلْكِهِ وهذا يُؤَثِّرُ فيه العزلُ، وإن لم يعلم به بخلافهما وإذا تَصَرَّفَ بعد العزلِ، أو الانعزالِ بموتٍ، أو غيرِه جاهلاً بطلَ تَصَرُّفه وَضَمِنَ ما سلَّمه على الأوجه؛ لأنَّ الجهلَ لا يُؤَثِّرُ في الضمانِ ومن ثمَّ غَرِمَ الدَّيَّةَ والكفَّارة إذا قَتَلَ جاهلاً العزلَ كما يأتي قُبيلَ الدِّيَّاتِ ولا يرجعُ على المُعْتَمِدِ الآتي

قوله: (الذي يُتَجّه خلافهما) اعتمدَه م ر وكذا قوله: ولا يَنْعَزِلُ إلخ قوله: على الأوجه أوجهية هذا في شرح الرُّوض أيضاً. اه. سم. قوله: (خلافهما) أي: فَيَنْعَزِلُ الوكيلُ العامُّ بالعزلِ، ولو لم يُلغَ الخبرُ ولا يَنْعَزِلُ القاضي في أمرٍ خاصٍّ إلا بعدَ بلوغِ الخبرِ اعتباراً بما من شأنه في كُلِّ منهما ولكن لا شكَّ أنَّ ما قالاه أي الإسنوي وابنُ شُهبة هو مُقتضى التعليل. اه. ع ش عبارة الرشيدي قوله: خلافهما لا يخفى ما فيه بالنسبة لِلثَّانِيَةِ لِمَا يَتَرْتَّبُ عليه من المفاسدِ التي من جُمْلَتِها عَدَمُ صِحَّةِ تَوَلِيَةِ قاضٍ ولَا هِ حَيْثُ قَوَّضَ لَهُ ذَلِكَ خُصُوصاً إذا وَقَعَتْ مِنْهُ أَحْكَامٌ اه. وقوله: التي من جُمْلَتِها عَدَمُ صِحَّةِ تَوَلِيَةِ إلخ يُمكنُ دَفْعُهُ بما مرَّ في مَبْحَثِ تَوَكِيلِ الوكيلِ بالإذنِ مِنْ أَنَّ نَائِبَ نَائِبِ الإمامِ نَائِبٌ عَنِ الإمامِ لا عن مُنْيِيهِ، فلا يَنْعَزِلُ بعزله، أو انعزاله. قوله: (ولا يَنْعَزِلُ وديعٌ ومُسْتَعِيرٌ. إلخ) وفقاً لِلنَّهْيَةِ والمُغْنِي قال ع ش وفائدة عَدَمِ عَزْلِهِ في الوديعِ وَجُوبُ حِفْظِهِ ورعايته قَبْلَ بُلُوغِ الخبرِ حَتَّى لو قَصَرَ في ذَلِكَ كَانَ لم يَدْفَعْ مُتْلِفَاتِ الوديعَةِ عنها ضَمِنَ وفي المُسْتَعِيرِ أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ في اسْتِعْمَالِ العاريةِ قَبْلَ بُلُوغِ الخبرِ وَأَنَّهُ لو تَلَفَتْ بِالاسْتِعْمَالِ المأذُونِ فيه قَبْلَ ذَلِكَ لم يَضْمَن. اه. قوله: (بأنَّ القصدَ) أي: قَصْدُ الموكِّلِ بالعزلِ. قوله: (منعهُ) أي: الوكيلُ اه. ع ش. قوله: (وهذا. إلخ) أي: التَّصَرُّفُ أي صِحَّتُهُ عبارة لِلنَّهْيَةِ فَأَثَّرَ فيه العزلُ. اه. بِالْإِغْنَاءِ، وهو الْأَنْسَبُ. قوله: (بخلافهما) أي: الوديعِ والمُسْتَعِيرِ اه. ع ش.

قوله: (وَضَمِنَ ما سلَّمَهُ) ومثله ما لو أَذِنَ لَهُ في صَرَفِ مالٍ في شَيْءٍ لِلْمُوَكَّلِ كِبْناءٍ وَزِراةٍ وَبَتَّ عَزْلُ لَهُ قَبْلَ التَّصَرُّفِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ ما صَرَفَهُ مِنْ مالِ الموكِّلِ ثم ما بَنَاهُ أو زَرَعَهُ إِنْ كَانَ مِلْكاً لِلْمُوَكَّلِ وَكَانَ ما صَرَفَهُ مِنَ المالِ أَجْرَةَ الْبِنَاءِ وَنَحْوَهُ كَانَ الْبِنَاءُ عَلَى مِلْكِ الموكِّلِ وَامْتَنَعَ عَلَى الوكيلِ التَّصَرُّفُ فيه وَلَا رُجُوعٌ بما غَرِمَهُ، وَإِنْ كَانَ اشْتَرَاهُ بِمالِ الموكِّلِ جازَ لِلْمُوَكَّلِ هَدْمُهُ، وَلَوْ مَنَعَهُ الموكِّلُ وَتَرَكَهُ إِنْ لم يَكْلُفْهُ الموكِّلُ بِهِدْمِهِ وَتَفْرِيعَ مَكَانِهِ فَإِنْ كَلَّفَهُ لَزِمَهُ نَقْضُهُ وَارْشُ نَقْضِ مَوْضِعِ الْبِنَاءِ إِنْ نَقَصَ وما ذَكَرَ مِنَ التَّخْيِيرِ مَحَلُّهُ إِنْ لم تَثْبُتْ وَكَالَتْهُ عِنْدَ الْبَائِعِ فيما اشْتَرَاهُ وَإِلَّا وَجِبَ عَلَيْهِ نَقْضُهُ وَتَسْلِيمُهُ لِبَائِعِهِ إِنْ طَلَبَهُ وَجِبَ لَهُ عَلَى الوكيلِ ارْشُ نَقْضِهِ إِنْ نَقَصَ. اه. ع ش. قوله: (على الأوجه) وفقاً لِلْمُغْنِي والنَّهْيَةِ. قوله: (لا يُؤَثِّرُ في الضمانِ) أي: وإِنَّمَا يُؤَثِّرُ في الْحُرْمَةِ. قوله: (غَرِمَ الدَّيَّةَ والكفَّارة. إلخ) وفقاً لِلنَّهْيَةِ والمُغْنِي. قوله: (غَرِمَ) أي: الوكيلُ (الدَّيَّةَ) أي ديةَ عَمْدٍ وَلَا قِصاصَ. اه. ع ش.

قوله: (والذي يُتَجّه. إلخ) اعتمدَه م ر وكذا قوله: (ولا يَنْعَزِلُ إلخ) وقوله: (على الأوجه) وأوجهية هذا في شرح الرُّوض أيضاً.

بما غَرِمَهُ عَلَى مَوْكِلِهِ وَإِنْ غَرَّهَ وَبِهَذَا اعْتَرَضَ إِفْتَاءُ الشَّاشِيِّ وَالْعَزَالِيِّ فِيمَا لَوْ اشْتَرَى شَيْئًا لِمَوْكِلِهِ جَاهِلًا بَانْعِزَالِهِ فَتَلَفَ فِي يَدِهِ فَعَرِمَ بِذَلِكَ رَجَعَ بِهِ عَلَى الْمَوْكِلِ؛ لِأَنَّهُ غَرَّهَ وَلَهُمَا أَنْ يُجْبِيَا بِأَنْ عَدَمَ الرُّجُوعِ عَلَيْهِ لِعِلَّةٍ لَا تَأْتِي هُنَا وَهِيَ أَنَّهُ مُحْسِنٌ ثُمَّ بِالْعَفْوِ وَأَيْضًا فَالْوَكِيلُ ثُمَّ مُقْصِرٌ بَتَوَكُّلِهِ فِي إِرَاقَةِ الدَّمِ الْمَطْلُوبِ عَدَمُهَا، وَمِنْ ثُمَّ تَأَكَّدَ نَذْبُ الْعَفْوِ وَلَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ فِي يَدِهِ بَعْدَ الْعَزْلِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ وَكَالْوَكِيلِ فِيمَا ذَكَرَ عَامِلُ الْقِرَاضِ. (وَلَوْ قَالَ) الْوَكِيلُ الَّذِي لَيْسَ قِتْنًا لِلْمَوْكِلِ (عَزَلْتُ نَفْسِي، أَوْ رَدَّذْتُ الْوَكَالَهَ) أَوْ أَخْرَجْتُ نَفْسِي مِنْهَا أَوْ رَفَعْتُهَا، أَوْ أَبْطَلْتُهَا مِثْلًا (أَنْعَزَلَ) حَالًا وَإِنْ غَابَ الْمَوْكِلُ لِمَا مَرَّ أَنَّ مَا لَا يَحْتَاجُ لِلرُّضَا لَا يَحْتَاجُ لِلْعِلْمِ وَلَئِنْ قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ إِبْطَالًا لِأَصْلِ إِذْنِ الْمَوْكِلِ لَهُ فَلَا يُشْكِلُ بِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ فُسَادِ الْوَكَالَهَ فُسَادُ

فَوَدَّ: (عَلَى مَوْكِلِهِ) أَي: وَإِنْ تَمَكَّنَ مِنْ إِعْلَامِهِ بِالْعَزْلِ وَلَمْ يَعْمَلْهُ لَكِنْ هَلْ يَأْتِمُّ بِعَدَمِ إِعْلَامِهِ حَيْثُ قُدِّرَ وَيُعَزَّرُ عَلَى ذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ الْإِثْمُ فَيُعَزَّرُ أَهْ ع ش. فَوَدَّ: (وَإِنْ غَرَّهَ) أَي: بِالتَّوَكُّلِ ثُمَّ الْعَزْلِ قَبْلَ التَّصَرُّفِ بِدُونِ إِعْلَامِهِ بِذَلِكَ. فَوَدَّ: (وَبِهَذَا) أَي: بِقَوْلِهِ: وَلَا يَزْجَعُ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ الْآتِي. الْخ.

فَوَدَّ: (فَعَرِمَ) أَي: الْوَكِيلُ. فَوَدَّ: (رَجَعَ) الْخ (هُوَ مَحْطُ الْإِعْتِرَاضِ. فَوَدَّ: (وَلَهُمَا أَنْ يُجْبِيَا. الْخ) قَدْ يُقَالُ لَكِنْ يَبْقَى أَنَّ الرُّجُوعَ هُنَا يُشْكِلُ بَضْمَانٍ مَا سَلَّمَهُ، الَّذِي هُوَ الْأَوْجَهُ السَّابِقُ إِذْ قِيَاسُ الرُّجُوعِ هُنَا عَدَمُ ضَمَانٍ مَا سَلَّمَهُ ثُمَّ فَتَأَمَّلْهُ، وَفِي الْعُبَابِ.

(فَرَعَ): لَوْ بَاعَ الْوَكِيلُ جَاهِلًا بِعَزْلِهِ بَطَلَ فَإِنْ سَلَّمَ الْمَبِيعَ ضَمِنَتْهُ فَإِنْ اشْتَرَى كَذَلِكَ أَي جَاهِلًا بِعَزْلِهِ وَتَلَفَ مَا اشْتَرَاهُ بِيَدِهِ وَغَرِمَ الثَّمَنَ لِلْبَائِعِ رَجَعَ بِهِ عَلَى الْمَوْكِلِ وَقِيَاسُ الْأَوَّلَى مَنْعُهُ. انْتَهَى. أَه. سَم.

فَوَدَّ: (فِيمَا ذَكَرَ) أَي: فِي عَدَمِ الضَّمَانِ، وَلَوْ بَعْدَ الْعَزْلِ. أَه. ع ش، وَفِي آتِهِ إِذَا تَصَرَّفَ بَعْدَ الْعَزْلِ وَالْإِنْعِزَالِ بِمَوْتٍ أَوْ غَيْرِهِ جَاهِلًا. الْخ. فَوَدَّ: (الْوَكِيلُ الَّذِي لَيْسَ قِتْنًا. الْخ) أَمَّا لَوْ وَكَّلَ السَّيِّدُ قَتْنًا فِي تَصَرُّفٍ مَالِيٍّ، فَلَا يَنْعَزِلُ بِعَزْلِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْإِسْتِخْدَامِ الْوَاجِبِ نِهَائَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ: ثُمَّ رَفِي تَصَرُّفٍ مَالِيٍّ هُوَ لِلْغَالِبِ وَلَمْ يَحْتَرِزْ بِهِ عَنْ شَيْءٍ وَإِنْ كَانَ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ وَكَّلَهُ فِي غَيْرِ الْمَالِيِّ كَطَّلَاقِ زَوْجَتِهِ أَنْعَزَالَهُ أَهْ وَقَوْلُهُمَا مَالِيٍّ شَامِلٌ لِمَالِ مَوْلَى السَّيِّدِ وَكَذَا قَوْلُ ع ش عَنْ شَيْءٍ شَامِلٌ لِتَرْبِيَةِ مَوْلَى السَّيِّدِ وَتَأْدِيهِ. فَوَدَّ: (مِثْلًا) أَي: كَفَسَخْتُهَا أَهْ مُعْنَى. فَوَدَّ: (حَالًا) إِلَى قَوْلِهِ: وَرَدَّةُ الْمَوْكِلِ فِي الْمُعْنَى. فَوَدَّ: (وَإِنْ غَابَ) غَايَةً. أَه. ع ش. فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَي: عَقِبَ قَوْلِ الْمُنْثَنِيِّ أَنْعَزَلَ فِي الْحَالِ.

فَوَدَّ: (إِبْطَالًا لِأَصْلِ إِذْنِ الْمَوْكِلِ. . الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يَنْعَزِلُ بِذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِمْ لَا يَلْزَمُ

فَوَدَّ: (وَلَهُمَا أَنْ يُجْبِيَا. . الْخ) قَدْ يُقَالُ لَكِنْ يَبْقَى أَنَّ الرُّجُوعَ هُنَا يُشْكِلُ بَضْمَانٍ مَا سَلَّمَهُ الَّذِي هُوَ الْأَوْجَهُ السَّابِقُ إِذْ قِيَاسُ الرُّجُوعِ هُنَا عَدَمُ ضَمَانٍ مَا سَلَّمَهُ ثُمَّ فَتَأَمَّلْهُ وَفِي الْعُبَابِ (فَرَعَ): لَوْ بَاعَ الْوَكِيلُ جَاهِلًا بِعَزْلِهِ بَطَلَ فَإِنْ سَلَّمَ الْمَبِيعَ ضَمِنَتْهُ فَإِنْ اشْتَرَى كَذَلِكَ أَي جَاهِلًا بِعَزْلِهِ وَتَلَفَ مَا اشْتَرَاهُ بِيَدِهِ وَغَرِمَ الثَّمَنَ لِلْبَائِعِ رَجَعَ بِهِ عَلَى الْمَوْكِلِ وَقِيَاسُ الْأَوَّلَى مَنْعُهُ أَه. فَوَدَّ: (إِبْطَالًا لِأَصْلِ إِذْنِ الْمَوْكِلِ) فِيهِ جَوَابٌ عَنْ اسْتِشْكَالِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَخَذَهُمَا بِالْآخِرِ.

التَصَرُّفُ لِبَقَاءِ الْإِذْنِ. (وَيَنْعَزِلُ بِخُرُوجِ أَحَدِهِمَا عَنْ أَهْلِيَّةِ التَّصَرُّفِ بِمَوْتٍ، أَوْ جُنُونٍ) وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْآخَرُ بِهِ وَلَوْ قُصِّرَتْ مُدَّةُ الْجُنُونِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَارَنَ مَنَعَ الْإِنْعِقَادَ فَإِذَا طَرَأَ أَبْطَلَهُ وَصَوَّبَ ابْنُ الرُّفْعَةِ فِي الْمَوْتِ أَنَّهُ لَيْسَ عَزْلًا، بَلْ تَنْتَهِي بِهِ الْوَكَالَةُ قَلِيلًا وَلَا فَائِدَةٌ لِذَلِكَ فِي غَيْرِ التَّعَالِيْقِ وَإِبْدَاءِ الزَّرْكَشِيِّ لَهُ فَائِدَةٌ أُخْرَى مُنْظَرٌ فِيهِ (وَكَذَا إِغْمَاءٌ فِي الْأَصَحِّ) بِقَيْدِهِ السَّابِقِ فِي الشَّرِكَةِ نَعَمْ

مِنْ فَسَادِ الْوَكَالَةِ فَسَادُ التَّصَرُّفِ لِبَقَاءِ الْإِذْنِ؟ أَجِيبُ بِأَنَّ الْعَزْلَ أَبْطَلَ مَا صَدَرَ مِنَ الْمَوْكَلِ مِنَ الْإِذْنِ فَلَوْ قُلْنَا لَهُ التَّصَرُّفُ لَمْ يُعِدَّ الْعَزْلُ شَيْئًا بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ الْمُسْتَشْهَدِ بِهَا فَإِنَّهُ إِذَا فَسَدَ خُصُوصُ الْوَكَالَةِ لَمْ يَوْجَدْ مَا يُنَافِي عُمُومَ الْإِذْنِ. اهـ.

❦ قَوْلُ (سَمِيٍّ): (بِمَوْتٍ، أَوْ جُنُونٍ).

(فَرْعٌ): لَوْ سَكِرَ الْوَكِيلُ يَتَّبَعِي أَنْ يُقَالَ إِنَّ تَعَدَّى بِسُكْرِهِ لَمْ يَنْعَزِلْ وَلَا اَنْعَزَلَ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ وَاللَّفْظُ لِلرَّوْضِ وَيَصِحُّ تَوَكُّلُ السَّكَرَانِ بِمَحَرَّمٍ. اِنْتَهَى. قَالَ فِي شَرْحِهِ كَسَائِرُ تَصَرُّفَاتِهِ بِخِلَافِ السَّكَرَانِ بِمُبَاحٍ كَدَوَاءٍ فَإِنَّهُ كَالْمَجْنُونِ. اِنْتَهَى. وَكَلَامُهُمَا فِي الْوَكِيلِ لَا فِي الْمَوْكَلِ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ سِيَاقِهِمَا عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الْمَوْكَلِ كَانَ الْأَخْذُ بِحَالِهِ كَمَا لَا يَخْفَى. اهـ. سَمِ عِبَارَةٌ عَ ش.

(فَرْعٌ): لَوْ سَكِرَ أَحَدُهُمَا بَلَا تَعَدَّى اَنْعَزَلَ الْوَكِيلُ، أَوْ يَتَعَدَّى فَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ كَذَلِكَ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ لِأَنَّ الْمُتَعَدِّيَّ حُكْمُهُ حُكْمُ الصَّاحِي وَقَالَ مَرْبُوحًا بِالْأَوَّلِ فَلْيُرَاجَعْ سَمِ عَلَى مَنْهَجِ أَيِّ فَإِنَّ فِيهِ نَظْرًا لِمَا مَرَّ مِنْ صِحَّةِ تَصَرُّفَاتِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَهِيَ مُقْتَضِيَةٌ لِصِحَّةِ تَوَكُّلِهِ فِي حَالِ السُّكْرِ وَتَصَرُّفِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّمَا لَمْ تَبْطُلْ تَصَرُّفَاتُهُ عَنْ نَفْسِهِ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ وَمَوْكَلُهُ لَيْسَ مَحَلًّا لِلتَّغْلِيظِ، وَالسَّكَرَانُ خَرَجَ عَنِ الْأَهْلِيَّةِ بِزَوَالِ التَّكْلِيفِ فَاشْتَبَهَ الْمُعْمَى عَلَيْهِ وَالْمَجْنُونُ. اهـ. وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ. ❦ قَوْلُهُ: (قِيلَ. إِنْخ) عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنَى قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَفَائِدَةُ عَزْلِ الْوَكِيلِ بِمَوْتِهِ اِنْعِزَالَ مَنْ وَكَّلَهُ عَنْ نَفْسِهِ إِنْ جَعَلْنَاهُ وَكِيلاً عَنْهُ. اِنْتَهَى. وَقِيلَ لَا فَائِدَةَ لِذَلِكَ فِي غَيْرِ التَّعَالِيْقِ. اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (مُنْظَرٌ فِيهِ) لَعَلَّ وَجْهَ النَّظَرِ أَنَّهُ يَنْعَزِلُ أَيُّ وَكِيلُ الْوَكِيلِ سَوَاءً قُلْنَا إِنَّ الْوَكِيلَ يَنْعَزِلُ بِالمَوْتِ، أَوْ تَنْتَهِي بِهِ وَكَالَتُهُ. اهـ. عَ ش. ❦ قَوْلُهُ: (بِقَيْدِهِ السَّابِقِ. إِنْخ) عِبَارَتُهُ هُنَا إِنْخَاءُ الْإِغْمَاءِ الْخَفِيفِ بِأَنْ لَمْ يَسْتَعْرِقْ وَقْتُ فَرَضِ صَلَاةٍ لَا يُؤْتَرُ. اهـ. وَعِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ هُنَا إِنْخَاءُ الْإِغْمَاءِ الْخَفِيفِ بِأَنْ لَمْ يَسْتَعْرِقْ وَقْتُ فَرَضِ صَلَاةٍ لَا يُؤْتَرُ. اهـ. وَعِبَارَةُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ طَوْلِ الْإِغْمَاءِ وَقِصَرِهِ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا مَرَّ لَهُ فِي الشَّرِكَةِ لَكِنْ فِي سَمِ عَلَى مَنْهَجِ مَا نَصَّبُهُ.

(فَرْعٌ): دَخَلَ فِي كَلَامِهِ الْإِغْمَاءُ فَيَنْعَزِلُ بِهِ وَاسْتَشْنِي مِنْهُ قَدْرٌ مَا لَا يُسْقِطُ الصَّلَاةَ، فَلَا اِنْعِزَالَ بِهِ وَاعْتَمَدَهُ

❦ قَوْلُهُ فِي (سَمِيٍّ): (بِمَوْتٍ أَوْ جُنُونٍ. إِنْخ).

(فَرْعٌ): لَوْ سَكِرَ الْوَكِيلُ يَتَّبَعِي أَنْ يُقَالَ إِنَّ تَعَدَّى بِسُكْرِهِ لَمْ يَنْعَزِلْ وَلَا اِنْعَزَلَ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ وَاللَّفْظُ لِلرَّوْضِ وَيَصِحُّ تَوَكُّلُ السَّكَرَانِ بِمَحَرَّمٍ. اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ كَسَائِرُ تَصَرُّفَاتِهِ بِخِلَافِ السَّكَرَانِ بِمُبَاحٍ كَدَوَاءٍ فَإِنَّهُ كَالْمَجْنُونِ. اهـ. وَكَلَامُهُمَا فِي الْوَكِيلِ لَا فِي الْمَوْكَلِ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ سِيَاقِهِمَا عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الْمَوْكَلِ كَانَ الْأَخْذُ بِحَالِهِ كَمَا لَا يَخْفَى.

وكيل رُمي الجمار لا ينعزل بإغماء الموكل؛ لأنه زيادة في عجزه المُشترط لصحة الإنابة وذكره لهذه الثلاثة على طريق المثال، فلا يُردُّ عليه أنَّ مثلها طرؤ نحو فسقه، أو رقه، أو تبذيره فيما شرطه السلامة من ذلك وردَّ الموكل يبنّي العزل بها على أقوال ملكه، وفي ردِّه الوكيل وجهان والذي جزم به في المطلب الانعزال بردِّه الموكل دون الوكيل، ولو تصرف نحو وكيل وعامِل قراض بعد انعزاله جاهلاً في عين مال موكله بطل وضمنها إن سلمها كما مر في ذمته انعقد له. (ويُخرج) الوكيل عن ملك الموكل (محل التصرف) أو منفعته (عن ملك الموكل) كأن أعتق، أو باع أو وقف ما وكل في بيعه أو إعتاقه، أو أجر ما أذن في إيجاره لزوال

م ر. اه. قوله: (لا ينعزل بإغماء الموكل) كما مر في الحج ومن الواضح أنه لا ينعزل بالتؤم وإن خرج به عن أهلية التصرف اه. مغني. قوله: (لهذه الثلاثة) أي: الموت والجنون والإغماء. اه. ع. ش. قوله: (طرؤ نحو فسقه. إلخ) عبارة المغني ما لو حَجَرَ عليه بسفه، أو فليس، أو رِق فيما لا يُنفذ منه، أو فسق فيما العدالة شرط فيه. اه. قوله: (أو رقه) كما في وكيل إيجاب النكاح. اه. سم. قوله: (فيما شرطه السلامة من ذلك) على ما مر. اه. نهاية أي من أن عزله أي الفاسق بالنسبة لنزع المال من يده لا يعدم تصرفه ع. ش. قوله: (على أقوال ملكه) والراجح الوقف فقوله: والذي جزم به. إلخ ضعيف. اه. ع. ش. قوله: (الانعزال بردِّه الموكل. إلخ) قدَّمْتُ أوَّل الباب عن شرح الرُّوض أنَّ قضية كلام الشَّيْخَيْن عَدَمُ الانعزال بردِّه الموكل. انتهى. سم على حج وقول الشَّارِح دون الوكيل يُفيد أنَّ ردَّته لا توجب انعزاله وعليه فيصِحُّ تصرفاته في زمن ردِّته عن الموكل اه. ع. ش. عبارة الرُّشَيْدِيِّ قوله: م ر الانعزال بردِّه الموكل أي وهو ضعيف لما عُلِمَ من جزمه بخلافه قُبِيلَه وكأنه إنما ساق كلام المطلب ليُعلَمَ منه حُكْمُ ردِّه الوكيل فقط. اه. قوله: (نحو وكيل) أي: كشريك. اه. ع. ش. قوله: (كما مر) يعني في الوكيل خاصَّة. اه. رُشَيْدِيُّ أي قُبِيل قول المُصَنِّف، ولو قال عزلت. إلخ. قوله: (ويُخرج الوكيل. إلخ) كأن وكلَّ عبده ثم باعه لَكِنْ إذنه له في الحقيقة لَيْسَ توكيلاً، بل استخدام اه. ع. ش. قوله: (عن ملك الموكل) يُغني عنه عطف ما بعده على الوكيل. قوله: (كأن أعتق. إلخ) أي: أو أجر كما سيأتي اه. رُشَيْدِيُّ. قوله: (ما وكل في بيعه) أي: أو في الشراء به. اه. أسنى. قوله: (أو أجر ما أذن في إيجاره) أي: أو يبيعه كما يأتي. اه. ع. ش. عبارة الرُّشَيْدِيِّ قوله: أو أجر. إلخ هذا من صور

قوله: (أو رقه) كما في وكيل إيجاب النكاح. قوله: (فيما شرطه السلامة. إلخ) لِقَائِلِ أن يقول بالنسبة لِلْفَسَقِ إن كانت ما وإقعة على التوكيل أي في التوكيل الذي شرطه السلامة إلخ اقتضى اشتراط العدالة في وكيل ولي المحجور ابتداءً ودواماً فيخالف ما اختاره فيه في شرح قول المُصَنِّف فإن تعدَّى ضَمَنَ ولا ينعزل في الأصح إلا أن يؤوَّل هذا بأنَّ الانعزال بالنسبة لِمَجَرَّدِ بقاء المال تحت يده وإن كانت وإقعة على التصرف أي في التصرف الذي شرطه السلامة كإيجاب النكاح، فلا مخالفة فيه لما ذكر فليتامل. قوله: (والذي جزم به في المطلب الانعزال بردِّه الموكل. إلخ) قدَّمْتُ أوَّل الباب عن شرح الرُّوض أنَّ قضية كلام الشَّيْخَيْن عَدَمُ الانعزال بردِّه الموكل.

ولا يَنْتَه حينئذٍ فلو عاد لِمَلِكِهِ لم تغدِ الوكالةُ، ولو وَكَّلَهُ في بَيْعِ ثَمَرِ زَوْجٍ، أو آجَرَ، أو رَهَنَ وأَقْبَضَ، أو أَوْصَى، أو دَبَّرَ، أو عَلَّقَ العِثْقَ بِصِفَةِ أُخْرَى، أو كَاتَبَ أَنْعَزَلَ لَأَنَّ الغَالِبَ أَنَّ مُرِيدَ البَيْعِ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وإِشْعَارِ فِعْلٍ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ بِالنَّدَمِ عَلَى التَّصَرُّفِ وَقِيَاسِ مَا يَأْتِي فِي الوَصِيَّةِ أَنَّ مَا كَانَ فِيهِ إِطْطَالٌ لِلْأَسْمِ يَنْعَزِلُ بِهِ.

(تَنْبِيهِ) وَقَعَ لِشَيْخِنَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ التَّمثِيلُ لِرُؤَالِ الْمَلِكِ عَنِ الْمَنْفَعَةِ بِإِجَارِ الْأُمَةِ ثُمَّ قَالَ وَإِجَارُ مَا وَكَّلَ فِي بَيْعِهِ وَمِثْلُهُ تَرْوِيحُهُ فَقَيَّدَ الْإِجَارَةَ بِالْأُمَةِ فِي الْأَوَّلِ وَأَطْلَقَهَا فِي الثَّانِي وَأَطْلَقَ التَّرْوِيحَ فِيهِ وَقَيَّدَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بِالْأُمَةِ وَأَخْرَجَ بِهَا الْعَبْدَ وَقَوَّعَ التَّقْيِيدَ الْأَوَّلَ لِغَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الشُّرَاحِ وَالْإِطْلَاقُ فِي الْإِجَارَةِ وَالزَّوْاجِ لِغَيْرِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَمِنْ غَيْرِهِمْ وَهَذَا هُوَ الَّذِي يُتَّجَهُ

خُرُوجَ مَحَلِّ التَّصَرُّفِ عَنِ مَلِكِ الْمُوَكَّلِ لَا مِنْ خُرُوجِ الْمَنْفَعَةِ كَمَا لَا يَخْفَى . اهـ .

□ فَوَدَّ: (وَلَوْ وَكَّلَهُ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُغْنَى . □ فَوَدَّ: (وَلَوْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ) إِلَى قَوْلِهِ: أَنْعَزَلَ هُوَ فِي الْوَصِيَّةِ وَالتَّذْيِيرِ وَتَعْلِيْقِ الْعِثْقِ بِصِفَةٍ مَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ إِنَّهُ الْأَقْرَبُ خِلَافَ مَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ فِي التَّذْيِيرِ عَنْ ابْنِ كَيْجٍ . اهـ . سم . □ فَوَدَّ: (ثُمَّ زَوْجٍ) أَيِ سَوَاءٍ كَانَ الْمُوَكَّلُ فِي بَيْعِهِ عَبْدًا، أَوْ أُمَةً . اهـ . ع ش . □ فَوَدَّ: (أَوْ آجَرَ) مِثَالُ خُرُوجِ الْمَنْفَعَةِ . □ فَوَدَّ: (أَوْ أَقْبَضَ) أَيِ: الرَّهْنِ . اهـ . مُغْنَى . □ فَوَدَّ: (أَنْعَزَلَ) أَيِ: الْوَكِيلُ .

□ فَوَدَّ: (عَلَى التَّصَرُّفِ) أَيِ: الْبَيْعِ اهـ مُغْنَى . □ فَوَدَّ: (إِنْ مَا كَانَ فِيهِ إِطْطَالٌ لِلْأَسْمِ) كَطَخَنِ الْحِنْطَةَ نِهَاطَةً وَمُغْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ: كَطَخَنِ الْحِنْطَةَ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ فِي تَوَكِيلِهِ وَكُلْتُكَ فِي بَيْعِ هَذِهِ الْحِنْطَةِ، أَوْ فِي بَيْعِ هَذِهِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ مَحَلَّ بَطْلَانِ الْوَصِيَّةِ بِالطَّحْنِ إِذَا قَالَ أَوْصَيْتُ بِهِذِهِ الْحِنْطَةَ فَلَوْ قَالَ أَوْصَيْتُ بِهِذِهِ مُشِيرًا إِلَى الْحِنْطَةِ لَمْ تَبْطُلِ الْوَصِيَّةُ بِطَّحْنِهَا فَيَأْتِي هُنَا مِثْلُ ذَلِكَ قَالَ لَكِنَّ الْأَوَجَّ خِلَافَهُ اهـ ع ش أَيِ يَنْعَزِلُ بِطَّحْنِ الْحِنْطَةِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَهَا وَاعْتَمَدَ الْمُغْنَى عَدَمَ الْإِنْعِزَالِ إِذَا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَهَا . □ فَوَدَّ: (التَّمثِيلُ . إلخ) لَا وَجُودَ لَهُ فِي الْمَوْجُودِ مِنْ نُسْخِ شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَإِنَّمَا الَّذِي فِيهَا قَوْلُهُ وَإِجَارُ مَا وَكَّلَ . إلخ نَعَمْ وَجَدْتُ هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ مَضْرُوبًا عَلَيْهِ فَهِيَ مِنَ الْمَرْجُوعِ مِنْهُ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرَ . □ فَوَدَّ: (فِي الْأَوَّلِ) أَيِ: فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ مِنْ شَرْحِ الْمَنْهَجِ .

□ فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ: فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي مِنْ شَرْحِ الْمَنْهَجِ . □ فَوَدَّ: (وَقَيَّدَهُ) أَيِ: التَّرْوِيحَ (فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بِالْأُمَةِ وَأَخْرَجَ بِهَا . . إلخ) كَانَ الْأَوَّلَى كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَةِ الرُّوْضِ أَنْ يَقُولَ فِي الرُّوْضِ بِالْأُمَةِ وَأَخْرَجَ فِي شَرْحِهِ بِهَا الْعَبْدَ . □ فَوَدَّ: (التَّقْيِيدُ الْأَوَّلُ) أَيِ: تَقْيِيدُ الْإِجَارَةِ بِالْأُمَةِ . □ فَوَدَّ: (وَالْإِطْلَاقُ . إلخ) عَطَفَ عَلَى التَّقْيِيدِ . □ فَوَدَّ: (مِنْهُمْ) أَيِ: الشُّرَاحِ . □ فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيِ: الْإِطْلَاقُ فِي الْإِجَارَةِ وَالزَّوْاجِ . □ فَوَدَّ: (هُوَ الَّذِي يُتَّجَهُ) اعْتَمَدَهُ شَيْخِي، وَهُوَ ظَاهِرٌ اهـ مُغْنَى .

□ فَوَدَّ: (وَلَوْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ ثَمَرِ زَوْجٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَنْعَزَلَ) هُوَ فِي الْوَصِيَّةِ وَالتَّذْيِيرِ وَتَعْلِيْقِ الْعِثْقِ بِصِفَةٍ مَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: إِنَّهُ الْأَقْرَبُ خِلَافَ مَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ فِي التَّذْيِيرِ عَنْ ابْنِ كَيْجٍ . □ فَوَدَّ: (وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي . إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر .

ووجهه أنهم غلّوا الأوّل بزوال الولاية، وهو موجود في العبد والأمة بالإشعار بالندم والغالب المذكور وهذان موجودان فيهما أيضاً فالوجه حمل التقييد على أنه لمجرد التمثيل خلافاً لما وقع في شرح الروض، وإن أمكن توجيهه على بُعد بأن إشعار تزويجها بالندم أقوى لأدائه إلى ملك أولادها الدال على رغبته في بقائها، ولو وكل قنّا بإذن سيده ثم باعه أو اعتقه لم ينزّل، ولو وكل اثنين معاً أو مرتباً

قوله: (الأوّل) أي: العزل بالإجارة. قوله: (والثاني) أي: العزل بالزواج. قوله: (المذكور) أي: قبيل التنبيه. قوله: (وهذان) أي: الإشعار بالندم والغالب المذكور. قوله: (خلافاً لما وقع في شرح الروض) الذي وقع فيه أنه لما قال الروض وكذا بتزويج الجارية قال في شرحه وخرجه بالجارية العبد. اه. ولم يزد على ذلك وهذا ليس نصاً في المخالفة في الحكم لاحتمال أنه أراد مجرد بيان قضية العبارة. اه. سم وفيه ما لا يخفى. قوله: (لأدائه) أي: تزويجها. اه. سم. قوله: (الدال) إلخ أي: الأداء المذكور. قوله: (ولو وكل قنّا بإذن سيده) إلخ بخلاف قن من نفسه إذا وكله، ولو بصيغة عقد كوكلتك ثم اعتقه، أو باعه أو كاتبه فإنه ينزّل؛ لأن إذنه له استخدام لا توكيل فزال بزوال ملكه وقد ذكر ذلك الشارح بقوله السابق وبخروج الوكيل عن ملك الموكل. اه. سم. قوله: (ثم باعه، أو اعتقه) أي: سيده فيهما ش. اه. سم. قوله: (لم ينزّل) لكن يعصي العبد بالتصرف إن لم يأذن له مشتريه فيه؛ لأن منافعه صارت مستحقة له نهاية ومغني زاد سم بعد ذكر مثل ذلك عن الروض ما نصّه قال في شرحه، وإن تقدّ تصرفه اه. سم وقال ع ش قوله: لكن يعصي. إلخ لعل محلّ العضيان إن قوت على المشتري بخلاف نحو إيجاب البيع من غير معارضة كلام يتعلّق بالسيّد فلا وجه للعضيان به سم على حج. اه. قوله: (ولو وكل اثنين معاً، أو مرتباً إلخ) فعلم أن توكيل الثاني ليس عزلاً للأوّل وظاهر أنه يتقدّم تصرف الأوّل قبل توكيل الثاني. اه. سم عبارة المغني ولا ينزّل بتوكيل وكيل آخر ولا بالعرض

قوله: (خلافاً لما وقع في شرح الروض) الذي وقع فيه أنه لما قال الروض وكذا بتزويج الجارية قال في شرحه وخرجه بالجارية العبد انتهى. ولم يزد على ذلك وهذا ليس نصاً في المخالفة في الحكم لاحتمال أنه أراد مجرد بيان قضية العبارة. قوله: (لأدائه) أي: تزويجها ش. اه. قوله: (ولو وكل قنّا بإذن سيده) إلخ بخلاف قن نفسه إذا وكله ولو بصيغة عقد كوكلتك ثم اعتقه، أو باعه، أو كاتبه فإنه ينزّل؛ لأن إذنه له استخدام لا توكيل فزال بزوال ملكه وقد ذكر ذلك الشارح بقوله السابق وبخروج الوكيل عن ملك الموكل. اه. قوله: (ثم باعه، أو اعتقه) أي: سيده فيهما ش. اه. قوله: (لم ينزّل) لكنه يعصي بالتصرف بغير إذن المشتري قاله في الروض قال في شرحه، وإن تقدّم تصرفه اه. ولعل محلّ العضيان إن قوت على المشتري بخلاف نحو إيجاب البيع من غير معارضة كلام يتعلّق بالسيّد فلا وجه للعضيان به. قوله: (ولو وكل اثنين معاً أو مرتباً) إلخ فعلم أن توكيل الثاني ليس عزلاً للأوّل وظاهر أنه في الترتيب يتقدّم تصرف الأوّل قبل توكيل الثاني.

في تصرّف الخصومة، أو غيرها خلافاً لمن فرق وقبلًا وجب اجتماعهما عليه بأن يصدر عن رأيهما بأن يتشاورا فيه ثم يوجبا، أو يقبلا معاً، أو يوكل أحدهما الآخر، أو يأذنا بعد أن رأيا ذلك التصرف صواباً لمن يتصرف حيث جاز لهما التوكيل ما لم يصرح بالاستقلال نظير ما يأتي في الوصيين، ويفرق بين ما هنا وإذنها لوليها وإذن المُجبر لائنين بأن اشترط نحو القرابة ثم يضعف أن ذلك لاشتراط قصد الاجتماع ويُقوي أنه لمجرد التوسعة للأولياء في التزويج فاندفع ما لجمع من مُحققَي المتأخرين هنا ثم رأيت ما يؤيد ما فرقت به، وهو قول بعضهم المقصود في النكاح الإذن أي التوسعة فيه لا الاجتماع على العقد.

(تنبيه) يتردّد النظر فيما لو وكل شخصاً في تزويج أمته وآخر في بيعها فعقدًا معاً فيُحتمل أن يُقال محلّ التردّد إن وكلّهما معاً في ذلك وإلا كان المتأخّر منهما مقتضياً لعزل الأول أخذًا مما تقرّر أن مرید البيع لا يزوّج أي ولا يوكل في التزويج وقياسه أن الغالب أن مرید التزويج لا

على البيع اه وفيهما كالتّهاية، ولو عزل أحد وكيله مُبهما لم يتصرّف واحد منهما حتّى يميّز للشك فيه. اه. قوّد: (في تصرّف) بالتّنين متعلّق يوكل. قوّد: (لمن فرق) أي: بين الخصومة وغيرها. قوّد: (وقبلا) أي: لم يرّد واحد منهما، وأما إذا قبل أحدهما فقط فهل ينفذ تصرّفه، فيه نظر ومقتضى قوله الآتي ما لم يصرح بالاستقلال عدم التفوذ فليراجع. قوّد: (بعد أن رأيا ذلك التصرف صواباً) كان الأولى أن يذكّره قبيل يوجبا. إلخ. قوّد: (لمن يتصرّف. إلخ) متعلّق بيأذنا ش. اه. سم. قوّد: (حيث جاز. إلخ) هل يزجّ لقلوله: أو يوكل أحدهما الآخر أيضاً. اه. سم أقول الظاهر عدم الرجوع. قوّد: (ما لم يصرح. إلخ) ظرّف لقلوله: وجب اجتماعهما. إلخ. قوّد: (لوليها) بصيغة التّنية. قوّد: (بأن اشترط. إلخ) هذا إنّما يصلح للفرق بالنسبة لتمامه وإذنها لوليها لا بالنسبة لقلوله: وإذن المُجبر لائنين نعم قول بعضهم الآتي المقصود إلخ يصلح للفرق فيهما ثم رأيت المحسني قال قوله: بأن. إلخ انظره في إذن المُجبر. انتهى. اه. سيّد عمر وقد يجاب بأن نحو القرابة شامل لوكيلي المُجبر المشروط فيهما العدل والأمانة كما أنه شامل لنحو القاضي. قوّد: (ثم) أي: في ولي النكاح. قوّد: (للأولياء) المراد به ما يشمل الوكلاء. قوّد: (فيه) أي العقد. قوّد: (تنبيه إلخ) عبارة ش.

(تنبيه): لو وكل شخصاً في تزويج أمته وآخر في بيعها فإن وقعا معاً يقينا، أو احتمالا فهما باطلان فيبطل ما يترتب عليهما من تزويج الوكيل، أو بيعه، وإن ترتبا فالثاني مبطل للأول؛ لأن مرید التزويج لا يرید البيع وكذا عكسه. انتهى. حجّ بالمعنى. قوّد: (وقياسه) أي قياس أن مرید البيع لا يزوّج ولا يوكل في التزويج.

قوّد: (لمن يتصرّف) متعلّق بيأذنا ش. قوّد: (حيث جاز لهما التوكيل) هل يزجّ لقلوله أو يوكل أحدهما الآخر أيضاً. قوّد: (بأن اشترط نحو القرابة إلخ) انظره في إذن المُجبر.

يبيِّعُ ولا يُوَكِّلُ في البيعِ ويَحْتَمِلُ أنَّ التوكيلَ في التزويجِ، أو البيعِ ليس كبيعِهِ، فلا يُقاسُ توكيله في التزويجِ بعد توكيله في البيعِ على تزويجه بعد توكيله في البيعِ ويفرضُ وقوعُهُما معاً أو تسليمُ أنَّ أحدهما بعد الآخر ليس عزلاً له فهُلْ يَبْطُلانِ لاجتماعِ الْمُقْتَضَى والمَانِعِ؛ لأنَّ صِحَّةَ كُلِّ عَقْدٍ منهما تقتضي فسْخَ الوكالةِ في الآخرِ، أو يصحُّ البيعُ فقط؛ لأنه أقوى لإزالته المِلْكُ أو النكاحُ فقط استصحاباً لأصلِ دَوامِ المِلْكِ أو يصحَّحانِ؛ لأنَّ التعارضَ بينهما لا يتحقَّقُ إلا إنْ تَرْتَبَا، كُلُّ مُحْتَمَلٍ لَكِنْ يُبْطَلَانِهُمَا هو المُتَبَادَرُ. (وإنكارُ الوكيلِ الوكالةَ ليسيان) منه لها (أو لغرض في الإخفاء) لها كخوف من ظالم على مالِ الموكَّلِ (ليس بغزل) لغذره (فإنْ تعمَّدَ ولا غرض) له في الإنكارِ (انغزل) ويجري هذا التفصيلُ الذي هو المُعْتَمَدُ في إنكارِ الموكَّلِ لها. (وإذا اختلفا في أصلها) كوكتلتني في كذا فقال ما وكتلتك (أو) في (صفتها بأن قال وكتلتني في البيعِ نسيئةً أو) في (الشراءِ بعشرين فقال بل نقدًا) راجعٌ للأوَّلِ (أو بعشرة) راجعٌ لِلثَّانِي (صُدِّقَ الموكَّلُ بيمينه) في الكلِّ لأنَّ الأصلَ معه. وصورةُ الأولى أنْ يتخاصَّما بعد

فَوُدَّ: (كفعله) أي: التزويجِ، أو البيعِ. فَوُدَّ: (فلا يُقاسُ توكيله في التزويجِ. إلخ) أي: المُشارِ إليه بقوله: السَّابِقِ ولا يُوَكِّلُ في التزويجِ أي يُعْلَمُ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ هَذَا الْقِيَاسِ عَدَمَ صِحَّةِ قِيَاسِ توكيله في البيعِ بَعْدَ توكيله في التزويجِ على يَبْنِيهِ بَعْدَ توكيله في التزويجِ المُشارِ إليه بقوله: ولا يُوَكِّلُ في البيعِ بالأوَّلَى. فَوُدَّ: (وقوعُهُما معاً) أي التَّوَكُّلَيْنِ. فَوُدَّ: (فهلْ يَبْطُلانِ) أي البيعُ والتزويجُ المُتَرْتَبَانِ على التَّوَكُّلَيْنِ. فَوُدَّ: (لِاجْتِمَاعِ الْمُقْتَضَى) وهو وكالةُ كُلِّ مِنَ الْعَاقِدَيْنِ عَنْ مَالِكِ الْأَمَةِ وَأَمَّا الْمَانِعُ فَيَبْنِيهِ بقوله: لأنَّ صِحَّةَ كُلِّ. إلخ. فَوُدَّ: (لأنَّ التَّعَارُضَ. إلخ) يَتَأَمَّلُ. اه. سم لعلَّ وَجْهَ التَّأَمُّلِ أَنَّ الْمَعْنَى أَوَّلَى بِالتَّعَارُضِ مع أَنَّ الْكَلَامَ فِي مُطْلَقِ الْعَقْدَيْنِ وَقَعَا معاً، أو مُرْتَبَتَيْنِ. فَوُدَّ: (منه لها) إلى قولِ المثنى: (بل في عشرة) في التَّهْيِيةِ والمُعْنَى إلَّا قَوْلَهُ: (وَحُصِّتْ) إلى المثنى.

فَوُدَّ (سُيْ): (أو لغرض) يَتَبَعِي أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي كَوْنِهِ غَرَضًا اغْتِقَادُهُ حَتَّى لَوْ اغْتَقَدَ مَا لَيْسَ غَرَضًا غَرَضًا كَفَى وَصُدِّقَ فِي اغْتِقَادِهِ كَذَلِكَ سَمِ عَلَى حَجٍّ. اه. ع ش. فَوُدَّ: (في إنكارِ الموكَّلِ لها) وما أَطْلَقَاهُ فِي التَّذْيِيرِ مِنْ كَوْنِ جَحْدِ الموكَّلِ عَزْلاً مَحْمُولٌ كَمَا قَالَ ابْنُ التَّقِيْبِ عَلَى مَا هُنَا نِهَايَةً وَمُعْنَى أَي عَلَى قَوْلِهِ وَإِنْكَارُ الْوَكِيلِ. إلخ ع ش. فَوُدَّ: (لِلأَوَّلِ) أي: لقوله: نَسِيئَةً. فَوُدَّ: (لِلثَّانِي) أي: لقوله بعشرين. فَوُدَّ: (لأنَّ الأصلَ معه) عبارةُ الْمُعْنَى: لأنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِذْنِ فِيمَا ذَكَرَهُ الْوَكِيلُ وَلأنَّ الموكَّلَ أَغْرَفَ بِحَالِ الْإِذْنِ الصَّادِرِ مِنْهُ. اه. فَوُدَّ: (وصورةُ الأولى) هي قولُ المثنى وَإِذَا اخْتَلَفَا فِي أَصْلِهَا. اه. ع ش.

فَوُدَّ: (لأنَّ التَّعَارُضَ. إلخ) يَتَأَمَّلُ.

فَوُدَّ (سُيْ): (ولِغَرَضٍ فِي الْإِخْفَاءِ) يَتَبَعِي أَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي كَوْنِهِ غَرَضًا اغْتِقَادُهُ حَتَّى لَوْ اغْتَقَدَ مَا لَيْسَ غَرَضًا كَفَى وَصُدِّقَ فِي اغْتِقَادِهِ كَذَلِكَ عِنْدَ الْإِمْكَانِ.

التَصَرُّفُ أَمَّا قَبْلَهُ فَتَعَمُّدُ إِنْكَارِ الْوَكَالَةِ عَزْلٌ، فَلَا فَايِدَةَ لِلْمُخَاصَمَةِ وَتَسْمِيَّتُهُ فِيهَا مَوْكَلًا بِالنَّظَرِ لِزَعْمِ الْوَكِيلِ. (وَلَوْ اشْتَرَى جَارِيَةً) مَثَلًا وَخُصِّتْ بِالذِّكْرِ لَامْتِنَاعِ الْوُطْءِ عَلَى بَعْضِ التَّقَادِيرِ قَبْلَ التَّلَطُّفِ الْآتِي (بِعَشْرِينَ) وَهِيَ تُسَاوِيهَا، أَوْ أَكْثَرَ (وَزَعَمَ أَنَّ الْمَوْكَلَ أَمَرَهُ) بِالشِّرَاءِ بِهَا (فَقَالَ) الْمَوْكَلُ (بَلْ إِنَّمَا أَذِنْتُ فِي عَشْرَةٍ) وَفِي نُسْخَةٍ بِعَشْرَةٍ صُدِّقَ الْمَوْكَلُ بِبَيْتِهِ حَيْثُ لَا بَيِّنَةٌ؛ لِأَنَّهُ أَعْرَفَ بِكَيْفِيَّةِ إِذْنِهِ (و) حِينَئِذٍ إِذَا (حَلَفَ) الْمَوْكَلُ أَنَّ وَكِيلَهُ خَالَفَهُ فِيمَا أَذِنَ لَهُ فِيهِ كَذَا ذَكَرُوهُ وَهَلْ يَكْفِي حَلْفُهُ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا أَذِنَ بِعَشْرَةٍ أَوْ لَا لِمَا مَرَّ فِي التَّحَالُفِ أَنَّهُ لَا يَكْفِي ذَلِكَ. وَالْجَامِعُ أَنَّ ادِّعَاءَ الْإِذْنِ بِعَشْرِينَ، أَوْ عَشْرَةٍ كَادِعَاءِ الْبَيْعِ بِعَشْرِينَ، أَوْ بِعَشْرَةٍ إِلَّا أَنَّ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الاختِلَافَ هُنَا فِي صِفَةِ الْإِذْنِ دُونَ مَا وَقَعَ الْعَقْدُ بِهِ، وَهُوَ لَا يَسْتَلْزِمُ ذِكْرَ نَفْيٍ وَلَا إِبْثَابٍ، وَتَمَّ فِيمَا وَقَعَ بِهِ الْعَقْدُ الْمُسْتَلْزِمُ أَنَّ كُلًّا مُدَّعٍ وَمُدَّعَى عَلَيْهِ وَذَلِكَ

■ قَوْلُهُ: (فَتَعَمُّدُ إِنْكَارِ الْوَكَالَةِ. إلخ) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا يَجْرِي فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ بِالنُّسْبَةِ لِصِفَةِ الْوَكَالَةِ لَا لِنَفْسِهَا. ■ قَوْلُهُ: (وَتَسْمِيَّتُهُ فِيهَا) أَي: فِي الْأَوَّلَى. اه. ع. ش.

■ قَوْلُهُ (سَيُ): (وَلَوْ اشْتَرَى. إلخ) مِنْ فُرُوعِ تَصَدِيقِ الْمَوْكَلِ وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ فَلَوْ اشْتَرَى. إلخ وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا عَبَّرَ بِالْوَاوِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ بِذَلِكَ مُجَرَّدَ تَصَدِيقِ الْمَوْكَلِ، بَلْ فِيهِ تَفْصِيلٌ مَا يَأْتِي بَعْدَهُ مِنْ بُطْلَانِ الْعَقْدِ تَارَةً وَوُقُوعِهِ لِلْوَكِيلِ أُخْرَى وَهَذَا لَا يَتَفَرَّغُ عَلَى مَا سَبَقَ. اه. ع. ش. ■ قَوْلُهُ: (وَهِيَ تُسَاوِيهَا. إلخ) أَمَّا إِذَا لَمْ تُسَاوِ الْعَشْرِينَ فَيَتَّبَعِي أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَ الشِّرَاءُ بَعَيْنِ مَالِ الْمَوْكَلِ فَبَاطِلٌ وَإِلَّا وَقَعَ لِلْوَكِيلِ وَلَا تَخَالَفَ، وَلَوْ تَنَازَعَ الْوَكِيلُ وَالْبَائِعُ فَقَالَ الْوَكِيلُ الْمَالُ لِلْمَوْكَلِ فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ وَقَالَ الْبَائِعُ الْمَالُ لَكَ فَالْعَقْدُ صَحِيحٌ فَمُقْتَضَى قَوْلِهِمْ إِذَا اخْتَلَفَا فِي الصَّحَةِ وَالْفَسَادِ صُدِّقَ مُدَّعِي الصَّحَةِ أَنْ يُصَدِّقَ الْبَائِعُ اه. ع. ش. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ أَكْثَرَ) الْأَوَّلَى فَأَكْثَرَ.

■ قَوْلُهُ (سَيُ): (وَزَعَمَ) أَي: قَالَ. اه. ع. ش. ■ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا أَذِنْتُ) قَدَّرَهُ بِقَرِينَةِ أَمْرِهِ بِهَا لِأَنَّ الْأَمْرَ يَسْتَلْزِمُ الْإِذْنَ، أَوْ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِمَعْنَى الْإِذْنِ وَمَعْنَى أَمْرِهِ بِهَا إِذْنُهُ بِهَا. اه. سم. ■ قَوْلُهُ: (صُدِّقَ الْمَوْكَلُ بِبَيْتِهِ) أَي: فِي أَنَّهُ وَكَلَّهُ فِي الشِّرَاءِ بِعَشْرَةٍ اه. ع. ش. ■ قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَا بَيِّنَةٌ) أَي: لِوَاجِدٍ مِنْهُمَا، أَوْ لِكُلِّ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ وَتَعَارَضَتْ اه. مُعْنَى. ■ قَوْلُهُ: (إِنْ وَكِيلُهُ خَالَفَهُ. إلخ) أَي: وَأَنَّهُ إِنَّمَا أَذِنَ بِعَشْرَةٍ كَمَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ وَمَرَّ عَنْ ع. ش. آتِفًا. ■ قَوْلُهُ: (أَوَّلًا) أَي: لَا يَكْفِي، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ نَفْيِ الْإِذْنِ بِعَشْرِينَ أَيْضًا لِتَجْمَعِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِبْثَابِ كَمَا فِي التَّحَالُفِ اه. كُرْدِي. ■ قَوْلُهُ: (وَالْجَامِعُ) أَي: بَيِّنَ مَا هُنَا وَمَا مَرَّ. ■ قَوْلُهُ: (دُونَ مَا وَقَعَ الْعَقْدُ بِهِ) يُتَأَمَّلُ فَهُمَا مُخْتَلِفَانِ أَيْضًا فِيمَا وَقَعَ عَقْدُ الْوَكَالَةِ بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اه. سم. ■ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَي: الْإِخْتِلَافُ هُنَا. ■ قَوْلُهُ: (الْمُسْتَلْزِمُ) أَي: الْإِخْتِلَافُ تَمَّ. ■ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَي: كَوْنُ مُدَّعٍ وَمُدَّعَى عَلَيْهِ.

■ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا أَذِنْتُ) قَدَّرَهُ بِقَرِينَةِ أَمْرِهِ بِهَا؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ يَسْتَلْزِمُ الْإِذْنَ أَوْ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِمَعْنَى الْإِذْنِ وَمَعْنَى أَمْرِهِ بِهَا إِذْنُهُ بِهَا. ■ قَوْلُهُ: (إِنْ وَكِيلُهُ خَالَفَهُ. إلخ) وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَخْلِفُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَذِنَ بِعَشْرَةٍ. ■ قَوْلُهُ: (دُونَ مَا وَقَعَ الْعَقْدُ بِهِ) يُتَأَمَّلُ فَهُمَا مُخْتَلِفَانِ أَيْضًا فِيمَا وَقَعَ عَقْدُ الْوَكَالَةِ بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

يَسْتَلْزِمُهُمَا صَرِيحًا وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى كَلَامِهِمْ (فَلَان) كَانَ الْوَكِيلُ قَدْ (اشْتَرَى بَعَيْنِ مَالِ الْمَوْكَلِ وَسَمَّاهُ فِي الْعَقْدِ) بِأَنْ قَالَ اشْتَرَيْتُهَا لِفُلَانٍ بِهَذَا وَالْمَالُ لَهُ (أَوْ قَالَ بَعْدَهُ) أَيِ الشِّرَاءِ بِالْعَيْنِ الْخَالِي عَنْ تَسْمِيَّتِهِ الْمَوْكَلُ (اشْتَرَيْتَهُ) أَيِ الْمَوْكَلُ فِيهِ (لِفُلَانٍ وَالْمَالُ لَهُ وَصَدَّقَهُ الْبَائِعُ) فِيمَا ذَكَرَهُ أَوْ قَامَتْ حُجَّةٌ فِي الْأَوَّلَى بِأَنَّهُ سَمَّاهُ كَمَا ذَكَرَهُ. (فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ) فِي الصُّورَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ ثَبَّتَ بِالتَّسْمِيَةِ، أَوْ التَّصْدِيقِ أَنَّ الْمَالَ وَالشِّرَاءَ لِيُغَيِّرَ الْعَاقِدَ وَثَبَّتَ بِيَمِينِ ذِي الْمَالِ أَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي الشِّرَاءِ بِذَلِكَ الْقَدْرِ فَيُطْلَقَ الشِّرَاءُ وَحِينَئِذٍ فَالْجَارِيَةُ لِبَائِعِهَا وَعَلَيْهِ رَدُّ مَا أَخَذَهُ لِلْمَوْكَلِ، وَمَحَلُّهُ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ إِنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ الْبَائِعُ عَلَى أَنَّهُ وَكِيلٌ بِعَشْرِينَ وَإِلَّا فَهِيَ بِاعْتِرَافِهِ مِلْكٌ لِلْمَوْكَلِ

قوله: (يَسْتَلْزِمُهُمَا) أي: التَّغْيِي وَالْإِثْبَاتُ أَي: ذَكَرَهُمَا. قوله: (وَهَذَا) أي: الْفَرْقُ الْمَذْكُورُ.
قوله: (هُوَ الْأَقْرَبُ. الْخ) أَيِ فَيَكُونُ الْأَقْرَبُ الْإِكْفَاءَ بِالْحَلْفِ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا أَذِنَ فِي الشِّرَاءِ بِعَشْرَةٍ.
أه. ع ش. قوله: (بِأَنْ قَالَ اشْتَرَيْتُهَا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَحَيْثُ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: فِي الْأَوَّلَى إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلَهُ: وَمَحَلُّهُ إِلَى وَخَرَجَ وَقَوْلَهُ: لَا عَلَى الْبَيْتِ وَإِنَّمَا وَقَوْلَهُ: وَلَا تَكَرَّرَ إِلَى الْمُتَنِّ. قوله: (بِأَنْ قَالَ اشْتَرَيْتُهَا لِفُلَانٍ بِهَذَا. الْخ) أَي: سَوَاءً صَدَّقَهُ الْبَائِعُ، أَوْ كَذَّبَهُ، أَوْ سَكَتَ أَهْ بِجَيْرِمْ. قوله: (وَالْمَالُ لَهُ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ بَلْ مِثْلُهُ مَا لَوْ سَكَتَ عَنْ ذَلِكَ، أَوْ قَالَ وَالْمَالُ لِي أَخَذًا مِنْ مَفْهُومِ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي إِذْ مَنْ اشْتَرَى لِغَيْرِهِ بِمَالٍ نَفْسِهِ وَلَمْ يُصَرِّحْ بِاسْمِ الْخ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ حَيْثُ صَرَّحَ بِاسْمِ غَيْرِهِ وَالْمَالُ لَهُ لَا يَتَعَقَّدُ بَيْنَهُ؛ لِأَنَّهُ فَضُولِي. أه. ع ش. قوله: (أَيِ الْمَوْكَلِ فِيهِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي أَيِ الْمَذْكُورُ وَالْأَوَّلَى اشْتَرَيْتُهَا أَيِ الْجَارِيَةِ. أه.

قوله (السِّي) (وَصَدَّقَهُ الْبَائِعُ) أَي: فِيمَا لَوْ اشْتَرَى بَعَيْنِ الْمَالِ وَسَمَّاهُ بَعْدَ الْعَقْدِ شَوْبَرِي أَهْ بِجَيْرِمْ.
قوله: (فِيمَا ذَكَرَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَخَرَجَ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: فِي الْأَوَّلَى إِلَى الْمُتَنِّ. قوله: (فِيمَا ذَكَرَهُ) لَعَلَّهُ رَاجِعٌ أَيْضًا لِلأَوَّلَى وَلَعَلَّ مَعْنَى تَصْدِيقِهِ فِيهَا تَصْدِيقُهُ عَلَى وُجُودِ التَّسْمِيَةِ فِي الْعَقْدِ. أه. سم.
قوله: (فِي الْأَوَّلَى. الْخ) أَسْقَطَهُ الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر، أَوْ قَامَتْ بِهِ حُجَّةٌ أَيْ بَيِّنَةٌ وَلَعَلَّ مُسْتَنَدَ الْحُجَّةِ فِي الشَّهَادَةِ أَي: فِي الثَّانِيَةِ قَرِينَةٌ غَلَبَتْ عَلَى ظَنِّهَا ذَلِكَ كَعَلْمِهَا بِأَنَّ الْمَالَ الَّذِي اشْتَرَى بِهِ لِيَزِيدَ وَسَمِعَتْ تَوْكِيلَهُ وَإِلَّا فَمِنْ أَيْنَ تَطَّلِعُ عَلَى أَنَّهُ اشْتَرَاهُ لَهُ مَعَ احْتِمَالِ أَنَّهُ نَوَى نَفْسَهُ؟ أه.
قوله: (لِأَنَّهُ ثَبَّتَ بِالتَّسْمِيَةِ. الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي أَنَّهُ ثَبَّتَ بِتَّسْمِيَةِ الْوَكِيلِ فِي الْأَوَّلَى وَتَصْدِيقِ الْبَائِعِ، أَوْ الْبَيِّنَةِ فِي الثَّانِيَةِ أَنَّ الْمَالَ. الْخ. أه. وَفِي النَّهَايَةِ نَحْوُهَا. قوله: (وَبَيَّنَّ ذِي الْمَالِ. الْخ) فِيهِ مَا يَأْتِي عَنْ سَمٍ عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ وَثُبُوتُ كَوْنِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ. الْخ. قوله: (وَمَحَلُّهُ) أَي: مَحَلُّ الْبُطْلَانِ فِيمَا ذَكَرَ. أه. مُغْنِي وَرَجَعَ الرَّشِيدِيُّ الضَّمِيرَ إِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ فَالْجَارِيَةُ لِبَائِعِهَا وَعَلَيْهِ. الْخ. قوله: (إِنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ) أَي: الْوَكِيلُ. قوله: (بِإِغْيَارِهِ) أَي: الْبَائِعِ.

قوله: (فِيمَا ذَكَرَهُ) لَعَلَّهُ رَاجِعٌ أَيْضًا لِلأَوَّلَى وَلَعَلَّ مَعْنَى تَصْدِيقِهِ فِيهَا تَصْدِيقُهُ عَلَى وَجْهِ التَّسْمِيَةِ فِي الْعَقْدِ.

فَيَأْتِي فِيهِ التَّلَطُّفُ الْآتِي وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: «بَعَيْنِ» مَالُ الْمَوْكِلِ مَا لَوْ اشْتَرَى فِي الدُّمَةِ فِيهِ تَفْصِيلٌ يَأْتِي الْبُطْلَانُ فِي بَعْضِهِ أَيْضًا، فَلَا يُرَدُّ هُنَا وَبِقَوْلِهِ: وَالْمَالُ لَهُ فِي الثَّانِيَةِ مَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى اشْتَرَيْتَهُ لِفُلَانٍ، فَلَا يَبْطُلُ الْبَيْعُ إِذَا مِنْ اشْتَرَى لِغَيْرِهِ بِمَالٍ نَفْسِهِ وَلَمْ يُصَرِّحْ بِاسْمِ الْغَيْرِ بَلْ نَوَاهُ يَصْحُحُ الشُّرَاءُ لِنَفْسِهِ، وَإِنْ أَذِنَ لَهُ الْغَيْرُ فِي الشُّرَاءِ (وَإِنْ كَذَبَهُ) الْبَائِعُ بِأَنْ قَالَ: إِنَّمَا اشْتَرَيْتَ لِنَفْسِكَ وَالْمَالُ لَكَ، أَوْ سَكَتَ عَنْ ذِكْرِ الْمَالِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَالَ: لَهُ الْوَكِيلُ أَنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي وَكِيلٌ فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ ذَلِكَ، أَوْ بِأَنْ قَالَ لَهُ: لَسْتُ وَكِيلًا وَلَا بَيِّنَةٌ بِالْوَكَالَةِ (حَلَفَ) الْبَائِعُ (عَلَى)

□ فَوُدَّ: (فَيَأْتِي فِيهِ . إِلْخ) أَي: إِنْ كَانَ الْبَائِعُ صَادِقًا فِي اعْتِرَافِهِ بِذَلِكَ وَإِلَّا، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّلَطُّفِ .
□ فَوُدَّ: (التَّلَطُّفُ الْآتِي) لَعَلَّ الْمُرَادَ التَّلَطُّفُ بِالْمَوْكِلِ لِيَبْعَهَا لِلْبَائِعِ لَا لِلْوَكِيلِ إِذْ لَمْ يَحْكَمْ بِهَا لَهُ لِيَخْتِاجَ لِذَلِكَ . اهـ . سم . فَوُدَّ: (وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ:) أَي: الْمُصَنَّفِ . □ فَوُدَّ: (تَفْصِيلٌ يَأْتِي) أَي: فِي كَلَامِهِ . اهـ .
سم أَي فِي شَرْحٍ وَكَذَا إِنْ اشْتَرَى فِي الدُّمَةِ . إِلْخ قَوْلُهُ: فِي الثَّانِيَةِ هِيَ قَوْلُ الْمُصَنَّفِ، أَوْ قَالَ بَعْدَهُ .
إِلْخ . □ فَوُدَّ: (مَا لَوْ اقْتَصَرَ) أَي: الْوَكِيلُ . □ فَوُدَّ: (إِذَا مَنْ اشْتَرَى لِغَيْرِهِ بِمَالٍ نَفْسِهِ . إِلْخ) فِيهِ شَيْءٌ مَعَ قَرَضٍ أَنَّهُ اشْتَرَى بِعَيْنِ مَالِ الْمَوْكِلِ وَأَيْضًا، فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْاِقْتِصَارِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ اشْتَرَى بِعَيْنِ مَالِ الْمَوْكِلِ وَأَيْضًا، فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْاِقْتِصَارِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ اشْتَرَى بِمَالٍ نَفْسِهِ . اهـ . سم . □ فَوُدَّ: (وَلَمْ يُصَرِّحْ بِاسْمِ الْغَيْرِ) فَلَوْ صَرَّحَ بِاسْمِ الْغَيْرِ فِيهِ وَقَدْ ثَبَتَ يَمِينُ الْمَوْكِلِ عَدَمُ التَّوَكُّلِ فِي ذَلِكَ فَهُوَ شِرَاءٌ قُضِيَ لَا يُقَالُ هُوَ هُنَا صَرَّحَ بِاسْمِ الْمَوْكِلِ حَيْثُ قَالَ اشْتَرَيْتَهُ لِفُلَانٍ لِأَنَّا نَقُولُ هَذِهِ التَّسْمِيَةُ إِنَّمَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْعَقْدِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ، وَأَمَّا الْعَقْدُ، فَلَا تَسْمِيَةَ فِيهِ . اهـ . ع ش عبارة الرِّشِيدِي أَي لِأَنَّ الصُّورَةَ أَنَّهُ لَمْ يُسَمِّ الْمَوْكِلَ فِي الْعَقْدِ وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ بَعْدَهُ إِلَّا أَنَّهُ اشْتَرَاهُ لَهُ بِمَالِهِ . اهـ . □ فَوُدَّ: (يَصِحُّ الشُّرَاءُ . إِلْخ) يُسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ اشْتَرَى لِابْنِهِ الصَّغِيرِ بَيِّنَةً فَإِنَّهُ يَقَعُ الشُّرَاءُ لِلِابْنِ كَمَا مَرَّ . اهـ . ع ش .

□ فَوُدَّ (سُئِلَ): (وَإِنْ كَذَبَهُ حَلَفَ . إِلْخ) فَإِنْ نَكَلَ فَالْقِيَاسُ أَنَّ الْوَكِيلَ يَخْلِفُ يَمِينَ الرَّدِّ وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْيَمِينَ الْمُرَدُّةَ كَالْإِقْرَارِ لِكَيْتَ قَوْلِ الْعَبَابِ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْمَوْكِلُ لَا الْوَكِيلُ وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ، وَإِنْ حَلَفَ صَحَّ الْبَيْعُ لِلْوَكِيلِ ظَاهِرًا وَيُسَلَّمُ الثَّمَنُ الْمُعَيَّنُ إِلَى الْبَائِعِ وَيُغْرَمُ لِلْمَوْكِلِ . اهـ . يَقْتَضِي خِلَافَ ذَلِكَ فَلْيُحَرِّزْ وَيُرَاجَعْ وَجْهَ عَدَمِ حَلْفِ الْوَكِيلِ إِذَا نَكَلَ الْبَائِعُ وَأَنَّهُ هَلْ يَجْرِي ذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانَ اشْتَرَى فِي الدُّمَةِ الْآتِي . اهـ . سم بِحَذْفٍ . □ فَوُدَّ: (وَإِنْ كَذَبَهُ الْبَائِعُ) أَي: فِي الصُّورِ الثَّانِيَةِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى وَظَاهِرٌ أَنَّ الْحُكْمَ كَمَا ذُكِرَ فِيمَا إِذَا كَذَبَهُ بِهِ الْبَائِعُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَاتَّكَرَّ وَجُودُ التَّسْمِيَةِ فِي الْعَقْدِ وَلَمْ تَثْبُتْ بَيِّنَةٌ . □ فَوُدَّ: (أَنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي وَكِيلٌ) أَوْ قَالَ الْوَكِيلُ أَنَا وَكِيلٌ، أَوْ نَحْوَهُ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ أَنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي وَكِيلٌ . اهـ . ع ش . □ فَوُدَّ: (وَلَا بَيِّنَةٌ) حَالٌ مِنَ الْبَائِعِ فِي قَوْلِهِ: وَإِنْ كَذَبَهُ الْبَائِعُ فَهُوَ رَاجِعٌ لِكُلِّ مَنْ

□ فَوُدَّ: (فَيَأْتِي فِيهِ التَّلَطُّفُ) بِالْمَوْكِلِ لِيَبْعَهَا لِلْبَائِعِ لَا لِلْوَكِيلِ إِذَا لَمْ يَحْكَمْ بِهَا لَهُ لِيَخْتِاجَ لِذَلِكَ . اهـ .
□ فَوُدَّ: (تَفْصِيلٌ يَأْتِي) أَي: فِي كَلَامِهِ . □ فَوُدَّ: (إِذَا مَنْ اشْتَرَى لِغَيْرِهِ بِمَالٍ نَفْسِهِ . إِلْخ) فِيهِ شَيْءٌ مَعَ قَرَضٍ أَنَّهُ اشْتَرَى بِمَالٍ نَفْسِهِ .

□ فَوُدَّ فِي (سُئِلَ): (وَإِنْ كَذَبَهُ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ . إِلْخ) فَإِنْ نَكَلَ فَالْقِيَاسُ أَنَّ الْوَكِيلَ يَخْلِفُ يَمِينَ الرَّدِّ

نفى العلم بالوكالة) لا على البت ولا على نفى العلم بأن المال لغيره خلافاً لمن زعمه وإنما فرقت بين الصورتين بفرض الأولى في دعوى الوكيل عليه بما ذكر دون الثانية؛ لأن الأولى لا تتضمن نفى فعل لغير ولا إثباته فتوقف الحلف على نفى العلم على ذكر الوكيل له ذلك. والثانية تتضمن نفى توكيل غيره له وهذا لا يمكن الحلف عليه؛ لأنه حلف على نفى فعل الغير فتعين الحلف فيه على نفى العلم وبهذا التفصيل الظاهر من كلامهم يندفع استشكال الإسنادي للحلف على نفى العلم الذي أطلقوه (و) إذا حلف البائع كما ذكرناه (وقع الشراء للوكيل) ظاهراً فيسلم الثمن المعين للبائع ويغرم بدله للموكل (وكذا إن اشترى في الذمة ولم يسم الموكل) بأن نواه وقال بعده اشتريت له وكذبه البائع فيحلف كما مر ويقع شراؤها

الصورتين كما أفاده الرشيدي. □ فوه: (بين الصورتين) وهما قوله: بأن قال له إنما. إلخ وقوله: أو بأن قال لست وكيلاً. إلخ اهـ ع ش. □ فوه: (في دعوى الوكيل. إلخ) أي وجواب البائع بما مر. □ فوه: (بما ذكر) أي أنت تعلم أنني وكيل اهـ كزدي. □ فوه: (فتوقف الحلف. إلخ) فإن الحلف على حسب الجواب، وهو إنما أجاب بالبت. اهـ. □ فوه: (على نفى العلم) متعلق بالحلف و. □ فوه: (على ذكر. إلخ) متعلق بتوقف. إلخ أي وعلى جواب البائع بما مر. □ فوه: (ذلك) أي ما ذكر. □ فوه: (وهذا لا يمكن الحلف عليه) أي بتأ. اهـ. رشيدي. □ فوه: (وبهذا التفصيل) أي قوله: وإنما فرقت. إلخ. □ فوه: (الذي. إلخ) نعت للحلف. □ فوه: (أطلقوه) أي في الصورتين المذكورتين. اهـ. ع ش. □ فوه: (ظاهراً) إلى قوله: (وزعم. إلخ) في المعنى. □ فوه: (فيسلم الثمن المعين. إلخ) لعل هذا إذا لم يثبت بيته، أو اغتراف البائع أنه للموكل ولا فالحقد باطل؛ لأن فرض المسألة أن العقد بعين الثمن. □ فوه: (بغده) أي الشراء. □ فوه: (فيحلف) أي: البائع. □ فوه: (كما مر) أي على نفى العلم بالوكالة.

ويبطل البيع بناءً على أن اليمين المرودة كالإقرار لكن قول العباب، وإن كذبه البائع ولا بيته فليكل من الموكل والوكيل تخليفه أنه لا يعلم وكالته فإن ادعى جميعاً كفته يمين، وإن انفرد كل بدعوى فلا، فإن نكل حلف الموكل لا الوكيل وبطل البيع، وإن حلف صح البيع للوكيل ظاهراً ويسلم الثمن المعين إلى البائع ويغرمه للموكل اهـ. يقتضي خلاف ذلك فليحرز ويراجع وجه عدم حلف الوكيل إذا نكل وأنه هل يجري ذلك فيما إذا كان اشترى في الذمة الآتي.

□ فوه في (س): (على نفى العلم بالوكالة) قال الشارح المحلي الناشئة عن التوكيل مشيراً به إلى رد ما اغترض به على المصنف وجه الرد أنه ليس المراد به الحلف على نفى توكيل مطلق ولا نفى علم مطلق، بل نفى وكالة خاصة ناشئة عن توكيل فيستلزم أن المال لغيره شرح م ر. □ فوه: (فتوقف الحلف على نفى العلم على ذكر الوكيل له ذلك) فإن الحلف على حسب الجواب، وهو إنما أجاب بالبت.

□ فوه: (وبهذا التفصيل الظاهر من كلامهم يندفع استشكال الإسنادي للحلف على نفى العلم الذي أطلقوه) عبارة الإسنادي في قول المصنف وإن كذبه حلف على نفى العلم بالوكالة ما نصه: اعلم أن ما

لِلوَكِيلِ ظَاهِرًا فَإِنْ صَدَّقَهُ بَطَلَ وَزَعَمَ شَارِحٌ أَنَّ ظَاهِرَ الْمُتَنِّ وَغَيْرِهِ وَقُوعُ الْعَقْدِ لِلوَكِيلِ، صَرَخَ
بِالسُّفَارَةِ أَوْ لَا، صَدَّقَهُ الْبَائِعُ أَوْ لَا، رَدَّهُ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّهُ غَيْرُ سَدِيدٍ. (وَكَذَا إِنْ سَمَاهُ) فِي الْعَقْدِ
وَالشُّرَاءِ فِي الذِّمَّةِ (وَكَذَبَهُ الْبَائِعُ فِي الْأَصَحِّ) أَيِ فِي الْوَكَالَةِ بِأَنَّهُ قَالَ سَمَّيْتُهُ وَلَسْتُ وَكَيْلًا عَنْهُ
وَحَلَفَ كَمَا ذَكَرَ يَقَعُ الشُّرَاءُ لِلوَكِيلِ ظَاهِرًا وَتَلَعُو تَسْمِيَتُهُ لِلْمُوَكَّلِ وَكَذَا لَوْ لَمْ يُصَدِّقْهُ وَلَمْ
يُكَذِّبْهُ وَهَذَا الْخِلَافُ هُوَ الَّذِي قَدَّمَهُ بِقَوْلِهِ: وَإِنْ سَمَاهُ فَقَالَ الْبَائِعُ بَعَثَكَ. إِلَخَ وَلَا تَكَرَّرَ فِيهِ إِذَا
لِتَغَايِرِ التَّصْوِيرِ فِي بَعْضِ الْأَقْسَامِ كَمَا يُعْلَمُ بِتَأْمُلِ الْمُحَلِّينَ، وَإِنَّمَا لِكُونِهِ أَعَادَهُ هُنَا اسْتِيفَاءً

□ قَوْلُهُ: (فَإِنْ صَدَّقَهُ. إِلَخَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى فَإِنْ صَدَّقَهُ الْبَائِعُ بَطَلَ الشُّرَاءُ كَمَا قَالَ الْقَمُولِيُّ. اهـ.
قَالَ ع ش قَوْلُهُ فَإِنْ صَدَّقَهُ الْبَائِعُ أَيِ فِي أَنَّهُ نَوَى الْمُوَكَّلَ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (بَطَلَ) لَاتِّفَاقِهِمَا عَلَى وَقُوعِ الْعَقْدِ
لِلْمُوَكَّلِ وَثُبُوتِ كَوْنِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ بِيَمِينِهِ. اهـ. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَزَعَمَ شَارِحٌ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَقَوْلُ ابْنِ
الْمُلَقِّنِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (صَدَّقَهُ الْبَائِعُ) هَذَا هُوَ مَحْطُّ الرَّدِّ. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ غَيْرُ سَدِيدٍ) وَعَلَيْهِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا
مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى بِمَالِ نَفْسِهِ وَنَوَى غَيْرَهُ وَقَدْ أُذِنَ لَهُ حَيْثُ يَقَعُ لِلوَكِيلِ ثُمَّ بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الشُّرَاءُ بَعَيْنِ مَالِ
الْوَكِيلِ ضَعُفَ انْتِصَرَاغُهُ لِلْمُوَكَّلِ فَلَمْ تَوْثُرْ نِيَّتُهُ وَهَذَا لَمَّا كَانَ الشُّرَاءُ فِي الذِّمَّةِ وَقَدْ نَوَى الْمُوَكَّلَ وَلَمْ يُوَجِّدْ
مَا يَضُرُّهُ عَنْهُ لِلوَكِيلِ عَمِلَ بِنِيَّتِهِ وَحَكَمَ بِوُقُوعِهِ لِلْمُوَكَّلِ وَقَدْ ثَبَّتَ أَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ فَأَبْطَلَ. اهـ. ع ش.

□ قَوْلُهُ: (وَحَلَفَ) عَطَفَ عَلَى كَذَبِهِ الْبَائِعِ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا ذَكَرَ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْحَلْفُ فِي هَذِهِ عَلَى
نَفْيِ الْعِلْمِ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ وَإِنَّمَا قَرَّرْتُ. إِلَخَ مَا يَقْتَضِي خِلَافَهُ. اهـ. ع ش وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى جَعْلِ ذَكَرَ
بِنَاءَ الْفَاعِلِ، وَأَمَّا إِذَا جُعِلَ بِنَاءُ الْمَفْعُولِ، فَلَا مُخَالَفَةَ. □ قَوْلُهُ: (وَتَلَعُو) فِي أَصْلِهِ بِغَيْرِ خَطِّهِ الْفَتْحُ بَعْدَ
يَلْعُو. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. □ قَوْلُهُ: (قَدَّمَهُ) أَيِ: فِي الْفَضْلِ الَّذِي قُبِيلَ هَذَا الْفَضْلُ. اهـ. كُزْدِيُّ. □ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا
لِتَغَايِرِ التَّصْوِيرِ. إِلَخَ) أَقُولُ لَا حَاجَةَ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ؛ لِأَنَّ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمُخَالَفَةِ الْمَعْلُومَةِ

ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ قَدْ ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ فِي شَرْحِهِ وَفَسَّرَ التَّكْذِيبَ بِأَنَّهُ يَقُولُ إِنَّمَا اشْتَرَيْتَ لِنَفْسِكَ وَالْمَالُ لَكَ
وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ فِي الرُّضْصَةِ وَفِيهِ أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ التَّكْذِيبَ الْمَذْكُورَ لَيْسَ هُوَ نَفْيُ عِلْمٍ حَتَّى يَخْلِفَ
قَائِلُهُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ، بَلْ صِيغَةُ بَتِّ وَالْحَلْفُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى حَسَبِ الْجَوَابِ، وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ مُوَافِقٌ
لِمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ فَإِنَّ تَغْيِيرَهُ بِالتَّكْذِيبِ يَنْفِي التَّثْبِيحَ بِنَفْيِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ لِلْعِلْمِ لَيْسَ بِمُصَدِّقٍ وَلَا
بِمُكَذِّبٍ وَعَبَّرَ فِي الْحَاوِي الصَّغِيرِ بِقَوْلِهِ: وَلَوْ أَنْكَرَ وَهُوَ أَخْفَ فِي الْإِعْتِرَاضِ. الثَّانِي: أَنَّهُ مَعَ هَذَا
التَّفْسِيرِ لَا يَسْتَقِيمُ الْإِفْتِصَارُ فِي التَّحْلِيلِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِالْوَكَالَةِ، بَلْ الْقِيَاسُ وَجُوبُ الْحَلْفِ عَلَى نَفْيِ
الْعِلْمِ بِكَوْنِ الْمَالِ لِغَيْرِهِ فَإِنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ الْوَكَالَةَ وَلَكِنْ اعْتَرَفَ بِأَنَّ الْمَالِ لِغَيْرِهِ كَانَ كَافِيًا فِي إِبْطَالِ الْبَيْعِ، بَلْ
أَقُولُ لَوْ أَنْكَرَ كَوْنَ الْمَالِ لِغَيْرِهِ وَحَلَفَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْوَكَالَةِ كَانَ كَافِيًا أَيْضًا لِمَا ذَكَرْنَا، وَلَوْ صَدَّقَهُ
الْبَائِعُ فِي الْوَكَالَةِ وَقَالَ إِنَّمَا اشْتَرَيْتَ بِمَالِكَ حَلَفَ عَلَى الثَّانِي كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْقَاضِي حُسَيْنٍ فَلْتَلَخَّصْ
أَنَّ التَّكْذِيبَ عَلَيْهِ أَقْسَامٌ فَتَأْمَلْهَا. اهـ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ صَدَّقَهُ بَطَلَ) كَمَا قَالَ الْقَمُولِيُّ شَرْحُ م ر.

□ قَوْلُهُ فِي (السِّي): (وَكَذَبَهُ الْبَائِعُ) يُمَكِّنُ أَنْ يَرْجَعَ قَوْلُهُ: وَكَذَبَهُ إِلَخَ لِلْمَسْأَلَتَيْنِ لَكِنْ يَمْتَنِعُهُ اخْتِصَاصُ قَوْلِهِ
فِي الْأَصَحِّ بِالثَّانِيَةِ. □ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا لِتَغَايِرِ التَّصْوِيرِ. إِلَخَ) أَقُولُ لَا حَاجَةَ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ؛ لِأَنَّ

لأقسام المسألة (وإن) اشترى في الذمة وسمّاه في العقد، أو بعده كما جرّم به القمولي وغيره (صدّقه) البائع على الوكالة، أو قامت بها حجة. (بطل الشراء) لاتفاقهما على وقوع العقد للموكل وثبوت كونه بغير إذنه بيمينه واستشكل هذا مع ما مرّ من وقوع العقد للوكيل إذا اشترى في الذمة على خلاف ما أمر به الموكل وصّرع بالشفارة وقد يجاب بحمل ذلك على ما إذا لم يصدّقه البائع (وحيث حكم بالشراء للوكيل) ففيما إذا اشترى بالعين وكذّبه البائع، إن صدّق فالملك للموكل وإلا فللبائع فيستحب أن يرفق الحاكم بهما جميعاً ليقول له البائع إن لم يكن موكلك أمرتك بشرائها بعشرين فقد بعثكها بها فيقبل والموكل إن كنت أمرتك

المُتَقَي عليها من الوكيل والموكل وما هنا في المخالفة الغير المغلومة التي ادّعاها الموكل وذلك ظاهر من سياق المحلّين بأدنى تأمل. اه. سم. فوّد: (لأقسام المسألة) أي: مسألة الجارية. فوّد: (أو قامت بها حجة) هذا خاص بما إذا سمّاه في العقد كما يدلّ عليه قوله: السابق، أو قامت حجة في الأولى بأنّه سمّاه. إلخ لا فيما إذا سمّاه بعده خلافاً لما يوهّمه صنيعه هنا، وأما تصديق البائع فنافع في الصورتين. اه. سيّد عمر أقول خصص المغني والنهاية نظيره في السابق بالصورة الثانية كما مرّ مع توجيهه ش ذلك. فوّد: (لاتفاقهما. إلخ) أي: ولو حكماً ليشمل قيام الحجة بالوكالة. فوّد: (وثبوت كونه. إلخ) انظر لو كان كاذباً في يمينه وكان الأمر في الواقع كما قال الوكيل هل يكون بطلاً الشراء بحسب الظاهر فقط كما هو القياس. اه. سم أي ففي الواقع يقع للموكل قبّاتي فيه التلطف الآتي كما هو الظاهر. فوّد: (هذا) أي: بطلان الشراء هنا. فوّد: (مع ما مرّ) أي: قبل هذا الفصل وقول المصنّف: وإن سمّاه فقال البائع بعثك. إلخ. فوّد: (وقد يجاب. إلخ) هذا الجواب للمحقّق أبي زرعة العراقي في مختصر المهمات. اه. سيّد عمر. فوّد: (على ما إذا لم يصدّقه البائع) أي: ولم يقيم بها الحجة أخذاً ممّا مرّ آنفاً.

فوّد (سني): (وحيث حكم بالشراء للوكيل) أي: مع قوله: إنه للموكل نهاية ومغني. فوّد: (ففيما إذا اشترى) إلى قول المتن: ولو قال في المغني لا قوله: ومثله إلى المتن قوله: وهل يلحق إلى فإن لم يجب وإلى قول المتن وقول الوكيل في النهاية لا قوله: وهل يلحق إلى فإن لم يجب. فوّد: (بالعين) أي بعين مال الموكل. فوّد: (إن صدّق) أي: الوكيل في أنّه إذن له الموكل بعشرين. فوّد: (أن يرفق الحاكم) ومثله المحكّم وكل من قدر على ذلك كما يأتي. فوّد: (ليقول له) أي: للوكيل. فوّد: (والموكل) عطفت على البائع. اه. ع ش أي: وليقول له الموكل.

ما تقدّم في المخالفة المغلومة المُتَقَي عليها من الوكيل والموكل وما هنا في المخالفة الغير المغلومة التي ادّعاها الموكل وذلك ظاهر من سياق المحلّين بأدنى تأمل. فوّد: (وثبوت كونه بغير إذنه بيمينه) انظر لو كان كاذباً في يمينه وكان الأمر في الواقع كما قال الوكيل هل يكون بطلاً الشراء بحسب الظاهر فقط كما هو القياس. فوّد: (والموكل) عطفت على البائع ش.

بشراؤها بعشرين فقد بعثكها بها فيقبل وفيما إذا اشترى في الذمة وسماء وكذبه البائع أو لم يُسمه إن صدق الوكيل فهي للموكل وإلا فهي للوكيل فحينئذ (يُستحب للقاضي) ومثله المحكم كما هو ظاهر وكذا لمن قدر على ذلك غيرهما فيما يظهر ممن يظن من نفسه أنه لو أمر بذلك لأطيع (أن يرفق بالموكل) أي يتلطّف به (ليقول الوكيل) إن كنت أمرتك بشراؤها (بعشرين فقد بعثكها بها ويقول هو اشترى) وإنما يُدب له ذلك ليتمكن الوكيل من التصرف فيها لاعتقاده أنها للموكل (ولتحلّ له) باطنًا إن صدق في أنه أذن له بعشرين واغتنر التعليق المذكور بتقدير صدق الوكيل، أو كذبه للضرورة على أنه تصريح بمقتضى العقد فهو كقوله: إن كان ملكي فقد بعثك وبعتك إن شئت، ولو نجز البيع صح جزأً وليس إقرارًا بما قال

فد: (وفيما إذا إلخ) عطف على قوله: وفيما إذا اشترى بالعين. فد: (وكذبه البائع) الأولى أن يؤخره عن قوله، أو لم يُسمه ليرجع له أيضًا. فد: (إن صدق الوكيل. إلخ) راجع للمعطوفين جميعًا. فد: (فحينئذ) أي: حين إذ وقع للموكل في اغتقاد الوكيل. فد: (ومثله المحكم. إلخ) فتقيد الأصحاب بالقاضي لعله لتأكيد الاستحباب وإلا فهذا من باب الأمر بالمعروف المطلوب من كل واحد، وإن لم يظن الامتثال فليأمل. اه. سيد عمر.

فد (س): (ليقول للوكيل. إلخ) مال إلى أن أحكام البيع تثبت في هذا البيع بالنسبة للوكيل فقط دون الموكل إذا لم يتحقق كونه مالكا وهل يتوقف صحة هذا البيع على كون الموكل كان قبضها من الوكيل، أو لا؛ لأن قبض وكيله كقبضه الوجه من الثاني. اه. سم. فد: (واغتنر التعليق. إلخ) وليس لنا بيع يصح مع التعليق إلا في هذا. اه. مغني. فد: (بتقدير صدق الوكيل) راجع لتلطّف الموكل وقوله: وكذبه كأنه في تلطفّ البائع. اه. سم أي فقله: واغتنر. إلخ راجع لقول المصنّف يُستحب. إلخ ولقول الشارح قبيله فيُستحب. إلخ. فد: (ولو نجز البيع صح) وكذا لو باعها له بأكثر من العشرين أو بأقل منها كما هو ظاهر هذا وقد يشكّل قوله السابق للضرورة إذ لا ضرورة مع إمكان التخيير وجاب بأن المراد بالضرورة الحاجة وبأن المراد أن ضرورة قصد الحل باطنًا جوزت التعليق فليأمل. اه. سم. فد: (وليس إقرارًا) أي: بيّعه بتعليق، أو تنجيز. اه. سم.

فد في (س): (ليقول للوكيل إن كنت أمرتك بعشرين فقد بعثكها. إلخ) هل يثبت في هذا البيع أحكام البيع بالنسبة لكل منهما أو بالنسبة للوكيل فقط دون الموكل إذ لم يتحقق كونه مالكا، فيه نظر ومال من إلى الثاني وهل يتوقف صحة البيع على كون الموكل كان قبضها من الوكيل أو لا لأن قبض وكيله كقبضه الوجه الثاني. فد: (بتقدير صدق الوكيل) راجع لتلطّف الموكل وقوله وكذبه كأنه في تلطفّ البائع. فد: (وبعتك إن شئت) قد يشكّل التظير به بناء على الفرق فيه بين تقديم الشرط وتأخيره. فد: (ولو نجز البيع صح جزأً) وكذا لو باعها له بأكثر من العشرين أو بأقل منها كما هو ظاهر هذا وقد يشكّل على كلام الشارح قوله السابق للضرورة إذ لا ضرورة مع إمكان التخيير وجاب

الوكيل؛ لأنه إنما أتى به امتثالاً للحاكم للمصلحة وهل يلحق بالحاكم هنا أيضًا غيره ممن مرّ محلّ نظر؛ لأنّ القرينة فيه أقوى منها في غيره ثم رأيت غير واحد أطلقوا أنّ بيع البائع أو الموكل للوكيل ليس إقرارًا بما قاله ولم يُعلّله بذلك فاقترضى أنه لا فرق، وهو مُتّجه؛ لأنّ قرينة الاحتياط المقصود من ذلك تُخرجه عن الإقرار. فإن لم يُجب البائع ولا الموكل لذلك، أو لم يتلطف به أحد فإن صدّق الوكيل فهو كظافرٍ بغير جنسٍ حقّه؛ لأنها للموكل باطنًا فعليه للوكيل الثمن، وهو مُمتنع من أدائه فله بيعها وأخذ حقّه من ثمنها وإن كذب لم يحلّ له التصرف فيها بشيءٍ إن اشترى بعين مال الموكل؛ لأنها للبائع لبطلان البيع باطنًا فله بيعها من جهة الظفر ليتعدّر رجوعه على البائع بخلافه فإن كان في الذمة تصرف فيها بما شاء؛ لأنها ملكه لوقوع الشراء له باطنًا. (ولو قال) الوكيل (أثبت بالتصرف المأذون فيه) من بيع، أو غيره (وأنكر الموكل) ذلك (صدّق الموكل) بيمينه؛ لأنّ الأصل معه فلا يستحقّ الوكيل الجعل

قوله: (هنا) أي: في عدم الكون إقرارًا (أي: كما ألحق في الاستحباب المارّ). قوله: (ممن مرّ) أي: المُحكّم وغيره ممن قدّر على ذلك. قوله: (لأنّ القرينة) أي: قرينة سلب الإقرار. قوله: (فيه) أي: فيما إذا كان الأمر قاضيًا. وقوله: (في غيره) أي: فيما إذا كان الأمر غيره. قوله: (بذلك) أي: بكون الإثبات بالبيع لامتنال الحاكم فقط. قوله: (وهو مُتّجه) اعتمدته ع. ش. قوله: (من ذلك) أي: البيع. قوله: (لوقوع الشراء له باطنًا) ظاهره، وإن كان نوى الشراء للموكل أو سمّاه في العقد فليُحرّز. اه. سم. قوله: (فإن صدّق الوكيل) أي: سواء الشراء بعين مال الموكل أو في الذمة، وسواء كان الشراء في الظاهر باطنًا أو للوكيل. قوله: (فعليه للوكيل. إلخ) هذا ظاهر فيما إذا كان الشراء في الذمة، وأما إذا كان بعين مال الموكل فقد مرّ حكمه في شرح وقع الشراء للوكيل وقد يتأتّى فيه التقاض. قوله: (بشيء) أي: من الوطء ونحو البيع. اه. مُغني. قوله: (صدّق الموكل بيمينه). (فزع): قال الموكل باع الوكيل بعين فاحش وقال المشتري، بل بتمن المثل صدّق الموكل فإن أقاما بيّتين قدّم المشتري؛ لأنّ مع بيّته زيادة علم بانتيقال الملك أقول قضية هذا القول بمثله في تصرف الولي والناظر إذا تعارضت بيّتان في أجره المثل ودونها، أو تمن المثل ودونه. اه. عميرة وقد يقال ما ذكّر من تضديق الموكل مُشكّل بأنّه يدعي خيانة الوكيل ببيعه بالغبن والأصل عدمها فالقياس تضديق المشتري لدعواه صحة العقد وعدم خيانة الوكيل ثم رأيت في سم على منهج بعد نقله كلام ع قال وقوله صدّق الموكل. إلخ نقله الإسنوي وقال م ر هذا مبنيّ على أنّ القول قول مدّعي الفساد. اه. وفي حواشي الرّوض لوالد الشارح م ر ما نصّه ولو ادّعى الموكل أنّ وكيله باع بعين فاحش ونازعه الوكيل، أو المشتري منه فالأصحّ تضديق كلّ منهما. انتهى. أي من الوكيل والمشتري. اه. ع. ش. قوله: (فلا يستحقّ الوكيل. إلخ) أي: ويحكم ببطلان التصرف الذي ادّعاه، وإن وافقه المشتري من الوكيل على

بأن المراد بالضرورة الحاجة وبأن المراد أنّ ضرورة قصد الجلب باطنًا جوّزت التعلّق فليُتأمل. قوله: (لوقوع الشراء له باطنًا) ظاهره، وإن كان نوى الشراء للموكل، أو سمّاه في العقد فليُحرّز.

المشروط له على التصرف إلا ببيئته، نعم يُصدَّق وكيلٌ يمينه في قضاء دينٍ ادَّعاه وصدَّقه الدائن عليه فيستحقُّ جُعلاً شرط له (وفي قول الوكيل) لأنه أمينه ولأنه قادرٌ على الإنشاء ومن ثمَّ لو كان ذلك بعد العزل صدَّق الموكل قطعاً. (وقول الوكيل في تلف المال مقبولٌ يمينه) لأنه أمينٌ كالوديع فيأتي تفصيله الآتي آخرُ الوديعة ولا ضمانَ عليه وهذا هو غايةُ القبول هنا ولا فتحُ الغاصب يُقبلُ قوله فيه يمينه لكنَّه يضمنُ البذل، وكذا الوكيل بعد الجحد، ولو تعدَّى فأحدث له الموكل استغماً صار أميناً كالوديع (وكذا) قوله: كسائر الأمتاء إلا المُرتهنَّ والمُستأجرَ (في الردِّ) للعوض، أو المُعوض على موكله مقبولٌ حيث لم تبطل أمانته؛ لأنه أخذ العين لينفع الموكل وانتفاعه بجعل إن كان إنما هو للعمل فيها لا بها نفسها وقضية إطلاق الشيخين وغيرهما قبوله في ذلك، ولو بعد العزل لكن بحث السبكي كابن الرُّفعة في المطلب

الشراء منه ع ش وسم. قوله: (لأنه أمينه) إلى قوله: وكذا الوكيل في المُغني وإلى قوله ومن ثمَّ لو كانت في النهاية إلا قوله: وكذا الوكيل بعد الجحد وقوله: وفارق إلى وأنتى. قوله: (ومن ثمَّ) أي: للتعليل الثاني. قوله: (وهذا. إلخ) أي: عدَم الضمان. قوله: (غاية القبول) أي: فائدته. قوله: (فتنحو الغاصب. إلخ) أي يَمَن يده ضامنة. اه. مُغني. قوله: (وكذا الوكيل. إلخ) أي: مثل الغاصب في قبول قوله: في التَّلف مع ضمان البذل. قوله: (صار أميناً) اعتمدَه م. ر. اه. سم. قوله: (فيأتي فيه تفصيله. إلخ) أي: فقول المُصنِّف يمينه للغالب.

قوله (سني): (في الردِّ) خرَّج به ما لو ادَّعى أنه أرسله له مع وكيل عن نفسه في الدفع فلا يُقبل؛ لأنَّ الموكل لم يأتين الرسول ولم يَأْذَنْ لِلْوَكَيلِ فِي الدَّفْعِ إِلَيْهِ فَطَرِيقُهُ فِي بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ مِمَّا بِيَدِهِ أَنْ يَسْتَأْذِنَ الْمَوْكَلُ فِي الْإِزْسَالِ لَهُ مَعَ مَنْ يَسَّرَ إِزْسَالَهُ مَعَهُ، وَلَوْ غَيْرَ مُعَيَّنٍ. اه. ع ش وتقدَّم استثناء الشارح عياله خلافاً للنهاية قوله: للعوض إلى قوله: لكن بحث السبكي في المُغني. قوله: (حيث لم تبطل. إلخ) سيذكرُ مُحترِّزه. قوله: (إن كان) أي: وجدَّ الجعل بأن شرط في التوكيل. قوله: (لا بها. إلخ) عطف على للعمل فيها عبارة المُغني إنما هو بالعمل في العين لا بالعين نفسها. اه. قوله: (وقضية إطلاق. إلخ) اعتمدَه م. ر. اه. سم وكذا اعتمدَه المُغني عبارة النهاية والمُغني وسواء في ذلك أكان قبل العزل أم بعده كما اقتضاه إطلاقهما خلافاً لابن الرُّفعة والسبكي. اه. قوله: (في ذلك) يشمل التَّلف والردَّ. اه.

قوله: (نعم يُصدَّق وكيلٌ يمينه، أو في قضاء دين. إلخ) هل يُصدَّق وكيلٌ في بيع ادَّعاه وصدَّقه المُشتري مُطلقاً أو بالنسبة لغير استحقاق الجعل، أو لا مُطلقاً قضية أقصر الشارح على الاستثناء المذكور هذا الأخير فيجوز للموكل أخذ الموكل في بيعه ومنع المشتري منه أي والفرض تصديق المشتري على الوكالة وأن المبيع هو الموكل في بيعه والفرق بينه وبين وكيل قضاء الدين واضح فليراجع. قوله: (صار أميناً) اعتمدَه م. ر. قوله: (حيث لم تبطل أمانته) سيأتي مُحترِّزه. قوله: (وقضية إطلاق الشيخين. إلخ) اعتمدَه م. ر. قوله: (في ذلك) يشمل التَّلف والردَّ.

أنه لا يُقْبَلُ بعده وتأْييده بقول القفال لا يُقْبَلُ قولُ قَيْمِ الوقف في الاستدانة بعد عزله فيه نظراً ظاهر؛ لأن هذا ليس نظير مسألتنا وإنما هو نظير ما مرّ فيما لو قال الوكيل أتيت بالتصرف المأذون فيه وقد مرّ أن الوكيل لا يُصَدَّقُ فيه (وقيل إن كان بجعل، فلا) يُقْبَلُ قوله في الرد؛ لأنه أخذ العين لمصلحة نفسه ويؤدّه ما مرّ وفارق المُرْتَهَنُ بأنّ تعلّقه بالمرهون أقوى لتعلّق حقه بيّده عند تلفه والمُستأجرُ بذلك أيضاً لتعلّق حقّ استيفائه بالعين وأفتى البلّقيني بقبول قوله في الرد، وإن ضَمِنَ كما إذا ضَمِنَ لِشَخْصٍ مالا على آخر فوكّله في قبضه مِنَ المضمون عنه فقبضه بيّنة، أو اعتراف موكّله وأدعى رده له، وليس هو مُسْقِطاً عن نفسه الدين لما تقرّر أن قبضه ثابت وبه يبرّان مع كون موكّله هو الذي سلّطه على ذلك وكالوكيل فيما ذكر جاب

سم. قوله: (وتأْييده) أي: عدم القبول بعد العزل. اه. ع. ش. قوله: (فيه نظراً. إلخ) خبر وتأْييد.
 قوله: (لأن هذا) أي قول القَيْمِ. قوله: (أخذ العين لمصلحة نفسه) أي: فأشبه المُرْتَهَنَ والمُستأجرَ.
 قوله: (ما مرّ) أي: في شرح وكذا في الرد. قوله: (وفارق. إلخ) ردّ لدليل القيل. قوله: (لتعلّق حقه)
 أي: المُرْتَهَنِ. قوله: (بيّده. إلخ) أي المزهون. قوله: (والمُستأجر) عطف على المُرْتَهَنِ.
 قوله: (بذلك) أي: بأنّ تعلّقه. إلخ أي بنظيره. قوله: (وأفتى البلّقيني. إلخ) اعتمده م. ر. اه. سم.
 قوله: (وإن ضَمِنَ) أي: ضامناً جعليّاً قرينه ما بعده. اه. رَشِيدِيّ. قوله: (فوكّله) أي: المضمون له الضامن. قوله: (فقبضه بيّنة. إلخ) خرّج ما لو لم يكن بيّنة وأنكر الموكّل القبض فالقول قول الموكّل؛ لأن الأصل عدم القبض كما في الرّوض وشرّحه فالحاصل أنّه إن أنكر الموكّل القبض صدّق بيّمينه، وإن اعترف به وأثبت بيّنة وأدعى الوكيل دفع ما قبضه إليه صدّق الوكيل بيّمينه والله أعلم. اه. سم.
 قوله: (وأدعى) أي: الضامن الوكيل. قوله: (ودّه له) أي: للمضمون له الموكّل. قوله: (وليس هو) أي: الضامن. اه. ع. ش. قوله: (مُسْقِطاً) أي: بما ادّعاه من الرد. قوله: (ثابت) أي: بيّنة، أو اعتراف الموكّل. قوله: (وبه) أي بالقبض المذكور. قوله: (يبرّان) أي: الضامن الوكيل والمضمون عنه. اه. ع. ش. قوله: (على ذلك) أي: المال الموكّل في قبضه. قوله: (وكالوكيل) إلى قوله ومن ثمّ في المعنى. قوله: (وكالوكيل فيما مرّ جاب. إلخ) اعتمده م ر أي والخطيب اه. سم.

قوله: (وقد مرّ أن الوكيل لا يُصَدَّقُ) لكنّ الوكيل لا يُصَدَّقُ في ذلك قبل العزل أيضاً فقد يقدح في التّظهير به. اه. قوله: (وأفتى البلّقيني. إلخ) اعتمده م ر. قوله: (فقبضه بيّنة إلخ) خرّج ما لو لم يكن بيّنة وأنكر الموكّل القبض فالقول قول الموكّل لأن الأصل عدم القبض ولهذا قال في الرّوض وشرّحه لو قال الوكيل في قبض الدين قبضته وتلف في يدّي، أو دفعته إلى موكّلي فكذب الموكّل حلف الموكّل على نفّي العلم بقبض الوكيل لأن الأصل بقاء حقه اه. فالحاصل أنّه إن أنكر الموكّل القبض صدّق بيّمينه، وإن اعترف به أو ثبت بيّنة وأدعى الوكيل دفع ما قبضه إليه صدّق الوكيل بيّمينه والله أعلم.
 قوله: (وكالوكيل فيما ذكر جاب. إلخ) اعتمده م ر.

فَيُقْبَلُ دَعْوَاهُ تَسْلِيمًا مَا جَبَاهُ عَلَى مَنْ اسْتَأْجَرَهُ لِلْجَبَايَةِ أَمَّا لَوْ بَطَلَتْ أَمَانَتُهُ كَأَنْ جَحَدَ وَكَيْلُ يَبِيعُ قَبْضَهُ لِلثَّمَنِ أَوْ الْوَكَالَةِ فَتَبَيَّنَتْ مَا جَحَدَهُ ضَمِنَهُ لِلْمَوْكَلِّ لِيُخَيِّتَهُ وَلَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي تَلْفٍ وَلَا رَدٍّ لِلْمُنَاقَضَةِ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ كَانَتْ صِغَةُ جَحْدِهِ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شَيْئًا أَوْ نَحْوَهُ صُدِّقَ إِذْ لَا مُنَاقَضَةَ وَمَحَلُّ ضَمَانِهِ فِي الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ بِالتَّلْفِ قَبْلَ الْجَحْدِ، أَوْ بِالرَّدِّ وَلَوْ بَعْدَ الْجَحْدِ وَلَا سُمِعَتْ عَلَى الْمُعْتَمِدِ؛ لِأَنَّ الْمُدَّعِيَ لَوْ صَدَّقَهُ لَمْ يَضْمَنْ فَكَذَا إِقَامَةُ الْجُحَّةِ عَلَيْهِ. (وَلَوْ ادَّعَى الرَّدَّ عَلَى رَسُولِ الْمَوْكَلِّ وَأَتَكَرَّرَ الرُّسُولُ صُدِّقَ الرُّسُولُ) بِتَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِمْنِهِ وَمَنْ ثَمَّ لَزِمَهُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ كَوَدِيعِ أَمْرِهِ الْمَالِكُ بِالْدَفْعِ لَوْكَيْلِهِ وَوَكَيْلُ أَمْرِهِ مَوْكَلُهُ بِإِدَاعِ مَالِهِ عِنْدَ مُعَيَّنٍ، أَوْ مُبْتَهَمٍ (وَلَا يَلْزَمُ الْمَوْكَلَّ تَصْدِيقُ الْوَكِيلِ عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّهُ يَدَّعِي الرَّدَّ عَلَى غَيْرِهِ فَلْيُثْبِتْهُ عَلَيْهِ فَإِنْ صَدَّقَهُ فِي الدَّفْعِ لِرَسُولٍ بَرِيٍّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَلَا نَظَرَ إِلَى تَفْرِيطِهِ بَعْدَ إِشْهَادِهِ عَلَى الرُّسُولِ. (وَلَوْ

فُودَ: (تَسْلِيمًا مَا جَبَاهُ) أَي: أَوْ تَلَفَهُ بِلَا تَقْصِيرٍ وَقِيَاسٍ مَا يَأْتِي مِنْ عَدَمِ تَصْدِيقِ الرُّسُولِ فِي أَنَّهُ قَبَضَ مَا وَكَّلَهُ فِي قَبْضِهِ أَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ لِلْوَقْفِ مَثَلًا هُنَا لَوْ أَتَكَرَّرَ الْجَبَايَةُ مِنْ أَصْلِهِ صُدِّقَ مَا لَمْ يَقُمْ بِبَيِّنَةٍ هُوَ، أَوْ مَنْ جَبَى مَعَهُ وَكَمَا لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الْقَبْضِ لَا يُقْبَلُ قَوْلُ مَنْ جَبَى مِنْهُمْ فِي الدَّفْعِ إِلَيْهِ أَمَّا لَوْ شَهِدَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْجَبَايَةِ بِالْقَبْضِ مِنْ غَيْرِهِ وَشَهِدَ غَيْرُهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ قُبِلَتْ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الشَّاهِدَيْنِ مُسْتَقِلٌّ لَا تَجَلِبُ نَفْعًا وَلَا تَدْفَعُ ضَرَرًا. اه. ع. ش. فُودَ: (عَلَى مَنْ اسْتَأْجَرَهُ) أَخْرَجَ غَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرَهُ. اه. سَمِ عِبَارَةُ ع. ش. وَفِي الرَّشِيدِيِّ وَالسَّيِّدِ عُمَرَ نَحْوُهَا قَوْلُهُ: عَلَى مَنْ اسْتَأْجَرَهُ سَوَاءٌ كَانَ الْمُسْتَأْجَرُ مُسْتَحِقًّا لِقَبْضِ مَا اسْتَأْجَرَهُ لَهُ بِمِلْكٍ، أَوْ غَيْرِهِ كَالنَّاطِرِ إِذَا وَكَّلَ مَنْ يَجِبِي لَهُ الْأَجْرَةُ وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ الْجَبَايَةُ مُقَرَّرًا مِنْ جِهَةِ الْوَاقِفِ، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ: فِي دَعْوَى الرَّدِّ عَلَى النَّاطِرِ؛ لِأَنَّ النَّاطِرَ لَمْ يَأْتِمْنَهُ. اه. فُودَ: (كَأَنَّ جَحَدَ. إلخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى فَلَوْ طَالَبَهُ الْمَوْكَلَّ فَقَالَ لَمْ أَقْبِضْ مِنْكَ فَأَقَامَ الْمَوْكَلَّ بَيِّنَةً عَلَى قَبْضِهِ فَقَالَ الْوَكِيلُ رَدَّدْتُهُ إِلَيْكَ، أَوْ تَلَفَ عِنْدِي ضَمِنَهُ. اه. فُودَ: (فِي الْأَوَّلِ) أَي: فِيمَا لَوْ جَحَدَ الْوَكِيلُ قَبْضَ الثَّمَنِ أَوْ الْوَكَالَةَ. فُودَ: (بِتَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِمْنَهُ) أَي: الرُّسُولُ الْوَكِيلُ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ عَلَيْهِ نَهْيَةً وَمُعْنَى. فُودَ: (لَزِمَهُ) أَي: الْوَكِيلُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ أَي عَلَى الرُّسُولِ. فُودَ: (لَأَنَّهُ يَدَّعِي) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَا نَظَرَ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. فُودَ: (عَلَى غَيْرِهِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى عَلَى غَيْرِ مَنْ اتَّيَمَّنَهُ. اه.

فُودَ: (فَلْيُثْبِتْهُ عَلَيْهِ) أَي: فَلْيُثْبِتِ الْبَيِّنَةَ عَلَيْهِ. اه. مُعْنَى. فُودَ: (فَإِنْ صَدَّقَهُ. إلخ) هَلْ يَجْرِي نَظِيرُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ وَوَكَيْلُ أَمْرِهِ إِلَى مُعَيَّنٍ، أَوْ مُبْتَهَمٍ حَتَّى لَوْ تَرَكَ الْإِشْهَادَ وَأَتَكَرَّرَ الْوَدِيعُ لَمْ يُعْزَمَ الْوَكِيلُ. اه. سَمِ الْأَقْرَبُ نَعَمْ. فُودَ: (بَرِيٍّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى لَمْ يَغْرَمَ

فُودَ: (عَلَى مَنْ اسْتَأْجَرَهُ) أَخْرَجَ غَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرَهُ. فُودَ: (فَإِنْ صَدَّقَهُ فِي الدَّفْعِ لِرَسُولِهِ. إلخ) هَلْ يَجْرِي نَظِيرُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ وَوَكَيْلُ أَمْرِهِ مَوْكَلُهُ إِلَى مُعَيَّنٍ، أَوْ مُبْتَهَمٍ حَتَّى لَوْ تَرَكَ الْإِشْهَادَ وَأَتَكَرَّرَ الْوَدِيعُ لَمْ يُعْزَمَ الْوَكِيلُ. اه. مُعْنَى. فُودَ: (بَرِيٍّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) أَعْتَمَدَهُ م وَكَانَهُ يُفَارِقُ وَكَيْلَ قَضَاءِ لَذَيْنِ بَانَ الْمَقْصُودُ ثَمَّ بَرَاءَةُ الْمَوْكَلِّ وَلَمْ تَحْصُلْ بِخِلَافِهِ هُنَا، وَفِي شَرْحِ م وَ لَوْ اعْتَرَفَ الرُّسُولُ

قال) الوكيل بالبيع (قبضت الثمن) حيث له قبضه (وتلف وأنكر الموكل) قبضه (صدق الموكل إن كان) الاختلاف (قبل تسليم المبيع) لأن الأصل بقاء حقه وعدم القبض (والا) بأن كان بعد تسليم المبيع (فالوكيل) هو المصدق (على المذهب) لأن الموكل ينسبه إلى تقصير وخيانة بتسليمه المبيع قبل القبض والأصل عدمه فإن أذن له في التسليم قبل القبض، أو في القبض بعد الحلول فهو كما قبل التسليم إذ لا خيانة وإذا صدق الوكيل في القبض وحلف برئ

الوكيل كما قال الأذرعى إنه الأصح، ولو اعترف الرسول بالقبض وادعى التلف في يده لم يلزم المالك الرجوع إليه؛ لأن الأصل عدم القبض. اهـ. قال ع ش قوله: م ر وادعى التلف وكذا لو ادعى الرد على الموكل فإنه لا يصدق لما ذكر من أن الأصل عدم القبض وقد يقال يصدق فيهما؛ لأن الموكل اتهمته وقوله: لم يلزم المالك الرجوع إليه أي إلى الرسول، بل يرجع على المدين ولا رجوع للمدين على الرسول حيث اعترف بوكالته؛ لأنه أمين والقول قوله: في التلف والذات هو الظالم للمدين بالأخذ منه والمظلوم لا يرجع على غير ظالمه. اهـ. وقوله: وقد يقال. إلخ وجبه وقال الرشيدى قوله: م ر لم يلزم المالك الرجوع إليه أي فيخلف على نفي العلم بقبض رسوله كما صرح به الأذرعى. اهـ.

□ فؤد: (الوكيل بالبيع) إلى قول المتن: ولو وكله في النهاية والمغني إلا قوله: وهو ظاهر وما سألته عليه. □ فؤد: (حيث له قبضه) بأن وكل في البيع مطلقاً، أو مع قبض الثمن. اهـ. مغني عبارة ع ش بأن كان الثمن حالاً، أو مؤجلاً وحل دلت القرينة على الإذن في القبض كما تقدم.

□ قول (سني): (وتلف) في يدي، أو دفعته إليك. اهـ. مغني. □ فؤد: (هو المصدق) أي: يمينه نهاية ومغني. □ فؤد: (فهو كما قبل التسليم) أي: فالمصدق الموكل. اهـ. سم. □ فؤد: (وحلف) أي: الوكيل على ما ادعاه من القبض والتلف.

بالقبض وادعى التلف في يده لم يلزم المالك الرجوع إليه؛ لأن الأصل عدم القبض. اهـ. فإن صدق المالك على القبض فيبني براءة الوكيل كالرسول.

□ فؤد في (سني): (والا فالوكيل على المذهب) قال في الروض وشرجه فإن خرج المبيع مستحقاً رجع المشتري بالثمن على الوكيل؛ لأنه دفعه إليه فقط أي دون الموكل لإنكاره قبض الثمن وبهذا فارق ما مر في العهدة من أن للمشتري مطالبة كل من الوكيل والموكل بالثمن عند خروج المبيع مستحقاً فسقط ما قيل إن ما هنا يخالف ما هناك ولا رجوع للوكيل على الموكل؛ لأن يمينه التي دفعت عنه الغرم لا تثبت له حقاً على غيره، وإن بأن المبيع معيباً ورد المشتري على الموكل وغرمه الثمن لم يرجع به على الوكيل لا غيرا به لأنه لم يأخذ شيئاً وكذا عكسه بأن رده على الوكيل وغرمه لا يرجع على الموكل والقول قوله يمينه إنه لم يأخذ منه شيئاً ولا يلزم من تصديقنا للوكيل في الدفع عن نفسه يمينه أن يثبت له بها حقاً على غيره كما مر. اهـ. ثم ذكر بعد هذا أن تغريم المشتري الثمن للموكل إذا رد عليه لا يأتي على قول البقوي إنه لا يبرأ، وهو ظاهر ولا فكيف يغرم البائع الثمن إذا رد عليه مع أنه لازم له للبائع إذا لم يرد فليتامل. □ فؤد: (فهو كما قبل التسليم) أي: فالمصدق الوكيل.

المُشْتَرِي كما صَحَّحَهُ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَالَ الْبَغَوِيُّ لَا يَبْرَأُ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْقَبْضِ، وَلَوْ قَالَ لَهُ مَوْكَلُهُ قَبَضْتَ الثَّمَنَ فَأَنْكَرَ صُدَّقَ وَلَيْسَ لِلْمَوْكَلِ مُطَالَبَةُ الْمُشْتَرِي لَاعْتَرافِهِ بِبَرَاءَتِهِ بِقَبْضِ وَكَيْلِهِ مِنْهُ نَعَمْ لَهُ مُطَالَبَةُ الْوَكِيلِ بِقِيَمَةِ الْمَبِيعِ إِنْ سَلَّمَهُ لَاعْتَرافِهِ بِالتَّعَدِّي بِتَسْلِيمِهِ قَبْلَ الْقَبْضِ. (وَلَوْ) أَعْطَاهُ مَوْكَلُهُ مَالًا وَ(وَكَلَّهُ بِقَضَاءِ دَيْنٍ) عَلَيْهِ بِهِ (فَقَالَ قَضَيْتُهُ وَأَنْكَرَ الْمُسْتَحِقُّ) دَفَعَهُ إِلَيْهِ (صُدَّقَ الْمُسْتَحِقُّ بِبَيْعِهِ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْقَضَاءِ فَيَحْلِفُ وَيُطَالِبُ الْمَوْكَلُ فَقَطْ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يُصَدَّقُ الْوَكِيلُ عَلَى الْمَوْكَلِ) فِيمَا قَالَ (إِلَّا بَيِّنَةً) أَوْ حُجَّةً أُخْرَى؛ لِأَنَّهُ يَدْفَعُ لِمَنْ لَمْ يَأْتَمْنِهِ فَكَانَ حَقُّهُ إِمَّا الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ، وَلَوْ وَاحِدًا مُسْتَوْرًا، وَإِمَّا

فَوَدَّ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. فَوَدَّ: (وَقَالَ الْبَغَوِيُّ. إِنْخَ) اعْتَمَدَهُ م ر ه س م. فَوَدَّ: (لَا يَبْرَأُ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ نِهْيَةً وَمُعْنَى وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ تَصْدِيقَ الْوَكِيلِ إِنَّمَا يَنْفِي الضَّمَانَ عَنْهُ وَلَا يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ سَقُوطُ حَقِّ الْبَائِعِ ع ش. فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَي: عَلَى مَا تَقَلَّ مَقَالَةُ الْبَغَوِيِّ نِهْيَةً وَمُعْنَى. فَوَدَّ: (قَبَضْتَ الثَّمَنَ) فَادْفَعْهُ إِلَيَّ. اه. مُعْنَى. فَوَدَّ: (نَعَمْ. إِنْخَ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَلَا مُطَالَبَةَ لِلْوَكِيلِ بَعْدَ حَلْفِهِ إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَ الْوَكِيلُ الْمَبِيعَ بِلَا إِذْنِهِ فَإِنَّهُ يَغْرُمُ لِلْمَوْكَلِ قِيَمَةَ الْمَبِيعِ لِلْخِلُولَةِ لَاعْتَرافِهِ. إِنْخَ. اه. فَوَدَّ: (لَاعْتَرافِهِ بِالتَّعَدِّي. إِنْخَ) أَي: حَيْثُ أَنْكَرَ قَبْضَ الثَّمَنِ مَعَ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ؛ لِأَنَّ حَاصِلَ ذَلِكَ تَسْلِيمُ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ. اه. س م. فَوَدَّ: (وَلَوْ أَعْطَاهُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَا غَيْرَةَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: فَقَطْ وَإِلَى الْفَرْعِ فِي النَّهْيَةِ. فَوَدَّ: (وَيُطَالِبُ الْمَوْكَلُ فَقَطْ) أَي: وَإِذَا حَلَفَ الْمُسْتَحِقُّ طَالِبَ الْمَوْكَلِ فَقَطْ بِحَقِّهِ، وَلَيْسَ لَهُ مُطَالَبَةُ الْوَكِيلِ وَإِذَا أَخَذَ الْمُسْتَحِقُّ حَقَّهُ مِنَ الْمَوْكَلِ ضَمِنَ الْوَكِيلُ الْمَأْخُودَ، وَإِنْ صَدَّقَهُ فِي الْأَدَاءِ لِنَقْصِيرِهِ بِتَرْكِ الْإِشْهَادِ زِيَادِيٍّ. اه. بُجَيْرِمِي وَسَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: وَمَا لَوْ أَدَّى فِي غَيْبَةِ الْمَوْكَلِ. إِنْخَ. فَوَدَّ: (أَوْ حُجَّةً أُخْرَى) عِبَارَةُ الْمُعْنَى، أَوْ بِشَاهِدٍ وَيَحْلِفُ مَعَهُ. اه.

فَوَدَّ: (وَقَالَ الْبَغَوِيُّ لَا يَبْرَأُ) اعْتَمَدَهُ م ر. فَوَدَّ: (نَعَمْ مُطَالَبَةُ الْوَكِيلِ بِقِيَمَةِ الْمَبِيعِ) أَي: لِلْخِلُولَةِ. فَوَدَّ: (لَاعْتَرافِهِ بِالتَّعَدِّي إِنْخَ) أَي: حَيْثُ أَنْكَرَ قَبْضَ الثَّمَنِ مَعَ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ لِأَنَّ حَاصِلَ ذَلِكَ تَسْلِيمُ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ. فَوَدَّ فِي (سَيِّ): (وَلَوْ) وَكَلَّهُ بِقَضَاءِ دَيْنٍ فَقَالَ قَبَضْتَهُ. إِنْخَ) فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ (فَضَّلَ) وَلَوْ صَدَّقَ الْمَوْكَلُ بِقَبْضِ دَيْنٍ أَوْ اسْتِزَادٍ وَدِيْعَةٍ، أَوْ نَحْوِ مُدَّعِي التَّسْلِيمِ إِلَى وَكَيْلِهِ الْمُنْكَرِ لِذَلِكَ لَمْ يَغْرُمَهُ أَيِ الْمَوْكَلُ مُدَّعِي التَّسْلِيمِ بِتَرْكِ الْإِشْهَادِ وَيُقَارِقُ مَا لَوْ تَرَكَ الْوَكِيلُ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ الْإِشْهَادَ حَيْثُ يَغْرُمُهُ الْمَوْكَلُ بِأَنَّ الْوَكِيلَ يُلْزَمُهُ الْإِحْتِيَاظُ لِلْمَوْكَلِ فَإِذَا تَرَكَهَ غَرِمَ بِخِلَافِ الْغَرِيمِ اه. وَسَيَأْتِي ذَلِكَ بَدْوِي الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ قُبَيْلَ الْفَرْعِ الْآتِي وَقَوْلُهُ: وَيُقَارِقُ مَا لَوْ تَرَكَ الْوَكِيلُ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ إِنْخَ. بِخِلَافِ الْوَكِيلِ الْمُدَّعِي الرَّدَّ عَلَى رَسُولِ الْمَوْكَلِ إِذَا أَنْكَرَ الرَّسُولَ وَصَدَّقَ الْمَوْكَلُ الْوَكِيلَ فَإِنَّهُ يَبْرَأُ عَلَى الْأَوْجَهُ كَمَا تَقَدَّمَ مَعَ تَقْرِيبِهِ بِتَرْكِ الْإِشْهَادِ وَمَعَ لُزُومِ إِحْتِيَاظِهِ لِمَوْكَلِهِ فَلَزُومِ الْإِحْتِيَاظِ وَحُصُولِ التَّقْرِيبِ بِتَرْكِه لَا يَقْتَضِي الضَّمَانَ عِنْدَ التَّصْدِيقِ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

الدفع بخضرة الموكِّل نظير ما مرَّ آخرَ الضمان، ومن ثمَّ يأتي هنا ما لو أشهدَ فغابوا، أو ماتوا من أنه لا رجوعَ عليه وما لو أدَّى في غيبة الموكِّل وصدَّقه في الدفع من أنَّ الموكِّل يرجعُ عليه ويصدقُ الموكِّل بيمينه أنه لم يؤدِّ بخضرتَه ولا عبْرَةَ بإنكارٍ وكيلٍ بقبضِ دينٍ لموكِّله ادَّعاه المدينُّ وصدَّقه الموكِّل لأنه الحقُّ له.

(فرغ) في الأنوارِ لو قال لمدينه اشترِ لي عبداً بما في ذمتك ففعلَ صحَّ للموكِّل وبرئَ المدينُّ، وإن تَلَفَ. اهـ. وسيأتي أوَّلُ الفرع الآتي ما يوافقُه، وهو أوجه من قول الأشراف وغيره أنه لا يقع للموكِّل؛ لأنَّ الإنسانَ في إزالَةِ ملكه لا يُتصوَّرُ كونه وكيلاً عن غيره لما فيه من اتِّحادٍ

قوله: (ومن ثمَّ يأتي هنا ما لو أشهدَ. إلخ) قال في شرح الرُّوض قال المتولِّي والقول قوله أي: الوكيل في الإشهاد. انتهى. اهـ. سم. قوله: (من أنه لا رجوعَ. إلخ) أي: حيثُ صدَّقه الموكِّل في الدفع للمُستحقِّ. اهـ. ع ش. قوله: (ولا عبْرَةَ بإنكارٍ وكيلٍ. إلخ) لعلَّ المراد أنه لا عبْرَةَ بقول الوكيل بالنسبة للغريم الدائن المدين ويتقَي الكلام في مُطالبة الوكيل، وفي بعض الهوامش أنه لا يطالبه لإنكاره القبض. اهـ. وعليه فإنكارُ الوكيل له عبْرَةَ بالنسبة لدفع المُطالبة عنه فليحرِّز. اهـ. رشيدِي عبارة ع ش أي فليس للموكِّل مُطالبةُ الوكيل ولا المدين لتضديقه المدين في دفعه للوكيل وتضديق الوكيل في عدم القبض بحليفه. اهـ. قوله: (بالقبض. إلخ) متعلِّق بكلِّ من الإنكار والوكيل. قوله: (له) أي: للموكِّل. قوله: (فرغ في الأنوارِ لو قال لمدينه. إلخ) أفتى شيخنا الشهاب الرَّملي بخلافه ما في الأنوارِ وموافقة ما في الأشراف ويجري إفتاؤه فيما يوافق ما في الأنوارِ من الفروع الآتية كقول القاضي الآتي لو أمرَ مدينه أن يشتري له بدنيته طعاماً. إلخ فالصحيح فيه أنه لا يبرأ من الدين وعلى هذا يسقط ردُّ الشارح لما في الأشراف بتلك الفروع م ر. اهـ. سم. قوله: (وإن تَلَفَ) أي: العبدُ في يد المدين بلا تقصير منه. قوله: (وهو) أي: ما في الأنوارِ. قوله: (إنه لا يقع للموكِّل) أي: إذا فعل وقَعَ الشراء للمدين ثم إن دَفَعَه للدائن رَدَّه إن كان باقياً وإلا رَدَّ بدله. اهـ. ع ش عبارة سم عدم الوقوع للموكِّل ظاهرٌ إن كان بالعين فإن كان في الذمة لم يتجَه إلا الوقوع للموكِّل وإذا دَفَعَ الثمنَ فهل يصحُّ ويكون قرضاً على الموكِّل ويقع التقاضُ، أو كيف الحال؟. اهـ. أقول الظاهرُ نعم يصحُّ ويكون قرضاً عليه وكذا يقع

قوله: (ومن ثمَّ يأتي هنا ما لو أشهدَ فغابوا. إلخ) قال في شرح الرُّوض قال المتولِّي والقول قوله في الإشهاد. قوله: (فرغ في الأنوارِ لو قال لمدينه اشترِ لي عبداً بما في ذمتك. إلخ) أفتى شيخنا الشهاب الرَّملي بخلاف ما في الأنوارِ وموافقة ما في الأشراف ويجري إفتاؤه فيما يوافق ما في الأنوارِ عن الفروع الآتية كقول القاضي الآتي لو أمرَ مدينه أن يشتري له بدنيته طعاماً. إلخ فالصحيح فيه أنه لا يبرأ من الدين وعلى هذا يسقط ردُّ الشارح لما في الأشراف بتلك الفروع م ر. قوله: (وهو أوجه من قول الأشراف وغيره أنه لا يقع للموكِّل) عدم الوقوع ظاهرٌ إن كان الشراء بالعين فإن كان في الذمة لم يتجَه إلا الوقوع للموكِّل وإذا دَفَعَ الثمنَ فهل يصحُّ ويكون قرضاً على الموكِّل ويقع التقاضُ أو كيف الحال.

القابض والمقبض ويؤدّه ما يأتي في تلك الفروع المتعدّدة أن القابض منه يصير كأنه وكيل الآذِن فإن قلت: هل يؤيّد الأشراف تضعيفهم قول القفال لو قال لغيره أقرضني خمسة وأدّها عن زكاتي صحّ بائه مبني على شدوذه بتجويزه اتّحاد القابض والمقبض قلت: لا؛ لأنّ قوله أقرضني منع التقدير الذي أوجب في تلك الفروع كون القابض كأنه وكيل الآذِن ولذا صحّ اشتري لي كذا بكذا، وإن لم يُعطه شيئاً؛ لأنّ تقدير القرض هنا لا مانع منه فعلمنا به على الأصحّ لا بالهبة الضمّنيّة خلافاً لمن زعمها. (وقيمّ اليتيم) من جهة القاضي إذ هو المراد بالقيم حيث أطلق وزعم أن المراد به ما يثمّ به الأب والجدّ يؤدّه تسميته يتيماً إذ هو لا أب له ولا جدّ والوصي يأتي في بابه فتعيّن ما مرّ ومثله وليّ المجنون والسفيه (إذا ادّعى دفع المال إليه بعد البلوغ) والعقل والرشد (يحتاج إلى بينة على الصحيح) لأنه لم يأتّمه وقيل في الإنفاق اللائقي

التقاص بشرطه فليراجع. قوله: (ثم) أي: في الفرع الآتي. قوله: (في تلك الفروع. إلخ) بدّل من ثم. قوله: (إن القابض. إلخ) أي: بائع العبد، وهو بيان لما يأتي. قوله: (يصير كأنه. إلخ) نظر فيه سم راجعه. قوله: (بأنه مبني. إلخ) معلق بتضعيفهم. قوله: (على شدوذه) أي: القفال. قوله: (قلت لا) أي: لا يؤيّد. قوله: (لأنّ قوله:) أي: قول الأمر. قوله: (منع. إلخ) أي: لعدم قابض للقرض الصريح. قوله: (ولذا) أي: ولكون قوله: أقرضني منع. إلخ صحّ اشتري لي. إلخ) أي: بدون أقرضني أي يصير القابض أي البائع كأنه وكيل الآذِن وقضية هذا أنه لو قال لغيره أدّ كذا عن زكاتي صحّ كما مرّ في باب الضمان ويأتي الفرع الآتي ما هو كالصريح في صحّته. قوله: (لا مانع. إلخ) أي: لأنّ القابض يصير كأنه. إلخ فلا يؤدّي إلى اتّحاد القابض والمقبض. قوله: (منه) أي: من تقدير القرض وكذا ضمير به. قوله: (لا بالهبة إلخ) أي: لعدم وجود القابض عن جهة الآذِن فيها وقد يقال إنّ البائع فيها أيضاً يصير كأنه وكيل الآذِن إلّا أن يفرّق باشتراط القبول في الهبة دون القرض. قوله: (من جهة القاضي) إلى قوله: ووجه في المغني وإلى قول المتن (والمذهب في النهاية قوله: إذ هو لا أب له ولا جدّ) مراد من فسّر اليتيم هنا بمن لا أب له ولا جدّ أن قيم القاضي لا يكون إلّا مع فقديهما ولا دخل له مع وجود الجدّ الأصيل، فلا ينافي ما قيل في قسّم الصدقات من أنه صغير لا أب له، وإن كان له جدّ. اهـ. ع ش. قوله: (ما مرّ) أي: قوله: من جهة القاضي. قوله: (ومثله) أي: القيم. قوله: (ولي المجنون. إلخ) أي: من جهة القاضي. اهـ. سيّد عمر. قوله: (لأنه) أي: اليتيم. قوله: (وقيل) أي: قول القيم.

قوله: (إن القابض منه يصير كأنه وكيل الآذِن) القابض هو بائع العبد فإن أريد أن قبضه يقع عن الآذِن ثم يحتاج هو إلى قبض جديد عن الثمن بشرطه كأن يأخذ منه الآذِن ثم يرده إليه فواضح، وإن أريد أن قبضه يقع عن البيع أيضاً ففيه اتّحاد القابض والمقبض؛ لأنه قبض عن الآذِن وقبضه من نفسه عن جهة البيع إلّا أن يقال لما قبض عن الآذِن صار ما ذوّنا له في قبضه عن جهة البيع فهو كما لو كان له ودعة

لِغُسْرِ إِقَامَةِ الْبَيْتَةِ عَلَيْهِ وَالْمَشْهُورُ فِي الْأَبِّ وَالْجَدِّ كَمَا فِي الْمَطْلَبِ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الصَّبَّاحِ أَنَّهُمَا كَالْقَيْمِ، وَهُوَ مُتَّجَةٌ، وَإِنْ خَالَفَهُ السَّبْكِيُّ فَجَزَمَ بَقَبُولِ قَوْلِهِمَا وَبِهِ صَرَحَ الْمَاوَرَدِيُّ وَالْإِمَامُ وَأَلْحَقَ بِهِمَا قَاضٍ عَدْلٌ أَمِينٌ ادَّعَى ذَلِكَ زَمَنَ قَضَائِهِ وَوُجَّهَ جُزْمًا فِي الْوَصِيِّ بَعْدَ قَبُولِهِ وَحِكَايَتِهِ هَذَا الْخِلَافَ فِي الْقَيْمِ بِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْقَاضِي لَا نَائِبِهِ فَكَانَ أَقْوَى مِنَ الْوَصِيِّ. (وَلَيْسَ لَوَكِيلٍ وَلَا مَوْدِعٍ) وَلَا سَائِرٍ مَنْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ كَشْرِيكَ وَعَامِلٍ قَرَضٍ (أَنْ يَقُولَ بَعْدَ طَلَبِ الْمَالِكِ لَا أَرُدُّ الْمَالَ إِلَّا بِإِشْهَادٍ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ مَعَ قَبُولِ قَوْلِهِ فِي الرَّدِّ وَخَشْيَةُ وَقُوعِهِ فِي الْحَلْفِ لَا تُؤْثَرُ؛ لِأَنَّهُ لَا دَمَّ فِيهِ، يُعْتَدُّ بِهِ عَاجِلًا وَلَا آجِلًا (وَلِلْغَاصِبِ وَمَنْ لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ) مِنَ الْأَمْنَاءِ كَالْمُرْتَهِنِ وَالْمُسْتَأْجِرِ وَغَيْرِهِمْ كَالْمُسْتَعِيرِ (فِي الرَّدِّ) أَوِ الدَّفْعِ كَالْمَدِينِ (ذَلِكَ) أَيِ أَنَّ يُنْسِكُهُ لِلْإِشْهَادِ وَيُغْتَفَرُ لَهُ إِمْسَاكُهُ هَذِهِ اللَّحْظَةَ، وَإِنْ كَانَ الْخُرُوجُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ وَاجِبًا فَوَرَأَ لِلضَّرُورَةِ، هَذَا إِنْ كَانَ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِالْأَخْذِ وَإِلَّا فَنَقْلًا عَنِ الْبَغْوِيِّ أَيِ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمَرَارِزَةِ

□ قَوْلُهُ: (لِغُسْرِ. إِنْخ) مُتَعَلَّقٌ بِقَبُولِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْمَشْهُورُ. إِنْخ) اعْتَمَدَهُ م. ر. اه. سَمِ أَيِ: وَالْمُعْنَى.
 □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُتَّجَةٌ) مُعْتَمَدٌ. اه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ صَرَحَ. إِنْخ) أَيِ: بِالْقَبُولِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى تَبَعًا لِتَضَرِيحِ الْمَاوَرَدِيِّ. اه. □ قَوْلُهُ: (وَأَلْحَقَ بِهِمَا. إِنْخ) مُعْتَمَدٌ. اه. ع. ش. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: وَأَلْحَقَ بِهِمَا أَيِ بِالْأَبِّ وَالْجَدِّ أَيِ فِي الْقَبُولِ الَّذِي جَزَمَ بِهِ السَّبْكِيُّ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ: أَمِينٌ ادَّعَى ذَلِكَ زَمَنَ قَضَائِهِ أَيِ وَالْأَوَّجَهُ عَدَمُ الْقَبُولِ فِي الْمُسَبِّهِ كَالْمُسَبَّهِ بِهِ. اه. □ قَوْلُهُ: (وَوَجَّهَ جُزْمَهُ) أَيِ: فِي الْمَثْنِ. اه. رَشِيدِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَحِكَايَتِهِ) عَطَفَ عَلَى جُزْمِهِ. □ قَوْلُهُ: (فَكَانَ أَقْوَى مِنَ الْوَصِيِّ) هَذَا مَزْدُودٌ بِأَنَّ الْوَصِيَّ نَائِبُ الْأَبِّ، أَوِ الْجَدِّ، وَهُوَ أَعْلَى مَرْتَبَةً مِنَ الْقَاضِي. اه. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَلَا سَائِرٍ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَلَا سَائِرٍ مَنْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ. إِنْخ) يَتَّبَعِي أَنْ يُقَيَّدَ ذَلِكَ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ الْغَاصِبِ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ فِي مُجْمَعٍ عَلَيْهِ أَمَا لَوْ كَانَ فِي مُخْتَلَفٍ فِيهِ فَرُبَّمَا يَرْفَعُهُ لِقَاضٍ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ فَيَتَّبَعِي أَنْ يَجُوزَ لَهُ التَّأْخِيرُ. اه. سَيِّدُ عُمَرَ. □ قَوْلُهُ: (كَشْرِيكَ. إِنْخ) أَيِ: وَجَابِ. □ قَوْلُهُ: (لَا حَاجَةَ. إِنْخ) أَيِ: لِنَحْوِ الْوَكِيلِ. □ قَوْلُهُ: (وَخَشْيَةُ وَقُوعِهِ. إِنْخ) رَدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ. □ قَوْلُهُ: (عَاجِلًا. إِنْخ) بَلْ قَدْ يُنْدَبُ الْحَلْفُ فِيمَا لَوْ كَانَ صَادِقًا وَتَرْتَّبَ عَلَى عَدَمِ حَلْفِهِ قَوَاثِقٌ حَقٌّ لَهُ. اه. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (لِلضَّرُورَةِ) لِأَنَّهُ رُبَّمَا طَوَّلِبَ الْقَاضِضَ بِهِ ثَانِيًا. اه. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ الْخُرُوجُ. إِنْخ) هَذَا خَاصٌّ بِالْغَاصِبِ. اه. كُرْدِيِّ. □ قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ: مَا فِي الْمَثْنِ مِنَ الْجُزْمِ بِجَوَازِ الْإِمْسَاكِ. □ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا فَنَقْلًا. إِنْخ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِالْأَخْذِ فَفِي الْإِمْسَاكِ خِلَافٌ فَتَقَلُّ الشَّيْخَانِ عَنِ الْبَغْوِيِّ. إِنْخ. □ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا فَنَقْلًا عَنِ الْبَغْوِيِّ. إِنْخ) اعْتَمَدَهُ م. ر. اه. سَمِ وَكَذَا اعْتَمَدَهُ الْمُعْنَى.

عَنْهُ أَذِنَ لَهُ فِي قَبْضِهَا عَنِ الثَّمَنِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (وَالْمَشْهُورُ فِي الْأَبِّ وَالْجَدِّ. إِنْخ) اعْتَمَدَهُ م. ر.

□ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا فَنَقْلًا عَنِ الْبَغْوِيِّ. إِنْخ) اعْتَمَدَهُ م. ر.

والمأوردني أن له الامتناع؛ لأنه رُئِمَا يرفعُه لِمَالِكِي يَرَى الاستفصالَ ومن ثَمَّ جَزَمَ به الأصوني كما رَجَحَهُ الإسْنَوِيُّ واقتَضَى كلامُ الشرح الصغيرِ ترجيحَه وعن العراقيين أنه ليس له الامتناع وقَضِيَةُ كلاهما ترجيحُه وجَزَمَ به في الأنوارِ لِتَمَكُّنِهِ من أن يقولَ ليس له عِنْدِي شيءٌ ويَحْلِفُ عليه. (ولو قال رجلٌ) لآخرٍ عليه، أو عنده مالٌ للغيرِ (وَكَلَّنِي المُسْتَحِقُّ بِقَبْضِ مَالِهِ عِنْدَكَ مِنْ ذَيْنِ) استعمالٌ عند في الدينِ تَغْلِيظًا بل وحَدَه صحيحٌ كما يُعْلَمُ مِنَّمَا يَأْتِي فِي الإِفْرَارِ (أو غَيْنِ وَصَدَقَهُ) الذي عنده ذلك (فله دَفَعُهُ إِلَيْهِ) لأنه مُحِقٌّ بِزَعْمِهِ نعم ينبغي أن يُحْمَلَ ما ذَكَرَ فِي الْعَيْنِ عَلَى ما إذا ظَنَّ إِذَنْ الْمَالِكِ لَهُ فِي قَبْضِهَا بِقَرِينَةٍ قَوِيَّةٍ حَتَّى لَا يُنَافِيَ قَوْلُهُمْ وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ الْعَيْنِ لِمُدْعِي وَكَالَةِ لَمْ يُثْبِتْهَا؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَحَيْثُيذٍ، فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَى الْمُثْنِ لِظُهُورِ الْمُرَادِ مَعَ النَّظَرِ لِقَوْلِهِمُ الْمَذْكُورِ وَإِذَا دَفَعَ إِلَيْهِ فَانْكَرَ الْمُسْتَحِقُّ وَحَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يُؤْكَلْ فَإِنْ كَانَ الْمَذْفُوعُ عَيْنًا اسْتَرَدَّهَا إِنْ بَقِيَثْ وَإِلَّا غَرِمَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا وَلَا رُجُوعَ لِلْغَارِمِ عَلَى الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ

□ فَوَدَّ: (واقتَضَى كَلَامُ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ. إِنْخ) وهو الْمُعْتَمَدُ هـ ع ش. □ فَوَدَّ: (لِمَالِكِي يَرَى. إِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِقَاضٍ يَرَى الْإِسْتِفْصَالَ كَالْمَالِكِي فَيَسْأَلُهُ هَلْ هُوَ غَضَبٌ، أَوْ لَا؟ اه. □ فَوَدَّ: (لِتَمَكُّنِهِ. إِنْخ) قَدْ مَرَّرَدُهُ أَنْفًا بِقَوْلِهِ: لِأَنَّهُ رُئِمَا يَرْفَعُهُ. إِنْخ.
□ فَوَدَّ (سُي): (رَجُلٌ) أَي: مَثَلًا. □ فَوَدَّ: (لِأَخَرٍ) مُتَعَلِّقٌ بِقَالَ اه سم.
□ فَوَدَّ (سُي): (بِقَبْضِ مَالِهِ) بِكَسْرِ اللَّامِ. □ فَوَدَّ: (تَغْلِيظًا) أَي: لِلْعَيْنِ عَلَى الدَّيْنِ. □ فَوَدَّ: (بَلْ وَخَدَهُ) أَي: مِنْ غَيْرِ تَغْلِيظٍ. اه. ع ش. □ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ مُحِقٌّ) إِلَى الْمُثْنِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: حَتَّى لَا يُنَافِيَ إِلَى وَإِذَا دَفَعَ وَقَوْلَهُ: وَحَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يُؤْكَلْ وَقَوْلُهُ: قَالَ الْمُتَوَلَّى. □ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ. إِنْخ) أَي: الرَّجُلُ.
□ فَوَدَّ: (بِزَعْمِهِ) أَي: الْآخَرِ. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا إِذَا ظَنَّ. إِنْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا قَدْ يُسْتَعْنَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ: وَصَدَقَهُ؛ لِأَنَّهُ مَغْنَاهُ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ صِدْقُهُ وَيُجَابُ بَأَنِّ وَقَوْعِ الصَّدَقِ فِي قَلْبِهِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ بِقَرِينَةٍ قَوِيَّةٍ. اه. سم. □ فَوَدَّ: (حَتَّى لَا يُنَافِيَ) أَي: مَا ذَكَرَ فِي الْعَيْنِ. □ فَوَدَّ: (وَحَيْثُيذٍ) أَي: حِينَ حُمِلَ الْمَذْكُورُ.
□ فَوَدَّ: (وَإِذَا دَفَعَ. إِنْخ) رَاجِعٌ إِلَى الْمُثْنِ. □ فَوَدَّ: (فَانْكَرَ الْمُسْتَحِقُّ) أَي: وَكَالَةُ الرَّجُلِ الْقَاضِ. اه.
رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (اسْتَرَدَّهَا) أَي: الْمُسْتَحِقُّ. اه. سم عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرَحُ الرُّوضِ أَخَذَهَا، أَوْ أَخَذَهَا الدَّافِعُ وَسَلَّمَهَا إِلَيْهِ. اه. □ فَوَدَّ: (مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا) أَي: الرَّجُلُ وَالْآخَرُ سَمِ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَلَا رُجُوعَ لِلْغَارِمِ. إِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي: وَمَنْ غَرِمَ مِنْهُمَا لَا يَرْجِعُ عَلَى الْآخَرِ لِاعْتِرَافِهِمَا أَنَّ الظَّالِمَ غَيْرُهُمَا، فَلَا يَرْجِعُ إِلَّا عَلَى ظَالِمِهِ. اه..

□ فَوَدَّ: (لِأَخَرٍ) مُتَعَلِّقٌ بِقَالَ ش. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ يَنْبَغِي. إِنْخ) اعْتَمَدَهُ م ر. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا إِذَا ظَنَّ) قَدْ يُقَالُ هَذَا يُسْتَعْنَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ: وَصَدَقَهُ؛ لِأَنَّهُ مَغْنَاهُ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ صِدْقُهُ وَيُجَابُ بَأَنِّ وَقَوْعِ الصَّدَقِ فِي قَلْبِهِ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ بِقَرِينَةٍ قَوِيَّةٍ. □ فَوَدَّ: (اسْتَرَدَّهَا) أَي: الْمُسْتَحِقُّ وَقَوْلُهُ: مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا أَيِ الرَّجُلِ وَالْآخَرِ ش.

مظلوم بزعيمه قال المُتَوَلِّي هذا إن لم تتلف بتفريط القايض وإلا فإنَّ غَرَمَهُ لم يرجع، أو الدافع رجع؛ لأنَّ القايض وكيلٌ بزعيمه والوكيل يضمن بالتفريط والمُستَحَقُّ ظَلَمَهُ وماله في ذِمَّة القايض فيستوفيه بحقه، أو دَيْنًا طالب الدافع فقط؛ لأنَّ القايض فُضُولِيٌّ بزعيمه وإذا غَرِمَ الدافع فإن بقي المدفوع عند القايض استردَّه ظَفَرًا وإلا فإن فَرُوطَ فيه غَرَمَهُ وإلا فلا (والمذهب أنه لا يلزمه) الدفع إليه (إلا ببيّنة على وكالته) لاحتمال أنَّ الموكل يُنْكِرُ فيغرمه فإن لم تكن له بيّنة لم يكن تحليفه؛ لأنَّ التَّكْوُلَ كالإقرار وقد تَقَرَّرَ أنه، وإن صدَّقه لا يلزمه الدفع إليه. (وإن قال) لِمَن عليه دَيْنٌ (أحائلي) مُسْتَحِقُّهُ (عليك) وقبِلت الحوالة (وصدَّقه وجب الدفع) إليه (في الأصح) ..

□ فَوُدَّ: (فإنَّ غَرَمَهُ) أي: المُسْتَحَقُّ القايض. □ فَوُدَّ: (أو الدافع) عَطَفَ على ضَمِيرِ التَّصْبِيهِ فِي غَرَمِهِ.
 □ فَوُدَّ: (رَجَعَ) وكذا يَرْجِعُ عليه كما في الأثوارِ إن شَرَطَ الضَّمانَ عليه) أي: القايض إن أنكَرَ المالكُ أي الوكالة مُعْني وشرَّحَ الرُّوضِ. □ فَوُدَّ: (والمُستَحَقُّ ظَلَمَهُ) أي: الدافع (وماله) أي: الحال أن مال المُسْتَحَقِّ. إلخ. □ فَوُدَّ: (فَيَسْتَوْفِيهِ) أي: يَجُوزُ لِلدَّافِعِ أَنْ يَسْتَوْفِيَ مَالَ المُسْتَحَقِّ الَّذِي فِي ذِمَّةِ القايض كما له أن يَسْتَوْفِيَ ماله الآخَرَ. □ فَوُدَّ: (بِحَقِّهِ) أي: بَدَلَ حَقِّهِ ظَفَرًا. □ فَوُدَّ: (أو دَيْنًا) عَطَفَ على عَيْنًا.
 □ فَوُدَّ: (طالب) أي: المُسْتَحَقُّ. □ فَوُدَّ: (فُضُولِيٌّ بَزْعِيمِهِ) أي: المُسْتَحَقُّ فَاَلْمَقْبُوضُ لَيْسَ حَقًّا.
 □ فَوُدَّ: (استردَّه ظَفَرًا) عبارة المُعْني فَلَمَّا اسْتَرْدَاهُ مِنَ القايض؛ لَأنَّهُ مَالٌ مِّنْ ظَلَمَهُ وَقَدْ ظَفَرَ بِهِ. اهـ.
 □ فَوُدَّ: (فإنَّ فَرُوطَ فِيهِ. إلخ) أي: لِمَا مَرَّ أَنَّ القايضَ وَكِيْلٌ بَزْعِمِ الدَّافِعِ وَالْوَكِيْلُ إِنَّمَا يَضْمَنُ بِالتَّفْرِيطِ قال المُعْني وَالْأَسْنَى وَأَقْرَبُهُ سَمَ هَذَا كُلُّهُ إِنْ صَرَّحَ بِتَضَدِّيقِهِ فِي دَعْوَاهِ الْوَكَالَةِ كَمَا هُوَ فَرَضُ الْمَسْأَلَةِ وَإِلَّا
 أي: وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِتَضَدِّيقِهِ، بَلْ كَذَّبَهُ، أَوْ سَكَتَ فَلَمَّا مُطَالَبَتْهُ وَالرُّجُوعُ عَلَيْهِ بِمَا قَبَضَهُ مِنْهُ دَيْنًا كَانَ، أَوْ عَيْنًا. اهـ. □ فَوُدَّ: (الدفع إليه) إلى الفرع في النَّهَايَةِ. □ فَوُدَّ: (فإنَّ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ) أي: والحال أنه مُكْذَّبٌ لَهُ فِي الْوَكَالَةِ. اهـ. رَشِيدِي. □ فَوُدَّ: (لَمْ يَكُنْ لَهُ) أي لِمُدَّعِي الْوَكَالَةِ. □ فَوُدَّ: (لأنَّ التَّكْوُلَ) أي تَكْوُلَ الْآخَرَ عَنِ الْحَلِفِ. □ فَوُدَّ: (وَقَدْ تَقَرَّرَ) أي: أَنفًا فِي الْمَثْنِ.
 □ فَوُدَّ (سُئِيَ): (وصدَّقه) أي: صَرَّحَ بِتَضَدِّيقِهِ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ أَنفًا عَنِ الْمُعْني وَالْأَسْنَى وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ
 أي أَنَّ الْمُرَادَ التَّضَدِّيقَ الظَّاهِرِيَّ خِلَافًا لِمَا فِي السَّيِّدِ عَمَرَ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ التَّضَدِّيقَ الْبَاطِنِيَّ قَوْلُ الشَّارِحِ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَذَّبَهُ. إلخ وقوله: لَأنَّهُ اعْتَرَفَ. إلخ نَعَمْ يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّضَدِّيقِ الْآتِي فِي مَسْأَلَةِ الْوَارِثِ التَّضَدِّيقَ الْبَاطِنِيَّ، وَإِنْ أَشْعَرَ قَوْلُهُ هُنَاكَ؛ لَأنَّهُ اعْتَرَفَ. إلخ بِإِرَادَةِ الظَّاهِرِيَّ وَالْفَرْقُ عَدَمُ الرُّجُوعِ هُنَا مَعَ إِنْكَارِ الدَّائِنِ الْحَوَالَةَ وَالرُّجُوعِ هُنَاكَ عِنْدَ تَبَيُّنِ حَيَاةِ الْمُسْتَحَقِّ فَلْيُرَاجَعْ.

□ فَوُدَّ: (قال المُتَوَلِّي. إلخ) قال في شَرْحِ الرُّوضِ وَزَادَ صَاحِبُ الْأَثْوَارِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ فَقَالَ إِلَّا أَنْ شَرَطَ الضَّمانَ عَلَى القايضِ لَوْ أَنْكَرَ المالكُ، أَوْ تَلَفَ بِتَفْرِيطِ القايضِ فَيَرْجِعُ الدَّافِعُ حَيْثُ يَدَّاهُ.
 □ فَوُدَّ فِي (سُئِيَ): (والمذهب أنه لا يلزمه. إلخ) قال في الرُّوضِ وَشَرَّحَهُ هَذَا كُلُّهُ إِنْ صَرَّحَ بِتَضَدِّيقِهِ فِي دَعْوَاهِ الْوَكَالَةِ كَمَا هُوَ فَرَضُ الْمَسْأَلَةِ وَإِلَّا أَيَّ وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِتَضَدِّيقِهِ، بَلْ كَذَّبَهُ، أَوْ سَكَتَ فَلَمَّا مُطَالَبَتْهُ

لِما يَأْتِي فِي الْوَارِثِ بِخِلَافٍ مَا لَوْ كَذَّبَهُ وَهُنَا لَهُ تَحْلِيلُهُ لاحتِمَالِ أَنْ يُقَرَّ أَوْ يُنْكَرَ فَيَحْلِفُ الْمُدَّعِي وَيَأْخُذُ مِنْهُ وَإِذَا دَفَعَ إِلَيْهِ ثُمَّ أَنْكَرَ الدَّائِنُ الْحَوَالَةَ وَحَلَفَ أَخَذَ دَيْنَهُ مِمَّنْ كَانَ عَلَيْهِ وَلَا يَرْجِعُ الْمُؤَدِّي عَلَى مَنْ دَفَعَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ اعْتَرَفَ بِالْمِلْكِ إِلَيْهِ. (قُلْتُ: وَإِنْ قَالَ) لِمَنْ عِنْدَهُ عَيْنٌ، أَوْ دَيْنٌ لِمَيْتٍ (أَنَا وَارِثُهُ) الْمُسْتَعْرِقُ كَمَا فِي الشَّامِلِ وَغَيْرِهِ وَكَانَهُمْ لَمْ يَنْظُرُوا إِلَى أَنَّ أَنَا وَارِثُهُ صِبْغَةٌ حَصْرٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ خَفِيَ جِدًّا فَانْدَفَعَ مَا لَابِنِ الْعِمَادِ هُنَا، أَوْ صِبْغَةٍ، أَوْ مَوْصًى لَهُ بِمَا تَحْتَ يَدِكَ وَهُوَ يَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ (وَصَدَّقَهُ وَجَبَ الدَّفْعُ) إِلَيْهِ (عَلَى الْمَذْهَبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّهُ اعْتَرَفَ لَهُ

قوله: (لِما يَأْتِي فِي الْوَارِثِ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي: لِأَنَّهُ اعْتَرَفَ بِانْتِقَالِ الْحَقِّ إِلَيْهِ. اه. قوله: (وَهُنَا) أَيِ فِيمَا لَوْ كَذَّبَهُ (لَهُ) أَيِ لِمُدَّعِي الْحَوَالَةِ (تَحْلِيلُهُ) أَيِ مَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ. قوله: (وَإِذَا دَفَعَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَتُسَنُّ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: كَمَا فِي الشَّامِلِ إِلَى أَوْ صِبْغَةٍ. قوله: (وَلَا يَرْجِعُ الْمُؤَدِّي. إلخ) وَأَنْظُرْ هَلْ يُقَالُ هُنَا إِلَّا أَنْ شَرَطَ الدَّفْعَ الضَّمَانُ عَلَى الْقَابِضِ إِنَّ أَنْكَرَ الدَّائِنُ الْحَوَالَةَ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي الْوَكَالَةِ وَالْأَقْرَبُ نَعَمْ كَمَا يُشْعِرُ بِهِ كَلَامُ الْمُعْنِي، وَكَلَامُ سَمٍ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ هُنَا. قوله: (الْمُسْتَعْرِقُ) أَيِ بِخِلَافٍ غَيْرِهِ فَإِنْ مَا يَأْخُذُهُ لَا يَخْتَصُّ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اه. رَشِيدِي عِبَارَةُ الْحَلْبِيِّ فَإِنْ كَانَ لَهُ مُشَارِكٌ وَصَدَّقَهُ لَا يَدْفَعُ لَهُ شَيْئًا؛ لِأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مَدْفُوعٍ يَكُونُ مُشْتَرَكًا. اه. قوله: (لِأَنَّ ذَلِكَ خَفِيَ) وَلَا سِيَّما وَهِيَ قَدْ تَكُونُ لِغَيْرِ الْحَصْرِ. اه. سَم.

قوله (السِّي): (وَجَبَ الدَّفْعُ) وَإِذَا سَلَّمَهُ ثُمَّ ظَهَرَ الْمُسْتَحِقُّ حَيًّا وَغَرِمَهُ رَجَعَ الْغَرِيمُ عَلَى الْوَارِثِ وَالْوَصِيِّ وَالْمَوْصًى لَهُ بِمَا دَفَعَهُ إِلَيْهِمْ لَتَبَيَّنَ كَذِبُهُمْ بِخِلَافِ صُورَةِ الْوَكَالَةِ لَا رُجُوعَ فِيهَا فِي بَعْضِ الصُّوَرِ كَمَا مَرَّ؛ لِأَنَّهُ صَدَّقَهُ عَلَى الْوَكَالَةِ وَإِنْكَارُ الْمُسْتَحِقِّ لَا يَرْفَعُ تَصَدِيقَهُ وَصَدَقَ الْوَكِيلُ لاحتِمَالِ أَنَّهُ وَكَّلَهُ ثُمَّ جَحَدَ وَهَذَا بِخِلَافِهِ نِهَايَةٌ وَمُعْنِي.

أَيِ مُطَالَبَتُهُ وَالرُّجُوعُ عَلَيْهِ بِمَا قَبَضَهُ مِنْهُ دَيْنًا كَانَ، أَوْ عَيْنًا. اه. وَفِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَإِنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ فَحَصَرَ الْمُسْتَحِقُّ وَحَلَفَ عَلَى نَفْيِ الْوَكَالَةِ غَرِمَ الدَّافِعُ ثُمَّ يَرْجِعُ هُوَ عَلَى الْقَابِضِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُصَدِّقْهُ. اه. وَقَوْلُهُ: غَرِمَ الدَّافِعُ هُوَ ظَاهِرٌ فِي الدَّيْنِ وَكَذَا فِي الْعَيْنِ إِذَا تَلَفَتْ لَكِنْ لَهُ تَغْرِيمُ الْقَابِضِ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (وَهُنَا) أَيِ فِيمَا لَوْ كَذَّبَهُ ش. قوله: (وَلَا يَرْجِعُ الْمُؤَدِّي. إلخ) أَيِ كَمَا بَحَثَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ. قوله: (لِأَنَّ ذَلِكَ خَفِيَ. إلخ) وَلَا سِيَّما وَهِيَ قَدْ تَكُونُ لِغَيْرِ الْحَصْرِ.

قوله فِي (السِّي): (قُلْتُ وَإِنْ قَالَ أَنَا وَارِثُهُ وَصَدَّقَهُ. إلخ) قَالَ فِي الرُّوضِ: وَإِنْ بَانَ الْمُسْتَحِقُّ أَيِ فِي صُورَةِ الْوَارِثِ وَالْوَصِيِّ وَالْمَوْصًى لَهُ حَيًّا وَطَالَبَهُ رَجَعَ عَلَى الْوَارِثِ وَالْوَصِيِّ وَالْمَوْصًى لَهُ وَجَحَدَ الْمُحِيلِ الْحَوَالَةَ كَجَحْدِ الْمَوْكَلِ الْوَكَالَةَ. اه. قَالَ فِي شَرْحِهِ لَا يَخْفَى أَنَّ الدَّافِعَ مُصَدِّقٌ لِلْقَابِضِ عَلَى أَنَّ مَا قَبَضَهُ صَارَ لَهُ بِالْحَوَالَةِ وَأَنَّ الْمُسْتَحِقَّ ظَلَمَهُ فِيمَا أَخَذَهُ مِنْهُ فَيَتَّبِعِي أَنْ لَا يَرْجِعَ عَلَى الْقَابِضِ فَتُخَالَفُ الْحَوَالَةُ الْوَكَالَةَ فِي ذَلِكَ وَأَنَّ قَوْلَهُ أَوَّلًا وَطَالَبَهُ وَقَوْلُ أَصْلِهِ وَغَرِمَهُ لَيْسَا عَلَى إِطْلَاقِهِمَا، وَإِنْ كَانَ تَغْيِيرُ الْمُصَنِّفِ أَوْلَى بَلْ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُمَا فِي الْعَيْنِ، وَإِنْ تَلَفَتْ أَمَا فِي الدَّيْنِ فَيَتَّبِعِي رُجُوعَ الْغَرِيمِ عَلَى

بالملك وأمر من التكذيب وبه فارق ما مر في الوكيل.
 (فرغ) قال لمدينه أنفق على اليتيم الفلاني كل يوم درهمًا من ديني الذي عليك ففعل صح
 وبرئ على ما قاله بعضهم أخذًا مما يأتي في إذن المؤجر للمستأجر في الصرف في العمارة
 وإذن القاضي للمالك في هرب عامل المساقاة والجمال ومما لو اختلج زوجته وإذن لها في
 إنفاقه على ولدها ومما نقله الأذرع عن الماوردي وغيره عن ابن شريج أنه لو وكل مدينه في
 شراء كذا من جملته دينه صح وبرئ الوكيل مما دفعه ويوافقه قول القاضي لو أمر مدينه أن
 يشتري له بدنيه طعامًا ففعل ودفع الثمن وقبض الطعام فتلف في يده برئ من الدين فصار كأنه
 وكيل البائع تقديرًا في قبض ما في ذمة مدينه، وإن لم يكن البائع معينًا كما لو أمرت زوجها
 أن يكيل نفقتها ويدفعها للطحان فهو من جهتها كالوكيل، وإن لم يكن معينًا. ومن ثم لو قال
 أطعم عن كفارتي عشرة أمداد ووصفها جاز وإن لم يعين المساكين ولا ينافي ذلك قولهم لو
 قال لمدينه أسلم ديني في كذا لم يصح لأنهم ضيقوا في السلم لكونه محض غرر فلم يكتفوا
 فيه بالقبض الضمني ونحوه من الأمور التقديرية ولك أن تقول هذا كله لا دلالة فيه لما قاله
 ذلك في البعض؛ لأن القابض في مسائلنا ليس أهلاً للقبض إذ اليتيم صغير لا أب له

قوله: (وَأَمْسَ مِنَ التَّكْذِيبِ) أي لأن الميت لا يتصور تكذيبه. اه. سم. قوله: (وبه) أي بالياس من
 التكذيب. قوله: (صح وبرئ) ستأتي منازعة الشارح في هذه الصورة لعدم صحة قبض اليتيم والمنازعة
 متجهة م. ر. اه. سم. قوله: (والجمال) عطف على عامل. إلخ. قوله: (ومما لو اختلج. إلخ) الوجه
 في مسألة الخلع ونحوها كالتى بعدها أنه خلاف ما نقله عن القاعدة في امتناع اتحاد القابض والمقبض،
 وأما مسألة إذن القاضي فقد يقال القاضي لا يقاس عليه، وأما إذن المؤجر في العمارة فهو مستثنى
 لمصلحة بقاء عقد الإجارة بقاء العين بسبب عمارتها والشارح ناظر لبقاء العقود م. ر. اه. سم.
 قوله: (وغيره) أي غير الأذرع. قوله: (ويوافقه. إلخ) أي ما نقله الأذرع. إلخ. قوله: (وصار
 كأنه. إلخ) أي الدائن الأمر. قوله: (فهو) أي الطحان. قوله: (من جهتها) الأسبك تأخير عن
 الكوكيل. قوله: (ولا ينافي ذلك) أي قول القاضي لو أمر مدينه. إلخ. قوله: (لأنهم ضيقوا. إلخ)
 تعليل لعدم المنافاة. قوله: (هذا كله) أي: قوله: (ما يأتي في إذن المؤجر) إلى قوله: (ولا ينافي ذلك)
 ولا يخفى أن الولد في مسألة الخلع إذا كان الولد فيها محجورًا عليه كما هو المتبادر هي من قبيل ما قاله
 البعض.

من ذكر وإن لم يطالبه المستحق ولم يغرمه؛ لأن المقبوض ملكه اه. قوله: (وَأَمْسَ مِنَ التَّكْذِيبِ) أي
 لأن الميت لا يتصور تكذيبه. قوله: (صح وبرئ) ستأتي منازعة الشارح في هذه الصورة لعدم صحة
 قبض اليتيم والمنازعة متجهة م. ر. قوله: (ومما لو اختلج زوجته. إلخ) الوجه في مسألة الخلع ونحوها
 كالتى بعدها خلاف ما نقله عن القاعدة في امتناع اتحاد القابض والمقبض، وأما مسألة القاضي فقد

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْعِمَارَةِ وَكَأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْقَابِضَ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعَيَّنًا كَالْوَكِيلِ عَنِ الْآخِرِ وَكَأَلَّةٍ ضَمْنِيَّةٍ وَقَوْلُ الْقَاضِي وَصَارَ كَأَنَّهُ وَكَيْلُ الْبَائِعِ إِلَى آخِرِهِ وَقَوْلُهُ: إِنَّ الطَّحَّانَ صَارَ مِنْ جِهَتِهَا كَالْوَكِيلِ فَالْوَجْهُ فِي مَسْأَلَةِ الْيَتِيمِ أَنَّ الْمَدِينِ لَا يَبْرَأُ؛ لِأَنَّ مَا فِي الدُّمَةِ لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِقَبْضٍ صَحِيحٍ، وَفِي الرُّوْضَةِ لَوْ وَكَّلَ عَمَرُو رَجُلًا فِي قَبْضِ ذَيْنِهِ مِنْ زَيْدٍ فَقَالَ زَيْدٌ: لَهُ خُذْ هَذَا، أَوْ اقْضِ بِهِ ذَيْنَ عَمَرُو، أَوْ ادْفَعْهُ إِلَيْهِ صَارَ وَكَيْلًا لِزَيْدٍ. اهـ. وَفَرَّغَ الْقَاضِي عَلَى كَوْنِهِ وَكَيْلًا لِزَيْدٍ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِعَمَرُو وَعِنْدَ إِعْطَائِهِ احْفَظْ لِي هَذَا فَتَلَفَ عِنْدَ عَمَرُو وَكَانَ مِنْ ضَمَانِ زَيْدٍ وَبَحَثَ الْقَمُولِيُّ أَنَّهُ مِنْ ضَمَانِ الدَّافِعِ لِعَمَرُو وَالْأَزْرَقُ أَنَّهُ مِنْ ضَمَانِ عَمَرُو وَيُؤَيِّدُ الدَّفْعَ لِعَمَرُو لَا فِي اسْتِحْفَاضِهِ فَكَانَ بِهِ مُتَعَدِّيًا قَوْلَ الْأَنْوَارِ لَوْ دَفَعَ دِينَارًا لِآخَرَ لِيُدْفَعَهُ لِعَرِيْمِهِ فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ وَقَالَ احْفَظْهُ لِي فَهَلْكَ عِنْدَهُ كَانَ مِنْ ضَمَانِ الدَّافِعِ لَا الْعَرِيمِ نَعَمْ إِنْ اعْتَرَفَ عَمَرُو أَنَّ الْمَالَ لِغَيْرِ دَافِعِهِ ضَمِنَهُ أَيْضًا وَالْقَرَارُ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لانتفاء كونِ الواضِعِ غَرَّهُ حِينَئِذٍ.

□ فَوُدَّ: (وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ) أَي: عَدَمَ الدَّلَالَةِ. □ فَوُدَّ: (عَنِ الْآخِرِ) أَي: الْمُؤَجَّرِ.

□ فَوُدَّ: (وَقَوْلُ الْقَاضِي). □ فَوُدَّ: (وَقَوْلُهُ) أَي: الْقَاضِي عَطَفَ عَلَى قَوْلِ ابْنِ الرَّفْعَةِ. □ فَوُدَّ: (فِي مَسْأَلَةِ الْيَتِيمِ) وَقَدْ مَرَّ أَنَّ مِثْلَهَا مَسْأَلَةُ الْخُلْعِ إِذَا كَانَ الْوَلَدُ صَغِيرًا، أَوْ مَجْنُونًا. □ فَوُدَّ: (الْقَابِضُ) أَي: مِنَ الْبِنَاءِ وَالْعَمَلِ.

□ فَوُدَّ: (صَارَ وَكَيْلًا) أَي صَارَ الرَّجُلُ وَكَيْلًا وَكَذَا الضَّمِيرُ فِي كَوْنِهِ، وَفِي أَنَّهُ وَقَّى قَالَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ سَم.

□ فَوُدَّ: (إِنَّ الْمَدِينِ لَا يَبْرَأُ. إلخ) الظَّاهِرُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي بَابِ الضَّمَانِ أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى دَائِنِهِ الْآمِرِ بِالْإِنْفَاقِ وَيَتَقَاضِيَانِ بِشَرْطِهِ فَلْيُرَاجَعْ. □ فَوُدَّ: (لَا بِقَبْضٍ صَحِيحٍ) أَي: وَقَبْضُ الْيَتِيمِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

□ فَوُدَّ: (وَالْأَزْرَقُ) عَطَفَ عَلَى الْقَمُولِيِّ. □ فَوُدَّ: (بَحَثَ الْقَمُولِيُّ) مَفْعُولٌ يُؤَيِّدُ وَقَوْلُهُ: قَوْلُ الْأَنْوَارِ

فَاعِلُهُ وَقَوْلُهُ: الْأَوْجَهَ صِفَةُ بَحَثِ الْقَمُولِيِّ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ الدَّافِعَ. إلخ عِلَّةٌ لِأَوْجَهِيَّةِ بَحَثِ الْقَمُولِيِّ مِنْ

بَحَثِ الْأَزْرَقِ وَتَفْرِيعِ الْقَاضِي. □ فَوُدَّ: (لَا فِي اسْتِحْفَاضِهِ) مِنْ إِضَافَةِ الْمُضَدِّ إِلَى الْمَفْعُولِ أَي عَمَرُو.

اهـ. سَم. □ فَوُدَّ: (فَكَانَ) أَي الدَّافِعُ (بِهِ) أَي بِسَبَبِ الْإِسْتِحْفَاضِ. □ فَوُدَّ: (الْقَرَارُ عَلَيْهِ) أَي عَلَى عَمَرُو،

ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَقْصُرْ فِي الْحِفْظِ. □ فَوُدَّ: (كَوْنِ الْوَاضِعِ) الظَّاهِرُ الدَّافِعُ. اهـ. سَيَدُ عَمَرُ.

يَعَالُ الْقَاضِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا إِذْنُ الْمُؤَجَّرِ فِي الْعِمَارَةِ فَهُوَ مُسْتَشْتَى لِصُلْحَةِ بَقَاءِ عَقْدِ الْإِجَارَةِ بِيَقَاءِ

الْعَيْنِ بِسَبَبِ عِمَارَتِهَا وَالشَّارِعُ نَازِلٌ لِيَقَاءِ الْعُقُودِ م. □ فَوُدَّ: (صَارَ وَكَيْلًا) أَي صَارَ الرَّجُلُ وَكَيْلًا وَكَذَا

الضَّمِيرُ فِي كَوْنِهِ، وَفِي أَنَّهُ وَقَّى قَالَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ وَقَوْلُهُ: لَا فِي اسْتِحْفَاضِهِ أَي عَمَرُو ش. □ فَوُدَّ: (لَا فِي

اسْتِحْفَاضِهِ) مِنْ إِضَافَةِ الْمُضَدِّ إِلَى الْمَفْعُولِ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْإِقْرَارِ)

هو لغة الإثبات من قَوِّ ثَبَتَ، وشرعاً إخبارٌ خاصٌّ عن حقٍّ سابقٍ على المُخْبِرِ فَإِنْ كَانَ له على غيره فدَعَوَى، أو لغيره على غيره فشهادةٌ أمَّا العامُّ عن محسوسٍ فهو الروايةُ وعن حُكْمٍ شرعيٍّ فهو الفتوى وأصلُّه قبل الإجماعِ: قوله تعالى: ﴿شَهِدَا لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥] قال المُفسِّرون شهادةُ المرءِ على نفسه هي الإقرارُ وخبرُ الشَّيْخَيْنِ: «اغْدُ يَا أُتَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا» وأركانُهُ أربعةٌ مُقَرَّرٌ ومُقَرَّرٌ له وبِهِ وصيغةٌ. إنَّما (يصحُّ) الإقرارُ (من مُطْلَقٍ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْإِقْرَارِ

□ فَوَدَّ: (هو لغةٌ) إلى قوله: ولو أَقَرَّ بِشَيْءٍ في المُعْنَى إلَّا قوله: خاصٌّ وقوله: كالإمامِ إلى، ولو بجِنَايَةٍ وإلى قوله: كَمَا رَجَّحَهُ الْأَذْرَعِيُّ فِي النَّهَايَةِ إلَّا قوله: أو السَّفِيهِ إلى وَسَيَعْلَمُ وقوله: قِيلَ إِلَى الْمُثْنِ وقوله: ولا خِلَافَ فِيهِ إلى وهي. □ فَوَدَّ: (وشرعاً إخبارٌ خاصٌّ. إلخ) يَرُدُّ عَلَيْهِ إِقْرَارُ الْإِمَامِ، أو نَائِيهِ، أو وَلِيِّ الْمُخْجَوْرِ عَلَيْهِ والجوابُ أَنَّ الْإِمَامَ نَائِبٌ عَنِ الْمُسْلِمِينَ وَلِيُّ الْمُخْجَوْرِ عَلَيْهِ نَائِبٌ عَنْهُ فَكَانَ الْإِقْرَارُ صَدَرَ مِمَّنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ و. □ فَوَدَّ: (عَلَى الْمُخْبِرِ) أي لغيره. اه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ كَانَ) أي الْإِخْبَارُ الْخَاصُّ عَنْ حَقِّ سَابِقٍ. □ فَوَدَّ: (أو لغيره على غيره) أي بِشَرْطِهِ. اه. رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (أَمَّا الْعَامُّ) بَانَ اقْتَضَى أَمْرًا غَيْرَ مُخْتَصٍّ بِوَاحِدٍ. □ فَوَدَّ: (عَنْ مَحْسُوسٍ) أي أَمْرٍ مَسْمُوعٍ. اه. كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (وَعَنْ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ) أي عَنْ أَمْرٍ مَشْرُوعٍ. اه. ع. ش. □ فَوَدَّ: (فَهُوَ الْفَتْوَى) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فَإِنْ كَانَ فِيهِ الْإِزَامُ فَحُكْمٌ وَإِلَّا فَفَتْوَى اه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: م ر فَإِنْ كَانَ فِيهِ الْإِزَامُ فَحُكْمٌ فِي كَوْنٍ يَقْتَضِي شَرْعًا عَامًّا نَظَرَ ظَاهِرٌ وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ غَيْرُهُ فِي التَّقْسِيمِ فِي كَوْنِ الْحُكْمِ إِنْخِبَارًا نَظَرَ أَيْضًا إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنْشَاءٌ كَصَيَغِ الْعُقُودِ. اه. □ فَوَدَّ: (اغْدُ يَا أُتَيْسُ) هُوَ أُتَيْسٌ بْنُ الصَّحَّاحِ الْأَسْلَمِيُّ مَعْدُودٌ فِي الشَّامِيِّينَ وَوَهَمَ مَنْ قَالَ إِنَّهُ أُتَيْسٌ بْنُ أَبِي مَرْزُوقٍ فَإِنَّهُ غَنَوِيٌّ وَكَذَا قَوْلُ ابْنِ التَّيْنِ كَانَ الْخِطَابُ فِي ذَلِكَ لِأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ لِكُونِهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْإِقْرَارِ

□ فَوَدَّ: (وَعَنْ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ) عَطَفَ عَلَى عَنْ مَحْسُوسٍ فَهَلْ يَشْمَلُ يَلْزَمُ زَيْدًا كَذَا فِي جَوَابِ هَلْ يَلْزَمُ زَيْدًا كَذَا وَجَوَابُهُ أَنَّهُ يَشْمَلُهُ لِأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَا يَخْتَصُّ بِهِ، وَإِنْ قُرِضَ أَنَّ مُتَعَلِّقَهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ إلَّا فِيهِ لِأَنَّهُ لَوْ تَحَقَّقَ فِي غَيْرِهِ ثَبَتَ لَهُ هَذَا الْحُكْمُ. □ فَوَدَّ: (وَأَرْكَانُهُ أَرْبَعَةٌ. إلخ) زَادَ بَعْضُهُمُ الْمُقَرَّرَ عِنْدَهُ مِنْ حَاكِمٍ أَوْ شَاهِدٍ وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بَأَنَّهُ لَوْ تَوَقَّفَ تَحَقُّقُ الْإِقْرَارِ عَلَى ذَلِكَ لَزِمَ أَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ خَالِيًا بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُهُ إلَّا اللَّهُ

التصريف) أي المكلّف الرشيد كالإمام في مال بيت المال، أو السفهيه المُلْحَق به، ولو بجناية وقَعَتْ منه حال صباه أو مجنونه وسيعلم من آخر الباب اشتراط أن لا يُكذِّبه الجس ولا الشرع ومِمَّا يأتي قَرِيْبًا اشتراط الاختيار، ولو أَقَرَّ بشيء وأنه مُخْتَارٌ فيه لم تُقْبَلْ بَيِّنَتُهُ بأنه كان مُكْرَهًا إلا إن ثَبَتَ أنه كان مُكْرَهًا حتى على إقراره بأنه مُخْتَارٌ كما يأتي ومَرَّ أَنْ طَلَبَ البَيْعَ إقرارًا بالملك والعارية والإجارة إقرارًا بملك المنفعة لكن تعيينها إلى المُقَرَّر كما هو ظاهر. (إقرار)

صَغِيرًا حَيِّثُ. انتهى. من مُخْتَصَرِ شَرْحِ مُسْلِمٍ لِلتَّوَوِيّ لِلطَّبِيبِ بْنِ عَفِيْفٍ الدِّينِ الشَّهْرِيبِ بِمَا مَخَرَمَةُ الِيمَنِيِّ. اه. ع. ش. قُود: (أي المكلّف الرشيد) المراد غير المحجور عليه فلا يرد السكران المعتدي ولا الفاسق ولا من بدّر بعد رُشْدِهِ وَلَمْ يُحْجَرْ عَلَيْهِ. اه. ع. ش. قُود: (كالإمام) أي: والولي بالنسبة لما يُمكنه إنشاؤه في مال مَوْلَاهُ اه. نهاية قال ع. ش. قُود: م. بالنسبة لما يُمكنه. إلخ كان أَقَرَّ بِشَيْءٍ اشْتَرَاهُ لَهُ وَثَمَنُهُ باقٍ لِلْبَائِعِ، أو آتاهَ بَاعَ هَذَا مِنْ مَالِ الطِّفْلِ عَلَى وَجْهِ يَصِحُّ بَيْعُهُ فِيهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَقَرَّ عَلَى مَوْلَاهُ بِأَنَّهُ أَتْلَفَ مَالًا مَثَلًا، فلا يَصِحُّ إقراره بذلك وَلَمَنْ أَتْلَفَ الصَّبِيَّ مَالَهُ أَنْ يَدْعِيَ عَلَى الصَّبِيِّ وَيَقِيمَ وَلِيَّهُ شَاهِدًا وَيَقِيمَ آخَرَ، أو يَخْلِفُ مَعَ الْوَلِيِّ، ولو لم يَتَيَسَّرْ لَهُ ذَلِكَ جاز لِلْوَلِيِّ الدَّفْعُ باطنًا ومع ذلك لو ظَهَرَ الْأَمْرُ، ولو بَعْدَ بُلُوغِهِ رَجَعَ عَلَيْهِ به ثم قَضِيَتْ قَوْلُهُ لِمَا يُمكنه إنشاؤه أَنَّهُ لا يَصِحُّ إقراره عَلَى الصَّبِيِّ بَعْدَ بُلُوغِهِ وَرُشْدِهِ بِنَحْوِ بَيْعِ شَيْءٍ مِنْ أَمْوَالِهِ قَبْلَ بُلُوغِهِ وَرُشْدِهِ. اه. قُود: (أو السفهيه) عَطَفَ عَلَى الرَّشِيدِ. قُود: (المُلْحَقُ بِهِ) أي: بِالرَّشِيدِ ش. اه. سم، وهو السّفهيه الْمُهْمَلُ الَّذِي مَرَّ فِي الْحَجَرِ. اه. كُرْدِي. قُود: (ولو بجناية. إلخ) غَايَةُ رَاجِعَةٍ إِلَى الْمَثْنِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ، ولو أَقَرَّ الرَّشِيدُ بِإِثْلَافِهِ مَالًا فِي صِغَرِهِ قَبْلَ كَمَالِهِ قَامَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ وَمَحَلُّهُ كَمَا بَحَثَهُ الْبَلْقِينِيُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ يُسْقَطُ عَنِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ كَالْمُقْتَرَضِ، فلا يُؤْخَذُ بِهِ. اه. قُود: (منه) أي: مِنْ مُطْلَقِ التَّصْرِيفِ. قُود: (أن لا يُكذِّبه الجس) احترازٌ عَنْ نَحْوِ إقرارِ الْمَرْأَةِ بِصَدَاقِهَا عَقَبَ ثُبُوتِهِ. قُود: (ولا الشرع) احترازٌ عَنْ نَحْوِ دَارِي، أو مِلْكِي لَزِيد. اه. سم. قُود: (ومِمَّا يأتي قَرِيْبًا) أي: وَسَيَعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي. إلخ يَعْنِي قَوْلَ الْمُصَنِّفِ وَلَا يَصِحُّ إقرارُ مُكْرَهٍ. قُود: (وَأَنَّهُ. إلخ) أي: وبأنه مُخْتَارٌ فِي ذَلِكَ الْإقرارِ قَالَ ع. ش. أَي وَذَكَرَ أَنَّهُ. إلخ. اه. قُود: (كما يأتي) أي: فِي شَرْحِ وَلَا يَصِحُّ إقرارُ مُكْرَهٍ. قُود: (ومَرَّ) أي: فِي بَابِ الصُّلْحِ. قُود: (والعارية. إلخ) عَطَفَ عَلَى الْبَيْعِ. اه. ع. ش. قُود: (تعيينها) أي: تَعْيِينَ الْمُنْفَعَةِ الْمُقَرَّرَ بِهَا بِطَلَبِ الْعَارِيَّةِ، أو الْإِجَارَةِ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ تَعْيِينَ جِهَةِ

تعالى ثم بَعْدَ مَدَّةٍ تَبَيَّنَ أَنَّهُ أَقَرَّ خَالِيًا فِي يَوْمٍ كَذَا لَمْ يُعْتَدَ بِهَذَا الْإقرارِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَقَرَّرِ لَهُ الْمُطَالَبَةُ بِمُقْتَضَاهُ وَلَا الدَّعْوَى بِسَبَبِهِ لِفَسَادِهِ وَعَدَمُ صِحَّتِهِ شَرْعًا لِعَدَمِ وُجُودِ رُكْنِهِ الْمَذْكُورِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ مَمْنُوعٌ قَطْعًا فَلْيَتَأَمَّلْ. قُود: (المُلْحَقُ بِهِ) أي بِالرَّشِيدِ ش. قُود: (أن لا يُكذِّبه الجس) احترازٌ عَنْ نَحْوِ إقرارِ الْمَرْأَةِ بِصَدَاقِهَا عَقَبَ ثُبُوتِهِ وَقَوْلُهُ: وَلَا الشَّرْعُ احترازٌ عَنْ نَحْوِ دَارِي، أو مِلْكِي لَزِيد. قُود: (لَمْ يُقْبَلْ بَيِّنَتُهُ) مَعْنَاهُ لَمْ يَثْبُتْ إِثْرَاهُ بِالْبَيِّنَةِ إِلَّا إِنْ شَهِدَتْ بِأَنَّهُ كَانَ مُكْرَهًا حَتَّى عَلَى إقرارِهِ بِأَنَّهُ مُخْتَارٌ بِدَلِيلِ

الصبي) وإن رَاهَقَ وأَذَنَ له وليه (والمجنون) والمُعْمَى عليه وكُلُّ مَنْ زَالَ عقله بما يُعَذَّرُ به (لاغ) لِسْقُوطِ أقوالهم قِيلَ الأولى التفرُّغ بالفاء. اهـ. وفيه نَظَرٌ إِذْ لا حَصَرَ فيما قبله ومفهومُ المجرور ضعيف. (فإن ادَّعى) الصبي أو الصبيَّة (البلوغ بالاحتلام) أي نُزُولِ المنى يَقْطَعُهُ، أو نوماً والصبيَّةُ البلوغُ بالحِضِّ (مع الإمكان) بأنْ بَلَغَ تِسْعَ سِنِينَ قَمَرِيَّةً تَقْرِيْبًا (صُدِّقَ) لأنه لا يُعْرَفُ إلا من جِهَتِهِ ولا يُنَافِيه إِمكَانُ البَيِّنَةِ على الحِضِّ؛ لأنه مع ذلك عُسْرٌ كما يَأْتِي (ولا يحلف) إنْ خَوَصِمَ؛ لأنه إنْ صُدِّقَ لم يَحْتَجْ إلى يَمِينٍ وإلا فالصبي لا يحلف وإنما تَوَقَّفَ عليها إعطاء غازٍ ادَّعى الاحتلام قبل انقضاء الحربِ فأنكره أميرُ الجيوش؛:.....

المتَّعَةِ وقدرها. قوِّد: (والمُعْمَى عليه) إلى المثنى في المُعْنَى. قوِّد: (بما يُعَذَّرُ به) كَشُرْبِ دَوَاءٍ وإكْرَاهٍ على شُرْبِ خَمْرٍ. اهـ. مُعْنَى. قوِّد: (إِذْ لا حَصَرَ. إلخ) أي: دال حَصَرَ كَإِنَّمَا قال سم على حَجٍّ هَذَا لا يَمْنَعُ الأوليّةُ ومفهومُ المجرور، وإنْ ضَعُفَ يُعْتَدُّ به. اهـ. والمُرَادُ بالمَجْرُورِ قولُ الْمُصَنِّفِ مُطْلَقُ التَّصَرُّفِ. اهـ. ع ش. قوِّد: (فإن ادَّعى الصبي. إلخ) أي: لِيَصِحَّ إقراره، أو لِيَتَصَرَّفَ في أمواليه. اهـ. ع ش. قوِّد: (الصبي) إلى قولِ المثنى: (وإن ادَّعاه) في المُعْنَى إلّا قوله: (ولا يُنَافِيه) إلى المثنى وقوله: (احتياطاً) إلى (وإذا).

قوِّد (الشئ): (مع الإمكان صُدِّقَ) وَيَظْهَرُ أَنَّهُ لا بُدَّ مِنَ المُصَادَقَةِ في سِنِّ الإمكان، أو ثبوته بالبيِّنَةِ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. قوِّد: (بأنْ بَلَغَ. إلخ) عبارةُ التَّهْيِيةِ والمُعْنَى بأنْ كان في سِنِّ يَحْتَمِلُ البلوغُ وقد مرَّ بيانُ زَمَنِ الإمكانِ في الحِضِّ والحجْرِ. اهـ. قال ع ش، وهو تِسْعُ سِنِينَ تَحْدِيدِيَّةٍ في خُرُوجِ المنى وتَقْرِيْبِيَّةٍ في الحِضِّ ولا بُدَّ في ثبوتِ ذَلِكَ مِنْ بَيِّنَةٍ عليه. اهـ. أي: أو مُصَادَقَةٍ كَمَا مرَّ أَيْضًا عَنِ السَّيِّدِ عَمَرَ. قوِّد: (لأنه) أي: إثباتُ الحِضِّ بالبيِّنَةِ. قوِّد: (مع ذَلِكَ. إلخ) أي: إِمكَانٍ، وفي تَقْرِيْبِ هَذَا الدَّلِيلِ نَظَرٌ. قوِّد: (إنْ خَوَصِمَ. إلخ) عبارةُ المُعْنَى، وإنْ فُرِضَ ذَلِكَ في خُصُومَةٍ وادَّعى خُصْمُهُ صِبابَهُ لِيُفْسِدَ مُعَامَلَتَهُ؛ لأنَّهُ إنْ كان صَادِقًا، فلا حَاجَةَ إلى اليمينِ وإلَّا فلا فائدةَ فيها؛ لأنَّ يَمِينَ الصَّبيِّ غَيْرُ مُنْعَقِدَةٍ. اهـ. قوِّد: (عليها) أي: اليمينِ. قوِّد: (إعطاء غازٍ) مِنَ المَصْدَرِ المُضَافِ إلى مَفْعُولِهِ. قوِّد: (ادَّعى) أي بَعْدَ القَطْعِ بُلُوغَهُ كَمَا يَأْتِي. قوِّد: (قَبْلَ انقضاء. إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِالِاحْتِلَامِ.

قوله كما يَأْتِي إشارةً إلى قوله الآتي لم تُسْمَعْ دَعْوَاهُ حَتَّى تَقُومَ بَيِّنَةٌ بَأَنَّهُ أَكْرَهَ على الإقرار بالطَّوَاعِيَةِ اهـ. وَسَيَأْتِي قوله وإذا فَصَلَ دَعْوَى الإكْرَاهِ صُدِّقَ فيها إنْ بُيِّنَتْ قَرِينَةٌ تُدَلُّ عليه إلخ، وفي العُبابِ ثم لا تُسْمَعْ دَعْوَاهُ أَنَّهُ أَكْرَهَ على الإقرارِ بِالِاخْتِيَارِ إلَّا بَيِّنَةٌ اهـ. قوِّد: (إِذْ لا حَصَرَ. إلخ) هَذَا لا يَمْنَعُ الأوليّةُ ومفهومُ المجرور، وإنْ ضَعُفَ يُعْتَدُّ به. قوِّد: (ولا يُنَافِيه إِمكَانُ البَيِّنَةِ. إلخ) قد يُفْهَمُ مِنْ هَذَا الصَّنِيعِ عَدَمُ إِمكَانِ البَيِّنَةِ على الإحتلامِ لِكِنْ قد يَقْتَضِي مَا يَأْتِي عَنِ الْأَنْوَارِ خِلَافَهُ إِذْ يُشْتَرَطُ فِي الْمَنْ التَّعَرُّضُ لَهُ فَلَوْ لم تُمَكِّنِ البَيِّنَةُ بِالِاحْتِلَامِ لَزِمَ عَدَمُ قَبُولِهَا إِذَا لم يُعَيَّنْ نَوْعُهُ؛ لِأَنَّهَا إما أَنْ تَرِيدَ السَّنَّ وهي لا تُقْبَلُ فيه بدونِ بَيَانٍ والفَرَضُ أَنَّهَا لم تَبَيَّنْ، أو الإحتلامَ وهي لا تُقْبَلُ فيه على هَذَا التَّثْديرِ. قوِّد: (وإنما تَوَقَّفَ عليها) أي على اليمينِ ش.

لأنه لا يلزم من تحليفه المحذور السابق وإثبات اسم ولدٍ مُرتزقٍ طلبه احتياطاً لِمَالِ الْغَنِيمَةِ ولأنه لا خصمَ هنا يَعْتَرِفُ بِعَدَمِ صِحَّةِ يَمِينِهِ وَإِذَا لَمْ يَحْلِفْ فَبَلَغَ مِبْلَغًا يَقْطَعُ بِبُلُوغِهِ لَمْ يَحْلِفْ لَانْتِهَاءِ الْخُصُومَةِ بِقَبُولِ قَوْلِهِ أَوَّلًا، فَلَا تَنْقُضُهُ (وَإِنْ أَدْعَاهُ بِالسُّنِّ طَوْلَبَ بَيِّنَةٍ) وَإِنْ كَانَ غَرِينًا لَا يُعْرَفُ لِسَهُولَةِ إِقَامَتِهَا فِي الْجُمْلَةِ وَيُشْتَرَطُ فِيهِ إِذَا تَعَرَّضَتْ لِلْسُّنِّ أَنْ تُبَيِّنَهُ لِلَاخْتِلَافِ فِيهِ نَعَمْ لَا يَبْعُدُ الْإِطْلَاقُ مِنْ فَقِيهِهِ مُوَافِقٍ لِلْحَاكِمِ فِي مَذْهَبِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا ظَاهِرٌ لَا اشْتِبَاهَ وَلَا خِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَنَظَائِرِهِ الْآتِيَةِ فِي الدَّعَاوَى

□ فَوُدَّ: (لأنه لا يلزم. إلخ) أي لأنَّ الفرضَ بُلُوغُهُ حِينَ التَّحْلِيفِ إِذْ صَوَّرَهُ الْمَسْأَلَةُ أَنَّهُ بَالِغٌ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ مُدَّعٍ أَنَّهُ كَانَ بَالِغًا قَبْلَ انْقِضَائِهَا فَيَحْلِفُ بَعْدَ الْإِنْقِضَاءِ أَنَّهُ كَانَ بَالِغًا حَيْثُ كَانَ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ سَمَ عَلَى حَجٍّ. اه. ع. ش. □ فَوُدَّ: (وإثبات اسم. إلخ) عَطَفَ عَلَى إِعْطَاءِ غَايِ. اه. ع. ش. □ فَوُدَّ: (لَا خَصْمَ هُنَا) أَي: فِي دَعْوَى وَلَدِ الْمُرتزِقِ الْإِحْتِلَامَ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الْغَايِ أَيْضًا. □ فَوُدَّ: (وَإِذَا لَمْ يَحْلِفْ) أَي: مُدَّعِي الْبُلُوغِ بِمَا ذُكِرَ. □ فَوُدَّ: (لَانْتِهَاءِ الْخُصُومَةِ بِقَبُولِ قَوْلِهِ أَوَّلًا) أَي: وَقَّتِ الْخُصُومَةُ بِلَا يَمِينٍ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ وَقَعَتِ الْخُصُومَةُ فِي زَمَنِ يَقْطَعُ بِبُلُوغِهِ فِيهِ فَادَّعَى أَنَّ تَصَرُّفَهُ وَقَعَ فِي الصُّبَا حَلْفَ، وَهُوَ كَذَلِكَ. اه. ع. ش. □ فَوُدَّ: (وَيُشْتَرَطُ فِيهِ) أَي: فِي إِقَامَتِهَا. اه. سَم. □ فَوُدَّ: (إِذَا تَعَرَّضَتْ. إلخ) قَدْ يُفْهَمُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ هُنَا تَعَرُّضُ الْبَيِّنَةِ لِلْسُّنِّ، وَلَيْسَ بِمُرَادٍ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَلَا بُدَّ فِي بَيِّنَةِ السُّنِّ بَيَانُ قَدْرِهِ. اه. □ فَوُدَّ: (أَنْ تُبَيِّنَهُ) أَي: الْبَيِّنَةُ قَدْرُ السُّنِّ. □ فَوُدَّ: (لِلْإِخْتِلَافِ فِيهِ) لَا يُقَالُ إِنَّمَا يَظْهَرُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ ذَهَبَ أَحَدٌ إِلَى أَنَّهُ أَقْلٌ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يَكْفِي فِي التَّغْلِيلِ أَنَّ الشَّاهِدَ قَدْ يَظُنُّ كِفَايَةَ دُونَ الْخَمْسَةِ عَشَرَ لِأَنَّا نَقُولُ مِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ. اه. سَم، وَفِي تَقْرِيبِ هَذَا الْجَوَابِ تَأْمُلُ. □ فَوُدَّ: (نَعَمْ لَا يَبْعُدُ الْإِطْلَاقُ) أَي: بَأَنَّ شَهِدَ بَأَنَّهُ بَالِغٌ بِالسُّنِّ وَسَكَتَ عَنْ بَيَانِ قَدْرِهِ. □ فَوُدَّ: (مُوَافِقٌ لِلْحَاكِمِ فِي مَذْهَبِهِ) يَتَّبِعِي، أَوْ حَتَفِيٍّ وَالْحَاكِمُ شَافِعِيٍّ؛ لِأَنَّ السُّنَّ عِنْدَ الْحَتَفِيِّ أَكْثَرُ مِنْهُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ فَيَلْزَمُ مِنْ وَجُودِهِ عِنْدَ الْحَتَفِيِّ وَجُودُهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ فَالشَّاهِدُ الْفَقِيهَ الْحَتَفِيُّ سَوَاءٌ أَرَادَ السُّنَّ عِنْدَهُ، أَوْ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَثْبُتُ الْمَطْلُوبُ سَمَ عَلَى حَجٍّ. اه. ع. ش. □ فَوُدَّ: (لَأَنَّ هَذَا) أَي: سِنَّ الْبُلُوغِ. □ فَوُدَّ: (وَبِهِ يُفَرَّقُ) أَي:

□ فَوُدَّ: (لأنه لا يلزم من تحليفه المحذور) أي لأنَّ الفرضَ بُلُوغُهُ حِينَ التَّحْلِيفِ إِذْ صَوَّرَهُ الْمَسْأَلَةُ أَنَّهُ بَالِغٌ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ مُدَّعٍ أَنَّهُ كَانَ بَالِغًا قَبْلَ انْقِضَائِهَا فَيَحْلِفُ بَعْدَ الْإِنْقِضَاءِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ بَالِغًا حَيْثُ كَانَ كَمَا صَوَّرَ بِذَلِكَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. □ فَوُدَّ: (وإثبات) عَطَفَ عَلَى إِعْطَاءِ ش. □ فَوُدَّ: (وَيُشْتَرَطُ فِيهِ) أَي: إِقَامَتُهَا ش. □ فَوُدَّ: (لِلْإِخْتِلَافِ فِيهِ) لَا يُقَالُ إِنَّمَا يَظْهَرُ هَذَا إِنْ كَانَ ذَهَبَ أَحَدٌ إِلَى أَنَّهُ أَقْلٌ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ يَكْفِي فِي التَّغْلِيلِ أَنَّ الشَّاهِدَ قَدْ يَظُنُّ كِفَايَةَ دُونَ الْخَمْسَةِ عَشَرَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: مِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ. □ فَوُدَّ: (نَعَمْ لَا يَبْعُدُ الْإِلْحَاقُ) اعْتَمَدَهُ م. ر. □ فَوُدَّ: (مُوَافِقٌ لِلْحَاكِمِ فِي مَذْهَبِهِ) يَتَّبِعِي أَوْ حَتَفِيٍّ، وَالْحَاكِمُ شَافِعِيٍّ؛ لِأَنَّ السُّنَّ عِنْدَ الْحَتَفِيِّ أَكْثَرُ مِنْهُ

وهي رجلان نعم إن شهد أربع نسوة بولادته يوم كذا قُبِلَ وتَبَتَّ بهنَّ السُّنُّ تبعًا كما هو ظاهرٌ وخرج بالاحتلام والسُّنُّ ما لو ادَّعاه وأطلق فيستفسر كما رجَّحه الأذرعِي فإن تَعَدَّر استفساره أَثَجَ العملُ بأصلِ الصُّبا وقد يُعَارَضُ ما رجَّحه قولُ الأنوارِ لو شهدا ببلوغه ولم يُعَيَّنَا نوعه قُبِلَا إلا أن يُفَرَّقَ بأنَّ عَدَلَتَهُمَا مع خَيْرَتِهِمَا إذ لا بُدَّ منها قاضيةٌ بأُحَدُهُمَا تحقُّقًا أحدَ نوعيه قبل الشهادة به وإنَّما يُتَّجَعُ بعضُ الاتجاهِ إنَّ كانا فقيهَيْنِ موافِقَيْنِ لِمَذْهَبِ الحُكْمِ في البلوغ ومع ذلك القياسُ أنه لا بُدَّ من استفسارِهِمَا ويُفَرَّقُ بين هذا وما قَدَّمْتُهُ في السُّنُّ بأنَّ الإيهامَ هنا أقوى. (والسُّفِيهِ والمُفْلِسُ سَبَقَ حُكْمُ إقرارِهِمَا) في بابيهما (ويُقْبَلُ إقرارُ) المُفْلِسِ بالنكاح والمُكَاتِبِ مُطْلَقًا و (الرَّقِيقِ بموجبٍ) بكسرِ الجيم (عقوبة) كزنا وقَوْدٍ وشُرْبِ خمرٍ وسْرِقَةٍ بالنسبةِ للقطعِ لِيُعَدَّ التُّهْمَةُ فيه؛ لأنَّ النَّفوسَ مجبولةٌ على النفرةِ مِنَ الْمُؤْلِمِ ما أمكنها، ولو عفا

بالتَّغْلِيلِ. قُودُ: (وهي) أي: البَيِّنَةُ. قُودُ: (تَبَعًا) أي: لِلْوِلَادَةِ. قُودُ: (ما لو ادَّعاه) أي: لِيُلَوِّغَ. قُودُ: (كَمَا رَجَّحَهُ الأذرعِي) وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى التَّدْبِ إِذَا الْأَوْجَهَ الْقَبُولِ مُطْلَقًا. اهـ. نِهَآيَةُ أَي فَسَّرَهُ أَمْ لَا عِشَارَةً سَمِ وَالْأَوْجَهَ حَمَلُ مَا رَجَّحَهُ عَلَى التَّدْبِ فَإِنْ تَعَدَّرَ الْإِسْتِفْسَارُ حُكْمَ يُلَوِّغُهُ أَخَذًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْأَنْوَارِ الْمَذْكُورَةِ م. ر. اهـ. وَقَوْلُهُ: فَإِنْ تَعَدَّرَ الْإِسْتِفْسَارُ حُكْمَ يُلَوِّغُهُ اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي أَيْضًا. قُودُ: (أَثَجَ الْعَمَلُ بِأَصْلِ الصُّبَا) تَقَدَّمَ أَنْفَا عَنْ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي وَسَمِ خِلَافُهُ. قُودُ: (مَا رَجَّحَهُ) أَي: الأذرعِي. قُودُ: (قَوْلُ الْأَنْوَارِ. إلخ) اعْتَمَدَهُ النَّهَآيَةُ وَالْمُغْنِي. قُودُ: (إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ) أَي: بَيْنَ الدَّعْوَى الْمُطْلَقَةِ وَالشَّهَادَةِ الْمُطْلَقَةِ. قُودُ: (بِأَنَّ عَدَلَتَهُمَا. إلخ) هَذَا الْفَرْقُ لَيْسَ بِشَيْءٍ. اهـ. نِهَآيَةُ قَالَ ع ش لَمْ يُبَيِّنْ م ر وَجَهَ الرَّدِّ لِلْفَرْقِ مَعَ أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ إِنَّ الْفَرْقَ ظَاهِرٌ قَوِيٌّ فِي نَفْسِهِ. اهـ. قُودُ: (أَحَدَ نَوْعِيهِ) أَي: مِنَ السُّنِّ وَالْإِحْتِلَامِ. اهـ. ع ش. قُودُ: (وَأِنَّمَا يُتَّجَعُ) أَي: قَوْلُ الْأَنْوَارِ. قُودُ: (وَمَعَ ذَلِكَ) أَي: الْإِتِّجَاهِ الْمَذْكُورِ. قُودُ: (بَيْنَ هَذَا) أَي: بَيِّنَةُ مُطْلَقِ الْبُلُوغِ حَيْثُ يَجِبُ اسْتِفْسَارُهَا. قُودُ: (وَمَا قَدَّمْتُهُ. إلخ) أَي بِقَوْلِهِ: نَعَمْ لَا يَتَّبَعُ الْإِطْلَاقُ. إلخ. قُودُ: (هَذَا) أَي: فِي الْبُلُوغِ الْمُطْلَقِ. قُودُ: (بِكُسْرِ الْجِيمِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَإِنْ أَقَرَّ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي. قُودُ: (بِالنَّسْبَةِ لِلْقَطْعِ) أَي: وَأَمَّا الْمَالُ فَيُتَّبَتُّ فِي ذِمَّتِهِ تَالِفًا كَانَ، أَوْ بَاقِيًا كَمَا يَأْتِي. اهـ. ع ش عِبَارَةً سَمِ قَدْ يُسْتَشْكَلُ ذَلِكَ بِأَنَّ شَرْطَ ثُبُوتِ الْقَطْعِ دَعْوَى الْمِلْكِ بِالْمَالِ وَإِثْبَاتُ أَخْذِهِ وَالرَّقِيقُ لَا تَصِحُّ الدَّعْوَى عَلَيْهِ إِذَا تَلَفَ الْمَسْرُوقُ وَصَارَ فِي ذِمَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ مُغَيَّرٌ وَقَدْ يُجَابُ بِتَضْوِيرِ الْقَطْعِ بِمَا إِذَا كَانَ الْمَسْرُوقُ بَاقِيًا فَادَّعَى بِهِ الْمَالِكُ وَاتَّبَتَّ أَخْذَهُ وَيَكْفِي فِي إِثْبَاتِ الْأَخْذِ إِقْرَارُ

عَنْ الشَّافِعِيِّ، فَيَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ عِنْدَ الْحَقِّقِيِّ وَجُودُهُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، فَالشَّاهِدُ الْفَقِيهُ الْحَقِّقِيُّ سَوَاءٌ أَرَادَ السُّنَّ عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَثْبُتُ الْمَطْلُوبُ. قُودُ: (وهي) أي: البَيِّنَةُ ش. قُودُ: (كَمَا رَجَّحَهُ الأذرعِي) أَي: مِنْ وَجْهَيْنِ فِي فَتَاوَى الْقَاضِي أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَصْدُقُ وَالْأَوْجَهَ: حَمَلُ مَا رَجَّحَهُ عَلَى التَّدْبِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ الْإِسْتِفْسَارُ حُكْمَ يُلَوِّغُهُ أَخَذًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْأَنْوَارِ الْمَذْكُورَةِ م. ر. قُودُ: (إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ عَدَلَتَهُمَا إلخ) قِيلَ: هَذَا الْفَرْقُ لَيْسَ بِشَيْءٍ. اهـ. فَلْيَتَأَمَّلْ. قُودُ: (وَسْرِقَةٍ بِالنَّسْبَةِ لِلْقَطْعِ) قَدْ يُسْتَشْكَلُ ذَلِكَ بِأَنَّ

عن القود على مالٍ تعلّق برقبته، وإن كذّبه السيّد؛ لأنه وقّع تبعاً. (ولو أقرّ) مأذونٌ له في التجارة، أو غيره (بدينٍ جنائية لا يوجب عقوبة) أي حدّاً، أو قوداً كجنائية خطياً، أو غصبٍ وإثلافٍ أو أوجبها كسرقة،

الرتيق فيما يظهر ولكن لا يؤخذ منه المال. اهـ. وقد يقال إنّ محلّ الإشكال المذكور فيما إذا انكّر الرقيق السرقة، وأمّا إذا أقرّ بها فلا حاجة إلى ثبوت القطع المشروط بما ذكره. هـ فود: (وإن كذّبه السيّد).

(فائدة): لا يصحّ الإفراء على الغير إلّا هنا، وفي إقرار الوارث بوارث آخر قاله صاحب التّعجيز ويضمّن مال السرقة في ذمّته إن لم يصدّقه السيّد يتّبع به إذا عتق فإن صدّقه أخذ المال إن كان باقياً وإلّا بيع في الجنائية إن لم ينفذه السيّد وإلّا يتّبع بعد العقد بما زاد على قيمته إذ لا يجمع التعلّق بالرقبة مع التعلّق بالذمة والدعوى عليه فيما يقبل إقراره به وإلّا فعلى سيّده؛ لأنّ الرقبة بها المال حقّه. اهـ. مغني. هـ فود: (لأنه وقّع) أي المال. هـ فود: (كجنائية خطياً. إلخ) مثله ما لا توجب عقوبة. هـ فود: (أو غصب. إلخ) عطف على جنائية. إلخ. هـ فود: (أو أوجبها) عطف على لا توجب عقوبة عبارة المغني

شرط ثبوت القطع دعوى المالك بالمال وإثبات أخذه، ولهذا قال الشارح في باب السرقة ما لفظه: فعلم أنّ شرط القطع دعوى المالك أو وليه أو وكيله بالمال ثم ثبوت السرقة بشروطها اهـ. والرتيق لا تصحّ الدعوى عليه إذا تلف الموقوف وصار في ذمّته؛ لأنه مغيب، وسيأتي في الدعوى أنّه لو ادّعى ديناً على مغيب وقصد إثباته ليطالب به إذا أيسر أنّ ظاهر كلامهم عدم سماع هذه الدعوى، وأنّ الغزي اعتمدّه وذكرنا هناك: أنّ شيخنا الشهاب الرمليّ أفتى به وقد يجاب: بتصوير القطع بما إذا كان الموقوف باقياً فادّعى به المالك وأثبت أخذه، ويكفي في إثبات الأخذ إقرار الرقيق فيما يظهر ولكن لا يؤخذ منه المال. قال في التّنبية: وإن أقرّ بسرقة مالٍ في يده قطع، وفي المال قولان أحدهما: يسلم والثاني: لا يسلم اهـ. أي: الأصحّ الثاني وبما إذا كان تالفاً وقصد بالدعوى إثبات الأخذ، أخذ مما يأتي في الدعوى أنّه بحث البلقينيّ صحة الدعوى بقتل خطياً أو شبه عمّد على القاتل، وإن استلزمت الدية مؤجّلة أي مع أنّه لا تسمع الدعوى بمؤجل؛ لأنّ القصد ثبوت القتل اهـ. وقد يستشكل أيضاً بأنّ ثبوت السرقة بالنسبة للقطع بمجرّد إقراره، يلزم منه القضاء بالعلم في حدود الله، وهو ممتنع وقد يجاب بمنع لزوم ذلك لجواز فرض ذلك فيما إذا وقّع الإقرار بحضرة البيّنة عند القاضي، على أنّه سيأتي عن البلقينيّ عند قول المصنّف في القضاء، والأظهر: أنّه يقضى بعلمه أنّه لو اعترف في مجلس الحكم بموجب حدٍّ ولم يرجع عنه قضى فيه بعلمه، وإن كان إقراره سراً بخبر: «فإن اعترف فازجئها» ولم يقيد بحضرة الناس اهـ. فإن قلنا بهذا جرى ذلك فيما نحن فيه، وسيأتي في السرقة ثبوت القطع بشهادة الحسبة فليتأمل.

هـ فود في (لش): (ولو أقرّ بدين جنائية إلخ). (فرغ): في الروض وشرجه كغيرهما أنّه لو أقرّ العبد بعد

وإن زَعَمَ أَنَّ المسروقَ باقٍ في يده، أو يد سَيِّدِهِ (فكذَّبَهُ السَّيِّدُ) في ذلك، أو سَكَتَ (تَعَلَّقَ بِذِمَّتِهِ دون رَقَبَتِهِ) لِلتَّهْمَةِ فَيَتَّبِعُ به إذا عَتَقَ أَمَّا إذا صَدَّقَهُ، وليس مرهونًا ولا جانيًا فيتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ وَيُبَاعُ فيه إلا أَنْ يَفِدِيَهُ السَّيِّدُ بِالْأَقْلَ مِنَ الْمَالِ وَقِيَمَتِهِ ولا يَتَّبِعُ ما بَقِيَ بعد الْعِتْقِ؛ لِأَنَّ التَّعَلُّقَ إِذَا وَقَعَ بِالرَّقَبَةِ انْحَصَرَ فِيهَا (وإن أَقَرَّ بِذَيْنِ مُعَامَلَةٍ) وهو ما وَجِبَ بِرِضَا مُسْتَحِقِّهِ (لم يُقْبَلْ على السَّيِّدِ) وإن صَدَّقَهُ (إن لم يكن مَأْذُونًا له في التَّجَارَةِ) بل يَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ يَتَّبِعُ به إذا عَتَقَ لِتَقْصِيرِ

إِمَامًا أَوْجَبَ عُقُوبَةً غَيْرَ حَدٍّ، أو قِصَاصٍ فَفِي تَعَلُّقِهِ بِرَقَبَتِهِ أَقْوَالٌ أَظْهَرُهَا لَا تَتَعَلَّقُ أَيضًا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَاحْتِرَازُهُ عَنْ ذَلِكَ الْخِلَافِ مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يَذْكُرْهُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ. اهـ. □ فَوَدَّ: (وإن زَعَمَ. إلخ) إِنَّمَا أَخَذَهُ غَايَةً؛ لِأَنَّهُ بِتَقْدِيرِ كَوْنِهِ بَاقِيًا لَمْ يَكُنْ ثُمَّ دَيْنٌ حَتَّى يَثْبُتَ فِي الذِّمَّةِ. اهـ. ع. ش. □ فَوَدَّ: (أما إذا صَدَّقَهُ) أَي: السَّيِّدُ. □ وَفَوَدَّ: (وَلَيْسَ) أَي: الرَّقِيقُ. □ وَفَوَدَّ: (وَلَا جَانِيًا) أَي: جِنَايَةً أُخْرَى وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ جَانِيًا، أَوْ مَرَهُونًا لَمْ يُؤْثَرِ تَصَدِيقُ السَّيِّدِ فَيَقْدَمُ حَقُّ الْمُرْتَهِنِ وَالْمُجَنِّي عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ انْفَكَّ الرَّهْنُ، أَوْ عَفَا الْمُجَنِّي عَلَيْهِ عَنْ حَقِّهِ، أَوْ بَاعَ فِي الْجِنَايَةِ، أَوِ الدَّيْنِ ثُمَّ عَادَ لِمِلْكِ السَّيِّدِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَتَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ مُوَاحِدَةً لِلسَّيِّدِ بِتَصَدِيقِهِ. اهـ. ع. ش. □ فَوَدَّ: (فَيَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ. إلخ).

(فَرَعَ): فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ كَغَيْرِهِمَا أَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ لِعَبْدٍ بَعْدَ الْعِتْقِ بِإِثْلَافٍ قَبْلَهُ لَزِمَهُ دُونَ سَيِّدِهِ وَأَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ أَنَّهُ كَانَ جَنَى قَبْلَ الْعِتْقِ لَزِمَ السَّيِّدُ الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْضُ اهـ فَانْظُرْ هَلْ مَحَلُّ الْأَوَّلِ مَا لَمْ يُصَدِّقْهُ السَّيِّدُ وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا حَالَ الْإِغْتَاكِ لَزِمَ فِدَاؤُهُ بِالْأَقْلَ أَوْ مُغْسِرًا تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا إِغْتَاقَ وَأَنَّ الْأَرْضَ تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ وَمَحَلُّ الثَّانِي إِذَا كَانَ مُوسِرًا حَالَ الْإِغْتَاكِ وَالْأَرْضُ مُتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ قَالَ م ر لَا يَتَّبِعُ فِي الْأَوَّلِ أَنَّهُ إِذَا صَدَّقَهُ السَّيِّدُ فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا نَقَذَ الْعِتْقُ وَلَزِمَ الْفِدَاءُ بِالْأَقْلَ وَكَذَا إِنْ كَانَ مُغْسِرًا لَوْ قَوِيَ الْعِتْقُ ظَاهِرًا وَتَعَلَّقَ حَقُّ اللَّهِ بِالْحَرِّيَّةِ، فَلَا يُقْبَلُ تَصَدِيقُ السَّيِّدِ فِي دَفْعِهَا. اهـ. وَقَالَ أَيضًا يَتَّبِعُهُ أَنَّ مَحَلَّ الثَّانِي مَا ذُكِرَ. ائْتَهَى. اهـ. سَم. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ مَا وَجِبَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيَصِحُّ إِفْرَازُ الْمَرِيضِ فِي الْمُغْنِيِّ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: نَعَمْ إِلَى الْمُتَنِّ.

الْعِتْقُ بِإِثْلَافٍ قَبْلَهُ لَزِمَهُ دُونَ سَيِّدِهِ، وَأَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ أَنَّهُ كَانَ جَنَى قَبْلَ الْعِتْقِ لَزِمَ السَّيِّدُ الْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْضُ اهـ. فَانْظُرْ هَلْ مَحَلُّ الْأَوَّلِ مَا لَمْ يُصَدِّقْهُ السَّيِّدُ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا حَالَ الْإِغْتَاكِ لَزِمَ فِدَاؤُهُ بِالْأَقْلَ، أَوْ مُغْسِرًا تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا إِغْتَاقَ، وَأَنَّ الْأَرْضَ تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ، وَمَحَلُّ الثَّانِي إِذَا كَانَ السَّيِّدُ مُوسِرًا حَالَ الْإِغْتَاكِ، وَإِلَّا فَلَا عِتْقَ، وَالْأَرْضُ مُتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ، وَانْظُرْ لَوْ جَهَلَ حَالَ الْإِغْتَاكِ هَلْ يَحْكُمُ بِتَفْوِذِهِ أَوْ بَرَدِّهِ هَذَا وَقَدْ قَالَ م ر: لَا يَتَّبِعُ فِي الْأَوَّلِ أَنَّهُ إِذَا صَدَّقَهُ السَّيِّدُ فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا نَقَذَ الْعِتْقُ وَلَزِمَهُ الْفِدَاءُ بِالْأَقْلَ، وَكَذَا إِنْ كَانَ مُغْسِرًا لَوْ قَوِيَ الْعِتْقُ ظَاهِرًا وَتَعَلَّقَ حَقُّ اللَّهِ بِالْحَرِّيَّةِ، فَلَا يُقْبَلُ تَصَدِيقُ السَّيِّدِ فِي دَفْعِهَا. اهـ. وَقَالَ أَيضًا: يَتَّبِعُهُ أَنَّ مَحَلَّ الثَّانِي مَا ذُكِرَ اهـ.

(فَرَعَ ثَانٍ): فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ أَيضًا وَإِنْ أَقَرَّ الْعَبْدُ بِمَالٍ وَكَذَّبَهُ الْأَوَّلَى وَلَمْ يُصَدِّقْهُ السَّيِّدُ اخْتَصَّ أَي:

مُعَامَلَةٍ (وَيُقْبَلُ) إِفْرَاؤُهُ بِدَيْنِ التَّجَارَةِ (إِنْ كَانَ) مَادُونًا لَهُ فِيهَا لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْإِنْشَاءِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ حَجَرَ عَلَيْهِ لَمْ يُقْبَلْ، وَإِنْ أَضَافَهُ لِزَمَنِ الْإِذْنِ لِعَجْزِهِ عَنِ الْإِنْشَاءِ حِينَئِذٍ وَإِنَّمَا صَحَّ إِفْرَاؤُ الْمُفْلِسِ عَلَى الْغُرَمَاءِ لِبَقَاءِ مَا يَبْقَى لَهُمْ فِي ذِمَّتِهِ وَالْعَبْدُ لَوْ قَبِلَ فَإِنَّ حَقَّ السَّيِّدِ بِالْكُلِّيَّةِ أَمَّا مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّجَارَةِ كَالْقَرْضِ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ وَاسْتَشْكَلَ بِأَنَّهُ قَدْ اقْتَرَضَ لِنَفْسِهِ فَهُوَ فَاسِدٌ، أَوْ لِلتَّجَارَةِ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُؤَدِّيَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مَالُ تِجَارَةٍ وَيُرَدُّ بِأَنَّ السَّيِّدَ مُنْكَرٌ وَالْقَرْضُ لَيْسَ مِنْ لَوَازِمِ التَّجَارَةِ الَّتِي يُضْطَرُّ إِلَيْهَا التَّاجِرُ فَلَمْ يُقْبَلْ إِفْرَاؤُهُ بِهِ عَلَى السَّيِّدِ، وَلَوْ أَطْلَقَ الدَّيْنَ لَمْ يُقْبَلْ أَيْضًا أَيْ إِلَّا إِنْ اسْتَفْسَرَ وَفَسَّرَ بِالتَّجَارَةِ (وَيُؤَدِّي) مَا لَزِمَهُ بِنَحْوِ شِرَاءٍ صَحِيحٍ لَا فَاسِدٍ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ لَا يَتَنَاوَلُهُ (مَنْ كَسَبَهُ وَمَا فِي يَدِهِ) لِمَا مَرَّ فِي بَابِهِ وَإِقْرَازُ مُبْعُضٍ بِالنِّسْبَةِ لِبَعْضِهِ الْقِرْنُ كَالْقِرْنِ فِيمَا مَرَّ وَلِبَعْضِهِ الْحُرُّ كَالْحُرِّ فِيمَا مَرَّ نَعَمْ مُلْزِمٌ ذِمَّتُهُ فِي بَعْضِهِ الرَّقِيقِ لَا يُؤْخَرُ لِلْعَتَقِ؛ لِأَنَّ لَهُ هُنَا مَا لَا

قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا صَحَّ إِفْرَاؤُ الْمُفْلِسِ . إِنْخ) دَفَعَ بِهِ مَا يَرُدُّ عَلَى الشَّقِّ الْأَوَّلِ وَهُوَ عَدَمُ صِحَّةِ الْإِفْرَازِ مِنْ غَيْرِ الْمَادُونِ . اهـ . ع ش . قَوْلُهُ: (لَهُمْ) أَيْ: لِلْغُرَمَاءِ الَّذِينَ قَبِلَ إِفْرَاؤُهُ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ لِفُلَانٍ عَلَيَّ كَذَا قَبْلَ الْحَجَرِ . اهـ . ع ش . قَوْلُهُ: (لَوْ قَبِلَ) أَيْ: إِفْرَاؤُهُ . قَوْلُهُ: (فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ) أَيْ: مِنْ الْعَبْدِ عَلَى السَّيِّدِ . اهـ . ع ش . قَوْلُهُ: (أَوْ لِلتَّجَارَةِ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ . إِنْخ) هُوَ مَحْطُّ الْاسْتِشْكَالِ . قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ السَّيِّدَ . إِنْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّ السَّيِّدَ لَوْ اعْتَرَفَ بِهِ لَزِمَ . اهـ . رَشِيدِيٌّ وَبِإِثْبَاتِهِ شَيْءٌ مَقْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ صَدَّقَهُ السَّيِّدُ عَلَى الْإِفْتِرَاضِ تَعَلَّقَ بِكَسْبِهِ وَمَا فِي يَدِهِ وَمُقْتَضَى قَوْلِهِ: وَالْقَرْضُ لَيْسَ . إِنْخ خِلَافُهُ . اهـ . أَقُولُ بَلْ مَقْهُومُ ذَلِكَ أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِمَا ذَكَرَ فِيمَا إِذَا اعْتَرَفَ السَّيِّدُ بِإِذْنِهِ فِي الْإِفْتِرَاضِ وَقَوْلُهُ: وَالْقَرْضُ لَيْسَ إِنْخ أَيْ فِيمَا إِذَا انْتَكَرَ الْإِذْنَ فِيهِ، وَإِنْ اعْتَرَفَ بِنَفْسِ الْإِفْتِرَاضِ، فَلَا مُخَالَفَةَ . قَوْلُهُ: (وَالْقَرْضُ لَيْسَ مِنْ لَوَازِمِ التَّجَارَةِ . إِنْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ اضْطُرَّ إِلَى افْتِرَاضٍ مَا يَضُرُّهُ عَلَى مَالِ التَّجَارَةِ كَأَن مَاتَتِ الْجُمَالُ الَّتِي تَحْمِلُ مَالِ التَّجَارَةِ وَاحْتِاجَ إِلَى مَا يَضُرُّهُ فِي أُجْرَةِ الْحَمْلِ فَاقْتَرَضَ مَا يَضُرُّهُ عَلَيْهِ أَنَّ مَا اقْتَرَضَهُ يَكُونُ فِي ذِمَّتِهِ؛ لِأَنَّ الْقَرْضَ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَيْسَ مِنْ لَوَازِمِ التَّجَارَةِ وَيَنْبَغِي أَنَّهُ حَيْثُ تَعَيَّنَ الْإِفْتِرَاضُ طَرِيقًا لِذَلِكَ وَصَدَّقَهُ السَّيِّدُ عَلَيْهِ، أَوْ ثَبَتَ بَيِّنَةٌ تَعَلَّقَ بِمَالِ التَّجَارَةِ لِلْعِلْمِ بِرِضَا السَّيِّدِ بِذَلِكَ قَطْعًا وَبَقِيَ مَا لَوْ لَمْ يَكُنْ مَادُونًا فِي التَّجَارَةِ وَاضْطُرَّ لِنَحْوِ جَوْعٍ، أَوْ بَرْدٍ وَلَمْ تُمْكِنْهُ مُرَاجَعَةُ السَّيِّدِ وَالْأَقْرَبُ جَوَازُ الْإِفْتِرَاضِ حِينَئِذٍ بِإِذْنِ الْقَاضِي إِنْ وَجَدَهُ وَإِلَّا أَشْهَدَ عَلَى الْإِفْتِرَاضِ وَيَتَعَلَّقُ مَا اقْتَرَضَهُ بِكَسْبِهِ إِنْ كَانَ كَسْبًا فَيَقْدَمُ بِهِ صَاحِبُهُ عَلَى السَّيِّدِ لِوُجُوبِهِ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَسْبًا رَجَعَ بِهِ عَلَى السَّيِّدِ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ . اهـ . ع ش . قَوْلُهُ: (أَيْ إِلَّا إِنْ اسْتَفْسَرَ . إِنْخ) اعْتَمَدَهُ م . ر . اهـ . سَمَّ وَكَذَا اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي . قَوْلُهُ: (لَا يُؤْخَرُ لِلْعَتَقِ) وَفَاقًا لِشَرْحِ الرُّوضِ وَالْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَوَالِدِهِ وَسَمَّ .

الْمَالُ أَيْ: نَفْسُهُ، إِنْ لَمْ يَكُنْ عَيْنًا وَبَدَلَهُ إِنْ كَانَ عَيْنًا، وَلَوْ بَاقِيَةً بِذِمَّتِهِ يَتَّبِعُ بِهِ إِذَا عَتَقَ إِنْخ . قَوْلُهُ: (أَيْ إِلَّا إِنْ اسْتَفْسَرَ إِنْخ) اعْتَمَدَهُ م . ر . قَوْلُهُ: (لَا يُؤْخَرُ لِلْعَتَقِ إِنْخ) هَذَا بَحْثُهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، فَقَالَ: إِنَّهُ الظَّاهِرُ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ اللَّزُومَ إِنَّمَا هُوَ لِلْجُزْءِ الرَّقِيقِ، وَلَا مِلْكَ لَهُ الْآنَ فَيَسْتَجِبُ التَّأْخِيرُ ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ شَيْخَنَا

بخلافه فيما مرَّ. (ويصحُّ إقرارُ المريضِ مَرَضَ الموتِ لِأَجْنَبِيٍّ) بِعَيْنٍ، أَوْ ذَيْنِ فَيُخْرِجُ مِنْ رَأْسِ المالِ إجماعًا على ما قيلَ نعم للوارثِ تحليفُهُ على الاستحقاقِ فيما يظهرُ خلافًا لِلْقَفَالِ وَيُؤَيِّدُ ما ذَكَرْتَهُ قولُهُم تَوَجَّهَ اليمينُ في كُلِّ دَعْوَى لو أَقَرَّ بِمَطْلُوبِهَا لَزِمَتْهُ وما يَأْتِي في الوارثِ وَكَوْنُ التَّهْمَةِ فيه أَقْوَى لا يُنَافِي تَوَجُّهَ اليمينِ (وكذا) يَصَحُّ إقرارُهُ (لِلوَارِثِ) حَالِ الموتِ بِمالٍ ومنه إقرارُها بِقَبْضِ صداقِها وإقرارُ مَنْ لا يَرِثُهُ إِلَّا بَيْتُ المَالِ لِلْمُسْلِمِ، ولو أَقَرَّ لَهُ بِنَحْوِ هَبَةٍ مَعَ قَبْضِ في الصَّحَّةِ قَبْلَ فَإِنْ لَمْ يَقُلْ في الصَّحَّةِ، أَوْ قالَ في عَيْنِ عُرِفَ أَنَّها مِلْكُهُ هَذِهِ مِلْكُ لِيُوارِثِي نَزَلَ على حالَةِ المَرَضِ كما يَأْتِي (على المذهبِ)

قوله: (فيما مرَّ) أي: في مُعامَلَةِ الرَّقِيقِ مِنْ أَنَّ الرَّقِيقَ لو اشْتَرَى مَثَلًا بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ تَعَلَّقَ الضَّمانُ بِذِمَّتِهِ ولا يُطالَبُ بِذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ العِتْقِ لِكُلِّهِ. اهـ. ع ش. قوله: (بِعَيْنٍ) إلى قوله: وفي الجواهرِ في النِّهايةِ إلَّا قوله: فَلَهَا طَلَبُهَا بَعْدَ ذَلِكَ. قوله: (بِعَيْنٍ) أي: غيرَ مَعْرُوفَةٍ بِالْمَقْرُرِّ لِمَا سَيَأْتِي مِنْ أَنَّ المَعْرُوفَةَ بِهِ يَنْزِلُ الإقرارُ بها على حالَةِ المَرَضِ. اهـ. ع ش. قوله: (على ما قيلَ عبارةِ النِّهايةِ والمُعْني كما قاله الغزاليّ). اهـ قوله: نَعَمْ لِلوَارِثِ. إلخ) خِلَافًا لِلْمُعْني. قوله: (تَحْلِيفُهُ) أي: المُقَرَّرُ لَهُ فَإِنْ نَكَلَ أَيِ المُقَرَّرِ لَهُ حَلَفَ أَيِ الوارثِ وَيَطْلُ الإقرارُ كما أَفْتَى بِذَلِكَ الوالدُ رَحِمَهُ اللهُ. اهـ. نِهاية. قوله: (خِلَافًا لِلْقَفَالِ) أي: وَوِفاقًا لِلأُذْرَعِيِّ كما نَقَلَهُ عَنْهُ المُزَجِّدُ في تَجْريدِهِ هَذَا وَقَدْ أَفْتَى شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِما قاله الشَّارِحُ تَبَعًا لِلأُذْرَعِيِّ. اهـ. سم. قوله: (لَزِمَتْهُ) أي: الدَّعْوَى يَغْنِي أَنْ كُلُّ ما ادَّعى بِهِ عَلَيْهِ لو أَقَرَّ بِهِ لَزِمَتْهُ إِذَا أَنْكَرَهُ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ اليمينُ. قوله: (وَمَا يَأْتِي) أي: في قوله: لا تَه. انتهى. إلخ قال ع ش والصَّوابُ أي قوله: وَلِيقِيَةِ الوَرْتَةِ. إلخ. قوله: (فيه) أي في الوارثِ أي في الإقرارِ لَهُ. قوله: (لا يُنَافِي. إلخ)؛ لِأَنَّ التَّهْمَةَ المَوْجُودَةَ في الأَجْنَبِيِّ كافِيَةٌ في تَوَجُّهها. قوله: (وَمِنْهُ) أي مِنْ الإقرارِ لِوَارِثِ إلخ ثم هو إلى قوله: فَإِنْ لَمْ يَقُلْ في المُعْني إلَّا قوله: وإقرارًا إلى، ولو أَقَرَّ. قوله: (وإقرارًا. إلخ) أي في المَرَضِ، أَوْ غَيْرِهِ. اهـ. ع ش وهذا في الإقرارِ بِالذَّيْنِ على إطلاقِهِ، وَأَمَّا في العَيْنِ في المَرَضِ فَتَقَدَّمَ مِنْهُ تَقْيِيدُها بِأَنْ تَكُونَ مَعْرُوفَةً بِالْمَقْرُرِّ وَيَأْتِي عَنْ الرَّشِيدِيِّ والمُعْني ما يُفِيدُ الإطْلَاقَ هُنَا أَيْضًا في هَذِهِ الأَعْصَارِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ. قوله: (في الصَّحَّةِ) مُرادُ اللَّفْظِ مَقُولُ لَمْ يَقُلْ. قوله: (ولو أَقَرَّ لَهُ) أي المَرِضُ مَرَضَ الموتِ لِلوَارِثِ. قوله: (أو قال) أي المَرِضُ مَرَضَ الموتِ في عَيْنِ. إلخ خَرَجَ بِهِ ما لو أَقَرَّ بِالْعَيْنِ المَذْكُورَةِ، وَفي الصَّحَّةِ فَتَسَلَّمَ لِلْمَقْرُرِّ لَهُ لاحتِمَالِ بَيْعِها لَهُ، أَوْ هَبِها مَعَ إقْباضِها، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ طُرُقِ التَّمْلِيكِ. اهـ. ع ش. قوله: (نَزَلَ على حالَةِ المَرَضِ) أي على التَّبَرُّعِ في حالَةِ المَرَضِ فَيَتَوَقَّفُ على إِجْازَةِ بَقِيَةِ الوَرْتَةِ وَخَرَجَ بِما ذَكَرَهُ في الإقرارِ بِالْعَيْنِ المَعْرُوفَةِ بِالْمَقْرُرِّ في حالَةِ المَرَضِ ما لو أَقَرَّ بها

الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ اعْتَمَدَ وَجُوبَ تَأْخِيرِ المُطالِبَةِ إلى العِتْقِ. قوله: (نَعَمْ لِلوَارِثِ تَحْلِيفُهُ) أي: تَحْلِيفُ المُقَرَّرِ لَهُ خِلَافًا لِلْقَفَالِ أي: وَوِفاقًا لِلأُذْرَعِيِّ كما نَقَلَهُ عَنْهُ المُزَجِّدُ في تَجْريدِهِ هَذَا وَقَدْ أَفْتَى شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِما قاله الشَّارِحُ تَبَعًا لِلأُذْرَعِيِّ. قوله: (نَزَلَ على حالَةِ المَرَضِ) اعْتَمَدَهُ م ر.

وإن كَذَبَهُ بَقِيَّةُ الْوَرِثَةِ، أَوْ بَعْضُهُمْ انْتَهَى إِلَى حَالَةٍ يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ وَيَتَوَبُّ الْفَاجِرُ فَالظَاهِرُ صِدْقُهُ وَاخْتَارَ جَمْعَ عَدَمِ قَبُولِهِ إِنْ أَثَبُّوا لِفَسَادِ الزَّمَانِ، بَلْ قَدْ تُقَطَّعُ الْقَرَائِنُ بِكَذِبِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، فَلَا يَنْبَغِي لِمَنْ يَخْشَى اللَّهَ أَنْ يَقْضِي، أَوْ يُفْتِيَ بِالصَّحَّةِ وَلَا شَكَّ فِيهِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ قَصْدَهُ الْحِرْمَانُ وَقَدْ صَرَخَ جَمْعٌ بِالْحُرْمَةِ حِينَئِذٍ وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ أَخْذُهُ وَلِبَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ تَحْلِيْفُهُ أَنَّهُ أَقَرُّ لَهُ بِحَقِّ لَازِمٍ يُلْزَمُهُ الْإِقْرَارُ بِهِ فَإِنْ تَكَلَّلَ حَلْفُوا وَقَاسَمُوهُ وَلَا تَسْقُطُ الْيَمِينُ بِإِسْقَاطِهِمْ كَمَا صَرَخَ بِهِ جَمْعٌ فَلَهُمْ طَلِبُهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَيَصِحُّ إِقْرَارُهُ لِوَارِثِهِ بِنَحْوِ نِكَاحٍ، أَوْ عُقُوبَةٍ جُزْأً وَإِنْ أَفْضَى إِلَى مَالٍ، وَفِي الْجَوَاهِرِ هُنَا فِيمَا لَوْ كَانَ لِمَرِيضٍ دَيْنٌ عَلَى وَارِثِهِ ضَمِنَ بِهِ أَجَنَّبِيٌّ فَأَقَرَّ بِقَبْضِهِ مِنَ الْوَارِثِ وَعَكْسُهُ مَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى ضَعِيفٍ، وَهُوَ عَدَمُ صِحَّةِ الْإِقْرَارِ لِلْوَارِثِ فَظَنَّهُ بَعْضُهُمْ مَبْنِيًّا عَلَى

فِي الصَّحَّةِ فَتَسَلَّمَ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ لَاحْتِمَالِ بَيِّعِهَا لَهُ، أَوْ هَبَّتْهَا مِنْهُ مَعَ إِقْبَاضِهَا، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ طُرُقِ التَّمْلِيكِ.
 اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ كَذَبَهُ. إلخ) أي: المَرِيضُ غَايَةً لِقَوْلِهِ: وَكَذَا يَصِحُّ إِقْرَارُهُ لِوَارِثِهِ بِمَالٍ عَلَى الْمَذْهَبِ. □ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ انْتَهَى) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَا تَسْقُطُ فِي الْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (عَدَمُ قَبُولِهِ) أي: قَبُولُ إِقْرَارِ الْمَرِيضِ مَرَضَ الْمَوْتِ لِوَارِثِهِ. □ فَوَدَّ: (قَدْ تَقَطَّعَ الْقَرَائِنُ بِكَذِبِهِ) هَذَا أَوَّلُ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ فَكَانَ يَنْبَغِي تَقْدِيمُ قَوْلِ الشَّارِحِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ عَلَيْهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ عَقِبَ مَا نَقَلَهُ الشَّارِحُ عَنْهُ نَعَمْ لَوْ أَقَرَّ لِمَنْ لَا يَسْتَعْرِقُ الْإِزْتِ مَعَهُ إِلَّا بَيَّتَ الْمَالِ فَالْوَجْهَ إِمضَاؤُهُ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ لِفَسَادِ بَيْتِ الْمَالِ. اهـ. رَشِيدِيٌّ وَقَوْلُهُ: نَعَمْ إِنْ نَقَلَهُ الْمُعْنَى أَيْضًا عَنِ الْأَذْرَعِيِّ وَأَقَرَّهُ. □ فَوَدَّ: (لِمَنْ يَخْشَى اللَّهَ أَنْ يَقْضِي. إلخ) أي: وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدِ غَيْرُهُ. اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (أَنْ يَقْضِي. إلخ) هَلَا زَادَ، أَوْ يَشْهَدُ بِذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (وَلَا شَكَّ فِيهِ) أي: فِيمَا قَالَه الْأَذْرَعِيُّ اهـ. ع ش. عِبَارَةُ الْمُعْنَى تَنْبِيهُ الْخِلَافِ فِي الصَّحَّةِ، وَأَمَّا التَّخْرِيمُ فَعِنْدَ قَصْدِ الْحِرْمَانِ لَا شَكَّ فِيهِ كَمَا صَرَخَ بِهِ جَمْعٌ مِنْهُمْ الْقِفَالُ فِي فِتَاوَاهِ. اهـ. □ فَوَدَّ: (إِذَا عَلِمَ بِالْقَرَائِنِ) وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْعِلْمِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ الْغَالِبَ. □ فَوَدَّ: (بِالْحُرْمَةِ) أي: حُرْمَةِ الْإِقْرَارِ. □ فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) أي: حِينَ قَصْدِ الْحِرْمَانِ. □ فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ) عَطَفَ عَلَى الْحُرْمَةِ. □ فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ. إلخ) أي: لَكِنْ يُقْبَلُ ظَاهِرًا، وَلَوْ حَكَمَ بِهِ الْقَاضِي نَفَذَ حُكْمَهُ. اهـ. ع ش. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيٍّ لَا يَخْفَى أَنَّ حِلَّ الْأَخْذِ وَعَدَمَهُ مَنُوطٌ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. اهـ. □ فَوَدَّ: (تَحْلِيْفُهُ) أي: الْوَارِثُ الْمُقَرَّرُ لَهُ. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ) أي: عَلَى أَنَّ الْمَوْرِثَ الْمُقَرَّرُ. □ فَوَدَّ: (يُلْزَمُهُ. إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى كَانَ يُلْزَمُهُ. إلخ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ أَفْضَى. إلخ) أي: بِالْعَفْوِ، أَوْ بِالْمَوْتِ قَبْلَ الْإِسْتِفَاءِ. اهـ. مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَفِي الْجَوَاهِرِ. إلخ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ الْآتِي مَا هُوَ مَبْنِيٌّ. إلخ. □ فَوَدَّ: (ضَمِنَ بِهِ) أي: ضَمِنَ بِهِ. □ فَوَدَّ: (فَأَقَرَّ بِقَبْضِهِ) أي: الْمَرِيضُ. اهـ. ع ش. □ فَوَدَّ: (وَعَكْسُهُ) أي: كَانَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى أَجَنَّبِيٍّ ضَمِنَ بِهِ وَارِثُهُ فَأَقَرَّ بِقَبْضِهِ مِنَ الْأَجَنَّبِيِّ. اهـ. سَم. □ فَوَدَّ: (مَبْنِيٌّ عَلَى ضَعِيفٍ) عِبَارَةُ التَّهْلَاةِ، وَلَوْ كَانَ لِلْمَرِيضِ دَيْنٌ عَلَى وَارِثِهِ ضَمِنَ بِهِ أَجَنَّبِيٌّ فَأَقَرَّ

□ فَوَدَّ: (وَلِبَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ تَحْلِيْفُهُ إلخ) كَذَا شَرَحَ م ر. □ فَوَدَّ: (وَعَكْسُهُ) أي: كَانَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى أَجَنَّبِيٍّ ضَمِنَ بِهِ وَارِثُهُ فَأَقَرَّ بِقَبْضِهِ مِنَ الْأَجَنَّبِيِّ.

الصحيح فاعترضه بما ليس في محله. (ولو أقر في صحته بدين) لشخص (وفي مرضه) بدين (لآخر لم يقدم الأول) بل هما سواء كما لو ثبتا ببيّنة وكما لو ضمن بعد موته بحفر تغدّى به وعليه دين آخر. (ولو أقر في صحته، أو مرضه) بدين لشخص (وأقر وارثه بعد موته) بدين (لآخر لم يقدم الأول في الأصح) لأنه خليفة مورثه، ولو أقر في مرضه بدين لزيد ثم بعين لعمره ومات ولا مال له غيرها سلمت لعمره. (ولا يصح إقرار مكره) بغير حق على الإقرار بأن ضرب ليقر كسائر تصرفاته أمّا مكره على الصدق كأن ضرب ليصدق في قضية اتهم فيها فيصح حال الضرب وبعده على إشكال قوي فيه لا سيما إن علم أنهم لا يرفعون الضرب عنه إلا بأخذت

بقبضه من الوارث لم يبرأ، وفي الأجنبية وجهان ذكرهما في الجواهر أوجههما براءة الأجنبية وقد نظر بعضهم في عدم براءة الوارث والنظر ظاهر إذ هذا لا يزيد على الإقرار له بدين. اهـ. قوله: (وكما لو ضمن. إلخ) أي: لو حدث على الميت دين بسبب حفره حيًا بئرًا تغدّى به وعليه دين آخر لآخر فهما متساويان. اهـ. كزدي. قوله: (بدين لشخص) أي: أو ثبت ببيّنة. اهـ. مغني. قوله: (لأنه خليفة) إلى قوله: قال في المغني وإلى قوله: فقال في النهاية. قوله: (ولو أقر. إلخ) ولو أقر الوارث المشاركة في الإزب وهما مستغرقان كزوجة وابن أقر لها بدين على أبيه وهي مصدقة له ضاربت بسبعة أثمان الدين مع أصحاب الديون قاله البلقيني، ولو ادعى إنسان على الوارث أن مورثه أوصى له بثلث ماله مثلاً وآخر بأن له عليه دينًا مستغرقًا وصدق الوارث مدعي الوصية ثم مدعي الدين المستغرق، أو بالعكس أو صدقهما معًا قدم الدين كما لو ثبتا بالبيّنة، ولو أمر بإعتاق أخيه في الصحة عتق ووُرت إن لم يخجبه غيره، أو بإعتاق عبد في الصحة وعليه دين مستغرق لتركته عتق؛ لأن الإقرار إخبار لا تبرع نهاية ومغني قال الرشيدي قوله: م ر وهما مستغرقان هذا القيد لا يظهر له أثر؛ لأنه لو ثبت دين للزوجة بالبيّنة لا بالإقرار فالحكم كذلك؛ لأنها كذلك لا تأخذ من دينها الذي على الزوج إلا ما يخص غيرها من الزوجة ويسقط منه ما يخص إزتها كما مر في باب الزهن، فلا خصوصية للإقرار في ذلك وبهذا يعلم ما في حاشية الشيخ ع ش مما هو مبني على أن الإقرار في ذلك له أثر ولو صور الشارح م ر المسألة بغير المستغرقين لظهر الأثر كما لا يخفى. اهـ. قوله: (سلمت لعمره) أي: كعكسه؛ لأن الإقرار بالدين لا يتضمن حرجًا في العين بدليل نفوذ تصرفه فيها بغير تبرع نهاية ومغني. قوله: (بغير حق) إمّا بحق كأن أقر بشيء مجهول ولم يبيّنه وطولب ببيانه فامتنع فأكراه على بيانه فيصح. اهـ. ع ش. قوله: (على الإقرار) متعلق بقول المتن مكره ش. اهـ. سم. قوله: (كان ضرب ليصدق. إلخ) وظاهر جدًا أن الضرب حرام في الشقين خلافاً لمن توهّم حله إذا ضرب ليصدق سم على حج وظاهره، وإن كان الضرب خفيفًا، وهو ظاهر. اهـ. ع ش وظاهره، وإن كان هناك قرينة قوية وفيه في هذه الأغصار الفاسدة وفتة ظاهرة. قوله: (فيصح حال الضرب) وبغده ويلزمه ما أقر به؛ لأنه غير مكره إذ المكره من

قوله: (على الإقرار) متعلق بقول المتن مكره ش. قوله: (بأن ضرب ليقر إلخ) وظاهر جدًا أن الضرب حرام في الشقين خلافاً لمن توهّم حله إذا ضرب ليصدق.

مثلاً. وغاية ما وجهوا به ذلك أن الصّدق لم ينحصر في الإقرار لكن أطال جُمع في رده قال ابن عبيد السلام في فتاويه، ولو ادّعى أنه باع كذا مثلاً مكرهاً لم تُسمع دعوى الإكراه والشهادة به إلا مُفصلةً وإذا فصلًا وكان قد أقرّ في كتاب التبايع بالطوعية لم تُسمع دعواه حتى تقوم بيّنة بأنه أكره على الإقرار بالطوعية. اهـ. وإذا فصل دعوى الإكراه صدق فيها إن ثبتت قرينة تدلّ عليه كحبس بدار ظالم لا على نحو دين وكتقييد وتوكل به قال القفال ويُسن أن لا يشهد حيث دلت قرينة على الإكراه فإن شهد كتب صورة الحال لينتفع المكره بذكر القرينة وأخذ السبكي من كلام الجرجاني حرمة الشهادة على مُقيّد، أو محبوس وبه جزم العلائي فقال إن ظهرت قرائن الإكراه ثم أقرّ لم تجز الشهادة عليه والأوجه أنه عند ظهور تلك القرائن تُقبل دعواه الإكراه سواء أكان الإقرار للظالم المكره، أو لغيره الحامِل للظالم على الإكراه وتُقدم بيّنة الإكراه على بيّنة اختيار، لم تغلّ كان مكرهاً وزال إكراهه ثم أقرّ. (ويُشترط في المُقرّ له) تعيينه بحيث تُمكن مطالبته كما يُشير إليه قوله: ليحمل هندي كعلي مال لأحد

أكره على شيء واحد وهذا إنما ضرب ليصدق ولم ينحصر الصدق في الإقرار ولكن يُكره إنزاهه حتى يُراجع ويُقرّ ثانياً واستشكل المُصنّف قبول إقراره حال الضرب بأنه قريب من المكره ثم قال وقبول إقراره بعد الضرب فيه نظر إن غلب على ظنه إعادة الضرب إن لم يُقرّ وقال الأذرعِي الولاة في هذا الزمان يأتيهم من يثهم بسرقة، أو قتل، أو نحوهما فيضربونه ليقرّ بالحق ويرد ذلك بذلك الإقرار بما ادّعه خصمه والصواب أن هذا إكراه سواء أقرّ في حال ضربه أم بعده وعلم أنه لو لم يُقرّ بذلك لضرب ثانياً. اهـ. وهذا مُتعيّن مُغني ونهاية قال ع ش قوله: م أم بعده أي سواء كان الضارب له حاكم الشرع، أو السّياسة، أو غيرهما كمُشايع العرب وقوله: م وهذا أي ما ذكره الأذرعِي مُتعيّن، وهو المُعتمد. اهـ. قوله: (ذلك) المُشار إليه قوله: فيصح. إلخ. قوله: (في رده) أي: التّوجيه المذكور.

قوله: (والشهادة به) أي: بالإكراه. قوله: (مُفصلة) أي: كل من الدعوى والشهادة. قوله: (وإذا فصلًا) أي مدّعي الإكراه وشاهده. قوله: (لا على نحو دين) عطف على بدار ظالم. قوله: (وكتقييد. إلخ) عطف على كحبس. إلخ. قوله: (أن لا يشهد) أي: بالإقرار. اهـ. سم. قوله: (كتب) أي: بين وفصل الشاهد هذا إذا كان قوله: شهد على ظاهره، وأما لو كان بمعنى تحمّل الشهادة فقوله كتب على ظاهره. قوله: (لينتفع المكره) بفتح الراء. قوله: (وأخذ السبكي. إلخ) مُعتمد. اهـ. ع ش. قوله: (على مُقيّد. إلخ) أي: على الإقرار من مُقيّد، أو محبوس حال إقراره. اهـ. ع ش. قوله: (تعيينه) إلى قوله: (فإن كان) في النهاية. قوله: (بحيث يُمكن مطالبته) أي: ولو بوليّه. اهـ. سم. قوله: (كعلي مال) مثال للتعيين ع ش وسم.

قوله: (قال القفال ويُسن أن لا يشهد) أي: بالإقرار. قوله: (بحيث يُمكن مطالبته) أي: ولو بوليّه. قوله: (كعلي مال إلخ) راجع لقوله تعيينه ش.

هؤلاء العشرة بخلاف الواحد من البلد علي ألف إلا إن كانوا محصورين فيما يظهر، ولو قال واحد منهم أنا المراد ولي عليك ألف صدق المقر بيمينه فإن كان قال لأحدهم علي ألف فلكل الدعوى عليه وتحليفه فإن حلف لتسعة فهل تنحصر الألف في العاشر فيأخذه بلا يمين، أو يحلف له أيضا لاحتمال كذبه في حليفه للذي قبله كل محتمل ثم رأيتهم قالوا في إن كان هذا الطائر غرابا فينسائي طوالق وإلا فعندي حر وأشكل لو أنكر الحنث في يمين أحدهما كان اعترافا به في الآخر فقله: لم أحنث في يمين العبد كقله: حنثت في يمين النسوة وعكسه وهذا ظاهر في ترجيح الأول. ولو أقر بعين لمجهول كعندي مال لا أعرف مالكة لواجد من أهل البلد نزع منه أي نزعته منه ناظر بيت المال لأنه إقرار بمال ضائع وهو لبيت المال ويظهر

قوله: (فيما يظهر) وظاهر أنه في هذه الحالة لا يقبضه الحاكم أنه لا يقبض مال الغائبين في الذم اللهم إلا أن يخشى عليه بحيث يوجب المصلحة قبضه وفيه نظر فليأتمل سم على حج. اه. ع ش. قوله: (واحد منهم) أي: العشرة ش. اه. سم. قوله: (صدق المقر بيمينه) أي: أنه لم يردّه بالإقرار. اه. ع ش. قوله: (لأحدهم) أي: العشرة. قوله: (فهل ينحصر الألف في العاشر فيأخذه بلا يمين) رجحه الرشدني وفاقا للشارح. قوله: (وأشكل) ولم يتبين الحال وهذا من مدخول في، ولو قال فيما إذا قال إن كان هذا إلخ وأشكل لظهر العطف. قوله: (ولو أنكر. إلخ) مقول قالوا. قوله: (كقله: حنثت في يمين النسوة) أي: قبضت طوالق. قوله: (وعكسه) أي: قبضت العبد. قوله: (وهذا) أي: قولهم المذكور. قوله: (في ترجيح الأول) وهو كون العاشر يستحقه بلا يمين. اه. ع ش. قوله: (ولو أقر بعين) إلى قوله: ولو كان في النهاية. قوله: (بعين لمجهول) خرج بالعين الدين فالإقرار به لمجهول باطل كما مر قبيلة. اه. رشدي أي بقوله: بخلاف لواجد من البلد. إلخ. قوله: (لا أعرف مالكة لواجد. إلخ) وانظر ما وجه التقييد بواجد من أهل البلد، وليس هو في شرح الروض أي والمغني. اه. رشدي. قوله: (أي نزعته منه ناظر. إلخ) الذي نقله شيخ الإسلام عن الروضة وأصلها أن القاضي يتولى حفظه. اه. سم. قوله: (وهو لينت المال) هذا ظاهر إن أيس من معرفة صاحبه سم على حج وقبل تفسيره كما يأتي فيما لو أقر لمبهم ثم فسر. اه. ع ش.

قوله: (إلا إن كانوا محصورين فيما يظهر) وظاهر: أنه في هذه الحالة لا يقبضه الحاكم منه؛ لأنه لا يقبض مال الغائبين في الذم، اللهم إلا أن يخشى عليه بحيث يوجب المصلحة قبضه، وفيه نظر فليأتمل. قوله: (ولو قال واحد منهم) أي: العشرة ش. قوله: (نزع منه) قال في شرح الروض: فهو إقرار صحيح بخلاف ما يأتي قريبا من أنه لو قال: علي مال لرجل لا يكون إقرارا لفساد الصيغة ويحتمل أن يقال: ما هنا في العين وما هناك في الدين كما يشير إليه كلامه كأصله، ثم رأيت السبكي أجاب به اه. قوله: (أي نزعته منه ناظر لينت المال) الذي نقله شيخ الإسلام عن الروضة وأصلها: أن القاضي يتولى حفظه. قوله: (وهو لينت المال) هذا ظاهر إن أيس من معرفة صاحبه.

أَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَدَّعَ، أَوْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَقَطَةٌ وَلَوْ كَانَ بِيَدِهِ ثُلُثٌ فِي عَيْنٍ وَآخَرُ سُدُسُهَا وَآخَرُ نِصْفُهَا فَأَقَرَّ بِحِصَّتِهِ لَهَا أَوْ قَالَ الْعَيْنُ لَهَا دُونِي قُسِمَتْ حِصَّةٌ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ حَدَرًا مِنَ التَّرْجِيحِ بِلَا مُرْجَحٍ وَكَوْنُ أَحَدِهِمَا لَهُ أَكْثَرُ مِنَ الْآخَرِ لَا يَصْلُحُ لِلتَّرْجِيحِ نَعَمْ إِنْ قَالَ أَرَدْتُ التَّوْزِيعَ عَلَيْهَا بِحَسَبِ حِصَّتَيْهِمَا قَبْلَ لِحْتِمَالِهِ وَلِذِي السُّدُسِ تَحْلِيفُهُ إِنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ (وَأَهْلِيَّةُ اسْتِحْقَاقِ الْمُقَرَّبِ) حِسًّا، أَوْ شَرْعًا؛ لِأَنَّ الْإِفْرَارَ بَدُونَهُ كَذِبٌ (فَلَوْ قَالَ) لَهُ عَلَيَّ الْأَلْفُ الَّذِي فِي هَذَا الْكَيْسِ، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، أَوْ (لِهَذِهِ الدَّابَّةِ عَلَيَّ كَذَا) وَأَطْلَقَ (فَلَعَقَ). أَمَّا الْأَوَّلُ فَوَاضِحٌ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَلْفٍ فِي هَذَا وَلَا شَيْءَ فِيهِ بِأَنَّ الْاِقْتِصَارَ عَلَى لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مُسْتَعْمَلٌ فَكَانَ قَوْلُهُ فِي هَذَا وَلَا شَيْءَ فِيهِ مُتَمَحِّضًا لِلزُّوْعِ فَأَلْغِيَ بِخِلَافِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى لَهُ عَلَيَّ الْأَلْفُ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ حَيْثُ لَا عَهْدَ فَوْقَ قَوْلِهِ: الَّذِي فِي الْكَيْسِ بَيَانًا لَا رَافِعًا وَمِنْ ثَمَّ اتَّجَهَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ هُنَا بَيْنَ ذِكْرِ الَّذِي وَحْدَهُ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا نَقَلَ فَرْقًا هَذَا أَوْضَحَ مِنْهُ كَمَا يُعْرَفُ بِتَأْمُلِهِمَا ثُمَّ

قوله: (إِنْ مَحَلُّهُ) أَي مَحَلُّ التَّرْجُحِ. قوله: (مَا لَمْ يَدَّعَ. إلخ) فَإِنْ ادَّعَى ذَلِكَ، أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ لَمْ يَنْزِعْ مِنْهُ. اه. ع. ش. قوله: (فِي عَيْنٍ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى اسْقَاطُ فِي. قوله: (وَأَخَرُ) أَي: بِيَدِ آخَرٍ. قوله: (نِصْفَيْنِ) الَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهَا تَقْسِيمٌ بَيْنَهُمَا عَلَى حَسَبِ مِلْكَيْهِمَا. اه. سم. قوله: (تَحْلِيفُهُ) أَي: الْمُقَرَّبُ. قوله: (حِسًّا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَإِنْ أُسْنَدَهُ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَيُفَرَّقُ) إِلَى (وَأَمَّا الثَّانِي). قوله: (حِسًّا، أَوْ شَرْعًا) أَي: بِأَنَّ لَا يُكْذِبُهُ فِيهِ الْحِسُّ وَلَا الشَّرْعُ. اه. ع. ش. عبارة سم قوله: حِسًّا وَشَرْعًا فَعَلِمَ أَنَّ شَرْطَ الْإِفْرَارِ بِالْمَالِ عَدَمُ تَكْذِيبِ الْحِسِّ أَوْ الشَّرْعِ فَهُوَ كَالْإِفْرَارِ بِالتَّنَسُّبِ فِي ذَلِكَ لَكِنْ قَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ وَشَرْعًا بِالْوَاوِ فَتَأْمَلُهُ. اه. قوله: (لَهُ عَلَيَّ. إلخ) يُتَأَمَّلُ مُنَاسَبَتُهُ لِمَا فُرِّعَ عَلَيْهِ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ أَي فَإِنَّ الْمُتَنِّ فِيهِ نَفْسُ الْمُقَرَّبِ بِهِ لَا أَهْلِيَّةُ اسْتِحْقَاقِ الْمُقَرَّرِ لَهُ إِيَّاهُ. قوله: (عَلَى الْأَلْفِ. إلخ) مِثَالُ لَتَكْذِيبِ الْحِسِّ وَقَوْلُهُ: أَوْ لِهَذِهِ الدَّابَّةِ مِثَالُ لَتَكْذِيبِ الشَّرْعِ. اه. ع. ش. قوله: (وَأَطْلَقَ) أَي قَلَّوْ أضافَهُ إِلَى مُمَكِّنِ كَالْإِفْرَارِ بِمَالٍ مِنْ وَصِيَّةٍ وَنَحْوِهَا صَحَّ كَمَا قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ نِهَآيَةً وَمُعْنَى وَأَسْتَى. قوله: (أَمَّا الْأَوَّلُ) أَي: الْمِثَالُ الْأَوَّلُ أَي وَجْهُ إِنْغَائِهِ. قوله: (فَوَاضِحٌ) أَي: لَا اسْتِحَالَةَ مَمْلُوكِيَّةِ الْمَغْدُومِ. قوله: (فَكَانَ قَوْلُهُ: فِي هَذَا وَلَا شَيْءَ فِيهِ. إلخ) يَوْهَمُ أَنَّ وَلَا شَيْءَ فِيهِ مِنْ كَلَامِ الْمُقَرَّرِ وَأَنَّهُ قَيْدٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) الْمَسَارُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ. إلخ. قوله: (هُنَا) أَي: فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ. قوله: (ذَكَرَ الَّذِي) أَي: إِلَى آخِرِهِ. قوله: (هَذَا) أَي: مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْفَرْقِ وَكَذَا قَوْلُهُ: ثُمَّ هَذَا. قوله: (أَوْضَحَ مِنْهُ) أَي: مِنَ الْفَرْقِ الَّذِي نَقَلَهُ الشَّيْخُ.

قوله: (قُسِمَتْ حِصَّتُهُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ إلخ) الَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهَا تَقْسِيمٌ بَيْنَهُمَا عَلَى حَسَبِ مِلْكَيْهِمَا. قوله: (حِسًّا أَوْ شَرْعًا) فَعَلِمَ أَنَّ شَرْطَ الْإِفْرَارِ بِالْمَالِ عَدَمُ تَكْذِيبِ الْحِسِّ أَوْ الشَّرْعِ، فَهُوَ كَالْإِفْرَارِ بِالتَّنَسُّبِ فِي ذَلِكَ، لَكِنْ قَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ حِسًّا وَشَرْعًا بِالْوَاوِ فَتَأْمَلُهُ.

هذا في نحوِّي ظاهر، وأما جزيائه في عامِّي صريف فبعيدٌ والذي يُتَّجه استفساره والعمل بإرادته فإنَّ تعذُّر لم يُعمل به لاحتماله ولا قرينة، بل قرينة أصل البراءة تؤيِّد الإلغاء، وأما الثاني فلاستحالة ملكها واستحقاقها ومن ثمَّ لو كانت مُسبَّلة بنحو وصية، أو وقف صحَّ لإمكانه (فإنَّ قال) عليَّ لهذه الدأية (بسببها لِمَالِكِهَا) كذا (وجب) لإمكانه وسببها لإثلاف بعضها، أو استيفاء منفعتها ويحمل مَالِكُهَا في كلامه على مَالِكِهَا حال الإقرار؛ لأنه الظاهر فإنَّ أراد غيره

قوله: (فيه) أي: في العامِّي الصَّرف. قوله: (فإنَّ تعذُّر) أي: الاستفسار. قوله: (لم يعمَل به) أي: بالمثال الأوَّل من العامِّي الصَّرف. قوله: (لاحتماله) أي: المثال الأوَّل من العامِّي الصَّرف المُمكن والمستحيل. قوله: (واستحقاقها) من عطف المُسبَّب على السَّبَب عبارةُ التَّهْيِية والمُعْنِي لانقضاء أهلية استحقاقها لعدم قابليتها لِلْمَلِكِ حالاً ومالاً ولا يُتَّصَرُّ منها تعاطي السَّبَب كَبَيْع ونحوه بخلاف الرِّقَبِي كَمَا سَيَأْتِي. اهـ. قوله: (ومن ثمَّ. إلخ) عبارةُ التَّهْيِية والمُعْنِي والأُسْتَى ومحلُّ البُطْلَانِ كما قاله الأذرعِي في المملوكة أما الإقرار لِحَيْلٍ مُسبَّلة فالأشبه الصَّحَّة كالإقرار لِمَقْبَرَةٍ، ويحمل على أنه من غَلَّةٍ وقفَ عليها، أو وصية لها وبه صرَّحَ الرويَانِي واقتضى كلامه أنه لا خلاف فيه. اهـ. قال ع ش قوله: م ر فالأشبه الصَّحَّة مُعْتَمَد. اهـ. قوله: (لو كانت مُسبَّلة. إلخ) لو قَيَّدَ هنا بجهة غير مُمكنة فَيُنْبَغِي بَطْلَانُ الإقرار أَخْذاً مِمَّا يَأْتِي في الإقرار لِحَمْلٍ هُنْدِ نَعَمْ إِنْ انفصل التَّقْيِيدُ بِالْجِهَةِ الْغَيْرِ الْمُمَكِّنَةِ هُنَا، أو هناك فَيُنْتَجِه عَدَمُ قَبُولِهِ لِلْحُكْمِ بِصَحَّةِ الإقرار أَوَّلًا، فلا يُقْبَلُ رَفْعُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بخلاف مع الاتِّصَالِ؛ لأنَّ الكلام بآخِرِهِ م ر. اهـ. سم. قوله: (لهذه الدأية) تقدِيرُ هَذَا مع قوله: أي المَثْنِ بِسَبَبِهَا لِمَالِكِهَا لا يَخْفَى ما فيه من الحِزَازَةِ سم على حَجِّ أَقُولُ ومع ذَلِكَ فَيُمْكِنُ تَوْجِيهُهُ بِأَنَّ قوله: لِمَالِكِهَا بَدَلٌ مِنْ لِهَذِهِ الدأية. اهـ. ع ش عبارة الرَّشِيدِي قوله: عليَّ لهذه الدأية كان الدَّاعِي له إِلَى ذِكْرِ هَذَا فِي التَّصْوِيرِ مُجَارَةً ظَاهِرِ المَثْنِ وَإِلَّا فِعْبَارَةُ الرُّوضِ كَغَيْرِهِ فَلَوْ قَالَ عَلَيَّ لِمَالِكِهَا بِسَبَبِهَا أَلْف. اهـ. على أَنَّهُ قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي هَذَا التَّصْوِيرِ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ وَالْإِعْرَابُ. اهـ. قوله: (لِلْمَكَانَةِ) إِلَى المَثْنِ فِي التَّهْيِيةِ إِلَّا قَوْلُهُ فَإِنْ مَاتَ إِلَى، وَلَيْسَ. قوله: (وَسَبَبُهَا الْإِثْلَافُ. إلخ) مُبْتَدَأٌ وَخَيْرٌ. قوله: (أو استيفاء منفعتها) بِإِجَارَةٍ، أو غَضَبٍ نِهَآيَةٍ وَمُعْنِي. قوله: (فإنَّ أرادَ غيره) أي: كَانَ قَالَ أَرَدْتَ مَنْ انْتَقَلَتْ مِنْهُ إِلَى مَنْ هِيَ تَحْتَ يَدِهِ الْآنَ، وَإِنْ طَالَتْ مُدَّةُ كَوْنِهَا فِي مَلِكٍ مَنْ هِيَ تَحْتَ يَدِهِ. اهـ. ع ش. قوله: (فإنَّ أرادَ غيره قَبْلَ) وَلِمَالِكِهَا حَالاً تَحْلِيفُ الْمُقَرَّرِ إِنْ لَمْ يَصْدَقْ أَخْذاً مِمَّا مَرَّ فِي شَرْحٍ وَيُسْتَرْطُ فِي الْمُقَرَّرِ.

قوله: (فلاستحالة ملكها أو استحقاقها) قال في شَرْحِ الرُّوضِ: نَعَمْ لَوْ أَضَافَهُ إِلَى مُمَكِّنٍ كَالِإِقْرَارِ بِمَالٍ مِنْ وَصِيَّةٍ وَنَحْوِهَا صَحَّ كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيَّ. اهـ. قوله: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ كَانَتْ مُسبَّلةً بِنَحْوِ وَصِيَّةٍ إلخ) لَوْ قَيَّدَ هُنَا بِجِهَةٍ غَيْرِ مُمَكِّنَةٍ، فَيُنْبَغِي بَطْلَانُ الإقرار أَخْذاً مِمَّا يَأْتِي فِي الإقرار لِحَمْلٍ هُنْدِ، نَعَمْ إِنْ انفصل التَّقْيِيدُ بِالْجِهَةِ الْغَيْرِ الْمُمَكِّنَةِ هُنَا أَوْ هُنَاكَ، فَيُنْتَجِه عَدَمُ قَبُولِهِ لِلْحُكْمِ بِصَحَّةِ الإقرار، وَإِلَّا فلا يُقْبَلُ رَفْعُهُ بَعْدَ ذَلِكَ، بِخِلَافِهِ مَعَ الْإِثْلَافِ؛ لأنَّ الكلام بآخِرِهِ م ر. قوله: (لهذه الدأية) تقدِيرُ هَذَا مع قوله أي

قُبِلَ كما لو صرَّح به، ولو لم يَقُلْ لِمَالِكِهَا لم يُحْمَلْ على مَالِكِهَا حالاً بل يَسْتَفْسِرُ وَيُعْمَلُ بتفسيره فَإِنْ مَاتَ قبله رجع فيه لِوَارِثِهِ فيما يَظْهَرُ، وليس في هذا إِبْهَامُ الْمُقَرَّرْ؛ لَأَنَّهُ لَمَّا رُبِطَ إِقْرَارُهُ بِمُعَيَّنٍ هو هذه الدَابَّةُ صَارَ الْمُقَرَّرُ له معلوماً تبعاً فَاكْتَفَى به بخلاف ما مرَّ في رجلٍ من أَهْلِ هذه البَلَدِ لَأَنَّهُا، وَإِنْ عُيِّنَتْ لَيْسَتْ سَبَباً لِلِاسْتِحْقَاقِ فلم تَصْلُحْ لِلِاسْتِثْبَاعِ، ولو أَقَرَّ بَعَيْنٍ، أو ذَيْنِ لِحَرْبِيٍّ ثم اسْتَرْقَ، أو بعد الرِّقِّ وَأَسْنَدَهُ لِحَالَةِ الْجَرَابَةِ كما هو ظَاهِرٌ لم يَكُنِ الْمُقَرَّرُ به لِسَيِّدِهِ أَيِ بَلٍ يُوقَفُ فَإِنْ عَتَقَ فَلَهُ وَإِنْ مَاتَ قَتْنَا فهو فِيءٌ (وَإِنْ قَالَ لِحَمَلٍ هَذَا كَذَا) عَلَيَّ، أو عِنْدِي (بِإِثْبَاتٍ) من نَحْوِ أَبِيهِ (أو وَصِيَّةٍ) له (لَزِمَهُ) لِإِمْكَانِهِ وَالْخَصْمُ في ذَلِكَ وَلِيَّ الْحَمَلِ إِذَا وَضِعَ نَعَمْ إِنْ انْفَصَلَ لِأَكْثَرِ من أَرْبَعِ سِنِينَ.....

هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ لَمْ يَقُلْ لِمَالِكِهَا) بَلْ قَالَ عَلَيَّ سَبَبُ هَذِهِ الدَّابَّةِ. اهـ. ع ش عبارة الْمُغْنِي ومثلها في سم عن شَرْحِ البَهْجَةِ فَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِمَالِكِهَا واقتصر على قوله: بسببها لم يلزم أن يكون الْمُقَرَّرُ به لِمَالِكِهَا في الْحَالِ وَلَا لِمَالِكِهَا مُطْلَقاً، بَلْ يُسْأَلُهُ وَيُحْكَمُ بِمَوْجِبِ بَيَانِهِ إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِغَيْرِ مَالِكِهَا كَأَن تَكُونَ أَتَلَفَتْ شَيْئاً عَلَى إِنْسَانٍ وَهِيَ فِي يَدِ الْمُقَرَّرِ اهـ. فَوَدَّ: (فِيمَا يَظْهَرُ) اعْتَمَدَهُ م ر. اهـ. سم. هـ فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ) مَا مَرَّ. (إِلَخ) أَيِ فِي شَرْحٍ وَيُشْتَرَطُ فِي الْمُقَرَّرِ لَهُ. هـ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُا، وَإِنْ عُيِّنَتْ. (إِلَخ) أَيِ لَأَنَّهُ، وَإِنْ عُيِّنَتْ فِي إِقْرَارِهِ لَمْ يَجْعَلْهَا سَبَباً لِلِاسْتِحْقَاقِ كَالدَّابَّةِ وَإِنَّمَا ذَكَرَهَا لِمُجَرِّدِ التَّعْرِيفِ وَقَضِيَّتِهِ أَنَّهُ لَوْ جَعَلَهَا سَبَباً لِلِاسْتِحْقَاقِ كَالدَّابَّةِ يَأْتِي فِيهَا أَحْكَامُهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. رَشِيدِي. هـ فَوَدَّ: (ثُمَّ اسْتَرْقَ) أَيِ الْحَرْبِيِّ. اهـ. ع ش. هـ فَوَدَّ: (فَإِنْ عَتَقَ فَلَهُ. (إِلَخ) وَهَذَا إِذَا كَانَ الْمَدِينُ الْمُقَرَّرُ مُسْلِمًا فَإِنْ كَانَ حَرْبِيًّا سَقَطَ الدَّيْنُ بِاسْتِزْقَاقِ الدَّائِنِ لِمَا ذَكَرُوا فِي السَّيْرِ أَنَّ الْمُتَدَايِنَيْنِ الْحَرْبِيِّينِ يَسْقُطُ الدَّيْنُ بِاسْتِزْقَاقِ أَحَدِهِمَا سَمَ عَلَى حَجٍّ. اهـ. ع ش.

هـ فَوَدَّ (لَشَيْءٍ): (أو وَصِيَّةٍ) أَيِ: مَقْبُولَةٍ. اهـ. نِهَآيَةُ عِبَارَةِ الْمُغْنِي، أو وَصِيَّةٍ لَهُ مِنْ فُلَانٍ، أو بغيرها مِمَّا يُمَكِّنُ فِي حَقِّهِ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (لِإِمْكَانِهِ) إِلَى الْمُتَنِ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي لِأَقَوْلِهِ: نَظِيرٌ إِلَى الْمُتَنِ. هـ فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنْ انْفَصَلَ. (إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي ثُمَّ إِنْ انْفَصَلَ مَيْتًا، فَلَا حَقَّ لَهُ فِي الْإِزْثِ وَالْوَصِيَّةِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا أُسْنِدَ إِلَيْهِ وَيَكُونُ الْمُقَرَّرُ به لِوَرَثَةِ مَوْرَثِهِ، أو وَرَثَةِ الْمُوصِي، أو لِغَيْرِهِمْ مِمَّا أُسْنِدَ إِلَيْهِ، أو حَيًّا لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ حِينِ سَبَبِ الْإِسْتِحْقَاقِ كَمَا قَالَه الْإِسْنَوِيُّ اسْتَحَقَّ وَكَذَا لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ إِلَى أَرْبَعِ سِنِينَ مَا لَمْ تَكُنْ أُمُّهُ فِرَاشًا ثُمَّ إِنْ اسْتَحَقَّ بِوَصِيَّةٍ فَلَهُ الْكُلُّ، أو إِزْثٌ مِنَ الْأَبِ، وَهُوَ ذَكَرَ فَكَذَلِكَ،

الْمُتَنِ بِسَبَبِهَا لِمَالِكِهَا لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ الْحَزَازَةِ. هـ فَوَدَّ: (لَمْ يُحْمَلْ عَلَى مَالِكِهَا حَالاً (إِلَخ) عِبَارَةُ شَرْحِ البَهْجَةِ: فَإِنْ لَمْ يَقُلْ لِمَالِكِهَا، بَلْ قَالَ: بِسَبَبِهَا لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ الْمُقَرَّرُ به لِمَالِكِهَا فِي الْحَالِ وَلَا لِمَالِكِهَا مُطْلَقاً، بَأَن كَانَتْ فِي يَدِهِ فَاتَّلَفَتْ لِإِنْسَانٍ شَيْئاً، بَلْ يُسْأَلُ وَيُحْكَمُ بِمَوْجِبِ بَيَانِهِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (فِيمَا يَظْهَرُ) اعْتَمَدَهُ م ر. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ أَقَرَّ بَعَيْنٍ أو ذَيْنِ لِحَرْبِيٍّ (إِلَخ) كَذَا شَرْحُ م ر، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْمَدِينُ الْمُقَرَّرُ مُسْلِمًا، فَإِنْ كَانَ حَرْبِيًّا سَقَطَ الدَّيْنُ بِاسْتِزْقَاقِ الدَّائِنِ لِمَا ذَكَرُوا فِي السَّيْرِ أَنَّ الْمُتَدَايِنَيْنِ الْحَرْبِيِّينِ يَسْقُطُ

من حين الاستحقاق مُطلقاً أو لَيْسَتْ أَشْهَرُ فَأَكْثَرُ مِنْ حِينَ ذَلِكَ وَهِيَ فِرَاشٌ لَمْ يَسْتَحِقْ نَظِيرَ مَا يَأْتِي فِي الْوَصِيَّةِ لَهُ. (وَأِنْ أَسْنَدَهُ إِلَى جِهَةٍ لَا يُمَكِّنُ فِي حَقِّهِ) كُلَّهُ عَلَيَّ أَلْفٌ أَقْرَضْنِيهِ (فَلَعُوْ) ذَلِكَ الْإِسْنَادُ لَاسْتِحَالَتِهِ دُونَ الْإِقْرَارِ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ صَحِيحًا فَلَا يَبْطُلُ مَا عَقِبَهُ بِهِ، وَكُلَّهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ أَمَا لَوْ قَالَ بَاعَنِي كَذَا بِالْأَلْفِ فَلَا إِقْرَارَ نَفْسُهُ هُوَ اللَّغْوُ كَبَاعَنِي خَمْرًا بِالْأَلْفِ وَبِهَذَا التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ يُجْمَعُ بَيْنَ إِطْلَاقِ جَمْعِ لُغَايَةِ الْإِقْرَارِ، وَهُوَ صَرِيحُ كَلَامِ الرُّوضَةِ وَالْمَثْنِ وَآخَرِينَ إلغَاءِ الْإِسْنَادِ وَصِحَّةِ الْإِقْرَارِ وَأَطَالُوا فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ وَتَوْهِيمِ مَا فِي الرُّوضَةِ وَالْمَثْنِ عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ تَوْجِيهَ مَا فِيهِمَا بِإِطْلَاقِهِ بِأَنَّ قَرِينَةَ حَالِ الْمُقَرَّرِ لَهُ مُلْغِيَةٌ لِلْإِقْرَارِ لَهُ لَوْلَا تَقْدِيرُ احْتِمَالٍ بَعِيدٍ وَتَقْدِيرُهُ: إِنَّمَا يَحْسُنُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ دُونَ التَّقْيِيدِ بِجِهَةٍ

أَوْ أَتَى فَلَهَا النُّصْفُ، وَإِنْ وَلَدَتْ ذَكَرًا وَأُنْثَى فَهُوَ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ إِذَا أَسْنَدَهُ إِلَى وَصِيَّةٍ وَأَثْلَاثًا إِنْ أَسْنَدَهُ إِلَى إِزْبٍ فَاقْتَضَتْ جِهَتُهُ ذَلِكَ فَإِنْ اقْتَضَتْ التَّسْوِيَةَ كَوَلَدَنِي أُمُّ سَوَى بَيْنَهُمَا فِي الثَّلَاثِ، وَإِنْ أَطْلَقَ الْإِزْبَ سَأَلْنَاهُ عَنِ الْجِهَةِ وَعَلِمْنَا بِمُقْتَضَاهَا فَإِنْ تَعَذَّرَتْ مُرَاجَعَةُ الْمُقَرَّرِ قَالَ فِي الرُّوضَةِ قَيْبُغِي الْقَطْعَ بِالسَّوِيَّةِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ، وَهُوَ مُتَّجَةٌ. اهـ. وَقَوْلُهُ: ثُمَّ إِنْ اسْتَحَقَّ. إلخ فِي النِّهَايَةِ مِثْلَهُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: مَرَّ فَكَذَلِكَ أَيْ لَهُ الْكُلُّ حَيْثُ كَانَ مُسْتَعْرِقًا لَا وَارِثَ غَيْرُهُ. اهـ. زَادَ عَشْرٌ وَقَوْلُهُ: مَرَّ، وَهُوَ مُتَّجَةٌ مُعْتَمَدٌ. اهـ. قَوْلُهُ: (مِنْ حِينَ الْإِسْتِحْقَاقِ) أَيْ: سَبَبُهُ كَالْإِزْبِ وَالْوَصِيَّةِ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ: سَوَاءٌ كَانَتْ فِرَاشًا، أَوْ لَا اهـ عَشْرٌ. قَوْلُهُ: (فَلَعُوْ ذَلِكَ الْإِسْنَادُ لَاسْتِحَالَتِهِ دُونَ الْإِقْرَارِ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِيِّ وَالْمُنْهَجِ وَخِلَافًا لِلنِّهَايَةِ عِبَارَتُهُ فَلَعُوْ أَيْ الْإِقْرَارُ لِلْقَطْعِ بِكَذِبِهِ بِذَلِكَ كَذَا فِي الرُّوضَةِ وَقَطَعَ بِهِ فِي الْمُحَرَّرِ وَالَّذِي فِي الشَّرْحَيْنِ فِيهِ طَرِيقَانِ أَصَحُّهُمَا الْقَطْعُ بِالصَّحَّةِ وَالثَّانِي عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي تَغْيِيبِ الْإِقْرَارِ بِمَا يَزِفُّهُ وَالْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ وَيُوجِّهُ بِأَنَّ قَرِينَةَ حَالِ الْمُقَرَّرِ لَهُ مُلْغِيَةٌ لِلْإِقْرَارِ لَهُ إِلَى آخِرِ مَا سَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ إِلَى فَإِنْ قُلْتُ: عَشْرٌ قَوْلُهُ: مَرَّ وَالْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ هُوَ قَوْلُهُ: أَيْ الْإِقْرَارُ لِلْقَطْعِ بِكَذِبِهِ. اهـ. قَوْلُهُ: (كُلَّهُ عَلَى أَلْفٍ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ) أَيْ: قِيَاسًا عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (بَاعَنِي) أَيْ: الْحَمْلُ. قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا التَّفْصِيلِ) أَيْ: بِحَمْلِ بُطْلَانِ الْإِقْرَارِ عَلَى تَقْدِيمِ الْمُنَافِي وَحَمْلِ بُطْلَانِ الْإِسْنَادِ فَقَطْ عَلَى تَأْخِيرِهِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ صَرِيحُ كَلَامِ الرُّوضَةِ وَالْمَثْنِ) وَفِي التَّعْبِيرِ بِالصَّرَاحَةِ مُبَالَغَةً وَالْمُرَادُ أَنَّهُ كَالصَّرِيحِ لِمَزِيدِ ظُهُورِهِ، فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ مِنْ صَرْفِهِ الْمَثْنِ عَنْ ظَاهِرِهِ وَحَمْلُهُ عَلَى أَنَّ اللَّاعِي الْإِسْنَادَ فَقَطْ. اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (وَآخَرِينَ) أَيْ: وَإِطْلَاقَ جَمْعِ آخَرِينَ. قَوْلُهُ: (وَتَقْدِيرُهُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَتَقْرِيرُهُ بِالرَّاءِ بِذَلِكَ الدَّالِ قَالَ عَشْرٌ أَيْ إِبْثَاتُ مَا

الَّذِينَ بِاسْتِزْقَاقِ أَحَدِهِمَا. قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ يُجْمَعُ بَيْنَ إِطْلَاقِ جَمْعِ لُغَايَةِ الْإِقْرَارِ إلخ) اغْتَرِضَ عَلَيْهِ بِأَنَّ هَذَا الْجَمْعَ غَيْرُ صَحِيحٍ، لِمَا فِيهِ مِنْ تَسْلِيمِ كَوْنِ اللَّاعِي الْإِسْنَادَ دُونَ الْإِقْرَارِ. اهـ. وَأَقُولُ: هُوَ اغْتِرَاضٌ عَجِيبٌ فَأَيُّ مَخْذُورٍ فِي ذَلِكَ التَّسْلِيمِ فِي الْجُمْلَةِ، حَتَّى يَقْتَضِيَ عَدَمَ صِحَّةِ ذَلِكَ الْجَمْعِ، فَعَلَيْكَ بِالتَّأَمُّلِ الصَّحِيحِ، نَعَمْ قَدْ يُسْتَشْكَلُ حَمْلُ الشَّارِحِ أَوَّلًا الْمَثْنِ عَلَى أَنَّ اللَّاعِي الْإِسْنَادَ مَعَ قَوْلِهِ: (وَهُوَ صَرِيحُ) كَلَامِ الرُّوضَةِ وَالْمَثْنِ، إِذْ مَعَ صَرَاحَتِهِ كَيْفَ يَتَأْتَى حَمْلُهُ عَلَى لُغَوِ الْإِسْنَادِ؟ وَالْجَوَابُ أَنَّ فِي التَّعْبِيرِ بِالصَّرَاحَةِ مُبَالَغَةً، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ كَالصَّرِيحِ لِمَزِيدِ ظُهُورِهِ، وَهَذَا لَا يُنَافِي إِمْكَانَ

مُسْتَحِيلَةٌ بِخِلَافِ أَلْفٍ مِنْ ثَمَنِ خَمِيرٍ فَإِنَّهُ لَا قَرِينَةَ فِي الْمُقَرَّرِ لَهُ تَلْغِيهِ فَعَمِلَ بِهِ وَأَسْقَطَ مِنْهُ الْمُبْطِلَ وَهَذَا مَعْنَى ظَاهِرُ بَصَحِ الاستِمْسَاكِ بِهِ فِي الْفَرْقِ فَتَغْلِيظُ الْمُصَنِّفِ فِي فَهْمِهِ مِنْ كَلَامِ الْمُحَرَّرِ أَنَّ الْإِقْرَارَ هُوَ اللَّغْوُ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ فَتَأَمَّلْهُ. وَمِنْ الْمُسْتَحِيلِ شَرْعًا أَنْ يُقَرَّرَ لِقَنْ عَقَبَ عِتْقِهِ بَذَيْنٍ، أَوْ عَيْنٍ وَيُظْهِرُ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ مَنْ عُلِمَتْ جِرَابَتُهُ وَمِلْكُهُ قَبْلَ لِمَا مَرَّ فِيهِ بِخِلَافِ مَنْ احْتَمَلَ فِيهِ ذَلِكَ لِئَنذَرْتَهُ فَإِنْ قُلْتَ: يَأْتِي الْحَمْلُ عَلَى الْمُتَمَكِّنِ وَإِنْ نَذَرَ وَهَذَا يُنَافِي عَدَّهُمْ مَا ذَكَرَ مُسْتَحِيلًا شَرْعًا قُلْتَ: يُفَرَّقُ بِأَنَّهُ هُنَا قَامَ مَانِعٌ بِالْمُقَرَّرِ لَهُ حَالَةُ الْإِقْرَارِ مِنْ صِحَّةِ وَقُوعِ

قَالَ الْمُقَرَّرُ. اهـ. قَوْلُهُ: (فَعَمِلَ بِهِ) أَي: بِالْإِقْرَارِ. قَوْلُهُ: (وَأَسْقَطَ مِنْهُ الْمُبْطِلَ) أَي: قَوْلُهُ: (مِنْ ثَمَنِ خَمِيرٍ). قَوْلُهُ: (فِي الْفَرْقِ) أَي: بَيْنَ مَسْأَلَةِ الْمُثَنِّ الْمَقِيسِ وَبَيْنَ أَلْفٍ مِنْ ثَمَنِ الْخَمِيرِ الْمَقِيسِ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (فَتَغْلِيظُ الْمُصَنِّفِ. إلخ) وَفِي سَمِ بَعْدَ سَرْدِ كَلَامِ الْمُحَرَّرِ مَا نَصَّهُ وَلَا يَرْتَابُ مُنْصِفٌ بِأَذْنَى تَأَمَّلِ فِي احْتِمَالِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ لِمَا فَهَمَهُ التَّوَوُّيُّ، بَلْ فِي ظُهُورِهَا فِيهِ ثُمَّ قَالَ وَالْمُحَدِّثُ عَنْهُ فِي السَّابِقِ وَاللَّاحِقِ لَيْسَ إِلَّا الْإِقْرَارُ وَلَا شُبْهَةٌ لِعَاقِلٍ فِي كَوْنِ ذَلِكَ قَرِينَةً ظَاهِرَةً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِقْرَارِ لَغْوٌ لَا الْإِسْنَادُ فَقَطْ فَالْحُكْمُ مَعَ ذَلِكَ عَلَى التَّوَوُّيِّ بِالْوَهْمِ فِي هَذَا الْفَهْمِ هُوَ الْوَهْمُ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَمِنْ الْمُسْتَحِيلِ شَرْعًا. إلخ) فَعَلِمَ أَنَّ شَرْطَ الْإِقْرَارِ بِالْمَالِ أَنْ لَا يُكْذِبَهُ الشَّرْعُ كَالْحَسِّ. اهـ. سَمِ. قَوْلُهُ: (إِنْ مَحَلُّهُ) أَي: كَوْنُ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ شَرْعًا. قَوْلُهُ: (قَبْلَ) أَي: قَبْلَ الْإِسْتِزْقَاقِ. قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَي: قَبْلَ قَوْلِ الْمُثَنِّ وَإِنْ قَالَ لِحَمْلٍ هُنْدٍ. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَي: جِرَابَتِهِ وَمِلْكُهُ. إلخ. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَي: فِي صَوْرَةِ احْتِمَالِ جِرَابَتِهِ وَمِلْكِهِ قَبْلَ. قَوْلُهُ: (قَامَ مَانِعٌ. إلخ) لَعَلَّهُ عَدَمُ ثُبُوتِ أَهْلِيَّةِ الْإِسْتِخْقَاقِ لَهُ لَا فِي الْحَالِ وَلَا

صَرَفَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ فَتَدَبَّرْ. قَوْلُهُ: (فَتَغْلِيظُ الْمُصَنِّفِ فِي فَهْمِهِ مِنْ كَلَامِ الْمُحَرَّرِ: أَنَّ الْإِقْرَارَ هُوَ اللَّغْوُ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ فَتَأَمَّلْهُ) أَقُولُ: عِبَارَةُ الْمُحَرَّرِ مَا نَصَّهُ: فَلَوْ قَالَ: لِهَذِهِ الدَّابَّةِ عَلَيَّ كَذَا فَلَعَوُ وَلَوْ قَالَ: بِسَبَبِهَا لِمَالِكِهَا لَزِمَهُ مَا أَقَرَّ بِهِ وَلَوْ قَالَ: لِحَمْلٍ فَلَانَةَ كَذَا يَبَازِثُ أَوْ وَصِيَّةً يَلْزُمُهُ، وَإِنْ أَسْنَدَهُ إِلَى جِهَةٍ لَا تُفَرِّضُ فِي حَقِّهِ، فَهُوَ لَعَوُ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَقَوْلَانِ أَصَحُّهُمَا الصَّحَّةُ اهـ. وَلَا يَرْتَابُ مُنْصِفٌ بِأَذْنَى تَأَمَّلِ فِي احْتِمَالِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ لِمَا فَهَمَهُ التَّوَوُّيُّ، بَلْ فِي ظُهُورِهَا فِيهِ؛ لِأَنَّ سَابِقَ قَوْلِهِ وَإِنْ أَسْنَدَهُ إِلَى جِهَةٍ لَا تُفَرِّضُ فِي حَقِّهِ، فَهُوَ لَعَوُ وَلَا حَقَّهُ فِي بَيَانِ مَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِقْرَارِ وَمَا يَلْزَمُ، وَالْمُحَدِّثُ عَنْهُ فِي السَّابِقِ وَاللَّاحِقِ لَيْسَ إِلَّا الْإِقْرَارُ، وَلَا شُبْهَةٌ لِعَاقِلٍ فِي كَوْنِ ذَلِكَ قَرِينَةً ظَاهِرَةً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: بِالْإِقْرَارِ لَعَوُ لَا الْإِسْنَادُ فَقَطْ، وَأَمَّا كَلَامُ الشَّرْحَيْنِ فَلَا يُوْجِبُ إِرَادَةَ الْمُحَرَّرِ وَمَا يُوَافِقُهُمَا لِمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ كَثْرَةِ مُخَالَفَتِهِ لَهُمَا صَرِيحًا، فَمَوَافَقَتِهِ لَهُمَا غَيْرُ لَازِمَةٍ، فَالْحُكْمُ مَعَ ذَلِكَ عَلَى التَّوَوُّيِّ بِالْوَهْمِ فِي هَذَا الْفَهْمِ هُوَ الْوَهْمُ فَتَدَبَّرْ. وَعَلَى هَذَا فَلَعَلَّ سَبَبَ إِخْرَاجِ هَذَا عَنْ تَعْقِيبِ الْإِقْرَارِ بِمَا يَرْفَعُهُ تَخْصِيصُ ذَلِكَ بِمَا يُرْفَعُ لِدَابَّتِهِ، بَأَن يَكُونَ الْكَلَامُ مُتَنَافِيًا فِي نَفْسِهِ، بِخِلَافِ هَذَا إِذْ لَا تَنَافِيَّ فِي الْكَلَامِ فِي نَفْسِهِ وَإِنَّمَا الْخَلَلُ لِكَوْنِ الْمُقَرَّرِ لَهُ هُنَا لَا يَصْلُحُ لِذَلِكَ السَّبَبِ فِي الْوَاقِعِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (وَمِنْ الْمُسْتَحِيلِ شَرْعًا أَنْ يُقَرَّرَ لِقَنْ عَقَبَ عِتْقِهِ) فَعَلِمَ أَنَّ شَرْطَ الْإِقْرَارِ بِالْمَالِ أَنْ لَا يُكْذِبَهُ الشَّرْعُ كَالْحَسِّ.

الْمِلْكِ لَهُ بِكُلِّ وَجِهٍ فَعَدُوهُ مُسْتَحِيلًا نَظَرًا لِذَلِكَ وَتَمَّ لَمْ يَقُمْ بِهِ مَانِعٌ حَالَةَ الْإِقْرَارِ كَذَلِكَ فَتَنَظَرُوا
لِإِمْكَانِ يَمْلِكُهُ، وَإِنْ نَدَرَ وَأَنْ يَثْبُتَ لَهُ ذَرِئٌ بِنَحْوِ صَدَاقٍ أَوْ خُلْعٍ، أَوْ جِنَايَةٍ فَيُقَرَّرُ بِهِ لِغَيْرِهِ عَقِبَ
ثُبُوتِهِ لِعَدَمِ احْتِمَالِ جَرِيَانِ نَاقِلٍ حِينَئِذٍ كَمَا يَأْتِي وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنْ يَقَرَّ عَقِبَ إِرْثِهِ لِأَخَرٍ بِمَا
يُخَصُّهُ. (وَإِنْ أَطْلُقَ) الْإِقْرَارَ لَهُ وَلَمْ يُسَيِّدْهُ إِلَى شَيْءٍ (صَحَّ فِي الْأُظْهَرِ) وَيُحْمَلُ عَلَى مَا يُمَكِّنُ فِي
حَقِّهِ، وَإِنْ نَدَرَ كَوْصِيَّةٍ أَوْ إِرْثٍ حَمَلًا لِكَلَامِ الْمُكَلَّفِ عَلَى الصَّحَّةِ مَا أَمَكَّنَ هَذَا إِنْ انفَصَلَ حَيًّا
وَلَا اسْتَفْسَرَ فَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يَسْتَفْسِرْ بَطَلَ الْإِقْرَارُ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَدَّمْتُهُ بِأَنَّهُ تَمَّ ذَكَرَ السَّبَبِ
الْمُزَيَّمِ بِخِلَافِهِ هُنَا أَمَّا إِذَا أَسْنَدَهُ لِمُمَكِّنٍ بَعْدَ الْإِقْرَارِ، وَلَوْ عَلَى التَّرَاخِي فَيَصِحُّ جُزْمًا

فِيمَا مَضَى. قُود: (وَتَمَّ) أَي: فِي صُورَةٍ عِلْمِ جَرَايِهِ وَمِلْكِهِ قَبْلَ. قُود: (وَأَنْ يَثْبُتَ. إِنْخ) عَطَفَ عَلَى
أَنْ يَقَرَّ. إِنْخ ثُمَّ هُوَ إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ذَلِكَ فِي الْمَعْنَى وَإِلَى الْمَثَلِ فِي النِّهَايَةِ. قُود: (أَنْ يَقَرَّ عَقِبَ إِرْثِهِ لِأَخَرٍ
بِمَا يُخَصُّهُ) خَرَجَ بِهِ مَا إِذَا أَقَرَّ لَهُ بَعَيْنٌ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ يُؤَاخِذُ بِإِقْرَارِهِ وَظَاهِرٌ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِقْرَارُ فِيمَا ذَكَرَهُ
الْشَّارِحُ، وَإِنْ أَرَادَ الْمُقَرَّرُ الْإِقْرَارَ لَا سِتِحَالَةَ أَنْ خُصَّصَ مَا يُخَصُّهُ بِالْإِرْثِ لِلْغَيْرِ إِذِ الصُّورَةُ أَنَّهُ لَمْ يَتَمَيَّزْ لَهُ
وَبِهَذَا يُعْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَبَيْنَ مَا سَيَأْتِي فِي فِي دَارِي الَّتِي وَرِثَتَهَا مِنْ أَبِي لِفْلَانِ، وَإِنْ تَوَقَّفَ الشُّهَابُ
ابْنُ قَاسِمٍ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا. اهـ. رَشِيدِي. قُود: (وَيُحْمَلُ) إِلَى الْمَثَلِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ
وَيُفَرَّقُ إِلَى أَمَّا إِذَا. قُود: (وَلَا اسْتَفْسَرَ. إِنْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمَعْنَى، وَلَوْ انفَصَلَ الْحَمْلُ مِثْلًا، فَلَا
شَيْءَ لَهُ لِلشُّكِّ فِي حَيَاتِهِ فَيَسْأَلُ الْقَاضِي الْمُقَرَّرَ حَبْسَهُ عَنْ جِهَةِ إِقْرَارِهِ مِنْ إِرْثٍ، أَوْ وَصِيَّةٍ لِيَصِلَ الْحَقُّ
لِمُسْتَحَقِّهِ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْبَيَانِ بَطَلَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْبَغَوِيُّ وَغَيْرُهُ، وَلَوْ أَلْفَتْ حَيًّا وَمِثْلًا جُعِلَ الْمَالُ لِلْحَيِّ
إِذِ الْمِثْلُ كَالْمَعْدُومِ، وَلَوْ قَالَ لِهَذَا الْمِثْلِ عَلَيَّ كَذَا قَفِي الْبَحْرِ عَنْ الْوَلَدِ أَنَّ ظَاهِرَ لَفْظِ الْمُخْتَصَرِ يَقْتَضِي
صِحَّةَ الْإِقْرَارِ وَأَنَّهُ يُمَكِّنُ الْقَطْعَ بِالْبُطْلَانِ؛ لِأَنَّ الْمُقَرَّرَ لَهُ لَا يَتَصَوَّرُ ثُبُوتُ الْمِلْكِ لَهُ حِينَ الْإِقْرَارِ. انْتَهَى.
وَالْأَوَّلُ. اهـ. قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِ: مَرَّ فَيَسْأَلُ الْقَاضِي أَيُّ وَجُوبًا فِيمَا يَظْهَرُ وَقَوْلُهُ: لِمُسْتَحَقِّهِ، وَهُوَ
وَرِثَةُ أَبِي الْحَمْلِ إِنْ قَالَ اسْتَحَقَّهُ بِإِرْثٍ وَوَرِثَةُ الْمُوصِي إِنْ قَالَ بَوْصِيَّةٍ. اهـ. قُود: (إِنْ انفَصَلَ حَيًّا) أَي:
لِلْمُدَّةِ الْمُعْتَبَرَةِ الَّتِي مَرَّتْ بِقَوْلِهِ: نَعَمْ. إِنْخ. اهـ. مُعْنَى. قُود: (بَطَلَ الْإِقْرَارُ) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنْ
تَضْرِيحِ الْبَغَوِيِّ وَغَيْرِهِ وَقَدْ يُقَالُ يَتَّبَعِي أَنْ يُسَالَ وَارِثُهُ وَيَعْمَلُ بِتَفْسِيرِهِ كَمَا فِي نَظَائِرِهِ. اهـ. سَمَ وَيُخَالِفُهُ
قَوْلُ الشَّارِحِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ. إِنْخ. قُود: (مَا قَدَّمْتُهُ) أَي: فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: وَجِبَ. اهـ. كُرْدِي عِبَارَةُ سَمَ
كَأَنَّهُ قَوْلُهُ: السَّابِقُ فِي مَسْأَلَةِ الدَّابَّةِ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ. إِنْخ. اهـ. قُود: (بَعْدَ الْإِقْرَارِ) مُتَعَلِّقٌ بِأَسْنَدِ كَمَا هُوَ

قُود: (وَأَنْ يَثْبُتَ) عَطَفَ عَلَى أَنْ يَقَرَّ ش. قُود: (وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنْ يَقَرَّ عَقِبَ إِرْثِهِ إِنْخ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ مَا
لَمْ يَرِدِ الْإِقْرَارُ بِهَا، بِدَلِيلِ مَا يَأْتِي أَوَّلَ فَضْلِ: يُشْتَرَطُ فِي الْمُقَرَّرِ بِهِ عَنْ الْأَثَرِ فِي الدَّارِ الَّتِي وَرِثَتَهَا مِنْ
أَبِي لِفْلَانِ أَنَّهُ إِقْرَارٌ، وَإِنْ كَانَ شَامِلًا لِلْإِقْرَارِ عَقِبَ الْإِرْثِ. قُود: (فَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يَسْتَفْسِرْ بَطَلَ الْإِقْرَارُ)
كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنْ تَضْرِيحِ الْبَغَوِيِّ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ يُقَالُ: يَتَّبَعِي أَنْ يُسَالَ وَارِثُهُ وَيَعْمَلُ بِتَفْسِيرِهِ كَمَا
فِي نَظَائِرِهِ. قُود: (وَبَيْنَ مَا قَدَّمْتُهُ) كَأَنَّهُ أَرَادَ قَوْلَهُ السَّابِقُ فِي مَسْأَلَةِ الدَّابَّةِ: فَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ إِنْخ.
قُود: (بَعْدَ الْإِقْرَارِ إِنْخ) مُتَعَلِّقٌ بِأَسْنَدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيَدْخُلُ فِيهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ: بِإِرْثٍ أَوْ

كما لو أَقَرَّ لِطِفْلٍ وَأَطْلَقَ، وهو لِنَحْوِ مَسْجِدٍ كَهوٍ لِحَمَلٍ. (وإنْ كَذَّبَ الْمُقَرُّ لَهُ) بَعَيْنٍ، أو دَيْنٍ ووارثه (المُقَرُّ) في أَصْلِ الإفراءِ بَطَلٌ لَكِنْ في حَقِّهِ فَقَطْ وَ(تَرَكَ المَالَ في يَدِهِ) في صورة العين ولم يُطالِبْ بالدين في صورته (في الأَصَحِّ) لأنَّ يَدَهُ تُشْعِرُ بِالْمِلْكِ ظَاهِرًا وَالْإِفْرَارُ الطَّارِئُ عَارِضُهُ إِنَّكَارُ الْمُقَرِّ لَهُ فَسَقَطَ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْمُعْتَمَدُ أَنَّ يَدَهُ تَبَقَّى عَلَيْهِ يَدٌ مِلْكٌ لَا مُجَرَّدَةٌ اسْتِحْفَاطٌ وَبَحَثُ الزَّرْكَشِيِّ حُرْمَةُ وَطْئِهِ لِإِفْرَارِهِ بِتَحْرِيمِهِ عَلَيْهِ قَالَ: بَلْ يَنْبَغِي تَحْرِيمُ جَمِيعِ التَّصَرُّفَاتِ حَتَّى يَرْجَعَ وَيُرَدُّ بِأَنَّ التَّعَارُضَ الْمَذْكُورَ أَوْجَبَ لَهُ الْعَمَلَ بِدَوَامِ الْمِلْكِ ظَاهِرًا فَقَطْ، وَأَمَّا بَاطِنًا فَالْمَدَارُ فِيهِ عَلَى صِدْقِهِ وَعَدَمِهِ، وَلَوْ ظَنَّنَا وَحِينَيْدٍ، فَلَا يَصِحُّ مَا ذَكَرَهُ بِإِطْلَاقِهِ (فَإِنْ رَجَعَ الْمُقَرُّ فِي حَالِ تَكْذِيبِهِ) مُصَدَّرٌ مُضَافٌ لِلْمَفْعُولِ (وَقَالَ غَلِطْتُ) أَوْ تَعَمَّدْتُ الْكَذِبَ (قَبْلَ

ظَاهِرٍ وَيَدْخُلُ فِيهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ بِإِزَابٍ أَوْ وَصِيَّةٍ. اهـ. سم. فَوَدَّ: (كَمَا مَا لَوْ أَقَرَّ لِطِفْلٍ وَأَطْلَقَ) أَي: فَيَصِحُّ جِزْمًا رَشِيدِيٍّ وَمُعْنِي. فَوَدَّ: (لِنَحْوِ مَسْجِدٍ) كَرِبَاطٍ وَقَنْطَرَةٍ نِهَاجَةً وَمُعْنِي. فَوَدَّ: (كَهوٍ لِحَمَلٍ) أَي: فَيَأْتِي فِيهِ تَفْصِيلُهُ الْمُتَقَدِّمُ اهـ ع ش. فَوَدَّ: (وَوَارِثُهُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ الْمَوْرَثُ مَذْيُونًا. اهـ. سم عبارة الْمُعْنِي وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا إِنْ تَكْذِيبَ وَارِثِ الْمُقَرِّ لَهُ كَتَّكْذِيبِهِ حَتَّى لَوْ أَقَرَّ لِمَيْتٍ، أَوْ لِمَنْ مَاتَ بَعْدَ الْإِفْرَارِ فَكَذَّبَهُ الْوَارِثُ لَمْ يَصِحَّ. اهـ. قالوا، وَفِي كَلَامِ الشَّارِحِ بِمَعْنَى أَوْ. فَوَدَّ: (فِي أَصْلِ الْإِفْرَارِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا كَذَّبَهُ فِي الْأَصْلِ فَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ عَبْدٍ فَقَالَ لَا، بَلْ مِنْ ثَمَنِ أُمِّهِ فَالْأَصَحُّ لِرُؤْمِهِ. انْتَهَى. اهـ. سم. فَوَدَّ: (وَلَكِنْ فِي حَقِّهِ فَقَطْ) أَمَّا فِي حَقِّ غَيْرِهِ فَتَصِحُّ كَمَا لَوْ أَقَرَّ بِجَنَاحِيَةٍ عَلَى الْمَرْهُونِ فَكَذَّبَهُ الْمَالِكُ فَإِنَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ فِي حَقِّ الْمَالِكِ صَحَّ فِي حَقِّ الْمُرْتَهِنِ حَتَّى يَتَوَقَّعَ بِأَرِشِهِا مُعْنِي وَأَسْنَى وَأَقْرَهُ. سم. فَوَدَّ: (فِي صُورَةِ الْعَيْنِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (فَإِنْ رَجَعَ) فِي النَّهَاجَةِ وَالْمُعْنِي. فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ التَّعَارُضَ. إلخ)، وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَنَّهُ إِنْ كَانَ ظَانًّا أَنَّ الْمَالَ لِلْمُقَرِّ لَهُ امْتَنَعَ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ وَإِلَّا، فَلَا. اهـ. مُعْنِي. فَوَدَّ: (مَا ذَكَرَهُ) أَيِ مِنْ تَحْرِيمِ التَّصَرُّفِ قَبْلَ الرَّجُوعِ وَإِبَاحَتِهِ بَعْدَهُ. فَوَدَّ: (مُصَدَّرٌ مُضَافٌ. إلخ) وَالْفَاعِلُ الْمُقَرُّ الْمَحْذُوفُ. اهـ.

وصيَّة. فَوَدَّ: (لِنَحْوِ مَسْجِدٍ) كَرِبَاطٍ وَقَنْطَرَةٍ. فَوَدَّ: (وَوَارِثُهُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ الْمَوْرَثُ مَذْيُونًا. فَوَدَّ: (لَكِنْ فِي حَقِّهِ فَقَطْ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: أَمَّا فِي حَقِّ غَيْرِهِ فَتَصِحُّ كَمَا لَوْ أَقَرَّ بِجَنَاحِيَةٍ عَلَى الْمَرْهُونِ فَكَذَّبَهُ الْمَالِكُ، فَإِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ فِي حَقِّ الْمَالِكِ صَحَّ فِي حَقِّ الْمُرْتَهِنِ، حَتَّى يَتَوَقَّعَ بِأَرِشِهِا. اهـ. فَوَدَّ (فِي السِّي): (فِي الْأَصَحِّ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا كَذَّبَهُ فِي الْأَصْلِ، فَلَوْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ عَبْدٍ فَقَالَ: بَلْ مِنْ ثَمَنِ أُمِّهِ فَالْأَصَحُّ لِرُؤْمِهِ. اهـ. (فَزَعُ): قَالَ فِي الرُّوضِ: (فَزَعُ) أَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى إِفْرَارِ غَرِيمِهِ بِالِاسْتِيفَاءِ، وَأَقَامَ الْغَرِيمُ بَيِّنَةً عَلَى إِفْرَارِهِ بَعْدَ ذَلِكَ أَيِ بَعْدَ إِقَامَتِهِ بَيِّنَةً بَعْدَمِهِ أَيِ: الْإِسْتِيفَاءِ سَمِعَتْ وَطَالَبَهُ. اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: لِأَنَّهُ وَإِنْ قَامَتِ الْبَيِّنَةُ عَلَى إِفْرَارِ الْغَرِيمِ بِالِاسْتِيفَاءِ فَقَدْ قَامَتْ أَيْضًا عَلَى أَنَّ صَاحِبَهُ كَذَّبَهُ، فَبَطَلَ حُكْمُ الْإِفْرَارِ وَتَبَقَّى الْحَقُّ عَلَى مَنْ لَزِمَهُ. اهـ. فَوَدَّ: (مُصَدَّرٌ مُضَافٌ لِلْمَفْعُولِ) وَالْفَاعِلُ الْمُقَرُّ لَهُ الْمَحْذُوفُ.

قوله في الأصح بناءً على الأصح السابق أن إقراره بطل أماً على مُقابله، فلا يُقبل، أما رجوع المُقر له، أو إقامة بينة به، فلا يُقبل منه حتى يُصدقه ثانياً لأن نفيه عن نفسه بطريق المطابقة ونفي المُقر بطريق الالتزام فكان أضعف.

سم. قوله: (بناءً على الأصح السابق أن إقراره بطل) قد يقال، فلا فائدة لهذا مع ذلك ولهذا قال في شرح الرُّوض وهذا لا حاجة إليه لما مرَّ أنه بالتكذيب بطل الإقرار. انتهى. اه. سم. قوله: (أما رجوع المُقر له) إلى المتن في النهاية والمُعني. قوله: (أو إقامة. إلخ) أو: بمعنى الواو كما عبَّر به النهاية. قوله: (به) أي بأن المُقر به ملك للمُقر له. قوله: (فلا يُقبل منه إلخ) ظاهره، وإن بين تكذيبه وجهًا مُحتملاً وقياس نظائره أن تُسمع دَعواه ويثبت إن بين ذلك. اه. ع. ش. قوله: (حتى يُصدقه) أي: المُقر المُقر له. قوله: (ثانياً؛ لأن نفيه. إلخ) عبارة الرُّوض وشرحه فإن صدقه بعد تكذيبه لم يتزغ ما أقر به من يده إلا بإقرار جديد؛ لأن نفيه عن نفسه بالمطابقة. إلخ وقول الشارح كشرح الرُّوض؛ لأن نفيه. إلخ قد يقتضي أن المُقر لو نفى عن نفسه بطريق المطابقة كقوله: هذا ليس لي، بل لزيد قبل ما ذكر منه، والظاهر أنه غير مُراد. اه. سم.

قوله: (لأن نفيه) أي المُقر له. قوله: (ونفي المُقر) أي عن نفسه يعني الذي تضمَّته إقراره للغير إذ يلزم من إقراره به للغير أنه ليس له. اه. رشيد. قوله: (فكان أضعف) أي فلهذا قبلنا رجوعه. اه. رشيد.

(فروع): لو أقرت له امرأة بالنكاح وأنكر سقط حقه قال المتولي حتى لو رجع بعد وادعى نكاحها لم تسمع إلا أن يدعي نكاحاً مُجدداً وإنما احتيج لهذا الاستثناء؛ لأنه يُعتبر في صحة إقرار المرأة بالنكاح تصديق الزوج لها فاحتيط له بخلاف غيره، ولو أقر لآخر بقصاص، أو حد قذف وكذبه سقط وكذا حد سرقة، وفي المال ما مرَّ من كونه يُترك في يده، ولو أقر له بعيد فأنكره لم يحكم بعينه؛ لأنه مُحكوم برقه، فلا يرفع إلا بيقين بخلاف اللقيط فإنه مُحكوم بحرثته بالدار فإذا أقر ونفاه المُقر له بقي على أصل الحرية، ولو أقر له بأحد عبيدين وعينه فردَّه وعين الآخر لم يُقبل فيما عينه إلا ببينة وصار مُكذباً فيما عينه له مُعني ونهاية.

قوله: (بناءً على الأصح السابق أن إقراره بطل) فإن قلت: فلا فائدة لهذا مع ذلك ولهذا قال في شرح الرُّوض: وهذا لا حاجة إليه لما مرَّ أنه بالتكذيب بطل الإقرار. اه. قوله: (فلا يُقبل منه حتى يُصدقه ثانياً؛ لأن نفيه عن نفسه إلخ) عبارة الرُّوض وشرحه: فإن صدقه بعد تكذيبه لم يتزغ ما أقر به من يده إلا بإقرار جديد؛ لأن نفيه عن نفسه بالمطابقة إلخ. اه. وقول الشارح كشرح الرُّوض؛ لأن نفيه إلخ قد يقتضي أن المُقر لو نفى عن نفسه بطريق المطابقة كقوله: هذا ليس لي بل لزيد قبل ما ذكر منه، والظاهر أنه غير مُراد. اه.

(فصل)

في الصيغة، وشرطها لفظ أو كتابة، ولو من ناطق أو إشارة أحرس تُشعرُ بالالتزام بحق فحينئذٍ (قوله: ليزيد) علي ألف فيما أظن، أو أحسب لغو، أو فيما أعلم أو أشهد صحيح وقوله: ليس لك علي شيء ولكن لك علي ألف درهم لم يجب ما بعد لكن لمناقضة ما قبلها لها وقد يستشكل بأن المعنى ليس لك علي إلا ألف درهم ويُجاب بأن التناقض في تلك أظهر وقوله لامرأة ألم أتزوجك أمس أو أليس قد تزوجتك أمس فقالت: بلى ثم جحدت لم يكن ما قاله

فصل في الصيغة

«قوله: (في الصيغة) إلى قوله: (وقد يستشكل) في النهاية قال ع ش لعل وجه تأخيرها إلى هنا تقدم كل من المقرر والمقرر له عليها بالذات وتقديمها في المنهج أنه لا يتحقق كون العاقد عاقدًا إلا بالصيغة فهي متأخرة في الوجود مُتَقَدِّمة في الاعتبار. اه. «قوله: (وشرطها لفظ. إلخ) أي: كونها لفظًا وإلا فاللفظ هو ذات الصيغة والمراد باللفظ أعم من أن يكون صريحًا وكناية. اه. ع ش أقول وكذا المراد بالإشارة أعم من أن تكون صريحة، أو كناية. «قوله: (تُشعر. إلخ) أي: المذكورات من اللفظ. إلخ. اه. ع ش. «قوله: (لغو) أي: لعدم إشعارهما بالالتزام. اه. ع ش. أقول قضية ما يأتي في شرح، ولو قال لي عليك. إلخ أتهما يصحان لو زاد بعدهما ظنًا غالبًا فليراجع. «قوله: (لم يجب ما بعد لكن) لا يخفى إشكاله ومخالفته لقولهم الآتي في فصل الشتاء أنه لو قال ليس له علي شيء إلا خمسة لزمه خمسة ولا فرق بين إلا ولكن من جهة المعنى فإن كليهما لرفع توهم يتولد من الكلام السابق نعم لو قال ليس لك علي ألفان ولكن لك علي ألف كان عدم الوجوب ممكنًا؛ لأنه مثل ليس لك علي عشرة إلا خمسة وسيأتي فيه أنه لا يجب شيء؛ لأنه بمنزلة ليس لك علي خمسة ويحتمل الفرق أي بين ليس لك علي عشرة إلا خمسة وبين ليس لك علي ألفان ولكن لك علي ألف ولعله أقرب سم على حجة اه. ع ش ولعل وجهه أي أقرب الفرق أن أحاد العشرة تُستثنى منها عرفًا في الاستعمال ويقال له علي عشرة إلا واحدًا مثلاً والألف لا تُستثنى من الألفين فما فوقهما، بل يقال له علي ألف، أو له علي ألفان بدون استثناء. اه. «قوله: (لها) الظاهر التذكير. «قوله: (في تلك) أي في صيغة ليس لك علي شيء ولكن لك

فصل في الصيغة

«قوله: (لم يجب ما بعد) لكن لا يخفى إشكاله ومخالفته لقولهم الآتي في فصل الاستثناء: إنه لو قال: ليس له علي شيء إلا خمسة لزمه خمسة، ولا فرق بين إلا ولكن من جهة المعنى، فإن كليهما للاستثناء في المعنى، بل أطلق أهل الميزان أنها أغني لكن حُرِفَ استثناء ومن ناقشهم بأنها ليست حُرِفَ استثناء اغترف بأن معناها يشابه معنى إلا، فإن كليهما لرفع توهم يتولد من الكلام السابق اه. نعم لو قال: ليس لك علي ألفان ولكن لك علي ألف كان عدم الوجوب ممكنًا؛ لأنه مثل ليس لك علي عشرة إلا خمسة، وسيأتي فيه أنه لا يجب شيء؛ لأنه بمنزلة ليس لك علي خمسة، ويحتمل الفرق

إقراراً منه على الأصح، بل هو استفهام وقوله: لِيَزِيدَ (كذا صيغة إقرار) لأنَّ اللامَ للميلك ثم إنَّ كان ذلك مُعَيَّنًا كَلِيزِيدَ هذا الثوب، أو خُذْ به فإنَّ كان بِيَدِهِ حالُ الإقرارِ أو انتَقَلَ إليه لَزِمَهُ تسليمُهُ لِيَزِيدَ، أو غيره كَلَهُ ثوبٌ، أو أَلَفَ اشْتَرَطَ أَنْ يَنْضَمَّ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا يَأْتِي كَعِنْدِي، أو عَلَيَّ؛ لأنَّهُ مُجَرَّدُ خبرٍ لا يقتضي لزومَ شيءٍ للمُخْبِرِ ولهذا التفصيلِ ذَكَرَ كونه صيغةً ولم يذكرَ اللزومَ به نعم إنَّ وَصَلَ به ما يُخْرِجُهُ عن الإقرارِ كَلَهُ عَلَيَّ كذا بعد موتي، أو إنَّ فَعَلَ كذا لم يلزمه شيءٌ كما بَحَثَهُ الأذَرَعِيُّ والثانية مأخوذةٌ مِمَّا يَأْتِي في نحوٍ إنَّ شاءَ الله أنه ليس من تعقيبِ الإقرارِ بما يرفَعُهُ (وقوله: عَلَيَّ وفي) هي بمعنى، أو كالتي بعدها (ذِمَّتِي كُلُّ) على انفرادها (لِلذَّيْنِ) المُلتَزِمِ في الذِّمَّةِ لأنه المُتَبَادِرُ منه عُرْفًا فإنَّ أَرَادَ العين قبل في عَلَيَّ فقط لإمكانه أي على حِفْظِهَا (ومعني) وَلَدَيَّ (وعندي) كُلُّ على انفرادها (لِلْعَيْنِ) لذلك

عَلَيَّ أَلَفٌ دِرْهَمٌ. قُودُ: (لأنَّ اللامَ) إلى قوله: (نَعَمْ) في المُعْنَى إلّا قوله: (لأنَّه) إلى (ولهذا) وإلى قوله (واغترضا) في النهاية. قُودُ: (أو غيره) أي غير مُعَيَّنٍ عَطَفَ على مُعَيَّنٍ ش. اه. سم. قُودُ: (لأنَّه مُجَرَّدُ إلخ) علَّةٌ لما يُفْهَمُهُ قوله: اشْتَرَطَ أَنْ يَنْضَمَّ. إلخ من عَدَمِ الإقرارِ عندَ عَدَمِ الانضمام. اه. قُودُ: (ذَكَرَ كونه صيغةً ولم يذكرَ اللزومَ به) يُرَدُّ عليه أنَّ الإلزامَ مُعْتَبَرٌ في مفهوم الإقرارِ كما مرَّ فَصِيغَةُ الإقرارِ مُتَضَمِّنَةٌ لِلزُّومِ. قُودُ: (كلُّه عَلَيَّ كذا بعد موتي. إلخ) وفي الرُّوضِ وكذا أي يَلْغُو قوله: له عَلَيَّ أَلَفٌ إنَّ مِتْ، أو قَدِمَ زَيْدٌ. اه. قال في شَرْحِهِ سَيَأْتِي في البابِ الثَّالِثِ أنَّ مَحَلَّ ما هنا إذا لم يَقْصِدِ التَّأْجِيلَ. انْتَهَى. اه. سم. قُودُ: (والثانية) أي له عَلَيَّ كذا إنَّ فَعَلَ كذا. قُودُ: (هي. إلخ) أي الواوُ عبارةٌ المُعْنَى.

(تنبية): لو عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بأَوْ هنا فَقَالَ: أو في ذِمَّتِي كما عَبَّرَ به في الرُّوضَةِ وفيما سَيَأْتِي فَقَالَ وَمَعِي، أو عِنْدِي لَكَانَ أَوَّلَى لِتَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ المُرَادَ الهَيْئَةَ الإِجْتِمَاعِيَّةَ. قُودُ: (كُلُّ على انفرادها) أي: من عَلَيَّ وَذِمَّتِي، وهو مُسْتَفَادٌ مِنْ قوله، أو لا هي بمعنى، أو. اه. ع. ش. قُودُ: (قُبِلَ في عَلَيَّ فَقَطُّ) أي: بِخِلَافِ ما لو قال في ذِمَّتِي، فلا يُقْبَلُ مِنْهُ إنَّ ذَكَرَهُ مِنْهُ مُتَفَصِّلاً لا فيما لو ذَكَرَهُ مُتَّصِلاً على الأَوْجَه. اه. ع. ش.

قُودُ (سش): (ومعني وعندي لِلْعَيْنِ) فَإِنَّ فُسِّرَ بآتِهِ في ذِمَّتِهِ قُبِلَ مِنْهُ؛ لآتِهِ غُلْظَ على نَفْسِهِ وَيَتَبَغْيِي الحِلُّ على ما في الذِّمَّةِ أَيْضًا مع قَرِينَةٍ صَرِيحَةٍ في ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ اه. سم. قُودُ: (لِلذِّمَّةِ) أي: لآتِهَا المُتَبَادَرَةُ

وَلَعَلَّهُ أَقْرَبُ. قُودُ: (أو غيره) عَطَفَ على مُعَيَّنٍ ش. قُودُ: (كلُّه على كذا بعد موتي، أو إنَّ فَعَلَ كذا لم يلزمه شيءٌ) وفي الرُّوضِ، وكذا أي يَلْغُو قوله: (له عَلَيَّ أَلَفٌ إنَّ مِتْ أو قَدِمَ زَيْدٌ اه). قال في شَرْحِهِ: وإنَّما لم يَسْتَفْسِرْ في تَعْلِيْقِ المُعْسِرِ يَسَارَهُ؛ لأنَّ حالَ المُعْسِرِ يُشْعِرُ بِطَلَبِ الصَّبْرِ عليه المُشْعِرِ بِلزومِ ما قاله، وسَيَأْتِي في البابِ الثَّالِثِ أنَّ مَحَلَّ ما هنا إذا لم يَقْصِدِ التَّأْجِيلَ اه.

قُودُ في (سش): (ومعني وعندي لِلْعَيْنِ) فَإِنَّ فُسِّرَ بآتِهِ في ذِمَّتِهِ قُبِلَ مِنْهُ؛ لآتِهِ غُلْظَ على نَفْسِهِ، وَيَتَبَغْيِي

وَيُحْمَلُ عَلَى أَذْنَى الْمَرَاتِبِ وَهُوَ الْوَدِيعَةُ فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ بِمَعْنَاهُ فِي الرَّدِّ وَالتَّلَفِّ وَقَبْلِي بِكَسْرِ أَوَّلِهِ صَالِحٌ لِهَمَا كَمَا رَجَّحَاهُ وَاعْتَرَضَا بِنَصِّ الْأَمِّ أَنَّهُ كَعَلَيَّ أَيْ فَيَنْصَرِفُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِلدَّيْنِ. (وَلَوْ قَالَ لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ) أَوْ اقْضِ الْأَلْفَ الَّذِي لِي عَلَيْكَ فَقَالَ لَا يَلْزَمُنِي تَسْلِيمُهَا الْيَوْمَ لَمْ يَكُنْ مُقَرَّأً؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ لَا يَثْبُتُ بِالْمَفْهُومِ أَيْ لِضَعْفِ دَلَالَتِهِ فِيمَا الْمَطْلُوبُ فِيهِ الْيَقِينُ، أَوِ الظَّنُّ الْغَالِبُ، وَهُوَ الْإِقْرَارُ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ قَوْلُ التَّاجِ السَّبْكِيِّ مُضَعَّفًا لَهُ وَهَذَا يَقُولُهُ مَنْ يَقْصُرُ الْمَفَاهِيمَ عَلَى أَقْوَالِ الشَّارِعِ وَوَجْهَ انْدِفَاعِهِ أَنَّهُ يَأْتِي عَلَى الْأَصَحِّ الْمُقَرَّرِ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْمَفْهُومَ يُعْمَلُ بِهِ فِي غَيْرِ أَقْوَالِ الشَّارِعِ لِمَا قَرَّرْتَهُ أَنَّ الْإِقْرَارَ خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ لِاخْتِصَاصِهِ بِمَزِيدِ احْتِيَاطٍ وَمَنْ ثَمَّ أَطْلَقَ الشَّافِعِي أَنَّهُ إِنَّمَا يُؤْخَذُ فِيهِ بِالْيَقِينِ وَلَا يُسْتَعْمَلُ الْغَلْبَةُ لَكِنْ مُرَادُهُ مَا قَرَّرْتَهُ أَنَّ الظَّنَّ الْقَوِيَّ مُلْحَقٌ

مِنْهُ. قَوْلُهُ: (وَيُحْمَلُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَاعْتَرَضَا) فِي الْمَعْنَى. قَوْلُهُ: (عَلَى أَذْنَى الْمَرَاتِبِ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمَعْنَى فَيُحْمَلُ كُلُّ مِنْهُمَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى عَيْنِ بِيَدِهِ فَلَوْ ادَّعَى أَنَّهَا وَدِيعَةٌ وَأَنَّهَا تَلَفَتْ وَأَنَّهُ رَدَّهَا صَدَقَ بِمَعْنَاهُ. اهـ. قَوْلُهُ: (فِي الرَّدِّ وَالتَّلَفِّ) أَيْ: إِذَا ادَّعَى ذَلِكَ بَعْدَ مُضِيِّ زَمَنِ يُمْكِنُ فِيهِ التَّلَفُّ، أَوِ الرَّدُّ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ رَشِيدِي وَعَشْرٌ وَسَيِّدُ عُمَرَ. قَوْلُهُ: (بِكَسْرِ أَوَّلِهِ) أَيْ: وَفَتْحٌ ثَانِيَةً. قَوْلُهُ: (صَالِحٌ لِهَمَا) أَيْ: لِلدَّيْنِ وَالْعَيْنِ. قَوْلُهُ: (كَمَا رَجَّحَاهُ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ. اهـ. زِهَادِيَّةُ عِبَارَةِ الْمَعْنَى كَمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرَّرِ تَبَعًا لِمَا رَجَّحَهُ الشَّيْخَانِ بَحْثًا بَعْدَ تَقْلِيلِهِمَا عَنِ الْبَعْوَى أَنَّهُ لِلدَّيْنِ. اهـ. وَفِيهِمَا أَيْضًا، وَلَوْ أَتَى بِلَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى الْعَيْنِ وَآخَرَ يَدُلُّ عَلَى الدَّيْنِ كَأَنَّ قَالَ لَهُ عَلَيَّ وَمَعِيَ عَشْرَةٌ فَالْقِيَاسُ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي تَفْسِيرِ بَعْضِ ذَلِكَ بِالْعَيْنِ وَبَعْضُهُ بِالذَّيْنِ. اهـ. قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: فَالْقِيَاسُ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ. الْخُ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ هَذِهِ الصَّيْغَةَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ تَكُونُ إِقْرَارًا بِالْعَيْنِ وَالدَّيْنِ مَعًا لِكَيْتَهُ مَبْهُمٌ فَيَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي تَفْسِيرِ مِقْدَارِ الْعَيْنِ وَمِقْدَارِ الدَّيْنِ وَلَا فَوْضُحُ الْأَوَّلِ لِلدَّيْنِ وَالثَّانِي لِلْعَيْنِ، فَلَا يَحْتَاجُ فِي انْتِصَارِهِ إِلَيْهِمَا إِلَى رُجُوعِ إِلَيْهِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ فُسِّرَ ذَلِكَ بِالْعَيْنِ فَقَطُّ يُقْبَلُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ قُبَيْلَهُ أَنَّهُ يُقْبَلُ فِي تَفْسِيرِ عَلَى بِالْعَيْنِ بَلْ نَقَلَ الشَّهَابُ ابْنُ قَاسِمٍ عَنِ الشَّارِحِ مَا رَأَى لَوْ فُسِّرَ مَعِيَ وَعِنْدِي بِمَا فِي الذِّمَّةِ قَبْلَ أَنَّهُ غَلَطَ عَلَى نَفْسِهِ. انْتَهَى. اهـ. قَالَ عَشْرٌ قَوْلُهُ: مَرَّ بِالْعَيْنِ أَيْ يَقْبَلُ دَعْوَاهُ التَّلَفُّ، أَوِ الرَّدُّ لِلْعَيْنِ الَّتِي فُسِّرَ بِهَا أَيْ بِشَرْطِهِ السَّابِقِ آتِفًا.

قَوْلُهُ: (أَوْ اقْضِ الْأَلْفَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيْ مَا الْمَطْلُوبُ. الْخُ. قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) اسْمُ الْإِشَارَةِ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: لِأَنَّ الْإِقْرَارَ لَا يَثْبُتُ بِالْمَفْهُومِ الْخُ. قَوْلُهُ: (مُضَعَّفًا لَهُ) أَيْ حَالُ كَوْنِ التَّاجِ مُضَعَّفًا لِكَوْنِهِ لَمْ يَكُنْ مُقَرَّأً. قَوْلُهُ: (وَهَذَا). الْخُ مَقُولُ قَوْلِ التَّاجِ وَالْمُشَارِ إِلَيْهِ كَوْنُهُ لَمْ يَكُنْ مُقَرَّأً. قَوْلُهُ: (إِنَّ الْمَفْهُومَ). الْخُ بَيَانٌ لِلْأَصَحِّ. الْخُ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُسْتَعْمَلُ الْغَلْبَةُ) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ أَيْ مَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّ النَّاسِ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (لِمَا قَرَّرْتَهُ). الْخُ تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: أَنْ يَتَأْتِيَ. الْخُ. قَوْلُهُ: (عَنْ ذَلِكَ) أَيْ الْأَصَحُّ الْمَذْكُورُ. قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيْ فِي الْإِقْرَارِ. قَوْلُهُ: (مُرَادُهُ) أَيْ الشَّافِعِي.

الْحَمْلُ عَلَى مَا فِي الذِّمَّةِ أَيْضًا مَعَ قَرِينَةٍ صَرِيحَةٍ فِي ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (كَمَا رَجَّحَاهُ) اعْتَمَدَهُ مَرَّ.

فيه باليقين كما صرحوا به في أكثر مسائله ويُؤيد ما ذكرته قولهم لو قال لي عليك ألف فقال ليس لك علي أكثر من ألف لم يلزمه شيء؛ لأن نفي الزائد عليه لا يوجب إثباته ولا إثبات ما دونه، ولو قال لزيد علي أكثر مما لك بفتح اللام لم يكن إقراراً لواحد منهما بخلاف ما لو كسرها فإنه إقرار لزيد فإن قلت: يؤيد ما قاله التاج قول الروضة لو قال أقرضتك كذا فقال ما أقرضتك غيره كان إقراراً به. اهـ. فهذا فيه ثبوت الإقرار بالمفهوم قلت: لا يؤيده؛ لأن هذا في قوة ما اقتضت إلا هو، ومفهوم هذه الصيغة وهو ثبوت اقتراضه أعلى المفاهيم، بل قال جمع كثير من أنه صريح فلا يقاس به مفهوم الظرف المختلف في حججه فإن قلت: سيأتي قولهم لأن المفهوم من هذه الألفاظ عرفاً الإقرار وهذا صريح في العمل فيه بالمفهوم قلت: وهذا لا يراد علينا لأنه في ألفاظ أطرد العرف في استعمالها مراداً منها ذلك وهذا لا شك في العمل به وكلامنا في مفهوم لفظ لم يطرد العرف في قصده منه، ولو قال له أحد تينك الصيغتين (فقال)

☐ فؤد: (ما ذكرته) أي: أنه ليس إقراراً. اهـ. ع ش ويجوز تفسيره بقول الشارح إن الإقرار خرج. إلخ. ☐ فؤد: (قولهم لو قال إلخ) قد يجري التاج ما قاله هنا أيضاً. اهـ. سم. ☐ فؤد: (لا يوجب. إلخ) أي بالمنطوق. ☐ فؤد: (ولو قال إلخ) عطف على لو قال لي. إلخ. ☐ فؤد: (لم يكن إقراراً) أي: لأنه مع فتح اللام صادق بكل ما ينسب لزيد، وإن لم يكن من جنس ما يقر به كالعلم والشجاعة. اهـ. ع ش. ☐ فؤد: (فإنه إقرار لزيد) أي: ويقبل تفسيره بما قل أي، وإن لم يتمموا أخذاً مما سيأتي في شرح قوله: ولو أقر بمال، أو مال عظيم سم وع ش. ☐ فؤد: (ما قاله التاج) وهو قوله: وهذا يقوله. إلخ. اهـ. ع ش. ☐ فؤد: (الإله) الظاهر إلا إياه. اهـ. سم. ☐ فؤد: (ومفهوم هذه الصيغة) وهو ما اقتضت إلا هو المشتغل على التقي والإثبات صريحاً و. ☐ فؤد: (وهو. إلخ) أي: مفهومها. ☐ فؤد: (قولهم) أي: في شأن ألفاظ ذكرنا إقراراً مما سيأتي وغيره. اهـ. رشيد. ☐ فؤد: (لأن المفهوم من هذه. إلخ) لإقائيل أن يقول المفهوم من قولهم هذا ليس هو المفهوم الأصولي الذي كلام التاج فيه، بل المراد من كونه مفهوماً من هذه الألفاظ أنه معناها عرفاً فليتامل. اهـ. سم. ☐ فؤد: (لأنه في ألفاظ أطرد العرف. إلخ) أي فليس المراد منه المفهوم الاصطلاحي الذي هو دلالة اللفظ في غير محل النطق، بل المراد منه أن هذا اللفظ غلب استعماله في هذا المعنى بحيث صار لا يفهم منه عند الإطلاق إلا هذا المعنى لكن قوله وكلامنا في مفهوم لفظ. إلخ قد لا يوافق ذلك فليحرر. اهـ. رشيد. ☐ فؤد: (ولو قال له) أي: خطأ بالزيد. ☐ فؤد: (تينك الصيغتين) أي: قول المصنف لي عليك ألف وقول الشارح أقض الألف الذي لي

☐ فؤد: (ويؤيد ما ذكرته قولهم لو قال إلخ) قد يجري ما قاله التاج هنا أيضاً. ☐ فؤد: (فإنه إقرار لزيد) أي: ويقبل تفسيره بما قل أخذاً مما سيأتي في شرح قوله: (ولو أقر بمال أو مال عظيم إلخ). ☐ فؤد: (الإله) الظاهر إلا إياه. ☐ فؤد: (لأن المفهوم من هذه الألفاظ عرفاً الإقرار إلخ) لإقائيل أن يقول: المفهوم من قولهم هذا ليس هو المفهوم الأصولي الذي كلام التاج فيه، بل المراد بكونه مفهوماً من هذه الألفاظ أنه

مع مائة، أو (زَن)، أو خُذْ أَوْزَنَهُ، أو خُذْهُ، أو اخْتَمِ عَلَيْهِ، أو اجْعَلْهُ فِي كَيْسِكَ) أو هو صحاح، أو مُكْسَرَةٌ (فليس بإقرار) لأنه ليس بالتزام وإنما يُدْكَرُ فِي مَعْرِضِ الاستهزاء وكذا مَهْمَا قُلْتُ عِنْدِي. (ولو قال) فِي جَوَابِ لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ (بلى، أو نعم، أو صدقت)، أو أَجَلٌ، أو جَيْرٌ، أو إِي بِالْكَسْرِ (أو أَبْرَأْتَنِي مِنْهُ) أو أَبْرَأْتَنِي مِنْهُ (أو قَضَيْتَهُ) أو قَضَيْتُ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي أَقْضَى عَدَا (أو أنا مُقَرَّبُهُ) أو لَا أَتُكْرِمُكَ تَدْعِيهِ (فهو إقرار) لِأَنَّ السُّنَّةَ الْأَوَّلَ مَوْضُوعَةٌ لِلتَّصَدِيقِ نَعَمْ لَوْ اقْتَرَنَ بِوَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ قَرِينَةٌ اسْتِهْزَاءٍ كإيرادِ كَلَامِهِ بِنَحْوِ ضَحِكٍ وَهَزِّ رَأْسٍ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى التَّعَجُّبِ وَالْإِنْكَارِ أَوْ وَثَبَتْ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَمْ يَكُنْ بِهِ مُقَرَّرًا عَلَى أَحَدٍ اِحْتِمَالَيْنِ لِلزَّافِعِي وَالْمُصَنِّفِ وَمِثْلُهُمَا إِلَيْهِ. لَكِنْ رَجَّحَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ لِيُضَعِفَ الْقَرِينَةَ لَا لِيَكُونَ تَعْقِيبًا لِلْإِقْرَارِ بِمَا يَرْفَعُهُ؛ لِأَنَّ الْقَرِينَةَ هُنَا مُقَارَنَةً، فَلَا رَفْعَ فِيهَا وَلِأَنَّ دَعْوَى الْإِبْرَاءِ أَوْ الْقَضَاءِ اعْتِرَافٌ بِالْأَصْلِ، وَلَوْ حَذَفَ مِنْهُ لَمْ يَكُنْ إِقْرَارًا لِاحْتِمَالِهِ الْإِبْرَاءَ مِنَ الدَّعْوَى وَهُوَ لَعَوٌ

عَلَيْكَ. اه. ع. ش. قُود: (مع مائة) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ قَالَ أَنَا مُقَرَّرٌ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَكَذَا مَهْمَا قُلْتُ: عِنْدِي وَقَوْلَهُ: أَوْ أَبْرَأْتَنِي مِنْهُ وَقَوْلَهُ: أَوْ وَثَبَتْ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلَهُ: لَكِنْ رَجَّحَ إِلَى وَلَاَنَّ دَعْوَى وَقَوْلَهُ: بِخِلَافِ مَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى فَهْمَا عَدْلَانِ. قُود: (أو أَبْرَأْتَنِي مِنْهُ) بِصِغَةِ الْأَمْرِ. قُود: (أو قَضَيْتُ) أَوْ يَدُونِ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ.

قُود (إِسْنَوِي): (فهو إقرار).

(فَرَعَ): فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ، وَلَوْ ادَّعَى بِمِائَةٍ فَقَالَ قَضَيْتُ مِنْهَا خَمْسِينَ لَمْ يَكُنْ إِقْرَارًا بِالْمِائَةِ فَقَدْ يُرِيدُ بِالْمِائَةِ الْمِائَةَ الْمُدَّعَاةَ اه. وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مُقَرَّرًا بِخَمْسِينَ وَقَدْ كَتَبَ شَيْخُنَا الْبُرْلُوسِيُّ بِهَامِشِهِ مَا نَصَّهُ ظَاهِرٌ قَوْلَهُ: بِالْمِائَةِ أَنَّهُ يَكُونُ مُقَرَّرًا بِخَمْسِينَ. اه. سم. قُود: (وَوَثَبَتْ ذَلِكَ) أَوْ وَحَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يُرِدِ الْإِقْرَارَ بَلِ الْاسْتِهْزَاءَ م. ر. اه. سم. قُود: (لَمْ يَكُنْ بِهِ مُقَرَّرًا) اِغْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ أَيْضًا وَمَالَ الْمُغْنِي إِلَى مَا رَجَّحَهُ الْإِسْنَوِيُّ مِنَ اللَّزُومِ وَعَدَمِ الْفَرْقِ. قُود: (وَلَاَنَّ دَعْوَى. إلخ) ثُمَّ قَوْلَهُ: وَلَاَنَّ الضَّمِيرِ. إلخ عَطْفَانِ عَلَى لِأَنَّ السُّنَّةَ. إلخ. قُود: (دَعْوَى الْإِبْرَاءِ) أَوْ: وَطَلَبُهُ. قُود: (اِغْتِرَافٌ بِالْأَصْلِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي قَدْ اِغْتَرَفَ بِالشُّغْلِ وَادَّعَى الْإِسْقَاطَ وَالْأَصْلَ عَدَمُهُ. اه. قُود: (وَلَوْ حُذِفَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ

مَعْنَاهَا عُرْفًا فَلْيَتَأَمَّلْ. قُود: (وَكَذَا مَهْمَا قُلْتُ عِنْدِي) وَلَوْ طَالَبَهُ بِوَفَاءِ شَيْءٍ فَقَالَ بِسْمِ اللَّهِ، لَمْ يَكُنْ إِقْرَارًا كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ شَرْحُ م. ر.

قُود فِي (إِسْنَوِي): (فهو إقرار) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: قَالَ فِي الْأَصْلِ: قَالُوا: وَلَوْ قَالَ: الْعُمَرَى فَإِقْرَارٌ وَلَعَلَّ الْعُرْفَ يَخْتَلِفُ فِيهِ اه.

(فَرَعَ): فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَلَوْ ادَّعَى بِمِائَةٍ فَقَالَ: قَضَيْتُ مِنْهَا خَمْسِينَ لَمْ يَكُنْ إِقْرَارًا بِالْمِائَةِ فَقَدْ يُرِيدُ بِالْمِائَةِ الْمِائَةَ الْمُدَّعَاةَ اه. وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مُقَرَّرًا بِخَمْسِينَ وَقَدْ كَتَبَ شَيْخُنَا الْبُرْلُوسِيُّ بِهَامِشِهِ مَا نَصَّهُ: ظَاهِرٌ قَوْلَهُ بِالْمِائَةِ أَنَّهُ يَكُونُ مُقَرَّرًا بِخَمْسِينَ اه. قُود: (أَوْ وَثَبَتْ ذَلِكَ) أَوْ: وَحَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يُرِدِ الْإِقْرَارَ،

وكذا أَقَرَّ أَنَّهُ أَبْرَأَنِي مِنْهُ، أَوْ اسْتَوْفَاه مَنِّي كَمَا أَفْتَى بِهِ الْقَفَالُ وَهِيَ حِيلَةٌ لِدَعْوَى الْبِرَاءَةِ مَعَ السَّلَامَةِ مِنَ الْإِلْتِزَامِ وَالْحَقُّ بِهِ أَبْرَأَتْنِي مِنْ هَذِهِ الدَّعْوَى وَلَئِنْ الضَّمِيرُ فِي بِهِ يَعُودُ لِلتَّلْفِ الْمُدَّعَى بِهِ وَحِينَئِذٍ لَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَقُولَ لَكَ بِهِ أَجَابَ السَّبْكِيُّ عَنْ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ يُحْتَمَلُ إِذَا خُذِفَ لَكَ أَنَّهُ مُقَرَّرٌ بِهِ لِغَيْرِهِ، وَلَوْ سَأَلَ الْقَاضِي الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَنْ جَوَابِ الدَّعْوَى فَقَالَ عِنْدِي كَانَ إِقْرَارًا قَالَهُ السَّبْكِيُّ، وَلَوْ قَالَ إِنْ شَهِدَا عَلَيَّ بِكَذَا صَدَّقْتُهُمَا، أَوْ قَالَ ذَلِكَ فَهُوَ عِنْدِي، أَوْ صَدَّقْتُهُمَا لَمْ يَكُنْ إِقْرَارًا لِأَنَّهُ لَمْ يَجْزَمْ وَلَئِنْ الْوَاقِعُ لَا يُعْلَقُ بِخِلَافِ فَهُمَا صَادِقَانِ لِأَنَّهُمَا لَا يَكُونَانِ صَادِقَيْنِ إِلَّا إِنْ كَانَ عَلَيْهِ الْمُدَّعَى بِهِ الْآنَ فَيُلْزَمُهُ، وَلَوْ قَالَ فَهُمَا عَدْلَانِ فِيمَا شَهِدَا بِهِ

سَأَلَ) فِي الْمُغْنِيِّ. هـ فَوَدَّ: (وَكَذَا. الْخ) أَي: لَمْ يَكُنْ إِقْرَارًا لَوْ قَالَ. هـ فَوَدَّ: (أَقَرَّ أَنَّهُ. الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: أَبْرَأَتْنِي فَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ وَكَذَا قَوْلُهُ: لِلْحَاكِمِ وَقَدْ أَقَرَّ أَنَّهُ أَبْرَأَنِي، أَوْ أَبْرَأَتَهُ وَقَدْ اسْتَوْفَى مَنِّي الْأَلْفَ قَالَهُ الْقَفَالُ فِي فَتَاوِيهِ، وَهُوَ حِيلَةٌ. الْخ وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ قَدْ أَبْرَأَتْنِي مِنْ هَذِهِ الدَّعْوَى، فَلَا يَكُونُ مُقَرَّرًا بِالْحَقِّ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (لِدَعْوَى الْبِرَاءَةِ) أَي: أَوْ الْإِسْتِيفَاءِ. هـ فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ بِهِ) أَي: بِأَقَرَّ أَنَّهُ. الْخ. هـ فَوَدَّ: (يَعُودُ لِلأَلْفِ الْمُدَّعَى بِهِ) فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُ الْمُقَرَّرِ أَرَدْتُ بِهِ غَيْرَكَ. اهـ. اسْتَنْى زَادَ الْمُغْنِيُّ كَمَا لَا يَقْبَلُ تَفْسِيرُهُ الدَّرَاهِمَ بِالنَّاقِصَةِ إِذَا لَمْ يَصْلُحْهَا بِالْكَلَامِ وَكَانَتْ دَرَاهِمُ الْبَلَدِ تَامَةً إِذِ الْجَوَابُ مُنْزَلٌ عَلَى السُّؤَالِ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ سَأَلَ الْقَاضِي. الْخ) مَفْهُومُهُ أَنَّ قَوْلَهُ: عِنْدِي مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ الْقَاضِي لَا يَكُونُ إِقْرَارًا اهـ سَمَ فِيهِ تَأْمُلٌ. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ قَالَ إِنْ شَهِدَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ أَدَّعَى) فِي الْمُغْنِيِّ.

هـ فَوَدَّ: (أَوْ قَالَ ذَلِكَ) أَي: أَنَّ لَكَ عَلَيَّ كَذَا. هـ فَوَدَّ: (فَهُمَا صَادِقَانِ) قَالَ سَمَ عَلَى مَنَهِجِ بَعْدَ مِثْلِ مَا ذَكَرَ وَيَتَّبِعِي وَفَاقًا لِمَرَّ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ كَعَبْدٍ وَصَبِيٍّ فَلْيُنْظَرْ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَ إِنْ شَهِدَا عَلَيَّ بِكَذَا صَدَّقْتُهُمَا وَبَيْنَ إِنْ شَهِدَا عَلَيَّ فَهُمَا صَادِقَانِ أَنَّ الْجَوَابَ فِي قَوْلِهِ: فَهُمَا صَادِقَانِ اسْمِيَّةٌ مَذْلُولُهَا الثَّبُوتُ، وَهُوَ لَا يُعْلَقُ فَيُؤَوَّلُ بِأَنَّ الْمَعْنَى إِنْ شَهِدَا عَلَيَّ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمَا لِأَنَّهُمَا صَادِقَانِ وَمَتَى كَانَا صَادِقَيْنِ كَانَ ذَلِكَ إِقْرَارًا مِنْهُ بِاعْتِرَافِهِ بِالْحَقِّ بِخِلَافِ صَدَّقْتُهُمَا فَإِنَّ الْمَعْنَى فِيهِ إِنْ شَهِدَا عَلَيَّ نَسَبَتْهُمَا لِلصَّدَقِ وَذَلِكَ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ الدَّلَالَةُ عَلَى صِدْقِهِمَا. اهـ. ع ش أَقُولُ قَدْ يُرَدُّ عَلَى الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ قَوْلُهُ: إِنْ قَالَ ذَلِكَ فَهُوَ عِنْدِي فَإِنَّ الْجَوَابَ فِيهِ اسْمِيَّةٌ أَيْضًا. هـ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُمَا لَا يَكُونَانِ صَادِقَيْنِ) أَي: عَلَى تَقْدِيرِ الشَّهَادَةِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ ثُبُوتَ صِدْقِهِمَا عَلَى تَقْدِيرِ الشَّهَادَةِ يَتَوَقَّفُ عَلَى لُزُومِ الْمُدَّعَى بِهِ عَلَيْهِ الْآنَ. اهـ. سَم. هـ فَوَدَّ: (فَيُلْزَمُهُ) أَي: وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ. اهـ. نِهَآيَةٌ.

بَلِ الْإِسْتِيفَاءِ م ر. هـ فَوَدَّ: (وَكَذَا أَقَرَّ أَنَّهُ أَبْرَأَنِي مِنْهُ أَوْ اسْتَوْفَاه مَنِّي) عِبَارَةُ الرُّوْضِ: لَا قَدْ أَقَرَزْتَ بِالْبِرَاءَةِ أَوْ الْإِسْتِيفَاءِ أَي: فَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ وَزَادَ فِي شَرْحِهِ لِي بَعْدَ الْبِرَاءَةِ وَمَنِّي بَعْدَ الْإِسْتِيفَاءِ. هـ فَوَدَّ: (لَأَنَّ الضَّمِيرَ فِي بِهِ يَعُودُ لِلأَلْفِ الْمُدَّعَى بِهِ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ: أَي: فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُ الْمُقَرَّرِ أَرَدْتُ بِهِ غَيْرَكَ الْخ، هَذَا وَقَدْ يُقَالُ: عَزَّوْهُ لِمَا ذَكَرَ لَا يَمْنَعُ الْإِحْتِمَالُ الَّذِي قَالَهُ الرَّافِعِيُّ قَائِمِينَ التَّأْمُلُ. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ سَأَلَ الْقَاضِي الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْخ) مَفْهُومُهُ أَنَّ قَوْلَهُ عِنْدِي مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ الْقَاضِي لَا يَكُونُ إِقْرَارًا. هـ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُمَا لَا يَكُونَانِ صَادِقَيْنِ) أَي: عَلَى تَقْدِيرِ الشَّهَادَةِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ ثُبُوتَ صِدْقِهِمَا عَلَى تَقْدِيرِ الشَّهَادَةِ يَتَوَقَّفُ

فالذي يظهر أنه كقوليه: فهما صادقان؛ لأنه بمعناه بخلاف ما لو اقتصَرَ على فهما عدلان، ولو قال شَهِدَ عليه هو عدلٌ، أو صادقٌ لم يكن إقراراً حتى يقول فيما شَهِدَ به، ولو ادَّعى عليه بعين فقال صالحني عمّا كان لك عَلَيَّ كان إقراراً بمُتَبَهَمٍ فَيُطَالَبُ بَيَانِهِ وَفَارَقَ كان ذلك عِنْدِي أو عَلَيَّ أَلْفَ بأنه لَمَّا لم يَقَعْ جواباً عن شيء كان باللغو أشبه، ولو ادَّعى عليه ألفاً فأنكر فقال اشتر هذا مِنِّي بالألف الذي ادَّعَيْتَهُ كان إقراراً به كِبَعْنِي بخلاف صالحني عنه به إذ ليس من ضرورة الصُّلح كونه بيعاً حتى يكون ثَمَّ ثَمَنٌ بخلاف الشُّراء. (ولو قال أنا مُقَرَّرٌ) ولم يَقُلْ به (أو أنا أَقْرَبُ به فليس بإقرارٍ) لِصِدْقِ الْأَوَّلِ بإقراره بِطُلَانِهِ أو بالتوحيد ولا احتمال الثاني للوعيد بالإقرار في ثاني

فَوُدَّ: (لأنه بمعناه) فيه تأمل. اه. سم. فَوُدَّ: (وَلَوْ ادَّعى عليه. إلخ) ولو قال في جواب دَعَوَاهُ لا تَدُومُ الْمُطَالَبَةُ وما أَكْثَرُ ما تَتَقاضَى لم يَكُنْ إقراراً لِإِنْتِفَاءِ صِرَاحَتِهِ قاله ابنُ العِمَادِ، ولو قال في جواب الدَّعْوَى عَيْنٌ بِيَدِهِ اشْتَرَيْتُهَا، أو مَلَكَتْهَا مِنْكَ أو مِنْ وَكِيلِكَ كان إقراراً لِتَضَمُّنِهِ ذَلِكَ الْمَلِكَ لِلْمُخَاطَبِ عَزْفاً. اه. مُعْنَى زَادَ الثَّهَابُ، ولو طَالَبَهُ بِأَدَاءِ شَيْءٍ فَقَالَ بِاسْمِ اللَّهِ لم يَكُنْ إقراراً كَمَا أَقْنَى به الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. اه. قال ع ش قوله: م ر فَقَالَ بِسْمِ اللَّهِ. إلخ ومثله ما لو قال على الرَّأْسِ وَالْعَيْنِ بِالْأُولَى. اه. فَوُدَّ: (وَفَارَقَ كان لك. إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى، ولو قال كان لك عَلَيَّ أَلْفٌ، أو كانت لك عِنْدِي دَارٌ فَلَيْسَ بِإقرارٍ؛ لأنّه لم يَعْتَرَفْ فِي الْحَالِ شَيْءٌ وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا فِي الدَّعَاوَى مِنْ أَنَّهُ لو قال كان في مِلْكِكَ أَمْسٍ كان مُؤَاخَذاً به؛ لأنّه ثَمَّ وَقَعَ جَوَاباً لِلدَّعْوَى وَهنا بِخِلَافِهِ فَطَلَبَ فِيهِ الْيَقِينَ، ولو قال أَسْكَنْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ حِينًا ثَمَّ أَخْرَجْتُكَ مِنْهَا كان إقراراً له بِالْيَدِ؛ لأنّه اعْتَرَفَ بِثُبُوتِهَا مِنْ قَبْلُ وَادَّعى زَوَالَهَا وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا فِي الْإقرارِ مِنْ أَنَّهُ لو قال كان في يَدِكَ أَمْسٍ لم يُؤَاخَذَ به؛ لأنّه هنا أَقْرَأَ له بَيِّنَةٌ صَحِيحَةٌ بقوله: أَسْكَنْتُكَ بِخِلَافِهِ ثَمَّ لِاحْتِمَالِ كَلَامِهِ أَنَّ يَدَهُ كانت مِنْ غَضَبٍ، أو سَوْمٍ أو نَحْوِهِ. اه. فَوُدَّ: (وَلَمْ يَقُلْ به) إِلَى قَوْلِهِ لَا عَلَى ذَقَائِقَ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ تَعَارَضَتْ فِي الثَّهَابِ. فَوُدَّ: (وَلَا حِتْمَالِ الثَّانِي لِلْوَعْدِ إلخ) وَلَا يُرَدُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي لَا أَنْكَرَ مَا تَدَّعِي أَنَّهُ إقرارٌ مع احْتِمَالِ الْوَعْدِ؛ لِأَنَّ الْعُمُومَ إِلَى التَّغْيِ أَسْرَعَ مِنْهُ إِلَى الْإثْبَاتِ بِدَلِيلِ التَّكْرَرِ فَإِنَّهَا تَعُمُّ فِي حَيْزِ التَّغْيِ دُونَ الْإثْبَاتِ نِهَائَةً وَمُعْنَى.

على لزوم المدعى به عليه الآن. فَوُدَّ: (فالذي يظهر إلخ) كذا في شرح م ر، وهذا قياس ما يأتي. فَوُدَّ: (لأنه بمعناه) فيه تأمل. فَوُدَّ: (حتى يقول فيما شَهِدَ به) لَعَلَّه فِي الْأُولَى مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِهِ السَّابِقِ: فالذي يظهر إلخ، بل ذَلِكَ مَا أَخُوذُ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ هَذَا فِي الرُّوضِ كَأَصْلِهِ. فَوُدَّ: (حتى يقول فيما شَهِدَ به) قال في شرح الرُّوضِ: قال في الرُّوضَةِ: قُلْتُ: فِي لَزُومِهِ بقول عدلٍ يُعْنَى فيما شَهِدَ به نَظَرُ اه. فَوُدَّ: (وَفَارَقَ كان لك عِنْدِي أو عَلَيَّ أَلْفَ إلخ) فِي شرح الرُّوضِ قال الزَّوْيَانِيُّ وَلَوْ قال: لِهَذَا الْمَبْنِيِّ عَلَيَّ كَذَا فَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُخْتَصِرِ جَوَازُ الْإقرارِ بِتَقْدِيرِ كان له عَلَيَّ اه. فانظر هل يُشَكِّلُ اغْتِيَابُ هَذَا التَّقْدِيرِ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي كان لك عِنْدِي أو عَلَيَّ، لَا فِي جَوَابِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ بِهِ شَيْءٌ؟ أو يُفَرِّقُ بَنَحْوِ أَنْ اغْتِيَابَ

الحال. (ولو قال أليس لي عليك كذا فقال بلى، أو نعم فأقرّ، وفي نعم وجه) إذ هي لغة تصديق للنفى المستفهم عنه بخلاف بلى فإنها ردّ له ونفي النفي إثبات، ومن ثم جاء عن ابن عباس رضي الله عنه في آية ﴿أَلَسْتُ﴾ [الأعراف: ١٧٢] لو قالوا: نعم كفروا، وردوا هذا الوجه بأن الأقرير ونحوها محمولة على العرف المتبادر من اللفظ لا على دقائق العربية وبه يعلم أنه لا فرق بين النحوي وغيره خلافاً لمن فرق لكونه يشكّل بالفرق بينهما في أنت طالق أن دخلت بفتح الهَمْزة وقد يُفرّق بأن المتبادر هنا حتى عند النحوي عدّم الفرق ليخفائه على كثير من النحاة بخلافه ثم ولعدّم الفرق هنا نظر الزركشي في قول ابن عبد السلام لو لقن العربي كلمات غريبة لا يعرف معناها لم يؤاخذ بها؛ لأنه لما لم يعرف مذلّوها يستحيل عليه قصدها ويُردّ بأن لهذا اللفظ عرفاً يفهمه العامي أيضاً، وكلام ابن عبد السلام في لفظ لا يعرفه العامي أصلاً لكن الأوجه أن العامي الذي يُخالطنا يُقبل منه دعوى الجهل بمذلول أكثر ألفاظ الفقهاء بخلاف المخالط لنا لا يُقبل إلا في الخفي الذي لا عرف له يصرفه إليه، ولو تعارضت بيننا

قول (السّي: (اليس. إلخ) أو هل كما في المطلّب نهايةً ومُعني.

قول (السّي: (فقال بلى. إلخ) لو وقع نعم وبلى في جواب الخبر المنفي نحو ليس لي عليك. إلخ قال الإسنوي فينتجه أن يكون إقراراً في بلى دون نعم كذا في حاشية سم على المنهج عن شيخه عميرة وأقره. اه. سيّد عمر. قول: (أنه لا فرق بين النحوي وغيره) هذا واضح عند الإطلاق فلو ادّعى النحوي أنه أراد المعنى اللغوي، وهو تصديق التّفي، فلا يتعدّ قبول قوله بيمينه. اه. سم. قول: (لمن فرق) عبارة النهاية للغزالي، ومن تبعه. اه. قول: (بينهما) أي: النحوي وغيره. قول: (وقد يُفرّق) أي: بين نعم فيما ذكر وأن دخلت بفتح الهَمْزة. قول: (هنا) أي: في الجواب بنعم. قول: (ليخفائه. إلخ) لا حاجة لدعوى الخفاء المذكور، بل يكفي في الفرق أن نعم كثر في العرف استعمالها للتصديق. اه. سم. قول: (بخلافه ثم) أي: بخلاف المتبادر في أنت طالق أن دخلت. قول: (ولعدّم الفرق هنا نظر الزركشي في قول إلخ) عبارة النهاية ولا ينافي ما تفرّز قول ابن عبد السلام لو لقن العربي. إلخ؛ لأن هذا اللفظ يفهمه. إلخ. اه. قول: (ويُردّ) أي: تنظير الزركشي. قول: (لهذا اللفظ) أي: نعم. قول: (الذي لا عرف. إلخ) عبارة النهاية الذي يخفى على مثله معناه. اه.

كان هنا ضروري، إذ لا يمكن ملك الميت بعد الموت؟. قول: (أنه لا فرق بين النحوي وغيره) هذا واضح عند الإطلاق، فلو ادّعى النحوي أنه أراد المعنى اللغوي، وهو تصديق لِنفي، فلا يتعدّ قبول قوله بيمينه، وليس هو من قبيل تعقيب الإقرار بما يزفّعه كما توهم، إذ هذه الصيغة بهذا المعنى غير إقرار؛ ولأن الرافع وهو إرادة المعنى اللغوي مقارن، فلا رفع كما تقدّم فيما لو وجدت قرينة استهزاء فليُأمل. قول: (ليخفائه على كثير من النحاة) لا حاجة لدعوى الخفاء على الكثير من أئمة النحوي بل يكفي في الفرق أن نعم كثر في العرف استعمالها للتصديق.

إقرار زَيْد وإبراء غَرِيمه فَإِنْ عَلِمَ تَأَخَّرَ أَحَدُهُمَا فَالْحُكْمُ لَهُ وَإِلَّا، فَلَا شَيْءَ. (ولو قال أَقْضِ الْأَلْفَ الذي لي عليك) أو لي عليك أَلْفٌ، أو أليس لي عليك أَلْفٌ، أو أَخْبِرْتُ أَنَّ لي عليك أَلْفًا (فقال نعم) أو جِئْتُ، أو بَلَى، أو إني (أو أَقْضِي غَدًا أو أَمْهَلْنِي يَوْمًا) أو أَمْهَلْنِي، وإن لم يَقُلْ يَوْمًا وَيُؤَخِّذْ منه أنه لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ غَدًا بعد أَقْضِي (أو حتى أَقْعُدْ أو أَفْتَحِ الْكَيْسَ، أو أَجِدْ) أي الْمِفْتَاحَ، أو الدَّرَاهِمَ مثلاً (فإقرار في الْأَصَحِّ) حيث لَا استهزاء أَخَذًا مِثْلًا مرَّةً؛ لأنَّ المفهوم من هذه الْأَفْظاظُ عُرفًا.

(تنبيه) ظاهر كلامهم، أو صريحه أنه لَا يُشْتَرَطُ نحو ضَمِيرٍ، أو خِطَابٍ في أَقْضِي، أو أَمْهَلْنِي وَيُشْكِلُ عليه اشتراطه في أَمْرَاتِي وَأَمْرُنِي، أو أَنَا مُقَرَّرٌ، ومن ثَمَّ قال الْإِسْنَوِيُّ في أَقْضِي: لَا بُدَّ من نحو ضَمِيرٍ لاحتماله للمَذْكُورِ وغيره على السَّوَاءِ. اهـ. وَلَكْ أَنَّ تقولَ هم لم يَقُولُوا عن ذلك بل أشاروا للجوابِ بأنَّ المفهوم من هذه الْأَفْظاظُ عُرفًا ما ذَكَرُوهُ فيها وَيُؤَيِّدُ ذلك أَنَّ الوعدَ بِالْقَضَاءِ وَطَلَبُ الْإِمْهَالِ لَا يَتْبَادِرُ مِنْهُمَا إِلَّا الاعترافُ وَطَلَبُ الرَّفْقِ بخلافه في أَمْرَاتِي؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ احتمالًا قَرِيبًا أَنَّهُ مُخْبِرٌ عن إِبْرَائِهِ مِنَ الدَّعْوَى عَلَيْهِ بِالْبَاطِلِ وَأَمْرُنِي بِالْأَمْرِ؛ لأنَّه يُسْتَعْمَلُ عُرفًا للاحتياطِ كثيرًا أَلَّا تَرَى إِلَى قولهم يُسْنُّ لِنَحْوِ مُرِيدٍ سَفَرٍ طَلَبُ الْإِبْرَاءِ وَالاستحلالِ من كُلِّ مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مُعَامَلَةٌ وَأَنَا مُقَرَّرٌ؛ لأنَّه يُسْتَعْمَلُ كثيرًا للإقرارِ بالوحدانيَّةِ ونحوها.

(فرغ) قال الزَّيْلِيُّ لو قال اكْتُبُوا لِزَيْدٍ عَلَيَّ أَلْفَ درهمٍ لم يَكُنْ إقرارًا؛ لأنَّه إِنَّمَا أَمْرٌ بِالْكِتَابَةِ فَقَطْ

□ فَوَدَّ: (وَالَا، فَلَا شَيْءَ) كَانَ وَجْهُهُ تَسَاقُطُهُمَا وَالرُّجُوعَ لِأَصْلِ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ. اهـ. سَم. □ فَوَدَّ: (أَوْ لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ، أَوْ أَلَيْسَ لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ) لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهِ لِسَبْقِ ذِكْرِ الْأَوَّلِ فِي شَرْحِ، وَلَوْ قَالَ بَلَى وَسَبَقَ ذِكْرُ الثَّانِي فِي قَوْلِ الْمُثَنِّ، وَلَوْ قَالَ أَلَيْسَ. إلخ. □ فَوَدَّ: (وَأَنْ لَمْ يَقُلْ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ إِنْ. □ فَوَدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أَي: فِي شَرْحِ فَهوَ إقرارٌ. □ فَوَدَّ: (وَيُشْكِلُ عَلَيْهِ) أَي عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ مَا ذُكِرَ. □ فَوَدَّ: (اشْتِرَاطُهُ فِي أَمْرَاتِي وَأَمْرُنِي) أَي: مِنْهُ وَ. □ فَوَدَّ: (وَأَنَا مُقَرَّرٌ) أَي بِهِ. □ فَوَدَّ: (قَالَ الْإِسْنَوِيُّ. إلخ) أَقَرَّهُ الْمُعْنَى وَكَذَا النَّهْيَةُ عِبَارَتُهُ مَعَ الْمُثَنِّ، أَوْ أَقْضِ غَدًا ذَلِكَ، أَوْ نَحْوَهُ مِمَّا يُخْرِجُهُ عَنْ احْتِمَالِ الْوَعْدِ كَمَا بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ، أَوْ أَمْهَلْنِي فِي ذَلِكَ. اهـ. قال ع ش قوله: م ر، أَوْ نَحْوَهُ أَي: كَقَوْلِهِ: اضْبُرْ حَتَّى يَتَيَسَّرَ أَوْ إِذَا جَاءَنِي مَالٌ قَضَيْتُ. اهـ. □ فَوَدَّ: (عَنْ ذَلِكَ) أَي: عَنْ وُجُودِ الْإِشْكَالِ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ) أَي: الْمَفْهُومِ. □ فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ) أَي: الْمُجِيبُ بِأَمْرَاتِي. □ فَوَدَّ: (أَوْ أَمْرُنِي) عَطَفَ عَلَى أَمْرَاتِي وَكَذَا قَوْلُهُ: أَنَا مُقَرَّرٌ ش. اهـ. سَم. □ فَوَدَّ: (لِنَحْوِ مُرِيدٍ. إلخ) أَي: كَالْمَرِيضِ. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَكُنْ إقرارًا) اعْتَمَدَهُ نَهْيَةً.

□ فَوَدَّ: (وَالَا فَلَا شَيْءَ) كَانَ وَجْهُهُ لِسَقَاطِهُمَا وَالرُّجُوعَ لِأَصْلِ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ. □ فَوَدَّ: (وَأَمْرَاتِي) عَطَفَ عَلَى أَمْرَاتِي وَكَذَا قَوْلُهُ: وَأَنَا مُقَرَّرٌ ش.

وَيُوافقه قولُ جمع مُتَقَدِّمين لو قال اشْهَدُوا عَلَيَّ بكذا، أو بما في هذا الكتاب لم يكن إقرارًا؛ لأنه ليس فيه إلا الإِذْنُ بالشهادة عليه ولا تَعَرُّضٌ فيه للإقرار بالمكتوب أي مثلاً قالوا بخلاف أُشْهِدُكُمْ مُضَافًا لِنَفْسِهِ. اهـ. وفي الفرق بين أُشْهِدُكُمْ واشْهَدُوا عَلَيَّ نَظَرٌ ظَاهِرٌ ثم رأيت كلامَ الغزالي صريحًا في أن اشْهَدُوا عَلَيَّ بكذا إقرارٌ أيضًا وعِبَارَةٌ فتاويه لو قال اشْهَدُوا عَلَيَّ أَنِّي وَقَفْتُ جميعَ أملاكِي وذَكَرْتُ مصرفَهَا ولم يُحَدِّدْ شَيْئًا منها صَارَتْ جميعَ أملاكِهِ التي يصْخُحُ وقفُها وقفًا ولا يَصْرُحُ جهْلُ الشُّهُودِ بِحُدُودِهَا ولا سُكُوتُهُ عنها وَمَهْمَا شَهِدُوا بهذا اللفظ ثَبَّتَ الوقْفُ انْتَهَتْ فهي صريحة كما ترى في الصَّحْحة مع قوله: اشْهَدُوا عَلَيَّ إلى آخِرِهِ ووافقه على ذلك أبو بكرٍ الشاشي وأقرَّهما في التَّوَسُّطِ ولا يُعَارِضُهُ قولُ فتاوى البغوي لو قال: المواضع التي أُثْبِتُ أَسَامِيهَا وَحُدُودُهَا في هذا مِلْكٌ لِفلانٍ وكان الشاهد لا يَعْرِفُ حُدُودَهَا ثَبَّتَ الإقرار ولم تجزِ الشهادة عليها أي بِحُدُودِهَا وأما على تَلَفُّظِهِ بالإقرار بالشهادة فالشهادة جائزة كما يُصْرِّحُ به قوله: ثَبَّتَ الإقرار

□ قوله: (وَيُوافقه) أي: قول الزبيلي. □ قوله: (وَأَنَا بكذا) أي: باللف لِيَزِيدَ على قوله: (أو بما في هذا الكتاب لم يكن إقرارًا) اعْتَمَدَ الْمُعْنَى. □ قوله: (أي مثلاً) أي: أو بالمفوض في الصورة الأولى.
□ قوله: (قالوا) أي: الجمع المذكور. □ قوله: (بخلاف أُشْهِدُكُمْ) أي: بكذا، أو بما في هذا الكتاب فَيَكُونُ إقرارًا. □ قوله: (انتهى). أي: قول الجمع. □ قوله: (إقرارًا أيضًا) اعْتَمَدَ النِّهَايَةَ أيضًا عِبَارَتَهَا، ولو قال اشْهَدُوا عَلَيَّ بكذا كان إقرارًا كما أَفْتَى به الغزالي واعْتَمَدَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللهُ فِي فتاويه آخِرًا اهـ.
□ قوله: (وعِبَارَةٌ فتاويه) إلى التَّيْبِيهِ في النِّهَايَةِ إِلا قَوْلُهُ: وَبَحَثَ إِلَيَّ وَأَفْتَى. □ قوله: (وذَكَرْتُ عَطْفَ على قال. □ قوله: (شَيْئًا مِنْهَا) أي: مِنَ الْأَمْلاكِ. □ قوله: (وَلَا سُكُوتُهُ) أي: الْوَاقِفُ. □ قوله: (عنها) أي: الْحُدُودِ. □ قوله: (في الصَّحْحة) أي: صِحَّةُ الْإِقْرَارِ. □ قوله: (مُوافَقَةً) أي: الْغَزَالِي. □ قوله: (عَلَى ذَلِكَ) أي: ثُبُوتِ الْوَقْفِ بِتِلْكَ الشَّهَادَةِ وكذا ضَمِيرُ التَّصْفِ فِي قَوْلِهِ: وَلَا يُعَارِضُهُ. □ قوله: (في هذا) أي: الْمَكْتُوبِ مَثَلًا. اهـ. ع ش. □ قوله: (وَكَانَ. إلخ) عَطْفٌ عَلَى قَالَ. إلخ. □ قوله: (عليها) أي: الْمَوَاضِعُ الْمَذْكُورَةُ. □ قوله: (أي بِحُدُودِهَا) لَمْ يُبَيِّنْ مَرَّةً وَجْهَ عَدَمِ الْمُعَارَضَةِ وَلَعَلَّهُ أَنَّ الشَّهَادَةَ إِنَّمَا امْتَنِعَتْ فِي مَسْأَلَةِ الْبَغَوِيِّ لِأَنَّ الْمُقِرَّ لَمْ يُبَيِّنْ شَيْئًا مِنَ الْحُدُودِ حَتَّى يَشْهَدَ بِهِ وَجَارَتْ فِيهَا أَفْتَى بِهِ وَالِدُهُ مَرَّةً لَا تَنْهَى عَنْهُ أَنْ يَشْهَدُونَ عَلَى مُجَرَّدِ أَنَّهُ وَقَفَ مَا يَمْلِكُهُ وَلَمْ يَثْبُتُوا شَيْئًا بِخُصُوصِهِ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ وَعَلَيْهِ فَمَا ثَبَّتَ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ وَقَفَهُ، فَلَا. اهـ. ع ش وقال الرَّشِيدِيُّ وَقَوْلُهُ: مَرَّةً أَي بِحُدُودِهَا هَذَا هُوَ الدَّافِعُ لِلْمُعَارَضَةِ فَانْدَفَعَ مَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ ع ش. اهـ. □ قوله: (وَأَمَّا تَلَفُّظُهُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَتَجَوُّزُ عَلَى تَلَفُّظِهِ بِالْإِقْرَارِ. اهـ.
□ قوله: (بِالشَّهَادَةِ) لَا مَوْقِعَ لَهُ وَقَوْلُهُ: فَالشَّهَادَةُ إِظْهَارٌ فِي مَوْضِعِ الْإِضْمَارِ. □ قوله: (قوله:) أي:

□ قوله: (ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامَ الْغَزَالِيِّ إلخ) أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ ثَانِيًا، بَعْدَ أَنْ كَانَ أَفْتَى بِالْأَوَّلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَبَحَثَ الصَّلَاحُ أَنَّهُ لَوْ وُجِدَ ذَلِكَ أَيَّ اشْهَدُوا عَلَيَّ مِمَّنْ عُرِفَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْإِقْرَارِ كَانَ إِقْرَارًا وَأَفْتَى السَّبْكِيُّ بِأَنَّ قَوْلَهُ: مَا نَزَلَ فِي دَفْتَرِي صَحِيحٌ يُعْمَلُ بِهِ فِيمَا عَلِمَ أَنَّهُ بِهِ حَالَةُ الْإِقْرَارِ وَيُوقَفُ مَا حَدَّثَ بَعْدَهُ، أَوْ شَكَّ فِيهِ قَالَ غَيْرُهُ، وَفِي وَقْفٍ مَا عَلِمَ حَدُوثَهُ نَظَرًا. اهـ. وهو ظاهر.

(تنبيه) مِمَّا يُرَدُّ عَلَى الْأَوَّلَيْنِ الزَّبِيلِيِّ وَالَّذِينَ بَعْدَهُ قَوْلُهُمْ لَوْ قَالَ أَقَرُّ لَهُ عَنِّي بِالْفِ لَهُ عَلَيَّ كَانَ إِقْرَارًا جِزْمًا فَهَذَا لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْأَمْرُ بِمَا ذُكِرَ وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُمْ جَزَمُوا بِالزُّورِ الْأَلْفِ لَهُ عَمَلًا بقوله: لَهُ عَلَيَّ مَعَ كَوْنِهِ وَقَعَ تَابِعًا فَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ: اشْهَدُوا عَلَيَّ بِالْفِ لَهُ عَلَيَّ فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ يُمَكِّنُ الْفَرْقُ بِأَنَّهُ لَمَّا صَرَّحَ هُنَا بِأَنَّهُ إِنَّمَا أَمَرَ بِمَا ذُكِرَ عَنْهُ كَانَ ذَلِكَ مُتَضَمِّنًا لِلاتِّزَامِ وَمَانِعًا مِنْ احْتِمَالِ مَا يَخْدِشُ فِيهِ بِخِلَافِ مُجَرَّدِ اشْهَدُوا بِالْفِ لَهُ عَلَيَّ فَإِنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ مَا يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ قُلْتَ: يُمَكِّنُ لَكِنَّهُ خَفِيَ فَكَانَ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الزُّورِ ثُمَّ الْقَطْعُ بِهِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ قَاضِيًا عَلَى أَوْلَيْكَ بضعف ما سلكوه فتأمل، ولو قال لي عليك عشرة دنانير فقال صدق له علي عشرة قراراتٍ لزمه كلُّ منهما لكنَّ القراراتَ مجهولة.

فصل فيما يتعلّق بالركن الرابع

وهو المقرّ به (يُشترطُ في المقرّ به) أَنْ يَكُونَ مِمَّا تَجَوُّزُ الْمُطَالَبَةُ بِهِ (وَأَنْ لَا يَكُونَ مِلْكًا لِلْمَقْرَرِ)

الْبُعْوِي. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ ابْنُ الصَّلَاحِ) تَأْيِيدٌ ثَانٍ لِغَدَمِ الْفَرْقِ. قَوْلُهُ: (لَوْ وَجِدَ) أَي: صَدَرَ. قَوْلُهُ: (مِمَّنْ عُرِفَ) مُتَعَلِّقٌ بِوَجَدَ. قَوْلُهُ: (اسْتِعْمَالُهُ) مَفْعُولٌ عُرِفَ أَيِ اسْتِعْمَالِ اشْهَدُوا عَلَيَّ وَكَذَا ضَمِيرُ كَانَ إِقْرَارًا. قَوْلُهُ: (وَيُوقَفُ) . (إِلْخ) أَي: عَنِ الْعَمَلِ بِذَلِكَ فِيمَا عَلِمَ حَدُوثَهُ بَعْدَ الْإِقْرَارِ. قَوْلُهُ: (أَوْ شَكَّ فِيهِ) أَي: فِي حَدُوثِهِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) أَي: بَلْ هُوَ لَغَوٌ وَيُجْزَمُ بَعْدَ الْوَقْفِ لِأَنَّهُ مَعْنَى مَا نَزَلَ أَيِ الَّذِي مَنَزَلَ فِي دَفْتَرِي الْآنَ، وَهُوَ لَا يَشْمَلُ مَا حَدَّثَ تَتْرِيْلُهُ بَعْدَ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَالَّذِي بَعْدَهُ) أَي: الْجَمْعُ السَّابِقُ. قَوْلُهُ: (أَقَرُّ) . (إِلْخ) بِصِيغَةِ الْأَمْرِ. قَوْلُهُ: (بِمَا ذُكِرَ) أَيِ بِالْإِقْرَارِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ عَلِمْتَ) أَي: مِنْ قَوْلِهِمَ الْمَارَّ آتِفًا. قَوْلُهُ: (تَابِعًا) أَيِ نَعْتًا لِقَوْلِهِ: وَالْفِ. قَوْلُهُ: (فَهُوَ) أَي: قَوْلُهُ: أَقَرُّ لَهُ عَنِّي. (إِلْخ) وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى، وَهُوَ بِالْوَاوِ. قَوْلُهُ: (بِمَا ذُكِرَ عَنْهُ) أَي: عَنِ الْأَمْرِ، وَهُوَ مَنْشَأُ الْفَرْقِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ انْقَطَعَ بِهِ) أَي: بِالزُّورِ أَيِ ثُمَّ جَزَمَهُمْ بِالْكُزْنِ إِقْرَارًا. قَوْلُهُ: (فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ) أَي: فِيمَا لَوْ قَالَ أَقَرُّ لَهُ عَنِّي. (إِلْخ). قَوْلُهُ: (عَلَى أَوْلَيْكَ) أَي: الزَّبِيلِيِّ وَالْجَمْعِ الَّذِينَ بَعْدَهُ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ.

فصل يُشترطُ في المقرّ به

قَوْلُهُ: (فِيمَا يَتَعَلَّقُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَوْلِ الْأَتَوَارِ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَيَتَرَدَّدُ) إِلَى (أَمَّا إِذَا). قَوْلُهُ: (مِمَّا تَجَوُّزُ الْمُطَالَبَةُ بِهِ) احْتِرَازٌ عَنْ نَحْوِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ وَرَدِّ السَّلَامِ.

قَوْلُ (سَنِي): (أَنْ لَا يَكُونَ مِلْكًا لِلْمَقْرَرِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ مِنْ هَذَا أَنْ لَا يَأْتِيَ فِي لَفْظِهِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَمْلِكُ

فصل فيما يتعلّق بالركن الرابع إلخ

حين يَقْرَأ؛ لأنَّ الإقرارَ ليس إزالةً عن المِلْكِ وإنما هو إخبارٌ عن كونه مِلْكًا للمَقْرَّ له (فلو قال داري أو ثوبي) أو داري التي اشتريتها لنفسِي لِزَيْدٍ ولم يُردِّ الإقرارَ (أو ذِنِّي الذي على زَيْدٍ لَعَمْرُو فهو لَقْرٌ) لأنَّ الإضافةَ إليه تقتضي المِلْكَ له فتَنافي إقراره به لغيره فحَمِلَ على الوعدِ بالهبةِ ومن ثَمَّ صَحَّ مسكني، أو ملبوسي له إذ قد يسْكُنُ ويلبَسُ غيرَ مِلْكِهِ ويتَرَدَّدُ التَّنْظُرُ في قوله: داري التي أسْكُنها؛ لأنَّ ذِكْرَ هذا الوصفِ قَرِينَةٌ على أنه لم يُردِّ بالإضافةِ المِلْكَ أمَّا إذا أرادَ الإقرارَ بما ذُكِرَ فَيَصِحُّ كما قاله البَغَوِيُّ وقولُ الأَنْوَارِ لا أَثَرَ لِلإِرَادَةِ هُنَا يُشَكِّلُ بقوله أيضًا في الدارِ التي ورثتها من أَبِي لِفُلَانٍ إِنَّهُ إِقْرَارٌ إِنْ أَرَادَهُ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ اشْتَرَيْتُهَا مِثْلًا وَوَرِثْتُهَا وَيُوجَدُ ذَلِكَ بَأَنَّ إِرَادَتَهُ الإِقْرَارَ بِذَلِكَ تَبَيَّنَ أَنَّ مُرَادَهُ الشُّرَاءَ وَالْإِرْثَ فِي الظَّاهِرِ دُونَ الْحَقِيقَةِ وَفِيهِ أَيْضًا جَمِيعُ

لِلْمَقْرَّ وَلَيْسَتْ صِحَّةُ الإِقْرَارِ وَبُطْلَانُهُ دَائِرَتَيْنِ عَلَى مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لِأَنَّهُ لَا أَطْلَاعَ لَنَا عَلَيْهِ حَتَّى تُرْتَبَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ نَعَمْ فِي الْبَاطِنِ الْعِبْرَةُ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ حَتَّى لَوْ قَالَ هَذِهِ الدَّارُ لِزَيْدٍ وَلَمْ تَكُنْ لِزَيْدٍ لَمْ يَصِحَّ الإِقْرَارُ، أو داري التي مَلَكْتُهَا لِزَيْدٍ وكانت له في الواقعِ فَهُوَ إِقْرَارٌ صَحِيحٌ وَيَجِبُ تَأْوِيلُ الإِضَافَةِ. اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (وَأِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ. إلخ) أي: فَلَا بُدَّ مِنْ تَقَدُّمِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ عَلَى الْخَبَرِ. اهـ. مُعْنَى: فَوَدَّ: (وَلَمْ يَرُدَّ. إلخ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْأَمْتِلَةِ الثَّلَاثَةِ وَسَيَذْكُرُ مُحْتَزَّرُهُ وَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِهِ: أو ذِنِّي الذي على زَيْدٍ لَعَمْرُو كَمَا فِي فِعْلِ التَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى.

فَوَدَّ (سُي): (فَهُوَ لَعُو) أي: بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ لَهُ عَلَيَّ فِي دَارِي، أو مَالِي أَلْفٌ، فَلَا يَكُونُ لَعُوًا، بَلْ إِقْرَارًا كَمَا يَأْتِي مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ ذَلِكَ فِي الْفَصْلِ الْآتِي بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَوْ قَالَ لَهُ فِي مِيرَاتِي مِنْ أَبِي أَلْفٌ. إلخ. اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (لأنَّ ذِكْرَ هَذَا الْوَصْفِ قَرِينَةٌ. إلخ) قَدْ يُمْنَعُ ذَلِكَ، بَلْ هُوَ لِلإِحْتِرَازِ عَنْ غَيْرِ الْمَسْكُونَةِ مِنْ أَمْلَاكِهِ. اهـ. سَمِ عِبَارَةٌ ع ش الْأَقْرَبُ عَدَمُ الصَّحَّةِ لِأَنَّهُ مَا ذَكَرَهُ لَا يَصْلُحُ لِدَفْعِ مَا ذَكَرْتُ عَلَيْهِ الإِضَافَةَ وَالْكَلَامُ عِنْدَ الإِطْلَاقِ فَلَوْ أَرَادَ بِهِ الإِقْرَارَ عَمِلَ بِهِ. اهـ. وَهُوَ ظَاهِرٌ. فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا أَرَادَ. إلخ) مُحْتَزَّرُ قَوْلِهِ: وَلَمْ يَرُدِّ الإِقْرَارَ. فَوَدَّ: (بِمَا ذُكِرَ) أي: مِنْ أَمْتِلَةِ الْمَثَرِ وَالشَّرْحِ. فَوَدَّ: (فَيَصِحُّ) لِأَنَّهُ أَرَادَ بِالِإِضَافَةِ إِضَافَةً سَكَنَى مُعْنَى وَنَهَايَةً. فَوَدَّ: (كَمَا قَالَ الْبَغَوِيُّ) مُعْتَمَدٌ. اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (بقوله. إلخ) أي: الْأَنْوَارِ. فَوَدَّ: (وَيُوجِهُ ذَلِكَ) أي: عَدَمُ الْفَرْقِ وَكَوْنُ كُلِّ مِنْهُمَا إِقْرَارًا. فَوَدَّ: (أَنَّ مُرَادَهُ الشُّرَاءَ. إلخ) أي: أو أَرَادَ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا أَوْ وَرَثَهَا سَابِقًا وَخَرَجَتْ عَنْ مِلْكِهِ بِنَاقِلٍ. اهـ. رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرَ قَوْلُهُ: الشُّرَاءُ وَالْإِرْثُ فِي الظَّاهِرِ. إلخ إِنَّمَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ عِنْدَ فَرَضِ أَنَّهُ حَالُ الإِقْرَارِ بِالْإِرْثِ وَالشُّرَاءِ بِحَيْثُ لَمْ يَمُضِ زَمَنٌ يُمْكِنُ فِيهِ التَّقْلُّ وَإِلَّا فَالشُّرَاءُ وَالْإِرْثُ الْمَاضِيَانِ لَا يُنَافِيَانِ الإِقْرَارَ حَالًا. اهـ. فَوَدَّ: (وَفِيهِ) أي: الْأَنْوَارِ.

فَوَدَّ: (لأنَّ ذِكْرَ هَذَا الْوَصْفِ قَرِينَةٌ إلخ) قَدْ يُمْنَعُ ذَلِكَ، بَلْ هُوَ لِلإِحْتِرَازِ عَنْ غَيْرِ الْمَسْكُونَةِ مِنْ أَمْلَاكِهِ. فَوَدَّ: (أَنَّهُ إِقْرَارٌ إِنْ أَرَادَهُ) ظَاهِرُهُ: وَإِنْ كَانَ عَقَبَ الْإِرْثِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي التَّوْجِيهِ الْآتِي فِي الظَّاهِرِ. فَوَدَّ: (تَبَيَّنَ أَنَّ مُرَادَهُ الشُّرَاءَ وَالْإِرْثَ) فِيهِ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْتَصُّ بِمَسْأَلَةِ الشُّرَاءِ وَالْإِرْثِ، وَكَذَا

ما عُرِفَ لي لِفلَانٍ صحيحٌ ولو قال الدينُ الذي كَتَبْتَهُ، أو باسمي على زَيْدٍ لَعَمْرِي صَحٌّ إِذْ لَا مُنَافَاةَ أَيضًا، أو الدينُ الذي لي على زَيْدٍ لَعَمْرِي لم يَصَحَّ إِلَّا إِنْ قَالَ واسمي في الكتابِ عَارِيَّةً وكذا إِنْ أَرَادَ الإقرارَ فيما يظهرُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ وَمَرَّ أَنَّ دَيْنَ الْمَهْرِ وَنَحْوَ الْمُثَنَةِ وَالْخُلْعِ وَأُرْشِ الْجِنَايَةِ وَالْحُكُومَةِ لَا يَصَحُّ الإقرارُ بِهَا عَقِبَ ثُبُوتِهَا وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ الْبَغَوِيِّ مَحَلَّ صِحَّةِ الإقرارِ فيما مَرَّ إِذَا لم يُعْلَمَ أَنَّهُ لِلْمَقْرَرِ إِذْ لَا يَجُوزُ الْمَلِكُ بِالْكَذِبِ. (ولو قال هذا لِفلَانٍ وكان

قوله: (ولو قال) إلى المثنى في النهاية. □ قوله: (ولو قال الدين). إلخ) قال المصنف في فتاويه لو كان بالدين المقر به رهن، أو كفيل انتقل إلى المقر بذلك وفصل الشئخ تاج الدين الفزاري فقال إن أقر أن الدين صار لزيد، فلا يتقبل بالرهن لأن صيرورته إليه إنما تكون بالحوالة وهي تبطل الرهن، وإن أقر أن الدين كان له بقي الرهن بحاله وهذا التفصيل هو الظاهر مغني ونهاية. □ قوله: (إذ لا منافاة). إلخ) أي: لاحتمال أنه وكيل فلو طلب عمرو زيدا فأنكر فإن شاء عمرو أقام بينة بإقرار المقر أن الدين الذي كتبه على زيد له ثم يقيم بينة عليه بالمقر به، وإن شاء أقام بينة عليه بالمقر به ثم بينة بالإقرار. اهـ. مغني.

□ قوله: (أيضاً) أي: مثل مسكني، أو ملبوسي لزيد. □ قوله: (إلا إن قال). إلخ) ظاهره، ولو منفصلاً فليراجع. □ قوله: (وكذا إن أراد الإقرار) أي: فيصح وقياسه الصحة فيما لو قال داري التي هي ملكي لزيد وقال أرذت الإقرار لكن في سم على منهج عن شرح الروض أنه لا يصح الإقرار في هذه وعن ع أن ظاهر شرح المنهج عدم قبول إرادة الإقرار. انتهى. ، ولو قيل بقبول إرادته وحمله على إرادة المجاز باعتبار ما كان، أو في ظاهر الحال لم يتعد. اهـ. ع ش وقوله: إن ظاهر شرح المنهج. إلخ وكذا ظاهر التخصة فيما يأتي عن قريب وصريح المغني عدم القبول ومع ذلك فما استقر به ع ش وجية. □ قوله: (مما مر) أي: آتياً. □ قوله: (ومر) أي: قبل فصل الصيغة قبل قول المثنى، وإن أطلق صح. □ قوله: (لا يصح الإقرار بها). إلخ) ظاهره، وإن أراده، وهو ظاهر لظهور الكذب فيه وأفهم قوله: دين المهر. إلخ إن عيّن ما ذكره كأن أمهر، أو متّع عينا يصح الإقرار بها عقب ثبوتها، وهو ظاهر كما يفهم من قوله: الآتي فلو أقر ولم يكن بيده ثم صار عملاً بمقتضى الإقرار فليأمل سم على حج وقوله: عمل بمقتضى الإقرار أي لجواز أن تكون العين مغصوبة فلم تدخل في ملكها. اهـ. ع ش.

قال في شرح الروض بعدهما ما نصّه وكذا لو قال: داري لِفلَانٍ وأراد الإقرار؛ لأنه أراد بالإضافة إضافة سُكْنَى، ذَكَرَ ذَلِكَ الْبَغَوِيُّ فِي فَتَاوِيهِ اهـ. ثم قال الأذرعِي بَعْدَ تَقْلِيدِهِ كَلَامَ الْبَغَوِيِّ وَيُتَّبَعُهُ أَنْ يَسْتَفْسِرَ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ وَيَعْمَلُ بِقَوْلِهِ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ دَارِي الَّتِي هِيَ مِلْكِي لَهُ لِلتَّنَاقُضِ الصَّرِيحِ اهـ. □ قوله: (ولو قال: الدين الذي كتبه إلخ) فلو كان بالدين المقر به رهن أو كفيل انتقل إلى المقر له بذلك كما في فتاوى المصنف لكن الأوجه ما نصّه التاج الفزاري، وهو أنه إن أقر بأن الدين صار لزيد فلا يتقبل بالرهن؛ لأن صيرورته إليه إنما تكون بالحوالة، وهي تبطل الرهن، وإن أقر أن الدين كان له بقي الرهن بحاله شرح م ر. □ قوله: (لا يصح الإقرار بها عقب ثبوتها) ظاهره وإن كان أراده وهو ظاهر لظهور الكذب فيه وأفهم

مِلْكِي إِلَى أَنْ أَقْرَزْتُ) بِهِ (فَأَوَّلُ كَلَامِهِ إِقْرَارُ وَآخِرُهُ لَعْنُ) فَيَطْرَحُ آخِرَهُ فَقَطْ لِاسْتِقْلَالِهِ وَمِنْ ثَمَّ صَحَّ
أَيْضًا هَذَا مِلْكِي هَذَا لِإِفْلَانٍ، أَوْ هَذَا لِي وَكَانَ مِلْكُ زَيْدٍ إِلَى أَنْ أَقْرَزْتُ؛ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ بَعْدَ إِنْكَارٍ، ...

❦ قَوْلُ (سُبْحَ): (فَأَوَّلُ كَلَامِهِ إِقْرَارُ وَآخِرُهُ لَعْنُ) سَيَأْتِي فِي كَلَامِنَا عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ
مِنْ ثَمَنٍ خَمْرٍ أَنَّهُ لَوْ صَدَّقَهُ الْمُقَرُّ لَهُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَا شَيْءَ عَلَى الْمُقَرِّ وَإِنْ كَذَّبَهُ وَحَلَفَ لَزِمَهُ الْمُقَرُّ بِهِ مَا لَمْ
تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى الْمُنَافِي، فَلَا يَلْزَمُهُ. اهـ. فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ تَطْيِيرُ ذَلِكَ هُنَا، بَلْ يَنْبَغِي فِيهَا إِذَا قَالَ دَارِي لَزَيْدٍ
وَأَرَادَ الْإِقْرَارَ فَقَامَتْ بَيِّنَةٌ بِأَنَّهَا مِلْكُهُ إِلَى حِينَ الْإِقْرَارِ لَا يَصِحُّ الْإِقْرَارُ لِأَنَّهُ كَذِبٌ وَالْمُقَرُّ لَهُ لَا يَسْتَحِقُّ
بِالْكَذِبِ وَقَدْ نُقِلَ عَنْ إِشْرَافِ الْهَرَوِيِّ مَا يُوَافِقُ ذَلِكَ. اهـ. سَمِ وَقَوْلُهُ: مَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ. إِنْخَ وَقَوْلُهُ:
فَقَامَتْ بَيِّنَةٌ. إِنْخَ فِيهِمَا وَفَقَةً فَإِنَّ إِقَامَةَ الْبَيِّنَةِ عَلَى ذَلِكَ مُشْكِلٌ، وَفِي قُوَّةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى التَّنْفِي الْغَيْرِ
الْمَحْصُورِ ثَمَّ رَأَيْتُ كَتَبَ عَلَيْهِ الرَّشِيدِيُّ فِيمَا سَيَأْتِي مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: م ر مَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى الْمُنَافِي انْظُرْ
قَبُولَ هَذِهِ الْبَيِّنَةِ مَعَ أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَزِمَهُ الْأَلْفُ بِسَبَبِ آخَرٍ فَهِيَ شَاهِدَةٌ بَنَفِي غَيْرِ مَحْصُورٍ. اهـ.
❦ قَوْلُهُ: (فَيَطْرَحُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: أَوْ أَنَّ هَذَا لِي؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ، أَوْ عَكْسُهُ، وَفِي النِّهَايَةِ إِلَّا
قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَصِحَّ) إِلَى (وَأَنَّمَا). ❦ قَوْلُهُ: (لِاسْتِقْلَالِهِ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَيَعْمَلُ بِأَوَّلِهِ لِاسْتِمَالِهِ عَلَى
جُمْلَتَيْنِ مُسْتَقْلِلَتَيْنِ. اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي: لِأَجْلِ الْإِسْتِقْلَالِ. ❦ قَوْلُهُ: (صَحَّ أَيْضًا هَذَا. إِنْخَ) أَي:
فَيَكُونُ إِقْرَارًا. اهـ. ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ) أَي مَا ذَكَرَ فِي الْمَثْنِ وَالشَّرْحِ. ❦ وَقَوْلُهُ: (إِقْرَارٌ. إِنْخَ) أَي فِي
صَوَرَتِي الشَّرْحِ.

قَوْلُهُ: (ذَيْنَ الْمَهْرِ إِنْخَ) إِنْ عَيَّنَ مَا ذَكَرَ كَانَ أَمَهَرٌ أَوْ أَمْتَعٌ عَيْنًا يَصِحُّ الْإِقْرَارُ بِهَا عَقِبَ ثُبُوتِهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ
كَمَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي: فَلَوْ أَقْرَزْتُ وَلَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ ثَمَّ صَارَ عَمِلَ بِمُقْتَضَى الْإِقْرَارِ فَلَيْتَأَمَّلْ.
❦ قَوْلُهُ فِي (سُبْحَ): (فَأَوَّلُ كَلَامِهِ إِقْرَارُ وَآخِرُهُ لَعْنُ) سَيَأْتِي فِي كَلَامِنَا عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَيَّ
أَلْفٌ مِنْ ثَمَنٍ خَمْرٍ أَنَّهُ لَوْ صَدَّقَهُ الْمُقَرُّ لَهُ عَلَى ذَلِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْمُقَرِّ، وَإِنْ كَذَّبَهُ وَحَلَفَ لَزِمَهُ الْمُقَرُّ بِهِ
مَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى الْمُنَافِي فَلَا يَلْزَمُهُ. اهـ. فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ تَطْيِيرُ ذَلِكَ هُنَا، بَلْ يَنْبَغِي فِيهَا إِذَا قَالَ: دَارِي
لَزَيْدٍ وَأَرَادَ الْإِقْرَارَ فَإِنَّ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِأَنَّهَا مِلْكُهُ إِلَى حِينَ الْإِقْرَارِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِقْرَارُ؛ لِأَنَّهُ كَذِبٌ، وَالْمُقَرُّ لَهُ
لَا يَسْتَحِقُّ بِالْكَذِبِ، وَقَدْ نُقِلَ عَنْ إِشْرَافِ الْهَرَوِيِّ هُنَا مَا يُوَافِقُ ذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا يُنَاسِبُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ
الرَّوَضِ وَشَرْحُهُ وَإِنْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ هَكَذَا أَي بَانَ زَيْدًا أَقْرَبَ بَانَ هَذَا مِلْكُ عَمْرٍو وَكَانَ مِلْكُ زَيْدٍ إِلَى أَنْ أَقْرَبَهُ
لَمْ تُقْبَلْ. اهـ. مَحْمُولًا عَلَى أَنَّهُ إِخْبَارٌ مِنْ عِنْدِ الشُّهُودِ وَلَا حِكَايَةٌ مِنَ الْمُقَرِّ أَمَّا لَوْ حَكَوْهُ عَنِ الْمُقَرِّ بَانَ
شَهِدُوا أَنَّ زَيْدًا أَقْرَبَ بَانَ هَذَا لِعَمْرٍو، وَبِأَنَّهُ كَانَ مِلْكُهُ إِلَى الْإِقْرَارِ، فَيَتَجَبَّ صِحَّةُ الْإِقْرَارِ إِذْ لَا تَنَاقُضَ فِي
الشَّهَادَةِ، وَإِنَّمَا فِيهَا إِثْبَاتُ التَّنَاقُضِ فِي الْمَشْهُودِ بِهِ الَّذِي هُوَ الْإِقْرَارُ، لَكِنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ كَانَ حَكَى مَا
ذَكَرَ ظَاهِرٌ فِي خِلَافِ ذَلِكَ وَأَنَّ الْإِقْرَارَ لَا يَصِحُّ وَإِنْ حَكَى الشُّهُودُ مَا ذَكَرَ عَنِ الْمُقَرِّ فَلْيُحَرِّزْ.
❦ قَوْلُهُ: (وَكَانَ مِلْكُ زَيْدٍ إِلَى أَنْ أَقْرَزْتُ) هَذَا يَتَضَمَّنُ الْإِقْرَارَ لَزَيْدٍ فِي الْحَالِ وَبِهِ يُفَارِقُ مَا يَأْتِي فِي كَانٍ لَهُ
عَلَيَّ أَلْفٌ، فَضَيِّتَهُ أَنَّهُ لَعْنُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَرْ بِشَيْءٍ فِي الْحَالِ.

أَوْ عَكْسُهُ وَلَمْ تَصَحَّ هَذِهِ الَّتِي هِيَ مِلْكِي لِغُلَانٍ وَإِنَّمَا لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُ شَاهِدٍ تَنَاقُضُ كَأَن حَكِيَ
مَا ذُكِرَ، وَإِنْ أَمَكَنَّ الْجَمْعُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يُحْتَاطُ لِلشَّهَادَةِ مَا لَا يُحْتَاطُ لِلإِقْرَارِ. (وَلَيْكَنَّ الْمُقَرَّرُ بِهِ) مِنْ
الْأَعْيَانِ (فِي يَدِ الْمُقَرَّرِ) حِشًا، أَوْ حُكْمًا (لِئْسَلَمَ بِالْإِقْرَارِ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ) لِأَنَّهُ مَعَ عَدَمِ كَوْنِهِ بِيَدِهِ مُدَّعٍ،

❏ وَقَوْلُهُ: (أَوْ عَكْسُهُ) أَي: فِي صُورَةِ الْمُشْنِ وَهَذَا عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ عَطْفِهِ عَلَى قَوْلِهِ: إِقْرَارًا. إِنْخَ
وَقَوْلُ الْكَزْدِيِّ أَي عَكْسُ مَا ذُكِرَ بِأَن يَقُولَ هَذَا لِغُلَانٍ هَذَا مِلْكِي وَهَذَا مِلْكُ زَيْدٍ وَكَانَ لِي إِلَى أَنْ أَقْرَزْتُ
بِهِ وَحَاصِلُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِجُمْلَتَيْنِ مُسْتَقِلَّتَيْنِ إِحْدَاهُمَا تَصَرُّهُ وَالْأُخْرَى تَنْفَعُهُ نَعْمَلُ بِمَا يَصْرُهُ وَنُلْغِي مَا
يَنْفَعُهُ أَهْمَنِي عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى هَذَا مِلْكِي إِنْخَ. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي ع ش مَا يُوَافِقُ مَا قَدَّمْتُهُ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ:
أَوْ عَكْسُهُ أَي وَكُلُّ مِنْهُمَا صَحِيحٌ وَالْمُرَادُ بِعَكْسِهِ الْإِنْكَارُ بَعْدَ الْإِقْرَارِ. اهـ. ❏ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَصِحَّ. إِنْخَ)
عَطْفٌ عَلَى صَحِّ إِنْخَ وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الصَّحَّةِ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْإِقْرَارَ وَتَقَدَّمَ مَا فِيهِ. ❏ قَوْلُهُ: (كَأَن حَكِيَ مَا
ذُكِرَ) بِأَن قَالَ إِنْ زَيْدًا أَقَرَّ بِأَن هَذَا مِلْكُ عَمْرٍو وَكَانَ مِلْكُ زَيْدٍ إِلَى أَنْ أَقَرَّ بِهِ شَرْحُ الرُّوضِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا
فَرْقَ فِي عَدَمِ الْقَبُولِ بَيْنَ كَوْنِهِ يَجْعَلُ ذَلِكَ إِخْبَارًا مِنْ نَفْسِهِ أَوْ نَقْلًا عَنْ كَلَامِ الْمُقَرَّرِ وَقَالَ سَم عَلَى حَجِّ أَنَّهُ
أَي مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا لَوْ جَعَلَهُ مِنْ نَفْسِهِ لَا حِكَايَةَ لِكَلَامِ الْمُقَرَّرِ ثُمَّ قَالَ لَكِنَّ كَلَامَ
الشَّارِحِ ظَاهِرٌ فِي خِلَافِهِ فَلْيُرَاجَعْ وَمَعَ ذَلِكَ فَالْأَوَجَهُ مَعْنَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ شَرْحِ الرُّوضِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ
قَالَ زَيْدٌ هَذَا مِلْكُ عَمْرٍو وَكَانَ مِلْكِي إِلَى أَنْ أَقْرَزْتُ بِهِ كَانَ إِقْرَارًا؛ لِأَنَّ هَذَا نَقْلٌ لِحُصُوصٍ مَا قَالَهُ
الْمُقَرَّرُ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ صَادِرًا مِنْهُ، أَوْ مِنَ الشَّاهِدِ إِخْبَارًا عَنْهُ. اهـ. ع ش أَقُولُ وَيُؤَيِّدُ أَي الْأَوَجَهُ
الْمَذْكُورُ قَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَفَارَقَتْ أَي الْبَيِّنَةُ الْمُقَرَّرُ بِأَنَّهَا تَشْهَدُ عَلَى غَيْرِهَا، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهَا إِلَّا إِذَا لَمْ يَتَنَاقُضْ
وَالْمُقَرَّرُ يَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ فَيُؤَاخَذُ بِمَا يَصِحُّ مِنْ كَلَامِهِ. اهـ.

❏ قَوْلُ (سَيِّ): (وَلَيْكَنَّ الْمُقَرَّرُ بِهِ إِنْخَ) مَحَلُّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ إِذَا كَانَ فِي يَدِهِ لِنَفْسِهِ فَلَوْ كَانَ نَائِبًا عَنْ غَيْرِهِ
كَنَاطِرٍ وَقَفٍ وَوَلِيِّ مَخْجُورٍ لَمْ يَصِحَّ إِقْرَارُهُ نِهَائِيَّةً وَمُعْنِي. ❏ قَوْلُهُ: (مِنْ الْأَعْيَانِ) إِلَى قَوْلِ الْمُشْنِ فَلَوْ أَقَرَّ
وَلَمْ يَكُنْ فِي النِّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنِي. ❏ قَوْلُهُ: (مِنْ الْأَعْيَانِ) خَرَجَ بِتَقْدِيرِهِ الدِّينِ، فَلَا يَأْتِي فِيهِ مَا ذُكِرَ نِهَائِيَّةً وَمُعْنِي
قَالَ ع ش قَوْلُهُ: فَلَا يَأْتِي فِيهِ مَا ذُكِرَ أَي لَكِنَّ لَوْ أَقَرَّ الْوَارِثُ فِي حَيَاةِ مَوْرِثِهِ بِأَن مَا لِمَوْرِثِهِ عَلَى زَيْدٍ لَا
يَسْتَحِقُّهُ ثُمَّ مَاتَ مَوْرِثُهُ وَصَارَ الدِّينُ لِلْمُقَرَّرِ عَمِلَ بِمُقْتَضَى إِقْرَارِهِ فَلَيْسَ لَهُ مُطَالَبَةُ الْمَدِينِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ
الْمُصَنِّفِ فَلَوْ أَقَرَّ وَلَمْ يَكُنْ. إِنْخَ. اهـ.

❏ قَوْلُ (سَيِّ): (فِي يَدِ الْمُقَرَّرِ) أَي: فِي تَصَرُّفِهِ، فَلَا يُرَدُّ نَحْوُ الْغَاصِبِ. اهـ. رَشِيدِي. ❏ قَوْلُهُ: (أَوْ حُكْمًا)
أَي كَالْمُعَارِ وَالْمُؤَجَّرِ تَحْتَ يَدِ غَيْرِهِ. اهـ. ع ش. ❏ قَوْلُهُ: (مُدَّعٍ. إِنْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي

❏ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُ شَاهِدٍ تَنَاقُضُ كَأَن حَكِيَ مَا ذُكِرَ إِنْخَ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ وَإِنْ شَهِدَتْ
بَيِّنَةٌ هَكَذَا أَي بِأَن زَيْدًا أَقَرَّ بِأَن هَذَا مِلْكُ عَمْرٍو وَكَانَ مِلْكُ زَيْدٍ إِلَى أَنْ أَقَرَّ بِهِ لَمْ تُقْبَلْ. اهـ. وَعِبَارَةُ كُنْزِ
الْأُسْتَاذِ وَلَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ أَنَّ زَيْدًا أَقَرَّ لِعَمْرٍو بِكَذَا وَكَانَ لِرَزِيدٍ إِلَى أَنْ أَقَرَّ فَلَقَوْا. اهـ. وَهِيَ ظَاهِرَةٌ فِي أَنَّ قَوْلَ
الشُّهُودِ: وَكَانَ لِرَزِيدٍ إِنْخَ مِنْ عِنْدِ الشُّهُودِ لَا حِكَايَةَ عَنِ الْمُقَرَّرِ.

❏ قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (وَلَيْكَنَّ الْمُقَرَّرُ بِهِ فِي يَدِ الْمُقَرَّرِ) وَمَحَلُّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ إِذَا كَانَ فِي يَدِهِ لِنَفْسِهِ فَلَوْ كَانَ

أو شاهدٌ بغير لفظيهما وأفهم المتن أن هذا شرطٌ للتسليم لا لصحة الإقرار فيصح حتى إذا صار في يده عملٌ به كما يأتي ويستثنى ما لو باع القاضي مالاً غائباً فقدم وادعى تصرفاً قبله فيقبل وما لو باع بشرط الخيار فأدعاه رجلٌ فأقرَّ البائع في مدة الخيار بأنه ملك المدعى فيصح إقراره وينفسخ البيع؛ لأن له فسحاً وما لو وهب لولده عتيقاً ثم أقبضه إياها ثم أقرَّ بها لآخر فيقبل على ما في البيان لكن بناء الأذرعى على ضعيف أن الرجوع يُحمل بمجرّد التصرف (فلو أقرَّ ولم يكن في يده ثم صار) في يده (عملٌ بمقتضى الإقرار) لوجود شرط العمل به فيسلم للمقر له حالاً.

(تنبيه) يؤخذ من المتن وغيره صحة ما أجبت به في ممرٍّ مستطيل إلى ثبوت، أو مجزئ ماءٍ كذلك إلى أراضٍ لا يقبل قسمة فأقرَّ بعض الشركاء لآخر بحق فيه من صحة الإقرار ووقف الأمر لتعذر تسليم المقر به؛ لأن يد الشركاء حائلة فإن صار بيد المقر ما يمكنه به تسليم الحق.

يده كان كلامه إما دعوى عن الغير بغير إذنه، أو شهادة بغير لفظها، فلا يقبل. اهـ. قوله: (وأفهم المتن. إلخ) عبارة النهاية والمغني واشترط كونه بيده بالنسبة لأعمال الإقرار، وهو التسليم لا لصحته، فلا يقال إنه لاغ بالكلية، بل متى حصل بيده لزمه تسليمه إليه كما سيأتي. اهـ.

قوله: (ويستثنى) أي: مما مر في المتن. اهـ. قوله: (لو باع القاضي. إلخ) أي: بسبب اقتضاه نهاية ومغني سم. اهـ. قوله: (فيقبل) أي: فيقبل إقراره لمن نسب صدور التصرف معه مع أن العين المقر بها في يد المشتري لا في يد المقر. اهـ. سيد عمر عبارة ع ش قوله: فيقبل منه أي يمينه على القاعدة من أنهم حيث أطلقوا القبول حيل على ما هو باليمين فإن أرادوا خلافه قالوا بلا يمين. اهـ. قوله: (بشرط الخيار) أي: له، أو لهما نهاية ومغني وسم. اهـ. قوله: (وينفسخ البيع) لعل المراد أنه يتبين بطلانه لعدم دخوله في ملك المشتري وبقاء ملك البائع عليه، فلا يصح بيعه له، أو أن المراد وينفسخ الآخر الذي كان يترتب على العقد لو لم يأت بما يقتضي الإنساح اهـ ع ش وقوله: وبقاء ملك البائع عليه. إلخ لعل المناسب ملك المدعى. إلخ. اهـ. قوله: (لكن بناء الأذرعى. إلخ) عبارة المغني والنهاية لكان كما قال الأذرعى مفرغ على أن تصرف الواهب رجوع والأصح خلافه. اهـ. قال ع ش قوله والأصح خلافه أي فيكون قوله: لغوا وظاهره، وإن دلت القرينة على صدقه. اهـ. قوله: (أو مجزئ. إلخ) عطف على ممر. اهـ. قوله: (كذلك) أي: مستطيل. اهـ. قوله: (لا يقبل) أي: كل من الممر والمجزئ. اهـ. ع ش.

قوله: (من صحة الإقرار. إلخ) بيان لقوله: ما أجبت به. اهـ. قوله: (لأن يد الشركاء حائلة. إلخ) قد يشكل على هذا ما قيل من أنه يجوز بيع جزء شائع من دار ويصح تسليمه بغير إذن الشريك ولم يُنظر

نائباً عن غيره كناظر وقف، وولي مخجور لم يصح إقراره شرعاً م ر. اهـ. قوله: (ما لو باع القاضي مالاً غائباً) أي: بسبب اقتضاه. اهـ. قوله: (فيقبل) أي: مع أن المقر به ليس في يد المقر في هذه الصورة.

قوله: (بشرط الخيار) أي: له أو لهما. اهـ. قوله: (إن الرجوع يحصل بمجرّد التصرف) والأصح خلافه شرعاً م ر. اهـ. قوله: (لا يقبل) أي: الممر والمجزئ ش. اهـ. قوله: (لأن يد الشركاء حائلة) قد يقال: مُجرّد

المُقَرَّر به وأخذ به وإلا، فلا ولا قيمة هنا للحيلولة؛ لأنَّ الشرط أن تكون مِنَ المُقَرَّر وهي هنا من غيره لِتَعْدِلِ الْقِسْمَةَ والمُرور في حقِّ الغير. (فلو أَقَرَّ بِحُرِّيَّةِ عَبْدٍ) مُعَيَّن (في يد غيره)، أو شهد بها (ثم اشتراه) لنفسه أو ملكه بوجه آخر أو استأجره وخَصَّ الشُّرَاءَ؛ لأنَّه الذي يترتَّب عليه جميع الأحكام الآتية (حكم بحُرِّيَّته) بعد انقضاء مُدَّة خيار البائع ورُفِعَتْ يَدُ المُشْتَرِي عنه وتسميته الحُرَّ في زعم المُقَرَّر عَبْدًا باعتبار ظاهر الاسترقاق، أو باعتبار ما كان، أو باعتبار مذلولة العام، أو ما اشتراه بطريق الوكالة، فلا يُؤَثِّرُ؛ لأنَّ الأصحَّ أنَّ المِلْكَ يَقَعُ ابتداءً للموَكَّل (ثم إن كان قال) في إقراره (هو حرُّ الأصل)، أو اعتقه ماله قبل شراء البائع (فشيرواؤه افتداء) من جهة المُشْتَرِي؛

لِكَوْنِ يَدِهِ حَائِلَةً إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ الدَّارَ يُمكنُ انْتِفَاعُ الشَّرِيكَيْنِ بِهَا مُهَابَةً، أو قِسْمَتَهَا، أو إيجارها من القاضي عليهما بخلاف ما لو ذُكِرَ مِنَ المَمَرِّ والمَجْرَى اهـ ع ش أقول لا يَظْهَرُ هَذَا الْفَرْقُ لَا سِيَّما إِذَا كَانَ الْمُقَرَّرُ مِنَ الشُّرَكَاءِ فَإِنَّهُ يُنْزَلُ فِي الانْتِفَاعِ مِثْلَةَ الْمُقَرَّرِ وَيَقُومُ مَقَامَهُ. □ فَوُدَّ: (لِلْحِيلُولَةِ) تَغْلِيلٌ لِلْمَغْنِيِّ. □ فَوُدَّ: (أَنْ تَكُونَ) أَي: الْحِيلُولَةُ ش. اهـ. سم. □ فَوُدَّ: (وَالْمُرُورُ. إلخ) لَا يَظْهَرُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُقَرَّرُ مِنَ الشُّرَكَاءِ. □ فَوُدَّ: (مُعَيَّنٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ (وَيَصِحُّ) فِي النَّهَايَةِ. □ فَوُدَّ: (لِنَفْسِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَتَسْمِيَةُ الْحُرِّ) فِي الْمُغْنِيِّ. □ فَوُدَّ: (لِنَفْسِهِ) سَيُذَكَّرُ مُحْتَرَّزُهُ. □ فَوُدَّ: (بَوَجْهِ آخَرَ) كَالِإِثْرِ وَالْوَصِيَّةِ. اهـ. مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (أَوْ اسْتَأْجَرَهُ) وَظَاهِرُ أَنَّ الْحُكْمَ بِحُرِّيَّتِهِ فِي هَذِهِ بِالنِّسْبَةِ لَامْتِنَاعِ اسْتِيفَاءِ مَنَفَعَتِهِ بِغَيْرِ رِضَا. اهـ. سم. □ فَوُدَّ: (وَرُفِعَتْ الْأُولَى) قَرُفِعَتْ بِالْفَاءِ. □ فَوُدَّ: (لأنَّه الذي. إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ لِأَجْلِ ثُبُوتِ الْخِيَارِ الْآتِي فِي كَلَامِهِ. اهـ. □ فَوُدَّ: (وَتَسْمِيَةُ الْحُرِّ. إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَلَوْ عَبَّرَ بِحُرِّيَّةِ شَخْصٍ بَدَلْ عَبْدٍ لَكَانَ أَوَّلَى لِثَلَاثِ تَنَاقُضِ الْحُرِّيَّةِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ كَمَا قَالَ الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ بِالْعَبْدِ الْمَذْلُولِ الْعَامِّ لَا الْخَاصِّ الَّذِي هُوَ الرُّقُّ. اهـ. □ فَوُدَّ: (أَوْ بِاخْتِيَارٍ مَا كَانَ) يَغْنِي فِيمَا إِذَا قَالَ أَعْتَقَهُ مَالِكُهُ قَبْلَ الشُّرَاءِ. اهـ. رَشِيدِي. □ فَوُدَّ: (أَوْ بِاخْتِيَارٍ مَذْلُولِهِ الْعَامِّ) وَهُوَ الْإِنْسَانُ. اهـ. ع ش. □ فَوُدَّ: (أَمَّا لَوْ اشْتَرَاهُ بِطَرِيقِ الْوَكَالَةِ) وَيَتَّبِعِي أَنَّ مِثْلَ الْوَكَالَةِ الْوَلَايَةِ كَمَا أَفْهَمَهُ التَّقْيِيدُ بِنَفْسِهِ ثُمَّ الْكَلَامُ فِي الْحُكْمِ بِالصَّحَّةِ ظَاهِرًا أَمَّا بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ فَإِنْ كَانَ صَادِقًا فِيمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْحُرِّيَّةِ فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ وَيَأْتُمُّ بِإِقْدَامِهِ عَلَيْهِ. اهـ. ع ش. □ فَوُدَّ: (فِي إِقْرَارِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا يُرَدُّ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (كَانَ) إِلَى (صَرَخَ). □ فَوُدَّ: (اِفْتِدَاءً مِنْ جِهَةِ الْمُشْتَرِي) فَلَا يَثْبُتُ لَهُ أَحْكَامُ الشُّرَاءِ نِهَابَةً وَمُغْنِي.

هَذَا لَا يَقْتَضِي التَّعَدُّلَ لِإِمْكَانِ قَبْضِ الْمُقَرَّرِ بِهَبْضِ الْجُمْلَةِ بِإِذْنِ الشُّرَكَاءِ، وَإِلَّا فَالْحَاكِمُ كَمَا صَرَّحُوا بِذَلِكَ فِي قَبْضِ حِصَّةٍ يَبْعَثُ مِنْ مُشْتَرِكٍ، وَعِبَارَتُهُ فِي مَبْحَثِ قَبْضِ الْمَبِيعِ: وَلَوْ بَاعَ حِصَّتَهُ مِنْ مُشْتَرِكٍ لَمْ يَجْزَلْهُ الْإِذْنُ فِي قَبْضِهِ إِلَّا بِإِذْنِ الشَّرِيكِ، وَإِلَّا فَالْحَاكِمُ إلخ اهـ. بَلْ يَظْهَرُ أَنَّ إِذْنَ الشَّرِيكِ أَوْ الْحَاكِمِ شَرْطٌ لِجَلِّ الْقَبْضِ دُونَ صَحَّتِهِ، فَإِنْ قُلْتُ لَعَلَّ الْمَانِعَ هُنَا شَيْءٌ آخَرُ قُلْتُ: لَمْ يَجْعَلْهُ إِلَّا لِلْحِيلُولَةِ الْمَذْكُورَةِ، نَعَمْ إِنْ كَانَ الْمُقَرَّرُ زَائِدًا عَلَى حِصَّتِهِ أَتَجَهَّ مَا قَالَه لَكِنَّ هَذَا بَعِيدٌ مِنْ عِبَارَتِهِ، وَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ مَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ وَغَيْرِهِ. □ فَوُدَّ: (أَنْ تَكُونَ) أَي: الْحِيلُولَةُ ش. □ فَوُدَّ: (أَوْ اسْتَأْجَرَهُ) وَظَاهِرُ أَنَّ الْحُكْمَ بِحُرِّيَّتِهِ فِي هَذِهِ بِالنِّسْبَةِ لَامْتِنَاعِ اسْتِيفَاءِ مَنَفَعَتِهِ بِغَيْرِ رِضَا.

لأنَّ اعترافه بِحُرِّيَّتِهِ مانِعٌ من جعله بيعًا من جهته وبيعٌ من جهة البائع تَبَيَّنَتْ فيه أحكامه وكان سُكُوتُهُ هنا عن ذلك لاختصاص الخلافِ بِالثانِيَةِ لكنَّ صَرَحَ في المَطْلَبِ بأنَّ الخلافَ ثُمَّ يَأْتِي هنا أيضًا ولا يَرُدُّ على المثنى؛ لأنَّهُ قد لا يَرْتَضِيهِ (وإن قال اعتَقَدَهُ) البائعُ وإنَّما يَسْتَرِقُّهُ ظُلْمًا (فافتداءً من جهته) أي المُشْتَرِي لِذلك (وبيعٌ من جهة البائع على المذهب) فيهما عند السبكي، أو في البائع فقط عند الإِسْنَوِيَّ بناءً على اعتقاده (فَيُبَيَّنُ فيه الخياران) أي المجلس

قوله: (من جعله بيعًا) الأولى شراء. قوله: (بِالثانِيَةِ) أي بالصورة الآتية في المثنى. قوله: (ولا يَرُدُّ) أي إثباتُ الخلافِ هنا. اه. ع. ش. قوله: (على المثنى) يُمكنُ جعلُ قوله: الآتي وبيعٌ من جهة البائع على المذهب وكذا ضميرُ التَّصْبِيحِ في لا يَرْتَضِيهِ راجعًا لِهَذَا أيضًا وإن كان خلافُ المُتَبَادِرِ سم على حَجِّ. اه. رَشِيدِي. قوله: (لأنَّهُ قد لا يَرْتَضِيهِ) أي فيكون ما هنا افتداءً من جهة المُشْتَرِي وبيعًا من جهة البائع قطعًا اه. ع. ش. قوله: (قد لا يَرْتَضِيهِ) وإذا مات المُدَّعي حُرِّيَّتُهُ بَعْدَ الشَّراءِ فَمِيراثُهُ لِوَارِثِهِ الخاصِّ أي كَالْأَبْنِ فَإِنْ لم يَكُنْ فَلَيْسَ بِالمالِ، وَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي أَخْذُ شَيْءٍ مِنْهُ؛ لأنَّهُ أي ما يَأْخُذُهُ بِزَعْمِهِ لَيْسَ لِلْبَائِعِ كَمَا مَرَّ وَاعْتَرَفَ الْمُشْتَرِي بِأَنَّهُ كان مَمْلُوكًا وَلَكِنْ أَغْتَقَهُ مَالِكُهُ كاعترافه بِحُرِّيَّتِهِ أَضْلُهُ لَكِنَّهُ هنا يورَثُ بِالْوَلَاءِ بِشَرْطِهِ وَيَأْخُذُ الْمُشْتَرِي مِنْ تَرَكَّتِهِ أي المُدَّعي حُرِّيَّتَهُ أَقْلُ الثَّمَنَيْنِ نِهَايَةً وَمُعْنِي قَالَ ع. ش. قوله: م ر أَقْلُ الثَّمَنَيْنِ أي ثَمَنِ البائعِ الأوَّلِ والبائعِ الثاني وَوَجْهُهُ أَنَّ الْأَقْلَّ إِنْ كان هو الذي وَقَعَ به البَيْعُ الأوَّلُ فَهُوَ الذي تَعَدَّى سَيِّدَ الْعَبْدِ بِقَبْضِهِ فَيُؤْخَذُ مِنْ تَرَكَّتِهِ دُونَ ما زَادَ وَإِنْ كان الْأَقْلُ هو الثاني فَلَا نَ الْمُقَرَّرَ بِالْحُرِّيَّةِ لم يَغْرَمْ إِلَّا هو، فلا يَأْخُذُ بِزِيَادَةِ عَلَيْهِ.

(فَرَعَ): قال الشافعي لو اشترى أرضًا ووقفها مسجداً أي مثلاً فجاء آخر وأدعاها وصدق المشتري لم تبطل الوقفية وعليه قيمتها. اه. حواشي شرح الرُّوضِ أَقُولُ، وهو ظاهرٌ جَلِيٌّ مَأْخُودٌ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْحَقَّ إِذَا تَعَلَّقَ بِثَالِثٍ لا يَتَفَاتُ إِلَى قَوْلِ البائعِ والمُشْتَرِي إِذَا اتَّفَقَا عَلَى بَطْلَانِ الْبَيْعِ ولا يَثْبُتُ ما ادَّعَاهُ الثَّالِثُ إِلَّا بَيِّنَةٌ ولا رُجُوعٌ لِلْمُشْتَرِي عَلَى البائعِ بِشَيْءٍ حَيْثُ لم يُصَدِّقْهُ البائعُ عَلَى الْوَقْفِيَّةِ اه. وقوله: على الْوَقْفِيَّةِ لَعَلَّهُ مِنْ تَحْرِيفِ التَّاسِيخِ وَالْأَضْلُ عَلَى مَلَكيَّةِ الثَّالِثِ.

قوله (سَيِّدُ): (فافتداءً) أي: فَشَرَاؤُهُ حِينَئِذٍ افتداءً نِهَايَةً وَمُعْنِي. قوله: (لِذَلِكَ) اسم الإشارة راجعٌ إلى قوله: لأنَّ اعترافه إلخ. اه. ع. ش. قوله: (فيهما. إلخ) أي: في المُشْتَرِي والبائعِ عبارةً مُعْنِي تَنْبِيهُ خَلَفَ فِي قَوْلِهِ: على المذهب فَقَالَ السَّبْكَيُّ يَرْجِعُ إِلَى البائعِ والمُشْتَرِي وَقَالَ الإِسْنَوِيُّ يَعُودُ إِلَى البائعِ فَقَطْ فَإِنَّ الطَّرِيقَيْنِ فِيهِ وَيَقُوتهُ الْخِلَافُ فِي الْمُشْتَرِي فَلَوْ قال فافتداءً مِنْ جِهَتِهِ عَلَى الصَّحِيحِ كان أَحْسَنَ وَقَالَ ابْنُ الْقَتِيبِ الأوَّلُ أَقْرَبُ إِلَى ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ والثاني أَقْرَبُ إِلَى ما فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. اه. قوله: (أو في البائع) أي: أو على المذهب فِي البائع. اه. ع. ش. قوله: (بناءً على اعتقاده) هَذَا تَغْلِيلٌ لِقَوْلِ المثنى وَبَيْعٌ مِنْ جِهَةِ البائع. اه. رَشِيدِي. قوله: (أي المجلس) إلى قوله: وَمِنْ ثَمَّ فِي الْمُعْنِي.

قوله: (ولا يَرُدُّ على المثنى إلخ) يُمكنُ جعلُ قوله الآتي وبيعٌ من جهة البائع على المذهب راجعًا لِهَذَا أيضًا وَإِنْ كان خلافُ المُتَبَادِرِ.

والشرط وكذا خيار عيب الثمن (للبائع فقط دون المشتري) لما تقرّر أنه افتداء من جهته ومن ثم لا يرده بعيب ولا أرض له بخلاف البائع إذ لو رد الثمن المعين بعيب جاز له استرداد العبد بخلاف رده بعد عتق المشتري في غير ذلك لاتفاقهما على عتقه ثم، ولو أقر بأن ما في يد زيد مغصوب صحّ شراؤه منه لأنه قد يقصد استنقاده. (ويصح الإفراز بالمجهول) إجماعاً؛ لأن الإخبار عن الحق السابق

☐ قوله: (وكذا خيار عيب الثمن) أي فإن تعدّر رده فله الأرض. اه. ع. ش. ☐ قوله: (دون المشتري. إلخ) وهنا في النهاية والمغني فوائد لا يستغنى عنها. ☐ قوله: (لا يرده) أي المشتري. ☐ قوله: (لو رد) أي البائع. ☐ قوله: (جاز. إلخ) التعبير بالجواز يشعر بأن له حالة أخرى وانظر ما هي فإنه برد الثمن المعين ينفسخ العقد فيعود له المبيع ولو قال قاطلاً على عيب في الثمن المعين يجوز له استرداد المبيع كان ظاهراً. اه. ع. ش. ☐ قوله: (استرداد العبد) وكتب بهامش العبد شئنا الشوبري ما نصه قوله: استرداد المبيع أي وما كسبه من البيع إلى الفسخ لا يأخذه البائع، بل يوقف تحت يد من يختاره القاضي فإن عتق فله، وإن مات فحكمه الفداء كمال من رقب من الحزبين كما أوضح ذلك الشهاب حج في الفتاوى. انتهى. اه. ع. ش. ☐ قوله: (بخلاف رده) أي الثمن المعين. ☐ قوله: (بعد عتق المشتري) بفتح الراء. ☐ قوله: (لاتفاقهما) أي البائع والمشتري. ☐ قوله: (ولو أقر) إلى المتن في المغني. ☐ قوله: (صحّ شراؤه منه) أي حكم بصحة شراؤه منه ويجب رده لمن قال إنه مغصوب منه إن عرف وإلا انتزعه الحاكم منه ويتبني أن يأتي مثل ذلك في كتب الأوقاف فإذا علم بوقفيها، وليس من العلم ما يكتب بهامشها من لفظ وقف ثم اشتراها كان شراؤه افتداء فيجب عليه ردها لمن له ولاية حفظها إن عرف وإلا سلمها لمن يعرف المصلحة فإن عرفها هو وأبقاها في يده وجب عليه دفعها والإعارة منها على ما جرت به العادة في كتب الأوقاف وفي حواشي الروض، ولو أقر بأن هذه الدار وقف ثم اشتراها فالحكم كذلك. انتهى. اه. ع. ش. بحذف. ☐ قوله: (لأنه قد يقصد استنقاده) ولا يثبت الخيار للمشتري كما قاله الإمام؛ لأنه إنما يثبت لمن يطلب الشراء ملكاً لنفسه أو مستنبيه، ولو أقر بحرقة أمه لغيره فاستأجرها لزمته الأجرة، أو نكحها لزمه المهر، وليس له في الأولى استخدامها ولا في الثانية وطؤها إلا إذا نكحها بإذنها وسيدها عنده ولي بالولاء كأن قال أنت أعنتها، أو بغير الولاء كأن كان أخاها وسواء أي في صحة النكاح أحلت له الأمة أم لا لاغترافه بحرقتها قاله الماوردي لكن قال السبكي وغيره يتبني عدم الصحة إلا أن يكون ممن حلت له الأمة لاستزقاق أولادها كأمتهم، وهو الوجه ويؤيد ما أفنى به شينخي الشهاب الرملي فيمن أوصى بأولاد أمته لآخر ثم مات وأعتقها الوارث، فلا بد في تزويجها من شروط نكاح الأمة نهاية ومغني.

☐ قول (س): (ويصح الإفراز. إلخ) ابتداء كان، أو جواباً لدعوى نهاية ومغني.

☐ قول (س): (بالمجهول) أي: لأي شخص كان. اه. ع. ش. ☐ قوله: (إجماعاً) إلى قول المتن، ولو أقر بمال في النهاية لإقوله: ومن ثم لم يقبل بنحو عيادة وحذف. ☐ قوله: (لأن الإخبار. إلخ) الأولى

يَقَعُ مُجْمَلًا وَمُقْصَلًا وَأَرَادَ بِهِ مَا يَعُمُّ الْمُبْهَمَ كَأَحَدِ الْعَبْدَيْنِ (فَإِذَا قَالَ) مَا يَدَّعِيهِ فَلَا نَ فِي تَرِكْتِي فَهُوَ حَقٌّ عَيْنُهُ الْوَارِثُ، أَوْ (لَهُ عَلَيَّ شَيْءٌ قَبْلَ تَفْسِيرِهِ بِكُلِّ مَا يُتَمَوَّلُ، وَإِنْ قُلْتُ) كَفَلَسَ لِصِدْقِ الْأَسْمِ فَإِنْ اِمْتَنَعَ مِنَ التَّفْسِيرِ، أَوْ نَوَزَعَ فِيهِ فَسَيَأْتِي قَرِيبًا وَضَبَطُ الْإِمَامِ مَا يُتَمَوَّلُ بِمَالٍ يَسُدُّ مَسَدًا أَوْ يَقَعُ مَوْقَعًا يَحْصُلُ بِهِ جَلْبُ نَفْعٍ، أَوْ دَفْعُ ضَرَرٍ وَنَظَرُ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَوَّلِ مَا لَهُ قِيَمَةٌ عُرْفًا، وَإِنْ قُلْتُ جَدًّا كَفَلَسَ وَالْحَاصِلُ أَنَّ كُلَّ مُتَمَوَّلٍ مَالٌ وَلَا يَنْعَكِسُ كَحَبَّةِ بُرٍّ وَقَوْلُهُمْ فِي الْبَيْعِ لَا يُعَدُّ مَالًا أَيْ مُتَمَوَّلًا (وَلَوْ فَسَّرَهُ بِمَا لَا يُتَمَوَّلُ لَكُنْهُ مِنْ جِنْسِهِ كَحَبَّةِ حِنْطَةٍ، أَوْ بِمَا) أَيْ بِنَجَسٍ (يَجِلُّ اقْتِنَاؤُهُ كَكَلْبٍ مُعْلَمٍ) لِصَيِّدٍ، أَوْ حِرَاسَةٍ، أَوْ قَابِلٍ لِلتَّعْلِيمِ وَمِثْلِهِ لِمُضْطَرٍّ (وَسِرْجِينٍ) وَهُوَ الزُّنْبُلُ وَحَقٌّ شُفْعَةٌ وَحَدٌّ قَذْفُ الْوَدِيعَةِ (قَبْلُ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ

العطف. قُود: (يَقَعُ مُجْمَلًا. إلخ) عبارة المُعْنَى؛ لِأَنَّ الْإِفْرَازَ إِخْبَارًا عَنْ حَقِّ سَابِقٍ وَالشَّيْءُ يُخْبَرُ عَنْهُ مُقْصَلًا تَارَةً وَمُجْمَلًا أُخْرَى إِمَّا لِلْجَهْلِ بِهِ أَوْ لِثُبُوتِهِ مَجْهُولًا بِوَصِيَّةٍ وَنَحْوِهَا، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ. اهـ.

قُود: (وَأَرَادَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُعْنَى. قُود: (بِهِ) أَيْ الْمَجْهُولُ. قُود: (عَيْنُهُ. إلخ) أَيْ: صَحَّ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْمُقَرَّرُ لَهُ شَيْئًا وَعَيْنُهُ الْوَارِثُ وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ قَوْضَى أَمْرٍ الْمُقَرَّرُ بِهِ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ دُونَ الْوَارِثِ فَكَيْفَ يَرْجِعُ لِتَعْيِينِهِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ إِفْرَازًا مِنْهُ حَالًا بِالْمُقَرَّرِ بِهِ مَجْهُولٌ فَلَمَّا لَمْ يَتَوَقَّفْ صِحَّةُ الْإِفْرَازِ عَلَى تَعْيِينِ الْمُقَرَّرِ لَهُ رَجَعَ لِتَعْيِينِ الْوَارِثِ. اهـ. ع ش. قُود: (كَفَلَسَ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ قَبْلَ فِي الْأَصَحِّ فِي الْمُعْنَى. قُود: (فَسَيَأْتِي قَرِيبًا) أَيْ: فِي الْفَصْلِ الْآتِي بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَمَتَى أَقَرَّ بِمُبْهَمٍ. إلخ. اهـ. ع ش وقوله: وَيَقَعُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى، أَوْ يَقَعُ. إلخ بَأَوِّ بَدَلِ الْوَاوِ. قُود: (نَظَرُ فِيهِ) أَيْ: الضَّبْطُ الْمَذْكُورُ. قُود: (وَيُرَدُّ) أَيْ: الْأَذْرَعِيُّ. قُود: (بِالْأَوَّلِ) هُوَ قَوْلُهُ: م ر مَا يَسُدُّ. إلخ والثاني هُوَ قَوْلُهُ: م ر، أَوْ يَقَعُ. إلخ لَكِنْ فِي حَجِّ التَّغْيِيرِ بِالْوَاوِ وَعَلَيْهَا فَهُوَ عَطْفٌ تَفْسِيرٌ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَوَّلِ مَا يَحْصُلُ بِهِ جَلْبُ نَفْعٍ. اهـ. ع ش وقولهم فِي الْبَيْعِ. إلخ وَبِإِبرَةِ الْمُعْنَى وَلَا يُخَالِفُ مَا ذَكَرُوهُ هُنَا مِنْ أَنَّ حَبَّةَ الْبُرِّ وَنَحْوَهَا مَالٌ مَا قَالُوهُ فِي الْبَيْعِ مِنْ أَنَّهَا لَا تُعَدُّ مَالًا فَإِنَّ كَوْنَهَا تُعَدُّ مَالًا لِعَدَمِ تَمَوُّلِهَا لَا يَنْفِي كَوْنَهَا مَالًا كَمَا يَقَالُ زَيْدٌ لَا يُعَدُّ مِنَ الرِّجَالِ، وَإِنْ كَانَ رَجُلًا. اهـ. وَبِإِبرَةِ ع ش قَوْلُهُ: أَيْ مُتَمَوَّلًا يُمَكِّنُ أَنْ لَا يَخْتَاجُ لِذَلِكَ وَإِنَّمَا يَخْتَاجُ لِذَلِكَ لَوْ قَالَ لَيْسَتْ مَالًا فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ وَجْهِهِ أَنَّ قَوْلَهُمْ لَا يُعَدُّ مَالًا نَفْيٌ لِإِعْدَادِهِ أَيْ تَسْمِيَتِهِ فِي الْعُرْفِ مَالًا وَعَدَمُ التَّسْمِيَةِ فِي الْعُرْفِ لَا يُنَافِي أَنَّهُ مَالٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ بِهِ لِحَقَاقَرَتِهِ. اهـ. قُود: (كَحَبَّةِ بُرٍّ) أَوْ وَقَمْعٍ بِإِذْنِجَانِيَةٍ وَقِشْرَةٍ مُسْتَقْفَةٍ، أَوْ جُوزَةِ مُعْنَى وَنَهَايَةٍ.

قُود (سَيِّ): (لَا يُتَمَوَّلُ) أَيْ: لَا يُتَخَذُ مَالًا نَهَايَةً وَمُعْنَى. قُود: (أَوْ قَابِلُ). إلخ عَطْفٌ عَلَى مُعْلَمٍ.

قُود: (وَمِثْلُهُ. إلخ) عَطْفٌ عَلَى كَلْبٍ. قُود: (وَحَقٌّ شُفْعَةٌ. إلخ) عَطْفٌ عَلَى مَا يَجِلُّ اقْتِنَاؤُهُ. اهـ.

قُود (سَيِّ): (وَسِرْجِينٍ) وَكَذَا بِكُلِّ نَجَسٍ يَقْتَضِي كَجِلْدِ مِثْبَةٍ يَطْهَرُ بِالدَّبَاحِ وَخَمَرٍ مُحْتَرَمَةٍ نَهَايَةٍ وَمُعْنَى. قُود: (الْوَدِيعَةُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَرَدَّ وَدِيعَةٍ. قُود: (لَأَنَّهُ. إلخ) أَيْ: كَلَّا مِمَّا ذَكَرَ عِبَارَةُ الْمُعْنَى

قُود: (أَيْ مُتَمَوَّلًا) يُمَكِّنُ أَنْ لَا يَخْتَاجُ لِذَلِكَ لَوْ قَالُوا لَيْسَتْ مَالًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

ويَحْرُمُ أَخْذَهُ وَيَجِبُ رَدُّهُ وَخَرَجَ بَعَلِّي فِي ذِمَّتِي، فَلَا يُقْبَلُ فِيهِ بِنَحْوِ حَبَّةٍ جَنْطِيَةٍ وَكُلِّبَ قَطْعًا لِأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ فِيهَا.

(فَرَعَ) قَالَ لَهُ هَذِهِ الدَّارُ وَمَا فِيهَا صَحَّ وَاسْتَحَقَّ جَمِيعُ مَا فِيهَا وَقْتَ الْإِقْرَارِ فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي شَيْءٍ أَهْوَى بِهَا وَقْتَهُ صُدَّقَ الْمُقَرُّ وَعَلَى الْمُقَرِّ لَهُ الْبَيِّنَةُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الرُّوْضَةِ لَوْ أَقَرَّ لَهُ بِجَمِيعِ مَا فِي يَدِهِ، أَوْ يُنْسَبُ إِلَيْهِ صَحَّ وَصُدَّقَ الْمُقَرُّ إِذَا تَنَازَعَا فِي شَيْءٍ أَكَانَ بِيَدِهِ حِينَئِذٍ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ اخْتَلَفَ وَارِثُ الْمُقَرِّ وَالْمُقَرُّ لَهُ صُدَّقَ وَارِثُ الْمُقَرِّ؛ لِأَنَّهُ خَلِيفَةُ مَوْرَثِهِ فَيَحْلِفُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِوُجُودِ ذَلِكَ فِيهَا حَالَةَ الْإِقْرَارِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَلَا يَقْنَعُ مِنْهُ بِخَلِيفَةِ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ فِيهَا شَيْئًا وَبِهِ أَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ، وَهُوَ أَوْجَهُ مِنْ قَوْلِ الْقَاضِي يُصَدَّقُ الْمُقَرُّ لَهُ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَلَوْ كَانَ لِلْمُقَرِّ

لِصَدَقِ كُلِّ مِنْهُمَا بِالشَّيْءِ مَعَ كَوْنِهِ مُحْتَرَمًا يَحْرُمُ أَخْذَهُ وَيَجِبُ رَدُّهُ وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ مِنْ غَيْرِهِ. اهـ.
 □ قَوْلُهُ: (فِي ذِمَّتِي) فَاعِلٌ خَرَجَ. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يُقْبَلُ فِيهِ. إلخ) أَي: لَا يُقْبَلُ تَفْسِيرُ الشَّيْءِ فِي الْإِقْرَارِ بِعُنْوَانٍ فِي ذِمَّتِي فَقَوْلُهُ: بِنَحْوِ حَبَّةٍ. إلخ مُتَعَلِّقٌ بِضَمِيرِ الْمَصْدَرِ الْمُسْتَسَرِّ فِي يُقْبَلُ وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ.
 □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ فِيهَا) يُمَكِّنُ أَنْ يُصَوَّرَ ثُبُوتُ نَحْوِ الْحَبَّةِ بِمَا لَوْ أَتَلَفَ لَهُ حَبَاتٌ مُتَمَوِّلَةٌ كِمَائَةٍ مَعْلُومَةٍ الْأَعْيَانِ لَهُمَا ثُمَّ أَبْرَاهُ الْمَالِكُ مِمَّا عَدَا حَبَّةً مُعَيَّنَةً فَإِنَّ الظَّاهِرَ بَقَاؤُهَا فِي ذِمَّتِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مِثْلُ هَذَا نَادِرٌ، فَلَا اعْتِبَارَ بِهِ سَمَ عَلَى حَجٍّ. اهـ. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (قَالَ لَهُ) أَي: لَوْ قَالَ شَخْصٌ لِرَبِّدٍ هَذِهِ. إلخ.
 □ قَوْلُهُ: (جَمِيعُ مَا فِيهَا) أَيِ مَعَهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. □ قَوْلُهُ: (صُدَّقَ الْمُقَرُّ) أَي: بِبَيِّنَةٍ حَيْثُ لَا بَيِّنَةَ. اهـ. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (أَوْ يُنْسَبُ. إلخ) وَتَقَدَّمَ لَهُ عَنِ الْأَنْوَارِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ جَمِيعُ مَا عَرَفَ لِي لِفُلَانٍ صَحَّ. اهـ. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَي: قَوْلُ الرُّوْضَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْمُقَرُّ لَهُ) عَطَفَ عَلَى الْمُضَافِ. □ قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَي: فِي الدَّارِ. □ قَوْلُهُ: (وَنَحْوِ ذَلِكَ) عَطَفَ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ. إلخ أَيِ كَعَدَمِ اسْتِخْفَاقِهِ لِذَلِكَ الشَّيْءِ.
 □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَقَعُ مِنْهُ. إلخ) أَي: لِأَنَّ قَضِيَّتَهُ إِقْرَارُ مَوْرَثِهِ أَنَّ فِيهَا شَيْئًا فَلَمْ يَقْبَلْ مِنْ وَارِثِهِ مَا يُنَافِيهِ. اهـ. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (إِنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ) أَي: الْمُقَرُّ لَهُ. □ قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيِ فِي الدَّارِ. اهـ. رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (فِيهَا) شَيْئًا) لَعَلَّ الْمُنَاسِبَ شَيْئًا فِيهَا. □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَي: بِأَنَّ الْمُصَدَّقَ الْمُقَرَّ أَفْتَى. إلخ) عِبَارَةُ ع. ش. قَوْلُهُ: م. ر. وَبِهِ أَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ فِي حَجٍّ وَبِهِ أَفْتَى ابْنُ الصَّبَاغِ، وَفِي نُسخَةٍ مِنْهُ ابْنُ الصَّلَاحِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَوْجَهُ مِنْ قَوْلِ الْقَاضِي إلخ) كَذَا فِي شَرْحِ م. ر. وَاقْتَصَرَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَلَى كَلَامِ الْقَاضِي ثُمَّ قَالَ وَكَالْوَارِثِ فِي هَذَا الْمُقَرِّ بَعْدَ أَنْ أَقَرَّ الرُّوْضُ عَلَى تَصْدِيقِ الْمُقَرِّ فِي مَسْأَلَةِ الرُّوْضَةِ وَالْحَقُّ بِهِ وَارِثُهُ فَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَ مَسْأَلَةِ الدَّارِ وَمَسْأَلَةِ الرُّوْضَةِ. اهـ. سَمَ عِبَارَةُ الرُّوْضِ قَالَ مَا يُنْسَبُ إِلَى، أَوْ مَا فِي يَدِي لِرَبِّدٍ ثُمَّ قَالَ لَمْ

□ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَا يَثْبُتُ فِيهَا) يُمَكِّنُ أَنْ يُصَوَّرَ ثُبُوتُ نَحْوِ الْحَبَّةِ بِمَا لَوْ أَتَلَفَ لَهُ حَبَاتٌ مُتَمَوِّلَةٌ كِمَائَةٍ مَعْلُومَةٍ الْأَعْيَانِ لَهُمَا، ثُمَّ أَبْرَاهُ الْمَالِكُ مِمَّا عَدَا حَبَّةً مُعَيَّنَةً فَإِنَّ الظَّاهِرَ بَقَاؤُهَا فِي ذِمَّتِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مِثْلُ هَذَا نَادِرٌ فَلَا اعْتِبَارَ بِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَوْجَهُ مِنْ قَوْلِ الْقَاضِي إلخ) كَذَا شَرْحُ م. ر. وَاقْتَصَرَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَلَى كَلَامِ الْقَاضِي ثُمَّ قَالَ وَكَالْوَارِثِ فِي هَذَا الْمُقَرِّ بَعْدَ أَنْ أَقَرَّ الرُّوْضُ عَلَى تَصْدِيقِ الْمُقَرِّ فِي مَسْأَلَةِ الرُّوْضَةِ

زوجة ساكنة معه في الدار قيل قولها في نصف الأعيان يمينها لأن اليد لهما على جميع ما فيها صلح لأحدهما فقط أو لكليهما. (ولا يقبل بما لا يقتضى كخنزير وكلب لا نفع فيه) بوجه حالاً ولا مآلاً وخمر غير محترمة؛ لأن علي تفتضي ثبوت حق وهذا لا حق ولا اختصاص

يكن هذه العين في يدي صدق المقر بيمينه وعبارة شرحه ومثل وارثه فيما يظهر نعم لو قال هذه الدار وما فيها لفلان ثم مات وتنازع وارثه والمقر له في بعض الأمتعة وقال الوارث لم يكن هذا في الدار يوم الإقرار وعاكسه المقر له صدق المقر له لأنه أقر له بها وبما فيها ووجد المتاع فيها فالظاهر وجوده فيه يوم الإقرار قاله القاضي في فتاويه والوارث في هذا المقر. اهـ. رشيدى. قوله: (زوجة) أي: مثلاً.

قوله: (ولو كان للمقر زوجة. إلخ) سيأتي هذا في الدعوى بأبسط مما هنا. اهـ. رشيدى.

قوله: (زوجة ساكنة معه) أي فلو كان الساكن معه أكثر من زوجة جعل في أيديهم بعدد الرؤوس. اهـ. ع ش. قوله: (في نصف الأعيان) أي: التي في الدار بخلاف ما في يدها كخلخال ونحوه فإنها تختص به لانفرادها باليد، وسواء كان ملبوساً لها وقت المنازعة، أو لا حيث علم أنها كانت تتصرف فيه وعبارة الدمي في التفقات تنبيه قال الشافعي - رضي الله تعالى عنه - إذا اختلف الزوجان في متاع البيت فمن أقام البينة على شيء من ذلك فهو له، ومن لم يقم البينة فالقياس الذي لا يُعذر أحد عندي بالعفلة عنه أن هذا المتاع في أيديهما معاً فيخلف كل منهما لصاحبه على دعواه فإن خلفاً جميعاً فهو بينهما نصفين، وإن خلف أحدهما دون الآخر قضى للحالف سواء اختلفا مع دوام النكاح أم بعد التفرق واختلاف ورثتهما كهما وكذلك أحدهما ووارث الآخر، وسواء ما يصلح للزوج كالسيف والمنطقة، أو للزوجة كالحلي والغزل، أو لهما كالدرهم والدنانير، أو يصلح لهما كالمصحف وهما أمتان والتبيل وتاج الملوكة وهما عامتان وقال أبو حنيفة إن كان في يديهما حساً فهو لهما، وإن كان في يدهما حكماً فما يصلح للرجال للزوج، أو لها فلها والذي يصلح لهما فلهما وعند أحمد ومالك قريب من ذلك واحتج الشافعي بأن الرجل قد يملك متاع المرأة والمرأة متاع الرجل فلو استعملت الظنون لحكم في دباغ وعطار تداعيا عطراً ودباغاً في أيديهما بأن يكون لكل ما يصلح له وفيما إذا تنازع موسر ومفسر في لؤلؤ بأن يجعل للموسر ولا يجوز الحكم بالظنون. انتهى. ويتبعني أن مما يقتضي الحكم لأحدهما بيده معرفته به قبل التنازع كملبوس الرجل الذي يشاهد عليه في أوقات انتفاعه به ومعرفة المرأة بحلي تلبسه في بيتها وغيره لكن اتفق وقت التنازع أن الحلي والملبوس موضوعان في البيت فتستصحب اليد التي عرفت في كل منهما. اهـ. ع ش. قوله: (أو لكليهما) أي: أو لم يصلح لواحد منهما سم وع ش.

قوله (سني): (بما لا يقتضى) أي: بشيء لا يحل افتناؤه. اهـ. مغني. قوله: (بوجه) إلى قوله وقد يجاب في المغني إلا قوله: ومن ثم إلى واستشكل. قوله: (وخمر غير محترمة) وجلي لا يظهر بالدبغ وميته لا يحل أكلها. اهـ. مغني. قوله: (لا حق. إلخ) أي: ليس حقاً ولا اختصاص نهاية ومغني.

والحق به وارثه فقد فرق بين مسألة الدار ومسألة الزوجة. قوله: (أو لكليهما) أي: أو لم يصح لواحد

وَبَحَثَ السَّبْكِيُّ قَبُولَ تَفْسِيرِهِ بِخَنْزِيرٍ وَخَمِيرٍ إِذَا أَقَرَّ لِذِمَّتِي؛ لِأَنَّهُ يُقَرُّ عَلَيْهِمَا إِذَا لَمْ يُظْهِرْهُمَا
وَيَجِبُ رُدُّهُمَا لَهُ قَالَ لَكُنْهُمُ أَطْلَقُوا هُنَا عَدَمَ الْقَبُولِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ وَاعْتَرَضَ بِمَا
فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوْجَهُ مَا بَحَثَهُ وَمَنْ تَمَّ اعْتِمَادُهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ، وَفِي عِنْدِي شَيْءٌ وَغَضَبْتُ مِنْهُ شَيْئًا
يَصِحُّ تَفْسِيرُهُ بِمَا لَا يُقْتَنَى إِذْ لَيْسَ فِي لَفْظِهِ مَا يُشْعِرُ بِالتَّزَامِ حَقٌّ وَمَنْ تَمَّ لَمْ يُقْبَلْ بِنَحْوِ عِيَادَةِ
وَحَدِّ قَذْفٍ وَاسْتَشْكَلُ الْغَضَبُ بِأَنَّهُ الْإِسْتِيلَاءُ الْآتِي وَهَذَا غَيْرُ مَالٍ وَلَا حَقٌّ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لُغَةٌ
وَعُرْفًا يَشْمَلُ ذَلِكَ فَصَحَّ التَّفْسِيرُ بِهِ (وَلَا يُقْبَلُ أَيْضًا) (بِعِيَادَةِ) لِمَرِيضٍ (وَرَدَ سَلَامٌ) لِبُعْدِهِ عَنِ
الْفَهْمِ فِي مَعْرِضِ الْإِقْرَارِ إِذْ لَا مُطَالَبَةَ بِهِمَا وَيُقْبَلُ بِهِمَا فِي لَهُ عَلَيَّ حَقٌّ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ قَدْ شَاعَ
اسْتِعْمَالُهُ فِي ذَلِكَ كَكُلِّ مَا لَا يُطَالَبُ بِهِ عُرْفًا وَشَرْعًا فَقَدْ عَدَّاهُمَا عَلَيْهِمَا مِنْ حَقِّ الْمُسْلِمِ عَلَى
الْمُسْلِمِ وَالشَّيْءِ الْأَعْمُ مِنَ الْحَقِّ هُوَ الشَّيْءُ الْمُطْلَقُ لَا الشَّيْءُ الْمُقَرَّرُ بِهِ أَيُّ؛ لِأَنَّهُ صَارَ خَاصًّا
بِقَرِينَةِ عَلَيَّ قَالَهُ السَّبْكِيُّ رَدًّا لَاسْتَشْكَالِ الرَّافِعِيِّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالشَّيْءِ مَعَ كَوْنِ الشَّيْءِ أَعْمَ

قوله: (وَخَمِيرٍ) أي: وَإِنْ عَصَرَهَا الذِّمِّيُّ بِقَضْدِ الْخُمَيْرِ عَشٍ وَمُغْنِي. قوله: (قال) أي: السَّبْكِيُّ.

قوله: (وَاعْتَرَضَ) أي: بَحَثَ السَّبْكِيُّ. قوله: (لِذِمَّتِي) وَمِثْلُهُ الْمُسْتَأْمَنُ وَالْمُعَاهَدُ فِيمَا يَظْهَرُ.

قوله: (لَأَنَّهُ يُقَرُّ عَلَيْهِمَا) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ قَسَرَهُ لِحَقَّتِي بَيِّدَ قَبْلِ مِنْهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. قوله: (وَالْأَوْجَهُ

مَا بَحَثَهُ. الْإِنِّحَ) اعْتَمَدَهُ مَنْ رَأَى أَيْ وَالْمُغْنِي. اهـ. سم. قوله: (وَفِي عِنْدِي شَيْءٌ الْإِنِّحَ) أي: فِي لَهُ عِنْدِي.

إِنِّحَ. اهـ. نِهَآيَةُ. قوله: (إِذْ لَيْسَ فِي لَفْظِهِ مَا يُشْعِرُ بِالتَّزَامِ حَقٌّ) إِذِ الْغَضَبُ لَا يَقْتَضِي التَّزَامًا وَتُبَوَّتْ مَالٍ

وَإِنَّمَا يَقْتَضِي الْأَخْذَ قَهْرًا بِخِلَافِ قَوْلِهِ: عَلَيَّ نِهَآيَةُ وَمُغْنِي. قوله: (وَمِنْ تَمَّ. . الْإِنِّحَ) لَا يَظْهَرُ هَذَا التَّفْرِيعُ

وَالْأَوَّلَى وَلَا يُقْبَلُ. الْإِنِّحَ. قوله: (الْإِسْتِيلَاءُ الْآتِي) أَيُّ: الْإِسْتِيلَاءُ عَلَى مَالٍ الْغَيْرِ، أَوْ حَقِّ الْغَيْرِ فَكَيْفَ

قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بِمَا لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا حَقٌّ نِهَآيَةُ وَمُغْنِي. قوله: (وَهَذَا) أَيُّ: مَا لَا يُقْتَنَى وَكَذَا قَوْلُهُ: ذَلِكَ

الْآتِي. قوله: (وَقَدْ يُجَابُ. الْإِنِّحَ) حَاصِلُ هَذَا الْجَوَابِ أَنَّ الْإِسْكَالَ مَبْنِيٍّ عَلَى تَفْسِيرِ الْغَضَبِ بِالْمَعْنَى

الشَّرْعِيِّ وَنَحْنُ لَا نَلْتَزِمُهُ وَنَنْظُرُ إِلَى اللَّغَةِ وَالْعُرْفِ وَكُلِّ مِنْهُمَا يُعَدُّ مَا ذَكَرَ غَضَبًا. اهـ. رَشِيدِي.

قوله: (لِبُعْدِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (قَالَ السَّبْكِيُّ) فِي الْمُغْنِي. قوله: (فِي مَعْرِضِ) كَمَجْلِسٍ كَمَا فِي الْمِصْبَاحِ

وَنَقَلَ الشَّنَوَانِيُّ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الشَّافِيَةِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ أَنَّهَا بِكُسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ. اهـ. ع. ش.

قوله: (وَيُقْبَلُ بِهِمَا) انْظُرْ مَا قُبِلَ بِهِ فِي لَهُ عَلَيَّ شَيْءٌ مِمَّا تَقَدَّمَ. اهـ. سم. قوله: (عُرْفًا وَشَرْعًا) مَعْمُولٌ

لِشَاعِ اسْتِعْمَالِهِ. الْإِنِّحَ. قوله: (وَالشَّيْءُ الْأَعْمُ. الْإِنِّحَ) جَوَابُ سُؤَالٍ يَظْهَرُ مِمَّا بَعْدَهُ. قوله: (لَأَنَّهُ صَارَ

خَاصًّا) قَدْ يُقَالُ هَذَا الْخَاصُّ أَيْضًا أَعْمُ مِنَ الْحَقِّ. اهـ. سم. قوله: (قَالَ السَّبْكِيُّ. . الْإِنِّحَ) فِيهِ نَظَرٌ. اهـ.

سم وَيُعْلَمُ وَجْهُ النَّظَرِ مِمَّا مَرَّ مِنْهُ آيَفَا. قوله: (رَدُّ الْإِسْكَالِ الرَّافِعِيِّ. الْإِنِّحَ) نُقِلَ فِي الْخَادِمِ عَنِ الْقَاضِي

مِنْهُمَا. قوله: (وَالْأَوْجَهُ مَا بَحَثَهُ الْإِنِّحَ) اعْتَمَدَهُ مَنْ ر. قوله: (وَيُقْبَلُ بِهِمَا) انْظُرْ مَا قُبِلَ بِهِ فِي لَهُ عَلَيَّ شَيْءٌ

مِمَّا تَقَدَّمَ. قوله: (أَيُّ لَأَنَّهُ صَارَ خَاصًّا) قَدْ يُقَالُ هَذَا الْخَاصُّ أَيْضًا أَعْمُ مِنَ الْحَقِّ. قوله: (قَالَ السَّبْكِيُّ

الْإِنِّحَ) فِيهِ نَظَرٌ.

فكَيْفَ يُقْبَلُ فِي تَفْسِيرِ الْأَخْصِّ مَا لَا يُقْبَلُ فِي تَفْسِيرِ الْأَعْمِّ وَاعْتَرَضَ الْفَرْقُ بَأَنَّ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَا يَسْتَعْمِلُ ظَوَاهِرَ الْأَلْفَاظِ وَحَقَائِقُهَا فِي الْإِقْرَارِ، بَلْ قَالَ أَصْلُ مَا أَبْنَى عَلَيْهِ الْإِقْرَارُ أَنَّ الْأَزْمَ الْيَقِينَ وَأَطْرَحَ الشَّكَّ وَلَا أَسْتَعْمِلُ الْغَلْبَةَ وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يُقَدِّمُ الْحَقِيقَةَ عَلَى الْمَجَازِ وَلَا الظَّاهِرَ عَلَى الْمُؤَوَّلِ فِي هَذَا الْبَابِ. اهـ. وليس صريحاً في ذلك، بل ولا ظاهراً فيه كيف وعموم هذا النفي الناشئ عن فهم أن المراد باليقين هنا ما انتفت عنه الاحتمالات العشرة المقررة في الأصول يقتضي أن لا يوجد إقرار يعمل به إلا نادراً ولا يتوهم هذا ذو لب، ومن سبر فروع الباب علم أن مراده باليقين الظن القوي ويقول: ولا أستعمل الغلبة أي حيث عارضها ما هو أقوى منها وحينئذ أثبت فرق السبكي. (ولو أقر بمال، أو بمال

حسين والدارمي أنه لا يقبل التفسير بهما في الحق كالشيء وهذا موافق لاستشكال الشيخين. اهـ. سيّد عمر. فوّه: (واعترض الفرق) أي: بين الحق وقال الرشيد أي فرق السبكي بين الشيء المطلق والشيء المقيد بالإقرار كما يعلم من قول الشارح الآتي وحينئذ أثبت فرق السبكي. اهـ. وقوله: كما يعلم. إلخ للنظر فيه مجال. فوّه: (بل قال) أي: الشافعي. فوّه: (الغلبة) أي: ما غلب على ظن الناس. اهـ. معني. فوّه: (وهذا. إلخ) قول الشافعي المذكور. فوّه: (انتهى). أي: كلام المعتز. فوّه: (وليس. إلخ) أي: قول الشافعي المذكور عبارة النهاية وما اعترض به الفرق من أن الشافعي لا يستعمل. إلخ رد بمنع كونه صريحاً. إلخ. فوّه: (في ذلك) أي: في أنه لا يقدم الحقيقة. إلخ. فوّه: (وعوم هذا التقى) أي: المذكور في قول المعتز أن الشافعي لا يستعمل ظواهر الألفاظ. اهـ. رشيد. فوّه: (هنا) أي: في كلام الشافعي. فوّه: (الاحتمالات العشرة) منها عدم احتمال المجاز والإضمار والثقل والإشتراك والتخصيص والتفصيل والتشخيص وعدم المعارض العقلي. اهـ. ع ش وكان الأولى إسقاط لفظة عدم. فوّه: (ومن سبر) أي: تتبع. فوّه: (إن مراده باليقين الظن القوي) عبارة المعني ما يشمل الظن القوي كما قال الهروي وغيره الشافعي يلزم في الإقرار باليقين وبالظن القوي لا بمجرد الظن والشك. اهـ. فوّه: (وبقوله: عطف على اليقين. اهـ. سم. فوّه: (وحيثئذ) أي حين إذ كان مراد الشافعي ما ذكر. فوّه: (أثبت فرق السبكي) أي: السابق في قوله: والشيء الأعظم من الحق هو الشيء المطلق لا الشيء المقر به. اهـ. ع ش

(فرغ): في النهاية والمعني، ولو قال عصبتك، أو عصبتك ما تعلم لم يصح إذ قد يريد نفسه فإن قال أزدت غير نفسك قبل لآته غلط على نفسه، وإن قال عصبتك شيئاً ثم قال أزدت نفسك لم تقبل إرادته

فوّه: (وبقوله) عطف على اليقين ش.

(فرغ): في فتاوى السيوطي ما نصه مسألة إذا قال لفلان عندي أقل من ثلاثة دراهم ما يلزمه الجواب، مقتضى القواعد أنه يلزمه بعض دراهم وهو قدر ما يتمول من الدرهم.

(مسألة): مريض صدر بينه وبين زوجته مبارأة ما عدا حقوق الزوجية ولم يستفسروه عن مراده

عَظِيمٍ، أَوْ كَبِيرٍ، أَوْ نَفِيسٍ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ مَالٍ زَيْدٍ الْمَشْهُورِ بِالمَالِ الْكَثِيرِ كَانَ مُبْهِمًا جِنْسًا وَقَدَرًا وَصِفَةً فَمَنْ ثَمَّ (قِيلَ) بِنَاءٍ عَلَى الْأَصَحِّ السَّابِقِ فِي عَلَيٍّ شَيْءٌ (تَفْسِيرُهُ بِمَا قُلْنَا مِنْهُ) أَيِ الْمَالِ وَإِنْ لَمْ يُتِمَّوَلْ كَحَبَّةِ بُرٍّ وَقَمْعٍ بِإِذْنِ جَانَةِ أَيِّ صَالِحٍ لِلْأَكْلِ وَلَا فَهُوَ لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا مِنْ جِنْسِيهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ فِيمَا فَوْقَهُ وَوَصْفُهُ بِنَحْوِ الْعَظَمِ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِتَيَقُّنِ حِلِّهِ أَوْ

وَيُؤَاخِذُ بِإِقْرَارِهِ وَقَضِيَّتِهِ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ لَوْ قَالَ غَصَبْتُكَ شَيْئًا اتَّعَلَّمَهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي غَصَبْتُكَ مَا تَعَلَّمَ بِأَنَّ شَيْئًا اسْمُ تَأَمُّ ظَاهِرٌ فِي الْمُغَايِرَةِ بِخِلَافِ مَا . اهـ .

❦ قول (سئ): (أو كبير) بموحدة (أو كثير) بمثناة، أو جليل، أو خطير، أو وافر نهاية ومغني .

❦ قوله: (أو نفيس) إلى قوله: (كان مبهمًا) في المغني وإلى قول المتن (والمذهب) في النهاية إلا قوله: (بناء على الأصح السابق في علي شيء) وقوله: (وحينئذ يتجه ما قالاه) إلى المتن . ❦ قوله: (من مال زيد . إلخ) (أو مما شهد به الشهود عليه، أو حكم به الحاكم على فلان، أو نحو ذلك نهاية ومغني .

❦ قوله: (أي المال) إلى قوله: (ولو قال له علي) في المغني إلا قوله: (وقع) إلى (لأن الأصل) ثم قال ويقبل منه ذلك إذا وصف المال بضد ما ذكر كقوله: مال حقير، أو قليل، أو خسيس أو طفيف، أو نحو ذلك من باب أولى . اهـ . ❦ قوله: (بناء على الأصح السابق . إلخ) عبارة المغني فإن قيل كيف يخفى الخلاف في قبول التفسير بها أي بحبة بر في قوله: شيء ويجزئ بالقبول في مال، أو مال عظيم ونحوه، بل يتبني أن يعكس ذلك أجيب بأنه إنما لم يذكر الخلاف هنا؛ لأنه لا يخفى أن الجواز هنا مفرغ على الأصح السابق . اهـ . ❦ قوله: (وقمع بإذنجانية) أي: بينها . اهـ . كُرِدِي . ❦ قوله: (أي صالح للأكل) هَلَا قَالَ مَثَلًا أَوْ لغيره من وجوه الانتفاع لأنه حينئذ أيضًا من جنس المال سم على حج وقد يقال لما لم يكن المقصود منه إلا ذلك ولم يصلح له عد غير متنع به بالمرّة . اهـ . ع ش . ❦ قوله: (لأن الأصل . . إلخ) تعليل للمتن عبارة المغني أما عند الإقتصار على المال فليصدق الاسم عليه والأصل براءة الذمة من الزيادة، وأما عند وصفه بالعظمة ونحوها، فلا احتمال أن يريد ذلك بالنسبة إلى الفقير، أو الشحيح، أو باعيار كُفْرٍ مُسْتَحِلِّهَا إلخ، وأما كونه أكثر من مال فلان فلا احتمال أنه من حيث إنه أحل منه، أو أنه دين لا يتعرض للثلف وذلك عين تتعرض له . اهـ . ❦ قوله: (فيما . إلخ) أي: مما فَوْقَهُ .

بالحقوق فهل يدخل كسوتها في لفظ الحقوق أو يُحْمَلُ عَلَى حَالِ الصَّدَاقِ؟ وَمُنْجِيهِ فَقَطُّ وَهَلْ يَنْفَعُ قَوْلُهُ لِغَيْرِ الشُّهُودِ قَبْلَ مَوْتِهِ: لَيْسَ لِرُؤُوجِي عِنْدِي سِوَى حَالِ الصَّدَاقِ وَمُنْجِيهِ؟ الْجَوَابُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ فِي أَصْلِهَا شَامِلَةٌ لِكُلِّ حَقٍّ لِلزَّوْجَةِ مِنْ صَدَاقٍ وَكِسْوَةٍ وَنَفَقَةٍ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ إِطْلَاقِهَا إِرَادَةُ جَمِيعِ مَذْلُولَاتِهَا، فَإِذَا أَطْلَقَهَا الزَّوْجُ وَأَرَادَ بَعْضَ ذَلِكَ قَبْلَ مِنْهُ، وَإِذَا أَخْبَرَ قَبْلَ مَوْتِهِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا عِنْدَهُ سِوَى الْحَالِ وَالْمُنْجِمُ نَفْعُ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ الْمُطْلَقَةِ فِي الْإِقْرَارِ . اهـ . فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ وَفِي قَوْلِهِ قِيلَ مِنْهُ وَقَوْلُهُ نَفَعُ ذَلِكَ فَلِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ مَنَعَ دَعْوَاهَا عَلَيْهِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ فَلْيُرَاجَعْ . ❦ قوله: (أي صالح للأكل) هَلَا قَالَ مَثَلًا أَوْ لغيره من وجوه الانتفاع؛ لأنه حينئذ أيضًا من جنس المال .

لِشَحِيحٍ، أَوْ لِكُفْرٍ مُسْتَحِلٍّ وَعِقَابٍ غَاصِبِهِ وَثَوَابٍ بِإِذِلِهِ لِنَحْوِ مُضْطَرٍّ، وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَيَّ مِثْلُ مَا فِي يَدِ زَيْدٍ أَوْ مِثْلُ مَا عَلَيَّ لَزَيْدٍ كَانَ مُبْهِمًا جِنْسًا وَنَوْعًا لَا قَدْرًا، فَلَا يُقْبَلُ بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ عَدَدًا؛ لِأَنَّ الْمَثَلِيَّةَ لَا تَحْتَمِلُ مَا مَرَّ لِتَبَادُرِ الْإِسْتِوَاءِ عَدَدًا مِنْهَا (وَكَذَا) يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ (بِالْمُسْتَوْدَةِ فِي الْأَصْح) لِصِحَّةِ إِجَارِهَا وَوُجُوبِ قِيَمَتِهَا إِذَا تَلَفَتْ وَلِأَنَّهَا تُسَمَّى مَالًا وَبِهِ فَارَقَتْ الْمَوْقُوفَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى (لَا بِكُلِّبٍ وَجِلْدٍ مَيْتَةٍ) وَسَائِرِ النَّجَاسَاتِ لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى مَالًا (وَقَوْلُهُ: لَهُ) عِنْدِي أَوْ عَلَيَّ (كَذَا كَقَوْلِهِ) لَهُ (شَيْءٌ) بِجَامِعِ الْإِبْهَامِ فِيهِمَا فَيُقْبَلُ تَفْسِيرُ هَذَا بِمَا يُقْبَلُ بِهِ تَفْسِيرُ ذَلِكَ مِمَّا مَرَّ وَكَذَا فِي الْأَصْلِ مُرْكَبَةٌ مِنْ كَافٍ التَّشْبِيهِ وَاسِمِ الْإِشَارَةِ ثُمَّ نُقِلَ عَنْ ذَلِكَ وَصَارَ يُكْنَى بِهِ عَنِ الْمُبْهِمِ مِنَ الْعَدَدِ وَغَيْرِهِ (وَقَوْلُهُ: شَيْءٌ شَيْءٌ، أَوْ كَذَا كَذَا كَمَا لَوْلَمْ يُكْرَرْ) مَا لَمْ يُرِدِ الْإِسْتِثْنَاءَ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي التَّأَكِيدِ (وَلَوْ قَالَ شَيْءٌ شَيْءٌ، أَوْ كَذَا وَكَذَا) وَيُظْهِرُ أَنَّ مِثْلَ الْوَائِهِ هَذَا مَا يَأْتِي (وَجِبَ شَيْئَانِ) مُتَّفِقَانِ أَوْ مُخْتَلِفَانِ لَا اقْتِضَاءَ الْعَطْفِ الْمُغَايِرَةِ وَصَحِيحُ السَّبْكِ فِي كَذَا

قوله: (أو مثل. إلخ) عطف على مثل. إلخ أي أوله على مثل ما على لزيد. اه. ع. ش. قوله: (فلا يقبل بأقل من ذلك عددًا) أي: ويقبل بغير جنسه ونوعه اه. ع. ش. قوله: (ما مر) أي: الأقل. اه. رشيد. قوله: (لتبادر الاستواء. إلخ) في كون التبادر في معنى يمنع احتمال غيره بالكليّة نظر لا يخفى. اه. رشيد. وقد يجاب بأن المراد احتمال له نوع قوة لا مطلق الإحتمال لما مر أن الظن القوي ملحق باليقين. قوله: (منها) أي: من المثلية. قوله: (لصحة إيجارها) إلى قوله: وصحيح السبكي في المغني إلا قوله: عندي. قوله: (إذ أتلفت) أي: أتلفتها أجبت. قوله: (وبه فارقت الموقوف) أي: حيث لا يقبل تفسير المال به. قوله: (وغيره) عطف على المبهم عبارة النهاية عن المبهم وغيره من العدد. اه. وعبارة المغني عن العدد وغيره اه. ثم قالاً دخولا في المتن ويجوز استعمالها في التوعين أي المبهم وغيره مفردة ومركبة أي مكررة من غير عطف ومعطوفة. اه.

قوله (شئ شئ، أو كذا كذا) وإن زاد على مرتين من غير عطف نهاية ومغني. قوله: (ما لم يرد الاستثناء) فإن قال أزدت الاستثناء عمل به لأنه غلط على نفسه. اه. مغني. قوله: (لأنه ظاهر) أي: ما بعد الأول. قوله: (ما يأتي) أي: في شرح المذهب أنه لو قال كذا وكذا من ثم والفاء حيث زاد بها العطف وإلا، فلا تعدد لما يأتي فيها. اه. ع. ش. قوله: (شئان متفقان، أو مختلفان) بحيث يقبل كل منهما في تفسير شئ نهاية ومغني.

قوله (سئ): (أو كذا وكذا وجب شئان) في شرح الروض، ولو قال كذا، بل كذا فيه وجهان حكاهما الماوردی أحدهما يلزم شيء واحد والثاني شئان لأنه لا يسوغ رأيت زيدا، بل زيدا إذا عني الأول

قوله في (سئ): (أو كذا وكذا وجب شئان) في شرح الروض ولو قال كذا بل كذا فيه وجهان حكاهما الماوردی أحدهما يلزم شيء واحد والثاني شئان؛ لأنه لا يسوغ رأيت زيدا بل زيدا إذا عني الأول، وإنما يصح إذا عني غيره اه. وقياس تصحيح السبكي الآتي قريبا تصحيح الوجه الأول، ويؤيد

درهماً، بل كذا أنه إقرار بشيء واحد ويلزمه مثل ذلك في كذا درهماً وكذا، وهو بعيد من كلامهم إذ تفسير أحد المبهمين لا يقتضي اتحادهما، ولو مع بل الانتقالية أو الإضرابية وإنما المقتضي للاتحاد نفس بل لما يأتي فيها فقوله: درهماً موهم أنه سبب الاتحاد، وليس كذلك. (ولو قال) له عندي (كذا درهماً) بالنصب تمييزاً لإيهام كذا (أو رفع الدرهم) بدلاً، أو

وإنما يصح إذا عني غيره. اه. وقياس تصحيح الشبكي الآتي قريباً تصحيح الأول ويؤيد تصحيحه وما صححه الشبكي قولهم واللفظ للروض، وإن قال درهم، بل درهم فدرهم. اه. قال في شرحه؛ لأنه ربما قصد الاستدراك فيذكر أنه لا حاجة إليه فيعيد الأول اه. وبه يندفع قول الشارح ويلزمه. إلخ إذ لا يتأتى هذا التوجيه مع العطف أي بالواو إذ لا يقصد به الاستدراك فليتامل. اه. سم ووافق النهاية هنا الشارح وخالفته كالمعني في شرح قول المصنف الآتي، ولو حذف الواو فدرهم في الأحوال وجزماً هناك بما مر عن شرح الروض بلا عزو كما يأتي. فـ قوله: (ويلزمه) أي: الشبكي. اه. ع ش.

فـ قوله: (وهو بعيد) أي جريان مثل ذلك في كذا درهماً وكذا ويحتمل أن مرجع الضمير ما صححه الشبكي. فـ قوله: (أو الإضرابية) أي الإبطالية على قاعدة إذا قبل العام بالخاص يراد به ما وراء الخاص عبارة الرشدي قوله: الانتقالية، أو الإضرابية يوم اتهما قسمان، وليس كذلك، بل الانتقالية قسم من الإضرابية؛ لأن بل للإضراب مطلقاً وتنقسم إلى انتقالية وإبطالية. اه. فـ قوله: (وإنما المقتضي. إلخ) كذا في النهاية وكتب عليه الرشدي ما نصه قوله: م ر وإنما المقتضي للاتحاد نفس، بل إلخ تبع في هذا الشهاب ابن حجر لكن ذاك جارٍ على طريقة أن العطف ب، بل لا يوجب إلا شيئاً واحداً وأما الشارح م ر فإنه سيأتي له قريباً اختيار أحد الوجهين القائل بلزوم شيئين وهذا لا يناسبه وقد فرق الشارح كما نقله عنه ابن القاسم في حواشي شرح المنهج بين ما اختاره من لزوم شيئين وبين ما سيأتي له في الفصل الآتي فيما لو قال درهم، بل درهم من أنه لا يلزمه إلا درهم بأنه في مسألة الدرهم أعاد نفس الأول بخلاف مسألة كذا فإن المعاد فيها صالح لإرادة غير ما أريد به الأول. اه. فـ قوله: (لما يأتي) أي: في الفصل الآتي بعد قول المصنف فإن قال ودرهم لزمه درهماً. فـ قوله: (فقوله) أي: الشبكي.

فـ قوله: (موهم. إلخ) قد يقال إنما ذكر درهماً ليدفع توهم التعدد لتفسير الأول قبل ذكر الثاني فيفهم منه الاتحاد إذ لم يذكر درهماً بالأولى سم على حج. اه. رشدي. فـ قوله: (له عندي) أي: أو عليّ نهايةً ومعني. فـ قوله: (بدلاً) إلى قوله: (وكانه بناء) في المعني.

تصحيحه وما صححه الشبكي قولهم: واللفظ للروض وإن قال درهم بل درهم أولاً بل درهم فدرهم. اه. قال في شرحه؛ لأنه ربما قصد الاستدراك فتذكر أنه لا حاجة إليه فيعيد الأول اه. وبه يندفع قول الشارح ويلزمه إلخ إذ لا يتأتى هذا التوجيه مع العطف إذ لا يقصد به الاستدراك فليتامل.

فـ قوله: (ويلزمه) أي: الشبكي مثل ذلك إلخ كذا شرح م ر. فـ قوله: (فقوله درهماً موهم إلخ) قد يقال إنما ذكر درهماً ليدفع توهم التعدد لتفسير الأول قبل ذكر الثاني فيفهم منه الاتحاد إذا لم يذكر درهماً

عَظَفَ بَيَانٍ كَمَا قَالَه الْإِسْنَوِيُّ وَقَوْلُ السَّبْكِيِّ لَهُ لَحْنٌ بَعِيدٌ، وَإِنْ سَبَقَهُ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ فَقَالَ: تَجْوِيزُ الْفُقَهَاءِ لِلرَّفْعِ خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مِنْ لِسَانِهِمْ وَكَأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى عَدَمِ النُّقْلِ السَّابِقِ فِي كَذَا وَحَيْثُ يُتَّجَهُ مَا قَالَاهُ أَمَّا مَعَ ملاحظة النُّقْلِ فَلَا وَجْهَ لَهُ، بَلْ هُوَ مُبْتَدَأٌ وَدِرْهَمٌ بَيَانٌ، أَوْ بَدَلٌ وَلَهُ خَيْرٌ وَعِنْدِي ظَرْفٌ لَهُ وَقِيلَ دِرْهَمٌ مُبْتَدَأٌ وَلَهُ خَيْرٌ وَكَذَا حَالٌ (أَوْ جَوْهٌ) لَحْنًا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، أَوْ سَكَنَةً وَقَفَا (لَزَمَهُ دِرْهَمٌ) وَلَا نَظَرَ لِلْحَنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ هُنَا وَقِيلَ عَلَيَّ نَحْوِي فِي النِّصَبِ عِشْرُونَ؛ لِأَنَّهُ أَقْلٌ عَدَدٍ مُفْرَدٍ يُعَمَّرُ بِمُفْرَدٍ مُنْصَوِّبٍ وَرُدُّهُ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِائَةٌ فِي الْجَرِّ؛ لِأَنَّهُ أَقْلٌ عَدَدٍ يُجَرُّ مُعَمَّرُهُ وَلَا قَائِلَ بِهِ وَقَوْلُ جَمْعٍ يَجِبُ فِي الْجَرِّ بَعْضُ دِرْهَمٍ إِذِ التَّقْدِيرُ كَذَا مِنْ دِرْهَمٍ مُرْدُودٌ، وَإِنْ نُسِبَ لِلْكَثَرَيْنِ بِأَنَّ كَذَا إِنَّمَا تَقَعُ عَلَى الْآحَادِ دُونَ تَكْسِيرِهَا (وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَوْ

قَوْلُهُ: (كَمَا قَالَه الْإِسْنَوِيُّ) أَيُ: أَوْ خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مَخْذُوفٌ كَمَا قَالَه غَيْرُهُ نِهَائَةً وَمُعْنًى. قَوْلُهُ: (فَقَالَ) أَيُ: ابْنُ مَالِكٍ وَكَذَا ضَمِيرٌ فَكَأَنَّهُ. قَوْلُهُ: (مِنْ لِسَانِهِمْ) أَيُ: الْعَرَبِ. قَوْلُهُ: (وَكَأَنَّهُ بَنَاهُ. إلخ) دَلِيلُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرُدْ هَذَا الْبِنَاءُ. اهـ. سم. قَوْلُهُ: (السَّابِقِ) أَيُ: فِي قَوْلِهِ: ثُمَّ نُقِلَ عَنْ تِلْكَ وَصَارَ يُكْنَى بِهِ. إلخ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ) أَيُ: حِينَ عَدَمِ التَّقْلِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ أَيُ حِينَ الْبِنَاءِ عَلَى عَدَمِ التَّقْلِ. اهـ. قَوْلُهُ: (مَا قَالَاهُ) أَيُ: ابْنُ مَالِكٍ وَالسَّبْكِيُّ. قَوْلُهُ: (فَلَا وَجْهَ لَهُ) بَلْ لَهُ وَجْهٌ وَجِيهٌ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْعَرَبَ أَلْزَمَتْ أَنْ يَكُونَ مُبَيَّنًا تَمَيِّزًا مَنْصُوبًا كَمَا يُشْعِرُ بِهِ قَوْلُهُ: لَمْ يُسْمَعْ. إلخ وَعَلَى هَذَا، فَلَا وَجْهَ إِلَّا لَهُ نَعَمْ قَدْ يُجَابُ عَنِ الْفُقَهَاءِ بِأَنَّهُ لَيْسَ مَقْصُودُهُمْ صِحَّةَ هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ لُغَةً، بَلْ بَيَانُ حُكْمِهِ، وَإِنْ ائْتَنَعَ لُغَةً فَتَأَمَّلْ. اهـ. سم. قَوْلُهُ: (بَلْ هُوَ) أَيُ: لَفْظٌ كَذَا. قَوْلُهُ: (ظَرْفٌ لَهُ) أَيُ: لِلْخَيْرِ. قَوْلُهُ: (لَحْنًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَالْمَذْهَبُ) فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ) أَيُ: لِأَنَّهُمْ لَا يَجُوزُونَ التَّمْيِيزَ هُنَا. اهـ. سم. قَوْلُهُ: (وَلَا نَظَرَ لِلْحَنِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْجَرُّ لَحْنٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَهُوَ لَا يُؤَثِّرُ فِي الْإِفْرَارِ كَمَا لَا يُؤَثِّرُ فِي الطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ وَالسُّكُونُ كَالْجَرِّ كَمَا قَالَه الرَّافِعِيُّ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَرُدُّهُ بِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ. إلخ) إِنَّمَا يُتَّجَهُ هَذَا الرَّدُّ فِي نَحْوِي يَجُوزُ جَرُّ التَّمْيِيزِ لَا فِيمَنْ يَمْنَعُهُ كَالْبَصْرِيِّينَ فَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (يَلْزَمُ عَلَيْهِ) أَيُ: عَلَى تَعْلِيلِهِ. قَوْلُهُ: (مِائَةٌ فِي الْجَرِّ. إلخ) أَيُ: وَجُوبُ مِائَةٍ. إلخ. قَوْلُهُ: (إِذِ التَّقْدِيرُ كَذَا مِنْ دِرْهَمٍ) كَانَ مِنْ عَلَى هَذَا لِلتَّبَعِضِ. اهـ. سم. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ كَذَا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: مُرْدُودٌ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (إِنَّمَا تَقَعُ. إلخ) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْمَفْهُومَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّهَا بِمَعْنَى شَيْءٍ، وَهُوَ كَمَا يَشْمَلُ الْآحَادَ يَشْمَلُ الْأَبْعَاضَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهَا عَلَى الْآحَادِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ، أَوْ بَيَّنَّتْ أَنَّهَا إِنَّمَا نُقِلَتْ لِلْآحَادِ دُونَ

بِالْأَوَّلَى. قَوْلُهُ: (وَكَأَنَّهُ بَنَاهُ إلخ) دَلِيلُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرُدْ هَذَا الْبِنَاءُ. قَوْلُهُ: (التَّقْلِ السَّابِقِ) أَيُ: قَرِيبًا. قَوْلُهُ: (فَلَا وَجْهَ لَهُ) بَلْ لَهُ وَجْهٌ وَجِيهٌ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْعَرَبَ أَلْزَمَتْ أَنْ يَكُونَ مُبَيَّنًا تَمَيِّزًا مَنْصُوبًا كَمَا يُشْعِرُ بِهِ قَوْلُهُ لَأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ وَعَلَى هَذَا فَلَا وَجْهَ إِلَّا لَهُ، نَعَمْ قَدْ يُجَابُ عَنِ الْفُقَهَاءِ بِأَنَّهُ لَيْسَ مَقْصُودُهُمْ صِحَّةَ هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ لُغَةً بَلْ بَيَانُ حُكْمِهِ وَإِنْ ائْتَنَعَ لُغَةً فَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (لَحْنًا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ) أَيُ لَأَنَّهُمْ لَا يَجُوزُونَ التَّمْيِيزَ هُنَا. قَوْلُهُ: (إِذِ التَّقْدِيرُ كَذَا مِنْ دِرْهَمٍ) كَانَ مِنْ عَلَى هَذَا لِلتَّبَعِضِ.

قال) له عَلَيَّ (كذا وكذا) أو ثم كذا، أو فكذا وأراد العطف بالفاء لما يأتي فيها مع الفرق بينهما وبين بل (درهما بالنصب وجب درهمان) لأنه عَقِبَ مُبْهَمَيْنِ بِمُتَّيِّرٍ فكان الظاهر أنه تفسير لكل منهما واحتمال التأكيد يمتنع العاطف ولأن التمييز وصف في المعنى، وهو يعود لكل ما تقدّمه كما يأتي في الوقف، ولو زاد في التكرير فكما في نظيره الآتي (و) المذهب (أنه لو رفع، أو جرّ الدرهم، أو سكّنه (فدرهم) أمّا الرفع فلأنه خبر عن المُبْهَمَيْنِ أي هما درهم كذا قيل وفيه نظر إذ يلزمه عَدَمُ المُطَابَقَةِ قبل عَدَمِ الصَّحَةِ إذا كان العطف بـثم، أو الفاء؛ لأنه يلزم عليه حيثيذ وجوب درهمين وكذا يلزم هذا على جعله خبراً صناعة؛ لأن عَدَمَ المُطَابَقَةِ يستدعي أن يُقدَّرَ أن درهما خبر عن أحدهما وخبر الآخر محذوف فيلزم وجوب درهمين فالوجه أنه بدّل، أو بيان لهما والخبر الظرف

غيرها ع ش. قوله: (أو ثم كذا. إلخ) عبارة المُعْنِي وَجَزَمَ ابْنُ الْمُقْرِي تَبَعاً لِلْبَلْقِينِي بأن ثم كالواو أي والفاء كذلك. اهـ. قوله: (وأراد العطف بالفاء) أمّا ثم والواو، فلا يحتاجان إلى الإعادة. اهـ. ع ش. قوله: (لما يأتي) أي: في الفضل الآتي في شرح فإن قال ودزهم. إلخ من أنها كثيراً ما تُستعمل للتفريع وتزيين اللفظ ومُقْتَرَنَةً بِجَزَاءٍ حُذِفَ شَرْطُهُ فَتَعَيَّنَ الْقَصْدُ فِيهَا كَمَا هُوَ شَأْنُ الْمُشْتَرَكَاتِ. اهـ. عبارة ع ش أي من أنه يجب فيها دزهم واحد إن لم يرد العطف. اهـ. قوله: (لأنه عَقِبَ) إلى قوله كما يأتي في المُعْنِي. قوله: (ولأن التمييز. إلخ) عطف على لأنه عَقِبَ. إلخ. قوله: (ولو زاد في التكرير) أي كأن يقول له عَلَيَّ كذا وكذا وكذا. قوله: (فكما في نظيره الآتي) أي في قول المُصَنِّف، ولو حُذِفَ الواو فِدَزَهُمْ في. . إلخ قال ع ش وفيه تأمل إذ المُتَبَادَرُ التَّكْرِيرُ مع العطف كما أشرنا وأيضاً لو أُريدَ التَّكْرِيرُ بلا عطف كان مُتَدَرِّجاً في الآتي لا نظيراً له فَلَعَلَّ الصَّوَابَ أي في الفضل الآتي بقول المُصَنِّف، ولو قال دزهم ودزهم ودزهم لزمه. إلخ. قوله: (أما الرفع) إلى قوله: (كذا) في المُعْنِي وإلى قوله: (والخبر) في النهاية إلّا قوله: (كذا) إلى (فالوجه). قوله: (إذ يلزمه) أي: الرفع مُطْلَقاً. قوله: (عَدَمُ المُطَابَقَةِ) أي: بَيْنَ المُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ. قوله: (حيثيذ) أي: حين إذ كان العطف بـثم، أو الفاء. قوله: (وكذا يلزم هذا) أي: وجوب دزهمين. وقوله: (خبراً صناعة) أي: نحو يا عَلَيَّ ما جرى صاحب القيل. قوله: (فالوجه أنه بدّل. إلخ) فيه بحث أمّا أولاً، فلا نُسَلِّمُ أنه يلزم على الخبرية صناعة ما ذكره وإنما يلزم ذلك لو أُريدَ أنه خبر عن نفسيهما، وهو ممنوع لجواز أن مراده أنه خبر عن ضميريهما المُقَدَّرَ كما يدل عليه قوله: أي وهما دزهم، وأمّا ثانياً فالأنه يلزم على البدلية والبيانية صناعة أنه بدّل، أو بيان من أحدهما وبدّل الآخر، أو بيانه محذوف إذ المُفْرَدُ لا يُمكنُ كَوْنُهُ بَدَلاً مِنْ مَجْمُوعِ الْمُتَعاطِفَيْنِ ولا بياناً لهما كما لا يخفى وحيثيذ فهو بمنزلة ما لو كرّر الدرهم مع العطف وموجب ذلك دزهمان فتأمل فما قالوه أولى. اهـ. سم. قوله: (أنه بدّل. إلخ) أي: وكذا الأول مُبْتَدَأً والثاني مَعطوف عليه.

قوله: (وأولى منه أنه بدّل أو بيان لهما إلخ) فيه بحث أمّا أولاً فلا نُسَلِّمُ أنه يلزم على الخبرية صناعة ما

نظير ما مرَّ آنفاً وأما الجبر فلأنه، وإن امتنع ولم يظهر له معنى عند جمهور الثَّحاة لَكُنْهُ يُفْهَمُ منه عرفاً أنه تفسيرٌ لِجُمْلَةٍ ما سبقَ فَحْمِلَ على الضَّمِّ، وأما السُّكُونُ فواضحٌ (ولو حَذَفَ الواوَ فدرهمٌ في الأحوالِ) كُلُّهَا لاحتمالِ التَّأَكِيدِ حِينَئِذٍ (ولو قال ألفٌ ودرهمٌ قبل تفسيرِ الألفِ بغيرِ الدراهمِ) مِنَ المَالِ اتَّحَدَ جِنْسُهُ، أو اختلفَ؛ لأنَّه مُبْهَمٌ والعطفُ إِنَّمَا يُفِيدُ زيادةَ عَدَدٍ لا تفسيراً كالألفِ وَثَوْبٍ قال القاضي: ولو قال ألفٌ ودرهمٌ فِضَّةً وَجِبَ الكُلُّ فِضَّةً، وهو واضحٌ ما لم

قوله: (نظير ما مرَّ آنفاً) أي: في شرح، أو رُفِعَ الدَّرْهَمُ. □ قوله: (وأما الجبر) إلى قوله: (وأما السُّكُونُ) في المُعْنَى وإلى قوله: (وَقَضِيَّةُ التَّعْلِيلِ) في النَّهْيَةِ. □ قوله: (فَحْمِلَ على الضَّمِّ) أي: الرِّفْعَ لا على النَّصْبِ؛ لأنَّ الحَمْلَ على الرِّفْعِ هو الأَقْلُ الْمُتَيَقِّنُ. اهـ. كُرْدِي. □ قوله: (وأما السُّكُونُ فواضحٌ) أي: لِإِمْكَانِ أَنْ التَّقْدِيرَ هُمَا دِرْهَمٌ. اهـ. ع ش والأولى أي لِإِمْكَانِ حَمْلٍ على أَنَّهُ بَدَلٌ، أو بَيَانٌ لَهُمَا. □ قوله: (كُلُّهَا) أي: رَفَعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا وَسُكُونًا وَيَحْصُلُ مِمَّا تَقَرَّرَ اثْنَا عَشَرَ مَسْأَلَةً؛ لأنَّ كَذَا إِمَّا أَنْ يُؤْتَى بِهَا مُفْرَدَةً، أو مُرَكَّبَةً، أو مَعْطُوفَةً وَالدَّرْهَمُ إِمَّا أَنْ يُرْفَعَ، أو يُنْصَبَ، أو يُجَرَّ، أو يُسَكَّنَ ثَلَاثَةً فِي أَرْبَعَةٍ يَحْصُلُ مَا ذَكَرَ وَالوَاجِبُ فِي جَمِيعِهَا دِرْهَمٌ إِلَّا إِذَا عُطِفَ وَنُصِبَ تَنْبِيْزُهَا فِدْرَهْمَانِ، ولو قال كَذَا، بل كَذَا فَيَهَانِ أَوْ جَهْمُهُمَا لَزُومٌ شَيْءٌ إِذْ لَا يَسُوغُ رَأْيُ زَيْدًا، بل زَيْدًا إِذَا عُنِيَ الْأَوَّلُ فَإِنَّ عُنِيَ غَيْرُهُ صَحَّ نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: م ر أَوْ جَهْمُهُمَا لَزُومٌ شَيْئَيْنِ ظَاهِرُهُ مُطْلَقًا خُصُوصًا بِالنَّظَرِ لِلتَّعْلِيلِ لَكِنْ سَيَأْتِي لَهُ فِي الْفَصْلِ الْآتِي مَا يُخَالِفُهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ اهـ عِبَارَةٌ ع ش هَذَا مُخَالِفٌ لِمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ: على أَنَّ الْأَوْجَهَ فِي، بل اغْتِيَابًا. إلخ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ مَا هُنَا عَلَى قَصْدِ الْإِسْتِنَافِ. اهـ.

□ قول (سني): (قَبْلَ تَفْسِيرِ الْأَلْفِ بِغَيْرِ الدَّرَاهِمِ) بِخِلَافِ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٍ دَنَانِيرَ، أو ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ فَإِنَّ الْكُلَّ دَنَانِيرُ، أو ثِيَابٌ ذَكَرَهُ فِي الرُّوْضِ وَكَالدَّنَانِيرِ الدَّرَاهِمُ. اهـ. سم. □ قوله: (مِنَ الْمَالِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَضِيَّةُ التَّعْلِيلِ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (كَأَلْفٍ وَثَوْبٍ) وَقَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَجَرَّهَا) إِلَيَّ: (ولو قال ألفٌ وَقَفِيْرٌ) وَقَوْلُهُ: (ولو قال ألفٌ دِرْهَمًا) إِلَيَّ: (وَأَنْ رَفَعَهُمَا). □ قوله: (مِنَ الْمَالِ) كَأَلْفٍ فَلَسَ. اهـ. مُعْنَى.

□ قوله: (اتَّحَدَ جِنْسُهُ. إلخ) أَي سَوَاءٌ فَسَّرَهُ بِجِنْسٍ وَاحِدٍ أَمْ أَجْنَاسٍ. اهـ. مُعْنَى. □ قوله: (ألفٌ وِدْرَهَمٌ فِضَّةً) يُنْصَبُ عَلَى أَنَّهُ تَمْيِيزٌ لَهُمَا. اهـ. كُرْدِي. □ قوله: (وَجِبَ الْكُلُّ فِضَّةً) لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ كَوْنُ

ذَكَرَهُ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ ذَلِكَ لَوْ أُريدَ أَنَّهُ خَبِرَ عَنْ نَفْسِهِمَا وَهُوَ مَمْنُوعٌ لِجَوَازِ أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ خَبِرَ عَنْ ضَمِيرِهِمَا الْمُقَدَّرِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ أَيُّهُمَا دِرْهَمٌ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَا تَهْ يَلْزَمُ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ وَالْبَيَانِيَّةِ صِنَاعَةُ أَنَّهُ بَدَلٌ أَوْ بَيَانٌ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَبَدَلٌ عَنِ الْآخَرِ أَوْ بَيَانُهُ مَحْذُوفٌ إِذْ الْمُفْرَدُ لَا يُمَكِّنُ كَوْنَهُ بَدَلًا عَنْ مَجْمُوعِ الْمُتَعَاطِفَيْنِ وَلَا بَيَانًا لَهُمَا كَمَا لَا يَخْفَى وَحِينَئِذٍ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ كَرَّرَ الدَّرْهَمَ مَعَ الْعُطْفِ، وَمَوْجِبُ ذَلِكَ دِرْهَمَانِ فَتَأَمَّلْ قَمَا قَالُوهُ أَوَّلَى. □ قوله: (إِذْ يَلْزَمُهُ) عَلَى الْخَبَرِيَّةِ قَدْ يَمْنَعُ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ خَبِرَ عَنْ نَفْسِهِمَا لِجَوَازِ أَنَّهُ خَبِرَ الْمَجْمُوعَ.

□ قوله في (سني): (قَبْلَ تَفْسِيرِ الْأَلْفِ بِغَيْرِ الدَّرَاهِمِ) بِخِلَافِ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٍ دَنَانِيرَ أَوْ ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ فَإِنَّ الْكُلَّ دَنَانِيرُ أَوْ ثِيَابٌ، ذَكَرَهُ فِي الرُّوْضِ وَكَالدَّنَانِيرِ الدَّرَاهِمُ. □ قوله: (وَجِبَ الْكُلُّ فِضَّةً) لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجِبَ

يَجْرُهَا بِإِضَافَةِ دَرَاهِمَ إِلَيْهَا وَيَقَى تَنْوِينُ أَلِفٍ، بَلِ الَّذِي يُتَّجِهَ حِينَئِذٍ بَقَاءُ الْأَلِفِ عَلَى إِنْهَائِهَا، وَلَوْ قَالَ أَلْفٌ وَقَفِيْزٌ حِنْطَةٌ بِالنَّصْبِ لَمْ يُعَدَّ لِلأَلِفِ إِذْ لَا يُقَالُ أَلْفٌ حِنْطَةٌ وَلَوْ قَالَ أَلْفٌ دَرَاهِمًا، أَوْ أَلْفٌ دَرَاهِمَ بِالإِضَافَةِ فَوَاضِحٌ، وَإِنْ رَفَعَهُمَا وَتَوْنَهُمَا، أَوْ تَوْنُ الْأَوَّلِ فَقَطْ فَلَهُ تَفْسِيرُ الْأَلِفِ بِمَا لَا تَنْقُصُ قِيَمَتُهُ عَنْ دَرَاهِمٍ فَكَأَنَّهُ قَالَ أَلْفٌ مِثْلًا قِيَمَةُ الْأَلِفِ مِنْهُ دَرَاهِمٌ (وَلَوْ قَالَ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ

الْأَلْفِ دَرَاهِمَ سَمِ وَرَشِيدِي. هـ فَوَدُ: (لَمْ يُعَدَّ) أَي: لَفْظَةُ حِنْطَةٍ. هـ فَوَدُ: (وَلَوْ قَالَ أَلْفٌ دَرَاهِمًا) إِلَى الْمَثَرِ قَالَ فِي الرُّوْضِ، أَوْ أَلْفٌ دَرَاهِمَ مُتَوْنَيْنِ مَرْفُوعَيْنِ وَجَبَ مَا عَدَّهُ أَلْفٌ وَقِيَمَتُهُ دَرَاهِمٌ. اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ نَصَبَهُمَا، أَوْ خَفَضَهُمَا مُتَوْنَيْنِ، أَوْ رَفَعَ الْأَلْفَ مُتَوْنًا وَنَصَبَ الدَّرَاهِمَ، أَوْ خَفَضَهُ، أَوْ سَكَّنَهُ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ وَأَنَّهُ لَوْ رَفَعَ الْأَلْفَ، أَوْ نَصَبَهُ، أَوْ خَفَضَهُ وَلَمْ يُتَوْنِ وَنَصَبَ الدَّرَاهِمَ، أَوْ رَفَعَهُ، أَوْ خَفَضَهُ أَوْ سَكَّنَهُ لَزِمَهُ أَلْفٌ دَرَاهِمَ، وَلَوْ سَكَّنَ الْأَلْفَ وَآتَى بِالدَّرَاهِمِ بِالْأَحْوَالِ الْمَذْكُورَةِ احْتَمَلَ الْأَمْرَيْنِ وَهُوَ إِلَى الْأَوَّلِ أَقْرَبُ. اهـ. سَمِ بِحَذْفٍ وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الرُّوْضِ وَمِنْ شَرْحِهِ إِلَيَّ وَأَنَّهُ. إِنْخَ فِي الْمُعْنَى مِثْلُهُ. هـ فَوَدُ: (فَوَاضِحٌ) أَي: لَزُومُ الْأَلِفِ مِنَ الدَّرَاهِمِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا إِعْرَاضٍ عِبَارَةٌ سَمِ قَوْلُهُ: فَوَاضِحٌ يَتَّبِعِي أَنْ مُرَادَهُ لَزُومُ مَا عَدَّهُ أَلْفٌ وَقِيَمَتُهُ دَرَاهِمٌ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَالْفُ دَرَاهِمٌ فِي الثَّانِيَةِ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ عِبَارَةَ شَرْحِ الرُّوْضِ الْمَارَةَ مُصَرَّحَةً بِمَا قُلْنَا فِي الْأُولَى إِنَّ صَوْرَتَ بَرَفِ الْأَلِفِ مُتَوْنًا وَنَصَبِ دَرَاهِمًا فَإِنَّ صَوْرَتَ بَرَفِ الْأَلِفِ بِلا تَنْوِينٍ وَنَصَبِ دَرَاهِمًا فِيهِ كَالثَّانِيَةِ كَمَا يُسْتَفَادُ مِنْ عِبَارَةِ شَرْحِ الرُّوْضِ الْمَارَةَ وَلَعَلَّ هَذَا مُرَادُ عِبَارَةِ الشَّارِحِ فَيَزِجُ قَوْلُهُ: بِالإِضَافَةِ لِلصُّورَتَيْنِ؛ لِأَنَّ تَنْوِينَ الْأَلِفِ، وَلَوْ مَعَ نَصَبِ الدَّرَاهِمِ يَدُلُّ عَلَى إِضَافَتِهِ. اهـ. هـ فَوَدُ: (أَوْ تَوْنُ الْأَوَّلِ فَقَطْ) أَي: رُفِعَ الْأَلْفُ مُتَوْنًا وَرُفِعَ الدَّرَاهِمُ بِلا تَنْوِينٍ قَالَ ع ش أَي وَسَكَّنَ الدَّرَاهِمَ، أَوْ رَفَعَهُ، أَوْ جَرَّهُ بِلا تَنْوِينٍ. اهـ.

كَوْنُ الْأَلِفِ دَرَاهِمَ. هـ فَوَدُ: (وَلَوْ قَالَ أَلْفٌ دَرَاهِمًا أَوْ أَلْفٌ دَرَاهِمَ بِالإِضَافَةِ فَوَاضِحٌ إِنْخَ) قَالَ فِي الرُّوْضِ أَوْ أَلْفٌ دَرَاهِمَ مُتَوْنَيْنِ مَرْفُوعَيْنِ وَجَبَ مَا عَدَّهُ أَلْفٌ وَقِيَمَتُهُ دَرَاهِمٌ. اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ نَصَبَهُمَا أَوْ خَفَضَهُمَا مُتَوْنَيْنِ أَوْ رَفَعَ الْأَلْفَ مُتَوْنًا وَنَصَبَ الدَّرَاهِمَ أَوْ خَفَضَهُ أَوْ سَكَّنَهُ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَوْ رَفَعَ الْأَلْفَ أَوْ نَصَبَهُ أَوْ خَفَضَهُ أَوْ سَكَّنَهُ لَزِمَهُ أَلْفٌ دَرَاهِمَ وَلَوْ سَكَّنَ الْأَلْفَ وَآتَى فِي الدَّرَاهِمِ بِالْأَحْوَالِ الْمَذْكُورَةِ احْتَمَلَ الْأَمْرَيْنِ وَهُوَ إِلَى الْأَوَّلِ أَقْرَبُ. اهـ. ثُمَّ ذَكَرَ فِي الرُّوْضِ أَنَّهُ يَجِبُ فِي إِفْرَارِهِ بِمِائَةِ عَدَدٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ الْعَدَدُ فَقَطْ أَي دُونَ الْوُزْنِ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ الْإِسْتَوِيُّ: وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ أَقْلَ الْعَدَدِ اثْنَانِ، وَالْقِيَاسُ لَزُومُ مِائَتَيْنِ دَرَاهِمَ نَاقِصَةً إِنْ كَانَ عَدَدٌ مَجْرُورًا بِالإِضَافَةِ وَكَذَا إِنْ كَانَ مَنْصُوبًا لِأَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِلْمِائَةِ إِنْخَ مَا حَكَاهُ عَنْهُ وَأَقْرَهُ، وَقَوْلُهُ وَكَذَا إِنْ كَانَ مَنْصُوبًا إِنْ كَانَ مَعَ عَدَمِ تَنْوِينِ مِائَةِ فَوَاضِحٌ وَإِنْ كَانَ مَعَ تَنْوِينِهَا خَالَفَ قَوْلَهُ السَّابِقُ أَوْ رَفَعَ الْأَلْفَ مُتَوْنًا وَنَصَبَ الدَّرَاهِمَ، إِذْ قِيَاسُهُ هُنَا لَزُومُ مَا عَدَّهُ مِائَةً وَقِيَمَتُهُ دَرَاهِمًا فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. هـ فَوَدُ: (بِالإِضَافَةِ) كَأَنَّ الْمُرَادَ فِيهِمَا بِدَلِيلِ الْمَقُولِ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ.

هـ فَوَدُ: (فَوَاضِحٌ) يَتَّبِعِي أَنْ مُرَادَهُ لَزُومُ مَا عَدَّهُ أَلْفٌ وَقِيَمَتُهُ دَرَاهِمٌ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَالْفُ دَرَاهِمٌ فِي الثَّانِيَةِ فَلْيُرَاجَعْ، ثُمَّ رَأَيْتُ عِبَارَةَ شَرْحِ الرُّوْضِ الْمَارَةَ مُصَرَّحَةً بِمَا قُلْنَا فِي الْأُولَى، إِنَّ صَوْرَتَ بَرَفِ

درهماً) أو ألف ومائة وخمسة وعشرون درهماً (فالجميع دراهم على الصحيح) لأن لفظ الدرهم لما لم يجب به عدد زائد تمحّض لتفسير الكل ولأن التمييز كالوصف، وهو يعود للكل كما مر، وفي نحو خمسة عشر درهماً يجب الكل دراهم جزماً. وقضية التعليل أنه لو رفع الدرهم، أو جزؤه لم يكن كذلك نعم بحث أنه كما ذكر في ألف درهم متونين مرفوعين فيلزمه ما عدده العدد المذكور وقيمته درهم وعن ابن الوردي أنه يلزمه في اثني عشر درهماً وسدساً أي ولا نية له، سبعة دراهم لأنهما تميزان لكل من الاثني عشر فيكون كل مُمَيِّزاً لينصف الاثني عشر المُبْهَمَةَ حذراً من الترجيح من غير ترجيح ونصفها دراهم ستة وأسداسا درهم، أو درهماً وربعاً فسبعة ونصف،

☐ قوله: (أو ألف ومائة. إلخ.) أو ألف ونصف درهم، والظاهر كما أفاده الشيخ أي في شرح الرّوض أنه لو رفع الدرهم، أو نصبه في الأخيرة كان الحكم كذلك ولا يضّر فيه اللحن وأنه لو رفعه، أو نصبه فيها لكان مع تنوين نصف، أو رفعه، أو خفضه في بقية الصور لزمه ما عدده العدد المذكور وقيمته درهم أخذاً بما مر في ألف ودرهم متونين مرفوعين نهايةً ومغني. ☐ قوله: (كما مر) أي: أنفاً في شرح وجب درهمان. ☐ قوله: (يجب الكل دراهم. إلخ) لأنهما اسمان جعلا اسماً واحداً فالدرهم تفسير له. اهـ. مغني. ☐ قوله: (وقضية التعليل) أي: الثاني، وهو أن التمييز كالوصف. إلخ. ☐ قوله: (أنه لو رفع الدرهم، أو جزؤه لم يكن كذلك) أي: لم يكن الكل دراهم؛ لأنه حينئذ لا يكون وصفاً، فلا يعود للكل، وأما التعليل الأول فقضيته عدم الفرق بين النصب وغيره، بل هو غير كافٍ في التعليل إذ لا تلازم بين عدم وجوب عدد زائد بذرهما وتمحّضه لتفسير الكل. اهـ. مصطفى الحموي أقول ولهذا اقتصر النهاية والمغني على التعليل الثاني. ☐ قوله: (نعم بحث. إلخ) اعتمدته النهاية والمغني. ☐ قوله: (إنه) أي: حكم ما لو رفع، أو جزؤه. ☐ قوله: (كما ذكره. إلخ) أي: كالحكم الذي ذكر. إلخ. ☐ قوله: (وعن ابن الوردي) إلى قوله: (أو اثني عشر سدساً) في النهاية إلا قوله: (أي ولا نية له). ☐ قوله: (لأنهما) أي: الدرهم والسدس. ☐ قوله: (لكل من الاثني عشر) الوجه حذف لفظ من. اهـ. رشيد. ☐ قوله: (فيكون كل) أي: من الدرهم والسدس. ☐ قوله: (دراهم ستة) الأول بالنصب حال من النصب المضاف والثاني خير للنصف. ☐ قوله: (أو أسداساً درهم) عطف على دراهم ستة. ☐ قوله: (أو درهمين وربعاً فسبعة. إلخ) عطف على قوله: (دراهم وسدساً سبعة دراهم) فكان حقه حذف الفاء.

الألف متوناً ونصب درهمين فإن صورت برقع الألف بلا تنوين ونصب درهمين فهي كالثانية كما يستفاد ذلك من عبارة شرح الرّوض المارة، ولعل هذا مراد عبارة الشارح فيرجع قوله بالإضافة للصورتين؛ لأن ترك تنوين ألف ولو مع نصب الدرهم يدل على إضافته. ☐ قوله: (نعم بحث أنه) أي لو رفع إلخ ش. ☐ قوله: (وعن ابن الوردي) أنه يلزمه إلخ في الباب ما نصّه (فرع): قال: له علي اثنا عشر درهماً ودائق برقع الدائق أو جزؤه لزمه أو بنصبه قليل يلزمه ثمانية دراهم إلا دائقاً لا حتمال أنه عطف أو مفسر

أَوْ ثُلُثًا فَمِائِيَّةٌ، أَوْ نِصْفًا فَتِسْعَةٌ لِنَظِيرِ مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ نِصْفَ الْمُئْتَمِرِ بَعْدَ ذَلِكَ الْكُسْرِ فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ أَنَّ جُمْلَةَ ذَلِكَ الْعَدَدِ يُسَاوِي دَرَهْمًا وَسُدُسَ دَرَهْمٍ صُدُقٌ بِيَمِينِهِ لِحَتْمَالِهِ وَكَذَا الْبَاقِي،

قَوْلُهُ: (أَوْ ثُلُثًا. إلخ) عَطَفَ عَلَى (أَوْ نِصْفًا. إلخ) وَكَذَا قَوْلُهُ: (أَوْ نِصْفًا. إلخ) عَطَفَ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (لِنَظِيرِ مَا تَقَرَّرَ) أَي: بِقَوْلِهِ: لِأَنَّهُمَا تَمَيِّزَانِ لِكُلِّ مِنَ الْاِثْنَيْنِ عَشَرَ فَيَكُونُ كُلُّ مُمَيِّزٍ النِّصْفِ الْاِثْنَيْنِ عَشَرَ. إلخ. قَوْلُهُ: (إِنَّ جُمْلَةَ ذَلِكَ. إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ فَإِنْ قَالَ أَرَدْتُ وَسُدُسَ دَرَهْمٍ صُدُقٌ بِيَمِينِهِ لِحَتْمَالِهِ وَكَذَا الْبَاقِي قَالَ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَا حَكَى عَنْهُ أَبِي الْوَزْدِيّ غَيْرُ بَعِيدٍ بَلْ هُوَ جَارٍ عَلَى الْقَوَاعِدِ وَلَكِنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الْكُسْرَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَنَحْوِهَا مِنَ الدَّرَهْمِ فَيَلْزَمُهُ فِي الْأَوَّلَى اثْنَا عَشَرَ دَرَهْمًا وَسُدُسَ دَرَهْمٍ، وَفِي الثَّانِيَةِ اثْنَا عَشَرَ دَرَهْمًا وَرُبْعُ دَرَهْمٍ وَفِي الثَّالِثَةِ اثْنَا عَشَرَ دَرَهْمًا، وَفِي الرَّابِعَةِ اثْنَا عَشَرَ دَرَهْمًا وَنِصْفَ دَرَهْمٍ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ فِي قَوْلِهِ: اثْنَا عَشَرَ دَرَهْمًا وَسُدُسًا لَاحِظٌ، وَهُوَ لَا يَمْنَعُ الْحُكْمَ هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ نَحْوِيًّا فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَزِمَهُ أَرْبَعَةُ عَشَرَ دَرَهْمًا أَمَا لَوْ قَالَ اثْنَا عَشَرَ دَرَهْمًا وَسُدُسَ بِالرَّفْعِ، أَوْ سُدُسَ بِالْجَرِّ، فَلَا زِيَاعَ فِي لُزُومِ اثْنَيْنِ عَشَرَ دَرَهْمًا وَزِيَادَةِ سُدُسٍ. اهـ. وَفِي سَمْعٍ بَعْدَ أَنْ يُقَالَ قَوْلٌ مَرَّ قَالَ الْوَالِدُ إِلَيَّ وَمَعْلُومٌ مَا نَصَّه فَلْيَتَأَمَّلْ تَوْجِيهَ ذَلِكَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَجْرِي ذَلِكَ فِي حَالَةِ جَرِّ السُّدُسِ أَوْ سُكُونِهِ فَلْيُرَاجِعْ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الدَّمِيرِيِّ مَا نَصَّه تَنْبِيهُ قَالَ لَهُ عَلَى اثْنَا عَشَرَ دَرَهْمًا وَسُدُسَ بِالرَّفْعِ، أَوْ سُدُسَ بِالْخَفْضِ لَزِمَهُ اثْنَا عَشَرَ دَرَهْمًا وَزِيَادَةُ سُدُسٍ، وَأَمَا إِذَا قَالَ وَسُدُسًا بِالتَّصْبِيبِ فَلَا يَصِحُّ كَذَلِكَ وَلَا يَضُرُّهُ اللَّحْنُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَحْوِيًّا، وَإِنْ كَانَ نَحْوِيًّا لَزِمَهُ أَرْبَعَةُ عَشَرَ دَرَهْمًا كَأَنَّهُ قَالَ اثْنَا عَشَرَ دَرَهْمًا وَاثْنَيْنِ عَشَرَ سُدُسًا ثُمَّ حَكَى مَا قَالَ ابْنُ الْوَزْدِيّ عَنْ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ ثُمَّ حَكَى عَنِ الْمُتَوَلَّى أَنَّهُ يَقْبَلُ تَفْسِيرَهُ بِسَبْعَةِ دَرَاهِمٍ وَخَمْسَةِ أَسْدَاسٍ دَرَهْمٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا قَالَهُ أَوَّلًا هُوَ مُسْتَنَدٌ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ فِيمَا قَالَهُ فَيَكُونُ قَائِلًا بِمَا صَحَّحَهُ الدَّمِيرِيُّ مِنَ التَّفْصِيلِ بَيْنَ التَّخْوِيِّ وَغَيْرِهِ عِنْدَ التَّصْبِيبِ. اهـ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ حَكَى الْمُتَوَلَّى. إلخ) يَتَأَمَّلْ وَجْهَهُ. قَوْلُهُ: (يُسَاوِي دَرَهْمًا. إلخ) أَي: عَلَى أَنَّ دَرَهْمًا وَسُدُسًا خَبَرٌ عَنْ ضَمِيرِ

لَا يَقْتَضِي فَوْقَ اثْنَيْنِ عَشَرَ، وَتَقْدِيرُهُ اثْنَا عَشَرَ مِنَ الْقِسْمَيْنِ فَيُجْعَلُ خَمْسَةُ مِنَ الْعَدَدِ دَوَائِقَ وَسَبْعَةُ مِنْهُ دَرَاهِمَ، وَقِيلَ يَلْزَمُهُ سَبْعَةُ دَرَاهِمَ تَنْزِيلًا لِلتَّفْسِيرِ عَلَى الْمُنَاصِفَةِ فَيَكُونُ سِتَّةُ دَرَاهِمٍ وَسِتَّةُ دَوَائِقَ وَهِيَ دَرَهْمٌ، وَقِيلَ يَلْزَمُهُ دَرَهْمَانِ وَنِصْفٌ وَثُلُثٌ لَانْقِسَامِ الْمَفْسَرِ إِلَى الْجَنْسَيْنِ فَيَقْنَعُ بِدَرَهْمٍ وَالبَاقِي دَوَائِقُ. اهـ. وَقَوْلُهُ فَقِيلَ يَلْزَمُهُ ثَمَانِيَةُ دَرَاهِمَ إِلَّا دَائِقًا وَجْهَهُ أَنَّ غَايَةَ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الدَّوَائِقِ خَمْسَةُ دَوَائِقَ فَهُوَ دَرَهْمٌ فَالتَّغْيِيرُ بِالدَّوَائِقِ قَرِينَةُ أَنَّهُ أَرَادَ مَا دُونَ الدَّرَهْمِ إِذْ لَوْ أَرَادَ مَا يَتْلَعُ دَرَهْمًا أَخْبَرَ عَنْهُ بِدَرَهْمٍ إِذْ لَا وَجْهَ لِلْعُدُولِ حِينَئِذٍ، وَقَوْلُهُ فَيَقْنَعُ بِدَرَهْمٍ كَانَ وَجْهَهُ الْأَخْذُ بِالْأَقَلِّ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا قَالَهُ ابْنُ الْوَزْدِيّ فِي مَسَائِلِهِ يُوَافِقُ الْوَجْهَ الثَّانِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ دُونَ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ وَقَدْ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيُّ: إِنْ مَا قَالَهُ ابْنُ الْوَزْدِيّ هُوَ الْأَقْرَبُ الْجَارِي عَلَى الْقَوَاعِدِ قَالَ لَكِنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الْكُسْرَ مِنَ الدَّرَهْمِ فَيَلْزَمُهُ فِي مِثَالِهِ اثْنَا عَشَرَ دَرَهْمًا وَسُدُسَ دَرَهْمٍ، عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ. اهـ. كَذَا نَقَلَهُ عَنْهُ مَرَّ فَيَتَأَمَّلْ تَوْجِيهَ ذَلِكَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَجْرِي ذَلِكَ فِي حَالَةِ جَرِّ السُّدُسِ أَوْ سُكُونِهِ فَلْيُرَاجِعْ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الدَّمِيرِيِّ مَا نَصَّه. (تَنْبِيهُ): قَالَ لَهُ

أو اثني عشر سُدُسًا صُدُقَ بالأولى؛ لأنه غُلِطَ على نفسه مع احتمال لفظه له كذا قيل وفي تعليقه نظر، بل لا يحتمل لفظه بوجه فالذي يُتَّجه أنه كما لو أُطلقَ قَتْلُ زُمَةِ السَّبْعَةِ لِمَا عَلِمَ بِمَا تَقَرَّرَ أنها مدلول اللفظ ما لم يُصرف عنه لِمَعْنَى يَحْتَمِلُهُ وَيُؤْخَذُ من تعليقه للاثني عشر بما ذُكِرَ أنه فيما عداها مِنَ المُرَكَّبِ المَزْجِيِّ كَثَلَاثَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا وَسُدُسًا يَلْزُمُهُ خَمْسَةُ عَشَرَ وَسُدُسٌ؛ لِأَنَّ المُرَكَّبَ هنا في حُكْمِ المُفْرَدِ وَقَدْ مَيَّزَهُ بِأَنَّهُ جَمِيعُهُ دِرَاهِمٌ كَذَا وَأَسَدَاسًا كَذَا فَلَزِمَهُ مَا ذُكِرَ. (ولو قال الدراهم التي أَقَرَّتْ بِهَا نَاقِصَةُ الْوِزْنِ فَإِنْ كَانَتْ دِرَاهِمُ الْبَلَدِ) الَّذِي أَقَرَّ بِهِ (تَامَّةُ الْوِزْنِ) بِأَن كَانَ كُلُّ مِنْهَا سِتَّةَ دَوَانِقٍ (فَالصَّحِيحُ قَبُولُهُ إِنْ ذَكَرَهُ مُتَّصِلًا) بِالْإِقْرَارِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى بِمِثَابَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَحِينَئِذٍ يَرْجِعُ لِتَفْسِيرِهِ فِي قَدْرِ النَاقِصِ فَإِنْ تَعَدَّرَ بَيَانُهُ نُزِّلَ عَلَى أَقَلِّ الدَرَاهِمِ

اثني عشر، أو بدَّلَ أو بَيَّنَّ لِلْإِثْنِي عَشَرَ وَقَدْ غُلِطَ عَنِ الرَّفْعِ إِلَى التَّصْبِ. □ فَوَدَّ: (أو اثني عشر سُدُسًا) أَي: وَقَالَ أَرَدْتُ اِثْنِي عَشَرَ سُدُسًا وَغُلِطْتُ فِي قَوْلِي دِرْهَمًا. اه. كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (كذا قيل) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: (أو اثني عشر سُدُسًا. إلخ). □ فَوَدَّ: (بِمَا تَقَرَّرَ) أَي: مِنَ التَّعْلِيلِ بِقَوْلِهِ: لَا تَهْمَا تَمَيِّزَانِ لِكُلِّ مِنَ الْإِثْنِي عَشَرَ. إلخ. □ فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْ تَعْلِيلِهِ. إلخ) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ هَذَا الْأَخْذِ وَقَضِيَّةَ مَا صَحَّحَهُ الدِّمِيرِيُّ فِي غَيْرِ التَّخْوِيِّ فِي الْإِثْنِي عَشَرَ أَنَّ اللَّازِمَ هُنَا ثَلَاثَ عَشَرَ دِرْهَمًا وَسُدُسٌ دِرْهَمٌ. اه. □ فَوَدَّ: (جَمِيعُهُ) تَأَكِيدُ لَاسْمِ إِنْ وَقَوْلُهُ: دِرَاهِمٌ حَالٌ مِنْهُ وَقَوْلُهُ: كَذَا خَبَرَانِ وَقَوْلُهُ: وَأَسَدَاسًا كَذَا عَطْفٌ عَلَى دِرَاهِمٍ كَذَا. □ فَوَدَّ (سُ): (دِرَاهِمُ الْبَلَدِ) أَي: أَوِ الْقَرْيَةِ. اه. نِهَاجَةً. □ فَوَدَّ: (بِأَن كَانَ كُلُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْأَشْرَفِيَّ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (لَا نَقِصَ مِنْهُ إِلَّا إِنْ وَصَّلَهُ) وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَوْ تَعَدَّرَتْ) إِلَى (وَلَوْ فَسَّرَ الدَّرَاهِمَ).

عَلَيَّ اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا وَسُدُسٌ بِالرَّفْعِ أَوْ وَسُدُسٌ بِالْخَفْضِ لَزِمَهُ اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا وَزِيَادَةُ سُدُسٍ، وَأَمَّا إِذَا قَالَ وَسُدُسًا بِالتَّصْبِ فَلَا صَحْخُ كَذَلِكَ، وَلَا يَضُرُّ اللَّحْنَ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَحْوِيًّا وَإِنْ كَانَ نَحْوِيًّا لَزِمَهُ أَرْبَعَةُ عَشَرَ دِرْهَمًا كَأَنَّهُ قَالَ اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا وَاثْنَا عَشَرَ سُدُسًا. اه. ثُمَّ حَكَى مَا قَالَ ابْنُ الْوَرْدِيِّ عَنْ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ ثُمَّ حَكَى عَنِ الْمُتَوَلِّي أَنَّهُ يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِسَبْعَةِ دِرَاهِمٍ وَخَمْسَةِ أَسَدَاسٍ دِرْهَمٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا قَالَ أَوَّلًا هُوَ مُسْتَنَدٌ لِشَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ فِيمَا قَالَ، وَأَنَّهُ وَقَعَ خَلَلٌ فِي الثَّقَلِ عَنْهُ فَيَكُونُ قَائِلًا بِمَا صَحَّحَهُ الدِّمِيرِيُّ مِنَ التَّفْصِيلِ بَيْنَ التَّخْوِيِّ وَغَيْرِهِ عِنْدَ التَّصْبِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ م ر عَنْهُ مَا حَاصِلُهُ ذَلِكَ وَلَا يَرُدُّ عَلَى مَا قَالَهُ فِي التَّخْوِيِّ أَنَّ اللَّفْظَ لَا يَحْتَمِلُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا مَمْنُونٌ؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ يَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ أَفْرَادِ مَا سَبَقَ فَإِذَا كَانَ التَّمْيِيزُ مَعْطُوفًا وَمَعْطُوفًا عَلَيْهِ كَانَ مُمَيِّزًا لِكُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ مَا سَبَقَ كَمَا لَوْ مَيَّزَتْ الْمُفْرَدُ بِمَعْطُوفٍ وَمَعْطُوفٍ عَلَيْهِ، نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ شَيْءٍ دِرْهَمًا وَنِصْفًا فَإِنَّهُ يَلْزَمُ دِرْهَمٌ وَنِصْفٌ لِتَفْسِيرِ الشَّيْءِ بِهِمَا.

□ فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْ تَعْلِيلِهِ إلخ) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ هَذَا الْأَخْذِ، وَقَضِيَّةَ مَا صَحَّحَهُ الدِّمِيرِيُّ فِي غَيْرِ التَّخْوِيِّ فِي الْإِثْنِي عَشَرَ أَنَّ اللَّازِمَ هُنَا ثَلَاثَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا وَسُدُسٌ دِرْهَمٌ. □ فَوَدَّ: (يَلْزُمُهُ خَمْسَةُ عَشَرَ وَسُدُسٌ) هُوَ فِي التَّخْوِيِّ لَا إِشْكَالَ فِيهِ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ عَنِ الدِّمِيرِيِّ.

(ومنع إن فصله عن الإقرار) وكذبه المقر له فيلزمه درايم تامة؛ لأن اللفظ وعرف البلد يمنعان ما يقوله (وإن كانت) درايم البلد (ناقصة قيل) قوله (إن وصله) بالإقرار؛ لأن اللفظ أي من حيث الاتصال والعرف يصدقانه (وكذا إن فصله) عنه (في النص) عملاً بخلاف البلد كما في المعاملة ويجري ذلك على الأوجه في بلد زاد وزئهم على درهم الإسلام فإذا قال أرذته قيل إن وصله لا إن فصله (والتفسير بالمغشوشة كهو بالناقصة) فإن الدرهم عند الإطلاق محمول على الفضة الخالصة وما فيها من الغش ينقصها فكانت كالناقصة في تفصيلها المذكور وبحت جمع قبول التفسير بالفلوس، وإن فصل في بلد يتعاملون بها فيه ولا يعرفون غيرها ولو تعذرت مراجعته حمل على درايم البلد الغالية على المنقول المعتمد

قوله: (ويجري ذلك) أي: الخلاف المتقدم بقول المصنف فالصحيح قبوله. إلخ. قوله: (على درهم الإسلام) وزئهم بالحب خمسون شعيرة وخمسا شعيرة وبالدوايق ست وكل دانت ثمان حبات وخمسا حبة. اه. ع. ش. قوله: (فإذا قال أرذته) أي: درهم الإسلام، وفي هذا الكلام إشارة إلى الحمل عند الإطلاق على درايم البلد الزائدة على درايم الإسلام. اه. سم، وفي النهاية والمغني هنا مثل ما في الشرح لكتنهما قالاً حين الدخول في قول المصنف السابق، ولو قال الدرايم التي. إلخ ما نصه والمعتبر في الدرايم المقر بها درهم الإسلام، وإن كان درايم البلد أكثر وزناً منها ما لم يفسره المقر بما يقبل تفسيره فعلى هذا لو قال. إلخ. اه. فكتب الرشيد على الأول ما نصه قوله: م. ر. ويجري ذلك على الأوجه. إلخ هذا ما ينافي ما قدمه آنفاً من حمل الدرايم في الإقرار على درايم الإسلام ما لم يفسره بغيرها مما يَحْتَمَلُ وعذره أنه خالف في هذا المتقدم آنفاً الشهاب ابن حجر فإن ذاك يختار أنه عند الإطلاق يُحْمَلُ على درهم البلد الغالب ثم تبعه في جميع ما يأتي مما يتعلق بالمسألة فوقع في التناقض في مواضع. اه. قوله: (وبحت جمع. إلخ) عبارة النهاية والمغني نعم لو غلب التعامل بها أي الفلوس ببلد بحيث هجر التعامل بالفضة وإنما تؤخذ عوضاً عن الفلوس كالديار المصرية في هذه الأزمان فالأوجه كما بحثه بعض المتأخرين القبول وإن كان منفصلاً. اه. قال ع. ش. قوله: م. كالديار المصرية. إلخ أي في زمنه إذ ذاك، وأما في زماننا، فلا يقبل منه التفسير بها؛ لأنها لا يتعامل بها الآن إلا في المحقرات. اه. قوله: (ولو تعذرت مراجعته. إلخ) أي: كما هو صريح شرح الرزوي فيما إذا كانت درايم البلد ناقصة أو مغشوشة ولم يفسر الدرايم التي أقر بها فيها وتعذرت مراجعته. اه. سم. قوله: (حمل على درايم البلد الغالية) قال الأذرعى كما في المعاملات ولاته

قوله: (فإذا قال أرذته) أي درهم الإسلام، وفي هذا الكلام إشارة إلى الحمل عند الإطلاق على درايم البلد الزائدة على درايم الإسلام. اه. قوله: (ولو تعذرت مراجعته حمل إلخ) أي كما هو صريح شرح الرزوي فيما إذا كانت درايم البلد ناقصة أو مغشوشة بأن لم يفسر الدرايم التي أقر بها فيها وتعذرت مراجعته. اه. قوله: (حمل على درايم البلد الغالية) قال الأذرعى قال في المعاملات: ولاته

ويجري ذلك في الكيل مثلاً كما هو ظاهر فلو أقر له بإردب بُرٍّ وبمجل الإقرار مكاييل مختلفة ولا غالب فيها تعيّن أقلها ما لم يختص المقر به بمكيال منها فيحمل عليه لا على غيره الأنقص منه إلا إن وصله، وفي العقود يحمل على الغالب المختص من تلك المكاييل كالنقد ما لم يختلف في تعيين غيره فإنهما حينئذ يتحالفان ويصدق الغاصب والمثلف بيمينه في قدر كيل ما غصبه، أو ألقه، ولو فسّر الدراهم بغير سكة البلد، أو بجنس رديء قبل مطلقاً لو فارق الناقص بأن فيه رفع بعض ما أقر به بخلافه هنا وإنما انعقد البيع بنقد البلد؛ لأن الغالب في المعاملة قصد ما يروج في البلد والإقرار إخبار بحق سابق

المُتَيَقَّنُ قال في شرح الرُّوضِ وقضية التَّوجيه الأول أنه لو كانت دراهم البلد أكثر من دراهم الإسلام كان الحكم كذلك وقضية الثاني خلافه اهـ وقضية كلام الشارح أنها عند الإطلاق محمولة على دراهم البلد، وإن كانت ناقصة، أو مغشوشة لكن المتبادر من قول المصنف، ولو قال الدراهم التي أقررت بها. إلخ خلافه. اهـ. سم. فو: (ويجري ذلك. إلخ) يعني الحمل على الغالب عند الإطلاق. اهـ. رشيدى. فو: (فلو أقر له. إلخ) كأنه ليس تفصيلاً لما قبله فتأمل. اهـ. سم. فو: (الأنقص منه إلا إن وصله) عبارة النهاية ويحكم عليه بذلك، ولو قال أردت غيرها. اهـ. فو: (وفي العقود يحمل) أي يحمل إطلاق نحو الإردب في العقود. فو: (يحمل على الغالب المختص. إلخ) فإن لم يكن غالب، فلا بد من التعيين وإلا لم يصح العقد. اهـ. سم. فو: (كالنقد) كحمل إطلاق النقد في العقود على الغالب. فو: (في قدر كيل) أي: وقيمتها أيضاً. اهـ. ع. ش. فو: (الدراهم) أي: التي أقر بها. فو: (أو بجنس رديء) ظاهره، ولو أنقص قيمة اهـ. سم. فو: (قبل مطلقاً) أي: فصله، أو وصله كانت دراهم البلد كذلك، أو لا. اهـ. ع. ش. عبارة المغني، ولو فسرها بجنس من الفضة رديء، أو بدراهم سكتها غير جارية في ذلك المحل قبل تفسيره، ولو متفصيلاً كما لو قال له علي ثوب ثم فسره بجنس رديء، أو بما لا يعتاد أهل البلد لبسه. اهـ. فو: (بأن فيه) أي: في التفسير بالتأنيص. فو: (هنا) أي: في التفسير بغير سكة البلد، أو بجنس رديء. فو: (وإنما انعقد البيع بنقد البلد) عبارة النهاية والمغني وبخلاف البيع حيث يحمل على سكة البلد؛ لأن. إلخ. اهـ. فو: (والإقرار إخبار بحق سابق) أي: يُحتمل ثبوته بمعاملة في غير ذلك المحل نهايةً ومغني.

المُتَيَقَّنُ قال في شرح الرُّوضِ وقضية التَّوجيه الأول أنه لو كانت دراهم البلد أكثر من دراهم الإسلام كان الحكم كذلك، وقضية الثاني خلافه اهـ. وقضية كلام الشارح عند الإطلاق محمولة على دراهم البلد وإن كانت ناقصة أو مغشوشة لكن المتبادر من قول المصنف ولو قال: الدراهم التي أقررت بها إلخ خلافه. فو: (فلو أقر له إلخ) كأنه ليس تفصيلاً لما قبله فتأمل. فو: (يحمل على الغالب المختص من تلك المكاييل) فإن لم يكن غالب فلا بد من التعيين وإلا لم يصح العقد. فو: (أو بجنس رديء) ظاهره ولو أنقص قيمة.

وبه يعلم أن الأشرقي إذا أطلق ينصرف هنا للذهب ولا يعتبر فيه عرف البلد لما مر في البيع أنه موضوع للذهب أصالة فلم يؤثر فيه العرف هنا وإن أثر فيه ثم لما تقرر ويأتي قريباً لذلك مزيداً. (ولو قال) له (علي من درهم إلى عشرة لزمه تسعة في الأصح) كما مر في الضمان بتوجيهه وفارق بعثك من هذا الجدار إلى هذا الجدار فإنه لا يدخل المبدأ

قوله: (وبه) أي: بالتعليل. قوله: (أن الأشرقي إلخ) عبارة سم والتهاية أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه لو أقر بأشرفي كان مجملًا؛ لأنه يطلق على الذهب وعلى قدر معلوم من الفضة فيقبل تفسيره بكل منهما متصلاً ومتفصلاً ويؤيده أن إطلاقه على الذهب ليس عرف الشرع، بل هو عرف حادث ولم يختص فيه بل أطلق على القدر المذكور من الفضة فوجب قبول التفسير به مطلقاً ولا يرد عليه ما قاله الشارح؛ لأنه أي الشهاب الرملي يمنع أنه موضوع للذهب أصالة فليتأمل. والحاصل أنه لا يسلم أنه من عرف الشرع ولا أنه أصالة للذهب فكان مجملًا فوجب قبول التفسير بالفضة مطلقاً. اهـ. أقول، وفي وجوب القبول فيما إذا فقد إطلاقه على الفضة في محل الإقرار وزمنه بالكلية كزمننا نظر ظاهر.

قوله: (هنا) أي: في الإفراق. وقوله: (ثم) أي: في المعاملة. قوله: (لما تقرر) أي: بالتعليل المذكور. قوله: (وفارق بعثك من هذا الجدار إلخ) قال في شرح الروض وذكر الجدار مثالاً فالشجرة

قوله: (وبه يعلم أن الأشرقي إذا أطلق ينصرف هنا للذهب إلخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه لو أقر بأشرفي كان مجملًا؛ لأنه يطلق على الذهب وعلى قدر معلوم من الفضة فيقبل تفسيره بكل منهما متصلاً ومتفصلاً، ويؤيده أن إطلاقه على الذهب ليس عرف الشرع بل هو عرف حادث، ولم يختص فيه به، بل أطلق على القدر المذكور من الفضة أيضاً فوجب قبول التفسير به مطلقاً ولا يرد عليه ما قاله الشارح لأنه يمنع أنه موضوع للذهب أصالة فليتأمل. والحاصل أنه لا يسلم أنه من عرف الشرع ولا أنه أصالة في الذهب بل هو عرف حادث مشترك فكان مجملًا ووجب قبول التفسير بالفضة مطلقاً ثم رأيت الشارح أعاد المسألة فيما يأتي باليسر والبحث فيه بحاله تأمل. ويقع في لفظ العامة التغيير بالدوكان والأفرنى ويتبني أنه كالأشرفي فيكون مجملًا بين دينار الذهب والقدر من الفضة وهو عشرة أنصاف، وكذا يتبني أن الفضة الأنصاف في الديار المصرية في هذه الأزمان مجمل بين الفضة والفلس لإطلاق ذلك عندهم على الفلس وعلى الفضة، نعم قد تقوم قرينة على إرادة أحدهما فيعمل بها، وأن نحو ثلاثة أو أربعة نفرة مختصة بالفلس؛ لأنها لا تطلق في العرف إلا عليها وحيث أقر بمجمل وتعدر استفساره لنحو موته لزم الأقل، ولو عبر بنحو ثلاثة ذهباً من غير تفصيل فينبغي حمله على الذهب الكبير؛ لأنه لا يراد عرفاً بهذه العبارة إلا ذلك بخلاف غيره كالسليمي والمغربي ونحوهما، ولو عبر بالدينار فلا يتعد شموله للمثقال والدينار الكبير، أما المثقال فلأنه عرف الشرع وأما الدينار الكبير فلعلية استعماله فيه والله أعلم. م ر. قوله: (وفارق بعثك من هذا الجدار إلى هذا الجدار إلخ) قال في شرح الروض: وذكر الجدار مثالاً فالشجرة كذلك، بل ولو قال من هذا الدرهم إلى هذا الدرهم

أَيْضًا بَأَنَّ هَذَا مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ فِي الْأَرْضِ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ دَخَلَ الْمَبْدَأُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْجِنْسِ، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ وَيُفَرَّقُ بَأَنَّ هَذَا مِنَ الْمِسَاحَاتِ الْحِشِّيَّةِ وَهِيَ لَا تَشْمَلُ شَيْئًا مِنْ حُدُودِهَا لِاسْتِقْلَالِهَا بِإِيرَادِ الْعَقْدِ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ مُحْجُوجٍ إِلَى دُخُولِ حُدُودِهَا بِخِلَافِ الْمَبْدَأِ هُنَا فَإِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَمَا بَعْدَهُ مُتَرَتِّبٌ عَلَيْهِ فَيَلْزَمُ دُخُولُهُ، وَلَوْ قَالَ مَا بَيْنَ دَرْهَمٍ وَعَشْرَةٍ أَوْ إِلَى عَشْرَةٍ لَزِمَهُ ثَمَانِيَّةٌ وَقَالَ شَارِحٌ وَالْحُكْمُ هُنَا، وَفِي الطَّلَاقِ وَالْيَمِينِ وَالنَّذْرِ وَالْوَصِيَّةِ وَاجِدٌ. اهـ. وَمَا ذَكَرَهُ فِي الطَّلَاقِ غَلَطٌ صَرِيحٌ وَالَّذِي فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثٍ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا وَفَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَذْكُورَاتِ بَأَنَّ عَدَدَهُ مُحْصُورٌ فَالظَّاهِرُ قَصْدُ اسْتِيفَائِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ. (وَإِنْ قَالَ) لَهُ (عَلَيَّ دَرْهَمٌ فِي عَشْرَةٍ) أَوْ دَرْهَمٌ فِي دِينَارٍ (فَإِنْ أَرَادَ الْمَعْنَى لَزِمَهُ أَحَدُ عَشَرَ) أَوْ الدَّرْهَمُ وَالدِّينَارُ؛ لِأَنَّ فِي تَأْتِي بِمَعْنَى مَعَ كَاذُخْلُوا فِي

كَذَلِكَ، بَلْ لَوْ قَالَ مِنْ هَذَا الدَّرْهَمِ إِلَى هَذَا الدَّرْهَمِ فَكَذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ التَّحْدِيدُ لَا التَّعْدِيدُ. اهـ. وَقَوْلُهُ: فَكَذَلِكَ. إِنْخَ هَذَا مَمْنُوعٌ بِالْفَرْقِ الْمَذْكُورِ وَشَرَحَ م ر أَيْ وَالْخَطِيبُ. اهـ. سَمِ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: وَمِنْ هَذَا الدَّرْهَمِ. إِنْخَ أَيِّ بَأَنَّ كَانَ مُعَيَّنًا بِدَلِيلِ الْإِشَارَةِ وَالتَّنْظِيرِ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيِ: كَالْمُتَنَهَى. □ قَوْلُهُ: (بَأَنَّ هَذَا) أَيِ: الْمَبْدَأُ فِي مَسْأَلَةِ الْجِدَارِ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ) أَيِ: جِنْسِ الْمُقَرَّرِ بِهِ الَّذِي هُوَ السَّاحَةُ. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْأَوَّلِ) أَيِ: الْمَبْدَأِ فِي مَسْأَلَةِ الدَّرْهَمِ. □ قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ: الْفَرْقِ. □ قَوْلُهُ: (فِي الْأَرْضِ) أَيِ: فِي الْإِقْرَارِ بِهَا. □ قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ بَأَنَّ هَذَا مِنَ الْمِسَاحَاتِ. إِنْخَ) أَوْ يُقَالُ الْمَبْدَأُ فِي مَسْأَلَةِ الدَّرَاهِمِ مُنْضَبِطٌ بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْأَرْضِ فَإِنَّ دُخُولَ جَمِيعِ مَا بَقِيَ مِنَ الْأَرْضِ بَعِيدٌ يُنَافِيهِ التَّحْدِيدُ وَالْبَعْضُ مُبْهَمٌ فَتَعَدَّرَ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُحْشِيَّ نَظَرَ فِي فَرْقِ الشَّارِحِ فَقَالَ قَوْلُهُ: وَيُفَرَّقُ. إِنْخَ يُتَأَمَّلُ فِيهِ. انْتَهَى. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. □ قَوْلُهُ: (بَأَنَّ هَذَا) أَيِ: الْمُقَرَّرِ بِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْأَرْضِ. □ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ. إِنْخَ) أَيِ: لَيْسَ الْمَبْدَأُ فِي مَسْأَلَةِ الدَّرْهَمِ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ، بَلْ هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَبْدَأُ الْإِلْتِزَامِ فَقَوْلُهُ: وَمَا بَعْدَهُ. إِنْخَ مِنْ عَطْفِ السَّبَبِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ مَا بَيْنَ دَرْهَمٍ إِلَى الثَّمَنِ فِي الْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (أَوْ إِلَى عَشْرَةٍ) أَيِ: أَوْ قَالَ مَا بَيْنَ دَرْهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ. □ قَوْلُهُ: (وَالْحُكْمُ) أَيِ: حُكْمُ مَنْ دَرْهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ. اهـ. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ: فِي الْإِقْرَارِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْوَصِيَّةُ) أَيِ: وَالْإِبْرَاءُ. اهـ. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَاجِدٌ) وَهُوَ دُخُولُ الطَّرَفِ الْأَوَّلِ دُونَ الْآخِرِ. اهـ. مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (مِنْ وَاحِدَةٍ. إِنْخَ) أَوْ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَنَيْنِ طَلَّقْتَ طَلَقَتَيْنِ م ر. اهـ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ دَرْهَمٌ فِي دِينَارٍ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (فَمَعَ نَيْتِهِ) إِلَيَّ (فَلَمْ يَجِبْ) وَقَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلِ) وَقَوْلُهُ: (فِي الثَّانِي). □ قَوْلُهُ (سَنِي) (فَإِنْ أَرَادَ الْمَعْنَى) أَيِ: بَأَنَّ قَالَ أَرَدْتُ مَعَ عَشْرَةٍ دَرَاهِمَ لَهُ. اهـ. مُعْنَى وَيَأْتِي عَنِ السُّبْكِيِّ مَا يُوَافِقُهُ، وَإِنْ لَمْ يَرْتَضِ بِهِ الشَّارِحُ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ الدَّرْهَمُ وَالدِّينَارُ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ: أَوْ دَرْهَمٌ فِي دِينَارٍ.

فَكَذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ التَّحْدِيدُ لَا التَّعْدِيدُ. اهـ. وَقَوْلُهُ فَكَذَلِكَ هَذَا مَمْنُوعٌ بِالْفَرْقِ الْمَذْكُورِ شَرَحَ م ر. □ قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ بَأَنَّ هَذَا الْإِنْخَ) يُتَأَمَّلُ فِيهِ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثٍ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا) أَوْ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَنَيْنِ طَلَّقْتَ طَلَقَتَيْنِ م ر.

أَمْ أَيُّ مَعَهُمَ وَاسْتَشْكَلَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ بِشَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا جَزْمُهُمْ فِي دَرْهَمٍ مَعَ دَرْهَمٍ بِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ دَرْهَمٌ لَاحْتِمَالِ أَنْ يُرِيدَ مَعَ دَرْهَمٍ لِي فَمَعَ نَيْتُهُ أَوَّلَى وَأَجَابَ الْبُلْقِينِيُّ بِأَنْ فَرَضَ مَا ذُكِرَ أَنَّهُ لَمْ يُرِدِ الظَّرْفَ، بَلِ الْمَعِيَّةُ فَوَجَبَ أَحَدَ عَشَرَ وَفَرَضَ دَرْهَمٌ مَعَ دَرْهَمٍ أَنَّهُ أُطْلِقَ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ الظَّرْفَ أَيُّ مَعَ دَرْهَمٍ لِي فَلَمْ يَجِبْ إِلَّا وَاحِدٌ فَالْمَسْأَلَتَانِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ وَفِيهِ تَكْلِيفٌ يُنَافِيهِ ظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ فِي الثَّانِي أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الدَّرْهَمُ مُطْلَقًا أَيُّ مَا لَمْ يَنْوَ مَعَ دَرْهَمٍ يَلْزَمُنِي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَأَجَابَ غَيْرُهُ بِأَنْ نَيْتُهُ الْمَعِيَّةُ تُجْعَلُ فِي عَشْرِ بِمَعْنَى وَعَشْرَةٍ بِدَلِيلِ تَقْدِيرِهِمْ جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو بِمَعْنَى عَمَرُوا بِخِلَافِ لَفْظَةٍ مَعَ فَإِنَّ غَايَتَهَا الْمُصَاحَبَةُ وَهِيَ تَصَدَّقُ بِمُصَاحَبَةِ دَرْهَمٍ لِلْمُقَرَّرِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَتَكْلُفٌ وَلَيْسَتْ الْوَاوُ بِمَعْنَى مَعَ بَلِ تَحْتَمِلُهَا وَغَيْرَهَا وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ مَعَ دَرْهَمٍ صَرِيحٌ فِي الْمُصَاحَبَةِ الصَّادِقَةِ بِدَرْهَمٍ لَهُ وَلِغَيْرِهِ فَلَيْسَ فِيهَا تَصْرِيحٌ بِلُزُومِ الدَّرْهَمِ الثَّانِي، بَلِ وَلَا إِشَارَةَ إِلَيْهِ فَلَمْ يَجِبْ فِيهَا إِلَّا وَاحِدٌ، وَأَمَّا فِي عَشْرَةٍ فَهُوَ صَرِيحٌ فِي الظَّرْفِيَّةِ الْمُفْتَضِيَّةِ لِلزُّومِ وَاحِدٍ فَقَطْ فَنَيْتُهُ مَعَ بِهَا قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ مَا يُرَادُ بِمَعْنَى دَرْهَمٍ؛

قوله: (وَاسْتَشْكَلَهُ) أي: ما في المتن من لزوم أحد عشر درهمًا فيما ذكر. قوله: (فَمَعَ نَيْتُهُ) أي: نَيْتُهُ مَعَ. قوله: (فَرَضَ مَا ذُكِرَ) أي: ما في المتن. قوله: (أُطْلِقَ) أي: لَمْ يُرِدِ الْمَعِيَّةَ. قوله: (فَالْمَسْأَلَتَانِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ) أي: فَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ يَلْزَمُ فِيهِمَا الْمَرْفُوعُ فَقَطْ وَعِنْدَ إِرَادَةِ الْمَعِيَّةِ يَلْزَمُ فِيهِمَا الْمَجْرُورُ أَيْضًا. قوله: (وَفِيهِ تَكْلُفٌ) أي: فِي جَوَابِ الْبُلْقِينِيِّ. قوله: (أَنَّهُ يَلْزَمُهُ. إلخ) بَيَانُ الظَّاهِرِ كَلَامُهُمْ. قوله: (وَأَجَابَ غَيْرُهُ) أي: غَيْرُ الْبُلْقِينِيِّ. قوله: (بِأَنْ نَيْتُهُ الْمَعِيَّةَ. إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى بِأَنْ قَصَدَ الْمَعِيَّةَ فِي قَوْلِهِ: دِرْهَمٌ فِي عَشْرَةٍ بِمَثَابَةِ حَرْفِ الْعَطْفِ وَالتَّقْدِيرُ لَهُ دِرْهَمٌ وَعَشْرَةٌ وَلَفْظُ الْمَعِيَّةِ مُرَادِفٌ لِحَرْفِ الْعَطْفِ بِدَلِيلِ تَقْدِيرِهِمْ فِي جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُوا بِقَوْلِهِمْ مَعَ عَمَرٍ وَبِخِلَافِ قَوْلِهِ: لَهُ عَلَيَّ دِرْهَمٌ مَعَ دِرْهَمٍ فَإِنَّ مَعَ فِيهِ لِمُجَرَّدِ الْمُصَاحَبَةِ وَالْمُصَاحَبَةُ تَصَدَّقُ بِمُصَاحَبَةِ دِرْهَمٍ بِدِرْهَمٍ وَغَيْرِهِ وَلَا يَقْدِرُ فِيهَا عَطْفُ بِالْوَاوِ. اهـ. قوله: (وَلَيْسَتْ الْوَاوُ. إلخ) أي: فِي جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُوا. قوله: (وَقَدْ يُجَابُ) أي: عَنْ أَصْلِ الْإِشْكَالِ. قوله: (بِأَنْ مَعَ دِرْهَمٍ صَرِيحٌ. إلخ) أَقُولُ مَا الْمَانِعُ مِنْ أَنَّهُمْ أَرَادُوا بِإِرَادَةِ الْمَعِيَّةِ إِرَادَةً مَعَ عَشْرَةٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ لَهُ وَحَيْثُ يَنْدَفِعُ هَذَا الْإِشْكَالُ وَالْإِشْكَالُ الْآتِي ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِيمَا يَأْتِي نُقْلَ الْجَوَابِ بِذَلِكَ عَنْ السُّبْكِيِّ فَلِلَّهِ الْحَمْدُ. اهـ. سم. قوله: (لَهُ) أي: الْمُقَرَّرُ لَهُ. قوله: (وَلِغَيْرِهِ) أي: وَبِدِرْهَمٍ لِغَيْرِ الْمُقَرَّرِ بِهِ. قوله: (فَنَيْتُهُ مَعَ بِهَا) أي: نَيْتُهُ الْمَعِيَّةَ فِي عَشْرَةٍ. قوله: (قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ. إلخ) لَا تُسَلِّمُ كَوْنُهَا قَرِينَةً فَضْلًا عَنْ كَوْنِهَا ظَاهِرَةً؛ لِأَنَّ فِي تَحْتَمِلُ مَعَانِي، مَعْنَى مَعَ وَالْحِسَابِ وَالظَّرْفِيَّةِ فإِرَادَةُ مَعْنَى مَعَ بِهَا

قوله: (وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ مَعَ دِرْهَمٍ صَرِيحٌ إلخ) أَقُولُ مَا الْمَانِعُ مِنْ أَنَّهُمْ أَرَادُوا بِإِرَادَةِ الْمَعِيَّةِ إِرَادَةً مَعَ عَشْرَةٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ لَهُ؟ وَحَيْثُ يَنْدَفِعُ هَذَا الْإِشْكَالُ وَالْإِشْكَالُ الْآتِي، ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِيمَا يَأْتِي نُقْلَ الْجَوَابِ بِذَلِكَ عَنْ السُّبْكِيِّ فَلِلَّهِ الْحَمْدُ. قوله: (فَنَيْتُهُ مَعَ بِهَا قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ إلخ) لَا تُسَلِّمُ كَوْنُهَا قَرِينَةً فَضْلًا عَنْ كَوْنِهَا ظَاهِرَةً؛ لِأَنَّ فِي تَحْتَمِلُ مَعَانِي مَعْنَى مَعَ وَالْحِسَابِ وَالظَّرْفِيَّةِ، فإِرَادَةُ مَعْنَى مَعَ بِهَا احْتِرَازٌ عَنْ

لأنه يُرادُفُها، بل صَمَّ العَشْرَةَ إلى الدَّرْهَمِ فَوَجِبَ الْأَحَدَ عَشَرَ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الدَّرْهَمَ لَا زِمَ فِيهِمَا
وَالدَّرْهَمَ الثَّانِي فِي مَعَ دَرْهَمٍ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى لُزُومِهِ وَالْعَشْرَةُ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى لُزُومِهَا إِذْ لَوْلَا
أَنَّ نِيَّةَ الْمَعْيَةِ تُفِيدُ مَعْنَى زَائِدًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الَّتِي هِيَ صَرِيحُ اللَّفْظِ لِمَا أَخْرَجَهُ عَنْ مَذْلُولِهِ
الصَّرِيحِ إِلَى غَيْرِهِ فَتَأْتَلُهُ. ثَانِيهِمَا يَنْبَغِي أَنَّ الْعَشْرَةَ مُبْهَمَةٌ كَالْأَلْفِ، فِي أَلْفٍ وَدَرْهَمٍ بِالْأُولَى
وَأَجَابَ الزَّرْكَشِيُّ بِأَنَّ الْعُطْفَ فِي هَذِهِ يَقْتَضِي مُغَايَرَةَ الْأَلْفِ لِلدَّرَاهِمِ فَبَقِيَثَ عَلَى إِبْهَامِهَا
بِخِلَافِهِ فِي دَرْهَمٍ فِي عَشْرَةٍ وَأَجَابَ غَيْرُهُ بِأَنَّ الْعَشْرَةَ هُنَا عُطِفَتْ تَقْدِيرًا عَلَى مُبَيِّنٍ فَتَخَصَّصَتْ

احْتِرَازًا عَنْ إِرَادَةِ بَقِيَّةِ الْمَعَانِي الَّتِي لَهَا فَكَيْفَ يُقَالُ إِنَّ نِيَّةَ مَعَ قَرِينَةٍ عَلَى عَدَمِ إِرَادَةِ مَعْنَى وَكَيْفَ يُقَالُ؛
لَآتَهُ يُرَادُفُهَا وَهِيَ أَعْمُ مِنْهُ لِمَا تَبَيَّنَ فَقَدْ ظَهَرَ بِهَذَا مَعَ الْمُلَازِمَةِ الَّتِي أَعَادَهَا فِي الْحَاصِلِ بِقَوْلِهِ: إِذْ لَوْلَا.
إِلْخَ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ فِي مَعْنَى مَعَ لَيْسَ مِنْ بَابِ إِخْرَاجِهَا عَنْ مَذْلُولِهَا الصَّرِيحِ بَلْ مِنْ بَابِ
تَخْصِيصِ اللَّفْظِ بِأَحَدٍ مُحْتَمَلَاتِهِ الَّذِي لَا يَقْتَضِي مَعْنَى الضَّمِّ فِي اللَّزُومِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى مَعَ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ
وَقَوْلُهُ تُفِيدُ مَعْنَى زَائِدًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ يُقَالُ عَلَيْهِ مَعْنَى مَعَ مُقَابِلَ لِمَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ وَلَا يَقْتَضِي زِيَادَةً عَلَى
مُجَرَّدِ الْمُصَاحَبَةِ فَتَأْتَلُ بِلُطْفٍ. اهـ. سَمِ أَقُولُ وَقَوْلُهُ: لَا نَسْلُمُ. إِلْخَ لَا مَجَالَ لِعَدَمِ تَسْلِيمِ ذَلِكَ بَعْدَ
تَسْلِيمِ مَا قَبْلَهُ الْمُفْرَعُ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ فِي تَحْتِمِلِ مَعَانِي. إِلْخَ الظَّاهِرُ عَلَى سَبِيلِ الْمُسَاوَةِ، وَهُوَ
ظَاهِرُ الْمَنْعِ وَقَوْلُهُ: وَكَيْفَ يُقَالُ؛ لِآتَهُ يُرَادُفُهَا جَوَابُهُ أَنَّ مُرَادَ الشَّارِحِ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ الْمُسَاوَةُ فِي الْمَفَادِ لَا
التَّرَادُفَ الْأَصُولِيَّ وَقَوْلُهُ: لَيْسَ مِنْ بَابِ إِخْرَاجِهَا عَنْ مَذْلُولِهَا الصَّرِيحِ. إِلْخَ ظَاهِرُ الْمَنْعِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ
الْمُعْنَى عِبَارَتُهُ وَايضًا فَقَوْلُهُ: دِرْهَمٌ مَعَ دِرْهَمٍ صَرِيحٌ فِي الْمَعْيَةِ وَدِرْهَمٌ فِي عَشْرَةٍ صَرِيحٌ فِي الظَّرْفِيَّةِ فَإِذَا
نَوَى بِالثَّانِيَةِ الْمَعْيَةَ لَزِمَهُ الْجَمِيعُ عَمَلًا بَنِيَّةً وَمَعَ إِرَادَتِهِ الْمَعْيَةَ لَمْ يَصِحَّ تَقْدِيرُ الْمَعْيَةِ بِالْمُصَاحَبَةِ لِلدَّرَاهِمِ
أُخْرَ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَكْثِيرَ الْمَجَازِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ وَايضًا امْتِنَاعُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَعْيَةَ مُسْتَعَادَةٌ لَا مِنَ اللَّفْظِ، بَلْ مِنَ نِيَّتِهِ
فَلَوْ قَدَّرَ مَعَهُ مَجَازًا لِإِضْمَارِ لَكُثْرِ الْمَجَازِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: دِرْهَمٌ مَعَ دِرْهَمٍ آخَرُ فَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْمَعْيَةِ الْمُطْلَقَةِ
فَإِذَا أُطْلِقَ لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا دِرْهَمٌ اهـ. □ قَوْلُهُ: (لَآتَهُ) أَي: مَا يُرَادُ بِمَعَ دِرْهَمٍ، وَهُوَ الْمُصَاحَبَةُ الصَّادِقَةُ بِعَشْرَةٍ
لَهُ وَلِغَيْرِهِ. □ قَوْلُهُ: (يُرَادُفُهَا) أَي: الظَّرْفِيَّةُ. □ قَوْلُهُ: (بَلْ صَمَّ الْعَشْرَةَ) أَي: بَلْ أَرَدْتُ صَمَّ. إِلْخَ. اهـ. ع
ش. □ قَوْلُهُ: (ثَانِيهِمَا) أَي: ثَانِي الشَّيْئَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (مُغَايَرَةُ الْأَلْفِ لِلدَّرَاهِمِ) فِي أَضْلِهِ لِلدَّرَاهِمِ. اهـ. سَيِّدُ
عَمَرٍ. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ) أَي: الْأَمْرِ. □ قَوْلُهُ: (عُطِفَتْ تَقْدِيرًا) أَي: لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ نِيَّةَ الْمَعْيَةِ تَجَعَلُ فِي عَشْرَةٍ

إِرَادَةِ بَقِيَّةِ الْمَعَانِي الَّتِي لَهَا، فَكَيْفَ يُقَالُ إِنَّ نِيَّةَ مَعَ قَرِينَةٍ عَلَى عَدَمِ إِرَادَةِ مَعْنَى مَعَ وَكَيْفَ يُقَالُ؛ لِآتَهُ
يُرَادُفُهَا وَهِيَ أَعْمُ مِنْهُ كَمَا تَبَيَّنَ؟ وَقَدْ ظَهَرَ بِهَذَا مَعْنَى الْمُلَازِمَةِ الَّتِي ادَّعَاهَا فِي الْحَاصِلِ بِقَوْلِهِ إِذْ لَوْلَا إِلْخَ
وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ (فِي) فِي مَعْنَى (مَعَ) لَيْسَ مِنْ بَابِ إِخْرَاجِهَا عَنْ مَذْلُولِهَا الصَّرِيحِ بَلْ مِنْ بَابِ
تَخْصِيصِ اللَّفْظِ بِأَحَدٍ مُحْتَمَلَاتِهِ الَّذِي لَا يَقْتَضِي مَعْنَى الضَّمِّ فِي الْمَلْزُومِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى (مَعَ) لَا يَقْتَضِي
ذَلِكَ وَقَوْلُهُ يُفِيدُ مَعْنَى زَائِدًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ يُقَالُ عَلَيْهِ مَعْنَى (مَعَ) مُقَابِلَ لِمَعْنَى الظَّرْفِيَّةِ وَلَا يَقْتَضِي زِيَادَةً
عَلَى مُجَرَّدِ الْمُصَاحَبَةِ فَتَأْتَلُ بِلُطْفٍ.

به إذ الأصل مُشَارَكَةُ المعطوف للمعطوف عليه وثُمَّ غُطِفَ المُبَيَّنُّ على الألف فلم يُخَصِّصْهَا
وفيه نَظَرٌ إذ قَضِيَّتْهُ أَنَّهُ فِي أَلْفِ دِرْهَمٍ وَعَشْرَةٍ تَكُونُ الْعَشْرَةُ دِرْهَمٌ وَكَلَامُهُمْ بِأَبَاهُ فَالَّذِي يُتَّجِه
الْفَرْقُ بِأَنَّ فِي الظَّرْفِيَّةِ الْمُقْتَرَنَةِ بِنَيَّْةِ الْمَعْيَةِ إِشْعَارًا بِالتَّجَانُّسِ وَالِاتِّحَادِ لِاجْتِمَاعِ أَمْرَيْنِ كُلُّ مَنَّهُمَا
مُقَرَّبٌ لِذَلِكَ بِخِلَافِ أَلْفٍ وَدِرْهَمٍ فَإِنَّ فِيهِ مُجَرَّدَ الْعَطْفِ، وَهُوَ لَا يَقْتَضِي بِمُفْرَدِهِ صَرْفَ
الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ عَنْ إِبْهَامِهِ الَّذِي هُوَ مَذْلُومٌ لَفْظُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ السُّبْكِيَّ أَجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِنَيَّْةٍ مَعَ
بِذَلِكَ أَنَّهُ أَرَادَ مَعَ عَشْرَةٍ دِرْهَمٍ لَهُ وَجَزَى عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ وَعَلَيْهِ، فَلَا يَرُدُّ شَيْءٌ مِنَ الْإِشْكَالَيْنِ
وَلَا يَحْتَاجُ لِشَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْأَجْوِبَةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لَوْلَا أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ، أَوْ صَرِيحَهُ أَنَّهُ لَمْ يَرُدِّ إِلَّا
مُجَرَّدَ مَعْنَى مَعَ عَشْرَةٍ فَعَلَيْهِ يَرُدُّ الْإِشْكَالَانِ وَيَحْتَاجُ إِلَى الْجَوَابِ عَنْهُمَا بِمَا ذُكِرَ (أَوْ) أَرَادَ
(الْحِسَابَ) وَعَرَفَهُ (فَعَشْرَةً) لِأَنَّهُ مَوْجِبُهُ (وَالَا) يُرِيدُ الْمَعْيَةَ فِي الْأَوَّلِ بَلْ أَرَادَ الظَّرْفِيَّةَ، أَوْ أَطْلَقَ وَلَا
الْحِسَابَ فِي الثَّانِي أَوْ أَرَادَهُ وَلَمْ يَعْرِفْ مَعْنَاهُ (فَدِرْهَمٌ) لِأَنَّهُ الْيَقِينُ.

بمعنى وعشرة. هـ. قوله: (لِاجْتِمَاعِ أَمْرَيْنِ إلخ) وهما الظرفية والمعية. هـ. قوله: (مذلول لفظه) أي: لفظ
المعطوف عليه. اهـ. كُردِي.

هـ. قوله: (رأيت السبكي. إلخ) الوجه التعليل على جواب السبكي لظهور المعنى عليه وكلامهم لا
ينافي، بل قواعدهم تقتضيه قطعاً ودعوى أن كلامهم صريح في خلافه غير صحيح قطعاً، أو أنه ظاهر
في خلافه لا أثر له، بل كلامهم مع ملاحظة المعنى وقواعدهم لا يكون إلا ظاهراً فيه فأحسن التأمل
سم على حج. اهـ. رشيدِي.

هـ. قوله: (أجاب بأن المراد إلخ) تقدّم عن المغني ما يوافقه (قوله بذلك) أي بقي عشرة. هـ. قوله: (أو
صريحه) ممنوع قطعاً. اهـ. سم. هـ. قوله: (إلا مجرد معنى مع عشرة) وهو المصاحبة الصادقة بعشرة له
ولغيره.

هـ. قوله: (في الأول. إلخ) الوجه إسقاط في الأول وفي الثاني إذ لا أول هنا ولا ثاني فتأمل. اهـ. سم
عبارة النهاية والمغني وإلا بأن لم يرد المعية ولا الحساب بأن أطلق، أو أراد الظرف فذرهم لأنه
المتيقن. اهـ. ومعلوم أن مراد الشارح بالأول قول المصنف فإن أراد المعية وبالثاني قوله: أو الحساب
فأفاد بهما أن قول المصنف: وإلا رجع للمعطوفين جميعاً.

هـ. قوله: (ثم رأيت السبكي أجاب إلخ) الوجه التعليل على جواب السبكي لظهور المعنى عليه،
وكلامهم لا ينافي، بل قواعدهم تقتضيه قطعاً ودعوى أن كلامهم صريح في خلافه غير صحيح قطعاً أو
أنه ظاهر في خلافه بل لا يكون إلا ظاهراً فيه فأحسن التأمل. هـ. قوله: (أو صريحه) ممنوع قطعاً.
هـ. قوله: (في الأول إلخ) الوجه إسقاط في الأول وفي الثاني، إذ لا أول هنا ولا ثاني فتأمل.

(فصل)

في بيان أنواع من الإقرار في بيان الاستثناء (قال له عندي سيف في غمدي بكسر المعجمة وهو غلافه (أو ثوب في صندوق) أو ثمرة على شجرة أو زيت في جرة (لا يلزمه الظرف) لأنه مغاير للمظروف والإقرار يعتمد اليقين وهكذا كل ظرف ومظروف ولا يدخل أحدهما في الآخر، ولذا قال (أو) له عندي (غمدة فيه سيف أو صندوق فيه ثوب) أو خاتم فيه فص أو أمة في بطنها حمل أو شجرة عليها ثمرة (لزمه الظرف وحده) إما ذكر (أو غبد) عليه ثوب أو (على رأسه عمامة لم يلزمه) الثوب ولا (العمامة على الصحيح) لأن الالتزام لم يتناولها، ولو قال خاتم

فصل في بيان أنواع من الإقرار

قوله: (في بيان) إلى قوله: (ومع سرجها) في النهاية. قوله: (في بيان أنواع من الإقرار) أي: وما يتبع ذلك كالذي يفعل بالمنتفع من التفسير اه ع ش .
 قول (سني): (سيف في غمدي) يتبعني أو فص في خاتم اه سم .
 قول (سني): (في صندوق) بضم الصاد اه مغني. قوله: (لأنه مغاير) إلى قوله: (ومع سرجها) في المغني. قوله: (لا يدخل إلخ) جملة استثنائية بيان لوجه الشبه عبارة النهاية والمغني لا يكون الإقرار بأحدهما إقراراً بالآخر اه. قوله: (أو خاتم فيه فص) عبارة النهاية والمغني ومثل ذلك له عندي جارية في بطنها حمل أو خاتم فيه أو عليه فص أو دابة في حافرها نعل أو قممعة عليها عروة أو فرس عليها سرج لزمته الجارية والدابة والقممعة والفرس لا الحمل والنعل والعروة والسرج، ولو عكس انعكس الحكم اه. قوله: (أو أمة في بطنها) لم يذكر عكس هذا في القسم الأول مع تصور ملك الحمل دون الأم بنحو الوصية وقد ذكره في شرح الروض، فقال وحمل في بطن جارية اه سم وقوله في شرح الروض إلخ أي والنهاية والمغني. قوله: (أو شجرة عليها ثمرة) يتبعني بخلاف بثمرتها أو مع ثمرتها اه سم .
 قول (سني): (لزمه الظرف وحده) بقي ما لو قال عندي سيف بغمده أو ثوب بصندوق هل يلزمه الجميع كما لو قال دابة بسرجها أو لا فيه نظر والأقرب أن يقال يلزمه المظروف فقط ويفرق بينه وبين دابة بسرجها بأن الباء إذا دخلت على الظرف كانت في استعمالهم بمعنى في كثير فتحمل عليه اه ع ش. قوله: (إما ذكر) أي: بقوله لأنه مغاير إلخ .
 قول (سني): (عمامة) بكسر العين وضمة نهاية ومغني. قوله: (لأن الالتزام) أي: الملتزم. قوله: (لم يتناولها) الأولى التثنية .

فصل في بيان أنواع من الإقرار إلخ

قوله في (سني): (سيف في غمدي إلخ) يتبعني أو فص في خاتم. قوله: (أو أمة في بطنها حمل) لم يذكر عكس هذا في القسم الأول مع تصور ملك الحمل دون الأم بنحو الوصية، وقد ذكره في شرح الروض، فقال وحمل في بطن جارية. قوله: (أو شجرة عليها ثمرة) يتبعني بخلاف شجرة بثمرتها أو

ثم عَيَّنَ ما فيه فصٍّ، وقال لم أَرِدَ الفَصَّ لم يُقْبَلْ منه لأنه يتناولُه وفارق ما مرَّ لِقرينة الوصفِ
الموقع في الشكِّ أو أمةً وعَيَّنَ حاملاً، وقال لم أَرِدَ الحملَ قَبْلَ لأنها لا تتناولُه مع أنَّ المطلوبَ
هنا اليَقِينُ ومن ثمَّ قالوا كُلُّ ما دَخَلَ في مُطْلَقِ البيعِ دَخَلَ هنا وما لا فلا إلا الثمرةَ غيرَ المؤبَّرةِ
والحملَ والجدارَ فيدخلُ، ثم لأنَّ المدارَ فيه على العُرفِ لا هنا (أو دابةً بسرَّجها أو ثوبَ مُطَرَّرٍ)
بالتشديد (لِرمه الجميع) لأنَّ الباءَ بمعنى مع نحو اهِبْطْ بسلام أي معه والطَّرازُ جزءٌ مِنَ الثوبِ
باعتبارِ لفظه، وإنَّ كان في الواقعِ مُرَكَّباً عليه وبَحَثَ ابنُ الرُّفعةِ أنَّ عليه طِرازاً كذلك

☐ فَوَدَّ: (ثُمَّ عَيَّنَ الْإِنِّخَ) أَي: فَسَّرَ الْخَاتَمَ الْمُجْمَلَ بِخَاتَمِ أَي مُعَيَّنَ فِيهِ فَصٌّ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ. ☐ فَوَدَّ: (لأنَّه
يَتَنَاوَلُ) أَي الْخَاتَمُ يَتَنَاوَلُ الْفَصَّ. ☐ فَوَدَّ: (وَفَارَقَ مَا مَرَّ) يَغْنِي قَوْلُهُ أَوْ خَاتَمَ فِيهِ فَصٌّ حَيْثُ لَمْ يَتَنَاوَلِ
الْخَاتَمُ فِيهِ فَصٌّ. ☐ فَوَدَّ: (أَوْ أُمَّةً الْإِنِّخَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ خَاتَمٌ، ثُمَّ الْإِنِّخَ. ☐ فَوَدَّ: (وَقَالَ لَمْ أَرِدِ الْحَمْلَ) قَدْ
يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ دَخَلَ الْحَمْلُ وَلَيْسَ مُرَادًا كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي، وَمِنْ ثَمَّ الْإِنِّخَ وَلِهَذَا عَبَّرَ فِي
الْعُبَابِ كَالرَّوْضِ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ قَالَ لَهُ عِنْدِي خَاتَمٌ أَوْ جَارِيَةٌ وَكَانَتْ ذَاتَ فَصٍّ أَوْ حَمْلٍ دَخَلَ الْفَصُّ لَا
الْحَمْلُ انْتَهَى.

(فَرَعَ): قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ لَوْ قَالَ هَذِهِ الدَّابَّةُ لِفُلَانٍ إِلَّا حَمَلَهَا صَحَّ بِخِلَافِ بَعَثُهَا إِلَّا حَمَلَهَا انْتَهَى
أَهْ سَم. ☐ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْأُمَّةَ لَا تَتَنَاوَلُ الْحَمْلَ. ☐ فَوَدَّ: (إِلَّا الثَّمَرَةَ الْإِنِّخَ) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ
الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ. ☐ فَوَدَّ: (وَالْجِدَارَ) أَي: فِيمَا لَوْ أَقْرَلَهُ بَارِضٌ أَوْ سَاحَةٌ أَوْ بَقْعَةٌ أَمَا لَوْ أَقْرَلَهُ بَدَارٌ أَوْ بَيْتٌ
دَخَلَتْ الْجُدْرَانُ لِأَنَّهَا مِنْ مُسَمَّاهَا أَهْ ش. ☐ فَوَدَّ: (فَيَدْخُلُ) أَي: كُلُّ مِنَ الثَّمَرَةِ غَيْرِ الْمُؤَبَّرَةِ الْإِنِّخَ.
☐ فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَي: فِي الْمَبِيعِ. ☐ وَفَوَدَّ: (لَا هُنَا) أَي: فِي الْإِفْرَارِ.

☐ فَوَدَّ (لَشَيْ): (أَوْ دَابَّةً بِسَرَّجِهَا) أَوْ عَبْدٌ بِعِمَامَتِهِ نِهَآةً وَمُغْنِي وَقِيَاسُهُ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ لَهُ عِنْدِي
جَارِيَةٌ بِحَمْلِهَا أَوْ خَاتَمٌ بِفَصِّهِ إِلَى آخِرِ الصُّورِ السَّابِقَةِ ش وَمَرَّ عَنْ سَم مَا يُوَافِقُهُ. ☐ فَوَدَّ: (إِنَّ عَلَيْهِ
طِرازًا) أَي: ثَوْبٌ عَلَيْهِ طِرازٌ (كَذَلِكَ) أَي كَثُوبٌ مُطَرَّرٌ فَيَلْزَمُ الْجَمِيعُ.

مَعَ ثَمَرَتِهَا. ☐ فَوَدَّ: (وَفَارَقَ مَا مَرَّ) يَغْنِي قَوْلُهُ أَوْ خَاتَمٌ فِيهِ فَصٌّ الْإِنِّخَ ش. ☐ فَوَدَّ: (وَقَالَ لَمْ أَرِدِ الْحَمْلَ) قَدْ
يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ دَخَلَ الْحَمْلُ وَلَيْسَ مُرَادًا كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي، وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا وَلِهَذَا عَبَّرَ
فِي الْعُبَابِ كَالرَّوْضِ بِقَوْلِهِ وَلَوْ قَالَ لَهُ عِنْدِي خَاتَمٌ أَوْ جَارِيَةٌ وَكَانَتْ ذَاتَ فَصٍّ أَوْ حَمْلٍ دَخَلَ الْفَصُّ لَا
الْحَمْلُ أَهْ.

(فَرَعَ): قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ لَوْ قَالَ هَذِهِ الدَّابَّةُ لِفُلَانٍ إِلَّا حَمَلَهَا صَحَّ بِخِلَافِ بَعَثُهَا إِلَّا حَمَلَهَا أَهْ.
☐ فَوَدَّ (لَشَيْ): (أَوْ دَابَّةً بِسَرَّجِهَا الْإِنِّخَ) قَالَ فِي الرَّوْضِ أَوْ عَبْدٌ بِعِمَامَتِهِ. ☐ فَوَدَّ: (وَالطَّرازُ جُزْءٌ مِنَ الثَّوْبِ
بِاعْتِبَارِ لَفْظِهِ) قَدْ يَفْتَضِي أَنَّهُ فِيمَا لَوْ قَالَ لَهُ عِنْدِي ثَوْبٌ مُطَرَّرٌ أَوْ قَالَ لَمْ أَرِدِ الطَّرازَ لَا يَقْبَلُ وَهُوَ مَحِلُّ نَظَرٍ
وَقَوْلُهُ وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ وَهُوَ مُتَّجِهٌ هَلِ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَإِنَّ كَانَ الطَّرازُ بِالْإِبْرَةِ نَظَرًا لِأَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى الثَّوْبِ
عَارِضٌ لَهُ فِيهِ نَظَرٌ.

وخالقه غيره وهو مُتَّجِهٌ إِذْ هُوَ كَعَلِيهِ ثَوْبٌ وَمَعَ سَرَجِهَا كِبَسَرَجِهَا كَمَا عَلِمَ بِالْأُولَى وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْدَمِهِ بِأَنَّهُ لَا قَرِينَةَ ثُمَّ عَلَى لُزُومِ الثَّانِي وَهُنَا قَرِينَةٌ عَلَى لُزُومِهِ وَهُوَ إِضَافَتُهُ إِلَيْهَا (وَلَوْ قَالَ) ابْنٌ مَثَلًا حَازِرٌ لَزَيْدٍ (فِي مِيرَاثِ أَبِي أَلْفٍ فَهُوَ إِقْرَارٌ عَلَى أَبِيهِ بِدَيْنٍ) لِإِضَافَةِ الْأَلْفِ إِلَى جَمِيعِ التَّرِكََةِ الْمُضَافَةِ إِلَى الْأَبِ دُونَهُ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي تَعَلُّقِ الْمَالِ بِجَمِيعِهَا وَضَعًا تَعَلُّقًا يَمْتَنِعُ مِنْ تَمَامِ التَّصَرُّفِ فِيهَا وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا الدَّيْنُ فَانْدَفَعَ بِالتَّعَلُّقِ بِالْجَمِيعِ احْتِمَالُ الْوَصِيَّةِ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالثَّلْثِ وَاحْتِمَالُ نَحْوِ الرَّهْنِ عَنْ دَيْنِ الْغَيْرِ، وَوَجْهُ انْدِفَاعِ هَذَا أَنَّ الرَّهْنَ عَنْ دَيْنِ الْغَيْرِ لَا يُتَصَوَّرُ عُمُومُهُ لَهَا مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ وَبِقَوْلِي وَضَعًا فَارَقَ هَذَا قَوْلَهُ لَهُ فِي هَذَا الْعَبْدِ أَلْفٌ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ مِنْهُ بِنَحْوِ جِنَايَةِ أَوْ رَهْنٍ، وَوَجْهُ الْفَرْقِ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ كَلَامَ الْوَارِثِ هُنَا ظَاهِرٌ فِي التَّعَلُّقِ

قوله: (وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ) أَي: ابْنُ الْمُلْقِنِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. قوله: (كَعَلِيهِ ثَوْبٌ) وَخَاتَمٌ عَلَيْهِ فَصَّاهُ مُعْنَى. قوله: (وَمَعَ سَرَجِهَا كِبَسَرَجِهَا) بِخِلَافِ قَرَسٍ مُسَرَّجَةٍ كَمَا قَالَ فِي الْعُبَابِ كَالرَّوْضِ وَشَرْحُهُ وَغَيْرُهُمَا وَإِنْ قَالَ قَرَسٌ مُسَرَّجَةٌ أَوْ دَارٌ مَفْرُوشَةٌ فَلَهُ الْفَرَسُ وَالْدَّارُ فَقَطَّ انْتَهَى وَقِيَاسُهُ لُزُومُ الْعَبْدِ فَقَطَّ فِي قَوْلِهِ عَبْدٌ مُعَمَّمٌ اهـ سم. قوله: (كِبَسَرَجِهَا إلَخ) عِبَارَةٌ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَتَى بِمَعَ أَيِ فَلَا يَلْزَمُهُ سِوَى الدَّابَّةِ اهـ ع ش عِبَارَةُ الْبَجِيرِيِّ عَلَى الْمَنْهَجِ قَوْلُهُ لِأَنَّ الْبَاءَ بِمَعْنَى مَعَ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ مَعَ سَرَجِهَا لَزِمَهُ الْجَمِيعُ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ يَلْزَمُهُ الدَّابَّةُ فَقَطَّ ع ش قَالَ الْعَلَامَةُ الْخَطِيبُ وَمَرَرْنَا وَالْفَرْقُ أَنَّهُ لَمَّا أَخْرَجَ الْحَرْفَ عَنْ مَوْضِعِهِ غَلَطَ عَلَيْهِ بِلُزُومِ الْجَمِيعِ بِخِلَافِ التَّصْرِيحِ بِهِ انْتَهَى اهـ. قوله: (وَيُفَرِّقُ إلَخ) قَضِيَّتُهُ عَدَمُ اللَّزُومِ فِي نَحْوِ بَسْرَجِ اهـ سم. قوله: (وَهُوَ) الْأُولَى التَّائِيثُ. قوله: (إِضَافَتُهُ) أَي: الثَّانِي (إِلَيْهَا) أَيِ الدَّابَّةِ، وَلَوْ قَالَ إِلَى الْأَوَّلِ لَكَانَ أَنْسَبَ. قوله: (ابْنٌ مَثَلًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَلَوْ قَالَ فِي مِيرَاثِي) فِي النَّهَايَةِ. قوله: (دُونَهُ) أَي: الْإِبْنِ اهـ ع ش. قوله: (وَهَذَا ظَاهِرٌ) أَي: الْإِضَافَةُ الْمَذْكُورَةُ. قوله: (فِي تَعَلُّقِ الْمَالِ) أَيِ الْأَلْفِ. قوله: (يَمْتَنِعُ) أَي: الْإِبْنِ اهـ ع ش. قوله: (فِيهَا) أَي: التَّرِكََةِ أَيِ فِي شَيْءٍ مِنْهَا. قوله: (إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالثَّلْثِ) يَتَأَمَّلُ الْحَضَرُ اهـ سم أَيِ فَإِنَّ الْوَصِيَّةَ بِنَحْوِ الثَّلْثِ مَا يَنْبَغُ أَيْضًا مِنْ التَّصَرُّفِ فِي شَيْءٍ مِنَ التَّرِكََةِ قَبْلَ تَنْفِيذِهَا. قوله: (عَنْ دَيْنِ الْغَيْرِ) أَي: دَيْنِ غَيْرِ الْأَبِ عَلَى الْأَبِ.

قوله: (انْدِفَاعُ هَذَا) أَي: احْتِمَالُ نَحْوِ الرَّهْنِ. قوله: (مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ) أَي: وَأَنْ أُمَكَّنَ عُمُومُهُ مِنْ حَيْثُ الْإِنْحِصَارُ بِأَنْ تَكُونَ تَرِكََةُ الْأَبِ الْعَبْدَ الْمَرْهُونَ فَقَطَّ اهـ ع ش. قوله: (فَارَقَ هَذَا) أَي: مَا فِي الْمُتَنِ. قوله: (قَوْلُهُ) أَي: قَوْلِ الْوَارِثِ أَوْ الْمُقَرَّرِ اهـ ع ش. قوله: (بِنَحْوِ جِنَايَةِ) أَي: جِنَايَةِ الْعَبْدِ عَلَى الْمُقَرَّرِ أَوْ عَلَى مَالِهِ جِنَايَةُ أَرْضِهَا أَلْفٌ اهـ كُرْدِي. قوله: (أَوْ رَهْنٍ) أَي: كَوْنُ الْعَبْدِ رَهْنًا بِالْأَلْفِ عَلَى الْأَبِ

قوله: (وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ) أَي: كَابِنِ الْمُلْقِنِ مَرَرْنَا وَقَوْلُهُ وَهُوَ مُتَّجِهٌ اعْتَمَدَهُ مَرَرْنَا. قوله: (وَمَعَ سَرَجِهَا كِبَسَرَجِهَا إلَخ) بِخِلَافِ قَرَسٍ مُسَرَّجَةٍ كَمَا قَالَ فِي الْعُبَابِ كَالرَّوْضِ وَشَرْحُهُ وَغَيْرُهُمَا، وَإِنْ قَالَ قَرَسٌ مُسَرَّجَةٌ أَوْ دَارٌ مَفْرُوشَةٌ فَلَهُ الْفَرَسُ وَالْدَّارُ فَقَطَّ اهـ. وَقِيَاسُهُ لُزُومُ الْعَبْدِ فَقَطَّ فِي قَوْلِهِ: عَبْدٌ مُعَمَّمٌ. قوله: (وَيُفَرِّقُ إلَخ) قَضِيَّتُهُ عَدَمُ اللَّزُومِ فِي نَحْوِ بَسْرَجِ. قوله: (لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالثَّلْثِ) يَتَأَمَّلُ

بجميع التركة من حيث ذاتها لا بالنظر لزيادة ما ذكر عليها أو نقصه عنه وذلك لا يوجد إلا في الدين بخلاف نحو الجناية والرهن فإنه إنما يتعلّق في الموجود بقدره منه وحينئذ فلا نظر هنا إلى تفسيره بما يعُم الميراث ولا، ثم إلى تفسيره بما يخص البعض كُله في هؤلاء ألف وفسر بجناية أحدهم (ولو قال له) في ميراثي كما هو ظاهر أو (في ميراثي من أبي) ألف أو نصفه ولم يُرد الإقرار ولا أتى بنحو عليّ (فهو وعذوبة) أي أن يهبه ألفاً لأنه أضاف الميراث لنفسه وهو يقتضي عرفاً عدم تعلّق دين به وما لها يتعدّد الإقرار به لغيره كما في مالي لزيد فجعل جزء له منه لا يتصوّر إلا بالهبة وبَحَث ابن الرُّفعة أن محلّ هذا إذا كانت التركة

أو المقرّ. قوّه: (لزيادة ما ذكر) أي: لألف (عليها) أي التركة كما في صورة الرهن عن دين الغير (أو نقصه إلخ) كما في صورة الوصية اه كُردّي ومثّل الزيادة في الأولى والنقص في الثانية المساواة.
 قوّه: (عنه) الأولى عنها كما في النهاية. قوّه: (فإنه) أي: نحو الجناية إلخ، وكذا ضمير بقدره اه كُردّي. قوّه: (إنما يتعلّق إلخ) يتأمّل سم على حجّ ولعلّ وجه التأمل أن أرش الجناية ودين الرهن يتعلّقان بجميع المزهون والجاني لا بقدر الدين اه ع ش. قوّه: (منه) أي: من الموجود اه كُردّي.
 قوّه: (هنا) أي: في ميراث أبي إلخ. قوّه: (بما يعُم الميراث) يعني بنحو جناية أو رهن يعُم إلخ.
 قوّه: (ثم) أي: في نحو له في هذا العبد ألف وتوضيح المقام في شرح الرّوض اه سم عبارة المغني وشرح الرّوض فإن قيل لم لا يصحّ تفسيره أيضاً بالوصية والرهن عن دين الغير ونحو ذلك كما لو قال له في هذا العبد ألف فإنه يصحّ أن يُفسّر بذلك أجيب بأن قوله في ميراث أبي ألف إقرار بتعلّق ألف بعنوم الميراث فلا يقبل منه دعوى الخصوص بتفسيره بشيء ممّا ذكر لأن العبد المُفسّر بجنائه أو رهنه مثلاً لو تلىف ضاع حق المقرّ له في الأوّل وانقطع حقّ تعلّقه بعين من التركة في الثاني فيصير كالرجوع عن الإقرار بما يُرفع كُله أو بعضه وقضيته أنه لو فسّر هنا بما يعُم الميراث وأمكن قيل وآته لو قال ثمّ وله عبيد له في هذه العبيد ألف وفسر بجناية أحدهم لم يقبل اه. قوّه: (كُله في هؤلاء إلخ) مثالاً للتفسير ثمّ بما يخصّ البعض. قوّه: (وفسّر إلخ) عطف بحسب المعنى على مذكول الكاف. قوّه: (ألف) إلى قوله ويظهر في النهاية والمغني. قوّه: (ونصفه) أي: نصف ميراثي. قوّه: (بنحو على رأي) بما يدلّ على الالتزام كقوله له عليّ في ميراثي من أبي ألف أو له في مالي ألف بحقّ لزمني أو بحقّ ثابت مغني وروض. قوّه: (دين به) أي: بالميراث. قوّه: (ومالها) أي: لنفسه ع ش اه سم. قوّه: (فجعل جزء له) أي: لغيره (منه) أي الميراث اه ع ش. قوّه: (وبَحَث ابن الرُّفعة إلخ) اعتمدّه م ر اه سم عبارة النهاية والمغني ومحلّه كما بحثه ابن الرُّفعة إلخ اه. قوّه: (إن محلّ هذا) أي: محلّ قول المُصنّف فهو

الحضر. قوّه: (فإنه إنما يتعلّق في الموجود إلخ) يتأمّل وقوله هنا أي في ميراث الحائز وقوله ثمّ أي نحو له في هذا العبد ألف وتوضيح المقام في شرح الرّوض. قوّه: (ومالها) أي: لنفسه ش وقوله وبَحَث ابن الرُّفعة إلخ اعتمدّه م ر.

دراهم وإلا فهو كله في هذا العبد ألف فيعمل بتفسيره. قال الإسنوي وفي كلام الرافعي ما يشير إليه أمّا غير الحائز إذا كذّبه البقية فيغرم في الأولى قدر حصته فقط. وأمّا لو أراد الإقرار في الثانية أو أتى بنحو عليّ فهو إقرار بكلّ حال كما في الشرح الصغير ولو أقرّ في الأولى بجزء شائع صحّ وحمل على وصيّة قبلها وأجيزت إن زادت على الثلث ولا ينصرف للدين لأنه لا يتعلّق ببعض التركة بل بكلّها ذكره الإسنوي ومن تبعه وهو أوجه من تفصيل السبكي بين النصف فيكون وعدّه والثلث فيكون إقراراً بوصيّة به ويظهر في قوله حظي من تركه أبي

إقرار على أبيه بدين آخره إلى هنا ليجمع بين متعلقات المسألة جميعها في محلّ واحد وإلا فالأولى أن يُقدّم هذا على بحث الهبة اهـ كزديّ عبارة ع ش والرشيديّ أي كوّن قوله له في ميراثي من أبي إلخ وغدّه هبة كما يُعلم من حجّ اهـ وهذا هو المتبادر من المقام وعبارة سم المشار إليه ما ذكر في المسألتين اهـ أي مسألتي المثني وهو الأقيّد. ة قوله: (دراهم) لعلّ المراد بها ما يشمل الذنانيّ، فقوله (ولاً) أي بأن كانت عروضا. ة قوله: (فيعمل بتفسيره) المراد أنّه يكون إقراراً بدين متعلّق بالتركة ويطلب تفسيره منه فإنّ فسره بنحو جنائية قبل اهـ ع ش. ة قوله: (فيغرم) عبارة النهاية كبعض نسخ الشارح فيتعلّق اهـ. ة قوله: (في الأولى) أي: في مسألة له في ميراث أبي إلخ عبارة سم قوله فيتعلّق في الأولى إلخ المراد من هذه العبارة ما سيأتي في الفائدة الآتية آخر الفصل بقوله فمن فروعها هنا إقرار بعض الورثة على التركة بدين أو وصيّة فيشيع حتّى لا يلزمه إلّا قسطه من حصّته من التركة اهـ. ة قوله: (في الثانية) أي: في مسألة له في ميراث إلخ. ة قوله: (فهو إقرار بكلّ حال) فيلزمه ما أقرّ به كالألف سواء بلغ الميراث قدره أو نقص عنه كما في الرّوض اهـ سم عبارة الكزديّ قوله بكلّ حال أي سواء كان حائزاً أو غيره اهـ. ة قوله: (ولو أقرّ في الأولى إلخ) مختار قول المثني ألف. ة قوله: (بجزء شائع) أي: كقوله له في ميراث أبي نصفه أو ثلثه مغني وسم. ة قوله: (وحمل على وصيّة) أي صدرت من أبيه. ة وقوله: (قبلها) أي: الموصى له. ة وقوله: (وأجيزت إلخ) هذا الحمل يقتضي أنّه لو كان ثمّ وصايا بالثلث غير هذه لم تشارك المقرّ له في الجزء الذي عيّن له لأنّ الظاهر من قوله له أنّه يستحقّه ولا يكون كذلك إلّا حيث لم يُشرّكه غيره فيه اهـ ع ش وقد يقال بل مقتضى هذا الحمل مؤاخذه الوارث بهذا الإقرار مطلقاً مع نفوذ غير هذه الوصيّة من

ة قوله: (فيغرم في الأولى قدر حصّته فقط) المراد من هذه العبارة ما سيأتي في الفائدة الآتية آخر الفصل بقوله فمن فروعها هنا إقرار بعض الورثة على الورثة بدين أو وصيّة فيشيع حتّى لا يلزمه إلّا قسطه من حصّته من التركة اهـ. ة قوله: (فهو إقرار بكلّ حال) أي: فيلزمه ما أقرّ به كالألف سواء بلغ الميراث قدره أو نقص عنه كما قال في الرّوض ما نصّه فإن كان بصيغة ملزمة كقوله عليّ في ميراثي أو له في مالي ألف بحقّ لزمني أو ثابت لزّمه سواء بلغ الميراث ألفاً أو نقص عنه لا غيرا فيه بلزومه اهـ. قال في شرحه وبما قرّرتّه علّم أنّ قوله بحقّ لزمني أو ثابت قيد في الثانية فقط اهـ. ة قوله: (بجزء شائع) أي كقوله له في ميراث أبي نصفه أو ثلثه.

صَبَرْتَهَا لِإِفْلَانٍ إِنَّهُ صَحِيحٌ لِحَتْمَالِهِ الصَّيْوَرَةَ الصَّحِيحَةَ بِنَذِيرٍ أَوْ نَحْوِهِ. (وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَيَّ دِرْهَمٌ دِرْهَمٌ لَزِمَهُ دِرْهَمٌ) وَاحِدٌ وَإِنْ كَثُرَ أَلَوْفًا فِي مَجَالِسٍ لِحَتْمَالِهِ التَّأَكِيدُ مَعَ عَدَمِ مَا يَصْرِفُهُ عَنْهُ وَأَخَذَ مِنْ هَذَا رَدُّ مَا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ مَعَ رَدِّهِ أَيْضًا مِنْ تَقْيِيدِ إِفَادَةِ التَّأَكِيدِ بِثَلَاثٍ فَأَقْلُ (فَإِنْ قَالَ وَدِرْهَمٌ لَزِمَهُ دِرْهَمَانِ) لِمَكَانِ الْوَائِ وَمِثْلُهَا، ثُمَّ، وَكَذَا الْفَاءُ إِنْ أَرَادَ الْعُطْفُ وَيُفْرَقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ ثُمَّ بَأَنَّ ثُمَّ لِمَحْضِ الْعُطْفِ وَالْفَاءُ كَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ لِلتَّفْرِيعِ وَتَرْبِيعِ اللَّفْظِ وَمُقْتَرَنَةً بِجَزَاءٍ حُذِفَ شَرْطُهُ أَيْ فَتَفْرَعُ عَلَى ذَلِكَ دِرْهَمٌ يَلْزُمُنِي لَهُ أَوْ إِنْ أَرَدْتَ مَعْرِفَةَ مَا يَلْزُمُنِي بِهِذَا الْإِقْرَارِ فَهُوَ دِرْهَمٌ فَتَعَيَّنَ الْقَصْدُ فِيهَا كَمَا هُوَ شَأْنُ سَائِرِ الْمُشْتَرَكَاتِ وَفُرِّقَ بِغَيْرِ ذَلِكَ لَكِنْ ضَعُفَ الرَّافِعِيُّ وَإِنَّمَا وَقَعَ طَلَقَتَانِ فِي نَظِيرِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنْشَاءٌ وَهُوَ أَقْوَى مَعَ تَعَلُّقِهِ بِالْإِنْصَاعِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى الْإِحْتِيَاطِ وَيُظْهِرُ فِي بَلِّ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ قَصْدِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَإِنْ جَرَّدَ إِرَادَةَ الْعُطْفِ بِهَا لَا يُلْحَقُهَا بِالْفَاءِ لِأَنَّهَُا مَعَ قَصْدِ الْعُطْفِ لَا تُنَافِي قَوْلَهُمْ فِيهَا لَا يَلْزُمُ مَعَهَا إِلَّا وَاحِدٌ لِأَنَّهُ رُبَّمَا قَصَدَ الْإِسْتِذْرَاكَ فَتَذَكَّرَ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ فَيُعِيدُ الْأَوَّلَ (وَلَوْ قَالَ دِرْهَمٌ وَدِرْهَمٌ وَدِرْهَمٌ لَزِمَهُ بِالْأَوَّلِينَ دِرْهَمَانِ) لِمَكَانِ الْوَائِ كَمَا مَرَّ. (وَأَمَّا الثَّالِثُ فَإِنْ أَرَادَ بِهِ تَأَكِيدَ الثَّانِي) بِعَاطِفَةٍ (لَمْ يَجِبْ بِهِ شَيْءٌ) كَالطَّلَاقِ خِلَافًا

الوصايا بالثُلُثِ أَوْ أَقْلَ الثَّابِتَةِ بِالْبَيِّنَةِ فَلْيُرَاجَعْ. قَوْلُهُ: (وَاحِدٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ: (وَمَتَى أَقَرُّ) فِي النُّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (فِي مَجَالِسٍ) الْأَوَّلَى وَفِي مَجَالِسٍ بِالْعُطْفِ. قَوْلُهُ: (مِنْ هَذَا) أَي: مِنْ التَّعْلِيلِ. قَوْلُهُ: (مِنْ تَقْيِيدِ الْإِنْفِ) بَيَانٌ لِمَا يَأْتِي ع. ش. قَوْلُهُ: (لِمَكَانِ الْوَائِ) أَي: لَوْجُودِهَا فَهُوَ مَصْدَرٌ مِنَ الْكُؤْنِ بِمَعْنَى الْوُجُودِ أَوْ سَيِّدُ عَمَرٍ عِبَارَةٌ لِلنُّهَايَةِ وَالْمُعْنَى لِأَنَّ الْعُطْفَ يَقْتَضِي الْمُنَافَاةَ أ. ه. قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَيُفْرَقُ فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (فَيَفْرَعُ الْإِنْفِ) بَيَانٌ لِمَعْنَى التَّفْرِيعِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَرَدْتَ الْإِنْفِ) بَيَانٌ لِمَعْنَى الْجَزَاءِ أ. ه. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (فَتَعَيَّنَ الْقَصْدُ الْإِنْفِ) أَي: تَوَقَّفَ اللَّزُومُ فِي الْفَاءِ عَلَى قَصْدِ الْعُطْفِ بِهَا. قَوْلُهُ: (فِي نَظِيرِ ذَلِكَ) أَي: نَحْوِ أَنْتِ طَالِقٌ فَطَالِقٌ سَمِ وَع. ش. قَوْلُهُ: (وَيُظْهِرُ) إِلَى الْمُثْنِ فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (فِي بَلِّ الْإِنْفِ) فِي الْمُعْنَى وَالْأَسْنَى وَالنُّهَايَةِ هُنَا زِيَادَةُ بَسْطِ مُتَعَلِّقَةٍ بِبَلِّ وَلَكِنْ مَعَ وَفَوْقَ وَتَحْتَ وَقَبْلَ وَبَعْدَ رَاجِعُهَا. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ قَصْدِ الْإِسْتِثْنَاءِ) أَي: فَلَا يَتَكَرَّرُ الدَّرْهَمُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ أَوْ إِرَادَةِ الْعُطْفِ أ. ه. ش. قَوْلُهُ: (لَا يُلْحَقُهَا بِالْفَاءِ) أَي: بِحَيْثُ يَتَكَرَّرُ الدَّرْهَمُ بَلِّ لَا يَلْزُمُهُ مَعَ ذَلِكَ إِلَّا وَاحِدٌ أ. ه. ش.

قَوْلُ (سَيِّدِ): (وَيَزِمُهُ وَدِرْهَمٌ) أَي: أَوْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّ فِيهِ هَذَا التَّنْصِيلَ وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ قَصَدَ بِكُلِّ وَاحِدٍ تَأَكِيدَ مَا يَلِيهِ قَبْلَ وَإِنْ قَصَدَ بِهِ تَأَكِيدَ مَا لَا يَلِيهِ أَوْ الْإِسْتِثْنَاءَ أَوْ أَطْلَقَ تُعَدُّ أ. ه. ش. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَي: فِي شَرْحِ لَزِمَهُ دِرْهَمَانِ. قَوْلُهُ: (بِعَاطِفَةٍ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُرَدْ ذَلِكَ بَلِّ أَرَادَ تَأَكِيدَ الثَّانِي مُجَرَّدًا عَنْ عَاطِفَةٍ

قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا وَقَعَ طَلَقَتَانِ فِي نَظِيرِ ذَلِكَ) أَي: نَحْوِ أَنْتِ طَالِقٌ فَطَالِقٌ. قَوْلُهُ: (وَيُظْهِرُ فِي بَلِّ الْإِنْفِ) اِغْتِمَازَهُ. م. ر. قَالَ فِي الرُّوْضِ وَإِنْ قَالَ دِرْهَمٌ بَلِّ دِرْهَمٌ أَوْ لَا بَلِّ دِرْهَمٌ فَيَزِمُهُ أ. ه. قَالَ فِي شَرْحِهِ لِأَنَّهُ رُبَّمَا قَصَدَ الْإِسْتِذْرَاكَ فَتَذَكَّرَ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ فَيُعِيدُ الْأَوَّلَ أ. ه.

لِمَنْ زَعَمَ بينهما فرقا (وإن نوى الاستئناف لزمه ثالث، وكذا إن نوى تأكيد الأول) بالثالث لِمَنْ
 الفصل والعاطف منه (أو أطلق في الأصح) لأن العطف ظاهر في التغاير وفي درهم ودرهم ثم
 درهم يجب ثلاثة بكل حال لتعذر التأكيد هنا (ومتى أقر بمبهم كشيء وقوب) وجعل بعضهم
 منهم الأشرافي قال لأنه موضوع عرفا لقدر معلوم من الذهب والفضة فهو مجمل فيرجع في
 تفسير للمقر، ثم لإورثه وهذا قد ينافيه قوله في محل آخر أنه موضوع لضرب مخصوص من
 الذهب فيحمل في البيع وغيره عليه اهـ وقد يقال وضعه لمقدار معلوم من الذهب هو الأصل
 فيه. وأما استعماله فيما يعُمُ الفضة أيضا فهو اصطلاح حادث وقاعدتهم في الإقرار أنه لا يقبل
 إلا إن وصله به لا إن فصله، نعم الغالب الآن أنه لا يستعمل إلا في مقدار معلوم من الفضة
 فينبغي عند الإطلاق في محل أطرد فيه هذا الاستعمال حملُه عليه لأنه المتبادر منه، وكذا
 الدينار على نظير ما مر في الفلوس. وأما البيع فمَنوطُ بغالب نقد محله فليرجع فيه لمصطلح

وجب ثالث ويوجه بأن المؤكّد حيثيذ زائد على المؤكّد فاشبه تأكيد الأول بالثاني اهـ ع ش عبارة سم
 قول المتن، وكذا إن نوى تأكيد الأول ينبغي أو تأكيد الثاني بلا عاطفة اهـ. قوله: (لمنع الفصل) أي:
 بالثاني وعاطفة قول المتن (أو أطلق) أي: لم يتو به شيئا. قوله: (لأن العطف إلخ) عبارة المغني لأن
 تأكيد الثاني بالثالث وإن كان جائزا لكانه إذا دار للفظ بين التأسيس والتأكيد كان حملُه على التأسيس
 أولى فعلى هذا لو كرّر ألف مرة تلوّمه بعدد ما كرّر اهـ. قوله: (وفي درهم) إلى المتن في المغني.
 قوله: (لتعذر التأكيد إلخ) لاختلاف حرف العطف ولا بد من اتفاقه في المؤكّد والمؤكّد به اهـ
 مغني. قوله: (وجعل بعضهم) هو شيخنا الشهاب الرملي اهـ سم. قوله: (وهذا) أي: قوله المذكور.
 قوله: (وقد يقال) أي: في دفع المناقاة بين قوليه. قوله: (وقاعدتهم إلخ) أي: ومقتضاها أن الأشرافي
 إذا أطلق هنا ينصرف للذهب كما مر. قوله: (إنه لا يقبل) أي: تفسير الأشرافي بالفضة. قوله: (به) أي
 الإقرار. قوله: (الغالب الآن إلخ) أي: في زمن الشارح بخلاف زمننا فإن الأمر فيه بعكسه. قوله: (عند
 الإطلاق) أي: عند ذكر الأشرافي مطلقا غير مفسر بشيء. قوله: (هذا الاستعمال) أي: استعماله في
 مقدار معلوم من الفضة. قوله: (وكذا الدينار إلخ) أي: فينبغي عند إطلاقه في محل أطرد فيه استعماله
 في مقدار معلوم من الفضة حملُه عليه. قوله: (ما مر في الفلوس) أي: في شرح والتفسير بالمغشوشة

قوله في (سني): (وكذا إن نوى تأكيد الأول) وينبغي أو تأكيد الثاني بلا عاطف. قوله: (وجعل بعضهم)
 هو شيخنا الشهاب الرملي. قوله: (وهذا قد ينافيه قوله إلخ) لا يقال يُجاب بمنع المناقاة لأن هذا
 البعض يجعله مشتركا بين الأمرين والمُشترَك موضوع لكل من معنييه فقوله في المحل الآخر أنه موضع
 لضرب مخصوص من الذهب لا ينافي أنه موضوع أيضا لشيء آخر وهو المعنى الآخر لاتا نقول هذا
 الجواب يردّ قوله فيحمل في البيع وغيره عليه اهـ. فتأمل. قوله: (وقد يقال وضعه إلخ) قد يردّ عليه
 منع تلك الأصالة المبنية على ممنوع أيضا وهو أن أصل استعماله قديم لا حادث بل أصل استعماله فيه

أَهْلِهِ (وَطَوَّلَ بِالْبَيَانِ) لِمَا أَبْهَمَهُ وَلَمْ تُمَكِّنْ مَعْرِفَتَهُ مِنْ غَيْرِهِ (فَإِنْ اِمْتَنَعَ مِنْهُ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُحْبَسُ) لَا مَتَنَاعَهُ مِنْ وَاجِبٍ عَلَيْهِ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْبَيَانِ طَوَّلَ وَارِثُهُ وَوَقَّفَ جَمِيعُ التَّرِكَةِ، وَلَوْ فِي نَحْوِ شَيْءٍ وَإِنْ قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بِغَيْرِ الْمَالِ كَمَا مَرَّ احتياطاً لِحَقِّ الْغَيْرِ وَسَمِعَتْ هُنَا الدَّعْوَى بِالْمَجْهُولِ وَالشَّهَادَةُ بِهِ لِلضَّرُورَةِ إِذْ لَا يَتَوَصَّلُ لِمَعْرِفَتِهِ إِلَّا بِسَمَاعِهَا، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ أَمَكَّنَ مَعْرِفَتَهُ الْمَجْهُولُ مِنْ غَيْرِهِ كَأَنَّ أَحَالَه عَلَى مَعْرُوفٍ كَرِيزَةٍ هَذِهِ مِنْ كَذَا أَوْ مَا بَاعَ بِهِ فَلَانَّ فَرَسَهُ أَوْ ذَكَرَ مَا يُمَكِّنُ اسْتِخْرَاجَهُ بِالْحِسَابِ، وَإِنْ دَقَّ لَمْ يُسْمَعْ وَلَمْ يُحْبَسْ (وَلَوْ بَيَّنَّ) الْمُقَرُّ إِقْرَارَهُ الْمُتَبَهَّمِ تَبْيِينًا صَحِيحًا (وَكَذَبَهُ الْمُقَرُّ لَهُ) فِي ذَلِكَ (فَلْيُبَيِّنْ) الْمُقَرُّ لَهُ جِنْسَ الْحَقِّ وَقَدْرَهُ وَصِفَتَهُ (وَلْيَدْعُ) بِهِ إِنْ شَاءَ (وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُقَرِّ فِي نَفْيِهِ) أَيِ مَا ادَّعَاهُ الْمُقَرُّ لَهُ ثُمَّ إِنْ ادَّعَى بَرَاءَتَهُ عَلَى الْمُتَبَيِّنِ

إِلْخ. ٥ قَوْلُهُ: (لِمَا أَبْهَمَهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَلَوْ أَقَرَّ بِالْفِ) فِي الْتَهَامَةِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُمَكِّنْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَسَمِعَتْ) فِي الْمُتَغْنِي. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُمَكِّنْ مَعْرِفَتَهُ مِنْ غَيْرِهِ) كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمَهُ عَلَى الْمُتَنِ كَمَا فِي الْمُتَغْنِي.

٥ قَوْلُ (سَمِعَتْ): (أَنَّهُ يُحْبَسُ) هَلَّا قَالَ إِنَّهُ يُعَزَّرُ بِحَبْسٍ أَوْ غَيْرِهِ لِيَشْمَلَ كُلَّ مَا يَخْصُلُ بِهِ التَّغْزِيرُ مِنْ ضَرْبٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَقَدْ يُقَالُ وَجْهَ الْاِئْتِصَارِ عَلَى الْحَبْسِ أَنَّهُ مَحَلُّ الْخِلَافِ فِي كَلَامِهِمْ اِهْرَعْ شِ أَيِ فَجَوَّازِ التَّغْزِيرِ بِغَيْرِهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ٥ قَوْلُهُ: (طَوَّلَ وَارِثُهُ) قَضِيَّةُ اِئْتِصَارِهِ عَلَى مُطَالَبَةِ الْوَارِثِ أَنَّهُ إِنْ اِمْتَنَعَ لَمْ يُحْبَسْ، وَقَدْ يَوْجِبُهُ بَأْتُهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ وَارِثًا عِلْمُهُ بِمُرَادِ مَوْرِثِهِ وَالْمُقَرُّ لَهُ يُمَكِّنُهُ الْوُصُولُ إِلَى حَقِّهِ بِأَنْ يَذْكُرَ قَدْرًا وَيَدْعِي بِهِ عَلَى الْوَارِثِ فَإِنْ اِمْتَنَعَ الْوَارِثُ مِنَ الْحِلْفِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مُرَادُ الْمَوْرِثِ وَنَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ رَدَّتْ عَلَى الْمُقَرِّ لَهُ فَيَحْلِفُ وَيَقْضِي لَهُ بِمَا ادَّعَاهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي ابْنِ عَبْدِ الْحَقِّ مَا يَصْرُحُ بِهِ وَبَقِيَ مَا لَوْلَمْ يُعَيِّنِ الْوَارِثُ وَلَا الْمُقَرُّ لَهُ شَيْئًا لَعَدِمَ عَمَلُهُمَا بِمَا أَرَادَهُ الْمُقَرُّ فَمَاذَا يُفْعَلُ فِي التَّرِكَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ أَنَّ الْقَاضِيَ يَجْبِزُهُمَا عَلَى الْاِصْطِلَاحِ عَلَى شَيْءٍ لِيَنْفَكَّ التَّعَلُّقُ بِالتَّرِكَةِ إِذَا كَانَ ثَمَّ دُيُونٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِهَا وَطَلَبَهَا أَرْبَابُهَا اِهْرَعْ شِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَوَقَّفَ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ. ٥ قَوْلُهُ: (فِي نَحْوِ شَيْءٍ) أَيِ: فِي الْاِئْتِصَارِ بِنَحْوِ شَيْءٍ.

٥ قَوْلُهُ: (تَفْسِيرُهُ) أَيِ: نَحْوُ شَيْءٍ. ٥ قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ الْمَالِ) أَيِ: بِالسَّرِجَيْنِ وَنَحْوِهِ. ٥ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ قُبِيلَ هَذَا الْفَضْلِ. ٥ قَوْلُهُ: (إِلَّا بِسَمَاعِهَا) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ. ٥ قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِهِ) أَيِ: الْمُقَرُّ اِهْرَعْ شِ. ٥ قَوْلُهُ: (مِنْ كَذَا) أَيِ مِنَ الذَّهَبِ مَثَلًا وَ. ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ مَا بَاعَ بِهِ الْإِلْخ) أَيِ: مِنَ الذَّهَبِ مَثَلًا اِهْرَعْ شِيدِي.

٥ قَوْلُهُ: (أَوْ ذَكَرَ مَا يُمَكِّنُ اسْتِخْرَاجَهُ بِالْحِسَابِ الْإِلْخ) رَاجِعُ الْمُتَغْنِي وَالْأَسْنَى. ٥ قَوْلُهُ: (لَمْ يُسْمَعْ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُحْبَسْ) هَذَا ظَاهِرٌ مَا دَامَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ بَاقِيًا فَلَوْ تَلَفَتِ الصَّنْجَةُ أَوْ مَا بَاعَ بِهِ فَلَانَّ فَرَسَهُ هَلْ يُحْبَسُ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ اِهْرَعْ شِ. ٥ قَوْلُهُ: (تَبْيِينًا صَحِيحًا) أَيِ: بِأَنْ تُسَرَّ بِمَا يُقْبَلُ مِنْهُ اِهْرَعْ شِ. ٥ قَوْلُهُ: (إِنْ شَاءَ) رَاجِعُ إِلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ أَيْضًا. ٥ قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنْ ادَّعَى الْإِلْخ) ظَاهِرٌ صَنِيعُهُ أَنَّ هَذَا زَائِدٌ عَلَى مَا فِي الْمُتَنِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ تَفْصِيلٌ لِقَوْلِهِ، وَلَوْ بَيَّنَّ وَكَذَبَهُ الْإِلْخُ أَيِ فَتَارَةً يَكُونُ الْبَيَانُ

وَفِيمَا يَعُمُّ اِصْطِلَاحُ حَدِيثٍ غَيْرٍ مَعْرُوفٍ لِلشَّرْعِ.

من جنسه كأن يمين بيمانية وأدعى بيمائتين فإن صدقه على إرادة المائة ثبتت وحلف المقر على نفى الزيادة وإن قال بل أرذت المائتين حلف أنه لم يردهما وأنه لا يلزمه الأمانة فإن نكل حلف أنه يستحقهما لا أنه أرادهما لأن الإقرار لا يثبت حقاً وإنما هو إخبار عن حق سابق وبه فارق حلف الزوجة أن زوجها أراد الطلاق بالكتابة لأنه إنشاء يثبت الطلاق أو من غير جنسه كأن يمين بيمانية درهم فادعى بيمانية دينار فإن صدقه على إرادة الدراهم أو كذبه في إرادتها، وقال إنما أرذت الدينارين فإن وافقه على أن الدراهم عليه ثبتت لاتفاقهما عليها وإلا بطل الإقرار بها وكان مدعياً للدينارين

من جنس المدعي به وتارة لا وحاصل ما ذكره سيّد صورّ ثنتان في الجنس وأربعة في غيره كما سيأتي اهـ بجبرمي. □ قوله: (من جنسه) نعت لزايد إلخ. □ قوله: (فإن صدقه على إرادة المائة) كان قال له نعم أرذت لكك أخطأت في الإقتصار عليها وإنما الذي لي عليك مائتان. □ قوله: (وإن قال بل إلخ) أي: وإن كذبه، وقال بل أرذت إلخ. □ قوله: (أنه حلف أنه لم يردهما إلخ) أي: حلف على نفى الزيادة وعلى نفى الإرادة لهما يميناً واحدة لاتحاد الدغوى اهـ معني وفي ع ش عن الزيادي مثله. □ قوله: (فإن نكل) أي المقر (حلف) أي المقر له اهـ ع ش. □ قوله: (لأن الإقرار إلخ) عبارة المعني لأنه أطلع له عليها اهـ. □ قوله: (وبه) أي: بكونه إخباراً عن حق سابق اهـ ع ش. □ قوله: (حلف الزوجة) أي: إذا نكل زوجها اهـ سم. □ قوله: (أو من غير جنسه) عطف على من جنسه. □ قوله: (كأن يمين) أي: المقر. □ وقوله: (فادعى) أي: المقر له. □ قوله: (فإن صدقه على إرادة الدرهم) أي: وقال ولي عليك مائة دينار كما هو ظاهر اهـ سم. □ قوله: (فإن وافقه) أي: المقر له المقر في صورتَي التصديق والتكذيب لكن هل المراد بالموافقة عدم الرد فيشمل السكوت أو الموافقة صريحاً وقضية الباب ترجيح الأول شوبري اهـ بجبرمي. □ قوله: (على أن الدراهم عليه) أي: زيادة على الدينارين. □ قوله: (ولاً) أي: وإن لم يوافقه على ثبوت الدراهم عليه في صورتَي التصديق والتكذيب. □ قوله: (بطل الإقرار بها) أي: بالدراهم وببطل إقراره بالشئ اهـ حلي. □ قوله: (وكان مدعياً) أي: في الصور الأربع اهـ شرح من هج أي الحاصلة من ضرب صورتَي الموافقة وعدمها في صورتَي التصديق والتكذيب. □ قوله: (للدنانير) أي: المائة في صورتَي

□ قوله: (وبه فارق حلف الزوجة) أي: إذا نكل زوجها، وقوله إن زوجها أراد الطلاق بالكتابة أي مع أنها لا اطلاع لها على إرادته وإيضاح ذلك ما في شرح الروض بعد أن ذكر أن المقر له لا يحلف على إرادته أي المقر لأنه لا اطلاع له عليها بحال أي الإرادة بخلاف الزوجة مع أنها لا اطلاع لها على إرادته مما نصّه وفرّق الإمام بأنها تدعى عليه إنشاء الطلاق والمقر له لا يدعى على المقر إثبات حق له فإن الإقرار لا يثبت حقاً وإنما هو إخبار عن حق سابق حتى لو كذبه المقر له لم يثبت له حق اهـ. □ قوله: (فإن صدقه إلخ) أي: وقال ولي عليك مائة دينار كما هو ظاهر. □ قوله: (ولاً) أي: وإن لم يوافقه وقوله نفى إرادتها أي الدينارين ش.

فيحلف المُقِرُّ على نفيها، وكذا على نفي إرادتها في صورة التأكيد. (ولو أَقَرَّ بِالْف، ثم أَقَرَّ له بِالْف)، ولو (في يومٍ آخَرَ لَزِمَهُ الْفَ فقط)، وَإِنْ كَتَبَ بِكُلِّ وثيقة محكومًا بها لأنه لا يلزم من تعدُّ الخبرِ تعدُّ المُخْبِرِ عنه قيلَ هذا ينقضُ قاعدةَ أَنَّ النكرة إذا أُعيدتْ كانت غير الأولى ويُردُّ بأن هذا مع كونه مُخْتَلَفًا فيه لم يشتهر ولم يطرد إذ كثيرًا ما تُعاد وهي عيَّن كما هو مُقَرَّرٌ في محلِّه ومنه ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ﴾ [الزمر: ٨٤] فلم يُعملْ بقصديتها لذلك فلا نقض ولا تخالف. (ولو اختلفَ القدر) كأنَّ أَقَرَّ في يومٍ بِالْف وفي آخَرَ قبله أو بعده بخمسمائة (دَخَلَ الْأَقْلُ في الأكثر) إذ يحتملُ أنه ذكر بعض ما أَقَرَّ به (ولو وصفهما بصفتين مُخْتَلِفَتَيْنِ) تأكيدٌ كمائةٍ صباح في مجلس ومائةٍ مكسرة في آخَرَ (أو أسندهما إلى جهتين) كَتَمَن مبيع مرَّةً وبَدَلَ قَرْضٍ آخَرَ (أو قال قَبَضْتُ) منه (يوم السبت عشرة، ثم قال قَبَضْتُ) منه (يوم الأحد عشرة لَزِمًا) أي القدرُ أَنَّ في الصَّوَرِ الثلاثِ لِنَعْدِرِ اتِّحَادِهِمَا، ومن ثَمَّ لو أَطْلَقَ مرَّةً

التَّصْدِيقِ وَالْمَاتِنِ في صورة التَّكْذِيبِ. □ فَوُدَّ: (فَيَحْلِفُ الْمُقِرُّ) أي: في الصَّوَرِ الْأَرْبَعِ اهـ سُرِّحَ مَنَهِج. □ فَوُدَّ: (وكذا على إلخ) أي: وَيَحْلِفُ الْمُقِرُّ على نفي إرادة الدنانير الماتنين أيضًا في صورتَي التَّكْذِيبِ أي التَّكْذِيبِ مع الموافقة والتَّكْذِيبِ بدونها فَيَعْرَضُ في اليمين في هاتين لِنَفْيِ الدنانير ونفي إرادتها وَيَقْتَصِرُ في صورتَي التَّصْدِيقِ على نفي الدنانير فعلى كُلِّ لا تَلْزِمُهُ الدنانير وتَلْزِمُهُ الدَّراهِمُ في صورتَي الموافقة دون صورتَي عَدَمِهَا شَيْخُنَا اهـ بَجِيرَمِي.

□ فَوُدَّ (سُي): (ولو أَقَرَّ بِالْف) بدون له كذا في أصله وجميع نسخِ التُّخْفَةِ أي والمُعْنِي وفي نسخِ الْمُحَلِّي والنَّهْيَةِ بزيادة له في المتن اهـ سَيِّدُ عَمَر.

□ فَوُدَّ (سُي): (في يومٍ آخَرَ لَزِمَهُ) بَقِيَ مَا لَوْ اتَّحَدَ الزَّمَنُ وَتَعَدَّدَ الْمَكَانُ مع بُعدِ المكانين كأنَّ أَقَرَّ في اليومِ الْأَوَّلِ مِنْ صَفَرٍ بَأَنَّهُ أَقَرَضَنِي بِمَضَرٍ فِي أَوَّلِ الْمُحَرَّمِ أَلْفًا، ثم أَقَرَّ في ذَلِكَ اليومِ بَأَنَّهُ أَقَرَضَنِي بِمَكَّةَ فِي أَوَّلِ الْمُحَرَّمِ أَلْفًا وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ الْأَلْفُ وَاحِدٌ لِأَنَّهُ يَتَعَدَّدُ الْإِقْرَاضُ بِمَضَرٍ وَمَكَّةَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَتَسْقُطُ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِمَا اهـ ع ش. □ فَوُدَّ: (وَإِنْ كَتَبَ) إلى قوله: (وَأَفْتَى الْبُلْقِينِي) في النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَمَرَّ) إلى: (ولو قال) وقوله: (فَإِنْ امْتَنَعَ) إلى المتن. □ فَوُدَّ: (وَإِنْ كَتَبَ) غَايَةً. □ فَوُدَّ: (مُخَكِّمٌ بِهَا) أي: فيها بالإقرار بالالف اهـ ع ش. □ فَوُدَّ: (بِأَنَّ هَذَا إِنْخ) أي: الضَّابِطُ الْمَذْكُورُ. □ فَوُدَّ: (كَمَا هُوَ) أي: عَدَمُ الْإِطْرَادِ أَوْ كَوْنُ الْعَيْنِيَّةِ كَثِيرًا لَا كَلْبًا. □ فَوُدَّ: (وَمِنْهُ) أي: مِنَ الْكَثِيرِ. □ فَوُدَّ: (لِذَلِكَ) أي: لِعَدَمِ اطْرَادِهَا وَبِقَرْضِ تَسْلِيمِ اطْرَادِهَا فَصُرِفَ عَنْ ذَلِكَ قَاعِدَةُ الْبَابِ وَهُوَ الْأَخْذُ بِالْيَقِينِ مَعَ الْإِعْتِضَادِ بِالْأَصْلِ وَهُوَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ وَمَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدِ اهـ نَهْيَةً. □ فَوُدَّ: (مَا أَقَرَّ بِهِ) أي: فِي أَحَدِهِمَا اهـ مُعْنِي.

□ فَوُدَّ: (تَأْكِيدٌ) أي: قَوْلُهُ مُخْتَلَفَيْنِ تَأْكِيدٌ لِقَوْلِهِ صِفَتَيْنِ إِذْ لَا تَتَحَقَّقُ صِفَتَانِ إِلَّا مَعَ الْإِخْتِلَافِ.

□ فَوُدَّ: (كمائةٍ صباح إلخ) أي: كَأَنَّ أَقَرَّ بِمِائَةِ إِنْخ، وكذا أَمُرُ قَوْلِهِ كَتَمَن مَبِيعِ إِنْخ. □ فَوُدَّ: (أي القدران) إلى قوله: (وَتَعَمَّ) فِي الْمُعْنِي. □ فَوُدَّ: (لو أَطْلَقَ) وَمِنْهُ مَا لَوْ أَقَرَّ بَأَنَّهُ نَذَرَ لَهُ أَلْفًا، ثم أَقَرَّ بِأَنَّهُ

□ فَوُدَّ: (تَأْكِيدٌ) أي: إِذْ لَا تَتَحَقَّقُ صِفَتَانِ إِلَّا مَعَ الْإِخْتِلَافِ.

وَقَيْدَ أُخْرَى حُمِلَ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ وَلَمْ يَلْزَمْهُ غَيْرُهُ (ولو قال) له عَلَيَّ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ مِثْلًا أَلْفٌ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ قَطْعًا أَوْ (له عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ أَوْ كَلْبٍ) مِثْلًا (أَوْ أَلْفٌ قَضِيَّتُهُ لَزِمَهُ الْأَلْفُ)، وَلَوْ جَاهِلًا (فِي الْأَظْهَرِ) إلْغَاءُ الْآخِرِ لَفْظُهُ الرَّافِعُ لِمَا أَثْبَتَهُ فَأَشْبَهَ عَلَيَّ أَلْفٌ لَا تَلْزُمُنِي نَعَمْ إِنْ قَالَ كَانَ مِنْ نَحْوِ خَمْرٍ وَظَنَنْتُهُ يَلْزُمُنِي حَلَفَ الْمُقَرُّ لَهُ عَلَى نَفْيِهِ رَجَاءٌ أَنْ يَنْكُلَ فَيَحْلِفُ الْمُقَرُّ فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ وَبَحَثَ جَمْعٌ فِي مَالِكِيٍّ يَعْتَقِدُ بَيْعَ الْكَلْبِ وَحَنْفِيٍّ يَعْتَقِدُ بَيْعَ النَّبِيذِ أَنَّهُ لَوْ رُفِعَ لِشَافِعِيٍّ، وَقَدْ أَقَرَّ كَذَلِكَ لَا يَلْزَمُهُ

عليه أَلْفًا فَيُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ سَوَاءً سَبَقَ إِقْرَارُهُ بِالْقَيْدِ أَوْ الْمُطْلَقِ اهـ ع ش .

❏ فَوَلَّ (سَيِّئُ): (مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ أَوْ كَلْبٍ إلَخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَيِ وَالْمُعْنَى وَقَضِيَّتُهُ إِبْطَالُهُمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي اللُّزُومِ بِذَلِكَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْكَفَّارَ إِذَا تَرَفَّعُوا إِلَيْنَا إِنَّمَا نُقَرِّهُم عَلَى مَا نُقَرِّهُم عَلَيْهِ لَوْ أَسْلَمُوا اهـ وَهَذَا فِيهِ تَأْيِيدٌ لِلتَّنْظِيرِ الْآتِي فِي مَسْأَلَةِ الْمَالِكِيِّ وَالْحَنْفِيِّ فَتَأَمَّلْهُ اهـ س م .

❏ فَوَلَّ: (وَلَوْ جَاهِلًا) عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ وَلَوْ كَافِرًا جَاهِلًا اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر ، وَلَوْ كَافِرًا قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ إِذَا كَانَ الْمُقَرُّ وَالْمُقَرَّرُ لَهُ كَافِرَيْنِ لِعِلْمِنَا بِالتَّعَامُلِ بِالْخَمْرِ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبِاعْتِقَادِهِمْ حِلَّهُ وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ لُزُومِ الْأَلْفِ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ نَكَحَهَا بِخَمْرٍ فِي الْكُفْرِ وَأَقْبَضَهُ لَهَا، ثُمَّ أَسْلَمَا وَلَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْغَبْرَةَ بِعَقِيدَةِ الْحَاكِمِ لَا تَأْتِي نَقُولُ الْقَرِينَةُ مُحْصَصَةٌ وَمُقْتَضَاهَا عَدَمُ اللُّزُومِ فَلَيْسَ هُوَ مِنْ تَغْقِيبِ الْإِقْرَارِ بِمَا يَرْفَعُهُ وَسَيَّاتِي مَا يُصْرِّحُ بِذَلِكَ التَّوَقُّفُ عَنْ سَم فِي قَوْلِهِ قَدْ يُقَالُ اعْتِبَارُ عَقِيدَةِ الْحَاكِمِ إلَخ وَقَوْلُهُ م ر جَاهِلًا سَيَّاتِي مَا يُقْبَلُ قَبُولُ ذَلِكَ مِنْهُ لَوْ قَطَعَ بِصِدْقِهِ كَكَوْنِهِ يَدَوِّيًّا خَلْفًا فَمَا هُنَا مَحَلُّهُ حَيْثُ لَمْ يَذْكُرْ مَا يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ الْإِقْرَارِ اهـ وَقَوْلُهُ سَيَّاتِي أَيِ فِي مَبْحَثِ الْإِقْرَارِ بِبَيْعِ أَوْ هِبَةٍ، ثُمَّ دَعَوَى فَسَادِهِ. ❏ فَوَلَّ: (نَعَمْ إِنْ قَالَ كَانَ إلَخ) وَلَوْ صَدَّقَهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْمُقَرِّ وَإِنْ كَذَّبَهُ وَحَلَفَ لَزِمَهُ الْمُقَرَّرُ بِهِ مَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى الْمُنَافِي فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ شَرْحُ م ر اهـ سَم قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر مَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى الْمُنَافِي انْظُرْ قَبُولَ هَذِهِ الْبَيِّنَةِ مَعَ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَزِمَهُ الْأَلْفُ بِسَبَبِ آخَرٍ فَهِيَ شَاهِدَةٌ بِنَفْيِ غَيْرِ مَخْصُورٍ اهـ وَهَذَا الْإِسْكَالُ ظَاهِرٌ وَيُؤَيِّدُهُ التَّأَمُّلُ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ. ❏ فَوَلَّ: (مِنْ نَحْوِ خَمْرٍ) أَيِ مِنْ ثَمَنِ نَحْوِ خَمْرٍ .

❏ فَوَلَّ: (عَلَى نَفْيِهِ) أَيِ: عَلَى نَفْيِ كَوْنِهِ مِنْ نَحْوِ خَمْرٍ. ❏ فَوَلَّ: (لَوْ رُفِعَ) أَيِ: غَيْرُ الشَّافِعِيِّ مِنَ الْمَالِكِيِّ أَوْ الْحَنْفِيِّ. ❏ فَوَلَّ: (وَقَدْ أَقَرَّ إلَخ) أَيِ: وَالْحَالُ قَدْ أَقَرَّ كَذَلِكَ بِأَنْ يَقُولَ الْمَالِكِيُّ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ كَلْبٍ وَالْحَنْفِيُّ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ نَبِيذٍ. ❏ فَوَلَّ: (لَا يَلْزَمُهُ) وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ فِي الْإِسْتِذْرَاكِ مِنْ تَخْلِيفِ الْمُقَرَّرَ لَهُ رَجَاءً أَنْ يَرُدَّ الِيمِينَ اهـ رَشِيدِيٍّ .

❏ فَوَلَّ فِي (سَيِّئُ): (مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ أَوْ كَلْبٍ لَزِمَهُ الْأَلْفُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَقَضِيَّتُهُ إِبْطَالُهُمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي اللُّزُومِ بِذَلِكَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْكَفَّارَ إِذَا تَرَفَّعُوا إِلَيْنَا إِنَّمَا نُقَرِّهُم عَلَى مَا نُقَرِّهُم عَلَيْهِ لَوْ أَسْلَمُوا اهـ . وَهَذَا فِيهِ تَأْيِيدٌ لِلتَّنْظِيرِ الْآتِي فِي مَسْأَلَةِ الْمَالِكِيِّ وَالْحَنْفِيِّ فَتَأَمَّلْهُ. ❏ فَوَلَّ: (وَلَوْ جَاهِلًا) وَلَوْ كَافِرًا شَرْحُ م ر . ❏ فَوَلَّ: (نَعَمْ إِنْ قَالَ كَانَ مِنْ نَحْوِ خَمْرٍ وَظَنَنْتُهُ يَلْزُمُنِي إلَخ) وَلَوْ صَدَّقَهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ عَلَى

لأنه لم يقصد حُكْمَ رفع الإقرار فلم يكن مُكْبَذًا لِنَفْسِهِ وفيه نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِقَوْلِهِمُ الْعِثْرَةُ بِعَقِيدَةِ الْحَاكِمِ لَا الْخَصْمِ، وَلَوْ أَشْهَدَ أَنَّهُ سَيَقْرُءُ بِمَا لَيْسَ عَلَيْهِ فَأَقْرَأَ أَنَّ عَلَيْهِ لِفُلَانٍ كَذَا الزَّمَهُ وَلَمْ يَنْفَعِهِ ذَلِكَ الْإِشْهَادُ، وَلَوْ قَالَ كَانَ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ قَضَيْتُهُ فَلَعَوُ لَأَنَّهُ لَمْ يَقْرَأْ بِشَيْءٍ حَالًا

هـ فَوَدَّ: (لأنه لم يقصد إلخ) حاصِلُهُ أَنَّا إِنَّمَا الزَّمْنَا الشَّافِعِيَّ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَعْتَقِدْ بَيْعَ مَا ذُكِرَ لَمْ نَقْبَلْهُ فِي التَّعْقِيبِ الْمَذْكُورِ لِمُنَافَاتِهِ لِمَا قَبْلَهُ بِخِلَافٍ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ لَمَّا اعْتَقَدَ بَيْعَ مَا ذُكِرَ قَبْلُنَا فِي التَّعْقِيبِ الْمَذْكُورِ لِعَدَمِ مُنَافَاتِهِ فِي اعْتِقَادِهِ وَإِذَا قَبْلُنَا الْغَايَةُ الْحَاكِمِ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ عِنْدَهُ وَلِهَذَا لَوْ كَانَ الْمُقَرُّ شَافِعِيًّا وَصَدَّقَهُ الْمُقَرُّ لَهُ فِي التَّعْقِيبِ الْغَايَةُ الْحَاكِمِ أَيْضًا هـ سَمِ. هـ فَوَدَّ: (حُكْمُ رَفْعِ الْإِلْخ) الْأَوَّلَى رَفْعُ حُكْمِ الْإِقْرَارِ كَمَا فِي النَّهَايَةِ. هـ فَوَدَّ: (وفيه نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِقَوْلِهِمُ الْإِلْخ) قَدْ يُقَالُ اعْتِبَارُ عَقِيدَةِ الْحَاكِمِ لَا يُنَافِيهِ الْعَمَلُ بِالْقَرِينَةِ لَكِنَّ قَضِيَّتَهُ عَدَمُ الزُّرُومِ إِذَا كَانَ الْمُقَرُّ كَافِرًا أَيْضًا لِلْقَرِينَةِ وَهُوَ وَجِيهٌ سَمِ عَلَى حَجِّهِ هـ سَمِ. هـ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَنْفَعَهُ ذَلِكَ الْإِشْهَادُ) خَرَجَ بِالْإِشْهَادِ مَا لَوْ صَدَّقَهُ الْمُقَرُّ لَهُ حِينَ الْإِقْرَارِ الْأَوَّلِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عِنْدَهُ شَيْئًا، ثُمَّ أَقْرَأَ لَهُ بِشَيْءٍ فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ إِنْ مَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ لُزُومَ مَا أَقْرَأَ بِهِ بِذِمَّةِ الْمُقَرِّ لَزِمَهُ لِعَدَمِ مُنَافَاتِهِ تَصْدِيقَ الْمُقَرِّ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَمْضِ ذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ هـ سَمِ. هـ فَوَدَّ: (فَلَعَوُ) كَذَا فِي أَصْلِ الرُّوْضِ وَفِي شَرْحِ م ر مَا نَصَّهُ لَوْ قَالَ كَانَ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ وَلَمْ يَكُنْ فِي جَوَابِ دَعْوَى فَلَعَوُ كَمَا مَرَّ لِانْتِزَاعِ إِقْرَارِهِ حَالًا بِشَيْءٍ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَانَ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ وَقَدْ قَضَيْتُهُ بِأَنَّ جُمْلَةَ قَضِيَّتِهِ وَقَعَتْ حَالًا مُقَيَّدَةً لِعَلِّيَّ فَاقْتَضَتْ كَوْنَهُ مُعْتَرَفًا بِلُزُومِهَا إِلَى أَنْ يَثْبُتَ الْقَضَاءُ وَلَا يَثْبُتُ الزُّرُومُ بِخِلَافِ الْأَوَّلَى فَإِنَّهُ لَا إِشْعَارَ فِيهِ بِلُزُومِ شَيْءٍ حَالًا أَضْلًا فَكَانَ لَعَوُ اتَّهَمَ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ فِي نَفْسِهِ، ثُمَّ مَعَ مَسْأَلَةِ الرُّوْضِ الْمَذْكُورَةِ فَإِنَّ قَضِيَّتَهُ بِدُونِ الْوَائِ حَالٌ أَيْضًا إِلَّا أَنْ يُقَالَ هِيَ مَعَ الْوَائِ أَقْرَبُ لِلْحَالِيَةِ سَمِ عَلَى حَجِّ لَكِنَّ لَيْسَ فِي كَلَامِ م ر قَضِيَّتَهُ وَالْفَرْقُ

ذَلِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْمُقَرِّ وَإِنْ كَذَّبَهُ وَحَلَفَ لَزِمَهُ الْمُقَرُّ بِهِ مَا لَمْ تَقُمْ بَيْنَهُ عَلَى الْمُنَافَاةِ فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ شَرْحُ م ر. هـ فَوَدَّ: (لأنه لم يقصد حُكْمَ إلخ) حاصِلُهُ أَنَّا إِنَّمَا الزَّمْنَا الشَّافِعِيَّ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَعْتَقِدْ بَيْعَ مَا ذُكِرَ لَمْ نَقْبَلْهُ فِي التَّعْقِيبِ الْمَذْكُورِ لِمُنَافَاتِهِ لِمَا قَبْلَهُ بِخِلَافٍ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ لَمَّا اعْتَقَدَ بَيْعَ مَا ذُكِرَ قَبْلُنَا فِي التَّعْقِيبِ لِعَدَمِ مُنَافَاتِهِ فِي اعْتِقَادِهِ وَإِذَا قَبْلُنَا الْغَايَةُ الْحَاكِمِ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ عِنْدَهُ وَلِهَذَا لَوْ كَانَ الْمُقَرُّ شَافِعِيًّا وَصَدَّقَهُ الْمُقَرُّ لَهُ فِي التَّعْقِيبِ الْغَايَةُ الْحَاكِمِ أَيْضًا. هـ فَوَدَّ: (وفيه نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِقَوْلِهِمُ الْإِلْخ) قَدْ يُقَالُ اعْتِبَارُ عَقِيدَةِ الْحَاكِمِ لَا يُنَافِيهِ الْعَمَلُ بِالْقَرِينَةِ لَكِنَّ قَضِيَّتَهُ عَدَمُ الزُّرُومِ إِذَا كَانَ الْمُقَرُّ كَافِرًا أَيْضًا لِلْقَرِينَةِ وَهُوَ وَجِيهٌ.

هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ قَالَ كَانَ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ قَضَيْتُهُ فَلَعَوُ) كَذَا فِي أَصْلِ الرُّوْضِ وَفِي شَرْحِ م ر مَا نَصَّهُ، وَلَوْ قَالَ كَانَ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ وَلَمْ يَكُنْ فِي جَوَابِ دَعْوَى فَلَعَوُ كَمَا مَرَّ لِانْتِزَاعِ إِقْرَارِهِ حَالًا بِشَيْءٍ أَوْ يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَانَ عَلَيْهِ أَلْفٌ وَقَدْ قَضَيْتُهُ بِأَنَّ جُمْلَةَ قَضِيَّتِهِ وَقَعَتْ حَالًا مُقَيَّدَةً لِعَلِّيَّ فَاقْتَضَتْ كَوْنَهُ مُعْتَرَفًا بِلُزُومِهَا إِلَى أَنْ يَثْبُتَ الْقَضَاءُ وَلَا يَثْبُتُ الزُّرُومُ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ لَا إِشْعَارَ فِيهِ بِلُزُومِ شَيْءٍ حَالًا أَضْلًا فَكَانَ لَعَوُ هـ. فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ فِي نَفْسِهِ، ثُمَّ مَعَ مَسْأَلَةِ الرُّوْضِ الْمَذْكُورَةِ فَإِنَّ قَضِيَّتَهُ بِدُونِ الْوَائِ حَالٌ أَيْضًا إِلَّا أَنْ يُقَالَ هِيَ مَعَ الْوَائِ أَقْرَبُ إِلَى الْحَالِيَةِ. هـ فَوَدَّ: (لأنه لم يَقْرَأْ بِشَيْءٍ حَالًا) يُؤْخَذُ مِنْهُ الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا مَرَّ فِي فَضْلِ يَشْتَرِطُ فِي الْمُقَرِّ بِهِ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ أَوْ هَذَا إِلَى وَكَانَ مَلِكٌ زَيْدٌ إِلَى أَنْ أَقْرَزَتْ مِنْ أَنَّهُ إِقْرَارٌ بَعْدَ

ومرّ في شرح أو قضيته ما له تعلّق بذلك، ولو قال له عليّ ألف أو لا بشكون الواو فلغو للشك، ولو شهدا عليه بألف درهم وأطلقا قبلا ولم يُنظر لِقوله إنّها من ثمن خمر ولا يُجَاب لتخليف المُدعي وللحاكم استفسارهما عن الوجه لزم به الألف فإن امتنعا لم يؤثر في شهادتهما فيما يظهر كما يُعلّم ممّا يأتي بقيده في الشهادات في بحث المُنتقبة وغيرها. (ولو قال له عليّ ألف أخذته أنا وفلان لزمه الألف لأنه من تعقيب الإقرار بما يرفعه ولا يُنافيه قولهم لو قال غصبنا من زيد ألفا، ثم قال كُنّا عشرة أنفس وخالفه زيد صدّق الغاصب بيمينه لأنه هنا ذكر نون الجمع الدالة على ما وصله به فلا رفع فيه أو (من ثمن) بيع فاسد لزمه الألف أو من ثمن (عبد لم أقبضه إذا سلمه) لي (سلمت) له الألف وأتكر المُقرّ له البيع وطالبه بالألف (قيل) إقراره كما ذكر (على المذهب وجعل ثمنا) لتترتب عليه أحكامه لأن الآخر لا يرفع حكم الأول

عليه ظاهر اهرع ش وفي البَحِيرَمِيّ عَنِ الْقَلْبُوبِيّ ومثله أي مثل له ألف عليّ قضيته في لزوم ما لو قال كان عليّ ألف قضيته فإن لم يقل في هذه قضيته كان لغوا اه وهذا صريح بعدم الفرق بين وجود الواو وعدمه. فوّد: (ومرّ إلخ) أي: في فصل الصيغة. فوّد: (ولا يجاب) كان هذا خاصا بمسألة بشهادة لأن فيه تكديبا للشهود فلو قال من ثمن خمر ولم يشهد عليه أحد مع الإطلاق فلا يتعد إجابته للتخليف، ثم رأيت فيما يأتي ما يفيد ذلك اه سم وقوله فيما يأتي إلخ أي في شرح وجعل ثمنا. فوّد: (لم يؤثر إلخ) وقد يقال بالتأثير لجواز أن يعتد لزومه بوجه لا يراه الحاكم اهع ش أي لا سيما عند وجود قرينة دالة عليه. فوّد: (لزمه الألف) أي: ولا شيء على فلان اهع ش. فوّد: (بما يرفعه) أي يرفع بعضه. فوّد: (وخالفه زيد) أي: فادعى أنه غصبه وخذه مثلا. فوّد: (صدّق الغاصب) أي: فليزّمه عشر الألف اهع ش. فوّد: (ذكر نون الجمع إلخ) قياس هذا الفرق تصديق المقر إذا قال له علينا ألف، ثم قال أخذته أنا وفلان مثلا اه سم. فوّد: (الدالة على وصله به) وعليه فلو قال هنا أنا وفلان أخذنا من زيد ألفا كان كالغاصب فليزّمه النصف اهع ش. فوّد: (أو من ثمن بيع فاسد) أي: من مبيع مبيع فاسد اهع ش. فوّد: (وصله) أي: فسر نون الجمع. فوّد: (أو من ثمن عبد) أي: أو هذا العبد مثلا اه معني. فوّد: (قيل إقراره) عبارة شرح المنهج قيل قوله لو قبضه اه. فوّد: (كما ذكر) أي: بكون الألف من ثمن عبد لم يقبضه. فوّد: (لترتب عليه أحكامه) حتى لا يجبر على التسليم إلا بعد قبض العبد اه معني. فوّد: (لا يرفع حكم الأول) بل يخصّصه بحالة دون أخرى.

إنكار وذلك لآته في تلك بقوله إلى أن أقررت صار مقرّا في الحال. فوّد: (ولا يجاب إلخ) كأن هذا خاص بمسألة الشهادة لأن فيه تكديبا للشهود فلو قال من ثمن خمر ولم يشهد عليه أحد مع الإطلاق فلا يتعد إجابته للتخليف، ثم رأيت فيما يأتي ما يفيد ذلك. فوّد: (لآته هنا ذكر نون الجمع إلخ) قياس هذا الفرق تصديق المقر إذا قال له علينا ألف، ثم قال أخذته أنا وفلان مثلا.

ولا بُدَّ من اتِّصالِ قوله من ثَمَنِ عَبْدٍ وَيُلْحَقُ بِهِ فيما يظهرُ كُلُّ تقييدٍ لِمُطْلَقٍ أو تخصيصٍ لِعَامٍّ كاتِّصالِ الاستثناءِ كما هو ظاهرٌ وإلا لَبَطَلَ الاحتجاجُ بالإقرارِ بخلافٍ لم أَقْبِضْهُ وقوله إذا إلخ إيضاحٌ لِحُكْمٍ لم أَقْبِضْهُ، وكذا جُعِلَ ثَمَنًا مع قَبْلُ ولو أَقَرُّ بِقَبْضِ أَلْفٍ عن قَرْضٍ أو غيره، ثم ادَّعى أَنه لم يَقْبِضْهُ قَبْلَ لِتَحْلِيلِ الْمُقَرَّرِ له وأَفْتَى الْبُلْقِينِيُّ أَنه لو قال ليزوجتني في ذِمَّتِي أَلْفٌ عَوْضُ كَسَاوِيهَا لَغَا وليس من تعقيبِ الإقرارِ بما يرفعه لأنَّ هنا شيئًا يرجعُ إليه وهو الكساوي ولا يُتَخَيَّلُ أَنها باعته الكسوة بعد أن قَبَضَتْهَا لأنَّ ذلك ليس عَوْضُ الكِسْوَةِ وإنَّما هو ثَمَنٌ قُماشٍ كان كِسْوَةً اهـ. وخالفه الزركشي فجعله من تعقيبِ الإقرارِ بما يرفعه حتى يلزمه الألفُ أي وما بذمته من كساويها باقي بحاله لأنَّ قوله عَوْضُ كَسَاوِيهَا وَقَعَ لَغَوًا على بحثِ الزركشي، ولو ادَّعى عليه بألفٍ، فقال له عَلَيَّ أَلْفٌ من ثَمَنِ مبيعٍ لم يلزمه في إلا أن يقول من

قوله: (من اتِّصالِ قوله إلخ) أي: بقوله له عَلَيَّ أَلْفٌ. □ قوله: (ويُلْحَقُ بِهِ) أي: بقوله من ثَمَنِ عَبْدٍ في اشتراطِ الاتِّصالِ. □ قوله: (كاتِّصالِ الاستثناءِ) مُتَعَلِّقٌ بقوله اتِّصالٌ من قوله ولا بُدَّ من اتِّصالِ إلخ ومُرَادُهُ بِذَلِكَ أَنَّ ضابِطَ الاتِّصالِ هنا كضابِطِه الآتي في الاستثناءِ. □ وقوله: (ويُلْحَقُ بِهِ إلخ) مُعْتَرِضٌ بَيْنَ الْمُتَعَلِّقِ والمُتَعَلِّقِ اهـ رَشِيدِي. □ قوله: (ولَا) أي: وإن لم نُقَلِّ بِاشتراطِ الاتِّصالِ. □ قوله: (الاحتجاجُ بالإقرارِ) أي: فائدةُ الإقرارِ. □ قوله: (بخلافٍ لم أَقْبِضْهُ) أي: فَيَقْبَلُ سَوَاءُ قَالَهُ مُتَّصِلًا بِهِ أو مُتَفَصِّلًا عَنْهُ سَمٌّ وَمُغْنِي وَشَرْحٌ مِنْهُجٌ وَفَرَّقَ عَ ش بَ أَنَّ قوله من ثَمَنِ عَبْدٍ خَصَّصَهُ بِجَهَةِ مُعَرَّضَةٍ لِلسَّقُوطِ بِمَوْتِ الْعَبْدِ فَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ إِلَّا مُتَّصِلًا وَوَجَبَ الْأَلْفُ إِذَا لم يَذْكُرْهُ مُتَّصِلًا لِاحْتِمَالِ وُجُوبِهَا بِسَبَبِ آخَرَ بخلافِ قوله لم أَقْبِضْهُ فَلَمْ يُخَصَّصْهُ بِتِلْكَ الْجِهَةِ الْمُعَرَّضَةِ لِلسَّقُوطِ فَقَبِلَ مُطْلَقًا اهـ. □ قوله: (وقوله إلخ) مُتَّبِعٌ وَقوله: (إيضاحُ إلخ) خَبَرُهُ. □ قوله: (وكذا جُعِلَ ثَمَنًا مع قَبْلَ إلخ) أي: فَقوله جُعِلَ ثَمَنًا إيضاحٌ لِحُكْمِ قوله قَبْلَ. □ قوله: (قَبْلَ لِتَحْلِيلِ الْمُقَرَّرِ لَهُ) بخلافِ ما لو قال أَفْرِضْنِي أَلْفًا، ثم ادَّعى أَنه لم يَقْبِضْهُ فَإِنَّهُ يَقْبَلُ ولا فَرْقَ في القَبُولِ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ مُتَّصِلًا أو مُتَفَصِّلًا، وقد صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَرَدِيُّ فِي الْحَاوِي وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِمَا فِي الشَّامِلِ شَرَحَ م ر وقوله م ر فَإِنَّهُ يَقْبَلُ أَي لَأَنَّ الْقَرْضَ يَسْتَلْزِمُ الْقَبْضَ لِأَنَّهُ مُتَحَقِّقٌ قَبْلَ الْقَبْضِ كَمَا يَعْلَمُ مِنْ بَابِهِ اهـ سَمَّ وقوله م ر لِمَا فِي الشَّامِلِ اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَظَاهِرُهُ أَي قولِ الْمَاوَرَدِيِّ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَذْكُرْهُ مُتَّصِلًا أو مُتَفَصِّلًا لَكِنَّ فِي الشَّامِلِ إِنْ قَالَهُ مُتَفَصِّلًا لَا يَقْبَلُ وَهَذَا أَوْجَهُ اهـ. □ قوله: (وأَفْتَى الْبُلْقِينِيُّ إلخ) وَالْقَلْبُ إِلَى هَذَا أَمِيلٌ. □ قوله: (لَغَا) أي: الْإِفْرَاءُ بِالْأَلْفِ فَلَا تَلْزَمُهُ إِلَّا الْإِفْرَاءُ بِبَقَاءِ كَسَاوِيهَا بِذِمَّتِهِ أَخْذًا مِمَّا بَعْدَهُ. □ قوله: (وَلَا يُتَخَيَّلُ إلخ) أي: حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ لَه عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ عَبْدٍ لَمْ أَقْبِضْهُ. □ قوله: (لَأَنَّ ذَلِكَ) أي: الْأَلْفَ عَلَى قَرْضِ الْبَيْعِ. □ قوله: (لَيْسَ عَوْضُ الْكِسْوَةِ إلخ) فِيهِ تَأْمُلٌ. □ قوله: (وَقَعَ لَغَوًا) أي: لَمْ يَقْبَلِ التَّعْقِيبُ بِهِ وَلَمْ يُحْمَلِ الْأَلْفُ عَلَيْهِ. □ قوله: (وَلَوْ ادَّعى) إِلَى قوله: (وَيُظْهِرُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَسَيَأْتِي) إِلَى الْمَثْنِ.

قوله: (بخلافٍ لم أَقْبِضْهُ) أي: لَا يُشْتَرَطُ اتِّصَالُهُ. □ قوله: (إِلَّا أَنْ يَقُولَ إلخ) كَذَا شَرَحَ م ر وَفِيهِ وَلَوْ أَقَرُّ

ثَمَنٍ مَّبِيعٍ قَبَضْتَهُ مِنْهُ بِخِلَافٍ لَهُ عَلَيَّ تَسْلِيمِ أَلْفٍ ثَمَنٍ مَّبِيعٍ لِأَنَّ عَلَيَّ وَمَا بَعْدَهَا هُنَا يَقْتَضِي أَنَّهُ قَبَضَهُ وَمَنْ ثَمَنٌ لَوْ قَالَ لَمْ أَقْبِضْهُ لَمْ يُصَدَّقْ. (ولو قال له عَلَيَّ أَلْفٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) أَوْ إِنْ أَوْ إِذَا مِثْلًا شَاءَ أَوْ قَدِيمٌ زَيْدٌ أَوْ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ أَوْ يَقْدَمَ أَوْ إِنْ جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ وَلَمْ يُرِدِ التَّاجِيلَ (لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ عَلَى الْمَذْهَبِ) نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ، وَمَنْ ثَمَنٌ اشْتَرَطَ هُنَا قَصْدُ التَّعْلِيْقِ قَبْلَ فَرَاغِ الصَّيْغَةِ كَهُو ثَمَنٌ وَفَارَقَ مِنْ ثَمَنٍ كَلْبٍ بِأَنَّ دُخُولَ الشَّرْطِ عَلَى الْجُمْلَةِ يُصَيِّرُهَا جُزْءًا مِنْ جُمْلَةِ الشَّرْطِ فَلَزِمَ تَغْيِيرُ مَعْنَى الشَّرْطِ أَوَّلَ الْكَلَامِ بِخِلَافٍ مِنْ ثَمَنٍ كَلْبٍ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ بَلْ مُبَيَّنٌّ لِحُجَّةِ الزُّرْمِ بِمَا هُوَ بَاطِلٌ شَرْعًا فَلَمْ يُقْبَلْ (ولو قال أَلْفٌ لَا تَلْزَمُ لَزِمَهُ) لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنْتَظِمٍ. (ولو قال له عَلَيَّ أَلْفٌ،

فَوُدَّ: (شَيْءٌ) أَي: تَسْلِيمُهُ. فَوُدَّ: (لَمْ يُرِدِ الْخ) رَاجِعٌ لِمَا يَلِيهِ فَقَطْ. فَوُدَّ: (لَمْ يُرِدِ التَّاجِيلَ) فَإِنْ قَصَدَ التَّاجِيلَ، وَلَوْ بِأَجَلٍ فَاسِيدٍ فَيَلْزَمُهُ مَا أَقَرَّ بِهِ قَالَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَهْ سَم. وَقَوْلُهُ: (فِي شَرْحِ الرُّوْضِ) أَيِ وَالْمُغْنِي، ثُمَّ قَالَا وَلَكِنْ مَنْ عَقَّبَ إِفْرَارَهُ بِذِكْرِ أَجَلٍ صَحِيحٍ مُتَّصِلٍ ثَبَتَ الْأَجَلُ صَحِيحٌ مُتَّصِلٌ ثَبَتَ الْأَجَلُ بِخِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يَذْكُرْهُ صَحِيحًا كَقَوْلِهِ: إِذَا قَدِيمٌ زَيْدٌ وَمَا إِذَا كَانَ صَحِيحًا لَكِنْ ذَكَرَهُ مُتَّفَصِلًا أَيِ فَيَلْزَمُهُ حَالًا.

فَوُدَّ (سَمِي): (لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ) سِوَاءِ أَقْدَمَ الْأَلْفَ عَلَى الْمَشِيئَةِ أَمْ لَا أَهْ مُغْنِي. فَوُدَّ: (اشْتَرَطَ هُنَا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (قُلْتُ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (بِمَا هُوَ بَاطِلٌ) إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: (وَكَذَا) إِلَى (قَوْلِهِ).

فَوُدَّ: (قَصْدُ التَّعْلِيْقِ) يَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ قَصْدُ الْإِثْنَانِ بِالصَّيْغَةِ أَعْمٌ مِنَ الْإِثْنَانِ بِهَا بِقَصْدِ التَّعْلِيْقِ أَوْ مَعَ الْإِطْلَاقِ بِخِلَافٍ قَصْدِ التَّبَرُّكِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم عَلَى حِجِّ أَهْ شَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيْهُ يَشْتَرِطُ قَصْدُ الْإِسْتِثْنَاءِ قَبْلَ فَرَاغِ الْإِفْرَارِ وَأَنْ يَتَلَفَّظَ بِهِ بِحَيْثُ يُسْمَعُ مِنْ يَفْرُقُهُ وَأَنْ لَا يَقْصِدَ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى التَّبَرُّكَ أَهْ.

فَوُدَّ: (وَفَارَقَ) أَي: قَوْلُهُ: (إِنْ شَاءَ اللَّهُ الْخ) أَهْ شَ. فَوُدَّ: (دُخُولُ الشَّرْطِ) أَي: أَدَاتِهِ.

فَوُدَّ: (عَلَى الْجُمْلَةِ) أَي: كَشَاءِ اللَّهِ. فَوُدَّ: (مِنْ جُمْلَةِ الشَّرْطِ) أَي: مِنْ الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ كَمَا عَبَّرَ بِهَا وَالنَّهْيَةُ وَالْمُغْنِي وَشَرْحُ الرُّوْضِ أَيِ كُلُّهُ عَلَى أَلْفٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَوُدَّ: (بِمَا هُوَ بَاطِلٌ شَرْعًا) انْظُرْهُ فِي نَحْوِ لَهُ أَلْفٌ قَضَيْتُهُ أَهْ سَم أَيِ فَإِنَّهُ لَا يَتَأْتِي فِيهِ فَالْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى مَا قَبْلَهُ كَمَا فَعَلَهُ شَرْحُ الرُّوْضِ وَالْمُغْنِي. فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ غَيْرُ مُلْتَزَمٍ) أَي: فَلَا يَنْبَغُ بِهِ الْإِفْرَارُ، وَكَذَا لَوْ قَالَ لَهُ: (عَلَيَّ أَلْفٌ إِلَّا) أَهْ مُغْنِي.

بِقَبْضِ أَلْفٍ عَنْ قَرْضٍ أَوْ غَيْرِهِ، ثُمَّ ادَّعَى عَدَمَ قَبْضِهِ قَبْلَ لِتَخْلِيْفِ الْمُقَرَّرِ لَهُ بِخِلَافٍ مَا لَوْ قَالَ أَقْرَضَنِي الْقَائِمُ ادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْهُ مُتَّصِلًا أَوْ مُتَّفَصِلًا فَإِنَّهُ يُقْبَلُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ أَهْ. وَقَوْلُهُ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ أَيِ لِأَنَّ الْقَرْضَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْقَبْضَ لِأَنَّهُ مُتَّحَقٌّ عِنْدَ الْقَرْضِ قَبْلَ الْقَبْضِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ بَابِهِ. فَوُدَّ: (وَلَمْ يُرِدِ التَّاجِيلَ) فَإِنْ قَصَدَ التَّاجِيلَ، وَلَوْ بِأَجَلٍ فَاسِيدٍ فَيَلْزَمُهُ مَا أَقَرَّ بِهِ قَالَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ. فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَنٍ اشْتَرَطَ هُنَا قَصْدُ التَّعْلِيْقِ) يَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ قَصْدُ الْإِثْنَانِ بِالصَّيْغَةِ أَعْمٌ مِنَ الْإِثْنَانِ بِهَا بِقَصْدِ التَّعْلِيْقِ أَوْ مَعَ الْإِطْلَاقِ بِخِلَافٍ قَصْدِ التَّبَرُّكِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوُدَّ: (يُصَيِّرُهَا جُزْءًا مِنْ جُمْلَةِ الشَّرْطِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ مِنَ الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ جُمْلَةُ الشَّرْطِ. فَوُدَّ: (بِمَا هُوَ بَاطِلٌ شَرْعًا) انْظُرْهُ فِي نَحْوِ وَأَلْفٌ قَضَيْتُهُ.

ثم جاء بألف، وقال أرذت هذا وهو ودیعة، فقال المقر له لي عليك ألف آخر غير الودیعة وهو الذي أرذته بإقرارك (صدق المقر في الأظهر بيمينه) أنه لا يلزمه تسليم ألف أخرى إليه وأنه ما أراد بإقراره إلا هذه لأن عليه حفظ الودیعة فصدق لفظة بها (فإن كان قال) له ألف (في ذمتي أو دينًا)، ثم جاء بألف وفسر الودیعة كما تقرر. (صدق المقر له) بيمينه (على المذهب) لأن العين لا تكون في الذمة ولا دينًا الودیعة لا تكون في ذمته بالتعدي بل بالتلف ولا تلف وأفهم قوله، ثم جاء أنه لو وصله كعلي ألف وديعة قبل، وكذا هنا كعلي ألف في ذمتي أو دينًا وديعة وقوله أرذت هذا أنه لو جاء هنا بألف، وقال الألف التي أقررت بها كانت وديعة وتلفت وهذه بدلها أنه يقبل لجواز تلفها بتفريط فيكون بدلها ثابتًا في ذمته. (قلت: فإذا قبلنا التفسير الودیعة فالأصح أنها أمانة فتقبل دعواه) ولو بعد مدة طويلة (التلف) الواقع (بعد) تفسير (الإقرار) بما ذكر

قوله: (وهو الذي أرذته بإقرارك) قيد اسم أقول قضية اتفاق الروض وشرح المنهج والنهاية والمغني على ذكره هنا وذكر نفى الإرادة في يمين المقر أن ذلك قيد. قوله: (لأن عليه إلخ) ويحتمل أنه تعدى فيها فصارت مضمونة عليه فحسن الإثبات فيها بعلي اه مغني زاد النهاية وقد تستعمل علي بمعنى عندي كما في ولهم علي ذنب اه. قوله: (لفظة) أي: قول المقر علي بها أي الودیعة. قوله: (بيمينه) أي: أن له عليه ألفا أخرى. قوله: (لأن العين) أي: الألف التي جاء بها، وقال إلخ. قوله: (لو وصله) أي: التفسير الودیعة. قوله: (وكذا هنا) أي: في قوله فإن كان قال إلخ قال م ر في شرحه فيقبل موصولاً لا منفصلاً على الأوجه اه وقضية قوله أي الشارح ومثله شرح م ر، وكذا هنا إلخ أن يجري في ذلك قوله قلت إلخ اه سم وخالفهما المغني، فقال تبعاً لشرح الروض ما نصه ولو وصل دعواه الودیعة بالإقرار كقوله له علي ألف في ذمتي وديعة لم يقبل خلافاً لما جرى عليه بعض المتأخرين من القبول فهو نظير ما لو قال من ثمن خمر بعد قوله له علي ألف اه. قوله: (بعد تفسير الإقرار) قضيته أنه لو أضاف التلف أو الرد بعد التفسير إلى ما بينه وبين الإقرار لم يقبل منه والمتمم خلافاً كما نقله سم على منهج عن الشارح م ر ويمكن جعل الإضافة في كلامه بيانية فيكون التفسير هو نفس الإقرار اه ع ش وقوله والمتمم خلافاً وفقاً للسيد عمر عبارة البجيرمي الوجه أن يقال أي بعد إقراره كما لا يخفى شوبري أي لأنه يقبل دعواه التلف أو الرد بعد الإقرار ولو قبل التفسير المذكور اه ويوافق إسقاط المغني لفظ

قوله: (وهو الذي أرذته بإقرارك) قيد.

قوله في (لشي): (فإن كان قال في ذمتي أو دينًا إلخ) في الروض وشرحه، وإن قال له عندي ألف وديعة دينًا أو مضاربة دينًا لزمه الألف مضموناً عليه اه. وفي الروض (فضل) وإذا قال بعثك أو اغتقتك أو خالعتك بكذا فلم تقبلي، فقالت قبلت صدقت بيمينها اه. ويتبعني أن لا يجب يمين مؤاخذه بقوله فلم تقبلي، ثم قال في الروض آخر الباب ومن ادعى أنه باع من عند نفسه أو من حر أباه بألف فأنكر وحلف المدعى عليه عتق عليه وسقط المال اه. قوله: (وكذا هنا) أي في قوله فإن كان قال إلخ قال م ر في

(وَدَعَوَى الرَّدَّ) الواقع بعده أيضًا لأنَّ هذا شأنُ الوديعة وخرج بقوله بعد الإقرار الذي هو ظَرْفٌ لِلتَّلَفِ كما تَقَرَّرَ ما لو قال أَقْرَرْتُ بِهَا ظَانًّا بِقَاءِهَا، ثم بَانَ لي أو ذَكَرْتُ تَلَفَهَا أو إِنِّي رَدَدْتُهَا قَبْلَ الإِقْرَارِ فلا يُقْبَلُ لأنَّه يُخَالِفُ قوله عَلَيَّ (وَإِنْ قَالَ لَهُ عِنْدِي أو مَعِيَ أَلْفَ صَدُقٍ) يَتِمِّينَهُ (فِي دَعْوَى الوديعة والرَّدِّ والتَّلَفِ) الواقِعَتَيْنِ بعد تفسير الإقرارِ نظيرَ ما تَقَرَّرَ فِي عَلَيَّ (قَطْعًا وَاللهُ أَعْلَمُ) إِذْ لَا إِشْعَارَ لِعِنْدِي وَمَعِيَ بِذِمَّةٍ وَلَا ضَمَانٍ وَسَيَأْتِي آخِرُ الْعَارِيَّةِ مَا يُشْكِلُ عَلَيَّ ذَلِكَ. (ولو أَقَرُّ بِبَيْعٍ) مثلاً (أو هِبَةٍ وَإِقْبَاضٍ) بعدها (ثم قال) (ولو مُتَّصِلًا فَتَمَّ لِمُجَرَّدِ التَّرْتِيبِ) (كَانَ) ذَلِكَ (فَاسِدًا) وَأَقْرَرْتُ لِظَنِّي الصَّحَّةَ لَمْ يُقْبَلْ) لأنَّ الأسمَ يُحْمَلُ عِنْدَ الإِطْلَاقِ عَلَى الصَّحِيحِ وَلأنَّ الإِقْرَارَ يُرَادُّ بِهِ الِاتِّزَامُ فَلَمْ يَشْمَلِ الْفَاسِدَ إِذْ لَا التَّزَامَ فِيهِ نَعَمْ إِنْ قَطَعَ ظَاهِرُ الْحَالِ بِصَدَقِهِ كَبَدْوِي حَلَفَ فَيَنْبَغِي قَبُولُهُ وَخَرَجَ بِإِقْبَاضٍ مَا لو اقْتَصَرَ عَلَى الْهِبَةِ فَلَا يَكُونُ مُقَرَّرًا بِإِقْبَاضٍ، وَإِنْ قَالَ خَرَجْتُ إِلَيْهِ مِنْهَا أو مَلَكَهَا مَا لَمْ تَكُنْ يَدُ الْمُقَرَّرِ لَهُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ يَعْتَقِدُ الْمَلِكُ بِمُجَرَّدِ الْهِبَةِ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْفَقِيهَ الَّذِي لَا يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ بَوَاحٍ يَكُونُ فِي حَقِّهِ بِمَنْزِلَةِ الْاعْتِرَافِ بِالِاقْبَاضِ وَهُوَ مُتَّجَةٌ. وَيُظْهِرُ أَيْضًا أَنَّهُ لو قَالَ مَلَكَهَا مَلَكًا لَا زِمًا وَهُوَ يَعْرِفُ

التفسير هنا وفي قوله الآتي الواقِعَيْنِ إلخ. □ فَوَدَّ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أي: بقوله الواقع. □ فَوَدَّ: (لَوْ ذَكَرْتُ) أي: تَذَكَّرْتُ. □ فَوَدَّ: (فَلَا يُقْبَلُ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي عَدَمِ الْقَبُولِ فِي قَوْلِهِ بَانَ لِي إلخ لأنه أَخْبَرَ بَانَ إِقْرَارَهُ بِنَاءً عَلَى الظَّاهِرِ مِنْ بَقَائِهَا أَه ع ش. □ فَوَدَّ: (إِذْ لَا إِشْعَارَ لِعِنْدِي وَمَعِيَ إلخ) بَلْ هُمَا مُشْعِرَانِ بِالْأَمَانَةِ أَه مَعْنَى قَوْلِ الْمُتَنِّ (لَمْ يُقْبَلْ) أي: بِالنَّسْبَةِ لِسُقُوطِ الْحَقِّ وَلَهُ تَخْلِيفُ الْمُقَرَّرِ أَنْ كُلًّا مِنْهُمَا صَحِيحٌ كَمَا يَأْتِي أَه ع ش. □ فَوَدَّ: (حَلَفَ) أي: غَيْرُ مُلَازِمٍ لِمَكَانٍ أَه كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (فَيَنْبَغِي قَبُولُهُ) اعْتَمَدَهُ م ر، وَكَذَا قَوْلُهُ وَهُوَ مُتَّجَةٌ أَه سَم. □ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ يُؤْخَذُ فِي الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ قَالَ إلخ) غَايَةٌ. □ فَوَدَّ: (خَرَجْتُ إلخ) أي: سَلَّمْتُهَا وَلَهُ وَخَلَصْتُ مِنْهَا أَه كُرْدِي عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةُ فَلَوْ قَالَ وَهَبْتُهُ لَهُ وَخَرَجْتُ إِلَيْهِ مِنْهُ أو وَمَلَكَهُ لَمْ يَكُنْ إِقْرَارًا بِالْقَبْضِ لِجَوَازِ أَنْ يُرِيدَ الْخُرُوجَ إِلَيْهِ مِنْهُ بِالْهِبَةِ أَه. □ فَوَدَّ: (مَا لَمْ تَكُنْ إلخ) وَإِلَّا فَهُوَ إِقْرَارٌ بِالْقَبْضِ أَه نِهَايَةً زَادَ الْمُغْنِي، وَلَوْ قَالَ وَهَبْتُهُ لَهُ وَقَبَضَهُ بِغَيْرِ رِضَائِي فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الرِّضَا نَصٌّ عَلَيْهِ وَالْإِقْرَارُ بِالْقَبْضِ هُنَا كَالْإِقْرَارِ بِهِ فِي الرَّهْنِ فَلِذَا قَالَ لَمْ يَكُنْ إِقْرَارِي عَنْ حَقِيقَةٍ فَلَهُ تَخْلِيفُ الْمُقَرَّرِ لَهُ أَنَّهُ قَبَضَ الْمُضْهَبَ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ لِإِقْرَارِهِ تَأْوِيلًا أَه قَالَ ع ش قَوْلُهُ فَهُوَ إِقْرَارٌ بِالْقَبْضِ فِيهِ أَنْ مُجَرَّدَ الْيَدِ لَا يَسْتَلْزِمُ كَوْنَ الْقَبْضِ عَنِ الْهِبَةِ بَلْ يَجُوزُ كَوْنُهُ فِي يَدِهِ عَارِيَّةً أو غَضَبًا وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ بَعْدَ الْهِبَةِ فِي الْقَبْضِ عَنْهَا أَه. □ فَوَدَّ: (مِنْهُ) أي: مِنَ التَّغْلِيلِ. □ فَوَدَّ: (يَكُونُ) أي: قَوْلُهُ: (خَرَجْتُ إلخ) أَه ع ش. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ) أي: الْمُقَرَّرُ بِالْهِبَةِ. □ فَوَدَّ: (مَلَكَهَا إلخ) أي: وَهَبْتُهُ لَهُ

شَرْحُهُ أَيِ قَبُولِ مُتَّصِلًا لَا مُتَفَصِّلًا عَلَى الْأَوْجَهِ أَه. وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ يَغْنِي الشَّرْحَ وَمِثْلُهُ شَرْحُ م ر، وَكَذَا هُنَا إِنْ أَنْ يَجْرِي فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ قُلْتُ إلخ. □ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ إلخ) كَذَا شَرْحُ م ر. □ فَوَدَّ: (يَنْبَغِي قَبُولُهُ) اعْتَمَدَهُ م ر، وَكَذَا قَوْلُهُ وَهُوَ مُتَّجَةٌ.

معنى ذلك كان مُقَرَّرًا بالقَبْضِ أَيْضًا (وله تحليفُ الْمُقَرَّرِ له) أنه ليس فاسدًا إلا ما يدعيه ولا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ لَأنَّه كَذَبَهَا بِإِقْرَارِهِ (فإن نَكَلَ حَلْفَ الْمُقَرَّرِ) على الفسادِ وَحُكِمَ بِهِ (وَبَرِيءٌ) لَأنَّ اليمينَ المردودةَ كالإقرارِ قِيلَ قَوْلُهُ بَرِيءٌ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ لَأنَّ النزاعَ فِي عَيْنٍ، وَرُدَّ عَلَيْهَا بِنَحْوِ بَيْعٍ لَا فِي دَيْنٍ اهـ وَرُدَّ بِأنَّهُ وإن كان فِي عَيْنٍ لَكِنَّهُ قد يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ دَيْنٌ كَالثَمَنِ فَعَلَبَ عَلَى أَنَّهُ يَصْحُحُ أَن يُرِيدَ يُبْرِيءُ غَايَةَ بَطْلِ الَّذِي بِأَصْلِهِ (ولو قال هذه) الدارُ أو البُزُّ مثلاً وهي بِيَدِهِ (لَزَيْدٍ بل) أو، ثم ومثلها الفاءُ هنا وفيما يَأْتِي (لَعَمْرُو أو غَضَبْتُهَا مِنْ زَيْدٍ بل) أو، ثم (من عَمِرُو سَلَّمْتُ لَزَيْدٍ). سواء أقال ذلك مُتَّصِلًا بما قبله أم مُتَفَصِّلًا عنه، وإن طَالَ الزَمَنُ لا مَتَنَاعُ الرُّجُوعِ عَنِ الإِقْرَارِ بِحَقِّ آدَمِي (وَالأَظْهَرُ أَنَّ الْمُقَرَّرَ يَغْرَمُ قِيَمَتَهَا) إِن كَانَتْ مُتَقَرَّمَةً وَمِثْلُهَا إِن كَانَتْ مِثْلِيَّةً (لَعَمْرُو) وَإِن

وَمَلَكَهَا إلخ. ٥. قَوْلُهُ: (مَعْنَى ذَلِكَ) وَهُوَ الإِقْبَاضُ. ٥. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَيْسَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَالأَظْهَرُ) فِي الْمُعْنَى إلَّا قَوْلُهُ: (وَأَنَّ كَانَ) إِلَى (يَصْحُحُ) وَقَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا) إِلَى الْمُتَنِّ وَإِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ: (وَقَضِيَّتُهُ) فِي النِّهَايَةِ إلَّا قَوْلُهُ: (أَوِ الْبُرِّ) وَقَوْلُهُ: (وَأَنَّ كَانَتْ) إِلَى الْمُتَنِّ. ٥. قَوْلُهُ: (بَيِّنَتُهُ) أَي: الْمُقَرَّرُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَحُكِمَ بِهِ) أَي: بِالْفَسَادِ اهـ ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِأنَّهُ إلخ) وَأَجَابَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَن قَوْلَهُ وَبَرِيءٌ أَي مِنْ الدَّعْوَى فَيَشْمَلُ حَيْثُ الدَّعْوَى وَالْعَيْنَ وَالَّذِينَ فَلَا اغْتِرَاضَ حَيْثُ الدَّعْوَى عَلَى الْمُصَنَّفِ اهـ نِهَايَةً زَادَ سَمْعُ بَعْدَ ذِكْرِهِ جَوَابَ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ الْمَارِّ وَيُجَابُ أَيْضًا بِأَن قَوْلَهُ وَبَرِيءٌ أَي مِنْ تَبَعَةِ ذَلِكَ أَوْ عُهْدَتِهِ اهـ أَقُولُ وَهُوَ الْمُرَادُ بِالْجَوَابِ الثَّانِي فِي الشَّرْحِ إِذْ غَايَةُ بُلْطَانِ الْبَيْعِ أَوْ الْهَبَةِ الْبَرَاءَةِ مِنْ تَبَعَتِهِ. ٥. قَوْلُهُ: (كَالْثَمَنِ) يُتَأَمَّلُ فَإِنَّ الثَّمَنَ لِلْمُقَرَّرِ لَا عَلَيْهِ اهـ سَم، وَقَدْ يُجَابُ بِأَن الْمُرَادَ بِالثَّمَنِ قِيَمَةُ الْمَبِيعِ التَّالِفِ. ٥. قَوْلُهُ: (الَّذِي بِأَصْلِهِ) أَي فِي الْمُحَرَّرِ وَالْمَوْصُولِ نَعَتْ بَطْلًا. ٥. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَي: بَل لَعَمْرُ.

٥. قَوْلُهُ (سَمِي): (يَغْرَمُ قِيَمَتَهَا إلخ) وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ مَعَ الْقِيَمَةِ أَجْرُهُ مِثْلُ مَدَّةٍ وَضِعَ الْأَوَّلُ يَدَهُ عَلَيْهَا اهـ ع ش زَادَ سَم، وَلَوْ بَاعَ عَيْنًا، ثُمَّ أَقَرَّ بِأنَّهُ كَانَ وَقَفَهَا عَلَى زَيْدٍ فَهَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَغْرَمَ لَهُ بَدَلَ رِبْعِهَا وَقَوَائِدِهَا لِأَنَّهُ حَالٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَتِهَا بِالْبَيْعِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْزَوْمُ غَيْرُ بَعِيدٍ فَلْيُرَاجَعِ اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ إِن كَانَتْ مِثْلِيَّةً) اقْتَصَرَ

٥. قَوْلُهُ: (قِيلَ قَوْلُهُ بَرِيءٌ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ إلخ) أَجَابَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَن قَوْلَهُ وَبَرِيءٌ أَي مِنْ الدَّعْوَى فَيَشْمَلُ حَيْثُ الدَّعْوَى وَالْعَيْنَ فَلَا اغْتِرَاضَ حَيْثُ الدَّعْوَى عَلَى الْمُصَنَّفِ شَرْحُ م أَقُولُ يُجَابُ أَيْضًا بِأَن قَوْلَهُ وَبَرِيءٌ أَي مِنْ تَبَعَةِ ذَلِكَ أَوْ عُهْدَتِهِ. ٥. قَوْلُهُ: (كَالْثَمَنِ) يُتَأَمَّلُ فَإِنَّ الثَّمَنَ لِلْمُقَرَّرِ لَا عَلَيْهِ.

٥. قَوْلُهُ فِي (سَمِي): (أَوْ غَضَبْتُهَا مِنْ زَيْدٍ بل مِنْ عَمَرٍ وَسَلَّمْتُ لَزَيْدٍ وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْمُقَرَّرَ يَغْرَمُ قِيَمَتَهَا لَعَمْرُو) هَلْ يَلْزَمُهُ مَعَ الْقِيَمَةِ أَجْرُهُ الْمِثْلِ أَيْضًا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْغَاصِبَ يَلْزَمُ مَعَ قِيَمَةِ الْحَيَلُولَةِ أَجْرُهُ الْمِثْلِ، وَلَوْ بَاعَ عَيْنًا ثُمَّ أَقَرَّ بِأنَّهُ كَانَ وَقَفَهَا عَلَى زَيْدٍ فَهَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَغْرَمَ لَهُ بَدَلَ رِبْعِهِ وَقَوَائِدِهِ لِأَنَّهُ حَالٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَتِهَا بِالْبَيْعِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْزَوْمُ غَيْرُ بَعِيدٍ فَلْيُرَاجَعِ.

(فَرَعُ): قَالَ فِي الرُّوَضِ: (فَرَعٌ) بَاعَ ثُمَّ أَقَرَّ بَعْدَ الْخِيَارِ بِالْبَيْعِ لِأَخَرٍ أَوْ بِالْغَضَبِ لَمْ يَبْطُلْ وَعَرِمَ لِلْأَخَرِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَخَرَجَ بَعْدَ الْخِيَارِ الْمَذْكُورِ مَا لَوْ أَقَرَّ فِي زَمَنِهِ فَيَنْفَسِحُ الْبَيْعُ وَرَدَّ إِلَى الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (سواء أقال ذلك مُتَّصِلًا إلخ) كَذَا شَرْحُ م. ٥. قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهَا إِن كَانَتْ مِثْلِيَّةً) اقْتَصَرَ فِي شَرْحِ

أَخَذَهَا زَيْدٌ مِنْهُ جَبْرًا بِالْحَاكِمِ لِأَنَّهُ حَالٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مِلْكِهِ بِإِقْرَارِهِ الْأَوَّلِ كَمَا يَضْمَنُ قِنًا غَضَبَهُ فَأَبْقَى مِنْ يَدِهِ وَقَضَيْتُهُ أَنَّ الْمَغْرُومَ هُوَ الْقِيَمَةُ لَا غَيْرَ إِذْ لَوْ عَادَتْ لِلْمُقَرَّرِ سَلَمُهَا لَهُ وَاسْتَرْجَعِ الْقِيَمَةَ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْحِيلُولَةَ هُنَا بَوَاجِهُ مُمْلَكٍ فَكَانَتْ أَقْوَى مِنْ تِلْكَ فَعَرِمَهُ الْبَدَلُ عَمَلًا بِتَعَدُّ رُجُوعِهِ لِلْمُقَرَّرِ فَإِذَا فُرِضَ رُجُوعُهُ رَتَّبَ عَلَيْهِ حُكْمَهُ وَيَجْرِي الْخِلَافُ فِي غَضَبِهَا مِنْ زَيْدٍ وَهُوَ غَضَبُهَا مِنْ عَمَرَ فَإِنْ قَالَ غَضَبْتُهَا مِنْهُ وَالْمِلْكُ فِيهَا لِعَمْرٍو سَلِمَتْ لِرَزِيدٍ لِأَنَّهُ اعْتَرَفَ لَهُ بِالْيَدِ

فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَلَى قَوْلِهِ وَقَضَيْتُهُ التَّغْلِيلُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُقَرَّرُ بِهِ مِثْلًا غَرِمَ الْقِيَمَةَ أَيْضًا أَهْوَ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَرَجَعَ إِلَيْهِ مَرَاهِمٌ بِعِبَارَةِ شَيْءٍ قَوْلُهُ مَرَاهِمٌ، وَلَوْ كَانَتْ مِثْلِيَّةً وَفِي بَعْضِ النُّسخِ إِنْ كَانَتْ مُتَقَوِّمَةً وَمِثْلُهَا إِنْ كَانَتْ مِثْلِيَّةً، وَقَالَ سَمِئَةَ رَجَعَ عَمَّا فِي ذَلِكَ الْبَعْضِ إِلَى هَذِهِ النُّسخَةِ أَهْوَ وَبِعِبَارَةِ الْبُجَيْرِيِّ عَلَى شَرْحِ مَنْهَجِ قَوْلِهِ وَغَرِمَ الْمُقَرَّرُ بِذَلِكَ أَيْ مِنْ مِثْلِ فِي الْمِثْلِيِّ وَقِيَمَةُ فِي الْمُتَقَوِّمِ وَجَرَى عَلَيْهِ ابْنُ حَجَرَ وَالَّذِي قَالَهُ وَالَّذِي شَيْخُنَا مَرَاهِمٌ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَجُوبُ الْقِيَمَةِ مُطْلَقًا وَهُوَ الرَّاجِعُ أَيْ لِأَنَّ الْغُرْمَ لِلْحِيلُولَةِ شَوْبَرِي فَلَوْ رَجَعَ الْمُقَرَّرُ بِهِ لِيَدِ الْمُقَرَّرِ دَفَعَهُ لِعَمْرٍو وَاسْتَرَدَّ مَا غَرِمَهُ لَهُ وَلَهُ حَبْسُهُ تَحْتَ يَدِهِ حَتَّى يَرُدَّ مَا غَرِمَهُ لَهُ أَهْوَ ش. أَهْ. قَوْلُهُ: (وَقَضَيْتُهُ) أَيْ التَّغْلِيلُ. قَوْلُهُ: (لَا غَيْرَ) أَيْ: فِي كُلِّ مِنَ الْمِثْلِيِّ وَالْمُتَقَوِّمِ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُجَابُ الْإِنِّ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ. قَوْلُهُ: (بَوَاجِهُ مُمْلَكٍ) أَيْ: لِأَنَّ الْحِيلُولَةَ بِإِقْرَارِهِ الْأَوَّلِ وَالْمُقَرَّرُ لَهُ الْأَوَّلُ قَدْ مَلَكَ بِهَذَا الْإِقْرَارِ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْإِبَاقِ فَإِنَّ مِلْكَ الْآبِقِ لَمْ يَثْبُتْ لِغَيْرِ مَالِكِهِ أَهْوَ سَمِئَةَ.

قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيْ: فِي مَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ. قَوْلُهُ: (مِنْ تِلْكَ) أَيْ: مِنَ الْحِيلُولَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِبَاقِ. قَوْلُهُ: (حُكْمُهُ) أَيْ: تَسْلِيمُهُ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ وَاسْتِزْجَاعُ الْبَدَلِ مِنْهُ وَهَلْ لَهُ حَبْسُهُ حَتَّى يَرُدَّ لَهُ مَا غَرِمَهُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ أَهْوَ ش. قَوْلُهُ: (وَيَجْرِي) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ قَالَ) فِي الْمَغْنِيِّ وَإِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (فِي غَضَبِهَا مِنْ زَيْدٍ الْإِنِّ) أَيْ: فَتَسَلَّمَ لِرَزِيدٍ وَيَلْزَمُهُ قِيَمَتُهَا لِعَمْرٍو أَهْوَ ش. قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيْ: مِنْ زَيْدٍ.

الرُّوْضِ عَلَى قَوْلِهِ وَقَضَيْتُهُ التَّغْلِيلُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُقَرَّرُ بِهِ مِثْلًا غَرِمَ الْقِيَمَةَ أَيْضًا أَهْوَ. وَهُوَ ظَاهِرٌ وَرَجَعَ إِلَيْهِ مَرَاهِمٌ. قَوْلُهُ: (وَقَضَيْتُهُ أَنَّ الْمَغْرُومَ هُوَ الْقِيَمَةُ لَا غَيْرَ) فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ مَا نَصَّهُ وَمَتَّى انْتَزَعَتْ عَيْنٌ مِنْ يَدِ رَجُلٍ يَمِينٍ لِنُكُولِهِ، ثُمَّ اثْبَتَ أَيْ أَقَامَ بِهَا آخَرَ يَبْتِنُّ غَرِمَ لَهُ الرَّجُلُ الْقِيَمَةَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ كَالْإِقْرَارِ أَهْوَ. وَلَعَلَّ غُرْمَهُ إِذَا تَعَدَّرَتْ الْعَيْنُ وَالْآفَالِيَّةُ اثْبَتَتْهَا لَهُ فَيَنْتَزِعُهَا مِمَّنْ هِيَ فِي يَدِهِ قَالَ فِي الرُّوْضِ، وَلَوْ شَهِدَ الْمُقَرَّرُ بِهَا لِعَمْرٍو لَمْ يَقْبَلْ لِأَنَّهُ غَاصِبٌ أَيْ فَهُوَ فَاسِقٌ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَعَلَى هَذَا فَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ إِنْ شَهِدَ بِذَلِكَ بَعْدَ تَوْبَتِهِ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ أَهْوَ. فَانْظُرْهُ مَعَ أَنَّهُ يَتَّهَمُ بِدَفْعِهِ بِشَهَادَتِهِ غُرْمَهُ الْقِيَمَةَ لِعَمْرٍو.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُجَابُ الْإِنِّ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَقَوْلُهُ بَوَاجِهُ مُمْلَكٍ لِأَنَّ الْحِيلُولَةَ بِإِقْرَارِهِ لِلْأَوَّلِ وَالْمُقَرَّرُ لَهُ الْأَوَّلُ قَدْ مَلَكَ بِهَذَا الْإِقْرَارِ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْإِبَاقِ فَإِنَّ مِلْكَ الْآبِقِ لَمْ يَثْبُتْ لِغَيْرِ مَالِكِهِ.

قَوْلُهُ: (وَيَجْرِي الْخِلَافُ الْإِنِّ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ، وَلَوْ قَالَ غَضَبْتُهَا مِنْ زَيْدٍ وَغَضَبْتُهَا مِنْ عَمَرَ فَهَلْ هُوَ كَقَوْلِهِ غَضَبْتُهَا مِنْ زَيْدٍ وَعَمَرَ حَتَّى تَسَلَّمَ إِلَيْهِمَا فِيهِ وَجْهَانِ أَهْوَ. وَمَالَ السُّبْكِيُّ إِلَى الْمَنْعِ قَالَ لَأَنَّهُمَا إِقْرَارَانِ بَعْضُهُنَّ مُسْتَعْلَيْنِ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَطَفَ وَلَمْ يُبْعَدِ الْعَامِلَ فَإِنَّهُ إِقْرَارٌ

ولا يَغْرَمُ لِعَمْرٍو لاحتمال كونها مِلْكٌ عَمْرٍو وهي في يد زَيْدٍ بنحو إجارة أو رهن، ولو قال عن عَيْنٍ في تَرْكِه مَوْرِثَةٌ هذه لِزَيْدٍ بل لِعَمْرٍو لم يَغْرَمُ لِعَمْرٍو على الأوجه والفرق أنه هنا معذورٌ لِعَدَمِ كَمَالِ أَطْلَاعِهِ. (ويَصِحُّ الاستثناء) هنا كَكُلِّ إخبارٍ وإنشاءٍ لَوُرُوده في الكتابِ والسُّنَّةِ وهو إخراجُ ما لولاه لَدَخَلَ بنحوٍ إلا كَأَسْتَنِي أو أَحْظَ مِنَ الثَّانِي بفتح فشكون أي الرُّجُوعُ لأنه رجع عَمَّا اقْتَضَاهُ لَفْظُهُ (إِنْ أَتَّصَلَ) بالإجماع وما حُكِيَ عن ابنِ عَبَّاسٍ قِيلَ لم يَصْحُ، وإنْ صَحَّ فمُؤَوَّلٌ نعم لا يَضُرُّ يَسِيرُ سُكُوتٌ بِقَدْرِ سَكَنَةِ تَنْفُسٍ وَعِيٍّ وَلَا لَتَذَكُّرٍ وانْقِطَاعِ صَوْتٍ وَيَضُرُّ يَسِيرُ كَلَامٍ أَجْنَبِيٍّ كُلَّهُ عَلَيَّ أَلْفُ الْحَمْدِ لِلَّهِ إِلَّا يَأْتِي، وكذا أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَيَا فُلَانُ

□ فَوَدَّ: (هنا كَكُلِّ) إلى قولِ المثنى: (وَيَصِحُّ) في التَّهْيِيةِ لِأَقْوَلِهِ: (إِخْرَاجُ) إلى: (مِنِ الثَّانِي) وقوله: (وَيُظْهِرُ) إلى: (وَيُشْتَرَطُ). □ فَوَدَّ: (وهو إخراجُ) إلى المثنى في الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (مِنِ الثَّانِي) أي: مَاخُودٌ مِنْهُ خَبَرٌ ثَانٍ لِقَوْلِهِ وهو. □ فَوَدَّ: (لأنه) أي: سَمِ الإِخْرَاجُ الْمَذْكُورُ بِالِاسْتِثْنَاءِ لِأَنَّهُ إِنْخَ. □ فَوَدَّ: (لَفْظُهُ) أي لَفْظُهُ الْمُسْتَشْنِي بِكَسْرِ التَّوْنِ.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (إِنْ أَتَّصَلَ إِنْخَ) أي: وَسَمِعَهُ مَنْ بَقَرِيهِ اه ع ش. □ فَوَدَّ: (وَمَا حُكِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) أي: مِنْ عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْإِتِّصَالِ اه ع ش. □ فَوَدَّ: (يَسِيرُ سُكُوتٌ بِقَدْرِ سَكَنَةِ إِنْخَ) عبارة الْمُغْنِي الْفَضْلُ الْيَسِيرُ بِسَكَنَةِ تَنْفُسٍ أَوْ عِيٍّ أَوْ تَذَكُّرٍ أَوْ انْقِطَاعِ صَوْتٍ اه. □ فَوَدَّ: (وَعِيٍّ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ التَّعَبُّ مِنَ الْقَوْلِ.

□ فَوَدَّ: (وَلَا لَتَذَكُّرِ إِنْخَ) هل يَقْبَلُ اه سَمِ عبارة الشُّوْبَرِيِّ انْظُرْ مَا لَوْ سَكَتَ وَادْعَى وَاحِدًا مِمَّا ذَكَرَ هَلْ يَقْبَلُ مِنْهُ ذَلِكَ وَيَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ أَوْ لَا وَالْفَرْضُ أَنْ لَا قَرِينَةً أَمَّا إِذَا كَانَتْ فَإِنَّهُ يَقْبَلُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيُحَرَّرْ اه أَقُولُ قَدْ يَتَبَادَرُ مِنَ الْإِسْتِدْرَاكِ الْمَذْكُورِ أَنَّ السُّكُوتَ الْيَسِيرَ بِقَدْرِ سَكَنَةِ التَّانِفْسِ مُغْتَفَرٌ مُطْلَقًا سِوَا وَجَدَ وَاحِدًا مِمَّا ذَكَرَ مِنَ الْأَعْدَادِ أَمْ لَا نَعَمْ عبارة الْمُغْنِي المارةً ظاهرها اشتراطُ وجوده بالفعل وعليه يَظْهَرُ تَرَدُّدُ الْمُحْسَنِيِّ. □ فَوَدَّ: (لَتَذَكُّرِ) أي: تَذَكُّرٍ قَدْرِ مَا يَسْتَشْنِيهِ أَيِ إِنْ كَانَ بِقَدْرِ سَكَنَةِ التَّانِفْسِ ع ش اه بُجَيْرِمِي. □ فَوَدَّ: (وانْقِطَاعِ صَوْتٍ) وانْظُرْ، وَلَوْ طَالَ زَمَنُهُ أَوْ لَا ظَاهِرٌ كَلَامُهُمُ الْأَوَّلُ فَلْيَتَأَمَّلْ شُوبَرِيُّ اه بُجَيْرِمِي أَقُولُ بَلْ كَلَامُهُمُ كَالصَّرِيحِ فِي الثَّانِي. □ فَوَدَّ: (وَيَضُرُّ يَسِيرُ كَلَامِ إِنْخَ) وَسُكُوتٌ طَوِيلٌ نِهَايَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الضَّرَرِ الْفَضْلُ بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ اه ع ش.

وَاحِدٌ لَهُمَا مَعًا اه. □ فَوَدَّ: (بِنَحْوِ إِجَارَةٍ أَوْ رَهْنٍ) قَالَ الشُّبْكِيُّ وَفَهِمَ ابْنُ الرَّفْعَةِ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْعَيْنَ الْمَغْصُوبَةَ مِنْ يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ أَوْ الْمُزْتَهِنِ تُرَدُّ عَلَيْهِ وَيَبْرَأُ الْغَاصِبُ مِنَ الضَّمَانِ قَالَ بَلْ ذَلِكَ مُصَرَّحٌ بِهِ فِي كَلَامِهِمْ قُلْتُ وَهَذَا صَحِيحٌ وَلَا يُنَافِي قَوْلُنَا إِنَّهُمَا لَا يُخَاصِمَانِ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ اه. ثُمَّ قَالَ وَأُطْلِقُوا فِي قَوْلِهِ غَصَبْتُهَا مِنْ زَيْدٍ بَلْ مِنْ عَمْرٍو غَرِمَ الْقِيَمَةَ وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّ الْإِفْرَارَ بِالْغَضَبِ يَنْصَبُّ الْإِفْرَارَ بِالْمِلْكِ وَهنا بِخِلَافِهِ فَطَرِيقُ الْجَمْعِ أَنْ يُجْعَلَ لِتَصْوِيرِ تَمَّ فِيمَا إِذَا أَقَرَّ بِالْمِلْكِ أَوْ يُقَالُ إِطْلَاقُ الْإِفْرَارِ بِالْغَضَبِ يَقْتَضِي الْإِفْرَارَ بِالْمِلْكِ لِعِيرِهِ وَعَلَى هَذَا تَقَيَّدَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِمَا إِذَا ذَكَرَهُ مُتَّصِلًا بِكَلَامِهِ اه. قَالَ فِي شَرْحِ الرَّزْزِصِ. □ فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهِ) اعْتَمَدَهُ م ر. □ فَوَدَّ: (وَلَا لَتَذَكُّرِ إِنْخَ) هل يَقْبَلُ.

عَلَيَّ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الرُّوضَةِ فَإِنَّهُ لَمَّا نَقَلَ صِحَّةَ الْإِسْتِثْنَاءِ مَعَ ذَلِكَ نَظَرَ فِيهِ قَالَ غَيْرُهُ وَالنَّظَرُ وَاضِحٌ فِي يَا فُلَانٌ بِخِلَافِهِ فِي اسْتَغْفِرُ اللَّهَ لِقَوْلِ الْكَافِي لَا يَضُرُّ لَأَنَّهُ لَا اسْتِذْرَاكَ مَا سَبَقَ وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْيَسِيرُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَثْنَى كَغَيْرِ الْمَطْلُوبِ جَوَابُهُ فِي الْبَيْعِ بَلْ أَوَّلَى وَيُشْتَرَطُ قَصْدُهُ قَبْلَ فَرَاغِ الْإِقْرَارِ نَظِيرَ مَا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ وَلِكُونِهِ رَفْعًا لِبَعْضِ مَا سَمِعَهُ اللَّفْظُ احْتِاجَ لَيْتِي، وَإِنْ كَانَ إِخْبَارًا وَلَا بُعْدَ فِي ذَلِكَ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ (وَلَمْ يَسْتَفْرِقْ) الْمُسْتَثْنَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَإِنْ اسْتَغْفَرَهُ كَعَشْرَةٍ إِلَّا عَشْرَةً بَطَلَ الْإِسْتِثْنَاءُ إِجْمَاعًا إِلَّا مَنْ شَدَّ لِلتَّنَاقُضِ الصَّرِيحِ، وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يُخْرِجُوهُ عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَ مَا يَجُوزُ وَمَا لَا يَجُوزُ إِذْ لَا تَنَاقُضَ فِيهِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَلَا كَعَشْرَةٍ إِلَّا عَشْرَةً إِلَّا أَرْبَعَةً صَحَّ وَلَزِمَهُ أَرْبَعَةٌ لَأَنَّهُ اسْتَثْنَى مِنَ الْعَشْرَةِ عَشْرَةً إِلَّا أَرْبَعَةً وَعَشْرَةً إِلَّا أَرْبَعَةً إِلَّا سِتَّةً أَوْ لَأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنَ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ وَعَكْسُهُ كَمَا قَالَ. (فَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةً إِلَّا

﴿قَوْلُهُ: (عَلَيَّ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْإِنْخ) يَعْنِي فِي اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَيَا فُلَانٌ رَشِيدِي وَع ش. قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ) أَيِ: صَاحِبِ الرُّوضَةِ. قَوْلُهُ: (مَعَ ذَلِكَ) أَيِ: اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَيَا فُلَانٌ. قَوْلُهُ: (لِقَوْلِ الْكَافِي لَا يَضُرُّ) وَبِهِ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ أَهْ سَمِ وَأَعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي وَالزِّيَادِي. قَوْلُهُ: (لِاسْتِذْرَاكِ الْإِنْخ) فَكَانَ مُلَائِمًا لِلْإِسْتِثْنَاءِ فَلَا يَمْنَعُ الصَّحَّةُ أَهْ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ: أَجْنَبِيًّا أَوْ لَا. قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَثْنَى) بِكَسْرِ التَّوْنِ أَيِ الْمُقَرَّرِ. قَوْلُهُ: (كَغَيْرِ الْمَطْلُوبِ الْإِنْخ) أَيِ: كَمَا لَا يَضُرُّ مِنْ غَيْرِ الْإِنْخ. قَوْلُهُ: (بَلْ أَوَّلَى) إِذْ لَا اِزْتِبَاطَ هُنَا بَيْنَهُمَا بِخِلَافِهِ هُنَاكَ أَهْ سَمِ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ فَرَاغِ الْإِقْرَارِ) أَيِ: وَلَوْ مَعَ آخِرِ حَرْفٍ مِنْهُ أَوْ عِنْدَ أَوَّلِ حَرْفٍ مَثَلًا وَإِنْ عَزَبَتِ اللَّيْثَةُ قَبْلَ فَرَاغِ الصَّيغَةِ، ثُمَّ قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ عَنْ سَمِ فِي التَّغْلِيْقِ بِأَنْ شَاءَ اللَّهَ فِي قَوْلِهِ يَتَّبِعِي الْإِنْخَ أَنْ يَكْتَفِيَ هُنَا بِقَصْدِ الْإِثْبَاتِ بِصِيغَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ قَصْدَهُ أَوْ أَطْلَقَ أَهْ شَ أَقُولُ وَكَلَامُ الْمُغْنِي كَالصَّرِيحِ فِي الْاِكْتِفَاءِ بِذَلِكَ. قَوْلُهُ: (وَلَا بَعْدَ الْإِنْخ) مَا فِيهِ مِنَ الْبُعْدِ لَا يُتَكَرَّرُ كَمَا يُعْرَفُ بِالتَّأَمُّلِ لَوْضُوحِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْإِنْشَاءِ وَالْإِخْبَارِ أَهْ رَشِيدِي.

﴿قَوْلُ السِّي: (وَلَمْ يَسْتَفْرِقْ) أَيِ: وَلَوْ بِحَسَبِ الْمَعْنَى كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَيَصِحُّ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ الْإِنْخ. قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَيِ: الْبُطْلَانِ (إِنْ اقْتَصَرَ الْإِنْخ) وَمَحَلُّهُ أَيْضًا فِي غَيْرِ الْوَصِيَّةِ إِمَّا فِيهَا كَا وَصِيَّتْ لَهُ بِعَشْرَةٍ إِلَّا عَشْرَةً فَيَصِحُّ الْإِسْتِثْنَاءُ وَيَكُونُ رُجُوعًا ذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ وَغَيْرُهُ أَهْ سَمِ وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنْ ع شَ مَا يُوَافِقُهُ مِنْ غَيْرِ عَزْرٍ. قَوْلُهُ: (أَوْ لَأَنَّ الْإِنْخ) عَطَفْتُ عَلَى لَأَنَّهُ اسْتَثْنَى الْإِنْخ.

﴿قَوْلُهُ: (لِقَوْلِ الْكَافِي لَا يَضُرُّ) وَبِهِ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ. قَوْلُهُ: (وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْيَسِيرُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَثْنَى الْإِنْخ) وَيُظْهِرُ أَنَّ عَدَمَ الضَّرَرِ هُنَا، وَإِنْ قُلْنَا بِالضَّرَرِ هُنَاكَ مِنْ غَيْرِ الْمَطْلُوبِ جَوَابُهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا اِزْتِبَاطَ هُنَا بَيْنَهُمَا بِخِلَافِهِ هُنَاكَ. قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِنْ اقْتَصَرَ الْإِنْخ) مَحَلُّهُ أَيْضًا فِي غَيْرِ الْوَصِيَّةِ أَمَّا فِيهَا كَا وَصِيَّتْ لَهُ بِعَشْرَةٍ إِلَّا عَشْرَةً فَيَصِحُّ الْإِسْتِثْنَاءُ وَيَكُونُ رُجُوعًا ذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي شَرْحِ نَظْمِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَذَكَرَهُ غَيْرُهُ أَيْضًا.

تسعة إلا ثمانية وجب تسعة) أي إلا تسعة لا تلزم إلا ثمانية تلزم فتضم للواحد الباقي من العشرة وطريق ذلك ونظائره أن تجمع كل مثبت وكل منفي وتسقط هذا من ذاك فالباقي هو الواجب فثبتت هذه الصورة ثمانية عشر ومنفيها تسعة أسقطها منها تبقى تسعة، ولو زاد عليها إلى الواحد كان مثبتها ثلاثين ومنفيها خمسة وعشرين أسقطها منها تبقى خمسة هذا كله إن كرر بلا عطف وإلا كعشرة لا خمسة وثلاثة أو إلا خمسة وإلا ثلاثة كانا مستثنيين من العشرة فيلزمه درهما فإن كانا لو جمعا استغرقا كعشرة إلا سبعة وثلاثة اختص البطلان بما به الاستغراق وهو الثلاثة فيلزمه ثلاثة وفي ليس له علي شيء إلا خمسة يلزمه خمسة وفي ليس له علي عشرة إلا خمسة لا يلزمه شيء لأن عشرة لا خمسة خمسة فكانه قال ليس له على خمسة يجعل النفي متوجها إلى المستثنى والمستثنى منه، وإن خرج عن قاعدة الاستثناء من

قول (س): (وجب) في نسخ النهاية والمعني لزمه. □ قوله: (فتضم للواحد إلخ) أي فيكون الواجب تسعة. □ قوله: (وطريق ذلك) أي: معرفة ما يجب في ذلك. □ قوله: (هذا من ذاك) أي: المنفي من المثبت. □ قوله: (أسقطها) بصيغة الأمر. □ قوله: (ولو زاد عليها إلخ) أي: فقال إلا سبعة إلا ستة وهكذا إلى الواحد. □ قوله: (هذا كله إلخ) أي: وجوب التسعة في مثال المثني والخمسة في مثال الشرح بل رجوع كل استثناء لما يليه إذ ذكر المستثنيات بلا عطف. وأما إذا كانت مع العطف فيرجع الجميع للأول ويلغو منها ما حصل به الاستغراق سواء أعيدت إلا مع العطف أو لا وقس عليه ما إذا عطف بعضها فقط. □ قوله: (وفي ليس له علي شيء) هذا عام وقوله إلا خمسة خاص. □ وقوله: (ليس له علي عشرة) هو خاص ويؤخذ من ذلك ضابطا حاصله أنه إن كان المستثنى منه عاما عمل بالاستثناء كالمثال الأول، وإن كان خاصا ألغى الاستثناء كالمثال الثاني وهذا تقييد لقولهم الاستثناء من التفي إثبات أي محله إذا لم يدخل التفي على خاص وإلا فلا يلزمه شيء بجعل التفي متوجها لكل من المستثنى والمستثنى منه زيادي أبجيري أقول قد يناقش هذا في تغيير الشارح بالخروج عن القاعدة، ثم رأيت مناقشة السيد عمر الآتية. □ قوله: (يلزمه خمسة) قد يوجه بأنه لو لم يرد إثبات المستثنى كان لغوا لكفاية ما قبله على هذا التقدير فتأمل اه سم. □ قوله: (إلى المستثنى منه) أي: إلى مضمون لفظيهما وهو الباقي من المستثنى منه بعد إخراج المستثنى وإلا فحمل عبارته على ظاهرها لا يخلو عن إشكال اه سيد عمر. □ قوله: (وإن خرج عن قاعدة الاستثناء إلخ) وقد ينازع في خروجه عن القاعدة المذكورة لأن مرادهم كما هو ظاهر أن ذلك هو مؤدى لفظ الاستثناء عند تعيين انصباب التفي على المستثنى منه لآته حيث يصح التعبير بالاستثناء عن التفي ما إذا كان المراد نفي الباقي من المستثنى منه بعد إخراج المستثنى والتفي داخل على المجموع والمنفي بالحقيقة الباقي المذكور لا كل واحد من المستثنى منه

□ قوله: (وتسقط هذا) أي: المنفي وقوله من ذاك أي المثبت. □ قوله: (يلزمه خمسة) قد يوجه بأنه إن لم يرد إثبات المستثنى كان لغوا لكفاية ما قبله على هذا التقدير فتأمل.

النفي إثبات احتياطاً للإلزام وفي ليس له عليّ أكثر من مائة لا يلزمه الجائز ولا أقلّ منها ولا يُجمع مُفَرَّق في المُسْتثنى منه ولا في المُسْتثنى ولا فيهما لاستغراق ولا لعدمه فعليّ درهم

والمُسْتثنى وإن أوهم ذلك تغيير الشارح بقوله مُتَوَجِّهًا إلخ لكن يَتَعَيَّن تأويله بما أشرنا إليه ولعلّ حمل العبارة المذكورة على ظاهرها هو الذي أوقعه في قوله، وإن خَرَجَ إلخ فليس ما ذَكَرَ على هذا التَّقْدِيرِ مِنَ الإِسْتِثْنَاءِ مِنَ التَّقْيِ بل مِنَ الإثْبَاتِ، ثم لوحظ انصبابُ التَّقْيِ عليه وهذا الإحتمال، وإن لم يَكُنْ مُتَعَيِّنًا لِاحْتِمَالِ العبارة لِلْمَعْنَيْنِ إِلَّا أَنَّهُ رَجَحَ فيما نَحْنُ فيه لِبِنَاءِ الإِقْرَارِ عَلَى اليَقِينِ وَأَصْلُ بَرَاءَةِ الدِّمَةِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ احتياطاً إلخ اهـ سَيِّدُ عَمَرَ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا أَقَلَّ مِنْهَا) أَي لَأَنَّ دَلَالََةَ الْمَفْهُومِ ضَعِيفَةٌ لَا يُعْمَلُ بِهَا فِي الْأَفَارِيرِ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يُجْمَعُ إلخ) عبارة المُعْنَى وَلَا يُجْمَعُ مُفَرَّقٌ بِالْعَطْفِ فِي الْمُسْتثنى أَوِ الْمُسْتثنى مِنْهُ أَوْ فِيهِمَا إِنْ حَصَلَ بِجَمْعِهِ اسْتِغْرَاقٌ أَوْ عَدَمُهُ لَأَنَّ وَارِ الْعَطْفِ وَإِنْ اقْتَضَتْ الْجَمْعُ لَا يَخْرُجُ الْكَلَامُ عَنْ كَوْنِهِ ذَا جُمْلَتَيْنِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ الَّذِي يَدُورُ عَلَيْهِ الإِسْتِثْنَاءُ وَهَذَا مُخَصَّصٌ لِقَوْلِهِمْ إِنْ الإِسْتِثْنَاءُ يَرْجِعُ إِلَى جَمِيعِ الْمَعْطُوفَاتِ لَا إِلَى الْآخِرِ فَقَطْ اهـ وَقَوْلُهُ وَهَذَا مُخَصَّصٌ إلخ ذَكَرَهُ سَم عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ وَأَقَرُّهُ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا فِيهِمَا) كَقَوْلِهِ لَهُ عَلِيّ دِرْهَمٌ وَدِرْهَمٌ وَإِلَّا دِرْهَمًا وَدِرْهَمًا وَدِرْهَمًا فَيَلْزَمُهُ ثَلَاثَةٌ لَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُجْمَعْ مُفَرَّقُ الْمُسْتثنى وَالْمُسْتثنى مِنْهُ كَانَ الْمُسْتثنى دِرْهَمًا مِنْ دِرْهَمٍ فَيَلْغُو اهـ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لِاسْتِغْرَاقِ إلخ) لَفْظُ الْمَنْهَجِ فِي اسْتِغْرَاقِ بَقِيَّةِ اللَّامِ وَقَضِيَّتُهُ كِبَارَةُ الْمُعْنَى الْمَارَّةِ أَنَّ اللَّامَ هُنَا بِمَعْنَى الْوَقْتِ فَالْمَعْنَى حَيْثُ إِذَا وَجَدَ الْاسْتِغْرَاقُ بِلَا جَمْعِ الْمُفَرَّقِ لَا يُجْمَعُ لِدَفْعِ ذَلِكَ الْاسْتِغْرَاقِ كَالْمِثَالِ الْأَوَّلِ وَإِذَا انْتَهَى الْاسْتِغْرَاقُ بِلَا جَمْعِ الْمُفَرَّقِ لَا يُجْمَعُ لِتَحْصِيلِهِ كَالْمِثَالِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ اللَّامَ عَلَى بَابِهِ فَالْمَعْنَى لِأَجْلِ تَحْصِيلِهِ كَالْمِثَالِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ أَوْ لِأَجْلِ دَفْعِهِ كَالْمِثَالِ الْأَوَّلِ عبارة الْبُجَيْرِمِيِّ قَوْلُهُ فِي اسْتِغْرَاقِ أَيِّ لِأَجْلِ اسْتِغْرَاقِ فَقِي بِمَعْنَى اللَّامِ كَمَا عَبَّرَ بِهِمْ رَأْيِ لِأَجْلِ دَفْعِهِ إِذَا كَانَ الْجَمْعُ فِي الْمُسْتثنى مِنْهُ أَوْ لِأَجْلِ تَحْصِيلِهِ إِذَا كَانَ فِي الْمُسْتثنى أَوْ فِيهِمَا اهـ. □ قَوْلُهُ: (فَعَلِيّ دِرْهَمٌ إلخ) وَكَذَا عَلِيّ دِرْهَمَانِ وَدِرْهَمٌ وَإِلَّا دِرْهَمًا. □ قَوْلُهُ: (فَعَلِيّ دِرْهَمٌ إلخ) ذَكَرَ أَرْبَعَةَ أَثْلَةٍ آخِرُهَا لِلْمَفْهُومِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ تَغْلِيلُهُ وَثَلَاثَةٌ لِلْمَنْطُوقِ أَوَّلُهَا لِعَدَمِ الْجَمْعِ فِي الْمُسْتثنى مِنْهُ وَثَانِيهَا وَثَلَاثَةٌ لِعَدَمِهِ فِي الْمُسْتثنى وَذَكَرَ لَهُ مِثَالَيْنِ إِمَّا شَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ لَا يَجُوزَ جَمْعُ أَصْلًا كَالأَوَّلِ مِنْهُمَا أَوْ يَكُونَ جَمْعٌ جَائِزٌ مَعَ جَمْعٍ جَائِزٍ كَالثَّانِي مِنْهُمَا لِأَنَّ الْأَوَّلَيْنِ فِيهِ يَجُوزُ جَمْعُهُمَا وَلَا يَجُوزُ جَمْعُ الثَّالِثِ مَعَهُمَا أَوْ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ أَفْرَادِهِ مُفَرَّقَةً كَالْمِثَالِ الثَّانِي أَوْ بَعْضُهَا مُفَرَّقًا وَبَعْضُهَا مَجْمُوعًا كَالْمِثَالِ الْأَوَّلِ اهـ بُجَيْرِمِيِّ.

□ قَوْلُهُ: (وَلَا يُجْمَعُ مُفَرَّقُ إلخ) قَالَ فِي الرُّوضِ قَوْلُهُ دِرْهَمًا وَدِرْهَمًا وَإِلَّا دِرْهَمًا يَوْجِبُ ثَلَاثَةً اهـ. وَأَقُولُ: قَضِيَّتُهُ قَاعِدَةُ رُجُوعِ الإِسْتِثْنَاءِ لِجَمِيعِ الْمُتَعَطُّفَاتِ لِرُؤْمِ دِرْهَمَيْنِ فَقَطْ لِأَنَّ الْمُسْتثنى بِاِغْتِرَابِ رُجُوعِهِ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ صَحِيحٌ لِعَدَمِ الْاسْتِغْرَاقِ قَتَامَلُهُ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَقِبَ قَوْلِهِ وَلَا يُجْمَعُ مُفَرَّقُ فِي الْمُسْتثنى أَوِ الْمُسْتثنى مِنْهُ أَوْ فِيهِمَا قَالَ وَهَذَا تَخْصِيصٌ لِقَوْلِهِمْ إِنْ الإِسْتِثْنَاءُ يَرْجِعُ إِلَى جَمِيعِ الْمَعْطُوفَاتِ لَا إِلَى الْآخِرِ فَقَطْ اهـ.

ودرهم ودرهم إلا درهما مُستغرق فيلزمه ثلاثة وثلاثة إلا درهمين ودرهماً أو إلا درهماً ودرهماً ودرهماً يُلغى درهماً لأن به الاستغراق فيجب درهم، وكذا ثلاثة إلا درهماً ودرهماً يلزمه درهم لجواز الجمع هنا إذ لا استغراق. (ويصح من غير الجنس) وهو المنقطع (كألف) دراهم (إلا ثوباً) لوروده لغةً وشرعاً نحو ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغَوًّا إِلَّا سَلَامًا﴾ [مريم: ٦٢] (ويُبين بثوب قيمته دون ألف) حتى لا يستغرق فإن يبين بثوب قيمته ألف بطل الاستثناء لأنه لما يبين الثوب بالألف صار كأنه تلفظ به ولزمه الألف وفي شيء الأشياء يُعتبر تفسيره فإن فسر بمستغرق بطل الاستثناء وإلا فلا (و) يصح أيضاً (من المعين) كهذه الدار له إلا هذا البيت أو هذه الدراهم له (إلا إذا الدرهم)، وكذا الثوب إلا كمه لصحة المعنى فيه إذ هو إخراج بلفظ متصل فاشبهه التخصيص (وفي المعين وجه شاذ) أنه لا يصح الاستثناء منه لتضمن الإقرار بها ملك جميعها فيكون الاستثناء رجوعاً بخلافه في الدين فإنه مع الاستثناء عبارة عن الباقي ويرد فرقة بأنه

• قوله: (فيلزمه ثلاثة) لأن المستثنى منه إذا لم يجمع مُفرقه كان الدرهم الواحد مُستثنى من درهم واحد فيستغرق فيلغو اه معني. • قوله: (وثلاثة إلخ) أي وعلى ثلاثة إلخ. • قوله: (فلما درهمًا) أي في الصورتين. • قوله: (لأن به الاستغراق) أي لأن الاستغراق إنما حصل به فتلغيه فيبقى استثناء اثنين من ثلاثة فيكون الواجب واحداً. • قوله: (لجواز الجمع هنا) أي جمع المُستثنى.

• قول (س): (ويصح من غير الجنس) أي جنس المُستثنى منه خلافاً للإمام أحمد في بطلانه مُطلقاً وللإمام أبي حنيفة في بطلانه في غير المكمل والموزون وقلوبى اه بجبرمي. • قوله: (من غير الجنس) ويتبعني أن مثل الجنس النوع والصفة اه ع ش.

• قول (س): (ويبين إلخ) أي: إن بينه إلخ اه منهج. • قوله: (تلفظ به) أي بالألف. • قوله: (ولزمه الألف) عطف على جملة بطل الاستثناء وكان الأولى التفرع. • قوله: (وفي شيء الأشياء إلخ) عبارة النهاية والمعني، ولو قال له على شيء إلا شيئاً أو مال إلا مالاً أو نحوهما فكل من المُستثنى والمُستثنى منه مُجمل فليفسرهما فإن فسر الثاني بأقل مما فسر به الأول صح الاستثناء وإلا لغا، ولو قال له على ألف إلا شيئاً أو عكس فالألف والشيء مُجملان فليفسرهما مع الإجتنا في تفسيره عما يقع به الاستغراق ولو قال له على ألف إلا درهمًا فالألف مُجمل فليفسره بما فوق الدرهم ولو فسر به بما قيمته درهم فما دونه كان الاستثناء لاغياً، وكذا التفسير، ولو قدم المُستثنى منه صح اه. • قوله: (وكهذا الثوب) إلى قوله فإنه في النهاية.

• قول (س): (إلا هذا البيت إلخ) ومثله كما هو ظاهر إلا ثلثها مثلاً. • قوله: (إلا كمه) أي وإن كان الكم بصفة بقية الثوب ولم يصلح لغير المقرر له اه ع ش. • قوله: (فأشبهه التخصيص) التخصيص لا يتوقف على الإنصاف اه سم.

• قوله: (فأشبهه التخصيص) التخصيص لا يتوقف على الإنصاف.

تَحَكُّمَ صَرَفْتُمْ (قُلْتُ: وَلَوْ قَالَ هَؤُلَاءِ الْعَبِيدُ لَهُ إِلَّا وَاحِدًا قُبِلَ) وَلَا أَثَرٌ لِلْجَهْلِ بِالْمُسْتَشْنَى كَمَا لَوْ قَالَ الْأَشْيَاءُ (وَرَجَعَ فِي الْبَيَانِ إِلَيْهِ) لِأَنَّهُ أَعْرَفَ بِنَيْتِهِ وَيَلْزَمُهُ الْبَيَانُ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْغَيْرِ بِهِ فَإِنْ مَاتَ خَلَفَهُ وَارِثُهُ (فَإِنْ مَاتُوا إِلَّا وَاحِدًا وَزَعَمَ أَنَّهُ الْمُسْتَشْنَى صُدِّقَ بِبَيْتِهِ) أَنَّهُ الَّذِي أَرَادَهُ بِالْإِسْتِثْنَاءِ (عَلَى الصَّحِيحِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِاحْتِمَالِ مَا ادَّعَاهُ، وَلَوْ قُتِلُوا قَتْلًا مُضْمَنًا قُبِلَ قَطْعًا لِقَاءِ أَثَرِ الْإِقْرَارِ. (فَرَعَ) أَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ بِأَنَّهُ لَوْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى إِقْرَارِهِ لَزَيْدٌ بَدَيْنَ فَأَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى إِقْرَارِ زَيْدٍ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ شَيْئًا وَتَارِيخُهُمَا وَاحِدٌ حُكِمَ بِالْأُولَى لِأَنَّهُ ثَبَتَ بِهَا الشُّغْلُ وَشَكَّكْنَا فِي الرِّفْعِ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ، فَقَالَ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ كَمَا مَرَّ أَيْ لِلتَّعَارُضِ الْمُضْعِفِ لِاسْتِصْحَابِ ذَلِكَ الشُّغْلِ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَلَوْ أَقَرَّ بَدَيْنَ لِآخَرَ، ثُمَّ ادَّعَى ادَّعَاهُ إِلَيْهِ وَأَنَّهُ نَسِيَ ذَلِكَ حَالَةَ الْإِقْرَارِ سَمِعْتُ دَعْوَاهُ لِلتَّحْلِيلِ فَقَطَّ أَحَدًا مِمَّا مَرَّ فِي الرَّهْنِ فَإِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً بِالْإِدَاءِ قُبِلَتْ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ لِاحْتِمَالِ مَا قَالَهُ فَلَا تَنَاقُضَ كَمَا لَوْ قَالَ لَا بَيِّنَةَ لِي، ثُمَّ أَتَى بِبَيِّنَةٍ تُسَمِّعُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ إِذْ كَثِيرًا مَا يَكُونُ لِلْإِنْسَانِ بَيِّنَةٌ وَلَا يَعْلَمُ بِهَا فَلَا يُنْسَبُ لِتَقْصِيرٍ بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا، ثُمَّ مَحِلُّ

□ قَوْلُ (سُيْلَ) (قُبِلَ) أَيْ: اسْتِثْنَاؤُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا أَثَرٌ) إِلَى الْفَرْعِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (إِلَّا شَيْئًا) أَيْ: لَهُ عَلَى عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ إِلَّا شَيْئًا. □ قَوْلُهُ: (صُدِّقَ بِبَيْتِهِ) أَيْ: إِذَا كَذَّبَهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ أَهْمُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ قُتِلُوا قَتْلًا إِنْخَ) أَيْ: إِلَّا وَاحِدًا وَزَعَمَ أَنَّهُ الْمُسْتَشْنَى سَم. □ قَوْلُهُ: (قُبِلَ) أَيْ: تَفْسِيرُهُ. □ قَوْلُهُ: (لِقَاءِ أَثَرِ الْإِقْرَارِ) وَهُوَ الْقِيَمَةُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ غَضَبْتَهُمْ إِلَّا وَاحِدًا فَمَاتُوا وَبَقِيَ وَاحِدٌ وَزَعَمَ أَنَّهُ الْمُسْتَشْنَى أَنَّهُ يُصَدِّقُ لِأَنَّهُ أَثَرُ الْإِقْرَارِ بَاقٍ وَهُوَ الضَّمَانُ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (أَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ إِنْخَ) فِي آدَبِ الْقَضَاءِ لِلْعَزَازِيِّ مَا نَصَّهُ فِي آدَبِ الْقَضَاءِ لِابْنِ الْقَاصِّ لَوْ جَاءَ بَوْرَقَةٌ فِيهَا إِفْرَارُ زَيْدٍ وَجَاءَ زَيْدٌ بِبَوْرَقَةٍ فِيهَا إِثْرَاءٌ مِنَ الْمُقَرَّرِ لَهُ فَإِنْ أَطْلَقْنَا أَوْ أَرَحْنَا بِتَارِيخٍ مُتَّحِدٍ أَوْ أَرَحْنَا وَاحِدَةً وَأَطْلَقْنَا أُخْرَى لَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ نَعَمْ إِنْ أَرَحْنَا وَتَأَخَّرَ تَارِيخُ الْإِقْرَارِ عُومِلَ بِهِ أَنْتَهَى م ر ا ه س م وَهَذَا فِيهِ تَأْيِيدٌ لِقَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي وَهُوَ ظَاهِرٌ. □ قَوْلُهُ: (حُكِمَ بِالْأُولَى) اعْتَمَدَهُ م ر ا ه س م. □ قَوْلُهُ: (بِهَا) أَيْ: بِالْبَيِّنَةِ الْأُولَى. □ قَوْلُهُ: (وَخَالَفَهُ) أَيْ: ابْنُ الصَّلَاحِ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ: قُبِلَ فَضْلُ الصَّبِيغَةِ أَهْكَزْدِي. □ قَوْلُهُ: (لِلتَّحْلِيلِ) أَيْ: لِتَحْلِيلِ الْمُقَرَّرِ لَهُ أَنَّهُ يُؤَدُّ إِلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ فِي الرَّهْنِ) أَيْ: فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَوْ أَقَرَّ بِالْفَيْنِ، ثُمَّ قَالَ لَمْ يَكُنْ إِفْرَارِي عَنْ حَقِيقَةِ أَهْكَزْدِي. □ قَوْلُهُ: (قُبِلَتْ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ) وَاعْتَمَدَهُ م ر ا ه س م. □ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَيْ: فِي الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ مَحِلُّ قَبُولِ ادَّعَاءِ النَّسْيَانِ) أَيْ: فِي نَحْوِ مَسْأَلَتِنَا لِتَحْلِيلِ الْمُقَرَّرِ لَهُ.

□ قَوْلُهُ: (وَلَوْ قُتِلُوا قَتْلًا مُضْمَنًا) أَيْ: إِلَّا وَاحِدًا وَزَعَمَ أَنَّهُ الْمُسْتَشْنَى. □ قَوْلُهُ: (فَرَعَ أَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ إِنْخَ) فِي آدَبِ الْقَضَاءِ لِابْنِ الْقَاصِّ لَوْ جَاءَ بَوْرَقَةٌ فِيهَا إِفْرَارُ زَيْدٍ وَجَاءَ زَيْدٌ بِبَوْرَقَةٍ فِيهَا إِثْرَاءٌ مِنَ الْمُقَرَّرِ لَهُ فَإِنْ أَطْلَقْنَا أَوْ أَرَحْنَا بِتَارِيخٍ مُتَّحِدٍ أَوْ أَرَحْنَا وَاحِدَةً وَأَطْلَقْنَا أُخْرَى لَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ نَعَمْ إِنْ أَرَحْنَا وَتَأَخَّرَ تَارِيخُ الْإِقْرَارِ عُومِلَ بِهِ أَنْتَهَى م ر. □ قَوْلُهُ: (حُكِمَ بِالْأُولَى) اعْتَمَدَهُ م ر. □ قَوْلُهُ: (قُبِلَتْ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ) اعْتَمَدَهُ م ر.

قَبُولِ ادِّعَاءِ النِّسْيَانِ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ مَا لَمْ يَلْتَزِمَ عَدَمُ قَبُولِ فِيهِ بِأَنْ يَذْكُرَ فِي أَلْفَافِ الإِقْرَارِ بَعْدَ
الاسْتَحْقَاقِ وَلَا نِسْيَانًا لِأَنَّ دَعْوَاهُ حَيْثُ يُدْعَى مُخَالِفَةً لِمَا أَقَرَّ بِهِ أَوَّلًا وَنَظِيرُ ذَلِكَ مَا لَوْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُ
كَذَا عَامِدًا وَلَا نَاسِيًا فَفَعَلَهُ نَاسِيًا فَإِنَّهُ يَحْتُثُّ وَقَدْ يُنَافِيهِ إِطْلَاقُ قَوْلِهِمْ لَوْ أَبْرَأَ بَرَاءَةً عَائَةً وَكَانَ لَهُ
عَلَيْهِ دَيْنٌ سَلِمَ مَثَلًا فَادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ حَالَةَ الْإِبْرَاءِ أَوْ عَلِمَهُ وَلَمْ يَرُدَّهُ صُدَّقَ بِيَمِينِهِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ الْحَلْفِ بِأَنَّ الإِقْرَارَ لَا يَقْبَلُ التَّزَامَ خِلَافَ مَا ذَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْ حَقٍّ سَابِقٍ
فَكَيْفَ يَدْخُلُ فِيهِ التَّزَامُ أَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ بِخِلَافِ الْإِنْشَاءِ فَإِنَّهُ يَقَعُ فِي الْحَالِ وَالْمُسْتَقْبَلِ فَاتَّزَمَ فِيهِ
التَّزَامُ الْحِنْثُ بِمَا فَعَلَهُ نَسْيَانًا، وَلَوْ قَالَ لَا حَقَّ لِي عَلَى فُلَانٍ فَفِيهِ خِلَافٌ فِي رَوْضَةِ شَرْيَحٍ
وَالرَّاجِحُ مِنْهُ أَنَّهُ إِنْ قَالَ فِيمَا أَظُنُّ أَوْ فِيمَا أَعْلَمُ، ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً بِأَنَّ لَهُ عَلَيْهِ حَقًّا قُبِلَتْ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ

قوله: (كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ) وَافْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اهـ سم. قوله: (فِيهِ) أَي: فِي
ادِّعَاءِ النِّسْيَانِ. قوله: (بِأَنَّ يَذْكُرَ) بَيَانٌ لِلْمَنْفَعِيِّ اهـ كُرْدِي. قوله: (وَلَا نِسْيَانًا) عَطَفَ عَلَى عَدَمِ
الاسْتِحْقَاقِ كَأَن يَقُولَ بَعْدَ الإِقْرَارِ وَلَا اسْتَحَقَّ عَلَيْهِ شَيْئًا وَلَا نِسْيَانًا أَي وَلَسْتُ نَاسِيًا فِي هَذِهِ الإِقْرَارِ أَوْ
وَلَا اسْتَحَقَّ عَلَيْهِ بَدَعُو النِّسْيَانِ. قوله: (لَأَنَّ الْإِنْشَاءَ) أَي: فَإِذَا التَّزَمَ ذَلِكَ فَلَا يَقْبَلُ دَعْوَاهُ النِّسْيَانِ لِأَنَّ
الْإِنْشَاءَ. قوله: (حَيْثُ يُدْعَى) أَي: حِينَ إِذْ صَدَرَ مِنْ ذَلِكَ الْإِلْتِزَامُ. قوله: (وَنَظِيرُ ذَلِكَ) أَي: عَدَمُ الْقَبُولِ مَعَ
الْإِلْتِزَامِ، وَكَذَلِكَ ضَمِيرٌ، وَقَدْ يُنَافِيهِ وَيَجُوزُ إِزْجَاعُ ضَمِيرِهِ إِلَى مَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ وَمَا لَهُمَا وَاحِدٌ.
قوله: (وَقَدْ يُنَافِيهِ الْإِنْشَاءُ) الْمُنَافَاةُ مَمْنُوعَةٌ لِأَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ وَلَا نِسْيَانًا فَقَدْ اعْتَرَفَ بِعِلْمِهِ بِالْحَالِ فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ
خِلَافُهُ وَلَا كَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ الْمَذْكُورِ فَإِنَّهُ لَمْ يَصُدِّرْ مِنْهُ الْإِعْتِرَافَ بِالْعِلْمِ بِالْحَالِ حَتَّى يُنَافِيَ دَعْوَاهُ
الْمَذْكُورَةَ اهـ سم أقول قد يُؤَيِّدُ الْمُنَافَاةَ وَالْفَرْقَ الْآتِي وَيُدْفَعُ الْمَنْعَ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي
وَالرَّاجِحُ مِنْهُ الْإِنْشَاءُ. قوله: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ) أَي: الإِقْرَارِ الْمُقَارِنِ لِلْإِلْتِزَامِ الْمَذْكُورِ. قوله: (فَكَيْفَ يَدْخُلُ فِيهِ
التَّزَامُ أَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ) قَدْ يَمْنَعُ لَزُومَ دُخُولِ الْمُسْتَقْبَلِ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَلَا نَاسِيًا حَاصِلُهُ الْإِخْبَارُ بِأَنَّهُ عَالِمٌ بِجَمِيعِ
جِهَاتِ تِلْكَ الْقَضِيَّةِ وَتَفَاصِيلِهَا وَبِأَنَّهُ لَيْسَ نَاسِيًا لَشَيْءٍ مِنْهَا فَيُؤَاخِذُ بِذَلِكَ فِي عَدَمِ قَبُولِ دَعْوَى النِّسْيَانِ
وَلَيْسَ فِيهِ التَّزَامُ أَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ اهـ سم. قوله: (التَّزَامُ أَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ) وَالْأَمْرُ الْمُسْتَقْبَلُ هُوَ عَدَمُ قَبُولِ قَوْلِهِ فِي
النِّسْيَانِ اهـ كُرْدِي. قوله: (وَلَوْ قَالَ لَا حَقَّ لِي) أَي: ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً اهـ سم. قوله: (فِي رَوْضَةِ شَرْيَحٍ) نَعَتْ
لِخِلَافٍ. قوله: (مِنْهُ) أَي: مِنْ الْخِلَافِ.

قوله: (كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ) وَافْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ. قوله: (وَقَدْ يُنَافِيهِ إِطْلَاقُ
قَوْلِهِمْ الْإِنْشَاءَ) الْمُنَافَاةُ مَمْنُوعَةٌ لِأَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ وَلَا نِسْيَانًا فَقَدْ اعْتَرَفَ بِعِلْمِهِ بِالْحَالِ فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ خِلَافُهُ وَلَا
كَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ الْمَذْكُورِ فَإِنَّهُ لَمْ يَصُدِّرْ مِنْهُ الْإِعْتِرَافَ بِالْعِلْمِ بِالْحَالِ حَتَّى يُنَافِيَ دَعْوَاهُ الْمَذْكُورَةَ.
قوله: (فَكَيْفَ يَدْخُلُ فِيهِ التَّزَامُ أَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ) قَدْ يَمْنَعُ لَزُومَ دُخُولِ الْمُسْتَقْبَلِ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَلَا نِسْيَانًا حَاصِلُهُ
الْإِخْبَارُ بِأَنَّهُ عَالِمٌ بِجَمِيعِ جِهَاتِ تِلْكَ الْقَضِيَّةِ وَتَفَاصِيلِهَا وَبِأَنَّهُ لَيْسَ نَاسِيًا لَشَيْءٍ مِنْهَا فَيُؤَاخِذُ بِذَلِكَ فِي
عَدَمِ قَبُولِ دَعْوَى النِّسْيَانِ وَلَيْسَ فِيهِ التَّزَامُ أَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ. قوله: (وَلَوْ قَالَ لَا حَقَّ لِي عَلَى فُلَانٍ) أَي: ثُمَّ
أَقَامَ بَيِّنَةً.

ذلك لم يُقبلَ بَيِّنَتُهُ إِلَّا إِنْ اعْتَذَرَ بِنَحْوِ نِسْيَانٍ أَوْ غَلَطٍ ظَاهِرٍ.
 (فائدة) كَثُرَ كلامهم في قاعدةِ الحَصْرِ والإِشَاعَةِ وحاصِلُهُ أَنَّهُمْ قَدْ يُغْلِبُونَ الْأَوَّلَ قَطْعًا أَوْ عَلَى الْأَصَحِّ وَالثَانِي كَذَلِكَ وَلَمْ يُبَيِّنُوا سِرَّ الْقَطْعِ وَالْخِلَافِ فِي كُلِّ، وَقَدْ بَيَّنَّتْهُ بِحَمْدِ اللَّهِ مَعَ ذِكْرِ مِثْلِهِ قُبَيْلَ الْمُتَعَةِ فَرَاغَهُ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ فَمَنْ فُرِغَ مِنْهَا هُنَا إِقْرَأْ بَعْضَ الْوَرِثَةِ عَلَى التَّرِكَةِ بِذَيْنِ أَوْ وَصِيَّةٍ فَيُشْبِعُ حَتَّى لَا يَلْزُمَهُ إِلَّا قِسْطُهُ مِنْ حِصَّتِهِ مِنَ التَّرِكَةِ لِأَنَّهُ خَلِيفَةٌ عَنْ مَوْرِثِهِ فَتَقْبِذُ بِقَدْرِ خِلَافَتِهِ عَنْهُ وَهُوَ حِصَّتُهُ فَقَطْ وَكَأَنَّ فِي إِقْرَارِ أَحَدٍ مَالِكِيٍّ قَبْلَ بَعْثَاتِهِ وَاسْتَنْتَى الْبُلْقَيْنِي مِنْ ذَلِكَ مَسَائِلَ يَنْحَصِرُ الْإِقْرَارُ فِيهَا فِي حِصَّتِهِ لَكِنْ لِمُذْرِكٍ آخَرَ كَمَا يُعْلَمُ بِتَأْمُلِهَا أَوْ أَقْرَأَ أَحَدُ شَرِيكَيْنِ لِثَالِثٍ بِنِصْفٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا تَعَيَّنَ مَا أَقْرَأَ بِهِ فِي نَصِيبِهِ وَفَارَقَ الْوَارِثُ بَانْتِفَاءِ الْخِلَافَةِ هُنَا الْمَوْجِبَةِ لِلْإِشَاعَةِ، ثُمَّ وَمَنْ ثُمَّ أَلْحَقُوا بِهِذَا نَحْوَ الْبَيْعِ وَالرَّهْنِ وَالْوَصِيَّةِ وَالصَّدَاقِ وَالْعِنَقِ وَمَا ذَكَرَ مِنَ الْحَصْرِ فِي إِقْرَارِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ هُوَ مَا رَجَحَهُ فِي الرُّوْضَةِ هُنَا لَكِنَّهُ خَالَفَهُ فِي الْعِنَقِ وَلَكُونِ مَا فِي الْبَابِ يُقَدِّمُ عَلَى مَا فِي غَيْرِهِ غَالِبًا جَزَمَ ابْنُ الْمُقَرِّي وَغَيْرُهُ بِمَا هُنَا وَلَمْ يَنْظُرُوا لِقَوْلِ الْإِسْنَوِيِّ

- فَوَدَّ: (فِي قَاعِدَةِ الْحَصْرِ وَالْإِشَاعَةِ) أَي: حَصَرَ الْإِقْرَارَ فِي حِصَّةِ الْمُقَرَّرِ مِنَ الْمُشْتَرَكِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ وَإِشَاعَتِهِ فِي جَمِيعِهِ فِي آخَرَ. • فَوَدَّ: (الْأَوَّلُ) أَي: الْحَصْرُ. • فَوَدَّ: (وَالثَّانِي) أَي: الْإِشَاعَةُ.
 • وَفَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَي: قَدْ يُغْلِبُونَهُ قَطْعًا أَوْ عَلَى الْأَصَحِّ. • فَوَدَّ: (مِثْلُهُ) جَمْعُ مِثَالٍ أَي: أَمِثْلُهُ كُلِّ.
 • فَوَدَّ: (فَمِنْ فُرُوعِهَا) أَي: قَاعِدَةُ الْحَصْرِ وَالْإِشَاعَةِ. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَي: فِي الْإِقْرَارِ. • فَوَدَّ: (إِقْرَارُ بَعْضِ الْوَرِثَةِ الْإِنِّ) وَلَوْ أَقْرَأَ لَوَرِثَتُهُ أَبِيهِ بِمَالٍ وَكَانَ هُوَ أَحَدَهُمْ لَمْ يَدْخُلْ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَا يَدْخُلُ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ وَهَذَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ كَمَا قَالَ السَّرْحَسِيُّ فَإِنْ نَصَّ عَلَى نَفْسِهِ دَخَلَ مُعْنَى وَنَهَايَةُ. • فَوَدَّ: (فَيُشْبِعُ) مِنْ الشُّبُوعِ أَي يَشْبِعُ الْمُقَرَّرَ بِهِ فِي جَمِيعِ التَّرِكَةِ. • فَوَدَّ: (فَتَقْبِذُ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ وَالضَّمِيرُ الْمُشْتَرِكُ لِإِقْرَارِ بَعْضِ الْوَرِثَةِ. • فَوَدَّ: (خِلَافَتُهُ) أَي: الْبَغْضُ. • فَوَدَّ: (عَنْهُ) أَي: عَنْ مَوْرِثِهِ. • فَوَدَّ: (حِصَّتُهُ) أَي: قَدَّرَ حِصَّتَهُ. • فَوَدَّ: (وَكَمَا فِي إِقْرَارِ الْإِنِّ) عَطَفَ عَلَى لَاتِهِ الْإِنِّ أَي وَقِيَاسًا عَلَى ذَلِكَ. • فَوَدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) أَي: مِنْ إِقْرَارِ بَعْضِ الْوَرِثَةِ الْإِنِّ. • فَوَدَّ: (فِي حِصَّتِهِ) أَي: الْبَغْضُ. • فَوَدَّ: (وَإِقْرَارُ أَحَدِ شَرِيكَيْنِ الْإِنِّ) عَطَفَ عَلَى إِقْرَارِ بَعْضِ الْوَرِثَةِ الْإِنِّ قَوْلُهُ بِنِصْفٍ مُشْتَرَكٍ بِالْإِضَافَةِ. • فَوَدَّ: (تَعَيَّنَ) الْأَوَّلَى فَيَتَعَيَّنُ. • فَوَدَّ: (فِي نَصِيبِهِ) وَهُوَ النِّصْفُ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى، وَلَوْ أَقْرَأَ أَحَدُ شَرِيكَيْنِ بِنِصْفِ الْأَلْفِ الْمُشْتَرَكِ يَتَنَبَّهَانِ لِثَالِثٍ تَعَيَّنَ مَا أَقْرَأَ بِهِ فِي نَصِيبِهِ إِذَا قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِ مَرَّ فِي نَصِيبِهِ أَي: الْخَمْسِمِائَةِ فَيَسْتَحَقُّهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ.
 • فَوَدَّ: (وَفَارَقَ) أَي: أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ الْمُقَرَّرِ الثَّالِثَ الْإِنِّ. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَي: فِي إِقْرَارِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ.
 • وَفَوَدَّ: (ثُمَّ) أَي: فِي إِقْرَارِ بَعْضِ الْوَرِثَةِ. • فَوَدَّ: (بِهَذَا) أَي: بِإِقْرَارِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ. • فَوَدَّ: (نَحْوُ الْبَيْعِ الْإِنِّ) أَي: يَبِيعُ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ بِأَنَّ قَالَ الثَّالِثَ بِعْتُكَ نِصْفَهُ، وَكَذَا الْبَقِيَّةُ إِذَا كُرِّدِي. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَي: فِي بَابِ الْإِقْرَارِ. • وَفَوَدَّ: (فِي الْعِنَقِ) أَي: فِي بَابِ الْعِنَقِ. • فَوَدَّ: (مُقَدِّمًا) كَذَا فِي أَصْلِهِ بِحَطِّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالظَّاهِرُ مُقَدِّمًا أَوْ يُقَدِّمُ إِهْ سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (جَزَمَ ابْنُ الْمُقَرَّرِ الْإِنِّ) وَكَذَا جَزَمَ بِهِ النِّهَايَةُ وَالْمُعْنَى.

الفتوى على التفصيل لقوة مُذَرِّكِهِ أو على الإشاعة وهو الحقُّ لِنَقْلِهِ عن الأكثرين ولا لِمَوَافَقَةِ
الْبَلْقَيْنِي لَهُ عَلَى أَنَّ الْأَفْقَةَ إِشَاعَةٌ.

(فصل)

في الإقرار بالنسب وهو مع الصّدق واجبٌ ومع الكذب في ثبوته حرامٌ كالكذب في نفيه بل
صحَّ في الحديث أنه كفرٌ لكنّه محمولٌ على المُستَحِلِّ أو على كُفْرِ النعمة إذا (أقرَّ) مُكَلِّفٌ أو
سكرانٌ ذكرٌ مُختارٌ، ولو سفيهاً قَتلاً كافراً (بنسبٍ إنَّ الحَقَّه بنفسيه) بلا واسطة كهذا ابني أو أبي
لا أُمِّي لِسهولة البينة بولادتها وقوله يدُ فلان ابني لغوٌ بخلاف نحوِ رأسه ممَّا لا يبقى بدونه

❏ فَوُدَّ: (عَلَى التَّفْصِيلِ) أَي: فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ حَضَرَ وَفِي بَعْضِهَا إِشَاعَةٌ أَهْ كُرْدِي. ❏ فَوُدَّ: (وَهُوَ
الْحَقُّ) أَي: كَوْنُ الْفَتْوَى عَلَى الْإِشَاعَةِ. ❏ فَوُدَّ: (لَهُ) أَي: لِلْإِسْنَوِيِّ.

فَصْلٌ فِي الْإِقْرَارِ بِالنَّسَبِ

❏ فَوُدَّ: (فِي الْإِقْرَارِ الْإِنْفِ) أَي: وَمَا يَتَّبَعُهُ مِنْ ثُبُوتِ الْإِسْتِيلَادِ وَإِثْبَاتِ الْمُسْتَلْحَقِ أَهْ ع ش. ❏ فَوُدَّ: (فِي
الْإِقْرَارِ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَا أُمِّي) فِي النَّهَايَةِ. ❏ فَوُدَّ: (بِالنَّسَبِ) أَي: الْقَرَابَةِ. ❏ فَوُدَّ: (حَرَامٌ) بَلْ مِنْ الْكِبَائِرِ أَه
ع ش. ❏ فَوُدَّ: (كَالْكُذِبِ فِي نَفْيِهِ) الْأَوَّلَى كَتَفَيْهِ مَعَ الْكُذِبِ أَي: كَالْإِقْرَارِ بِتَنْفِي النَّسَبِ مَعَ الْكُذِبِ.
❏ فَوُدَّ: (أَنَّهُ كَفَرٌ) أَي: كُلُّ مِنْهُمَا أَهْ سَم، وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ ضَمِيرُ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِلنَّفْيِ فَقَطُّ وَجَعَلَهُ مَقْيَاسًا عَلَيْهِ
لِلنِّصِّ عَلَيْهِ فِي الْخَبَرِ أَهْ وَهُوَ الظَّاهِرُ بَلْ قَوْلُ الشَّارِحِ كَالنَّهَايَةِ أَوْ عَلَى كُفْرِ النِّعْمَةِ كَالصَّرِيحِ فِيهِ.
❏ فَوُدَّ: (أَوْ عَلَى كُفْرِ النِّعْمَةِ) أَي: فَإِنَّ حُصُولَ الْوَلَدِ لَهُ نِعْمَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنْكَارُهُ جُحْدٌ لِنِعْمَتِهِ تَعَالَى
وَلَا نَظَرَ لِمَا قَدْ يَعْزُضُ لِلْوَلَدِ مِنْ عُقُوبٍ وَنَحْوِهِ أَهْ ع ش. ❏ فَوُدَّ: (أَوْ سَكَرَانٌ) أَي: مُتَعَدِّ سَم وَع ش
وَعَطْفَهُ عَلَى مُكَلِّفٍ لَأَنَّهُ عِنْدَهُ غَيْرُ مُكَلِّفٍ وَمُواخَذَتُهُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ رِبْطِ الْأَحْكَامِ بِالْأَسْبَابِ تَغْلِيظًا
عَلَيْهِ.

❏ فَوُدَّ (لِسَيِّئِهِ): (إِنْ أَلْحَقَهُ الْإِنْفِ) لَمْ يَشْتَرِطُوا هُنَا كَوْنَ الْمُسْتَلْحَقِ وَارِثًا وَلَا حَاضِرًا أَهْ سَم. ❏ فَوُدَّ: (كَهَذَا
ابْنِي) أَوْ أَنَا أَبُوهُ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَوَّلَى لِكَوْنِ الْإِضَافَةِ فِيهِ إِلَى الْمُقَرَّرِ أَهْ مُعْنَى. ❏ فَوُدَّ: (لَا أُمِّي الْإِنْفِ) وَفَاقًا
لِلْمُعْنَى وَخِلَافًا لِلشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَالنَّهَايَةِ عِبَارَتُهَا لَا أُمِّي لِسهولة إقامة البينة بولادتها على ما قاله فِي
الْكِفَايَةِ وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ أَهْ أَي: فَيَصِحُّ الْإِلْحَاقُ نَسَبِ الْأُمِّ بِهِ ع ش. ❏ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ نَحْوِ رَأْسِهِ الْإِنْفِ) خِلَافًا
لِلنَّهَايَةِ عِبَارَتُهُ فَالْتَفَرُّقَةُ بَيْنَهُمَا قِيَاسًا عَلَى الْكِفَالَةِ وَهُمْ أَهْ أَي: فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَعِيشَ بِدُونِهِ أَوْ لَا فِي كَوْنِهِ

فَصْلٌ فِي الْإِقْرَارِ بِالنَّسَبِ

❏ فَوُدَّ: (بَلْ صَحَّ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ) أَي: كُلًّا مِنْهُمَا. ❏ فَوُدَّ: (أَوْ سَكَرَانٌ) أَي: مُتَعَدِّ.
❏ فَوُدَّ فِي (لِسَيِّئِهِ): (إِنْ أَلْحَقَهُ الْإِنْفِ) لَمْ يَشْتَرِطُوا هُنَا كَوْنَ الْمُسْتَلْحَقِ وَارِثًا وَلَا حَاضِرًا. ❏ فَوُدَّ: (أَوْ أَبِي) هَذَا
يُفِيدُ أَنَّ هَذَا مِنَ الْإِلْحَاقِ بِنَفْسِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ. ❏ فَوُدَّ: (لَا أُمِّي) الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ الصَّحَّةُ
هُنَا أَيْضًا. ❏ فَوُدَّ: (وَقَوْلُهُ يَدُ فَلَانِ ابْنِي لَغَوٌ) هُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ الشَّيْخَانِ فِي بَابِ الطَّلَاقِ، وَإِنْ حَكَّوْا فِيهِ

أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي الْكِفَالَةِ وَمِثْلُهُ الْجَزْءُ الشَّائِعُ كَرُبْعِهِ (اشْتَرَطَ لِصِحَّتِهِ) أَيِ الْإِلْحَاقِ (أَنْ لَا يُكَذِّبَهُ الْحِسُّ) فَإِنْ كَذَّبَهُ بِأَنْ كَانَ فِي سِنٍّ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُوَلَّدَ لِمِثْلِهِ مِثْلُ هَذَا الْوَلَدِ، وَلَوْ لَطُرُوا قَطْعَ ذَكَرِهِ وَأَثْبِيَّتِهِ قَبْلَ زَمَنِ إِمْكَانِ الْغُلُوقِ بِذَلِكَ الْوَلَدِ كَانَ إِقْرَارُهُ لَعَوًّا (وَأَنْ لَا يُكَذِّبَهُ (الْشَّرْعُ)). فَإِنْ كَذَّبَهُ (بَأَنْ يَكُونَ مَعْرُوفَ النَّسَبِ مِنْ غَيْرِهِ) أَوْ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ نِكَاحٍ صَحِيحٍ لَمْ يَصَحِّ اسْتِلْحَاقُهُ وَإِنْ صَدَّقَهُ الْمُسْتَلْحَقُ لِأَنَّ النَّسَبَ لَا يَقْبَلُ النُّقْلَ نَعَمْ لَوْ اسْتَلْحَقَ قِتْنَهُ عَتَقَ عَلَيْهِ إِنْ أُمِكنَ أَنْ يُوَلَّدَ مِثْلُهُ لِمِثْلِهِ وَإِنْ عُرِفَ نَسَبُهُ مِنْ غَيْرِهِ كَمَا يَأْتِي فَعَلِمَ أَنَّ الْمَنْفِيَّ بِاللُّعَانِ إِنْ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ نِكَاحٍ صَحِيحٍ لَمْ يَجْزِ لِأَحَدٍ اسْتِلْحَاقُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ حَقِّ النَّافِي إِذْ لَهُ اسْتِلْحَاقُهُ وَإِنْ هَذَا الْوَلَدُ لَا يُؤْتَرُ فِيهِ قَافَةٌ وَلَا انْتِسَابٌ يُخَالِفُ حُكْمَ الْفِرَاشِ بَلْ لَا يَنْتَفِي إِلَّا بِاللُّعَانِ رُخْصَةً أَثْبَتَهَا الشَّارِعُ لِدَفْعِ الْأَنْسَابِ الْبَاطِلَةِ وَأَخَذَ ابْنُ الصَّلَاحِ مِنْ هَذَا الْمَذْكُورِ فِي النِّهَايَةِ وَغَيْرِهَا إِفْتَاءً فِي مَرِيضٍ أَقْرَبَ بِأَنَّهُ بَاعَ كَذَا مِنْ ابْنِهِ هَذَا فَمَاتَ فَادَّعَى ابْنُ أَخِيهِ أَنَّهُ الْوَارِثُ وَأَنَّ ذَلِكَ الْابْنَ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ فُلَانٍ وَقَامَ بِهِ بَيِّنَةٌ وَفُلَانٌ وَالْابْنُ سَكْرَانٌ لِذَلِكَ بِأَنَّهُ يُلْحَقُ بِذِي الْفِرَاشِ وَلَا

لَعَوًّا شِ وَأَطَالَ سَمَ فِي رَدِّهِ وَأَنْتَصَرَ الشَّارِحُ . قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَذَّبَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَنَّ هَذَا الْوَلَدَ) فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى الْمَثَنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَأَخَذَ) إِلَى: (أَوْ عَلَى فِرَاشِ).

• قَوْلُهُ (سِنٍّ): (مَعْرُوفَ النَّسَبِ) أَيِ: مَشْهُورُهُ كَمَا عَبَّرَ بِهِ غَيْرُهُ اهْ رَشِيدِي . قَوْلُهُ: (لَمْ يَصَحِّ الْخُ) جَزَاءً فَإِنْ كَذَّبَهُ . قَوْلُهُ: (الْمُسْتَلْحَقُ) بِفَتْحِ الْحَاءِ . قَوْلُهُ: (إِنَّ الْمَنْفِيَّ بِلُعَانِ الْخُ) وَمِثْلُهُ وَلَدَا الْأُمَةَ، وَلَوْ غَيْرَ مُسْتَوْلَدَةٍ الْمَنْفِيَّ بِحَلِيفِ السَّيِّدِ فَلَيْسَ لِغَيْرِ السَّيِّدِ اسْتِلْحَاقُهُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ مَرَّ الْآتِي لِأَنَّهُ لَوْ نَارَعَهُ قَبْلَ التَّنْفِي الْخُ بَلْ، وَكَذَا لَوْ لَمْ يَكُنْ مَنفِيًّا لِأَنَّهُ مِلْكٌ لِسَيِّدِهَا وَلَا يَصَحُّ اسْتِلْحَاقُ رَقِيقٍ الْغَيْرِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ حَقِّ السَّيِّدِ اهْ دَعَا ش . قَوْلُهُ: (لَمْ يَجْزِ الْخُ) أَيِ: وَلَمْ يَصَحِّ اهْ نِهَآيَةً . قَوْلُهُ: (وَإِنَّ هَذَا الْوَلَدَ) أَيِ: فَعَلِمَ أَنَّ هَذَا الْوَلَدَ أَيِ الَّذِي وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ نِكَاحٍ صَحِيحٍ . قَوْلُهُ: (بَلْ لَا يَنْتَفِي) أَيِ: حُكْمُ الْفِرَاشِ أَوْ الْوَلَدِ اهْ دَعَا ش . قَوْلُهُ: (مِنْ هَذَا) لَعَلَّ الْمُشَارَإِلِيَّةَ قَوْلُهُ إِنَّ هَذَا الْوَلَدَ الْخُ . قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ يُلْحَقُ الْخُ) مَتَّعَلِّقٌ بِالْإِفْتَاءِ .

وَجَهَيْنِ بِلَا تَرْجِيحٍ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ نَحْوِ رَأْسِهِ مِمَّا لَا يَبْقَى بَدُونَهُ الْخُ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ وَهُمْ لَا تَنْهَمُ صَرَّحُوا بِأَنْ مَا يَقْبَلُ التَّغْلِيْقُ يَصَحُّ إِضَافَتُهُ لِبَعْضِ مَحَلِّهِ وَهُوَ شَامِلٌ لِمَا لَا يَبْقَى بَدُونَهُ وَأَقُولُ أَمَّا أَوَّلًا فَهَذَا الَّذِي صَرَّحُوا بِهِ لَا يَقْتَضِي الْوَهْمَ لِجَوَازِ حَمْلِ الْبَعْضِ فِيهِ عَلَى مَا يَبْقَى بَدُونَهُ وَجَعَلَ مَا لَا يَبْقَى بَدُونَهُ فِي حُكْمِ الْكُلِّ، وَلَوْ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لِمَعْنَى يَخُصُّهُ لِتَوْسِعِهِمْ فِيهِ . وَأَمَّا ثَانِيًا فَالْكَفَالَةُ لَا تَقْبَلُ التَّغْلِيْقَ لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ التَّغْلِيْقَ يُفْسِدُهَا، وَقَدْ جَوَّزُوا إِضَافَتَهَا لِمَا لَا يَبْقَى بَدُونَهُ وَهَذَا يَقْتَضِي تَخْصِيصَ الْبَعْضِ فِي الْقَاعِدَةِ وَالْحَاقَ مَا لَا يَبْقَى بَدُونَهُ فِي الْكُلِّ وَلَوْ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ فَلَوْ صَحَّ الْحُكْمُ بِالْوَهْمِ لِمَا ذَكَرَهُ لَزِمَ الْحُكْمُ عَلَيْهِمُ بِالْوَهْمِ فِي مَسْأَلَةِ الْكَفَالَةِ وَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ فَتَأَمَّلْهُ بِإِنْصَافٍ . قَوْلُهُ: (وَأَنَّ هَذَا الْوَلَدَ) أَيِ: الَّذِي وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ نِكَاحٍ صَحِيحٍ .

أثر لإقرار الميت ولا لإنكار ذنبيك وسمعت دعوى ابن الأخ ويثبت وإن كان إثباتاً للغير لأنه طريق في دفع خصمه ويستحق الابن ما أقر له به، وإن انتفى نسبه نظراً للتعيين في قوله هذا وتقبل يثبت أنه ولد على فراش المقر ولا وارث له غيره فيرثه وكان وجه تقديم يثبته أنها ترجحت بإقرار هذا لا سيما مع إنكار صاحب ذلك الفراش أو على فراش وطء شبهة أو نكاح فاسد جاز للغير استلحاقه لأنه لو نازعه فيه قبل النفي سمعت دعواه ولا يجوز استلحاق ولد الزنا مطلقاً.

(تنبيه) اشتراط أن لا يكذب المقر الجس ولا الشرع ولا يختص بما هنا بل يضم سائر الأقارب كما علم مما مر أنه يشترط في المقر له أهلية استحقاق المقر به جساً وشرعاً (وأن يصدق المستلحق) بفتح الحاء (إن كان أهلاً للتصديق) وهو المكلف أو السكران لأن له حقاً في نسبه وهو أعرف به من غيره وخرج يصدق ما لو سكت فلا يثبت النسب خلافاً لما وقع لهما في موضع نعم إن مات قبل التمكن من التصديق صح عليه قد يحمل كلامهما ويشترط أيضاً أن لا ينازع فيه ولا فسيأتي وأن لا يكون المستلحق بفتح الحاء فتاً أو غتياً للغير ولا لم يصح لأحد استلحاقه

قوله: (وسمعت إلخ) جواب سؤال غني عن البيان. قوله: (وإن كان) أي: ابن الأخ. قوله: (إثباتاً) أي: مثبتاً. قوله: (للغير) أي: لفلان. قوله: (الابن) أي: ابن المريض المقر. قوله: (في قوله) أي: المريض المقر. قوله: (وتقبل يثبت) أي: الابن. قوله: (بإقرار هذا) أي: المريض المقر. قوله: (أو) على فراش إلخ) عطف على قوله على فراش نكاح إلخ ش. اه. سم. قوله: (أو نكاح فاسد) عطف خاص على عام إذ الوطء بنكاح فاسد من الوطء بشبهة اه. ش. قوله: (لأنه) أي: الغير. قوله: (لو) نازعه) أي: الواطئ بشبهة. قوله: (سم سمعت دعواه) ظاهره أنه لا يصح استلحاقه قبل نفي صاحب الفراش وأنه لا بد من بينة فليراجع اه. رشيد. قوله: (مطلقاً) أي: سواء أمكن نسبه إليه من حيث السن أو لا وكان المستلحق الواطئ أم لا اه. ش. قوله: (وهو المكلف) إلى قوله: (أي وكذا) في النهاية إلا قوله: (أن لا ينازع فيه ولا فسيأتي). قوله: (أو السكران) أي: المعتدي اه. سم. قوله: (وهو أعرف به إلخ) أي: لأن العادة جارية بأن الشخص يبحث عن نسبه اه. ش. قوله: (فلا يثبت النسب) كذا في المغني. قوله: (قبل التمكن) يتبني أو بعده سم على حج ويصور ذلك بما إذا استمر المستلحق على دعوى منه ويتزل ذلك على ما إذا استلحقه وهو ميت اه. ش. قوله: (كلامهما) أي في ذلك الموضع اه. سم. قوله: (وأن لا يكون) إلى قوله: (أي وكذا) في المغني.

قوله: (أو على فراش إلخ) عطف على قوله على فراش إلخ ش. قوله: (أو السكران) أي: المعتدي. قوله: (وخرج يصدق إلخ) كذا شرح م. ر. قوله: (قبل التمكن) يتبني أو بعده. قوله: (كلامهما) أي: في ذلك الموضع. قوله: (والألم يصح لأحد استلحاقه) أي: محافظة على

إلا إن كان بالغاً عاقلاً وصدَّقَ المُستَلْحَقُ ومع ذلك رِقُّه في الأولى باقي أي، وكذا ولاؤه لمُعْتَقِه في الثانية فيما يظهر إذ لا فرق بينهما أخذًا من تعليلهم الأولى بعدم التنافي بين النسب والرق لأن النسب لا يستلزم الحرِّيَّةَ وهي لم تثبت ثم رأيت ما يأتي في إقرار عتيق بأخ وهو يؤيِّد ما ذكرته.

(تنبيه) وقَعَ خَطْبُ فَيَمَنْ أَتَى بزوجته المعروفة النسب إقاضي وأقرَّ بأنها أختُه فصَدَقَتْه وأقرَّتْ بأنها لا حقُّ لها عليه من جهة مورثيها فحَكِمَ عليها بذلك، ثم بانَّ أنها زوجته هل تحرُّمُ عليه ظاهرًا فقط أو وباطنًا أو لا ولا، وقد ألفت في ذلك كتابًا حافلًا بيَّنت فيه فساد هذه الإطلاقات وإنَّ حاصلَ المنقول بل الصواب من ذلك أنها لا تحرُّمُ عليه بمجرَّد قوله لها أنت أو هذه أختي ولو زاد من أبي إلا إن قصَّد استلحاقها وهي ممن يُمكنُ لحوقها بأبيه لو فرض جهل نسبها فإنه إن صدَّق باطنًا حرِّمَتْ عليه باطنًا قطعًا، وكذا ظاهرًا على خلاف فيه وأنه يتعيَّن حنل إطلاق الحِلِّ

☐ فَوُدَّ: (إلا إن كان بالغاً إلخ) فلو كان ميتًا قال شَيْخُنَا الشَّهَابُ البُرْلُوسِيُّ أَتَجَهَ عَدَمُ الصَّحَّةِ فِي الْعَتِيقِ لِأَنَّهُ يَجْتَمِعُ عَدَمُ التَّصْدِيقِ مَعَ ضَرَرِ الْمَوْلَى وَلَمْ أَرْ فِي ذَلِكَ شَيْئًا أَهْ مَفْهُومُ قَوْلِهِ فِي الْعَتِيقِ الصَّحَّةُ فِي الرِّقِّ، وَكَذَا مَفْهُومُ تَعْلِيلِهِ وَيُنْظَرُ فِي التَّعْلِيلِ بِقَوْلِ الشَّارِحِ أَي: وَكَذَا وَلَاؤُهُ إِلْخَ وَالْحَاصِلُ أَنَّ اسْتِلْحَاقَ الْمَيِّتِ نَظِيرُ اسْتِلْحَاقِ الْحَيِّ غَيْرِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ، وَقَدْ يُقَالُ الْوَجْهَ صِحَّةُ اسْتِلْحَاقِ الْمَيِّتِ كَاسْتِلْحَاقِ الْحُرِّ الْمَيِّتِ أَهْ سَمَ بِحَذْفٍ. ☐ فَوُدَّ: (فِي الْأَوَّلَى) أَي: فِي صُورَةِ كَوْنِ الْمُسْتَلْحَقِ قَتْلًا. ☐ فَوُدَّ: (فِي الثَّانِيَةِ) أَي: فِي صُورَةِ كَوْنِهِ عَتِيقًا. ☐ فَوُدَّ: (أَوْ وَبَاطِنًا) الْأَوَّلَى حَذْفُ فَقْطُ وَالْوَاوِ. ☐ فَوُدَّ: (أَوْ لَا وَلَا) أَي: لَا تَحْرُمُ لَا ظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا. ☐ فَوُدَّ: (وَإِنْ حَاصِلُ إِلْخَ) عَطْفٌ عَلَى فَسَادٍ. ☐ فَوُدَّ: (لَوْ فُرِضَ إِلْخَ) الظَّاهِرُ الْأَخْصَرُ وَجَهْلُ نَسَبِهَا. ☐ فَوُدَّ: (فَإِنَّهُ إِلْخَ) تَفْصِيلُ لِقَوْلِهِ إِلَّا إِنْ قَصَّدَ إِلْخَ. ☐ فَوُدَّ: (وَأَنْ يَتَّعَيْنَ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (فَسَادَ هَذِهِ إِلْخَ).

حَقُّ الْوَلَاءِ لِلسَّيِّدِ كَمَا عَلَّلُوا بِهِ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ قِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي اسْتِلْحَاقِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ الْمُصَدَّقِ مِنْ بَقَاءِ الرِّقِّ وَالْوَلَاءِ لِلسَّيِّدِ الصَّحَّةُ هُنَا وَبَقَاءُ ذَلِكَ فَلَا ضَرَرَ عَلَى السَّيِّدِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِتَأَكُّدِ الْإِسْتِلْحَاقِ فِيمَا يَأْتِي بِتَصْدِيقِهِ لِأَنَّهُ لَهُ حَقٌّ فِي نَسَبِهِ. ☐ فَوُدَّ: (إلا إن كان بالغاً عاقلاً وصدَّق) فلو كان ميتًا قال شَيْخُنَا الشَّهَابُ البُرْلُوسِيُّ فِيمَا كَتَبَهُ عَلَى آخِرِ التَّنْبِيهِ أَتَجَهَ عَدَمُ الصَّحَّةِ فِي الْعَتِيقِ لِأَنَّهُ يَجْتَمِعُ عَدَمُ التَّصْدِيقِ مَعَ ضَرَرِ الْمَوْلَى وَلَمْ أَرْ فِي ذَلِكَ شَيْئًا أَهْ. فلو عَدِمَ ذُو الْوَلَاءِ عِنْدَ مَوْتِهِ فَيَحْتَمِلُ صِحَّةُ الْإِسْتِلْحَاقِ إِذْ لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى أَحَدٍ لَا يُقَالُ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ لِأَنَّهُ لَوْ اغْتَبِرَ ذَلِكَ امْتَنَعَ اسْتِلْحَاقُ حُرِّ الْأَصْلِ وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ فِي الْعَتِيقِ الصَّحَّةُ فِي الرِّقِّ، وَكَذَا مَفْهُومُ تَعْلِيلِهِ هَذَا وَيُنْظَرُ فِي قَوْلِهِ فِي التَّعْلِيلِ مَعَ ضَرَرِ الْمَوْلَى بِقَوْلِ الشَّارِحِ أَي وَكَذَا وَلَاؤُهُ لِمُعْتَقِهِ فِي الثَّانِيَةِ فِيمَا يَظْهَرُ إِلْخَ. إِذْ مَعَ بَقَاءِ وَلَائِهِ لِمُعْتَقِهِ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ لَكِنْ هَذَا مَفْرُوضٌ مَعَ التَّصْدِيقِ وَمَعَ الْمَوْتِ لَا يَتَصَوَّرُ تَصْدِيقُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ اسْتِلْحَاقَ الْمَيِّتِ نَظِيرُ اسْتِلْحَاقِ

فِيهِمَا عَلَى مَا إِذَا قَصَدَ الْكَذِبَ أَوْ أُخْوَةَ الْإِسْلَامِ أَوْ أَطْلَقَ وَالْحُرْمَةَ فِيهِمَا عَلَى مَا إِذَا قَصَدَ
الاستِلْحَاقَ وَصَدَّقَ فِيهِ وَالْجُلَّ بَاطِنًا فَقَطْ عَلَى مَا إِذَا قَصَدَهُ وَكُذِّبَ (فَإِنْ كَانَ بِالْغَا) عَاقِلًا
(فَكَذَّبَهُ) أَوْ سَكَتَ وَأَصْرًا أَوْ قَالَ لَا أَعْلَمُ (لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ) مِنْهُ (الْأَبْيَنَةُ) أَوْ يَمِينٍ مَرْدُودَةٍ كَسَائِرِ
الْحُقُوقِ، وَلَوْ تَصَادَقَا، ثُمَّ تَرَا جَعَا لَمْ يَبْطُلِ النِّسْبُ خِلَافًا لِابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ. (وَإِنْ اسْتَلْحَقَّ صَغِيرًا)
أَوْ مَجْنُونًا (ثَبَّتَ) نَسَبُهُ مِنْهُ بِالشَّرْوَطِ السَّابِقَةِ خِلَا التَّصْدِيقِ لِغُسْرِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ فَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامُ
النِّسْبِ (فَلَوْ بَلَغَ) أَوْ أَفَاقَ (وَكُذِّبَهُ لَمْ يَبْطُلِ) اسْتِلْحَاقُهُ لَهُ بِتَكْذِيبِهِ (فِي الْأَصْح) لِأَنَّ النِّسْبَ يُحْتَاطُ
لَهُ فَلَا يَنْدَفِعُ بَعْدَ ثُبُوتِهِ، وَلَوْ اسْتَلْحَقَّ أَبَاهُ الْمَجْنُونُ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ حَتَّى يُفَيَّقَ وَيُصَدَّقَ وَيُفَرَّقَ

قوله: (فيهما) أي: في الظاهر والباطن. قوله: (والحرمة) أي: وإطلاق الحرمة. قوله: (والحرمة
فيهما على ما إلخ) إن أراد أن الحرمة ظاهرة تتوقف على ثبوت قصد الاستلحاق فهو ممنوع منها واطمئنان
لأن الموقر يؤخذ بإقراره لحمله على استيفاء شرائطه ما لم يثبت خلافه وإن أراد أنها ثابتة للحمل على
قصد الاستلحاق لآله الظاهر من إطلاق الإقرار فلم يثبت ما ادّعاء من تقييد إطلاق الحرمة ظاهراً اه
سم. قوله: (والجل إلخ) أي: وإطلاق الجلّ وهلا زاد والجلّ ظاهراً فقط على ما إذا قصد أخوة
الإسلام أو أطلق وهو يعتقد أخوة النسب. قوله: (أو سكت) إلى قوله: (ولو استلحق) في النهاية
والمعنى إلّا قوله: (خلافًا لابن أبي هريرة). قوله: (وأصر) الأولى تأخيرها عن قوله: (أو قال إلخ) كما
في النهاية. قوله: (الآبيئة أو يمين مزدودة) ظاهره أنه لا يثبت بالحق القائف بخلاف ما سيأتي في
قوله ولو استلحق اثنان بالغًا ولعلّ السبب أن القائف إنما يُعتبر عند المزامعة ونحوها سم وع ش.

قوله: (أو مجنوناً) أي: لم يسبق له عقل بعد بلوغه أخذًا من قوله م ر الآتي والوجهان جاريان إلخ
والأقرب أن المعنى عليه لا يصح استلحاقه بل يُتَنَظَرُ إفاقته نعم إن أيس من إفاقته كان حكمه حكم
المجنون اه ع ش. قوله: (لغسر إقامة البيئة) عبارة المعنى لأن إقامة البيئة على النسب غسر والشارع قد
اعتنى به وأثبت بالإمكان كذلك أثبتناه بالاستلحاق إذا لم يكن الموقر به أهلاً للتصديق اه. قوله: (لم
يثبت نسبه إلخ) خلافًا للنهاية والمعنى عبارة الثاني ولا فرق بين هذا أبي وهذا ابني كما أفاده شيخنا اه

الحق غير البالغ العاقل، وقد يقال الوجه صحة استلحاق الميت كاستلحاق الحر الميت ولا ضرر على
السيد المعنى لبقاء الولاء كما يحته الشارح، وكذا استلحاقه إذا كان حيًا ومات قبل تمكنه من التصديق
كاستلحاق الحر الأصلي كما سيأتي فليتأمل. قوله: (والحرمة فيهما على ما إذا قصد الاستلحاق إلخ)
إن أراد أن الحرمة ظاهرة تتوقف على ثبوت قصد الاستلحاق فهو ممنوع منها واطمئنان لأن الموقر يؤخذ
بإقراره لحمله على استيفاء شرائطه ما لم يثبت خلافه وإن أراد أنها ثابتة للحمل على قصد الاستلحاق
لآله الظاهر من إطلاق الإقرار فلم يثبت ما ادّعاء من تقييد إطلاق الحرمة ظاهراً.

قوله في (سني) (الشرح): (الآبيئة أو يمين مزدودة) ظاهره أنه لا يثبت بالحق القائف بخلاف ما سيأتي في
قوله ولو استلحق اثنان بالغًا ولعلّ السبب أن القائف إنما يُعتبر عند المزامعة ونحوها. قوله: (لم يثبت
نسبه حتى يفريق إلخ) الأوجه ثبوت نسبه مطلقًا كما في استلحاق الابن المجنون كما هو مقتضى

بينه وبين ما ذكر في الابن بأن استلحاق الأب على خلاف الأصل والقياس فاحتيط له أكثر (ويصح أن يستلحق ميتاً صغيراً)، ولو بعد أن قتله، وإن نفاه يلعان أو غيره قبل موته أو بعده ولا يُبالي بثُمة الإرث وسقوط القود لأن النسب يحتاط له، ومن ثم ثبت بمجرّد الإمكان (وكذا كبير) لم يسبق منه إنكار في حال تكليفه (في الأصح) لأن الميت لما تعذر تصديقه كان كالمجنون الكبير (ويرويه) أي المستلحق بكسر الحاء الميت الصغير والكبير لأن الإرث فرع النسب وقد ثبت (ولو استلحق اثنان بالغاً عاقلاً ووجدت الشروط فيهما ما عدا التصديق (ثبت) نسبه (لَمَنْ صدّقه) منهما لاجتماع الشروط فيه دون الآخر فإن صدّقهما أو لم يُصدّق واحداً منهما كأن سكّت عريض على القائِف كما قاله واعتراضاً بأن استلحاق البالغ يُعتبَر فيه

وعبارة سم الأوجه م رُبُوتُ نَسَبِهِ مُطْلَقاً كما في استلحاق الابن المجنون كما هو مُفْتَضَى إطلاقهم فلا حاجة إلى تكلف فَرْقٍ اهـ. □ قوله: (ولو بعد) إلى قول المتن وحُكْمُ الصَّغِيرِ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ لَمْ يَسْبِقْ إِلَى الْمَتْنِ، وكذا في النهاية إلا قوله صَدَّقَهُمَا. □ قوله: (وإن نفاه).

(فرغ): اللَّذِمِّي إِذَا نَفَى وَلَدَهُ، ثُمَّ أَسْلَمَ لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِ الْمَتْنِيِّ وَلَوْ مَاتَ هَذَا الْوَلَدُ وَصَرَفْنَا مِيرَاثَهُ إِلَى أَقَارِبِهِ الْكُفَّارِ، ثُمَّ اسْتَلْحَقَهُ الْتَافِي حُكْمَ بِالنَّسَبِ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّهُ صَارَ مُسْلِمًا بِإِسْلَامِهِ وَيَسْتَرِدُّ مِيرَاثَهُ مِنْ وَرَثَتِهِ الْكُفَّارِ انْتَهَى م ر وَخَطِيبٌ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ غُسْلٌ وَجَبَ تَبَشُّهُ مَا لَمْ يَتَهَرَّ لِعُسْلِهِ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَتَقْلِبُهُ إِلَى مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ كَانَ غُسْلٌ يُصَلَّى عَلَيْهِ فِي الْقَبْرِ وَلَا يُتَبَشُّ لِدَفْنِهِ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ جَفَظًا لَهُ عَنِ انْتِهَاكِ حُرْمَتِهِ بِالتَّبَشُّ اهـ ع ش.

□ قول (سئ): (وكذا كبير) فِي نُسْخِ الْمُحَلِّي مِنَ الْمَتْنِ كَثِيرًا بِالنَّصْبِ اهـ سَيِّدُ عَمَر. □ قوله: (لَمْ يَسْبِقْ مِنْهُ إِنْكَارُ الْخ) صَرَّحَ بِهِ الْإِزْشَادُ اهـ س م.

□ قول (سئ): (في الأصح) وَالْوَجْهَانِ جَارِيَانِ فِيمَنْ جُنَّ بَعْدَ بُلُوغِهِ عَاقِلًا وَلَمْ يَمُتْ لِأَنَّهُ سَبَقَ لَهُ حَالَةٌ يُعْتَبَرُ فِيهَا تَصَدِّقُهُ وَلَيْسَ الْآنَ مِنْ أَهْلِ التَّصَدِّقِ نِهَآةً وَمُغْنِي. □ قوله: (أي المستلحق) تَفْسِيرٌ لِلزُّمِيرِ الْمُسْتَرِيرِ وَ. □ قوله: (الميت الخ) لِلْبَارِزِ.

□ قول (سئ): (لَمَنْ صدّقه) بَقِيَ مَا لَوْ صُدِّقَ أَحَدُهُمَا وَأَقَامَ الْآخَرُ بَيِّنَةً هَلْ يُعْمَلُ بِالْأَوَّلِ أَوِ الْثَانِي فِيه نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي اهـ ع ش. □ قوله: (أو لم يُصدّق واحد منهما الخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَذَّبَهُمَا وَاسْتَشْكَلَهُ ابْنُ شُهْبَةَ اهـ س م عبارة البَجِيرِ مِي عَلَى شَرْحِ مَنْهَجِ قَوْلِهِ فَإِنْ لَمْ يُصَدِّقْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا هَذَا يُصَدِّقُ بِمَا إِذَا كَذَّبَهُمَا مَعَ أَنَّهُ لَا يُعْرَضُ عَلَى الْقَائِفِ حِينَئِذٍ فَيُحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَى مَا إِذَا سَكَتَ كَمَا فِي م ر وَعِبَارَتُهُ فَلَوْ لَمْ يُصَدِّقْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِأَنْ سَكَتَ عُرِضَ الْخ اهـ وَعِبَارَةٌ ع ش قَوْلُهُ بِأَنْ سَكَتَ بَقِيَ مَا لَوْ كَذَّبَهُمَا مَعَ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يُعْرَضُ عَلَى الْقَائِفِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ عِبَارَةٌ حَجَّ تَشْمَلُ التَّكْذِيبَ اهـ.

إطلاقهم فلا حاجة إلى تكلف فَرْقٍ □ قوله: (لَمْ يَسْبِقْ مِنْهُ إِنْكَارُ الْخ) صَرَّحَ بِهِ الْإِزْشَادُ. □ قوله: (أو لم يُصدّق واحد منهما) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَذَّبَهُمَا وَاسْتَشْكَلَهُ ابْنُ شُهْبَةَ.

تصديقه ويُردُّ بما يأتي أَنَّ قولَ القائفِ حُكْمٌ فلا استلحاقَ هنا حتى يحتاج لِلتَّصديقِ (وحُكْمُ الصغيرِ) الذي يستلحقُه اثنانِ واستلحاقُ المرأةِ والعبدِ (يأتي في اللقيطِ إن شاء الله تعالى).
(فَرَعٌ) اشْتَبَهَ طِفْلٌ مُسْلِمٌ بِطِفْلِ نَصْرَانِيٍّ وَقَفَ أَمْرُهُمَا نَسَبًا وَغَيْرَهُ إِلَى وُجُودِ بَيِّنَةٍ فَقَائِفٌ فانتسابٌ بعد التَّكليفِ مُخْتَلِفٌ فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ دَامَ وَقْفُ النِّسْبِ وَيُتَلَطَّفُ بِهِمَا حَتَّى يُسْلِمَا بِاخْتِيَارِهِمَا مِنْ غَيْرِ إِجْبَارٍ فَإِنْ مَاتَا قَبْلَ الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْإِسْلَامِ فَكُمُسْلِمَيْنِ فِي تَجْهِيزِهِمَا لَكِنْ دَفْنُهُمَا يَكُونُ بَيْنَ مَقْبَرَتَيْ الْكُفَّارِ وَالْمُسْلِمِينَ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا لِأَنَّ أَحَدَهُمَا كَافِرٌ أَصْلِي وَالْآخَرُ مُرْتَدٌّ (وَلَوْ قَالَ لَوْلِدَ أُمَّتِهِ هَذَا وَلَدِي) سِوَاءَ قَالِ مِنْهَا أُمٌّ لَا وَذَكَرَهُ فِي الرُّوْضَةِ كَالنَّبِيهِ تَصْوِيرٌ فَقَطْ أَوْ تَقْيِيدٌ لِمَجْلُ الْخِلَافِ (ثَبَّتَ نَسَبُهُ) بِالشُّرُوطِ السَّابِقَةِ فَيُشْتَرَطُ خُلُوقُهَا مِنْ زَوْجٍ يُمَكِّنُ كَوْنَهُ مِنْهُ كَمَا يَأْتِي (وَلَا يَثْبُتُ الْإِسْتِيلَادُ فِي الْأَظْهَرِ) لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مَلَكُهَا بَعْدَ أَنْ

قوله: (واستلحاق المرأة إلخ) من إضافة المصدر إلى فاعله.

قول (سئ): (يأتي في اللقيط) سَرَدُ سَمٍ هُنَا عِبَارَتُهُ الَّتِي هُنَاكَ. قوله: (فَرَعٌ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (مُخْتَلِفٌ) وَقَوْلُهُ: (فِي تَجْهِيزِهِمَا) وَقَوْلُهُ: (لَأَنَّ) إِلَى الْمَثْنِ. قوله: (طِفْلٌ مُسْلِمٌ) بِالْإِضَافَةِ، وَكَذَا قَوْلُهُ بِطِفْلِ نَصْرَانِيٍّ وَيَجُوزُ فِيهِمَا التَّوْصِيفُ. قوله: (مُخْتَلِفٌ) احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ ائْتَسَبَا مَعًا لِوَاحِدٍ أَوْ سَمٍ. قوله: (فِي تَجْهِيزِهِمَا) أَي: أَمَّا فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِمَا فَكَاخْتِلَافِ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ أَوْ ع. ش. قوله: (أَوْ بَعْدَهُ) أَي بَعْدَ الْإِمْتِنَاعِ أَوْ ع. ش.

قول (سئ): (لَوْلِدَ أُمَّتِهِ) أَي: فِي حَقِّهِ وَشَأْنِهِ أَوْ سَمٍ.

قول (سئ): (لَوْلِدَ أُمَّتِهِ) أَي: غَيْرُ الْمَرْوُجَةِ وَالْمُسْتَفْرَشَةِ لَهُ أَوْ مُغْنِي. قوله: (سِوَاءَ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ: (فَإِنْ كَانَتِ الْأُمَّةُ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (فَإِنْ إِلَى لِيُذَرِّعَ)، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا) إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: (قَطْعًا). قوله: (وَذَكَرَهُ) أَي: لَفْظٌ مِنْهُمَا. قوله: (كَالنَّبِيهِ) هُوَ لَا بِي إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيَّ. قوله: (لِمَجْلُ الْخِلَافِ) أَي: الْآتِي فِي الْمَثْنِ آتِفًا. قوله: (كَمَا يَأْتِي) أَي: آتِفًا فِي الْمَثْنِ. قوله: (لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَائِفٌ أَوْ تَحَيَّرَ أَوْ نَفَاهُ عَنْهُمَا أَوْ أَلْحَقَهُ بِهِمَا أَمْرٌ بِالْإِنتِسَابِ بَعْدَ بُلُوغِهِ إِلَى مَنْ يَمِيلُ طَبْعُهُ إِلَيْهِ مِنْهُمَا، وَلَوْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ مُتَعَارِضَتَيْنِ سَقَطْنَا فِي الْأَظْهَرِ انْتَهَى. قوله: (مُخْتَلِفٌ) احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ ائْتَسَبَا مَعًا لِوَاحِدٍ.

قوله في (سئ): (يأتي في اللقيط إن شاء الله تعالى) عبارة المصنف هناك ولو استلحق اللقيط حرٌّ مسلمٌ لَحَقَّه وَصَارَ أَوَّلَى بَتَرَبِّيَّتِهِ وَإِنْ اسْتَلْحَقَّ عَبْدٌ لَحَقَّه وَفِي قَوْلِ يَشْتَرَطُ تَصْدِيقُ سَيِّدِهِ، وَإِنْ اسْتَلْحَقَّتْهُ امْرَأَةٌ لَمْ يَلْحَقْهَا فِي الْأَصَحِّ أَوْ ائْتَانِ لَمْ يَقْدَمْ مُسْلِمٌ وَحُرٌّ عَلَى عَبْدٍ وَذَمِّيٌّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيِّنَةٌ عَرَضَ عَلَى الْقَائِفِ فَيَلْحَقُ مَنْ أَلْحَقَهُ بِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَائِفٌ أَوْ تَحَيَّرَ أَوْ نَفَاهُ عَنْهُمَا أَوْ أَلْحَقَهُ بِهِمَا أَمْرٌ بِالْإِنتِسَابِ بَعْدَ بُلُوغِهِ إِلَى مَنْ يَمِيلُ طَبْعُهُ إِلَيْهِ مِنْهُمَا، وَلَوْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ مُتَعَارِضَتَيْنِ سَقَطْنَا فِي الْأَظْهَرِ انْتَهَى. قوله: (مُخْتَلِفٌ) احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ ائْتَسَبَا مَعًا لِوَاحِدٍ.

قوله في (سئ): (لَوْلِدَ أُمَّتِهِ) أَي: فِي حَقِّهِ وَشَأْنِهِ. قوله: (لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مَلَكُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ قَائِفٌ أَوْ تَحَيَّرَ أَوْ نَفَاهُ عَنْهُمَا أَوْ أَلْحَقَهُ بِهِمَا أَمْرٌ بِالْإِنتِسَابِ بَعْدَ بُلُوغِهِ إِلَى مَنْ يَمِيلُ طَبْعُهُ إِلَيْهِ مِنْهُمَا، وَلَوْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ مُتَعَارِضَتَيْنِ سَقَطْنَا فِي الْأَظْهَرِ انْتَهَى. قوله: (مُخْتَلِفٌ) احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ ائْتَسَبَا مَعًا لِوَاحِدٍ.

حَبِلْتُ مِنْهُ بِنِكَاحٍ أَوْ شُبْهَةٍ وَإِنَّمَا اسْتَقَرَّ مَهْرُ مُسْتَفْرَشَةٍ رَجُلٍ أَتَتْ بِوَلَدٍ يَلْحَقُهُ، وَإِنْ أَنْكَرَ الْوُطْءَ لِأَنَّ هُنَا ظَاهِرًا يُؤَيِّدُ دَعْوَاهَا وَهُوَ الْوِلَادَةُ مِنْهُ إِذَا لَحِمَ مِنْ الْاسْتِدْخَالِ نَادِرٌ وَفِي مَسْأَلَتِنَا لَا ظَاهِرَ عَلَى الْاسْتِيلَادِ (وَكَذَا لَوْ قَالَ) فِيهِ هَذَا (وَلَدِي وَلَدَتْهُ فِي مِلْكِي) لِمَا ذَكَرَ (فَإِنْ قَالَ عَلِقْتُ بِهِ فِي مِلْكِي) أَوْ اسْتَوْلَدْتُهَا بِهِ فِي مِلْكِي أَوْ هَذَا وَلَدِي مِنْهَا وَلَدٌ سَنَةٌ وَهِيَ فِي مِلْكِي مِنْ خَمْسِ سِنِينَ مَثَلًا (ثَبَّتَ الْاسْتِيلَادُ) قَطْعًا لَا تَنْفَاءً ذَلِكَ الْإِحْتِمَالُ وَلَا نَظَرٌ فِي الْقَطْعِ مِنْهَا لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ رَهْنَهَا، ثُمَّ أَوْلَدَهَا وَهُوَ مُعَسِّرٌ فَبِيعَتْ فِي الدِّينِ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا فَإِنَّ فِي عَوْدِ اسْتِيلَادِهَا قَوْلَيْنِ مَرَّ الْأَرْجَحُ مِنْهُمَا لِثُدْرَةِ ذَلِكَ وَشَرَطُ ثُبُوتِ الْاسْتِيلَادِ فِي إِقْرَارِ مَنْ سَبَقَتْ كِتَابَتُهُ إِقْرَارَهُ الْوَاقِعَ بَعْدَ حُرُوبِهِ أَنْ يَنْتَفِي أَحْتِمَالُ حَمْلِهَا بِهِ زَمَنَ الْكِتَابَةِ لِأَنَّ الْحَمْلَ فِيهَا لَا يُفِيدُ أُمِّيَّةَ الْوَلَدِ (فَإِنْ كَانَتْ الْأُمَةُ فِرَاشًا لَهُ) بِأَنْ أَقَرَّ بِوُطْئِهَا (لِحَقِّهِ) عِنْدَ الْإِمْكَانِ (بِالْفِرَاشِ مِنْ غَيْرِ اسْتِلْحَاقٍ) لِخَبَرِ «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ» وَتَصْيِيرُ أُمِّ وَلَدٍ (وَإِنْ كَانَتْ مُزَوَّجَةً فَالْوَلَدُ لِلزَّوْجِ) عِنْدَ إِمْكَانِ كَوْنِهِ مِنْهُ لِأَنَّ الْفِرَاشَ لَهُ (وَاسْتِلْحَاقُ السَّيِّدِ) لَهُ حَيْثُ يُدْ (بِاطِلٌ) لِلْحَقِّ بِالزَّوْجِ شَرْعًا. (وَأَمَّا إِذَا أُلْحِقَ النَّسَبُ بِغَيْرِهِ)

بِمِلْكِهِ أَهْ سَم. ة فَوَدُ: (مُسْتَفْرَشَةٌ رَجُلٍ) بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ أَوْ فَاسِدٍ أَهْ ع ش. ة فَوَدُ: (لَأَنَّ هُنَا) أَي: فِي مَسْأَلَةِ الْمُسْتَفْرَشَةِ. ة فَوَدُ: (فِي مَسْأَلَتِنَا) أَي: قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا يَثْبُتُ الْاسْتِيلَادُ أَهْ ع ش. ة فَوَدُ: (فِيهِ) أَي: الْوَلَدُ أَي حَقُّهُ وَشَأْنُهُ أَهْ سَم. ة فَوَدُ: (لِمَا ذَكَرَ) أَي: مِنْ قَوْلِهِ لِاحْتِمَالِ الْإِنْحِ أَهْ ع ش. ة فَوَدُ: (وَهِيَ فِي مِلْكِي الْإِنْحِ) هِيَ قَيْدٌ خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ لَمْ يَقُلْهُ وَعِلِمٌ دُخُولُهَا فِي مِلْكِهِ مِنْ عَشْرِ سَنَةٍ فَيَثْبُتُ النَّسَبُ وَلَا يَثْبُتُ الْاسْتِيلَادُ لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا خَرَجَتْ عَنْ مِلْكِهِ بَيْعٍ مَثَلًا وَحَمَلَتْ بِهِ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا وَهِيَ حَامِلٌ أَهْ ع ش. ة فَوَدُ: (لِاحْتِمَالِ الْإِنْحِ) مُتَعَلِّقٌ بِالنَّظَرِ الْمُنْفِيِّ.

ة فَوَدُ: (لِثُدْرَةِ ذَلِكَ) مُتَعَلِّقٌ بِتَنْفِي النَّظَرِ. ة فَوَدُ: (مَرَّ الْأَرْجَحُ الْإِنْحِ) وَهُوَ التُّنُودُ أَهْ ع ش. ة فَوَدُ: (لِثُدْرَةِ ذَلِكَ) التُّدْرَةُ لَا تَمْنَعُ الْإِحْتِمَالَ وَأَيُّ قَطْعٍ مَعَهُ أَهْ سَم وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْإِحْتِمَالَ الْبَعِيدَ فِي الْغَايَةِ لَا يُنَافِي الْقَطْعَ. ة فَوَدُ: (إِقْرَارُهُ) مَفْعُولٌ سَبَقَتْ.

ة فَوَدُ: (الْوَاقِعَ) نَعَتْ لِإِقْرَارِهِ. ة فَوَدُ: (وَأَنْ يَنْتَفِي الْإِنْحِ) خَبَرٌ وَشَرَطُ الْإِنْحِ. ة فَوَدُ: (أَنْ يَنْتَفِي أَحْتِمَالُ حَمْلِهَا الْإِنْحِ) أَي: بِأَنْ يَكُونَ لِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ وَقْتِ الْإِعْتِقَاقِ فَلَوْ وَلَدَتْهُ مَثَلًا لِتِسْعَةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الْإِعْتِقَاقِ لَمْ يَلْحَقْهُ لِاحْتِمَالِ وُجُودِهِ قَبْلَ الْإِعْتِقَاقِ عَلَى مَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ أَنْ يَنْتَفِي أَحْتِمَالُ الْإِنْحِ أَهْ ع ش.

ة فَوَدُ: (فِيهَا) الْأَوَّلَى فِيهِ. ة فَوَدُ: (بِأَنْ أَقَرَّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَهَلْ) فِي الْمُنْعِيِّ. ة فَوَدُ: (بِأَنْ أَقَرَّ الْإِنْحِ) أَوْ يَثْبُتَ بَيِّنَةٌ ع ش وَقَلِيلِيٌّ أَهْ بُجَيْرِمِي. ة فَوَدُ: (بِأَنْ أَقَرَّ بِوُطْئِهَا) قَضِيَّتُهُ أَنَّهَا لَا تَصِيرُ فِرَاشًا بِاسْتِدْخَالِ مَنِيهِ الْمُحْتَرَمِ وَلَا يَثْبُتُ بِهِ نَسَبُ الْوَلَدِ وَلَيْسَ مُرَادًا. أَهْ ع ش.

ة فَوَدُ: (فِيهِ) أَي: الْوَلَدُ أَي فِي حَقِّهِ وَشَأْنِهِ. ة فَوَدُ: (لِثُدْرَةِ ذَلِكَ) التُّدْرَةُ لَا تَمْنَعُ الْإِحْتِمَالَ وَأَيُّ قَطْعٍ مَعَهُ.

مِمَّنْ يَتَعَدَّى النَّسَبُ مِنْهُ إِلَى نَفْسِهِ بِوَاسِطَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ الْأَبُ. (كَهَذَا أَخِي أَوْ يَشْتَتِنِ كَالأَبِ وَالْجَدِّ فِي هَذَا (عَمِّي) أَوْ بِثَلَاثَةِ كَهَذَا ابْنُ عَمِّي وَهَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَقُولَ أَخِي مِنْ أَبَوَيَّ أَوْ مِنْ أَبِي أَوْ ابْنِ عَمِّي لِأَبَوَيْنِ وَالْأَبِ كَمَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي الْبَيِّنَةِ كَالدَّعْوَى أَوْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الْمُقَرَّ يَحْتَاطُ لِنَفْسِهِ فَلَا يَقَرُّ إِلَّا عَنْ تَحْقِيقٍ، وَمَنْ تَمَّ لَوْ أَقَرَّ بِأَخَوَةٍ مَجْهُولٍ لَمْ يُقْبَلْ تَفْسِيرُهُ بِأَخَوَةِ الرِّضَاعِ وَلَا

قوله: (مِمَّنْ يَتَعَدَّى النَّسَبُ مِنْهُ إلَخ) لَا يَخْفَى أَنَّ صَرِيحَ الصَّنِيعِ أَنَّ مِمَّنْ بَيَانٌ لِلْغَيْرِ وَذَلِكَ الْغَيْرُ هُوَ الْأَبُ فِي هَذَا أَخِي وَالْجَدُّ فِي هَذَا عَمِّي فَانْظُرْ أَيَّ وَاسِطَةٍ فِي تَعَدِّي النَّسَبِ مِنَ الْأَبِ إِلَى الْمُقَرِّ الَّذِي هُوَ ابْنُهُ وَأَيَّ وَاسِطَتَيْنِ فِي تَعَدْيِهِ مِنَ الْجَدِّ إِلَى الْمُقَرِّ أَه سَم وَلَكَ أَنْ تَقُولَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُتَبَادِرَ مِنَ الصَّنِيعِ لَكِنَّ يَتَعَيَّنُ الْخُرُوجُ عَنْهُ حَتَّى يُضَيَّحَ بِأَنْ تُجْعَلَ مِمَّنْ بَيَانًا لِلشَّخْصِ الْمَفْهُومِ مِنَ السِّيَاقِ لِأَنَّ الْمَعْنَى إِذَا أُلْحِقَ نَسَبُ شَخْصٍ بغيرِهِ فَقَوْلُهُ مِمَّنْ بَيَانٌ لِهَذَا الشَّخْصِ الْمُسْتَلْحَقِ يَفْتَحُ الْحَاءَ فَيَتِمُّ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَه سَيِّدُ عُمَرَ زَادَ الرَّشِيدِيُّ وَالْجَوَابُ الثَّانِي وَهُوَ الْأَظْهَرُ أَنَا مُلْتَمِّمٌ أَنَّ مِمَّنْ بَيَانٌ لِلْغَيْرِ إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ بِوَاسِطَةٍ وَاحِدَةٍ لَيْسَ مُتَعَلِّقًا بِتَعَدْيٍ حَتَّى يُلْزَمَ الْإِشْكَالُ الْمَذْكُورُ بَلْ هُوَ تَفْصِيلٌ لَوُجُوهِ الْإِلْحَاقِ وَالْمَعْنَى حَيْثُ. وَأَمَّا إِذَا أُلْحِقَ النَّسَبُ بغيرِهِ مِمَّنْ يَتَعَدَّى النَّسَبُ مِنْ ذَلِكَ الْغَيْرِ إِلَى نَفْسِهِ أَمَا بَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْإِلْحَاقُ بِوَاسِطَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ الْأَبُ إلَخ أَه. قوله: (أَوْ بِثَلَاثَةِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا زِيَادَةَ عَلَى الثَّلَاثَةِ فَلْيَنْظُرْ فِيهِ أَه سَم. قوله: (ذَلِكَ) أَي: بَيَانُ أَنَّهُ مِنْ أَبَوَيْهِ مَثَلًا. قوله: (أَوْ يُفَرَّقُ) أَي: بَيِّنَ الْمُقَرَّ وَالْبَيِّنَةَ أَه ع ش. قوله: (بِأَنَّ الْمُقَرَّ إلَخ) هَذَا الْفَرْقُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ مَا ذُكِرَ فَتَأَمَّلْهُ أَه سَم. قوله: (لَمْ يُقْبَلْ تَفْسِيرُهُ إلَخ) أَي حَيْثُ ذَكَرَهُ مُتَفَصِّلًا ع ش وَسَم.

قوله: (مِمَّنْ يَتَعَدَّى النَّسَبُ مِنْهُ إِلَى نَفْسِهِ بِوَاسِطَةٍ وَاحِدَةٍ إلَخ) لَا يَخْفَى أَنَّ صَرِيحَ هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّ مِمَّنْ بَيَانٌ لِلْغَيْرِ وَذَلِكَ الْغَيْرُ هُوَ الْأَبُ فِي هَذَا أَخِي وَالْجَدُّ فِي هَذَا عَمِّي فَانْظُرْ أَيَّ وَاسِطَةٍ فِي تَعَدْيِ النَّسَبِ مِنَ الْأَبِ إِلَى الْمُقَرِّ الَّذِي هُوَ ابْنُ فَإِنَّهُ لَا مَعْنَى لِتَعَدْيِ النَّسَبِ بِوَاسِطَةٍ إِلَّا أَنَّ النَّسَبَ يَتَعَدَّى مِنَ الْمُلْحَقِ بِهِ إِلَيْهَا، ثُمَّ مِنْهَا إِلَى الْمُقَرِّ وَلَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ هُنَا وَأَيَّ وَاسِطَتَيْنِ فِي تَعَدْيِهِ مِنَ الْجَدِّ إِلَى الْمُقَرِّ الَّذِي هُوَ ابْنُ ابْنِهِ فِي هَذَا عَمِّي فَإِنَّ النَّسَبَ لَمْ يَتَعَدَّ مِنَ الْجَدِّ إِلَّا إِلَى أَبِي الْمُقَرِّ ثُمَّ مِنْهُ إِلَى الْمُقَرِّ فَلَيْسَ هُنَاكَ إِلَّا وَاسِطَةٌ وَاحِدَةٌ. قوله: (مِمَّنْ يَتَعَدَّى إلَخ) صَرِيحُ هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّهُ بَيَانٌ لِلْغَيْرِ وَأَنَّ الْغَيْرَ مَرْجِعُ هَاءٍ مِنْهُ وَلَمْ يَظْهَرْ اسْتِقَامَةُ الْمَعْنَى حَيْثُ مَعَ قَوْلِهِ بِوَاسِطَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ الْأَبُ إلَخ فَإِنَّ الْأَبَ هُوَ ذَلِكَ الْغَيْرُ فَتَأَمَّلْهُ إِلَّا أَنَّ يُجَابَ بِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ اتِّحَادِ الْغَيْرِ وَالْوَاسِطَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ.

قوله في (لش): (كَهَذَا أَخِي أَوْ عَمِّي) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ فَإِنَّهُ إِلْحَاقٌ لِلْأَخِ بِالْأَبِ وَلِلْعَمِّ بِالْجَدِّ انْتَهَى. فَانْظُرْ كَيْفَ يَكُونُ الْأَوَّلُ الْإِلْحَاقًا بِوَاسِطَةٍ وَاحِدَةٍ وَالثَّانِي يَشْتَتِنُ. قوله: (أَوْ بِثَلَاثَةِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا زِيَادَةَ عَلَى الثَّلَاثَةِ فَلْيَنْظُرْ فِيهِ. قوله: (أَوْ يُفَرَّقُ إلَخ) هَذَا الْفَرْقُ لَا يُعَدُّ عَدَمَ اشْتِرَاطِ مَا ذُكِرَ فَتَأَمَّلْهُ. قوله: (لَمْ يُقْبَلْ تَفْسِيرُهُ بِأَخَوَةِ الرِّضَاعِ) قَالَ فِي الرِّوَضِ (فَرْعٌ): لَوْ أَقَرَّ بِأَخٍ، وَقَالَ أَيُّ مُتَفَصِّلًا كَمَا فِي شَرْحِهِ أَرَزَدَتْ مِنَ الرِّضَاعِ لَمْ يُقْبَلْ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَلِهَذَا لَوْ فَسَّرَ بِأَخَوَةِ الْإِسْلَامِ لَمْ يُقْبَلْ وَاسْتَشْكَلَ بِقَوْلِ الْعَبَادِيِّ لَوْ شَهِدَ

الإسلام كُلُّ مُحْتَمَلٍ وظاهرُ المثنى وغيره يشهدُ لِلثَّانِي لَكِنَّ المنقولَ عن القفالِ وغيره الأولُ وأقره الأذرعِي وغيره بل جرى عليه الشيخانِ وأواخرُ البابِ الثالثِ لأنه بعد التفسير يُنظرُ في المُقَرِّ أَمُو وارثُ المُلْحَقِ به الحائِزُ لِتَرَكْتِه فيصِحُّ أو لا فلا يصحُّ وفي المُلْحَقِ به أَذْكَرُ فيصِحُّ الإلحاقُ به أو أنثى فلا ولا يُمكنُ ذلكَ إلا بعد بيانِ المُلْحَقِ به وسواءُ أَقالَ فلانٌ وارثي وسكتَ أو زادَ لا وارثَ لي وغيره وَلَمَّا نَقَلَ الجلالُ البُلْقِينِي عن جمیعِ منهم التاجِ السبكي ما يُخالفُ بعضَ ما مرَّ ويأتي قال هذا وهم سببه عَدَمُ استحْضارِ النَقْلِ وفي فتاوى ابن الصلاح أَخَذَا من كلامِ القاضي لو قال ليس لي وارثٌ إلا أولادي هؤلاءِ وزوجتي قُبِلَ لَكِنَّ نازَعَه ابنُ

فُودَ: (يشهدُ لِلثَّانِي) أي: عَدَمُ اشتراطِ البيانِ وهو الأوجهُ اهـ نهايةُ لَكِنَّ الرَشِيدِي بَسَطَ في الرَّدِّ عليه والانتصارَ لِمَا اختاره الشارحُ من اشتراطِ البيانِ وإليه مِثْلُ كلامِ المُعْنِي. فُودَ: (لأنه إلخ) تَغْلِيلٌ لِمَا يُفِيدُه قوله لَكِنَّ المنقولَ عن القفالِ وغيره الأولُ إلخ من تَرْجِيحِه الأولُ لَكِنَّ الأَوْضَحَ الأَخْصَرُ أن يقولَ لَأَنَّ النَّظَرَ في المُقَرِّ إلخ لا يُمكنُ إلا بَعْدَ بيانِ المُلْحَقِ به. فُودَ: (أمو وارثُ المُلْحَقِ به إلخ) هَذَا يَتَّبِعُه حَيْثُ كان التَّرَدُّدُ السَّابِقُ في هَذَا ابنُ عَمِّي أو ابنُ أَخِي وعليه فَقَوْلُه السَّابِقُ: (أن يقولَ هَذَا أَخِي إلخ) أي: في قوله: (هَذَا ابنُ أَخِي إلخ) اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ وما أَفادَه بقوله هَذَا يَتَّبِعُه حَيْثُ إلخ من الحَضَرِ مَحَلُّ نَظَرٍ بل ظاهرُ المنعِ. فُودَ: (فَيَصِحُّ) أي: إلحاقه. فُودَ: (وفي المُلْحَقِ به) أي: وَنُظَرُ في المُلْحَقِ به إلخ. فُودَ: (أنتى فلا) فيه ما سَتَعَلَّمُه سم ونهاية. فُودَ: (وسواءُ أَقالَ فلانٌ إلخ) كان المرادُ سِوَاهُ في عَدَمِ الإكِفاءِ بِإِطلاقِ الإقرارِ م ر اهـ سم ورَشِيدِي أي وكان حَقُّه أن يقولَ وسواءُ أَقالَ وأنا وارثه وسَكَتَ أو زادَ ولا وارثَ له غيري. فُودَ: (وفي فتاوى ابن الصلاح) إلى قوله: (لَكِنَّ إلخ) أَقره المُعْنِي. فُودَ: (وَزَوْجَتِي) أي: هذه اهـ مُعْنِي. فُودَ: (قُبِلَ) أي: يَثْبُتُ حَضَرُ وَرَثَتِهِ فيهم بِإِقرارِهِ فَكَمَا يُعْتَمَدُ إِقرارُهُ في أَصْلِ الإزْرِ كَذَلِكَ يُعْتَمَدُ في حَضَرِهِ اهـ مُعْنِي. فُودَ: (لَكِنَّ نازَعَه إلخ) اعْتَمَدَه م ر اهـ سم.

أَنَّهُ أَخُوهُ لا يُكْفَى به لَأَنَّهُ يَصْدُقُ بِأَخَوَةِ الإِسْلامِ وأَجِيبَ بأنَّ المُقَرِّ يَحْتَاطُ لِنَفْسِهِ بما يَتَعَلَّقُ به فلا يَقْرَ إلا عن تَحْقِيقِ انْتَهَى. فُودَ: (لَكِنَّ المنقولَ إلخ) والأوجهُ الثاني شَرَحَ م ر، وقد يُنافي الأولُ مَسْأَلَةُ الإقرارِ بِأَخَوَةِ المَجْهُولِ المَذْكُورَةِ فَإِنَّ قَضِيَّةَ قَوْلِهِمْ فيها لا يُقْبَلُ التَّفسيرُ بِأَخَوَةِ الرِّضَاعِ ولا الإِسْلامِ تَصْويرُها بما إذا لم يَقُلْ أَخِي مِن أبويَّ أو أبي مع جُزْمِ الرِّضَاعِ كَغَيْرِهِ بها فَلْيُنْظَرِ هل هي مَبْنِيَّةٌ على الثاني أو كيف الحال، ثم أوردته على م ر فأجابَ بأنَّه لا يَلْزَمُ من عَدَمِ قَبُولِ التَّفسيرِ فيها بما ذَكَرَ صِحَّةُ الإقرارِ فيها مُطْلَقًا بل شَرْطُ صِحَّتِهِ أن يُبَيِّنَ بآتِهِ من أبويه مَثَلًا فإذا أَطْلَقَ لم يُعْتَدَ به إلا أن يَبَيِّنَ بَعْدَ ذَلِكَ بِناءً على المنقولِ المَذْكُورِ ولا يَخْفَى ما في هَذَا الجوابِ وَعَدَمُ التَّشابهِ مع الحُكْمِ بَعْدَمِ القَبُولِ ومع الاستِشْكالِ والجوابِ المَذْكُورَيْنِ قَتَامَلْ ثُمَّ أوردتَ ذَلِكَ مَرَّةً أُخْرَى على م ر فاعْتَرَفَ بالإشْكالِ ومُنافاةَ ذَلِكَ لِمَسْأَلَةِ الإقرارِ بِأَخَوَةِ المَجْهُولِ المَذْكُورَةِ ومالَ إلى الأخْذِ بها وَحَمَلَ هَذَا الكلامَ على نَحْوِ الأولَوِيَّةِ.

فُودَ: (أو أنتى فلا) فيه ما سَتَعَلَّمُه. فُودَ: (وسواءُ أَقالَ فلانٌ إلخ) كان المرادُ سِوَاهُ في عَدَمِ الإكِفاءِ بِإِطلاقِ الإقرارِ م ر. فُودَ: (قُبِلَ لَكِنَّ نازَعَه إلخ) اعْتَمَدَه م ر.

الأستاذ وأطال بأن كلام القاضي لا يدل لما ذكره وبأن الأصح ما قاله ابن عبيد السلام أنه لا يكفي قوله في الحصر بل لا بد فيه من البيّنة ويكفي قول البيّنة ابن عم لأب مثلاً، وإن لم يُسموا الوسائط بينه وبين المُلحق به كذا جزم به بعضهم ويتّجه أن محلّه في فقيهين عارفين بحكم الإلحاق بالغير بخلاف عامّيين لا يعرفان ذلك فيجب استفصالهما، وكذا يُقال في المقر. ثم رأيت الغزّي بحث قبول شهادة الفقيه الموافق لمذهب القاضي أي في هذه المسألة وإن لم يفصل، ثم نُقل عن شريح أنه لو حكم قاض بأنه وارث لا وارث له غيره حمل على الصّحّة، ثم قيّده بقاض عالم أي ثقة أمين قال ويُقاس به كلُّ حكم أجملّه اهـ وهي فائدة حسنة يتعيّن استحضاؤها في فروع كثيرة يأتي بعضها في القضاء وغيره (فيثبث)، وإن كان المقر في الظاهر ولا وارث إلا بيث المال على المنقول خلافاً للثّاج الفراري (نسبه من المُلحق به) الذّكر لأنّ الوارث يخلّف مورثه في حقوقه والنسب منها أمّا الأنثى فلا يصحّ استلحاق فوارثها أولى (بالشروط السابقة) فيما إذا ألحقه بنفسه فيصحّ هنا من الشّفيه أيضاً (ويشترط) هنا

قوله: (قوله) أي: إقراره المذكور. قوله: (في الحضر) أي: في ثبوته والظرف متعلّق بيكفي.
 قوله: (فيه) أي: الحضر وثبوته. قوله: (ويكفي) إلى المتن في النّهاية. قوله: (وإن لم يسموا) أي: الشّاهدين فالمراد بالجمع ما فوق الواحد عبارة النّهاية، وإن لم تُسم إلخ وهي ظاهرة. قوله: (بيّنة) أي: المُستحقّ بفتح الحاء. قوله: (فيجب) أي: على القاضي. قوله: (استفصالهما) أي: على أسماء الوسائط اهـ سم. قوله: (وكذا يُقال في المقر) هذا يُفيد اختيار زيادة على ما تقدّم عن الفقهاء وغيره اهـ سم. قوله: (في هذه المسألة) هي قوله ويكفي في البيّنة أن يقول ابن عم لأب إلخ اهـ ش. قوله: (وإن لم يفصل) أي: الفقيه الموافق إلخ. قوله: (ثم قيّده إلخ). قوله: (قال) أي: الغزّي اهـ ش.
 قوله: (أجملّه) أي: القاضي. قوله: (وهي إلخ) أي: قول الغزّي ويُقاس إلخ والثّاني لِرعاية الخبر. قوله: (فوارثها أولى) خالفه النّهاية والمُعني وسم، فقالوا بعد بسط اللفظ للأوّل فالمُعتمد صحّة استلحاق وارثها وفرّق الوالد رحمه الله نكل بين استلحاق الوارث بها وبين استلحاقها بأن إقامة البيّنة تسهّل عليها بخلاف الوارث لا سيّما إذا تراخى التّسبب اهـ. قوله: (فيما إذا) إلى قوله: (ومن اشترط) في النّهاية، وكذا في المُعني إلّا قوله: (فيصحّ) إلى المتن. قوله: (هنا) أي: في الإلحاق

قوله: (فيجب استفصالهما) المفهوم من هذا السياق أنّ المراد بالاستفصال تسمية الوسائط فتأمل.
 قوله: (وكذا يُقال في المقر) هذا يُفيد اختيار زيادة على ما تقدّم عن الفقهاء وغيره فتأمل. قوله: (أما الأنثى فلا يصحّ استلحاقها فوارثها أولى) كذا جزم به ابن الرّفعة وحكاه عن ابن اللّبان قال الإسوّي: وهذا واضح وابن اللّبان قال: إنّه أظهر قول الشّافعي قال البلّقيني: الظاهر أنّه عني القول الصّائر إلى امتناع قبول إقرارها بالولد، وقد صرح م ر والمازديّ بأنّه يستلحق الأخ للأُم.
 (تنبيه): وجّه البلّقيني صحّة استلحاق الوارث لها مع عدم استلحاقها بأنّ الإلحاق بها مبنيّ على

زيادة على ذلك (كون المُلْحَق به ميثًا) فيمتنع الإلحاق بالحي ولو مجنونًا لأنه قد يتأهل فلو ألحق به ثم صدق ثبتت بتصديقه دون الإلحاق وفيما إذا كان واسطتان كهذا عَمِي يُشْتَرَطُ تصديق الجد فقط لأنه الأصل الذي يُنسَب إليه ومن اشتَرَطَ تصديق الأب أيضًا كالبغوي فقد أبعد لأنه غير وارث وليس الإلحاق به وفَرَعَهُ لم يقع إلحاق بقوله حتى يقول يعمد إلحاق الفرع بدون الأصل بل السبب في الإلحاق تصديق الجد فقط فاندفع استشكال ذلك، وإن قال شارح إنه إشكال قوي، ثم حكى عن السبكي جوابًا عنه بما لا يصح. (ولا يُشْتَرَطُ أن لا يكون المُلْحَق به (نفاه في الأصح) بل لا يجوز الإلحاق به، وإن نفاه قبل موته بِلَعَانٍ أو غيره لأنه لو

بالغير اهـ ع ش. قُود: (عَلَى ذَلِكَ) أي على الشُّرُوط السَّابِقَةِ في الإلحاق بِنَفْسِهِ. قُود: (لأنه) أي: المَجْنُونُ عبارة المُغْنِي لاسِتِحَالَةِ ثُبُوتِ نَسَبِ الشَّخْصِ مع وجوده بقول غيره اهـ وهي شاملة لِلْمَجْنُونِ وغيره. قُود: (فَلَوْ أُلْحِقَ بِهِ) أي: بالحي اهـ ع ش. قُود: (ثَبَّتَ) أي: نَسَبَهُ. قُود: (وفيما إذا كان واسطتان إلخ) أي: والفرض أن الإلحاق بالحي اهـ سم. قُود: (أيضا) أي: كَتَصْدِيقِ الجَدِّ. قُود: (لأنه) أي: الأب، وكذا صَمِيرُ به وَصَمِيرُ فَرَعَهُ. قُود: (غير وارث) كان المراد لِلْمُسْتَلْحَقِ بَفَتْحِ الحاءِ لَوْجُودِ أبيه وهو الجدُّ والأخ لا يَرِثُ مع وجود الأب اهـ سم أقول بل المراد أن الأب لَيْسَ بوارِثٍ لِلْمُلْحَقِ به وهو الجدُّ لِكَوْنِهِ حَيًّا. قُود: (وَلَيْسَ الإلْحَاقُ بِهِ) قُود: (وفَرَعَهُ لم يقع إلخ) مَعْطُوفَانِ على خَبَرٍ إنَّ أو حالانِ مِنْ فاعِلٍ غَيْرٍ بمعنى الْمُغَايِرِ. قُود: (حَتَّى نَقُولَ إلخ) مُفَرَّغٌ على الثاني. قُود: (يَعْمَدُ إلْحَاقُ الفِرْعِ) يعني إثبات نَسَبِ الأَصْلِ وهو الأب بقول فَرَعَهُ. قُود: (بل السبب إلخ) لَعَلَّ الأَنْسَبَ لِمَا قَبْلَهُ الإلْحَاقُ بالجدِّ والسبب فيه تصديقه فَقَطُّ عبارة المُغْنِي فلو صدق الحي ثبت نَسَبُهُ بِتَصْدِيقِهِ والإعتمادُ في الحقيقة على المُصَدِّقِ لا على المُقَرَّرِ اهـ. قُود: (استشكال ذلك) راجع المُغْنِي والإشارة إلى عَدَمِ اشْتِرَاطِ تصديق الأب.

الوارثة فإذا ألحقها جميع ورثتها بها صحَّ وإلحاقًا بِنَفْسِهَا لَيْسَ مَبْنَاهُ على الورثة بل على مُجَرَّدِ الدَّعْوَةِ والشَّافِعِي لا يثبت لها دَعْوَةٌ إِمَّا لَأَنَّ الإطْلَاعَ على الوِلَادَةِ مُمَكِّنٌ وإمَّا لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إلى الإلحاق بِصَاحِبِ الْفِرَاشِ وهذا لا يأتي في إلحاق ورثتها بها وعبارة الرُّوضَةِ وأصلها كَقَوْلِهِ هَذَا أَخِي ابْنُ أَبِي وَأُمِّي وفيه إشارة إلى الإلحاق بِالْأُمِّ، وإن كان كَلَامُهُ في الشَّقِيقِ اهـ. كذا في التَّائِيْدِ وَهُوَ صِحَّةُ اسْتِلْحَاقِ وَاِرِثِ الْمَرْأَةِ مَا يَأْتِي مِنْ اغْتِيَابِ موافقة أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِصَدِّقِ أَحَدِهِمَا بِالذِّكْرِ وَذَلِكَ يَتَضَمَّنُ صِحَّةَ اسْتِلْحَاقِ وَاِرِثِهَا وهو ما اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَفَرَّقَ بِسَهُولَةِ إِمَامَةِ الْمَرْأَةِ الْبَيِّنَةِ على الولادة بِخِلَافِ وَاِرِثِهَا خُصُوصًا مع تَرَاحِيهِ اهـ. ويوضح هذا الفَرْقُ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَشْهَدُ وَلَادَةَ نَفْسِهَا وَتَضَيِّطُهَا وَوَقْتُهَا وَتَضَيِّطُ الْحَاضِرِينَ عِنْدَ وَلَادَتِهَا فَيَسْتَهْلُ عَلَيْهَا إِمَامَةُ الْبَيِّنَةِ ولا كذلك وَاِرِثُهَا لِأَنَّهُ لَا يَحْضُرُ الْوِلَادَةَ وَلَا يَضَيِّطُ مَنْ يَحْضُرُهَا فَيَعْسُرُ عَلَيْهِ إِمَامَةُ الْبَيِّنَةِ. قُود: (وفيما إذا كان واسطتان) أي والفرض أن الإلحاق بالحي. قُود: (تصديق الجد فقط) اعْتَمَدَهُ م ر. قُود: (لأنه غير وارث) كان المراد لِلْمُسْتَلْحَقِ لَوْجُودِ

استلحقه لَقِيلَ فكذا وارثه (وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمُقِرِّ وَاِرثًا حَائِزًا) لِتَرْكِهُ الْمُلْحَقَ بِهِ حِينَ الْإِقْرَارِ وَإِنْ تَعَدَّدَ فَلَوْ أَقَرَّ بَعَمُ اشْتَرَطَ كَوْنُهُ حَائِزًا لِتَرْكِهَ أَبِيهِ الْحَائِزِ لِتَرْكِهَ جَدَّهُ وَمِنْهُ بَنَتْ وَرَثَتِ الْكُلِّ فَرَضًا وَرَدًّا بِشَرْطِهِ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَرِثِ الْمَيِّتَ لَمْ يَكُنْ خَلِيفَتَهُ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَسْتَعْرِقْ تَرْكِتَهُ لِأَنَّ الْقَائِمَ مَقَامَهُ مَجْمُوعُهُمْ لَا تَخْصُوصُ الْمُسْتَلْحَقِ فَيُعْتَبَرُ حَتَّى مُوَافَقَةِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ وَالْمُعْتَقِ وَالْحَقِّ بِالْوَارِثِ الْحَائِزِ الْإِمَامَ فَيُلْحَقُ بِمَيِّتِ مُسْلِمٍ وَارثُهُ بَيْتُ الْمَالِ لِأَنَّهُ نَائِبُ الْوَارِثِ وَهُوَ جِهَةٌ الْإِسْلَامَ وَلَوْ قَالَه حُكْمًا ثَبَتَ أَيْضًا لِأَنَّ لَهُ الْقَضَاءَ بَعْلِمِهِ وَكَوْنُهُ أَيْضًا لَا وِلَاءَ عَلَيْهِ، وَلَوْ أَقَرَّ عَتِيقٌ بِأَخٍ أَوْ عَمٍّ لَمْ يُقْبَلْ لِإِضْرَارِهِ بِمَنْ لَهُ الْوِلَاءُ الَّذِي لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى إِسْقَاطِهِ كَأَصْلِهِ وَهُوَ الْمِلْكُ أَوْ بَابِنٍ قَبْلَ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى اسْتِلْحَاقِ بَيْتِهِ أَوْ نِكَاحٍ فَلَمْ يَقْدِرْ مَوْلَاهُ عَلَى مَنَعِهِ. وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِمْ حِينَ الْإِقْرَارِ

قَوْلُ (سَيِّ) : (وَارثًا) بِخِلَافِ غَيْرِهِ كَرَقِيقٍ وَقَاتِلٍ وَأَجَنِّي نِهَآةً وَمُعْنِي .

قَوْلُ (سَيِّ) : (حَائِزًا) أَي : وَلَوْ مَا لَا بِدَلِيلٍ مَا سَيَّاتِي فِيمَا لَوْ أَقَرَّ أَحَدُ الْوَارِثَيْنِ وَأَنْكَرَ الْآخَرُ وَمَاتَ وَلَمْ يَرِثْهُ إِلَّا الْمُقِرُّ حَيْثُ يَثْبُتُ التَّسَبُّبُ بِالْإِقْرَارِ الْأَوَّلِ رَشِيدِيٍّ وَمُعْنِي . قَوْلُهُ : (وَإِنْ تَعَدَّدَ) فَلَوْ مَاتَ وَخَلَفَ ابْنًا وَاحِدًا فَأَقَرَّ بِأَخٍ آخَرَ ثَبَتَ نَسَبُهُ وَوَرِثَ أَوْ مَاتَ عَنْ بَنَيْنَ وَيَنَاتٍ اغْتَبِرَ اتَّفَاقُ جَمِيعِهِمْ نِهَآةً وَمُعْنِي .

قَوْلُهُ : (فَلَوْ أَقَرَّ بَعَمُ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنِي وَدَخَلَ فِي كَلَامِهِ الْحَائِزُ بِوَاسِطَةِ كَانَ أَقَرَّ بَعَمُ وَهُوَ حَائِزُ تَرْكِهَ أَبِيهِ الْحَائِزِ تَرْكِهَ جَدَّهُ الْمُلْحَقِ بِهِ فَإِنْ كَانَ قَدْ مَاتَ أَبُوهُ قَبْلَ جَدِّهِ فَلَا وَاسِطَةَ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي أَصْلِ الزَّوْضَةِ اهـ . قَوْلُهُ : (وَمِنْهُ) أَي : مِنَ الْوَارِثِ الْحَائِزِ . قَوْلُهُ : (لَأَنَّهُ الْخ) تَغْلِيلٌ لِلْمَتْنِ . قَوْلُهُ : (فَيُعْتَبَرُ) إِلَى قَوْلِهِ :

(وَلَوْ قَالَه حُكْمًا) فِي الْمُعْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ : (وَالِابْنِ الرَّفْعَةِ) فِي النِّهَآةِ . قَوْلُهُ : (فَيُعْتَبَرُ) أَي : إِقْرَارُ مَجْمُوعِ الْوَرِثَةِ . قَوْلُهُ : (أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ) صَادِقٌ بِالذِّكْرِ فَقَضِيَّتُهُ صِحَّةُ اسْتِلْحَاقِ وَارِثِ الْأُنْثَى بِهَا اهـ سَمَ وَصُورَتُهُ أَنْ تَمُوتَ امْرَأَةٌ وَتَخْلُفَ ابْنًا وَزَوْجًا فَيَقُولُ الْإِبْنُ لِشَخْصٍ هَذَا أَخِي مِنْ أُمِّي فَلَا بُدَّ مِنْ مُوَافَقَةِ الزَّوْجِ فَهَذَا

اسْتِلْحَاقٌ بِامْرَأَةٍ وَهُوَ يَرُدُّ عَلَى ابْنِ اللَّبَانِ وَغَيْرِهِ م رَاطِفِيحِي وَحَلْبِيَّ اهـ بِجَيْرِمِي وَقَوْلُهُ وَغَيْرِهِ أَي كَالشَّارِحِ فِيمَا قَدَّمَهُ آتَفَا فِي شَرْحِ قَبِيْثُ نَسَبِهِ مِنَ الْمُلْحَقِ بِهِ . قَوْلُهُ : (لَأَنَّهُ) أَي : الْإِمَامَ . قَوْلُهُ : (وَهُوَ) أَي : الْوَارِثُ . قَوْلُهُ : (وَلَوْ قَالَه حُكْمًا) أَي : بِأَنَّ حَكَمَ بَيُّوْتِ نَسَبِهِ مِنْهُ اهـ ع ش . قَوْلُهُ : (لَأَنَّ لَهُ الْقَضَاءَ

بَعْلِمِهِ) أَي : بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُجْتَهِدًا اهـ ع ش أَي : خِلَافًا لِلتَّخْفَةِ . قَوْلُهُ : (وَكَوْنُهُ أَيْضًا الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمَتْنِ كَوْنُ الْمُقِرِّ وَارثًا الْخ . قَوْلُهُ : (لَمْ يُقْبَلْ لِإِضْرَارِهِ بِمَنْ لَهُ الْوِلَاءُ الْخ) هَلَا صَحَّ وَبَقِيَ الْوِلَاءُ وَبِهِ يَنْدَفِعُ الضَّرَرُ كَمَا قَدَّمَهُ فِي الْإِلْحَاقِ بِنَفْسِهِ لَكِنَّ الْفَرْقَ مُمْكِنٌ اهـ سَمَ وَلَعَلَّ بَانَ ضَرَرَ عَدَمَ ارِثِ عَصْبَةِ

التَّسَبُّبِ هُنَا عَائِدٌ لِغَيْرِ الْمُقِرِّ وَهَنَّاكَ لِلْمُقِرِّ . قَوْلُهُ : (وَهُوَ) أَي : أَصْلُ الْوِلَاءِ الْمِلْكُ أَي : كَوْنُهُ مَمْلُوكًا لِلسَّيِّدِ . قَوْلُهُ : (وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِمْ حِينَ الْإِقْرَارِ) أَي : كَمَا مَرَّ تَقْيِيدُ الْمَتْنِ بِهِ .

أَبِيهِ وَهُوَ الْجَدُّ وَالْأَخُ لَا يَرِثُ مَعَ وُجُودِ الْأَبِ . قَوْلُهُ : (أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ) صَادِقٌ بِالذِّكْرِ فَقَضِيَّتُهُ صِحَّةُ اسْتِلْحَاقِ وَارِثِ الْأُنْثَى بِهَا . قَوْلُهُ : (وَكَوْنُهُ) أَي : الْمُقِرُّ . قَوْلُهُ : (لَمْ يُقْبَلْ لِإِضْرَارِهِ بِمَنْ لَهُ الْوِلَاءُ الْخ)

أنه لو أقر بابين لعمه فثبتت آخره أنه ابنه لم يطل إقراره لكن أفتى القفال بطلانه لأنه بان بالبيضة أنه غير حائز ولابن الرفعة هنا ما أجبت عنه في شرح الإرشاد. (والأصح) فيما إذا أقر أحد الحائزين بالثالث أو بزوجة للميت وأنكره الآخر أو سكّ (إن المستلحق لا يرث) لعدم ثبوت نسبه وبفرض المثني في هذا الذي دلّ على السباق وصرّح به في بعض النسخ يندفع ما اعترض به الفزارى وأطال (ولا يشارك المقر في حصته) ظاهرًا بل باطنًا إن صدق ففي ابنتين أقر أحدهما

قوله: (أنه) أي: ابن العم. قوله: (لم يطل إقراره) أي: المقر بابين لعمه اه ع ش. قوله: (أنه) أي: المقر بابين لعمه. قوله: (غير جائز) هلا قال غير وارث لحجبه بالابن اه سم. قوله: (ولابن الرفعة إلخ) أقره المغني ثم قال ويصح إلحاق المسلم الكافر بالمسلم وإلحاق الكافر بالمسلم بالكافر اه. قوله: (هنا) أي: في اشتراط كون المقر حائزًا حين الإقرار. قوله: (أجبت عنه إلخ) وأجاب النهاية عنه أيضًا راجعه. قوله: (فيما إذا أقر) إلى قوله: (ولو ادعى) في النهاية، وكذا في المغني لا قوله: (أو بزوجة للميت). قوله: (أو بزوجة إلخ) انظر ما صورته اه ع ش كان مراده ما فائدة عطفه مع أن الثالث شامل للزوجة.

قول (سني): (لا يرث) وإذا قلنا لا يرث لعدم ثبوت نسبه وحرم على المقر بثت المقر به وإن لم يثبت نسبها مؤاخذه له بإقراره كما ذكره الزافعي ويقاس بالبنت من في معناها وفي عتق حصّة المقر لو كان المقر به عبدًا من التركة كأن قال أحدهما العبد فيها أنه ابن أينا وجهان أو جههما أنه يعتق لتشوف الشارع إلى العتق مغني ونهاية وشرح الروض قال ع ش قوله م ر وفي عتق حصّة المقر إلخ أي ظاهرًا وباطنًا وقوله م ر أو جههما أنه يعتق أي ولا سريّة، وإن كان المقر مويرًا لعدم اعترافه بمباشرة العتق اه.

قوله: (وبفرض المثني إلخ) عبارة المغني والأصح أن المستلحق لا يرث كذا في نسخة المصنف كما حكاه الشبكي قال الشيخ برهان الدين وهو يقتضي أنه مع كون المقر حائزًا إن استلحق لا يرث وهذا لا يعرف بل هو خلاف الثقل والعقل والظاهر أن هنا سقطت هي إما من أصل المصنف وإما من ناسخ وصوابه أن يقول، وإن لم يكن حائزًا فالأصح إلخ كما يؤخذ من بعض النسخ انتهى ويوجد في بعضها قلو أقر أحد الحائزين دون الآخر فالأصح إلخ وهو كلام صحيح ولعله هو المراد من النسخة الأولى ويدل لذلك كما قال الولي العراقي قوله ولا يشارك المقر في حصته فهو قرينة ظاهرة على أن صورة المسألة إقرار بعض الورثة إذا لو كان المقر حائزًا لم يكن له حصّة بل جميع الإرث له اه. قوله: (في هذا) أي: فيما إذا أقر أحد الحائزين إلخ. قوله: (السباق) أي: كقوله المقر بخصته اه سم.

قوله: (ظاهرًا بل باطنًا) أي: بل يشاركه فيها باطنًا وظاهرًا أنه لو مات المستلحق ولا وارث غيرهما

هلا صح وبقي الولاء وبه يندفع الضرر كما قدّمه في إلحاق بتفسيه لكن الفرق ممكن. قوله: (أنه) أي: الآخر. وقوله: (ابنه) أي: ابن العم. قوله: (أنه غير حائز) هلا قال غير وارث لحجبه بالابن.

قوله: (السباق) أي: كقوله المقر في حصته.

قوله في (سني): (ولا يشارك المقر في حصته) قال في الروض لكن يحرم عليه أي المقر تبينه أي المقر

بثالث يلزمه أن يعطيه ثلث حصته، ولو ادعى على ابني ميّت بعين في التركة فصّدقَه. أحدهما فإن كان قبل القسمة دَفَعَ إليه نصفها أو بعدها فإن كانت بيد المُصَدِّقِ سلمها له كُلُّها ولا شيء له على المُكذَّب أو بيد المُكذَّب لم يلزمه شيء وعلى المُصَدِّقِ نصف قيمتها (و) الأصح (أن البالغ) العاقل (من الورثة لا ينفرد بالإقرار) بل ينتظر كما الآخرين فإن أقر فمات غير الكامل وورثته نفذا قراره من غير تجديد كما في قوله (و) الأصح (أنه لو أقر أحد الوارثين) الحائزين بثلث (وأنكر الآخر) أو سكت لم يرث شيئا ولا من حصّة المقر لكن ظاهرا فقط كما تقرّر لأن الإرث فرع النسب ولم يثبت وإنما طولب مَنْ أقر بكونه ضامنا لعمَر وفي ألف بالالف، وإن لم يثبت على عمرو، ولو كذب الضامن لأنه لا ملازمة بين مطالبتيهما فقد يطالب الضامن فقط لإعسار الأصل أو نذر المضمون له أن لا يطالبه أو موت الضامن والدين مؤجل وقد يطالب الأصل فقط كإن صمّن الحال مؤجلا أو أعسر الضامن أو مات الأصل

كان للصادق باطنا تناول ما يخصه في ازته إن تمكّن منه اه سيّد عمر. □ فوّ: (يلزمه إلخ) أي: المقرّ، وكذلك يجب على غير المقرّ أن يشارك هذا الثالث بثلث ما أخذه إن كان يعلم أنه أخوه وإن كان في الظاهر لا يجب عليه أن يعطيه شيئا فكل من المقرّ والمكذّب حكمهما واحد وأما خصّ المقرّ بالذكر لأنه رُبما يتوهم أنه لما أقرّ وجب عليه التشارك في حصّته حتّى في الظاهر اه بجريمي. □ فوّ: (فإن كان قبل القسمة دَفَعَ إليه نصفها) يتبني أنه لو أخرجت القسمة النصف الآخر في حصّة المقرّ لزمه دفعه إليه أيضا لا غيراه به له اه سم وفي تصوّره وفقه لأنه إذا دَفَعَ نصف العين إلى المقرّ له تصير العين مشتركة بينه وبين المُكذَّب ولا يتقى للمُصَدِّقِ تعلق بها أصلا فكيف يتصور إخراج القسمة النصف الآخر في حصّته. □ فوّ: (ولا شيء له) أي: للمُصَدِّقِ. □ فوّ: (لم يلزمه) أي: المُكذَّب. □ فوّ: (بل ينتظر) إلى قوله: (وإنما طولب) في النهاية والمُعني. □ فوّ: (كمال الآخرين إلخ) أي: بلوغ الصغير وإفاقة المجنون فإذا بلغ الأول وأفاق الثاني فوافق البالغ العاقل ثبت النسب حينئذ ولا بد من موافقة الغائب أيضا ويُعتبر موافقة وارث مَنْ مات قبل الكمال أو الحضور اه مُعني. □ فوّ: (وورثته) أي: ورث المقرّ فقط غير الكامل. □ فوّ: (كما تقرّر) أي: في شرح ولا يشارك المقرّ في حصّته. □ فوّ: (لعمرو) أي: عن عمرو. □ فوّ: (أن لا يطالبه) أي: الأصل. □ فوّ: (والدين مؤجل) فيؤخذ من تركه اه سم.

به وفي عنق حصّته أي: المقرّ إن كان أي المقرّ به من التركة كأن قال أحدهما العبد من التركة إنه ابن أينا وجهان انتهت. وفي شرحه أن الأول أوجه لتسوّف الشارح إلى العنق انتهت. □ فوّ: (فإن كان قبل القسمة دَفَعَ إليه نصفها) يتبني أنه لو أخرجت القسمة النصف الآخر في حصّة المقرّ لزمه دفعه إليه أيضا لا غيراه به له. □ فوّ: (لم يلزمه) أي: المُكذَّب ش. □ فوّ: (أو نذر المضمون له أن لا يطالبه) أي أن لا يطالب الأصل. □ فوّ: (والدين مؤجل) فيؤخذ من تركه.

والدين مؤجل. وأما النسب والإرث فبينهما ملازمة من حيث إنه يلزم من ثبوت الإرث بالقراءة ثبوت النسب ولا عكس كما يأتي ونظيره إقراره بالخلع فإنه يثبت بينونة ولا مال لوجودها قبل الدخول وعند استيفاء العدة من غير مال بخلاف وجوبه بالطلاق فإنه يستلزمها (و) يستمر عدم إرث المقر به إلى موت المُنكر أو السّاكت فإن مات ولم يرثه إلا المقر ثبت النسب بالإقرار الأول وورث لأنه صار حائزاً، وكذا لو ورثه غير المقر وصدقه (و) الأصح أنه لو أقر ابن حائز مشهور النسب لا ولاية عليه (بأخوة مجهول فأنكر المجهول نسب المقر) بأن قال أنا ابن الميت ولست أنت ابنته (لم يؤثر فيه) لثبوته وشهرته ولأنه لو بطل نسبه بطل نسب المجهول فإنه لم يثبت إلا لإرثه وحيازته ولو بطل نسبه ثبت نسب المقر وذلك دوزر حكمي، ومن ثم غلط المقابل ولو أقرأ بثلاث فأنكر نسب الثاني وليس توأماً سقط لثبوت نسب الثالث

☐ قوله: (بالقراءة) احتراز عن الولاية. ☐ قوله: (كما يأتي) أي: بقول المتن وأنه إذا كان الوارث إلخ.
 ☐ قوله: (ونظيره) أي: العكس أو ما ذكر من النسب والإرث. ☐ قوله: (بالخلع) يعني بالطلاق البائن.
 ☐ قوله: (فإنه يثبت بينونة إلخ) أي: بالإقرار بالخلع. ☐ قوله: (لوجودها إلخ) تغليل لثبوت بينونة بدون مال. ☐ وقوله: (قبل الدخول) أي: بالطلاق قبله. ☐ وقوله: (وعند استيفاء إلخ) عطفت على قبل الدخول. ☐ وقوله: (من غير مال) متعلق بالوجود. ☐ قوله: (بخلاف وجوبه) أي: المال. ☐ قوله: (بالإقرار الأول) إلى قوله: (المتن) ويثبت في النهاية والمغني وإلا قوله: (ومن ثم غلط المقابل) وقوله: (وبهذا) إلى المتن. ☐ قوله: (ولو ورثه) أي: ورث المُنكر أو السّاكت اهـ سم. ☐ قوله: (وصدقه) أي: صدق وارث غير المقر المقر. ☐ قوله: (ولا ولاء عليه) أي: ومن عليه ولاية فقد مرّ حكمه في شرح وارثاً حائزاً. ☐ قوله: (ولو أقر) أي: الحائز والمجهول اهـ سم. ☐ قوله: (فأنكر إلخ) ولو أقر بأخوين مجهولين معاً فكذب كل منهما الآخر أو صدقه ثبت نسبهما لوجود الإقرار من الحائز وإن صدق أحدهما الآخر فكذبه الآخر سقط نسب المكذب بفتح الذال دون نسب المصدق إن لم يكونا توأمين وإلا فلا أثر لتكذيب الآخر لأن المقر بأحد التوأمين مقر بالآخر، ولو كان المُنكر اثنين والمقر واحداً فللمقر تخليفهما فإن نكل أحدهما لم تردّ اليمين على المقر لأنه لا يثبت بها نسب ولا يستحق بها إزناً ولو أقر الورثة بزوجة امرأة لمورثهم ورثت كإقرارهم بنسب شخص ومثله إقرارهم بزوجة للمرأة نهاية ومغني.

☐ قوله: (وكذا لو رثه) أي ورث المُنكر أو السّاكت وقوله وصدقه أي وصدق غير المقر ش.
 ☐ قوله: (ولو أقر) أي: الحائز والمجهول بثالث فأنكر إلخ. قال في الروض، ولو أقر بهما أي بأخوين مجهولين معاً فكذب كل منهما الآخر ثبت نسبهما وإن صدق أحدهما الآخر فكذبه به سقط المكذب أي بفتح الذال إن لم يكونا توأمين لأن المقر بأحد التوأمين مقر بالآخر وقوله إن لم يكونا توأمين قال في شرحه وإلا فلا أثر لتكذيب الآخر اهـ.

بِاتِّفَاقِهِمَا فَاشْتَرَطَ مُوَافَقَتَهُ عَلَى نَسَبِ الثَّانِي لِثُبُوتِهِ بِالِاسْتِلْحَاقِ وَبِهَذَا فَارَقَ مَا قَبْلَهُ (وَيُبَيِّنُ أَيْضًا نَسَبَ الْمَجْهُولِ) لِأَنَّ الْحَائِزَ قَدْ اسْتَلْحَقَهُ فَلَمْ يُنْظَرْ لِإِخْرَاجِهِ لَهُ عَنْ أَهْلِيَّةِ الْإِقْرَارِ بِتَكْذِيبِهِ لَهُ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَارِثُ الظَّاهِرُ يَحْجُبُهُ الْمُسْتَلْحَقُ) حُجِبَ جِرْمَانِ (كَأَخِ أَقْرَبِ بَابِنِ لِلْمَيِّتِ ثَبَتَ النِّسَبُ) لِلْبَابِنِ لِأَنَّ الْحَائِزَ ظَاهِرًا قَدْ اسْتَلْحَقَهُ (وَلَا إِرْثَ) لَهُ لِلدَّوْرِ الْحُكْمِيِّ وَهُوَ أَنْ يُلْزَمَ مِنْ إِثْبَاتِ الشَّيْءِ رَفْعُهُ إِذَا لَوْ وَرِثَ حُجِبَ الْأَخُ فَخَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ وَارِثًا فَلَمْ يَصْغُ اسْتِلْحَاقُهُ فَلَمْ يَرِثْ فَأَدَّى إِرْثُهُ إِلَى عَدَمِ إِرْثِهِ، وَلَوْ ادَّعَى الْمَجْهُولُ عَلَى الْأَخِ فَتَكَلَّ وَخَلَفَ الْمَجْهُولُ ثَبَتَ نَسَبُهُ ثُمَّ إِنْ قُلْنَا الْيَمِينُ الْمَرْدُودَةُ كَالْبَيِّنَةِ وَرِثَتْ أَوْ كَالْإِقْرَارِ وَهُوَ الْأَصَحُّ فَلَا وَخَرَجَ بِ «يَحْجُبُهُ» مَا لَوْ أَقْرَأَتْ بَنَتْ مُعْتَقَهُ لِلْأَبِ بِأَخٍ لَهَا فَيُثْبِتُ نَسَبُهُ لِكُونِهَا حَائِزَةً وَبِرِثَانِهِ أَثْلَاثًا لِأَنَّهُ لَا يَحْجُبُهَا جِرْمَانًا.

☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْحَائِزَ) إِلَى الْكِتَابِ فِي الْتَهَايَةِ وَالْمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (لِلدَّيْنِ الْإِنْفِ) وَلَوْ أَقْرَبَ بِهِ أَيِ بَابِنِ لِلْمَيِّتِ الْأَخُ وَالزَّوْجَةُ لَمْ يَرِثْ مَعَهُمَا لِذَلِكَ أَيِ لِلدَّوْرِ الْحُكْمِيِّ وَلَوْ مَاتَ عَنْ بَنَاتٍ وَأَخْتٍ فَأَقْرَأَتْ بَابِنِ لَهُ سَلَّمَ لِلْأَخْتِ نَصِيبُهَا لِأَنَّهُ لَوْ وَرِثَ لَحَجَبَهَا مُعْنَى وَأَسْتَى. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ ادَّعَى الْإِنْفِ) أَيِ: لَوْ ادَّعَى مَجْهُولٌ عَلَى أَخِ الْمَيِّتِ أَنَّهُ ابْنُ الْمَيِّتِ فَأَنْكَرَ الْأَخُ وَتَكَلَّ عَنْ الْيَمِينِ فَخَلَفَ الْمُدَّعِي الْيَمِينُ الْمَرْدُودَةُ. ☐ قَوْلُهُ: (مَا لَوْ أَقْرَأَتْ بَنَتْ الْإِنْفِ) لَعَلَّهُ تَصْوِيرٌ وَإِلَّا فَلَوْ وَرِثَتْ الْجَمِيعُ قَرْضًا وَرَدًّا فَكَذَلِكَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا قَدَّمَهُ وَصَرَّحَ بِهِ التَّائِيْرِيُّ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ اهـ سَم.

☐ قَوْلُهُ فِي (السُّنَنِ): (كَأَخِ أَقْرَبِ بَابِنِ لِلْمَيِّتِ) قَالَ فِي الرُّوْضِ فَإِنْ أَقْرَبَ بِهِ الْأَخُ وَالزَّوْجَةُ لَمْ يَرِثْ مَعَهُمَا انْتَهَى. وَقَالَ فِي شَرْحِهِ وَلَوْ مَاتَ عَنْ بَنَاتٍ وَأَخْتٍ فَأَقْرَأَتْ بَابِنِ لَهُ سَلَّمَ لِلْأَخْتِ نَصِيبُهَا لِأَنَّهُ لَوْ وَرِثَ لَحَجَبَهَا ذَكَرَهُ الْأَصْلُ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (مَا لَوْ أَقْرَأَتْ بَنَتْ مُعْتَقَةً لِلْأَبِ الْإِنْفِ) لَعَلَّهُ تَصْوِيرٌ وَإِلَّا فَلَوْ وَرِثَتْ الْجَمِيعُ قَرْضًا وَرَدًّا فَكَذَلِكَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا قَدَّمَهُ وَصَرَّحَ بِهِ التَّائِيْرِيُّ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ، فَقَالَ فَائِدَةُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ بَقِيَ مَا لَوْ تَرَكَ بَنَاتًا وَقُلْنَا بِالرَّدِّ لِفَسَادِ بَيِّنَةِ الْمَالِ فَاسْتَلْحَقَتْ أَخًا فَهَلْ يَكُونُ كَاسْتِلْحَاقِ الْإِبْنِ الْحَائِزِ مَثَلًا أَمْ لَا لَمْ أَرِ فِيهِ نَفْلًا وَالْأَقْرَبُ نَعَمْ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَبِرِثَانِهِ) هُوَ فِي ارْثِ الْأَخِ أَحَدُ وَجْهَيْنِ، وَوَجْهُهُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَالثَّانِي لَا لِأَنَّهُ يَمْنَعُهَا عُصَبَةُ الْوَلَاءِ أَيِ الْإِرْثِ بِهَا قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ وَلَعَلَّ اقْتِصَارَ الشَّارِحِ عَلَى هَذَا التَّصْوِيرِ لِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب العارية)

بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ وَقَدْ تُخَفَّفُ اسْمٌ لِمَا يُعَارُ وَلِلْعَقْدِ الْمُتَضَمِّنِ لِإِبَاحَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِمَا يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ
مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ لِيَرْدَهُ مِنْ عَارٍ ذَهَبَ وَجَاءَ بِشُرْعَةٍ أَوْ مِنَ التَّعَاوُرِ أَيْ التَّنَاوُبِ لَا مِنَ الْعَارِ لِأَنَّهُ يَأْتِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب العارية

□ فَوُدَّ: (بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَيْ حَيْثُ إِلَى قَالَ وَقَوْلُهُ مَعَ أَنَّهَا فَاسِدَةٌ، وَكَذَا فِي
الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ الْمُتَضَمِّنُ إِلَى مِنْ عَارٍ وَقَوْلُهُ وَمُضَحَّفٌ إِلَى كِلَا عَارَةٍ وَقَوْلُهُ مَعَ أَنَّهَا فَاسِدَةٌ. □ فَوُدَّ: (وَقَدْ
تُخَفَّفُ) وَفِيهَا لُغَةٌ ثَالِثَةٌ عَارَةٌ بَوَزْنِ نَاقَةٍ نِهَائَةٍ وَمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (اسْمٌ لِمَا يُلْخُ) أَيْ: شَرْعًا اِهْ ع ش، وَقَالَ
الْحَلَبِيُّ قَوْلُهُ اسْمٌ يُلْخُ أَيْ لُغَةٌ وَشَرْعًا أَوْ لُغَةٌ فَقَطْ أَوْ لُغَةٌ لِمَا يُعَارُ وَشَرْعًا لِلْعَقْدِ لَكِنْ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَيْ
وَالْمُغْنِيِّ مَا يُفِيدَانِ إِطْلَاقَهَا عَلَى كُلِّ مِنَ الْعَقْدِ وَمَا يُعَارُ لُغَوِيًّا اِه. □ فَوُدَّ: (وَلِلْعَقْدِ) أَيْ: فَهِيَ مُشْتَرَكَةٌ
بَيْنَهُمَا، وَقَدْ تُطْلَقُ عَلَى الْآثَرِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَى ذَلِكَ مِنْ جَوَازِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا وَعَدَمِ الضَّمَانِ وَهَذَا مَوْزِدُ الْفَسْخِ
وَالْإِنْفِسَاخِ كَمَا تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي أَوَّلِ الْبَيْعِ اِه ع ش. □ فَوُدَّ: (وَلِلْعَقْدِ الْمُتَضَمِّنِ لِإِبَاحَةِ الْإِنْتِفَاعِ) فَهِيَ إِبَاحَةُ
الْمَنَافِعِ، وَقَالَ الْمَاوَزْدِيُّ هِبَةُ الْمَنَافِعِ فَلَوْ رَدَّ الْمُسْتَعِيرُ أَزْدَتْ عَلَى هَذَا دُونَ الْأَوَّلِ فَيَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بَعْدَ
الرَّدِّ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ كَذَا قِيلَ وَصَرِيحٌ مَا يَأْتِي عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ مَا لَمْ يَنْهَ أَنَّهَا تَرْتَدُّ بِالرَّدِّ
وَهُوَ ظَاهِرٌ أَنْتَهَى اِه س م. □ فَوُدَّ: (أَوْ مِنَ التَّعَاوُرِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ وَقِيلَ مِنَ التَّعَاوُرِ اِه. □ فَوُدَّ: (لَا مِنَ الْعَارِ)
لَا يُقَالُ بَرَدَهُ اسْتِعَارَتُهُ ﷺ لِأَنَّا نَقُولُ اسْتِعَارَتُهُ لِيَبَانَ الْجَوَازِ لِثَلَاثَتِهِمُ الْمَنْعُ مِنْهَا مَعَ وُجُودِ الْعَارِ فِيهَا
وَاسْتِعَارَتُهُ لِيَبَانَ الْجَوَازِ لَا عَارَ فِيهَا عَلَيْهِ اِه س م. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيْ: الْعَارَ. □ فَوُدَّ: (يَأْتِي) بِدَلِيلٍ غَيْرَتِهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب العارية

□ فَوُدَّ: (وَلِلْعَقْدِ الْمُتَضَمِّنِ لِإِبَاحَةِ الْإِنْتِفَاعِ) فَهِيَ إِبَاحَةُ الْمَنَافِعِ، وَقَالَ الْمَاوَزْدِيُّ هِبَةُ الْمَنَافِعِ فَلَوْ رَدَّ
الْمُسْتَعِيرُ رُدَّتْ عَلَى هَذَا دُونَ الْأَوَّلِ فَيَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بَعْدَ الرَّدِّ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ كَذَا قِيلَ
وَصَرِيحٌ مَا يَأْتِي عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ مَا لَمْ يَنْهَ أَنَّهَا تَرْتَدُّ بِالرَّدِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ فَإِنْ قُلْتَ مَرَّ فِي الْوَكَالَةِ أَنَّ الْإِبَاحَةَ
لَا تَرْتَدُّ بِالرَّدِّ قُلْتَ ذَاكَ فِي الْإِبَاحَةِ الْمُخْضَةِ وَهَذِهِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ اِه وَكَأَنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ وَصَرِيحٌ مَا يَأْتِي يُلْخُ
مَا ذَكَرَهُ وَفِيمَا لَوْ فَعَلَ مَا مُنِعَ مِنْهُ مِنْ نَحْوِ الزَّرْعِ مِنْ أَنَّ عَلَيْهِ أَجْرَةَ الْمِثْلِ لَا مَا زَادَ عَلَى الْمُسَمَّى مِنْ أَجْرَةِ
الْمِثْلِ لِأَنَّهُ بَعْدُولُهُ عَنِ الْمُسْتَحَقِّ لَهُ كَالرَّادِّ لِمَا أَيْحَ لَهُ اِه. وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ لَا دَلَالَهَ فِي ذَلِكَ لِمُطْلَقِ
الرَّدِّ إِذْ هُنَا تَقْوِيَتْ لِلْمَأْذُونِ فِيهِ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ وَمُجَرَّدُ الرَّدِّ لَيْسَ فِيهِ ذَلِكَ. □ فَوُدَّ: (لَا مِنَ الْعَارِ) لَا يُقَالُ يَرُدُّهُ

وهي واوئة وأصلها قبل الإجماع ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٧] قال جمهور المفسرين هو ما يستعيره الجيران بعضهم من بعض (واستعارته بفتح الهمزة فرسا لأبي طلحة فركبه) متفق عليه وأدرعا من صفوان بن أمية يوم حنين، فقال أغصبت يا محمد، فقال: «لا بل عارية مضمونة» رواه أبو داود والنسائي وهي شئته قال الروياني وغيره وكانت واجبة أول الإسلام للآية وقد تجب كإعارة نحو ثوب يدفع مؤذ كحز ومصحف أو ثوب توقفت صحة الصلاة عليه أي

بكذا اه معني. ه قوله: (وهي واوئة) فإن أصلها عورية اه معني قال ع ش هذا بمجرده لا يمنع لأنهم قد يدخلون بنات الباء على بنات الواو كما في البيع من مد الباع مع أن البيع يأتي والبايع واوي اللهم إلا أن يقال إنهم لا يفعلون ذلك إلا عند الإضطرار إليه اه. ه قوله: (واستعارته إلخ) عطف على قوله ويمنعون إلخ. ه قوله: (متفق إلخ) أي هذا الخبر متفق إلخ. ه قوله: (وأدرعا) كذا في أصله والذي في المعني والنهاية درعا بالإنفراد وفي نسخ المحلي بالجمع كالشخفة اه سيد عمر عبارة ع ش قوله م ر ودرعا إلخ أراد به الجنس وإلا فالماخوذ من صفوان مائة ذرع اه. ه قوله: (وقد تجب إلخ) لم يذكر أنها قد تباع اه سم أقول، وقد تصور الإباحة بإعارة من لا حاجة له بالمعار بوجه اه ع ش. ه قوله: (كإعارة نحو ثوب إلخ) ومع الوجوب لا يلزم المالك البذل مجانا له طلب الأجرة، ثم إن عقد بالإجارة ووجدت شروطها فهي إجارة صحيحة وإلا فهي إعارة لفظا وإجارة معنى ع ش وقلوبى وسم ولا يضمن العين حيثيذ تغليا للإعارة ع ش اه بجبرمي ويأتي أنفا ما يتعلق بذلك. ه قوله: (مؤذ إلخ) ظاهره، وإن قل الأذي ويتبعني تقييده بأذ لا يَحْتَمِلُ عادة أو يبيح مخذور تيمم أخذا مما يأتي عن الأذرعى في قوله كل ما فيه إحياء مهنجة اه ع ش. ه قوله: (ومصحف أو ثوب إلخ) عبارة الشارح م ر في باب صفة الصلاة بعد قول المتن فإن جهل الفاتحة إلخ حتى لو لم يكن بالبلد إلا مصحف واحد ولم يمكن التعليم إلا منه لم يلزم مالكه إعارته، وكذا لو لم يكن بالبلد إلا معلم واحد لم يلزمه التعليم إلا بأجرة على ظاهر المذهب كما لو احتاج إلى الشئرة أو الوضوء ومع غيره ثوب أو ماء فينتقل إلى البذل اه وحمل حج الوجوب على ما إذا أعار ذلك زمنا لا يقابل بأجرة اه ع ش وما نقله عن شرح م ر نقل سم عن شرح الروض مثله. ه قوله: (عليه) أي: على المصحف أو الثوب اه رشيدى.

استعارته بفتح الهمزة لأننا نقول قد تكون استعارته لبيان الجواز لئلا يتوهم المنع منها مع وجود العار فيها واستعارته لبيان الجواز لا عار فيها عليه وأيضا فهو أولك المؤمنين من أنفسهم، فأولى بأموالهم فبالكفار أولى فلا عار في تصرفه في شيء من أموال الخلق لأن الجميع له ولا ينافيه نحو قوله: «بل عارية مضمونة» لأنه من باب التفصيل فليتأمل وقوله لأنه أي العار يأتي قد يجاب عنه بأنه قد يؤخذ أحدهما من الآخر كما قيل إن البيع من الباع. ه قوله: (وقد تجب إلخ) لم يذكر أنها قد تباع. ه قوله: (ومصحف) على ما جزم به العباب تبعا للكفاية كذا شرح م ر وفيه نظر وقوله أو ثوب توقفت صحة الصلاة عليه في شرح م ر على ما سيأتي اه. وفي شرح الروض في باب صفة الصلاة قال في

حيث لا أجره له لِقَلَّةِ الزَّمَنِ وإلا لم يلزمه بذله بلا أجره فيما يظهر، ثم رأيت الأذرعِي ذكره حيث قال والظاهر من حيث الفقه وجوب إعاره كُلِّ ما فيه إحياء مُهْجَةٍ مُحْتَرَمَةٍ لا أجره لمثله، وكذا إعاره سكينٍ لذبح مأكولٍ يُخْشَى موته وإعاره ما كتَبَ صاحبُ كتاب الحديث بنفسه أو مأذونه فيه سماعٌ غيره أو روايته لينسخه منه كما صوّبه المُصَنِّفُ وغيره. وتحرّم كما يأتي مع بيان أنها فاسدة وتكره إعاره مُسلمٍ لكافرٍ كما يأتي وأركانها أربعة مُعيّنة

قوله: (لا أجره لمثله) أي: أما الذي لمثله أجره فظاهر أنّه واجبٌ أيضًا لكن لا بالعارية بل بالإجارة اه
رشيدِي. قوله: (وكذا إعاره سكينٍ إلخ) لا يُنافي وجوب الإعاره هنا أنّ المالك لا يجب عليه ذنبه، وإن كان في ذلك إضاعة مالٍ لأنها بالتّرك هنا وهو غير مُمتنع لأنّ عدم الوجوب عليه لا يُنافي وجوب استعارته إذا أراد حفظ ماله كما يجب الاستيداع إذا تعيّن للحفظ، وإن جاز للمالك الإعراض عنه إلى التّلف وهذا ظاهر، وإن توهّم بعض الطلبة المنافاة سم على حجج ش. قوله: (وكإعاره ما كتَبَ إلخ) عبارة المُغني وأفتى أبو عبد الله الزُّبَيْرِيُّ بوجوب إعاره كُتُبِ الحديث إذا كتَبَ صاحبها اسمَ مَنْ سَمِعَهُ سم عنه ليكتُبَ نسخة السّماع قاله الزُّركَشِيُّ والقياس أنّ العاريّة لا تجب عينا بل هي أو التّقلُّ إذا كان التّاقل ثقة اه. قوله: (ما كتَبَ إلخ) ما واقعة على نحو الكتاب. قوله: (فيه) متعلّق بقوله كتَبَ والضمير لما كتَبَ إلخ، وكذا ضمير منه. وقوله: (أو روايته) أي: الغير يغني سند شيخه. قوله: (لينسخه) أي: غيره اه ع ش. قوله: (وتحرّم) ثم قوله: (وتكره) كلّ منهما مغلوطٌ على تجب اه سم. قوله: (كما يأتي) أي: كما عارة الصّيد من المُحرّم والأمة من الأجنبي وإعاره العُلَمانِ لِمَنْ عُرِفَ باللّواط اه مُغني.
قوله: (مع أنها فاسدة) وعليه فليُس هذا من أقسام العاريّة الصحيحة فالأولى التّمثيل له بإعاره خيل

الكفاية، ولو لم يكن بالبلد إلا مُضَحَفٌ واحدٌ ولم يُمكن التّعليم إلا منه لم يلزم مالكه إعارته، وكذا لو لم يكن إلا مُعلّمٌ واحدٌ لم يلزمه التّعليم أي بلا أجره على ظاهر المذهب كما لو احتاج إلى الشّتر أو الوضوء ومع غيره ثوبٌ أو ماء فينتقل إلى البدل اه. وفي الباب في صفة الصّلاة ولا تجب إعارته أي المُضَحَفُ، وإن تعيّن فإن غاب مالكه فيحتمل لزوم أخذه وأنه كالعارية ويُحتمل أن لا يضمّنه اه. هذا ولا يخفى أنّ مُقتضى وجوب الإعاره في الثوب المذكور امتناع الرجوع بعد الإحرام وسيأتي في أوّل الفصل الآتي من الشّرح والحاشية ما يتحصّل منه تفصيل في الرجوع بعد الإحرام فيحتمل ما هنا على ما يمتنع فيه الرجوع ممّا سيأتي لا ما يجوز فيه أيضًا إذا لا يتّظّم مع وجوب الإعادة للصّلاة جواز الرجوع بعد الإحرام بها بل ولا قبله فليُتأمل فيحتمل الوجوب هنا على ما إذا طلب الثوب لصّلاة الفرض فليُتأمل.
قوله: (وكذا إعاره سكينٍ إلخ) لا يُنافي وجوب الإعاره هنا أنّ المالك لا يجب عليه ذنبه، وإن كان في ذلك إضاعة مالٍ لأنها بالتّرك هنا وهو غير مُمتنع لأنّ عدم الوجوب عليه لا يُنافي وجوب استعارته إذا أراد حفظ ماله كما يجب الاستيداع إذا تعيّن للحفظ، وإن جاز للمالك الإعراض عنه إلى التّلف وهذا ظاهر، وإن توهّم بعض الطلبة المنافاة. ثم قوله: (وتحرّم) ثم قوله: (وتكره) كلّ منهما مغلوطٌ على تجب ش.

وَمُسْتَعِيرٌ وَمُعَارٍ وَصِغَةُ. (شَرْطُ الْمُعِيرِ) الْاِخْتِيَارُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ فَلَا تَصِحُّ إِعَارَةُ مُكَرَّهِ أَيْ بَغِيرِ حَقٍّ وَإِلَّا كَالْإِكْرَاهِ عَلَيْهَا حَيْثُ وَجَبَتْ صَحْتُ فِيمَا يَظْهَرُ وَ(صِحَّةُ تَبَرُّعِهِ) بَأَنْ يَكُونَ رَشِيدًا لِأَنَّهَا تَبَرُّعٌ بِالْمَنَافِعِ فَلَا تَصِحُّ إِعَارَةُ مَحْجُورٍ إِلَّا السَّفِيهَ لِيَبْدَنَ نَفْسِهِ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ عَمَلَهُ لَا اسْتِغْنَاءَهُ عَنْهُ بِمَالِهِ عَلَى أَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ لَا اسْتِثْنَاءَ لِأَنَّ بَدَنَهُ فِي يَدِهِ فَلَا عَارِيَّةَ وَإِلَّا الْمُفْلِسَ لِغَيْنِ زَمَنًا لَا يُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ وَلَا مُكَاتَبٍ بَغِيرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ إِلَّا فِي نَظِيرٍ مَا ذُكِرَ فِي الْمُفْلِسِ فِيمَا يَظْهَرُ. وَيُشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي الْمُسْتَعِيرِ أَيْضًا فَلَا تَصِحُّ اسْتِعَارَةُ مَحْجُورٍ، وَلَوْ سَفِيهًا وَلَا اسْتِعَارَةُ وَلِيٍّ لَهُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَبْرِدِ مُهْلِكٍ فِيمَا يَظْهَرُ أَوْ حَيْثُ لَا ضَمَانَ كَأَنِ اسْتِعَارَ لَهُ مِنْ نَحْوِ

وَسِلَاحٍ لِحَرْبِيٍّ عَلَى مَا يَأْتِي أَهْ ع ش. قَوْلُهُ: (الْاِخْتِيَارُ) إِلَى قَوْلِهِ: (إِلَّا فِي نَظِيرِ الْإِنِّ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ) وَقَوْلُهُ: (أَيْ بَغِيرِ حَقٍّ) إِلَى الْمَثْنِ وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ أُرْسِلَ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَإِلَّا كَالْإِكْرَاهِ) إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: (لِلضَّرُورَةِ) إِلَى (حَيْثُ) وَقَوْلُهُ: (وَلَوْ بِالْقَرِينَةِ) إِلَى: (لَمْ يَكُنْ). قَوْلُهُ: (فَلَا عَارِيَّةَ) مُقْتَضَاهُ أَنَّ شَرْطَ تَحَقُّقِ الْعَارِيَّةِ كَوْنُهَا بِيَدِ الْمُسْتَعِيرِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ فِي التَّعْرِيفِ لِيَرُدَّهُ لَكِنْ يُنَافِيهِ مَا سَبَقَتْ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالثَّالِثُ يَضْمَنُ الْمُتَمَحِّقَ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ زَادَ ع ش اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ السَّفِيهَ لَا يُمَكِّنُ جَعْلَهُ تَحْتَ يَدِ غَيْرِهِ لِكَوْنِهِ حُرًّا بِخِلَافِ الدَّابَّةِ الَّتِي حَمَلَ عَلَيْهَا صَاحِبُهَا مَتَاعَ غَيْرِهِ بِسُؤَالِهِ فَكَأَنَّهَا فِي يَدِ الْغَيْرِ أَهْ وَأَشَارَ الرَّشِيدِيُّ إِلَى رَدِّ هَذَا الْجَوَابِ بِمَا نَصَّ قَوْلُهُ فَلَا عَارِيَّةَ فِيهِ أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ إِذَا قَالَ لِغَيْرِهِ أَغْبِلْ ثَوْبِي كَانَ اسْتِعَارَةً لِيَدَنِهِ أَهْ. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا الْمُفْلِسَ) قَدْ يُنَاقَشُ بِأَنْ قَضَيْتَهُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْمَحْجُورِ مَا يَعُمُّ الْمُفْلِسَ وَحَيْثُ يُشْكَلُ التَّفْرِيعُ فِي قَوْلِهِ فَلَا يَصِحُّ إِعَارَةُ مَحْجُورٍ لِأَنَّ عَدَمَ الصَّحَّةِ مِنْ مُطْلَقِ الْمَحْجُورِ لَا يَتَقَرَّرُ عَلَى اخْتِيَارِ الرَّشِيدِ لِأَنَّ الْمَحْجُورَ بِفُلْسٍ رَشِيدٌ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَمِ أَيِ فَكَانَ الْأَوَّلَى اخْتِيَارَ كَوْنِ التَّبَرُّعِ تَأْخُرًا بَدَلِ الرَّشِيدِ. قَوْلُهُ: (لِغَيْنِ الْإِنِّ) وَلِيَبْدَنَ نَفْسِهِ مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْ سَيِّدُ عُمَرَ. قَوْلُهُ: (إِلَّا فِي نَظِيرٍ مَا ذُكِرَ الْإِنِّ) أَيِ: فِي قَوْلِهِ زَمَنًا لَا يُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ أَهْ ع ش. قَوْلُهُ: (وَيُشْتَرَطُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُشْتَرَطُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ إِلَى الضَّرُورَةِ إِلَى حَيْثُ. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ: صِحَّةُ التَّبَرُّعِ عَلَيْهِ أَهْ مُغْنِي أَيِ وَالْاِخْتِيَارُ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ سَفِيهًا) أَيِ: بَأَنْ كَانَ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ مَحْجُورًا عَلَيْهِ بِسَفَاهَةِ أَمَّا الْمُفْلِسُ فَتَصِحُّ اسْتِعَارَتُهُ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ لَهَا عَلَى الْغُرَمَاءِ لِأَنَّهَا لَوْ تَلَفَتْ تَلَفًا مُضْمَنًا لَا يُزَاحِمُ الْمُعِيرُ الْغُرَمَاءَ بِيَدْلَهَا ع ش وَسَمِ. قَوْلُهُ: (وَلَا اسْتِعَارَةُ وَلِيٍّ لَهُ) أَيِ: إِيْقَاعُ عَقْدِ الْعَارِيَّةِ لَهُ بِطَرِيقِ الْوِلَايَةِ أَمَّا إِذَا اسْتَعَارَ الْوَلِيُّ لِنَفْسِهِ، ثُمَّ اسْتَبَاهُ فِي اسْتِيفَاءِ الْمُنْفَعَةِ فَوَاضِحٌ أَنَّهُ لَا

قَوْلُهُ: (لَأَنَّ بَدَنَهُ فِي يَدِهِ الْإِنِّ) قَدْ يُرَدُّ عَلَيْهِ مَا إِذَا قَصَدَ عَمَلَهُ. قَوْلُهُ: (وَإِلَّا الْمُفْلِسَ الْإِنِّ) قَدْ يُنَاقَشُ هُنَا بِأَنْ قَوْلُهُ وَإِلَّا الْمُفْلِسَ يَقْتَضِي أَنَّهُ أَرَادَ بِالْمَحْجُورِ مَا يَعُمُّهُ وَحَيْثُ يُشْكَلُ التَّفْرِيعُ فِي قَوْلِهِ فَلَا يَصِحُّ إِعَارَةُ مَحْجُورٍ لِأَنَّ عَدَمَ الصَّحَّةِ مِنْ مُطْلَقِ الْمَحْجُورِ لَا يَتَقَرَّرُ عَلَى اخْتِيَارِ الرَّشِيدِ لِأَنَّ الْمَحْجُورَ بِفُلْسٍ رَشِيدٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (فَلَا تَصِحُّ اسْتِعَارَةُ مَحْجُورٍ، وَلَوْ سَفِيهًا) أَيِ: كَمَا يَكُونُ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا وَقَدْ يَشْمَلُ الْمُفْلِسَ وَالْوَجْهَ خِلَافَهُ.

مُسْتَأْجِرٌ وَيُشْتَرَطُ تَعْيِينُهُ فَلَوْ فَرَشَ بَسَاطَهُ لِمَنْ يَجْلِسُ عَلَيْهِ، وَلَوْ بِالْقَرِينَةِ كَمَا عَلَى ذَكَائِينَ
الْبَزَائِينَ بِالنِّسْبَةِ لِمُرِيدِ الشَّرَاءِ مِنْهُمْ لَمْ يَكُنْ عَارِيَّةً بَلْ مُجَرَّدَ إِبَاحَةٍ، وَلَوْ أَرْسَلَ صَبِيًّا لِيَسْتَعِيرَ لَهُ
شَيْئًا لَمْ يَصَحَّ فَلَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ أَوْ أَتْلَفَهُ لَمْ يَضْمَنْهُ هُوَ وَلَا مُرْسِلُهُ كَذَا فِي الْجَوَاهِرِ وَنَظَرُ غَيْرِهِ
فِي قَوْلِهِ أَوْ أَتْلَفَهُ وَالنَّظَرُ وَاضِحٌ إِذَا الْإِعَارَةُ مِنْ غُلَمٍ أَنَّهُ رَسُولٌ لَا تَقْتَضِي تَسْلِيطَهُ عَلَى الْإِثْلَافِ
فَلْيَحْمَلْ ذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ رَسُولٌ (وَمِلْكُهُ الْمَنْفَعَةُ) وَأَنْ يَمْلِكِ الرِّقَبَةَ لِأَنَّ الْإِعَارَةَ إِنَّمَا
تُرَدُّ عَلَى الْمَنْفَعَةِ. وَأَخَذَ الْأَذْرَعِيُّ مِنْهُ امْتِنَاعَ إِعَارَةِ صُوفِيٍّ وَفَقِيهِ سَكَنَهُمَا فِي رِبَاطٍ وَمَدْرَسَةٍ
لأنَّهُمَا يَمْلِكَانِ الْإِثْلَافَ لَا الْمَنْفَعَةَ وَكَانَ مُرَادُهُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى عَارِيَّةً حَقِيقَةً فَإِنْ أَرَادَ حُرْمَتَهُ
فَمَنْعُوهُ حَيْثُ لَا نَصَّ مِنَ الْوَاقِفِ أَوْ عَادَةً مُطَرِّدَةً فِي زَمَنِهِ تَمْنَعُ ذَلِكَ

مَخْذُورٌ فِيهِ لِأَنَّ الضَّمَانَ حَبِيزٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْمُسْتَعِيرِ وَهُوَ الْوَلِيُّ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (تَغْيِينُهُ) أَيِ: الْمُسْتَعِيرِ
وَكَوْنُهُ مُخْتَارًا أَهْ نِهَآيَةً. قَوْلُهُ: (بَلْ مُجَرَّدُ إِبَاحَةٍ) اعْتَمَدَهُ م ر أَهْ سَم. قَوْلُهُ: (إِذَا الْإِعَارَةُ مِنْ غُلَمٍ إِنْخِ)
إِنَّمَا يَتَضَحَّ فِي الْجَاهِلِ بَعْدَ الصَّحَةِ أَمَّا الْعَالِمُ بَعْدَ الصَّحَةِ فَمُسَلِّطٌ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ.
قَوْلُهُ: (فَلْيَحْمَلْ ذَلِكَ إِنْخِ) أَيِ: مَا فِي الْجَوَاهِرِ مِنْ عَدَمِ الضَّمَانِ أَقُولُ فِيهِ نَظَرٌ أَيْضًا لِأَنَّ الْإِعَارَةَ لَا
تَقْتَضِي تَسْلِيطَ الْمُسْتَعِيرِ عَلَى الْإِثْلَافِ أَيِ قِيْضَمَنْ فِيهِ لَا فِي التَّلَفِ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ تَقْتَضِي الْمُسَامَحَةَ
بِالتَّلَفِ بِوَاسِطَةِ الْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم عَلَى حَجٍّ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ تَقْتَضِ
التَّسْلِيطُ بِالْإِثْلَافِ لِكَيْتَافَتِهِ ائْتِضَتَهُ بِالتَّسْلِيطِ عَلَى الْعَيْنِ الْمُعَارَةَ فَأَشْبَهَتْ الْبَيْعَ وَقَدْ صَرَّحُوا فِيهِ بِأَنَّ
الْمَقْبُوضَ بِالشَّرَاءِ الْفَاسِدَ مِنَ السَّفِيهِ لَا يَضْمَنْهُ إِذَا أَتْلَفَهُ أَهْ ش. قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَمْ يَمْلِكِ الرِّقَبَةَ) إِلَى الْمَثَنِ
فِي النَّهَآيَةِ. قَوْلُهُ: (وَأَخَذَ الْأَذْرَعِيُّ مِنْهُ امْتِنَاعَ إِعَارَةِ صُوفِيٍّ إِنْخِ) إِنْ كَانَتْ الصُّورَةُ أَنَّهُ أَعَارَ لِمُسْتَحِقٍّ
السُّكْنَى فِي الْمَدْرَسَةِ أَوْ الرِّبَاطِ فَلَا يَتَّبِعُهُ إِلَّا الْجَوَازُ لَكِنْ هَذَا لَيْسَ عَارِيَّةً وَإِنَّمَا هُوَ إِسْقَاطُ حَقٍّ وَلَعَلَّ هَذَا
هُوَ الَّذِي فَهِمَهُ الشَّارِحُ م ر عَنْ الْأَذْرَعِيِّ وَإِنْ كَانَتْ الصُّورَةُ أَنَّهُ أَعَارَ لِغَيْرِ مُسْتَحِقٍّ فَلَا يَتَّبِعُهُ إِلَّا الْمَنْعُ
وَلَعَلَّهُ مُرَادُ الْأَذْرَعِيِّ فَلَمْ يَتَوَارَدْ مَعَهُ الشَّارِحُ م ر عَلَى مَحَلٍّ وَاجِدٍ، ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ الصُّورَةَ عَلَى كُلِّ
مِنْهُمَا أَنَّ الْفَقِيهَ أَوْ الصُّوفِيَّ يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْكَنِ الْمَذْكُورِ وَيُعِيرُهُ لِغَيْرِهِ أَمَّا كَوْنُهُ يَدْخُلُ عِنْدَهُ نَحْوُ ضَيْفٍ
فَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْإِنْزَاعَ فِي جَوَازِهِ أَهْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (امْتِنَاعُ إِعَارَةِ صُوفِيٍّ إِنْخِ) كَلَامُ شَرْحِ الرُّوضِ
مُصَرِّحٌ بِالْجَوَازِ أَهْ سَم وَبِعَارَةِ الْمُعْنَى بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الرُّوضِ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ أَيِ مَا عَلَيْهِ الْعَمَلُ مِنْ إِعَارَةِ
الصُّوفِيِّ وَالْفَقِيهِ مَسْكَنَهُمَا بِالرِّبَاطِ وَالْمَدْرَسَةِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا لَا يَجُوزُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ أَه.
قَوْلُهُ: (أَوْ عَادَةً إِنْخِ) الْأَنْسَبُ وَعَادَةً بِالْوَاوِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ أَيِ كَمَا فِي النَّهَآيَةِ. قَوْلُهُ: (يَمْنَعُ ذَلِكَ) أَيِ:

قَوْلُهُ: (بَلْ مُجَرَّدُ إِبَاحَةٍ) اعْتَمَدَهُ م ر. قَوْلُهُ: (فَلْيَحْمَلْ ذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ رَسُولٌ) أَقُولُ فِيهِ
أَيْضًا نَظَرٌ لِأَنَّ الْإِعَارَةَ لَا تَقْتَضِي تَسْلِيطَ الْمُسْتَعِيرِ عَلَى الْإِثْلَافِ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ تَقْتَضِي الْمُسَامَحَةَ بِالتَّلَفِ
بِوَاسِطَةِ الْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (امْتِنَاعُ صُوفِيٍّ إِنْخِ) كَلَامُ شَرْحِ الرُّوضِ مُصَرِّحٌ
بِالْجَوَازِ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَرَادَ حُرْمَتَهُ فَمَنْعُوهُ إِنْخِ) وَافَقَ عَلَى الْمَنْعِ م ر وَهَلْ يَتَوَقَّفُ هَذَا عَلَى إِذْنِ النََّاظِرِ،

وكميلكه لها اختصاصه بها لما سيدكره في الأضحية أن له إعاره هذي أو الأضحية نذره مع خروجه عن ملكه ومثله إعاره كلب للصييد وإعاره الأب لابنه الصغير، وكذا المجنون والسفيه كما يحكه الزركشي زمتا لا يقابل بأجرة ولا يضرب به لأن له استخدامته في ذلك وأطلق الروياني حل إعارته لخدمة من يتعلم منه لقصبة أنس في الصحيح وظاهر أن تسمية مثل هذه المذكورات عارية فيه نوع تجوز. قال الإسنوي وإعاره الإمام مال بيت المال لأنه إذا جاز له

يمنع النص أو العادة إعاره المسكين اه كزدي. فوه: (وكميلكه لها) إلى قوله: (ورذ) في المغني إلا قوله: (كما يحكه الزركشي) وقوله: (قال الإسنوي). فوه: (هذي أو أضحية إلخ) لو تلف ضيمته المعير والمستعير وليس لنا معير يضمن إلا في هذه الصورة م ر اه سم على حج وسيأتي في كلام الشارح م ر ومراذه أن كلاً طريق في الضمان والقرار على من تلفت تحت يده اه ع ش. فوه: (مع خروجه) أي المنذور من الهذي أو الأضحية. فوه: (ومثله) أي: مثل ما ذكر من إعاره هذي أو أضحية نذره. فوه: (وإعاره الأب لابنه) أي وأن يعير الأب ابنه للغير اه رشدي. فوه: (ولا يضرب به) أي: بالابن اه مغني. فوه: (لأن له استخدامته في ذلك) قضيته أنه ليس للأب استخدام ولده فيما يقابل بأجرة أو كان يضربه وهو ظاهر في الثاني ويتبعي خلافه في الأول بل هو أولى من المعلم إلا آتي وبتسليم الأول فيتبعي للأب إذا استخدم من ذكر أن يحسب أجرة مثله مدة استخداميه، ثم يملكها له عما وجب عليه، ثم يضربها عليه فيما يحتاجه من نفقة وكسوة ومما عمت به البلوى أن يموت إنسان ويترك أولاداً صغاراً فتتولى أمهم أمهم بلا وصاية أو كبير الإخوة أو عم لهم مثلاً يستخدمونهم في رعي دواب أمالهم أو غيرهم والقياس وجوب الأجرة على من استخدمهم سواء كان أجنبياً أو قريباً ولا يسقط الضمان بقبض الأم أو كبير الإخوة أو نحوهما حيث لا وصاية ولا ولاية من القاضي اه ع ش.

فوه: (حل إعارته) أي: ولده الصغير. فوه: (لخدمة إلخ) ظاهر سواء كان ذلك يقابل بأجرة أم لا لأن فيه مصلحة له ومن ذلك بالأولى الفقيه ومعلوم أن ذلك كله إذا أذن له وليه أما إذا لم يأذن له أو قامت قرينة على عدم رضاه بذلك أو كان استخدامته يعد إضراراً به فلا يجوز له وبقي ما يقع كثيراً أن المعلم يأمر بعض من يتعلم منه بتعليم بعض آخر هل يجوز له ذلك لأن فيه مصلحة للولد بإتقانه للصناعة بتكرارها أم لا فيه نظر والأقرب الأول ويتبعي أن يأتي مثل ذلك فيما لو كان الأب هو المعلم اه ع ش. فوه: (مثل هذه المذكورات إلخ) أي: إعاره الهذي والأضحية المنذرين وإعاره الكلب للصييد وإعاره الأب لابنه. فوه: (فيه نوع تجوز) عبارة المغني ليست حقيقة بل شبهة بها اه. فوه: (فيه نوع تجوز) كأنه لعدم ملك المعير المنفعة اه سم. فوه: (وإعاره الإمام إلخ) عطف على قوله إعاره كلب

ثم رأيت كلام الشارح الآتي الصريح في الرجوع لهذه مع منازعتنا له، وقد يقال إذا توقف إعاره الموقوف عليه على إذن الناظر فغير الموقوف عليه المئزر في الموقوف أولى فليأمل. فوه: (هذي أو أضحية نذره) لو تلف ضيمته المستعير والمعير وليس لنا معير يضمن إلا في هذه الصورة م ر. فوه: (فيه نوع تجوز) كأنه لعدم ملك المعير المنفعة.

التملك فالإعارة أولى ورُدُّ بأنه إن أعاره لِمَنْ له حق في بيت المال فهو إيصال حق لِمُسْتَحِقِّهِ فلا يُسَمَّى عاريةً أو لِمَنْ لا حق له فيه لم يجز لأنَّ الإمام فيه كالولي في مالٍ وليه وهو لا يجوز له إعارة شيء منه مُطلقاً، ومن ثَمَّ كان المُعْتَمَدُ أنه لا يصح بيعه لِقَبْلِ بيت المال من نفسه لأنه عقد عتاقية وهو ليس من أهل العتق ولو بعوض كالكتابة لأنه يبيع ليعض بيت المال يبيع آخر يملكه إكسابه لولا البيع ولأنه يمتنع عليه تسليم ما باعه قبل قبض ثَمَنِهِ وهذا مثله لأنَّ القَبْلَ قبل العتق لا يملك له وبعده قد يحصل، وقد لا فلا مصلحة في ذلك لبيت المال أصلاً ومن هذا أخذ جمع متأخرون أنَّ أوقاف الأتراك لا تجب مراعاة

إلخ. قوله: (ورُدُّ بأنه إن أعاره إلخ) نظير هذا التزديد جارٍ في التملك الصادر من الإمام لِمَالٍ بيت المال، وقد صرحت الأئمة به ولك أن تقول نختار الشق الأول ونمنع المخدور المترتب عليه لأن الاستحقاق غير مُنْخَصِرٍ في المذكور بل هو لِعُموم المسلمين فإذا خصَّ الإمام واحداً بتمليك وإعارة فقد ناب عن الباقيين في تضيير ما يخصهم في المال المُتَصَرَّف فيه لِمَنْ صرَّفه فليَتَأَمَّلِ اللَّهُمَّ إلّا أن يقال ليس الحق للعموم حتَّى يكون مُشْتَرَكاً شركة حقيقة بين سائر الأفراد بل الحق لِلْجِهَةِ فإذا دُفِعَ ليعض أفرادها وقع في محلّه بالأصالة اهـ سيّد عمر. قوله: (وهو) أي: لولي. وفوه: (منه) أي: من مال موليه. قوله: (مطلقاً) أي: سواء كان ما أعاره يُقابل بأجرة أم لا اهـ ش. قوله: (ومن ثَمَّ) أي: من أجل أنَّ الإمام كالولي. قوله: (كان المُعْتَمَدُ إلخ) عبارة التَّهْيِية كان الصواب كما أفتى به الوالد رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى عَدَمَ صِحَّةِ بَيْعِهِ إلخ اهـ. قوله: (من نفسه) أي: نفس القَبْلِ اهـ ش. قوله: (وهو ليس إلخ) أي: الإمام في مال بيت المال. قوله: (ولو بعوض كالكتابة) غاية لقوله ليس من أهل إلخ.

قوله: (لأنه يبيع) أي: العتق بعوض أو الكتابة والتذكير بتأويل العقد أو لرعاية الخبر. قوله: (بملكه) أي: بيت المال. قوله: (إكسابه) أي: قَبْلَ بيت المال. قوله: (يَمْتَنِعُ عليه) أي: على الإمام اهـ ش. قوله: (وهذا) أي: عتقه بعوض، وكذا قوله في ذلك. قوله: (ومن هذا) أي: من المُعْتَمَدِ المذكور مع عِلَّتِهِ المذكورة. قوله: (إن أوقاف الأتراك لا تجب إلخ) والأوجه اتِّبَاعُ شروطهم حيث لم يُعْلَمَ رَقْمُهم وفعلوا ذلك على وجه اقتضته المصلحة في نظرهم ولم يَتَبَيَّنْ خَطُؤُهم في ذلك لإخراجهم ذلك على وجه مَخْصُوصٍ ولا يُلْزَمُ من تشبيه الإمام بالولي إعطاؤه أحكامه من سائر أوجهه وقياس ذلك على إعتاق العبد من نفسه مَمْنُوعٌ شَرَحَ م ر اهـ سم قال الرشيد قوله م ر وفعلوا ذلك على وجه إلخ هذا

قوله: (ومن ثَمَّ كان المُعْتَمَدُ إلخ) أفتى به شيخنا الشهاب الرملّي. قوله: (ومن هذا أخذ جمع متأخرون وإن أوقاف الأتراك إلخ) والأوجه اتِّبَاعُ شروطهم حيث لم يُعْلَمَ رَقْمُهم وفعلوا ذلك على وجه اقتضته المصلحة في نظرهم ولم يَتَبَيَّنْ خَطُؤُهم في ذلك لإخراجهم ذلك على وجه مَخْصُوصٍ ولا يُلْزَمُ من تشبيه الإمام بالولي إعطاؤه أحكامه من سائر أوجهه وقياس ذلك على امتناع إعتاق العبد من نفسه مَمْنُوعٌ شَرَحَ م ر.

شروطهم فيها لِبَقَائِهَا عَلَى مِلْكِ بَيْتِ الْمَالِ لِأَنَّهُمْ أَرْقَاءُ لَهُ فَمَنْ لَهُ فِيهِ حَقٌّ حُلْتُ لَهُ عَلَى أَيْ وَجْهِ وَصَلْتُ إِلَيْهِ وَمَنْ لَا لَمْ تَحُلْ لَهُ مُطْلَقًا. (فَيُعِيرُ مُسْتَأْجِرٌ) إِجَارَةً صَحِيحَةً كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي وَمَوْصًى لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ إِلَّا مُدَّةَ حَيَاتِهِ عَلَى تَنَاقُضٍ فِيهِ وَمَوْقُوفٌ عَلَيْهِ عَلَى مَا مَرَّ إِنْ لَمْ يَشْرِطِ الْوَاقِفُ اسْتِيفَاءَهُ بِنَفْسِهِ أَيْ بِإِذْنِ النَّاطِرِ إِنْ كَانَ غَيْرَهُ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ تَقْيِيدُ ابْنِ الرَّفْعَةِ جَوَازَ إِعَارَةِ

يَعْرِفُكَ أَنَّ وَجُوبَ اتِّبَاعِ شُرُوطِهِمْ حَيْثُ لَيْسَ مِنْ حَيْثِيَّةِ الْوَقْفِ إِذَا الْوَاقِفُ لَا يُشْتَرِطُ فِي صِحَّةِ وَفْقِهِ مُرَاعَاةَ مَصْلَحَةٍ وَلَا غَيْرَهَا وَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ لَهُمُ الْوِلَايَةَ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ، وَقَدْ أَخْرَجُوا مِنْهُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ فَلَا يَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ الصُّورَةَ أَنَّ فَاعِلَ ذَلِكَ مِمَّنْ لَهُ دَخَلٌ فِي أُمُورِ بَيْتِ الْمَالِ فَمُرَادُهُ بِالْأَثَرِ الْفَاعِلِينَ ذَلِكَ السَّلَاطِينَ وَاتِّبَاعَهُمْ فَتَبَّهَ أَهْلُ الْعِلِّ مَا ذُكِرَ فِي مِلْكِهِ مَضَرٌّ فِي زَمَنِهِمْ وَإِلَّا فَسَلَاطِينَ الْإِسْلَامِ وَغَالِبَ اتِّبَاعِهِمْ مُطْلَقًا وَمِلْكُهُ مَضَرٌّ وَغَالِبَ اتِّبَاعِهِمْ فِي زَمَنِنا أَخْرَاجًا فَلَا بُدَّ مِنْ مُرَاعَاةِ شُرُوطِ أَوْقَافِهِمْ بِلَا خِلَافٍ حَيْثُ لَمْ يُعْلَمْ كَوْنُهَا مِنْ مَالِ بَيْتِ الْمَالِ وَإِلَّا فَبِالشَّرْطِ الْمُتَقَدِّمِ أَنْفَاءً عَنِ النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (شُرُوطُهُمْ فِيهَا) أَيْ: شُرُوطُ الْأَثَرِ فِي أَوْقَافِهِمْ. قَوْلُهُ: (لِبَقَائِهِمْ) أَيْ: أَوْقَافِ الْأَثَرِ. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُمْ أَرْقَاءُ لَهُ) أَيْ الْأَثَرُ الْوَاقِفِينَ مِنَ السَّلَاطِينَ وَاتِّبَاعِهِمْ وَفِي هَذَا التَّعْلِيلِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِأَنَّ السَّلَاطِينَ الْعُثْمَانِيَّةَ أَخْرَاجًا وَلَيْسَ فِيهِمْ شُبْهَةُ الرِّقَّةِ، وَكَذَا أَكْثَرُ اتِّبَاعِهِمْ وَوُزَرَائِهِمْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَأَمَّا اتِّبَاعُهُمْ مِنْ نَحْوِ الْجَرَائِصِ فَهُمْ وَإِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُمْ أَرْقَاءُ لَكِنْ لَا نَعْلَمُ كَوْنَهُمْ أَرْقَاءَ لِبَيْتِ الْمَالِ لِاحْتِمَالِ أَنَّ السَّلَاطِينَ اشْتَرَوْهُمْ لِأَنْفُسِهِمْ بَعَيْنٍ مَا لَهُمْ أَوْ فِي ذِمَّتِهِمْ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ لَا لِبَيْتِ الْمَالِ فَيَصِحُّ وَيَتَقَدَّرُ إِغْتَاثُهُمْ إِيَّاهُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ: (إِجَارَةً صَحِيحَةً) إِلَى قَوْلِهِ: (أَيْ وَإِلَّا) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (إِلَّا مُدَّةً) إِلَى: (وَمَوْقُوفٌ عَلَيْهِ) وَقَوْلُهُ: (عَلَى مَا مَرَّ). قَوْلُهُ: (حُلْتُ) أَيْ: أَوْقَافِ الْأَثَرِ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ رَاعَى شُرُوطَهُمْ أَوْ لَا. قَوْلُهُ: (إِلَّا مُدَّةَ حَيَاتِهِ) هَذَا مُسَلَّمٌ إِنْ دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى مُبَاشَرَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِنَفْسِهِ كَانَ أَوْصَى أَنْ يَتَنَفَّعَ بِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ وَإِلَّا فَلَهُ الْإِعَارَةُ، وَإِنْ قَيَّدَ بِمُدَّةٍ حَيَاتِهِ مَرَّاهُ سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَقَوْلُهُ وَإِلَّا أَيْ كَانَ أَوْصَى لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ وَيَتَبَغَى أَنْ يَمَثَلَ الْإِعَارَةُ الْإِجَارَةَ حَيْثُ قَيَّدَتْ بِمُدَّةٍ أَوْ بِمَجْلٍ عَمَلٍ، ثُمَّ إِنْ مَاتَ الْمُؤَجَّرُ أَيْ الْمَوْصَى لَهُ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ الْمَنْفَعَةِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهَا فَتَسَحَّتْ فِيهَا بَقِيَّةُ أَهْلِ ش.

قَوْلُهُ: (عَلَى مَا مَرَّ) انْظُرْ فِي أَيْ مَجْلٍ مَرَّ فَإِنْ أَرَادَ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ وَرَدَّ عَلَيْهِ أَنَّ كَلَامَ الْأَذْرَعِيِّ لَيْسَ فِي الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ كَيْفَ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ مَنَافِعَ الْوَقْفِ مِلْكٌ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ يَسْتَوْفِيهَا بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ بِإِعَارَةٍ وَإِجَارَةٍ وَإِنَّمَا كَلَامُهُ فِيمَنْ نَزَلَ فِي مَكَانٍ مُسَبَّلٍ أَهْلُ سَمٍ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ عَلَى مَا مَرَّ هُوَ قَوْلُهُ افْتِنَاعُ إِعَارَةِ صَوْفِي إِلَخْ أَهْلُ الْأَوَّلَى قَوْلُهُ فَإِنْ أَرَادَ حُرْمَتَهُ فَمَنْعُوعُ إِلَخْ. قَوْلُهُ: (أَيْ بِإِذْنِ النَّاطِرِ إِلَخْ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَمَوْقُوفٌ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيْ: عَلَى اشْتِرَاطِ إِذْنِ النَّاطِرِ إِنْ كَانَ غَيْرَ الْمَوْقُوفِ

قَوْلُهُ: (إِلَّا مُدَّةَ حَيَاتِهِ) هَذَا مُسَلَّمٌ إِنْ دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى مُبَاشَرَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِنَفْسِهِ كَانَ أَوْصَى أَنْ يَتَنَفَّعَ بِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ وَإِلَّا فَلَهُ الْإِعَارَةُ، وَإِنْ قَيَّدَ بِمُدَّةٍ حَيَاتِهِ مَرَّاهُ سَمٍ. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا مَرَّ) انْظُرْ فِي أَيْ مَجْلٍ مَرَّ فَإِنْ أَرَادَ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ وَرَدَّ عَلَيْهِ أَنَّ كَلَامَ الْأَذْرَعِيِّ لَيْسَ فِي الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ كَيْفَ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ مَنَافِعَ الْوَقْفِ مِلْكٌ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ يَسْتَوْفِيهَا بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ بِإِعَارَةٍ وَإِجَارَةٍ وَإِنَّمَا كَلَامُهُ فِيمَنْ نَزَلَ فِي مَكَانٍ

الموقوف عليه بما إذا كان ناظرًا أي وإلا احتاج إلى إذن الناظر إذا من الواضح أن مراده أن لا يصدر ذلك إلا عن رأيهِ ليشمل كونه مُستحقًا وأذنًا للمستحق وذلك لملكهم المنفعة (لا مُستعين) بغير إذن المال (على الصحيح) لأنه لا يملكها وإنما يملك أن يتنفع ومن لم يؤجر ولا تبطل عاريته إلا بإذن المالك له فيها ولا يبرأ من ضمانها إلا إن عيّن له الثاني. (وله أن يستيب من يستوفي المنفعة له) كأن يركب دابة استعارها للركوب من هو مثله أو دونه لحاجته قال في المطلب، وكذا زوجته وخادمه لأن الانتفاع راجع إليه أيضًا ومنه يؤخذ أنه لا يركبهما إلا في

عليه. فؤد: (إن مراده) أي: ابن الرقعة. فؤد: (إلا عن رأيهِ) أي: الناظر ش. اه. سم. فؤد: (ليشمل) أي كلام ابن الرقعة (كونه) أي الناظر. فؤد: (وذلك لملكهم) أي: المُستأجر والموصى له بالمنفعة الموقوف عليه. فؤد: (لأنه لا يملكها) إلى قوله ومنه في المعنى إلا قوله قال في المطلب وإلى قول المثني والمُستعار في النهاية إلا قوله ومنه إلى والذي. فؤد: (إلا أن عيّن إلخ) ظاهره البطلان بمجرّد الإذن والمُتجه توقّفه على الإعارة ويُجاب بمنع أن ظاهره ذلك فتأمل اه. سم أي إذا المراد إلا إذا عيّن له الثاني وأعاره بالفعل عبارة ع ش قوله م ر الثاني مفهومه أنه إذا عيّن له وأعاره انتهت عاريته وانتهى الضمان عنه اه. وفي البجيرمي عن الماوردي أنها تبطل بمجرّد الإذن لأنه خرج بالإذن عن كونه مُستعيرًا وصار وكيلًا وعن شيخه أن الأول يبرأ به عن الضمان اه. فؤد: (كأن يركب إلخ) أشار به لتقييد المثني بأن لا يكون في الاستئابة ضرر زائد على استعمال المُستعير اه. ع ش. فؤد: (من هو مثله إلخ) ما لم يكن عدوًا للمُعير فيما يظهر م ر اه. سم على ح. اه. ع ش. فؤد: (لحاجته) متعلّق بقوله يركب إلخ.

فؤد: (قال في المطلب، وكذا زوجته إلخ) الظاهر بقاء كلام المطلب في الزوجة والخادم على إطلاقه وإلا فلا معنى لاستدراكه على سابقه ومعنى قوله لأن الانتفاع إلخ أن انتفاع من ذكر يُعد في العرف انتفاعًا له، وإن لم يعد منه في الحقيقة عليه تقع بل ربما بتحمل لانتفاعهم مشقة الشراء أو الاستئجار، وإن لم يكن واجبًا عليه فنفس المعير راضية بصرف منفعة المعار إليهم كما هو مُشاهد، ثم رأيت قول المُحتشي قوله وحيث يُدّى يكون أي ما في المطلب شمله قولهم لحاجته إلخ قد يُجاب بأن المُتبادر من قولهم المذكور اعتبار حاجة له فائدتها له وكلام المطلب يُفيد اعتبار حاجة نحو الزوجة التي فائدتها لها، وإن كان عليه القيام لها بها وفرق كبير بينهما اه. وهو نحو ما كتبناه كما يظهر بتأمله اه. سيد عَمَر وقوله الظاهر بقاء كلام المطلب في الزوجة والخادم على إطلاقه أي كما هو ظاهر النهاية والمعنى. فؤد: (ومنه) أي: مما في المطلب.

مُسَبَّل. فؤد: (إلا عن رأيهِ) أي الناظر ش. فؤد: (إلا إن عيّن له الثاني) ظاهره البطلان بمجرّد الإذن والمُتجه توقّفه على الإعارة ويُجاب بمنع أن ظاهره ذلك فتأمل. فؤد: (ممن هو مثله أو دونه) ما لم يكن عدوًا للمُعير فيما يظهر م ر.

أمر تعودُ منفَعته عليه وحينئذ يكونُ ممَّا شَمِلَهُ قولُهم لِحاجَتِهِ فلا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لا يُقَالُ فَإِذْ تُتَى أَنَّهُ
 لَهُ إِرْكَابُهُمَا، وَإِنْ كَانَا أَثْقَلَ مِنْهُ فلا يَشْمَلُهُ ما قَبْلَهُ لَأَنَّا نَقُولُ مَمْنُوعٌ لَأَنَّ رِعايَةَ كَوْنِ نَائِيَةٍ مِثْلَهُ
 أَوْ دُونَهُ لا بُدَّ مِنْهَا مُطْلَقًا كما يُعْلَمُ ممَّا يَأْتِي فِي المَثْنِ والذي يَتَّبِعُهُ أَنَّهُ إِذَا اسْتَعَارَ لِإِرْكَابِ
 زَوْجَتِهِ فَلانَةً جازَ لَهُ إِرْكَابُ ضَرَّتِهَا التي مِثْلُهَا أَوْ دُونُهَا ما لَمْ تَقُمْ قَرِينَةً عَلَى التَّخْصِصِ ككَوْنِ
 (المُسَمَّاةِ مُحَرَّمِ المَعْبَرِ) وَشَرَطُ (المُسْتَعَارِ كَوْنَهُ مُتَّفَعًا بِهِ) حَالًا انْتِفَاعًا مُباحًا مَقْصُودًا فلا تَصَحُّ
 إِعَارَةُ جِمَارِ زَمِينٍ وَجَحْشِ صَغِيرٍ كما يُصَرِّحُ بِهِ قولُ الرُّوْيَانِيِّ كُلُّ ما جازَتْ إِجَارَتُهُ جازَتْ
 إِعَارَتُهُ وما لا فلا وَاسْتِثْنَاؤُا فُرُوعًا لَيْسَ هَذَا مِنْهَا وَالاسْتِثْنَاءُ مِيعَاؤُ العُمُومِ وآلَةُ لَهْوٍ وَأُمَّةٌ لِيَخْدُمَ
 أَجْنَبِيٍّ وَنَقْدٌ لَأَنَّ مُعْظَمَ المَقْصُودِ مِنْهُ الإِخْرَاجُ نَعَمْ لو صَرَّحَ بِإِعَارَتِهِ لِلتَّزْيِينِ أَوْ الضَّرْبِ عَلَى
 طَبْعِهِ صَحَّ قَالَا وَحَيْثُ لَمْ تَصَحَّ العَارِيَةُ فَجَرَتْ ضَمِنَتْ لَأَنَّ لِلْفَاسِدِ حُكْمَ صَحِيحِهِ وَقِيلَ لَا

□ قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ) أَي: حِينَ إِذْ أُحْذِرَ مِنْهُ ما ذُكِرَ. □ قَوْلُهُ: (يَكُونُ) أَي: ما فِي المَطْلَبِ، وَكَذا ضَمِيرُ إِلَيْهِ
 وَضَمِيرُ فَإِذْ يُدْرِكُهُ. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي: سِوَاةِ كَانِ أَجْنَبِيًّا أَوْ نَحْوِ زَوْجَتِهِ وَمَرَّ عَنْ سَمِ والسَّيِّدِ عُمَرُ أَيُّنَا مَنَعَ
 وَجُوبِ رِعايَةِ ما ذُكِرَ بِالنِّسْبَةِ لِنَحْوِ زَوْجَتِهِ. □ قَوْلُهُ: (مَحْرَمِ المَعْبَرِ) كَيْتَبُهُ وَأُخْتُهُ. □ قَوْلُهُ: (حَالًا) اسْقَطَهُ
 النِّهَايَةُ وَالْمُعْنَى، ثُمَّ قَالَا أَمَّا ما يَتَوَقَّعُ نَفْعُهُ كَجَحْشِ صَغِيرٍ فَالْأَوَّلُ وَجْهٌ صَحِيحٌ إِعَارَتُهُ إِنْ كَانَتِ العَارِيَةُ مُطْلَقَةً
 أَوْ مُؤَقَّتَةً بِمُدَّةٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَصِيرَ فِيهَا مُتَّفَعًا بِهِ وَتُفَارِقُ الإِجَارَةَ بِوُجُودِ العَوَضِ فِيهَا دُونَ العَارِيَةِ أَهْ وَزَادَ
 النِّهَايَةَ وَلا يُنَافِي ذَلِكَ قولُ الرُّوْيَانِيِّ كُلُّ ما جازَتْ إِلَيْهِ لِقَبُولِهِ التَّخْصِصَ بما ذَكَرْنَاهُ أَهْ أَيِ مِمَّا يَتَوَقَّعُ
 نَفْعُهُ رَشِيدِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (وَاسْتِثْنَى) أَي: الرُّوْيَانِيُّ. □ قَوْلُهُ: (لَيْسَ هَذَا) أَي: الجَحْشُ الصَّغِيرُ.

□ قَوْلُهُ: (الإِخْرَاجُ) أَي: الإِنْفَاقُ. □ قَوْلُهُ: (وَالَّةٌ) إِلَى قولِهِ: (قَالَا) فِي المُعْنَى وَإِلَى قولِهِ: (وَقِيلَ) فِي
 النِّهَايَةِ إِلا قولَهُ: (قَالَا). □ قَوْلُهُ: (أَوْ صَرَّحَ بِإِعَارَتِهِ لِلتَّزْيِينِ إِلَيْهِ) وَنَيْتُهُ ذَلِكَ كَافِيَةٌ عَنِ التَّضْرِيحِ كما بَحَثَهُ
 الشَّيْخُ لِاتِّخَاذِهِ هَذِهِ المَنْفَعَةَ مَقْصِدًا، وَإِنْ ضَعُفَتْ نِهَايَةُ وَمُعْنَى قَالِ ع ش قولُهُ م ر وَنَيْتُهُ ذَلِكَ أَيِ مِنْهُمَا
 أَه. □ قَوْلُهُ: (أَوْ الضَّرْبُ عَلَى طَبْعِهِ) كما بَحَثَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَفِي شَرْحِ م ر ما نَصَّهُ قَالِ فِي الخَادِمِ

□ قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ يَكُونُ مِنْما شَمِلَهُ قولُهم لِحاجَتِهِ فلا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ إِلَيْهِ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّ المُتَبَادِرَ مِنْ قولِهِم
 المَذْكُورِ اغْتِيَابُ حاجَةٍ لَهُ فَإِذْ تُتَى لَهُ وَكَلَامُ المَطْلَبِ يُفِيدُ اغْتِيَابَ حاجَةٍ نَحْوِ الزَّوْجَةِ التي فَإِذْ تُتَى لَهَا، وَإِنْ
 كَانَ عَلَيْهِ القِيَامُ لَهَا بِهَا وَفَرَّقَ كَبِيرٌ بَيْنَهُمَا. □ قَوْلُهُ: (وَجَحْشِ صَغِيرٍ) قَدْ يَتَّبِعُهُ صِحَّةُ إِعَارَتِهِ إِذَا كَانَتِ مُطْلَقَةً
 أَوْ مُؤَقَّتَةً بِمُدَّةٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَصِيرَ فِيهَا مُتَّفَعًا بِهِ وَتُفَارِقُ الإِجَارَةَ بِوُجُودِ العَوَضِ فِيهَا وَلا يُرَدُّ عَلَيْهِ ما ذَكَرَهُ
 الرُّوْيَانِيُّ لِإِمْكَانِ تَخْصِصِهِ بغيرِ ذَلِكَ شَرْحُ م ر. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَوْ صَرَّحَ إِلَيْهِ) كَذَا شَرْحُ م ر. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ
 لَوْ صَرَّحَ بِإِعَارَتِهِ لِلتَّزْيِينِ) قَالِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَوْ نَوَاهَا فِيمَا يَظْهَرُ أَه. □ قَوْلُهُ: (أَوْ الضَّرْبُ عَلَى طَبْعِهِ)
 أَيِ كما بَحَثَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَفِي شَرْحِ م ر ما نَصَّهُ قَالِ فِي الخَادِمِ وَيُؤَخَّرُ مِنْ قولِهِ أَوْ لِلضَّرْبِ عَلَى
 طَبْعِهِمَا جَوَازُ اسْتِعَارَةِ الخَطِّ أَوْ التَّوْبِ المُطَرَّزِ لِيُكْتَبَ وَيُخَاطَ عَلَى صُورَتِهِ أَه. □ قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ لَمْ تَصَحَّ
 العَارِيَةُ فَجَرَتْ ضَمِنَتْ لَأَنَّ لِلْفَاسِدِ حُكْمَ صَحِيحِهِ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّغْلِيلِ أَنَّ المُرادَ ضَمَانُ العَيْنِ إِذَا

ضَمَانٌ لَأَنَّ مَا جَرَى بَيْنَهُمَا لَيْسَ بِعَارِيَّةٍ صَحِيحَةٍ وَلَا فَائِدَةٍ وَمَنْ قَبِضَ مَالَ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ لَا لِمَنْفَعَتِهِ كَانَ أَمَانَةً أَوْ كَانَ مَعْنَى تَعْلِيلِ الضَّعِيفِ بَعْنُ قَبْضِ الْخُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الضَّمَانِ قَبْضُهُ لِلْمَنْفَعَةِ بِعَقْدٍ، وَلَوْ فَائِدًا وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهَا مَعَ اخْتِلَالِ شَرْطٍ أَوْ شُرُوطٍ مِمَّا ذَكَرُوهُ تَكُونُ فَائِدَةً مَضمُونَةً بِخِلَافِ الْبَاطِلَةِ قَبْلَ اسْتِعْمَالِهَا وَالْمُسْتَعِيرُ أَهْلٌ لِلتَّبَرُّعِ وَهِيَ الَّتِي اخْتَلَّتْ فِيهَا

وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ الضَّرْبُ عَلَى طَبْعِهَا أَيِ: الدَّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ جَوَازُ اسْتِعَارَةِ الْخَطِّ أَوْ الْقَوْبِ الْمَطْرَزِ لِيُكْتَبَ وَيُخَاطَ عَلَى صَوْرَتِهِ أَوْ سَمِّهِ. قَوْلُهُ: (بِإِذْنِهِ) أَيِ: الْغَيْرِ. قَوْلُهُ: (لَا لِمَنْفَعَةٍ) أَيِ: مِنْ قَبْضِ.

قَوْلُهُ: (وَكَانَ مَعْنَى تَعْلِيلِ الضَّعِيفِ) أَيِ: الْمَارِّ آتِيًا. قَوْلُهُ: (بَعْنُ قَبْضٍ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّعْلِيلِ.

قَوْلُهُ: (لِلْمَنْفَعَةِ) أَيِ: مَنْفَعَةِ الْقَابِضِ. قَوْلُهُ: (ضَمِنْتُ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ أَيِ كَانَتْ مَضمُونَةً. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ) لِلْفَائِدِ حُكْمَ صَحِيحِهِ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّعْلِيلِ أَنَّ الْمُرَادَ ضَمَانَ الْعَيْنِ إِذَا تَلَفَتْ بِغَيْرِ الْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ وَأَنَّهُ لَا ضَمَانَ لِلْعَيْنِ إِذَا تَلَفَتْ بِالْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ لَأَنَّ ذَلِكَ حُكْمُ صَحِيحِهَا. وَأَمَّا ضَمَانُ الْمَنْفَعَةِ فَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ وَفِي الْفَائِدَةِ إِلَى قَوْلِهِ لَا يَضْمَنُ أَجْرَةً مَا اسْتَوْفَاهُ الْخُ وَبِقَوْلِهِ وَعَلِمَ مِمَّا مَرَّ آتَا حَيْثُ الْخُ وَسَادَّكَرُ أَنَّ قَضِيَّةَ الرُّوضَةِ ضَمَانُ الْمَنْفَعَةِ بِالْأَجْرَةِ فِي الْفَائِدَةِ أَوْ سَمِّهِ. قَوْلُهُ: (عَلَى طَبْعِهِ) أَيِ: صَوْرَتِهِ أَوْ سَمِّهِ. قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي الْفَائِدَةِ) كَذَا شَرَحَ مَرْوْفِيهِ نَظَرَ وَالْوَجْهَ الضَّمَانُ لَأَنَّ الْيَدَ ضَمَانٍ ثُمَّ رَأَيْتُ مَرْوَفَتَهُ فِيهِ بَعْدَ أَنْ كَانَ وَافَقَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ عَلَى قَوْلِهِ وَحَيْثُ لَمْ تَصِحَّ الْعَارِيَةُ فَجَرَتْ إِلَى هُنَا مِنْ شَرْحِهِ سَمِّهِ عَلَى حِجِّهِ أَوْ سَمِّهِ وَرَشِيدِي وَقَوْلِ سَمِّهِ وَفِيهِ نَظَرَ وَالْوَجْهَ الضَّمَانُ الْخُ مَحْطَةٌ قَوْلِ الشَّارِحِ بِخِلَافِ الْبَاطِلَةِ الْخُ وَقَوْلُهُ إِلَى هُنَا أَيِ إِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ وَفِي الْفَائِدَةِ الَّتِي الْخُ. قَوْلُهُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ: قَوْلِ الشَّيْخَيْنِ وَحَيْثُ الْخُ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ اسْتِعْمَالِهَا) مَفْهُومُهُ أَنَّهَا بَعْدَ اسْتِعْمَالِهَا مَضمُونَةٌ وَلَوْ بِسَبَبِ الْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ أَوْ سَمِّهِ. قَوْلُهُ: (وَالْمُسْتَعِيرُ أَهْلٌ لِلتَّبَرُّعِ) أَيِ: عَلَيْهِ بِعَقْدٍ كَأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَنِ الْمَخْجُورِ لِنَحْوِ صَبَا أَوْ سَفَهٍ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَلَوْ بَعْدَ الْإِسْتِعْمَالِ فَلْيَحْرَرِ أَوْ سَمِّهِ وَفِي الْمَعْنَى مَا يُؤْيِذُهُ وَبِعِبَارَةٍ شَرْوَفَتُهُ وَقَوْلُهُ وَالْمُسْتَعِيرُ الْخُ الْأَوَّلَى وَالْمُعِيرُ أَوْ سَمِّهِ. قَوْلُهُ: (وَهِيَ الْخُ) أَيِ: الْعَارِيَةُ الْبَاطِلَةُ.

تَلَفَتْ بِغَيْرِ الْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ وَأَنَّهُ لَا ضَمَانَ لِلْعَيْنِ إِذَا تَلَفَتْ بِالْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ لَأَنَّ ذَلِكَ حُكْمُ صَحِيحِهَا. وَأَمَّا ضَمَانُ الْمَنْفَعَةِ فَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ وَفِي الْفَائِدَةِ إِلَى قَوْلِهِ لَا يَضْمَنُ أَجْرَةً مَا اسْتَوْفَاهُ الْخُ وَبِقَوْلِهِ وَعَلِمَ مِمَّا مَرَّ آتَا حَيْثُ حَكَمْنَا بِالْفَسَادِ الْخُ وَسَادَّكَرُ أَنَّ قَضِيَّةَ الرُّوضَةِ ضَمَانُ الْمَنْفَعَةِ بِالْأَجْرَةِ فِي الْفَائِدَةِ. قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ الْخُ) كَذَا شَرَحَ مَرْوْفِيهِ نَظَرَ وَالْوَجْهَ الضَّمَانُ لَأَنَّ الْيَدَ ضَمَانٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَرْوَفَتَهُ فِيهِ بَعْدَ أَنْ كَانَ وَافَقَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ عَلَى قَوْلِهِ وَحَيْثُ لَمْ تَصِحَّ الْعَارِيَةُ فَجَرَتْ إِلَى هُنَا مِنْ شَرْحِهِ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْبَاطِلَةِ قَبْلَ اسْتِعْمَالِهَا) مَفْهُومُهُ أَنَّهَا بَعْدَ اسْتِعْمَالِهَا مَضمُونَةٌ وَلَوْ بِسَبَبِ الْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ، وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ عَدَمُ الضَّمَانِ قَبْلَ الْإِسْتِعْمَالِ بِأَنَّهَا أَوَّلَى بِالضَّمَانِ حَيْثُ مِنَ الْفَائِدَةِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّهَا قَبْلَ الْإِسْتِعْمَالِ ضَعْفَ جَانِبِ الْعَارِيَةِ لِلْبُطْلَانِ وَلَا تَعْدِي وَلَا اسْتِيفَاءَ بِخِلَافِ

بعض الأركان كما يُؤخذ مما يأتي في الكتابة وفي الفائدة التي فيها إذن مُعَبَّرٌ لا يضمن أجره ما استوفاه من المنافع بخلافه التي لا إذن فيها كذلك كمستعير من مُستأجرٍ إجارة فائدة وفي الباطلة ويُفَرَّقُ بأن في تلك صورة عقد فالحق بصحيحه ولا كذلك هذه وفي الأنوار المأخوذ من غير أهل التبرع مضمون بالقيمة والأجرة ومن الفائدة أعراكه بشرط رهن أو كفيل ذكره الماوردي واعتراض بتصريحهم بصحة ضمان الدرك في العارية وأجيب بأن ما هنا في شرط التضمن ابتداءً وما هناك في شرطه دواماً وفيه نظرٌ والظاهر أن كلام الماوردي مقالة (مع بقاء عيِّنه) فلا تصح إعارته نحو شفعة لوقود وطعام لأكل لأن منفعتيهما باستهلاكهما، ومن ثم

☐ قوله: (لا يضمن أجره إلخ) أي: بخلاف بدل العين إذا تلفت كما ذكره فيما سبق بقوله وحيث لم تصح إلخ هذا وسأذكر أن الحكم الضمان اه سم. ☐ قوله: (وفي الباطلة) عطف على في التي إلخ ش اه سم زاد الكردي لكن هذه أعم من أن يكون فيها إذن أم لا اه. ☐ قوله: (ويُفَرَّقُ) أي: بين الباطلة والفائدة. ☐ وقوله: (في تلك) أي: في الفائدة. ☐ وقوله: (هذه) أي: الباطلة اه كردي. ☐ وقوله: (والحق بصحيحه) قضية الإلحاق عدم ضمان العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه فينتج من هذا مع ما سأذكره أن قضية الروضة وجوب الأجرة في الفائدة أنه في الفائدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه بخلاف المنافع والتزمه م ر اه سم. ☐ قوله: (من غير أهل التبرع) أي: كصبي اه سم. ☐ قوله: (مضمون بالقيمة والأجرة) هذا متعين اه سم. ☐ قوله: (ومن الفائدة أعزتكه إلخ) أثره المغني وصححه النهاية عبارتها وقول الماوردي أن من الفائدة الإعارة بشرط رهن أو كفيل صحيح والقول بصحتها مفرغ فيما يظهر على مقابل الأصح من صحة ضمان الدرك فيها اه. ☐ قوله: (هنا) أي: فيما ذكره الماوردي اه نهاية. ☐ قوله: (وفيه نظر) كذا م ر اه سم.

☐ قول (الس): (مع بقاء عيِّنه) قال الإسنوي ويدخل في الضابط ما لو استعار قيم المسجد أحجاراً وأخشاباً يبنى بها المسجد مع أنه لا يجوز كما أفتى به البغوي لأن حكم العواري جواز استزادها والشيء إذا صار مسجداً لا يجوز استزاداه اه مغني. ☐ قوله: (فلا تصح) إلى قوله وكباحة في النهاية

بعده وقوله المستعير أهل للتبرع أي عليه بعقد كأنه احتراز عن المخجور لنحو صبا أو سفه فلا ضمان عليه، ولو بعد الاستعمال فليحذر. ☐ قوله: (لا يضمن أجره ما استوفاه إلخ) أي بخلاف بدل العين إذا تلفت كما ذكره فيما سبق بقوله وحيث لم تصح إلخ هذا وسأذكر أن الحكم الضمان. ☐ قوله: (وفي الباطلة) عطف على في التي إلخ ش. ☐ قوله: (فالحق بصحيحه) قضية الإلحاق عدم ضمان العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه فينتج من هذا مع ما سأذكره أن قضية الروضة وجوب الأجرة في الفائدة أنه في الفائدة لا تضمن العين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه بخلاف المنافع والتزمه م ر.

☐ قوله: (من غير أهل التبرع) أي: كصبي. ☐ قوله: (مضمون بالقيمة والأجرة) هذا متعين.

☐ قوله: (والظاهر إلخ) كذا م ر.

صَحَّحْتُ لِلتَّزْيِينِ بِهِمَا كَالنَّقْدِ وَهَذَا أَعْنِي اسْتِعَارَةَ الْمُسْتَعِيرِ لِمَحْضِ الْمَنْفَعَةِ هُوَ الْأَكْثَرُ فَلَا يُنَافِي كَوْنَهُ قَدْ يَسْتَفِيدُ عَيْنًا مِنَ الْمُعَارِ كِإِعَارَةِ شَاةٍ أَوْ شَجَرَةٍ أَوْ بَغْرِ لِأَخِذِ دُرٍّ وَنَسْلٍ أَوْ ثَمَرَةٍ أَوْ مَاءٍ وَكِإِبَاحَةِ أَحَدٍ هَذِهِ فَإِنَّهَا تَتَضَمَّنُ عَارِيَّةً أَصْلُهَا وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْعَارِيَّةُ وَالْفَوَائِدُ إِنَّمَا جُعِلَتْ بِطَرِيقِ الْإِبَاحَةِ وَالتَّبَعِ فَعَلِمَ أَنَّ شَرْطَ الْعَارِيَّةِ أَنْ لَا يَكُونَ فِيهَا اسْتِهْلَاكُ الْمُعَارِ لَا أَنْ لَا يَكُونَ الْمَقْصُودُ فِيهَا اسْتِيفَاءُ عَيْنٍ، وَلَوْ أَعَارَهُ شَاةً أَوْ دَفَعَهَا لَهُ وَمَلَكَهَ دَرَّهَا وَنَسْلَهَا لَمْ تَصَحَّ الْإِعَارَةُ وَلَا التَّمْلِكُ وَيَضْمَنُهَا الْآخِذُ بِحُكْمِ الْعَارِيَّةِ الْفَاسِدَةِ لَا هُمَا لِأَنَّهُمَا بِهِيَّةٍ فَاسِدَةٍ وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ فَسَادُ الْعَارِيَّةِ هُنَا بِصِحَّتِهَا فِيمَا قَبْلُهَا إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ التَّمْلِكِ الْفَاسِدَ هُوَ الْغَرَضُ مِنْهَا هُنَا فَأَفْسَدَهَا بِخِلَافِ الْإِبَاحَةِ ثُمَّ فَإِنَّهَا صَحِيحَةٌ فَلَا مَوْجِبَ لِلْفَسَادِ وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْمُسْتَعَارِ فَيَكْفِي خُذْ مَا أَرِذْتَ مِنْ دَوَائِي بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ لِأَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ. (وَتَجُوزُ إِعَارَةُ جَارِيَةٍ لِخِدْمَةِ امْرَأَةٍ) إِذَا لَا مَحْذُورَ نَعَمَ يَأْتِي حُرْمَةُ نَظَرٍ كَافِرَةٍ لَشَيْءٍ مِنْ مُسْلِمَةٍ وَفَاسِقَةٍ بِفُجُورٍ أَوْ قِيَادَةٍ لِعَفِيفَةٍ

وَالِى قَوْلِهِ وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ كِإِعَارَةُ إِلَى كِإِبَاحَةٍ. □ قَوْلُهُ: (كِإِعَارَةُ شَاةٍ إِلَخْ) يَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ إِعَارَةُ الدَّوَاةِ لِلْكِتَابَةِ مِنْهَا وَالْمُكْحَلَةُ لِلِإِكْتِحَالِ مِنْهَا سَمَ عَلَى حَجٍّ وَيَجُوزُ أَيْضًا إِعَارَةُ الْوَرَقِ لِلْكِتَابَةِ، وَكَذَلِكَ إِعَارَةُ الْمَاءِ لِلْوُضُوءِ مَثَلًا وَلِلْعَسْلِ مَتَاعٍ وَنَجَاسَةٍ لَا يَنْجُسُ بِهَا كَأَنْ يَكُونَ وَارِدًا وَالتَّجَاسُ حُكْمِيَّةٌ مَثَلًا وَلَا نَظَرٌ لِمَا تَشْتَرِبُهُ الْأَعْضَاءُ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَجْزَاءِ الذَّاهِبَةِ بِلُبْسِ الثَّوبِ اهِدَعْ شَ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ إِذِ الذَّاهِبُ مِنَ الْمَقِيسِ عَيْنٌ وَمِنَ الْمَقِيسِ عَلَيْهِ قُوَّتُهُ وَخُشُونَتُهُ بُجَيْرِمِيٍّ أَيْ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ إِعَارَةُ الْإِبْرَيقِ الَّذِي فِيهِ مَاءٌ. □ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيْ: صِحَّةُ الْإِعَارَةِ فِيمَا ذُكِرَ. □ قَوْلُهُ: (فَعَلِمَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ أَعَارَهُ) فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (فَعَلِمَ أَنَّ شَرْطَ الْعَارِيَّةِ إِلَخْ) وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ نَحْوَ الدَّرِّ لَيْسَ مُسْتَفَادًا بِطَرِيقِ الْعَارِيَّةِ بَلْ بِطَرِيقِ الْإِبَاحَةِ وَالْمُسْتَفَادُ مِنَ الْعَارِيَّةِ لَيْسَ إِلَّا الْإِنْتِفَاعُ بِالْأَصْلِ فِي التَّوَصُّلِ إِلَى اسْتِيفَاءِ مَا أُبِيحَ لَهُ نِهَايَةً وَمَعْنَى وَاسْمٍ إِلَى هَذَا التَّحْقِيقِ أَشَارَ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ وَكِإِبَاحَةُ أَحَدٍ هَذِهِ إِلَخْ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرَهُ عَنْ قَوْلِهِ فَعَلِمَ إِلَخْ، ثُمَّ ذَكَرَهُ مُسْتَقِلًّا بِعَنْوَانِ التَّحْقِيقِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْعَطْفُ لِلتَّفْسِيرِ. □ قَوْلُهُ: (لَا هُمَا) أَيْ: الدَّرُّ وَالتَّسْلُ وَكَانَ الْأَوَّلَى إِيَّاهُمَا. □ قَوْلُهُ: (لَا هُمَا) أَيْ: أَخَذَهُمَا. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يُشْتَرَطُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمَعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْمُسْتَعَارِ إِلَخْ) تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْمُسْتَعِيرِ التَّعْيِينُ وَسَكَتَ عَنْ هَذَا فِي الْمُعِيرِ وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّعْيِينُ كَالْمُعَارِ، وَلَوْ قَالَ لَا تَنْتَبِهُنِ لِيُعْزَنِي أَحَدُكُمَا كَذَا فَدَفَعَهُ لَهُ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ صَحَّحَ وَيُخْتَمَلُ أَنَّهُ كَالْمُسْتَعِيرِ فَلَا يَصِحُّ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ عَ شَ اهِدَعْ بِجَيْرِمِيٍّ.

□ قَوْلُهُ: (كِإِعَارَةُ شَاةٍ إِلَخْ) يَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ إِعَارَةُ الدَّوَاةِ لِلْكِتَابَةِ مِنْهَا وَالْمُكْحَلَةُ لِلِإِكْتِحَالِ مِنْهَا. □ قَوْلُهُ: (فَعَلِمَ أَنَّ شَرْطَ الْعَارِيَّةِ أَنْ لَا يَكُونَ إِلَخْ) أَقُولُ يُمَكِّنُ الْإِسْتِفَاءَ عَنْ ذَلِكَ لِأَنَّ الثَّمَرَةَ وَنَحْوَهَا هُنَا لَيْسَتْ مُسْتَفَادَةً بِطَرِيقِ الْعَارِيَّةِ بَلْ بِطَرِيقِ الْإِبَاحَةِ وَالْمُسْتَفَادُ مِنَ الْعَارِيَّةِ لَيْسَ إِلَّا الْإِنْتِفَاعُ بِالْأَصْلِ فِي التَّوَصُّلِ إِلَى اسْتِيفَاءِ مَا أُبِيحَ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ الْأَشْمُونِيَّ ذَكَرَ ذَلِكَ.

فعلية تمتنع إعارتها لها كالأجنبي وعلى جواز نظري ما يبدو في الميمنة منها تجوز العارية (أو) ذكر (محرم) أو مالك لها بأن يستعير من مستأجر، وكذا موصى له بالمنفعة إن كانت ممن لا تحبل لحمل وطئه حينئذ بخلاف من تحبل لأنها قد تلد فتكون منافع ولده للموصى له فهو نوع من الإرقاق كذا قاله شارح وهو غفلة عما يأتي في الوصية بالمنافع أن المالك إذا أولدها يكون الولد حراً وتلزمه قيمته ليشتري بها مثله وإن حرمة وطئها إن كانت ممن تحبل ليست لذلك بل لخوف الهلاك أو النقص أو الضعف أو زوج قال ابن الرفعة ويضمنها ولو في بقية

قوله: (إعارتها) أي: الأخيرة من المسلمة والعفيفة (لها) أي للأولى من الكافرة والفاسقة عبارة المغني قال الأذرع وفي جواز إعارة الأمة المسلمة للكافرة الأجنبية منها لخدمتها التي لا تنفك عن رؤيتها معها نظراً، وقال الزركشي لا وجه لاستثناء الذميمة فإنه إنما يحرم نظراً الزائد على ما يبدو في الميمنة وفيما وراء ذلك يمكن معه الخدمة انتهى وهذا وجهه وعبارة النهاية وساتي في النكاح حرمة نظراً كافرة لما لا يبدو في الميمنة من مسلمة فيمتنع إعارتها لها في الحالة المذكورة اه قال ع ش في حجب إن مثل الكافرة الفاسقة بفجور أو قيادة اه وفي عدم ذكر الشارح م ر للفاسقة إشارة إلى أنها ليست كالكافرة فيجوز لها النظر كالعفيفة اه. قوله: (أو ذكر) عطف على امرأة وما يأتي من قوله أو مالك وقوله أو زوج معطوف على محرم.

قوله (سني): (أو محرم) وفي معنى المحرم ونحوه المسموح بنهاية ومغني ويتبعني تقييد بعدم بقاء الشهوة فيه. قوله: (أو مالك) إلى قوله إن كانت في المغني وإلى قوله نعم في النهاية إلى قوله فهو نوع إلى أو زوج وقوله، ولو عجزاً شوهاء وقوله فيما يظهر إلى بخلاف ما لا يتضمن. قوله: (وكذا) أي مثل المستأجر. قوله: (لحبل وطئه) أي المالك. قوله: (كذا قاله شارح) إلى قوله أو زوج إلخ هذا الحق الشارح واقتصر م ر في شرحه على ما قبل هذا الإلحاق اه سم. قوله: (يكون الولد حراً) أي فيكون منافعه له. قوله: (بل لخوف الهلاك إلخ) وقد يقال حيث كانت الحرمة لما ذكر كان القياس جوازه عند إذن الموصى له بالمنفعة لرضاه بإتلافها على نفسه وقضية إطلاقه خلافه اه ع ش. قوله: (أو زوج) هل تسقط نفقتها عنه أم لا فيه نظراً والأقرب الثاني لتمكنه من التمتع بها أي وقت أراد ولو طلقها يتبعني أن يقال إن كان استعارها لخدمة نفسه بطلت العارية وإن استعارها لتربية ولده مثلاً لا تبطل حيث لم يكن في الانتفاع بها فيما استعارها له خلوة محرمة ولا نظراً وما تقدم من عدم سقوط الثقة ظاهر إن تمتع بها وأعرض عن العارية أما لو تمتع بها ملاحظاً العارية فالأقرب الأول لأنها مسلمة عن جهة

قوله: (أو ذكر) عطف على امرأة، وكذا قوله أو مالك لها وقوله أو زوج ش. قوله: (بخلاف من تحبل إلخ) هلا أطلق صحة إعارة من تحبل للخدمة لأنها لا تستلزم وطء ولا مخدوراً وقد يجاب بأنه قد يبطأ. قوله: (كذا قاله شارح وهو غفلة) إلى قوله (أو زوج إلخ) هذا الحق الشارح واقتصر م ر في شرحه على ما قبل هذا الإلحاق.

الليل إلى أن يُسَلِّمَهَا لِسَيِّدِهَا أَوْ نَائِيهِ وَذَلِكَ لانتفاء المحذور بخلاف إعارتها وهي غير صغيرة ولو عَجُوزًا شَوْهَاءَ لِأَجْنَبِيٍّ وَلَوْ شَيْخًا هُمَا لِيَتَّخِذَهُمَا وَقَدْ تَضَمَّنَ نَظَرًا أَوْ خَلْوَةً مُحَرَّمَةً، وَلَوْ باعتبار المِظَنَّةِ فيما يظهر فلا يصحُّ على الْمُعْتَمِدِ لِتَعَدُّرِ اسْتِيفَائِهِ الْمُسْتَعَارَ لَهُ بِنَفْسِهِ شَرْعًا وَاسْتِنَابَتُهُ غَيْرُهُ لِأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ اسْتَعَارَهَا لِخِدْمَةِ نَفْسِهِ الْمُتَضَمِّنَةِ نَظَرًا أَوْ خَلْوَةً فَالْمَنْعُ ذَاتِيَّ خِلَافًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ بِخِلَافِ مَا لَا يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُ الرُّوضَةِ نَعَمْ لَا مَرَأَةً خِدْمَةً مَرِيضٍ مُنْقَطِعٍ وَلِسَيِّدِ أُمَةٍ إِعَارَتُهَا لَهُ لِخِدْمَتِهِ. وَيَتَّبِعُ حُرْمَةُ إِعَارَةِ أَمْرَدٍ لِخِدْمَةِ تَضَمَّنَتْ خَلْوَةً أَوْ نَظَرًا مُحَرَّمًا، وَلَوْ لِمَنْ لَا يُعْرَفُ بِالْفُجُورِ خِلَافًا لِمَا يُؤْهِمُهُ كَلَامُ بَعْضِهِمْ، وَلَوْ كَانَ الْمُسْتَعِيرُ أَوْ الْمُسْتَعَارُ خُنْثَى امْتَنَعَتْ تَقَفُّسُهُ أَخْذًا بِالْأَحْوَطِ وَإِنَّمَا جَازَ إِيجَارُ حَسَنَاءَ لِأَجْنَبِيٍّ وَالْإِصْبَاءُ لَهُ بِمَنْفَعَتِهَا لِأَنَّهُ يَمْلِكُ الْمَنْفَعَةَ فَيَنْقُلُهَا لِمَنْ شَاءَ وَالْمُسْتَعِيرُ لَا يُعِيرُ فَيَنْحَصِرُ اسْتِيفَاؤُهُ بِنَفْسِهِ أَيْ أَصَالَةً حَتَّى لَا يُنَافِيَ مَا مَرَّ مِنْ جَوَازِ إِنْابَتِهِ وَالْأُوجُهُ فِي إِعَارَةِ قَيْنٍ كَبِيرٍ لَامْرَأَةٍ

العارية ويمكن أن يُحْمَلَ عَلَى هَذَا مَا نُقِلَ بِالذَّرْسِ عَنِ الزِّيَادِيِّ مِنْ أَنَّهَا لَا تَنْفَعُ لَهَا لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَسَلِّمُهَا عَنْ الْعَارِيَةِ أَهْرَ ش. قُود: (وَذَلِكَ) أَيْ: جَوَازُ إِعَارَةِ الْجَارِيَةِ لِخِدْمَةِ الذَّكَرِ الْمَذْكُورِ. قُود: (غَيْرُ صَغِيرَةٍ) أَيْ: وَأَمَّا الصَّغِيرَةُ فَفِيهَا تَقْصِيلٌ يَأْتِي عَنِ النَّهَايَةِ. قُود: (وَلَوْ عَجُوزًا شَوْهَاءَ الْخ) الَّذِي صَحَّحَهُ فِي الرُّوضَةِ جَوَازُ إِعَارَةِ لَشَوْهَاءَ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ مِنْهُ عَلَيْهَا فَلْيُحْمَلْ عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ أَهْرَ سَم وَقَوْلُهُ عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرَهُ الْخِ الْأَوَّلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ عَلَى غَيْرِهِ أَيْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ مِنْهُ عَلَيْهَا. قُود: (وَلَوْ شَيْخَاهُمَا) أَوْ مُرَاهِقًا أَوْ خَصِيًّا أَهْرَ نِهَايَةً وَقَوْلُهُمَا، وَلَوْ شَيْخَاهُمَا خِلَافًا لِلْمُغْنِي. قُود: (وَقَدْ تَضَمَّنَ) بِصِغَةِ الْمُضَارِعِ مِنَ التَّضَمُّنِ بِحَذْفِ إِحْدَى التَّاءَيْنِ. قُود: (فَلَا تَصِحُّ عَلَى الْمُعْتَمِدِ) اعْتَمَدَهُ م ر أَهْرَ سَم. قُود: (وَاسْتِنَابَتُهُ) عَطَفَ عَلَى اسْتِيفَائِهِ أَهْرَ سَم. قُود: (فَالْمَنْعُ ذَاتِي) يَتَأَمَّلْ أَهْرَ سَم. قُود: (بِخِلَافِ مَا لَا يَتَضَمَّنُ الْخ) كَاسْتِعَارَةِ الْأَجْنَبِيِّ إِيَّاهَا لِخِدْمَةِ أَوْلَادِهِ الصَّغَارِ مَثَلًا فَيَجُوزُ شَيْخُنَا أَهْرَ شَوْرَبِي أَهْرَ بَجِيرَمِي. قُود: (لَامْرَأَةٍ خِدْمَةٍ مَرِيضٍ مُنْقَطِعٍ) وَمِثْلُهُ عَكْسُهُ بِإِعَارَةِ الذَّكَرِ لِخِدْمَةِ أَمْرَأَةٍ مُنْقَطِعَةٍ وَيَجُوزُ لِكُلِّ مِنْهُمَا التَّنَظُّرُ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ أَخْذًا مِمَّا قَالُوهُ فِي نَظَرِ الطَّبِيبِ لِلْمَرَأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ وَعَكْسِهِ أَهْرَ ش.

قُود: (لَامْرَأَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَعُلِمَ) فِي الْمَغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (خِلَافًا لِمَا يُؤْهِمُهُ كَلَامُ بَعْضِهِمْ) وَقَوْلُهُ: (أَيْ أَصَالَةً) إِلَى (وَالْأُوجُهُ). قُود: (وَلَوْ كَانَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَعُلِمَ) فِي النَّهَايَةِ. قُود: (وَلَوْ كَانَ الْمُسْتَعِيرُ) أَيْ: لِلْجَارِيَةِ. قُود: (أَوْ الْمُسْتَعَارُ) أَيْ: وَالْمُسْتَعِيرُ أَجْنَبِيٌّ أَهْرَ سَم. قُود: (أَيْ أَصَالَةً الْخ) انْظُرْ أَيْ

قُود: (وَلَوْ عَجُوزًا شَوْهَاءَ لِأَجْنَبِيٍّ وَلَوْ شَيْخَاهُمَا الْخ) الَّذِي صَحَّحَهُ فِي الرُّوضَةِ جَوَازُ إِعَارَةِ الشَّوْهَاءِ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ مِنْهُ عَلَيْهَا فَلْيُحْمَلْ عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ. قُود: (فَلَا يَصِحُّ عَلَى الْمُعْتَمِدِ) اعْتَمَدَهُ م ر. قُود: (وَاسْتِنَابَتُهُ) عَطَفَ عَلَى اسْتِيفَائِهِ. قُود: (فَالْمَنْعُ ذَاتِي) يَتَأَمَّلْ. قُود: (وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. قُود: (وَلَوْ كَانَ الْمُسْتَعِيرُ) أَيْ: لِلْجَارِيَةِ. قُود: (وَلَوْ كَانَ الْمُسْتَعِيرُ أَوْ الْمُسْتَعَارُ الْخ) أَيْ: وَالْمُسْتَعِيرُ أَجْنَبِيٌّ. قُود: (أَيْ أَصَالَةً الْخ) انْظُرْ أَيْ: مَحَلُّ لَهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ: (وَاسْتِنَابَتُهُ

أنه كَعَكْسِهِ فيما ذُكِرَ وَعِلِمٌ مِمَّا مَرَّ أَنَا حَيْثُ حَكَمْنَا بِالْفَسَادِ فَلَا أُجْرَةَ خِلَافًا لِمَا يُؤْهِمُهُ كَلَامُ ابْنِ الرَّفْعَةِ (وَيُكْرَهُ إِعَارَةُ عَبْدٍ مُسْلِمٍ لِكَافِرٍ) وَاسْتَعَارَتُهُ لِأَنَّ فِيهَا نَوْعَ امْتِهَانٍ لَهُ وَلَمْ تَحْرُمْ خِلَافًا

مَجَلٌّ لَهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَاسْتِنَابَتُهُ غَيْرَهُ الْخِ اهـ سم . هـ فَوَدَّ: (إِنَّهُ كَعَكْسِهِ فِيهِمَا ذُكِرَ) قَضِيَّتُهُ أَنْ يُقَالَ إِنْ تَضَمَّنَتْ خَلْوَةٌ أَوْ نَظَرًا مُحَرَّمًا، وَلَوْ بِاِغْتِيَارِ الْمُظَنَّةِ لَمْ تَصِحَّ وَإِلَّا صَحَّتْ اهـ سم . هـ فَوَدَّ: (وَعِلِمٌ مِمَّا مَرَّ أَنَا حَيْثُ حَكَمْنَا بِالْفَسَادِ فَلَا أُجْرَةَ) أَي: لِأَنَّ صَحِيحَ الْعَارِيَةِ لَا أُجْرَةَ فِيهِ فَكَذَا فَايَسُّهَا، وَقَدْ تَمْنَعُ أَيِ الْمُلَازِمَةِ وَلَا يُنَافِيهِ أَنْ فَاسِدَ الْعَقْدِ كَصَحِيحِهِ فِي الضَّمَانِ وَعَدَمِهِ لِأَنَّ الْمُرَادَ ضَمَانَ الْعَيْنِ وَعَدَمِهِ لَا مُطْلَقًا وَفِي شَرْحِ م ر وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الرِّوْضَةِ وَجُوبُ الْأُجْرَةِ فِي الْفَاسِدَةِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَيَجُوزُ إِعَارَةُ صَغِيرَةٍ وَقَبِيحَةٍ يُؤْمَنُ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا لِانْتِفَاءِ خَوْفِ الْفِتْنَةِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الرِّوْضَةِ وَهُوَ الْأَصَحُّ خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ فِي الثَّانِيَةِ اهـ وَقَوْلُهُ م ر وَيَجُوزُ إِعَارَةُ صَغِيرَةٍ الْخِ لَعَلَّ قِيَاسَ ذَلِكَ جَوَازَ إِعَارَةِ الْقِنِّ الْأَجْنَبِيِّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَغِيرًا وَلَا قَبِيحًا مِنْ صَغِيرَةٍ أَوْ قَبِيحَةٍ مَعَ الْأَمْنِ الْمَذْكُورِ اهـ سم قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر وَتَجُوزُ إِعَارَةُ صَغِيرَةٍ وَقَبِيحَةٍ الْخِ صَرِيحُ الْإِطْلَاقِ هُنَا وَتَقْيِيدُ الْمَنْعِ فِيهِمَا مَرَّةً بِمَا إِذَا تَضَمَّنَتْ نَظَرًا أَوْ خَلْوَةً مُحَرَّمَةً أَنْ تَجُوزَ إِعَارَةُ الْقَبِيحَةِ لِلْأَجْنَبِيِّ وَإِنْ تَضَمَّنَتْ نَظَرًا أَوْ خَلْوَةً مُحَرَّمَةً لَا يَخْفَى مَا فِيهِ وَفِي التَّخْفَةِ أَنَّهَا وَغَيْرُهَا سَوَاءٌ فِي التَّقْيِيدِ وَفِي بَعْضِ نُسَخِ الشَّارِحِ م ر مِثْلُهُ فَلْيُرَاجَعْ اهـ عِبَارَةُ الْبُحَيْرِيِّ وَاعْتَمَدَ الزِّيَادِيُّ وَسُلْطَانٌ تَبَعًا لِابْنِ حَجَرٍ قَوْلَ الْإِسْنَوِيِّ اهـ .

هـ فَوَدَّ (وَتُكْرَهُ) أَي: كَرَاهَةٌ تَنْزِيهِه كَمَا جَزَمَ بِهِ الرَّافِعِيُّ (إِعَارَةُ عَبْدٍ مُسْلِمٍ الْخِ) أَيِ وَإِجَارَتُهُ نِهَائَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش هَذَا يُفِيدُ جَوَازَ خِدْمَةِ الْمُسْلِمِ لِلْكَافِرِ لِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنَ الْإِعَارَةِ أَنَّهُ يَسْتَعْدِمُهُ سَوَاءٌ كَانَ فِيهِ مُبَاشَرَةٌ لِخِدْمَتِهِ كَصَبِّ مَاءٍ عَلَى يَدَيْهِ وَتَقْدِيمُ نَعْلٍ لَهُ أَوْ كَغَيْرِ ذَلِكَ كَلِاسَالِهِ فِي حَوَائِجِهِ وَتَقَدَّمَ فِي الْبَيْعِ أَنَّهُ يَجُوزُ إِجَارَةُ الْمُسْلِمِ لِلْكَافِرِ وَيُؤْمَرُ بِإِزَالَةِ يَدِهِ عَنْهُ بِأَنْ يُؤْجَرَهُ لِغَيْرِهِ وَلَا يُمَكِّنُ مِنْ اسْتِخْدَامِهِ وَهُوَ يُفِيدُ حُرْمَةَ الْمُسْلِمِ لِلْكَافِرِ وَعَلَيْهِ فَقَدْ يَفْرُقُ بَأَنَّ الْإِذْلَالَ فِي الْإِجَارَةِ أَقْوَى مِنْهُ فِي الْعَارِيَةِ لِلزُّرُومِهَا لَكِنْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا أَنَّ فِي مُجَرَّدِ خِدْمَةِ الْمُسْلِمِ لِلْكَافِرِ تَغْضِيماً لَهُ وَهُوَ حَرَامٌ وَقَدْ يُقَالُ لَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ الْإِعَارَةِ جَعْلُهُ تَحْتَ يَدِهِ وَخِدْمَتُهُ لَهُ لِيَجُوزَ أَنْ يُعِيرَهُ لِمُسْلِمٍ بِإِذْنٍ مِنَ الْمَالِكِ أَوْ يَسْتَنْتِبَ مُسْلِمًا فِي اسْتِخْدَامِهِ فِيهِمَا

غَيْرَهُ الْخِ . هـ فَوَدَّ: (إِنَّهُ كَعَكْسِهِ فِيهِمَا ذُكِرَ) قَضِيَّتُهُ أَنْ يُقَالَ أَنْ تَضَمَّنَ خَلْوَةٌ أَوْ نَظَرًا مُحَرَّمًا، وَلَوْ بِاِغْتِيَارِ الْمُظَنَّةِ لَمْ تَصِحَّ وَإِلَّا صَحَّتْ . هـ فَوَدَّ: (وَعِلِمٌ مِمَّا مَرَّ أَنَا حَيْثُ حَكَمْنَا بِالْفَسَادِ فَلَا أُجْرَةَ) أَي: لِأَنَّ صَحِيحَ الْعَارِيَةِ لَا أُجْرَةَ فِيهِ فَكَذَا فَايَسُّهَا وَقَدْ تَمْنَعُ أَيِ الْمُلَازِمَةِ وَلَا يُنَافِيهِ أَنْ فَاسِدَ الْعَقْدِ كَصَحِيحِهِ فِي الضَّمَانِ وَعَدَمِهِ لِأَنَّ الْمُرَادَ ضَمَانَ الْعَيْنِ وَعَدَمُهُ لَا مُطْلَقًا وَفِي شَرْحِ م ر وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الرِّوْضَةِ وَجُوبُ الْأُجْرَةِ فِي الْفَاسِدَةِ وَهُوَ كَذًا، وَقَدْ قَدَّمْتُ فِي الرَّهْنِ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُخَالِفُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ إِنْ فَاسِدَ الْعَقْدُ كَصَحِيحُهَا فِي الضَّمَانِ وَعَدَمِهِ وَإِنْ زَعَمَ الْمُخَالَفَةَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَيَجُوزُ إِعَارَةُ صَغِيرَةٍ وَقَبِيحَةٍ يُؤْمَنُ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا لِانْتِفَاءِ خَوْفِ الْفِتْنَةِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الرِّوْضَةِ وَهُوَ الْأَصَحُّ خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ فِي الثَّانِيَةِ اهـ . وَقَوْلُهُ وَيَجُوزُ إِعَارَةُ صَغِيرَةٍ الْخِ لَعَلَّ قِيَاسَ ذَلِكَ جَوَازَ إِعَارَةِ الْقِنِّ الْأَجْنَبِيِّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَغِيرًا وَلَا قَبِيحًا مِنْ صَغِيرَةٍ أَوْ قَبِيحَةٍ مَعَ الْأَمْنِ الْمَذْكُورِ .

لِجَمْعِ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا تَمْلِيكَ لِشَيْءٍ مِنْ مَنَافِعِهِ فَلَيْسَ فِيهَا تَمَامٌ اسْتِذْلَالٍ وَلَا اسْتِهَانَةٌ وَتُكْرَهُ اسْتِعَارَةُ وَإِعَارَةُ فَرَعٍ أَصْلُهُ إِلَّا إِنْ قَصِدَ تَرْفِيهَهُ فَتُنْدَبُ وَإِعَارَةُ أَصْلٍ نَفْسِهِ لِقَرَعِهِ وَاسْتِعَارَةُ فَرَعِهِ إِثَاءَ مِنْهُ لَيْسَتْ حَقِيقَةً عَارِيَّةً لِمَا مَرَّ فِي الشَّفِيهِ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِمَا وَتَحْرُمُ إِعَارَةُ سِلَاحٍ وَخَيْلٍ لِنَحْوِ حَرْبِيٍّ وَنَحْوِ مُصْحَفٍ لِكَافِرٍ وَإِنْ صَحَّتْ وَقَارَفَتْ الْمُسْلِمَ لَأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ دَفْعَ الدُّلِّ عَنْ نَفْسِهِ بِخِلَافِهَا. (وَالْأَصْحَحُ اشْتِرَاطُ لَفْظٍ) يُشْعِرُ بِالِإِذْنِ فِي الْإِنْتِفَاعِ أَوْ بِطَلْبِهِ أَوْ نَحْوِهِ كَكِتَابَةِ وَإِشَارَةِ

تَعَوُّدُ مَنَفَعَتِهِ إِلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ ذَلِكَ كُلَّهُ وَلْيُرَاجِعْ وَفِي عِبَارَةِ الْمُحَلِّي مَا يَصْرُحُ بِحُرْمَةِ خِدْمَتِهِ اهـ ع ش .

قوله: (لَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا الْخ) يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ إِجَارَةَ الْمُسْلِمِ مِنَ الْكَافِرِ لَا تَحْرُمُ مَعَ أَنَّ فِيهَا التَّمْلِكَ الْمَذْكُورَ اهـ سم . قوله: (وَتُكْرَهُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ . قوله: (اسْتِعَارَةُ وَإِعَارَةُ فَرَعٍ أَصْلُهُ) أَي: الرِّقِيقِ وَتَصَوُّرُ الإِعَارَةِ بِأَنْ يَشْتَرِيَ الْمُكَاتَبُ أَصْلَهُ فَإِنَّهُ لَا يُعْتَقُ عَلَيْهِ لِيُضْعَفَ مَلِكُهُ وَبِأَنْ يَسْتَأْجِرَ الشَّخْصُ أَصْلَهُ وَقَوْلُهُ الْآتِي وَإِعَارَةُ أَصْلٍ نَفْسِهِ أَيِ الْحُرِّ فَلَا تَكَرَّارَ وَفِي الْمُعْنَى أَنَّ اسْتِجَارَ الْأَصْلِ كَاسْتِعَارَتِهِ فِيمَا قَبْلَ إِلَّا وَبَعْدَهُ اهـ . قوله: (إِلَّا إِنْ قَصِدَ) أَي: فِي اسْتِعَارَتِهِ اهـ سم . قوله: (فَتُنْدَبُ) أَي: الْإِسْتِعَارَةُ .

قوله: (وَاسْتِعَارَةُ فَرَعِهِ الْخ) لَا يَخْفَى مُغَايِرَةُ هَذِهِ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَيُكْرَهُ اسْتِعَارَةُ فَرَعٍ الْخ إِذْ صَوَّرَهُ هَذِهِ أَنَّهُ اسْتَعَارَ أَصْلَهُ مِنْ نَفْسِهِ بِأَنْ كَانَ أَصْلُهُ حُرًّا وَصَوَّرَهُ تِلْكَ أَنَّهُ اسْتَعَارَ أَصْلَهُ مِنْ سَيِّدِهِ بِأَنْ كَانَ رَقِيقًا اهـ سم . قوله: (لَيْسَتْ حَقِيقَةً عَارِيَّةً) خَبَّرَ قَوْلُهُ: (وَإِعَارَةُ أَصْلِهِ الْخ) . قوله: (فَلَا كَرَاهَةَ الْخ) لِلْسَّيِّدِ عَمَرَ هُنَا إِشْكَالٌ وَجَوَابٌ رَاجِعُهُ . قوله: (فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِمَا) خَالَفَ الْأُسْنَى وَالْمُعْنَى فِي الثَّانِي، فَقَالَا وَيُكْرَهُ أَنْ يَسْتَعِيرَ أَوْ يَسْتَأْجِرَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ، وَإِنْ عَلَا لِلْخِدْمَةِ صَيَانَةُ لُهُمَا عَنِ الْإِذْلَالِ نَعَمْ إِنْ قَصِدَ بِاسْتِعَارَتِهِ أَوْ اسْتِجَارِهِ لِذَلِكَ تَوْقِيرَهُ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِمَا بَلْ هُمَا مُسْتَحَبَّانِ . وَأَمَّا إِعَارَةُ وَإِجَارَةُ الْوَالِدِ نَفْسَهُ لَوْكَيْدِهِ فَلَيْسَا مَكْرُوهَيْنِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمَا إِعَانَةٌ عَلَى مَكْرُوهِ اهـ . قوله: (لِنَحْوِ حَرْبِيٍّ) كَقَطَاعِ الطَّرِيقِ . قوله: (وَإِنْ صَحَّ) لَعَلَّ مَحَلَّ الصَّحَّةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ اسْتِعَارَةُ الْحَرْبِيِّ الْخَيْلِ أَوْ السِّلَاحِ لِمُقَاتَلَتِنَا وَالْكَافِرِ الْمُصْحَفِ لِقِرَائَتِهِ فِيهِ مَعَ الْمَسِّ وَالْحَمَلِ وَإِلَّا فَلَا تَصِحُّ سَمٌ عَلَى حَجٍّ وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى الظَّنِّ قِتَالَهُ لَنَا تَحْرُمُ الْإِعَارَةُ مَعَ الصَّحَّةِ وَهُوَ مُشْكِلٌ إِذْ لَا وَجْهَ لِلْحُرْمَةِ حَيْثُذِ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الزِّيَادِيُّ إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ عِضْيَانُهُ بِمَا ذَكَرَ حُرِّمَتِ الْإِعَارَةُ وَلَمْ تَصِحَّ وَإِلَّا صَحَّتْ وَلَا حُرْمَةُ اهـ ع ش . قوله: (يُشْعِرُ) إِلَى قَوْلِهِ، وَلَوْ قِيلَ فِي النِّهَايَةِ . قوله: (أَوْ بِطَلْبِهِ) أَيِ الْإِذْنُ بِالْإِنْتِفَاعِ عَطْفٌ عَلَى بِالِإِذْنِ . قوله: (أَوْ نَحْوِهِ) عَطْفٌ عَلَى لَفْظٍ . قوله: (كَكِتَابَةِ) أَي: مَعَ نِيَّةٍ اهـ نِهَائِيَّةً .

قوله: (لَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا تَمْلِيكَ لِشَيْءٍ مِنْ مَنَافِعِهِ) يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ إِجَارَةَ الْمُسْلِمِ مِنَ الْكَافِرِ لَا تَحْرُمُ مَعَ أَنَّ فِيهَا التَّمْلِكَ الْمَذْكُورَ . قوله: (إِلَّا إِنْ قَصِدَ) أَي: فِي اسْتِعَارَتِهِ . قوله: (وَاسْتِعَارَةُ فَرَعِهِ إِثَاءَ مِنْهُ) لَا يَخْفَى مُغَايِرَةُ هَذِهِ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَيُكْرَهُ اسْتِعَارَةُ فَرَعٍ أَصْلُهُ هَذِهِ أَنَّهُ اسْتَعَارَ أَصْلَهُ مِنْ نَفْسِهِ بِأَنْ كَانَ أَصْلُهُ حُرًّا وَصَوَّرَهُ تِلْكَ أَنَّهُ اسْتَعَارَ أَصْلَهُ مِنْ سَيِّدِهِ بِأَنْ كَانَ رَقِيقًا وَهَذَا ظَاهِرٌ مِنْ عِبَارَتِهِ لِكَيْتِي نَبَّهْتَ عَلَيْهِ لَأَنَّهُ خَفِيَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الطَّلَبَةِ . قوله: (إِثَاءَ مِنْهُ) الضَّمِيرُ فِي مِنْهُ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ إِثَاءَ ش . قوله: (وَإِنْ صَحَّ) كَذَا شَرْحُ م ر وَلَعَلَّ مَحَلَّ الصَّحَّةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ اسْتِعَارَةُ الْحَرْبِيِّ السِّلَاحِ أَوْ الْخَيْلِ لِمُقَاتَلَتِنَا

أَحْرَسَ فَالْفِعْلُ الْمُشْعِرُ بِذَلِكَ بَلِ الْمَصْرُوحُ بِهِ (كَاعْرَتِكَ أَوْ أَعْرَنِي) وَمَا يُؤَدِّي مَعْنَاهُمَا كَأَبْحَثُكَ مُنْفَعَتَهُ وَارْكَبَ وَأَرَكِبْنِي وَخُذْهُ لِيَتَنَفَّعَ بِهِ لِأَنَّ الْإِنْتِفَاعَ بِمَا لِي الْغَيْرِ يَتَوَقَّفُ عَلَى رِضَاهِ الْمُتَوَقِّفِ عَلَى ذَلِكَ اللَّفْظِ أَوْ نَحْوِهِ، وَلَوْ شَاءَ أَعْرَنِي فِي الْقَرْضِ كَمَا فِي الْحِجَازِ كَانَ صَرِيحًا فِيهِ قَالَهُ فِي الْأَنْوَارِ وَعَلَيْهِ فَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِمْ فِي الطَّلَاقِ لَا أَثَرَ لِلْإِشَاعَةِ فِي الصَّرَاحَةِ بِأَنَّهُ يُحْتَاطُ لِلْإِبْضَاعِ مَا لَا يُحْتَاطُ لِغَيْرِهَا وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ كُلَّهَا وَنَحْوَهَا صَرَائِحُ وَأَنَّهُ لَا كِنَايَةَ لِلْعَارِيَةِ لَفْظًا وَفِيهِ وَقْفَةٌ، وَلَوْ قِيلَ إِنَّ نَحْوَ خُذْهُ أَوْ ارْتَفِقْ بِهِ كِنَايَةٌ لَمْ يَبْغُذْ وَلَا يَضُرُّ صِلَاحِيَّةُ خُذْهُ لِلْكِنَايَةِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ (وَيَكْفِي لَفْظُ أَحَدِهِمَا مَعَ فِعْلِ الْآخَرِ) وَإِنْ تَأَخَّرَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ لَظَنَّ الرِّضَا حِينَئِذٍ وَسَيَأْتِي أَنَّ الْوَدِيعَةَ كَذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ فَوْقَ وَقَدْ تَحَصَّلَ بِلَا لَفْظٍ ضَمْنًا

❖ قَوْلُ (سَيِّئُ): (كَاعْرَتِكَ) أَي: هَذَا أَوْ أَعْرَتُكَ مَفْعَتُهُ نِهَايَةً وَمُعْنَى: ❖ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْإِنْتِفَاعَ إِلَيْكَ) تَغْلِيلٌ لِلْمَتْنِ. ❖ قَوْلُهُ: (كَانَ صَرِيحًا) وَعَلَيْهِ فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ تَمَيَّزَ الْعَارِيَةُ بِمَعْنَى الْإِبَاحَةِ عَنْهَا بِمَعْنَى الْقَرْضِ بِالْقَرِينَةِ الْمُعَيَّنَةِ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا فَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ فَيَنْبَغِي عَدَمُ الصَّحَّةِ أَوْ يُقَيَّدُ حَمْلُهُ عَلَى الْقَرْضِ بِمَا اشْتَهَرَ فِيهِ بِحَيْثُ هَجَرَ مَعَهُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْعَارِيَةِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ وَظَاهِرُهُ أَنَّ ذَلِكَ شَائِعٌ حَتَّى فِي غَيْرِ الدَّرَاهِمِ كَأَعْرَنِي دَابَّتْكَ مَثَلًا أَهَرَشَ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ كَانَ صَرِيحًا فِيهِ ظَاهِرُهُ، وَلَوْ فِيمَا يُعَارَى كَالدَّابَّةِ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ مَعَ قَاعِدَةٍ أَنَّ مَا كَانَ صَرِيحًا فِي بَابِهِ وَوَجَدَ نَفَادًا فِي مَوْضِعِهِ لَا يَكُونُ صَرِيحًا وَلَا كِنَايَةً فِي غَيْرِهِ أَهَرَشَ أَقُولُ وَيُزِيلُ التَّوَقُّفَ آخِرَ كَلَامٍ شِ الْمَارِ آتِيًا. ❖ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ يُحْتَاطُ لِلْإِبْضَاعِ) أَي: فَلَا نَوْعَ الطَّلَاقِ بِمَا اشْتَهَرَ مُطْلَقًا بَلِ بِالْتَّيَّةِ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ الْقَوْلِ بَوُقُوعِ الطَّلَاقِ الْقَوْلُ بِحُلِّ الْبِضْعِ لِآخَرٍ وَهُوَ خِلَافُ الْإِحْتِيَاظِ أَهَرَشِيدِي. ❖ قَوْلُهُ: (وَلَوْ قِيلَ إِلَيْكَ) أَقْرَهُ عَ ش. ❖ قَوْلُهُ: (إِنْ نَحْوُ خُذْهُ) أَي لِيَتَنَفَّعَ بِهِ. ❖ قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَأَخَّرَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَدْ تَحَصَّلَ) فِي النَّهَايَةِ. ❖ قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَأَخَّرَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ جَدًّا وَيُوجِبُهُ بِأَنَّهُ حَيْثُ حَصَلَتِ الصَّيْغَةُ لَا يَضُرُّ التَّأَخِيرُ إِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنَ الْمُعِيرِ مَا يَدُلُّ عَلَى الرُّجُوعِ وَلَا مِنَ الْمُسْتَعِيرِ مَا يَدُلُّ عَلَى الرَّدِّ أَهَرَشَ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ وَلَا يُشْتَرَطُ الْفَوْرُ فِي الْقَبُولِ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ الْعَقْدَ يَزِيدُ بِالرَّدِّ وَكَوْنُ الْعَارِيَةِ مِنَ الْإِبَاحَةِ مِنْ حَيْثُ جَوَازُ الْإِنْتِفَاعِ، وَلِذَلِكَ صَحَّحْتُ بِلَفْظِ الْإِبَاحَةِ قَلْبِيَّ أَه.

❖ قَوْلُهُ: (لِمَنْ فَرَّقَ إِلَيْكَ) وَلَا يُشْتَرَطُ اللَّفْظُ مِنْ جَانِبِ الْمُعِيرِ بِخِلَافِهِ فِي الْوَدِيعَةِ فَإِنَّهَا مَقْبُوضَةٌ لِعَرَضِ الْمَالِكِ وَغَرَضُهُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِلَفْظٍ مِنْ جَانِبِهِ وَالْعَارِيَةُ بِالْعَكْسِ فَانْكَفَى فِيهَا بِلَفْظِ الْمُسْتَعِيرِ.

(فَرَعَ): لَوْ أَضَافَ شَخْصًا وَقَرَشَ لَهُ لِيَنَامَ، وَقَالَ قُمْ وَنَمْ فِيهِ أَوْ قَرَشَ بِسَاطًا فِي بَيْتٍ، وَقَالَ لِآخَرَ سَكَنَ فِيهِ تَمَّتِ الْعَارِيَةُ وَيُسْتَتَى مِنَ اشْتِرَاطِ اللَّفْظِ مَا إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا وَسَلَّمَهُ لَهُ فِي ظَرْفٍ فَالظَّرْفُ مُعَارٍ فِي الْأَصَحِّ وَمَا لَوْ أَكَلَ الْمُهْدَى إِلَيْهِ الْهَدِيَّةَ فِي ظَرْفِهَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ إِنْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَكْلِهَا مِنْهُ كَأَكْلِ الطَّامِّ مِنَ الْقَضْعَةِ الْمَبْعُوثِ فِيهَا وَهُوَ مُعَارٍ فَيَضْمَنُهُ بِحُكْمِ الْعَارِيَةِ إِلَّا إِنْ كَانَ لِلْهَدِيَّةِ عَوَضٌ وَجَرَتْ الْعَادَةُ بِالْأَكْلِ

وَالْكَافِرِ الْمُضْحَفَ لِقِرَائَتِهِ فِيهِ مَعَ الْمَسِّ أَوْ الْحَمَلِ وَإِلَّا فَلَا تَصِحُّ عَلَى قِيَاسٍ مَا قَدَّمَهُ فِي اسْتِعَارَةِ الْأَمَةِ الْكَبِيرَةِ لِخِدْمَةِ نَفْسِهِ مَعَ نَظَرٍ أَوْ خُلُوءٍ أَوْ يُفَرَّقُ فَلْيُحَرِّزْ.

كَأَن فَرَشَ لَهُ ثَوْبًا لِيَجْلِسَ عَلَيْهِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ الْمُتَوَلَّى وَاقْتَضَى كِلَاهُمَا اعْتِمَادَهُ. قِيلَ
وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ إِباحَةٌ فَلَا يَضْمَنُ إِلَّا بِالتَّعَدِّي أَهـ وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ مَا يَأْتِي فِيْمَنْ أَرْكَبَ مُنْقَطِعًا دَابَّتَهُ
مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ وَتَحْمِيلُ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا بَعِيدٌ وَفِي أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي ضَمَانِ الْعَارِيَّةِ كَوْنُهَا بَيْنَ
الْمُسْتَعِيرِ وَخَرَجَ بَلَهُ جُلُوسُهُ عَلَى مَفْرُوشٍ لِلْعُمُومِ فَهُوَ إِباحَةٌ حَتَّى عِنْدَ الْمُتَوَلَّى وَكَانَ أَذِنَ لَهُ فِي
حَلْبِ دَابَّتِهِ وَاللَّبْنِ لِلْحَالِبِ فَهِيَ مُدَّةُ الْحَلْبِ عَارِيَّةٌ تَحْتَ يَدِهِ وَكَأَن سَلَّمَهُ الْبَائِعُ الْمَبِيعَ فِي
ظَرْفٍ فَهُوَ عَارِيَّةٌ وَكَانَ أَكَلَ الْهَدِيَّةِ مِنْ ظَرْفِهَا الْمُعْتَادِ أَكْلُهَا مِنْهُ وَقَبْلَ أَكْلِهَا هُوَ أَمَانَةٌ، وَكَذَا إِنْ
كَانَتْ عِوَضًا كَمَا فِي قَوْلِهِ (وَلَوْ قَالَ أَعَرْتُكَه)

مِنْهُ فَلَا يَضْمَنُهُ بِحُكْمِ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ فَإِنَّ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِذَلِكَ ضَمِنَهُ فِي الصَّوَرَتَيْنِ بِحُكْمِ الْغَضَبِ قَالَ
الْأَذْرَعِيُّ وَلَا خَفَاءَ فِي جَوَازِ إِعَارَةِ الْآخَرِ الْمَفْهُومِ الْإِشَارَةِ وَاسْتِعَارَتِهِ بِهَا وَبِكِتَابَتِهِ وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَه
ابْنُ شُهَبَةَ جَوَازُهَا بِالْمَكَاتِبَةِ مِنَ النَّاطِقِ كَالْبَيْعِ وَأَوَّلَى بِالْمُرَاسَلَةِ أَهـ مُغْنِي وَيَتَّبِعِي أَنْ يُنْظَرَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ
ظَرْفِ الْمُشْتَرِي وَظَرْفِ الْهَدِيَّةِ ذَاتِ الْعِوَضِ حَيْثُ جُعِلَ الْأَوَّلُ مِنْ قِسْمِ الْعَارِيَّةِ وَالثَّانِي مِنْ قِسْمِ الْإِجَارَةِ
الْفَاسِدَةِ حَيْثُ جَرَتْ الْعَادَةُ بِالْأَكْلِ مِنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ مِنْ جُمْلَةِ الْهَبَةِ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْهَبَةَ ذَاتُ
الثَّوَابِ يَبِيعُ فِي الْمَغْنَى أَهـ سَيِّدُ عُمَرَ . قَوْلُهُ: (قِيلَ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ إِباحَةٌ إِنْخ) اعْتَمَدَهُ النَّهْيَةُ وَالْمُغْنَى .

قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ إِنْخ) لَكَ أَنْ تَحْمِلَ مَا يَأْتِي عَلَى مَا إِذَا وَجَدَ لَفْظٌ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ فَإِنَّهُمْ لَمْ
يُصَرِّحُوا فِيْمَا يَأْتِي بِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدَ لَفْظٌ مِنْ أَحَدِهِمَا وَحَيْثُ فَلَا تَأْيِيدُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ وَنَهَايَةَ . قَوْلُهُ: (وَفِي
أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ إِنْخ) مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (فِيْمَنْ أَرْكَبَ إِنْخ) وَعَلَيْهِ فَلَمْ يَظْهَرْ وَجْهُ التَّأْيِيدِ وَمَا يَأْتِي فَلْيُرَاجِعْ
وَلْيَتَأَمَّلْ أَهـ سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ وَصَرَّحَ النَّهْيَةُ رَأْدًا عَلَى الشَّارِحِ بِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ لِلْأَوَّلِ فِيْمَا يَأْتِي . قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ)
إِلَى قَوْلِهِ: (وَكَذَا) فِي النَّهْيَةِ . قَوْلُهُ: (وَكَانَ أَذِنَ إِنْخ) . قَوْلُهُ: (وَكَانَ سَلَّمَهُ إِنْخ) . قَوْلُهُ: (وَكَانَ أَكَلَ
إِنْخ) مَغْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: (كَانَ فَرَشَ إِنْخ) . قَوْلُهُ: (وَكَانَ أَذِنَ لَهُ إِنْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مِنْ أَمْثِلَةٍ مَا لَا لَفْظَ فِيهَا
وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ اللَّفْظَ بِالْإِذْنِ أَهـ سَمَ . قَوْلُهُ: (وَكَانَ سَلَّمَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَمَا) فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَقَبْلَ
أَكْلِهَا هُوَ أَمَانَةٌ) . قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِنْخ) عَطْفٌ عَلَى وَقَبْلَ إِنْخ أَهـ سَمَ يَعْنِي كَمَا أَنَّ الظَّرْفَ أَمَانَةٌ قَبْلَ أَكْلِهَا مِنْهُ
بِحُكْمِ الْعَارِيَّةِ كَذَلِكَ إِنَّهُ أَمَانَةٌ إِنْ كَانَتْ الْهَدِيَّةُ ذَاتَ عِوَضٍ لَكِنْ بِحُكْمِ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ
إِنْخ . قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَتْ عِوَضًا) وَفِي سَمَ بَعْدَ كَلَامٍ فَالْحَاصِلُ أَنَّ الظَّرْفَ أَمَانَةٌ قَبْلَ الْإِسْتِعْمَالِ مُطْلَقًا
وَمَغْضُوبٌ بِالْإِسْتِعْمَالِ الْغَيْرِ الْمُعْتَادِ مُطْلَقًا وَعَارِيَّةٌ بِالْإِسْتِعْمَالِ الْمُعْتَادِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عِوَضٌ وَإِلَّا فَمُؤَجَّرٌ

قَوْلُهُ: (قِيلَ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ إِباحَةٌ) اعْتَمَدَهُ م ر . قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ مَا يَأْتِي فِيْمَنْ إِنْخ) لَكَ أَنْ تَحْمِلَ مَا
يَأْتِي عَلَى مَا إِذَا وَجَدَ لَفْظٌ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصَرِّحُوا فِيْمَا يَأْتِي بِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدَ لَفْظٌ مِنْ أَحَدِهِمَا
وَحَيْثُ فَلَا تَأْيِيدُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ . قَوْلُهُ: (وَكَانَ أَذِنَ لَهُ فِي حَلْبِ دَابَّتِهِ إِنْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مِنْ أَمْثِلَةٍ مَا لَا لَفْظَ فِيهَا
وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْإِذْنَ بِاللَّفْظِ . قَوْلُهُ: (وَكَذَا) عَطْفٌ عَلَى وَقَبْلَ ش . قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِنْ كَانَتْ عِوَضًا)
اسْتَشْكَلَ بِمَسْأَلَةِ ظَرْفِ الْمَبِيعِ وَفَرَّقَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ بِأَنَّهُ لَمَّا اغْتِيدَ الْأَكْلُ مِنْ ظَرْفِ الْهَدِيَّةِ قَدَرَ أَنَّ

أي فرسي مثلاً (لتعليقه) أو على أن تعلّقه (أو ليعيرني فرسك فهو إجارة) لأن فيها عوضاً (فايدة) لجهل المدة والعوض مع التعليق في الثانية (توجب أجره المثل) إذا مضى بعد قبضه زمنٍ لمثله أجره ولا يضمن لو تلفت كالمؤجرة. وكلامهم هذا صريح في أن مؤنة المستعار ليست على المستعير وهو كذلك صححت العارية أو فسدت فإن أنفق لم يرجع إلا بإذن الحاكم أو إشهاد بنية الرجوع عند فقده وشذ القاضي في قوله إنها عليه فعليه لا تفسد بشرط كونه يعلمه أمّا لو عيّن المدة والعوض كأعرتك هذه شهراً من الآن بعشرة دراهم أو ليعيرني ثوبك هذا شهراً من

إجارة فائدة اهـ ويؤخذ من هذا حكم ما يقع كثيراً أن مريد الشراء يدفع ظرفه لزيات مثلاً فيتلف منه وهو أنه كان التلف قبل وضع المبيع فيه فلا ضمان لأنه أمانة وإن كان بعد وضع المبيع فيه ضمنه لأنه عارية فتنبه له ولم يتعرض لحكم الظرف بعد أكل الهدية منه ولا لحكم الدابة قبل حلب اللبن ولا بعده ولا لحكم ظرف المبيع بعد أخذ المشتري المبيع منه وصريح ما يأتي من الضمان بعد انتهاء العارية أنه هنا كذلك اهـ ش وقوله، وإن كان بعد وضع المبيع فيه ضمنه إلخ الذي يظهر عدم الضمان فيه فإن الزيات وكيله في قبض ما شراه فاسداً ويد الوكيل يد أمانة. ♣ قوله: (عوضاً) أي: ذات عوض اهـ مغني.

♣ قوله: (أي فرسي) إلى قوله: (بناء) في النهاية إلا قوله: (وشذ) إلى (أما لو عيّن). ♣ قوله: (لجهل المدة والعوض) أي: في كل من الصور الثلاث وجهل العوض في الثالثة بناء على أن الإضافة في فرسك ليست للعهد. ♣ قوله: (مع التعليق في الثانية) ما وجه تخصيصها بالتعليق اهـ سيد عمر.

(فرغ): يجوز تعليق الإعارة وتأخير القبول ففي الروضة وأصلها أنه لو رهنه أرضاً وأذن له في غراسها بعد شهر فهي بعد شهر عارية غرس أم لا وقبله أمانة حتى لو غرس قبله قلّع اهـ مغني. ♣ قوله: (إذا مضى) إلى قوله بناء في المغني إلا قوله صححت العارية إلى وشذ القاضي. ♣ قوله: (وكلامهم هذا) أي: قول المصنف، ولو قال أعزتك لتعليقه إلخ. ♣ قوله: (ليست على المستعير) بل على المعير اهـ نهاية.

♣ قوله: (وهو كذلك) لأنها من حقوق الملك مغني وع ش. ♣ قوله: (فإن أنفق) أي: المستعير.

♣ وقوله: (عند فقده) أي: أو أخذه دراهم، وإن قلت اهـ ع ش. ♣ قوله: (فعليه) أي: قول القاضي.

♣ قوله: (أما لو عيّن) أي: المعير اهـ ع ش. ♣ قوله: (من الآن) ليس بقيد بل لو أسقطه صحّ وحمل على اتصال المدة بالعقد كما هو ظاهر شوبري اهـ بجريمي.

عوضها مقابل لها مع منفعة ظرفها بخلافه في البيع فكان عارية فيه على الأصل وإعارة الشارح في شرح الإزشاد. وأما إذا لم يكن هدية تطوّع بأن كان لها عوض فإن اغتيد الأكل منه لم يضمنه بل يلزمه أجره مثله بحكم الإجارة الفاسدة وإلا ضمنه بحكم الغضب، ثم قال وحيث قلنا بضمانه توقّف على استعماله وإلا كان أمانة، وإن كان بلا عوض كما صرح به الرافعي اهـ. وهو حاصل ما في الرّوض وشرحه وشرح البهجة وغيرهما فالحاصل أن الظرف أمانة قبل الاستعمال مطلقاً ومغضوب بالاستعمال الغير المعتاد مطلقاً وعارية بالاستعمال المعتاد إن لم يكن عوض وإلا فموجر إجارة فائدة.

الآن فَقِيلَ فَهُوَ إِجَارَةٌ صَحِيحَةٌ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الِاعْتِبَارَ بِمَعَانِي الْعُقُودِ وَرَجَحَ لِأَنَّ لَهُ مُقْتَضِيَيْنِ ذِكْرَ الْمُدَّةِ وَالْعَوَضِ وَهُمَا أَقْوَى مِنْ مُجَرَّدِ ذِكْرِ لَفْظِ الْعَارِيَّةِ، وَلَوْ أَعَارَهُ لِيُضْمَنَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ فَهَلْ هُوَ إِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ لِأَنَّ الْأَكْثَرَ يَقَعُ فِي مُقَابَلَةِ الْمَنَافِعِ أَوْ عَارِيَّةٌ فَاسِدَةٌ وَجِهَانِ قِيلَ وَالْأَقْسَى الثَّانِي وَلَا يَبْرَأُ إِلَّا بِالرَّدِّ لِلْمَالِكِ أَوْ وَكَيْلِهِ دُونَ نَحْوِ وَلَدِهِ وَزَوْجَتِهِ فَيُضْمَنَانِهَا وَهُوَ طَرِيقٌ نَعَمَ يَبْرَأُ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ بِرَدِّهَا لِمَا أَخَذَهَا مِنْهُ إِنْ عَلِمَ بِهِ الْمَالِكُ، وَلَوْ بِخَبَرِ ثِقَةٍ فَتَرَكَهَا فِيهِ وَلَوْ اسْتَعَارَهَا لِتَرْكِبَتِهَا فَزَكَبَهَا مَالِكُهَا مَعَهُ لَمْ يَضْمَنْ إِلَّا نِصْفَهَا، وَلَوْ قَالَ أَعْطَيْتُهَا لِهَذَا لِیَجِيءَ مَعِيَ فِي شُغْلِي أَوْ أَطْلَقَ وَالشُّغْلُ لِلْأَمِيرِ فَهُوَ الْمُسْتَعِيرُ أَوْ فِي شُغْلِهِ أَوْ أَطْلَقَ وَهُوَ صَادِقٌ فَالْزَاكِبُ إِنْ وَكَّلَهُ وَلَيْسَ طَرِيقًا كَوَكِيلِ السُّؤْمِ وَإِنْ كَذَّبَ فَهُوَ الْمُسْتَعِيرُ وَالْقَرَارُ عَلَى الرَّائِبِ. (وَمُؤَنَةُ الرَّدِّ) لِلْعَارِيَّةِ (عَلَى الْمُسْتَعِيرِ) مِنَ الْمَالِكِ أَوْ نَحْوِ مُسْتَأْجِرٍ رَدَّ عَلَيْهِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتُ حَتَّى

❑ فَوَدَّ: (وَرَجَحَ) أَي: كَوَّنَ الْعَقْدَ إِجَارَةً صَحِيحَةً عِنْدَ التَّعْيِينِ، وَكَذَا ضَمِيرُ لَهُ. ❑ فَوَدَّ: (وَلَوْ أَعَارَهُ لِيُضْمَنَهُ إِنْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الرُّوْضِ وَأَقْرَبُ سَمِ فَرَعٌ لَوْ أَعَارَ عَيْنًا بِشَرْطِ ضَمَانِهَا عِنْدَ تَلَفِهَا مُعَيَّنَ فَسَدَ الشَّرْطُ دُونَ الْعَارِيَّةِ كَمَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى قَالَ الْأَدْرَعِيُّ فِيهِ وَفَقَّةً اهـ. ❑ فَوَدَّ: (وَلَا يَبْرَأُ) إِلَى الْمُشْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ أَطْلَقَ وَالشُّغْلُ لِلْأَمِيرِ وَقَوْلُهُ أَوْ أَطْلَقَ وَهُوَ صَادِقٌ وَمَا أَتَبَّ عَلَيْهِ. ❑ فَوَدَّ: (وَهُوَ طَرِيقٌ) أَي: وَالْمُسْتَعِيرُ طَرِيقٌ فِي الضَّمَانِ. ❑ فَوَدَّ: (لِمَا أَخَذَهَا) أَي: لِمَوْضِعِ أَخْذِهَا مِنْهُ كَالِاضْطَبْلِ وَالْبَيْتِ. ❑ فَوَدَّ: (فَتَرَكَهَا فِيهِ) أَي: لَمْ يَأْخُذْهَا مِنْهُ وَلَمْ يُرِدْ إِتْقَانَهَا فِيهِ فَلَا يُشْتَرَطُ مِنْهُ قَصْدُ لِتْرِكِ بَلِ الْمَدَارُ عَلَى الْعِلْمِ بِعَوْدِهَا لِمَحَلِّهَا مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْ أَخْذِهَا مِنْهُ اهـ ع ش. ❑ فَوَدَّ: (لَمْ يَضْمَنْ إِلَّا نِصْفَهَا) أَي: سِوَاءَ كَانَ مُقَدِّمًا عَلَى مَالِكِهَا أَوْ رَدِّفًا لَهُ اهـ ع ش. ❑ فَوَدَّ: (فَهُوَ الْمُسْتَعِيرُ) أَي: الْأَمِيرُ. ❑ فَوَدَّ: (أَوْ أَطْلَقَ) أَي: وَالشُّغْلُ لِلزَّاكِبِ أَخْذًا مِمَّا قَبْلَهُ. ❑ فَوَدَّ: (وَهُوَ صَادِقٌ) أَي: وَالْأَمِيرُ صَادِقٌ فِي قَوْلِهِ: (فِي شُغْلِهِ). ❑ فَوَدَّ: (فَالزَّاكِبُ) أَي: هُوَ الْمُسْتَعِيرُ اهـ س م. ❑ فَوَدَّ: (وَإِنْ وَكَّلَهُ) أَي: وَكَّلَ الزَّاكِبُ الْأَمِيرَ فِي الْأَخْذِ لَهُ. ❑ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ إِنْخَ) أَي: الْأَمِيرُ. ❑ فَوَدَّ: (وَإِنْ كَذَّبَ) أَي: الْأَمِيرُ فِي قَوْلِهِ فِي شُغْلِهِ فَهُوَ إِنْخَ أَي: الْأَمِيرُ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلَا فَهُوَ إِنْخَ اهـ أَي، وَإِنْ لَمْ يُوَكَّلْهُ فَهُوَ إِنْخَ ع ش. ❑ فَوَدَّ: (لِلْعَارِيَّةِ) إِلَى قَوْلِ الْمُشْنِ لَا بِاسْتِعْمَالِ فِي النَّهَايَةِ، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ إِلَى وَيَجِبُ وَقَوْلُهُ وَمُؤَنَةُ وَقَوْلُهُ فَإِنْ أَخَّرَ إِلَى نَعَمْ. ❑ فَوَدَّ: (أَوْ نَحْوِ مُسْتَأْجِرٍ) أَي: كَمَوْصَى لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ اهـ س م. ❑ فَوَدَّ: (رَدَّ) أَي: الْمُسْتَعِيرُ. ❑ فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) أَي: عَلَى نَحْوِ مُسْتَأْجِرٍ اهـ س م.

❑ فَوَدَّ: (وَلَوْ أَعَارَهُ لِيُضْمَنَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ إِنْخَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ (فَرَعٌ): لَوْ أَعَارَ عَيْنًا بِشَرْطِ ضَمَانِهَا عِنْدَ تَلَفِهَا بِقَدْرِ مُعَيَّنٍ قَالَ الْمُتَوَلَّى فَسَدَ الشَّرْطُ دُونَ الْعَارِيَّةِ قَالَ الْأَدْرَعِيُّ فِيهِ وَفَقَّةً اهـ. ❑ فَوَدَّ: (فَالزَّاكِبُ) أَي: هُوَ الْمُسْتَعِيرُ. ❑ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ طَرِيقًا كَوَكِيلِ السُّؤْمِ) كَذَا شَرْحُ م ر. ❑ فَوَدَّ: (أَوْ نَحْوِ مُسْتَأْجِرٍ) أَي: كَمَوْصَى لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ. ❑ فَوَدَّ: (رَدَّ) أَي: الْمُسْتَعِيرُ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ أَي: الْمُعِيرُ وَقَوْلُهُ فَالْمُؤَنَةُ عَلَيْهِ أَي: عَلَى الْمَالِكِ وَقَوْلُهُ كَمَا لَوْ رَدَّ عَلَيْهِ أَي: عَلَى الْمَالِكِ ش.

تُؤَدِّيهِ» ولأنه قَبَضَهَا لِمَنْفَعَةٍ نَفْسِهِ أَمَا إِذَا رُدَّ عَلَى الْمَالِكِ فَالْمُؤَنَةُ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ رُدَّ عَلَيْهِ مُعِيرُهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ بُعْدِ دَارِ مُعِيرِهِ وَعُدْمِهِ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ مُنْزَلٌ مُنْزِلَةُ مُعِيرِهِ وَمُعِيرُهُ لَوْ كَانَ فِي مَحَلِّهِ لَمْ يَلْزَمُهُ مُؤَنَةٌ فَكَذَا هُوَ فَتَأَمَّلْهُ لِيَتَدَفَّعَ بِهِ مَا لِلْأَذْرَعِيِّ هُنَا وَيَجِبُ الرَّدُّ فَوْرًا عِنْدَ طَلَبِ مُعِيرٍ أَوْ مَوْتِهِ أَوْ عِنْدَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ فَيُرْثُهُ لِوَلِيِّهِ فَإِنْ أَخَّرَ بَعْدَ عَلَيْهِ وَتَمَكَّنِهِ ضَمِنَ مَعَ الْأَجْرَةِ وَمُؤَنَةُ الرَّدِّ نَعَمْ لَوْ اسْتَعَارَ نَحْوَ مُصْحَفٍ أَوْ مُسْلِمٍ فَارْتَدَّ مَالِكُهُ امْتَنَعَ رُدُّهُ عَلَيْهِ بَلْ يَتَعَيَّنُ الْحَاكِمُ. (فَإِنْ تَلَفَتْ) الْعَيْنُ الْمُسْتَعَارَةُ أَوْ شَيْءٌ مِنْ أَجْزَائِهَا وَمِنْهَا مَا أَرَكَبَ مَالِكُهَا عَلَيْهَا مُنْقَطِعًا وَلَوْ تَقَرَّبًا لِلَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ لَمْ يَسْأَلْهُ لِأَنَّهَا تَحْتَ يَدِهِ، وَمَنْ تَمَّ لَوْ رَكِبَ مَالِكُهَا مَعَهُ لَمْ يَضْمَنْ إِلَّا النِّصْفَ وَمِنْهَا أَيْضًا نَحْوُ إِكَافِ الدَّابَّةِ دُونَ وَلَدِهَا نَعَمْ إِنْ تَبِعَهَا وَالْمَالِكُ سَاكِتٌ وَجِبَ رُدُّهُ فَوْرًا

□ فَوَدَّ: (أَمَا إِذَا رُدَّ) أَي: الْمُسْتَعِيرُ مِنْ نَحْوِ الْمُسْتَأْجِرِ. □ فَوَدَّ: (فَالْمُؤَنَةُ عَلَيْهِ) أَي: الْمَالِكُ وَظَاهِرُهُ، وَلَوْ كَانَ اسْتِحْقَاقُ الْمُسْتَأْجِرِ بَاقِيًا أَهْوَ شَ وَقَوْلُهُ: (وَظَاهِرُهُ الْخُ) فِيهِ وَقْفَةٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي مِنْ تَقْيِيدِ السَّيِّدِ عُمَرُ بَانْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ. □ فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ رُدَّ عَلَيْهِ الْخُ) أَي: عَلَى الْمَالِكِ شَ أَهْ سَم. □ فَوَدَّ: (مُعِيرُهُ) أَي: وَهُوَ نَحْوُ الْمُسْتَأْجِرِ أَهْ سَم. □ فَوَدَّ: (بَيْنَ بُعْدِ دَارِ هَذَا الْخُ) أَي: الْمُسْتَعِيرُ مِنْ نَحْوِ الْمُسْتَأْجِرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى دَارِ الْمَالِكِ، وَكَذَا الضَّمَانُ فِي قَوْلِهِ بَأَنَّهُ إِلَى فَتَأَمَّلْهُ إِلَّا ضَمِيرٌ لَمْ يَلْزَمُهُ فَلِلْمُعِيرِ. □ فَوَدَّ: (فَيُرْثُهُ الْخُ) رَاجِعٌ لِلْأَخِيرَيْنِ فَقَطُّ. □ فَوَدَّ: (ضَمِنَ مَعَ الْأَجْرَةِ الْخُ) كَأَنَّهُ إِتْمَا صَرَّحَ بِالضَّمَانِ مَعَ أَنَّ حُكْمَ الْعَارِيَةِ الضَّمَانُ تَوْطِئَةً لِقَوْلِهِ مَعَ الْأَجْرَةِ وَلَآنَ الضَّمَانُ هُنَا غَيْرُ الضَّمَانِ قَبْلَ الطَّلَبِ إِذَا هُوَ حَيْثُ ضَامِنٌ مِنْ مُطْلَقًا حَتَّى لَوْ تَلَفَ بِالِاسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ قَبْلَ حَدُوثِ شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَ أَهْ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (بَلْ يَتَعَيَّنُ لِلْحَاكِمِ) أَي: إِنْ كَانَ أَمِينًا وَإِلَّا أَبْقَاهُ تَحْتَ يَدِهِ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ وَإِلَّا دَفَعَهُ لِأَمِينٍ بِحِفْظِهِ أَهْ شَ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْهَا) أَي: مِنَ الْعَارِيَةِ أَهْ شَ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ أَي مِنَ الْعَيْنِ الْمُسْتَعَارَةِ أَهْ. □ فَوَدَّ: (مُنْقَطِعًا) أَي: عَاجِزًا مُتَحَيِّرًا فِي الطَّرِيقِ. □ فَوَدَّ: (نَحْوُ إِكَافِ الدَّابَّةِ) أَي: الْمُسْتَعَارَةِ. □ فَوَدَّ: (دُونَ وَلَدِهَا) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالتَّهْيِئَةِ، وَلَوْ اسْتَعَارَ حِمَارَةً مَعَهَا جَحْشٌ فَهَلَكَ لَمْ يَضْمَنْهُ لِأَنَّهُ إِتْمَا أَخَذَهُ لِتَعْدِيرِ حَبْسِهِ عَنْ أُمِّهِ، وَكَذَا لَوْ اسْتَعَارَهَا فَتَبِعَهَا وَلَدَهَا وَلَمْ يَتَعَرَّضْ الْمَالِكُ لَهُ بِنَفْسِي وَلَا إِبْتِائِي فَهُوَ أَمَانَةٌ قَالَهُ الْقَاضِي أَهْ قَالَ عَ شَ قَوْلُهُ مَ رَ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ الْمَالِكُ لَهُ الْخُ أَي وَقَدْ عَلِمَ تَبِعِيَّتَهُ لِأُمِّهِ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْهُ وَجِبَ رُدُّهُ فَوْرًا وَإِلَّا ضَمِنَهُ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعْلَامُ مَالِكِهِ أَي حَيْثُ عُدَّ مُسْتَوَلِيًا عَلَيْهِ لِمَا يَأْتِي فِي الْغَضَبِ أَنَّهُ لَوْ غَضِبَ حَيَوَانًا وَتَبِعَهُ وَلَدَهُ لَا يَكُونُ غَاصِبًا لَهُ لِغَدَمِ اسْتِيلَانِهِ عَلَيْهِ أَهْ.

□ فَوَدَّ: (مُعِيرُهُ) أَي: وَهُوَ نَحْوُ الْمُسْتَأْجِرِ. □ فَوَدَّ: (وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ مُنْزَلٌ الْخُ) قَدْ يُقَالُ هَذَا التَّوْجِيهِ مُصَادَرَةً لِأَنَّهُ تَنْزِيلُهُ مُنْزِلَةَ مُعِيرِهِ مَعَ بُعْدِ دَارِهِ هُوَ مَحَلُّ الْكَلَامِ فَتَأَمَّلْهُ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْهَا) يَتَأَمَّلُ هَذَا الضَّمِيرُ. □ فَوَدَّ: (نَحْوُ إِكَافِ الدَّابَّةِ دُونَ وَلَدِهَا) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْجِهِ وَلَوْ وَلَدَتْ فِي يَدِ الْمُسْتَعِيرِ فَالْوَدُّ أَمَانَةٌ، وَلَوْ سَاقَهَا الْمُسْتَعِيرُ فَتَبِعَهَا وَلَدَهَا وَالْمَالِكُ سَاكِتٌ يَنْظُرُ قَالَ فِي شَرْحِهِ، وَلَوْ أَبْدَلَهُ بِقَوْلِهِ يَعْلَمُ كَانَ أَوْلَى أَهْ. فَانْظُرْ مَا مَعْنَى الرَّدِّ مَعَ نَظَرِ الْمَالِكِ وَعِلْمِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَظَرِهِ وَعِلْمِهِ عِلْمُهُ بِمَحَلِّهِ بَعْدَ

إِلَّا ضَمِنَ كَالْأَمَانَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَدُونَ نَحْوِ ثِيَابِ الْعَبْدِ عَلَى الْأَوْجِهَ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْهُ لِيَسْتَعْمِلَهَا (لَا بِاسْتِعْمَالٍ) مَأْذُونٍ فِيهِ كَأَنَّهُ خَطُتْ فِي بَثْرِ حَالَةِ السَّيْرِ قَالَ الْغَزِّيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ وَقِيَّاسُهُ أَنَّ غُبُورَهَا حَالُ الِاسْتِعْمَالِ كَذَلِكَ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُعْرِفَ ذَلِكَ مِنْ طَبْعِهَا وَأَنْ لَا وَيُظْهِرُ تَقْيِيدَهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْغُبُورُ مِمَّا أَذِنَ الْمَالِكُ فِي حَمْلِهِ عَلَيْهَا عَلَى أَنَّ جَمْعًا اعْتَرَضُوهُ بِأَنَّ التَّعَثُّرَ يُعْتَادُ كَثِيرًا أَيْ فَلَا تَقْصِيرَ مِنْهُ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَتَوَلَّدَ مِنْ شِدَّةٍ لِإِزْعَاجِهَا وَإِلَّا ضَمِنَ لِتَقْصِيرِهِ وَكَأَنَّ جَنَى الْعَبْدِ أَوْ صَالَتِ الدَّابَّةُ قَتْلًا لِلدَّفْعِ وَلَوْ مِنْ مَالِكَيْهِمَا نَظِيرُ قَتْلِ الْمَالِكِ قِتْنَةَ الْمَغْصُوبِ إِذَا صَالَ عَلَيْهِ فَقَصَّدَ دَفَعَهُ فَقَطْ (ضَمِنَتْهَا) بَدَلًا أَوْ أَرْشًا لَكِنَّهُ طَرِيقٌ فَقَطْ فِيمَا لَوْ جَنَى عَلَيْهَا فِي يَدِهِ بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلْفِ فِي الْمُتَقَوِّمِ وَمِثْلُهُ فِي الْمُثْلِيِّ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ أَبِي عَصْرُونَ وَاعْتَمَدَ السَّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ وَهُوَ أَوْجَهُ مِنْ جَزْمِ الْأَنْوَارِ بِالزُّومِ الْقِيَمَةِ، وَلَوْ فِي الْمُثْلِيِّ وَإِنْ اقْتَضَاهُ كَلَامُ جَمْعٍ وَاعْتَمَدَ بَعْضُ الشُّرَاحِ (وَإِنْ) شَرَطَا عَدَمَ ضَمَانِهَا. وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ لَا يُفْسِدُهَا كَشَرْطِ

قوله: (وَالْأَضْمِنَ الْإِنِّحَ) مَحَلُّ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْمَالِكُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ تَشْبِيهُهُ بِالْأَمَانَةِ الشَّرْعِيَّةِ اهـ
ع ش. قوله: (لَمْ يَأْخُذْهُ) عِبَارَةُ النِّهَائَةِ وَالْمُغْنِي لَمْ يَأْخُذْهَا. قوله: (نَحْوِ ثِيَابِ الْعَبْدِ) أَيْ: الْمُسْتَعَارِ.
قوله: (لِيَسْتَعْمِلَهَا) أَيْ: الثِّيَابَ بِخِلَافِ نَحْوِ الْإِكَافِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. قوله: (مَأْذُونٍ فِيهِ) إِلَى الْمُثْنِ فِي النِّهَائَةِ. قوله: (كَأَنَّ خَطُتْ) مِثَالٌ لِلتَّلْفِ بِالِاسْتِعْمَالِ الْغَيْرِ الْمَأْذُونِ فِيهِ وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا مِنَ التَّلْفِ بِالْغَيْرِ لِأَنَّهُ تَلَفٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ لَا بِهِ وَمِنْهُ لَوْ اسْتَعَارَ ثَوْرًا لَاسْتِعْمَالٍ فِي سَاقِيَةٍ فَسَقَطَ فِي بَثْرِهَا فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ لِأَنَّهُ تَلَفٌ فِي حَالِ الِاسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ بِغَيْرِهِ لَا بِهِ اهـ ع ش. قوله: (وَقِيَّاسُهُ) أَيْ: سُقُوطُهَا فِي الْبَثْرِ. قوله: (كَذَلِكَ) أَيْ: مُضْمَنٌ اهـ ع ش. قوله: (وَظَاهِرُهُ) أَيْ: مَا قَالَهُ الْغَزِّيُّ. قوله: (لَا فَرْقَ الْإِنِّحَ) أَيْ: فِي الضَّمَانِ. قوله: (وَيُظْهِرُ تَقْيِيدَهُ) أَيْ: الضَّمَانِ اهـ ع ش. قوله: (مِمَّا أَذِنَ الْمَالِكُ فِي حَمْلِهِ عَلَيْهَا) أَيْ: فَهُوَ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ الِاسْتِعْمَالِ فَالتَّلَفُ بِهِ تَلَفٌ بِالِاسْتِعْمَالِ وَلَعَلَّ هَذَا أَنْتَسَبَ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ أَيْ فَلَا تَقْصِيرَ لَأَنَّ ضَمَانَ الْعَارِيَةِ لَا يَتَّقَيَّدُ بِالتَّقْصِيرِ كَمَا سَيَصْرُحُ بِهِ الْمُثْنُ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَيَدُ عَمَرَ.
قوله: (اعْتَرَضُوهُ) أَيْ: الْقِيَّاسَ ع ش وَكَرْدِي. قوله: (وَمَحَلُّهُ) أَيْ: الْإِعْتِرَاضِ اهـ كُرْدِي. قوله: (إِنْ) لَمْ يَتَوَلَّدَ أَيْ: التَّعَثُّرُ اهـ ع ش. قوله: (فَقَتْلًا) أَيْ: فَيَضْمَنُهَا الْمُسْتَعِيرُ اهـ ع ش. قوله: (مِنْ جَزْمِ الْأَنْوَارِ) اعْتَمَدَ م ر مَا فِي الْأَنْوَارِ اهـ سم. قوله: (وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ الْإِنِّحَ) وَإِلَيْهِ يَوْمِي تَغْيِيرُهُمَا أَيْ الشَّيْخَيْنِ بِأَنَّ الشَّرْطَ لَعَوَّاهُ مُغْنِي. قوله: (لَا يُفْسِدُهَا الْإِنِّحَ) وَالْأَوْجَهُ فَسَادُهَا اهـ نِهَائَةً أَيْ

فَيَلْزَمُهُ إِغْلَامُهُ بِهِ لِيَتِمَّكَنَ مِنْ أَخْذِهِ. قوله: (كَأَنَّ خَطُتْ الْإِنِّحَ) تَمَثِيلٌ لِلتَّقْيِيدِ. قوله: (وَهُوَ أَوْجَهُ مِنْ جَزْمِ الْأَنْوَارِ الْإِنِّحَ) اعْتَمَدَ م ر مَا فِي الْأَنْوَارِ وَوَجَّهَ بِتَعَدُّرِ الْمِثْلِ هُنَا إِذَا مِثْلُ الْعَارِيَةِ مَا يَكُونُ مَوْصُوفًا بِأَنَّهُ مُعَارٍ وَذَلِكَ يَتَعَدَّرُ وَإِذَا تَعَدَّرَ الْمِثْلُ وَجَبَتْ الْقِيَمَةُ اهـ. وقولُ يَرُدُّ الْمَغْصُوبُ بِأَنَّهُ يُضْمَنُ بِمِثْلِهِ إِذَا كَانَ مِثْلًا مَعَ وُجُودِ هَذَا التَّوَجُّهِ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ لَا يُفْسِدُهَا الْإِنِّحَ) وَالْأَوْجَهُ فَسَادُهَا شَرَحُ م ر.

رَدُّ مُكْسَرٍ عَنْ صَحِيحٍ فِي الْفَرْضِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِإِمْكَانِ الْفَرْقِ، وَلَوْ (لَمْ يُفَرِّطْ) لِلْخَبَرِ السَّابِقِ بَلْ عَارِيَّةٌ مَضمُونَةٌ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَضمُنُ مَا يَنَمَحِقُ) مِنَ الثِّيَابِ أَوْ نَحْوِهَا (أَوْ يَنسَحِقُ بِاسْتِعْمَالِ) مَأْذُونٍ فِيهِ لِخُدُوثِهِ بِإِذْنِ الْمَالِكِ فَهُوَ كَأَثَلِ عَبْدِي وَالثَّانِي يَضمُنُ مُطْلَقًا لِخَبَرٍ عَلَى الْيَدِ السَّابِقِ (وَالثَّالِثُ يَضمُنُ الْمُنَمَحِقُ) دُونَ الْمُسْتَحَقِّ أَيِ الْبَالِي بَعْضُ أَجْزَائِهِ لِأَنَّ مُفْتَضَى الْإِعَارَةِ الرَّدُّ وَلَمْ يُوجَدْ فِي الْأَوَّلِ وَمَوْتُ الدَّائِيَةِ كَالْإِنْحِقَاقِ وَعَرَجُهَا وَتَقَرُّعُ ظَهْرِهَا بِاسْتِعْمَالِ مَأْذُونٍ فِيهِ وَكَسْرُ سَيْفٍ أَعَارَهُ لِثِقَاتِلَ بِهِ كَالْإِنْسِحَاقِ وَمَرَّ جَوَازُ إِعَارَةِ الْمَنْذُورِ وَلَكِنْ يَضمُنُ كُلُّ مِنَ الْمُعِيرِ وَالْمُسْتَعِيرِ مَا نَقَصَ مِنْهُ بِالِاسْتِعْمَالِ، وَلَوْ اسْتَعَارَ عَبْدًا لِتَنْظِيفِ سَطْحٍ مِثْلًا فَسَقَطَ مِنْ سُلْمِهِ وَمَاتَ ضَمِنَهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَأْجَرَهُ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي ضَمَانِ الْمُسْتَعِيرِ كَوْنُ الْعَيْنِ فِي يَدِهِ بَلْ،

فَيَضمُنُ الْأَجْرَةَ لِمِثْلِهَا وَيَأْتُمُّ بِاسْتِعْمَالِهَا ع. ش.

❏ قولُ (سَي) : (مَا يَنَمَحِقُ) أَيِ : يَتَلَفُّ بِالْكَلْبَةِ (أَوْ يَنسَحِقُ) أَيِ يَنْقُصُ كَمَا فِي الْمَحَرَّرِ مُعْنِي وَنَهَايَةِ.

❏ قوله: (مَأْذُونٌ فِيهِ) إِلَى قَوْلِهِ : (وَلَوْ اسْتَعَارَ عَبْدًا) فِي الْمُعْنِي وَإِلَى الْفَرْعِ فِي نَهَايَةِ. ❏ قوله: (السَّابِقُ)

أَيِ : فِي شَرْحِ وَمُؤَنَةِ الرَّدِّ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ. ❏ قوله: (مُطْلَقًا) أَيِ : مِنْ تَلَفِ الْعَيْنِ أَوْ نُقْصَانِهَا الْمُفَسَّرِ بِهِمَا

الْإِنْحِقَاقِ وَالْإِنْسِحَاقِ اه ع. ش. ❏ قوله: (وَمَوْتُ الدَّائِيَةِ) أَيِ : بِرُكُوبٍ أَوْ حَمْلٍ مُعْتَادَيْنِ اه مُعْنِي عِبَارَةُ

سَمِيعٍ ش أَيِ بِالِاسْتِعْمَالِ اه زَادَ الرَّشِيدِيُّ وَلَعَلَّ صَوْرَتَهُ أَنَّهُ حَمَلَهَا حَمْلًا ثَقِيلًا بِالْإِذْنِ فَمَاتَتْ بِسَبَبِهِ

بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ خَفِيفًا لَا تَمُوتُ مِنْ مِثْلِهِ فِي الْعَادَةِ فَاتَّفَقَ مَوْتُهَا لِمَا صَرَّحُوا بِهِ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ مَا إِذَا

تَلَفَتْ بِالِاسْتِعْمَالِ وَمَا إِذَا مَاتَتْ فِي الْإِسْتِعْمَالِ اه. ❏ قوله: (وَكَسْرُ سَيْفٍ إلخ) أَيِ : انْكِسَارُهُ فِي الْقِتَالِ.

❏ قوله: (وَمَرَّ) أَيِ : فِي شَرْحِ وَمَلَكَةِ الْمُنْفَعَةِ. ❏ قوله: (إِعَارَةُ الْمَنْذُورِ) أَيِ : مِنَ الْمُهْدَى وَالْأَضْحِيَّةِ.

❏ قوله: (لَكِنْ يَضمُنُ إلخ) أَيِ : إِذَا كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَالتَّمَكُّنِ مِنَ الذَّبْحِ وَإِلَّا فَلَا ضَمَانَ عَلَى

الْمُعِيرِ وَلَا عَلَى الْمُسْتَعِيرِ لِأَنَّ يَدَ الْمُعِيرِ يَدُ أَمَانَةٍ كَالْمُسْتَأْجِرِ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ الْعِمَادِ اه مُعْنِي.

❏ قوله: (كُلُّ مِنَ الْمُعِيرِ وَالْمُسْتَعِيرِ إلخ) أَيِ : كُلُّ مِنْهُمَا طَرِيقٌ فِي الضَّمَانِ وَالْقَرَارُ عَلَى مَنْ تَلَفَتْ تَحْتَ

يَدِهِ اه ع. ش. ❏ قوله: (ضَمِنَهُ) أَيِ : لِأَنَّهُ تَلَفَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ لَا بِهِ. ❏ وقوله: (بِخِلَافِ مَا إِذَا

اسْتَأْجَرَهُ) أَيِ : لِأَنَّ الْعَيْنَ الْمُسْتَأْجَرَةَ غَيْرُ مَضمُونَةٍ بِخِلَافِ الْعَيْنِ الْمُعَارَةِ اه سَمِيعٍ. ❏ قوله: (بَلْ، وَإِنْ إلخ)

أَيِ : بَلْ يَضمُنُ وَإِنْ إلخ اه نَهَايَةِ.

❏ قوله: (وَمَوْتُ الدَّائِيَةِ) أَيِ : بِالِاسْتِعْمَالِ. ❏ قوله: (ضَمِنَهُ) أَيِ : لِأَنَّهُ تَلَفَ بِالِاسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ وَقَوْلُهُ

بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَأْجَرَهُ أَيِ لِأَنَّ الْعَيْنَ الْمُسْتَأْجَرَةَ غَيْرُ مَضمُونَةٍ بِخِلَافِ الْعَيْنِ الْمُعَارَةِ. ❏ قوله: (وَلَا

يُشْتَرَطُ فِي ضَمَانِ الْمُسْتَعِيرِ كَوْنُ الْعَيْنِ فِي يَدِهِ) قَدْ يَتَوَهَّمُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّهُ يَضمُنُهَا قَبْلَ قَبْضِهِ إِذَاهَا

وِظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ لِأَنَّ الْعَارِيَّةَ لَا تَزِيدُ عَلَى نَحْوِ الْبَيْعِ الصَّحِيحِ أَوْ الْفَاسِدِ مَعَ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ فِيهِ عَلَى

الْمُسْتَرِي قَبْلَ الْقَبْضِ بَلْ لَيْسَ لِنَاشِئِهِ تَضمُنٌ فِيهِ الْعَيْنُ بِمَجَرَّدِ الْعَقْدِ مِنْ غَيْرِ قَبْضٍ وَيَتَعَيَّنُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ

تَلَفَهَا فِي يَدِ الْمَالِكِ بَعْدَ قَبْضِ الْمُسْتَعِيرِ وَبَقَاءِ حُكْمِ الْعَارِيَّةِ أَوْ قَبْلَ قَبْضِهَا بِالْفِعْلِ لَكِنْ اسْتَعْمَلَهَا الْمَالِكُ

وإن كانت بيد المالك كما صرح به الأصحاب وفي الروضة لو حمل متاع غيره على دابته بسؤال الغير كان مستعيراً لكل الدابة إن لم يكن عليها شيء ولا فيقدر متاعه واستشكل ذلك بقولهما عن الشيخ أبي حامد وغيره لو سخر رجلاً ودابته فتلفت البهيمة في يد صاحبها لم يضمها المسخر لأنها في يد صاحبها ويجاب بأن هذا من ضمان العصب وهو لا بد فيه من الاستيلاء ولم يوجد وما نحن فيه من ضمان العارية وهي لا يشترط فيها ذلك لحصولها بدونه وهذا أولى من إشارة القمولي إلى تضعيف أحد الموضعين.

(فرغ) اختلفا في أن التلف بالاستعمال المأذون فيه صدق المعير كما قاله الجلال البلقيني وأيده غيره بكلام البيان ويؤجبه بأن الأصل في العارية الضمان حتى يثبت مسقطه (والمستعير من مستأجر) أو موصى له أو موقوف عليه بقية السابق

قوله: (وإن كانت بيد المالك) قد يتوهم من هذه العبارة أنه يضمها قبل قبضه إياها وظاهر أنه لا معنى له إذا ليس لنا شيء نضم فيه العين بمجرّد العقد ويتعين أن المراد أن تلفها في يد المالك بعد قبض المستعير وبقاء حكم العارية وقبل قبضها بالفعل لكن استعملها المالك في شغل المستعير مضمّن ختم على حججهم وقوله لكن استعملها المالك إلخ ينبغي بطلب المستعير. قوله: (وفي الروضة إلخ) تأييد لما قبله. قوله: (كان) أي: الغير شأه سم. قوله: (شيء) أي: لغير الغير. قوله: (ذلك) أي: ما في الروضة. قوله: (بأن هذا) أي: ما نقله عن الشيخ إلخ. قوله: (وهي إلخ) أي: ضمان العارية والتأنيث باعتبار المضاف إليه. قوله: (صدق المعير إلخ) بل يصدق المستعير يمينه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لعسر إقامة البيّنة عليه ولأن الأصل براءة ذمته اه نهاية عبارة البجيرمي والمُعتمد تصديق المستعير يمينه لعسر إقامة البيّنة ولأن الأصل براءة ذمته كما قاله م في شرحه وهذا بعكس ما لو أقام يمينين بزماوي اه. قوله: (والمستعير من مستأجر أو موصى له إلخ) قال البلقيني والضابط لذلك أن يكون المنفعة مستحقة لشخص استحقاقاً لازماً وليست الرقبة له فإذا عار لا يضمّن المستعير منه اه معني. قوله: (أو موصى له) إلى قول المتن: (ولو تلفت) في النهاية والمعني إلا قوله لأن معيره ضامن وقوله لأنه فعل ما ليس له. قوله: (بقية السابق) وهو قوله إن لم يشترط الواقف استيفاءه بنفسه سم وع ش عبارة النهاية بقيديهما السابقين اه قال الرشيدوي وقيد الموصى له لعله أن لا تكون ممن تحبل إذا

في شغل المستعير فيضمّن. قوله: (وإن كانت بيد المالك) أي كان استعملها المالك في شغله.

قوله: (بسؤال الغير كان) أي: الغير ش. قوله: (وهذا أولى إلخ) كذا شرح م ر. قوله: (صدق المعير كما قاله الجلال البلقيني إلخ) خالفه شيخنا الشهاب الرملي فأفتى بأن المصدق المستعير لأن الأصل براءة ذمته ولا يردّ عليه أن الأصل الضمان لأن هنا ضمانتين شغل الذمة ورفع اليد فأما الأول فالأصل عدمه. وأما الثاني فمعناه أن اليد سبب لشغل الذمة إذا حصل التلف بغير الاستعمال المأذون فيه الأصل عدم حصول ما ذكر ومجرد وضع اليد لا يستلزم حصوله فليتأمل. قوله: (بقية السابق) وهو قوله إن لم

أَوْ مُسْتَحَقُّ مَنَفْعَةٍ بِنَحْوِ صَدَاقٍ أَوْ ضَلَحٍ أَوْ سَلَمٍ (لَا يَضْمَنُ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ يَدَهُ نَائِيَةٌ عَنْ يَدِ غَيْرِ ضَامِنَةٍ نَعَمْ إِنْ كَانَتْ الْإِجَارَةُ فَاسِدَةً ضَمِنَ لِأَنَّ مُعِيرَهُ ضَامِنٌ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْبَغَوِيُّ قَالَ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا لَيْسَ لَهُ وَالْقَرَارُ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ وَلَا يُقَالُ حُكْمُ الْفَاسِدَةِ حُكْمُ الصَّحِيحَةِ فِي كُلِّ مَا تَقْتَضِيهِ بَلْ فِي سُقُوطِ الضَّمَانِ بِمَا يَتَنَاوَلُهُ الْإِذْنُ فَقَطْ وَالْحَقُّ الْبُلْقِينِيُّ بِهَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ جِلْدًا أَضْحِيَّةً مَثْدُورَةً فَإِنَّهُ يَجُوزُ إِعَارَتُهُ وَلَا يَضْمَنُهُ مُسْتَعِيرُهُ لَا بِنَاءٍ يَدِهِ عَلَى يَدِ غَيْرِ مَالِكٍ، وَكَذَا مُسْتَعَارٌ لِرَهْنٍ تَلَفَ فِي يَدِ مُرْتَهِنٍ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ كَالرَّاهِنِ وَصَيِّدٌ اسْتَعِيرَ مِنْ مُحَرِّمٍ وَكَتَابٌ مَوْقُوفٌ عَلَى

كَانَتْ أُمَّةً وَاسْتَعَارَهَا مَالِكُهَا اهـ. □ فَوَدَّ: (أَوْ مُسْتَحَقُّ مَنَفْعَةٍ بِنَحْوِ صَدَاقٍ الْخ) بِأَنْ أَضْدَقَ زَوْجَتَهُ مَنَفْعَةً أَوْ صَالَحَ عَلَى مَنَفْعَةٍ أَوْ جَعَلَ رَأْسَ مَالٍ السَّلَمَ مَنَفْعَةً فَإِنَّهُ إِذَا أَعَارَ مُسْتَحَقُّ الْمَنَفْعَةِ شَخْصًا فَتَلَفَ تَحْتَ يَدِهِ لَمْ يَضْمَنْ عَلَى الْأَصَحِّ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. □ فَوَدَّ: (ضَمِنَ) أَي: الْمُسْتَعِيرُ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي ضَمِنَا مَعًا وَالْقَرَارُ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ كَمَا قَالَ الْبَغَوِيُّ اهـ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م رَضِمْنَا مَعًا أَي ضَمَانٌ غَضِبَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا يَأْتِي اهـ. □ فَوَدَّ: (لَأَنَّ مُعِيرَهُ ضَامِنٌ) أَي: مِنْ حَيْثُ تَعَدِّيهِ بِالْعَارِيَةِ لِأَنَّ الْإِذْنَ لَمْ يَتَنَاوَلْهَا اهـ بُجَيْرِمِي. □ فَوَدَّ: (فَعَلَ مَا لَيْسَ لَهُ) فَلِلَّذَلِكَ صَارَ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ حَلْبِيَّ اهـ بُجَيْرِمِي وَمَا وَاقِعَةٌ عَلَى الْإِعَارَةِ. □ فَوَدَّ: (فِي كُلِّ مَا تَقْتَضِيهِ بَلْ فِي سُقُوطِ الضَّمَانِ الْخ) هُنَا إِيجَارٌ مُجَلٌّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةِ فَإِنْ قِيلَ فَاسِدٌ كُلُّ عَقْدٍ كَصَحِيحِهِ فَكَانَ يَتَّبِعِي عَدَمُ الضَّمَانِ أُجِيبَ بِأَنَّ الْفَاسِدَةَ لَيْسَتْ حُكْمُ الصَّحِيحَةِ فِي كُلِّ مَا يَقْتَضِيهِ بَلْ فِي سُقُوطِ الضَّمَانِ بِمَا يَتَنَاوَلُهُ الْإِذْنُ لَا بِمَا اقْتَضَاهُ حُكْمُهَا اهـ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر بَلْ فِي سُقُوطِ الضَّمَانِ بِمَا يَتَنَاوَلُهُ الْخ أَي وَالْإِذْنُ تَنَاوَلُ اسْتِعْمَالُ بِنَفْسِهِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ الْعَقْدِ وَقَوْلُهُ م ر لَا بِمَا اقْتَضَاهُ حُكْمُهَا أَي وَجَوَازُ اسْتِعْمَالِ الْغَيْرِ إِنَّمَا هُوَ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِهَا ثَبَتَ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْعَقْدِ مُتَرَتِّبًا عَلَى صِحَّتِهِ فَلَا تَشَارِكُهَا فِيهِ الْفَاسِدَةُ اهـ. □ فَوَدَّ: (بِهَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ) أَي: الْعَيْنِ الْمُؤَجَّرَةِ أَوْ الْمَوْصَى بِمَنَفْعَتِهَا أَوْ الْمَوْقُوفَةِ أَوْ مَا جُعِلَ مَنَفْعَتُهُ صَدَاقًا أَوْ مُصَالَحًا عَلَيْهَا أَوْ رَأْسَ مَالٍ سَلَمٍ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَضْمَنُهُ مُسْتَعِيرُهُ) وَهَذَا بِخِلَافِ الْأَضْحِيَّةِ نَفْسِهَا فَإِنَّهَا مَضْمُونَةٌ عَلَى كُلِّ مِنَ الْمُعِيرِ وَالْمُسْتَعِيرِ كَمَا مَرَّ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ أَنَّ الْأَضْحِيَّةَ لَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ مِنْهَا ذُبْحُهَا وَتَفْرِقَةُ لَحْمِهَا أَشْبَهَتْ الْوَدِيعَةَ فَضْمِنَتْ عَلَى الْمُعِيرِ وَالْمُسْتَعِيرِ بِخِلَافِ الْجِلْدِ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ مُجَرَّدُ الْإِنْتِفَاعِ فَأَشْبَهَ الْمُبَاحَاتِ فَلَمْ يَكُنْ مَضْمُونًا عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (عَلَى يَدِ غَيْرِ الْخ) بِإِضَافَةِ الْيَدِ إِلَى الْغَيْرِ. □ فَوَدَّ: (تَلَفَ فِي يَدِ مُرْتَهِنٍ) خَرَجَ مَا لَوْ تَلَفَ قَبْلَ الرَّهْنِ أَوْ بَعْدَ فَكَانَ الرَّهْنُ وَنَزَعَهُ مِنْ يَدِ الْمُرْتَهِنِ لِيُرَدَّهُ عَلَى الْمَالِكِ فَيَضْمَنَهُ فِي الصَّوْرَتَيْنِ عَلَى مَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ م ر اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَكِتَابٌ مَوْقُوفٌ الْخ) وَلَوْ اسْتَعَارَ كِتَابًا مَوْقُوفًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ شَرَطَ وَاقِفُهُ أَنْ لَا يُعَارَ إِلَّا بِرَهْنٍ نَحْوِ قِيمَتِهِ فَسَرَقَ مِنْ جِرْزِهِ لَا يَضْمَنُ لِأَنَّهُ مُسْتَحَقُّ تَلَفَ فِي يَدِهِ بَلَا تَقْرِيطٍ وَإِنْ سُمِّيَ عَارِيَةً عَرَفًا قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْخَذَ عَلَى الْعَارِيَةِ رَهْنٌ وَلَا ضَمَانٌ فَإِنْ شَرَطَ فِيهَا ذَلِكَ بَطَلَتْ اهـ

يَشْرُطُ الْوَاقِفُ اسْتِيفَاءَهُ بِنَفْسِهِ. □ فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ الْبُلْقِينِيُّ الْخ) كَذَا شَرَحَ م ر. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَضْمَنُهُ مُسْتَعِيرُهُ) تَقَدَّمَ فِي إِعَارَةِ الْمَثْدُورِ ضَمَانٌ كُلِّ مِنَ الْمُعِيرِ وَالْمُسْتَعِيرِ مَا نَقَصَ مِنْهُ بِالْإِسْتِعْمَالِ.

المُسْلِمِينَ مثلاً استعاره فقيهُ فَتَلَفَ في يده من غير تفريط لأنه من جُمْلَةِ الموقوف عليهم (ولو تلفت دابته في يد وكيل بعته في شغلِه أو في يد مَنْ سَلَّمَهَا إليه لِتَرْوُضِهَا) أي يُعَلِّمَهَا المشي الذي يستريح به رَاكِبُهَا (فلا ضَمَان) عليه حيث لم يَفْرُطْ لأنه إِنَّمَا أَخَذَهَا لِغَرْضِ المَالِكِ أَمَّا إِذَا تَعَدَّى كَأَن رَكِبَهَا في غير الرِّيَاضَةِ فيَضْمَنُ كما لو سَلَّمَهُ قِنَّهُ لِتُعَلِّمَهُ جِرْفَةً فَاسْتَعْمَلَهُ في غيرها، ولو بِإِذْنِ المَالِكِ (وله الانتفاع بحسب الإذن) لأنَّ المَالِكِ رَضِيَ به دون غيره نعم لو أعاره دَابَّةً لِتَرْكَبَهَا لِمَوْضِعٍ كَذَا ولم يتَعَرَّضْ لِلرُّكُوبِ في الرُّجُوعِ جازَ له الرُّكُوبُ فيه كما تَقْلَاهُ وَأَقْرَاهُ بخلافِ نظيره مِنَ الإجارة والفرقُ أَنَّ الرَّدَّ لَازِمٌ لِلْمُسْتَعِيرِ فَتَنَاولَ الإِذْنَ الرُّكُوبِ في العودِ عُرْفًا والمُسْتَأْجِرُ لا رَدَّ عليه ومنه يُؤْخَذُ أَنَّ المُسْتَعِيرَ الذي لا يَلْزِمُهُ الرَّدُّ كَالْمُسْتَأْجِرِ وَيَحْتَمِلُ خِلَافَهُ، ولو جَاوَزَ المَجْلَّ المَشْرُوطَ لَزِمَهُ أَجْرَةٌ مِثْلُ الذَّهَابِ مِنْهُ وَالْعُودُ إِلَيْهِ وَلَهُ الرُّجُوعُ مِنْهُ رَاكِبًا كَمَا

مُعْنِي وَقَوْلُهُ بَطَلْتُ قَدْ مَرَّ خِلَافُهُ فِي التَّحْقِيقِ وَالتَّهْيِئَةِ. □ قَوْلُهُ: (أَيِ يَغْلُمُهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِإِذْنِ المَالِكِ) وَإِلَى الْفَرْعِ فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (الْمَذْكُورُ). □ قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِهَا) أَيِ: مِمَّا لَا يَتَعَلَّقُ بِالْجِرْفَةِ اهـ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِإِذْنِ المَالِكِ) يَنْبَغِي أَخْذًا مِمَّا مَرَّ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا كَانَ التَّلَفُ بِغَيْرِ الإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ سَمِ قَوْلُهُ وَلَوْ بِإِذْنِ المَالِكِ أَيِ لِأَنَّهُ حَيْثُ بَدَأَ عَارِيَةً اهـ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

□ قَوْلُ (سُي): (وَلَهُ) أَيِ: المُسْتَعِيرِ (الْإِنْتِفَاعُ) أَيِ بِالْمَعَارِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (جَازَ لَهُ الرُّكُوبُ إِنْخَ) أَيِ: وَجَازَ لَهُ الذَّهَابُ وَالْعُودُ فِي أَيِّ طَرِيقٍ أَرَادَ إِنْ تَعَدَّدَتِ الطَّرِيقُ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ لِأَنَّ سَكُوتَ الْمُعِيرِ عَنْ ذَلِكَ رِضًا مِنْهُ بِكُلِّهَا اهـ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (إِنَّ الرَّدَّ لَازِمٌ لِلْمُسْتَعِيرِ إِنْخَ) أَيِ: وَإِذَا لَزِمَهُ الرَّدُّ فَهِيَ عَارِيَةٌ قَبْلَهُ وَإِنْ انْتَهَى الإِسْتِعْمَالُ الْمَأْذُونُ فِيهِ فَلَوْ اسْتَعَارَ دَابَّةً لِتَحْمِلِ مَتَاعٍ مُعَيَّنٍ فَوَضَعَهُ عَنْهَا وَرَبَطَهَا فِي الْخَائِنِ مَثَلًا إِلَى أَنْ يَرُدَّهَا إِلَى مَالِكِهَا فَمَاتَتْ مَثَلًا ضَمِنَهَا. □ قَوْلُهُ: (لَا رَدَّ عَلَيْهِ) ظَاهِرُهُ إِنْ أَطْرَتِ الْعَادَةُ بِأَنَّ المُسْتَأْجِرَ يَرُدُّهَا عَلَى مَالِكِهَا، وَلَوْ قِيلَ بِجَوَازِ الرُّكُوبِ فِي الْعُودِ اغْتِمَادًا عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ لَمْ يَتَّعِدْ اهـ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَيِ: مِنَ الْفَرْقِ. □ قَوْلُهُ: (يُؤْخَذُ أَنَّ المُسْتَعِيرَ إِنْخَ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (الَّذِي لَا يَلْزِمُهُ لِرَدِّ) أَنْظُرْ أَيِ مُسْتَعِيرٍ لَا يَلْزِمُهُ الرَّدُّ سَمِ عَلَى حَاجِ أَقُولُ هُوَ المُسْتَعِيرُ مِنَ المُسْتَأْجِرِ وَنَحْوُهُ مِنْ كُلِّ مُسْتَحَقٍّ لِلْمَنْفَعَةِ إِذَا رَدَّ عَلَى المَالِكِ فَإِنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ التَّخْلِيَةُ دُونَ الرَّدِّ كَمُعِيرِهِ اهـ ع. ش. عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ وَلَعَلَّهُ المُسْتَعِيرُ مِنَ المُسْتَأْجِرِ إِذَا انْقَضَتْ مُدَّةُ الإِجَارَةِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ أَجْرَةٌ مِثْلُ الذَّهَابِ إِنْخَ) وَيَنْبَغِي ضَمَانُ تَلَفِهَا بِالإِسْتِعْمَالِ حَالِ الْمُجَاوِزَةِ سَمِ عَلَى حَاجِ اهـ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَهُ الرُّجُوعُ مِنْهُ إِنْخَ) أَيِ: مِنَ الْمَجْلَلِ الْمَشْرُوطِ فَلَا يَرْكَبُ إِلَّا بَعْدَ عَوْدِهِ إِلَيْهِ اهـ ع. ش.

□ قَوْلُهُ: (فَاسْتَعْمَلَهُ فِي غَيْرِهَا وَلَوْ بِإِذْنِ المَالِكِ) أَيِ لِأَنَّهُ حَيْثُ بَدَأَ عَارِيَةً. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ إِنْخَ) كَذَا شَرْحُ م وَانْظُرْ أَيِ مُسْتَعِيرٍ لَا يَلْزِمُهُ الرَّدُّ. □ قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ أَجْرَةٌ مِثْلُ الذَّهَابِ إِنْخَ) كَذَا شَرْحُ م وَيَنْبَغِي ضَمَانُ تَلَفِهَا بِالإِسْتِعْمَالِ حَالِ الْمُجَاوِزَةِ.

صَحَّحَهُ السَّبْكَيُّ وَغَيْرُهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْعَارِيَّةَ لَا تَبْطُلُ بِالمُخَالَفَةِ وَهُوَ مَا صَحَّحَاهُ.
(فَرَعُ) قَالَ الْعَبَّادِيُّ وَغَيْرُهُ وَاعْتَمَدُوهُ فِي كِتَابٍ مُسْتَعَارٍ رَأَى فِيهِ خَطَأً لَا يُصْلِحُهُ إِلَّا الْمُصْحَفُ
فِيَجِبُ وَيُؤَافِقُهُ إِفْتَاءُ الْقَاضِي بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ رَدُّ اللَّغَطِ فِي كِتَابِ الْغَيْرِ وَقِيْدَهُ الرَّيْمِيُّ بِغَلَطٍ لَا يُغَيِّرُ
الْحُكْمَ وَالْأَرَدَهُ وَكُتِبَ الْوَقْفُ أَوَّلَى وَغَيْرُهُ بِمَا إِذَا تَحَقَّقَ ذَلِكَ دُونَ مَا ظَنَّهُ فَلْيَكْتُبْ لَعَلَّهُ كَذَا
وَرُدُّ بَأَنَّ كِتَابَةَ لَعَلَّهُ إِنَّمَا هِيَ عِنْدَ الشُّكِّ فِي اللَّفْظِ لَا الْحُكْمِ وَالَّذِي يَتَّجِهُ أَنَّ الْمَمْلُوكَ غَيْرَ
الْمُصْحَفِ لَا يَصْلُحُ فِيهِ شَيْءٌ مُطْلَقًا إِلَّا أَنْ ظَنَّ رِضًا مَالِيكِهِ بِهِ وَأَنَّهُ يَجِبُ إِصْلَاحُ الْمُصْحَفِ
لَكِنْ إِنْ لَمْ يَنْقُصْهُ خَطُّهُ لِرَدَائِعِهِ وَإِنْ الْوَقْفُ يَجِبُ إِصْلَاحُهُ إِنْ تَيَقَّنَ الْخَطَأَ فِيهِ وَكَانَ خَطُّهُ
مُسْتَصْلَحًا سِوَاءَ الْمُصْحَفِ وَغَيْرُهُ وَأَنَّهُ مَتَى تَرَدَّدَ فِي عَيْنِ لَفْظٍ أَوْ فِي الْحُكْمِ لَا يُصْلِحُ شَيْئًا .

■ فَوَدُ: (بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْعَارِيَّةَ لَا تَبْطُلُ إِلَّا بِمَنْعِ الْوَكِيلِ بِتَعَدِيهِ بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا عَقْدٌ جَائِزٌ
وَلَا يُلْزَمُهُ عَلَى هَذَا أَجْرُهُ الرَّجُوعِ وَنَظِيرُ ذَلِكَ مَا لَوْ سَافَرَ بِوَاحِدَةٍ مِنْ نِسَائِهِ بِالْقَرْعَةِ وَزَادَ مُقَامَهُ بِالْبَلَدِ
الَّذِي مَضَى فِيهِ قَضَى الزَّائِلَ لِبَقِيَّةِ نِسَائِهِ وَلَا قَضَاءَ لِمُدَّةِ الرَّجُوعِ وَلَوْ أَوْدَعَهُ تَوْبًا مَثَلًا، ثُمَّ أَذِنَ لَهُ فِي لُبْسِهِ
فَإِنْ لُبِسَ صَارَ عَارِيَّةً وَإِلَّا فَهُوَ بَاقٍ عَلَى كَوْنِهِ وَدِيْعَةً، وَلَوْ اسْتَعَارَ صُنْدُوقًا فَوَجَدَ فِيهِ . دَرَاهِمَ أَوْ غَيْرَهَا
فَهِيَ أَمَانَةٌ عِنْدَهُ كَمَا لَوْ طَرَحَتِ الرِّيحُ تَوْبًا فِي دَارِهِ فَإِنْ أَتَلَفَهَا وَلَوْ جَاهِلًا بِهَا أَوْ تَلَفَتْ بِتَقْصِيرِهِ ضَمِنَهَا أَوْ
مُغْنِي. ■ فَوَدُ: (وَقِيْدَهُ) أَيُ: الْإِفْتَاءُ أَوْ عَدَمُ جَوَازِ الرَّدِّ. ■ فَوَدُ: (وَغَيْرُهُ بِمَا إِلَّا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الرَّيْمِيِّ
بِغَلَطٍ إِلَّا أَيُ قِيْدَ غَيْرِ الرَّيْمِيِّ قَوْلُهُ وَإِلَّا رَدَّهُ بِمَا إِذَا إِلَّا أَوْ كَرْدِي. ■ فَوَدُ: (تَحَقَّقَ ذَلِكَ) أَيُ: تَغْيِيرُ
الْحُكْمِ. ■ فَوَدُ: (وَرُدُّ) أَيُ: تَقْيِيدُ الْغَيْرِ بِمَا دُكِرَ. ■ فَوَدُ: (مُطْلَقًا) أَيُ تَيَقَّنَ الْخَطَأَ أَوْ لَا كَانَ خَطُّهُ
مُسْتَصْلَحًا أَوْ لَا. ■ فَوَدُ: (وَإِنَّهُ يَجِبُ إِلَّا) ■ فَوَدُ: (وَإِنْ الْوَقْفُ إِلَّا) ■ فَوَدُ: (وَإِنَّهُ مَتَى إِلَّا) كُلُّ مِنْ
هَذِهِ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنَّ الْمَمْلُوكَ إِلَّا. ■ فَوَدُ: (يَجِبُ إِصْلَاحُ الْمُصْحَفِ) أَقُولُ وَالْحَدِيثُ فِي مَعْنَاهُ فِيمَا
يُظْهَرُ سَمَ عَلَى مَنَهِجٍ. ■ فَوَدُ: (إِنْ لَمْ يَنْقُصْهُ خَطُّهُ إِلَّا) يَتَّبِعِي أَنْ يَذْفَعَهُ لِمَنْ يُصْلِحُهُ حَيْثُ كَانَ خَطُّهُ
مُنَاسِبًا لِلْمُصْحَفِ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ إِجَابَةُ الْمَذْفُوعِ إِلَيْهِ وَلَمْ تَلْحَقْهُ مَشَقَّةٌ فِي سَوْأِهِ. ■ فَوَدُ: (وَكَانَ خَطُّهُ
مُسْتَصْلَحًا) خَرَجَ بِذَلِكَ كِتَابَةُ الْحَوَاشِي بِهَوَامِشِهِ فَلَا تَجُوزُ وَإِنْ احتِيجَ إِلَيْهَا لِمَا فِيهِ مِنْ تَغْيِيرِ الْكِتَابِ عَنْ
أَصْلِهِ وَلَا نَظَرٌ لِيَزَادَةَ الْقِيَمَةَ بِفِعْلِهِ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ أَهْ ع ش وَقَوْلُهُ فَلَا تَجُوزُ إِلَّا أَيُ إِلَّا إِذَا ظَنَّ رِضًا
مَالِيكِهِ. ■ فَوَدُ: (سِوَاءَ الْمُصْحَفِ إِلَّا).

(فَرَعُ): اسْتَطْرَادِيٌّ وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا يَقَعُ كَثِيرًا أَنَّ الشَّرِيكَ فِي فَرَسٍ يَتَوَجَّهَ بِهَا إِلَى عَدُوٍّ وَيُقَاتِلُهُ وَتَنَافَتْ
الْفَرَسُ هَلْ يَضْمَنُهَا بِذَلِكَ أَمْ لَا وَالْجَوَابُ أَنَّهُ إِنْ جَاءَهُمُ الْعَدُوُّ إِلَى بِلَدَيْهِمْ وَخَرَجُوا لِلدَّفْعِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ
وَتَلَفَتْ الْفَرَسُ بِذَلِكَ فَلَا ضَمَانَ، وَإِنْ خَرَجُوا ابْتِدَاءً وَقَصَدُوا الْعَدُوَّ عَلَى نِيَّةِ قِتَالٍ وَتَلَفَتْ ضَمِنَهَا لِأَنَّ
الشَّرِيكَ لَا يَرْضَى بِخُرُوجِ الشَّرِيكَ بِهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِخِلَافِ الْحَالَةِ الْأُولَى فَإِنَّهَا الْمُعْتَادُ عِنْدَهُمْ فِي
الِإِتِفَاعِ .

(فَرَعُ آخَرُ): أَنَّ مُسْتَعِيرَ الدَّابَّةِ إِذَا نَزَلَ عَنْهَا بَعْدَ رُكُوبِهِ لَهَا يُرْسِلُهَا مَعَ تَابِعِهِ فَيَرْكَبُهَا فِي الْعُودِ، ثُمَّ تَتَلَفُ
بِغَيْرِ الْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ فَهَلْ يَضْمَنُهَا الْمُسْتَعِيرُ أَمْ التَّابِعُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ أَنَّ الضَّمَانَ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ

وما اعتيدَ من كتابةٍ لَعَلَّهُ كذا إنَّما يجوزُ في ملكِ الكاتبِ (وإن أعاره لِزراعةٍ حِنْطَةٍ زَرَعَهَا ومثلها) في الضررِ ودونها بالأولى كالشعيرِ والفلِ لا أعلى منها كالذرةِ والقُطْنِ (إن لم ينهه) فإنَّ نَهاه عن المثلِ أو الأدوْنِ امتنعاً أيضاً اتِّباعاً لِنَهْيِهِ وَعِلْمٌ منه ما بأصله أنه لو عَيَّن نوعاً ونَهَى عن غيره أثْبَعَ (أو) أعارَه (لشعيرٍ لم يُزْرَع فوقه) ضَرَرًا (كحِنْطَةٍ) بل دونَه ومثله وتشكيُّره لِهَذَيْنِ خلافُ تعريفِ أصله لهما ليبيِّنَ أنه لا فرقَ في التفصيلِ المذكورِ بين أَعْرَثَكَ لِزراعةِ الحِنْطَةِ أو حِنْطَةٍ وترجيحُ الإسنويِّ أنه إذا أشارَ لِمُعَيَّنٍ منهما أو أعارَه لِزراعته لا يجوزُ الانتقالُ عنه قال ولهذا عَرَفَهُما في المُحَرَّرِ فيه نَظَرٌ والصحيحُ في الإجارةِ الجوازُ فكذا هنا وصَرَّحَ في الشعيرِ بما لا يجوزُ فقط عَكْسُ الحِنْطَةِ تَفَنُّناً وَلِدَلَالَةٍ كُلٌّ على الآخرِ ففيه نوعٌ من أنواعِ البديعِ المشهورةِ وحيثُ زَرَعَ ما ليس له زَرَعُه فللمالكِ قَلْعُه مَجَاناً فإن مَضَتْ مُدَّةٌ لها أَجْرَةٌ لِرَمِّهِ جميعُ أَجْرَةِ المثلِ على المُعْتَمِدِ (ولو أَطْلَقَ الزراعةَ) أي الإِدَنَ فيها كأَعْرَثَكَ لِلزراعةِ ولتزرعها (صَحَّ في الأصحِّ ويَزْرَعُ ما شاء) لإطلاقِ اللفظِ وإنَّما لم يلزِمه الاقتصارُ على أخفِّ الأنواعِ

لأنَّ التَّابِعَ، وإن رَكِبَهَا فهو في حاجةِ المُسْتَعِيرِ مِن إِيصَالِهَا إلى مَحَلِّ الحِنْطِ اه ع ش . قُودُ: (وَمَا اغْتِيَدَ الْخُ) عَطَفَ على قوله مَتَى تَرَدَّدَا الْخُ أو قوله المملوكُ الْخُ ولو أعَادَ إِنْ كَانَ حَسَنًا . قُودُ: (فِي مَلِكِ الْكَاتِبِ) وَيَنْبَغِي أو عِنْدَ ظَنِّ الرِّضَا اه سَيِّدُ عُمَرَ . قُودُ: (فِي الضَّرَرِ) إلى قولِ المَثَنِ: (وَإِذَا اسْتَعَارَ) فِي النِّهَايَةِ، وكذا فِي الْمُغْنِي إِنْ أَنَّهُ اعْتَمَدَ مَا رَجَّحَهُ الإِسْنَوِيُّ مِنْ مَنَعَ الإِنْتِقَالَ عِنْدَ الإِشَارَةِ إِلَى مُعَيَّنٍ . قُودُ: (بِالْأَوَّلَى) أَي: الْمَفْهُومُ بِالْأَوَّلَى وَهُوَ رَاجِعٌ لِلدَّوْنِ . قُودُ: (كَالشَّعِيرِ وَالْفُولِ) تَمَثِيلٌ لِلدَّوْنِ ش اه سَمِ قَالَ ع ش وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ إِذَا اسْتَعَارَ لِشُعِيرٍ لَا يُزْرَعُ فَوَلًا بِخِلَافِ عَكْسِهِ اه . قُودُ: (وَالْأَدَوْنُ) فِي أَصْلِهِ أو الْأَدَوْنُ اه سَيِّدُ عُمَرَ . قُودُ: (وَعِلْمٌ مِنْهُ) أَي: مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ إِنْ لَمْ يَنْهَهُ . قُودُ: (لِهَذَيْنِ) أَي: الحِنْطَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأَوَّلَى وَالشَّعِيرِ فِي الثَّانِيَةِ . قُودُ: (لِلزَّرَاعَةِ الحِنْطَةِ الْخُ) أَي: مَثَلًا . قُودُ: (وَتَرْجِيحُ الإِسْنَوِيِّ أَنَّهُ الْخُ) وَهُوَ الْمُتَّجِهُ اه مُغْنِي . قُودُ: (مِنْهُمَا) أَي: الحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ . قُودُ: (بِمَا لَا يَجُوزُ الْخُ) أَي: بِقَوْلِهِ لَمْ يُزْرَعُ فَوْقَهُ . قُودُ: (عَكْسُ الحِنْطَةِ) أَي: بِقَوْلِهِ وَمِثْلُهَا اه مُغْنِي . قُودُ: (نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْخُ) وَهُوَ الْإِحْتِيَاكُ اه ع ش . قُودُ: (فَلِلْمَالِكِ قَلْعُهُ مَجَانًا الْخُ) وَلِلْمُسْتَعِيرِ حَيْثُ أَنْ يُزْرَعَ مَا أَذِنَ لَهُ فِيهِ وَلَا يَكُونُ هَذَا رُجُوعًا عَنْ ذَلِكَ مِنَ الْمُعِيرِ وَفِي كَلَامِ شَيْخِنَا وَالْمُسْتَعِيرُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا فَهُوَ بَعْدُولُهُ عَنِ الْجِنْسِ كَالرَّادِّ لِمَا أُبِيحَ لَهُ اه حَلَبِي . قُودُ: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) وَقِيلَ يَلْزَمُ مَا بَيَّنَّ زِرَاعَةَ الْبَرِّ مَثَلًا وَزِرَاعَةَ الذَّرَةِ اه مُغْنِي .

قُودُ: (كَالشَّعِيرِ) تَمَثِيلٌ لِلدَّوْنِ ش . قُودُ: (لِرَمِّهِ جَمِيعُ أَجْرَةِ المِثْلِ) عَلَى الْمُعْتَمِدِ اعْتَمَدَهُ م ر . قُودُ فِي (الشَّيْ: (صَحَّ فِي الْأَصَحِّ) قَالَ الإِسْنَوِيُّ وَالثَّانِي لَا يَصِحُّ لِتَقَاوُبِ الْمَزْرُوعِ، ثُمَّ قَالَ وَالْإِطْلَاقُ أَنْ يَقُولَ أَزْرَعُهَا أو أَعْرَثَكَ لِتَزْرَعَ أو لِلزَّرَاعَةِ أو نَحْوِ ذَلِكَ قَائِمًا إِذَا قَالَ لِتَزْرَعَ مَا شِئْتَ فَهَذَا عَامٌّ لَا مُطْلَقٌ فَيَصِحُّ وَيَزْرَعُ مَا شَاءَ هَكَذَا جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَالْإِمَامُ وَغَيْرُهُمَا اه . فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِنْ أَتَى بِإِطْلَاقِ صَحَّ عَلَى

ضَرَرًا لَأَنَّ الْمُطْلَقَاتِ أَمَّا تَنْزِلُ عَلَى الْأَقْلُ إِذَا كَانَتْ بِحَيْثُ لَوْ صَرَّحَ بِهِ لَصَحَّ وَهَذَا لَوْ صَرَّحَ بِهِ لَمْ يَصَحَّ لِأَنَّهُ لَا يُوقَفُ عَلَى حَدِّ الْأَقْلُ ضَرَرًا فَيُؤَدِّي إِلَى النِّزَاعِ وَالْعُقُودُ تُصَانُ عَنْ ذَلِكَ قَالَه الْبُلْقِينِيُّ جَوَابًا عَنْ قَوْلِهِمَا لَوْ قِيلَ لَا يَزْرَعُ إِلَّا أَقْلُ الْأَنْوَاعِ ضَرَرًا لَكَانَ مَذْهَبًا وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ يَزْرَعُ مَا عُهِدَ زَرْعُهُ هُنَاكَ، وَلَوْ نَادَرَا، وَلَوْ قَالَ لِيَزْرَعُ مَا شِئْتُ زَرَعُ مَا شَاءَ جَزْمًا (وَإِذَا اسْتَعَارَ لِبِنَاءٍ أَوْ غِرَاسٍ فَلَهُ الزَّرْعُ) لِأَنَّهُ أَخَفْتُ (وَلَا عَكْسَ) لِأَنَّ ضَرَرَ هُمَا أَكْثَرُ (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَغْرُسُ مُسْتَعِيرَ لِبِنَاءٍ، وَكَذَا الْعَكْسُ) لِاخْتِلَافِ الضَّرَرِ فَإِنَّ ضَرَرَ الْبِنَاءِ فِي ظَاهِرِ الْأَرْضِ أَكْثَرُ مِنْ بَاطِنِهَا وَالْغِرَاسُ بِالْعَكْسِ لِانْتِشَارِ عُرُوقِهِ وَمَا يَغْرُسُ لِلنَّقْلِ فِي عَامِهِ وَيُسَمَّى الشَّتْلُ كَالزَّرْعِ وَإِذَا اسْتَعَارَ لِوَاحِدٍ مِمَّا ذَكَرَ فَفَعَلَهُ، ثُمَّ مَاتَ أَوْ قَلَعَهُ وَلَمْ يَكُنْ قَدْ صَرَّحَ لَهُ بِالتَّحْدِيدِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى لَمْ يَجْزِ

قوله: (إِذَا كَانَتْ) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ كَمَا فِي غَيْرِهِ. قوله: (لَوْ صَرَّحَ بِهِ) كَأَنَّ يُقَالُ أَعْرَضْتُكَ هَذِهِ الْأَرْضَ لِيَزْرَعُ فِيهَا أَقْلُ الْأَنْوَاعِ ضَرَرًا أَوْ يُجِيرِمِي. قوله: (وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْخُ) اعْتَمَدَهُ النَّهْيَةُ وَالْمُعْنَى وَاسْمُ. قوله: (وَلَوْ قَالَ لِيَزْرَعُ مَا شِئْتُ) هَذَا عَامٌّ لَا مُطْلَقٌ. وقوله: (زَرَعُ مَا شَاءَ جَزْمًا) يَتَقَيَّدُ أَيْضًا بِالْمَعْنُودِ كَالِإِجَارَةِ بَلْ أَوَّلَى م وَحَاصِلُ مَا هُنَا أَنَّهُ إِنْ أَتَى بِإِطْلَاقِ صَحَّ عَلَى الْأَصَحِّ أَوْ بِعُمُومِ صَحَّ جَزْمًا وَحَيْثُ صَحَّ فِي الْحَالَيْنِ زَرَعُ مَا شَاءَ لَكِنَّهُ يَتَقَيَّدُ فِيهِمَا بِالْمُعْتَادِ كَمَا فِي الْإِجَارَةِ بَلْ أَوَّلَى هـ سَمِ. وقوله: (بِالْمُعْتَادِ) أَي: وَلَوْ نَادَرَا.

قوله (سَمِ): (فَلَهُ الزَّرْعُ) أَي: إِنْ لَمْ يَنْتَهَ نِهَآيَةً وَمُعْنَى.

قوله (سَمِ): (وَلَا عَكْسَ) أَي: إِذَا اسْتَعَارَ لِلزَّرْعِ فَلَا يَبْنِي وَلَا يَغْرُسُ أَوْ مُعْنَى.

قوله (سَمِ): (وَكَذَا الْعَكْسُ) أَي: لَا يَبْنِي مُسْتَعِيرَ لِبِنَاءٍ أَوْ مُعْنَى. قوله: (لِاخْتِلَافِ الضَّرَرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (قَالَ فِي الْمَطْلَبِ) فِي الْمُعْنَى وَإِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهْيَةِ. قوله: (وَمَا يَغْرُسُ لِلنَّقْلِ الْخُ) قَالَ السُّبْكِيُّ وَسَكَتُوا عَنِ الْقَوْلِ وَنَحْوِهَا مِمَّا يَجْزُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى وَيُحْتَمَلُ إِنْحَاقُ عُرُوقِهِ بِالْغِرَاسِ كَمَا فِي الْبَيْعِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُنْقَلُ أَضْلُهُ فَيَكُونُ كَالْفَسِيلِ الَّذِي يُنْقَلُ أَوْ مُعْنَى. قوله: (وَيُسَمَّى الشَّتْلُ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَيُسَمَّى الْفَسِيلُ بِالْفَاءِ وَهُوَ صِغَارُ النَّخْلِ أَوْ ظَاهِرُ أَنْ الْفَسِيلَ لَيْسَ بِقَيِّدٍ. قوله: (كَالزَّرْعِ) وَيَتَّبَعِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا لَمْ تَطُلِ الْمُدَّةُ الَّتِي يَبْقَى فِيهَا الشَّتْلُ قَبْلَ نَقْلِهِ عَلَى مُدَّةِ الزَّرْعِ الْمُعْتَادَةِ وَلَا قَبْعَهُ انْقِضَاءُ مُدَّةِ الزَّرْعِ يُفْلَغُ مَجَانًا كَمَا يَشْمَلُهُ قَوْلُهُ م ر الْآتِي أَوْ زَرَعُ غَيْرِ الْمُعَيَّنِ مِمَّا يُبْطِئُ أَكْثَرُ مِنْهُ كَمَا فِي نَظِيرِهِ الْخُ أَوْ ع ش. قوله: (فَفَعَلَهُ) أَي: الْوَاحِدَ، وَكَذَا ضَمِيرُ مَاتَ وَضَمِيرُ التَّضَبُّبِ فِي قَلْعِهِ وَإِعَادَتِهِ. قوله: (أَوْ قَلْعِهِ) أَرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْهَذَمَ. قوله: (لَمْ يَجْزِ الْخُ) أَي: فِي الْإِعَارَةِ الْمُطْلَقَةِ الَّتِي فِيهِ الْكَلَامُ بِخِلَافِ الْمُؤَقَّتَةِ كَمَا يَأْتِي.

الْأَصَحُّ أَوْ بِعُمُومِ صَحَّ جَزْمًا وَحَيْثُ صَحَّ فِي الْحَالَيْنِ زَرَعُ مَا شَاءَ لَكِنَّهُ يَتَقَيَّدُ فِيهِمَا بِالْمُعْتَادِ كَمَا فِي الْإِجَارَةِ بَلْ أَوَّلَى. قوله: (وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْخُ) اعْتَمَدَهُ م ر. قوله: (زَرَعُ مَا شَاءَ جَزْمًا) وَيَتَقَيَّدُ أَيْضًا بِالْمَعْنُودِ كَالِإِجَارَةِ بَلْ أَوَّلَى م ر. قوله: (ثُمَّ مَاتَ) أَي الْوَاحِدُ ش.

له فعل نظيره ولا إعادته مرة ثانية إلا بإذن جديد (و) الصحيح (أنه لا يصح إعاره الأرض مطلقاً بل يشترط تعيين نوع المنفعة) قياساً على الإجارة نعم إن قال لئن تنفع بها كيف شئت أو بما بدا لك صح ويتنفع بما شاء على الأوجه كما في الإجارة وقيل بما هو العادة ثم، وبه جزم ابن المقرئ وهو نظير ما مر عن الأذرع في إطلاق الزراعة وذكر الأرض مثال لما يُنتفع به بجهتين أو أكثر كالدابة أما ما ينحصر الانتفاع به في جهة واحدة كسائط لا يصلح إلا للفرش فلا يحتاج في إعارته إلى بيان الانتفاع ويستعمل في ذلك بالمعروف قال في المطلب، وكذا لو كان يُمكن الانتفاع بجهات لكن إحداها هي المقصودة منه عادة اهـ.

(فصل)

في بيان جواز العارية وما للمعير وعليه بعد الرد في عارية الأرض وحكم الاختلاف هي جائزة من الجانبين كالوكالة فحيث (لكل منهما) أي المعير والمستعير (رد العارية) المطلق والمؤقتة قبل فراغ المدة (متى شاء) لأنها مبررة من المعير وارتفاق من المستعير فلا يلحق بها الإلزام والرد في المعير بمعنى رجوعه المعير به في أصله وغيره على أنه يصح إنفاؤه على حقيقته بأن يُراد

□ قوله: (فعل نظيره) راجع لكل من صورتَي المَوْتِ والقَلْع. □ وقوله: (ولا إعادته) راجع لصورة القلع فقط. □ قوله: (كما في الإجارة) ومقتضى التشبيه تقييده بما كان مُعتاداً نظير ما مر وبه جزم ابن المقرئ اهـ نهاية وقوله: (ومقتضى التشبيه تقييده إلخ) هو المُعْتَمَدُ مُعْتَيِّ وع ش. □ قوله: (وقيل بما هو العادة ثم) اعتمده م ر أي والمُعْتَيِّ اهـ سم. □ قوله: (كالدابة) تصلح للركوب والحمل اهـ مُعْتَيِّ أي والحراسة. □ قوله: (إلى بيان الانتفاع) أي: بيان جهته. □ قوله: (ويستعمل في ذلك إلخ) أي: فإن استعمله في غيره كأن تغطى به ضمن اهـ ع ش. □ قوله: (وكذا) أي: لا يحتاج إلى بيان جهة الانتفاع. □ قوله: (لو كان) أي: المُعَار. □ وقوله: (لكن إحداها إلخ) أي: فينتفع بها ويمثلها وما دونها أخذاً مما مر.

فصل في بيان جواز العارية

□ قوله: (في بيان جواز) إلى قول المثنى: (إلا إذا) في النهاية إلا قوله: (على أنه يصح) إلى: (ولو استعمل). □ قوله: (بعد الرد) أي: انتهاء العارية بالرجوع مطلقاً أو بانقضاء المدة في المؤقتة، وإن كانت في يد المستعير اهـ ع ش. □ قوله: (وحكم الاختلاف) أي: وما يتبع ذلك كوجوب تسوية الحفر وإغراض القاضي اهـ ع ش. □ قوله: (وارتفاق من المستعير) أي: شأنها ذلك فلا ينافي أنه قد يستعير من هو غني عن الارتفاق به لوجود غيره في ملكه اهـ ع ش.

□ قوله: (وقيل بما هو العادة، ثم) اعتمده م ر.

فصل في بيان جواز العارية إلخ

بالعارية العقد فمعنى رده قطعه وذلك لا تجوز فيه ولو استعمل المستعار أو المباح له منافعه بعد الرجوع جاهلاً فلا أجره عليه كما مرّ ومحل قولهم إن الضمان لا يختلف بالعلم والجهل

قوله: (فمعنى رده قطعه) لا يخفى أن العقد الواقع فيما مضى لا يتصور قطعه الآن فإن أراد بقطعه أن يطله فالعقد بعد صحته لا يرد عليه الإبطال واسترداد العارية ليس إبطالاً لها، وإن أراد به انتهاءه فالعقد ينتهي بمجرد فراغه، وإن لم تسترد العارية فالصواب أن يراد بالعارية العلة المترتبة على العقد فإنها التي تنقطع بالاسترداد ونظيره ما حققناه في محلّه أن المراد بالبيع الذي يوصف بالإجازة والفسخ العلة الحاصلة بالعقد لا نفس العقد فقوله وذلك لا تجوز فيه ممنوع لما تبين من عدم تصور القطع فضلاً عن نفي التجوز المذكور فتأمل اهـ سم. قوله: (بعد الرجوع جاهلاً) وخرج به ما لو استعمل العارية بعد جنون المبيع غير عالم به فعلية الأجرة لأنه بعد جنونه ليس أهلاً للإباحة انتهى حواشي شرح الروض أي ولا ينسب إليه تقصير بعدم الإغلام ومثل الجنون إغماؤه أو موته فتلزمه الأجرة مطلقاً لطلان الإذن بالإغماء والموت اهـ ع ش. قوله: (فلا أجره عليه) وانظر لو استعمل المعار بعد انقضاء المدة في العارية المؤقتة جاهلاً بانقضائها هل هو كاستعماله بعد الرجوع في المطلق حتى لا تلزمه أجره أو لا يفرق على حجة، وقد يقال الأقرب الفرق فإن الاستعمال في المؤقتة بعد فراغ المدة لم يتناول الإذن أصلاً وجهله إنما يفيد عدم الإثم كما لو استعمل مال غيره جاهلاً بكونه ماله ويتبعني أن مثل المستعير المستعمل بعد انقضاء المدة وارثه في وجوب الأجرة، ثم ما تقرر من أن المنافع غير مضمونة حيث استوفاه جاهلاً بالرجوع يقتضي أن البائع لو أطلع على عيب في الثمن المعين ففسخ ولم يعلم بذلك المشتري فاستعمل المبيع جاهلاً لم يضمن ما استوفاه من المنافع بخلاف الأغنياء كالبائعين فإنها مضمونة عليه، وكذا يقال في المشتري لو أطلع على عيب في المبيع ففسخ العقد ولم يعلم به البائع واستعمل الثمن المعين واستوفي منافعه ويجري مثل ذلك في نظائره اهـ ع ش. قوله: (كما مرّ) أي: في شرح

قوله: (فمعنى رده قطعه) لا يخفى بأذني تأمل صحيح أن العقد الواقع فيما مضى لا يتصور قطعه الآن فإنه إن أريد بقطعه إبطاله فهو غير صحيح إذا العقد بعد صحته لا يرد عليه الإبطال واسترداد العارية ليس إبطالاً له وإن أريد به انتهاءه فالعقد ينتهي بمجرد فراغه، وإن لم تسترد العارية والصواب على هذا أن يراد بالعارية العلة المترتبة على العقد فإنها التي تنقطع بالاسترداد ونظيره ما حققناه في محلّه إن المراد بالبيع الذي يوصف بالإجازة والفسخ العلة الحاصلة بالعقد لا نفس العقد فقوله وذلك لا تجوز فيه ممنوع لما تبين من عدم تصور قطع العقد فضلاً عن نفي التجوز المذكور فتأمل اهـ. قوله: (ولو استعمل المستعار أو المباح له منافعه إلخ) انظر لو استعمل المعار بعد انقضاء المدة في العارية المؤقتة جاهلاً بانقضائها هل هو كما لو استعمله بعد الرجوع جاهلاً بها فلا أجره عليه أو يفرق بأنه هنا مقصّر والمالك لم يسلطه على ما بعد المدة ولا قصر بالإغلام للإستغناء عنه بمعرفة انقضاء المدة فيه نظر ويؤيد الفرق إطلاق ما يأتي في التثنية الآتي قبيل قول المصنف وفي قول له القطع فيها مجاناً إذا رجع من قوله ولزوم الأجرة فيه. قوله: (فلا أجره عليه) اعتمدته م ر، وكذا قوله الآتي لزومه إلخ.

إذا لم يُسلَّطه المالك ولم يُقَصِّر بترك إعلامه ولو أعاره لِحَمْلٍ متاعه إلى بَلَدٍ فرجع أثناء طريقها لِرَمِّه لكن بالأجرة نقل متاعه إلى ما من وينبغي أن مثله في ذلك نفسه إذا عَجَزَ عن المشي أو خاف واستفيد من جوازها كالوكالة انفساؤها بما تنفسيخ به الوكالة من نحو موت وجنون وإغماء وحجر وعلى وارث المستعير الرد فوراً فإن تعذر عليه ردها ضمنت مع مؤنة الرد في التركة فإن لم تكن تركة فلا شيء عليه غير التولية عند بقائها وإن لم يتعدر ضمنها الوارث مع

ومؤنة الرد اه كزدي. □ قوله: (إذا لم يُسلَّطه إلخ) خبر ومحل قولهم إلخ. □ قوله: (ولم يُقَصِّر) أي: المالك. □ وقوله: (إعلامه) أي: المستعير اه ع ش. □ قوله: (فرجع) أي: الميعر اه ع ش، وكذا ضمير لِرَمِّه. □ قوله: (نقل متاعه إلخ) فلو لم يفعل فتلف هل يضمن محل نظير والأقرب لا قياساً على ما صرحوا به فيما لو مات رقيقه أثناء الطريق فتترك متاعه ولم يحمِله، وإن أمكن الفرق فليأمل فإن تغريمهم مؤنة الحفر الآتي في مسألة القبر يؤيد الفرق اه سيد عمر أقول والفرق ظاهر فالأقرب الضمان وسيأتي عن ع ش ما يفيد. □ قوله: (أن مثله) أي: المتاع. □ وقوله: (نفسه) أي: المستعير. □ قوله: (إذا عَجَزَ عن المشي إلخ) وتقبل قوله في ذلك أن ذلك قرينة على ما ادعاه اه ع ش ولعل الأقرب أن يقال إن لم تكذبه القرينة. □ قوله: (من نحو موت إلخ) عبارة النهاية انفساؤها بموت أحد العاقدين أو جنونه أو إغمائه أو الحجر عليه بسفه، وكذا بحجر فليس على الميعر كما بحثه الشيخ اه ع ش قوله م ر أو الحجر عليه بسفه أي على أحدهما وقوله، وكذا بحجر فليس لكن تقدم أن المفلس تجوز له إعاره عين من ماله زماً لا يقابل بأجرة وعليه فينبغي أنه إذا كان الباقي من المدة مثلاً كذلك أنها لا تنفسخ اه ع ش. □ قوله: (وعلى وارث المستعير إلخ) عبارة النهاية وحيث انفسخت أو انتهت وجب على المستعير أو ورثته إن مات ردها فوراً كما مر ولم يطلب الميعر فإن آخر الورثة لعدم تمكنهم ضمنت في التركة ولا أجرة وإلا ضمنوها مع الأجرة ومؤنة الرد في هذه عليهم وفيما قبلها على التركة فإن لم تكن لم يلزمهم سوى التولية والورثة في ذلك وليه أي المستعير لو جن أو حجر عليه بسفه اه. □ قوله: (مع مؤنة الرد) أي: دون الأجرة نهاية أي للعين المعارة في مدة التأخير ع ش. □ قوله: (ضمنها الوارث إلخ) أي: في ماله كما هو ظاهر اه رشدي. □ قوله: (ضمنها الوارث إلخ) لعل محله إذا وضع يده عليها ولا توقف عليه

□ قوله: (وحجر) شامل للحجر على المستعير بسفه وعليه فيحتمل أن محله حيث تضمن العارية بأن لا تكون استعارتها من نحو مستاجر والحجر بالفلس وينبغي تخصيص هذا بالميعر. □ قوله: (وعلى وارث المستعير الرد فوراً) ظاهره وجوب الرد فوراً على المالك، وإن استعار من المستاجر فلا يكفي الرد عليه لكن قدمت في الإقرار عند قول المصنف، ولو غصبها من زيد إلخ أن المغصوب من المستاجر أو المرتبه يرد عليه ويبرأ الغاصب فيحتمل أن المستعير من المستاجر ووارثه كذلك. □ قوله: (وعلى وارث المستعير إلخ) والوارث في ذلك وليه لو جن أو حجر عليه بسفه شرح م ر. □ قوله: (ضمنها الوارث) لعل محله إذا وضع يده عليها، وإن لم يتعد. □ قوله: (ضمنها الوارث) ظاهره، وإن لم يضع يده عليها ولا توقف عليه وصولها إلى مستحقها، وجهه أنه خليفة المورث فيلزمه ما يلزمه.

الأجرة ومؤنة الردِّ ومَرَّ أنه يجبُ الردُّ فورًا عند نحو موت المُعِيرِ (إلا إذا أعارَ لِدفنٍ) ودُفِنَ فيه مُحْتَرَمٌ (فلا يرجع حتى يندرس أثرُ المذفون) بأن يصيرَ ثرابًا فيرجع حينئذٍ بأن يكون أذن له في تكرير الدفنِ وإلا فالعاريَةُ انتهت وذلك لأنه دُفِنَ بحقٍّ وفي النيشِ هتْكُ حرْمته ولا يُردُّ عليه

ووصولها إلى مُستَحَقِّها، ووجهه أنه خليفَةُ المورثِ فَيَلْزَمُهُ سَم على حَجٍّ وأنهم قوله ولا تَوَقَّفَ إلخ أنه لو تَوَقَّفَ رَدُّها على وضع يده عليها فأخذها ليرُدُّها على مالِكِها فَتَلَفَتْ لم يَضْمَنها كما لو تَلَفَتْ قَبْلَ وضع اليد عليها وهو ظاهرٌ اهـ ع ش أقول ما نَقَلَهُ عن سَم وما زاده عليه كُلٌّ مِنْهُمَا مَجْلُ تَأْمِلُ فَإِنَّ مَوْضِعَ المسألة تأخيرُ الوارِثِ رَدَّ العارية مع تَمَكُّنِ عليه وهذا التَّأخِيرُ موجبٌ لِلضَّمَانِ سَوَاءً وَضَعَ يده عليها أم لا وتَوَقَّفَ الرَّدُّ على الوضع أم لا . هـ قوله: (ومَرَّ إلخ) أي: في شَرْحِ ومؤنة الرَّدِّ على المُسْتَعِيرِ .

هـ قول (سني): (إلا إذا أعارَ إلخ) عبارةُ التَّهْيِيةِ والمرادُ بِجَوَازِ العارية جَوَازُها أصالَةً وإلا فقد يَغْرِضُ لها الزُّومُ مِنَ الجَانِبَيْنِ أو أَحَدِهِمَا كما أشارَ إِلَيْه بِقوله إلا إذا أعارَ إلخ اهـ . هـ قوله: (ودُفِنَ) إلى قولِ المثنى: (وإذا أعارَ) في التَّهْيِيةِ إلا قوله: (خِلَافًا لِلْأَنْوَارِ) وقوله: (وإلا إذا أعارَه دَابَّةً) إلى: (وإذا أعارَ ثَوْبًا) وقوله: (أما إذا) إلى: (نَعَمْ) وقوله: (في الجُمْلَةِ)، وكذا في المُعْتَيِّ إلا قوله: (ويؤخذُ منه) إلى: (وإذا أعارَ كَفَّنًا) وقوله: (ويُظْهَرُ) إلى قوله: (وإلا إذا أعارَ ثَوْبًا) وقوله: (إلا إذا أعارَه جِدْعًا) إلى: (وكذا) . هـ قوله: (ودُفِنَ فيه مُحْتَرَمٌ) عبارةُ المُعْتَيِّ لِمَيِّتٍ مُحْتَرَمٍ وفَعْلُهُ المُسْتَعِيرُ اهـ . هـ قوله: (مُحْتَرَمٌ) وهو كُلُّ مَنْ وَجِبَ دَفْنُهُ فَيَدْخُلُ فِيهِ الزَّانِي المُخَصَّنُ وتَارِكُ الصَّلَاةِ وَالذَّمِّيُّ اهـ ع ش .

هـ قول (سني): (فلا يرجع) أي: المُعِيرُ في مَوْضِعِهِ الذي دُفِنَ فيه وَيَمْتَنِعُ على المُسْتَعِيرِ رَدُّها فَبَيَ لازِمَةٌ مِنْ جِهَتَيْهَا اهـ مُعْتَيِّ .

هـ قول (سني): (حتى يندرس) قَضِيَّتُهُ امْتِنَاعُ الرُّجُوعِ مُطْلَقًا فَيَمَنُ لَا يَنْدَرِسُ كَالنَّبِيِّ وَالشَّهِيدِ م ر اه سَم وَيُعْلَمُ الْإِنْدِرَاسُ بِمُضِيِّ مَدَّةٍ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ انْدِرَاسُ فِيهَا ع ش . هـ قوله: (بأن يكون أذن إلخ) تَصْوِيرٌ لِصُورَةِ الرُّجُوعِ اهـ ع ش . هـ قوله: (فالعاريَةُ) أي: المُطْلَقَةُ (انتهت) أي بدفنِ مَيِّتٍ . هـ قوله: (وذلك لأنه إلخ) تَعْلِيلٌ لِلْمَثْنِ . هـ قوله: (ولا يُردُّ عليه) أي: على المُصَنَّفِ .

هـ قوله في (سني): (حتى يندرس) قَضِيَّتُهُ امْتِنَاعُ الرُّجُوعِ مُطْلَقًا فَيَمَنُ لَا يَنْدَرِسُ كَالنَّبِيِّ وَالشَّهِيدِ وَلَوْ أَعَارَ كَفَّنًا فَيَنْبَغِي امْتِنَاعُ الرُّجُوعِ بَوْضِعِ المَيِّتِ عليه وإن لم يُلَفَّ عليه لَأَن فِي أَخْذِهِ بَعْدَ الْوَضْعِ إِزْرَاءَ بِالْمَيِّتِ وَيَتَّبِعُهُ عَدَمُ الْفَرْقِ فِي الْامْتِنَاعِ بَيْنَ الثَّوْبِ الْوَاحِدِ وَالثَّلَاثِ بِلِ الْخَمْسِ وَبِخِلَافِ مَا زَادَ م ر .

(فرغ): الأرضُ المُسْتَعَارَةُ لِلدَّفْنِ هل تُضْمَنُ بِتَلَفِها أو تَلَفُ بعضها بغيرِ المأذونِ فِيهِ قَضِيَّةُ إطلاقيهم ضَمَانُ العارية ضَمَانُها بما ذَكَرَ وعليه فَهَلِ الضَّمَانُ على الوارِثِ أو فِي تَرْكِه لِمَيِّتٍ أو يُقَالُ إن أعارَها لِلْمَيِّتِ فَبَي التَّرِكَةِ وإن استعارَها الوارِثُ لِيَدْفِنَ فِيهَا فَعَلَى الوارِثِ فِيهِ نَظَرٌ وقد يُقَالُ لَا يَتَصَوَّرُ أَن يَكُونَ المُسْتَعِيرُ الضَّامِنَ لا الوارِثُ إذ المَيِّتُ لَا يَتَصَوَّرُ أَن يَكُونَ قَابِلًا وَلَا مُلْتَمَسًا . هـ قوله: (فالعاريَةُ انتهت) فلا حاجةَ لِلرُّجُوعِ .

عَجِبُ الذَّنْبِ فَإِنَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَنْدَرِسْ إِلَّا أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْأَجْزَاءِ الَّتِي تُحْسُ وَهُوَ لَا يُحْسُ وَقَضِيَّةُ
الْمَثْنِ أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ، وَإِنْ رَجَعَ وَهُوَ كَذَلِكَ خِلَافًا لِلْأَنْوَارِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي الرُّجُوعِ
فِي الطَّرِيقِ بِأَنَّ الْعُرْفَ غَيْرُ قَاضٍ بِهِ هُنَا لِقَوَظِنِ النَّفْسِ فِيهِ عَلَى الْبَقَاءِ إِلَى الْبَلَاءِ وَلَوْ أَظْهَرَهُ مِنْهُ
نَحْوُ سَبْعٍ وَلَمْ يُوجَدْ غَيْرُهُ أَقْرَبَ مِنْهُ أَوْ مُسَاوٍ لَهُ أُعِيدَ إِلَيْهِ قَهْرًا لِأَنَّهُ صَارَ حَقًّا لَهُ إِلَى انْدِرَاسِهِ مِنْ
غَيْرِ مُقَابِلٍ وَلِلْمَالِكِ سَقْيٌ لَمْ يَضُرَّ بِالْمَيِّتِ أَمَّا إِذَا رَجَعَ قَبْلَ الدَّفْنِ أَيْ مَوَارَاتِهِ بِالثَّرَابِ وَمِثْلُهَا
فِيمَا يَظْهَرُ سُدُّ اللَّحْدِ بِلِ وَخَشْيَةُ تَهَوُّنِهِ بِنَقْلِهِ مِنْ هَذَا الْقَبْرِ، وَإِنْ لَمْ يُؤَارَ فَيَجُوزُ كَمَا نَقَلَاهُ عَنْ
الْمُتَوَلَّى وَأَقْرَاهُ وَعَاطَمَهُ الْأَذْرَعِيُّ بَلْ قَالَ إِنَّهُ لَمْ يَزْ أَحَدًا صَرَخَ بِمَا فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ مِنْ امْتِنَاعِ
الرُّجُوعِ بِمُجَرَّدِ وَضْعِهِ فِي الْقَبْرِ

قوله: (عَجِبُ الذَّنْبِ) بفتح المهملة وسكون الجيم بعدها موحدة ويقال له عَجَمٌ أيضًا بالميم عوضًا
عن الباء وهو عَظَمٌ لطيفٌ في أضلِّ الصُّلْبِ وهو رَأْسُ الْعُضْصِ وهو مَكَانُ رَأْسِ الذَّنْبِ مِنْ ذَوَاتِ
الْأَرْبَعِ وَفِي الْحَدِيثِ إِنَّهُ مِثْلُ حَبَّةِ الْخَزْدَلِ وَكُلُّ ابْنِ آدَمَ يَأْكُلُهُ الثَّرَابُ إِلَّا عَجِبَ الذَّنْبُ مِنْهُ خُلُقٌ وَمِنْهُ
يُرَكَّبُ اهـ بُجَيْرِمِيٍّ . قوله: (فَإِنَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَنْدَرِسْ إلخ) الْأَخْصَرُ الْأَوْضَحُ فَإِنَّهُ لَا يَنْدَرِسُ لِأَنَّ الْكَلَامَ
إِلْخ . قوله: (فِي الْأَجْزَاءِ الَّتِي تُحْسُ إلخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ كُلَّ مَا لَا يُحْسُ مِنَ الْأَجْزَاءِ كَعَجِبِ الذَّنْبِ سَمَ عَلَى
حَجِّ اهـ ع . قوله: (بِأَنَّ الْعُرْفَ غَيْرُ قَاضٍ بِهِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَحُكْمُ الْوَرْتَةِ حُكْمُ مَوْرَثِهِمْ فِي عَدَمِ
الرُّجُوعِ وَلَا أَجْرَةَ لِذَلِكَ مُحَافَظَةً عَلَى حُرْمَةِ الْمَيِّتِ وَلِقَضَاءِ الْعُرْفِ بِعَدَمِ الْأَجْرَةِ وَالْمَيِّتِ لَا مَالَ لَهُ اهـ .
قوله: (مِنْهُ) أَي: مِنَ الْقَبْرِ الْمُعَارِ . قوله: (نَحْوُ سَبْعٍ) كَالسَّبِيلِ . قوله: (وَلَمْ يُوَجَدْ إلخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَعَ
وُجُودِ مَا ذَكَرَ لَا يُعَادُ إِلَيْهِ، وَإِنْ احتَاجَ إِلَى حَفْرِ أَطْوَلَ زَمَانًا مِنْ إِعَادَتِهِ اهـ سَمَ أَي خِلَافًا لِظَاهِرِ النِّهَايَةِ
وَالْمُعْتَنَى حَيْثُ قَالَا وَاللَّفْظُ لِلثَّانِي أَنَّ السَّبِيلَ إِنْ حَمَلَهُ إِلَى مَوْضِعٍ مُبَاحٍ يُمْكِنُ دَفْنُهُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ تَأْخِيرٍ مَعَ
إِعَادَتِهِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ تَأْخِيرٍ أَي عَنْ مَدَّةٍ إِزْجَاعِهِ لِلأَوَّلِ بِأَنَّ كَانَ مُسَاوِيًا أَوْ أَقْرَبَ اهـ .
قوله: (وَلِلْمَالِكِ سَقْيٌ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلِلْمُعِيرِ سَقْيٌ شَجَرَةُ الْمَقْبَرَةِ إِنْ أَمِنَ ظُهُورَ شَيْءٍ مِنَ الْمَيِّتِ
وَضَرَرَهُ اهـ أَي: وَإِنْ حَدَّثَتِ الشَّجَرَةُ بَعْدَ الدَّفْنِ لِيَجُوزَ تَصَرُّفُهُ فِي ظَاهِرِ الْأَرْضِ بِمَا لَا يَضُرُّ الْمَيِّتَ ع
ش . قوله: (بِمَا فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ) قَالَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ إِنَّ الْمُعْتَمَدَ مَا فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ اهـ
سَمَ، وَكَذَا اعْتَمَدَ النِّهَايَةَ وَالْمُعْتَنَى . قوله: (بِمُجَرَّدِ وَضْعِهِ فِي الْقَبْرِ) بَلْ يَتَّبِعُهُ امْتِنَاعُ الرُّجُوعِ وَبِمُجَرَّدِ
إِذْلَالِهِ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى أَرْضِ الْقَبْرِ لِأَنَّهُ فِي عَوْدِهِ مِنْ هَوَاءِ الْقَبْرِ بَعْدَ إِذْلَالِهِ إِزْرَاءَ بِهِ سَمَ عَلَى حَجِّ وَقَوْلِهِ

قوله: (لَا إِنْ الْكَلَامَ فِي الْأَجْزَاءِ الَّتِي تُحْسُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ كُلَّ مَا لَا يُحْسُ مِنَ الْأَجْزَاءِ كَعَجِبِ الذَّنْبِ .
قوله: (وَقَضِيَّةُ الْمَثْنِ إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر . قوله: (وَلَمْ يُوَجَدْ غَيْرُهُ إلخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَعَ وُجُودِ مَا ذَكَرَ لَا
يُعَادُ إِلَيْهِ وَإِنْ احتَاجَ إِلَى حَفْرِ أَطْوَلَ زَمَانًا مِنْ إِعَادَتِهِ . قوله: (بَلْ قَالَ إِنَّهُ لَمْ يَزْ أَحَدًا صَرَخَ بِمَا فِي الشَّرْحِ
الصَّغِيرِ إلخ) قَالَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ إِنَّ الْمُعْتَمَدَ مَا فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ . قوله: (مِنْ امْتِنَاعِ الرُّجُوعِ
بِمُجَرَّدِ وَضْعِهِ فِي الْقَبْرِ) بَلْ يَتَّبِعُهُ امْتِنَاعُ الرُّجُوعِ بِمُجَرَّدِ إِذْلَالِهِ، وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى أَرْضِ الْقَبْرِ لِأَنَّهُ فِي

نعم يغرّم مؤنة الحفر لولي الميِّت لأنه غرّه ولا طمّ على الولي وفارق هذا ما لو رجع بعد الحرث وقبل الزرع لا تلزمه مؤنة الحرث على المعتّمَد لأنه لم يغرّه لإمكان الزرع بلا حرث في الجملة بخلاف الدفن لا يُمكن بلا حفر ويُؤخذُ منه أنها لو انفسخت بنحو مجنون المعير لم تلزمه مؤنة الحفر لأنه لا غرر حينئذٍ وأنّ مَنْ أعازَه أرضاً يحفر بغير فيها ينتفع بمائها، ثم طمّها يلزمه مؤنة الحفر ما ليقبر وإلا إذا أعازَ كفتنا وكُفّن فيه فإنّ الأصحّ بقاؤه على ملكه ولا يرجع فيه حتى يندرس أيضاً وإلا إذا قال أعيروا داري بعد موتي ليزيد شهراً وخرجت من الثلث فليس للوارث الرجوع، وكذا لو نذر المعير مُدّة أو أن لا يرجع إلى مُدّة كذا

بمجرّد إذلائه أي أو إذلاء بعضه يظهر بقي ما لو وُضِع في القبر بالفعل، ثم أُخْرِجَ منه لِعَرَضٍ ما كَتَبَ سبعة القبر أو إصلاح كَفِّهِ مثلاً فهل له الرجوع أم لا فيه نظّر والأقرب أن يأتي فيه ما قيل فيما لو ظهر سنبل أو سبع أده ش. هـ قوله: (لولي الميِّت) أي: وارثه أده ش. هـ قوله: (لإمكان الزرع بلا حرث) ويُؤخذُ منه أنّه لو أعازَه لِعِرَاسٍ أو بناء مَنْ لا زَمَهُ التَّكْرِيبُ أي الحارث ورجعَ بَعْدَ غَرَمٍ له أجرة الحفر وهو كذلك أده نهاية. هـ قوله: (في الجملة) قَضِيَةُ هَذَا الْقَيْدِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مُؤْنَةُ الْحَارِثِ، وإن لم يُمكن الزرع بدون الحارث في خصوص تلك الأرض المُعارَدة لِنَحْوِ عَارِضٍ بِهَا لَكِنَّ هَذَا الْجَوَابُ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ بِدُونِ تَقْيِيدٍ بِهَذَا الْقَيْدِ وَقَضِيَّتُهُ لُزُومُ الْمُؤْنَةِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الْمَفْرُوضَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ أده سم أقول اللزوم في هذه الصورة قياس ما مرّ آنفاً عن النهاية في العِرَاسِ وَالْبِنَاءِ. هـ قوله: (لأنه لا غرر فيه إلخ) قد يُمنعُ بأنّ مُجَرَّدَ الْإِذْنِ غَرَرٌ أده سم. هـ قوله: (وإن من إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (إنّها إلخ). هـ قوله: (يلزمه مؤنة الحفر إلخ) والمراد بالمؤنة ما يُقَابِلُ الْحَفَرَ عَادَةً لَا مَا صَرَفَهُ الْمُسْتَعِيرُ عَلَى الْحَفْرِ أده ش وفي النهاية هنا زيادةٌ بَسْطٍ وَتَفْصِيلٍ رَاجِعَةٌ. هـ قوله: (ولا يزجّع فيه إلخ) وَيَتَّبَعِي امْتِنَاعَ الرَّجُوعِ بِوَضْعِ الْمَيِّتِ عَلَيْهِ، وإن لم يُلَفَّ عَلَيْهِ لَأَن فِي أَخْذِهِ بَعْدَ الْوَضْعِ عَلَيْهِ إِزْرَاءٌ بِالْمَيِّتِ وَيَتَّبَعِي عَدَمَ الْفَرْقِ فِي الْإِمْتِنَاعِ بَيْنَ الثَّوْبِ الْوَاحِدِ وَالثَّلَاثِ بَلْ وَالْخَمْسِ بِخِلَافِ مَا زَادَ م ر س م عَلَى حَجٍّ وَقَوْلُهُ م ر، وإن لم يُلَفَّ إلخ أي بخلاف هويّه عليه من غير وضع فلا يمتنع الرجوع أده ش، وقد يُقال إن فيه إزرأً بالمَيِّتِ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الرَّجُوعِ بَعْدَ الْإِذْلَاءِ. هـ قوله: (وخرجت) أي: الدارُ أي مَنْفَعَتُهَا شَهْرًا. هـ قوله: (لو نذر المعير مُدّة) أي أن يُعِيرَهُ مُدّةً مَعْلُومَةً كَسَنَةٍ.

عَوْدِهِ مِنْ هَوَاءِ الْقَبْرِ بَعْدَ إِذْلَائِهِ إِزْرَاءٌ بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ قوله: (نعم يغرّم إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر. هـ قوله: (لإمكان الزرع بلا حرث) ويُؤخذُ منه أنّه لو أعازَ لِعِرَاسٍ أو بناء مَنْ لا زَمَهُ التَّكْرِيبُ ورجعَ بَعْدَ غَرَمٍ له أجرة الحفر وهو كذلك شَرَحَ م ر. هـ قوله: (في الجملة) هَذَا الْقَيْدُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مُؤْنَةُ الْحَارِثِ، وإن لم يكن الزرع بدون الحارث في خصوص تلك الأرض المُعارَدة لِنَحْوِ عَارِضٍ لَكِنَّ هَذَا الْجَوَابُ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ بِدُونِ تَقْيِيدٍ بِهَذَا الْقَيْدِ وَقَضِيَّتُهُ لُزُومُ الْمُؤْنَةِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الْمَفْرُوضَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ قوله: (ويؤخذُ منه إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر. هـ قوله: (لأنه لا غرر حينئذٍ) قد يُمنعُ بأنّ مُجَرَّدَ الْإِذْنِ غَرَرٌ.

ولا إذا رجع مُعِيرُ سَفِينَةٍ بِهَا أَمْتَعَةٌ مَعْصُومَةٌ وَهِيَ فِي اللَّجْجَةِ وَبَحَثَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَّهُ لَهُ الْأَجْرَةُ فِي هَذِهِ كَمَا لَوْ رَجَعَ قَبْلَ انْتِهَاءِ الزَّرْعِ وَلَا إِذَا أَعَارُوهُ دَائِبَةً أَوْ سِلَاحًا لِلْعَزْوِ وَالثَّقَى الصَّفَانِ وَيُظْهَرُ أَنَّ يَأْتِي فِيهِ بَحَثُ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَلَا إِذَا أَعَارَ ثَوْبًا لِلسُّتْرِ أَوْ الْفَرَسِ عَلَى نَجَسٍ فِي مَفْرُوضَةٍ فَيَمْتَنِعُ الرُّجُوعُ عَلَى مَا بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ لِحُرْمَةِ قَطْعِ الْفَرْضِ وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ الْبَحْرِ لَيْسَ لِلْمُعِيرِ الْإِسْتِرْدَادُ

☐ قَوْلُهُ: (وَلَا إِذَا رَجَعَ مُعِيرُ سَفِينَةٍ) أَي: فَيَلْزِمُهُ الصَّبْرُ إِلَى أَقْرَبِ مَا مَنِ، وَلَوْ مَبْدَأَ السَّيْرِ حَتَّى يَجُوزَ لَهُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ أَقْرَبَ مَرَاهِمَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَّهُ لَهُ الْأَجْرَةُ فِي هَذِهِ الْخُ) يُؤَافِقُهُ مَا تَقَدَّمَ فِي الرُّجُوعِ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ وَظَاهِرُهُ مِنَ الْعِبَارَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّهُ حَيْثُ قِيلَ بِوُجُوبِ الْأَجْرَةِ لَا يَتَوَقَّفُ وَجُوبُهَا عَلَى عَقْدٍ بَلْ حَيْثُ رَجَعَ وَجَبَ لَهُ أَجْرَةٌ كُلُّ مُدَّةٍ مَضَتْ وَلَا يَبْعُدُ مَرَّاتُهُ حَيْثُ وَجِبَتْ الْأَجْرَةُ صَارَتْ الْعَيْنُ أَمَانَةً لَأَتْنَاهَا، وَإِنْ كَانَتْ عَارِيَّةً صَارَ لَهَا حُكْمُ الْمُسْتَأْجِرَةِ سَمٍ عَلَى حَجٍّ. (فَائِدَةٌ): كُلُّ مَسْأَلَةٍ امْتَنَعَ عَلَى الْمُعِيرِ الرُّجُوعُ فِيهَا تَجِبُ لَهُ الْأَجْرَةُ إِذَا رَجَعَ إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ إِذَا أَعَارَ أَرْضًا لِلدَّفْنِ فِيهَا وَمِثْلُهَا إِعَارَةُ الثَّوْبِ لِلتَّكْفِينِ فِيهِ وَإِذَا أَعَارَ الثَّوْبَ لِصَلَاةِ الْفَرْضِ وَمِثْلُهَا إِذَا أَعَارَ سَيْفًا لِلْقِتَالِ كَمَا يُفِيدُ ذَلِكَ كَلَامُ سَمٍ عَلَى مَنَهِجٍ وَتَقَلَّ اعْتِمَادُهُ فِيهِ أَهْوَ شِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ تَفْصِيلَ الْمُسْتَأْجِرَةِ لَيْسَ مُطَابِقًا لِجَمَالِهَا. ☐ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ ابْنُ الرَّفْعَةِ الْخُ) اعْتَمَدَهُ النَّهَائِيُّ وَالْمُعْتَنِي. ☐ قَوْلُهُ: (أَنَّ لَهُ الْأَجْرَةَ) أَيِ يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ مِنْ حِينَ الرُّجُوعِ مُعْتَنِي وَنَهَائِيَّةً أَيِ فِي السَّفِينَةِ فَقَطَّعَ شِ عِبَارَةُ الْحَلْبِيِّ أَيِ مِنْ حِينَ الرُّجُوعِ بِالْقَوْلِ إِلَى أَنْ تَصِلَ إِلَى الشَّطِّ أَهْ. ☐ قَوْلُهُ: (دَائِبَةً أَوْ سِلَاحًا) أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ أَهْ مُعْتَنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُظْهَرُ أَنَّ يَأْتِي) مَرَّاتَيْنِ عَنْ عَشٍ خِلَافَهُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا إِذَا أَعَارَ ثَوْبًا لِلسُّتْرِ الْخُ) لَمْ يَطْرُدْ هُنَا

☐ قَوْلُهُ: (وَلَا إِذَا رَجَعَ مُعِيرُ سَفِينَةٍ) أَي: فَيَلْزِمُهُ الصَّبْرُ إِلَى أَقْرَبِ مَا مَنِ أَي: وَلَوْ مَبْدَأَ السَّيْرِ حَتَّى يَجُوزَ لَهُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ أَقْرَبَ مَرَاهِمَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَّهُ لَهُ الْأَجْرَةُ فِي هَذِهِ الْخُ) يُؤَافِقُهُ مَا تَقَدَّمَ فِي الرُّجُوعِ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ وَظَاهِرُهُ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّهُ حَيْثُ قِيلَ بِوُجُوبِ الْأَجْرَةِ لَا يَتَوَقَّفُ وَجُوبُهَا عَلَى عَقْدٍ بَلْ حَيْثُ رَجَعَ وَجَبَ لَهُ أَجْرَةٌ مِثْلُ كُلِّ مُدَّةٍ مَضَتْ وَلَا يَبْعُدُ أَنَّهُ حَيْثُ وَجِبَتْ الْأَجْرَةُ صَارَتْ الْعَيْنُ أَمَانَةً لَأَتْنَاهَا وَإِنْ كَانَتْ عَارِيَّةً صَارَ لَهَا حُكْمُ الْمُسْتَأْجِرَةِ فَإِنْ قُلْتُ عَدَمَ الْإِحْتِيَاجِ هُنَا إِلَى عَقْدٍ يُخَالِفُ مَا يَأْتِي فِي الْبِنَاءِ وَالْغِرَاسِ مِنْ إِحْتِيَاجِ كُلِّ مِنَ التَّمْلُكِ وَالْإِنْتِقَاءِ بِالْأَجْرَةِ إِلَى عَقْدٍ قُلْتُ قَدْ يُفَرَّقُ بِالنَّسْبَةِ لِلتَّمْلُكِ بِأَنَّهُ لَا يَتَأْتِي انْتِقَالُ الْعَيْنِ عَنْ مِلْكٍ شَخْصٍ إِلَى مِلْكٍ آخَرَ بِغَيْرِ إِذْثِ وَنَحْوِهِ بِغَيْرِ عَقْدٍ. وَأَمَّا وَجُوبُ الْأَجْرَةِ لِإِثْلَافِ مَنَفْعَةِ مِلْكٍ الْغَيْرِ فَغَيْرُ بَعِيدٍ. وَأَمَّا الْإِنْتِقَاءُ بِالْأَجْرَةِ فَقَدْ يُقَالُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا نَحْنُ فِيهِ أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ عَقْدٌ وَجَبَ الْمُسَمَّى وَالْأَجْرَةُ الْمِثْلُ لِإِثْلَافِ الْمَنَفْعَةِ لَكِنْ سَادَّكَ عَنْ فَتَوَى الشَّارِحِ اعْتِبَارُ الْعَقْدِ فِيمَا يَأْتِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا إِذَا أَعَارَ ثَوْبًا لِلسُّتْرِ أَوْ الْفَرَسِ عَلَى نَجَسٍ) لَمْ يَطْرُدْ هُنَا بَحَثُ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَيُوجِّهُ بِقَصْرِ الزَّمَانِ عَادَةً مَرَاهِمَ. ☐ قَوْلُهُ: (فَيَمْتَنِعُ الرُّجُوعُ عَلَى مَا بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ لِحُرْمَةِ قَطْعِ الْفَرْضِ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ سَلَّمَ مِنَ الْفَرْضِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ بَطْلَانُهُ فَهَلِ لِلْمُعِيرِ الرُّجُوعُ وَالْمَنْعُ مِنَ الْإِعَادَةِ؟ وَأَقُولُ لَا وَجْهَ لِهَذَا السُّؤَالِ لِأَنَّ الْعَارِيَّةَ غَيْرَ لَزِمَةٍ وَإِنَّمَا امْتَنَعَ الرُّجُوعُ حَالَ الصَّلَاةِ

ولا للمستعير الرد إلا بعد فراغ الصلاة لكن يرد ذلك قول المصنف في مجموع لو رجع المعير في أثناء الصلاة نزعته وبني على صلاته ولا إعادة عليه بلا خلاف وقياسه ذلك في المفروش على النجس إلا أن عليه الإعادة وعلى الأول يظهر أنه يلزمه بعد الرجوع الاقتصار على أقل مجزئ ومن واجباتها وإلا إذا أعار دار السكنى معتدة فهي لازمة من جهة المستعير فقط وإلا إذا أعاره جذعاً ليسند به جداراً مائلاً فلا يرجع على الأوجه وفقاً للبحر نعم يتجه أن له الأجرة في هذه كالتى قبلها،

بحث ابن الرقعة ويوجه بقصر الزمن عادة م ر هـ سم . هـ قوله: (لكن يرد ذلك إلخ) فيه نظر لجواز حمل قول المجموع المذكور على ما إذا لم يصرح بأن الإعادة لصلاة الفرض بأن أطلقها أو قيدها بكونها للصلاة بدون تقييد بالفرض بخلاف ما إذا صرح بما ذكر فيمتنع الرجوع ولا أجرة وعلى هذا الحمل مسمى شيخنا الشهاب الزملي هـ سم عبارة النهاية والمغني واللفظ للثاني والأولى كما قال شيخنا أنه إن استعار ليصلي فيه الفرض فهي لازمة من جهتهما أو لمطلق الصلاة فهي لازمة من جهة المستعير فقط إن أحرّم فيها بفرض وجائزة من جهتهما إن أحرّم بتقل ويحمل ما ذكر على هذا التفصيل هـ . هـ قوله: (وقياسه) أي: السئر . هـ قوله: (ذلك) أي: التزعم وما عطف عليه . هـ قوله: (وإلا إذا أعار دار السكنى معتدة إلخ) وكذا لو استعار شجرة يستريح بها في الخلوة فهي لازمة من جهة المستعير فقط نهاية ومغني قال الرشيد قوله م ر في الخلوة أي ومثلها غيرها بالأولى هـ . هـ قوله: (كالتى قبلها) انظر ما معنى وجوب الأجرة فيها مع جواز الرجوع للمعير إلا أن يقال جواز رجوعه بمعنى وجوب الأجرة فليراجع هـ سم .

لحزمة التلبس بالفرض، وقد انقطع بالخروج منه وإنما يتجه السؤال عما لو لم يصرح بالرجوع ولم يقتض إلا صلاة واحدة وقد تبين بطلان صلاته فهل له إعادتها بدون إذن جديد أو لا لأن الإذن لم يتناول إلا صلاة واحدة، وقد فعلها وإن لم تجز؟ فيه نظر ولا يبعد أن يكون الثاني أقرب، وقد يؤيده ما قالوه في الإستهجار لعمل مدة أن زمن الطهارة والصلاة المكتوبة والزانية مستثنى وأن الأجير لو صلى، ثم قال كنت محدثاً قال القفال لا تمنعه من الإعادة لكن نسقط من الأجرة بقدر الصلاة الثانية وتمنعه من الثالثة لأنه متعنت هـ . ووجه التأييد أن الأجير مأذون له عرفاً وشرعاً في قدر الصلاة ولم يتناول الإذن إعادتها عند الحاجة إليها بدليل سقوط الأجرة وإنما جازت الإعادة لحزمة الفرض والحزمة هنا لا تتوقف على الشجرة فليتامل . هـ قوله: (لكن يرد ذلك إلخ) فيه نظر لجواز حمل قول المجموع المذكور على ما إذا لم يصرح بأن الإعادة لصلاة الفرض بأن أطلقها أو قيدها بكونها للصلاة بدون تقييدها بالفرض بخلاف ما إذا صرح بما ذكر فيمتنع الرجوع ولا أجرة وعلى هذا الحمل مسمى شيخنا الشهاب الزملي . هـ قوله: (فهي لازمة من جهة المستعير فقط) وكذا في إعادة شجرة يستريح بها في الخلوة شرح م ر .

هـ قوله: (في هذه) اعتمدته م ر . هـ قوله: (كالتى قبلها) انظر ما معنى وجوب الأجرة في التى قبلها مع جواز الرجوع للمعير إلا أن يقال جواز رجوعه بمعنى وجوب الأجرة فليراجع، وكذا لو أعار ما يدفع إلخ

وكذا لو أعار ما يُدْفَع به عَمَلٌ يَجِبُ الدَفْعُ عنه أو ما يَقي نحو بَرْدٍ مُهْلِكٍ أو ما يُتَّقَدُّ به غَرِيقًا.
(وإذا أعار للبناء أو لغرس (الغراس ولم يذكر مُدَّةً ثم رجع) بعد أن بنى أو غرس (إن كان) المُعِيرُ
(شَرَطَ القَلْعَ) (مَجَانًا) أي بلا بَدَلٍ (لِزَمَهُ) عَمَلًا بالشرط فإن امتنع فللمُعِيرِ القَلْعُ ويلزم المُسْتَعِيرُ
أيضًا تسوية حفر إن شَرَطَهَا وإلا فلا وَصَوَّبَ السَّبْكِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ حَذَفَ مَجَانًا كما فعله النصُّ

☐ فَوُدَّ: (وَكَذَا لو أعار ما يُدْفَعُ إلَيْهِ) وقياس ما مرَّ ثبوت الأجرة أيضًا اهـ شَرَحَ م ر اهـ سم أقول ويُفِيدُهُ
أيضًا قولُ الشَّارِحِ، وكذا لو عَارَ إلَيْهِ، وكذا لا يَزْجَعُ مع استحقاق الأجرة لو أعارَ إلَيْهِ. ☐ فَوُدَّ: (ما يُدْفَعُ
به إلَيْهِ) كَالِهَ لِسْفِي مُحْتَرَمٍ نِهَائَةً وَسِلَاحٍ وَنَحْوِهِ كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌ فِي كِتَابِ الصِّيَالِ مُعْتَي. ☐ فَوُدَّ: (نَحْوُ بَرْدٍ)
كَالْحَرِّ. ☐ فَوُدَّ: (غَرِيقًا) أَوْ حَرِيقًا وَيُقَاسُ بِذَلِكَ مَا فِي مَعْنَاهُ اهـ مُعْتَي. ☐ فَوُدَّ: (بَعْدَ أَنْ بَنَى أَوْ غَرَسَ) بَقِيَ
مَا لَوْ رَجَعَ قَبْلَهُمَا فَلَيْسَ لَهُ فِعْلُهُمَا قَالَ فِي الرُّوضِ فَإِنْ فَعَلَ عَالِمًا أَوْ جَاهِلًا بِرُجُوعِهِ قَلَعَ مَجَانًا وَكُلَّفَ
تَسْوِيَةَ الْأَرْضِ اهـ وَلَا يَتَعَدُّ أَنْ تَلْزَمَهُ الْأَجْرَةُ وَهُوَ ظَاهِرٌ عِنْدَ الْعِلْمِ بِالرُّجُوعِ انْتَهَى سَم عَلَى حَجِّ اهـ ع ش
أَي: وَأَمَّا عِنْدَ الْجَهْلِ بِالرُّجُوعِ فَقَدْ مَرَّ أَوَّلُ الْفَضْلِ أَنَّهُ لَوْ اسْتَعْمَلَ الْمُسْتَعَارُ بَعْدَ الرُّجُوعِ جَاهِلًا فَلَا أَجْرَةَ
عَلَيْهِ فَهَلْ يَقْلَعُ مَجَانًا حِينَئِذٍ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي عَنِ الْمُعْتَي أَنَّهُ يَقْلَعُ مَجَانًا.
☐ فَوُدَّ (لِسْفِي): (إِنْ كَانَ إلَيْهِ) الْأَوَّلَى فَإِنْ إلَيْهِ بِالْفَاءِ كَمَا فِي الْمُنْهَجِ. ☐ فَوُدَّ: (بَقَرِيْنَةُ ذِكْرِهِ) أَي: الْقَلْعُ.
☐ فَوُدَّ: (بَعْدَهُمَا) أَي: الْبِنَاءِ وَالْغِرَاسِ.

☐ فَوُدَّ (لِسْفِي): (مَجَانًا) أَي: أَوْ سَكَتَ عَنْ ذِكْرِ مَجَانًا فَيَلْزَمُهُ الْقَلْعُ فِي الصَّوَرَتَيْنِ بَلَا أَرْضٍ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ
م ر وَاحْتَرَزَ بِمَجَانًا عَمَّا لَوْ شَرَطَ الْقَلْعَ وَغَرِمَ أَرْضَ التَّقْصِصِ اهـ ع ش عبارة المُعْتَي مع المثنى إن كان
المُعِيرُ شَرَطَ عَلَيْهِ الْقَلْعَ فَقَطُّ أَوْ شَرَطَهُ مَجَانًا اهـ. ☐ فَوُدَّ: (أَي بَلَا بَدَلٍ) أَي: بَلَا أَرْضٍ لِتَقْصِصِ مُحَلِّي
وَمُعْتَي. ☐ فَوُدَّ: (عَمَلًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَصَوَّبَ) فِي النَّهَائَةِ وَالْمُعْتَي. ☐ فَوُدَّ: (فَلِلْمُعِيرِ الْقَلْعُ) وَإِذَا احتاج
الْقَلْعُ إِلَى مُؤْنَةٍ صَرَفَهَا الْمُعِيرُ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ صَرَفَ بِنِيَّةِ الرُّجُوعِ وَأَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ ع ش اهـ
بُجَيْرِ مَيَّ. ☐ فَوُدَّ: (إِنْ شَرَطَهَا) مَعَ قَوْلِ الْمُثْنِ: (قُلْتُ إلَيْهِ) يُعْلَمُ مِنْهُ وَجُوبُ التَّسْوِيَةِ فِي صَوَرَتَيْنِ فِيمَا إِذَا
شَرَطَ الْقَلْعَ وَالتَّسْوِيَةَ وَفِيمَا إِذَا لَمْ يَشْرِطِ الْقَلْعَ واختاره المُسْتَعِيرُ اهـ سَم. ☐ فَوُدَّ: (وَلَا فَلَ) دَخَلَ فِيهِ مَا لَوْ
اخْتَارَ الْمُعِيرُ الْقَلْعَ وَطَلَبَهُ مِنَ الْمُسْتَعِيرِ فَفَعَلَهُ فَلَا يَلْزَمُهُ تَسْوِيَةُ الْحَفْرِ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ اخْتِيَارًا اهـ ع ش.
☐ فَوُدَّ: (وَصَوَّبَ السَّبْكِيُّ إلَيْهِ) أَجَابَ عَنْهُ النَّهَائَةُ وَالْمُعْتَي بِأَنَّ الْمُصَنَّفَ احْتَرَزَ بِهِ أَي ب مَجَانًا عَمَّا لَوْ
شَرَطَ أَي الْمُعِيرُ الْقَلْعَ وَغَرَامَةَ الْأَرْضِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ اهـ.

وَقِيَاسُ مَا مَرَّ ثَبُوتُ الْأَجْرَةِ أَيْضًا شَرَحَ م ر. ☐ فَوُدَّ: (بَعْدَ أَنْ بَنَى أَوْ غَرَسَ) بَقِيَ مَا لَوْ رَجَعَ قَبْلَهُمَا فَلَيْسَ لَهُ
فِعْلُهُمَا قَالَ فِي الرُّوضِ فَإِنْ فَعَلَ عَالِمًا أَوْ جَاهِلًا بِرُجُوعِهِ قَلَعَ مَجَانًا وَكُلَّفَ تَسْوِيَةَ الْأَرْضِ اهـ. وَلَا يَتَعَدُّ
أَنْ تَلْزَمَهُ الْأَجْرَةُ وَهُوَ ظَاهِرٌ عِنْدَ الْعِلْمِ بِالرُّجُوعِ. ☐ فَوُدَّ: (أَي بَلَا بَدَلٍ) عِبَارَةُ الْمُحَلِّي أَي بَلَا أَرْضٍ لِتَقْصِصِهِ
اهـ. ☐ فَوُدَّ: (إِنْ شَرَطَهَا) مَعَ قَوْلِ الْمُثْنِ: (لَا أَتَى قُلْتُ الْأَصَحُّ إلَيْهِ) يُعْلَمُ مِنْهُ وَجُوبُ التَّسْوِيَةِ فِي صَوَرَتَيْنِ
فِيمَا إِذَا شَرَطَ الْقَلْعَ وَشَرَطَهَا وَفِيمَا إِذَا لَمْ يَشْرِطْ واختاره المُسْتَعِيرُ. ☐ فَوُدَّ: (مَجَانًا) أَوْ بِالْبَدَلِ شَرَحَ م ر.

والجمهور، وكذا الشيخان في الإجارة فذكره غير شرط للقلع بل للقلع بلا أرض ولو اختلفا في وقوع شرط القلع مجانا صدق المعير كما بحث الأذرعى كما لو اختلفا في أصل العارية لأن من صدق في شيء صدق في صفته، وقال غيره يصدق المستعير لأن الأصل عدم الشرط واحترام ماله وهذا أوجه ولا ينافيه ما مر عن الجلال البلقيني كما هو ظاهر بأدنى تأمل (والا) يُشترط عليه القلع (فإن اختار المستعير القلع) أراد به ما يعم الهدم بقرينة ذكره بعدهما (قلع) بلا أرض لأنه ملكه وقد رضي بنقصه (ولا يلزمه تسوية الأرض في الأصح) لأن الإجارة مع علم المعير بأن للمستعير أن يقلع رضا بما يحدث من القلع (قلت: الأصح تلزمه والله أعلم) لأنه قلع باختياره ولو امتنع منه لم يُجبر عليه فيلزمه إذا قلع ردها إلى ما كانت عليه وهو المراد بالتسوية حيث أطلق فلا يكلف ثرابا آخر لو لم يكف الحفر ثرابها وبحث السبكي وغيره أن محلّه في الحفر الحاصلة بالقلع قال الأذرعى وكلام الأصحاب مُصرّح بهذا التصوير بخلاف الحاصلة في مدة العارية لا جلّ القرس والبناء لحدوثها بالاستعمال وهو ظاهر، ولو حفّر زائدا على حاجة القلع لزمه طم الزائد جزما (فإن لم يختر القلع) (لم يقلع مجانا) لوضعه بحق (بل للمعير الخيار) لأنه المحسين ولأنه مالك الأرض وهي الأصل (بين أن يُنقيه بأجرة) لمثله

قوله: (بل للقلع بلا أرض) أي: فلا أرض مع تزكّه خلافاً للثّاية والمُعَيّ. قوله: (ولو اختلفا) إلى قوله: (وقال غيره) في الثّاية والمُعَيّ. قوله: (مجانا) أي: أو ببذلٍ نهايةً ومُعَيّ. قوله: (صدق المعير) اعتمدته الثّاية والمُعَيّ. قوله: (ما مرّ إلخ) أي: قُبِل قول المشي والمُستعير من مُستأجر. قوله: (بلا أرض) إلى قول المشي: (وإن لم يختر) في المُعَيّ إلّا قوله: (وهو والمراد) إلى: (وبحث) وإلى قوله: (وقضيته) في الثّاية. قوله: (ردها إلى ما كانت عليه) أي: بأن يُعيد الأجزاء التي انفصلت منها فقط اهرع ش. قوله: (وهو) أي: الرّد المذكور. قوله: (فلا يكلف إلخ) بل للمالك منه منه، ثم ظاهره أنه لا يلزمه أرض التقص لأنه بالاستعمال المأذون فيه. قوله: (الحفر ثرابها) بتصبّ الأول ورفع الثاني. قوله: (وبحث السبكي إلخ) اعتمدته الثّاية والمُعَيّ. قوله: (إن محلّه) أي: ما صحّحه المُصنّف. قوله: (بخلاف الحاصلة في مدة العارية إلخ) أي: وهي محلّ ما في المُحرّر وهذا الحمل مُتعيّن اه مُعَيّ. قوله: (لحدوثها إلخ) أي: فلا تلزم تسويتها لحدوثها إلخ. قوله: (لزمه ضمّ الزائد) أي: وأرض نقصه إن نقص اهرع ش.

قوله (لشي): (بين أن يُنقيه بأجرة) هل يتوقّف ذلك على عقد إيجارٍ من إيجاب وقبول أم يكفي مُجرّد اختيار المعير فتلزمه الأجرة بمُجرّد الاختيار والوجه الجاري على القواعد أنه لا بُدّ من عقد إيجارٍ كما

قوله: (صدق المعير إلخ) اعتمدته م ر.

قوله في (لشي): (بين أن يُنقيه بأجرة) هل يتوقّف ذلك على عقد إيجارٍ من إيجاب وقبول أم يكفي مُجرّد اختيار المعير فتلزمه الأجرة بمُجرّد الوجه الجاري على القواعد أنه لا بُدّ من عقد إيجارٍ ثم رأيت الشارح بسط

واستشكلت بأن المدة مجهولة قال السنوي وأقرب ما يمكن شلوكة ما مر في بيع حق البناء دائماً على الأرض بعوض حال بلفظ بيع أو إجارة فينظر لما شغل من الأرض ثم يقال لو أوجز هذا النحو بناء دائماً بحال كم يساوي فإذا قيل كذا أوجبناه وعليه يتجه أن له إبدال ما قلغ لأنه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض على الدوام (أو يقلغ) أو يهدم البناء، وإن وقف مسجداً (ويضمن أرش نقصه) وهو قدر ما بين قيمته قائماً ومقلوعاً ولا بد من ملاحظة كونه مستحق الأخذ لنقص قيمته حينئذ وقضيته ضمانه ذلك أن مؤنة القلع أو الهدم عليه أيضاً واعتمده في

أنتى به الشارح مع بسط واستدلال من كلامهم بما هو ظاهر فيه، وقد يقال إن عقد فلا كلام وإلا وجبت أجره المثل سم على حج لكن قول الشارح لأنه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض إلخ قد يخالفه اهـ ش أقول عبارة النهاية صريحة في عدم العقد كما يأتي وقولها كالشارح لأنه بذلك التقدير إلخ كالصريح فيه. فـ فـ: (ما مر في بيع حق البناء) أي: في الصلح. فـ فـ: (فينظر لما شغل إلخ) ينبغي أن ينظر كيف يتأتى ذلك بالنسبة للأرض الموقوفة ابتداء أو بعد الإعارة اهـ سيد عمر. أقول ويؤخذ حكمه من قول الشارح الآتي، ولو وقف الأرض تخير أيضاً لكن لا يفعل الأول إلا إذا كان إلخ. فـ فـ: (كم يساوي) الأولى بكم إلخ. فـ فـ: (وعليه يتجه إلخ) أي: على قول السنوي وأقرب إلخ، ثم هذا ظاهر بناء على ما صور به وتقدم عن العباب في باب الصلح أن من طرق الثبوت بالأجرة أن يتوافقا على تركه في كل شهر بكذا أو يقتصر ذلك للحاجة كالخراج المضروب على الأرض وعليه فلو قلع غراسه أو سقط بناؤه ليس له إعادته اهـ ش. فـ فـ: (إن له إبدال ما قلغ إلخ) أي: ولو من غير الجنس حيث لم يرد ضرره على الأول اهـ ش، وكذا له إجارة ما بين المغروس إن كانت الإجارة لجميع الأرض فإن كانت بمحل المغروس فقط فلا اهـ. فـ فـ: (وإن وقف مسجداً) وينبغي أن يبنى بنقاضه مسجداً آخر إن أمكن على ما يأتي في نظيره فيما لو أنهدم المسجد وتعدرت إعادته اهـ ش. فـ فـ: (لأنه بذلك التقدير ملك منفعة الأرض إلخ) لأن المالك لما رضي بالأجرة وأخذها كان كأنه أجره الآن إجارة مؤبدة اهـ نهاية قال الرشيد في قوله م ر كأنه أجره إلخ صريح في أنه لا يحتاج هنا إلى عقد ولعل الفرق بينه وبين ما مر في البيع أن هناك ابتداء انقضاء فلا يجوز من غير عقد بخلاف ما هنا فهو دوام انقضاء كان ابتداء بعقد العارية اهـ. فـ فـ: (وهو قدر ما بين إلخ) فلو كانت قيمته مستحق الإبقاء عشرة ومستحق القلع تسعة ومقلوعاً ثمانية لزمه واحد فإذا تملكه لزمه تسعة اهـ بجيرمي. فـ فـ: (ولا بد من إلخ) راجع لقوله قائماً. فـ فـ: (مستحق الأخذ) أي: القلع اهـ ش.

الكلام عليه في فتوى واستدل من كلامهم هو ظاهر فيه، وقد يقال إن عقد فلا كلام وإلا وجبت أجره المثل. فـ فـ: (قال السنوي وأقرب ما يمكن شلوكة ما مر إلخ) يقدم في باب البيع في باب المناهي قول الشارح ويقلع غرس وبناء المشتري هنا أي في البيع الفاسد مجاناً على ما في موضع من فتاوى البغوي ورجحه جامعها لكن صريح ما رجحه الشيخان من رجوع مشتري من غاصب بالأرض عليه

التدريب كالإفائية فإنه لما نَقَلَ فيها عن الإمام أنَّ الظاهر من كلام المُعْظَم أنها على المُستعير قال وفي كلام الأصحاب ما يدلُّ على أنها على المُعير كما عليه ما ينقُضه القلْع وهو مُتَّجِهٌ جدًّا اهـ لكنَّهُ ناقِضٌ نفسه في المطلب فإنَّ ظاهر كلامه أنها على المُستعير كالمُستأجر وتبعه شارح حيث ردَّ الأول بأنَّ المؤنة في نظيره من الإجارة على المُستأجر فالمُستعير أولى منه أمَّا أجرة نقل النقص فعلى مالِكِه قطعاً (قيل أو يَمْلِكُه) بعقد مُشْتَمِلٍ على إيجاب وقبول (بقيمتِه) حال التملك مُستحقُّ القلْع والأصحُّ كَنَظائِرِه من الشفعة وغيرها، ومن ثمَّ قيل إنَّهما جزأهما به في مواضع وجري عليه هنا جمعٌ مُتأخرون ولم يعتمدوا ما في الروضة هنا من تخصيص التخيير بالتملك والقلْع ولا ما في المتن فيتخيَّر بين الثلاثة، وقد يتعيَّن الأول بأنَّ بنى أو غرس شريك بإذن شريكه، ثم رجع

☐ فَوُدَّ: (إنَّها على المُستعير كالمُستأجر) جَزَمَ به العُبابُ واعْتَمَدَه م ر اه سم عبارة النِّهاية والظَّاهِرُ كما قاله ابنُ الرُّفْعَةِ أنَّ مؤنة القلْع على صاحبِ البناء والغراس كالإجارة حيث يَجِبُ فيها ذلك على المُستأجر أمَّا أجرة نقل النقص فعلى مالِكِه قطعاً، ولو أرادَ تَمَلُّكُ البغض وإبقاء البغض فالأوجه كما بَحَثَه الزَّركَشِيُّ عَدَمَ إجابته لِكثرة الضَّرَرِ على المُستعير إذ ما جازَ فيه التَّخْيِيرُ لا يَجوزُ تَبْعِيضُه اهـ .
☐ فَوُدَّ: (نقل النقص) أي ونُقِلَ المَغرُوسُ اهـ بُجَيْرِمِيَّ . ☐ فَوُدَّ: (بِعَقْدٍ) إلى قوله: (ويَتَبَعِي) في النِّهاية والمُعْتَي .

☐ فَوُدَّ (سني): (أو يَمْلِكُه إلخ) ولو لم يَرْضَ المُستعير بِذمة المُعير أُجِبَ المُعيرُ على التَّسْلِيمِ أولاً أو على الوضع تَحْتَ يَدِ عَدْلٍ قَلِيوبِيٍّ اهـ بُجَيْرِمِيَّ . ☐ فَوُدَّ: (وهو الأصحُّ) أي: جَوَّازُ تَمَلُّكِه بِقِيَمَتِهِ . ☐ فَوُدَّ: (وما في المتن) أي: من تَخْصِيصِهِ بِالتَّبْقِيَةِ بِأَجْرَةِ القلْع . ☐ فَوُدَّ: (فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ الثلاثة) عبارة النِّهاية والمُعْتَي فالْمُعْتَمَدُ تَخْيِيرُه بَيْنَ الْأُمُورِ الثلاثة بل نُقِلَ بَعْضُهُمُ الْإِتِّفَاقُ على ذلك اهـ . وفي البُجَيْرِمِيَّ ومِثْلُ المُعيرِ في التَّخْيِيرِ المذكورِ المُشْتَرَى شِراءً فاسِداً إذا بُنِيَ أو غُرِسَ على الْمُعْتَمَدِ ولا يُقَالُ هو كَالْغَاصِبِ لِأَنَّهُ يَضْمَنُ ضَمَانَهُ لَأَنَّا نَقُولُ الْمَالِكُ هو الْمُسْلِطُ له على ذَلِكَ كَالْمُعِيرِ هنا فَتَبَّهَ لِذَلِكَ فَكَثِيرًا يَغْلُطُ فِيهِ تَامِلٌ شَوْبَرِيٌّ اهـ وقوله ولا يُقَالُ إلخ ردُّ على ع ش حيث ذَكَرَ ما قَبْلَه عن سم عَنِ الْبَغَوِيِّ، ثم قال وقد تَقَدَّمَ في الشارح م ر أنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْغَضَبِ فَيَقْلَعُ مَجَانًا اهـ . ☐ فَوُدَّ: (الأول) أي: التَّبْقِيَةُ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ قوله شريك إلخ أي في الأرض فإن لم يَرْضَ الشريك بالأجرة أَعْرَضَ الْحَاكِمُ عَنْهُمَا مُعْتَي ونِهايةً .

الرَّجُوعُ به هنا على البائع بالأولى لِعُدْرِهِ مع شُبْهَةِ إِذْنِ الْمَالِكِ ظَاهِرًا إلخ اهـ . ☐ فَوُدَّ: (إنَّها على المُستعير كالمُستأجر) جَزَمَ به في العُبابُ واعْتَمَدَه م ر .

☐ فَوُدَّ (سني): (قيل أو يَمْلِكُه بِقِيَمَتِهِ) وَلَوْ أَرَادَ تَمَلُّكُ البغض وإبقاء البغض بالأجرة أو القلْع بالأرض وإبقاء البغض فالأوجه كما بَحَثَه الزَّركَشِيُّ عَدَمَ إجابته لِكثرة الضَّرَرِ على المُستعير إذ ما جازَ فيه التَّخْيِيرُ لا يَجوزُ تَبْعِيضُه كَالْكَفَّارَةِ شَرُحُ م ر . ☐ فَوُدَّ: (فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ الثلاثة) اعْتَمَدَه م ر .

أو الثاني إذا لم يكن فيه نقص أو أحد الأولين فقط بأن وقف المستعير البناء أو الغراس فيمتنع التملك بالقيمة خلافاً لابن الصلاح، ولو وقف الأرض تخيير أيضاً لكن لا يفعل الأول إلا إذا كان أصلح للوقف من الثاني ولا الأخير إلا إذا كان في شرط الواقف جواز تحصيل مثل ذلك البناء والغراس من ريعه وينبغي أن يقيّد بهذا قول ابن الحداد في أرض وقفت بعد البناء فيها بإجارة يُقلع البناء مجاناً وخالفه الرويني فرأي أنه قبل مضي مدة الإجارة لا يطالب بالقلع، وكذا بعدها إلا إن شرط عليه وإلا دفع المتولي قيمته إن رأى فيه الخط لأن الوقف ورد بعد استحقاق البناء أي فطره بعد الإجارة المُقتضية للقلع بالأرض أو التملك لا يُعَيَّرُ حُكْمُهَا، ولو كان على الشجر ثمر لم يبدّ صلاحه فلا تخيير إلا بعد الحداد كما في الكفاية عن الإمام

قوله: (أو الثاني) أي: القلع وعرامة الأرض. قوله: (فيه نقص) يعني في البناء أو الغراس بسبب القلع نقص. قوله: (أو أحد الأولين) وهما التبقية بالأجرة والقلع مع عرامة الأرض. قوله: (تخيير) أي: بين الثلاثة معني ونهاية. قوله: (لكن لا يفعل الأول إلخ) عبارة النهاية والمعني وشرح الروض لكن لا يقلع بالأرض إلا إذا كان أصلح للوقف من التبقية بالأجرة اهـ. قوله: (وينبغي أن يقيّد بهذا قول ابن الحداد إلخ) يُحتمل أن معنى ذلك أن قول ابن الحداد المذكور دلّ على تعيين القلع فيقيد بما إذا لم يكن الأول وهو الإنقاء بالأجرة أصلح للوقف ولم يكن في شرط الواقف جواز الأخير وهو التملك بالقيمة وإلا لم يتعين القلع فليتأمل نعم قول ابن الحداد مجاناً مشكلاً إلا إن حيل على ما إذا شرط القلع مجاناً اهـ سم. قوله: (بإجارة) متعلق بالبناء. قوله: (فطره) أي: الوقف. قوله: (حكّمها) أي: الإجارة. قوله: (ولو كان على الشجر) إلى المتن في النهاية.

قوله: (أو الثاني إلخ) فإن قلت لم امتنع الأول هنا وهو الإنقاء بالأجرة قلت لعلّه لإشكاليه بجهل المدة فلا حاجة إلى ارتكابه حيثيّد مع الاستغناء عنه بالقلع الذي لا يضّر المستعير مع عدم النقص فيه نظر فهلاً اغتفر هذا الجهل كما اغتفر في بيع رأس الجدار أو إيجاره لوضع الجذوع والبناء ويُفرّق بالحاجة هناك لا هنا. قوله: (لكن لا يفعل الأول إلخ) الذي في شرح الروض لكن لا يقلع بالأرض إلا إذا كان أصلح للوقف من التبقية بالأجرة انتهى. وفي شرح م ر وبحت في الإسعاد أن المعير لو كان ناظرًا لم يتعدّد عليه التملك لنفسه، ثم بعد انتقال الاستحقاق في الأرض لغيره ممن ليس وارثاً يبقى بأجرة المثل ويمكن ردّ بأن التملك بالقيمة إنما هو تبع لملك الأرض فحيث انتفى ملكها لوقفها امتنع على الناظر التملك وإنما جاز التملك من ريع الوقف لأنه يصير بذلك وفقاً تبعاً للأرض انتهى. فليتأمل قوله يصير إلخ. قوله: (وينبغي أن يقيّد بهذا قول ابن الحداد إلخ) يُحتمل أن معنى ذلك أن قول ابن الحداد المذكور دلّ على تعيين القلع فيقيد بما إذا لم يكن الأول وهو الإنقاء بالأجرة أصلح للوقف ولم يكن في شرط الواقف جواز الأخير وهو التملك بالقيمة وإلا لم يتعين القلع فليتأمل نعم قول ابن الحداد مجاناً مشكلاً إلا إن حيل على ما إذا شرط القلع مجاناً.

والقاضي كما في الزرع لأن له أمداً يُنتظرُ قال الإسوي لكن المنقول في نظيره من الإجارة هو التخيير، ثم إن اختار التملك تملك الثمرة أيضاً إن كانت غير مؤبرة وإلا أبقاها إلى أو أن الجُذاد، وإن أراد القلع غرم أرض نقص الثمرة أيضاً وإذا اختار ما له اختياره لزم المستعير موافقته فإن أبي كُلف تفرغ الأرض مجاناً لتقصيره (فإن لم يختار المستعير شيئاً ممّا ذكر (لم يفلح مجاناً إن بذل المستعير الأجرة) لانتفاء الضرر (وكذا إن لم يبذلها في الأصح) لأن المستعير مُقَصِّرٌ بتركه الاختيار راضٍ بإتلاف منافعه (ثم عليه (قيل يبيع الحاكم الأرض وما فيها) من بناء وغراس (ويقسم بينهما) على الكيفية السابقة في رهن الأم دون ولدها فصلاً للخصومة

¶ قوله: (كما في الزرع) مقتضاه ثبوت التخيير فيه وليس كذلك بل يلزمه تبقّيته إلى أو أن الحصاد كما سيأتي في قول المصنف وإذا أعار أرضاً لزراعة فرجع إلخ ويُمكن أن يقال إن المعنى كما يمتنع القلع حالاً في الزرع ففي التشبيه مسامحة اهـ ش أي فالتشبيه في مطلق التأخير، وإن كان المؤخر في المشبه التأخير وفي المشبه به القلع إذ لا خيار فيه كما يأتي في المتن. ¶ قوله: (لكن المنقول في نظيره من الإجارة هو التخيير) أي: في الحال سم على حَجّ ونقل سم على منهج عن الشارح م ر اغتماده اهـ ش عبارة البحرمي المَعْتَدُ ثبوت الخيار الآن، ثم إن كانت الثمرة غير مؤبرة تملكها تبعاً إن اختار التملك وإلا أبقاها إلى أو أن الجُذاد كما في نظيره الإجارة شوبري اهـ. ¶ قوله: (تملك الثمرة أيضاً) أي: ملكها تبعاً اهـ سم. ¶ قوله: (أبقاها إلخ) ويتبعني وجوب الأجرة كما في الزرع ع ش وسم. ¶ قوله: (وإن أراد القلع إلخ).

(فرغ): لو قطع شخص غصناً له ووصله بشجرة غيره فثمره الغصن لملكه لا لمالك الشجرة كما لو غرسه في أرض غيره، ثم إن كان الوصل بإذن المالك فليس له قلعه مجاناً يتخير المالك بين أن يبقيه بالأجرة أو يقلعه مع غرامة أرض التقص ولا يملكه بالقيمة، وإن قلنا فيما مرّ أنه يملك بالقيمة البناء والغراس للفرق الواضح اهـ معني. ¶ قوله: (وإذا اختار إلخ) راجع إلى المتن السابق ودخول في المتن الآتي.

¶ قول (س): (إن بذل) بالمعجمة أي أعطى نهايةً ومعني أي التزام ذلك وليس المراد دفعها بالفعل فيما يظهر ع ش. ¶ قوله: (ثم عليه) يعني على الأصح وكان الأولى الإظهار اهـ رشيدتي. ¶ قوله: (على الكيفية السابقة إلخ) سيأتي ما فيه.

¶ قوله: (لكن المنقول في نظيره من الإجارة هو التخيير) أي: في الحال م ر. ¶ قوله: (تملك الثمرة أيضاً) أي مالِكها تبعاً. ¶ قوله: (وإلا أبقاها إلخ) يتبعني بالأجرة فراجع.

¶ قوله في (س): (ثم قيل يبيع الحاكم إلخ) في العباب وعلى المستعير أجرة مدة التوقف انتهى. وفي شرح م ر والأوجه كما في البحر عدم لزوم الأجرة مدة التوقف لأن الخيرة في ذلك إليه خلافاً للإمام اهـ.

(والأصح أنه يُعرضُ عنهما حتى يختارا شيئاً) لأنَّ المُستعيرَ لا تقصيرَ منه فكيف يُجبرُ على إزالة ملكه والمُعير، وإنَّ قَصَرَ لكنَّ الضررَ عليه فقط وإجبارُ الحاكمِ إنَّما هو لإزالة الضررِ المتعدِّي للغير كبيع مالٍ مدينٍ امتنع عن الوفاءِ وقوله يختارا المحكي عن خطئه هنا وعن أصله وأكثر نُسَخِ الشرحين يُنافيه إسقاطُ الألفِ من خطئه في الروضة وصَحَّحَ عليه واستحسنه السبكي وصَوَّبَهُ الإسْنَوِيُّ لأنَّ اختيارَ المُعيرِ كافٍ في فصلِ الخصومةِ وَرَجَّحَ الأذْرَعِيُّ إثباتها لأنَّه الموافقُ لتعبيرِ جمعٍ بأنَّه يُقالُ لهما انصِرافاً حتى تصطِلِحا على شيءٍ ولأنَّه قد يختارُ المُعيرُ ما لا يُجبرُ عليه المُستعيرُ ولا يُوافقُه اهـ والوجهُ صِحَّةُ كُلِّ مِنَ التَّعْيِيرَيْنِ أَمَّا الأوَّلُ فَلأنَّ المُعيرَ هو المُخَيَّرُ أوَّلًا فَصَحَّحَ إسنادُ الاختيارِ إليه وحده وقد صرَّحَ ابنُ الرُّفْعَةِ وغيرُه بأنَّه إذا عاد وطلَّبَ شيئاً مِنَ الخِصَالِ الثلاثِ أُجِيبَ كالابتداءِ وإنَّ اختارَ شيئاً من غيرِ الثلاثِ ووافقَه المُستعيرُ انفَصَلَ الأمرُ وإلا استمرَّ الإعراضُ عنهما على أنه مع حَذْفِ الألفِ يصحُّ الإسنادُ لأحدهما الشاملِ للمُستعيرِ لأنَّه إذا اختارَ ما له اختيارُه كالقلعِ مجَّاناً انفصلتِ الخصومةُ أيضاً. وأما الثاني فَلأنَّ المُعيرَ وإنَّ كان هو الأصلُ لكنَّ لا يتمُّ الأمرُ عند اختيارِ غيرِ الثلاثِ إلا بموافقةِ المُستعيرِ فَصَحَّحَ الإسنادُ إليهما (و) في حالةِ الإعراضِ عنهما إلى الاختيارِ يجوزُ (للمُعيرِ دخولُها والانتفاعُ بها) لأنها ملكُها وله الاستنادُ إلى بقاءِ المُستعيرِ وغراسه والاستظلالُ بهما وإنَّ منعه

❦ قولُ (سني): (والأصحُّ أن يُعرضَ عنهما إلخ) والأوجهُ كما في البحرِ عَدَمُ لزومِ الأجرةِ مدَّةَ التَّوقُّفِ لأنَّ الخيرةَ في ذَلِكَ إِلَيْه أي المُعيرِ خلافاً لِلإمامِ نَهائَةً وَمُعْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُ يَخْتَارَا) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَعَنْ أَصْلِهِ) أَي: عَنِ الْمُحَرَّرِ. ❦ قَوْلُهُ: (يُتَنَافِيهِ إِنْ خَبَرَ وَقَوْلُهُ: (يَخْتَارَا إِنْ خَبَرَ). ❦ قَوْلُهُ: (وَرَجَّحَ الْأَذْرَعِيُّ إِثْبَاتَهَا إِنْ خَبَرَ) وَهَذَا أَوْجَهُ أَهْمُ مَعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (مَا لَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ إِنْ خَبَرَ) أَي: شَيْئاً غَيْرَ الثَّلَاثِ الْمَازِيَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (أَمَّا الْأَوَّلُ) أَي: الْإِسْقَاطُ أَيْ صِحَّتُهُ. ❦ قَوْلُهُ: (إِذَا عَادَ) أَي: بَعْدَ التَّوقُّفِ. ❦ قَوْلُهُ: (شَيْئاً مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِ) أَي: كَالْقَلْعِ مَجَّاناً. ❦ قَوْلُهُ: (الشَّامِلُ) أَي: شُمُولاً بَدَلًا لَا عُمُومِيًّا. ❦ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الثَّانِي) أَي: الْإِثْبَاتُ أَيْ صِحَّتُهُ. ❦ قَوْلُهُ: (لَا يَتِمُّ الْأَمْرُ عِنْدَ اخْتِيَارِ غَيْرِ الثَّلَاثِ) أَي: كَالْقَلْعِ مَجَّاناً، وَقَدْ يُقَالُ، وَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِ لِأَنَّهُ لَوْ أَبَى الْمُسْتَعِيرُ الْمَوَافَقَةَ كُلَّفَ تَفْرِيعَ الْأَرْضِ فَلَمَّ يَتِمَّ الْأَمْرُ بِمُجَرَّدِ اخْتِيَارِ الْمُعِيرِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْمُ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (وَفِي حَالَةِ الْإِعْرَاضِ إِنْ خَبَرَ) وَانْظُرْ حُكْمَ الدُّخُولِ قَبْلَهُ وَبَعْدَ الرُّجُوعِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ شَوْبَرِيٍّ أَهْمُ بُجَيْرِيٍّ. ❦ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهَا مِلْكُهَا) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ: (وَالْعَارِيَةُ الْمُؤَقَّتَةُ) فِي النِّهَايَةِ، وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (قِيلَ) وَقَوْلُهُ: (أَمَّا صَلَاحُ الْبِنَاءِ) إِلَى الْمَثْنِ. ❦ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهَا مِلْكُهَا إِنْ خَبَرَ) قَضِيَّةُ هَذَا التَّغْلِيلِ أَنَّ لِلْمُعِيرِ مَا ذَكَرَ، وَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ فَاَنْظُرْ لِمَ اقْتَصَرُوا عَلَى ذِكْرِ

❦ قَوْلُهُ: (لَا يَتِمُّ الْأَمْرُ عِنْدَ اخْتِيَارِ غَيْرِ الثَّلَاثِ) أَي: كَالْقَلْعِ مَجَّاناً، وَقَدْ يُقَالُ، وَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِ لِأَنَّهُ لَوْ أَبَى الْمُسْتَعِيرُ الْمَوَافَقَةَ كُلَّفَ تَفْرِيعَ الْأَرْضِ فَلَمَّ يَتِمَّ الْأَمْرُ بِمُجَرَّدِ اخْتِيَارِ الْمُعِيرِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ❦ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهَا مِلْكُهَا) قَضِيَّةُ هَذَا التَّغْلِيلِ أَنَّ لِلْمُعِيرِ مَا ذَكَرَ، وَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ فَاَنْظُرْ لِمَ اقْتَصَرُوا عَلَى ذِكْرِ ذَلِكَ فِي حَالِ الرُّجُوعِ.

كما مرَّ في الصُّلْحِ وَتَخَيُّلُ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا غَيْرُ صَحِيحٍ وَإِطْلَاقُ جَمْعِ امْتِنَاعٍ الِاسْتِنَادُ إِلَيْهِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا يَضُرُّ، وَلَوْ أَدْنَى ضَرَرٍ حَالًا أَوْ مَالًا (وَلَا يَدْخُلُهَا الْمُسْتَعِيرُ بِغَيْرِ إِذْنٍ) مِنَ الْمُعِيرِ (لِتَفْرِجَ) وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَغْرَاضِ النَّافِئَةِ كَالْأَجْنَبِيِّ وَهِيَ مَوْلَدَةٌ قِيلَ لَعَلَّهَا مِنْ انْفِرَاجِ الْهَمِّ أَيْ انْكِشَافِهِ (وَيَجُوزُ) دُخُولُهُ (لِلسَّقْفِيِّ وَالْإِصْلَاحِ) لِلْبِنَاءِ بِغَيْرِ آلَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ وَنَحْوِهِمَا كَاجْتِنَاءِ الشَّمْرِ (فِي الْأَصْحِ) صِيَانَهُ لِمَلِكِهِ عَنِ الضِّيَاعِ فَإِنْ عَطَّلَ بِدُخُولِهِ مَنَفْعَةً تُقَابِلُ بِأَجْرَةٍ لَزِمَتْهُ أَمَّا إِصْلَاحُ الْبِنَاءِ بِآلَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ فَلَا يُمَكِّنُ مِنْهُ لَأَنَّ فِيهِ ضَرَرًا بِالْمُعِيرِ لِأَنَّهُ قَدْ يَخْتَارُ التَّمَلُّكُ أَوْ النَقْضُ مَعَ الْغَرَمِ فَيَزِيدُ الْغَرَمَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ بِخِلَافِ إِصْلَاحِهِ بَأَلْتَهُ كَمَا إِنْ سَقَى الشَّجَرَ يُحْدِثُ فِيهَا زِيَادَةً غَيْرَ وَاقِعَةٍ (وَلِكُلِّ) مِنْهُمَا (بَيْعٌ لِمَلِكِهِ) مِنْ صَاحِبِهِ وَغَيْرِهِ وَيَثْبُتُ لِلْمُسْتَشْتَرِي مِنْ كُلِّ مَا كَانَ لِيَايَعِهِ أَوْ عَلَيْهِ مِمَّا ذُكِرَ نَعَمْ لَهُ الْفَسْخُ إِنْ جَهِلَ الْحَالُ (وَقِيلَ لَيْسَ لِلْمُسْتَعِيرِ بَيْعُهُ لِثَالِثٍ) لَأَنَّ مَلِكَهُ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ إِذْ لِلْمُعِيرِ تَمَلُّكُهُ وَرُذُّ بَأْنٍ غَايَتُهُ أَنَّهُ كَشَيْفِصٍ مَشْفُوعٍ وَقِيلَ لَيْسَ لِلْمُعِيرِ ذَلِكَ أَيْضًا لِلْجَهْلِ

ذَلِكَ فِي حَالِ الرُّجُوعِ أَهْ سَمَ، وَقَدْ يَوْجَهُ الْإِقْتِصَارُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي وَتَخَيُّلُ فَرْقٍ الْخُ بَأْنُ حَالَةِ الرُّجُوعِ هِيَ مَجْلُ تَوَهُمِ الْمَنْعِ لِمَا يَأْتِي عَنِ الْمُعْتِي. □ قَوْلُهُ: (وَتَخَيُّلُ فَرْقٍ الْخُ) بَأْنُ الْمُعِيرِ حَجَرَ عَلَى نَفْسِهِ بَعْدَ اخْتِيَارِهِ فَلِذَا مَنَعَ بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ أَهْ مُعْتِي. □ قَوْلُهُ: (النَّافِئَةُ) أَيْ: الْحَقِيرَةُ. □ قَوْلُهُ: (كَالْأَجْنَبِيِّ) أَيْ: قِيَاسًا عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (وَهِيَ مَوْلَدَةٌ) أَيْ: لَفْظَةً تَفْرِجُ لَيْسَتْ عَرَبِيَّةً وَالَّذِي فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى مَا يُسْتَفَادُ مِنَ الْمُخْتَارِ الْفَرْجَةُ بِفَتْحِ الْفَاءِ التَّقْصِي مِنَ الْهَمِّ أَهْ شَ عِبَارَةُ الْقَامُوسِ وَالْفَرْجَةُ مُثَلَّثَةُ التَّقْصِي مِنَ الْهَمِّ أَهْ. □ قَوْلُهُ: (لَعَلَّهَا مِنْ انْفِرَاجِ الْهَمِّ الْخُ) كَمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ فِي تَحْرِيرِهِ، وَلَوْ قَالَ بَدَلَهَا بِلا حَاجَةٍ لَكَانَ أَوْلَى أَهْ مُعْتِي.

□ قَوْلُهُ (سَقَى): لِلْسَّقْفِيِّ وَالْإِصْلَاحِ لَهُ أَوْ لِلْبِنَاءِ أَهْ مُعْتِي. □ قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ آلَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الْقَيْدِ الْإِحْتَزَازَ عَمَّا يُمْكِنُ إِعَادَتُهُ بِدُونِهِ كَالْجَدِيدِ مِنَ الْخَشَبِ وَالْأَجْرُ أَمَّا نَحْوُ الطَّيْنِ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ لِإِصْلَاحِ الْمُنْهَدِمِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُعَدُّ أَجْنَبِيًّا أَهْ شَ. □ قَوْلُهُ: (وَنَحْوِهِمَا) عَطَفَ عَلَى السَّقْفِيِّ. □ قَوْلُهُ: (لَزِمَتْهُ) فَلَا يُمَكِّنُ مِنَ الدُّخُولِ إِلَّا بِهَا نِهَائَةً وَمُعْنَى وَشَرْحُ الرُّوضِ. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ إِصْلَاحِهِ بِأَلْتِهِ كَمَا أَنَّ الْخُ) أَيْ: قَبْجُوزُ كَمَا أَنَّ الْخُ قَالَ عَ شَ وَهَذَا التَّوْجِيهِ يَقْتَضِي امْتِنَاعَهُ أَيْ السَّقْفِي لِأَنَّهُ قَدْ يَجُزُّ إِلَى ضَرَرٍ بِالْمُعِيرِ كَمَا فِي الْإِصْلَاحِ بِالْآلَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ فَكَانَ الْأَوْلَى تَوْجِيهِ جَوَازِ السَّقْفِيِّ بِنَحْوِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ أَهْ. □ قَوْلُهُ: (وَيَثْبُتُ لِلْمُسْتَشْتَرِي الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْتِي فَإِنْ بَاعَ الْمُعِيرُ الثَّالِثَ تَخَيَّرَ الْمُشْتَرِي كَمَا كَانَ يَتَخَيَّرُ الْبَائِعُ، وَإِنْ بَاعَ الْمُسْتَعِيرُ كَانَ الْمُعِيرُ عَلَى خَيْرَتِهِ أَهْ. وَفِي الْبُجَيْرِيِّ وَإِذَا اشْتَرَى مِنَ الْمُسْتَعِيرِ يَأْتِي فِيهِ مَا تَقَدَّمَ إِنْ كَانَ شَرَطَ الْقَلْعَ لَزِمَهُ الْخُ أَهْ. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَهُ) أَيْ لِلْمُسْتَشْتَرِي مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا. □ قَوْلُهُ: (وَقِيلَ الْخُ) فِيهِ اغْتِرَاضٌ عَلَى الْمُصَنِّفِ بَأْنُ كَلَامِهِ يَفْهَمُ أَنَّ لِلْمُعِيرِ بَيْعَهُ لِثَالِثٍ قَطْعًا وَلَيْسَ مُرَادًا. \

□ قَوْلُهُ: (فَإِنْ عَطَّلَ بِدُخُولِهِ مَنَفْعَةً تُقَابِلُ بِأَجْرَةٍ لَزِمَتْهُ) كَذَا فِي الرُّوضِ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَلَا يُمَكِّنُ مِنَ الدُّخُولِ إِلَّا بِهَا انْتَهَى. وَاعْتَمَدَهُ م. ر.

بأمد البناء والغراس، ولو اتفقا على بيع الكل لثالث بثمن واحد جاز للضرورة ووزع كما مر.
 (والعارية المؤقتة كالمطلقة) في جميع ما مر فيها رجع قبل انقضائها لأن التأقيت وعد لا يلزم
 وقيل لا يجوز الرجوع حينئذ وإلا لم يكن للتأقيت فائدة أو بعده ويأتي معنى الرجوع حينئذ
 وذكر المدة كما يجوز أن يكون للقلع يجوز أن يكون لمنع الأحداث أو لطلب الأجرة.
 (تنبيه) قوله كالمطلقة وقول الشراح في جميع ما مر فيها مشكل لأنهم إن أرادوا التشبيه في
 البناء والغراس فقط كما يدل عليه حكاية القول الآتي ورد عليهم أنه إذا أعير لهما ولم يذكر
 مدة فله فعلهما ما لم يرجع لكن لا يفعلهما إلا مرة واحدة وغيرهما مثلهما في ذلك، وإن قيد

قوله: (للضرورة) لم يظهر وجود الضرورة هنا لتمكن كل منهما من بيع ملكه بثمن مستقيل نعم تنصرو
 الضرورة بما إذا لم يوجد من يشتري مال كل على حدته وأجاب بعضهم بأن المراد بالضرورة قطع
 النزاع اهـ بـجزمي. قوله: (ووزع كما مر) أي عقب قول المصنف ونقسم بينهما عبارة النهاية فيوزع
 الثمن على قيمة الأرض مشغولة بالغراس أو البناء وعلى قيمة ما فيها وخذه أي مستحق القلع فحصة
 الأرض للمعير وحصة ما فيها للمستعير كذا جزم به ابن المقرئ وجزم به صاحب الأنوار والحجازي
 وقدم المصنف في الروضة كلام المتولي القائل بالتوزيع كما في الرهن اهـ. وفي المغني نحوها قال ع
 ش قوله كما جزم به ابن المقرئ معتمد اهـ. وفي البجزمي وهذا أي ما جزم به ابن المقرئ ومن معه هو
 المعتمد زيادي فلو باع الجميع بثلاثين وقيمة الأرض مشغولة وخذا عشرة وقيمة ما فيها مستحق القلع
 خمسة كان للمعير عشرون وللمستعير عشرة اهـ.

قوله (سني): (والعارية المؤقتة) لبناء أو غراس أو غيرهما نهاية ومغني. قوله: (رجع قبل انقضائها) أي
 سواء رجع إلخ عبارة النهاية والمغني إذا انتهت المدة أو رجع قبل انقضائها اهـ. قوله: (وقيل إلخ) فيه
 اعتراض على المصنف من حيث إفهامه الاتفاق في المسألة. قوله: (أو بعده) أي الانقضاء عطف على
 قبل انقضائها. قوله: (ويأتي معنى الرجوع إلخ) إشارة إلى قوله الآتي أي انتهت بانتهاء المدة سم
 وكزدني. قوله: (حينئذ) أي: حين إذا انقضت المدة. قوله: (ودكر المدة) إلى التنبيه في النهاية.

قوله: (كما يجوز أن يكون للقلع يجوز إلخ) أي: فلا يمنع التخيير اهـ سم. قوله: (إذا أعير لهما) إلى
 قوله أو فيهما في المغني. قوله: (ولم يذكر) ببناء المفعول. قوله: (فله فعلهما) أي: للمستعير فعل البناء
 والغراس. قوله: (لكن لا يفعلهما إلا مرة واحدة) كذا في شرح الروض اهـ سم فإن قلع ما بناه أو غرسه لم
 يكن له إعادته إلا بإذن جديد إلا إن صرح بالتجديد مرة بعد أخرى ذكره الشيخان في الكلام على النزاع اهـ
 مغني. قوله: (وغيرهما إلخ) أي: البناء والغراس. قوله: (وإن قيد إلخ) هذا محط الإشكال.

قوله: (جاز للضرورة) اعتداه م ر. قوله: (ويأتي معنى الرجوع حينئذ) إشارة إلى قوله الآتي أنفا أي
 انتهت بانتهاء المدة. قوله: (كما يجوز أن يكون للقلع يجوز إلخ) فلا يمنع التخيير. قوله: (لكن لا
 يفعلهما إلا مرة واحدة) كذا في شرح الروض.

بمُدَّة كَرَّرَ المَرَّةَ بعد الأخرى ما لم تنقُص أو يرجع أو فيهما وفي غيرهما ورُدَّ عليهم منع الانتفاع بعد المُدَّة ولزوم الأجرة فيه بخلافه في المُطلَّقة وكأنهم وكلوا هذا التفصيل إلى محلِّه في الكُتُبِ المبسوطِ (وفي قول له القلُع فيها) أي المُؤقَّتة بعد المُدَّة (مَجَانًا إذا رجع) أي انتهت بانتهائ المُدَّة لأنَّ فائدة التأكيد القلُع بعد المُدَّة وجوابه ما مرَّ قُبَيْله (وإذا أعار لزراعة) مُطلِّقًا (فرجع قبل إدراك الزرع فالصحيح أن عليه الإبقاء إلى الحصاد) إنَّ نقُص بالقلُع قبله لأنه مُحترَم وله أمدٌ يُنتظر بخلاف ما إذا لم ينقُص كما بحثه ابنُ الرُّفعة لانتفاء الضرر هذا إنَّ لم يُحصَد قَصِيلًا كَقَمَح أمَّا ما يُحصَد قَصِيلًا كَبَاقِلَاء فيكَلَّف قَلْعَه في وقته المُعتاد (و) الصحيح (أنَّ له الأجرة) أي أجرة مُدَّة الإبقاء وقت الرجوع لانتفاء الإباحة به فأشبهه ما إذا أعار دابةً ثم رجع أثناء الطريق فعليه نقلُ متاعه إلى ما من بأجرة المثل كما مرَّ (فلو عيَّن مُدَّة) لِلزَّراعة (ولم

فُود: (كَرَّرَ المَرَّةَ بعد الأخرى إلخ) أي: وغيرُ الغراس والبناء في معنأهما اه مُعْنَى. فُود: (ما لم تنقُص إلخ) فإنَّ فعله عالمًا أو جاهلاً برُجوعه أو بعد انقضاء المُدَّة قلَّع مَجَانًا وكُلَّف تسوية الأرض كالغاصب في حالة العلم، وكذلك ما نَبَتَ بِحَمْلِ السَّيْلِ إلى أرض غيره في حالة الجهل اه مُعْنَى. فُود: (أو فيهما إلخ) عَطَفَ على قوله في البناء والغراس فَقَطَّ. فُود: (ولزوم الأجرة) عَطَفَ على منع إلخ. فُود: (فيه) أي: في الانتفاع. فُود: (بخلافه) أي: الانتفاع جاهلاً بالرجوع. فُود: (أي المُؤقَّتة) إلى قوله: (أي إعلامه) في المُعْنَى وإلى قول المتن والأصح في النهاية. فُود: (بعد المُدَّة) ذكُرَ هذا القيد يوجب استدراكًا لأنَّ قَسَرَ الرجوع بالانتهاء بانتهاء المُدَّة فَحَاصِلُ معنى إذا رَجَعَ إذا انقضت المُدَّة فَصَارَ التَّقْدِيرُ في قول له القلُع بعد المُدَّة إذا انقضت المُدَّة ولا يخفى قُبْحُه اه سم. فُود: (وجوابه) أي: جوابٌ تَعلِيلُ ذَلِكَ القول. فُود: (ما مرَّ قُبَيْله) أي: في قوله وذكُرَ المُدَّة يجوز أن يكونَ لِمَنع الأحداث إلخ اه سم. فُود: (مُطلِّقًا) أي: بلا تعيين مُدَّة. فُود: (بخلاف ما إذا لم ينقُص) أي: بالقلُع فإنه يُكَلَّف قَلْعَه، وإنَّ لم يعتد قطعه نهايةً ومُعْنَى. فُود: (هذا) أي: قولُ المُصنِّفِ فالصحيح إلخ. فُود: (إنَّ لم يُحصَد إلخ) أي: إنَّ لم يعتد قَلْعُه قَصِيلًا. فُود: (كما مرَّ) أي: في أوَّلِ الفصل.

فُود: (كَرَّرَ المَرَّةَ إلخ) كذا في الرُّوض وشرَّحه. فُود: (بعد المُدَّة) ذكُرَ هذا القيد يوجب استدراكًا لأنَّ قَسَرَ الرجوع بالانتهاء بانتهاء المُدَّة فَحَاصِلُ معنى إذا رَجَعَ إذا انقضت المُدَّة فَصَارَ التَّقْدِيرُ وفي قول له القلُع بعد المُدَّة إذا انقضت المُدَّة ولا يخفى قُبْحُه. فُود: (وجوابه ما مرَّ قُبَيْله) أي في قوله وذكُرَ المُدَّة إلخ.

فُود في (سبي): (وإذا أعار لزراعة) قال في الرُّوض، وإنَّ أعاره لِفَسِيلِ أي صِغارِ النَّخْلِ يُعْتَادُ نَقْلُه فَكَالزَّرْعِ وإلا فكَالْبِنَاءِ قال في شَرْحِه قال السُّبْكِيُّ وَسَكَنُوا عَنِ البُقُولِ وَنَحَوِهَا مِمَّا يُجَدُّ مَرَّةً بعدَ أُخرى وَيُحْتَمَلُ إلحاقُ عُرُوقِه بِالْغَراسِ كما في البيعِ إلا أنَّ يكونَ مِمَّا يُثْقَلُ أَصْلُه فيكونُ كالْفَسِيلِ الَّذِي يُثْقَلُ انْتَهَى.

يُذْرَعُ (فِيهَا لِقْصَرُهُ بِتَأْخِيرِ الزَّرَاعَةِ) أَوْ بِنَفْسِهَا كَأَنَّ كَانَ عَلَى الْأَرْضِ نَحْوُ سَيْلٍ أَوْ ثَلَجٍ، ثُمَّ زُرِعَ بَعْدَ زَوَالِهِ مَا لَا يُذْرَعُ فِي بَقِيَّةِ الْمُدَّةِ أَوْ زُرِعَ غَيْرُ الْمُعَيَّنِ مِمَّا يُعْطَى أَكْثَرُ مِنْهُ (قُلْعَ مَجَانًا) لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ تَقْصِيرِهِ وَيَلْزَمُهُ أَيْضًا تَسْوِيَةُ الْأَرْضِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَقْصُرْ فَلَا يُقْلَعُ مَجَانًا كَمَا لَوْ أُطْلِقَ سِوَاهُ أَمَا كَانَ عَدَمُ الْإِذْرَاقِ لِنَحْوِ بَرْدٍ أَمْ لِقْصَرِ الْمُدَّةِ الْمُعَيَّنَةِ (وَلَوْ حَمَلَ السَّيْلُ) أَوْ نَحْوِ الْهَوَاءِ (بِذُرًا) بِمُعْجَمَةِ أَيِّ مَا سَيَصِيرُ مَبْدُورًا، وَلَوْ نَوَاةٌ أَوْ حَبَّةٌ لَمْ يُعْرَضْ مَالُكُهَا عَنْهَا (إِلَى أَرْضٍ) لِغَيْرِ مَالِكِهِ (فَتَبَيَّنَ فَهُوَ) أَيُّ النَّابِثِ (لِلصَّاحِبِ الْبَذْرِ) لِأَنَّهُ عَيْنُ مَالِهِ وَإِنْ تَحَوَّلَ لِصِفَةِ أُخْرَى فَيَجِبُ عَلَى ذِي الْأَرْضِ فَالْحَاكِمِ رَدُّهُ إِلَيْهِ أَيُّ إِعْلَامِهِ بِهِ كَمَا فِي الْأَمَانَةِ الشَّرْعِيَّةِ أَمَّا مَا أَعْرَضَ مَالِكُهُ عَنْهُ وَهُوَ مِمَّنْ يَصْخُ إِعْرَاضُهُ لَا كَسْفِيهِ فَهُوَ لِذِي الْأَرْضِ إِنْ قُلْنَا بِزَوَالِ مَالِكِ مَالِكِهِ عَنْهُ بِمُجَرَّدِ الْإِعْرَاضِ.

(تَبَيَّنَ) سَيَعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي قُبِيلَ الْأُضْحِيَّةِ جَوَازُ أَخْذِ مَا يُلْقَى مِمَّا يُعْرَضُ عَنْهُ غَالِيًا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَا

فَوَدَّ: (أَوْ بِنَفْسِهَا) أَيُّ: الزَّرَاعَةُ عَطْفٌ عَلَى تَأْخِيرِ الْخُ ع ش ه سَمِ أَيُّ وَقَوْلُهُ كَانَ كَانَ الْخُ مِثَالُ لَهُ عِبَارَةُ الْمُعْتَنَى وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ، وَإِنْ قَصَرَ بِالزَّرْعِ وَلَمْ يَقْصُرْ بِالتَّأْخِيرِ كَانَ كَانَ الْخُ ه. فَوَدَّ: (أَوْ زُرِعَ الْخُ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ كَانَ عَلَى الْأَرْضِ الْخُ.

فَوَدَّ (لِشَيْءٍ): (قُلْعَ مَجَانًا) أَيُّ: وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَقْلُوعُ قَدَرًا يُنْتَفَعُ بِهِ ع ش ه. فَوَدَّ: (مِنْ تَقْصِيرِهِ) أَيُّ بِتَأْخِيرِ الزَّرْعِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَبِأَصْلِ الزَّرْعِ فِي الثَّانِيَةِ وَيَزْرَعُ غَيْرُ الْمُعَيَّنِ فِي الثَّالِثَةِ. فَوَدَّ: (لِنَحْوِ بَرْدٍ) أَيُّ: كَحَرٍّ وَمَطَرٍ وَأَكْلٍ جَرَادٍ أَوْ دَوْدٍ، ثُمَّ تَبَيَّنَ مِنْ أَصْلِهِ ثَانِيًا ع ش ه وَمُعْنَى. فَوَدَّ: (أَمْ لِقْصَرِ الْمُدَّةِ الْخُ) وَإِنَّمَا لَمْ تَبْطُلِ الْعَارِيَّةُ فِي هَذِهِ لِإِمْكَانِ إِنْدَالِ الزَّرْعِ بِغَيْرِهِ مِمَّا هُوَ دُونَهُ قَلْبِيًّا أَوْ بُجَيْرِيًّا.

فَوَدَّ: (أَمْ لِقْصَرِ الْمُدَّةِ الْمُعَيَّنَةِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ الْمُعِيرُ جَاهِلًا بِالْحَالِ وَالْمُسْتَعِيرُ عَالِمًا بِهِ وَدَلَّسَ فِيهِ بَعْدَ اه رَشِيدِي. فَوَدَّ: (أَوْ نَحْوِ الْهَوَاءِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ اه سَيِّدُ عَمَرٍ أَيُّ كَالطَّيْرِ. فَوَدَّ: (أَيُّ مَا سَيَصِيرُ مَبْدُورًا) فِيهِ تَجَوُّزٌ مِنْ وَجْهَيْنِ اه مُعْتَنَى أَيُّ إِطْلَاقِ الْمَصْدَرِ عَلَى الْمَفْعُولِ وَتَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِمَا سَيَصِيرُ إِلَيْهِ اه زِيَادِي. فَوَدَّ: (وَلَوْ نَوَاةٌ أَوْ حَبَّةٌ) عِبَارَةُ الْمُعْتَنَى شَمِلَ إِطْلَاقُهُ مَا لَوْ كَانَ الْمَحْمُولُ لَا قِيَمَةَ كَحَبَّةٍ أَوْ نَوَاةٍ لَمْ يُعْرَضْ عَنْهَا مَالُكُهَا وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ اه. فَوَدَّ: (فَيَجِبُ عَلَى ذِي الْأَرْضِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْتَنَى وَالتَّهْيِئَةِ فَيَجِبُ رَدُّهُ إِلَيْهِ إِنْ حَضَرَ وَعِلْمُهُ وَلَا فَيْرُدُّهُ إِلَى الْقَاضِي لِأَنَّهُ نَابِثُ الْغَائِبِ وَيَحْفَظُ الْمَالَ الضَّائِعَ اه عِبَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ فَيَجِبُ الْخُ عِبَارَةُ الرُّوضِ لَزِمَهُ رَدُّهَا لِلْمَالِكِ، وَإِنْ غَابَ فَلِلْقَاضِي اه فَلْيَتَأَمَّلْ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ اه. فَوَدَّ: (أَمَّا مَا أَعْرَضَ) إِلَى قَوْلِهِ: (إِنْ قُلْنَا) فِي الْمُعْتَنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (لَا كَسْفِيهِ). فَوَدَّ: (بِمُجَرَّدِ الْإِعْرَاضِ) وَهُوَ الرَّاجِعُ اه ع ش ه. فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيُّ: مِنْ ذَلِكَ الْجَوَازِ.

فَوَدَّ: (أَوْ بِنَفْسِهَا) أَيُّ: الزَّرَاعَةُ عَطْفٌ عَلَى تَأْخِيرِ ش ه. فَوَدَّ: (فَيَجِبُ عَلَى ذِي الْأَرْضِ فَالْحَاكِمِ رَدُّهُ الْخُ) عِبَارَةُ الرُّوضِ لَزِمَهُ رَدُّهَا لِلْمَالِكِ وَإِنْ غَابَ فَلِلْقَاضِي اه. فَلْيَتَأَمَّلْ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ.

هو كذلك يملكه مالك الأرض هنا، وإن لم يتحقق إعراض المالك عنه وحيثيذ فالشرط أن لا يعلم عديم إعراضه لا أن يعلم إعراضه خلافا لما يؤهّمه كلامهم هنا فتأمل (والأصح أنه يجزى) أي يجزئه المالك ولو من غير رفع الحاكم بأن يتولّى قلعه بنفسه نظير ما مرّ في الصلح خلافا لابن الرفعة (على قلعه) لأن المالك لم يأذن فيه فأشبه ما إذا انتشرت أغصان شجرة للغير إلى هواء داره ولا أجرة لِمَالِكِ الأرض على مالك البذر لِمُدَّتِهِ قبل القلع وإن كثر كما جزم به في المطلب لِعَدَمِ الفعل منه، ومن ثمّ لَزِمَهُ تسوية الحفر الحاصلة بالقلع لأنه من فعله وقضية ذلك أنه لو كان وصوله لأرض الغير من فعل مالكه كأن يذره فيما يظن أنه ملكه فبان غير ملكه لَزِمَتْهُ الأجرة وهو مُتَّجِعٌ وسُئِلْتُ عن سئل نقل ثراب وحجارة أرض عليا إلى سفلى هل يجزى مالك العليا على إزالة ذلك فأجبت بأنه يجزى أخذاً ممّا ذكّر هنا في محمول السئل وفي انتشار

قوله: (وحيثيذ فالشرط إلخ) اعتمدته م ر ا ه سم. قوله: (أن لا يعلم إلخ) قد يقال هذا يشمل ما يشك فيه هل هو ممّا يُعرَض عنه غالباً أو لا وفي ملكه نظر فالوجه أن الشرط علم الإعراض أو علم كونه الموجود ممّا يُعرَض عنه غالباً مع الشك في الإعراض سم على حجج ا ه ع ش، وقد يمنع دعوى الشمول بأن مرجع ضمير عديم إعراضه في الشرح قوله ما هو كذلك المشار به إلى قوله ممّا يُعرَض عنه غالباً.

قوله (سئ): (والأصح أنه يجزى إلخ) ظاهر إطلاقه، وإن كان البذر ممّا يُعرَض عنه غالباً وهل ذلك مُقَيَّدٌ حيثيذ بما إذا لم يدع المالك الإعراض عنه فليراجع. قوله: (لأن المالك) إلى قوله: (وقضية ذلك) في النهاية. قوله: (ولا أجرة) إلى قوله: (وقضية ذلك) في المعنى. قوله: (لِمُدَّتِهِ) أي بقاء البذر ا ه ع ش. قوله: (قبل القلع) مفهومه الوجوب لِمُدَّةِ القلع سم على حجج ويتبني أن يلحق بمدة القلع ما لو تمكّن من القلع وأخره أخذاً ممّا مرّ في وارث المستعير من أنه إذا تأخّر مع التمكن لَزِمَتْهُ الأجرة ا ه ع ش أقول وقول سم مفهومه الوجوب فيه وقفة إذا المتبادر من القلع تمامه لا الشروع فيه ومن الغاية طول زمن القلع بل التعليل الآتي كالصريح في عدم الوجوب فليراجع. قوله: (ومن ثمّ) أي: من أجل التعليل بذلك. قوله: (تسوية الحفر إلخ) أي برّد الأجزاء المنفصلة منها فقط ا ه ع ش. قوله: (لأنه) الأولى التانيث. قوله: (وقضية ذلك) أي: التعليل. قوله: (من فعله) مفهومه أنه لو أجبره المالك أو الحاكم لا يلزمه ما ذكّر سم على منهج ويوجّه بأنه لم يحصل منه في الأصل تعدّد، ثم رأيت الأذرع صرح بالمفهوم المذكور ا ه ع ش.

قوله: (وحيثيذ فالشرط إلخ) اعتمدته م ر. قوله: (أن لا يعلم إلخ) قد يقال هذا يشمل ما يشك فيه هل هو ممّا يُعرَض عنه غالباً أو لا وفي ملكه نظر فالوجه أن الشرط علم الإعراض أو علم كونه الموجود ممّا يُعرَض عنه غالباً مع الشك في الإعراض. قوله: (قبل القلع) مفهومه الوجوب لِمُدَّةِ القلع.

الأغصان (ولو ركب دابةً، وقال لِمَالِكِهَا أَعْرَئِيهَا، فقال أَعْرَئُكَهَا) مُدَّةٌ كَذَا بِكَذَا وَيَجُوزُ كَمَا رَجَّحَهُ السَّبْكِىُّ إِطْلَاقَ الأَجْرَةِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ الْآتِي أَنَّ الْوَاجِبَ أَجْرَةَ الْمَثَلِ (أَوْ اخْتَلَفَ الْمَالِكُ الْأَرْضَ وَزَارِعَهَا كَذَلِكَ فَالْمُصَدِّقُ الْمَالِكُ عَلَى الْمَذْهَبِ) لَا فِي بَقَاءِ الْعَقْدِ لَوْ بَقِيَ بَعْضُ الْمُدَّةِ بَلْ فِي اسْتِحْقَاقِ الأَجْرَةِ أَوْ الْقِيَمَةِ بِتَفْصِيلِهِمَا الْآتِي لِأَنَّ الْغَالِبَ إِذْهُ فِي الِانْتِفَاعِ بِمُقَابِلِ فِيَحْلِفُ لِكُلِّ يَمِينًا تَجْمَعُ نَفْيًا وَإِبَاتًا أَنَّهُ مَا أَعَارَهُ بَلْ أَجْرَهُ وَيَسْتَحِقُّ أَجْرَةَ الْمَثَلِ إِنْ وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ مَعَ بَقَائِهَا وَبَعْدَ مُضِيِّ مُدَّةٍ لَهَا أَجْرَةٌ فَإِنْ وَقَعَ قَبْلَ مُضِيِّ تِلْكَ الْمُدَّةِ صُدِّقَ مُدْعَى الْعَارِيَةِ بِيَمِينِهِ قَطْعًا لِأَنَّهُ لَمْ يُثْلَفْ شَيْئًا حَتَّى يُجْعَلَ مُدْعَاً لِشَقُوطِ بَدَلِهِ أَوْ بَعْدَ تَلْفِئِهَا وَمُضِيِّ مُدَّةٍ لَهَا أَجْرَةٌ ..

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (وَلَوْ رَكِبَ الْخَ) عِبَارَةُ الْمَنْهَجِ، وَلَوْ قَالَ مَنْ بِيَدِهِ عَيْنٌ أَعْرَئَنِي، فَقَالَ مَالِكُهَا أَجْرَتُكَ أَوْ غَضَبْتَنِي وَمَضَتْ مُدَّةُهَا أَجْرَةٌ صُدِّقَ اهـ.

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (فَقَالَ أَجْرَتُكَهَا) بَقِيَ مَا لَوْ أَدْعَى وَاضِعُ الْيَدِ بَعْدَ تَلْفِ الْعَيْنِ الْإِجَارَةَ وَالْمَالِكُ أَدْعَى الْعَارِيَةَ عَكْسُ كَلَامِ الْمُثْنِ. فَالْمُصَدِّقُ وَاضِعُ الْيَدِ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ ضَمَانِ وَاضِعِ الْيَدِ وَعَدَمُ الْعَارِيَةِ عَشْ، وَلَوْ أَدْعَى الْمَالِكُ الْعَارِيَةَ وَذُو الْيَدِ الْغَضَبُ صُدِّقَ الْمَالِكُ بِيَمِينِهِ أَيْضًا فَإِنْ لَمْ تَلْفَ الْعَيْنُ وَلَمْ يَمُضْ زَمَنٌ لِمِثْلِهِ أَجْرَةٌ فَلَا شَيْءَ سِوَى رَدِّهَا وَإِنْ مَضَى ذَلِكَ فَذُو الْيَدِ مُقَرَّرٌ بِالْأَجْرَةِ لِمُنْكَرِهَا، وَإِنْ تَلْفَتْ وَلَمْ يَمُضْ ذَلِكَ الزَّمَنُ فَإِنْ لَمْ يَرُدَّ أَقْصَى الْقِيَمِ عَلَى قِيَمَةِ يَوْمِ التَّلْفِ فَهِيَ لِلْمَالِكِ، وَإِنْ زَادَ فَذُو الْيَدِ مُقَرَّرٌ بِهِ لِمُنْكَرِهِ وَإِنْ مَضَى زَمَنٌ لِمِثْلِهِ أَجْرَةٌ فَهُوَ مُقَرَّرٌ بِهَا لِمُنْكَرِهَا أَيْضًا وَلَوْ أَدْعَى الْمَالِكُ الْعَارِيَةَ وَذُو الْيَدِ الْوَدِيعَةَ صُدِّقَ الْمَالِكُ بِيَمِينِهِ إِنْ تَلْفَتْ الْعَيْنُ أَوْ اسْتَعْمَلَهَا ذُو الْيَدِ وَالْأَفْعَلَى قِيَاسٌ مَا مَرَّ أَنَّهُ يُصَدِّقُ بِلَا يَمِينٍ قَلْبُوبِيٌّ عَلَى الْجَلَالِ اهـ بِجَيْرِمْ. ❦ قَوْلُهُ: (مُدَّةٌ كَذَا) إِلَى الْمُثْنِ فِي النَّهَايَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (إِطْلَاقُ الْأَجْرَةِ) يَغْنِي الْإِقْتِصَارَ عَلَى أَجْرَتُكَهَا. ❦ قَوْلُهُ: (الْآتِي الْخَ) أَيِ: فِي قَوْلِهِ: (وَيَسْتَحِقُّ أَجْرَةَ الْمِثْلِ). ❦ قَوْلُهُ: (إِنَّ الْوَاجِبَ أَجْرَةَ الْمِثْلِ) وَقِيلَ الْمُسَمَّى وَقِيلَ الْأَقْلُ مِنْهُمَا اهـ مُعْنَى: ❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْغَالِبَ الْخَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ إِذِ الْغَالِبُ أَنَّهُ لَا يَأْذُنُ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِمِلْكِهِ إِلَّا بِمُقَابِلِ اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (فَيَحْلِفُ الْخَ) فَإِنْ نَكَلَ الْمَالِكُ لَمْ يَحْلِفِ الرَّابِطُ وَلَا الزَّارِعُ لِأَنَّهُمَا يَدْعِيَانِ الْإِعَارَةَ وَلَيْسَتْ لَزِمَةً وَقِيلَ يَحْلِفَانِ لِلتَّخْلُصِ مِنَ الْعَزْمِ مُعْنَى: ❦ قَوْلُهُ: (لِكُلِّ) أَيِ: مِنَ الْمُدْعِيَيْنِ فِي مَسْأَلَتِي الدَّابَّةِ وَالْأَرْضِ اهـ رَشِيدِي. ❦ قَوْلُهُ: (مَا أَعَارَهُ) أَيِ: الْمَذْكُورُ مِنَ الدَّابَّةِ وَالْأَرْضِ. ❦ قَوْلُهُ: (إِنْ وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ) قَيْدٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَالْمُصَدِّقُ الْمَالِكُ اهـ كُرْدِيٌّ وَيَجُوزُ رُجُوعُهُ لِقَوْلِي الشَّارِحِ فَيَحْلِفُ الْخَ وَيَسْتَحِقُّ الْخَ. ❦ قَوْلُهُ: (مَعَ بَقَائِهَا) أَيِ: الدَّابَّةِ اهـ مُعْنَى: وَقَالَ عَشْ أَيِ الْعَيْنِ اهـ وَهُوَ أَحْسَنُ. ❦ قَوْلُهُ: (بِيَمِينِهِ) أَيِ: لِاحْتِمَالِ أَنْ يَنْكَلَ فَيَحْلِفَ مُدْعَى الْإِجَارَةِ فَتَثَبَّتْ اهـ سُلْطَانٌ أَيِ لَا تَهَا عَقْدٌ لَا زِمَ اهـ بِجَيْرِمْ. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْدَ تَلْفِئِهَا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَبْلَ مُضِيِّ الْخَ. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْدَ تَلْفِئِهَا) أَيِ: بَغَيْرِ الْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ اهـ شَرْحُ مَنْهَجٍ وَسَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ فِي مَسْأَلَةِ الْغَضَبِ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ ذِكْرَهُ هُنَا أَيْضًا. ❦ قَوْلُهُ: (وَمَضَى مُدَّةُ الْخَ) فَإِنْ لَمْ تَمُضْ مُدَّةُهَا أَجْرَةٌ فَالزَّابِطُ مُقَرَّرٌ بِالْقِيَمَةِ لِمُنْكَرِهَا مُعْنَى وَنِهَايَةُ فَيْرُدُّ بَرْدَهُ اهـ مُعْنَى أَيِ قَتَبَقَى فِي يَدِهِ إِلَى أَنْ يَعْتَرِفَ الْمَالِكُ بِهَا قَيْدَ قَعْمِهَا إِلَيْهِ بَعْدَ إِقْرَارِهِ بِهَا قِيَاسًا

❦ قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ كَمَا رَجَّحَهُ السَّبْكِىُّ الْخَ) اعْتَمَدَهُ م ر .

فَإِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ دُونَ الْأَجْرَةِ أَوْ مِثْلَهَا أَخَذَهَا بِلَا يَمِينٍ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى وَجوبِ قَدْرِهَا وَلَا يَضُرُّ
الِاخْتِلَافُ فِي الْجِهَةِ وَيَحِلُّفُ لِلزَّائِدِ فِي الْأُولَى (وَكَذَا) يُصَدَّقُ الْمَالِكُ فِيهَا (لَوْ قَالَ) الرَّائِبُ
أَوْ الزَّارِعُ (أَعْرَضَ)، وَقَالَ الْمَالِكُ بَلْ غَضِبْتَهُ مِنِّي) وَقَدْ مَضَتْ مُدَّةٌ لِمِثْلِهَا أَجْرَةٌ وَالْعَيْنُ بَاقِيَةٌ لِأَنَّ
الْأَصْلَ أَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ فِيحْلِفُ وَلَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ (فَإِنْ تَلَفْتَ الْعَيْنَ) قَبْلَ دَرِّهَا تَلَفًا تُضْمَنُ بِهِ الْعَارِيَةُ
(فَقَدْ اتَّفَقَا عَلَى الضَّمَانِ) لَهَا لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْمُعَارِ وَالْمَغْضُوبِ مَضْمُونٌ (لَكِنْ) يُوجِبُهُ الْإِسْتِذْرَاكُ
فِيهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ بِأَنَّ قَوْلَهُ اتَّفَقَا عَلَى الضَّمَانِ يَقْتَضِي مُسَاوَاةَ ضَمَانِ الْعَارِيَةِ
لِضَمَانِ الْغَضَبِ الَّذِي سَيَذْكُرُهُ وَمَا قَبْلَهُ مِنْ ذِكْرِ الْإِخْتِلَافِ يَقْتَضِي تَخَالَفَهُمَا وَأَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ
فَبَيْنَ تَخَالَفِهِمَا بِذِكْرِ مَا تُضْمَنُ بِهِ الْعَارِيَةُ عِنَّا الْمُخَالَفُ لِمَا سَيَذْكُرُهُ فِي ضَمَانِ الْغَضَبِ وَمَا
فِيهَا مِنَ الْخِلَافِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى بَيَانِ اتِّحَادِهِمَا عَلَى وَجْهِ (الْأَصَحُّ) أَنَّ الْعَارِيَةَ تُضْمَنُ بِقِيَمَةِ يَوْمِ
التَّلَفِ) إِنْ كَانَتْ مُتَقَوِّمَةً وَإِلَّا فَبِالْمِثْلِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ

عَلَى مَا لَوْ أَقَرَّ شَخْصٌ بِشَيْءٍ لِلْآخِرِ فَأَنْكَرَهُ إِنْطَفِئَتْ أَهْ بُجَيْرِمِي. ٥ فَوَدَّ: (فَإِنْ كَانَ الْقِيَمَةُ الْخُ) عِبَارَةُ
الْمُعْتَنِي فَالزَّائِبُ مُقَرَّبًا بِالْقِيَمَةِ لِمُنْكَرِهَا وَهُوَ يَدَّعِي الْأَجْرَةَ فَيُعْطَى قَدْرُ الْأَجْرَةِ مِنَ الْقِيَمَةِ بِلَا يَمِينٍ وَيَحْلِفُ
لِلزَّائِدِ فِيهَا إِذَا زَادَتْ عَلَى الْقِيَمَةِ أَه. ٥ فَوَدَّ: (لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى وَجوبِ قَدْرِهَا) قَضَيْتُهُ أَنَّ التَّلَفَ بغيرِ
الِاسْتِغْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ وَإِلَّا فَلَا اتِّفَاقَ أَه سَمَ وَتَقَدَّمَ عَنْ شَرْحِ الْمَنْهَجِ التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ. ٥ فَوَدَّ: (فِي
الْأُولَى) أَيِ فِي صَوْرَةِ الدَّوْنِ يَقُولُ وَاللَّهُ مَا أَعْرَضْتُكَ بَلْ أَجْرَتُكَ لِأَجْلِ ثُبُوتِ الزَّائِدِ. وَأَمَّا قَدْرُ الْقِيَمَةِ فَقَدْ
اتَّفَقَا عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ. ٥ فَوَدَّ: (يُصَدَّقُ الْمَالِكُ) إِلَى قَوْلِ الْمَنِيِّ: (لَكِنْ) فِي الْمُعْتَنِي وَإِلَى قَوْلِهِ: (الْأَصَحُّ) فِي
الْثَّاهِيَةِ. ٥ فَوَدَّ: (تَلَفًا تُضْمَنُ بِهِ الْخُ) أَيِ: بِأَنَّ كَانَ التَّلَفَ بغيرِ الِاسْتِغْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ أَه ع ش.
٥ فَوَدَّ: (لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ الْخُ) وَافَقَهُ الْمُعْتَنِي عِبَارَتُهُ وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ لَكِنْ الْخُ مَسْأَلَةٌ مُسْتَقِيلَةٌ وَهِيَ أَنَّ الْعَارِيَةَ
هَلْ تُضْمَنُ بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلَفِ فَلَا وَجْهَ لِلِاسْتِذْرَاكِ أَه. ٥ فَوَدَّ: (بِأَنَّ قَوْلَ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ بِرَجْهِ الْخُ.
٥ فَوَدَّ: (يَقْتَضِي مُسَاوَاةَ الْخُ) لَا حَاجَةَ فِي الِاسْتِذْرَاكِ لِلِإِقْتِضَاءِ بَلْ يَكْفِي مُجَرَّدُ التَّوَهُّمِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ
أَه سَم. ٥ فَوَدَّ: (وَمَا قَبْلَهُ) أَيِ: وَأَنَّ مَا قَبْلَ قَوْلِهِ اتَّفَقَا الْخُ. ٥ فَوَدَّ: (مِنْ ذِكْرِ الْإِخْتِلَافِ) أَيِ: بَيْنَ الْمَالِكِ
وَالزَّائِبِ أَوْ الزَّارِعِ فِي الْإِعَارَةِ وَالْغَضَبِ. ٥ فَوَدَّ: (تَخَالَفَهُمَا) أَيِ: الضَّمَانَيْنِ، وَكَذَا صَمِيرُ قَوْلِهِ الْآتِي
اتِّحَادُهُمَا. ٥ فَوَدَّ: (وَإِنَّ الْخُ) أَيِ: وَيَقْتَضِي أَنَّ تَخَالَفَهُمَا. ٥ فَوَدَّ: (الْمُخَالَفُ الْخُ) نَعَتْ لِقَوْلِهِ مَا تُضْمَنُ
بِهِ الْخُ. ٥ فَوَدَّ: (وَمَا فِيهَا) أَيِ: فِي الْعَارِيَةِ أَيِ فِيهَا تُضْمَنُ بِهِ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ مَا تُضْمَنُ بِهِ الْخُ.
٥ فَوَدَّ: (عَلَى الْمُعْتَمَدِ) وَاعْتَمَدَ الثَّاهِيَةُ وَالْمُعْتَنِي وَالشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّهَا تُضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ مُطْلَقًا مُتَقَوِّمَةً

٥ فَوَدَّ: (لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى وَجوبِ قَدْرِهَا) قَضَيْتُهُ أَنَّ التَّلَفَ بغيرِ الِاسْتِغْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ وَإِلَّا فَلَا اتِّفَاقَ.
٥ فَوَدَّ: (يَقْتَضِي مُسَاوَاةَ ضَمَانِ الْعَارِيَةِ الْخُ) لَا حَاجَةَ فِي الِاسْتِذْرَاكِ لِلِإِقْتِضَاءِ بَلْ يَكْفِي مُجَرَّدُ التَّوَهُّمِ
كَمَا صَرَّحُوا بِهِ. ٥ فَوَدَّ: (إِنْ كَانَتْ مُتَقَوِّمَةً الْخُ) الَّذِي جَزَمَ بِهِ فِي الْأَتَوَارِ وَاعْتَمَدَهُ م أَنَّهَا تُضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ
مُطْلَقًا.

والمغصوب يُضْمَنُ بِأَقْصَى الْقِيَمِ مِنْ يَوْمِ الْقَبْضِ إِلَى يَوْمِ التَّلْفِ وَالْفَرْقُ أَنَّ هَذَا مُتَعَدُّ فَعَلُوظَ عَلَيْهِ بِالنَّظَرِ لِأَيِّ زِيَادَةٍ وَجِدَتْ فِي يَدِهِ بِخِلَافِ الْمُسْتَعِيرِ فَتُظَرَّ لِأَوَّلِ وَقْتِ ضَمَانِهَا وَهُوَ وَقْتُ التَّلْفِ وَلَا) تُضْمَنُ الْعَارِيَةُ (بِأَقْصَى الْقِيَمِ وَلَا بِيَوْمِ الْقَبْضِ) خِلَافًا لِمُقَابِلِ الْأَصَحِّ (فَإِنْ كَانَ مَا يَدْعِيهِ الْمَالِكُ بِالْغَضَبِ) (أَكْثَرُ) مِنْ قِيَمَةِ يَوْمِ التَّلْفِ (حَلَفَ لِلزِّيَادَةِ) أَنَّهُ يَسْتَحِقُّهَا وَمَا يُسَاوِيهَا وَمَا دُونَهَا فَيَأْخُذُهُ بِلَا يَمِينٍ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَيْهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ وَفِي الرُّوْضَةِ لَوْ قَالَ الْمَالِكُ غَضَبْتَنِي وَذُو الْيَدِ أَوْ دَعْتَنِي حَلَفَ الْمَالِكُ لِأَنَّهُ يَدْعِي عَلَيْهِ الْإِذْنَ وَالْأَصْلَ عَدَمُهُ وَأَخَذَ الْقِيَمَةَ إِنْ تَلَفَ وَالْأَجْرَةَ

كَانَتْ أَوْ مِثْلِيَّةَ عِبَارَةِ الْبُجَيْرِمِيِّ عَلَى شَرْحِ الْمُنْهَجِ قَوْلُهُ: (إِذَا الْمُعَارِضُ يُضْمَنُ بِقِيَمَتِهِ) أَيْ وَلَوْ مِثْلِيًّا عَلَى الرَّاجِحِ، وَكَذَا الْمُسْتَلَمُ يُضْمَنُ بِقِيَمَتِهِ وَقَدْ تَلَفَهُ، وَلَوْ مِثْلِيًّا عَلَى الرَّاجِحِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُتَلَفَاتِ أَهْلُ ثَلَاثَةٍ مَا يُضْمَنُ بِالْمِثْلِ مُطْلَقًا وَهُوَ الْقَرْضُ أَوْ الْقِيَمَةُ مُطْلَقًا وَهُوَ مَا ذَكَرَ أَوْ الْمِثْلُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا وَأَقْصَى الْقِيَمِ إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا وَهُوَ الْمَغْصُوبُ وَالْمَقْبُوضُ بِالشَّرَاءِ الْفَاسِدِ شَوْبَرِيٌّ هـ. قَوْلُهُ: (وَالْمَغْصُوبُ الْخ) أَيْ: الْمُتَقَوِّمُ وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْأَصَحُّ أَنَّ الْعَارِيَةَ الْخ. قَوْلُهُ: (إِنْ هَذَا) أَيْ: الْغَاصِبُ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ ضَمَانُهَا) أَيْ: الْعَارِيَةُ.

قَوْلُ (سَيِّ): (حَلَفَ لِلزِّيَادَةِ) أَيْ: يَمِينًا تَجْمَعُ نَفْيًا وَإِبْهَاتًا كَمَا سَبَقَ قَالَ ع ش وَيَتَّبِعِي أَنْ يَخْلِفَ لِلْأَجْرَةِ الَّتِي يَسْتَحِقُّهَا فِي مُدَّةٍ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ هـ عِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَيَخْلِفُ لِلْأَجْرَةِ مُطْلَقًا إِنْ مَضَتْ مُدَّةُ لَهَا أَجْرَةٌ هـ قَالَ الْبُجَيْرِمِيُّ قَوْلُهُ: (وَيَخْلِفُ لِلْأَجْرَةِ مُطْلَقًا) أَيْ سِوَاءَ كَانَتْ زَائِدَةً عَلَى الْقِيَمَةِ أَوْ لَا وَيَصِحُّ تَفْسِيرُهُ أَيْضًا بِمَا إِذَا كَانَتْ قِيَمَتُهُ وَقَدْ تَلَفَ هِيَ أَقْصَى الْقِيَمِ أَوْ أَقَلُّ مِنْهُ فَيَكُونُ الْإِطْلَاقُ فِي مُقَابِلِ قَوْلِهِ: (فَإِنْ كَانَ مَا يَدْعِيهِ الْخ) هـ. قَوْلُهُ: (إِنَّهُ يَسْتَحِقُّهَا) إِلَى (الْكِتَابِ) فِي الْتَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَمِمَّنْ تَكَلَّمَ) إِلَى (وَلَاتِهِ) وَقَوْلُهُ: (وَسَيَاتِي آخِرَ الْقِرَاضِ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ). قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ عَلَى الْمَذْهَبِ. قَوْلُهُ: (لَوْ قَالَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمَحَلُّهُ) فِي الْمَعْنَى، ثُمَّ قَالَ: وَلَوْ قَالَ الْمَالِكُ غَضَبْتَنِي وَالرَّازِكُ أَبْجَرْتَنِي صُدَّقَ الْمَالِكُ بِبَيْمِينِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ اسْتِحْقَاقِ الْمُنْفَعَةِ فَيَسْتَرِدُّ الْعَيْنُ إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً وَيَأْخُذُ الْقِيَمَةَ إِنْ تَلَفَتْ وَإِذَا مَضَتْ مُدَّةُ لِمِثْلِهَا أَجْرَةٌ أَخَذَ قَدْرُ الْمُسَمَّى بِلَا يَمِينٍ لِأَنَّ الرَّازِكُ مُقَرَّرٌ لَهُ بِهِ وَيَخْلِفُ لِلزَّائِدِ عَلَيْهِ وَلَوْ ادَّعَى الْمَالِكُ الْإِجَارَةَ وَذُو الْيَدِ الْغَضَبَ فَإِنْ لَمْ تَتَلَفِ الْعَيْنُ وَلَمْ تَمْضِ مُدَّةُ لَهَا أَجْرَةٌ صُدَّقَ ذُو الْيَدِ بِبَيْمِينِهِ فَإِنْ مَضَتْ فَالْمَالِكُ مُدَّعٍ لِلْمُسَمَّى وَذُو الْيَدِ مُقَرَّرٌ لَهُ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ فَإِنْ لَمْ يَزِدْ الْمُسَمَّى عَلَيْهَا أَخَذَهُ بِلَا يَمِينٍ وَلَا حَلَفَ لِلزَّائِدِ وَلَوْ ادَّعَى الْمَالِكُ الْوَدِيعَةَ وَذُو الْيَدِ الْغَضَبَ فَلَا مَعْنَى لِلتَّرَاوُعِ فِيمَا إِذَا كَانَتْ الْعَيْنُ بَاقِيَةً وَلَمْ تَمْضِ مُدَّةُ لَهَا أَجْرَةٌ فَإِنْ مَضَتْ فَذُو الْيَدِ مُقَرَّرٌ بِالْأَجْرَةِ لِمُنْكَرِهَا، وَإِنْ تَلَفَتْ قَبْلَ مُضِيِّ مُدَّةِ لَهَا أَجْرَةٌ فَإِنْ لَمْ يَزِدْ أَقْصَى الْقِيَمِ عَلَى قِيَمَةِ يَوْمِ التَّلْفِ أَخَذَ الْقِيَمَةَ بِلَا يَمِينٍ وَلَا فَالزَّائِدُ مُقَرَّرٌ بِهَا وَذُو الْيَدِ لِمُنْكَرِهَا، وَإِنْ مَضَتْ مُدَّةُ لَهَا أَجْرَةٌ فَالْأَجْرَةُ مُقَرَّرٌ بِهَا ذُو الْيَدِ لِمُنْكَرِهَا.

(خَاتِمَةٌ): لَوْ اخْتَلَفَ الْمُعِيرُ وَالْمُسْتَعِيرُ فِي رَدِّ الْعَارِيَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُعِيرِ بِبَيْمِينِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الرَّدِّ

قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (حَلَفَ لِلزِّيَادَةِ) يَتَّبِعِي أَنْ يَخْلِفَ لِلْأَجْرَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ زِيَادَةً وَيَسْتَحِقُّهَا.

إِنْ مَضَتْ مُدَّةٌ لِمِثْلِهَا أَجْرَةٌ وَمِجْلُهُ إِنْ لَمْ يُوجَدْ مِنْ ذِي الْيَدِ اسْتِعْمَالٌ وَإِلَّا صُدِّقَ الْمَالِكُ بِلَا يَمِينٍ فَإِنْ قُلْتُ: يُخَالِفُ هَذَا مَا مَرَّ فِي الْإِقْرَارِ أَنَّ مَنْ أَقْرَبَ بِالْفِ وَفَسَّرَهَا الْوَدِيعَةَ قَبْلَ أَيِّ سَوَاءٍ أَقَالَ أَخَذْتُهَا مِنْهُ أَمْ دَفَعَهَا إِلَيَّ عَلَى الْمُعْتَمَدِ وَلَمْ يُنْظَرْ لِدَعْوَى الْمُقَرَّرِ لَهُ الْغَضَبُ قُلْتُ: يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْأَلْفَ ثُمَّ لَمْ تَنْبُتْ إِلَّا بِإِقْرَارِهِ فَصُدِّقَ فِي صِفَةِ ثُبُوتِهَا وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ مَنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فِي أَصْلِ الشَّيْءِ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فِي صِفَتِهِ وَمِمَّنْ تَكَلَّمَ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَأَطَالَ التَّاجُ السَّبْكِيُّ فِي قَوَاعِيدِهِ وَلَأَنَّهُ لَا أَصْلَ هُنَا يُخَالِفُ دَعْوَاهُ الْوَدِيعَةَ بِخِلَافِهِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ فَإِنَّهُ لَعَلَّمَا عَلِمَ أَنَّ يَدَهُ عَلَى الْعَيْنِ اقْتَضَى ذَلِكَ ضَمَانَهُ إِذْ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْاسْتِثْلَاءِ عَلَى مَالِ الْغَيْرِ فَدَعْوَاهُ الْإِذْنَ مُخَالَفَةٌ لِأَصْلِ الضَّمَانِ النَّاشِئِ عَنِ الْاسْتِثْلَاءِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْإِذْنِ فَصُدِّقَ الْمَالِكُ وَبِهَذَا يُعْلَمُ ضَعْفُ قَوْلِ الْبَغَوِيِّ لَوْ دَفَعَ لَغَيْرِهِ أَلْفًا فَهَلَكَتْ فَادْعِي الدَّافِعَ الْقَرْضَ وَالْمَذْفُوعُ إِلَيْهِ الْوَدِيعَةَ صُدِّقَ الْمَذْفُوعُ إِلَيْهِ وَسَيَأْتِي أَحَرُّ الْقِرَاضِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَرُدُّ كَلَامَ الْبَغَوِيِّ وَهُوَ قَوْلُ الْأَنْوَارِ عَنْ مِنْهَاجِ الْقَضَاءِ لَوْ قَالَ بَعْدَ تَلْفِيهِ دَفَعْتَهُ قَرْضًا، وَقَالَ الْآخَرُ بَلْ وَكَالَةَ صُدِّقَ الدَّافِعُ أَهـ.

مع أَنَّ الْمُسْتَعِيرَ قَبَضَ الْعَيْنَ لِمَحْضِ حَظِّ نَفْسِهِ أَهـ. قَوْلُهُ: (وَمِجْلُهُ) أَي: تَصْدِيقُ الْمَالِكِ بِيَمِينِهِ.
 قَوْلُهُ: (وَإِلَّا صُدِّقَ الْمَالِكُ بِلَا يَمِينٍ) أَي لَأَنَّهُا بِتَقْدِيرِ كَوْنِهَا وَدِيعَةً صَارَتْ بِالِاسْتِعْمَالِ كَالْمَغْصُوبَةِ أَهـ
 ع ش. قَوْلُهُ: (هَذَا) أَي: تَصْدِيقُ الْمَالِكِ فِيمَا إِذَا ادَّعَى الْغَضَبُ وَذُو الْيَدِ الْوَدِيعَةَ. قَوْلُهُ: (إِلَى) أَي: الْمُقَرَّرُ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَي: فِيمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (وَمِمَّنْ تَكَلَّمَ إِلَخ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ: (التَّاجُ إِلَخ). قَوْلُهُ: (وَلَأَنَّهُ إِلَخ) الْأَوَّلَى وَبِأَنَّهُ إِلَخُ الْبَاءِ. قَوْلُهُ: (هُنَا) أَي: فِيمَا مَرَّ فَكَانَ الْأَوَّلَى هُنَا بِالْكَافِ. قَوْلُهُ: (اِقْتَضَى إِلَخ) خَبَرٌ إِنَّ وَقَوْلَهُ: (ذَلِكَ ضَمَانُهُ) فَاعِلُهُ فَمَفْعُولُهُ وَالْمُشَارُ إِلَيْهِ كَوْنُ يَدِهِ عَلَى الْعَيْنِ. قَوْلُهُ: (فَدَعْوَاهُ إِلَخ) جَوَابٌ لِمَا. قَوْلُهُ: (فَادَّعَى الدَّافِعَ الْقَرْضَ إِلَخ) وَمِثْلُ مَا لَوْ ادَّعَى الْآخِذُ الْهَبَةَ وَالدَّافِعُ الْقَرْضَ فَيَصُدِّقُ الدَّافِعُ فِي ذَلِكَ وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ لِلدَّافِعِ بِهِ الْإِمَامُ لِكَوْنِهِ خَادِمَهُ مَثَلًا أَمْ لَا أَهـ ع ش.
 قَوْلُهُ: (وَقَالَ الْآخَرُ بَلْ وَكَالَةَ إِلَخ) وَعَلَى قِيَاسِهِ لَوْ ادَّعَى الدَّافِعُ أَوْ وَارِثُهُ الْبَيْعَ وَالْآخِذُ الْوَكَالََةَ أَوْ الْقِرَاضَ أَوْ الشَّرَكَةَ أَوْ نَحْوَهَا مِمَّا لَا يَقْتَضِي الضَّمَانَ صُدِّقَ الدَّافِعُ لَكِنْ بِالنَّسْبَةِ لِلزُّومِ الْبَدَلِ الشَّرْعِيِّ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْبَدَلِ صُدِّقَ الْغَارِمُ أَهـ ع ش.



قَوْلُهُ: (ضَعُفُ قَوْلِ الْبَغَوِيِّ) وَافَقَ م ر عَلَى ضَعْفِهِ وَاعْتَمَدَ تَصْدِيقَ الدَّافِعِ أَهـ.

فهرس الموضوعات

فهرس

كتاب الرهن ٥

٢٧	(فصل) في شروط المرهون به ولزوم الرهن
٥٨	فصل في الأمور المترتبة على لزوم الرهن
٩٠	فصل: في جناية الرهن
١٠٢	فصل: في الاختلاف في الرهن وما يتبعه
١١٥	(فصل) في تعلّق الدين بالتركة

(كتاب التفليس) ١٣٤

١٥٠	(فصل) في بيع مال المفلس وقسمته وتوابعهما
١٨١	فصل: في رجوع نحو بائع المفلس
٢١٠	(باب الحجر)
٢٤٣	(فصل) فيمن يلي الصبي
٢٦٤	(باب الصلح والتراحم على الحقوق المشتركة)
٢٨٣	(فصل) في التراحم على الحقوق المشتركة
٣٣٤	باب الحوالة
٣٦١	باب الضمان
٣٩٢	(فصل) في قسم الضمان الثاني
٤١٠	(فصل في صيغتي الضمان والكفالة)

كتاب الشركة) ٤٣٧

كتاب الوكالة) ٤٦٠

٤٩٨	(فصل في بعض أحكام الوكالة)
٥١٨	(فصل في بقية من أحكام الوكالة)
٥٤٠	(فصل في بيان جواز الوكالة)

(كتابُ الإقرار) ٥٧٣

- ٥٩٤ (فصلٌ في الصَّيْغَةِ)
٦٠٤ فصلٌ فيما يتعلَّقُ بِالرُّكْنِ الرَّابِعِ
٦٣٥ (فصلٌ في بَيَانِ أَنْوَاعِ مِنَ الإقرارِ)
٦٦٢ (فصلٌ في الإقرارِ بِالنَّسَبِ)

(كتابُ العاريَّةِ) ٦٧٩

- ٧٠٩ (فصلٌ في بَيَانِ جَوَازِ العاريَّةِ)

